٧ / ٤١٥ — ٤٢ / ٤١٥

العنوان : تعليق الفوائد على تسهيل ابن مالك

المؤلف : ابن الدماميني : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي (ت : ٨٢٧ هـ)

البداية : يقول العبد الفقير إلى الغني محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي المالكي الدماميني عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي اللهم و إياك:

النهاية : وليصفح الصفح الجميل ، وليقض ماهو قاض ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الناسخ : أحمد الزعبي الأزهري المالكي **تاريخ النسخ :** ١٠٨٢ هـ **نوع الخط :** نسخي معتاد

ملاحظات : كتب الأصل بالمداد الأحمر أحيانا ، ووضع فوقه خط أحمر أحياناً أخرى ، وهو جزءان في مجلد واحد .

رقم الحاسب	رقم الحفظ	أرقام الأفلام	عدد الأوراق	مقاس الورقة	عدد الأسطر	حالة الطبع	نسخة	جزء
١٥٣٤	٤١٥/٤٢	١٥٩	٣٧٤	٢١×٢٨	٣٥	قيد البحث	١	

مصادر التوثيق :

كشف الظنون	١	٤٠٦
الأعلام	٦	٥٧

٤٢
٤١٥

٤٢
٤١٥

فهرسة كتاب الدماميني
على التسهيل الجزء الأول والجزء
الثاني بلوفاء والتمام وصلى
الله على سيدنا ومولانا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مكتبة المسجد النبوي

١٣٥ [illegible] ١٤١٤ [illegible]

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ٤	باب اعراب الصحيح الآخر ١٠	باب اعراب المعتل الآخر ١٤	باب المثنى والمجموع على حده ١٤	باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ٢٠	فصل في اشيا تتعلق بالمثنى قصدا وغيره استطرادا ٢٣	فصل فيما يجمع بالالف والتا قياسا وما يجمع بهما سماعا ٢٤
باب المعرفة والنكرة ٢٤	باب المضمر ٢٥	فصل في الكلام على نون الوقاية ٢٩	فصل يذكر فيه صيغ الضمائر المنفصلة ٢٩	فصل يذكر فيه المواضع التي ينفصل فيها الضمير ٣٠	فصل في ذكر مفسر ضمير الغائب وشي من احكام ضمير الغيبة وسبب [illegible] ٣٢	فصل في الكلام على ضمير الفصل ٣٤
باب الاسم العلم ٣٥	باب الموصول ٣٩	فصل يذكر فيه احكام من وما الموصولتين كانتا او غير موصولتين ٤٤	فصل يذكر فيه الكلام على اي موصولة كانت او غير موصولة ٤٦	فصل يتكلم فيه على الموصول الحرفي واحكامهما ٤٧	فصل يتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الاحكام المتعلقة بذلك ٤٩	باب اسم الاشارة وهو ما وضع لمسمى ٥٠
باب المعرف بالاداة وهي ال ٥٢	فصل يذكر فيه تعدد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات [illegible] لما بعده من الابواب ٥٤	باب المبتدا ٥٤	فصل يذكر فيه تقسيمات واحكام تتعلق بالخبر ٦٠	فصل يذكر فيه الكلام على [illegible] الفاعل الخبر وما يمتنع ٦٦	باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٦٧	فصل يذكر فيه بعض احكام الخبر في هذا الباب وامور تختص بها بعض افعاله ٧٢
فصل في الكلام على ما المجازية وما الحق بها [illegible] وعلى مواضع تزاد فيها ان والباء [illegible] ٧٤	باب افعال المقاربة ٧٧	باب الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٧٩	فصل في المواضع التي يكسر فيها همزة ان او تفتح ٨١	فصل في الكلام على [illegible] ٨٢	فصل في الكلام على ما [illegible] ٨٣	فصل في الكلام على شي من احوال ان المفتوحة وكان ولعل ٨٤
فصل في التوابع التي تذكر في هذا الباب ٨٥	باب لا العاملة عمل ان ٨٦	فصل في الكلام على [illegible] عملا وفي فروع تتعلق بها وبتوابع اسمها ٨٨	باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر ٩٠	فصل في الكلام على القول وما يتفرع منه من الاوصاف وغير ذلك ٩٤	فصل في الكلام على ما ينصب ثلاثة مفاعيل ٩٦	باب الفاعل ٩٦
باب النائب عن الفاعل ٩٩	فصل في كيفية بنا الفعل [illegible] ١٠٠	فصل فيما يعرض للفاعل ونائبه [illegible] ١٠١	باب اشتغال العامل ١٠١	باب تعدي الفعل ولزومه ١٠٤	فصل في الكلام على ما يتعدى [illegible] ١٠٥	باب في تاخير منصوب الفعل وتقديمه وغير ذلك ١٠٦
فصل في حذف الفعل الناصب للمفعول به [illegible] ١٠٦	فصل في الكلام على حذف المفعول به ١٠٧	فصل في الكلام على التعدي بالهمزة والتضعيف ١٠٧	باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا ١٠٨	باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجري مجراه ١١٠	باب المفعول له وهو المصدر ١١٤	باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه ١١٥
فصل في الكلام على جملة من الظروف [illegible] ١١٧	فصل في الكلام على ما يصلح للظرفية [illegible] ١٢٢	فصل في بيان اقسام الظروف المكانية بالنسبة الى التصرف وعدمه [illegible] ١٢٣	باب المفعول معه وهو الاسم التالي واوا ١٢٦	باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا ١٢٩	فصل في تعدد المستثنى باداة [illegible] واستثنا النصف والاكثر وما يتبع ذلك ١٣٤	فصل في تكرير الا على سبيل التوكيد وغيره ١٣٦
فصل في الكلام على [illegible] ١٣٧	فصل في الكلام على حاشا وخلا وعدا وليس ولا يكون [illegible] ١٣٩	فصل في الكلام على غير المستثنى بها وسوى [illegible] ١٤١	باب الحال [illegible] ١٤٣	فصل في الكلام على الحال المصدر حيث تقع حالا ١٤٥	فصل في الكلام على تنكير صاحب الحال وتقديمه على الحال وتاخيره عنه ١٤٦	فصل في جواز تقديم الحال على العامل [illegible] ١٤٧
فصل في الكلام على تعدد الحال [illegible] ١٤٩	فصل في الكلام على الحال المؤكدة ١٥٠	فصل في وقوع الحال جملة واحكام تتعلق بها من حيث الحالية ١٥١	فصل في الكلام على ما يستغنى به عن الحال [illegible] ١٥٢	باب التمييز ١٥٥	فصل في الكلام على تمييز الجملة واحكام تتعلق به والكلام على تقدم التمييز وامتناعه ١٥٨	باب العدد ١٥٩
فصل في الحاق التاء بالعدد وحذفها منه ١٦١	فصل في الكلام على [illegible] تثنية وجمعه [illegible] ١٦٤	فصل في تعدد التمييز ١٦٥	فصل في احكام تتعلق بالتاريخ والفاظ العدد الواقعة فيه ١٦٦	فصل في صوغ [illegible] اسما العدد والاحكام المتعلقة بذلك ١٦٧	فصل [illegible] ١٦٧	باب كم وكاين وكذا ١٦٩

فصل في الكلام على [illegible] الاعراب ١٦٩	فصل في الكلام على كان [illegible] ١٧٠	باب نعم وبئس [illegible] ١٧٠	فصل في ذكر احكام هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره ١٧٢	باب حبذا اصل حب من حبذا ١٧٥	باب التعجب ١٧٦	فصل في الكلام على [illegible] التعجب [illegible] ١٧٨
فصل في الكلام على [illegible] التعجب وما يتصل بذلك ١٧٩	باب افعل التفضيل ١٨٠	فصل في الكلام على افعل المضاف والمقرون بال والخالي ١٧	فصل في عمل افعل التفضيل ١٨٣	باب اسم الفاعل وهو الصفة ١٨٤	فصل في الكلام على اعمال اسم الفاعل واحكام تتعلق به ١٨٥	فصل في الكلام على احكام اسم الفاعل المضاف [illegible] ١٨٦
فصل في الكلام على عمل اسم المفعول وبناء صيغه ١٨٧	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٨٧	فصل في الكلام على المعمول في هذا الباب ١٨٨	فصل في الكلام على الوصف [illegible] ١٩٠	باب اعمال المصدر ١٩١	فصل في الكلام على [illegible] المصدر [illegible] ١٩٤	باب حروف الجر سوى المستثنى بها وهي خلا وعدا وحاشا في احد الوجهين ١٩٥
فصل في الجر بلولا ولعل ٢٠٥	فصل في الجر بحرف محذوف وما هو من ذلك [illegible] ٢٠٥	باب القسم ٢٠٦	فصل في الكلام على الجملة التي يجاب بها القسم والكلام على الاحكام المتعلقة بها ٢٠٨	فصل في الكلام على [illegible] القسم [illegible] ٢١١	باب الاضافة ٢١٢	فصل في الكلام على تقديم معمول المضاف اليه على المضاف [illegible] ٢١٤
فصل في الكلام على الاسماء الملازمة للاضافة [illegible] ٢١٥	فصل في الكلام على حكم النوع [illegible] ٢١٨	فصل في الكلام على ما يضاف الى الجملة من اسما زمان او غيره ٢١٩	فصل في الكلام على حذف المضاف وما يتعلق به من الاحكام ٢٢١	فصل في الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف اليه ٢٢٢	فصل في الكلام على [illegible] الى يا المتكلم ٢٢٣	باب التابع ٢٢٤
باب التوكيد ٢٢٥	فصل في الكلام على التوكيد اللفظي والاحكام المتعلقة به ٢٢٧	باب النعت وهو التابع ٢٢٨	فصل في انقسام النعت الى مفرد وجملة وذكر الاحكام المتعلقة بذلك ٢٣٠	فصل في الكلام على ما يجوز فيه الاتباع والقطع من النعوت واحكام [illegible] ٢٣١	فصل في تقسيم الاسم الى ما ينعت [illegible] ٢٣٢	فصل في الكلام على حذف النعت وحذف المنعوت ٢٣٤
باب عطف البيان ٢٣٤	باب البدل ٢٣٥	فصل في الكلام على احكام متفرقة تتعلق بالبدل ٢٣٧	باب النسق وهو المجعول تابعا ٢٣٩	فصل في الكلام على [illegible] ٢٤١	فصل [illegible] ٢٤٦	فصل [illegible] ٢٤٨
باب الندا ٢٥٢	فصل في الكلام على [illegible] من احكام المنادى المبني ٢٥٤	فصل فيما باشره حرف الندا [illegible] ٢٥٥	فصل في الكلام على توابع [illegible] واسم الاشارة من المناديات ٢٥٧	فصل في الفاظ [illegible] المنادى [illegible] ٢٥٩	باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ٢٥٩	باب الندبة ٢٦٠
فصل في الكلام على ابدال الف الندبة ٢٦١	باب اسما لازمت الندا ٢٦١	باب ترخيم المنادى ٢٦٢	فصل في الكلام على الترخيم باعتبار من نوى المحذوف ومن لم ينوه وما يترتب على ذلك ٢٦٣	فصل [illegible] ٢٦٣	باب الاختصاص [illegible] المتكلم بعد ضمير [illegible] ٢٦٤	باب التحذير والاغرا وما الحق بهما ٢٦٥
فصل في الفاظ ملحقة بهذا الباب ٢٦٦	باب ابنية الفعل ومعانيها ٢٦٧	فصل [illegible] ٢٦٨	فصل في الكلام على [illegible] ٢٦٩	فصل في الكلام على [illegible] ومضارعه ٢٦٩	فصل في الكلام على [illegible] مضارع [illegible] ٢٧١	فصل في الكلام على الرباعي ٢٧١
فصل في الكلام على ابنية [illegible] على الزيادة ٢٧١	فصل في الكلام على صيغة فعل الامر ٢٧٦	باب همزة الوصل ٢٧٦	فصل في الكلام على ثبوت همزة الوصل وسقوطها ٢٧٧	باب مصادر الثلاثي [illegible] ٢٧٧	باب مصادر غير الثلاثي ٢٧٨	فصل في الكلام على [illegible] ٢٧٩
فصل في المصدر [illegible] ٢٨٠	باب ما زيدت الميم في اوله لغير ما تقدم ٢٨٠	فصل في صوغ [illegible] ٢٨٥	باب اسما الافعال والاصوات [illegible] ٢٨١	فصل في الكلام على اسما الاصوات [illegible] ٢٨٤	باب نوني التوكيد وهما [illegible] خفيفة ٢٨٦	فصل في الكلام على [illegible] ٢٨٩

٣

فصل في الكلام على احكام تختص بها المخففة عن الثقيلة ٢٨٥
فصل في الكلام على التنوين وما يتعلق به من اقسام وغيرها ٢٨٧
باب منع الصرف ٢٨٩
فصل في الكلام على ما [illegible] العتائل والالف والنون [illegible] والكلم باعتبار الصرف ومنعه ٢٩٣
فصل في ذكر احكام لما منع [illegible] العلمية وبدونها ٢٩٣
فصل فيما يدخله تنوين العوض من غير المنصرف ٢٩٣
فصل في ذكر حكم ما يتعلق بالمركب تركيبا مزجيا ٢٩٣
فصل في الكلام على احكام [illegible] بالعدل وحقيقته [illegible] ٢٩٤
فصل في حكم الاسم [illegible] حالة التصغير [illegible] ٢٩٥
فصل في [illegible] ما ينصرف [illegible] ٢٩٦
باب التسمية بلفظ كان ماكان ٢٩٧
باب اعراب الفعل وعوامله ٢٩٩
فصل في النصب بان مضمرة [illegible] ٣٠٢
فصل في نصب المضارع بعد [illegible] ٣٠٣
فصل في الكلام على ما يظهر فيه ان الناصبة جوازا او وجوبا ٣٠٥
فصل في الكلام على ان غير الناصبة واي التفسيرية ٣٠٥
فصل في الكلام على المضارع الواقع بعد حتى منصوبا ام مرفوعا ٣٠٦
باب عوامل الجزم ٣٠٦
فصل في الكلام على [illegible] اداة الشرط [illegible] ٣٠٩
فصل في الكلام على لو واحكامها ٣١١
فصل في الكلام على لما غير الجازمة وغير التي بمعنى الا ٣١٢
باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك ٣١٣
فصل في الكلام على قد وبعض ادوات الاستفهام ٣١٤
فصل في الكلام على احرف التحضيض وخروج بعضها عن معنى التحضيض الى غيره ٣١٥
فصل في احرف التنبيه ٣١٦
فصل في احرف الجواب ٣١٧
فصل في الكلام على كلا واما ٣١٧
فصل في الكلام على اقل [illegible] ٣١٨
فصل في ذكر افعال ممنوعة من التصرف ٣١٩
باب الحكاية ٣٢٠
فصل في ذكر حرف الانكار ٣٢١
فصل في الكلام على من [illegible] ٣٢٢
باب الاخبار ٣٢٢
باب التذكير والتانيث [illegible] ٣٢٣
فصل في ذكر الموضع الذي [illegible] ٣٢٥
فصل في الكلام على [illegible] ٣٢٥
باب الف التانيث المقصورة والممدودة ٣٢٦
باب المقصور والممدود ٣٢٨
باب التقاء الساكنين ٣٢٩
فصل في الكلام على نون من وعن ولكن وعلى الواو ٣٣٢
فصل في الكلام على الفعل المدغم في هذا الباب ٣٣٢
باب النسب ٣٣١
فصل في النسب [illegible] ٣٣٣
فصل في الكلام على ما تجبر في النسب وما لم يجبر ٣٣٣
فصل في مسائل متفرقة من النسبة ٣٣٤
فصل في دخول [illegible] ٣٣٥
باب امثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره ٣٣٦
فصل في تكسير المفرد [illegible] والكلام على جمع القلة ومسائل اخر ٣٣٦
فصل في الكلام على البناء الاول من ابنية جمع القلة [illegible] ٣٣٨
فصل في الكلام على البناء الثاني من جموع القلة ٣٣٨
فصل في الكلام على المثال الثالث والرابع من امثلة جمع القلة ٣٣٩
فصل في الكلام على [illegible] ٣٣٩
فصل [illegible] ٣٤١
فصل في الكلام على اوزان متعددة ٣٤٢
فصل في الكلام على [illegible] فواعل وفعائل [illegible] ٣٤٤
فصل في الكلام على [illegible] مفاعل ومفاعيل ومسائل اخر ٣٤٥
فصل في الكلام على [illegible] من اسماء الجمع ٣٤٦
فصل في الكلام على جمع العلم ٣٤٦
فصل في الكلام على جمع اسم الجمع وجمع التكسير ٣٤٧
باب التصغير ٣٤٨
فصل في الكلام على رد المصغر الى اصله ومسائل اخر ٣٤٩
فصل في لحاق تا التانيث للمصغر ٣٤٩
فصل في الكلام على تصغير اسم الجمع وجمع القلة والكثرة ٣٤٩
فصل في الكلام على [illegible] ٣٤٩
فصل فيما يصغر من الاسماء غير المتمكنة ٣٥٠
فصل في الكلام على تصغير الترخيم واحكامه ٣٥٠
باب التصريف ٣٥٠
فصل في الكلام على ابنية الاسم [illegible] ٣٥٠
فصل استثقال تماثل اصلين في كلمة ٣٥١
فصل في الكلام على الزيادة في الاسم ٣٥٦
فصل في الكلام على ابنية مهملة ٣٥٣
فصل في الكلام على الزيادة وذكر ادلتها ٣٥٢
فصل آخر في الكلام على الزيادة ٣٥٤
فصل آخر من الكلام في الزيادة ٣٥٤
فصل في الكلام على زوائد الالحاق ٣٥٤
فصل في ذكر حروف البدل وعلامة صحة البدلية ٣٥٦
فصل في الكلام على ابدال الهمزة من حروف اللين ٣٥٦
فصل في الكلام على ابدال الهمزة [illegible] الف ٣٥٦
فصل في الكلام على ابدال الهمزة [illegible] مفاعل وما يتعلق بذلك ٣٥٦
فصل في الكلام على ابدال احرف العلة من الهمزة ٣٥٧
فصل في الكلام على تخفيف الهمزة ٣٥٨
فصل في ابدال اليا من الواو ٣٥٨
فصل في الكلام على ابدال الالف يا والضمة كسرة والعكس ٣٥٨
فصل في الكلام على ما يعرض للياء من حذف او ابدال ٣٥٩
فصل في الكلام على اجتماع الواو والياء [illegible] ٣٦٠
فصل في الكلام على ابدال الواو يا ٣٦٠
فصل آخر في ابدال الواو يا ٣٦١
فصل في الكلام على ابدال الواو والياء الفا ٣٦١
فصل في الكلام على [illegible] ٣٦١
فصل في الكلام على ابدال [illegible] في الافتعال ٣٦٢
فصل في الكلام على الاعلال بالحذف ٣٦٢
فصل آخر فيه ايضا من الاعلال بالحذف ٣٦٣
فصل في الكلام على القلب ٣٦٤
فصل في الكلام على اشيا من الابدال ٣٦٤
فصل آخر في ابدال [illegible] ٣٦٤
باب مخارج الحروف ٣٦٥
فصل في الكلام على الحروف الفرعية ٣٦٥
فصل في الكلام على صفات الحروف ٣٦٦
فصل في الادغام ٣٦٦
فصل في الكلام على ادغام المثلين من كلمتين وعلى ادغام المتقاربين ٣٦٧
فصل في الكلام على [illegible] ٣٦٨
فصل في ادغام النون الساكنة [illegible] ٣٦٨
باب الامالة [illegible] ٣٦٨
باب الوقف ٣٦٩
فصل في الكلام على الوقف اذا كان الحرف متحركا ٣٧٠
فصل في الوقف على تا التانيث وتا جمع السلامة وهيهات ٣٧٠
فصل في الكلام على الوقف بها السكت ٣٧٠
فصل في الوقف على الروي ٣٧١
باب الهجا ٣٧١
فصل في اعتبار المطابقة بالاصل والمآل ٣٧١
فصل في الكلام على كيفية كتابة الهمزة ٣٧٢
فصل في اجتماع [illegible] ٣٧٣
فصل في الكلام على ما نقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة ٣٧٣
فصل في الكلام على ما ليس ثابتا في اللفظ ٣٧٤

تعليق الفوائد على تسهيل ابن مالك للدماميني رحمه الله تعالى رحمة واسعة

[redacted]

دخل في [redacted]
و[redacted]
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد الحبيب والسلم

يقول العبد الفقير الى المنتي محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي المالكي الدماميني عامله الله تعالى بلطفه الخفي وبره الحفي اللهم وايال نحمد على نعم توجهت الامال اليك نحوها فاسعفتها بتسهيل الفوايد وشكر ما تلقاه من نفحات ... سعد بها يد تكميل المقاصد ونشكرك على نصر تبليغك لنا وحكمة كلمة الاسلام ونو تبليك الى توحدك الذي يكل عن وصف فضله المفرد وجملة الكلام ونسالك ان تشرح صدورنا بانوار هداتيك فهي اعظم مطلوب ونبعد نا عن مساوي الافعال الناقصة ونسعدنا بمجالس انفال القلوب ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك تعاليت ان تكون لك صفة مشبهة ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان والى وهي عن سمات الحدوث منزهة انت الفاعل المختار وكل شي معمول بقدرتك وارادتك ولا كاينة عن ذوي التمييز الا وجميع احوالها متعلقة بمشيتك ونشهد ان محمدا عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه الى الحق اليقين وانزلت عليه القران بلسان عربي مبين ذو النسب الشريف الذي لشانه التكبير ولشانيه التصغير والدين الحنيف الذي يخاف مخالفوه وهلك مخالفوه فانتموا الى جمع السلامة وجمع التكسير ونصلي عليه وعلى اله وصحبه الذين جروا بميدان العربية فلا يلحق هم غبار ... ووصلوا اخبار الدين تكان الرفع ثابتا لمحل تلك الاخبار صلوة لا تزال الالسنة تحرم ... وتعرف وبدوم لقايلها احدا العيش ولا ينصرف اللهم فادم صلاتك عليه وعليهم ووال تحياتك الطيبات واصلة اليه واليهم

اما بعــد فلا يخفى ان عليك الكتاب المسمى بتسهيل الفوايد وتكميل المقاصد تاليف الامام العالم العلامة مالك ازمة الفضايل وابن مالكها السالك في طرق العربية في انسج مسالكها مسلك النجاة جمال الدين ابي عبد الله محمد بن مالك رضوان الله تعالى عليه كتاب جمع الفوايد جمع كثرة واحتضن كمايه التي علت قيمتها وكان كل كلمة منه درة لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال اليه واداعه غير من الفضلات فلا شك ان الهمة عليه طال ما جاد بالنفع المتعدي فكان شكره لازما وهو حار مامن دان باسكانه في منزلة التقديم جازما جمع بين براعة الاختصار والتنقيح واعتني بالايجاز فاعتنى بالتلويح عن التصريح وحثا اصداف المسامع دررا لا عهد لها بمثلها فظن بعض الطاعنين انه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر الا في اسهلها وانما اوتي الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر ومن ضعف الادراك وفقد الاستاذ فاصبح لا قوة له ولا ناصر وهــذا واني لما قدمت في اواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانماية الى كنبايه من حاضرة الهند عمرها الله تعالى بالاسلام وشاد ارجاها بالايمة الاعلام وجدت بها هذا الكتاب لا يعرف ونكرة لا تتعرف فلا من يشعر باسمه او مسماه او يلجيه بالنظر فيكشف معماه ولا يجد منهم هناك منه الا اصلا ولا شرحا ولا يبوح المنافت اليه ووردنا هذه البلاد بما ظاهرا ... واتفق اني استصحبت منه في السفر نسخة واحدة تحذ بها راس مال للنظر فكانت بالفوايد علي عايدة وراها بعض الطلبة فلحها بعين الاستحسان وناجاه لسانها بالفاظ عذبة فذاق منها حلاوة اللسان الا انه راى في كثير من الاماكن ابكار معان تحجب بابواب مغلقة ووجوه مسايل تنقب القلوب لم ترعيونها فتركتها في حبايل المحنة معلقة فسالني في ان اشرح هذا الكتاب بفتح ابوابه ويزيل سحابه ويجلو عرايسه للافهام ويعقد الخنصر عليها بكشفه من الابهام فاعتذرت وكان لي لست من رجال هذه الصناعة وان فكري في تحصيل فوايده ها من جي البضاعة وتاليا بات هموم الحوادث والغربة قد احلبت على بخيلها ورجلها وحلتني حبال اثقال رتعت حصاه القلب من اجلها وثالثا لبعد الشروح في هذه البلاد وعزة ما احتاج اليه من الكتب التي ... بياض ابا ... بالسواد حين لقد وقفت على نسخة من شرح ابن ام قاسم اني ... وان اصل فقلت لعلها ... عن مقاصد الكتابة واصاول فاستعين بها وان كان يسيرا على ما اناس الشروح المطاول واجعل النظر فاذا المراد الذي تجلله مما تقصر عنه يد المتطاول لان هذه النسخة من اختلاله لا يبرك معه الناظر لمقدمات القصد انتاجا وسقمه لا يجد له طبيب الفهم دوا ولا يستطيع لمعالجته فكيف لي مع هذه المهالك بالوصول الى ذلك المطلب واني الظفر ببذل ... الصعاب وقد عزما الطلب وبيما انا مر

٤

في الاجابة محللا واخفا حرجي واسوف الطالبين بالنجاز والتسويف بالعفيرا حرى احتشي من معرة المضيعة وانزر السعر على العزيمة الموجبة واعلم ان اعتراض المصنفين اغراض لسهام السنة الحساد وان حقايب نفايسهم معرضة لايدي النظار تنهب فوايدها ثم تزريها بالكساد والعكر يشير الى ان الاجابة ربما نبرد كبد احرى وان التاليف ربما انتفع به فاجري لصاحبها فانتهجت بتلك الاشارة وانتهجت طرقها التي اهدت لطايب البشارة واقبلت على اسعاف الطالب بمطلوبه واعرضت عن الجارين على نهج الحسد واسلوبه وقلت هب كلا يذل في منا بعنه الهوى معذول والتهب حسدا ليطفي نور الله ويابي الله الا ان يتم نوره فهل هي الا سنة اهدافها الحاسد ... وفضيلة ظن انها تطوي جميل الذكر فاذا هي تنشر واذا اراد الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود ولما تحرك العزم لاسكان هذا الشرح في منازل الوجود وسمح الفكر فيه ببذل ما عنده من الفوايد موجود وسالت الله تعالى ان يكون في افق الهند سنينا لظهوره وسما لطلوع بدره وسيحوله دايب ان اوسل به الى الوفادة في الارض التي نشا بها ورحا في بحوز نواحيها على من انا خت بابوابه ركايب الوفود وصدر شرعته محلوه بعجايب بعجايب الكرم والجود امام العصر الذي تقلم فقامت الرعايا صفوفا على اقدام الطاعة لامامته وخلف السلف الماضين في العدل والاحسان فادام الله ايام خلافته سلطان العالم الذي اصاب بسهام الرايه السهام الشريفة اشرف الاغراض جماعز منه النظر لما انه اصبح كالجوهر بين الاعراض وقضى عند له لنظر الاسلام بلعانه وعلى ديار الكفر بالخراب واورد العصاة مناهل كريمة الصافية وصير شرب العداة كالسراب ان نصبت لمقاصد المختلين فبيده الممهد ازمة التسهيل والمنح وان اعلقت دونهم ابواب المكارم فهو على الحقيقة ابوانه الفتح مولانا السلطان الاعظم ملك سلاطين العرب والعجم حامي لعصبة الاسلام فاتح الظلم بنور العدل في الاحكام عالم السلاطين سلطان العلما عظم السادات سيد العظما المويد بالنصر والفتح المبين ناصر الملة والحق والدين ابي الفتح احمد شاه السلطان بن السلطان محمد شاه ابن السلطان مظفرشاه رضي الله عنه وارضاه ايام احاديث العلا عنه اسندت فبادرت لكي تروى لاحمد مسندا حماة لمظلوم هلاك لظالم من الخطا با لباس ... الاحسان اسنى واسعدا فكم من عفاه كونه قد تزدوف على انه قد برهم ما تزددا ولم نحوا خبار السلاطين غاية من الرفع الا كان في الحال مبتدا لقد ورث الافعال بالعدل دايما وعرف اسبابا لنحو من الردا فلم ينصرف عن رتبة الفضل اذا ان لو زن ونوع اما نا عن الهدى وتلك رايتها لاحمد سنة فقد ... لتشهد العود احمدا جعل الله الممالك منظومه في سلك ملكه واقطار الارض جارية في حوزه وملكه ... بركتنا الاقلام ... في كتابة هذا الشرح على الروس وطرزته بوسم هذا السلطان الذي يثبت بوجوده وجود كل سرور ويتفي به كل بوس وحسن عندي ان اتوسل به لمثابى ابوابه الشريفة واتاملي الدخول تحت ظلاله الوريفة على اني على العجز والتقصير مجبول وقد ابديت وجوه معذرتي والعذر عند خيار الناس مقبول وسميتــــه هذا الشرح بتعليق الفرايد وبالله استعين في القول والعمل واياه اسال ان يبلغنا من خيري الدارين وكرمه ولنقــدم لمام الشرح كلاما يتعلق بترجمة المصنف فنقـــول هو الامام العلامة المقري النحوي اللغوي الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الرتبة جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الاندلسي الجياني بجيم مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة فالف فنون فيا النسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس ولد في سنة ستماية تقريبا واعتنى العربية فاتقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وعرب نثاوه وشرف وتناول التحديث فضله حجازا وعراقا مسايره من لا يبير شرا وعنى به من لا يغني به معرد ارحل الى حماه من بلاد الشامية واقام بها مدة ونشر فيها علما جما ثم استوطن دمشق وعكف بها على الافادة وانتفع به خلايق ولم يزل على ذلك الى ان توفي بها في شعبان سنة اثنين وسبعين بابا الموحدة وستماية رحمه الله عليه ودفن بسفح جبل قاسيون وقال صاحبه الشيخ الامام بهاء الدين بن النحاس الحلبي رحمه يرثيه • قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي • حمرا يحاكيها النجيع القاني • فلقد جرحت القلب حين نعيت لي • فتدفقت بدمايه اجفاني • لكن يهون ما اجن من الاسى • علمي بنقلته الى رضوان • فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا • يهمي له بالروح والريحان

قرأ النحو والقرآن على ثابت بن محمد بن يوسف بن الخباز أبي الطاهر الكلاعي اللبلي وقرأ كتاب سيبويه على أبي
عبد الله المرشاني ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل لازمه مدة ثم تحصن تلميذ ابن عمرون فأعجبه وترك
مجلس ابن يعيش ويقال انه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوما قلت وقد ذكر الشيخ تاج الدين
التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب رحمه الله وأخذ عنه
واستفاد منه ولم أقف على ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذه والله أعلم بحقيقة الحال ومن تصانيفه الاعلام
بمثلث الكلام كتاب بديع والتوضيح في اعراب أشياء لم أقف على ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذه من مشكلات البخاري
أبان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة وقصيدته الطائية في الفرق بين الظاء والضاد وشرحها وقصيدته
اللامية في أبنية الأفعال وعمدته في النحو وشرحها وأرجوزته المسماة بالكبرى والخلاصة بالألفية وجل اشتغال
الطلبة المصريين في هذا الزمان بها قال ابن رشيد ونظم رجز ابن النحو عظيم الفائدة تستعمل المشارقة شرحه
نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وأنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب لقصر عن نظائره
وبترك ما رهن في ايراده منهجان المنفرد بالكمال قلت وقد قرظ سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه
الله الكتاب المذكور المسمى بالفوائد النحوية فقال ان الإمام جمال الدين فضله الله ولشرفه أهله أملى كتابا
له بسمى الفوائد لم يزل مفيد الذي لب تأمله وكل مسألة في النحو يجمعها ان الفوائد جمع لا نظير له وظن الصلاح
الصفدي أن هذا التقريظ لتسهيل الفوائد فقال في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام
هذا في غاية الحسن لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد وانما اسمه تسهيل الفوائد فذكر المضاف
اليه وترك المضاف الذي هو العمدة لحفظ التورية بسبب ذلك مفقود حافيها وقد علمت أنه ضاع ذلك
وانما نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد وهو معذور لعزة وجوده
قلت وانا أروي كتابه التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابراهيم بن احمد بن عبد الواحد الضرير
الشامي المقيم بجامع الأقمر من القاهرة المصرية كان رحمه الله تعالى أخبرنا به اجازة قال أخبرنا
الشيخ أثير الدين أبي حيان سماعا عليه قال أخبرنا ابن أبي الفتح البعلبكي اجازة قال أخبرنا الإمام
جمال الدين محمد بن مالك اجازة قال **بسم الله الرحمن الرحيم** الجار والمجرور المضاف في محل نصب
على الحال وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عاملها محذوف أي متلبسا بسم الله والمعنى بحسب القرينة متبركا
بسم الله لكن ذلك لا يوجب كونه ظرفا لغوا كما في الجار والمجرور من قولك زيد على الفرس فانه متعلق
بكون عام أي كائن على الفرس وهو بحسب القرينة بمعنى راكب فيجعل ظرفا مستقرا لا لغوا وصاحب تلك
هو الضمير المستكن في عاملها المقدر اذ المعنى متبركا بسم الله ابتدئ الكتاب **حامدا لله** حال بعد حال
تركا للمصنف عطفها على الأولى اشعارا بالقصد الى الشنوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأ به
ليتوصل به الى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر وكل أمر ذي
بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة ابتدارا لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه
الاجماع ووقع بالحمد أيضا لكن بالاضافة الى ما بعده والابتداء أمر عرفي يعتبر ممتدا من حين الأخذ في
التصنيف الى الشروع في البحث وكل من الحالين المذكورتين وما بعدهما مقارن له ويقع في بعض النسخ
بعد التسمية لفظ قال مسندا الى المصنف رحمه الله وبعد ذلك قوله حامدا لله ولا يخفى أن ما في هذه
النسخة مانع من حمل الكلام على ما قررناه آنفا وكأنه والله أعلم من تصرف النساخ فان قلت تقدير
ثبوته كذلك عن المصنف يكون حامدا لله بحسب الظاهر حالا من فاعل قال لكن المقول وهو قوله فيما هو
بابي هذا كتاب في النحو مانع من مقارنة الحال لعاملها وان جعلت حامدا بمعنى مريدا للحمد لتأتي
المقارنة فات المقصود الأهم من ابتدائه بالحمد قبل الشروع في الأمر ذي البال الذي هو بصدده فما
تصنع فيه قلت أجعله حينئذ حالا مؤكدة لعاملها المقدر أي أحمد حامدا لله على ما هو الأصح عند المحققين
في مثل عائذا بالله وقائما وقعد قعدا الناس أو مفعولا مطلقا جاء على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد
وسيبويه فالمقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله أحمد حامدا لله الى آخر الكلام **رب العالمين** أي
مالكهم والعالمون جمع عالم وهو اسم مشتق من العلم لكنه اسم لذوي العلم أو لكل جنس يعلم به الخالق

سواء كان من ذوي العلم أو لا كالقالب لما يطبع به والخاتم لما يختم به فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا
عالم الأفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى بحيث لا يكون له أفراد
بل أجزاء فيمتنع جمعه والمصنف يخالف في ذلك فستأتي الكلام عليه عند اقضاء النوبة اليه **ومصليا** حال أخرى
عطفها على ما قبلها اشعارا بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة لابتداء الكتاب **على محمد سيد
المرسلين** فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا
وقوله تعالى وألفيا سيدها لدى الباب ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا
فخر وقوله في الحسن بن علي عليهما السلام ان ابني هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفي المغني للجبري
من فبل الأمام قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير صاحب الانتصاف من الكشاف رحمه الله حكاية ثلاثة
أقوال في المسألة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاية عن الامام مالك
وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روي من انه صلى الله عليه وسلم قالوا له يا سيدنا فقال انما السيد
هو الله وقد عرفت أن في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الأذكار عن النحاس
انه يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا أن يعرف بال قال والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله **وعلى آله**
هو بنو هاشم وبنو المطلب على المختار عندنا وعند الشافعية وقيل عترته وأهل بيته وقيل جميع أمته
وهو قول منقول عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه والصحيح جواز اضافة آل الى مضمر كما استعمله المصنف وما في
بيته ... كلام وبعضهم يدعي أن أصله أهل فقلبت الهاء همزة الفا ويستدل بتصغيره على أهيل وهو
غير منجه فانهم قالوا أهل وآل وأهيل وأويل **وصحابته أجمعين** الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر
تطلق على الصحبة وهي المعاشرة وقد تطلق على الأصحاب جمع صاحب والصحابي من اجتمع مسلما بالنبي صلى الله
عليه وسلم وان لم يرو عنه وان لم تطل مجالسته له هذا هو الصحيح من الخلاف فيه وبين الآل والصحابة عموم
وخصوص من وجه فعلي رضي الله عنه من الآل والصحابة وسلمان الفارسي رضي الله عنه من الصحابة لا من
الآل والتابعي الذي هو من بني هاشم وبني المطلب من الآل لا من الصحابة **هذا** اشار به الى ما قرره في
نفسه مما اشتمل عليه هذا التأليف وان لم يكن حينئذ موجودا بالفعل لقوة الأسباب المقتضية لحصوله
وحصوله في الخارج او لما قلنا ذلك لأن الشروع فيه قوله فيما يأتي وها أنا شارع فيما انتدبت اليه من أنه قال
ذلك قبل الشروع في التصنيف وفصل الجملة الاسمية المركبة من هذا وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما وهو
مقتض لكمال الانقطاع كما علم في موضعه **كتاب في النحو** أي كائن فيه والمراد بحسب القرينة
مؤلف فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية تارة يجعل المعنى ظرفا كما تقول اللص
من جهة كونه محاصرا له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن ظرف من المعنى وهو أيضا يقال هذه
الآية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه القصيدة في مدح فلان وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما
يقال هذه المسئلة في كتاب كذا ومعنى شاع أن الألفاظ أوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس
والنحو علم بأصول يعرف بها أحوال الألفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى
فان قلت بعضهم عرف النحو بما يشمل الاعراب والتصريف فقال هو علم بأصول يعرف بها أحوال الألفاظ العربية
افرادا بحسب هيآتها وما يعتورها من أحوال أبنيتها أو تركيبا بحسب ما يعرض لها من الأمور التي يؤدى بها أصل
المعنى وهذا الذي ينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه لأن كتابه مشتمل على القسمين وذلك ظاهر في أنه لم يرد
بالنحو ما يقابل التصريف قلت حمل كلامه على هذا لا يجدي نفعا أما أولا فلأنه جعل التصريف علما
مستقلا برأسه وعرفه بما هو مذكور في محله في كتابه فتعين أنه لم يرد المصنف بعلم النحو ما يشمل التصريف
وأما ثانيا فلأنه أدخل في كتابه هذا علم الخط فإذا لا يندفع بذلك السؤال بأن كتابه هذا حاو لعلم
النحو ولغيره فلم خصص النحو بالذكر وأما الذي ينبغي أن يحمل عليه فبأنه أراد بالنحو ما هو معروف في
الاصطلاح المشهور كما تقدم ويوجد تخصيصه له بالذكر دون التصريف والهجاء استتباعا لغيره

يع الجميع بانه ذكر معظم ما هو بنيه وهو النحو بنا على انه المقصود له بالذات وما عداه يبيعوا بالنسبة اليه
وهو منكور بحسب الكيفية له لغرض يتعلق بذلك عنده **جملته** اي انشائه يعني اردت انشاءه لما سبق
بعون الله ظرف مستقر في محل نصب على الحال من فاعل جملته اي حال كوني متلبسا **بعون الله**
والمراد بالالتباس بحسب القرينة الاستمداد اي مستمدا بعون الله وهذا الابتداء في كونه مستقرا
كما مر **مستوفيا للاصول** اي اخذا لها بكمالها من قولك استوفي فلان حقه اذا اخذه وافيا كاملا
والاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عليه غيره وكانه اراد به القاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع
جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل فاعل يجب رفعه ومستوفيا حال من مفعول جملته
فهذه نوالت حالا لكن سيجيء الاولي للاول والثانية للثاني كما في قوله تعالى الذين تتوفاهم
الملائكة طيبين يقولون سلام لكن اولي لتحالفهما من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في
كلام المصنف فالتوافق بينهما في مطلق الاولية والثانوية والتخالف في خصوص الاول والثاني
مستوليا على ابوابه وفصوله اي ظاهرا عليها بالغا بها الغاية من قولهم استولى على الامر اي بلغ
الغاية منه وابواب العلم مداخله التي يتوصل اليه منها استعيرت من ابواب الدار وهي مناقذها التي
يدخل منها اليها والفصول جمع فصل وهي ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها كالفصل
الذي يذكر في باب الفاعل متضمنا للمواضع التي يجب فيها تقديمه مثلا فهو اخص من مطلق الباب وربما
يذكر فيه اشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لازمة الضوابط وانما
يفعل المصنفون [illegible] ذلك تسهيلا للافهام وضبطا للاحكام لئلا تنتشر فيعسر تحصيلها
وتنزجر بالفصل لانه فاصل اي قاطع عن الاختلاط بغيره وفي قوله مستوفيا ومستوليا الجناس
المضارع لان الحرفين اللذين وقع بهما الاختلاف وهما الفاء واللام متقاربان في المخرج وفي اصوله وفصوله
الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين وهما الهمزة والفاء **ضمنته** اي الكتاب المذكور **لذلك**
اي الامر الذي سبق من جعله مستوفيا للاصول النحو مستوليا على ابوابه وفصوله **تسهيل الفوائد وتكميل
المقاصد** وعلم تقدم مناسبته وجه ذلك ان الاطلاع على جميع الاصول والاحاطة بها على التمام
بحيث لا يتدنى بها امر يسهل على الفهم استثمار الفوائد ويسير عليه تقريبها والبلوغ من الابواب
والفصول الى الغاية بحيث يطلع منها على الفروع المبنية على الاصول ويعرف منها المسائل التي قد تشذ
عن الضوابط لا تكاد تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود من تحصيل الفن على الوجه الاكمل فظهرت
المناسبة وحمله نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة وال في الفوائد والمقاصد ان كانت للعهد
في الفوائد النحوية والمقاصد النحوية وهو الكتاب الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة فصحيح ولا مبالغة
فيه وان كانت للاستغراق والمعنى ان محصل [illegible] هذا الكتاب يصل الى كل الفوائد وكل المقاصد
فهو صحيح على وجه المبالغة وفي قوله تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد الترصيع فان كلا من لفظي [illegible]
القرينة الاولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية **فهو** بالفاء وفيها رائحة
معنى الجزاء اي اذا كانت حال هذا الكتاب على ما ذكر فهو **جدير** اي حقيق **ان يلبي** اي يجيب بلبيك ويجوز
ضبط حرف المضارعة بالتاء الفوقية والياء التحتية **دعوة** بفتح الدال الدعا الى الطعام والمرة الواحدة
من قولك دعوت فلانا اي صحت به واستدعيته **الالبا** جمع لبيب وهو العاقل وفيه تعريض بان المعرض
عن الاقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلا وتشبيه الكتاب في النفس بانسان ينادي الناس
اليه ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية واثبات الدعوة له استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح
ويجتنب بالنصب عطفا على يلبي من قولك اجتنبت فلانا اذا ابعدت منه وتركته وحرف المضارعة
هنا ايضا اما فوقية او تحتية كالاول **منابذته** اي مطارحته ومتاركته مصدر نابذه من النبذ وهو
طرحك

طرحك الشيء امامك وورائك او ما هو اعم من ذلك والمصدر المذكور اما مضاف الى الفاعل اي تجتنب
النجبا منابذتهم اياه او الى المفعول اي منابذتهم اياه وعدل المصنف عن النبذ الى المنابذة للاشعار
بالمشاركة اي يجتنبون نبذهم له وترك الاقبال عليه ونبذه لهم بمنعه اياهم ما حواه من النفائس
واستمل عليه من الفوائد عدل المصنف عدم حصولهم منه على ذلك عند اهماله منفاسته لهم ومقابلة
لاعراضهم عنه بحرمانه اياهم لنكتة ولطافة على سبيل الادعا والمبالغة وفي ذلك من نعت الحرم والفزع
على تحصيله والاعتنا بشانه ما لا يخفى **النجبا** جمع نجيب وهو الحسيب او الكريم وقدم المفعول في
كل من هاتين القرينتين اما للاهتمام بشانه او للمحافظة على السجع الحسن فان قلت السجع حاصل
مع تاخير المفعول اذ لو قال بان يلبي الالبا دعوته ويجتنب النجبا منابذته لم يفت السجع قلت نعم لكنه
يفوته تكثير لجنة هي من المحسنات المقصودة للبلغا اذ في التسجيع بالالبا والنجبا التزوم ما لا يلزم
وهو الاتيان بالبا قبل الالف وهذا اشتف لو سجع بدعوته ومنابذته **ويعترف** بالنصب ايضا عطفا
على ما تقدم اي يقر **العارفون** اي اهل المعرفة وفيه تعريض بان غير المعترف بفضله معدود من ذوي الجهالة
لا من اهل المعرفة وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق فيلحق ذلك بالجناس **بُرشد المغري بتحصيله**
الباء الاولى متعلقة بيعترف والثانية بالمغري اي يقرون بانتفاء الغي عنه والرشد على زنة القفل خلاف
الغي وكذا الرشد على زنة الفرس والرشاد على زنة الكمال كل ذلك بمعنى والمغري بضم الميم وفتح الرا
اسم مفعول من اغري بكذا اي اولع به وتحصيل الكلام رده لمحصوله كذا في صحاح الجوهري **وتلقى** بالنصب
ايضا عطفا على ما سبق **قلوبهم** اي قلوب العارفين اي يقع بينها الائتلاف والتفاف **على تقدمه وتفضيله**
يحتمل عود الضمير الى المغري والى الكتاب وفي هاتين الفاصلتين لزوم ما لا يلزم وهو اليا قبل اللام اذ لو
اتي في احدهما بالواو لجاز ولم يضر في السجع كما يجوز اجتماع قافيتين احداهما مردفة بالواو والاخرى
بالياء في قصيدة واحدة كما تقرر في محله **فليثق** اي اذا تقرر ذلك فليثق **متأمله** اي الناظر فيه المستنتج
له **ببلوغ امله** اي بحصوله على ما يؤمله من الفوائد ويرجوه من جميل المقاصد والامل الرجا وبين متامله
واملة الاشتقاق فيلحق بالجناس **وليتلق** اي يستقبل تقول تلقيت فلانا اذا استقبلته **بالقبول** اي
الاذعان وعدم الانكار **ما يرد** اي يحضر **من قبله** اي جهته وبين القبول وقبله اشتقاق او ما يشبه
الاشتقاق فهو من الملحق بالجناس وقد التزم في السجعتين ما لا يلزم وهو الفتحة قبل اللام من امله وقبله
وليكن حسن الظن الفا على زنة فاعل من قولك الفه بالفه كشربه يشربه اذا اتخذه الفا يانس به ويركن
اليه **ولد واعي الاستبعاد مخالفا** اي غير مجيب الى ما تدعوه اليه من الانكار الاستبعاد ان يستبعد ما رآه من
الفضل ممن صدر عنه من اهله وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان باللام قبل الفا في الفا ومخالفا
فقلما خلي مغل بالاستبعاد الا بالخيبة والابعاد خلي بفتح الحا المهملة وكسر اللام بمعنى ظفر من قولهم لم يحل
من فلان بطائل اي لم يستفد منه كبير فائدة فان قلت المنصوص انه لا ينتكلم بها الا مع الجحد فاين هو
قلت في قلما معنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولولا للاثبات التي للتقليل
ويجوز ان يكون حلي من حليت المراة اي صارت ذات حلي فيكون من باب الاستعارة التبعية التمكينية وكذا
قوله مغل بالاستبعاد حيث جعل الخيبة والابعاد حليا يتزين به على سبيل الاستهزاء والسخرية والباء
قوله بالاستبعاد تتعلق بمغل ومن قوله بالخيبة تتعلق بحلي والاستثنا مفرغ والخيبة الحرمان يقال
خيبه الله اي احرمه والابعاد والتنحية عن الخير واللعن يقال ابعده الله اي نحاه ولعنه **واذا كانت
العلوم منحا** بكسر الميم وفتح النون جمع منحة وهي العطية مثل سدرة وسدر **الاهية** اي عطايا منسوبة
الى الله تعالى وهو الفاعل لما يشا لا مانع لما اعطى ولا معطي لما منع **ومواهب** جمع موهبة وهي
العطية ايضا والمراد بكونها اختصاصية نسبتها الى اختصاص الله الذي يختص برحمته من يشا

رابطة جواب الشرط ومدخوله خبر مقدم لارادة

لامعقب لحكمه ولا راد لقضائه والفاء من قوله **فغير مستبعد** فغير مستبعد خبر مقدم لارادة ... ساكنة مضارع دخر من قولك

الشوق اي ذكر المسند اليه وهو قوله **ان يدخر** بالبنا للمفعول وذال المعجمة ... وهو ما يختص من المال بالاتخاذ لدفع النوائب

نحو الشي اذا احتبسه او اتخذه على جهة الاختصاص له ومنه الذخيرة والنائب عن الفاعل **ما عسر** على زنة شرف اي اشتد

لبعض العلماء المتاخرين الجار متعلق بيدخر والنائب عن الفاعل ... وكيف يستبعد هذا مع ان الفضل

والتوفيق لم يتيسر **على كثير من العلماء المتقدمين** الذي تقدم العهد بزمانهم ليس لتقدم العهد بفضل القائل

بيد الله يوتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وما احسن قول المبرد ... رحمه الله قلت وكثيرا ما ابتلي الناس

والحدثان ... من المصيب ولكن يعطي كل ما يستحق هذا الكلام ... وسقطوا في هوية الرذيلة لا يبالون بعار ولا

من جرى بهذه البلية الشنعاء فركبوا مطية الهوى ... النكت الحسنة غير معزو الى معين نعزوا المعاطف طربا

فضيحة فتراهم اذا قرع اسماعهم ... من حتى اذا علموا ان ذلك لبعض ابناء عصرهم

واستحسانا بناء على ان ... والمتقدمين ... استحسنتم استقباحا او دعوا مع اصرارهم على

استحالوا على الفور ونكصوا على الاعقاب وانقلب استحسانهم استقباحا ... بسوء الاجداد وثنه

لا استحسان ان صدر ومثل ذلك عن عصري امر مستبعد جدا ومن هذه الغفلة ... ونجي من نعم وجيم

ويلطخوه من قبح الصنيع بعار لا يغسل ... الجرو ما الحامل لهم على ذلك الا الحسد ... وصفه في قوله **اعاذنا الله**

وهنا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذي وصفه بما وصفه في قوله **بمنه من حسد يسد باب الانصاف**

من حسد والحسد هو ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد فيكون قوله يسد باب الانصاف

صفة تاكيدية لان حقيقة الحسد مشعرة بها اذ الانصاف هو الجري على سنن الاعتدال والاستقامة

على طريق الحق وهذا الوصف لا يتاتى وجوده مع الحسد ضرورة انه لازم للانحراف عن سنن الحق فلا نه

اعتدال معه فهو سد لباب الانصاف بلا شك والغرض من الاتيان بهذا الوصف التاكيدي التنبيه اي

على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمه وزيادة التنكير لقبحه والتنفير عنه لعموم وقد يطلق الحسد مجازا

على الاغتباط وهو تمني مثل تلك النعمة من غير ارادة لزوالها عن صاحبها فلا يكون مذموما وليس الكلام

فيه وفي قوله يسد باب الانصاف استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية **ويصد** اي يمنع **عن جميل الاوصاف**

ومحاسن الاخلاق وفي يسد ويصد الجناس المضارع وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالصاد قبل

الالف في الانصاف والاوصاف **والهمنا** اي القى في روعنا بطريق الفيض **شكر** وهو مقابلة النعمة بفعل

ينبئ عن تعظيم المنعم سواء كان باللسان بان يثني عليه بالالفاظ او بالجنان بان يعتقد انه ولي النعمة او بالاركان

بان يديم جوارحه في الطاعة له وقد جمعها الشاعر في قوله افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

اي افادتكم انعامكم علي ثلاثة اشياء المكافاة باليد ونشر المحاسن باللسان ووقفا للقول وعمل المحبة

والاعتقاد وليس المراد بانشاد هذا البيت الاستدلال على ان لفظ الشكر يطلق كما فهمه الشيخ بها الدين السبكي

عن الزمخشري فاعترض بان البيت ساكت عن ذلك وانما المراد التمثيل لجميع شعب الشكر فلا اعتراض واما

الحمد فلا يكون الا باللسان سواء تعلق بالنعمة او غيرها فظهر ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وما قلنا

من التفريق بين الشكر والحمد على هذا الوجه هو المشهور وفي المسئلة خلاف ليس هذا محل بسطه **نعمته** بيا

الغيبة وفاعله ضمير يعود الى المشكور **توالي الالا** اي تتابعها والالا جمع الى مقصور بكسر الهمزة يشير المصنف

الى قوله لئن شكرتم لازيدنكم **وتقتضي** بالاسناد الى ضمير الشكر ايضا مضارع قضى يحكم **بانقضا اللأوا** اي بزوالها

وانتهائها والبلاء والمهموز العين على زنة الحمرا قال الجوهري هي الشدة وفي الحديث من كان له ثلاث بنات

فصبر على لأوائهن كن له حجابا من النار وهو بفتحتين وانقضا اشتقاقا وشبهه وهو ما يلحق بالجناس

وهانا انبه الاخبار عن الضمير الواقع بعدها التنبيه بغير اسم اشارة وبعضهم يشترط في خبر مثله ان يكون

اسم اشارة نحو ها انتم اولا وفيه كلام سياتي ان شاء الله تعالى **فيما اتقرب** بالبنا للفاعل اي اجتبا اليه

كان

كان خاطره دعاه الى تصنيف هذا الكتاب فاجاب الى ذلك ومنه انتدب الله لمن خرج في سبيله الحديث

اي اجاب الي عفر انه **مستعينا** حال امامن الضمير المستكن في ساع او البارز من انتدبت او الاسم الموصول اي

المجرور بفي ومعناه طالبا العون **بالله العظيم** فكلاهما ظرف لغو يتعلق بمستعينا واستعان كما يتعدى بنفسه

نحو اياك نستعين يتعدى بالباء كما في اذا استعنت فاستعن بالله **ختم الصلي ولقارئيه** جمع

قارئ به لبيك بابا في **بالحسنى** وهي خلاف السوء وختم بالحاء المهملة اي حكم وقضى قال الجوهري الختم احكام الامر

والقضا وكان المصنف يريد اوجب تفضلا واحسانا **بالجزاء** اي ولقارئيه **الحظ** اي النصيب **الاوفى** اي الاكثر

في الغمز اي في محل القرار **الاسنى** الارفع من سني قولهم سني اي ارتفع يسنو سناء بالمد فهو سني اي رفيع والمراد

بالمقر الاسنى دار النعيم الابدي وهي الجنة جعلنا الله من اهلها بمنه وكرمه وفي ختم وخص لجناس المضارع وفي

السجعتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالسين قبل النون بل الاتيان بالنون ايضا من هذا القبيل اذ قال

الاعلا لحصل السجع لصلوح الالف في مثله لان تكون رويا للبيت ومبناه الروي للفاصلة والله تعالى اعلم بالصواب

هذا باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

اي شي يتعلق به فما نكرة موصوفة وهو الظاهر ويجوز ان تكون موصولة فان قلت فالمرجح للاول قلت

سلامته من دعوى المجاز وذلك لان ما الموصولة من صيغ العموم وهو لم يذكر في هذا الباب كل شي يتعلق بالكلمة

والكلام فهو عام اريد به بعض ما بيننا وله فيكون مجازا بخلاف الاول لانه نكرة في سياق الاثبات فلا عموم

لها الا حيث تقوم قرينة على ارادة التعميم كما هو مقرر عند ائمتنا في اصول الفقه والغرض ان لا قرينة هنا وضمير

الخفض ليس عائدا على ما سبق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس مختصا بالكلام بل هو شامل لما

يتعلق بالكلمة والكلام جميعا فان قلت فالقياس ان يقول بهما قلت لما تقدم ذكرهما كانا في معنى

تلك المذكور فعاد الضمير بهذا الاعتبار فكانه قال وما يتعلق بالمذكور بالشي الذي يذكر وهو صادق عليهما

اذ هما شي ذكر فان قلت لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره الى تاويل وابهامه لعود الضمير الى الكلام وهو

غير مقصود قلت لايثار الاختصار والقرينة تدفع الايهام ويحتمل ان يعود على المضاف اليه اي هو شرح

اي وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام اذ ما ذكره له تعلق وارتباط بشرحهما فان قلت انما ذكر

في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وامورا اخر تتعلق بالمفردات كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل

وحرف وتقسيم الفعل الى ماض وامر ومضارع المعنى ذلك مما ذكره لها وجه تعلق ذلك بالكلام قلت الاسم

والفعل لهما بالكلام تعلق ضرورة انه لا بد فيه من الاسناد وهو يستدعي طرفين مسندا اليه ولا

يكون الا اسما ومسندا تارة يكون اسما وتارة يكون فعلا وكون الفعل انشائيا يستلزم ان يكون الكلام

المركب منه ومن فاعله انشائيا ايضا ووقوع الاسم صدر الكلام يكون به جملة اسمية ووقوع الفعل

صدر الكلام يكون به جملة فعلية فقد ثبت ان ما ذكره من الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام ايضا

الكلمة لفظ وهو في الاصل مصدر ... ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو ما يخرج من الفم

من حرف فصاعدا اصدر المصنف رحمه الله تعالى به التعريف لانه بمثابة الجنس فيشمل المهمل كديز والمستعمل كزيد

لكنه احترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب فانها ربما دلت بالوضع على معنى وليست بكلمات قالوا

ويجوز الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من الفصل من وجه وهو هنا كذلك كما ... فقد يكون لفظا وقد

لا يكون **مستقل** بالدلالة هو فصل يخرج به ... وهو قولهم دال اذ استقلاله بالدلالة فرع

عن كونه دالا لكنه قدمه لئلا يفصل بين المتصلين بتقسيم احدهما فيشوش على الذهن وخرج بهذا

الفصل نحو يا زيدي والف ضارب فان الاولى دالة على النسبة والثانية على الفاعلة لكن لا يسمى مستقلا

ضرورة افتقارها الى بقية اجزا الكلمة فان قلت قد تقرر ان الحروف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم

الانعكاس بخروج الحروف كلها قلت المصنف قد صرح في شرحه بانه اراد بالمستقل ما هو دال بالوضع

وليس بعض اسم كيا زيدي ولا بعض فعل كالف ضارب ومع هذه الارادة لا يرد هذا النقض نعم

يتجه بعد ذلك الاعتراض من وجوه اما اولا فلان المعروف عند اهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره

مطلقا فتقييده بان لا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع امر غير متعارف لم ينصب عليه في التعريف قرينة

ولا ارتكاب مثل ذلك في حد لانه للتنبيه واما ثانيا فلانا لانسلم ان شيئا ما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع
وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطة او يدي بواسطة في السببية يدل عليها وضارب بواسطة الالف
يدل على المضاربة واما ثالثا فلان تفسيره بالمستقل بما ليس بعض اسم والبعض فعل ينتقض ان معرفة الكلمة لان الكلمة
الكلمة موقوفة على معرفة الاسم والفعل ومعرفة الاسم والفعل موقوفة على معرفة الكلمة يلزم من العلم به العلم
ماخوذة في حد كل منهما حينئذ فيؤدي الى الدور **دال** اي ذو دلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات **بالوضع** وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فهذا
مشروع لبعضهم في هذا المقام **قلت** وفيه نظر لان هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة وهو
حسن ليخرج المجاز من حيث ان تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي ليس حاصلا بنفس اللفظ
وانما حصل بما يحتف به من القرينة واما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات
فلا يكون تعريف الكلمة منعكسا وكثير من الناس يقول في المجاز هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
اولا وعلى هذا ففي المجاز وضع لكنه وضع ثان وانما يكون الحد منعكسا على هذا القول فينبغي في هذا المقام
ان يحذف قيد بنفسه من تفسير الوضع ليدخل كل من الحقيقة والمجاز فينعكس حد الكلمة واما اذا اريد
تفسيره كما في الحقيقة فيخص الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم ليخرج المجاز فتامله وقد خرج بهذا القيد
ما لا يدل واما يدل بالطبع كاح الدال على السعال او بالعقل كدلالة المسموع من وراء جدار على وجود لافظ
مستقلا على وجود اللافظ وانما قلنا من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة
اللفظ ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنف ولذلك
حذف ما اثبته غيره من قوله في تعريف معنى مفرد والصحيح انها موضوعة بقانون كلي تعرف به المركبات القياسية
وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام **تحقيقا او تقديرا** مصدران بمعنى المفعول اي دال بالوضع دلالة محققة او مقدرة
ويحتمل ان لا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير دلالة ذات تحقيق او تقدير او دلالة تحقيق او تقدير
او دلالة تحقق تحقيقا او تقدر تقديرا وقد علم بذلك وجوه نصبهما قال المصنف في شرح هذا الكتاب
ما معناه ان اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو الذي لابد منه ومجازي مستعمل في عرف النحاة
والتعرض له اجود وكلاهما نعرض له في هذا الحد فالاول كرجل فانه دال على معناه تحقيقا والثاني كاحد
جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس من حيث المدلول هو كلمة واحدة تحقيقا ومن حيث ~~اللفظ كلمتان~~
التركيب هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث فمجاز مهمل وهو اطلاقها على الكلام كقولهم كلمة الشهادة
وكلمة الشاعر **قلت** وفيه نظر اما اولا فلانه استعمل قوله دال في حقيقته ومجازه دفعة واحدة ولهذا امتنع
له ان يقول تحقيقا او تقديرا وفي ذلك ما علم من محله في اصول الفقه واما ثانيا فلانه اما ان يكون
قد قصد ايراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية والكلمة المجازية جميعا ففيه جمع ماهيتين مختلفتين
في حد واحد واما ان يكون قصد ايراد تعريفين احدهما للكلمة الحقيقية والاخر للكلمة المجازية عاطفا
احدهما على الاخر باو ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة او المقتضية للابهام وفساده
واضح وقد يجاب **عن** الاول بانه اريد بمطلق الدال مجازا لوجود القرينة الصارفة عن ارادة
المعنى الحقيقي وحده وهي تقسيمه الى التحقيقي والتقديري فيكون شمول الدال لهما بطريق عموم المجاز
فان **قلت** اعراب نحو امرئ القيس في حال العلمية اعراب كلمتين يدفع كونه كلمة واحدة بما اوجبه النقص
عنه **قلت** وقع للاسفرايني في شرح اللباب ان اعراب اخره محكي كما في تابط شرا اسم الجزء الاخير لما كان
مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه فيه كما ظهر اعراب ما بعد غير الاستثنائية فيها قال والمسئلة
من مداحض العربية ومزالقها واقرب ما تقال فيها انها اظن هذا وما قاله الابعد يرد ذكيرهذا كلامه
والقول بانه عومل في حالة العلمية بما كان له قبلها من اعراب المتضايفين لا طائل تحته او شيء غير ملفوظ

به **منوي** فدخل تحته المستتر كالمقدر في اقوم اي انا والمحذوف نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم
ونحو اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو يشرب مما تشربون **معه** اي مع اللفظ وهو حال من ضمير منوي
متعلق بكون محذوف والمعنى او غير حقيقي لفظ منوي في حال كونه ثابتا مع اللفظ كما مثلناه وخرج
بذلك منوي لا مع اللفظ كان تضمر في نفسك زيدا وقام ونحوه فانه لا يسمى كلمة في الاصطلاح **كذلك**
حال ثانية من ضمير منوي او حال متداخلة من ضمير الحال الاولى اعني ضمير فاعلها والاشارة راجعة لما
تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله دال والاستقلال الذي تضمنه قوله يستقل والمراد بالدلالة
الدلالة الوضعية التي تقدم ذكرها ليخرج المقدر بعد قولك نعم في جواب من قال هل قام زيد فان
ذلك يدل عليه دلالة عقلية لا وضعية **نعم** كل من جزئيه دال بالوضع وهو داخل لا بمجموع الجزئين
وليخرج الاعراب المنوي نحو فتى فانه يصدق عليه انه منوي مع اللفظ ولكنه غير مستقل فان الاعراب
بعض الكلمة المعربة ومع التلفظ به لا يستقل فلان لا يستقل مع عدم التلفظ به اولى كذا قال المصنف
وقد منع دلالة الاعراب المنوي لان النحاة انما قدروه لطرد قواعد الصناعة والا فلا شعور للناطق
ولا للسامع به من ذلك ولو كان من النحاة وانما يذهب الى ذلك اذا اراد التقريب وتمرين الطلبة
وهي اي الكلمة من حيث هي **اسم وفعل وحرف** وقد عرفت ان الكلمة تارة تكون لفظا وتارة تكون شيئا
منويا مع اللفظ كما تقدم على رأي المصنف والانواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعا اما تحققها في الاول
فظاهر واما في الثاني فكما في المسند المحذوف في قوله تعالى متاع قليل اي متاعهم والفعل المحذوف
في قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله والحرف المحذوف في قوله
تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ قال المصنف ودليل حصر الكلمة في الثلاثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد
فهي الحرف وان كانت فان قبلته بطرفيه فهي الاسم والا فهي الفعل **قلت** وهذا التقسيم بحسب العوارض
بخلاف قول ابن الحاجب وغيره اما ان تدل على معنى في نفسها او لا فانه قد يقال ان الحروف الظرفية والمصدرية او الندا
او العاطفة لا تكون ركنا للاسناد فيلزم كونها حروفا وايضا لنا من الاسماء ما لا يقبل الاسناد بطرفيه كالف
فلعل ان هو مسند اليه دائما فيرد على كل من شقي الترديد اما على قوله فان قبلته بطرفيه فظاهر لان هذه
الالف لا تقبل بطرفيه واما على قوله والا فهي فعل فلان الالف المذكورة تقبله بطرف واحد فقط فيلزم ان يكون
فعلا وهو باطل **قلت** **والكلام ما تضمن من الكلم** قال المصنف ما معناه انه اختار الكلم على اللفظ والقول في
الاعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل ولان القول يطلق على الرأي والاعتقاد مجازا اطلاقا شايعا
حتى صار كانه حقيقة والكلم سالم من ذلك كله وصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فان قوله تضمن يخرج الواحد
بذكر الاسناد فيبقى الاثنان فصاعدا فان **قلت** صدقه على الاثنين ممنوع وذلك لان من في قوله من الكلم
لبيان الجنس فيلزم ان يكون الكلم مفسرا لما وهو الكلم والكلم انما يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا
فاذن لا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلم وهو باطل **قلت** لا نسلم ان من تبيينية وانما هي تبعيضية وهي
ومجرورها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن اي والكلام شيء تضمن كائنا من الكلم اي في حال
كونه بعضا للكلم فيصدق على الاثنين قطعا وقوله **اسنادا** مفعول لتضمن وحقه المصنف بقوله هو تعليق
خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب واو رديت وغيره والجيب بانه خبر بحسب الوضع وانشائية بحسب العرض
وقيل هو لشبه احد الحرفين ابي الاخر **مفيدا** مخرج للجمل معناه نحو النار حارة كذا قال المصنف وتوزع
فيه بان مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام فمثل هذا كلام والجزم بصدقه بحسب خصوصية المادة
لا يرفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث هو وكونه معلوما لكل احد لا ينافي كونه مفيدا
لان الامور الضرورية لا يلزم انتقاش الذهن بها دائما فيجوز ان يكون في الخبرات هذا الامر

الضروري عن حاصل حين التكلم عند المخاطب والحا فمثل هذه الضرورية عائدة الى المحسوس باحدى
الحواس الخمس وتنبيه الاخبار يشبه منها بالنسبة اليها فافقد ذلك لمثل الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات
فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان يكون مفيد البعض دون البعض بكون كلاما قطعا مقصودا احتراز
به من كلام النائم والساهي ونحوهما وكثير من النحويين لا يعتبرون القصد في الكلام لذاته لا لغيره لتخرج
الاسناد الواقع في جملة الصلة مثلا انه لم يقصد لذاته وانما يقصد لتعيين قال المصنف وزاد بعض العلماء
وحد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدأ ويذكر الاخر فاعل
الفعل وخبر المبتدأ واجاب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لوجهين احدهما ان اتحاد الناطق لا يعتبر في كون
اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما
اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى قلت في الوجه الاول نسلم ان الكلام الواحد قد يصدر
من اثنين وهو لا يتصور النسبة ضرورة ان الكلام مشتمل على النسبة ان صدر منها الاخر والنسبة امر نفساني
لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد واظن ان ابن قاسم ذكر الاعتراض في شرح الالفية ولا اذا افتى العجب
من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي انه في صحته حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بالكوكب
الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية ورتب على الخلاف في هذه القاعدة فروعا
فقهية منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما زينب وقال الاخر طالق فقال ان بنيناه على
اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول
فكيف يبني عليه حكم شرعي فالاسم كلمة يسند لمعناها اعلم اولا ان الاسناد عند المصنف ثلاثة معنوي
ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها نحو زيد قائم وليس وضعيا وهذا هو الخاص
بالاسم واللفظي اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن
حرف جر وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد
والمحققون على خلاف ما ذهب اليه المصنف ويقولون الضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم وهذا
اخبر عنها وانما نحت على المكانة واخبار عنها بانها فعل مع كونه اسما انما هو باعتبار مسماه وهو ضرب
الذي يدل على الحدوث والزمان وهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم لا ترى انك لم تخبر عن
زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر ونحوه قال ابن هشام في المغني وقال
لي بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك انه اشتبه عليه الاسم بالفعل والحرف فقلت له كيف توهم ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه واد التعرض
هذا القول كل جنس يشمل الثلاث وقوله يسند ما لمعناها لنفسها فصل يخرج الفعل والحرف
ضرورة ان كلا منهما لا يسند اليه ما هو لمعناه وانما فيه بالمعنى لان اللفظي عنده صالح للكلم الثلاث كما
مر وذلك مثل زيد قائم فقيام لمعنى زيد وهو مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى
زيد هو القيام لا قائم قلت لا نسلم اذ معنى قائم شيء متصف بالقيام ولا شك ان هذا المركب ثابت لمسمى
زيد اذ هو متصف بالقيام او نظيره عند ادخل نحو صه من اسماء الافعال وقيل من المختص بالنداء وسبحان
من اللازم للنصب على المصدرية فان هذه اسماء ولا يسند بها لمعناها الى نفسها لكنه يسند الى نظيرها ونعني
بالنظير ما وافق معنى ونوعا كالسكوت وصه وفلان وفل وبراءة وسبحان فيصح ان يسند ما للمعنى
الى نظيرها وهو السكوت فيقول السكوت حسن فثبتت اسميتها وكذلك البواقي كذا قال المصنف
وتبعه الشارحون قلت لا نسلم ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره
بعض حذاق المتاخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم
علم نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد
من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا اوضع على

فصدق بلا يجبيه به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسما اخر غير
الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع
بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في بعض الاعلام المذكورة بل يقصد به اسكت الدال
على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لا سكت كلاما تاما بخلاف السكت الذي هو اسم لاسكت الذي
هو فعل امر من قولك اسكت فعل امر فمن ثم يثبت ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى مع ما فيه من التحقيق
التحقيق فتفهم على انه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما ادعاه المصنف لزم الدور في التعريف المذكور
وليس على ذلك والفعل كلمة جنس تسند فصل احترز به الحروف وبعض الاسماء كاعلامي وما لازم النداء والظرف
فيه مثلا ابدا فصل يخرج به ما يسند من الاسماء ونثاد دون وقت كالقائم في زيد فانه في هذا التركيب
مسند يسند اليه في تركيب اخر نحو القائم زيد كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان الصفات مسندة ابدا
لانها اما ان ترفع ظاهرا او مضمرا بحيث يقع في التركيب لا يزايلها كونها مسندة الى مرفوعها والموصوف
في قولك القائم زيد مسند اليه وانما هو مسند الضمير يعود الى ال ان جعلت اسما موصولا او الى الضمير موصوف
محذوف ان جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني واما ثانيا فلان هذا القيد وان نفع في اخراج ما يسند
من الاسماء تارة دون اخرى فيقتصر في خروج بعض الافعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف فانهن قد
زايلهن الاسناد وقد بين المصنف في قوله اتاك اتاك اللاحقون على ان الفعل الثاني لا يقتضي الا التا
ما بلة لعلامة فرعية المسند اليه فصل احترز به اسماء الافعال فانها تسند ابدا وليت افعالا لاخلافا لبعض الكوفيين
لانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه المراد بها التاءات الساكنة وياء المخاطبة والف الاثنين وواو
الجمع ونون الاناث فان قلت وهذا القيد ايضا يخرج الصفات على تقدير كونها مسندة ابدا فانها
لا تقبل علامة فرعية المسند اليه بهذا التفسير قلت ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من التاء
التانيث الساكنة وما بعده ذكرها من حيث هو مجموع وانما المراد كل واحد من تلك الاشياء لو قبلته
الكلمة شيئا من تلك الامور حكم بفعليتها كعسى مثلا ولا شك ان الصفات تقبل بعض الامور كالف
الاثنين وواو الجمع فان قلت كل من الف الاثنين وواو الجمع اللاحقتين للفعل اسم واما ما يلحق الصفة
فحرف فلا تكون الصفات على هذا التقدير قابلة لتلك الامور قلت لا وجه لتخصيص الالف والواو
اللاحقتين للفعل بالاسمية وانما المراد ما يدل على كون المسند اليه فرعا عن الواحد سواء كان ذلك
الدال اسما نحو الزيدان يقوما والزيدون يقومون او حرفا نحو يقوم الزيدان ويقوموا فيون
يتكم ملائكة فدخلت الصفات على اني اقول بعد هذا كله يلزم المصنف ان لا يكون تعريفه هذا صادقا
على شيء من الافعال اصلا وذلك لانه لا شيء منها يسند دائما ضرورة ان المصنف قائل بان الاسناد اللفظي صالح
للكلم الثلاث كما مر فقام في قولنا قام زيد هو مسند وفي قولنا قام فعل ماض هو مسند اليه وقد راينا
كون الفعل قد انفك عن كونه مسندا في بعض الصور وهذا جار في كل فعل فتامله والحرف كلمة جنس
يشمل الثلاث لا تقبل اسنادا اي لا تسند ولا يسند اليها تخرج الاسم لانه يسند ويسند اليه والفعل لانه
يسند وان لم يسند اليه وفيها لا تسند بقوله وضعيا احتراز لانه مشترك كما سبق قال المص
وقلت جنسها ولا نظيرها احترازا من اسماء الملازمة للنداء وكونها فانها لا تقبل بنفسها ولكن نظيرها يقبله
ثم قال بلعله لاجل ذلك كذا قال وفيه نظر وتمييز اي يحتجز الاسم بنداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا قال المصنف واعتبار الاسم بذلك اولى من اعتباره بحرف النداء لان يا قد
كثرت مباشرتها للفعل والحرف نحو الا يا اسجدوا ويا ليتني كنت معهم وذكر ان يا حينئذ حرف نداء
والمنادى محذوف او حرف تنبيه خلاف سيأتي واعتبار صحة النداء لغير يا اولى لما ذكر وتنوين اي عوض
روى قالوا والروي هو الحرف الذي ينتسب اليه القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا كان رويها لاما
قلت تعريفه بذلك تعريف الجلي بالخفي ضرورة ان معرفة الروي متوقفة على نسبة القصيدة اليه
لانه ماخوذ في تعريفه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على معرفة كونه رويا والحق ان المصنف لك

ومن التنوين اللاحق الروي المقيد اي الساكن
من التنوين اللاحق للروي المطلق المتحرك وليس تنوين الترنم ومن التنوين ما يختص بها وسيأتي البحث في ذلك في
وسمي التنوين الغالي وكلاهما لا يختص بالاسما فلذلك اخرجهما وما عداهما دون ما نقصهما الا بطولي وصحة
مخلوسنوين نحو كان بال او بام او غيرذلك وتجر بحرف الجر مع هذه العلامة دون صلاحيته للاخبار عنه
وصلاحيته للاخبار عنه نحو زيد في قولك زيد قايم خلافا ان التنوين احترلكم فان صلاحيته وهي وافقهما من الكوفيين
انما هي بتاويل لكون ان التنوين معنى مصدر وهذه العلا متخلاف هشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين وجماعة
عاجوازالاسناد الى الجملة مطلقا ومذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقا وقال الفراء وجماعة
جوازه مشروطا بكون المسند اليها فعليا وبا قترانها بمتعلق نحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه قلت وكلام المصنف هنا فيه تكرير وقصور واهمال قيد وحشو اما التكرير
فانه سبق في تعريف الاسم ما يستفاد من هذه الخاصة وهو اسناد ما المعنى الكلمة اليها او الى نظيرها واما
القصور فلان الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول على النسب الواقعة في الجمل الانشائية
دون الثاني فالتعبير بما يختص ببعض الاسناد دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور
واما الاهمال قيد فلان الاخبار عن الكلمة انما يكون من خواصها اذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ
وقد ترك القيد الدال على ذلك لا يقال اغني عنه ما سبق له من تعريف الاسم حيث قيدنا الاسناد
اذ لا حاجة اليه هذه الخاصة اصلا وراسا لما تقدم ثم لحالته
بالنقص كونه مصوبا لانا نقول
من بعض تعريفه الاسم بمجرد هذه الخاصة على امر خارج عنهما ما بنا في هذا الفصل واما الحشو فلانه
ادعى انه احترز بقوله بلا تاويل عن مثل وان تصوموا خير لكم كما تقدم وهذا اسا فلان الخاصة هي
الكلمة صلاحيته لما ذكر وضمير صلاحيته عائد على الاسم باعتبار كونه لفظا هو كلمة فالمعنى حينئذ يعتبر
كون اللفظ الذي هو كلمة اسما بصلاحيته اي بصلاحية ذلك اللفظ للاخبار عنه والا فلو كان المراد
وتعيين الاسم بصلاحية الاسم للاخبار عنه اي اذا صلح الاسم ان يخبر عنه فهو اسم ليتم الخ فتعين ان يكون
المراد اذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لان يخبر عنه فهو اسم حينئذ فلا يدخل ان تصوموا في ذلك فان قلت
تلوح فايدة هذا القيد في قولك تسمع بالمعيدي خير برفع الفعل اذ لم يعتبر ثم سبك الحذف قلت ان
صح ذلك لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم ايضا قلت اسلم وقد يقال على الثاني ان الجمهور
ان لو جعل المصنف العلامة كون اللفظ يخبر عنه لكنه انما جعلها صلاحيته للاخبار عنه وهي مساوية لصلاحيته
للاسناد اليه اذ كلما تحقق احد هذين الامرين تحقق الاخر فلا قصور وجوابه انا لا نسلم المساواة
وذلك لان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب والاسناد
اليها هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله ولا شك ان لنا الفاظا تصلح
للاسناد اليها ولا تصلح للاخبار عنها نحو غدر وخبث مثلا فانهما اسمان ملازمان للنداء ولا يجوز استعمال
شي منهما على غير هذا الوجه اصلا تقول يا غدر ويا خبث فكل منهما مسند اليه في المعنى لانه قد علق به
طلب الاقبال وان وقع على وجه لا يحتمل معه صدقا ولا كذبا ضرورة انه بصيغة النداء الانشائية وعلى هذا
فصلاحيته للاسناد اليه اعم لشمولها على ما ذكرناه دون صلاحيته للاخبار عنه لكن هذا البحث في
قول المصنف في تعريف الاسم نظيرها استند رك بالجنسية الى مثل هذه الاسما ولا يتم ذلك فيما نحن بصدده
فتامله **او اضافة اليه** نحو يعني قولك غلام زيد **او عود ضمير عليه** ان الضمير عين ما يعود عليه والضمير
اسم ولا يكون الاسم عين الفعل ولا عين الحرف ومن ثم قال الزمخشري في سورة ال عمران في قوله تعالى
اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع الى الكاف وانها اسم **وابدال اسم صريح منه**
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فكيف اسم لابدال اسم صريح منه وهذا الخ بحث في قوله بلا تاويل كما
جميع ما تقدم كذلك فيخرج عنه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من حيث ان المضاف اليه
بتاويل مفرد وكذا نحو وان تصوموا خير من ان الضمير المستكن في خير عائد على ان تصوموا لكونه مؤولا بالصوم وكذا نحو تسمع بالمعيدي

ان تفعل لخير

ان تفعل لخير فرانك القرآن من حيث ان قرانك بدل من ان تفعل لكونه بتاويل فعلك ويدل على ذلك انه قال نعبد وبالاخبار
هنا فاستثنى ذكر العامل على ان البحث المتقدم يأتي هنا فافهم **وبالاخبار به مع مباشرة الفعل** نحو كيف كنت فكيف اسم لان
الاخبار بها يدفع الحرفية ومباشرتها الفعل تنفي الفعلية اذ الفعل لا يباشر الفعل الا عند التاكيد نحو قام قام زيد
والغرض انتفاؤه في المثال المذكور **وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ** اي وزن يختص بالاسم نحو نزال فانه موافق لسكران
في لفظه وهو من الاوزان المختصة بالاسما ولو كان المراد ما هو اعم لورد ما لا يكاد يحصر من الافعال الموافقة
لما هو ثابت الاسمية نحو ضرب ماضيا واضرب امرا واذهب مضارعا فالموافقة الاول لنحو حجر والثاني لنحو اثمد
والثالث لنحو افكل اي غير ذلك ثم اعلم ان هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة الاسم والفعل
والاحاطة باوزان كل منهما فاذا لا حاجة اليها **او معنى** نحو قد في قدك درهم فانها موافقة لحسب في المعنى وحسب
ثابتة الاسمية فقد المذكورة اسم **دون معارض** يخرج به من نحو واقع نحو سرت والنيل اذ هي بمعنا ها لكن للعارض
ثابت وهو كونها على حرف ولم يجد صدرا او ماكان كذلك فانما يكون حرفا لا اسما قلت فلا ينتقض بالكاف
في نحو زيد كالاسد فقد قال كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض والحق ربما انتقض بكلمة من التبعيضية
فانها بمعنى بعض وبعض ثابت الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الاسناد في نحو ان من اخوتك زيدا وان
بعض اخوتك زيد فلا تكون من المذكورة اسما والذي يظهر من كلام المصنف وشارحيه ان هذا القيد
هو قوله دون معارض راجع لقوله معنى ولو جعل راجعا الى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسنا واندفع به
الاعتراض [illegible] بنحو ضرب لانه وان وافق ثابت الاسمية لحجر فانه عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل
خلاف نحو شكان **وهو اي الاسم لعين** اي يدل على ذات بلا قيد نحو زيد ورجل **او معنى** وهو ما دل على
غير ذات بلا قيد نحو قراءة وفهم **اسما** كما سبق تمثيله في العين والمعنى **او وصفا** للعين وهو ما دل على قيد في الذات
كقايم او للمعنى وهو ما دل على [illegible] اي غير الذات كجلي وخفي وبقي على المصنف اولهما وذلك الاسم نحو شي و في
الوصف نحو حسن فيقع صفة للعين نحو رجل حسن وللمعنى نحو حسن وبليغ وفصيح فانهما يقعان للمتكلم
وللكلام والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب والمعنى هنا قسيم
الذات ولا يراد به المعنى المذكور في حد الاسم وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف هنا ذكره الفارسي في الايضاح
واعترضه ابن ملكون بان العين تطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف تجعل قسيما للمعنى واجيب
بان العين مشترك بين الشخص والحقيقة **ويتميز الفعل بتاء التانيث الساكنة** اي الدالة على تانيث ما تعد لها
ليخرج نحو ربت وثمت ولعلت وقيد الساكنة يخرج المتحركة بحركة اعراب وهي المختصة بالاسما وبحركة
بنا فانها تلحق الحرف كلات وثمت **ونون التوكيد** بالعطف على المجرور بالباء **الشايع** بالجر لكن لا على انه وصف لنون
ولا للتاكيد لان نون التاكيد علم فلا ينعت وصحح نعته للاول وحده ولا الثاني وحده وان كان نعت كل من
المتضايفين هو بمعنى هو كذا قاله ابن هشام وفيه نظر واراد بالشايع المشتهر نحو ليسجنن وليكونا
من الصاغرين احترازا من لحاقها اسم الفاعل شذوذا كقوله اقائلن احضروا الشهود وكذا اسمه ابو الفتح
ولا يتعين شذوذا لما لحق فيه لجواز ان يكون الاصل فايل انا الخ [illegible] انا اعتماد ام ادم التنوين
في نون انا قال قلت او نقلت حركة [illegible] الهمزة من انا الى التنوين ثم استثقلت على القياس
في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت قلت فيهم يرد هذا بان الحذف وقع لعلة بيانها الثابت
مخففه بيبع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي
ثم اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها لانها لا تعرف الا بعد معرفة ما يوكد قياسا وما يوكد شذوذا
وذلك لا يعرف الا بعد معرفة الفعل لانها تكون حاصلة حينئذ لا يعرفنا ذلك الا بعد معرفة الفعل فيجي
الدور **ولزومه** اي لزوم الفعل **مع يا المتكلم نون الوقاية** نحو اكرمني يكرمني اكرمني واورد عليه ابو حيان انها
لا تلزم في فعل التعجب مع انه فعل فقلنا انه يجوز فيه ما احسني وعلى ذلك بنى بعضهم لا ادبا قوله باحسنه
اذ قال ما احسني ورد بان العلامة لا يلزم انعكاسها وان احسن في البيت اسم تفضيل وما استفهامية
واورد ايضا على المصنف انها لا تلزم في عليكني ورويدني ونحوهما من اسما الافعال فاجاب بمنع اللزوم بدليل

ان علامة الفعل كونه بالتكلم لا تتصل به الا مجرورة
عليك لي ورويد لي وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان علامة الفعل اتصلت بحول اخر ولو اتصلت باسما الفعل لم تكن مجرورة عنه
عنه بالنون وانها هنا لم تتصل باسما الفعل بل اتصلت فلان معنى عليك في عليك زيد البس معنى عليك في عليك
بنون الوقاية كما انها لا تتصل بالفعل الا كذلك وايضا فلان معنى عليك فالذي معه اليا الموصدة غير الذي يتعدى بنفسه واليا
بزيد فالاول بمعنى الزم والثاني بمعنى التمسك فالذي معه اليا لان المجرور لا يتصل به التنبيه والمفعول
معديه لانا بيده كما يوهمه كلامه **وباتصال** اي باتصال الفعل **ضمير الرفع** **البارز** لان المستتر يتصل بالاسم نحو زيد منطلق
متصلا بالكلمات الثلاث نحو انت اكرمتك المعطيك لان الاسم يلحق مثناه ومجموعه جمع السلامة
وذلك بالفعل نحو زيد قام جرو اغا اختص هنا الضمير بالفعل لان الاسم وان لم تحذف احدهما استثقل
الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى العارف في الجمع واوان فان لم تحذف احدهما استثقل
والحذف يلبس **قلت** لكن ادعى ابو علي الفارسي في لعد قوله ان ليس حرف محتجا بانها لو كانت فعلا
بان ذلك لمخالفته واجيب بان ذلك لمخالفته
مخففا من فعل كصيد في صيد لعاد تحركة اليا عند اتصالها الضمير كصيدت واجيب بان ذلك لمخالفته
اخوته في عدم التصرف قال الفارسي واما الحاق الضمير في لست ولستما الملتبسهما بالفعل لكونها
كلا انها حرف ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير هاتينا ها لولاها في مع كونه اسم
فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا كما قاله الشيخ الرضي في شرح الحاجبية فيحصل لنا من هذا
الكلام ان ابا علي يخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل فانه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل
من اسم او حرف فلا يظن ان هذه العلامة متفق عليها **وانقسام** اي انقسام الفعل **ماض وامر ومضارع**
على هذا النمط رتبها سيبويه وتسمية الاولين واضحة واما الثالث فمن معنى المشابهة وقول ابن عصفور
من المراضعة فغلب مردود وقال الكوفيون القسمة ثنائية فجعلوا الامر مقتطعا من المضارع
ولم يجعلوه اصلا برأسه **فضمير الماضي** بالنصب مفعول مقدم على الفاعل لا هتمام **التا** بالرفع فاعل
المذكورة صفته والمراد بها التا المذكورة في التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين
تا الاسما لو ثا الاسما ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل وفيما ستعد كثيرون لعدم
العلامة على فعلية عسى وفيه نظر وذلك لان الكيلي قال في شرح المصباح قال الزمخشري قال ابو عبيدة
من العرب من يونث عسى قال وهم الذين يونثون رب وانشد على ذلك عست كربه امسيت فيها
مقيمة يكون لنا منها رجا ومخرج وذلك على نسبة ذلك لبعض العرب وقوله انهم الذين يونثون رب فينبه
على ان الحاق التا على عيبي ليس لتانيث ما بعدها وان وقوع ذلك في البيت اتفاقي وحينئذ
فلا يستدل بالتانيث الذي هذا شانه على الفعلية كما لا يستدل بالتانيث الذي في ربت على ان
والامر بالنصب مفعول مقدم عطفا على المفعول المتقدم اي ويميز الامر **معناه** وهو مرفوع تقديرا
عطفا على الفاعل المتقدم والضمير المضاف اليه عايد على الامر اي وتمييزه عن قسيميه دلالته على معنى
الامر وهو الطلب **ونون التوكيد** معطوف على معناه اي تمييزه بمجموع الامرين فان وجد احدهما فقط
بان دلت الكلمة على معنى الامر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل كصه وان قبلت النون ولم تدل
على معنى الامر فهي فعل مضارع نحو هل تقومن **والمضارع** بالنصب ايضا عطف على المفعول **افتتاحه**
بالرفع عطفا على الفاعل **بهمزة** متعلق بافتتاحه **المتكلم** ظرف مستقر في محل جر صفة لهمزة اي ثابتة للمتكلم
واحترز بهمزة عن همزة لا تكون للمتكلم نحو اقام فانه فعل ماض وكما تقول في اخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس
ما اخفي فتقول سكون اليا فهو لمتكلمه مضارع لان الهمزة للمتكلم ومن فتحها فماض **مفردا** حال من المتكلم
وذلك نحو اقوم ولا فرق بين ان يكون مذكرا او مونثا **او افتتاحه بنون له** اي للمتكلم المختلف عن نون
لا تكون له نحو نرجس لدوا اذ جعل فيه نرجسا **عظما** اما بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن
او بحسب الادعا كقول المعظم نفسه تخبرا عنها فقط تقول وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه
وحده لانه ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا **او مشاركة** بفتح الرا على انه اسم مفعول من شاركه

ويجوز

ويجوز ضبطه بكسرها على انه اسم فاعل من شارك والذي يظهر لي ان النون في هذا المقام للمتكلم
ومن شاركه في ذلك الفعل مشتملا فيه للجمع لا لاصالة مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او من
الاناث او منهما ومقتضى عبارة المصنف وكثيرين ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة
قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان تكون للمتكلم ومن شاركه على السوا في القصد وبين
المعنيين فرق فتامله **او افتتاحه بتاه** مثناه من فوق **للمخاطب** احترز من نحو تكلم فان تاه ليست
للمخاطب **مطلقا** اي مفردا كان او غيره مذكرا او غيره نحو انت يا زيد تقوم وانت يا هند تقومين وانتما
يا زيدان تقومان او يا هندان تقومان وانتم تقومون وانتن تقمن **وللغايبة** لفظا او تاويلا ويدخل
ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السما وهي تنفطر ودخل
ما هو للغايبة بالتا ويل نحو تجيئ الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم الرجال وتنكسر الاجذاع والرجال
تقوم والاجذاع تنكسر كل ذلك بتا ويل الجماعة **وللغايبتين** تثنية غايبة فتشمل الظاهر نحو تقوم
الهندان ومثل بعض الشراحين بالهندان تقومان وهو سهو فان الفعل انما اسند فيه لضمير الظاهر
وتشمل المضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي كما تقدم والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان
لكن لو كانت الغايبتان بلفظ ضمير الغيبة مثل تقول هما تفعلان بتا فوقية نفتي امرابن حملا اللفظ
على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير كلها ترد الاشيا الى اصولها وهو قول ابن ابي العافية تلميذه
الاعلم او تقول هما يفعلان بيا تحتية رعيا للفظ لان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن
البادش وجابه السماع قال عمر بن ابي ربيعة فاقصي على اختي بدء حديثنا وما لي من ان تعلما متاخر
لعلهما ان تبغيا لي حاجة وان ترحبا سرحا بما كنت احصر تبغيا بفتح الضاد مضارع حصر بكسرها اي ضاق
صدره ومنه قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم **او افتتاحه بيا** مثناه من تحت **لمذكر الغايب** احترز
من يا البيت كذا للتكسير بيا تحتية مفتوحة فرا ساكنة فهمزة على انه دحرج اي صنع بالبرنا
بضم اليا وفتحها وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل وهي الحنا وبقال ايضا البرنا بالضم
والفتح والمد **مطلقا** اي مفردا او غيره ظاهرا او غيره نحو يقوم زيد والزيدان والزيدون وزيد
يقوم والزيدان يقومان والزيدون يقومون **وللغايبات** ظاهرا كان الاسم نحو يقوم الهندات او
مضمرا نحو الهندات يقمن عا قلا كان المسمى كما مرا وغيرها قل نحو السموات يتفطرن جمعا سالما كان الاسم
كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاعجبني يجب ومذهب البصريين انك تقول الهندات بالتا
الفوقانية كمفرده وسياتي الكلام على ذلك في باب الفاعل ان شاء الله تعالى **والامر مستقبل** زمنه **ابدا**
فلا ينفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث المامور بايقاعه واما باعتبار كون
الامر انشا فظاهر قول المصنف الانشا هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشا
له زمن حال من حيث كونه انشا وان من الانشا ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشاي
نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه الى غير المتكلم
باللفظ الانشاي وهو الامر وهذا له زمان حالي من حيث هو انشا ومستقبل من حيث الحدث
المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول فان قلت فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب ان مثل
بعت واشتريت تجرد عن الدلالة على الزمن اصلا ورأسا وان ذلك لا يقدح في فعليته لعروض
التجرد وان كونه فعلا انما هو باعتبار دلالته في اصل وضعه على زمان معين وهو موجود لا بانه
التجرد العارض **قلت** لا مخالفة وذلك ان انشاية الحال للافعال الانشائية كما يفهمه قول ابن الحاجب
ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل الوضع واعا ثبوته لها من ضرورة الوقوع ونفى ابن الحاجب لدلالتها
على الزمان وحالة كونها انشا انما هو بالنظر الى الزمان التي كانت دالة عليه في اصل الوضع فلم يتوارد
النفي والاثبات على محل واحد فلا منافاة في التحقيق **والفعل المضارع صلح له** اي للاستقبال **والحال**
وهو زمان التكلم وحقيقته اجزا متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل وليس المراد منه عند النحاة
الان والزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ولهذا المتصور تقولون بعلي في قول القايل

الكثير في الاثبات والنفي الواقعة الصلاة الواقعة في
زيد يصلي حال مع ان بعض افعال الصلاة ماض وبعضها ات فجعلوا الصلاة الواقعة في الان الحاضر وكذا قولهم المضارع من قبيل المشترك وكذا قول المصنف
المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلام المصنف ان المضارع من قبيل المشترك وهو مذهب سيبويه وايده بان اطلاقه على كل منها
ويشترك فيه الحاضر والمستقبل وهو ظاهر مذهب سيبويه والذي نص عليه المحققون انه حقيقة في الحال
يحتاج الى قرينة بخلاف اطلاقه على الماضي وفيه بحث والذي يصرف الى الاستقبال الا بقرينة
مجاز في الاستقبال لانه اذا تخلص من القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وفيه
وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخوية وفيه
مذاهب اخر لا حاجة الى التطويل بذكرها **ويتعين** للحال فلانه نقع صلاحيته لذلك **خلافا لمن**
خص اي خص **بالمستقبل** وهو منقول عن سيبويه فاذا قلت زيد لا يقوم كان عنده صريحا
هذا القول نصا في الاستقبال واستبعدت صلاحيته للحال ولم يزل العمل لا يستشكلون
قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة
الحالية لا تصدر بلا لاستقبال فان قلت ما توجيه النصب في خلافا قلت يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا لفعل محذوف اي خالفوا خلافا ولا يمنع من ذلك
استثناؤه ووجود اللام فانها متعلقة بمحذوف مثلها في سقيا له والتقدير ارادتي له الثاني ان يكون حالا
والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير ودل عليه هنا ان كل حكم ذكره
المصنفون ما كان عن رده والتصريح بالمخالفة له وهم قائلون به وكان القول مقدرا قبل كل
مسئلة **ويترجح الحال عند التجريد** من القرائن الدالة على الاستقبال وهذا بناء على الاشتراك
الذي افهمه كلام المصنف في المتن وباح به في الشرح بحيث لا يندفع لكنه رحمه الله تعالى
حاول في الشرح الجواب عن ذلك بان قال للمشترك هنا شان ليس لبقية المشتركات وهو ان
له معنيين قريبا وبعيدا اعني بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم بل بعيدها وحاضرها والحمل
على القريب اولى وفيه نظر فتامله **ويتعين الحال** عند الاكثر من النحاة **بمصاحبة الآن**
على القريب اولى وفيه نظر فتامله ويتعين الحال عند الاكثر من النحاة بمصاحبة الان
باقيا على حقيقته نحو يقوم زيد الآن فلا يدعون فيه يستمع الآن وايجوز قالوا الآن جئت بالحق لانه هنا
مستقبل للتقريب بمجازا ايضا مع المستقبل والماضي **وما في معناه** عطف على الآن وعليه يعود الضمير للمضاف
اليه والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما **و** يتعين ايضا الحال عند الاكثر **بلام الابتداء** واعترض
المصنف بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة وقوله اني ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان
مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك محقق
الوقوع فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير في الاية الثانية قصد ان تذهبوا به والقصد حال
وقدره ابو حيان بقوله قصدكم ان تذهبوا وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم قال ابن هشام في مغنيه
وهو مردود لانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب **ونفيه** اي نفي المضارع
بليس وما وان وهذا ايضا عند الاكثرين وكلام المصنف يقتضيه لان قوله عند الاكثر يتعلق بقوله
يتعين آخر ذكر الفعل بعد تقييده بهذا الطرف متعلقات فيكون القيد راجعا الى جميعها كقولك
ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه على واحد
لكن اعمال الاول بالاصالة لكونه فعلا و[illegible] اعمال الاخيرين بالحمل عليه لانهما حرفان غير مختصين
ويختص بالمستقبل للعمل والجار وان بالجنة اهل العالية وسيأتي ذلك ان شاء الله تعالى والنظم اعاد
المصنف حرف الجر وبلام الابتداء دون ما بعده **ويتخلص** الفعل المضارع **للاستقبال بظرف مستقبل** اعني ههنا
سواء كان ذلك الظرف معمولا للفعل او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورني فالاول مستقبل لعمله
في اذا والثاني كذلك لاضافة اذا اليه **و** يتخلص المضارع للاستقبال **باسناده الى متوقع** غير حاصل
كقوله بقولك ان يموت او يخرج له فانه النجاة من العذاب فيقول مستقبل لاسناده الى الموت
الذي هو متوقع اذ لو اريد به الحال لزم المحذور السابق وهو سبق الفعل على الفاعل في الوجود وجوابه
ان التقدير لو يقع ان يموت اي لو نقل الان للموت في الزمن المستقبل فلا محذور كما سبق لنبيه

عليه

عليه **و** يتخلص المضارع للاستقبال **بالتعليق** اي اقتضاء المضارع **طلبا** نحو والوالدات يرضعن ولا دهن
ونحو يغفر الله لك **او** اقتضائه وعدا وهو عند الاطلاق يختص بالخير كما ان فعله كذلك وهو وعد كذلك والمراد ما يعم الخبر والشر ولذلك صح تمثيله بقوله تعالى يعذبهم من يشاء ويغفر لمن يشاء **و** يخلص المضارع ايضا **بمصاحبة**
ناصب ظاهرا كان او مقدرا ولو لم يخرج عليه على الفعل حتى يرجع اليها موسى **او** بمصاحبة **اداة ترج** نحو لعلي ابلغ
الاسباب **او اشفاق** مثل لعله يموت وتشاجروا كلام بقول الشاعر فاما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيم
وهذا البيت بالاشفاق وانما يرج لاغترار الاحمق اللئيم بما يظفر به ويقع في حبالته ولو استفق منه لكان ذما
ويحتمل ان يكون ذلك اشفاقا مبنيا على التحقق لا اشفاقا على نفسه قلت لا حاجة بالمص الى النص على ارادة
الترجي بخصوصها لتقدم ما يستغني به عن ذلك وهو قوله ويا فتقضائه طلبا فان هذا يشمل الترجي
والتمني والتحضيض وكلها تقتضي طلبا لكن من حل ذلك الاستفهام وانما يخص المضارع بالاستقبال
اذا كان بهل فتامله **او** بمصاحبة اداة **مجازاة** نحو ان يشا يذهبكم **او** بمصاحبة **لو المصدرية** نحو ودوا لو
تدهن وعلامتها ان يحسن في موضعها ان واحترز من الامتناعية نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
فانها تصرف المضارع الى الماضي **او** بمصاحبة **نون التوكيد** حقيقته او تقليله نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين
او بمصاحبة **حرف تنفيس** والمراد به تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال
نفست الخناق اي وسعته **وهو السين وسوف** ولا يعرف البصريون غيرهما وسوف عندهم اكثر تنفيسا
من السين وخالفهم المصنف في ذلك واستند فيه الى السماع والقياس اما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد
في الوقت الواحد كقوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما والحجة فيه لجواز ان يكون المتفرد سوف
متراخيا كثيرا لطائفة من المؤمنين والسين غير متراخ كثيرا لطائفة اخرى اذ ليس في النص ما يدل على
ان كلاهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وكذا ما اورده من مثل السماع الذي احتج به كل ذلك لما يتطرق
اليه القدح واما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يقصد به الا مطلق المضي دون التعرض
لقرب الزمان ولا بعده فينبغي ان لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد
ليجري المتقابلان على سنن واحد وفيه نظر لانه قاس المضارع المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضي
الخالي عنها وهو غير صحيح فان الماضي اذا كان بدون اداة كقد مثلا دل على المضي المطلق واذا اقترن بها دل
على الماضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه مع خلوه من الاداة يدل على
معنى ومع اقترانه بها يدل على امر اخر على ان قياس احد المتقابلين على الاخر لا يجد به نفعا لجواز اختصاص
كل منهما بحكم يقابل حكم الاخر ويجوز مع ذلك ان يكون مشاركا له في حكم اخر الا ترى ان الامر والنهي متشاركان
في الانشاء وقد انفرد كل منهما باحكام تخصه ومنهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم
لم يصح القياس **او سف** حكاه الكوفيون وهو في الحروف كقد في الاسماء وحرفا اذا حذف وسطها **او سو** حكاه الكسائي
وهي مثل كي في كيف نحو كي تجنحون الى سلم وما تنكرت فالحرب والحيجا تضطرم **او سي** بقلب الواو يا
وحذف الاخر حكاها صاحب المحكم وظاهر كلام المص ان كلا من هذه الكلمات حرف مستقل بنفسه وظاهر
كلام غيره ان ما عدا سوف من هذه الكلمات فرع عن سوف بل اجراه بعضهم في السين ايضا فزعم انها مقتطعة
من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ورجح بذلك قول اصحاب التنفيس بسوف اطول منه بالسين
ويتصرف المضارع باعتبار زمنه **الى المضي بلم** سواء جزمت كما هو المشهور فيها ام لم تجزم وفي لغة قوم وعليها
جاء قوله فاسوا ابهاليل لو اسعوا على الشمس حولين لم تطلع ينظر العين وفي قول الاخر لولا فوارس من نعم واسرتهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار ولهذا اطلق المصنف **ولما الجازمة** قال وانما قيدها بذلك احترازا عن التي
بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته
فانها لا تتصرف للاستقبال كما سيأتي **ولو الشرطية** الاحازنة له لا مما لا يتحمل على المضارع لا المصدرية
خلق الكرام ولو تكون عديما لا يتصرف **غالبا** لا داعيا فانهما قل تزد بمعنى ان كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا
ما اذا انتصب غالبا قلت على انه صفة لمصدر محذوف هو عامله اي ينصرف بها الى المعنى انصرافا
غالبا لعدم الانصراف اليه ولا يجوز ان يكون عامله يتصرف المنطوق به في المتن للزوم رجوع القيد

اي جميعها تعلق به من لو لنا الجازمة ولو الشرطية وهو باطل **وبها** نحو ان يلبوث الكلام اي اذا العوا وكما ادّ تخصوص
اي المختصوا ويجوز ان يكون ذلك على حكاية الحال **وربما** كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجه كحل العقال
الفرجة بضم الفا الانفراج قال بعضهم هذا الذي ذكره من انصراف المضارع الى المضي بربما غالب لا دايم
بدليل قوله ربما يود الذين كفروا وقيل هو موول بالماضي مثل ونفخ في الصور وفيه تكلف لا مقتضى له ان
الفعل المستقبل عبر به عن ماض سعوبه عن المستقبل **وقد في بعض المواضع** قال المعرب فيما التقليل
فتصرفه الى المضي كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد مجت اي رمت
من الفم بفرصاد اي توت وهو الفاكهة المعروفة والمراد بها هنا نوع يكون ماوه احمر شبه حمرة الدم
الذي يصيب اثوابه بحمرة الفرصاد ولما التحقيق فلا تصرفه الى المضي كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه
وقد تصرفه كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما **قلت** وعلى هذا فكان الاولى ان يقول وقد
المتقلبية دايما والتحقيقية في بعض المواضع وسياق الكلام على قد باطرافه في باب تقسيم الكلام على كلمات
مستقرة الى ذلك **وينصرف الماضي الى الحال بالانشا** اي عين الطلب نحو بعت واشتريت والاورد
نحو غفر الله لك ولم يبيح قوله بعد ذلك والى الاستقبال بالطلب وليست دلالته هنا على الحال من جنس الوضع
وانما هي من ضرورة الواقع لان الانشا ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كما مر **والى الاستقبال بالطلب**
فتشمل الدعا والامر وغيرهما فالاول نحو غفر الله لك والثاني نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وبدل
على ذلك جزم يثب والثالث نحو عزمت عليك الا فعلت كذا اي الا ان تفعل في المستقبل وفي كلام المص
ايهام ان الطلب ليس من اقسام الانشا **والوعد** المراد به الاخبار بوقوع امر لم يقع بعد فيلاحظ الارادة
لتحقيق المخبر نحو واشرقت الارض بنور ربها وسيق الذين اتقوا ربهم وسيق الذين كفروا وليس المراد به ما
هو قسيم للوعيد **وبالعطف على ما علم استقباله** نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار ويوم ينفخ
في الصور ففزع من في السموات الاية ولم اذ ذكرها لاعادة المص حرف الجر بعده هنا دون ما تقدم
وهو قوله والوعد **وبالنفي بلا وان بعد القسم** فالاول كقوله رد وا والله لا اذ دنا كم ابدا ما دام فينا ماشاو رد
ونازعه ابو حيان في الاستدلال بهذا البيت اذ الاستقبال فيه انما استفيد من الظرف **قلت** وفيه
نظر لان وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو الموثر للاستقبال لحتا انه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل
الا ترى انه اذا قيل والله لا فعلت كذا لا يفهم منه الا المستقبل ولهذا لم يتكرر لا كما يلزم تكرارها مع المستقبل
والثاني كقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ونازع ايضا ابو حيان وذلك بانه
لا يمتنع ان يقال والله ان قام زيد بمعنى ما قام فيما مضى **قلت** هذه امثلة كما قال وقد يتوهم ان قول المص
هنا كلاما نقص لقوله فيما مضى خلافا لمن خصها اي لن خص لا بالمستقبل وجوابه ان مراده مخالفة من خص
لا الداخلة على المضارع بالمستقبل ولم يرد خلافا فمن خص لا مطلقا **ويحتمل الماضي المضي والاستقبال
بعد همزة التسوية** نحو سواء علي اقمت ام قعدت والحق انه محتمل لاربعة معان الماضي والحال والاستقبال
ومطلق الزمان الذي هو اعم من ذلك كما ان المصدر الذي الفعل في تاويله كذلك **قلت** ولا وجه للتقييد
باحد الازمان في قال اني لم قام وسواكان الفعل معادلا بام ام لم يكن نحو سواء علي اي حين جئتني
قلت وهذه المسالة لا مدخل لها فيما ولا يصح ايرادها في كلام المص لان الكلام في همزة التسوية ولا همزة
هنا ثم قال وان كان الفعل بعدها مخرونا بلم تعين المضي نحو سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فالثاني
ماض معنى يوجب مضي الاول لانه معادل له **قلت** الظاهر ان هذا لا يقدح في الاحتمال الذي قررناه
انفا كما لم يقدح وجود لم في اقتضائه لاستقبال في نحو قولك ان لم تقم اكرمتك ووجه ذلك ان الجملة المقترنة
بهمزة التسوية في تاويل مصدر لا مصدر لا زمان له معين فكذا ما في معناه ولا اوقف في هذا الحكم
بين وجود لم وعدمها **ويحتمل الماضي المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض** نحو هلا ضربت زيدا
فيحتمل المضي فيكون توبيخا على ترك الفعل ويحتمل الاستقبال فيكون تحضيضا على الامر وفعلا لفعل
وان اراد ان تلت **قلت** فاذا لم يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض المضي لان التحضيض وهو طلب الفعل
لا يكون متعلقا الا بالزمن المستقبل **قلت** انما يوبخ المخاطب على تركه ما كان يجب عليه ان يفعله قبل

ان يطلب

ان يطلبه منه وذلك من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات فاطلق حرف التحضيض على الحرف المقتضي
للعرض على ما يدخل عليه تحقيقا او تقديرا فافهمه **وبعد كلما** فيحتمل ان يراد بها الواقع بعدها المضي نحو كلما
جاء امة رسولها كذبوه وان يراد به الاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها **وبعد حيث**
نحو فاتوهن من حيث امركم الله فيفيد المضي ونحو من حيث خرجت فول وجهك فيفيد الاستقبال **وبعثل
الاسم بن بكونه صلة او صفة لنكرة** فالاول كقوله تعالى الذين قال لهم الناس فهذا مثال المضي وكقوله
تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فهذا مثال الاستقبال والثاني كقوله
رب رفد هرقته ذلك اليوم واسري من معشر اقتال الرفد بفتح الرا القدح الضخم
وقد تكسر والاقتال بقاف وتا مثناه فوقية جمع قتل بكسر القاف وهو العدو فهذا مثال
لبقا الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة واعترضه ابو حيان بان رب عند
سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم وايضا فليس مراد الشاعر انه كان اراق كل رفد وايضا فلا
نسلم كون هرقته صفة لمجرور رب بل هو جواب يتعلق به رب اذ الصحيح انه لا يلزم وصف مجرورها
ومثال الماضي المراد منه الاستقبال قوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع منا لنا مقالتي فوعاها
فادّاها كما سمعها لان المراد الترغيب في السماع والنقل وهما مستقبلان بخلاف رب رفد هرقته
البيت فانه تمدح ولا يكون الا بما وقع فتامله
باب اعراب الصحيح الاخر
ولا يعترض بانه اسقط نحو ظبي ودلو اذ ليسا بصحيحي الاخر مع انه اعرب بما اعراب الصحيح الاخر لانا نقول
المعتل الاخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص والصحيح بخلافهما فهو اعم منه عند التصريف
من وجه فنحو يد صحيح الاخر عندهما ونحو القاضي معتل الاخر عندهما ونحو ظبي ودلو معتل الاخر
عند التصريفي صحيحه عند النحوي كذا قال ابن هشام وفيه نظر **الاعراب** في الاصطلاح **ما جي
به** جنس اي شي جي به **لبيان مقتضى العامل** اي لبيان الامر الذي يقتضيه العامل اي يطلبه وهذا
فصل اخرج به ما سوى الاعراب والمراد بالعامل ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى
التركيبي فخرج مثل التقا الساكنين الموثر للحركة مثلا نحو من ابنك ومن الرجل فانه وان
كان شيئا اثر في اخر الكلمة التي هي كسرة في الاول وفتحة في الثاني لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى
الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل من العوامل ما كان
زائدا وما كان غير زائد فاما الثاني فكالفعل من قام زيد لانه شي اثر في اخر زيد حركة الرفع
ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد واما الاول فكمن الزائدة
في قولك ما قام من رجل فانها اثرت كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث انها علامة على
ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا البا من نحو ما زيد بقائم فانها زائدة
للتاكيد وقد اثرت الكسرة التي هي علامة على ان مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التاكيد
الحادث بالتركيب **من حركة** هذا وما بعده بيان للجنس لحد اذ كان فيهما لصلاحيته لكل ما يعقل
والحركة ضمة او فتحة او كسرة **او حرف** وهو الواو والالف واليا والنون عند من يراه **او سكون**
وهو كون الحرف خاليا عن الحركة والتعبير بسكون كما صنع اولى من سكين لان السكون لفظ
والتسكين فعل **او حذف** للحرف وقد صنع لذلك من جعله منها السكون اذ لو زيد به ما هو اعم من حذف
الحركة والحرف للزم كون الشي قسما لنفسه ولغيره وهو باطل وتعريف المصنف للاعراب بما ذكر
مبني على ان الاعراب لفظي وهو مذهب المحققين وكثير من المتاخرين يرون انه معنوي ويعرفونه
بتغير اخر الكلمة لاختلاف العامل لفظا او تقديرا والكلام على ذلك تصحيحا وابطالا يطول **وهو**
اي الاعراب **في الاسم اصل** وفي الفعل فرع وعكسه بعضهم وقال الكوفيون اصل فيهما والاول هو المرجح
عند الحذاق واستدلوا عليه بما تقرر من ان الاسم والفعل تطرا على صيغهما معان مختلفة فلا يحصل
منها لبس فيفتقر الاعراب اما المعاني المختلفة التي تطرا على الاسم فهي الفاعلية والمفعولية

والاضافة ولاشك في انه يحصل بينها في بعض الاحيان لبس نحو ما احسن زيد لو سكن اخر كل من الكلمتين
فانه يحتمل حينئذ ان يكون زيد مفعولا به واحسن فعلا ما مبهما وما اسما والمراد التعجب ويحتمل ان يكون
زيد فاعلا باحسن وما حرف نفي والمراد الاخبار بان زيدا لم يحسن ويحتمل ان يكون ما استفهامية
مبتدا واحسن اسم تفضيل مرفوعا على انه خبر المبتدا و زيد مجرورا مضافا اليه والمراد السؤال
عما هو الاحسن من زيد واما المعاني المختلفة التي تطرا على الفعل المضارع فليست هي عين
المعاني المتقدمة وانما هي معان اخر كقولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي
عن كل واحد من الفعلين مطلقا ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الاول دون الثاني
وهذه معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا اضافة ولا يخفى حصول اللبس بينها
لو ترك اعراب الفعلين لكن الاعراب يتعين في الاسم طريقا لرفع اللبس كما يتعين في قولك ما احسن
زيدا بالنصب للتعجب وقولك ما احسن زيد بالرفع للاخبار بنفي الاحسان منه وما احسن
زيد برفع احسن وخفض زيد للاستفهام عما هو الاحسن منه ولا يتعين الاعراب في الفعل طريقا
لرفع اللبس لوجود طريق اخر يقوم مقامه في رفع الالتباس وبيانه ان الالتباس قد يندفع
بالاعراب فيه منه كما يتعين قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين للنهي عن كل واحد
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ورفع الثاني للنهي عن الاول خاصة وقد يندفع الالتباس
بغير الاعراب كما اذا قلت لا يكن منك اكل سمك ولا شرب لبن فيكون نهيا عن كل منهما ولا تاكل
السمك شاربا اللبن فيكون نهيا عن الجمع ولا يكن منك اكل سمك فلك شرب اللبن فيكون نهيا
عن الاول فقط فلما لم يكن عن اعراب الاسم محيص في ازالة اللبس استحق ان يكون اصلا فيه
ولما كانت ثم مندوحة عن اعراب الفعل في ازالة المقتضي للبس نقص عن الرتبة المتقدمة
فجعل فيه فرعا لا اصلا هذا احسن ما تقرر به هذا المحل مع بحث فيه ارجو ان اذكره بعد
هذا ان شاء الله تعالى وانما قيدنا حصول الالتباس ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا التباس
فيه نحو شرب زيد الماء حملا على ما فيه الالتباس ليجري الباب على سنن واحد فان قلت بما يتعلق
الجار والمجرور من قول المصنف وهو في الاسم اصل قلت بمحذوف اذ المعنى ودخوله او وجوده
في الاسم اصل فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير واتصل ويحتمل ان يتعلق
باصل والمعنى انه متاصل في الاسم لوجوب قبوله بصيغة معاني مختلفة وقد عرفت معنى ما تقرر
المتقدم والفعل والحرف لما ذكرنا اي لمباينة الاسم في وجوب قبول معان مختلفة بصيغة واحدة
ونقضه ابو حيان بنحو من فانها للابتداء او التبعيض ولبيان الجنس مثلا قلت ولا يرد لان الكلام في
المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الافرادية نعم يرد ان الحرف انما نفي عنه وجوب القبول ولا يلزم
منه انتفاء الجواز والمقصود نفي القبول عنه اصلا وراسا ولذا لم يعرب في وقت من الاوقات وخالفه
المضارع فقبل جوازا لا وجوبا فاعرب بشرطه على جهة الفرعية كما هو مقرر مبنيا اي الفعل
والحرف الا الفعل المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له اي للاسم وذكر الشبه هنا فاسد
بل الجائز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القبول
للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل لا ان الموجود شبهه وانما يصح قوله
لو نص على تلك المعاني المختلفة باسمائها فاعرب المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الافعال
لهذه المزية ما لم يتصل به نون توكيد خفيفة او ثقيلة فانه مبني حينئذ لاتصالها ولو فصل بينها وبين الفعل
الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة بقي على اعرابه لان موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب
وهو مفقود عند الفصل بحاجز اذ لا تركب ثلاثة اشياء فتجعل شيئا واحدا هذا هو المذهب المشهور وهو
اختيار المصنف رحمه الله تعالى وذهب قوم منهم الاخفش الى ان المضارع مبني مع تاكيده بالنون
مطلقا لا يناس خواص الفعل فتاكيده بما يبعد لمقتضي الاعراب وهو شبه الاسم فيرجع الى اصله من

البنا

ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما ولا تاكل السمك وتشرب بجزم الاول

واجبا

من البناء ورده المصنف رحمه الله تعالى بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف تنفيس والمسند الى يا المخاطبة
واللازم باطل وذهب بعضهم الى ان المضارع معرب مطلقا اتصلت به نون التوكيد او لم تتصل او نون اناث
وكلامهم يوهم ان الانفصال شرط وان تخلفه يمكن وقول ابن الخلاصة * وفعل امر ومضي بنيا * واعربوا مضارعا
ان عريا من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن * سالم من هذا الايهام وصرح المصنف في
الشرح بان المتصل بنون الاناث مبني بلا خلاف وعلل بناءه بالحمل على الماضي نحو المتصل بها والعنا بتركيب
معها لان الفاعل كالجزء من فعله ولا يرد ما اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة لشبهه المثنى
والمجموع وايضا بنقصان شبهه بالاسم لان النون لا تلحق الاسما قلت هذا منهم من لا اعتراض عليه على
الاخفش بما تقدم انفا وما في شرح المصنف رحمه الله من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت
به نون الاناث معترض منه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وطائفة الى انه معرب تقديرا
وبني اعراب الاسم لشبهه بالحرف بالحاجة ولم يعتبروا المشابهة عند التحقيق اصلا وادعوا انه ظاهر مذهب سيبويه
وابن الحاجب وجماعة غيره وامع ذلك مشابهة الاسم للماضي وذهب قوم الى ان الاسم يبنى لشبهه بالحرف
وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعته لما وقع موقع المبني واضافته لمبني وسياتي ان شاء الله
تعالى في ذلك كلام وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازا من اي فانها معربة مع مشابهتها الحرف شرطية او
استفهامية او موصولة لكن عارض ذلك لزومها الاضافة فكان الشبه كالمنتفي بسبب تغليب المعارض
لانه داع الى ما هو مستحق بالاصالة والسالمة اي من المشابهة السالمة من المعارض تمكن لكن ان كان
الاسم الذي ثبت له هذا التمكن منصرفا سمي ذلك الاسم امكن وان كان غير منصرف سمي غير امكن
لنقصه من جهات التمكن الجر بالكسرة والتنوين هذا الكلام او صريحه ان الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف
وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو مخالف لقوله فيما ياتي وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا
وجودا او للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وانواعه اي انواع الاعراب الذي هو جنس لها
رفع ونصب وجر وبدا بالرفع كالنحاة لتبرؤه اذ هو اشرف لانه اعراب العمد والمجموعة كلام وثنى بالنصب
لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قاله ابو حيان وثلث بالجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه
اصل لا بحثه ايضا وجزم وهو سكون او حذف ولعله عبر هنا عن الانواع بالالقاب وفي شرح ابن ام
قاسم ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا ليس كذلك اذ لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقي
ومن ثم قال القاب الاعراب فزاده القاب انواع الاعراب وخص جرا بالاسم لان عامله مستقل لا تفتقر الى ما يتعلق
به فيحمل بنصب الفعل بان مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي على عامل اي غير الجر عليه اي على الجر
خلاف الرفع والنصب لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع
واختص الجر بالاسم لخفته وتقاعده عن ان يحمل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه خفيفا كالعوض
من الجر حين نافاه من المشاركة فيه فحصل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب
فتعادل وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلقه بغيره والجر راجح بكونه ثبوتيا فتعادلا
بذلك اذ الجزم عدمي ولذا قال بعضهم الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قلت اذا كان عبارة
عن السكون او صيرورة ما قبل الاخر اخرا بالحذف كان ثبوتيا لا عدميا فتامله والاعراب بالحركة في الاسم
والفعل نحو زيد يقوم والسكون في الفعل نحو لم يقم اصل وينوب عنهما اي عن الحركة والسكون حرف في الاسم
نحو جا الزيدان وفي الفعل نحو يقومان والحذف في الفعل نحو لم يغز فهو لم يرم ولم يخش وبيانه ياتي وتفصيله
مرتب فارفع بضمة نحو يقوم زيد وانصبن بفتحة نحو لن اضرب زيدا وجر بكسرة نحو مررت بزيد واجزم بتسكين
نحو لم اضرب الا في مواضع النيابة [illegible] كما ياتي مفصلا قال ابن قاسم وكان القياس ان يقال
برفعه ونصبه وجره لان الضم والفتح للبنا ولكنهم اطلقوا ذلك على سبيل التوسع انتهى وفيه نظر لا خلاف
ان الحركات ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة واما اكثر البصريين فقصدوا الفرق في القاب المعربات والمبنيات
لا في القاب الحركات ولهذا يقول بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذي اراده واما الثاني

منها

الجواب

ولكن

واما الثاني فلانه لم يجد تحديدا من حيث اللغة ان يسمي ما وجد فيه الصحة نصيرا وكذا الباقي وتقول
في كل حيث هو مصنوم لذلك ولم نقل فيه هو موضوع لان حقيقة قولنا موضوع انه عمدة لان ذلك اعراب احمد
اي اعراب ما هو احد جزئي الجملة وهذا المعنى منتف في حيث وعمرو وتنوب الفتحة عن الكسرة في الجر لا ينصرف
نحو مررت باحمد ويرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه علما منصرفا
وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري
او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم سلمناه لكن كلامنا في تخصيصه فانه سينص
على ان نحو مسلمات ستنوب نصبه وجره في انهما الكسرة وان سمي به على اللغة الفصحى فكانه قال
هنا فيما لا ينصرف الا ما سنذكره الا ان يضاف نحو مررت باحسنكم او يصحب الالف واللام معرفة كانت
نحو صليت في المساجد او زائدة كالداخلة على يزيد في قوله وما انت بالبعطان تطرح اذا رضيت بابنيك
ذكر العواقب. قلت هذا مبني على ان ال قد توصل [illegible] بالصفة المشبهة وقد صرح بعض
المحققين بانكاره كما سيأتي ان شاء الله تعالى لانها للثبوت ولا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على
اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بالاعمى والاصم وللموصولة
بالبعطان تحكم بحث او بدلها وهو لغة حمير وطيء وبعضهم بقوله وبعض طيء كقول الشاعر
أان شئت من نجد بريقا تألقا. تبيت بليل امرد اعتاد اولقا. الاولى سنبه للجون فان قلت
كان المناسب ان يقول او بدلها ليعود الضمير على الالف واللام قلت اما ان يكون اعاده عليهما باعتبار
كونهما اداة او راعى مذهب من يعتقد ان اللام هي المعرفة وحدها فاعاد الضمير عليها او اراد ان البدل
انما هو الميم عن اللام واما الهمزة فثابتة في كلتا الاداتين وتنوب الكسرة عن الفتحة نحو واولات
حمل و نصب الجمع بزيادة الف وتاء وهذا ظرف مستقر في محل نصب على الحال من الجمع والعامل فيه نصب المعقد
الذي ذكرناه ولم يقل المصنف رحمه الله بزيادة من قوله بزيادة الف وتاء عن نحو قضاة وابيات اذ كل
منهما يصدق عليه انه جمع بالف وتاء لا جمع بزيادة الف وتاء فان الف قضاة منقلبة عن اصل وتاء
ابيات اصل والمراد لفظ الزيادة في قوله في الالفية. وما بتا والف قد جمعا. يكسر في الجر وفي النصب معا
وكانه فعل ذلك لاعتماده ان الباء للآلة وانما متعلقة بجمع ومثلها في كتبت بالقلم فلا يرد قضاة ولا ابيات
اذ ليست الالف والتاء في شيء منهما الداخلتين بما على الجمع واما هنا فكانه رأى ان الباء قد يتوهم كونها للمصاحبة حبة
لا للاستعانة فرفع الوهم بلفظ الزيادة فاستقام فان قلت لم جعلت الظرف وهو قوله بزيادة
الف وتاء مستقرا وهلا جعلته لغوا متعلقا بنفس الجمع قلت لانه لو كان كذلك لكانت الباء للآلة
فلم تكن فائدة في ادخال لفظ زيادة واما الجمع الاحتراز بها اذا جعل الظرف مستقرا او الباء للمصاحبة
كما قررناه فتأمل واما افراد اولات بالذكر لعدم اندراجها في الجمع اذ لا واحد لها من لفظها قال ابو عبيدة
واحدها ذات ولا فرق به اي بالجمع بزيادة الف وتاء فيما ذكر تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حالة النصب
واما رفعه وجره فعلى الاصل بالضمة والكسرة ولا فرق حينئذ اي حين اذ اعرب هذا الاعراب بين ما نوينه
كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات وبين ما جعل كالرطاة علما هذا فيمن يكون كذلك حكمي كونه كالرطاة علما انه علم
الصرف ويجر بالفتحة تحصلنا من [illegible] ذلك في هندات ونحو مسمى به على ثلاث لغات احداها استعماله
ما كان له قبل التسمية من ثبوت التنوين [illegible] ونصبه وجره بالكسرة الثانية استصحاب ما قبل
التسمية من الاعراب بالكسرة نصبا وجرا ولكن يحذف تنوينه وهذه اللغة اجازها البصريون
ومنعها الكوفيون الثالثة جعله كواحد مسمى به مختتما بتاء تأنيث فيمنع الصرف كالرطاة علما
وهذه اللغة منعها البصريون واجازها الكوفيون وانشدوا قول امرئ القيس
تنورتها من اذرعات واهلها. بيثرب ادنى دارها نظر عالي. بفتح التاء من اذرعات ويروى ايضا
بالوجهين الاخرين على ان في التمثيل بعرفات واذرعات نظرا اذ لا واحد لكل منهما لانه لم يوجد اذرعة
ولا عرفة قال الفراء لا واحد لعرفات بصحيح وقول الناس نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بعربي

محض

محض كذا في الصحاح وهو عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعلى تقدير تسليم انه مولد وليس بعربي
محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد وليس ثمة اماكن متعددة كل منها عرفة جمعت
على عرفات وههنا انقضى الكلام على ما فيه نيابة حركة عن حركة ثم شرع المصنف في ذكر نيابة الحرف عن الحركة
فقال وتنوب الواو عن الضمة نحو جاء اخوك والالف عن الفتحة نحو رأيت اخاك والياء عن الكسرة نحو مررت باخيك
فيما اضيف لغير ياء المتكلم كما مثلنا واما ما اضيف اليها فلا نيابة فيه نحو جاء اخي ورأيت اخي ومررت
باخي من ابو واخ وحم و [illegible] ووزن كل من الثلاثة فعل بفتح العين على سبيل لغة القصر وبدليل جمعهن على افعال
وقال الفراء اخ فعل باسكان العين بدليل قولهم اخوة كما تقدم وذاك قليل والحم ابو الزوج المرأة وغيره من
اقاربه هذا هو المشهور ويطلق على اقارب الزوجة مميزا بما قبل بنصب على التمييز او الحال من حم فقط
فان قلت هو نكرة فيمتنع [illegible] تأخير الحال قلت لا بل هو معرفة لانه علم مسماه لفظ حم في مثل
قولك جاء حم فوه مفعول بماثل وهو بفتح القاف وسكون الراء واو ومثله لو ويطلق على قدح من خشب
وعلى مبلغ الكلب وعلى امعاء اخر وقرا بفتح القاف وسكون الراء وهي مقصورة نحبا وهو الوقت والحيض
والطهر وخطا بفتح المعجمة والطاء المهملة وهي مقصورة وهو ضد الصواب وام بالعطف على اب او على حم
وهو مقصور والجر من نبيه على فيما اضيف الى غير يا المتكلم لا ميم فاما اذا كان بميم فلا تنوب فيه الحروف
عن الحركات [illegible] ووزنه فعل بفتح الفاء والعين وقال الفراء فعل كقفل بدليل فوك ولنا اقوى هي حالة التعويض
فهو بفتح الفاء الافصح وتنوب الاحرف المذكورة عن الحركات في ذي وهو معطوف على قوله فيما اضيف الى
غير يا المتكلم وانما لم يقل ذلك لانه لا يضاف الى ضمير اصلا لا الى يا المتكلم ولا غيرها وهذا هو المشهور والمبرد
يجيز اضافته الى المضمر [illegible] وذي فيكون كاخواته من بقية هذه الاسماء يشترط في اعرابه هذا الاعراب
ان يكون مضافا الى غير يا المتكلم ووزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذواتا [illegible] ولامه
لعلة باب القوة وقال الخليل فعل باسكان العين واللام واو وقال ابن كيسان الوزن محتمل
ولم يقل المصنف بقوله بمعنى صاحب من ذي التي بمعنى الذي قلت لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في
المعربات واعلم ان اللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات جمع ذات وعن بعضهم اصل
ذات ذواة كنواة لقولهم في المثنى ذواتا فحذفت العين لكثرة الاستعمال قال في المغرب ذو
تقتضي موصوفا ومضافا اليه نحو رجل ذو مال ومؤنثه امرأة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة ثم
اقتطعوا عنها مقتضيها واجروها مجرى الاسماء المستقلة فقالوا ذات قديمة وذات محدثة ونسبوا
اليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بمعنى النفس والشيء والفم
نقص هن وهو الشيء المستكره الذي يستقبح ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ومنه من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا ~~[illegible]~~ اي بالاسماء المذكورة في الاعراب بالحروف والحاقه اعرف من الحاقه بهن حر
هن في ذلك حكاه سيبويه فقط تقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك يجريه مجرى الاب
وقد تشدد نونه اي نون هن كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاذ بين لهزمتي هن
كون بين المشدد المشدد بعد ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اي ثابت على القيام فقال الجذي ولحيي ايضا
اذا لبث فابا واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين كذا
في الصحاح لكن الشاعر استعملها في حالبي الفرج على جهة الاستعارة وعن ابن الجواليقي تشديد نون الهن
من لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك وجعله كغوطة مبنية ورده بالتشديد في منه ورشه
وجاح وات حكاهما الازهري وصرح بان ذلك لغة وانه يقال استابت فلانا اي اتخذته ابا واكتا ف
في تفسير سورة عبس ولات للرعي لانه يؤب اي يؤم وينتجع والابوا الام احوات قال
جذمنا قيس ونجد دارنا. ولنا الاب به والمكرع. انتهى فلعل من سمى الاب ابا لانه يشد به
راعى فيه من المعنى ما روعي في اسم المرعى كما ان من سمى الوالدة اما راعى فيها كونها توم اي تقصد
وقد يقال لحو كما في قوله ما المرء اخوك ان لم تلفه وزره عند الكريهة معوانا على النوب

الوط المبيا والنوب جمع نوبة وهي نزول الامر **وقد يقصر عن دمها** اي واب واخ فيقال اباك واخاك وحماك كعصاك
مطلقا لكن قصرهم اشهر ولذا اقتصر عليه واما قصر اب فحكاه الفرا وانكر قصر اخ لكن هشام اجازه واستشهد
عليه بما رواه من قولهم مكره اخاك لا بطل **ونقصهما المنقص** اي يلزم الكلمات الثلاث ابا واخا وحما والمراد
بالنقص هنا حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا **كيد ودم** فيعرب حينئذ بالحركات قال الراجز
بابه اقتدي عدي في الكرم • ومن يشابه ابه فما ظلم • قلت يحتمل انه حذف اليا من الاول والالف
من الثاني للضرورة فان نقل بحرس الاية انه لغة فذاك والا لم يصح الاستشهاد ببيت قصر اب بهذا الشاهد
وحكى ابو زيد هذا الخلف وحكى الفرا هذا اخك **وربما قصرا** اي يد ودم وهذا الحكم ذكره استطرادا ٥ ٥
واستشهد على قصره بقوله • يا رب سار بات ما توسدا • الا ذراع العنس او كف اليدا •
والعنس بالعين المهملة والنون الساكنة الناقة الصلبة وقيل وعلى البدا ...
البيت ان يكون مثنى معربا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع الحالات وصنع النون
للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد على قصر دم بقوله • عقلت ثم انت تطلبه • فاذا هي بعظام ودما •
او كدمو ثنيد دميه كقوله • اهان دمك فرغا بعد عزته • يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد •
الفرغ الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب به وكقوله • تابط شرا
حيث التقت بكرو وفيهم كلنا • فالدم يجري بينهم كالجدول • بتشديد الميم **وقد تثلث فا فم**
مع ثبوت الميم والمراد من تثليث الفا دخول كل من الحركات فيها فتفتح تارة وتضم تارة وتكسر
تارة **منقوصا** حال من فم مع كونه صح مضافا اليه لان المضاف جزوه كما في قوله تعالى ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا وقد عرفت المراد بالنقص مما هو فيما تقدم قريبا **او مقصورا** مثل
عصا فتثلث فاوه في هذه الحالة كحالة نقصه فهذه ست لغات **او يضعف** ثم يا لـ تشد ميمه
ويدل عليه قول بعض العرب افهام **مفتوح الفا** فيقال فم بفتح الفاو وتشديد الميم وهذه لغة سابعة
او مضموما فيقال فم بضم الفا وتشديد الميم وهذه لغة ثامنة وحكى صاحب البواقيت فيه الكسر مع
التشديد فهذه لغة تاسعة **او تتبع** بالبنا للمفعول لمناسبة ما تقدم **فاوه حرف اعرابه** فتضم الفا
في مثل هذا فم وتفتح في مثل رايت فما وتكسر في مثل نظرت الى فم وهذه لغة عاشرة قيل وهذه
اضعف اللغات فان قلت لم لم يجعل حركة اعرابه تبعا مثل هذا في تكسير الفا تبعا لحرف الاعراب
باعتبار حركته التي ليست اعرابية ولو قال حركة اعرابه لم يدخل فيه مثل هذا **كما فعل بفا مرء**
حيث اتبعت فاوه وهي الميم حرف اعرابه وهي لغة تقول هذا امرو بضم الميم ورايت مرءا بفتحها ومررت
بمرء بكسرها **وعيني امرء** وهو مرادف للمرء **وابنم** وهو ابن زيدت عليه الميم فتقول هذا امرو وابنم بضم الرا
والنون ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بامرء وابنم بكسرهما واعلم ان في مرء لغات اخر فتح
الميم على كل حال وهي اللغة السابعة وبها جا القران وكسرها على كل حال وبها قرا الحسن بين المرء وقلبه
وقرا ابن عمر ابي اسحق بين المرء بضم الميم وفي امرء وابنم لغة اخرى غير الاتباع وهي فتح الرا والنون مطلقا
وعلى هذا فكان الاولى للمصنف ان يقول كما فعل بفا مرء قليلا وعيني امرء وابنم غالبا ليلا يتوهم ان ليس
فيهن الا الاتباع لاسيما وهو في هذا الفصل قد استطرد في لغات ما مثل به من يد ودم **وتحو بما ابوك**
واخواته على الاصح اعلم ان في اعراب الاسما الستة مذاهب كثيرة ونحن نقتصر منها على ما ذكره الم
في المتن وهو مذهبان احدهما انها معربة بالحروف وقد سبق وتقرره في الشرح باب الاعراب مما جي به لبيان
مقتضى العامل فلا فايدة العامل فلا فايدة وحصل بعدد متنازع فيه دليلا والفاظ ظاهر واف بالدلالة المطلوبة
والثاني انها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة واتبع ما قبل الاخر الاخر فاذا قلت قام ابوك
فالاصل قام ابوك بضم البا اتباعا لضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك
فاصله رايت ابوك بفتح البا اتباعا لحركة الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان
قلت حركة البا عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة الفا قلت حركة اليا في الاصل غير عارضة

لبنا الكلمة عليها عنه انهم فتد وا حذ منها والاتباع بحركة الاتباع لتجري الباب في الكل على سنن واحد
فوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية في ايجابها نقلب حرف العلة المتحركة بعدها فلحظت
فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية واذا قلت مررت
بابيك بكسر البا اتباعا لكسرة الواو ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار بابيك ولا خفا بما في هذا المذهب من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل
من غير داع اليه وهذا هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وقال المص انه الاصح وجهه
بجريانه على ما تقرر في الاعراب من ان الاصل فيه ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فلا يخلف الا مع وجود
المانع ولم يعدل عنه وقد امكن في هذه الاسما وبجعله جهة ذلك ما يطول ارادة يقتضيه فان قلت علي ماذا
يعود الضمير في قوله ونحو ما قلت على المثنى المنتهي المنتهي اعني ما ابتغت فاوه وما ابتغت عينه وذلك
لان الاسما الستة على هذا القول منها ما اتبع عينه حرف اعرابه نحو ابوك ومنها ما اتبع فاوه حرف
اعرابه نحو ذو مال وقال بعض الشارحين يعود على امرء وابنم فقالته ما قلناه فتامله وقد عرفت
ان الفم على وجهين مستعمل بالميم ومستعمل بدونها والثاني ليس فيه الا لغة واحدة على ما يشعر به
كلام المصنف وهي استعماله بالاحرف الثلاثة والاول فيه عشر لغات فاللغات اذن احدى عشرة
وقد تقدمت وفات المصنف من اللغات ما حكاه ابن سيدة في المخصص قال ابن دريد فاه وفوه وفيه
وفي المحكم لم ينسب ذلك لابن دريد ولا لغيره بل جزم به من عند نفسه فقال الفاه والفوه والفيه سوا
ثم قال ما معناه وجمع فوه على افواه واضح واما فيه وافواه فكرياح ورواح اذ لم يسمع اجياه واماه
وافواه فلان الاشتقاق يوذن بانه واوي لا يايي فصارت اللغات اربع عشرة **وربما ثبت فا دون اضافة**
صريحة نصا بتبرين لكنه لما التشبيه الكوفيون من قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فخرجه ابو الحسن
وتبعه المصنف على انه حذف المضاف اليه ونوي بقوله اراد خياشيمها وفاها فبقي على حاله مع المضاف اليه
ولذلك قال دون اضافة صريحة قال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد سبق ابن عمر اتقول هذا فو
فقال بل اقول فتح الله ذا فا قال وذلك دليل على انه يجوز وان لم يكن اضافة البتة لا صريحة ولا منوية
ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي كقول الشاعر • كالحوت لا يرويه شي يلقمه • **يصبح ظمان وفي البحر فمه** اي وفي الحنة
وقد ورد في الحديث الصحيح لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من رائحة المسك لكن تيوه
افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة من جهة سقوط العين
للساكنين ولا ساكنين حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى تركه ابن الحاجب وقد جمع الفرزدق
بين الميم والواو في قوله • هما نفثا في في من فمويهما • وهو الجمع بين البدل والمبدل منه قاله الشيخ الرضي الاستراباذي
وتكلفه بعضهم بجعل هما بدلا من الها التي هي اللام قد شغل العين قلت واعتذر بعضهم
ايضا بان يحتمل ان الواو انما هي بدل من الها وليست المبدلة منها الميم والواو واخت الالف والالف اخت
الها وبدل على ذلك تعاقبهما عليها نعم انهما على عضة لانا نقول عضة وعضوات **ويعرب النون** على الفعلة
في كل فعل مضارع وحذفت المعم هنا العنية للاستغنا عنه من جهة ان كلامه في المعربات ولا يعرب من الافعال
سواه **اتصل به الف اثنين** سوا كان ضميرا مثل الزيدان يقولان او علامة مثل يقومان الزيدان **او واو جمع**
سوا كان ذلك الضمير نحو الزيدون يقولون زيد وبكر وعمرو يقومون على الجمع فانه لا يشمل الصورة الثانية لفظا
كالاثنين فالتعبير بالاثنين مثل ما فعله المص او المحصور المنتهي بالمثنى عرفا نحو الزيدان ويقول الاثنين لقوله
زيد وعمرو **او يا مخاطبة** نحو تقومين ولا يكون عند الجمهور الا ضميرا وهي عند الاخفش والمازني حرف وانما اعربت
هذه الامثلة بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة لتناسب الالف والضمة لتناسب الواو
والكسرة لتناسب اليا لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البنا حتى يمنع الاعراب بالكلية
فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة للواو وانما تخص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الالف
والواو واليا دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع لكون
الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مثلها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابهة لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان الالف والواو في الاسم

وجهلت الياء تقلبين على احسنها الالف والواو اللاحق النون ومجازا ووقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني
الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولاسيما اذا كان ذلك الحرف من
حروف المد واللين **مكسورة** بالنصب على انه حال من النون **بعد الالف** حملا على نون المثنى بالالف كسرا **غالبا** للتعبير
اشارة به الى فتحها في بعض الاحيان كقراءة من قرأ اتعدانني بفتح النون حكاها ابو طاهر احمد بن علي في كتابه
الموضح في القراءات العشر عن عبد الوارث قال وهي لغة شاذة وعبد الوارث هذا من رواة ابي عمرو بن العلاء
مفتوحة بعد اختيها الواو والياء طلبا للتخفيف او حملا على نون الجمع **وليست** النون المذكورة **دليل الاعراب خلافا**
للاخفش فانه ذهب الى ان هذه الامثلة معربة بحركات مقدرة في اخر الفعل وان ثبوت النون وحذفها
دليل على ذلك المقدر وعند الفارسي ان هذه معربة والاحرف اعراب لها لانه لا تكون النون الا بعد
حرف الاعراب اذا كان صحيحا ولا الالف والواو والياء لانهن فاعلات ولا اخر الفعل لاشتغاله بحركات المناسبة
للحروف الثلاثة ونقل ان يقول هذا الاخير مردود بان ذلك لا يمنع من كونه حرف اعراب بدليل
المحكي والمتبع والمضاف للياء **وتحذف** النون المذكورة **جزما ونصبا** نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان قلت
علام انتصبا قلت اما جزما فعلى الظرفية والمضاف محذوف اي وقت جزم وحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه كقولك جئت صلاة العصر وقدوم الحاج اي وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج واما نصبا
فظاهر اذ هو معطوف على جزما ولك ان تقدر الوقت معه اي وقت جزم ووقت نصب ولك ان لا تقدره معه وتجعل
الوقت الاول منصبا عليهما جميعا والاول احسن فان قلت لم لا تجعل ذلك من قبيل النصب على اسقاط الخافض
اي تحذف في جزم ونصب قلت لان اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة وفي
كلام المصنف مواخذة من وجهين الاول ان قوله وتحذف جزما ونصبا يقتضي ان تحذف هو الاعراب
كما هو مذهب الجمهور والثاني انك قد عرفت انفا ان الاخفش يرى ان الاعراب في الامثلة المذكورة مقدر
وان ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر وكان حق المصنف ان يقدم قوله وتحذف جزما ونصبا
ثم يقول وليس ثبوتها وحذفها دليل الاعراب خلافا للاخفش فان قلت حمله على ذلك قوله ولنون
التوكيد لاجتماع الحذف على النسق قلت هذه الحكاية تمام قول الاخفش كما رايت وليس جميع الافعال التي
تحذف فيها النون على النسق بالذي يوجب ارتكاب هذا الاخلال فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال
الحذف وعدم الاخلال بان يصنع ما ذكرناه ثم يقول وتحذف ايضا النون التوكيد **و**تحذف النون المذكورة
ايضا **لنون التوكيد** لتوالي الامثال نحو لتبلون **و**قد تحذف نون الرفع ايضا **لنون الوقاية** نحو اتحاجوني بتخفيف الرفع
النون افغير الله تامروني اعبد بتخفيفها ايضا والقول بان المحذوف نون هو قول سيبويه واختاره المصنف
وقال الاكثر المتاخرين بقول ان المحذوف نون الوقاية وحجتهم ان الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور آتين
في ثانية نكظمي وتلهي ولان نون الرفع اثر عامل فحذفها يقتضي موت التباسا ولان نون الرفع تقي الفعل
من الكسر فتقي الحرفين جميعا ولان نون الرفع للمعنى ونون الوقاية للفظ واحتج سيبويه بانه يلزم
تغييرا النون بل جميعا اذا كان المتصل بالفعل واوا او ياء لان نون الرفع تكسر حينئذ على تقدير ان يكون
المحذوف نون الوقاية **او تدغم** نون الرفع **فيها** اي في نون الوقاية كقراءة من قرأ بالتشديد بدل اتحاجوني
وتامروني ولا يقال حينئذ ان يكون هذا موكلا بالنون المخففة اذ عملت في نون الرفع او نون الوقاية اسما
نقول لو كان كذلك للزم حذف الواو والياء لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد الساكنة **ونحو** بالدال المهملة
اي شذ **حذفها** اي بحذف نون الرفع **مفردة في الرفع نظما ونثرا** خلافا لمن يرى ان حذفها مخصوص بالشعر
والكلام في نصب نظما ونثرا كما سبق في جزما ونصبا فمثال حذفها واقعة في النظم • ابيت اسري وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الذكي • قال الشاعر وفيه في موضعين اذ الاصل وتبيتين تدلكين كذا قالوا قلت
انما يتم ذلك ان كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال واما ان كان مقصوده الانكار على الفعل والتعجب منها
وذلك بان تقدر همزة الاستفهام للانكار والتعجب محذوفة وتجعل تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد الواو
في جواب الاستفهام اما ابيت اسري وتبيتي تدلكي انكر قضية الجمع بين تلك الحالة تعجبا منها فلا شاهد
اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا ومثال حذفها واقعة في النثر قراءة وردت من قال اصحابه
قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران فحذفت التاء وهو مشهور

المخاطبين

المخاطبين وادغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا والحذف من لا تدخلوا ولا تؤمنوا **وما جي به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب** من لبيان الجنس
اي به لرفع الابهام عما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه اي مما لا امر الشابه
للاعراب اي في كونه حركة ضما او فتحا او كسرا وكونها في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها **وليس** هو اي ما جي
به لا لبيان مقتضي عامل من شبه الاعراب **حكاية** نحو من زيد بعد من رايت زيدا وقال الكوفيون هي حركة
اعراب **او اتباعا** كقراءة زيد بن علي وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بضم التاء الذي
يظهر ان الاتباع الشيء للشيء هو الاتيان به تبعا له ومن اسماله ومن حينئذ فتارة يكون الاتباع بحركة الحرف
وتارة لذات الحرف كقولهم جئت عشيت بفتح السين عشيت بكسرها اتباعا لما كذا وجيه العبارة
ثم كسرة الاتباع اما الكسرة متاخرة نحو الحمد لله كما سبق او متقدمة فلاحقها لثلث بكسر الهمزة والثالثة
متاخرة كما في غلامي ونحو رشيت بكسر السين او لنا متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين
وهي لغة هذيل وهذيل وهوازن ثم الكسرة التي تقيم اما العين لا اتباع كما قدمنا واما لا اتباع نحو
كسر عين عصى فانها لا اتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم لشتم الياء غير محل الدليل السابق
في حيثي وانما يدخل في كلام المصنف اتباع الاخر لما بعده لان كلامه في الحركات المشبهة لحركات الاعراب
ونص ابنه في احد ابواب الظهير من شرح الخلاصة ان الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء كما ذكرنا **او نقلا** كقراءة
ورش الم نعلم ان الله **وتخلصا من سكونين** نحو من يشا الله يضلله لا تتخذ المومنون الكافرين اولياء من دون
المومنين فان قلت الجمهور يقولون كسرة الميم من نحو غلامي لمناسبة الياء وظاهره انها ليست حركة
اتباع فتنقص المصنف عدها في ذا منهم قلت اذ الكسرة لا اتباع بما ذكرناه فكان كلامه شاملا لحركة اخر المضاف
الى ياء المتكلم وليس ثم نص بيان في محله تفسيرا لا اتباع بما تقدم وقد عرفت ان ابنه نص على انها حركة اتباع
مهوبا اما ان تكون الفاء رابطة لجواب الشرط بان قدرت ما شرطيه او داخلة على خبر المبتدا المتضمن
لمعنى الشرط ان جعلت ما موصولا ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بمعنى المستقبل
كما تقول الذي اتاني فله درهم على انه لو جعلت ما موصولة ونزلنا منزلة مالا معنى لكان امكن دخول
الفاء ايضا كما سنعرفه في باب الموصول ان شاء الله تعالى **والزائد** اي انواع البناء **ضم** نحو من قبل ومن بعد
وفتح نحو اين وكيف **وكسر** نحو نزال وامس **ووقف** نحو من وقد ولم يعرف المصنف في التعبير لجانبي الاول
والبنا عن هذا الانواع في الموضعين وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر لجانب اعراب الاسم الانواع وفي
جانب بنائه بالالقاب ووجه الجوالي بانها ما لم تعتبر حركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا
شاملا لها نظرا للاصل اذ الاصل ان يكون البنا منحصرا في واحد وهو السكون الشامل لانهم قالوا الاصل
في البنا السكون فلما كان من حق البنا ان لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل فعول عليها باسم الانواع رعاية
لجانب الاصل

باب اعراب الفعل ...

اسما كان او فعلا **يجمع الاعراب بحركة** نحو زيد يقوم **والسكون** نحو لم يقم فان قلت ظاهره ان الاعراب عين الحركة والسكون
وهو خلاف ما تقدم قلت الاعراب تارة يطلق على ما هو من حركة او حرف او سكون او حذف ويطلق تارة على
فعل المتكلم بذلك تقول اعربت الكلمة بالحركة او اعربتها بالسكون اي جعلتها معربة بواسطة الحركة او بواسطة
السكون على معنى جعل الحركة او السكون اعرابا لها فاذا قيل هو اعراب الكلمة بالحركة او السكون فالمعنى هو
اثر اعرابها بذلك فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق باعرابها او مستقر متعلق بمحذوف اي اثر اعرابها والمراد
بالاثر حينئذ هو الحركة او السكون فكلام المص مبني على الوجه الثاني **و**الحذف **فيه** **او حرف** تاي الاعراب
وحرفه هو اخر المعرب وفيه تفصيل وظاهر هذا الكلام ان الاعراب بحركة لا بعيد وهو مخالف لما قاله في باب الصلة
في مسلمين فعلا وكذا ينبغي ان يعد من ذلك تبيضته ونحو تا مرو في على احتمال ان المحذوف نون الرفع
قلت وقد يجاب بان هذا وان كان مقدرا فليس مقدرا في حرف الاعراب الذي هو اخر المعرب والكلام
انما هو في اعراب يقدر في حرفه وهو مختص بالحركة والسكون **فان كان** اي حرف الاعراب او اخر المعرب
الفاقد رفعه عنه بجزم رهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو الفتى يخشى فان الفتى لن يخشى وتعذر
في الاسم لتعذر نطقها بالفتى **وان كان** حرف الاعراب او اخر المعرب **بالواو او الياء** اي شبههما الالف في يخشى

ان ينضبط بشبهاته بالتذكير يكون حروف المضارعة باجتنابه لتذكيره ضميرا لالف بيعقلن فكذا ابتاسه في الاخرين
لمكان التناسب ومعنى كون الواو والياء يستثقلان الالف ان يكون قبلها حركة تجانسها لهما وهذا العلة
لا يحتاج اليه بالنسبة الى الياء الا في الاسماء واما في الواو فلا يحتاج اليه ضرورة انها لا تكون اخر الاسم المعرب
ولا يكون اخر فعل معرب الا كذلك نحو يدعو بقدر رفعها اي في الياء والواو الرفع نحو يغزو والقاضي ويرمي
جر الياء ولا يكون ذلك الا في الاسماء نحو مررت بالقاضي ولنا بيا بعد رفعها الفتحة وهما المنقوص الواقع
صدر المركب تركيبا اضافيا نحو معدي كرب كما ذكره المصنف في باب منع الصرف وثبوت حذف الثلاث للالف
والواو والياء من السكون وذلك في الفعل المضارع فنقطع نحو لم يخش زيد ولم يغزو ولم يرم الا في الضرورة
استثنا من منطوق ما تقدم كله ومفهومه لامن المسالة الاخيرة فتنطبق لسبل ما يذكره بعد من المسائل
فانما قلنا ومفهومه لان كلامه يقتضي بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر فلذلك
استثنى مواضع من ذلك المفهوم فيقدر اجلها اي لاجل الضرورة جزمها اي جزم الثلاثة كقولك
هجوت زبان ثم جئت معتذرا. من هجو زبان لم تهجو ولم تدع. فاثبت الواو وقدر جزمها وكقوله
الم ياتيك والانبا تنمي. بما لاقت لبون بني زياد. فاثبت الياء مقدرا جزمها وكقوله. اذا العجوز غضبت فطلق.
ولا ترضاها ولا تملق. فاثبت الالف مقدرا جزمها ومنع بعضهم ذلك في الالف محتجا بان الواو والياء يحتجان
بان الواو والياء تحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر تنبيها للرفع على النصب عند الضرورة فاذا
دخل الجازم استقطت تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا ينبأ ذلك في الالف لانها لا تتحرك وسبب
الخلاف الاختلاف فيما حذفه الجازم فقيل الضمة المقدرة فعلى هذا يجوز في الالف وقيل الحرف وقيل الضمة
الظاهرة فعلى هذا لا يجوز في الالف وظهر فعلها اي لاجل الضرورة جرا ليها في الاسم خاصة كقوله
لا بارك الله في الغواني هل. يصبحن الا لهن مطلب. ورفعها في الاسم كقوله. تراه وقد فات الرماة كانه
امام الكلاب مصغي الخد اصلم. بموحدة وذال معجمة غلب ومصغي الخد مميله. والاصلم المقطوع الاذن من اصولها
وفي الفعل كقوله. فعوضني عنها غناي ولم تكن. تساوي عنزي غير خمس دراهم. وكقوله
اذا قلت على القلب يسلو. هواجس لا تنفك تغريه بالوجد. ويقدر اجلها اي لاجل الضرورة نصبا كثيرا او تقديرا
كثيرا في السعة نصبا قليلا او تقديرا قليلا لا نصبها اي نصب الياء والواو واما تقدير نصب الياء للضرورة
في الاسم فكقوله. ولو ان واش باليمامة داره. وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا. واما تقدير
نصبها في الفعل فكقوله. ما اقدر الله ان يدني على شحط. من داره الحزن ممن داره صول. الشحط البعد
معجمة على زنة الفرس البعد والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي والنون بلاد العرب وصول بفتح
الصاد المهملة موضع واما تقدير النصب في الواو للضرورة فلا يكون الا في الفعل كقوله
فما سودتني عامر عن وراثة. ابى الله ان اسمو بام ولا اب. واما تقدير نصبها في السعة فكقراءة
جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم باسكان الياء وقراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح
باسكان الواو ومع الحرف الصحيح الاخر في الضرورة سواء كان في الاسم كقوله. رحت وفي رجليك ما فيهما.
وقد بدا هنك من المئزر. باسكان نون هنك او في الفعل كقوله. فاليوم اشرب غير مستحقب. اثما
من الله ولا واغل. مستحقب بمعنى مدخر يقال احتقبته واستحقبته اذا ادخرته والواغل هو الداخل على
القوم في شرابهم ليشرب معهم من غير ان يدعو اليه ومثاله في السعة قراءة من قرا وبعولتهن باسكان
التاء ورسلنا باسكان اللام وقراءة ابي عمرو وما يشعركم باسكان الراء وجرا اي جر الحرف الصحيح في الضرورة
كقوله. بكل مكاة مكل مشتق. ... من شعر في البحر كالبكة. وفي السعة كقراءة ابي عمرو فتوبوا الى بارئكم
باسكان الهمزة وربما تقدر جزم الياء في السعة كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر وهذا مبني على ان من شرطية والظاهر
تخريج الاية على ان من موصولة لا شرطية فاثبات الياء في يتقي حينئذ جائز بل هو الواجب واسكان الراء في يصبر
انما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه

باب اعراب المثنى والمجموع على حده

اي ما يجعل المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق حرف علة ونون كالمثنى وهذا
هو جمع المذكر السالم وكان حق المصنف ان يذكر هذا الباب قبيل الكلام على اعراب الامثلة الخمسة لان
نون عوض في اعراب الاسم فينبغي ان يقدم على الخوض في اعراب الفعل لكن طول الكلام على اعراب المثنى والمجموع

على حده اقتضى افراده بباب وقصر الكلام على تلك الامثلة اقتضى ذكرها في اثناء باب وكان يحسنه ايضا ان يعرف
كلا من المثنى والمجموع المذكور اذ هو المقصود بالذات لكنه عدل عن ذلك الى تعريف التثنية فقال التثنية
جعل الاسم اي سواء كان واحدا كرجلين او جمعا كجمالين او اسم جمع كقومين او اسم جنس كتمرين قال المص وليس المراد
بالجعل وضع الواضع فيدخل نحو كلا وكلتا ونحوه مما وضع لاثنين بل المراد تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه القابل
صفة للاسم احترز به من غير القابل للتثنية وهو ما يؤدي بتثنيته الى اجتماع اعرابين كزيدان
وزيدون او الى افراط الثقل كمساجد ومصابيح وما استغني عن تثنيته بلفظ اخر غير مثنى وذلك الفاظ
العدد كلها الا مائة والفا واشباه اخر وعلى الجملة فهذا رد الى جهالة دليل اثنين احترز به الا ما يدل على اثنين
كالجمع وكلا المفضلتين والجلمتين متفقين في اللفظ احترازا من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو واتفاقا غالبا لا دائما فقد
يجمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر والعمران في ابي بكر وعمر ومنه قول عائشة رضي الله عنها لقد راتينا وما لنا طعام
الا الاسودان التمر والماء قلت هذا الكلام من المصنف صريح في ان مثل القمرين والعمرين مثنى وهو مخالف لقوله
فيما ياتي وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فانما هو ملحق بالمثنى
فالتنافي بين الكلامين ظاهر ولقائل ان يقول ايضا لا نسلم ان التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين
على الاختلاف في اللفظ وانما وقعت بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب قال بعض المحققين وذلك بشرط
تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما في ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي
ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان
كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر وفي المعنى على راي خلافه في
تثنية المشترك باعتبار معنييه لانه المختلفة وعلى هذا الراي اكثر المتاخرين قال ابن الحاجب وهل يجوز
ان تثنى الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر
ان جوازه شاذ والاكثر المنع على خلافه ... ومما جاء على الطريقة الشاذة قول ابي العلاء. الم تر ان جفني
وفي جفن مثلي غراران ذا نوم وذا كل مشطب. المنصل السيف والغراران بكسر الغين المعجمة النوم القليل
وحد السيف والمشطب السيف الذي فيه شطب على زنة غرف اي طرائق في متنه وعليه قول الحريري
في المقامة العاشرة. جاد بالعين حين اعمى هواه. عينه فانثنى بلا عينين. وهذا وامثاله عند المحققين
محمول على الشذوذ وقد اورد على هذا المذهب تثنية العلم وجمعه وتقريره ان نسبة العلم المشترك الى مسمياته
كنسبة المشترك الى مسمى اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كان المشترك كذلك وقد صح ان يقال
الزيدان والزيدون بالاتفاق فليجز القران والعرو باعتبار المدلولات المختلفة واجاب ابن الحاجب عنه
بوجهين تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات مشخص معين من غير نظر الى الحقيقة من كونه ادميا او غيره فاذا
اجتمع معه مسمى اخر مثله فذلك العلم يجمع تثنيته لان مسمى الثاني من جنس الاول اذ المراد هنا بالجنس ما وضع
صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت ماهيتهما مختلفة كالابيضين للانسان والفرس
فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كقولك
الابيضان للانسانين والبيض للافراس وسواء كان الواضع واحدا كرجلين او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد
من الواضعين في وضع كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى متميزا بهذا الاسم عن غيره
اي ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم ونحت وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم ان العلم فيما اشتراك
كالمشترك بالنسبة الى مسمياته فلم يلزم من صحة الزيدين صحة القرءين للحيض والطهر لان القرء اذا
كان للحيض فهو اسم جنس او لزيد فالمعنى افراد وكذا اذا كان للطهر وقد صح ان يثنى باعتبار فردي
احد الجنسين فلو عد للعرف الاقتصار على ذلك وثنى باعتبار فردي الجنسين لاورث لبسا اذ لا يعلم انه ...

فلعل به انه مقتضى هذا الكلام ان لا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة انه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه صح صح

~~[illegible] في التمثيل باعتبار زيدي المعنيين~~

باعتبار فردي جنس واحد او باعتبار فردي جنسين مع تعدد هنا في سرح الكافية منع اكثر النحويين التثنية
وهي انما تعقود في العلم او ليس لشيئين مسمياته اجناس وقال المصنف في سرح الكافية منع اكثر النحويين التثنية وموروده
والجمع في الاسما المشتقة لفظا المختلفة معنى والذي اراه الجواز بشرط امن اللبس كقولك عندي عينان منقودة وعين موروده اجنبها المصنف
ووجه ذلك ان الاختلاف في عود الضمير عليهما عند امن اللبس كقولك عندي عينين منقودة وعين موروده
وكما احتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار وممن اجاز ذلك ابن الانباري مستدلا بحديث الايدي ثلاث قلت
الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جواز الاجتماع في الاظهار ثم هذا المخالف [illegible] لظاهر قول
على رأي الاستعارة بقلة القايلين ولهذا انه هنا في المثنى الا لم بقيته بها من اللبس **بزيادة الف في اخره رفعا**
كالزيدان والبا متعلقة بالجعل من قوله او اجعل الاسم او بمدلوله فعلها كالضمير المضاف اليه لا العايد
الى الاسم على معنى مرفوعا او ذا رفع او مصدر لموقع سعد او الجملة في محل نصب على الحال اي حالة كونه [illegible] رفعا او ظرف
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي وقت رفع **وزيادة ياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا** كالزيدين بليهما
اي الالف والياء **نون مكسورة** على اصل التقا الساكنين وذلك في الجر والنصب متفق عليه واما في الرفع فالساكنين بريد
انه اذا التقا ساكنان اولهما الف فالاصل تحريك الثاني بالفتح فعلة الكسر عنده هنا ارادة الفرق بينها وبين
نون الجمع **وفتحها لغة** وهو قول الكسائي والفراء لكن خصاه بالياء وسمعاه مع الالف ثم اختلفا فالكسائي نقله
عن بني زياد بن فقعس وكان لا يزيد كلاهما فصاحة والفراء نقله عن بعض بني اسد وانشد لبعضهم يصف
قطاة • على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب • والاحوذ بان صفة جناحيها نصفهما بالخفة
والسرعة وقال ابن جني فتحها بعضهم مع الثلاثة قال ابن جني حملا للواحد على الاثنين يريد بالواحد الرفع
وبالاثنين الجر والنصب وعلى هذا النقل اعتمد المصنف وقرأت على ابي علي في نوادر ابي زيد اعرف منها
الوجه والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا • وذهب ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح اصلا لا مع الالف ولا مع الياء
وقيل في هذا البيت انه مصنوع قال ابن هشام وهذا عندي مردود لان ابا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كان
ابو علي ان يصلي بنوادره وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح قول منكره وفي الشاهد فيه موضعين لان ظبيانا
تثنية ظبي وهو على حذف مضاف وقال ابن عصفور من العرب من يفتحها مع الالف الا ان ذلك لم يجي الا في لغة من
يجعل المثنى بالالف في كل حال وانشد البيت كذا في سرح ابن قاسم وسكت عليه **قلت** وهو من العجب فان
في البيت شاهدا على هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قايله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان اصحاب
هذه اللغة فقلا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة **وقد**
تضم ضاهره مطلقا اي مع الالف والياء وكانه اعتمد في ذلك على ما ذكره وذلك ان ابا الفتح بن جني قال ضم
نون التثنية وانحن في كلامهم وهو من الشذ وذهب لا ينقاس عليه وقال الشيباني هو لغة وحكي منها
حليلانٌ واطلق لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الالف خاصة وسمع من سيدتنا فاطمة رضي الله عنها
باحسانٌ وحسينانٌ وانشد ابو عمرو الزاهد علما نقله ثعلب في كتاب اليواقيت • يا ابني ارقني القذانُ •
فالنوم لا تطعمه العينانُ • القذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة البراغيث واحده قذة بضم القاف
كذا في الصحاح وحكى شيخنا كال الدين في كتابه حياة الحيوان انه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده
وقال بعضهم من العرب من يلزم المثنى الالف ويجري به اعراب المفردات وعلى هذا اللغة تقول جاء الزيدان
بضم النون ورايت الزايدان بفتحها ومررت بالزايدان بكسرها وذلك قليل جدا **وتسقط** النون **للاضافة**
وهو ناسخ كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان **او شبهه** **للضرورة** كقول الشاعر • هما سالما الحبا [illegible] منه القدما
او فلما محرفا • اراد فادمتان اوقلما لمحرفان والذي يروي بتحال ادنيه فادمة او قلما فالمعنى كان كلا من
ادنيه وصلب الفتحه ~~ورواه المبتدى بنصب القلم~~ واجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال

في السبعة قام الزيدان فان قلت قيد بعضهم حذفها للضرورة بامن اللبس فلا يجوز حذف النون في هنانان وهاتان
والمصنف اخل بهذا القيد قلت الكلام انما هو في المثنى ولبس هذان وهاتان منه حقيقة وانما هي صيغ
المراد بها الاثنان فلا ضير في ترك الاحتراز عن مثلها لعدم وروده مثل الحور لان **او لتقصير صلة** قال ابن تام
كقوله • ابني كليب ان عمي اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا • قلت ايراد البيت الثاني شاهدا على تقصير
الصلة سهو اذ الذي فيه انما هو تقصير الموصول لا الصلة ثم قال ابن قاسم ونقص المصنف من اسباب
حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين احدهما اثني عشر واثنتي عشرة والثاني في نحو لا غلامي كما
مذهبه والواقع قبل الضمير عند الاخفش وهشام في ضاربك فان الكاف عندهما في محل نصب **قلت** ايلزمه
الاول ولا الاخير لانه لا يقول به فيه **ولزوم الالف** للمثنى في جميع احوال الثلاث **لغة حارثية** كقوله
• ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • قيل وهذه اللغة هي القياس اذ كانت الالف انما اجتلبت
للدلالة على الاثنين ~~وهذه اللغة هي القياس اذ كانت الالف انما احتيجت للدلالة على الاثنين~~ لا الدلك والرفع
اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه **ولا يعرب اعراب المثنى مخالفا** نحو كرتين في قوله
تعالى فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات
كثيرة **او غير صالح للتجريد** من علامة التثنية وهو نوعان اسم جنس وعلم فالاول نحو كلبتين لحداد والثاني
نحو البحرين اسم بلد **وعطف مثله عليه** مثل القمرين والعمرين فانهما يصلحان للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور
لانه ان وقع عطف بعد التجريد فانما يعطف الاسم على مخالفه مثل القمر والشمس وعمر وابو بكر **فلحق به**
اي بالمثنى فيلزم ان لا يكون مثنى وقد عرفت ما فيه **وكذا كلا وكلتا** لعدم المثنى حقيقة وانما الحقتا
به في الاعراب **مضافين الى مضمر** وهذا هو المشهور واما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يلزمهما الالف وعرابهما بحركات مقدرة
عليها واظن ان ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة بان الاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر
والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فاعطي كل ما يناسبه في الاصلية والفرعية **ومطلقا على لغة**
كنانة نحو رايت كلي اخويك قال المصنف وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم انهما في لغة الجمهور معربان
بحركات مقدرة دون انقلاب الحرفين الفهما رفعا جرا ونصبا للتثنية بالالف على ولدي فانه لو كان كذلك لم يقلبا يامع
الظاهر في هذه اللغة اذ لا يجوز ذلك في لدي وعلي وايضا فان شبههما بالمثنى اقوى من شبههما بعلي ولدي
فنفي الحاقهما بما شبههما به اقوى وايضا فان القلب هنا مع عامل مناسب بخلاف القلب في ذينك فانه
حادث بغير عامل **ولا يعني العطف** ينبغي ان يقيده بالواو ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز
في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد نعم والظريفان لان النعت
كالمنعوت وكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما ووقع في بعض النسخ هنا ولا يغني العطف
عن التثنية والجمع وفي شرح المصنف ان ذلك لا يجوز في الجمع لانه اشتق منه في التثنية وانه لبس لمحدث
اليه وهذا المخالف لما وقع في النسخة المذكورة **دون شذوذ** ولم يذكروا عليه شاهدا **او اضطرارا** كقوله
• ليث وليث في محل ضنك • ويحكي انه بلغ الحجاج ان رجلا من بني حنيفة باليمامة يقال له جحدر يقطع الطريق
فاحتال حتى ظفر به فقال له ما حملك حتى فعلت فقال جفوة السلطان وكلب الزمان وجرأة الجنان ولو بلاني
الامير لوجدني من صالح الاعوان فقال اني قاذف بك في حظيرة فيها اسد قد جيع ثلاثة ايام فان قتلته تركتك
• ليث وليث في محل ضنك • كلاهما ذو انف ومحك • ان يكشف الله قناع الشك • فانت احق منه بتركك • فزال
الاسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته فاعجب الحجاج ذلك وفرض له والضنك الضيق والمحل
المكان مطمئن او ذو سنان او مكان هو مجتمع الماء وقوله ذو انف اي ذو استنكاف تقول انف من الشي
يانف انفا وانفة اي استنكف والمحك اللجاج **الا مع قصد التكثير** كقول جرير • تحدى بنا بحب في غمرتها •
ضيس وخيس وتاويب وتاويب • بالمعجمة والدال المهملة اي تشرع قال الخذيان الناقة تحذيا اي اسرعت

والعرايك جمع عريكة وهي الطبيعة والمراد بها هنا لين الانقياد والخمس بكسر الخا المعجمة من اظما الابل وهو ان ترعى
ثلاثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب الرجوع ثم التكثير يحتمل معنيين احدهما ان يراد به كل المعنى ليس على الشفع
الواحد فيحمل الكثرة من ذلك قال ابن السيد تقول لمن صدر منه ذنب تعنيفه عليه قد صحبت لكثر ذنب وذنب
وذنب وذنب ولمن تعدد عليه عطا اعطيته اياه قد اعطيتك ماية وماية وماية فهذا الجمع في المعنى من ان
تقول لاربع ذنوب واربع مايه وهذا ابو حيان ونحو في تلك النسخة من قوله او الجمع الثاني ان يراد التكثير اللفظي
لا المعنوي كما يقول قد اعطيت شخصا ماية ثم قال لك بين الناس هلا اعطيتني ماية فتقول له قد
اعطيتك ماية وماية فيذاق هذا المقام احسن من ان تقول مايتين وظاهر كلام المصنف ان مراده المعنى الاول
او فصل ظاهر كقول النبي صلى الله عليه وسلم ... لهما يغضبين نفس في الشتا ونفس في الصيف او مقدر
كقول الحجاج وقد نعي له المحمدان ابنه واخوه سبحان الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي وابا بمعنى
الفرزدق بقوله • ان الرزية لا رزية مثلها • فقدان مثل محمد ومحمد • ووجه ذلك ان الفصل يزيل
الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة لما قيل من ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك لجواز قولك مررت
برجلين كريم وبخيل وامتحان ذلك مع كون الفاصل مقدرا لان المقدر بمنزلة المنطوق به على ان الحكم في ذلك
ينبغي ان يعد قليلا والواقع يشهد به كما تفهمه ظاهر عبارة المصنف من التساوي ولقائل ان يقول لعله
يكون المبيح لذلك في محمد ومحمد ارادة التكثير اللفظي كما في اعطيتك ماية وماية اذ المقام مقام تعظيم
المصاب وتفخيم لشانه فالعطف البين به كما تقدم واسم جعل الاسم يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم
والجمع ككلب القابل احترز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى والاسما المختصة بالنفي كديار واسما العدد
الا ماية والفا وقد عرفت ما يتوجه عليه على عكس ان هذه احالة على مجهول واراد بالجعل جعل الناطق
حالة للاسم لم يوضع عليها انتها اخرجت اسما الجموع كذا قال المصنف وفيه ما لا يخفى دليلها فوق اثنين
تخرج المثنى وما لفظه لفظ الجمع مخالف لمعناه نحو شابت مفارقه وهو غير ملتبس وقطعت روس الكبشين
وهو ملتبس كما سبق اشارة الى الاتفاق في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بتغيير متعلق بدليل او بجعل
ظاهر كرجال او مقدر نحو فلك فانه يرد جمعا فتكون الضمة فيه كضمة اسد ومفردا فتكون ضمته كضمة قفل
وقد خالف المصنف هذا في باب التكسير فصحح ان نحو فلك ودلاص اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير
والذي ذكره هنا هو المشهور قال الشلوبين في كتابه لما انتا بيه ساه معناه ثبت لنا ان الجمع اما بزيادة
في الاخر او بتغيير في الكلمة وثبت لنا ان الحركات يقدر تغييرها نحو ما نص على المعتل جعلنا نحو فلك
على تقدير التغيير حملا على ما ثبت في لغتهم ولو ادعينا انه جمع لا على الوجهين السابقين كان ادعا على العرب ما لم
يثبت في لغتهم وفي عهدة المصنف ... الضمة بالمنصوص على اللغتين واحدة وجعل ضمة البا على لغة من
لم ينو مقدرة في الحرف المصنوع كما يقدر ... الميم في نحو يا حار او هو اي جعل الاسم القابل دليل على ما فوق اثنين
كما سبق بتغيير ظاهر او مقدر هو التكسير سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيها بتكسير الانا او بزيادة عطف
على بتغيير وقوله في الاخر امكانه لغو متعلق بنفس زيادة او مستقر متعلق بمحذوف صفة لها اي بزيادة
كاينة في الاخر وهي الواو والنون او اليا والنون نحو مسلمون ومسلمين والالف والتا نحو مسلمات واحترز بقوله
مقدر انفصالها من زيادتي نحو صنوان فانها كزيادتي نحو زيدين في سلامة نظم الواحد معها الا ان زيادة
زيدين مقدر انفصالها لسقوطها في النسب بخلاف زيادة صنوان وقال ابن قاسم ولوجه اخر وهو ان نونه
تسقط للاضافة بخلاف نون صنوان قلت لا يستقيم فان الزيادة هي مجموع المدة والنون وهذا المجموع لم
يسقط وان سقط بعضه للاضافة فليس المجموع مقدر الانفصال بهذا الدليل ثم الزيادة
منها الالف والتا نحو مسلمات وانما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب كما مر وظاهر
كلام المصنف يقتضي دخول نحو صنوان وزيدين في قوله او لا بتغيير ظاهر وذلك لان هذه
الزيادة تغيير للفظ المفرد قطعا ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله بزيادة حتى يحتاج الى
اخراجه بقوله مقدر انفصالها واما قوله لغير نحو نقي فقد احترز به عما سمي وما به فان زيادته

١٧

وان كانت مقدرا انفصالها لكنها لا تتغير بعض وذلك ان واحده منقوص يستحق ان يجبر في التكسير برد ما
نقص منه فزيد في اخره زيادة تا جمع التصحيح عوضا عن الجبر الفايت له فاذن ليس هذا الجمع تصحيح وانما
هو جمع تكسير جرى مجرى التصحيح في الاعراب واختار بعضهم كونه اسم جمع والاخرون كونه جمع سلامة
لم يستوف الشروط وهو التصحيح اي وهذا القسم الثاني الذي هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق
اثنين بزيادة الخ هو التصحيح ويكون لمذكر ومونث وكلامه شامل لهما فان كان الجمع المذكور وهو جمع التصحيح
لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة اما ظاهرة نحو يا ايها المومنون او مقدرة نحو وانتم الاعلون وفي الجر والنصب
يا بعد كسرة اما ظاهرة نحو الا الصالحين او مقدرة نحو وانهم عندنا لمن المصطفين وكذا الكرمت المطعمين تليهما
اي الواو واليا نون مفتوحة حركت لالتقا الساكنين وفتحت ... تكسر ضرورة اي لاجل ضرورة تحصل للشاعر
بسبب النظم وذلك لان الضرورة تبيح مراجعة الاصل كقوله • عرفنا جعفرا وبني عبيد • وانكرنا
زعانف اخرين • بكسر النون والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي واسكان العين المهملة وكسر النون
وبعدها فا تليها تا تانيث وهو القصير قال الجوهري واصل الزعانف اطراف الاديم واكارعه
وتسقط هذه النون للاضافة قياسا مطردا نحو غير محلي الصيد والمقيمي الصلاة فاما قوله
• لا يتوالون ماربين القباب • فقيل الاصل ماربين للقباب فحذف الجار وابقى عمله على حد قوله
• اشارت كليب بالاكف الاصابع • وقيل القبابي بيا النسب فحذف احداهما وفي شرح ابن قاسم
انه حذف اليا الساكنة وسكن المفتوحة على حد قوله • كفى بالناي من اسما كافي • وفيه نظر اذ الظاهر
انه اعتقد التسكين لغير الوقف لقوله على حد كافي في البيت والتسكين فيه ضرورة لا لاجل الوقف
وهذه لا حاجة اليه في تخريج البيت المتقدم لانه لما حذف اليا الساكنة للضرورة وتقع عليه فحذف
حركته ولحجب وان كانت فتحة والجيم لانه اسم غير منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي
في كافي في ذلك البيت لانه منصوب منون فتسكين المفتوح فيه لاجل الضرورة اذ لولا التسكين
لا بدل من التنوين الفا فيلزم بقا الفتحة كما رايت قاضيا او تسقط للضرورة كقوله
• ولسنا اذا تابون سلما بمذعني • لكم غير انا ان نسالم نسالم • او تسقط لتقصير صلة كقوله
• الحافظو عورة العشيرة • بالنصب ومثلوا له بقراة الحسن والمقيمي الصلاة بالنصب وليس بقاطع
لما سنقرره على ان ابا علي قال يجوز ان يكون جمعا وان يكون واحدا واصله المقيم بالخفض قلت
فتخدش فيه بثبوت اليا في رسم المصحف وربما تسقط النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل اختيارا
اي في وقت اختيار قبل لام ساكنة كما قرئ في الشواذ واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب حكاها ابو زيد
وكما قرئ انكم لذايقوا العذاب بالنصب حكاها ابن جني ومن حذفها لملاقاة لام التعريف اللام الساكنة
قوله • يقولون ان الخيل ... فرابيتا • وهم ... البلد الحراما • وكان للحاذف قدر النون
ساكنة على الاصل ثم حذف فيها للساكنين كما في التنوين احيانا قال • فالفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله
الا قليلا • بنصب الاسم الشريف وعلى هذا فلا دليل في قراة من قرا والمقيمي الصلاة بالنصب على
ان حذف النون لتقصير الصلة لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة وهذا ما كنا وعدناك به قريبا
غالبا لا دايما فانها قد تسقط في بعض الاحيان لا قبل لام ساكنة كقراة الحسن وما هم بضاري به من
احد الا باذن الله وخرجه الزمخشري على ان طرح النون للاضافة الى احد والفصل بينهما بالظرف
ثم سال كيف يضاف الى احد وهو مجرور بمن واجاب بان الجار جعل جزا من المجرور وفيه نظر
فان قلت كيف يجتمع قيد الغلبة وقيد العلة المستفادة من رجماع تنافيهما قلت ليسا الجهتين
الى محل واحد حتى يلزم التنافي بل التقليل راجع الى سقوطها في الاختيار والغلبة راجعة

اي سقوطها فيه قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير ذلك مما يقع قبله في الحشو مع التكلم فقليل في الكلام اي ان
سقوطها في السعة مختلف قليل وهذه العلة سقسم الى مقلوبة وعلها ما سقطت فيه النون لا قبل لام ساكنة
فان قلت فعلى اي وجه تعرب قوله غالبا قلت اجعله صفة لمصدر محذوف اي يقع ذلك اي سقوطها
قبل لام ساكنة وقوعا غالبا بالنسبة الى غيره ولو جعل صفة لمصدر سقطت المذكور اي سقطت سقوطا
غالبا مع تقييد الفعل المذكور بقوله رعا المقيد للتقليل حصل الحذر وان خبر بانه ينبغي ان يكون
الحمل الذي يقيد به الفعل المحذوف للمصدر وهو ما يلي قوله اختيار العبث يكون قوله قبل لام ساكنة
متعلقا بذلك الفعل المقدر فتامله **ولين الاعراب انقلابها الى الجر** في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي وتبعه
ابن عصفور وزعم انه ظاهر كلام سيبويه نحو مررت بالرجلين ورايت الرجلين في المثنى ومررت بالزيدين
ورايت الزيدين في الجمع فالاعراب هو انقلاب الالف ياء في المثنى جرا ونصبا وانقلاب الواو ياء في الجمع جرا
ونصبا فاذا دخل عامل الرفع لم يتغير شيئا ووجهه ان الالف والواو يثبتان قبل التركيب ورد بمخالفته للنظائر
وبان تقدير الاعراب اذا امكن راجح على عدمه بالاجماع وقد امكن لتقدير حصا بره الالف والواو وعدمه
اثباته وعشرون مثلا للالف والواو فيه قبل التركيب كما تقدر المغايرة في نحو نعم الزيدان انتما بازيدان
ونحو الزيدون انتم يا زيدون وان الرجلين لا رجلين مثلهما **ولا تقدير في الثلاثة** ويتبين هذا القول
لسيبويه ووجهه ان اصل الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن حصيمة لتقدير يكمل به قال الرضي
الاستراباذي وفي الاعراب من هذه الحروف تضعيف هذا القول وقال عنبي لا وجه لتقدير الفتحة في اليا
خفتها بدليل رايت القاضي بل المثنى ابعد عن ذلك لان ما قبل يائه مفتوح لا مكسور **ولا بعدها بها**
اي ما لاحرف الثلاثة المذكورة **عليه** اي على الاعراب **مقدر** حال من المجرور بعلى **او تتلوها** اي في الحرف الذي
تتلوه الاحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدون والزيدين وهذا مذهب الاخفش والمبرد والمازني
والزيادي ورده المصنف بان الاحرف المذكورة مكملة للاسماء هي مزيدة لمعنى كالف التانيث فلا يكون
ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا لو كان مقدرا في متلوها لم يحتج الى تغييرها كالمقصور وبان الاعراب
انما جي به لبيان ما يحدثه العامل والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها **ولا النون عوض من حركة الواحد** وهو من
الزجاج قال لثباتها مع الالف واللام واعتذر عن حذفها للاضافة بانها زائدة والاضافة زيادة فكرهوا
الجمع بين زيادتين ورد بقيام الاحرف مقام الحركات فلا حاجة الى التعويض **ولا من تنوينه** اي تنوين الواحد
وهو مذهب ابي كيسان قال لحذفها للاضافة واعتذر عن ثبوتها مع الالف واللام بانها قوبلت بالحركة
منفكة عن موجب لحذف ورد بعليات واجيب بانه فيه تنوينا مقدرا وكذا كلما لا ينصرف س
ولا منهما اي من حركة الواحد وتنوينه معا وهو ابن ولاد وابي علي وابن طاهر قالوا لوجود حكم الحركة مع الالف
واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ما تقدم **ولا من تنوينين** في جانب المثنى **فصاعدا** في جانب الجمع وهو
قول ثعلب وله قول في الاعراب يشبه ذلك ولم يذكره المصنف وذكره الزجاج في مسائله قال وذهب
ثعلب الى ان الف المثنى عوض من ضمتين وواو الجمع عوض من ثلاث ضمات ويلزمه انا اذا جمعنا مائة
انسان ان يكون الواو عوضا من مائة ضمة انتهى بمعناه وهذا الالزام وارد في النون ايضا **خلافا لزاعمي**
ذلك وقد عرفت من ذهب الى كل واحد من المذاهب السابقة على الترتيب **بل الاحرف الثلاثة اعراب** على
ما اختاره المصنف وابن الحاجب وجماعة من المحققين وذلك لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخر
هذين اعني المثنى والمجموع على حده ما يصلح لان يكون اعرابا اعني المثنى وجمع المذكر السالم هذا الاعراب
العجيب لان الالف كان قد جلب لتثنيته عددا لمثنى والواو لتثقلها لكثرة عدد الجمع ثم ارادوا اعرابهما
فان موضع المثنى متقدم لا محالة فجعلوهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق للاعراب الرفع لانه علامة

العد

١٨

العمد فجعلوا الالف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما فلم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات
الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف
فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات علاف الرفع **والنون لدفع توهم الاضافة** في بعض الصور
نحو عجبت من بنين كرام ومررت بناصرين باغين ترتيب باعتبار الصفة لا المفعولية **او لرفع توهم**
الافراد كالخوزلان لتثنية الحوز لا في لغة والتمثيل لذلك بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد لان هذا ليس
بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى ومثال توهم الافراد في الجمع مررت بالمهتدين وبالقاضين فتحم
حملها لم يوجد فيهما الا توهم على ما وجد فيه لتجري الباب على سنن واحد **وان كان التصحيح لمؤنث او**
نحو لحقه فالمزيد الف وتاء لا ولو بهما في حيث ان كلا منهما جاء للتانيث وللجماعة اما مجيء الالف للتانيث
ففي نحو حبلى واما للجمع ففي نحو رجال واما مجيء التاء للتانيث فظاهر واما للجمع نحو كماة فانها جمع كمء وكماة
وكماة عكس تخمة وتخم **ويتصحح المذكر باعتبار المسمى** لا باعتبار اللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب
او اسما او سلمى جمعته بالواو والنون فانظر لاي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا
بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدد بحرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه
ولاي شيء قيل زينب فلم تزد التاء في التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة تاء التانيث ولم يخالف زينب
منقولا الى المذكر بزينبات تنزيلا لمنزلة طلحة **مشروط بالخلوص من التانيث** فلا يجمع نحو طلحة وحمزة
وهبيرة بالواو والنون **المغايرة لتاني عدة وشية علمين** قال ابن قاسم والمراد بها كل ما كانت التاء فيه
عوضا عن الفاء كعدة او عن اللام كثبة فان هذا النوع اذا كان علما لمذكر جمع بالواو والنون نحو عدون
وثبون قلت الذي ينبغي ان يوجد في عدة وثبة ثلاثة قيود احدها كون التاء عوضا حتى اذا كانت
لغير عوض لم يجمع ما هي فيه هذا الجمع الثاني كون اللام صحيحة حتى اذا كانت حرف علة كدية امتنع
جمعه هذا الجمع قال قلت وقع في خطبة المخصص لابن سيده ان اصل لغة لغوة قال ونظيرها
قلة وثبة لامها كلها واو فاذا كان كذلك لم يات التقييد بما ذكرته من كون اللام صحيحة
لان لام ثبة واو بهذا النص قلت في صحاح الجوهري والثبة وسط الحوض الذي يثوب اليه الما
فلما هنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه انتهى فاصله اذن ثوبة لانه من ثاب يثوب اذا رجع
فهذا معارض لما في المخصص على ان ابن سيده قد قال هناك ولان الثبة كالهاس مقلوب ثاب يثوب
فتعرف بهذا ان لام صحيحة في الاصل القيد الثالث كون الكلمة لا تكسر بما قبل العلمية وهذه
حاله عدة وثبة حتى اذا كانت قد كسرت مثل العلمية نحو شفة وشفاه امتنع جمعها جمع تصحيح بالواو
او الياء والنون فتامله **ومشروط ايضا بالخلوص من اعراب بحرفين** فلا يجمع نحو زيدين وزيدون مسمى به
هذا الجمع وهذا الشرط والاثنان بعده شروط لصحة الجمع عموما لا الجمع المذكر خصوصا وكلامه يوهم
وكلها خارجة من قوله فيما تقدم الاسم القابل الا ان ذلك اجمال وهذا تفصيله **ومشروط ايضا**
بالخلوص من تركيب اسناد نحو تأبط شرا وبرق نحره **او تركيب مزج** نحو بعلبك وسيبويه وفي الصحاح للجوهري
عرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان والعمرويهون وذكر غيره ان من اعرب سيبويه وعمرويه
ثناه وجمعه ولم يشترط ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان الجمع ذلك يحتمل الاعراب قول الجميع وان محل الخلاف
ما اذا بني وان المبرد لا يشترط الاعراب وان اشتراطه هو قول الاكثرين ويؤيد ذلك قوله في فصل
في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه ويقول في الجمع ذوو سيبويه وكلهم سيبويه وعلى هذا
فقول المصنف مخالف للجميع وذكر ابو حيان خلافا في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع
جمع المذكر وان الذين اجازوا ذلك جوزوا سيبويان وسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعرب ولا بمن بنى
ولا ذكر خلافا في معدي كرب ونحوه ولا تقيد للخلاف بما قيده الجوهري فكلام الثلاثة متخالف **ومشروط**

ايضا كونه اي كون المذكر لمن يعقل كزيد وفاضل او مشبها به اي بمن يعقل كقول الشاعر يصف قوسا وسهامها

تخالهن دون الاحيا انبعة • تنزو اذا تحركت وتزمجر •
هاتنية ما صوتوا بحيث رمتهم • شتر ابهم فان من الدم احمر •

قلت المراد بالثنية القوس وبالثنية السهام والشاهد في قوله مصوتون وما احسن قول بعض الشعراء المادحين ملغزا في القوس والنشاب •

ما عجوز كبيرة تلقت عمرا طويلا وتتقيها الرجال •
تك علاجبها اصفرار واسمر • تتلك صنوا ولا عراها هزال •
وهما في البنين سهم وقسم • وبنوها كبار وقد ربيهال •
وارتم لم ينيهوها نفى الام • اعوجاج وفى البنين اعتدال •

علما قال المرادي غير معدول فلا يجيء في نحو عمران جمع هذا الجمع بل انه لا يثنى ولا يجمع مطلقا فان قلت اذا قيل الزيدون فقد وقع في غير علم ضرورة ان تثنية العلم وجمعه تقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية عنه فصار نكرة قلت معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكره وليس المراد انه يبقى علما وجمع وهو على تلك الحالة وهذا انما يحتاج به فيقال امر اشترط وجوده لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد ازالة ذلك الامر الذي اشترط وجوده فصار في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك الحكم وقد عن لي ان انظم ذلك لغزا فقلت

ايا علما الهند لا زال فضلكم • مدى الدهر يبدو في منازل سعدكم •
الم يكم شخص غريب لتحسنوا • بارشاده عند السؤال لفضلكم •
وها هو يبدي ما تعسر فهمه • عليه لتهدوه الى سبل رشدكم •
فيسال ما امر يشترط وجوده • لحكم فلم تقض الغداه بردكم •
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا • منعتم ثبوت الحكم الا بفقده •
فهذا العربي في العذر انه غاية • فهل من جواب تنعمون بسرده •

او مصغرا نحو رجيلون فلا تشترط فيه العلمية لتعذر تكسيره او صفة تقبل تا التانيث نحو ضارب فانه يقال في مؤنثه ضاربة فان لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو احمر وسكران في لغة غير بني اسد ونحو صبور وقتيل وقال ابن قاسم وتستثنى من ذلك افعل التفضيل غير المقرون بمن فانه يجمع هذا الجمع وان كان صفة لا تقصد فيها معنى التانيث ولا تقبل التا قلت فيتوجه الاعتراض على المصنف وفي بعض النسخ تقييده تا التانيث باطراد احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا في مؤنثه مسكينة ومع ذلك فالقياس ان لا يقال مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التا في مسكينة لا ينقاس او قصد معناه جعلوه شرطا احترازا به عن نحو راوية وعلامة فانه صفة تقبل التا عند عدم قصد معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع قال ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد به معنى التانيث قلت يعني ان انتفا القبول المذكور يصدق في تصويرين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التا وكونه لا مؤنث قال ابن هشام والذي عندي ان هذا لم يخرج بخروج الشرط بل يخرج الباب للعمل الذي يقبل فيه التاويل على انه لم يرد بهذا الكلام تقييده او احترازا حتى انه لم يبنيه على ذلك في شرحه خلافا للكوفيين في الشرط الاول وهو الخالي من تا التانيث فاجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك وبعضهم يقول تقع عين الكلمة وفي الشرط الاخر بكسر الخاء وهو قبول تا التانيث عند قصد معناه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر مثال الذي يهوى ... والعانسون فالمرد والشيب فجمع عانسا ونحوه الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وكون العقل لبعض مثنى كقولك

في رجل

في رجل وفرس ما سابقان او مجموع كقولك في رجل وفرس هم سابقون كان وادخال المثنى في هذا الحكم سهو لان العقل غير مشترط فيه قطعا وكذلك التذكير وذلك عند اجتماع مذكر ومؤنث فصاعدا اي اتحاد المادة الاصلية نحو قائم وقائمة وقايم وقايمين فنقول قايمان وقايمون اما عند اختلاف المادة فلا يثنى في ذلك ولا يجوز التغليب حينئذ وفيه نظر قلت واشتراط اتحاد المادة نظرا الى ان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة الى ذكره هنا وشذ ضبعان لما ضبع وضبعان من حيث تغليب المؤنث وهو ضبع على المذكر وهو ضبعان وكانهم فعلوا ذلك لايثار الخفة فان ضبعا اخف من ضبعان وكذا فعلوا في الجمع فقالوا ضباع ولم يقولوا ضباعين وحكى ابن الانباري ان ضبعا يقع على المذكر فلا تغليب وما اعرب مثل اعراب هذا الجمع بالواو والياء غير مستوف للشروط فمسموع اي مقصور على السماع فلا يتعدى كعشرين الى تسعين مراد ابو الباري سبحانه ولا ينبغي ان يعبر بالجمعية في اسما الله تعالى يمتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم فيقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد واولي لانه ليس له مفرد لحقته به علامة الجمع وانما هو معرب اعراب جمع المذكر السالم وليس به وعليين قال المصنف وشارحو كلامه هو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمي بها على الجنة قلت فيلزم على هذا ان لا يكون فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع ولا ينفعهم ان يدعوا انه جعل من باب المسموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل بخلاف نحو زيدون علما لانه لو سمي فرس بزيدون استحق الاعراب الانثري الى قنسرين ونصيبين ولا ينفعهم ايضا ان يقولوا عليين في الاصل غير علم ولا صفة لان المصنف قد صرح بانه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع او على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات ويؤيده انا لا نعرف قنسرا ولا نصيبا ولا يبرا من يبرون اعلاما ولا صفات نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع علي وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم التذكير والعقل وعالمين سوا قلنا انه جمع لعالم كما تقدم في شرح الخطبة لانه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة او قلنا بانه اسم مخصوص لمن يعقل كما يقول المصنف فانه ادعى ذلك ومنع كونه جمعا لعالم قال لان العالم عام والعالمين خاص وليس هذا شان الجموع ولذلك ابي سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين ووجه شذوذه على هذا الراي واضح لكونه ليس جمعا واهلين لانه جمع لاهل وليس بعلم ولا صفة وحسن جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل لذلك اي مستحق له وارضين بفتح الرا وحكي اسكانها ووجه الشذوذ فيها ظاهر وعشرين الى التسعين لانه من المعلوم انها غير جموع ولهذا فاقدة للشروط والعقود رد الرضي الاستراباذي حيث قال ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على اثنين في اخره الف او يا ونون مزيدتان ليدخل فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او يا ونون مزيدتان ليدخل فيه اولو وعشرون واخواته وهو الجمع بالواو والنون او اليا والنون وشاع هذا الاستعمال في اللفظ المعوض من لامه فيما لم يكسر لا فيما كسر كشفه وشفاه وشاة وشياه لامه فانه نحو عضة ورفة ولا من عينه نحو تمة كما تقدم فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علما لمن يعقل ها التانيث لا تا التانيث ليخرج نحو بنت واخت فان العوض من لامه تا التانيث لا ها التانيث لسلامة فالمكسور فاها اي المكسور الفاء تبقى لكسرة ولا تبدل نحو عضة وعزة قال تعالى الذين جعلوا القران عضين وقال تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين وعوريه قال الشاعر • تغيظنا هم حتى الى الغيظ منهم • قلوبا واكبادا لهم ورئينا • ونحو مائة ومئين وكسر المفتوح فاها اي المفتوح الفاء فلا تقر فتحته بل تكسر وتزال الفتحة نحو سنين في سنة قال المصنف ولدى ربي ضمها وبالوجهين وبما سلامة الفا اي اقرارها على ما هي عليه وحذفها والاتيان بالكسر في المضموم

ان فيلب بها من الواوي اللام كما حكي عن ابن سيده فتقول فيها قلوب
اي المعنوم الفا نحو قوله وشية ان ... الباب انواع اما ها او واو او ياء فثبه وديه
وبثون بضم القاف والثا وكسرهما ولامات هذا الباب ... ورايت الصبيه اي اصبت رئته وصرح الجوهري
من الباب الفوهم ثابت الدراهم ... قال ابن قاسم كظبين جمع ان الاستعمال منه الاكسر
بان لام عزه يا ولام عضه ها او واوها ... ولقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبه وكذا
ظبة وهي طرف السيف وقد كسروها على ... حلقة من صفر تجعل في لحم انف البعير
بره جمعها برين وقد كسروها على برى اي ... البعير قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة
وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي انف البعير ... تحت قوله ما كسر **ونحو رقه** بالنصب عطفا
وقد يقال ان ظبا وبرى ليسا اسما الاجناس فلا يدخلان
على معمول نال وهو ما كسر اي ونال نحو رقه وهي الفضة فانهم قالوا في جمعها رقين كذا في شرح
المصنف وهي على هذا المحذوف فاؤه وعوض منها ها التانيث وفي المحكم ما نصه والرقون النقوش
والرقول بفتح الراو ورفع النون الدراهم سمي بذلك للمرقين الذي فيه يعنون بذلك الخط كذا
عن كراع قال ... ومنه قولهم وجدان الرقين يغطي افن الافين واما ابن دريد فقال وجدان
الرقين ... جمع رقه وهي الورق ... وكلام المصنف انما هو على قول ابن دريد **ونحو حرة**
واماه واوزة بكسر ... قال انما ... فظاهر كلامه ان المسموع فيها حرة بدون همزة وهي ارض ذات
حجارة سود ... قالوا في جمعها حرون ... بالهمزة قال الجوهري كانه جمع احرة تقديرا
لانهم ... يقولون احرة واما الاماة فهو ... وفي الصحاح الاماة العذبة والجمع
امين مثل ... وظاهره انه مفتوح الهمزة قال السيرافي المشهور فيه الفتح ولا اعلم احدا
ذكر فيه الضم الا سيبويه ... وجمع العقصور امين قال فهي امين ... الفلائل
وامي ... واموت وهو شاذ لانه ليس بمحذوف اللام ولا يظن ان فيه شذوذا اخر وهو كونه
فذ كسر ... لا ان اشتراط انتفا التكسير انما هو لمحذوف اللام فانه اذا كسر ردت لامه فلا يستحق
التعويض فاما ما لم يحذف منه شي فتكسيره وعدم تكسيره سيان لان اللام ثابتة فيه نفسه
فلا يضره التكسير ولا ينفعه وفي التذكرة لابي علي الفارسي انما قالوا احرة وحرون واوزة واوزون
مع انه لا نقص فيه فيجبر كما في ثبة ولا هو ثلاثي مجرد من التا فيعوض من التا كما اهينه بحمل هو على
والرباعي المقوم رابعة مقام التا لانه مضاعف والتضعيف اعتلال ... في القوافي ولا شجاع
... فكانه ثلاث فعوض كما في ارض وان شئت قلت لما الحقوا
التا في تقدير ... وامام وان تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وان تجاوز الثلاثة وان
شئت قلت لما ... الهمزة في واحد احرون لم يعتد ... لعروضها وكانهم انما جمعوا
ثلاثيا وكذلك اوزون لانهم قالوا وزة فالهمزة عليها زائدة وان شئت قلت لما كانت الهمزة
في احرون انما لحقت للتكسير كما كسروا اسين سنين لذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد بها وهم
ما يعتبرون الحركة نقام الحرف وبالعكس **وقد يجعل اعراب المعتل اللام في النون** كقوله
الوسنق الحجيج سلي معد ... سنينا ما نعد لها حسابا ... فالمنقول ... يتجه على المصنف
هنا ... لتقريره ان ... المعتل اللام هو ما لامه حرف علة فتخرج عنه نحو سنون على
... وعضون ... لام مفرده ها فقال ... اصله عضهه وانه
لو قال المصنف المحذوف اللام ... اعوذ بربي من النافثات ... في عقد العاضه المعضه
... كان اللام ... لذلك **سنونا غالبا** نحو اللام احملها سنينا ... يوسف ومنهم

مع الدنون

حملا

من لابون وهو تميم حكاه عنهم الفرا **ولا تسقطها الاضافة** لو نت لم تنون قال الشاعر ... دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ... ومنه الحديث المتقدم كسنين يوسف **وتلزمها اليا** في جميع الحالات
وتنصب اي المعتل اللام العوض من لامه ها التانيث **كاثبات بالالف والتا بالفتحة** الجار الاول متعلق بكاثبا
والجار الثاني بينصب فان قلت كان ينبغي لو نعام مبيون واجب المد ... فتجيئها
قليلا كما ستعرفه في باب المبتدا ان شا الله تعالى **على لغة** كما صرح به ثعلب وحكى الكسائي سمعت لغاتهم
بفتح التا وحكى ابن سيده رايت بناتك قال المصنف ولا يبعد حمل نحو عزة من المعتل الفا هذه المعاملة
وقد حكى ان ذلك مسموع في بعضه قالوا احرزت ارائك بكسر او بفتح اخره وجمع ارة ... وارت ارة
اي ... واثرا اذا احرزت حبيه ... **ما لم يرد اليه المحذوف** اي ... المحذوف اليه فاحذرنه
ظرفية وعامل الظرف بينصب ولكن لم يز المصنف بذلك من نحو سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضه
فانه ينصب بالكسرة قولا واحدا لرد المحذوف اليه **ولبس الوارد من ذلك واحدا مردود اللام**
خلافا لابي علي الفارسي فانه زعم ان ما يتخيل جمعا في قولهم سمعت لغاتهم وخرجت البحل ... هو
مفرد ردت لامه واصله لغوة وثبوة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ورده المصنف باتفاقنا
لاشتراك وهو على خلاف الاصل والجمع بين العوض والعوض منه ... اذ ... عليهم جماعات
لاجاعة والجواب انه معارض بان الاصل ان الجمع الذي بالف وتا لا ينصب بالفتحة وان التاجيبة
... جماعة ولحجة والذي على المصنف
من الاشكال انه ... اصل المسيلة مع ان البصريين ... تخريج ابي علي من ابن الخطيب
وان اقتضى المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة البا ... ويبنى على قول ابي علي ان تكتب سمعت لغاته
بالها لا بالتا لان الوقف كذلك **باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح** المذكر
والمؤنث **الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة مقصور** قال ابن قاسم الاسم اخرج الفعل نحو يرضى والذي
حرف اعرابه اخرج المبني نحو اذا ومتى والف اخرج المنقوص ولازمة اخرج المثنى المرفوع على اللغة المشهورة
والاسما الستة حالة النصب قلت لم يدخل الفعل في شي حتى يخرج نعم لو قال المعرب الذي هو اسم
لتاتي ذلك وقوله لازمة اخرج المثنى رفعا والاسما الستة نصبا ... ولكن لا حرف الاعراب يطلق
بالاشتراك في العرف على الحرف الذي يكون نفسه اعرابا كالف الزيدان رفعا عند من يقول بانه معرب
بالحروف وعلى الحرف الذي يكون نفسه منتقلا لانواع الاعراب لفظا كالدال من زيدا وتقديرا كالالف
من العصا فان اراد الاول فخطا ضرورة ان لا شي مما يعرب بالحروف تكون الفه لازمة حتى هو معرب بالحروف
وان اراد الثاني فلا حاجة الى الاحتراز عن نحو المثنى المرفوع ضرورة انه لم يدخل او لا حتى يخرج ثانيا
والاقرب ما يقال فيه عندي ان المصنف لم يذكر قوله لازمة للاحتراز وانما نصبه قرينه لكونه اراد
بحرف الاعراب الوجه الثاني وهو ما يكون متعقبا لانواع الاعراب **وان كان حرف اعرابه يا لازمة تلي كسرة**
فمنقوص وقد قال ابن قاسم يقوله فان كان حرف الاعراب في الاسم وقال يخرج بالاسم نحو يرمي وبحرف الاعراب
المبني نحو الذي ويقوله لازمة ما حرف اعرابه يا غير لازمة كالاسما الستة حالة الجر وجمع المذكر السالم
حالة النصب والجر عند من يجعل ياه حرف اعراب ويقوله تلي كسرة نحو ظبي ورمي قلت وقد علمت
ما يتوجه على قوله انه احترز بالف لازمة عما ذكره من المواخذة وعلمت وجه الصواب ... وسمي
الاول مقصورا لانه قصر عن ظهور الاعراب فيه وقيل لانه لم يمد وسمي الثاني منقوصا لذهاب يائه
مع التنوين وقيل لنقصانه ... من اللفظ **فان كان حرف اعرابه همزة تلي الفا زائدة فممدود**
قال ابن قاسم فخرج بحرف الاعراب نحو اولا اسما اشارة او موصولا فانه مبني لا يسمى ممدودا وبقوله تلي
الفا زائدة نحو داء وماء فان الالف في هذه المسئلة زائدة واما في ... ولا لو ذكر الاسم في هذا
الحد مستغنى عنه اذ لا يوجد فعل اخره همزة تلي الفا زائدة وزعم بعضهم ان ذلك نحو جا وشا الوجهان

علية

ثم

فان قيل الكلام في الدلالة الاصلية من صيغة التثنية على ... سميا ... على ... المطابقة ... على الثاني ... عليهما معا او على الاول بالمطابقة ... باعتبار الا ... فلم ... بالمطابقة في الاول ... الاستعمال ... او باعتبار الوضع الاصلي ... هذه الدلالة باعتبار الوضع الاصلي ... مجاز اقول اعلم ان الدلالة ... الاصلية من صيغة ... على مسماه الاشية ... الا ان المطابقة ... فيها باعتبار الاستعمال ... باعتبار الوضع الاصلي ... لان الواضع ... الصيغة ... ان يخصه ... التخفيف ولا ... اصلي الوضع فالدال ... على ... المخصص ... الصيغة ... فلم ... الا ان يكون الوضع ... باعتبار الاستعمال ... الوضع الاصلي مجاز ... السمي ... التثنية ... كانت بالمطابقة كانت صيغة التثنية ... العدد ولا قايل به ... والله سبحانه وتعالى اعلم

[illegible]

ولم ار جار بيت يستباء • اذ هو يفتعل من سبا قال
بقوله زهير • فلم ار معشرا اسروا هديا • وذلك عن قول يونس ان نون التاكيد الخفيفة بعد الالف
ابن هشام وبنيل له عندي بامثلة كثيرة لا تنحصر وذلك عن قول يونس ان نون التاكيد الخفيفة تقع بعد الالف
الفان ابدلت الثانية همزة فتقول للاضربان يا زيدان اضربا فلت
وانما نبه بذلك لوقف العا فا ذا التقى ... الامثلة التي لا تنحصر صحا لان يتنزل به لما
الكلام انما هو في نقل نحو همزة تليها الف زايدة وليس شي مما اشار اليه من الامثلة
عن بيته فان الهمزة الواقعة في اضربا تلبث اخر الفصل وانما اخره اليا والالف اللاحقة له ضمير الاثنين
في كلمة اخرى والهمزة بدل من الالف التي هي بدل من نون التوكيد التي هي كلمة اخرى فانه هذه الهمزة في كلمة ولصة
في فعل اخره همزة بعد الف زايدة **فاذا ثني غير المنصوص والممدود الذي همزته بدل عن اصل** نحو كسا ورد
او زايدة نحو حمرا **لحقت العلامة دون تغيير** فتقول زيدان ورضاآن من غير تغيير للمفرد وقد يعترض
بنحو قايم وقايمة فانك تقول فيه قايمان ويجاب بانه مفهوم مما اشار اليه قبل هذا وكذا الفتح مع
الحروف الغالب المادة لحكمه بتغليب المذكر على المونث وحينئذ فالعلامة اعا لحقت نقابا لا بقا يم فالحروف
العلامة **سالم يجب في تثنيته تغيير** مفهوم هذا انه اذا ثانت في تثنيته تثنيته عين لا تلحقه العلامة
دون تغيير اي بل تلحقه مع التغيير وليس هذا اعراض المصنف فانهم قالوا اشار يجمل الي سوا في اللغة
الفصحى فانه لا تلحقه علامة التثنية اصلا اي لا يثنى فلا يقال لهما سوان لاستغنائهم بتثنية سي
عنه حيث قالوا هما سيان فالوا واشار بذلك ايضا الي اليا وخصي فانه لا يثنى اصلا فلا يقال اليان وخصيان
استغنا بتثنية الية وخصية حيث قالوا اليتان وخصيتان على ان ابا زيد وعمرو حكيا هما سوان وقال
المبرد من قال اليه قال اليتان ومن قال خصية قال خصيتان قال ابن قاسم واعلم ان همزة سوا منقلبة
عن يا واصله سواي فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود الذي همزته بدل عن اصل او زايدة لانها
بدل عن اصل فلم يكن هذا موضع استثنايها **واذا ثني المقصور قلبت الفه واوا ان كانت ثالثة بدلا عنها**
اي من الواو كعصا لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا فتقول في تثنيته عصوان **او كانت الالف اصلا او مجهولة**
ولم تمل وهو قيد راجع الي الاصل والمجهول فقال الاصلية غير المماله الي واذا علمي فتقول في تثنيتها
الوان واذوان ومثال المجهول غير المماله ددا وهو اللهو وفيه اربع لغات هذه وددًا بالنقص وفي الحديث
لست من الدد ولا الدد مني وددن بالنون • قال • ايها اللايمي في حب ددن • ان همي في سماع واذن •
وددد **وقلبت الفه يا ان كانت بخلاف ذلك** مثل ما الفه رابعة كملهي او خامسة كمرتضى او سادسة
كمستدعى او ثالثة بدلا من يا كرحي او اصلا امليت كبلي ومتى لجميع ذلك تقلب الفه في التثنية يا
لا ان كانت ثالثة واوية مضمومة الاوله كذا رضي وربي **او مضمومة** نحو ضحي **على خلاف الكسائي** فانه يقول
بقلب الالف يا في هاتين الصورتين ايضا لا لخصوصية للكسائي بين الكوفيين بهذا الراي بل هو
المنقول عن الكوفيين قاطبة وخالفهم البصريون محتجين بحكاية ابي الخطاب في الكبا وهو الكناسة
وهو مستحق لكوان ويحكاية سيبويه في الربا ربوان **واليا في راي** بعض النحاة **اولى من الواو بالاصل والمجهولة**
مطلقا اصلية او لم تمل قال المصنف ومفهوم قول سيبويه يعاضد هذا الراي وذهب قوم الي ان الاصلي
ان اميلت كبلي او قلبت يا في حالة من الاحوال نحو علي ولدي والي بالواو ولم يعتبر القلب فهذه ثلاثة
مذاهب **وتقلب واو همزة الممدود المبدلة من الف التانيث** نحو حمرا فتقول في تثنيته حمراوان
بقلب الهمزة واو اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي للابدال الذي هو اخو الحذف اولي من غيرها
مع ضعف العرف واما قلبها واوا دون اليا فلوقوعها بين الفين فجد واقي العرار من اجتماع الامثال
لان اليا اقرب الي الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل **وربما صحت** فقيل حمراان
او قلبت يا فقيل حمرايان لحكاية المبرد عن المازني وفي المخصص لابن سيده ان الكوفيين يستحسنون
في الف التانيث الممدودة اذا كان قبلها واوان يقلبوها بالهمزة ثانية وبالواو اخرى وذلك نحو
لاواو لحلاوان والبصريين لا يعرفون ذلك **وربما قلبت الهمزة الاصلية** نحو قرا ورضا **نحو** عقلا وحلك

قراوان

علي ... وان ...
بالواو ... عصوان ...

21

قراوان ورضاوان حكى ذلك ابو علي الفارسي عن بعض العرب **ومثل ذلك** المذكور وهو قلب الهمزة واوا
بالملحقة اي بالهمزة الملحقة وفيه تسامح لان الالحاق هو جعل مثال على مثال اخر ليعامل معاملته
نقلبا مثلا وهو عصب عنق البعير ملحق بسرداح وهي الناقة الطويلة على وجه الارض بواسطة
زيادته وليس الملحق حقيقة هو الهمزة وكل ان تجعل الملحقة صفة للكلمة فلا تسامح **اولى من صحتها**
فقلبا وان بالواو اولى من علبا ان بالهمزة **و** الهمزة **المبدلة من** نحو كسا من ذوات الواو ورداء من ذوات **اصل**
اليا **بالعكس** مما تقدم في الملحقة فيكون كساءان ورداءان بتصحيح الهمزة اولى من كساوين ورداوين
واوا وسوى ابو موسى بينهما في ان الاولى فيها اقرار الهمزة قالوا وهو نص سيبويه الا انه فاوت بين
القلبين فجعل نقل همزة علبا اكثر من قلب همزة كسا **وقد تقلب** الهمزة المبدلة من اصل يا فيقال
كسايان وردايان **ولا يقاس عليه خلافا للكسائي** بل الكوفيين قاطبة قال ابن قاسم والحق انه يقاس
عليه لانها لغة فزارة حكاها ابو زيد في كتاب الهمز **وصححوا مذروين وثنايين** المذروان طرفا
الية الانسان وطرفا القوس والثنايان طرف الحبل يعقل به البعير فالاول يرد اعتراضا على قوله
في المقصور انه اذا تجاوز الثلاثة قلبت الفه يا لا غير والثاني يرد اعتراضا على قوله في الممدود
الذي همزته بدل من اصل انه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واوا وذلك ان مفردهما في التقدير مذرى
كمعزى وثناي كرداء ولم يقولوا مذريان بالذال المعجمة لا المهملة فان المذرى بالدال المهمل وهي
كالمسلة تكون مع الماشطة تصلح به قرون النسا نطق بها هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها
تقول مدريان باليا واما مذروان وثنايان فمبنيا على صيغة المثنى ولم ينطق بمفردهما ولذلك
نبههم يقولون نحو ما في التقدير من ذكر وثناي وذكر السيد ان ابا عبيدة حكى عن ابي عمرو مذري
مفردا قال ولحسبه انا عمرو قاس ذلك دون سماع **وتصحيح شقاوة وسقاية** منصوب على المصدر الموعى
مثل ضربته ضرب الامير اي صححوا هذين الكلمتين اي حرفي العلة الواقعين في اخرهما تصحيحا مثل تصحيح
شقاوة وسقاية وهو لف ونشر مرتب الاول وهو شقاوة للاول وهو مذروان والثاني وهو سقاية
للثاني وهو ثنايان الواو للواو واليا لليا **للزوم علي التثنية والتانيث** يعني انهم صححوا الاخيرين كلمتي مذروين
وثنايين لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما كما انهم صححوا شقاوة وسقاية لبنا الكلمة على تا
التانيث وعدم انفكاكها عنها فكان حرف العلة لم يقع اخرا حتى تقلب همزة **وحكم ما الحق به علامة جمع**
التصحيح لمذكر كان او لمونث **القياسية** فاما غير القياسية فلا يلزم ان يتساوى فيها الحكمان بل قد
يتساويان نحو حلال سودين واحمرين والعا سنون وقد يختلفان نحو بنون وعلون فان التثنية
ابنان باثبات همزة الوصل وعليان باثبات الياء والتا جميعا **حكم ما الحق به علامة**
التثنية وهذا هو القياس لان التثنية بسلامة بناء الواحد والجمع السالم كذلك فحقهما ان يتفقا فيما يتغير
ويسلم وعلى ذلك تجمع اخر نحو زيد وعلي وامري مرجا ورجل مرجو ورضا فيقال زيدون وعليون ومرجوون
ومرجوون ورضاوون كما يقال زيدان وعليان ومرجان ومرجوان ورضاآن ويقال في نحو زكريا
وصحرا زكرياوون وصحراوات كما يقال زكرياوان وصحراوان وفي عطا عطاوون بالواو وعطاوون
بالهمزة وفي سما سماوات وسماآت بالهمزة **الا ان اخر المقصور من** المصطفى **والمنقوص** نحو القاضي **يحذف في**
جمع التذكير نحو المصطفون والقاضون **وتلي علامته** اي علامة جمع التذكير وهي الواو واليا **فتحة المقصور**
نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار **مطلقا** اي سوا كانت منقلبة عن اصل نحو ملهي او زايدة نحو
حبلي اذا سمي بهما وعلم من قوله في جمع التذكير ان اخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التانيث
ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهي الواو واليا فلا تجامع المنقوص ولا اليا والواو المنقلبة
عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المونث خفيفة فاغتفر ان يجامعهما اما علامة جمع
تصحيح المونث فلا تنها تتعطلنا ولا حرف اخف منها واما علامة التثنية فلان الالف رفعا واليا المفتوح ما قبلها

باليا ولا يقال ثنايان بالواو
ولا ثنايان بالهمزة
قلت ويجب ان يضبط
مذروان ...

حرا ونصبا بخلاف يا الجمع فانها يكسر ما قبلها **خلافا للكوفيين في الحاق ذي الالف الزايدة** سوا كانت
للتانيث نحو حبلي او للالحاق نحو ارطي او للتكثير نحو قبعثري اعلاما للمذكورين **بالمنقوص** فيضمون ما قبل واو
الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الالف فيقولون حبلون كما تقول الجميع في المنقوص قاضون وحبلين
وقاضين ولا يفعلون ذلك في غير الزايدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق قال في الشرح وجوزوا
الوجهين في الاعجمي للاحتمال نحو عيسي فانه عبراني او سرياني **وربما حذفت** اي الالف الزايدة **خامسة**
فصاعدا نحو حوزلي بفتح الحا والزاي وهي مشية فيها تفكك **فصاعدا** نحو ضبغطري بضاد معجمة مفتوحة فباء موحدة
مفتوحة فغين معجمة ساكنة فطا مهملة مفتوحة فرا فالف مقصورة وهو الاحمق فتقول الحوزلان والضبغطران
في التثنية والحوزلات والضبغطرات في الجمع وقالوا هراوات بفتح الها في جمع هراوي قال في الشرح وهذا
دليل علي ان ذا الالف الاصلية قد ينزل منزلة ذي الالف الزايدة وهو لم يتعرض في المتن الي حذف الاصلية
واعلم ان في الهراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهي الجموع وعدم قلب الالف يا وحذف ها مع كونها
من اصل والمراد كونها بدلا من اصل اذ هي بدل من لام الكلمة وليست بنفسها اصلا **في التثنية والجمع**
بالالف والتا ظرف لغو متعلق بحذفت **وكذا الالف والهمزة من قاصعا** وهو احد جحري اليربوع **ونحوه**
كما يحذف الف المقصور الخامسة الزايدة تحذف الالف الخامسة هي والهمزة بعدها من الممدود ويكونا معا
والقياس علي ذلك اي علي حذف الالف المقصور الزايد خامسة فصاعدا او علي حذف الالف والهمزة
من قاصعا ونحوه لقلة ما ورد من ذلك **خلافا للكوفيين** فانهم يقيسون عليه قال في الشرح والمنصفون
من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه لشذوذه ومن في قوله من غيرهم لبيان الجنس لا للتبعيض **ويحذف**
تا التانيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مونث عار منها وجمع قال في الشرح فتصحح نحو مسلمة
وعرقوة وفتاة ويقال في فتاة فتيات وفي قناة قنوات وفي سماة سماوات وسماات وفي باقلة باقلات
قلت الصحيح هنا ابدالها واوا لانه ليس مما حكي فيه قال ابن قاسم ولو كان قبل التا همزة ابدلته نحو سقاأة
وباقلاة قلت سقاوات وباقلاوات وان شئت اقررت الهمزة كما تفعل في التثنية فان قلت الف
باقلاة للتانيث فكيف لحقتها تا التانيث قلت قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال قال
ولا اعرف سقاأة وهو قصور واضح ففي الصحاح والباقلا ممدود واذا شددت اللام قصرت وان خففت مددت
الواحدة باقلاة على ذلك نص يدل على ان الالف فيه ليست للتانيث واما سقاأة ففي الصحاح ايضا وامراة
سقاأة وسقاية **ويقال في المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون** وشواهده كثيرة
وابون كقراة بعض السلف قالوا نعبد الهك واله ابيك بالجمع بنا على تفسيره بثلاثة اسما ابراهيم واسحق
واسماعيل واسحاق وفيه تسمية العم مجازا **واخون** كقوله شعر * كريم طابت الاعراق منه * واشبه فعله فعل
الاخينا * كريم لا تغيره الليالي * ولا اللاوا يعني نعل الابينا * وفيه شاهدان **وهنون** كقوله
* اريد هنات من هنين وتلتوي * علي واتي من هنين هنات * **وذوو** ار شواهده كثيرة وانما اورد
هذه اي الالفاظ تنبيها على انها مما تستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها لكن ذكره لذي لا موقع له
هنا لانه مما وافق فيه الجمع التثنية فتقول ذوو مال كما تقول ذوا مال اما ابن فمخالفته ظاهرة وذلك
انك تقول في تثنيته ابنان وتقول في جمعه بنون لا ابنون كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفا فيها في الاصل
مفتوحة فقالوا بنون واما اب واخ وهن فمخالفة الجمع للتثنية ظاهرة اذ يقال في تثنيتها
ابوان واخوان وهنوان فقياسه في الجمع ان يقال ابوون واخوون وهنوون برد لاماتها لكن التصريف
اقتضى حذف الواو كذا انا لو قلت نحو ابون يحتمل وجهين احدهما ان يكون الاصل ابوون ثم استثقلوا
الضمة على الواو المردودة المضاف ثم استثقلوا لحذف الحركة وهي ضمة لام الكلمة ثم حذفوا اللام للساكنين
والثاني انهم لم يردوا اللام بل استغنوا بالفتحة كما كان في حالة افراده وعدم اضافته وهذا اسهل وهو
الذي يبنى عليه ظاهر كلام المصنف لانه يتكلم على ما اختلف فيه حكم التثنية والتصحيح وعلى التقدير

الاول

لا ولا تخالف بينهما باعتبار التقدير وان حصل اختلاف عارض وكذا القول في اخواته ويمكن ان يقال
علي الوجه الاول انهم لم يتبعوا ثم لما ردوا اللام قلبوها الفا ثم حذفوها للساكنين لان هذا يقتضي ان تبقى
العين مفتوحة كما في المصطفين واحترز المصنف بقوله من يعقل عما اذا اريد به ما لا يعقل فانه لا يقال فيه
حينئذ ابون وما ذكر معه وانما يجمع حينئذ بالتا **وفي بنت وابنة واخت وهنة وذات بنات** في جمع كل من بنت
وابنة وبنات في تثنيتهما بنت بنتان وفي تثنية ابنة ابنتان فخالف الجمع التثنية وذلك ظاهر **واخوات**
برد المحذوف بخلاف التثنية فانه يقال فيها اختان **وهنات** بغير رد اللام كما في التثنية وانما ذكرها لانه
لو اورد هنوات بالرد لكان لا بس **وهنوات** برد المحذوف خلافا للتثنية **وذوات** بغير رد وجوبا وفي التثنية الوجهان
ذاتا وذواتا **وامهات** بزيادة الها مخالفة للتثنية **في ام من الناس اكثر من امات** بالموافقة للتثنية
وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعرا فقال * اذا الامهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام باماتكا *
وعكسها بالعكس اي وغير الام من الناس بالعكس فامات فيه اكثر من امهات وربما قالوا ام امهة
قال * امهتي خندف والياس ابي * وعن الفرا من قال ام قال امات ومن قال امهة قال امهات
وعلى هذا فلا مخالفة في جمعه وتثنيته **والمونث بها** في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في المونث
في التذكير والاسما الذي انث حالة كونه ملتبسا بها **او مجردا** منها ومجردا عطف على الحال المتقدمة والظاهر
ان المصنف لم يحترز بقوله المونث عن المذكر بل ذكره ليجري عليه قوله بها او مجردا فهو بيان لصورة المسئلة
مبنية بما يتعلق به من التقسيم على ما ذكرنا وليس في كلام المصنف تقييد ان هذا الحكم خاص بالجمع بالالف
والتا ولكن ذلك يعلم وان لم ينص عليه لان المونث انما يستحق ذلك الجمع من جمعي التصحيح **ثلاثيا صحيح العين**
ساكنها نعتان ويضاف اليه اي ساكن العين ولا ينبغي ان يعرب ساكنة بالتانيث حالا من العين لان بعده
غير مضعف ولو قال ساكنة بالتانيث لقال غير مضعفة بالتانيث ليوافق قوله صحيح **غير مضعف**
ولا صفة وذلك مثل جفنة وعرفة وسدرة وكل من هذه الامثلة الثلاثة مختلفة حركة الفا يصدق
عليه انه مونث بالها ثلاثي صحيح العين ساكنها غير مضعف ولا صفة ومثل دعد وهند وجمل فكل من
هذه الثلاثة ايضا مجرد ثلاثي الى اخر ما تقدم واحترز بقوله ثلاثيا من نحو جيال علم للضبع وبقوله
صحيح العين من دولة وبقوله ساكنها من متحرك العين نحو شجرة ونبقة وسمرة وبقوله غير مضعف
من نحو جنة وجنة وبقوله ولا صفة من نحو ضخمة وجلفة وحلوة **يتبع فاؤه عينه في الحركة مطلقا**
اي سوا كانت فتحة او ضمة او كسرة فتقول جفنات بفتح الجيم والفا وغرفات بضم العين المعجمة والرا وسدرات
بكسر السين والدال المهملتين ولذا تقول دعدات بفتحهما وجملات بضمها وهندات بكسرهما وينبغي
ان يضبط يتبع بضم اوله على البنا للمفعول لما سياتي ويفتح ويسكن وهو مطلوبه **ويفتح ويسكن**
من الاسكان لا من التسكين لتناسب الالفاظ **بعد الضمة والكسرة** كان ينبغي ان يقول في غير كما قال ابن
الحاجب وغيره فتقول غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والاسكان فليس في المفتوح الا وجه
واحد وهو فتح العين وفي المضموم ثلاثة اوجه وفي المكسور ثلاثة اوجه فان قلت لم حكموا بان
الفتح في نحو جفنات للاتباع لينبيما لا مع احتمالها لان يكون كالفتحة في خطوات وسدرات وليست للاتباع
قطعا قلت لان الفتح في خطوات وسدرات لم يثبت للاتباع وهو متفق في جفنات فالفتح فيه اتباع لا غير
كما ذكروا ولهذا يخفف خطوات وكسرات بالاسكان ولا يجوز ذلك في جفنات لانه خفيف فان قلت فلم
التزم في مسئلة الفتح مع خفته السكون الذي في مفرده قلت لاجل الفرق بين الصفة والاسم وكانت
الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف وشابهتها للفعل ولذلك كانت احدي علل منع
الصرف وقد علمت انه فهم من اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع ما ذكر بعده انه لا يجوز في تولة
جوزة ولا في ديمة وزينة اذا جمعا اتباع ولا فتح وانما يتعينان على الاسكان الذي كان في الافراد وفي
شاذ عند ابن الحاجب انه يجوز في ذلك السكون والفتح وان الممتنع الاتباع فقط **ومنع الضمة قبل اليا** مثل لينة

والجر من التا
تا رو تور دو ترم
ستره بها

وكُلْيَة فلا يقال دُنُيَات ولا كُلُيَات بالضم بل بالسكون او الفتح قيل ولم يسمع الفتح **ومنع ايضا الكسرة**
قبل الواو نحو رشوه فلا يقال رشِوات بالاتباع بل بالسكون او الفتح ولم يذكر سيبويه هنا الفتح
~~منع ايضا الكسرة~~ **باتفاق** راجع الى المسئلتين جميعا **ومنع ايضا الكسر قبل الياء بالخلف** نحو لحية فمن
البصريين من اجاز لحِيات بالاتباع ومنهم من منعه لما فيه من التثقل الناشئ عن توالي كسرتين وياء وتاء شد
ابن عصفور الاول بانهم لم يجتنبوا اجتماع كسرتين في نحو صمّتين ودراوين خطوات عند الاتباع فكذا لم يجتنبوا اجتماع
كسرتين وياء في لحيات قلت وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين في ابل ويلزم العاظ
قليلة على تردد في ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو عنق **ومطلقا عند الفرا** سوا كان من باب
رشوه وهو المتفق على منعه او من باب قرية وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجائز عنده فان فعلا غيره
بكسر الفاء والعين ينبغي فعلا وهو ما حمل الاهنا ندر كما بل لكن منع الفرا ذلك ليس متعلقا بما سمع وما لم
يسمع وانما هو **فيما لم يسمع** واما ما سمع فيقبله ولا يقيس عليه **وشذ جروات** بكسر الجيم والراو وجه شذوذه
ما فيه من الكسرة قبل الواو وهو ممنوع بالاتفاق **والتزم فعلات بفتح العين في جمع جنبة** بسكون الجيم وهي
صفة يقال بها شاة لجبة اذا قل لبنها **وغلب في ربعة** بسكون الباء وهو صفة بمعنى معتدل القامة **بقوله**
بعضهم لجبة وربعة بفتح الجيم والباء وهذه العلة في لجبة ماخوذة من كلام سيبويه فقد ذكر الابدي ان
سيبويه فقد ذكر قال انما قالوا لجبات بالتحريك لان منهم من يقول لجبة بالتحريك في حالة الافراد فاجمعوا
في الجمع على هذه اللغة وقيل انما لزمت التاء في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا
قل لبنها كاسم صارت كالاسماء في لزومها التاء نحو جفنة وقصعة واما ربعة فقد سمع فيها فتح الباء حكاه
ابن سيده وقال ابن الحاجب لجبة وربعة وضعا اسمين ثم وصف بهما وعلى ذلك الاصل فبقيا على الفتح
ولا القياس على ما ندر من كهلات بفتح الهاء بل يقتصر على ما سمع وذلك لما قصدوه من الفرق بين الصفة
والاسم على ما تقدم انفا **خلافا لقطرب** فانه اجاز القياس عليه وفي المخصص لابن سيده الانثى كهلة
والجمع كهلات وهو القياس لانه صفة وقد حكى فيه عن ابي حاتم تحريك الهاء ولم يذكر النحويون فيما انتهى لي
هذا الضرب انتهى بنصه **ولسيبويه في لجبة القياس** وهو اسكان عينها في الجمع **ومنقانا لابي العلي المبرد**
ولا يقال فعلات باسكان العين **اختيارا** اي في وقت اختيار وسعة لا في وقت ضرورة **فيما استحق فعلات**
بفتح العين **الا لاعتلال اللام** نحو ظبية فيجوز فيه في الاختيار ظبيات بفتح الباء حكاه ابن جني **او شبه**
الصفة مثل اهلات بسكون الهاء والاولى ان يجعل فيها لا فلم يمنع اهل نفعه حكاه الفرا ولا تجعل جمع
اهل فاذا قلت امراة كلبه ففيه الفتح اعتبارا بالاصل والاسكان اعتبارا بالعارض ومنهم من نفى له
اختيارا انه يقال في الضرورة فعلات بالاسكان فيما استحق فعلات بالفتح كقوله • وحملت زفرات
الضحى فاطقتها • وما لي بزفرات العشي يدان • **ونحو هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما**
مما عينه حرف لين لاحرف مد ولين كمو ه وديمة فيلا الاسكان عند الجميع كما يقتضيه كلام المص وقد
عرفت ما فيه مما مه من كلام ابن الحاجب ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو غيلة بفتح العين الجمهة وهي
المراة السمينة فضلا عن الجوهري ولا في نحو جونة للبيضا او السودا اذا جمعنا ان نفتح عينها عند هذيل
ويجوز عندهم الفتح في جمع جونة اسم للخابية المطلية بالقار واما العين الشمس
بكسر العين وفتح الباء جمع عير بكسر العين وسكون الياء وهو بيوته وهي الابل التي تحمل عليها الاحمال وقيل
قافلة الحمير لكن قيل لكل قافلة وفي المصباح العرب كلهم تقول عيرات جمع عير بالفتح
وانما هو عيرات جمع عير بكسر العين من اولها وما في المصباح هو نقل للمبرد والزجاج الا ان
الزجاج قال القيم هذا هو الذي هو في الكتف اقف العظم وهو العظم النافي الناخص في وسطها
فاعلم قال المص **شذوذا** وهو منصوب على الحال من عيرات اي اتفق عليه في حال كونه ذا شذوذ وذلك
ان ضربه مجاعير ذلك والشذوذ فيه من وجهين احدهما جمعه بالالف والتا والثاني فتح العين والقياس

ذكر ما لابن الحاجب لابن الخباز وابن هشام واختار ابن الخباز جوازات بالتحريك في الاسكان والتوضيح النتج خالد عند العقل كذا قال ابن هشام

عيره

السماح

لانه اسم لا صفة

لتسكينها

لتسكينها لانه مكسور الفاكديه ولم يمكن فتحها بانه سماع فيها بيضات من الاتباع وقد سبق ان ابن الحاجب حكى
في بقاء فيه جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ ولا شيء منها بل قال بان ذلك الحكم غير حكم ما تقدم
فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة افراد العين وفتحها
فقده المص لانها تتعلق بالمثنى فقد اوان ذكر غيره فيه بطريق
فصل
الاستطراد **يرد في التثنية من المحذوف اللام ما يرد في الاضافة لا غير** قال ابن قاسم محذوف اللام قسمان
قسم يرد في الاضافة فيرد في التثنية وهو المنقوص فتقول في التثنية قاضيان كما تقول في الاضافة
قاضيك قلت ليس هذا من موضوع المسئلة في شيء لان الاتمام انما هو مفروض فيما حذفت لامه
والفاصل ليس من المحذوف اللام في الافراد اصلا فذكره في هذا المحل سهو ثم قال الجواب واخ وحم في اكثر
اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية اخوان وابوان وحموان وهنوان كما تقول في الاضافة ابوك وحموك
واخوك وهنوك وقسم لا يرد في الاضافة فلا يرد في التثنية نحو سنة وحر فيقال سنتان وحران
كما تقول سنتك وحرها **وربما قيل ابان** قال الفرزدق • واصرف الكاس عن الجهل يحيى بن حضين
لا يذوق اليوم كاسا او يفدي بالابين **واخان** لم يذكر له شاهدا قال ابن قاسم والظاهر ان قولهم
ابان واخان على لغة من التزم النقص في الافراد والاضافة قال العوام من قال هذا ابك قال ابان
ويديان فانه في التثنية ما لم يرد في الاضافة فانك تقول فيها يدك يد ولدى ولعل هذا جاء على لغة
القصر ولا اشكال فيها **ودميان** قال الشاعر • فلو انا على حجر ذبحنا • جرى الدميان بالخبر اليقين •
ودموان حكاه الجوهري في الصحاح عن بعض العرب ولعله على لغة من يقصر المفرد **وفميان وفموان**
قال الفرزدق • هما نفثا في في من فمويهما • على النابح العاوي اشد رجام • وقد مر
وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ وهو لا يقيس نقولها في المذكر ذوا مال لا ذويا قال • يا دار سلمى بين ذاتي العوج
وذواتا على الاصل وهو الاكثر قال الله تعالى ذواتا افنان **ويثنى اسم الجمع** نحو قوله تعالى قد كان لكم اية
في فئتين يوم التقى الجمعان وقوله عليه الصلاة والسلام مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين
وقول الفرزدق • وكل رفيقي كل رحل وان هما • تعاطى القنا قوماهما اخوان • ووقع لابن هشام
في مغنيه في هذا البيت غلطا اوجب ارتكابه لتعسف لا حاجة اليه وقد بينا ذلك في حاشيتنا التي
كتبناها عليه **والجمع المكسر** الصحيح لبلا يلزم اجتماع اعرابين في كلمة **غير نهاية منتهاه** نحو قولهم جمالات
ورماحان ولحتزز بهذا القيد عن ان يكون على صيغة منتهى الجمع فيمتنع تثنيته ومن هنا تبين لك وهم
وقع للجاربردي في شرح تصريف العزي لابن الحاجب فانه قال ان الجمع نحو تباني وبضارب لانها ترجع
اليهما باعتوحه وذلك في التثنية فان المكسر يجوز تثنيته ان يتوهم على حين جمعان قال بعض ما يحيى بالك
ونهشل فعلى ذلك يقال بنابيان ولضاربان انتهى وهذا وهم كما اشرنا اليه وانما ينبغي ذلك لو سمع به
واسماع نها الجمع فلا كما قدمته وظاهر كلام المص ان تثنية ما ذكر من اسم الجمع ومن الجمع بعيده نه منها
قياس ونص غيره على ان ذلك مقصور على السماع وجائز للضرورة **ويختار في** الامرين اللذين هما جزان
او جزئي **المضافين لفظا** نحو قطعت روس الكبشين **او معنى** لم يمثله ابن قاسم وفي شرح الكافية الشافية لم
معناه يختار في الجزئين المضافين الى كلها مثل قال والجزان المراد كلها كالجزئين المضافين لفظا ومثل
لكنه بقوله ماضرب الروس وما المنطلقان الشا ومراده بالتمييز التمييز المعنوي لا التمييز الصناعي
مثل لذا الاول فهذا ما صلح ان يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ **الى متضمنهما** كالتثنية
من نحو قطعت روس الكبشين وخرج به دار زيد بك وثوبا عمر لان الزيدين والعمرين لا يتضمنان
المضاف وخرج بتثنية المتضمن نحو المرء باصغريه **لفظ الافراد على لفظ التثنية** فراس الكبشين
بافراد الراس مختار على راسي الكبشين بصيغة المثنى **ولفظ الجمع** نحو روس الكبشين **على لفظ الافراد** نحو
راس الكبشين فعلم انها على هذا اللفظ عند المص الجمع ثم الافراد ثم التثنية وقد يرجح بعضهم ان المضاف

جرت عليها كلا بيح للعوج

عرفنا تمامه في الحاشية

والمعاني اليه كمثنى واحد فكرهوا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع لانه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى
فلت البصريون لا يثبتون الافراد والكوفيون يثبتونه ويفضلون عليه التثنية والمصنف خالف
الفريقين فرجح الافراد قال ابن هشام ويجب التثنية في نحو كلا انفسهما رأيت لان كلا لا يضاف الى
الواحد ولا الى الجمع قلت المنصوص ان كلا وكلتا يضافان ابدا الى كلمة دالة على اثنين اما بالحقيقة
والتنصيص نحو كلتا الجنتين وكلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة
بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله • ان للخير وللشر مدى • وكلا ذلك وجه وقبل • فان ذلك حقيقة
في الواحد واشير بها الى المثنى يعني هذا نصه في مغني اللبيب واذا كان كذلك فلم لا يجوز اضافة كلا الى
الجمع المراد به اثنان مجازا وهذا ما لا يظهر لمنعه وجه فان فرق متضمنا هما اختير الافراد نحو على لسان
داود وعيسى بن مريم وفي الحديث شرح الصدر لابي بكر وعمر في كلامه المصنف انه يلزم الحكم في هذه
المسئلة الافراد وربما جمع المتصلات ربما ما الهاجرين ولا حجة له في من ذلك لكن اذا يجمعان ان امن
اللبس كما ورد الحديث ما اخرجكما من بيوتكما واذا اويتما الى مضاجعكما وهذه فلانة وفلانة تسألانك
عن انفاقهما على ازواجهما الى تائبه اجور وحديث على وحمزة فضربه بأسيافهما اما اذا خيف اللبس امتنع
نحو قبضت درهميكما وذكر المصنف في شرح الكافية الجمع ولم يذكر الافراد فلا تصحيح ظاهر الكتابين
التسهيل والكافية امتناع الافراد دون امن اللبس ويقاس عليه وفاقا للفراء لامن اللبس وروده في
الكلام الفصيح ومطابقة ما هذا الجمع لمعناه او للفظه جائز فالاول كقوله • يا لو بكما يغيبنا بها الامن عادة
اذا لات الابطال يغشاهم الذعر • فقال يعنيا بها رعاية للمعنى والثاني كقوله • خليلي لا تهلك نفوسكما
اسى • فان لها فيما به دهيت اسى • فقال لها ودهيت رعاية للفظ ولو اعتبر المعنى لقال لهما ودهيتا واسى
الاول مفتوح الهمزة معناه الحزن واسى الثاني مضموم الهمزة جمع اسوة وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا
لهذه المسئلة بل كل ما له لفظ ومعنى مخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه وبعاقب الافراد التثنية
في موضعها في كل اثنين لا يغني ايه لا يستغني بفتح اليا مضارع غني اي يستغني احدهما عن الاخر وذلك
كالعينين والاذنين والحاجبين والخفين والنعلين سواء كانا جزئين او غير جزئين اسمين او لم يكونا فاول
الافراد قول عدي بن الرقاع • وكانها وسط النساء اعارها • عينيه احور من جآذر جاسم • وسنان
اقصده النعاس فرنقت • في عينه سنة وليس بنائم • قال الاصمعي وهذا احسن وهذا ما قيل في فتور
العيون وربما تعاقبا اي الافراد والتثنية لوقوع كل في الموضع الذي يقع فيه الاخر بالاصالة مطلقا اي وان لم
يكونا مما تقدم كذا الظاهر من كلام المصنف فانه قال في الشرح والمراد تعاقب الافراد والتثنية ووقوع كل منهما
موقع الاخر وان لم يكونا مما تقدم الكلام عليهم كالعيتين والرجلين ولعن بابه قلوبكما انتهى وقد يقال هذا
لا يقتضي ان مطلقا مدخل لمسئلة السابقة فلم ذكرها اولا وكيف قال هنا وربما فافادا لتقليل وقال اولا
وبعاقب ولم يشر الى تقليل وكيف يجمع دعوى التعاقب في النوع الاول وليس فيه ان التثنية تقوم مقام الواحد
والجواب انه ينبغي ان مراده بقوله مطلقا ما يراد بقوله وان لم يكن مما تقدم والذي تقدم نوعان
باب فلكان تاب فيه الواحد عن التثنية وكما بات عينك في اقر الله عينك وليس المراد بمطلقا معنى قولك
بما تقدم وغيره فظهر وجه ما صنعه المص فتدبره ومثل المصنف لما ذكره من التعاقب بقوله
تعالى فقولا انا رسول ربك وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وبقول حسان رضي الله عنه
• ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا • هذا من وقوع المفرد موقع المثنى ومن عكسه
قول الشاعر • اذا ما الغلام الاحمق الام سافني • باطراف انفيه استمر فاسرعا • ولا يخفى احتمال هذه الشواهد
للتاويل والابواب لا تثبت بالمحتملات وقد يقع افعلا ونحوه اي تفعلان موقع افعل ونحوه اي تفعل
والمعنى انه يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الامر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلا موقع افعل ويقع
تفعلان موقع تفعل وتدخل على الاول قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه وقول امرئ القيس قفا نبك

مما ذكرى

من ذكرى حبيب ومنزل • وحمل على الثاني قول الشاعر • فان تزجراني يا ابن عفان انزجر • وان تدعاني احم عرضا ممنعا •
فتزجراني واقع موقع تزجرني وتدعاني واقع موقع تدعني ومشى المصنف في ذلك على ما ذهب اليه ابن
جني والمازني والمعتاد يونه وقد تؤولت هذه الشواهد وقد تعقد رتشبيهه باسم كل منها الجمع موقع
واحده اي واحد الجمع نحو شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد ونحو قوله • عند المثنى وصلا والاصلابا
وانما هو صلب واحد وقول العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم بل نطفة تركب السفين وقد الجم نسرا واهله
الغرق قال ابن السيد جمع السفين جمع في موضع الواحد كقولهم بعير ذو عثانين وشابت مفارقه كانه
سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع قال ويجوز ان يكون اراد السفينة وحذف الها للضرورة كقول لبيد
• وجيب يبيح الاشعرون ركابهم • بمفضى السيول من اساف ونائل • اي ونائلة واساف ونائل صنمان
او يقع الجمع موقع مثناه اي مثنى واحد الجمع نحو قولهم عظيم المناكب والمحواجب والوجنات وانما للانسان منكبان
وحاجبان ووجنتان وعليه قوله • فالعين بعدهم كان حداقها • سملت بشوك فهي عور تدمع •
قال الاصمعي اراد حدقتها وما حولها كقولهم عظيم المناكب والمشافر وعور جمع عورا وعقد ابن خالويه
لذلك في كتاب ليس بابا فقال يقولون رايت ثغرابها وانما لها ثغر واحدة وكان ينبغي للقران يقول
فيقع الجمع في التثنية موقع مثناه واحده والجمع موقع مثناه فقد قالوا في قوله • لبنت مدلت
هرتبر عنه حبيبة • بالرقين ابن له اخرو اعراس • ثني الواحد وكذا قالوا في قول الفرزدق • عشية سال
المربدان كلاهما • سحابة موت بالسيوف الصوارم • ولا يقاس على شيء من ذلك فصل
فيما يجمع بالالف والتا قياسا وما يجمع بهما سماعا يجمع بالالف والتا جمعا قياسا اي مطردا اوذا قياس ذو تا
التانيث المبدلة في الوقف هاكثمرة والساقطة كبنت واخت وكذا كبت وقد يبت لو سمي بها القبيل في جمعهما كيات
وذيات مذكرا كان المسمى بها او مؤنثا نص على ذلك سيبويه مطلقا مثل العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتا
على تانيث او مبالغة نحو فاطمات وطلحات وسبلات ونسابات قال ابن قاسم واستدرك على اطلاق المص
اسماء ثبتت فيها التانيث ولا تجمع بالالف والتا وهي شفة وشاة وامة وامراة ومراة وقلة وفي الغنا قلت
اما شفة وامة فلا يرد ان فقد قال ابن سيده في المخصص ان ابا علي صرح بان شفة اذا جمع جمعا سلما يرد اليها
ما ذهب في الواحد كما فعل ذلك في التكسير فيقال شفهات لا شفات وفي الصحاح ان الناقص من شفة
الها لقولهم شفيهة وشفاه ثم قال ما نقصه وزعم قوم ان الناقص من شفة الواو لانه يقال في الجمع
شفوات وحكى في المحكم في جمع امة امثلة منها اموات وعلم المؤنث مطلقا سواء كانت العلامة فيه ظاهرة كعزة
وسلمى وخنسا او مقدرة كهند ويستثنى من ذلك ما جعل علما من شاة وامراة ومراة وقلة وباب فطام
في لغة اهل الحجاز وقال ابن ابي الربيع يشترط العقل فلو سميت ناقة بعناق او بعقرب لم تجمع بالالف والتا
وصفة المذكر لا المؤنث نحو طالق وحائض وصبور لامراة وجريح كذلك الذي لا يعقل لا الذي يعقل فخرج نحو عالم
ونقيبه وكاتب فانها صفة مذكر ولكنه يعقل فظهر من هذا وجه قوله تعالى فعدة من ايام اخر لان الايام جمع يوم
وهو مذكر واخر جمع اخرى وقد تعرض اليه ابن الحاجب في امالي القران فقال وانما جمع هنا على فعل وهو للجمع
جمع اخرى لان الايام وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه اخر باعتبار اصل اخر وهو ان كل صفة لموصوف مذكر
ما لا يعقل فانت فيه بالخيار ان شئت عاملتها معاملة جمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث
فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى لان الافاضل على الفضلى في اللغة كبرى والفضليات
والفضل اجري مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجري مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار
والاحوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام لما اجري مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال
ورجال العلم يجز حتى تقول اواخر او اخرون لانه من يعقل انتهى قلت ولقائل ان يقول بعيد هذا حتى الى الهند
ان قولنا استشكلوا قول ابن الحاجب في شافيته التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست
باعراب من حيث ان الاحوال جمع والتي للواحدة من المؤنث فلم يبطل الموصوف والصفة ومن ثم القاعدة التي

نقلنا هنا لم يكن مثل هذا عنده مشكلا وبالله التوفيق **او مصغر** اي مصغر المؤنث نحو ازينب وخنيصر بنيفر
اربب ومخصر ومما مؤنثان **واسم الجنس** لا العلم فخرج به نحو يحيي وموسى وزكريا **المؤنث بالالف** المقصورة او
الممدودة اسما كان كبهمى وصحرا او صفة كحبلى وحلة سيرا وقوله بالالف خرج المؤنث بالتا فقد تقدم لما انه
يجوز مطلقا والمؤنث بغير علامة فانه لا يكون مطلقا كقدر وعين وسن **فعلى فعلان** كسكرى مؤنث سكران
فلا يقال سكريات **او فعلا افعل** نحو حمرا مؤنث احمر فلا يقال حمراوات واقتضى كلام المصنف ان فعلا اذا لم يكن
لها افعل من حيث الوضع كامراة عجزا اي كبيرة العجز او من حيث الخلقة كامراة عذرا لم يمتنع جمعها بالالف
والتا وعلل بان المنع في حمرا ليمتنع التصحيح في احمر وهو منتف هنا وقد سمع جمع خنفا وهي الناقة التي
انتج صنعها وكذا سمع جمع دفا وهي الامة المنبسطة وكلاهما نظير عجزا ومنع ذلك بعضهم كما امتنع تصحيح
نحو احمر وادر **غير منقولين الى الاسمية حقيقة** نحو سكرى وحمرى علمين لمؤنث فيقول فيهما حمرى بذ
سكريات وحمراوات **او حكما** نحو بطحا فانه في الاصل صفة مقابلة لابطح الا انه غلب استعمالها بدون
موصوف فاشبهت الاسما فجمعت جمعها فقيل بطحاوات ولم يسمع ذلك في فعلى فعلان **وما سوى ذلك** الذي
تقدم من الانواع الخمسة **مقصور على السماع** كسماوات وارضات وسجلات وحمامات ومن الظروف سبحكي
هذا ان سخاصان بدرعي الفضل زعم ان حماما يجمع على حمامات قياسا فنوزع بان حماما مذكر ليس فيه تحريك
القياس ما يقتضي جمعه كذلك فقال سبحان الله ان كل حمام لا يكون الا للرجال وانما اردت حمام النسا فضحك
واهب المعتل **باب المعرفة والنكرة** ولم يتعرض المص لتعريفهما لما سيذكره عنه
بعد هذا ان شا الله تعالى **فالمعرفة مضمر** نحو انا وانت وهو **وعلم** شخصي نحو زيد وجنسي نحو اسامة
لكن المصنف يرى ان علم الجنس معرفة لفظا لا معنى **ومشارا** نحو ذا وذي وذاك وتلك **ومنادي** واعقله
عن النكرة والمراد به نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير الندا على الصحيح
المختار عند المصنف وازداها لندا او صفوحا **وموصول** نحو الذي والتي وتعريفه بالعهد الذي في صلته
كما سيظهر نحو الاخفش جريا ان تعريف الذي بال ونحو من وما بالنية في معناهما نية ال واي بالاضافة
فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيما لذي الاداة ولا المضاف **ومضاف** نحو غلامك وغلام زيد ٥
وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام الرجل **وذو الاداة** نحو الفرس وام حمار **واعرفها** عند المصنف
ضمير المتكلم نحو انا لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته
ثم ضمير المخاطب نحو انت لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله **ثم العلم** لانه يدل على المراد حاضرا
وغايبا على سبيل الاختصاص وحقه ان يقول الشخصي وفي بعض النسخ ثم العلم الخاص **ثم ضمير الغايب**
السالم عن ابهام نحو زيد رايته بخلاف نحو جا في زيد وعمرو فاكرمته فانه يتطرق اليه ابهام لاحتمال عوده
الى الاول والى الثاني فنقص اختصاصه لكن لقايل ان يقول وفيه نظر لانه اما ان يكون ثم دليل يدل
على عوده الى الاول او الثاني وحيث الدليل على ذلك فلا ابهام والا فهو للاقرب ههنا فلا ابهام وقال بعض
النحاة ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على خاص بعينه قال ابن قاسم والصحيح انه معرفة لانه يخصصه
من حيث هو مذكور **قلت** انما يتم هذا اذا كانت النكرة المعود اليه مخصوصا فيل الحكم نحو جاني رجل
فلحيته فينبغي ان يكون نكرة **ثم المشار به والمنادي** كلاهما في مرتبة واحدة لان تعريف كل منهما بالقصد
وفي بعض النسخ بعد قوله والمنادي ما نصه وتعريفه بالقصد لا لفصحا التعريف بسوى خلافا لبعضهم
ثم الموصول وذو الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة عنده لان تعريف كل منهما بالعهد فيه ان يتقوله
وذو الاداة العهدية وفي بعض **النسخ** ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول هذا هو التفصيل الذي ذهب
اليه المصنف في ترتيب المعارف ومذهب الايمة الا قد ذهبين ان اعرفها الضمير وقال الصيمري العلم
ونسب الى سيبويه والكوفيين وقال ابن السراج اسم الاشارة وقيل ذو الاداة ولم ينقل احد المضاف لان
تعريفه انما يكون بواحد من هذه الاشيا التي يضاف اليه فاستحال التقابل بذلك لانه انه لا يكون

المضاف

اعرف من المثنى الذي تعترف به **والمضاف بحسب ما يضاف اليه** فعلى هذا يكون المضاف الى الضمير في مرتبة
الضمير وهو ممتد ذهب اليه بعض النحاة ومن ذهب الاندلسيين ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف
الى مضمر فانه في رتبة العلم ونحو ذهب سيبويه وذهب المبرد الى ان المضاف دون ما اضيف اليه مطلقا
ورد بنحو قوله تعالى وبعد ما كجانب الطور الايمن والنعت لا يكون اخص **وقد يعرض للفوق ما يجعله مساويا**
نحو سلام على من انزلت عليه سورة البقرة سلام على من سجدت له الملائكة فان الموصول فيها بمنزلة الاسم
العلم وقال النحويون اما قالت العرب وابن جعفر بنير ربطا لانه منزل واعبد المطلب ه **او فايقا** ان اراد
فايقا لما قبله فالمساوي ايضا فايق لما قبله اذا كان بينهما مرتبة او اكثر فينبغي ان يريد او فايقا المراتب
كلها فلا يمثل له الا بما فاق الضمير فعلى هذا المقاسمة ويكون المساوي نوعين ما ساوي ما قبله بلا تخلل
مرتبة بينهما وما تخلله ذلك اذ المعنى مساو وبالمتخلل نوفيه والعبارة صادقة على النوعين والذي يفوق
المراتب نوع واحد وذلك مثل انا يوسف والعلم هنا اعرف من ضمير المتكلم وكذا قول من طرق بابا
فقيل له من انت فقال فلان فهو اعرف من الا بقول انا وتقول لرجلين انبأك دون ثالث لك من تحبه
بل لك فانهما يعرفانه من اردت حتى تعترف بلفظه باسمه او نحو ذلك ولو قلت الذي جانسك اولا او
للكبير منكما لعلم من اردت فالمعرفة بالاداة والموصول ههنا فاق ضمير المخاطب **والنكرة ما سوى ذلك**
سلك في تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر اقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها وذلك
انه تمييزها بالتعريف عسر قال في الشرح ما حاصله من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه
دون استدراك عليه وذلك لان منها ما هو معرفة لفظا معنى نكرة لفظا نحو عام اول واول من امس
وعكسه وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال وكذا ذو ال الجنسية فيه الوجهان ولذلك ينعت بنعت
المعرفة تارة وبنعت النكرة اخرى فاحسن ما يتبين به ان تذكر اقسام المعرفة ثم تقول وما سوى ذلك
نكرة انتهى فاتت نكرتين وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق **وقد** قرر بعض الفضلاء هذا
المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز اقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال
التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشير اليه بذلك الاعتبار **واما** النكرة
فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا في نفسه
لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي **وحيث** قد تقرر ذلك فنقول ههنا ان ثم المعاني من
الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني مقصودة مما ز لبعضها عن بعض عند السامع فاذا
دل باسم على معنى فاما ان يكون بذلك الاعتبار اي كون المعنى معينا عند السامع متميزا في ذهنه ملحوظا
معها او لا فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة **ثم قال** الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر
اللفظ يسمى علما اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد
او اكثر كابانين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك مثل الاشارة في
اسما الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضماير وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة
في الموصولات والمضاف الى المعارف وكحرف اللام والندا في المعرفات بهما **فظهر** ان معنى التعريف
مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه وسمي كل قسم
باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقية كالاعلام الشخصية اذ في كل منهما
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن **قال** سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت
الضرب الذي من شانه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة واسد اذا كان موضوعا للجنس من
حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كالاسبق **واما** الاسد فالاشارة فيه بالالة دون اللفظ انتهى
وقال ابن الحاجب في الكافية المعرفة ما وضع لشي بعينه وذكر اقسامها **ثم قال والنكرة**
ما وضع لا لشي بعينه قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد

ذلك لم يدخل فيها الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف
فقصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيها ولم يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا
الي احدها بعينه لكل معين قصد المستعمل المعنى سواء وضع لسيستعمل في شيء بعينه لكان اصرح هذا انه يعني ان المعتبر
الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها لاعلام الشخصية اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه
وساير المعارف فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه
وليست موضوعة لواحد منها والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له
استعمالها في افراده المعينة دونه وقد اولع كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افاده بعض الحذاق
من انها موضوعة لكل معين وضعا عاما واحدا فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك ولا تعدد
الاوضاع ولو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي له
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيه اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما
اختلفت ايمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك في
ذلك بنادر من ينقلهم **وليس ذوا لاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين** فانهم قدموه على العلم مستدلين بان
اسم الاشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم وبانه يتقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا دليل
في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم اوضح وضوحا لا سيما علم لم يعرض فيه شركة نحو
اسرافيل وطالوت كذا قال المصنف والذي نقله الرضي عن الكوفيين غير هذا فانه قال ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعللهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم
يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله فان اتفقت مشاركة فبوضع ثان
خلاف ساير المعارف الى هنا كلامه **ولا ذو الاداة قبل الموصول واي وما المستفهم بها معرفتين خلافا**
لابن كيسان في المسئلتين اما المسئلة الاولى فقد استدل عليها بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي
جاء به موسى اذ الصفة اما مساوية او دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فيثبت الثاني واجاب المصنف
بان الذي بدل او مقطوع والكتاب علم بالغلبة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم
الكتاب على التورية فالتحق بالاعلام وهذا التسليم من المصنف انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي
الاداة وهو خلاف ما هو منصوص له في هذه النسخة وعليها اكثر النسخ واما المسئلة الثانية فمستند ابن كيسان
فيها تعريف جوابها نحو من عندك فتقول زيد وما دعاك الى كذا فتقول لقاؤك والجواب يطابق السؤال
وهو ضعيف جدا لان تطابقهما غير لازم ولا اشتراط فانه يصح ان تقول في من عندك رجل من بني فلان
وفي ما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فانهما قايمان مقام اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما
وايضا فالاصل هو التنكير كذا قال المصنف **باب المضمر وهو الاسم الموضوع لتعيين**
مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وانما تركه اتكالا على وضوح
المعنى وظهوره قال المصنف وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الاداة وخرج بالتعيين النكرات اذ المراد
به جعل المعنى معينا للسامع او كالمعين وخرج بالعداه العلم والمشار به والموصول اذ لا يشعرن بشيء
من ذلك هذا معنى كلامه قلت وفيه نظر لان الاسماء الموضوعة للمنادى والمضاف وذي الاداة
ضرورة انهن معارف وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه وغاية الامر ان تعيين المعنى تارة يكون بجوهر
اللفظ وتارة يكون بامر خارج عنه كما مر وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه فالحق
ان قوله الاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله الموضوع لتعيين مسماه يخرج النكرة وقوله
مشعرا بتكلمه الخ يخرج ما عدا الضمير من المعارف واحسن من هذا التعريف واخصر قول ابن الحاجب
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب **فمنه** اي من المضمر **واجب الخفا** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل

قال

قال ابو حيان وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف **وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة** نحو اقوم **او النون**
نحو نقوم **وبفعل امر المخاطب** المفرد المذكر نحو قم **وبمضارعه** اي مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو تقوم **وباسم فعل**
الامر مطلقا سواء كان لمفرد مذكر او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان
ويا هندات فان قلت نقصه من مواضع وجوب الخفا اسم الفعل المضارع نحو اوه واف قلت كذا قال
ابو حيان وابن قاسم وغيرهما والانفصال عنه سنان بان ما ذكروه بمعنى المضارع ذي الهمزة فان اوه
بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر فاستغنى عن ذلك واما اسم فعل الامر وان كان الاستغناء عنه بفعل ممكنا
توجه تخصيصه بالذكر انه ذكر لاجل قوله مطلقا اذ هذا الاطلاق ليس بات في فعل الامر ضرورة ان
وجوب خفا ضميره مشروط بما اذا كان للمفرد المذكر فقط حد بدليل قومي وقوما وقوموا وقمن **ومنه جايز الخفا** وهو
ما يخلفه ظاهر او ضمير منفصل **وهو المرفوع بفعل الغايب** نحو زيد قام ويقوم وليتم ان يجوز ان يخلفه الظاهر
فتقول زيد قام ابوه ويقوم ابوه وليقم ابوه وكذا ساير انواع هذا القسم **والغايبة** نحو هند قامت وتقوم
ولتقم **او معناه** يريد او بمعنى فعل الغايب والغايبة **من اسم فعل** نحو زيد هيهات وهند هيهات **او صفة** نحو
زيد ضارب ومضروب وهند ضاربة ومضروبة **وظرف** نحو زيد عندك **او شبهه** اي شبه الظرف
وهو الجار والمجرور نحو زيد في الدار وهند في الدار فالضمير مستكن في هذه الامثلة كلها وهو جايز الخفا لان
الظاهر يخلفه كما تقدم وقد استقر ذلك عند المصنف بان الضمير في كل ما ذكره واجب الخفا اذ لا يصح
ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا بقام وكون الظاهر قد يقع في موضع الضمير المستكن
كما في قولك زيد ما قام الا هو لا يوجب اثبات جواز الخفا لهذا الضمير وذلك لان هذا تركيب اخر غير تركيب
زيد قام وليس الكلام فيه اما زيد قام فواجب الاستكان دايما ولا يبطل في حين من الاحيان ولو قلت زيد
قام هو فهو توكيد للضمير المستكن لا فاعل نص على ذلك بعض النحويين وهو ظاهر كلام المصنف وغيره
وقد نص سيبويه على انه لا يجوز قام انا بمعنى قمت قال ابن قاسم وقال الجوهري يجوز في الشعر قام هو
وقام انا وهو صحيح لانه يجوز اقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة وحكي عن المبرد انه اجاز ذلك في الشعر
وغيره على معنى الحصر فقام انا بمعنى ما قام الا انا لكن قد اجاز سيبويه في نحو مررت برجل مكرمك هو ان
يكون توكيدا وان يكون فاعلا قلت ويتقدير تسليم ما قال المصنف او حمل ذلك على اصطلاح اختص به
يرد على قوله او معناه انه يخرج نحو انا هيهات وانت هيهات وكذلك البواقي مع ان الاستتار فيهن موجود
وهو جايز لا واجب بالتفسير الذي قرره يقال انا هيهات دار بي وانا في الدار غلامي وانا ما في الدار الا انا
وعلى ذلك فقس **ومنه البارز متصل** والمراد به ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل
عكسه **وهو** اي المتصل **ان عنى به المعنى بنفسه** اي المتكلم المعظم نفسه او المتكلم ومعه غيره واحدا او اكثر
نا خبر هو اي والمتصل المراد به المتكلم عظيما او مشاركا هو لفظة نا **في الاعراب كله** الرفع
والنصب نحو اكرمنا زيد او اكرمنا وضربنا **وان رفع البارز المتصل بماض فتا** وهذا اعم لان نا لا يرتفع بالفعل
الا ان القياس وضع المتكلم ان ترتفع الا به خاصة **تضم للمتكلم** نحو قمت لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وحظ المتكلم
وتخفيفا **وتفتح للمخاطب** والمخاطب نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم
وتكسر للمخاطبة فرقا لم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف
به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث فخص بالتخفيف فلم يبق الا الكسر وحكى بعضهم ان في لغة
ربيعة لو يحيه وصل فتحة الضمير كافة بالف نحو قمتا وراتكا ووصل كسرها بيا وقد اجتمعا في قوله
معنوما بميم والف للمخاطبين التامذكرين والمخاطبين المؤنثين نحو قمتما يا زيدان وقمتما يا هندان
وضمت التا بينها احيانا الميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج قبل والضمير هو التا والالف والميم زايدة للتقوية
وبميم معنوما مشددة للمخاطبين نحو قمتم يا زيدون **وبنون مشددة للمخاطبات** نحو قمتن يا هندات

ان اصل ضربتن ضربتم فادغمت الميم في النون
بحرفين في المونث كما جي بحرفين في المذكر وفي بعض المفهمات ان اصل ضربتن ضربتم مشدد لا تدغم في مقاربها وسيأتي
ولان النون هنا بازا الواو التي في ضمير الجماعة وهذا مردود بان احرف ضمير مشدد ... ولعلمان هذه الكلمة يجوز ان يتصل بها
من قول المصنف وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ... ارايت بمعنى اخبرني ... سائر الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع
الكاف وان لا يتصل فان لم يتصل بها وجب المتابعة ... وجب سائر الافعال من ... علامات الفروع بكاف الخطاب
وافراد وان اتصلت بها وجب هنا الفتح والافراد واكتفي عن لحاق علامات الفروع بكاف الخطاب
وسنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكذا يقال للانثى ارايتك وللمونثة ارايتك وجمعها
ارايتكن هذا كله اذا اردت معنى اخبرني والا فالمطابقة واجبة مع الكاف كما تجب بدونها فيقال ارايتك جملة
ارايتكما فاصلين او ... ارايتكم فاصلين ارايتكن جميلات واستدل سيبويه على ان الكاف في الاول
حرف خطاب لا معمول بقولهم ارايتك زيدا ما صنع ومثله ارايتك هذا الذي كرمت علي واما عكس الفرا
ذلك بجعله الكاف فاعلا والتا حرف خطاب فينتقض بان لم يثبت التا المتصلة بالفعل
ان تكون حرف خطاب ولا ثبت للكاف ان تكون فاعلا نحو ... ولا الكاف يجوز ان لا يكون كلاف
التا وتسكين ميم الجمع اذا لم يليها ضمير متصل نحو فيتم لكم من وصلها بواو نحو فيتموا ومن وضمها قبل ضمير
القطع واسكانها فيما عبرها القراء وورش ومنها الاختلاس وهو ضمها من غير صولة وهو قليل وليس في كلام
بيان هذا القسم وهو الاختلاس لانه انما تقدم له ذكر الصلة ولعل المصنف ممن ترك ذلك بسند ورده
ولا يبعض هنا على ان هذا الكتاب فهو ستحسن بالسواد بل اشبه السواد ... بكون مثل هذا عندنا في كتاب
سيبويه وكتاب الايضاح والمفصل والمقرب وكا ... ابن الحاجب فان وليها اي ولي ميم الجمع ضمير متصل نحو
غرضتموه ففاعل ولي ضمير مستكن عائد على قوله قبل ضمير متصل ومفعوله عائد على ميم الجمع لم يجز التسكين
خلافا ليونس فانه جوز ان تقول الدرهم اعطيتكمه كما تقول في المظهر قال المصنف ولا اعرف له سماعا الا ما روي
ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا ولو جا هكذا لكان شاذا من
وجه اخر وهو تقديم غير الاخص مع الاتصال هكذا في شرح ابن قاسم قلت اما قوله لم يجز التسكين فمقتضاه
انه يجوز الصلة والاختلاس وان جوازهما متفق عليه وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس لانه لم يتقدم له ذكر
واما قوله خلافا ليونس فالخلاف في ذلك ليس خاصا بيونس بل نص سيبويه على جواز ذلك وان الوصل بالواو
اكثر واعرف وان رفع بفعل غيره اي غير ماض وهو الامر والمضارع فهو نون مفتوحة للمخاطبات نحو يا هندات
قمن وانتن تقمن او الغايبات نحو الهندات يقمن والف لتثنية غير المتكلم فيشمل الخطاب والغيبة وفيه اجمال
فانها ان اتصلت بالمضارع كانت كما ذكر وان اتصلت بالامر لم يكن الا للمخاطب وذلك نحو يا زيدان افعلا
وهل تفعلان وهما يفعلان وواو للمخاطبين نحو يا زيدون قوموا وانتم تقومون او للغايبين نحو الزيدون يقومون
ويا للمخاطبة نحو يا هند قومي وهل تقومين وللغايب مطلقا اي مستترا كان او بارزا مع الماضي مالم مع المضارع
نحو تقول زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون ضربوا والهندات
ضربن كما تقول في المضارع يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون ويضربن ولم
يكن بالمصنف حاجة الى ذلك فان قوله فيما تقدم للمرفوع بفعل الغايب والغايبة ليشمل ما رافعه الماضي
وما رافعه المضارع وانما ذكر هنا حكم الماضي لانه قال قبل وان رفع بفعل غيره اي غير الماضي فلم يبين
هناك الا حكم المرفوع بالمضارع والامر وانما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الامر لان الكلام
هنا في الغايب والامر لا يكون لغايب ولكامل ان هذه الضماير الاربعة ان رفعت بالماضي فهي
للغايب لا غير او بالامر فهي للمخاطب لا غير او بالمضارع فهي لهما في موضعين لا على الاجتماع وكل ذلك يعلم
من كلامه ويعلم منه ايضا ان يا المخاطبة لا ترتفع بالماضي وربما استغني معها اي مع الماضي بالضمة عن الواو
كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساة قال الوجيا ... وهو ضرورة لا نادر كما فهمه
كلام المصنف وقال بعضهم انه نادر قلت ويؤيده ما وقع في الكشاف فقبيه افلح دخل في الفلاح كما فسر

دخل في البشارة ويقال ايضا افلحه اصاره الى الفلاح وعليه قراءة طلحة بن مصرف قد افلح وعنه افلحوا
على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام والتفسير وعنه افلح بضم الهمزة وحذف ... اكتفا بها عنها كقوله فلو ان الاطبا
كان حولي انتهى ومقتضى قول المصنف معه اي مع الماضي كما تقدم ان هذا الحكم خاص بالماضي وليس كذلك
فانه ذكر في الشرح انه ربما فعل ذلك مع فعل الامر وانشد ان ابن الاحوص معروف فبلغه في ساعديه اذا
رام العلا قصر اراد فبلغوه وقال في شرح الكافية وقد انشد على حذف لام الامر اضطرارا له
فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيبه وليس منه قوله من كان لا يزعم اني شاعر
فيدن مني تنهه المزاجر بل يدن معطوف على يزعم وحذف الواو من يدن لاجل ان الكلمة عليها
كما قال فلو ان الاطبا كان حولي فحذف واوا للضمير اكتفا بالضمة قد ... ليست بضمير احق ان يفعل بها ذلك
وتنهه جواب من انتهى فاقتضى كلامه جواز حذف الواو التي هي ضمير وان حذف اللام الواو التي هي لام اولى
من ذلك وقد استبان لك بما ذكرناه ان الاستغنا بالضمة عن الواو ثابت مع الافعال الثلاثة على قلة
وليس الاربع وهي النون والالف والواو واليا علامات كالتا التانيث في فعلت هند والفاعل مستكن كما مثلنا خلافا للمازني فهن
اي في الاربع فانه يقول فيهن انهن علامات والفاعل مستكن قال الرضي ولعله لئلا يلزم حملا للمضارع على اسم
الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون وخلافا للاخفش في اليا فانه وافق
المازني على انها علامة كتا التانيث ووافق الجمهور في النون والالف والواو على انهن ضماير قال ابن قاسم
وشبهة المازني ان الضمير لما استكن لا يقولون فعلت استكن في التثنية والجمع وجي بالعلامات للفرق
وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمونث باليا اول الفعل للغيبة
ولما كان الخطاب بالتا في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت اليا علامة للمونث وابطل المصنف قولهن
بانها لو كانت حروفا للمازني لزمت كما ان تا التانيث لم تلزم في نحو قوله فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها
وبانها لو كانت حروفا لزم ان تكون نون الاناث ساكنة وان لا يسكن اخر الفعل كتا التانيث ويسكن اخر
المسند الى التا والنون ونا نحو ضربت وضربن وضربنا وهذا المسند يكون ماضيا فقط مع التا ونا وماضيا
وامرا مع النون ويكون الفعل الذي هو غير امر مبنيا للفاعل تارة ومبنيا للمفعول اخرى فان قلت
لم عدل المصنف عن التعبير بلام المسند الى التعبير بالاخر قلت ليدخل نحو سلقيت فان المسكن
فيه اخره لا لامه تقول سلقيته اي القيته على ظهره وتقول سلقيته بزيادة اليا وعلة الاسكان عند
الجمهور كراهة توالي اربع متحركات في شيئين هما كالشي واحد لان الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه
واما الامر فسكن استصحابا وضعفه المصنف بان الحكم عام والعلة قاصرة اذ لا يوجد التوالي المذكور
الا في الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه اربع حركات اولى لم التوالي لم يهمل بدليل
جندل وعلبط ولو كان مقصودا الاهمال لم يتعرضوا اليه دون ضرورة واختار المصنف في التعليل
وجها اخر وهو ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع ما نحو اكرمنا ثم حملت التا والنون على نا
في الرفع والاتصال والصحة ويحذف ما قبله من معتل اي ما قبل الاخر نحو قال وباع فتقول قلت وبعت
وهذا الحذف عام في كل معتل وينقل حركته اي حركة المعتل الثابتة له في الاصل والمراد بها الضمة والكسرة
لانه سيخص الفتحة بكلام الى فا الماضي الثلاثي نحو جدت وطلت فاصله جودت وطولت بضم الواو ويدل
نقل جدت وطلت فسكن اخر المسند ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو الى فا الفعل وحذف حرف العلة
العين بدليل اخاف واهاب ... ضمة ما قبله ... وهبت بكسر الهاء فان اصلها خوفت وهيبت على فعل بكسر
كما تقدم وان كانت فتحة ابدلت بمجانسة المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت في اصلها قولت وبيعت بفتح العين
لكن اتباعا ابدلت الفتحة بمجانسة الواو في فعل القول وهي الضمة وبمجانسة اليا في فعل البيع وهي الكسرة ثم
نقلت هذا هو مذهب الجمهور وقال سيبويه واما قلت فاصلها فعلت معتلة من فعلت وانما حول الى فعلت

ويكون ما قبلها

ليجولوا حركة الفاء عن حالها وقال ايضا واما بعت فانها معتلة من فعَل يفعِل ولو لم يحولوها الى فعُلت لكان حال الفا كحال قال قلت وراي ابن الحاجب ان الضم للدلالة على الواو والكسرة للدلالة على اليا لا للنقل وادعي انه الصحيح واحتج عليه بانه لو لم يجعل للدلالة كما قال وجعل للنقل كما قالوه لزم نقل باب اصلي الى باب فرعي وهو خلاف الاصل واورد عليه انه لو كانت الكسرة دالة على اليا لدلت عليها في خفت واللازم باطل فاجاب بان الكسرة والضمة بدلان على الواو واليا اذا لم يمكن ان يراعى بيان البنية فانهم لو فتحوا في قلت وبعت لما دل فتح الفاء على فتح العين اما اذا امكن بيان البنية كما في خفت وهبت فلا بد ان عينها والكلام على ذلك بطوله وربما نقل اي وقع النقل المذكور قليلا وهو نقل حركة عين الفعل المعتل الذي الاجوف الى فائه دون اسناده الى احد الثلاثة التي هي التا والنون ونا في زال وكاد اختي كان وعسى كقول بعضهم ما زِيلَ يفعل وقول ابي خراش الهذلي • وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يأكلن جُثّتي • وكِيدَ خِراشٌ عند ذلك يَيْتَمُ ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له واحترز بقوله اختي كان وعسى من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب ومن كاد بمعنى اراد وبمعنى مكر وبمعنى بمعنى فيهما فولك ماضي يزال ويكاد فان مضارع الذي بمعنى ماز يزيل وبمعنى ذهب يزول ومضارع كاد بهذين المعنيين يكيد ولما كان كلام المص السابق نصا في ان الاسكان خاص بتلك الضمائر وكان ما عداها يحرك ما قبله اراد ان يبين حقيقة تلك الحركة ولم يتعرض للالف للعلم بانها لا يكون قبلها الا حركة مخاصة التي هي الفتحة فلذلك قال وحركة ما قبل الواو واليا مجانسة فيضم ما قبل الواو نحو يضربون ويكسر ما قبل اليا نحو تضربين مات مانيها اي فان ما قبل الحركة المجانسة تلك الحركة المجانسة بان تكون واو وقبله ضمة نحو يدعون اذ اصله يدعوون او كان يا قبله كسرة نحو ترمين اذ اصله ترميين وهذا الكلام مبني على ان الحركة الحرف بعد الحرف او كان ما قبل الواو واليا الفا حذف اي ما ذكره من واو ويا والف وولي الضمير ما قبله اي ما قبل المحذوف بحاله من غير تغيير له فيبقى حركة العين في يدعون والميم في ترمين والشين في تخشين على حالها وان كان الضمير واوا والاخر يكسرانها يا نحو الزيدون يرمون اذ اصله يرميون فاخر الفعل يا والضمير واو او بالعكس فيكون الضمير يا واخر الفعل واوا نحو تغزين اذ اصله تغزوين حذف الاخر اي اخر الفعل وهو اليا من ترميون والواو من تغزوين مثلا وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله فتقول ترمون وتغزين وظاهر هذا الكلام انا حذفنا الحرف وحده ونقلنا حركته التي كانت ضمة الى ما قبله وقال في شرحها استثقلت ضمة على يا مسكور ما قبله في ترميون وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزوين فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا ثم اليا والواو لبقي للساكنين ثم حذف على واو الضمير في ترمون ويا الضمير في تغزين لانقلابها الى الواو واليا تجي بالحركة المجانسة لبيان الضمائر وقوله وجعلت الحركة على ما قبله يقتضي ان الحركة مع الحرف وبان في ضمير الغائبين بفتح النون جمع غائب كضمير الغائبة كثيرا واذا الرسل اقتت وكقوله • قد علمت والدتي ما ضمت • اذا الكماة بالكماة التفت • وكقول حسان بن ثابت رضي الله عنه • وقال الله قد يسرت جندا • هم الانصار عرضتها اللقاء • واطلاق هذا القول من المصنف انما يصح على قول الكوفيين واما البصريون فيمنعون في جمع السلامة الزيدون قامت كما يمنعون قامت الزيدون وهو موافق لهم في ذلك الباب فكان ينبغي ان يوافقهم هنا فلا يطلق وفي حواشي الصحاح لابن بري ان قيسا يعني ابن ذريح لما دخل مكة شرع اصحابه يدعون الله عز وجل ويسالونه المغفرة وقال هو يا رب ليلى فقالوا له ويحك هلا سالت المغفرة فقال • دعا المحرمون الله يستغفرونه • بمكة شعثا ان تمحى ذنوبها • فناديت يا رباه اول سالتي • لنفسي ليلى ثم انت حسيبها • فان اعط ليلى في حياتي لا يتب • الى الله عبد توبة لا اتوبها • لنا وهم بجماعة اي ان يجي ضميرا الغائبين كضمير الغائبة مبني على التاويل بالجماعة لا على وجه الحقيقة وهذا الكلام متعلق بما تقدم من قوله ان الواو والنون تكون للغائبين والغائبات والمخاطبين والمخاطبات وعنى ان الواو للمذكرين غيبة وحضورا والنون للمونثات كذلك فبين هنا ان

ضمير

ضمير الغائبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد مذكرا او مونثا وانه يجمعه كالمفرد المونث على التاويل لا على وجه الحقيقة واما على الحقيقة فتكون على ما تقدم من ان الواو للعقلاء الذكور وكضمير الغائب قليلا كقوله فاني رايت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا لنا ولم يوحد بهم الجمع فيقول في البيت المذكور ان الضامرين بمعنى من ثم او من ذكر وهو واحد بهم الجمع فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار وهذا التاويل هو الذي يدل كلام سيبويه على اعتباره او لسد واحد مسده وهذا تاويل الفارسي وقد احتج لهذا التاويل الاول بقوله عليه الصلاة والسلام خير النساء صوالح نساء قريش احناه على ولد الحديث فانه لو قصد المعنى الثاني لقيل احناها فانه انما يقال هنا خير امراة وبما مثل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا مثال الاول وهو ضمير الاثنين بعد افعل التفضيل كقوله • وميّة احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا • وقد يتوهم ان هذا البيت مما يرد به تاويل الفارسي اذ لا يصح ان يقع واحد الثقلين هنا لانه لا يطرد فلا يقال احسن ثقل و لا احسن الثقل لان له ان يقول يصح احسن شي جيدا وليس شرط الواحد ان يكون من لفظ المذكور ومثال ضمير الاناث بعد افعل التفضيل خير النسا صوالح نساء قريش الحديث ومثال ضمير الاثنين دون افعل قول الشاعر • اخو الذيب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه تطمع نفسه كل مطمع • كانه قال ومن يكن هذا النوع وقال ابن العصفوري جعل الذيب والغراب بمنزلة الواحد فاعاد اليهما ضمير الواحد وذلك لان الذيب والغراب كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ولولا ذلك لقال ومن يكونا ووجه العلة في غير اسم التفضيل انه لا يطرد فيه فيلم المفرد تعلم الاثنين والجماعة كما يطرد ذلك في اسم التفضيل قلت وفي كلام المصنف مناقشة وذلك ان قوله وبما مثل بذلك يشمل ضمير الغائبة وليس الحكم في هذا القسم كذلك فكان الصواب وبان كضمير الغائب ضمير الغائبين وضمير الغائبات وقد يجاب بان اسم الاشارة لا يرجع الى مجموع ما تقدم من الامثلة كضمير الغائبة كثيرا وكضمير الغائب قليلا وانما يرجع الى الاخير فقط ولجمع الغائب غير العاقل او للغائبة كقوله واذا النجوم انكدرت واذا الجبال سيرت واذا العشار عطلت واذا الوحوش حشرت واذا البحار سجرت ولا يقال قد مضى هذا في قوله وبان ضمير الغائبين كضمير الغائبة لانا نقول ذلك في العقلاء خاصة وهذا في غير العقلاء او الغائبات كقوله انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وكان الاولى بالمصنف لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيه دخولا ظاهرا نحو ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر الاية فقال تعالى خلقهن ولم يتقدم جمع صناعي وانما تقدم جمع لغوي فقط ولما بين المصنف جواز الوجهين شرع في تبيين الراجح منهما فقال وفعلت ونحوه فيدخل فيه ضمير الوصف المرفوع وغير المرفوع اولى من فعلن ونحوه بالكثير جمعه اي جمع غير العاقل واقله اي واقل الجمع المذكور وهو بالرفع على انه مبتدأ والعاقلات معطوف عليه والخبر قوله بالعكس فالاحسن الجذوع انكسرت ومنكسرة وكسرتها والاجذاع انكسرن ومنكسرات وكسرتهن وينبغي ان يبحث عن وجهها لتعرف والعاقلات مطلقا سواء كان الجمع الذي لهن جمع قلة او جمع كثرة بالعكس ففعلن ونحوه لهن اولى من فعلت ونحوه وكلاهما كثير فصيح نحو والمطلقات يتربصن بانفسهن الاية وفي الحديث فانهن عوان عندكم ومن الوجه الاخر ولهم فيها ازواج مطهرة وقد يوقع بالبنا للفاعل وضم اليا من اوقع فعلن مفعول به عامله يوقع موقع فعلوا منصوب على الظرفية اي في محله توقعه طلب المشاكلة برفع طلب على انه فاعل يوقع وذلك كما في الحديث اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن فالقياس ان يقال ومن اضلوا لكن تقدم عليه اظللن واقللن فطلب المشاكلة بين ذلك وبينهما فاتى به على صيغتهما فقيل وما اضللن فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي اوقع اضللن موقع اضلوا كما قد يوقع طلب التشاكل لهات اخو عبرسا بنت هاسحم وورننا الاول كما وقع في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال للنسائه ليت شعري ايتكن صاحبة الجمل الادبب ينبحها كلاب الحواب اراد الادب

فابجم

فاظهر الادغام لاجل الجواب واجمل الادرت هو الكثير الوبر وفي حديث عذاب القبر لا دريت ولا تليت تقلب
واو تلوت يا للتشاكل دريت وقال الخطابي يقوله المحدثون هكذا تليت والصواب ولا ائتليت تفتعل من
انتفعلت اي لا استطعت من قولك ما الوت هذا الامر وفيه وجه آخر وهو ان يقال اتليت تجيد بالالف
الاولى قال والمعنى الدعا عليه بان لا تنتج ابله اي لا يكون لها اولاد تتلوها اي تتبعها انتهى وهذا المعنى
ذليك لا يناسبه هذا المقام ورواية المحدثين صحيحة على الاتباع واذا كانوا يقولون حسن بسن فيتبعون
بكلمة تامة المناسب والتشبيه فلان يغيروا جزء كلمة لها معنى لذلك اخف واسهل والثاني كقولهم
اخذ ما قدم وحدث بضم الدال من حدث تقعيرا وعن وزن فعل بفتح العين الى فعل بضمها الطلب مشاكلة
لقدم وكذلك نحو هناه ومراه فانه لا يقال في الافراد الا امراه فلما قرنوه بهناه طلبوا مشاكلة وزنه
فحذفوا الهمزة وقالوا امراه **ومن البارز المتصل في الجر والنصب يا المتكلم** احترز من يا المخاطبة
نحو ربي اكرمني **وكاف مفتوحة للمخاطب** نحو ما ودعك ربك ولا يرد عليه كاف ذلك فانها للخطاب لا للمخاطب
ومكسورة للمخاطبة نحو جعل ربك تحتك سريا الاية ان الله اصطفاك وطهرك **وها** اي مجموع هذا اللفظ
للغائبة نحو والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها والنهار اذا جلاها الايات وحكى السيرافي
الاتفاق على ان الضمير هو مجموع الها والالف وقيل الالف زائدة مقوية لفتحة الها الفارقة بين المذكر والمونث
واجاز بعضهم حذفها وقفا ومنه والكرامة ذات اكرمكم الله به اي بها **وها** بهمزة مكسورة بعد الالف **مضمومة**
للغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والضمير هو الها وحدها والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعها
هو الضمير **وان وليت ها الغائب يا ساكنة** نحو بما عاهد عليه الله **او كسرة** نحو قال لاهله امكثوا **فبكسرها**
عند غير الحجازيين كما مثلنا واما الحجازيون فعلى ما قدمنا من قولنا وها مضمومة ويلبثهم في حفص وما انسانيه
وبما عاهد عليه الله وقرأ حمزة لاهله امكثوا بضم الها فان قلت فما وجه دخول الفا الرابطة للجواب على
تكسرها مع صلوحه لان يجعل شرطا وانما يربط بالفا ما لا يصلح لان يكون شرطا قلت هو مثل قوله ومن عاد
فينتقم الله منه فلا بد من العصبية جوابا وانما تجعل خبر المحذوف اي فهو ينتقم الله منه وكذا فبكسرها
فتقدير فهي بكسرها غير الحجازيين فالجملة اسمية فالفا متعينة حينئذ لعدم صلاحية الجملة اذ ذاك
لان تكون شرطا **وتشبع حركتها بعد متحرك** نحو له ما في السموات **ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا** اي
سوا كان حرف علة نحو فيه وعليه او صحيحا نحو منه وعنه فالاختلاس في ذلك هو المختار على الاشباع **وفاقا**
لابي العباس المبرد وخلافا للعلبي في قوله لا يختار عند الساكن مطلقا بل مقيدا بكونه معتلا فنحو عليه وفيه
بالاشباع فيه متفق على مرجوحيته لانه الذي يعرض فيه اجتماع مثلين بينهما حرف خفي فلا يبالي بذلك في
الالف المقصور ولكن حمل عليها والحق انه لا فرق فان المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقا لا بهذا
بقيد التماثل لان المحصور موافق على مسلة ضرباه مع التخالف والاصل عدم الحمل وما نقل للمبرد الله له
بقرأ بالاشباع مطلقا الا ابن كثير واما في السبعة فيختلسون بعد الساكن مطلقا معتلا كان او صحيحا
ولم يقرأ الحمصي القرا السبعة بالاشباع بعد الصحيح والاختلاس بعد المعتل كما اختاره سيبويه وكان
حق المصنف ان يقول بعد ساكن معتل اتفاقا وصحيح وفاقا لابي العباس او بعد صحيح على الصحيح
وقد تسكن او تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل بضم العين **وبني كلاب اختيارا** فيقولون ان الانسان
لربه لكنود باسكان الها ولربه بالاختلاس وقرئ بهما في السواد وكذا له مال وله مال وقد اجتمع الاختلاس
والتسكين في قوله • له زجل كانه صوت حاد • **وعند غيرهم اضطرارا** كقوله • واشرب الما ما بي نحوه عطش
الا لان عيونه سيل واديها • وانشد الجوهري في الصحاح • انه لا يبري دا الهديد • مثل القلايا من سنام وكبد
الهديد كغليظ العطش والخفش وضعف العين **وان فصل المتحرك** ولو قال المتحركة لكان انسب لما تقدم
في الاصل متعلق بفصل لا بالمتحرك **ساكن حذف جزما** نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم اذ اصلها يؤديه
ونصليه **او وقفا** نحو فالقه اليهم اذ اصله فالقيه **جازت الاوجه الثلاثة** هذه الجملة جوابا الشرط وقوله حذف

جزما

جزما او وقفا جملة في محل رفع على انها صفة لقوله ساكن والاوجه الثلاثة هي الاشباع والاختلاس
والاسكان فالاشباع نظرا الى اللفظ اذ الضمير بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانه بعد ساكن والاسكان
نظرا الى حلوله محل المحذوف وفي وحدة الاسكان ولو لم يكن معتلا واعلم ان الاختلاس والاشباع كل منهما
مع الضم مطلقا ومعه او مع الكسر اذا تقدمت كسرة او يا فقرئ يؤده اليك على خمسة اوجه يؤده
بالاسكان يؤده بالكسر مع الاختلاس يؤده بالكسر مع الاشباع يؤده بضم الها مع الاختلاس يؤده بضمها
مع الاشباع **ويلي الكاف والها في التثنية والجمع ما ولي التا** نحو ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم وضربكن
غلامكن وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن ومن كسر الها في به وفيه كسرها في بهم وبهما
وبهن وفيهما وفيهم وفيهن ومن ضم ضم قال ابو عمرو والضم مع اليا اكثر منه مع الكسرة ويسكن ميم الجمع ايضا فيها
اعرف ان لم يلها ضمير متصل فان وليها ففيه خلاف يونس كما تقدم في التا **وربما كسرت الكاف** ايضا في التثنية وفي الجمع
بعد يا ساكنة او كسرة نحو فيكما وفيكم وفيكن وبكما وبكم وبكن بكسر الكاف في الكل وهذه لغة حكاها
سيبويه عن ناس من بكر بن وائل قال وهي رديئة جدا سمعنا اهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة
• وان قال مولاهم على جل حادث • من الدهر ردوا فضل احلامكم ردوا • ولكن لم ينقل سيبويه ذلك الا بعد
الكسر وحكاه الفرا عن النمر قال ولا نعلم احدا من العرب يقولها غيرهم **وكسر ميم الجمع** اعم من ان يكون في ضمير
رفع او نصب او جر فلا فرق **بعد الها المكسورة** نحو عليهم واحترز بالمكسورة من المضمومة نحو تتوفاهم
الملائكة فان الميم لا تكسر حينئذ وان كانت مكسورة كما قال المصنف فكسر الميم **باختلاس قبل ساكن** نحو بهم
الاسباب عليهم القتال **وباشباع دونه** اي دون ساكن المذكور نحو بهم احسان وعليهم جلالة **انتهى** من ضمها
قبل الساكن لتنقل الخروج من كسر الى ضم ومن اسكنها قبل المتحرك لان الصلة هي الاصل وفي قوله اقيس
نظر وانما حقه ان يقول اسهل والا فالاقيس الضم لان اصلها حركة والواو كالعرض وما كان احسن اللفظ والمعنى
لو قال في الاول ايسر وفي الثاني اشهر ليكون الترتيب هكذا وكسر ميم الجمع بعد الها المكسورة باختلاس
قبل ساكنين وباشباع دونه ايسر **وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر** مثال ضمها قبل ساكن
قراءة الاكثرين بهم الاسباب بضم الميم ومثال اسكانها قبل متحرك قراءة الاكثرين صراط الذين انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم ولا الضالين ويكون ما ذكره هو الاشهر في الوجهين قراءة الاكثر **وربما كسرت الميم قبل ساكن**
مطلقا اي وان لم يكن قبلها كسرة ولا يا ساكنة كقوله • فهم بطانتهم وهم وزراؤهم • وهم القضاة ومنهم الحكام
وكقوله • الا ان اصحاب الكنيف وجدتهم • هم الناس لما اخصبوا وتمولوا • انشدهما المصنف في الشرح

فصل في الكلام على نون الوقاية **تلحق وجوبا قبل يا المتكلم** مفتوحة او ساكنة او محذوفة

بحث نون الوقاية

والكسرة دليلها نحو ربي اكرمني ربي انها ان تجر او صلا فيهما بنون مكسورة **ان نصب بغير صفة** فعلا
ماضيا نحو اكرمني او مضارعا نحو يكرمني او امرا نحو اكرمني متصرفا كما مثلنا او غير متصرف نحو عسيتي وعساني
واسم الفعل نحو عليكني ورويدني وان واخواتها نحو انني وكانني واحترز بقوله ان نصب بغير صفة نحو الضاربي عند
من يراه منصوبا فان نون الوقاية لا تلحقه **او جر بمن او عن** نحو مني وعني بادغام النون الساكنة في نون الوقاية
او قد بمعنى حسب نحو قدني **او قط** بمعنى حسب ايضا نحو قطني وهذا تصريح بان اليا مجرورة فيكون مضافا
اليها وهذا مذهب الخليل وسيبويه في باب اسما الافعال **او بجل** بمعنى حسب ايضا واليا مجرورة فتقول بجلني
او لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا لانه بالرفع فاعل تلحق **مكسورة للوقاية** عن الكسر في الفعل واسمه وشبهه
وعن مطلق عموم الحركة في المبني على السكون **وتحذف جوازا مع لدن واخوات ليت جوازا** اما لدن فكقوله تعالى
قد بلغت من لدني عذرا قرئ بالتشديد بلا وبه قرأ الاكثرون وبالتخفيف وبه قرأ نافع وابو بكر قال المص
لد والنون للوقاية لان لدن من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع ولا يكون ان يكون الاسم في قراءة
اليا اليا الذي نص عليه سيبويه لان لد متحرك الاخر والنون انما اتي بها لتصون الاخر من الحركة واما بقيا لتن لدمصانا
واما اخوات ليت فهي ان وان وكان ولكن ولعل فيجوز فيها لحذف نون الوقاية

واشارته تكون المحذوف هو نون الوقاية من الاربعة هو مذهب الكثيرين لانها طرف ولتنصيصها في لعلي وقيل
المحذوف النون الاولى وقيل الوسطى **وهو مع بجل ولعل اعرف من التثبت** في الصحاح وبجل بمعنى حسب
قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقال بجلك كما يقال قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون
بجلي وبجل اي حسبي قال لبيد ▪ فمتى اهلك فلا احفله بجلي الآن من العيش بجل ▪ هذا لفظه واما
اثبات النون مع لعل فكقوله ▪ فقلت اعيراني القدوم لعلني ▪ اخط بها قبرا لابيض ماجد ▪ **وفيهما العكس** اي الاثبات اشهر
وحذفها اعرف نحو لعلي ابلغ الاسباب **ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط** ▪ اذ ذهب القوم الكرام ليسي ▪ وقول
المرء قال المصنف صاحب المفصل لم يرد ليسي وليتني الا في الشعر كقوله ▪ ونص سيبويه على ان الحذف مع ليت ضرورة
▪ كمنية جابر اذ قال ليتي ▪ اصادفه وافقد بعض مالي ▪ والحذف مع من وعن نادر ونص بعضهم على ان
وقال الفراء ليتي وليتني جائز والظاهر انه يجوز في الاختيار ▪ لست من قيس ولا قيس مني ▪ وقطني وقد
لا يجوز الا في الشعر كقوله ▪ ايها السائل عنهم وعني ▪ وقد نص على ان الحذف منهما ضرورة
عربي من قطني وقدني وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين فيهما في الاختيار وهو خلاف ما تقدم وقد جمع الشاعر
وفي شرح الالفية لولد المصنف قدي وقطي في كلامهم اكثر من قدني وقطني وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وكسرها
بينهما في قوله ▪ قدني من نصر الخبيبين قدي ▪ وفي الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء
مع ياء ودونها ويروى قطني قطني وقط قط وهذا يدل على جواز الامرين هذا كله كلام ابن هشام
وقد يلحق اي نون الوقاية **مع اسم الفاعل وافعل التفضيل** حملا على الفعل والا فلا عبرة
من كسرة لا يستحقانه وحفظت عليهما سكونا يستحقانه ولحوقها مع اسم الفاعل تارة تكون مع كونه ناصبا
وتارة مع كونه خافضا فالاول كقوله ▪ وليس الموافيني ليرفد خائبا ▪ والثاني كقوله ▪ اسلمني للقوم تراني
فكان القياس في الاول الموافي بتشديد الياء وفي الثاني اسلمي بتخفيفها وقال ابن هشام في اسلمي
تنوين لا نون وقاية وكسر لالتقاء الساكنين وحمل على ذلك مداريني والياء بعده مفعول به
ويرده وليس الموافيني اذ لا يجتمع التنوين مع ال واما الحاقها افعل فقد استدل عليه بقوله
عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم وفيه ثلاثة اسئلة احدها في اخوف فانه يستحق ان
غير الدجال خائف فان اصل افعل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال اخوف
منه والثاني في الياء ان افعل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك والثالث في الحاق النون وجواب
هذا الاخير ان افعل هذا اشبه به في المعنى وجوابا للاول ان فعله اما خاف او خيف او اخاف والجميع يمكن
اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب استعمل من ذات المفعول ويكون الاصل اخوف مخوفاتي فحذف
المضاف وبهذا التقدير اندفع السوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بالوصف به
الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب فالاصل خوف غير الدجال خوفي ثم قيل خوفي هذا الشر اخوف
من خوف غيره والاصل للحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف المخوفات وخلفها غير والياء
فصار غير الدجال اخوفني واما اخاف فعلى ان الاصل غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد
تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السوال الاول وتبين على الاوجه الثلاثة انه لا بد من تقدير
مضاف واما الوجه الثاني فيحتاج الى تقدير مضافين **وهي** اي نون الوقاية **الباقية في فليني** من قول
الشاعر ▪ تراه كالثغام يعل مسكا ▪ يسوء الفاليات اذا فليني ▪ **لا الاولى** عطف على هي والمراد بها
نون الاناث **وفاقا لسيبويه** بناء على انه اذا دار المحذوف بين كونه اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى ورجح
مذهبا بها الباقية في تامروني والصحيح ان المحذوف هو نون الوقاية لان النون الاخرى فاعل والفاعل
لا يجوز حذفه وفي البسيط ان كون المحذوف نون الوقاية امر مجمع عليه والمصنف نقل الخلاف كما رايت
فصل يذكر فيه صيغ الضمائر المنفصلة **من الضمير منفصل في** الا في النصب واما الجر
فلا يكون الضمير فيه الا متصلا اي من المنفصل في الرفع **للمتكلم انا بحذف الالف في وصل غير تميم** فالضمير

الهمزة

الهمزة والنون واما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوصل وانما ثبتت في الوقف لبيان الفتحة لانه لولا الالف
لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون وتكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف
والابتداء او فقد تثبت فتحذفها بها السكت كقولك هكذا انه هذا مذهب البصريين وقال
الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم وبعضهم يقول ان الباقي في لغتهم
انه بدل من الالف واختار المصنف المذهب الكوفي واشار بقوله في وصل غير تميم الى ان تميما يثبتونها
وصلا ووقفا وبها قرا نافع والا عند غيرهم يحذفونها في الوصل ويثبتونها في الوقف **ويقال في انا هنا**
بابدال همزتها هاء **وان** على وزن بان قال الفراء من العرب من يقول آن بطيل الالف ويحذف الهمزة
وهي لغة قضاعة ومنهم بعضهم من يقول بطيل ان الالف للاشباع ونقل عنه ابن اياز ان الالف للاشباع
انها لغة يتمي انا وهو صريح في ان الالف ليست للاشباع فان قلت فكيف يجتمع بقوله بطيل الالف
قلت ليس هذا صريحا في كون الالف للاشباع وانما هو ضبط للفظ لينبه الناظر على الوجه وذلك
لانه لو اقتصر على قوله وبعض العرب يقول ان بحذف الالف لربما رجل اراد بقوله آن همزة فنونا فقط
او همزة فالفا فنونا اذ صورة الخط واحدة فيهما فتزداد ربما بوهم غير المقصود فبقوله بطيل الالف
قال المصنف من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب في رأى راء وليست الالف اشباعا لانه
لا يكون غالبا الا في ضرورة قلت اما انه الا القلب اشباعا فظاهر لما قالوا اما ادعاء القلب فلا يثبت
يتوهم عليها اسبابا وانا شبيه بالحرف فينا فيه القلب لانه نوع من التصرف والحروف وما يشبهها عارية
قابلة له **وان** بنون ساكنة فتقول ان ساكنة وصلا ووقفا حكاها قطرب **ويتلوه** اي ان الساكن النون وهو قطرب
مذكور **تاء حرفية للخطاب كالاسم لفظا وتصرفا** فتقول انت بفتح التاء للمذكر وانت بكسرها للمونث
وانتما للاثنين مذكرين او مونثين وانتم لجماعة المذكرين وانتن لجماعة الاناث كما تقول في التاء الاسمية
ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن فالضمير هو ان فقط والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين
وعليه اقتصر المصنف في المتن وفيه خلاف لا نطيل بذكره **وللمتكلم مع غيره** وهو المتكلم المعظم نفسه
او المتكلم وحده غيره **نحن** وحرك للساكنين وضم اما لكونه ضمير المرفوع واما لدلالته على الجمع الذي
حقه الواو **وللغائب هو للواحد المذكر وهي للواحدة المونثة وهما** للاثنين مذكرين كانا او مونثين **وهم**
لجماعة المذكرين **وهن** لجماعة الاناث والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان
حرف الاشباع لا يتحرك والجواب وما لا يتبع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة
بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظنه الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء كما في هو وهي وكانت قبلي يحج هوما وهيما وهوم
وهين **ويخفف بحذف الواو والياء ولم يجمع في الانفصال لها بل في الاتصال** فيثبت لهم انتم ما ثبت لهم
ضربتم من السكون تسكين واشباع واختلاس لكن لا يجري هنا خلاف يونس اذ لا ينفصل بها ضمير **وتسكين**
هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام **وثم جائز** وقد وردت قراءات السبع واستعمالات الفصحاء تشهد لذلك والتثقيل
لغة الحجاز والتخفيف لغة نجد وهو بعد الواو والفاء واللام اكثر من التثقيل **وقد تسكن بعد همزة**
الاستفهام كقوله ▪ فقمت للطيف مرتاعا فارقني ▪ فقلت اهي سرت ام عادني حلم ▪
وبعد كاف الجر كقوله ▪ وقد علموا ما هي كهي فكيف لي ▪ سلو ولا انفك صبا متيما ▪
قال المصنف ولم يجي الاسكان بعدهما الا في الشعر ولم ينبه على ذلك في المتن **وتحذف الواو** كقوله
▪ فبيناه يشري رحله قال قائل ▪ لمن جمل رخو الملاط نجيب ▪ **والياء** كقوله ▪ سالمني ...
▪ عدي ولولاه ... ▪ **اضطرارا** فلا يقاس على مثل ذلك في السعة **وتسكينهما لغتين واسد**
عن هو فقال هو ساكنة وهي فاسكن ياءها ساكنة **وتشددهما همدان** بميم ساكنة ودال مهملة كقوله

في الخطاب

المثنى

وان لسان سنهدة تستفي بها وهو على من صبه الله علقم وكقوله مو النفس ان دعيت بالعنف آبية
وهي ما امرت بالطف تأتمره ومن المضمرات اياخلافا للزجاج فانه ذهب الى انه اسم ظاهر مضاف
الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك ونسبه بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تأخيره عن عامله بل
ربح كغيره من الاسما الظاهرة ومنها ان ايا لا يقع في موضع رفع وما لا يقع في موضع رفع او منصوب
او ظرف او حال او منادى ومنها بنية ايا لعين الضمير منفية فتعين كونه مضمرا وهو اي ايا في النصب
كانا في الرفع يريد انه منفصل مثله نكن تعتمد لحوقها بما يراد به من متكلم او غيره اسما تضاف اليه وفاقا
للخليل والاخفش والمازني نقول اياك واياي واياه فالياء في العول كلها ضمير نصب منفصل مضاف
الى اسم هو يا المتكلم او كاف المخاطب او ها الغائب واختار المصنف هذا المذهب مستندا الى
وجوه منها ان الاسم لم يرد الا مضافة فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب
وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ ولا حجة فيه وارد المصنف على نفسه ان هذا المذهب
مقتضى لا اضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف واما لكون عامله في اسم عامل عمل الفعل
واما ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك
ولذا لو كان مضافا الاسم اضافة الشي الى نفسه واجاب باختيار ان تكون الاضافة للتخصيص
فليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص يحصل المضاف معرفة ان كان نكرة والا ازداد
وضوحا كان زيادة بالصفة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني
ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف على الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة
الوضوح كقول ورقة وتحاقد الذي كرهت قريش ولو عجت بمكتنا عجيجا واما
اضافة الشي الى نفسه فنلتزمها مستندين بما عنه ربه عنها في نحو جاء زيد نفسه كذا قال قلت الذي
اعتذر به عن دخول الاضافة ان توهم نفس الشي وعينه ان المضاف في مثلها يدل على اعم مما يدل
عليه المضاف اليه فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان تكون المضاف اليه وغيره
لكونه اعم وهذا في الحقيقة مانع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة الشي الى نفسه نكيف يلتزم
المصنف في اياك مثلا انه من اضافة الشي الى نفسه ويعتذر بمثلا لا يعتذر مع استماله على منع
الشي بعينه فتامل لا حرونا خلافا لسيبويه ومن وافقه مستندين الى ان الضماير لا تضاف
ولانه تثبت اضافتها بلفظ شاذ كما حكوه من اياه الشواب فلم يبق الا ان يقال ان ايا ضمير وما يتصل
به فهو حرف يدل على احوال المقصود به من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مستترا كما هو
مذهب البصريين في التا التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد يعني وتقال اياك بفتح
الهمزة مع تشديد اليا وهياك بكسر الهمزة مع تخفيف اليا وهياك بابدال الهمزة المكسورة ها مع
التشديد وهياك بابدال الهمزة المفتوحة ها مع التشديد فصل
نذكر فيه المواضع التي ينفصل فيها الضمير اما على جهة الوجوب او الاختيار وجواز الامرين اعني الاتصال
والانفصال على السوا وما يتصل بذلك ان حصر بانما كقوله الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي
انما سرت بك يتعين انفصال الضمير اي القابل للفصل والاتصال فلا تعني بنحو
الذايد اوله دال معجمة ولحره دال مهملة بمعنى الطارد اي انا الذي اطردهم عنا بسيوفهم والذمار بكسر
الدال ما يلزمك حفظه وحمايته والاستشهاد بهذا البيت مبني على ان ما من قوله وانما كافة وقد
يقال انها موصولة وانا خبره وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ولا يضر ويأتي للمصير المستفاد
منه في باب الموصول ان شا الله تعالى وتنسب ابو حيان المصنف في هذا الموضع الى الغلط الفاحش و
الجهل بلسان العرب وادعى ان ذلك قول لم يقله احد نحو تلا ابان ستريعجل ما مستند تغليط

نحو

٣١

نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة وانما توفون اجوركم
يوم القيامة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما اشكو بثي وحزني انا وكذا الجميع وهذا هجوم بالتخطئة
من غير تثبت قال الشيخ بها الدين السبكي ولسان حال ابن مالك يقول انما اشكو بثي وحزني الى الله وكلام المص
هو الصواب وليس مقصوده تحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين احداهما ان انما للحصر وهو الذي
عليه اكثر الناس والثانية ان المحصور بها هو الاخير لفظا وهذا الذي اجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمالات
واذا ثبتت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت لما فهم والتبس اذ قولك انما قمت موضوعه
لم يقع مني الا القيام فلو قلت اردت به ما قام الا انا لم يفهم ولا سبيل الى فهمه الا بان يقول انما قام انا كما
تقول ما قام الا انا وهذا واضح للسقوط استدلال ابي حيان بالآيات المذكورة وما اشبهها لان كلا منها قصد
فيه حصر الاخير لا الفاعل ولو قصد حصر الفاعل لانفصل وقول سيبويه ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه
بناه على ان انما ليست للحصر كما نقل واذا تأملت كلام المص وجدته في غاية التحرير وذلك انه قال ان حصر
بانما ولم يقل ان وقع بعد انما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما لا وجود له فيما
كلاما لم يتواردا على محل واحد او رفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد
اغري العدا بكم استسلامكم فشلا فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح كعجبت من
ضربكه هو ومن ضربك اياه فان قلت بل يجب فصله في بعض الصور كما اذا قلت عجبت من ضرب الامير اياه
وعلى هذا فينبغي ان يجعل المنصوب في كلام المصنف صفة للضمير وفاقا والتقدير او رفع بمصدر مضاف
الى الضمير المنصوب ليعم المعنى انه اذا انتصب بمصدر وهو مضاف الى الضمير المرفوع لم يجب الفصل فيسلم من النقض
بمثل هذه الصورة لان المصدر فيها مضاف الى ظاهر لا الى ضمير مرفوع قلت لا نسلم وجوب انفصال الضمير
في صورة النقض بل يجوز اتصاله بان نفصل بين المتضايفين فنقول عجبت من ضربه الامير كما وقع في قوله
فان نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
بنصب الاولاد وجر الشركاء او رفع بصفة جرت على غير صاحبها كقوله غيلان مية مشغوف بها هو مذ
بدت له فحجاه بان او كربا قال المص في الشرح في باب المبتدا ان المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل اللبس
نحو زيد عمرو يضربه هو فتقييده المسئلة هنا بالصفة ليس بجيد ثم اطلاقه الصفة مردود بمسئلة
زيد قايم ابواه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير فان قلت هل الصفة في هذه
المسئلة مسندة الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلامه محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ولان
يكون المسند اليه هو الضمير المستكن في الصفة وهذا الضمير البارز المنفصل تاكيدا له اذ رفعه بالصفة
صادق بالامرين قال الرضي الاسترابادي الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد للضمير
المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول سطرد اعني الزيدون ضاربهم نحن والزيدان
الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت منعف نحو جاني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في الاحاجي
بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل او اضمر العامل او اخر فالاول نحو اياك لي قال
من اضرب ومنه قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعا وللشر جالب والثاني نحو اياك نعبد واياك
نستعين وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجز الاخير من العامل المحذوف والموخر
او كان العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين واما الفصل هنا لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غايبا مثلا بعد تقدم ذكره زيد فتقول
زيد ما قايما على ان يكون في ما ضمير زيد فيودي الى استتار الضمير في الحروف واللازم باطل لانه على خلاف لغتهم
لا يقال ان هذا الموجب انما هو على لغة من اعمل الحروف وهم الحجازيون في ما واهل العالية في ان واما التميميون
فموجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتدا
او فصله متبوع اي فصل العامل عنه لا اتصال بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم واباؤكم

وعنه نام القوم وانت وحتى انت واكرمتهم حتى اياك فان اردت بحتى الجارة لم يجز لانها لا تجر المضمر والمبرد يجيز
فان قلت فلم عدل المصنف عن ان يقول فيقول هناك فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل
او كان الضمير تابعا الى قوله او فصله ممنوع قلت لعله ليشمل مسئلة غريبة ذكرها ابو حيان لا تنسبن في
قوله واياي فانه جعل اياي منصوبا معطوفا والياء في التوكيد توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا
ولم ينفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيمكن
الفصل فكانه اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتامله **او ولي** الضمير **واو المعية** كقوله • فآليت لا انفك احذو قصيدة
تكون واياها مثلا بعدي **او ولي الا** كقوله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه وقال الشاعر • قد علمت سلمى وجاراتها
ما قطر الفارس الا انا • **او ولي اما** كقولك قام اما انا واما انت وقول الشاعر • بك او بي استعان فليلي امنا
انا او انت ما ابتغى المستعين **او ولي اللام الفارقة** بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله
• ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا • وقد يتخيل ان المص لو قال لام الابتدا لكان احسن
لشموله لنحو ان الكريم لانت وليس كذلك لوجهين احدهما ان اللام الفارقة ليست لام الابتدا عند ابي
علي الفارسي وابي الفتح ابن جني وجماعة فلا يكون التعبير بلام الابتدا شاملا لها على هذا الراي وسيأتي في ذلك
كلام والثاني ان الفصل في نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه مخبرا لان **او نصبه**
اي الضمير **عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان افتقرتنه** بان يكونا جميعا ضميري متكلم او مخاطب او غائب نحو
علمتني اياي وعلمته اياه فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل **وربما اتصلا غائبين ان
يشتبها لفظا** نحو ما حكاه الكسائي هم احسن الناس وجوها وانضرهموها ومنه قول مغلس • وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها • وقول الاخر • لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهماه قفو
اكرم والد • وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيتهوه
وفي كلام سيبويه ما يدل على جوازه فانه قال والكثير في كلامهم اعطاه اياه فاقتضى ذلك ان نحو اعطاهوه
واقع في كلامهم بقلة **وان اختلفا** بان يكون احدهما لمتكلم والاخر لمخاطب او غائب **جاز في الثاني الامران**
الاتصال والانفصال فتقول الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه واما الاول الذي هو والي للفعل فلا يكون
الا متصلا كما رأيت **ووجب في غير ندور تقديم الاخص رتبة مع الاتصال** فتقدم المتكلم على المخاطب والمخاطب
على الغائب نحو يا غلام اعطيتك زيدا والدرهم اعطانيه زيد والدرهم اعطيتكه هذا ان الاول الغائب وندر
غيره كما روي من كلام عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فقدم ضمير الغائب على ضمير الغائب على
ضمير المتكلم مع الاتصال قال المصنف والقياس اراهم اياي وانتقد بان ضمير الجمع الغائب هو الفاعل في
المعنى فالقياس اذن اراهم اياي وانما قال مع الاتصال احترازا من الانفصال فان لك سعة تقديم ما شئت
منهما فتقول الدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك لكن هذا مقيد بانتفاء اللبس واما مع وجود اللبس فيجب
تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه **خلافا للمبرد وكثير من القدما** وفي بعض النسخ وكثير
من القدما بتنكير كثير وهو لا جوزوا تقديم غير الاسبق رتبة مع الاتصال نحو اعطيتهوك كانهم استندوا
فيه الى ما تقدم من اراهمني الباطل شيطانا لكنهم مع ذلك يقولون الانفصال احسن **وشذ الاك** بكسر الكاف
في قول الشاعر • وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار • حيث اتى بالضمير متصلا بعد الا
وحقه ان يكون منفصلا كما تقدم فهذا ابعد من الضرورات **فلا تقاس عليه** بحيث يستعمل مثله في السعة
وقد يقال ان الحكم بشذوذ الاك متفق لعدم القياس عليه فيكون قوله فلا تقاس عليه امرا مستغنى عنه
فان قلت المنقول عن ابن الانباري جواز مثل ذلك في الكلام فهو مما يقاس عليه عنده فلعل المص اشار
بقوله فلا تقاس عليه الى هذا القول قلت ان ثبت ان ابن الانباري يجيز القياس على ذلك كما يقتضيه كلام
ابن قاسم وغيره فلا يمكنا ان نحكم بشذوذه ونستثيره مع القياس عليه فانه لم نحكم بجواز ان يكون لنحو اللام
معا في شذوذ الاك وفي نفي القياس عليه وحينئذ تظهر فائدة الاتيان بالجملة الثانية وذلك لان المخالفة

في الاولى لا تستلزم المخالفة في الثانية اذ من الجائز ان يخالف المخالف في شذوذ الاك لكونه عنده كثيرا ولا
يخالف في عدم القياس عليه لانه لم يبلغ من الكثرة الى الحد المسوغ للقياس عليه فلذلك لم يستغن بالاولى عن
الثانية وفي بعض النسخ فلا يقاس عليه ولا يجوز مثاله خلافا لابن الانباري فيها **واختار اتصال نحو هاء اعطيتكه**
وهو كل مفعول ثان ليس بخبر في الاصل نحو الدرهم سلنيه ... فاقتصر سيبويه فيه على ذكر الاتصال قال المص رحمه الله
وظاهر كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم
اياهم ولو شاء لملكهم اياكم **واختار هو انفصال الاخرى من نحو فراقيها** في قول الشاعر • بعزيني عنها كارها فتركتها
وكان فراقيها امر من الصبر • والمراد بهذا كل ضمير منصوب بعامل مضاف الى ضمير قبله مضوعا على **ومن نحو منعكها**
في قول الشاعر • فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع • والمراد بهذا كل ضمير منصوب بعامل مضاف
الى ضمير قبله مفعوله **ومن نحو خلتنيه** وهو كل ضمير هو ثاني مفعولين اصلهما المبتدا والخبر فالانفصال في هذه
الصور الثلاث ارجح عند المصنف ومن الانفصال في الصورة الاخيرة قول الشاعر • اخي حسبتك اياه وقد ملئت
ارجاء صدرك بالاضغان والاحن • ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الاوليين ان الانفصال فيها يلي الضمير
المجرور واولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر فانه يطلب
الفاعل والمفعول لذاته والمصدر يطلبهما لمشابهته له ووجه اختيار الانفصال في الصورة الاخيرة ان في نحو
خلتنيه راجحة الفصل المبتدا والخبر الذين حقهما الانفصال **وكما اعطيتكه هاء كنته** وهو ما وقع خبرا لكان
او احدى اخواتها اختار فيه الاتصال وهو راي المصنف وصرح ابن الحاجب وجماعة بان المختار في خبر كان الانفصال
ووجه الاول كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته ووجه الثاني ان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا
حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما في
الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة • لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقال • لئن كان هذا الدهر شهرا لا نرى فيه عربيا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا • وقد جاء على ما حكاه
سيبويه ليسني وكانني قال • عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي • وقيل
لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود الدؤلي • فان لا يكنها او تكنه
فانه • اخوها غذته امه بلبانها • وفي الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكنه فلا خير لك في قتله
وخلفت ثاني منصوبين نحو اعطيت زيدا درهما في باب الاخبار يعني ان هذا البنا مثل هاء اعطيتكه في اختيار
الاتصال فيه فاذا اخبرت عن الدرهم في مثل هذا المثال قلت الذي اعطيته زيدا درهم وهذا اختيار
المازني لان الاتصال هو الاصل واختار قوم الانفصال فيه فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم
على قاعدة باب الاخبار وهو انك تضع الضمير موضع المخبر عنه ورجح ايضا وجوب الانفصال عند خوف
اللبس فتقول في اعطيت زيدا عمرا الذي اعطيت زيدا اياه عمر **وضمنت اياهم الارض** في قول الشاعر
• بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت • اياهم الارض في دهر الدهارير **ويزيدهم حبا اياهم** في قول الشاعر
• وما اصاحب من قوم فاذكرهم • الا يزيدهم حبا الي هم **من الضرورات** وذلك انه استعمل في كل منهما
المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع اليه غير الضرورة ووجه ذلك في البيت الثاني ان المصنف ادعى
ان الاصل فيه يزيدونهم فحذف الفاعل ... فانفصل ضمير الفاعل للضرورة واخرج ضمير المفعول
قال ابن هشام في مغنيه وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب
قوما فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعهم من ثنائهم عليهم والعصبية وحماسة ابي
تمام قلت فقدر رحمه الله الاولى لا دليل عليه في البيت لانه قدرهم بعد اذكرهم وقد رشاه على قومه فيكون
ذلك سببا لزيادته اياه حبا في قومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا اصاحب قوما
فذكر قومه ابى ان لا ذكرهم الا القوم المصاحبون له قومه حبا اليه لما يشاهد من اعطاء مرتبة هؤلاء
مرتبة قومه ففيه اشارة الى تفضيل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وقد قال في الصحاح انه يقال ذكرته بلساني

فصل في ذكر مفسر ضمير الغايب وشي من احكام ضمير الغيبة
وتعليلي وتذكرته يعني **الاصل تقدم مفسر ضمير** عليه لان الواضع وضعه
وسبب بنا المضمر وذكر مراتبه وما يفعل عند اجتماعهما
معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه ما يفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى ياتي
تفسيره بعد وذلك على خلاف الاصل وانما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه تاخير مفسره عنه في بعض المواضع
قصد التفخيم والتعظيم بذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على
المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس واثبت لما يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فيكون اكد **وانما يكون** المفسر المذكور **غير الاقرب** الى الضمير مثل جاني زيد وبكر وضربته اي ضربت
بكرا وينبغي ان يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه اما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون المفسر له
الا بدليل وعليه قول المتنبي • اذا ضل الناس اعراض لهذا الزمن • فخلو من الهم اخلاهم من الفطن •
فان **قلت** هذا اذا لم يكن عود الضمير لا الى احد مما تقدم عوده اليهما معا كما في قولك جا الزيدون والعمرون فاكرمتهم
فهل الحكم كذلك **قلت** لم ار فيه بخصوصه نصا وينبغي ان يجري على مسالة ما اذا تعقب الاستثنا او الصفة
مثلا اشيا متعددة فمن قال هناك العود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك العود الى الجميع يقول هنا
العود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عايد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتامله واستثنى المصنف مما ذكر
الحالة التي تقدم فيها قرينة تدل على كون الضمير مرادا به غير الاقرب فقال **الا بدليل** اي يدل على ان المراد
الابعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمته ومنه وامنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فان
فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود الى الابعد مذكورا وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه قال ابن هشام ومن
خفي ما يتعلق بهذا الموضع حمل الزمخشري الضمير في مثله عايد الى الابعد مذكورا وهو ما نزلنا او اقرب به
وتكلف وهو عبدنا هذا ان قدر الظرف صفة لسورة وايجابه عوده الى الاقرب وهو العبد ان علقته
بفاتوا وكثير يستشكل هذا التفريق واجاب بعضهم بانه اذا اعاد الضمير على ما نزلنا وعلق بفاتوا فالمعنى
فاتوا من منزل مثله بسورة فيكون المطلوب ثم هو مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل لا مماثلة سورة
وحدها بسورة من هذا والظاهر ان المقصود خلافه بدليل بعينه اي المنزل في مثل ذلك انتهى
قال التفتازاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان امتناع المثل الى المنزل لا تقتضي ان نعتبر موصوفه
منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة لسورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القران بل من كلام وكيف يتوهم
ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران ولو بسورة وادعاء كونهم
خلاف المقصود غير مبين ولا مبين والجواب عن اصل الاشكال ان هذا الامر تعجيز باعتبار المأتي به
والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشي
ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة
واما اذا كان للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي
انتفاوه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود
المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة **وهو** اي المفسر يكون للضمير **اما مصرح بلفظه** نحو واذ ابتلى
ابراهيم ربه وهذا هو الاصل **او مستغنى عنه بحضور مدلوله** اي مدلول المفسر **حسا** اي بحضور المحسوس ومثل
المصنف بقوله تعالى قالت هي راودتني عن نفسي وقوله تعالى قالت احداهما يا ابت استاجره فاستغنى
بحضور ما يعود عليه الضمير في قال وهو واستاجره عن ذكره لفظا ونوزع بجواز عود الضمائر المذكورة الى
ما ثبتا لضمير قال يعود الى يوسف وهي الى اهلك واستاجره الى موسى **او مستغنى عنه بحضور مدلوله**
علما نحو انا انزلناه في ليلة القدر اذ يعلم من الانزال في ليلة القدر التي هي في رمضان ان المنزل هو القران
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران **او مستغنى عنه بذكر ما هو له جز** والضمير المنفصل
عايد الى المفسر كلمة سبق والمتصل عايد الى ما اي بذكر شي يكون ما به التفسير جزا له لكنا مذكور

كقوله

كقوله حاتم • اماوي ما يغني الثراء عن الفتى • اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر • فالضمير في حشرجت
وفي بها عايد الى النفس لكن استغنى عن ذكرها بذكر ما هي له جزء وهو الفتى **او كل** كقوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها فالضمير عايد الى الكنوز وقد استغنى عنها بذكر ما هي له كل وهو الذهب والفضة
او نظير نحو له علي الف درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر فعاد الضمير الى نظير المذكور لا الى عينه كما قال
المعرب وجماعة قال ابن الصايغ وهو خطا لانه ليس الذي له عليك نصف درهم اخر وانما المراد ومثل نصفه فالضمير
عايد على ما قبله لفظا ومعنى ومن هذا القبيل قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي من عمر معمر اخر
كذا قال ابن هشام وغيره **وتعقب** هذا الحمل بانه نقول اختلف في معنى المعمر فقيل يزاد في عمره بدليل انه قد
قوبل بقوله تعالى ولا ينقص من عمره وقيل يجعل له عمر وينبني على هذا ان المشكل في الاية هل يتخصص واحد او شخصا
فعلى الثاني هو شخص واحد قالوا انه مثلا يكتب عمره ماية ثم يكتب تحته مضى يوم مضى يومان وهكذا
فكتابة الاصل هو التعمير والكتابة بعد ذلك هي النقص قال • حياتك انفاس تعد فكلما • مضى نفس منها
انتقصت به جزوا • والضمير في عمره راجع الى المذكور والمعمر هو الذي جعل له عمر طال او قصر وعلى القول الاول
هو شخصان والمعمر الذي زيد في عمره والضمير حينئذ راجع الى معمر اخر لا يكون المزيد في عمره منقوصا من عمره
وهذا قول الفرا والنحويين ونقل عليهم بان العمر الثاني غير الاول اليس قد نسب النقص من العمر الى المعمر
والمعمر كما تقدم هو الذي زيد في عمره واجيب بان الاصل حينئذ وما يعمر من احد فانما سماه معمرا باعتبار ما آل
اليه حاله مثل قوله • قلت فمثلا لم يزل الناس شله • فالضمير جعل باعتبار الاصل المحول عنه اللفظ قال ابن
هشام وقد يكون شبيها بهذا عندي قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فان الجمع هنا انما صح مع ارادة يد واحدة
من كل منهما المجموع يدي كل منهما انما اريد بها الايدي الايمان فلما اطلقت ايد واريد بها اليمنى جا الجمع باعتبار
ما للمطلق من المعنى الاصلي لا باعتبار اللفظ **او مصاحب بوجه ما** كالاستغنا بالمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى
فمن عفي له من اخيه شي فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا فالضمير من قوله اليه عايد
عليه كذا في شرح المصنف وهو كلام ابي حيان في البسيط عن الازهري وردوه ولا استحضر الان وجه
الرد وليس البسيط بموجود عندي الان **وقد يتقدم الضمير المكمل معمولا للفعل** نحو ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب
زيد وضرب غلام اخيه زيد وغلام اخيه ضرب زيد وهذه اربع صور شملها قوله المكمل معمولا للفعل او المضاف
اليه يكمل المضاف والاولى والثالثة جايزتان باتفاق وحكى المصنف في الثانية والرابعة المنع عن الكوفيين
والصحيح الجواز ونقل بعضهم عن الكوفيين ايضا على خلاف ما نقله المصنف عنهم **او شبهه** نحو اضارب غلامه زيد
واضارب غلام اخيه عمرو **على مفسر صريح** كما سمعته من الامثلة تقدما **كثيرا ان كان المعمول مؤخرا لرتبة** كما في
تلك المثل لان مرتبة المعمول فيها وهو المفعول التاخير عن الفاعل فهو بالنظر الى الرتبة متقدم فعاد الضمير عليه
وان تاخر لفظه **وقليلا ان كان متقدمها وشارك صاحب الضمير في عامله** نحو ضرب غلامه زيدا قال المصنف
والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب كقول حسان رضي الله عنه
• ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا • من الناس ابقى مجده الدهر مطعما • وانشد ابياتا اخرى وهذه المسالة
اجازها قبل المصنف الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والاكثرون على
المنع ويعدون ما ورد من ذلك شاذا ورام بعضهم تاويل الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تؤملت والكلام في
ذلك يطول واحترز المصنف بقوله وشارك صاحب الضمير في عامله من نحو ضرب غلامها جار هند فصاحب
الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل اصلا وقد تقرر ان الاول مضاف اليه والثاني فاعل
ولا شاركه في عامله قطعا وانما فرق بين الصورتين فاجيزت الاولى ومنعت الثانية لان صاحب الضمير اذا شارك
في عامله اشعر به لان الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول فاذا افتتح الكلام بفعل وما يليه مضاف الى ضمير
علم ان صاحب الضمير فاعل ان كان المضاف منصوبا ومفعول ان كان المضاف مرفوعا فاذا لم يشاركه في عامله
لم يكن ثمة ما يشعر به فيتاكد المنع **ويتقدم الضمير مخبرا عنه** مصدرا اذا رجع وهو هنا اما مفعول مطلق

[illegible]

حذف عامله اي ارجع الى الاخبار بتقدم الضمير على مفسره رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت لك في ذلك والحال
حذف عاملها وما جرها والتقدير اخبر ايضا بتقدم الضمير على مفسره اولا كما ايضا تقدم الضمير على المفسر
فيكون حالا من ضمير المتكلم غير منوي التاخير حال من الضمير المستحق في يتقدم او خبر نحو ربه او رفع نحو
نعم رجلا او شبهها اي شبه نعم نحو ساء مثلا وعلل المصنف الذي هو هذه حالة نكرة او معرفة لنختار الرضي انه
نكرة اسند الاول لانها محتاجة الى التعريف فيه وهو تقدم المفسر والمعروف عند النحاة انه معرفة لكن نحو يعاني النقص
ما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
وهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات فان قلت فكيف يحكم بكونه معرفة مع انتفا تقدم المفسر
وهو شرط لاسم قلت قد يمنع كونه اشترطا في تعريفه وانما الشرط وجود المفسر له في الجملة تقدم اولا
يتقدم ولو سلم فقد يقال انما حكموا بتعريفه ومنعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر
بعده بلا فصل كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه كما قال الرضي عن الاعتذار في هذا المقام
قال والمجبر ان في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء ظاهر لان الاسم المبهم المنصوب لم يؤت به
الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر المتقدم او رفع باول المتنازعين
كقوله • جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل • وقد حوا رسل هذا خلاف سيذكر في محله
ان شاء الله تعالى او ابدل منه المفسر بكسر السين نحو ما حكاه الكسائي اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وحكى ابن كيسان
الاجماع على جواز هذه المسألة فيما نقل المعربون او جعل المفسر بكسر السين خبره اي خبر الضمير المفسر بفتحها
نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان
الحياة الدنيا الا حياتنا الدنيا ثم وضع الضمير موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه
هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال المصنف وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله
بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين قال ابن هشام
في المغني وفي كلام ابن مالك امكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري
ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده قلت ظاهر عبارة
الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك ابدا احتمال
اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابطال جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعيين
وهو حاصل بابطال بعض ما يحتمله اللفظ واستفيد بعضهم قول المصنف ان الاية من قبيل ما فسر فيه
الضمير المخبر عنه بالخبر اذا كان مضافا لشيء او موصوفا بشيء وجعل مضمرا كان المبتدأ الذي هو ضمير
عائدا عليه باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة وجعله بضمير التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا
الدنيا وهو عجز جايز قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه المصنف لانه وضع هي موضع الحياة
ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها لعنزان سياق هذا الكلام
دل على ان المضمر هو الحياة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر او كان الضمير المتقدم هو المسمى ضمير الشان
عند البصريين ولهذا انفقا عندهم هو اسمه بل يسمونه ضمير الشان وضمير القصة قال ابن الخشاب اعجاز
ضمير الامر وضمير الحديث هذه الاسماء البصرية وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يدري عندهم على
ما ذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وانما لزم كونه
ضمير لكونه غيبة دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما يأتي لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان او ما هو بمعناه كالامر فيلزمه الافراد والغيبة كالمعهود
الذهني الاستقرائي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير
مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان

هذا

[illegible]

هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا
فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له قال فيما بعد ان الجملة بعده تفسير له يوتى بها لمجرد التفسير بل هي كسائر
اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى
هذا لابد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما فلا يقال مثلا هو الذباب يطير هذا الكلام ضمنيا كان او الجملة
فاما المفرد فلا يكون مفسرا له وفي الصحاح واما قول الشاعر • هي الاشربة بالجواب • فقعيد ين احدهما او صوت
وقول بنت الخارس • هل هي الاحظة او تطليق • او صلف وبين ذا التعليق • فقد وجب المهر اذا غاب الحوق
فان اهل الكوفة قالوا هو كناية عن شيء مجهول واهل البصرة يتأولونها القصة ابن بري وهو نقد نقل
عن اهل البلدين جميعا تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط خبرية لا انشائية فانها لا انشائية لا يقصد بها
هذا الضمير ووجه ذلك فيهم ما سبق اه اتى من مصرح بجزئيها جميعا احترازا من ان يحذف احدهما فتمتنع
المسألة حينئذ عند البصريين لان ضمير الشان موكد لمدلول الجملة وتفخيم له وذلك ينافي الحذف خلافا للكوفيين
والاخفش ايضا في نحو ظننته قائما زيد فانهم يجعلون الهاء ضمير الشان وقائما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون
زيدا بالقائم ويجعلون الهاء وبرفعه ضمير الشان ولا يجيء ان هذا تفسير بمفرد فان قلت انما تكون الصفة
مع مرفوعها مفرده اذا لم تعتمد واما اذا اعتمدت نحو ما قائم الزيدان فهو مع مرفوعها جملة وهي هنا معتمدة
قلت شرطها المعتمد عليه ان يكون حرف نفي او استفهام على ما سيجيء وهو مفقود في المثال وقد يقال انما لم
هذا على راي الشارح الذي لذلك واما على راي الاخفش ومن قال بقوله فلا ورد المصنف مذهب الكوفيين في
المسألة بانه لم يثبت مثلها في لسان العرب ولو سمع نظير هذا التركيب خرج على ان زيدا مبتدا وخبر وظننته
قائما خبر مقدم والهاء عائدة على زيد قلت الغرض خاص بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه
عند الكوفيين فمن مثلها عندهم ظننته قائما الزيدان والزيدون ولا يتأتى هنا ذلك التخريج اصلا وخلافا
للكوفيين ايضا في انه ضرب او قام على حذف المسند اليه من غير ارادة له ولا اضمار والبصريون
يمنعون ذلك لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم وافراده لازم لانه عائد الى مفرد وهو الشان او
الحديث او الامر وكذا تذكيره لازم نحو انه زيد قائم ما لم يله مؤنث نحو انها هند حسنة او مذكر شبه به مؤنث
نحو انها قمر جاريتك او فعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار فيترجح تانيثه في هذه الصور باعتبار
القصة على تذكيره باعتبار الشان والمعنى بالقصة والشان واحد فاذا ترك في الصور المذكورة رعاية القصة
كان مناسبة لفظية تحسن بها الكلام ولا عبرة بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر فلا يقال انها شمس وجهك
لانتفا تانيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تانيث فلا يقال انها قام جاريتك فان قلت رفع في التلخيص امتناع
التمثيل بقوله لم يعروا وهي زيد قائم مكان الشان والقصة فانت في غير الصور الثلاث فما وجهه قلت المنقول
عند البصريين جواز التذكير والتانيث مطلقا لكن يستحق التانيث مع المؤنث والتذكير مع المذكر كذا قال
ابو حيان وغيره وعلى ذلك مشى صاحب التلخيص من تجويز الوجهين وان كان الفضل في اعترضه واعلم ان ما قال
ان ضمير الشان انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة لمقولهم هي زيد عالم بمجرد قياس والمنقول عن
الكوفيين ان الضمير بحسب المخبر عنه ان مذكرا فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فلا يجوز عندهم كانت زيد لاكان هند
قائمة وقول العرب انه امة الله ذاهبة بيد نعه ويبرز الضمير المذكور مبتدا نحو قل هو الله احد واسم ما كقوله
وما هو من ياسوا الكلوم وتتقي • به نائبات الدهر كالدائم البخل • واسم ما او الجملة بعده في محل نصب على انها
خبرها وانما ياتي الاستشهاد بذلك اذا اثبت ان تغلب الاسم لغة ما عاملة ليس وصنع بعضهم وقوع ضمير الشان اسما
لما لغلبها بين قاسم ويبرز منصوبا في باب ان نحو انه لما قام عبد الله يدعوه كقوله • عليه لحي الحي علي
محمد فلكن بخفا تنشل ما تشنت من ظفره • ويستتر في باب كان كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع • وكاد كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم
بيا الغايب في يزيغ وحينئذ ينبغي ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل يزيغ ولا يكون ان يكون فاعل

بكاد لما يلزم عليه من جواز القلوب يؤتيغ بيا الغايب وبابها الشعر واحسن المصنف في التغيير بكاد دون يجي
لان الغايب في عكس اقتران خبرها بان وقيل بها حينيذ غير ناسخة فلا تضمير فيها الثاني اذ البيل فلو قلنا
بانهما ناسخة لان ضميرا ثان لا يفسر ان وصلتها **وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا** فيما هو موضوع منه
على حرف واحد او حرفين نحو جل البواقي عليه ايحمل البابي على ما بني منه واحد **وافتقارا** من حيث ان الحرف مفتقر
الى غيره والضمير كذلك حاجته يفتقر الى ما يفسره **وجمودا** من حيث هو لا يثني ولا يجمع ولا يصغر واما هما وهم وهن
فاسما للاثنين والجماعة **وولا اسبغنا** هذا منهم شبه الحرف فدل على عدم انحصار علة البنا في مشابهة الحرف
وفيما سلفناه والمراد ان الضمير بني للاستغنا عن اعرابه **باختلاف صيغه لاختلاف المعاني** فيفتقر الى موجب
الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات باختلاف
صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب **واعلاها** اي اعلا المضمرات **اختصاصا ضمير المتكلم وادناها ضمير الغايب**
وهذا اعم مما ذكره في اول باب المعرفة والنكرة وانما ذكر هنا ليفرع عليه الحكم المفاد بقوله **ويغلب**
الاخص عند الاجتماع فتقول انا وانت فعلنا ولا تقول فعلتما وانت وهو فعلتما ولا تقول فعلا
فصـــل في الكلام على ضمير الفصل من المعرفات الضمير **المسمى عند البصريين فصلا** لانه
فصل به بين كون ما بعده خبرا وكونه نعتا الا ترى انك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع
ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم الخبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين الخبر فصار تسمية هذه
الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المنطلق للخبر **وعند الكوفيين عمادا** لانه اعتمد عليه
في هذا المعنى فالفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل كالتابيث والاعراب فقد اعتمد به على المراد منه
وليس كل ما يعتمد به في شي يكون فصلا الا ترى ان زيدا من زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم
يفصل شيا من شي واذا كان الفصل اخص كانت تسميته فصلا اولى لخصوصيته لان الاخص فيه لا على
الاعم مفروق عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون الشرقا له فيكون اولى وقول ابن الحاجب في
شرح المفصل وجه الاولوية بطريقة اخرى فقال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح
لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا اقرب
من تسمية الكوفيين فانهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي الى معناه فكانت تسمية البصريين اظهر **ويقع**
هذا المسمى فصلا وعمادا **بلفظ الضمير المرفوع المنفصل مطابقا لمعرفة** في افراده وضده ونكلم نحو وانا
لنحن الصافون الاية وخطابه نحو انك لانت يوسف ونحو انك انت السميع العليم وغيبته نحو ان هذا لهو القصص
الحق وقوله **قبل** ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم في محل جر على انه صفة للمجرور من قوله
لمعرفة اي لمعرفة كاينة قبل ضمير الفصل لكنه هنا يشكل بتوهم ان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات
ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين فان قلت يرد عليهم قوله تعالى قل
سيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل قلت كذا زعم ابن هشام بنا على ان قوله
من قبل ظرف مستقر وانه صلة وهو ممنوع بل الصلة هي قوله كان اكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو
متعلق بخبر كان والتقدير كيف كان عاقبة الذين كانوا مشركين من قبل فلا اشكال **نابت الابتدا** بالجر
صفة لمعرفة ايضا نحو زيد هو القايم **او منسوخة** اي منسوخ الابتدا كالامثلة المتقدمة انا لنحن
الصافون وما ذكر معه **ذي خبر** صفة لمعرفة ايضا **بعدا** اي كاين بعده فقطعه عن الاضافة وهو صفة
لخبر فيه ما تقدم من الاشكال **معرفة** صفة لخبر نحو زيد هو القايم وما تقدم من المثل **او كمعرفة في**
امتناع دخول الالف واللام عليه نحو زيد هو افضل منك فالخبر هنا نكرة لكنه شابه المعرفة في امتناع
دخول ال عليه فلو كانت النكرة قابلة لال امتنعت المسالة نحو كان زيد هو منطلقا **واجاز بعضهم**
وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول ال نحو ما ظننت احدا هو خيرا منك **وربما وقع بين حال**
وصاحبها كقوله بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرا بذلك وقد خرجت

٣٥

على ان هو لا بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال ابن هشام
وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين **قلت** قد يمنع
كونه غير مؤول بمشتق اذ هو في معنى مولود اي قال واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند
الاكثر **وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قايم مقام مضاف** كقول جرير وكاين بالاباطح من صديق
يراني لو اصبت هو المصابا فكان القياس يراني انا المصاب مثل ان ترن انا اقل وهذا كالاستدراك
من قوله سابقا لمعرفة قبل فانه قد وقع في هذا البيت مخالفا لما قبله فان ضمير الفصل بلفظ الغيبة
وما قبله بلفظ الحضور وهو يا المتكلم من قوله يراني فاعتذر المصنف عنه بما تراه من انه على تقدير
مضاف اي ترى مصابي والمصاب حينيذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي
هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة قالوا الان جيت بالحق اي الواضح ولولا ذلك لكفروا بمفهوم
الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية
واجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة اي واحد والا لم يفد كذا في مغني اللبيب لابن هشام قال
وزعم ابن الحاجب ان الاسناد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير المصدر وان هو تاكيد للضمير يرى قال
لا يقول عاقل يراني مصابا اذا اصابتني مصيبة قال ابن هشام وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا
يتجه الاعتراض قلت الصفة التي اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام
ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول
هو اليا ولولا ذلك لما صح تعجب الظاهر وانا اقول ان الاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه
مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك ان معناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في
البيت لبيس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من هذا التركيب كقولك زيد الفاضل اي لا غيره وكذا
المعنى المحكي في البيت اي لو اصبت انا رايت المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كانه
لعظم منزلتي عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصايب غيري مع بقية هذا فلا يرى غيري مصابا
ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة كما رايت وانت خبير
بان هذا المعنى يمكن تجويزه اذا جعل المصاب مصدرا فلا احتياج الى تقدير صفة كما ادعاه ابن هشام
ولا يتقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم نحو هو القايم كان زيد وهو القايم ظننت زيدا او شبهه لان
فايدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعا ولا توهم مع تقدمه ضرورة ان التابع لا يتقدم على
المتبوع فتكون فايدته اذ ذاك منتفية فتمتنع المسالة كذا قال المصنف وفيه نظر للزوم امتناع الا
بحيث انتفت تلك الفايدة واللازم باطل بدليل كان زيد هو القايم بالنصب ونحوه **خلافا للكسا**
فانه اجاز تقدمه مع الخبر المقدم وكذا النقل عنه الفرا ونقل ابن هشام عنه المنع كقول البصريين وفي كلام
المصنف اشارة الى ان المسالة مفروضة في تقدمه مع تقدم الخبر وحده فلا يدخل في ذلك نحو زيدا
هو القايم ظننت قال ابن قاسم فلو تقدم الاول وتاخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القايم ففي جوازه
نظر **ولا موضع له من الاعراب على الاصح** لان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا
لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجا به الا لمعنى في غيره ولم يجعل له موضع من الاعراب ولم يبين في الشرح
عمل الكسايي وغيره عكس هذا النقل وكل من قال له موضع فهو عنده اسم واما القايلون بانه لا موضع له
فمن قايل هو حرف ومن قايل هو اسم يشبه الحرف لانه جي به لمعنى يشبه معنى الحرف فاعطي حكمه كما
تقدم وصحح ابن الحاجب في شرح المفصل كونه ضميرا وكونه ذا موضع وكونه الموضع باعتبار ما قبله قال
على انه توكيد وانه اذا انتصب ما قبله نايب عن الضمير المنصوب ويرد عليه ان ما قبله قد يكون
ظاهرا والمضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاء زيد هو على ان الضمير توكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا

هو القايم وايضا فاللام لا تدخل على الي في كون زيدا هو العالم ولا تدخل في تاكيده لانه اسم فلا يقال ان زيدا لنفسه
كريم وقال في اماليه انه ليس بتوكيد لانه ليس عبارة عما قبله ولانه نعت وهذا ابن عصفور انه حرف
قال ابو حيان في الارتشاف وهو قول اكثر النحاة وصححه ابن عصفور **وانما يتعين فصليته اذا ولي منصوبا**
الى ما يعلم كونه منصوبا وبهذه العبارة عبر غيره من النحاة تتعين الفصلية في باب ظننت
واعلمت وكان واخواتها بشرط اللام لانه يخرج عنه نحو ظننت زيدا هو المعطي دينارا
لا تتعين الفصلية حينئذ **وقرن باللام** نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل اذ
يمتنع جعله مبتدا لنصب ما بعده وتابعه دخول اللام عليه **او ولي ظاهرا** منصوبا هو وليس منصوب
نحو ظننت زيدا هو القايم فهنا ايضا تتعين الفصلية لامتناع كونه مبتدا بسبب نصب ما بعده له
والبدل ليس لنصب ما قبله واذا تقرر ذلك فنقول المصنف وولي ظاهرا معطوف على قوله قرن باللام في
لا على قوله قرن باللام لا على قوله وليس منصوب لان تعينه للفصلية مشروط بان يليه منصوب وبينها
الى هذا الشرط احد امرين ان يقترن باللام او يلي ظاهرا منصوبا لكن المصنف اخل بتقييد الظاهر
بكونه منصوبا لانه ان لم يلي منصوبا لم تتعين الفصلية نحو كان زيد هو القايم لجواز كون هو بدلا
وان كانا لا سمعا ضميرا نحو كنتا انت الرقيب عليهم جاز الوجهان وجاز مع ذلك ان يكون توكيدا **وهو مبتدا**
مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب حكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه زعم
يقرون نحو وجدنا وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا بالرفع وقال قيس بن ذريح ❊ تبكي على لبنى وانت تركتها
وكنت عليها بالملا انت اقدر ❊ ولا ادري ما السبب في

باب الاسم العلم

اتيانه بالموصوف وهو الاسم مع ان العلم عنده مستعمل استعمال الاسما **وهو الاسم المخصوص** فالاسم جنس
يشمل النكرة والمعرفة لكن حدفه للقرينة الدالة عليه والمخصوص فصل اخرج به اسم الجنس نحو رجل
فانه شايع غير مخصوص **مطلقا** لا خفا في انه دون اخرى وهذا فصل اخرج به غير العلم من المعارف
فان المضمر مخصوص باعتبار انه لا يتناول غير ما استعمل فيه من متكلم او مخاطب او غايب وغير
مخصوص باعتبار صلاحيته لكل منها واسم الاشارة كذلك مخصوص باعتبار المشار اليه في الحال غير مخصوص
باعتبار صلاحيته لكل مشار اليه مفرد مذكر بعيد وكذا البقية المعارف **تعليقا او غلبة** تقسيم لحال
العلم الى نوعيه لو حذف لم يضر والمراد بالتعليق تخصيص الشي بالاسم قصدا للتسمية به كزيد وسعاد
والغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد للتخصيص
عبد الله بابن عمر والكعبة بالبيت ومصنف سيبويه بالكتاب وبعضهم يرى ان ذا الغلبة ليس
بعلم وانما يجري مجراه وهو اختيار ابن عصفور **ليس بغير مقيد بالشياع** المختار انه نحو شمس وقمر فان
شيوعهما بعد لا يحقق **او انا** معطوف على قوله المخصوص **مجاريا مجراه** اي يجري المخصوص بعينه في
اللفظ والمراد به علم الجنس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة وفجار للفجرة فهذه اعلام
بحسب اللفظ لا بحسب المعنى فانها شايعة كشياع النكرة فيصح بها واما العلم الشخصي لفظا فجرت
مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف ومن الاضافة ومنعت الصرف مع التانيث في نحو اسامة ووصفت
بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ونصبت النكرة بعدها على الحال ولم يستقبحوا الابتدا بها نحو اسامة
اجرا من ثعالة قال بعضهم واطلاق المعرفة على اسامة ونحوه مجاز لانه لا يخالف معناه معنى اسد وانما
يخالفه في احكام لفظية الا ترى انه داخل في حد النكرة هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا
التعريف بغالب لفظه واظنه تابعا للمصنف في شرحه وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من
تامل وقد عرفت مما سبق ان العلم الجنسي مباين للعلم الشخصي في كونه موضوعا للشي بعينه على
ما مر في باب المعرفة والنكرة وقال ابن الحاجب الاعلام الجنسية وضعت اعلاما للحقايق
الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام

موضوع

موضوع للحقيقة في الذهن متحدة ثم ذاتا غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية
نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي
جزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة
قال الرضي لا تسترابا ذكر واذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحرا ونسبة لفظية نحو كرسي
فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي فاختار ما اختاره المصنف ان الاعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى معرفة
بحسب اللفظ فقط **وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه** اي من المستعمل لغير العلمية نحو حارث
واسد ويزيد اعلاما فانها استعملت قبل العلمية لغير العلمية فهي اعلام تنقلت من ذلك المستعمل غير علم
وما سواه مرتجل نحو سعاد وادد فان كلا منهما لم يستعمل قبل العلمية لغيرها وارتجال الخطبة والشعر
ابتداه من غير تهيئة قبل كذا في الصحاح فاذا سمي العلم مرتجلا فانما يعني به التسمية به من
غير ان يكون له استعمال غير علم وتقسيمه الى منقول ومرتجل هو راي الاكثرين وقيل كلها مرتجلة وهو
راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا او موافقتها للنكرات بالوضع
لا بالقصد وقيل والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم والاغلب والا فمنه ما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل
وهو اي العلم المرتجل **اما مقيس** بان يكون موافقا حكم نظيره من النكرات واستلته كثيرة **واما شاذ**
بان يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات اما **بفك ما يدغم** نحو محبب فقياسه الادغام لانه مفعل لا مفعل
من حب وظن ابو حيان ان التقسيم للعلم من حيث هو فاعترض بانه فاته ادغام ما يفك نحو محدد فان
ميمه اصلية تحقيقه مهدد لانه ملحق بجعفر ولا يخفى انه فاعلم بما عرفت من عود الضمير الى العلم المرتجل
وذلك لان مهددا منقول لا مرتجل وقد وقع في المفصل ما تقتضي ان محل التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم
او فتح ما يكسر نحو موهب وموظب فان القياس كسر العين لان ذلك حكم كل مفعل فاوه واو وعينه صحيح
نحو موعد وموعده ولا يصح ادعا ان وزنه فوعل اذ ليس في كلام العرب مرهب ولام ظب **او كسر ما يفتح**
نحو معد يكرب وقال المهدي لابن جني قال احمد بن يحيى هو من عداه الكرب اذا جاوزه وانصرف عنه ومو
شاذ لمجيئه على مفعل بالكسر مع كون لام معتلة وبابه مفعل ومثله ماوى الابل ونوم القران ما في
العين من هذا او ليس كذلك لان ميمه اصلية **او تصحيح ما يعل** نحو مدين وقياسه مدان ويكون قياسه
سكان وجلوه وقياسه مناسبته لما سبق في التعريف **او اعلال ما يصح** نحو داران وماهان فيا سهما دوران
وموهان بالتصحيح نحو الجولان والطوافان **وما ركب من اضافة** كعبد الله **واسناد** نحو برق نحره **ومزج** نحو
بعلبك وسيبويه نحو والمراد به ما ركب من اسمين ثانيهما منزل منزلة هاء التانيث معرب وبرد عليه
نحو حيثما وانما علمين فليسا معربين ولانهما شبيهان ذكر **وما لم يعر** من الاضافة او الاسناد او المزج مركب
فذو الاسناد جملة نحو شاب قرناها وبرق نحره **وذو الاضافة كنيته** ان صدر باب
او ام نحو ابو بكر وام كلثوم **وغير كنية** ان فقد التصدير باب او ام نحو عبد الله وعبد الرحمن **وذو المزج**
ان ختم بغير ويه نحو بعلبك ومعدي **اعرب غير منصرف** فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه
اللغة الفصحى **وقد يضاف** صدره الى عجزه فيعامل العجز بما تقتضيه حاله من صرف وغيره وقد يلتزم فيه
منع الصرف ويعامل الصدر ايضا بما تقتضيه حاله الا في صحة الحرف المعتل في حالة النصب فلا يظهر
نحو رات معدي كرب ونقض المصنف لغة اخرى وهي بناؤه كتسعة عشر فلو قال هنا وقد يبنى
لا سرق في اللغات ولطابق قوله في المختوم بويه كسر وقد يعرب ولعله لا يغفل عما نبهناك ولا ❊ مساحة في كلام المصنف **وان ختم بويه كسر** في الحالات ولم يذكر سيبويه فيه غير هذا **وقد يعرب**
غير منصرف على ما صرح به الجرمي فيقال وانما يتبين هذا اذا كان مستنده فيه سماعا في العتاب لبنا
وقد اسلفنا لك ذلك كلاما في باب اعراب المثنى والمجموع على حده **وربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه**

اي الجملة ولو قال المعجز بالمذكر لكان اولى لانه تفسير للضمير بالمذكور ولان تسمية ذلك جملة مجاز
باعتبار ما كان عليه ان كان المعجز اسما ظاهرا يخرج المضمر مستترا كان نحو برق نحره فقوله نبئت اخوالي بني يزيد
لان اضافة يزيد الى الضمير المستتر ينقله من الاستتار والرفع الى البروز والخفض فتقول يزيدها
فيتغير لفظ العلم او بارزا كما لو سميت بكنت ذلوا صفت صدره الى عجزه لغلبت كاملك فتقول غلام
فيتغير لفظ العلم او بارزا لو سميت بكنت فقلت على الاعراب فتقول لها
فيتغير ايضا واما تغيير برق نحره فتغير اعرابه لا في ذاته ولجاز بعضهم في كونت على الكلمتين كالكلمة
قت ورايت قت ومررت بقت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء وحجة ذلك ان الكلمتين كالكلمة
الواحدة من حيث بنيا في الاصل فعل وفاعل وقد غير المعجز لاجل الضمير وعلى ذلك يبني من قال كنتي
ومن العلم ما يكون مفردا او غير مفرد اللقب وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته نحو زين
العابدين وانف الناقة وصلح وبطة ويتلو غالبا اي اذا اجتمع هو والاسم اخرها اللقب نحو مررت
بعبد الله جمال الدين وانما جعل تاليا للاسم لان اللقب غالبا اوضح من الاسم فتقدم محمد على الاوضح
ليكون لمذكر الاوضح فائدة ولان اللقب شبيه بالصفة وهي مؤخرة عن الموصوف واحترز بقوله
غالبا عن نحو قول الشاعر ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب
بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب وقد اجتمع الاسم اللقب في قوله
انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء تقدم اللقب اولا واخره ثانيا وقوله بامثلة ظرف
ظرف مستقر لخبر نصب على الحال من فاعل يتلو وهو الضمير العائد الى اللقب اي اذا اجتمع الاسم واللقب
فان الاسم يتقدم ويتلوه اللقب ملتبسا باتباع اما على ان يجعل بدلا او عطف بيان او قطع عن التبعية
اما برفعه خبر المبتدا محذوف او بنصبه مفعولا بفعل محذوف بفعل ما ذكر من الاتباع والقطع
مطلقا اي سواء كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله انف الناقة او مفردين كسعيد كرز
او مختلفين كعبد الله بطة وزيد زين العابدين او باضافة ان كانا مفردين فيجوز في المفردين
مع الاتباع والقطع وجه ثالث وهو اضافة الاول الى الثاني وجمهور البصريين يوجبون هذا
الوجه وهو الاضافة ويرده النظر لما سياتي وقول العرب في شخص اسمه يحيى ولقبه عينان
لفتحان عينيه هذا يحيى عينان بالالف رفعا فلم يضف بل اتبع بعينين وهذا بخلاف قولهم فيه
يحيى عينين نصبا وجوازه انه يحتمل للاضافة والاتباع والقطع لظهور الامر فيهما من حيث كان اسما
جاريين على الاصل وحفظ الاضافة بالذكر تنبيها على افتقارها الى التاويل وذلك لانها على خلاف
الاصل من حيث ان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء
الى نفسه فيحتاج الى تاويل الثاني بالاسم والاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والمسند اليه حقيقة
هو المسمى فيكون تقديره في نحو جاء سعيد كرز جاء مسمى هذا الاسم فلا يكون من اضافة الشيء
الى نفسه ويلزم العلم ذا الغلبة في حال كونه بالتابع خاليا من الاختصاص الحاصل بسبب الغلبة
ما عرف به نكرا اي فيلزم علمية ما لم يعرف بها سابقا بال او الاضافة وتعريفا متجردا وهو تعريف
العلمية فيحفظ عليه ما كان معرفا به قبل العلمية دائما ان كان مضافا كابن عمر فلا يزايله ويحالته
اختصاصه المضاف اليه اصلا والصواب ان لو قال ذا اضافة وقد نبهنا المعنى على مثل ذلك
الفا وغالبا معطوف على دائما اي يكون لزوم ما عرف به قبل العلمية مستصحبا له في حالة الاختصاص
على صحبة الغلبة ان كان ذا اداة كالنابغة فلا تزايلها الاداة وقد تزايله في بعض الاحيان كقوله
ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب معقوب ولتفصيل هذه المسئلة بالبسط
وترتيب فنقول اعلم ان ذا الغلبة نوعان ذو اضافة وذو اداة وان كل منهما اما ان يبقى بعد
علميته واختصاصه وهو الداخل فيما ذو الاضافة الباقي على حاله من العلمية والاختصاص
فلا يكون في حال من الاحوال ان يفارقه ما عرف به في الاصل وهو المضاف اليه واما ذو الاضافة

غير

غير الباقي على اختصاصه فيجوز استعماله بغير ما تعرف به في الاصل لا ترى انك تقول ما من ابن عمر
كابن الفاروق دق شرح ابن قاسم كالفاروق وهو سهو لان الاخبار عن ابن عمر لا عن عمر فثبت بالمثال المذكور
انه استعمل بالمضاف اليه وذلك في قوله سلمن ابن عمر ويدونه وذلك في قوله كابن الفاروق ومثال الوجهان
موجودان من قوله ويلزم ذا الغلبة الخ فان مفهومه اذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف اليه بل يجوز ان
يستعمل به وان يستعمل بدونه واما ذو الاداة الباقي على اختصاصه فيلزمه ما عرف به في الاصل غالبا
ولعله احترز بغالبا من زوالها وجوبا في النداء نحو يا رحمن وشذ ودان عنبر نحو هذا اليوم اشابك هذا عيوق واما
ذو الاداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة فنوعان ما قصد تعريفه بعد ذلك وما لم
يقصد وكلاهما يجب نزع ال منه ولكن الاول يضاف نحو اعشى تغلب ونابغة بني ذبيان والثاني يبقى
على تجرده وتنكيره كقول بعض المشركين يوم احد ان لنا العزى ولا عزى لكم اذ الشاهد في الثاني
وشبه اي مثل ذي الغلبة الباقي على حاله في مطلق لزوم ال ولا بد منه ومثله في لزوم ما عرف به لان
هذا النوع انما تعريفه بالعلمية وال فيه زائدة لا للتعريف وانما دخلت مع العلمية لانها قارنت
الاداة نقله كالنضر والنعمان او ارتجاله كالسموأل واليسع فان قلت التمثيل بالنعمان لما قارنت
الاداة نقله منظور فيه وذلك لانه خالف قول المصنف في ملاحنته
اللمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان
وكذا التمثيل باليسع لما قارنت الاداة ارتجاله نظر لجواز كونه منقولا من الفعل قلت اما الاعتراض
الاول فقد اوله دهابن قاسم وليس بجيد لان تمثيله في الالفية بالنعمان للعلم الملموح فيه اصله انما يتاتى اذا
كانت التسمية بنعمان بدون اداة والتمثيل به هنا لما اذا سمي به والاداة فيه فلا تنافي واما الاعتراض
في اليسع بجواز كونه منقولا من الفعل فمدفوع بان ذلك يابى دخول ال عليه في الاصل في الحال وفي
المنقول عما من مجرد عن الاداة صالح لها اي للاداة ملموح به الاصل المنقول منه وجهان ادخال ال وتركها اولو
عليه انها اذا لمحنا الاصل فانا ندخل ال ولا بد ولبس كما ذكر دليل لمح الاصل يقتضي انا نثبت لمحكم
الاصل وهو قبل العلمية كان يستعمل بالوجهين فكذلك بعد العلمية اذ لمح الاصل واما اذا لم يلمح اصلا
وما فيمتنع ال وقاله ابن يعيش والذي يدل على ان تعريف هذا النوع انما هو بالعلمية لا باللام قولهم
ابو عمرو العلا ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وظاهر كلام المصنف انه يجوز لنا ان نلمح اصله
وجهان قياسا ولو صح ذلك لكان اكثر الاعلام المنقولة يجوز فيه ذلك نحو زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد
واحمد ولا سبيل الى ذلك فينبغي ان يحمل كلامه على معنى ان ذلك يات في العربية بوجهين وذلك سماعي
وقد ينكر العلم تحقيقا كقوله ان نوفا البكالي يلبس موسى بني اسرائيل وانما هو موسى اخر او تقديرا
كقول ابي سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لابصرة لكم وقد عرفت من هذا ان محل
التحقيق موما اذا كان العلم قد حصل فيه اشتراك عارض بان سمي به اثنان او اكثر وان محل التقدير
موما اذا لم يحصل بالفعل اشتراك عارض في العلم فيجري مجرى نكرة عنه او يجري نكره لبيت العلمية
سابقة على كونها نكرة فبهذه الصفة التي قدرناها يندفع ما قد يقال اذا انكر العلم فهو نكرة فاستعنى
لو ينجري مجرى نكرة وسبيل العلم التعريف بالتثنية والجمع لتغير الصورة التي وقعت التسمية بها كما يحق
ويبني ان بتول ويجب التنكير عند ارادة التثنية والجمع ليلا يتوهم بتغير الصفة ان هذا اسم مخالف لما تقدم
بالنسبة الى التنكير فيعرف بحرف التعريف ان اردت تعريفه والا فلتبق هذا اتفقد من العلم المفرد
وانت تقول رب زيد لقيتهم وقالوا لكل فرعون موسى فكذا تقول رايت هودا وهودا قال
لا يبت سعود امن شعوب كثيرة فلم اسمع مثل سعد ابن مالك وقد ضمنت شطر هذا البيت في رثي
الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى فقلت
حياطا بعلم الله ابن مالك فطالب فضل لم يشتق بمالك

وجميع حروف التعريف انما يكون عند
وكومن سعود للنحاة ترابيها فلم ارسمعا امثل سعيد بن مالك وجميع جرت عليه ال لما علم من منافاتها
انتفا المانع واحترز بذلك من نحو عبد الله فلا يجوز اذا اثني او جمع ان تدخل عليه ال لما علم من منافاتها
للاضافة والعلم بذلك اغناه عن التنبيه عليه ولذلك مستقول هذان عبدا الله وهولا عبيد الله وقد
يقال لا تدخل هذه المسئلة تحت كلامه البتة لان العلم المجموع والمثنى انما تثني ويجمع المضاف لانهم اجروا على
جزي العلم ذي الاضافة ما اجروا على اعلام ربلي الاترى انهم اعربوا الثاني اعراب غير المنصرف اذا كان
معه علة اخرى غير العلمية كابي هريرة وابن اوبر الا نحو جماديين وهو ما كان المثنى منه اسما متقدم
متلازم ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة وعمايتين ومليحان لهذين متقاربان
اسم كل واحد منهما عماية فيقال الجماديين فانهما اسمان لشهرين متعرفين كل منهما يسمى جمادى لكن يمتاز احدهما
عن الاخر بالصفة فيقال جمادى الاولى وجمادى الاخرة وعرفات وهو ما كان الجمع فيه على الواحد
اذ ليس ثمة موضع اسم كل منهما عرفة واما عرفة وعرفات مترادفان وقد تقدم قولنا لعل ان عرفة
مولد وليس بعربي محض وسيتوجه بانه قد ثبت في الصحيح الحج عرفة واعلم ان كلام المصنف مشكل لان الاستثنا
فيه اما ان يرجع الى الجملة الاولى او الثانية وكلاهما باطل اما الاول فلان مستثناه جمع ولم يسلب معرده
التعيين وقد عرفت ان عرفات ليس جمعا لعرفة وانما هو وعرفة مترادفان واما الثاني فلان
مستثناه ان ما ذكره من المستثنيات كلها سلب منها العلم التعيين ولكنه لم يجبر بحرف التعريف
ولا يخفى بطلان ذلك لغير ممكن حمل الاستثنا منقطعا فلا يرد بعد اقتامله ومسميات الاعلام
اولو العلم من الملائكة والانس والجن والقبائل نحو جبريل وبيبوا الولهان وربيعة وما يحتاج الى
تعيينه من المالوفات من الامكنة والكواكب والحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجمل وشاة وكلب
نحو مكة ورحل وسكاب ودلدل ويعفور وشدقم وهيلة وواشق قال ابن هشام ومنها اسما الكتب وهي
عندي من الاعلام النوعية لا الشخصية الاترى ان كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العضدي تسمى بالايضاح
لا يختص بذلك نسخة دون اخرى كما ان اسامة كذلك وكذا الباقي فاذا قلت هذا الايضاح فهو كقولك
هذا اسامة مشيرا الى فرد حاضر واذا قلت الايضاح خير من الجمل والمفصل كقولك اسامة اجرى من ثعالة
وهو علم جنس في المالوفات وانواع الحيوان نحو بره للمبرة وفجار للفجرة وانواع اعيان لا توالف كابي الحارث
واسامة للاسد وابي جعدة وذؤالة للذيب واحترز بقوله لا تؤالف من المالوفات فان الاعلام توضع لاحادها
لا لجنسها غالبا اشار به الى ما وضع قليلا من الاعلام الجنسية لما يؤلف من الاعيان نحو هيان بن بيان
للمجهول العين والنسب وهذا المثال لا يستعمل استعمال ذي الاداة لكثرته لان حضور الشي يبنى جهالة عينه
فلم يبق الا ان يستعمل استعمال ذي الاداة الجنسية فيقال هيان بن بيان لا يقبل بوابه وهذا الحديث يرويه
هيان بن بيان اي بريد به مجهول العين والنسب ومن العلم النوعي ما لا يلزم التعريف نحو فينة وغدوة وبكرة
وعشية قالت العرب فلان ماتينا فينة بلا تنوين بمعنى الحين دون الحين وفينة بالتنوين اي حينا دون
حين فيخالف التقدير ان وفلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذا المحكي الاسما
منعنها من الصرف حين قصدت بها بقصد بالمعرف باللام عهدية اوجنسية ولك ان تصرفها اذا اردت
معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي وباب ذلك كله السماع فليس لنا ان نستعمل نحو اسامة ومن الاعلام
الجنسية الامثلة الموزون بها في بعض الاحيان والا فليست ملازمة للعلمية بدليل قولك كل افعل لا ينصرف
علما فالمراد اذن وما قد يكون من الاعلام الجنسية الامثلة لان كل موزون به على تحقيق اجرا الامثلة
مجرى الاعلام هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام العرب واما يكون كذلك اذا عبر بها
عن موزونها ولم يدخل فيما يقتضي تنكيرها كالوهب وس الاسقاطه وغيرها من علامات التنكير
فان كان ساكنا تانيث كولا علم نحو فاعله او وزن الفعل به اولي نحو افعل وزن احمد واما لم يذكر الوزن
الخاص بالفعل لانه يجب معه حكاية للحال التي كان عليها موزونه فنقول استفعل مثل ما من ودال

عن

٣٨

على الطلب وانفعل لانه مطاوع لفعل وامثال الوزن الخاص بالفعل قد يكون موجودا في الاسم كان اثنم واستبرق
ودقيل فلابد خلا له مماضروته انه لبس الكلام في الموزون وانما هو في الوزن باعتبار موزونه فانا نجري
عليه حكم موزونه الاصلي فتامله او مزيدا اخره الف ونون نحو فعلان وزن سكران او الف الحاق مقصورة
نحو فعلي وزن حبنطى واما الممدوده فلا اثر لها فنقول فعلا ملحق بقرطاس وفعلا ملحق بقسطاس لم ينصرف
الا منكرا هذا الخبر المبتدا من قوله فما كان منها ان جعلنا ما موصولة وجواب الشرط ان جعلنا ما شرطية لم تجد
الكلام في ذلك على اعراب اسما الشرط فتحمل ما الشرطية هنا مبتدا ايضا لكن خبرها ما هو جملة الشرط او جملة
الجواب او مجموعهما فيه خلاف والصحيح الاول فلا يكون قوله لم ينصرف الا منكرا خبرا لما الشرطية وذلك نحو
كل فعله حكمها كذا ادرب افعل لا ينصرف وما من فعلان مؤنثه فعلى الا ومنع الصرف وكل فعلى تقلب الفه
في التثنية يا قال سيبويه قلت للخليل في قوله كل افعل اذا اردت به الوصف لا ينصرف كيف قلت
لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا امثال وليس بوصف ثابت في الكلام انما زعمت انه كان على هذا
المثال وكان وصفا لا ينصرف وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت به الى معلوم لم تصرفه للزيادة والعلمية
كقولنا افعل لا ينصرف اذا كان صفة فلذلك لا تصرف انما كان قلت هنا البنا وان كان على وزنه منتهى التكسير
كمفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث مقصورة كفعلى او ممدودة كفعلا لم ينصرف مطلقا معرفة كانت
اونكرة تقول حمرا فعلا وحبلى فعلى وكل فعلا يجرب ظاهرا وكل فعلى يجرب تقديرا فلا تصرف شيا من ذلك
فان صلحت الالف لتانيث والحاق نحو فعلى بفتح الفا وفعلى بكسرها فان الفها قد تكون للتانيث نحو سكرى
وذكرى وقد تكون للالحاق نحو ارطى ومعزى جاز في المثال اعتباران كقولك كل فعلى بفتح الفا مثلا او فعلى
بكسرها تقلب الفه في التثنية يا ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته
لتنكيره بقولك كل وجميع الاوزان التي ذكرها المصنف لا تختص الا بالاسما تخرج عن كلامه نوعان ما كان وزنا
لاسم وليس فيما ذكر فليس فيه الا الصرف وذلك بوجهه مفهوم كلامه فان ذلك لم يذكر في الجمع
والثاني يجوز فيه الوجهان فلم يبق فيه الا وجوب الصرف مطلقا كقولك فعل اسم جمع على فواعل وصفا كجمع
على فعال او فعال وما كان وزنا للفعل غير ما ذكر كقولنا فعل وفعل وفعل وفعل ان اريد بها العموم فالاعراب
والصرف كالذي قبله وان اريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك ضرب فعل وعلم فعل وظرف فعل ولم
يتعرض لهذا الكلام يتعرض للوزن الخاص بالفعل لانه باب الحكاية ولما لم يعلم الامثلة
الموزون بها ما ينزل منزلة الموزون يحكم حكمه في الصرف وعدمه تقول مررت برجل فاعل لتكثر به عن فاعل
مثلا ينصرف لان الحكم المحكي عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد افضل مثلا تمنعه من الصرف
وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تصرف ويدل على انه في موضعها ان موقعه موقع النعت اذ لا يتاتى
ان يكون علما هنا لان العلم لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون صفة للنكرة وهذا مذهب سيبويه وخالفه
المازني وانتصر له السهيلي بان افعل افتقى بحق له ان يكون كاربع اذا وصف به اسم وصف به وما هو كذلك
لا يمتنع من الصرف ورده ابن الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما فالوصفا فعرضت الوصفية فيه فلم
يعتد بها وافعل هذا الموصوف في كلامهم لا اسما ولا صفة فينبغي ان يرعى حكمه الحاضر له وكنا بعض الاعداد
المطلقة التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف انما تدل على مجرد العدد يعني انها تكون اعلاما فلا تنصرف
ونقل في بعض نسخ المفصل قال ابن الحاجب الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه
انها تكون اسما الاجناس فلما المطلقة اذ ما من تكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل
لذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض جنسها وكنوا بفلان وفلانة عن علم لمذكر عاقل
عاقل وعلم مؤنث عاقل نحو زيد الذي هو علم لمذكر عاقل وهند الذي هو علم لمؤنث عاقل ونشر

ان عرفات

ورنه

[illegible]

مرتب فزيد يرجع الى فلان وهند يرجع الى فلانة قال الشاعر الا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة اضحت خلة لفلان
فيجريان اعني فلانا وفلانة مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا تدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري
الفعل بمعنى اجري مجرى المكني عنه والامتناع من الصرف فيما مر ويجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يبقى الحكاية
فلان وفلانة اخرى فهو موضوع للكناية عن العلم فالتاء في مثل الاول فانه غير منكر فهو لحكاية المكني عنه بذكر
والفرق بينه وبين مررت بزيد وزيد اخر انك اردت واحدا ممن يسمى بزيد وليس هذا المعنى في فلان
وقال ابن الحاجب فلان وفلانة علمان لاعلام الاناسي وهي من باب اسامة لانها تطلق على كل علم منها وهي موضوعة
حقيقة اعلام الاناسي من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان للجنس الاسد حقيقة ذهنية ووضع لها اسامة
قال ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية تقول قال لي زيد جاءني فلان ولا تقول ابتداء جاءني فلان من غير ان تحكي
ذلك عن احد قال الله تعالى ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتا
ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهذا الذي ذكره ابن الحاجب من انها لا تستعمل الا في الحكاية نص عليه ابن السراج قبله
ولكنه مخالف لقول ابن السكيت اذا كنيت عن الادميين قلت لقيت فلانا وابو زيد لعله ما رواه الاصمعي من
قول مرار العبسي • ستكنوا شيئا والاخفص وانصبت • نزلت منازلهم بنو ذبيان • واذا فلان مات عن
اكرومة • دفعوا معاوز فقده بفلان • وقال معن بن اوس • اخذت بعين المال حتى نهكته •
وبالدين حتى ما اكاد ادان • وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى • ورد فلان حاجتي وفلان •
فان قلت وكونه فلان وفلانة علمين لاعلام الاناسي منظور فيه لان تلك الالفاظ فعلى هذا اذا قلت قال
زيد جاءني فلان فمعناه جاءني مسمى فلان وانما سماه لفظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات قلت
هذا الاشكال اورده ابن هشام رحمه الله وحكى عنه ولم يجب عنه ويمكن ان يجاب بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى
فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه ولا اشكال وكنوا
في فلانة وابي فلان ابو وكنوا بابي فلان وام فلان عن نحو ابي بكر وكنية المذكر العاقل وام سلمة في كنية
المؤنثة العاقلة ووقع في بعض النسخ وام فلانة وهو تحريف من النساخ او فهم فيه ما تقتضي اقتران
فلانة بفلان وسائر حرمن اقتران الفلانة بالفلان وذكر كلمة الام ايضا والتمثيل بسلمة ولفظ مؤنث
والانسب كطلحة وحمزة على مذكر عاقل يختم بالتاء فتانيثه لفظي وكنوا بالفلان والفلانة عن
علم مذكر لا يعقل وعلم مؤنث لا يعقل نحو لاحق وسكاب فالاول للاول والثاني للثاني على طريق اللف والنشر
المرتب ولا فرق في اعلام البهائم بين ان تكون اسما او كنى في ادخال لام التعريف عليها فتقول الفلان والفلانة
وابو الفلان وام الفلانة والمصنف لم يذكر حكم الكناية عن اعلام البهائم اذا كانت كنى ونقل الرضي الاستراباذي
على ما نقله من علم العرف قال وانما ادخلوا اللام للفرق وكانت كناية اعلام البهائم اولى بها من كناية اعلام
الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكانها نوع تنكير وسلك
ابن الحاجب طريقة ظاهرها في التعليل فقال زادوا ال للفرق وجعلوا الزيادة في علم ما لا يعقل لان علميته
دخيلة على ما من يعقل لان اصل الباب لمن يعقل فكانت زيادة ال في الاقل اولى منها في الاكثر تقليلا للزيادة •
وكانت في الدخيل في العلمية لضعف علميته اولى منها في القوي في باب العلمية وكنوا بهن وهنة عن اسم جنس
مذكر او مؤنث فهن لاسم الجنس المذكر نحو جمل وهنة لاسم الجنس المؤنث نحو امراة غير علم صفة لاسم جنس وربما
كنوا بهن عن علم الشخص العاقل لا يريد الافصاح باسمه كقوله • والله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن
فيما مضى وهن • خاطب به الحسن بن زيد وكان يعني عبد الله وابراهيم وحسن بني حسن المذكور وعده وسب
ولم يجزوه وهذا الذي ذكره المصنف هنا وفيما بانيه انما هو على سبيل الاستطراد في الكناية والا فالاصل ان يقتصر
على كنايات الاعلام لانها المتعلقة بالباب وكنوا هنيت عن جامعت ونحوه من مقدمات الجماع كما كنوا عن
الفرج بهن وانما لم يذكر المصنف لامست ومسست وباشرت وغشيت وباضعت وغير ذلك لانه لما ذكر
الهن كناية اردفه بكناية اخرى ماخوذة من لفظ تلك الكناية فذكره لكنه استطراد لكن هذا اعتراض مال

الشاعر

هنيت

هنيت بابي والهن واوي وقد يدعى ان الهاء بدل عن الواو وان ذلك من البدل الخارج عن القياس وفي نوادر
صاحب الصحاح وهنيت كناية عن فعلت من قولك هن اشارة الى ذلك وكنوا بكيت بسكون الياء بخفته او كيته
بتشديد الياء وذيت بتخفيف الياء في الكلمة الاولى وتثقيلها في الثانية او كذا عن الحديث ولا تستعمل
كيت وذيت الا مكررة نص عليه في اللباب قال ابن هشام وهو المعروف وفي اهمال المص التنبيه على ذلك نحو قول
جاءني فلان فقال لي كيت وكيت ومحل كيت النصب ولهذا كان مفردا لانه كناية عن جملة وفي كلام الفارسي اذا قلت
من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان لا يكون
اسمها جملة قال ابن هشام ولله دره هذا الامام ما اتم نظره فان سال سائل فيم يتعلق من الامر اذا كانت كان
شانية وكيف يكون اسمها ضمير الشان ويتعلق بها مجرور يؤدي معنى الشان قلت الظاهر انه تبيين يتعلق
باعني مقدرا قلت يجب ان يكون ثم صفة للامر محذوفة اي كان من الامر الذي لا يفصح عنه والا كان الكلام
عريا عن الفائدة وانت خبير بانه يلزم على ما ذهب اليه الفارسي واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير
الشان بغير جملة مصرح بجزئيها وقد تكسر وتضم تاكيت وذيت فتكون التاء مثلثة الحركة والكلمة على كل حال
مبنية قال الرضي الاستراباذي وانما بنيتا لان كل واحدة منهما لفظة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي الجملة لا تستحق
اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام ولو ورد الا كان يجب ان لا يكون مبنية ايضا فاجاب
بانه يجوز خلو الجملة عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع
ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما شابه في عدم الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه
وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب بكيفية عريه عن سبب الاعراب نعم يحل سبب
الاعراب سبب للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم ثم سأل فقال لما وقعتا لتكونا كناية عن جملة لها
محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم وهي في محل نصب واجاب بان الاعراب المحكي في الكلمة
عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة
المحل وبناؤهما على الكسر والضم لتشبيهها بجير وحيث نحو قال ومعاني كيت وذيت مخففان من كيية وذيية بحذف
لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما وقف على بنت ومن العرب من يبقيها على الاصل
فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء والاصل فيهما الياء لا الواو اذ ليس في الكلام مثل
حيوت وواو حيوان بدل عن الياء الا عند المازني ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية لان التاء في كيت وذيت
بدل لام الكلمة فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو
عبيدة كيه بالهاء ساكنا تاكيت مفتوحة ومكسورة الى هنا كلام الرضي باب

باب الموصول

الموصول اسما كان او حرفا ر اي الموصول من الاسماء اي حالة كونه من الاسماء فهو في محل نصب على الحال فان
قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس مبتدا على الاصح في الاصل اذ التقدير ونقيضه
من الاسماء والحال الضمير المضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه ان هو بعيد ما للتفسير والبيان
واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل لبعد ان يكون مخصوصا متصلا وهذا التقدير ينتفع
به في مثل قولهم الاعراب في اللغة البيان الكائن وفي الاصطلاح لفظ منع لفصل مفرد اذ ليس ثم ما يتعلق به
الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب ويمكن ان يكون قوله من الاسماء حالا من ضمير منصوب محذوف
والتقدير وما عنيته من الاسماء والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدأ والتقدير الاول احسن
ولا يصح ان يكون قوله من الاسماء حالا من الضمير المستكن في افتقر لان ما من قوله ما افتقر اما موصولة او موصوفة
ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول او الموصوف ما افتقر جنس يشمل الموصولات وغيرها مما
يفتقر ابدا الا في حال دون حال وهو فصل لخروج النكرة الموصوفة بالجملة فانها حال وصفها لها تفتقر اليها
وتنفك عن الافتقار في حالة عدم الوصف اصلا وفي حالة الوصف بمفرد وفي شرح ابن قاسم ما نصه ان
الجملة الموصوف بها في تاويل المفرد فلا يصدق على النكرة انها افتقرت الى جملة وهو متعقب بانها جملة قطعا

كان

وكونها في تاويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة الى عائد يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث وضمير الشان وقال
ابو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم ان الموصول الحرفي خرج بقوله من الاسماء قلت وفيه نظر لانه لم يقل من الاسما
ليس فصلا وقع في التعريف حتى يكون مخرجا وانما هو جنس بل المحرف بفتح الرا كما قررناه انفا وما ذلك الا
بمثابة ان يقال الكلمة اسم لفظ وضع لمعنى مفرد فينتقض بالفعل والحرف فيجاب بانه خرج بقوله اسما
وسلم الجميع فان قلت فقوله الى عائد يخرج الموصول الحرفي فلو خرج بقوله اولا بقوله من الاسما لكان
محض تكرار لا فائدة فيه قلت ليس قوله الى عائد يتصور فيه اخراج الموصول الحرفي بل يخرجه ويخرج غيره
ما ذكرناه قبل خلافا لما في نسخ المصنف الرد هو ما قلنا اولا ولا يخلف اي يخلف العائد والمراد بالعائد الضمير
نحو الذي قام ابوه زيد ويخلفه الظاهر كقوله ٭ ابارت ليلى التي في كل موطن ٭ وانت الذي في رحمة الله اطمع ٭
فلا اسم الظاهر خلف عن ضمير عائد يعود الى الذي لكن قال ابو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة وجملة صريحة اما اسمية نحو الذي
هو قائم او فعلية نحو الذي ذهب غلامه او مؤولة نحو الذي عندك والذي في الدار والفا في موقف العبارة قلق
فان الذي في هذه الامثلة الثلاثة ليس جملة اولت بل اخر والصواب ان تقول وصلته ملفوظ بها او مقدرة
المقدر مؤول بجملة فالاول نحو الذي قام ابوه والثاني نحو الذي في الدار والذي عندك فالقائم والقاعد
غير طلبية ولا انشائية ٭ واني لراج نظرة قبل التي ٭ لعلي وان شطت نواها ازورها ٭ فالصلة ازورها
ولعل محذوفة لخبره والجملة معترضة او الصلة قول محذوف مثل وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا
فيهم ذلك ومفعول لاخبر محذوف اي اخبره والهاء في تقله ها السكت او هاء ضمير امرد نظرا الى لفظ الناس
او كل احد ونحو قال الروسي في الخبرت الشيء اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اي بلوته واختبرته وتقله
مضارع مجزوم على جواب الامر اي تبغضه تقول قلاه يقليه وتقلاه بمعنى ابغضه وقال الميداني يكون
رفع الناس على الحكاية ومن نصبه فقد نصبه باخبر ووجدت بمعنى عرفت اي وجدنا الامر كذلك بمعنى
عرفت من النصح وتحققتها وهذا المثل من كلام ابي الدردا رضي الله عنه ولا انشائية كبعت واشتريت
فان قلت يرد نحو ان مثل لمن ليسطن فان القسم وجوابه صلة او صفة قلت الموصول في الحقيقة
انما هو جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم وان كانت انشائية فليست مذكورة لذاتها بل
لتوكيد الجملة وتاكيدها وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيما للانشا وانما هو قسم منه قال ابن هشام
ويرد على طرد هذا التعريف التي الواقعة نكرة موصوفة قلت يعني نكونها مفتقرة ابدا الى العائد
والصفة وليس بشي لانا لا نسلم افتقارها من النكرة دائما الى ذلك لجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشي كما صرح
به الفارسي ولو سلم افتقارها حالة كونها موصوفة الى العائد والصفة فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة
لجواز مررت بمن معجب لك وقد عرفت بما تقدم ان الموصول تعرف بالعهد الذي في صلته على معنى انه وضعها
ان يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ومن ثم وجب كون الصلة
جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب واجمل الانشا تنظيمية كانت
او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها والاعتراض المشهور هو ان الموصول لو كان معرفا
بصلته وهي جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذ ذاك فرق بين قولك لقيت من ضربته مفرق بين ان يكون
موصولا او موصوفة وقد اجيب عنه بما سبق من ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود
الذي بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك وان حمل قولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيص
ومعيب لان انسانا موضوع لانسان لا لتخصيص فيه بخلاف الذي ومن مثلا فان وضعهما على ان يتخصصا
بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد
بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف ايضا كما

فهي موضوعة على الذكرى حرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانت لانك لقيت انسانا مضروبا الكاتب

فيه شي

فيه شي احرم مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا لم عليك اليوم وحقه قبل كل احد وكذلك
الى عبد المطلق السموات والارض ونحو ذلك قال المصنف والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصوف بها بكونها معهودة
وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس لموافقة صلته كقوله تعالى كمثل
الذي ينعق بما لا يسمع وكقول الشاعر ٭ ويسعى اذا ابني ليهدم صالحي ٭ وليس الذي يبني كمن شانه الهدم ٭
وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر ٭ فان استطع اغلب وان يغلب الهوى ٭ فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه ٭
ونحو ان تفسير الموصول من الحرف انما اول وهو جنس يشمل الموصول ونحو من اسما الافعال فانه مؤول بمصدر ومعرفتان نزل
وبنكرة ان ونون وقد عرفت ما عليه حيث تكلمنا في حد الحرف وبينا ان الفعل المضاف اليه عوض يقمت قمت اي حين
قيامك وبينا ان الموصول قوله تعالى اعد لوا هو اقرب للتقوى فاحترز عن هذه الاشيا ونحوها بقوله مع ما يليه بمصدر
فان هذه الاشيا مؤولة بمصادر لا مع شي يليها وقوله ولم يحتج الى عائد احترازا من الذي الموصوف به مصدر نحو
وخضتم كالذي خاضوا واذا قيل التقدير كالخوض الذي خاضوه فان الذي واقعة على الخوض فهو معناها لكن لا بد له من
عائد فسلم التعريف للحرف المصدري كذا قرروه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتاويل السبك بل المراد به التفسير ولهذا
صح له ان يقول دخل ضمير المصدر وغيره ذلك مما ذكره ولو حملنا التاويل على السبك لم يصح ان يخرج كلاسم الاخر المصدري
قلت وعدم الاحتياج الى عائد لا ينفي صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الاول فكان الاولى التعبير بما يقتضيه نحو
الاسما الذي والتي للواحد والواحدة عاقلا او غيره عاقلا وغيرها على طريق اللف والنشر المرتب فالواحد للذي
والواحدة للتي وقد تشدد يا وهما مكسورتين او مضمومتين وصرح ابو موسى الجزولي بانهما مع التشديد معربان
بانواع الحركات كما في اي قال الرضي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم المصنف بوجوب البنا
اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقا الساكنين واما البنا على الضم فبعيد واما اي فانما كان سبب
بنائها حذف شي اشبهت الغايات ومن هنا يظهر ان تشبيه الزمخشري لهما بقبل وبعد لم يصب المحز الضعف المشارك
في وجه البنا على الضم وقول الشاعر ٭ وليس المال فاعلمه بمال ٭ وان اغناك الا للذي ٭ ينال به العلا ويصطفيه ٭
لاقرب اقربيه وللقصي ٭ يروى هكذا ويروى وان ارضاك ورواه ابن عصفور وان نفقته الا الذي واستدلوا
بذلك على البنا على الكسر لان الذي مستثنى وليس في موضع جر كذا قالوا وفيه نظر لاحتمال كون الاستثنا مفرغا فلا يلزم
صحة قول ابن الحاجب كما ستراه في باب المستثنى او تحذف اي اليا من الذي والتي ساكنا ما قبلها فتقول اللذ واللت
باسكان الذال والتا بعد حذف اليا منهما كقوله ٭ فكنت والامر الذي قد كيدا ٭ كاللذ تزبى زبية فاصطيدا ٭
وقول الاخر ٭ ارضنا اللت اوت ذوي الفقر والذل ٭ فاضحوا ذوي غنى واعتزاز ٭ او مكسورا
فتقول اللذ واللت بكسر الذال والتا قوله ٭ لا تعذل الذي لا ينفك مكتسبا ٭ حمدا وان كان لا يبقي ولا يذر ٭
وقوله ٭ شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما ٭ بك ما بها من لوعة وغرام ٭ وبعضهم ذهب الى ان ما ذكر من
تشديد اليا من وحذفها مع الكسر او السكون بابه الشعر وليس كذلك فان ائمة اللغة قد نقلوها على انها لغات فلا
يحمل ما انشدوه من الابيات على انه من باب الاستدلال وانما يحمل على التمثيل وتخلفهما اي ياي الذي والتي في التثنية
علامتها اي علامة التثنية وهي الالف رفعا واليا نصبا وجرا فتقول اللذان واللتان وكان القياس عدم الحذف فيقال
اللذيان كما يقال الشجيان لكن لما كان الذي والتي مبنيين لم يكن لياءيهما حظ في الحركة فبقيت ساكنة ثم حذفت عند
التثنية لالتقاء الساكنين ومقتضى هذا الكلام انهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول هي صيغ موضوعة غير
مبنية على الواحد فاللذان واللتان صيغة للرفع واللذين واللتين صيغة للنصب والجر والاول اولى لان ادعا ان كل واحدة
منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر مجوزا تشديد نونها اي نون التثنية مع الالف واليا ومنع البصريون التشديد
مع اليا والصحيح جوازه كما ذهب اليه الكوفيون ويدل عليه قراة ابن كثير ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد وجاز
تشديد النون ابدالا من اليا المحذوفة وحذفها اي حذف النون وهي لغة بلحارث بن كعب وبعض بني ربيعة لاستطالة

الموصول بالصلة كقوله ۞ ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوكا وفككا الاغلالا • وكقول الآخر
هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم • وقضية كلام المصنف في المتن ان حذف النون لا يختص بالشعر
وهو كذلك لما ذكرناه من انه لغة لبعض العرب ولكنه في الشرح صرح بان قوله ان عمي اللذا ضرورة وان عني الذين بالا
من يعلم نحو والذين هم في صلاتهم خاشعون وهو كثير او شبهه نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم
تجمعه الذين مطلقا اي ولو في الرفع قال المصنف رحمه الله لما كانت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة وحقق
الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضا لشبههما بالحرف فاعربا في التثنية كما جعلت اضافة اي معارضة لشبهها
بالحرف فاعربت ولم تعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع مرخصا بالاسماء المتمكنة لان الذين مخصوص باولي العلم والذي
عام فلم يجر على سنن المجموع لفظا ومعنى قلت هذا معارض لمنع المصنف كون العالمين جمع العالم قاله وتغني عنه اي
عن الذين الذي في غير تخصيص كثيرا يعني انه اذا كان المراد الجنس لا افرادا مستندا على الخصوص فيأتي الذي يجتمع
الافراد كثيرا موضوعا فانه يستعد بمفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك
هم المتقون اي والجمع او الفريق الذي جاء بالصدق فلذلك جاز حمله على اللفظ والمعنى فروعي اللفظ فوصف بالمفرد
وروعي المعنى فعاد عليه جميع ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذي استوقد نارا حملا على اللفظ اي الجمع ثم قال
بنورهم حملا على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين بحذف النون لم يجز افراد العائد عليه ويغني الذي عن الذين
قليلا في التخصيص للضرورة كقوله • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد •
كذا مثل به المصنف ولا مانع من هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي
او ان الجنس الذي وربما قيل اللذون رفعا كقوله • نحن اللذون صبحوا الصباحا • قال المصنف في الشرح
اعراب الذين في لغة هذيل مشهور يقولون نصر الله الذين امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا نقلها بعضهم
عن عقيل • وقد يقال اللذي واللذان واللذين واللتي واللتان واللاتي بحذف الالف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات
قال ابو حيان لم يذكر ابن مالك شاهدا على تخفيف الذي وفروعه الا قراءة اعرابي حكاها ابو عمرو صراط لذين فلا
ينبغي ان يقاس على الذين بقية الالفاظ انتهى وفي كتاب الشواذ لابي محمد بن عبد السلام بن قيلة المقري السلامي
صراط لذين قرا ابي بن كعب وابن السميفع وابو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا فقد ثبت بهذا ان ذلك وارد
في الافراد ايضا والقاعدة في التثنية انما تكون بلفظ الواحد فيجيء ذلك في التثنية ايضا وقد يكون سمي
التثنية جمعا بالتسمية اللغوية ومن البعيد عند كل احد ان يكونوا قد خففوا الواحد دون المثنى وربما احتج
بقلة التثنية بالنسبة الى المفرد والجمع لكن هذا في المذكر لم ينبغي ان يجري الشيء الا في لتي ولاتي ويعني الذين
الاولى على وزن العلا فتكون للعقلا كقوله • رايت بني عمي الاولى يخذلونني • على حدثان الدهر اذ يتقلب •
الحدث والحادثة والحدثان بمعنى وقال ابن عصفور يقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين وقد يرد للمؤنث
وسيأتي وقد استعملت بدون الف ولام كقوله • لا تنم او لحيتهم مع البغل والدبا • فطارا وهذا تحصكم عبد طابر
والاولا بالمد كقول الكثير ۞ ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها •
واللا بالمد على وزن لرا كقوله • فما اباؤنا بامن منه علينا • اللاء قد مهدوا الحجورا •
واللاين مطلقا على وزن القاضين رفعا ونصبا وجرا وهذه لغة اكثر هذيل او جرا او نصبا واللاون
رفعا وهذه لغة لبعض هذيل ومنها قول بعضهم هم اللاون فكوا الغل عني وجمع التي اللاتي على وزن
القاضي وشواهده كثيرة واللاي نحو واللائي يئسن فيمن قراه بياء واللواتي على وزن الفواعل وبلايات
في الكلمات الثلاث كقوله • اللات كدر اتبعا ومصاحبا • وقراءة من قرأ واللاء يئسن بغير ياء قال
ابن هشام ولم اجد شاهدا على اللوات واللا بلا همز ولا يا كقوله •
• وكانت من اللا لا يغيرها ابنها • اذا ما الغلام الاحمق الام عيرا • واللوا بالقصر كقوله

جمعتها

جمعتها من اينق عكاري • من اللوا شددن بالصرار • واللوا بالمد واللآت كالقاهات كقوله •
اولئك اخواني الذين عرفتهم • واخوانك اللات تزين بالكتم • مكسورا دائما فيكون مبنيا او معربا اعراب الالات بالضمة
رفعا والكسر نصبا وجرا وقد ورد في اللات في البيت بالوجهين بكسر التاء وضمها والالى على وزن العلى كما تقدم فيكون
هذا اللفظ مشتركا بين جمع الذي وجمع التي وقد اجتمعا في قول الشاعر • وتبلي الالى يستلئمون على الالى • تراهن يوم الروع كالحدأ القبل
وذوات في التي واللاتي ذات وذوا في لغة طي وانما ذكر مناذات بيانا للاصل والا فهو في مقام جموع المؤنث فكان الاصل
ان يقول ذوات لكن ظاهره ينبغي الجامع للتي تذكر مفردها قبلها دفعا لهذا الوهم ولك ان تقول قد ذكر الاولي
في جمع التي فعلم انه يريد الجمع اللغوي لا الصناعي مضمومتين مطلقا اي في جميع الحالات ومن كلام بعض الطائيين
بالفضل ذو فضلكم الله به • وبالكرامة ذات اكرمكم الله به • يريد بها وقد حكى غير المصنف اعرابهما اعراب ذات بمعنى
صاحبة وذوات بمعنى صاحبات وانما قدم ذكرهما على ذكره ولان الكلام الان في الموصولات الخاصة ويغني الذي
وفرعهما اي المؤنث المفرد والمثنى مذكرا او مؤنثا والجمع كذلك من وما فيجوز ان يطلق كل منهما على المذكر والمؤنث
ما كان منهما مفردا او مثنى او مجموعا وذا غير ملغى فيطلق على ما ذكرناه على اي حالة كان من افراد وتثنية وجمع وتذكير
وتانيث لكن يشترط ان يكون غير ملغى ويعنون بالالغاء تركيب ذا مع من او ما فيصير المجموع اسما واحدا وهاهنا حينئذ
معنيان احدهما ان يكون المجموع اسم استفهام وتدل عليه قولهم عماذا تسال باثبات الالف لما توسطت وقد يغني
كقول جرير • يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم • لا يستفقن الى الديرين تحنانا • اذ لا يصح هنا ان يجعل ذا موصولا
وقد يترجح ذلك فيما اذا وقع الذي بعد ماذا او منذا كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا وكقول الشاعر
• فمن ذا الذي يشفي من الحب بعد ما • تشربه بطن الفؤاد وظاهره • ويحتمل ان تكون ذا موصولة فتكون فيه جمع
بين موصولين فيخرج اما على ان الثاني مؤكد للاول او خبر مبتدا محذوف والثاني من المعنيين ان يكون
المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب • دعي ماذا علمت ساتقيه • ولكن بالمغيب نبئيني •
فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال
الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا
لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ولا لمحذوف يفسره ساتقيه لان علمت
حينئذ لا محل لها بل ما استفهام مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلته وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى
قال ابن هشام ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد ان يستفهم
عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتدا وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب
فان قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي فاستانف ما بعده رده قول الشاعر
• ولكن فانها لا بد ان يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا
يصح استئناف ما بعد دعي لانه لا يقال لم يخرج في الدار ولكن اخرج بمعنى كذا الى هنا كلامه قلت وفيه
تسليم لا امتناع ان يعمل السابق على ماذا فيها الاستفهام وقد صرح بعض المتاخرين بان من يرى ان الاستفهام
مخصوص بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسالة في توضيح الموضوع
للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عايشة رضي الله تعالى عنها في حديث الافك قول افعل ماذا
وقول بعض الصحابة وكان ماذا فراجعه من هناك لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
ولا مشارا به بالجر عطفا على ملغى من قوله غير ملغى ولا لتوكيد النفي يعني انه يشترط في كون ذا موصولا عدم
الالغاء وان لا يكون مشارا به الى شيء بعد استفهام بما ولا خلاف فيه او من وفيه خلاف منع بعض النحويين
كون ذا الموصولة تقدم من الاستفهامية قال لان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارة لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية مية
وهي في غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الاستفهام فجعلت موصولة وهذا لا ذلك من تخصيصها

الشاعر •
من يعقل فليس فيها الابهام الذي في ما وفيه نظر واجاز ذلك جماعة استدلالا بقول
• وعربية تأبى الملوك كريمة • قد قلتها ليقال من ذا قالها • والكوفيون يجوزون كون ذا وجميع اسما الاشارة
موصولة بعدما استفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي انتم الذين
وبقوله تعالى وما تلك بيمينك اي وما التي وقول الشاعر • عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين طليق •
واعتذر البصريون بان اسما الاشارة في هذه المواضع باقية على اصلها نعتا للاشتراك الذي هو خلاف
الاصل وحملوا تقتلون وبيمينك وتحملين على الحال وحذف ضمير تحملين العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة
والخبر وقيل تحملين وطليق خبران ورد عليه بانه ليس المراد الاخبار بانه محمول وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك
باعني ولا ينبغي ان يعول عليه لان اعني متعد بنفسه لا بالبا والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا مقدما
وتلك مبتدا مؤخرا والحال اصلها في قتلك بيوم ثم حادية • وبمعنى الذي وفروعه ذو الطائية لان بني طي
هم الذين يستعملونها كذلك حكى الازهري انها تستعمل في لغتهم بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فيقول
رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن ومن مجيئها بمعنى التي قول شاعرهم
• فان الما ما ابي وجدي • وبيري ذو حفرت وذو طويت • وزعم ابن عصفور انه ذكر البير على معنى القليب
قال وتقول في تثنية ذو الطائية ذوا رفعا وذوي نصبا وجرا وفي جمعها ذوو رفعا وذوي نصبا وجرا وفي تثنية
ذات الطائية ذواتا رفعا وذواتي نصبا وجرا وفي جمعها ذوات بضم التا مطلقا قال المصنف اطلق ابن عصفور
القول في تثنية ذو وذات وجمعهما والظاهر حامله على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضرب
عنه لذلك وفي شرح ابن قاسم قيل بل نقل ذلك الهروي وابن السراج عن العرب مبنية حال من ذو وان
جعلت فاعلا بالمقدر الذي اشرنا اليه مثل في الدار زيد او من ضميرها المستكن في الظرف المستقر الذي قدرناه
لكن هذا مشكل فان تقييدها بهذه الحالة يقتضي انها لا تكون بمعنى الذي وفروعه عند اعرابها وليس كذلك
واشار بقوله غالبا الى ان بعض الطائيين يعربها فيقول جاءني ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت بذي يقوم
وحكاه ابن درستويه في الارشاد وابن جني في المحتسب وانشد • فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا •
واما اعرابها هو لانتسابها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة فيها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف
بهما وبمعنى الذي وفروعه ايضا اي خلافا لثعلب فانه زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو
فاضل جاءني على معنى الذي هو فاضل جاءني فان قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم ينتهض لان امتناع موصوليتها
هنا قد يكون لمانع وفي كلام ابن الصايغ ما يشير اليه فقد قال في حواشيه لا تستعمل اي الموصولة الا حيث الابهام فلا
يجوز ايهم قام جاءني لو نويتها هنا على شخص بعينه معلوم وعلى هذا فيمتنع ايهم قام عمرو لانها هنا لمعين معلوم الا
على حكايتها في الحسن فانه حكى ان الماضي يعمل فيها قليلا فان قلت هلا اجزتم ايهم قام عمرو على معنى ايهم
ثبت انه قام وهو عمرو وهو حينئذ مبهم عند المتكلم قلت لو صح على ذلك لصح جاءني ايهم قام على معنى
ايهم ثبت انه قايم ومر الذي جاءني وهم قد منعوه انتهى كلامه مضافة بالنصب على الحال كما سيأتي في تثنية
الى معرفة لفظا او نية ومن يرى ان التعريف الذي بال وهو الاخفش يرى ان تعريف من مثلا بانها في معنى ما فيه
ال وان التعريف اي بالاضافة فالموصولات عنده على ثلاثة اقسام كذا نقل عنه ولو انه قال في اي كما قال في من
ربما اتجه وقول ابن عصفور ان ال للجامع الاضافة لا يرد لان هذا القايل لا يرى المقدرة بل يرى ان الكلمة في
معنى ما فيه ال ومن يرى ان الموصولات معرفة بصلاتها وان ال فيما هي فيه زايدة يشكل عليه انه يلزم في اي
اجتماع تعريفين والجواب ان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه
والى ما يعرف عينه وهي الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها لا تفتقر الى الثاني فقط وحاصله
ان الموصولات ليس فيها ما معناه نبنى سوى اي فهي تفتقر الى المضاف اليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه

هو الماضي

بالنظر

بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرايب العربية ان اسما يحتاج الى
معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعض المتاخرين من العباس ينبغي جواز اضافتها الى نكرة وليس
المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة واذ قيل
انتفعوا من ذلك فكانهم ارادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي لا يضاف ما اريد به التعريف
وهو اي الى ما هو نكرة فيحصل تدافع في الباطن الظاهر ولا يلزم استقبال عامله فيجوز قام ايهم اكرمته
ولا تقديمه يجوز ايهم قام ضربت خلافا للكوفيين في المسئلتين وقد نوزع الكسائي في طعنه يونس
في المسئلة الاولى فلم يكن له مستند الا ان قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل اعجب
لك يا شيخ يعني انه هذا ايضا متنازع فيه وقد علل ابن الباذش بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام
لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى منقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان
الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام قال الرضي وليس بشي
لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه قول الكوفيين في
المسئلتين فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما
كان المعنى فيها على معنى الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها الكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا
وقد تونث اي بالتا موافقا للتي كقوله • اذا اشتبه الرشد في الحادثات فارض بايتها قد قدر •
وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنون ايا ويجمعونها فيقولون مثلا اياهم اخواك وايوهم اخوتك
لكن في كلام المصنف منافسة وذلك لانه سيذكر بقية اقسام اي ولا يذكر انها تونث فاوهم
خلاف الواقع فانه قد سمع تانيثها مستفهما بها قال الكميت •
• باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب • وقال الآخر •
• فانك لا تدري باية بلدة • تموت ولا ما يحدث الله في غد • وفي تفسير البغوي ان ابيا قرا
باية ارض تموت وحكم تانيثها في الشرط والاستفهام حذف ما تضاف اليه كقوله •
• وخلفوك اسنيا فاية سلكوا • يعني اي طريق قال السخاوي انما يجوز تذكيرها وتانيثها مضافة
الى المونث عند ذكر ما تضاف اليه فان حذفته فالتانيث لازم كقوله فاية سلكوا معناه اي جهة فاذا
قيل ايا سلكوا فالمقدر مذكر كسوت والمعتمد ما قدمناه وبمعنى الذي وفروعه الالف واللام وفي
اوايل الكشاف عند تفسير كمثل الذي استوقد نارا ان ال في الصفات بعض الذي وانه لكثرة استعماله مثقلا
به الى وصف المعارف بالجمل بلا اعتبار لما نهكوه بالحذف فحذفوا تارة اليا وحدها وتارة اليا والكسرة
وتارة اقتصروا على ال قال الرضي والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي
زايدة بخلاف الموصولة انتهى وظاهر كلام الزمخشري بل صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف
وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي
لكونه مخففا له قلت دعوى لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل قال
في الصحاح الذي اصله لذي فلما دخلت عليه الالف واللام لا يجوز ان ينزعا عنه لتنكير وكثير من المحققين
على ان الذي بكماله اسم موضوع مفرد وبه يشعر ظاهر قول الزمخشري الذي وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجمل وبعضهم على ان الموصول لذي واللام مزيدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف به كمعرفة
توصف بالنكرة وجعلت لازمة لانها لو انخلعت تارة ونزعت اخرى لاوهم انها للتعريف وانت خبير
بان المصنف حكى نزعها فيها مرتين ثم الجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي
بل اسم موضوع براسه وهو ظاهر كلام المصنف خلافا للمازني ومن وافقه في حرفيتها لكن المازني

يعرلها موصول حرفي والاخفش يقول انها حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له
كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير اليها في الصفة
نحو الممرور به زيد وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان حذف الموصوف مطال لا يجد بانفي غيرها الا
ضرورة وكثير هذا منها كما ستعرفه في باب النعت ان شاء الله تعالى وبانه لو جاز مع تعريفها الموصوف
لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر ثم لو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر وعملا
بالاستقرار واللازم باطل ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل وقد دخلت نحو الترضي واليجدع
كما ياتي ولقدح لها فيما في اعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل واللام
منتف واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالجر وضارب
ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب واجيب بانه حول في مقتضى الدليل
في محل الاسم لكونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى الصلة عارية كما في لا الكائنة بمعنى غير كما تقرر في باب
الاستثنا كذا في الرضي وقال المصنف مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها
منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف
واللام مفردا اجري بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع كذا قال وفيه نظر لان حق الاعراب ان يدور على
الموصول لانه المقصود وانما جي بالصلة لتوضحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو جاءني
ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما والذين على لغة **وتوصل الالف واللام بصفة**
تشمل اسم الفاعل واسم المفعول قال المصنف والصفة المشبهة لا تكون صلة للالف واللام قال ابن
هشام لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة باتفاق وقال
الرضي انما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل واذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة وقال ابن الحاجب ما معناه
انما التزم في صلة الالف واللام ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول فقط لانهما مادام اوها موافقة للالف واللام الحرفية
في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية **قلت** فيه نظر لان
الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم وال الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها
من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول على ما مر فاين احد الامرين من الاخر بحسب المعنى ثم قال فلما وافقتها
قصدوا الا تدخل الا على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة وخصوها بالجملة الفعلية ليسبكوا
من الفعل اسم فاعل او مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان الفعل مبنيا للفاعل نحو الذي يضرب او يضرب
بصيغة المبني للفاعل تقول الضارب لان معنى المبني للفاعل يقتضي اسم الفاعل وان كان الاسم مبنيا للمفعول
نحو الذي ضرب او يضرب بصيغة المبني للمفعول قلت المضروب لان معنى الفعل المبني للمفعول يقتضي اسم
المفعول ولم يدخلوها على الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ويمكن
ان يرد هذا بطريق السؤال والجواب كما وقع له في شرح المفصل فيقال لم صلة الموصول يجب ان تكون جملة
متعرض باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب والمضروب فانه صلة وليس بجملة ويجاب بان اسم الفاعل
والمفعول فيما ذكر في معنى الجملة وانما وقع مفردا لارادة المشاكلة بين ال الموصولة وال المعرفة في مثل الرجل
فتكونا من الجملة اسم فاعل ومفعول ليوطردا على الالف واللام ما تقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه
فكان فيه وفاء بالغرضين واحترز المصنف بقوله **محضة** عما يوصف به وليس بمشتق كاسد وعن الصفة التي
غلبت عليها الاسمية كالابطح والاجرع وصاحب وراكب فال في ذلك كله معرفة لا موصول **وقد توصل** الالف واللام
بمضارع اختيارا كقوله ، ما انت بالحكم الترضى حكومته ، ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ،

توصلها

توصلها بالترضى وهو فعل مضارع وكقوله ، يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع ،
قال المصنف في الشرح وعندي ان هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الاول من ان يقول ما انت بالحكم المرضي
حكومته ولتمكن قائل الثاني من ان يقول الى ربنا صوت حمار يجدع وانشد ابياتا اخر ادعى فيها كلها عدم
الاضطرار بهذه الطريقة وحاصله ان الضرورة عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة وهذا ليس بمرضي
لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها فقد لا يحضره في وقت النظم الا عبارة
واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق ولامكننا في كل ما يدعى انه ضرورة ان
يدعى انه اختياري لتمكن الشاعر من ان يقول غير تلك العبارة ويعين تركيبا اخر يتم به الوزن ومهما استعمل
على من له محاولة لنظم الشعر ولا يكاد يجوزه ذلك في جميع الاشعار او غالبها فهذه طريقة كما تراها والمعول
عليه عندهم في تفسير الضرورة ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر عنه مندوحة او لم يكن **قلت** وقد ظهر لي
هنا استدراك على النحاة وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وهذا على اطلاقه غير صحيح بل
ينبغي التفصيل بين صلة ال وصلة غيرها فالصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول المفرد محلها
واما صلة ال حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع اما اختيارا كما يقول ابن مالك واضطرارا كما يقول غيره
وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب
ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل **قوله**
لا تبعثن الحرب اني لك المنذر من نبر الحطا فائق ، وفي محل نصب في مثل قولك ، لا احب اليروح للهو ، وفي محل جر
في مثل قوله ، ما انت بالحكم الترضى حكومته ، وهذا من الغرابة بان تكون جملة يتبين لها بحسب محلها انواع اعراب
الاسم لا بطريق التبعية في الانواع الثلاثة ولا في شيء منها **ويمكن** ان يحاجى به وقد يعتذر عن تركهم لذلك
بان هذا لا يستعمل الا في الضرورة او فيما هو قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى **ومبتدا وخبر** عطف على مضارع
اي وقد توصل بمبتدا وخبر **او ظرف اضطرارا** فالاول كقوله ،
من القوم الرسول الله منهم ، لهم دانت رقاب بني معد ، والثاني كقوله ،
من لا يزال شاكرا على المعه ، فهو حر بعيشة ذات سعه ، **ويجوز حذف عائد غير الالف واللام ان كان**
ضميرا **متصلا** فلو كان ضميرا منفصلا نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه امتنع حذفه **منصوبا بفعل**
نحو هذا الذي بعث الله رسولا **او وصف** كقوله ، ما الله موليك فضل فاحمدنه به ، فما لدى غيره نفع ولا ضرر ،
اي موليكه فلو نصب بغير فعل او وصف نحو جاء الذي كانه قمر امتنع حذفه فان قلت قد نصوا في قوله تعالى
اين شركائي الذين كنتم تزعمون انه يجوز ان يكون التقدير تزعمونهم شركاء ومعه لا اشكال فيه وان يكون التقدير
فيه تزعمون انهم شركاء وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف **قلت** انما الذي
اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف فرب شيء يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا
مثاله حذف الفا في نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وجاز بعضهم لجواز حذف العائد المنصوب
شروطا اخر احدها ان يكون غير متبع نحو جاء الذي ضربته نفسه او زيدا لا يجوز فيه الحذف هذا قول
ابي بكر واكثر اصحابه واجازهما على الحذف الاخفش والكسائي واتفقوا على جواز الحال من المحذوف
نحو جاء الذي ضربت مكتوفا والثاني ان يكون متعينا للربط والا لم يجز الحذف نحو جاء الذي ضربته في داره
ذكره ابن عصفور وغيره الثالث ان يكون الفعل الناصب تاما لا ناقصا نحو جاء الذي كنته **او كان مجرورا**
باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو جاء الذي انا مكرمه الان او غدا ومنه قوله تعالى فاقض ما انت قاض
وقال طرفة بن العبد ، ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا ، ويأتيك بالاخبار من لم تزود ،
وادعى ابن عصفور ان الحذف ضعيف جدا مردود بوروده في القران العزيز فلو كان المضاف غير صفة

نحو جاء الذي وجهه حسن او صفة غير عاملة نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يجز حذف العائد حينئذ او كان مجرورا
بحرف جر مثله معنى ومتعلقا الموصول او موصوفه اي بالموصول مثال الاول قوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه
فالعائد المجرور قد جر بمن وقد جر الموصول الذي هو ما بمثلها معنى ومتعلقا اما معنى فلان كلا منهما للابتداء الخ
واما متعلقا فلان العامل الذي تعلقت به من الاولى يشرب والذي تعلقت به من الثانية يشربون فهما متماثلان
واضح ونشترط المماثلة في المتعلق ان يكون احد المتعلقين فعلا والاخر صفة كقول حاتم •
• وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة • فبح لان منها بالذي انت بائح • اي به ومثال الثاني وهو ان يكون العائد مجرورا
بحرف والموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا قولك مررت بالرجل الذي مررت اي به فلو جر العائد
بحرف والموصول ليس مجرورا نحو جاء الذي مررت به امتنع الحذف الا في الندور كقوله •
• ومن حسد يجور علي قومي • واي الدهر ذو لم يحسدوني • اي فيه ولو جر الموصول بحرف لا يماثل الحرف الجار للعائد
امتنع الحذف ايضا الا للضرورة كقوله • فاصبح من اسماء قيس كقابض • على الماء لا يدري بما هو قابض •
اي عليه قال ابن قاسم وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف نحو حللت في الذي حللت فيه اذ لم يحذف فالمتبادر
انه فيه قلت فيرد هذا على المصنف اذ لم يشترط المماثلة في اللفظ قال وان تماثلا لفظا ومعنى
واختلفا متعلقا لم يجز الحذف نحو مررت بالذي مررت به قال وترك المصنف موضعين يجوز فيهما
الحذف احدهما ان يجر العائد بحرف جر بمثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله
• ولو ان ما عالجت لين فؤادها • فقسا استلين به للان الجندل • اي عالجت به ذكره المصنف في الكافية وذكر
غيره ان الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة الثاني ان يدخل الحرف على المضاف الى الموصول نحو مررت بغلام الذي
مررت به قال واهمل ثلاثة شروط الاول ان لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله نحو مررت بالذي مر به
قلت لا حاجة بالمصنف الى هذا فانه قد ذكر في باب الفاعل انه لا يحذف الفاعل وحده ونائبه مثله قال
الثاني ان لا يكون ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره قلت وهذا ايضا مستغنى
عنه ضرورة انه قد علم انه لابد للمحذوف من قرينة تدل عليه وفي هذه الصورة لا تقوم على المحذوف قرينة
فلا يجوز حذفه عملا بهذه القاعدة التامة المعلومة قال الثالث ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذي
ما مررت الا به او انما مررت به قلت وهذا ايضا من الطراز الاول فقد صرح المصنف في باب تعدي
الفعل ولزومه ان المفعول المحصور لا يجوز حذفه فرفا ذ هذه كلها امور قد علمت في ابوابها فلا حاجة الى التنبيه
عليها ولا يكون تركه اغراضا وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام كقوله •
• ما المستفز الهوى محمود عاقبة • وان اتيح له صفو بلا كدر • اي ما الذي يستفزه الهوى والجمهور على منع الحذف
في مثل ذلك وقد يحذف ايضا العائد المجرور بحرف وان لم يكمل شرط الحذف كقوله •
• ومن حسد يجور علي قومي • واي الدهر ذو لم يحسدوني • وقد تقدم انشاده فان قلت الواو من قوله وان
لم يكمل شرط الحذف هي كالواو في مثل اعطوا السائل ولو جاء على فرس وبعضهم يجعلها للعطف على مقدر هو
ضد المذكور اي ان لم يجئ على فرس وان جاء على فرس واعتبار ذلك في كلام المصنف يفسد المعنى لانك اذا
قدرت ان يكمل شرط الحذف وان لم يكمل لزم ان يكون الحذف عند توفر شرائط الحذف قليلا وذلك لان قوله
المجرور بحرف معطوف على المرفوع بحذف الذي يدخل عليه حرف التقليل قلت الزمخشري يرى ان الواو في
مثله واو الحال لا واو العطف وعليه فلا اشكال وسياتي في كلام في باب الحال ان شاء الله تعالى ولا يحذف العائد
المرفوع الابتدا نحو ضربا وضربا وكانا فاصلين وخبر المبتدا وان ونحو ذلك ليس خبره جملة اسمية ولا ظرفا
او شبه ظرف اعني الجار والمجرور فان كان خبره شيئا من ذلك لم يحذف نحو الذي هم يرادون ونحو الذي هو غلامه منطلق
ونحو الذي هو عندك والذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف شيء ام لا لان الباقي صالح لان يكون صلة

تامة

تامة بلا شرط اخر عند الكوفيين يجوز عندهم جاء الذي قايم وعند البصريين بشرط الاستطالة
في صلة غير اي نحو هذا وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وسمع قول بعض العرب ما انا بالذي قايل لك شيئا
غالبا اشارة الى قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وبلا شرط في صلتها اي صلة اي كقوله •
• اذا ما لقيت بني مالك • فسلم على ايهم افضل • وهي يعني ايا حينئذ اي حين اذ حذف المبتدا الذي هو صدر صلتها
باقية على موصوليتها مبنية على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من
الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يعربها مع ذلك ولا يبنيها كقراءة طلحة ومعاذ ايهم
اشد بالنصب خلافا للخليل ويونس فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة وانما هي استفهامية مبتداة ثم
اختلفا في تخريج الاية بالنسبة الى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم
ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق
ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع ليس منها ويبطل مذهبهما جميعا
قوله فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول
صلته وان يحذف ما تضاف اليه اعربت مطلقا سواء حذف صدر صلتها او لم يحذف نحو اضرب
ايهم قايم واضرب ايا قايم قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها
تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقد حكي ان سيبويه قال المعتذر عنه لان الماء يحدث حال
اخوانها يحذف ما هو جزء في الابتدا كان لها ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها تغييرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير
وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بقيت كاخواتها الموصولة وذلك ان الشيء اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد
النزوع اليها فادنى سبب يرجع اليها ولا يخفى لك ضعف هذين الاعتذارين وان انثت اي الموصولة بالتاء
حينئذ اي حينئذ اذ حذف ما تضاف اليه فقيل ايه لم تمنع الصرف خلافا لابي عمرو تخص الحكم بالموصولة
ولابي عمرو وفي حواشي الاستراباذي على كتابه الباب اذا قلت اية صاحبتك فقال ابو سليمان انه نكرة كمن وما
في الاستفهام قال ولهذا صرفت وقال الاخفش هي معرفة وانما نونت لان التنوين في وسط الكلمة كما اذا سميت
بخير منك وكان غيره لا يصرفه لانها معرفة مؤنثة وكذا احكاه ابن السراج واقول ان كان لم يتقدم
ذكر شيء فهي نكرة اذا لتقديرها بشيء صاحبتك ولكنها مع تعريفها مصروفة لان الاضافة مقدرة فهي بمنزلة
معارضة لمنع الصرف والعروض التانيث واما الذي يمنع الصرف فانه راي ان القبيعة وضعت للمؤنث وراى
انها معرفة ولم ينظر لتقدير الاضافة انتهى ملخصا ويجوز الحضور او الغيبة في ضمير الموصول المخبر به
او بموصوفه • اي الموصول المخبر به او الموصوف عن حاضر متكلما كان او مخاطبا متقدم
مثل انا الذي فعل او فعلت وانت الذي فعل او فعلت اعتبارا لحال الموصول ولحال المخبر عنه لان المخبر عنه
والمخبر به شيء واحد واعتبار حال الخبر اكثر واقيس كقول الفرزدق •
• وانت الذي امست نزار تعده • لدفع الاعادي والامور الشدايد • ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق ايضا
• وانت الذي تلوي الجنود رؤوسها • اليك وللايتام انت طعامها • وبعضهم خص هذا الحكم بالذي والتي
وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز في غيرهما الا الغيبة وظاهر كلام المصنف التعميم واحترز بقوله متقدم
من ان يكون المخبر عنه مؤخرا نحو الذي قام انا او انت فيتعين الغيبة وهو مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين
قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير وان لم
يقصد تشبيهه اي تشبيه المخبر عنه بالمخبر به فيتعين الغيبة نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا تريد
عليا كرم الله وجهه وكذا في المخاطب نحو انت الذي قتل مرحبا وذلك لان المعنى على حذف مثل ولو صرح بها تعينت

الغيبة ودون التشبيه يجوز الامران الغيبة والحضور ان وجد ضميران نحو انا الذي قام واكرمت
زيدا وانت الذي قام واكرمته وتعكس فتقول انا الذي قمت واكرم وانت الذي قمت واكرم والاحسن البداية
بالحمل على اللفظ كقول بعض الانصار ۞ نحن الذين بايعوا محمدا ۞ على الجهاد ما بقينا ابدا ۞
ومن العكس قوله ۞ لانت الهلالي الذي كنت مرة ۞ سمعنا به والارحبي المعلق ۞
والكوفيون يمنعون الجمع بين الامرين حيث لا فاصل قال ابن قاسم والسماع يشهد لهم وقد يغني عن الجملة الموصول
ظرف نحو الذي عندك زيد او جار ومجرور نحو الذي في الدار عمرو منوي معه استقر وتقدير الفعل هنا
مجمع عليه او شبهه اي شبه استقر نحو ثبت وحصل وهذا الكلام يوهم ان هذا المنوي غير الجملة التي قال
اولا وتغني عن الجملة وقد يقال المراد بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها وهي التي عناها في صدر
الباب بقوله وجملة صريحة فهذه المقدرة مغنية عن الملفوظ بها وفاعل هو هو العائد كما مثلنا فان الفاعل
في قولنا الذي عندك او في الدار ضمير عائد على الموصول او ملابس له نحو الذي عندك اخوه زيد فالفاعل
هنا ليس بعائد لكنه ملابس للعائد وفي كلامه اشكال لانه ان كان فاعلا عطفا على ظرف فالذي يستغني عنه فعل
لا جملة وان كان عطفا على استقر فالملابس للعائد لا يكون صوتيا ولا يتعلقان الا بذلك وهو الاستغناء عن الجملة بالظرف
او الجار والمجرور ان لم يحدث خاص نحو جلست وقام تام بمعمول مسئله اي مستلزم الا الحدث الخاص
في الموصول نحو نزلنا الذي البارحة اي نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة او في موصوفه اي الموصول
نحو نزلنا المنزل الذي البارحة ولعل هذا انما هو عند عدم قيام الدليل على الحدث الخاص والا فلو قام
لم يمتنع التركيب كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول جاء زيد الذي في المسجد وعمرو الذي
في الجامع وقد يغني عن عايد الجملة ظاهر اي عايد الموصول الذي يعود من الجملة فاضاف العايد
اليها لهذه الملابسة وذلك كقولهم فيما حكاه الكسائي ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رايت
ابن يوسف فان قلت هذا تكرار لقوله اول الباب وخلفه فان المراد بخلف العايد هو الاسم الظاهر قلت
ليس كذلك فان المتبادر هنا قلة وجود الخلف وهذا ليس بمستفاد هناك

فصل

يذكر فيه احكام من وما موصولتين كانتا او غير موصولتين من وما في اللفظ اي بسبب اعتبار اللفظ فقط في سببية
مثل دخلت امراة النار في هرة مفردان مذكران فان عني بهما اي بمن وما والمراد بكل واحد منهما غير ذلك المذكور
الذي هو المفرد بان تعني مثنى او جمع او مؤنث فمراعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير فيما اتصل بهما اي بكل
واحد منهما من ضمير سابق العود الى الموصول سواء كان بينهما فاصل نحو ومنهم من يؤمن به او لم يكن نحو ام من هو قانت
ولو اريد بالمتصل الضمير الذي في الجانب للموصول من غير فاصل لم يشمل سوى نحو ام من هو قانت او فيما انفصل
بما انفصل عنهما مما لفظه مفرد مذكر وقد يعني به غير ذلك كما قال المصنف في شرحه بعد ذلك الى نحو كم وكاين
وفي شرح ابن قاسم ان المصنف حصر كم وكاين ولا خصوصية بل كل ما له لفظ ومعنى كمن وما وكاين وذكر ذلك
وان المصنف والتنبيه بكم وكاين يصح ان يشير ببقية الموصولات التي لها لفظ ومعنى كمن وما وكاين وان
بان المصنف حصر كم وكاين لا خصوصية فرد بان المصنف لم يذكر كم وكاين فاما اعتراضه
ونتبعا يخفى ولعل ذلك لا يختص بالباب بل قوله اشرت الى نحو كم وكاين لا الضرب من التمثيل لا الحصر
مختص بهما وانما ذكره لان لا نغلط وذلك لازم للمصنف ايضا فانه اطلق اولى من مراعاة المعنى لانه الاكثر
في كلام العرب نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من يؤمن به ومنهم من ينظر اليك ومن الحكم المذكور وغير
مراعاة المعنى قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وقال الفرزدق ۞ تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب
يصطحبان ۞ وقال امرؤ القيس ۞ فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها ۞ لما نسجتها من جنوب وشمال ۞
ما لم يعضد المعنى سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كقوله ۞ وان من النسوان من هي روضة ۞

او كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فيمن اتى نعمل فيختار مراعاته اي مراعاة المعنى على
مراعاة اللفظ لما يحصل من الاعتضاد الذي قوي به جانب المعنى ولكن لم يبلغ حد ترك مراعاته مخدور فلم يتنبه
الى رتبة الوجوب فجازت رعاية اللفظ ايضا او يلزم بالجزم عطفا على المجزوم من قوله لم يعضد المعنى والمراد
ولم يلزم بمراعاة اللفظ لبس او قبح فيجب مراعاة المعنى فاما ضرورة اللبس فنحو اعط من سالك لمن سالتك بالحاق
علامة التانيث للفعل الثاني لو لم تلحقها مع ارادة المؤنث حصل الالتباس واما القبح فمثاله من هو حمراء امتك فيمتنع
ويجب ان تقول من هي حمراء امتك فانك لو راعيت اللفظ فقلت من هو حمراء امتك او من هو احمر امتك لكان في غاية القبح
فيجب رعاية المعنى مطلقا سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها ومذكرها بالتاء التانيث كحسنة او كحمراء
خلافا لابن السراج في نحو من هي محسنة فانه لا يوجب رعاية المعنى بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى فتقول على مذهبه
من هي محسنة امتك ومن هو محسن امتك وشبهه انه لما شبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ
خال من علامته بخلاف الحمراء فان اجراها على المؤنث لا يقبح قال ابن هشام والمصنف لما يمثل بحمراء بل بالامتك
وبمحسن ومحسنة بقوله امتك فلينظر في وجه ذلك قلت لا سر فيه سهل وكان الحامل له على ذلك ذكر الام لجنس
منهما مما يجب فيها مع رعاية الادب في تقدم مراجعة المخاطب بذكر ما يرجع الى صفة جمال يتعلق بامه واما
الامة فذكرها مما يمدح به من حيث هي امة وهو ما يرجع الى الحسن لو صفا وليس في ذكرها بذلك اخلال بالادب
والامر في ذلك قريب فان حذف هي وقيل من محسن امتك سهل التذكير قال المصنف اجاز ابن السراج من هي محسن
امتك ومن محسن فالقائل من محسن قريب واما من هي محسن نفسه من القبح قريب مما في من هي احمر فوجب اجتنابهما وقد
تلخص من كلام المصنف هنا ثلاث مسايل احدها من هي حمراء امتك وضابطها ان يخبر عن الموصول بمبتداء
مغاير للفظه وتكون الصلة مبتدا وخبرا وذلك الخبر لا يوافق خبر الموصول اذا روعي لفظ الموصول ولا يشبه ما يوافقه
هل يجب فيها مراعاة المعنى في جزئي الصلة جميعا فيقال من هي حمراء امتك وتمتنع مراعاة اللفظ فيهما معا فلا
يقال من هو احمر امتك وفي الاول والثاني فلا يقال من هو حمراء امتك وعكسه فلا يقال من هي احمر امتك كما
ان مسئلة الالتباس يتعين فيها رعي المعنى ويمتنع رعي اللفظ والعلة في امتناع هذا القبح وذلك في الثانية والثالثة
من وجهين تخالف الخبر والمخبر عنه في الصلة وتخالفهما في الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشي واحد
فكانك حينيذ اخبرت عن موصوف مؤنث بمذكر او بالعكس وعلته في الاولى القبح من الوجه الثاني فقط المسئلة
الثانية من هي محسنة امتك وضابطها كالتي قبلها الا ان الخبر هنا الواقع في الصلة يشبه ما يجوز به ذلك
اذا روعي اللفظ والحكم في هذه كالحكم في التي قبلها في وجوب تانيث جزئي الصلة مراعاة للمعنى ومنع
تذكيرهما والمخالفة بينهما الا ان المسئلة الاولى بالاطلاق وهذه فيها خلاف ابن السراج فانه اجاز تانيث
المبتدا حملا على لفظه وتذكير الخبر حملا على اللفظ نظرا للمشابهة لمحسن لمرضع في الصورة وعلى هذا يمتنع عنده
من هي منطلق ومن هي متخرج ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجري على المؤنث وهو بلفظ التذكير وينبغي ان يجوز عنده
من هي طالق ومن هي كريم امتك تشبيه طريف وكريم بجريح وقتيل مما يلزمه ان يخبر من هي احمر تشبيه من هي افضل
وهو قد منع هذه المسئلة الثالثة كالتي قبلها الا ان العايد حذف فهذه تقول فيها ابن السراج ايضا
بجواز مراعاة اللفظ في الخبر فيذكر ووافقه المصنف في هذه وبعد المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا
كقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك نحو ومن
الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه
اياتنا وفي العصراته لا يعلى الفارسي قال النحويون في قراءة ابي عمرو ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل لو عكس
ذلك لم يجز لانه يكون الالتباس بعد البيان واما اذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فانه يكون تفسيرا قال
ابن هشام انظر قوله قال النحويون فهو يشعر ببطلان مسئلة المصنف قلت مسئلة المصنف على اعتبار

اللفظ اولا ثم اعتبار المعنى ثانيا ثم اعتبار اللفظ ثالثا وتسمية الفارسي هي اعتبار المعنى اولا ثم اعتبار اللفظ ثانيا
ولا يلزم من اتباع الثانية امتناع الاولى فتأمله **وتقع من وما شرطيتين** نحو من يعمل سوءا يجز به ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك لها **واستفهاميتين** نحو من اله غير الله قال فرعون وما رب العالمين **ونكرتين**
موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك **ويوصف بما على راي** كقولهم لامر ما جدع قصير
انفه اي لامر اي امر وهذه التي يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو اعطه شيئا ما والفخامة
مثل لامر ما يسود من يسود اذا لم يجعل مصدرية والنوعية نحو اضربه ضربا ما وللجملة تؤكد ما افادة
تنكير الاسم قبلها قال المصنف والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو اولى لان زيادتها
عوضا عن محذوف مرادة في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت فزاد وها عوضا من كان ونحو حيثما
تكن اكن فزادوها عوضا من الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة بمعنى ما الا وهي مرادفة لمثل
الموصوف نحو مررت برجل اي رجل وطعمنا شاة كل شاة وهذا رجل ما شئت من رجل فالحكم عليها المذكورة
بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه **ولا تزاد من خلافا للكسائي** فانه
قال بزيادتها ولم يتحاش من القول بالزيادة مع كونها اسما جريا على قول اهل الكوفيين ان الاسما تجوز زيادتها
واستدل على مذهبه بقول حسان رضي الله عنه
فكفى بنا فضلا على من غيرنا ... حب النبي محمد ايانا
فيمن خفض غيرنا ويقول عنترة
يا شاة من قنص لمن حلت له ... حرمت علي وليتها لم تحرم
في من رواه بمن دون ما وكقول الاخر
آل الزبير سنام المجد قد علمت ... ذاك القبائل والاثرون من عددا
واجيب بان من في الاولى نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر
للمبالغة وعددا اما منفصل على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العد اي والاثرون قوما عددا اي قوما
معدودين واما معمول لمحذوف فاصلة او صفة لمن ومن بدل من الاثرون فان قلت ذكر المصنف زيادة
من مع اختلاف فيها وترك زيادة ما مع الاتفاق عليها فما وجهه قلت لعل ذلك لان كلامه في ما الاسمية
وما الزائدة حرف واما من فاسم وابما حكى عند القائلين بزيادتها **ولا تقع من على ما لا يعقل** في حال
من الاحوال **الا** في حالة كونه **منزلا منزلته** اي منزلة من يعقل كقوله
اسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلي الى من قد هويت اطير
وقال امرئ القيس
الا عم صباحا ايها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي
فانه خاطب في الاول سربا لاعارة ونادى في الثاني ومنه التنزيل اعم من ان يكون من المتكلم او غيره كما في قوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله
من لا يستجيب له المراد الاصنام وحقيقة المسالة انه متى نسب الى المتسمى في ذلك الكلام شانه ان لا
ينسب نفيا او اثباتا الا الى العقلاء اجرى عليه حكم العاقل واما كون المعتقد لذلك المتكلم او المخاطب له
او غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة **قلت** وقد يقال في بيت امرئ القيس ان من كان في
العصر الخالي مراد به الذي في العصر الماضي كائنا ما كان ومن جملة ذلك الطلل فيكون من القسم الذي يأتي
وهو قوله **او مجامعا له** اي لمن يعقل **بشمول** نحو الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض فمن في
السموات والارض لفظ عام يشمل العاقل وغيره ويدل على ارادة الكل قوله لعالى في ذلك العرش شيء الا يسبح
بحمده ومثله ومنهم من يمشي على رجلين ومن شامل للانسان والطاير مثلا **او اقتران** والمراد به ان لفظ من
قد اقترنت بها لفظة اخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل مثل من يمشي على بطنه ومن يمشي على رجلين فانهما اقترنا
بكل دابة وهو الشامل للنوعين لا لكلمة من **خلافا لقطرب** فانه جوز اطلاق من على غير العاقل بلا شرط مستندا لا بقوله
تعالى ومن لستم له برازقين وكانه حملها على البهائم ولا دليل فيه لجواز ان تحمل على الرقيق والبهائم لان الجميع
خلق للمنافع ولكن الاول اظهر **وما في الغالب لما لا يعقل وحده** نحو اعجبني ما صنعته قال المصنف والحيوانات

بقولي

بقولي في الغالب من نحو قوله تعالى ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي ومن قول بعض العرب سبحان ما سخركن لنا قلت
انما يتم هذا لو كانت ما في تلك الآية مستعملة للعاقل وليس كذلك لما تقرر من منع اطلاق هذا اللفظ على الباري سبحانه
وتستنبط على ان التعبير بما لا يعلم كان اولى من هذه العبارة وقد استشكل تجويز اطلاقهما على ذوي العقول باطباق
اهل العربية على توهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة ان يقال
لذي عقل عاقل فان قيل ها هنا يجاب بفرق بما ومن لا زما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن بعد
اعتبار الصلة اعني يعقل فاما الموصول نفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شيء ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة
الى من لا يعلم مدلوله ليقع وصله مفيدا غير لغو فليتأمل كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف **وله** اي لما لا يعقل
مع من يعقل نحو ولله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة وكان الحيدان لو قال وتقع على من يعقل مختلطا
بغيره فان الذي يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العاقل واما اطلاقها على غير العاقل فلذلك اصلها وقد تقدم
فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العاقل لا سببا لاطلاقها على غير العاقل **ولصفات من يعقل** هذه
عبارة ابي علي وهو في كلام المصنف من ذكر الخاص بعد العام فان صفات من يعقل هي مما يصدق عليه ما لا يعقل فيما ذكرها
من بعض ما يتناوله العام المذكور او لا ومثلوا لذلك بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وفي الكشاف وقيل ما
ذهابا الى الصفة قال التفتازاني يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها او غلبتها في غير ذوي العقول
لان هذه التفرقة انما هي اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول فيما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة
اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي العالم والقاعد او نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني
الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان النكرة البعض وها هنا المراد الصفة اي انكحوا الموصوفة باي صفة
اردتم من البكر والثيب والشابة والنسيبة والجميلة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف وقيل المراد
الموصوفة بانتفاء التحرج والتضييق في تزوجها وقد خفي معنى قوله ذهابا الى الصفة على بعض الافاضل فذهب
الى ان معناه ان المراد الوصف الماخوذ من المذكور بعد ما فمعنى ما طاب الطيب وهو مصادر وعلى العاقل وغيره
ومعنى ما تحركن المتحركات وانت خبير بان السؤال لا يندفع بمجرد ذلك الى هنا كلام التفتازاني لو عبر المصنف
بمن يعلم ليشمل نحو فمن يخلق ونحو والسماء وما بناها لكان اولى من تعبيره بمن يعقل اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
والمبهم امره كان ترى شبحا تقدر انسانا بينه وتقدم انسانا بينه فتقول اخبرني عن ما هناك وكذا لو علمت انسانا بينه
واشتبهت عليك حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه رب اني نذرت لك ما في بطني محررا قاله المصنف وفي
الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشيء من حيث هو وجعله متعلق الحكم من غير ان يعتبر وصفا زائدا على
ذلك فانه ياتي بما نحو لما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا الذات مع كون المسجود
له عاقلا ونحو اني نذرت لك ما في بطني محررا المراد انها جعلت ما في بطنها وثمرة فؤادها خادم المسجد ولم تقصد
اذ ذاك ذكورته من انوثته وكذا المراد بقوله انظر الى ما ظهر اي انظر الى هذا الشيء الذي ظهر كائنا ما كان **واذا وردت**
ما نكرة خالية عما تقدم من كونها موصولة او موصوفة او شرطية او استفهامية وهذه التي تسمى تامة وتقع
في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا
الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما الخبر المبتدا محذوف
وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه **الثاني** في باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم
شيئا انما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى **الثالث** قولهم اذا ارادوا
المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الا
انه مخلوق من الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بمن والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل لكثرة عجلته
وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء وان وصلتها

التقدير وقد تساويها من عندك
مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام ولا يحتمل الكلام تغني طائل على هذا التقدير
فتكون نكرة تامة قال ذلك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله
الى علي هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو
آخر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالخبر وقال فيه تغني الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي
السر والعلن قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالثا ليكون مخصوصا بالمدح قلت ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول
بالمخصوص خبر مبتدأ محذوف وقد تقع الذي مصدرية فلا يحتاج عليها شيء وتاول عليه يونس ذلك الذي يبشر الله
عباده قال الفارسي وغيره وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يحتاج الى الذي شيء لانها في مثل هذا حرف وهذا مذهب
الفراء في قوله تماما على الذي احسن فجعلها مصدرية واحسن فعلا ماضيا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسا
واختاره المصنف وسبقه الى اختياره ابن خروف وحكي عن الفراء انه سمع بعض العرب تقول ابوك بالجارية الذي يكفل بالذي
تكفل مبتدأ بمنزلة ان والضمير مواد بالجارية خبره والمعنى كفالته استقرت بالجارية ولولا هذا لما تأول بل لزم محذور ان
تعلق البا بتكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم معمول الصلة على الموصول واجيب بان التقدير ابوك كفيل بالجارية
يحذف الخبر وابدل منهما الذي واما وخضتم كالذي خاضوا فتوجيه الاسناد اليه انه لو كان موصولا اسميا لاحتاج الى
عائد وليس مقدرا لانه يتعدى بنفسه ان حذف مفعوله وهو العائد فلم يبق الا ان يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح
به نادا قدر كذلك لم يطابق الذي وعائده المذكور لان الذي مفرد وعائده جمع واجيب بان الذي جمع في المعنى
اما على انه صفة لجمع اي المعنى مفرد في اللفظ اي كالفريق او كالجمع الذي خاضوا فافراد الموصوف لفظا اقتضى صحة
التعبير بالذي وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعا واما على ان الذي بمعنى الذين كما في قوله
وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد • والفرق بين هذا والذي قبله ان اللفظ الذي لا يجوز
فيه على الاول والاحذف موصوف على الثاني واما على ان الذي رافع على حذف من للخوض يكون العائد محذوفا وهو ضمير
المفعول المطلق واما تماما على الذي احسن فقد تؤول على ان فاعل احسن ضمير راجع الى الله تعالى وعائد الذي محذوف
والتقدير على الذي احسنه الله والاصل تماما على الاحسان الذي احسنه الله اليه وموصوف بمعرفة نحو مررت
بالذي هو الفاضل او شبهها في امتناع لحاق ال فيها نحو مررت بالذي مثلك وبالذي خير منك
وعليه خرج تماما على الذي احسن يجعل احسن افعل تفضيل مجرورا بالفتحة صفة للذي وعلى هذا فلا يقال
مررت بالذي قايم وهذا الذي ذكره المصنف من وقوع الذي موصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع لحاق ال
هو مذهب ابن السراج وابي علي الفارسي قال المصنف وهو صحيح وبه اقول فصل وقد يذكر فيه الكلام على اي
موصولة كانت او غير موصولة تقع اي الشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا
عدوان علي والاستفهامية نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يؤمنون فاي الفريقين احق بالامن
وصفة لنكرة موصوفة مذكورة كقوله • دعوت امرأ اي امرئ فاجابني • فكنت واياه ملاذا وموئلا •
قال الفارسي في القصريات اذا قلت برجل اي رجل فالرجل الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض
ما تضاف اليه غالبا راجع الى مذكورة واحترز به مما لنكرة الموصوفة المحذوفة كقول الفرزدق •
اذا حاربا الحجاج اي منافق • علاه بسيف كلما هز يقطع • اراد منافقا اي منافق قال المصنف وهذا في غاية الندور لان
المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف مناف لذلك ولاحال للمعرفة كقوله •
• فاومات ايما اخفيا لحبتر • لله عينا حبتر ايما فتى • انشده المصنف بنصب اي على الحال وانشده غيره بالرفع على انه
مبتدأ اخبر مبتدأ والتقدير ايّ فتى هو واي في هذين الوجهين اعني كونها صفة وكونها حالا دالة على معنى الكمال
باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق كما في قولك مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف
خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير المشتق كما في قولك مررت برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف

عام في كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور
في الصفة لانه عينه وتلزمهما اي يلزم ايا في هذين الوجهين ومما د نوعها صفة ووقوعها حالا الاضافة لفظا
ومعنى بحيث لا يجوز الانفكاك عنها اصلا الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى نحو مررت برجل اي رجل وبعالم اي عالم
فلا يجوز برجل اي عالم ولا بعالم اي رجل او معنى لا لفظا نحو رايت رجلا اي انسان قيل وانما قال المصنف الغبا سرو لا
يعلم له فيه سماع يريد رني في حال كونها صلة قال ابن هشام وهو قبا سر جيد لانها كالوانعة حالا في المعنى وذلك تصاف
الى ما لف ذي الحال كمررت بعبد الله اي رجل فان قلت قد قررت بالوجهين ونوعها صفة ووقوعها حالا فكيف يلائم هذا
قوله الى ما يماثل الموصوف وهذا خاص بوقوعها صفة قلت لم يرد بالموصوف المنبوع بتابع هو صفة بل المراد
ما علق به وصف فهو اعم من ان يكون ذا حال او صفة تابعة فيشمل الوجهين وحصلت الملايمة وبقي على المصنف انه يقول
ووصلة لندا ما فيه ال فيلزمها حرفا للتنبيه والاعتذار عن ذلك بانه ذكره في باب الندا قلت هو معارض بانه قد
ذكر وقوع اي الشرطية في باب الشرط فهلا استغنى بذلك هنا وانما هذا مقام استيفاء احكام اقسام الشيء فلا ينبغي ان يغادر
منها شيء وقد تستغني في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
مثلا في الشرط وفي حديث ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله تعالى قال الصلوة لوقتها
قال قلت ثم اي قال بر الوالدين قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله فهذا في الاستفهام واي فيهما اي في الشرط
والاستفهام بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة فلهذا تقول اي غلامين اتيا اي غلمان اتوا برعاية حال
المضاف اليه كما اذا صرح بكل لفظ لكل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى كما تقول
ذلك عند التصريح بلفظ بعض وكل وكذا في الشرطية تقول اي رجل تضرب اضربه واي رجلين تضربا اضربهما
واي رجال تضرب اضربهم واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب اضربه ولا يقع نكرة موصوفة خلافا للاخفش
فانه اجاز وقوعها كذلك نحو مررت باي معجب لك وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب واخرج المصنف بقوله نكرة
نحو يا ايها الرجل فان ايا فيها موصوفة ولكنها معرفة وقد يحذف تالتها في الاستفهام كقول الفرزدق •
• تنظرت نصرا والسماكين ايهما • علي من الغيث استهلت مواطره • وتضاف فيه اي في الاستفهام الى نكرة بلا شرط
نحو اي رجل عندك والى معرفة بشرط افهام تثنية نحو اي الرجلين عندك وايهما عندك او جمع نحو اي الرجال
عندك واتهم عندك او قصد اجزاء نحو اي زيد احسن اي اجزائه احسن وهذا انما يجي البدا وسه
او وجهه ام عينه وفي الجواب وجهه وعينه او نحو ذلك من اجزائه او تكريرها اي تكرير اي عطفا بالواو اي حالة كونها
معطوفة اذا نعطف او تكرير عطف كقوله • فلئن لقيتك خاليين لتعلما • ايي وايك فارس الاحزاب •
وفي شرح ابن قاسم قيل وتقصده اي يقصد به الجنس نحو اي الدينار دينارك واي البعير بعيرك وان يعطف عليه
بالواو نحو اي زيد وعمرو وجعفر قام ويمكن اندراج هذه تحت قوله او جمع وقد عرفت ان الضمير من قوله وتضاف
فيه على الاستفهام فيخرج الموصولة والموصوفة بها وهو حق لان الموصولة لا تضاف الى نكرة والموصوف بها
لا تضاف الى معرفة لكن يلزم خروج اي الشرطية وهو مشكل لانها مساوية للاستفهامية فيما ذكر فتضاف الى النكرة
بلا شرط نحو اي رجل تضرب اكرمه والى المعرفة بشرط افهام تثنية نحو اي الغلامين جاءك فاكرمه قال تعالى ايما
الاجلين قضيت فلا عدوان علي او جمع نحو اي الرجال جاءك فاكرمه او قصد اجزاء نحو اي زيد اعجبني تقديره اي اجزائه
وياتي فيها ايضا مسالة التكرير نحو ان يقال اي زيد واي عمرو جاءك فاكرمه وعلى هذا ففي كلامه نقص فتامله
فصل ان الثانية الوضع يتكلم فيه على الموصولات الحرفية واحكامها وقد سبق تعريف الموصول الحرفي من الموصولات الحرفية
فيه ان الناصبة مضارعا لا المخففة من الثقيلة ولا المفسرة ولا الزائدة فلكل منها موضع يذكر
فيه وتوصل بفعل متصرف لا جامد نحو عسى مطلقا اي سواء كان مضارعا نحو اردت ان اقوم او ماضيا نحو عجبت
ان قمت او امرا نحو كتبت اليه بان قم فاما وصلها بالمضارع فمجمع عليه ولا اشكال فيه واما وصلها بالماضي فخالف فيه

ابن طاهر منع ان ان الموصولة بالماضي في نحو الموصولة بالمضارع لان ان الناصبة تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل
على غيره كالسين وسوف ولانها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
ولا قائل به قال ابن هشام والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
الامر باطراد وباداة الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على الموضع
الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما انها يعني ان الناصبة
لما اثرت التخلص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه هكذا قال وفيه نظر • واما وصلها بالامر
فخالف فيه ابو حيان وزعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما
انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما
يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع قال ابن هشام والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند
التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم
قلت فيه تسليم لفوات معنى الامر عند السبك وهو قابل للمنع فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة ان
بالامر والنهي ومعناه عند السبك مصدر طلبي وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه
ان انذر قومك فقال ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى
فعلى هذا تقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بامر او نهي نحو كتبت اليه بان قم ولا تقعد اي بالامر بالقيام
والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب في الجملة وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات معنى الامر كفوات معنى المضي
والاستقبال وذلك لان السبك مفوت لمعنى الامر اصلا ورأسا لان اللفظ حينئذ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة
وليس السبك بمفوت للدلالة على مطلق الزمان الماضي والمستقبل بالكلية لان المصدر حدث ويلزم وجوده وجود
الزمان فله الدلالة على الزمن بطريق الالتزام فلو تفتت الدلالة عليه بالكلية ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الاول
ثم قال ابن هشام والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكره ثم
ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما نقطع به على قوله
بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب عنها بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور
وهذا وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تأويله انتهى كلامه
قلت ويتجه ايضا المنع دليل للجماعة على ان الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف
الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعى خلاف ذلك في هذه اي من بين ادوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم ايضا على
ان التي يذكر بعدها فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه كذلك يحتمل لان تكون تفسيرية او زائدة فالاول
نحو ارسلت اليه ان قم والا تقعد ومنه انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك والثاني نحو كتبت اليه بان قم او بان لا تقم
فان فيه زيادة ان لكن الافة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فانما
دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتامل • ومنها ان بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها • ومنها اسمها
وخبرها نحو وتقدر بمصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا بلغني انك في الدار وتستقر به
اي استقرارك فيها لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف وهو استقر وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد قال الرضي
اي زيديتك قال ابن الحاجب اذا الحقت اخر الاسم ياء النسب وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضا ربية
قال ابن هشام ويقدر بالكون نحو تقدير المثال المذكور بلغني كونك زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى
المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول
بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول
سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد يقضي وجه

تقديره

تقديره • ومنها كي وتوصل بمضارع نحو جئت لكي تكرمني وجئت كي تكرمني فاذا قرنت باللام تعينت المصدرية
وان لم تقترن بها احتملت المصدرية والجارة وسيأتي الكلام على كي في نواصب الفعل مقرونة بلام
التعليل لفظا نحو جئت لكي تستفيد مني او تقديرا نحو جئت كي تستفيد مني قالوا وانما لزم ذلك لان كي
لا تخلو من معنى التعليل وقد يورد عليه نحو • تريدين كيما تقتليني ومالكا • فان اللام المقدرة قبلها
زائدة لا تعليلية مثلها في يريد الله ليبين لكم فينبغي ان تجب المصدرية هنا وان لا يقدر في البيت لام تعليل
ولا غيره وفيه بحث • ومنها ما وتوصل بفعل متصرف احترازا من نحو عسى وليس وشذ وصلها بليس في قوله
• اليس اميري في الامور بانتما • بما لستما اهل الخيانة والغدر • غير امر احترازا من نحو قولك عجبت مما قم
فانه لا يجوز واكثر ما توصل بالماضي نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت وكقوله • يسر المرء ما ذهب الليالي •
واشترط السهيلي ان يكون الفعل عاما نحو اعجبني ما صنعت لا خاصا نحو اعجبني ما جلست فلا يجوز ويرده الا بما نسيت
وقد انفرد صاحب البسيط وهو ان يكون الموضع صالحا لما التي هي موصول اسمي كذا نقله عنه ابو حيان وتبعه ابن
قاسم قال ابن هشام وهذا هو الشرط الذي ذكره السهيلي لا غيره وفيه نظر • وتختص ما دون غيرها من الحروف
المصدرية بانها تنوب عن ظرف زمان نحو اكرم زيدا ما دام صديقك اي مدة دوام صديقك موصولة
حينئذ في الغالب احترازا من نحو قوله • نطوف ما نطوف ثم ناوي • ذووا الاموال منا والعديم •
فانها مصدرية ظرفية وصلت بمضارع وكان الحامل لهم على جعلها كذلك انها لو لم يقدر هذا المعنى لزم ان تكون
هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك • بفعل ماضي اللفظ مثبت كقوله تعالى خالدين فيها ما دامت
السموات والارض او منفي بلم كقوله • ولم يلبث الجهال ان يتهضموا • اخا العلم ما لم يستعن بجهول •
وذهب الزمخشري الى ان ان تشاركها في هذا المعنى وجعل من ذلك قوله تعالى ان اتاه الله الملك وقوله الا ان
تصدقوا فقدره وقت ان اتاه وحين ان تصدقوا وهو يحتمل التعليل ومن امثلة سيبويه والله لا افعل الا ان
تفعل وفسره بقوله حتى تفعل قال الصفار تفسير معنى واما الصناعة فهو بتقدير الا وقت ان تفعل وقال المبرد
الا بان تفعل اي الا بسبب فعلك وما قاله يمكن ان يشاعر المعنى والا فهذا الكلام انما يأتي في معنى ان الفعل
يقترن بالفعل الاخر غير متراخ عنه ومذهبه لم يتعرض لهذا وانما اعطى ان الفعل بسبب الفعل فيمكن ان يكون
بعده فان نقل انه يقال في هذا المعنى كان حسنا • وليست ما المصدرية اسما • وكان حقه ان يصرح بما ذكرناه
لئلا يتوهم ان الخلاف خاص بالظرفية بخصوصها والامام في كل مصدرية • فتفتقر بالنصب في جواب النفي الى ضمير
خلافا للاخفش وابن السراج فاذا قلت اعجبني ما صنعت فتقديره عند سيبويه والاكثر من صنعك ولا ضمير اصلا
والتقدير عندهما الصنع الذي صنعته فحذف الضمير ورد عليهما بقوله • بما لستما اهل الخيانة والغدر •
لانه لا يتأتى فيه تقدير رابط واما رد ابن جيش بنحو اعجبني ما ضربت زيدا من حيث لا يمكن تقدير ضمير ضرورة ان الاصح
الفعل متعد الى مفعول واحد وقد استوفاه فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول اخر فساقط من جهة ان الضمير
الذي يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به والزم ابن هشام الزمخشري من قوله انها في قوله تعالى واتبع
الذين ظلموا ما اترفوا فيه مصدرية القول بمصدرية ما مع عود الضمير عليها • قلت ولم يقع في الكشاف
تصريح بان الضمير المجرور بفي عائد على ما مع القول بمصدريتها فيحتمل ان يوجه كلامه بان الضمير عائد على المصدر
المفهوم من ظلموا وفي الصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته اي واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم • وتوصل
ما المصدرية مطلقا سواء كانت وقتية او غيرها بجملة اسمية على ما ذهب اليه السيرافي والاعلم وابن خروف
مخالفين لسيبويه والجمهور واختار المصنف الاول اي القول بجواز وصلها بالجملة الاسمية واستدل بقوله
• احلامكم لسقام الجهل شافية • كما دماؤكم تشفي من الكلب • قال والحكم على ما هذه بالمصدرية اولى من جعلها كافة لانها
اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة قال وايضا فما

نحو يوم هم بارزون يوم يبلغ فاذا ام
المصدرية نحو ما هي الظرف الزماني والظرف الزماني يوصل بالجملتين فصار ايهما
ما الظرفية بالجملتين كان في ذلك اعطاوها حكم ما هي مناسبة له حتى انها نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية
فلا يبعد جوازه في غير الوقتية ايضا لهذا قياس يقتضي صحة الجواز لو لم يرد به السماع فكيف وقد ورد سنة
في الوقتية قوله • واصل خليلك ما التواصل ممكن • فلانت او هو عن قريب راحل • وفي غيرها قوله •
بما لم تكم تشقى من الكلب **ومنها لو التالية غالبا لفهم** نحو ودوا ونحو ودوا لو تدهن فيدهنون ويود ومنه يود
احدكم لو يعمر الف سنة وعد ابن مالك من ذلك حب واختار وذلك نظرا لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في
المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله لما انه حاصل له في طلبه واما لانه حاصل عنده فالى يكون احب واختار رتما
يفهم التمني واختر المصنف بقوله غالبا نحو قول قتيلة • ما كان ضرك لو مننت وربما • منّ الفتى وهو المغيظ المحنق •
وقول الاعشى • وربما فات قوما جل امرهم • من التاني وكان الحزم لو عجلوا • واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية
والذي اثبته الفرا وابو علي الفارسي وابو البقا والتبريزي والمص ويقولون لما تقول في نحو يود احدهم لو يعمر
انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف وقال والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ذلك ولا يخفى ما فيه من
التكلف قال ابن هشام ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن قلت ليس بشيء وانما الذي ينبغي ان يقال ان يدهنوا منصوب بان مضمرة والمعتمد ره
المسبوك سبكا من صلتها معطوف على المصدر المسبوك من لو وصلتها فتامله **وصلتها** اي وصلة لو المصدرية
كصلة ما فتوصل بفعل متصرف غير امر ومقتضى كلامه جواز وصلها بفعل منفي بلم كلو لم تقم قال ابن هشام وقد اشار
المصنف الى انها توصل بالجملة الاسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي ان يفيد فلتحا قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في
الاعراب وهو مثلها مصدرية وتقع بعدها ان وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية نحو ولو انهم فعلوا ما يوعظون
به ولو انا اتبعوا لذي بعيسته وسيبويه على ان الموضع رفع بالابتدا ولا يحتاج الى خبر لاشتمال الصلة ان على المسند
والمسند اليه وقيل بالابتدا والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي ولو ثابت تعليمهم على حد وايه لهم انا حملنا
وقال ابن عصفور بل يقدر مؤخرا على الاصل لان الموجب لتقديم الخبر في نحو عندي انك فاضل وهو حذر التباسها
بالمكسورة منتف هنا فيقدر ولو تعليمهم ثابت والكوفيون والمبرد والزجاج على ان الموضع رفع على الفاعلية والفعل
مقدر بعدها مما يقتضي قول من جعل الواقع من ذلك لو الشرطية مبتدا او خبرا جعله كذلك بعد لو المصدرية فتكون
قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الراي نعم ينبغي ان تقيد الاسمية بهذا النوع ولا يوخذ على الاطلاق فتامله
وتغني لو المصدرية لا لو مطلقا **عن التمني** اي عن فعل التمني تقول وددت لو جاء لي زيد فاكرمه ثم تحذف وددت
وتنوب عنه لو فتقول لو جاءني زيد فاكرمه قال المص وتغنا وردنا قول الزمخشري وقد تجي لو في معنى التمني نحو لو تاتيني
فتحدثني ان اراد الزمخشري ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح وان اراد انها حرف وضع للتمني كليت فغير صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينهما
وبين فعل التمني كلا يجمع بينه وبين ليت انتفى قلت الظاهر ان الثاني مراد الزمخشري وما اورد عليه غير متجه فان
لو عند مجامعتها لفعل التمني تكون الحرف المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فسقط ما قال **فينصب بعدها الفعل**
المضارع **مقرونا بالفا** وذلك كقوله • سرينا النجم في جموع كانها • جبال شرورى لو نعان فننهدا • قال المص في
فننهد وجهان احدهما وهو المختار انه جواب تمني انشاء كجواب ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه
فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فجرى بعد جوابها والثاني انه من باب العطف على المصدر لان لو نعان تقدير
بالمصدر وكانه قيل وددنا الاعانة والنهوض الى الاعدا وقال بعضهم في هذه الكلم فيه هي لو الشرطية اشربت معنى
التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفا وجواب باللام كقوله • فلو نبش المقابر عن كليب •
فيخبر بالذنائب اي زير • بيوم الشعثمين لقر عينا • وكيف لقاء من تحت القبور • قلت يمكن ان يقال ان يخبر ليس

منصوبا

منصوبا
منصوبا في جواب التمني وانما هو منصوب بان مضمرة وهي وصلتها مقدر بفاعل بفعل مضمر والجملة من هذا الفعل وفاعله
معطوفة على جملة الشرط اي فلو نبش المقابر عن كليب فحصل اخباره بما تم بعده لقر عينا وعلى هذا فلو هي التعليقية على بابها
لا تمني اصلا ويمكن ان يقال ايضا انه لا تمني اصلا وان النصب بان مضمرة بعد الشرط لمشابهته للنفي والمنفي على
هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر فالاخبار لقر عينا فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط واذا كانوا قد جوزوا
مثل هذا على قلة في الشرط بان حوان تاتني فتكرمني آتك بنصب تكرم من جهة ان الشرط مفروض فهو غير موصوف
بالوجود حقيقة فاشبه النفي فاجرى مجراه في نصب ما اقترن بالفا او الواو وتعذر فيجوز ذلك في لو وليلة لانها
على انتفاء الشرط وضعا ومعنى الثاني اولى من الاول لان في ذلك اضمارا في غير محلها المعروف فهو مثل تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه بخلاف الثاني فان فيه اضمارا لان في محلها عهد اضمارها فيه والكان قليلا على ان المص
لما حكى ان النصب بان مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازا او وجوبا قال وفي القياس عليه خلاف
فللباحث ان يترك هذا من مذهب القائل بقياسه ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال ايضا ان لو في قوله فلو نبش للتمني
او مغنية عنه على الرايين والفعل من قوله فيخبر منصوب في جوابه وقوله لقر عينا جواب لو الشرطية
محذوفة والتقدير لو وقع ذلك لقر عينا **فصل** يتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب
والحذف وغير ذلك مما من الاحكام المتعلقة بذلك **الموصول والصلة كجزئي اسم فلهما** اي للموصول والصلة **ما لهما** اي
لجزئي الاسم **من ترتيب** بان يكون الموصول قبل الصلة **ومنع فصل بينهما باجنبي** لا بغيره كالجملة الاعتراضية كقوله
ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما • يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل • والقسمية كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا • كذا قال المصنف فجعل الفصل بالاعتراض والفصل بالقسم قسمين والحق ان الفصل
بالاعتراض جنس وان الفصل بالقسم نوع من ذلك الجنس وهو قول النحويين قال وكذا النداء الذي يليه مخاطب كقوله
وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد • كريم واثواب المكارم والحمد • فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عد الفصل به اجنبيا ولم يجز
الا في ضرورة كقوله • نكن مثل من يا ذئب يصطحبان • ومقتضى الكلام من المص يقتضي ان الجمل الاعتراضية والندائية
التي ذكرها ليست باجنبية والقسام يسندها وفيه نظر بل هي اجنبية مغتفرة **فلا يتبع الموصول** نعتا ولا غيره
في قوله فلهما ما لهما اي فلا يؤتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة او تقدير تمامها فلا يجوز مررت بالضاربين واخيك زيدا
ولا بالضاربين كلهم زيدا ولا بالضاربين المحسنين زيدا ولا بالضاربين لحزنك زيدا بل ما ذكرته او نحوه **ولا يخبر عنه** فلا
يجوز الذي زيدا اكرمته يعني الذي اكرمته زيد **ولا يستثنى منه** فلا يجوز جاء الذين الا زيدا اكرمتهم وانما تقول جاء الذين
اكرمتهم الا زيدا **قبل تمام الصلة** مثل تنازعه الافعال المتقدمة ومتعلق في كل واحد منها **او تقدير تمامها** قال
ابن قاسم هو اشارة الى نحو قوله • لسنا كمن جعلت اياد دارها • تكريت تمنع حبها ان يحصدا • فظاهره ان اياد بدل من من
في رواية من جر وبدل من الضمير المستكن في جعلت في رواية من رفع فقد ابدل على الاول من الموصول قبل تمام الصلة لكنه
بتقدير اعلته المذكور والتقدير لسنا كمن جعلت اياد جعلت دارها قلت وفي هذا الكلام نظر فاني كل موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير فالاولى والصواب ان يجعل دارها منصوبا
يتعرف به الموصول بخلاف ضربت واكلت ونحو ذلك من الافعال الخاصة ولا يقال فان رفع الابهام قد زال بالجملة الثانية لانا
نقول شرط الصلة نفسها ان يعرف الموصول منها اما انه يعرف من جملة اخرى بعدها فليس بكاف • وقد ترد صلة بعد موصول
اذا كثر مشتركا بها كقوله • من اللواتي والتي واللاتي • يزعمن اني كبرت لداتي • ومثله ما انشده المبرد في المقتضب
بعد اللتيا واللتيا والتي • اذا علتها انفس تردت • قال ابن هشام واما قول ابن الشجري ان الموصول الثالث محذوف الصلة لدلالة صلته على ما اراد وان الامر كذلك في قوله بعد اللتيا اللهيب قرة ودولا ادري ما وجه الرد عليه
او منزلة لا بها على حذف كقوله • وعندنا الذي والتي عندك اخته • عليك فلا يغررك كيد العوائد • ويحتمل ان يكون هذا من
باب ويرجع من اراد بحر الحقائب بل ويلهنا للاختلاط وسهله انه تغليب للاكثر الجاور وعلى المفرد المنفصل عن الصلة

وتقدم انه مذهب تاليه الكوفيون والبغداديون والاخفش ومنعه
وقد يحذف ما علم من موصول اسمي غير الالف واللام فما يكتفي بصلته جائز اجماعا وبالسماع الوارد في ذلك
طيره من البصريين وللقيا ولمنعه لجوازه مستدلا بالقياس على ان فالحذف وعلى الاسنذ لا يجماسمع ظاهر واستدلا ايضا بقول حسان
قال الله تعالى امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وبالذي انزل اليكم وعلى الاستذ اي ومن يمدحه ويقول الاخر
رضي الله تعالى عنه امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اي ومن يمدحه وبقول الاخر لكم مسجد الله والمزوران والحصى
ما الذي دابه احتياطا وحزم وهواه اطاع يستويان اي والذي هواه اطاع وبقول الاخر
لكم تبتغي من بين اثري واقترا اي من يبغي ثريا لا يستغني ومن اقترا اي افتقر وهذا كله مخصوص بالشعر عند البصريين
وقد يحذف ايضا ما علم من صلة غيرهما اي غير الالف واللام كقوله نحو الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
اي نحو الاولى عرفوا بالنجدة والشجاعة وعدم المبالاة بكثرة الاعدا ولا يحذف صلة حرف الا ومعمولها باق نحو
وظهر لا افعله ما ان حرا مكانه وما في التماعجما اي ما ثبت في المثالين لحذف الفعل منهما ومعمولها ثبت وابقي معموله وهو ان
وصلتها وفي العبارة تسامح لان الصلة المجموع لا الفعل فقط فكان لا احسن ان يقال وقد يحذف الفعل الواقع صلة
حرف مع حرف توعه ويبقى المنضرب عوكل شي اسم ما النسا وذكر من اوبدون المرفوع نحو ما ان حرا مكانه واما انت منطلقا
الطلقت ولا يحذف موصول حرفي الا ان وحذفها نوعان مطرد نحو ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه وغير مطرد
ومن نوعان مع ابقا العمل وبدونه وقد روي قوله الا ايهاذا الزاجري احضر الوغى والا اشهد اللذات هل انت مخلدي
بالوجهين وكذا تسمع بالمعيدي والارجح الرفع وزعم السيرافي انه يجوز في يريد الله ليبين لكم تقديركي ومن مخالف لقوله
المصدر الا ان وتدليل معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او الالف واللام مثل جاء الذي زيدا ضرب فان كان حرفا او الالف
واللام فان المنع وعلة ذلك ان امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة
وقوع كلمة بين جزئي مصدر ولذلك اشتد امتزاج الالف واللام قال ابن قاسم ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل وغيره وفصل
غيره فاجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت مما زيد تضرب ومنع في العامل نحو ان وتعليل المصنف يقتضي اطلاق المنع قلت ومما يدل
على انه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر دام عليها نفسها مع اختلافهم في جواز تقديمها
وما لحق قول المصنف وتدليل وسمل وقد تقدم معمول الصلة ان لم يكن الموصول حرفا او الالف واللام لان ذلك باطل لقوله
تعالى والمغني القلوب وما زاد فاهم بيتغفون فان المعطوف على الصلة صلة وقد تقدم معمول الثانية مع ان الموصول ال
فان صلة الكون جملة فعلية اذا لم يجاورا ان بل كانت معطوفة ويجوز تعليق حرف جر قبل الالف واللام الموصولة بمحذوف
دل عليه صلتها نحو وكانوا فيه من الزاهدين واني لكم من الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين
نحو ذلك واشباهه متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة وغير المصنف يقدر اعني وتبين بعيد واذا قدر على رأي المصنف مثلا
زاهدين فيه من الزاهدين فليس الزاهدين صفة لزاهدين موكدة كما تقول عالم من العلما او صفة مبينة لا موكدة اي زاهد
بلغ بهم الزهد الى بحيث داني الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد من الزاهدين اذا عد او يكون خبرا
ثانيا كان ذلك يحتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه وكلام ابن الحاجب صريح في ان التعليق في مثل ذلك بنفس
الصلة لا بشي محذوف وقال في اماني القرآن في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا النوع
انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جي بها للتخصيص معنى النفع
بالمخاطبين وانما فر الاكثر من ذلك لما فهموا ان لصلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عنده ان الالف واللام
لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا تمتنع التقديم ففرق بينها وبين الموصولات
بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع ال كالاسم الواحد ولذلك امر
توصل بجملة اسمية وذلك واضح ولا حاجة الى التعسف وبعد ذلك اي تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف
عليه الصلة في اسم مع غيرها اي غير الالف واللام واعاد ضمير المفرد المونث باعتبار الاداة والكلمة مطلقا
اي سوا كان الموصول مجرورا ام لا كقوله لا تظلموا بسورا فانه لكم من الذين دفوا في الشر والعمل

اي وان

اي وان لكم من الذين دفوا اذ كان الموصول غير مجرور ومن كقوله واعرض منهم عن من هجا بي والحجو من هجا بي من سوا هم
التقدير عن من هجابي والمذكور موكد المحذوف وقيل التقدير عن هاجي منهم اذ تقدير التقدير اسم الفاعل اشمل من حذف
موصول وصلته ويبدر ذلك منهما اي مع الكلمة التي هي الالف واللام غير مجرور ومن التبعيضية بذلك بيدها
المصنف في الشرح وعلله بان في ذلك اشعارا بان المحذوف بعض المذكور فتقوى الدلالة عليه ومثال ذلك اغنيا
اذا كانت الالف واللام غير مجرورة بمن قوله تقول وقد فت صدرها بيمينها ابعلي هذا بالرحي المتقاعس
قال ابن قاسم فالرحي متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال وهي متقاعس والتقدير متقاعسا بالرحي قلت الظاهر
ان التقدير متقاعس او المتقاعس والمذكور بدل وهو على قراءة ابن مسعود وهذا بعلي شيخ وعلى الاول يحتاج الى تقدير
المتقاعس خبر المحذوف ومثوا امر لا داعي اليه باب اسم الاشارة ومثوا ما وضع لمسمى
وهو جنس يشمل النكرة والمعرفة واشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع
المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى المعود عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى
واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يندفع بان المراد بالاشارة الحسية وما ذكر من
الاسما المنقوض بها ليست كذلك وانما لم يقل في الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في
الحسية دون الذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في اسما الاشارة الا يشار بها الا الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمحسوس المشاهد والاعتراض
بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ الاشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة في قوله اسم الاشارة
جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود وايضا عليه اذ انما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد وهو اي اسم الاشارة في القرب مفردا مذكرا ذا فهو مبتدا وخبره ذا وما بينهما
من متعلقات شي محذوف والتقدير اعنيه في القرب مفردا مذكرا والجملة معترضة وقد ظهر بذلك وجه اعرابه فان
المصنف والمشهور ان للمشار اليه ثلاث مراتب وقيل له مرتبتان كالمنادي وهو الصحيح وقد سرى تها على المشهور لانه
الاسبق الى اكثر الاذهان فما عطفته بالواو فهو لغة في المعطوف عليه واقع في مرتبته وما عطفته بثم فهو في
مرتبة تلي مرتبة المعطوف عليه ثم ذاك بدون لام للمتوسط ثم ذلك بلام والمد بلام وهمزة متنع بها ممدودة
كلاما للبعيد وينبغي ان يكون كل من الدال والهمزة اصلا وان لا يكون احدهما بدلا من الاخر لتباعد ما بين طرف
اللسان واول مخارج حروف الحلق ولم يذكر هذه الكلمة في القرب ولا في المتوسط فكانهم لم يستعملوا الا في البعيد
ولفظ يستعمل حرفا لندا البعيد وهذا يناسبه في باب النداء فيقال في اي موضع يكون اسما هذا كله للمفرد المذكر
قال ابن قاسم وقد يقال في القريب ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد تلك الهمزة قال الراجز
هذا بما لدي قرحبر دفنر في كف قرم ماجد مصدر وقد يقال في البعيد ذائك بهمزة مكسورة بعد الالف ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع قالوا التصغير على ذيا باعادة اللام قلت قد يعارض بما قاله ابن يعيش من انك
اذا سميت به تقول ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا داء وهذا حكم الاسما التي
لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها الفا وسميت بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي ردا له الى اصله وعلى قولهم فهل
المحذوف العين واللام لانها طرف وهل الالف منقلبة عن يا او المحذوف يا فيكون من باب حي او عن واو والمحذوف
يا فيكون من باب طويت وهل وزنه فعل بتحريك العين وهو الاظهر او فعل باسكانها في ذلك كله خلاف وقال الكوفيون
الف ذا زايدة ووافقهم السهيلي احتجاجا بقولهم ذان وذين في التثنية فالالف واليا والنون للتثنية فلم
يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقاء الساكنين ولذا شددت النون عوضا منها ورد ايضا
بان هذا صيغة مرتجلة للا تصير غير مثناة على واحد فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر
ولا يخفى ان هذه دعوى على خلاف الظاهر وللمونث المفردة ذي بياء مكسورة فيا ساكنة وتا بنا فالف وته

بنا مكسورة فها ساكنة وذي بذال المعجمة مكسورة فيا ساكنة وذه بذال المعجمة مكسورة فها ساكنة وبكسر الهاان
من ته وذه باختلاس والمراد به تقدم الاشباع لا انظاف الحركة باختلاس واشباع تولد يا ساكنة بعد كسرة الها
كذات قال ابن هشام هي في النسخ مضبوطة بكسر التا ولست على يقين من ذلك فان صح فتكون لحركة التقا الساكنين
ومو ظاهر كما في تعداد عشرة الفاظ المونثة المفردة في حال القرب تم تيك بكسر التا وتيك بفتحها وهذا بعضهم يجوز
في بفتح التا للقريب المتم الا ان يدعي ان هذه مختصة بالمتوسط والبعيد ومو بعيد لكن يونسه قولهم تلك في
البعيد خاصة تم تيك بكسر التا وانكرها ثعلب نعلي قوله هي بكسر الكاف وتيك بفتح التا حيث لم يستعملا في القريب
واستعملا في غيره فهذه ثلاثة الفاظ المونث المفردة في حال التوسط تم تلك بنا مكسورة فيا ساكنة فلام
ساكنة وتلك بنا مكسورة فلام ساكنة وتيلك بنا مكسورة فيا ساكنة فلام مكسورة حكاها الفرا وانشد
شاهدا على ذلك قول الشاعر • بانه بتيلك الدمن الخوالي • عجبت منازلا لو تنطقينا • وتالك بنا فالف فلام
مكسورة كقول القطامي • تعلم ان بعد الغي رشدا • وان لتالك الغمر انقشاعا • فهذه اربعة الفاظ للمونثة
في حال البعد واصل الاشم فيمن ذي وتا ولما التي ساكنان حذفوا المعتل تارة وكسروا الصحيح اخرى وتي
الذال من ذا والتا من تا في التثنية علامتها وهي الالف والنون والبا والنون كما في الذا لمن للذي والتا من
التي علامة التثنية يجوز التشديد نونهما مع الالف والبا كما كان ذلك في اللذان واللذين واللتان
واللتين لكن هنا لا يجوز حذف النون وفي اللذان واللتان يجوز حذفها لان هناك طولا بالصلة ولا يحصل البا
بالواحد وهنا لا طول وتوجد الالتباس ثم تشديد هذه النون مع الالف والتا مو مذهب الكوفيين
ومو مختار المصنف ولذا اطلق ومذهب البصريين منع التشديد بالالف وقرا بعضهم هذان
واللذان بالرفع وتشديد النون وهي لغة من جد في العرب من التقا الساكنين ثم قال بعضهم التشديد بدعوض
من الالف المحذوفة ومو حسن وقال المبرد النون الثانية بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام
مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولئك فاجتمع المتقاربان فقلبت
اللام نونا والقيا في الادغام قلب الاول الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره
بالقلب اولى وانما قلبت هنا الثانية اولى تبقى النون الدالة على التثنية وتليهما اي وتلي النون فيهما الكاف وحدها
المعجمة من اللام في القرب فيقال في المرتبة الوسطى والبعدى جميعا ذانك وتانك وذينك وتينك
بالتخفيف والتشديد بقدما اي المصنف وذكر الخارنة انه يقال في المرتبة الوسطى ذانك وتانك بتخفيف
النون وفي البعدى ذانك وتانك بتشديد ها وذا نبك وتا نبك بيا بعد النون خفيفة وقد نسب ان البصريين
لا يجيزون التشديد مع اليا فاذا ارادوا البعد معها قالوا ذينك وتينيك وقد يقال ذا نيك كما روى
عن ابن كثير انه قرا فذا نيك بنون خفيفة بعدها يا كذا قال المصنف وبعضهم يزعم ان اليا في هذه الكلمة بدل
من النون الثانية وفيه نظر لان النون الاولى كانت ساكنة وهذه النون مكسورة والنون الثانية كانت
مكسورة وهذه اليا ساكنة وقد يقال ان النون الاولى لما كانت ساكنة للادغام وقد زال فرجعت الى اصلها من
الكسر وعلى هذا فيكون المدغمة هي نون التثنية والمدغم فيها هي الزائدة ويؤيده ان نون التثنية لا تنفصل عن
علامتها ويجاب عن الثاني بان التحريك كان لاجل الادغام في النون وقد زال وبان الحركة لا تستثقل على حرف
العلة تخفف وقد يدعي ان النون للتثنية اشبعت فتولدت اليا ويؤيده ان المهدوي حكى ذلك بالتشديد
والياء وهذا اشباع لا غير وفي الجمع مطلقا اي سوا كان لمذكر او لمونث لعاقل او غيره اولا بالمد وضم الهمزة الاولى
وكسر الهمزة الاخيرة فيقول لهالا ذهبوا في المذكر واولا ذهبن في المونث ونقول ايضا في غير العاقل واولا الايام القفصا
قال • ذم المنازل بعد منزلة اللوا • والعيش بعد اولئك الايام • وهذا في القرب على اولا التجرد وقد يقول كما حكاه
نظر فيما ذكره المصنف فخالفه قائلا الصواب انه زاد نونا كما زيدت النون في ضيفن الا ان ذاك اسم معرب فصارت

النون

النون حرف اعراب ومعنا الاسم مبني فسكنت نونه والافليس هذا شيا من اقسام التنوين وفيه نظر اما اولا فلان نظيرا
اذا نقل انه هذا تنوين فمعناه ان قايله يثبته ومثلا ويحذفه وقفا فلا ينافي ما وقلبه بما ذكر واما ثانيا فلان الرضي ادعى
ان التنوين فيه للتنكير فيكون من اقسام التنوين المعروفة وقد قال والتنوين فيه للتنكير كما في صه وان كان لا معرفة
فتكون فايدته افادة البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين قلت وفيه بحث اخفى تم اولئك بالمد مع وجود الكاف
في التوسط وقد يقصران اي اولا المستعمل للقرب واولا المستعمل للمتوسط وفي قوله يقصران مسامحة بالنسبة
الى الاصطلاح اذ المقصور عندهم ما كان حرف اعرابه الفا لازمة والاسمين بالالف التي هي اخره ليست حرف اعراب
بمعنى انها محل الاعراب وانما التي في محل الاعراب الكلمة باسرها وقد يقال انما يتم هذا ان لو اطلق لفظ المقصور
وهو لم يطلقه واما مثل قولك تقصر الكلمة اي لا تمد الفها فلا نسلم ان فيه تسامحا بل استعماله عندهم سايغ
ولا تجوز فيه ثم الالك في البعد بالف تليها لام وعلى راي لا بالمد اي ولا للقرب تم الاك بالقصر للمتوسط
ثم اولا لك بالمد واولالك بالقصر واللام كلاهما للبعيد وكلامه يوهم ان القصر لا يجوز على هذا المذهب في
القرب وفيه نظر وان المد لا يجوز في التوسط وهذا له اتجاه وهو قصد الفرق بينه وبين البعد
كما ان البعد لا يجوز معه القصر اذا قرنت باللام لقصد الفرق المذكور وقد يقال هلا بقلب الهمزة
ها كما يقال في اياك هياك بل هذا اولى لثقل الضم والا بضم الهمزتين الاولى والاخيرة وقد تشبع الضمة
قبل اللام فيتولد واو ساكنة فيقال اولا ومثل طوماك رها تان اللغتان غريبتان حكاهما قطرب وقد يقال
هولا على مثال القرى راه حكاها ابو علي الشلوبين عن بعض العرب وانشد • تجلد لا يقل هولا هذا بكى لما بكى سفا علينا •
وخرجه في الخاطريات على ان الاصل هولا فحذفت الالف ثم شبه هولا بعضد فسكن ثم ابدل الهمزة واوا وان
كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها الاصلية ومثله في المنفصل قول بعضهم في بير ببير بيا ساكنة بعد
البا وانتما من ذلك انه لما ابدلت الهمزة منه هولا واوا على غير قياس ثم استثقلت الضمة على الواو فاسكنت
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين واذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله •
• والي صراحها فتلهذا الذي • منح المودة غيرنا وجفانا • في قول هذا الجدر والقول الاخر في البيت ان الاصل اذ الذي
فابدلت همزة الاستفهام هاء والالا بهمزة مضمومة فلام مشددة حكاها بعض اهل اللغة وعليه قوله
• من بين الالك الى الاكا • وهي للمتوسط وقد تمرها للمتوسط ومو الصحيح عند المص وادعى انه ظاهر كلام
المتقدمين جعل المجرد عن اللام والكاف للقرب وجعل غيره اي غير المجرد ومو ما صحب اللام والكاف جميعا او
احدهما للبعد فليس ثم الا مرتبتان فقط وزعم الفرا ان ترك اللام لغة تميم • قال ابن هشام انما قال
الفرا انه لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر اربع طوايف لا طايفة واحدة قال المصنف
في الشرح روي ان بني تميم يقولون ذاك وتاك بلا لام حيث يقول الحجاز بون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين
ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فيلزم من هذا ان الاسم لاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احدهما
للقرب والاخرى للبعد لاذاه وافصاه تميمي وهذا ايضا لامر يدعليه وانما اورد المصنف هذا النقل عن الفرا
ليرد به قول من زعم ان المراتب ثلاث واورد في الشرح ايضا نقلا اخر عن الفرا رد به على من قال في اولا بالمد
والقصر في المراتب الثلاث فقال حكي الفرا ان القصر في اولا واولئك لغة بني تميم وان المد لغة الحجازيين
فظهر بطلان قول من زعم ان القصر يتعين في البعد لئلا تدخل اللام بخلاف القرب والتوسط فيجوز معهما المد والقصر
اذ لا لام في التوسط ولا كاف ولا لام في القرب وعلى من قال يتعين القصر في التوسط ليكون الاخلاص للام مع التمكن
منها دليلا ويجوز في البعد لوجهان ليكون اللام مع القصر في مقابلة المد ويتعين المد في القرب وتضمن الرد
على الفريقين مدعاه انه ليس الا قرب وبعد قالت والاخذ بقول الفرا اولى لانه مستنده رواية ومستند غيره
راي وابدى الاستدلال على رايه وجوها اخرضت عنها لما فيه مما يعترض على المطلوب فوق هذا بل فيه ما هو ضعيف

وانما هو علم
جزا وتدخل ها التنبيه مجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذي وهذا المذكور ليس بعد الف همزة
على الكلمة المركبة منها فالف ثم ذكروا ضيقا في التثنية لينفتح المراد به كقوله علا زيد نا يوم النقا راس زيدكم
فلا يصح ان ينضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا ما تكون التثنية اصلا ونصب المفرد بالكاف دون اللام
فلنا نحو هذا لو اطلق هنا وقيده في الشرح بان لا يكون مثنى ولا مجموعا فلا يجوز هذانك ولا هؤلائك وبرد
عليه في الجمع قوله من ها ولياتكن القتال والتمر فتبين ان كلامه في الاصل والشرح معترض وزعم
ابن يسعون ان في لا تستعمل الا بها قبلها وبالكاف بعدها كقوله قد احتملت مي فهاتيك دارها نعلى هذا
لا تكون في المعرفية كما ان ثمه في المكان كذلك لكن تلك بذاتها وهاتيك بغيرها وان صح ما قال فيها لفي اي موضع
يلزم حرف التنبيه في الاشارة لكن في حديث عايشة رضي الله تعالى عنها كيف تيكم او تيك الشك مني الآن
وفصلها يجوز ان تكتب متصلة هكذا على انها ضمير غيبة يجوز الى الكلمة السابقة وهي ها الموضوعة للتنبيه
وان تكتب منفصلة على انها اسم ظاهر ازيد به مسماه الذي هو حرف تنبيه والمعنى انها التي يراد بها التنبيه
تفصل من اسم الاشارة مجرد عن كاف الخطاب بانا واخواته من الضماير كثير وحرف الجر متعلق بالمفصلة
من قوله وفصلها وكثير خبر عنه نحو ها انا ذا وها انا ذي وها نحن ولا وها انتم اولا قال تعالى ها انتم
اولا وفي حديث السائل عن اوقات الصلوة ها انا ذا يا رسول الله وقالوا ها انا ذاك لانه غير مجرد
وانا ها انا ذلك فيمتنع من اتصله مع اللام وبقي على زعم ان التنبيه انما دخل على الضمير المجرور وان المجرور ها
انا ذاك وانما امتنع هذا عنده ولم يمتنع ان التنبيه يدخل على ذاك لان لحاقها له قليل كقوله
ولا اهل هذاك الطراف الممدود فلما كان دخولها في الاصل ضعيفا لم يحتمل التوسع والله تعالى اعلم وبغيرها
اي بغير انا واخواته قليل كقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا
ففصل بينهما بالعاطف والاصل وهذا ليا كذا قالوا قلت وفيه تعسف بتقديم بعض المخبر
العاطف عليه ويظهر لي ان ها هذه اسم فعل بمعنى خذي ولا غبار عليه ويظهر ايضا في كلام المصنف انتقاد
من جهة ان لنا موضعين يمتنع فيهما الفصل بين ها التنبيه واسم الاشارة وليس شيئا منها انا واخوانه ومع
ذلك لم يكن هو الا قليل احدهما الكاف نحو هكذا غرضك ونحو قوله
ما هكذا توردها سعد الابل وبه يتمسك على الاصل كقوله وبكما في هو الجوطالية ولا كهذا الذي في الارض مطلو
الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لاها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها وكلا تمامع
اثباتنا لا الفصل لها وحدها وقد تعاد ها التنبيه بعد الفصل توكيدا كقوله تعالى ها انتم هؤلاء وظاهر هذا
مخالف لكلام سيبويه فانه قال وقد تكون ها في ها انت ذا غير متقدمة ولكنها تجيء لها في هذا يدلك على ذلك
قوله تعالى ها انتم هؤلاء فلو كانت المتقدمة مصاحبة اولا لم تعد مع اولا وكلام المصنف يدل على انها قد
تم اعيدت توكيدا والكاف المصاحبة لاسماء الاشارة حرف خطاب بلا خلاف بين النحاة تبين احوال المخاطب
بما بعدها اذا كان اسما من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن كما تقول
اكرمك واكرمك واكرمكما واكرمكم واكرمكن والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية اذ افادتها في غيرها فايدة وتلك الفايدة هي كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به
واحد ومثنى او مجموع مذكرا ومونثا فصار حرفا وان بقي فيه التصرف الذي كان له حالة الاسمية من كونه
مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا ومونثا واورد الرضي عليه ان لنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء
الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك واجاب بان بينهما فرقا وذلك
لان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى في
غيرها وتقرر ان الحد الصحيح للحرف انما هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال الا هو ما دل على معنى في غيره

دذر

وقد يغني ذلك عن ذلكم اي يكتفي في خطاب جمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر نحو فما جزاء
من يفعل ذلك منكم ذلك خير لكم ووجهه ابن الباذش الافراد مع خطاب الجماعة بامرين احدهما انه
اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع والثاني انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد
يشملهم فكانه قيل يا فريق او يا جمع قال وقد يجوز على هذا الوجه الافراد والتانيث بتاويل الفئة والفرقة
وحكى غير المصنف لغتين اخريين احداهما الاكتفاء بكاف مفتوحة مفردة مطلقا والثانية الاكتفا
بها لكل مفرد مذكر وبكاف مكسورة مفردة لكل مونث واذا ثبت ذلك ففي كلام المصنف تقصير مقصر
والصواب وقد يغني ذلك عن غيره وفي تفسير الثعلبي في قوله تعالى ذلك يوعظ به الاية الاصل
في ذلك ان تكون الكاف بحسب المخاطب ثم كثر حتى توهموا ان الكاف من نفس الحرف فقالوا ذلك بكاف موحدة
مفتوحة في الاثنين والجمع والمونث وربما استغني عن الميم باشباع ضمة الكاف كقوله
وانما الهالك ثم الهالك ذو حيرة ضاقت به المسالك وهل يكون الترك الا ذلك كذا انشده بعض الكوفيين
قال المصنف فاتبع الضمة واستغني عن الميم بالواو والتاتيه عن الاشباع وفي شرح ابن قاسم قيل والابيات
تحتمل الاشكال فان كان معتمده في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة لاجل القافية فلا حجة فيه تعين الاحتمال
ان يكون كاف الخطاب بعد ذلك مفتوحا او مكسورة ولكنها ضمت لمكان القافية قلت وهذا الاعتراض
ساقط ويتصل بارايت موافقة اخبرني لا التي بمعنى اعلمت فهذه تكون الكاف معها ضمير المفعول ويجب فيها وفي
التا المطابقة فتقول لرايتك منطلقا ارايتك منطلقة ارايتما كما منطلقين او منطلقتين ارايتموكم منطلقين
ارايتكن منطلقات وبقال في جوابهن نعم او لا فاذا كانت بمعنى اخبرني فانها يتصل بها هذه الكاف
مغنيا لحاقها علامات الفروع عنها اي بالكاف نحو ارايتك زيدا ما صنع وارايتكما بكرا ما فعل وارايتكم خالدا ما
ما ارتكب وارايتكن هندا ما عملت مع لحاقها بالتا فانها تكون حينئذ اسما مجردا عن الخطاب ملتزما فيها
لفظ الافراد والتذكير وبيتفاد من قول المصنف ويتصل بارايت انه لا يلزم في ارايت بمعنى اخبرني
ان تتصل بها الكاف لانه اثبت لها هذا المعنى قبل ان تلحقها الكاف فدل على ان افادتها ذلك المعنى سابق
على وجود الكاف لا موقوف عليه وهي في التنزيل نحو قل ارايتم ما تدعون من دون الله ان ارادني الله بضر
هل هن كاشفات ضره الاية قال ابن هشام وارايت هذه منقولة من ارايت بمعنى اعلمت لا التي بمعنى
ابصرت الا ترى انها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء اخر بمعنى ان هذا الكلام
كان اولا لانشاء الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى اخبر وفي شرح الكافية للرضي الاستر
بادي ما نصه وارايت بمعنى اخبرني وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت فكانه قيل ابصرته وشا
حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يوتى بعده بالمنصو
الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية ولم ليس مفعول
بل حرف خطاب ولا بد من ان يبيت بعد ذلك المنصوب ام لم يات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال
المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله والمقدر كقوله تعالى ارايتك
هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته علي وقوله لئن اخرتني كلام مستانف
وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذي
ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد والجمل المتضمنة معنى الاستفهام
لا تحتاج الى بيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلنا ارايت زيدا اخبرني عن حاله تستخبر فقلت
ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايتكما ظن بعضهم قلت
وفيه امور منها انه لم يبين وجه نصب زيد في مثل ارايت زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا

على اسقاط الخافض ايضا خبرني عن زيد وان كان في كلامنا يشير الى هذا الوجه ودلالة النصب على اسقاط الخافض
على اسقاط الخافض اي اخبرني عن زيد وان كان في كلامنا يشير الى هذا الوجه وتقل الى طالب الاخبار
ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لارايت لان معنى الرؤية عن هذا انسلخ عن هذا اللفظ فيا لمضاف لدلالة الاستفهام
والذي يظهر انه على حذف مضاف اي خبر زيد وحاله كانك قلت اخبرني خبر زيد ثم حذف
على ان المطلوب معرفة خبره لاذاته ومنها ان الجملة الاستفهامية تكون جوابا للشرط مستشهدا على ذلك بقوله
تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون مشكل لعدم اقترانها بالفا والاقتران
بها في ذلك واجب وكذلك في الاية الاخرى ومنها ان كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين حيث جعله
ارايت مفعولا من ارايتا بمعنى ابصرت او عرفت والثاني انها ليست بمتعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة
تعدها مستانفة لا مفعول ثان وليس الاسناد اليها اي الى الكاف مرالا عن التا اي الكاف خلافا للفرا فانه
يرى ان التا حرف خطاب وان الكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه كما عرفت ورده المصنف بان الكاف
استغنى عنها والتا لا يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه اولى بالفاعلية وايضا التا محكوم بفاعليتها مع هذا الفعل
بالاجماع والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل وقد رجح في كتابه التوضيح الى مذهب الفرا
تخريج ما عسيتم ان يفعلوا اي على ان التا حرف خطاب والها والميم فاعل اي ما عسوا وان يفعلوا اساد امسد
مفعولي عسى لتضمنها معنى حسب قال وبهذا ينتصر الفرا في ارايتك وكان ينبغي للمصنف ان يحكي هنا ايضا مذهب
شيخ الفرا وهو الكسائي فانه يقول التا فاعل والكاف مفعول وتنقل الكاف المذكورة ايضا بحيهل في
الحكم قال ابو عبيدة سمع ابو مهدية رجلا من العجم يقول لصاحبه زود فسال ابو مهدية عنها فقيل له يقول عجل
فقال ابو مهدية فهلا قال حيهلك فقيل له ان الله يجمع لهم الى العجمية العربية وانها معنيا اسرع درويد
بمعنى امهل قال ابن قاسم واحترز بقوله اسما افعال من ان يكون النجاة ورويد مصدرين وسياتي ذكرهما في باب
اسما الافعال كالاحسا ومما اتصلت هذه الكاف بلى وابصر امرا وكلا التي هي حرف زجر وردع وليس
ونعم وبيس وحسبت تقول بلاك وابصرك وكلاك وليسك ونعمك وبيسك وحسبتك وهذا كله شاذ وحمل
عليه الفارسي قوله • لسان السو تهديها الينا • وحبت وما حسبتك ان تحينا •
بلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة
حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب • وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير نحو وما تلك
بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه نحو فذلكن الذي لمتنني فيه نجد ان اشار اليه النسوة بهذا حيث قلن ما هذا
بشرا والمجلس واحد وذلك لان يوسف عليه الصلوة والسلام كان عند امراة العزيز اعظم منزلة منه عند
النسوة فاشارت اليه بما يشار به الى البعيد اجلالا واعظاما وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال
نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليناه كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه
السلام ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق فاشار بذلك الى ما اشار اليه بهذا وقد يشار
بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر ومنه قول الشاعر
• ان للخير والشر مدى • وكلا ذلك وجه وقبل • اي كلا ذينك الامرين الخير والشر والى الجمع كقوله •
• ولقد سيمت من الحيوة وطولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد • اي هؤلاء الناس ولا يخفى ان هذه الشواهد محتملة التاويل
فلا يثبت المدعى بمجردها • وبما الى المكان هنا نحو قولك اجلس هنا لازم الظرفية بحيث لا يخرج عنها بان يكون فاعلا
او مفعولا به او مبتدا او نحو ذلك او لازم لشبهها اي شبه الظرفية بالجر ببعض حروف الجر قال الراجز •
• قد ابلت من امكنة • من هاهنا ومن هنه • وتقول تعالى الى هنا معطيا لذا اي ما تكلم ذا المشار بها من
مصاحبة لها التنبيه فتقول هاهنا كما تقول هنا ولكاف الخطاب فتقول هناك كما تقول ذلك وللكاف واللام
معا فتقول هنالك كما تقول ذلك ويجرد عن مصاحبة ما ذكر فتقول هنا كما تقول ذا وهنالك ثم هنا بفتح

لها وكسرها فيهما اي التنبيه في امور ثلاثة احدها الاشارة والثاني كونها للمكان والثالث كونها للبعيد
منه وعلم من هذا انها لا يلحقها كاف ولا لام لانهما يدلان على البعد بوضعها له فلا اشتراك فيهما وهذا اخذ من تشبيههما
بهنا لك الا انه يفيد الكاف ولو شبهها به مجردا لم يكن مجيدا • وعلم من ذلك انهما يلزمان الظرفية او شبهها وانظر
ثم في قول العلما ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنا لك او معنى هنا التي للقريب والظاهر هو الثاني وقد يقال
هنت موضع هنا كقول الشاعر • وذكرها هنت ولات هنت • قال المصنف اراد هنا ولات هنا وقد
تصحبها الكاف اي تصحب هنا بفتح الها وكسرها مع تشديد النون وهي التي اول الكلام فيها ولا يرجع الضمير
الى هنت بالتا وان كانت اقرب مذكور فيقال هناك وهنالك • وتقديرها هنا وهنالك وهنا الزمان كالاولى
كقول الافوه الاودي • واذا الامور تشابهت وتعاظمت • فهناك يعترفون اين المفزع • والثاني كقوله تعالى
هنالك ابتلي المؤمنون اي في ذلك الزمان وقيل اذ جاءكم من فوقكم ومن اسفل منكم كذا استدل المصنف
ونوزع بان نظرنا الاحتمال الارادة المكان فيما ذكره ثابت وكانه قيل في ذلك المكان الذي كان الحكم في زمانه
كذا او كذا كقوله • حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذي كانت نوار اجنت • فهنا عند المصنف اشارة الى
زمان وهو منصوب على الظرفية وحنت في موضع رفع بالابتدا وخبره الظرف قبله واخبر عن الفعل بتاويله بالمصدر
والتقدير ولا حان في هذا الوقت واحسن منه للثاني ان هنا مضافة الى الجملة الواقعة بعدها فهي بمعنى
حين ولات مهملة والمعنى ذات الحين حنت نوار وليس الوقت حين حنينها • وبني اسم الاشارة لتضمن معناها وهي من
جملة المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في كل معنى يدخل الكلام
او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد قائم والنفي والنهي والتمني والترجي والابتدا والانتهاء
والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها والكاف والجر او يوضع لها ما يجري
مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب
وفي الكلمات المشتقة من شي كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف
انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وفي اسما الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فبنيت
لتضمنها معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع قال المص وهذا السبب يقتضي بنا كل اسم اشارة لكن
عارضه في ذين وتين شبههما بمثنيات الاسما المتمكنة فاعربا وقد عرفت ان من يقول ان ذان وتان
صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين صيغتان مرتجلتان للنصب والجر وكان الاحسن ان لو قال المصنف
لتضمن معنى حرفها لان المقتضي للبنا تضمن معنى الحرف لا مطلق تضمن المعاني لكنه قد علم ان الاشارة من معاني الحروف
فكانه قال ذلك او بني اسم الاشارة لشبه الحرف وضعا لان منه ما وضع على حرفين كذا وذي وحملت البواقي
عليه لانها فروع وافتقارا وذلك لان اسم الاشارة يحتاج في ابانة مسماه الى مواجهة او ما يقوم مقامها
فهو اذن كالحرف في افتقاره الى غيره باب المعرف بالاداة وهي ال فيكون حرفا ثنائي
الوضع كهل والتعبير عنها حينئذ بذلك اولى من قولهم الالف واللام لسلامته من التطويل ولجريانه على
المعهود في نظايره نحو هل حرفا استفهام وقد حرف تحقيق ولا يخفى ان كلام المصنف يقتضي ان المفيد للتعريف
هو ال بكمالها لا اللام وحدها وليس للالف مدخل في اصل الوضع وفاقا للخليل وسيبويه فانهما جميعا
قايلين بان اداة التعريف هي مجموع ال وقد تخلفها ام في لغة حمير ونفر من طي وفي الحديث ليس من امبر امصيام في
امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضي الله عنه وهذه اللغة فاشية الى الان بكثير من بلاد اليمن وليست
الهمزة زايدة خلافا لسيبويه فانه مع كونه يوافق الخليل في ان حرف التعريف وضعا ولا مجموع حرفين
يدعي الحرف الاول منهما زايد وهي همزة وصل ومع زيادتها فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ولذا لم يعد باعيا
فيضم اول المضارع فقد اتضح ان المصنف نقل في اداة التعريف ثلاثة مذاهب اختار منها عنده انها ال

بكمالها فهمزتها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال الثاني انها اللام وحدها والهمزة عند هذا
القايل مجتلبة في الابتدا بتعذر الابتدا بالساكن فاذا قلت قام القوم
لحرف التعريف على اصله ولم تكن معه همزة حتى يقال حذفت فاذا قلت القوم قاموا فقد زدت همزة متحركة على اله
التعريف لا وجود لها في اصل الوضع لتتوصل بها الى النطق بالساكن الثالث ان حرف التعريف هو الميم والهمزة
زايدة معتد بها في الوضع كما سبق وهو قول سيبويه فيما نقله المصنف وقد خولف في ذلك فنقل غيره عن سيبويه
ان مذهبه هو القول الثاني وهو ان حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل لكنها فتحت مع ان
اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال واستدل لهذا القول بتخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك
اية امتزاجها بالكلمة وصيرورتها جزءا منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف
والاعتراض نحو الا تفعل وبلا زاد فيجعلها كالخاصة من بين سائر ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما غير بما حمه
من الله فالفاصل لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل به كلا فصل واستدل لمذهب الخليل بفتح الهمزة
وقد تقدم ما لا عند اعتد به وبانها يوقف عليها عند التذكر نحو ال اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب وبفصلها
على ال الكلمة والوقف عليها عند الضرورة كقوله • يا خليلي اربعا واستخبرا ال • منزل الدارس من اهل الحلال •
وذلك كالوقف على قد في نحو قوله • ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد •
فان عهد مدلول مصحوبها اي مسمى الاسم الذي سميته بحضور حسي بصرا كان كما تقول لشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل او سمعيا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وحضور علمي نحو اذ هما في
الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة فعهدية وانواعها عنده ثلاثة كما رايت والا يعهد مدلول مصحوبها بشي
مما تقدم فجنسية وتقسيم المعرفة الى عهدية وجنسية هو قول الجمهور وزعم ابن عصفور ان لها العهد
الذهني لا غير وهو راي السكاكي على ما هو مقرر في محله ثم الجنسية على ظاهر كلام المصنف قسمان فان خلفها كل
حقيقة دون تجوز فهي للشمول والاستغراق نحو عالم الغيب والشهادة اي عالم كل غيب وشهادة مطلقا
اي حالة كونه مطلقا وهو شمول الافراد فالمراد من الشمول اذا استعمل مطلقا واما اذا استعمل مضافا لقرينة
تدل على ارادة الخصايص فليس المراد منه شمول الافراد ضرورة وجود المانع من ارادته وانما هو شمول الخصايص
الذي قامت القرينة عليه وتقرير كلام المصنف على هذا احسن لولا انه فسره بان المراد بالاطلاق ما هو باعتبار
الافراد والخصايص اي هي للشمول سوا تعلق بالافراد او بالخصايص وهو غير جيد فتامله ويستثنى من مصحوبها نحو
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واذا افرد مصحوبها وهي لشمول الافراد فاعتبار
لفظه فيما الرمن نعت نحو والجار ذي القربى والجار الجنب لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى وقد قيل ان النبي
ذلك ليست للشمول وانما هي لتعريف الماهية كما ستعرفه وعنده اي وغير نعت نحو وخلق اولى من اعتبار معناه
اتا في النعت فكقولهم فيما حكاه الاخفش اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض كذا مثل له بعضهم وفيه نظر
اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على ذلك
لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واما في غير النعت فكقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح ثم قال فملاقيه
بفتح اليا على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس كذا في الزمخشري فقد اعتبر المعنى في غير النعت فان خبر
الجمع فان خلفها اي الاداة كل تجوزا لا حقيقة نحو زيد الرجل علما فهي لشمول خصايص الجنس على سبيل المبالغة
وهذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان كلا تخلف الاداة فيه تجوزا وليست لشمول الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة
بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم وهنا لشران احدهما ان تخصيص المصنف القسم الثاني بذكر الاستثنا
من مصحوب الاداة يعطي ان هذا القسم بخلافه ولا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة مثلا كما لا يمتنع زيد

الكامل الا في كذا الثاني انه بقي عليه قسم اسقطه وهو ما اذا لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا وهذا الذي يقال
فيه انها لتعريف الحقيقة ولتعريف الماهية ولا يصح الاستثنا منها قطعا وذلك انك اذا قلت الرجل خير من
المراة فالنظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي فلا يصح ان يقول الا فلانة لانك لم تحكم على الافراد حتى تخرج منه
فتامله وقد يعرض بكسر الرا وضمها زيادتها في علم كقوله • باعد ام العمرو من اسيرها • حراس ابواب على قصورها •
وفي حال نحو مررت بهم الجما الغفير والجما من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي مررت بهم حال كونهم
جماعة كثيرة ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف الناس الغفير حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول
وهو صفة للجما اي الجماعة الكثيرة الساترة فال هنا زايدة وقد سمع حذفها قيل مررت بهم جما غفيرا وفي تمييز
كما سمع من كلامهم الاحد العشر الدرهم وفي مضاف اليه تمييز كقوله • الى ردح من الشيزي ملاء • لباب البر يلبك بالشهاد •
وربما زيدت فلزمت كالتي في الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة نحو الذي ومتصرفاته وكالتي في
الان على الصحيح والبدلية في نحو ما يحسن بالرجل خير منك اي بفعل كذا اولى من النعت على نية زيادة اصل لالف
واللام كما هو مذهب الخليل وانما جرا مم على ذلك اجتماع شيين كونا لتعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته ولذا لم
يجز في العلم نحو ما يحسن بعبد الله خير منك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال ال عليه ولذا لم
يجز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر رفعه على ادخال ال فيقول بالرجل الشبيه بك واذا جعلناه بدلا لم تكن بنا حاجة
الى مثل هذا الاعتذار فلذلك اختار المصنف اعرابه بدلا على اعرابه نعتا وقد تقوم ال في غير الصلة مقام ضمير
رابط او غيره فالاول نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه والثاني نحو واشتعل الراس شيبا اي راسي وعلى هذا
فالضمير اعم من ضمير الغايب وضمير المخاطب وقيد المصنف المسالة بغير الصلة ليخرج نحو زيد الذي ضربت الظهر
والبطن اي ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض الى ذلك وقيد المصنف بضمير ما يقوم المقام بكونه ضميرا ليخرج الاسم
الظاهر ففي الكشاف انها تاتي خلفا من المضاف اليه ولو كان ظاهرا نحو وعلم ادم الاسما كلها فان الاصل اسما
المسميات فصل يذكر فيه تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وهو كالتوطية
لما بعده من الابواب مدلول اعراب الاسم ما هو به عمدة او فضلة او بينهما اي يأتي الاسم بها اي بذلك الشي عمدة
فما نكرة موصوفة بمعنى شي والضمير المنفصل المرفوع عايد الى الاسم والضمير المجرور بالبا عايد الى ما قال في الشرح
والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزا الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به والفضلة عبارة عما يسوغ
حذفه مطلقا الا لعارض فالرفع للعمدة اي لاجل شرفها والاهتمام بها جعل لها الرفع لانه اقوى الحركات وهي
اي العمدة مبتدا او خبر او فاعل او نايبه ولم يفصل لم يذكر النايب عند تعداد المرفوعات ولا اخراجه من حد
الفاعل لانه يسميه فاعلا ولذا قال في باب الاضافة وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار مودب
الخدام او شبيه به اي بالفاعل لفظا كاسم كان واخواتها واصلها اي المرفوعات المبتدا او الفاعل او كلاهما
اصل اقوال ثلاثة قال ابن قاسم والخلاف في ذلك لا يجدي فايدة قلت بل يظهر له فايدة في
اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا او يكون
المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فتقول في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل
كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل رجح الاول وان قلنا المبتدا اصل رجح الثاني فان قلت
انما الترجيح هنا بمطابقة السوال فانه جملة اسمية قلت هي اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة
وبيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولكنا اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك
الذوات المنفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية
في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فان اجيب بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة

فالمطابقة حاصلة معنى وان اجيب بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة
لوجودها في كل من الصورتين فبقي الترجيح باصالة الفاعل والمبتدا سالما كما تقدم وان قلنا كلاهما اصل استوى
التقديران لفقدان المرجح فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رايت **والنصب للفضلة** بان علامته فتحة وهي اخف الحركات
والفضلة اكثر ورودا في كلامهم فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته **وهي مفعول لمطلق او مقيد** بقولك به
بها او فيه او له او معه **او مستثنى او حال او تمييز او مشبه بالمفعول به** وهو ما نصب على طريق الاتساع من
طرفا او مصدرا او مرفوع في باب الصفة المشبهة **والجر لما بين العمدة والفضلة** فان علامة الجر الاصلية الكسرة
وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين **وهو المضاف اليه** لانه تارة يكمل
العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد ويقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي
موضع فضلة نحو هذا ضارب عمرو وادخل المصنف المجرور بالحرف تحت قوله المضاف اليه وكذا صنع ابن الحاجب
في الكافية اذ قال والجر علم الاضافة ولماحد المضاف اليه قال كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا
او تقديرا مرادا وقال في شرحها المجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت
المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك يسمى حرف الجر لانه يجر معاني الافعال الى الاسماء وسيق اليه فهم بعض
الناس من هذا الكلام ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال ما نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد
وقال في الحروف حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه ولكن علم في الكافية انه اسم وقد صرح
به الزمخشري وغيره والحق ان زيدا في مررت بزيد من حيث ان زيدا مفعول ليس مضافا ولا باسم ومن حيث انه مضاف
اليه مؤول به ولذا قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون فعلا او مؤولا بالاسم كالمبتدا كذا قال
بعض الفضلاء **والحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب كان وان ولا** وذلك لان خبر كان عمدة لانه
خبر المبتدا في الاصل واسم ان ولا هو المبتدا في الاصل وشابه بسبب الحاقهما بالفضلات في محله ويبقى عليه المنصوب
في باب ظن فان مفعوليه في الاصل مبتدا وخبر ولا يقال قد دخل في قوله مفعول لان ذلك في نصب الفضلات
وهذا ليس بفضلة وعلى هذا فالمفعول ضربان عمدة وفضلة فلا يدخل احدهما في الاخر **باب**
المبتدا وهو ما عدم يشمل الاسم الصريح نحو زيد والمؤول به نحو وان تصوموا وشمل الفعل نحو تقوم **حقيقة**
كزيد من زيد قائم **او حكما** نحو هل من خالق غير الله ولا يخفى ان غير عادم للعامل حقيقة لانه ملتبس به لكنه لما كان
العامل زائدا فقد جعل مدخوله عادما له حكما لا حقيقة ومن كلام العرب ناهيك بزيد والغرب بعض
النحاة ناهيك خبرا وزيدا مبتدا زيدت فيه الباء وهو خطا لان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه
من الكفاية **عاملا لفظيا** لا معنويا فان المبتدا لم يعدم العامل مطلقا وانما عدم العامل اللفظي واما العامل
المعنوي فثابت له **من مخبر عنه** اما بامر يرجع الى اللفظ نحو زيد ثلاثي او بامر يرجع الى المعنى نحو زيد قائم
فخرج الفعل لانه مخبر به **او وصف** اي به ليدخل احد قسمي المبتدا وذلك ان المبتدا على قسمين مسند
اليه كما مر ومسند كالوصف في قولك اقائم الزيدان ونعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا واسم المفعول
نحو امضروب الغلامان والصفة المشبهة نحو احسن اخواك والمنسوب جار مجرى الوصف نحو اقرشي ابواك
سابق نعت للوصف احترز به من نحو اخواك خارج ابوهما فخارج خبر لا مبتدا لانه غير سابق **رافع لما انفصل**
اي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للانفصال بغيره فخرج الضمير المتصل ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا والضمير
المنفصل نحو اقائم انتما ولو عبر بقوله لما استقل لكان اظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير
متعين اتفاقا بل قال ابن الحاجب امتناعه جماعات والصحيح الجواز وهو مذهب البصريين بدليل قول الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع • قال ابن هشام هذا البيت وقوله تعالى اراغب انت
عن الهتي مما يقطع به على بطلان مذهب لما تعين رفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به وذلك

وذلك لان القول بان الضمير مبتدا يؤدي في البيت الى الاخبار عن اثنين بالواحد ويؤدي في الاية الى فصل العامل
من معموله باجنبي قلت وقد اجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب
المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف
بعهدي اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدي لانه من سواكما ليس عندي في مرتبتكما
من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يوف احد بعهدي لانتفائه منكما وادعاء
انه احق بعدم الوفا واجيب عن الثاني بانا نمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور ونجعل متعلقا بمحذوف
والتقدير اراغب عن الهتي وجعل ابن قاسم من ادلة الجواز قول الاخر • فما باسط خيرا ولا دافع اذى • من الناس الا انتم
قلت وهذه المسئلة تقبل الخلاف اذ الفصل في مثل هذا في الفعل واجب نحو ما قام الا انت واما نحو انما
اعتلوا بان الوصف اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل فيه الضمير وانت
خبير بان هذه العلة لا تتاتي مع الحصر بالا فتامله **واغنى** فاعله عن الخبر وهو مستند بانه لم يكن لهذا
المبتدا الخاص خبر اصلا حتى يحذف ويغني غيره عنه او سيسد مسده ولو تكلفت له بتقدير خبر لم يتات
اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما ولو فسر قول المصنف واغنى بان معناه
ان يكون مكتفيا به اي مستقلا مع الوصف المذكور كلاما بحيث يحسن السكوت عليه ثم مثل اقائم ابواه زيد فان الفاعل فيه ليس يكتفي
به ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود اليه لكان حسنا وعليه فيعرب زيد مبتدا مؤخرا وقائم
خبر مقدما والمبتدا وابواه فاعل به ولا يجعل من هذا الباب وفيه نظر فليتامل قال ابن قاسم لو عطف على هذا
الوصف بل انفصل الضمير فتقول اقائم الزيدان بل قاعد هما قال المازني وتقول اقائم اخواك ام قاعد هما
هذا القياس والوجه عندي ام قاعدان بالضمير المنفصل انتهى وعلى تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد على
المصنف اشكال وذلك لان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر هنا والوصف لم يرفع ما انفصل وانما رفع ضميرا
متصلا بل اقول ولو رفع منفصلا فقلنا قائم الزيدان ام قاعد هما فسر اغنى بالمكتفي به ورد عليه من حيث افتقار
مرفوع الوصف الى غيره فتامله • والابتدا كون ذلك اي الذي عدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا كذلك
اي مثل ما ذكرناه من كونه مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى **وهو** اي الابتدا يرفع المبتدا والمبتدا يرفع
الخبر • وهذا مذهب سيبويه قال في الكتاب فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتدا وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبني
على المبتدا بمنزلته ويقول سيبويه قال جمهور البصريين **خلافا لمن رفعهما به** اي رفع المبتدا والخبر جميعا
بالابتدا وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين قالوا لان الابتدا والخبر على السوا فكان عاملا فيهما
او رفعهما بتجردهما للاسناد وهو مذهب الجرمي والسيرافي وجماعة من البصريين والفرق بين الابتدا
والتجرد للاسناد ان التجرد للاسناد وصف واحد وهو التجرد مقيد بقيد واحد وهو كونه للاسناد اي اسناده
الى كان خبرا او وصفا رافعا لمكتفى به او الاسناد اليه ان كان مبتدا غير وصف وان الابتدا عبارة عن اوصاف متعددة
وهي المشروحة في هذا الشارح اليها بقوله كون ذلك كذلك **او رفع بالابتدا المبتدا وبهما** جميعا اي بالابتدا والمبتدا
الخبر وهو قول ابي اسحق الزجاج واصحابه ونسب الى المبرد ورد بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر لان المعمول لا يتقدم
الاخير يكون العامل منحصرا فاولا يرد بانه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد لان العمل عند صاحب هذا القول
لمجموع الامرين لا لكل منهما **او قال المبتدا والخبر ترافعا** فكل منهما عامل في الاخر وهذا مذهب الكوفيين والنظر في
هذه المذاهب توجيها واعتراضا مما يطول الكلام فيه **واخبر الوصف المذكور** وكيف يكون له خبر والخبر انما هو
للمخبر عنه وهذا ليس بمخبر عنه اصلا بل هو مسند كالفعل فلا يقال ان له خبرا **لشدة شبهه بالفعل واذا** المعنى الذي
ذكرناه من كونه شديد الشبه بالفعل **لا يصغر** فلا يقال اضويرب الزيدان **ولا يعرف** فلا يقال القائم الزيدان على ان يكون

الزيدان فاعلا بالوصف قال ابن السراج لانه قد تكمل اسما معرفة والمعرفة لا تقوم مقام الافعال **ولا يبتدي بلا**
الا على لغة يتعاقبون فلا يقال لا قايمان الزيدان ولا قايمون الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا
فيكم ملايكة وسياتي الكلام عليها في باب الفاعل قال ابن هشام ولا يدخل عليه حرف جر وهذا رد على اعراب الزمخشري
هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب على ان يكون خالق مبتدا وغير الله مجرا فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا
والخبر كما اسلفناه ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور في حالتي مطابقته للمرفوع في افراده ايم
زيد وغيره نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك وعدم مطابقته اياه نحو اقايم اخواك فيتعين ان يكون من هذا الباب
في القسم الاخير ومن باب المبتدا والخبر في القسم الثاني وهو المطابق في غير الافراد الا على اللغة المذكورة
فيكون حينئذ كالقسم الاول فيجوز فيه الامران وهما ان يكون الوصف مبتدا والمرفوع بعده فاعلا به وان يكون
الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخرا مع ان هذه المسئلة مذكورة في المختصرات **واجري** الوصف المذكور
مجرى ما تخشان من كونه مبتدا والمرفوع الواقع بعده فاعلا مكتفى به **لا بعدي** ما وان ونحوهما كقولك ما قايم
الزيدان وان ذاهب العمران **او استفهام** بالهمزة وغيرها من ادوات الاستفهام نحو اقايم الزيدان ومن معنى عبداك
ومن ضارب العمران ومتى راجع اخواك واين قاعد صاحباك وكيف مقيم ابناك وكم ماكث صديقاك وايان قادم
اخاك كذا قال المصنف **خلافا للاخفش** والكوفيين في تجويزهم وقع الصفة الظاهر بعدها باتخشان على انه فاعل
لها من غير اعتماد على النفي والاستفهام فيجوزون قايم الزيدان كما يجوزون ما قايم الزيدان واقايم الزيدان واشار المص
بقوله باستحسان الى ان الوصف قد يجري ذلك المجرى في كونه مبتدا رافعا لما بعده على انه فاعل له وان لم يعتمد
على نفي او استفهام لكن لا استحسان ونسب المص ذلك الى سيبويه قال ومن زعم خلاف ذلك عليه فقد قول سيبويه
ما لم يقل وجعل منه ذلك قول الشاعر • خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت •
وقال الاخر • فخير نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يا لا • ووجه الاستدلال بالاول انه لو جعل بنو لهب
مبتدا مخبرا عنه بقوله خبير لزم عدم المطابقة فتعين كون خبير مبتدا وبنو لهب فاعلا به واجيب بان فعيلا يستوي
فيه المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال تعالى وحسن اولئك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا
ومنه قول الشاعر • حملت اسدا على سود الكلاب فقد • اضحى بنو نديهم في البحر ضلالا • فوضع شرها موضع الجمع
ولذا قال ضلالا ووجه الاستدلال بالثاني انه لو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدا لزم الفصل بين اسم التفضيل
ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان يكون خير مبتدا ونحن فاعلا به واجيب بانا لا نسلم ان نحن مبتدا ولا فاعل
وانما هو تاكيد للضمير المستكن في خير وخير خبر لمبتدا محذوف والتقدير فنحن خير نحن كما تقول انت قايم انت على ذلك
خرجه ابن خروف وتلخص من هذا ان سيبويه متفقان على جواز قايم الزيدان والخلاف بينهما انما هو في الاستحسان
فسيبويه يقول ليس بحسن والاخفش يقول هو حسن وكذا الكوفيون **واجري في جميع ذلك** المذكور من كون المرفوع بعد الوصف
فاعلا به **غير قايم ونحو** مثل غير مضروب **مجرى ما قايم** فتقول غير قايم الزيدان وغير مضروب العمران كما تقول ما قايم
الزيدان وما مضروب العمران وعلى ذلك المخرج ابن الشجري قول ابي نواس • غير ما سوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •
فجعل غير مبتدا لا خبر له لما اضيف الى مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو
في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب
عن الفاعل الظرف وجزم المص بتخريجه على هذا الوجه تبعا لابن الشجري وجوز ابن الحاجب ذلك وزاد وجها ثانيا اختاره
هو وجزم به ابن جني وهو ان يكون غير خبرا مقدما والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما
بعدها ثم حذف زمن وصفته فعاد الضمير المجرور على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه ونبه حذف الوصف
مع ان الصفة غير مفردة وهو جايز في الشعر وخرجه ابن الخباز على ان يكون غير خبر المبتدا محذوف وماسوف مصدر كا
جا على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وهو ظاهر التعسف

وبعد لولا غالبا **حذف الخبر** وهو ما اسند الى المبتدا حذفا جوازا في جواب استفهام محقق او مقدر ويغني الفاعل كزيد عند **قرينة** كقولك زيد لمن قال
اني الدار احد والتقدير زيد فيها قال المص في الشرح ومنه الخبر بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع يجوز حذفه لكن
قليلا وكذلك لم يرد في القران مثبتا بعد اذا الا وخبره ثابت هذا كلامه وهو مبني على ان اذا الفجائية حرف واما على
مذهب المبرد القائل بانها ظرف مكان فانه لا يقدر محذوف بل تجعل هي الخبر والتقدير فبالمكان السبع قال الرضي وما
ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع
بالباب واما على مذهب الزجاج القايل بان اذا المفاجاة ظرف زمان فيجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها
بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما سياتي ويجوز
ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة
خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف وعلى ما قال ابن الحاجب اي فاجات وقت
وجود السبع بالباب لكن يلزم على هذا اخراج اذا عن الظرفية ضرورة انه حينئذ مفعول فاجات ولا داعي الى ذلك فان
اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فان قلت فما هذه الفا الداخلة على اذا المفاجاة قلت نقل عن الزيادي انها جواب
شرط مقدر قال الرضي ولعله اراد انها فا السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة للخروج
وقال المازني هي زايدة ويرده امتناع حذفها وقال ابو بكر بن مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا
وهو قريب وكان اللايق بالمص تقديم قوله لقرينة على قوله جوازا ليكون ذلك شاملا للصورتين الحذف الجايز والواجب
وحذفا **وجوبا** اي واجبا **بعد لولا الامتناعية** نحو لولا زيد لهلك عمرو وهذا تفريع على ان الاسم الواقع بعد لولا اعني
مرفوع بها وهو مذهب الجمهور وسياتي الخلاف فيه قال لولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره لخلوه عن العايد في الاغلب
لخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك والثاني
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا واشار المص بقوله **غالبا** الى صورتين معلومتين بالنسبة الى ما تقدم من عما
المراد بخبر المبتدا الواقع بعد لولا كون مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم الثاني ان يراد به كون مقيد
يقوم عليه دليل عند الحذف فيجوز ذلك فيه حينئذ الاثبات نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج والحذف نحو لولا انصار زيد
لم ينج لوجود الدال على هذا الخبر الخاص قال المص بعد ذكر هذا التفصيل وما ذهبت اليه هو مذهب الرماني وابن الشلوبين
والذي عليه الجمهور ان الخبر بعد لولا لا يكون الا كونا مطلقا فيجب حذفه دايما ومن شواهد المعري في قوله
• يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا • وخرجه بعضهم على ان يمسكه حالا من الضمير المستكن في الخبر اي فلولا الغمد
موجود في حال كونه يمسكه ورد بان الاخفش نقل ان العرب لا ياتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا ياتون بالخبر ثم يحتمل
ان يكون يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة فان قلت ما فايدة
الاحتراز قال لولا التي يقع بعدها المبتدا لا تكون الا امتناعية قلت بيان المحل الذي يقع فيه المبتدا المذكور ولم يقصد به
الاولى **ويحذف** الخبر ايضا وجوبا **في قسم صريح** نحو لعمرك لا تفعلن فان صح احد لعمرك في القسم وتعينه له دال على الخبر
المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجوب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر بالفتح والضم بمعنى ولا يستعمل مع اللام المفتوحة الا
القسم موضع التخفيف لكثرة استعمالهم له واحترز المص بقوله صريح من نحو عهد الله لا فعلن وذلك لانه يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله مما هو صريح
فتقول على عهد الله فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته
في القسم **وبعد واو المصاحبة الصريحة** قال ابن قاسم نحو كل رجل وضيعته فكل مبتدا والخبر محذوف لدلالة الواو
وما بعدها على المصاحبة وكان الحذف واجبا لقيامه مقام مع قلت هذا مشكل فان الخبر ليس مع حيث اذا قلنا لو وقع

وسدت مسده ويكون الحذف واجبا وأما الخبر فهو قولنا مقرونان الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه ليس ثم شي يسد
مسده ولو قيل التقدير كل رجل مقرون وضيعته أي مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو
ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده قال الرضي ويجوز أن يقال
عند ذلك أن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره فالحق أن الظاهر أن الحذف في مسئلة غالب لا
واجب ويحذف الخبر أيضا وجوبا **قبل الحال إذا كان المبتدأ أو معموله مصدرا عاملا في مفسر صاحبها أو مؤولا بذلك**
فهنا ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال الصورة الأولى أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال نحو ضربي
زيدا قائما وأصل التركيب على ما اختاره المص كما ستعرفه ضربي زيدا ضربه قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيدا وزيد
هذا مفسر لصاحب الحال على قولنا ضربه قائما فإن قائما حال من الضمير الذي اتصل بالخبر وهو ضربه ومفسر هذا الضمير هو زيد
ثم قلنا الصورة الثانية أن يكون معمول المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كأكثر شربي السويق الذي هو مفسر لصاحب
الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا شربه الصورة الثالثة أن يكون معمول المبتدأ ليس مصدرا صريحا وإنما هو مؤول
بالمصدر نحو أخطب ما يكون الأمير قائما والتقدير أخطب أكوان الأمير كونه قائما فالمبتدأ وهو أخطب معموله هو ما يكون وهو ليس
بمصدر صريح لكنه مؤول بالمصدر وهو الكون وإنما قدرناه بالأكوان لأن أخطب أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض
ما يضاف إليه فلا بد من تقديره ثم هذا المصدر مضاف عند التسبك إلى معمول الفعل فنقول أكوان الأمير فإذن هو مؤول
بمصدر عامل في الأمير الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا كونه قائما والخبر في الصور الثلاث
محذوف وجوبا لاجتماع شرطي وجوب الحذف وهما وجود القرينة ووجود اللفظ السادّ مسدّ الخبر وهو الحال والخبر
الذي سد مسده مقدر مضافا إلى صاحبها كما قدرنا في الصور الثلاث • لأن زمان مضاف إلى فعله أي إلى فعل صاحب الحال
فالتقدير ضربي زيدا إذا كان قائما وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما هذا إن أريد الاستقبال
وإن أريد المضي فيقدر إذ والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار وهذا مذهب الجمهور لكن المص خالفهم وقال
بالقول الأول • وفاقا للأخفش • تقليلا للحذف على تقديره كونه مصدرا مع صحة المعنى لأنه لم يحذف منه الأخير مضاف
إلى مفرد مع ذلك المقدر ومذهب الجمهور يقتضي حذف الخبر وهو متعلق الظرف ثم ما ناب عنه وهو إذا أو إذ مع فعل وفاعل
فإن قلت يلزم على مذهب الأخفش حذف المصدر وإبقاء معموله وهو محذور كما نص عليه سيبويه قلت المسئلة خلافية وسيأتي
الكلام عليها في موضعها إن شاء الله تعالى ثم اعلم أن كان المقدرة عند الجمهور في التركيب المذكور تامة ولذا جعلوا المنصوب
بعدها حالا ولو كانت ناقصة ولذا لم يجعلوا المنصوب بعدها خبرا لها وإنما فعلوا ذلك لأن مثل هذا المنصوب في الذي
بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون إلا نكرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه **وارتفاعها خبرا** أي رفع الصفة التي
كانت حالا على أن يجعل خبرا للمبتدأ **بعد أفعل** حالة كونه مضافا إلى ما الموصولة بكان ويكون جائز نحو أخطب ما كان
أو ما يكون الأمير قائم مثلا عند الأخفش والمبرد ومنعه سيبويه واختار المص القول بالجواز لأنك لما جعلت ذلك الكون أخطب
مجاز الجاز جعله قائما أيضا على جهة المجاز ولا يجوز مثل ذلك في مصدر صريح فلا تقول ضربي زيدا قائم إذ لا مجاز في أول
الكلام ولا يسمى المجاز يونس بالمجاز وإن أخبر بما في قول المصنف مضافا إلى ما من المسامحة ولا يخفى منها قوله وموصولة
بكان أو يكون فيما قاله **وضعف ذلك** أي مطلق الرفع بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع وقد أسلفنا وجهه وإنما
قلنا مطلق الرفع لأن كلام المص في الشرح يقتضيه فإنه قال وأشرت بقولي وبضرورة إلى أنه إن تنصب الضرورة
رفعه رفع ذلك ولكن لا يجعل خبرا عن ضربي بل يجعل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضربي زيدا هو قائم والجملة حال تسد
مسد الخبر فهذا وجهه فحينئذ لا يكون قوله وتعلل ذلك مقصورا به الإشارة إلى رفعه خبرا للمبتدأ المنطوق به في التركيب
المذكور بل الإشارة إلى مطلق الرفع فقط وليس التالي للولا مرفوعا بها كما ذهب إليه الفراء محتجا بأنها مختصة
بالأسماء فعملت كسائر العوامل **ولا بفعل مضمر** وهو رأي الكسائي كما في قولهم لولا زيد سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب
من وجه وذلك أن الظاهر في لولا أنها لو التي يقتصد بها امتناع الأول لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا

ولأن

وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط تبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا أيضا باق على ما كان عليه
مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الأول أي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر
وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة لو في قولك لو لم تأتني شتمتك لكن
منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على أن قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا أن الفعل بعد لو إذا أضمر وجوبا
فلا يقتضي الإتيان بمفسر كما في وإن أحد من المشركين استجارك وليس بعد لولا مفسر وأيضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء
وجواب القسم إلا مكررا أي لا أعلنت ولا نكر بر بعد لولا فمن ثم قال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ **خلافا للكوفيين** وليسوا
جميعا قائلين بأن التالي للولا مرفوع بها وإنما يقول بذلك بعضهم ولا كلهم قائلين بأن التالي لولا مرفوع بفعل مضمر وإنما يقول
بذلك بعضهم والمص أجمل كما رأيت فإن قلت إنما فعل ذلك لأنه ذكر أمرين لا يقول بهما قائل واحد ثم ذكر أن الكوفيين خالفوا
في ذينك الأمرين ومعلوم أنهم لم يخالفوا من حيث إن الكل يقول بهذا وذاك جميعا بل لم يخالفوا إلا من حيث إن بعضهم يقول بهذا
وبعضهم يقول بهذا قلت ليس من الجائز أن يخالفوا من حيث إن الكل يجوز كلا من الأمرين على التخيير فيحتمل ذلك فنقول بهذا وتارة نقول بهذا
فليس في نسبة الخلاف إلى جميعهم ما يشعر بانقسامهم إلى فرقتين كل فرقة تقول بأمر من ذينك الأمرين والله أعلم **ولا يغني**
فاعل المصدر المذكور نحو ضربي زيدا قائما **عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور** نحو أقائم الزيدان فهذا على تقديره أعني
مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل لقيام مرفوعه مقام الخبر أي ضرب زيدا قائما كما أن الوصف المذكور مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل أي
يقوم الزيدان وهذا مذهب ابن درستويه **ولا الواو** أي ولا يغني الواو في قولهم كل رجل وضيعته على تقدير خبر يجب بكون هذا
كلاما تاما والمبتدأ فيه لا خبر له لاستغنائه بالواو المذكورة عن تقدير خبر وهو مذهب ابن خروف واختاره ابن عصفور
في شرح الإيضاح ونسبه ابن الخباز إلى الكوفيين **والحال** أي ولا يغني الحال أيضا في مسئلة ضربي زيدا قائما عن تقدير الخبر
تشبيها بالظرف إذ التركيب المذكور في معنى قولك ضربي زيدا في حال قيامه وهذا مذهب ابن كيسان وقول المص **المشار**
إليهما صفة للواو والحال وقوله **خلافا للزاعمي ذلك** راجع إلى المسائل الثلاث وقد عرفت أن الحال في ضربي زيدا قائما
متعلق بعد قائما وتقديره ثابت أو حاصل ويجعلون قائما حالا من زيد والعامل فيه المصدر واشتهر بين النحاة تقرير فساده
بما نقول ومن أن الكل متفقون على أن المعنى ضربي زيدا قائما ما أضربه وما ضربت زيدا إلا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
إلا من تقدير البصريين والأخفش بناء على أن المصدر المبتدأ أضيف فيعم كاسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا
أضيف كقولنا ماء البحر طهور فإنه يعم فإذن وقوع اسم الجنس وهو المصدر المذكور عند البصريين عاما غير مقيد بالحال إذ الحال
من تمام الخبر ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام فيبقى المصدر المذكور على عمومه فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل
في حال القيام وهذا المعنى يطابق المعنى المتفق عليه أعني ما أضربه وما ضربت زيدا إلا قائما وأما عند الكوفيين فالمبتدأ عندهم
مقيد بالحال المخصصة فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لأنه لا يمتنع
حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فليس في تقديرهم معنى الحصر المتفق عليه
ونقول أيضا في قولهم أكثر شربي السويق ملتوتا إذ جعلنا ملتوتا من تتمة الشرب صار المعنى الحصر المتفق عليه وكذا
ملتوت بأنه حاصل فيجوز على هذا أن يكون أكثر شرب السويق غير ملتوت إذ المعنى الإخبار عن أكثر الشرب للسويق غير
حصول شرب سويق غير ملتوت أضعافه ولو قدرنا أنه شرب سويقا ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت
الخبر عن شيء من الأول بالحصر لقال أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل وعلى المذهب المختار يكون أكثر الشرب للسويق غير مقيد بالملت
تداخبر بحصوله حالة كون السويق ملتوتا فلو قدرنا كثرته أخرى باعتبار عدم اللت لكان مناقضا وهذا إنما يستفاد من
مذهب البصريين كما قررناه **ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء** ولسيبويه أيضا فيما حكي عنه وجاز ذلك
الأخفش والكسائي وهشام واختاره المص مستدلا بقول الشاعر • ورأي عيني الفتى أباكا • يعطي الجزيل فعليك ذاكا •
وبقول الآخر • عهدي بها في الحي قد سربلت • بيضاء مثل المهرة الضامر **ولا الجملة الاسمية بلا واو وفاقا للكسائي** ونقل
الجواز أيضا عن البصريين فتقول ضربي زيدا أبوه قائم كما في قولهم كلمته فوه إلى في واقتضى ظاهر كلام المصنف أن كونها بالواو جائز

عند الجميع ونقل في الشرح عن ابن كيسان انه مسر لك اخاك وهو قائم جائز في كل قول وليس كذلك بل اجازته محكية عن الكسائي والفرا
وسعدنه يحكي عن الاخفش وسيبويه بجوازه ثم قال بعضهم في مسئلة لا اسمية المجردة عن الواو ومذهب سيبويه تقتضي المنع لان كون الاسمية بالواو
هو الاصل وكونها بدون الواو فانه فرع كونها بالواو فاذا التنع الاصل فالفرع اولى قلت لا نسلم ان كون الاسمية بالواو هو الاصل بل
الاصل في ربطها بذي الحال الضمير وذلك لانها في المعني حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت وكل منهما يقتصر في ربطه على
الضمير فكذا ينبغي ايضا ان يكون ما في معناهما وتمام تحقيقه ايضا الاقتصار على الضمير في الحال المفردة فيكون الاصل في رابطها
الضمير لا الواو ومما يدل للوقوع لحال المذكورة جملة اسمية بالواو قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
وقول الشاعر • خير اقترابي من المولى حليف رضى • وشر بعدي عنه وهو غضبان • ويجوز اتباع المصدر المذكور وقاله اي
للكسائي ايضا الحارص زيدا الشديد قائما وشرحي السويق ملتوتا ولم يذكر المص عليه شاهدا ومنعه غيره لغلبته معني الفعل
عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار وحذفا للمبتدا ايضا لجواز القرينة نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله
لنفسه واساءته عليها ومنه قال في كيفيات ذلك علي قول الاخفش تقدير قوله لقرينته لما اسلفناه في حذف الخبر ولم يتعرض
المص لما اذا دار الامر بين ان يكون المحذوف مبتدا او خبرا اما الاخفش فيه فقيل الاضح حذف الخبر لان الحذف تصرف والاتساع والاولى
بذلك الخبر فانه يقع مفردا وجامدا ومشتقا وجملة اسمية وفعلية وظرفية وايضا فالحذف بالاعجاز اليق منه بالصدر وقيل
الاضح حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقد يجب حذفه اي المبتدا وجوبا لان الخبر عنه بنعت مقطوع بحمد او مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس اللعين او ترحم نحو مررت بزيد المسكين قال ابو علي اذا ذكرت صفات للمدح او الذم وخولف في بعضها فقد حولوه الا
وتبني ذلك قطعا وللتنبيه على شدة هذا الاتصال يلزم حذف الفعل والمبتدا في النصب والرفع ليكون ذلك في صورة متعلق
من متعلقات ما قبله وقال المص اما الترخم في هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل اشعار اياه بانه لانشاء المدح والذم والترحم كما
فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الاوهم الاخبار ثم الترم في الرفع حذف المبتدا ليجري الوجهان على سنن واحد وكلام ابن قاسم يقتضي ان المص
ذكر في المتن وجها اخر يجب فيه حذف المبتدا كانه منها ان يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب
• فقالت حنان ما اتى بك هاهنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف • ومنها ان يخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو نعم الرجل وبئس الرجل عمرو
ان جعل المخصوص خبر مبتدا واجب حذفه المبتدا وسيأتي الكلام على ذلك في محله ومنها ان يخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي
لافعلن كذا اي في ذمتي يمين واي يمين وعهد كما عكسوا في نحو لعمرك لافعلن ذكر المسئلة ابو علي الفارسي ومن شواهد هذا الاستعمال
قوله • تسور سوار الى المجد والعلا • وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا • ولم يحضرني نسخة ثانية من التسهيل احرر منها هذا المحل
ولو اجد هذا الكلام في المتن الذي بين يدي الان ولعلي احرره بذلك عند التمكن من مراجعة نسخ المتن ان شاء الله تعالى والاولى
معطوفا بالواو دون غيرها من حروف العطف على المبتدا فعل وكذا وصف لاحدهما واقع على الاخر او على ما لابسه نحو عبد
الله والريح يباريها ونحو زيد والمنية تشارب بجفارها صحت المسئلة عند البصريين على اضمار الخبر وتسد الحال مسده اي يجريان
يباريها وعند الكوفيين حملا على المعنى اي يتباريان فيكون يباريها في موضع رفع خلافا لمن منع المسئلة ووجهه ان يباريها
خبر عن احدهما فيلزم بقاء الاخر بلا خبر ولا يصح جعله حالا لان الجملة حينئذ حال لا ضمير يعود اليه فاذا اول ذلك كان له
بالوصف كان التقدير متباريا بالهاء وذلك لا يكون حالا من ضمير يعود اليه ولا يطرد ما حمله الكوفيون عليه في نحو قولك زيد والمنية
بجفارها فالمنع متجه كذا قيل قلت والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين وما ذكر من عدم اطراده ليس بصحيح اذ يمكن تأويل مثل
زيد والمنية تشارب بجفارها بنحو يلتقي زيد والمنية متلبسا وهذا لا يحوزك في مكان اصلا والله اعلم وانما قال المص معطوفا
لان المسئلة لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الريح يباريها صحت اجماعا وفائدة التنبيه على ثلاثة امور احدها كون العطف
بالواو ولو قيل زيد ثم الريح يباريها او ثم الريح يباريها لم يجز قولا واحدا الثاني كون الواقع بعد المعطوف على المبتدا وصفا ايضا
فانه من صور المسئلة اذ لو قلت زيد والريح تباريها جاز عند من يجيز زيد والريح يباريها الثالث كون دلالة الفعل والوصف
واقعا على ملابس لاخر ايضا فلو قلت زيد والريح يباري سرعتها كان ذلك من وجوه المسئلة الذي يطرد فيها الخلاف وقد استدل
ابن الانباري على صحة مثل هذا التركيب بقول الشاعر • واعلم بانك والمنية شارب بجفارها • وهو مما يدل على ما قلناه

وان

وان كان المص قد دخل فيه بل ضمنا لكون الواو بمعنى مع وكان ينبغي له ان يذكر الخلاف بين المصححين لهذه المسئلة في الوجه
الذي صححت عليه مما مر وقد يغني مضاف اليه المبتدا عن معطوف فيطابقهما الخبر نحو راكب الناقة طليحان اي الناقة
وراكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وقيل انما ذلك على حذف مضاف الى الخبر اي احد طليحين
وهذا لا يتاتى اذا قيل غلام زيد ضربتهما ويتاتى التاويل الاول وكان اولى لعمومه فلذلك عول عليه المص وفي المحكم
الطلاحة الاعياء من التسفر من كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى
فانفجرت والاصل تعريف المبتدا الذي هو اسم محكوم عليه لان اصل المسند اليه ان يكون معلوما واما الوصف الرافع لمكتفى
به فذلك لا ينفك عن كونه نكرة وتنكير الخبر قال الرضي لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال عن التعريف والتنكير
اذ هما من خواص الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهي التعريف وبقيناه على الاصل
فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل يختص
بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم قال واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك
المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتسابه باخوة المخاطب الى زيد وانتسابها اليه لا نفس اخوته
وقد يعرفان نحو الله ربنا ومحمد نبينا وينكران نحو افضل من زيد افضل من عمرو بشرط الفائدة فهو راجع الى التعريف والتنكير
قال المص وينبه بذلك على ان حصول الفائدة شرط في صحة الخبرية معرفتين كانا او نكرتين او مختلفين ووقع لابن الحاجب
في شرح المفصل وغيره ان الخبر يجب ان يكون نكرة وانك اذا قلت زيد القائم فليس القائم بخبر على الحقيقة وان الخبر مقدر بقولك
محكوم عليه بالقائم وحصولها اي الفائدة في الغالب عند تنكير المبتدا لا في غير الغالب فانه لا مانع من صحة قول
من خرقت له العادة قد رايت او سمعت شيئا من الخوارق شجرة سجدت حصاة سبحت بان يكون المبتدا وهو ظرف مستقر خبرا عن المبتدا
المتقدم اي يحصل الفائدة في الغالب عند تنكير الخبر بان يكون المبتدا وصفا نحو ضعيف عاذ بقرملة اي انسان
ضعيفا التجا الى من هو مثله والقرملة شجرة ضعيفة وقد يقال انما المبتدا في التحقيق المحذوف وهو ضعيف فهو من القسم الذي يأتي
او موصوفا بظاهر نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك او مقدر نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه فمنوان مبتدا
ومنه المقدر صفته وبدرهم خبره وهذه الجملة خبر المبتدا الاول وهو السمن او عاملا قال ابن هشام ان رافعا نحو قائم
الزيدان عند من اجازه او ناصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني او الظرف منصوب المحل بالمصدر او الوصف
والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة
وهو مستند من وجهين لا ولان قائم الزيدان ليس مما نحن فيه لان الكلام في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم
القسم الثاني من قسمي المبتدا وهو الوصف الرافع لمكتفى به ويجب كونه نكرة والغرض كما سبق فلا حاجة الى الاعتذار عن الابتدا به
نكرة بانه مخصص فعلم انه لا مدخل له فيما نحن بصدده الثاني ان قوله شرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة الى اخره امر لا حاجة
اليه فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط او معطوفا نحو زيد ورجل
عندي ومثل له في الشرح بقوله • عندي اصطبار وشكوى عند فاتنتي • فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا • واعترضه ابن هشام
بلحمال كون الواو للحال وهو مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة قال على انه
لا يحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ فكأنه توهم ان التسويغ مشروط بتقديمه
على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو
ما قدمناه من الصفة المقدرة او المرفوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخير الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده
قال ويجوز ان تكون الواو للعطف ويكون العطف هو المسوغ لان المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة ولو جعلت الواو

عاطفة لاسم وظرف على مثليهما ليكون من عطف المفرد ان لزم العطف على معمولي عاملين اذ الاستقرار معمول للابتدا والظرف
معمول للاستقرار ولا يندفع هذا بان يقدر لكل من الظرفين استقرار ويجعل العاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين
لان الاستقرار الاول خبر وهو معمول المبتدا نفسه كما هو مختار المص فيرجع العطف على معمولي عاملين **او معطوفا عليه**
نحو طاعة وقول معروف وبا مثل وبعضهم يقول العطف مسوغ على شرطية ان يكون المعطوف او المعطوف عليه مما يصح الابتدا
به كما مثلنا وكثير منهم من اطلق العطف واهمل الشرط كما فعل المص **او مقصودا به العموم** قال ابن قاسم وهو على ضربين
عموم شمول نحو كل يموت وعموم بدل نحو تمرة خير من جرادة قلت ظاهر كلام ابن الحاجب في الامالي ان العموم في تمرة خير من جرادة
استغراقي فانه يدل على ذلك انه قال الظاهر ان غير مختص بتمرة متميزة فكان فيه معنى العموم كما في ارجل افضل منك وذلك
يعني كونه غير مختص وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس علم انه لا خصوصية للمفرد منه لانه قد يتوهم
ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر
واذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد والثاني ان في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار
كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لمفرد دون مفرد واذا لم يكن ثم خصوصية لمفرد منه متميز حصل الشياع
بخلاف ما اذا حكم بحكم من الاحكام تختص فان المفهوم منه الحكم على واحد مخصص كقولك رجل في الدار فلذلك
امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجود افضل الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه قرينة يشعر بقصد الدلالة
عليه اذ لا مفاضلة بين جنسين وليس في معنى الرجولية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينة
بعكسه لانه انما استقام الحكم عليه بانه في الدار لكونه مخصصا لعمر لو قلت رجل خير من زيد فهذا يتجاذبه الطرفان
لان الحكم عليه بالافضلية يشعر بانه في معنى الرجولية كما في الاول في احد وجهيه وتخصيصه بالافضلية على زيد يشعر
بكونه مخصصا كما في الحكم عليه بانه في الدار فيحتاج الى السماع والظاهر منعه لانه انما ثبت التعميم في الموضع الذي
لا يختص فيه الخبر بوجه فلا ينبغي ان يحمل عليه ما يصح ان يكون فيه نوع تخصيص لفقدان معنى مناسب في الاصل المتفق
عليه انتهى كلامه رحمه الله تعالى **او** بان يكون مقصودا به **الابهام** نحو ما احسن زيدا بهذا مثل له المص وجعل غيره مسوغ
الابتدا بما معنى التعجب **او** بان يكون **تاليا استفهام** نحو اله مع الله ونحو هل من رجل في الدار **او تاليا نفي** نحو ما رجل في
الدار والمعنى ان النكرة هنا واقعة في سياق النفي والمقصود بها العموم فقد دخل ذلك في قوله او مقصودا به العموم **او**
تاليا لولا كقول الشاعر ٭ لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة ٭ لما استقلت مطاياهن للظعن ٭ **او تاليا واو الحال** كقوله
٭ سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا ٭ محياك اخفى ضوءه كل شارق ٭ والشرط ان وقوعها في اول الجملة الحالية بعد الواو كقول
٭ الذئب يطرقها في الدهر واحدة ٭ وكل يوم تراني مدية بيدي ٭ نعم رواه برفع مدية وليس وقوعها تجدد او الحال
بلازم **او تاليا فا الجزا** كقولهم ان ذهب عير فعير في الرباط ٭ كذا مثلوا والاولى ان المعنى فعير اخر فالمسوغ
الصفة المقدرة **او تاليا لظرف مختص** نحو لدينا مزيد ويلزم المص اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم
ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص والصواب ان يقال ظرف يصلح مجروره للاخبار عنه **او تاليا لاحق به** اي
بالظرف المختص والمراد به الجار والمجرور نحو في الدار رجل وشرطه ان يكون مختصا كما مثلنا فلو قلت في دار رجل لم
يجز وجعل المص الجملة المشتملة على فايدة مما يلحق بالظرف المذكور نحو قصدك غلامه رجل قال ابو حيان
ولا اعلم هذا لاحد غير المص **او بان يكون دعا** نحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين فان قلت لم جعل المص
هذا معطوفا على قوله اولا بان يكون وصفا وهلا فعل فيه كما فعل بغيره قلت دفعا لتوهم غير المقصود لانه
لو فعل ذلك وقال او دعا لتوهم انه مجرور بالعطف على ما قبله يليه فيفسد المعنى لانه لو لم يفعل ذلك اذ يكون التقدير
حينئذ او تاليا دعا فاتى بما يفيد النص على المقصود ففعل ما فعل **او بان يكون جوابا** لسؤال سايل كان يقال لك من
عندك فتقول رجل عندي رجل قاله المص ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل لان مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة
والسؤال المتقدم فيه المبتدا وفيه نظر لانه قد جا في التنزيل فسيقولون الله ثم الضعف مرتفع بمعارضة الاخبا

الى المسوغ

الى المسوغ الابتدا بالنكرة شرح كيف يقول لا يجوز ثم يسلم ان المخالف جاير على ضعف وانما جاز رجل جاءني جوابا
لمن جاءك ولم يجز ذلك ابتدا لانه اذا وقع جوابا علم ان المراد الابهام اي رجل لا امرأة جاءني اذ السايل قد استدعى
التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتدا فلم يعلم هل المتكلم مريد الكتمان او غير عالم بعينه او لا فالثاني لا يحصل منه فايدة
كذا قيل وفيه بحث **او** بان يكون **واجب التصدير** نحو من عندك وكم عبد لك **او** بان يكون تقدير ايجابه بعد
نفي نحو شر اهر ذا ناب شر هنا الفاقة على ما قيل والاوجه حمله على الهري ونحو موصوف دون النباح وذو الناب هنا الكلب
يقال ذلك اي لا اخف محايل الشر واما ان ومثله قول الشاعر ٭ قدر احلك ذا المجاز وقد ارى ٭ وابي ما لك ذو المجاز بدار ٭
ومن امثلة الكتاب شيء جاءك قال سيبويه وانما جاز ان يبتدا به لانه في معنى ما جاءك الا شيء يريد ان المبتدا هنا
في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وتحقيق الكلام في الطرق التي حصر بها الحصر في هذا التركيب ليس
من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة علم المعاني فليراجع من هناك وبعض النحاة يجعل المسوغ فيما
ذكر الوصف المقدر اي شر فظيع اهر ذا ناب وكذا غيره يقدر له صفة يقتضيها المقام ٭ والمعرفة خبر النكرة عند
سيبويه في نحو كم مالك لان الكثير انما يقع بعدها اسما لا استفهام النكرة او الجملة او الظرف وينبغي اذ ذاك ان يكون اسم
الاستفهام مبتدا نحو من قايم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتدا حملا للاقل على الاكثر واقصد رجلا خير منه ابوه
وهي لغة اكثرهم ويضعف ان يقول خيرا بالنصب على الوصف لئلا يلزم رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل ولم
ار ما يتعلق به القصد في توجيه ما ذهب اليه سيبويه من ان المعرفة خبر النكرة في هذا المثال غني خير منه ابوه
والاصل تاخير الخبر لان المبتدا محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه وانما قدم الفعل في الجملة الفعلية للايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين
الحكم للجملة الفعلية من اول الامر اذا امكن تصيره كلاما باسم اخر ويجوز تقديمه ما لم يوهم ابتدائية الخبر وذلك
اذا استويا تعريفا وتنكيرا بلا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل مني فايهما تقدم حكمت بانه مبتدا فاذا
قلت زيد اخوك فهو على تقدير ان المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الاخوة اليه واذا قلنا اخوك زيد فعلى العكس
اي يكون المخاطب يعرف ان له اخا ويجهل كونه زيدا فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان ولو وجد
قرينة محصلة للتمييز جاز التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما
يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر والمعنى ان المقصود تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة فمع التقديم
لا يحصل اللبس اذ لا غلا لا يشبه بالادنى عند نقد الحقيقة ومنه قول الشاعر
٭ بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ٭ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ٭ اي بنو ابنائنا مثل بنينا فمثل تقدم الخبر لوضوح المعنى
هذا المفصل ما ذكره المص في شرحه ولا يعني باستوايهما في التعريف والتنكير استوايهما في رتبة التعريف ورتبة المسوغ
بل مراده تساويهما في مطلق التعريف ومطلق المسوغ وقد اطلق بعض القول بوجوب التقديم ولم يفصل بين وجود القرينة
المميزة وعدمها واجاز بعض الحكم بابتدائية ما شئت من الاثنين ولم يبال بالالتباس لحصول الفايدة للمخاطب فرس لخبر
ان اخرته وقد حكى ابن السيد في مسا بلده نوع كلام بين اهل عصره في قول الشاعر
٭ عنيت قصيرات الحجال ولم ارد ٭ قصار الخطا شر النساء البحاتر ٭ واختار من تجويز ان يكون شر النساء مبتدا والبحاتر خبره
والعكس **او** لم يوهم تقديمه **فاعلية المبتدا** نحو زيد قام فانك لو قدمت الفعل في هذا التركيب لتوهم ان المبتدا فاعل وقد
ذكر في علة امتناع تقديم الخبر في نحو المثال المذكور ثلاثة اوجه احدها ايهام الفاعلية كما مر وعلى هذه العلة اجاز بعضهم
تقديمه في نحو اخواك قاما ولم يعبا باحتمال الفاعلية على لغة اكلوني البراغيث اذ تقديم الخبر اكثر من تلك اللغة
والحمل على الاكثر ارجح وطعن في هذه اللغة بامور منها انهم لا يلتزمون رفع اللبس بدليل اعلال نحو رو وضع والمشكل
واسما الاجناس والمشتركات بالجواب ان الافضل مراعات ما يرفع الالتباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز
الضمير في مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في يا مسلمة على لغة التمام وترك اعلال بيض ونحوه وترك

بنا صيغتي التعجب والتفضيل من فعل دمنهف انه انما يرجع الى المعنى لا الى اللبس اذ رجح الى المعنى والفرق في المعنى بين الجملتين فان
المقصود الاخبار بقيام زيد وهو حاصل منهما جميعا والجواب المنع بل في زيد قام تكرر الاسناد فيحصل تقوي الحكم والاعتنا
بزيد بينا الكلام عليه دافادة الثبوت ومنهما انهم اجازوا الفاعلية والابتدا في في الدار زيد وقال به قوم في كيف زيد
وابن زيد واخرون في في الدار زيد كذا رايت في كلام ابن هشام رحمه الله تعالى وقال باثر هذا الكلام وفيه نظر قلت وكنا
في زمن الصبا في اوايل اشتغالي بعلم العربية كتبنا تسليه الى بعض الديار المصرية منها انهم اجازوا في ما قام زيد اعراب زيد
فاعلا ومبتدا ومنعوا في مثل زيد قام تقديم الخبر لادايه الى الالباس بين الفاعل والمبتدا فان قيل الفرق بينهما ان الالباس
في مثل زيد قام على تقدير تجويز التقديم يترتب عليه محذور وهو تفويت تقوي الحكم فمنعوه ولا كذلك في ما قايم زيد فاجازوه
قلت وهذا ايضا يترتب عليه محذور وذلك اذا قلت ما زيد قايم كان مسبها لزيد قام في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير
واذا قلت ما قايم زيد على ان يكون زيد فاعلا بقايم فليس فيه تقوي الحكم ولا ما يشبهه ولم يحصل لذلك جواب واقول
ظاهر كلام المص انه يمنع تقدم الخبر في مثل قولنا ما زيد قايم لانك لو قدمته فقلت ما قايم زيدا وهم فاعليته
المبتدا او يحتاج معه الى تجويز الفعل تامله العلة الثانية انه اذا قيل قام زيد امكن ان يكون زيد في محل فلا يتر
به غير محله ورده بانهم قد اجازوا في نحو كم جريبا ارضك خبريته كم مع امكان كونها في موضعها وقد اجاز قوم في زيد اخوك كون
زيد مبتدا وكونه خبرا ولم ينظروا الى اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى كما مر تفصيله هذا التجويز والتقديم هنا
والجواب ان سيبويه جزم في كم جريبا ارضك بان كم مبتدا اعمالا لهذه القاعدة والاخفش جزم بخبريتها
اعمالا لقاعدة المعرفة والنكرة فمرد الذي اجاز الوجهين والقول بذلك مخترض وكذا القول بالوجهين في المعرفتين
العلة الثالثة ان العامل اللفظي لا يعارضه العامل المعنوي وعلى ذلك اجاز بعضهم كان يقوم زيد **او لم يقترن بالفا**
نحو الذي ياتيني فله درهم يمتنع تقديمه نظرا الى اصل الفا الذي هو التعقيب وايضا لكونه كالجزا وهو عقيب الشرط
لا متحقاقا وانه صدر الكلام فكذا ما شبهه **او لم يقترن بالا لفظا** نحو وما محمد الا رسول **او معنى** نحو انما انت
منذر **في الاختيار** احترازا عن حالة الاضطرار كقوله فيارب هل الا بك النصر يرتجي عليهم وهل الا عليك المعول
الاصل وهل المعول الا عليك وستقف على علة ذلك في باب الفاعل وباب الاستثنا ان شا الله تعالى **او لم يكن**
اي الخبر خبر **المقرون بلام الابتدا** نحو لزيد قايم واما قوله
خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الاخوالا فقيل اللام زايدة لا لام الابتدا وقيل بل هي لام الابتدا
وانت خبر محذوف اي لهو انت واعترض بما فاته التركيب الحذف فاولى الزيادة وفيه نظر **او لم يكن خبرا لضمير**
الشان نحو هو زيد قايم قال المص لان تقديمه يوهم كون الضمير مؤكدا الضمير المخبر لضمير الشان ولا نظير هذه العلة
لعدم دخولها في هو اخوك زيد وكذا كلما كان الخبر فيه جامدا قلت والعلة المطردة في تاخير ضمير الشان
اخراجه عما وضع له من تفخيم الامر وتعظيمه بذكر الابهام ثم التفسير تمنع تاخيره لذلك **او لم يكن خبر المشبه**
به كلامي زيد منطلق لكون اخر المبتدا هنا لم يفد شيا لان قولك زيد منطلق يعلم منه انه
كلامك لا كلام غيرك فاذا قلت يفيد ذلك كلامي فكانك قلت كلامي كلامي كذا قال المص وفيه نظر اذ قد يقال انه لا يفيد
الذلك كلامك لا كلام غيرك فربما يتلفظ به الانسان قد يكون كلام غيره وحكاه ولا يعقل الى السكوت مغنى عنه **او لم يكن خبر الاداة**
الاستفهام نحو اي الرجال عندك **او لاداة شرط** مثل من يقم اكرمه **او الشي مضاف الى احدهما** اي الى احد اللفظين الذين هما اداة الاستفهام
واداة الشرط نحو غلام من عندك وغلام من يقم اكرمه وانما وجب تاخير الخبر في هذه الصور لانه لو قدم لفات صدارة الاستفهام والشرط و
ما لا يسوغ ارتكابه فهذه احدى عشر مسيلة ذكرها المص وذكر غيره مواضع اخر لا نطول بذكرها **ونحو في داره زيد جائز** اي تجويزهما
فاجماعا لتقدمه اسم المفعول الامر ان التقديم لفظا والتقديم رتبة ولم الشيخ ابو حيان الفتح في نقل الاجماع في المسيلة المذكورة تعالى
عند الاخفش لانه يجعل زيدا فاعلا لا ما يتم هذا لو قال الاخفش بوجوب الفاعلية اما اذا قال بجوازها فالمسيلة عنده جايزة على الابتدا فيصدق قولنا
ان المسيلة جايزة باجماع ومما يؤيد هذا ان المص قد قال باثر هذا ان الاخفش يجيز في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند

ولا

ولا يمكن ان يكون اجازتهما الا على ما ذكرناه من الابتدا لا على الفاعلية وظهر بهذا قطعا ان الاخفش لا يوجب الفاعلية
في ذلك بل يجوزها كما يقول اكثر الناس مع الاعتماد بل ينبغي في مسيلة عدم الاعتماد ان يكون ذلك عند القايل به هو
اضعف الوجهين اما انه يكون متعينا فلا **وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند يجوز عند الاخفش**
والمنقول عن الاكثر البصريين الجواز كالاخفش وكلام المص يوهم ان غيره من البصريين يخالفه وليس
كلام المصنف كذلك تفسيرا لكوفيون يمنعون مثله لكلتا المسيلتين ووجه الجواز ان المضاف والمضاف اليه كشي
واحد فاذا كان المضاف متقدم التقديم بوجه ما كان المضاف اليه متقدم التقديم بوجه وحينئذ فلا اشكال في
جواز المسيلتين وليشهد له قول العرب **في اكفانه درج الميت** ويجب تقديم الخبر ان كان اداة استفهام
نحو كيف زيد واين بيتك **او كان مضافا اليها** اي الى اداة استفهام مثل صبيح اي يوم السفر واحترز من ان
يكون الخبر نفسه اداة استفهام او مضافا اليها نحو زيد هل ضربته فانه يجوز تقديمه وان كان الخبر مصلحا
للاستفهام في الجملة **او كان مصحح اتقدمه للابتدا بالنكرة** نحو في الدار رجل وعندك امراة وكذا افضل منك
فلا امر رجل قال المصنف **او كان دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتاخير** قال المصنف نحو لله دره فانه لا يفهم
منه التعجب الا بالتقديم ونحو سوا علي اقمت ام قعدت اذ لو قدم لا وهم الاستفهام الحقيقي فلما نقل به
للثاني نحو انا بيعن في هذا كون الوهم يندفع بالاخر لانهم لم يعتبروا ذلك الا ترا هم منعوا رجل في الدار
وان كان توهم الصفة يندفع بالاخر واوجبوا التقديم واما لله دره فقد يقال انه كلام جرى مجرى المثل
فلا يغير لان معنى التعجب انما فهم بالتركيب بالتقديم **او كان مسندا دون اما الى ان وصلتها** نحو واية
لهم انا حملنا ذريتهم فلا يجوز انك منطلق عندي وهذا مذهب سيبويه والجمهور واختلف في تعليل ذلك
فقيل لئلا يلتبس ان المفتوحة بان المكسورة ولم تدفع الفتحة لخفية اللبس لكون الموضع موضع
المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة وقيل لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يتعرض لاول
لدخول النواسخ ومن جملتها ان فيستثقل اجتماعها ولجاز ذلك الاخفش والفراء وابو حازم مستدلا ان يكون ان
نفس مواعيد تكم فلو كانت ان واليه لما جاز بلا خلاف كقوله عندي اصطبار واما ان تجزع يوم النوى
فلوجد كاد يبريني و ذلك لانتفا المحذورين المذكورين الحيث وضرورة ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفايها
كما ستعرفه في حروف الشرط **او كان مسندا الى المقرون بالا لفظا** نحو ما في الدار الا زيد **او معنى** نحو انما في
الدار زيد وقد نبهنا على ان علة ذلك ستاتي ان شا الله في باب الفاعل او في باب المستثنى **او كان مسندا**
الى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر مثلوه لتوهم على التمرة مثلها زبدا من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وبقول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فاما المثيل بالبيت فصحيح
فان الخبر وهو ملء عين اسند الى المضاف من قوله حبيبها وهو ملتبس بضمير عايد الى العين والعين ملتبسة
بالخبر من هو مضاف اليها واما الاولان فالخبر الكون المطلق المحذوف في المحجر ويصح تقديره مؤخرا على الاصل
كما يجب اللفظ به مؤخرا كذلك وكما يذكره كذلك مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ولا يصح ان
يقال بنى على التجوز المشهور في تسميتهم الظرف النايب عن الكون المطلق خبرا لان ذلك غير مستات من جهة انه
قال ان الضمير راجع الى الاسم الملتبس بالخبر وذلك الاسم هو التمرة فيلزم على هذا ان الخبر هو على وانما قال
المصنف ملتبس ولم يقل مضاف ليدخل نحو ملء عين حبيبها وقال ما التبس بالخبر ولم يقل ما اضيف الى الخبير
ليدخل نحو ملء عين ونحو على التمرة على زعمهم ونحو من حسن اسلام المرء تركه الفضول وحاصل كلامه ان معناه
مبتدا وخبر كل منهما ملتبس بشي والمبتدا ملتبس بضمير او غيره والخبر ملتبس بصاحب الضمير اما باضافة او غيرها
وتقديم المفسر وصدع المبتدا **ان امكن مصحح** لتاخير الخبر اما مع الجواز نحو زيدا اجله محرزا ومع الوجوب نحو زيدا
اجله احرز لما علمت من ان الخبر في الصورة الاولى جايز التاخير اذ هو مثل زيد قايم وانه في الصورة الثانية واجب
التاخير فهو مثل زيد قام وانما زادت الصورتان هنا استبهاما به بان المسند التبس بضمير ما التبس بالخبر
واكثر تقدمه صاحب الضمير وكلتا الصورتين جايز عند البصريين **خلافا للكوفيين** فانهم منعوهما جميعا **الا هشاما**

فانه خالفهم في جواز المسئلتين جميعا **وو افق الكسائي** هشام **في جواز نحو زيد اجله محرز** وهي مسئلة اسم الفاعل **لا في نحو زيد**
اجله احرز وهي مسئلة الفعل وحاصله ان هشاما وافق البصريين في مسئلة اسم الفاعل والفعل وان الكسائي
وافقهم في مسئلة اسم الفاعل لا في مسئلة الفعل وحجة المانعين انه لا يفصل العامل من معموله باجنبي وبرده
في النار هم خالدون واجابوا بان الظرف يتسع فيه والعجب ان الكوفيين يقولون بهذا وهم يجيزون كان طعامك
زيدا اكلا او يا كل والجواب عن الشبهة المذكورة ان شبهة الخبر من المبتدا شبهة الفعل من الفاعل ولانها مسند
ومسند اليه ولا يمتنع تقدم معموله وتاخير الفاعل عنه فكذا لا يمتنع تقديم المعمول وتاخير المبتدا
فصل يذكر فيه تنبيهات واحكام تتعلق بالخبر **الخبر مفرد** وهو ما العوامل
الاسما تتسلط على لفظه عاريا من اضافته وشبهها او متلبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قايم ابوه وذكر
المصنف ان قولك قايم ابوه من هذا المثال ويصح ليس بجملة عند المحققين قلت وقد يقال في قولك زيد
منطلق او قايم ابوه ليس هو اسم الفاعل بمفرده بل المجموع منه ومن مرفوعه هو الخبر سواء كان المرفوع ضميرا
كما في منطلق او ظاهرا متلبسا بالضمير كما في قايم ابوه وليس لعوامل الاسما تسلط على المجموع اصلا وانما لها
تسلط على جزئه الاول فقط فتامله وقد تبع نجم الدين سعيد الانكي فقال في شرح الكافية للمفرد ما العوامل
المبتدا تتسلط على كلمة منه وذلك بان يكون كلمة واحدة نحو زيد غلامه او اكثر نحو زيد قايم اخوه ولكن تتسلط
العوامل على كلمة واحدة منه وهو قايم بعين ما تناله الا ان في عبارته ايضا مسامحة وقال ابن الحاجب في اماليه
لم يختلفوا في ان اسم الفاعل واسما المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجملة لامرين احدهما ان الجملة
هي التي تستقل بالافادة وهذه ليست كذلك الثاني انه وضعها ان تتقيد ومعنا في ذات تقدم ذكرها فاذا
استعملت مستقلا اخرجتها عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل بمعنى الفعل بشرط سبق
ما يكون كالعوض عما كان بيستحقه من الاعتماد وكالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي جاز ان يكون مع مرفوعه
جملة مثل اقايم الزيدان والذين يجعلون في زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب غلامه جملة فيلبسوا
مما فيهن في الذي ذكرناه بل الخلاف في انه هل تثبت ان ضارب غلامه مثل اضارب الزيدان حتى جوزوا
احروج الصفة عن موضوعها الاصلي واستعملها استعمال الفعل **وجمله** ولا اشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام
اذا جعلت مرادفة له واما ان جعلت اعم منه لصدقها دونه على الصلة مثلا من قولك الذي قام ابوه زيد
فيحتاج الى افرادها بتعريف فقال ابن هشام هي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم
وما كانا بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما هذا نصه في مغني اللبيب
قلت اما المثال الاول وهو ضرب اللص فبنا الفعل للمفعول تنزيله منزلة الفعل والفاعل بنا على ان المرفوع
فيه نايب عن **الفاعل** واما على راي من يقول هو فاعل اصطلاحا كالزمخشري فلا يكون مما نزل منزلته بل هي
نفسه واما الثاني وهو اقايم الزيدان فهو مما نزل منزلة **المبتدا** وخبره فان الوصف فيه مبتدا لكن مرفوعه
ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر كما اسلفناه عن جماعة واما الثالث وهو كان زيد قايما فيحتمل ان يكون مما
هو بمنزلة الفعل وفاعله فان مرفوعها كان مشبه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته
قايما فايراده فيما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية مشتملة من تا هو ظن وفاعل هو
تا المتكلم فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر فان قلت لعله يشير الى انه نزل
منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان
بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية وهو باطل وانما بعد دخول الناسخ صودات
تسلط عليه في كل واحد منهما وليسا جملة ولو قيل الجملة لفظ يستقل بالافادة في الحال او في الاصل لكان حسنا
فالاول نحو قام زيد وزيد قايم فان كلا منهما مفيد في الحال والثاني كمدخول حرف الشرط في قولك ان قام زيد
فانه مفيد بالنظر اليه قبل دخول العارض وهو اداة الشرط وكذا الصلة في قولنا الذي قام ابوه زيد
مستقلة بالافادة باعتبار النظر اليها قبل الوصل اذ اصله حينئذ قام ابوه زيد وكذا امثاله مما ظهر لي

عليه

عليه ما يمنعه من الاستقلال في الحال ويمكن عند ارادة زيادة التوضيح ان يقال الجملة ما انتظم من مبتدا وخبر وصف
وخبره او في الحكم او منسوخ نحو او من مبتدا ووصف ومرفوعه او من فعل تام ومرفوعه او من فعل ناقص ومعموليه
وهذا وان طول لكن لا باس به طلبا لزيادة البيان فمثال الاول زيد قايم ومثال الثاني ان زيدا فاضل وما عمرو ذاهبا
وانما قيدنا الناسخ بكونه حرفا احترازا من ظننت زيدا قايما ومثال الثالث اقايم الزيدان وما مضروب العمران
ومثال الرابع قام زيد وضرب اللص ومثال الخامس كان زيد قايما فكل من الاقسام الثلاثة الاول جملة اسمية وكل
وكل من القسمين الاخيرين جملة فعلية وقال ابن قاسم تابعا للمصنف الجملة ما تضمن جزئين بالاسناد لعوامل الاسما
تسلط على لفظها او لفظ احدهما فخرج بذكر الاسناد نحو صاحب زيد وقوله لعوامل الاسما كذا هو في النسخة التي
رايتها والظاهر انه سقطت منه كلمة ليس اذ جملة الخبر من قولك زيد ابوه قايم لا يتاتى لفظها بتحول كان او ظن على
ما هي جزء منه بل يبقى لفظها كما هو ويكون العمل في محلها وقوله او لفظ احدهما مرادويه ان يخرج نحو قايم ابوه من زيد
قايم ابوه فانه وهو كذلك مثلا يتسلط على لفظ الاول فقط ولا يتاثر في الثاني لفظا ولا تستمر على قوله لفظها يدخل هذا
في حد الجملة الجملة لانه اذا لم يتسلط العامل على الثاني صدق انه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف
لانه يلزم عليه ان لا يكون ابوه قايم من قولنا زيد ابوه قايم جملة لان العوامل الاسما تتسلط على لفظ جزئيها
نحو زيد ظننت اباه قايما على لفظ احدهما نحو زيد كان ابوه قايما وزيد ان اباه قايم باعتبار نقله من الرفع
الى النصب فتامله **والمفرد مشتق** وهو الدال على موصوف ومصوغ من مصدر مستعمل كضارب ومضروب
وحسن او من مصدر مقدر نحو ربعة وحزوقى من الصفات التي اهملت مصادرها فيقدر لها مصادر كما قال
المصنف **وغير** اي غير مشتق وهو ما عري مما رسم به المشتق كاسد وحجر **وكلاهما** اي المشتق وغيره **خابر المبتدا
لفظا متحد به معنى** نحو زيد قايم وهذا زيد وذلك لان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدا على معنى ان ما يقال له
المبتدا يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا تقتضي اتحاد المبتدا والخبر بحسب الذات وتغايرهما
بحسب المفهوم فلو تغاير الذات بنافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة
والنسبة مستدعية المنتسبين المستلزمين للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم وحق المبتدا ان يكون لفظه
غير لفظ الخبر اللهم الا ان يكون اللفظ مشتركا بين معنيين احدهما دال على الاخر فتذكر اللفظ مرتين يجعل
في احدهما مسند او في الاخر خبرا كاسترداه **ويستغنى به لفظا عن الحكم المشهور وعدم التغيير** كقول رجل من طي في الحنق
خليلي خليلي دون ريب وربما الان امرؤ قولا فظن خليلا اي خليلي من لا شك في صحبته ولا يتغير في حضوره
وغيبته وكقول ابي النجم في الحماسة انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته
لم يتغير عن ذلك وينبغي ان يزاد ويكون لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الاخر كقوله والسابقون السابقون اي
الى الخيرات والى الجنات وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انما جاز وشعري شعري على تقدير معان وهو
ما الصفات الثابتة ومعنا نعت شبيه الشي بنفسه باعتبار جهتي ای وشعري الان مثل شعري فيما مضى اي هو المعروف المشهور
لانها المتصف **ومعا يلوه لفظا** اي لفظا ومعنى **دال على التساوي حقيقة** نحو زيد واجراهما اي مساويات
اي مساوون للغضب الحاوية للخوف وطيرانها بالنفخ وهذا التساوي ليس حقيقة وانما هو مجاز **او مجازا كقوله** وبجاشع قصب حوف اجوافها ويتخونه الخول ان طاروا
كونهم درجات عند الله اي ذو درجات ونحو لكن البر من امن اي بر من امن وظاهره ان الخبر يتعين ان يكون محل **ووقايع مقام مضاف**
التقدير وهو حسن لانه تقدير حيث الحاجة وقد قال الزجاج في ولكن البر من امن علاف ذلك فانه قد نسب
والاحسن من الحكم بالخبر المفرد كالتوهمه كلامه بل ياتي ذلك في الجار والمجرور فقد قال الفارسي واحللتم سقاية
الحاج الاية التقدير اهل سقاية الحاج او كايمان من امن لتشبيه ذات بذات او حدث بحدث وقال بعضهم
في والعاقبة للتقوى ان التقدير لذوي التقوى وكان المعنى ايضا على تقدير صفة للمبتدا اي والعاقبة الحسنة
او المحمودة **او مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى** نحو زيد صوم جعلته اياه مبالغة وليس بتقدير ولا ذو جنبة

بعيد في على القليل والكثير وانما يقال فلان صوم اذا ادمن الصوم والمعنى بالعين نحو نهاره صايم وليلة قايم
مجاز راجع الى مسيلتي لحاق العين بالمعنى والمعنى بالعين ولا يتحمل غير المشتق فاذا قلت هذا اسد مشيرا الى السبع
فاسد اسم جامد لا ضمير فيه المشتق عموما او مؤولا بمشتق فيتحمل الضمير نحو زيد اسد اذا اول بشجاع ويسند
حينئذ الى الظاهر فيه ويرفعه نحو زيد اسد ابوه على ان يكون ابوه فاعلا باسد قال المصنف خلافا للكسائي
في قوله ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول به فالخلاف راجع الى قوله ولا يتحمل غير المشتق ضميرا
فقط قال المصنف وهذا القول وان كان مشهور الانتساب الى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لاطلاقه
اذ هو مجرد عن دليل والاشبه ان يكون يحكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك له عنه كالاقدام
والقوة للاسد والحمرة والحرارة للنار وهذا التقييد يرجع بالمسئلة الى الوفاق فان ما قيد به هو معنى
التاويل بالمشتق ونقل ابن المصنف هذا القول في شرح الخلاصة عن الكوفيين وسبقه الى نقل ذلك
عنهم صاحب البسيط وزاد نقله عن الرماني قال الرضي وكان الكسائي نظر الى ان معنى زيد اخوك
متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية اذ محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرضه معنى
الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر ويتحمله المشتق
خبرا نحو زيد قايم او نعتا نحو رب رجل كريم لقيته وحالا نحو جاء زيد راكبا ما لم يرفع ظاهرا لفظا نحو الزيدان غنيا
قايم ابواهما او محلا نحو الكاتب منصوب عليه فلا يتحمل الضمير حينئذ ويستكن الضمير فيما ذكر من خبر ونعت
وحال وظاهره ايجاب الاستكان فان قيل قايم هو كان توكيدا لا فاعلا وقد جاز سيبويه الوصفين معا في
مررت برجل مكرمك هو ان جرى المتحمل وصفا كان او فعلا على صاحب معناه نحو زيد هند ضاربته او تضربه
اي هي في الصورتين وانما اطلقنا قوله المتحمل على ما هو اعم من الصفة والفعل لانه قد صرح في شرحه بوجوب
الابراز في الفعل عند خوف اللبس نحو غلام زيد يضربه هو وهو حسن واما قول غيره انك ترفع اللبس بتكرير
الظاهر فيه وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم وهو ضعيف قال ابن القاسم وقد
يعارض بان في الابراز ايضا فصل الضمير مع تاخره عن العامل وقوة الطالب والا يجر المتحمل على صاحب معناه
بل على غيره برز وجوبا ان خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو باتفاق اهل البلدين وقد يستكن وقد لا يستكن
ان امن اللبس وفاقا للكوفيين فيجوز على قولهم في زيد هند ضاربها هو كون الضمير فاعله وكونه تاكيدا
واثار زيد عمرو ضاربه هو تفاعل الاخير والبصريون يوجبون الفاعلية فيه ويمنعون التاكيد لايجابهم الابراز
ونظير فايدة ذلك في التثنية والجمع فيقول البصريون الهندان الزيدان ضاربتهما هما ويقول
الكوفيون مثل ذلك اذا قدروا الضمير فاعلا وان قدروه توكيدا قالوا ضاربتهما هما وكذلك الحكم في الجمع
والمسموع من العرب افراد الوصف الاعلى لغة اكلوني البراغيث وقد استدل للكوفيين بما حكاه الفراء عن
العرب كل ذي عين ناظرة اليك واجيب بان التقدير الحاظ كل ذي عين وحمل عليه لفظا فظلت اعناقهم
لها خاضعين وتؤولت على اقحام الاعناق اي وجعلها صح العنق بمعنى جماعة ومنه توهمهم انا اعنق من الناس
اي جماعة واستدل لهم بقول الشاعر * قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان *
واجيب بان التقدير قومي بانوه ذرى المجد بانوها ولما راى المصنف ما في هذه التاويلات من التكلف
قال بالمذهب الكوفي تمسكا بالظاهر وجملة اسمية نحو زيد ابوه قايم وفعلية نحو زيد قام ابوه وبعض المحققين
على انه لا اسناد الى الجملة من حيث هي الى زيد بل القيام مثلا في نفسه مسندا الى الاب ومع تقييده مسند
الى زيد واما المجموع المركب من زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون
زيد قام ابوه بانه قايم الاب واما توهمهم ان الخبر هو الجملة باسرها فمن الاشاعات التي لا تلتبس
معانيها وزاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد الدار
وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما
ولا يمتنع كونها اي الجملة الواقعة خبرا للمبتدا طلبية نحو زيد اضربه ومنه قول الشاعر

قلب

وقلب من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام خلافا لابن الانباري فانه ذهب الى انه لا يصح الاخبار
عن المبتدا بالجملة الطلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وينبغي ان يمنع الانشائية التي ليست بطلبية ايضا
لعين هذه العلة وهذا غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشا وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة
ان خبر المبتدا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا على معنى انه يجب ان يكون نسبته اليه موقعه موجبه لينتجه ان هذا
الوجوب يختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل اريد انه يجب ان يعتبر نسبته الى المبتدا سواء كانت مرفوعة
او موضوعة او منسكا فيها فيدخل في ذلك الظرف في نحو قولك ازيد عندك اذ تقديره ازيد حاصل عندك
واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي ان يتنازع فيه لان المبتدا انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق
حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ولهذا افرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته
فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين لانه ذكر في الاول
بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثاني لينسب اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان
زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان
كان حاصلا بها لكنه قايم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم
وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه سوقا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ولا بد ان
يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى ان
بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد
من قولك اضرب زيدا وامتناعهم في احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها بحسب
المعنى الثاني هكذا قرر هذا المحل بعض المتاخرين وهو في غاية الحسن ولا يمتنع ايضا كون الجملة الواقعة
خبرا للمبتدا جملة قسمية خلافا لثعلب فانه منع نحو زيد والله لاكرمنه وعلل ذلك بعضهم بان نحو لافعلن لا محل له فاذا
بني على المبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع قال ابن هشام في المغني وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر
جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى
وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن انتهى قلت هذا فيه تسليم
لصحة ما اعتل به هذا القايل من ان صيرورة ما لا محل له ذا محل باطل ويرده ان كل جملة اخبر بها عن ضمير
الشان لا محل لها قبل الاخبار بها عنه وبعد الاخبار تصير ذات محل من الاعراب الا ترى ان قولك ابتداء زيد قايم
لا محل لها من الاعراب ويصح جعلها خبرا لضمير الشان فتقول هو زيد قايم فيصير في محل رفع ثم قال ابن هشام
والمانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزا
لان الثانية ليست معمولة لشيء من الاولى ولذا امتنع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والخبر لابد
له من احتماله للصدق والكذب قال وكل منهما ملغي اما الاولى فلان بين الجملتين ارتباطا صارتا به كجملة وان لم
يكن بمعمول واما الثانية فلان احتمال الصدق والكذب في الخبر القسيم للانشا لا في خبر المبتدا للاتفاق على
ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من سماهم صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو
قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب قال تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم
في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوينهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم ثم قال وعندي
ان الاستدلال به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب
فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغنا بجواب القسم
المقدر قبله ونظيره في الاستغنا بجواب القسم المقدر قبل الشرط وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
التقدير والله ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج
فان قلت زيد اضربه فالتقدير عنده زيد اقول اضربه وذلك القول هو الخبر والجملة الطلبية
محكية به فهي في محل نصب على هذا التقدير وفي محل رفع او كي محل رفع ان قدرت زيد يقال لك او مقول لك

اضربه وانما التجا الي ذلك فرارا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب بخبرا وقد عرفت جوابه وان خلت الجملة
الواقعة خبرا للمبتدا الذي هي خبر عنه من منسوب بها المتبرع عن النسبة والها المعينة او الالصاق وان خلت معني
الجملة مع معني المبتدا او اتحد معناهما استغنت بالمبتدا في اي الجملة نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله قال ابن قاسم اي
قولي في وقت الهاجرة قلت انما معناه دابه وعادته قال في الصحاح والهجيري امثال الهجيري الداب والعادة وكذا
الهجيري والاهجيري ومن مثل هذه المسئلة قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
او بعضها اي بعض الجملة نحو لباس التقوي ذلك خير فجملة الخبر وهي ذلك خير ليست متحدة بالمبتدا الذي هو لباس
التقوي معنى واما بعضها هو المتحد به وهو ذلك فكذا قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين او قام بعضها مقام مضاف الى العايد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن
قال المصنف تبعا للاخفش والكسائي ومخالفا للجمهور الاصل يتربصن ازواجهم ثم جي بالضمير مكان الازواج
لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا فحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف
للضمير ويعارضه ما وقع في قوله وعدة مطول لمعنى غيرهما وسياتي الكلام عليه ان شا الله تعالى في باب الكتاب ع
وخرجت الاية على ان الرابط فيها ابا النون على ان الاصل وازواج الذين واما ضمير مخصوص بالاضافة حذف
هو وما اضيف اليه على التدريج والتقدير اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن واما بعده اي يتربصن
بعدهم استغنت جواب ان من قوله وان خلت اي ان وجد احد الامور المذكورة استغنت جملة الخبر عن ضمير عايد
الى المبتدا والا يكن شي من ذلك اي لا تتحد الجملة بالمبتدا معنى لا هي ولا بعضها ولم يقم بعضها مقام مضاف الى العايد
فلا تستغني جملة الخبر عن عايد وهو ضمير يعود الي المبتدا ثم الاصل في الضمير ان يرجع الي نفس المخبر عنه نحو زيد
اكرمته وهنا الاشكال فيه وبيانه على وجهين اخرين احدهما ان يعود الي شي المخبر عنه بعضه وتقدم ذكره كقولك
وقد ذكرت الامور ليس منها باتيك ولا بغامر عنك مامورها وبيانه ان الضمير في مامورها عايد الي الامور
التي المنهي بعضها فلما عاد على العام الذي ذلك الخاص جزء منه كان عايدا على ذلك الخاص والثاني ان يعود
على شي ملابس للمبتدا كقولك وقد تكرت الخيل لبس ردها بمعروف ولا مستنكر عدها فان الضمير في
عدها للخيل لا للرد ولكن الرد ملابس للخيل فكانه لملابسته لها داخل في جملتها فصار عود الضمير على الخيل
كانه عود على الرد اذ كان بينهما التلابس المذكور وهذا معنى كلام سيبويه وقد اعترض عليه من لم يفهم
دقيق نظره ويرتفع الضمير العايد ان علم فلا يحذف من نحو زيد هو قايم وان اجازه بعضهم لانه حذف
بلا دليل في من نحو زيد ضربته في داره لما مر وينصب بفعل قال ابن قاسم نحو ثلث كلهن قتلت عمدا ومثله
غيره بقوله تعالى افحكم الجاهلية يبغون وفيه نظر لان كلا من المثالين سياتي ولم اتحقق له الان مثالا سالما
من التنظير لخروجه او وصف ناصب عطفا على فعل يعني او نصب بصفة كقوله ° غني نفسي العفاف المغني ° واكفا نحو
الاملاق لا يستغني ° يعني نفسي خبر مقدم وما بعده مبتدان ثانيهما مخبر عنه بهذا الخبر المقدم واولهما مخبر عنه
بالمبتدا الثاني وخبره والقاعدة انه اذا وجد مبتدان متجاوران كان الثاني وخبره خبرا الاول وكذا الامر هنا
لكن خبر الثاني مقدم في هذا المثال وفيه نظر من هذه الجهة اذ فيه فصل بين الخبر المقدم ومبتدئه بالاجنبي
بالاجنبي فينبغي ان يعدل الي وجه غير هذا وهو ان يكون كل من الالفاظ الثلاثة في موضعه الاصلي والمعنى غني
نفسي العفاف هو الذي يغنيه لا يغنيه شي غيره وعليه فغني نفسي مبتدا اول والعفاف مبتدا ثان والمغني
خبر هذا المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ولا تقديم ولا تاخير ولا يضر كون غني نفسي نكرة لانه
صح للابتدا به لانه مختص بالاضافة وانما الممتنع عند الاخفش الاخبار عن النكرة المختصة بالمعرفة لا
الاخبار عنها بجملة مصدرة بمعرفة وهذا الوجه هو الذي مشي المصنف عليه لانه هو الظاهر وعليه تم الاستشهاد
بهذا البيت لان المغني بمعنى نفس العفاف هو الشي الذي يغنيه فصار على المغني ضميرا للعفاف وهو عايد
الى الالف واللام كما تقول زيد الضارب وتحقيقه ان الخبر الا وهي جاء به فلا يعود الي المبتدا الاول سوي
الضمير المنصوب في الوصف واما على الوجه الاول فالتقدير العفاف الذي يغنيه غني نفسي فاعل المغني

اي يعني العفاف

العفاف والها المحذوفة للرجل الذي وصف بالمغني فلا شاهد فيه لما جي فيه على الرابط الذي
استغناه او جر بحرف تبعيض كقولهم السمن منوان بدرهم اي منه وكقول الخنساء ° كان لم يكونوا حمي يتقي ° اذ الناس
اذ ذاك من عز بزا ° اي من عز منهم وفي الامثال من عز بز اي من غلب اخذ السلب وقيد بعضهم ذلك بان لا يؤدي
حذف المجرور الي تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فلا يجوز الرغيف اكلت وانت تريد منه ولذا يحذف هذا الشرط
من قوله اولا ان علم لان المجرور هنا لو حذف لم يعلم لجواز تقدير اكلته واكلت منه او جر بحرف ظرفية كقوله
° فيوم علينا ويوم لنا ° ويوم نسا ويوم نسر ° اي نسا فيه ونسر فيه وكقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر
مرعى الشاهد في السجعة الثانية اي وشهر ترى فيه النبات واما الاولي والثالثة فخليتا مما نحن فيه او جر بمسبوق
بمماثل لفظا ومعنى كقوله ° اصخ فالذي توصي به انت مفلح ° فلا تك الا في الفلاح منافسا ° اي انت مفلح به فحذف
العايد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعنى اذ الحرف الجار فيهما هو البا والمجرور ضمير
غيبة فيهما فلو جر بحرف غيره لذلك امتنع حذفه نحو زيد مررت به او جر باضافة اسم فاعل كقوله ° سبل المعالي
بنو الاعلين سالكة ° والارث احدر ان يحظى به الولد ° اي سالكتها وخرج بذلك نحو زيد قام غلامه قال ابن قاسم
وقد صرح بعضهم بان المجرور بالاضافة لا يجوز حذفه مطلقا قلت ووقع لابي البقا في سورة الاعراف والذين عملوا
السيئات ثم تابوا من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدا وما بعده حشو والعايد
محذوف اي لغفور لهم رحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور التي قالها المصنف في المجرور ولكني
انه خرج بقول المصنف ان نصب او جر ما اذا كان العايد مرفوعا سوا رفع بفعل نحو الزيدان قاما او بغيره نحو
زيد هو القائم او زيد القائم هو وقد يحذف العايد باجماع ان كان منصوبا به والمبتدا كل كقراءة ابن عامر وكل
وعد الله الحسنى بالرفع وكقول ابي النجم ° قد اصبحت ام الخيار تدعي ° علي ذنبا كله لم اصنع ° برفع كل وكذا قول
الاخر ثلث كلهن قتلت عمدا او شبهها اي والمبتدا اما كل او شبهه كل في العموم والافتقار وذلك كل مفتقر من موصول
وغيره نحو الخير لسنا الذي نعطي وكل رجل يدعو الى الخير اجيب اي اعطيه واجيبه والاول شرط ان يجزم الفعلين
او موصول كالشرط ان رفعهما والثاني مشبه بالشرط فيحتاج الى صلة تكون صفة له تتم بها معناه كما يتم
بالشرط معنى اسم الشرط وكاينه بالصلة الموصول وقد رايت نقل المصنف الاجماع في مسئلتي كل وشبهها فاما
نقله لذلك في المسئلة الاولى فقد قدح فيه بان مذهب البصريين في ذلك المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة
ابن عامر واجاز ذلك الكسائي والفرا فيما نقله الصفار عنهما واما نقله لذلك في شبه كل فقال ابو حيان لا اعلم سلفا
في ذلك ويضعف الحذف ان كان المبتدا غيرهما كقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وكقوله
° وخالد تحمد ساداتنا ° بالحق لا تحمد بالباطل ° برفع خالد وساداتنا اي تحمده ساداتنا
واجمعوا على جوازه بالشعر خلافا للكوفيين وما استشهد به حجة عليهم ويغني عن المخبر باطراد ظرف مكاني نحو زيد
امامك او زماني نحو القتال غدا او حرف جر تام يرفع تام على الصفة لحرف واحترز به من الناقص وهو الذي
لا يدل ذكره على متعلقه نحو بك وفيك وعنك اي واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك معمولا اي الظرف او حرف
الجر لاسم فاعل مطلق في الاجود نحو زيد عندك وعمرو في الدار اي كاين عندك وكاين في الدار ونحو حاصل او مستقر
فلا يجوز اذ ذاك والصواب فلا يغني عن الظرف واما جوازه بشرط وجود الدليل فلا يمنعه احد ومن ثم قال ابن عقيل
اي من يتكفل به ويصح في نحو النفس بالنفس تقديره مقتولة ولكن لا يكون ذلك المحذوف المقيد ولا يجب
الجمع بينهما وفاقا للاخفش تصريحا ولسيبويه ايما لا بفعل كما ذهب اليه الفارسي والزمخشري وقيل وسيبويه
ونسبه ابن الحاجب الى الاكثر ولا المبتدا كما ذهب اليه ابن خروف وابن ابي العافية ونسباه الى سيبويه وهو ضعيف لانهم
في غير هذا الباب اما ان يتعلقا بفعل او شبهه فليكن في باب المبتدا كذلك ولا للمخالفة كما ذهب اليه الكوفيون
يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا

لم يجب لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ او لا يقال في زيد عندك ان زيدا هو عندك لمخالفته في الاعراب فيكون العامل
عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اقتضت نصبها ولا يحتاج الى تقدير شيء يتعلق الخبر **خلافا لزاعمي ذلك** وقد عرفت حسن
المخالفة في كل وجه من الوجوه التي حكاها والقول عندهما هو على المذهبين الاولين احدهما ان العامل اسم فاعل
كون مطلق الثاني ان العامل فعل كون مطلق ويختار المصنف الاول لوجوه منها ان الاصل في الخبر الافراد وهذا احتج ابن
السراج وابو الفتح قال الرضي ولسائل ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه المقول المقتضي نسبة امر
الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا او المنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران
فما او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في الخبر غلامه زيد مالك لغلام مضروب له والجواب ان المنسوب يكون
شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب
غلامه الذي تضمنته الجملة هذا كلامه وانت خبير بما اسلفناه عن بعض المحققين من انه لا اسناد في الجملة من
حيث هي جملة الى المبتدأ فتذكره ومنها ان الفعل اذا قدر فلا بد من تقديره بالوصف ليستقيم له به على انه
في موضع رفع واسم الفاعل مستغن عن ذلك وهذا ايضا ~~وهذا ايضا~~ يندفع بان صيرورة الجملة ذاته محل
من الاعراب لا يدل على كونها تتقدر بمفرد بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد وما ورد هما عن في
توجيه هذا الراي ان تقليل هذا المحذوف اولى وتقديره انه وقع في عبارة بعضهم ان الظرف في ذلك معتمد
بجملة تولى ذلك الجماعة ان المحذوف الذي يقدر هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك جملة قال ابن هشام وليس
هذا بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد والمختار
عند الاكثرين كما نقله ابن الحاجب ان العامل المقدر فعل لانه لا حاجة الى ذلك المتعلق المحذوف وانما يتعلق
الظرف باسم الفاعل في نحو انا جالس عندك وما زيد بد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق بدوا لاصل
اولى **او بما يرى** اي بشبيه **للظرف** والمراد به ما يشمل المجرور والجار **من جر به** او نعتيته او حاليته او كونه صلة وكان
حقه التنبيه على ذلك ومن **عمل** في نحو زيد عندك ابوه حيث يقال ابوه فاعل بالظرف **فالاصح** وما قاله ابن
كيسان فظاهر قول السيرافي وخلافا للفارسي وتلميذه ابن جني **كونه** اي كون ما يجري له من ذلك **لعامله** لا له
وربما اجتمعا اي الظرف وعامله الذي هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعا **لفظا** اي ملفوظا به او ذا لفظ
كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن قلت قد يمنع دلالة كائن هنا
على الكون المطلق المراد به مجرد الحصول والوجود لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم
التزلزل وجعل قوم من ذلك قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب
ترك ذكر الاستقرار ورد عليه ابن البرهان ان عنده ليس معمولا المستقر هذا او توجيهه ان المستقر هنا
ليس المراد به الحصول المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فيقدر هنا مستقرا
اخر كذا قال ابن هشام قلت اما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقا وغيره
واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا ولا يحذف الا
لدليل ولكن حينئذ ولعله اراد ابن اللهم الا ان يختل وكيف ولو هم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود
بالاجماع على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معموله فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف
مع انه هو الدليل او بعض الدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه فقد استبان
لك ان ما زعمه ابن البرهان من ان عنده ليس معمولا المستقر المذكور غير متجه **ولا يقع ظرف زمان** احترازا
عن ظرف المكان فانه يقع بدون ما اشترط المصنف نحو زيد عندك قال ابن قاسم واشار بقوله **غالبا** الى ما جاء فيه
الاخبار بظرف الزمان عن اسم العين وليس مما ذكره كقول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر ويمكن تخريجه
على حذف مضاف اي ليلة استهلاله وحدوث امر انتهى قلت لا حاجة الى تقدير المضاف في قوله وغدا امر
لان الامر ليس اسم عين وقد نص المصنف في الشرح على ان هذا اسم قول امرئ القيس اليوم خمر بها تقدر له مضاف
هو اسم معنى ولم يتكلم على قوله غالبا فينبغي ان يمثل لغير الغالب بنحو فلا كسر كتعهده ونحو زيد في اليوم طيب

اي لئلا يكون دونه

عن خبر

عن جثة اسم عين احترازا من ان يكون المبتدأ اسم معنى فيخبر عنه بظرف الزمان بدون ما يذكر نحو الصوم اليوم والسفر
غدا وقد صرح به المصنف بعد هذا في المتن **سالم ببنيه** اسم العين **اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت** نحو الهلال
الليلة قال ابن عبد الوارث وهو ابن اخت الفارسي هو على اطلاقه لان الاصل احدث ان يضاف لان الهلال يكون ظاهرا اخر يستتر
ثم يظهر فلما اختلفت به الاحوال جرى مجرى الحدث ولذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز
لانه غير متوقع فلا يقتضي الدلالة على الحدوث ويليه ما فيه فتأمله **او يقع اضافة معنى اليه** هكذا في اكثر النسخ او نحوه
بصيغة المضارع من العموم وفي بعضها او نحو مضارع نوى وفي بعضها او نحو مضارع حسيب وهو صواب والثانية
في اكثر النسخ مصحفة ومثال ذلك قولهم اكل يوم ثوب تلبسه وقول الراجز اكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم
وتنتجونه اي تجدد ثوب واحرار نعم **او يعم** اسم العين **واسم الزمان خاص** نحو نحن في شهر كذا **او مسؤول به عن خاص**
نحو في اي الفصول نحن ولا ادري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولا يتضح لي المراد بذلك الى الان واحتمال
اني وقفت فيه على كلام لابن ابي الربيع في شرح الايضاح ولا اذكره الان ولعلي اكشف عليه واحرره عند الوصول
الى الديار المصرية ان شاء الله تعالى **ويغني** ظرف الزمان **عن خبر اسم معنى مطلقا** اي سواء وقع في جميعه او بعضه
ويستنفق على ما شاء له قال الاندلسي في شرح المفصل وانما يمتنع الاخبار بظرف الزمان عن الاعيان مطلقا كما
لا يمتنع بالمكان لان ظرف الزمان عام فاذا اطلق العموم عشي كل شخص فيه ويعلم ذلك بضرورة العقل فلو اخبرت
بان زيدا في ذلك الوقت اليوم لكان اخبارا بما يعلمه المخاطب بالضرورة فلا يكون في الاخبار به فائدة وسوا
صرحت بفي او لم تصرح بها لان نصف الزمان وتخصيصه فاذا ظهرت في كونه في زمن خصيب وذكر بعضهم
علة اخرى لذلك وهي ان الزمن سائل منقض والاعيان مستقرة ثابتة وغير الثابت لا يكون خبرا عن الثابت
ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الاخبار به عنه واما ظرف المكان فعكسهما كالزمان بل قد تنفرد
بعض الاجرام باماكن لا تكون لغيرها ويكون زيد لا يسعه عمرو فجاز الاخبار به عن العين بخصوص الفائدة حتى
لو كان ظرف المكان عاما للجميع لم يجز ان يكون خبرا عن العين كقولك زيدا لا رض او عمرو مكانا وقيل في اخبار
الاخبار بالمكان عن العين لانه مستقر مثله وعن خبر الحدث لان الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل
الفائدة فان قيل لم لا يجوز ان يقدر زمان لا يعلمه المخاطب مثل ان تقول زيد يوم الجمعة اي حاضر او مستقر
او موجود قلت الاخبار حينئذ لا يكون بالظرف بل بتلك الصفة وحينئذ لا يجوز حذفها الا عند وجود دليل
لفظي او معنوي لان الاخبار بالظرف هو الاخبار بالكون والاستقرار في ذلك الظرف لا غيره لان هذا المعنى
ملازم للظرفية اذ من كان في الدار فلا بد ان يكون كائنا بها اي مستقرا بها اصلا واما ما زاد على ذلك من الخصوصيات
فلا يجوز حذفه البتة واقامة الظرف مقامه ولو قلت زيد فيك وانت تريد راغب فيك لم يجز اصلا لان الظرف
لا دلالة له الا على مطلق الكون اما ما وراء ذلك فلا بد له من دليل فلا يقوم مقامه مثل الظرف
فلم يجز زيد يوم الجمعة اي موجود قلنا لا يجوز ايضا لانه كما يجوز ان يريد موجود يجوز ان يريد معدوم
اليوم واذا احتمل لم يجز الاكتفاء بالظرف فليس الحذف وقف ابدا مع الظرف الا الكون فقط انتهى كلامه فان قلت
فيه دليل على ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق كما وقع في عبارة ابن هشام التي وجه بها كلام ابن البرهان فيما
سبق قلت ليس الامر كذلك بل فيه تصريح بان الكون الخاص يعمل فيه ولا يحذف الا لدليل وانما اراد ان الظرف
لا يكون قائما مقام المحذوف الا اذا كان كونا مطلقا فاما اذا كان خاصا فلا يقوم مقامه لانه لا يعمل فيه ولا يحذف
الا عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه اذا تاملت **فان وقع** اسم المعنى **في جميعه** اي جميع الظرف نحو وحمله
وفصاله ثلاثون شهرا وغدوها شهر ورواحها شهر **او اكثره** نحو الحج اشهر معلومات **وكان نكرة** كما مثلنا **رفع**
كما سمعته فيما تلوناه من الايات الشريفة **غالبا** اي رفعا غالبا **ولم يمتنع نصبه او جره بفي** نحو الصوم
يوما او في يوم ظرفا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون
النصب صونا للفظ عما يقتضي التبعيض فيما يقصد به الاستغراق والاول لجوازه كما هو مذهب البصريين
ومختار لهم ولا نسلم افادة في التبعيض وهذا مع في الكيس مملوء من الدراهم وانما فيه نحو له وكان نكرة لانه

فانه يجوز

المطلق

اي كان رفعه على التاويل فالمعنى وزمان حمله ثلاثون وفصاله ثلاثون وهكذا الكلام في الكل

وتكتب عن هذا البيت وتعليقه المصرية على الموضع

لانه لو كان معرفة لتجاز فيه الرفع والنصب باتفاق الفريقين نحو قيامك يوم الخميس وصيامك يوم الجمعة الا ان النصب هو الغالب الاصل والغالب **وربما رفع خبرا** بالنصب على الحال من نائب الفاعل الاتي في قوله **الزمان الموقع فيه** فهو **والنكرة نحو** الذي هو غير المتصرف بدليل ما تقدم فيصدق على النصب فادونه ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم او يومان وقد روي بالوجهين قول النابغة زعم الغداف بان رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف الاسود قال المصنف لو هما نجا بران اجماعا والنصب اقيس قال ابو حيان لا اجماع فان هشاما يوجب رفع النكرة **ويقل ذلك بالمكان المتصرف** الى الرفع **يخرج نحو** عند لانه غير متصرف فيمتنع رفعه **مما اسم عين راجحا** حال من ذلك **ان كان المكان نكرة** نحو المسلمون جانب والمشركون جانب وعلى كلام وانت خلف والنصب جائز عند الفريقين ولكنه مرجوح بالنسبة الى الرفع **ومرجوحا** بالنصب عطف على راجحا الذي هو حال من ذلك المشار به الى الرفع **ان كان الظرف معرفة** نحو زيد امامك وداري خلف دارك بالرفع وهو مرجوح والمختار فيه النصب عند البصريين ولا فرق بين ان يكون المخبر عنه اسم مكان او ذات او غيره **وقد يغني رفع المعرفة الشعراء اذ تم جعل اسم مكان الخلاف الكوفيين** فلا يجيزون الرفع في نحو زيد خلفك ولا امامك الا في الشعر ويجيزون نحو داري خلف دارك او امامها مطلقا في الشعر وغيره **ويكثر رفع الوقت** وهو المحدود كيوم ويومين وفرسخ وفرسخين فيخرج المبهمة عوانت مني زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد بعد دارك او مستانا او المسجد **المتصرف** فيخرج غير المتصرف نحو صحوة معينا فانه يلزم النصب على الظرفية **من الظرفين** الزماني والمكاني **حال مع عين مقدر اضافته بعد اسم** نحو زيد مني يومان او فرسخان الرفع كثير بل اكثر بل واجب عند بعضهم اما انه كثير فهو صريح كلام المصنف واما انه اكثر فهو ظاهر مراده وصرح به بعضهم واما انه واجب فهو قول صاحب البسيط قال اذا قلت انت مني فرسخان ولم ترد معنى المصاحبة تعين الرفع لان المعنى بيني وبينك هذه المسافة انتهى واذا رفعت فلا بد من تقدير محذوف فيقتل نحو المضاف من المبتدا اي بعدك وهو ظاهر كلام المصنف ونصه وقبل مضافا المبتدا الخبر اي ذو مسافة فرسخين وهو تقدير ابي علي الفارسي قلت نقل ابن هشام في المغني الاول عن الاخفش ووجهه بان القاعدة انه ينبغي تقليل المحذوف ما امكن والاخفش قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شي يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج الى تقدير امر ثالث وقد يقال تقدير الاخفش يحتاج ايضا الى تقدير اخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس هو البعد ولا يصح ان يحمل عليه فيحتاج الى تقدير مصحح للحمل اي مسافة بعدك مني فرسخان فان قلت لم يرتفع بذلك ترجيح تقدير الاخفش احتياج تقدير الفارسي الى تقدير متعلق الظرف قلت هو وان كان كذلك لكن قد وقع الحذف بحسب الحاجة والاصح في من الا واحد دون الاوائل وهذا يصلح معارضا فيستوي التقديران فان قلت فبماذا يتعلق الظرف في قول الفارسي قلت يتعلق بمحذوف اي بعدك مني وقد ربعضهم مضافا فيتفق الاول اي بعد مكانك وقد عرفت ما عليه **ويتعين النصب في النفس فرسخان بعد انت مني اشباعا حاسر فرسخين** وانما يتعين النصب في هذا المثال لان من فيه خبر عن انت مثلها في قولي نفعني فانه مني اي انت من اشياعي فينتصب فرسخين على الظرفية بخلافه على تقدير البعد فلا يكون خبر المقصان وقدر سيبويه ما بعضا تسير فرسخين وفيه وفي تقدير المصنف تقدير ما المصدرية وتعلق السير ورآه بعضهم تقدير فعل ناقص وهو ولم تقدير المصنف اولى وكلامه مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه احدها انه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به قوله مني فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير اخر والثاني انه ما وصلتها نائبة عن ظرف زمان ولا بد لهم من ناصب فليكن الناصب له هو الناصب للفرسخين من اول الامر ولا حاجة للتقدير الثالث انه يؤدي الى حذف الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة وذلك لا يجوز الرابع انه لا دليل على المحذوف وهذا الوجه انتصر عليه تغلب فقال معترضا على سيبويه لا دليل على هذا الاضمار لا يدعوا اليه اضطرار ولا يجوز دعوى الاضمار اذا امكن تمام الكلام بنفسه ولجيب بانه تفسير معنى وبيانه المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما اقتضيه الاعراب من اللفظ لكن لم نرجح تقدير المصنف على تقدير سيبويه

بقلة

بقلة المحذوف وجه لم ادرك ما دعاهم في وجه النصب الى حمل الكلام على معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبوا مع انه يجوز تقديره بما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من غير احتياج الى هذا التكلف وذلك بان يكون التقدير بعدت مني فرسخين لحذف الفعل لقيام القرينة فانفصل الضمير وهذا التقدير سهل لا غبار عليه فتامله **ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة** فيجوز رفع اليوم ونصبه **ومع نحوها** اي نحو الجمعة **مما يتضمن عملا** كالسبت والعيد والفطر لانها تتضمن معنى القطع والعود والافطار فتقول اليوم السبت واليوم العيد واليوم الفطر برفع اليوم ونصبه **جائز** خبر عن المبتدا يعني قوله فيما تقدم ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة الخ **لا ان ذكر مع الاحد ونحوه مما لا يتضمن عملا** كالاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فتقول اليوم الاحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لان هذه الاسماء بمنزلة الواحد والاثنين عند المعاصرين ان الاحد بمعنى الاول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثاء بمعنى الثالث والاربعاء بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس فيتعين الرفع في الجميع لانه لا يخبر بظرف الزمان عن المعنى ولهذا قالوا النصب انما هو على معنى الان كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة فانه متضمن للاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا له **خلافا للفراء وهشام** فانهما لم يفصلا هذا التفصيل واجازا الرفع في الجميع والنصب ايضا فيقولون بمكان اليوم الاحد رفعا ونصبا فان رفع جعل نفس ما بعده واذا نصب جعل اليوم بمعنى الان فكانك قلت الاحد وانهم هذا الوقت الذي كلا الان قال المصنف وقد قال سيبويه ما نسوي به انه اجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الان وقال لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل كذا ولا يريد به يوما بعينه فهذا ما يقوي قول الفراء واعترض بان معنى اليوم يومك اليوم شانك وامرك الذي ذكرته فاجريا مجرى واقع وموضوع فيه بخلاف اليوم الاحد **وفي الخلف خبرا به عن الظهر رفع ونصب** فتقول ظهرك خلفك بالرفع والنصب فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف والنصب على جعله محلا له وظرفا واسما استعمل عليه **وما اشبهها كذلك** نحو رجلاك ونعلاك اسفلك وفوق والركب اسفل منكم بالرفع والنصب **فان لم يتصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه** فتقول راسك او عمامتك فوقك ورجلاك ونعلاك تحتك ولا يجوز فيها الا النصب لانهما لم يستعملا الا ظرفين وقال ابو البقاء في قوله فاضربوا فوق الاعناق فوق ظرف لاضربوا وفوقا لعنق الراس وقيل فوق مفعول به وقيل زائدة وفي الثلاثة نظر لان الظرف محل لفعل الفاعل ولان فوق لا ينصرف ولان الاسم لا يزاد قال ابن قاسم واختار بعضهم فيما كان من الجسد نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فلا يجوز فيه الرفع وهذا التفصيل لا ان السماع لا يساعده قلت وقد وقع في بعض روايات البخاري عرش الرحمن برفع فوق وانما يتمشى على القول بتصرف فوق **ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكد مكررا** اي يؤكد الخبر حال كون المصدر مكررا نحو زيد سيرا سيرا قالوا الاصل يسير سيرا فحذف الفعل واستغني بمصدره وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فلزم اضماره وكان ينبغي ان يقال التقدير زيد في الدار نحو زيد سيرا قد يسار او ليس قد راستقر او يستقر ان يقدر ان يتنظر وجهه ما هو وكان حق المصنف ان يصرح بالوجوب ليعلم ان الحذف فيما ذكر واجب وليس الاطراد يغني عن ذلك لانه يثبت مع الوجوب والجواز فلا دلالة له على احدهما بعينها اذ الاعم لا اشعار له بالاخص المعين فان قلت المتبادر من اغناء الشيء عن الشيء سد مسده وكونه كالعوض منه فلا يحتاج مع الوجوب قلت لا نسلم ان المتبادر منه ذلك الا ترى الى قوله بعد هذا وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر وسنقول به وحال فانه لا نزاع ولا خلاف في ان الاغناء هنا انما هو على سبيل الجواز فاذ لا مانع من اجتماع العامل وما قام مقامه من مصدر وغيره **او محصورا** عطف على الحال المتقدمة وهي مكررا بمعنى ويغني عن خبر اسم عين مصدر يؤكد حالة كون ذلك المصدر محصورا مثل ما انت الا سيرا وانما انت سيرا ولا فرق في ذلك بين النكرة كما ذكر والمعرفة نحو ما انت الا السير وانما انت السير فحذف العامل في ذلك كله وذلك لان المعرفة قائم مقام النكرة في كونه سببا للوجوب قال ابن قاسم والسير في هذه الامثلة متصل بزمان الاخبار لم ينقطع فان اردت انه سار ثم انقطع وانه يسير في المستقبل اظهرت الفعل فقلت ما انت الا تسير

العين وظاهره سواء كان المعدد مكررا
سيرا نص عليه سيبويه وقد يرد لكن المعدد زائد اي اعني عن الخبر خبرا عن اسم العين بل ينبغي ان يجوز رفعه الى الجمهور
نحو زيد سير سير او محمد حول الخوما انت الا سير وفي حاشية لابن هشام انه ينبغي ان يجوز نصبه بخلاف ما قال وقد يغني عن الخبر ما ذكر
بخصوصيته لئلا يلزم توكيدا لمجاز قلت وظاهر كلامهم انه يشهد بخلاف ما قال ينبغي ان ينظر في وجه قلة هذا وانما يجاب بانه
من مصدر لا تكرير معه والحصر نحو زيد سير البريد وينبغي ان ... فكان لكن في قليلا ومن مفعول
يجوب للقدر هناك وجاز هنا فقد بينا ان الغالب ذكر العامل معه ... اشد لسعة من الزنبور
به لان كان العامل غير فعل نحو انا العامري عمامته اي يتعهد وحكيت اكلني العقرب ... واما ان كان العامل
فاذا هو اياها اي يساويها على احد الاقوال وهذه المسألة موضع ذكرته ان شاء الله تعالى ... ما نعبدهم اي يقولون
قولا فان المفعول به يقوم مقام الخبر اذ ذاك بكثرة نحو والذين اتخذوا من دونه اولياء ومن حال نحو حكاه الاخفش
ما تعبدهم وكان حق المصنف ان ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه روي عن علي رضي الله عنه انه قرا ونحن عصبة بالنصب
من قول بعضهم زيد قائما والاصل ثبت قائما او وجد قائما سواها ولا عن حبها متراخيا
اي تمكني او توجد وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا
اي لا انا ارى باغيا وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بعطف نحو زيد عالم وعاقل وعمرو فقيه وكاتب وشاعر
وغير عطف كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ومنه
وهذا الاختلاف فيه وهذا فيه خلاف فمنع الجمهور وعلى
قول الراجز من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي
الجواز وهو الصحيح وذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة الى المنع مقدرين في صور التعداد لكل مبتدا
جزءا غير الاول اي هو الودود وهو ذو العرش وانا مصيف انا مشتي او جاعلين الثاني صفة للاول
وهو تكلف لا داعي اليه لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم باحكام متعددة كما في الصفات نحو
فقد يوصف الشيء بصفات متعددة وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى نحو الرمان حلو حامض لانه في معناه
الرمان مُز فهو من التعدد بحسب اللفظ لا بحسب المعنى وزعم ابو الحسن في المسائل الكبيرة ان الثاني
ليس بخبر بل هو صفة للاول وان المعنى هذا حلو فيه حموضة ووقع في كلام ابي حيان ان ابا علي الفارسي هو الناقل
عنه يريد ان في الخبر ضميرا او الخبر الثاني لانه به تمام المعنى المراد والاول منزل منزلة الجزء وان ابا علي
الفتح راجع ابا علي في عود الضمير ميتا وعشر سنين حتى تبين له ان ذلك ... عاد لكن بعض من خص كلامه
لكنه جزم بذلك على الفارسي فقال قال ابو علي والصواب خلاف ما قال لا في التنبيه على مشكل الحماسة لابي
الفتح ابن جني لما تكلم على قول الاعوج لا تجزع اليوم على ... يحمل الطرفين معنى الجزع ويكون
العائد من مجموع الصفتين كما كان الراجع الى المبتدا من الخبر في هذا حلو حامض من مجموع الخبرين وقال
وقد راجعت ابا علي مرات وهذا ان كلا من الخبرين فيه معنى الفعل قلا قلت ان الضمير عائد من كل منهما
لا تقول هذا قائم الخوة قاعد ابوه فترفع بكل منهما الظاهر ولا ترفع بهما المضمر فاما افضى
بنا القول الى هذا الحد قول ... منه من اربعين سنة انه انما يريد ان العائد المستقل به جميع الخبر
انما يعود على جميع الاسمين فاما كل واحد منهما فلا محالة ان فيه ضميرا لحسنه تحت النفس بقوله وهذا انما يدل على
قوة ما اخذه وعلى طريقته وعلى كثرة التحريف عليه ونسبة ما لا ينضبط عنه اليه وانتهى قول ابي الفتح
ان ابا علي يقول بذلك نحو حلو حامض وكانه مبني على ما يقوله ابن عصفور انه انما يتعدد الخبر على معنى قولك
جامع بين كذا وكذا واما ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة ولم صورتان احدهما انه تكون اسماء متعاطفة والثانية
ان يكون مثنى او مجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو قالوا ولا يجوز بغير ذلك نحو بنو زيد ظالم وعمرو وقائم
وقاعد والزيدان فقيه وكاتب والعمرون فقيه وكاتب وشاعر ومنه قول الشاعر يداك يد خيرها يرتجى
واخرى لاعدائها غائظة او حكما وهو المتعدد المعدد الذي اخبار متسقة على اجزائه نحو انما الحيوة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد وقال الشاعر والمرء ساع لامر ليس يدركه
والعيش شح واشفاق وتامل قال المصنف والحاصل ان تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان

ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين او الاخبار
وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقا وبغير عطف على الصحيح كما تقدم والثاني ان يتعدد لفظا دون
معنى لقيامه مقام المتعدد فيه مقام خبر واحد ولا يجوز في هذا النوع العطف لان مجموعه بمنزلة مفرد خلافا لابي
علي في اجازته هذا حلو وحامض الثالث ان يتعدد لتعدد صاحبه ولا يستعمل هذا النوع دون عطف فما
كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده وما كان منه من النوع الثاني والثالث
فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحد الا مجازا او ان توالت مبتدآت نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم اخبر عن اخرها
وهو ابوه في المثال المذكور فجعلته باخبره محمولا هو اي الاخر وخبره خبر متلوه وهو اخوه في هذا المثال
والمتلو وهو اخوه مع ما بعده وهو ابوه قائم خبر متلوه وهو خاله في المثال المذكور الى ان يخبر عن الاول
وهو زيد في مثالنا بتاليه وهو عمه مع ما بعده وهو خاله اخوه ابوه قائم ويضاف غير المبتدا الاول الى
ضمير متلوه كما رأيت فكل واحد مما بعد زيد وهو المبتدا الاول مضاف الى ضمير متلوه فيكون المعنى ابو اخي
خال عم زيد قائم على ان الاضافة ليست شرطا اذ لو قيل زيد غلام له كتاب له منبر له كان صحيحا
او يجاء بعد خبر الاخير بروابط المبتدآت اول لاخر وتال لمتلو نحو زيد هند الغلامان العمرون جالسون
عنده ما في دارها لاجله والمعنى العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لاجل زيد واعلم ان قوله
وتال لمتلو لا يفي لفظه بمراده بل لا بد ان يقال وكذا الفصل في الباقي الى ان ينتهي المبتدآت والروابط ولكنه
ترك ذلك لوضوحه وانه لا يتعين الترتيب المذكور اذا امن الالباس فلو قيل زيد هند الغلامان
احسنت اليهما عنده في دارها لم يمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما عنده فصل
يذكر فيه الكلام على ما يجوز فيه دخول الفاء على الخبر وما يمتنع تدخل الفاء على خبر المبتدا بحيث يكون ملفوظا
بها وجوبا بعد اما نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق الاية اما السفينة فكانت لمساكين الا في ضرورة
كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشر بالشر احزم او في ندور من الكلام الذي ليس
بشعر نحو اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل وقد مثل له ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام اما بعد
ما بال رجال قلت وهو سهو لان هذا ليس من المبتدا والخبر في شيء او في حكاية قول اغنى عنه المقول نحو
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وجعل هذا شبيها بالضرورة والندور يقتضي انه جائز في سعة الكلام
لكثرته وهو صحيح وتدخل الفاء على خبر المبتدا جوازا بعد مبتدا واقع موقع من الشرطية نحو الذي ياتيني فله
درهم او واقع موقع ما اختها نحو الذي يفعل فهو حسن يعني ان المبتدا تارة يكون لمن يعلم متضمنا لمعنى
الشرط فيكون واقعا موقع من الشرطية وتارة لما يكون لما لا يعقل متضمنا لمعنى الشرط فيكون واقعا موقع
ما الشرطية وقال تعد مبتدا لانه لو كان الخبر فيكون المبتدا كما اذا قلت له درهم الذي ياتيني لم تدخل الفاء
لان الجواب لا يتقدم على الشرط ولا تدخل عليه الفاء الا اذا تاخر وقد مضى للمصنف في الباب وجوب تاخير الخبر اذا اقترن
بالفاء وكما لحقت هذه الخبران يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم وعلى الجملة فاذا دخلت الفاء تحققت فيه السببية واذا لم
تدخل جاز ان يكون السببية ملحوظة فيكون تجريده للخبر عن الفاء في هذه الحالة على سبيل الجواز وجاز ان
تكون السببية غير ملحوظة ولا مقصودة فيكون تجريده من الفاء اذ ذاك واجبا وهو اي المبتدا المذكور الواقع
موقع من الشرطية او ما اختها ال الموصولة نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما كذا مثل المصنف
وهو مخالف لكلامه في باب الاشتغال ولقول جمهور البصريين فانهم قالوا لا تدخل الفاء في خبر ال وجعلوا الخبر في الاية
محذوفا وسنقف على ذلك في باب الاشتغال وانما قسم المصنف الموصول الى ال وغيره لاجل ان الصلة
مع ما الشرطيتين او غيرها اي غير ال من الموصولات العامة المستقبلة صلتها بمستقبل لا بماض ولا حال عام لا خاص ولا حاجة الى اشتراط العموم بعد ما اشترط كون المبتدا حالا محل
ما الذي الجازم المبهم معنى له فعوله وماله فقد يضيع موصول بظرف كقوله
او شبهه اي شبه الظرف وهو الجار والمجرور نحو ...

من نعمة فمن الله واورد ابن الحاجب رحمه الله اشكالا في هذه الاية تقريره ان الشرط وما شبه به يكون الاول سببا للثاني وفي الاية الامر بالعكس لان الاول هو استقرار النعمة في المخاطبين والثاني كونها من الله وليس الاول سببا للثاني بل الاول فرع للثاني واجاب في شرح المفصل بما تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب وذلك الجواب الذي هو جملة لما مضمون الجملة كقولك ان جاءك زيد اكرمه فالاكرام هو مضمون الجملة وهو مسبب على المجيء المذكور واما الخطاب بها جاء بمعنى ان الاعلام والاخبار بما هو لك كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك بالامس فليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اكرمتني اليوم فهو سبب لان اعلمك واخبرك باني قد اكرمتك بالامس والاية من هذا القبيل وبيانه ان الاية جيء بها اخبارا لقوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بانها من الله فيتحقق اذن ان الشرط والمشروط فيها على بابه وقال الرضي لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فعلى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصوله معكم فلا تجدونك قال بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وسيأتي تحقيقه في الكلام على الشرط والجزاء ان شاء الله تعالى **او موصولا** [illegible] موصولة لا شرطية بدليل سقوط **بفعل صالح للشرطية** نحو وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم فانه ما صلة بمعنى نحو الذي زارنا امس الفا في قراءة نافع وابن عامر فلو كان الفعل غير صالح للشرطية كان يكون ماضيا معنى نحو الذي زارنا امس فله كذا امتنع دخول الفا في الخبر واجازه بعضهم متمسكا بقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واول بانه على معنى التبيين كانه قيل وما تبين اصابته اياكم وكذا اذا كان الفعل بعد حرف استقبال كالسين وسوف او بعده او بالنافية يمتنع دخول الفا في الخبر ولم يشترط ذلك بعضهم فيجوز عنده الذي ما يأتيني فله درهم وشرط بعضهم في الفعل ان لا يكون مسندا الى فاعل مختص لئلا يشترك الذي يأتيني فله درهم وفهم من كلام المصنف ان الصلة متى كانت التخصيص منه الى الفعل فلا يجوز عنده الذي اتاه فله درهم غير شيء من هذه الامور الثلاثة وهي الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية امتنعت الفا كالجملة الاسمية فلا يجوز نحو الذي ابوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج **او نكرة** بالرفع عطف اما على ال او غيرها يعني ان المبتدا الذي يدخل الفا على خبره لكونه مشابها لما ال او غيرها او نكرة **عامة موصوفة باحد الثلاثة** اما الظرف نحو رجل عنده حزم فسعيد ويمتنع عند ابن بعد الظرف حينئذ هذه الصورة واما شبهه الظرف نحو عبد لكريم فما يضيع واما فعل صالح للشرطية كل نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاجب ذلك بكل والصحيح التعميم لان النكرة في الاثبات تعم بقرينة فلا مانع اذن **او مضاف اليها** بالرفع عطفا على موصوفة فالمعنى او نكرة عامة مضاف اليها **مشعر بالمجازاة** فالتنكير والعموم مأخوذ في الصورتين والضمير في اليها عائد الى النكرة المتقدم ذكرها وذلك كل رجل عنده حزم فسعيد الى آخر الامثلة السابقة **او موصوف** بالرفع عطف على نكرة او على ال **بالموصول** متعلق بموصوف والاداة للعهد اي بالموصول **المذكور** كقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم قال الشاعر صلوا الحزم فالخطب الذي تحذرونه يسير اذا لقيتم تلقونه منصرا وفي ذلك خلاف احتج المجيز بالايتين الشريفتين والبيت وبان الصفة والموصوف كشيء واحد ورد القياس بانه لو صح للزمت موافقة يونس في اجازته زيد فاحسن والاحتجاج بالبيت بانه يحتمل الزيادة العائد كما قال والصغير فتلكير واما الاية الاولى فيحتمل كون اللاتي مبتدا ثانيا ودخلت الفا في خبره لانه موصول بجملة من الموصول وخبره خبر القواعد والرابط محذوف واي اللاتي لا يرجون نكاحا منهن وتكون القواعد على هذا من تخلل الحكم واما على جعلها مبتدا وخبرا فهما تسمية وتحذف واما على جعلها منعوتا ونعتا فان قدرنا النعت كالاسم فكالو قدرناه مبتدا وخبرا وان قدرناه موضحا ومخصصا فكالو قدرت مبتدا بن واما الاية الثانية فيحتمل ان الموصول خبر لا صفة واعترض بانه لا فائدة فيه حينئذ واجيب بانهم كانوا

لقوله

كون اللاتي مبتدا خبره وما بعد الفاصلة مرتبطة بالفاء التي قبلها وكذا

تحرير في حسبية الشرط للجزاء

٦٧

يقولون ان فرارهم لغير ذلك بدليل يقولون ان بيوتنا عورة وما هي بعورة ان يريدون الا فرارا فاخبر عنهم بانهم انما يفرون لئلا الموت وقيل الذي يدل من الموت كانه قيل الذي تفرون منه فانه ملاقيكم **او مضاف اليه** برفع مضاف على انه عطف على موصوف من قوله او موصوف بالموصول يعني او مضاف الى الموصوف بالموصول مثل غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم ومثل ابن القاسم بقولك غلام الذي يأتيني فله درهم وبقول زينب بنت الطثرية يرثي اخاها يسرك مظلوما ويرضيك ظالما وكل الذي حملته فهو حامل وانما الكلام في المضاف الى الموصوف بالموصول لا في المضاف الى الموصول واعلم ان بعضهم قال لا بد في دخول الفا في الخبر من اشتراطان يكون الخبر مستحقا بالصلة او لجملة يصح دخول الفا عليها فلا تدخل في نحو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم ولا تدخل في نحو الذي جئتني اكرمتك وانظر الى عظم الفصل بهذه الجملة الاعتراضية واعني وهو الحق من ربهم ما اعلاه **وقد يدخل الفا على خبر كل مضاف الى غير موصوف** لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام كما جاء في بعض الاذكار المأثورة عن السلف كل نعمة فمن الله وانظر وجه قول المصنف مضاف بالتنكير والجر فانه في النسخة التي بين يدي الان كذلك ولا يصح كونه صفة لكل لانه معرفة لما تقرر من ان الكلمات التي يراد منها مسمياتها الالفاظ اعلام لها نحو زيد اسم وقام فعل ومن حرف جر **او مضاف الى موصوف بغير ما ذكر** كقول الشاعر كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي **وقد يدخل الفا ايضا على خبر موصول غير واقع موقع من الشرطية ولا اختها** نحو وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله فان مدلول ما معين ومدلول اصابكم محقق المضي فانتفت مشابهته الشرط معنى لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي فان ما الموصولة تشبه ما الشرطية لفظا وكذا ما وقع في الحديث الذي يشتق اسمه فكذاب فان هذا المخبر عنه معين لكن روعي مشابهة لفظ الذي المراد به المخصوص للفظ الذي المراد به العموم وللحرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية وقد علمت ان نحو منع ذلك واول الاية بما تقدم **ولا تدخل الفا على خبر غير ذلك خلافا للاخفش** فانه اجاز متمسكا بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وهو محمول عند سيبويه على ان خولان خبر مبتدا محذوف اي هذه خولان او هؤلاء خولان فانكح فتاتهم ومتمسكا بقول الاخر ارواح مودع ام بكور انت فانظر لاي ذاك تصير وهو محمول عندهم على ان انت فاعل فعل مفسر بفعل المذكور **ويزيلها نواسخ الابتدا** اي يزيل جواز دخول الفا او يزيل حكم الفا ولا بد من تقدير احد هذين الامرين لانه ليس المراد ان نواسخ الابتدا دخلت على تركيب فيه هذه الفا فازالتها وانما المراد انها دخلت على تركيب كان يجوز دخول الفا فيه فازالت الجواز باقتضائها المنع ولكن ينبغي ان تقدر نحن وقتا اما مضافا بين او مضافا واحدا كما ذكرنا فلا يصح ان يقول كان الذي يأتيني فله درهم ولا ليت الذي جاءه فهو يفضل لزوال المجوز لدخول الفا وهو شبه الشرط من حيث ان كلمة الشرط لا يعمل فيها عامل **الا ان** بالكسر **وان** بالفتح **ولكن على الاصح** فانهن لا يزلن جواز دخولها الفا وذلك لانهن لم يغيرن معنى الابتدا المعتد به والمانع هو الاخفش في احد قوليه ورد عليه بان شهادة السماع قائمة على خلاف ما قال وفي التنزيل ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول وقال الافوه فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وظاهر كلام المصنف انه لا خلاف في غير الثلاثة وقد حكى في ليت ولعل قول ضعيف وصرح ابن الحاجب بان ليت ولعل ما نعان باتفاق قال لانه يؤدي الى تناقض معنوي وذلك لان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب وما يقع بعد الفا خبر محض وجزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا انت حر ان دخلت الدار انشا التعليق لا التعليق الانشا قال الرضي وليس بشيء لصحة قولك ان جاء زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قلت نظرا الى وقوع الانشا جزاء وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية انما الممنوع عنده فيما يظهر من كلامه وقوع الانشا لفظا ومعنى جزاء من غير تأويل لعدم امكانه وذلك لانك اذا قلت اكرم زيدا فهو يدل بظاهره على طلب في الحال

وهو سهو او وقع ذلك

تحرير في تعليق الانشا والاخبار

على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان يجعل لاكرام زيد في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ... كما في الجملة الاخبرية ولما الاكرام فاما ان يتعلق على الشرط من حيث اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال مثلا فيلزم مع ما ذكر من اشتغال الطلب في الحال تاويل الطلبي هو مطلوب كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك فيلزم تاويل الطلبي بالخبري واما ان يتعلق عليه من حيث وجوده والطلب حاصل في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري واما ان يتعلق عليه من حيث كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الى خلاف ظاهره بالخبري وان لا يكون الطلب تعلق بالشرط مطلقا اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزا بلا تاويل الى خلاف ظاهره وان كان الطلب في الشرطية الجزا وهو طلبي ويتفرع على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية من ذلك باب في نفسه لا يحتملها وقد مر فيما سلف من الكلام على الخبرية ... على اعمال اسم الفاعل فان قلت

الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر بجر الاسم والخبر على الاضافة وبنصبهما على اعمال اسم الفاعل فان قلت ال الداخلة عليه موصولة فاسم الفاعل تلك اعماله ... هو للثبوت والاستمرار لا للحدوث فالقياس عدم اعماله فيعمل كما يعمل كما تقول جا الذي يعطي الدراهم ويكسوا ... بالكسر حينئذ حال الفعل المضارع الذي يراد به الاستمرار ... والكاسي الثياب بالنصب يعمل هذا العمل افعالها **بلا شرط** الثياب تريد الذي شانه ذلك تقول جا المعطي الدراهم ... وجه الاعراب اي فيعمل بلا شرط يعني سواكانت مثبتة او منفية صلة او غير صلة **كان** وقد ظهر بما قدرناه وجه الاعراب واصل التركيب فالعا للتفصيل مثلها في قولك الناس رجلان فرجل اكرمته ورجل اهنته وبلا شرط حال من فاعل يعمل الواو عنه وهو كان وما عطف عليه من قوله **وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس** بنوحذف ... لعدا الفاعل المعمول لذلك بعنا قوله يعمل هذا العمل افعال لا لا نه ماذكر في الترجمة عليه وحذف ... **الظرفية** وصلة بالنصب عطفا على اعمال المتقدمة وهي قوله بلا شرط اي ويعمل العمل المذكور صلة **لما** المصدرية **دام** ... ما دمت حيا واحترز من ما غير الظرفية فلا يجوز ان يعمل ... وحال ... مادمت صحيحا ... اي يعجبني دوامك وحالك ... **منفية بنايب النفي** سواكان النفي لفظيا نحو ما زال زيد اميرا او مصنوعا ... كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف وحذف نفيس في جواب القسم ان كان مضارعا وشاذ فيه ان كان ماضيا كقوله لعمر ابي دهما زالت عزيزة اي لا زالت وفي المضارع الذي ليس بجواب كقوله ٭ وابرح ما دام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا اي لا ابرح مدة دوام قومي صاحب نطلق وجواد لانهم يكفوني ذلك **متصل لفظا** كما مثلنا **او تقديرا** ولا يكون الفاصل اذ ذاك الا فعلا طلبيا كقوله ٭ ولا اراها تزال ظالمة تحدث لي قرحة وتنكوها ٭ اي وارا ها لا تزال ظالمة اوقسما كقوله ٭ ... والي دهما زالت عزيزة **او مطلوبة النفي** معطوف على قوله منفية والمراد النهي والدعا كقوله ٭ صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ٭ وقوله ٭ الا يا اسلمي يا داري على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر ٭ **زال** معطوف على فاعل الفعل الذي قدرناه اولا **ماضي يزال** قال ابن قاسم احترز من التي بمعنى تحول مضارعها يزول ومن زال الشي عزله مضارعه يزيل قلت حكى الكسائي والفرا وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل افعل كذا وكان الاولى ان يقول زال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى مازه هلا ترك هذا الاحتراز لتبنه كما ترك هذا الاحتراز في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة واخرف لك لما بعد هذا **وانفك** وبرح بكسر العين **وفتي** كذلك على زنة شرب **وفتى** على زنة اكل ومضارعها يفتؤ بفتح العين ومصدرهما فتا كضرب وفتوا كقعود **افتا** مثال اخرج وهي لغة تميمية حكاه في المحكم وبنى على المصنف فتؤ كظرف **وونى ورام مرادفتاها** اي مرادفتا الافعال المتقدمة احترز من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول مضارعهما يروم وبمعنى تحول ومضارعها يريم لمضارع الناقصة قال المصنف وهذان الفعلان وني ورام غريبان لا يكاد يعرفهما من النحاة الا من عني باستقرا الغريب ومن شواهدهما هنا قول الشاعر ٭ لا يني الخب شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا رعواء ٭ الخب الاول بكسر الخا المعجمة الخداع والخبث والثاني بالفتح صفة لمن قام به ذلك يقال رجل خب اي ذو خبث وقول الشاعر ٭ اذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد ابعدت في رومك المرمى ٭ وقدم ابو حيان في الاستدلال

بالبيت

بالبيت الاول باحتمال كون شيمة الخب منصوبا على اسقاط الخافض والاصل عن شيمة الخب وفي الاستدلال بالبيت الثاني باحتمال نصب متيما على الحال واعلم ان ثلاثة من هذه الافعال يحتاج الى البحث في وزنها وهي كان وليس وزال فاما كان فعل بالفتح وعن الكسائي انها فعل بالضم ولنا انها مشبهة بالفعل المتعدي وان وصفها على فاعل لا فعيل واما ليس فلا يكون فعل بالضم لانها مشبهة بالمتعدي ولانتقائه من الاجوف اليائي الا هيؤ ولا فعل بالفتح لان الفتحة لا تخفف واذا لم تخفف لزم قلب اليا الفا وانما هو فعل بالكسر ثم خفف كما لبس لانه جامد ولكرهوا ان يدخله القلب فلهذا التزم فيه التخفيف ولم يلزم طريقه ونحوه كان الجامد كذلك وانما التزم بكرهوا الاعلال وعسى مع جمودها فيجعلوا على مسقطة لان اللام يسرع اليها التغير واما زال فعلى ثلاثة اوجه قاصرة بمعنى ذهب ولبنت فعل بالكسر لان مضارعه يفعل بالضم تقول زال يزول ولا فعل بالضم لان الوصف منها زايل لا زويل ولانها مشبهة بالمتعدي فثبت انها فعل بالفتح ومتعد به بمعنى ماز الشي من غيره وهي ايضا فعل بالفتح لان مضارعها بالكسر وعينها يا لانها لو كانت واوا لقيل زلت كقلت وناقصة وهذه فعل بالكسر لفتح المضارع وعينها يا كالمتعدية كذا قيل ولا يمتنع ان تكون واوا من باب خاف يخاف بل هو اولى لانه الغالب في الالف المتوسطة وقال العراقي منقولة من التامة وقال ابن خروف من المتعدية فلا وعبر الوزن فرقا بين الناقصة والتامة وهذه دعوى تخالف الاصل بغير دليل وجزم في الارتشاف ان التامة قاصرة او متعدية عينها واو **وكلها** اي كل هذه الافعال الناقصة **تدخل على المبتدا والخبر ان لم يخبر عنه بجملة طلبية** وهذا مبني على الصحيح من ان الجملة الطلبية تقع خبرا للمبتدا وينبغي ان يقول ولا انشائية فانه لا يجوز كان عبدي بعتكه على قصد الانشا قال الرضي وانما لم يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصادر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى تصدر الخبر في جميعها على الفعل الناقص كما ستعرف فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار لم ... الكنفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها اذا الطلبان متساويان اذ الطلب فيها هو الطلب في اخبارها تقول كن قايما اي قم وهل يكون قايما اي هل يقوم وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كونن هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال **ولم يلزم التصدير** كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليها والمقرون بلام الابتدا وكم الخبرية خلافا للاخفش في كم فانه اجاز جعلها اسما لكان لانها عنده كثير فلا يلزم الصدر والصحيح المنع لعدم السماع ولانها انشائية كما ستعرفه بعد هذا ان شا الله تعالى **او لم يلزم الحذف** احترازا من المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه **او لم يلزم التصرف** اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو الذي اراده هنا لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه من اوجه الاعراب كما توهم ابو حيان واتباعه فيلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وانما اشترط ذلك في الاسما المتصرف بالمعنى الذي ذكرناه وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يستعمل الاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما يشبهه كذا قرره الرضي قلت وفيه نظر لما يلزم من ان من وما الموصولتين مثلا لا يدخل عليها هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به **او لم يلزم الابتداء** احترازا من ان ما يلزمها فلا يدخل عليه شي من هذه الافعال ومثله المصنف بقولهم اقل رجل يقول ذلك وبقولهم طوبى لك ان تفعل ورد ابو حيان الثاني وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة ...

فلن يك نولكم ان تشتغلوا بي • وودوني عارب وبلاد بجر • وادخل كان على نولكم والمضارع من قوله تشتغل ولن نعم
اوله مضارع اشتغل بهمزة تليها معجمة فقاف قذاله بالجيم اي طرده ومعني ودوني وددت ارضي لو يلهدي وبما
انشده الزمخشري في الاساس من قول الشاعر • لان خن اخالد وفارقتها • عميت مبنا ما كان نولك تفعل •
وقال ابن هشام نقول ما كان نولك ان تفعل بنصب نولك ورفعه فان رفعته احتمل ان يكون اسما لكان وان
تفعل فاعلا سد مسد خبر كان كما سد مسد خبر المبتدا واحتمل ان يكون كان شانية والبيتان لا شاهد
فيهما لجواز كون الناسخ شانيا فلعله سمع بنصب النول لكان حسنا ومع الاستشهاد به وبعض الاعتراض لكن لم
يحك ذلك الا عن غير ابن هشام وذلك راي لا رواية فلا يجب قبوله قال ابن هشام واذا جعلت كان شانية كان
نولك ان تفعل مبتدا وخبرا للضمير الشان فقوله مبتدا وان تفعل فاعل سد مسد خبر المبتدا واعترضه ابن قاسم
بان ضمير الشان لا يفسر عند البصريين الا بجملة مصرح بجزئيها وهو ساقط لان نولك ان تفعل جملة مصرح بجزئيها
ونظيره في ما في الباب ان الفاعل سد مسد الخبر والنفي والاستفهام سابق على المبتدا وهو سهل لان ظهور ارادة
الفعل منه اغنى بمفرده عن ذلك وليس الاعتماد شرطا وكل ما كان بمعنى الفعل انما هو شرط في الصفة كما سبق
لنفسه اي لم يلزم الابتدا لنفسه مثل ابن قاسم وعبر بقولهم اقل رجل يقول ذلك اي ما يقول ذلك رجل ولا
يدخل الناسخ عليه كما لا يدخل على ما في معناه وفيه نظر والظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنعا لا تمنع معنوي
كما يأتي فينبغي ان يعد كولنا في هذا القسم او مصحوب لمعنى عطفا على لنفسه قال ابن قاسم مثل المبتدا
بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد سالم لهلك ان يقال لولا كون زيد
سالما وكذا لولا زيد اكرمتك لا يمتنع ان يقال لجنه لولا كون زيد اكرمتك فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل
الناسخ الفعلي او مصحوب معنوي نحو ما احسن زيدا ولله درك ومن امثلتهم الكافية نحو لا ابكية في نحو
اني الابل التي تتعشى اذا لهنا التي لا تنتهي العشاء استغنيت فاكلت معها ومن كلامهم الكلاب على البقر
مثل به المصنف لهذا القسم وهو ما لزم الابتدائية لمصحوب معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب
بتقدير ارسل الكلاب فاين لزوم الابتدائية والمسالة في الفصيح وقد ذكرها في هذا الكتاب وندر قولهم
وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع • ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مدا
اي كوني تذكريني فترفعه عطف على يدخل والضمير المستكن عائد على كل او البارز عائد الى المبتدا ويسمى المرفوع
حينئذ اسما وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية المتقدمة من قوله وكلها تدخل على المبتدا ولا يصح ان تكون
معطوفة على الفعلية من قوله تدخل ولا من وترفعه لعدم رابط فيها يعود على مبتدا الاسمية المذكورة ويسمى المرفوع
المذكور ايضا فاعلا وتنصب خبره اي خبر المبتدا الداخلة هي عليه ويسمى خبرا ومفعولا اما عمل هذه الافعال
العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسما والمنصوب بها خبرا فهو الذي عليه الجمهور ولا يعرف المتاخرون غيره اما كان وخبرها
وكما بقية اخواتها والمبرد يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا واختلف الكوفيون في رافع الاسم فقال الفرا
ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه انما رفع به لا لانه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقيتهم
الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل وجود الناسخ واحتجوا بان الفعل انما يعمل رفعه فيما اسند هو
كقام زيد وضرب عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه وان لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة
ما اسند اليه ويدل على انه الرافع اتصاله به اذا كان ضميرا نحو كنت قائما ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه
بفاعل الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا لا يرفع عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل
المتعدي لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه ضرب وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبه
به الخبر فقال الفرا هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتي على صورة
لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا وقال بقية الكوفيين
هو حال حقيقة لا شبيه بالحال ويرد بما ذكرنا من اطراده ورود معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضلة واعترضوا
قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا واللازم منتف واجيب بان المشبه

قد يكون

قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم
مفرد ويجوز تعدده خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انما شبهه
بضرب وكونه محمولا على الحال لانه في الاصل خبر المبتدا فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته اولى ويختص
دام والمنفي بما سواء كان مما شرطه النفي او لا بعدم الدخول على مبتدا ذي خبر مفرد طلبي فلا يجوز اصحك كيف ما دام
زيد ولا ابن ما زال زيد لازدحام اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية فان اعطيناها حصل الاخلال بحق
الاخر وللزوم تاخير ما له الصدر او تقدم معمول الصلة في الاولى ونقل ابن الخباز ان الكوفيين يجيزون ابن
ما زال زيد وهو موافق لنقل المصنف عنهم ان ما ليس لها الصدر وفهم من قوله والمنفي انه يجوز في المثبت
نحو اين كان زيد ومن قوله بما انه يجوز في المنفي بغيرها نحو اين لم يزل زيد فان قلت وقوله مفرد فهم الجواز في
الجملة لكنه باطل قلت هذا المفهوم لاغ لانه يمنع من اعماله المنطوق السابق المقتضي لعموم المنع في جميع
وهو قوله ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع فلا تتم بالمرفوع
بها الكلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور لا لانها تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال التامة فانها تدل على حدث وزمان
وانما سميت افعال هذا الباب ناقصة وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان
والشلوبين وهو ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه ملأ تعاليقه
من تقدير مصادرها لا جرم انه يقول في نحو يعجبني ان زيدا اخوك تقديره يعجبني كون زيد اخاك فالاصح دلالتها
اي دلالة افعال هذا الباب عليهما اي على الحدث والزمان الا ليس قال الرضي فكان في نحو كان زيد قائما تدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجاء اولا بلفظ
دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في
ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هنا وهي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان تدل على حصول
حدث مطلق تقييده في خبره وخبرها يدل على حدث واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية قال واما سائر الافعال الناقصة نحو صار
الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته ومادام الدال على الكون الدائم وما
زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية
الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه وهو نص في مخالفة المصنف في استثناء ليس
وادعائه انه لا دلالة لها على الحدث واستدل المصنف على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على
الحدث بعشرة امور الاول انها تستعمل اوامر كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث
لا لتحصيل الزمان الثاني انها يتصل بها اسم فاعل نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل لفظ دال على الحدث باعتبار
حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو الا ان تكونا ملكين وذلك لازم في دام الرابع
انه قد صرح بمصدرها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وفيه رد على من قال
المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم ويحتمل ان يجري على الاصل وكونك تفعله اي تفعل المذكور من بذل
وحلم وحذف الفعل فانفصل الضمير كما قال المصنف فاذا هو اياها التقدير فاذا هو يشبهها الخامس
انها ما شرط النفي فانا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل الفك على الانفكاك لزم ان لا يصيب النفي عليه
بل على حدث الخبر فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا في المعنى سيين في الزمن الماضي بمعنى ولحصول الواقع
خلافه السادس انها كلها مستوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانا نقطع بان كان زيد غنيا يخالف
في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث السابع
ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف تجرد

ضعف الشـا من ان الفعل يستلزم الدلالة
من المعنى الذي دلالته عليه اقوى وينزل المعنى الذي د... عليه ... وجعله اسم زمان الشـاسع لان الاصل
على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم زمان ... بالزمان
في كل فعل الدلالة على التعيين والاخراج عن الاصل لا يقبل الا بدليل العاشـ انها لو كانت دلالتها مخصوصة
مجاز ان ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة كما ينعقد منه واعلم ومن اسم الزمان ولا يخفى ما في بعض
هذه الوجوه من الضعف ولعل ان هذا الخلاف الذي ذكره المصنف ينبني عليه خلافهم في انها هل تعمل في الظرف
او الجار والمجرور او لا ذكره ابو حيان في الارتشاف وذكر غيره وهو حسن **وان ارد بكان ثبت** قال المصنف
وثبوت كل شي بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شي معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتا فادفئوني
وتارة بحضر وان كان ذو عسرة وتارة بقدر لو وقع نحو ما شا الله كان انتهى والتعبير بقدر مشكل لان ما شا الله
الله يعني قدر ويتعقد السبب والمسبب **او كفل** نحو كنت الصبي اي كفلته **او غزل** يقال كنت الصوف
بمعنى غزلته فهذه ثلاثة معان لكان التامة هي في اولها قاصرة وفي الاخيرين متعدية ومصدرها الكون
لمصدر الناقصة عند من اثبته الا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة والكلاءة ولم يذكر معنى
كان الناقصة وهو متوهم مما اسلفناه **وان اريد بتوالها الثلاث** وهي اصبح واضحى وامسى **دخل في الصبح** نحو
اضحى زيد اذا دخل في هذا الوقت **والصباح والمسا** نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وفيه لف
ونشر مرتب والحديد نحو سابق هذه الثلاث التوالي ناقصة وهو اما اقتران مضمون الجملة بالزمان المشارك
لها في الحروف واما بمعنى صار وسيذكر **واريد بظل دام** نحو لو ظل الظلم هلك الناس **او طال** نحو ظل الليل
وظل النبت وزعم المها باذي ومن وافقه انها لا تكون تامة وهو محجوجون بالسماع واما معناها ناقصة
فاقتران مضمون الجملة بالنهار لا بالزمن المشارك لها في الحروف اذ لا زمن يشاركها في ذلك واما بمعنى صار
وسيأتي **وان اريد ببات نزل ليلا** يقولون بات فلان بالقوم بمعنى نزل بهم ليلا ويقولون ايضا بات فلان القوم
اي اتاهم ليلا ولا ينبغي ان يفسر هذا بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل يتعدى بالباء ولو قال المصنف نزل في زمن
البيتوتة لكان اولى لانه اقرب الى تفسير اللغة واما معناها ناقصة فاقتران مضمون الجملة بالبيتوتة
واريد بصار رجع فيتعدى بالى كما لا الى الله تصير الامور **وضم او قطع** فتتعدى حينئذ بنفسها الى واحد
يقال صاره يصيره ويصوره اي ضمه او قطعه كذا في شرح ابن قاسم وهو في ذلك تابع للمصنف واعلم ان معنى
الناقصة تحول الشي من صفة الى اخرى نحو صار الفقير غنيا والعالم جاهلا ومادة هذه ص ي ر والتامة
التي بمعنى رجع لها مادتان هذه وص و ر ولو لا المادة الاولى لم يثبت له ان يذكرها في معاني صار وفي
الصحاح صاره يصوره ويصيره اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها يعني قال الاخفش يعني وجههن
يقال صر الي وصر وجهك الي اي اقبل علي وصرت الشي ايضا قطعته وفصلته فمن قال هذا جعل في الاية
تقديما وتاخيرا اي خذ اليك اربعة من الطير فصرهن انتهى فلم يحك انها بمعنى ضم بل بمعنى امال ووجه وقطع وقال
ايضا لما ذكر مادة ص ي ر صار الشي كذا يصير صيرا وصيرورة وصرت الى فلان مصيرا كقوله تعالى والى
الله المصير والقياس المصار كالمعاش انتهى ولم يذكر في هذه ص و ر ويدا بالناقصة وذكر لها مصدرين
وثنى بالتامة وذكر لها مصدرا واحدا مبيما ولم يفسر واحدة منها والظاهر في تفسير التامة انها بمعنى
انتقل لا بمعنى رجع وهذا المعنى لا يصح وليس هو معنى رجع **واريد بدام بقي** نحو ما دامت السموات والارض
او سكن ومنه الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن وفي الصحاح دام الشي سكن ولم يذكر معنى بقي ثم
ذكر ان هذه التي بمعنى سكن تتعدى بالتضعيف وبالهمزة فقال ويقال دومت القدر وادمتها اذا سكنت
غليانها بشي من الماء **واريد ببرح ذهب او ظهر** وقد فسر قولهم برح الخفا بهذين المعنيين وفي الصحاح برح الخفا
اي ظهر الامر كانه ذهب السر وذهب زال مجمع بينهما **واريد بونى بالنون فتر** والتمام في هذه الكلمة اكثر من
النقصان وقد طلب الجوهري في تفسيرها تامة فقال الونى الضعف والفتور والكلال والاعياء ثم
وقال ونيت عن الامر اني ونى ونيا اي ضعفت وانا وان اي تعب ومعناها ناقصة زال وقد ذكره الجوهري

فقال

الجوهري فقال وفلان لا يني يفعل كذا اي لا يزال **واريد برام فارق** كقوله ﴿ ابا اننا لا ترم عندنا
فانا بخير اذا لم ترم **واريد بانفك خلص** قالوا فككت الاسير فانفك اي خلص **او انفصل** قالوا ايضا فككت
فص الخاتم فانفك اي انفصل وهما متقاربان وانفك بهما مطاوع فك خلاف الناقصة فانها كانطلق ومعناها
زال ويختص بالجحد فهذه فروق ثلاثة **واريد بفتا** بفتح التاء واما المكسور فلا يكون الا ناقصا **سكن او اطفأ**
وفي الصحاح في مادة الفاء والتاء المثناة والهمزة وسافتايت اذكره اي ما زلت ثم قال وفي مادة الفاء والتاء المثلثة
والهمزة فثات القدر سكنت غليانها بالماء وفثات الرجل عني كسرته بقول او فعل وسكنت غضبه فتوهم
ابو حيان من هذا ان المصنف تصحف عليه فتا بالمثناة بفثا بالمثلثة وذكر كلام صاحب الجوهري وصاحب
المحكم في فثا بالمثلثة لا بالمثناة والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما وانما نقله في الشرح عن الفرا فقال
قال الفرا فثات عن الامر كسرته والنار اطفأتها انتهى وليس بمانع ان تكون المادتان قد توافقتا على هذا
المعنى في اللغة من ذلك كثير وبعاـ ان المصنف له كتاب صغير سماه ما اختلف اعجامه واتفق او اهمله
وفيه ان من ذلك فثا وفتا **قلت** لم اقف عليه ولكني وقفت في القاموس للعنبر وزابادي المتاخر
المتوفى بزبيد من بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثماني ماية في مادة فتا بالمثناة بالتاء المثناة ما نصه
وكمنع كسر واطفأ يعني ان فتا الذي على صيغة منع بفتح الفاء والعين يجي بمعنى كسر وبمعنى اطفأ ثم قال
عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفرا وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه وفي شرح
ابن قاسم ايضا وهما ان زال وبرح وفتي وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا الاسبيلي اليه وكذلك
دام وهو ايضا خطا وانما تمايزت هذه الافعال في نقصانها وتمامها بحسب معانيها ومعنى تلك الستة الناقصة
ملازمة الصفة للموصوف منذ قبلها على حسب ما قبلها ومعناها تامة ما ذكر ومعنى دام ناقصة توقيت
مدة ثبوت خبرها لاسمها وتامة بقي او سكن وفيه ايضا ان امسى واصبح واضحى تاتي بمعنى اقام واما ذلك
معروف في اصبح خاصة **فسميت تامة** هذا جواب الشرط المتقدم وهو قوله وان اريد بثبت الخ **وعملت ما يا بار ...**
من الافعال المذكورة على حسب ما تقتضيه من تعد ولزوم بالحرف وبدونه وعليه نقد من جهة انه ذكر
ان بات بمعنى نزل وصرح في الشرح بانه يقال بات بالقوم وبات القوم والنصب لا يعلم مرادفته وهو نزل
فكان ينبغي ان يقول او لا وبيات نزل او اتى وقد تقدمت الاشارة الى ذلك **وكلها** اي كل افعال هذا الباب
تتصرف اي يستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر **الا ليس** باتفاق النحاة **ودام** وهذا لا يعرفه
بصري. قال الفرا واكثر المتاخرين ووجه بعضهم ذلك بانها التزم الاصلة لما الموقتية ولا يتم بعدها المضارع
قال ابن الدهان لا يستعمل موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عنه بني يم وجوزه بعضهم محتجا بقولهم ادوم
لك ما تدوم لي ورده المصنف بان تدوم في مقابلة ادوم وادوم تامة فكذا مقابلها وقال ابو حيان على
الفرا جمود دام على صيغة الماضي بان اصحبك ما دام زيد صديقك في قوة اصحبك ان دام زيد صديقك
وكل شرط حذف جوابه التزم مضيه فيقال انت ظالم ان فعلت ولا يجوز ان تفعل وكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف
الجواب قال ابو حيان وهو مردود بان ما الظرفية قد توصل بالمضارع فدل على عدم اعتبار هذه العلة
ثم انشد ﴿ اطوف ما اطوف ثم اوي ﴿ الى بيت قعيدته لكاع ﴿ انتهى وهذا الرد غير متجه لانه ليس في كلام الفرا
ما يقتضي ان ما الظرفية لا توصل بمضارع اصلا بل الذي فيه انه اذا امكن بناؤها على شرط حذف جواب التزم
مضي فعلها وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ضرورة ان الشي لا يكون علة لنفسه **ولتصاريفها ما لها** فيثبت لغير
الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل **وكذلك سائر الافعال** يثبت لتصاريفها ما ثبت لها وهو واضح **ولا يدخل صار
وما بعدها** وهو ليس ودام وزال وانفك وبرح وفتي وفتا وافتا وونى ورام مرادفتها **على ما خبره** من
المبتدات **فعل ماض** فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي قال السيرافي لان هذه تفهم الدوام على الفعل
واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا **وقد يدخل عليه** اي على ما خبره فعل ماض **بعض
كان وخبر الشان** ولم يشترط غيره هذا الشرط ولم ار من تعرض الى وجهه ولكن السماع كذا جاء وقعه ...

كلام

...

ابن عصفور نقل
واما عندهم بجمعهم اما ذهبوا عن ضابط المسموع اولانه راي ان لا فرق فقاس وحكى ابو حيان ان
الاجماع على جواز ذلك في ليس من غير اشتراط شي وقال الشلوبين جواز ليس خلق الله مثله على وجه من ثلاثة
اوجه احدها ان تكون الا لغا ليس وجعلها حرفا بمنزلة ما وذلك قليل جدا او من نص على ثبوته سيبويه والثاني
ان يكون في ليس ضمير الشان والثالث ان يكون فيها ضمير ما تقدم **ويجوز دخول البواقي عليه** من الافعال وهي
كان واضحى واصبح وامسى وظل وبات **عليه** اي على ما خبره فعل ماض **مطلقا** اي سوا اقترن بقد او لم يقترن
بها نحو ان كنتم خرجتم ان كان قميصه قد من دبر ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل قال عمرو بن معدي كرب
فاصبح اهله بادوا واضحى ينقل من اناس في اناس **خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد** اما لفظا
كما في نحو لك كان زيد قد قام او تقديرا كما في المثل السابقة واصحاب هذا الراي هم الكوفيون واحتجوا
بان كان واخواتها انما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فاذا كان الخبر ماضيا لم يحتج اليها الا ترى ان معنى
زيد قام واحد فاشترط الاقتران بقد لانها تقرب الماضي من الحال فيحصل حينئذ فائدة لا تفيدها
كان وسنعلم ان هذه الافعال البواقي في ترد بمعنى صار وعلمت ان صار لا تدخل على ما خبره فعل ماض فيكون
جواز دخول البواقي على ذلك مشروطا بان لا يكون شي منها بمعنى صار **ويجوز نحو اين زيد توسطا ما نفي بما**
من زال واخواتها نحو اين لم يزل زيد واين لا يبرح عمرو واين لن ينفك بكر واعلم ان الجواز يقال بالاشتراك
على قسيم المنع وعلى قسيم الوجوب والمراد هنا الاول وهو اعم من الاخير وانما قلنا ذلك لان تقديم الاستفهام
واجب وتاخير مرفوع الفعل واجب فكان التوسط واجبا وانما اراد المصنف الاعلام بان هذا ليس بممتنع
وانما اشترط في الثاني ان لا يكون ما لان ما لها صدر الكلام لكن فيه خلاف فمقتضى قول من نفى عنها الصدر
الاجازة وقد نحا ابن عصفور في هذا النزع خصوصه عن الكوفيين قال ابن قاسم وينبغي ان يكون ان كذلك لان لها
الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا انتهى وقد اطلق المصنف انها تعلق وكذا اطلق في لا فينبغي
ان يكون بمنزلة ما عنده ومن قيد صدرية لا بجواب القسم ينبغي له ان يقيد هنا ايضا واما اشتراط ان يكون الثاني
واخواتها لان زال واخواتها فللاحتراز من غيرها فلا يجوز ذلك فيه لان النفي يتسلط على الخبر والاثبات لا يصح تقييد
لانه خارج لولا ان هذا البحث في زال واخواتها لان نفيها ايجاب فكلا يمنع اين خبر الكان ونحوها من النواسخ
الموجبة يتقدم خبرها لهذه الافعال **لا التوسط ليس خلافا للشلوبين** فانه يجيز اين ليس زيد ولا شك انه يمنع تقديم
خبر ليس مطلقا امتنع هذه المسئلة بلا اشكال ومنهم المصنف ومن جوزه اختلفوا فالكثير يمنع والشلوبين
يجيز والذي يظهر ان المانع ما قدمنا من علة امتناع اين لم يكن زيد وهي تنافي النفي والانشا فان ليس
ولم يكن سوا فان قيل انما امتنع لكونه طلب محالا لان المعنى اخبرني عن المكان الذي ليس زيد فيه فيحتاج
الى ان يخبره بجميع الاماكن وذلك محال فالجواب ان هذا او انتقض بما لو امتنع ان يقال اصعد السما واجمع بين
الضدين ونحو ذلك امتناعا لغويا نظرا للاستحالة اذا قال له ليس هو في شي من الاماكن الا المكان الفلاني
او يقول له على النفي هو في مكان كذا فيفهم انه ليس في بقية الاماكن **وترد الخمسة الاول** وهي كان واضحى واصبح
وامسى وظل **بمعنى صار** فمثال كان قوله تعالى فكانت هبا منثورا ومثال اضحى قول الشاعر
فلم ضحوا الا بهم ورق جفنه • فالوت به الصبا والدبور ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا
ومثال النابغة امسى قول النابغة • امست خلا وامسى اهلها احتملوا • اخنى عليها الذي اخنى على لبد
والاستشهاد به انما هو باعتبار امست خلا لا باعتبار امسى اهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يتم المعنى
جبرا كما مر ومثال ظل قوله تعالى ظل وجهه مسودا وزعم الزمخشري ان بات بمعنى صار وحمل عليه الابدي
قوله عليه الصلاة والسلام فان احدكم لا يدري اين باتت يده ورده المصنف لاحتمال حمله على معنى بات الاصلي
وقد جمع في الشرح الذي يتبع هذا القول فوتاه واوفي ما ينبسك لديه لما لك قوله • احبي كلما ذكرت
كليب • ابيت كاني اطوى بجمر • لان كلما لعموم الاوقات وبات اذا كانت على بابها مختصة بالليل **ويلحق بها**
اي بصار في المعنى ليس راجعا الى الخمسة الاول لفساده وانما رجع الى صار اي يلحق بها **ما رادفها** في رفع الاسم
ونصب

ونصب الخبر **من** كقوله ربيته حتى اذا تمعددا • فاض بعد الكحصان اجردا • وعادكقوله وكان مضلي من هديت برشده
فلله مغو عاد بالرشد • بالرشد امرا • وقوله • تعد فيكم جزر الجزور رماحنا • ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجا بانها
فعلان تامان بيعد بان ما بلي قال وانما المنصوب بعدهما حال واحتج ابن عصفور بما لبيت الثاني على ان المنصوب
حال بكونه معرفة ثم قال ولا يمنع ان يكون حالا الا ان التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة على
معنى مثل فقد تجعله العرب في الشعر وآل كقوله • وعروب غير فاحشة • ملكتني ودها حتى اذا ما آلت • لا تكلمنا
كل حي معقب عقبا • اي صارت لا تكلمنا وهذا البيت نص في المدعي وكالظاهر فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى
حلفت ولا تكلمنا جواب القسم **ورجع** نحو لا ترجعوا بعدي كفارا **وحار** كقوله • وما المرء الا كالشهاب وضوئه
يحور رمادا بعد اذ هو ساطع • **واستحال** كما في الحديث فاستحالت غربا **وتحول** كقول امرئ القيس • وبدلت قرحا
داميا بعد صحة • لعل منايانا تحولن ابوسا **وارتد** لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله • فرد شعورهن السود
بيضا • ورد وجوههن البيض سودا • فكان هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله فارتد بصيرا كذا قال المصنف **وتعد**
بمعنى صار في توهم ما جات حاجتك واول من قال ذلك الخوارج فالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم
رسولا من علي رضي الله عنه مجاز هذا التركيب بمعنى صار وحاجتك بالرفع فما استفهامية في محل نصب على انها
خبر قدم لاجل الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جات واسمها
ضمير ما وصح تانيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى هذا الكلام انه يقتصر باستعمال جا
بمعنى صار على هذا التركيب لخاص ولا يعدى الى غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل وجا الامر تغيرين اختلف
في تغيرين اخبر هو ام حال والاولي ان يكون من قبيل الاخبار لان الاخبار بحال فضلة وان المغنى على الصيرورة
وعلى ان التغيرين تحط الفائدة لقولك كلت البرحا تغيرين تاك تلبيه وفيه نظر اذ لم يقصد واصيرورته
على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدهم انه جا متصلا وجعل انتقاله من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم **وقعد**
كانها حربة يعني انه نادر لحاق فقعد بها في قولهم شحذ شفرته ويروى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
بمعنى صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها بن اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملته فيه العرب وقال ابن الحاجب
الاولي ان يطرد جاكما اسلفته قال واما قعد فلا يطرد وان اطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعملته فيه فلا
يقال قعد كانه بمعنى صار بل يقال فقعد كانه سلطان لكونه مثل فعدت كانها حربة واستحسنه الرضي
والاصح ان لا يلحق بها ال لان ما تمسك به مثبتوها من قوله ثم آلت لا تكلمنا الاولي فيه لاحتمال ان تكون بمعنى
حلفت كما مر **ولا قعد مطلقا** اي سوا كان الخبر بعد رابكانه مثل فعدت كانها حربة او لم يكن كما ذهب اليه الفرا
وجعل منه قوله • لا يقنع الجارية الخضاب • ولا الوشاحان ولا الجلباب • من دون ان تلتقي الركب
ويقعد الايرلة لعاب • وجعل منه الزمخشري فيقتصر من توما محذولا وقد علمت كلام ابن الحاجب **وانه لا يجعل**
من هذا الباب غدا وراح كما ذهب اليه قوم منهم الزمخشري وابو البقا واستشهد على ذلك بقوله عليه الصلاة
والسلام لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وبقول ابن مسعود رضي الله عنه
اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة ولا حجة في ذلك لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالا لا سيما والتوحيد لا نكرة
ولا اسحر واظهر كما ذهب اليه الفرا ولم يذكر لذلك شاهدا **ويتوسط اخبارها** اي اخبار الافعال الناقصة
كلها **جوازا** والمراد به هنا ضد الوجوب وليس المراد الشايع الذي هو اعم من الوجوب وغيره بدليل ما بعده من قوله
ما لم يمنع مانع من توسط الخبر نحو كان فتاك مولاك اذ لو توسط هنا حصل الالتباس **او موجب** التوسيط نحو يعجبني ان
يكون في الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا يتاخر عن الاسم لاجل الضمير ومثال
هذا المقادر نحو كان في الدار ساكنها ليس يصح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ
لم يمتنع **وكذا تقديم خبر صار وما قبلها** وهو كان واضحى واصبح وامسى وظل وبات **جوازا** بالنصب على الحال من
ضمير المستكن في الجار والمجرور المتقدم اي وتقديم خبر هذه وما قبلها ثابت مثل المتقدم في حال الجواز والمصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جايزا او على حذف مضاف اي ذا جواز مثل قايما كان زيد **ومنعا** اي ممنوعا او ذا منع

نحو ما رعد وي صديقي ما فيه لبس وكذا اخواتها كان زيد في المسجد ما فيه حصر ونحو كان بعل هند حبيبها
ما يلزم فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فان الخبر هنا لو وسط او قدم لزم ذلك وبعض النحاة يجيز تأخير الخبر
في مثل هذا لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد ووجوبا اي واجبا او ذا وجوب نحو كم كان مالك وغلام من كان
زيد هما لو وسط او اخر لزم منه اخراج ذي الصدر عما يستحقه من الصدر رتبة وقد يتقدم خبر زال وما بعدها
وهو انفك وبرح وفتئ وفتي وافتا وونى ورام مرادفتاها منفية بغيرها نحو قائما لم يزل زيد وفي طيب
العيش لم يبرح عمرو وبني عليه قول الشاعر ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد
فيتقدم معمول الخبر وانما يتقدم حيث يجوز تقدم العامل كذا قيل ولا يطرد فانك تقول زيدا لن اضرب
ولم اضرب ولا يطلق المنع من كل نافٍ سواء كان ما او غيرها من ادوات النفي خلافا للفرا فانه منع تقديم
خبر زال واخواتها مع كل نافٍ ولا يطلق الجواز خلافا لغيره اي لغير الفراء من الكوفيين فيجوز التقديم مع كل نافٍ ما
وغيرها نحو قائما ما زال زيد متمسكا بان هذه الافعال موجبة في المعنى وان كانت منفية في اللفظ ورد بان المراعى
في التقديم انما هو اللفظ وقال المصنف في شرح الكافية بعد ان ذكر انه يمتنع فاضلا ما كان زيد وجاهلا
ما زال عمرو وما انضم وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها واتفق اي الكسائي والجرمي
في ما كان نحو وخالفهما في ما زال واخواتها لان نفيها ايجاب والخبر بعدها كخبر كان المثبتة فلم يمتنع عمله
جاهلا ما زال عمرو كما لا يمتنع جاهلا كان عمرو فلو كان النفي بلا او لن او لم جاز التقديم عند الجميع فحكي الخلاف
في ما كان وحكى الاجماع في النفي بلا ولن ولم وقد حكي الخلاف فيها هنا ولا يتقدم خبر دام اتفاقا فيمتنع اكرمك
ابيرا ما دام زيد لما تقرر من ان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله وحكاية الاتفاق في هذه الصورة
صحيحة ويمتنع ايضا نحو اكرمك ما ابيرا دام زيد وقد نص صاحب الايضاح وابن المصنف على امتناعه وهو
ظاهر كلام المصنف وقيل قياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا ان ثبت ان
دام لا يتصرف فيتجه المنع كذا في شرح ابن قاسم ولا يتقدم خبر ليس عليها على الاصح من القولين وهذا
مذهب الكوفيين وهو مبني على قولهم انها حرف كما الحقوها بما كان فوافقهم المبرد وان كان من مذهبه
انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما والقول الاخر وهو جواز التقديم مذهب الاكثرين استدلالا
بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجهه ان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يقع العامل
وقد عرفت انه لا يطرد نحو ذلك قال الرضي ولا منع ان يقال يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة
تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث قلت وقد سبق الخلاف فيه والاستدلال بالاية ضعيف وجه
بان الظروف يتسع فيها فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع ولا يلزم
تاخير الخبر ان كان جملة سواء كانت اسمية او فعلية اي وسواء كان فعل الفعلية رافعا لضمير الاسم او لا خلافا
لقوم فلا يجيزون ابوه قائم كان زيد ولا كان ابوه قائم زيد ولا يقوم كان زيد ولا كان يقوم زيد على ان
يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها قال ابن السراج والعباس جوازه وان لم يسمع قال المصنف وهو الصحيح
لثبوت ذلك في المبتدا كقول الفرزدق الى ملك ما امه من محارب • ابوه ولا كانت كليب تصاهره •
ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فان تقديم
المعمول يؤذن بتقدير العامل قلت وقد سبق ما عليه ومنهم من منع اذا كان الفعل رافعا لضمير الاسم
نحو كان زيد يقوم واجاز في غيره نحو كان زيد ابوه قائم وكان زيد يقوم ابوه وصححه ابن عصفور قال
لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم
زيد لم يرجع الى ذلك ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تاخير مرفوعه فلا يقال قائما كان زيد ابوه لما فيه
من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء ويقبح اي يقبح تقديم الخبر الجائز التقدم تاخير منصوبه
الا ان يقال الا كان زيدا طعامك اكلا فيقبح ولم يمتنع لان المنصوب ليس كالجزء من عامله لكونه فضلة ما لم يكن
ذلك المنصوب ظرفا او شبهه فيجوز بلا قبح نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك لاتساعهم

في الظرف

ويمتنع هنا اي في هذا الباب تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه ان ظهر الاعراب
في الطرف وما يشبهه فان خفي الاعراب نحو كان اخي صديقي وجب كون المقدم الاسم والمؤخر
نحو كان اخوك نديمي ولم يكن خبرا مشتركا احد وقد اجاز الزجاج في قوله تعالى مازالت تلك دعواهم ان يكون تلك خبرا ودعواهم
الخبر هذا هو المعروف وقد يخبر هنا اي في باب كان وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا لا ضرورة كقول حسان رضي الله عنه
انعما او بالعكس وقد يخبر هنا اي في باب كان كقول القطامي • قفي قبل التفرق يا ضباعا • فلا يك
كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء • كذا استشهدوا المصنف قال وليسا بضرورة لتمكنها من رفع مزاجها على تقدير كان شانية
موقف منك الوداعا • كذا استشهدوا المصنف قال وليسا بضرورة لتمكن الاول من رفع مزاجها على تقدير كان شانية
وتمكن الثاني من ان يقول موقفي بالياء وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بالتي لا شاعر عنها مندوحة
واما باب ان فاحتج فيه بحكاية سيبويه ان قريبا منك زيد ونصف ابو حيان بعض ان قريبا ظرف واسم ان
ضمير الشان محذوف وفي مثل ان بك زيد مأخوذ وانشد المصنف للفرزدق • وان حراما ان ابيت مجاشعا • بابي النجم الكرام
لئمام • ولا حجة لابي حيان في هذا وقد يقال ان اراد المصنف النكرة المحضة فلم يمثل بان قريبا منك وكابيك
موقف مثل لانهما موصوفان لانهما موصوفان وان اراد النكرة غير المحضة فليس ذلك بقليل ومنه ان اول
بيت وضع للناس للذي ببكة وقد يمنع انتفاء العلة عن هذا النوع بالنسبة الى غيره قلت فينبغي
ان يقال مراده مطلق النكرة فلا يرد عليه ما ذكرنا فصل يذكر فيه بعض
احكام الخبر في هذا الباب وامور يختص بها بعض افعاله يقترن بالا اي الاستثنائية الخبر المنفي نحو ما كان
زيد الا قائما او فعل نحو ليس زيد الا قائما فان اصلها قبل دخول حرف الايجاب ما كان زيد قائما وليس زيد قائما
فالخبر في الاول منفي بحرف وفي الثاني بفعل فلما قصد ايجابهما دخلت عليهما الا قال ابن قاسم ودخل في الخبر
ثاني مفعولي ظننت نحو ما ظننت زيدا الا قائما وثالث مفاعيل اعلم نحو ما اعلمت زيدا فرسك الا سابقا قلت
الظاهر ان مراده بالخبر ما يقع خبرا للافعال الناقصة لانها هي المبحوث فيها في هذا الباب فلا يدخل ما ذكر
والمنفي في قولنا ما كان زيد لا يقوم جزء الخبر لا مجموعه اذ مجموع الخبر هو لا يقوم وليس بمنفي فلا يدخل تحت
عبارته ان قصد ايجابه اي ايجاب الخبر وهو قيد مستغنى عنه كالقيد في مثل قولك يدخل حرف الاستفهام
ان قصد الاستفهام ثم ذلك يغني عن القيد الاتي اذ لا يقصد ايجاب غير القابل وكان قابلا للايجاب احترازا
من نحو ما كان مثلك احدا فلو قرنته بالا امتنع لانه لا يقع في الايجاب ولا يفعل ذلك ابدا لاقترانه بالا بخبر
برح واخواتها وهي زال وانفك وفتئ وفتي وافتا وونى ورام مرادفتاها وكانت حق الصنفين بعطف هذا
بالفاء لا بالواو فيقول فلا يفعل لانه حكم مسبب عن الاول لان نفيها ايجاب من حيث المعنى والاستثنا المفرغ
لا يكون الا في النفي وقد يجيء في الاثبات حيث يصح المعنى ولا يمتنع في مثل ذلك الا ترى انك اذا قلت
ما زال زيد الا عالما لم يكن بخبر نفي من حيث المعنى ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة استمرار زيد على جميع
الصفات الا العلم وما ورد منه بالا مؤول كقول ذي الرمة • حراجيج ما تنفك الا مناخة • على الخسف او نرمي بها
بلدا قفرا • وافترق الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من اخلد الى العجز عن تاويله وتعلل بقول
الاصمعي ذو الرمة لا يحتج بقوله لانه بشعره فاقدم على تخطئته غير مبال بذلك الاخطل والجمهور على الاحتجاج
وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على زيادة الا وهو راي ابي الفتح بن جني قال ابن قاسم وهو ضعيف فان الا
لم تثبت زيادتها قلت قد جوزه الواحدي في البسيط في قوله تعالى كل يتبعني بالا ليس الا دعاويه او انشد
عليه الفرزدق • هم القوم الا حيث سلوا سيوفهم • وضحوا بلحم من محل ومحرم • وخرجه ابن خروف وعصفور
والمصنف على ان تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال اي لا تنفك
عن التعب الا في حال اناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف يريد انها تناخ معدة للسير فلا تنرسل
من اجل ذلك الى المرعى قال ابن قاسم او بمعنى الا وسكن الياء ضرورة قلت احسن منه ان تجعل او عاطفة
ونرمي عطفا على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وخرجه اخرون على ان تنفك ناقصة خبرها على الخسف
اي معه ومناخة حال وفيه ضعف اما على تقدير ان يكون عامل الحال لا ينفك ففي وصفين احدهما ان المفرغ ذكر ما يأتي

في المثبت وان كان المستثنى ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان ما قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى تعلة
الا في تابعه او في المستثنى منه لا يجيء في بابه واما على تقدير ان يكون عامل الحال على المصنف من ثلاثة اوجه
احدها ان المفرغ في الاثبات قليل نادر والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه وفيه ضعف كما
يجيء والثالث ان المستثنى لا بد ان يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجيزه البصريون وسيأتي
ويقال انه لما عيب على ذي الرمة قال اناخت الا مناخة والا الشخص واليه ذهب الكسائي كذا قال نجم
الدين سعيد في شرح الحاجبية **ويختص ليس بمجيء اسمها نكرة محضة** كقوله • كم قد رأيت وليس شيء باقيا •
من زائر طرق الهوى ومزور • وانما اختصت بذلك لانها للنفي وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة
قلت النكرة في مثله عام ولا يمتنع نكرة محضة **ويختص ايضا بجواز الاقتصار عليها اي على الاسم دون قرينة** تدل
على كونه نكرة عامة حكى سيبويه ليس احد اي هنا **واقتران خبرها بالواو ان كانت جملة موجبة بالا** كقوله
ليس شيء الا وفيه اذا ما • قابلته عين البصير اعتبار • ومنع بعضهم ذلك وتاول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال
او على زيادة الواو **ويشاركها في الاول** وهو مجيء الاسم نكرة محضة **كان بعد نفي** كقوله • اذا لم يكن احد باقيا
فان التاسي دوا الاسى • **او شبهه** اي شبه نفي كقوله • ولو كان حي في الحياة مخلدا • خلدت ولكن ليس حي بخالد •
ويشاركها ايضا في الثالث وهو اقتران الخبر بالواو وان كان جملة تامة موجبة بالا **بعد نفي** كقوله
ما كان من بشر الا وميتته • محتومة لكن الآجال تختلف • واما المنفصل هنا او شبه نفي لان الا لا تقع بعد نفي في
التفريغ وقد يقال اذا ثبت ان كان مشاركة لليس فيما ذكر فاين ما ادعاه المصنف من الاختصاص لليس وجوابه
ان الاختصاص الثالث غير مشروط فيه تقدم شيء وجواز ذلك في كان مشروط بتقدم نفي او شبهه في الاول
وتقدم نفي في الثالث او يقال المعروف لليس باجتماع الشروط الثلاثة لا بكل واحد منها **وربما شبهت**
الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا اي سواء كان الفعل كان او غيرها تقدم نفي او شبهه
او لا جاءت بالا او لم تجئ كقوله • وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا • واكثر ما يعطونك النظر الشزر •
وقوله • فظلوا ومنهم سابق دمعه له • واخر يثني دمعة العين بالمهل • فجاء الخبر مقرونا بالواو بعد اصبح في
الاول وظل في الثاني مع الايجاب المحض وهذا انما اجازه الاخفش واما غيره من البصريين فلا يجيزون ذلك
ولا يتجه في البيتين لاحتمال اصبح وظل فيهما التمام وتجعل الجملة حالية او انهما ناقصان والخبر محذوف **ويختص**
كان الآتية بصيغة الماضي وهي الملفوظ بها فليست كان بمنزلتها في قوله ويشاركها في الاول كان فان تلك
لا يراد بها خصوصية الماضي تختص كان هذه وهي الماضية من حيث هي لا الناقصة بخصوصيتها لان من جملة
اختصاصها بالزيادة والزائدة تشبهها لا تشبهها فعلم ان المراد وتختص هذه اللفظة بكل واحد من
الخصائص التي تذكر لا باجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شيء لا بشرط ولا بغير شرط **بمرادفة لم يزل كثيرا**
فتفيد الدوام والاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديرا وفيه نظر لانه لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل
وانما لم يمكنه ان يفسرها بما دام لان نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية فان قال بمرادفة ما دام فتكون ناقصة
في تاويل المفرد ايضا فعليه الاشكال السابق وان قال دام فلا تكون ناقصة والذي يظهر ان يقال تختص كان
بافادة استمرار خبرها لاسمها ولا تذكر المرادفة البتة **قال** المصنف الاصل في كان ان يدل بها على حصول ما دخلت
عليه فيما مضى دون تعرض لازلية ولا لانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن
الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قلت وكذا اذا قصد
الاستمرار فلا بد من دليل يقام عليه **والحاصل** ان كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة قال ابو حيان
واكثر النحاة قالوا ان كان تقتضي الانقطاع كسائر الافعال الماضية ومن يحتمل حقيقة المعنى لم يلبث
في الدلالة على الانقطاع وفيما قاله نظر **ويختص ايضا لفظ كان بجواز زيادتها** اي تجردها عن معمول بدليل قوله بعد
وكان مسندة **وسطا باتفاق** نحو ما كان احسن زيدا وكقول ابي امامة رضي الله عنه او نبي كان آدم صلوات الله
عليه وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس **واخرا على راي** ذهب اليه الفراء فتقول عندي زيد قائم كان والصحيح

المنع

مفتوح منصوب الخبر

تنبيه
قرنه الخبر بالواو

تنبيه
زيادة كان
وصيغة الماضي حتى النفي والانقطاع

المنع لان الزيادة على خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وزيادتها موخرة لم تسمع وقد علمت ان كلام
المصنف مقتض لان كان الزائدة لا مرفوع لها وهو راي الفارسي قال لانها تشبه الحرف الزائد فلم يبال بخلوها
من الاسناد ولانها قد زيدت بين على ومجرورها فلو كان لها مرفوع لزم الفصل بجملة بين الجار والمجرور ولا نظير
له وذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال هي عليه اي كان هو اي الكون وعلم من كلام
المصنف ان منع زيادتها مما اصله محل وفاق وقد اطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها مثل وكان الله غفورا رحيما
مع تقدير ورها وعملها في الاسم والخبر **وربما زيد اصبح وامسى** كقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وهو عند
البصريين نادر ولا يقاس عليه **ومضارع كان** كقول ام عقيل بن ابي طالب • انت تكون ماجد نبيل • اذا تهب
شمال بليل • فان قلت هذه الالفاظ شاركت كان في الزيادة فما وجه الاختصاص قلت لكون زيادتها قياسا فانه لا
يثبت الا لكان واما زيادة هذه الافعال فانما وقعت على سبيل الندور وليست من مواقع القياس في شيء **وكان**
مسندة الى ضمير ما ذكر كقول الفرزدق • فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام • فزادها بين
الصفة والموصوف قال المصنف ولا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها في نحو
زيد ظننت قائم هذا مذهب سيبويه انتهى وهو مذهب الخليل ايضا ومن الناس من فهم عن هذين الامامين
الزيادة على حقيقتها ومنهم من فهمها على غير ذلك فقال اراد انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء
القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فجيء بكانوا تاكيدا لما فهم من المعنى قبل دخولها والذاهبون
الى الاول ادعوا ان مجموع كانوا زايد كما ذكره المصنف وقال الفارسي الضمير المتصل تاكيد للضمير المستتر في لنا
وكان لا عمل لها في الضمير وقال ابن جني الضمير المتصل وقع موقع المنفصل وهو مبتدا خبره لنا لكن لما اتصلت به كان
اعطي اللفظ حقه فاتصل به وقال ابن عصفور الاصل وجيران لنا هم كرام فلما اتى بموضع الصفة وهو فاعل لنا ثم
زيدت كان الى جانب هم فاتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه للضرورة كما انها تتصل في ان لا يجاورنا
الاك ديار مع انه حرف وهذا الحرف لانه نعت فلنك ولا ادري ما الذي دعى الكل الى هذا التكلف مع امكان ان
تكون كان ناقصة والضمير المتصل اسمها ولنا خبرها مقدم عليها ولا غبار عليه **او زيدت كان غير مسندة الى شيء**
بين جار ومجرور كقوله • سراة بني ابي بكر تساموا • على كان المسومة العراب • وبعضهم يقول بين على ومجرورها
وذلك لا يخل السامع وجه ما قال المصنف ان السند لم يكن لكون الجار على بل لكونه جارا في الجملة وهو لا يخل الفصل
وتختص كان بعد ان الشرطية ولو الشرطية بجواز حذفها مع اسمها او خبرها لما سيذكر **ان كان اي اسمها ضميرا ما علم من غائب**
كقوله • قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا • فما اعتذارك من قول اذا قيلا • اي ان كان هو اي ذلك المقول وكقولك
اطلب العلم ولو بالصين التقدير ولو كان هو اي العلم بالصين **او حاضر** كقولك لا ترحل ان فارسا وان راجلا اي ان كنت
وكذا قولك اطلب العلم لو غنيا ولو فقيرا اي لو كنت وذكر المصنف الغائب والحاضر تعميما للضمير المعلوم ولو
لم يذكر ذلك شرطا ان الضمير لا وهو حاضر او غائب وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر **فان حسن مع كان المحذوفة ثم**
بعد ان دون لو تقدير فيه او معه جاز رفع ما وليها اي ولي نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان في
عملهم خير فجزاؤهم خير والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان معه او في يده او عنده سيف فالمقتول
هو به سيف وهذا الاشكال في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة واما الحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة
المعنى اذ معنى ان كان في عملهم خير وان كان معه او في يده او عنده سيف معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان
نفس عمله خيرا وان كان ما قتل سيفا لا انهم عملوا لا انما الخير ولا ان صحبته او في يده او بحضرته وقت
القتل سيفا وقد يدفع هذا بان نوع التجريد فيكون نحو ان كان في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان
عملهم خيرا لان المعنى انفسها دار الخلد وفيه ايضا ضعف من جهة اللفظ لان حذف كان مع معمولها الذي هو
في صورة المفعول الفضلة تحذف في شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا فلا تحذف مع اسمها الذي هو
بكثرته ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وتقديره التامة وان كان ما يغني به كثرة المحذوف فيضعف كما سيأتي وما يغني
تقدير مثل ذلك **تعين نصبه** اي نصب الاسم الاول الواقع بعد ان نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل

زيادة اصبح وامسى

[illegible]

حذف كان

[illegible]

ان عادا ايكان
اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا الراجل وجعا جر الاسم المذكور بعرونابلي الا او بان وعدها
اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا الرجل ثم قال ان سيف فسيف اي ان كان ما تقتل به سيفا فتقتله ايضا بسيف وحكى عن
اي مجرد بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان ما تقتل به سيف وحكى عن
يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو
وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا انما يحمل لحذف لا ما يوجب الاطراد ويسوغ القياس عليه فلا يقال
منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده وسياتي في حروف الجر وجعل ما بعد الفا الواقعة جواب
ان المذكورة خبر مبتدا اولى من جعله خبر كان او مفعولا بفعل لائق او حالا فيجعل الاسم الواقع بعد الفا في نحو هم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير خبر المبتدا محذوف والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ويمكن ان يجعل
مفعولا لفعل يليق بالمحل فيقدر رهم يجزون خيرا ويمكن ان يجعل حالا فيقدر رهم يلقون الجزاء خيرا لكن الاول اولى
لشياع اضمار المبتدا بعد الفا وكثرته وقلة المحذوف اذ هو مفرد بخلاف التقدير من الاخيرين وكان الاول
بالمصنف ان يقول اولى من نصبه ونصبه مفعولا اولى من نصبه حالا وهذا اولى من نصبه خبرا ووجه ذلك ان اضمار
كان الناقصة بعد ان ولو قليل وان وجه المفعول اقل تقديرا من وجه الحال وانما كان ما ذكرناه اولى
لا فصاحه بان الرفع ارجح من النصب وبيان الارجح من وجه النصب واعلم ان المصنف رحمه الله جرى على عادة
كثير من النحويين في تعبيرهم عن الفا الواقعة في مثل ان خيرا فخير بانها جواب الشرط وفيه تسامح
اذ الفا ليست للجواب قطعا وانما هي رابطة الجواب ثم نصها بحذوف توكل لظهور المراد واضمار كان الناقصة
قبل الفا اولى من اضمار التامة فتقديرا ان كان في عملهم خير اولى من تقدير ان كان خيرا وان كان اقل لان كان
التامة قليلة الاستعمال ولا يجدون الا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وايضا
فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كانه اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه به وقد ظهر مما تقدم
ان في مسئلة ان خيرا فخير اربعة اوجه رفعهما ونصبهما والمغايرة في الاعراب بينهما وهي صادقة بصورتين
قال الصفار احسن الاوجه نصب ما بعده رفع ثم رفعهما يعني لانك حينئذ ما التبست ثم نصبهما ثم
عكس الاول وذكر السبب المقتضي لذلك ولا يخفى عليك اذا تاملت ما تقدم ثم قال وكان الشلوبين يسوي
رفعهما ونصبهما لان في رفع الاول ما يقابله حسن رفع الثاني وحسن نصب الاول يقابله قبح نصب الثاني فيتكافا
وهو باطل لانك اذا نظرت الى الاحسنين رايت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لا استوا بهما في الاضمار ورجحان
رفع الثاني بانك اضمرت ما اظهرت واذا نظرت الى الاقبحين رايت نصب الثاني اقبح من رفع الاول لا استوابهما
في الاضمار وضعف نصب الثاني بانك اضمرت جملة وفي رفع الاول لم تضمر جملة وبوضحه ان سيبويه وصف
رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما وربما اضمرت كان الناقصة بعد لدن كقوله من لد شولا فالى اتلائها
اي من لد كانت شولا وقدره سيبويه والجمهور من لد ان كانت قال المصنف وتقديران مستغنى عنه كما يستغنى
عنه بعد مذ ومن الناس من حمل كلام سيبويه ومن تبعه على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب والشول هي
النوق التي ارتفعت البانها واحدها شائل ولا تلاصدر قولك اتلت الناقة اذا ولدت فصارت ذات
تلو وبعد شبهها اي شبه لدن كقوله ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا
اراد ازمان كان قومي مع الجماعة كذا قاله سيبويه والتزم حذفها اي حذف كان الناقصة معوضا عنها كلمة ما بعد
ان نفع لهم التزما كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت
فحذف حرف الجر جوازا على القياس ثم حذف كان وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
عنه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولم يبد مستندا من جهة السماع ثم ادغم الميم الساكنة في
النون الساكنة في الميم وجوبا وانفصل الضمير المرفوع المتصل لاعامل يتصل به في اللفظ فجعل منفصلا فصار
اما انت فان قلت فبم يتعلق الجار المقدر قلت بمحذوف يدل عليه القرينة والمعنى لا فخر لاجل كونك ذا عدد
تاتي بهما فما كان في ذلك اذ قومي لم تستاصلهم الازمان وابو خراشة بضم الخا المعجمة شاعر مشهور
اسمه خفاف بخا معجمة مضمومة وفا بين بينها الف ابن ندبة على وزن ثمرة وهي امه والنفر عدة رجال من ثلاثة

الى

الى هم بالاكل ومراده ان قومه اقويا لم تهلكهم السنة المجدبة لما هم عليه من القوة والجدة وهو ابن الحاجب البيت
المشتق والضبع السنة المجدبة وتاكلهم تستاصلهم استعارة تبعية اي تهلكهم بسبب الجدب تشبيها لاهلاكها
على وجه اخر فقال معناه انه يمدح ابا خراشة اي انا بخير لانا كلنا السنون ولا يضرنا ضار لاجل ان كنت ذا نفر يعني انا
سوة ماء من في نعمة وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا مجي ان المفتوحة شرطية وقالوا
قد شرك ان تشل بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وان المكسورة فيه شرطية فكذا المفتوحة وما عندهم عوض
من الفعل المحذوف وقال الرضي ولا اري قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى
البيت ان كنت ذا عدد فلست بمفرد واما اللفظ فلمجي الفا في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا
فالله يكلو ما تاتي وما تذر فعطفه اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف وفيه
بحث ذكرناه في حاشية المغني وبعد ان بكسر الهمزة قليلا كقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره
ولا يجدون الفعل مع المكسورة معوضا منه ما الا في هذا او قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة
ولا يجوز اما انت منطلق انطلقت ويجوز حذف لامها اي لام الكلمة التي هي مضارع كان الساكن احترازا من اللام
المحركة جزما اي مجزوما اي سكون جزم احترازا من سكون الوقف فدخل نحو ولم اك بغيا ونحو قالوا لم نك من المصلين
ونحو فلا تك في ضيق مما يمكرون ونحو فلم يك ينفعهم ايمانهم وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة
وشبه النون بحرف العلة ثم الحذف مقيد بان لا يتصل بالنون ضمير احترازا من ان يتصل بها ذلك فلا يجوز الحذف
حينئذ كقوله فان لم يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها في نظر يتوجه على المصنف منافسة
في اطلاقه جواز الحذف ولا يمنع ذلك الذي ذكرناه من جواز حذف اللام الساكنة ملاقاة ساكن وقال يونس
وخلافا لسيبويه ويختار المصنف لاول لمستندا الى استعمالات وقعت للعرب كذلك كقوله
لم يك الحق سوى ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم
وقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم قال ولا ضرورة في هذه الابيات لتمكن
الشاعر الاول من ان يقول لم يكن حق سوى ان هاجه والثاني ان يقول فان تكن المراة اخفت وسامة والثالث
من ان يقول اذ لم يكن من همة المرء ما نوى وانت خبير بان هذا مبني على ما مشى عليه من دعواه في الضرورة
ما تقدم مما يفضي الى انه لا يثبت في كلام العرب ضرورة ابدا او غالبا وليس في كلامه ما يقتضي ان الثبوت
عند ملاقاة الساكن ارجح وقد صرح بارجحيته في الشرح قال ولذلك لم يقع الحذف في الحكم نحو لم يكن الذين
كفروا ولا يلي عند البصريين كان واخواتها بالنصب على انه مفعول متقدم غير ظرف بالرفع على انه فاعل نحو كان
عندك زيد جالسا وشبهه نحو كان على الفرس زيد راكبا من معمول خبرها فلا يجوز عندهم كان طعامك زيد ياكل
ولا كان طعامك ياكل زيد وانما اجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع فيها وهم في ذلك على عادة معروفة
واغتفر ذلك بعضهم كابن السراج والفارسي مع انفصال العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيزون لدرج انفصال
العامل عن معموله كان طعامك زيد ياكل والكوفيون يجيزون كلتا المسئلتين وما اوهم خلاف ذلك كقوله
فقنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وقوله فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى
تلقي المساكين فقدر البصريون فيه ضمير الشان مستترا في الفعل فلا يكون معمول خبر كان فوليها في البيت
الاول والمعمول خبر ليس فلم يلها في البيت الثاني حتم يكون المقدم معمولا لخبر المبتدا وفي المسئلة خلاف
قال ابن قاسم واعلم انه يتاتى في مسئلة كان زيد اكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا ستة مع تقديم كان
وهي كان زيد اكلا طعامك كان زيد طعامك اكلا كان طعامك اكلا زيد كان اكلا زيد طعامك كان اكلا طعامك زيد كان طعامك زيد اكلا
كان زيد طعامك اكلا وكلها جائزة الا الخامس فيمتنع عند البصريين والا السادس فان بعض البصريين منعه
وبعضهم اجازه وستة مع تقديم زيد وهي زيد كان اكلا طعامك زيد طعامك اكلا كان زيد اكلا كان طعامك كان
زيد طعامك كان اكلا زيد طعامك اكلا كان اكلا زيد اكلا طعامك كان وكلها جائزة وستة مع تقديم اكلا وهي
اكلا كان زيد طعامك اكلا كان طعامك زيد اكلا زيد كان طعامك اكلا زيد طعامك كان اكلا طعامك كان زيد

نعـ
همزة نون يكن

نعـ
اي ما معمول الخبر

كان طعامك

الا طعامك زيد كان وكلاهما جايزة عند البصريين الا الثاني ففي الاول فتح الفصل بين الخبر المقدم ومعمول الوضع
وسببه مع تقديم طعامك وهي طعامك كان زيد اكلا طعامك زيد اكلا كان طعامك اكلا زيد كان طعامك
زيد كان اكلا طعامك كان اكلا زيد طعامك الا كان زيد وكلاهما جايزة عند البصريين ولبعض الكوفيين
خلاف في بعض المسائل لا نطول بذكره ونقل بعض المغاربة ان تقديم معمول الخبر وحده على كان واخواتها لا يجوز
ظرفا كان او غيره لكثرة الفصل والصحيح جوازه مطلقا قال تعالى اهولاء اياكم كانوا يعبدون وان سننه

فصل في الكلام على ما الحجازية وما الحق بها وعلى مواضع تزاد فيها ان والباء امور تتعلق بليس
الحق الحجازيون وكذا التهاميون فيما حكاه الكسائي بليس في ادخالها ناسخا على المبتدا فترفعه ويسمى اسمها والخبر فتنصبه
ويسمى خبرها ما النافية فعملت العمل المذكور وكان الاصل ان لا تعمل كما في لغة المهملين لها وهم تميم قاله سيبويه
وقال المصنف عن غير الحجازيين ورديا نقله الكسائي عن اهل تهامة من اعمالها كاسراة تباس العوامل ان تختص
بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسماء او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل لكن
الحجازيون اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس في معنيها في الحقيقة لها بشرط تاخير
الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائما زيد وما عندك بكر وما في الدار خالد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف
بان تعمل النصب قبل الرفع وبقا النفي اي نفي الخبر لان عملها انما كان لاجل النفي الذي شابهت به فكيف تعمل مع
زوال المشابهة بانتقاض النفي وفقد ان لانها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل على النفي فاد الايجاب فصارت ان كالا النافية لنفي ما نحو ما ان زيد الا منطلق وحكي انما سقت
ان العمل لو قوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف وهذا الشرط ذكر المصنف انه متفق عليه وليس كذلك
بل نقل غيره عن الكوفيين انه لا يشترط واستشهد لهم بقوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وعدم تقدم غير ظرف او شبهه من معمول الخبر فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف او شبهه بطل العمل كقوله
وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فلو كان معمول الخبر ظرفا او شبهه جاز تقديمه
مع بقا العمل تقول ما عندك زيد جالسا وما في الدار عمرو قايما وذلك للتوسع فيهما كما مر وان المكسورة بعدها في قولنا
وفقد ان زايدة كافة لما عن العمل لا نافية خلافا للكوفيين قال المصنف وما زعموه من ذلك مردود بوجهين
احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرارها قال الراجز لا ينسك الاسى تاسيا فما
ما من حمام احد معتصما والثاني ان العرب قد استعملت ان زايدة بعد ما الاسمية الموصولة وما المصدرية
الوقتية لشبههما في اللفظ بالنافية فلو لم تكن المقترنة بالنافية زايدة لم تكن لزيادتها بعد الموصولتين
مسوغ وقد تزاد قبل صلة ما الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وما الحرفية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وتزاد ان ايضا بعد الا الاستفتاحية
كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تناى النوى بغضوبا وتزاد ايضا قبل مدة الانكار
سمع سيبويه رجلا من العرب يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال ا انا انيه منكرا ان تكون رايه
على خلاف ذلك وسياتي تتمته كلام في باب الحكاية ان شاء الله ولا ينصب بعدها المسوق بما هو خلافا للكوفيين
فانهم زعموا ان ما لا عمل لها في ما بعدها منهما وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض وهو البا الجر وليس بشيء
لان الباء زايدة فلا يتم نفت الحكم بزيادتها ولا ايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل
او شبهه فنصب المجرور محلا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار واذا عدم الجار ظهر عمله المقدر وهذا مع ان
حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياسي كما كان مع ان وان ولا يغتر عن اسمها الا باسم ما بطل موجب
خلافا للاخفش فانه اجاز ما في الدار الا زيد حذف اسم ما والاستغنا عنه بما بعد الموجب بالا فتقول
ما قايما الا زيد قال المصنف ومثل هذا لو سمع من العرب لكان حقيقا بالرد لان المراد منه مجهول لاحتمال
ان يكون اصله ما كان قايما الا زيد وحكى غير المصنف جواز هذه المسالة عن الاخفش على وجه اخر وهو ان

الا داخلة

الا داخلة على اسم ما والمنصوب المقدم خبرها وهو ايضا مردود بما فيه من اعمالها غير مستكملة لشروط الاعمال
مع ان هذا التركيب لم يسمع وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه في الاول وليونس في الثاني
فيجوز ما قايما زيد وما زيد الا قايما فاما ما نسبه المصنف الى سيبويه فهو يحكي عن العرب يجوز عوانه لغة وحكى ما مسيئا
من اعتب والذي قاله سيبويه واذا قلت ما منطلق عبد الله وما مسيء من اعتب رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله
موخرا كما انه لا يجوز ان احول عبد الله جاحد فتقول ان عبد الله احول لانها ليست بفعل وهذا نص صريح في المنع
ثم انه قد شبهه بشي لا خلاف في منعه ثم قال وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر ثم قال وهذا لا يكاد يعرف فهذا نص الحكاية سيبويه عن العرب وانما قال وزعموا
حكاه عن غيرهم ثم نفى معرفته عرفانه على جاحد فقوله تعالى لم يكد يراها والقولان عن الفراء ويحكم ابن عصفور
الجواز ان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيكون بمنزلته باب ان قال ابن معط في واذ ما مثلهم بشر قيل ان مثلهم
ظرف ولكن وجدت لذلك شاهدا في كتاب الله تعالى لحربي شاذا انكم اذا مثلهم اي في منزلتهم وفي مثل حالهم
وكذا التقدير في البيت اي ما في مثل رتبتهم بشر انتهى ولا يقال في القراءة الشاذة انها ما وجد في كتاب الله
اذ لا يثبت كتاب الله تعالى الا بالقاطع ولا دليل في القراءة لجواز البناء لاضافة مثل الى المبني لكن المصنف ينازع
في ذلك واما مسئلة يونس فقد استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما
صاحب الحاجات الا معذبا والمصنف بقول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا
وحكى ابن قاسم عن المصنف انه قال ان الاستشهاد بهذا اقوى من الاستشهاد بالبيت الاول قلت ما وجه
ذلك قلت سلامة الثاني من الاحتمال الذي يتطرق الى الاول وذلك لامكان تقدير نحو فيه وعند
قوله منجنونا وجعل معذبا مصدرا بمعنى التعذيب والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات
الا يعذب تعذيبا فهو مثل قولك ما زيد الا سيرا وهذا مفقود في الثاني فان قلت بل هو موجود فيه اذ نكالا
مصدر فيكون التقدير وما حق المذكور الا ينكل نكالا وقد ذكر ابن قاسم كذلك قلت ليس الامر كما حققتم فان
المصدر في البيت الاول لا يمنع الاخبارية عن المسند اليه فيه اذ الدهر ليس نفس الدوران ولا صاحب الحاجات
نفس التعذيب فمن ثم احتيج الى تقدير الناصب للمصدر تصحيحا للاخبار واما في البيت الثاني فيصح الاخبار
بالمصدر عن المسند اليه وهو الحق اذ لو قلت حق زيد التنكيل صح وتقدير نصبه بالفعل على الوجه الذي
قدرته غير سايغ اذ لا يجوز ان يقول حق زيد الا يتكل فان ذهبت الى تقدير ان لتصحيح الحمل لزم حذف الموصول
وبقاء معمول الصلة وهو ممتنع وهذا وجه ما قاله المصنف فيما ظهر لي والله اعلم والمعطوف على خبرها ببل ولكن
موجب لانها للاثبات بعد النفي فتزول علة العمل وهي النفي فيتعين رفعه على انه معطوف على خبرها لانه لما بطل معنى
النفي في المعطوف صار كانه معطوف على اسم غير معمول للنفي واذا فرض الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف
فحال اسم غير معمول للنفي واذا قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فحال الاول بالنسبة الى هذا المعطوف
رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد قايم بل هو قاعد
وقضية هذا الكلام ان لا تكون المسئلة مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد قلت وهذا هو الذي
جزم به ابن قاسم ولم يذكر سواه فانه قال والرفع على انه خبر مبتدا محذوف فتسميته معطوفا تسامح واقتصر
على ذلك وقال بعضهم هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما تعزل عن العمل فتوهموا ان
الاول مرفوع قلت اذا اعزلت ما عن العمل لم يكن الخبر الا خبر مبتدا محذوف محقق فلا يقال حينئذ هو خبر
ما ولا نسلم ان الخبر ما يقع مرفوعا ابدا ثم العطف على التوهم ليس بمطرد ولا في سعة الكلام قال المصنف
وقياس قول يونس انه لا يتنع نصب المعطوف ببل ولكن يعني ان يونس لا يرى ان بقا النفي شرط في عمل ما لاجراء
اجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا كما تقدم وقياس اجازة المبرد في بل العاطفة ان تكون ناقلة معنى النفي
الى ما بعدها فيمثل ما قام زيد بل عمرو اي بل ما قام عمرو ان يجيز ما زيد قايما بل قاعدا ويختلف المعنى باعتبار
النصب والرفع ويلحق بها اي بما الحجازية بليس ان النافية فتعمل عملها قليلا وعلى ذلك اكثر الكوفيين وذهب اليه

ابن السراج وابو علي الفارسي وابن جني ومنعه اكثر المصريين واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرد واختار
المص القول بالاجازة لمشاركة ان لها في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهة ليس ولثبوت السماع باعمالها فعند ثبت
انها لغة اهل العالية قالوا ان ذلك نافعك ولا ضارك بالنصب وان احد خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابي
ان قائما يريد ان انا قائما فحذفت همزة انا اعتباطا وادغم النون في النون وقرا سعيد بن جبير فيما حكاه ابن جني ان
الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم وتوهما ابو حيان وكثير من تلامذته ان هذه القراة مخالفة للقراة
المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وامثالكم اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله لاولئك المخاطبين
ومقتضى قراة ابن جبير نفي المماثلة وليس ما توهموه بصحيح لامكان حمل المثبتة في القراة المشهورة باعتبار العبودية لله والمماثلة المنفية في القراة
الاخرى باعتبار الانسانية اي ليس هولاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذ هم
جماد وانتم عقلاء ولكم عليهم علو في المرتبة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم الهة وهم دونكم ومما استشهدوا على
اثبات هذه اللغة قول الشاعر • ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين • وقول الاخر •
ان المرء ميتا بانقضاء حياته • ولكن بان يبغى عليه فيخذلا • **ولا** ويلحق ايضا بما الحجازية في العمل المذكور **كثيرا**
ونوزع المص في دعوى الكثرة بان الامر بالعكس بل لو ذهب ذاهب الى ان لا لا تعمل عمل ليس لكان حسنا اذ لا يحفظ
ذلك في نثر اصلا ولا في نظم سوى قول الشاعر • تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •
وقول الاخر • نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل • فبوئت حصنا بالكماة حصينا • والمص انشد ابياتا
اخر لكنها محتملة التاويل وعلى الجملة ففي عمل لا عمل ليس ثلاثة اقوال الجواز وهو مذهب سيبويه ومن وافقه والمنع
واليه ذهب الاخفش والمبرد والثالث انها عاملة في الاسم وحده واجبا في موضع الابتدا ولا تعمل في الخبر اصلا
حكاه ابن ولاد عن الزجاج وسماع نصب الخبر يبطله كما يبطل مذهب القائلين بالمنع مطلقا والنزاع انما هو
في دعوى الكثرة كما تقدم **وورودها معرفة نادر** كما في قول النابغة • وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها
ولا عن حبها متراخيا • قال المص والقياس عندي على هذا سايغ **قلت** هذا مع اعترافه بالندور مشكل
قال وقد قاس عليه المتنبي في قوله • اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا •
وقد اجاز ابن جني اعمالها في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام هذا كلام المص والماخوذ تاولوا بيت النابغة
بحذف فعل وخبر اي لا اري باغيا بالبنا للمفعول فحذف الفعل فانفصل الضمير النايب عن الفاعل او التقدير
لا انا اري باغيا وعليهما فنصب باغيا على الحال لا الخبر فلا دليل فيه وقد ذكر المص هذين التاويلين في
شرح الكافية واشار اليهما فيها **وتكسع لا** التانية اي يوتى في اخرها **بالتا** اما لتانيث اللفظ كما في ثمت وربت
وعلى هذا فهي ساكنة في الاصل لكنها حركت لالتقا الساكنين واما للمبالغة في النفي كما قال الرضي وعليه فهي متحركة
في الاصل لا ساكنة قلت ولمبتدي لما عن لجواز كونها بحسب الاصل ساكنة او متحركة وقفهم عليه بالتا وبالها
قال الرضي وبهذه الزيادة قويت مشابهتها في اللفظ لليس اذ صارت على عدد حروفه وساكنة الوسط **وتختص**
حين كسعها بالتا وصيرورة اللفظة لات **بالحين** قال الفرا ولا تتعدى هذه اللفظة وهو ظاهر قول سيبويه
وقال الفارسي وجماعة بل تعمل ايضا فيما رادف الحين واليه ذهب المص فلذلك قال **او مرادفه** كالساعة
والوقت والاوان كقوله • ندم البغاة ولات ساعة مندم • **مقتصرا على منصوبها كثيرا** كقوله تعالى ولات
حين مناص في القراة المشهورة بالنصب **وعلى مرفوعها بقلة** كقراة بعضهم حين مناص بالرفع ولم يثبتوا بعدها
الاسم والخبر جميعا **وقد تضاف اليها حين لفظا** كقوله • وذلك حين لات اوان حلم • ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي •
وفي اطلاق القول بان لفظ حين اضيف الى لات مسامحة وانما هو مضاف الى الجملة المصدرة بلات **او تقديرا**
كقوله • تذكر حب ليلى لات حينا • اي حين لات حين حينا فحذف الحين الاول وبهذا حذفه ذكر الحين الثاني ورد
بالاستغنا عن هذا التقدير بان يصح المعنى بقوله تذكر حب ليلى لات حين اي ليس الحين حين تذكر قلت
وقد يوجه بان جملة لات لم تقع بحسب الاستقرا الا في موضع نصب على الحال وهو الشايع او في موضع خفض

نعـ ٧

نعـ ٧

حيث

حيث يضاف اليها الحين ولا يجوز ان تجعل الجملة حالية لعدم الرابط سوا جعلتها حالا من الفاعل او المفعول وفي قوله تذكر
حب ليلى فتعين تقدير حين ابو عمرو لان حينا التابت لها في الاستعمال ومن ادعى انها تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه
اثباته ولو بشاهد ولن يجده فيما اظن **وربما استغني مع التقدير بالحين عن لا بالتا** كقوله • العاطفون تحين ما من
عاطف • والمطعمون تحين ما من مطعم • اراد حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول
ابن الاداد العاطفونه بها السكت ثم اثبتها وابدلها تا كذا قال المص ونظيره حذف لا في قوله تعالى تالله تفتو
وهو كثير الا انه ضعيف لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقا معموله فان فيه اجحافا بحذف شيئين وكان الذي سهل
ذلك ان القاعدة ان المرفوع بالفعل انما يحذف تبعا لحذف عامله والفعل اصل في العمل فلما كان المرفوع محذوفا
سهل حذف الرافع ليصير بتلك المنزلة كذا قال ابن هشام وفيه نظر وبعضهم يزعم ان التا مزيدة مع الحين
لا في هذا البيت على الخصوص بل صرحوا به في قوله تعالى فلات حين مناص وهو منقول عن ابي عبيدة وتبعه
ابن الطراوة واستضعفه الرضي لعدم شهرة تحين في اللغات واستعمالها بلات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان
ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا **وتهمل لات على الاصح ان وليها هنا** بفتح الها كقوله • حنت نوار ولات هنا
حنت • وبدا الذي كانت نوار اجنت • قال المص فلا عمل للات واشباهه ولكنها مهملة وهنا في موضع نصب
على الظرفية والمحل بعدها صلة ان محذوفة وان وصلتها في موضع رفع بالابتدا او الخبر هنا لانه قال ولا هناك
حنين كذا قال ابو علي انتهى فان **قلت** هنا ظرف زمان وهو بمعنى الحين فلم لا تحمل لات عاملة فيه كما نقل عن ابي
علي في احد قوليه والمعنى حنت نوار وليس الوقت وقت حنينها ولا حاجة مع هذا الى تقدير ان وذلك نحو
هذا يوم لا ينطقون **قلت** يلزم عليه اضافة اسم الاشارة وهو ممتنع وربما نظر مادا يصنع ابو علي في احد
قوليه ان لا عاملة على ان الرضي صرح بان هنا ظرف زمان مضاف الى حنت فانه ان كان مع التزام انه اسم اشارة
مشكل وان كان مع ادعا تجرده عن الاشارة فيحتاج الى ثبت فتامله **وربما اهملا في نحو ليس الطيب الا المسك**
لغة تميم حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجا فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك
له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي
وخلف الاحمر اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب
فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل واخبرا ابا عمرو وعيسى عنده فقال له عيسى بهذا فقت الناس
ولا ضمير في ليس خلافا لابي علي فانه جوز ان يكون في ليس ضمير الشان ولو كان كما قال لوقعت الا صدر الجملة الاسمية
التي هي خبر وكان يقال ليس الا الطيب المسك وجوابه ان الا قد توضع في غير موضعها كان نظن الا ظنا ونحوه
وما اغتره النشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتر اغترارا الا النشيب لان الاستثنا المفرغ لا يكون
في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه ومدفوع بانا لا نسلم انه توكيدي بل هو نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا
ضعيفا والا اغترارا عظيما وخرج ايضا على ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من
اسمها قال الرضي ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسند ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله قاله
الزمخشري وخرج ايضا كالوجه الثاني ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس اي ليس طيب غير
المسك موجودا ولابي نزار الملقب بملك النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة
خبر ليس والتقدير الا المسك افخره قال ابن هشام وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرده هذه التاويلات
ولا تلزم حالية المنفي بليس وما على الاصح من المذاهب الاربعة المصرح بنقلها في ليس احدها ان النفي بها لا يتقيد بل
هي للنفي مطلقا الثاني انها لنفي الحال وقد تنفي المستقبل لان العرب شركوا بينهما في صيغة واحدة قاله المبرد والسيرافي
والصيمري وابن درستويه الثالث انها مختصة بالحال فلا يجوز ليس زيد قايما غدا قاله الزمخشري الرابع انها لنفي الحال في
الجملة المطلقة فان قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد وهو الصحيح والتحقيق والظاهر ان هذه المذاهب الاربعة
في ما وانت خبير بان عبارة المص تعطي مخالفة الزمخشري فقط وتبهم ما سواها ووراء ذلك اختيار مخلص من الاقوال الثلاثة
الاخر فتامله **وتزاد البا كثيرا في خبر المنفي بليس** نحو اليس الله بكاف عبده **وما اختها** وهي الحجازية نحو وما ربك بظلام

لبس الطيب الا المسك

قلت لم جعلت ما في الابيات حجازية لا تميمية قلت لان الخبر لم يجي في التنزيل
للعبيد وما الله بغافل عما تعملون فان قلت ما هذا التشكيك على التشقيق وتخصيص المصنف
مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيجر المشكوك و قد نص ابن السراج على جواز
ما الحق ليس بالذي تكرهون لا الحق ما فيه اشارة الى ان الباء لا تزاد في خبرها المذكور
زيادة الباء فيه واشد قول سواد ابن قارب ٭ وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
قيل ولا حجة فيه لاحتمال ان تكون لا مستقلة ولم تكرر للضرورة وقد تزاد الباء ايضا بعد نفي فعل ناسخ للابتدا كقول الشاعر
اذا امرؤ لا يبدي الى الزاد لم اكن ٭ باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ٭ وقول الاخر ٭ دعاني اخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد ٭ وبعد اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر وشبهه قال ابن قاسم ولم يذكر المصنف له مثلا ولا يمكن ان يمثل
له بما حكاه الزجاج قال ابو علي لو قلت ما ظننت ان زيدا بقائم جاز وبعد التعجب نحو لا خير بخير بعده النار اراد الم
يجعل الباطل فيه كذا قيل ومع هذا الاحتمال الظاهر لا يكفي الاستدلال به على المطلوب وبعد هل كقوله
الاصل ابو عيش لذيذ بدائم وبعد ما المكفوفة بان نحو ما ان زيد بقائم وبعد ما التميمية خلافا للفارسي والزمخشري
بناء على ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضي نفيه وربما زيدت في حال المنفي كقوله
٭ فارجعت بخائبة ركاب ٭ حكيم بن المسيب منتهاها ٭ وقول الاخر ٭ كان دعيت الى باساء داهمة ٭ فانبعثت بمزود ولا وكل ٭
وخالف ابو حيان في ذلك وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزود اي حي عور وتريد
بالمزود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا قال ابن هشام في المغني وهذا التخريج ظاهر في البيت
الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا انفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها كذلك وهذا الذي في وما ربك
بظلام للعبيد ان المعنا لا انها ليس للمبالغة وانما هو للنسب كقوله ٭ وليس بذي سيف وليس بنبال ٭
اي وما ربك بذي ظلم وانما لم ينف منه اسد او بحرا او نحو ذلك الا عند المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم
قلت نسلمه لظهور التخريج في البيت الاول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه وقد رده
في تخريج البيت الثاني كذلك ان النفي انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت اصله اي فانبعثت بشخص
غير مزود ولا وكل يعني نفسه بالغ في الصفة بالشجاعة والهيمنة حتى انتزع من نفسه شخصا لا ادعو عنه
ولا وكل فكيف بتمم ما قال وربما زيدت الباء في الحال كقول امرئ القيس ٭ فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما احدثت بالمجرب ٭ وخبر لكن كقوله ٭ ولكن اجرا لو فعلت بهين ٭ وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ٭
وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء كقوله ٭ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ٭ ولا ناعب الا ببين غرابها ٭
وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم وفي كونه مقيسا خلاف وظاهر كلام المصنف انه ينقاس والذي
عليه جمهور النحاة انه غير مقيس واحترز المصنف بقوله الصالح للباء من قولك ما ليس زيد الا قائما فلا يجوز
جر المعطوف عليه اصلا وندر ذلك اي جر المعطوف على الخبر المذكور بعد غير ليس وما كقوله ٭ وما كنت ذا نيرب
فيهم ولا منمش فيهم منمل ٭ اي وما كنت بذي نيرب ولا منمش فقد جر في غير ليس وما وهو نادر انما فعل ذلك
مع ليس وما لكثرة زيادة الباء وقد تقدم شاهد ليس ومثال ذلك بعد ما قول الشاعر ٭ ما الحازم الشهم مقداما
ولا بطل ٭ ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ٭ وقد يعطف كذلك اي بالجر على التوهم على منصوب اسم الفاعل المتصل
بحيث لا يكون بين المنصوب واسم الفاعل فاصل كقوله ٭ فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل ٭
بعطف قدير بالجر على صفيف الذي هو منصوب اسم الفاعل المتصل به وهو منضج على توهم الاضافة
كانه قيل من بين منضج صفيف باضافة منضج الى صفيف فعطف عليه بالجر وهذا الذي اختاره المصنف
هو ممنوع عند المغاربة والبيت عندهم مؤول على حذف المضاف اي وطابخ قدير او على التقدير بين
بعضا او او وانما اشترط المصنف الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل لانه لو وقع الفصل بينهما امتنعت المسألة
فلا يجوز ان تقول من بين منضج بالنار صفيف شواء او قدير بالجر لان الفاصل رافع لتوهم الاضافة الذي كان سببا في الجر
وان دليا العاطف بعد خبر ليس وما صفة نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا اخوه وما قائم قائما ولا
مسببي

الا ذاهبا اخوه فعلى الوصف ما له معمول لينصب او يجر على التوهم و رفع به السببي وهو اخوه في المثالين وجملة ذلك
بين فيهما جميعا فتقول في الاول ولا ذاهب اخوه ولا ذاهبا اخوه ويتطابق الوصف والمبتدا فتقول ولا ذاهبا اخواه ولا ذاهبون
اخوته ولك في الوصف وجه اخر وهو ان يكون مبتدأ والسببي فاعلا به اغنى عن الخبر على رايهم لا عتماده على حرف النفي
وان تلاه اجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فتعطف الوصف وهو ذاهبا
على خبرها وهو قائما وتعطف الاجنبي وهو عمرو على اسمها وهو زيد او جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور
فتقول ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وهذا مذهب الاخفش واما سيبويه فيمنع ذلك واستعمال العرب
يشهد للاخفش قال الشاعر ٭ وليس بجعروف لنا ان نردها ٭ صحاحا ولا مستنكر ان تعقرا ٭ وفيه
نظر ان هذا من العطف على معمولي عاملين وليس كذلك لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة
كما قال المصنف وتعين رفعه اي رفع الوصف المعطوف والاجنبي مرفوع بالعرض فيرتفعان جميعا سواء نصبت
خبرها او جررته بالباء كان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى
عطف الجمل كقول الفرزدق ٭ لعمرك ما معن بتارك حقه ٭ ولا منسئ معن ولا متيسر ٭

باب افعال المقاربة

وليس كلها للمقاربة لان منها ما هو للشروع
ومنها ما هو للترجي ولكن لما كان منها ما هو للمقاربة اطلق ذلك على الكل من باب تسمية المجموع باسم بعض
افراده منها الشروع في الفعل والتلبس باول اجزائه طفق بكسر الفاء نطفق طفقا كعرف يعرف فرقا وحكى
الاخفش عن بعضهم طفوقا وطفق بفتحها يطفق كجلس يجلس وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ بفتح العين
الكلمة فيهما وعلق بكسر اللام وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر ٭ اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير ٭ وانشأ بالمراولة واخره كقوله ٭ انشأت اعرب عما كان مكنونا ٭ وذكر ابن فلاح بالمهرة بعض
وهبّ على صيغة شذوذ وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر ٭ هببت الوم القلب في طاعة
الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه ٭ وقام نحو قام زيد يفعل ومقاربا اي لمقاربة الفعل هلهل وكاد وهي اشهر
افعال المقاربة يقال كاد يكاد كيدا ومكادة كهاب يهاب هيبة ومهابة وحكى الاصمعي كودا لوا ومكودا
كما قيل فيها فخوفا ومخافة وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك وهو في الاصل بمعنى اسرع فتجعل
كذلك فيقال اوشك فلان في السير اسرع فيه واولى وهي اغربها قال ابن قاسم كقول الشاعر ٭
فعادى بين هاد بتين منها ٭ واولى ان يزيد على الثلاث ٭ قلت الذي ينبغي التعويل عليه انها بمنزلة قارب وكذا
فسرها الاصمعي وانشد عليه هذا البيت كما صرح به في الصحاح والكلام انما هو في الافعال التي تعمل انها
ناسخة والا فهلا عد قارب وقرب وفي بعض النسخ والم واولى فتزاد كلمة الم قال ابن قاسم ولم يتعرض اليها
المصنف في الشرح ويمكن ان يكون منه قوله في الحديث وان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم فيكون
فعلا ناقصا والخبر محذوف والتقدير او يلم بان يقتل قلت حملها من هذه الافعال دعوى عارية عن
الدليل ولا حجة في الحديث اذ الم بمعنى قرب فيكون معنى الحديث مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يقرب من القتل هكذا
فسره في الصحاح نظرا اذ ربي كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير جعلها ناقصة مما قدره من قوله بان يقتل
مع انه متعلق بالفعل نفسه كما هو مشكل في مثل قولك المرفالك بالذنب اذا وقع فيه وتلبس به وهو كما ترى
غير مناسب الحديث فتامله وترجيا اي طمعا في الفعل عسى وحرى بكسر الراء واخلولق قال ابن قاسم فهذه الثلاثة
للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا واغرب بها حرى زيد ان يفعل بمعنى عسى هكذا ذكر المصنف والمحفوظ
ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب انت حري بهذا اي خليق وحقيق قلت اما قوله فهذه الثلاثة
للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجا فمنازع فيه لانا لا نسلم ان شيئا من هذه الافعال الثلاثة يدل على المقاربة
وانما هي دالة على الرجا مسكوتا عن القرب والبعد وكلام المصنف يشير الى ما قلناه وانما غره الشم المذكور
قول ابن الحاجب افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه ثم قال فالاول عسى فخرج من كلامه
ان عسى لدنو الخبر على سبيل الرجا ونقضه الرضي بما قلناه فقال عسى للطمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع

بما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو
مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفى مريض بمعنى اي انا راج
قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصوله مطلقا سواء ترجى حصوله
عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو
بمعنى لعله يخرج ولا دنو للفعل اتفاقا واما قوله ثانيا ان المحفوظ ان حرى اسم منون وهو تابع لنسخة ابي حيان ثم في
الاعتراض على المصنف بذلك وهو قصور فقد نص القاضي عياض في مشارق الانوار في حرف الحاء على انه يقال حرى
زيد ان يفعل لكن استعمل فعلا وناهيك به اماما ثقة لا ينازع في عدالته وسعة اطلاعه وليس الحامل على الوقوع
في هذا الاعتراض وامثاله الا سوء الظن بالمعترض عليهم والا فالمصنف من الامانة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع
بالمحل الذي لا يدفع عنه والمسالة نقلية فما باله يدفع كلامه بهذه الاقوال الواهية نعوذ بالله من حسد يسد باب
الانصاف **وقد ترد عسى اشفاقا** قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقد اخذ حبيب
هذا المعنى فقال • فقضى الله في بعض المكاره للفتى • برشده وفي بعض الهوى ما يحاذر • فكلمنا بعض شي في
الموضعين في مقابلة شيئا وشيئا **ولزمن** اي افعال هذا الباب جميعها **لفظ الماضي الا كاد واوشك وجعل**
فلم يلزم لفظ المضي كما ستعرفه قال ابن قاسم واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى واخواتها فقال
ابو الفتح لما تضمنت بها المبالغة في القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة
يلزمه ذلك قلت فيه نظر يظهر مما سبق قال الرضي وانما لم يتصرف عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع
والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية
نحو انت حر فمعنى الانشاء فيه عارض وهذا وان كان لا باس به لكنه قاصر على بعض ما لم يتصرف من الافعال المذكورة
وعملها في الاصل عمل كان اي تدخل ناسخة على المبتدا فترفعه والخبر فتنصبه ويدل على ذلك وروده مفردا
منصوبا في بعض الاحيان كما سياتي **لكن التزم كون خبرها فعلا مضارعا مجردا من ان مع هلهل** وهي كلمة واحدة
من افعال المقاربة **وطفق بها** وهو افعال الشروع المشبعة فالافعال التي تجرد ان خبرها عشرة افعال
وعلة الحاق هلهل بافعال الشروع اشتباه المقاربة فيه وتركيبه يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فلما
كان المبالغة في القرب يلحق الافعال الدالة على الشروع فاستعمل بحذف ان نحو هلهلت اقوم واما لزم كون الخبر
فيما هو للشروع مضارعا مجردا عن ان لم يجعل اسما ولا فعلا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان لان المضارع المجرد
عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كما مر في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا
قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل
على كونه مستقبلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت قام دل على انه كان فرغ من القيام
في ذلك الوقت بحدوث القيام فلما قصد في هذه الافعال حدوث مصدر خبرها وكونها عاملة مستقبلا به وجب
ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان **ومضارعا مقرونا بان مع اولى وما بعدها** اي مع اربعة افعال اولى
وهو احد افعال المقاربة وافعال الترجي الثلاثة المذكورة بعدها وهي عسى وحرى واخلولق وكان ينبغي ان يسقط
عسى فيقول مع اولى وما بعدها الا عسى لانه سيذكرها في قسم ذي الوجهين والعلة في افعال الترجي ان
المرجو مستقبل فناسبه حرف الاستقبال واما النزر في عسى فهو نادر وهو بالحمل على كاد كما عكس ذلك في كاد
على عسى من تجويز ان يكون معنى الاستقبال هناك مرادا وهو مردود بل معنى كاد يموت قارب فيما مضى
الا يتاخر عنه الموت قليلا اي قرب حاله بكون الموت بعدها بقليل وهذا هو الذي اقتضى ان لا يدخل ان لانها
امارة على الاستقبال فذكرها موهم للتراخي الذي هو عكس المراد وان كان لا يلزم من الاستقبال التراخي
ومضارعا ملتبسا **بالوجهين** التجرد عن ان والاقتران بها **في الافعال البواقي** لكن ليس الوجهان على حد سواء فلذلك
قال **والتجرد مع كاد وكرب اعرف** من الاقتران بان كقوله • قد كاد من طول البلا ان يمصحا • وقوله فقد كربت اعناقها
ان

ان تقطعا وهذا اعني المقاربة مخصوص بالضرورة ولم يذكر سيبويه في خبرهما الا التجرد **وعسى واوشك بالعكس**
فالاقتران في خبرهما بان اعرف من تجريدها منها كقول هدبة • عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب •
وقول الاخر • يوشك من فر من منيته • في بعض غراته يوافقها • وجمهور البصريين على انه لا يجرد خبر عسى من ان الا في ضرورة
فظاهر كلام سيبويه خلافه **وربما جاء خبرهما** اي خبر كاد وعسى كذا بين مراده في الشرح ولبين ذلك لمنجيه من التعقب
اذ لا قرينة في المتن تعين على هذا المراد بل فيه قرينة خلافه وهو ذكره عسى واوشك فالمتبادر عوده الى
اقرب مذكور **مفردا منصوبا** كقول الشاعر • فابت الى فهم وما كدت ايبا • وقول الاخر • اكثرت في العذل ملحا
دائما • لا تكثرن اني عسيت صائما • وهما شاذان فقيل على تضمينها معنى كان وقيل التقدير ما كدت اكون ايبا
وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع
ان بعد عسى مرفوع عسى **وربما جاء خبر جعل جملة اسمية** كقوله • وقد جعلت قلوص بني سهيل • من الاكوار مرتعها قريب •
وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه ابن الاعرابي من قولهم عسى زيد قائم فجعل عسى ناقصة واسمها ضمير الشان
والجملة الاسمية الخبر **او فعلية مصدرة باذا** كقول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل
رسولا وكقول الشاعر • وقد جعلت اذا ما حاجتي نزلت • بباب دارك ادلوها باقوام • **اوكلما** نحو وجملة فعلية
مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال المصنف في التوضيح وفيه التنبيه على
اصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها
كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على
الاصل شذوذا في بعض المواضع **وندر اسنادها** اي اسناد جعل **الى ضمير شان** ولم يقف الشارح فيه على سماع
يستند عليه فليطلب له مثال **ودخول النفي عليها** اي على جعل كقول انس رضي الله عنه فما جعل يشير بيده
الى ناحية من السماء الا انفرجت واما الغالب دخول النافي على خبر افعال الشروع كقولك جعل لا يكتب والشاعر
لا يسكت واما افعال المقاربة فقد دخل النافي عليها تارة وعلى خبرها اخرى كقوله وما كادوا يفعلون لم يكد يراها
• صحى عن سلمى وقد كاد لا يسلو • **وليس المقرون بان خبرا عند سيبويه** وذلك ان ان وما بعدها بتاويل المصدر
فيلزم في مثل قولك عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الجثة واما المقرون بان عند سيبويه
مفعول به منصوب على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب فالتقدير في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم
ثم حذف الجار توسعا او بجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف في المعنى قارب زيد القيام واما القائلون بان
ان وما بعدها خبر فيقدرون مضافا اما قبل الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب
ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر واعتذر بعضهم
بانه من باب زيد عدل وصوم ونحوهم بان ان زائدة وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا
والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه حينئذ
يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل قلت ولا مانع من ان يكون البدل لازما
لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يخرجه لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور
رب اذا كان ظاهرا **ولا يتقدم هنا** اي في هذا الباب الذي نحن فيه **الخبر** فلا يقال يفعل طفق زيد ولا ان يفعل
عسى زيد لئلا يكثر مخالفة الاصل وجمود هذه الافعال وقد يعترض الاول بان خبر كان يقع جملة ويتقدم
والثاني بان كاد واوشك متصرفان وقد يجاب بان التزام كون الخبر جملة خروج ثان عن الاصل ففي التقديم
ثلاث مخالفات وبان تصرف كاد واوشك ناقص اذ لا يستعمل منهما امر **وقد يتوسط** اي الخبر نحو طفق يخرجان
الزيدان وكاد يهلك العصاة وظاهر كلامه ان لا فرق في توسط الخبر بين المجرد والمقترن بان نحو عسى ان يخرج
غلاماك وفي الثاني خلاف اجازه المبرد والسيرافي والفارسي ومنعه ابن عصفور وتبعه جماعة منهم الشلوبين
وقد يجرد اي الخبر **ان علم** كقول عمير بن ضابي البرجمي • هممت ولم افعل وكدت وليتني • تركت على عثمان تبكي حلائله •
وكان من خبره ان اباه ضابي بن الحارث استعار من قوم كلبا فاعاروه ثم طلبوه فرمى امهم به فدعوا امير المؤمنين

عثمان بن عفان رضي الله عنه فلما دعي به ليجود بنفسه سكيننا في ساقه ليقتل بها عثمان فعثر عليه واحسن ادبه
فنحو ذلك بقول ابيات هذا الجزء **ولا يكون الاسم** لكونه مخبرا عنه **من الخصائص** اما سيفرق بين نحو عسى الله ان يأتي
بالفتح واما بغيره نحو عسى سائل ذو حاجة ان يفتح الله عليه واستظهر المصنف بقوله غالبا على تجنبه نكرة محضة
كقوله • عسى فرج ياتي به الله انه • له كل يوم في خليقته امر • **وقد تسند اوشك وعسى واخلولق الى ان يفعل**
فتقول اوشك ان يقوم زيد وعسى ان يخرج عمرو واخلولق ان يذهب بكر وابن هشام الخضراوي منع ذلك
في اخلولق **فتغني** تتبع بها المضارعة اي فتستغني **عن الخبر** وظاهر هذا انها في هذه الحالة فعل ناقص سدت
ان وصلتها مسد جزئيه وظاهر كلام الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن الخبر والمصنف
خالفهم فقال لا عندي انها ناقصة دائما اما في عسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت
ان وصلتها مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها **ولا**
يختلف لفظ المسند وهو عسى مثلا **باختلاف ما قبله** في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد عسى ان يقوم
والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن وانما لم يختلف لفظ عسى في هذه الصور لانه مسند الى ان وصلتها لا الى ضمير ما قبله **فان اسند**
اي الفعل الذي هو احد الثلاثة اوشك وعسى واخلولق **الى الضمير** اي ضمير ما قبله **طابق صاحبه** اي صاحب الضمير
معها اي مع هذه الافعال الثلاثة كما يطابق المسند صاحب الضمير **مع غيرها** اي غير هذه الافعال فتقول
هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندان عستا ان تقوما
والهندات عسين ان يقمن وكذا يقال في اوشك واخلولق **وان كان الضمير حاضرا** نحو عسيت انا وعسيت انت
وغائبات نحو الهندات عسين **جاز كسر السين** من عسى والفتح هو الاصل والاكثر وبالكسر قرأ نافع وكان الكسر
حينئذ كالعوض عما فات من الامالة فيها لمناسبة ما بعدها وانما لم تجز الامالة حينئذ لانها انما تقع قبل الف
او را او هاهنا ليست **وقد يتصل بها** اي بعسى **الضمير الموضوع للنصب** فيقال عساني وعساك وعساه **اسما عند سيبويه**
حملا على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما حملت لعل عليها في اقتران خبرها بان في قوله • لعلك يوما ان تلم ملمة • باب
عليك من اللائي يدعنك اجدعا • الاجدع بالخاء المعجمة والدال الضعيف يقال خدع الرجل خدعا ككرم فرحا
اي ضعيف وضبطه بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد والشفة
وهو هنا كناية عن الاذلال اي لعلك ان تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتي تتركك ذليلا **وخبرا مقدما**
عند المبرد والفارسي فهي باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه وبالعكس ورد
قولهما هذا بانه يستلزم في قول الشاعر يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه وترك مرفوعه
ولهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى على حاله **ونائبا عن المرفوع**
عند الاخفش فهي عنده ايضا باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرده امران
احدهما ان النيابة ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا
فالكاف بدل عن التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظنه المصنف والثاني ان
الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله • فقلت عساها نار كاس وعلها • تشكي فآتي نحوها فاعودها • **وربما اقتصر عليه**
اي على الضمير الموضوع للنصب كقوله • ولي نفس اقول لها اذا ما • تنازعني لعلي او عساني • **ويتعين**
عود ضمير من الخبر الى الاسم فلا يكون الرابط حينئذ الا الضمير دون بقية الروابط ثم لا يكون في تلك
الغير الا لغير الفاعل **وكون الفاعل غير قليل** وهما سيان كما ذكر فلا يجوز كاد زيد يقوم ذلك اصلا
ولا كاد زيد يموت ابوه الا في القليل كقوله • وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني • ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل •
ولعضهم اول ذلك على ان المعنى اثقل ثوبي واستحسنوا بانه يلزم على الحكم الاول ان لا يكون اسم هذه الافعال ضمير
الشأن نحو كاد يقوم اخواك ويرد عليه من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم على قراءة من قرأ بالتاء التحتية
اذ لا يجوز ان يكون من باب التنازع ولا وجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث وانما هو على اضمار ضمير

الثاني

انه هذا الظاهر معارض لقوله بقليل في جمل وندر اسنادها الى ضمير شان **وتنفي كاد اعلاما**
الثاني وكاد في نفيها كاد اي انه هو ما كادوا يفعلون لكن لا نسلم ان الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي كاد وانما الدال
بوقوع الفعل عسيرا نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون انتحدهها هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها يبين لنا ما هي
على ذلك قرينة تقتضي في توهم ... ولا يقارب الفعل وانه ان نفعل ... وعدم سهولة وقال المصنف وقد يقول القائل لم
وهذا التفسير ... ان لا يفعل ولا يقارب الفعل وانه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ ولا فكلامه في الشرح ظاهر في
يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ ولا فكلامه في الشرح ظاهر في
مخالفة كلامه في المتن **واعلاما بعدمه** اي بعدم الفعل **وعدم مقاربته** كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها
ولم يقارب رويتها وحق ان كاد كغيرها من الافعال فاثباتها اثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل نحو كاد زيد يقوم
اي قارب القيام لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر لان قربك من الافعال لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل
الفعل منك لكنت داخلا فيه لا قريبا منه ونفيها نفي لمعناها وهو مقاربة الفعل ايضا نحو ما كاد زيد يقوم فهو نفي
للقرب من الفعل وهو ابلغ من نفي الفعل نفسه فان قولك ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب من قولك ما ضربت
بلى قد يجي مع نفي كاد قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه ولعدا انتفاء القرب منه فيحمل على حسب تلك
القرينة وفي المعينة حينئذ لثبوت مضمون الخبر لا نفي كاد كما قررناه فالمصنف يجري القول في ذلك وذهب
قوم الى ان اثباتها كاد نفي ونفيه اثبات متمسكا بالاية الكريمة وبقول ذي الرمة • اذا غير النأي المحبين لم يكد •
رسيس الهوى من حب مية يبرح • وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري لغزا فقال • انحوي هذا العصر ما هي لفظة •
جرت في لساني جرهم وثمود • اذا نفيت والله اعلم اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود • وقد علمت
ما فيه قال ابن الحاجب في شرح المفصل لوضح توهيم وذلك لكانت قارب كذلك في قولك قارب الخروج وما قارب
والحق ان استفادة الاثبات ليس من قوله تعالى وما كادوا يفعلون بل من قوله تعالى فذبحوها وحمل هب ثالث
وهو التفصيل بين نفي الماضي فيكون اثباتا نظرا الى الظاهر وما كادوا يفعلون ونفي غير الماضي فلا يكون اثباتا
كغيره من سائر الافعال نظرا الى لم يكد يراها والصحيح ما قررناه **ولا تزاد كان خلافا للاخفش** فانه اجاز زيادتها
متمسكا بقوله تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها واول بان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هي آتية **واستعمل مضارع**
كاد نحو لم يكد يراها **واوشك** نحو يوشك من فر من منيته **وجعل** حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب يمج لما
مجه وفيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة تعليلية مصدرة باذا **وندر اسم فاعل اوشك** وهذه الاضافة كما في قولك
حب رمان زيد فان القصد الى اضافة الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة الاسم المختص
بالفاعل الى اوشك وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان مضاف الى زيد
وكذا ما نحن فيه كقوله • فذلك موشك ان لا تراها • وتغدو دون غاضرة العوادي • **وكاد** كقوله • كثير
احوت اسى يوم الرجام وانني • يقينا لرهن بالذي انا كائد • قال المصنف اراد بالموت الذي كدت ابتيه
فاقام اسم الفاعل مقام الفعل وقد حكى الجوهري مضارع طفق وقد سلف قال المصنف ولم ار لغيره قلت
وحكى ابن ظفر في شرح المقامات عسيت اعسى قال النيلي وعلى هذا فقالوا عاس وقال الجاني في شرح
الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفة انتهى وفي حلي العلى لعبد
الدايم القيرواني لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عس وقد قال المعري عساك تعذر
في شرح هذا الكتاب وذلك انه قال في باب التعجب سد تحمسا اعساه واعس به يعني ما احقه واحق به
فبنوه من فعل غير متصرف وهذا اشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التي للمقاربة

باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال ابن قاسم انما قال الاحرف ولم يقل
الحروف لانها جمع قلة ونقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه قوله الحروف واعتذر عنه بان من وضع جمع الكثرة
موضع جمع القلة لقوله تعالى ثلاثة قروء وبانها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتفريع قلت التوفيق
بين جمع القلة وجمع الكثرة بان الاول للعشرة فما دونها والثاني لما فوق العشرة امر قد اشتهر وشاع قديما وحديثا بين الطلبة

وتتركني

عاصم قيل ... وجي من ... تقيف وعوا ... قال

صرح الاصبهاني ... بان الاول ... جمع القلة ... وان ... كلام ... الثلاثة ... جمعه ... والكثرة ... الايات البينات ...

زيادة كلام في ذلك فقال واعلم انهم لم يعثروا في هذا المقام
والعلما وقع لمولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح ان الفرق بينهما انما هو في جانب الزيادة لمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة
بين جمع القلة وجمع الكثرة فقيد بظاهره على ان الفرق بينهما انما هو ... بالاستغراق وان صرح بخلافه كثير من
فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستغراق بريد ان العلما لم يعثروا في هذا
الثقات هذا كلامه ونعني بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بريد ان العلما لم يعثروا على انهما في فرق
المحل بين ائمة اللغة المسلم كيف واكثر العلما متلاحقين حملوا كلاهما شاملا للثلاثة وما فوقها الى العشرة لانها نه في طرف
عدم التفريق بحسب الظاهر وجه لحالة على ان التفريق بينهما في حالة كونهما نكرتين انما هو في جانب الزيادة
كما قال وحاصله ان الجمعين متفقان باعتبار المبدا ومفترقان بحسب المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى
جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وبهذا التفرير لا يحتاج ان نقول في تحل من المحال هذا ما استعير فيه
جمع القلة لجمع الكثرة كونه ثلاثة قروء وبحل الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم حيث قالوا يقبل تفسيره بثلاثة
واستشكل بانه جمع كثرة واقله احدى عشر واجابوا بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازا واصل براءة الذمة
عما زاد فقبلنا تفسيره بثلاثة لذلك وهذا اعتبر سديد اذ لا يقبل من اللافظ عقاب الالفاظ في الاقارير التفسير
بالمجاز الا ترى انه من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا واذا اطلقت
الى التقرير المتقدم يخرج الجواب سديدا فانا نمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازا بل هو كذلك في الثلاثة والاربعة
الى ما لا نهاية له حقيقة كما عرفت فاذن لم نقبل تفسيره بمجاز اصلا فلا اشكال لختامه وهي ان بكسر الهمزة
المؤكد والمزيد كران المفتوحة امثلة سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وانما تركوا
عدها لانها فرع المكسورة ولذا اورد المصنف ان تضبيبه هنا ان لا تعد كان اكان اصلا كان زيدا الاسد ان
زيدا كالاسد فقدمت الكاف فصار كان واجاب بان اصل كان مسموع لا سيما الكاف عن متعلق ولما ظهر
ان زيدا وان غير مختلف فيها وهي تشديد النون ومذهب البصريين انها بسيطة وقال الفرا اصلها
لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين وقال باقي الكوفيين من لا وان والكاف زايدة
لا للتشبيه وحذفت الهمزة للتخفيف قلت الكاف التشبيهية والزايدة كل منهما مفتوح في ابن هذه
الكسرة للاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام
مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك اوصل له نحو ما هو ابيض لكنه اسود او خلافه نحو ما هو
قايما لكنه شارب فان قلت اذا اثبت الى ما بعدها حكما مخالفا للحكم ما قبلها حصل المقصود من استفادة
مخالف الحكمين فما معنى الاستدراك وما الذي افاده هذا الحرف قلت افاد ان ما يلي من الحكم مخالف لما قبله
من اول الحكم فاذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتدا الامر
اجمالا وكان للتشبيه سواء كان خبرها جامدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو
كان زيدا اسد وللشك ان كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه وتشريع هذه
الشبهة بان المعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام
الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى
الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي ولا تقول كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي كذا قدره الرضي
وللتحقيق والتقريب ذهب اليه الكوفيون والزجاجي وانشد واعليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
ليس بها هشام اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة واما المعنى ان بطن مكة اقشعر لان الارض ليس
بها هشام وجاء معنى التعليل من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سوال عن العلة مقدر واجيب بامور
احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر بطن مكة مع
دفن هشام فيه لانه لها كالغيث وبمحتمل انه هشاما ما فقد خلفه من ابهه مسده فكانه لم يمت فان قلت
هذا يهدي الى ان يكون عجز البيت غير ملايم لصدره وذلك لان الصدر يقتضي ان بطن مكة اقشعر والعجز
يقتضي تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلفه من يقوم مقامه ولا مناسبة بين هذين المقتضيين وانما المناسب

لتقدير

لتقدير بين من يخلفه كون الارض من يخلفه نائبا عنه غير مقشعرة قلت الصدر يقتضي امرين بحسب منطوقه ومفهومه فالمنطوق
اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها فتقدير وجود هشام باعتبار ان ... من يسد مسده مناسب
لهذا المفهوم فارتبط العجز بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه ويكون البيت فيما اشتمل على العلة من الصدر
والمعلول من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها ووضعها لا اشتمالها وكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت
هذه العلة ونقدير وجود من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه من
صدر البيت والثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب
لعدم فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف مركب وليس كذلك لنعم هو مذهب الاكثرين قالوا
والاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار قال
قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشي لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه قال ابن هشام في المغني وليس قوله
بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دايما قال ولما راى الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق داعيا
قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له خبرا لم ينطق به
قط ولا العنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اباك كاين وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها
لان الكاف وان صار بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه تطرات ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري ل
قلت وهذا التركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي تطرات ولا حاجة
من غير ان يكون للواضع بها مدخل واما اذا قلنا بانها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم فلا اشكال وترك المصنف حكاية مذهب
الكوفيين في ان كان يكون للتقريب مع اسمها زعم وحملوا عليه كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج آت وكاني بك
تسخط وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها في ذلك كله للتشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي
الكاف حرف خطاب والبا زايدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك
مقبل بالشتا ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والبا بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل
تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والبا في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والبا زايدة
في المبتدا وقال ابن عروف المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل كانك بالشمس وقد طلعت
بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الواو والحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن
التذكرة معرضين وليس وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الحمل كانك تبصر بالشمس
وكانك تبصر بالدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت البا وقال الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شي ونقول التقدير
كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالبا حال اي كانك
تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كانك بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو
لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وليت للتمني وهو طلب حصول شي مستحيل او ممكن غير متوقع على سبيل
المحبة ثم تعلقه بالمستحيل كثير نحو ليت الشباب يعود وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب
ان لا يكون متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لك توقع وطاعية في وقوعه والا صار ترجيا ولعل للترجي وهو الطمع في حصول
امر محبوب ممكن الوقوع والاشفاق وهو توقع امر ممكن مخوف والتعليل قال الاخفش نحو قول الرجل لصاحبه افرغ
لعلنا نتغدى والمعنى لنتغدي وهي في ذلك عند الاكثرين للترجي والاستفهام وهذا انما قال به بعض الكوفيين
وتبعهم المصنف وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار وقد خرج اليه
مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق وهن اي هذه الاحرف المذكورة
شبيهة بكان الناقصة في لزوم المبتدا والخبر فخرج باللزوم الا واما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الجملة الاسمية
تارة وعلى الفعلية اخرى فلا يلزمان الدخول على المبتدا والخبر والاستغنا بهما عند دخول كان عليهما تحت ويستقل
الكلام والاجتماع معها الى شي اخر وخرج بهذا القيد لو لا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان اشبها كان في لزوم

لولا الجواب واذا الى كلام سابق فتقرر بذلك وجه الشبه بين كان
المبتدا والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار اي عمل كان والاولى ان لو قال فهذه عملها **معكوسا ليكونا** اي المنصوب والمرفوع
الناقصة وهذه الاحرف الناسخة **تحولت عملها** اي عمل كان لان الاصل تقديم المرفوع على المنصوب
معهن اي معهذه الاحرف **كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية** اذ لا يتحقق التاكيد والتشبيه الى اخرها الا
والعكس فرع **ولان معانيها** اي معاني هذه الاحرف معانيهن **في الاخبار** اي تستعر الاخبار ونعم
باعتبار اخبارها **كانت** اي الاخبار والاولى فكن **كالعمد والاسما كالفضلات فاعطيا** اي
الاسما **اعرابيهما** اي اعراب العمد والفضلات تنصيبا ورفعا الاسما الاخبار والاعتراض على هذا الكلام متوجه من
حيث ان هاتين العلتين تاتيان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وغير المص ذكر العلة على وجه سالم من هذا الكلام
بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي
امرين اما في الفعل المتعدي فظاهر واما في هذه الاحرف فلانها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية والنسبة تقتضي
امرين هما طرفا النسبة تعمل فيها كعمل الفعل المتعدي في متعلقيه واما تقديم المنصوب على المرفوع فلوجهين احدهما
ان لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان ان التي من جملة هذه الحروف تشبه ان في قولك ان زيد قائما من الانين والمرفوع
في الفعل يقدم على المنصوب فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر والثاني ان
الفعل له عمل اصلي وهو ان يقدم مرفوعه على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه الاحرف فرع على
عمل الفعل لانها عملت بمشابهته فاعطيت من عمل الفعل ما هو فرعي فان قلت يرد على الثاني النقض بعين ما اسلفته
قلت لعل التعليل بمجموع الوجهين لا بكل منهما فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما
الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان وان وليت ومنها ما هو رباعي وهو لعل ولكن ومنها ما هو خماسي وهو لكن ولانها
مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وحينئذ فلا ينتقض بما الحجازية اصلا **وتجوز نصبهما** اي نصب الجزئين **بليت عند الفرا وبالخمسة عند**
اصحابه ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقا **وما استشهد به** لكل من المذهبين **محمول على الحال او على اضمار فعل وهو**
راي الكسائي لكن حمله على الحال انما يتجه فيما هو نكرة والثاني يمكن في المعرفة والنكرة فيحمل على ما استشهد به الفرا
من قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا على ان رواجعا حال من ضمير مستكن في فعل محذوف تقديره اقبلت
او على انه خبر لتكون محذوفة اي تكون رواجعا ويحمل على ما استشهد به غيره من قول عمر بن ابي ربيعة
اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا على ان يجعل احالا من محذوف اي تلقاهم
اسدا او خبرا لتكون مضمرة اي يكونون وهذا راي الكسائي ولم رحمه الله اقدام على اضمار كان فقد قال به في انتهوا
خيرا لكم وقد تبين بهذا ان نزل المص اضمار فعل الحال وقد يجاب بانه لما جعل اضمار الفعل شيا لوجه الحال وجب ان يكون
الفعل المضمر لا يكون معه الا في المنصوب حالا والام نفع المقاسمة فوجب ان يقدر الكسائي كان وهذا حسن
وبكلمه فكان الاولى به ان يقول وما استشهد به محمول على الاضمار والمضمر لنا او اقبلت لا كان خلافا للكسائي **وما لا**
تدخل عليه دام وهو المبتدا المخبر عنه بطلبي مفردا وجملة والمبتدا الذي يلزم التصدير او الحذف او عدم التصرف
او لا يفصل انه لنفسه او المحجوب لفظا او معنى كما مر وقد سبق ان الانشا الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي لا تدخل عليه
هذه الاحرف ومن هنا يعلم ان جملة نعم وبيس خبر بيان لا انشا بيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى
انهم ساما كانوا يعملون وسيابي في ذلك كلام في باب نعم وبيس ان شا الله تعالى وربما دخلت ان على ما خبره نهي كقوله
• ان الذين قتلتم امس سيدهم • لا تحسبوا الليل عن ليلكم ناما • وتقدم في باب المبتدا والخبر ما يعرف به وجه التاويل وكمانه ... وذلك
اذا ان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبا وذكر ابو حيان عن الفارسي في تفسير ان غضب الله عليها انها
مخففة من الثقيلة ورده بان المشهور ان الجملة الطلبية لا يقع خبرا ولذلك اولوا لعل ان الذين قتلتم البيت
الى حسبت صايما وفي الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعض المتاخرين الحق ان الطلبية
معنى الخبرية لفظا يجوز نحو اللهم اني اسالك رحمة من عندك الحديث اللهم اني اعوذ بك من الغرم والماثم ولشهرة ذلك
في الحديث معروفه لا يجوز اني بعتك ولا انك طالق بقصد الانشا والفرق ان الطلبي يقبل التاكيد لتاخر

متعلقه

متعلقه ويؤكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التوكيد **والمجوزين** وفي
الاسم والخبر **بعد دخولهن** اي دخول ان واخواتها **سالها مجرور** بمن الاقسام لكون المبتدا لمعنى او معنى وكون الخبر مفردا
او جملة وبين الاحوال كجوازه في الخبر لدليل وبين الشروط كعوده ضميرين فعل الى المبتدا **لكن يجب هنا تاخير الخبر** لضعف
هذه العوامل **سالم تكن ظرفا** عوان عندك زيدا **او شبهه** المجار او محرورا احوان في الدار **فيجوز توسطه** كما رايت لما سمعت
عن من توسعهم في الظرف والجار والمجرور والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع لا ما يقابل الوجوب ليدخل نحو ان في الدار
صاحبها **ولا يختص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر** بل يجوز حذفه في النثر والنظم سواء كان ضمير شان او
غيره كقولهم ان بك زيد ماخوذ وقوله • ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء • اي انه بك زيد
ماخوذ وانه من يدخل الكنيسة فهذا مثال حذف الاسم الذي هو ضمير شان نثرا ونظما وكقولهم ان بك ماخوذ اخواك
وقوله • فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر • اي انك بك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر
المحذوف ضمير شان لانه لا يفسر بمفرد وتقديره البيت ولكنك زنجي فهذا مثال حذف الاسم الذي هو غير ضمير
شان نثرا ونظما قال المص ووقوع ذلك في الشعر اكثر **وقلما يكون المحذوف الا ضمير شان** وهذا الذي
ذكره المص من ان حذف الاسم يجوز في الكلام واكثر ما يكون ضمير شان هو احد الاقوال الثلاثة والثاني انه يختص
بالشعر قاله السخاوي في شرح المفصل والثالث انه يجوز في الكلام الا ان كان ضمير شان فلا يحسن حذفه
الا في الضرورة **وعليه يحمل** الحديث الوارد **ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون** فيكون التقدير انه
من اشد الناس والمصورون مبتدا خبره الظرف المتقدم **لا على زيادة من** داخلة على اسم ان **خلافا للكسائي** فانه
لا يجيز في زيادة من في الكلام الموجب ولا من دخولها زائدة على المعرفة ولكن المعنى لا يساعد على تخريجه فان المعنى
ليس اشد عذابا من سائر الناس **واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا** للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب
والسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاهم وفيه ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقال
الشاعر سلوا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا • وقال الاخر فانك سيري الهلكي لعلها
جري دون ليلى ما ثل القرن اعضب • **خلافا لمن اشترط تنكير الاسم** كقوله • ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا • وبني على المص قول الفرا انه يشترط مع الدليل تنكيره كالبيت **وقد يسد مسده واو المصاحبة**
والحال بالرفع عطفا على فاعل يسد وهو واو المصاحبة اما الواو المذكورة فمثالها ما حكاه سيبويه انك ما وخيرا
اي انك مع خير وما رايتني والخبر محذوف وجوبا مثل كل رجل وضيعته وقد عرفت ما فيه في باب المبتدا والخبر وحكى
الكسائي ان كل ثوب وثمنه وقال الشاعر • فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها • وان وعدتك الدهر لا يتيسر • واما
الحال فكقولك ان ضربي زيدا قايما • وقول الشاعر • ان اختيارك ما ترجوه ذا ثقة • بالله مستظهرا بالحزم والجلد
والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله • الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • بواد وحولي اذخر وجليل
الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت الشعر كنصرت النصر قال سيبويه اصله ليت شعرة فحذفوا التا
الهاء لاجل الاضافة كما في قولهم ابو عذرها قال الرضي فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالها كالنشدة والا فلم
موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل قال ابن قاسم
وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري قلت ذهب الرضي الى قول
بذلك اي بسد الاستفهام مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله
من فاعله ومفعوله فحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعينه بل هو خبر وجب حذفه
بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه
في الا بضاح الى سيبويه قال وتحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس الابتدا فلا تحتاج الى ضمير قلت
الذي ينبغي على تقديران يكون شعري بمعنى مشعوري ان يكون الاصل ليت مشعوري جواب هل قام زيد والجملة
مرادبها لفظها الجواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي قيام زيد
او عدم قيامه لان احد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا

فان قلت اي الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في قول ابي طالب • ليت شعري مسافر بن ابي عمر
وليت يقولها المحزون • قلت ادعى كل ابن الحاجب انه محذوف والتقدير اجتمع ام لا وتبعه الرضي الاستراباذي
على ذلك وهو سهو منهما عن قوله بعد هذا • اي شي دهاك ام عال مرء اك • وهل اقدمت عليك المنون •
فهذا هو الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في البيت الاول فلا حذف اصلا وغايته ان وقع الفصل باعتراض
وقد يجيء هنا في باب ان شرط الافادة من نكرة بنكرة كقول امرء القيس • وان شفاءه عبرة مهراقة كذا
رواه سيبويه مثبتا او معرفة كما حكاه سيبويه من قولهم ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو وكقوله
الفرزدق • وان حراما ان سب مجاشعا • وقد سبقت هذه المسئلة في باب كان ولم يكن بالمصنف حاجة الى تكريرها
ولا يجوز الغاؤها الزيد ان خلافا للاخفش والفراء او خففت تاي الزجاج خلافا للكوفيين تجويزا في الصور بين
دخول الكوفيين دخول الناسخ على الواصف للفاعل قال الرضي وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير
مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول ما يناسب الفعل عليها كحرفي النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا
بعده كاللام الموصولة واما ان وظننت فليستا من ذلك في شي بل ما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا
بعدهما فصل في المواضع التي تكسر فيها همزة ان او تفتح يتعين كسرها وكل الاصل على
الصحيح لان الجملة بعد دخولها باقية على جليتها لا تتغير عما كانت عليه ولانها مستغنية بمعموليها عن زيادة
خلاف ان المفتوحة في الوجهين مالم تؤول هي ومعمولاها بمصدر قال ابن قاسم وانما قال بمصدر ولم يقل
بمفرد لانها اذا اولت بغير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا انه تام فهي هنا واجبة الكسر وان كانت والجملة في موضع
مفرد وهو المفعول الثاني قلت اما انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح واما انها تؤول هي ومعمولاها بمفرد فليس كذلك
اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان تؤول به والتاويل انما يكون في المصدرية فان لزم التاويل لزم الفتح
والا يلزم التاويل بل كان جائزا فالوجهان ومعا الكسر والفتح فلامتناع التاويل كسرت مبتداه اي في اول الكلام واقعة
في ابتدا الكلام هي ومعمولاها نحو انا اعطيناك الكوثر الا انهم المفسدون وسواء كانت في الاول كلام المتكلم نحو
ان زيدا قايم او كانت في وسط كلامه اذا كان ابتدا الكلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف
وقع علة لما تقدمه وموصولا بها مع جزئيها نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء وليست في قولهم لا افعله ما ان
في السما نجما موصولا بها بل هي ومعمولاها بعد مرفوعا على فعل محذوف اي ما ثبت ان في السما نجما والجملة
الفعلية هي الصلة وفي تجرولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر واهمله المصنف وكذا اصل
الكتاب لكن في كتاب التعريبات ما يخصه قد رسيبويه الفتح في ما اذا ماثلها قال ابو الفتح بن جني فسالت ابا علي
لم احتاج الى ذلك فقال لانه تقطع الكلام وليس حق الصلة ان تقطع عن الموصول تلت قد يوصل بالشرط وهو
منقطع عما قبله فقال ليس القطاعه كالانقطاع ان الا ترى ان الشرط يوصف به فتقول وكذا الوصف فقال
مررت برجل ان زيد احسن منه فقال لي قال هذا اسمعته في شعر قديم او كلام فصيح فقلت لا احتاج الى هذا
لان القياس يوجبه فقال بل القياس ينفيه قلنا ان تقطع ما بعدها عما قبلها قلت وكذلك يمتنع مررت
برجل لزيد خير منه لان لام الابتدا تقطع فقال نعم هو يمتنع لذلك وان واللام بمنزلة نمرو احدة وقد
حكى اصحابنا ان بعضهم قرا والعشي الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم وتاوله على انه اجرى ان مجرى
اللام من حيث اجتماعان في جواب القسم قلت له فليس في هذه الجملة قسم فقال بلي لم تنص تم الا ترى
ان سيبويه اجاز حسبت ان زيدا خير منك ورجا الذي ما زيد خير منه ولا يجد زمنا فقال ليس لما من الانقطاع
مالان اذا كانت مثبتة الايجاب ولعلة عليه فاعطيته حكمه انتهى قلت وقضيته ما ذكره ابو علي انه لا
يوصل بالجملة المصدرة بان ولا يوصف بها ولم يتلخ لي ما علل به الامتناع فتامله وجواب قسم مثل والله ان زيدا
قايم قال ابن قاسم وفيه خلاف سيأتي قلت ليس الخلاف في جواب القسم انما هو في الواقع بعد قسم
لا لام معه كالمثال المتقدم لمن اوجب الكسر جعله جواب قسم ومن جوز الفتح لم يجعله جوابا وانما هو على تقدير
على اي اقسم بالله على قيام زيد ومحكية بالقول نحو قالوا انا معك فخرجت الواقعة بعد القول لا لقصد الحكاية

نحو

وحسبت ما زيد قائم
قلت لم فانك تقول
مررت برجل ما زيد
خير جرهم هم

نحو احضك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل اي لانك فاضل والواقعة بعد القول المراد به الظن وسيأتي في باب
ظن وواقعة موقع حال سوا اقترنت بالواو نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون اولم تقترن بها نحو وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام او موقع اسم عين نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى
والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة او قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وهذه لام
الابتدا وانما دخلت على المكسورة لان وضع لام الابتدا ان تؤكد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قال
ابن قاسم وزاد بعضهم موضعا ثامنا وهو بعد حيث وقد اولع عوام الفقها بالفتح بعدها قلت وهو صحيح لان
حيث تضاف الى الجملة فقد وقد تضاف الى المفرد كقوله • ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم • ببيض المواضي حيث لي العمايم
وكقول الاخر • اما ترى حيث سهيل طالعا • بجر سهيل نجوم اذن في ان الواقعة بعدها وجهان فان قلت
اضافتها الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان ومعمولها
بتاويل مصدر واقع في موضع مبتدا الجملة او مجموعها وقد روي البيت الثاني برفع سهيل على انه مبتدا محذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود وهذا في خبر المبتدا الذي بعد حيث عن قليل بعض الا دابي الخياز من مواطن
وجوب الكسر ان تقع بعد اذ وما اشبهها من الظروف الماضية كجيتك اذ ان زيدا قايم او يوم ان عبد الله مسافر
فلو قلت اجيئك يوم ان زيدا قايم لم يجز لان هذا بمنزلة اذ الاستقبالية ولا تضاف الا الى الجملة الفعلية
والصواب يوم يتقدم زيد وللزوم التاويل فتحت بعد لو نحو ولو انهم صبروا التقدير ولو صبرهم وعلى ما اذا
ارتفع قال ابن قاسم مذهب سيبويه واكثر البصريين انه مبتدا محذوف الخبر قال ابن هشام ولا
يجوز اظهاره لحذفه بعد لولا وقال ابن عصفور الذي احفظ عن البصريين انه مبتدا الخبر له استغال
صلتها على المسند والمسند اليه ومذهب الكوفيين والمبرد والزجاج على انه فاعل بفعل محذوف اي ولو ثبت
صبرهم قلت والذي اختاره المحققون وبعد لولا نحو فلولا انه كان من المسبحين وهو في موضع مبتدا
حذف خبره على الصحيح من الاقوال المتقدمة في باب المبتدا وبعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم
لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية وتعين دخولها على الاسمية كما عرفا التقدير ما ثبت ان زيدا
قايم اي مدة ثبوت قيامه او في موضع مجرور بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق وايضا نحو مثل ما انكم تنطقون
او في موضع مرفوع بفعل فاعلا كان نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نائبا نحو قل اوحي الي انه استمع وهذه الجملة عن
مسئلة ما التوقيتية في كل قول وعن مسئلة لو في قول المحققين ولكنه لا يجب اعادة انه يخرج عن المرفوع بالاملا
ولا بد من ادخالها للزوم فتحها نحو عندي انك قائم او في موضع منصوبه اي منصوب فعل فتدخل المفعول به والمفعول
له والمستثنى نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله وجيتك انك تحبني او لانك احبك ويعجبني امورك الا انك تشتم الناس
قال ابن الخباز وتقع ايضا مفعولا معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك عندنا ولا تقع مفعولا فيه ولا حالا ولا تمييزا
عبرو خبر بالنصب على انه حال من منصوبه ويعني بذلك ان ان تقع اذا وقعت في موضع منصوب الفعل حاله كونه
غير خبر احترازا من نحو ظننت زيدا انه قايم فيجب الكسر هنا وبقي عليه ان يقول ولا محكية بالقول فان قلت
سبق له انها تكسر محكية بالقول فاستغنى عن ذكره هنا قلت وسبق له انها تكسر وانفد موقع خبر اسم عين فهلا
استغنى عنه كما استغنى عن ذلك ولامكان المعاني ومعا التاويل بمصدر وعدم التاويل به اجيز الوجهان
ومما الفتح والكسر بعد اول قولي في مثل اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس يعني
المقول والتقدير اول قولي اي اول قولي اني احمد الله ثم يجب لان المصدر لا يخبر الا بما يصدقه الاخلاف فيكون قد اخبر عن
المصدر بالمصدر كذا قال الرضي والمعنى وقوع الحمد منه اول اقواله باي عبارة كان ولا يظهر لي مانع من حمل القول
على هذا التقدير بمعنى المقول ولا وجه لتعليله بعدم جمع المصدر بانه لا يجمع الا مع قصد الاختلاف مع ان اضافة
اول اليه تقتضي التعدد فسبب الجمع موجود فهلا جمع والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع
مع انه بمعنى المقول مراعاة لاصل المصدر في المعنى اول مقولاتي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ
خاص وهو هذه العبارة المعينة وعلى هذا فالجملة خبر لا معمول خلافا لابي علي فانه زعم انها في موضع نصب

بالقول فيبقى المبتدأ بلا خبر فتقدر موجود او ثابت وهذا المعكوس مستقيم بل هو متعين لان اول ابن احمد الله باعتبار
الكلمات ان وباعتبار الحروف المد ويحمد الكلام مما تعقد به الاخبار بان ذلك الاول ثابت وبقيته جملة من
ان بقية الكلام غير ثابت وهو خلف من القول **و** اجيز الوجهان بعد **اذا الفجائية** كقوله وكنت اري زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم يروي بالكسر على عدم التاويل بالمصدر اي اذا هو عبد القفا وبالفتح على التاويل
بمصدر اي اذا عبوديته تقاه ثابتة **و** بعد **فا الجواب** نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور
رحيم قرئ بالكسر على عدم التاويل وبالفتح على التاويل اي فغفرانه حاصل وينبغي ان يكون ما يشبه الجواب مساويا
له في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فا نحو واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن
فتحها فان وصلتها خبر لمحذوف وبجعله خبران ومن كسرها فالكلام تام على حدا ان فيه وعلى ان ما موصولة وعايدها
محذوف ومن شيء حال اي واعلموا ان ما غنمتوه قليلا او كثيرا فحكمه ان لله خمسه او فلله خمسه **وتفتح بعد اما بمعنى**
حقا نحو اما انك ذاهب بجعل المصنف اما كلمة حرف واحدة بمعنى حقا وهو مصدر وقع ظرفا مخبرا به عن المصدر
الذي يوول به ان وجزاها واجاز مع ذلك ان تكون اما للاستفتاح وما بعده مبتدا خبره محذوف ثم قال
اما معلوم انك ذاهب وفيه نظر لاستلزامه جواز الفتح بعد الا الاستفتاحية وان ذكره بعضهم وقال جماعة
اما كلمتان فالهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق والمعنى احقا قال ابن هشام في مغنيه وهذا هو
الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله • احقا ان جيرتنا استقلوا •
فنيتنا ونيتهم فريق • وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله • افي الحق اني مغرم بك هائم • فادخل عليها في وان
وصلتها مبتدا والظرف خبره **وبعد حتى غير الابتدائية** جارة كانت او عاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
فان جعلتها جارة فان وجزاها في محل جر وان جعلتها عاطفة ففي محل نصب فان كانت ابتدائية كسرت ان
بعدها كقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب فانه قال اذا وقعت ان بعد حتى الا انه
فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها ان يجد فخبره وجب كسرها لانها حالة محل الجملة وان قلنا يجوز حذفه
واثباته فان قدرناها حالة محل الجملة كسرت او المفرد فتحت وذلك نحو عرفت امورك حتى انك تاكله بالليل لك
ان تفتح فالتقدير حتى اكله بالليل معروف كما تقول اكلت السمكة حتى راسها بالرفع اي مأكول ولك ان تكسر فيكون
الكلام تاما اي حتى اكله بالليل وهو ظرف حسن والظرف مستقر على الثاني لغو على الاول **وبعد لا جرم غالبا**
نحو لا جرم ان لهم النار وعند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم وقيل بمعنى كسب
ولا زائدة اي كسب لهم عملهم الندامة وان وما في حيزها على هذا القول في موضع نصب وعلى الاول في موضع
رفع وقيل لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا وكثيرا ما يتبصر المفسرون على ذلك وقيل لا جرم معناها
لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفرا لا جرم كلمة كانت في الاصل
بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك **وقد تكسر عند الكوفيين بعد**
قسم ما لم توجد اللام نحو والله ان زيدا قائم بدون لام فلو دخلت اللام نحو والله انه لقائم امتنع الفتح قال ابن كيسان
الكوفيون يفتحون ويكسرون في المثال الاول والفتح عندهم اكثر قلت ووجه تجويزه لا من انه يجوز جعل ان وما
في حيزها جواب القسم فتكسر ويجوز تقديره بحرف الجر قبلها كما تقدم اي اقسم بالله على ان زيدا قائم فتفتح وينبغي
ان ينظر في وجه الكوفية هذا الثاني بالنسبة الى الاول وقد نبهناك على ما نقتضي حسن في كلام المصنف هنا بعد قسم
دون ان يقول في جواب قسم **فصل** في الكلام على لام الابتداء الواقعة في هذا الباب وعلى الاماكن التي تزاد
في محال مخصوصة **يجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة** لا بعد ان المفتوحة لان موضع اللام المذكورة للتاكيد
بجملة وان المفتوحة تصير الجملة معها في تاويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان
باجماع ولا بعد لكن على الصحيح اما الثلاثة الاول فلانهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت
اللام تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما
على اسمها اي اسم ان المكسورة **المفصول** وكان حق اللام المذكورة ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان كرا

المغني في التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل
حقيق بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا لانه ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام ان يقع بينهما فصل لان
المكروه هو الاجتماع ويشمل قوله المفصول ما وقع فيه الفصل بالخبر وقوله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وقوله
عليه الصلاة والسلام ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة او وقع فيه الفصل بمعمول الخبر نحو ان الله فيك لرجل الراغب
وهي مسئلة خلافية منعها المغاربة واجازها اخرون او بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد قال ابن قاسم ومنع
جوازها نظر وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول لبني وذلك نقل بعض العرب حرجت فاذا ان لعندكنا
وينبغي ان يقدر الفاصل اي فاذا ان بالمكان لعندكنا **وعلى خبرها المؤخر عن الاسم** نحو وان ربك لذو فضل على
الناس قال المص ويعلم ما يتعلق بعدها فيما قبلها نحو انه على رجعه لقادر **وعلى معموله** ظرفا كان او غير ظرف **متقدما**
عليه بعد الاسم كقوله • ان امرا خصني عمدا مودته • على التنائي لعندي غير مكفور • واحترز من ان يتاخر المعمول عن
الخبر او يتقدم على الاسم فلا تدخل اللام عليه حينئذ **وعلى الفصل المسمى عمادا** كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق
في احد الاحتمالين **واولى اجزاء الخبر اولى من ثانيهما** فدخولها على اول جزئي كقوله تعالى انا لنحن نحيي ونميت
وانا لنحن الصافون ودخولها على الثاني كقول الاخر • وانك من حاربته لمحارب • شقي ومن سالمته لسعيد •
وعلى هذا ابيع تخريج ان هذان لساحران اذا قدرت انه مؤكدة مشابهة على ان اللام دخلت على ثاني الجزئين بل لا امتناع
الى تقدير مبتدا لكن صرح الشرباني دخولها على ثاني الجزئين شاذ وهو مخالف لظاهر كلام المص **وربما دخلت على خبر**
كان الواقعة خبرا لان كقول ام حبيبة رضي الله عنها اني كنت عن هذا لغنية كذا هو في بعض نسخ البخاري
واعتمده المحقق هذا الحكم على عادته في الاسناد للاشياء لا ثار وسيجيء فيه كلام في باب اسم الفاعل ان شاء الله تعالى
ولا تدخل على اداة شرط فلا يجوز ان زيدا لئن يكرمني اكرمه خوف الالتباس بلام الابتداء باللام الموطئة للقسم **ولا على فعل**
ماض احترازا من المضارع فانها تدخل عليه لشبهه بالاسم نحو وان ربك ليحكم بينهم **متصرف** احترازا من الجامد
فانها تدخل عليه عند الاخفش نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وانه لنعم الرجل في الواو وجهه ان الجامد يشبه الاسم
قلت وايضا ان الفعل فيهما انشائي وزمنه حالي وهذا انما على ان ليس افعال لا اسما وفيه كلام سنتكلم عليه ان
شاء الله تعالى **خال من قد** احترازا من ان يكون مقترنا بقد فتدخل اللام عليه نحو ان زيدا لقد قام لان قد تقربه
من الحال فيشبه المضارع فان قلت الكسائي وهشام يجوزان دخولها على الماضي المتصرف على اضمار قد وقد يلي
يوخذ حكمه من كلام المص في المتن قلت يحتمل ان يريد خال من قد لفظا فيكون مخالفا لهما ويحتمل ان يريد خالي من
قد لفظا وتقديرا فيوافقهما وشرحه ليس عندي الآن حتى اتعرف مذهبه في المسئلة **ولا على معمول** اي معمول الفعل
الماضي المذكور **المتقدم خلافا للاخفش** فلا يجوز ان هذا لطعامك اكلت لان دخولها على المعمول فرع دخولها على
العامل فلو قلت ان زيدا لطعامك قد اكل جاز عند المص ايضا وينبغي للاخفش ان يقول بذلك في المنفي ايضا نحو ان
زيدا لطعامك لم ياكل او لن ياكل **ولا على حرف نفي الا في نادر** كقوله • واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سوا •
انشده ابن جني وقضية هذا الكلام انها تدخل على الثاني اذا كان اسما نحو ان زيدا لغير قائم وهو صحيح ويدل عليه
لعندي غير مكفور فقد دخلت على معمول ما دخلت فيه غير وقضيته ايضا انها تدخل على الفعل المنفي نحو ان زيدا
لليس قائما لكن هذا غير صحيح ولم يقل به احد لا يقال تكلم على انها لا تدخل على الماضي لانا نقول انما نص على
عدم دخولها عليه بقيد كونه متصرفا خاليا من قد وهذا جامد ومن جوز دخولها على الجامد **ولا على جواب**
الشرط خلافا لابن الانباري في نحو ان زيدا من ياته ليحسن اليه لان الجواب غير صالح للتوطئة بخلاف الشرط والصحيح
المنع لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح فان قلت
العائدة تتوقف على الجواب قلت توقفها عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية كذا قرروه واعلم ان ترتيبهم
تعليل المنع بايهام لام التوطئة فيه نظر لا تنفسها به لانه لا يجوز ان زيدا لئن قام لا يهامه لام جواب القسم وقد
يفرق بان الفرق يظهر اذا تقدم على الفعل يتعلق مع لام الابتداء دون لام القسم وقد يقال ايضا انما توهم
لام التوطئة حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء وحينئذ يكون موكدا او منفيا فلا يلتبس بلام الابتداء

الشاعر

اثبات

حزني

اي زمان الماضي لفظه به فاشبه المضارع المراد به وضع حرف على الحال حر

فائدة يتعلق حر

ولا عبرة لو المصاحبة المعنية عن الخبر خلافا
الا اذا احتف بالجواب ورد ذلك ضعيف جدا ان يجد في الجواب سعا ولا علم لو وان اني على قولهم انه لا حذف وان قوله
للكسائي فانه اجاز ذلك وحكي عن بعض العرب انه قال لو ثمه وكان هذا مبني على قولهم انه لا حذف وان قوله
وضيعته في المثال المشهور كل رجل وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته
وانت اذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير فكذا مع الواو التي بمعناها وقد مر ولا تدخل اي لام الابتدا حرف تنفيس
على ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين فانهم منعوه لان لام الابتدا الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما
ان حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف يقوم للتنافي والبصريون
يجيزون ذلك لان اللام باقية معهم على افادة التوكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا واجازوا اي
الكوفيون دخولها بعد لكن احتجاجا بقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد ولا حجة لهم فيها وردوه من هذا الشعر لشذوذه
ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ولا رواه عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته وامكان الزيادة على تقدير ان قائله
ممن يحتج بكلامه فتكون اللام فيه زائدة كما زيدت اللام مع خبر المبتدا مجردا عن ان كقوله ام الحليس لعجوز شهربه وظاهر
كلام الكسائي جوازه او مع ما اي امسى كقوله مروا عجالا وقالوا كيف سيدكم فقال من سالوا امسى لمجهودا
او زال كقوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد او رأى كقول بعضهم
اراك لشائي او ان بفتح الهمزة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام بفتح الهمزة قال الرضي وفي رواية
المتواتر ان الله لسميع عليم وقد حكي ما حكي عن الحجاج من جوابه على الله وذلك ان لسانه سبق في مقطع
والعاديات الى فتحها ان فاسقط اللام من ربهم بهم يومئذ لخبير قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج انه اسقط اللام تعمدا
لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح ان اول الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها غلطا وسهوا بقوله
ان لسانه سبق وهذا اسمى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يودي الى الكفر فلا معنى لاثباته
من غير ثبت فان ذلك لا يفعله مسلم او ما النافية كقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان
وقال الكوفيون اللام بمعنى الا والتقدير وما ابان الا من اعلاج سودان وقيل ما استفهامية وتم الكلام عند
ابان ثم ابتدا المرء اعلاج سودان فتقدير لهو من اعلاج والمعنى على هذين القولين عكس المعنى على قول المصنف
كذا قال ابن قاسم في شرحه وابن هشام في مغنيه قلت ويمكن ان يكون تنوين سودان للتعظيم على قول المو...
على القولين الاخرين فلا تنافي اذ لا في المعنى بينهما وبينه فتامل واعلم ان كلام المص يقتضي ان ما هذه حجازية
ولا ادري ما الذي دل على ذلك وربما زيدت اللام بعد ان قبل الخبر الموكدبها كما في لبعد الله لصالح حكاه
الكسائي والفراء عن العرب وحكى قطرب عن يونس اني لبك لواثق قال الشم والصحيح جواز ذلك لوروده نثرا ونظما
وصحح ابن عصفور المنع وربما زيدت اللام ايضا قبل همزتها اي همزة ان مبدلة هاء مع تاكيد كقوله
ثمانين حولا لا ارى مثل راحة لهنك في الدنيا لباقية العمر او بجزمه اي التاكيد كقوله الا يا سنا برق على قلل الحمى
لهنك من برق علي كريم قال الشم وانما جاز دخول لام الابتدا على ان لانها تغير لفظها بالابدال نبيها على موضعها
الاصلي قلت هذا مع انه كلام غير ابين ايضا مخالف لقول المص انها زائدة فان صحبت بعد ان نون توكيد نحو ان
زيدا ليقومن او ماضيا منصرفا عاريا من قد نحو ان زيدا لقام نويا قسم فيقدر والله ليقومن في الاول ووالله لقام
في الثاني وامتنع الكسر اي كسر ان اذا تقدم عليها مشتق فتحها نحو علمت ان زيدا ليقومن او ان زيدا لقام والظاهر المعنى
بقوله عاريا من قد احترز بها لفظا وتقديرا والظاهر الاول فصل في الكلام
على ما هو بالوضع لان من عدم الاعمال وعلى ما يعرض لها من التخفيف والاعمال والاهمال حينئذ ودخول لام الفرق
وما يتعلق بذلك والكلام على لكن وتخفيفها ودخول ما الكافة تزاد ان المكسورة الثقيلة ثم فلا اعمال اصلا بل
تكون حرف جواب مهملا لا عمل له وهذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكره ابو عبيدة قال المص والشواهد
العربية قاطعة بذلك فالاول كقوله قالوا أخفت فقلت إن وخيفتي ما ان تزال منوطة برجاء
وكقول ابن الزبير رضي الله تعالى عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها
ويحتمل ان يكون منه قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه قالها للسكيت وليس بقاطع

ويخفف ان المؤكدة لا الجوابية بدليل فيبطل الاختصاص
بجوازان تكون الماضية منصوبا بها والخبر محذوف اي انه كذلك
لان حرف الجواب لا اختصاص له ولهذا لم يعمل ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على الاسمية تارة والفعلية اخرى
ويغلب الاهمال على الاعمال فتقول ان زيد قايم برفع الجزءين وهو الغالب وتقول ان زيدا قايم بنصب الاول
نقلها كما كانت قبل التخفيف وعليه قراءة الحرميين وان كلا لما ليوفينهم بنصب كلا بتخفيف ان ونصب كلا وتخفيف
الميم لما وقرا ابو بكر مثلها الا انه شدد الميم وحكى س ان عمرا لمنطلق بتخفيف ان ونصب عمرا قال الشم ومنع
الكوفيون اعمالها وهم محجوجون قلت كذا وقع في عبارة غير وهو غير محرر لان هذا الكلام يفهم ان الكوفيين
يوافقون على تخفيف ان وفي القول في اعمالها مخففة وليس كذلك فانهم يرون ان المثقلة لا تخفف اصلا
وان المخففة التي ذكر يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة انها ثنائية الوضع
مهملة ومذهبهم في ان المخففة من الثقيلة بين النافية والمخففة خفيف
انها نافية لا تاكيدية كما سيأتي وتلزم اللام بعدها اي بعد ان المخففة فارقة
لبس بان النافية فلا تلزم مع ظهور الاعمال نحو ان زيدا قايم لعدم اللبس ولا في موضع تقوم فيه قرينة على
ان المعنى فيه غير مراد كقول الطرماح انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن
لان مقام مدح وافتخار قرينة لا يصلح معها ان تكون ان نافية لانقلاب المدح بذلك ذما فلا حاجة الى اللام ح
واما اذا خيف اللبس لزم الاتيان باللام كقولك ان زيد لقايم وان هذا لذاهب وان اعتقدت في ان الاهمال
لعدم ظهور الاعراب الرافع للبس ولم يكن بعدها نفي فلا تدخل اللام في مثل قولك ان زيد لن يقوم قال الشم
يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المتن قلت يعني في الفصل المتقدم ان الحاجب قال ان لام الابتدا
لا تدخل على حرف النفي ولم الحق العلة الجامعة على اشتراط هذا الشرط وليست اللام الفارقة غير
اللام الابتدائية خلافا لابي علي فانه زعم انها غير لام الابتدا اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت
ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتدا فقلت له اكثر نحويي بغداد
على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر
عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ولا يجوز مع المشددة وتظهر اثر ذلك الخلاف في مثل قد
علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى قول سيبويه والجماعة انها لام الابتدا تعلق العامل عن العمل فتكسر ان وعلى قول ابي علي
وابن ابي العافية ومن تبعهما ليست لام الابتدا فلا تعلق فتفتح ان ولا يليها اي ان المخففة غالبا احترازا من نحو ان قتلت لمسلما
كما سيأتي الا فعل ماض ناسخ للابتدا اما سبب كونه ناسخا فقد قرره ابن الحاجب بما معناه انهم لما اخرجوها
عن وضعها بدخولها على الفعل اثروا في ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر ليلا يزول وضعها
بالكلية لاشتراكهما اذا دخلت على ما ذكرناه يكون مقتضاها موفرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها لانك
اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيدا لقايم ولما سبب كونه ماضيا فلم ار من تعرض له ويمكن ان يقال
ان ان واخواتها شابهت بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنايها على الفتح ولكونها ثلاثية تلاوربا عية
وخماسية كالفعل واما معنى فلانها في معنى اكدت وشبهت الى اخرها كما سبق ونقتضي هذا اشتباهها
للفعل الماضي فقصدوا ان بعد تخفيفها ان يخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الفعل
الماضي رعاية لهذه المناسبة وقال المص ولحترز بماض عن المضارع فان كان مضارعا حفظ ولم يقس عليه
كما نقل الشم عنه قلت وهذا عجيب من المص رحمه الله تعالى فانه جعل مثل ان قتلت لمسلما مقيسا مع عدم
وروده في القرآن وجعل ان اظن زيدا لقايما غير مقيس مع وقوعه في الكتاب العزيز قال الله تعالى وان
نظنك لمن الكاذبين وقال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وقد نقل ابن هشام في مغنيه
الاتفاق على ان ذلك لا يقاس اعني دخولها ان المخففة على المضارع الناسخ ويقاس على نحو قول الشاعر
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وفاقا للكوفيين والاخفش من البصريين وان قيم
منع من القياس عليه لقلته ولا تعمل ان عندهم اي عند الكوفيين فعليهم فقط لعود الضمير عليهم مع الاخفش
ولا توكد فلا تكون مخففة من الثقيلة بل تفيد النفي لانها حرف نافي ثنائي الوضع غير مختص بشي واللام للايجاب

وهو عنده بعض الا واستدلوا على مجيئها لهذا المعنى بما تقدم من قوله وما ابان لمن اعلاج سودان وقد عرفت
ما يقدح في الاستدلال بذلك وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما فان وقعت بين نقيضين او ضدين نحو جاز الكلام
وان وقعت بين متماثلين منع اكثرهم وقال ابن مالك وكلام المصنف بدل على الجواز ومقدم الكلام
على ذلك وتلي ما ليت متعلق ليت وتكون ما حينئذ زائدة وتعمل فلا تعمل شيئا وتكون ما كافة عن العمل وقد روي
بالوجهين قول النابغة • قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد • يروى بنصب الحمام ورفعه
ونقل المصنف الاجماع على جواز الوجهين في ليت ونوزع بان المنقول عن الفراء منع الاعمال في ليت ولعل بعد دخول ما
عليها وفي الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بالنصب زيدا رواه الاخفش والكسائي عن العرب وعدم بالبناء
للمفعول سماع اي سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما والقياس سائغ فيجوز في الجميع ان يعمل ما لمجرد الزيادة
منعها هذه الاحرف كما كانت قبل دخول ما وظاهر كلام الزجاجي في الجمل ان الاعمال في الجميع جائز وانه مسموع من
العرب وذلك انه قال في حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغي ما وينصب
بان وكذلك اخواتها هذا الكلام قال الشارح وينبغي ان يحمل كلام المصنف على انه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه الى
العرب قلت هذا تأويل متعسف ينبغي الجزم بان الشارح انما نقل هذا الامام عن العرب
فصل
في الكلام على شيء من احوال ان المفتوحة وكان ولعل لتأول ان المفتوحة ومعمولها بمصدر وقد تقع اسما لعوامل هذا الباب
من حيث ان المصدر الذي تؤول به ومعمولاها مفرد فيصح كونه اسما منصوبا لها بالخبر على الصحيح خلافا لهشام
نحو ان عندي انك فاضل فلو لم يفصل امتنع بالخبر امتنعت المسألة لان الخبر قبل دخول ان واخواتها عليه كان
يجب تقديمه اذا كان المخبر عنه ان وصلتها فكذا بعد دخولها بل اذا كان يجب تقديمه ثم كان هنا احق
واولى لان من جملة النواسخ ان وان فيؤدي عدم التقديم الى تقل اللفظ وجعل البواقي عليها وفي ذلك قال الله
تعالى ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى في قراءة انك بالفتح فانه عطف على اسم ان وهو
ان لا تجوع وقد تفصل ليت سادة مسد معمولها نحو ليت انك قائم قال الشاعر • فيا ليت ان الظاعنين
تلفتوا • فيعلم ما بي من جوى وغرام • سدت ان ومعمولاها مسد معمولي ليت على نحو ما يقع ذلك في باب ظن وقال
في البسيط ان فيه الخلاف الذي في ظننت ان زيدا قائم فراي الاخفش ان الخبر محذوف كما هو عنده هنالك ويوقف
وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى ويقع ذلك في لعل خلافا للاخفش فانه اجاز لعل ان زيدا قائم فقام خبر
ليت وهو ضعيف لان ذلك في ليت شاذ في القياس وان كان قد سمع كثيرا كما قاله الشارح وتخفف ان المفتوحة المشددة
فينوى معها اسم ان النفي لا تلغى المكسورة بل تكون عاملة وذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى في شرح المفصل بانه
غريبة جدا وذلك انه قال والذي يدل على تقدير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصده قول الشاعر
في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا
والذي سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل ان فصار مبتدأ
وخبرا والخبر يسوغ فيهما التقديم فهو باطل لامتناع ان يستطلق لمريد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها
امتناع تقديم الخبر ما يعتبرون مع التشديد بل لا يكون جملة في محل رفع على انها صفة لاسم من قولهم فينوى
معها اسم الاضطرار كما في قول الشاعر • فلو انك في يوم الرخاء سألتني • فراقك لم ابخل وانت صديق •
وكما في قول الاخر • بانك ربيع وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا • والخبر جملة اسمية مجردة نحو واخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مصدرة بلا نحو ان لا اله الا هو او باداة شرط قال الله وقد نزل عليكم في
الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله الاية قلت هذه فعلية والكلام في الاسمية نحو اعلم ان زيدا ان من يا لم تهوهم
اليه فتمثيله غير مطابق والظاهر في هذه الاية ان ان فيها مفسرة لان نزل عليكم متضمن معنى القول دون
حروفه او رب كقول الشاعر • تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا • امين وخوان يخال امينا • او فصل بيقول
عالما ان تعرفه لا ان كان جامدا نحو وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى ولم يكن دعا
لا ان كان دعاء نحو والخامسة ان غضب الله عليها بفتح غضب الماضي بقد متعلق بيقول مثل ونعلم ان قد صدقتنا

آوح

اوبلو

اوبلو نحو ان لو استقاموا على الطريقة او حرف تنفيس نحو ان سيكون منكم مرضى او حرف نفي كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها • واستظهر المصنف بقوله غالبا على ما اذا كان الفعل غير مفتقر بما ذكره كقوله
علموا ان يؤملون فجادوا • قبل ان يسألوا باعظم سؤل • وتخفف كان فتعمل في اسم لا سيما ان المفتوحة المقدر ولا يلزم
كونه ضمير شان بل تارة تكون ضمير الشان كقوله • ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان • اي كان الشان وتارة يكون
غير ضمير شان كقوله • ويوما توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطوا الى وارق السلم • برفع ظبية كما قال الشارح ولا
يظهر لي تعين كون الاسم في الاول ضمير شان اذ يجوز ان يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر اي كان النحر ثدياه حقان
وصرح كلام الزمخشري في المفصل جواز الغاء كان عند التخفيف واعمالها وقال ابن الحاجب في الكافية وتخفف
فتلغى بعني كان وكلاهما مخالف لظاهر قول المصنف لكن ابن يعيش تأول ما في المفصل على ان المراد بالالغاء ان تعمل
في ضمير الشان وفيه ما لا يخفى والخبر عند تخفيف كان جملة اسمية نحو كان ثدياه حقان او فعلية مصدرة بلم نحو كان لم
تغن بالامس او مصدرة كما في البيت المتقدم كان ظبية اي كان هذه المرأة ظبية ويقال اما ان جزاك الله خيرا بكسر
الهمزة على ان اما للاستفتاح وان مخففة من الثقيلة مثلها في ان تقتلت لمسلما وهذا وجه شاذ وفيه ضعف من
يشترط في الفعل الذي يدخل عليه ان المخففة ان يكون ناسخا ولا يجوز ان تضبط ان هذه بالفتح لانه يستفيد رد في
الوجه الاول ضميرا صوابها وانما ذلك في المفتوحة توجب كون هذه هي المكسورة وربما قيل ان جزاك بفتح همزة ان والاصل
الله وهذا فيه اشكال لانه لا يقال احقا انه جزاك الله خيرا لان التقدير في حق جزاك الله اياك خيرا فيكون ان دالا على
الاستفهام عن الجزاء نعم ان لم يقع فلا يكون دعاء والغرض ان المراد هو الدعاء فقد يقال فاذا فلا يمتنع هذا فينبغي
ان يكون اما حرف استفتاح مثلها في قوله اما والذي ابكى واضحك فيقال في رده ان ذلك يقتضي كون ان
مع صلتها مبتدأ وانه على حذف الخبر اي اما معلوم انك جزاك الله خيرا لكن اقدر المصنف ان اما انك ذاهب فيعرف بينهما
بان الانشاء لا يحسن فيه هذا التقدير واما يحسن في الجمل الخبرية والحمل على هذا التقدير يخرج الكلام عن ان يكون دعاء
والذي يظهر ان اما استفتاحية وان زائدة لا مخففة من الثقيلة ولا اشكال حينئذ وعلى قول المصنف اما وليت الفعلية
ان المخففة بلا فاصل لانها دعائية وقد يبرز اسمها اي كان المخففة في الشعر كما في البيت المتقدم كان ظبية تعطوا
الى وارق السلم بنصب ظبية على اعمال كان المخففة والخبر محذوف والتقدير كان ظبية تعطوا الى وارق هذه المرأة
ويقال في لعل عل بحذف اللام الاولى قال الشاعر • عل صروف الدهر او دولاتها • ولعن على التغيير في العلم فعا
الثاني بالابدال كما غير طرفها الاخير في وعن بالجمع بين تغيير الطرف المشرحين ومما الحذف في الاول والابدال في الثاني
ولان بتغيير الوسط والطرف الاخير دون الاول وان بتغيير الثلاثة وسنه وما يشعر كم انها اذا جاءت لا يؤمنون ورعن بتغيير الطرف
فقط بالابدال ورغن بتغيير الثلاثة بالابدال ولغن بتغيير الوسط والاخير كما قدمنا ولكن تغيير العين المهملة
هنا بالغين المعجمة كما عبرت بالعين لتأخير جميعها في الحلقية ولعلت مثل ثمت وربت وقد يقع خبرها اي خبر لعل
ان يفعل بعد اسم عين كقوله عليه الصلاة والسلام لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك اخرون وكقول
الشاعر • لعلك يوما ان تلم ملمة • عليك من اللائي يدعنك اجدعا • وقد ضبط الاخير بالخاء المعجمة والرابع الضعيف
وان بعضهم ضبط بالجيم والدال المهملة وسبق تفسيره حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الانشاء
هذا اذا كان اسم عين كما ذكر المصنف فاما بعد اسم معنى نحو لعل عفنا ان يقوم فلا اشكال فيه ولا هو خاص بها وهذه
المسألة التي في المتن من اقوى دليل على ان ما يجي خبر عسى مفردا ما لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ الى باب الفعل
والفاعل والمفعول الا ترى انه لا سبيل الى ذلك والجر بلعل ثابتة الاول او محذوفه مفتوحة الاخر او مكسورة
لغة عقيلية حكاها عنهم ابو زيد وروى الفراء الجر بلعل لغة قال الشاعر • لعل الله فضلكم علينا • بشيء ان امكم شريم •
رفعه لعل ابي المغوار منك قريب • وهي مشكلة لان جرها على مختص بالحروف وربما اشبهت الافعال وكونه حرف
تو شبه لولا الداخلة على المضمر المجرور عندي جارة لا متعلق لها مجرورها ما لا يتعلق له عندنا الا طاهرا او لا سعدي اذا
تأويلها اورد في هذا المحل النواهد وتعسف في التخريج ولا وجه لذلك بعد نقل الائمة الثقات انه لغة قوم من العرب

بالاخبار او خبر المبتدأ
فيجاب باختيار الاول
ولعوانه مع صلتها مبتدأ

لعل

يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة ولكن بعد ذكر
ومسئلة في التوابع التي تذكر في هذا الباب واما توجيهه
الخبر بالاجماع نحو ان زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعر لكن عمرا شاخص وبكر والجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب كان اسمها المنصوب في محل رفع
تحمل فيه مثل هو معطوف على اسم ان المكسورة وذلك انها لما كانت لا تغير معنى المبتدا فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط ولكن ايضا كذلك اي لا تغير معنى الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا
ووقع في عبارة الجزولي ان العطف على موضع ان مع اسمها قال الرضي وكانه مع اسمها فان كانت كاللام في لزيد
قبل دخول ان ودخولها كلا دخول متفق على كونه مرفوعا لكن محله لا شتغال لفظه بالنصب الاسم مع ان وحسن قاله على موضعها
والاسم ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فكذا ينبغي ان يكون المبتدا مجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها
مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع الحل كان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها
ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه
ان اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا او المبتدا هو الاسم المجرد كما تقدم وهي مع اسمها فان
لبيت اسمها الا وليس ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده انما هو قبل المرفوع بعد العاطف مبتدا وخبره محذوف
وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم وعلى هذا هو من عطف الجمل واما على ما تقدم فهو من عطف المفردات
اذا تقرر هذا فالعبارة المحررة التي يتصور معها هذه الاقوال ان يقال لا يجوز رفع التالي حرف العطف المشارك
لاسم ان ولكن في المعنى لكن المص على تقديره كونه بقول هو من عطف الجمل على ما هو الصحيح سماه معطوفا فانه
مشترك في المعنى وواقع بعد عاطف وليس بعده اسم اخر يكون خبرا عنه فلما اشبه المعطوف سماه هذه الاوجه
سماه معطوفا على سبيل التجوز لا قبله اي لا قبل ذكر الخبر مطلقا سواء كان الاعراب ظاهرا او خفيا خلافا للكسائي
فانه جوز ذلك على الاطلاق فيجوز عنده ان زيدا وعمرو ذاهبان وان الفتى وزيد قايمان وان هذا وبكر
شاعران والفراء اشترط خفاء الاعراب خلافا للفراء فوافق الجماعة على امتناع ان زيدا وعمرو ذاهبان وخالف
الكسائي في ذلك ووافقه في مثل ان موسى وزيد قايمان وان هذا وعمرو منطلقان وخالف الجماعة في ذلك
فان قلت انما اصطلاحهم في الخفاء ان يقيده بحرف تقدر ظهور اعرابه كالفتى او استثقل كالقاضي فلا
تصدق عبارته على جميع الصور التي قررها الفراء لخروج انك وزيد الخ ذاهبان ونحوه من المبنيات
قلت ذلك انما هو في التقدير واما الخفا فالمعرف تعرف فيه هذا الاصطلاح وان توهما راياه قد ورد رفع
المعطوف او حذف خبر قبله وذلك كما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من
امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فانه يتوهمان الاية شاهدة لما راياه من جواز
العطف قبل ذكر الخبر اذ الصابئون قد عطف ولم يات خبر ان بعد فلك ان تقدر هنا خبر قوله والصابئون
والنصارى بعد تمام الجملة التي هي الخبر وعلى هذا اهله حتى ولك ان تقدر حذف خبر ان قبل المعطوف تقدير
ان الذين امنوا فرحون فلم يقع العطف على كلا التقديرين الا بعد ذكر الخبر تقديرا وان المفتوحة في ذلك
اي في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر كان المكسورة على القول الاصح وقيد ذلك في الشرح
بان يتقدمها علم او معناه وهو اختيار ابن الحاجب فانه قال ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها
في العطف معاملة المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم
ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف
على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه
موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب
الكسر اذا دخلت اللام كعلمت ان زيدا القائم ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبني
ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسرها
ان ثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وان انتصبا بعدها توفيرا لما تضمنه علمت
من معنى المفعولية واذا كان المعمولان في محل حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز

العطف

العطف بالرفع بعدها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على خلاف هذه
الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع عطفا
عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها في موضع مفرد من كل وجه قال الرضي وفيما قاله
ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين تقول ان ذلك
الاسمين بتقدير علمت زيدا قائما اي علمت قيام زيد وكونهما بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك
الاسمان بتقدير المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير
اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما دعى المصنف يعني ابن الحاجب الى هذا التكلف
انه رأى من استشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام
ولكن الاستشهاد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير
حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح
منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى من يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها
مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع
نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يلتفتوا الى هذا الاستشهاد حتى تقولوا لا يجوز العطف على محل
اسم ان المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وقال الشلوبين مذهب الاكثرين المنع وهو الصحيح وكذا البواقي
عند الفراء فيجوز عنده رفع المعطوف بعد كان ولكن وليت ولعل كما جوزه بعد الثلاثة الاخر واستدل بقوله
يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس به انيس والجماعة يخرجونه على ان انت مبتدا وخبره محذوف اي وانت معي
والجملة حالية او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت معطوف عليه والخبر في بلد وتحذف المعطوف وهو
انا والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء لكن الجرمي والزجاج يجوزان
ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره نحو ان زيدا قائم العاقل او نفسه او نفسه فيجوزون جميع الحمل على المحل والفراء يجوز
ذلك مع خفاء الاعراب ولا قول المص كالمنسوق اشارة اليه قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة
والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة
ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر قال الرضي ولم يذكر البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جوازه نحو ان الزيدين
استحسنهما شمائلهما بالرفع انتهى وحكى ابن عصفور انه لا يجوز عند المحققين من اهل البصرة في غير عطف النسق
من التوابع الا النصب فقط قال الا انه يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وشذ قول بعض العرب انهم اجمعون ذاهبون وانك
وزيد ذاهبان قال في شرح الحاوي وحكى الاخفش في كتابه الكبير انه سمع من بعضهم ان زيدا وانت ذاهبان والمثالان
لا ولان حكاهما سيبويه وحملهما عنده على التوهم كما في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
بجر سابق عطفا على زيادة توهم الباء في مدرك وهو في الحقيقة عكسهما لانا فيه تقدير المعدوم موجودا وفيهما العكس والجامع
بين الجميع تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه فهذا وجه الجمع وخرجهما المص على تقدير المؤكد في الاول اي انهم هم اجمعون
ذاهبون وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني اي انك انت وزيد ذاهبان ووقع في عبارته حتى ان ذلك على التبيل
الغلط قال المصنف وهذا غير مرضي من سيبويه فان المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه
قال ابو حيان ولم يفهم احد عن شيء ما فهمه ابن مالك من انه اراد حقيقة الغلط بل اراد انه لم يشترك في المناسب
وكانه لم يتقدم ناصب البتة بل ابتدأ بالاسم مرفوعا فانهم مرفوعا قال في البسيط سماه غلطا لخروجه عن القياس قلت
يريد والله اعلم انه مردود لخروجه عن القياس كما يرد الغلط لان قول ما يقول العربي انما كان الغلط بانه جاء وفق
ما وضعه الواضع او اذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن نقيض ذلك اي كونه ليس على وفق
وضع الواضع فراد الموجب لقوله فيكون مردودا كما قرره بعض المحققين ولا ينبغي حمل كلام سيبويه امام الجماعة الاعلى
ذلك وأجاز الكسائي رفع المعطوف على اول المعمولين قبل ان يمضي اعراب الثاني سواء كان رفعا اعرابه بكونه تقديريا

وعلى زيد قايما تقديره

قال وسيبويه موافق على هذا ولولا ذلك لما قيل انه ذاهبون

بالاول

وهو من المعربات نحو ظننت زيدا صديقي وعمرا او محكيا وهو من المبنيات نحو ظننت عمرا من يكرمني واكرم انما شك للعلم
لا العاملة عمل ان ويقال لها التبرئة لانه
باسم اذا لم تكرر ولا قصد خلوص العموم
ماخوذ من برات فلانا عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس اي نافية له وجوبا واشترط لعملها امور احدها عدم تكرارها لانها اذا كررت لايجب
نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان وجوبا لانه اذا لم يقصد لكن بل التنصيص لانها تعمل
اعمالها بجواز وسيأتي الثاني ان يقصد خلوص العموم اي نفي الجنس ونفي الواحدة وفي عبارة الشارح ويحتمل
ان وانما تعمل على ليس او تلغى فيليها المبتدا والخبر ويحتمل نفي الجنس ونفي الواحدة لانها تعمل في المعرفة الا عندنا وبليها
نفي العموم وهي معكوسة اذا الحتاج عموم النفي لانفي العموم الثالث ان يكون اسمها نكرة لانها لا تعمل في المعرفة العضب
نكرة الرابع ان يليها الاسم لانه لو فصل بينهما تاصل تعمل عمل ان نحو لا بها غول قال الشارح واجاز الرماني ان تعمل مع الفصل
نحو لا كذلك رجلا لما صرف ان يكون الاسم المنصوب غير معمول لغيرها احترازا من نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا منصوب بفعل
مقدر ورانت خبيرا بان هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله وهو كون الاسم والياء لها ضرورة انه متى فرض عمل لغيرها في ذلك
الاسم حصل الفصل بينهما بذلك العامل وقد يقال ان قوله يليها يحتمل لكون الاسم يليها لفظا او كان ثم فاصل تقديرا
فذالكون قوله يليها مجرده مخرجا لنحو لا مرحبا بهم فلما قال غير معمول لغيرها علم ان المراد كونه يليها من غير فاصل البتة
لا ظاهرا ولا مقدرا فتخلص استغنينا بما لم يستفد ولا فلا تعين مناقشة اصلا لا لان الاسم اذا لم يكن معناها
ظاهرا ولا مقدرا فقط حاضرا فلا يكون مطلوبا لنا طالعا جيلا حاضرا ذكر الاسم
نحو لا صاحب جود ممقوت ولا تشبيها به سواء كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ولم يجوز
مهملة اي مع التركيب حرف وبني لاجل التركيب قاله الشارح وهذا هو علة البناء عند ابن السراج والجمهور انتهى قال الرضي
دليل قاطع على انه لا مركبة مع المنفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة البناء تضمن معنى الحرف الذي هو
من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل علاه لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني
من رجل نص في الاستغراق علاه ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من
فبنوه على ما كان ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل وان كان ينصب بالياء بني عليها نحو لا رجلين
عندك ولا مسلمين مخلدون في النار وهذه العبارة لشمولها الفتحة والياء اولى من قوله مبني على الفتح وبظهور
بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام المصنف صريح في خلافه كما علمت والفتح او
نحو قول الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب وهذا الا استثنا اولى من الكسر
من القاعدة التي قدمها وهو انه يبنى على ما كان ينصب به واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين مع اولوية
احدهما وهو الفتح استبان ضعف قول من عين الكسر او الفتح ولهذا قال ابن خروف لو وقوا على السماع ما اختلفوا
ورفع الخبران لم يركب الاسم مع لا بها عند الجميع فرفع مصدر مبتدا وبها متعلق به والخبر هو الظرف او بها خبر والظرف
متعلق به يعني ان رفع خبر لا بها اذا انتفى تركيبها مع الاسم نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا حاضر قال به جمع
النحاة وكانه اعتمد في ذلك قول الشلوبين ان رفع الخبر بها مع عدم تركيبها قلت ينبغي ان يكون هذا الاتفاق
مخصوصا بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محولة عليها انها لا عمل لها في
الخبر مطلقا فما ظنك بهذه وكذا مع التركيب على الاصح تكون لا عاملة في الخبر لان ما استحقت به العمل باق والتركيب
لا يبطله هذا مذهب الاخفش والمازني وجماعة وهو الاصح عند المص وذهب قوم اليه انها اذا كان بعدها التركيب
لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
بدليل حمل جميع نواسخها على الموضع قبل الخبر ولا انها في موضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك قال الشارح وهذا ظاهر مذهب
سيبويه قلت وبعضهم يحكي القول بانه مذهب سيبويه قال ابن هشام والذي عندي ان سيبويه يرى ان رجلا ان قلت لا
لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا اجيز النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد العاقل على محل
الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور عملها وعدم ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب ان الخبر هنا مرفوع
بلا وذلك ان عامل الصفة عامل الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا انه لا في نصب الموصوف ايضا فاذا قلت

لاعلام

لا غلام ظريف برفع الصفة فرفع الخبر بالابتدا لا بلا اتفاقا لان الاخفش ان عامل الصفة هو عامل الموصوف قلت
وقد عرفت ان قوله في نحو لا رجل فاضلا ان الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع ويظهر فائدة الخلاف في
نحو قولك فلا لغو ولا تاثيم فيها فان قلنا بان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا كان فيها خبرا عنهما لان الاولى
ملغاة فالمعتمد مرفوع بالابتدا والثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتدا فالمحذور في جعل فيها خبرا عن هذين
المبتدين وان قلنا بان لا عاملة في الخبر ومع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد
فيكون فيها خبرا عن احد المبتدين وخبر الاخر محذوف ولو اذا علم حذف الخبر لا التبرئة لعظيمة او حالية كثر حذفه عند الحجازيين
نحو قالوا لا ضير وسنة لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي قال ابن الحاجب وليس ذو وعلي خبرين لانهما مستثنيان
من مذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه والخبر
يقول من مذكور نحو وما محمد الا رسول ولم يلفظ به اي اذا علم عند التميميين وانما قال الا ذلك ما لم يتوهم انه
ولم يلفظ به منافيه لا يرتب على شرط العلم واما اذا لم يعلم الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد
لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال الشارح ومن نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري
او اشترط الا يكون ظرفا كالجزولي فليس بمصيب وربما ابقي الخبر وحذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا باس عليك وخرج
بعضهم عليه على حذف الخبرين معا وذلك ان العقيلي واصحابه تمسكوا بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي
المثوب قال يا لا على زعمهم ان اصله يا آل زيد فقال هذا المحتج لا دليل فيه لجواز ان يكون الاصل
يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجزاء لا لان كل واحد منهما ثبت له جواز الحذف فلا منع اذا من جاء بالجائز
ولا عمل لها في المثنى من نحو لا رجلين فيها وكذا المجموع على حده نحو لا مسلمين على عندك وكان ينبغي ذكره لان حكمهما في ذلك
واحد خلافا للمبرد فانه يقول ان لا عاملة في لفظ المثنى وكذا في لفظ المجموع على حده فهما عنده معربان لا مبنيان
قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب لم تحذف بخلاف يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان
مع وجود النون ولو كان معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن ونقل
عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف والمعطوف عليه تمام للمضاف يجب النصب وزيادة المعطوف
عليه في باب لا يصح نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما في باب النداء نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المعطوف لكنه ينتقض بنحو
يا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزآن في اوجه والجواب
انه لم يتم دليل قاطع على ان لا مركبة كما مر ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان
وحضرموتون في المثنى بحضرموت هذا كلامه وليست الفتحة في نحو لا احد فيها اعرابية خلافا للزجاج والسيرافي
فانهما ذهبا الى ان الفتحة في ذلك اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول س وذلك لانه قال ولا تعمل فيما بعدها
فتنصبه من غير تنوين نحو قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر
فقال الزجاج مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر
فحذف التنوين مع كونه معربا لمشابهته بتركيبه مع عامله وقال السيرافي انما ركب مع لا لافادة لا التبرئة الاستغراق
كما افادته من الاستغراقية في نحو هل من رجل في الدار فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال
فحذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال المبرد مراده انها تضمنته او لا لكن بني بعد ذلك
لان حذف التنوين في حال الوصل من الاسم المنون لعدم الاضافة والشابه جهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس
باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين ودخولها ما يجلها
لا يمنع التركيب غالبا فتقول جئت بلا مال وغضبت من لا شي بالتنوين ولا تركيب لتعذر تقديرمن بعدها لانه لا يجوز
بلا من مال ومن لا من شي واشار بقوله غالبا الى قول بعض العرب جئت بلا شي بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي في
دعواهما ان الفتحة في لا رجل اعرابية وان التنوين حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا يعلق فثبت

والعطف تقديم

عاملها

ولا رجل في الدار جوابا
عن هل من رجل ح

ان الفتحة فيه بنائية وانت خبير بان التعليل المتقدم انما يأتي عند من يجعل علة البنا تضمن التركيب **وما ركبنا النكرة**
مع لا الزائدة كقوله • لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها • اذن للام ذوو احسابها عمرا • قال ابو الفتح بن جني انشد
ابو الحسن في المعاني هذا البيت مستدلا به على ان الحرف الزائد قد يعمل ان ابا على فقلت الزائد العامل لم اولا تقال لم
تات لم زائدة في كلامهم فيجب ان تكون لا هو وقد عملت النصب في الاسم **وقد يعامل غير المضاف معاملته** اي معامل المضاف
في الاعراب ونزع التنوين نحو لا ابا لك فيهما **و** نزع **النون** في لا غلامي لك فانهما **ان وليه مجرور بلام** كما رايت في المثالين واحسن ان يقول
وليس من ان يقع فصل كما سيأتي وقيد بجرها باللام احترازا من ان يقع لجر بغيرها فيتعين حذف الالف واثبات النون
نحو لا اب بها ولا غلامين فيها فان ورد خلاف ذلك فشاذ او مؤول **معلقة بمحذوف غير خبر** كما مر فلو جر بلام متعلقة
بمذكور او بمحذوف هو خبر تعين حذف الالف واثبات النون نحو لا اب بارا لك وكذا لا اب لك اذا جعلت لك متعلقا
بمحذوف هو خبر ولم يفيدا لهم غير المضاف باتمامه بينهما بل عمم في المثنى ومثل في الشرح بلا غلامي لك فيعني لك تقدير حركة
نصبا وتبعا فكذا تقتضي كلام غيره ان المسموع في ذلك نحو الاب والاخ والمثنى والمجموع حاصة وحصل في الارتشاف المثنى
بالبدين ويحا التعدي ثم لا غلام لك يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات لك فان جعلنا الحركة اعرابية تعين
الكسر وان جعلناها بنائية فلك الفتح والكسر والفتح اولى سر علم ان ما ذكره المصنف من ان الاسم الواقع
بعد لا في الضابط الذي ذكر غير مضاف هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره المصنف وابن الحاجب وذهب الخليل وسيبويه
والجمهور الى ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى واعترض بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
بل تقدر وأجيب بان اللام هنا انما هي مقحمة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم
عدي على من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل
ثم الحامل على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المعدودة باللام ما حيث ابهم قصدوا
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير هاتخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا
بين المتضايفين لفظا حتى يخيل انه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرارها والدليل
على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حالة
كذا ولا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله • وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد
وقول الاخر • ابالموت الذي لا بد اني • ملاق لا اباك تخوفيني • فصرح بالاضافة وهو شاذ لا قياس عليه وخرج
المصنف ذلك على انه دعا على مخاطب بان لا اب له والموت نحو ليهم فعلا ماضيا والكاف مفعول به بضعفه ورد وه حيث
لم يذكر الموت كقوله امرا جل جيل لا اباك ضربته ونحو لا اباي ما حكاه ابن طاهر اذ لو كان فعلا لاتى بنون الوقاية
وسلك المصنف وابن الحاجب طريقا في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم اما المصنف فاعترض بقولهم لا ابا لي ولا اخا لي
اذ لو كان الاسم مضافا كما زعموا لقالوا لا اب لي ولا اخ لي بكسر الباء ولجا استعار ابانها متصلة بالياء تقديرا
فان اللام لا اعتداد بها على قولهم والجواب انهم لم يكسروا الباء وفتحا لانها غير مباشرة للياء واللام الحاجزة هي
المباشرة لها لفظا واعترض ايضا بان الاضافة ان كانت محضة لزم كون الاسم معرفة وان كانت غير محضة
لزم مخالفة النظائر لانها لا تكون الا فيما عمله عمل الفعل او في معطوف على ما لا يكون الا نكرة والجواب انه منقوض
بغيرك وشبهك ونحوهما فان الاضافة في ذلك غير محضة وليست شيئا مما ذكروا اما ابن الحاجب فاعترض بانه لو كان
المذكور مضافا حقيقة لكان معرفة فوجب رفعه وتكريرها والجواب انه ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة
النكرة والغرض من الفصل باللام انه لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام واعترض ايضا
بان لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فيلزم لا اباك نكرة ايضا اذ المعرفة
لا توافق النكرة معنى والجواب ان الاتفاق في المعنى انما هو بالنسبة الى الجملتين وهما لا اباك ولا ابا لك ولم
يتفقوا ان اباك وابالك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة
وفي الاخرى نكرة والمسند الى خبر لا في ابالك محذوف واما في لا اب لك فالخبر هو لك اي لا اب لك موجود لك
فالجملة في الاولى بمنزلة لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا وجد لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند

ايلا اب لك موجود

اليه

اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة كذا قرره الرضي **فان فصلها** اي فان فصل النكرة الواقعة بعد لا من
المجرور باللام **جار** او **ظرف** نحو لا يدي بها لك او لا ابا لك وغلامي عندك لك **امتنعت المسئلة** وتعين
الاختيار اي في الضرورة **خلافا ليونس** فانه اجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا واشار الجوهري في الضرورة **وقد**
يقال في الشعر لا اباك كالبيتين اللذين انشدناهما انفا قال المصنف اصله عندهما لا ابالك فان زعموا ان
الضمير مخفوض بالاضافة فكيف يكون اسم لا معرفة فان قالوا الاضافة غير محضة لتقدير اللام لزم تقدير
المحض غير محض وان قالوا الجر باللام مقدرة لزم انفصال الضمير المجرور بغير جار والنظير لذلك وانما هذا عندي
حيث وقد تقدم ذلك وتقدم رده وانت خبير بان هذا الكلام مخالف لما قرره في الاصل **مشابهه في العمل ينزع**
تنوينه نحو لا طالعا جبلا وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا
مذهب البغداديين ويقولون كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين فان قيل لاي شيء كان
اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جائزا قلت الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية
فيكون معربا منونا فحمل على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاءه على اصله وحمل حمله عليه في ترك
التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله قال ابن هشام وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه في مغني
اللبيب **قلت** قد رددناه في الحاشية وفي مصابيح الجامع الذي على البخاري بان هذا ايضا يتخرج على قول
البصريين بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما للتركيب معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية
على خلاف المتقدم والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان
تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما تقدم وحسنه رفع التكرار
فظهر بذلك ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص
على الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت فاذا نون كان الاسم مطولا وما عامله ه
وقد تقدم انما عمل العمل يكون ناصبا على الاستغراق قلت ميزنا البناء ان نجعلهم يخص الاستغراق بحالة
بنا الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق عند عمله ثابت على سبيل التنصيص لم
يتعين عملها في مانعا النصب حتى يكون النص على الاستغراق ثابتا لاحتمال ان يكون مانعا منصوبا بفعل
محذوف اي لا نجد او لا نرى مانعا لما اعطيت فعدل الى البناء لسلامته من هذا الاحتمال **فصل**
في الكلام على بطلان عملها وما يتعلق بها وبتوابع اسمها **اذا انفصل معموبها** نحو لا فيها غول **او كان معرفة**
نحو لا زيد ولا عمرو **بطل العمل باجماع** اما في مسئلة الفصل فلم يخالف فيها الا الرماني كما سبق في اول الباب واما مسئلة
المعرفة فبطلان العمل فيها انما هو مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون فانهم جوزوا بقاء العمل وانما بطل العمل في
المفصول بينه وبين لا لانه قد ضعف امرها بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها تعمل بمشابهة ان التي تعمل بمشابهة
الفعل لا بالاصالة قالوا ووجه المشابهة بين ان ولا ان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي لانها للنفي الجنسي
فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا قلت ان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة
في الكلام التي تدخل عليه اثباتا كان او نفيا وانما بطل عملها في المعرفة لانها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها
على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ حتى ينتفي الجنس بانتفائها **ويلزم** اي حين اذ بطل العمل **التكرار** اي تكرار لا مع المفصول
ومع المعرفة في غير ضرورة **خلافا للمبرد وابن كيسان** اما لزوم التكرار مع الفصل فانه جعل تكريرها منبها على كونها
لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع المعارف فالتكرار يجبر لما فاتها من نفي الجنس الذي
لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرارها في الموضعين فاجاز نحو لا زيد في الدار ونحو لا فيها رجل
واستدلا بقول الشاعر • بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها • وهو عند الجماعة محمول على الضرورة
وكذا ان تاليها خبر مفرد نحو زيد لا كاتب ولا شاعر ولا ان تلاها فعل **او شبهه** اي شبه الخبر المفرد من الجملة الفعلية نحو زيد لا يقوم ولا يلزم فيها التكرار
او المعقود من المنعت نحو مررت برجل لا شجاع ولا كريم وحال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وقد جاء عدم

وقد يحمل على الضمائر

تبّا
وقالت الاخرى اثنيّ ضالّة تحمّلت ونيرا خواتك لا تنفع وبوتك فاجع ...

التكرار في ذلك لاجل الضرورة قال واشد امن خلقت ليغيونا حولك لا ... فالقرد لا فانه تكرر في قولهم لا فولك ان تفعل لنا ولو
تهوت العد الامستغينا بعضيه ولكن بالرفع بعد ابع التكرار وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر
بلا اسمي ولا حاجة تبرح للمبرد وابن كيسان لا في المعنى من الداخلة علي المضارع وتلك لا ينبغي ان تتناوله وقد يؤول عبد
بمعني المتناول وهو بمعنا بمعنى المفعول اي ليس متناوك وما حوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتناوله وهو ما ينزع منه الاداة من حجر به
عبد الله وهو ما ينزع منه الالف واللام بحاله عن من الجزء الثاني لو افرد وعبد الرحمن و ... مضافا اليه من الف ولام
الثاني لو افرد الى البدل والاضافة من الاعلام ينكره فيعامله معاملتها بعد نزع ما فيه او بما اضيف اليه
كنونه من فتنية ولا ابا حسن لها والمراد بابي الحسن علي رضي الله عنه وفي
فالاول كالمعمرة فيقول لا بصرة لكم والثاني كنحوهم فتنية ولا ابا حسن لها العلم بحوع المضاف والمضاف اليه
كلام المصنف مسامحة حيث جعل الاسم الحسن مضافا اليه العلم وليس كذلك لا الحسن هنا الاسم او بلا واحد من
قال المصنف تقدير العلم المعامل معاملة ... المعاملة معنا فاليه مثل وتقلوا الحروف بالاسمين هذا الاسم او بلا واحد من
مسميات هذا الاسم والتقدير واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق اما الاول فممنوع من ثلاثة اوجه
احدها انه قد ذكر بمثل بعلامي بكى بحار بد بحار بد ولا زيد مثله بن من احمى سليم الجراح الثاني ان المتكلم انما يقصد
نفي مسمى العلم المعروف بلا فاذا قدر بمثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بعد لا يكون انتفا مثله معلوما
لكل احد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم واما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام
المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فيقدر بما كان هكذا بلا اسمي او بلا واحد من مسمياته
كذب فالصحيح انه لا يقدر بتقدير واحد بل على ما يليق فيقدر زيد بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسمياته
ويقدر لا قريش بلا بطن من بطون قريش ولا ابي حسن ولا كسري ولا قيصر بلا مثل **ولا يعامل بهذه المعاملة**
ضمير ولا اسم اشارة فلا يقال لا اياه هنا ولا هذا هنا **خلافا للفرا** فانه جوز اخراجهم للمعرفة في ذلك بجعولهم
النكرة بالتاويل كما في الاعلام المذكورة وهو بعيد غير مسموع قلت وقد يوخذ من كلام الفرا هنا ان
الكاف من ذلك ونحوه ضمير مضاف اليه لا حرف خطاب كما يقول الجماعة لقيام المسوغ للاضافة على رايه فتامله
ويفتح او يرفع الاول على طريق التنازع فيعمل الثاني ويضمر في الاول على المختار **من نحو لا حول ولا قوة الا بالله**
فان فتح الاول فتح الثاني او رفع او نصب وان رفع الاول فتح الثاني او رفع فهذه خمسة اوجه جائزة في هذا
التركيب الاول لا حول ولا قوة بفتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة مبني اسمها كما لو انفرد كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب من ان تقدر بعدهما خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا
لان مذهبه ان لا المفتوح ما تليها اسمها لا تعمل حاليا في الخبر وانما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على
مبتدا ولا تقدر مرفوع بانه خبر المبتدا اي المتعاطفين لا خبر المبتدا المبهم الاخير فقط فيكون الكلام جملة واحدة
نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر فيجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا
وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية فهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم
واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان كما هما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة
واحدة عملا واحدا قياسا على امتناع حصول اثر واحد من موثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل
منهما خبرا على حياله الثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاولي
كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو كانك قلت لا حول وقوة نحو ظلابه وابن كما يجي في العطف على المحل فعند من يجوز
ان تقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد دليلا يجمع الابتدا ولفظ
لا في الخبر فيجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها لضعفها والالغا يجوز اذا كان اسمها نكرة يليها ولو
حصل شرط الالغا وهو نكرة يليها لان التكرير حاصل سوا الغيت الاولي والثانية كما في قولك لا حول ولا قوة
او الغيت الاولي دون الثانية كما في لا حول ولا قوة كما يجي او الغيت الثانية دون الاولي كما في مسالتنا وهي لا حول
ولا قوة وتقدير الخبر معا للثانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمالها عمل ليس يجوز هنا ان تجعل الثانية
نعمل

في محمول واحد

ان
لكنني

تعمل عمل ليس فيلزم تقدير خبر لها ولا تجعل الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ولا يستغنا هنا
لان لا التبرئة خبرها مرفوع بها او بما يرتفع به خبر المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام عند
هو لا جملتين الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي كما مر ولا يجوز
عند من ان تقدر خبرا واحدا لهما معا لان خبر لا حول مرفوع عنده بالمبتدا وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر وثانيا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين واية لا يجوز فيجب ان يقدر
لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عنده لا وحدها
فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا حول ولا قوة برفعهما
فتكون لا الاولي ملغاة لوجود المسوغ للالغا فيكون الاسمان مرفوعان بالابتدا ولا الثانية اما زائدة لتاكيد النفي
كما مر واما ملغاة مغيرة زائدة كلا الاولي ومذهب من وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فنقطع
فاما ان تقدر لكل منهما واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولي عاملة عمل
ليس والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما تقدم وكذا ان جعلت الثانية عاملة عمل ليس والاولي ملغاة وان
جعلت الثانية لتقدير خبر واحد وكلا ضير كما مر وجاز لك تقدير خبرين وتقدير خبر واحد وتعددها يجب
ذلك لتكاس لا حول ولا قوة برفع الاول على الالغا واعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب والكلام جملتان
ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول ولا نصبهما معا الا في ضرورة **وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني**
او نصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا ردكه وابن بالرفع عطفا على موضع
لا واسمها او بالنصب على موضع اسمها باعتبار عملها **وربما فتح منويا معه لا** حكى ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف
على تقدير ولا امراة نحذفها وابقى حكمها وليس هذا ببعيد البتة لان نظيره منقول بنونه لكنه على العكس
من المحذوف الثابت وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الاخفش
ان يرفع الاول كما يجوز لو صرحت بها **وتنصب صفة اسم لا او ترفع مطلقا** اي سوا كان ذلك مع التركيب نحو لا رجل
ظريفا وظريف ومع تعدده نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف وسوا انفصلت الصفة كما مثلنا او لم تنفصل نحو لا رجل عند
فاضلا وفاضل وسوا كانت الصفة مفردة كما مثلنا او غير مفردة بان تكون مضافة نحو لا رجل نحو كالمهم عندك
او مطولا نحو لا رجلا طالعا جبلا وطالع جبلا والنصب في ذلك باعتبار عملها وتبدل باعتبار الاتباع للحركة البنائية
لكونها بمنزلة الاعرابية كما في الله او الرفع في ذلك تتقوى بعمل الابتدا لان موضع لا رجل رفع بالابتدا كما مر وقال
ابن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسها على صفة المنادى
المبني مضافا فتقولها وان يعرف بانه يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة
لما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه
النصب لما وقع صفة لما باشرته لا **وقد تجعل الصفة مع الموصوف كخمسة عشر ان افرد** اي الصفة والموصوف
واتصلا فيجوز في نحو لا رجل ظريف ان يبنى الموصوف والصفة جميعا على الفتح ويركبهما تركيب خمسة عشر ووجه
حذف تنوينها للتشاكل فيكون محولا على محله او على لفظه في الاعراب لتتبع فتحة الصفة اعرابية لكن
اي رفع الصفة **مقتصرا على تركيب الموصوف** **وليس نصبها**
على الالغا لا فيما اذا قلت لا رجل ظريف في الدار حيث اذا لم يركبهما يجوز الرفع نحو لا غلام رجل ظريف عندك **ولا تبدل**
الصفة نحو العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه ولا عمل له في صفته والاسم المبني على الفتح ان صفته
صفته دل ذلك على عدمه على الاعمال وان رفعت دل على الالغا **خلافا لابن برهان في المسئلتين** وشبهته في ذلك ان العامل شرع
شروطها ثابتة باجماع العرب فالحكم عليها بالالغا دون نقصان الشروط لا نظير له وقولنا على الابتدا في الاسم نحو
غير مسلم بل العمل في موضعه كما ان له عملا بالاجماع في موضع المجرور ثم في نحو هل من رجل في الدار ونختار بعض
المتاخرين قول ابي برهان في المسئلة الثانية وهو ان رفع الصفة عند تركيب الموصوف مع لا دليل على الغائها

كذا قرأته الرضي ونسخ ... حكم ح

حكم ح

ووجه ما اختاره هذا المتأخر ان لا والحالة هذه لا عمل لها لكونها قد ركبت فصارت كالجزء والحرف اذا كان جزء
لم يعمل شيئا نحو السين وسوف ولام التعريف وجزئية المركب اقوى من جزئية غيره فلهذا كان الحكم بالرفع للمحل المجموع لا جزء
ومن ثم قال في لا رجل ظريفا انه تابع على اللفظ مثل يا زيد الظريف ولم يجعل مثل ان هذا الظريف في الدار سيبويه
وقد مرت الاشارة الى نحو هذا عن ابن هشام وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع نحو لا احد في الدار رجلا ولا
امرأة ذلك نصب البدل نظرا الى عمل لا والرفع نظرا الى عمل الابتداء ولا فرق بين ان يكون البدل مفردا وغيره
ولا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو في نية تكرار العامل فان لم يصح البدل لعملها اي لعمل لا بان كان معرفة نحو لا احد
فيها زيد ولا عمرو خالف رفعه لان مقتضي النصب منتف ومنه لا اله الا الله ثم الجيد لمنه ماهو قبيل على الضمير
المستتر في الخبر المقدر وقيل بدل من اسم لا باعتبار محل الابتداء اي باعتبار محل الاسم مثل دخول لا والاول
اولى لان فيه ابدالا من الاقرب بخلاف الثاني فان الابدال فيه من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل
مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ فان قيل كيف يصح هنا والبدل هو المقصود بالنسبة الى البدل بعد
النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر والمبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات والكلام على اعراب
هذه الكلمة الشريفة اعني لا اله الا الله طويل الذيل وقد افرد في ذلك التصنيف فلا نطول به ولعلنا نلم بشي
من ذلك في باب الاستثنا ان شا الله تعالى وكذا المعطوف نسقا هو على التفصيل المذكور فيجوز الوجهان
في لا رجل وامرأة ويتعين الرفع في لا امرأة فيها ولا زيد فان قلت كلامه شامل لما اذا كررت لا مع النسق وما اذا لم
تكرر وقد كان قال فيما مضى وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني او نصب وربما فتح فراد هنا كرر وجهها
لم يذكره هنا فما باله اعاد المسألة ثم انه اعادها ناقصة قلت انما مراده هنا النسق الذي لم تكرر معه لا
واما ما كررت معه لا فقد مضى حكمه فلا حاجة الى ان يذكره ثانيا والمقصود هنا بيان ان حكم النسق حكم البدل
في التفصيل المذكور فذكره لهذا الغرض وان لزم من ذلك تكرار مسألة فلا ضير وان كرر اسم لا المفرد
دون فصل فتح الثاني او نصب نحو لا ماء ماء باردا عندنا فلك في الثاني ثلاثة اوجه حكى المص منها وجهين
احدهما الفتح على تركيب الثاني مع الاول كالصفة والموصوف وثانيهما نصب الثاني والثالث الذي اهمله المص
رفع الثاني كما ابداه ابن الاعراب في هذه المسألة وفيه وجهان احدهما انه صفة لان هذه النكرة موطئة للنعت
واذا وصف الاسم جاز ان يوصف به والثاني انه توكيد لفظي ثم الاوجه الثلاثة وهي الفتح والنصب والرفع
انما تجوز في الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلا فان جعل بدلا امتنع الفتح لان البدل على نية تكرار العامل فيمتنع تركيبه
وبارد صفة للثاني فان فتح او نصب فبارد منصوب وان رفع ماء الثاني فبارد مرفوع وللا المقرونة
بهمزة الاستفهام سوا كانت للاستفهام عن النفي المحض كقوله * الا اصطبار لسلمى ام لها جلد * اذا الاقي الذي لاقاه
امثالي * والتلويح بتكرير هذا القسم او كانت للانكار والتوبيخ كقول حسان رضي الله عنه * الا طعان الا فرسان
عادية * الا تجشؤكم حول التنانير من غير تمن في محل نصب على الحال من همزة الاستفهام اي للا المقرونة بهمزة
الاستفهام حالة كونها حاصلة في غير تمن وعرض ما لها مجردة من ذلك فيجري عليها الاحكام المتقدمة وفي كلام
المص انتقاد من وجهين احدهما ان ذكر العرض هنا لا معنى له والا لزم ذكر الا الاستفتاحية والتحضيضية
والواقع في نحو الكلمة واحدة وهل هي بسيطة او مركبة مسألة اخرى الثاني ان لا التي للتمني كلمة واحدة
بمنزلة ليت والجمع الا ينال بها همزة الاستفهام ولا وان لا الاستفهامية مثله في قول لنا من شفعا لانه لو قيل ليت
لي شفعا صح ولو قيل ليت لا لم يصح وما في التمني من لزوم العمل في الاسم خاصة ولم يبنيه عليه ومنع الالغاء
واعتبار الابتدا ما للتي خلافا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة فيتعين اذن في قول الشاعر
* الا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما اثات يد الغفلات * تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة
في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان لا التي للتمني لا خبر لها عند س ومن تابعه لفظا ولا تقديرا
فاذا قلت الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء
ولذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع رجوعه جملة في محل

وهي بالنسبة الى المبدل منه سلبية فكيف انه اثبات وقعت النسبة ح

فقدم

رفع على

او بتقدير مستطاع صفة على المحل

رفع على انها صفة على المحل اجرا الا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول س ومتابعيه وخالف في ذلك
كله المازني والمبرد ولا يفهم من كلام المصنف انها لا خبر لها عند س قال الشـ ويبطل مذهب المبرد والمازني ما حكاه
س عن من قال الا غلام افضل منك لم يقل في الا غلام افضل منك الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع ويجوز الحاق الحاء
علامات يلبس منها المعنى فيه من جميع مواضعها كقوله * نعز فلا شي على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا
ان لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم واما مع القصد الى التنصيص على العموم فتعمل عمل ان كما تقدم ولا
تعمل عمل ليس باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر ويشكل على ذلك مع
حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد فلا نما على مذهب س وافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا ونحو حسبت
زيدا على الداخلة عليها كان والممتنع دخولها اي دخول كان عليه لا لاشتغال المبتدا على استفهام وانما قيد المبتدا بذلك
لان اشتمال الخبر على استفهام غير مانع في البابين تقول اين كنت واين ظننتم واما المبتدا المشتمل على الاستفهام
فيجوز وقوعه في باب ظن دون باب كان تقول ايهم ظننت قائما لانه منصوب مقدم بخلاف اسم كان تنصبهما مفعولين
لان هذه الافعال وضعت للدلالة على التعلق بالشي على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين وهذه الافعال تكون متعلقة
بذينك الشيئين فتنصبهما كما ينصب اعطى ونحوه المفعولين متعلقا بهما وما تكرر في كلام الرضي ان المفعول
به في الحقيقة هو ما يتضمنه الجزء الثاني مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد اذا كان مضمونه وقد يقال عليه ح
الحقيقي فليجز التعلق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يعدى لشي آخر جوابه انه لما كان المضاف اليه غير معتبر
لذاته وانما يؤتى به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما ما اريد بهما من المعنى صرح
استقلال كل منهما بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للآخر فيكون كانما طلبت شيا واحدا كما ان قام في قام غلام
زيد انما طلب شيا واحدا وجا الاخر تتمة لذلك الواحد ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل لانك اذا قلت علمت او ظننت
مثلا وتركت المفعولين اصلا ولم تأت بهما في ذلك فائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او
ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة الدالة عليهما فحذفهما جائز نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا وقال الكميت * باي كتاب ام باية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب * اي تحسبه عارا علي واما
لا لقرينة فيمتنع لان اصلهما المبتدا والخبر ولا يجوز حذفهما لا لقرينة فان وجدت القرينة جاز الحذف لكنه
هنا قليل وحذف المبتدا غير قليل والسر فيه ان المفعولين كاسم واحد لان ثانيهما كما مر قريبا عن الرضي وبعض
متضمن للمفعول الحقيقي واولهما المضاف اليه المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كما مر
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزا الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه اما
حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
من قرا بالياء التحتية اي بخلهم خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنترة * ولقد نزلت فلا تظني غيره تاسع بني بمنزل المحب المكرم
اي فلا تظني غيره واقعا قلت كذا اورده الشـ وغيره شاهدا على حذف الثاني ولا يتعين لجواز ان يكون مني
ظرفا مستقرا في محل نصب على انه المفعول الثاني اي فلا تظني غيره حاصلا مني وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا
بنزلت فاحتاجوا الى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع في مطلوبهم كما رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل
اختصارا ولغير دليل اقتصارا فاما حذفهما اختصارا فلا خلاف فيه واما اقتصارا ففيه مذاهب احدها المنع
مطلقا وهو ما اورده المص في المتن قال في الشرح وهو مذهب س والمحققين ممن تدبر كلامه الثاني الجواز
مطلقا وهو مذهب الاكثر وصححه ابن عصفور الثالث التفصيل فيجوز في ظننت وما في معناها ويمتنع في علمت
وما في معناها واما حذف احدهما اقتصارا فممنوع اتفاقا واما اختصارا ففي كلام المص انه جائز كما علمت وظاهر
كلام ابن الحاجب في الكافية المنع لانه قال ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر وقال ابن عصفور حذف
احد المفعولين للدلالة عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وكانه اشهر كلام ابن الحاجب دون المص ولها اي المفعولين
المذكورين من التقديم والتاخير ما لهما من ذلك مجردين عن هذه الافعال فيكون الاصل تقديم المفعول الاول لانه
المبتدا وتاخير الثاني لانه الخبر وقد يعرض ما يوجب تقديم الاول نحو ما ظننت زيدا الا قائما او يوجب تاخيره

الثاني نحو ما ظننت قايما الا زيدا وحيث ينتفي الامران جاز لك التقديم والتاخير على ما تقدم في باب المبتدا ولمفعوليها
اي ثاني المفعولين من الاقسام والاحوال ما لجزئي كان في الاحوال انه لا يكون جملة طلبية واما قول ابي الدرداء رضي
الله عنه وجدت الناس اخبر تقله فمؤول كالاول وكقول المكارم ذكر بين الان تاويل هذا ان لفظه طلب ومعناه
خبر اي تذكر بين واما ذاك اعني قول ابي الدرداء فعلى اضمار القول اي وجدت الناس مقولا في كل واحد منهم اخبر
تقله فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ وهناك منصوب بالناسخ لا بغيره وهو هنا على معناه وهناك جاء
على معناه وبيانه فيه زيادة كلام ان شاء الله تعالى وانما قال المص ما لجزئي كان ولم يقل ما لخبر المبتدا لان ذلك لا يصح
كونه جملة طلبية وخبر المبتدا يصح كونه جملة طلبية كما سبق في بابه وثاني مفعولي هذه لا يكون كذلك كما هو في باب
كان فلفظ فلهذا احال عليه فان وقع موقعهما اي الموضع الذي يقعان فيه لو ذكرا ظرف نحو ظننت عندك او شبهه
نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت هذا امتنع الاقتصار عليه اي على ذلك الشيء الذي وقع
في موضع المفعولين من ظرف او شبهه او ضمير او اسم اشارة والمراد بالاقتصار عليه الاكتفاء به لا الحذف لغير دليل
كالتمثيل ابن عصفور رضي لما نعرفه ان كان اي ذلك المقتصر عليه من ظرف وما ذكر معه احدهما اي احد
المفعولين فاذا جعلت الظرف مثلا من قولك ظننت عندك ظرفا مستقرا على انه المفعول الثاني والاول محذوف
امتنع لما تقدم من ان حذف احدهما لا يجوز الا لدليل ولا دليل هنا على الاول فيمتنع لحذفه وكذا القول في
ظننت لك وكذا ظننته وظننت هذا يمتنع ان جعلت الضمير او اسم الاشارة احد المفعولين والاخر محذوف
لا ان لم يكنه بان تجعل الظرف وشبهه في ظننت عندك ولك لغوا متعلقا بنفس الفعل وتجعل الضمير في قولك
ظننته ضمير المصدر وكذا اسم الاشارة من قولك ظننت هذا بجعله راجعا الى المصدر ففي المسئلة حينئذ
وما ذلك الا لانتفاء الامتناع الاتي ان امتناع نحو ظننت مع الاقتصار انما كان لعدم الفايدة لان الانسان
لا يخلو في الاغلب من ظن كما تقدم فاذا كان الظن مقيدا بالظرف مثلا حصلت الفايدة اذ الوجود قد يخلو من ظن
يقع معك عند المخاطب بحيث يفيد بذلك تحققت فايدة لم تكن معلومة لمخاطبنا قال ابن هشام فظهر ان المسئلتين
يعني مسئلة الظرف ومسئلة شبه الظرف وهو المجرور الاخيرتين يعني مسئلتي الضمير واسم الاشارة لان الظرف والمجرور
يفيدان تقييد العامل وتخرج الظن والعلم وان الضمير واسم الاشارة فانهما مفعولان مطلقان فلا يفيدان
الا مجرد التوكيد لمجرده كما لعدم فلكن ان المسئلة معهما ممتنعة قلت وفيه نظر لان نعقبه كلام ان مجرد
التاكيد هو المستفاد من المفعول المطلق وليس كذلك ضرورة انقسامه الى تاكيدي ونوعي وعددي
وحينئذ فلا نسلم انهما في ذلك للتاكيد بل للنوع لتعريفهما ظننت الظن اي الظن المعهود المعروف وكذا ظننت
هذا فيتحقق الفايدة على هذا التقدير اذ المعلوم الذي لا فايدة فيه هو وقوع ظن في الجملة اما وقوع ظن معهود فليس
كذلك ولم يعلم المحذوف هذا شرط في المسئلة الاولى وهي مسئلة امتناع الاقتصار عليها ذكر من احد تلك الاشيا
الاربعة ان كان احد المفعولين وكان حقه ان يقدم مذكورا بجانب قوله ان كان احدهما وما حاصله الانفصال
من قوله امتنع الاقتصار عليه على مجرد الحذف لا على الحذف لغير دليل لقوله هنا ولم يعلم المحذوف فاذا كان فيه
في الاولى كما قررناه بغير معناه امتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم المحذوف ولو جعل قيده ان الثانية صار المعنى
لا يمتنع الحذف لغير دليل اذا لم يعلم المحذوف وكلاهما خلف من الكلام وايضا فان المحرم يعول على لفظ الاصطلاح
في شيء من كتبه واذا تاملت وجدت قوله فان وقع موقعهما ظرف الى اخره تقييدا لقوله ولا يحذف الا لدليل
الا ترى انه انما وقع التقييد بذلك لا على انه على احد المفعولين جاز الاقتصار على ذلك من غير ذكر المفعولين
مع عدم العلم بالمحذوف فهو كالاستثنا وفايدة هذه الافعال الناصبة للمفعولين للذين اصلهما المبتدا
والخبر في الخبر متعلق بالفايدة وان كانت اسما لما يستفاد فهي من رايحة الفعل اي الذي تفيده هذه الافعال
ظن فقط او يقين فقط او كلاهما او تحويل هذه اربعة اقسام مشتركة في نصب المفعولين المذكورين فالاول
من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد الظن فقط حجى يحجو اي ظن يظن كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة
حتى المت بنا يوما ملمات لا للغلبة في المحاجاة كقولك حاجيته فحجوته احجوه اذا غلبته في ذلك وللقصد كقولك

حجوته اي قصدته ولا للرد ولا للسوق كقولهم حجت الريح السفينة اي ساقتها ولا للحفظ ولا للكتم فانه اذا كان بمعنى شيء
مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدى الى مفعول واحد ولا للاقامة نحو حجوت بالمكان اي اقمت به ولا للبخل نحو حجوت بكذا
اي بخلت به فانه اذا كان بمعنى اقام او بخل كان لازما وعد ايضا هو من افعال هذا القسم على ما ذهب اليه الكوفيون
واختاره ابن ابي الربيع والمص واستشهد عليه بقول الشاعر فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في
العدم ولا للحسبان بضم الحاء مصدر قولك حسبه بالفتح يحسبه بالضم اي عده فيتعدى الى مفعول واحد وزعم كقول
الشاعر فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ولا للرعاية يقال زعمت ازعم زعامة اي
كفلت ولا للرياسة يقال زعم فلان اذا صار رئيسا ولا للسمن ولا للهزال يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت
وجعل الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم اناث لا للتصيير
فانها اذا كانت بهذا المعنى كانت من القسم الرابع وسيأتي ان شاء الله تعالى ولا للايجاد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
ولا للايجاب كقولهم جعلت للعامل كذا ولا للترتيب كقولك جعلت بعض متاعي فوق بعض ويعبر عن هذا المعنى بالالقا
اي القيت بعض متاعي قلت ولا مانع ان يحمل هذا المثال بمعنى صير ولا للمقاربة كقوله وقد جعلت اذا ما قمت
يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وهذه تقدم الكلام عليها في باب افعال المقاربة وهب غير متصرف
اي مقصورا على صيغة امر المخاطب لا يستعمل على غيرها وكونها من افعال هذا الباب مذهب كوفي واختاره المصنف
وانشد عليه قول الشاعر فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرءا هالكا قال في الصحاح وهبني فعلت
ذلك اي احسبني واعددني ولا يقال هب اني ولثاني من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد العلم فقط علم لا للعلمة احترازا
من مثل علم فلان علمة وهو اعلم اذا كان مشقوق الشفة العليا فهو اذ ذاك فعل قاصر لا يتعدى ولا عرفان احترازا من
نحو علم بمعنى عرف فانها اذ ذاك تتعدى الى مفعول واحد وهذا على ان بين العلم والعرفان فرقا كما ذهب اليه ابن
الحاجب وغيره قال فعلمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه يعني
واما التي تتعدى الى اثنين فهو بمعنى عرفت الشيء لكن لا في نفسه بل على صفته وقال الرضي لم يقم لنا دليل على ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي
الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر ووجد كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الاخفش مصدرها الوجدان
وقال السيرافي مصدرها الوجود لا لاصابة احترازا من نحو وجد ضالته اذا اصابها ومنه قول المتنبي الطيب
والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم ومصدرها هنا الوجدان والوجود ايضا ولا استغنا
احترازا من نحو وجد زيد اذا استغنى وصار ذا جدة ولا حزن احترازا من نحو وجد زيد على محبوبه اي حزن عليه
ولا حقد نحو وجد على عدوه اذا حقد والفى مرادفتها اي مرادفة وجد التي تتعدى الى اثنين كقول الشاعر
قد جربوه فالفوه المغيث اذا ما الروع عم فلا يلوي على احد واحترز بقوله مرادفتها من الفى التي بمعنى اصاب
نحو ضاع مالي فالفيته اي اصبته فيتعدى الى واحد ودرى كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد قال المص واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك دريت به فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدت
الى واحد بنفسها والى ثان بالباء قال تعالى قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به قال الشم ولم يذكر الكوفيون درى
فيما يتعدى الى اثنين قيل ولعل قوله دريت الوفي من باب التضمين وهو لا ينقاس واحترز بقوله لا لختل من
نحو قولهم درى الذيب الصيد اذا استخفى له ليفترسه فيتعدى الى واحد وتعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفا النفس
قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الامر وهذا الذي قاله المص
ذهب اليه الاعلم والصحيح انها تتصرف وحكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت ولثالث من الاقسام
الاربعة وهو ما يفيد كلا الامرين اي الظن تارة والعلم اخرى ظن وغالب ما تستعمل في غير المتيقن نحو ظننت
زيدا قايما اذا كان ثبات ما منزح الوقوع عندك لا متحققا وقد تستعمل في المتيقن قال تعالى اني ظننت اني
ملاق حسابيه اي تيقنت واحترز بقوله لا لتهمة من ان يجيء ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومنه الاثام

لا لكفالة

أي ظننته بوداً

واكثر استعمالها في عبر ان يجعل تخمينا موضع العلم التي تقول ظننت زيداً انه فعل سيئاً وكذلك اتهمته **وحسب** ربما حالا اذا اما المراد بيح
المتيقن ووقوعها للمتيقن قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة وفي كتاب معاني القران للزجاج في
قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احيا ولو قرى احيا بالنصب فيتقدير بل احسبهم احيا لجاز
ورد عليه ابو علي الفارسي فقال هذا لا يجوز لانه لا يومر بالشك ولا يجوز ان يتناول احسبهم على معنى اعلمهم لان ذلك
لم يذهب اليه احد من اهل اللغة قلت هذا مخالف لنقل المص ان حسب يرد بمعنى اليقين والذي ينبغي ان
يرد به قول الزجاج ان تحسبان المذكورين في الاية ظن اعني في قوله ولا تحسبن فلا يكون دليلا على المحذوف الذي هو
بمعنى اليقين واحترز بقوله **لا للون** من قولهم حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وهو فعل لازم **وخال يخال** بمعنى
واكثر استعمالها ايضا فيما لليس متيقنا واحترز بقوله **لا تعجب** من خال الرجل اذا تكبر قلت ووقع في الكشاف
في تفسير قوله تعالى اذا خولنه نعمة انه يقال خال الرجل يخول اذا اختال وافتخر فاذا كان المضارع من هذا
يخول فلا احتياج الى الاحتراز عنه لانه لم يدخل تحت قوله خال يخال بعم ان تحت المضارع يخال حسن التحرز
منه فينبغي ان يجري **واظلع** من قولهم خال الفرس يخال اذا ظلع **ورأى** وقد استعمل بمعنى الظن وبمعنى اليقين ولاحترز بقوله
في قوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه واحترز بقوله **لا الابصار** من استعمال رأى بمعنى
البصر كرأيت الشمس وبقوله **ورأى** من استعمالها بمعنى الاعتقاد في مثل قولك رأيت رأي فلان وبقوله
ولا الضرب من استعمالها في مثال قولهم رأيت الصيد اذا ضربته في رئته فرأى في هذه المعاني الثلاثة متعدية
الى واحد لكن بعضهم صرح بأن رأي الاعتقادية متعدية الى اثنين **والرابع** من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد التحويل
صير واصار وما يشتق لانهن صار التي من اخواته كان نقل الاول بالتضعيف والثاني بالهمزة **وما رادفهما** من
جعل نحو فجعلناه هباء منثورا **ووهب غير متصرف** فلا يستعمل الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك **ورد** كقوله
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا **وترك** كقوله وربيته حتى اذا ما تركته اخا
القوم واستغنى عن المسح شاربه **وتخذ** كقولهم تخذت زيدا خليلا **واتخذ** كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
وكان منقوله من كان التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال ومعنى اكان زيد عمرا قائما اصاره قائما فيحصل من الترتيب
معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير حكاه المص عن ابن افلح قال وما حكم به جائز قياسا لكن لا اعلم
مسموعا قلت وسيأتي الخلاف ان شاء الله تعالى في كون النقل بالهمزة في المتعدي قياسا **والحق** اي العرب
براي الحلمية راي **العلمية** كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فعداها الى مفعولين
وكذا في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك مما يختص به
على ذات الوجهين المفعولين وما يجري مجراهما وتوقع في الاستدلال بالبيت بان رفقتي حال واضاف نفسه غير
محضة لانه بمعنى مرافقتي وفي الاستدلال بالاية بان يكون الى اعصر نحو فقدتني وعدمتني **واكتفوا** ايضا
بذلك **سمع المعلقة بعين** نحو سمعتك تقول واحترز به عن المتعلقة بمسموع نحو سمعت قراة زيد وكلامه فانها
لا يتعدي الى غيره قال تعالى حتى يسمع كلام الله **ولا تخبر بها** اي لا بعد سمع المعلقة بعين **الاسماع المفعول الثاني** كما مثلنا قال الرضي وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي انتهى قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما
ذكره المص من ان سمع المعلقة بعين متعدية الى اثنين هو مذهب الاخفش والفارسي وابن بابشاد واختاره
ابن ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح ومذهب الجمهور ان سمع لا يتعدى الا الى واحد واختار ابن الحاجب
قال وهو من الافعال المتعدية الى الواحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما تتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي
تتعدى به السرقة الى المفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه موجود في السماع
واما من جهة الاستعمال فكقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعته رجلا قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون
فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاكم اذ تدعون وذلك

لا يحسن

لا يحسن قال ان اما في القران والجواب عن الاول ان السرقة ليست على السماع من حيث ان السرقة لا تعقل الا
باعتبار معناها الذي ومنعت له لاسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس في يد احد واخذته
حقيقة لا يقال انك سرقته لعنوان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع
بالنسبة اليه وكذلك لو قدرت عما فلا عن المسروق منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل المسروق مع غفلته
عن المسروق منه لا يكون للمعقول له هو معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل المسموع مع غفلته عن المسموع منه
لم يغفل ان تعقل معنى السماع بعينه يكون ما هو المعقول له هو معنى السماع ثم قال واما المسموع منه بالنسبة
الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن
الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم وجب تقديره باعتبار قرينته ولا تكون الا
صوتا فذكر بعده حالا تبين خصوصيته ليست مفهومة من ذكر المتعلق فقالوا قائلا ويقول ذلك منصوبان على الحال
وليس مثل قولك سمعت زيدا قول زيد قائلا ولا مثل ضربت زيدا ضاربا لانه ههنا قد تعين الاول وتعين قدره
مثله او نوعه فافترقا لذلك يعني فقدرنا قائلا بعين القول المضاف الى زيد واما ثمة فان قائلا ويقول
مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت قول زيد قائلا ويقول او نوعه ان كان التقدير سمعت صوت
زيد قائلا او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال ويخرج قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون على
حذف المضاف على ان التقدير هل يسمعون اصواتكم اذ تدعون وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاكم لانه
اذا انتفى انهم لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر **ولا يلحق** بافعال هذا الباب وليس
مراده ولا يلحق بافعال التصيير وان كان القائل بان ضرب الملحقة بقوله انها بمعنى صير لا حل قوله ولا عرف والى
ادلم يقل احد انها بمعنى صير فتعين ان يكون المراد ولا يلحق بافعال الباب **ضرب مع المثل** اي ضرب التي اهملت في
المثل كقوله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون **على الاصح** بدليل قوله تعالى ضرب مثل
فاستمعوا له فبنى ضرب لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها ولو كانت من افعال هذا الباب لم تكتف بذلك قاله
المصنف وفيه نظر لانه غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الاول فقد يكون محذوفا لدليل والاصل ضرب لكم ما سيذكر
مثلا ثم حذف المفعول الاول واقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول والظاهر هو المذهب
الاخر الذي لم يرتضه المصنف وبيانه لم تقدم المثل على المضروب وهو المفعول الاول وجوابه ان المضروب
مثلا يوصف بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلا فيعمد الى تأخير المثل لطال الفصل بينهما ولهذا قال ابن الحاجب
في قصيدته العروضية وضرب الزرع وصاحبه مثلا لما كان ذكر الزرع كافيا **ولا يلحق** بافعال هذا الباب
عرف وابصر خلافا لهشام ولا اصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه لان هذه افعال تتعدى بها
الى واحد فان جاء بعدها منصوب فهو منصوب على الحال والدليل على ذلك التزام تنكيرها كذا قال الشيخ
قلت هي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافها في بعض هذه الافعال وهو غادر فقد حكى نصبه
الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي ولا استحضره الان **وتسمى المتقدمة على صير قلبية** لقيام معناها
بالقلب ولا تختص هذه التسمية بها بل يسمى بها كل فعل يتعلق معناه بالقلب وان لم يكن ناصبا لمفعولين نحو عرف
وفكر **وتختص متصرفاتها** اي متصرفات الافعال القلبية وهي ما عدا هب وتعلم **بقبح الالغاء** وهو ترك العمل فيهما
لفظا ومعنى لغير مانع فهو امر اختياري **في نحو ظننت زيدا قائما** حيث يكون الفعل الملغى متصدرا وليس المص
في شرح القول بقبح الالغاء فيها الى س وقال الشيخ هي مسألة خلاف ذهب البصريون الى المنع والكوفيون الى الجواز كذا
نقل عنهم وظاهره ان الجواز ثابت عند هم من غير قبح واما المصنف فجوزه على قبح فيه **ويضعفه** اي يضعف الالغاء
وهو اخف من القبح **في نحو متى ظننت زيدا قائم** حيث تقدم على الفعل الملغى لسابق على المفعولين ما يتعلق بثانيهما
فان متى يتعلق بقائم وصرح بعضهم بانه اذا جعل متى معمولا للظن لم يكن يجز لكونه ظن لم يقع معترضا بين اجزاء
الكلام وهو مبني على مذهب البصريين القائلين بمنع الالغاء عند تقدم العامل على الجزئين ويجوز نحو قولك
زيدا ظن ابوه قائم حيث يقع العامل موخرا عن المبتدا الذي به تم الكلام ويتقدم على المبتدا و

كذاك ادبت حتى صار من خلقي
الذي له تسلط عليها وهاهنا جرى على المبتدا الاول ومن قول الشاعر
اني وجدت ملاك الشيمة الادب وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة لانها ليس تاثيرها بظاهر
كالعلاج وانما معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كاسر وسيبويه لا يحمل البيت على الالغا بل على التعليق
وينوى اللام مقدرة حذفت الصرورة وبعضهم ينوى ضمير الشان مقدرا بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك
ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتدا كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا فعلى هذا الفعل عامل
لا ملغى ولا معلق وكذا يلغى ولا يضعف نحو زيد قايم ظننت حيث اخر العامل عن الجزين الذي له تسلط
على نصبهما وزيد ظننت قايم حيث يتوسط بينهما والالغا في المسلة الاولى وهي مسلة التاخير اقوى عند الجميع
من الاعمال واما مسلة التوسط فقيل هما سوا وقيل الاعمال ارجح وظاهر كلام المص الاول ويقدر ضمير الشان
او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قايم حيث يكون العامل مصدرا اولى من الالغا وقد تقدم انه يخرج على ذلك نحو اني وجدت
ملاك الشيمة الادب وعلى كل منهما فالجملة اسمية في محل نصب اما على تقدير ضمير الشان فعلى انها تكون المفعول الثاني
واما على تقدير لام التعليق فعلى انها تكون الجملة في محل المفعولين وقد يقع الفعل الملغى بين معمولي ان كقوله
ان المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحبيب مغتفر او بين سوف ومعمولها كقوله وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم الحصن ام نسا فقلت بعد هذا اعلم قولهم ان الالغا ترك العمل لمانع صرورة ان العمل هنا غير ممكن
فتامله وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز احسب والتمر
والغا ما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد ويقوم ظننت زيد هذا جايز لا واجب خلافا للكوفيين
ورجح المنصور وابو حيان قولهم وذلك لانه انما ينتصب ما كان مبتدا قبل مجي ظننت ولا يبتدا بالاسم اذا كان
تقدمه الفعل ولهم حجة ظاهرة واستند المجوزون الى السماع اسند لا يقولوا شاعر شجاك اظن ربع الظاعنينا
فانه يروى برفع ربع ونصبه وانما يتاتى ذلك على قولهم وقد لا يرجح بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل
هو مضاف ومضاف اليه فلا نقدير برفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنين خبره والعامل ملغى
لتوسطه بين المعمولين وهو جايز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا لفظه معك نه
على انه المفعول اول تقدم وربع الظاعنين مفعول ثان واظن عامل ولا الغا ومعنى البيت ان ظعن
الاحبة من ربعهم الذي كانوا قاطنين به هو المشجي لك والشجى يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما
ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الاول لحصل ظعن الاحبة ومفارقتهم شجى له اي حزنا باعتبار انه لك سببه
وعلى الثاني يكون استعارة شبه مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم او غيره من جهة ان كلا منهما موثر
للالم والتاذي المفضي الى الهلاك ولو كيد الملغى بمصدر منصوب قبيح نحو زيد ظننت ظنا قايم
لان التوكيد دليل الاعتنا بحال ذلك العامل والالغا ظاهر في ترك الاعتنا به فبينهما شبه التنافي وبمضاف
اليه ضعيف نحو زيد ظننت ظني منطلق لان عدم ظهور النصب يكسر سورة القبح وبضمير او اسم اشارة
اقل ضعفا نحو زيد ظننته قايم وزيد احسب ذلك قايم وانما كان ذلك اقل ضعفا لان الضمير واسم الاشارة
ليسا نصين في المصدرية والحاصل انه سبب القبح في المسلة الاولى تقوية العمل باعادة مصدره
صريحا وظهور اثره لفظا وهو النصب صريحا واما الثانية فسقط منها الثاني والاول جميعا ولو كيد
المؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد قايم ظنك او ظنا وكذا مع التوسط ويكون موكدا الغير ه
فيلغى المذكور المصدر وجوبا لانه من جملة اخرى كما ان المصدر في زيد ابني حقا كذلك وح فلا تسلط له على ما قبله
ولانه جي به بعد تمام مسئلة الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها والعامل لا يوتى به لتقوية كونه سابقا على معموله
وقد تعليل ايضا بان معمول المصدر لا يتقدمه ويرد بانه ليس في تاويل حرف مصدري ويجاب بانه اقتصر
علة المنع في ذلك مع ما ذكر اعمال الافعال على الاصح وقد ذكر المصنف خلافا في ضربا زيدا بالنسبة الى حمل الضمير
وجواز تقديم المعمول على المصدر وصحح الجواز فلا يكون علة المنع عنده ذلك وقبح تقديمه اي تقديم المصدر
نحو التوسط فانه فيه دليل على ذلك ح جعل المسلة بعدها قليلة القبح مع التقدير على صحيح الحملة وانما قبح

تقديمه

والمعنى ان سبب حزنك ربع
الاحبة الظاعنين اي المرتحلين
باعتبار ما تثيره عندك رويته
خاليا منهم من لوعة الفراق
وتذكر اوقات الانس الفايتة
وهذا المعنى مثل المعنى عند
من يروي شجاك فعلا ومفعولا
اي احزنك ربع الظاعنين
والاسناد مجاز من قبيل الى
السبب اي احزنك بالله عند
روية الربع خاليا من الاحبة

واما الثالثة فسقط
منها الثاني فقط

٩٣

تقديمه لان ناصبه فعل يدل عليه الجملة فكما يقبح تقديم حقا في قولك زيد ابني حقا يقبح تقديم هذا قال المص ولذلك
لم يعمل لانه لو عمل وهو موكد لاستحق التقدم بالعمل والتاخير بالتوكيد واستحقاق شي واحد تقديما وتاخيرا في حالة
واحدة محال وقيل القبح في نحو متى ظنك زيد ذاهب بنصب ظنك مفعولا موكدا الاصل متى زيد ذاهب ظنك وقد
سبق ان القبح في متى ظننت زيد ذاهب قليل فقيلته هنا اولى وان جعل متى خبر الظن فاخرج المصدر الموكد عن
التوكيد وتقدير كونه بعد ما موقتا خبرا فجعل مبتدا والظرف خبر رفع المصدر حينيذ لانه مبتدا كما قلنا وعمل وجوبا
بنصب المفعولين لانه اذ ذاك ليس بمصدر موكد ولا بدل من اللفظ بالفعل ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل
كما تقول متى ضربك زيدا فان قيل هلا جاز الغاوه كما في قولك متى ظننت زيد قايم اذ اقدرت متى ظرفا للقايم
او لظننت فالجواب ان ظننت في المثال المذكور وقع تاخرت معمولها فضعيف واما هنا فانه تاخرت
عن معمول الظن ان هو هو خبر فالجواب ان المعتبر هنا العامل من جهة احرف الفعل ومعنى الحدث لا ذلك العمل
فانه باب اخر الاترى ان خبر المصدر يتقدم عليه نحو حسن قيام ملك مع قولنا ان المبتدا عامل في الخبر وح قولنا
ان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر واجاز الاخفش والفرا اعمال المنصوب في الامر نحو ظنا زيدا منطلقا
والجار والمجرور والظرف مستقر في محل نصب على الحال من المنصوب وفي المصاحبة مثلها في الخروج على قومه في زينته
يكون نحو متعلقا بالاعمال اذ لا معنى له والمعنى على انهما اجازا اعمال المنصوب مصاحبا للامر اي للدلالة عليه
والاستفهام نحو اظنا عمرا ذاهبا وهذا لا ينبغي ان يكون قول هذين فقط بل قول الجميع لان ظنا زيدا قايما بمنزلة ضربا
وهو قياس وكذا اظنا نحو اقايما وقاعدا ويختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة لا غير المتصرفة كالخارج
تعلم وهب بتعديها معنى لا لفظا الى ذي استفهام نحو علمت ازيد قايم ام عمرو واطلق المصنف الاستفهام فشمل
الاستفهام بهل نحو علمت هل زيد قايم وفيه خلاف فاجازه قوم ومنعه اخرون مع اتفاقهم على جواز علمت ازيد قايم
ام عمرو قال ابن الحاجب فالمجيزون نظروا الى صورة الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو
ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيين منسوبا اليه ذلك الحكم
فيحصل تعلق العلم بشي على ما صنعه فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على ما صنعه من كونه
عندك لان ذلك هو الذي يقال في جوابه واما اذا قيل هل زيد قايم فليس جوابه نسبة قيام الى زيد او غيره
حتى يصح ان يقال تعلق العلم به لذلك حسبما تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا وهو غير متعين وكيف يصح تعلق العلم
بذلك والجواب ان المعنى نعم زيد قايم ومع لا ما زيد قايما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم ولا مفيدين لجعل
المقصود من محكوم به ومحكوم عليه هو الجواب وهو المصحح للتعليق فاستقام او الى مضاف اليه اي الى مضاف
الى ذي استفهام نحو علمت غلام من عندك وكان المص في غنية عن ذكر هذا الا لان ذا الاستفهام يشمله وقد ذكره
او الى تالي لام الابتدا كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق او الى تالي لام القسم كقول الشاعر
ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها وفي العمدة ان لام القسم لا تعلق او الى تالي ما واذ ان
النافيتين نحو فظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هولا ينطقون ويظنون ان لبثتم الا قليلا واحترز بالنافيتين
من غيرهما كالموصولة وان المخففة من الثقيلة او لا نحو اظن لا يقوم زيد وهو من امثلة ابن السراج ولم يذكرها
المغاربة ويسمى ما ذكرناه من تعدي الافعال القلبية معنى لا لفظا الى ما ذكر تعليقا احترازا من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا ونص المصنف في الاصطلاح بانه ابطال العمل
لفظا لا محلا على سبيل الوجوب واورد ان من التعليق ما هو على سبيل الجواز كما سياتي في مسئلة زيدا ابو من هو
وقيل التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع وهو كالاول او هو هو فينظر وانما انتفى العمل بحسب
المحل والتقدير مع التعليق لان النصب يظهر في التابع كقولك عرفت من زيد وغير ذلك من امور واستدل
عليه ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات والعين لناطع لاحتمال ان تكون ما زايدة والبكا مفعولا به او ان الاصل ولا ادري موجعات

سطلقنا
اي وان اخرج

الاولى

فتخرج عليه نحو علمت
ان زيدا لقايم

القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجبات اسمعه اي وما كنت ادري قبل عزة وما الله الا امر
موجودة ما البكا **وشارك** اي الافعال القلبية **فيه** اي في التعليق **مع الاستفهام نظر** قلبية كانت نحو فانظر اي
ماذا تامري او بصرية نحو فلينظر ايها ازكى طعاما قال الاستاذ ابو جعفر بن الزبير لم يذهب احد الى تعليق
انظر بمعنى البصرية سوى ابي حروف وتبعه ابو الحسن بن ابي عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق انظر من اهل الناس
ذلك على النظر بمعنى التفكر **والبصر** نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وما ترى من ظاهر وهو الاظهر الا انه من الانصار العين ومثل
له المصنف بقوله تعالى فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وجعل اي موصولة والباء زائدة وصدر
الصلة محذوف اي بايكم هو المفتون فلا تعليق اذن **وتفكر** كقوله لم تفكر اراياه يقتلون ام قردا **وسال** نحو يسال
ايان يوم القيامة يسال ايان يوم الدين **وما وافقهن** قال المصنف اشرت به الى نحو اما ترى اي برق ههنا
بمعنى ما اشهر حكاه سيبويه وهو اختار من جعل ترى هذه بصرية هو ابي المازني وحملها شراح
الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى وحينئذ فقول المصنف بمعنى ما اشهر من كلامه لا من كلام سيبويه
قال واشرت به ايضا الى نحو قوله ويستنبئونك احق هو بمعنى انه بمعنى يستعلمونك وهو طلب العلم **او قارنهن**
قال المصنف بريد لان المراد بالعلم الاخبار وهو سبب العلم وهو قريب
من ليبلوكم ايكم احسن عملا قال
منه وكثيرا ما يعطى السبب معاملة المسبب **ما لم يقارن من خلا ذا ابو نسي** فانه جعل مع ذلك لقوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد فايهم استفهامية مبتدأ خبره اشد والضمة اعرابية وننزع معلق عن العمل وقد سبق ذلك في باب
الموصول **وقد تعلق نسي** كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من اي ريح الاعاصير قال
المصنف لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بان ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان
الذكر ولم يذكر المغاربة تعليق نسي **ونصبها مفعولا نحو علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه** لان عامل النصب
تسلط عليه ولا مانع يمنع من عمله فينصب وهو المختار لكن يجوز رفعه على الصحيح وهو مذهب سيبويه ووجهه
ان الاسم لما كان مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد فعومل معاملة ذي الاستفهام لفظا
واحسن من هذا ان يقال زيد هو نفس الاب والاب هناك الصدر لاضافته الى ماله الصدر فعومل
معاملته وقد ورد السماع بمذهب سيبويه قال الشاعر فوالله ما ادري غريم لويته ايشتد ان قاضاك ام يتضرع
يروى برفع غريم وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى لان الاعتناء بالمعاني اولى من
الاعتناء بالالفاظ واجيب بالمنع اذ لم تخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسألتنا بل رعاية اللفظ اذ ذاك
احق **ورفعه ممتنع بعد ارايت بمعنى اخبرني** فتقول ارايت زيدا ابو من هو بالنصب فقط نص عليه سيبويه
قال لانك لو قلت ارايت ابو من زيد لم يحسن لان فيه معنى اخبرني عن زيد
اثم والدليل على ان ارايت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال سافر او قام كنت قرا
ولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره لقيل ذلك لانها جيئ لطلب لطلب المقصد كما يقال
اجاءك زيد فتقول نعم او لا وكلام سيبويه يشير الى ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلق وقد صرح به ابو علي
في التذكرة واعترض بورودها معلقة كثيرا كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم
الساعة اغير الله تدعون ونحوه في القران كثير وانفصل ابن عصفور عن ذلك بان قدر المفعول محذوفا
اختصارا والتقدير قل ارايتكم عذابكم فلا تعليق فان قلت هو معلق عن الجملة الاستفهامية وهي في
موضع المفعول الثاني قلت قد سبق في باب اسم الاشارة ان جملة الاستفهام لا محل لها على ما اختاره الرضي
ولئن سلم ان لها محلا فلا نسلم ان العامل معلق عنها بناء على قول الزمخشري ان التعليق هو ان يوقع بعد
العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا وسيأتي قريبا ومن مثل هذه المسألة قوله تعالى قل ارايتم شركاءكم
الذين تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا من الارض اي اخبروني شركاءكم مفعول باخبروني
ورفعه ممتنع وماذا خلقوا اما لا محل له كما تقدم او محله النصب على انه مفعول ثان كما راه جماعة واروني
قال الزمخشري بدل من ارايتم ورده ابو حيان بانه لم يقترن بهمزة الاستفهام كما قرن الاول بها

وبان

وبان البدل عند المحققين على اعادة العامل ولا عامل هنا فيعاد والاوجه الثلاثة مردودة اما الاول فمبني
على قاعدة لا وجود لها في الخارج ولو ثبت لم يجز هنا لان الاستفهام فيه غير حقيقي واما الثاني فالبدل في الجمل
ثابت قال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية واما الثالث فالعامل موجود وهو قل وقد جاء قل اروني
الذين الحقتم به شركاء على اي قول اذا ثبت مجيء البدل في الجملة سقط هذا السؤال اذ الجملة تارة تكون ذات محل
من الاعراب وتارة لا تكون ذات محل فيكون المبدل بحسب المبدل منها الا ترى الى مجيء البدل في الاية وجملة الصلة
لا محل لها من الاعراب قطعا ويجاب نوهم البدل على نية تكرار العامل على انه مخصوص بالمعربات لفظا او تقديرا
فان قلت البدل من جملة التوابع فيلزم ان يكون له اعراب اذ التابع ما كان ثانيا باعراب سابقه من جهة
واحدة قلت والعطف ايضا من جملة التوابع ولا شك ان الجملة الثانية من قولنا جاء زيد واكرمته معطوفة على
الاولى ومستأنفة فلا محل لها فما كان جوابا لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت وقول ابي حيان وانما اروني معترض
او المسألة من باب التنازع فيه نظر بالنسبة الى الشق الثاني اذ ليس بين العاملين ارتباط فيتنازعا **وللاسم
المستفهم به والمضاف اليه ما بعدهما عاما لما دون الافعال المذكورة** وذلك لان لاسم الاستفهام والمضاف اليه الصدر
فيما قبلهما فلا يؤثر فيها العوامل السابقة بل تتقيد حالها على ما كان عليه قبل دخول العوامل السابقة
ويعتبر ما كان لها بالنسبة الى ما بعدها فيحكم به مع وجود الافعال المذكورة وذلك مثل علمت ايهم
عندك فلا ينظر الى علمت وانما ينظر الى ما بعد الاستفهام فنجد بعده خبرا فتقضي انه مبتدأ فيحكم مع
وجود علمت بان اسم الاستفهام مبتدأ وما بعده خبر عنه وهو مصدر في قولك علمت اي قيام قمت وظرف مكان في
نحو علمت ابن خالد وظرف زمان في نحو علمت متى ضربت زيدا وحال في نحو علمت كيف ضربت زيدا وعلى ذلك
فقس المضاف الى اسم الاستفهام **والجملة بعد العامل المعلق عن العمل في موضع نصب في باسقاط حرف الجر
ان تعدى به** اي بحرف الجر نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم
الدين لانه يقال تفكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ
الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل
غير علم وظن حتى يتضمن معنى احدهما فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى اذ
يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة
على التقدير الاول ما تحقق فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير مقيد بالجار وعلى الثالث
ليست من باب التعليق البتة **وفي موضع مفعوله ان تعدى الى واحد** نحو عرفت من ابوك ومنه على راي
المازني والمص اما ترى اي برق ههنا لان الرؤية فيه عندهما بصرية **وسادة مسد مفعوليه ان تعدى
الى اثنين** نحو علمت ازيد عندك ام عمرو **وبدل من المتوسط بينها وبينهما ان تعدى الى واحد** نحو عرفت زيدا
ابو من هو لكن من باب اي اقسام البدل هو فقيل هو بدل كل والاصل عرفت شان زيد قاله المصنف ابن عصفور
وقيل بدل اشتمال مثل عرفت زيدا خبره واختاره ابن الضائع وذهب جماعة الى انه حال ورد بان الجملة
الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جني عن الفارسي ورد بان
التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس **وفي موضع الثاني ان تعدى الى اثنين ووجد الاول** لا انها لم يوجد
فانها تكون سادة مسد المفعولين كما سبق ومثال هذه المسألة علمت زيدا ابو من هو وهل الفعل المعلق عن
الجملة الاستفهامية في هذه الصورة اولا قال جماعة من المغاربة نعم هو معلق وهو عامل في محلها النصب على
انها مفعول ثان كما هو صريح كلام المصنف وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع
نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وانه لم يوجد تعلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك
كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود بان الفعل معلق وقال في تفسير الاية
في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت
ايهما عندك الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المفعولين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا

رفع الاشكال منطاب والتوفيق
لا افترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ان زيد منطلق وحاول الطيبي الواح من هذين الوا بين قلت
بين كلاميه بما هو معزو في حاشية المغني فراجعه ان شئت فان قلت ما الاترى
راي من ذهب الي انه من باب التعليق بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة كوصول
ان سل الي الذي يراد بها طلب العلم ثم المال انما يتعدي الي الثاني بالجار نحو كان وصول سل اليكم
ظن الي الجملة نحو ظننت زيدا ابوه قائم لزم تعديه الي اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه علق عن
الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن كون الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر
والله تعالى اعلم بالصواب **وتختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة ورأي الحلمية والبصرية بجواز**
كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو ظننتني وعلمتني ورايتني وكذا بقية افعال
القلوب المتصرفة قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى واحترز بالمتصرفة من هب
وتعلم فلا يقال هبك محسنا ولا تعلمك صنعت كذا قال ابو حيان وفي منع هبك محسنا نظر وما اظنه الا مسموعا
من كلامهم والحقت بها في ذلك رأي الحلمية كقوله تعالى حكاية اني اراني اعصر خمرا ورأي البصرية كقول
عائشة رضي الله عنها لقد رايتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والما
قال المصرح هنا ان رأي البصرية شاذ ومنه قول قطري فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
قلت فكان عليه ان ينبه على الشذوذ وكلامه في المغني يوهم عكسه لان ما مثل به من الحديث والبيت
يحتمل ان يجعل الرؤية فيه قلبية وانما لم يجز ذلك في غير الافعال القلبية المذكورة لان اصل الفاعل ان
يكون موثرا وان يكون المفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فلا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه ثم تقول اضربتني وكا ضربتك ولاضربتنا
وان كان العلة الاتحاد بينهما معنى لا اتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلم يقولوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه
غيره لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه يظهر بين متغايرين
في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مفعوله الجملة
كما صح ذلك فجاز تغايرهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي ووجه ابن الحاجب ذلك
بطريقة اخرى فقال انما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب نحو ضربت نفسي قصدا للتفرقة في العادة
من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب
من المغايرة بينهما ولم يفهم بحركة المضمر رافعة لهذا الالباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ
النفس ايذانا بالمعدول عن ذلك الغالب بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان
بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذلك الغالب الذي هو غير الاصل لاجله مستقيما فجرت هذه بقية افعال
القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها **وقد يعامل بذلك عدم** كقول الاخد
ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع وانما جاز ذلك في عدم وفقد حملا على وجد لانها
ضداه في اصل الوضع **ويمتنع الاتحاد عموما** في باب ظن وغيرها من سائر الافعال **ان اضمر الفاعل متصلا وفسر**
بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه واحترز بقوله متصلا
من ان يكون منفصلا فلا يمتنع الاتحاد نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب زيدا الا هو وبقوله مفسرا بالمفعول
من نحو زيد ضربه عمر فلا شبهة في جوازه وان كان الفاعل مضمرا متصلا لانه غير مفسر بالمفعول
فصل في الكلام على القول وما يتفرع منه من الافعال وغير ذلك **يحكى بالقول** وهو مصدر
معناه النطق اللساني نحو يحكى قولك ان زيدا فاضل **وفروعه** وهي الماضي نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون
ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقائلين لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله فيا صاحبا جحم
لموردكم حتى عبيد هوى نقول لديهم لا زكا مال ذي بخل واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية

كقول جراز العود
لذلك ... ضربني ... مثنى
... خارج
... صح

الجمل هو مفعول لم يسم فاعله وعامله يحكى المتقدم **وينصب به المفرد المؤدي معناها** اي معنى الجمل كالحديث والقصة والشعر
والخطبة والكلام ويعبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تجعلها ذلك المفرد تقول مثلا قلت كلاما حقا
او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم مثلا ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن **وينصب به ايضا**
المفرد المراد به مجرد اللفظ قال المصنف كقولك قلت كلمة اي هذا اللفظ وهذا النوع مختلف فيه وقد ساقه سوق
المجمع عليه وانما استنبطت اجازة الزجاجي له من قوله وكنايته المسمى بالجمل وانا قلنا الكل والبعض واجازه الزمخشري
ومن قوله في يقال له ابراهيم مفعول لم يسم فاعله قال المصنف ورجح الزمخشري هذا الاعراب على اعرابه منادى او
خبرا اي هذا ابراهيم ولم يذكر وجهه ويمكن توجيهه بامرين سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وانه شامل لكل
استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ اعني يشمل جهة استعماله في جميع التراكيب واما يا ابراهيم فخاص بالندا وهذا
ابراهيم مختص بهذا التركيب وليس المراد الا ان هذا اللفظ يطلق عليه قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها
الكلام لجاز اتفاقا كقولك قلت شعرا او قسما كانه كزيد او قام او هل فيمتنع اجماعا او لفظ كلمة فمسئلة خلاف
قلت وقع في شرح الحاجبية للرضي لا استراباذي اجازة الوجه الثاني الذي يحكى الاجماع على امتناعه وذلك ان
الرضي قال ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه فذكر الاول وهو ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ثم قال
وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ
المفرد نحو زيد لفظ او كلمة ثم قال وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجمل نحو قلت
لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى
تراعي هذا الكلام ولا ادري من ابن اخذ جوازه العمل في الصورة التي حكى ابن هشام فيها المنع باجماع نحوه ثم قال
الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس
ذلك اللفظ فيجب ان يكون معمولا يكون به جملة كقوله تعالى قالوا سلام قوم منكرون اي عليكم **ويلحقه** اي يلحق
القول **بالظن في العمل مطلقا** سواء وجدت الشروط الاتية او بعضها او لم يوجد شيء منها **لغة سليم** نقل السهيلي
حكاها سيبويه عن ابي الخطاب ومنه قول الشاعر قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت اسرائينا وان
هذه المرأة عند هذا الشاعر عرضا فظننت انه من مسوخ بني اسرائيل قال ابن عصفور ولا شاهد في ذلك
لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف وابقى المضاف اليه
على اعرابه وهو الجر على حد والله يريد الاخرة فيمن قرا بكسر الاخرة **قلت** لا يجدي هذا التاويل شيئا مع نقل
ابي الخطاب ان نصب الجزئين بالقول مطلقا لغة سليم **ويخص اكثر العرب** من غير سليم ولم ينقل في اتفاق العرب
فيهم انه فيه لغة ثالثة لبعضهم **هذا الالحاق بمضارع المخاطب** لا بغيره في الافراد والتذكير بل المراد من خوطب
كائنا من كان وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون الخطاب في اوله نحو اتقول زيدا قائما او في اخره نحو اتقولين
زيدا ذاهبا واحترز بالمضارع من غيره ماضيا كان او امرا فلا يجوز فيه الا الحكاية واجاز السيرافي اعمال الماضي
بنا في شروط المضارع وزعم الكوفيون ان الامر للمخاطب يجري كذلك مجرى الظن في لغة غير بني سليم واحترز بالمخاطب
من المتكلم والغائب فليس معهما الا الحكاية **الحاضر** والمراد به الحال على ما صرح به المصنف في الشرح **بعد استفهام**
بغير هل لانها تخصص المضارع بالاستقبال على ما ذكره ابن مالك ولكن النحويون لا يعتدون بها لان الاستفهام بها لا يتطرق نه
بحيث يدخل فيه الاستفهام بهل وغيرها فعلم انه لا يشترط كونه للحال قال ابو حيان واشتراط كون المضارع
حاليا لم يذكره غير المصنف والظاهر انه غير مشترط بدليل عمله مستقبلا في قوله اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول
الدار تجمعنا وتبعه الشارح مقتصرا على كلامه ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتقول
تجمعنا فالمستقبل هو الجمع والطرح الاول وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المقول عنه
هو ما يلي اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك في الهمزة وام وهل على ما فيه كما سياتي ان شاء الله تعالى لانها احرف
لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها او معمولاتها فذاك هو المسئول عنه ثم لا فرق بين الاستفهام

عربيا
صح

اي الزم ...

عن الفعل والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو انقول زيدا قايما ومن يقول لحاه قايلنا
وقال الشاعر ٭ متى تقول القلوص الرواسما ٭ يدنين ام قاسم وقاسما ٭ وقال الاخر ٭ اجهالا تقول بني لوي ٭
لعمر ابيك ام متجاهلينا ٭ ثم نبه المصنف على انه ليس المراد الاستفهام كيف كان متصلا ومنفصلا بل المراد
انه يتبع ذلك بعد استفهام متصل نحو انقول زيدا قايما او منفصل بظرف كقوله ٭ اعقد تقول الدار جامعة ٭
شملي بهم ام دوام البعد محتوما ٭ او جار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا قايما او احد المفعولين كقوله ٭
اجهالا تقول بني لوي البيت وهل الفصل بمعمول المعمول كذلك نحو اهندا تقول زيدا ضاربا قال الشيخ ستشتمني
الاصول جواز الاعمال وزاد السهيلي شرطا اخر اجرا القول مجرى الظن ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد
عمرو منطلق لانه لما تعدى باللام تعين كونه قولا مسموعا فبعد عن معنى الظن الذي هو من افعال القلوب
وهل القول العامل عمل الظن بمعناه او انه جار في العمل فقط اولى العمل والمعنى معا الثاني مذهب الجمهور وقال الاول الاعلم
فان عدم شرط من الشروط التي ذكرت في المتن رجع الى الحكاية الا على لغة بني سليم ويجوز الحكاية الا بعدم شي من الشروط
فعلم ان استكمال تلك الامور المشترطة ما هو شرط في الجواز لا في الوجوب وبدل عليه قول بعدي عمرو بن معدي كرب
٭ علام تقول الرمح يثقل عاتقي ٭ اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت ٭ يروي برفع الرمح على الحكاية ونصبه على اللغة
بالظن ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه من الدعاء والندا والاخبار ونحوها فاذا قلت دعوت زيد اعجل
وناديته اقبل واخبرته زيد قايم فليست الجمل المذكورة وهي اعجل واقبل وزيد قايم في محل نصب على انها
محكية بدعوت وناديت واخبرت بل ينوى معه القول فيكون تلك الجمل محكية بعد دعوت بقول محذوف اي
دعوت زيدا فقلت له اعجل وناديته قلت له اقبل واخبرته قلت له زيد قايم خلافا للكوفيين فانهم
يجيزون الحكاية بما في معنى القول ولا يضمرون معه قولا قال المص والصحيح مذهب البصريين واستدل بعضهم
بعضهم بانه قد جا القول مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت
احكم الحاكمين وفي قوله تعالى اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح به
ايضا فان قلت كيف صح العطف في قوله في الاية الاولى فقال رب قلت جعل الزمخشري نادى بمعنى اراد الندا
لانه عطف الندا عليه حيث قال فقال رب وهذا هو الندا والاصل بيرب قال واما قوله اذ نادى ربه ندا
خفيا قال رب فالندا هناك حقيقة لانه ابدل منه حكاية الندا ابدلا توسط حرف عطف قال الحبري الامام
ناصر الدين بن المنير رحمه الله وهذا الذي انه ملجئ ليس به لجواز وجهين اقرب منه احدهما ان يكون الاخر
تفسيرا وتوسط حرف العطف في التفسير لا يمنع وقد وقع كثيرا وقد قيل في قوله تعالى الم تعلموا انه من يحادد
الله ورسوله فان له نار جهنم اي يهلك فان له نار جهنم فجعل المبرد الثانية تفسيرا للحاقة للاولى وتاكيدا
لها فالثانية هي الاولى لكن الاولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك والثانية ذكر فيها صورة الهلاك وان له نار
جهنم والوجه الاخر ان يكون الفا عاطفة قصة على قصة ولتفصيل على اجمال فكانه اولا ذكر الندا مجملا ثم
عقبه بذكره مفصلا وهي كالفا التي تدخل في القد لكنه من حيث ان الجمل بما لعوا مجمل غير المفصل فهو عطف
مفصل على مجمل ويجوز وجه ثالث لطيف الماخذ يتيق لحاشيته وهو ان يكون الندا على بابه لكن المعطوف
عليه مجموع الندا وما بعده فليس من عطف الشي على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزائه ومما ينقا بر ال
هذا الامام رحمه الله وقد يضاف قول وقائل الى الكلام المحكي فالاول كقوله ٭ قول يا للرجال ينهض منا ٭
مسرعين الكهول والشبانا ٭ والثاني كقوله ٭ واجبت قائل كيف انت بصالح ٭ حتى مللت وملني عوادي ٭
ويروى بجر صالح وهو افصح وبرفعه فالتقدير بقولي انا صالح فحذف القول والمبتدا قال المصنف رحمه الله
وقد يغني القول في صلة كقوله ٭ لعن الاولى فتلتم فائي ملينم ٭ لروعتنا مثل اهتمامكم رعبا ٭ اي فلتم نعلمهم
وفي غيرها اي غير صلة ولم يذكر المصنف له شاهدا ابل مثله بقولك انا قال زيد ولو اني لغراي قال
بقليلي بعد ليلها بعده كان ما بعد القول في البيت المقول ونحو الاستفهام بالمقول عن القول كتبي عنو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين وعزوفا
ونحو الاستفهام بالمقول عن القول لظهوره عن المحكي كلاهما متعلق بيغني والعكس

اعتقدهم

الذين

فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان تعلق بالقول مفرد لا يودي معنى جملة ولا يراد
به مجرد اللفظ حكي بتقدير اسمه ما هو به جملة نحو قالوا سلاما قال سلام فنقدر مع الاول فعلا ناصبا له
اي سلمنا ونقدر مع الثاني اما خبرا فيكون مبتدا والتقدير عليكم سلام واما مبتدا فيكون خبرا والتقدير
تحيتكم سلام والحاصل انه لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين وانما
قلت على انه مفعول به احترازا من نحو قلت حقا اي قولا حقا فانه هنا من باب المفعول المطلق قلت وكلام المص
على خلاف ما فسرناه من كلام الرضي فتامله وكذا ان تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة غير القول يحكي
مقدرا معه ما يكون به جملة فلو كان على خاتم شخص محمد وعلقت به قراته او رايت او لمحت او نحوها قلت قرات
على فص خاتمه محمد فترفع على حسب مراد الناقش لان مراده صاحبه محمد او نحو ذلك ولو كان المنقوش محمدا بالنصب
قلت قرات محمدا بالنصب وتقدر له ناصبا ولو ادخلت على المنصوب رافعا لم يتغير كقوله ٭ وامن من
ضرب دار الملوك ٭ يلوح على وجهه جعفرا ٭ فاسند الشاعر يلحي يلوح الى الجملة مراعيا لقصد الناقش وانسله
الفرا بالشاهد اعلى الحث الشي بعض الحيرة هذ امثلة ما ذكره الش قلت ومقتضى ما قدمه المصنف
من ان الحكاية لا تكون الا بالقول ان لا يصح كلامه هنا على ظاهره بل لا بد من تاويل على انه اراد ويجب في الكلام
اضمار القول ونشكل ذلك في البيت لان الفاعل لا يحذف على ان المعنى قد قال وتبعه الش اسند الشاعر يلوح
الى الجملة مراعيا مراد الناقش وهذا التصريح منه بان لا قول مقدر فانظر هذا الموضع فانه مشكل فصل
في الكلام على ما ينصب ثلاثة مفاعيل بسبب همزة النقل وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم وتعدي الى
واحد واثنين الى التعدي الى واحد والتعدي الى اثنين والى ثلاثة فمن ثم سميت همزة النقل وتسمى ايضا
همزة التعدية لذلك لا علم ذات المفعولين احترازا من علم اللازمة وهي التي مصدرها العلمة اي شق الشفة
العليا ومن علم ذات المفعول الواحد وهي التي بمعنى عرف وراى اختها وهي القلبية احترازا من راي البصرية فينصبا
ثلاثة مفاعيل قال الش الاحسن ان يضبط ثلاثة بالتنوين لان مفاعيل صفة ولا يضاف العدد الى الصفة
الا في الشعر او قليل من الكلام قلت يرد عليه فان لها ثوابا ربح مهتدا فانه جمع شهيد وهو صفة فان قلت
استعماله الغالب من غير موصوف فاجري مجرى الاسما قلت ومفاعيل جمع كمفعول وهو عند القوم بمنزل
غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
ولا يحتاج في شي من ذلك الى ان يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجريت
مجرى الاسما فحكمها حكم شهدا من غير فرق وللها اي اول المفاعيل الثلاثة هو المفعول الذي كان قبل دخول
همزة النقل فاعلا كما اذا قلت علم زيد عمرا فاضلا فزيد في هذا التركيب فاعل فاذا ادخلت همزة النقل قلت
اعلمت زيدا عمرا فاضلا فتنصب بالفعل ثلاثة اولها الذي كان فاعلا وهو زيد في هذا المثال ويجوز حذفه
اي حذف هذا المفعول الاول نحو اعلمت فرسك مسرجا ولا يذكر من اعلمته ويجوز ايضا في هذا المفعول الاول
الاقتصار عليه فتقول اعلمت زيدا ولا يذكر ما اعلمته على الاصح لان الفايدة متحققة في الصورتين جميعا وهذا الاصح
هو مذهب الاكثرين ومذهب لان الاخران احدهما منع الحذف والاقتصار جميعا واليه ذهب ابن خروف وعصفور
وطاهر والشلوبين وثانيهما منع الاقتصار عليه ولكن يجوز الاقتصار على الاخرين وينسب هذا القول الى الفارسي
وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا من جواز حذفهما اختصارا ومنع حذف احدهما اقتصارا الا
ومن التقدم والتاخير وغير ذلك من الاحكام السابقة قال الشم من جملة ما لهما قبل النقل منع حذفهما اقتصارا
منع حذفهما اقتصارا على ما اختاره رحمه الله وقد جاز الاقتصار هنا على الوجه الاول وحذف الثاني والثالث
قلت كانه يشير الى الانتقاد عليه بانه كان حقه تخصيص هذا العموم بما ذكره وفي الحقيقة لا اعتراض لان قوله
فيما تقدم في شان المفعول انه يجوز الاقتصار عليه تنبيها العموم بلا شك فان قلت ما السر انه في كونه هنا ك
منع حذف المفعولين اقتصارا وهنا اجازه قلت لانتفا سبب المنع هنا وذلك لان المانع هناك من الحذف
اقتصارا هو ما يقتضي البعض عدم الفائدة في مثل قولك علمت وظننت فهذا الانسان في الاغلب من علم او

تخصيص

اوظن كما سبق واما هنا فالاقتصار على الاول وترك المفعولين الاخيرين عن اللفائف كما سبق فثبت الجواز خلافا لمن
منع الالغاء والتعليق والصحيح ما ذكره المصنف من الجواز بدليل قوله لم يولق بعرينة البركة اعلمنا الله معهم
• ولتغشى ملمات الزمان الصوائب • وبعدهم
لما ابرقنا لتي اعلم متوسطا وقال لا اخر وكيف ابالي بالعهد او وعيدهم • ولقد نحو بها سيبويه بما كقول الشاعر
• وانت اراني الله امنع عاصم • واراني مستكفى واسمح واهب • ولحق بها سيبويه ارى • وزاد عيرها انبا ومن ذكرها الفارسي والجرجاني
• نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الى غرايب الاشعار • وزاد عيرها انبا ومن ذكرها الفراء الدولي في حاشيته وشاهدهما قول الشاعر
وزعم ابن هشام ان سيبويه ذكرها ايضا • وخبر والخبر وحدث فذكر الفراء الدولي في حاشيته وشاهدهما قول الشاعر
• وخبرت سوداء الغميم مريضة • فاقبلت من اهلي بمصر اعودها • وقول الاخر • وما علتك ان الحصين تنى ونو
• وغاب بعلك يوما ان تعودني • واما احدث فزادها الكوفيون وممن ذكرها من المتاخرين الزمخشري وشاهدها
قول الحارث اليشكري • او منعتم ما تسالون فمن حد ثتموه له علينا الولاء • واختار المصنف رحمه الله في الشرح
عدم الحاق نبا واخواتها باعلم قال وقد حمل سيبويه على حذف الحرف قول الشاعر • ونبئت عبد الله بالجو اصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها • اي نبئت عن عبد الله مع امكان اجرائه مجرى اعلمت فرد ذلك على ان تقدير الحرف
راجح عنده اذ ليس فيه اخراج شيء عن اصله ولا تضمين شيء معنى شيء عليه وايضا فان النصب بحذف حرف الجر بعد
نبأ متطوع بثبوته في ما حكي من قول بعض العرب بنبئت زيدا ابا المقصور اعلمه وبعد انبأ في قوله الله تعالى
من انبأك هذا ولم يثبت الاجراء مجرى اعلم الاحيث يحذف حرف الجر فكان الحمل عليه اولى هذا في نبأ مع كثرة
استعمالها بالصورة المختلف فيه واما اخواتها فبعيد استعمالها بتلك الصورة انتهى واعلم ان من الحق هذه
الافعال باعلم ليس قائلا بان المعنى والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما نقلت عنه هذه الافعال
وانما هو عنده من باب التضمين اي ان كلا من تلك الافعال ضمن معنى اعلم فعومل معاملته وزاد الاخفش اظن
واحسب واخال وازعم واوجد واختار ابن السراج ولا يساعد بعضهم الا عليه واما استندا الى القياس وهو ضعيف
كان المعدى بالهمزة فرع المعدى بنفسه وليس في الافعال متعد بنفسه الى ثلاثة لكن ورد نقلها تقبل
ووجب الاقتصار عليه كذا قال المصنف رحمه الله والحق عندهم ارى الحلمية سماعا ومنه قوله تعالى اذ يريكهم
الله في منامك قليلا لانه ثبت ان راى الحلمية متعدى الى اثنين فجاز تعديها الى ثلاثة بهمزة النقل ومن خالف
لا تعديها الى اثنين جعل المنصوب الثاني هناك والثالث هنا حالا فان قلت قد رتم حكم ارى الحلمية
من قول المصنف فيما تقدم تجرى همزة النقل على ذات المفعولين وراى اختها فلم تكن لتذكر ذلك كانيا فانه
قلت الظاهر ان المراد براى اختها انما هو راى القلبية كما اسلفناه فقد عرفت بهو اخانا وما مبيع
للمفعول من ذي ثلاثة كاعلم المبني للمجهول في مثل قولك اعلمت زيدا فاضلا فحكمه حكم ظن في الالغاء وعدمه
لانه صار مثله الا في الاقتصار على المرفوع فانه ممنوع في ظن واخواتها لعدم الفائدة كما مر وهنا جائز فتقول
اعلم زيد لحصول الفائدة لما قررناه والله اعلم بالصواب باب الفاعل وهو
المسند اليه سواء كان ظاهرا نحو قام زيد او ضميرا نحو الزيدان قاما وسواء كان تصريحا كما تقدم او موولا
نحو يسيرني المرء ما ذهب الليالي اي ذهاب الليالي نحو تاول بلا بدان يكون بحرف سابك كالمثال او بغيره في باب التسوية نحو ان
الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي انذارك وعدمه اذا حملنا سواء خبرا ان وما بعده فاعلا به
هذا مذهب البصريين وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز ان يقع الفاعل جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد
وظهر لي اقام زيد وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند الى الجملة قلبيا او يا فعل ما معلق كو ظهر
لي اقام زيد قال ابن هشام وتنبه نظيرها فان داة التعليق بان تكون ما نعة اشبه من ان تكون مجوزة وكيف تعلق
الفعل عما هو كالجزء منه وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف الى ظهره الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل
ذلك وهذا لابد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به فعل كما تقدم
او مضمن معناه كاسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وخرج بذلك نحو زيد اخوك

ددهب

٩٧

وذهب جماعة الى ان المسند فيه ليس فعلا ولا متضمنا معناه تام احترازا من الناقص نحو كان فليس المرفوع بها فاعلا
وتسمية سيبويه له بذلك من باب التوسع مقدم قالوا احترازا من نحو زيد قام او زيد قائم فان زيدا في المثالين اسند
اليه فعل او متضمن معناه ولكن المسند غير مقدم عليه فلا يكون فاعلا وفيه نظر اما اولا فلا نسلم ان الفعل او المتضمن
معناه مسند الى زيد فيما مثل به بل الفعل مسند الى ضمير مستتر فيه ونحو ضمير بها مستندا الى زيد الا انه
اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة
اللفظية اللغوية وكذا القول فيما تضمن معنى الفعل فلا حاجة الى القيد والقول بانه ذكر لرفع ايهام من يتوهم دخول
مثل ذلك كلام ظاهري واما ثانيا فقد نقض الاعلم وابن عصفور من قول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم • على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق
تقدم الفاعل على رافعه في الجملة فيلزم من زيادة هذا القيد بعض خروج بعض صور الفاعل فلا يكون الحد منعكسا
ولا يجدي في ذلك دفعه قوم للضرورة فارغ من ضمير قال المصنف رحمه الله خرج بذلك المبتدا اذا قدم خبره وفيه ضمير
نحو قائم زيد واسر وا النجوى الذين ظلموا على القول بان الذين مبتدا واسر وا خبره واستخبير بان هذا القيد
لاغ لان المقدم لم يسند الى الظاهر وانما اسند الى ضمير فخرج بقوله اولا المسند اليه فعل او متضمن معناه غير مصوغ
للمفعول يخرج النائب عن الفاعل نحو ضرب اللص ومضروب الحمار واكثر النحاة لا يسمونه فاعلا ومن يسميه فاعلا
عنده هذا القيد كالزمخشري والخلاف في ذلك راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس
خلافا معنويا وهو مرفوع بالمسند حقيقة ان لم يكن خاليا من من والباء الزائدتين نحو قام زيد واقائم بكر وحكما
ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او جر باضافة المسند نحو لولا دفاع الله الناس من قبيلة الرجل
امراته الوضوء وليس رافعه الاسناد خلافا لخلف وابن جني فانه قال في لمعه وحقيقته رفعه باسناد الفعل اليه
وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو هنا الفاعلية وهي تتقوم
بالاسناد فليكن العامل في الفاعل عملا بحده الفاعلية وبجنوحي بان الانسان يجود الاسناد يتقوم به الفاعلية
واما يتقوم بوقع الفعل المسند او شبهه فله مدخل في التقوم ولا استقلال له به فان قلت فيلزم حينئذ
ان لا يكون الفعل او شبهه عاملا ضرورة ان الفاعلية لا تتقوم به وحده اذ لا بد ان ينضم الى ذلك اعتبار الاسناد
قلت بعينها الاسناد يعتبر مشروطا للفعل او شبهه في تقوم الفاعلية به فلا يضاف العمل الى الاسناد الذي
هو مشروط وانما يضاف الى الفعل او شبهه الذي هو مشروط فان قلت يمكن ان يعارض بمثله فيقال الاسناد
تتقوم بها الفاعلية بشرط وجود فعل او شبهه فليضف العمل الى الاسناد الذي هو مشروط قلت الفرق ظاهر
وذلك ان الاسناد امر معنوي اعتباري فلا يصار اليه لضعفه الا عند تعذر حمل اللفظ على ما لا بد ان يستقر
في هذا الفن ولا يمكن حمل اللفظ على ما لا بد الطريق الذي ذكرناه فهو واجب المصير اليه دون الاخر ويعني
المصنف رحمه الله ان يقول ولا احداث الفعل خلافا لبعض الكوفيين فقد قال بذلك جماعة منهم واحتجوا
بنحو تحركت الشجرة واهلكنا الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالارادة
وجعل الدهر قائما بمقام المهلك وتعاطي زيد اسباب المرض جعلوا كانهم فاعلون وان تقدم المسند اليه ولم
يل ما يطلب الفعل نحو زيد قام فان زيدا اقدم ولم يل شيئا طالبا للفعل فهو مبتدا وما بعده خبر عنه
كما رايت في المثال المذكور وان وليه اي ولي المسند اليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم كان الشرطية نحو وان احد
من المشركين استجارك وكان هذا مراد المصنف ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر والتقدير وان استجارك وقد
يلي الاسم ما يطلبه الفعل على جهة الاولوية كهمزة الاستفهام نحو ازيد قام فلا يتعين جعل زيد فاعلا بل يكون اولى
ويجوز جعله مبتدا خلافا لمن خالف في المسئلتين والمخالف في الاولى بعض الكوفيين نحو زوال في زيد قام ان يكون
فاعلا عنده ما والمخالف في الثانية الاخفش فجوز في ان زيد قام رفع زيد بالابتداء بعد ان قال والرفع بفعل مضمر
اقيس الوجهين ويلحق الفعل الماضي المسند الى مونث حقيقي نحو قامت هند او مجازي نحو طلعت الشمس او الى
موول به اي بمونث نحو قول بعضهم اتته كتابي فاحتقرها وحكي انه انكر عليه ذلك فقال اوليس الكتاب بصحيفة

وهذا قليل والاعرف في مثله التذكير **او بجمع عنه** يعني او كان الفعل مسندا الى لفظ مخبر عنه بمونث نحو ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا قال الزمخشري انما انث الفعل لان الخبر مونث نشري التانيث منه الى المخبر عنه مثل من اتكلت وقال ابو حيان انما انث اسم كان حملا على معنى من لان التانيث للخبر واعترضه بدل لكن غير متجه لانه انما كان سعي من التانيث للاخبار عنها بمونث وهو امك فتانيث الخبر سبب لتانيثه من وتانيث من سبب لتانيث الضمير فتانيث الخبر سبب السبب فقيل وتانيث الفعل في هذه لا تستحب وهو ما اسند الى مخبر عنه بمونث من هب كوفي ولا يجيزه البصريون الا في الضرورة **او الى اسم مضاف اليه** اي الى مونث واليه في محل نصب وفي نصافي ضمير نايب عن الفاعل عايد الى الموصوف المقدر اي الى اسم مضاف **مقدر الحذف** كقوله • مشين كما اهتزت رماح تسفهت • اعاليها مر الرياح النواسم فتسفهت مسند الى ضمير وهو مضاف الى مونث وهو الرياح وهذا المضاف مقدر الحذف فكان الفعل اسند الى المضاف اليه المونث وهو الرياح فلحقه تا التانيث الفعل ومعنى تقدير الحذف ان استقامة الكلام بترك المضاف تنا به الا ترى الى صحة قولك مما تسفهت الرياح اعاليها وكذا قوله • وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فلو قدرت حذف المضاف الذي هو صدر استقام الكلام فكانك قلت كما شرقت القناة من الدم واحترز المصنف بهذا القيد من نحو قولك قام غلام هند فلا يصح ان يقال قامت لان المضاف هنا غير مقدر الحذف **تا ساكنة** برفع تا على انه فاعل للفعل المتقدم وهو قوله يلحق وساكنة صفته وانما فعلوا هذا الالحاق للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل **ويجب** غالبا **ان كان الفاعل ضميرا متصلا مطلقا** اي سوا كان حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازيا نحو الشمس طلعت واستظهر بقوله غالبا على حذف التا من قوله • فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها • وقوله • فاما تريني ولي لمة • فان الحوادث اودى بها • وقوله • ان السماحة والمروة ضمنا • قبرا بمرو على الطريق الواضح • **او ان كان الفاعل ظاهرا متصلا** بالفعل اي لم يفصل بينهما شي **حقيقي التانيث** نحو قامت هند **غير جمع مكسر** نحو الجواري والهنود **ولا اسم جمع** كنوح **ولا اسم جنس** قال المصنف كنسوة ونعم المراة في لغة من لا يقول فلانة فيجوز في جميع ذلك الحاق التا وتركها وتمثيله لاسم الجمع بالنسوة غير جيد لانه اسم جمع كالنوح واما المراة فانه اسم جنس بمنزلة يراد به الجنس ولكن ذكره مع اسم الجمع يوهم ان المراد به ... لانه الذي يذكر صحته في العرف **ولحاقها** اي لحاق التا مع المونث **الحقيقي** المتقدم بما تقدم من كونه ظاهرا غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس **المفصول بغير الا** نحو قامت اليوم هند **اجود من تركها** نحو قام اليوم هند **وان فصل بها** اي بالا **فبالعكس** اي يكون تركها نحو ما قام الا هند اجود من لحاقها كقوله • ما برئت من ريبة وذم • في حربنا الا بنات العم • وفي كل من المثلين خلاف فقال المبرد لا يجوز مع الفصل بالا غير التذكير والصحيح جواز التذكير في الاول والتانيث في الثاني قليلا منها وعبارة المصنف تقتضي الجودة فيهما ولعله كذلك واحترز بقوله مع الحقيقي القيد المقصود الخ مما اذا كان الظاهر غير حقيقي التانيث نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سوا كان بالا او بغيرها نحو فمن جاءه موعظة من ربه وسكت بالكتابة عن قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار لا صرف كيف جا على غير الاحسن فقلت يجوز ان يكون في كانت ضمير القصة والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدا وخبر في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هنا على تسليم ما قالوه من احسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ما هو غير الحقيقي كتاب ناشية نوع منه من ذلك ما يضيف على مائتي موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله اذا اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون وقوله وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك ووقع فيه مما ترك فيه العلامة المذكورة نحو خمسين موضعا والاكثرية احد الاستدلالين دليل الحجية فينبغي ان يصبار الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن فتامله **وحكمها** اي حكم التا **مع جمع التكسير** كالرجال **وشبهه** والمراد به اسم الجمع كنسوة **وجمع المذكر بالالف والتا** العاقل وغيره كطلحات ودريهمات **حكمها مع الواحد المجازي التانيث** فلك الحاق العلامة وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة تقول قامت الرجال

وقام

وقام الرجال وجاءت النسوة وجاء النسوة وذهبت الطلحات وذهب الطلحات وكسرت الدريهمات وكسر الدريهمات كما تقول طلعت الشمس وطلع الشمس لكن انث هنا بالخيار الا الاتيان والحذف على حد سوا وانما سع هذه الانواع الثلاثة فالحذف احسن لكونه تانيثها بالتاويل وهو كون كل منها عنى بمعنى جماعة ولم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال اذا كان كذلك انهت المناقشة على المصنف فيما تقتضيه ظاهر عبارته من التساوي **وحكمها** اي حكم التا **مع جمع التصحيح غير المذكور انفا** وهو ما جمع بالواو والنون نحو الزيدون وما جمع بالالف والتا من المونث نحو الهندات **حكمها مع واحده** فيتعين قام الزيدون بترك العلامة كما تقول في واحده قام زيد بتركها وتقول قامت الهندات باثبات العلامة كما تقول في واحده قامت هند باثباتها وهذا الذي ذكره المصنف مذهب البصريين في المسالة واجاز الكوفيون كذا بين الفعل مع جمع المونث بالالف والتا كالتكسير فيذكر على معنى الجمع ويونث على معنى الجماعة واختاره الفارسي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المومنات وبقول الشاعر • عشية قام النائحات وشققت • جيوب بايديك مأتم وحدود • والجواب عن الاية ان حذف التا فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير موصوف محذوف اي النسوة النائحات فرد على الجمهور ويرد على المصنف كون نزلت الوابلون فان هذا من جمع التصحيح غير المذكور فقضاه ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه جواز الحاق العلامة وحكم واحده امتناع الحاقها فتامله **وحكمها** اي حكم التاء **مع البنين والبنات حكمها مع الابناء والاما** قال الشاعر • قالت بنو عامر خالوا بني اسد • يا بوس للجهل ضرارا لاقوام • وتقول قام البنات وقامت البنات كما تقول قام الاما وقامت الاما • قال • فبكى بناتي شجوهن وزوجتي • والظاعنون الي ثم تصدعوا • وذلك لان لفظ الواحد فيهما قد تغير فالحقا بجمع التكسير واعاذكرا لهم حكمها دفعا لوهم من يتوهم انهما تصحيح فيحكم للبنين بحكم الزيدين وللبنات بحكم الهندات والحكمها قد مر **ويا اوبها** اي يا وي تا التانيث **في اللزوم وعدمه تا المضارع الغايبة** نحو قلت قامت لزوما تقول تقوم الموقية لزوما كون تقوم هند وحيث انتفى لزوم تا التانيث المذكوره انتفى هنا لزوم تا المضارعة فتقول تطلع الشمس ويطلع الشمس بالنوبة والتخيير ويقوم اليوم هند وتقوم اليوم هند بهما جميعا ونظير والابيات ابيا لها في المضارع قوله • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع • فان احد الفعلين مسند الى ثلاث والاخر الى ضميرها والرواية فيهما باليا التحتية وكان الاولى للمص لو قال وشبهها في الالحاق وعدمه على التفصيل المتقدم او وشبهها فيما ذكر والانعبارته لا تقتضي المساواة في رتبة الجواز حتى لا اولى ايضا ان لو قال تا المضارع فان من جملة ما يشمله ذلك نحو تقوم الهندات ولا يحسن فيه تا مضارع الغايبة لان الفعل للغايبات وانما ياتي بتاء ما تقوم الا انثى كما يقال ما قامت الا انثى ولبيت التا في ما تقوم للغيبة اذ ليس ثمة تا الغيبة التي في ذلك للتانيث لا للخطاب بدليل الماضي والمخاطب لانها لا له غايب **ونون التانيث حرفية** كخرجن ويخرجن والهندات وبيانه ذكرها وهذه اعم من العلامتين السابقتين من جهة انها تكون للماضي والمضارع والامر واخص منهما من جهة انها تكون علامة لتانيث الواحد والاثنين وما فوقهما وهي خاصة في العقود بالنون جوازا وقب اليوم الهندات كذلك وما قام الا الهندات خبر من ما قن الا الهندات **وقد يلحق الفعل المسند لما ليس جر دا من ظاهر** نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات **او ضمير منفصل** نحو ما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن **الف التثنية وواو الجمع ونون التانيث حرفية** كما مثلنا وهذه اللغة تنسبها النحاة لغة اكلوني البراغيث والمعول عليه ان الالف والواو والنون عند اصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية والجمع لنقل هما عند ارباب هذه اللغة كثير شايع بل هو امر ملتزم فلن اما قال ذلك بالنسبة الى اللغة لا الى ... فان قلت فكيف قال المص وقد يلحق تاتي بالقليل والغرض ان لفظ الفعل وقال المسند لكان اولى ليدخل كوا وخرجي هم وينبغي ان يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا واذا قالوا ما قام الا اخواك وجوبا لانهم يفعلون ذلك وغيرهم في علامة المونث الحقيقي واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي لحاقها عندهم كقوله • وقد اسلماه مبعد وحميم • فان عطفت باو فقلت قام زيد

او عمرو فينبغي امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام اخواك فينبغي ان يجوز لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام اخوك او غلاماك
او قام غلاماك او اخوك فينبغي ان لا يجوز لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى اولى بالمنع لانك قدمت
المفرد واما قول بعضهم ان قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما يستند به نون يبلغان في قراءة
حمزة والكسائي جاء على هذه اللغة فقول مشكل بل الظاهر ان الالف ضمير وان احدهما بدل بعض وان كلاهما
بل التقدير او يبلغه كلاهما او التقدير يبلغه احدهما او كلاهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين
احسانا لا على ما بعدهما وليس لك ان تقول احدهما بدل الكل تقدير المبدل منه وايضا ان بالنطق هو
وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا منه ظاهره
فالجمع بينهما تدافع ظاهر وانما قال ارباب هذه اللغة قاما وقعدا اخواك واعلوا احدهما فانهم يضمرون
في الاخر ضمير اثنين فيتصل بكل منهما لتحصيل الف ولكنها في احدهما ضمير وفي الاخر علامة واعلم ان المص
رحمه الله يعبر عن هذه اللغة بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة يريد ما رواه الامام مالك رضي الله عنه
في الموطا من قول النبي صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث وقد اكثر
المصنف من الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام النحوية وشنع ابو حيان عليه وقال
ان ما استند اليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى الى ما يستدل به من تلك الاحاديث
فلا يوثق بان ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى يقوم به الحجة وقد اجريت ذلك
لبعض شيوخنا فصوب راي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب
وانما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من مفردات الالفاظ وقوانين
الاعراب فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لان الاصل
عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ومن
يقول منهم بجواز النقل بالمعنى انما هو عنده من قبيل التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك
تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها
لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ثم ان الخلاف في
جواز النقل انما هو فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه
من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا
نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف
ويثبت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود
عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح
وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان
اولئك المبدلون على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج بهم يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به
فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى
كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتاخر
والله تعالى اعلم بالصواب **ويجوز حذف الفعل الفاعل المشعر به ما قبله** كقوله وكان مزاجها عسلا وماء
يعني رواه بنصب عسلا ورفع ماء فان التقدير حينئذ وخالطها ماء وذلك مفهوم من قوله مزاجها ومثل المص
المسئلة ونحوه اثر جون لقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء اي يسبحه رجال
وبقول الشاعر • ليبك يزيد ضارع لخصومة • ومختبط مما تطيح الطوائح • قلت وفيه نظر لان ذلك داخل
تحت قوله فيما ياتي او استفهام فان النحاة قدروا الاستفهام الذي يجاب الى محقق ومقدر وهذا من قبيل المقدر
قال المص وشرط المصنف في جواز ذلك ان لا يلبس بالنائب عن الفاعل فلو قيل يوعظ في المسجد رجال

روايته الحديث بالمعنى

على معنى يعظ رجال لم يجز ولو قيل يوعظ في المسجد رجال زيد لعدم اللبس قال وما ذهب اليه المصنف من جواز
القياس على ذلك هو مذهب الجرمي وابن جني فيجيزون ضرب زيد عمرو واكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو يعني بالبناء للمفعول فيها
والجمهور على عدم انقياسه وخرج صاحب البسيط الاية والبيت على حذف المبتدا اي المسبح رجال والباكي ضارع
وقيل يزيد منادى ويضارع نائب الفاعل **او الفعل المجاب به نفي** نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد **او استفهام** نحو
نعم زيد في جواب هل جاءك احد قال الشيخ والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر لانه جواب جملة تقدم فيها الفعل وجوّز
ان يبنى على السؤال قال المصنف وحكم بالابتداء على المجاب به نفي او استفهام غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسؤال في
اللفظ غير لازمة بل قد يكتفى فيه بالمعنى ومنه قراءة ابي عمرو سيقولون لله في جواب من رب السموات ومن بيده
ملكوت كل شيء فان كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل فالجواب من جهة القياس ان يؤخر فيه الفعل لتشاكل
الجملتان لولا ان الاستعمال بخلافه فلا يجيء مكملا الا والفعل فيه مقدم على الاسم نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم يسئلونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها اول مرة فينبغي ان يقتصر في الجواب على الاسم ان يقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل والمختصر
فرع فيسلك بالفرع سبيل الاصل ولان موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير
تاخيره مشكوك فيها فلا عدول عن تقدير التقديم انتهى قلت حمل تقديره الفعلية غير مشاكل للسؤال وقد
تقدم التنبيه على انه مشاكل من جهة ان الاسمية الواقعة في السؤال فعلية في المعنى من حيث انه في معنى اي زيد قام
الذي هو جملة فعلية في الاول فكون السؤال اسمية انما هو بحسب الظاهر ثم قوله ان الجواب لا يجيء مكملا الا وهو
فعلية منقوض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها وبذلك تبين سقوط قوله
ان موافقة العرب بتقدير تاخير الفعل مشكوك فيها فان قلت فما السر في العدول في هذه الاية عن الجملة الفعلية
التي هي مطابقة للسؤال في المعنى قلت قصد الاختصاص هنا اقتضى تقديم المسند اليه وكان ينبغي للمص ان
يقول ووجوبا لعلم المفسر بما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك **ولا يحذف الفاعل الا مع رافعه المدلول**
عليه نحو بلى زيدا في جواب لا تكرم احدا من اتباع البك والكسائي يجيز حذف الفاعل الا مع الرافع له في باب التنازع
وقد اشار المصنف الى وجه ثالث فيما استدل به بقوله **ويرتفع توهم الحذف ان خفي الفاعل بجعله مصدرا منويا**
كقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم البدا والاولى ان يقال الضمير هو الفعل المسند لان
الظاهر لا ينوى بل يحذف ولان المصدر اعم من مصدر الفعل المسند وغيره واضمار مصدر الفعل اكثر وانقيس فيجعل
انا لا نذكره فيما ياتي قوله بعد هذا **او نحو ذلك** اعم من مصدر الفعل وغيره لكن ما ليس مصدرا فهذا احسن بلا شك
مثال ذلك قام القوم خلا زيدا فيجعل خلا محتملا لضمير عائد اما على مصدر غير فعلية وهو مصدر الفعل المتقدم
اي جانب قيامهم زيدا او اما على القائم او البعض المفهوم مما تقدم اي جانب القائم منهم او بعضهم زيدا قال المصنف
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي الشارب
الخمر شاربها

باب النائب عن الفاعل

وبعضهم يترجم هذا بباب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح **قد يترك الفاعل لغرض لفظي** كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به
وتصحيح الوزن كقوله وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع فانه لو قال ان ترد المودع
انكسر الوزن ولم يتناسب القوافي كالمثال المتقدم فان قوافي القصيدة كلها مرفوعة ولو بني الفعل للمعلوم في هذا البيت
لكانت قافيته منصوبة وتناسب الاسجاع نحو الحمد لله الذي توالت الاؤه وعرفت نعماؤه **او لغرض معنوي** كالعلم
بالفاعل نحو وخلق الانسان ضعيفا قال المصنف وعنه والجهل به كضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه قال ابن
هشام وفيه نظر لان الجهل به انما اقتضى ان لا يصرح باسم الفاعل لا التجدد في كيف وكل فعل يجوز لك ان تشتقه الى اسم
الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سائل وسام سائم وهذا لا يجوز لك في وقت ما قلت حكى الشيخ بهاء الدين السبكي
رحمه الله نصه في شرح التلخيص ان هذا غلط وان ذكره الامام تقي الدين السبكي رحمه الله ما نصه يقال جاء شيء ولا
يقال جاء جاء وان كان الجائي اخص من شيء لانه ما مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه تابعة

معرفة المسند فمن عرف المحي ولا يبغي في الاسناد فايدة والشي وتى لا يعرف مجيبه قال وما ذكر الوالد صحيح ولا يرد
عليه نحو انا في ونحو ضربه وذهب به وان لام ايم فان التشكير في ذلك معنى خاص وكلامنا انما هو في جاحد من غير
ارادة معنى خاص انتهى وقيل هذا ينبغي النظر المذكور فتامله قال المصنف ومن جملة الاغراض المعنوية التي
بترك الفاعل لاجلها ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة
اسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي بهذه القاذورات وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم
الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه او عليه وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة
علم النحو **ينوب عنه** اي عن الفاعل **جاريا مجراه في كل ماله** من الاحكام كالرفع ووجوب التاخير وتنزله منزلة الجزء
وامتناع الحذف ونحو ذلك الا انه لا يجري مجراه في العامل لان نايب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المصوغ للمفعول
واسم المفعول ولا ارتفاع بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف وفاعل ينوب **مفعول به**
نحو ضرب زيد ونيابته امر مجمع عليه **او جار ومجرور** نحو رضي عن زيد وغضب على بكر ونبه في شرح الكافية
بان لا يلزم ايجاد وجها واحدا احترازا من منذ ورب والكاف ويلحق بعضهم واستثنا وظاهر كلامه ان الجار والمجرور
معا في موضع رفع والمعروف ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سوا كان الجار زايدا نحو ما ضرب من احد
او غير زايد نحو سير بزيد وحكى الشيخ عن الفرا ان حرف الجر في موضع رفع قال وهو مبني على قوله ان الجار
نحو مررت بزيد في موضع نصب قلت ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه لا يقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال
بذكره **او مصدر لا لغير مجرد التوكيد** نحو ضرب عشرون ضربة اذا كثر الضرب ونحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
المراد من ما في النحو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا المجرد التوكيد وقد ترك المصنف ان يشترط التصرف
في المصدر ليخرج نحو سبحان الله واشترطه في الظرف ولا فرق بينهما وانما اشترط ان يكون المجرد لغير مجرد
التوكيد لان النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده العامل حتى يتبين احتياج الفعل
اليه فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على الضرب عن ذلك **ملفوظ به نحو**
سير سير طويل **او مدلول عليه بغير العامل** فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو فمن عفي له من اخيه شيء قال النايب
الفاعل ضمير مصدر مستكن فاستحسن دل عليه بغير العامل فيه وهو ... من حيث هو منقض للقيام او قلت غير
عامل فيه في هذا النايب قطعا وانما العامل فيه استحسن **او ظرف** زماني او مكاني **مختص** بوصف او غيره
نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا يقال سير وقت وجلس مكان لانه غير مختص **متصرف**
من جهة كونه غير ملازم للظرفية وللجر بمن لكن من ملازم الظرفية فيكون غير متصرف فخرج بذلك
نحو جلس ثم ونعد عندك **وفي نيابته** اي نيابة الظرف **غير متصرف او غير ملفوظ به خلاف** والمخالف في
المسئلة الاولى هو الاخفش اجاز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقائه على النصب فيجوز عنده جلس
عندك وجلس يحيد الله فان قلت لم حكوا الخلاف في المصدر غير المتصرف وحكى ان يجيزه فيه فيقدر
في سبحان الله كون عامله المحذوف مبنيا للمجهول قلت المصدر الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف
العامل ولا يكون الا انشائيا فلا يظهر فايدة لتقدير فعل المجهول بل لا يصح البتة لان افعال الانشا لا تكون
الا مسندة الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم والمخالف في المسئلة الثانية ابن السراج اجاز ان يقال جلس بزيد
جلس هو اي مكان وينبغي ان يقيد محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها واما اذا
قيل احلس اليوم احدق المسجد مع نعقلت جلس فهو ينعجلس في المكان للتقدم ذكره فلا يتوقف
في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان يقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في مسئلة المصدر المختلف فيها التي
ترك المصنف ذكرها وهي مشهورة فان بعض النحاة اجاز ضرب على ان يكون النايب ضمير المصدر وبعضهم
منعه لعدم الفايدة كامر ومحل الخلاف فينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم يات بعد ضمير المصدر مخصص له
كقوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب المراد يعتلل
هو اي باعتلال والتقدير باعتلال عليك فحذف عليك لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها **ولا يمنع**

نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل اختير الرجال زيد اكما يجوز اختير زيد الرجال لان
فالرجال منصوب على اسقاط الجار يعني به المنصوب بنفس الفعل والاصل اخترت زيدا من الرجال ثم حذف الجار وقيل
اخترت زيد الرجال فلا يمتنع ان ينيب المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وكان ينبغي له عدم
ان يقول هنا خلافا للاكثر فهمنا ان الجمهور على منع المسئلة فان قلت لا حاجة الى ذلك لانه سيقول في المسئلة الثانية
الاتية وفاقا للاخفش والكوفيين وهو راجع الى المسئلتين جميعا فيشعر ذلك بان من عداهم من النحويين قائل
بالمنع قلت الظاهر انه انما يريد بالوفاق المسئلة الثانية فقط ولولا ذلك لقال في المسئلتين كما هو دابه كثيرا
على ما يشهد به استقرا طريقته في هذا الكتاب وحينئذ فيوهم كلامه ان الاولى وهي مسئلتنا التي نتكلم عليها عارية
عن الخلاف وليس كذلك بل المنقول فيها الجواز عن الفرا والمنع عن الجمهور وهذا ما يقتضي التوقف في جعل الوفاق
راجعا الى المسئلتين جميعا فانه لم يتحقق ان الكوفيين جميعا يقولون بجواز الاولى واما الجواز منقول عن الفرا منهم
كما ذكرت **ولا يمنع ايضا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقا للاخفش والكوفيين** فيجوز في مثل ضربت
زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب يوم الجمعة زيدا واحتار
المصنف هذا القول استدلالا بالقراة الشاذة ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فيما يجزي المفعول ونصب
قوما ولولا نزل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين ومن التاويلات ما هو قريب ومنها ما هو بعيد ولم يتعرض المص
لمسئلة ما اذا عدم المفعول به وفيها خلاف قال الجزولي تتساوى مراتب البواقي في الجواز واختار ابن عصفور اقامة
المصدر وابن معط اقامة المجرور وابو حيان اقامة ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه
لا لتزام بخلاف المصدر والزمان **ولا تمتنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا** وهذا يشمل الثاني من باب
ظن والثاني والثالث من باب اعلم والثاني من باب اعطى **ان امن اللبس** نحو اعطيت زيدا درهما فيما لا يتاتى الثاني
لوجود اللبس **ولم يكن مع الاول جملة** فيما يتصور فيه وقوعه كذلك كما في ظن وثالث اعلم **او شبهها** والمراد
الظرف او الجار والمجرور **خلافا لمن اطلق المنع في باب ظن واعلم** فيمنع اقامة الثاني من نحو قولك ظننت زيدا قايما
والثالث نحو قولك اعلمت زيدا عمرا منطلقا قالوا لانه مسند الى المفعول الاول في باب ظن والى المفعول الثاني
في باب اعلم فلو اقيم مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز قال
الرضي وفيما قالوه نظر اذ كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب
زيد عمرا فان اعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد بل ولو كان لفظ مسندا الى شي اسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ
بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشي مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد على ان
كلام المصنف يقتضي ان من الناس من خالف في اقامة الثاني من باب اعلم والصحيح فيما نقف عليه من ذلك فان ابن
عصفور والابدي والجزولي زعموا انه في باب اعلم لا يجوز اقامة غير الاول لانه المفعول الصحيح واما الثاني والثالث
فشبيهان بمفعولي اعطى واذا اجتمع المفعول به مع غيره وجب اقامة المفعول به وانت خبير بان كلام المصنف يقتضي
ايضا تجويز الثاني من باب اعطى على الخلاف لانه قال خلافا لمن اطلق المنع في باب ظن واعلم فاقتضى ان طريقة المهوم
الا باب اعطى لا خلاف فيه انه يجوز اقامة الثاني اذا امن اللبس وقد صرح بهذا المفهوم في شرح هذا الكتاب وفي غير
ذلك من كتبه وليس كما قال فان الخلاف في المسئلة ما ثور صرح به الشيخ وغيره **ولا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفرا**
انه لا فايدة فيه والثالث انه يستلزم وجود خبر من غير مخبر عنه وتوهم انتفا المحذور بان يقال حذف للعلم به كما
حذف الفاعل في اول المطر ... بانه لا ... تقريب ... **ولا مميز خلافا للكسائي** فانه اجاز في امتلات الدار رجالا ان يقال امتلي رجال واستدل عليه
بان العرب كما تقول خذه مطيوبه نفس وقالت هي الوجوع باسه والمسفوه رايه والموفق امره قلت ... في
ذلك في الصفات دون الافعال في السببي دون الاجنبي دليل على ان الرفع من نصب على التشبيه بالمفعول به

لا على النهي نحو ولو بيد دل ان كون النهي معرفة لم يثبت على الصحيح ولمانع ان يمنع كون المثال الاخير وهو الموقوف
ليس من هذا الباب **ولا يحذف ركني عام ولا تجعل معمولا فاعله ولفظا** وفي شرح المهاما اختلفا في توجيه ذلك
والكسائي يخرجه على ان فيه ضميرا مجهولا والفراء يخرجه على الاستغناء المسند اليه فلت وهذا من الفراء
مشكل لانه انكر على الكسائي في باب التنازع لما قال انما كان ذلك لان الفعل هنا مبني للفاعل واما هنا فهو مبني
للمفعول لانا نقول هو يقول بذلك ايضا في نحو ضربا وقتل غلام لك **فصــــل** لا كيفيته
بنا الفعل لما لم يسم فاعله وتقدم بيان ذلك في باب المفعول والفاعل **يضم مطلقا اول فعل النائب**
اي سواء كان ماضيا او مضارعا نحو يضرب ويفعل ذلك **مع ضم ثانيه ان كان ماضيا مبدوا بتا** نحو تعلم
وتدحرج وتضور ولوطن **ويضم اوله مع ثالثه ان افتتح بهمزة وصل** نحو انطلق واستخرج **ويحرك ما قبل الاخر**
لفظا ان سلم من اعلال او ادغام والا فيسلم من ذلك **فتقديرا** اي فيحرك تقديرا **بكسر** يتعلق بقوله او يحرك
ان كان الفعل ماضيا نحو ضرب تنبيها بتحرك لفظا اما لو كان فا اعلال نحو باع او ادغام نحو رد فانما
يكسر تقديرا فتقول بيع واصله بيع وتقول رد واصله ردد فالكسر مقدر لا ملفوظ به قلت
وكذا يقدر كسر ما قبل الاخر ان كان الفعل مختتما كقوله لو عصرتها البانه والمك لعصر **ويحرك ما قبل الاخر**
بفتح ان كان الفعل مضارعا لكن يلفظ بالفتح ان كان الفعل صحيحا نحو يضرب وتقدر ان كان ذا اعلال نحو يقال
ويباع او كان ذا ادغام نحو يرد فما قبل الاخر ساكن في المثالين لفظا ومفتوح تقديرا **وان اعتل عين**
الماضي ثلاثيا نحو قال وباع اذا اعتلت عين الماضي ثلاثيا نحو قال وباع **وعلى الفعل** نحو انقاد **او اعتل**
في اختار كسر ما قبلها اي قبل العين **بخلاص** نحو قيل وبيع وانقيد واختير واصل قيل قول فنقلت كسرة الواو استثقالا
الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها واصل بيع بيع فنقلت كسرة اليا استثقالا الى البا بعد
سلب حركتها واصل انقيد انقود واختير اختير ففعل فيهما ما فعل في قيل وبيع **او اشمام ضم** والمراد بالاشمام هنا ان
تشاب الكسرة شيا من صوت الضم وقرا بهذا الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكسائي في وغيض الماء **ودع الخلص**
نحو بك ما قبل العين **ضما** فان كانت العين واوا سلمت نحو قول وان كانت يا انقلبت واوا لانضمام ما قبلها نحو بوع
وعليه قول الشاعر ليت شبابا بوع فاشتريت وكلام المصنف يدل على جواز اللغات الثلاث في انقاد
والمختار وهو موافق لما نقله ابن عصفور والابدي قال الشيخ وزعم بعض المتاخرين ان الا يجوز في الرابع
على ثلاثة الا اللغة الاولى **ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس** اي لبس المفعول بالفاعل وانما يعرض ذلك في بعض
الافعال الماضية عند اسنادها الى تا الضمير او نونه كنقول للعبد بيع بعت يا عبد ولطالب شي عيق عنه
عقت ايها الطالب والالباس حاصل بالكسر في الاول والضم في الثاني **وكسر فا الفعل** المبني للمفعول **حالة**
كونه **ساكن العين لتخفيف** نحو ضرب بكسر الضاد واسكان الرا **او ادغام** نحو رد نحو بكسر الرا **لغة** لبعض
العرب كقوله فما حل من حل حل لنا ولا قابل المعروف فينا نعنف قال الاخفش سمعنا من ينشده كذلك
وبعضهم لا يكسر لها ولكن يشمها الكسر كما يشم في قيل الضم **وقد يشم في المدغم** كما حكيناه عن الاخفش
نقلا عن بعض العرب واليه اشار الحرق الالفية بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب **وشذ في تفوعل تفيعل**
كما يقال تقوتل تقيتل وهو شاذ بلا شك **وما تعلق بالفعل غير فاعل** بالنصب على الحال من الضمير في تعلق
او شبه به اي بالفاعل وهو اسم كان واخواتها **وناب عنه** اي عن الفاعل **منصوب لفظا** كالمصدر وظرف
الزمان وظرف المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى حيث يكون منصوبا **او محلا**
كالمجرور بحرف زائد نحو ما رايت من احد وعلى زيد نحو مررت بزيد **وربما وقع مفعول به ونصب فاعل**
لا من اللبس نحو كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار وهذه هي المسئلة بالتقلب وحكى النحاة فيها اقوالا لا
احدها ان ذلك يجوز عند امن اللبس في الضرورة والسعة الثاني انه لا يجوز الا للضرورة والثالث
انه لا يجوز الا للضرورة ويتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع انه لا يجوز في القران ويجوز في غيره واما
البيانيون فنقل التلخيص ان السكاكي قبله مطلقا وان غيره رده مطلقا قال صاحب التلخيص والحق انه

ان

اذا اعلمنا ان في ... فاعل الاول ... الفاعل ... الاستثنا ...

قال ابو حيان وهذا الذي ذكر ابن مالك من المنع عند خوف اللبس لم يذكره اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان الليس لم يبالوا بالالباس لم يبالوا به حين قالوا اختار يحتمل الفاعل واسم المفعول والفارق بينهما تقديري لا لفظي انتهى ويجاب بمنع قوله لم يعتبروا بل جوزوا الثلاثة وان اللبس واما قوله لم يبالوا به حين قالوا الخ فيجاب عنه بالفرق الظاهر لان ذلك من باب المجمل فاحتمل لا يفهم منه شي بدون قرينة للمراد ولا يفيد خلاف المراد وما نحن فيه ليس من باب المجمل بل من باب الظاهر في خلاف المراد فيتبادر منه خلاف المراد ولذلك يحذر ويجب ان يفرق بين العرق بينهما وان يوجب الاستثنا لما ذكره من الاشتباه فتم

ان تضمن اعتبارا لطيفا فنيل لا افلا والمسئلة مشهورة فانظرها في الذكرها **فصــــل**
يجب وصل الفعل بمرفوعه سوا كان فاعلا
او نائبا عنه او اسما لكان او احدى اخواتها فيجب ان يكون المرفوع تاليا للفعل الرافع بحيث لا يفصل بينهما فاصل
وهذا هو الاصل لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه ولذا اسكن اخر الفعل نحو ضربت كراهة توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة ويجوز ان يفصل بينهما بالمنصوب ما لم يطر ما يوجب البقا على الاصل والخروج عنه فيجب العمل
بمقتضى هذا الاصل وهو وصل الفعل بمرفوعه **ان خيف التباس** اي التباس المرفوع **بالمنصوب** معمولا كان الخبر
وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى يا المتكلم او نحو ذلك مما لا يظهر فيه اعراب
ولا تقوم قرينة تميز احدهما من الاخر نحو ضرب موسى عيسى فيتعين في مثل هذه الصورة كون الاول فاعلا والثاني
مفعولا كذا قال ابن السراج واكثر المتاخرين وخالف في ذلك ابن الحاج فجوز في كل من الاسمين ان يكون فاعلا
وان يكون مفعولا قال ولا يضر الالباس فقد يكون المتكلم بذلك قاصدا للابهام لغرض فيلغي الكلام مختلا ولا مانع منه
وكم من موضع وقع فيه الالباس ولم يبال لاجله هذا معنى كلامه فان كانت ثم ما يومن معه الالتباس من قرينة معنوية
نحو ولدت هذه هذه بتشير بالاول الى الصغيرة وبالثاني الى الكبيرة نحو اكل الكمثرى موسى او قرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى
وضربت موسى العاقل عيسى جاز التقديم والتاخير **وكان المرفوع ضميرا غير محصور** نحو ضربت زيدا واعطيت
درهما وكنت الصديق واحترز من ان يكون محصورا فانه يجب تاخيره نحو ما ضرب زيدا الا انا وفي كلامه مناقشة
من حيث ان الضمير مثل هذا المحصور فيه والمحصور انما هو ما بين ما والا اي الضرب الواقع على زيد محصور
في المتكلم **وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الانباري في نحو ما ضرب عمرو الا زيد** حيث يكون المفعول والفاعل
مع تقدم الفاعل لا بل لو اخرته فاما ان تؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بالا او مقرونا بها فان كان الاول
بان يجعل الفاعل بعد الا والمفعول واقعا قبلها فتقول ما ضرب زيدا الا عمرو فينعكس المعنى لان معنى الاول حصر ضاربية
عمرو في زيد خاصة اي لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم ومعنى الثاني
حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة اي لا ضارب لزيد سوى عمرو خاصة فلو قدر له ضارب اخر لم يستقم وان كان
الثاني بان تؤخر الفاعل وتقدم المفعول مقرونا بالا فتقول ما ضرب الا زيدا عمرو فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان
معا والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرو كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور لان صار المعنى
لا ضارب الا عمرو ولا مضروب الا زيد فصارت ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة
على هذا فيه بعد هذا الحد واخر وذلك ان استثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
كما ستعرفه في باب المستثنى وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا زيدا عمرو وان عمرا مقدم معنى وليس
مستثنى وانما اردت ما ضرب عمرو الا زيدا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثنا شيئين باداة واحدة دون عطف
الا انه قد تقرر في الاستثنا انه لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى
منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضلا وقد مر ان هذا الاصل يلزم خلاف
ذلك واما الكسائي وابن الانباري فجوزا تقديم المفعول في هذه المسئلة مطلقا ولكن مع الاستدلال بقوله
• تزودت من ليلي بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها • وسياتي في كلام في باب الاستثنا ان شا الله تعالى
فان كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس اي يجب حينئذ تقديم المفعول
عن الفاعل نحو اكرمك زيد والدرهم اعطيه عمرو واحترز بقوله لم يسبق الفعل من نحو اياك يكرم زيد والدرهم اياه
اعطى زيد عمرا وبقوله ولم يحصر من نحو انما يكرم زيد اياك فلا يتصل المفعول في هاتين الصورتين بالفعل بل يتقدم
او يتاخر **وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو ما ضرب عمرا الا زيد** حيث يقع الفاعل مقرونا بالا فيجب تقديم المفعول
حذرا من انعكاس المعنى على ما سبق والكسائي يجيز تقديم الفاعل مع الا استدلالا بقوله • ما عاب الا ليئم فعل
ذي كرم • ولا جفا قط الا جبا بطلا • البيا بضم الجيم وتشديد البا والجحة وتشديد اليا الوحة ومعناه هو الجبان وهو
الجبان وقد استثنان لكن انه يتخصص في مسئلة حصر المنصوب والمرفوع بالنسبة اي التقديم ثلاثة اقوال

اقول معنا الخلاف مخالفة ابن الحاج عدم الفرق بين الالباس والاجمال وتوهم اتحادهما او اتحاد حكمهما وعونا سد قطعيا وما نحن فيه من باب الالباس وما استند اليه من باب الاجمال والفرق بينهما ان في الالباس فهم خلاف المراد كما في نحو فيه فان السابق الى الفهم فاعلية الاول ومفعولية الثاني لا لدخال فهو في الاصل وفي الاجمال عدم الفهم مطلقا لانه لا يفهم من المجمل شي ولذا يسمى لا من ضرر في عدم الفهم وانما الضرر في فهم غير المراد ثم رايت نحو هذا الكلام في كلام بعض المحققين ثم في كلام بعض اشياخنا قدس سرهم

الجواز مطلقا وهو قول الكسائي والمنع مطلقا وهو قول الجزولي والشلوبين واختيار المص وعليه مشى ابن الحاجب وجماعة
والتفصيل بين الفاعل فيجب تاخيره والمفعول فيجوز قاله الش وهو مذهب المبرد وابن العلا وابن الانباري والامام
المص ذكر الحصر باعتبار ايصال المرفوع او المنصوب وكذا يقال اذا تولى ان حيث الالتباس بالمنصوب مخرج لذلك
وليس يتاتى لان الذي يخاف في تلك المسئلة التباس غير المحصور بالمحصور لا التباس المرفوع بالمنصوب اذ الرفع والنصب
ظاهران فيهما فهلا ذكر مثل ذلك في مسئلة ايصال المنصوب ولو انه قال يجب وصل مفعول الفعل به ان خيف
بفصله منه التباس لشمل الجميع وكذا الحكم عند الاكثرين في نحو ضربت غلامه زيدا يجب تقديم المفعول عليه حذرا
من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة والصحيح جوازه على قلة قال المص لوروده في كلام العرب الفصحا وتقدم الكلام على
ذلك في اول الفصل الرابع من باب المضمر **باب اشتغال العامل** ومثاله نحو زيدا
ضربته او ما يعمل عمله نحو ازيدا انت ضاربه قال ابن الصائغ ولا يدخل هنا سوى اسم الفاعل واسم المفعول دون
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل اذ الصحيح انه لا يفسر هنا الا ما يجوز عمله فيما قبله عن الاسم السابق
بضميره متعلق باشتغال والضمير المضاف اليه عائد على الاسم السابق او ملابسه عطف على المضاف من قوله بضميره
اي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او بملابس ذلك الضمير بحرف الملابسة اما بلا واسطة نحو ضربت زيدا
زيدا غلامه او بواسطة نحو زيد ضربت رجلا يحبه اذا انتصب لفظا نحو زيدا ضربته او تقديرا نحو زيدا مررت به
ضمير اسم سابق كما مثلنا وخرج ما اذا كان الضمير لاسم متاخر نحو ضربته زيدا فانه لا يكون من هذا الباب بل
ان نصب زيد فهو بدل من الها وان رفع فهو مبتدا خبره ما قبله مفتقر لما بعده صفة ثانية لاسم اي يكون
ذلك الاسم السابق مفتقرا لما بعده كما تقدم نحو زيد ضربته وزيد مررت به واحترز بذلك من نحو في الدار
زيد فاكرمه فان زيدا في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك فاكرمه ولهذا قال سيبويه
في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما انه ليس من باب هذا الباب لان التقدير عنده وفيما يتلى
عليكم حكم السارق والسارقة فلا يكون حينئذ السابق مفتقرا لما بعده او انتصب لفظا او تقديرا الملابس
ضميره اي ضمير الاسم السابق المفتقر لما بعده نحو زيد ضربت غلامه وزيد مررت بغلامه بجائز العمل فيما
قبله متعلق بانتصب فخرج نحو زيد ما احسنه ونحو زيد عليكه وزيد انه فاضل وزيد ضربكه فتنبه
غير صلة نحو زيدا انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر ان هذا استثنا منقطع لان ما
ذكر من هذه وما بعدها لم يشمله قوله او بجائز العمل فيما قبله وقول الش الاظهر انه متصل لانه جائز العمل
فيما قبله لولا المانع ليس بالظاهر بل الظاهر ولا مشبهها اي بالصلة في تتميم ما قبلها وهو الصفة ومن ثم
امتنع النصب في وكل شي فعلوه في الزبر ولا شرط مفصول باداته نحو زيد ان رايته اكرمه بخلاف نحو
ان زيدا لقيته فاكرمه فهذا واجب النصب وذا واجب الرفع ولا جواب مجزوم نحو زيد ان لقيته اكرمه ولو اسقط
قوله مجزوم لكان اولى ليعم انه كما لا يجوز النصب في المثال الذي ذكرناه لا يجوز في نحو زيد اذا جا راس الشهر
فاكرمه فان قيل لو اطلق لدخل تحت المنع نحو زيد ان جا راس الشهر اكرمه برفع اكرمه قلنا فان المرفوع
ليس جوابا بل دليل الجواب وتسميته جوابا تجوز قاله ولا مسند الى ضمير للسابق متصل نحو زيد ظنه ناجيا
بمعنى ظن نفسه لانه لا يجوز باجماع في باب من الابواب تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو زيدا ضرب وهذا
انما امتنع اذا نصبت زيدا في قولك زيد ظنه ناجيا لانه لا يجوز باجماع في باب من الابواب تعدي فعل الضمير المتصل
الى ظاهره نحو زيدا ضرب وهذا انما يمتنع او اضمرته بل في قولك زيد ظنه ناجيا لما قلنا اما لو رفع في التركيب
صحيح اذ ليس فيه الا تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك جائز في باب ظن واما زيد بضربه فيمتنع
رفعت زيدا او ضميره نصبته ونحوها هو واحترز بقوله متصل من ان ينفصل الضمير فيجوز المسئلة
نحو زيدا لم يظنه ناجيا الا هو ولا تالي استثنا نحو ما زيد الا يضربه عمرو ومن ثم رد قول من زعم في قوله
كلا ما لهو ثبتهم وبيدا بالاخر وهو لام القسم او تالي معلق بكسر اللام اي متعلق بما قبله عن العمل فيما بعده نحو زيد
كيف وجدته ولهذا قال سيبويه في قوله البيت حب العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق

كون ان نافية واللام بمنزلة معنى الا وكلا منصوب بفعل محذوف يفسره لو ثبتهم

محذوف

محذوف لخافض ونصب ما بعده فوصل الفعل اليه ولم يجعله من باب الاشتغال لان التقدير لا اطعمه ولا اذا وقعت في
جواب القسم كان لها الصدر فتعلق وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول او تالي حرف ناسخ نحو زيد
كاني احبه او ليتني القاه او لعلي اصادفه او تالي كم الخبرية نحو زيد كم لقيته فاما الاستفهامية فداخلة في المعلق ولو اسقط
هذا القيد لكان اولى ليلا يتوهم ان مفهوم الصفة خاص على مفهوم العام هناك بل لو اسقط كم الخبرية اصلا وراسا
لكان حسنا لان الظاهر انها تعلق كالاستفهامية وفي الكشاف في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
انه يجوز كون كم استفهامية وكونها خبرية قال ومعنى الاستفهامية هنا التقرير واذا كان كذلك فهي داخلة في المعلق
فلا حاجة الى ذكرها ثانيا او تالي حرف تحضيض نحو زيد هلا اكرمته او عرض نحو زيدا الا تكرمه او تمن بالا نحو العون
على الخير الا احده واما التمني بغير الا فلا يليه الا الاسم نحو ليت زيدا اباه ولا يكون الاسم فيه منصوبا على
الاشتغال بل على انه اسم ليت قال المصنف واجرا التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع
تاثير ما قبلها فيما بعدها هو مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا
التحضيض واخواته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو مخالف لمذهب
سيبويه وجب نصب الاسم السابق على العامل الذي هو جائز العمل فيما قبله وهذا جواب اذا في قوله اول الباب
اذا انتصب لفظا او تقديرا ضمير اسم سابق وقوله ان تلا قيد في وجوب نصب السابق اي ان تلا السابق
ما يختص بالفعل كاذا الشرطية وان واخواتها من ادوات الشرط الجازمة ولولا الامتناعية والا بمعنى الا وادوات
التحضيض تقول اذا زيدا لقيته فاكرمه وان عمرا رايته فاحسن اليه وعلى ذلك فقس او تلا السابق استفهاما
بغير الهمزة نحو هل زيدا ضربته وهذا مقيد بان يلي بعدها اسم وفعل كما مثلنا واما اذا كان بعدها جملة اسمية
ذات وجه واحد مثل هل زيد انا ضاربه فلا ينبغي نصب الاسم الذي يليها ولا اشعار لكلام المص بهذا القيد
على ان كلامه ايضا منتقض بحسب الظاهر انه لا منع في مثل هل زيدا ضربته وفي كلام الرضي صريح في خلاف ذلك فانه
قال يقبح دخول هل على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر
فعلها مفسرا بالمذكور بعد نحو هل زيدا ضربته والنصب هنا احسن القبيحين بعامل يتعلق بالمصدر
قوله وجب نصب السابق اي يتحتم ان ينصب بعامل لا يظهر اي يجب عدم ظهوره لكون المفسر لفظا عوضا منه
ولا يجمع بين العوض والمعوض منه هذا مذهب البصريين وعليه المعول وقال المصنف قلت بعامل لا عوض
المفسر وشبهه نحو ازيدا انت ضاربه التقدير اضارب زيدا انت ضاربه قلت تمثيله بذلك غير جيد
لان كلامه فيما يجب نصبه والنصب في هذا المثال غير واجب قال الش ولم يبين المص اعراب هذه المسئلة
واجاز صاحب البسيط فيها ان يكون نصب زيد باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو
مبتدا وانت مرتفع به او يكون اسم الفاعل المقدر خبرا لانت مقدما وضاربه مع هذا التقدير خبر مبتدا
اخر موافق لظاهر لفظا ومعنى نحو ازيدا ضربته التقدير اضربت زيدا ضربته او مقارب نحو زيدا مررت به
التقدير جاوزت زيدا ونحو زيدا ضربت اخاه اي اهنت زيدا وذلك لانه لازم عن ضربت المذكور فان ضرب اخي زيد
زيد ملزوم لاهانة زيد فان قلت اي لزوم بينهما مع انا نقول ضربت زيدا واكرمت اخاه وانما قد نضرب الاخ
ونغفل عن اخيه فلا نرى بين ضربه واهانته ولا تحقيرا لها نية قلت لم يدع اللزوم فيما ذكرت بل اللزوم
العادي العرفي فانك تجد اهل العرف ينسبون فاعل ذلك الى الجهل ويقولون انظر الى صنيع فلان ما تجده يضرب
انسانا ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضرب الا اخاه وعلى هذا فلو قدرت لزيد
في مثال النحو بين ضربت لم يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور مراد به الضرب
الحقيقي وقد يضمر مطاوع الظاهر ويرفع السابق ثم المطاوع المقدر على قسمين اما لفظي كما في قوله
لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان هلك منفس وهو مطاوع لاهلكته
يقال اهلكه فهلك فهذا مطاوع لفظي واما معنوي كما في قوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها اي ان هلكت
نفس فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط اذ اتاها حمامها في معنى اهلكت ويرجح نصبه مختارا [illegible]

العقاب

مايليه لانه لا يكون حر

اذ اجيب به استفهام مفعول ما يليه نحو زيدا ضربته جوابا لايهم ضربت ولا حاجة الى قوله الا انه لكن اي لا يكون
المشتغل عنه جوابا لاستفهام يكون بمفعول الا وذلك المفعول مفعول للفعل الذي يليه المشتغل عنه والا
فلا يكون المشتغل عنه جوابا لذلك الاستفهام وقد فرضنا انه جوابه **او بمضاف اليه مفعول ما يليه** نحو زيدا
ضربت جوابا لغلام ايهم ضربت وخرج بذكر المفعول في المستثنى ما يكون جوابا لقول القائل ايهم ضربته او غلام
ايهم ضربته بلا بد ايهما فالرفع في زيد ضربته المجاب به ذلك او زيد ضربته للقول انبعا لان فيهما في كلام
ذكر من عدم ترجح التقدير وارتفانا بدا وهو تفصيل تناسب الجواب والسؤال وههنا نكتة ينبغي التنبيه عليها
وهو ان توهم ايهم ضربته دليل على بطلان قول الفارسي في قول الزباء • ما للجمال مشيها وئيدا • لا يكون تشبيهها
بمن رفع بكلامين ضمير الظرف لعدم ذكر الهمزة لانا نقول لو اجرى على ظاهر الاستفهام ما جرى على الاستفهام
لامتنع ايهم ضربته رفعا ايا او نصبه لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله فكذا لا يكون ضميره وحاصله
التي عرضت له وهي ان الظاهر عوض المضمر انه عينه في المعنى الذي هو به اسم وهو المعنى الوضعي لا التضمني
الذي هو به شبه الحرف وبه امتنع اعرابه لان الحرف لا يجي لضمير يدل لان الحروف لا تفسر الضمائر
او وليه فعل امر اي فعل يفهم منه معنى نا صافه الفعل الى الامر بهذا الاعتبار خرج زيدا اسمع به في التعجب
لانه ليس يفهم معنى الامر وشمل كلامه نحو زيدا اضربه ونحو زيدا ليضربه عمرو لان لام كيت من ادوات
الصدر ونحو والوالدات يرضعن مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر فالنصب ارجح في الصور الثلاث
وشمل كلامه ايضا الامر المراد بما قبله الخصوص كما في بعض سلمر او العموم نحو الدار بانيانك اضربهما هكذا مذهب
سيبويه وزعم ابن باب شاذ وابن السيد ان الامر الذي يراد به العموم يختار فيه الرفع استنادا الى قوله
تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقد رد سيبويه بما يؤيد ذلك من هذا الباب وان الكلام جملتان
او وليه فعل نهي نحو زيدا لا تضربه **او دعا** ويشمل ثلاث صور كالامر نحو زيدا رحمه الله او ليجزه الله خيرا او اللهم
اللهم شانه وانما رجح النصب حيث يليه فعل امر او نهي او دعا لان وقوع هذه الاشيا خبرا لمبتدأ قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لان الكن لاختصاص الطلب بالفعل **او وليه هو** اي الاسم المشتغل عنه
همزة استفهام نحو ازيدا ضربته لان الاستفهام في الحقيقة لمضمون الفعل فبالاوه لفظا او تقديرا انما يستفهم
عن مضمونه اولى وقال الشيخ لما الغالب فيها ان يليها الفعل واحترز بقوله او ولي هو من ان تليه الهمزة فيجب
الرفع نحو ازيد انت ضربته وبالهمزة عن غيرها من ادوات الاستفهام لوجوب النصب بعدها كما سبق **او** وليه هو ايضا
حرف نفي لنظير ما قدمناه في تعليل اولوية الهمزة الاستفهام بالفعل **لا يختص** صفة لحرف نفي ويشمل ما ولا وان
نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته واحترز به عن لم ولما ولن لان كلا منها حرف
نفي مختص بالفعل فلا يليها الا اسم الا في الضرورة كقوله • ظعنتم فقيرا وما اغنى ثم ملتمه • ثم اذا رجا الفتى عنو وراهب
او ولي ايضا **حيث** نحو حيث زيدا تلقاه اكرمه لانه في حيث معنى المجازاة **او** ولي هو ايضا **عاطفا على جملة فعلية**
خفيفا او تشبيها وهذا التقسيم للعاطف وكان الاولى ذكره الى جانبه لئلا يتوهم رجوعه الى جملة فعلية لمثال
ما ولي العاطف على الفعلية تحقيقا قام زيد وعمرا كلمته قال تعالى فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل
اغرقناهم ومثال ما ولي العاطف على الفعلية تشبيها انبت القوم حتى زيدا مررت به وضربت القوم حتى
زيدا ضربت اخاه وذلك لان حتى انما يعطف بها المفرد لا الجملة فهي ههنا حرف ابتدا ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما
قبلها اشبهت العاطفة فاعطيت لها ما اعطي تالي الواو ولئلا يعود من ترجيح نصب ما بعد العاطف
الاتحاد اللفظ ظاهر انه لا يترجح بعد حتى هذه قال المصنف في الشرح فان قلت ضربت القوم حتى
زيدا ضربته فالاجود ان ينتصب زيد بمقتضى العطف ويجعل ضربته تاكيدا فان قلت ما هو
المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو تاكيد لبعض ما افهمه الكلام السابق على ان لبعضهم
اعترض على المصنف في جعل الجملة تاكيدا بانه اذا دار الامر بين حملها على التاسيس او التاكيد كان حملها
للتاسيس اولى وههنا امكن كونها تاسيسية بان يجعل نصب زيد من باب الاشتغال او كون الرفع بوهم

وصفا

وصفا مخلا كما اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم
الا بشرائك انت بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود
لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين فلو رفعت لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك
بعشرين متعلقا به اي كل منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود واحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من مماليكي فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني
الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على هذا الوجه الثاني من اشتراه لك غيرك بعشرين
او باقل او اكثر وربما يكون لك مماليك جاءتك بالهبة والوراثة ونحو ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب
اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتملا له ولغيره كذا في شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي
ومثل الشيخ في المفصل وابن الحاجب وغيرهما المسئلة بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر قال الرضي وهذا
المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة
فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبته او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع
الرفع او خبرا عنه وذلك ان قولك خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء وكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر على ان خلقناه هو
الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في
الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير
الثاني كما كان في مثالنا هذا انتهى كلامه **وان ولي العاطف جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز استوى**
الرفع والنصب مطلقا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته فهذه جملة ذات وجهين لانها من قبل تصدرها بالمبتدأ اسمية ومن قبل كونها
مختومة بفعل ومعموله فعلية قال في شرح الكافية قيل وانما احتاج الى تفسير ذات الوجهين بما ذكره لانه قد
يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها والصغرى اعم من ان تكون اسمية كابوه قائم من قولك زيد ابوه قائم
او فعلية كقام ابوه من قولك زيد قام ابوه فان ولي العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذي ذكره المصنف
ووقع بعد العاطف اسم كما في قولك زيد قام وعمرا اكرمته استوى الرفع والنصب لان هذه الجملة بالنظر الى
صدرها اسمية فيترجح الرفع لتشاكل الجملتين في الاسمية وبالنظر الى عجزها فعلية فيترجح النصب
لتشاكل الجملتين في الفعلية فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو السلامة من التقدير والحذف عورض
بان النصب مرجح بقرب قرينته ولعله ترض بان الجار صفة الخبر مستقبلية فان الاسم البعد على تقدير الرفع وانما
يكون كذلك ان لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى واما اذا كانت الجملة الثانية برمتها
معطوفة على الجملة الاولى فلا يتحقق بعد اصلا قال نجم الدين سعيد الحمد الا ان يقال يتقوى النصب بتعين
القرب ويتقوى الرفع لا يتعين لجواز ان يكون حينئذ من عطف المفردات قلت وفيه نظر ومعنى قوله مطلقا
اي سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرا اكرمته كما مر فان اكرمته لا يصلح ان يكون خبرا
عن زيد لعدم الرابط او كان ما يصلح جعله خبرا نحو هند قامت وعمرا اكرمته في دارها **خلافا للاخفش ومن وافقه**
في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا كما في المثال الاول قلت وهذا ظاهر قول سيبويه
فانه قال في والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه ان النصب مثله في زيد لقيته
وعمرا ضربته واما الفارسي فجعل نحو الجملة الصغرى واعتقد الرفع لان العطف عنده على
الصغرى ممتنع لتعين كونه على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين اذ نصبت فضعف النصب ورجح الرفع لوجود
المناسبة وعلى هذا فما ذكرنا الرفع هنا ارجح منه في قولك ابتداء زيد ضربته فانه مطلوب للتناسب ولعدم
طالب الفعل **ولا اثر للعاطف ان وليه اما** لانها من ادوات الصدر فيبطل حكم العاطف فلا ينظر الى ما قبلها بل
يكون للاسم بعدها ما له مفتتحا به فلا يرجح النصب بعد الفعلية نحو جاء زيد فاما عمرو فاكرمته والاستوى

الوجهان بعد ذات الوجهين نحو زيد اكرمته واما عمرو فاهنته بل يترجح الرفع فيهما قال ابن قاسم هشام
في المغني يجب تقدير العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي
الفعل قلت لا نسلم انها نائبة عن شي اصلا ولو سلم كونها نائبة عن شي كما ذهب اليه بعضهم فانما هي نائبة عن جملة
الشرط باسرها ... فعله فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولانا نيابة عن فعل نفسه يمتنع ان يتقدر الفعل قبل الفا
لانه لا يفصل بينها وبين اما باكثر من جز واحد واسبقا المشعور باستفهام اولى من نصبه ان ولي فاصلا غير
ظرف او شبهه خلافا للاخفش وذلك نحو اانت زيد تضربه فلو قال بهمزة استفهام لكان احسن ولو قال ولي
فاصلا غير ظرف او شبهه لكان اقرب الى الفهم واقرب الى حقيقة الكلام قال في الشرح فسيبويه ابطل
حكم الاستفهام لبعده من الفعل ولم يبطله الاخفش وعنده ان انت فاعل بفعل مقدر تقديره اتضرب
وزيدا منصوب به والمسئلة مشكلة واكثر الناس جعلوها خلافية بين سيبويه والاخفش كما هو ظاهر
كلامه وان سيبويه لا يجيز ما قاله الاخفش من اختيار النصب على الرفع ثم اختلفوا في وجه الاعتراض
على الاخفش فقال ابن ولاد الاستفعال لا يكون الا بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه لا ينظر
الا ... وقال ابو جعفر بن مضا وجه ذلك ان العامل وهو تضرب يصير طالبا لمعمولين وهما انت وزيدا
ولا يقوي المفسر هذه القوة وهذا هو الاول او قريب منه قال ابن خروف وانما منع سيبويه مما ذهب
اليه الاخفش ما دام انت مبتدا او كما ... الاخفش لو سئل عنه فاما اذا جعل فاعلا بالحذف وقال الذي
يفسره المذكور فلا يمنع سيبويه اصلا فاذا تحققت هذا علمت ان الخلاف اصلا وبيانه ان انت يحتمل
ان يكون مبتدا وهو الوجه الاضعف ولا ينكر هذا سيبويه ولا الاخفش فيجوز حينئذ فيما بعده النصب
مرجوحا والرفع راجحا اذ لا اثر في رفع ذلك لتقدم المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام ويحتمل ان انت
فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور فيجب حينئذ نصب زيد بذلك الفعل المقدر لانه مفعوله وهذا هو الذي
قاله الاخفش وكان سيبويه اراد التنبيه على ان الاستفهام المفصول بغير ظرف او شبهه لا اثر له في
ترجيح النصب ففرض المسئلة على الوجه الاضعف ولم يذكر الوجه الاحسن اعتمادا على ما هو المقرر من ان
الهمزة يختار بعدها الفعل وكان الاخفش انما ذكر الوجه الاخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض فلا خلاف
بينهما حينئذ فان قيل الاخفش قال النصب اجود وذلك يقتضي ان الرفع جائز بجعل انت فاعلا والفرض
انه ممتنع فالجواب ان معنى قوله النصب اجود ان وجه النصب اجود اي الوجه المودي الى نصب زيد
الجاري على اللزوم اجود من الوجه المودي لرفعه على الاختيار ولكنه مخالف لما في المتن واحترز بقوله
بغير ظرف او شبهه من ان يكون الفصل باحدهما نحو اكل يوم زيدا تضربه ونحو افي الدار عمرا تلقيه فيكون
حكم الاستفهام باقيا فيترجح النصب للتوسع في الظرف والجار والمجرور وكذا المتلو بلم ولن او لا
اولى من نصبه خلافا لابن السيد البطليوسي فانه يقول ان النصب في زيدا لم اضربه وعمرا لن اهينه
وبكرا لا اكلمه راجح على الرفع وهو ضعيف لان النفي المذكور لا اثر له وكان ينبغي لابن السيد ان يزيد ان
ولما وان عدم المانع من النصب الكلام في الموجب للنصب والمرجح له والمستوي فيه وبين الرفع رجح الابتدا
نحو زيد ضربته لانه لا احتياج فيه بخلاف النصب خلافا للكسائي في ترجيح نصب تاليها هو فاعل نحو انا زيد
ضربته وانت عمرو كلمته وضابط المسئلة ان يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد وثانيهما فاعل الفعل المشغول
فلعل وجه ترجيح النصب انه يقول ان المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد فينبغي
ايضا ان يكون فاعلا صناعة وعلى هذا فيكون المقدر فعلا رافعا له وناصبا لما بعده وتكون المسئلة من الاشتغال
من الاسمين كما قال الاخفش في اانت زيدا تضربه وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا ضربته ثم حذف ضربت
وحده فانفصل الضمير ... التقدير انا ضربت زيدا ضربته فحذف الفعل والفاعل معا وبقي المفعول ويكون
انا حينئذ مبتدا وقد علم ان مسائل الباب خمسة اقسام واجب النصب وراجحه وراجح الرفع وما يستوي
فيه الامران فهذه اربعة اقسام اشار المصنف هنا اليها اجمالا والقسم الخامس واجب الرفع وهو ما فصل

بينه

بينه وبين فعله بشي لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق اول الباب وذكر المص في غير التسهيل ان من المواضع
التي يجب فيها الرفع ما يقع بعد اذا الفجائية وليتما كقولك لقيت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته
قال فلو نصبت زيدا او بشرا لم يجز لان اذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها مبتدا وخبر
شبيها بان المفتوحة الموصولة بليتما او ان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصبنا الاسم بعدها
لكانت الجملة التي تليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب وقد غفل عن هذا الكثير
من النحاة فاجاز النصب في نحو فاذا زيد يضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل
ولا معمول فعل لان ما حين قرنت بها لم تزل اختصاصها بالاسما فلهذا ساغ فيها وحدها الاعمال وترك الاعمال لعدم
لبقا اختصاصها وترك اعمالها الحاقا باخواتها فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها
بالاسما وهو خلاف كلام العرب انتهى قلت النصب على الاشتغال والاسم الواقع بعد اذا الفجائية فيه ثلاثة
اقوال قيل يجوز مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب لكنه مع اعترافه وتصريحه بان اذا الفجائية
يلزم المبتدا بعدها مشكل وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وعليه مشى
المص وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه ابن
هشام بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا قرنت
بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها وملابسة الضمير بنعت نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه او عطف
بيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه على ان يقدر اخاه عطف بيان فيجوز لك رفع زيد ونصبه وان قدرته بدلا بطلت
المسئلة نصبت او رفعت وعلى هذا فكان حق المص ان يقول او عطف بيان او معطوف بالواو نحو زيدا
ضربت عمرا واخاه غير معاد معه العامل كما مثلناه واحترز من ان يكون العطف بغير الواو نحو زيدا اكرمت
عمرا فاخاه او ثم اخاه ومن ان يعاد العامل مع الواو نحو زيد ضربت عمرا وضربت اخاه فتمتنع المسائل قلت
العطف في هذه المسئلة الاخيرة من باب عطف الجمل فلا يحتاج الى ان الاسم حينئذ معطوف بالواو ففي هذا الاحتراز
ملابسة كملابسته اي كملابسة الضمير بدونهما اي بدون النعت وعطف النسق المذكورين يعني فيجوز
التركيبين معها كما يجوز اذا كان الضمير ملتبسا بالاسم فيه نحو زيدا ضربت اخاه وانما اختصت مسئلة النسق بالواو
لانها لمطلق الجمع فالاسمان او الاسما معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانها
ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا امتنعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قايم وقاعد ووقع في القصر بان
ان سيبويه يمنع النصب في زيدا ضربت عمرا وضربت اخاه وبعض اصحابنا يجيزه ان قدرت الجملة الثانية
تاكيد الاولى ولم يقدرها سيبويه توكيدا بل معطوفة البتة ولا يجوز عند سيبويه الا بعد ان تعيد الى المبتدا
ضميرين الجمل المخبر بها عنه وكذا الملابسة بالعطف في غير هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب الاشتغال والمراد
بغيره الصفة والحال والخبر والصلة نحو مررت برجل قايم زيد واخوه وجا زيد ضاحكا عمرو واخوه وجا الذي
قام بكر وابوه فلو كررت العامل او عطفت بغير الواو لم يجز ولا يمتنع نصب الاسم المشتغل بمجرور حقق ذلك
المجرور فاعلية ما علق به خلافا لابن كيسان نحو زيد ظفرت به على عمرو فزيد قد اشتغل عنه بالضمير المجرور
وهذا المجرور محقق لفاعلية زيد الذي تعلق عليه وذلك لان الباء للسببية والمعنى ظفرت بسببه فزيد هو الذي
الظفر على عمرو وفي رعاية هذا المعنى تمنع من نصب زيد المشتغل عنه كما يمتنع نصبه فيما هو بمعناه او لا قال ابن كيسان
فان قال بالاول والجماعة قالوا بالثاني قيل وهذا فرع من اصل كبير اختلف النحاة فيه وهو انه هل يشترط انتصاب
المشتغل عنه والسببي من جهة واحدة او لا يشترط ذلك فيجوز ان يكون المشتغل عنه منصوبا من وجه مخالف
للوجه الذي انتصب السببي فيه وعدم الاشتراط هو الصحيح ويعضده نقل الاخفش عن العرب انهم
يقولون ازيدا جلست عنده فزيد منصوب على انه مفعول به والسببي منصوب على انه مفعول فيه فاختلفت جهتا
النصب ولم يبالوا بالاختلاف والفرع الذي ذكر المص من هذا الاصل وبيانه ان الباء في المثال للسببية
فالمجرور بها مفعول من اجله وانتصاب زيد على انه مفعول به فاختلفت جهتا الاقتضاء وان رفع المشغول

شاغله لفظا نحو أتام زيد أو تفقد بيد نحو زيد هو غضب عليه ونحو قوله شاغله الضمير كما استلنا والسببي نحو زيد قام
أبوه وزيد غضب على أبيه لحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه وكان حقه أن يقول لحكم ناصب
الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق والا فكلامه يقتضي أن الرافع هو الناصب وحينئذ فيكون أقسام هذا النوع خمسة
الأول ما يجب رفعه على الابتداء لكاعدة وجود مانع من الموانع المذكورة أول الباب نحو زيد ما قام الثاني ما يجب رفعه
بفعل مقدر وذلك في موضع وجب فيه النصب في النوع الأول نحو ان زيد قام فاكرمه الثالث ما يرجح رفعه بفعل مقدر
على رفعه بالابتداء وذلك في كل موضع يرجح فيه النصب في النوع الأول نحو أزيد قام الرابع ما يستوي فيه الأمران
وذلك بعد ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد الخامس ما يترجح رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر وذلك
عند فقد المانع والموجب والمرجح الفاعلية والمسوي نحو زيد قام كذا استله المصنف قال الشيخ وفيه نظر لأن المعروف
أن شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما واختيارا وهو مفقود هنا ولا يعلم من أجاز
رفعه على الفاعلية إلا أبو القاسم ابن العريف فانه نقل عن المبرد وينبغي أن يزاد الكوفيون لأنهم قائلون
بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم
ولا يجوز نحو أزيد ذهب به وهو من أمثلة سيبويه ومثله أزيد غضب عليه وأعمرو انطلق به الاشتغال بمصدر
متوك ونصب صاحب الضمير خلافا للسيرافي وابن السراج فانهما أجازا ذلك بجعل النائب عن الفاعل ضمير
مصدر الفعل المذكور أي أزيدا ذهب الذهاب فيكون المجرور في محل النصب فينتصب الاسم السابق لحصول
الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وقول المصنف الاشتغال عبارة موهمة
في هذا الباب أن الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق وليس كذلك فصواب العبارة أن يقول اسناد
الفعل إلى ضمير المصدر ومراده الاشتغال عن الاسناد إلى ضمير المجرور بالاسناد إلى ضمير المصدر وقوله ونصب
صاحب الضمير أي الضمير المجرور وقوله بمصدر حق العبارة بضمير المصدر المنوي لأن المنوي ضمير المصدر لا المصدر
وقد يضمر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر على ملاقيا فيله أن كان من جنسه وكان المشغول مسندا
إلى غير ضميرهما وذلك نحو أزيد أخوه تضربه بالمثناة من فوق وهو من أمثلة سيبويه فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ
ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف فتقول أزيدا
أخاه تضربه واختلفوا في جواز نصب زيد فأجازه سيبويه والأخفش ومن وافقهما فتقول أزيدا أخاه تضربه
وهذه هي المسألة التي ذكرها في المتن فينتصب أخاه بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده ولهذا
العامل المقدر الذي هو عامل في أخاه عاملا في زيد المذكور قبله فالتقدير أتهين زيدا تضرب أخاه فالثاني
معك ولسيل المذكور لأن الضرب واقع عليه والأول مقدر لعاملا يلزم عنا المذكور لأن الأول في أن يقال
ما يلزم عنا المقدر لأنه المشغول والذي يقرب لك المسألة أن المحذوف الثاني مدلول عليه بالمذكور وكأنه
مذكور وكأن الدال عليه هو المذكور والحاصل أن المفسر يفتح السين قد يكون مفسرا لمفسرها وأن المقدر
قد يكون مقدرا على دليل آخر وذلك إذا كان في اللفظ شيء يغني عنه تركه ذكر منزلة ذكره ولا يخفى عليك أن المشغول
في مثالنا وهو المضارع قولك أزيدا أخاه تضربه مسند إلى غير ضمير زيد وأخيه إذ هو مسند إلى ضمير المخاطب ومثله
أزيدا أخاه أضربه أنا أو يضربه عمرو أو نضربه نحن واحترز بقوله من جنسه من نحو أزيدا عمرا تضربه لأن الثاني أجنبي
فإن أسند إلى أحدهما أي إلى أحد الضميرين نحو أزيد أخوه يضربه بالياء آخر الحروف فصاحبه أي صاحب الضمير
وهو الاسم الذي يفسر الضمير مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الضمير الآخر منصوب به أي بالمفسر المشار إليه
فتقول أزيد أخاه يضربه برفع زيد أن كان هو الضارب وأزيدا أخوه يضربه بالياء آخر الحروف بنصب زيد
أن كان الضارب الأخ لأن الضمير الشاغل وما يفسره لا يختلف أعرابهما والتقدير حيث يكون الضارب الأخ أيضرب
زيدا أخوه يضربه فالاشتغال في الصورتين وقع على اسمين لكن في الثانية قدم المفعول وقول المحرر فصاحبه مرفوع
يوهم اللزوم وليس كذلك بل يجوز رفعهما على ما استفتاه بالجاع بالـ
تعدي الفعل ولزومه والمراد بتعدي الفعل نحا وزفاعله إلى مفعول به والمراد بلزومه عدم تجاوزه إلى مفعول

به أن اقتضى أي طلب عملا اسما مصوغا له منه أي يصح أن يصاغ له منه باطراد احترازا مما تعدى بحرف جر ثم حذف ذلك
الحرف مقرونا نحو يمرون الديار فإنه إذا اصطلح قيل الديار ممرورة اسم مفعول مرفوع بقولهم مصوغا تاما احترازا
مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر فإنه لازم لا متعد نحو مررت بزيد فنحو ممرور به نصبا أي نصب ذلك
الفعل المقتضي الاسم المصوغ له من اسم مفعول تام فقاعل نصب ضمير يعود إلى الفعل المتقدم ومضمر النصب من
قوله نصبه يعود إلى المصوغ المذكور وقيل وهذا الذي ذكره من أن الفعل ينصب المفعولية قول البصريين
وهو الصحيح وليس لناصب الفاعل خلافا لهشام ولا مجموع الفعل والفاعل خلافا للفراء ولا معنى المفعولية خلافا
لخلف حجة هشام الدوران ويرده أطعام بنيما أو أن فاعل ملفوظ ولا ملفوظ وحجة الفراء أنهما كالشيء الواحد بادلة
ولا يعمل بعض الشيء ويبطله جواز الفصل بينهما فليسا كالشيء الواحد من كل وجه وجواز جاء الضارب زيدا فقد عمل
الفاعل وحده وهو كالجزء من فعله ومن موصوله ويرده قوله خلف لم أضرب زيدا وضرب زيد عمرو وفي كلام المصنف
مناقشات أما أولا فإنه فيه ثلاث تجوزات حذف الموصوف واطلاق المصوغ والمراد فقوله ومنه قوله منه كما عرفته
آنفا وأما ثانيا فالتعريف الذي انطوى عليه كلامه دوري لأنا لا نعلم أنه يبنى من الفعل اسم مفعول تام حتى نعلم
أنه متعد وبالعكس ولا يجيء أنه إنما أراد التعريف وإن لم يورده على هيئة الحدود وأما ثالثا فذكر الخلاف
في رافع الفاعل أو في ناصب المفعول يوهم أنه لا خلاف في ذلك والخلاف ما ثور ومشهور كما أسلفناه وأما رابعا فإنه
يلزمه أن يكون الدار في دخلت الدار والمسجد في قولك دخلت المسجد مفعولا به لأنك تقول الدار مدخولة والمسجد
مدخول وهو لا يرى ذلك وأما الواقع لأن الفرق بين المفعولية والمفعول فيه أن الأول محل الفعل ودون الفاعل
كضربت زيدا والثاني محل له كجلست أمامك ولبيت الدار والمسجد من النوع الأول قطعا فينبغي أن يكون من الثاني
لكن يمنع من هذا أن النوع الثاني إذا كان مكانا شرطا وهو الإبهام وقد فقد وأن يطرد تواردا العامل عليه فلا
يختص بعامل دون آخر وما لا يبنى في معناه وهذا مفقود أيضا فتعين أن يكون نظرا في المعنى دون الصناعة وهو
المنصوب على التوسع وقولنا لما لا يبنى في معناه احترازا من نحو ما نحو زيد فرسخين أو يومين فإنه يصح ولا يخرج عليه
في ظرفيتهما في سار فرسخين وليومين وسمي هذا الناصب متعديا وواقعا ومجاوزا ولا يقتضي الفعل ما ذكر
من الاسم المصوغ له باطراد اسم مفعول تام فلازما فإنه يسمى لازما ويسمى أيضا قاصرا وغير متعد وقد يشتهر
الفعل بالاستعمالين أي التعدي واللزوم في حالة وهو نوعان في حالة القصور غير متعد إليه نحو نقد وما يكون
متعديا بالحرف نحو شكر ونصح وقوله يشتهر يشمل ما إذا كان الاستعمالان المشهوران في رتبة واحد نحو نقص فوه
ونقصته وفي مرتبتين كشكرت زيدا وشكرت له ونصحت زيدا ونصحت له فإن الاستعمالين مشهوران لكن
رتبتهما في ذلك متفاوتة إذ التعدية بالحرف هو الأكثر وخرج بالشهرة ما إذا كان أحد الاستعمالين شاذا كقوله
تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم اذا علي حرام فيصلح للأمرين أي المتعدي واللازم وهذا القسم مختلف فيه
على ثلاثة مذاهب فقيل هو قسم برأسه وهو الصحيح وعليه مشى المصنف وقيل الأصل التعدي بنفسه والحرف زائد وإن علق
الفعل اللازم بمفعول به بمعنى عدي بحرف جر نحو استغفرت الله وأقبلت على الخبر وأعرضت عن الشر وقد يجري
اللازم المتعول مجرى المتعدي بنفسه فينتصب كقوله نحن نتتبع ما بهم من صبابة وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني
أي لقضى علي وكقوله تعالى ولا تواعدوهن سرا وقوله لا أقعدن لهم صراطك المستقيم كذا مثل المصنف بالبيت
والآيتين ويمكن أن يقال في لقضاني أنه ضمن معنى الإهلاك أي لأهلكني وفي آية المواعدة أن ما ذكر مبني على أن المراد
بالسر النكاح أي لا تواعدوهن على سر ويحتمل أن يكون على أصله صفة لمصدر محذوف أي وعدا سرا لأن المواعدة
في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن إذ مسارته في الغالب مما يستحى من المجاهرة به وتعلق على هذا أن يكون الاستثناء
منقطعا في قوله إلا أن تقولوا قولا معروفا ويمكن أن يقال في قوله لأقعدن أنه ضمن معنى لألزم أي لألزمن لهم صراطك
أو لكثرة الاستعمال نحو دخلت الدار وذهبت الشام لأنهم كانوا يستعملونها كثيرا فيحتاجون إلى الإخبار عن ذهابهم إليها
غالبا أو لتضمن معنى يوجب ذلك نحو ولا تعزموا عقدة النكاح ولا طاعة الكرماني قال تحرير بيانا رو أن بشرا طلع اليمن
قاله على رضي الله عنه أي أوسعكم وبلغ وقالوا فرقت زيدا أي خشيته قاله ابن عصفور وقالوا سفه نفسه أهلكها

ايهم
لايكون
ونست والاصل التعدي بالحرف ثم

او امتنعتها او قد عكس هذا التضمين المتعدي معنى القاصر فوصل بالواسطة نحو وجحدوا بها ضمن معنى كفروا ونحو يؤمن بالله
ضمن معنى يثق **واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين** وهو احتراز عن غير المتعين نحو رغبت في ان تفعل فانه
لا يجوز حذفه اذ لا يدرى هل المقدر في او عن واما قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيه للقرينة المعينة له
وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها والخلاف في الحقيقة في القرينة **مع أنّ**
نحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري **وأنْ** نحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم وانما حذف الجار
مع ان وان لاستثقالهما بصلتهما **وهل محلهما بعد حذفه النصب او الجر خلافا للخليل والكسائي** فانهما
قالا الموضع بعد حذف الجار محكوم له بالجر لا بالنصب استدلالا بقول الشاعر • وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الي ولا دين بها انا طالبه • بجر دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون والوجه الاول لضعف حرف الجر ان يعمل
مضمرا فالواو الاولى فيها في البيت لاحتمال ان تكون عطفا على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على
المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهذا الذي حكاه المص عن
الخليل يوافق حكاية صاحب البسيط فانه نقل عن الخليل ان الموضع محكوم له بالجر وقال الشيخ والذي في كتاب سيبويه
ان الخليل قال انه في محل نصب ثم قال ولو قال انسان انه في موضع جر لكان قولا قويا والاول قول الخليل يعني كونه
في موضع نصب ولم يصرح بانه مذهب له واختار السيرافي كون المحل جرا وقواه بصحة تقدم ان وصلتها على
الفعل في مثل قولك اكرمتك انك فاضل فلولم تكن اللام فيها عاملة لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل هو العامل
فيصير بمنزلة قولك عرفت ان زيدا قائم ولا يجيز احد ان زيدا قائم عرفت **ولا يعامل بذلك المتعين لجار غيرهما**
خلافا للاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد فيجوز على مذهبه ان تقول
بريت القلم السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه وفي شرح المقرب لابن عصفور ان الاخفش هذا زعم
في الفعل المتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار انه يجوز حذف الجار ان تعين الفعل وتعين موضعه
وان المسهل لذلك طول الفعل بالمفعولين وانه لا يجيز ذلك فيما سوى الفعل المتعدي لواحد بحرف الجر
قال والى مثل ذلك ذهب ابو الحسن بن الطراوة فمن الجائز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم
زيدا واخذت المال عمرا واختار موسى قومه الاية قال ابن عصفور ويحتمل ان قومه مفعول وسبعين بدل او المجرور
محذوف اي من بني اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه لا جميعهم قلت وفي نقل ابن عصفور عن الاخفش المذكور
مخالفة لنقل المص من حيث ان في الاول تفصيلا بين ما تعدى الى مفعول واحد بحرف الجر فلا يحذف الجار وان تعين
وبين ما تعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار فيجوز حذف الجار منه بالشرط الذي ذكره ونقل المصنف
يقتضي الجواز في القسمين **ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر نحو** قول الفرزدق • اذا قيل اي الناس شر قبيلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع قيل وليس بضرورة ووجه ضعفه ان فيه تقديم الضعيف على القوي وضعف
الضعيف بانه حرف جر وبالحذف وقوة القوي بالفعلية والذكر **فصل**
في الكلام على ما يتعدى من الافعال الى غير باب ظن وباب اعلم واما نحو ظن ونحو اعلم فقد ذكرا في بابهما **المتعدي من**
غير باب ظن واعلم متعد الى واحد نحو اكل وشرب **ومتعد الى اثنين** نحو اعطى وكسا **والاول** وهو المتعدي الى واحد
متعد بنفسه وجوبا نحو ضرب زيد عمرا **وجائز التعدي واللزوم** ومثله المص بنصح وشكر قال ابو حيان
ولولا ان المص مثله بذلك لمثلناه بنصحته وشكرته وهذا مشكل لانا قد قلنا والاول هو والمتعدي الى
واحد فيصير المتعدي بالمتعدي الى واحد جائز التعدي وجائز اللزوم وهو اذا كان لازما لا يصدق عليه انه متعد
فيكون قسم المتعدي الى متعد ولازم وتمثيل المصنف بنصح وشكر سالم من ذلك اذ المراد بالمتعدي الى واحد
ما تعلق معناه بمفعول واحد وكل من نصح وشكر كذلك سواء تعدى بنفسه او بواسطة الحرف غير انه كان ينبغي
على هذا التقدير ان يقسم الى متعد بنفسه دائما كضرب والى متعد بحرف دائما كمر والى متعد بنفسه تارة وبحرف
اخرى كنصح وشكر **وكذا الثاني** وهو ما يتعدى الى اثنين **بالنسبة الى احد المفعولين** ولو قال ثاني المفعولين
لكان اولى ولم يمثله المصنف الا باختار واستغفر لانك تقول اخترت زيدا الرجال واخترته من الرجال واستغفر

الله الذنب واستغفرته من الذنب **والاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى على ما ليس كذلك** نحو اعطيت زيدا
درهما فزيد مفعول في اللفظ وهو فاعل في المعنى لانه الآخذ والدرهم مفعول في اللفظ والمعنى لانه المأخوذ فالاصل
تقديم زيد ولذا يجاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا
كذا قال المص في الشرح وفي المسألة خلاف ذكره الشيخ **وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر** نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل
تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من
الرجال قال المصنف في الشرح ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على قول من اجاز ضرب
غلامه زيدا فان قلت قد يجتمع في احد المفعولين الفاعلية المعنوية وكونه قد يجر نحو كلت زيدا الطعام ووزنت
عمرا المال فان زيدا آخذ للطعام وعمرا آخذ للمال وكلاهما فاعل في المعنى وقد يجر فيقال كلت لزيد الطعام ووزنت
لعمرو المال والجمع بين موجبي هذين الامرين غير ممكن فان موجب الامر الاول استحقاق التقديم وموجب الامر الثاني
استحقاق التاخير فعلى ايهما يعول قلت قد يقال التعويل على المرجح المعنوي اولى من التعويل على المرجح
اللفظي وقد تمنع علة استحقاق التقديم من اصلها فيقال لا نسلم ان واحدا من زيد وعمرو في هذين المثالين وهو
كلت ووزنت انما فاعلان بدليل انك تقول وزنت له ماله ولم يعطه اياه وكلت له طعامه وامتنع من تسليمه
اياه ذلك وفيه بحث **وترك هذا الاصل واجب** حيث يوجد المقتضي لتعين تركه نحو ما اعطيت درهما الا زيدا يجب
هنا التقديم تأخيرا للمفعول الاول لاجل الحصر **وجائز** حيث لا يوجد موجب ولا مانع نحو ما اعطيت زيدا درهما واعطيت
درهما زيدا **وممتنع** حيث يترتب على ترك الاصل محذور نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا يجب ان يكون المقدم هو الاول
اذ لو ترك هذا الاصل لترتب عليه الالتباس اذ لا يدرى بحسب المعنى من هو الآخذ ومن هو المأخوذ وهو محذور
لتنزل المفعولين المذكورين فيما مضى في باب نائب الفاعل **فصل** في تأخير منصوب
الفعل وتقديمه وغير ذلك **يجب تأخير منصوب الفعل** وما يعمل عمله فلم يذكر الفعل الا لخصوصيته بذلك وانما
اقتصر عليه لانه الاصل فاذا امتنع فيه تقديمه اولى مثاله انا عارف ان زيدا قائم **ان كان اي منصوب الفعل انّ**
مشددة وصلتها نحو عرفت انك قائم فان قلت لابتداء يقول بشرط ان لا يتقدم اما فانك تقول اما انك فاضل
فعرفت وقد اهمل قلت قد قيد المسألة في باب المبتدأ فيؤخذ تقييده من هناك وقد حكم فيما سيأتي
بان المنصوب بجواب اما يجب تقديمه فيؤخذ التقييد من هناك **او انْ مخففة** من المثقلة نحو علمت ان
سيقوم فان قلت لم قدرت بعد او كلمة ان ولم تجعل مخففة معطوفة على مشددة قلت لان مشددة حال
مؤكدة فلا يعطف عليها مثبتة لما علمت ان المعطوف على المؤكد مؤكد مثله وظاهر كلام المصنف يقتضي ان الحكم
المذكور مؤكد وهو وجوب تأخير المنصوب ليس ثابتا لان الثانية في الوضع وهي الناصبة للفعل نحو كرهت
ان يقوم فان هذا يجوز ان يقوم كرهت فحرر الكلام فيه واختلف في السبب المقتضي للتأخير في ان وصلتها نحو
عرفت انك فاضل فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يلتبس بان
المكسورة لانه مع النقطة الخفية هذا اللبس قلت والامام يلتفتوا الى اللبس في مثل انك فاضل اكرمتك
لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان المفتوحة واللام مقدرة
او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة
المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه
جاهل كانه قيل لم اكرمه او ترك اكرامه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفر هذا اللبس بين الفتح والكسر
لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المذكور المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض
والله اعلم **ويجب تقديمه ان تضمن معنى استفهام** نحو فاي ايات الله تنكرون **او شرط** نحو ايا ما تدعوا **او اضيف الى**
ما تضمنهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضربه ولو قال تضمنه بافراد الضمير لكان اولى لعوده الى احد الامرين
او نصبه جواب اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر قلت لكن ينبغي ان يقول حيث لا فاصل والا
فالتقديم في نحو اما في الدار فضربت زيدا ليس واجبا **ويجوز في غير ذلك ان علم النصب** نحو عمرا ضرب زيد قال

ان تقدم المفعول على الفعل ولا على الحرف فلا تقول يعجبني ان عمرو ضربت

فلا يجوز زيدا ما احسن ولا موصول به حرف
وان جهل امتنع نحو موسى ضرب عيسى تأخير الفعل من نوع على انه فاعل نحو زيد ما احسن ولا موصول به حرف فلا يجوز
في قولك يعجبني ان تكف لسانك لسانا ان تكف ولان لسانك تكف قيل وينبغي ان يقيد بالناصب فانه اذا لم
يكن ناصبا جاز ان يتقدم على العامل نحو عجبت مما زيد اضرب ولا معرون بلام ابتداء نحو لسوف يرضى زيد عمرا وهذا تقييد
بان لا يوجد اي فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا لم اضرب قلت في تسعف عنه بان المبتدا دخل اشتراط
عدم الاقتران بلام الابتداء ان يكون لها الصدر المنتهى لامتناع تقدم ذلك المعمول عليها وقد علمنا في باب ان تحول
عن مركزها الاصلي فلا انقضاء صدريتها بالنسبة الى ان وجوزها وتنال علت ان في الخروج وجودها فلعل الحقير
من قبلها اولام قسم نحو والله لاضربن زيدا فلا يجوز والله زيدا لاضربن معلقا اي مطلقا سواء كان معادكر من
انه لكل بجنس الانية او غيرها وليس الاطلاق راجعا الى القسم بخصوصه خلافا للكوفيين في مع نحو زيدا غلامه
ضرب اي في منعهم نحو هذه المسئلة النية لاي ضمير التقدير واجازتهم نحو هذا خلاف بقية المسائل لا تنبه
وفي كلامه ابهام لتساويهما ويمكن تخليل منعهما اياها بانه يلزم منها عدية الفصلة وفصل المعمول من عامله
باجنبي وغلام وعلام احيه ضرب زيد وقد سمع من كلامهم رأيه المجد الذي الف الكرم وسر نظير غلامه ضرب زيد
وانشد المبرد في الكامل ستلقي نوبها واعواه لها ركبت عنز بحدج جملا وهو نظير نحو غلام لحيه
ضرب زيد فان قلت شر نومها ظرف زمان لركبت في بنية التاخير عنه وغلام احيه مفعول به فهما
مفترقان قلت المسئلة مفروضة في اعم من المفعول به فلهذا صح الاستشهاد بالبيت هنا وما اراد
احد زيد وهي كقوله ما شاء الشارب والذي هو لم يبسط فلست نراه ناسيا ابدا وما طعامك اكل
الا زيد وهي كقولهم سال المرء ينفع لارثه وان وقع فعل الضمير متصل على مفسره الظاهر ولا يجوز زيدا ضرب اي ضرب
زيد نفسه ومنع هذه المسئلة مجمع عليه قال المصنف لانه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغنى عنه وهو الفاعل
على ما يستغنى عنه وهو المفعول وهو معنى قول المبرد لانه يجيء المفعول لابد منه فان قلت اي فائدة
لذكر الظاهر قلت تصوير المسئلة وتحقيق الواقعة وليس قيدا له مفهوم ينتفي هذا الحكم بانتفائه وهل المسئلة
تقدمت في او اخر باب ظن وكانه انما اعادها هنا توطئة لمسئلة الخلاف المذكورة بعدها على انه اهمل حكاية
الخلاف فيها كما ستقف عليه وقد يوقع على مضاف اليه اي الى مفسره الظاهر نحو غلام هند ضربت فيعكر وقع الفعل
على غلام الذي هو مضاف الى الاسم الظاهر المفسر لفاعل ضربت المضمر وهو هند ونقل ابن عصفور جواز هذه
المسئلة عن البصريين وهو مذهب هشام ونقل النحاس منعها عن اكثر النحويين والصحيح الجواز وكان ينبغي المصنف
ان يذكر الخلاف في المسئلة ليلا يتوهم الاتفاق على جوازها ولا سيما عقيب مسائل خلافية ذكر هو الخلاف فيها او يوقع على
موصول بفعله اي بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيد اخذ فاخذ ناصب للموصول وفاعله ضمير مستتر عائد
على زيد وزيد فاعل اراد واراد صلة ما فقد وقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ومثله قول
الشاعر ما حبت النفس مما راق منظره تكلفت ولم ينهها باس ولا حذره فصل
يحذف الفعل الناصب والاقتصار على منصوبه يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل اعم من ان يكون مفعولا
به او غيره وان كان المقصود هنا التنبيه على المفعول به مستغنى عنه اي عن الفعل محصور معناه مثله المصنف
بان يقول حديثك لمن قطع حديثه وزيدا لمن شرع في اعطا او اشال سوطا وفي المثال الاول نظر لان المقدر
متم ونحوه وذلك لم يحضر والا محض حديث او قطعه وقد يكون المقدر عنه حدث حديثك وذلك واضح لان المحدث
كان موجودا ولا نقال يلزم ان يكون حديثك مفعولا مطلقا لانا نقول بل هو مفعول به لان الحديث غير التحديث
ثم الكلام في منصوب الفعل مطلقا لا في خصوصية المفعول به وينبغي ايضا ان يقدر هات حديثك لان اعطا
للحديث وهو التحدث شكا نحا ضرافا كل من حدث وهات صحيح فالصواب ان يقدر كذا الاخير ونحوه ولينظر
تقديرا لمصنف كيف هو فلم يحضرني الان ما يعرف منه ذلك او سببه كقوله اذا تغني الحمام الورق هيجني
ولو تسليت عنها ام عمار اي تذكرت ام عمار لان التهيج سبب التذكر كذا قال الشمني تقدير الفعل هكذا بلا
عاطف لا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم ولو قدر بالعاطف بالواو او بالفا لارتبط ولا يقال اذا قدر تذكرت

بالواو

بالواو لزم عطف المسبب على السبب بالواو لانا نقول اذا لم يرد الاعلام بالسببية جاز مثل فاستحببنا له ونجيناه
واما اذا قدر بالفا فواضح لانه يكون مثل ضربته فبكى والعلة نظير ان هيجني في البيت ضمن معنى ذكرني فتعدى
الى شيئين الباء وام عمار ولا يقدر هيجني وذكرني اوفد ذكرني لاد فيه دعوى حذف عاطف ومعطوف هو فعل
وفاعل ومفعول فاسهل من حذف حرف ارتباط تضمين فعل معنى فعل اخر فان قلت وقوع الحذف في العربية اكثر من
وقوع التضمين فالحمل عليه اولى قلت هذا اذا تعارض حذف شيء وتضمين شيء معنى شيء اما اذا تعارض هذا
بحذف اشيا فلا نسلم الترجيح به او مقارنة بكسر الراء واما فتحها مقارنة للتضمين وهو راجح للمحذوف الى قوله
سيبه كما يقول مكة اي تريد لمن تاهب للسفر لان التاهب حاضر وهو مقارن للارادة وكذا قولك
الهلال والله اي ابصر مطلع الهلال اذا كبروا الهلال باصابة لان التكبير والمواجهة مقارنان للرؤية او الوعد به كقولك
زيدا لمن قال ساعطي المحتاج اي اعط زيدا او السؤال عنه بلفظ كان يقال لك هل ضربت احدا فتقول نعم
زيدا اي ضربت زيدا او معناه كما اذا قيل اي مكان كذا فحد بالدال المعجمة اي تعرف في الجبل فتقول لمن
فتقول نعم وجادا اي اعرف وجاذا بكسر الواو وهو جمع المفرد المذكور فالسؤال عن المنصوب وقع بعض الفعل
الناصب لا بلفظه لان السؤال وقع بالاستفهام والمراد استفهام المسؤول عن معرفة المكان المذكور ولا شك
ان الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وانما هو بمعناها او السؤال عن متعلقه نحو ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا وبطلبه نحو اللهم ضبعا وذئبا اي اجمع في الغنم ولو انه قال لقرينة طلبه لكان اوضح لمراده
فلو لم يطلبه او الرد على نافيه كان تقول بلى زيدا لمن قال لن ما ضربت احدا او النافي عنه كان تقول بلى من اما
قال لا تضرب احدا او على مثبته كان تقول لا بل خالد لمن قال زيدا اعطيتك او المكرمة كان تقول لا بل يا من
قال امور بيتها فان كان الاقتصار في مثل نحو كليهما وتمرا اي اعطني كليهما او زيدا وتمرا او نحو كل شيء ولا شتيمة حر
اي ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ولا زعماتك اي ارض هذا ولا اتوهم زعماتك او شبهه في كثرة الاستعمال
كقولهم حسبك خيرا لك وانت خير الله وورايك اوسع لك اي وانت مكانا اوسع لك وكذا قولهم انته امرا قاصدا
اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وكذا حمل سيبويه من ذلك قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن
التثليث وائتوا خيرا لكم وقرينته ان في هذه المواضع الذي ذهبت في الاول عن شيء تحرجت بعده وما لا هي عنه
او هو مما يومر به فيجب ان ينتصب بانت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى فهو لازم اي فلا يستغنى عن الفعل
لازم وقد يجعل المنصوب مبتدا كقول بعض العرب كلاهما وتمرا اي كلاهما لي وكل شيء ولا شتيمة حر برفع كل
اي كل شيء امم او خبرا كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب برفع ديار على انها
خبر مبتدا اي هذه ديار فيلزم حذف ثاني الجزئين اي للخبر حيث يكون الثابت المبتدا او المبتدا حيث يكون الثابت
الخبر فان قلت ثاني الجزئين الذين هما المبتدا والخبر هو الخبر لا احدهما غير معين قلت المراد بثاني
الجزئين ثاني الاثنين وهو شامل للاول والثاني والحاصل ان الثاني يقال بالاشتراك على معنيين هو احدهما
الاخر فصل في الكلام على حذف المفعول به يحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه
قال ومحتمله ثلاثة اول مفعولي ظن وثاني مفعولي اعلم والنائب عن الفاعل وهذا الاخير لا يحذف اصلا لا ولان
كان للدليل ولكن لا كثيرا وغير المتعجب به يدخل تحته ثاني باب ظن وثالث باب اعلم وهذان ايضا يحذف فان
دليل لا كثيرا او عامر كلامه لان مفهوم قوله يحذف كثيرا ان المستثنى لا يحذف كثيرا وتحت هذا صورتان ما يحذف
اصلا وما يحذف قليلا وتفصيل حكم المستثنى يعلم من ابوابه وغير المتعجب منه احترازا من نحو ما احسن زيدا
لا تقدير ظاهر وهو انه ذكر في باب التعجب انه اذا علم المتعجب منه جاز حذفه مطلقا فان قلت وقد يجاب بان
انا نمنع انه لم يحكم بان يحذف المتعجب منه اذا علم كثيرا وكان الواقع كثرته وكلاهما ممنوعا اما الاول فقطعا لانه
لم يقل ذلك واما الثاني فظنا اذ الظاهر ان حذفه ليس بكثير فان ثبتت الكثرة بطريق معتبر ورد عليه
والا فلا وغير المجاب به احترازا من نحو قولك زيدا لمن قال لك من رايت وغير المحصور احترازا من نحو قولك
ما ضربت الا زيدا وغير ليا ان يحذف عامله احترازا من نحو قولهم اللهم ضبعا وذئبا ونحو خير الجنة الحمد لله

وتوهد اولا

واعلم ان كلامه في هذا القسم يجرا لاحرف الى انفصال الحذف كثير المفعول به الا ان كان مذكورا فلا يحذف فتامله
وما حذف من مفعول به نحو رعى وسقى نحو تعالى لما يريد اي يريده يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه
او غير منوي وذلك ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما عدم كونه منويا امانة ضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين
يخرج معنى يعيب في قوله وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى المضيف يجرح في عراقيبها نصلي فالفعل في
هذه الصورة لا مفعول له البتة لان الفعل قد صار بالتضمين المذكور المقتضي اللزوم لازما فكيف يقال
بعد ذلك ان له مفعولا محذوفا وفاء الجواب ان مراد النحويين بالحذف ترك المفعول لا انه كان ثم مفعول منطوق به
ثم حذف فكانه قال وما لم يذكر له مفعول ما وضع متعد بالى اخر كلامه ثم الحق ان المفعول فيما مثل به
وهو قوله يجرح في عراقيبها مذكور والذي يجدد لما اما هو ان العامل وصل الى المفعول بواسطة الحرف لتضمن
معنى الفعل اللازم بعد ان كان يصل اليه بنفسه ولو اردت ان تجعل الفعل متعلقا على ما وصل اليه الجار لم تجده
واما نحو يعطي ويمنع ويحيي ويميت فذلك قد يتخيل له متعلق ولكنه خلاف المراد واما للمبالغة بترك التقييد
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطا فان الاعطا المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي الذي يكتفى فيه بمجرد
الظن ولا يطلب فيه التعيين الوهما لي على استغراق الاعطاات ويحمل على مبالغة ايلا يلزم ترجيح احد المتساويين
على الاخر قال الله ومنه يحيي ويميت وقد يقال هو لتعميم افراد الفعل على سبيل الحقيقة لا على وجه المبالغة واما
لبعض اسباب النيابة عن الفاعل اي لسبب ما من تلك الاسباب ولا يريد ان يعمها فقد يتخلف والتخيير بان
هذه حوالة على مجهول واما يحسن مثل هذه العبارة اذا كان قد ذكر تلك الاسباب وباب اخر قد سبق في باب
النائب عن الفاعل ان الفاعل قد يحذف لغرض لفظي او معنوي فاللفظ هنا كالايجاز نحو فاتقوا الله ما استطعتم
واسمعوا واطيعوا او توافق الفواصل نحو وان الى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى او تصحيح الوزن كقوله
وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل والمعنوي كالعلم نحو فمن اتقى واصلح فلا خوف عليهم اي فمن اتقى الله واصلح
عمله والجهل نحو ولدت فلانة وانت لا تدري ما ولدت او كون المفعول عظيما نحو شتم زيد ابو عمرو ولا يذكر
المشتوم او حقيرا نحو كتب الله لاغلبن اي الكفار او خوفا منه نحو ابغضت في الله او استهجانا لذكره نحو ما رايت
منه ولا رأى مني اي العورة او لكون التعيين لا يتعلق به غرض نحو ومن لم يطع منكم ومنه الحديث اذا اقتتلتم فاحسنوا
القتلة او لتناسب نحو فاذا افضتم من عرفات اي رواحلكم وقوله عن الغواية اي نفسه وبني على امرأته رجع
اي قبة فصل في الكلام على التعدية بالهمزة والتضعيف ترجم في هذا الباب لان الباب على
ان الهمزة فيه نقلت الى مفعول ثالث وقد تقدم في باب اعلم الفعل الثلاثي غير المتعدي الى اثنين نحو باب كسا
فانه لا يدخل فيه همزة ولا تضعيف المتعدية باتفاق همزة النقل مجردا والفعل مفعولا ان كان متعديا نحو اعلمت
زيدا عمرا ويصير متعديا ان كان لازما نحو اقمت زيدا وظاهر كلام المصنف ان دخول الهمزة قياس في ذلك وفيه مذاهب
الاول انه قياس في اللازم والمتعدي الى واحد قاله الاخفش وهو ظاهر مذهب ابي علي والموطا هو قول المصنف الثاني
انه سماعي فيهما قاله المبرد الثالث انه قياس في اللازم سماع في المتعدي قاله ابن ابي الربيع وهو ظاهر مذهب
سيبويه الرابع انه قياس في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وبجانب الهمزة كثيرا في التعدية التضعيف
نحو نزل الله القرآن ونزله وانبت المسلة ونبتها وفي تعدية المتعدي الى واحد نحو [illegible] الصبي ولقنته
اياه وافهمته الحديث وفهمته اياه ويخص عنها قليلا نحو قويته وطهرته ونظفته وحصلته ومثل المصنف
لذلك وتعلم الشيء لعدم تعديه واخرته ايضا وليس بجيد لانه لا ثلاثي له تضعيف العين حمول تنازعه الفعلان
المتقومان وهما يعاقب ويغني ما لم تكن العين همزة فلا يعدى بالتضعيف لئلا يؤدي ذلك الى ان الهمزة تدغم
او يبهم بها نحو وذلك نحو انات زيدا اي ابعدته واشابته وهذا منقول من قولك ناوته اذا انت سبقته ٣
كانك بلغت النا ونقيته وفي ذلك على ان التضعيف بها عينه همزة قد جا قليلا قالوا ذاب الرجل ذيبا اذا اعمل
له ذيبه وهي مرجحة ما بين هذيل الرجل وغلام مذاب له ذوابة وفهم ذلك اي التضعيف وعبرها اي غير الهمزة
من حروف الحلق نحو ذهبه وبعده ومحله وضعفه وحاصل كلام المصنف ان للهمزة والتضعيف في الثلاثي

ثلاث حالات التعاقب على الكلمة الواحدة واغنا التضعيف عن الهمزة واغناؤها عنه فالاول كما في نزل والثاني
كما في فطن والثالث كما في [illegible] باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا
ويسمى هذا الباب باب الاعمال كما يسمى باب التنازع واطلق القول في العاملين هو فيه فيما يأتي وقوله معمولا واحدا
لا يريد به ان التنازع في اكثر من واحد بل المراد ان العاملين توارد على معمول بعينه فكل منهما يطلبه فيدخل لا يقع
على هذا التقدير ما اذا وقع التنازع في اثنين واكثر ولا حاجة الى ما اعتذر ابو حيان بانه اقتصر هنا على الواحد لانه
المجمع عليه وذكر ما هو اكثر في اخر الباب وحكى فيه الخلاف اذا تعلق عاملان من الفعل نحو اتوني افرغ عليه قطرا وشبهه
نحو زيد مضارب وشاتم عمرا ونحوها ومن اشتراكيته فيما يترك من الفعل وشبهه وهذا هو المعروف من كلام النحاة
اعني العاملين في باب التنازع من قبيل الفعل او ما يشبه الفعل ونقل عنهم ابن الحاجب في شرح المفصل كون
خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك
يستلزم حذف معمولي لعل للعزيمة وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال
عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من الذي قال هذا من النحاة وكيف وجب اذا اعمل
الاول ان يقول لخارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر ايضا اي محذور يلزم في حذف منصوب عسى
وقد قال الشاعر يا ابتا علك او عساكا وقد وقع في المسائل المستثنيات الدائرة بين ابي علي الفارسي وابي
الفتح بن جني ما يشتهر ان التنازع قد يقع في الحروف وذلك ان ابا علي قال يستشهد سيبويه على ان المرفوع
بعد الظرف في نحو في الدار زيد ليس مرفوعا بالظرف قولك ان في الدار زيدا ولابي الحسن ان يجيب بان لما وجدت
العامل الاقوى اعملته وهو ان قال ابن جني لسيبويه ان يقول لم تجد عاملين لعل ولما التبس بل يجوز ان تعمل
ايهما شئت متفقان في العمل بان يطلباه مرفوعا نحو قام وقعد زيد او منصوبا نحو ضربت واكرمت زيدا او
مجرورا نحو مررت وسلمت على زيد لغير توكيد كما مثلناه واحترز بذلك من نحو قام قام زيد فالثاني تاكيد
للاول واجاز المصنف فيه وصاحب احد [illegible] ان يجعل الاول ويلغي الثاني لتنزيله منزلة حرف زيد للتوكيد وثانيهما
ان تنسب العمل لهما لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع وذكر مثل
قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ولو كان من التنازع لقال اتوك اتاك او اتاك اتوك وقال المصنف
وقل من ذكر هذا التقييد واطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الاعمال واجاز ابن ابي الربيع في نحو قام قام زيد ان
يكون فاعلا بالثاني واضمر في الاول واجاز ايضا ان يكون فاعلا بالاول ولا يحتاج الثاني الى مسند اليه لانه انما جيء به
لتاكيد الاول كما سبق قال وهذا الوجه الثاني احسن ولجاز او على التنازع في قوله فهيهات هيهات العقيق
واهله قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية واضمرت في الاولى او بالاولى واضمرت في الثانية ويحتمل قوله
اتاك اتاك ان يكون من التنازع ويكون فيما ضمر مفرد كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اي
ضربني من ثمه الى هنا كلامه او مختلفان في العمل بان يكون الاول طالبا للمعمول رفعا والاخر نصبا وبالعكس
او يكون الاول طالبا له جرا والثاني طالبا له رفعا او نصبا وبالعكس ثم اعلم ان قول المصنف اولا اذا تعلق
معناه اذا اوجب ان يتعلق وفائدة ذلك تظهر من اثنا ما نقرره فنقول اعلم انهم قالوا لا تنازع في قام اظن
زيد وكان يقوم زيد وانه كان يقول سفيهنا ودمرنا ما كان يصنع فرعون لعدم توجه لان اظن ان قدرت
ملغاة فلا توجه لها الى زيد وان قدرت معملة كانت متوجهة اليه فان اعملتها فيه تعين اعمالها [illegible] ولا يصح حينئذ
في قام زيد ان يكون معمولا للثاني الا على قول ابي الحسن في زيد قام او عبد الله ومن جوز التنازع في الامثلة
بعمرو اذا لم يبين ما يلزم حينئذ والذي يظهر المنع لان التنازع شرط وجوب توجه العاملين ولا وجوب
اما في اظن فلانا ما ذكرنا من الاحتمال الالغا واما في كان فلاحتمال توجهها الى ضمير الشان فاذا امكن توجهها الى غير
ما توجه له العامل الاخر لم يتحقق بينهما تجاذب وتنازع ويحتمل في الاية الثانية توجه كان الى ضمير ما وهنا
وجه اخر يمنع من التنازع وهو انه لو كان من ذلك لكان القياس في الاضمار ان يقال ما كانوا وما كان يصنعون
فان ادعى انه من باب ضربني وضربت قومك بالنصب فهو بعيد مخالف لقاعدة الاضمار فتامله عاملان اخر متعلق بقوله

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تعلق المذكور في صدر الباب وهو احتراز من ان يتقدم المعمول على كل ما يطلبه من العوامل نحو زيدا ضربت واكرمني
او يتوسط بينهما نحو ضربت زيدا وضربني واستثناء تاخر المعمول في هذا الباب نص عليه كثير من النحويين كالشلوبين
وغيره واجاز الفارسي التنازع مع التوسط ونص الرضي على جوازه مع التقدم **عن سببي مرفوع** قال المصنف في شرحه
ينبغي بذلك على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع لانك لو قصدت فيه التنازع لاسند احد العاملين
الى السببي وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس
بضميره والسبيل الى اجازة ذلك قال ومع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا اخره خبر عنه بالعامل من المتقدمين
عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول ومنه قول كثير ❊ قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها ❊ اي اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه على ان السببي
غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه كقولك زيد اكرم وافضل اخاه هذا كلامه قلت وهو مشكل من
وجوه الاول انا لا نسلم انه اذا اسند الاخر الى ضمير الاخ يلزم عدم ارتباطه بالمبتدا قوله لانه لم يرفع ضميره
ولا ما التبس بضميره قلنا لا نسلم انه لم يرفع ما التبس بضميره وذلك لانه رفع الضمير العائد الى الاخ الذي هو
مضاف الى ضمير زيد فيكون رافعا لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا الى الاخ المجرد
عن الاضافة لزم عدم الارتباط لكن ليس كذلك ليس كذلك الثاني ان هذا معارض لما قاله في باب المبتدا
ان الجملة اذا قام بعضها مقام مضاف الى العائد استغنت عن العائد ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن حاصله الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربص ازواجهم فتحرج بالضمير
مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم
مقام الظاهر المضاف الى الضمير العائد فهلا قال هذا كذلك هنا ايضا وقد قالت العرب زيد قام ابوه القاعد
لا قاعدا لك قال فجعلوا ضمير الموسط مرتبطا الثالث ان الذي يمتنع على تسليم ما قال هو نحو زيد قام وقاعد
ابوه فاما زيد يقوم ويقعد ابوه فلا اذ العطف بالفاء يربط فكيف اطلق القول الرابع ان قوله فالسبيل
مع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين المتقدمين
العاملين فيه لم يصح قوله ان المؤخر مبتدا لان المبتدا مجرد عن العامل اللفظي فكيف يكون مبتدا مع كونه
معمولا لعامل لفظي غير زائد وان اراد العاملين في ضميره لم يكن المتاخر مخبرا عنه بالعاملين بل بالمجموع الحاصل
من العاملين والضمير الذي هو معمولهما الخامس ان قوله ان تقييد السببي بالمرفوع على ان السببي غير المرفوع
لا يمتنع من التنازع مشكل بان السببي المنصوب كذلك في نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لانك اذا اعملت الاول
تعين الاضمار في الثاني او ابطله لان الفعلين مسندان للمتكلم لا الى زيد فحصر جواز اعمال الثاني فيحتاج الاول
لمنصوب فضلة فيحذفه او تعتره والمجرور يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين خلاف المضمر وعلى هذا قولنا فيه على
ان التنازع هنا ممتنع ان اعملت الاول للزوم المحذور الذي ذكره وفيه نظر **عمل فيه** اي في الاسم المتاخر الذي هو
غير سببي مرفوع **احدهما** اي احد العاملين المتقدمين على هذا القول المتاخر عنهما وقوله عمل جواب اذا من قوله
اول الباب اذا تعلق عاملان **لا ظاهرا خلافا للفراء في قام وقعد زيد** فانه حكم بان زيدا مرفوع بالفعلين
معا وجعله ابو علي اتبع من مذهب الكسائي في حذفه فاعل احدى الفعلين لان الفراء رفعه بمجموعهما وكل
واحد منهما لا فاعل له ولا يخفى ان اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجعلون
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال المص وهو غير مستبعد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على راي
سيبويه في ان الخبر مرفوع بالمبتدا والعجيب بالوقف بان كلا من الفعلين يستقل برفع زيد ولا يستقل كل
من الاسمين برفع هذا الخبر اذ لو قلت زيد منطلقان لم يجز فكل من الفعلين علة وكل من المبتدا بن جزء علة
والاختيار اعمال الاقرب لا الاسبق خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الاسبق احق بالعمل والاول قال به البصريون
فالخلاف اذن انما هو في الترجيح واما جواز اعمال كل فمجمع عليه وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون وايضا لو اعملت الاول في صورة العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت

بين

بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء
هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرامه زيد وكاد يخرج زيد ورجح الكوفيون اعمال الاول لانه اسبق
الطالبين ولحاجته الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال
الثاني اكثر في كلامهم وما احسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونهما فاذا بالحكم مشعرا بشبهة كل من اهل
البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هنا تعدد ذكر العاملين على الخصوص
وضمر الملغى من العاملين في الاسم الظاهر الذي وقع التنازع فيه سواء كان هنا الملغى هو الاول او غيره **في ضمير الاسم**
المتنازع مطابقا له في الافراد وضديه والتذكير وضده فيقول في اعمال الثاني ضربني وضربت قومك
وعلى اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك ومن هاهنا يفهم ان الحال والتمييز لا يكون فيهما تنازع لانهما لا يضمران
فاذا قلت تفقت ولمتلات عرقا او قت وخرجت مسرعا كان من الحذف لدليل لا من التنازع **غالبا**
اي يطابق الضمير المذكور غالبا وقد لا يطابق في بعض الاحيان لشيء يذكر لك الى ما اجازه سيبويه من نحو ضربني
وضربت قومك بنصب القوم من تم فاضمر مفردا وحقه ان يأتي بضمير الجمع لتناول القوم بوحده بهم الجمع
وقد حكم سيبويه بقبحه **فان اردت مطابقته** اي مطابقة الضمير للاسم المتنازع **الى المخالف خبرا** ومخبرا عنه
فالاظهار وصورة هذه المسئلة ان يحتاج العامل الملغى الى ضمير ويكون ذلك الضمير خبرا عن اسم وذلك الاسم يخالف
في الافراد والتذكير او غيرهما للاسم وهو المتنازع فيه فيجب العدول الى الاظهار نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين
وذلك لان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين يطلب الزيدين اخوين فاعلا ومفعولين ويظنني يطلب الزيدين
فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول
الثاني يحتاج الى اضماره وهو خبر عن يا المتكلم والياء للمفرد مخالفة للاخوين الذي هو مفسر الضمير الذي
ياتي به فان الياء للمفرد والاخوان مثنى فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وبين اضماره مثنى
ليوافق المفسر وكل منهما محذور فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه ولم تضر مخالفته
للاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج اليه يعني فالنصب فيه على الاعانة هذا تقرير ما قاله القوم
والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول مفرد هنا كلام
قلت وقد منع الرضي وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال
تعالى وان كانت واحدة وقيل فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت
وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني هند قائمة وحسبتني وحسبتها اياها هند قائما
قال الرضي وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر
في الاصل **ويجوز حذف المضمر غير المرفوع** منصوبا كان او مجرورا وسواء كان العامل في الضمير هو الاول او
الثاني مثال حذفه من الاول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد والاصل ضربته ومررت به ومثال
حذفه من الثاني ضربني وضربت زيد ومر بي ومررت زيد والاصل وضربته ومررت به فاما حذفه
من الاول فنسبه المثلاثي فيه مذكور في المتن واما حذفه من الثاني فقال بجوازه السيرافي وهو ظاهر كلام
المحقق وخص المغاربة بالضرورة وجعلوا منه قول الشاعر ❊ بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ❊
واحتج بقوله **ما لم يمنع مانع** من كونه مال عن ورغبت اليه زيد فلو حذف فيه الجار والمجرور من الثاني ادى
الى ايهام غير المراد فلا يجوز كذا قال الشارح **ولا يلزم حذفه** اي ان كان من غير باب ظن ولم يلتبس **ولا تاخيره**
اي انك ان كان من باب ظن او التبس **معمولا للاول** وبقي ان يقول ولا اظهاره **خلافا لابن كرام** فقد قال الواجب حذف
المفعول ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد فلا تقول ضربته واكرمني زيد واما ان لم يستغن عنه
لكونه احد مفعولي باب علمت بناء على انه لا يحذف احدهما عند ذكر الاخر فقال قوم يجب الاظهار والمذهب ابن الحاجب
لان الحذف ممتنع لما تقدم والاضمار ايضا ممتنع لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد

تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار وقال نوم يثبت في النسخة وان كان دخيلا لحق لحذ مفعول باب علمت
عند قيام القرينة كما سبق في ذلك الباب فليقل به هنا ولو سلم امتناع الحذف فلا نسلم امتناع الاضمار وتوهم
تكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلت ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وانما يجيء كالفاعل فليعز
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه ولو سلم
امتناع الاضمار قبل الذكر في متعلق المفعول فلم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا في ضربني واكرمني
زيدا هو فيقول ما حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيراني وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله
ولا تاخيره معمولا للاول وفاته لم يقول ولا الاظهار كما استلفناه **بل حذفه ان لم يمنع مانع** من الالباس كما استغنت
به واستغنان عن زيد كلا يجوز حذف الهاء حذرا من الالباس او كان من باب ظن فيظهر ادبوخر **او ان جي من الفاه به**
مقدما وهذا جامع الوجه المرجوع قول الشاعر • اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب • جهارا فكن في الغيب احفظ للود
ولا يحتاج غالبا الى تاخيره الا بباب ظن وهذا الكلام يقتضي ان الاضمار قد يحتاج اليه في غير باب ظن وذلك
عند خوف اللبس كما قد مثلناه وهو صحيح ويقتضي ايضا ان المفعول المتنازع في باب ظن وذلك عند خوف
اللبس واجب التاخير ويمتنع الاضمار مقدما وكيف يجتمع هذا مع تجويزه فيما تقدم ان يضمر المفصل مقدمه
نحو اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب **وان الغي الاول رافعا مع دون اشتراط تاخير الضمير خلافا للفرا**
فانه يشترط تاخير الضمير في صحة المسئلة فيجب عنده قام وقعد الزيدان مثلا في اعمال الاول لعجز المتنازع
ضميرا منفصلا لتعذر المتصل عنده بلزوم الاضمار قبل الذكر قال ابن الحاجب ولم اقف على هذا النقل عن الفرا
من غير كلام صاحبنا جمال الدين بن مالك وهو الثقة فيما ينقل **ولا** اشتراط **حذف** اي حذف الضمير **خلافا للكسائي**
فانه يصحح المسئلة بارتكاب حذف الفاعل من الفعل الملغى فرارا من الاضمار قبل الذكر والصحيح ظاهر القولين
لشهادة السماع قال الشاعر • جفوني ولم اجف الاخلاء انني • لغير جميل من خليلي مهمل • فان قلت قد
يشهد السماع ايضا لقول الكسائي كقوله • تعفق بالارطى لها وارادها • رجال فبذت نبلهم وكليب •
وقول الاخر • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى • ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع • قلت هذا وامثاله
عندهم مؤول على انه اضمر الفاعل مفردا مع انه للاثنين وللجماعة ايهاما ذكر او من ذكر وما اشبهه كما سبق **ونحو ما قام**
وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم فانه حمله على التنازع والمصنف اشار بهذا الكلام
الى ان هذا التركيب صحيح وان تخريجه مختلف فيه اما صحة التركيب فيدل عليها سماع مثله من الفصحا قال
الشاعر • ما صاب قلبي واضناه وتيمه • الا كواعب من ذهل بن شيبانا • واما الاختلاف في تخريجه فادعى
بعض النحويين ان هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره ما قام الا زيد واختاره المص واقتضى ظاهر كلامه
ان ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا ومع المضمر نحو ما قام وقعد الا انت وان الحكم من خالف في تخريجه على الحذف
وخرجه على انه من باب التنازع ومنع ابن الحاجب التنازع في ما قام وقعد الا انت لعلة ابداها مختصة
بالمضمر وذلك انه قال لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال
ما ضربت وما اكرم الا انا وما ضربت واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن
المذكور لعودهما والمقصود حصرهما فيه وعلى ذلك فيقتضي صحة التنازع في الاسم المقرون بالا في نحو
التركيب المذكور ثلاثة اقوال ثالثها ان كان ظاهرا جاز وان كان مضمرا امتنع كذا قال ابن هشام
قلت وليست العلة التي ابداها ابن الحاجب مختصة بالمضمر كما توهم بل هي جارية في التركيب المذكور
سوا كان الاسم ظاهرا او مضمرا الا ترى انك اذا قلت ما قام وما قعد الا زيد واضمرت في الاول
ضميرا يعود الى ما بعد انتفى الفعل الاول وانحصر الفعل الثاني فقط والمقصود انحصارهما معا وكذا اذا اضمرت
في الثاني وانما حمله على ذلك ان ابن الحاجب مثل المسئلة الا بالمضمر فتوهم اختصاص المنع وليس كذلك
وقد اختار ابن الحاجب ايضا ان الكلام المذكور محمول على الحذف كما اختاره المص واعترض بانه يلزم حذف
الفاعل واجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه

وهنا لذلك

وما قعد الا زيد

وهنا كذلك فان الا زيد فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وضعف الجواب غير خفي واما تخريج المسئلة
على انها من باب التنازع كما حكاه المصنف عن بعضهم فان اراد هذا المخرج الجواز لذلك على مذهب البصريين فباطل
لما قدمناه وان اراد على قول الفرا في رفع الفاعل بالفعلين في نحو قام وقعد زيد فيمكن على ان التصدي لتخريجها على وجه
يقول به البصريون قائم سواتفقون على ان هذا التركيب مسموع من كلام العرب ومقيس قال ابن هشام والذي
اختاره انه اذا قيل ما قام وقعد الا زيد قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد يعني
اذا اريد الاتيان بالمقصود من هذا التركيب قيل هذا ما قاله طالبا فيكون التنازع وقع في الجر
والاسم فنقل لا بل وقع في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضمير اليه موجبا وجب اجتلاب الحرف كما وقع
التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ولو اعمل الاول لاتى في
الثاني والضمير معا كما قال • اذا هي لم تستك بعود اراكة • تنخل فاستاكت به عود اسحل •
قلت ادعاوه انه اذا اريد معنى هذا التركيب قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد غير المسموع من كلام العرب
في ذلك والمقصود تخريج المسموع على وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يتاتى في ذلك وجه جميل الى الان
والله الموفق **ويجي في تنازع اكثر من عاملين ما تقدم من ترجيح بالقرب او بالسبق** قال
ابن هشام الاولى ان يقال في تنازع ثلاثة فان المتنازع لم يات في اكثر منها قلت انشد الشيخ نجم الدين
سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع اكثر من عاملين قول الحماسي • طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني •
قعدت ولم ابغ الندى بعد سائب • قال الشيخ المرزوقي في قوله بوجهي يتعلق الباء منه بطلبت والمعنى وجهي كانه قولي الطلب بنفسي
وابتذل وجهي وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله فلم ابغ الندى
والتقدير طلبت بعد انسابي الندى ببذل وجهي فلم ادركه ببذل وجهي وقوله بعد سائب يجوز ان يكون
العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال المجتمعة طلبت وادرك وقعدت ولم ابغ والمعنى بعد موت سائب
هذا كلامه وهو تصريح بوجود التنازع في اكثر من ثلاثة وحيث وجد تنازع اكثر من عاملين فعند
البصريين يختار اعمال الاخير لانه الاقرب وعند الكوفيين اعمال الاول لانه اسبق قال بعضهم وسكتوا
عن اعمال الاوسط وحكي بعضهم الاجماع على جواز اعمال الاول والثاني والثالث كقول الشاعر
• حي نحز حالف وثق بالقوم لهم • لمن اجار وادو بعز بلا هون • قال المصنف ومن اجاز
اعمال غير الثالث فمستنده الراي لا في ذلك وقد اشار الى هذا ابن خروف في شرح كتاب سيبويه
واستقرات الكلام فوجدت الامر كما اشار اليه ابن خروف وقدح في استقرائه سماع اعمال الاول في قول
ابي الاسود • كساك ولم تستكسه فاشكرن له • اخ يعطيك الجزيل وناصر • **وباعمال الملغى في الضمير** هذا
معطوف على ما تقدم اي يحكم بما سبق من الترجيح المذكور باعمال العامل الملغى في الضمير المتنازع فيه
فتقول على اعمال الثالث ضربني ومر بي وضربت الزيدين وعلى اعمال الاول ضربني ومر بي وضربتهما
الزيدان **وبغير ذلك** اي ويحكم بغير ذلك من الاحكام السابقة كحذف الضمير وذكره فيحذف على راي
الكسائي ويذكر الضمير موخرا على راي الفرا **ولا يمنع التنازع تعدد الى اكثر من واحد** فقد ورد
قال تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم الاية وقال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بالنسبة الى العامل الاول في
هذه الاية الثانية وبالنسبة الى العاملين في الاية الاولى **ولا كون المتنازع فيه غير منصوب** نحو ما عن
خلافا لمن منع في المسئلتين فقد ذهب قوم الى انه لا تنازع في المتعدي الى اثنين وثلاثة بنا
على ان العرب لم تستعمله وقد حكى سيبويه عن العرب متى رايت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رايت
ومتى رايت او قلت زيد منطلق على اعمال قلت اي على الحكاية بها وهو حجة في المتعدي الى اثنين
لكن المازني وجماعة قاسوا عليه المتعدي الى ثلاثة وذهب الجرمي وجماعة الى منعه فيما يتعدى الى

ثلاثة قالوا ولم يسمع في نظم ولا نثر قال المصنف واما اعمال الثاني فظاهر مذهب سيبويه منع تنازعهما واجازه المبرد قال والصحيح عندي جوازه بشرط اعمال الثاني لانك لو اعملت الاول لفصلت بما لا يجوز فصله قلت وقد مر في اول الباب انه يجب توجه كل من العاملين الى المعمول المتنازع ومع امتناع اعمال الاول ينتفي وجوب التوجه المذكور بل جواز تنازعه فلا تكون المسئلة من باب التنازع اصلا وقد اشار اليه الشارح قال المصنف ويجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد فيكونان لها متعلقتان الفعلين معا واعترض بان مذهب الفرا ان بزيد في موضع نصب على انه مفعول به هنا ولا يمتنع على مذهب البصريين ان يقال احسن واعقل بزيد على ان يكون الاصل احسن به واعقل بزيد ثم حذفت اليا لدلالة الثانية عليها استغنا بمثل المعمول واستتر كما استتر الثاني من قوله تعالى اسمع بهم وابصر كذا في الشرح باب

المواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجري مجراه اي مجرى المصدر من بعض صفات واسما اعيان كما ياتي في اخر الباب وقوله من مصدر وما يجري مجراه تفسير للمواقع لقوله مفعولا مطلقا والمعنى حينئذ باب الواقع من المصادر وشبهها مفعولا مطلقا وهذا يقتضي ان المصدر وشبهه يكون مفعولا مطلقا وغير الواقع كذلك ولو جعل قوله مفعولا مطلقا لصار معناه باب المفعول المطلق كاينا من المصدر وشبهه فيقتضي ان المفعول المطلق يكون من المصدر وشبهه ويكون من غير ذلك وليس بصحيح فان قلت فقد ذهب ابن الحاجب الى ان الجملة الثانية في نحو قلت زيد منطلق مفعول مطلق وليس بمصدر ولا شبهه فلو جعل قوله من مصدر وما يجري مجراه حالا للمفعول المطلق ليكون فيه اشارة الى هذا لا يمكن فلم تفته قلت ما ذهب اليه ابن الحاجب من ذلك مخالف لقول الجمهور والصواب معهم ولو سلم صحة اسم المفعول التام للجملة المذكورة فيقال لهذه الجملة مقول وصحة اضافة اسم الفاعل اليها في قولك انا قائل زيد منطلق وكلاهما علامة المفعول به والمصنف تابع للجمهور في المسئلة فلا ينبغي حمل كلامه الا على الوجه الذي ذكرناه او لا وتسمية هذا النوع مفعولا مطلقا هو المشهور عند النحاة وخص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت وعملت وليس ما قبله في ذلك بالذي يوجب مخالفة الجماعة وانما سموه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا بحرف كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قال المصنف **المصدر اسم دال بالاصالة** فخرج اسما المصدر وانما يوجه كون دلالتهما بغير الاصالة اذ اي لانها حصلت بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك ابن يعيش وغيره **على معنى قائم بالفاعل** كحزن وفرح وحسن وفهم كذا مثله متعد ولكن معناه قلبي لا علاجي **او صادر عنه** كقيام وقعود وخط وخياطة **حقيقة** كما مثلنا **او مجازا** كموت وعدم فان نسبتهما الى الميت والمعدوم مجاز كذا قال المصنف وظاهر كلامه ان حقيقة ومجازا راجعان الى قوله صادر وهو صريح كلام الشارح فاذا تاملت وجدتهما في التحقيق راجعين الى قوله قائم وفي قوله ان نسبة الموت والعدم الى الميت والمعدوم مجاز نظر لانه ان اراد المجاز الافرادي فكل منهما مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لا مجازا وان اراد مجازا التركيب فكل فعل اسند الى الفاعل او المفعول اذا كان مبنيا للحقيقة فان قلت يجوز ان يكون اراد بالحقيقة ما الموصوف تحقق في الخارج وبالمجاز ما يقابله فان الموصوف بالعدم غير موجود حالة الوصف قلت هذا مع كونه مخالفا للاصطلاح يعكر عليه تمثيله بالموت فالموضع مشكل بعد فليتأمل فان قلت هل اراد بالقايم الفعل القاصر وبالصادر الفعل المتعدي اما اذا اراد قلت لم يرد الاول لان نحو حلم مما مثل به للقايم الفهم وهو مصدر فعل لازم فكانه والله اعلم يريد بالقيام الحدث المعنوي وبالصادر الحدث الحسي **او واقع عليه** قال المصنف هو مصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون ومثله الشارح بالضرب دهو لا على كلام المصنف في الشرح وسمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقد يسمى المصدر في الاصطلاح فعلا نظرا الى اللغة لانه فعل قائم بالفاعل وصادر عنه وقد يسمى ايضا حدثا

و

وحدثانا لتعلق بها والدال بها سماه سيبويه بذلك **وهو اصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين** حيث ادعوا ان الفعل اصل في الاشتقاق الطابقتنا له على ان احد ما مشتق من الاخر وقال ابن طلحة كل منهما اصل في الاشتقاق بينهما وعلى القول بالاشتقاق فقد علمت ان البصريين قالوا بان المصدر مشتق منه وان الفعل مشتق والاول اصل والثاني فرع واستندوا في ذلك الى ان كل فرع لابد من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من صوغ الفعل لانه كان يحصل في قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر كقمت قياما والعامل قبل المعمول قال الرضي وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على المعمول والنزاع في انه وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احدهما من الاخر فان قلت ما العقل الذي ينفي اشتقاق المصدر منه على قول الكوفيين قلت نبه بعض المتاخرين على الخلاف في الافعال الماضي المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه **وكذا الصفة** اي هو اصل لها كما هو اصل للفعل **خلافا لبعض اصحابنا** حيث ذهب الى انها مشتقة من الفعل ونسبه الرضي الى السيرافي قال المصنف في الشرح وبعض ما استدل للذاهب على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل بما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد الدلالة على ما هي له كما زاد الفعل الدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين **وينصبه** المصدر **مثله** اي مصدر مماثل له نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا **او فرعه** من وصف نحو وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا **او ما قام مقام احدهما** اي مقام مثله او مقام فرعه فالاول نحو اعجبني ايمانك تصديقا فاصله تصديقك تصديقا والثاني نحو قعدت جلوسا اي جلست وانا مومن تصديقا اي مصدق واعلم ان ههنا ثلاثة اقسام الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت قياما فالمعهود عليه ان المصدر في ذلك منتصب بالفعل وبعضهم يحرج بنفي الخلاف في ذلك اما ذهولا عن قول ابن الطراوة ان المصدر في ذلك مفعول به وان ناصبه نحو الحدوث اي فعلت قياما وعن قول تلميذ السهيلي انه مصدر منصوب بفعل الحرف ملتزم لحذفه واما عدم الاكتراث بهذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعي اليه والثاني ان يكون المصدر من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب سيبويه انه منصوب باضمار فعل تقديره فنبتم وقال المازني منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت التراب احتفارا وقال ابن عصفور ان تجاوزا في المصدر لانهما جايزان والثالث ان يكون من غير لفظه نحو قعدت جلوسا فمذهب سيبويه انه والجمهور انه منصوب بقعدت اي جلست وقيل بالظاهر وقيل بغير ذلك واستدل الفارسي لسيبويه بقول الشاعر

لقد عجبت وما في الدهر من عجب ... اني قتلت وانت الحازم البطل

السالك الثغرة اليقظان كالئها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فقوله مشي منصوب بمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه قلت لا يلزم من امتناع ذلك لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه وظاهر كلام المصنف في الاصل والشرح ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة ينتصب بلفظ الفعل الظاهر قال والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا للموافقة معنى كحلفة من قوله وآلت حلفة منصوب بآلت لا بحلفت مضمرة لقوله حلفت يمينا ولقوله تعالى ولا تعتدوا كل الميل وقاصد ومع ما ثبت من حلفه ولا تفتروا شيئا لا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها

منتفين ان يكون ما نتناها ووجب اطراد هذا الحكم فيها لم فصل بين لفظ لئلا يجري البابان على سنن واحد فان ساوى
معناه معنى عامله بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غيره وذلك اذ الفعل يدل على الزمان ولا يدل عليه المصدر
فهو اي المصدر لمجرد التاكيد وكثيرا ما يقولون انه لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد لمصدر ذلك الفعل
لكنهم اطلقوا عليه انه توكيد للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فاذا ذكرت بعده ضربا صار
بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما
الفعل ويسمى هذا المصدر التاكيدي فيهما ولا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة
عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي يكون مع قطع النظر الى الكثرة
وقد استبان لك ان التاكيد المذكور من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابو الفتح بن جني وقال الابدي ليس
من التاكيد اللفظي بل هو يعني بيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يتاتى التاكيد في المجاز ولهذا عيب
عن قول الشاعر ❊ وعجت عجيجا من جذام المطارف ❊
❊ وبكى الخز من روح وانكر جلده ❊
بانه نادر جاء على سبيل المبالغة وان زاد معنى المصدر عليه اي على معنى الفعل فهو لبيان النوع نحو جلست جلسة
بالكسر او العدد نحو جلست جلسة بالفتح ودخل تحت هذا موتا ومحددا ايضا ويثنى ويجمع لصحة حصول ما يكون بحسن
التثنية والجمع فاذا كان المصدر للنوع المتغير والقصد اليه نوع اخر بين الامر الذي تكون بها التثنية والجمع فاذا كان
المصدر وان انضم اليه نوعان اخران فصاعدا حصل ما يكون به الجمع واذا كان المصدر للمحدود فالامر ظاهر
وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه واما المصدر المؤكد ففي تثنيته خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك قياسا على ما سمع
وهو راي المصنف ومنهم من منع في غير المسموع وهو اختيار الشلوبين وظاهر مذهب سيبويه على ما قيل
ويقوم مقام المصدر اي مصدر نحو كذا مصدر مرادف له وهذا مفهوم مما تقدم لم في قوله او يقام مقامه احدهما
ولكنه يريد هنا استيعاب ذكر ما يقوم مقام المصدر ومثل المصنف لهذا القسم بقوله وانت حلفة ورد
على من قال التقدير وحلفت حلفة وسمع سيبويه عن بعض العرب كما حكاه ابن سيده في ديباجة المحكم
واسم مصدر نحو اعطيته عطا وكلمته كلاما غير علم احترازا من نحو حماد علم للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم
زايد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد يورد عليه ذلك سبحان
فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا للعامل المحذوف ويجاب بمنع علميته وهو راي المصنف ويقوم
مقام المصدر المبين بكسر الياء المثناة اخر الحروف نوع نحو رجع القهقرى او قعد القرفصاء والنازعات غرقا
او وصف نحو واذكر ربك كثيرا اي ذكرا كثيرا ومنه ضربته ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف الصفة
والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك قال الشارح ومذهب سيبويه
في نحو واذكر ربك كثيرا انه حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف قلت يريد انه حال من ضمير ذكر المحذوف
اي واذكر ربك والضمير عايد على المصدر المفهوم من فعله او هيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية
او الة نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد
واقيمت الالة مقامه دالة على العدد وافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعا لالة
موضع المثنى والمجموع مثناه او مجموعة فقيل ضربته سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه
لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط
واحد لكنك تثني الالة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته
ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في قولك ضربته ضربتين وضروبا فاقصد الاختلاف الانواع كذا افاده
الرضي او كل او بعض مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته بعض الضرب وليس المراد

كلتى

كلتي كل وبعض بل ما دل على كل او جزء منه فيدخل ضربته جميع الضروب وعامة الضرب ونحو لا يظلمون نقيرا ولا تضرون
شيئا ان عني لم من اجنبي شي وعلى هذا فكان ذلك مغنيا عن كلمتي ما الشرطية والاستفهامية او ضمير نحو فاني اعذبه
عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ومنه قول الشاعر ❊ هذا سراقة للقران يدرسه ❊ اي يدرس الدرس
فان قلت لم لا يكون الضمير للقران قلت لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا واسم اشارة نحو
به اي عن عامله مضمون نحو عجبني ضربي ضربت ذاك كذا قال الرضي قال المصنف ولا بد من جعل المصدر تابعا
لاسم الاشارة المقصود به المصدر ولذلك حكي من جعل قول المتنبي ❊ هذي برزت لنا فهجت رسيسا ❊
على انه اراد هذي البرزة لان مثل ذلك لا تستعمله العرب قال الشارح وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن
كلام العرب ظننت ذاك يشيرون به الى الظن ولذلك اهمل وعليه وعلى هذا خرج سيبويه او وقت كقوله
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه
كثير نحو جئتك صلاة العصر وطلوع الشمس او ما الاستفهامية كقوله ❊ ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما ❊ لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا
يغير مضارع غار بالغين المعجمة اي نفع والمعنى اي نفع ينفعهما عويلهما والعويل رفع الصوت بالبكا او ما الشرطية
كقول جرير ❊ فما شئت فاغضب فقلت بني عاجل ❊ ما شئت اذ ظعنوا لبين فانعب ❊ ويحذف
عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كان يقال لك لم تسر فتقول بلى سيرا حثيثا او معنوية كقولك لمن
تاهب للسفر راشدا مهديا ولمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن حج حجا مبرورا ويحذف عامل
المصدر وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل اي من اللفظ بفعل لم يوضع في لسان العرب ولا يحتاج ان المصدر حينئذ
يحتاج الى عامل محذوف فقد يقال ان المحذوف هو الفعل المرادف فيقدر في ويل زيد وبل له مثل قعدت
جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه القياس ولا يلزم من كونه لا يلزم من كونه محذوفا وفاصحة
النطق به نحو المصدر المهمل الفعل قسمه المصنف الى ثلاثة انواع احدها المفرد نحو افة وتفة اي قذرا
والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وجفرا اي تبا وبهرا له اي تعسا اما بهرا فبمعنى غلبة فله فعل
مستعمل الثاني المضاف نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا
بالنصب اي دع زيدا وسياتي في ذلك الكلام في باب اسماء الافعال ان شاء الله تعالى الثالث ما يستعمل
مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد اي رحمة له ومنه ويلا وويب او لكونه بدلا من اللفظ
بفعل مستعمل في لسان العرب ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به
لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحده في طلب يتعلق بمستعمل سوا كان الطلب
امرا او نهيا او دعاء فالامر نحو فضرب الرقاب والنهي نحو قياما لا قعودا قال في شرح الكافية اي فقم قياما لا تقعد
قعودا فلا ناهية ومجزومها محذوفان وبعضهم صرح بمنع حذف مجزومها وانشد المصنف شاهدا على
النهي قول الشاعر ❊ وقد زادك حزنك لما قيل حزنا ❊ حتى كان الذي يبهاك تعزيه بكا ❊
وكانه مبني على ما اثبته كلامه في شرح الكافية من صحة حذف المجزوم بلا الناهية والاعتماد على ذلك ينبغي
ان يجي وهما لا يحذف بانه قصد تشبيه المصدر لا الاعراب غير ظاهر قال الشارح حاكيا عن بعضهم واظنه
ابا حيان والذي يختار ان لا النافية والاسم مبني معها على الفتح ولو نون ضرورة قلت ويحتاج مع ذلك
الى ان يقال ان هذا خبر في معنى النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع قول الشاعر كان الذي
يبهاك تعزيه بكا والدعا نحو غفرانك ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا له وجدعا لشانيه او في خبر عن انشا
بحسب المعنى نحو حمدا وشكرا صرح به الشلوبين واورد عليه سوال وهو انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا او احمده
حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب بانه مع التلفظ بالفعل يكون خبرا لا انشا واذا كان
انشا فيكون المصدر والفعل متنافيين فيهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر ترك الفعل

الصيغة

وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر او خبر عن انشائي اي بحسب الصيغة والمعنى جميعا نحو اَفْعَلْ ذلك وكرامة ومسرة اي واكرمك واسرك والكرامة اسم موضوع للمصدر الذي هو الاكرام او وقع توبيخ مع استفهام ودونه فلمس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية وتخاطب كقوله اطربا وانت قنسري وقول الاخر اعبدا حل في شعبي غريبا ألوما لا ابا لك واغترابا او غايب في حكم حاضر كقولك وقد بلغك عن شيخ يلهو الهوا او تتعلاك المستيب تولغه منزلة الحاضر حين خاطبته ومفهوم كلامه انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب بالغيبة لم يكن الحذف واجبا اذا لم تنزله منزلة الحاضر هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول الشاعر خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب كذا مثل الشارح وغيره قلت وقد يقال ان هذا على اضماره همزة التوبيخ كما تقرر الاستفهام المحقق وهنا سوال وهو ان يقال الكلام اما خبر او انشا او طلب على راي من يجعل الطلب قسيم الانشا وقد تضمن كلام المصنف ان الاقسام الثلاثة يجب فيها حذف العامل فيما هي الصورة التي يكون المحذوف معها خبرا وما وجه تعداد الصور الاتية بعد مع ايهاد اخله تحت هذا الكلام وما وجه جعل التوبيخ قسيما لهذه الثلاثة وهو لا يعدوها لما بينا من انحصار الكلام في الانواع الثلاثة والجواب ان المراد ان الحذف واقع في هذه الانواع لا ان هذه الانواع يجب فيها الحذف مطلقا فالمعنى او لكونه قد جعلته العرب بدلا من اللفظ بفعل في طلب او فعل خبري الصيغة ومعنى انشا اي المعنى او خبري صيغة ومعنى او في توبيخ الى اخره ولكن السائل يهما انما هو مسيلة الانشا او غير انشائي والباقي قياسي فقد خلط السماعي بالقياسي وهذا وجه الاعتراض عليه ولو حمل كلامه على ان الجميع قياسي لزم الاعتراض بما تقدم او ان الجميع سماعي لكان مخالفا لما قاله النحاة فيما علي المراد وانه قياسي بقي التنبيه على شي اخر وهو ان بعض شعرا الحماسة قال اسجنا وقتلا واشتياقا وغربة ونأي حبيب ان ذا لعظيم وان امرا دامت مواثيق وده على مثل هذا انه لكريم والذي يظهر ان الهمزة في مثله للتعجب لا للتوبيخ فاما ان يكون الحذف في هذا النوع غير واجب او يكون في كلام المصنف نقص او يقال هو داخل تحت الانشائي لان التعجب انشا او لكونه تفصيلا عاقبته طلب او خبر وكانه اراد بعاقبتهما الفوائد التي تترتب عليهما وتاتي على اثرهما فمثاله في الطلب قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا فطلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر ويقول زيد يكتب فقراه تعبدا او بيعا او عمرو يشترك طعاما فاما بيعا واما اكلا او نحو ذلك ومنه قول الشاعر لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل او لكونه نائبا عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا فهذا المبتدا هو الناصب لهذا المصدر اي يسير يلزم حذفه وجوبا وصار المصدر المكرر نائبا عنه وليس المراد انه نائب عنه في الخبرية انما هو نائب عنه في الذكر اي هو كالعوض فلا يجتمع معه واحترز بذكر التكرير عن مثل كلا اذا دكت الارض دكا دكا وباسم العين عن اسم المعنى اذ لو وقع اسم المعنى مبتدا لرفع المصدر على انه خبر عنه نحو امرك سير سير وبالتكرير من عدمه فلا يجب الحذف حينئذ حذف العامل المكرر نحو زيد سيرا واطلاقه هنا الاطلاق يقتضي انه لا فرق بين ان يكون مع المصدر غير المكرر استفهام اولا وحكى في البسيط قولا بانه مع الاستفهام يجب اضمار العامل تنزيلا للاستفهام منزلة التكرير او حصر عا والا او بانما نحو ما انت الا سيرا او انما انت سيرا والمصدر مع التكرير او الحصر قد يجي مقرا بالامر وقد يكون مع المعرف نحو زيد السير السير وما انت الا السير البريد وانما انت السير قال الرضي وانما وجب حذف العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يوهم احيانا والله بينقبض ويبسط وذلك ايضا لشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان

فلما

فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف في هذا الكلام قلت وقد وقع له في باب المبتدا اما بيان في هذا او ذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي قاله هنا هو الحق والاول غير مرضي او لكونه موكدا مضمون جملة ناصة على معناه بحيث لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر نحو له على الف درهم اعترافا فان الجملة المذكورة وهي له علي الف درهم نص في الاعتراف ولا يتطرق اليها احتمال غير الثبت فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يوكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة وهو موكد لنفسه كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد هنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون الجزء الثاني او موكد مضمون جملة محتملة لغير المقصود صايرة به اي بالمصدر نصا في المقصود نحو زيد قايم حقا فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جا المصدر المذكور صارت به نصا في الحقيقة وهو موكد غيره في مثل هذه الصورة لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى وقال الرضي الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه وللاملتبس فموكد لان معنى الثابت كيف لا وهو معنى الثابت فانه مكرر واذا لم يكن الثابت ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكيف اما يوكد نفسه نحو قال ان معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ او جميع الاخبار من حيث اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا نحو قال ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قايم غير حق او هو عبد الله غير باطل لان اللفظ الدال لا بد له عليه قال واما قيل لمثل هذا المصدر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما توكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الذي لا يحتمل الا الذي المعنى لنقيضه فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنا بينين عن الناصب وقد يلتبس مقامه والاصح منع تقديمهما اي المصدرين الموكد لنفسه والموكد لغيره عن مكانهما الذي وتقتضيه وتوسطهما في الكلام الموكد بهما فيشمل هذا التنشير التقدم والتوسط وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط ولكن كلامه في الشرح يزيل هذا الايهام فانه قال لان مضمون الجملة يكون للعامل فيهما ولا تتافي الا بعد تمام الجملة هذا النص فلو حمل كلامه على الوجه الذي فسرناه به قال الرضي وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل ولا يكونان اذن من هذا الباب ومن المصدر الملتزم اضمار ناصبه المصدر المشبه به مشعر بحدوث اي دال على امر حادث متجدد لا على امر راسخ ثابت في موضعه فخرج نحو فاذا له دكا دكا الحكما وله علم علم الفقها وله هدي هدي الصلحا لان له ذكا وله علم وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان الصوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل المحذوف بعد جملة تخرج فاذا صوته صوت حمار فالرفع لا غير حاوية فعله وفاعله تخرج نحو فاذا فيها صوت صوت حمار فانه لا يكون فيه الرفع ووجه النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هناك مصوتا لاستحالة وجود

وجود الصوت بصوته فكان الفاعل مذكورا معنى دون لفظ يعني ان استعمال تلك الجملة على فعل المصدر وفاعله
انما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فخرج نحو فاذا هو له صوت فلا تقدير وتخرج المسئلة حينئذ عن فرضها على الوجه
المذكور ولا صلاحية للعامل فيه الواو للحال اي وبحال انه لا صلاحية للعامل مع وجوده ويلزم من نفي الصلاحية نفي الصالح
لو المعنى حينئذ ولا شك ان الجملة صالح للعمل ولا اذا صلاحية مع وجوده ثم حينئذ المضاف ذكر مع لا الذي
كان مضافا اليه وهذا اوضح معنى ومثل الشارح لذلك بنحو له صوت صوت حمار فان صوت حمار في هذا ينتصب
بمذكور لا بمضمر قلت الوقوف مع هذا يقتضي ان لا يكون لقوله ولا صلاحية للعامل فائدة اذ هو مستغني
عنه بمفهوم قوله دون لفظ فانه احترز به كما اسلفناه عن كون الجملة المتقدمة حاوية لفعل المصدر
وفاعله لفظا والمثال الذي اورده من هذا القبيل وبالجملة فمتى اشتملت الجملة على فعل المصدر وفاعله
وجب وجود الصالح للعمل في المصدر فلطالما يظهر لي ان يمثل لذلك بقولك مررت بزيد فاذا له صوت
بيد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على فعل المصدر وفاعله معنى دون لفظ لكن فيها ما يصلح للعمل في هذا
المصدر على جهة الحالية وهو بيد فليكن حالا ولا يكون اذ ذاك مصدرا منصوبا بفعل ملتزم
الاضمار لعدم الداعي الى ارتكاب الحذف وحينئذ فيخرج عن فرض المسئلة فتأمله ومثال ما اجتمع
الشرائط المذكورة فيه مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى [illegible]
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والفعل يدل على الجملة المتقدمة دلالة
تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم
مقام المصدر كما في اعطى عطا وتكلم كلاما قال الشارح فان قيل ما الداعي الى تقدير الناصب في قولهم
له صوت صوت حمار فلا كان صوت هو العامل لانه مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم له صوت انه
يعالج الصوت ويخرجه على هذه الصفة بل اريد بما يسمع والصوت ليس هو المقدر زمان والفعل ولا الواقع
بدلا من فعله وانما يراد به الناشي عن التصويت قلت هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله الرضي فانه
قال وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت
به في حالة تصويت ومعالجة فاما دعوى الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من
اللفظ بفعله فممنوعة وبيانه في ذلك كلام ان شاء الله تعالى واتباعه جائز اي رفعه على النعتية للاول فان
كان نكرة نحو فاذا له صوت صوت حمار رفعا لا بدال وعن الخليل اجازته على الصفة على تقدير مثل وقول
المصنف لا يأتي سيأتي الوجهين لقوله واتباعه وان وقع صفة موقعه اي موقع المصدر الواقع بعد
جملة مشتملة على معناه وصاحبه ولا يوجد في المسئلة نبه التنبيه فانه غير مراد البتة وكلامه موهم
فاتباعها اولى من نصبها تقول فاذا له صوت اي صوت واذا صوت له الرفع وقد سمع النصب قال
رؤبة بن العجاج • في الزدهاف ايما ارده ان روي بنصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف
وحمله الجوهري منصوبا على الحال فان قلت جعلوا من جملة الامثلة فاذا له صوت صوت حسن مع ان
الواقع هنا مصدر وصفته لا مجرد الصفة فما وجهه قلت لما كان المصدر هنا موطئا لم يلتفت اليه
الا باعتبار الوصفية اذ المقصود صفته فكانها وحدها هي الواقعة موقع ذلك المصدر وكذا المصدر
التالي جملة خالية من عامله اي من صاحب المصدر له والمراد به صاحب المصدر نحو مررت بالدار فاذا فيها صوت
صوت حمار وهذه عكس مسئلة المشتمل على الشروط فان الاتباع في تلك مرجوح وفي هذه راجح لان عدم
ذكر الفاعل اخرج الكلام عن ان يكون على معنى يتفعل كذا ووجه النصب قد اسلفناه وقد يرفع المصدر
بالنصب على انه حال من قوله المنتظر متقدمة عليه والمقيد هو النائب عن الفاعل وعامله يرفع
وذلك كقوله صبر جميل فكلانا مبتلى وخبر المكرر من عطف المفردات فخبرا معطوف على الحال
المتقدمة فهو حال او الحكم معطوف على النائب عن الفاعل المتقدم فهو ايضا نائب عن الفاعل وذلك للتحقق

سبحو سبر والمحصور نحو ما انت الا سيرا والمؤكد نفسه نحو له علي الف درهم اعترافا اي هذا اعتراف ولم يبق سيبويه
على رفع المؤكد لغيره واختاره الفرا والمبرد وليس ببعيد في القياس والمصحوب انشائيا كقوله
عجبت لتلك قضية واقامتي • فيكم على تلك القضية اعجب • وروى سيبويه ان بعضهم قيل له كيف اصبحت
فقال حمد الله وثناء عليه هذان مثالان للمسئلة وروى عن يونس ان رؤبة كان ينشد عجب وقدره السيرافي
امري عجب ورده ابن عصفور بانه يقتضي ان يكون لتلك متعلقا بعجب وانما يتعدى بمن واجاب ابن الطابع
بجواز ان يكون بيانا مثله لك بعد سقيا وان يكون صفة وقال الاعلم هو مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى
المنصوب وكذلك قاله الكوفي من المصادر التي رفعت بعد النصب نحو صبر جميل قال لان الكلام قد تم
واستقل ورده عليه ابن الضايع فقال ان اراد ان المعنى تام فسلم وعلة ذلك الحمل على المقدر قال ويلزمه
في النصب ان لا يقدر ناصبا لان المعنى تام ورد عليه ابن خروف ايضا فقال لم يرد مبتدأ لا خبر له الا في اللفظ
سابيد مسد الخبر قاله الشلوبين وحسبك يتم الناس العمل المجزوم قال ابن الضايع واجازوا ان يكون عجب
لتلك مبتدأ وخبرا قلت وتلخص انه مبتدأ ذو خبر او مبتدأ لا خبر له او خبر ورد ابن خروف
مشكل لانه يقال حسبك ولا يقول ينفصل بعده فان كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم ايضا
او خبرا انشائيا كقوله • اقام واقوى ذات يوم • وخيبة لاول من يلقى • كذا مثل المصنف وهو قول
السيرافي ذكرها انها خبر لا دعا قال لانه يصف اسرا جاع واقوى بعض في ذاده فخيبة لاول من يلقاه
وعليه فالتقدير فالامر الواقع خيبة وسيبويه انما ذكره في معاد الدعا واجاب السيرافي بانه
انما ذكره معها لشبهه بها في انه منوع ولم يبق بعد ورد الاعلم على سيبويه ذلك اعني جعله من قبيل ما يراد
به الدعا وقال الشلوبين حمله على الدعا لانه اولى ابلغ اي فخيب الله من يعرض نفسه لهذه المهالك وهي تظهر
كلام سيبويه يدل على ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا قال الشيخ وقد يفهم هذا من قول
المصنف وقد يرفع بعض هذه وليس بقياس اذا اردت معنى النصب كما كان في اخواته لانه للفعل خلافا
لمصنفه وهذا الذي حكاه الشارح عن المصنف لعله في النسخة التي بيدي الان وقد ينوب عن المصدر
اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك وكلوه هنيئا مريئا نعتا بدا اسم فاعل من عاذ يعوذ
وهو ظاهر وهنيئا ومريئا صفتان اما من هناك الشي وامراك فهو هاني ومري او من هنؤ ومرؤ
مثل شرف ولهذا الثاني اولى ومتعين لان الصفة المشبهة انما تجي من القاصر وايضا فعيل من الثلاثي
قياس ولاسيما من فعل بالضم واما من افعل فالقياس مفعل وجوز ابو البقا وجماعة وهو ان يكونا مصدرين
كالتهنئة واعاما به الاصوات والسير وكلام سيبويه يقتضي انهما ليسا مفعولا مطلقا بل حال موكدة
او مبينة فانه قال التقدير هناك الخير هنيئا مريئا او ثبت لك الخير وجوز الزمخشري في فكلوه هنيئا
مريئا كون هنيئا حالا من ضمير فكلوه او نعتا لمصدر محذوف اي اكلا هنيئا ومفعولا مطلقا اي هنأكم
ذلك هنيئا ولم يذكر سيبويه في ناصبهما الا الحذف فالزمخشري يجوز كونه مذكورا كالرابت وجوز ان لا يكون
حالا ولا مصدرا بل نعت المصدر وتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان او مصدران وهل فعلهما قاصر
او متعد وهل هما مفعول مطلق او حال وهل يكون عاملهما مذكورا او لا واذا قيل بانتصابهما على المفعول
المطلق فهل هو بالاصالة نيابة عن المصدر ربما كما قال ابو البقا او على سبيل النيابة كما في عائذا بك على ما قرر المولفين
واقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس الصفات في هذه
الامثلة الثلاثة قائمة مقام المصدر في التوبيخ لكن التوبيخ في الاولين لحاضر وفي الثالث لغائب وهو في الثالث محمول
عن حرف التوبيخ مثل قوله حو لا ولا ما لا البيت وقد عرفت ما فيه واسما اعيان كتربا وجندلا وفاها
لفيك فهي قائمة مقام المصدر ونصبها كنصبه وان كانت جواهر ولهذا يقال تربا لك كما يقال سقيا لك

رب ربت ربما تربت وجند لقد اسئل
هو المذهب الشلوبين وعليه مشى المصنف هنا وقدره الرضي **والمؤكد ذا ناب** قال الشارح كـ
ضربته سوطا وضربته فاها لفيك عند سيبويه والمغيبة عند بعضهم وحملوا في معنا لهم عند اللقا جلا اعود
والمنصود به الاذكار وهو قول رجل من بني اسد وبنو عامر قد حملوا في معركهم اسدي فيه الاسديين
شنوه لخلق ذا ناب وهو الحسن وقيل بل كانت له ناب طويله لم يستطع بها بنو اسد فراه بعض الاسديين **والاصح كون الاسما مفعولات**
فقال ذلك الكلام منكرا عليهم فلم يسمعوا فتمنوا ان قومه هزموا وقتل منهم اعور وقال ابن خروف
فيقدر الزمه الله تربا واطعمه تربا وكذا اجندلا وجعل الله فاها لفيك واستعملوا اعور وقال ابن خروف
حقيقة التقدير هنا استقبلوا عور يحمله حالا **والصفات احوالا** موكدة لعاملها المقدر نحو وارسلناك
للناس رسولا وقال المبرد هي منصوبة بفعل مقدر من لفظها وجاز ان يكون فاعل تستوي المجرور بالاول ان
المتكلم ملازم لها وان بعضهم حكى عن سيبويه انها مفعولية ولا يطرد بمعنى المصدر هذا ولم يبلغ عندي الى الاكل
وهو التقدير عندهما برى اسما الاعيان منصوبة نصب المصادر وتاسلها فعل الجوهرية ما يستوي الشي والله المستعان
المفعول له وهو المصدر وهو المصدر لجنس ليشمل المفعول له وغيره
باب
فان قلت فقد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد ولو دل على انه نصب لكونه مفعولا
لمع انه غير مصدر فيرد قلت لا اسلم انه مفعول له ونصبه لا يعين ذلك لاحتمال يرد وقد خرج على ان يكون
الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القائل تقدير اما بمهما
بكن من شي بل يقدر في كل مكان بما يليق به واما سيبويه فقال هذه اللغة خبيثة قليلة قال ومع
ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير
واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كقولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا
اباك قال الرضي واحمل على الحال في مثله ضعيف واحسن منه بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى
ذو عبيد مالك قلت اما كونه لا معنى له فغير صحيح اذ تقديرها الشي العام الذي يوجد بهذه الحال
منصور ولمعنى ظاهر والتقدير مهما تكن من شي في حالة كون ذلك الشي عبيدا فهو ذو عبيد واما
جعله مفعولا لما بعد الفا لكونه بتاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول
به **المعلل به حدث** لخرج ما ليس كذلك نحو رجع القهقرى ونحو القرفصا **شاركه في الوقت** في محل رفع على
انه صفة لحدث والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى الحدث وضمير المنصوب يعود على المصدر احترج
بذلك نحو جئتك امس طمعا غدا في معروفك قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترط سيبويه ولا احد من
المتقدمين فعلى هذا يجوز المثال المذكور **ظاهرا** حال من الضمير المنصوب في شاركه العايد على المصدر المعلل
وذلك مثل ضربته تاديبا له **او مقدرا** عطف على الحال المذكور مثل اللهم ايمانا بك اي افعل هذا لايمان بك
بك ويجوز ان يكون صفة منطلقا في قوله تعالى انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان
مارد قال الزمخشري وحملا على المعنى لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسما وحفظا لها من الشياطين
كما قال تعالى ولقد زينا السما الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يقدر الفعل المعلل اي وحفظناها من كل شيطان
زيناها بالكواكب قلت وقد اقتضى تقديره ان المفعول له عا وجهين التاويل والاضمار وانه يكون تقدم
على عامله وهي مسالة خلاف لم يتعرض اليها المصنف والجمهور على جواز ذلك ومنع تقديمه في اخرين وبرد عليهم
قول الكميت ° طربت وما شوقا الى البيض اطرب ° ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ° وقول محمد
° فما جزعا ورب الناس ابكي ° ومن ذلك ما ورد به السماع **وشاركه في الفاعل حقيقة** نحو ضربته تاديبا له
او تقديرا نحو ضرب اللص تاديبا كذا مثل له الشارح وغيره وفيه نظر لان الفاعل المحذوف حقيقي مشارك
المصدر المعلل فيه مشاركة حقيقية لا تقديرية والصواب التمثيل بقوله تعالى يريكم البرق خوفا

وطمعا

وطمعا بمعنى يجعلكم ترون **وينصبه** اي المفعول له **فهم الحدث** المعلل الذي تقدم ذكره فاللام للعهد الذكري
وهو قوله فيما تقدم حدث **نصب المفعول به** وعلى هذا افرده بابا مستقلا نظرا لانه نوع من انواع المفعول
به نحو واختاره موسى قومه **لا الصاحب في الاصح** خلافا للزجاج وهو مذهب سيبويه والفارسي قال ابن عصفور وموضع
لانه جواب لم فعلت فكان القياس ان يقول لكذا ولكنك اسقطت اللام ونصبت الاسم بالمصدر المعنوي لان
قولك ضربته تاديبا قد دخله معنى ادبته بضربي تاديبا فانتصب لذلك والفعل قد يتعدى تعديته فعل
بمعناه ولذلك اذا قرنت بالمصدر او اتخذا في الزمان لم يجز النصب لفقد الشبه اذا المصدر لا يكون
الا كذلك قلت ومما يؤيد صحة كونه منصوبا على الوجه المذكور صحة التصريح معه بالجار كما سياتي **لا نصب**
نوع المصدر خلافا لبعضهم فان بعض المتاخرين ذهب الى انه مفعول مطلق لبيان النوع على حذف
المضاف فمعنى قعدت عن الحرب جبنا قعدت عنها قعود جبن ومعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب
وهذا المذهب نسب الى الزجاج قال المصنف في الشرح وليس ذلك بصحيح بل مذهبه مذهب سيبويه
وكان في نسخة التسهيل القديمة وشرحه القديم نسبة ذلك الى الزجاج كما فعله ابن الحاجب وغيره
ثم رجع عنه الى ما في هذه النسخة التي شرحناها ورد هذا المذهب بانه لو كان مصدرا نوعيا لامتنع
دخول اللام عليه كما امتنع دخولها في رجع القهقرى وقعد القرفصا لكن دخول اللام جائز باجماع
فثبت بطلان هذا المذهب ونقل ابن عصفور عن الزجاج انه انتصب بالفعل من لفظه ولذا لا اضمار
والتقدير في جئت اكراما لك اكرمتك اكراما قال ونص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني لم ذا الشارح
ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب لانه عندهم منتصب انتصاب المصدر وليس على اسقاط الحرف **وان تغاير**
الوقت او الفاعل وكان الاولى ان يقول الوقت او الفاعل لاجل تفاعل **او عدمت المصدرية جر باللام**
اما تغاير الوقت فكقول امرى القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
اذ خلع الثياب وقع والنوم متوقع لم يوجد بعد واما تغاير الفاعلين فكقوله واني لتعروني
لذكراك هزة ° كما انتفض العصفور بلله القطر ° اذ فاعل تعرو قوله هزة وفاعل الذكرى هو المتكلم
واما عدم المصدر فكقوله الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وهو ظاهر **وجر المستوفي للشروط**
النصب مقرونا بال اكثر من نصبه مثل قولك جئت للاكرام فجره اكثر من نصبه ومما جاء منصوبا مع اقترانه
بال قول الشاعر ° لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعداء ° **والمجرد من ال بالعكس** اي نصبه
اكثر من جره ومنع الجزولي الجر مع التنكير فلا يجيز قمت لاجلالك قال الشلوبين ولا اعرف في ذلك
سلفا قلت ويؤيده جوازه قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والبا هنا السببية كاللام **والمتوسط**
الامران النصب والجر في المضاف قال تعالى لايلاف قريش وقال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات
الله والاولى ان يحال ذلك على السماع **ولا يلزم مصدرية** **لا يشترط اتحاد الفاعل** استدلالا بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا مصدران في موضع الحال من المفعول اي خائفين وطامعين او من الفاعل على
ان يكون بمعنى اخافة واطماع فهما مصدران محذوفا الزوائد وعليه فلا تغاير بالنسبة الى الفاعل
واستدلوا ايضا بايات والكل متاول فلا نطول بذكر ذلك
باب
المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه وتسميته ظرفا من اصطلاح البصريين والكوفيين من يسميه بالظرف ولا
مشاحة في الاصطلاح **وهو ما ضمن من اسم وقت او مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور او مقدر ناصب له**
قال المصنف في الشرح هنا ولي قولي ما ضمن معنى في الحال والظرف وغيرهما مطرنا السهل والجبل فاخرجت الحال
بقولي من اسم وقت او مكان واخرجت الاخير بقولي باطراد فانه لا يقال اخصبنا الجبل والسهل ولا مطرنا
القيعان والتلول وعلم منه ان ما بعد دخلت ليس بظرف لانه لا يقال مكثت الدار ولا صليت البيت

ذلك قال
خبرا لا يقال زيد الدار ويوم الخميس في تنبيهه لسيبويه انه ظرف مع انه مصرح بخلاف وانه
ويجيئ بقول الواقع فيه ناصب له مذكورا ومقدرا وان الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه مما فيه
نوعان مذكور ومقدر وقلت قوله ان الحال ما معنى وخلاف ما وقع له في باب الحال انها تتضمن معناها
معنى في لا انها تتضمنها معنى في وهذا هو الصواب وقوله من اسم وقت او مكان يخرج عليه او باق على معناها
ليدخل فيه نحو جئت قدوم الحاج وسرت عليه طويلا وصمت ثلاثين يوما وانصرفت كل اليوم او بعضه
وقوله انما بعد دخلت ليس بظرف نحو ماش على بعض الاقوال التي في المسألة وهي ثلاثة احدها ان المكان
المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيها بالمكان المختص بغير المختص بفعل وهو مذهب سيبويه والمحققين
قال ابن الحاجب وهو الاصح الثاني انها متعدية وفي الاصل بحرف الجر وهو الى الا انه حذف وحرف الجر اتساعا فانتصب
على المفعول به وهو مذهب الفارسي وابن دريد واختاره المصنف الثالث انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض
ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن
وافقه وقوله الواقع فيه متعلق بمعنى وقوله مذكور مثل خلت يوم الجمعة امامك فالناصب لهما الفعل الواقع
فيهما وهو مذكور وقوله او مقدر نحو الرحيل يوم الجمعة اي مستقر يوم الجمعة وزيد امامك اي مستقر
امامك والناصب لهما الاستقرار وهو مقدر كما رايت **ومبهم الزمان** وهو ما دل على قدر من الزمان غير
معين كوقت وحين وزمان وساعة **ومختصه** وهو خلاف الاول مثل المعدود وغيره كالمحرم وسائر اسماء
الشهور والصيف والشتاء واسماء الايام كالسبت والاحد وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول
العلم **لذلك** اي لكونه مفعولا فيه منصوبا بمذكور او مقدر كصالح وهو خبر مبهم الزمان او مختصه وحذف
الخبر من الاخير للقرينة ولذلك متعلق بصالح **فان جاز ان يخبر عنه** بان يكون فاعلا او مبتدا نحو جاء يوم
الجمعة ويوم عرفة مبارك **او يجر بغير من** نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وعلى عينيه اسوده وعلى حيانه اسوده
فمتصرف اي يحكم حينئذ بتصرفه فلذلك ان تدخل عليه عوامل النصب والرفع والجر ولا يريد مجردا المشتمة فعلي
هذا اذا قيل من القتال كان من مبتدا والقتال خبرا وجعل بعضهم من ذلك مثال سيبويه وهو من سير عليه
نقال ان من مبتدا اخبر لجملة قلت وهذا لا يظهر فيه ان ضمير عليه راجع الى من بل راجع الى حال او نحو
ذلك مما تقدم ذكره وعلى هذا اذا ذكر من مبتدا فالعائد محذوف اي متى سرت فيه عليه ولا دليل على ذلك
بل الظاهر ان متى في موضع نصب على انها ظرف وهو الاكثر في هذه الكلمة **والا** جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من **فغير
متصرف** ولم يلتفتوا الى الحكم بعدم تصرفه الى كونه مجرورا بمن لان من لما كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها
على الظرف الذي لا يتصرف كعند ولدن وثم **وكلاهما** اي اسم المتصرف وغير المتصرف بالنسبة **منصرف** اسم
فاعل من الصرف اي يدخله التنوين او ما عاقبه من ال والاضافة **وغير منصرف** فالاقسام اربعة متصرف
منصرف وقد تقدمت امثلته وغير منصرف بالنوع وغير متصرف **فالمتصرف المنصرف كحين ووقت** وساعة وشهر
وعام ودهر وحينئذ ويومئذ ليقال سير عليه حينئذ ويومئذ بالرفع فيهما حكاه سيبويه والذي لا ينصرف
ولا ينصرف ما عين من سحر مجرد قال ابو حيان ونقيضه ان يراد من يوم بعينه سواء ذكرت ذلك اليوم معه
كجئت يوم الجمعة سحرا ولم تذكره كجئت سحرا وانت تريد ذلك من يوم بعينه وسواء عرفت اليوم او نكرته نحو جئتك
يوما سحرا ثم نقل بعد ذلك بنقل عن ابن الطراوة انه قال لا يقع سحرا لا على سحر يومك فتقول خرجت سحرا والانت
تريد به سحر يومك الذي انت فيه ولا تريد به سحرا اسك حتى تقيده فتقول خرجت يوم الخميس سحرا وسحر
يخالفه فلا اورده على انه يخالف لما ذكره واجازة ابي حيان ذلك في جئتك يوما سحرا ويوم الجمعة سحرا يقتضي
ان يكون تعريفه تعريفا محدودا او تعريفا غير محدود فيكون شخصيا وجنسيا فان قلت اقتصر المصنف
في هذا التقسيم على لفظ سحر وشبه الفاظ اخر فما ذكر في عدم التصرف وعدم الانصراف وهي عشية

في لغة

قلت ويعتبر بين هذا الاعتبار واما ما ورد من نحو التعريض فلا يلتفت اليه
[illegible]

في لغة وعتمة وضحوة فشاذ كما نبه عليه قريبا ان شاء الله تعالى **والذي يتصرف ولا ينصرف كغدوة
وبكرة علمين** قال المصنف في شرحه قصد بهما التعيين او لم يقصد لان علميتهما جنسية فيستمر لان استعمال
اسامة وكما لا يقال عند قصد التعميم اسامة مثل السباع وعند التعيين هذا اسامة مثل الضباع وعند التعيين
هذا اسامة كذا غدوة تقول غدوة وقت نشاط ولا سيما الليلة الى غدوة وبكرة في ذلك كغدوة وقد
يخلوان من العلمية فيتصرفان وينصرفان ومنه وهم رزقهم فيها بكرة وعشيا هذا كلامه فان قلت وقع
في امالي ابن الشجري ان الخليل حكى في غدوة وبكرة الصرف فرد لو جئتك اليوم غدوة وجئتني امس بكرة
وهذا مع التعيين اذ المراد غدوة يوم معين وبكرة يوم معين وهو ما يقدح في ادعاء امتناع صرفهما
عند قصد التعيين قلت ليس كذلك لانه انما يحصل بهما مع التعيين حالة العلمية وما حكاه الخليل
انما يقتضي الصرف مع التعيين وهو اعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين ان يكونا علمين
لجواز ان يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات كما لو قيل كما في قولك رايت
رجلا وانت تريد شخصا معينا فيجعل علي ما اردته من المعين ولا يكون علما وادعى تحقق العلمية فيهما
مع صرفهما واستعمالهما على مذهب اخر يؤثر مع العلمية منع الصرف وهو انه ليس بالتانيث فان قلت
قول المصنف كغدوة وبكرة يشعر بان ثم اخيرهما فما هو قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل
وقد مثل الشارح من ذلك فقال الحسن اسقاط الكاف اذ لا نظير لهما **والذي يتصرف** بان يدخله التنوين
او ما عاقبه **ولا ينصرف** بل يلزم النصب على الظرفية **كبعيدات بين** وبعيدات جمع بعد مصغرا وبين بمعنى
فراق تقول لقيته بعيدات بين اي اوقاتا متفرقة قريبا بعضها من بعض فدل التصغير على القرب
والجمع على المرات قال الجوهري بعيدات بين فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه الزمن
ثم ياتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم ياتيه قلت ان كان المراد بالتمثيل لفظ بين من بعيدات
بين فهو منصرف لكن ليس ظرفا البتة اما معنى فلانه بمعنى الفراق مصدر زيادة بين وليس من اسما
الظروف وليس مشتبها من زمان او مكان واما لفظا فلانه مضاف اليه لا ظرف وعلى هذا فلم يجمع له
الوصفان وان كان المراد انما هو بعيدات فهو ظرف ولكن كيف سماه متصرفا مع انه لا تنوين فيه قلت
فيه ما يعاقب التنوين وهو الاضافة كما تقدمت الاشارة اليه وحد غير المتصرف لا يبعد في عليه وهو متصرف
وقد يقدح في هذا بانه انما يصح اذا ثبت انه لا واسطة بين المتصرف وغير المتصرف وفيه كلام سياتي ان شاء
الله تعالى **وما عين من ضحى وعتمة وعشاء وعشية** فتقول لقيته يوم الخميس ضحى وليلة الجمعة عتمة وعشاء
وعشية بالصرف في الجميع لانها نكرات وكونها اريد بها ازمنة معينة لا يقدح في تنكيرها كما سبق ويدل على
تنكيرها صحة وصفها بالنكرة نحو لقيته يوم الخميس عشية مباركة ونحو ذلك وكلها تلزم الظرفية فلا يقال
ثلا يقال سير عليه يوم الخميس ضحوة بالرفع نص عليه سيبويه **وربما منعت الصرف والتصرف** ظاهر
كلام الشارح ان الضمير المستتر في منعت عائد على عشية وفي البسيط سمع في ضحوة وعشية منع الصرف وفي
الصحاح اذا اريد ضحوة يوم بعينه لم ينون وفي امالي ابن الشجري وحكى الخليل في ضحوة وعتمة ترك الصرف
فردك جئتك يوم الجمعة ضحوة وليلة الاربعاء عتمة بغير تنوين والاجود الصرف **ونحو بالممنوع الصرف**
بنصب الصرف على المفعولية وعطفه على الاضافة **ما لم يضف من مركب الاحيان** فخرج مركب المكان نحو
سهلت المرة بين بين ولا ينبغي الاخراج لان الحكم واحد فيهما ويجاب بان الكلام في الزمان وانما جاء بالاضافة
الى الاحيان لهذا الاحتراز ويعترض بان فيه ابهاما فلو اطلق لكان اجود وقد ذكر بين بين بعد هذا في اسماء
المكان التي لا تتصرف **كصباح مساء ويوم يوم** بالبناء على الفتح للتركيب لتضمنه معنى الحرف وخمسة عشر قال
الشارح واشار بقوله ما لم يضف الى انه اذا اضيف صدره الى عجزه تصرف فجاز ان يستعمل ظرفا وغير ظرف نحو سير

ابي بعيد آخر

ولولا يوم يوم ما اردنا ● جزاك والقروض لها اجزا ● قلت الاضافة والتركيب لا يجتمعان
عليه صباح كقوله ● ثم قال الشارح واشار بقوله من مركب الى انه اذا عطف
فاذا ذكر التركيب لم يحتج الى اشتراط عدم الاضافة ثم قال الشارح والعطف بالواو والاضافة واحد
احد معاني الخرجان استعمالها ظرفا وغير ظرف ومعنى ذلك حال التركيب والعطف بالواو والاضافة والتركيب
وهو انه يأتي كل صباح وكل مسا وكل يوم وزعم بعض النحويين في درج الغواص انهم لا يفرقون بين الاضافة والتركيب
فيهمون في ذلك وان الفرق هو ان المراد مع الاضافة انه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك
ضربت غلام زيد بالغلام دون زيد وقال الحريري زاد عليه هذا الفرق ليس مذهب احد من النحويين
البصريين قال السيرافي يقال سير عليه صباح مسا وصباح مسا مثل ضربت غلام زيد وان السير
لا يكون الا في الصباح كما ان الضرب لا يقع الا بالاول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان السير
وقع فيهما لم يكن للثاني فايدة وهذا نص واضح وقال سيبويه وتقول انه يسار عليه صباح مسا ومعناه
صباحا ومسا وهذا ايضا نص واضح في انه لا فرق في المعنى بين ان يكون صباح مضافا الى مسا او مركبا معه
ولكن غير متمكن معا فمنعهم من الصرف على ارادة القبيلة وبالصرف على ارادة الحي وخثعم ابو قبيلة
ذا وذات معنا في الزمان بالممنوع التصرف
من البين يقال لخثعم ابن انمار وقيل هو من معد
فينصبونهما على الظرفية ملتزمين فيهما عدم التصرف تقول لقيته ذا صباح وذا مسا وذات يوم وذات
ليلة اي وقتا ذا صباح ووقتا ذا مسا ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة اي وقتا صاحب هذا الاسم
ومدة صاحبة هذا الاسم فذا من الاسما الستة وموصفة موصوف محذوف وذات تانيثه واختصا
ذا ببعض كلمات الظروف وذات ببعض الاخر يحتاج الى سماع هذا الذي عليه جمهور العرب واما
خثعم فان سيبويه حكى عنهم انهم يحكمون لذا ولذات المضافين الى زمان بالتصرف فيخرجونهما عن
الظرفية فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع قال شاعرهم ● عزمت على اقامة ذي صباح
لامر ما يسود من يسود ● واما حكم غيرهم لهما بمنع التصرف فمن جهة ان صفات الاحيان يقبح نصبها فهما
سيان وان الاضافة فيهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلامهم فلم يتصرفوا فيها لذلك
واستقبح الجميع من العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقام والموصوف فاذا قلت سير
عليه طويلا وقديما وحديثا فكل من هذه الالفاظ المنصوبة صفة حين اذ المعنى سير عليه حينا وقامت
هذه الصفة مقامه على جهة العروض اذ هذه الصفة يتكلم مع موصوفها كثيرا وانما عرض في هذا
التركيب قيامها مقامه ولا يخفى ان هذه الصفة وهي طويلا وقديما وحديثا لم يوصف بها الحين وهذا المثال
منطبق على مسالة المتن واحترز بقوله عرض عن ان لا يكون قيامها مقام الموصوف عارضا بل كانت
في الاصل صفة ثم استعملت ظرفا كما استعمل الابطح والاجرع استعمال الاسما نحو قريب ومليا فانه يحسن تصرفها
نحو سير عليه قريب ومليا والملي القطعة من الدهر وهو من الملوين الليل والنهار وانما قيل لهما ملوان
لانهما يملوان بالحوادث تملي من النهار كقولك قطعة من النهار حكاه كذا قال الصفار وانت خبير بان الملوين
والملي والملاوة وملحق بهما كقريب ولم توصف مع سير عليه طويل من الدهر فيحسن التصرف ايضا وذلك
لان كثرة جريان الصفة مجرى الاسما كان للاول احسن من الاول ووصفها كما في الثاني يجوجان بها
الى شبه الاسما وحكم سيبويه بان الثاني احسن من الاول فانه قال ونقول يحسن سير عليه قريب لانك
تقول لقيته مذ قريب ورعاجي نت الصفة في كلامهم مجرى الاسم فاذا قلت سير عليه طويل من الدهر
كان احسن لان الموصوف في الاصل هو الاسما وظروف ما يصلح جوابا لكم واقع في جميعه تعميما وتقسيطا
وكذا ما يصلح جوابا لمتى ان كان اسم شهر غير مضاف اليه شهر ذكر حكم ما يصلح جوابا لكم وما يصلح
جوابا لمتى ولم يبين اولا ما الذي يصلح جوابا لكل منهما ويختص باحدهما ولايهم من ذكرها لاكتفا بهذا الحكم

عليه

وصباح ومسا

يا للنفوس ونركبه

١١٧

عليه فنقول الزمان على اربعة اقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتا فيقع جوابا لكم ولمتى ولا
معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومان
وثلاثة ايام واسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى دون كم نحو يوم الخميس وشهر
المضاف الى احد اسما الشهور كقولك شهر رمضان وشهر ربيع الاول فاما الذي يصلح ان يكون جوابا
لكم وهو ما يكون معدودا سوا كان معرفة او نكرة فان الحدث الذي تضمنه ناصبه وهو المراد بالمظروف
يكون واقعا في جميعه مستغرقا ان لم يكن ذلك الحدث ما يختص ببعض اجزا ذلك الزمان دون بعض
فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب ان يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة
والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم فان كان حدث الناصب مما يختص ببعض الازمان دون بعض استغرق
جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه
والثاني يعم جميع لياليه دون ايامه وهذا هو المراد بقوله تقسيطا واما الذي يصلح جوابا لمتى وهو ما
كان مختصا سوا كان معدودا ام لا فقال المصنف ان حكمه في كون المظروف واقعا في جميعه تعميما او تقسيطا
حكم المتقدم بشرط ان يكون اسم شهر غير مضاف اليه لفظ شهر فاذا قيل متى سرت فقلت رمضان
فيجب ان يكون السير واقعا فيه على جهة التعميم لاجزايه كلها ليله ونهاره واذا قيل لك متى صمت
فقلت رمضان وجب وقوع الصوم في جميعه على جهة التقسيط فيكون واقعا في ايامه دون لياليه
اذ الليل غير قابل للصوم ومفهوم هذا الشرط الذي ذكره المصنف يخرج نحو اليوم ويوم الخميس
في جواب متى سرت مثلا وهو صحيح من حيث ان هذا الايجاب به كم ويخرج ايضا نحو الشتا والصيف
وليس بصحيح فان هذا ما يصلح ان يكون جوابا لمتى وليس اسم شهر فلا يكون الفعل واقعا في جميع
فينداقع المنطوق والمفهوم بالنسبة اليه فكان الصواب ان يقتصر على قوله وظروف ما
يصلح جوابا لكم واقع في جميعه وكذا المظروف الابد الى اخره ويسقط ما بينهما او يقول وكذا ما يصلح
جوابا لهما ولمتى كما اذا كان اسم شهر غير مضاف اليه شهر ليلا يتوهم ان اسم الشهر المذكور فيخرج منه
نحو الشتا والصيف ونلخص العبارة وكذا ما يصلح لكم ولمتى جميعا كاسم شهر غير مضاف اليه
شهر فهذا يسلم من الابهام من جميعا ومقتضى كلام المصنف ان اسما الشهور اذا اضيف اليه لفظ
شهر كشهر رمضان وهذا مذهب سيبويه والجمهور قال الصفار ذكر سيبويه ان من المعدود اسما
الشهور كالمحرم وصفر وان كلا منها صار اسما للثلاثين يوما فمتى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيكون
جواب كم وسهرت شهر المحرم معناه وقت المحرم وخرج الشهر عن ان يكون اسما للثلاثين يوما لاضافته الى
الثلاثين وانما يكون ذلك وضعه الاصلي وهو الوقت فشهر المحرم بمنزلة وقت المحرم وهذا مختص يصلح
جوابا لمتى وهذا فرق بين المحرم وشهر المحرم بكون الواحد عددا والاخر غير عدد فان قيل من سرت
فقلت شهر المحرم لانه غير مختص ويصلح في جواب كم لانه عدد الشهر اذا اطلق ولم يتقيد بشي كان اسما للثلاثين
يوما ولم يحك العرب ذلك الا الزجاج فزعم ان المحرم كشهر المحرم فيكون العمل فيه وفي بعضه وتاول كلام
سيبويه تاويلا بعيدا ومن نصوص سيبويه ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الخميس وصار جواب
متى فهذه تفرقة بينة والقياس يقتضيها لان الشهر حين اضيف خرج عن كونه اسما للثلاثين يوما لانك
الشي لا يضاف الى نفسه قال الشارح ومقتضى كلام المصنف جواز اضافة شهر الى جميع اسما الشهور وهو
قول اكثر النحويين وذهب بعض الى تخصيص ذلك بما في اوله را وهو ربيع الاول وربيع الاخر ورمضان ولم يستعمله
العرب مع غير ذلك وقد استعمل مع ذي القعدة هذا كلامه قلت صدر كلامه يقتضي جواز
اضافة شهر الى رجب ولحن كلامه بدفعه وكذا المظروف الابد والليل والنهار مقرونة بالالف واللام
والدهر

الاستغراقية لا ينبغ الفعل الا في جميع ذلك الان ومنعه لعموم الازمنة واستغراقها الا ان يتجوز بها عن الكثير
فيخرج جما عن موضوعها ابدا لذلك فلا ينبغ الفعل في جميعها العدم ارادة حقيقة معناها قال سيبويه ومما
لا يكون الجوابية الا استعملا وذلك سير عليه الليل والنهار والدهر والابد لا تقول لعتبة الدهر والابد
وانت تريد يوما منه انتهى وانما لم يذكر المصنف مثل قولنا كل الازمنة وجميع الاحيان ونحوهما لان الحكم فيهما
واضح فلم يحتج الى ذكرها بل اقتصر على ما قد يخفى فان قلت اليس ابدا كذلك مع تجرده من الالف واللام
قلت لا لان ابدا لاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيدا لابد فيشمل كل
زمن من ازمنة عمره القابلة للصوم الحقيقي وفائدة ولا تقول صام ابدا وتقول لا اصوم ابدا **او قد يقصد التكثير**
مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل فتقول سرت المحرم وانت لا تريد التعميم وانما تقصد المبالغة
مجازا وكذا تقول سير عليه الابد والدهر والليل والنهار وانت لا تعم الفعل جميع الازمنة لكن على ما ذكرناه
من طريق المبالغة وهذا كما تقول اتاك اهل الدنيا وانما جاءك ناس فتنزل الكائنين منزلة اهل الدنيا
مبالغة **وما سوى ما ذكر من جواب متى** والذي ذكر من جوابها هو اعلام الشهور التي تضيف اليها لفظ شهر
والابد والليل والنهار فان يقع شيء سوى هذه الالفاظ المذكورة مما يصلح ان يكون جوابا لمتى **يجوز فيه**
التعميم والتبعيض كاليوم والليلة واسماء ايام الاسبوع ونحو ذلك **ان صلح المظروف لهما** فيعمل ذلك
بحسب ما يقتضيه المقام فنحو صمت يوم الخميس للتعميم ونحو سرت يوم الجمعة للتبعيض ونحو سرت يوم الاحد
يحتمل الامرين وجعل ابن خروف اعلام الايام كاعلام الشهور تنصرف الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم وسرت
يوم الجمعة كسرت شهر المحرم وقد بينا ذلك على ان الصيف والشتاء يرد ان على المصنف فيما تقدم ومما ورد ان
عليه هنا ان امله تراعى ان المصنف مذهب البصريين ان ما كان العمل في جميعه ينتصب على الظرفية
وذهب الكوفيون الى انه منتصب انتصاب المفعول به لا انه الظرف ما انتصب على تقدير في لاقتضائها التبعيض فلا
يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلاثة ايام اذا استغرقتها بالسير سرت فيها **فصل**
وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب فمنها اذ في الكلام على جملة من الظروف المبنية مع انتفاء التركيب عنها
واسميتها للاحتياج ولعدم مباشرتها الفعل في نحو جئتك اذ جاء زيد وايد الهاء لا لاسم الصريح نحو دالتك
امس اذ جئت والاضافة اليها بلا تأويل نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وتنوينها في غير نحو
حينئذ وبنيت للشبه الوضعي والمعنوي اما الوضعي فلكونها على حرفين بطريق الاصالة واما المعنوي
فلافتقارها الى ما بعدها من الجمل وهو موضوعه **للوقت الماضي لازمة الظرفية** فلا تخرج عنها بان تكون
فاعلا او مبتدأ مثلا واما تستعمل ظرفا نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا **الا ان يضاف اليها زمان**
صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح للاستغناء عنه نحو بعد اذ هديتنا فان قلت
الاضافة في الاول وهو يومئذ ما هي فان اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان واي معنى لقولك يوم
وقت كذا قلت لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت كذا او بيانية فيه كلام في باب
الاضافة ان شاء الله تعالى **او يقع مفعولا بها** نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وهو كثير في التنزيل واذ
قلنا للملائكة اسجدوا وانعرفتا بكم البحر ويقدرون فيه اذكروا فتكون مفعولا بهم وهذا الازم هو المقدر
فليس هذا الحكم ما استأثر به المصنف كما توهمه بعضهم وقد يقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والجمهور
على ان اذ لا يقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو المواضع التي استدل بها هو لا ظرف لمحذوف اي اذكروا
نعمة الله عليكم اذ كنتم واذكر قصة ادم اذ قلنا للملائكة اسجدوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ فرقنا بكم البحر
واذكر قصة مريم هـ ويؤيد هذا التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري

معنا
انتهى ط

وانا عم الفعل
تقدير عنده ثم
تقدير شرط

اذ

لا ذكر لان المراد ذكر
الوقت نفسه لا الذكر
فيه فتعين ان تكون
مفعولا به هو

كلام يقتضي جواز وقوع اذ مبتدأ او هو غريب فقال في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين انه يجوز ان يكون
التقدير منه اذ بعث وان يكون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن
من الله على المؤمنين وقت بعثه واعترض عليه ابن هشام في مغنيه وتكلمنا عليه في الحاشية التي كتبناها
عليه **ويلزمها** اي يلزم اذ **الاضافة الى جملة** اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا
ومعنى او معنى لا لفظا نحو واذ قال ربك للملائكة واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمعت الثلاثة
في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول
لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان قلت فقد اضيفت الى المفرد في قوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا
قلت الماضي فيه مضافة الى جملة اسمية حذف ثاني جزئيها والتقدير اذ ذاك كذلك **وان علمت**
الجملة المضاف اليها حذفت وعوض عنها تنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح
المؤمنون بنصر الله فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون **لا للجر خلافا للاخفش** فانه
زعم ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اسم الزمان مضاف
اليها ورد بان بناها لوضعها على حرفين وبان الافتقار في المعنى باق كالموصول تحذف صلته لدليل
قال نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا بالنجدة والشهامة وبان
العوض ينزل منزلة المعوض منه فكان المضاف اليه مذكور وبقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو
فاجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد
الاخرة اي ثواب الاخرة ورد بان حذف المضاف وابقاء الجر في نحو ذلك قليل جدا وهذا احد الدليلين
كلامهم ثم ما يقطع به على بطلان قوله انهم يقولون يومئذ بفتح الذال منونا للتخفيف كما حكاه
الشارح عن العرب ولو كان معربا لما جاز الاضافة لم يجز فتحه **ويمتنع ان يليها اسم بعده فعل ماض**
نحو جئت اذ قام زيد او بعده مضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا
فلذلك حسن اذ زيد قام واذ زيد يقوم كما حسن زيد قام وزيد يقوم بدون اذ ولم يجئ اذ زيد قام
كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بيان معنى الفعل وهو هنا مستفاد من اذ وفي شرح المفصل
لابن الحاجب انما قبح اذ زيد قام لانه اذا ريد الاسمية فليقل اذ زيد قائم اذ هو الاصل في الخبر والفعلية
فليقل اذ قام زيد فان قيل اريد الاسمية والتنبيه على المضي قلنا المضي مستفاد من اذ فان قيل
يلزم مثله في اذ زيد يقوم فيكون مستقبحا ولا قائل به قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس اصله الافراد
وانما الجملة الاسمية فعلية لا اسمية فان قيل يلزم من جواز اضافتها الى الجملة الاسمية ان يستقبح ذلك
قلنا يقوم على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية فصار بمجيئه لمعنى مقصود لا يستفاد
من اذ او هذا احسن اذ زيد يقوم لان الفعل جيء به لمعنى لا تفيده اذ اذا قلنا استشكله الرضي بان مثل
اذا يقوم زيد فقل له كذا انتهى ورده القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم
كما ثبت حكاية الحال الماضية **وتجيء اذ ايضا للتعليل** وفي بعض النسخ حرفا للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم
اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه
حرف بمنزلة لام العلة كما وقع في بعض النسخ التي شرحنا عليها او ظرف كما هو ظاهر النسخة الاخرى قولان
لكن المحكي عن القائلين بظرفيتها ان التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ اذ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء
اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب كذا قاله غير واحد قلت يلزم على الثاني كون اذ للتعليل
في نحو قولنا ما ضربت زيدا اذا اساء ولا قائل به ومثل المصنف للتعليل بالاية المتقدمة وبا بيتين اخريين
وهو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون قلت وجوز الرضي في هاتين الايتين ان يكونا اضربه

واذا عز اليوم وما
بعده وما نزل الله

لفظ متعلق باذ كافانا

عاقبة وانت اذ صحيح

عن اعمال المستقبل الذي هو سيقولون ونادوا وابح اذ
ايا وامّا اذا اعتبر لغوهم اما اذ لم يهتدوا به واعتذر عن اعمال المستقبل في الماضي عالابان العرض المعنوي هو قصد الملازمة
التي هي بلوغ الماضي وان كان وقوع الفعل المستقبل في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها القصد المبالغة **والمفاجاة** عطف
حتى كان هذه الافعال المستقبلة في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها تعد بينا وبينما كقوله
على التعليل وتجي ايضا للمفاجاة نص عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله وهل هي ظرف مكان او ظرف زمان او حرف
استقدر الله خيرا وارضين به ﴿ فبينما العسر اذ دارت مياسير ﴾ وهل هي ظرف مكان او ظرف زمان او حرف
مفاجاة او حرف زائد اقوال فاذا قلت بينا او بينما انا قايم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ تكون الفعل
الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما الا يكون ذلك لو كانت اذ غير موجوده وهو واضح وعلى القول بانها حرف
مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها في ما قبلها لكن اذا قلنا بانها حرف للمفاجاة فالعامل في بينا وبينما
فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني
عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور
وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا ولا بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما اي حين انا قايم حين اقبل عمرو
واقعت امثال عمرو ويقع في بعض النسخ بعد قوله المفاجاة وليست حينئذ ظرف مكان ولا زايدة وهذا
يوهم انها غاية بزيادتها عند كونها للمفاجاة وليس كذلك بل قال ابو عبيدة وابن قتيبة تكون زايدة
مطلقا وجعلا من ذلك مثال واذ قال ربك للملايكة واذ وعدنا موسى وليس بشيء وقد مضى الكلام
على ذلك **وتركهما** اي تركه اذ **بعد بينا وبينما افصح من ذكرها** كقوله ﴿ فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل الحوى ﴾
وكقول الاخر ﴿ بينا تعنقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع ﴾ خطرت خطرة على القلب ذكراك وهنا فما استطعت
ولذا لم يذكر اذ بعدهما اولى لاستقلال الكلام بدونها واستغنائه عنها ولعدم الاحتياج الى تكلف العامل
كما قدمناه **وكلاهما عربي** يعني ذكرها وتركها وقد تقدمت الامثلة واشار بذلك الى الرد على من زعم من اهل
اللغة انها لا تذكر بعدهما وكان الاصمعي لا يتبع ذكرها ولا اذا بعدهما ولكن يستفصح تركهما لكثرة مجي الفعل الذي
بعدهما بخلاف عليه وهو الذي تبنيه بعضهم جواب بينا وبينما عاريا من اذ واذا والكثرة لا تدل على ان المكثور
غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح وقد ورد ذكرهما معا في الكلام الفصيح فلا وجه للعدول عنه **وبلزم بينا**
وبينما الظرفية الزمانية قال الشيخ واصل بينا ان يكون ظرف مكان فلما الحقها الالف صارت للزمان
معنى اذ قلت التحقيق ان اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فقعدت جلست بينكما جلست مكان فراقكما
وسمي فعلت بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فبين كما تبين تستعمل في الزمان والمكان وهو اذا كل لازم للاضافة الى المفرد وكما تضاف
اليه تضاف الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضا
واشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كافه وقفت عليه والالف
تدلون به لو وقف كما اذا والظنونا فتعين حينئذ ان لا تكون الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف
الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قايم اي بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضي **والاضافة الى جملة** اسمية كما
سبق وفعلية كقوله ﴿ فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ﴾
وزعم بعض النحاة انه لا يضاف بينا وبينما الا الى الجملة الاسمية والبيت يرد عليه وجعل نسوس خبر مبتدا
اي بينما نحن نسوس ارتكاب الحذف من غير ضرورة فلا يصار اليه وكلام المصنف نص في ان الجملة
الواقعة بعد بينا وبينما مضاف اليها فمقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وهو خلاف الاول

والجملة

في المسئلة ومنهم انها مضافة الى زمان محذوف مضاف الى الجملة
وهو مذهب الفارسي وابن جني وهو ما كنا اسلفناه في التحقيق المتقدم وما والالف انما كانتا لما عن
الاضافة الى المفرد المصرح به والجملة وان وقعت مضافا اليها بحسب الظاهر بينا وبينما فانهما في الحقيقة
مضافان الى الزمان المضاف الى الجملة ومنهم من ذهب الى ان ما كافة دون الالف والمختار عند المصنف انهما
مضافان الى الجملة كما سبق **وقد تضاف بينا الى المفرد** كقوله ﴿ بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع ﴾
في رواية من روى تعانقه بالجر ويروي بالرفع على الابتداء وخص المصنف بينا بالذكر بالنسبة الى الاضافة الى
المفرد لانه محل السماع فلا يجي بها بينما في ذلك وهو الصحيح وقد اجازه بعضهم نحو بينما قيام زيد قيام عمرو
ومنها في بعض النسخ نفصل وجهها اي من الظروف المبنية لا للتركيب **اذا** وتدل على انها من اسماء الاحيان مامع جبا
الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدل الهامي اسم صريح نحو اجيئك غدا اذا طلعت الشمس وبناوها
تشبيها بالحرف معنى من جهة تضمنها لحرف الشرط وافتقارها الى ما بعدها وهي موضوعة **للوقت المستقبل**
متضمنة معنى الشرط ولذلك يقترن جوابها بالفاء نحو فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير اذا جاء نصر
الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا فسبح واشار **غالبا** الى انها قد تخرج عن معنى الشرط فتكون لمجرد
الظرفية الاستقبالية كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم
انه على تقدير الفاء مردود بان الفا لا تحذف الا في الضرورة او نادر من الكلام وقول بعضهم ان
الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف على ما قاله ابن هشام وفيه نظر وقول بعضهم
جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا
يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية لكان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون
التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان
الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقد مر تحقيقه **لكنها** اي لكن اذا اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط تستعمل
لما تيقن كونه نحو اذا طلعت الشمس جيتك **او رجح** نحو اذا قدم الحاج اكرمتك **خلاف ان** فانها للممكن
غير الراجح بل المساوي او المرجوح بل تستعمل غالبا نحو ان جئت بين العشرتين فانت حر او عادة نحو ان صعدت
السماء فانت حر **فلذا** اي فلكونها **لما تيقن او رجح لم تجزم** لانها خالفت بذلك ادوات الشرط فلم تجزم **الا في الشعر**
كقوله ﴿ وان اذا الضيف حصا ضيفنا فتحل ﴾ وكقول الاخر ﴿ اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ﴾
وربما وقعت موقع اذ واذ موقعها وهو قول لبعض النحاة ذهب اليه المصنف واستدل على وقوع اذا موقع
اذ بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد وبقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها واستدل على وقوع اذ موقع اذا بقوله تعالى اذ قال الله يا عيسى وهو يقال يوم يجمع الله
الرسل وهو مستقبل وبقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم والتاويل متطرق الى جميع
ما استدل به قال ناظر الجيش يمكن ان يقال في الاية الاولى وهو انه يراد المراد حكاية حالهم حين
ابتدوا في الفعل فالجملة حينئذ محل اذا ودل اذ واما الاية الثانية وهي اية الجمعة فالمراد منها
ولو انه باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون
ذلك من شانهم هذا كلامه فان قلت اي امر يدل على ان المعنى محوا ان ذلك شانهم ودينهم قلت
موانا اذا مع جملتها قد تكون لاستمرار الزمان نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
توجيه ما قاله ناظر الجيش لكن كون هذا هو المراد من اية الجمعة نظر واما الاية الاخرى فيمكن

وتقدمان اذا ابدا عند

ان يجعلا من باب ونعم في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع
ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذويب
الجمهور اي جملة مصدرة بفعل ظاهر وقد يليها اسم يليه فعل نحو اذا السما انشقت
والنفس راغبة اذا رغبتها • واذا ترد الى قليل تقنع • وقد يليها اسم بعدها على التقدير
اذا السما انفطرت قال المصنف في الشرح لا يجيز سيبويه غير ذلك وجوز الاخفش ان تعرب فاعلا بفعل محذوف يفسره الظاهر وهو
نحو وقال الاخفش يجوز في السما الابتدا المذكور بين ان تعرب خبرا وهذا مذهب للاخفش قال
الوجه الذي وجه سيبويه وان تعرب مبتدا والجملة الفعلية بعدها خبرها فاعلا بالفعل والجملة الاعلى
المصنف ويقوله اقول لان طلب اذا الفعل ليس كطلب ان بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل
له كهمزة الاستفهام وكذا لا يلزم فاعلية الاسم بعدها لجواز ان يقال اذا الرجل
في المسجد فظن به خيرا ومنه قول الشاعر • اذا باهلي تحته حنظلية • له ولد منها فذاك المدرع •
وهذا لا يدل على جواز وقوع الجملة الابتدائية بعدها لجواز ان يكون التقدير اذا كان باهلي او يقال باهلي
فاعل لمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وبيهما ان الظرف
يدل على المفسر فكانه لم يحذف وقد تخرج اذا عن الظرفية مفعولا بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى كذا قال المصنف ويمكن ان تكون اذا فيه ظرف
لمحذوف وهو مفعول اعلم والتقدير شانك ونحوه كما نصبت اذ بالحديث في قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف
ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه او مجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤوها وهو في القران كثير فهي عند المصنف
مجرورة بحتى خارجة عن الظرفية والجمهور على خلافه لانه حتى عندهم في نحو ذلك حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها
ولا عمل له قال ابو حيان وكان بعض الاذكيا يستشكل مجي هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى
ويذكر في ذلك ويقول كيف يكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت له الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك
من الجواب مرتبا على فعل الشرط مثلا فالتقدير في قوله تعالى في اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا
الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعاد لك فقس او مبتدا قال الرضي وعن
بعضهم ان اذا الزمانية اسما مرتجا يعني غير منصوب على الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اي
وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب وزعم ابو الفتح بن جني في اذا
وقعت الواقعة فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة
ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض ولا دليل
في الاية على ما ذكره لجواز ان يكون اذا الثانية بدلا من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى
وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة
وتدل اذا على المفاجاة حرفا عند الاخفش والكوفيين واختاره المصنف ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واطنب المصنف في الاستدلال على حرفيتها ومن احسن ما استدل به
ان اذا الفجائية قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فلو كانت
ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية بالفا لانها اسمية لا ظرف زمان خلافا للزجاج والرياشي
ومو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن خروف والشلوبين في احد قوليه فاذا قلت خرجت فاذا زيد كان التقدير
فالزمان حضور زيد لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة كما قال الشارح قلت ولو وقفت عنده ظاهر
هذا التقدير يكن التركيب معناه الا ان حمله ان حضور زيد وقع في الزمان وهذا امر لا طائل تحته اذ من المعلوم
ان حضوره لا يقع الا في الزمان كغيره من الاحداث فيحتاج في تصحيح ذلك الى ان يقال المراد بالزمان زمان
خروج المتكلم والتقدير فحضور زيد كائن في زمان خروجي وهذا مفيد قطعا لكن مقتضى هذا التقدير

اذا الفجائية

ان لاتكون

ان لاتكون اذا مضافة للجملة وهو خلاف المعتبر من مذهب سيبويه والجمهور كما سبق ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يقدر فحضور زيد كائن في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة ولا ظرف مكان خلافا للمبرد
والفارسي وابي الفتح وعزي الى سيبويه قال المبرد واذا قلت خرجت فاذا زيد فهو بمنزلة فاذا زيد كانك قلت
فبحضرتي زيد او في مكاني زيد قال ابن هشام واختار الزمخشري انها ظرف زمان وزعم ان عاملها فعل
مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج
في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره قلت لم ينقل الزمخشري في هذه الاية عند الكلام عليها في سورة الروم
شيئا من ذلك واما ما قال فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب
مناب الفا في جواب الشرط وهذه العبارة نص على تقدير صحة ما حكاه ابن هشام عنه لا تقتضي اعمال فعل المفاجاة في اذا
الفجائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل او شبهه
واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يجي حين يكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى اذا المفاجاة وهو
معمول الخروج الذي قدره حيث قال فاجاتم الخروج في ذلك الوقت فتامله ولا يليها في المفاجاة الا جملة
اسمية قصدا وابتدا الازالة التباسها بالشرطية فان تلك خاصة بالافعال لافادة هذا التعلق تخص هذه
بالاسماء ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقال كثير من النحويين يجوز النصب وقال
الاخفش يجوز ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد وقد مضى ذلك في باب الاشتغال وقد تقع اذا الفجائية
بعد بينا كقوله • بينا نسوس الناس والامر امرنا • اذا نحن فيهم سوقة نتنصف •
وقد تقدم انشاده وبينما كقوله • وبينما المرء في الاحياء مغتبط • اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير •
وقوله الاخر • بينما المرء في فنون الاماني • فاذا رابد المنون يوافي • ومنها اي من الظروف المبنية لا لتركيب
مذ ومنذ وهي اي ومنذ بنيت العرب الاصل لان ذال منذ تضم لملاقاة ساكن وليس ذلك الا ان اصلها منذ
بالضم فان قيل لعلهم كرهوا الكسر بعد ضم قلنا عارض مثل اخر العيل فلا استكره وايضا فان بني عدي
تضم ذال مذ قبل متحرك كمثل هلك يوم الجمعة باعتبار النون المحذوفة لفظا لا نية وايضا فانهم اذا صغروا
مذ قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل التصغير منذ لا مذ قلت قد
تكلمت فرعية مذ على منذ بما ذكرنا اولا فهذه فيها التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فادعا
فيما عهد فيه اولى من ادعائه فيما لم يعهد فيه وقيل كل منهما مستقلة فليست منذ اصلا ومذ فرعا له
قاله ابن ملكون مستدلا بان التصغير لا يلحق الحروف وشبهها قال الشلوبين قد وقع في رب وان اجيب
باختصاصه بالمتصرف ويرده انه جاء في سوف وكيف وما الا شبهها بهما ولما لا يستثناه جنة وقد يقال
منهما ولكن ليس النون وانما المحذوف لانها كثيرة حملا على الغالب في الاسما ولان تحذف من لا واخواتها ولهما فان
ويحتمان اي مذ ومنذ الجملة فعلية وهو الكثير واسمية وهو قليل كقوله • ومازلت محمولا على ضغينة
• ومضطلع الاضغان مذ انا يافع • وكان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك مصرح بهما ولا يشترط في فاعل
الفعلية اذ ذاك ان يكون زمانا ولا غيره او محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة ادام نحو ما رايته مذ يومان فالمرفوع بعدهما اسم صالح لان يجاب به متى او كم وهو فاعل بفعل محذوف
قال المصنف وهذا قول المحققين من الكوفيين وسماني تتمة المذاهب والحق زيادة اشتراط كون الفاعل وقتا
يجاب بمتى او كم من ان لا يكون اصلا كزيد او وقتا لا يصلح ان يجاب به شي منهما كحين ووقت وزمان قلت
وفي كلامه مناقشة من حيث انه يوهم ان الجملة الفعلية اذا كان فعلها مذكورا ان لا يشترط في فاعلها ان لو وقتا
يكون صالحا لان يجاب به متى او كم وليس كذلك وقد مر انه لو وقت ولا يشترط فيه اذ ذاك صلاحه جوابا متى

ونساه

ورسم عفت اياته منذ ازمان

اوكم تقول امري القيس قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان
وقول الاخر لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر او مجروران ما بينهما
اي في الوقت نحو ما رايته منذ يومين وما سرت فيه حرفين حال من ضمير مجرورها العايد المجرور ومعناهما في الاحوال ان معناهما سادكر من
الوقت في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم الى انهما اذا كان اسمان معناهما مجملا بثبوت
الاسمية في الرفع والاصل عدم الاشتراك بمعنى من التي لابتدا الغاية ان اسم دكل الاسم المجرور رجوابا
لمتى بان يكون معرفة او كالمعرفة وبقي عليه ان يكون ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي الذي مضى
والا يمكن كذلك فبمعنى في ان كان الزمان حالا معرفة نحو ما رايته مذ هذا اليوم وهذه الليلة او بمعنى من وال
معا ان كان اسم الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام وفي كلام المصنف اجمال كما رايت وقد
يليهما جملة فعلية او اسمية وحينئذ فهما ظرفان وجملة كونهما حرفين مضاف مضمر الزمان
يبنى على جواب سؤال نحو ما رايته منذ ومنذ ظرفين وجملة كونهما حال كونهما مصدر المذكور وجرم
كما رايته من قيام زيد حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويجوز رفع المصدر المذكور وجر
واحترز بمصدر بمعنى الزمان مثل قدوم رجل او ان وصلتهما لانهما محكوم لهما بحكم مصدر معرفة
مثل ما رايته مذ ان الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به على لفظ المصدر من رفع وجر ويكون
ذلك على حذف مضاف اي مذ زمان ان الله خلقني قال ابن عصفور ويجوز ان يكون ان وصلتهما
بتاويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم وليسا قبل المرفوع فالحو مذ يوم الخميس
ومذ يومان مبتدان وما بعدهما الخبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول
المدة ان كان ماضيا بل يكونان ظرفين مضافين لجملة فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان
يوم الخميس او مذ كان يوم الخميس او مذ كان يومان كما هو مختار المصنف كما سبق خلافا للبصريين
لكن ليسوا اجمعا قايلين بانهما مبتدان كما تشعر به عبارة المصنف بل هم فرقتان منهم من يقول
وهذا الاكثرون هما مبتدان كما مر واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي ومنهم من يقول
بانهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه
يومان واليه ذهب الاخفش والزجاج ولا يخفى ان الكلام على راي المصنف كلام واحد مشتمل على
جملتين وعلى راي الجماعة كلامان وعليه فجملة مذ ومنذ لا محل لها من الاعراب لانها خرجت مخرج الجواب
لسوال تقديره عند من قال مذ ومنذ مبتدا ما المدة لك وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقائه
وقال السيرافي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام وليس بشي لعدم الرابط قلت بل هو شي
لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالربط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا
وقد استشهد لذلك انه كان حق المصنف ان يقول وليسا قبل المرفوع مبتدا بن خلافا لاكثر البصريين
بل ظرفين منصوبين بعبارة تشعر لانه على انهما خبران خلافا لبعض البصريين وانما اختار المصنف
القول بكونهما ظرفين على المحل المذكور لوجوه احدها انه حمل على ما ثبت من استعمالهما فتا
رايته مذ يومان خلقه الله والحمل على ما ثبت اولى والرجوع بالمختلف فيه الى المتفق عليه اولى الثاني
ان الظاهر كون الكلام جملة واحدة لا جملتين الثالث ان في ذلك دعوى جملة سوال مقدر وترجيحه
بان الابتدا اما بمعرفة وتكره ذات مسوغ وكلاهما منتف هنا مسطور فيه لان المصنف قال في نحو
ان ما سمعو فتكونهما بمعنى قولنا الشي نكرة لقال هنا لما عرفنا انهما بمعنى الامد والمدة وقد يستشكل
القول بانهما مبتدان فيقال ما الموجب لتقدير هذا المبتدا وهلا قيل يومان مذ كما قيل يومان امد
ذلك ويجاب بانهم اجروها مجراها في الافادة لانها لا تدخل الا على الزمان واعترض على الجماعة
بان المعنى بيني وبين لقائه يومان كما قدروه وبين زمانيه هنا فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه
ويجاب ان هذا اجرى على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جايز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب

عن

ای مذ زمان تمام رزمه

وقد

عن ذلك وسكون ذال مذ قبل متحرك نحو منذ يومان اعرف من ضمها والضم لغة غني اولغة بني عبيد من غني
ومنها قبل ساكن نحو مذ اليوم اعرف من كسرها جبنيذ فالكسر لغة لبعض بني عبيد من غني ومنها اي من
الظروف المبنية لا للتركيب الان لوقت حضر جميعه نحو وقت الان حال النطق به او بعضه كقوله تعالى الان خفف الله
عنكم وقوله فمن يستمع الان كذا مثل له الشارح وظرفيته لم غالبة كما شملنا لا لازمة اذ قد استعمل غير ظرف
في بعض الاحيان ففي الحديث انه عليه الصلاة والسلام سمع وجبة فقال هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين
خريفا فهو يهوي في النار الان حين انتهى فاعرب المصنف الان مبتدا او حين انتهى خبره وبني الان لتضمن معنى
الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا قول الزجاج او لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد قال الشارح لانه
لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة وقد زاد الرضي شبه الحرف بانه لزم في اصل الوضع
موضعا واحدا وبقي في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم
تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني
لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كامس واما الظاهر فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات
فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقد يجر بمن على راي استعمالا لا بقول الشاعر كانهما ملان لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعد عهدنا
الا دمن الان ونحو قد نون من وكسر نون الان لدخول من عليه قال المصنف وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال
ان تكون الكسرة بنائية ويكون فيها الان لغتان الفتح والكسر الا ان الفتح اكثر واشهر قلت فيه نظر
وليس منقولا من فعل خلافا للفرا فانه زعم ان اصله الفعل ادخل عليه الالف واللام الموصولة بمعناه
الوقت الذي حان وقرب ورد هذا بما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال فانهما
فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البنا الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى
نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا والمعنى كثرة المقال فلا يبعد يحكى كذا قريب قلت وهو
مخالف لما في الاصل اذ قضيته ما فيه ان يكون نقل من فعل وما قرره يقتضي ان يكون اسما نقل فعلا
لا اسما نقل عنه فتامله ومنها اي من الظروف المبنية لا للتركيب قط ينبغي ان ينضبط هذه بفتح القاف
وتشديد الطا نقل منها لفظ بمعنى القطع قال ابن السيد في كتاب المسايل فاذا قال المتكلم ما رايته
فقط فقد قطع على هذا او فصل بينه قلت الاظهر ان يقال انه استعمل في الزمان المقطوع عن
الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي فان قط يستعمل للوقت الماضي عموما اي للاستغراق جميع ما مضى من
الازمنة الماضية ومن ثم قيل انه بني لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قاله الشارح
ويقابله عوض بضم الضاد فيكون للوقت المستقبل عموما ويختصان اي قط وعوض بالنفي فيقال ما فعلته
قط ولا افعله عوض وربما استعمل قط دونه اي دون اللفظ النفي لفظا ومعنى كقول بعض الصحابة رضوان
الله عليهم قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه او لفظا لا معنى
كما جاء في حديث ان ابيا قال كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال قط اي ما كانت
كذا قط وقد يرد عوض للمضي كقوله فلم ارعاما عوض اكثر هالكا ووجه غلام يشترى وغلامة
هذا مع النفي وقد ورد للمضي مع الاثبات لفظا كقوله ولولا دنا مني عن عقاب ومشهدي نعوت بعقلب
لكنه منفي معنى لكونه في جواب لولا وقد يضاف اي العايضين ما لولا افعله عوض العايضين كما قالوا دهر
الداهرين وقد يضاف اسم من الاسما اليه اي الى عوض وذلك كقوله فلا تبل عوض في حظاي وار وصالي
بتعرب ولا يبنى حينئذ فان قلت عوض بني اما على الضم كقبل وعلى الكسر كامس او على الفتح كاين
قلت لانهم عدوا لاضافة متفقون على الفتح وعند عدمها تختلف فمنهم من يفتح ومنهم من يكسر

الانشا ت ١٧١

اللام

فقط

عوض

عوض

هذا النص [illegible]

ومنهم من يضم والبنا فالاضافة الظاهرة الى المفرد بعيد شبه الحرف فلم يقو مقتضى البنا لان نونه
وتشديد الطا مكسورة كما تقدم لا لتقا الساكنين وقط
اثر عن عادم المعارض وقد يقال قط بفتح القاف وتخفيف الطا مضمومة حذفت الطا الاولى لما كثر
بضم القاف اتباعا لضمة الطا المشددة وقط بفتح القاف وسكون الطا لغة في التخفيف فحذفت الثانية فبقيت الاولى
فتبقى المضمومة وقط بفتح القاف وسكون الطا بمعنى حسب فيقال قطي وقطك وقط زيد
الساكنة واصلها ان قط بفتح القاف واسكان الطا ترد بمعنى حسب الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب
درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم ما ساء قط ومن له الحسنى فقط فالاولى ظرف والثانية
معربة وعلى ذلك المنحى قول الحريري من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط يعني التي بمعنى حسب الا معروفة بالفا
بمعنى حسب قال ابن هشام في بعض تاليفه ولم يتبع سهم وقال التفتازاني في المطول
وهي زايدة لازمة عندي وكان قوله في قولهم فحسب ان الفا زايدة
عند قول صاحب التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط معناه ان قط من اسما الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما يصدر بالفا تزيينا للفظ فكانه جزا شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن
وصف الاول بها واما قد زيدت الشرط لتحسين اللفظ ويقال عوض بفتح الصاد وعوض بكسرها فالاول
لطلب الخفة كراهة اجتماع الضمة والواو والثاني على اصل التقا الساكنين ومنها ايمن الظروف
المبنية لا لتركيب امس مبنيا على الكسر لا لتقا الساكنين بل لاستتنا عند الحجازيين وعلة بنائه
تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امس وكان في الاصل نكرة ثم اريد امس يوم
التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به واحد من بين الجماعة المسماة به ثم
حذفت اللام وقدرت لتبادر الذهن كل من يسمع امس سالمقا من الاضافة الى يوم امس يوم التكلم
كالمعرفة امس تقدمتنا التعريف الداخل في الوجود على تعريف المعدوم وجوده وذلك لان التعريف فرع
الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود فان كان متعقبا عند التكلم
فان قلت فات المتكلم المصنف اشتراط تعريفه فان الحجازيين لا يعاملونه هذه المعاملة الا عند
التعريف قلت استغنى عنه بقوله بعد فان نكر لان هذا يدل على ان المتكلم فيه قبل ذلك معرف
وتعريفه بان يراد به ما قرب من يومك مع انتفا فقتضيا بها امه كقوله اوليك قومي قد تركت امس فيهم
مرابط للعهار واد الحكر الدثر وهذا بمنزلة قولك بالامس الان هذا دخلت ال عليه على القياس
وانت تفعل كذا وكذا ومنه قوله تعالى كان لم تغن بالامس لان هذا دخلت عليه ال على القياس ولم
يعرف بالتقدير والاضمار رحمه الله وهو ولد الفرس والعكر القطيع الضخم من الابل والدثر
الكثير وباستثنا المرفوع يمنع الصرف عند المحققين التميميين فان لغتهم انه يبنى على الكسر
في حالتي النصب والجر ويعرب حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف فتقول ذهب امس بالضم واستحسنت امس
وما رايته مذ امس بالكسر فيما حكى هذه اللغة عن بني تميم سيبويه قال الرضي ووجه منع الصرف في امس
اعتبار علمية المقدرة قلت لكن العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف فينبغي ان يعتبر معها التانيث
باعتبار المدة او القطعة من الزمان فقال واختاروا منع صرفه رفعا وبناه نصبا وجرا كما اختاروا
بنا نحو حضار وترك صرف نظام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذه استثقال الوجه في ذلك
وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البنا كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بيناه فاستعملوا
باعتبار الاعراب وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف ولما كان الحالتان اعني
الجر والنصب مستويين حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستوا
فلو جعل ما يستوي في الضم لم يبق اعرابا ما رفعا اذ كانت نصبه مثل جره في الاحوال ولو سوى بينهما

في الفتح

امس

وصار معرفة نحو لقيته امس الاحد واما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم

اذ هو ... بالاسما واختير اسبق الا... واستثرته صح

١٢٢

في الفتح لعربي بنا وما اذا كانت تعتبر كما بو عبد المنصوف فلم يبق الا الكسر وانما تكون هذه الكلمة حالة البنا
على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز ومنهم اي التميميين من يجعل كالمرفوع غير فيعرب اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاث وممن حكى هذه اللغة ابن عصفور وابن الباذش وانكرها الشلوبين وهو محجوج بالنقل
ويستثنى من ذلك الظرف فقد اجمع الحجازيون والتميميون على انه مبني اعني ... ابن عشا وهو وارد على
المصنف والبين بناوه على الفتح لغة خلافا للزجاجي ابي القاسم صاحب الجمل فانه حكى ذلك اللخمي عن بعض
العرب واستشهد بقول الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا قال المصنف ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح
في موضع الضم ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتحة في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم
لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان يقول عليه قلت والبيت
من بحر السريع لا من بحر الرجز كقول المصنف ولان سيبويه استشهد بالرجز على ما نقله فان نكر
عوضي لنا امس حسن او اضيف نحو ان امسنا يوم طيب او قارنه الالف واللام نحو ان الامس ليوم مبارك
اعرب بالاتفاق والحاصل انه ان كان نكرة فعرب اتفاقا والا فان كان تعريفه بال او بالاضافة فكذلك
والا فان كان ظرفا بني على الكسر اتفاقا كما اشرنا اليه انفا والا ففيه ثلاث لغات وربما بني المقارن
لها اي للالف واللام كقوله واني جبست اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب
قال المصنف فيه في الشرح والوجه فيه ان يكون زاد الالف واللام لغير تعريف واستصحب تضمن معنى
المعرفة فاستدام البنا واجاز ايضا ان تكون الالف للاداة معرفة والكسر كسرة اعراب على تقدير ما حذفت
وبقي عملها فصل في الكلام على ما يصلح للظرفية من اسما الامكنة قياسا او سماعا الصالح للظرفية
القياسية اي المضبوط بضابط كلي اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى سماع ما فيه بخصوصه والتقييد
بهذه الصفة يفيد ان بعض ما ينتصب على الظرفية غير قياسي من اسما الامكنة لا من اسما الازمنة
فانها قد مرت والكلام الان في ظرف المكان والقياسي منه اربعة انواع ما دل على مقدر وفي نسخة مقدار
وهو قريب من الاول مثل ميل وفرسخ وبريد وغلوة قال الجوهري والميل من الارض منتهى مد البصر والفرسخ
ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ والغلوة مائة باع وهذا هو النوع الاول او ما دل على مسمى اضافي
لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية واسما الجهات كامام ووراء ويمين وخلف بين الكعبة
واحترز بقوله محض استبعاد ذكرها في الشرح نحو داخل وخارج وباطن وجوف فانها اضافية ولكن فيها اختصاص ما
اذ الفتاح لكل بقعة فكان حقه ان يقول مكان نزل محض عام اي لا يختص ببقعة فهذا هو الذي يودي المعنى
الذي قصده وهذا هو النوع الثاني او ما اريد بها طراد ما هو كذلك وهذا هو النوع الثالث وهو ثلاثة
انواع احدها صفة المكان الغالبة نحو هو قريبا منك وشرقي الدار الثاني مصادر قامت مقام مكان
مضاف اليها تقديره نحو قرب الدار ووزن الجبل سنة اي مكان سامته والمراد بالاطراد ان يحقق
ظرفيته لجا ملها كاختصاص ظرفية المشتق من اسمه بالواقع فيه كما سياتي وحكى الشارح عن ثعلب ان المكان
جعلت قريبا من القرابة تثنى وتجمع او من الغروب او خلفا من موصوف فلا يثنى ولا يجمع وشرقي الدار مستوى
الى شرقها ومعناه المكان الذي يلي الشرق الى منقطع العالم فشرق الدار معرفة لان الشرق جزءها وكذلك
غربها واما شرقيها وغربيها فليس كذلك بل هو غير معين فصار شرقي من الشرق كزيدي في النسب
اليه بيد قال الشارح وذكر سيبويه من وزن الجبل وزنته فزعم ان وزن الجبل ناحية توازيه اي تقابله
قريبة كانت او بعيدة وزنة الجبل حذاءه اي متصل به النوع الثالث من هذا النوع الثالث الفاظ سمعت
عن جانبيه اليهما وجنبيه وجنبتيه وحوله ونحو ذلك اقطار البلاد نبه المصنف على ذلك في الشرح والحق
الذكر الالفاظ السماعية في الباب القياسي وعدها منه سهو ظاهر فينبغي اسقاطها فان جي بغير ذلك

ای بغیر المقدر والاماکن المختص ولکاری مجراه باطراد وعند ذلک هو المختص وهو ما له اسم من جهة نفسه کالدار
والمسجد والسوق فان الحق به لظرفية غالبا فقط في اوساط معناها من البا الظرفية فتقول قعدت في الدار
وجلست في المسجد واحترز بقوله غالبا مما تعدي الفعل اليه من ذلك بدون في اوساط معناها في الاختيار
نحو ذهبت الشام وانفعد ن لهم صراطك وانفعدوا لهم كل مرصد وقولهم رجع ادراجه في الطريق
الذي جاء منه وهدر بح السيول اي في مجاريها واما في الضروره فكقول الشاعر ٭ لدن بهز الكف
يعسل متنه ٭ فيه كما عسل الطريق الثعلب ٭ وكقول الاخر ٭ فلئن عسفا نام نسلی سراعا تتطلعن من ثنايا السطور
وكقول الاخر ٭ فلا يغنيكم قنا وعوارضنا ٭ ولاقبلن الخيل لابة ضرغد ٭ وقول الاخر ٭
جزی الله بالاحسان ما فعلا بكم ٭ رفيقين حلا خيمتي ام معبد ٭ فهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه ومذهب
سيبويه ان انتصابها على الظرف تشبيها للمختص بالمبهم وذهب الفارسي الى انها نصبت نصب المفعول
به بعد اسقاط الجار تشبيها لها بالاناسي ثم احد المستفيد كر النوع الرابع بقوله ٭ ما لم يكن كمقعد
في الاشتقاق من الاسم الواقع فيه فان المراد بمقعد المكان الذي وقع فيه القعود او يقع فهو مشتق
من اسم الواقع فيه وكذا مرقد ومعتكف ومصلي ونحو ذلك فيلحق بالظروف المكانية المبهمة قياسا
في نصبه على الظرفية ان عمل فيه اصله الذي اشتق هو منه نحو قعدت مقعد حسن او شارك في
الفرعية نحو جلست مجلس زيد في الفعل واسم المكان مشتركان في الفرعية باعتبار انهما جميعا مشتقان من
المصدر وسماعا ان دل على قرب او بعد نحو هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا في المثال الاول للقرب
والثاني للبعد فقد نقل ونشر مرتب ومن في المثالين يتعلق بما في محذوف تقديره في الاول قريب مني
وفي الثاني بعيد مني وهذا البعد ليس كالبعد في قولك هو مني مزجر الكلب لان هذا ذم وذاك مدح
والشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه ولو جعل شغفه
بمعنى اصاب شغافه مثل جلده اي اصاب جلده وراسه اي اصاب راسه لكان حسنا وهذا النوع
الرابع هل هو من قبيل المبهم او المختص الظاهر الثاني وهو ظاهر كلام المصنف وقد صرح به غير
قال الشارح وقسم طائفة من نحاة العرب المبهم الى اربعة اقسام قسم وضعته العرب مبهما
كالجهات الست والثاني ما كان منسوبا ككسر في الدار والثالث ما اشتق من الفعل كالمذهب والرابع
المصدر الموضوع موضع الظرف نحو فصله بهذا التصريح بانه من قبيل المبهم ٭ فصل
في بيان اقسام الظروف المكانية بالنسبة الى التصرف وعدمه والكلام على التوسع في الظروف من
الظروف المكانية كثير التصرف وهذا هو القسم الاول والمراد بتصرف الظرف ان يستعمل غير ظرف
ايضا كمكان تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من الظرفية بان تستعمله مبتدا نحو مكانك لا في
قال ٭ وانت مكانك من بنی وائل ٭ مكان القراد من است الجمل ٭ وفي التنزيل فاجعل بيننا وبينك موعدا
لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوی فوقع بدلا من المفعول به لا بمعنى بدل فان كان بمعنى بدل كان ملازما لعدم
التصرف كما سياتي نحو خذ هذا مكان هذا ويمين وشمال تقول دارك يمينا وعن يمينك شمالا او يقول يمين
الطريق اسهل وشمالها اقرب وقال الشاعر ٭ فلقد اری للرماح دريئة ٭ من عن يميني تارة وامامي
فاضاف الى لفظ يمين وذات اليمين وذات الشمال قال تعالى تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت
تقرضهم ذات الشمال فاستعملا ظرفين وتقول ذات اليمين خير لي من ذات الشمال في الحسن والاضافة
بينهما نظيرها في سعيد كرز وكذا ذات مرة اي وقتا وقد استعملها في باب اعراب الصحيح الاخر الكلام على
ذات ومتوسط التصرف بين القلة والكثرة وهذا هو القسم الثاني كفوق وتحت من اسما الجهات
وذلك امام وقدام ووراء واسفل وخلف واعلى فيستعمل تارة ظروفا وهو واضح وتارة اسما تقول هو خلف
والتم

و المراد الزمان سمي بالفصل
من مرور الزمان [illegible]
[illegible]

وانتم قدام وورك والركب اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها اسما يكون بجور كقولك زيد خلفك ولا يجوز
على ان تجعل زيد نفس الخلف مجازا ولك ان تجعله ضمنا اي مكان زيد خلفك فلا يجوز في الخلف وتارة تكون بغير
نحو كقولك خلفك مجدب ووراءك واسعك وزعم الجرمي ان اسما الجهات كلها عادمة التصرف وانهم لم يعرفوا
في الخلف والامام في الشعر خاصة وانت خبير بان يمينا وشمالا وذات اليمين وذات الشمال ليست من قسم
المتوسط التصرف فكان على المصنف ان يستثنيها كما استثني فوق وتحت لكونهما ليسا من هذا القسم لكنه
ترك استثناء ذلك لتقدم ذكره وبين مجردا من التركيب والالف وما فيقال فلان بعيد بين المنكبين ونقي
بين الحاجبين وفي التنزيل مودة بينكم لقد تقطع بينكم قال المصنف وفي التمثيل بالاخيرين نظر لان المراد
والله اعلم لقد تقطع بينكم وصلكم فليست بين فيها هي التي تعد ظرفا وزعم بعضهم ان مراد
المصنف بقوله مجردا اخرج بين عن الظرفية قال الشارح فيه نظر لان بين من الظروف اذا تصرف
فيه تجرد عن الظرفية فلا فائدة للاحتراز بقوله مجردا عن الظرفية ويحتمل ان يراد مجردا عن التركيب
احترازا من بين فانه عادم التصرف وسياتي قلت وقد عرفت ان الالف وما يلحقان بين تقول بينا
زيد قائم وبينما هو قائم فتكون حينئذ عادمة التصرف فقال الشارح التنبيه على ذلك وقد
اشرنا اليه على انه يمكن ان يكون قول المصنف بين تخرج المركب وقوله مجردا اي من الالف وما وفيه نظر
لانه يفضي الى عدم فائدة القيد اصلا حيث ان لفظ بين اذا كان مخرجا لبين من جهة انه ليس لفظ بين
فقط فلا يكون مخرجا لبينا وبينما اذ ليس واحد منهما بلفظها وحده فقط فسقط حينئذ وجه الاحتراز
وذكر المصنف في الشرح ان بين يكون ظرف زمان قال ومنه حديث ساعة الجمعة هي ما بين خروج الامام وانقضا
الصلوة قال الشارح وهو غريب ونادر التصرف وهذا هو القسم الثالث حيث فالغالب عليها عدم
التصرف وقد يتصرف نادرا كقوله ٭ لدى حيث القت رحلها ام قشعم ٭ وزعم المصنف انها وقعت اسما
لان في قوله ان حيث استقرمن انت راعيه حمى فيه عزة وامان ٭ ولا دليل فيه لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما
ولا يقال ان هذا يؤدي الى جعل المكان محلا لان المكان لانه نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان
ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسي وتبعه المصنف انها تقع مفعولا به وحمل عليه قوله تعالى الله
اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وهذا
مبني على تصرف حيث وتقدم قلت انه نادر فكيف يخرج عليه التنزيل ووسط بسكون السين قال المص
وقد قيل ان تجرده عن الظرفية لا يكاد يعرف ومنه قوله ٭ وسط كالبراع او سرج المجدل ٭ طورا يخبو وطورا ينير
توسط مبتدا وخبره كالبراع ويروى وسط بالنصب على الظرف على ان الخبر مقدم والكاف مبتدا وانشد
الشارح في هذا المحل قول الشاعر ٭ من وسط جمع بني قريظة بعدما ٭ هتفت ربيعة يا بني جواب ٭
قلت لا ينبغي ان يستشهد به على التصرف لانه مجرور بمن وانما ضبطنا الكلمة المذكورة بسكون السين
لان المحركة السين ظرف يتصرف كثيرا تقول جلست وسط الدار فتستعمله ظرفا ثم تقول وسط الدار حسن
وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره واذا النوا هي فانما يقولون بالفتح فدل على ان الظرف
المنقطة من الدائرة وتقول جلست وسط الدار اي في ناحية منها لا منتصفها وهو بمنزلة
لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان ثعلبا قال واحتجم وسط راسه وهذا يعنون انهم لا يجعلون
بينهما الا ان وسطه بمنزلة المتفرق الاجزاء وقال ثعلب ما كان ينفصل قلت فيه وسط نحو وسط

العقد ووسط القوم وما كان متصل الاجزاء ولا يتفرق قلت فيه وسط بالتحريك نحو احتجم وسط راسك
وصل وسط الضحى وقال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن
فاسم قلت وعلى هذا اعتمد الجوهري حيث قال ويقال جلست وسط القوم بالتسكين لانه
ظرف وجلست وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه
بين فهو وسط بالتحريك وربما سكن وليس بالوجه انتهى وحكى ايضا عن الفراء ان المحرك والمسكن
اسما وظرفا **ودون** فلا يخرج عن استعمالها ظرفا الا على سبيل الندور كقوله
الموت تربا اي حيث حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها برفع دونها وبهذا يبطل قول
الاخفش في قوله تعالى ومنا دون ذلك ان دون مبتدأ وانه بني وتبعه المصنف في شرح الكافية
اذ لا يخرج التنزيل على نادر فان قلت فعلى ماذا يخرج الآية قلت على حملها من باب منا
ظعن ومنا اقام اي فريق ولا اشكال فيه **لا بمعنى ردي** فانها اذا كانت كذلك لا يستعمل ظرفا
البتة وفي الصحاح دون نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا والدون الحقير الخسيس
قال اذا ما علا المرء رام العلاء ويقنع بالدون من كان دونا ولا يشتق منه فعل وقال بعضهم
تقول منه دان يدون دونا وادين اكانة **وعادم التصرف** وهذا هو القسم الرابع **كفوق وتحت**
فلا يستعملان بغير ظرفين اصلا واجاز بعض النحويين فيهما التصرف وسمع التصرف في نحو فوقك راسك
وتحتك رجلاك برفعهما على ان ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك
نعلاك تفرقة بينهما قال الشارح وهو مردود فقد نص الاخفش انهم يقولون فوقك راسك
وتحتك رجلاك ينصبون قلت وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق
[illegible] تحته بالرفع تحت وانما يحتج على التصرف بمثله **وعند ولدن ومع** وسياق الكلام
[illegible] كان حقه ان يقول ومع مضافة لانه سيذكر انها تفرد فتساوي جميعا في المعنى ولا يستعمل
غير حال الا قليلا وقد يجاب بان الكلام في الظروف وهي اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا ولا يرد
على المصنف ما حكاه ابن [illegible] عن البصريين والكوفيين جميعا كان معها فانتزعته من معها كما
تقول عندها فانتزعته من عندها لان دخول من لا يقدح في عدم التصرف كما مر **وبين بين**
كقوله [illegible] وبعض القوم يسقط بين بينا اي بين هؤلاء وبين هؤلاء فنزل الاسمان منزلة خمسة عشر
ومنه قولهم تسهيل الهمزة بين بين اي بين الهمزة والالف مثلا واحترز بقوله **دون اضافة**
من ان يضاف اليهما فيتعين حينئذ زوال الظرفية عنها ولذلك خطأ ابن جني من قال همزة بين بين
بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة قلت فصار معنى كلام المصنف ان بين بين يكون ظرفا
عادم التصرف دون ان يستعمل غير ظرف [illegible] قال ولو اضيف صدر بين بين الى عجزها جاز
بقاء الظرفية كقولك من احكامها لهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين [illegible]
وحوال كقول الراجز وانا امشي الدالى حوالكا **وحول** قال تعالى فلما اضاءت ما حوله **وحوالي** وهو
تثنية حوال كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم حوالينا ولا علينا **وحولي** وهو تثنية حول **واحوال** جمع
حول قال امرؤ القيس الست ترى السمار والناس احوالي فالمراد بالجميع واحد وليس المراد
حقيقة التثنية والجمع لكن المراد صورة ذلك اللفظ مع اتحاد المعنى في الكل كما قلناه **وهنا**
واخواته وقد تقدم ذكرها في باب اسماء الاشارة **وبدل** نحو خذ هذا بدل هذا اي مكانه فهو ظرف
لا يتصرف **لا بمعنى بديل** نحو مررت بزيد بدلك اي بزيد بديلك صفة بمنزلة مثل ونظير وهذا يتبع ما قبله
في الاعراب وليس بظرف وفي المحكم بدل الشيء وبدله وبديله الخلف منه والجمع ابدال وقال سيبويه

ان بدلك زيدا اي مكانك قال وان جعلت البدل بمعنى البديل قلت ان بدلك زيد اي ان بديلك
زيد قال ويقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان فيقول معي رجل بدله اي رجل يغني غناءه ويكون
في مكانه **ومرادفه** اي رادف لفظ بدل لفظ مكان يقول هذا مكان هذا اي بدله فلا يستعمل المكان
هنا الا ظرفا بخلاف جلست مكانك فانه يتصرف لان المراد به حقيقة المكان وتلخيصه ان كلا
من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في معناه فهو متصرف فان استعمل كل منهما في معنى الاخر لزم طريقة
واحدة هذا الكلام [illegible] ثم شرع المصنف في تفصيل ما يحتاج الى شرحه من الاسماء السابقة
نصا او في ضمن قاعدة وهي اربعة اسماء حيث ولدن وعند ومع **وحيث مبنية** لشبهها بالحرف في الافتقار
المتاصل كانت شرطية اولا فانها مفتقرة بحسب الاصالة الى جملة كما ان الحرف كذلك وان كانت
شرطية فلك تعليل البناء بوجه آخر وهو شبهها بالحرف من حيث كونها حينئذ متضمنة لمعنى حرف
الشرط وهي مبنية **على الضم** تشبيها لها بالغايات وهي ما قطع عن الاضافة وهي نحو قبل وبعد
وسائر الجهات الست قاله الرضي وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون
غاية وانما تكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسمه [illegible]
وقعت مخالفة لوضعها او سميت بذلك لتصيرها [illegible] في النطق بعد ان كانت وسطا
هذا كلامه ولم يظهر لي الوجه الاول على ما تطمئن به النفس فتامله فان قلت اي تشبه حيث
الغايات وهي منقطعات عن الاضافة وحيث مضافة قلت انما هي مضافة الى الجملة والاضافة
اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر كذا قرره غير واحد **وقد يفتح** طلبا للتخفيف **او يكسر**
على اصل التقاء الساكنين **وقد تخلف ياها واو** بل نقل عن ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع
عنها [illegible] وانشد ابو علي في التذكرة يا رب ان كنت لزيد ربا فانعت لم من حوث
شئت ركبا [illegible]
[illegible] مفتوحة فهمزة ساكنة [illegible] من الشراب اذا امتلا [illegible]
لغة فقعسية تكسر عند اصحاب هذه اللغة في موضع الخفض وتفتح في موضع النصب وحكى
ذلك الكسائي عن بني الحارث من اسد ايضا **وندرت اضافتها الى المفرد** كقوله اما ترى حيث سهيل
طالعا قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد [illegible] قال ابن هشام في المغني
ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل
يتلوه بالرفع اي موجود فحذف الخبر **وعدم اضافتها لفظا اندر** من اضافتها الى المفرد واستشهد
المصنف على ذلك بقول الشاعر اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه برياها خليل يواصله
الريدة براء مهملة مفتوحة فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تانيث الريح اللينة الهبوب اي اذا ريدة
نفحت له من حيث هبت له وذلك لان ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافا اليه
حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا كذا قرره ابن هشام
في مغنيه متابعا للمصنف ونظر الكلام على ما فيه من منع ظاهر وذلك لانا لا نسلم ان نفحت غير
مضاف اليها حيث وما استند اليه ان سلم لا ينهض لجواز ان يكون الرافع لريدة فعلا مقدرا يفسره
المعنى وقد قررنا ذلك في حاشية المغني بما فيه كفاية **وقد يراد بها الحين عند الاخفش** فيكون
والحجة فيه لاحتمال كونها ظرف مكان في ذلك وهو ظاهر واستدل عليه ابن هشام في مغنيه بقول
الشاعر حيث ما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وفيه نظر **وعند للحضور او**
القرب حسا او معنى قال الحضور الحسي فلما راه مستقرا عنده اذ استقرار العرش في مكان

كما للذي عنده علم ... [illegible]

حضوره مشاهد بالبصر ومثال الحضور المعنوي وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ربّ ابن
لي عندك بيتا في الجنة اذ القرب الحسي مستحيل على الله لانه هو المنزه عن المكان وسائر سمات الحدوث
جل وعلا فالمراد اذن علو القدر ورفعته وهو القرب المعنوي وفي كلام المصنف مناقشتان احداهما
ان ظاهر ايراد عند هنا انها للمكان وذكر لها في الشرح ان مظروفها اذا كان معنى كانت للزمان نحو
انما الصبر عند الصدمة الاولى والثانية ان قوله للحضور او القرب يقتضي انها غير ظرف والصواب انها
لمكان الحضور او القرب قلت وقد يجاب عن هذا بانه حذف المضاف لدلالة كلامه عليه فانه
بصدد الكلام في الظروف المكانية وكسر عين عند هو المشهور وربما فتحت عينها او ضمت حكى الثلاثة
يعقوب بن السكيت في اصلاح المنطق ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهي المشهورة
الكثيرة الاستعمال لاول غاية زمان او مكان فمثالها لاول من الزمان او لاول من المكان ولما لم
يقبل لابتداء الغاية ومن ثمة كانت اسما لاخر فالخلاف من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتداء لا لاول الشيء
كذا قيل وفيه بحث وقلما تتقدم من ولم تقع في التنزيل الا على هذا الوجه الكثير نحو وهب لي من لدنك وليه
وقد ورد قليلا غير مقترن بمن كقوله ٭صريع غوان راقهن ورقنه٭ لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وقد يقال لَدْن بفتح اللام والدال المثقلة قال ابن الشجري ووجه هذه اللغة انهم حذفوا النون
بعد ان سكنوا الدال ثم ردوا النون فحركوا الدال لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة تشبيها بما قبل
نون التوكيد في نحو لتسفعا واضربن قلت انما النون خفيفة جيء بها بعد حرف ساكن فالدال لا تكون
هذه النون الا مع غدوة قال ابو زيد قالوا جئت فلانا لَدَنْ غدوة بفتح الدال قلت ان كان هذا
النقل مستندا في هذا الحكم فليس بالقوي ولدن بكسر الدال كعنف ولدن بسكون الدال وكسر النون
كثير وذلك لانه مخفف لدن الذي هو كعضد فحرك الثاني بالكسر لالتقاء الساكنين ولُدْن بضم اللام
واسكان الدال وفتح النون كانهم خففوا العين بالنقل وحركة حملوا لحركة النون فتحة مبالغة
في التخفيف ولَدُ مثل علٍ وحذفوا النون ان تخفيفهما باعتبار الحركة لا يتاتى لانها ساكنة ولَد
مثل هل مبالغة في التخفيف بالحذف والاسكان ولُد مثل قُم فخففوا وثقلوا وينبغي ان يكون
الحذف بعد النقل ليكون لموجب وهو التقاء الساكنين كما حذفت النون في ولا الليل سابق النهار
لدا لدا قال ابن الشجري وغيره وانما يحذف النون اذا كان المضاف اليه ظاهرا او قد اهمل المصنف التنبيه
على ذلك واعراب الاولى وهي لدن بالصيغة المشهورة مثل عند لغة قيسية وعليها جاءت قراءة
من قرا من لدنه بضم الدال وكسر النون غير انه اشم ضمة الدال تنبيها على انها اصلها الضم
قلت نقل بعضهم عن الفارسي ان الكسر في قراءة ابي بكر هذه ليست اعرابا بل هو لالتقاء
الساكنين وذلك انه سكن الدال كما اسكنت الباء من سبُع والنون ساكنة فالتقى ساكنان
وغير لدن المنقوصة النون في حال كونها مضافة الى مضمر فلا يجوز من لدك ولا من لده بل يجب رد
النون الى المنقوصة فيقال من لدنك ومن لدنه ويجر ما يليها اي ما يلي هذه الكلمة بلغاتها
ولا يريد ما يلي المنقوصة بالاضافة لفظا ان كان مفردا نحو لدن عشية وتقديرا ان كان جملة
اما اسمية كقوله ٭ وتذكر نعماه لدن انت يافع ٭ واما فعلية كقوله ٭ لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ٭ وكان نحته ان لا تضاف الى الجملة لانه ظرف مكان غالبا ولا يضاف اليها من
الظروف المكانية الا حيث وقال ابن البرهان لا تضاف الى الجملة اصلا واما نحو لدن شب فتقدير
ان وهو قول سيبويه قلت وهذا انما يمكن لو سلم ان القدير من لدن ان كانت وقال ابن
الشجري يمكن ان تكون اضافته في البيت المذكور الى الفعل كاضافة حيث لانهما سيان في
الابهام ويمكن ان يكون الاصل لدن ان شب وتقوي ذلك اثبات ان بعدها في قول
الاعشى اما جللدا ان غاب اهلى كائنا بزائي فيكم طالب الضيم ارنبا وان كان المفرد

المضاف

المضاف اليه في الصورة المتقدمة غدوة نصب ايضا مع جواز الجر بالاضافة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم
لدن غدوة حتى دنت لغروب قال ابن هشام في مغنيه والنصب على التمييز وقال الرضي لما كانت
دال لدن تحذف وتبقى نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف ولغاتها ثمان تدخل في قوله شابهت
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فنصب
لدن غدوة كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد اقلت
ظاهر كلام ابن هشام ان غدوة منصوب على التمييز من لدن لا على التشبيه بالتمييز كما جعله الرضي ووجهه
ان لدن مدلوله هنا زمان مبهم فيفسر ذلك المبهم بغدوة وحكى الشارح هنا فرعا وهو انك اذا
عطفت على غدوة المنصوب كقولك لدن غدوة وعشيا فقد اجاز الاخفش عطفه على اللفظ وجره وذلك
ان غدوة وان لم يجر فهو في موضع جر قال المصنف في شرح الكافية والنصب بعيد عن القياس قال
الشارح وهذا الفرع من زوائد الكافية على التسهيل قال ابو حيان والذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف
الا النصب ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر لا سيما على من نصب تمييزا نحو
وقد يرفع غدوة ايضا ورفعه باضمار كان التامة فقد ثبت جريان حركات الاعراب الثلاث في غدوة
بعد لدن وعرفت توجيه ذلك ولديّ لديّ ذات الالف بمعناها اي بمعنى لدن ذات النون ويؤيده
قوله تعالى وما كنت لديهم ولا يصلح لدن هنا اصلا وايضا فلدن لا يكون الا فضلة بخلاف لدى بدليل
ولدينا كتاب ينطق بالحق وايضا فجر لدن بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر
لدى بمن ممتنع وايضا فلدن قد لا تضاف كما في لدن غدوة بالنصب على التمييز او التشبيه او بالمفعول
ولدى لا تكون الا مضافة بل لدى ذات الالف بمعنى عند على الاصح وممن ذهب اليه هذا القول سيبويه
لكن عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول عندي مال وهذا
القول عندي صواب ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني
انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو
هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول
غيره اولى وتعامل الفهما معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر قال الله
تعالى واالفيا سيدها لدى الباب كما تقول على الباب والى الباب وقال تعالى ولدينا مزيد
كما تقول الينا وعلينا وبعضهم لا تقلب الالف مع المضمر بل يقرها معه كما يقرها مع المظهر
فيقول لداكم والى ذلك اشار بقوله غالبا ومع للصحبة اللائقة بالمذكور فهي في نحو جاء زيد مع عمرو
للصحبة الحسية وفي قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم بخلاف ذلك فيعتبر ما يليق بالمقام وهو اسم
بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر
من معي وكان نحته ان يبنى لشبهه بالحرف في الحرفية لجموده المحض وملازمته وجها من الاستعمال الا انه
اعرب في اكثر اللغات تشبيها بعند في وقوعه صفة وخبرا وحالا ودالا على حضور وعلى قرب كما قال
المصنف في الشرح واعلم ان الصواب انها للموضع لمكان الصحبة او لزمانها وقد تحتملهما وقد تاتي للزمان
يقرب من اخر ونحو هذا هو المفيد لتمام المطابقة لمعناها واذا كانت لمجرد الصحبة فكيف تكون ظرفا
والعذر للمصنف في المضاف لدلالة كلامه عليه كما سبق اي وضع لموضع الصحبة لكن يعوزه كونها تاتي للزمان
الصحبة اذ كلامه الان في الظروف المكانية لا الزمانية فالاول وهو كونها لمكان الصحبة نحو زيد مع عمرو
ولهذا وقعت خبرا عن اسم الجثة والثاني وهو كونها لزمان الصحبة نحو جئتك مع اذان العصر والثالث
وهو ما يحتملهما نحو جاء زيد مع عمرو والرابع وهو مجيئها لزمان يقرب من اخر كقوله ٭
انا مع اليوم اخاه غدا ٭ فبذا كقوله ٭ وان غنى الناظر عن قريب ٭ وتسكينها اي تسكين

تسكينها

عينها قبل حركة نحو جئت معك وكسرها قبل سكون نحو جئت مع الرجل لغة ربيعة وغنم الضاحكي ذلك نحو الحكم وبني عليه او فتحها لالتقاء الساكنين كما في الم الله ومن الناس لكن في هذين لقصد التخفيف وفيها لقصد الرجوع الى لغة الاكثرين وجعل سيبويه تسكينها ضرورة كقوله • فريشي منكم وهواي معكم • وان كانت زيارتكم لماما • وهو محجوج بالنقل انها لغة بل بالاجماع **واسميتها باقية** حين تسكين عينها **على الاصح** وكلام سيبويه مشعر بذلك وقول النحاس انها حينئذ حرف بالاجماع مردود **وتفرد** عن الاضافة ه **فتساوي جميعا معنى** نقول جا الزيدان معا والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا اطلاق قول ثعلب اذا قلت جا معا فالوقت واحد واذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين ولحد شري جميعا ونرامي معا وتساوي **في كعطفنا لا ابكا وفاقا** عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد ليست فتحة اعراب وانما هي حركة عين الكلمة الاصلية كفتحة التا **ليونس والاخفش** فالفتحة التي على العين ليست فتحة اعراب من فتى فالكلمة عند هذا ثلاثية في الافراد حذفت لامها لملاقاتها التنوين كما في فتى وذهب الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ في حال الافراد وحال الاضافة فالفتحة فيها فتحة اعراب كما في رايت يدا قال المصنف والاول هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلونها في موضع رفع كما ترفع الاسما المقصورة كقولهم عدا ولو كان ذا فيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بانها ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو هنا هو **وغيرها ليتها حينئذ** اي حين افرادها عن الاضافة **قليل** كقوله • حننت الى ريا ونفسك باعدت • مزارك من ريا وشعبانا معا • وكقول الاخر • افيقوا بني حرب واهواؤنا معا • فاستعملت في كل من البيتين خبرا وقيل حال والخبر محذوف اي وشعبانا كائنان معا واهواؤنا كائنة معا قال المصنف وهذا باطل بالاجماع ولو قلت زيد قائما لم يجز قلت قد يقدح فيه بتخريجهم قراءة من قرا في الشواذ ونحن عصبة بنصب عصبة على انه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف وهنا انتهى كلامه على الظروف المكانية التي قصد ايرادها في هذا الفصل ثم ختم ذلك بمسئلة التوسع فقال **ويتوسع في الظرف** الزماني والمكاني **المتصرف** لا غير المتصرف فانه لا يجوز التوسع فيه لان التوسع هنا ان لعدم التصرف **فيجعل مفعولا به مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ** اي حين اذ يتوسع فيه **اضماره غير مقرون بفي** كقوله • ويوما شهدناه سليما وعامرا • وكان حقه ان يقترن بفي اذا اضمر لان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها ولهذا يقول لدنه ولم يكنه يقول لد ولم يك كذا قال المصنف وهنا سوالان احدهما انه يقال هلا جاز التوسع في المفعول له فاجيز الاكرام جيته والاصل جئت له فيكون حينئذ منصوبا على المفعول به كما في قولك يوم الجمعة سرته وجوابه ان الظروف في الاستعمال اكثر فكانت بالتوسع بها اجدر وايضا فالتوسع فيها تتم بما لم يثبت في غيرها وذلك انهم توسعوا فيها من الفصل بها وتقديمها امام المعمول في غيرها السوال الثاني انه يقال اذا اضمر المفعول فيه غير مقرون بفي كان مفعولا به على سبيل التوسع فهلا قيل شهدناه وسليما وعامرا بالعطف لانه لا يتعدى عامل الى اكثر من مفعول من جنس واحد الا بالتبعية وجوابه ان الاتساع في ذلك من جهة اللفظ فقط لا من جهة اللفظ والمعنى جميعا ولهذا الضمير وان نصب على انه مفعول به فانما هو من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فهو مفعول فيه قال الرضي وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه **ويسوغ** في الظرف حين التوسع فيه **الاضافة والاسناد اليه** كقولهم يا سارق الليلة اهل الدار وقولهم صيد عليه يومان حيث جعلت الليلة مسروقة واليومان مصيدين على سبيل المجاز الحكمي وذلك ان الليلة مسروق منها وما مصيد فيهما قال الرضي والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت

يوم

يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة فتوسع فيه بحذف حرف الجر فنصبناه وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به متوسع فيه بحذف اللام لجواز ان البابان اي المفعول فيه والمفعول له قسمان من اقسام المفعول به خصا بالاسمين مع الضوابط المعينة لكل منهما ثم سال كيف قيل بذلك وحذف حرف الجر ليس بقياس في باب المفعول به الا فيما ينبغي نحو مررت بزيد وخرجت من الدار ومررت زيدا ودخلت الدار واجاب بانه لما كثر استعمالا المفعول فيه والمفعول له صار الحذف قياسا كما كان قياسا بالاتفاق اذا كان ان وان وذلك لقوة الدلالة في بابي المفعول فيه والمفعول له على المحذوف قال واما قول المصنف يعني ابن الحاجب ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا لفظ مكان او زمان فمفهوم قولهم خرجت هذا اليوم ولفظ هذا اليوم ايضا بدليل صحته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل والنهار ويا سارق الليلة ليس بمفعول فيه والانتصاب والمضاف اليه المصدر لا يكون الا فاعلا او مفعولا به فلنا عليه ان قلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا شك انه يجب نصبه فان المفعول به يتجرد بالاضافة نحو ضاربه زيد فكذا تقول سارق الليلة هذا كلامه قال الشارح واعلم ان الاتساع على وجهين احدهما ان يكون على حذف مضاف فاذا قلت صيد عليه يومان واردت وحش يومين جاز بالخلاف والاخوان تجعل اليومين مصيدين مجازا وذهب ابن كيسان الى ان الاتساع على الوجه الثاني يقتضي حصر الفعل في الظرف فاذا قلت يوم الجمعة صمته فالمعنى انك لم تصم غيره واذا قلت صمت فيه احتمل ان يكون صمت في غيره وكذلك في ظروف المكان **ويمنع من هذا التوسع على الاصح تعدي الفعل الى ثلاثة** خلافا لسيبويه فانه اجاز ذلك فيما نقله ابن خروف عنه مع موافقته على انه لا يصح نقل باب حسب وظن الى الثالث بالهمزة وفرق ابن خروف بينهما بانه في النقل يصير الفاعل مفعولا وليس ذلك في التوسع فان التوسع كله مجازي نحو الفعل اولم يتعد فلا معنى لمراعاة المتعدي وغير المتعدي والنقل كل حقيقة فاقتصر فيه على مورد السماع ورده المصنف بانه يستلزم شبها دون مشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة وكلامه في المتن يوهم ان التوسع في غير المتعدي الى ثلاثة غير مختلف فيه وليس كذلك فان المذاهب في التوسع ثلاثة احدها انه يجوز في اللازم لا الى ثلاثة وهذا اختيار المصنف وينسب الى المبرد وزعم ابن عصفور انه قول اكثر النحاة والثاني جواز ذلك مطلقا لان تعدي الفعل الى الظروف انما على غير معتد به ولولا انه غير معتد به لم يجز في قام ونحوه مما لا ينصب مفعولا قال الشارح وهذا ظاهر مذهب سيبويه بل صرح ابن خروف بانه مذهبه قيل وهذا مذهب الجمهور الثالث جواز ذلك في اللازم والمتعدي الى اثنين والى ثلاثة لانه لا يوجد متعد الى اربعة كما سبق ولا الى ثلاثة بطريق الاصالة لان باب اعلم وارى متعد بالنقل فهو فرع عليه وصحح ابن عصفور هذا القول وهنا تنبيه وهو انه يتوسع في الظرف مع كان واخواتها قال الشارح يبنى على الخلاف في عمل كان في الظروف فان قلنا تعمل فيه فظاهر وان قلنا لا فلا قال ابن عصفور يجوز فيها الاتساع والذي تقتضيه النظر انه لا يجوز فلو كان العامل في الظرف حرفا او اسما جامدا لما فيهما من معنى الفعل لم يجز الاتساع

باب المفعول معه وهو الاسم التالي واو تجعله في المعنى كمجرور مع وهذا احتراز من الواقع بعد واو العطف في نحو [illegible] يخرج به المعطوف بعدما يفهم منه المصاحبة **وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة** وكلام الشارح ظاهر في ان هذا كله فصل للمعنى كمجرور مع واما قوله وفي اللفظ فلا يخرج شيئا وانما فيه هذه الزيادة على ان الواو حرفية قلت انما الفصل قوله تجعله بنفسها الخ الواو من العوامل الى المفعول معه واشار بقوله كمجرور مع الى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب والمراد بها كون المفعول معه مشاركا لمعمول الناصب له في ذلك الفعل في وقت واحد نحو قولك سرت وزيدا فان زيدا مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتا الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير

في وقت واحد اي وقع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك زيد وعمرو في السير ايضا
لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد **واستعماله مما على الاسم السابق من فعل** لازم او متعد وسوا
كان السابق فاعلا او مفعولا **او اسم عامل عمل الفعل** اي عمل الفعل لكن بواسطة الواو وتوك هذا القيد لفهمه
ماسبق وهذا هو مذهب الجمهور ولم يفصلوا في الفعل بين اللازم والمتعدي كما اشرنا اليه وزعم بعضهم
ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال الشارح قلت
ان كان اخذ والخلاف في عمل المتعدي فيه من منع بعضهم ان يقال ضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا
فانه قد يكون ذلك لان الظاهر العطف لكونه اصلا في الواو واذا امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعا
خلافه لا نفي صحة ضربت وزيدا اخا لما قال الرضي وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي
يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا مفعول في الفعل فاتت
لا مفعول معه قال وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فهو انه انما تعين العطف اليا النصب نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في قولك جا زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما في وقت المجي ويحتمل حصول مجي
احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لاحتمال النصب العطف الذي هو الاصل **لا تقديم بعد الواو خلافا للزجاج** فان قلت
جا البرد والطيالسة وكذلك قلت جا البرد ولابس وصاحب الطيالسة وكذا في غيره قلت وهذا
تقتضي ان يكون المنصوب بالمضمر مفعولا به فكيف ينقل قوله في ناصب المفعول معه وهو لا يقول بانه
مفعول معه ولا يمكن ان يكون المراد من نقل قوله التنبيه على لازم هذا القول من نفي المفعول معه اصلا
وراسا وان ما نقول نحن بانه مفعول معه تقول هو بانه مفعول به **ولا بها اي بالواو خلافا للجرجاني**
وشبهته انها مختصة بالاسم وردبانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل او عامل عمله
وللمتصل بها الضمير كان ولخواتها من الحروف الناصبة وبان هذا حكم بلا نظير له لانه ما من حرف
ناصب الا وهو شبه بالفعل او بما نسبته الفعل **ولا بالخلاف خلافا للكوفيين** فيكون العامل معنويا
على هذا الراي والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي ثم لو كان الخلاف
ناصبا لنصب عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم زيد لا عمرو واللازم باطل ثم ما حكاه المصنف
عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك ان
الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لم يحتمل النصب اعطي ما بعده
اعرابه عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير كما قيل في لم عندي عشرة الا واحدا ان
الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غير ونقل الاعراب لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هو لا جاز النصب في كل
رجل وضيعته مطردا وليس كذلك **وقد تقع هذه الواو وقبلها لا يصح عطفه خلافا لابن جني** والاخفش
ايضا والسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الصائغ وابن عصفور فافراد ابن جني بالذكر معترض بل
نقل ابن الباذش الاجماع عليه فلا يجوز على هذا الراي جلس زيد والسارية اذ لا يصح الجلوس الى
السارية وكذا لا يجوز عنده لا تضحك زيدا وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف قال المصنف
ابن جني وهو بالانكار خليق بدليل استوى الما والخشبة ومازلت اسير والنيل وكان واباها الحران بحرف
رجلاهات ماتق امراة لقيها بعد فراق وبدليل انت اعلم ومالك اي مع مالك كيف تدبره وما لك معطوف
في اللفظ ولا يجوز ان يكون من العطف لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد تؤولت هذه المثل كلها
فقيل استوى الما والخشبة فقيل لا يمتنع فيه العطف وان لم يجز استوى الخشبة كما يجوز اختصم زيد
وعمرو وان لم يجز اختصم عمرو قالوا وغلط الزجاج في زعمه ان الخشبة لا يجوز فيها الا النصب واما قوله

والنيل

والنيل فلا يمتنع تشبيه السير الى النيل لامتداده وانه لا يفارقك معه جزو احسن منه ان يجعل استعير
السير للجري لما اقترن بما يجمعه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض وظلالهم
كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري بل الاستعارة صحيحة بدون
هذا الاقتران واما كان واباها الحران فالتقدير كان واباها كالحران والمالمشبه اثنين بالشيئين فصح
العطف واما انت اعلم ومالك فمثل لو المالكان الناظر في المال يلزم في الاكثر من المال على اختياره صار
بواليا له فنسب العلم اليه مجازا وفي شرح الرضي انه لا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك
لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت
ومالك ثم خفف بحذف مميز اعلم وحذف المميز المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على هذا المحذوف
وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته كما قال واعلم جملة فعلية من فعل مضارع وفاعله
معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والفعل ملغى اي انت ومالك مقترنان فيما اعلم لا اعلم من
تقترن باعتبار اصلاحه وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم اسم تفضيل كما فهموه فتامل
ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب فلا يقال والخشبة استوى الما قال المصنف من جهة ان
هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها العطف فروعي الاصل فان قلت ما وجه عدول
المصنف عن ان تقول على عامله الى قوله عامل المصاحب مع ان الاولى اخصر قلت لانه قال **بالاتفاق**
وقد علمت ان منهم من يرى ان الناصب الواو فلو قيلت هذه العبارة لم يلزم منها ظاهرا ان ذلك
القائل يرى منع التقدم على الفعل بل على الواو لانها العامل عنده **ولا عليه** اي ولا على المصاحب
خلافا لابن جني فانه اجاز ان يقال استوى والخشبة الما متمسكا بانه قد جا ذلك في العاطف كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فليجز فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع
ذلك من كلامهم قال جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو وكلتا
شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ او مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه
واما الثانية فالبيت من العطف لا من المفعول معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة مع انه ضرورة **ويجب
العطف في كنت وزيد وانت اعلم ومالك** اعلم ان مسائل هذا الباب اربع واجب العطف وراجحه
وواجب النصب وراجحه وبدا المصنف بالواجبين مقدما واجب العطف واخر الراجحين مقدما
منهما راجح العطف ووجه فيهما ان العطف هو الاصل في الواو وانما ذكر المسائل الاربع هنا بقوله وربما نصب
الخ مع انها من راجح العطف قيل قوله ويترجح العطف لما كلهما لما ذكراو لا في واجب النصب في كونها لك
شي وسبيين قريبا ان ذلك حال في موضعه الذي يستحقه وتوضيح ايضا ان الاقسام ستة لا اربعة
خلافا للشارحي هذا الكتاب القسم الاول ما يجب فيه العطف ومثل له بمثالين انت ورايك وانت
اعلم ومالك والعطف في الاولى على المبتدا وهو عطف لفظا ومعنى وفي الثانية على المبتدا الذي
هو انت الملفوظ به ويجوز في نسبته الى المال كما سبق وهو عطف لفظا ومعنى وعلى الخبر الذي
هو اعلم والاصل اعلم بمالك ثم منعت الواو موقع الباء وعطفت ما بعدها على ما قبلها وهذا عطف لفظا
لا معنى لانه كالخفض على الجوار وقد عرفت ما اسلفناه عن الرضي من ان الاصل انت اعلم بحال مالك فانت
ومالك مقترنان وما اخترناه في ذلك فالعطف على هذا معتبر لفظا ومعنى وضابط المثال الاول
ان لا تتقدم الواو في اللفظ الا مفرد ونقل المصنف الاجماع على وجوب العطف في ذلك وليس كذلك
فان الصيمري اجازه على تمام الاسم فيحتمل ان يكون المصنف لم يبلغه خلافه فحكى الاجماع وضابط

اي فانت ومالك مقترنان
والتقدير ... مالك
... اعلم اشارة
... الاحبار
... ان يكون
انت ومالك مثل كل رجل
وضيعته ...

المثال الثاني ان يتقدم الواو جملة غير متضمنة لما ينصب المفعول معه وقال المصنف ان يكون خبر
الجملة السابقة افعل بتفصيل ويجب النصب عند الاكثر نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا وهذا هو
القسم الثاني وهو ما يجب فيه النصب قال المصنف وانما قلت عند الاكثر لان الكسائي يجيز الجر فقلت
ليس بالجر في مثل ذلك اعني العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض مخصوصا بالكسائي بل هو
قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين كيونس والاخفش وعلى هذا فقد يقال ان اراد اكثر النحويين
فمشكل لان الكوفيين قاطبة وبعض البصريين لا يشترطون اعادة الخافض وان اراد اكثر البصريين
فليس في عبارته ما يدل عليه وجوابه انه لما انضم اهل الامصار الى اكثر اهل البصرة في المنع
صار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت العبارة ولا يخفى انه يجوز في ماشانك وعمرا
الاوجه الثلاثة الجر على الاضمار كما في قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
والرفع على ان الاصل انما شانك وشان عمرو ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والنصب
على ما بان بيانه وليس في الجر خلاف المذكور في مالك وزيد بل هو جائز عند المصنف وغيره من
الكلام وان كان غيره ادعى منه ومن نص على جواز الرفع ابنه ولا يحتاج في اسناد جواز ذلك الى احد
بل كل احد يجيزه واذا كان كذلك فاين وجوب النصب فهذا المثال عند الاكثر والنصب الذي ذكرناه
انه واجب في هذين المثالين ونحوهما لكان معنى فعل لجار والتقدير ما كان لك وزيدا او ما كان
شانك وزيدا او ملابسا له لا بين منصوبا بعد الواو فالتقدير ما لك وملابستك زيدا وكذا في المثال
الاخر وهذان التوجيهان اجازهما سيبويه لكن التقدير الاول يقتضي كون المنصوب بعد الواو
مفعولا وفي التقدير الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه ويصيره مفعولا به وهو مشكل من
هذه الحيثية فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منصوبا وهو ممتنع قلت فيه اعتذار عن ذلك
بان المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منصوبا
واطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه وبعضها من كلام سيبويه على انه تفسير معنى
لا تقدير اعراب قال ابن الصائغ اخبرنا الحفاظ عن الاستاذ ابي علي ان هذا الاسم منصوب على
انه مفعول معه وان تقدير سيبويه معنوي لا اعرابي بل تقدير الاعراب مالك تلتبس وزيدا
قال ويدل على انه عند سيبويه كذلك ذكره هذه المسئلة في باب المفعول معه هذه الكلمة فان
قلت فاذا قدر الناصب مصدرا منصوبا على الراي الاول فعلام يعطف هذا المصدر في قولك مالك
وملابستك زيدا فان عطف على ما اقتضى كونك خبرا عنه لانه خبر عن ما ولا معنى له وان عطفه
على الضمير المستكن في لك فهو عطف على ما ايضا ولا فصل بتوكيد ولا غيره ولا معنى له قلت
يحتمل ان يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك
زيدا اذ كان المعطوف على الخبر خبرا والمعنى عليه صحيح واعلم ان مالك ونحوه انما هو معروف في
العربية ان يكون مردفا بحال نحو مالك قائما وهنا قد وقع على غير ذلك وذلك ان ما عطف عليه
من قولك وملابستك زيدا لحصول الفائدة نظير ما كانت الحال تحصله لا بلا كيس خلافا للسيرافي
وابن خروف وعلة ذلك عنده ما الهرب من اعمال المصدر مضمرا وان كان الجر ونظاهرا نحو مالزيد
وعمرو وماشان زيد وعمرو رجح العطف لانه الاصل وقال ابن الحاجب يتعين العطف لانه الاصل
فلا يعدل الى غيره لغير ضرورة قال الرضي وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى
النصب وقد يكون ضروريا ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل
لداع وان لم يكن ضروريا قلت والقول بترجيح العطف مع جواز النصب غير خال من نقد

وذلك

وذلك انه لا ينبغي ان يوخذ هكذا على الاطلاق بل الذي ينبغي ان يقال ان قصد النص على المصاحبة
فالنصب واجب لا مرجوح وهذا هو القسم الثالث وهو ما يترجح عطفه وذكر المصنف منه مسائل
الاولى هذه ودونها ان يكون الجر وظاهرا والاربع الاتيات بعدها والتي ختم بها وهي قوله ويترجح العطف
الخ ورابعا ما نصب بفعل مقدر اما كان التامة او الناقصة او كلمة تقنع في المسائل الاربع الاتية
مع رجحان العطف في جميعها بعد ما او كيف او زمان مضافا او قبل خبر ظاهر وهذه هي الاربع ثم
ذكر امثلتها على الترتيب الاول للاول والثاني للثاني وهكذا فنحو قول الشاعر ما انت والسير في متلف
يبرح بالذكر الضابط انشده سيبويه فلك ان تقول التقدير ما تصنع والسير او ما تكون والسير
الا ان كان هنا يتعين ان تكون ناقصة لان ما لا تكون حالا فتكون خبرا مقدما وهذا مثال المسئلة الاولى
وكيف انت وقصعة من ثريد فتقدر كيف تصنع وقصعة او كيف تكون وقصعة ولكن هنا
يحتمل كان تامة فكيف في محل نصب على الحال وجعلها ناقصة فكيف خبرها مقدم وهذا مثال المسئلة
الثانية واعلم ان سيبويه قدر الفعل مع ما ماضيا ومع كيف مضارعا فقال التقدير ما كنت وزيدا
وكيف تكون وقصعة واختلف هل هذا مقصود او لا فقال السيرافي التقديران جائزان في كل من
الوجهين والتفريق غير مقصود ولو عكس صح وقال ابن ولاد بل هو مقصود ولهذا اقتضى التفريق
وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وانما يكون فيما ثبت فلذا اقتضى تقدير الماضي معها
ولا انكار مع كيف بل هي للاستفهام المجرد فتقدير المضارع معها صالح كما ان تقدير الماضي معها ايضا
كذلك وقول الشاعر ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه كانه قال
ازمان كان قومي والجماعة فجعله مفعولا معه تقديره كان يتعين ويحتمل النقص والتمام وتعينها
في هذا المحل يترجح تقديرها في باقي الامثلة ولانها ام الافعال وهذا مثال المسئلة الثالثة
وقول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا واياه في لحاف وهذا مثال المسئلة
الرابعة فالتقدير وكنت واياه فحذف كان فانفصل الضمير وهو على هذا امر نوع بكان وانا التقدير
والكائنة واياه فالضمير على هذا استتر والتقدير وانا وهو ثم انيب المنصوب عن المرفوع
فالمفعول هم واحد فكذلك ولا كائنة بل حذف كائنا متعلقا به الظرف
من القسم الثالث كما سبق التنبيه عليه ويترجح العطف ايضا اذا كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن
فهذا مثال لما اجتمعت فيه تلك الشروط وهذا النوع عند ابن عصفور يستوي فيه الوجهان وليس
عنده شيء يترجح فيه العطف ولا عند المصنف شيء يستوي فيه الوجهان قال بعضهم وقول ابن عصفور
اوجه لانك اذا قلت قمت انا وزيد فان نظرت الى المعنى فان كان المراد التنصيص على المصاحبة
فالنصب ارجح بل واجب وان كان المراد مطلق الجمع فالعطف واجب وان نظرت الى صورة التركيب
مع قطع النظر عن المعنى فكل من الامرين جائز ولا مرجح لاحدهما قلت بل يترجح العطف لكونه
الاصل في الواو وهو الذي لحظه المصنف فاعتبر في الترجيح المعنى فهلا اعتبره هنا ايضا وهو
قول المصنف ان كان بلا تكلف ان العطف متى كان ارتكابه موديا الى تكلف لم يترجح وذلك مثل
قول لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان عطف فصيلها على الناقة يحتاج معه الى تقدير جملة
بعد المعطوف وهو لو تركت الناقة وفصيلها ترضعه بل فقدروا جملتين اي لو تركت ترضعه وترك يرضع
مثلا ولا يخفى ما فيه من التكلف ومثله المصنف ايضا بقول الشاعر فكونوا انتم وبني ابيكم مكان
الكليتين من الطحال قال فالعطف حسن من جهة اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى لان المراد كونوا
لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون فاذا عطفت كان التقدير كونوا لبني ابيكم وليكن بنوا ابيكم

بقول عليه الوحي و
ويجوز ان تكون
مفعول معه ويجوز ان تكون تامة

لكنه يشكل عليه انه سيقول
ان ...
رجح النصب

نحو المعنى المراد

يكون معنى فيتعين ان المعنى ما ذكرنا منتفيا او العطف فيقتضي كون المعنى غير مراد
لكم وذلك خلاف المقصود قلت ولا يكون النصب حينئذ راجحا بل منتفيا او العطف لم يترجح العطف
وكيف يقال في هذا العطف متكلف ومفهوم قوله ولمه انه ان كان ثم ما يمنع العطف هنا يمتنع لما فيه من
بل يجب النصب ومثل المصنف ذلك بقوله لا تنه عن القبيح واتيانه فالعطف هنا يمتنع لما فيه من
عدم الفائدة لان لا تنه عن القبيح معناه لا تنه عن اتيان القبيح لان النهي انما يكون عن الافعال
فيكون في المعطوف التواتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه قلت هذا التقرير ما اراده قلت
وفيه نظر لان هذا المعنى لا ينتقض بما نحا به لبيد فا وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وهو
قوله ولا نوهمن انه متى كان نصه ما يقتضي ضعف العطف لم يترجح كما صنعت واباك فنصبه مختار
وعطفه جائز على ضعف لعدم الفاصل فان خيف به اي بالعطف فوات ما يفيد فواته رجح النصب على
المعية نحو لا تجهد الاكل والشبع ولا تغتذ باللبن بالسمك واللبن فالمقصود النهي عن ايجاب الاكل
مصاحبا للشبع واقفا معه وكذا عن الاغتذاء بالسمك مع اللبن والنصب معين لهذا المقصود
والعطف مفوت لهذا الغرض اذ نحو يحتمل لكنه لا نص فيه وهذا هو القسم الرابع وعنه صور لحرمتها
هذه والثانية ان يكون العطف متكلف والثالثة ان يكون لم يوهن وهاتان تقدمت الاشارة اليهما
قريبا فاستغنى عن اعادتهما العلم بذلك اذ قد علم ان ما لا علة فيه ولا وهن اولى مما هو كذلك فلذا
لم يحتج الى التصريح بذلك قلت وفي هذا الاخير نظر وذلك لانه متى فرض ان العطف مفوت لغرض
مقصود يضر تفويته فكيف يسوغ ارتكابه لا سيما في مثل لا تغتذ بالسمك واللبن لان المقصود به
التنصيص على المعية ولا يكون بدون النصب فينبغي ان يكون واجبا لا راجحا فتامل فان لم يلق الفعل
تالي الواو نحو فاجمعوا امركم وشركاءكم فان الفعل وهو اجمع الرباعي لا يليق بتالي الواو وهو شركاءكم
فانه بمعنى عزم فانما يتسلط على الامر ونحوه جاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللائق ان يحسن
مع موضع الواو وهذا هو القسم الخامس الذي كنا وعدنا به والمسئلة مبنية على ما تقدم
من ان الاصح عنده انه لا يشترط لصحة المفعول معه صحة العطف فلك في الاية ان تجعل شركاءكم مفعولا
معه وان تجعله مفعولا به منصوبا بفعل لائق به اي واجمعوا شركاءكم من جمع قلت وفي المحكم انه
يقال جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا وجمعه فاذا ثبتنا ان اجمع يكون بمعنى جمع صح العطف وخرجت الاية
عن ان يكون منا لا هذه المسئلة اذ تالي الواو فيها وهو شركاءكم يليق به الفعل المذكور وهو اجمع
فيكون من عطف المفردات ولا حاجة حينئذ الى تقدير اجمعوا الذي هو ثلاثي وهمزته همزة وصل لكن هذا
مبني على استعمال المشترك في معنييه جميعا اذ اجمع مشترك بين العزم وضم المتفرق فباعتبار تسلطه
على الامر يكون المراد به المعنى الاول وباعتبار تسلطه على الشركاء يكون المراد به المعنى الثاني فان
قلت مقتضى ما قرره المصنف ان يقول ترجح النصب على المعية على اضمار فعل لئلا يوهم تساويهما
وليسا متساويين لان الاصل عدم التقدير قلت في كل منهما مخالفة الاصل فتكافئا وبيانه
ان الاضمار خلاف الاصل وكون الواو لغير العطف كذلك وحينئذ يكون كلامه على ظاهره لكن يلزم
عليه ان يكون المصنف قائلا بتساوي الوجهين في بعض الصور وهو خلاف ما كنا اسلفناه عنه
واعلم انه في بعض المواضع لا يتعين احد الامرين المذكورين بل يجوز ان مع امر ثالث وذلك كما في الاية
فانه يجوز اضمار مضاف اي وامر شركائكم ولا يكون حينئذ مفعولا معه ولا مفعولا به باضمار مضاف
ولا يحسن مع موضع الواو وتعين احد الامرين المذكورين وهو الاضمار للفعل اللائق وهذا هو
القسم السادس الذي كنا اشرنا اليه كقوله وزججن الحواجب والعيونا لانه يجوز عن ترصاح للعمل
في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فتعين له فعل لائق اي وكحلن العيون وزعم قوم ان الفعل

المذكور ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين فلا اضمار وذلك بان تقول ضمن زججن معنى حسن واعترض
بان هذا استلزم صحة ان يقال علفتها تبنا وماء كما يصح مع اسلفتها واللازم باطل واجيب بمنع بطلانه
بدليل قول طرفة ❊ اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة ❊ لها سبب ترعى به الماء والشجر ❊ اي ما ترى
في هذه الصرمة وهو من الابل عشر فما فوقها الى تسعة عشر وقيل الى ثلاثين وسبب عهد والنصب
في حسبك وزيدا درهم لا بحسب منوبا وهذا خلاف ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري وذلك
انهم ادعوا ان حسبا اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول
معه وغير هؤلاء حسبا بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدا ودرهم خبره وزيدا مفعول به
بتقدير ويحسب والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب مضمر عائد على درهم لتقدمه وعليه كلام
المصنف في المتن ورجحه بان المفعول معه لا يعمل فيه الا الفعل او ما جرى مجراه وليس حسبك ما جرى مجرى
الفعل فمذهب سيبويه انه مفعول بفعل منوي وليس مفعولا معه بل هو مفعول به وبعدا وبله كلمتي في قولك
ويلي واخاه وويلاه كما في قولك وبلاك ناصب المصدر اي الزمه الله ويله او ويلا لك واخاه في
المثالين عطف على المعاني الزمه والمعنى الزمه الله المصيبة والزمها اخاه وتضمينا المصنف لمصدرا
تبين انه اسم للحدث لا بمعنى انه مفعول مطلق لان تقديره باب ذلك وبعدا وبله مثل ويله واباه
بالزم على صيغة المبني للمفعول مضمرا وسيبويه رحمه الله قدر بعدا وبله والزمه الويل اياه فيكون
الاسم مفعولا به لا مفعولا معه والمصنف قدر الزم مبنيا للمفعول كما رايت فان قدر بعد ويله فالكلام
جملة اسمية وجملة فعلية كما في تقدير سيبويه وان قدر منصوبا فالاصل الزمه الله الويل واياه
فحذف الفعل والفاعل وابقى نائب الفاعل وهو المفعول الثاني ويكون اياه معطوفا على الهاء فيكون مفعولا
به كما في التي قبلها ونظيره في باب النيابة انك تقول في اعطيته درهما اذا بنيت الفعل للمفعول اعطي
درهم فان قلت لو كان كذلك لم يتجه دخوله وانما كان يتمشى هذا التاويل لو كانت العبارة وبله واياه
كر قلت يحتمل ان يقال انه لم ذكرت تبيينا لها في سعتها لم فيكون جملة معترضة قبل المعطوف او صفته
او بدل واياه مفعول معه والكلام على تعد اجملة ونحو فعلية فان قلت كيف يتم التزديد الذي جرى
على المصنف بقوله ان قدر بعد وبله فكذا وان قدر منصوبا فكذا مع تصريحه في المتن بقوله
بعد وبله بالزم قلت الضمير في بعد راجعة الى المنصوب التالي للواو اي يكون المنصوب المذكور
بعد ويل في تقديرا لزم منفردا على ويل له او مرفوعا عنه لا بناء فيه وفي نحو راسه والحائط وامرا ونفسه
وشانك والحج على المعية والعطف وظاهره التساوي وكذا ظاهر قول سيبويه وهو راي ابن
عصفور حيث امكن العطف بلا ضعف كما اسلفناه عنه كوقت انا وزيد ومقتضى قول المصنف فيما تقدم
وترجح العطف ان كان بلا تكلف الخ خلاف ذلك وقد يقال حذف عامل المفعول معه واخراج الواو عن
العطف خلاف الاصل فيترجح ولا بد جانب العطف ولكن المراد معنى المعية فيترجح المفعول معه فكذا فالواو
فيه نظر بعد اضمار دع في الاول والثاني فالتقدير دع راسه والحائط ودع امرا ونفسه والمفعول
بعد الواو مفعول به او معه وعليك في الثالث وهو شانك والحج فينتصب شانك بعليك مضمرا هكذا قرر
المصنف سيبويه عليك شانك بلفظ الاغراء وظاهره جواز اضمار عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال
لا تضمر وكلام المصنف في باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تاولوا كلام سيبويه على انه تقدير معنى
لا تقدير اعراب وفي تجويز سيبويه النصب في هذه المثل على المعية رد على من اشترط في المفعول
معه ان لا يكون الا مع الفاعل وان مثل ضربت زيدا وعمرا على المعية ممتنع وقد اسلفناه اول الباب
قال اصحاب هذا الراي واذا اريدت المعية في مثل ذلك اتي بمع فيقال ضربت زيدا مع عمرو ونحوه

وحرف الجر المتعلق باسم الاشارة ولا عامل يعمل فيه فعل ولا عامل يعمله وما اسم الاشارة وحرف الجر المتعلق
هذ الله واياكم ممنوع من جهة ان الكلام لو بني كونه يفيد ان الوجه في نحو زيد في الدار ابوه جرى تقع فيها الظرف
بالاستقرار لا بعلان فيه وهذا من اقوى الادلة على ان الوجه بمنزلة كيف انت وزيدا وما انت وزيدا ونحو
لا بالاستقرار المحذوف ولولا ذلك لصحت المسئلة وتكون بمنزلة كما في ما لك وزيدا فان قلت جاز
ما العامل فيه فعل مضمر لكن انت لو لم تقدر الناصب فعلا محذوفا **في الاختيار** اي في هذا المذهب ذكر الاختيار
بالنفاق وهذه نظيرتها وجوازت لا علي اعمال المقدر جوازا اعمال الظرف بما فيه من معنى الاستقرار
خلافا للفارسي فانه اجاز المسئلة على اعمال هذا وخلافا لمن اجاز اعمال هذه المسئلة في الشعر ومنعها في النثر ولكن الظاهر من ذكر الاختيار
وهذا احسن لانه لا يعرف احدا اجاز هذه المسئلة في الشعر **وفي كون هذا الباب** وهو باب المفعول معه **قياسا**
اراده تشتمل الاضطرار فكان اللائق بالمصنف تجنبه وهو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي
خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا قاله المصنف وهو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي
لا يتجاوز ما سمع منه وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما يجوز فيه العطف مجازا
فيكون سماعا **ولما بعد المفعول معه من خبر وحال** ونحوهما **مثله**
فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون سماعا
او حال له متقدم وهذا هو الاكثر تقول كنت وزيدا كالاخ هذا في الخبر وتقول جئت وهندا
ضاحكا هذا في الحال **وقد يعطي حكم ما بعد المعطوف** بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو واو العطف
فتقول في الاول كنت وزيد كالاخوين وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له
في الضحك ايضا والا فقد تكون المشاركة في الفعل دون الصفة المقيدة له **خلافا لابن كيسان**
فانه قال لا يجوز الا مطابقة الاول فقط وهو القياس قلت وينبغي ان يتعين هذا عند الجميع في نحو
قولك كان زيد وسود به كالعبد والله اعلم بالصواب

بـاب

المستثنى وهو المخرج جنس يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاني القوم لكن زيد
تحقيقا او تقديرا فصل يشمل الجنس وهو
جاني ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل وستعرف ما عليه
المخرج لارادة بيان دخول المتصل نحو جا اخوتك الا زيدا فانه مخرج تحقيقا والمنقطع نحو ما لزيد علم الا
عمرو الا ظنا يظنه فان هذا البس تخرج تحقيقا ضرورة ان الاخراج بعد الدخول اولا والظن لم يدخل في
العلم فكيف يخرج عنه وانما هو مخرج تقديرا اي قدر اخراجه من حيث هو مقدر الدخول في العلم لما
كان يستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثنا منقطعا فلا
بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دال على الاستثنا فتامل بانه يدق قال الشارح ولذلك لا يحسن استثنا
الظن بعد ذكر العلم ولا يحسن استثنا الكل **من مذكور او متروك** تقسيم اخر للمخرج يريد به
بيان انقسامه الى تام والى مفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى منه هو القوم
وقد ذكروا الثاني كقولك ما ضربت الا زيدا فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس
ضربت بمذكور والتقدير ما ضربت احدا الا زيدا **بالا** متعلق بالمخرج قال الشيخ واحترز بذلك
من الا التي بمعنى غير نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والتي بمعنى الواو وعلى راي الاخفش وجعل
من ذلك لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم والتي بمعنى ان لم نحو الا تفعلوه والزائدة
على مذهب ابن جني والاصمعي في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة اليهنا كلامه قلت
لا ادري ما هذا الاحتراز ولا كيف وجهه نعم قد يتوهم انه احترز بالا عن غيرها من المخرجات نحو قام
القوم ولم يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد في المثال الاول
واهل الذمة في المثال الثاني اخرج بغير الا فيكون مثل ذلك خارجا من التعريف على ان التحقيق
ان يقال ان قولهم في حد المستثنى بالا او احدى اخواتها انما ذكر لبيان الادوات الموضوعة للاخراج

لا للاحتراز

لا للاحتراز عن شي وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل ما تقدم باطل لما قال ابن الحاجب في شرح المفصل
من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين لمراد المتكلم باللفظ الاول وعلى هذا فلا يكون المخرج جنسا وانما
احرج و
هو جنس موصوفه المقدر اي اللفظ والمخرج فصل لما عدا المستثنى وهذا ما كنا وعدناك بمعرفته قبل
وما بمعناها اي بمعنى الا من الادوات التي تذكر في هذا الباب **بشرط الفايدة** فمنها حكم وليس من لحد
فكان حقه ان يقول وشرط حصول الفايدة فلا يجوز لم عندي مال الا درهم وكذا دراهم الا درهما لان ذلك
لا فايدة فيه فان قلت ما كان الاثبات فابعد من جهتي المستثنى والمستثنى منه جميعا وتوهم الاستثنا معيار العموم
معرفته
سهو والصواب معيار الشمول بدليل الف سنة الا خمسين عاما ولكن ما مثل ان الاستثنا بعينه ان المستثنى
دخل وهو معنى اخراج ما لولا الاستثنا لدخل وليس كذلك قولك عندي رجال الا زيدا بل لولا الاستثنا
لجاز دخوله واما رجال الا رجلا فابعد عن الفايدة لان رجلا لا يبعد في على الثلاثة التي فما فوقها اليسا الاثباتا مي
وهذا الذي اخرجته ليس بمعروف ولا اللفظ شامل له لانه لو لم يستثن اذ لا كمية للجمع معينة وللعام
فالوجه اخراج ما لم يتحقق دخوله وما لا يستفاد باخراجه شي وانت خبير بان قول المصنف من مذكور
او متروك يقتضي ان المخرج منه هو الشامل وهذا هو المشهور في التصانيف وهو قول الكسائي فاذن
معنى قام القوم الا زيدا الاخبار بالقيام عن القوم الذين اخرج منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم
عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل في الواقع انه قام وانه لم يقم وذهب الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم
وانما خرج من حكمهم وذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاداة اخرجت الاسم الثاني من الاول
وحكمه من حكمه هذا كله في المتصل قلت وعلى قول الفرا يتاتى قولهم الاستثنا من الاثبات نفي وبالعكس
ان
كما يتاتى على مذهب سيبويه والجمهور نهنا عن ابن الحاجب رحمه الله وهو من القائلين بان الاستثنا من
النفي اثبات ومن الاثبات نفي لما ذكر الاستشكال الذي قد يسبق الى الوهم في الاستثنا المتصل
اثباتا للثلاثة
وهو ان فيه تناقضا من جهة ان في قولك لزيد علي عشرة الا ثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا
ذكر كيفية الاستثنا على وجه لا يرد عليه ذلك فقال المراد بعشرة معنا ها اي عشرة افراد فتناول
ثة
السبعة والثلاثة معا ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها الثلاثة
لم علي
فلم يقع الاسناد الا الى سبعة وصار المعنى العشرة التي اخرجت منها الثلاثة فلا تناقض وقبله كثير
من المحققين وهو كما تراه يقتضي ان الاخراج من المسمى الشامل لا من الحكم وهو عين مذهب الكسائي
فاين يجيء له مع ذلك ان الاستثنا من الاثبات نفي او بالعكس فتامله **فان كان المستثنى بعض المستثنى**
منه حقيقة مثل له بعشرة الا ثلاثة **فمتصل والا** يكن المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة **فمنقطع**
وقد فهم مما ذكر ان له حظا من البعضية مجازا وذلك لانه لا يكون الا بما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى
او ذكر ما ينسب اليه فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفايدة نحو صهلت الخيل
الا البعير ورغت الابل الا الفرس ولو قيل صوتت الخيل الا البعير جاز لان التصويت يستحضر بذكره
الخيل وغيرها من المصوتات فكان ذلك في تقدير الداخل فيما قبله وان لم يكن داخلا حقيقة **معتمد**
الوقوع بعد لكن عند البصريين وهو تقدير معنوي وانما قدروا لكن لان الذي بعدها ليس مستثنى
حقيقة وانما ذكر على سبيل الاستدراك لا الاستثنا **وبعد سوى عند الكوفيين** ولعل من ذكر وجه
نظرا على ان المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من
تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب
على الاستثنا المنقطع قلت واهمل الاكثرون عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي
ان يعد على هذا **وان** اي المستثنى **بعد الا** لا بعد غيرها من ادوات الاستثنا **من الاعراب** على اختلاف

مستثنى ما قد سبق ان قولهم لم نعده الناصب العامل المحذوف كما في مثل ما احتج بالفعل موهم ان الموضع الموضع لما كان اسم الفاعل لا الفعل ليس بلازم لاحراقه وقول كلام واضح هذا انما تعلق كلامهما بالحق على الشرط الواقع مع السماع حصوصا على العقل بان هذا الباب موقوف على السماع اظهر

ولا يبرح زيد وما ضربت الا عمرا وفرغ
الواقع ان ترك المستثنى منه وهو الذي كان العامل يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا وفرغ
العامل للمستثنى منه وهو الذي كان العامل اي للمستثنى بان لا يشغل العامل في غيره كما مثلنا واحترز بذلك
ما اذا ترك المستثنى منه ولم يفرغ العامل لما بعد الا نحو ما قام زيد الا عمرا نريد ولا عبرة الاعراب سالم اي المستثنى
مع عدمها اي عدم الا يعني انه يثبت للمستثنى في حالة التفريغ ما كان ثابتا له لو لم يكن مستثنى فيعرب
حينئذ على حسب ما يقتضيه ذلك العامل من رفع ونصب وجر واستفاد بعضهم قوله في الالفية
وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما قوله هنا وفرغ العامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد اي
ثم التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة وكذا ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي
الا ظنا ضعيفا وقد سبق فيه كلام ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء ان نتبع
الا بشر مثلنا وما محمد الا رسول والفاعل نحو وما يعلم جنود ربك الا هو لا يعلمها الا الله لا يجليها
لوقتها الا هو والنائب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا
الا وسعها اي ذا وسعها والحال نحو ما تنزل الملائكة الا بالحق ولا تقولن لشيء اي فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
اي الا متلبسا بان يشاء الله اي بمشيئة الله ولا ينفقون الا وهم كارهون وما تسقط من ورقة الا يعلمها
لا تبيعوا الذهب بالذهب الا يدا بيد اي الا متقابضين وفي حديث اخرجا الا ها وها اي الا قابلين هاء وهاء
والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله وهكذا
بقية المعمولات قال واعلم ان من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على
الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا اي المثالين منصوب على الاستثناء ومحول
الفعل بمحذوف ومنه قوله • ولم يبق الا الجفن سيف ومئزرا • اي ولم يبق شيء الا الجفن سيف ومن ذلك
قوله قوله هل هو الا الذئب لاقى ذئبا روي برفع الذئب على التفريغ وبنصبه على تقدير لكنه
اي هل هو شيء الا الذئب وهذا انما يكون فيما امكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب
لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكسائي النصب على الاستثناء وحذف الفاعل على مذهبه
قلت ان كان الفعل من قوله لم يبق الا الجفن سيف مضارع بقا ورد الشارح وكان حجة للكسائي
ولكن لا يتحرر الرواية فيه الان ولا يفعل ذلك الذي ذكر من تفريغ العامل لما بعد الا دون نهي
نحو لا تقولوا على الله الا الحق او نفي نحو وما محمد الا رسول صريح راجع للنفي والنهي وقد عرفت
مثالهما او مؤول راجع الى كل منهما فالذي فيه نهي بالتاويل نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا
لقتال فقد اشترط في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين والذي فيه نفي بالتاويل نحو ويابى
الله الا ان يتم نوره فيابى في معنى النفي اي لا يريد وانها لكبيرة الا على الخاشعين وقال ابن الحاجب
ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثاني ان يحصل به
فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز قرات الا يوم
كذا لانه يجوز ان يقرا في جميع الايام الا في ذلك اليوم وقال المصنف في الشرح اذا كان في الايجاب
معنى النفي عومل معاملته نحو عمت الا زيدا ومت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم احد ولم افطر
وقد يجدد في على راي قال الفارسي عامل المستثنى منه المتروك وذلك في الاستثناء المفرغ
كما تقول زيد لا يسري الا نهارا فالواقع بعد الا ظرف لا يتسلط عليه الفعل المذكور قبلها لعدم
صلاحية العمل فيه من حيث ان السري لا يكون الا في الليل فيحتاج الى تقدير عامل يصلح للعمل
فيه فيقدر ولا يسير الا نهارا والاصل لا يسري زمنا الا نهارا فترك الاول وفرغ عامله للثاني
ثم حذف ونحو في الموطا في باب الطاعون اذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال ابو النضر

الشمني
تمامه
بخاسة لم والتسر منه بد فشقم ولم يدع
هذا البيت في شرح المرادي بني يحذون
باليا فلا بد ان من حذف الفاعل
الذي او ربه شيء ان قلت الخ وفي
شرح الحميرية لبعض المحققين بالنصب
التقدير الاجفن وهو يقوي سيف المراد
وظاهر كلام الدماميني انه يحذون
شيء دونها وهو فاعل ولذا الذي
على كونها تدبيج تشاجر في الفاعل
وقد تحرر من كلام المحقق المذكور
انه لا يدل على انه قد يقال الاجفن
من نوع فاعل على في عمر التفريغ
ومئزرا منصوب منعطف معه
الالاات اي بانها اشتمل الاعلى
تكون اخاشعين
الروائه
تقسيم حيث يكون مع عامل
على دعوى استثقال العامل
المتروك فتامل لكن تحتاج

ولا يسير
الا بخرجه

١٣١

لا يخرجوا منها الا فرارا منه قال ابن عبد البر قال لي جماعة من اهل النحو ونظرا فيه تقديره لا تخرجوا منها اذا
لم يكن خروجكم الا فرارا منه ثم قال ابن عبد البر ومن فسر الحديث بان فرارا
حال اي الا فارين وعلى هذا فكان المقدرة تامة وثم احوال عامة مقدرة ولا بد ان يكون
ناصب يحكم في عبارة التنصيص اي فلا يجب حكم الطاعون اذا لم
يوجب خروجكم على حال من الاحوال الا هذه الحالة وان لم يترك المستثنى منه بل كان مذكورا فالمستثنى
بالا النصب مطلقا اي سواء كان جائزا او واجبا راجحا او جائزا مرجوحا متعلق بالنصب فيكون
الا هي العاملة له القيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وادعى المصنف ان هذا
هو مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني يعني كون الا عاملة لنصب المستثنى واستدل بانها مختصة
بالاسم وليست كالجزء فوجب ان تكون هي العاملة فان قيل دخلت على الفعل في نحو نشدتك الله
الا فعلت ولا اختصاص قلت اجاب بانه في معنى ما اسالك الا فعلك فان قيل لو كانت عاملة لعملت
الجر لانه العمل في الصهر قلنا اجاب عن الاول بالمنع وقال انما لا الا لو عارا لا يصلح للعمل وهو الجر
والنصب لا الرفع معه فكان النصب اولى لخفته واجاب عن الثاني بانه انفصل لتشبيهها بالمنصوب
على التجريد ولا اعتراض حيث هو منصوب لا مرفوع معه وحملا على نصبا له في التفريغ ليجري الباب
على سنن واحد وبان الا والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة فكره اختصار الضمير باتصاله لئلا يحصل
الاجحاف باختصارين على اختصار وبان الا تشبه ما النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظا ولا عملا
تارة والا لما تارة ومعمول ما المضمر يكون منفصلا اوبان الا تشبه الا العاطفة في لزوم التوسط
وحمل ما بعدها على ما لا يخالفه لما بعدها والضمير بعد لا منفصل ثم ذلك يحمل ما يحسن ذكر الا المنصوب بها
شبهها بالمفعول المباشر عامله فكان لم حظ الانفصال فيهما على ذلك في بعض الاحيان كقول الشاعر
• وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • الا يجاورنا الاك ديار • وقول الاخر اعوذ برب العرش من فئة بغت
• علي فما لي عوض الاه ناصر • وادعى المصنف جريا على ما مهد من طريقته ان ذلك ليس بضرورة
لتمكن الاول من ان يقول ان لا يجاورنا خلو ولا جار والثاني من ان يقول فما عنهم عوض ناصر
واعترضه الشارح بوجهين الاول انه قد نص في باب الضمير على ان الاك شاذ ولا يتحقق ضرورة
قلت اما الثاني فوارد كما سبق الكلام فيه في غير هذا الموضع واما الاول فلا يرد لانه لا تنافي
بين حكم بشذوذ شيء والحكم بانه غير ضرورة فلا تعارض في كلامه من هذه الحيثية لا بما قبلها معدى
بها وهذا راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من
البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين قلت لكن عبارة المصنف يعبر عن هذا المذهب
بان العامل ما قبل الا بواسطتها وهو اولى من قول المصنف معدى بها لان التعدية انما هي معروفة
في الفعل وشبهه فلا تتناول العبارة بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وهذا شامل للمواضع كلها وجعلنا الفعل اولم يوجد في المثال ولي واعترض
المصنف على هذا المذهب بانه يقتضي تكرار الا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا ويلزم من عمل الفعل فيهما
عدم النظير اذ ليس في الكلام فعل معدى الى شيئين بحرف واحد دون عطف ولا بها اي ولا بما قبل
الا مستقلا يعمل بطريق الاستقلال بلا واسطة وهذا قول ابن خروف ونسبه الى سيبويه فعلى هذا
كل من المذاهب الثلاثة المتقدمة قد نسب الى سيبويه رحمه الله وكل يدعون وما لليلى وليلى
لا تقر لهم بذاكا ومنشأ ابن خروف بانه عمل اذا وقعت موقع الا بعضها ما قبلها من الفعل
بلا واسطة قلت الفعل اللازم انما ينصب بلا واسطة المفعول المطلق نحو قام زيد قياما

المستثنى في قولك قاموا الا زيدا ليس شيا من ذلك
او الحال نحو قام ضاحكا او التمييز نحو امتلا الاناء ... ومنها معنى الاستثناء **ولا ما استثنى منه** وهذا
مذهب غير نحو قاموا غير زيد فقد قيل بانه على الحال ومنها معنى المبرد بان كلامه في المقتضب
قول المبرد والزجاج فيما حكاه السيرافي عنهما ونازعه المصنف في النقل عن المبرد بان المنادى والاجماع المراد ليلا
عملا نه وصاحب هذا القول يرى ان نصب المستثنى بالمستثنى كنصب المنادى بالمنادى في حرف النفي والفصل كليت واعني قال
على التعليق المقدرين فظهر سقوطها الاعتراض بان ذلك جمع بين حرف النفي ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما ثبت
الرمي وقد اعترض على هذا القول بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع الاستثناء ويجب النصب في اياك والاسد بتقدير
وروده من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع الابعد ونحوه **مع ان** نصح المرء وتسدد الموت **مقدر**
بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ... والتقدير عنده الا ان زيدا
بعدها اي بعد الا قال الشارح هذا مذهب الكسائي حكاه عنه السيرافي بل لها من عامل فينبغي ان يجعل ذلك
لم يتم فاضمر ان وحذف خبرها ورد بانه تاويل المصدر فلا بد لها من عامل والعرب لا تضمران واخواتها وتبقي عملها
العامل عاملا في الاسم نفسه ولا حاجة الى التكلف والضاد ان الكوفيين يقدرون الاسم لاير دعليه لان
لضعفه قلت اما الاول فظاهر واما الثاني فقال الرضي في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون
الموصول واما تقديرهم بحرف الموصول فلعله سوة بالبصريين في تقديرهم ان الكسائي واقول قدمران
الحرفي التي قبلها كانها نائبة عنها ولا تكون عنده كالنائب عن ان مقدرة هذا كلامه وافول
يرى ان المخرج منه في الاستثناء هو الاسم الشامل ولا اخراج من الحكم بل المستثنى مسكوت عن حكمه على ما
نقل عنه الشارح وغيره فكيف يقول معه ذلك ان معنى قاموا الا زيدا قاموا الا ان زيدا لم يقم ومعنى ما قاموا
الا زيد اما قاموا الا ان زيدا قام وهذا التصريح بان حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه نفيا واثباتا
ولا بان مركبة مخففة مركبا منها ومن لا لا وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافي وهو مبني على ان الا كما قال
في لكن انها مركبة من ان ولا على حقيقتهما ثم خففت وجعلا كلمة واحدة قال الرضي فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا ارتفع ما بعدها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام الا زيدا قام القوم ان زيدا
لا قام اي لم يقم فلا النفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا الاسد
الاصل ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان **قلت** ليس مثله فان التركيب في كان اصبحت
به الكلمتان بحيث صارتا كلمة واحدة والالتبست كذلك كما قررناه ثم قال وفيما قال نظر من وجوه
لان لا على المعنى الذي اورده غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو وانت تقول ما جاء القوم الا زيد او لان فيها ما قال عز لا لان مرة ولا اخرى عن مقتضيها
وذلك لانك تنصب بها مرة وتتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع لهما كان معا ولان المعطوف عليه
قبل لا ما يجب ان ... وللتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد تحذف نحو قام الا زيد هذا كلامه
قلت وايضا فالمنقول عن الكوفيين قاطبة انهم لا يجوزون تخفيفها ان فكيف يسمع الفراء وهو منهم
بتخفيفها وعملها في هذا الباب ثم كان ينبغي ان يجوز الرفع في الايجاب ويكون راجحا كما هو في ان كما
جميع لدينا محضرون **خلافا لزاعمي ذلك** وقد عرفت كلا مذاهب قول بعينه **وفاقا لسيبويه والمبرد** وفي
نسخة والجرجاني وهو ثابت في شرح المصنف وقد نبهنا لك في اوايل هذا الكتاب على وجه اعراب مثل هذا
والا مما يجوز فيه ان يكون منصوبا على الحال من محذوف فالتقدير هنا اقول ما تقدم من ان الا هي الناصبة
مخالفا لمن زعم غير ذلك وموافقا لسيبويه والمبرد فيما ذهبا اليه واعلم ان كلام المصنف يقتضي ان الخلاف
في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فانه لما ذكر من ذكرنا الاقوال
قال وهذا كله في المتصل فاما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر

المعنى

فقد ذهب بعض ... اما المنقطع فقد قال الرضي كلام سنا نف وقال ... ومنهم من يقول انه خبيث ... ومنهم من يجيز اظهاره
المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ... الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على لكن وعمل
سيبويه انما انتصب بما قبل الا من الكلام ... وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن
فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ... المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان لو وقعت بعدها
حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد ... الا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها
نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها
وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى
وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديناران
سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع
توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه
هذا كلامه **فان كان المستثنى بالا** لا بغيرها من ادوات الاستثناء احدها اخر ... ذكر **متصلا** لا منقطعا فان النصب
فيه واجب او راجح **مؤخرا عن المستثنى منه** لا متقدما عليه فان هذا سيأتي حكم **المستثنى عليه نهي** نحو
لا يدخل القوم على الا العلماء على ان لا ناهية والفعل مجزوم **او معناه** كقول عائشة رضي الله عنها ام المؤمنين
نهى عن قتل جان البيوت الا الابتر وذو الطفيتين فانه بمعنى قال لا تقتلوا جان البيوت والاضافة في
دفع على تاويل المصدر بفعل المفعول واتبع المستثنى على محل المستثنى منه **او نفي صريح** نحو ما قام احد الا
زيد **او مؤول** نحو هل في البلد عالم الا فلان ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا
الضالون واي الناس ترتفع على العقل الا الجاهلون على الابدال من ضمير اي فهذا استفهام في اللفظ
ونفي في المعنى فخرج الاستفهام المحض فلا يكون يجوز فيه ذلك وفي شرح التسهيل لابن معط في باب كم
تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان بدل من خبر كم وهو مالك والتوجيه فيما رأيته
في هذا المعنى مثل هل في قوله عليه الصلاة والسلام وهل انت الا اصبع دميت ومن النفي المؤول نحو قلما رجل
يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد ففي قلما رجل وقل رجل
واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب للتعبير
ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجي بمعنى اثبات الشي القليل كقوله
قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول ولكون اقل رجل ما ولا بالنفي لا يدخل عليه نواسخ الابتدا
كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان المضاف اليه اقل في الاسم نعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله
على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز
في القياس قال ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل وفاعل فعل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه
اقل لكونه كالمجرور برب وجوز ابو علي في اعراب اقل وجهين احدهما ان يكون مبتدأ لا خبر له لانه في معنى الفعل
كان اقام الا زيد ان وقد يجري لفظة ابي وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا نحو فهذا يجوز نحو ابى القوم ان
يجيئوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي ونحو ما قلناه نادر كقراءة الشاذة فشربوا
منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل على احد التخريجات فيها وانما قال المصنف المشتمل عليه نهي الخ ولم يقل
الكاين معه نفي او نحوه تنبيها على انه ان انتقض النفي او النهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما سرت
بعدا الا الماء الا زيد او لا تاكلوا الا اللحم الا عمرو وكذا اذا انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قائما الا زيدا

حذف خبره وجوبا استغنا
بوصف المضاف اليه كما حذف
ما بعد لولا واستشكله الرضي
بانه لا معنى له كالا معنى لقولك
اقام الزيدان وعمرو وقال
او نقول نحو مستقيما صرصر

فان لم

وصفه

منه او كونه بمنزلة ما لا نفي فيه ولانه اذ المعنى لم يبرحوا الا زيدا او لم يكونوا الا عمرا ومررت بهم قايمين الا زيدا
غير مردود به كلام تضمن الاستثنا برفع غير على انه صفة لنفي وهذا ماخوذ من كتاب الاصول لابي
بكر بن السراج فانه قال فيه ما نصه والقياس عندي اذا قال قايل قام القوم الا ابا ك فنفيت هذا
القول ان تقول ما قام القوم الا اباك لان حق حرف النفي ان ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته فاما ان كنت
لم تقصد نفي هذا الكلام الموجب بحاله وبنيت كلامك على البدل قلت ما قام القوم الا ابوك قلت
لا نزاع فيما اذا قيل زيد قايم كان تقول في تكذيبه ما زيد قايما وليس زيد قايما فلم يلزم من دخول
النفي فيما اذا قيل مثل هذا شرطا في حروف النفي استعماله نفيا لمثله وايضا فلا نسلم اشتراط كون النفي واردا على الايجاب
الرفع فقيل دخول النافي استعماله بعد دخوله وايضا فلا نسلم اشتراط كون النفي واردا على الايجاب
الاترى انه يجوز ان يجاء ما جاءك احد عليا ان عصفور قال بعد حكايته عن ابن السراج هذا الكلام
وليس هذا من كلام العرب والمصنف رتضاه واورده مورد الحكم المسلم المتفق عليه وفيه ما علمت واختير
فيه متراخيا النصب هذا جواب الشرط من قوله فان كان المستثنى بالاستصلاح يعني انه اذا انفصل فيه
المستثنى من المستثنى منه اي تطول الفصل
البعود ابا لفه حسبما ان احداهما ان يترك ذكر المستثنى منه ابي يطول الفصل
بينهما نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع زيد الناس الا زيدا ولا تنزل على احد من بني تميم ان واتيتهم
الاقيسا فهذا النصب مختار فيه النصب اذ اختيار البدل لعلي النصب انما هو لطلب التشاكل بينه
وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك قال المصنف والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه
وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام
الا الاذخر وقد يكون من هذا ما لعبدي المومن جزاء اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسبه
الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا الذي ذكره المصنف وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى
وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب
الا من خطف الخطفة ان من في محل رفع بدل من الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي
خطف الخطفة انتهى ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثنا متراخ والحالة الثانية ان لا يقع تراخ بين
المستثنى والمستثنى منه مثل قام القوم الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد
وهذا القسم يختار فيه الاتباع لوثاته بالمقصود من الاستثنا مع ما فيه من المشاكلة اللفظية
واشار الى هذا القسم بقوله وغير متراخ الاتباع ابدا لا عند البصريين وهو عندهم بدل بعض من
كل واعترض عليه بامرين احدهما ان بدل البعض لا بد له من رابطة ولا ضمير يعود الى المبدل منه وثانيهما
ان بينهما مخالفة فان المبدل موجب والمبدل منه منفي وما جيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام
الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان بينا ولها الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى ضمير يربطه
خلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب
لا يمنع البدلية وقد قال ابن الضايع اعلم ان البدل في الاستثنا انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه
فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل والذي يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من
احد قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك
فعلى هذا البدل في الاستثنا اشبه شي ببدل الشي من الشي من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر
لو قيل ان البدل في الاستثنا قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي ثبتت في غير الاستثنا لكان وجها
وهو الحق انتهى وقال الرضي لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز
في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب
على الاسم كذلك يجعل في ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وعطفا عند الكوفيين

فجعلوا

فجعلوا الا حرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب
وهذا موجب بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور ووجه الرد انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام
الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العوامل قال ابن هشام وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد قلت لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل كما مر
ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفرا فانه اشترط ذلك واحتج باجماعهم على
الابدال في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم واختلافهم في ما فعلوه الا قليل منهم وهو معارض بانهم قد
اجمعوا على الرفع في ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه بانه نصوص ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك على قراءة من نصب امراتك ولذا ان يقول الاستثنا من فاسر باهلك وقراءة الرفع على الابتدا لا على البدل
فان قلت يرد عليه اشكال ابن الحاجب وهو لزوم تناقض القراءتين اذا لاستثنا من فاسر باهلك
يقتضي كونها غير مسري بها قلت اجاب عنه الرضي بان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في
المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شيت من اسر او لا يلتفت ولا يتناقض وهذا كما تقول امش
ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه كانه قال ولا يلتفت منكم احد في الاسرا وكذا امش ولا تتبختر فيه
كانه قال في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم به هذا كلامه والذي يهدم نوع بنيه للفرا اشهاده السماع فقد
روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت باحد
الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة ولا في جواز الابدال عدم الصلاحية للايجاب
خلافا لبعض القدما حكاه عنهم سيبويه فيجب النصب عندهم على الاستثنا ولا يجوز البدل الا اذا
اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيد فانه يجوز جاني القوم الا زيدا فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وقد تقدم ما يشير الى بطلان هذا النقل قال
الشارح وحكى يونس عن ابي عمرو ان الوجه في اللغة الفصحى ما قام القوم الا زيد قلت ولا حاجة بنا الى
التمسك بهذا النقل مع ان الله تعالى يقول ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو
المختار واما اذا لم يصلح للايجاب نحو لا جاني احد الا زيد ولا جاني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب
اذ لا يجوز جاني احد الا زيد ولا جاني رجل الا عمرو والاتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاني
احد الا زيد خير منك برفع زيد على الابدال وهو متوسط بين المستثنى منه وصفته وهو خير منك
اولى من النصب على الاستثنا خلافا للمازني في دعوى العكس فانه قال النصب على الاستثنا اولى
من الاتباع على البدلية ووجه الاول ان المبدل وهو الموصوف مقدم بحكمه حكم ما لا وصف له من المستثنى
منه نحو ما جا القوم الا زيد فيجوز فيه الامران ويختار فيه البدل ووجه الثاني ان الصفة جزء من الموصوف
فكانه لم يتقدم عليها المستثنى منه وحكم مثله النصب وايضا فان الابدال من علامة الاستغنا والغاية
وصفته بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتنا بالشي بعد الاستغنا عنه بعيد والنصب لا يدل على ذلك فلا
جرم انه كان اولى وما نقله المصنف عن المازني هو المشهور عنه ونقل ابن عصفور عنه ايجاب النصب ونقله
الينا صاحب البيان ونسبها الى الوهم واختار المصنف في الكافية وشرحها مذهبا ثالثا وهو تساوي النصب
والابدال لان لكل منهما مرجحا فتكافا ولا يتبع المجرور بمن والبا الزايدتين ولا اسم لا الجنسية الا باعتبار
المحل فهذه ثلاث مسايل لا يجوز فيها الاتباع على اللفظ وانما يجوز على المحل الاولى المجرور بمن الزايدة
الاستغراقية نحو ما جاني من رجل الا زيد فالابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة متعذر لانها وضعت
لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور وربما سوا كان باشرت المجرور نحو ما جاني من رجل وكان

والاستثنا من لا يلتفت حكم احد لينتفي كونها مسريا بها لان الالتفات احد الامرين يكون سرابها غير مسري بها حرم

بالرفع وكذا النصب في الايجاب

وهو احد

تحل

ان

لان من ضعف البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه حرم

المجرور تابعا للمستثنى هاكو ما جاءني من رجل وامراة والا انه فانه لما يمنع بعده من النفي ومع بطلان
النفي كيف يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعده الثابتة المجرور بالبا الزايد فكون زيد ليس بشي الا
شيا لا يعبا به فلا بد له من لفظ المجرور بها انقد رانها لانها وضعت لذلك لعلى تاكيد نفي المجرور بها
سواكان المجرور بها مستثنا او تابعا للمبتدا سترها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد وقد تقرر ان الاصطلاة
لما تتقدمها من نفي واذا بطل فكيف يوكد التالية اسم لا التبرية كولا اله الا الله فلا يبطل
من لفظه ضرورة ان لا لا تفيد بعدا لا للتانفيهلمي المعنى واما الاعتراض بصحة قولك ليس زيد
شيا الاشيا لا يعبا به من حيث ان ليس لا تفيد بعده الا اذ العرض اثبات كونه شيا لا يعبا به لا نفيه
فقد دفعه ابن الحاجب بان لا اعملت للنفي فلا تقدر عاملة الامع وجوده وهو لا بعد الا مفقود
فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما وكان جميعا فنحو ما كان
زيد شيا الاشيا لا يعبا به على البدل لان العمل كان لا للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها
يصح تقديرها بعد الا لانها كانت ليس بعد لامعناه النفي لو هم انها بمثابة ما في العمل وليس بصحيح بل عملها
للفعليه والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يبعد في العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا
لفظا لو هم ان التقدير متعذر فان قلت قد مر ان المراعي في البدل في باب الاستثنا صحة
حلوله محل المبدل منه وهو في كلمة الشهادة وكوها متعذر فقلت اجاب عنه ابن هشام في مغنيه بانه
بدل من الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد ويصح ان يحل محلهما ولكن تذكر الخبر حيث فنقال الله موجود
كما قال وهو خروج عن الغرض المسالة لان الاشكال انما ورد على القايلين بان الاسم المرفوع بدل من
اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا انه بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال واضافات
الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما بعدها كما مر والذي احله هو محل المبدل منه
هو لا اسم الموجب منفكا عن لفظ الا وهو خلاف المعروف في هذا الباب واجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد يصح الابدال على توهم ما فيها
زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال كما تقدم
وان يجوز بنو تميم اتباع المنقطع المتاخر ان صح اغناوه عن المستثنى منه نحو ما فيها احد الا حمار فانك
لو حذفت المستثنى منه وهو احد واستغنيت عنه بالمستثنى فقلت ما فيها الا حمار صح قال المصنف
لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويجيزون الا
اتباع القطن بالرفع الا من لغتن النصب وعبرا المصنف بقول الصحيح ولكن الاتباع ويختارون
ما يوجبه غيرهم من النصب واحترز المصنف بقوله المتاخر من ان يتقدم نحو ما في الدار الا حمار
احد فالنصب وسياتي وبقوله ان صح اغناوه عن المستثنى منه بخرج لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم لمن رحم في موضع نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وهو عاصم اليوم واستغنيت
بالمستثنى عنه لم يصح ويخرج نحو ما زاد الا ما نقص فما على زاد ونقص ضمير عايد على المال والمصدر به
ونقص صلتها والمصدر في محل نصب وقال السيرافي وسرما ان في محل رفع على الابتدا او الخبر محذوف
والتقدير ما زاد المال لكن النقصان شانه وزعم الشلوبين انه في محل نصب على انه مفعول به
والاستثنا مفرغ اي ما زاد الا النقصان ويرده انه لا مناسبة بين النقصان والزيادة فليت
ولا يخفى ان مراتب النقص ليست متساوية فليس نقصانه في ليلة العشرين من الشهر مثلا النقصان
فيما بعد ذلك الى انقضا الشهر وهذا امر مشاهد فهو في كل ليلة بعد اخذه في النقص يزيد
على الليلة التي قبلها في ذلك ولا شك ان هذا معنى صحيح لا ينكره الا معاند وليت شعري

اذ التقدير واحد ومع [illegible] الابدال [illegible]

ماذا

ماذا يقول في مثل قولنا ما لزيد الفضل من مال عمرو فكيف يفهمون ان الفضل صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل
وليس من تغليب العاقل على غيره فيعض بالنصب في جواب النفي
ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره وعلى هذا استثنا متصل قطعا لدخول المستثنى في المستثنى منه
باحد وشبهه كديار وكتيع خلافا للمازني
عتيبا حيث اعتبروا التغليب واعملناه قال بعضهم والتحقيق ان التميميين اذا ارادوا اخرجوه من الانقطاع
بضرب من التاويل فاما ان يقدروا ما فيها احد ولا يمنع الاحد مخف ف المعطوف بقرينة الابدال او ان
الاصل ما فيها شي ذكر الاحد اغتنا به لكونه عاقلا فلا استثنا في الاسم المعطوف المحذوف او من الاسم
المتروك الذي هذا في موضعه وان الحجازيين لا يتعلون شيا من ذلك بل يبقون الكلام على ظاهره
فلا يتاتي لهم وجه الابدال وان عاد ضمير قبل المستثنى بالا الصالح للاتباع على المستثنى منه العامل
فيه ابتدا او احد نواسخه اتبع الضمير جوازا او صاحبه اختيارا مثال الاول ما احد يكرمني الا زيد فقد
عاد الضمير المستتر في يكرمني الواقع قبل زيدا الموصوف بكونه مستثنى صالحا للاتباع على المستثنى منه وهو
احد المعمول للابتدا فلك ان تجعل زيدا تابعا للضمير في يكرمني او لصاحب الضمير وهو احد وانما بين المصنف
انه يجوز لك عند قصد الاتباع ان تتبع ايهما شيت ولا تريد انه يجب الابدال ويمتنع النصب ولهذا اذا كان
الاستثنا محو لا لا حد نواسخ الابتدا نحو ما حسبت احدا يقول ذلك الا زيدا وما كان احد يجترى عليك الا زيد
فالمختار في هذه المسايل كلها ان تجعل المستثنى تابعا لصاحب الضمير لان سوغ الاتباع النفي وهو اقرب الى
الظاهر وانما جاز الاتباع للضمير العايد على الظاهر لان النفي متوجه اليه من جهة المعنى واحترز بقوله الا
من غير ها من الادوات اذ لا يتاتى بها [illegible] لنفي المعمول الا غيرا فالظاهر ان حكمها حكم المستثنى في ذلك
واحترز بقوله العامل فيه ابتدا او احد نواسخه من ان لا يكون العامل شيا من ذلك لكن لا يعلم من ذلك
هل يكون الاتباع للضمير ايهما شيت ولكن يجزم الراجح والمرجوح فيستوي الامران او انه يتعين الابدال من الظاهر
وهذا هو المنقول فلا يجوز ان يقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان
القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب بخلاف ما احد يقول فانه بمنزلة ما يقول احد فكذلك ما ظننت احدا
يقول بمنزلة ما يقول ذلك احد في ظني وفي شرح الحاجبية للرضي قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا
يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى البصرية وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله
وانا لا ارى باسا عن نواسخ الابتدا ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا شمل النفي
عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يتصف الا زيد لان المعنى ما اتصف احد كلمته الا زيد ومنه قول
عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رويت العين وفي حيلم من روح
القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه خالف الظاهر البيت والانصاف والحكاية مقيان معنى
بل لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان الضمير الموحد
ليس بمنفي بل الاذى فقط الى هنا كلامه وفي حكمهما اي حكم الظاهر والمضمر في جواز الحمل على كل منهما المضاف
والمضاف اليه لا في كل موضع بل في الموضع الذي يكون كل منهما صالحا للاخراج وذلك نحو ما جا اخو احد الا
زيد فان احدا من صيغ العموم والاخ عام بالاضافة اليه فلك رفع زيد على الابدال من المضاف اليه وجره على
الابدال من المضاف اليه قال ابن هشام ولو قلت ما جاني اخو زيد الا عمرا لم يجز الا النصب نصبت او ابدلت اذ لا
شي يستثنى منه فالاستثنا غير صحيح العلة لعدم اسم عام يستثنى منه قلت بل يجوز النصب والابدال من
الاخ وذلك انه اسم جنس اضيف فيعم على المختار كما هو مقرر في اصول الفقه وقد يجعل المستثنى متبوعا
والمستثنى منه تابعا يريد بذلك ما حكاه يونس من ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى
منه الموخر بدلا من المستثنى ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب اليه معا فلا يقال

هذا حر
ان بيدلوا
وعليها
لعله المستثنى منه
كقولك ما مثلك [illegible] الا زيد

الا زيدا اقام القوم الا على جهة الشذوذ كقول الشاعر • خلا الله لا ارجو سواك وانما • اعد عيالي شعبة من عيالكا
بل على احدهما فتقول ما جاء الا زيدا القوم كما قال الكميت • ومالي الا آل احمد شيعة • ومالي الا مذهب الحق مذهب
وتقول ايضا القوم الا زيدا ضربت وهو ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه ومثاله لكن يتوسط بين جزئي الكلام
نحو القوم الا زيدا اخوانك حيث يجعل زيد استثناء من الضمير في اخوانك قال الشارح وفي هذه المسألة ثلاثة
مذاهب المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا او غير متصرف والجواز مطلقا قيل وهو الصحيح والثالث
التفصيل بين ان يكون متصرفا فيجوز او غير متصرف فيمتنع قيل وهو المختار لان السماع انما ورد في
المتصرف **وما شذ من ذلك فلا يقاس عليه خلافا للكسائي** فانه قال يقاس على ذلك قال الشارح رح
وهم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما ان تقدم المستثنى اول الكلام لا يجوز باتفاق على ان ابن
عصفور حكى في بعض كتبه نقضا لذلك خلافا في المسألة كما عن الكسائي ما حكاه المصنف عنه **فصل**
في تعدد المستثنى باداة واحدة واستثناء النصف والاكثر وما يتبع ذلك **لا يستثنى باداة واحدة دون**
عطف شيئان وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان خلافا لقوم اعلم ان هذا الموضع من
مشكلات هذا الكتاب وذلك ان ظاهر قوله لا يستثنى ان الاستثناء الذي هو اخراج سواء كان بالنصب
او غيره لا يقع في شيئين باداة واحدة دون عطف فكيف يقول بعد ذلك لا بدلان والبدل لا يتأتى كونهما مستثنى
الا توجيه ذلك وقوله دون عطف يقتضي ان الكلام فيما يقع فيه العطف نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا
فان هذا لو ورد فيها بالعطف قام القوم الا زيدا او عمرا كانت صحيحة بلا شك لكن قوله وموهم
ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان يقتضي ان الكلام في نحو ما اعطيت احدا الا زيدا دينارا اذ هذا
التركيب موهم استثناء شيئين باداة واحدة دون عطف وتخريجه على الوجهين المذكورين ممكن اذ يحتمل
ان زيدا بدل من احد ودينارا معمول لمحذوف اي اعطيته دينارا كما يقوله المصنف في تخريجه ولم يرتضه
المصنف لما سنقرره عن قرب ان هذا لا يقع فيه العطف اصلا فكيف يصح قوله دون عطف ثم يقول
وموهم ذلك الخ وايضا فقوله لا بدلان يوهم ان ذلك ممكن مطلقا فيرد عليه مثل ما ضربت الا زيدا
عمرا وايضا فظاهر كلامه يقتضي ان مثل قولك ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دينارا تركيب صحيح من
غير خلاف وانما الخلاف في تخريجه وليس كذلك بل منهم من لا يجيز التركيب المذكور وغاية ما يقال في هذا
المحل ان معنى قوله لا يستثنى لا ينصب على الاستثناء الخ فيكون مراده ان الا لا تنصب الا اسما واحدا ويصح
حينئذ قوله لا بدلان لان البدل فيه حكم ينافي حكم النصب على الاستثناء ولا يرد حينئذ منعه قلت
في مسألة خلاف ولعل المصنف ممن يقول بجوازها كما قال الزمخشري في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي
الآية ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان المعنى في كل منهما مستثنى اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات
على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحالة وقوله وموهم ذلك الخ تشارك المسألة اخرى
وهي انه يخرج ما ورد من ذلك على ان الاسمين بدلان اي لا يجوز في صورة من الصور ان يخرج على ذلك
وليس المراد ان منهم من قال ان كل شيء ورد من ذلك يخرج على هذا الامتناع في اعطيت القوم الدراهم
الا زيدا دانقا بل معناه ان ورد شيء من ذلك على البدل فيما يصح فيه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
فينبغي ان يكون البدل الاول وحده ويجعل الثاني معمولا لعامل مضمر ولا يجوز ان يكونا بدلين لامور منها
ان البدل لم يعهد تكرره الا في بدل البدا ومنها ان حذف المبدل منه قليل في غير باب الاستثناء والبدل في
باب الاستثناء مبني على صحة التفريغ بنفيين للواحد وهو فيه على حاله الا القياس ولا يتجاوز ومنها
ان بدل البعض حقه ان يقترن بالضمير وحملوا في باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير اذ لا فرق
في البدل بين باب الاستثناء وغيره الا ان ذلك والاسم الثاني عنه مقترن بالا لفظا وقوله بدل الاولى

ان

ان يكون

ان يقول او يستثنى ان امكن منصوبا اذ لا يتعين البدل حينئذ وقوله خلافا لقوم نعني ان طائفة خالفوا
في تخريج ذلك نحو على البدلين ولم يحك ذلك في شرح الا عن ابن السراج والذي يظهر ان الموضع مشكل
وان الصواب ان يقال لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك ان كان في
الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك او الاول بدل ولا يكونان
بدلين خلافا لابن السراج وحكى الشارح عن المصنف انه قال في الرد على ابن السراج وفي هذا اضعف بيتي
لان البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بالا وكان كذلك لانه اشبه للمعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف عطف
معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان فان ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني كما يقدر جاز في
الثاني في نحو اكل امرئ تحسبين امرا • ونار توقد بالليل نارا قال الشارح وفي كلامه نقض
لانه قال فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان وذلك جائز بل قد يقع بعده ثلاثة كما علمت عمرا فاضلا وبشرا
خالدا منطلقا قلت انما يجوز تعدد المعطوف بعد حرف العطف اذا كان من وجهين او وجوه كما في
المثال الذي اورده الشارح واما اذا كان من وجه واحد كما في ضربت زيدا وعمرا خالدا فيمتنع لكن حمل كلام
المصنف على هذا الاخير غير ظاهر لانه شبهه بالبدل المتعدد وهو لا يكون من وجه واحد كما لا يخفى
واعلم بعد هذا كله ان المسائل اربع وذلك لان استثناء شيئين نوعان لان المستثنى منه اما شيء
واحد او شيئان والاول نوعان لان الشيئين اما من جهة واحدة نحو ما جاءني احد الا زيد عمرو والظاهر
ان العطف في هذه واجب ولا يظهر حمل الثاني على عامل مضمر اي وجاءني عمرو واما من جهتين نحو ما ضرب احد
الا زيد عمرا وهذه فيها ثلاثة مذاهب قاله ابن هشام وفيه نظر والنوع الثاني ان نستثني شيئين
وذلك نوعان ما لا يصح فيه البدل كضرب الرجال النساء الا زيدا هندا فيمتنع في الثاني الابدال والعطف ايضا
ويقال الاول مستثنى او بدل والثاني معمول لمحذوف **ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين**
والقاضي من الاصوليين فقد نقل عنه انه لا يجوز ان ينقص عن النصف **ولا استثناء الاكثر وفاقا للكوفيين**
واحسن المصنف في الاقتصار على قوله الاكثر فقد عبر كثير عن ذلك بقولهم استثناء الاكثر من الاقل
وهو مدخول فان القائل له عشرة الا ستة انما استثنى الستة من العشرة والعشرة اكثر لا اقل ولم
يستثنها من الاربعة واستدل الشارح على ذلك تبعا لغيره بقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
الا من اتبعك من الغاوين والغاوون اكثر هذا كلامه قلت وقد قدح فيه بانا لا نسلم ان الغاوين اكثر
لان قوله عبادي شمل الملائكة لكونه اسم جنس اضيف ومعلوم ان كل الغاوين اقل من الملائكة وحدهم
فكيف اذا اضيفت اليهم صالحو بني ادم فيجوز انه استثنى الغاوين من كل عباده فهم اقل من مخلصيهم
لدخول الملائكة في المخلصين ومعلوم انهم اكثر من غيرهم قال عليه الصلاة والسلام اطت السماء وحق لها
ان تئط ما فيها موضع شبر الا وفيها ملك يسبح الله واعترض بانه تعالى قال في سورة الحجر حكاية عن
ابليس قال رب بما اغويتني لازينن لهم في الارض ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين فانه استثنى
الاقل لانه استثنى المخلصين من بني ادم وليس المراد العموم حتى تدخل الملائكة فان العهد مانع عنه
وهو مقدم على العموم والاية وقعت في الحجر مبينة والقصة واحدة ومنهم من استدل مع المثال
بقوله الا من اتبعك من الغاوين والمراد بعباده العهود دون الذين تقدم ذكرهم وفيهم وقع الكلام
وهم المخلصون من بني ادم وبقوله وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين واعترض بان هذا انما يدل على
الاكثر من الذين بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم والالف واللام في الناس للعهد ولا يلزم من كون الغاوين
في الكثرة الطائفة ان يكونوا اكثر بالنسبة الى كل الطوائف من لدن ادم عليه السلام الى يوم القيامة والله اعلم
والسابق بالاستثناء منه اولى من المتأخر عنه توسط المستثنى والمتأخر عنهما للثاني اولى مطلقا وان

تقدم فالاول اولى ان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى وان يكنه فهو اولى مطلقا ان لم يمنع مانع
اعلم ان هذا الكلام يتعلق بما اذا كان المستثنى واحدا والمستثنى منه متعددا ولم يكن جمل الاستثنا راجعا
الى المجموع وانما يرجع الى واحد من ذلك المتعدد فالاقسام حينئذ ثلاثة القسم الاول ان يتوسط المستثنى
بين الاسمين الذين يصح تعلق الاستثنا بهما باحدهما نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن عا لاب والابن يصح تعلق الاستثنا
باحدهما لانهما احدهما المتوسط بينهما يحمل مستثنى من الاول لا من الثاني ومثله المصنف بقوله تعالى قم الليل
الا قليلا نصفه فان الاستثنا قليلا من الليل لا من نصفه ووقع في اعراب الى البقا انه يجوز ان يكون الاستثنا من
النصف وجعل المصنف نصفه بدلا من قليلا وجعل الا يلي معنى لا يعرف اي قم نصفه ورده الزمخشري بان
بان مقتضاه ان يكون اولا امر بقيام الليل الا قليلا ثم امر بان يقوم النصف او الثلث او الثلثين وذلك
مغاير للاول فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه نظر لان حاصل المعنى على راي الى البقا الامر بالجميع وقد
اما الثلثين ملازما لذلك او تحيرنا تارة النصف وتارة الثلث وتارة الثلثين وهذا التخيير لا نسخ يلزم عليه
تقديرا او القسم الثاني ان يتاخر عنهما المستثنى فيكون الاستثنا من الاخير منهما مطلقا اي سوا
كان الاخير مرفوعا نحو ما فضل ابا ابن الا زيد او كان غير مرفوع نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا القسم
الثالث ان يتقدم المستثنى عليهما فهنا يفرق بين ان يكون احدهما مرفوعا او لا فان لم يكن احدهما مرفوعا
فالاول اولى به نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وان كان احدهما مرفوعا اما لفظا نحو ما فضل الا زيدا ابا
ابن ولما تقدير انحو ما فضل الا زيدا ابا من ابن فالاستثنا متعلق بالمرفوع وهو احق به مطلقا سوا
تقدم على المنصوب او تاخر عنه هذا كله اذا لم يمنع مانع بان يكون ثمة ما يقتضي عود الاستثنا الى المجرور بعينه
من ذلك المتعدد نحو طلق نساءهم الزيدون الا الذوات البكارة فهذا انما يعود على النسا لا الى الزيدين
وكذا قولك ما فضل امرا على رجل الا هند انها ايضا يقتضي عوده الى الابعد لقيام المانع من عوده الى الاقرب
بنحو على ذلك وقد فهمت ان قوله ان لم يمنع مانع ليس راجعا الى المسئلة الاخيرة فقط بل هو عايد الى جميع
المسائل المتقدمة وانما ترتيب الحكم في هذه الاقسام على الوجه الذي ذكره المصنف ان القاعدة انا نرجح
ما يجاور لان الحمل عليه يقتضي عدم الفصل فاما ان تتعدد المجاورة او لا تتعدد فان تعددت وذلك في
التوسط استحال الترجيح بها ووجب الترجيح بالسبق لان الحمل عليه يقتضي تاخر المستثنى عن المستثنى منه
وذلك هو الاصل بخلاف الحمل على الثاني فانه يقتضي العكس وان لم يتعدد فان تاخر المستثنى عنهما وجب اعتبار
المجاور وهو الثاني لانه لم يعارضه معارض وان تقدم وجب ايضا اعتبار المجاور وهو الاول الا ان يكون
الثاني مرفوعا لفظا او تقديرا فيجب الحمل عليه والسر فيه ان المستثنى المقدم حال في غير حالة الاتيان به
التاخير وهو فضلة لفظا او تقديرا وانما حقه ان يكون بعد المرفوع لفظ المرفوع لفظا او تقديرا ولا ينافي
ان يوتى به التقديم عليه فان كان المرفوع هو الاول فلا خفا في استحقاقه لان يكون الحمل عليه لانه
مجاور ولا معارض وان كان الثاني فانما وجب الحمل عليه اذ لا ينافي ان يقدر المستثنى متقدما عليه لانه
لا يجوز ان يتقدم الفضلة في وقت ما التقدم على المرفوع فاذا وجب ان يقدر المستثنى موخرا عنهما مع
قطعنا النظر عن الاستثنا منها او منهما وصارت حينئذ كانما تاخرت عنهما اذا لم يقدر يعتبر له
المنطوق به وهي اذا تاخرت وجاورت شيا كانت محمولة عليه فان قيل وكذا اذا قدرناها متاخرة عنهما
في صورة تقدم المرفوع قلنا انما نقدرها موخرة عن المرفوع وحده ولا يجب ان نقدرها موخرة عن منصوب
اخر والحاصل ان القواعد ثلاث احداها حق المستثنى ان يتاخر عن المستثنى منه والثانية حقها ان لا
ينفصلا والثالثة ان الفضلة المتقدمة على العمدة يتوقف تاخرها عن العمدة والملفوظ كالملحوظ به
وعلى القاعدة الاولى انبنت مسئلة المتوسط وعلى الثانية مسئلة المتقدم والمتاخر وعلى الثالثة مسئلة
المرفوع

تكرير

ادر

المرفوع ومن هنا يتبين كان سيجى من ثبات هنا المنفصل في الوجه انه حال في محله وتاخر عن المرفوع
المرفوع ومن هنا يتبين كان سيجي صحة ثبات هنا المنفصل في الوجه انه حال في محله ومتاخر عن المرفوع وحده
وغيره ولا وجه يوجب حمله على المرفوع فتامل وقد اسلفنا ما يقتضي ان الامر عند وحدة المستثنى وتعدد
تعدد ما يصلح ان يكون مستثنى منه يستحق الى مستثنى احدهما ان لا يكون جعل الاستثنا راجعا الى الجميع والثاني
انه يكون جعله راجعا الى الكل فما تقدم هو المستحق الاول كما قررناه اولا واشتغل المصنف الى الكلام على
المستحق الثاني اي واذا امكن الاشتراك وحكم الاستثنا مع ما يليه اي مع الاسم الذي يليه المستثنى فقط على
يلي من الاستثنا ومعموله مبنيا على الواقعة على الاسما اي يشترك مع الاسم الذي يليه المستثنى غيره
لم يقتصر عليه ان كان العامل واحدا نحو المجر بني زيد وبني عمرو الا من صلح فمن صلح لا يقتصر به على ما جا   وان
من افراد المتعدد الصالح للاستثنا منه وهو بنو عمرو بل يجعل مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعا اذ لا
موجب للاختصاص وشرط المطلقان يكون العامل واحدا وبقي عليه ان يقول او كالواحد نحو ان اسالك
واعط غلانك الامن اساكا في المسئلة التي بعد هذا بالنسبة الى المعمول فان اتحاده معنى كاتحاده
لفظا ومعنى وكذا اذا كان العامل غير واحد نحو لا تغضب زيدا ولا تترك ولا تكلمه الا انا اساء من الظلم
والحاصل ان الصور ثلاث احداها اتحاد العامل تحقيقا مع تعدد المعمول تحقيقا مع اتحاد المعمول
تقديرا نحو حالف في بني تميم وجاورهم الا من اسا واما اتحاد العامل والمعمول معا تحقيقا فخارج عن
مسئلتنا التي هي مسئلة المتعدد فيما يمكن الاخراج منه ومثالها عن مسئلة اتحادهما معا تحقيقا
قولك قام القوم الا زيدا وقد اخر ذكر هذه المسئلة من النحاة والاصوليون يقولون الاستثنا المتعقب
جملا ويظهر ان المتقدم عليها يكون كذلك لكن هذا انما يصح فرضه على ضعف لاشتماله على تقدم
المستثنى منه وعامله معا كقولك خلا الله لا ارجو سواك والمصنف فرض المسئلة في المتعقب
لمفردات فيما يظهر من كلامه ويظهر ان المتقدم عليها كذلك فينبغي ان يحمل قوله مع ما يليه على معنى ما
يجاوره فان الثاني استعمل بمعنى المجاور كثيرا متقدما كان او متاخرا وحينئذ يشمل الصورتين وفرض
الاصوليون المسئلة في تعاطف الجمل بالواو وتحريره كون المصنف وشرط المصنف كون المعمول واحدا
في المعنى ولم يشترط الاصوليون ذلك فتامله وانما شرط المصنف وحدة المعمول معنى لانه اذا كان واحدا كان
اشعر للارتباط لا سيما وقد قيل يشترط كون التعاطف بالواو فيقرب حينئذ عود الاستثنا الى
الجميع فصل في تكرير الا على سبيل التوكيد او غيره تكرر الا بعد المستثنى بها اي
بالا اخرى على حد قوله له على درهم ونصفه توكيدا اي على جهة التاكيد لا التاسيس ابدل ما يليها اي
الاسم الذي يلي الا الثانية بالتاء الموقفة اي مما تليه كلمة الا ان كان الذي يليها مغنيا عنه اي عما تليه
الا وذلك مثل قولك قام القوم الا محمدا الا ابا عبد الله اذا كانت هذه كنيته فما يلي المكررة للتوكيد هو
ابو عبد الله وما يليه هو محمد فتبدل ابا عبد الله من محمد لانه مغن عنه من حيث هو كنيته فاتحد بحسب
المعنى ولو قلت قام القوم الا ابا عبد الله كان ذلك مغنيا عن ذكر الاسم الاول والا اي وان لم يكن ما يلي الا الثانية
مغنيا عما تليه هي بان يتغايرا معنى عطفت بالواو نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا وهذه الصورة المواطن
التي يتعين فيها الواو وسياتي ذكرها في باب النسق ومنه جمع العثمان في قوله ما لك من شيخك الا عمله
الا رسيمه والا رمله فرسيمه ورمله بدلان من العمل وهما مغنيان عنه اذ لو قلت ما لك من
شيخك الا رسيمه والا رمله صح ورمله معطوف على رسيمه بالواو لانه غير مغن عنه اذ المراد تفصيل
العمل بانواعه ولا يتصور ذلك بواحد والرسيم والرمل ضربان من السير واعلم ان الا التاكيدية
هذه لا يلزم ذكرها بل لك ان تطرحها في كل من القسمين اعني البدل والعطف فتقول قام القوم
الا محمدا ابا عبد الله وقاموا الا زيدا وعمرا وفي تنبيه كلام المصنف ان التوكيدية تنقل ثبوت البدل

المستثنى

على المستثنى

والمعمول واحدا في المعنى
نحو اكرم الزيدين واعط العمرين الا من
اسا الثالثة اتحاد العامل تقديرا
مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم
الزيدين واعط العمرين الا من اسا
الثالثة تعدد العامل تحقيقا

والنسق والامر بالعكس يثبت البدل والنسق الا موكدة لا موسسة وان كررت الا لغير توكيد وكان المقصود
بها التاسيس ولم يمكن استثنا بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها اي بواحد منها ايا كان
وكان حقه ان يقول بواحد كما صنع في الفيه وان يبين اولوية الاول لذلك ونصب الاخر اي ما سواه على الاستثنا
وجوبا لامتناع شغل العامل باكثر من واحد وامتناع الابدال لم يبق الا النصب على الاستثنا نحو ما جاني
الا زيد الا بكرا الا خالدا قال السيرافي ونقل الاخفش تجويز اضمار حرف العطف ومثله فتعطفه
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار العاطف بالقياس المشهور وان لم يكن الاستثنا مفرغا فانصب جميعها
اي جميع المستثنيات النصب على الاستثنا وجوبا ان تقدمت نحو ما جاني الا زيدا الا عمروا الا خالدا احد
اذ لا يمكن ابدال شي منها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحدها سوا كان الذي ولي
المستثنى منه او غيره ما له مفردا من الابدال او النصب على الاستثنا وللبواقي من المستثنيات
النصب وجوبا لعدم الابدال لان المبدل منه في نية الطرح اذ صار بالابدال منه ولا كما اسقط
واما قولك ما جاني احد الا زيد لم يكن جا لا فالمبدل الثاني من المبدل الاول ومثال المسئلة ما جاني احد
الا زيد الا عمرا الا خالدا وحكمها في المعنى حكم المستثنى الاول هذا راجع الى جميع ما تقدم
من الصور يعني ان المستثنيات في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مخرجة من متعدد اما ظاهر
في غير المفرغ او مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد
وعمرو مخرج ما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرو وخالد مخرج ما بقي من احد بعد
اخراج زيد وعمرو اي ما جاني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المستثنى الاول فيكون الكل مستثنى
وكذا في المفرغ نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد
وعمرو وكذا اذا كان الاول موجبا نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فالمستثنى الاول منفي
وحكم الثاني والثالث كذلك فيكون الكل منفيا وان امكن استثنا بعضها اي بعض الاسما الواقعة
بعد الا المكررة لغير توكيد من بعض استثني كل من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع
داخلا وما اجتمع فهو الحاصل هذا الشعر بغرض المسئلة في العدد ويعني بالوتر الاول والثالث
والخامس والسابع وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها فاذا قلت له
علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل فالحاصل في هذه الصور خمسة وهي المقر بها
وذلك لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها
سبعة بقي اثنان ادخلنا منها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة
ادخلنا منها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا منها اثنين صارت ستة
اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وهي الحاصل وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب البصريين والكسائي
وحكى الشارح مذهبين اخرين لم يعول المصنف عليهما وكذا الحكم وهو جعل كل وتر خارجا وكل شفع
داخلا في نحو له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة حيث لا يمكن استثنا تال من متلوه فلو قال
هنا اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة
باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة بادخال الاربعة وتزيدها على السبعة
فيكون المقر به في هذه الصورة احد عشر خلافا لمن يخرج الاول والثاني جميعا من المستثنى منه
المذكور ولا فيكون المقر به في الصورة المذكورة ثلاثة قال المصنف في شرحه تبعا الى قول
السيرافي فان كان بعض المستثنيات الكثير الذي يتلوه على عشرة الا ثلاثة الا اربعة الاربعة

كالثلاثة

كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وقول الفرا عندي هو الصحيح لانه جار على القاعدة قال لانه
اعني جعل الاستثنا الاول اخراجا والثاني ادخالا لا كما قال وفيه نظر لانه انما كان ذلك لان الاول فيما
اخراج والثاني متلوه لانه لا يبعد فلزم ان يكون اخراجا والثاني ادخالا لانه نفيه ذلك من اول الامر لانه
فاذا تعذر اخراج الاربعة من الثلاثة عدلنا بها الى الاخراج من الاصل فان قيل لم يتعذر ربما يخرجها
من المفهوم قلنا هذا وان امكن لكن الاخراج من المعطوف اولى وفيه بحث فان قدر المستثنى الاول
صفة لم يعتد به وجعل الثاني اولا كقولك له علي مائة الا عشرون الا عشرة الا خمسة فالا عشرون صفة
لا يعتد بها في الاخراج لان العشرين غير مخرجة من المائة ويجعل العشرة هي الاول فيكون وترا خارجا والخمسة
هي الثاني فيكون شفعا داخلا فالمقر به اذا خمسة وتسعون في كلام المصنف مناقشة من وجوه
اما اولا فلان الاسم ليس هو الصفة وانما الصفة الا مع الاسم جميعا كما سياتي من كلامه واما ثانيا فلانه
مع الصفة لا استثنا البتة فكيف ساغ له ان يقول ان قدر المستثنى الاول صفة وقد يجاب عن
هذا بانه سماه مستثنى باعتبار صورته او باعتبار ما يمكن فيه او باعتبار ما كان عليه قبل هذا التقدير
المفروض واما ثالثا فلان تقدير الاول الا صفة لا تختص بالاول اذ يجوز في الثاني ان يجعل صفة
للاول وفي الثالث ان يجعل صفة للثاني والممتنع انما هو ان يجعل غير المجاور للشي صفة لذلك الشي
ومن ثمة امتنع ان يقع الا صفة مرتين في تركيب لان الثانية منفصلة عن موصوفها هذا اذا كان
ليس معناهما يقبل الصفة الا واحد فاما ان كان ثمة اعداد فيمكن ان يوجد في التركيب الذي صفة
قلنا لم يوجد الموصوف الواحد اكثر من صفة واحدة فصل في الكلام على الا التي بمعنى غير
ووقوع المضارع والماضي بعد الا وما يعمل فيه ما قبل الا وما بعدها وما لا يعمل تاول الا بمعنى غير
فيوصف بها وبتاليها جمع او شبهه كقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالا الصارم صفة لغيري وليس بجمع لكنه شبه بالجمع من حيث صدقه على الثلاثة
فما فوقها منكر كما سبق تمثيله او معرف باداة جنسية ليكون في حكم النكرة واذ كان معرفا بحسب اللفظ كقول
الشاعر انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها فان تعريف الاصوات تعريف
الجنس قال المصنف في شرحه وحاصل هذا اللفظ انها لا يوصف بها معرف محض ولا معرفة محضة لا يقول
جاني رجال الا زيد ولا جا القوم الا زيد اذا كان القوم معهودين فان اردت الجنس جاز هذا الكلام وهي معدود
في الثاني دون الاول فتامله وحكى الشارح عن بعضهم انه قد يجري الا وما بعدها على الضمير فظاهرها
الا ان ذلك لا يكون نعتا لان المضمر لا ينعت بل يكون عطف بيان قال عافه نقيرا الا الذي يوالونكا
فالا الذي عطف بيان من المضمر المستكن في نقير قال وما ذكره المصنف انها لا ينعت بها الا النكرة
او المعرف بالاداة الجنسية جمعا او شبهه هو مذهب الجمهور ونص عليه المبرد والاخفش وابن السراج
ولا كغير يكون كذلك دون متبوع ملفوظ به فلا يجوز ان يقال قام الا زيد على ان يكون الاصل قام
القوم الا زيد بخلاف الموصوف واجتنب الصفة مقامه وانما امتنع ذلك هنا مع جواز قيام الصفة
مقام الموصوف في غير هذا الموضع لان الا لا دخيلة في الوصف بها وليست متاصلة فيه نص على ذلك
سيبويه وحيث لا يصلح الاستثنا فلا يجوز عندي درهم الا دانق على الوصف ولا يجوز الا دانقا على الاستثنا
من حيث ان الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار اشتماله على الدوانق فيصح اخراج الدانق منه لانه
جزئه كما يخرج الواحد من العشرة مثلا وهذا الذي شرط المصنف من صلاحية الاستثنا في المحل الذي
يستعمل فيه الا مع تاليها صفة مخالف لكلام سيبويه والاكثرين لانهم قالوا في لو كان فيهما الهة الا الله
لا يستثنا الا هنا صفة بمعنى غير مع ان الاستثنا هنا غير صحيح وهذا ممتنع لانه يكون بدلا لان

المصد لمستثنى في الاستثنا امتنع بينه من جهتي اللفظ والمعنى اما الاول فلان الجمع المنكر في الاثبات لا عموم
له فلا يصح الاخراج منه فهو بمثابة قولك قام رجال الا زيدا وهو لا يصح فان قلت لو تدل على الامتناع
وامتناع الشي انتفاوه فتكون في التنبيه الاية واقعة في سياق النفي فتعم قلت هذا السوال به
المبرد جوز كون الا في الاية للاستثنا وان ما بعدها عائد لمستثنى الى هذه التسمية ورد بان العرب
لا تستثني مثل هذا النفي مع لسل الهة لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولو جاءني من احد احسنت اليه ولو
كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما جاءني ديار وما جاءني من احد واما الثاني فلان معنى الاستثنا
لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما الهة عوضا عن كون الهة
فيهما لحصل الفساد ومثل سيبويه المسئلة بقوله لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهذا ايضا لا يصح
فيها الاستثنا لعدم العموم ولان المراد رجل مكان زيد وليس المراد لو كان معنا جماعة ليس فيهم
زيد لغلبنا لانه يقتضي بمفهومه انه انما يكون غالبا اذا كان معنا جماعة ليس فيهم زيد مع ان كلمة
غير يوصف بها المفرد في الايجاب نحو مررت برجل غيرك والا محمولة عليها فلم لا يجوز مررت برجل
الا زيد كما يجوز مررت برجل غير زيد وقد يقال لم يريدوا ان يخرجوها عن صورتها الاصلية البتة
ولما راى بعضهم هذا الشرط مختلا في هذين المثالين قال المراد بالاستثنا ما هو اعم من المتصل
والمنقطع وانما يمتنع في المثالين المتصل لا المنقطع وهذا يفضي الى ان تكون اشتراط هذا القيد
لا فائدة لجهة تمييزه عن شي **ولا يليها** اي لا يلي الا **نعت ما قبلها** وفاقا للاخفش وابي علي وخلافا للزمخشري
مثل ما مررت احدا الا زيد خير منه على ان تجعل الكلية هذه الجملة الاسمية صفة لاحدا الواقع قبل الا
كالمثال المذكور **فانه** يحكم بان الجملة الاسمية المذكورة حال من احد لا صفة له **او صفة**
وما اوهم ذلك وذلك مثل ما مررت برجل الا قائم فيقدر القائم موصوف محذوف
بدل محذوف خلافا لبعضهم اي الا رجل قائم ورجل حينئذ بدل من الاول وقائم صفة البدل لا المبدل منه **ويليها في النفي**
حيث يكون الاستثنا مفرغا **فعل مضارع بلا شرط** اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني
زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني رجل منهم الا يبتسم على الخلاف المتقدم وانما شرط التفريغ ليكون
الاملاء عن الحل على قوله او عن التوصل به الى الحل على قوله فيسهل دخولها عما هو مختص بها من الدخول
على الاسم لتكا رشركتها بالاعارت وشرط كون الفعل مضارعا المشابهة الاسم **وماض مسبوق بفعل**
منفي مثل قوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون ونحو ما انعمت عليه الا اكرمني
ومنه الخبر الماثور ما ايس الشيطان الا اتاهم من قبل النسا اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة
غير النسا الا اعار ... على اتيانهم من جهة النسا حيث المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وعلل ذلك
بان المقصد بمثل هذا الكلام لزوم تعقب مضمون ما قبل الا وما بعدها المضمون ما قبلها وذلك معنى
الشرط والجزا فالى المقصد اصوغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزا وذلك اما بكونهما ماضيين
نحو ما زرتني الا اكرمتك فهو نظير صوغ ان تزرني ازرك او جعل الاول مضارعا والثاني ماضيا كالاية
المتقدمة فهو نظير صوغ من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه او جعل الاول
ماضيا والثاني مضارعا نحو ما زرتني الا اكرمك **او معرون بقد** ليقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع
نحو هذا المعزون بقد قد لا يبعد فعل نحو ما زيد الا قد قام وقد ليقم فعل فمنا لا بد من اقترانه
بالواو نحو ما زرته الا وقد زارني فلا يجوز ان يقال ما زرته الا قد زارني قال الرضي لانك ان نظرت الى معنى
الجزا الذي يستفاد من مثل هذا الكلام فالجزا لا يجرد عن الفا اذا كان مع قد وان نظرت الى الحال الذي
هو اصله فقد علم ان هذه الحال ان معنى بها غير مقترن بمضمون عاملها كما هو الغالب في الحال فاحتيج

النكرة

فيهم الله المقصد وليس بكلام صحيحا و

الا المنكر

انظر الغرض

الى ان

١٣٨

... هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو في نحو ما زرته الا واكرمني
الى ان مستطرد ومعلوم كما يجي ان شا الله تعالى قال وانما قلنا ان الاغلب في الحال المقارنة مضمونها لمضمون
وتعرفت واصل عينه كما يجي ... خرج الامير معه صقر صائدا به غدا وهذا ايضا من حيث التاويل
عاملها لانه قد يجي بخلاف ذلك ... فقد ادرك الاعرابي انه لا بد من مقارنة مضمون الحال لمضمون عاملها ولو
مقارنة اذ المعنى عازما قلت ... اما تحقيقا واما تقديرا احتاج الى تاويل الامثلة كلها
بالتاويل فلا تخلو المقارنة في صورة من صور الحال اما تحقيقا ... وهو ان يجعل ذلك من باب الحال
التي ظاهرها عدم المقارنة وتاويلها بالطريق التي سلكها الرضي وهو ان يجعل ذلك من باب الحال
المقدرة غير مرضي فيها يظهر لي لعدم انطباقه على المعنى المراد وكذلك لان الغرض من نزول
ما انعمت عليه الا شكر انه لم ينعم عليه الا حال شكره او حال عزمه على
الشكر بجعل الجملة الواقعة نصبا لان التركيب المذكور داع له حالية غير واف بالمقصود ولا مخلص
المراد في جنب العادة والتطرق وصاحبه يحتج ذلك عليه واقرب ما يخرج عليه ذلك تاويل لزوم
ل الان ان الفعل الواقع بعد الا تاويل المصدر المنصوب على انه مفعول به على حد فوله تسمع بالمعيدي
اي ما اسلك الافعلك كذلك ما نحن فيه فيكون معنى المثال المذكور ما انعمت عليه فعل الا الشكر فيكون
نفس معطوفة بالفا هو عامل هذا المفعول به الواقع بعد الا وحذف للدلالة عليه وبطرد هذا في جميع
الامثلة فنقول في الاية المعنى وما ياتيهم من رسول فيفعلون الا الاستهزاء به وفي الخبر المعنى ما ايس
الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا بفعل الا اتيانهم من قبل النسا وحذف الفعل وسهل ذلك عن
في كلامهم وكون الفعل مؤولا بالمصدر يريدون سابك من الحروف المصدرية موجود في كلامهم مطردا وغير مطرد
وقد لاح وجه احسن من هذا وهو ان لا يرتكب شيئا مما في الوجه المتقدم من الحذف والتاويل بل يجعل
ذلك في جميع الامثلة من باب الحال المقدرة لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي
ارتضاه الرضي وذلك ان تقول المعنى ما انعمت على زيد الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول
على ان المراد التقدير من قبل الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كلما قدره الله وقع وقوعا حتما فالكلام
عرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم على زيد شكره ولم يتخلف شكره اياه بعد انعامه لزم ان تكون الانعام
وانعا في حالة تقدير الله تعالى شكر المنعم عليه اذ لولا تقديره كذلك لم يقع وقوع الشكر بعد الانعام
على المتكلم ان انعامه كان او انعا في حالة التقدير المشار اليه فاخرج كلامه على هذه الصورة واما
على الوجه الذي اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حالة ارادة العبد المنعم
عليه الشكر لا يلزم منه وقوع الشكر لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها ولان وقوع شكر العبد
بعد الانعام المذكور لا يقتضي انه كان عازما في حالة صدور الانعام والله سبحانه وتعالى
اعلم قال الشارح تابعا للمصنف فلو قلت ما زيد الا قام لم يجز لانه ليس فيما ذكر قلت
يرده قوله تعالى ان كل الا كذب الرسل ولا يقال تعلها على اضمار قد لانا نقول
ظاهر اشتراط قد ان تكون صريحة وايضا فاشتراط قد للتقريب من الحال كما مر وهو غير
لائق في الاية من ومعنى نشدتك الله الا فعلت ما اسالك الا فعلك شرح كلام صورته
صورة الوجوب وكان الناس ان اجي بعده الا ولكنه محمول على معنى النفي قال
الرضي في قولهم نشدتك الله من قولهم نشدت فلانا فنشد اي ذكرته فتذكر
فنشد المتعدي الى واحد مطاوع الاول المتعدي الى اثنين فالمعنى ذكرتك الله
بان اقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن او تكون نشدتك بمعنى طلبت
اي نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من

جميع ما يقسم به الناس لا انشدك به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا النقض معنى
النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت عليه بالله فقد ضيقت عليه المطلوب في فعل
حلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فتفعلت بمعنى المصدر مفعولا به لا طلب
مثل الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا اخبرت عنه ونحوه مثل
وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله هذا كلامه رحمه الله تعالى
ولا يعمل ما بعد الا فيما قبلها مطلقا. وذلك لان المستثنى في حكم جملة مستانفة
لانك اذا قلت ما قام القوم الا زيدا فكانك قلت وما منهم زيد وكما لا يعمل شيء من الجملة
المستانفة في شيء من جملة اخرى لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها اصلا ومقتضى هذا انه كان
يجب ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها ايضا لكنهم استثنوا من ذلك صورا
ثلاثة وجه لهم فيها عن الاعمال وهي التي ذكرها المصنف بقوله
ولا ما قبلها فيما بعدها الا المستثنى. فرغ له العامل كذا قيده في الشرح
وهو صحيح نحو ما قام الا زيد. او مستثنى منه. نحو ما قام الا زيدا احد. او تابعا له
اي للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيد افاضل فان قلت لم المصنف ان
يجيز نحو ما ضرب الا زيد عمرا لان كلا من الاسمين مستثنى فلم يخرج عما قبل الا فيما
بعدها عما ذكر قلت تقدم ان المسئلة خلافية فيحتمل ان يكون المصنف
قائلا بجوازها وقصر ذلك قريبا فان قلت يمنع من ذلك انه قدم انه لا يستثنى
باداة واحدة شيئان وصحة هذا التركيب مبنية على هذه القاعدة اذ التقدير
ما ضرب احد لاحد الا زيد عمرا فاستثنى شيئان باداة واحدة قلت فقد سبق
ان مراد المصنف بذلك لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة شيئان كما قررناه
هناك فسقط التمسك بظاهر هذا الكلام. وما ظن في غير الثلاثة معمولا لما
قبلها فقدر له عامل. نحو قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي
اليهم فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فقد
يظن ان البينات متعلق بما قبل الا وهو ارسلنا فيلزم عمله في غير الصور الثلاث
فيقدر عامل محذوف اي ارسلناهم وهكذا يصنع في كل صورة يظن فيها مثل ذلك
لكن قد يستشكل بمثل قولك ما جاء الا زيد راكبا اذ فرغ الفعل للفاعل
والحال جميعا فيكون الحصر فيهما جميعا حيث يقول بجواز استثناء شيئين
باداة واحدة هنا لا يقدر فعل البتة وينبغي ان يتعين ذلك لان الاصل خلاف الاضمار

دون عطف

ولا يجوز عليه عدم

اي ان تستظهر مطردا في ربطه هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما اوروده الاول مبني
وقد رضيت فاصلك عينيه كما يجي ان شاء الله تعالى قالوا وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمون لمضمون
عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا وهذا ايضا من حيث التاويل
مقارن ان المعنى عازما فلت فتقدر الاسرار بانه لا بد من مقارنة مضمون الحال لمضمون عاملها ولو بالتاويل
فلا تتخلف المقارنة في صورة من صور الحال اما تحقيقا واما تقديرا فيحتاج الى تاويل الامثلة كلها
التي ظاهرها عدم المقارنة وتاويلها بالطريق التي سلكها الرضي وهو ان يجعل كل من باب الحال
المقدرة غير مرضي فيما يظهر لي لعدم انطباقه على المعنى المراد وذلك لان الغرض من قولك ما انعمت
عليه الا شكر انه ما انعمت عليه شكر لانك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في حال عزمه على
الشكر فيجعل الجملة الواقعة بعد الا في التركيب المذكور وامثاله حالية غير وافي بالمقصود ولا
محل للايراد فوجب الغاؤه والنظر في وجه اخر يخرج ذلك عليه واقرب ما يخرج عليه ذلك فيما يلوح
لي الان ان الفعل الواقع بعد الا في تاويل المصدر المنصوب على انه مفعول به على حد قولهم نشدتك
الله الا فعلت اي ما اسئلك الا فعلك كذلك ما نحن فيه فيكون معنى المثال المذكور ما انعمت عليه فتفعل
الا الشكر فيكون نحو معطوف بالفا هو عامل هذا المفعول به الواقع بعد الا وحذف للدلالة عليه
ويطرد هذا في جميع الامثلة فتقول في الاية المعنى وما يأتيهم من رسول فيفعلون الا الاستهزاء به
وفي الخبر المعنى ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا فعل الا اتاهم من قبل النسا وحذف
فا العطف ومدخولها غير عزيز في كلامهم وكون الفعل مؤولا بالمصدر بدون سابك من الحروف
المصدرية موجود في كلامهم مطردا وغير مطرد وقد لاح وجه اخر احسن من هذا وهو
ان لا نرتكب شيئا مما في الوجه المتقدم من الحذف والتاويل بل نجعل ذلك في جميع الامثلة من باب
الحال المقدرة لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي وذلك ان تقول المعنى ما انعمت على زيد
الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول على ان المراد المقدر من قبل الله تعالى فيلزم وقوع
متعلقه اذ كل ما قدره الله وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم على زيد شكره
ولم يتخلف شكره اياه بعد انعامه لزم ان يكون الانعام واقعا في حالة تقدير الله تعالى لشكر المنعم
عليه اذ لو تقدم من عدم الحاجة اليه لا سيما وهو مفض الى غير المقصود خلافا للكسائي في منصوب
كقول الشاعر لما كف الا الماجد ضرب ابنائس ومجرور كالاية التي تلوناها انفا ولابن الانباري
في مرفوع كقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فصل
في الكلام على حاشى وخلا وعدا وليس ولا يكون المستثنى بها يستثنى بحاشا وخلا وعدا فيجر المستثنى
بهن احرفا تقول قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا خالد واذا جررت ضمير المتكلم قلت حاشاي
وخلاي وعداي بدون نون الوقاية كقوله في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور
ثم قيل هو منصوب على تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف
الجر واستصوب ابن هشام الاول قال لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها
بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وقد نبهنا في حاشية المغني على ما في الوجهين من النظر اما الاول فلا نمنع ان يكون معنى التعدية
ما ذكره وانما معناها جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله
اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا متنبه لانتفائه عنه واما الثاني فلانه لا يلزم من كون
حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا تعمل الجر وهذه تعمل الجر

ثم هنا درس

عدا الحرف

ويتصنه انعا لا ولك لك اذا قصد هذا المعنى بتل حاشاني وخلاني وعداني بنون الوقاية قال
وذلك مما يدل على فعليتهن عند النصب
مثل الله اي ساعد ابن وائل • بكل الذي يهوى نديمي مولع • خلا وعدا ايضا ما عند مبرحي بي
وحرفيتهن عند الجر وبتعين الثاني وهو النصب مع الحكم بالفعلية ولا يزول ما يثبت لهن من الجر
وجماعة غيره على ما حكاه ابن هشام بناء على ان ما الداخلة عليها قد تكون زائدة قال وان ثبت صير اليه ولما رأى
عند فقدها الا الزائد الا بوثر سماعا من ذلك ولم يثبتها من جهة السماع ما قالوا فان ثبت ... فاذا قلت قاموا ما خلا زيدا
جمهور التزام النصب بعدها عند دخول ما حكوا ابلهما مصدرية تتعين الفعلية فاذا قلت قاموا ما خلا زيدا
في منع ما خلا النصب لكن قال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك • وقيل
على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ولكن كثيرا ما يحذف قبل ما المصدرية نحو ما اتيك ما ذر
شارق تتوجب فيه ومدخولها عنهم فقاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين زيدا اي متجاوزيه
وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وكذا القول فيما عدا والظاهر القول بالوقتية اذ يلزم على ما
ذهب اليه السيرافي من الحالية تعريف الحال وتأويل على تأويل وهو تعسف والتزم سيبويه فعلية
عدا ولم يتعرض الى حرفيتها لانه لم يحفظها وحرفية حاشا ولم يتعرض الى فعليتها لعدم حفظه اياها لكن قد ثبت
بالنقل الصحيح الجر بعدا توجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة وكذا ثبت بصحيح النقل عن العرب
النصب بحاشا حكاه ابو زيد والفرا والاخفش والشيباني وجماعة توجب القول بفعليتها في هذه الحالة
وقد سمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع • حاشا الشيطان وابا الاصبع اي مجانب الغفران الشيطان وانشد ابن
هشام في مغنيه بيتا للكميت وقوله الشاعر • حاشا ابا ثوبان ان به • ضنا على الملحاة والشتم • وقال
المصنف في بعض كتبه كثير من النحاة يثبته على هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صدر اولهما
• حاشا ابا ثوبان ان ابا • ثوبان ليس ببكمة فدم • عمرو بن عبد الله ان به • ضنا عن الملحاة والشتم •
وقال المصنف في بعض كتبه فلخو واصدر البيت الاول فركبوا مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى
الصواب انشده ابن عصفور والاولها محي وربالحلام اتفقت حرفيتها بالاجماع اذ لا بد كل حرف جر على حرف
جر الا في الضرورة على سبيل التاكيد كقوله • فلا والله لا يلقى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء •
ولانها هنا متنت اذ الكلام في السعة والتركيد اللفظي اعادة الاول بعينه او بتقويته بموافقه
معنى وظاهر ان هذا ليس بموجود فلا ضرورة ولا تاكيد لكن مع اتفاقهم على حرفيتها لم تتعين الفعلية
خلافا للمبرد فانه ادعى ان القول بفعليتها متعين واستدل على ذلك بامرين الاول تصرفهم في هذه الكلمة
نحو حاشيت احاشيه قال النابغة الذبياني • ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه • ولا احاشي من الاقوام من احد •
والثاني تصرفهم فيها بالحذف حيث قال حاش وحشا والجواب عن الاول انه يجوز ان يكون مشتقا من
لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لولبت اي قلت لولا ولا لبت اي قلت لا او تسوفت اي قلت سوف
وسبحت وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهو كثير فمعنى حاشيته او احاشي
قلت او اقول حاشا زيد وعن الثاني بان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه كو منو او سف
افعل في سوف افعل بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين
فهذا مثل سقيا لزيد ورعيا لخالد وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله ومعاذ
الله وكان المصنف لم يستدل بالاضافة في هذه القراءة لجواز ان يدعي انها حرف جر في الاستثناء
وهو مفقود هنا قلت ذكر السهيلي ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تنبيه
حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء ونحو انه يقال حاشى زيد ان يفعل
فان صح ما قاله كان لعدول المصنف عن الاستدلال بقراءة ابن مسعود وجه ظاهر ذكر غير المصنف

فان قلت انا تكون حرفا ...

... على المصنف ... والتقييد ... الاستثناء ...

ع

عن الفعل انه زعم ان حاشا فعل لا فاعل له فالجر بعده باللام متعلقة به محذ وفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد
لا تركاب محذور بين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر واذا قلنا بانها
اسم فهل هو مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاشى لله بركة اسم واللام زائدة
في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون قال ونسبها الزمخشري براءة الله فيكون مصدرا وهو خلاف
الظاهر وتعله انما قصد التنبيه على اسميتها فلو فسرها بمرادفها لتوهم انها فعل قلت وكلام الكامل لابن الحاجب
على الهرب من كونها مصدرا انه رآها مبنية وهذا باعث غير قوي اذ من الممكن ان تكون مبنية لمشابهتها
لفظا ومعنى لحاشا الحرفية وكثرها اي جاء حاشا هذه وهي التي للتنزيه لا في حاشا الاستثنائية حاشى
بحذف الالف الاخيرة وكثيرا ما يحذف في الاطراف وقل حشا وحاشى لانه حذف من وسط الكلمة فلم يقدموا عليه
اقدامهم على الحذف من الطرف هذا في التنزيهية كما قلناه ونبها الاصل لا استثنائية معا قليلا كقول
الشاعر حشى رهط النبي فان منهم • بحورا لا يكدرها الدلاء • قال المصنف ولم يسمع تجاشي
يعني الحذف وقفا الطرف واعلم ان حاشي المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها
من سوء ذكر في غيره او فيه فلا تستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشى زيد
لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره وربما ارادوا تبرئة شخص من سوء فيبتدؤن
بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر
ذلك الشخص مما يعيبه فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سوء وربما
قيل في الاستثناء ما حاشا بادخال ما المصدرية على حاشا كما ادخلوها على خلا وعدا وهذا عند سيبويه
ممنوع لكن بعضهم اجازه على قلة فقال به المصنف لوجود السماع الشاهد بقال • رأيت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا • واستدل المصنف على ذلك بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة وتبعه الشارح قلت
ورده ابن هشام بان هذا ابني على ما توهمه المصنف من ان حاشا فاطمة من كلامه عليه الصلاة والسلام
لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وربما قيل ايضا الا حاشا وهذا
يثبت في بعض النسخ والشارح ذكره شرحا ولم يثبته على انه من كلام المصنف في المتن فدل على انه ليس ثابت
في اصله لكن الكسائي انما يجيز ذلك في حاشا الجارة نحو قام القوم الا حاشا زيد فيكون تكرير المعنى بالكلمة
الاستثناء على سبيل التاكيد ولا يخلو من نظر ومع ذلك في حاشا اذا نصبت قال الشارح وحكاها ايضا
ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ وليس احاشي
مضارع حاشي المستثنى بها خلافا للمبرد وقد مضى الكلام عليه والنصب في المثل المشهور كل شيء مهه
ما النساء وذكرهن بعدا مضمر ومعنى المثل ان الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فلا يحتمله فيتقص
منه اي يشق عليه ومهه اي يسير قال الجوهري وانتصب النساء على الاستثناء اي ما خلا النساء خلافا لمن
اول ما بلا فيكون النصب بها او بما قبلها بواسطتها او باستثني مضمرا الى غير ذلك مما مر ومستثنى ليس
ولا يكون فينتصبا ان خبرا لانهما يأتيان على عملهما المستقل لهما قبل الاستثناء بهما من رفع الاسم ونصب
الخبر لكنهما صمنا معنى الاستثناء فاذا قلت جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا فالمنصوب
بعدهما هو خبرهما وهو مستثنى من العام المتقدم فان قلت قول المصنف فينتصبان يدل على ان
النصب مسند الى ليس وهو صحيح والى مجموع لا يكون لانه هو المستثنى به وليس ذلك بصحيح وانما الناصب
الفعل وحده ولا مدخل للنافي في العمل قلت قوله خبرا يشير الى ان الناصب هو الفعل الناسخ فقط
فيكون مضمرا الاثنين من قوله فينتصبان عائدا الى ليس ويكون بقرينة قوله خبرا وهذا واضح لكن

وهو غلط وانما هو من كلام الراوي والعترة ثم عليه الصلاة والسلام

المستثنى مع

واسمها بعض مضاف الى ضمير المستثنى اي ضمير المستثنى منه لازم الحذف فمعنى المثال من جا القوم ليس بعضهم زيدا او ذهب الرهط لا يكون بعضهم عمرا وهذا الذي اختاره المصنف هو ذهب اليه صاحب البسيط وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض وانما هو ضمير عايد عليه ومن حيث عبر عن الاسما بالكوف وعن غير العبارة واسمها ضمير لازم الاستتار عايدها البعض سخا فان المستثنى منه ومن لم تختلف اللفظ بها فيقال جاني القوم لا يكون زيدا او ذهبوا ليس عمرا ومررت بالنسا لا تكون فلانة وليس فلانة ولو صار كلام المصنف ظاهرا للزم حذف اسم كان وهو شبيه بالفاعل فلا يحذف وذهب الكوفيون الى انه معمولها لكن المصدر المفهوم من الفعل المتقدم فلذلك كان مفردا والتقدير في مثل قاموا ليس القيام قيام زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قال الشارح ورد بوجهين احدهما انه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل القوم اخوتك ليس زيدا ثلث ووجه ثالث وهو ان تقديرهم لا يودي المقصود من الاستثنا فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وفي لهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد وقد يجاب عن الثاني من وجهي رد الشارح بما سنعرفه قريبا وينبل التقدير ليس القايمين زيدا او بعدم الاطراد في المثال المتقدم القوم اخوتك ليس زيدا كما قال الشارح ويعترف جواب ايضا **وكذا فاعل لا افعال الثلاثة** المتقدمة وهي حاشا وخلا وعدا بعض محذوف مضافا الى ضمير المستثنى منه وينبغي ان يحمل على ما قدمناه ولا يوقف عند ظاهره لما يلزم من حذف الفاعل لكن المصنف رجع عن ذلك في الشرح فقال وهذا فيه ضعف لان في القا موا عدا زيدا ان جعل تقديره عدا بعضهم زيدا لم يستقم الا ان يراد بالبعض من سوى زيد فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلة الاستعمال والاجود ان يجعل الفاعل ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل السابق قال الشارح حاكيا عن غيره وهذا لا يطرد لانتقاضه بنحو القوم اخوتك عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه قلت وقد مر للشارح نظيره مرتين والجواب ان قولهم يعود الى مصدر الفعل السابق او اسم فاعله لم يرد به الجمود على ذلك والعربية دايما سوا كان ثم فعل او لم يكن ثم فعل اصلا وهذا معلوم قطعا وانما ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج في غيره فحيث يفقد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا يعود على نسب الاخوة الذي تضمنه الكلام السابق والمعنى ليس هو اي نسب الاخوة نسب زيد فحذف المضاف على راي الكوفيين واقيم المضاف اليه مقامه واما على راي من يقول التقدير في ذلك التركيب ليس القايم زيدا فتقول هنا ليس المنتسب اليك بالاخوة زيدا وعلى راي المصنف يعود الضمير في مثل قولك القوم اخوتك جاوز انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثنا اذ لو كان اخا لما انتسابهم لم يجاوز عنه بالانتساب بالاخوة اليه ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثنا وهي ليس ولا يكون وحاشا وخلا وعدا اهل لحل محل من الاعراب او لا حظ لها من الاعراب في ذلك الامرين فتارة اجاز كونهن في محل نصب على الحال كانك قلت مثلا قاموا خالين زيدا او عادين عمرا او حاشين خالدا وتارة اجاز ان لا يكون لهن محل من الاعراب فيكن مستانفات وان افتقرت من حيث المعنى الى ما قبلهن من حيث كونهن متضمنات للاستثنا فاشبهن الا وصحح ابن عصفور هذا الثاني **وقد يوصف على راي المستثنى منه منكرا او معرفا بال الجنسية بليس ولا يكون** والمراد بالمستثنى منه ما يصح ان يستثنى منه للعلم بان الاستثنا والوصف لا يجتمعان معا وهذا التعبير اشتراطه في الوصف بالا التي تمنع عن صحة الاستثنا لكنه مثل

في الشرح

في الشرح مما لا يصح فيه الاستثنا فمثل لذلك بنحو اتتني امراة ليست هندا او لا تكون هندا واجاز ابن عصفور الوصف بهما حيث لا يصح الاستثنا فتقول اتاني رجال ليسوا الزيدين ونسا لسن الهندات وهو الظاهر ولا وجه لمنعه والفرق بين هذا وبين الوصف بالا على تقدير عدم اشتراط صلاحية دخولها في المحل الصالح للاستثنا ان اصل الا ان تكون للاستثنا والوصف بها على خلاف القياس فلذا اخرجوها عن اصلها من الاستثنا الى الوصف اشترطوا والغالب فيها في الصورة كونه مستثنى منه ليلا يبعد واعن الاصل من كل وجه واما ليس ولا يكون فجملتان خبريتان مشتملان على ضمير يرجع الى نكرة قبلهما واصل ذلك ان يكون وصفا بنفسه لا يحمل على غيره فلا اشتراط الامر آخر ومن هنا يظهر انه لا ينبغي هذا الحكم لليس ولا يكون بل خلا وعدا وحاشا كذلك وفي النهاية لابن الخباز ان سيبويه قال بذلك في قوله الا كل شي ما خلا الله باطل وامتنع ان يكون ذلك استثنا لتقدم ويبنى ان تقدر ما زايده لان المصدر الموصول لا يوصف به خلافا للفارسي في مررت برجل ما شيت من رجل **ولحقهما ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة** نحو جاني رجل ليس زيدا او ما اتتني امراة ليست هندا او قام القوم ليسوا اخوتك وذهب النسا لسن اماكم ولا يخفى انك اذا قلت ما اتتني امراة ليست فلانة فمعناه ما اتتني امراة موصوفة بانها ليست فلانة ومفهومه ان امراة موصوفة بذلك اتتني وهو نظير الاستثنا وذلك ان النفي انما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابت للموصوف المذكور كما في قولك ما اتاني رجل صالح ومن لا يعتبر المفهوم الصفة ويجعل ثلاثة مسكوتا عنها يقول ايضا يقول ان المستثنى مسكوت عنه غير محكوم عليه بشي فيتخذان عنده ايضا **فصل** في الكلام على غير المستثنى بها وبيد وسوى ولا سيما **يستثنى بغير** حملا على الا **فيجر المستثنى** ضرورة كونه مضافا اليه **معربة بما له** اي المستثنى **بعد الا** الاستثنايية من نصب واجب نحو جا القوم غير زيد او مرجوح بالنسبة الى الاتباع نحو ما جاني القوم غير زيد او راجح على الاتباع نحو ما زيد عالما غير ظن او ثانيا نحو ما قام غير زيد واعلم ان غير اسم يدل على ذات باعتبار معنى المغايرة كقولك مغاير والاصل فيه ان يكون صفة واستعمالها لذلك تارة يكون بمعنى المغايرة على الذات نحو مررت برجل مغاير غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثنا وهي الا في بعض المواضع كما حمل فيه ومعنى محل الا صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير فلا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره مع حرا عن المستثنى منه ومقدما عليه فاذا حملت الا على غير في الصفة والا حرفا لا يقبل الاعراب ورد على حالها العارض لها بسبب الحمل في الوصفية وهو ما تستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعدها لا عارية واذا حملت غير على الا نظرنا فاذا هي اسم يقبل الاعراب والاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نصب غير على سبيل العارية قال الرضي فعلى هذا التقرير لا حاجة ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو ان انما انتصب بلا واسطة حرفي لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما يحتاج الى العذر المذكور لما يبا سن ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غيرها الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما سياتي نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى

عدا ان على الاستث[illegible]
القوم من ذلك
والتقدير اخوتك

على غير في الصفة كما مر
وحملت غير على الا في الاستثنا
في بعض المواضع

بعد غير الذي صار مستحق
نصب غير على الاستغراق
لكونه مضافا اليه فحمل اعرا[illegible]
هذا الاسم الواقع [illegible]

ساحات الاربة يجوز فتحها اي فتح غير مطلقا اي سوا اضيف الى معرب او مبني لتضمن معنى الاختلاف العدد
فانه جوز ذلك معتلا بهذه العلة قال الرضي ولم يلتفت البصريون الى ذلك لان ما اعتل به من تضمن الحرف
عارض غير لازم [illegible] قلت وفيه نظر لان الغرام يقبل ذلك بالرابع حتى يرد قوله بمثل هذا وانما حكاه لغة عن
بعض اسد وقضاعة وحكى انهم يفتحون اذا كانت غير بمعنى الا تم الكلام او لم يتم بل تفتح في الرفع والجر اضافتها
الى مبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فحمل المصنف الشافعية لا
بالاضافة الى المبني وعلة البنا عنده اضافتها الى المبني مع شدة ما فيها من الابهام ولم يجعل العلة تضمن معنى
الحرف [illegible] ولكن اذا كان الموضع صلة لا [illegible] لان البنا اقوى لان ما لا يصلح ان يكون مستقلا بنا [illegible] الحكم
[illegible] ان يكون مرجحا المقتضى لم يقوله المصنف اعم من قول الفرا لانه لا يشترط للبنا صلاحية الموضع
[illegible] البنا المعاني [illegible] واستدل على انه لا يتوقف البنا على تضمن معنى الا بقول الشاعر
[illegible] غيره تلقة نحرا مصبعا خيره وفيه نظر لان التفريغ بعد بابل فقد وقع كقوله
تعالى [illegible] الله الا ان يتم نوره ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول واعتبار المعنى في الحرف وعلى
المستثنى بها وبما الجائز فقال ذلك في المستثنى بغير ما تقدم التمثيل به من قولك ما جاء في غير عمرو بالرفع
لما كان [illegible] الا زيد ومنه قول الشاعر لم يبق غير طريد غير منفلت وموثق في حبال القد مسلوب
يروى بموثق [illegible] وخفضه والشاهد في رواية الرفع ومثال ذلك في المستثنى بالا قول الشاعر
[illegible] الاحامة نغنت على حصن اسم قيودها صدح الضحى ورقة الحرك لم تزل تقود الهوى [illegible]
[illegible] حامة واذ كان مرفوعا لما كان الاحامة بمعنى غير حامة قال الشارح بعد ان ساق
مثال اعتبار المعنى في المستثنى بغير وظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وذهب
الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل لا سيما وقد صرح بذلك مسئلة اعتبار المعنى بعد
المستثنى بالا [illegible] لا يتصور فيها العطف على الموضع البتة وبها وبما ان الاستثنا المنقطع بيد بالبا الموحدة زيد
[illegible] يكون بمنزلة غير لكنها اخص منها [illegible] انها لا تقع صفة وانها لا تستثنى بها في الاتصال
[illegible] وصلتها وانها لا تقطع عن الاضافة معنا فالى ان وصلتها كقوله عليه الصلاة
والسلام انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد وفي البديع انها في الحديث بمعنى من اجل
والجمهور على انها بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
وقوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وكقول الشاعر
[illegible] من ملك بازار هذا هو المشهور اعني استعمالها مضافة الى ان وصلتها وقد استعملت
على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث السابق بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه المصنف على ان
الاصل بيد ان كل امة [illegible] فحذفت ان وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان
قال وهذا [illegible] ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فانهما اختان في المصدرية واستشهد
في اللفظ وقد جاء عنه في قول [illegible] عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم اتلعثم
[illegible] بصلتها قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا والاصل ان يريكم لان الموضع
موضع مبتدا وجا [illegible] ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تحد على
ميت فوق ثلاث الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تسال طلاق اختها اراد
ان تحد وان تسال قلت وكلام المصنف وغيره متقض لان بيد اسم بمعنى غير كما مر والمعتمد دليل ظاهر على الاسمية
وقد كنت [illegible] قديما قوله [illegible] وقيل بانه حرف استثنا كالا لم يبعد حسن ونقله على [illegible] المصنف الموضوع للكلام
على اعراب مشكلات [illegible] وجدته قال فيه والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثنا ويكون التقدير
الا انهم اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها هذا كلامه وفيه

وجه

وجه الجر بينته له وهو ان مقتضى ما فرض ان تكون الجملة الاسمية الواقعة بعدها ومن كلامه اوتوا الكتاب من قبلنا
في محل نصب على الاستثنا المنقطع من هذا يزاد في الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه ابن هشام
وقد سبق الكلام فيه وقد صرح ابن خروف بهذا الذي يلوح من هنا فقال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع وعلى هذا يزاد في الجمل التي
لها محل من الاعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه ابن هشام وقد سبق الكلام فيه وتساويها اي تساوي غير اصلها
سوى اي في الاستثنا المتصل نحو قام القوم سوى زيد والمنقطع كقوله لم الف في الدار فانطق سوى طلل
والوصف كقوله اصابهم بلا كان فيهم سوى ما قد اصاب بني النضير قال المصنف في الشرح
وتساويها ايضا في تاثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة في نثر ونظم كقوله صلى الله عليه وسلم سالت
الله ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ومن كلام العرب ما اتاني سواك حكاه الفرا وقد تقدم حكاية
في قوله [illegible] واذا تباع كريمة او تشترى فسواك بائعها وانت المشتري وقد اكثر المصنف في الشواهد
على تقرير [illegible] سوى بلزوم الاضافة لفظا وانفرادها بذلك انما هو بالنسبة الى غير والا فبيد كذلك
اعني ملازمة [illegible] الاضافة لفظا وبوقوعها صلة دون شي قبلها اي تنفرد سوى ايضا عن غير بوقوعها صلة دون شي
قبلها نحو جا الذي سواك بخلاف غير فلا يجوز في فصيح الكلام ولو قلت جا الذي غيرك لم يجز في فصيحه الا عند الكوفيين كذا قرره
الشارح وكلام المصنف مشكل لانه ان اراد به انها الصلة من غير تقدير شي اصلا اقتضى انها اسم مفرد موصول به وهو
باطل اذ المفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام مع ان سوى لا تكون صلة للالف واللام البتة وان اراد دون
شي قبلها لفظا ولكن قبلها شي مقدرا كما صرح به في الشرح فليس هو صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدا قبله
وجزء الصلة ان قدر ثبت قبله وعلى التقدير الاول لا يتعين تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك
لجوازه في غيرها مع اي بلا شرط نحو جا ايهم غير جاهل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جا الذي غيرها صاحب [illegible]
عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين والاصح عدم ظرفيته ولزومه النصب
والقول بانها ظرف غير متصرف اي لازم النصب على الظرفية مذهب سيبويه وصرح بان استعمالها على غير
ذلك لا يحتمل الا في الشعر وما قصدت من اهلها لسوائكا وصرح ايضا بانها بمعنى غير واعترضه المصنف
بان كونها بمعنى غير كما اعترف به يستلزم نفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن معنى في
اسما الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد
قائمة على خلافه نظما ونثرا وما ذهب اليه سيبويه منقول عن الفرا واكثر البصريين وذهب الرماني وتابعه ابو البقا
العكبري الى ان سوى ظرف متمكن تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين انها قد
تكون اسما بمنزلة غير فتحصل فيها ثلاثة اقوال الاول انها ظرف لا يتصرف اصلا الا للضرورة وهو قول سيبويه
الثاني انها ابدا اسم بمعنى غير وهو مذهب الزجاجي الثالث انها ظرف متمكن تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا
وهو مذهب الرماني [illegible] قال الشم وهذا اقرب الاقوال وقد تضم سينه فتقصر كما تقصر عند كسرها
وقد تفتح فتمد فيعطف تمد على تفتح بالفا وهو حسن لانه لو اتى بحيث يفيد الفتح مع السين بان تكون مضمومة
او مكسورة لا تكون بمد وما ذكرناه وكلامه يقتضي انه يستثنى بالجميع وقال ابن عصفور لم يقع الاستثنا الا
بالمكسورة السين فان جا في غيرها فالقياس عليها واعلم ان سوى بكسر السين يكون صفة بمعنى مستو
نحو مكانا سوى اي مكانا يكون فيما بيننا وبينك ويكون بمعنى القصد قالوا قصدت سوى فلان اي قصدت قصده
وهذا اغرب ما جا فيه قال الشاعر فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الاحزاب
ويكون سوى بالضم صفة للمكان ايضا وقد قرئت الاية بالوجهين ويكون سوا بالمد كذلك ايضا تقول هذا مكان سوا
بالمد للمكان المتوسط وبمعنى الوسط فالمفتوح في سوا الجحيم اي وسطها [illegible]

في متوسط اي في المكان المتوسط مزدحما بنا ومعنى مستو نحو سواء العاكف فيه والباد ومررت برجل سواء
والعدم بمعنى سواء كان رغبته وجاد تنابي يعني لك نحو كذا ابالي ابي النجري وتقول هذا درهم سواء فيكون بمعنى
تام **وقد يقال ليس لا ولا يكون غير** بالضم والفتح **لا الم المعنى** يعني انه قد في المستثنى شرطين تم الحي
وكون اداة الاستثناء الا او غيرا فشرط ثالث وهو تقدم ليس عليهما وهل يتعين لذلك او تقوم لا يكون
مقامها الجمهور على المنع والاخفش على الاجازة وكذلك اختلفوا هل يجب الحذف في بعد غير نحو حيرات
الشرطين الاخرين او يجوز الذكر الاخفش على الجواز وعنده على الوجوب وقد سال بعض الطلبة فقال
اذا قيل قبضت عشرة ليس الا او ليس غير فالتقدير فيهما كما قالوا ليس الا اياها وليس غيرها فكيف
يكون المستثنى غير المستثنى منه وجوابه ان المعنى ليس المقبوض شيئا الا اياها او غيرها فاضمر
اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها التفريغ ودعوا سعد [illegible] عدد
قليلا كان او كثيرا وقد اجاب الحوفي ليس لا لكن اسم ليس هنا ضمير اسم الفاعل [illegible] الاسم
العام فاعل في هذا المثال ومفعول في الذي قبله **وقد ينون** فيقال ليس [illegible] ليس غيرا
بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين [illegible] بالحق
الا المعربات للعوض وكان المضاف اليه مذكور واما اذا لم ينون فان ضمت فقال المبرد والمتاخرون
انها ضمة بناء لا اعراب وان غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسم ليس وان يكون خبرها
وقال الاخفش هي ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة
كل وبعض لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير
تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وان فتحت فقالوا هي حركة اعراب لا ليس المنفي غيرها الا ان المضاف
حذف لفظا لا نية كما مر وعليه فالفتحة اعرابية قلت ويحتمل ان غير فيه مبني على الفتح مع اضافتها الى
مقدر فلم لا يجوز ان تكون الفتحة بنائية والمحذوف حينئذ محتمل لان يكون الاسم والخبر **وقد يقال ليس غير**
ولم يكن غير وغيره بالضم والفتح فلا يتعين ليس شرطا للتعبير عن هذا المعنى بل يشاركها في ذلك لم يكن
ولا يكون حذف المستثنى واجبا **وقال الاخفش** ونقل المصنف عن ذلك بقوله وقد يقال لانتفاء كلية
مع كونه هو الاصل لكن ذلك ليس بمستنكر فقد يهجر الاصول البتة فالاصح في ان تفعل والمبتدأ في ذلك السماع
وقد يقال وغيره بالتذكير يعني اذا كان المقدم مذكرا لكونه قبضت العا والا من بباختصاص المسئلة
بالتذكير بل التانيث كذلك نحو قبضت مائة او عشرة او نحو ذلك **والمذكور بعد لا سيما**
منبه على اولويته بالحكم وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج والمذكور بعدها داخل بل هو اولى بالحكم المقدم
بالحكم **لا استثناء** خلافا للكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ووجهه انه مخرج مما قبله من حيث اولويته
بالحكم المتقدم واعلم ان سيا من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو لانها قلبت
يا لاجتماعهما ساكنة مع اليا المتاخرة كطي ولي وتشديد يائه ودخول الواو عليها لازمة قال ثعلب من
استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ وسيأتي في الاصل خلافا في هذا وفي الحلبيات
للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسيما حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام وكرر ابن
هشام رحمه الله هذا الكلام في كتبه قال لانه لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو اذ هي لا تدخل على الحال المفردة
ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال المفردة كقولك رايت زيدا لا شاكيا ولا ضاحكا وقد اجيب عن شيخي
اعتراضيه في حاشيته على المغني اما الاول فلعلها التزام امتناع دخول الواو عندنا اعتقادنا بيانه انه منصوب على
الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا حينئذ لا يكون حالا بل هو اسم لا النافية والخبر
محذوف فنقول يلزم حينئذ دخول الواو والحال على اسم معرفة واما على الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد

معني

١٣٣

معنى وان انتفى لفظا والتكرير العطف ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
اي فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى قولك
لا مساوي لزيد في حكم القيام ولا اولى منه فاغنى هو اولى منهم بذلك على ما يفهم من ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم
وهو معنى غير الفارسي على اسم لا النفي سيما **فان جر الاسم** المذكور بعد لا سيما **فبالاضافة وما زائدة** وهذا ارجح الوجوه
وينبغي ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك سمع وهو ظاهر قولهم وقيل غيره **وما بمعنى**
وان رفع فخبر مبتدا محذوف
الذي او نكرة موصوفة بالجملة فالتقدير في مثل قولك اسرب العسل ولا سيما يوم بدارة جلجل ولا سيما يوم ان
جر اليوم او ولا مثل الذي هو يوم ان رفع وجعلتها موصولة ولا مثل شيء هو يوم ان جعلتها نكرة موصوفة
ويضعف القول بموصوليتها في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل
وعلى كل من الرفع والجر ففتحة سيا اعراب لانه مضاف ولم يتعرض المصنف لنصب الواقع بعدها وهو جائز
يكون نكرة [illegible] يكون معرفة فاما نصبه اذا كان نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد مثل نحو ولو جئنا
بمثله مددا [illegible] من الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه
الجمهور [illegible] وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا في
الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع **وقد توصل بظرف** كقولك يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة
واجب التنفل ولا سيما يوم الجمعة ومنه قول الشاعر يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في الحرب يتقلب
او جملة فعلية كقولك يعجبني كلامك لا سيما تعظه ومنه قوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضا
واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه مسئلة نحا جئ بها فيقال متى يكون وصل الموصول بالاسمية
غالبا وبالظرف والفعلية نادرا قال الشارح وجا بعد لا سيما الجملة الشرطية وعليه فما كافة قال ومما يوجد في
كلام المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا التركيب غير عربي قال الرضي ولا اعلم من ابي لخرة وقد تحذف لا بعد
لا سيما على جعلها بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نحو فعل ايها الرجل من باب لما اي باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار نحو ايها
الرجل منصوب المحل على الحال مع بقائها على الحالة التي كان عليها من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما
هنا يكون باقيا على نفسه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر
لعنايته مقام خصوصا تركبا وكذا في احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قوله احبه لا سيما ان ركب اي خصوصا
ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بما قبل خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة محبة ويجوز ان يجعل بمعنى
المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى خصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي
ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا
في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لا سيما اذا جعلت بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهو اعتراضية
كما في قوله فانت طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ويجوز ان تكون عاطفة
والاول اولى واعذب هذا كلامه وقد رايت استدلاله على الحكم بصحة ما جعل الشارح تركيبا غير عربي
وقد يقال لا سيما بالتخفيف وحذف الواو كما لو فيه بالمعقود وبالاتيان لا سيما عقد وتانيث الكبير العرب
وفيه هذا انه في يفي وانا كتب بالطا اعتبارا بحالة عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل فلا
لفظا وان ثبت خطا وتخفيف سي بحذف يائه الاولى فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام
كيد ودم لان ذلك لا يستدعي ان الياء الباقية بناء على تركه الاعتداد بعارض الحذف وحركها لانها قد صارت
اخر الاسم وذلك تكلف لا يوجب له وحكى الرضي انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف بحذف لا اوله
اتفق عليه من غير حجة ويوجد كثيرا في كلام العصم المتاخرين من علماء العجم وهو يعيد وينبغي تخريجه

وفي كلام فيما ظاهره النقل عن الشيخ اثير الدين ابي حيان ما نصه وما يوجد في كلام المولدين من سيما بحذف
لا فلا يوجد الا في كلامهم لا يحتج بكلامهم وقد يقال ايضا لا سيما بمعنى لا سيما والله اعلم بالصواب

الحال وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة

فقوله ما دل على هيئة جنس يشمل الحال وغيرها كبعض الافعال نحو تربع واتكا وبعض الاسماء كرجع القهقرى
وبعض الاخبار نحو زيد متكي وبعض النعوت نحو مررت برجل راكب فخرج بقوله وصاحبها الفعل وما بعده من الاخبار
وخرج بقوله متضمنا ما فيه معنى في نحو ثبت موسعة وبتخصيص معنى في بما تضمنه المذكور ما معنى
في الجزء منه نحو دخلت الحمام فليس بعض الحمام اولى من بعض بخلاف قولك جيت ماشيا وزيد
متكي ومررت برجل متكي ومعناه جيت في حال مشي وزيد في حال اتكا ومررت برجل في حال اتكا
فمعنى في مختص بالمصدر الذي هو جزء مفهوم المذكور فشارك الحال في هذا المعنى بعض [illegible] وبعض
النعوت نحو خرجا بقوله غير تابع ولا عمدة كذا قرره المصنف وتبعه الشارح حاكيا عنه ان [illegible] ض بحال
هذا بل لا يجوز حذف من الاحوال نحو ضربي زيدا قايما فيظن بذلك انه صار عمدة [illegible] الاصطلاح
ما عدم الاستغنا عنه لا لاستغنا اصيل عارض والفضلة ما جاز الاستغنا عنه اه [illegible] رض وبالحال
في المثل المه كونه من الثاني لا من الاول قلت المتبادر الى الذهن من الهيئة هو الشكل والصورة
المحسوسة المشاهدة وعلى ذلك يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا فلا ينعكس التعريف
وان اريد بالهيئة الصفة فلم اعدل عنها مع انها اوضح للمراد لكنه لا يمنع قول المصنف حين نبه انه يشمل نحو
القهقرى ونحو الصومعة والحمام واضافه للحال في نحو جا زيد والشمس طالعة خارجة عن التعريف **وحقه
النصب** كما في الفضلات **وقد يجر بباء زايدة** ان نفي عامله وقد اشار المصنف الى هذا القيد فيما مر كقوله
فما رجعت بخايبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقول الاخر كان رجعت الى باساد اهد فما انصرفت [illegible] دوا وكل
وقد تقدم في اواخر باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة للخبر فتح ابي حيان في الاستدلال بهذين البيتين
وتخريجه اياهما على وجه اخر ومنا زعة ابن هشام له في بعض ذلك فراجعه من هناك وانما جا زعم بالبا
الزايدة من حيث هو خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط في الخبر ايضا وانا قل الحال
هنا بالبا حطا لمرتبة المشبه عن مرتبة المشبه به على انه وقع في البحر المحيط لابي حيان في قوله تعالى
والله يرزق من يشا بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا للفعل او الفاعل او المفعول والتقدير
اما رزقا غير ذي حساب او يرزق غير محاسب للمرزوق او يرزق من يشا غير محاسب ذلك المرزوق كذا
قال وعليهن فالبا زايدة في الحال وصاحبها مختلف اما على الاول فهو ضمير الرزق على انه مفعول مطلق
والتقدير يرزقه اي الرزق واما على الاخيرين فهو ضمير الفاعل او المفعول وذلك دليل على ان هذا
القايل لا يشترط النفي واضعف من الاول لاشتماله على ما اشتمل عليه الاخران من زيادة البا وعلى
تقدير المفعول المطلق كما قلنا وعلى تقدير مضاف اي غير ذي حساب واذا سلم ما ذكره المصنف من
زيادة البا في الحال المنفي عاملها لم يكن لاهل اللغة دليل في قوله لقد كذب الواشون ما بحت عندهم
بليلى ولا ارسلتهم برسول على ان الرسول يستعمل بمعنى الرسالة وبعيد في لمصان فعولا يقع
في المصادر نادرا بل رسول صفة فهي حال من المفعول لان فعولا يا في للجماعة والاثنين كما يجي للواحد كما في
قوله تعالى فقولا انا رسول ربك **واستغنائه وانتقاله غالبا لا لازما** فقد ورد في فصيح الكلام غير
مشتق كقوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا وقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ومن امثلة
سيبويه هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا فاحتج به المتقدم والجمهور قال المصنف وانما كان حديدا
لوروده مشتقا وغير مشتق ومنتقلا وغير منتقل لانه خبر في المعنى والخبر كما مر به **وبغير عن استعماله**

وصفه

[illegible] وهو اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة فكان
وصفه وهذا هو المعروف عندهم بالحال الموطية وهو اسم جامد موصوفا بما كقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وقوله
الاسم الجامد وطابه لما هو في الحقيقة لجنسه بينهما موصوفا كقول العرب ووقع المصطرعان عدل عير ابي مثل عدل
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا **او تقدير مضاف فيظلم** كقول [illegible] فانا لسنا بالاسد العدين وما بال اليوم
بعير وقول بعض اصحاب امير المومنين علي رضي الله عنه يوم صفين [illegible] بدت قمرا وماست خوط بان
[illegible] اي مثل اسد العدين ومثل الخف وعليه قول المتنبي
اي مثل قمر [illegible] قول المصنف في هذه الامثلة مما يجيء كونه هيئة لما قبله اي وقع المصطرعان
[illegible] وما بال الناس [illegible] واليوم [illegible] وبدت [illegible] ونحو ذلك وهذه الاسماء يجاوزن ما اشتهر
[illegible] **راود لا التزم اعاظم**
بمعنى كالوصف المقيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
[illegible] بيدا بيد اي منقا بضين ومعناه الحقيقي غير مراد ونحو كلمته فاه الى في اي مشافهة **او سعر**
نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مسعرا هذا التسعير ويجوز الرفع [illegible]
وتقيد وحينئذ صفة اي منه ويكون الحال اذ ذاك جملة **او ترتيب** نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على هذا النمط
[illegible] اي مفصلا قال ابو حيان وانتصاب الثاني بالعامل في الاول لان المجموع الحال قلت العامل
[illegible] المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي هنا للاعراب هو الحالية وهي انما تكون للمجموع
المسند هي للاعراب فان قلت [illegible] قلت [illegible] استشكاله ايضا
[illegible] وقال الزجاج انتصب على انه توكيد والحال هو الاول وكانه راي ان بابا الاول يعني
[illegible] الثاني توكيدا ولا يراد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس [illegible]
ذكره وان كان توكيدا لا ذكره اماره على المعنى الذي يقصد بالاول [illegible]
وقال ابو الفتح الثاني منتصب على انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا سابقا باب ثم حذف المضاف
كما مع عند الخليل مررت برجل [illegible] على تقدير مثل وجار بين [illegible] على ذلك وعند غيره
وقال ابو علي الاسم الثاني منتصب بالاول ولم يظهر لي وجهه فتامله **او اصالة** نحو السجد لمن خلقت
طينا وهذه جبتك خزا **او تفريع** نحو هذا احد يدك خاتما **او تنويع** نحو هذا [illegible] او
مكسورة مع الاعجام والاهمال والاحسن لو قال او نوعه **او طور واقع فيه تفضيل** نحو هذا البسر اطيب منه
رطبا وبغي عليه او ونوعه نحو طلع بغتة وجا سرعة وركضا ولا يقال تركه لانه غير قياسي لانا نقول فاه الى في
غير قياسي وقد ذكره **وجعل الاسمين كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او منه فيه الى في الاول**
وهو كونه حالا مذهب سيبويه لانه واقع موقع مشافها والى في عنده تبيين مثل لك بعد سقيا فان رفعت
فالظرف خبر ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم وان نصبت فاه الى في على كلمته لم
يكن لذلك سايغ عند سيبويه واكثر البصريين ومنعه الكوفيون وبعض البصريين ورده السيرافي
بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو كان على الاضمار لم يمتنع والثالث وهو ان اصل كلمته من
فيه الى في فحذف لعدم الالتباس وذكر المصنف في التوضيح قول ابي مسعود رضي الله عنه فوالله اقرانيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في فقال يحتمل ثلاثة اوجه وذكر المذاهب الثلاثة مقررا لها على احتمالات
واوجه للمذاهب فيدل ذلك على ان اجودها ان قوله هنا اولى معناه ان الجميع عنده جايز وان بعض
الاوجه خير من باقيها لان احدها عنده متعين وكانه اختار الاول لان مجازه اكثر ولم اسهل من مجاز الحذف
والتقدير والثاني ان الذي قدر من قد يكون قاله في مثل كلام ابن مسعود وذلك واضح لا اشكال فيه
خلافه في المثال لكن دعوى تعين في المثال بالنسبة الى هذا الاحتمال **ولا قياس عليه** وان سمع حادثته
[illegible] وجاورته منزله الى منزلي وناصلته قوسه عن قوسي وكل هذا خارج عن قياس الحال من وجهين التعريف
والجمود والثاني هو معدول به عن طاهره من الارتفاع بالابتدا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في
[illegible] مع ما بعده مبتدا او خبرا وجعل الجملة حالا فلذلك قال انه لا يقاس عليه **خلافا لهشام** فانه اجاز

القياس على ذلك وينبغي لبقية الكوفيين ان يوافقوا هشاما في اجازة القياس عليه لانهم لا يرونه حالا جامدة
اقيمت مقام المشتق كما يراه جمهور البصريين ولا مستغنى فيه بحذف الحال كما يراه الاخفش بل يرونه مفعولا له
حذف عامله وذلك يقال بقياس اذا لم يوهم المعني ولولا دعواهم فهم المعني لم تقع منهم دعوى الحذف **فصل**
في الكلام على الحال باعتبار التنكير والتعريف **الحال واجب التنكير** وهذا هو الاصل لان المقصود بيان الهيئة
والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها ولكونها الاصل **وقد يجي معرفا**
اي على صورة المعرف **بالاداة** كقول لبيد • فارسلها العراك ولم يذدها • ولم يشفق على نغص الدخال •
العراك الزحام والضمير في ارسلها للابل والنغص مصدر قولك نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذلك
نغص الانسان اذا لم يتم مراده ماخوذ من قولهم نغص الله عليه تنغيصا اي كدره والدخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما فاته من تمام شربه وفي تخريج مثل ذلك باعتبار الاعراب ثلاثة اقوال احدها ان هذا
الاسم المنصوب ليس بحال في الحقيقة وانما الحال عامله وهو الفعل المقدر اي تعترك العراك
قاله الفارسي مثله الثاني ان المقدر اسم لا فعل اي معتركة العراك وعلى هذين القولين
قال في العراك تعريف حقيقة الثالث ان الاسم المذكور ليس منصوبا بمقدر لا فعل ولا اسم
فاعل وانما هو واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال قاله جماعة وزعم ابن خروف انه مذهب
سيبويه فيكون العراك واقعا موقع معتركة والظاهر ان ال على هذا القول زايدة فمن ثم اولنا
قول المصنف معرفا بان معناه على صورة معرفة **او الاضافة** يعني او معرفا بالاضافة اي صورة معرف
بها نحو ضربت زيدا وحده فهذا وان كان معرفة في اللفظ الا انه في معنى قولك منفردا قال
ابن الحاجب في شرح المفصل ولا بعد في ان الشي يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل
قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد ويحتمل ان يكون مصدرا محذوف الزوائد اي ايحادا قال
صاحب الصحاح تقول رايته وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت
اوحدته برؤيتي ايحادا اي لم ار غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل
وجها اخر وهو ان يكون الرجل في نفسه منفردا كانك قلت رايت رجلا منفردا انفرادا ثم وضعت
وحده موضعه قلت فهو على الاول حال من الفاعل والاصل رايت زيدا موحدا له برؤيتي اياه
وهو على الثاني حال من المفعول ويظهر انه اذ ذاك مصدر وحد يحد وحدا ووحدة فعلى هذا
فليس مصدرا محذوف الزوائد **ومنه** اي ومن المعرف بالاضافة اي الجاري على صورة المعرف بها **لفظ يجاري من
العدد من ثلاثة الى عشرة نحو قال** الكوفيون جا القوم ثلاثتهم وجاوا عشرتهم وما بينهما من الالفاظ الستة
ينصبون ذلك كله على الحال وان كانت واردة على صورة المعرف بالاضافة لوقوعها موقع النكرة
اي معددين بهذا العدد قال الشارح ومذهب سيبويه في هذا المذهب في وحده من انه اسم موضوع
موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك قلت مثلثين وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون
حالا بنفسه ورد بانه لا يقع صفة الا نكرة وفيه نظر وذهب المبرد الى انه بتقدير من لفظ الثلاثة
فعل تقول مررت بالقوم ثلثتهم قلت ولم يجر لي تنزيل هذا المذهب على المقصود من هذا
التركيب فتامله **ويجعله التميميون توكيدا** فيجرونه بما عليه المتبوع رفعا ونصبا وجرا وجوز المصنف
في الكافية وشرحها ان يكون بدلا والظاهر ما ذكره هنا وهو قول النحويين لان بدل الكل لا يحتاج الى
ضمير المبدل منه والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير واحتجوا على الضمير انه لا يتبعوا وهل ثم
فرق في المعنى بين جعل هذه الاعداد حالا كما تقول الحجازيون وجعلها توكيدا كما يفعله التميميون
ظاهر كلام المصنف في الشرح يقتضي ان المعنى فيهما واحد فانه قال النصب عند الحجازيين
على تقدير جميعا ويرفعه التميميون على تقدير جميعهم فيقولون لا فرق عنده الا من جهة الصناعة

صح ما تقدم م

وربما عومل بالعاملين • الحالية والتاكيد نحو ركب القوم ونحو رايت الرجال خمستهم عشرتهم فيجوز ان يكون
منصوبا على الحال او التاكيد فان قلت كيف يطلع على هذا او الغالب على المضاف البنا والتبيين
فلا يعلم هل اتبعوا او نصبوا قلت ينبغي ان يحمل كلام من تكلم بذلك على ما ظهر من لغته في الكلمة المعربة
ثم يعلم ذلك **وفضلهم بتفضيلهم** اي منتصب على الحالية قال الرضي والاولى ان نقول المصدر بمعنى اسم
الفاعل ايقاعا منهم بتفضيلهم اي مع مفضولهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسرا ومكسورا
والمستقلان يكون فضلهم مبتدا وبتفضيلهم خبره ومعناه كانه قيل قامت الجملة مقام المفرد وفضلهم بتفضيلهم
نصبا ومررت بالقوم فضلهم بتفضيلهم جرا **او تجي الحال بلفظ علم** كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة
على جنس ونوعها لا لفظا ولم تكن كانهم قالوا جاءت الخيل متبددة وقد نص المصنف هنا على شيئين
التاويل والقلة فعلم ان الحال عن السماع لا قياس فيهما وعلم ان الانواع كلها سواء فان قوله قد تجي
المؤول بنكرة على ابدا لعلمها تقدم ذكره من ان المؤول بنكرة **فصل** في الكلام على المصدر
حيث يقع حالا **ان وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول لحال محذوف خلافا للمبرد والاخفش** وذلك مثل
قوله تعالى ثم ادعهن ياتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا ودعوتهم جهارا وقالت العرب قتلته
صبرا ولقيته فجاة وكفاحا وسرت اليه عدوا وهو كثير والجمهور على ان المصدر في ذلك كله وقع موقع
الحال لا معمول لشي محذوف وبه لحاد ذلك وقوعه خبرا ونعتا نحو زيد صوم وهذا رجل عدل ولا
يكون في ذلك تقدير عامل وكذا ينبغي هنا وحمل بعض الناس ذلك كله على حذف مضاف اي اتيان
سعي ودعاء خوف وطمع ودعاء جهار وقتل صبر ولقاء فجاة واتيان ركض ومجي مشي وسير عدو وكذا
بعد رجع المصدر المعرف فبتقدير في ارسلها العراك ارسال العراك وفي طلبته جهدك طلب جهدك وفي
قام زيد وحده قيام وحده وفي جاوا الجما الغفير مجي الجما وفي ادخلوا الاول فالاول دخول الاول
فالاول وفي كلمته فاه الى في كلام فيه الى في قال ابن هشام وهذا التقدير حسن سهل ولم يتعرض المصنف الى ذلك
وحكى مذهب الاخفش والمبرد وهو ان المنصوب في ذلك مفعول مطلق لفعل محذوف وقيلة والجملة الفعلية
في الحال والتقدير ياتينك يسعين سعيا وكذا اساير هذا وكان ينبغي على هذا ان يحكي بعينه
الخلاف هل يقدر المحذوف حالية او يقدر وكان الاحسن للمصنف ان يقول مفعول مطلق لحال
محذوفة لينص على حقيقة نوع المحذوف واعترض في شرحه مذهب المبرد والاخفش بانه لا يطرد
ان كان ذلك الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب فينبغي ان يجيزوا ذلك في كل مصدر
له فعل ولا يقتصروا على السماع ولا يمكن ان يفسر الفعل الاول لان القتل لا يدل على الصبر ولا اللقا
على الفجاة ولا الاتيان على الركض قال الشارح وذهب الكوفيون الى انها مفاعيل مطلقة منصوبة
بالفعل المتقدم وليست في موضع الحال لان معنا قتلته صبرا وكذا باقيها قلت عليه منع ظاهر
اذ الصبر على القتل هو الحبس عليه فاذا القتل اعم من الصبر عليه لانه تارة يكون معه وتارة
يكون بدونه فكيف يكون معنى قتلته صبرته **ولا يطرد بما هو نوع العامل نحو اتيته سرعة** وتعليله
للنوع باسرعة منافي لرده على من قال في ضربته تاديبا ان تاديبا نوع بانه لو قيل كلما ادبت
ضربت لم يصح وهنا لا يصح ايضا لو قلت كلما سرعة اتيان لم يصح **خلافا للمبرد** فانه طرد ذلك وجوز القياس
عليه واستشكل بان الحال نعت في المعنى فكما لا يطرد النعت بالمصدر لا يطرد وقوع الحال به
قال ابن هشام والذي يظهر لي انهم تركوا اطراده في النعت وعلى ما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال
بالخبر اشبه منه بالنعت ونكتة ما ورد من ذلك فان قلت ما وجه ما ذكره هو وغيره من ان
الحال اشبه بالخبر من النعت مع ان شبهها بكل منهما انما هو من حيث المعنى اما شبهها بالخبر فلان
قولك جاء زيد راكبا اثبات للركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية وفي الخبر على
الاستقلال واما شبهها بالنعت فلان التركيب المذكور في معنى جاء زيد الراكب فهي في المعنى

اعرب ما قبل الاعراب
وهو الجز الاول اعراب
المفرد وثانيها الاعراب
بالتاكيد فتقول
جا القوم ثلاثتهم
بتفضيلهم
القوم

كالنعت بالنسبة اي المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به
واذا كان تاكيدا للمعنى اي اشتد شبهه بالحال بالمفرد دون النعت قلت يمكن ان يوجه بما قاله السكاكي في معاني
المفتاح من ان حكم الحال ابدا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا اخبرت هو في قولك هو الحق
تجيء بالحق بغير واو وجاء في قولك جاء زيد راكبا كما تقول زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص
مكتوفا بقي اللص مكتوف فيجعل الحال وذي الحال خبرا ومخبرا عنه وذكر ابن الحاجب مثله في شرح
المفصل فاذن قد ظهر امتياز الشبه بالخبر بما ذكر ان اعتبار مثله في الصفة النعت عن نعت
فبان ما قاله ابن هشام رحمه الله * بل نستصوب قد عينه عليها السماع * ولا نبعدي * الا في ثلاثة انواع فلا
نعينه مرفوضا على السماع * جئت الرجل علما * وهو المصدر الان نعد اسم مراد به الكمال فيدا وما
نعده عند المصنف نادر فيه المصدر بموقع الحال باطراد وقال تغلب الرجل مؤول بالعالم وعلما
مفعول مطلق كانه قولك انت العالم علما والاظهر ما خرجه عليه ابو حيان نص ان المصدر رفعه
مثله لتمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه * وهو زهير شعرا * وحاتم جودا ويوسف
حسنا والاحنف حلما والخليل نحوا وسيبويه نحوا وخرجه ابو حيان على التمييز ايضا الا انه
على تقدير مثل اي مثل زهير شعرا وكذا البقية الامثلة ثم وصل على التمييز مثلها قلت وفيه
نظر لانك اذا قلت على التمييز تمثلها فالمثل هو نفس الزيد وفي قولك هو مثل زهير شعرا
ليس المثل نفس الشعر فالاظهر تخريجه على التمييز كما في المثال الاول هاتا ومثل المخبر به
بالكامل شعرا اي شعره وكذا الي اخره * واما علما فعالم * اي مهما يذكر الانسان علما اي في حال
كونه عالما فعالم مقول ذلك لمن ادعى له العلم وعنده تسلمه له العلم فالناصب له الحال هو فعل
الشرط المحذوف وصاحبه ما فيه من ضمير والحال على هذا ابو كده والتقدير مهما يكن من شيء فهو
عالم في حال علم المرسم الا ان يعترف ما بعد الفاء مانع يمنع من عمله فيما قبلها فيتعين فعل الشرط
العامل كما ما علما فانه عالم وهذه المسألة اختلف فيها راي المصنف والذي يختار في الشرح
فزعم من زعم ان المصدر منصوب به لفعل الشرط المحذوف لادلة احدها انه ذلك مطرد اعراب
مطرد في حالتي التعريف والتنكير بخلاف القول بالحالية فانه البتع في المعرفة فلهذا يقدره سيبويه
مفعولا له وفي جميع احوال ما بعد الفاء بخلاف قول الاخفش انه مفعول مطلق لا الشاعر وانا العلم
فذو علم اذ ذاك عالم او فلا عالم الثاني انه ليس فيها اخراج شيء عن اصله والقالب وجه الثالث
مجيء المصدر ههنا كقولهم اما قريبا فاقضاها العقد بر مهما او تذكر ويحكي يونس اما العبيد فذو
عبيد بالنصب * ويرفع بتم المصدر الثابت اما في التنكير جوازا مرجوحا وفي التعريف وجوبا
والحجازيين في المعرف رفع ونصب * حاصل هذا الكلام ان الحجازيين النوعين نصب
المنكر والتميميين رفع المعرف ولكل من العرب يجيء الوجهان في النوع الاخر ولم يتعرض
المصنف لوجه الرفع على ماذا هو وقال ابن هشام الظاهر ان رفعه على انه مفعول لفعل
الشرط المحذوف مبنيا للمفعول اي مهما يذكر العلم ومهما يذكر علم ولا نعلم موضعا ذكر فيه احد
جزئي جملة الشرط بعد اما غير هذا الموضع على ما رايت منه ولكنه قال الولي واما الصبر عنها فلا
صبر انه مبتدأ والجملة بعده خبر ولم يقدروه مفعولا لم يسم فاعله والذي قدمته اولى لسلامته
من عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه وتوهمهما الرابط العموم ينتقض بجواز زيد لا رجل في الدار ولا قايل
بذلك وما يذكر على ذلك انه مفعول به لحال جواز رفعه اذا المفعول به ينوب عن الفاعل على ان الحال
وهو اي المعرف وسكت عن المنكر فعلم انه عنده حال كما ذكره في صدر المسألة فالمعرف
في النصب مفعول له عند سيبويه * وفيما هو كلام ان سيبويه يوجب ذلك وحكي عنه في الشرح

انه

كما قال ابن الطلوع معمول لفعل الشرط وكثير ان يقصد ما بعد الفاء

انه قاد في اما الضرب فضارب بقول الاخفش وكان ينبغي ان يذكر عنه هنا جواز الوجهين المفعول له والمفعول
المطلق وحيث قلنا بانه مفعول له فالعامل فيه فعل الشرط المحذوف اي مهما يذكر شيء لاجل الضرب فهو
ضارب وقد ضعف نقله مثل لا اقعد الجبن عن الهيجا وهو اي المعرف والمنكر مفعول مطلق تاكيدي
والعامل فيه ما بعد الفاء ان لم يعترض مانع بما لا يعمل ما بعده فيما قبله وان اقترن بالمانع ففعل الشرط هو العامل
هذا اظهر عند الاخفش نحو مثل قولك اما علما فزيد عالم واما الضرب فهو ضارب يكون التقدير مهما يكن
من شيء فزيد عالم علما او فهو ضارب الضرب وفي نحو فاني اما علما فذو علم واما العلم فذو علم يقدر العامل
فعل الشرط كذا قال الشيخ ولم يصرح بكيفية تقديره فتامله وضعف ابو حيان مذهب الاخفش بان المصدر
المؤكد لا يكون معرفا بال ودعوى الزيادة على خلاف الاصل **فصل** في الكلام على تنكير
صاحب الحال وتقديمه على الحال وتاخيره عنه **لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة** لما قدمنا من
شبه ذي الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدأ فكما لا يقع المبتدأ نكرة ما لم يختص لم يقع ذو الحال نكرة **ما لم يختص**
بنعت مثلا كما في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا كذا مثل المصنف وتبعه الشارح وهو مشكل
من وجهين احدهما ان النكرة هنا عامة لدخول كلمة كل عليها فلا نسلم ان المسوغ الوصف والثاني ان
الحال لا تاتي من المضاف اليه الا في ثلاث مسائل ليست هذه واحدة منها او يختص باضافة كما في قوله
تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين واشار بقوله في الغالب الى وروده نكرة في غير الصور التي ذكرها
في هذا الفصل ومثل له المصنف والشارح بما وقع في الحديث جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس
سابقا وقد يقال لا نسلم ان سابقا حال من فرس بل هو صفة له جاءا **او يسبقه** عطف على الفعل المجزوم بلم من
قوله ما لم يختص يعني او لم يسبقه **نفي** نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فان قلت لا نسلم
ان الجملة الواقعة بعد الا هنا حالية واعلها وصف قلت يمنع منه امران احدهما انه قد تقدم ان ما قبل
الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان مستثنى او مستثنى منه او تابعا له وعلى تقدير كونها صفة للقرية لا تكون
من المسائل الثلاث والثاني اقتران الجملة بالواو ودخولها على الوصف ممتنع على راي الجمهور نعم الزمخشري
يقول بجواز توسط الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد لصوقها به وانتقده المصنف في الشرح بان مذهبه
في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا هو معلل
بما لا يناسب وذلك لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد
من التاكيد فلا يصح ان يقال العطف مؤكد وايضا فالواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لم يفصل
فكيف يقال انها اكدت لصوقها واجيب عن الاول بانه قد يوثق الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي
صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالتصاق لا انها
الان عاطفة وعن الثاني ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه بل المراد الالتصاق المعنوي
وبالواو تاكد الثاني وان انفصل الاول **او لم يسبقه شبهه** اي شبه نفي والمراد به النهي والاستفهام فالنهي
كقول قطري الخارجي لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقول الشاعر يا صاح هل حم عيش
او لم يتقدم الحال نحو هذا فيها رجل مثل به سيبويه وانشد لذي الرمة وتحت العوالي والقنا مستظلة
والاستفهام نحو قول الشاعر يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا
قال الشارح ويظهر من كلام سيبويه ان صاحب الحال في نحو فيها قائما رجل هو المبتدأ وذهب قوم الى ان صاحب
الحال هو الضمير المستكن في الخبر قال المصنف وقول سيبويه عندي هو الصحيح لان الحال عندي خبر فجعله
لاظهر الاسمين اولى من جعله لاغمضهما اقول وهذا يستقيم لو كانا نكرتين واما اذا كان احدهما معرفة والاخر
نكرة فجعله للمعرفة اولى وزعم ابن خروف ان الحال اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء
الا ان تاخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عندها لتقدم لجاز ان يوكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل
ذلك مع التاخر **او لم يكن الحال جملة مقرونة بالواو** ولان اقترانها بالواو رافع لتوهم كونها نعتا خلافا للزمخشري

سعى زمن والناس يستشفعون بي
ومثال ذلك قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقال الشاعر
فهل الى ليلى العداة شفيع **او لم يكن الوصف به على خلاف الاصل** نحو هذا خاتم حديدا وعندي راقود خلا
قال المصنف ظاهر كلام سيبويه ان المنصوب في هذين المثالين واشباههما منصوب على الحال لكن الذي
سوغ ذلك مع تنكيره انه لم يتخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بالمشتق وقد تقدم ان ذلك
يغتفر في الحال لانه بالاخبار اشبه منه بالنعوت وتعقبه الشارح تبعا لابي حيان بان المشهور من كلام
سيبويه وغيره نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز فلو كان ما قبلهما معرفة نحو هذا الخاتم حديدا
وهذا مبينك خزا لم يكن الا حالا **او لم تشاركه فيه معرفة** نحو جاء رجل وزيد ضاحكين وكان حقه ان يقول
مخصص بدل قوله معرفة ليشمل نحو هذا رجل صالح وامراة منطلقين واعلم ان اعتبار هذه المسوغات
لوقوع الحال من النكرة ليس لمذهب سيبويه وانما مذهبه جواز كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا
من غير اعتبار شيء من ذلك ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد عاملها فلا معنى لاشتراط كون
صاحبها معرفة او شبهه الا ان ما ذكره المصنف من انه لا يتحقق الغالب من وجود مسوغ هو قول الخليل
ويونس والجمهور **ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتاخيره ان لم يعرض مانع من التقديم كالاضافة الى**
صاحبه لكن يشترط ان تكون الاضافة محضة نحو عرفت قيام هند ضاحكة نبه على ذلك في الشرح وانه
قال واما ان كانت الاضافة غير محضة فيجوز تقديم الحال على المضاف كقولك هذا شارب السويق
ملتوتا الان او غدا لان الاضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها واعترض ابو حيان بانه يرد على تعميمه
نحو هذا امثلك متكلما قلت واقره تلميذه الشارح وهو سهو فان الاضافة في مثلك محضة وليست
وليست كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في مثلك مفقود
او لم يعرض مانع من التاخير كاقترانه اي اقتران صاحبه **بالا على راي** نحو ما سار مسرعا الا زيد فان الحال
لو اخر في هذا التركيب افاد خلاف المعنى المراد وذلك ان معنى ما سار مسرعا الا زيد انه لم يسر احد
على هيئة الاسراع الا زيد وذلك يقتضي ان غير زيد سار لا على هيئة الاسراع ولولا ان هذا
هو المراد لقلت ما سار الا زيد ولم تقيده بقولك مسرعا فاذا قلت ما سار الا زيد مسرعا يفيد هذا
انه لم يسر احد الا زيد فانه سار على هيئة الاسراع وهذا اعني غير ذلك المعنى فاذا فقد امتنع
تقديم مسرعا على الا لئلا يفيد خلاف المعنى المراد واما قوله • مارعينا لاجماح هالكا • فتقويم
لنفي هالكا واعلم ان قوله على راي ثبت في بعض النسخ دون بعض وعلى اثباته فهي نكر المافكر
غير هذا الباب وموهمة ان المذهب الصحيح خلاف ذلك اذ انما يقال على راي في عرف المصنفين للقول
المرجوح وموهمة ايضا ان هذا الراي مذهب الاقل والامر بخلاف ذلك كله فكان الاولى ترك هذه الزيادة
كما هو في بعض النسخ **وكاضافته** اي اضافة صاحب الحال **الى ملابس الحال** نحو جاء مستقلا دار العمرو صاحبه لانه
لو اخر هذا لزم عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة **ولتقديمه على صاحبه المجرور بحرف** غير زائد لا بالزائد
فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكبا من احد وفي جزم بجوازه في الارتشاف ولا الاضافة فيمتنع التقدم
كما مر انفا **ضعيف على الاصح** عند الناس **لا ممتنع** كما هو مذهب الاكثرين فانهم منعوه مستندين الى عدم سماعه
من العرب والى ان الحال تابع وفرع لذي الحال فكما لا يتقدم المجرور على الحال لا يتقدم تابعه الخ قال حكى
ابن الانباري الاتفاق على منع تقديم الحال في هذه المسئلة وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين
وذهب ابن كيسان والفارسي وابن برهان والمصنف الى الجواز وفصل الكوفيون بين ان يكون ذو
الحال مضمرا نحو مررت بها ضاحكة او مظهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند فيجوز التقديم
فيهما وبين ان تكون الحال اسما ظاهرا نحو مررت ضاحكة بهند قلت لكن الحكوه والتفصيل
المذكور لا يجري بجميع المسئلة فقد يقع الحال من ظاهر اذا كان جملة اسمية نحو مررت هند هو جالس
بزيد فيجوز منه عندهم في ذلك واستدل المصنف بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال

من

من الناس اليهم وربما اللام وبقول الشاعر • اذا المرء اعيته المروءة ناشئا • فمطلبها كهلا عليه شديد •
فكهلا حال من الضمير المجرور وبقول الاخر • لئن كان برد الماء هيمان صاديا • الي حبيبا انها لحبيب •
فهيمان حال من الضمير المجرور بالى والحال متقدمة في الكل قلت وقد قدح في جميع ذلك اما الاية
في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس على ما ذهب اليه فمعترض من وجهين احدهما
انه حمل للقران على ما اعترف بضعفه ولا يحمل عليه والثاني انه قدم في باب الاستثناء ان
المحصور واجب التاخير ونص هنا على وجوب تاخير صاحب المحصور لكن الحال المحصور والحق قول
الزجاج ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة ثلاثة ابنية نسابة وقروفة ومهدا غير منتجة لان غاية
سنادة على النفي في مقابلة سنادة على الاثبات من امام معتبر ثم الحصر في الثلاثة باطل قطعا لثبوت
علامة وراوية واما قوله • فمطلبها كهلا عليه شديد • فقد قيل فيه لا نسلم ان كهلا حال من مجرور
على بل هو حال من فاعل المطلب والمطلب مصدر ميمي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والتقدير
وطلب المرء اياها اي المروءة في حال كهولته شديد عليه واما البيت الاخر فقد يمنع كون هيمان فيه
حال بل هو مفعول للمصدر الذي هو برد والتقدير لئن كان ان يبرد الماء هيمان صاديا يعني نفسه
قال بعض المغاربة وعلى تقدير انه يبعد التاويل في هذه الابيات فلا تقوم الحجة بها لان الشعر
يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام قلت وفيه نظر **ولا يمنع تقديمه** اي تقديم الحال **على المرفوع والمنصوب**
خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر في المنصوب مطلقا اي سواء تقدم العامل او لا وسواء كانت الحال
فعلا او لا ويجوز عند البصريين مكتوفا ضربت اللص وضربت مكتوفا اللص وتضحك ضربت هندا وضربت
تضحك هندا وكل ذلك يمتنع عند الكوفيين وتعليلهم المنع بخوف توهم كون الحال مبدلا منه وصاحبه
بدلا انما يناسب في نحو لقيت راكبة هندا ولذلك استثنى بعضهم الحال الفعلية كما في هذا اذا
كان المنصوب ظاهرا واما اذا كان ضميرا نحو اللص مكتوفا ضربته فالفريقان يجيزون **ونظر لقا للكوفيين**
ايضا **في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال** نحو راكبا جاء زيد فاما لو كان المرفوع ضميرا جاز عند
الكل نحو خاشعا ابصارهم يخرجون من الاجداث والاستدلال بهذه الاية على تقديم صاحبها اذا كان
مرفوعا وعلى عاملها اذا كان متصرفا انما يصح على جواز غير قائم بعضهم من كون خاشعا مفعولا به ليدعوا
اي يدعوا الداعي فريقا خاشعا ابصارهم واما اذا كان العامل فيه مؤخرا عن الحال والمرفوع الظاهر
فانه يجوز عند الكل ايضا كقوله • فسقى ديارك غير مفسدها • صوب الربيع وديمة تهمي •
ويرد على الكوفيين قول العرب شتى تؤوب الحلبة اي متفرقين يرجع الحالبون وقول الشاعر
تزدحم حسرى حدقا العيون **واستثنى بعضهم** اي بعض النقلة عن الكوفيين هنا فقيد به كلامه في الشرح
من حال المنصوب ما كان فعلا كلقيت تضحك هندا ووجهه ما قدمناه من عدم ايهام المفعولية
والبدلية بخلاف لقيت ضاحكة هندا والذي ينبغي لهذا القائل ان يستثني ما كان جملة ولا خصوصية
للفعل من حيث هو فعل بذلك **ولا تعمل غير عامل الحال في صاحبه الا ان يكون المضاف جزءه او كجزءه**
ومفهوم ذلك ان عامل الحال يضاف الى صاحبها فمنه ثلاث مسائل الاولى هذه التي يؤخذ من مفهوم كلامه
نحو عرفت قيام زيد مسرعا وهو راكب الفرس مسرجا وقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وقال الشاعر
• تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا • الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا • الثانية ان يكون المضاف جزء
المضاف اليه ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا الثالثة ان يكون المضاف ليس جزءا حقيقة وانما هو
بمنزلة الجزء كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فاما مجيء الحال من المضاف اليه في المسئلة الاولى
فواضح واما في المسئلتين الاخيرتين فانما حسن جعل المضاف اليه فيها صاحب حال لانه قد يستغنى به عن
المضاف الا ترى انه لو قيل في غير التلاوة ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا او اتبع ابراهيم حنيفا لحسن
بخلاف نحو ضربت غلام هند راكبا لسنه فيمتنع فيه جعل المضاف اليه صاحب حال باجماع على ما نقله

اي ما ارسلناك الا كافا للناس عن الضلال والطالح بالانذار والتاء للمبالغة

في المنصوب

المصنف ونقل عنه عن البصريين جوازه وحكى الشارح عن شيخه اثير الدين ابي حيان انه قال والذي
يختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع او نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف جزءه
او كجزئه او لم يكن لما تقرر ان العامل في الحال هو العامل في صاحبه والعامل في المضاف اليه اما المضاف
واما معنى الاضافة واما اللام وايا ما قدرته لا يعمل عاملا في الحال قال ولا حجة فيما استدل به المصنف لاحتمال
ان يكون اخوانا منصوبا على المدح وحنيفا حالا من ملة على معنى دين او من الضمير في اتبع هذا كلامه
قلت وينبغي للمصنف ان يجبر ما نقل الاجماع على منعه لانه يسمح حتى لان عامل الحال وصاحبها
فصل نبه المصنف على جواز تقديم الحال على العامل وعلى امتناع التقديم ونفي علية
اذا كان استقر بانا نحو كيف جاء زيد وبين ابو المسفر الجائز واشترط له وجود امرين والثاني منه امور
فقال يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا متصرفا نحو مسرعا اقبل زيد وخاشعا ابصارهم
يخرجون وهذا مذهب البصريين الا الجرمي والسماع يرده والا الاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها
عن العامل وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسئلة فان قلت كلامه صادق على ما اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة فيلزم جواز تقديمها على العامل مع ان المنع ثابت وكذا
فيه شبه واو الحال بواو العطف فكما لا تتصدر العاطفة لا تتصدر الحالية قلت المنع انما هو منقول
عن المغاربة وقد حكى ان ابن اصبغ جواز تقديمها عن الجمهور والفراء وظاهر كلام المصنف موافقة الاكثرين
في المسئلة بلا ضير واحترز بالمتصرف عن الجامد فلا يتقدم الحال عليه او كان العامل صفة تشبهه
اي تشبه الفعل سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او
صفة مشبهة نحو زيد يقظا غنيا وفقيرا سمح وهذان هما الامران الوجوديان اللذان شرطهما ثم انتقل الى
الامور السلبية المطلوب انتفاؤها فقال ولم يكن عامل الحال نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه
مكسورا سرجها ووجهه ان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس هذا بشيء لان الممتنع
انما هو التقديم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله ونقوض النعت طالحة بذلك
نقلنا له المصنف هنا منتقض او صلة لال نحو الفضل ضاحكا زيد فلا يجوز الضاحك الفاضل زيد او صلة
حرف مصدري عاملا كان نحو يعجبني ان يجي زيد ضاحكا فلا يجوز يعجبني ان ضاحكا يجي زيد او غير
عامل نحو سرني ما فعلت محسنا فيمتنع ايضا سرني ما محسنا فعلت والاول متفق فيه على المنع لان الفاعل
بصلته اكد لانه حرف موصول وعامل الثاني مختلف فيه كما مر في باب الموصول وقد علم انه ان كان
صلة لموصول غيرهما نحو جاء الذي قام ضاحكا تقديمه فيجوز جاء الذي ضاحكا قام وهذا المفهوم
صحيح او مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز يعجبني مسرجا ركوب
الفرس فان قلت ليس بنا لا ان يطلع عليه قوله مصدرا لا قوله نعتا او قوله صلة وكل منهما ممتنع لانه
يلزم من ذلك دخول تحت قوله ان كان فعلا متصرفا او صفة مشبهه وهو باطل قلت انما يتم هذا
لو كان ذلك من عطف المفردات وليس كذلك بل هو من عطف الجمل في التقدير ولا يحتاج ان كان معه له
فلا اشكال فان قلت اقتصر على ذكر الحرف مع ان التقدير به وبالفعل فلم صنع ذلك قلت
لان الحرف هو المقتضي للمنع او مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا فلا يجوز محتسبا لاصبر وحقه ان
يقول او غير باب ان ليسلم من الا لما فتنته نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه فان قالت وحقه ان يقيد
التقدم بكونه بلام الابتداء التي اقترنت بها العامل ليسلم من ورود نحو محتسبا اصبر قلت لا يصدق على
العامل حينئذ انه مقرون بلام الابتداء ثم جواز هذا التركيب يتوقف فيه او بلام القسم نحو
لاعطين السائل معتذلا ولم يلزم تقديمها على عاملها عليها وهنا عطف على قوله يجوز تقديم الحال على عاملها
ان كان فعلا متصرفا او صلة لال او حرف مصدري او مصدرا مقدرا
بحرف مصدري او مقرونا بلام الابتداء او القسم وتداخلة ذلك كله ما سبق او جامدا ضمن معنى مشتق

حرف

وإذا اشتق وصفه بالنكرة اشتق وصفه بنحوه

لحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا
ويا ليتك زيد اميرا يا عنه كم نعمل عراقيا في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة هذا الكلام المص
في الشرح وفيه زيادة على ما ذكرناه عدا اما من امثلة هذا القسم نحو اما علما فعالم وتعقبه الشارح
بان العامل فيه ما بلى الشرط المحذوف فلت وايضا فقد اختار في موضع انه مفعول به لا حال وقد
مر وايضا فعبارته لا تشمل شيئا مما ذكره لا بعيد فيه في عرف النحو بين عامل شيء من ذلك الا عامل جامد
ضمن معنى مشتق نعم لحيد فعلية في عرفنا انه عامل تضمن معنى الفعل دون حروفه وانما تصدق
عبارته ظاهرا على نحو زيد اسد مقبلا ما والاشكال دنشا من ذكر الجمود والاشتقاق لو قال
عاملا ضمن معنى الفعل لم يكن به بأس او افعل تفضيل نحو وجه زيد احسن سافرا من وجه عمرو او مبهم
تشبيه نحو زيد زهير شاعرا وهنا نقل وهو ان العامل في هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه من معنى
التشبيه وليس العامل لفظها بنوجهه بالمتصرف فان قلت يمثل لمثل لك بالكاف في زيد كزهير
شاعرا ونحو ان في قول امري القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
ليسلم من هذا الاعتراض اذ العامل فيما ذكرته لفظي قلت بصدعه ان ذلك داخل عنده فيما
تقدم من قوله او جامدا ضمن معنى مشتق وقد يقال انما نشا هذا الاعتراض من اصله بناء على انه جعل
مبهم التشبيه مثبتها للجامد فيلزم ان يكون متصرفا ومبهم التشبيه لا يوصف بذلك وهذا غير
متوجه اذ لا يلزم انحصار مطلق العامل في الجامد والمتصرف حتى يلزم من جعل عامل ما ليس
الجامد ان يكون متصرفا بل لنا واسطة وهو ان يكون العامل لا جامدا ولا متصرفا فلا يلزم من نفي
الجمود اثبات التصرف فسقط الاعتراض واغتفر توسط ذي التفضيل بين حاليه غالبا نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا حالان وافعل التفضيل عامل فيهما وصاحب الحال الاول الضمير
المستكن في اطيب وصاحب الحال الثانية هو الضمير المجرور بمن هذا هو المختار واليه ذهب المازني
وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف قال المصنف وهو مذهب سيبويه وابن السراج
والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان التامة مع صلة لاذا او اذ بحسب ما يقتضيه
المقام فالتقدير عند ارادة الاستقبال هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فالعامل
في الحال عندهم كان التامة وصاحب الحال فاعل كان المستتر فيها والعامل في الظرفين افعل
التفضيل وان كان احدهما متقدما لان الظرف يتقدم على العامل فان كان معنوي فضل قال المصنف
فيه اضمار ستة اشياء من غير حاجة قال وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال افعل التفضيل في اذ واذا
لكونهما يا قربه قلت قد نقض كلامهم الاعتذار عن هذا الاخير بعد الاخير واجاز بعضهم
ان يكون كان الناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستدل في ذلك الى مجي المنصوب
معرفة نحو زيد المحسن افضل منه المسيء قلت يحتاج الى سماع وقيل العامل في الحال الاول في المثال
المذكور اسم الاشارة وقيل التشبيه والعامل في الثانية افعل التفضيل قال الشارح وهو ضعيف
ولا يطرد في كل موضع لان نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا ليس فيه اسم اشارة قلت وجه الضعف
ان العامل في الحال مقيد بها فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان
لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا في حال
شيخوخته والمجيء في قولك جاء زيد راكبا لم يكن الا في حال الركوب ونحن قاطعون بانه يصح ان يقال هذا
بسرا اطيب منه رطبا لا في حال بسريته بل في حال كونه رطبا او تمرا وكذا اعترض ابن الحاجب
وهو حسن ورده ايضا على القول بان العامل اسم الاشارة خبر هذا الذي ذكرناه عنه من الاعتراض
فيه مجال ولذلك ضعفه في شرح كافيته فلا نطول بذكره واعلم ان كلام المصنف متعين من حيث
الخلاف لم يبين لابد من ذكره وذلك انه اغتفر توسط افعل التفضيل بين حالين مشروطين

انا
بكون احدي الحالين متصلة بعني الاخرى اذ لا يجوز زيد راكبا احسنهم مقبلا واغتفر نحو هذا البسر اطيب
منه فرقا بين المتصل والمنفصل عليه او لو اخر فقيل هذا اطيب منه بسرا رطبا حصل الالتباس فان فصل
بتدبيج الملبس بجعل احدهما تاليا لا نقل نحو هذا اطيب بسرا منه رطبا فلت هذا يلزم من ذلك فصل افعل
التفضيل عامل ومجرورها كالموصول والصلة فان قيل قد فصله بالظرف والجار والمجرور والتمييز
تلت اذا كل فصل جائز وهذا اغتفر بعيدا لتراسه رابعا للالتباس يكون فصلا واجبا فان قيل زيد
هذا التركيب فلم يعمل على انه لهم انه اقدم على ارتكاب الفصل فانه حبي زيد احسن قائما منه قاعدا
لما رآه لم يقع للالتباس حكاه الشارح واختار الرضي ظانا انه لم يسبق اليه القول به تقال دوانا ارى
باما ليلى ذلك وقد ذكر هذا الشارح المصنف بقوله غالبا **وقد يفصل ذلك** التوسط بين حالين **بعد حرف**
التنبيه المجاز في احدهما متقدمة والاخرى متاخرة كقول الشاعر انا فذا كم جميعا فان امدّ ابدعم ولات
وترك الاخرى نعبيرها انها عائدة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى نعبرنا انا فقراوعي في حال
صعلكتنا مثلكم في حال ملككم والمسوغ لتقديم صعاليك هنا هو المسوغ لتقديم بسرا في المثال
المتقدم وهو خشية اختلاط المعنى الا انه مطرد ثم لقوة التفصيل ونادر هنا لضعف حرف التنبيه
وهذا الذي ذكرناه في هذا البيت اجود ما قيل فيه وفي الارتشاف ان ذلك على اضمار كان وحكى
ابن هشام في مغنيه في الباب الخامس احدها ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من
عاليا لتشيرا ذا انقلبي وملوكا مفعول اي انا نتقل الملوك بطرح كلنا عليهم ومع انتم اي مثلكم في
هذا الامر فالاخبار هنا مثله في ارواحهم امهاتهم قلت وصعاليك على هذا القول حال متقدم
على عاملها المعنوي مع تقدم المقتضي لاعتباره فهو ضعيف والثاني قاله الحسن سيبويه وقد سبيل
عن البيت وهو ان التقدير انا على صعاليك نحن وانتم قال ابن هشام وقد خطئ في ذلك وقيل
انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد وهو ان يكون صعاليك مفعول عالة اي انا نعول
صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت
تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكان حالا من ضمير عالة والاولى على قوله
ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي تعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيتي مصعدا منحدرا
فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا احدهما تعليق ويكون انتم توكيدا
للمحذوف لا الضمير صعاليك لانه ضمير غيبة واعلم وزناه ولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل
كونه راعى المعنى هذا كلامه بفصه قلت وفيه نظر اما اولا فلان كلامي الوجهين اللذين حمل
الكلام عليهما يا باه قول الحسن سيبويه نحن وانتم بعطف احدا الضميرين على الاخر لاسيما على قوله في الوجه
الثاني ان انتم توكيدا لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول نعيني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف
يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل هذا الا سبيل اليه واما ثانيا فلان دعواه امتناع جعل
انتم توكيدا لضمير صعاليك من حيث عنا لهما المخصوص والغيبة ساقطة وذلك انه اذا الحال على
تقديره هو ضمير لخطاب المحذوف من نعولكم الذي هو مفعول به فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف
الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك لقيت زيدا ضاحكا فالضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا
التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحسن سيبويه انه قصد ان صعاليك مفعول بعالة
وان نحن وانتم توكيد للضمير الذي يتحمله عالة وذلك لان الضمير المنصوب بان مراد به في الحقيقة
المتكلم مع غيره في التكلم والمخاطبون الا انه غلبه المتكلم على المخاطب فاتى بضمير التكلم على الفاعلة
وعالة خبر انه فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاستعمال بحسب المراد على المتكلمين والمخاطبين
فقصد تاكيده بين المقصود بذلك نصا فقيل نحن وانتم وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى انكار
تغيير المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في رتبة الشرف اي نحن شرف كما انتم اشراف وذلك

لانا نقول وحال ملكنا الصعاليك ونرفدهم فلا وجه لتغيير كرايانا مع تساوينا في رفعة المنزلة
وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير وكان الاولى بالحسن سيبويه ان يقول انتم ونحن الفاعلي
الواو ما تضمنه من الدخول على المعطوف اذ تقديره لنفتخر انما احرجت عن محلها وادخلت على المعطوف
عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعوا الى ذلك خلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف
فقد سمع كما استعمله في باب المفعول معه **فان كان الحامد** الذي يكون عمله في الحال **ظرفا** نحو زيد عندك
قائما **اوحرف جر** نحو زيد في الدار قائما **مسبوقا بالمخبر عنه** كزيد في المثالين المذكورين **جاز على الاصح**
توسط الحال بين المخبر عنه وعاملها المؤخر **نحوه ان كان الحال ظرفا** نحو زيد عندك اباك اذا جعلت
عندك حالا واباك خبرا عن زيد **اوحرف جر** ومجرورا نحو زيد في الدار عندك على ان تجعل في الدار حالا
وعندك خبرا ومنه قوله زيد من العلم بمكان **وبضعفه ان كان غير ذلك** نحو زيد قائما عندك وعمرو جالسا
في الدار فمنع ذلك كله خلاف في البصريون على المنع مطلقا والفراء والاخفش في احد قوليه على الاجازة
مطلقا بلا ضعف وتفصيل المصنف المذكور وبعضا الكوفيون بين ان الضمير وغيره فاجاز واو نحو انت
قائما في الدار والمتوسط صورة اخرى يتفق على جوازها غير التي اشار لها المصنف بقوله مسبوقا
بالمخبر عنه وهي ان يتوسط الحال بين الخبر المتقدم والمبتدا المتاخر نحو في الدار قائما زيد وعلم ان قوله
المصنف مسبوقا بالمخبر عنه يشكل بمثل قوله وقد كان منكم ساوه بمكان **ولا تلزم الحالية** **ونحو فيها زيد**
قائم فيها ونحوه ان يقع اسم مع ظرف او جار ومجرور وحين السكوت عليه ويصح ما يصلح للخبرية والحالية
والظرف متكررا او الجار والمجرور فلا تلزم الحالية في الاسم الصالح لها **بل تترجح** الحالية **على الخبرية**
فلك في قائما الواقع في التركيب المذكور ان تنصبه على الحالية وهو الراجح ولك ان ترفعه على
الخبرية وانما رجح الاول لنزول القرآن به قال الله تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
وقال تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ولا فرق بين ان يتاخر الظرف عن المخبر عنه
كالاية او يتقدم كمثال المتن وقلنا يجواز الرفع لقراءة الاعمش ففي الجنة خالدون فيها وانهما في النار
خالدان فيها **وتلزم** اي الحالية التي صدر الكلام فيها **في نحو فيك زيد راغب** وهو حيث يكون
الظرف او الجار والمجرور ناقصا لا يكتفى به في الخبرية اذ لا يصح زيد فيك فيتعين ان يكون الاسم المذكور
خبرا ولا يصح جعله حالا اذ حاليته فرع عن استقلال ما قبله وهو غير مستقل في الغرض كما قررناه فتعين
كونه خبرا **خلافا للكوفيين في المسئلتين** وحجتهم في المسئلة الاولى وهي نحو فيها زيد قائما فيها ان الظرف صالح
للخبرية صلاحية ظاهرة متفقا عليها لكونه تاما مع انه قد اعتني به من وجهين بتقدمه في اول الجملة وتوكيده
فلو الغي بان جعل الخبر غيره كان ذلك تنافيا او كالتنافي وحجة البصريين في ان الحالية راجحة لا واجبة
امران احدهما ان هذا المعنى لا ينهض الى الايجاب وانما ينهض الى الترجيح والثاني انه لا يجب اذا رفعنا
الغا الظرف بل يكون خبرا اخر على ان من النحويين من منع ذلك والصحيح تجويزه والخلاف مبني على جواز
تعدد الخبر فمن اجازه اجاز هذا ومن زعم انه لا يجوز الا في جعل الخبرين في التعدد في معنى خبر واحد
وكان نقيله في زيد شاعر وكاتب زيد جامع بين الشعر والكتابة اي يكون الاخبار المراد به اجتماع
الوصفين لا الحصول كل منهما لم يجز ذلك كذا قاله ابن هشام قلت وفيه نظر وذلك لان الظرف الاول
خبر عن زيد والثاني تاكيد له وقائم خبر اخر لا يعمل واحد من الظرفين فان قلنا بجواز تعدد الخبر
فلا اشكال وان قلنا بان التعدد يجوز عند جعل المتعدد في معنى خبر واحد كان زيد شاعر وكاتب
اي جامع بين الوصفين فيجوز هنا ايضا اذ الخبران في معنى خبر واحد لانهما في معنى قولك جامع بين
الكون في الدار والقيام فيجوز ان جعل الظرف مشغلا بقائم امتنع لعدم تاتي جعلهما بمعنى واحد
اذ لا معنى لقولك جامع للقيام في الدار والكون فيها ضرورة ان القيام في الدار يستلزم الكون فيها فكانك قلت جامع الكون في الدار على صفة القيام
وذلك مما لا معنى له فتامله وقد يقال جعل الخبرين في معنى خبر واحد انما هو حيث يكون الخبران معطوفا والكون فيهما ثم

الثانية
احدهما على الخبر بالواو وذلك مفقود في مسالتنا فيمتنع بها اعتبار هذا المعنى واما المسئلة الثانية
فانما جوز الكوفيون فيها النصب لان من مذهبهم جواز الاخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب
على الحال فان تعلق بالناقص ان علق باستقر فليس المعنى عليه وان علق بالحال فكيف يكون الخبر
معمول الحال قلت قد اجيب عن ذلك بامرين احدهما انهم لا يقدرون في نحو زيد عندك وزيد في
الدار متعلقا بل يجعلون منصوبا على الخلاف والثاني انه عندهم خبر في اللفظ لا في المعنى كالحال
عند هؤلاء في اللفظ لا في المعنى واما الى ان يكون الظرف في هذا المثال لانه اكمل الاول لبيانا لكونه
خبرا وتاكيد الخبرية هنا غير مناسب لانه لا يبيح او الجنس كونه خبرا فاذا كانت الخبرية ممتنعة
او ضعيفة فكيف تؤكد من حجج الكوفيين على جواز النصب قوله • ولا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله
في رواية من نصب مصاب القلب والبصريون يجيبون عن ذلك بان المعروف الرفع ولئن سلم نصبه
فالخبر محذوف العزيز به اي مبتليه ونحوه فكان حينئذ من صفة الخبر المحذوف واعلم انه ليس في كلام المصنف
ما يفهم رتبة الجواز عند الكوفيين في المسئلة الثانية اذ يحتمل فهم لزوم الخبرية صادقة بجوازها
راجحة ومرجوحة ومساوية للحالية ولا يمتنع ان الكوفيين في المسئلة يجوزون الخبرية راجحة والحالية
مرجوحة وقد يقال الظاهر انهم لا يرجحون ما منعه غيرهم بل اسوا الاحوال انهم يجيزونه مرجوحا
تعدا ما يعلم بالنظر وفيه نظر **فصل** في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد
صاحبها او تعدده واتحاد عاملها وحده وما في خلاف العامل فيها وفي صاحبها **يجوز اتحاد عامل الحال مع
تعددها واتحاد صاحبها او تعدده بجمع وتفريق** فهاتان مسئلتان الاولى ان يتعدد الحال ويتحد
عاملها وصاحبها وذلك نحو جاء زيد راكبا مسرعا وكقوله • علي اذا ما زرت ليلي بخفية • زيارة بيت الله رجلان حافيا
ولم يحك المصنف في المسئلة خلافا واحدا وفيها مذهب في الفارسي منع وتبعه ابن عصفور وجماعة
قياسا على الظرف والاخفش وابن جني اجاز وتبعهما المصنف قياسا على الخبر والنعت ومنعهم بسماع
نحو جاء زيد راكبا الجيد ثم شيئا لاحتمال كون الثاني وصفا للاول وكونه حالا من ضمير المسئلة الثانية
ان يتعدد الحال ويتحد صاحبها ويتحد العامل وهو ليس باسم تفضيل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
فهذا جائز باتفاق وكذا اذا كان اسم تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان فيه ضعف ما
الا انه في نوع مصحح ان يجاز لذلك على ان الصاحب هنا ايضا متعدد فهما في المسئلة الاولى وزيادة
لكنه تعدد دلالا تعدد دفانه وان تعدد لفظا فهو شيء واحد في المعنى اذ المفضل عين المفضل عليه واعلم
المصنف لو عبر هنا بان قال يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها او تعدده لكان اولى
لان المقصود من هذا الكلام ذكر جواز تعدد الحال فليكن المقصود وغيره بذكر للتفصيل والتقسيم
لا العكس وليس المراد من قوله بجمع فتم التثنية وانما المراد به ما يعم التثنية وتدخل فيه نحو قوله تعالى
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وكذا قول الشاعر • متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا •
ومثال التفريق لقيت زيدا مصعدا منحدرا ويظهر ان معناه هي العكس العطف كما في الخبر وهو في
كلام ابن الحاجب في شرح المفصل بالعطف وقال الشاعر • وانا سوف تدركنا المنايا • مقدرة لنا ومقدرينا •
وهنا بحث وهو ان مسئلة الجمع لا تدخل تحت التعدد اذ الحال فيه واحدة كالخبر في نحو الزيدون قائمون
ولا يكون الحال من حيث هو في تكراره وغيره **لغير الاقرب** نحو هذا اذا قلت ضربت زيدا راكبا فالحال من
زيد فاذا اردت كونه من الفاعل اولبيته اياه وهو الصحيح وجوز الزمخشري لقيت زيدا قائما كون الحال
من الاول وكونها من الثاني واذا قلت لقيت زيدا مصعدا منحدرا فالاول من الحالين للثاني من المتعاطفين
والثاني للاول منهما فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل هذا راي الاكثرين وقال القوم
من اهل الادب وابن السراج وابن جني الاول للاول والثاني للثاني قياسا على احسن وجهي اللف والنشر
وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا اسهل من فصلين وان اللف والنشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى

وحينئذ

وحينئذ هذا البحث لان بينه فلا بد لنا في الحل من مرجح وهو ما ذكرناه فعند بانه بهذا التقرير ان الخلاف فيما
يجب عليه عند التعدد واما اذا ظهر المعنى فلا ان تقدم و تؤخر كيف شئت بالاتفاق **الا لمانع** فانه يعمل
بمقتضاه فنامن الحال الاولى لعدمها الاقرب نحو لقيته هند مصعدا منحدرة تعيام المانع من جعل
مصعدا لهند التي هي اقرب الصاحبين لانه ضرورة ان مصعدا مذكر وهند مؤنث **وافرادها بعد اما
منوع** هذه جملة اسمية معطوفة على الفعلية المتقدمة وهي قوله يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها
فالاولى الكلام في جواز التعدد وهذه الكلام في وجوب التعدد ومثال هذه انا هديناه السبيل اما شاكرا
واما كفورا قال الشارح وذكر غيره المصنف انه قد ينوب عن الثانية او كقول الشاعر
وقد شفني ان لا يزال يروعني • خيالك اما طارقا او مغاديا • وهذا ليس موافقا لكلام المصنف ولا لحاله
لان كلامه في تكرار الحال لا في تكرار اما وقد ذكر باب النسق او ثانية عديلة لاما **و** افرادها **بعد لا
نادر** انما يقع في الشعر كقوله • قهرت العدا لا مستعينا بعصبة • ولكن بانواع الخدائع والمكر •
وقد نص في بابه على ان لا تترك التكرار في ذلك ونحوه ضرورة وقيد هناك الخبر بالافراد ولم يقيد هنا
الحال بذلك والعذر له انه لم يذكر الحال الواقعة جملة بعد **ويضمر عاملها** اي عامل الحال تارة على سبيل
الجواز واخرى على سبيل الوجوب ولا بد من قرينة مع الحذف في كل من القسمين فيحضر العامل **جواز الحضور
معناه** كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا **او تقدم ذكره في استفهام** كقولك قايما في
جواب من قال كيف تركت زيدا **او غيره** اي غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين **وهو بالاجتناب مثلا** مثله الشارح بما لم يتعرض له المصنف من المسئلة التي يبدي
الان لسمها ولا ذكر له الان مثالا **او بينت ازديادا** نحو اشتريته بدرهم فصاعدا بحيث اي غير ازديادا
الثمن قد حمل تحته صورتان ازدياد غير الثمن نحو تصدق بدينار فصاعدا وغيرا لازدياد وهو النقصان
نحو تصدق بالعشر فسافلا وهذا لم يقف عليها ابو حيان لغير المصنف واعلم ان الذي قاله المصنف في هذه
المسئلة من اصلها قول سيبويه اعني ان كون صاعدا حالا حذف عاملها وقيل مفعول مطلق حذف
عامله اي فصعد الثمن صعودا ثم حذف الفعل وخلفها المصدر ثم انيب لوصف عن المصدر وقيل
حذف الثمن لمفعوله بدرهم حال متعلقة بالمحذوف لا بالمذكور وصاعدا عطف عليه ولا يخفى ان المعنى
انما هو على ان الباء متعلقة باشتريته فان الدرهم ثمن وانت اذا قلت اشتريته في حال كونه مقابلا
بدرهم او مسعرا بدرهم لم يتحقق ان الدرهم وقع ثمنا وقال ابن الحاجب اذا قلت اخذته بدرهم فصاعدا
لا يكون صاعدا عطفا على المفعول لانتفاء انك اخذت الثمن والصاعد جميعا وانما الصاعد ثمن
مع ولا الثمن ما خوذ ولا على قولك بدرهم لفساد لفظا وهو واضح ومعنى لانه يكون اشتراه بالدرهم
والصاعد فيكون المجموع الثمن اذ بعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقب بعض لا تقول بدرهم فربع
واذا بطل العطف لفظا وجب التقدير بحسب المعنى فلذلك قدروا فذهب الثمن صاعدا **شيئا فشيئا معروف
بالفاء او ثم** ذكره سيبويه قال الشارح والعطف بالفاء اكثر قلت وقد يقال كل منهما في موضعه لازم فلا
اكثر ولا اقل **او نابت** الحال **عن خبر** نحو ضربي زيدا قائما كما تقدم تقريره في باب المبتدا **او وقعت بدلا
من اللفظ بالفعل في توبيخ** مثله الشارح وغيره بقوله اتميميا مرة وقيسيا اخرى والصواب تمثيل ذلك
بنحو قائما وقد قعد الناس لان المخاطب بذلك قائم فهو متصف بالحال بخلاف من مثل هو فانه ليس بتميمي
وقيسيا تارة قال ابن الحاجب وليس بقوي لانهم يريدوا تحول في حالة التميمية وانما المراد انتقل
تتقلات متعددة لا التنقل في حالة كونك تميميا ومثله في الولايم او لا واحدة وفي العيادة ولا دا
للملات اي تتقلون هذه التنقلات تخاصما ومثله قول الشاعر افي السلم اعيارا جفاء وغلظة
وفي الحرب امثال النساء العوارك كل ذلك منصوب على المصدرية وهو قول سيبويه وهو الحق لما بينا

عنده

وليس الى ما عند قوله ايضا
فنحو لا يبطل كونه بالمجموع
الثمن

من نساد المعنى على دعوى الحالية ستر التوبيخ دنيهان مع استفهام وغيره وقد مثل المصنف لهما في
الشرح فالاول اتميميا مرة وقيسيا اخرى ونحو ااتاه عاما وقد نعقد الناس والمثال فى قولهم اعاوا ماوقد تعد
الناس فهو وان كان حالا وفى كلام مساقة التوبيخ لان صاحب الحال الضمير قائما والعامل قائما والثاني نحو
قاعوا فقعلم الله وقد سار الركب والعين فى الحلبتين المثالين والحدون فهذا احملة اعتراض او وقعت
بدلا من اللفظ بالفعل في غيره اي في غير توبيخ نحو هنيئا مريئا وقد تقدم الكلام عليه **ويجوز حذف**
عاملها سواء كانت نائبة عن لفظ اولا لان اللفظ بالفعل وقد تقدم تمثيل ذلك
الحال ما لم تنب عن غيرها بجزم الفعل عطفا على الجزم من قوله ما لم تنب اي يجوز حذف الحال لعلة
او يتوقف المراد على ذكرها انيابتها عن غيرها او توقف المراد على ذكرها وكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه كقوله تعالى
احد الامرين اما نيابتها عن غيرها او توقف المراد على ذكرها واكثر ما يقع ذلك في الاستثناء وتدبر لا تقربوا الصلاة وانتم
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى الاية وقد تاتي في غيره كقوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومنه قول الشاعر انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء فهذا ونحوه لا يجوز حذفه **وقد يجي منها** اي في الحال **غير ما صاحبها خلافا لمن**
منع والمنع هو مذهب الجمهور لان الحال كالصفة فلا يعرف الا عامل الموصوف وقد يجابه عن يانها كالخبر
وعامل الخبر عامل المبتدا على المختار والقول بالجواز هو مذهب سيبويه واختاره المص قال ابن هشام
في المغني ويشهد له امور احدها مجيء وجه ربك منتسها وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول
للمضاف والجار ومعقود والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه
النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف الثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب
الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ
العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضمير المستتر في الظرف لان
الحال حينئذ من المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فخالف
لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في قلبك ورحمه الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على العطف
المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل
ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم
حتى قيل انه قياس والجواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى فانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر
المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى انبه اليه اسكر والصراط
وننبه لتوضيح النصح بينا واما مسئلة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيها للسقوط لكون المضاف اليه
كانه معمول للفعل وعاملا فالسقوط في المسئلة اتحاد العامل فيهما او تقديرا هذا الكلام يعرف
قلت فظهر بالاجماع ان الصواب عند مذهب الجمهور القائلين بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
مع انه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في معرض الرد على المعربين في امور اشتهرت بينهم والصواب
خلافها وبان لك ان اخر كلامه ببان نفي اوله **فصل** في الكلام على الحال المؤكدة ولم يجعل المص
خلافا في اثباتها والجمهور على الاثبات والفراء والمبرد والسهيلي على نفيها وكانهم الحقوها بالخبر كما هي لاحقة
به في كثير من المسائل والحق انه يكون مؤكدا فكذلك شبهه وهو الحال ويرد ان الخبر احد جزئي الاسناد
واما الحال فانها فضلة مستغنى عنها والتفريع على مذهب الجمهور فقال **مؤكدا الحال اما لعاملها**
فعل نحو ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين **او شبهه** نحو زيد مولك عنك مدبرا او يجعل
المصنف في الشرح الحال من قولك زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها فيمكن
ان يمثل به لهذا قال لان الاب والحق صالحان للعمل فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل بعدهما **ولو خالفها**
كما مثلنا في الحال المؤكدة وعاملها المؤكد **لفظا** كما مثلنا واما توليتم وانتم معرضون فيحتمل ان يكون

ستانفا

سابقة الشيبها حكاية لا الحال

مستانفا اي وانتم قوم عادتكم الاعراض واما فتحك مبتسما فالحال فيه مبينة لا مؤكدة لان التبسم نوع من
الضحك ولا يلزم من ثبوت الجنس ثبوت النوع **الكرمن تواصفها** كقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس
والقمر والنجوم مسخرات وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وقوله ثم قائما وقد منع ابن الحاجب
التوافق واجاب عن مسخرات بانه مفعول مطلق اي تسخيرات فكانه قدرها جمع المسخر مصدرا يراد به
المرة الواحدة كما يقال انطلاقة وانظر هل ذلك محفوظ في المسخر واما رسولا فقد جاء الرسول بمعنى الرسالة
واما فلم فايما فقال كبرانه مفعول مطلق **وقد تؤكد بيان يقين** كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي
وقولك هو زيد معلوما **او فخر** عامل نحو هي ما نغلت محسنا فيمتنع القياس في ما محسنا فحاتم والاول
متفق عليه على المنع لان الحال لا يعمل فيه كما مر في باب
الموصول وقد ضمنه ان كان صلة للموصول عبر بما نحو جاء الذي قام ضاحكا جاز تقديمه نحو جاء الذي
ضاحكا قام وهذا الموهم صحيح **ولا مسند اسمين معرفين جامدين** نحو يحيى زكريا الفرس سرجا فلا يجوز
يجيء سرجا كون الفرس فان قلت ليس ثم ما عطف عليه قوله مصدر الا قوله نعتا او قوله صلة
وكل منهما مستنع لانه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله ان كان فعل متصرفا او صفة تشبهه وهو
باطل قلت انما يتم هذا لو كان ذلك من عطف المفردات وليس كذلك بل هو من عطف الجمل والتقدير
ولا يجيء ان كان مصدرا بلا اشكال فان قلت اقتصر على ذلك الحرف مع ان التعدي به وبالفعل فلم
صنع ذلك قلت لان الحرف هو المقتضي للمنع **ولا مقرونة بلام الابتداء** نحو لاصبر محتسبا لا يجوز
محتسبا لاصبر ومعناه ان يقول لمن عرفت ان ليس من المناقشة نحو ان زيدا قد قطعا ليحيف ربه فخاف
بيان **فخر** نحو انا حاتم جوادا او انا عمرو شجاعا **او تعظيم** نحو هو زيد جليلا مهيبا **او تصاغر** نحو انا عبدك
فقيرا اليه عفوك **او تحقير** نحو هو زيد مهتوكا وبيان كون الحال مؤكدة في هذه المواضع انك انما تقول هو زيد
لمن يعرف زيدا فاذا قلت معلوما اكدت ذلك المعنى وكذا انا عمرو شجاعا انما تقوله لمن يعرف انك شجاع
اما بسبب الواقع او بسبب الادعاء وكذا في البواقي ولو اقتصر المصنف على قوله او تعظيم لاغنا عن قوله
فخر لانك لا تعظم غيرك تعظم نفسك وكذا التصاغر والتحقير الثاني منهما معنى عن الاول **او وعيد** نحو انا
زيد متمكنا منك وهذا انما يكون المتكلم من شانه ان ينتقم او يقدر على الانتقام كقولك لمن يعاديه
انا فلان متمكنا منك ونحوه ولا بد من هذا ان يكون ذلك كله او لا بد كل في هذه المعاني زيد ابوك
عطوفا لانه ليس من هذا الباب بل من الباب الاول وهو المؤكد لعاملها كما مر **خبر جملة** هذا انا ب
الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول من قوله ويؤكد بها **جزاها معرفتان** لان هذه الاحوال انما تاتي لشيء
قد ثبت واستقر وعرف **جامدان نحو يا محضا** احترازا من ان يكون احدهما مشتقا احترازا او وهم المشتق
احترازا من كون الحال مضمنا او الاسد معمولا اذ الحكم في الاول مشتق وفي الثاني كالمشتق ولا يكون
الحال حينئذ مؤكدة تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل المصنف زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من المؤكدة
لعاملها كما مر والظاهر ان ذلك لا يشترط فقد سمع من كلامهم انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد وهو من
مثل الضعفاء المراد بعبد الله المعنى الاصلي لا المعنى العلمي فالحال فيه مؤكدة لخبر الجملة باعتبار ما يريد
به من معنى العبودية **وعاملها احق** مضارع الماضي من قولك حققته لا من قولك حققته **او نحو** مثل اثبت
واعرف **مضمرا بعدها** اي بعد جزئي الجملة وهذا مذهب سيبويه فيقدر في مثل انا ابن دارة معروفا بها
حقني او اعرفني وفي نحو هو زيد جليلا مهيبا احقه او اعرفه ونحو ذلك **لا الخبر مؤولا بمسمى خلافا للزجاج**
فانه ذهب الى ان العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم مسمى بهذا الاسم وليس بشيء لانه تبطل فائدته
صحته كان مسمى ولا يقصد القائل بهذا الكلام ما ذكره وايضا لا يطرد مثل ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم
اية **ولا المبتدا مضمنا معنى تنبيه خلافا لابن خروف** وهو بعيد لانه يلزم عمل المضمر نحو انا زيد بطلا
وهو مما لم يثبت في موضع واختار الرضي ان يكون العامل معنى الجملة لانهما وان كانا جزئها جامدين جودا

الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن
يحصا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما الى العمل لعدم ظهور معنى الفعل فيها
زيد افعان هذه الا يتقدم الموكد على جزء الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل المتعلقة بها من هذه الجنبية فيمتنع الحال جملة

فصل في وقوع الحال جملة والاحكام المتعلقة بها

كان الخبر يقع كذلك خبرية لا انشائية لانها وان كانت هي خبر المبتدا في المعنى الا ان الغرض من الاتيان
بها التقييد عاملها بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصا بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية
بالاستقرار الطلبية او الايقاعية والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل
بوقت ذلك المضمون واما الايقاعية كبعت واشتريت وتزوجت فهو منظور فيه الى وقت يحصل فيه
مضمونها بل يعرف بدلالة العقل لا بدلالة اللفظ ان وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونها
كذا قرره الرضي واما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول اي
الا قائلين هاء وهاء من جهتي البايع والمشتري فان قلت وكذا قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت
الناس اخبر تقله اي مقولا لهم فلم تمثل به لما وقع في الظاهر من الجمل الحالية جملة انشائية قلت
ظهور كون وجد فيه من افعال القلوب الناصبة للمفعولين اي علمت الناس مقولا فيهم اخبر تقله
وقع موقع ثاني مفعول وجدت فتقدير القول فلا حالية على هذا وان الشارح مثل به للحالية وانما يقع
على جعل وجد بمعنى اصاب ولبس بظاهر غير مفتتحة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن وقد مر
لما في اولا الكتاب استشكال الناس لقول سيبويه ان لا المختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع
المنفي بلا يقع حالا وتوهم ان الجملة الحالية لا تقع مفتتحة بدليل استقبال وبهذا القيد يظهر لك
بطلان قول الشارح رحمه الله بدخل تحت قول المصنف خبرية الجملة الشرطية نحو افعل هذا ان جاء زيد
وان تدخل على وجه يكون المراد به حكم نفيجة وقع عنها حالا وقد صرح بها نحوها قطعا قال المطرزي
لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية فاته
مثل في تحصيل قولنا اضرب زيدا قعد او بركب فيه حالا اي لا نظر الى وقت التكلم حتى يتافيه علامة الاستقبال
بل هو حال بالنظر الى الضرب المتوقع فلا يجاز صعد بل لا استقبال للتنافي الحال والاستقبال فيها
ظاهرا وان لم يكن التنافي حقيقيا كذا قرره الرضي مشتملة ضمير صاحبها وهذا هو الاصل بدليل
الاقتصار عليه في الحال المفرد والخبر والنعت ولغير ضمير في غير مؤكدة نحو ابي بكر الخليفة قد علم الناس
وهو الخليفة لا شك فيه فالمصدرة بمضارع مثبت عار من قد نحو جاء زيد يضحك فانه اذ ذاك في تأويل
اسم الفاعل فكان الحال مفرده فيلزم الضمير ويمتنع الواو او منفي بلا نحو جاء زيد لا يضحك او ما كقول
الشاعر عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فالك بعد الشيب صبا متيما واما امتنعت الواو
مع المنفي بهذين لانه في تأويل اسم الفاعل المجرور باضافة غير وكلاهما لا يدخل عليه الواو وقال
الوجهان والعباس كونها بمنزلة ما كان وقعت في خبر ظل ومنه تعذيب حتى يظل اذ يدري كم صلى او بمنفي
بلفظ نفي الا نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون وانظر سبب
امتناع الواو هنا مع جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو الا ولها كتاب معلوم او متلوا باو كقوله
لكن للتخليل نصيبه لجار او عدا لا وللتسخ عليه جاد او بخلاه وكقولك لا ضربنه ذهب او مكث ولا صحبنه احسن
او اساء وانما وجب ترك الواو مع هذه الحال لانها في قوة فعل الشرط اي لا ضربنه ان ذهب او مكث
واو فاعل يغني من قوله ويغني عنه ضمير او الحال وهذا هو المشهور من مذهبهم ووجه المناسبة ظاهر
واو الابتداء ووجه انها كثيرا ما تدخل على الابتداء او ان لم تلزمه كما سمي عن قسمة الجار بشعلم العوابعي
وان كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك والاولى اولى واصل هذه الواو واو العطف تحول انها
استعيرت للربط لانه ربط الحال بعاملها كما ان العاطف اصلها العطف نحو استعيرت للربط الجزا بالشرط
فقال الشيخ الوجهان ليست واو الحال عاطفة ولا اصلها العطف خلافا لمن زعم من المتأخرين

والمعقود بها انما هو تجدد الايقاع وهو مناف لتقيد وقت الوقوع [illegible]

والجواب ان قوله لا تختصوا اي غايب وغير الغائب

ولذا و ت صح ذلك جعلت الجملة خبر المبتدأ الكاله فقلت وهو ان يسأل يعطه

[illegible]

[illegible]

فقالون فلو كانت خلاف العاطفة
انها عاطفة مستند لا بان او لا بعج دخولها عليها في قوله تعالى اوهم قائلون فلو كانت خلاف العاطفة
لم يمتنع ذلك كذا قال فاما ما ادعاه من انها ليست عاطفة فامر ظاهر لا شك فيه واما انها ليس اصلها
العطف فمنظور فيه وكان الله اعلم بما يريد الذي زعم انها عاطفة الزمخشري فانه ذكر في قوله تعالى
بياتا او هم قائلون ان الواو حذفت من او هم قائلون استثقالا لاجتماع حرف عطف لان واو الحال
هي واو العطف استعيرت للتوكيد ورده الوجهان بانها لو كانت للعطف للزم ان لا تقع الا بعد
ما يصلح ان يكون حالا وليس كذلك بل تقع حيث لا يكون ما قبلها لا نحو جاء زيد والشمس طالعة نحو
زيد لا يمكن ان يكون نحالا لا من الكلام وهو رحمه الله تعالى ظاهر في تعقبه ظاهر قول الزمخشري
ان واو الحال هي واو العطف واعترض من منعه استعيرت للتوكيد فانه قاصر بان مراده ليست
عاطفة في حال كونها للحال وانما مراده ان اصلها العطف استعيرت للربط ويدل على ان هذا
مراده قوله في تفسير قوله تعالى واصابه الكبر هذه الواو واو الحال لا واو العطف ووقف ايضا
عند ظاهر قوله استثقالا لاجتماع حرفي عطف وانما مراده في العطف بين كلامين واعلم
ان كون الواو مغنية في غير الصورة التي ذكرها المصنف هو قول الجمهور وخالف ابو الفتح بن جني
في ذلك فزعم انه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة فلا غنية عن تقدير الضمير والتقدير
والشمس طالعة وقت مجيئه وقد تجامع الواو الضمير في العارية من التصدير المذكور الذي
تقدمه قوله والمصدرة بمضارع مثبت الى اخره بنحو في الجملة العارية من التصدير المذكور ثلاثة
اوجه انفراد الضمير والاستغنا عنه واجتماعهما على تفصيل سيذكر واجتماعهما في الاسمية والمصدرة
بليس اكثر من انفراد الضمير فاجتماعهما في الاسمية في قوله ولا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وانتم عاكفون في المساجد
وقوله تعالى ونستون انفسكم وانتم تتلون الكتاب وهو كثير وانفرد بها الضمير نحو الحلو الكبة
لاحوقفلبكم والله يحكم لا معقب لحكمه وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب بضعفه
قال المصنف رد الزمخشري وهو من المسائل الذي يحرفه عن الصواب ووجهة ناصرة من الجواب
وقد بينه في الكشاف فقيل انه لم يعطكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكما قال لا
معقب لحكمه قال المصنف وانفراد الضمير عند ابن انيس لان الحال شبيهة بالخبر والنعت
وليس شيء منها تربطه الواو واستثنى ونتج على هي واحد من العواصل ما ذهب اليه الزمخشري
والمجيء بها في المسألة تفصيل فتارة تجب الواو ان كان المبتدا ضمير ذي الحال نحو جاء زيد
وهو يسرع والاكثر تركها في نحو قول بشار * اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد *
ويحسن تركها ان دخل حرف على المبتدا كقوله * فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد *
او لو وقع الجملة بعد حال مفردة كقوله * والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم *
وانفردت الواو وكونها الكلة الذئب وبحن عصبة كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين
لكارهون وقد علمت فيها ان ابن جني اوجب تقدير الضمير وان مثل جاء زيد والشمس طالعة
على تقدير طالعة وقت مجيئه مما كالجاد والنعت السببيين كمررت بالدار ذاهبا سكانها ومررت
برجل قائم غلمانه وقال ابن عصفور هو حول نعت لرجل مكر او قال صدر الافاضل للجملة الزمخشري
انما الجملة مفعول معه ولغت هي المفعول فجملة واما الجملة المصدرة بليس فقال اجتماعهما فيها
قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه لانه ومثال انفراد الضمير فيها
قوله هي في الغلب ليس فيه ماء * ومثال انفراد الواو فيها قوله * دهوا الشتاء ولست املك عدة *
والصبر في السلوات ليس بمطمع وقد تخلو منهما اي من الضمير والواو الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة
فيتقيد الضمير كو استرت البر بتامرهم اي قفيزا منه وتفترز الواو في قول الشاعر
نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري نجى مخصا غاص لطلب اللؤلؤ فانتصف

[illegible]

النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري بحاله وانت خبير بان خلو الاسمية منها انما هو بحسب اللفظ والا
ففيها التقدير فهي متلبسة بلحوقها **وقد تخلفها الواو الفعل المضارع المثبت خاليا من قد** نحو ولا تمنن تستكثر
عينه وقول الشاعر. فلما خشيت اظافيرهم. نجوت وارهنهم مالكا. **او الفعل المضارع**
المنفي بلا لقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون **فيجعل** ذلك **على الاصح خبر مبتدا محذوف**
والتقدير وانا اصك ونحو وانا ارهنهم واستقيما وانتما لا تتبعان وانما قيل المنفي بلا لانه لو
كان منفيا بلم كان حكمه حكم الاسمية فيكون بالواو والضمير او باحدهما وزعم ابن خروف انه لا بد معها
من الواو قال ابن هشام وهو غلط سببه ان خلطه العمراني والزمخشري في الاسمية والعقل ان يرد عليهم
اجمعين ما تقدم من الايات التي نعت فيها الجملة الاسمية حالا مقترنة بالضمير فقط
والى ما وقع في القرآن من الجملة الفعلية المصدرة بلم مقترنة بالضمير خالية من الواو كقوله تعالى
ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وهو كثير خلافا لابن عصفور في زعمه انه لا يقع
لم يتصل حالا الا قليلا قال المصنف في الشرح والمنفي بما كالمنفي بلم في القياس الا اني لم اجده منقولا
الا بالواو كقوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم قال المتلمس وقد انشد الاخير الصفا
في اول التعاب بيننا ما قاله وهو قول الشاعر فقالت له الصبيان سمعا وطاعة وحد ربنا كالدر لما يثقب
قلت واشار المصنف بقوله على الاصح الى الخلاف المذكور في المسئلة وذلك ان ابن عصفور حكم
بالشذوذ والجرجاني لم يجعل الواو للحال بل جعلها للعطف ورد الاول وروده في التنزيل
والثاني بعدم حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون كما
مر **وتجوب قد بعد الماضي غير التالي الا والمتلو باو واكثر من تركها اذا وجد الضمير** ثبوتهما ٢
كقوله تعالى وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا وقوله تعالى
افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير وتركها نحو هذه بضاعتنا ردت الينا
وعوا وجاءكم حصرت صدورهم وقال الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة. كما انتفض العصفور بلله القطر
والبصريون الا الاخفش قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد اما ظاهرة او مقدرة
لانه تقرب الماضي من الحال وفيه نظر لان قد انما تفيد التقريب الى الحال الذي هو زمان
التكلم لا زمان وقوع العامل وجوابه ان الغالب يفيد يشعر بالمضي حالة وقوع العامل من
جهة كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لا يستقل بالمضي لا سبيه
المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما توهم انه ماض بالنسبة اليه كما انهم اشترطوا التجرد
من علم الاستقبال لذلك ولئلا يكون بما يصلح للحاضر **وانفراد الواو حينئذ** اي حين اذ وجد الضمير
نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم **اقل من انفراد قد** نحو جاء زيد قد ركب وكقول الشاعر
. اتيناكم قد عمكم حذر العدى. فنلتم بنا امنا ولم تعدموا نصرا. قال ابن هشام والصواب العكس
وهو في لابنه في شرح الخلاصة **وان عدم الضمير لزمتا** اي الواو وقد كقول امرئ القيس
. فجئت وقد نضت لنوم ثيابها. لدى الستر الا لبسة المتفضل. والحاصل ان الواو وقد يجتمعان
في الماضي التالي لالا والمتلو باو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز جمعهما
وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من
انفراد قد هذا التعبير ويعلم من كلام المصنف حكم التالي لالا والمتلو باو ونحو بعلم ما تقدم انه
لا يكون بالواو اما حكمه بالنظر الى قد فيعلم ان الوصف قد ذكر انه قد والواو قد يجتمعان فيما الا كون
ما قبله الا وقد ذكر قال لان الواقع بعد الا لا انه حال في حيز المتعذر كيف بالحال ولم يسمع به قد
من دون الواو نحو ما ... الا انه اكرمني هذا المنظور فيه قطر **فصل**
في الكلام على ما يشبه الجملة الحالية من الجار والجملة الاعتراضية والكلام فيما يكون به الثاني **لا محل اعراب**

للجمل

العامل

اصلا لان قد تدخل بالاثبات
وشئ لم تنزلت ما زجل الا
ولم يلتمس اما يه وعرفت
ليس ما بين الناليعا تقتضي
في نظر وهو من قبيل ما
منها فيما يا حاج والله اعلم

١٠٣

للجملة المفسرة وهذا الذي عليه الجمهور وقال الشلوبين هي بحسب ما تفسره فتارة يكون لها محل
وتارة لا يكون لها محل فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذا الحذف وفي المفسرة استثنائية فتكون جملة
المفسر كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف
في الاية خبران وفي المثال خبر المبتدا او كلاهما في محل رفع فيكون بعضها كذلك ولهذا ايظهر الرفع اذا
قلت زيد الخبز اكله وقال الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن. فيظهر الجزم قال ابن هشام وكان
الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال
ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير لان المفسرة لابد ان تكون فضلة
وهي فيما ذكر غير فضلة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان وانما اختلف في المبدل منه قال
في الجواد بان ابي علي ان الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف
والفعل المذكور في نحو قوله . لا تجزعي ان منفسا اهلكته . مجزومان في التقدير وان الجزم الثاني
ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته **وهي**
الكاشفة حقيقة ما تليه مما يفتقر الى ذلك كقوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم
اي الجملة المفسرة
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله فالجملة الاخيرة وهي تؤمنون بالله مفسرة للتجارة المذكورة
وتعريف المصنف معترض اما اولا فلكونه غير مطرد لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشان نحو هو
زيد قائم فانها كاشفة حقيقة ما تليه وليست مفسرة في اصطلاحهم لانها ذات محل من الاعراب
واما ثانيا فلان قوله مما يفتقر الى ذلك قيد مستغنى عنه فزادها لاحاجة اليه ونقض المحاجة تلعنه
اليه وهو الغنية المخرج لمفهوم الثاني **ولا محل اعراب للاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين**
جزئي صلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات
فهي من الصلة وما بينهما اعتراض قيض به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور
واستبعده ابن هشام لان الظاهر ان ترهقهم ذلة لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء
به للاعلام بما يصيبهم جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي
كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت وجوههم فالاعتراض باربع **او بين**
جزئي اسناد كالمبتدا او الخبر كقوله نحن معاشر الانبياء لا نورث فجملة الاختصاص معترضة بين المبتدا
والخبر وكقوله . وفيهن والايام يعثرن بالفتى . نوادب لا يمللنه ونوائح . وكذا اما اصله المبتدا او الخبر
كقوله . لعلك والموعود حق لقاؤه . بدا لك في تلك القلوص بداء . وقول الاخر
. ان سليمى والله يكلؤها . ضنت بشيء ما كان يرزؤها . وكالفعل والفاعل كقوله
. وقد ادركتني والحوادث جمة . اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل . **او جزئي مجازاة** نحو واذا بدلنا اية
مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار **او نحو**
ذلك كاعتراضها بين الفعل ومفعوله كقوله . وبدلت والدهر ذو تبدل . هيفا دبورا بالصبا والشمأل .
وبين القسم وجوابه كقوله . لعمري وما عمري علي بهين . لقد نطقت بطلا علي الاقارع .
وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وبين الموصول وصلته كقوله
. ذاك الذي وابيك يعرف مالكا . وبين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد وبين الجار
والمجرور كقولك اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله . كان وقد اتى
حول كميل . اثافيها حمامات مثول . ويحتمل ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم
كان على حد الحال في قول امرئ القيس . كان قلوب الطير رطبا ويابسا . لدى وكرها العناب والحشف البالي .
وبين الحرف وتوكيده كقوله . ليت وهل ينفع شيئا ليت . ليت شبابا بوع فاشتريت .
وبين حرف التنفيس والفعل كقوله . وما ادري وسوف اخال ادري . اقوم ال حصن ام نساء .

فانه جملة وترهقهم ذلة

مقارن اولا لكنه اعتار
فيكون الاعتراض بجملتين

جزاء سيئة
ما لهم من الله
انما اغشيت
يكون الخبر

وهذا الاعتراض في اثنا اعتراض اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين جملة ادري وجملة الاستفهام
وبين قد والفعل كقوله • اخالد قد والله اوطات عشوة • وبين حرف النفي ومنفيه كقوله
• ولا اراها تزال ظالمة • وبين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى
من حيث امركم الله اي ان الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي من
الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة ثم اعلم انه كثيرا ما تعترض الجملة الاعتراضية بالواو وهي في
التحقيق واو الاستيناف والجملة كانت في الاصل موضوعة لمعنى معترضة بين اجزائه فكانت حسنا لغة
ثم [illegible] وبنيت بحالها ابدا اما كانت عليه وغيرها اي غير الجملة الاعتراضية من الحالية امتناع قيام
مفرد مقامها كما سبق في الجملة المعترضة المتمثل بها فلو حاولت في شي منها ان يقوم مفرد مقامه لم
يتات فان قلت انما يكون هذا ميزانا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائما وليس كذلك
ثانيها ضربان ما يفيد بيان هيئة الفاعل او المفعول فيجعل المفرد محله نحو جاء زيد يضحك ويبتسم
يضحك وما يشبهه وقت الفعل خاصة فلا يجعل المفرد محله نحو جاء زيد والشمس طالعة قلت
لا نسلم بل الحال في كل صورة لا بد ان تكون مبينة لهيئة الفاعل او المفعول تحقيقا او تقديرا
فيصح حلول المفرد محلها دائما والتقدير في المثال المذكور جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس
فالمسلك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في سبك المصدر من قولك لمقتضى ان هذا زيد فكما يقدر
هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن
الاحوال وانت لو لفظت بقولك مقارنا لكان حالا قطعا وقد صرح ابن عمرون اول هذه الجملة
بقولك مبكرا فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها وجواز اقترانها
بالفا واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف ياتي كل ما قدرا • كما في قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار التي وحرف تنفيس كقول زهير • وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم ال حصن ام نساء •
وكونها طلبية كقول حسان رضي الله تعالى عنه • قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم • او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا
سجية تلك فيهم غير محدثة • ان الخلائق فاعلم شرها البدع • ويشبه ايضا الاقتران بالفا ولو قال
المصنف وكونها انشائية لكان خيرا له لان الانشائية ممتنعة في الحالية مطلقا طلبية كانت
او غير طلبية كما اسلفناه وجائزة في الاعتراضية مطلقا وقد يعترض جملتان خلافا لابي علي
الفارسي فانه زعم انه لا يعترض باكثر من جملة قال ابن هشام وذلك لانه قال في قول الشاعر
اراني ولا كفران لله اية • لنفسي لقد طالبت غير منيل • ان اية وهي مصدر اويت له اذا رحمته
ورققت له لا ينتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما ينتصب باسم لا اي
ولا اكفر الله رحمتي لنفسي قلت ان كان هذا هو المستند في فهمهم عن ابي علي منع الاعتراض
باكثر من جملة ففي هذا البحث نظر ليس بالقوي اذ لا يلزم من منع الاعتراض بجملتين في هذا البيت
منعه من ذلك مطلقا لجواز اشتمال هذا الجزئي مانع خاص من المصير الى القول بالاعتراض بجملتين
وبيانه انه لو قيل به لكم [illegible] اعتراض جملتين بذلك في البيت لزم تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض
على خلاف الاصل والحذف كذلك ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير اية مصدر الاويت الاعتراض
بجملتين لاحتمال ان تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله فقد طالبت غير منيل حالا
من فاعل اراني او مفعوله الاول او فاعل او بنية المفعول المحذوف واما ما يلزم ابا علي على ما ترتكبه في هذا
التخريج من ترك تنوين الاسم المطول فجوابه يعلم مما سبق في باب لا ولو كان حق المصنف ان يقول
ولا يعترض باكثر من جملة خلافا لابي علي لئلا يتوهم ان ما تجاوز الجملتين محل اتفاق على المنع وليس
كذلك فخلافه في الجملتين فصاعدا واحد وكثيرا ما يحكم الزمخشري باعتراض جمل في كثر فقد قال

في الكشاف في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء والسراء
فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن
كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون ان قوله ولو
ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى
قال المصنف وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل ولابن هشام في ذلك كلام وقع في المغني وعليه نقد ذكرته
في الحاشية التي كتبتها عليه واذ قد انجر القول بنا الى بعض الجمل التي ليس لها محل من الاعراب والتي لها
محل فلنذكر ذلك تكميلا للفائدة فان المصنف لم يتعرض لذلك في غير هذا الموضع فنقول
قد علم ان الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي يحل المفرد محلها واعرابها بحسب اعراب ذلك المفرد والتي لا محل
لها من الاعراب والتي لها محل فلنذكر ذلك هنا تكميلا للفائدة فان المصنف لم يتعرض له هي التي لا يصح
المفرد موقعها اصلا فالجمل التي لها محل عدها بعضهم سبعا احداها الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي
المبتدا وان ونصب في بابي كان وكاد الثانية الواقعة حالا الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب
ان لم تنب عن الفاعل في باب القول الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر الخامسة الواقعة بعد الفا
واذا جوابا لشرط جازم فالمقرونة بالفا نحو من يضلل الله فلا هادي له ومحلها الجزم ولهذا قرئ ويذرهم
بجزم يذر عطفا على المحل والمقرونة باذا نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون كذا قال
ابن هشام قلت والذي يظهر ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفا او لم تقترن
وسواء كانت جواب الشرط جازم او غير جازم لان الجملة كما ذكرنا انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع
المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان اداة الشرط لا تدخل الا
على جملتين بمعنى بينهما السببية او اللزوم فيكون مضمون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية
او في الاخبار بها ويكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم ولا ادري ما السبب
الداعي الى الحكم على جملة الجزاء في بعض الصور دون بعض بان لها محلا من الاعراب وكلام الجماعة ان المحل في جواب
الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح به ابن هشام بعد هذا الكلام حيث قال
وتنبيه على محل الفا وما بعدها وهو اصدق بل صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول
الجميع وهذا ربما يتخيل على ما فيه من المناقشة وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو بصدد
مضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده
موقع الفا وما بعدها انما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب
غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل
نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد
فهو مكرم مع انه يمكن ان تضع مضارعا مرفوعا فتقول اذا جاء زيد اكرمه فلو اعتبرنا ما تقدم للزم
كون هذه الجملة ذات محل وعلى ذلك فقس واما قاله ابن هشام من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا
فلا وجه له فان الجزم لا محل في هذا الموضع اصلا وكيف والفا مانعة من جزم ما بعدها وقال الزمخشري
في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقرا فهو خير لكم ويكفر عنكم من سياتكم
ان ويكفر قرئ بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفا وعلى انه خبر مبتدا محذوف اي ونحن نكفر وعلى
انه جملة من فعل وفاعل مبتداه او مجزوما عطفا على محل الفا وما بعدها لانه جواب الشرط فجعل المحل الحال
الجزم محكوما به لمجموع الفا وما دخلت عليه وفيه ما مر واما جعله ما بعد الفا في محل رفع فمشكل
ايضا اذ الجملة المقرون عنه الحكم بمحله المحل انما تكون خبرا او تابعة لمرفوع او مبتدا او فاعلا على الخلاف في
الخبرين ولا شي من ذلك يمكن اعتباره هنا فان قلت عني ان يكون خبر مبتدا محذوف اي فالاخفا
هو خير لكم فلذلك الحكم على محله بالرفع قلت ظاهر [illegible] كلام ان المصنف على الاخفا هو

من الفعل وذلك انه قال هو خبر لكم ولا خفا في خبريتكم ولم يزد على ذلك وظاهره ان ليس ثم شي محذوف
ولو سلم كون هذه الجملة خبرا لمبتدا محذوف والتقدير كما تقدم لم يصح عطف تكفرون عليه لعدم الرابط
وتقدير تكلف لا داعي اليه وحاول بعض العصريين الجواب عن الاشكال الوارد على دعواهم كون
الجملة الجوابية ذات محل بان قال كان هذا الفاضل المحشي لو لاحظ الجملة التي لا محل لها من الاعراب هي
التي لا يحل محلها المفرد اي لو اتي بمفرد موضع تلك الجملة لبقي التركيب على حاله صحيحا كقولك جاء زيد يضحك
وضاحكا وليس هذا اعني كلامهم والا لتخلف في المحكية مع القول والمعلق عنها وانما عنى بها انه
يحل محلها المفرد مع تغيير التركيب تغييرا ما او من غير تغيير اعني انه لا يشترط بقاء الكلام على حاله وهي هنا
كذلك فاذا قلت ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مرتب على مجيئه فيها بان هذا كلامه
قلت ظنه ان منشا الاشكال ما ذكره ليس بظن صادق بل منشؤه تصريحهم بان كل جملة ذات محل
لا بد من صحة حلول المفرد محلها وكل من خبر المبتدا والحال والتمييز والنعت وغيرها مما حكوا فيه
على الجملة بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا والذي ينظر الى خصوصية التركيب في صحة بقائه
على حاله فلا حظ له واما قوله والا لتخلف في الجملة المحكية مع القول والمعلق عنها ففيه ادخال اللام
على جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على ما سلطه وقد نبهت على ما فيه وعلى ما قررناه
من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها وذلك
ان كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما
نطق به من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره فيفضي الى كون كل من جملتي الشرط ذات محل من الاعراب
دائما وهو باطل قطعا فان قلت اذا كان الامر على ما تقرر من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل
من قوله تعالى ويذرهم بالياء في وجه قلت يحتمل بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم
عليه والتقدير وان يضلل الله يذرهم فالمعطوف هو الجملة الشرطية باسرها لا الفعل الجزائي فقط لجزم
عطفا على المحل هذا ما اوردته في حاشية المغني برمته فتامله الخامسة السادسة التابعة لمفرد ونعني
منعوتا بها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ربنا انك جامع الناس
ليوم لا ريب فيه ومعطوفة نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان
قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الواو للحال فلا تبعية والمحل نصب ومبدلة نحو
النحوي الذي يظلوا اهل هذا الاثر لكن قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النحوي
وعمل التمثيل السابعة الجملة التابعة لجملة ذات محل قال ابن هشام ويقع في بابي النسق والبدل
خاصة قلت ليس كذلك بل يقع ايضا في باب التاكيد نحو زيد قام ابوه قام ابوه ولنا جملة ثامنة لم يتعرض له
للتنصيص عليها احد نقل ابن خروف فيما اعلم وهي الجملة المستثناة فانه قال كما تقدم في قوله تعالى
لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على
الاستثناء المنقطع وتاسعة وهي الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية اذا اعرب سواء
خبرا وانذرتهم مبتدا او كونهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر تسمع له
بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة في
كقولهم يوم تسير الجبال وفي قوله انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك وعاشرة
وهي التي استدركتها في باب الموصول وهي التي تقع صلة لال اما في السعة حيث تكون الفعلية فعلها
مضارع كما يقول ابن مالك او في الضرورة حيث تكون غير ذلك كما يقوله الكل واما الجمل التي لا محل لها
من الاعراب فهي سبع احداها الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كقولك ابتداء زيد قائم ولا فرق بين
ان تكون مفتتحا بها النطق كما مر او لا كالدعائية من قولك مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة
وقد مرت بامثلتها الثالثة التفسيرية وقد مرت الرابعة جواب القسم نحو وتالله لاكيدن اصنامكم

الخامسة

الخامسة الواقعة جواب الشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا كما ذكرنا قالوا وقد علمت ان جملة
جواب الشرط ينبغي ان لا يكون لها محل مطلقا بل مبني تفصيل كما بيناه السادسة الواقعة صلة لاسم
او حرف وقد عرفت انه ينبغي استثناء صلة الالف واللام حيث يقع في الضرورة او السعة عند من يقول
به كما مر السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة كما قيل وفي
التعبير بالتابعة في هذا المقام مناقشة باب التمييز ويقال ايضا المميز
والتفسير والمفسر والمبين وهو ما اي اسم لقرينة الفصل الاول اعني الفصل الذي قدمه امام
الكلام في المعربات حيث قال منه اول اعراب الاسم ما هو به عمدة او فضلة او بينهما وساق التمييز في اقسام
الفضلة فهذه قرينة تشعر بان مراده بما هنا الاسم وان كانت صالحة لان يراد بها ما سيتضح الانواع
وهذا الحد لا وجه الذي فارق فيها التمييز الحال اذ الحال يقع جملة وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا
اسما فان قلت مراد بها الاسم وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي استغفرت
الله ذنبا والمشبه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه بالنصب وما اضيف اليه من التمييز نحو رطل
زيت ومنوا سمن واسم لا الجنسية نحو لا رجل ظريفا عندك وكما اضفته في المثال المذكور فخرجت الحال
بقوله فيه معنى من وخرج ثاني منصوبي استغفرت الله ذنبا بقوله الجنسية لانه وان كان على
معنى من في قولك استغفرت الله من ذنب لكن من فيه ليست جنسية اذ المراد بالجنسية البيانية او الاستغراقية
كما سنعرفه وليست من المذكورة فيه واحدة منهما وخرج المشبه بالمفعول في نحو قولك زيد حسن وجهه
بقوله من نكرة فانا فيه ما في حسن وجها الا التنكير ومن نزاعنا من جهة اعتبار قيد النكرة التنكير
في التمييز احتجنا الى ان نرتكب دعوى تشبيه القاصر بالمتعدي في نحو المثال المذكور وينبغي لمن جوز تعريف
التمييز ان يسقط باب الصفة المشبهة اذ لم نلجا ضرورة الى ادعائه وخرج ما اضيف اليه من التمييز
بقوله منصوبة ويقتضي من كلام ابن الحاجب ان المخفوض يسمى تمييزا فان حده للتمييز يتناوله وخرج اسم
لا التبرئة بقوله فضلة لانه وان كان فيه معنى من الا انه عمدة لا فضلة وهذا انما يرشد الى انه اراد بمن
الجنسية ما هو اعم من البيانية والاستغراقية لان التمييز غالبا فيه من البيانية واسم لا المخرج
بقوله فضلة انما يتضمن من الاستغراقية وخرج ايضا المثال المذكور بقوله غير تابع قال المصنف له
واخرجت بهذا القيد ما جعل تابعا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت عشرة دراهم وقبضت عشرة
وكذا اثني عشرة اسباطا وادرجت الصفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجل ظريفا والثاني يجيد دون الاول
لان المعدود نفسه ليس فيها معنى من وكذلك بدل لا يجيء ما قلناه في الموصوف والصفة هنا اذ انتفت الصفة
معنى من والشارح لما تكلم على قوله غير تابع بما حكيناه عن المصنف قال بان ثم وفيه نظر قلت ان كان
وجه النظر الذي اشار اليه هو ما ذكرناه من انتفاء التمثيل بمثال تابع العدد دونها قبضت عشرة
دراهم واثني عشرة اسباطا فهو وان كان وجه النظر راجعا الى اخراج صفة اسم لا المنصوبة بهذا القيد
من حيث ان الصفة العمدة عمدة فهي خارجة بقوله فضلة او من حيث ان الدال على معنى من هو الموصوف
لا الصفة فكلامه مردود اما الاول فلان المراد بالعمدة احد جزئي الاسناد والصفة ليست كذلك
واما الثاني فلان الموصوف لو كان على ما صفته عامة ايضا والعموم انما سرى للاول من جهة المباشرة
لمن النفي المقدر وسرى الى الثاني بها على طريق التبعية فالثاني ايضا على معنى من وانما قال المصنف
انما اخرج بقوله غير تابع صفة اسم لا المنصوبة فتنبيه ها هنا اذا نعتت لا بها ان رفعت او فتحت خرجت
بقوله او لا منصوبة وتمييز اما جملة نحو تصبب زيد عرقا ومن الطرف نحو تشتهم بقولهم حسن زيد وجها
التوجيه غيرها ولا يجوز كونه مشبها بالمفعول لعدم صحة ونكلمه وسيتبين بعد هذا او الاول ان
بتال ويميز اما نسبة في جملة او ما ضاهاها لا لتبين لك عما الوصول الى الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى
فنعلم ان كل جملة انطوت على ابهام فان التمييز يقع مفسرا لما فيها من الابهام الاول مثلها

والمبين ح

ومن ثم يستهم نتاولك في جرى به
وجها التمييز ولا يجوز كونه
مشبها بالمفعول لعدم صحة

العامل

ان يكونا التفسير بوقعا في استعمال على خلاف ما استعملته العرب عليه فلا يقال ادهنت زيتا ولا عضنت
رجلا ولا امرت اسما الا لان هذه العوامل انما وضعت على ان تفضل الى هذه الاشيا بحرف الجر لا بانفسها ولان
ذلك يودي الى انه لا يجوز تعدي هذه العوامل الى مفعولاتها فاذا قلت تنتقض بنحو امتلا الانا ماء وتفقا
الكبش شحما قلت هما خارجان عن القياس فلا يرد النقض بهما والثانية ان لا يودي التفسير الى ترك
في ذلك الكلام فاذا قلت ضربت امراة زيد لم يجز ان يقال في ذلك ضربت زيدا امراة لان الكلام مبني على طي ذكر
الفضل فلا يجوز ان يذكر فيه وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط فقال وتقول تقال وان كان رجل يورث كلالة
ان كلالة تمييز وان اصل الكلام وان كانت كلالة رجل على ان يكون الكلالة اسما للوارث لنفسه
للمورث نحو قيل وان كان رجل يورث كلالة على التمييز واما مفردا عددا نحو احد عشر كوكبا او غير مقدار
والمراد بالمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره ويبين ويشمل ما يعرف به قدرا لمكيل كالقفيز والصاع
تقول عندي قفيز برا وصاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمنا والرطل او المذروع والممسوح
كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مثلية نحو ما ايسرني ان لي مثل احد ذهبا وهذا ايضا يعطي ان
منهم المثلية ليس بمقدار كما ان عطف منهم المقدار على العدد اذن بان العدد ليس مقدارا او سيبويه
يقول في كل منهما انه مقدار او عجبية كقولهم لنا غيرها شاة او تعجب نحو ويحه رجلا ومثل في المفصل
تمييز المفرد عن الواقع مقدارا لله دره فارسا وحسبك به ناصرا افرده ابن الحاجب بان المعنى لله دره فروسية
وحسبك نصرته ودون تمييز الجمل كقولك يعجبني حسن زيد ابا اي حسن ابوته والحق ان ...
تمييز ما فيها في الجمل كما سياتي وقد يعتذر عن المصنف بانه ذكر نحو عن الرضي بالنص متعلق بتمييز والبا
للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية كما في اهنت زيدا باساءته جعل النص كالالة للتمييز تسببا
فيه اي يميز بسبب النص اي كونه نصا على جنس المراد وفيه من هذا انه لا يميز بمثل ولا بغير ولا باي
لانها لا تفيد تنصيصا على جنس المراد واجاز الجمهور عشرون ايما رجل ومنع سيبويه مع اجازته
عشرون مثلك وعشرون غيرك اما الاولى فنص عليها واما الثانية فحكاها عن يونس حكاية راض بها
يظهر ان مسئلة اي اولى بالجواز لانها مضافة الى الجنس بنفسها وهي ايضا معطاة حكم ما تضاف اليه وفعل
وجه الامتناع عنده ان اي الدالة على الكمال انما ثبت استعمالها حالا او نعتا لا تمييزا بعد تمام اي بعد
تمام الاسم لا يحتاج الى التمييز ومعنى تمامه ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها وذلك اما بالاضافة نحو
ما في السماء قدر راحة سحابا وقال الشارح مثل لله دره فارسا وفيه ما علمت او تنوين نحو عندي رطل زيتا
وحكي عن عبد القاهر انه قال في قولهم ما في السماء مقدار راحة سحابا ان انتصاب سحابا من وجهين
ما قبله تام بالتنوين والاضافة فان اراد انهما عاملان فيه معا فغير صحيح اذ يمنعه ازدحام العوامل
المستقلة اما بجعل احدهما ناظرا بالاسماء الجامدة وان اراد انك بالخيار في ان تنسب العمل الى ايهما شئت
فغير صحيح ايضا لان الابهام هنا انما هو في المقدار لا في الراحة اذ لو ذكرت الراحة مجردة عن المقدار او لم
يكن المقدار منويا لم يحتج لتمييز البتة كقولك لزيد راحة ولو قلت لفلان مقدار وجدت الابهام
او نون تثنية نحو عندي منوان سمنا او نون جمع قال المصنف كقوله بالاخسرين اعمالا وفيه نظر
لان هذا ليس التمييز فيه عن مفرد وانما هو عن النسبة او شبهه نحو عشرين رجلا وفيه من ملاحظة عن
نون شبه المثنى كما تبين ان التمييز لا يقع بعد ... وانما قلنا ان الاسم الذي انتصب عنه التمييز تام
في هذه لما قد عرفت من ان المراد بالتام كون الاسم على حالة لا يمكن معها اضافته وهذا المعنى
متحقق في الصور المذكورة كلها اذ يستحيل اضافة الاسم مع الاضافة ووجود التنوين ونون
التثنية والجمع وما يشبهه اما استحالتها مع الاضافة فلانك لو اضفت مثل على التمر مثلها زبدا
لم يخل اما ان تضيف المضاف او المضاف اليه او كليهما لا يمكن اضافة المضاف لانه لا يبقى للضمير زبد
الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يتغير المعنى نسبة المثلية الى زبد

والعرض

اي بان وضعت ... لا بانفسها ... بالتمييز ... [illegible]

والغرض انما هو نسبة المثلية الى التمر ولا يمكن اضافتها للمضاف اليه لفساد المعنى لانه يرى انك اذا قلت عندي
مثل زبد فاضفت التمر الى زبد لم يكن لك ان تبين لان الغرض تبيين التمر بالزبد وانما الغرض تبيين
مثل التمر بالزبد فكانت الاضافة تودي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن اضافتهما جميعا لما تقدم
من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنعت اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا
ابعد واما العدد فلا اضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح واما مع نون الشبيه
بالجمع فلانه لا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا ابقاؤها لانها لو ثبتت لثبتت نون تشبه نون الجمع
الحق ومن المعلوم ان نون الجمع المحقق لا تثبت مع الاضافة فكذلك المشبه بها ولو حذفت لحذفت
من البنية الحقيقية نون جمع وينتصب اي ينتصب التمييز عن المفرد لان الكلام فيه واما تمييز الجملة
فسياتي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله مميزه على صيغة اسم المفعول وهو ما وقع عليه
اسم فاعل بنصب اي بنصبه المميز لشبهه بفتح الشين والبا بالفعل قال المصنف نحو زيد طيب نفسا
وسرور قلبا ومنشرح صدرا باشتعال راسه شيبا وقد جرى رحمه الله في ذلك مجرى ... واحدة
في ادعاء ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم وليس كذلك كما ياتي تحقيقه او شبهه بكسر الشين وسكون
البا والتمييز عائد على الفعل بيان ان العامل اما المميز لكونه شبيها بالفعل او المميز لكونه شبيها بشبيه
الفعل وذلك كالمقادير نحو عشرون درهما ورطل زيتا وقفيز برا فهذه وان كانت اسماء جامدة الا انها
اعملت لانها اشبهت ما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل لطلبها اسما بعدها تمامها والاولى ان تسلك طريقة
غير هذه فيقال ان الاسم اذا تم باحد الاشيا المذكورة شابه الفعل اذا تم بالفاعل فيشابه التمييز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا التي يتم بها الاسماء انما قامت مقام الفاعل
الذي يتم به الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا ترى ان لام التعريف وان كان
الاسم يتم بها لا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا كما ... وهو
حسن ... قال وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشي اخر وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو
الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة
ويالك ليلة وويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره فارسا وويحه رجلا لقيته وكذا نعم رجلا وبئس
وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير
لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا اي رجل ولا ريب في ان التمييز في نحو ما بعده عن المفرد
وهو الضمير فيها لكونه مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام
في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وقوله ... ذي يا لومة وبلها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب
وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا ودله فارسا
ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فاكرمه دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك
من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذ ذاك في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة
كما يكون ذلك اذا كان المضاف اليه ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويا ايام الشباب معيشة
ولله در زيد رجلا قال ... لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل
وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله عمر من قائل ولقيت زيدا فاكرمه الله شاعرا او من شاعر التمييز في
جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا
اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز عن النسبة نفس المنسوب اليه متعلقه فمعنى لله در زيد
رجلا لله در رجل هو زيد وويل ايام الشباب معيشة وبلي معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى

واما مما ... في ... ولم
الي ... رجلا ... فات
... الخ

مع التمييز بعطاء العين التلطف ... [illegible]

التمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا النفس
كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز عن النسبة وتابعها اسم الاشارة
لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجي لهذا من يريد شرح في التمييز لا الحال وكرا حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا وبمن قال انه تمييز لاحال [illegible] التام بفعله ولا يخفى ان الناصب
من العشرين هو الضمير واسم الاشارة لتمامها او مشابهتها للفعل التام بفعله [illegible] هذا الكلام محرر
في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا هذا الكلام محرر
قلت وفيه اشياء منها ان دعواه كون المميز في الصور التي ذكرها [illegible] ذكرناها ومنها ان الضمير واسم الاشارة
تاما بنفسه لا شي من الاشيا المذكورة مع تسليمه ان مثل خمسة عشر وكم تام بتنوين مقدر كما صرح
به نقل هذا الفصل الذي حكيناه عنه مشكلة لانه لا فرق اذ تقدير التنوين مع الضمير واسم الاشارة
ممكن بتعيين ما امكن به في خمسة عشر وكم لان الكل مبني ومنها ان الكلام في نحو نعم رجلا موافق لكلام
المصنف من وجه ومخالف له من وجه اما موافقته له فمن حيث انه في الجملة جعله تمييز مفرد واما مخالفته
من حيث التفصيل بين عود الضمير على مبهم فيكون التمييز حينئذ عن مفرد وعوده على سابق معين
فيكون من تمييز النسبة ومنها انه حكم بان التمييز في باب نعم وبئس عن مفرد وان العامل هو الضمير
الذي وقع التمييز عنه ولا يخفى انه يصح ان نقول زيد نعم رجلا فيكون الضمير قد عاد الى سابق معين
فيلزم ما سبق الالتزام الان يلتزم التفصيل في تمييز نعم بين ان يعود الضمير على سابق معين كما
في المثالين اللذين اوردناهما فيكون اذ ذاك من تمييز النسبة وبين ان لا يكون كذلك فيكون عن
مفرد او نقول ضمير نعم لا يعود الى زيد المتقدم او المتاخر وانما يعود على مبهم عام ويكون ال رابط
بين المبتدا والخبر العموم كما سياتي ان شا الله تعالى في باب نعم وبئس ومنها انه بنى كلامه في التمييز
عن اسم الاشارة على قول بعض وهو راي مرجوح وبيان مرجوحيته ان اسم الاشارة لا ينفك باعتبار
الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات عن قرينة لازمة بها يتبين لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية
كما اذا قلت هذا ولم يكن ثم ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك المعهود وانما سمي مبهما من حيث ان مسماه لا يفهم
منه فتوهموا انه في الابهام كعشرين وليس كذلك لان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وابهام
هذا للذهول عن القرينة المبينة وما جعلوه المضمر المبهم الذات مفسرة بتمييز نحو ربه رجلا كذا قيل
وفيه بحث **وتجره بالاضافة ان حذف ما به التمام** فاعل يجره ضمير يعود الى المميز بفتح اليا ومفعوله المضمر عايد
الى التمييز يعني ان تجر التمييز بالاضافة ان حذف ذلك الامر الذي كان به تمام ذي التمييز لكن لما كان
هذا الكلام مجملا لابد [illegible] منه هل يجوز حذف كل شي يكون به التمام او يجوز في بعض دون بعض اردف
ذلك ببيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز حذفه فقال **ولا يحذف** اي ما به التمام **الا وقت ان يكون** ذلك
الذي به التمام **تنوينا ظاهرا** نحو عندي رطل زيتا فتقول فيه رطل زيت **او غير منثني بها** [illegible] ثم تنوين
ظاهر وهو مقدر الاضافة الى غير التمييز نحو الكور منثني ما والبيت منثني برا فان تقديره منثني
الاقطار ومنثني النواحي فلما كان المميز لنحو ذلك مضافا الى غير التمييز تقديرا امتنع ان يضاف
الى التمييز كما لا يضاف اليه المضاف صريحا هذا كلام المصنف في شرحه وافرزه ونقله الشارح واقره قلت
لا نسلم ان الاضافة المقدرة كالصريحة لنيل ثبوت التنوين مع الاولى دون الثانية ولو انتهض تقدير
الاضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير الى غير التمييز مضافا الى التمييز لانتهض مانعا من تنوين
هذا الاسم المقدر الاضافة لذلك **ونحو** اي نحو منثني ما وذلك مثل متفقي سمنا ولم يكن للمصنف حاجة
الى اخراج هذين المثالين ونحوهما لان التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد لكنه جرى على اسلوب واحد
في جعل ذلك ونحوه في بعض الامثلة لا تنتهض قبيل التمييز عن المفرد **او تنوينا مقدرا في نحو ملآن**
ما لكونه ممنوع الصرف اذ هو صفة من باب فعلان فعلى والتمييز في هذا اعم عن نسبة
لا عن المفرد **واحد عشر درهما** لانه مبني لاجل التركيب والتمييز في هذا عن المفرد باتفاق **وانا اكثر منك مالا**

ان يكون التمييز عن نسبة وقد حكم بان تمييز نعم عن مفرد وهو نشأ فيه وكذا لو قلت نعم الرجل زيد على ان يجعل المخصوص مبتدأ على احد القولين المرضي فيه وهو مستقيم فيه لعود الضمير على سابق معين

ومنها

١٠٧

وهذا ايضا عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد ويقع هذا المثال في بعض النسخ عندي
اناء وليس بجيد لان اكثر مالا يتعين للنصب وانما اذ يقال ساد زيد اكثر مال فيكون الجر واجبا
فلا يمنع تقديره اسم يريد لجا انا اكثر محول عن ذات غير المال فيمتنع اضافته الى المال ونحو هذا من
الامثلة فمعنى ملآن ما هذه الجرة ملآن ماء وفي احد عشر فيمتنع اضافته ونحو انا اكثر منك مالا لا يجي
كثرة فالتنوين في ذلك كله مقدر مانع من ظهوره اما البنا او منع الصرف وعند الاضافة يتقدر
حذف ذلك التنوين المقدر لكن الاضافة تمتنع فيما كان من قبيل شي من الامثلة الثلاثة اما نحو ملآن
ما فلعله التي ابداها في ممتلي ما وقد عرفت ما يرد عليها ذلك واما في نحو احد عشر فلان العدد
المركب لما طال بالتركيب استغنى عن اضافته لتمييزه لئلا يجعل ثلاثة اشيا كشي واحد فان قيل
فانه يضاف الى مستحقه اتفاقا تقول هذا احد عشرك قلت العدد يلزم ذكر التمييز لفظا او معنى
ويقل معه ان يذكر للمستحق له ولا يلزم من اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع ثم
وقال الرضي انما لم يجر في نحو احد عشر درهما لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا
فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل
الثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فجاز لان المضاف اليه معنى المضاف
سهلت الاضافة وقال ابو حيان عندي ان نحو احد عشر ونحو ملآن لا تنوين فيهما لان الاول مبني
والثاني غير منصرف قلت ويظهر لي انه كلام متجه فان التنوين منحصر في انواع ولا شي منها يصلح
تقديره فيهما ذكر اما تنوين التمكين فلا يمكن اعتباره في مبني ولا ممنوع الصرف للمنافاة الظاهرة بينهما
وبينه لانه الدال على امكنية الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
فكيف يقدر في المبني وغير المنصرف مع ذلك واما تنوين التنكير فانما يدخل في بعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها فلا تعلق له بغير المنصرف به لانه معرب ولا مدخل له في احد عشر ونحوه
من المبنيات المركبة لان التنوين لم يقدر فيها لافادة هذا الغرض الذي وضع لاجله واما بقية
انواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين الشيئين اعني مركب العدد وغير المنصرف امر
واضح فان قلت لعلهم ارادوا بكون الاسم مقدر التنوين انه في محل اسم منون كما يقال المبني
في موضع رفع ونصب وجر فيحكم بذلك للمحاكاة كما يقال في التنوين فيقدر تنوين التمكين ولا ما فات
لانه اعا فقدر باعتبار الاسم الذي وقع المبني او غير المنصرف في محله قلت يمنع اعتبار
ذلك ظاهر فقوله التنوين يقدر لا كما تجعل نحو احد عشر طرف التقدير وهذا لا يكون باعتبار
المحل الا ترى انك تقول الاعراب مقدر في الاسم المبني وكيف وانت تسلب هذا الاعراب لفظا
وتقديرا نعم يقال هو في محل رفع مثلا بمعنى انه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع
وهكذا واما نحو ملآن فقوله يقدر فيه التنوين بناء على اعتبار المحل كما يأتي في ذلك في قولنا الاسم
المقصور يقدر فيه الاعراب **او يكون** ما به التمام **نون تثنية** نحو رطلان زيتا ومنوان سمنا **او نون جمع**
تصحيح مثل حسنون وجوها وهذا اعلى ما درج عليه من ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم ولم يذكر
نون شبه الجمع فيعلم ان نونه لا تحذف اذ لا تضاف الى مميز فلا يقال عشرو درهم على انه نحو تجئ قليلا
وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في تمييز العقود **او مضافا اليه صالحا لقيام التمييز مقامه**
يعني او يكون ما به التمام اسما اضيف اليه التمييز بشرط وهو صلاحيته للحذف وقيام التمييز مقامه
نحو زيد افضل الناس رجلا فانه يصح زيد افضل رجل بخلاف نحو لله دره فارسا وملء الارض ذهبا
فانه لا يجوز ان يقال لله در فارس ولا ملء ذهب لان الاول يصير تعجبا من فارس ما والثاني
من المجهول ولهذا يمتنع ما احسن رجلا واما الثاني فلانه محل المنوية فلا يحصل المقصود
من الكلام **في غير مثنى او مشتق منهما** يعني ان نون التثنية والجمع المصحح تحذف في غير [illegible]

ها بين الصورتين بعين ما سبق من العلة في امتناع اضافة ممتلئ ماء وملآن تماً بهذا استثناء مما تقدم فلا وجه
لتاخيره عن مسئلة الاضافة حتى كان حقه ان يعطف بالواو ويقول في غير ممتلئين ومملوءين وهذا ايضا
من التمييز عن المقدار لا عن النسبة كانه منصوص عليه مرات **وتجب اضافة مميز المقدار** اي اللفظ الذي
يكون مميزا للمقدار **ان كان في الكلام الثاني معنى اللام** كقولك رطل زيت حيث تريد بالرطل الالة التي
لا شيئا معه لان الاضافة فيه حينئذ على معنى اللام كاني ثوب رجل فيمتنع النصب على التمييز لانه
يعتقد ما يقومه وهو كونه بمعنى من **وكذا اضافة بعض لم يتغير** اي لم يتغير فتاوه معقودة على انه
مضارع تغيرت وحذفت احدى التاءين على الخلاف في مثله لما سنذكره **تسميته بالتبعيض** نحو
حب رمان وغصن ريحان وجوز قطن وحوض حنظل وسعف نخل فان هذا لم يتغير دلم اسم التبعيض
اي حين انفصاله عن المجموع فان حب الرمان كان مسمى به ذلك مع اتصاله بالمجموع الرمانة وذلك
الاسم باق لم يبعد الانفصال وكذا بقية الامثلة تشكل هذا اعني فيه الاضافة وان كان على معنى من
وماذاك الا لانها من التبعيضية ومن التي في باب التمييز هي التي لبيان الجنس فانتفى اذ كون
الثاني عين الاول لخاتم يكون تفسيرا لم وانظر لاي شيء لم نقل انماه في خاتم فضة وكون اذا اضفنا
ان الاضافة على معنى من التبعيضية اي هلا جوزوا كونها تبعيضية وكونها بيانية كما جوز في رطل
زيت ان تكون اضافته على معنى من او على معنى اللام بحسب ما يراد برطل **فان تغيرت تسميته به**
اي بالتبعيض نحو خاتم فضة وسوار ذهب فانه قبل انفصاله عن المجموع الذي كان منه لم يكن
له تسمية ولكنه بعد انفصاله على الحالة التي صار لها تجدد له اسم هو الخاتم والسوار وقوله
تغيرت يرشد لما حملنا عليه المضارع سابقا من قوله عام تغير انه مضارع تغيرت **رجحت الاضافة**
والجر نحو خاتم ذهب **على التنوين والنصب** نحو خاتم ذهبا **وكون المنصوب حينئذ تمييزا اولى من**
كونه حالا وفاقا لابي العباس وكان اوجز واوضح ان يقول رجح الجر على النصب وكون النصب على
التمييز على كونه حالا وفاقا للمبرد في هذا اطلاق في محل التقييد فانه نص في الشرح على انه هنا نحو
خاتمك حديدا ابتعين فيه الحالية لتعرف الاسم وانما رجح التمييز من جهتين جموده وعدم الحال الاشتقاق
وتنكير صاحبه وحقه على تقديره الحالية الاختصاص واعلم ان هذا الكلام فيه اشارة الى ان ثم
من يخالف فيما ذكره من الحكم والاشارة الى المخالفة متحققة غير ان المخالف وهو سيبويه ومن تبعه يقولون
في حالة النصب التمييز في مثل ذلك لانه ليس بعده نفعماسو لاشبهه ويعينون الحالية للنصب
وهذا المذهب لا يفهم على التعيين من عبارته اذ هو محتمل لان يكون المخالف يقول النصب متعين
للحالية كما ذكرنا او يقول النصب على الحالية اولى منه على التمييز ولا اعرف احدا ذهب الى هذا
الا اني رايت الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله ذكر هذا الراي من قبل نفسه وذلك انه قال
ما نصه والذي يظهر لي ان الحالية حينئذ ارجح منها مع النكرة لانها منفية اذ لا وجه لذلك
وانما ضعف التمييز عند من نقاه وهو سيبويه واتباعه لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه والحال
عنده من خالف لجمودها ولزومها وتنكير صاحبها ولكنا قد بينا ان التنكير هنا مغتفر لعدم توهم
الصفة والانتقال والاشتقاق غالبا ان لا لازمان **ويجوز اظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل**
من تمييز المقدار وغيره نحو قفيز من بر ورطل من زيت وشبر من ارض ولا مثلها من شاء وعشرين
من ابل وويحه من رجل وحسبك من رجل ولله دره من فارس وخرج بقوله في هذا الفصل المذكور
في الفصل الآتي فلا يجوز اظهار من في نحو طاب زيد نفسا وغرست الارض شجرا وقيد هذا الحكم
المخصوص بهذا الفصل وهو جواز اظهار من بقوله **ان لم يميز عددا** فخرج نحو احد عشر رجلا **ولم**
يكن فاعلا معنى نحو نعم البر ما لا وعز مسعود رقلبا كذا استثنى المصنف في الشرح واستشكل ابو حيان
التمثيل بالاول بان المنصوب فيه لا يكون فاعلا لان افعل التفضيل لم يوضع لفعل بعناه وفيه

تنظر

نظرا لان افعل التفضيل منسوب اليه بالحقيقة وليس المراد تقديره بالفعل واما المثال الثاني فالمنصوب
فيه منقول في المعنى لا فاعل واطلاق الفاعل عليه ليس من راي المصنف وانما هو راي الزمخشري وعلى
هذا فكان الاولى ان لم يكن فاعلا او مفعولا او عددا وانما تابى لم اخراج ذلك بما على ما تقدم وجرى
عليه من ان ذلك تمييز مفرد والصواب خلافه ويستثنى من فاعل المعنى تمييز نعم وبئس وحبذا
قال الشاعر • نعم المرء من رجل تهامي • بكسر التاء وتنتهيا والاصل تهامي بتشديد
الياء نسبة الى تهامة اسم بلد وقال اخر • يا حبذا جبل الريان من جبل • وحبذا ساكن الريان من كانا •
وانما لم يذكر هذا لان الكلام في تمييز المفرد وهذا من تمييز الجملة على رايه **فصل**
في الكلام على تمييز الجملة والاحكام المتعلقة به والكلام على جواز تقدم التمييز واستلحم **مميز الجملة منصوب**
بها بالفعل ومقتضى كلامه ان تمييز الجملة مقابل لتمييز المفرد والمصطلح عليه بين القوم المقابل
لتمييز المفرد تمييز النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة وكلامه ايضا يقتضي ان تمييز الجملة
شرطه ان تكون الجملة فعلية وقد صرح به في الشرح وليس كذلك لقولهم سرعان ذا اهالة قال
وانما اطلق تمييز الجملة على هذا النوع خصوصا مع ان كل مميز فضلة عن جملة لان لكل واحد من
جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره فان الابهام في احد جزئي
جملة فاطلق عليه مميز مفرد وعلى مميز هذا النوع مميز جملة قلت لا نسلم ان لكل من
جزئي الجملة في النوع المذكور قسطا من الابهام وذلك انك اذا قلت طاب زيد على ما ذكر في طاب
ابهام اصلا وكذا زيد لا ابهام فيه وانما الابهام نشا من نسبة الطيب الى امر يتعلق بزيد فيكون
تلك النسبة مبهمة فاحتيج الى ما يفسرها او يقول الابهام انما هو في متعلق النسبة
لا في النسبة لانه قولك طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر يتعلق
بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت علما او فقها رفعت الابهام عن الذات
المقدرة وهو المتعلق كذا قرره ابن الحاجب هذا بين الوجهين **بتقدم عاليا اسناده** اي اسناد الفعل
اليه اي الى التمييز **معنى الى الاسم الاول** الذي هو احد جزئي الجملة الفعلية فيتفرع مثل قولك
طاب زيد علما فطاب علم زيد قال المصنف والاسناد اليه اما على جهة الفاعلية او المفعولية
ومثال الثاني غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا يقولون ان اصله شجر الارض وعيون الارض
وانت خبير بان هذا لا يسمى عند النحويين اسنادا فهذه مخالفة اخرى لاصطلاحهم اللهم الا ان يريد
ان الفعل يصح بناؤه للمفعول فيسند حينئذ اليهما فيقال فجرت عيون الارض وغرس شجرها وهو قول
بعضهم في تاويل كلام الجزولي ومن هنا يتضح لك باب الاشكال يرد على المصنف وذلك انه
جعل من مثله احسن زيد اخلاقا عنبر عالبا وكفى فجرنا الارض عيونا غالبا فيطلب الفرق وجوابه
ان الاول لا يمكن فيه اسناد الفعل للمفعول بخلاف الثاني واشار بقوله غالبا الى ما ورد من نحو
كفى بالله شهيدا وامتلا الكوز ماء وما احسن زيدا اخلاقا **فان صح الاخبار به** اي بالتمييز **عن الاسم**
الاول الذي هو جزء الجملة الفعلية نحو كرم زيد ابا فان الاب صح لان يخبر به عن زيد **فهو له اوللملابسه**
اي فهو للاسم الاول او للملابسه فيجوز في المثال المذكور ان يكون الاب نفس زيد وان يكون المراد
به ابا زيد وحينئذ فلا بد بصحة الاخبار به عن الاول ان يكون معناه معنى الاول ليصح حمله
عليه اذ قوله فهو له او للملابسه نص على ذلك وانما يريد ان صلح في الجملة لان يكون خبرا عنه سواء
كان في الواقع كذلك او لم يكن لان قصده لا ان يخرج من نحو كرم زيد دارا فانه لا يتصور ان يكون
الثاني هو الاول بخلاف كرم زيد ابا فان الاب صلح في الجملة لكونه خبرا عن زيد واعلم انه اذا كان
حالا ان اريد بالتمييز عين الاول **والا جرد باستعمال من معه عند قصد التمييز** حرصا على بيان المعنى

نحو ان اول الثاني على عينه وعمي به الاول

نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان

المقصود منه بالتنصيص عليه ولم يجب مطابقته ما قبله في الافراد والتثنية والجمع له
رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا في الوحدة فيجعل التمييز مطابقا لما قبله في قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا فاما ان يكون ترك
والتذكير والتانيث لاتحاده بما قبله في المعنى واما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا فاما ان يكون ترك
الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليل والصديق والعدو والمراد
به هنا الجمع واما ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك رفيقا فهو مفرد لفظا ومعنى كذلك وكذا
تجب المطابقة ان لم يقصد معنى نحو كرم الزيدون ابا فانه تجب المطابقة اذا اريد مدحهم اباهم كما يجب
اذا اريد مدحهم انفسهم بانهم لغيرهم ولم يلزم افراد لفظ المميز لا افراد معناه معطوف على جملة الشرط
المتقدمة يعني انه انما تجب المطابقة عند اجتماع عدم الاتحاد وعدم لزوم افراد المميز بسبب كون
معناه مفردا نحو كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم واحدا او كونه مصدرا اختلاف انواعه يعني
ولم يلزم افراد المميز الا افراد معناه او لكونه هو في نفسه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه والاول
يكون نصا لان الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه نحو كثرت لو طابت نوق زيد لبنا ومثال
المصدر كالا يعتب عصيا وخاب الاشقيا رايا وافراد المباين بعد جمع الاسم لو وقع في محذور اولى من مطابقته
لما قبله نحو قال طبن لكم عن شيء منه نفسا وقر الزيدون عينا وحسن العمرون وجها فالافراد في
هذا النوع اولى لانه اخف والجمع موهم بما قبله فاشبه تمييز عشرين فيكون المصنف اختار النوعا
وتتر الزيد ونعيون وجها وحسن العمرون وجوها فالوقع الافراد في محذور لزمت المطابقة نحو كرم
الزيدون ابا بمعنى ما اكرمهم من اب فلا يفهم كونه مميزا هذا النوع جمعا ولو افرد لتوهم ان المراد
كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم ثم هنا بحث وهو انه كيف يمثل المباين بمثل ذلك مع ان المباين
هو الذي لا يمكن الاخبار به عن الاول والاخبار هاهنا صحيح واما الذي كان ينبغي ان يمثل به للزوم
المحذور في المباين نحو قولك نظف زيد ثوبا اذ لو افرد لتوهم ان المراد ثوب واحد ويعرف
المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه واعلم ان هذا التمثيل لقوله وكذا ان لم يقصد فان كلامه هناك
ظاهر كما حللناه وحيث وجبت المطابقة نحو حسن الزيدون وجوها وليس كذلك بل يجوز وهو الاحسن
حسنوا وجها لكن وتخصيصه المسئلة بالجمع معترض فان الحكم كذلك في نحو حسن الزيدان وجها
وهو احسن من قولك وجهين فان قلت المراد الجمع اللغوي لا النحوي قلت هو خلاف المتبادر في عرف
المصنفين فالايهام حاصل ثم المسئلة واقعة في غير جمع لغوي ولا عرفي وذلك انك اذا قلت حسن
زيد عينا ولحية هند شفة كان اولى من ان تقول عينين وشفتين ولعاملين هذا الكلام
الا الثاني ان كان عين الاول وجبت المطابقة وان كان غيره وجبت في سبيلين واستعمل مثلين
وزيد تركها في مسئلة في اجاز ترك المطابقة ضابطها ان يكون معنى التمييز في الواقع واحدا نحو كرم
الزيدون ابا اذا كان ابوهم واحدا او يكون التمييز جنسا لم يقصد اختلاف انواعه نحو الا نقيا
جادوا سعيا وحسنوا رعيا واوجبوا المطابقة ضابطها ان يكون جنسا قصد الى اختلاف انواع
نحو حسن الاشقيا اعمالا او غير جنس وخيف اللبس نحو نظف زيد اثوابا ومعنى هذه المطابقة مطابقة
الواقع لا مطابقة الاسم السابق فان الاسم السابق واحد او يجب ترك المطابقة ان لا يخاف لبس
نحو حسن الزيدان والزيدون وجها ويعرض للمميز الجملة وللمميز المفرد ايضا واهمله المصنف تعرفه
لفظا اما في مميز الجملة فكقولهم الم زيد راسه ووجع بطنه وغبن رايه وكقول الشاعر
علام ملئت الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر وكقول الآخر
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واستشهد ابن هشام عاد الله بقول الآخر
الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد ولا يجيء الاستشهاد به لا على راي المصنف
لانه من تمييز المفرد عنده ولا على راي غيره لانه من تمييز النسبة فيما هي الجملة لا في الجملة وانما في تمييز

الي له

المفرد نكقولهم الاحد عشر الدرهم وكم ناقة وفصيلها لك ويعتقد تنكيره اما بتقدير زيادة ال فيهما
في بينه او بتقدير الاضافة منفصلة لما هو مضاف فيكون نحو الم راسه بتقدير راسا وعلى ذلك
في نحو ملا لباب البر اي لباب من البر وفي نحو كم ناقة وفصيلها اي وفصيلا لها او يؤول ناصبه بمتعد
بنفسه كما قال المبرد في سفه نفسه انه بمعنى ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري يعني
امتهن نفسه اذا اول بذلك خرج عن التمييز وبقي مفعولا به فلا يحتاج هذا التاويل مع اول كلامه
وكذلك التاويلان بعده ولاصلاحه ان يقال ويقدر تعريف الجملة مما يجعل تمييزا باعتبار
المعنى ويمنع من ذلك للتعريف فيعتقد تنكيره او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه او بحرف جر محذوف
كما قيل ان التقدير الم في راسه ووجع في بطنه وغبن في رايه او ينصب على التشبيه بالمفعول به
لا على التمييز محكوما بتعريفه كما وقع في الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فاسند الفعل الى ضمير المراة ثم الحق
ثم نصب الدماء على التشبيه به قال المصنف في الشرح ويجوز ان يكون اراد تهريق الدماء فبنى الفعل
للفاعل ثم قلبت كسرة الراء فتحة وقلب اليا الفا على لغة طي كقولهم في جارية وناصية جاراة وناصاة
وقال شاعرهم نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم وعليه فيكون
الدماء مفعولا به وهذا التخريج مردود لان شرط ذلك عند اهل هذه اللغة تحرك اليا وهي في تهريق
ساكنة ولا يكون منصوبا على التمييز والحالة انه محكوم بتعريفه بل ان قلنا بانه تمييز حكمنا بتنكيره
بناء على ان الالف واللام زائدتان خلافا للكوفيين فانهم جوزوا نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه تمسكا بالظواهر
المتقدمة وقد سلف تاويلها ولا يمتنع تقديم المميز على عامله ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا وغرست
الارض شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا غرست الارض ووافق الكسائي والمازني والمبرد ومنعه الباقون
قيل لانه في الاصل فاعل كما في المثال الاول اذ الاصل طابت نفس زيد او نائب عن الفاعل كما في المثال
الثاني اذ هو في معنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو الفاعل معنى
وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان
مفعولا كان تقديمه على الفعل جائزا فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي
مانع من ان يكون الفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول في جواز التقديم وسلك
ابن الحاجب في تعليل منع التقديم طريقا اخرى فقال ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا لما
انتصب عنه او بما ينتصب عنه سواء كان عن مفرد او نسبة وكان الاصل عنده في نحو رطل زيتا وعشرون
وكذا كان في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت واما حول ذلك عند التفسير لغرض الابهام اولا ليكون
اوقع في النفس لانها مجبولة على التشوق الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته
اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يقتضي ابطال الغرض من جعله تمييزا امتنع
التقديم واما المجوزون ومنهم المصنف فنظروا الى الحاق العامل فاجازوا التقديم عليه قياسا
على سائر الفضلات من حال وغيرها واستند المصنف مع ذلك الى السماع كقوله
رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقول الآخر اذا المرء عينا قر بالعيش
مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما وقول الآخر ضيعت حزمي في ابعادي الامل وما ارعويت وشيبا
راسي اشتعلا وقول الآخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا وقول الآخر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب
بان الابيات كلها للبيت متأولة في المطلوب ولا ظاهر فيه اذ عطفاه في البيت الاول على المرفوع
محذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف والتقدير اذا تحلب عطفاه ماء تحلبا وكذا القول
في البيت الثاني اذ التقدير فيه اذا قر المرء عينا قر بالعيش وكذا عندي في البيتين اللذين بعدهما

ما انتصب عنه

اذ التقدير فيها وما ارعويت واشتعل شيبا راسي اشتعل والقلب نفسا لتطيب بنيل المنى ولكن ابن
هشام خرجها على الضرورة مع امكان تخريجها على ما خرج عليه البيتان الاولان واما البيت الاخير فقبل
فيه ان قائله مجهول وقال ابن السيد الرواية وما كان نفسي كما قال الزجاج وعلى تقدير ان يروى
نفسا بالنصب يمكن ان يكون اسم كان ضميرا يعود الى الحبيب ونفسا خبرها واجمله بعده صفة لم اجد لكن
ربيع تقديم التمييز على عامله ان لم يكنه اي ان لم يكن فعلا متصرفا باجماع فيه خلاف في ذلك انما يكون التمييز
منه عن المفرد نحو عشرون درهما كما يقوله المصنف وغيره وعن زيد طيب نفسا وزيد اكثر الاهن عددا
ولله دره فارسا فان امتناع تقديمه بمثل هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تمييز
النسبة او المفرد وكذا نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو لا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة
والعامل غير متصرف كما يقوله المصنف او لانه من تمييز المفرد كما يقوله غير المصنف وقد يستباح
في الضرورة كقول الشاعر ونارنا لم ير نارا مثلها قد عرفت ذاك معد كلها فهذا ما
اجمع على امتناعه في السعة ولكنه جوزه للضرورة باب
العدد ذكره في باب التمييز مناسب لان من جملة ما يحتاج الى التمييز العدد ولهذه الحكمة بدا بتمييز الاحاد
واخواتها الى المائة لان التمييز المنصوب ولم يبدا بالكلام على اول الاعداد مفسر ما بين عشرة ومائة
وهو من احد عشر حتى تسعة وتسعين واحد منصوب على التمييز اما افراده فلانه انما جاء ليبين الذات
وهو يحصل بالافراد كما يحصل بالجمع فاوثر الافراد لخفته والنصب تمييز ثلاثة ولخواتها باني الجواب
عنه ان شاء الله تعالى واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه تمييزا وانما
هو بدل وقال الزمخشري هو تمييز والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباطا
لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال المصنف وهذا مما ذهب اليه انما يكون لو رايت احرج عشرة
الفا اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها الف ولا باس برايه لو ساعده استعمال لكن قوله
كل قبيلة اسباطا لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب
فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة فاسباط واقع موقع قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا والتمييز محذوف هذا كلام المصنف وقال بعض الشارحين الظاهر ان الزمخشري
اعرف باللغة قلت هذا دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل وذلك ان المصنف لم يقل ما قال
راي من قبل نفسه وانما نقل عن اهل اللغة حتى يكون معارضا لنقل ابن مالك فيتقدم نقله لكونه اوثق
واعرف باللغة واما قال ما قاله في الكشاف غير حاك له عن امام معتبر من ائمة اللغة فيحتمل ان يكون
اجتهد فيه على قولهم ان السبط الولد ولد الولد فهو كانوا اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة منها اسباط لا سبط
واحد فلو قيل اثنتي عشرة سبطا لما استقام المعنى لكن هذا لا يدفع ما نقله ابن مالك لان السبط
وان اطلق على ولد الولد ذكرا كان ولحدا بلا نزاع فانه يطلق على القبيلة من بني اسرائيل والاية يجوز ان
فيه فيكون المراد بالاسباط فيها القبائل لا القبيلة وهذا اما لا يستطيع الزمخشري دفعه لثبوته
نقلا من جهة ائمة اللغة قال صاحب الصحاح والاسباط من بني اسرائيل كالقبائل من العرب قوله
تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا انما انث لانه اراد اثنتي عشرة فرقة ثم اخبر ان الفرق
اسباط وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي عشرة لان التفسير لا يكون الا واحدا منكورا
كقولك اثنتي عشر درهما ولا يجوز دراهم هذا الا انه بحروفه وهو ما يرجح نقل ابن مالك فكيف يدفع
بان الزمخشري اعرف منه باللغة واني يثبت للمدعي كون الزمخشري اعرف من ابن مالك باللغة ولم نقم
شهادة بصحة دعواه وما خالها الا عصبية عجمية اوجبت التحامل على ابناء العرب وعدم التحفظ في القول
نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف ويصد عن جميل الاوصاف واما كون تمييز مثل هذا العدد منصوبا
فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلاثة اسما كالاسم الواحد وتقدم

الاعشر

الاعشار من اضافة المركب الى غير مميزه نحو هذه خمسة عشر زيد بان المضاف اليه اذا كان مميزا هو المقصود
بالاول في المعنى وانما جي به لبيانه فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف اليه اذا كان غير مميز شيا اخر
مغايرا للاول واما العقود فلما مر من انه ان اضيف مع حذف النون فحذفت في حرف من كلمة ليس كون
مستقبل وان اضيفت مع اثباتها فقد ثبتت نون جي بها للدلالة على الجمع وبمائة مجروره اي غير باب
عشرة ومائة الى تسعة وتسعين مجموعا مع ما بين اثنين واحد عشر فنقول ثلاثة اثواب وهكذا الى عشرة رجال
اما اضافته فلان ما بعده من العدد وهو المقصود بدليل ان اسم العدد مبهم يصلح لكل شي فلما قصد
الى تبيينه اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيينه فلو ذهبوا ينصبونه
لصار ما ليس بمقصود كانه المقصود لانه حينيذ تتم الثلاثة مثلا بالتنوين فيشعر باستغنائه
عما بعده ويكون منصوبا والمعنى بالحد عشر وبابه فقد عرف جوابه مما تقدم واما كون مميز هذا
النوع من العدد مجموعا فلقصد التطابق في المعنى ما لم يكن المفسر مائة تجرده غالبا فيقال ثلاث
مائة واربع مائة وهكذا الى تسع مائة ولكنه يستشكل بان الضمير من قوله ما لم يكن يعود الى مفسر
ما بين اثنين واحد عشر فقد دخل العشرة في ذلك فيقتضي كلامه حينيذ ان يقال عشر مائة وهو
باطل كما سياتي وكان القياس في مثل هذا ان يجمع فيقال ثلاث مئات ومئين ولكنهم كرهوا الجمع
لما تكرر في الجمع معنى التانيث لان الجمع في المعنى مؤنث ومائة ايضا مؤنث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى
انك اذا قلت ثلاث مئات امراة فجمعت مائة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان وجمع فيه تانيث
معنى فيجتمع ثلاث تانيثات فيما هو كالاسم الواحد فتركوا جمعه لذلك واشار بقوله غالبا الى ما ورد
من جمع المائة اذا اضيف اليها عدد وذلك قليل كقوله ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم
ويفرد مع مائة فصاعدا فيقول مائة رجل ومائتا امراة والف ثوب والفا درهم وانما اضيف الى
مثل ذلك لوجود مقتضي الاضافة وانتفا المانع منها واما كونه مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوه
في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه عدد في معناه فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل المعنوي الى
اللفظي فاتوا به مفردا لذلك وقد يجمع التمييز معها اي مع المائة كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين
بالاضافة واجاز ذلك الفرا وهو قليل في الاستعمال ومن قال خطا او لا يجوز فمحجوج بالقراءة المذكورة
فان قلت لم قيدت التمثيل بالاية بقراءة حمزة والكسائي قلت لان الباقين يقرؤون بدون الاضافة
فلا يكون فيها جمع تمييز المائة في شي وانما يجعل سنين بدلا فلا يلزم الشذوذ ومن وجهين احدهما
جمع مميز مائة والاخر نصبه فاذا جعل بدلا لا حرج من الشذوذين واستقام الاعراب فيكون منصوبا على
البدلية لعطف البيان كما قال وليثوا سنين قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد
من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين تكون
سنين واحدة من المائة وهي ثلاث مائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان تكون تسع مائة هذا كلامه
قلت لا وجه لتخصيص هذا الاشكال بنصب سنين على التمييز بل هو جار مع خفضها باضافة المائة اليها في
قراءة حمزة والكسائي وقد حكى الرضي طرده في ذلك عن ابن الحاجب فذكر عنه انه قال وهذا الذي ذكره الزجاج
وارد على قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بالاضافة فينبغي عنده ما بينه لا غير وان لم يكن منصوبا
ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان
يكون التمييز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب مع ان
الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قاله
الزجاج انما يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد
له فلا هذا اخر ما حكاه ابن الحاجب وقد يفرد المفسر مع المائة تمييز كقول الربيع بن ضبيع الفزاري

من كلام ر

اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ويفهم من قوله تمييزا ان المجرور الاسمي تمييزا عند
بالاصطلاح واما في اللغة فهو مميز وكلام ابن الحاجب بخلاف ذلك وربما قيل عشرو درهم باضافة العشرين
الى مميزه وخصوصية للعشرين بذلك فانها الكسائي حكى ان من العرب من يضيف العشرين واخواته
الى المفسر منكرا او معرفا كما تقدم واشار المصنف الى المعرف بقوله واربعوا ثوبه وكلا
الامرين اعني اضافة هذه العقود الى مميزها المنكر واضافتها الى مميزها المعرف شاذ عند الجمهور
لا يبنى على مثله قاعدة والثاني ابعد شذوذا من الاول وجئت الوابها فتضمنها حقه الجر واجاز سيبويه
مثل هذا في الشعر واجازه العراقيون سامح ذلك فيقال ثلاثة رجل وخمسة غلامه وثلاثة رجالا
واربعة غلمانا ولا يفسر واحد واثنان استغنا بلفظ التمييز عنهما وذلك لان الفاظ العدد وضعت
للدلالة على خصوصية العدد ولما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا ثلاثة واخمسو ولم يعلم لهم فلما
كان نحو رجل ورجلين يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا
اثنا رجلين لان لفظ رجل كما انه يدل على الجنسية يدل على الوحدة ورجلين كما انه يدل على الجنسية
يدل على الاثنينية وثنتا حنظل في قول من قال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
ضرورة فلا يقاس مثله في السعة على ان ابا زيد حكى انه سمع شهرت فذحاوا ثنتيها اي وانثى فقيحوا اشتر
انثى من البصرة لكن ذلك شاذ واعلم ان الصائغ ما من توجيه استغنائهم عن تمييز واحد واثنين
لا يتاتى في مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما ابو زيد ولا يجمع المفسر جمع تصحيح واستعمالا الكثير من غير
بابه فما عل ان ذكر استعمال غيره الا قليلا اعلم ان حق المفسر بهذه الاعداد ان يجمع فيه اربعة امور
واحد باعتبار الاعراب وهو الخفض وثلاثة باعتبار المعنى والصيغة احدها ان يكون جمعا لا مفردا
ولا اسم جمع ولا اسم جنس لان العرب عاملتها معاملة المفردات الا انهم يضيفونها ولجيد فيه
عليها ضمير الواحد ويخبرون عنها ويشيرون اليها ويصفونها كما يفعلون بالواحد سواء قلنا لو ركب
والركب سائر وهذا الركب القادم والثاني ان يكون الجمع جمع تكسير لا جمع تصحيح والثالث ان يكون
بناء قلة لا بناء كثرة ويستثنى من كل من هذين الامرين ثلاث مسائل فاما مسئلة التصحيح فاحدى
المستثنيات منها نحو سبع سموات وسبع بقرات مما اهمل فيه غير جمع التصحيح والثانية نحو سنبلات
في سورة يوسف عليه السلام مما جاور ما اهمل فيه غير جمع التصحيح وهو سبع بقرات والثالثة سبع
غرفات وسبع كسرات مما له جمع تكسير ولكنه بناء كثرة فهذا يكون تمييزه بجمع التصحيح وان كان له جمع
تكسير لانه صيغة كثرة وانهما انما استغنوا بالغرف والكسر عن بناء القلة فهو كذلك نظير
رجال الا ان الجمع الموضوع للقلة اولى منه ذلك واما مسئلة الكثرة فاحدى المستثنيات منها مسئلة
رجال ونحوها مما اهمل فيه جمع القلة والثانية مسئلة قروء وهي مما جمع قلته شاذ قياسا اذ الاقرا شاذ اي ولا تصحيح ...
من جهة ان افعلا لا يكون جمعا لفعل المفتوح الفاء الساكن العين الصحيحها الا شذوذا والثالثة
مسئلة ثلاثة شسوع وهي مما جمع قلته شاذ استعمالا لا قياسا اذ الاشساع وان كان جاريا على القياس
لانه جمع فعل بكسر الفاء وسكون العين الا انه قليل الاستعمال واذا تاملت هذا الفصل علمت انه
اهمل في الاصل مسئلة ثلاثة قروء وسيلم سبع سنبلات ومسئلة ثلاث حجان واربع كسرات
وظاهر كلامه في الاصل والشرح ان باب مفاعل بمنزلة جمع القلة في صحة التمييز به مطلقا ومقتضى
القياس والاصل ونكر من جملة ما وقع له في الشرح ان باب مفاعل يقدم على بناء التكسير الذي هو بناء
كثرة وثلاث مصاحف افصح والكثر من ثلاث صحف وهذا شاذ اخر ولا يتبع ثلاثة كلاب ونحوه مما وقع
التمييز فيه جمع كثرة مع ان لمفرده جمع قلة كثيرا لاستعمال ثلاثة شساع من كذا فيكون على ارادة من
التبعيضية خلافا للمبرد فانه قال بان ذلك مسوغ لورود جمع الكثرة مفسرا قال المصنف ولو جاز
هذا لم يكن يختص في المجيز بجمع القلة لان كل جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا المعنى فيلزم اطراده وهو لا

لا يطرد

يطرد وان كان المفسر اسم جنس او اسم جمع فصل بمن نحو ثلاثة من التمر وخمس من النوم قال تعالى فخذ اربعة
من الطير وان ندر بضافة اليه نحو تسعة رهط فليس بقياس دون خمس ذود وثلاثة نفر خمس سوغ لم يقس عليه
واتفقوا على اطراد ثلاث مائة ونحوه ومائة اسم جمع قال في الارتشاف واتفقوا على انه لا يقال ثلاثة بشر ولا ثلاثة
قوم ويغني عن تمييز العدد اضافته الى غيره لانك اذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العدد من المنسوب
اليه ولا تقول عشرو زيد الا لمن يعرف زيدا او عشريه كما انك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا
فصل في خالف الثاني العدد وحذفها منه حذف تا الثلاثة واخواتها ان كان
واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة نحو ثلاث فتيات او مجازا نحو ثلاث ليال وفي هذا الكلام من المصنف فوائد
حسنة منها ان وضع الاعداد بالتا هو الاصل بحذف تا الثلاثة ولم يحتج الى ان يقول ان التا تثبت مع المذكر
لانه نص على حذفها مع المؤنث في تلك المسائل فينبغي الامر في غيرها على ترك الحذف ويدل على ان اصل
الاعداد ان تكون بالتا ان العرب اذا قصدت بها مجرد العدد من غير ملاحظة معدود مخصوص
جعلوها بالتا نقول ثلاثة نصف ستة ومنها ان المعتبر في التذكير والتانيث حال الواحد لا حال الجمع
المعدود فلهذا نقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة سجلات دون ثلاث وكذا نقول ثلاثة بنات لبون وثلاثة
بنات مخاض وثلاث بنات عرس لان الواحد اصطبل وسجل وابن لبون وابن مخاض وابن عرس وكلها مذكر
وهذا الحكم انما هو في الجمع المستعمل بخلاف اسم الجنس واسم الجمع كما سياتي ومنها ان الاعتبار في الواحد
بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتا ومنها ان التانيث في هذا الباب لا فرق بين
الحقيقي منه والمجازي بخلافه في اسناد الفعل الى المؤنث فانهم جعلوا ذلك حكما يخصه كما مر او كان المعدود
اسم جنس او اسم جمع مؤنثا مثال الاول ثلاث من النحل او من البط قال ابن هشام ولا ثالث للمثالين
لان الباقي اما واجب التذكير وهو ستة الورد والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما ذو لغتين
وهذا النوع هو بقية الالفاظ ومثال اسم الجمع ثلاث من الشوق او من الابل او من الذود غير نائب عن
جمع مذكر وهذا واقع في اسم الجمع واذكر منه احترازا فان هذه الكلمة نحو على المذهب المختار اسم جمع على زنة
افعال لا واحد لها من لفظها فثبتت على وزنه افعلا بتوسط الابعين المرتبتين وهي نائبة عن افعال تكسير شي
ولو وقع مثل هذا في اسم الجنس لكان حكمه كذلك لكن لا يحضرني الان منه شي ولا مسبوق بوصف يدل
على التذكير نحو عندي ثلاثة ذكور من البط فلو كان الوصف الا بعد لالة لم يحط التذكير بخصوصه لم يكن
يستقيم نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث وكذا اذا كان دالا على
التذكير وهو غير سابق لا يعتبر نحو عندي ثلاث من البط ذكور وربما اول مذكر بمؤنث نحو ثلاث شخوص
تريد نسوة وعشر ابطن تريد قبائل ومؤنث بمذكر نحو ثلاثة انفس اي اشخاص ونسمة وقائع اي مشاهد
يجري بالعدد على حسب التاويل فتحذف التاء لتاويل المذكر بالمؤنث وتثبتها في العكس كما رايت في المثل
لكن تاويل المؤنث بالمذكر اقيس من جهة انه تاويل الفرع بالاصل ففيه تغليب حكم الاصل وتاويل المذكر بالمؤنث
احسن لما اعتضد به العدد من ترجيح المعنى وان كان في المذكور ولو كان الى المعدود لكان اوضح
لغتان سواء كان المعدود وجهان نحو احوال وسبل فان كلا من الحال والسبيل فيه التذكير والتانيث او اسم
جمع كالبقر فانه يذكر ولم يذكر الاكثرون فيه الا التذكير وحكى صاحب المحكم فيه التانيث او اسم جنس
كالنخل بالحا المهملة فالحذف والاثبات سيان تقول ثلاثة احوال وسبل على التذكير وثلاث على التانيث
وثلاث من البقر وثلاث كذلك وثلاثة من النخل وثلاث كذلك ايضا ثم التسوية انما هي في اصل الجواز
والا فقد يكون التانيث افصح فيكون ترك التا ارجح كالدرع والسوق والعنكبوت تقول هم درع مفاضة
وسابغة وسويقة وتمددت السوق وقال تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وقالوا في التذكير
درع سابغ وسوق كاسد وقال الشاعر كان العنكبوت هو ابتناها وتكن التانيث هو اللغة
الفصحى وقد يكون الامر بالعكس اي يكون التذكير افصح فيكون اثبات التا ارجح كالحال حين العدد قبل وحق

تذكيره وليس كذلك فقد جا الوجهان في الحديث المومن ياكل في معى واحد والكافر ياكل في سبعة امعا بالتانيث
اولا والتذكير اخرا وكالصراط لم يرد فيه في التنزيل غير التذكير نحو اهدنا الصراط المستقيم وسمع تانيثه
في غير التنزيل قليلا وقد لا يترجح احد الامرين فيستوي رتبة الوجهين كالصواع قال الله تعالى ولمن جا به
ثم استخرجها فتقول ثلاث صيعان وثلاثة صيعان على السوا وقد يكون في المفرد التذكير والتانيث
ولا يكون في العدد الا احد الوجهين لكونه لا يميز الا بالجمع وكون العرب حصروا كلامهم المذكر والمونث بجميع
بجمعه وذلك نحو لسان جمعه في التذكير على السنة وهي لغة التنزيل يوم تشهد عليهم السنتهم وفي لغة التانيث
السن وبعد ايعلم خطابي مثل هذه المسئلة بجمع لسان **وان كان المذكر وصفة نائبة عن الموصوف اعتبر**
غالبا حاله **لا حاله** كقوله تعالى من جا بالحسنة فله عشر امثالها في الاستعمال صفة نائبة عن الموصوف اذ يجوز حسنات
اي فله عشر حسنات امثالها فحذف الموصوف ونابت الصفة عنه ولو اعتبر حاله لم يحذف التا من عشر ولو اعتبر حالها
لان تا العدد دبافية لان الامثال جمع مثل وهو مذكر وتقول رايت ثلاثة ربعات ان اردت رجالا وثلاث ربعات
ان اردت نسا واحتزر بقوله غالبا من صنيع بعض العرب في اعتبار الصفة لا الموصوف **فصل**
فلحذف ان اردت دنسا واحتزر بقوله غالبا مما لم اذكره على سبيل الاستطراد **يعطف العقود**
في الكلام على العدد اذا استعمل مع العطف او التركيب والتسعين والثمانين والتسعين **على النيف** وهو الزيادة
واخوانه من الثلاثين والاربعين والخمسين والستين والثمانين وكل ما زاد على العقد فهو نيف
وعينه واو الا انها قلبت يا كميت وقد يخفف بقول العرب نيف ونيف وما به ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف الى ان
حتى يبلغ العقد الثاني كذا في الصحاح ووقع في كتاب الزيادي التنفيس اكثر العرب بما بين الواحد الى الثلاث
يقولون له نيف وسبعون وقد نيف الرجل على السبعين وقد سمعت ابا زيد وحده يقول النيف ما بين
الواحد الى التسعة قال وكذلك نتكلم به العرب يقولون له على نيف وثلاثون يعنون ما بين الواحد
والثلاثين الى التسعة والثلاثين ويقولون قد نيف على الاربعين يعنون ما بين الواحد الى الاربعين
الى التسع والاربعين فان **قلت** عطف العقد على النيف يشترط ان يكون بالواو نحو احد وعشرون
قلت ذكر ابن هشام في المغني ان الواو نفيه احرف العطف كما ذكر ابن هشام في المغني
وهو من جملة الاحكام التي ينفرد بها الواو عن بقية احرف العطف وغيره نعته مع عدم الارادة للترتيب
انما يكون هذا عند الارادة ونوع العقد والنيف دفعة واحدة او غيره نعته مع عدم الارادة للترتيب مع
والا فلا مانع من ان يقال فتحصت منه ثلاثة فعشرين او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع
الفور او التراخي فانه لا حاجة الى التقييد بالواو لان حكم العطف في ذلك جار على ما هو مقرر في باب
النسق **وهو** اي النيف **ان قصد التعيين واحد** والعلم عليه وهو بعد وحدا وحدة اي الفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد **او احد** بابدال الواو همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة وهذان
اللفظان اعني واحد امترادفان لكن الاول يستعمل نيفا وغير نيف وبعدها يستعمل في التركيب دون العطف
نحو احد عشر والثاني لا يستعمل منفردا الا في التنبيه نحو احد وعشرون وامتنع الاضافة فيستعمل
لغير التنبيه سطر استقول جا احد القوم ورايت احدهم **واثنان وثلاثة وواحدة او احدى** بقلب الواو
همزة لكن العدول في ذلك قياس عند المازني كما شاع ومثله عند غيره والعدد الاكثرين للتانيث
وقيل الالحاق وزال التنوين في مثل احدى عشرة للتركيب فتقول في العطف احدى وعشرين بالتنوين
كذا نقل ابن هشام **واثنتان وثلاث** ثم تقول اربعة وخمسة **الى التسعة في التذكير واربع وخمس الى تسع**
في التانيث وان لم يقصد التعيين فيهما اي في التذكير والتانيث **فبضعة وبضع** بكسر البا الموحدة
على المشهور وبعض العرب يفتحها ومقتضى هذا الكلام ظاهرا انه يجوز ان يكنى ببضعة عشر وبضع
عشرة عن احد عشر واحدى عشرة وما فوقها الى تسعة عشر وتسع عشرة والذي يظهر انه لا يصدق
على ما دون ثلاثة عشر وثلاث عشرة بل يصدق على ما فوقها الى نهاية المركب لا غير ويدل على ذلك امران
احدهما حكم العرب لها في التذكير والتانيث بحكم الثلاث وما فوقها الى التسع تقول بضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امراة وبضع وعشرون او ثلاثة وبضع عشرة امراة ونحو ذلك مع المذكر وتذكرها مع المونث

اواحدي

لا يعمل الا ثلاثة واخواتها ولو صح ان يكنى به عن الواحد والاثنين لكان قياسه ان يجري فيها على القياس لان المكني
يجري في مجرى المكنى عنه وثانيهما النقل ففي الصحاح وهو اي البضع ما بين الثلاث الى التسع تقول بضع سنين
لا يقال فيما تحت الثلاث فلا يقال للواحد والاثنين وفي كتاب الزيادي ايضا كذلك ان البضع ما بين الثلاث
الى التسع ثم ساق مسند الى الشعبي قال لما نزلت الم غلبت الروم الى في بضع سنين قال المشركون لابي بكر
الا نري الى ما يقول صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال صدق فخاطروه على قلائص وجعلوا الاجل ست سنين
فجاءت الست ولم تظهر الروم فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله يا ابا بكر كم البضع قال
ما بين الثلاث الى التسع قال فمثل معنت التسع تجد قال لا قال له اذهب فزايدهم ثم في الخطر وماددهم
في الاجل فتزايدوا وقالوا صبي الى تسعها وجعلوا الاجل تمام تسع سنين فلم تات التسع حتى جاءت الركبان من الشام
تخبر بان الروم ظهرت على فارس انتهى لكن نقل بعضهم من حواشي ميرك ان البضع من الواحد الى عشرة ومن
احد عشر الى عشرين **ويستعملان ايضا دون تنييف** كقوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وقوله تعالى
ايه الروم في بضع سنين **ويجعل العشر مع النيف** سوا قصد التعيين او لم يقصد **اسما واحدا مبنيا على الفتح**
نحو احد عشر وبضعة عشر وثلاث عشرة وبضع عشرة لما بناه وفلتضمنه معنى حرف العطف وبني على حركة لانه
معرب في الاصل وكانت فتحة طلبا للتخفيف **ما لم يظهر العاطف** فيمتنع البنا العقد فتعقبه حينئذ كقوله
كان بها البدر ابن عشر واربع اذا هبوات الصيف عنه تجلت الهبوات بالبا الموحدة جمع هبوة على
زنة تمرة وهي الغبار وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ مفردا منصوبا او مجموعا مجرورا
وزعم ابو حيان انه لا يظهر العاطف الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد انشد ابن
الشجري في اماليه لعروة ابن الورد لبيعه ، ويترب الى خمس وعشر ، ثم ثالث له الغتان فوساء ،
ولتا الثلاثة والتسعة وما بينهما من الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية **عند عطف عشرين واخواتها**
من ثلاثين الى تسعين عليها **ما لها قبل النيف** وهو العدد الزائد على العقد المذكور من حمو والاحسن
التنبيه بتعبيضه المعدد اي قبل كونها نيفا فتحذف تاوها في التانيث وتثبت في التذكير فتقول
ثلاث وعشرون امراة وثلاثة وعشرون رجلا وهذا الكلام الذي بعده ولتا الثلاثة وما بينهما
قبل النيف سا فظ في بعض النسخ وهو الصواب لانه مما ذكره اول الفصل عنه فان قلت وايضا
فانه لم يذكر حكم النيف في حالة التركيب بالنسبة الى التذكير والتانيث قلت يغني عنه قوله بعد هذا
الكلام **ولتا العشرة في التركيب عكس ما لها قبله** اي تثبت التا مع المونث وتحذف مع المذكر ووجه
اغنا هذا ما ذكر في السوال ان تخصيص العشرة بانعكاس حكمها في التركيب يوذن بان النيف المصاحب
لها باق على حاله فتقول ثلاثة عشر للمذكر وثلاث عشرة للمونث فحكم التا الثلاثة بالنسبة الى الحكم
لا الى النيف كما رايت **وتسكن شينها في التانيث الحجازيون** كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا والصنف قوله شينها عائد الى العشرة المختومة بالتا فيخرج بها هذا
القيد وليس هذا القول وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا لان ذلك حكم على العقد هذا العدد من
حيث هو اصح الا التقييد كونه بالتا وانما قال في التانيث لانها في التذكير مفتوحة بلا خلاف **وتكسرها التميميون**
قال ابن عطية قرا ابن وثاب وابن ابي ليلى وغيرهما فانفجرت منه اثنتا عشرة بكسر الشين وروي ذلك عن ابي
عمرو والمشهور عنه السكون **وقد تفتح** اي في التانيث وبها قرا الاعمش اثنتا عشرة عينا وذلك هو الاصل
قاله الزمخشري هو لغة **وربما سكن عين عشر** مع التركيب استثقالا لتوالي الحركات في احد عشر وثلاثة عشر
ونحوهما وبعض ذلك لاسدي القياس من بعضهم فقراه هبيرة صاحب حفص اثنا عشر باسكان العين
استدل من قراه ابو جعفر بن القعقاع احد عشر كوكبا لان في ذلك جمعا بين ساكنين على غير حده كقولهم
حلقتا البطان فان قيل كيف جاز ساكنين في كلمة الا اسم قلنا ان اجاز التسكين ما هو وهي تعيا لوالي
هذا الحد ولعل التسكين لافادة المبالغة في الامتزاج **وكذا الفا في مركب ما دون ثلاث عشرة احد عشر**

بابدال الواو ايضا همزة واثني عشر وفي نحو احدى عشرة
بابدال ولو وجد همزة شذوذا لكنه فصيح في الاستعمال فانه يجوز ابدال الواو المكسورة
لكنه فصيح به استعمالا بلا نزاع وشاذ قياسا عند الجمهور لا عند المازني واثنتي عشرة ومما سواه مشهور وهو انه كيف نقل
همزة كاشاح في وشاح وارث في ورث وقد مر واثنتي عشرة في احدى وثنتي عشرة وفيه جمع بين علامتي تانيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه ان الف
احدى عشرة وثنتا عشرة وفيه جمع بين علامتي تانيث فيما هو كالكلمة الواحدة ولذا لم يسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء فانها لو
التانيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم يسقط في جمع التصحيح وليس بها لتانيث المصادر لمعنى فاما اثنتان
حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفان وجفنات وليس بها لتانيث المصادر واجاب المصنف بان العلامتين في احدى
فانه بني على التاء ادلا واحدة لهما نعتها فكان كالاصل واجاب واما اختلاف المعنى فلان الف احدى
عشرة مختلفان لفظا ومعنى اما اختلاف اللفظ فظاهر واما اختلاف المعنى فلان الف احدى
لتانيث وتا عشرة للدلالة كبرو جامت له مع اجتماع علامتي تانيث فيخرج منه عن اثنتي عشرة
وفيه بحث وربما قيل وحد عشر على الاصل في ابدال الواو على حالها من غير ابدال فهو شاذ واستعمالا
فصيح قياسا ووحد عشرة وواحد عشر على اصل العدد لانهم اذا عدوا وابهما خصوا الواحد بالمذكر
والواحدة بالمؤنث والجواب عما يجمع بين علامتي تانيث في واحدة عشرة باختلاف معنيهما على
طريقة المصنف كما مر واعراب اثنا واثنتا ان لو نزع ما بعده ما وقع وما قبل النون بعطف اعرابا لمحل
بنا ولذلك الا يضافات تزوجوا الاضافة مع ثبوت النون مثل قوله فكفا مع ما قام بهما بخلاف اخواتها
نهال احد عشرك وثلاثة عشر زيد لنقد ان مانع الاضافة وتوضيح ذلك ان تقول هذا المركب صدر
ويجز فاما عجز فبني لتضمنه معنى الواو كما سبق فلا فرق بين اثني عشر وواحد عشر واخواته في بنا العجز
لتحقق العلة المقتضية للبنا في الكل لشبهه بالحرف واما بنا الصدر في احد عشر وثلاثة عشر وما
بعدهما من اخواتها فلوقوع العجز فيه موقع تا التانيث وهذا في اثني عشر منتف لانه اقيم مقام التعريب
تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم من اضافته دون اخواته وقد علم ان ما قبل النون ليس
محل بنا وانما هو محل اعراب بالاستقرا فاعرب اثني عشر لذلك وخالف ابن درستويه وابن كيسان نقالا
نعم بني كاخواته صدرا وعجزا واختلاف اخر الصدر باختلاف العوامل انما اعراب نورد عليهما وقد يجري
ما اضيف منها ايس هذه الاعداد المركبة مجرى بعلبك نحو احد عشرك مع احد عشر زيد فينبغي
العدد مفتوحا ويعرب اخر العجز بالعوامل كما يفعل ببعلبك اذا دعت حاجة الى اضافته لا يقال
بعلبك فيه لغات فلا يجيء التشبيه لعدم افادة المراد لانا نقول انما نبينها لشيء فيها هو
الغالب فيه والمشهور وما ذكرناه من اعراب بعلبك على العجز وتركيبه صدره هو المشهور فيه والمشهور
فيه فلا جرم ان التشبيه حسن ثم ذكر في حجة الجمهور وقد يجري ايضا ما اضيف من هذه الاعداد المركبة مجرى
او ابن عرس فيتسلط العامل على الجز الاول ويجر الثاني بالاضافة فتقول هذه احد عشرك بضم الدال وكسر
الرا وكذا في البواقي وحكى الفراء انه سمع ابا فقعس الاسدي وابا الهيثم العقيلي يقولان ذلك وقاس
على الاول وهو جعل المركب كبعلبك عند اضافته خلافا للاخفش فانه لا يجيز القياس عليه واستحسنه وقال
ابن عصفور اذا اضيفت هذه الاعداد المركبة فالاصل فيها ان يعرب الاسم الثاني ويبقى الاول على بنائه
ووجه ذلك ان الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب فجعلها مذهب اليه الاخفش هو الاصل والى الثاني هو
جعل المركب عند اضافته كابن عرس خلافا للفرا فانه اجاز ذلك دون ان يستند الى السماع الذي حكاه وحكى ابن
عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين وفي بعضها عن الفرا انه سمعه من ابي الهيثم وابي فقعس
ولا يجوز باجماع ثماني عشرة باضافة الصدر الى العجز الا في الشعر كقوله كلف من عنائه وشقوته ابن ثماني
عشرة من حجته وحكاية الاجماع في هذه المسالة غير جيدة لانه لا اجماع اذ الكوفيون كانوا يجيزونه
في النثر والبصريون يمنعون ثماني عشرة والمسالة في كتاب الانصاف لابي البركات ابن الانباري وبا الثماني
في التركيب مفتوحة لانها باقبلها كسرة وجب لها الفتح لان عجز المركب كتا التانيث وما قبل تا التانيث مفتوح

لانها

لانها تشبه الف التانيث فكذلك ما قبلها ما اشبه تا التانيث يجب ان يكون مفتوحا والفتحة على اليا
حقيقة فتحلها الياء كما في رايت قاضيا وقاضيك ثم اهدا اليا الثماني ثابتة لانها صحت اكثر من
اصلين وهذه اليا في الغة انها في التقدير كالعوض من الحدي ياي النسب فتكون اليا المحذوفة
كياشام ويمان وتلك زائدة بلا تردد او ساكنة على سبيل التخفيف مع ثقل الكلمة بالتركيب واذا جاز
اسكان اليا في مثل قوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا
مع ان فتحها فتحة اعراب والاعراب يحافظ عليه لدلالته على المعنى ولذلك لا يتقل الى ساكن قبل حرفه في
في نحو المنقوص فاسكان يا ثماني عشرة اجود او محذوفة لزيادتها وطول الاسم بعد كسرة باقية على النون
لتدل على اليا المحذوفة كما في قولك جاء القاضي اذا حذفت اليا او بعد فتحة على النون ورتبها المصنف
على ما ينبغي لها ولو نسبه عارضان المنقول وضعف الثاني فيه لكان حسنا لكن زعم الرضي ان فتح النون
بعد حذف اليا اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر بركبة مع العشرة وكانه رأى بقاءه
اليه اتباع ما ابداه من العلة وظاهر كلام الجماعة انها على الترتيب على نحو ما حكاه المصنف وقد تحذف
اليا اي وقد لا تزاد بل تكون الكلمة قد بنيت او لا على فعال لا على فعالي فيكون كصباح ونجاح ولا حذف حينئذ
بل يكون مبنية على هذه الصيغة فالمراد بالحذف عدم الاتيان باليا لا اختزالها من كلمة كانت فيها وكثيرا
ما يطلقون الحذف على مثل هذا المعنى في الافراد لا في التركيب ويجعل الاعراب في متلوها وهو النون التالية لالف
كقول الشاعر لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات
بفتح النون وقد يقال ذلك برباع بفتح الرا وشناح بشين معجمة مفتوحة فنون فالف فحا مهملة بمعنى طويل
فيقال رجل شناح وبكر شناح وبكرة شناحية فيجعل الاعراب على العين وكذا يفعل في رباع ثمان والرباعي
الذي يلقي رباعيته اي سنه التي بين الثنية والناب والثنا رباعية والرباع الداخل من الغنم في السنة
الرابعة ومن البقر ودوات الحافر في السنة الخامسة ومن ذوات الخف في السنة السابعة واليا في هذه الكلم
الثلاث زائدة وكذا الالف وهو اعني الالف في التقدير عوض من يا احدى كما في الثاني والثاني يكون فيهما فرق
من وجهين احدهما ان ذلك نسب محقق وهذا لفظ النسب ولا نسب كان ياكرسي كذلك والذي اوجب هذا
التقدير المحافظة على ما ثبت من اختصاص وزن فعال بالجمع فاذا ورد ما ظاهره خلاف ذلك يؤول على انه
صيغة عرضت للكلمة لم توضع عليها الكلمة ابتدا والثاني ان اصل يمان وشام جائز ان ينطق به اذ كان
خفيفا وهو الاصل ولا كذلك هذا وقد ظهر بهذا الذي قررناه وجه لغة من حذف اليا اصلا لان
الاصل في موازن فعالل ان يكون جمعا كدراهم فلما جا بعضه في المفردات حذفت اليا احيانا عنه متنطقة
لتزول تلك الصورة وتلحق الكلمات باوزان الاحاد وجوارٍ كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قرا
وله الجوار المنشآت وقرا بعض السلف ومن فوقهم غواشٍ بضم الشين لكن هذا يكون شاذا لانه جمع
مخفوق لكنه حمل على شناح ورباع وشبه كقراءة من قرا وجنى الجنتين دان الاني هو صال الجحيم بضم النون في الاول
واللام في الثاني هذا على تقدير ان يكون صال مفردا ولا يجوز ان يكون على هذه القراءة جمعا حملا على
اللفظ في المبتدا وعلى المعنى في الخبر وقد يستعمل احد استعمال الواحد في غير تنبيه وهو ان يكون معه
عدد اما بعطف او تركيب فاستعماله كالواحد على الوجه الذي كقوله قل هو الله احد وان احد من المشركين استجارك
وقال الشاعر لقد ظهرت فلا تخفى على احد الا على اكمه لا يعرف القمرا ولكن يجب ان يعلم ان قلة هذا
نسبية لا حقيقية فانه في نفسه كثير ولكنه بالنسبة الى استعماله عددا زائدا على العقد قليل ومفهوم قوله في غير
تنبيه تقتضي عمومه انه يجوز ان يستعمل عددا غير نيف فيقول احد اثنان ثلاثة وهذا لا يجوز البتة ويغني
احد بعد نفي او استفهام عن قوم نحو فما منكم من احد عنه حاجزين او شبهه نحو يا نسا النبي لستن كاحد من
النسا هكذا امثل المصنف للقسمين وتبعه الشارح واما التمثيل الاول بالاية فظاهر حسن لان الاستغراق
حينئذ في الجموع ويلزم من انتفا الحجز عن الجمع مع تظاهرهم بالكثرة انتفاوه عن الاثنين والواحد لان كل

منهم واما تمثيله للثاني بالاية الثانية
فاذا لم يستطيعوا ان يعجزوا فكيف يستطيع الاثنان او الواحد منهم لا ينتفي عن كل فرد مماثلة كل فرد والمراد اما الاول
فيشكل لانه اذا نفي عن الجمع مماثلة الجمع في الفضل لم يلزم ان ينتفي مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة اي لستن واحدة منكن
الثاني دون الاول ينتفي ان يعدد وليس مثل فاجلدوهم لا بمعنى واحدة لا بمعنى نسوة كما ادعاه فتامله واعلم ان النحويين
ويكون احد من قوله كاحد من النسا بمعنى واحدة لا بمعنى نسوة اصلية وان المستعمل في العدد همزته
يقولون في احد هذا المستعمل في النفي والاستفهام ان همزته اصلية وان المستعمل في العدد همزته
منقلبة عن واو كما تقدم تشما وجه لتخصيص المصنف له بالنفي والاستفهام بل والنهي كذلك
ايضا نحو لا يلتفت منكم احد مخالف ويجوز في العوف وهذه هي التي ينص عليها بعد بقوله ويختص بعد نفي
او نهي او شبههما بعموم من يعقل **وقد تجرد عنها جيبه** اي حين اذ تعين عن قوم او نسوة بعد نفي
او استفهام فان حقه ان يكون نكرة وتعريفه اذ ذاك نادر كقوله . وليس يظلمني في وصل غانية
العمرو وما عمرو من الاحد . وقالوا ما انت من الاحد اي من الناس **وايا تمل احدي في غير تنيف**
دون اضافة نحو انها لاحدي الكبر **وقد يقال لما يستعظم مما لا نظير له هو احد الاحدين واحدي**
الاحد بكسر الهمزة من الجمع على دون يسكن ونحوها لحادي عشر كما يقولون هو داهية من الدواهي
قال ابو حيان متابعا للزمخشري في تفسير قوله تعالى لتكونن احدى من احد الامم تفضيلا
على غيرها قال ابو حيان كما قالوا هو احد الاحدين وهي احدى الاحد يريدون التفضيل في الدهر
والعقل بحيث لا نظير له قال . حتى استثاروا بي احدى الاحد . ليثا هزبرا ذا سلاح معتد .
وعبارة الزمخشري نظرا لان اللفظ الذي ثبت استعماله للمدح احد واحد مضافين الى الجمع الماخوذ
من لفظهما واستعمالهما اللذين في المضاف الى اللفظ الوصف كقولك هو احد العلماء اما في اسماء الاجناس مثل الامم
ففيه نظر ويحتاج الى نقل وقد ظهر ان تمثيل ابي حيان بالبيت ليس على الذي في الاية الكريمة ثم في قوله
وهي احدى الاحد ما يشير الى ان هذا اللفظ خاص بالمؤنث كما ان هو احد الاحدين خاص بالمذكر وهو مخالف
لما في التسهيل فان قلت كيف يجوز احدى الاحد مع انه للمؤنث على المذكر فيقال هو احد الاحد قلت
لان المراد بها داهية واحدة من الدواهي ومثله يحمل على المذكر فيقول هو داهية من الدواهي واحد الاحدين
المراد به احد الدواهي ولكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العاقل وان لم يكن عاقلا في قال هو احد
الاحدين فقد راعى مطابقة لفظ هو واحدة الدواهي فلذلك اتي باحدي لان المعنى اما اللفظ فلا
ولكنها انشه في اللفظ الف التانيث واضافها الى جمع المؤنث وهو الاحد بالكسر او الضم كما مر **ويجمع احد**
بعد نفي محض اي غير مشوب بشائبة اثبات نحو ما في الدار من احد احترازا من نحو ما زال فلا لم المصنف
والخلاف يحكي منها اعني في ما زال ونحوها فقيل بالمنع مطلقا كما رآه المصنف وهو في المغني وهو الصحيح
وقيل بالجواز مطلقا وهو قول هشام وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع وهو قول الكسائي
او نهي نحو ولا يلتفت منكم احد **او شبههما** اي النفي والنهي نحو هل تحس منهم من احد وهو الاستفهام نحو هل احد
يقول ذلك والنفي لا يقول ذلك احد **بعموم من يعقل** والمدخل فيه لغيرها قل ومن ثم يقال في ما جاءني
احد الا حمار ان الاستثناء منقطع **لازم الافراد دائما والتذكير** غالبا ايد بل في له . وليس يظلمني في وصل غانية
الا كعمرو وما عمرو من الاحد . ولكن المصنف بنى على ان احد اقسام وان هذا من اول القسمين كما تراه
وذلك لان كلام ابن هشام اقتضى ان لاحد استعمالات ثلاثة احدها ان يكون عددا وهذا القسم هو الذي
جلب الكلام في القسمين الاخيرين استطرادا وثانيها ان يكون بمعنى قوم او نسوة فانه يختص بالنفي
والاستفهام وثالثها ان يكون عاما في جميع ما يعقل وانه يختص بالنفي المحض والنهي وشبههما وليس
الامر كذلك بل الواقع انهما قسمان فقط وان الثاني هو الثالث وان اختصاصه بالرجال او بالنساء
عارض للقرينة الا ترى الى قوله تعالى من النساء وان الخطاب في فما منكم من احد للرجال وهم الذي
من شانهم ان يحاموا عن حجرو وتظهر ان تقول ما جاءني احد من الرجال واحد عام بوضعه في العاقل

فلما

فلما خصصته بقولك من الرجال اختص بهم ونفي على عمومه فيما عدا النساء وهم افراد الرجال وقد ظلمنا كله
فيما مثل هذا على ان الجماعة يقولون ان احد المستعمل في العموم غير احد المستعمل في العدد في التقدير وان كانا
في اللفظ وان ذا العموم مادته همزة وحاء ودال والعدد ركيب مادته واو وحاء ودال وكلام المصنف ربما اوهم
الاتحاد **ولا يقع في ايجاب يراد به العموم خلافا للمبرد** فانه اجاز ذلك نحو لعنيت احدا الا زيدا وفاقا للشارح
اجاز المبرد جاء كل احد ومنع ذلك غيره وقال سيبويه ولا يجوز لاحد ان يضعه موجبا فان قيل لابن كوكو
من كلامهم جاء كل احد فالجواب ان احدا هنا بمعنى واحد وليس هو المختص بالنفي فان قيل هذا لا يكون
عاما وهو في كل احد عام فالجواب ان العموم مستفاد من كل **ومنه عريب** بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة
مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة من الاعراب وهو البيان ومنه الثيب تعرب عن نفسها فاذا قلت
ما فيها عريب فالمراد ما فيها من يعرب وفعيل بمعنى مفعل وهو قليل كاليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع قال
امن ريحانة الداعي السميع . وجوز بعضهم ان يكون المراد ما فيها منسوب الى يعرب بن قحطان قال ابن هشام
ويقال ايضا ما فيها معرب تريد بقال عربت قلت الكلام في الالفاظ التي لا تقع الا في النفي ومعرب ليس
كذلك **وديار** على صيغة فيعال بفتح من دار يدور والاصل ديوار واوه انقلبت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها
وقيل هو منسوب الى الدار كخطاب اي ليس بها صاحب دار قلت لو كان كذلك لقيل دواري دواري ادار لا
مقتضى للقلب حينئذ **وداري** وهو منسوب الى دار واحدة الدور **ودوري** وهذه نسبة الى جمع دار
المذكور على غير قياس واما ابو عمرو الدوري فمنسوب الى موضع يقال له الدور **وشفر** بشين معجمة
مفتوحة ففاء ساكنة فراء قال الجوهري ويقال ايضا ما بالدار شفر اي احد عن الكسائي **وتنبيع** على
زنة شريف من التنبع وهو التجمع ويقال شنبع لها اذا النبي في النار فاجتمع ومنه الكهوف فكانه
قيل ما فيها من يتجمع به **وكراب** بفتح الكاف وتشديد الراء من كربت الارض اذا طيبتها للحراثة وفي المثل
الكراب على البقر ويروي الكلاب **ودعوي** بدال مهملة مضمومة فعين مهملة ساكنة فواو فياء نسب قال الجوهري
ما بالدار دعوي بالضم اي احد قال الكسائي هو من دعوت اي ليس فيها من يدعو ولا يتكلم به الا مع الجحد **وتي**
بتاء مضمومة فياء مشددة نسب من تي الحديث يتيه اذا تكلم به **وطوري** بضم الطاء **وطاوي** بطاء مهملة
مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فياء نسب كذا هو مضبوط في بعض النسخ وقد قيل انه من الطي اي ما بها احد
يطوي قال ابن هشام ولا يصح لاختلاف المادة الا ان قيل ان الهمزة مثلها في العالم قلت ولا يصح في الظاهر
ولو قيل بذلك لان الطي مادته طاء وواو وياء ولم يطويه تفعيلة واو ولامه يا وطاوي على تقدير ان تكون
همزته كهمزة العالم ليس كذلك فان العين اما منقلبة عن يا او واو وايا كان فلا يوافق مادة الطي الا ان
الا ان يدعى فيه ان العين عن يا وان فيه قلب اللام الى مكان العين وقد وقفت في بعض النسخ لفظ طاوي
مضبوط بفتح الهمزة فلا مانع ان تكون من الطي اصلا ولا تقليب ولا غيره وقد يقال انه من ولي على القلب
اي اخرت الفاء وهي الواو وجعلت في محل اللام ثم النسبة فيكون هذا توجيها لهذه اللفظة بتقدير فتح
الهمزة وكذا ايضا يمكن ان يوجه به طاوي بفتح الطاء وسكون الهمزة وكذا اللفظة التي بعدها وهي قوله
وطوري بضم الطاء وسكون الهمزة واما التي بعدهن وهي قوله **وطوئي** بطاء مضمومة فواو فهمزة فياء
نسبة فيكون فيها قلب لكن فيما بين الفاء والعين **ودبي** بدال مهملة مضمومة فباء موحدة مشددة فياء نسبة
من الدبيب اي ما فيها من يدب **ودبيج** بدال مهملة مضمومة فموحدة مشددة مكسورة فمثناة تحتية
ساكنة فجيم اي من يدبج الارض اي يزينها **وارم** بهمزة مفتوحة فراء مكسورة فميم على زنة كريم **وارم** بالمادة الاصلية في التي قبلها والياء محذوفة رقال الجوهري اي ما بها
ارم وما بها ارم بحذف الياء اي ما بها احد قال الشاعر وذات اسماء العرمن ماثلة . كان وحي ليس بها من اهلها ارم
وواير اي صاحب وير ويروى في بعض النسخ وابر بالهمزة مكان الواو وهو تحريف من النساخ فان ابر
يستعمل في الايجاب كقولك هل انا ابراي ساعي بالعلو وبتعلق النفي كقول علي كرم الله وجهه يدعو

الاول من ابنه اذا عابه اي ما بها من
على كلوم رج اصابكم خاضب ولا بغى سكم ابراي منه يا بن الغلا وابي على زنية ساكنة بهم سعقه منه قرا ونومور كالاول الا
بعيب وذلك حبس الاشياء وناموس بتباه ونبيه دهمة وتاموس اي احد ولم يرد ابن قاسم رحمه الله بعيد
ان شتانة معجمه وفي القاموس وما بها من حرك وهذه الالفاظ مساوية لاحد في انها تستعمل الا بعد
حكاية هذه الالفاظ الواقعة في الاصل على ان قال وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها وهذا من اللغة وقد
نفي او نهي او شبههما وهي اثنتان وعشرون كلمة كقولهم ان احد لا يقول ذلك حكاه سيبويه قال
بغير نفي ما قيل احد نفي ما بجده ان نقتي صهيبع كقول الصهير لعبود الفرزدق • ولو سئلت عن
وهو ضعيف خبيث او نقتي ما يقوم حقام اي ما يقوم مقام قال المستقيم تتعلق شفتاه فاقام الالف واللام مقام
نوال وقومها • اذن احدهم تتعلق الشفتان • على طريقة الكوفيين البصريين فان تقول النفقة برسول
الضمير قيل وهو مستريح كوفي واما ترجيحه كقول ابي طالب بن عبد المطلب • فوالله لا تنفك منا عداوة
تتعلق الشفتان منه وهذا لا يجيء شفرتيما ولم ار عليه شاهدا فصل
• ولا منكم مادام من نسلنا شفر وقد تعم شفيغ وما يمنع ذلك بيه وما يميز به الالف والماية والكلام
في الكلام كما يجوز تثنيته وجمعه من اسماء العدد المفتقرة الى تمييز الا ماية والف فانهما يثنيان
على تعريف العدد لا يثنى ولا يجمع مائتان ومئون والافان والوف ولا يقال ثلاثتان ولا اربعتان
فتقول مائتان والفان وجمعهما استغناء بتثنيته وغايته وهكذا واعلم ان العدد نوعان محتاج الى
وكذا الباقي تثنية وجمعا وما لا فالذي يثنى ويجمع من القسم الاول المائة
التمييز وغير محتاج وكلاهما نوعان ما يثنى ويجمع والذي يثنى ويجمع من القسم الثاني اسم الفاعل كواحد
والالف كما تقدم والذي لا يثنى منه ولا يجمع البواقي والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان ويستفاد من كلام المصنف
وثان وثالث ورابع وخامس ونحوها والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان مستفاد من مفهوم كلامه هنا واما
القسم الاول بلا اشكال واما القسم الثاني فما عدا الواحد والاثنين مستغنى عن تثنيته وجمعه وان لو لم
الاثنان منه بدري في باب التكسير ان ما اعرب اعراب المثنى والمجموع فانهما لا يثنيان
وجمع اثنين اثنين شاذ قال المصنف واحتج بقول المتقفرة الواحد والاثنين فانهما لا يثنيان
الى تمييز واوجه اخراجهما على الخصوص لانهما يساويان غير المائة والالف في انهما لا يثنيان ولا يجمعان
واختص الالف بالتمييز مطلقا اي سواء كان العدد الذي يميزه مضافا نحو مائة الف او مركبا نحو احد
عشر الفا او عقدا خاليا من العطف نحو عشرون الفا او مصاحبا للعطف نحو احد وعشرون الفا
ولا يميز بالمائة الا الثلاث نحو ثلاث مائة واحدى عشرة فيقول احد عشر مائة واخواتها اي اخوات
الثلاث والاحدى عشرة فتقول اربع مائة وخمس مائة وهكذا الى تسع مائة واثنتي عشرة مائة وثلاث عشرة
مائة وهكذا الى تسع عشرة مائة ومقتضى هذا الكلام ان العشرة لا تميز بالمائة وقد اسلفناه وحكى
الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة قال المصنف في الشرح وفي تمييز المركب بمائة قول جابر رضي الله عنه
كنا خمس عشرة مائة وقال ابو حيان يحتاج في ذلك الى صحة نقل والمعروف ان يقال الف ومائة والف
ومائتان والف وثلثمائة ونحو وما اظن هذا الرجل اخذ هذا الكلام عن نقل وما بناه الا على اعتبار في حديث
جابر والبراطان عادتهم ذلك قلت وهي عادة حسنة وقد اسلفت الكلام على وجه ذلك في باب الفاعل
واذا قصد تعريف العدد دخل حرف اي حرف التعريف عليه اي على العدد ان كان مفردا ليس بمركب
ولا معطوف بدليل ما سيأتي فاطلق المفرد فيما المركب والمعطوف وليس ذلك باصطلاح معروف وانما هو مقابلة
التراجم غير مفسر كاحد واثنين وثلاثة الى العشرة اذا لم يضفن وكذلك مائة والف او مفسر بتمييز نحو عشرون
رجلا وكذلك بقية اخواته وكان ينبغي للمصنف ان يقول غير مفسر او مفسر بتمييز اذ تبقى بغير مضاف فتقول
جاءني الواحد والاثنان والثلاثة وهكذا والمائة والالف وهذه الخمسة الاثواب واخذ المائة درهما ودفع الالف
دينارا عند من لا يضيف وجاء العشرون رجلا واخذت الثلاثين درهما وكذا البقية وعلى الاخر ليس

ان

ان كان مضافا اليه نحو خمسة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار قال ذو الرمة • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلث الاثافي والرسوم البلاقع • وقال الفرزدق • ما زال مذ عقدت يداه ازاره • فسما وادرك خمسة الاشبار •
واللام خلفة الصدر الى النحو كاللام في باب ال وانما عدل المصنف عن الشاطبي الى الاخر ليشمل نحو نصف
خمس مائة الف الدرهم او عليهما اي على الجزين المضاف والمضاف اليه نحو الخمسة الاثواب والخمسة الدراهم
شذ وقد الا قياسا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا استدلالا ذلك قياسا على الحسن الوجه وطردوه في نظائره
وهو مذهب ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بتعريف المضاف اليه
فيكون دخول اللام على المضاف ضائعا واما الاستعمال فالمسموع فيه هو دخال اللام على المضاف
اليه دون المضاف كما اسلفناه قال ابن الحاجب والذي غر الكوفيين ما نقل عن قوم فصحاء من عرفوا
المضاف ووجهه انهم لما راوا المضاف والمضاف اليه في الثلاثة الاثواب وبابه بشابهتي والحسن
المعنى غلامه باب غلام زيد توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا وهو وهم محض
فانه لو لم يقدر الفعل لم يمتنع الاضافة الاخرى كيف امتنعت في حسن وجه واسد وجه لما لم يكن تقدير
الفعل وحكمنا فقد ذلك على ان باب الاضافة عندهم سوا فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجماع فكذلك
لا يجوز الخمسة الاثواب ونحوها منه وانت خبير بان تمسكهم بحسن الوجه ضعيف لان امثاله
لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف الاضافة في باب العدد في كتاب الزيادي بقوله ما فعلت ثلاثة الدراهم
التي اعطيتك وانشد بيتي ذي الرمة والفرزدق المتقدمين ثم قال وروى الكسائي الخمسة الاثواب
والماية الالف الدرهم وقد حدثنا ابو زيد ان قوما من العرب يتكلمون بذلك وليسوا فصحاء فسالنا الذين
يقولون ذلك كيف تقولون هذا النصف الدرهم والثلث الدرهم فلم يدخلوا الالف واللام على المضاف
قلت في فضل تنبيها قال فتكلموا بذلك ولم يتكلموا بهذا ينبغي هنا التنبيه على مسألة اخرى وهي هل
يجوز ان يقال الالف درهم بتعريف المضاف دون المضاف اليه حكى ابن عصفور عن قوم من الكتاب انه
اجاز ذلك وهو رديء قبيح في الصورة لاضافة المعرفة الى النكرة ومن ثم امتنع الحسن وجه فان قالوا
الذي يريده فذلك لا يقاس ثم ان الغرض انما هو التعريف وهم انما اجازوه اذا ارادوا التعيين والتعريف
ولا يشبه ذلك الثلاثة الاثواب لان هذا في الصورة نظير الحسن الوجه والتعريف حاصل بالاضافة
ولبعض زيادة الفي المضاف كما هو راي البصريين في المسألة لكن ادوى نحو الخمسة الاثواب قلت
فينبغي ان تقدر الخفض بمضاف محذوف وسيد لمن المذكور اي الخمسة خمسة الاثواب قلت وقع في صحيح
البخاري في باب الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرها في الحديث المتضمن لتسلف بعض بني اسرائيل
من رجل منهم الف دينار ورد الاخر ثم قدم الذي كان اسلفه واتى بالالف دينار هكذا ثبت في الرواية
بتعريف الالف وتنكير دينار للمصنف عليه كلام في التوضيح اوردته وما عليه في تعليقي على البخاري
المسمى بمصابيح الجامع فلينظر هناك وتدخل على الاول والثاني ان كان العدد معطوفا ومعطوفا
عليه فتقول قبضت الاحد والعشرين درهما وجاز ذلك مجمع عليه قال الشارح ولجاز لزوم ان تدخل
في التمييز ايضا واجاز لزوم تركها من المعطوف فتقول الاحد وعشرون درهما وهو اختيار الابدي
وعلى الجزء الاول ان كان العدد مركبا نحو الخمسة عشر رجلا وقد تدخل على جزويه اي جزي المركب بضعف
اي مع ضعف فتقول الخمسة العشر درهما وكان ذلك والله اعلم للالتفات الى اصله قبل التركيب وهو
العطف وعليهما وعلى التمييز بقبح اي مع قبح مثل الاحد العشر الدرهم فكان وجه لها على التمييز نظر فيه
الى ان التمييز عين المميز فاذا كان المميز معرفة كان التمييز جديرا بذلك قال المصنف ولا يستعمل منه
الا بالسماع وسوغ الفراء القياس عليه ذلك واما كان الثاني اضعف منه لاشتماله على زيادة حرف التعريف
مرتين بخلاف الاول فانه انما زيد فيه الحرف المعرف مرة واحدة كذا قيل وقد يناقش على ما يمكن
به دخول الاداة في ذلك موهبة لا زائدة فصل في تعدد التمييز حكم العدد المميز بشيئين

ان اولا وسواء تبع المنفصل في العدد ديني اولا
اي سواء كان المذكر سابقا او لاحقا فتقول خمسة عشر عبدا او امة وخمسة عشر امة
في التركيب لمذكرها مطلقا الشيئين اذا احدهما فتقول ... وعبد بتغليب العاقل
وجد العقل اعم من ان يوجد في ذينك الشيئين او في احدهما فتقول لاربع عشرة جملا وامة او بين جمل
وعبد او خمسة عشر عبدا وناقة او ناقة وعبد الذي عبدا وناقة فتقول ... بتغليب مع عدم العقل وكلام
المذكر فان كان العاقل مؤنثا فالقياس يقتضي تغليبه مع العقل ارجح من وصف الذكورية مع عدم العقل وكلام
وامة وبين امة ورجل لان وصف الانوثة مع العقل ارجح اذا وجد العقل سواء وجد معها او مع
المصنف ظاهر في خلاف ذلك فانه يقتضي ان الذكورية هي المعتبرة **فلسابقهما** اي فالحكم للسابق من المذكر والمؤنث
والا يوجد العقل في شيء من ذينك الشيئين وان كان المسبوق مذكرا كقولك اشتريت خمسة عشر
تذكر مع تذكير السابق ولو ... مع تانيثه وان كان المسبوق مذكرا فتقول اشتريت ستة عشر
جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا **ولو ... ان لعلاقتين وعدم العقل** لان قولهما معطوف على قوله لسابقهما
بين جمل وناقة والتقييد هنا بعدم العقل مستغنى عنه بعد ان نافية للشرط المتقدم وهو وجدان
الواقع في جملة جواب الشرط ... الا لا هذه الواقعة في الحكم للسابق بلا شرط وللمؤنث
العقل والمعنى كالا ... والا يوجد العقل في شيء من المعدودين ... الاكتفاء مثل اولا يقع يا لتذكير
شرط كذا فانه ... لعدم ذلك الى قوله وعدم العقل ... او انتفى منه احدهما فتقول
والعقل فان وجد العقل ... لا محالة ويبقى ما انتفيا منه او انتفى منه احدهما فتقول
خمسة عشر عبدا او امة او امة وعبدا او بين عبد وامة او بين امة وعبد لان المذكر في ذلك كله
اجتمع فيه التذكير والعقل والمؤنث وجد فيه العقل وانتفى التذكير فتقدم ذو الوصفين للترجيح
على غيره لو قلت خمسة عشر رجلا وامرأة فمقتضى كلام المصنف كما اسلفناه انك تراعي المذكر لانه
اوجب مراعاة التذكير اذا وجد العقل ولم يقيده بان يوجد العقل في ذلك المذكر وفيه نظر واذا
فقد العقل فالمعاملة تقع بالاسبقية فتقول خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا واذا
انتفى اعتبار الاسبقية وذلك بان يفصل ... فانها تقتضي التساوي في الحكم رجح ما سواه
كراعا ... وذلك ان المذكر ... يكون في استعماله كالمؤنث ... اذا اجعل للمذكر **ولسابقهما**
فقد يعود عليه ضميره فان اجعلنا الحكم للمؤنث كما كان اعتبرنا ... لا ما اذا اجعل للمذكر
في الاضافة مطلقا اي عاقلا كان المضاف اليه او غيره مذكرا كان او غيره فتقول عندي
عشرة اعبد وامة وعشر اماء او اعبد ... لان المشهد ... كالشيء الواحد فلا ينبغي
ان يختلف حكمها فان قيل المعطوف على المعطوف المضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف
مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان اولى بالاعتبار **والمراد بكتبت لعشرين**
يوم وليلة عشر ليال وعشرة ايام ولا ادري ما السبب الذي عين هذا المراد ولم امتنع ان يراد خمس
ليال وخمسة ايام فان قلت لانه لو اريد ذلك لقيل كتبت لخمس ليال اذ مضت خمس ليال فقد
مضت خمسة ايام قلت ليس كذلك ولو امكن لما ذا نمنع اذا قيل سرت عشرا بين يوم وليلة فاذا اراد
خمس ليال بليزم ان يكون سار خمسة ايام ايضا **واشتريت عشرة بين عبد وامة خمسة اعبد وخمس**
اماء ولا ادري ... التنصيف ولا ... التفاوت عدة النوعين وقد يقال ... التفاضل ... وهو
خلاف الاصل ... وفيه بحث ويجيء مثله في كلام المصنف فتقول ان احتمل العدد التنصيف
حمل عليه ووزع نصفين وان لم يحتمل التنصيف فان كان العدد مضافا لم يصح العطف على التمييز بل
يعطف على نفس العدد فتقول عندي خمسة واحد اعبد واما برفع الا ما عطفا على الخمسة ولا يجوز
بالعطف على الاعبد وحينئذ فالخمسة في المثال المذكور كلها اعبد والاماء مجهولات العدد ومن زادت
على خمسة الاعبد وان كان العدد غير مضاف صح العطف على التمييز وكان التمييز لهما وكانت كمية
النوعين مجهولة نحو خمسة عشر رجلا وامرأة وهذا كله تفريع على قول الكسائي واما الفراء فكان يبيع

عطف

عطف المذكر على المؤنث وبالعكس في تمييز العدد مضافا كان او مركبا وتقول اذا نسبت العدد على ... مؤنث لم يجز الا ان تقصد به ذكر تمييز مذكر وكذا العكس ويجب ان تعطف على نفس العدد لا على التمييز وقد اهمل المصنف ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي انه كالعدد المركب فتقول عندي احد وعشرون عبد او امة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث **فصل**
في احكام تتعلق بالتاريخ والفاظ العدد الواقعة فيه **يورخ** بالهمز مضارع ارخ وبالواو اما لكونه الهمزة مبدلة واوا لوقوعها بعد ضمة واما مضارع ورخ بالواو وكل من المادتين اصل اعني ارخ وورخ وقد اولع الناس بان يقولوا في المصدر التاريخ بالالف وذلك على الابدال القياسي للتخفيف كما اولعوا في التسهيل الهمز بالابدال في فاس وفار وشان في سورة الرحمن واولعوا في الفعل بالهمز ولا يكادون يقولون ورخ **بالليالي** وهي جمع ليلة على خلاف القياس وقيل جمع ليلاة قال في كل ما يوم وكل ليلاه واستغنوا بجمع هذه عن جمع ليلة **لسبقها** بالاضافة الى الفاعل اي لسبق الليالي الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا واما قوله تعالى ولا الليل سابق النهار فمعناه قيل المعنى ولا اية الليل وهو القمر تسبق اية النهار وهي الشمس ولا يزال الامر على هذا الى ان تقوم القيامة فيجمع بين الشمس والقمر وتطلع الشمس من مغربها ووصف الشمس بانها لا تدرك والقمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس لانها تقطع الفلك في سنة ولسرعة سير القمر لانه يقطع الفلك في شهر وفي قول المصنف لسبقها اشارة الى عدم رضاه بقول من قال انه ارخ بالليالي دون الايام للتغليب وان ذلك جرى على خلاف الاكثر من تغليب المذكر على المؤنث ذكر ذلك الزجاجي وجماعة قال ابن هشام في المغني وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما المسألة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين **فيقال اول الشهر كتبت لاول ليلة منه** واللام اما بمعنى في نحو لا يجليها لوقتها الا هو او بمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم قال ابن الفتح وقال الزمخشري هي اللام المنبهة للاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان تختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه وهي قوله كتبت لو وقع بعده ومع قربه نحو بقيت لو وقع قبله **او لغرته** اي لغرة الشهر وهذا يقتضي ان الغرة تختص بالليلة الاولى منه ويوافقه قول الجوهري غرة كل شيء اوله لكنه قال بعد هذا والغرر ثلاث ليال من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة وهو صريح في عدم اختصاص الغرة بالليلة الاولى كما هو ظاهر كلام المصنف فالتاريخ بها انما يكون اذا لم يرد التحديد والتعيين بل اريد الاعلام بان ذلك الشيء وقع في بعض هذه الليالي كما تقول كان ذلك في اوائل الشهر واما ان اردت التعيين فلا سبيل الى ذلك وقال ابن عصفور يقال كتبت غرة كذا اذا مضى يوم او يومان او ثلاثة ونقص ابو حيان والظاهر ان اشتراط المضي سهو **او مهله او مستهله** بفتح الهاء منهما على صيغة اسم المفعول في الاول من قولهم اهل الهلال مبنيا للفعل للمفعول والثاني من قولهم استهل الهلال مبنيا للفعل لما لم يسم فاعلم فالمراد حينئذ تقول استهل الهلال كتبت لهلال شهر كذا او مستهلة كتبت لوقت اهلال الشهر او استهلاله **قلت** وقد اولع المتاخرون من المصريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهاء حتى ذكر بعض ادبائهم الفضلاء على التورية بذلك قال محيي الدين بن عبد الظاهر لا تسلني عن اول العشق اني اناديه قد لقد هجر وبجور • انا من ادمعي ووجدان ارخت • عن ابي مستهل وعمره •
وقال ابن نباتة • احفظ سوالي ما لوقاع ولا ربح • حفاك يا هذا بوصلك يشح •
ويشح جفني بالدموع وما لبه • سوى الشهر بعد استهل يسيح • ترى هل لعاني من جبينك غرة •
بها ادمعي المستهل بورخ • ابن نباتة ميل العيون معانقا • لدرامعي الضاميه و ... •

فاعلم ان قولهم استهل الهلال بمعنى نبهن
المستهل اسم فاعل ... ويصير حينئذ قولهم كتب لمستهل
فان قلت فهل له من وجه قلت يمكن ان يجعل المستهل بكسر الهاء الهلال المبين بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
ذكره في الصحاح فيكون المراد بالمستهل الهلال على حذف في المضاف يعني ان ما قدمه انما هو لداعي
شهر كذا اشارة الى قولك كتب كذا الهلال كذا اي لوقت هلال وعند غاية ما يظهر فيه ثم لليلة خلت
والمراد بوقت الهلال وقت ظهوره وهو الليلة الاولى قلت في التاريخ بعد مضيها كتب لليلة خلت
اول الشهر وظرف الكتابة فاذا مضى اول وهو الليلة الاولى ثم لاحدى عشرة خلت
ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون وهكذا الى العشر فتقول لعشر خلون ثم لاحدى عشرة خلت
وهكذا الى النصف من كذا او النصف مع الثلاث الى العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بخلت
انما هو على سبيل الاولوية فلك ان تقول لليال خلت ولاحدى عشرة خلون واربع
عشرة خلون وانما كان الاول اولى لما قرروه في الجمع المكسر لغير العاقل انه يعامل معاملة
الاولوية من الجمع ان كان جمع قلة وضمير المفرد ان كان جمع كثرة فاجذاع انكسرن اولى من انكسرت
اولى من انكسرن وقد تقدم في اول الكتاب وعلله بعضهم بانك لو صرحت بعدد القلة من ثلاثة
المعدة كان مميزها جمعا نحو ثلاث اجذاع فتعيد عليه ضمير الجمع ولو صرحت بعدد الكثرة اي ما
فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا فتعيد عليه ضمير المفرد ولا يخفى ان ما فيه
وهو الى النصف كذا الجود لخمس عشرة خلت او بقيت لان الاول اخصرهما وبعضهم بحفظ
فيما بقي فيقول لخمس عشرة ان بقينا وكذا امثاله ثم لاربع عشرة بقيت وبعضهم يقول لست
عشرة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه وبعضهم يؤرخ بالاقل مما مضى وما بقي الى عشر بقين الى
ليلة بقيت وهذا الفعل في ليلة التاسع والعشرين وفي يومها تلك الليلة وهو يومها التاسع
والعشرين والمعنى لاستقباله لليلة بقيت ثم لاخر ليلة منه وهذه ليلة الثلاثين فان مضت
وكتب في الثلاثين قبل لاخر يوم منه وانما كتب لاخر ليلة او لاخر يوم علمنا ان الشهر كان تاما اذ لا
يطلع على التمام فيكتب فتلم او سلخه او انسلاخه ولا يخفى ان كلامهما اعني السلخ والانسلاخ يقال
بحسب الليالي ثم بحسب الايام وذلك انا في ليلة الثلاثين قد سلخنا الليالي سلخا وانسلخت
في انسلاخها وعلى هذا ايحمل في التاريخ بهما استثناء وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا او انسلاخه
كانتصاب صلاة العصر وقدوم الحاج في قولك جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج اي على الظرف
اي وقت كذا فحذف الظرف المضاف واقيم المصدر المضاف اليه مقامه واما في قولك كتب مهل كذا
ومستهل كذا فالمثل مقدم الحاج لا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن من غير تقدير
تقول يوم الجمعة مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير وليلة الجمعة مهل الشهر ومستهله اي زمن الاهلال
والاستهلال وقد يخلف الى النون وبالعكس فتقول في موضع خلون خلت وفي موضع بقين
بقيت وفي موضع خلت وبقيت خلون وبقين ولذا اسلفنا الكلام على ذلك في كتاب الزيادي فكانت
العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور قال الربيع بن ضبيع الفزاري
ها انا ذا امل الخلود وقد • ادرك عقلي ومولدي حجرا • ابا امرئ القيس هل سمعت به • هيهات
هيهات مثل ذا عمر • وقاد نابغة جعده • من يك سائلا عني فاني • من الشباب ايام الخنان •
وقال آخر • وما هي الا في ازار وعلقة • مغار ابن همام على حي خثعما • وارخوا بعام الفيل وبينا
الكعبة وبالفجار وبالحدث ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفيل وبعث عليه السلام
وبينه وبين الناصحين سنين وبين الفيل والفجار عشرون سنة ولم يزل شأن العرب ذلك حتى جاء
وفتح بلاد العجم فذكر له امر التاريخ حدثنا امية ابن خالد الازدي قال حدثنا قرة ابن خالد السدوسي
عن محمد بن سيرين قال قام رجل الى عمر بن الخطاب فقال ارخوا فقال عمر حسن ما ارخوا فقال بعضهم من
البعثة وقال قوم من الوفاة ثم اجمعوا من الهجرة ثم اختلفوا باي شهر يبدؤن فقيل برمضان ثم قيل

بالمحرم

لانه منصرف الناس من حجهم وهو شهر حرام فاجمعوا عليه فالتاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة
ليلة لان الهجرة كانت في ربيع الاول حدثنا عبيد الاعلى عن محمد بن اسحق عن الزهري قال قدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول فقدموا التاريخ
قبل الهجرة الى غرة المحرم فلا تزال في السنة حتى ترى هلال المحرم فاذا رايته دخلت في السنة الثانية
حتى ترى هلال المحرم فاذا رايته دخلت وانقضت السنة الاولى واما الشهور فلا بد من هلال وبكتبون
كلمة الشهر في كل من ثلاثة اشهر الربيعين ورمضان ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة والشهور كلها
مذكرة الا الجمادين فاذا كان اول ليلة من الشهر كتبوا كتب لليلة الجمعة مثلا غرة كذا واول ليلة كذا
ومستهل شهر كذا او مهله لانهم يقولون اهللنا كذا او استهللنا ولا يقولون اهل الهلال ولا استهل
الهلال ولكن يقولون اهل واستهل فاذا اصبحوا كتبوا كتب يوم الجمعة لليلة خلت وكتب يوم الجمعة
اول يوم من كذا ولا يكتبون مهلا ولا مستهلا فاذا مضت ليلة اخرى كتبوا لليلتين خلتا فاذا توالت
الليالي كتب لثلاث خلون فاذا اخرت الى النصف فبعضهم يكتب لخمس عشرة ليلة خلت او مضت
واكثرهم يكتب النصف من كذا وهو الجود واكثر ما ذا جاوزت النصف كتبوا لاربع عشرة بقيت ولثلاث
عشرة بقيت ولعشر بقين ويجوز في القياس لعشرين مضت او خلت ولكنهم يعتمدون على الاقل
ويكتب في الليلة الاخيرة لليلة الجمعة اخر ليلة من كذا وسلخ كذا او انسلاخه ولا يكتبون لليلة بقيت
وهم فيها كالمركبين لليلة خلت او مضت ويتم فيها اشنع والظاهر ان المصنف اعتمد في نقل غالب
ما في هذا الفصل عليه قلت لكن قوله انهم لا يكتبون كلمة الشهر الا مع الربيعين ورمضان يخالف
لما اسلفناه في باب المفعول فيه وقوله انهم لا يقولون استهل الهلال يخالف لما قدمناه عن الجوهري
من انه يقال ذلك بمعنى تبين الهلال فصل في صوغ ما يوازن لفظ فاعل من اسماء
العدد والاحكام المتعلقة بذلك يصاغ بوازن فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض اصله اي بعض
ما صيغ منه كثاني اثنين وثالث ثلاثة اي واحد من اثنين وواحد من ثلاثة فيفرد فيقال ثان
وثالث ورابع وهكذا او يضاف الى اصله الذي صيغ منه كما قدمناه وفي كلامه نظر من وجهين احدهما
ان قوله فيفرد نص في انه في حالة الافراد معناه معنى قولنا بعض ثلاثة وبعض خمسة وهكذا له
والواقع خلاف فان هذا ليس معنى قولك الثالث والخامس ونحوهما الثاني ان كلامه يقتضي التخيير
وليس كذلك بل ان اريد اختصار العدة اي ذلك الاصل وجبت الاضافة او النصب عند من اجاز
وان اريد هذا المعنى لم يضف ولم ينصب ايمو ينصب اصله ان كان ذلك الاصل لفظ
اثنين على الخصوص مفعولا به فثان اثنين بالتنوين ثان لا مطلقا بحيث لا يختص الحكم بلفظ الاثنين
بل يثبت هذا الحكم للاثنين والثلاثة والاربعة الى العشرة خلافا للاخفش فانه جوز النصب
مطلقا واصل المصنف حكاية القول المشهور وهو مذهب الجمهور المنع مطلقا قال في الشرح
وما ذهب اليه يعني الاخفش غير مرضي لان موازن فاعل المشار اليه اذا اريد به معنى اصله بعض اصله
فلا فعل له الا ان يكون ثانيا فالو ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بمعنى
المعنى هذا لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يجز لانه لا فعل له قلت وبنصبه توهم وجوب النصب في الصورة
ان يقول ويجوز نصبه اياه ان كان اثنين وبخلاف موازن فاعل المصوغ من تسعة فما دونها الى الاثنين
واما الواحد فسيذكره فيما بعد هذا الى المركب المصدر باصله كقولك هذا تاسع تسعة عشر وهي
تاسعة تسع عشرة واسم الفاعل معرب فيهما لفقد التركيب وليس في كلام المصنف اشعار بان اصل
هذا اللفظ تركيبان حذف عقد اولهما وعجز ثانيهما بعد ذكر ذلك او يعطف عليه العشرون ونحوه
النيف فيقال الثاني والعشرون والثانية والعشرون وكذا الى التسعة او تركب معها العشرة تركيبها مع
النيف فيقول هذا ثالث عشر بفتح اخر الجزئين كما تقول ثلاثة عشر بفتحهما مستغنيا عليه كما مثلنا

او مضافا الى المركب المطابق له كقولك هذا ثالث ثلاثة عشر وقد يجيء الاول في حالة كونه مضافا
الى الثاني وحالة كون الثاني مستغنيا به عن الاقتصار على ثالث عشر ونحوه فتقول هذا ثالث عشر
باعراب الاول مضافا الى العشر يتعين في اخر بنيتها وكذا رابع عشر وخامس عشر الى اخرها وهلم جرا
هو عنده ايضا بمعنى هذا بعض عدم الاقتصار عليهما لا اذا قلت هذا ثالث عشر ثلاثة
عشر وهو واحد من الثلاثة عشر الواحد على عشرة الواحد بحيث حادي عشر فيقال
في المركب حادي عشر في المذكر وحادية عشر في المؤنث على ما سبق وحكى الكسائي حادي عشر على
الاصل ويستعمل المذكور في الزائد على عشرة اسلم معدودا ابدا اي باصله
وان قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة جعل الذي يجعل الفاعل استعمال الجمل
فانها هو باسم فاعل فانه انما يفعل الشيء بما اشتق منه اسم الفاعل الا باسم
استعمال فاعل لا لفعلا وهو فعل بفتح العين ينصل بكسرها الا الحلق اللام فبفتحها ايضا وما ورد
الفعل بفتح الفاء وسكون العين كالفيل على القياس في المتعدي وعلى هذا فتقول كرهن العشر
والخمس ... الحديث وكرهي تعسر ذلك من بيد المرء من الفعل ولا يجوز ان يقال عشرة بسكون
الشين فيما لنا الا على هذا الوجه اذا عرفت هذا فتقول اشترط المصنف في هذا القسم ان يكون
فاعل مصوغا من ثلاثة الى عشرة ونقص انه لا يجامع من هذا المعنى واحد ولا من اثنين فاما ان هذا
من اثنين تعبيرا ظاهرا ولا مانع من قولك زيد ثان واحد اي مصير واحدا اثنين بنفسه ثم حكم
هذا معروف ما هو منفرد في اعمال اسم الفاعل كما سنعرف ان شاء الله تعالى فاذا كان لمعنى الحال او الاستقبال
فلك ان تنصب المجعول على انه مفعول به ولك ان تضيف اسم الفاعل اليه لكنهم قالوا الاضافة في
هذا اكثر من النصب على سائر اسماء الفاعلين فان نصب ما بعدها على المفعولية وخفض على
الاضافة مستويان او النصب اكثر قال الرضي وانما قل النصب هنا لان الانفصال والتنوين في هذا
المفعول عن ظاهر البناء وبل و ذلك ان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلا وان انضم اليها واحد
بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاويل انه يستطيع المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد
اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة وكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني كذا قال
فتامله وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشر بحذف عجز اسم الفاعل ورابع عشر ثلاثة
عشر باثباته على الاصل ونحو ذلك من الاعداد المركبة ومنع سيبويه بشرط الاضافة والجمهور
على خلاف ذلك وانما تعينت الاضافة لان النصب متعذر ضرورة انه لا يكون لما فوق العشرة فعل
لان ما فوق العشرة عدد مركب ولا يكون فعل مركب من كلمتين قاله الزبادي وحكم فاعل المذكور في الحال
كلها بالنسبة الى التذكير والتانيث حكم اسم الفاعل فيكون بغيرها للمذكر وبها للمؤنث في كل حالة
يكون عليها من افراد وتركيب واضافة وعطف فصل في ظروف تركيب تركيب خمسة عشر
وما يعرض لها من الاحكام وفي الكلام على الفاظ اخر ليست بظروف استعملت في بناء الجزءين ظروف
زمانية ومكانية كيوم يوم وصباح مساء وبين بين فيركب الظرفان تركيب خمسة عشر وانما يفعل هذا اذا
قصد العموم ما لم يقصد العطف واجب كقوله اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس
هذا في ظروف الزمان واما ظروف المكان فلا يجيء بين بين وسيهوم قول المصنف ظروف ان الظرفية
ان زايلتهما ابطل التركيب كقولك فلان يأتينا في كل صباح ومساء الا مركبا لذلك وسيصرح بهذا في قوله
بعد هذا او شبه ذلك اي الاضافة عند الخلو من الظرفية وانما ذكرت كلمة بكل عند الاضافة لان عموم
ما يستفاد من التركيب فان زال فلا بد من التصريح بما يفيد العموم واحوال اصلها العطف واعلم
ان هذه الجملة الوصفية للتنويع لا للتقييد والتخصيص فانه سيأتي ذكر احوال اصلها الاضافة وان
الظروف المتقدمة اصلها العطف ايضا لكنها كلها اصل العطف كذلك الاحوال كتفرقوا شغر بغر بفتح الشين
المعجمة والباء الموحدة وبكسرهما ايضا اي تفرقوا منتشرين فشغر اما من شغرت البلاد اذا خلت كانهم
فارقوا

فارقوا اماكنهم وسلكوا جهات شتى واما من قولهم اشغر في البلاد اذا ابعد وبغر من قولهم بغر النجم اذا
سقط فهم يسقطون في الاماكنة التي تفرقوا اليها وتفرقوا شذر مذر اي متفرقين والشين
والميم يجوز فيهما الفتح والكسر والشذر القطع من الذهب وايضا اللؤلؤ الصغار والشذرة القطعة
كانهم قطعوا في نواحي الارض ومذر من قولهم مذرت البيضة اذا فسدت لانهم تنتشر احوالهم
لمفارقتهم اماكنهم وتفرقوا خذع مذع بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال المعجمة فيهما فخذع من قولهم
لحم مخذع اي مقطع ومذع من قولهم مذع السر اذا افشاه وكشفه واخول اخول بالخاء المعجمة قال
في الصحاح نظا بها اخول اخول اي متفرقا وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار اذا ضرب قال
يساقط عنه روقه ضاريا تها سقاط حديد القين اخول اخولا وذهب القوم اخول اخول
تفرقوا شتى وفي الحديث كان يتخولنا بالموعظة مخافة السامة علينا اي يتعهدنا بها والتخول التعهد وهو راجع
لمعنى التفريق لتفرق الموعظة في ايام وعدم نظام ايامها واوقاتها قال الجوهري والاصمعي
يقول لها لنون يتخوننا ويقول لذلك يتعهدنا انتهى فان ثبت ان يخول بمعنى متعهد فذاك والا فهو
من قولهم اخول اخول وان ثبتت الرواية بالنون فلا بد لمعنى اللام ان لم يثبت استعمال تخول ايضا
بمعنى تعهد وفي الحديث مخافة السامة علينا بدل على ان التخول بمعنى التفريق لا بمعنى التعهد
وتركت البلاد حيث بيث بفتح اولهما واخرهما مثلثة وحكي كسر اولهما ايضا كما في الالفاظ المتقدمة
اي تركت البلاد خالية كانها بحثت واستخرج اهلها فقيل وحيث من استخمات الشيء ذا صار في التراب
وبيث من استباثه اذا استخرجه فهو ضيباعه وهو جاري بيت بيت اي بيتا لبيت واليه بيت وعامل الحال
ما في جاري من معنى المجاورة فلا يجوز تقديمها قال بعضهم وصاحب الحال الفاعل والمفعول في الا
التقدير هو يجاورني متلاصقين ولا يجوز كون اليا مضافا اليه لانه مفعول في المعنى ولك ان تجعله
حالا من الفاعل وحده او من المفعول وحده اي ملاصقا او ملاصقا واعلم ان بيت بيت ليس اصله
العطف وكذلك كفة كفة بدليل انهم قالوا كفة عن كفة كما سيأتي فالاحوال اذن ثلاثة اقسام
ولقيته كفة كفة بفتح الكاف فيهما اي كفة منه وكفة مني والمعنى لقيته متكافئين ومعاني الاصل
مصدر الكفة ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف لحالي وصاحب الحال الفاعل والمفعول معا وعامل
الحال الفعل من لقيته وهو فعل متصرف فيجوز تقديمها عليه واخبرته صحرة بحرة ومعناهما مصدران
معناهما الانكشاف وصحرة من الصحراء وبحرة من البحر فمعنى اخبرته صحرة بحرة اخبرته منكشفا واحوال
اصلها الاضافة كبادي بدا بسكون الياء من الاول وعدم الهمز من الثاني تقول افعل هذا بادي بدا
على التركيب اي مبدوا به وجاء غير مهموز على لغة بدي بمعنى بدا وسكنت الياء كما سكنت يا معدي كرب
لتعدي كرب وبدي بلا همز ايضا ويقال بالهمز وكذا ضبطه الجوهري في اول الكتاب الخط والورق
به وبادي بدي اي اولا والهمز الاصل وانما ترك لكثرة الاستعمال ويوجد في بعض نسخ التسهيل بادي
بدي بلا همز فيهما كما قدمناه وجهه انه مبني على الفتح ثم سهل ولا يلحقه تنوين فتحذف الياء من اجله
واما من قال بادي بدي فعلى الاضافة لا على التركيب وكذا من قال بد وايدي سبا وايادي سبا والايدي في
الجماعة والايادي الجماعات وسبا غير مهموز للتخفيف لثقل التركيب وقد يعرب بالاضافة الثاني من
مركب الظرف ومن بيت بيت وشبهه ومما كفة وصحرة بحرة وبتعين ذلك اي جر الثاني بالاضافة
للخلو من الظرفية كقوله ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض بها وفاء وفي الحديث انما كنت
خليلا من وراء وراء قال المصنف والاولى جزء الاول مبني والثاني بالاضافة وبقول وهو يروونه
بفتحتين على بناء الاول لقطعه عن الاضافة وجعل الثاني توكيدا له وانما الخبر فيهما على التركيب

لانه قد خرج عن الظرفية بدخول من عليه هذا الكلام فان قلت ليس التركيب مخصوصا بالظرفية حتى يحصل
الحكم وجه عدم ما نعابد ليل الاحوال الذي ورد تركيبها قلت هي في معنى الظروف لانها مضمنة معنى في على ما تقرر
في باب الحال وقد يقال بادي بدي بالاضافة والمرفيهما والثاني على اصلها مثل كفنس فخرج بعض
الاحوال عن التركيب اي الاضافة كما وقع ذلك في بعض الظروف فكانه لما خف بزوال التركيب ثقل
بالهمز وبادي بدا بهمز فيهما والثاني على زنة ذهاب او بدي بالهمز على زنة سريع وبدء ذي بدء
فيوليه عميد بهوازن لضرب مضاف الى ذي مضافة الى مصدر اما كضرب مذكرا كما هنا او مونثا بالتا
ذي بداة او على زنة فعالة بفتح الفا كحو ذي بداءة وقد يقال سبا بالتنوين على انه اسم للحي لا للقبيلة واما
من ترك التنوين فقال ايدي سبا او بادي سبا فيحتمل ان يكون ذلك للتركيب او لمنع الصرف والعلم
نفتح اليا مطلقا لانه كمعدي كرب اصلها التركيب وحاث باث بكسر الثا المثلثة فيهما من غير تنوين
وحيث بوث بالواو ولا تنوين فيهما تشبيها بالاصوات المنكرة ويقال ايضا حيثا بيثا ولم يذكرهما
ويقال ايضا حوث بوث بالواو مع تركها التنوين وتركها ايضا وبيم ان الواو لا تكون الا مع التنوين وهذه
المسلة وقع تنوين التنكير فيهما لانه غير اسم الفعل واسم الصوت لكن شبيه التي تنزل منزلته
وكفة عن كفة بالتنوين فيهما وجر الثاني بعن والحق بهذا الباب لا بهذا اللفظ الاخير وكفة عن كفة
وتفرقوا شغر بغر بفتح اولهما وثانيهما ويا موحدة اي وتفرقوا شتة واختلط الفتنة
اذا وقعت بالقوم فيهم من يقول بخيص بيص ومنهم من بفتح فيقول العرض وحيص بيص من حاص اي فر ومنه
ما لهم من محيص اي من مفر والبيص من باص بيوص مثل فات يفوت ورنا ومعنى وعنيا ولكن قلبت
الواو يا اتباعا مثل الغدايا والعشايا وحيص بيص بكسر اولهما فقلبت الواو في بيص تياس كما
في صفات واما اخويها فيفتح وعلى ذلك اورده المصنف وقد يكسر وعلى كسر الاخر فالثاني تنوينهما
على قصد التنكير ومنهم من يقول وقعوا في حوص بوص بالواو ولم يذكرها المصنف ايضا وبنيه
ابدال الاول من جنس الثاني لكن اتباع الثاني للاول ابين من العكس فلهذا ترجح ذلك وضعفت
هذه ولان قلب الثقيل خفيفا اولى من العكس لقصد التخفيف وخاز باز بفتح الاخر من كل منهما
خمسة عشر وهو اسم مشترك يطلق على عشب وذباب وصوت الذباب وداء في اللهازم وفيه لغات
اخر احداها كسر اخر الجزء من على انهما اسمان كل منهما مستقل وبنيا بناء على لالتقاء الساكنين الثانية
خاز باز ببنا الاول واعراب الثاني كبعلبك في احد لغاته الرابعة خاز باز كبعلبك ببنا الاول
واعراب الثاني الا انه يجا لغم من حيث بنا الاول هنا على الكسر لالتقاء الساكنين الخامسة خزباز
على زنة القرطاس السادسة خازبا بهمز اخره على زنة قاصعا فلا ينصرف وقد اهمل المصنف هذه
اللغات مع ان عادته استقرا امثالها فان قلت لم جعل قولهم وقعوا في حيص بيص وحيص بيص
وخاز باز من هذا الفصل قلت لان كلا من هذه الالفاظ ليس بظرف ولا حال فهو خارج من موضوع
الفصل فجعله ملحقا به والله اعلم باب كم وكاين وكذا كم اسم لعدد مبهم
جنسا ومقدارا وبيين الاول بالتمييز والثاني بالبدل التفصيلي كقولك كم عبد لك اعشرون ام ثلاثون
فالتمييز رفع الابهام الحاصلة فيه من حيث الجنس والبدل التفصيلي الذي هو قولك اعشرون او
ثلاثون بين الابهام الحاصله فيه من حيث المقدار وانما حسن ذكر الاسم هنا مع وضوح كونه ذكر
توطيه لقوله لعدد فيفتقر الى مميز كما يفتقر العدد اليه ويترتب هذا الحكم على ما تقدم امر ظاهر
يحسن ادخال الفاء على الجملة الثانية لا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا عندك ان يجري ذكر الدنانير
اي كم دينارا عندك واما غيرها من الاعداد فانه دال على الكمية معينة فانه فيجوز ان لا يؤتى له الا
بتمييز الجنس لان فيه فايدة تامة من جهة دلالته على تلك الكمية المعينة وان جهل الجنس وهي اي
المميز ان استفهم بها اي بكم كمميز عشرين واخواته اي مفرد منصوب فان قلت لم اتى ذكر العشرين

على

١٦٩

على الاحد عشر مع انها اول مراتب العدد الذي يميز بمفرد منصوب قلت لمكان خفة لفظها وثقل
لفظ المركب والامر فيه سهل فالواو انما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت
كناية عن العدد جعلت هي عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى المائة لانها لو جعلت
كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذا مميز ما هو كناية عنه
واعترض بان حمله على الوسط دون ما عبره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة
بعدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما بحذا
قيل احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة في مسئلة على السماع فلا ضرورة الى
ارتكاب مثل هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة لكن فصلها اي فصل المميز من كم نحو كم لك غلاما
جائز هنا اي في الاختيار وهناك اي في باب العدد جائز في الاضطرار كقوله على انني بعد ما قد مضى
وكان القياس العكس لان طلب هذه الكلمة للتمييز اشد ولهذا لزم كونه مذكورا او في قوة المذكور
وان دخل عليها اي على كم الاستفهامية حرف جر فجر المميز جائز نحو بكم درهم اشتريت عبدك وعلى
كم جذع بني بيتك وهذا ادخل تحت الاستدراك فالمستدرك حينئذ مستثنيا له وجره بمن في حال
كونها منصوبة وجوبا فلا نظير قال وانما جاز جر مميزها في هذه الحالة لانهم قصدوا التطابق بين
كم ومميزها فلما جرت بحرف جر ايضا مميزها وانظر وجه وجوب الاضمار للجار لا باضافتها اليه خلافا لابي اسحاق
الزجاج وانما امتنع الجماعة من القول بان الجر باضافة كم الى التمييز كما ذهب اليه الزجاج لانها بمنزلة عدد
ينصب ما بعده فلا واحدا قال ابن خروف قلت وقد يقال ان مميزها بمنزلة مميز عدد لا يخفض بنفسه فلا
واحدا فلم خفض بها وقال المصنف لو خفضنا ما بعدها مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الاصل
يعني انها فرع العدد الذي مميزه منصوب دايما والحال نصبها لتمييزها بطريق الفرعية فلو خفضنا
التمييز ايضا لزم مزية الفرع على الاصل قال وايضا لو كانت مضافة للجر بها اذا دخل عليها حرف الجر
لصلحت للجر بها اذا عريت من حرف الجر قلت قد يرد هذا الاخير وهو منتف حيث لا يدخل عليها
ولا يكون مميزها جمعا لتكون الكناية على حسب الصريح وليس في الاعداد الصريحة ما يجئ بهذا
خلافا للكوفيين وتبناس من جوز في اثني عشر اسباطا كون اسباطا تمييزا وسمح الزمخشري ان يجيز
ذلك هنا وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك غلمانا
فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف وعامله المحذوف فلو
قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقدم الحال على عاملها المعنوي في مثل
ذلك وان اخبر بكم قصد التكثير وهي الخبرية فمميزها كمميز عشرة او مائة اي اما مجموع
مجرور نحو كم عبيد لك كما تقول عشرة عبيد او مفرد مجرور نحو كم عبد لك كما تقول مائة عبد فكانت — الاصل ان يقول
تمييزا مائة او عشرة لان المائة انصب للتكثير مجرور باضافتها اليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء وانما كان
الجر بالاضافة حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد والمميز فيها انما يخفض بالاضافة فكذا يكون مميزها
وقال الفراء هو مخفوض بمن مقدرة وعلى اجار العدد في غير هذا الموضع وان كان نادرا لكن لما كثر دخول
من على مميز الخبرية نحو فكم من قرية وكم من اية ساغ عمله مقدرا لان الشي اذا اضيف عرف في عمر جار
تركه لقوة الدلالة عليه وكان الاحسن ان لو قال المصنف وليس جره بمن مضمرة خلافا للفراء ان
كونه مجرورا او كون الجر بالاضافة مفهوما مما تقدم من التشبيه وان فصل نصب حملا على الاستفهامية
كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ورب ما نصب غير مفصول وهي
لغة محكية عن تميم وعليها قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
تقدر وبه بالنصب انما حملا على هذه اللغة التميمية وانما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي
اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمن تنقيصه وعليها فتح مستر لطنو قد حلبت

من تقدم كما في قوله الا تعلمت ويروي بحي
وافرد الضمير حملا على لفظ كم وعلى انه عائد على مجموع ... ثم وصف بلك نفرعا محذوفة
على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدا وان كان نكرة لكونه قد وصف ... مجموفه حدفت للمدح
مع لو ... عليها بالمذكور وان ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت الخبري لان المخبر عنه
خاله استند لا اعليها ... الاولى ويجيء فدعاء وهذه قد حلبت ولا بد من تقدير وقد حلبت الخبري لان المخبر عنه
في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره ... وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر
والتمييز محذوف ... وفت او حلبه وهذا تنبيه وهو انه اذا نصب منصوبا او غير منصوب جاز افراده
وجمع نعت على ذلك السيرافي وفي كلام سيبويه ما يدل على ذلك وذهب الشلوبين الى التزام الافراد
وقد يجرا اي بينها على مجروه **في الشعر مفصولا بظرف او جار ومجرور** كقوله كم بجود مقرف نال العلا
وكريم بخله قد وضعه وقول الآخر كم من بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع
وهذا كالجار في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف كقوله كما خط الكتاب بكف يوما
يهودي يقارب او يزيل وقول الآخر هما اخوا في الحرب من لا اخا له **فانه لا يجي مع الفصل** بهما واما
بنصبه كما في قوله كم نالني منهم فضلا على عدم **ولا بهما** اي ولا بالظرف والجار والمجرور جميعا يعني ان
الفصل مع الجر لا يحتمل اذا كان باحد هذين الامرين كم اليوم فاضل اكرمت وكم في البلد
جاهل اهنت واما الفصل بهما جميعا كما لو قلت كم اليوم في المسجد رجل بعيد فلا يجوز بل يتعين
الفصل كما اذا وقع الفصل بجملة وجازتها بالدين الشيئين المعبر عنا بعلي الجملة والجار والمجرور
لانهما اقرب مما ذكرنا عرض بانه لا فائدة فيه وذلك بانه اذا نص على ان الجملة وحدها نقتضي
النصب لم يبق للنص على انها مع غيرها نقتضي فائدة لاستفادة ذلك من باب الاولى له
فصل في الكلام على صدارة كم وسبب بنائها وموانعها من وجوه الاعراب ان لهما
لزمت كم التصدير استفهامية كانت او خبرية اما اذا كانت استفهامية فلتضمنها معنى همزة الا
واما اذا كانت خبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير وهو لا انشاء انما يؤدي بالحروف غالبا فكانت
متضمنة لحرف دال على التكثير اما تحقيق الوضع وهو منها لا استغراقية او رب ان قلنا بدلالتها على
التكثير واما تقديرا لو وضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير بل هذه الجنسية لزمت كم
الصدر فان قيل كيف يتاتى ان تكون الخبرية متضمنة لمعنى الانشاء مع ان الخبر والانشاء
من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج
حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي
يقال لها بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج
فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان كان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم
رجال عندي فلم جهتان احداهما التكثير الذي قام بك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار
تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون
خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وفيه كلام سياتي في باب نعم ان شاء الله ولقد احوج الى بسط
المسافة حيث قال لمساعدة الخبرية للتكثير فاشبهت رب لانها للتقليل والشي يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره والتقليل يشبه النفي لان تقليل الشي نفي لبعض ما قدرت كثرته ولهذا يقال
اقل رجل يقول ذلك الا زيد كما يقال ذلك مع النفي ولولا معنى النفي لم يصح التفريغ والنفي كالاستفهام
لانه يقلب معنى الكلام والاستفهام له الصدر فكذلك يكون لها الصدر وان كانت خبرية وقد ح
استبان بما قررناه من كون الخبرية لازمة التصدير خطا من زعم في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا
على التوريد بان الفاعل يكون جملة مطلقا او بشرط كونها مفتوحة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي
نحو ظهر لي اقام زيد وكذا استبان بذلك خطا من قال في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا
يتلهم

يتلهم

١٧٠

قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت انهم وصلتها من كم وذلك لان عامل البدل هو عامل المبدل منه
فان قدر عامل البدل لم يتم بروا وكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها فان قدرا هلكنا فلا تسلط له في المعنى
على البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمول ليروا وعلى انه علق عن العمل في اللفظ
وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها
وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه وهو واضح **وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى**
اما لفظا فواضح واما معنى فمن جهة كون كل منهما لعدد مبهم ولا حاجة بنا الى ارتكاب ذلك لان ثم موجبا
للبناء اقرب من هذا وهو شبهها بالحرف وضعا وهذا سبب ينتهض للبناء في وجهي الاستفهام
والخبر ولنا وجه اخر غير ذلك وهو ان تقول بنيت الخبرية لتضمنها معنى حرف التكثير اما تحقيق
الوضع او مقدرة كما سبق **وتقع كم في حالتيها** من الاستفهام والخبر **مبتداه** بقبل الظرف نحو كم رجلا
او رجل عندك والجار نحو كم رجلا او رجل في الدار والنكرة نحو كم رجلا او رجل قائم والفعل لفاعل
نحو كم رجل قام والمتعدي نحو كم رجل لقيته فارجح الوجهين **ومفعولا** اي به بدليل قوله بعد وظرفا
ومصدرا ويدخل تحت قوله مفعولا نحو كم رجل لقيت وكم رجل لقيته في احد الوجهين وهو المرجوح
واما قول ابي علي وتقع مجرورة ومفعولة وفاعلا فاراده الفاعل في المعنى لا في الصناعة لان الفاعل
لا يتاخر عن رافعه وكم لها الصدر وانما يريد انك تقول كم رجل جاءك وهذا بمنزلة زيد قام وكون لا نه
يجد للفعل واما رفعها على الفاعلية فلا يجوز الا على راي من يجوز تقديم الفاعل على رافعه
والبصريون لا يجوزونه **ومضافا اليها** اي منسوبا اليها الشي بواسطة حرف الجر لفظا نحو بكم درهما له
اشتريت او تقديرا نحو غلام كم من المشتغلين نوليت **وظرفا** نحو كم فرسخا سرت وكم فراسخ سرت
ومصدرا نحو كم طعنة طعنت وكم طعنات طعنت قال الشارح وترك المصنف ثلاثة مواضع
احدها ان تكون مجرورة بحرف الجر نحو بكم درهما تصدقت قلت قد حملنا قوله مضافا اليها على ما يشمل
دخول مثل هذه الصورة فلم يتركها قال والثاني ان يكون خبر مبتدا نحو كم دراهمك قلت كم عند المصنف
في مثل ذلك مبتدا لا خبر فلا يلزمه ما ذكر قال والثالث ان تكون خبر الكان او احدى اخواتها نحو كم
كان غلمانك **فصل** في الكلام على كأين وكذا وفروع تتعلق بهما
كم خبرية اما هذا المعنى فمتحقق في كأين واما في كذا فليس كذلك لان كذا ليست للتكثير بل للابهام
فقط ولا سيما عند البصريين فانك انك تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة وكأين اسم مركب من كاف
التشبيه واي المنونة واما كذا فلم ... **بمعنى كأين وكذا كمن**
الاصل ولهذا رسم في المصحف نونا ومن ويقف عليه بالجلالة اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف واما
كذا فترد على اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك
رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد
كما في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا فعلت كذا او كذا الثالث ان تكون كلمة واحدة
مركبة مكنيا بها عن العدد وهذه هي المقصودة بالكلام في هذا الفصل **وتقتضيان تمييزا منصوبا**
اما كأين فكقول الشاعر وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة قديما ولا تدرون ما منّ منعم
واما كذا فكقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد
وكان حقهما ان يميزا بمميز كم لكن لم يمنع من ذلك الا ان في اخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية
وفي كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة قال الرضي والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو
ولم يبين العدد المبهم **والاكثر جره بمن بعد كأين** نحو وكأين من نبي وكأين من اية وكأين من قرية وفي
شرح ابن عصفور الكبير ان كأين يجب جر تمييزها بمن **وتنفرد كأين عن كذا بلزوم التصدير**

بخلاف كذا فانها تتسلط عليها العوامل السابقة عليها تقول قبضت كذا او كذا درهما وجا كذا او كذا رجلا
وانها اي كاين قد يستفهم بها كقول ابي بن كعب لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب او كاين تعد سورة
الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال ابي ما كانت كذا قط **وفي كاين لغات** ايا خفيفة ساكنة
الياء هزة واصلها كين قدمت الياء مشددة ثم خففت **وكاين** بهمزة بعد الالف كقاض **وكاين**
بهمزة ساكنة فياء ساكنة خفيفة مثل لاي وناي **وقد ورد**
بهمزة ونون ومثل هم وشج **وكاين** بهمزة ساكنة فيا ساكنة مثل ... نحو كذا كذا درهما وقال ابن خروف
كذا مفردا غير معطوف ... **او مكررا بلا واو** نحو كذا كذا درهما والمصنف انه على انه قليل **وكنى بعضهم بالمفرد**
لم تقل العرب كذا درهما ولا كذا كذا درهما **وبالمكرر دون**
العطف نحو كذا كذا درهما **عن ثلاثة ورابعة** ونحوها فوق ذلك الى العشرة **وبالمكرر مع**
المميز بجمع نحو كذا دراهم **عن احد عشر وبابه** وهو ما فوق ذلك الى تسعة عشر **وبالمكرر مع**
عطف نحو كذا وكذا درهما **عن احد وعشرين وبابه** وهو ما فوق ذلك الى تسعة وتسعين وهذا
كله تفريع على مذهب الكوفيين فانهم اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب فكذا
الثواب بناء على العدد الصريح ولذا قال فقهاوهم انه يلزم القائل بقوله له علي كذا درهم مائة
ويقوله كذا دراهم ثلاثة ويقوله كذا كذا درهما احد عشر ويقوله كذا درهما عشرون ويقوله
كذا وكذا درهما احد وعشرون وهذا هو المحقق من نظايرها من العدد الصريح ووافقهم على هذه
التفاصيل غير مسالة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور وقال ابن
هشام وهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه هذا كلامه وقال
ابن معط في شرح الجزولية فان قلت كذا او كذا درهم لزم ثلثمائة لانها عدد اضيف ثلاثمائة
الى المفرد ويحتمل ان يلزم ... ذلك الى تسع مائة فان قلت كذا او كذا درهم لزم الف ومائة درهم لاجل العطف
مع جر التمييز هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقها ذكر هذا العدد ما ذكر التفاصيل التي قالها المصنف
كلها المفصل جميع ذلك مذهب النحويين ونبهت ما فيهم قالوا وان قال كذا درهم فكانه قال واحد هو درهم
فان قال كذا درهم فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال عدد هو دراهم فان
قال كذا كذا او جا بعطف البيان لم يتصور لان التمييز في ... منصوب على كل حال الا ان يكون
عطف البيان مجموعا كقولك كذا دراهم وكذا وكذا دراهم فيجوز لان القايل احد عشر لا يلزمه اذ باب
التمييز ويكون التمييز حينئذ بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة سنين واسباطا
وسنين بدل لانه لو جعل بعضهم ان كذا بمنزلة شي فاذا قيل كذا درهم لزم على قوله ان يلزم نصف درهم
وهذا مردود لان كذا كناية عن العدد ولا تجر البيت عددا وقال ابو حيان المسموع من لسان
العرب ان كذا اذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ الا كونها معطوفة ولا يحفظ مفردة ولا مركبة ولا تخص
عددا دون عدد وسائر التراكيب التي اجازها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب

باب نعم وبيس ولبيا باسمين فيليا عوامل الاسما خلافا للفرا

والكثر الكوفيين كما صرح به في شرحه فانهم زعموا اسميتهما مستدلين بانهما وليا عوامل الاسما كقول بعض
العرب وقد قيل له ان بنت ولدت له نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة
وكقول بعض العرب نعم السير على بيس العير وكقول الراجز صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر
ولا حجة في شي من ذلك اما الاول فلان العامل داخل على محذوف تقديره ما هي بمقول فيها نعم الولد
ونعم السير على مقول فيه بيس العير واما الاخر فمحمول على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكى لفظه
الذي كان عليه قبل عروض الاسمية وهذا الذي سلكه المصنف من حكاية الخلاف في نعم وبيس هل هما فعلان
او اسمان طريقة سلكها كثيرون وسلك ابن عصفور طريقة احرى جعل فيها في نقضا نبه المتاخرون
قال ولم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس من قولك نعم الرجل عمرو

وبيس الرجل

غير عدد كانت منونة ومعطوفة خاصة ولا تحفظ تركيبها فاذا كانت كناية عن

وبيس الرجل زيد واشباه ذلك فعلان وان الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة وكذلك بيس الرجل
وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبيس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا وبرق نحره في الاصل
نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفرا الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو رجل نعم
الرجل ورجل بيس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم
وبيس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبيس الرجل عنده رافعان لزيد كما انك لو قلت
ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم على ما هو مقرر عند
الكوفيين من ترافع المبتدا والخبر **بل هما فعلان** لاتصال تا التانيث الساكنة بهما نحو نعمت المراة هند
وبيست المراة سلمى ومنه الحديث فبها ونعمت ولاتصال ضمير الرفع البارز بهما كقول من يقول نعموا
واخوك نعما رجلين على ما حكى ومن يقول ذلك في نعم تقول في بيس وعلى القول بفعليتهما فهما فعلان
لا يتصرفان فلا يستعمل منهما مضارع ولا امر ولا غير ذلك مما يثبت للافعال المتصرفة **للزومهما انشا**
المدح والذم والانشا انما هو في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيه واما الفعل من نحو
بعت والاسمية من نحو انت حر فهي للانشا عارض فيه وانما قال انهما لانشا المدح والذم لانك اذا قلت
نعم الرجل زيد او بيس الرجل عمرو فانما تنشي المدح او الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجود
في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة اياه حتى تكون
خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدح الشخص على جودته الحاصلة خارجا او ذمه على رداته الموجودة في الخارج
فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا
يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشا يتضمن
للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشا وكذا الانشا
التعجبي والانشا الذي في كم الخبرية ورب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر اذ هذا
الذي ذكروه يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان
يكذب في التفضيل وبنا الحدث انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت
زيد قايم هو خبر بلا شك ولا يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك لم تخبر
او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل
او ليس بحاصل فكذا قوله واسيما هي بنعم الولد بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها ليست بثابتة
وكذا في التعجب وفي كم ورب الى هنا كلامه **على سبيل المبالغة** وذلك العموم المدح او الذم اذ ليس مدحا
او ذما لخصلة بعينها وهذه زيادة على النحويين اذ عادتهم ان يقولوا انهما للمدح والذم ويقتصرون
على ذلك ولكن المصنف ... ودفع وهم من يتوهم ان المدح والذم بهما ليس بعيدا وكان الاولى ان يقول
لانهما لا يتصرفان فان للزوم الانشا وتبيين ان المدح والذم على سبيل المبالغة اما الاول فلان
عدم التصرف لا مدخل له في المضارب هنا واما الثاني والثالث فلان التقييد بالمدح والذم والمبالغة
فيهما لا مدخلية له في تعليل عدم التصرف **واصلهما فعل بكسر العين وقد يردان كذلك** فيقال نعم
بفتح النون وكسر العين وبيس بفتح البا وكسر الهمزة **او بسكون العين وفتح الفا** فيقال نعم بفتح النون وسكون
العين وبيس بفتح البا وسكون الهمزة **او كسرها** مع كسر سكون العين فيقال نعم بكسر النون وسكون العين
وبيس بكسر البا وسكون الهمزة **او كسرهما** مع سكون العين فيقال نعم بكسر النون والعين وبيس بكسر البا والهمزة
وترتيب لغاتهما نعم بكسر النون وسكون العين ثم نعم بكسرهما نحو نعم بفتح النون وكسر العين وهي الاصل التي هي
المرتبة الثالثة وفرع الفرع في المرتبة الاولى ويليها اصلها الذي هو فرع في المرتبة الاولى ويليه الاصلها

الذي هو فرع في المرتبة الثالثة الاولى وبيليها امثالها الذي هو فرع ايضا والرابعة نعم بفتح
النون وسكون العين ولم يذكروا شاهدا عليها وهي وان كانت اخف اللغات لكن فصلتها الاولى
بان فيهامع الخفة تنبيها على حركة العين واما قول بعضهم نعم بنابعد العين فاشباع ولهذا لان
بعضهم بها على الاسمية من حيث ان هذا الوزن ليس من اوزان الافعال غير جيد اذ لو صح لاستدل
بمثله على اسمية انظور في قول الشاعر من حيث ما وتقوا اذ لو افا انظور اذ ليس في الافعال
انفول لكن انيل وليس شبهها الماضي بنيه لان نعيلا من اوزان الاسما بخلاف انعول وكذا كل
ذي عين حلقية من فعل فعلا نحو شهد او اسما نحو فخذ فيجوز تسكين العين ولا يزاد على ذلك
فتقول شهد وفخذ بسكون الها والخا ويجوز كسر فا الكلمة اتباعا لكسرة عينها فتقول شهد
وفخذ بكسر الشين اتباعا لكسر الها وكسر الفا اتباعا لكسرة الخا ويجوز بعدا لاتباع ان اسكان
العين تخفيفا فتقول شهد وفخذ بكسر الشين والفا وتسكين الها والخا فان قلت كيف
ينضبط قوله من فعل ابالتنوين ام بتركه قلت زعم ابن هشام ان الصحيح ضبطه بالتنوين
وانه مع تركه لا يصح اذ لا يمكن كون اسما واحد فتسمي فعل لان فعل هكذا بالفتح للام انما يكون فعلا
ماضيا وليس كما زعم رحمه الله بل كل من التنوين وتركه صحيح ولم وجه ظاهر وذلك ان اسما الكلم
المبنية في الاصل نحو لن ضرب نفعل ماضي الاكثر فيها الحكاية ولك ان تعربها فتنونها بنا على انها مصروفة
بتاويل اللفظ نفعل بكسر العين يجوز تخفيفه باسكانها وبصح ان يكون مسمي فعل هذا اسما كفخذ
ونعلا كشهد فهنا هو وجه التنوين في قول المصنف من فعل وذلك ان تترك تنوينها بنا على انها
ممنوعة من الصرف بتاويل الكلمة فتقول اذن يجوز في فعل المكسور العين تخفيفها بالاسكان
ويشمل الفعل والاسم لكان حاله مع الصرف والفتحة عليه البنية للحكاية واعلامه الجر وترك
التنوين لمنع الصرف وانما نشاهدا لوهم من جهة اعتقاد ان الفتحة اللام حركة حكاية لبس الا
فيلزم كون المسمي فعلا قطعا وقد بينا جواز كونها حركة اعرابية والكلمة غير متصرفة فبان
بذلك صحة ضبط الكلمة المذكورة بالتنوين وتركه ولا اشكال والله الموفق وقد يجعل العين الحلقية
متبوعة الفا في نعيل نحو شهيد وسعير ورغيف وبخيل فيقال في ذلك شهيد بكسر الفا وهي لغة تميم
اتباعا لكسرة العين وسواها فقد جعلت العين الحلقية متبوعة والفا تابعة وكذا فعيل المثل
وسوا في ذلك المذكر كما ذكر والمونث نحو شهيدة والاسم والصفة كما مثلنا فالاتباع في ذلك كله
جائز وهي لغة تميم ونا بعتها بالنصب على متبوعة الفا اي وقد يجعل العين الحلقية تابعة للفا
في فعل المفتوح الفا الساكن العين نحو نحر وبحر ودهر ونهر فتفتح العين الحلقية في ذلك كله اتباعا
لفتحة الفا ومذهب البصريين ان الفتح فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع وان الوارد فيه
الوجهين ليس اصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس وانما هو هما وضع في لغتين ومذهب الكوفيين
ان بعضه ذو لغتين وبعضه اصله السكون ثم فتح لان الفتح من الالف وهو من حروف الحلق
فكان في جعلها على العين والعين حلقية مسبوقة لفتحة مشاكلة ظاهرة قال المصنف وقد
يتبع الثاني الاول في مثل نحو ما كانت عينه حرف حلق ولامه حرف علة ومحموم مما هو على
صيغة مفعول وفاوه حرف حلق قال المصنف في الشرح بعد ذكر المذهبين واختار ابن جني
مذهب الكوفيين مستدلا بقول بعض العرب في نحو نحو وفي محموم محموم فقال لولم تكن الفتحة عارضة
في نحو لزم انقلاب الواو الفا وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مفعول بفتح الفا اصلا ولا
سبيل الى ذلك قال واعتبار ما اعتبره حسن وقد يقال في بيس بيس بيا مفتوحه وبا ساكنة
حكاه ابو علي والاصل فيه ان اصله تخفيف بيس بابدال الهمزة يا على القياس في نحو بير وذيب

ثم

ثم تتبع الفا الفا الى الاصل وترك ما نشا عن الكسرة لانها اكثر استعمالا قاله المصنف وقد حكي
هذا التوجيه عن الاخفش ايضا وحكي بعضهم توجيها اخر فقال اصله بيس بفتح البا وكسر الهمزة لكنها
خففت بجعلها بين الهمزة والياء ثم سكنت بعد التسهيل واخلست با فصل في ذكر احكام
هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره فاعل نعم وبيس في الغالب احترازا من الصور التي سيذكرها بعدها
ليست من الاستعمال الغالب اسم ظاهر معرف بالالف واللام نحو نعم الرجل وبيست المراة وفي البسيط من
قال بانهما اسمان فالمرفوع بعدهما هو عنده تابع فاعل ينبغي ان يكون تابعا عنده لنعتا لهما او عطف بيان
فالمعنى الممدوح الرجل زيد قلت وهذا التخريج علي غير نقل ابن عصفور عن القايلين بالاسمية كما عرفته
او مضافا الى المعرف بهما باشرا نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة نحو قوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب
زهير حسام مفرد من حمايل فان قلت لا يصدق على الفاعل من هذه الصورة انه مضاف الى المعرف
بالالف واللام ضرورة ان الابن ليس مضافا الى القوم ولا يصح ذلك قوله بواسطة قلت ليس فيه ما يشعر
او بواسطة نحالانه المعرف المجرور بالبا والضمير المستكن في مضاف والبا في قوله بهما للالة
حتى يتم ما قلته وانما هو حال من الضمير المستتر في المعرف والبا المذكورة للسببية والمراد بسببيتهما
ان يكون تعريف الاسم حصل بمباشرتهما له كالرجل او ان يكون لهما مدخل في التعريف بان يكون بما شرة شرح
اي بلا صفة لما اضيف اليه ما باشرته اضافة معنوية كغلام الرجل فان الاداة لها مدخل في تعريف
الغلام لا من جهة مباشرتها له فانها لم تدخل عليه وانما تعرف من جهة اضافته الى ما باشرته
الاداة وهو القوم وكان المصنف قال او مضاف الى ما حصل له التعريف من جهة الالف واللام حالة
مباشرتها له كغلام الرجل او حالة تلبسه بواسطة المباشر لها كابن اخت القوم ونحى عليه او مضاف
الى ضمير راجع الى المعرف بهما كقول الرجل نعم غلامه والقوم نعم صاحبهم حكاه قال فنعم اخوا
الهيجا ونعم شبابها فان قلت هلا قال كان بعضهم اجازه فيما سافان الذي صحح الجمهور المنع وجعلوا
البيت شاذا قلت الذي اجاز في باب الاضافة الواهب المائة الهجان وعبدها فياساوهم مع
المصنف بالزعم ان يجيز هذا ولا يتوقف فيه ولم يتعرض المصنف رحمه الله الكلام على الالف واللام الداخلة
في نعم الرجل زيد حاجي وابن الحاجب رحمه الله يري انها التعريف العهد الذهني ووجه ذلك بان فاعل
نعم موضوع لمدح فاعله مدحا عاما او كون فاعله مدحا كذلك لاستغنا وتحققه تقتضي الاجبر عنه
بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا ليتشوف الي تفسيرها انما ليكون ذلك اوقع في النفس حاذكره مفسرا
من اول الامر والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس تعريفا لواحد معهود في الخارج
وانما هو التعريف المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق ولم يكن بينك وبين مخاطبك
سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل الشي المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة
بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية قال في شرح المفصل
وهو نازل في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت فتح فلان اسامة فان اسامة هنا وان كان معرفة
باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح المعهود
في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد وكذلك لا يثنى ولا
يجمع العام عند ارادة العموم فيه ولما فسر هذا المعرف باللام بواحد وثني وجمع دل على انه ليس
للعموم والفاعل المضاف الى المعرف باللام كالفاعل المعرف بها تعريف المعهود الذهني والفاعل
المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك في الابهام من حيث هو عايد على امر في الذهن وهو مبهم
قطعا وسلك المرضي طريقة اخرى وهي في القول على عادته وقد رايت ان اذكر كلامه برمته وان
كان طويلا لما فيه من الفوايد واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست للاستغراق والجنس
كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرناه في باب المعرفة ان العلامة المعرفة للام الاستغراق جواز اضافة كل

وكيف يكون زيد كل الرجال بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول رأيت الرجل كل الرجل
قلت امتناع التصريح في مثل هذا انما هو كلام الرجل دليل على انهم لم يقصدوا به ذلك المعنى وايضا
فانك لا تقصد باللفظة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل وانما يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل
بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في
نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف يعني ابن الحاجب لما بينا في باب المعرفة
مشيرا الى ما قاله هناك من ان كون اللام في نحو اشرب الماء واشتر اللحم اشارة الى ما في ذهن
المخاطب من ماهية الماء واللحم ليس بشي لان هذه الفائدة يفهم بها نفس الاسم المجرد عن اللام
قال هناك فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي ثم قال هنا اعني في باب نعم ودليل
فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف
لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه
الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال
وايضا استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ثم نقول انهما بعد ذلك
وهو كونهما فعلين مستقلين بما عملهما لانهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد لصيرورتهما مستترا منه
كما في حبذا تخفيفه واخلاف ثياب فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة وصار
المعنى ونعم وبئس مع فاعلهما جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر يركبون له
نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وكقولك علمت زيد ابوه قائم على ما مر في باب ظننت وكان
زيد قائما وكقولهم يرحم الله الرسل فان الجملة في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون الاول
منها على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا
اليه ومبنى كلامهم على ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن
فان كانت فعلية نزلت عليها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات
ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونهما ان كان مفعوله
نحو علمت زيدا قائما ويعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون
فاعلا كما في باب كان وحكي الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه واما الجمل التي هي خبر المبتدا وما
اصله كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في
كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول
لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم أأنذرتهم لكن ليس
كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل
موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر
المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي اذ يعني نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم قصدوا
ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشرب الماء واشتر اللحم او مضمرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم عزموا تاخير هذا المبتدا ليحصل
به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في
الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا على اوجه لا ينكر لان مدح
شخص مستور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم مبنيا على الامر على وجه
يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه
سلبها من الفعل ما دل على معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد وكانه صفة مشبهة
وتجرد ذلك لانه كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد فعليته

و٧

ولا يقال ان ما ذكرته قريب في دعوى علم الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه يعتبر بالدليل ان
المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان كذلك لم تدخل نواسخ المبتدا عليه
مقدما على فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدا
ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها عائد الى المبتدا والاعتذار بكون ذي اللام
جنسا مستغرقا وكونه الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع
المضمر المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر لجنس غير معهود والنكرة المفسرة
ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير
على ما قال المصنف يعني ابن الحاجب لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتدا غير محتاج الى التبيين في نحو زيد نعم رجلا وكنا نقول نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير
فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس اذن اعتذار لانه ليس يكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع لشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجلا مع ان رجلا يطابق
كل فرد وان لم يكن فيه لام تشير بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف
الذهني لا حسن له فلم يبق اذن بعد ابطال الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويويد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس
مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم الولد نصرها
بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس
ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قول القائل ما ليلي بنام صاحبه انه على حذف
مقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه ثم قال فاذا تقرر
ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج
الى الضمير العائد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد انتهى كلامه وقد اطال بما في بعضه من التعسف
والاقدام على مفارقة الجماعة **وقد يقوم ذو الالف واللام ما** نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم
الشي هي الاصل فنعم الشي ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات فحذف المضاف وانيب
عنه المضاف اليه فارتفع فانفصل **معرفة تامة** اي غير مفتقرة الى شي تتم به من صلة او غيرها
وفاقا لسيبويه والكسائي لا موصولة مفتقرة في تمام كونها جزء الكلام الى صلة وعائد **خلافا
لابن السراج والفارسي** فهي في الاية عندهما اسم موصول مفتقر الى صلة وعائد والتقدير فنعم
التي هي مفعولة لكم اي الفعلة التي تفعلونها ابداء الصدقات فهي ضمير عائد الى الموصول وهي
مبتدا خبره محذوف والجملة هي الصلة **وليست منكرة مميزة خلافا للزمخشري والفارسي في احد
قوليه** فما عندهما في الاية بمنزلة شي في محل نصب على التمييز عن فاعل نعم المضمر واعترض المصنف
بان ما مساوية للمضمر في الابهام فالتمييز لان الضمير لبيان جنس المميز عنه واجيب بمنع كون
ما مساوية للمضمر لان المراد به شي عظيم والمضمر ليس كذلك **ولا يؤكد فاعلهما تاكيدا معنويا**
فلا يقال نعم الرجل كلهم ولا كله زيد وذلك لانك اذا قلت نعم الرجل كلهم كان منافرا في الظاهر للفظ
وان قلت كله كان منافرا للمعنى واجاب عن الاول بتوهم الدينار الصفر لسند وره ولا نعوم
بالمنتقم كلهم لظهور معنى الخطاب بالتدخلاف معنى الجمع ولان المقام ليس مقام تحقيق الاحاطة بحيث
حتى لا يشذ منه احد واما امتناع التفسير وفيه فلما ذكرنا ولانه ليس المراد دفع احتمال ارادة
جنس اخر مثلا ليس الجنس المذكور كما يراد ذلك في اسما الاشخاص واما اعادة اللفظ خشية النسيان
او عدم الاصغاء او الاعتنا فلا يجد ورية فلذلك جاز التاكيد اللفظي **وقد توصف** اي فاعل نعم

وبئس كان قول الشاعر * نعم الفتى المري أنت إذا هم * حضروا لدى الحجرات نار الموقد *
وقال الآخر * لعمري وما عمري علي بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم *
خلافا لابن السراج والفارسي فإنهما قالا لا يمنع الوصف ولا وجه لتخصيص هذا بهذا الحكم فأما
منع الوصف فهو قول الجمهور قال أبو علي في قوله تعالى إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا إن ما معناه
أن عدوا لما جاء جريا مجرى الجمع انتهى فالظاهر أن الجنس وصفه كما الجنس وصف فاعل نعم وبئس
لأنه إنما فرد خولف المعنى نحو مع خولف اللفظ والذي سهل ذلك أن الوصف هنا غير مخصص
إنما هو بمنزلة قولك أمس الدابر في صحة إسقاطه وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه أنه يقول
وصف فاعل نعم وبئس لا يمنع ويحتمل حمله على المنع ثم هنا أشياء تنتقد على المصنف
أحدها أن سكوته عن تعقبه التوابع دليل على أنها جائزة عنده ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا
بسماع لأن الفاعل في هذا الباب خصوصية ليست لغيره الثانية أنه ينبغي أن لا يحترز من مسألة التابع
بين أجزاء مسألة الفاعل وقد يشكر لفاعل مرفوعا قال الشاعر * وسلمى أكمل الثقلين خلقا *
وفي أثوابها أفرو رسيم * ساف الفرط عن أكنانيا * ديول لسنا ونعم نسيم *
قال قصر ساف وبانه وجه بيان وجمل ساف أي طويل في ارتفاع والزبد برأس مكسوة ومهمزة
ساكنة الزرب قال الجوهري وربما لم يهمز كقول كثير * وقد درعوها وهي ذات مؤصد * مجوب ولما يلبس
الدرع ريدها * قلت وهذا قياس لا نزاع فيه فلا تعلق له بمسألة وربما والتثم الفرو الخلق
كأنما شبهت بذلك ربما انقطع بالفرا وكما شبهت بالملاق في قوله * فكانت ملاقا وبالكسائي تبع
في لم نعت كيسا الضجيع وبالباس في الآية وفي ثاني البيتين الذين أنشدهما أولا ذكر على
البسيط حيث قال لم يأت فاعلها نكرة إلا وهي معنا فيه أو مضافا كقول الشاعر * بئس قرين النفس حالك *
أم عبيد وأبو مالك * البغض للشيخ الكبير وأم عبيد الفلاة وأبو مالك الجوع وكقول الشاعر
* نعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وما أجازه من قوله نكرة ومضافا إلى نكرة هو قول الكوفيين
وابن بكر وحكى الأخفش ذلك لغة ولولا ذلك لأمكن التأويل بجعل الفاعل مستترا والتمييز
محذوفا شذوذا أو لكن مع حكاية أبي الحسن أن ذلك لغة لم يبق لهذا التأويل حاجة ويضمر
عطف على الله أول الفصل ظاهر لا على قوله يمكن لهذا إلى آخره أي حيز التقليل وهو
غير صحيح أي فاعل نعم وبئس في الغالب يظهر على الصورة المحكية هناك ويضمر ممنوع الإتباع
وهو موافق لضمير الشأن في ثلاثة تقدمه على مفسره ولزوم إفراده وامتناع إتباعه ويخالفه
في ثلاثة إذ مفسره مفرد لا جملة وتأنيثه لا يجوز مطلقا بل بشرط تأنيث التمييز ومفسره قد يحذف
فإن قلت قد سمع نعم أنتم قوما أنتم فأتبع الفاعل المضمر ونحوه أن نعما كبير لم قلت هو شاذ
لا يلتفت إليه مفسرا بتمييز أو قلت نعم رجلا بعد الضمير على زيد بل على رجل أو الرابط
العموم عند كثيرين لأن فاعل نعم لا يكون عندهم إلا عاما ورجل هنا عام مع أنه نكرة في سياق الإثبات
ولكنه على نية ال الجنسية إذ الأصل نعم الرجل يوجد عن نعم وبئس فلا يجوز أن يتقدم وأما تأخيره
عن المخصوص فبناء الكلام عليه مطابق للمخصوص وكان ينبغي التصريح بذلك لأنه لا بد أن يطابق
للفاعل والمخصوص فتقول نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعمت
امرأة هند ونعمت امرأتين الهندان ونعم نساء الهندات كذا قال المصنف للمؤنث وشرحه وهو نص على
أن التأنيث إذا كان المضمر مؤنثا ونص أبي الربيع على أن التاء لا تلحق في ذلك وأما
نعما امرأة هند استغنوا بتأنيث المفسر ونص غيرهما على أن إلحاق العلامة في ذلك جائز لا واجب
ولا يمتنع ذلك أن تقول نعم أو نعمت امرأة هند فاعل ال كرجل وامرأة ونحوهما فيخرج ما لا ينفصل

كما نعل

كما نعل التفضيل المقرون بمن قال المصنف وإنما اشترط ذلك في فاعل معرف بالألف واللام لما لم
في الصلاحية لما قال وينبغي أن مميزه لا يكون إلا صالحا للألف واللام مع أن يكون مبين لا يكون إلا لذلك
بالاستغراق لأن أبا علي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بما لا يلزم ذكره غالبا وقد يجيء في بعض
الأحيان كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت السنة
سنة فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به وممن أجاز ذكر حذف التمييز لفهم
المعنى ابن عصفور وحكى صاحب البسيط منع الحذف في الصورة التي حكاها المصنف وهو ما
إذا كان التمييز عن الفاعل المضمر وما حكاه المصنف من أن الفاعل في نحو قولك نعم رجلا زيد
مضمر وأن المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل
في ذلك هو زيد والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي وتمييز منقول عن الفراء ويمتنع عنده
تأخره عن زيد وأجاز الكسائي تأخيره عنه والصحيح رأي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان
زيد فأدخلوا عليه الناسخ وقد يرد التمييز بعد الفاعل الظاهر مؤكدا وفاقا للمبرد والفارسي
نحو نعم الرجل رجلا زيد والجمهور على أنه لا يرد كذلك وأما وروده مبينا وذلك إذا انتفع مثلا
نحو نعم الرجل رجلا يفضل الخبر زيد وكقولهم نعم القتيل قتيلا أصلح الله ما بين بكر وتغلب
فلا ينبغي أن يمنع مثل هذا أحد ويكون إحداثه محل وفاق وقد أطلق ثم حكاية الخلاف في ورود
التمييز بعد الفاعل الظاهر فشمل مثل هذا وأحسن المصنف في تقييده ذلك بكون التمييز مؤكدا
ووجه مذهب الجمهور أن وضع التمييز على رفع الإبهام وهو مفقود في المحل المذكور فيمتنع واختار
المصنف مذهب المبرد والفارسي في تجويز ذلك مستدلا له بالقياس على جواز مثل قوله تعالى
إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واختار موسى قومه سبعين رجلا فتم ميقات ربه أربعين
ليلة وهي كلها زائدة واستدل بأن الوقف بأن المميز في هذه الصورة كالمبهم تحت الأصل
فجيء التمييز بعده من هذه الحيثية لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار مؤكدا أعلا وكذلك الثاني واستدل
أيضا على ذلك بالسماع قال الشاعر * والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق *
وقال الآخر * تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا * وأنشد غير المصنف هلا
على ذلك * نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بإيماء *
وتأول المانعون ذلك كله على أن المنصوب فيه حال مؤكدة لا تمييز ويحتمل البيت الثاني أن
يكون زادا مفعولا لتزود إما على أنه مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد الشيء
الذي يتزود من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال الشيخ أبو حيان وعندي
تأويل غير ما ذكروه وهو أقرب وذلك أن يدعى أن في نعم وبئس ضميرا وفحلا وزادا أو فتاة تمييز
لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة الندور والفحل والزاد والفتاة هي المخصوصة وفحلهم
وزاد أبيك وهند بدل من المرفوع قبل ولا يمتنع عندهما أي عند المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى
الذي الجنسية فتقول نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم كما يقال نعم المبعوث ومنع
ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين قال المصنف ولم يرد فيه سماع والقياس المنع لأن فاعلها إذا كان ل
بال يجوز كونه تمييزا للفاعل المضمر إذا نزعت منه ال والذي ليس كذلك قال ومقتضى النظر
الصحيح أن لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع
قلت وهنا جنوح منه إلى مخالفة القياس الذي أولا ذكره أولا ووقع في الكامل ما يدل على

خلاف ما نقل المصنف عنه فانه قال في قوله • تقول ودقت صدرها بيمينها • ابعلي هذا بالرحى المتقاعس
قوله بالرحى تبيين وما يتعلق بمتقاعس لان معمول الصلة لا يتقدم الموصول فتعين ان بالرحى مثل
لك بعد سقيا ولك بعد مرحبا فيجوز لك تقديمها على سقيا ومرحبا بخبر قال لها معناه ان ذلك على
مذهب المازني في ان لك يعني الذي وان المختار عنده هو انها حرف تعريف بدليل انك تقول
نعما القائم زيد ولا تقول نعم الذي يقوم زيد فاما هو بمنزلة نعم الرجل زيد ولم يتعرض
المصنف الى من وما الموصولتين اذا اريد بهما الجنس هل حكمهما كالذي في جواز وقوع كل منهما فاعلا
لنعم وبئس او لا وفي ذلك خلاف فمنعه قوم واجازه آخرون متمسكا بقوله تعالى فنعما هي وبقول
الشاعر • فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه • ونعم من هو في سر واعلان •
وانت خبير بان هذا الجنس متمسك ظاهر فقد قيل بان ما في الآية نكرة تامة في محل نصب
على التمييز وقد اسلفنا الكلام في ذلك وقال ابو علي ان فاعل نعم في البيت مضمر مستتر
ومن نكرة تامة تمييز وهو مخصوص بالمدح وقد قدمناه ايضا في باب الموصول ويذكر نحو
نعم زيد رجلا فتقدم المخصوص على التمييز وقال الفراهو قبيح وقال غيره من الكوفيين هو
نادر وعلى ذلك بني الكبريزي قوله في المنحة • تقول نعم زيد رجلا • وبئس عبد الله منه رجلا
هذا مع ان اهل بلده يبغونه فانه لعمري وفي التصريفات في اصول ابي بكر اجاز قوم نعم رجلا
مختبئين بنحو وحسن اولئك رفيقا ويمكن الفرق بان نعم جامدة وحسن متصرفة قال
وهذا اعير فرق لانه نزل منزلة نعم من حيث جعل مرجاعا ما ونسر ممدوحه ما لنكرة نحوسا
ملا وانا الفرق ان اولئك شائع كالرجل وزيد ليس بشائع قلت هذا الشعر ان الجبير بن
لهذا التركيب اجازوه على ان زيد فاعل نعم لا مخصوص تقدم على التمييز ومن يقوم نعم وافقها ووجه تزوده
عدم افراد الفاعل حيث الذي به مبهم جمع وهذا حكم التثنية وقوم من الكوفيين يجيزون ذلك وقد
سبق ان الكسائي حكى نعما رجلين ونعموا رجالا ولا يفهم من كلام المصنف ان الضمير العائد على التمييز
لا بد ان يطابقه وله ان المطابقة واجبة في التثنية ونعم بهم قوما وفيه شذوذ وذاتها مطابقة
الضمير وجره بالباء والاصل نعموا ومثله كفى بالله شهيدا ونعم عبد الله خالد وهذا من كلامه صلى الله
عليه وسلم وتمامه ابن الوليد قال المصنف ويمكن ان يكون نعم مسندة الى الضمير وحذف المفسر وعبد الله
مبتدا وخالد بدل وبئس عبد الله انا ان كان كذا هو من كلام عبد الله بن مسعود وعنه من العبادلة
والاولى فيه ان يؤول على ذلك بان يجعل الفاعل ضميرا او المميز محذوف وانا وعبد الله هو المخصوص لا على
انه علم بل مراد به معناه الاصلي واما بدل لكذا قيل وشهدت صفين وبئس صفون وهذا من
كلام سهل بن حنيف فهذه الآثار الثلاثة انواع في الاخير مثال مجي الفاعل علما والاول مثال
لمجيئه مضافا الى العلم والثاني محتمل لهما لان الفاعل ببئس عبد الله اسمه عبد الله وقد علمت وجه
التاويل في الاولين وهو جار في الثالث ايضا لكنه ليس منه بدل ويدل على المخصوص بمعنى نعم
وبئس اي يحذف لدلالة نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب والباقي قوله بمعنى
متعلقة بالمخصوص لا بيدل او يذكر المخصوص قبلهما اي قبل نعم وبئس معمولا للابتداء نحو زيد
نعم الرجل وعمرو بئس الغلام والخلاف انما بعد زيد في ذلك خبرا لم سواء قيل بفعلية نعم وبئس
او باسميتهما وجوز واعلى القول بالاسمية كون زيد خبرا ونعم وبئس مبتدا وفي الرابط اقوال
ال الجنسية او محذوف مضمر او تكرير المبتدا بمعناه على قول ابي الحسن في زيد جاءني ابو عبد الله
اذا قلنا ال للعهد وقال ابن الطراوة في نعم الرجل وبئس الرجل ضميرا لان التركيب اصاره اسما

يعني

يعني الممدوح او المذموم وقد سبق ان الرضي يقول لا ضمير في ذلك لانه بمنزلة قولك رجل جيد او
معمولا لبعض نواسخه كقوله • اذا ارسلوني عند تعذير حاجة • امارس فيها كنت نعم الممارس •
وكقول الآخر • ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة • وكقولك ظننت زيدا
نعم الرجل او يذكر بعد فاعلها نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وهو مبتدا وخبره الجملة
المتقدمة عليه والرابط على ما مر من الخلاف او خبر مبتدا محذوف لا يظهر وكانه لما قيل نعم الرجل
او بئس الرجل سئل عن تعيينه وتفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام بمعنى
انشاء المدح عامة زيد مجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام
واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى الكلام واحد ورجح المصنف
الاول بسلامته من مخالفة الاصل ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس
فيه ما هو خلاف الاصل والا حذف المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه
تقدم الخبر الذي هو نعم المسند وخلو الخبر الذي هو جملة من عائد الى المبتدا ووقوع
الظاهر موقع المضمر وهو شاذ وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تختص وعلى
الاول تقديري وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه يجوز كون المخصوص مبتدا
حذف خبره ورده المصنف بان الحذف ملتزم ولم يجر خبرا يلتزم حذفه الا ومحله مشغول
بشي يسد مسده وقال ابن كيسان هو بدل من الفاعل ويبطله البدل لا يكون لازما وانه
لا يحل محل الاول في نحو نعم الرجل زيد او اول معمول فعل ناسخ كقول زهير • يمينا لنعم السيد
ان وجدتما • واحترز بذكر الفعل عن ان واخواتها ولو قال اول معمول فعل ناسخ لكان اولى من
قوله معمولي ليلا يتوهم وروده فاعلا لظن ومن حقه ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها
بالتخصيص لانه مبتدا نحو نعم الفتى رجل من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه نعم البعير
جمل ونعم الانسان رجل ونعم ما لا الف وذلك ان يجاب بوجهين الاول انه وجد في كل ما ذكر مسوغ
الابتداء بالنكرة وهو تقدم الخبر والثاني ان كل ما ذكره قليل والمصنف قد قال ومن حقه
وهو مشعر بانه قد يجي على خلاف ذلك ويصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح
بعد نعم كما تقول نعم الرجل زيد فلو وصفت الرجل بالممدوح وجعلته مبتدا صح الاخبار
عنه بالمخصوص فتقول الرجل الممدوح زيد وبالمذموم بعد بئس كما في بئس الرجل عمرو وعلى ما قررناه
في الاول فان باينه اول كقولك بئس مثلا زيد فان المذموم هنا المثل وزيد مباين
فلو جعلت المثل هنا مبتدا موصوفا بالمذموم امتنع ان الظاهر حمل زيد عليه اذ لا تقول
المثل المذموم زيد لان زيدا ليس بمثل فيؤول بحذف مضاف والتقدير مثلا مثل زيد
فيصح الحمل حينئذ وقد يحذف المخصوص ويخلفه صفته اسما نحو نعم الصديق حليم كريم وبئس الصاحب
عدو خذول وفعلا نحو نعم الخليل يعضدك في النوائب قال المصنف ويكثر ذلك مع الفعل اذا كان ن
الفاعل ما نحو نعم الصديق تستشير به فيجيبك وقد يجي متعلق بهما اي بالاسم والفعل كقولك
بئس مقام الرجل فيه اذهب عنا اي مقام يقول فيه او يقال فيه ذلك ولا استحضر الان شاهدا
عليه فان كان المخصوص مؤنثا نحو نعم الثواب الجنة وبئس المقام النار جاز ان يقال نعمت وبئست
مع تذكيرها الفاعل لانهما في المعنى شي واحد وايضا والمخصوص هو المقصود اولا بالاسناد
الى الاسم العام لضرب من المبالغة قال المصنف الا ان الاجود التذكير كنعم الثواب الجنة ويلحق
بحبذا بئس فتقول ساء رجلا ابو لهب وساءت امراة حمالة الحطب وساء رجلا هو وساءت امراة هي

ناجرا بها يجري مجرى نعم في كلما ذكروا ونها فعل ظرف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان
قلت فلم افردها اذن بالذكر وهي من افراد فعل قلنا لها مزية تقتضي حسن افرادها بالذكر
وللامر اخر سنذكره ما يقتضي افرادها وبابها وبنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم الحلما وقبح
العز عنادا لمبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم او محولا الى فعل بفتح العين
نحو فقه الرجل بمعنى ما افقهه او فعل بكسر العين نحو علم الرجل بمعنى ما اعلمه بهذا اشار المصنف
في الشرح المحول الى فعل بكسر العين واستشهد عليه بان العرب شذت في ثلاثة الفاظ فلم تحولها
بل ابقتها على اصلها في الوزن واستعملتها استعمال نعم من غير تحويل لكن حملتها الازمنة وهي
علم وجهل وسمع سمعنا نجيبا فقولك فقه الرجل بمثابة ما افقهه من جهة المعنى وكذا البواقي ق
ومعنى الحاق هذا النوع بنعم انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم على نحو ما تقدم وجر
ا جرار فاعله بالباء كقولك حسن بزيد رجلا واستغناؤه عن الالف واللام نحو وحسن اولئك
رفيقا واضماره على وفق ما قبله نحو الزيدون كرموا رجالا قال المصنف وانما كان ذلك يعني
انه لترقيه ما لم يكن في نعم من هذه الاحكام لان فعل هذا اذا تضمن معنى التعجب فحمل على ما هو
بمعناه فحسن مثل قولك حسن بزيد رجلا حملا على احسن بزيد وحسن اولئك رفيقا حملا
على ما احسن اولئك والزيدون كرموا رجالا حملا على قولك الزيدون ما اكرمهم رجالا والظاهر
ان هذه الاحكام لا تجري في ساوا ما كان على زنة فعل وان ساء لازم لاحكام بئس لا افتراقها بحال
فان تحقق هذا الذي ذكرناه كان كذلك وجها اخر للحكاية في افرادها بالذكر وقال ابن عقيل
في المساعد انه افردها لان صيغة فعل ليست ظاهرة فيها وهي لا تجيء به فانه قد ينقض بما
يحول الى صيغة فعل ولا يظهر التحول فيه كقال وباع فكونها مما لا ينحصر باب
حبذا اصل حب كظرف احترازا من حب التي في قولك حبه فان اصلها حبب بالفتح بدليل كسر
عين الفعل المضارع من قولك يحبه واما حب من حبذا فاصله حبب بضم العين اي صار
حبيبا فادغم كغيره مما اجتمع فيه مثلان متحركان من كلمة وسكن في لغتهم لحقت عينه والذم منع
التصرف لانه صار كحرف الذي يجيء لمعنى في غيره اذ اصلها انه لابد لكل المدح والذم ابيحا
ابلغذا بالاجماع على ما حكاه بعض النحويين فاعلا بحب ملازما لهذه الصيغة في افراده وتذكيره غير
من تثنية وجمع وتانيث فتقول حبذا زيد اي افراد المخصوص وتذكيره الى غيره ذلك وحبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وانما لم يطابق
المخصوص لانه جرى مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي
ذا جنس شايع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما كان
كذلك لان الاشارة فيه ابدا الى مذكور محذوف والتقدير عنده حبذا احسن زيد وحبذا احسن
امراة وكذا في التثنية والجمع ورد بانه دعوى لا دليل عليها لا سيما ولم يتكلموا به في موضع وليس
هذا التركب مزيلا فعلية حب فيكون مع ذا مبتدا خلافا لقولك المحبوب والمخصوص خبره واذا
قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد خلافا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما وانما كان المعنى
مما جاء هنا الى ان يقول فيكون مع ذا اسما لكنه تبرع بذكره فائدة اخرى يستلزمه المراد
وينبغي لمن اجاز في زيد الفاضل كون الاول خبرا اذا قال بان حبذا اسم ان يجيز ذلك
هنا وتعريف حبذا بما هنا وبا في الاداة فالمعرفة على ضربين التعريف وموصول بصرعته

لعله نعم

..بجاء به

وما كان

التعريف الصريح والمؤول

هذا

176

لهذا قال المصنف والصحيح ما ذهب اليه المبرد وابن السراج من ذلك لانهما مقران بفعلية حب
وفاعلية ذا قبل التركيب وانما بعد التركيب لم يتغير اسم معنى ولا لفظا قلت لا بنا في ما قالا لا الا
محذورة التغيير في المعنى فلا ادري كيف وقعا فيما قال المصنف ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا
وتصير الفاعل كبعض حروف الفعل فيجب اكله هو الفعل فاعله المخصوص خلافا لقوم
منهم الاخفش وخطاب قال المصنف وهذا القول في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة
عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعى تركيب فعل من فعل واسم والنظير
له لك وتدخل عليه لا فيجعل لحب موافقة بئس معنى واعلم ان حب توافق نعم وبئس في الفعلية
على الاصح في المعنى بالاصالة وفي النقل الى الانشا بعد الخبرية وفي الجمود وفي افادة المدح والذم
وتخالفهما في افادتها للذم ليس بنفسها بل بواسطة دخول لا وانه لا يجوز في لفظها الا هيئة له
واحدة وتجانف مخصوصها مخصوصهما فيما سيذكر ويذكر بعدها المخصوص بعدها مبتدا
مخبرا عنه بها فاذا قلت حبذا زيد كان لك ان تجعل زيدا مبتدا مخبرا عنه بالجملة الفعلية
المتقدمة عليه او خبر مبتدا لا يظهر كالوجهين اللذين مرا في مخصوص نعم وبئس وقياس
قول ابن عصفور وجه ثالث وهو انه مبتدا حذف خبره وذكر بعضهم انه بدل واخر
انه عطف بيان ويردهما لزوم ذكره ويرد البدل انه يحل محل الاول ويرد البيان وروده
نكرة ولا تعمل فيه النواسخ ولا يتقدم لانه اجري مجرى المثل قال المصنف في الشرح وقد اغفل
اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقدم المخصوص في هذا الباب وعلى امتناع نسخ ابتدائيته
وهو من المهمات وقد يكون قبله او بعده تمييز مطابق بخلاف باب نعم على الوجه الراجح
فورود ذلك قبله كقول الشاعر • الا حبذا قوما سليم فانهم • وفوا اذ تواصوا بالاعانة والنصر
وورد ذلك بعده كقول الاخر • حبذا الصبر شيمة لامرئ • رام مباراة مولع بالمعالي •
او حال عامله حب كقولك حبذا مقصودا زيد بيانا ورد من ذلك فيمثل المخصوص وكقول
الشاعر • يا حبذا المال مبذولا بلا سرف • في اوجه البر اسرارا واعلانا •
فيجاور ومن ذلك بعد المخصوص وما ذكره المصنف من ان المنصوب بعدها يكون تمييزا وحالا هو
الحق وقال الاخفش والفارسي حال ابدا وقال ابو عمرو بن العلا تمييز ابدا وقال ابن عصفور حال
ان كان مشتقا وتمييز ان كان جامدا وقال بعضهم تمييز ان كان جامدا وحال ان كان مشتقا
مقيدا كقوله مبذولا بلا سرف فان كان غير مقيد كقولك يا حبذا الجنة ثوابا فتمييز والمصنف
جوز وقوع الحال ووقوع التمييز بعدها ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قايل بقول ابن عصفور او
بقول الاخر وربما استغنى به اي المنصوب على التمييز او الحالية او بدليل اخر عن المخصوص فالاول نحو
حبذا ربا اي ربنا والثاني نحو لا حبذا لولا الحيا اي حبذا فلانة او فلان والكلام دل على
انه مبهم فقصد فيكون ان لا يبينه فكان التقدير حبيب لا اسمية بدليل لولا الحيا اي الاسمية
فقوله لولا الحيا هو الذي دلنا على ان معناه حبيب لا اسمية وهذا هو الدليل الاخر الذي اشار
اليه وقد تزوج عن كلمة ذا فيجوز حينئذ اي حين افرادها وعدم الاتيان بكلمة ذا نقل ضمة عينها
الى فائها كقوله • حبا لزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام • بضم الحا ويجوز افرادها
على حالها من الفتح وقد روي بالوجهين قوله • فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها • وحب بها مقتولة حين تقتل •
تروى بضم الحا وفتحها ومن العجيب ما سمع قول الجوهري بطان ذا خروجا وبطان ذا خروجا اي بطو

وبطان ذا خروجا بالضم ويفتح جعلوه اسم الفعل كسرعان اي بطؤ ذا خروجا
فجعلت الفتحة التي على بطؤ نونه بطان
ونقلت ضمة الطا الى البا وانما جعله الفعل لان معناه التعجب اي
ما ابطاه [illegible]

بطان الاول بضم البا والثانية بالفتح [illegible]

فقلت نعمة بطوالي نون نبطا ان حين ادت عنه ونقلت صيغة الطا الي البا وانما صحبته القتل لان معناه التعجب
اي ما ابطاه وكذا كل فعل ثلاثي حلقي الفاء مراد به مدح او تعجب تقول عرف الرجل زيد بما وضع على فعل
بالفتح ثم حول الى فعل لافادة التعجب وكقولك عظم الرجل زيد بما هو موضوع في الاصل على فعل فلا تحويل فيه
وكقول الشاعر * حسن فعلا لقا ذي الثروة المملوق بالبشر والعطا الجزيل * وكقول
الاخر * لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا * ولا معنى لاختصاص النص
باختصاص المدح بالذكر دون الذم مسا وانه في الحكم سيما الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجبا عن ذكر
المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبئس بمعنى معنى التعجب وانما ترك المصنف
النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه
بل فعلا كان او اسما وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل افعل تعجبا كقول الشاعر
وحب بها مقتولة حين تقتل وهذا ليس خاصا بحب بل كل فعل ثلاثي معنى معنى التعجب يجوز فيه
ذلك حكى الكسائي بابيات جادهن ابياتا وجدت فعل هذا القول لقضوا بالرجل زيد فان قلت
قد نص المصنف في باب نعم وبئس على ان فاعل فعل المضمن تعجبا يجر بالبا وهذا مندرج فيه حب وغيرها
من كل فعل بعيد في عليه الضابط المذكور فالذي دعاه الى النص على هذا الحكم وهلا اكتفى بما ذكره في
ذلك الباب قلت دعاه الى ذلك انه حكم هناك بكثرة الانجرار بالبا وهو في حب قليل لا كثير فلو
اكتفى بالاول للزم الاخبار بخلاف الواقع فلذلك افردها بالذكر مخرجا لها عن ذلك العموم وافاد بذلك لك
ان العموم المذكور مخصوص بهذه الكلمة فانتظم الكلام في الموضعين على وجه سالم من الخدش
والله اعلم بالصواب

باب التعجب

وهو انفعال يحدث في النفس
عند الشعور بما يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولهذا ايضا لا يجوز على
الله لانه عالم الغيب والشهادة لا تخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل نحو فما اصبرهم
على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منهم ثم التعجب له الفاظ تدل عليه كونا هيك به
ولله دره وواها له وويله رجلا ويا لها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله
ان المؤمن لا ينجس لكن المبوب عليه في هذا الباب فعل وضع لانشاء التعجب وهو ما الواقع في قولك
ما افعله او في قولك افعل به بنصب المتعجب منه في مثل قولك ما احسن زيدا مفعولا به او شبيها
بالمفعول به كما قال الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان نصب المتعجب منه على حد النصب في زيد كريم الاب
بجواز افعل لفظا كاحسن في المثال المذكور ولتقديرها ملخبرا المبني او شرح ما فعلا لا اسما خلافا
للكوفيين غير الكسائي ولكثيرا منهم يهمل استثناءه والمتعجب عند الكوفيين في نحو ما احسن زيدا
فتحة اعراب وهو خبر عن ما واما النصب على الخلاف كما قالوا ان زيد عندك وبعضهم يرى
الفتحة بنائية لان افعل تضمن معنى التعجب فبني والصحيح الحكم بفعليته للزومه مع يا المتكلم نون
الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله قال المصنف ولا يرد على هذا عليكني ولا رويديني فانه قال فيهما
عليك بي ورويدي فيستغني عن نون الوقاية بالياء لما افتقر فان النون فيه لازمة غير
مستغنى عنها بغيرها وقد تقدم في ذلك كلام في الباب الاول من الكتاب مستوفى وبما علم المستدل
فيه على كلمة ما المتقدمة دائما لانشاء مراصلا لانها واقعة في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة
واحدة بمعنى شيء بالرفع على الحكاية مبتدأ نكرة تامة مبتدأ والجملة بعدها خبر عنها هذا مذهب سيبويه
والجمهور قال المصنف وهو الصحيح لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب
الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متناو

تسكينا عين فعل المضموم

بافهام

بافهام ولا ريب ان الابهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي
مقتضيا للابهام وهو ما فلذلك امتنع القول بتنكيرها فلا يمتنع الابتداء بها وان كانت غير
مختصة كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين هذا كلامه وجعل الزمخشري
المصحح للابتداء بالنكرة هنا كونها في معنى الفاعل مثل شر اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده عن
الخروج الا شر كذلك هنا قيل وانما لم يتعارض وان كان غير مشترك في موضع ما وان كان مشتركا
ايثار الخفة ما وقال ابن يعيش لان ما اشد ابهاما لان شيا يفعل للتقليل والمتعجب معظم للامر
الذي احسن زيدا احمد فكانه اذا قال ما احسن زيدا جعل الاشياء الحسنة متكاملة فيه وهي مبتدأ
والجملة بعدها الخبر والتقدير اي شيء احسن زيدا اخلاقا لبعضهم وهو منقول عن الفراء وابن درستويه
وهو قوي من جهة المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو مالي لا ارى الهدهد وان موصولة فهي مبتدأ والجملة الفعلية لا محل لها لانها صلة والخبر
محذوف اي الذي حسن زيدا شيء عظيم خلافا للاخفش في احد قوليه او اقواله وذلك انه حكي عنه
قول بموافقة الجمهور وقول بالموصولية كما ذكره المصنف وقول ثالث صرح به في الشرح
وهو انها موصوفة والفعل صفتها والخبر محذوف والتقدير شيء حسن زيدا عظيم قال ابن
الحاجب وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى
وانما معناها الان الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا التنصيص بها
به معنى الانشاء فكذلك هذا اي المذهب الاول وهو مذهب سيبويه ظاهر من وجه وموافقه
لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف
مذهب من يجعل ما استفهامية فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف مذهب من يجعلها استفهامية مهمة
فانه يلزم منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال
ما الموصولة ثابت واستعمالها بمعنى شيء مبتدأ لم يثبت وهذا بعينه جار في مذهب من يجعلها
استفهامية فان الاستفهام لا استفهام كثير ولكنه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى
التعجب كما تقدم من ان النقل من الانشاء الى الانشاء بعيد قلت لا بعد فيه مع وجوده في الكلام
الفصيح فقد يتجوز بهل نحو هل لنا من شفعاء وقد يتمنى بلعل نحو لعلي احج فازورك وقد يستعمل
الامر للتمني كقول امرئ القيس * الا ايها الليل الطويل الا انجلي * وكما نقل الخبر الى معناه
التعجب فمدلول احسن بزيد وما احسن زيدا من حيث التعجب واحد لا امرا كما ذهب اليه
جماعة ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الفرا الى انه امر لكل مخاطب فمعنى احسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا
حسنا اي صفه بالحسن كيف شئت واستحسنه الزمخشري وابن خروف واعترض بان المتكلم
لو كان امرا حقيقة لم يكن متعجبا وبانه لو كان امرا للزم ابراز الضمير بحسب حال المخاطب ولم يجد ان
يليه ضمير المخاطب والجواب عن الاول انا لا نسلم ان الامر ليس بتعجب وذلك لان الامر لكل مخاطب بان
يصف المذكور مثلا المبني على ان هذا التعجب في اشتماله من الحسن على ما يمكن كل احد ان يصفه به
ولا يتعذر وصفه بذلك على احد كما قال * لقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل *
وهذا معنى مناسب للتعجب وعن الثاني ان هذا الفعل لما كان متضمنا معنى التعجب لم يتصرف فيه
فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني واحسن بل لزم طريقة واحدة وسهل ذلك فيه انه لو خوطب به كل
مخاطب فكانه قيل احسن بزيد يا من يخاطب فيستعمل المذكور وغيره مفردا وغيره ان لا نسلم

الله لو كان امرا امتنع ان يليه ضمير الخطاب بدليل واضمم اليك جناحك وهو في اليد بجذع فما يقال في هذا
يقال في ذاك وذهب الزجاج الى ان المخاطب هو مصدر الفعل المذكور ونصبا احسن بزيد ما احسن احسن
بزيد ولذلك بقي احسن على صورة واحدة دايما ولا يتغير ما فيه من الضمير فانما فنحن نقول احسن بزيد
يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة **مجرورا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة** كما مثلنا **وقد تفارقه**
البا المذكورة **ان كان المتعجب منه ان وصلتها** كقول حاتم الطائي الا ارقت عيني فبت ادبرها حذار غد لكل غد ن
لا يضيرها ويروى ان عليا مر بعمار رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال اعزز علي ابا اليقظان
ان اراك صريعا مجدلا فحذفت البا وتتصل بالظرف وبالنداء ايضا **وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب**
بالمفعولية خلافا للفرا والزمخشري وابن خروف وكلامه هذا يوهم ان الخلاف المذكور بعد تقرير
كون الفعل خبرا امرا وليس كذلك فكان الصواب ان يجعل محل الخلاف هذا الخبر ليرجع على الخلاف
ما ذكره فنقول وموضعه بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفرا والزمخشري وابن خروف
في انه امر حقيقة وان فيه ضميرا وان البا للتعدية وان مجرورها في موضع نصب ثم يقول وعلى الاول
فاستفيد الخبر ويظهر اثر الخلاف فيما ذكره المصنف في الشرح فانه قال لو اضطر شاعر
الى حذف البا المصاحبة غير ان تعد افعل لزمه ان يرفع وعلى مذهب الفرا يلزم نصبه قال ولا
حجة له في قول الشاعر لقد طرقت رحال القوم ليلى وابعد دار مرتحل مزار لامكان
حمل ابعد على معنى بعد اي بعد ارتحل عن مزار محبوبه فانه يحرض نفسه على الاقامة في منزل طروق
ليلى فانه صار يطرقه فها امرا ولا حجة له في قول الاخر واجدر مثل ذلك ان يكونا لاحتمال
ان يكون اجدر فعل امر على رايه من نجيب مثل ذلك الجدير ابدا به اي حقيقا به ويحتمل
ان يكون اجدر فعل تعجب مسندا لمثل ذلك ثم حذف البا اضطرارا واستحق معمولها الرفع
على الفاعلية لكنه بني لاضافته الى مبني **واستعمل الخبر من الامر هنا** في قولك احسن بزيد **وفي جواب**
الشرط كقوله تعالى من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وكقوله عليه الصلاة والسلام
من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ولا تستفيد استفادة الخبر من الامر بها بين الصورتين بدليل قوله
ولنحمل خطاياكم وقوله عليه الصلاة والسلام توضؤوا الا اصلي لكم **كما استفيد الامر من الخبر** نحو اتقى الله امرؤ
وفعل خيرا يثب عليه **و** كما استفيد النهي من منفيه اي من منفي الخبر كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق
نفثا او رفعن واما قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون فيمكن حمله على الارجح في لم تسنده ولم يظهر فلا حاجة
الى تقديره خبرا بمعنى الطلب **وربما استفيد الامر من الاستفهام** نحو فهل انتم منتهون اي انتهوا وءاسلمتم
مسلمون اي اسلموا كذا قيل وهو مشكل لانه ان اريد ان الامر استفيد من جملة الكلام المشتمل على
الاستفهام فامعن الحذف حينئذ ان قيل لا معنى له لزم انما لم وان قيل بمعناه الامر اي الاستدعا كما
ان اللام ولا موضوعان لذلك لحرف الاستدعا لا يدخل الا على الفعل الصريح وان قيل الاستفهام لخلاف
الغرض والذي يظهر في الايتين ان هل فيهما للاستفهام الذي يراد به الاستبطا مثل الم يان
للذين امنوا ان تخشع قلوبهم ونحو كم دعوتك فلم تجبني واذا استبطى انتهاؤهم واسلامهم كان كل من
الانتهاء والاسلام مطلوبا **ولا يتعجب الا من مختص** فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته
بوصف نحو رجل راينا كذا جاز **واذا علم جاز حذفه مطلقا** اي سواء كان معمولا لافعل او افعل تقول لقيت
زيدا وما احسن وقال تعالى اسمع بهم وابصر فان قلت موضعه رفع بالفاعلية على المذهب المختار
فكيف جاز حذفه وهو فاعل قلت اجيب عن ذلك بان ملازمته الجر كسته صورة الفضلة فجاز حذفه
ولو لم يلزمه الجر نحو كفى بالله شهيدا وما جاءني من رجل لم يجز حذفه **وربما اكد افعل بالنون** لشبهه باللفظ
الامر كقول الشاعر ومستبدل من بعد غضبى صريمة فاحر به بطول فقر واحريا .

ولا يؤكد بمصدر فعل التعجب خلافا للجرمي فانه اجاز ما احسن زيدا احسانا والجمهور على المنع فعل التعجب
دل على المبالغة والمزية فاستغنى عن توكيده بالمصدر وايضا فلكونه لانشا التعجب اشبه ما لا يتصرف
له كنعم وبئس **ولا افعل التفضيل** ولم يحكوا فيه خلافا وان اقتضى كلام الرضي حكايته والعلة فيه
ما تقدم من انه دال بنفسه على التفضيل والمزية فاستغنى عن التاكيد وايضا فان العرب
لم تبن فعلا دالا على الافضلية حتى يؤكد بالمصدر **فصل** في الكلام على همزة هذ ن
الفعلين المستعملين في التعجب وعلى احكام اخر تتعلق بهما سوى ما تقدم **همزة افعل في التعجب**
للتعدية ما عدم التعدي في الاصل نحو جمع ظرف ودنج وذهب فاذا تعجب من هذه ادخلت
همزة النقل وصار الفاعل قبل النقل مفعولا به فتقول في ظرف زيد ما اظرف زيدا **او في الحال**
مع انه كان في الاصل متعديا وذلك في نحو عرف وضرب فاذا قصد التعجب منه ضمن معنى لا يتعدى
من افعال الغرائز ثم ادخلت عليه همزة النقل فصيرته لعلة مفعولا وصار المفعول المصحح
الذي كان له يتعدى هو اليه بواسطة حرف الجر فتقول في عرف زيد الحق ما اعرف زيدا بالحق
وفي ضرب زيد عمرا ما اضرب زيدا لعمرو واختلف فيما هو على فعل بالفتح او فعل بالكسر اذا تعجب منه
فقيل يحول الى فعل بالضم ثم تدخل عليه همزة النقل فعلى هذا لا يكون التعجب الا مما هو على فعل
بالوضع او بالتحويل اليه وقيل بل يبنى منهما بلا رد واختاره المصنف لوجهين احدهما ان فعل وفعل
يشاركان فعل في اللزوم وقبولهما لدخول همزة النقل فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني
ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين واللام فلو تعجب
من شي من هذه الانواع ادخلت الهمزة ولم تقدر رد الصيغة الى فعل لانها مرفوضة قلت لصاحب
المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم في مثل ما اعلم زيدا
تقتضي مفعولا لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد لكنا نقول
باب التعجب باب مبالغة في المدح او الذم والمبالغة فيهما لا تكون الا بعد تكرر ذلك الفعل حتى
يصير كالطبيعة والغريزة فنقل في التقدير الى فعل بالضم وهذا البنا لا يكون متعديا فتقول
التعجب بالهمزة تتعدى الى مفعول واحد على القاعدة **وهمزة افعل** في نحو قولك احسن بزيد **للصيرورة**
اي لصيرورة فاعله ذا كذا نحو اثمرت الشجرة اي صارت ذا ثمرة واكلأت الارض اي صارت ذا كلا
قال الشارح وهذا مذهب البصريين ومن جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية
قلت والبا على هذا زائدة وكان اكرم بزيد من نوعهم اكرم زيدا اي اصار ذا كرم ثم جي بالبا
لتصير متعديا فيصير ما كان فاعلا مفعولا به وتقديره ان يقال اكرم اي صار ذا كرم ثم عدي
بالبا فصار الفاعل فيه مصيرا اعني صار ذا اكرم كما تقول قمت فتكون انت القائم ثم تقول
قمت فيكون انت القائم ثم تقول قمت بزيد فما ان بالبا للتعدية فيصير القائم هو زيدا
لا اياك اذ المعنى جعلت زيدا قائما فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا التاويل اصير زيدا
صابرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجي البا للتعدية لان هذا المعنى مستفاد منها وان كونه
صابرا ذا كذا مستفاد من الصيغة التي هي اكرم **ويجب تصحيح عينيهما** والاحسن اعينهما لجمودهما
وذلك ان اعلال نحو اقام وافعل ليس في القياس كاعلال قام لتركب منتضيهما من بنيتين هو حو د
وبعد ورد ذلك كثر تصحيح نحو اطولت واغتلت واعتنت بخلاف باب قام فلما التزم ذلك الى الجمود
اجمعوا عليه هنا ابدا فقالوا ما اطوله واطول به وما اسيره واسير به ولهذا اعلوا ما اعطاه واوكله
واكساه لانه من باب رمى وعدا ووجه ثان ولو يخص العين بخلاف اللام فانها مطرف لوجه

اي فك ادغامه ثالث وهو حمله على اسم التفضيل لهم فقد اعلوا في زيد ازمى ولعزي بدون اقوم وابيع **وفك**
افعل المضعف كقوله واحب الينا ان تكون المقدما وكقوله اعزز علي ابا اليقظان وجوز الكسائي
في افعل الاعلال والادغام فتقول اطل لهذه السحابة واعزز بفلان **وشذ تصغير افعل** كقوله
يا ما اميلح غزلانا شدن لنا وكان القياس ان لا يصغر لانه فعل لكنه حمل على ذلك لشبهه بافعل
التفضيل فصغروه **مقصورا على السماع** فلا يتعدى المحل الذي سمع فيه **خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس**
افعل عليه قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتياس
ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون
فانهم اعتقدوا اسميته وهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان
خارجا عن القياس قلت وفي الصحاح انه لم يسمع الا في احسن واملح **ولا يتصرفان** اي لا يكون منه
افعل مضارع ولا امر ولا افعل ماض ولا مضارع وانما لم يتصرفا لانهما لما تضمنا معنى الانشا
اشبها الحروف فاستعملا استعمال الحروف كما تمتنع الحروف منه والظاهر انهما تضمنا اللام لان
اكثر التعجب يستعمل باللام نحو يالك ما وكقوله لله عيني على ام ابان [illegible]
ولله دره فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام له وان الالفاظ التي للتعجب ولا لام فيها
متضمنة لها **ولا يليهما غير المتعجب منه ان لم يتعلق بهما** نحو ما احسن والله زيدا **وكذا ان تعلق بهما وكان غير**
ظرف او حرف جر نحو ما احسن بزيد مقبلا واكرم به رجلا فلو قلت ما احسن مقبلا زيدا واكرم رجلا به
لم يجز قال المصنف بالاجماع وتبعه في ذلك ولده في شرح الالفية وليس كذلك بل الخلاف في الجار
موجود فجوز الفصل بها الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين واما الفصل بالنداء فحكى المص
الاتفاق على منعه وقد تقدم في كلام علي رضي الله عنه وهو ما هو في فصاحة اللسان اعزز علي ابا
اليقظان ان اراك صريعا مجدلا قال المصنف في الشرح لم احكه بعينه لعبارة الامام كرم الله وجهه
وهذا يبيح الفصل بالنداء **او ان كان الفاصل احدهما** اي ظرفا او جارا ومجرورا وقد لا يحتوي لتعليق
الجواز باحدهما منع الفصل بهما جميعا **فقد يلي** الفعل فاصلا بينه وبين المتعجب منه نحو ما اقبح
بالرجل ان يكذب **وفاقا للفرا والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين** والاخفش والزجاج
والزمخشري ايضا ولكن الاكثرون على المنع قال المصنف والجواز هو الصحيح لثبوت ذلك نثرا ونظما من
النثر قول عمرو بن معدي كرب ما احسن في الهيجا لقاءها واكرم في اللزبات عطاءها وابقى في
المكرمات بقاءها ومن النظم في ذلك قول بعضهم اقيم بدار الحرب ما دام حربها واحر اذا حالت
بان اتحولا وساق غير ذلك من الشواهد ثم قال واما منع ذلك قياسا فلان الظرف والمجرور
يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف اليه مع انه كالشيء الواحد نحو [illegible] اخي واولى وانما
فان بئس اضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله
تعالى بئس للظالمين بدلا فان يغتفر مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله اولى بالجواز قلت
يؤخذ من هنا ان التمييز في مثل ذلك عن النسبة لا عن المفرد ولولا ذلك لم يتحقق الفصل بين
فعل الذم ومعموله اذ لو جعل التمييز عن المفرد وهو الضمير المستكن في بئس لم يكن الفصل وانما
الا بين العامل الذي هو الضمير ومعموله الذي هو التمييز لا بين الفعل ومعموله **وقد يليه وجوز ابن**
كيسان لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا بخله زيدا واحسن لولا خبثه بزيد فان كان سماع في ذلك
فهو معذور والا فلا قلت اعتراض بما وجه تخصيص الاعتراض بها غير يتعجب بها **وكذا ان تعلق بهما** اي
بفعلي التعجب **غير ما ذكر** من متعجب منه وظرف وحال **بالي ان كان فاعلا** وانما يكون كذلك بعد مفهوم

حب

١٧٩

حب او بغض وفيه فيتعدى بالي في بعض كتبه نحو ما احب زيدا الى عمرو وما ابغض بكرا الى خالد فالمجرور بالي
فيهما هو فاعل الحب والبغض معنى **والا فانما** اي وان كان اي فعل التعجب مصوغا من **متعد** علما او جهلا نحو ما اعرف فتى
به وما اجهله به وما ابصر امرئ القيس بالشعر **عدي بالباء ان كان من متعد بنفسه** اي ليس مما يفهم علما او جهلا
نحو ما اضربني لزيد وما اضربني لعمرو وما ابغضني لخالد وما احبني لبكر **وانما** لام لان فعل التعجب
مصوغا **من متعد عرض قصوره كما كان يتعدى به** ذلك المصوغ منه ما اعز زيدا واعز به علي وما ازهد
عمرا في الدنيا وازهد به في الدنيا والحاصل ان الفعل ان تعدى قبل ذلك بحرف لزم تعديه بعد ذلك
بنفس ذلك الحرف والا فان افهم علما او جهلا عدي بالباء والا فان افهم حبا او بغضا عدي بالي لما
كان فاعلا وباللام لما كان مفعولا والا عدي باللام مطلقا **وينصب في التعجب من** ما كان متعديا الى اثنين كسا الفقرا الثياب مع
ليس اصلهما المبتدا والخبر نحو **ظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى زيدا للفقرا الثياب** بجر الاول باللام وابقا الثاني
على نصبه **وما اظن عمرا لبشر صديقا** بجر الاول باللام وابقا الثاني على النصب كما في المثال الاول **وينصب**
المفعول **الاخر بفعل مقدر يفهم** اي يفعل قدر لدليل عليه بفعل التعجب فالتقدير في المثال الاول يكسوهم
الثياب وفي الثاني يظنه صديقا **لا به** اي لا بنفس فعل التعجب من غير تقدير شي **خلافا للكوفيين**
قال المصنف في الشرح ذكر ابن كيسان هذه المسئلة في المهذب ونقل عن المصنف ان مذهب
البصريين يبيح في باب ظن الاقتصار على الفاعلية فينصبه في التعجب ولا يجوز ان يتعدى ويجوز في
باب كسا الاقتصار وان تعديه الى احد المفعولين باللام فتقول ما اكسى زيدا لعمرو وما اكسى
زيدا

فصل

في الكلام على ما يبني منه صيغة فعل التعجب وما يتصل بذلك
بناء هذين الفعلين من قولك ما افعله وافعل **من فعل** وهذا شرط اول فلا يبنى شي منهما من غير فعل
فلا يقال في رجع ما ارجعه ولا في طفل ما اطفله ولا في مرء ما امراه وظهر بهذا خطا من يقول من الكلب
ما اكلبه ومن الحمار ما احمره وسياتي ما شذ من ذلك **ثلاثي** وهذا شرط ثان فلا يبنى فعل التعجب
من ذي اصول اربعة مجردا كان كدحرج او مزيدا نحو تدحرج **مجرد** وهذا شرط ثالث فلا يبنى فعل
التعجب من ثلاثي مزيد فيه نحو اقترب وانتزع **تام** وهذا شرط رابع فلا يبنى من فعل ناقص
نحو كان فان هذا مذهب الجمهور واجاز بعضهم بناءه من كان **مثبت** وهذا شرط خامس فلا يبنى من
فعل مقصود النفي كالفعل من قولهم ما عاج ولا يعيج بمعنى ما انتفع ولا ينتفع فان العرب انما استعملته
منفيا لا مثبتا **متصرف** وهذا شرط سادس فلا يبنى من فعل غير متصرف نحو يدع ويذر **قابل للكثرة**
وهذا شرط سابع فلا يبنى من كمات وفنى فانه لا يقبل التفاضل **مصوغ للفاعل** وهذا شرط ثامن
فلا يبنى من فعل مصوغ للمفعول نحو ضرب زيد بالبنا لما لم يسم فاعله فلا يجوز ان يقال ما اضرب
زيدا وانت تتعجب من مضروبيته وعلة المنع الالتباس بالفاعل وقيل لان المفعول ليس له
فيما وقع به من فعل الفاعل كسب خاصيته بذلك كالحلي والالوان اذ ليست من كسب صاحبها
حتى يتعجب منه بسببها وفيه نظر وقيل لان الفعل انما يبنى للتعجب لترده بعد رده الى فعل
المضموم العين ولا يمكن ذلك هنا وفيه ما قد عرفت **غير معبر عن فاعله بافعل فعلا** وهذا شرط
تاسع خاتم للشروط التي ذكرها المصنف فلا يبنى من فعل يكون لصاحبه المذكر وصف على صيغة
افعل ولصاحبته المؤنث وصف على صيغة فعلا نحو اشهل وشهلا وادعج ودعجا ولا فرق في ذلك بين
ان يكون من العيوب كعور وبرص او من المحاسن كشهل وحول ودعج وذلك لان حق الفعل الذي يبنى منه
اذا كان ثلاثي اللفظ كهيف وعور وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين قال المصنف وعندي

تقليل اخرا سهل سند وهوان يقال لما كان بنا الوصف من هذا النوع على افعل نحو اعور واهيف لم يبن
منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل
التعجب لتساويهما وقد يبنيان من فعل المفعول ان امن اللبس وقد سمع من ذلك الفاظا كقولهم
ما اجنه وهو من جن الرجل فهو مجنون وما اشغله عنك من شغل فهو مشغول وما اعجبه برايه
وما اشغفه من ذهي ذا عجب وشغف بالبنا للمفعول في الجميع واما قال ان امن اللبس احترازا من ان
يكون بنا فعل التعجب من فعل المفعول موقعا في الالتباس بفعل الفاعل فانه يمتنع نحو ما اضرب زيدا
وقد يبنيان ايضا من نحو افعل ام عسر نحو ما الده بالدال المهملة وجهل نحو ما اجمعه وما ارعنه
وانوكه واهوجه ومن مزيد فيه نحو ما اعطاه للدراهم وما اشوقني الى عفو الله فانهما من اعطى
واشتاق وليس من ذلك ما افقره فانه من فقر الرجل بمعنى افتقر لا مال [illegible] فانه من حمى الشي
بمعنى اشتهاه قال والعباب ونحوهم ما اخطى من خطا لا من اخطا قال ابو عبيد وخطى واخطا بمعنى
وانشد لامرئ القيس يا لهف هند اذ خطئن كاهلا • القاتلين الملك الحلاحلا
وذلك ان الخيل اخطات بني كاهل قتلة ابيه واوقعت ببني كنانة وهند زوج ابيه حجر [illegible] عنهما
والموثق الجمل فان كان افعل فقيس عليه وفاقا لسيبويه في القياس عليه لذلك مطلقا سواء كانت
الهمزة في افعل للنقل كما اعطاه للدراهم فانه يقال عطا زيد بمعنى اخذ فاذا دخلت الهمزة المعدية
فقلت اعطيته زيدا صار معناه ناولته زيدا او كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اشبهه بزيد
وما افرط جهله وما اظلمه من الظلمة وما اضواه فان الهمزة في هذه الافعال اشبه وافرط واظلم
واضا ليست للنقل وذهب الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي الى المنع من بنائه
للتعجب من ذلك مطلقا وجعلوا ما ورد منه شاذا لا يقاس عليه وفصل بعضهم بين ان تكون الهمزة
للنقل كاعطى فلا يجوز وان لا يكون للنقل كاشبه وافرط فيجوز ونسب هذا التفصيل الى سيبويه
وصححه ابن عصفور وربما بنيا من غير فعل كقولهم ما اذرع فلانة بمعنى ما اخفها في الغزل وهو من
قولهم امراة ذراع وهي الخفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل كذا قال المصنف وحكى ابن القطاع
ذرعت المراة خفت يداها في الغزل فهي ذراع وكقولهم اقمن بزيد اي احقق اشتقوه من قولهم هو قمن
بكذا اي حقيق به او فعل غير متصرف نحو ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به كذا قال المصنف
وقد اسلفنا في اخر باب افعال المقاربة ما يرد عليه وقد يغني في التعجب عن فعل مستوف للشروط
وذلك مثل قولهم ما اكثر قايلته استغنوا عن ما اقيله والدليل على الاستغنا انه كثر استعمال هذا
الفعل على هذا الوجه ولم يسمع ما اقيله فدل ذلك على الاستغنا المذكور وبهذه الطريقة يثبت
دعوى الاستغنا في نظايره نحو ما اشد سكره وما اكثر قعوده وجلوسه فاستغنوا بذلك عن ما اسكره
بالسين المهملة وما اقعده وما اجلسه وقال سيبويه استغنوا بما اجود جوابه واجود بجوابه
عن ما اجوبه وهذا من اظهر الادلة على انه عنده قياس في افعل واما عد بعضهم نام من هذا
القبيل حيث لم يقولوا ما انومه استغناء بما اكثر نومه فليس بصحيح لان سيبويه حكى ما انومه
وقالت العرب نعم نوم [illegible] فهده وهذا الباب وباب افعل التفضيل في هذا الحكم واحد
ويتوصل الى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور لم يستوف الشروط
باعطا المصدر ما التعجب منه معنى فاليه بعد اشد واشد ونحوهما مثل ما اكثر واكثر وما اعظم
واعظم وحاصل الكلام انه اذا وجد في كلمة خمسة امور مجتمعة كونها فعلا وكون ذلك الفعل مثبتا
وكونه متصرفا وكونه مصوغا للفاعل وكونه ذا مصدر مشهود وانتفى منها واحد من خمسة امور التمام

والتجرد

والتجرد والثلاثية وقبول التفاضل وانتفا كون اسم فاعله افعل فعلا توصلا الى التعجب بان يوجد
مصدر تلك الكلمة ويضاف الى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما افعل ويجر بالبا بعد افعل
نحو ما اشد استخراج زيد واشدد باستخراج عمرو اذا عرفت ذلك فنقول البا الجارة لفعل
من قوله ويتوصل الى التعجب بفعل متعلقة بالتعجب والصواب الاتيان بمن مكان البا فان قلت
قد اتى بها المصنف بمعنى من فلم لا يكن هذا منه قلت انما اتت عند اولئك القوم بمعنى من
التبعيضية لا بمعنى من مطلقا والتبعيض غير مراد هنا فان قلت ويرد عليه ايضا ان مراده بالفعل
الفعل المصطلح عليه وهو لا يتعجب منه قلت هو على حذف مضاف اي من حروف فعل ومراده بقوله
انه لم يستوف الشروط انه لم يستوف بقية الشروط فهو ايضا على حذف مضاف ويخرج بذلك ما
لا يتفاوت معناه كما اشرنا اليه والحق ان ذلك لا يتعجب منه اصلا كالجامد لان المانع موجود مع الوسيلة
كما هو موجود في الاصل واما نحو ما افجع موت زيد بمعنى اخر وتعجب من فعل فاعل اخر فان التعجب قايمه
بحي لا بالميت لو قيل ما اقطع موته كان التعجب من فظاعة الموت وخرج بقوله ذي مصدر مشهور
نحو يدع فان الودع غير مشهور فينزل منزلة العدم واما يذر فلا مصدر له اصلا والبا من قوله
باعطا متعلقة بقوله او لا يتوصل والمراد من اعطا المصدر ما التعجب منه ان يجعل المصدر ما التعجب
منه من نصب بعد ما افعل وجر بالبا بعد افعل وقوله مضافا اليه حال من المصدر والضمير المجرور
باليه راجع الى المتعجب منه وقد يقال المتعجب منه هو نفس المصدر فكيف يضاف الشي الى نفسه
وجوابه انهم يسمون نحو زيد في ما احسن زيدا متعجبا منه وهذا هو المراد هنا اي المتعجب منه الذي كان حقه
على تقدير استيفا الشروط ان يكون منصوبا بعد افعل ومجرورا بالبا بعد افعل وكان اوضح من هذا واخصر
ان يقول ويتوصل الى المزيد والى ما فاعله افعل فعلا باعطا المصدر وان لم يتقدم الفعل الا المصوغ
للفاعل نحو ضرب زيد بالبنا للمفعول جي بصلة لما المصدرية فتقول ما اكثر ما ضرب زيد اخذه من
النصب والجر بالبا ما التعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما من نصب مع الاول وجر بالبا مع الثاني
ولا يظهر وجه لتخصيص ما المصدرية اذ لا يمتنع ما اشد ان ضرب اللص واشدد بان يضرب اللص وبقي
عليه وان كان منفيا او لا مصدر له اولا مصدر له مشهور جي بان وصلتها ذلك الفعل مقرونا بالنافي في مسئلة
النفي فيقال ما اكثر ان لا ياتينا زيد وما اكثر بان لا يقوم وان يدع الحجاج ويجوز فيها الاتيان
بما ولا يجوز مع مسئلة النفي لان لا بها التي تتصل في صلتها بلا النافية قال الشارح والحق هذا
الحكم على جهة الوجوب بما تقدم منه من ان انتفى من الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اكثر ضرب
زيد عمرا قلت تمسك الشارح اعتراض على المصنف وهو مندفع بان المراد يتوصل الحكم على جهة الوجوب وما
استوفى الشروط لا يجب فيه لا الاتيان بالمصدرية بل يجوز فتح الاعتراض متوجها تخصيص هذا الحكم
بما دون ان ليس بجيد كما مر وهنا تنبيهان الاول ان الفعل الناقص عدم التمام فان قلنا ان للناقص مصدر
احتاج به فتقول ما اشد كون زيد غيورا وان قلنا لا مصدر له جينا بالمصدر الموول او لخلاف ان
الناقص يمنع صلة للحرف المصدري نحو الا ان يكونا ملكين ومنهما بلا لازم ذلك وهو دام الثاني ان
ان بعضهم اجاز ما اعجبني ضرب زيد كون زيد مرفوع الجار على الفاعلية او النيابة وكونه مصحوب
الحرف فينبغي لولا انهم يجيزوا التعجب من فعل المفعول لانهم لم يبالوا بالالتباس وينبغي لهم اذا استعملوا ذلك
لعرض اخر [illegible] عند الالتباس لقولهم لا يمكن تحويله الى صيغة فعل ان يجيزوا ما اشد ضرب زيد
لانه لا يحتاج هنا الى ما هنا المصدرية والالتباس عندهم [illegible] لا اعتبار فلا يتبين حينئذ ما قال المصنف
من الجي بالفعل صلة لما المصدرية وكذا لا ان المصدرية باب

هو الاسم المشتق لموصوف قايم به معنى لم يدل على

افعل التفضيل قال الشارح وبعضهم بان قال هو الاسم المشتق لموصوف طاهل عمرو فانه اشتق لموصوف قام به معنى
زيادة على غيره قلت ينتقض بنحو طويل في قولك زيد هو الوصف المبني على افعل تحقيقا او تقديرا
ليدل على زيادة وذلك المعنى على غيره والاولى ان يقال هو الوصف ... فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
الزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه فيدخل ... افعل التفضيل نعوت الله ليس لنا افعل بدل
قلت في عبارة كثير من ان العرب المتنع ولا يعني افعل التفضيل وهي عبارة التفضيل بالقول
على حدث المضف صاحبه بالزيادة فيه على غيره من شاركه في اصل الحدث وهي عبارة ... لا تحصى كثرة وهي افعال
ولم احد احرا العرض الى تعقبهما واما اقول لنا افعال من هذا القبيل لا تحصى كثرة وهي افعال
باب المغالبة كقولك شاعرني زيد فشعرته شعرته وسابقني فسبقته اسبقه الى غيره ذلك الا
تري ان معنى شعرته غلبته في الشعر ومعنى سبقته غلبته في السبق ولا معنى لذلك الا كونه غالبا
في ذلك الا انه اضعف بزيادة في الشعر والسبق على المغلوب ولا خفا في ثبوت المشاركة واصل
الشعر والسبق بين الغالب والمغلوب وهكذا سائر افعال المغالبة فتامله قال ابن هشام ولو سمي
بعينها افعل التفضيل بافعال الزيادة لكان عندي اولي لان التفضيل وان كان في الاصل هي
الفضل الذي هو الزيادة الا انه ... ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان
كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بل ... فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكن في العرف
من لم يبنيه ... الا في الفضل وحينيد فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو او احمق منه
ثم ان حقيقة فضله حمله فاصلا لا نسبة الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما نسبته الى
الزيادة في العلم ولم تجعل انت زايدا فقد استعملت فضلت بمعنى نسبته الى الفضل وهو مستعمل
لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زايدا
العرج وترجمة فيكون فضله ... عدله وفسقه **يصاغ التفضيل موازن افعل اما صيغ منه**
في التعجب فعلا على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ فما استوفى الشروط المذكورة هناك كان هنا مطردا
كاعلم وافضل وهو كثير وما حكم عليه بالشذوذ هناك حكم عليه بالشذوذ هنا كقولهم اقمن سقاط وهي
احمد الناس وزيد الد الناس اي ارعاهم للابل وهذا المكان اشجر من ذاك اي اكثر اشجارا وهذا
كلام الافضل لم يحكم عليه بالشذوذ وهكذا اعتبر هذا النوع مما لم يستوف تلك الشروط وهذا الكلام
منه ... انتبس الشاذ الوارد هناك في هذا وفهم ... فقالوا اما شذوا فيه
هناك شذوا فيه وبالعكس فان استند في ذلك الى نقل ان السماع جاز بذلك فبعيد وان
قال وادلك بالقياس فالقياس على الشاذ غريب **ويناب اشد وشبهه** كاكثر واعظم واريد كما اذا كان
اردت تفضيل زيد على عمرو في الاستخراج فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو **ويلو** اي اشد وشبهه
وهذا في باب التفضيل **اسم ناصب مصدر الفعل المحرج اليه** اي الى اشد ونحوه بسبب فقد تلك
الشروط او بعضها **تمييزا** وهو عند المصنف من تمييز المفرد وعند غيره من تمييز النسبة
عليه وهنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في اصل الحدث
وزيادة المفضل عليه فيه فيلزمه في كل صورة توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة في الطرفين
وزايدة لطرف المفضل وهذا انه يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج
مثلا لا في الاشتداد وان استخراج زيد شديد بالنسبة اليه ستخراج عمرو ولا اشد وكيف يتاتى التوصل
في مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود لا مزيد الى تفاوت ... قولك قلب زيد اقسى
من الحجر وقولك قلب زيد اشد قسوة من الحجر **وغلب همزة اخير واشر في التفضيل** لكثرة استعمالها

فيه

فيه فيحققوها بحذف الهمزة وحركوا الخا من خير بحركة اليا فقالوا زيد خير من عمرو وكذا شر ولم يثبتوا
الهمزة فيها الا نادرا كما قال الراجز **بلال خير الناس وابن الاخير** ***
وندر هذا الغالب وهو حذف الهمزة في
تعجب منهما وقرا ابو قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر
منهما **في التعجب** فقالوا في الغالب ما اخيره وما اشره وقالوا في النادر ما خيره وما شره بحذف الهمزة
فيهما لكن مع ... من لم يحرك الخا هنا وحذف الالف منها لا لتقا الساكنين فقال محيره وسمع
الكسائي محبيه واما ما شره فليس فيه التقا ساكنين فالالف ثابتة عند الجميع وانما كان حذف الهمزة
نادرا في باب التعجب لانها فيه حروف معنى لانها المعتبرة للتعدية خلافها في باب التفضيل **والتزم افعل**
التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام **الافراد والتذكير** لانه حينيذ يكون مقرونا بمن الجارة للمفضل
عليه وهذا هو المتصل في افعل التفضيل اعني ان يكون معه ما يقتضيه وصفه وهو من التفضيلية
لانه بموضعه على هذه الصيغة المفيدة هذا المعنى تعدي الى المفضول بمن الابتدا ثم فصارت
كالبها من تمام الكلمة ولهذا لا يفصل بينها الا بمعمول افعل وذلك قليل ايضا كما ستراه فما دام
من يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم عليه في الاحوال جميعها صيغة افعل المفرد
المذكر كقولك زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من عمرو اذ لو ثني
وجمع وانث لكان كتثنية وجمع وتانيثه قبل كماله يلزم افعل التفضيل العاري من الاضافة
ومن الالف واللام ان يليه بنفسه **او يلي معمول المفضل بجر او الحين** فالاول كقولك زيد افضل من عمرو
وهو كثير في التنزيل كقوله تعالى النبي اولي بالمومنين من انفسهم **وقد يسبقانه** اي يسبق المعمول
والمعمول له افعل التفضيل فالاول كقولك زيد بعمرو الرافي من خالد والثاني كقولك ان عمر
... له اهلا وسهلا وزودت ه جنى النخل او ما زودت منه اطيب ه
ولزم ذلك اي التقديم على اسم التفضيل **ان كان المفعول له اسم استفهام** نحو ممن انت خير ومن اي
الناس انت اكرم **او مضافا اليه** اي الى اسم الاستفهام نحو من وجه من وجهك احسن قال المصرفي من
المسائل المعفو لعنها **وقد يفصل بين افعل ومن بلو وما اتصل بها** كقوله ه ولفو الى اطيب لو بذلت لنا
الموهبة بمنع الما الموحدة نقرة في الجبل يستنقع فيها الما كذا في الصحاح وتقديما المفضل بالبدا
قال جرير ه لم القى اخبث يا فرزدق منكم ه ليلا واخبث في النهار نهاره
ولا يلو الجر ورانها في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى او تقدير مشاركة ما في التهكم فيرد بدون مشاركة نحو انت
اعلم من الحمار واما حيث التهكم فلا بد من مشاركة المجرور من التفضيلية للمفضل في المعنى اما تحقيقا
نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر
يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره
رضي الله عنه محبوبا الي نفسه ايضا ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه كانه قال هب انه محبوب
عندي ايضا الست صوم يوم من شعبان احب الي منه وههنا تنبيهان الاول قال في الكشاف
من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتا اي الصيف ابلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى
ذلك يدول قولهم العسل احلى من الخل ونحوه مما جا على ذلك ونحو رهذا الموضع ان يقال
لافعل التفضيل ثلاث حالات احداها وهي الحالة الاصلية ان يدل على ثلاثة امور احدها اتصاف
من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفا والثاني مشاركة مصحوبه في تلك الصفة
والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين المعنيين فارق غيره من الصفات الحالة
الثانية ان يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة
ان تبقى عليه معانيه الثلاثة ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويجعل قيدا اخر وذلك ان المعنى
الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة التي هي المعنى الاول فيصير مقيدا بالزيادة التي

هي المعنى الثالث الآتي ان المعنى في المثال ان للعسل حلاوة فان تلك الحلاوة ذات زيادة وان
زيادة حلاوة العسل اكثر من زيادة حموضة الخل فتدبره فانه بديع الحالة الرابعة ان يخلع عنه
المعنى الثاني وهو المشاركة ويفيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على صاحبه فتكون البلاغة لا تنبع
الانفكاك بالحدث وزيادة مطلقة لا مقيدة وذلك في نحو قولك يوسف احسن اخوته التنبيه
الثاني ان من كلامهم المشهور زيد اعقل من ان يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد في
العقل على الكذب ولا معنى له ولا اعرف قائلا بذلك [illegible] في توجيه هذا اللفظ وامثاله
توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر
بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده لكن بوجه يتقبله العقل الاترى انه قيل في قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن
في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون الى القول والقول في تأويل المقول اي
يعودون للمقول فيهن الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو لفظ
العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر ولعل هذا الوجه عندي ضعيف
لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه اذا انت فضلت امرءا ذا نباهة على ناقص كان المدح نقص
التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله
من غيره فمن المذكورة ليست للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي
والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا المضمن انتهى هذا كلامه في مغني اللبيب قلت اما
الاول فقد اعترف بضعفه واما الثاني ففيه نظر من جهة ان الفعل الذي يسبك هو وما معه
في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير
كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد
الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس
له في ذلك وهو البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا اعني [illegible] في كلامه
الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي وافادني توضيحه
انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول
وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل
بمعنى متجاوزا وبائنا بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك انت بائن من ان اضربك من فرط
عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل يقرب من هذا المعنى
الاترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن رتبته فمن في نحو هذه كالتفضيلية
الا في معنى التفضيل وقد اوردنا هذا الكلام كله في حاشية المغني وان كان افعل خبرا حذف للعلم به
المفضول كقوله ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا ونحوه كثير في القرآن وشمل قوله غالبا
خبرا خبر المبتدأ وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن واخواته واحترز بقوله للعلم به عما اذا كان
مجهولا امتنع حذفه ونبه بقوله غالبا الى انه قد يحذف مع العلم به [illegible]
ولا وجه لتوهم ان الحذف اكثر من الاثبات مطلقا فان هذا الكلام [illegible] ان الحذف [illegible] وغير
ذلك ويقل ذلك اي حذف المفضول ان لم يكن افعل التفضيل خبرا كقوله تعالى فانه يعلم السر واخفى
وزعم الزمخشري انه لا يجوز الحذف الا في الخبر نحو الله اكبر والآية واردة عليه ولا تصاحب من وهي الجارة
للمفضول غير العاري الا وهو مضاف الى غير متقدمة كقوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف
وخرجه ابو الفتح ابن جني على ان نا ضمير رفع مؤكد للضمير في اعلم وهو [illegible] او ذو الف ولام زائدتين كقوله

ولست

ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر او دال على عار متعلق
كهذا البيت ان لم تدع زيادة الاداة فيه وذلك بان لا تجعل من متعلقة بالاكثر وانما تجعل متعلقة باسم
تفضيل عار من الاضافة والاداة لدلالة المقارن لها فالتقدير ولست بالاكثر منهم او شاذ بحمل
عوده الى كلام المصنف في انه يجعل الجمع بين الاضافة ومن وبينها وبين اللام على الشذوذ وانما قيد اللام
بقوله المذكورة وهي التفضيلية لانها لو كانت الجارة لغير المفضول لم يمتنع الجمع بينها وبين الالف
واللام اجماعا كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ذم
فان فيه في المعد متعلق بقولك قربت منه وبعدت منه فصل في الكلام على افعل
المضاف والمقرون بالالف واللام ان قرن افعل التفضيل بحرف التعريف نحو زيد الافضل او اضيف الى معرفة مطلقا
له التفضيل لا لمجرد الزيادة نحو يوسف احسن اخوته اي الاحسن من بينهم والمقصود ثبوت الاحسنية
له على الكل سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما اضيف للتوضيح او سوى لا تمام
تفضيل فيه نحو زيد اعلم المدينة اي عالمها طابق ما هو له في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول مع اقترانه
بحرف التعريف جاء زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان
والزيدون الافضلون والافاضل والهندات الفضليات والفضل وتقول مع اقترانه بالاضافة
يوسف احسن اخوته وزيد وعمرو افضلهما اقومهما وهكذا والعلة فيه ان افعل التفضيل
مشابه لافعل التعجب معنى ولفظا اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو
متفضل وافعل في التعجب لا يتصرف فينبغي ان يكون افعل التفضيل المشابه كذلك لكن لما لم
يكن مع ذي اللام والمضاف علامة التفضيل وهي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى
التفضيل فيه فلم يشابها افعل التعجب مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات
الاسماء فترجح جانب الاسمية ولزمت المطابقة واما المؤول بلا تفضيل فيه فامره ظاهر
لانه ليس اسم تفضيل البتة بل هو اسم فاعل او مفعول باعتبار معناه وان كانت صيغته اسم
التفضيل وقد تقدم ان المشابهة بين افعل التعجب وافعل التفضيل اعتبرت من جهة اللفظ
والمعنى جميعا والمشابهة المعنوية منتفية عما لا تفضيل فيه فوجبت المطابقة وان قيدت اضافته
بتضمين معنى من جاز ان يطابق وان يستعمل استعمال العاري بلا تطابق بل يفرد ويذكر فيقول اخوتك
احسن الثلاثة واحسنوا الثلاثة واخوتك احسن بني فلان واحسنوا بني فلان وهند احسن
النساء وهي حسنى النساء واستدل المصنف على جواز الوجهين بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني مجالس احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون فافرد
احب واقرب وجمع احسن ومعنى من مراد في الثلاثة ويمكن القدح في هذا الاستدلال بان لا نسلم
ان احاسنكم مما قيدت اضافته بتضمين معنى من بل هو مما قصدت فيه الزيادة المطلقة والاضافة
للتوضيح فهي على معنى اللام وليس معنى من مرادا فلذلك وجب الجمع لمطابقة المبتدأ المقدر اي هم
احاسنكم اخلاقا واما احب واقرب فهما لوحظ فيه معنى من كما قال وقد صرح الزمخشري بذلك
ولا يتعين الثاني وهو الافراد والتذكير خلافا لابن السراج فانه جعل تضمين معنى من حالة الاضافة
كالتصريح بها حيث لا اضافة فيلزم الافراد والتذكير فيتعين عنده ان يقول اخوتك احسن
القوم كما تقول اخوتك احسن من القوم والرد عليه بقوله وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها
وقوله تعالى والذين هم اراذلنا غير مستقيم لان له ان يمنع الاضافة فيهما على تضمين معنى من وزعم
ابو منصور الجواليقي ان المطابقة افصح الوجهين ورد على ثعلب قوله في اول الفصيح فاخترنا
افصحهن وقال كان الاولى ان يقول فصحاهن لان الافصح كما شرطه الكتاب وليس كما قال بل الافراد
هو الاكثر والاشهر ولم يكن جيدا اي يعني اذ يكون التفضيل مرادا والاضافة بتضمين معنى من الجمع

احسن اخوته ضرورة انه لا يدخل في جملة اخوته ما يضاف اليه ولا يتناوله على قصد هذا المعنى يوسف احسن اخوته بل يدخل لو قلت احسن الاخوة يوسف به لقيل انك لو سئلت عن اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم وجمهور البصريين لم يسموا مثل يوسف واحسن بني يعقوب وهذا قول ابن السراج والفارسي احسن اخوته عند قصد المعنى المذكور ولم يشترطه الكوفيون ذلك قالوا لان الاضافة على معنى من ويجوز في مجرورها ان يكون من غير الجنس واحتجوا بقولهم علي افضل اهل بيته ونصيب اشعر اهل جلدته قال في الارتشاف وتأولها البصريون على معنى علي افضل بعض اهل بيته ونصيب اشعر بعض اهل جلدته هذا الكلام ولا ادري وجه لاحتجاج الكوفيين بهذين المثالين فان عليا بعض اهل بيته ونصيب بعض اهل جلدته اي السودان فهما غنيان عن التأويل ولا يرد ان على البصريين اصلا ثم التأويل مما لا يحتاج به المقصود من المدح وشذ الظلمي والظلمه ووجهه الحمل على المعنى اي اظلنا ما جاء له ولئن لقيت خاليين لتعلما اني وابك فارس الاحزاب علاه كما اي ابنوا اماسة زوده لفتح اللفظ واستماله اي استمال افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو اعلم بكم اي عالم او صفة مشبهة نحو وهو اهون عليه اي هين وانما اول في الموضعين بما ذكر لانه لا مشارك لله في علمه ولا في خيره ذلك من صفاته ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته تبارك وتعالى لا شريك له مطرد عند ابي العباس المبرد لكثرة الوارد منه نحو ما تقدم ونحو الله اكبر وكقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اذ لا بيت هنا اقل فضلا عنه ولا طولا والاصح قصره على السماع ولزوم الافراد والتذكير فيما ورد كما في الامثلة المتقدمة لترك المطابقة كما في قول الشاعر اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام وعلى ذلك يتخرج قول ابي نواس كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد نبه المصنف بقوله دون من على انه اذا قرن بها لم يكن معناه الفاق ومنه قول المسوع لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انت افظ واغلظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر انه اذا كان مقترنا بمن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل اصلا لا قياسا ولا غيره وذلك لان من هذه هي الجارة للمفضول فيحتاج مع ظن الى وجه يخرج عليه فتأمله ونحو هو افضل رجل وهي افضل رجلين وانتم وهم افضل رجال وهي افضل نسوة والاظهر التعبير بالمفضولين واحدا واحدا او اثنين وكان الاولى ان يقول موحد ومثنى لان العرب عدلت الى تلك الصيغ الى غيرها تخفيفا او جمعا منه جماعة لمعنى قولك زيد افضل رجل هو افضل من كل رجل قيس فضله والزيدان افضل رجلين معناه هما افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل رجال معناه هم افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا البقية قال ابو حيان وقال الصفار في توجيه هو افضل رجل لما استقر ان افعل بعض ما يضاف اليه لزم ان يكون جمعا ولما علم ذلك اختصر اللفظ لامن اللبس ولم يجيزوا التعريف بال لان المفرد الذي يراد به الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بالجمع لزمك التعريف لانك انت الرجوع الى الاصل فلم يكونوا ليرجعوا الى الاصل من وجه ويتركوه من اخر ولهذا اولنا اسفل سافلين ولو كان السافلين لم يحتج لتأويل وسره ذلك انه غير مستنكر ان يكون المخصص جماعة مجهولة تفضلها فالاخبار بهذا لا لبس فيه بخلاف ان يقول افضل الرجال تريد الجنس او رجالا اعيانهم كذا قال ولا يسلم بعضه من مناقشة وان كان المضاف اليه مشتقا جاز افراده مع كون الاول غير مفرد جازت المطابقة فالافراد كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وقد اجتمع الامران في قول الشاعر واذا هم طعموا فالام طاعم واذا هم جاعوا فشر جياع وقد اختلف النحاة في توجيه الافراد فقال الفراء حملوا على المعنى اي اول من كفر والام من طعم وقال بعضهم حمل ولا يكونوا اول كافر به على معنى

ولا يكن

ولا يكن كل منكم وقال اخرون افعل صفة لمفرد يؤدي معنى الجمع اي اول فريق او فوج وذكر الزمخشري ما عدا الوجه الاول وزاد ان يكون بتقدير ولا تكونوا مثل اول كافر فحذف المضاف والمراد المشبه به اهل مكة والمشبهين اهل الكتاب ويبطل في لمن قال التقدير لا يكن كل منكم انه يستلزم صحة لا تكونوا اجهل رجل وافسق رجل وانما سمع ذلك في الوصف لا في الاسم لا يجاهل كرجل ونحوه فان قلت قد قال المصنف في مثلهم كمثل الذي استوقد نارا انه ان لم يحمل الذي على ارادة الجمع بمعنى لزم تشبيه الجمع بالواحد فقد يقال هنا على تقدير مثل انه يلزم تشبيه الجمع بالمفرد قلت لا استحالة في ذلك ولبيان العذر من ذلك هو الحامل للمصنف على حمل الذي في الاية المذكورة بمعنى الذين والتي عليه عود ضمير الجمع من قوله بنورهم وما بعده عليه وقال الكوفيون اصل قولك زيد افضل عالم بالاضافة افضل عالم بالاتباع ثم اضيف الشيء الى نفسه كما هو مقرر عندهم ومفهوم قول المصنف ان كان المضاف اليه مشتقا انه ان كان جامدا وجبت المطابقة كما تقدم في تلك الامثلة هو افضل رجل وهما افضل رجلين الى اخرها وهو قول الجمهور واجاز المبرد الزيدون افضل رجل ومفهومه ايضا ان المطابقة بالنسبة الى الافراد متعينة فلا تقول زيد افضل علماء او عالمين فان قلت يرد عليه قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين فجمع المضاف اليه مع ان الموصوف مفرد قلت اجيب عنه بان الانسان جنس فله لفظ ومعنى فاعتبر اللفظ في رددناه والمعنى في سافلين وحسن ذلك كونه فاصلة وبحق باسبق مطلقا اوله في حال كونه صفة لكونه بمعناه تقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو هذا اول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان اول بيت والى معرفة نحو وانا اول المسلمين وبالجملة فالاحكام التي تجري في اسبق كلها تجري فيه وانما كان اوله ملحقا باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة افعل تفضيل وانما هو جار عليه في احكام لحقيقته ومذهب جمهور البصريين انه افعل وقد اختلفوا بجمهورهم على انه من تركيب وول ولم يستعمل في هذا التركيب الا في اول ومنهم فانه وقال بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله اول من ال اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا وقلبا شاذا فقال الكوفيون هو فوعل من تركيب وول وقلبت الواو الاولى همزة ونظيره كنهرب افعل التفضيل واستقبل الرضي بطلانه لكونه فوعل وان لوحظ اضافته بني على الضم وهذا ما اختص به عن اسبق تقول ابدأ بهذا من اول فتبنيه على الضم مثل من قبل ومن بعد ولا تقول بكانه ابدأ بهذا اسبق الضم تريد اسبق الاشياء لان اول متوغل منزلة الظرف وعلى ذلك جاء قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول وربما اعرب مع نيتها اي مع نية الاضافة ما لم مع وجودها كقول بعض العرب ما لقيته مذ عام اول برفع عام وفتح اول نا ويا وجود المضاف اليه لانه لو وجد كان اول مفتوحا جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وهذا مثل قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة بكسر اللام اي من قبل ذلك ومثل قوله خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها وان نوى معنى الاضافة بني على الضم ولو قال وان نوى لفظ المضاف اليه اعطي ما له مع وجوده كان خيرا له والمجرد اول عن الوصفية جرى مجرى افكل في انه لم يؤنث ولم يجمع جمع المذكر السالم ولم يمنع من الصرف الا اذا سمي به قال الرضي ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لانه ليس فعل منه فعل كاحسن ولا استعمل منه اسم كاحسن خفي منه معنى الوصفية اوهي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحسن اي ذو حسن اسمه من حسن غيره وانما تظهر الوصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر

الموصوف فلم ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعد ظاهره اذ هي دليل على ان افعل ليس
اسما صريحا كافعل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة نحو رايت الشي مع اخر خلا وصفته كما
تقول على احده اولا بادئا وتقال ما تركت له اولا ولا اخرا هذا كلامه قلت والعروف اي اول لبوعان
اسم وصفة لان الصفة تصير اسما بالتركيب كما ذكره المصنف فان قلت يرجحه ان المجاز خير من الاشتراك
قلت يكون يرده ما تركت له اولا ولا اخرا ونحمده اولا واخرا ولو كان صفة في الاصل لم تصرفه علمية
الاسمية وعدم وصفه بخلاف ما اذا كان في الاصل اسما وقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا قلت واستصحاب
اول في الاول على انه نعت للمنصوب وفي الثاني على انه ظرف وصف به كما تقول لقيته عاما قبل اذ لا
قبل واولا ظرفان لا يستعمل وقولهوا الصفة ثم قال صاحب الصحاح وتقول ما لقيته
مذ عام اول ومذ عام اول فمن رفع الاول جعله صفة لعام كانه قال مذ عام قبل عامنا واذا قلت
ابدا بهذا اول ضممته على الغاية كقولك افعله قبل وان اظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدا بهذا
اول فعلك كما تقول قبل فعلك وتقول ما رايته مذ امس فان لم تره يوما قبل امس قلت ما رايته
مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولم تجاوز
ذلك هذا الكلام واخر اخر تبع المحاباة اول في تجريده من الوصف بل الحق باول الذي هو وصف فيما لم
مع ارادة الافراد والتذكير ووجوبهما التزم التثنية والجمع والتانيث في الاواخر بيان لما لم فتقول الاخر
والاخران والاخرون والاواخر والاخرى والاخريان والاخريات والاخر الا ان الاخر يطابق في حالتي
التعريف والتنكير ما هو له فتقول مررت برجل اخر وبالرجل الاخر وبامراة وبالمراة الاخرى ووجه
ذلك انه لم يشبه اسم التفضيل من كل وجه حتى يحمل على افعل في التعجب والدنيا والجلى وبابها فلا تقول مررت
برجل اخرى زيد ولا يضاف فلا تقول اخر الرجال بخلاف الاول فانه تلحقه من ويضاف كما تقدم ووجه
ذلك ان اخر لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا يتاول اذ لا يصلح في موضعه ما يدل على التفضيل
لصلاحية اسبق في موضع اول فلذلك لم تلحقه من ولا وقعا بها ولم يضف وقد تنكر الدنيا وهي مؤنث الادنى
والجلى وهي مؤنث الاجل لشبههما بالجوامد فاجريا مجرى الاسماء المحضة والاتفاق كان من حقهما
ان لا ينكرا كالكبرى والفضلى فالاول كما جاء في الحديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها وكقول الاحوص
سعي لدنيا طالما قد مدت ٭ والثاني كقول الاخر وان دعوت الى جلى ومكرمة ٭ يوما كرام الناس فادعينا
واما حسنى في قراءة من قرا وقولوا للناس حسنى بالالف المقصورة دون تنوين وسوءى في قول
الشاعر ٭ ولا يجزون من حسنى بسوءى ٭ ولا يجزون من غلظ بلين فمصدران كالرجعى والبشرى
وليسا بتانيث احسن واسوا فصل في عمل افعل التفضيل لا يرفع افعل
التفضيل في الاعرف ظاهرا اي موجودا يسمع التلفظ به فيشمل نحو مررت برجل احسن منه ابوه فلم يجوز
ذلك في الاعرف وانما قيد بذلك للاحتراز عن لغة ضعيفة حكاها سيبويه مقولا عليها مررت برجل اكرم
منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه لانه بمعنى فابقه في الكرم الا اذا كان مفعولا ظرف في محل نصب
لحاله من قوله ظاهرا وان كان نكرة لانه في سياق النفي والمثال المشهور لهذه المسالة ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فافعل التفضيل فيه رافع لظاهر هو الكحل وقد وقع قبل مفعول هو
اي المفضل له هو اي ذلك الظاهر مذكور ذلك المفضول كما في المثال فان الضمير المجرور هو المفضول
وهو مذكور او مقدر نحو ما رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر اي منه فحذف المفضول للعلم به ونعد ضمير
عطف على قوله قبل مفعول اي لا بد مع كونه قبل مفعول ان يكون بعد ضمير مذكور كالضمير المضاف اليه
عين في مثال الكحل المتقدم او مقدر حذف للعلم به كالمثال الذي ذكره ابو العباس وهو ما رايت قوما
اشبه بعضهم ببعض من قومك وتقديره في الاصل على ما قيل ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض

من

من يشبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه في موضع ابين واستغنى عن ذكر شبه المضاف الى بعض فحصل
الاختصار ووضوح المعنى فتقديره ما رايت قوما اشبه بعضهم ببعض من قومك اي ابين فيهم شبه بعض ببعض منه
في قومك ثم حذف الضمير المجرور من العائد على شبه وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو
ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين مضمر ذلك الضمير المذكور او
المقدر بعد نفي او شبهه نحو صاحب فعل اما في النفي فكما في مسالة الكحل لان الضمير الذي ذكر بعده المفضول
وهو ضمير عينه مفسر برجلا الذي هو صاحب افعل التفضيل واما شبه النفي فالمراد به النهي نحو لا يكن
غيرك احب اليه الخير منه اليك والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو هل في الناس من يحل الحق به اجمل منه
بمحسن لا بمن قال المصنف وانما سمع ذلك في النفي لكن لا باس باستعماله فيما يشبهه ووجهه ان شبه النفي
قد ثبت له حكم النفي في تسويغ مجي الحال من النكرة على الصحيح وغير ذلك فليلحق هذا الباب واعلم
ان هذا الضمير الذي يكون قبل المفعول اذا حذف فله حالات لحالها ان تنفي من وتدخله على
المحل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر
ذي الحجة الحالة الثانية ان تدخل من على ذي المحل كقوله في المثال احسن في عينه الكحل من
زيد الحالة الثالثة ان تحذف من والمفعول جميعا كقوله ما ان رايت كعبد الله من احد اولى به الحمد في حد والعلم
وكقول الاخر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف
الا ما وقى الله ساريا
التقدير اقل ركب اتوه منهم بوادي السباع وتخصيص البيت ولا ارى واديا اقل به لا نومكنا ومهلا
منهم بوادي وجوز السخاوي في شرح المفصل كون اقل فعلا ماضيا وركب فاعلا وتئية مفعولا به
والجملة صفة لواديا ويكون اخوف بتقدير ولا ارا اخوف وقال الخفاف واديا مفعول ارى وكوادي
نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال او كوادي مفعول ارى وواديا تمييز مثل ما رايت
كاليوم رجلا واخوف معطوف اي واخوف به منهم ولا ينصب افعل التفضيل مفعولا به بل يصل
اليه باللام نحو هو اوعى للعلم وابذل للمعروف فان كان الفعل يتعدى لاثنين نصب الاخر
بفعل مقدر نحو اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب وقد يدل افعل التفضيل على ناصبه
اي ناصب المفعول به كقول الشاعر ٭ فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ٭ ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا ٭
اكر واحمى للحقيقة منهم ٭ واضرب منا بالسيوف القوانسا ٭ اي نضرب القوانس قال المصنف
ومثله قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا ليس بظرف وانما هو مفعول به وناصبه
يعلم يدل عليه اعلم اي يعلم مكان جعل رسالاته وان اول بما لا تفضيل فيه جاز على راي لم
يعينه ويمكن ان تحمل عليه الاية فينتصب حيث مفعولا باعلم لكونه مؤولا بعالم وهذا الراي راي
حسن فينصب افعل التفضيل حين التاويل كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب
والجر على طريقة واحدة وكما انه اذا صح حلول الفعل محله رفع الظاهر واحتج المانعون بان الحكم للاصل
ولا عبرة بالطارئ وبان الشي قد يكون في معنى الشي ولا يعطى حكمه مثل فعيل كشريب فانه بمعنى شارب
فلا يعمل ولنا على الاول انه ينتقض بوجوب المطابقة في افعل الذي زايلته المفاضلة ولو اعتبر اصله
الاول لم يكن ذلك واجبا وعلى الثاني ان الاصل المتوافقين معنى ان يتوافقا حكما وانما يتخلف ذلك
لعارض ويتعلق به ليس هذا متعلقا باشتراط تاويل افعل التفضيل بما لا تفضيل فيه بل هو
ابتداء حكم غير معلق بذلك يعني انه يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب
فتقول هو ارغب في الخير من عمرو وكما تقول ما ارغبه في الخير وتقول هو اجمع للمال من زيد كما تقول
ما اجمعه للمال وهذا الملك ارأف بنا من غيره كما تقول ما ارأفه بالناس وعلى ذلك فقس والله اعلم
باب اسم الفاعل وهو الصفة وهذا احسن ليشمل اسم
الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والصفة المشبهة الدالة على فاعل فصلا اخرج اسم المفعول

كالمضروب وما بمعناه كالمصدر في توهم الدرهم ضرب الامير فان قلت لم يدخل هذا في الصفة
حتى يخرج قلت هو داخل في التفسير لكان التأويل فيكون مراده بالصفة ما هو من الحقيقة له
والتفسير يدخل مثل هذا في السبق الثاني تخرج بهذا القيد جارية في التذكير والتأنيث اي في
حالتيه اما يخرج نحو هيف واعمى فانه مجار في حالة التذكير فقط على المضارع من افعالها اي باعتبار
الحركات والسكنات فخرج بهذا نحو سهل وكريم من الصفة المشبهة وضراب واخواته من امثلة المبالغة
فان ستامن ذلك لا يجاري فعلا اصلا وخرج ما يجاري ولكن ليس المضارع وانما يجاري الماضي فقط كفرح
ويقظ وحسن لمعناه اي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال وخرج بهذا وبقوله او معنى الماضي
نحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفة المشبهة المجارية للمضارع في الحركات والسكنات فان
ضامرا ونحوه لا تعرض فيه الى زمن ماض ولا غيره وانما يراد به معنى ثابت ولهذا اضيف الى اسم الفاعل
معنى لحاق كريم ونحوه فيقال ضامر الكشح كما يقال لطيف الكشح ولو قيل بان احد القيدين اعني ٢
قوله لمعناه او معنى الماضي كاف في اخراج الصفة المشبهة المجارية لاسم الفاعل في الحركات والسكنات
وجمع بين القيدين لغرض من الغفلة من عدم انعكاس الحد اذ لو اقتصر على احدهما لخرج ما هو بمعنى الاخر
من افراد حقيقة اسم الفاعل لكان حسنا ويوازن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فاعلا اي هذه الصيغة
نحو ضارب وقاعد وذكر في باب ابنية الفعل انه من فعل ومن فعل اللازم قليل وسكت عن فعل
المفتوح العين فعلم انه قياس فيه متعديا كان او لازما فليضم ما ذكره هناك الى ما ذكره هنا ومن غيره
وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي المزيد المضارع نحو منطلق ومستخرج ومدحرج
ومتدحرج وقد يتخلف ذلك مثل ايفع ويافع وسيأتي مكسور ما قبل الاخر كما تقدم وقد يتخلف نحو اتقى
فهو متقي بضم التاء وسيأتي سد والميم مضمومة كما مثلنا وقد يتخلف وسيأتي وربما كسرت الميم المبدوء
بها في مفعل كمنتن وعلة الكسر الاتباع والساكن غير حصين او ضمت عينه كمنتن من كنتن
والعلة فيه ايضا الاتباع وربما ضمت عين منفعل في حالة كونه مرفوعا نحو زيد منحدر بضم
الدال اتباعا لضمة اللام ولا يتصور ذلك في غير الرفع اذ لا ضمة حينئذ يتبع حكى ذلك ابن جني وغيره ٥
والميم المضمومة قد يحجز بينهما ساكن ومتحرك فلم يبال باتباعها مع هذا الفصل وربما استغني
عن فاعل بمفعل نحو احب فهو محب ومن مفعل بفتح العين اسم مفعول من افعل بمفعول نحو احبه فهو
محبوب وجاء على الاصل قول عنترة * ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم *
فيما له ثلاثي كهذا المثال وفيما لا ثلاثي له نحو ارقه فهو مرقوق ولم يقولوا ارق فان قلت فقد قالوا
دق العبد قلت انما يقولون بمعنى صار رقيقا وليس بمعنى ارق ومن مفعل بكسر العين بفاعل
نحو ايفع الغلام فهو يافع قال * ومارزنا الغ المال لمذ انا يافع * وندر يفع الغلام وقالوا اورق ٣
فهو وارق قال * ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم *
ونحوه بكسر عطفا على فاعل اي وندر استغني عن منفعل بنحو فاعل نحو عفقت الفرس فهو عفوق قال
ابو علي القالي ولا يقال معوق او مفعل بفتح العين في العباب اسهب الرجل اكثر من الكلام فهو مسهب
بفتح الهاء ولا يقال بكسرها وكذلك الفح فهو ملفح واحصن فهو محصن وهذه نوادر وابهب الرجل اذا
بنا مالم يسم فاعله اذا ذهب عقله من لدغ الحية ومن فاعل بمفعل بضم الميم وكسر العين او مفعل
بكسر الميم وفتح العين قال المصنف حكى ابن سيده عم الرجل بمعروفه ولم متاع البيت فهو معم
ومعم وملم وملم ولم يقل بهذا المعنى عام ولا لام ولا نظير لهما قال بعض الشارحين قالوا عم
بمعروفه ولم متاع البيت فهو معم وملم بضم الميم فيهما وكسرها ولم يقولوا عام ولا لام ولا نظير
لهما قال ابن سيده فان قيل قد جاء عام ولام وفي الحديث كل عين لامة وقالوا الخاص والعام
قلنا بمعنى آخر لا على قلت ان عنى المعنى وبهذا الشارح ان هذا الكلام الذي حكيناه عن ابن

قال

١٨٥

قاله في المحكم وهو الظاهر فكلامهما منتقد قال الذي في المحكم رجل معم يعم القوم بخيره وقال كراع
رجل معم يعم الناس بمعروفه اي يجمعهم وكذلك ملم يلمهم اي يجمعهم ولا يكاد يوجد فعل فهو مفعل غيرهما
انتهى فلم يجزم انه لا ثالث له ولا ذكر اللحياني في معم ولا قيده بمتاع البيت لما قال انه يلم الناس
يجمعهم فتأمله ولا يتوهم ان قول المصنف بمفعل تكرار لقوله اول المسألة وربما استغني عن
فاعل بمفعل لان المستغنى به هناك مفعل بضمتين والمستغنى به هنا احد امرين مفعل او مفعل وربما
خلفه فاعل مفعولا كما في قول الشاعر * لقد عيل الايتام طعنة ناشرة * اناشر لا زالت يمينك اشرة *
عيل الايتام تركهم عالة وناشرة اسم رجل واشرة بمعنى ماشورة اي مقطوعة بالمنشار وهذا
هو الشاهد وفي المحكم لابن سيده سجر الكلب والرجل وضع الساجور في عنقه وحكى ابن جني الموضع ر
كلب ساجر فان صح ذلك فساجر فاعل بمعنى مفعول وفيه سجر مملاة الساجر الذي يمر به السيل فيملؤه على
النسب او فاعل بمعنى مفعول وفي المخصص له ان الفارسي قال لم يات فاعل بمعنى مفعول الا في ثلاثة
الفاظ احدها الباد وهو ما اصاب المركوب من باطن فخذ الراكب وقيل ما بين الرجلين وذلك
لان السرج بدهما اي فرقهما والثاني جبل حالق للعالي الطويل لنبات كانه حلق والثالث فاقد
في قول بشر بن ابي خازم * ذكرت بها سلمى فبت كانما * فقرب جنبيا فاقد اخت مرتس
تخرقا لابن سيده هذا قوله وعندي نظائر ستاتي في الروض الانف للسهيلي وفي الحديث
ان قريشا خرجوا ومعهم العوذ المطافيل العوذ جمع عائذ الناقة التي معها ولدها اي انهم خرجوا
بذوات الالبان المتزود من البانها وانما قيل لها عائذ مع ان العائذ ولدها اذ هو يعوذ بها
لانها عاطفة عليه كما قالوا تجارة رابحة وان كانت مربوحا بها لانها راكبة ونامية وعيشة راضية
لانها بمعنى صالحة وعكسه والهدي معكوفا ان يبلغ محله لانه محبوس وانما هو عاكف يعني
اورثت ما هو في معناه وفي الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء والاصل تهريق ثم حول الفعل عن حالة
ستخاص وبقي الدماء منصوبا به كما كان وربما خلف البناء مفعول فاعلا نحو انه كان وعده ماتيا اي اتيا
ويحتمل ان يكون اتيت الامر اي فعلته فيكون المعنى انه كان وعده ماتيا مفعولا فلا يكون فيه شاهد
لما نحن فيه ومثل المصنف بكاس بمعنى مكسو وليس بجيد لان الصحيح انه اسم فاعل من كسي قال
* وان تعرين ان كسي الجوارب * واما قول بعضهم في قوله * دع المكارم لا ترحل لبغيتها
* واقعد فانك انت الطاعم الكاسي * انه ذم لان المراد انت المطعم المكسو فهو الظاهر لانه في
مقام الهجا ولو حمل على النسب اي ذو الطعام وذو الكسوة لم يكن فيه ذم اذ قد يكون ذا طعام
يطعمه غيره وكسوة يكسوها غيره فيكون مدحا ولو جعل كاسي من كسي كما تقدم لم يكن ذما ومثل
بعضهم لذلك بقوله قط الشعر اي غلا فهو مقطوط ولم يقولوا قاط قلت لا يحسن التمثيل
به لكلام المصنف لانه انما مثل بفعله ظاهرا اما استعمل فيه الاصل والفرع على انه يحتمل ان يكون المعنى
وربما خلف فاعل ما حقه ان يكون على صيغة مفعول ومفعول ما حقه ان يكون على صيغة فاعل
فيدخل تحته ما استعمل فيه الاصل والفرع معا وما استعمل فيه الفرع دون الاصل

فصل في الكلام على اعمال اسم الفاعل واحكام تتعلق به يعمل اسم الفاعل
غير المصغر الموصوف اما المصغر فلبعد شبهه بالمضارع لتغيير بنيته ودخول خاصة من خواص
الاسماء فيه هذا مذهب البصريين والفراء فنقول ضويرب زيد بالاضافة وجوبا ولا ينصب به زيدا
وذهب باقي الكوفيين وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله مصغرا واما الموصوف فلان وصفه
يزيل شبهه بالفعل واطلق ابن عصفور القول بمنع اعمال الموصوف في المقرب ولكن قال في الشرح
انه اراد بالموصوف الذي لا يعمل الموصوف قبل العمل فاما ان وصف بعد العمل فلا مانع فلا تقول
هذا ضارب عاقل زيدا وتقول هذا ضارب زيدا عاقل واختار المصنف عدم اعمال الموصوف مطلقا

ونقل عن الكسائي بجواز قال في الشرح ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل
الصفة اذ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله ونقل غيره ان مذهب البصريين والفرا هو هذا
التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين الجواز مطلقا فيتحصل في ذلك ثلاثة
اقوال ويقع في بعض النسخ باثر الكلام الذي حكيناه عن الاصحاب خلافا للكسائي في المسألتين
وقد علمت انه لا خصوصية للكسائي بالمخالفة في ذلك فشرط ظاهر عبارته هنا تقتضي ان الكسائي
لا يعمل اسم الفاعل الذي لم يصغر ولم يوصف ولم يقله احد فكان حقه ان يقول يعمل اسم الفاعل
غير المصغر والموصوف ويمتنع اعمال المصغر والموصوف خلافا للكسائي وايضا فمحل الخلاف
انما هو عمله في المفعول به وهو لم يقيده وهذه مناقشة احذري مفردا حال من اسم الفاعل اي يعمل
في حالة كونه مفردا كزيد ضارب عمرا او غير مفرد اي مثنى ونحوه جمع سلامة وجمع تكسير فتقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وضراب عمرا عمل فعله اي يعمل عملا مثل عمل فعله الجاري له
مطلقا اي سواء كان لازما او متعديا الى واحد او اكثر فما ثبت لفعله من العمل يثبت له في جميع الحالات
وكذا المحول للمبالغة من فاعل الى فعال حكى سيبويه اما العسل فانا شراب وقال
فيا لرزام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكرائها او فعول حكى الكسائي انه لغفور
ما علمنا اكباد الرجال وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
او مفعال كقول بعضهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها بمعنيه بالجود خلافا للكوفيين في هذه
وبقية الخمسة الابنية نظرا الى انها لا تجاري الفعل وليس معناه كمعناه اذ هي زائدة عليه
بالمبالغة وقد قدروا المنصوب بعدها عاملا وربما عمل اسم الفاعل محولا الى فعيل كون ان الله سميع وفعل
دعا من دعاه وحكى اللحياني ان الله سميع دعاي ودعاك وقال الشاعر حتى شاها كليل موهنا عمل بات
طربا وبات الليل لم ينم وكليل مبالغة كال يعني البرق اوشاها ساقها والضمير للابل
كقوله اتاني انهم مزقون عرضي وقول الاخر حذر امورا لا تضير وامن ما ليس منجيه من الاقدار
هذا مذهب سيبويه ولكن اكثر البصريين على منع اعمال فعيل وفعل وقالوا ان موهنا ظرف لشاها
ولو كان لكليل ايضا لم يكن فيه شاهد لانه ظرف تكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليل الجفن
مكل فهو هنا مفعول على المجاز كما يقال لغبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل وهذا الاستدلال
يحتمل مع كونه بعيد لنحو قولهم ان الله سميع دعاك ودعا شاهد عليه واما حذر امورا البيت
فقيل انه مصنوع روي عن اللاحقي انه قال سالني سيبويه عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا
البيت قلت ويابى الله ان يلحق سيبويه امام الجماعة من هذه الحكاية غضاضة فقدره مشهور
وتقدمه في علم اللسان معروف لا ينكر واحراز قصبات السبق فيه امر مسلم وهيهات ان يحط
مقداره قول رجل اعترف على نفسه بالكذب وذلك ان سيبويه ان كان قد ساله فانما سال عن شاهد
محفوظ عمن يستشهد بكلامه من العرب فجوابه عن ذلك بانشاد هذا البيت الذي زعم انه صنعه
اخبار بانه بيت لعربي موثوق بعربيته والغرض ان ذلك غير مطابق للواقع فيكون كذبا فانى
يلتفت الى مثل قول مثل هذا المدلس او تقبل له رواية وهنا زيادة ذكرها الشارح قال اجاز ابن
ولاد وابن خروف وبعض النحويين اعمال فعيل من ابنية المبالغة كاعمال بقية الامثلة نحو هذا شريب
الماء وطبيخ الطعام والصحيح المنع لانه لم يسمع قلت وهذا الذي حكاه عن هولاء المجيزين هو مقتضى مذهب وفعيل صح
سيبويه وربما بني فعال ومفعال وفعول من افعل اما الاول فقال صاحب الواعي لا يكون
فعال من افعل الا قليلا يقال هو كرام الناس ويقال هو ضراب وقتال وقال ما من قرا وما اهديكم الا سبيل
الرشاد من ارشد فهو لحن عند جميع النحويين والحق ثبوته قال الفرا سمعت افعل فهو فعال في حرفين
لا ثالث لهما دراك وسار وقال الزمخشري في شرح الفصيح حسان من احسن وكانه اخذ هذا

من قول

من قول المتكلمين جسم حساس وقد لحنوا في قولهم المحسوسات فينبغي لمن يحتج ان يلحنهم في هذا ايضا ان لم يثبت
عنده فعال من افعل ولكن ثبوته كما مر وثبوت حسان بمعنى احسن وعليه يتخرج العبارتان ولا ينبغي
الزمخشري متمسك على ما زعم واما مفعال فقال لم معطا من اعطى ومهدا من اهدى ومهوان من
اهان ومعوان من اعان واما فعيل فقال لم نذير من انذر ولا بد ان ادري ورسول سميع من اسمع قال
امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما فعول فكزهوق من ازهق قال
الشاعر جهول وكان الجهل منها سجية غشمشم للقائدين زهوق اي كثيرة
الازهاق لمن يقودها والغشمشم الذي لا يثني راسه عن امر يريده من الشجاعة المشهور في فعول
وغيره من هذه الابنية بناها من الثلاثي واما بناوها من افعل فنادر ولا يعمل عند الاخفش
والكوفيين اسم الفاعل غير المعتمد على صاحب اما مخبر عنه او منعوت او ذي حال مذكور كقولك ان
زيدا مكرم رجلا طالبا العلم محققا معنا او منوي كقوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه وما كل موت نصحه بلبيب
ومنه قول الاخر فيا موقدا نارا لغيرك ضوءها ويا حاطبا في غير حبلك تحطب وللمعتمد
في غير هذا الكتاب بجعل الاعتماد على حرف النداء او على نفي عطف على قوله على صاحب بعد او غير
المعتمد على نفي صريح كقولك ما ضارب الزيدان عمرا او مؤول كقوله وان امرءا لم يعتش لا بمساخ
لغيره ممن يتسم بالمطامع او استفهام موجود كقوله اناو رجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا
او مقدر كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي لي ام هم في الحب لي عاذلونا
ولا الماضي غير الموصول به ال او غير محكي به الحال خلافا للكسائي فانه اجاز اعماله بمعنى الماضي
مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به الحكاية وذلك كقولك زيد معطي عمرو امس درهما وظان بكرا
امس منطلقا اما اذا كان الماضي موصولا به ال فانه يعمل بلا خلاف كهو الضارب زيدا امس وكذا
اذا كان مقصودا به حكاية الحال نحو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية
قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي لانه لا كنت
تتلفظ به اذ ذاك في قوله دعا من عمرتان وليس كذلك بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني
الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فقتله
ولا يبدل اسم الفاعل الذي قام به المانع من الاعمال على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم انه
معطي معموله فيكون درهما من قولك زيد معطي عمرو امس درهما ليس منصوبا باسم الفاعل المذكور بل هو
منصوب بفعل محذوف يدل عليه اسم الفاعل المذكور اي اعطاه درهما وقال الاندلسي لا يتاتى
٢ هذا في مثل هذا ظان زيد امس قايما للزوم حذف احد مفعولي ظان ولقايل ان يقول لم يمنع بطلان
اللازم فقد مر في باب افعال القلوب انه يجوز حذف احد مفعوليها لقرينة وليس نصب ما بعد
المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ومن وافقه ولكنه سلم لهم على ذلك وفهم عن ظاهر
الكتاب فان سيبويه رحمه الله حين ذكر اسم الفاعل لم يقدره الا بالذي فعل نحو والعلماء قابل
عن انه انما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع لانه تبين ان العمل مجرد اعماله مع الجائز ولم يسمع فيما
على الماضي فكتب وقد سمع قال الله تعالى والحافظين فروجهم والحافظات الاية ومنه قول الشاعر
الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي ولا على التشبيه بالمفعول به واللام
خلافا للاخفش صح حينئذ حرف تعريف لا موصول واما مع اعتقاد انها موصول فالنصب باسم الفاعل على انه منصوب
مفعول به ولا يعمل مصغرا خلافا للقوم وهذا مذهب ضعيف لان فيه تكلفا لاضمار لا داعي اليه قال
الشارح وقد تبين بهذا الخلاف حاصل في قول المصنف في شرح الالفية واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام

عند جميع النحويين **فصل** في الكلام
ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا لاجابز مرضي بحرر الاضافة **يضاف اسم الفاعل** ولو بمعنى لا للمبالغة **المجرد**
على احكام اسم الفاعل لعمل والعطف على مجرور والاستقبال واما الذي بمعنى الماضي فانه يضاف وجوبا كاضافة
من ال **الصح لعمل** وهو ما كان مراد به الحال **ان كان** اي المفعول به اسما **ظاهرا منصو**
نحو امد والاول وهو المجرد الصح للعمل يضاف **اي المفعول بجوازا** صفة بعد العمل او حال من ضمير الفاعل
كو هديا بالغ الكعبة والنصب كو ولا آمين البيت الحرام ويبتغون وظاهر كلام سيبويه بل لعل ان النصب
اوستانة وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ان الله بالغ امره والعمل انما هو على التشبيه بالفعل **ووجوبا**
اولى وقال الكسائي هما سوا ابتل والذي يظهر ان الاضافة **المحل** وذلك نحو هذا مكرمك وهذان
ان كان ضميرا متصلا خلافا للاخفش وهشام في كونه منصوب وما يشابههما في محل جر سيبويه والاكثر
مكرماك وهؤلا مكرمون والكاف في هذه الامثلة الثلاثة عنه والظاهر عند حذف التنوين
المحققين وهو الصحيح لان الظاهر هو الاصل والمضمر نايب عنه والظاهر عند حذف التنوين
او النون من اسم الفاعل ان يكون مجرورا كقولك ضارب زيد وضاربا زيد وضاربوا عمرو وكذا
ينبغي ان يكون المضمر الذي وقع في موقعه وذهب الاخفش وهشام الى ان الضمير في ذلك كله منصوب
في محل نصب على المفعولية لان موجبها الذي وقع موضعه لان موجبها متق ولا اضافة لان موجبها
غير متحقق اذ لا دليل عليها لاحتمان التنوين والنون وحذفهما سبب اخر وهو صون الضمير المتصل
من وقوعه منفصلا قال المصنف هذه شبهة تحسب قوية وهي ضعيفة لان النصب الذي
يقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا بل يكتفي فيه بالتقدير قال وايضا فان عمل الاسم الجر اكثر
فينبغي عند احتمال الجر والنصب ان يحمل على الاكثر واما جعل سبب حذف التنوين والنون صون
الضمير المتصل من الانفصال فيستغنى عنه لوجهين احدهما ان حذفه للاضافة محصل لذلك
الثاني ان ينتقض الدليل بنفي الانفصال بعد التنوين والنون وقد نبهوا على ذلك باستعماله في الشعر
قال فلم يرتفق والناس محتضرونه واجاز هشام هذا ضاربك وضاربني وضاربايى بالاتيان
بالتنوين والنون وان كان الضمير متصلا واحترز المصنف بقوله متصلا اي مجاورا لاالمجاورة
فيه بوجود الفاصل كالهاء في قوله لانرج او نخشى غير الله ان اذى وافكه الله لا يسقك ما نوينا
وقد يسبق الى الوهم ان المراد بالمتصل قسيم المنفصل من الضماير **وشذ فصل المضاف بمعمول**
كقراءة من قرا فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر الرسل
وكتب بعض الشارحين كقراءة من قرا مخلف وعده رسله فقبل له بيس القاري انت قرا فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله **او ظرف** كقوله وكرار خلف المجحر نجواد اذا لم يحام دون انثى حليلها
ويغتفر الجار والمجرور ونحوهما انتم تاركوا لي صاحبي **ولا يضاف المقرون بالالف واللام الا اذا كان مثنى**
نحو الضاربا زيد ورجل **او مجموعا على حده** اي على حد المثنى نحو الضاربو زيد وعمرو ورجل **او كان**
المفعول به معرفا بهما نحو الضارب الرجل **او مضافا الى معرف بهما** نحو الضارب غلام الرجل **او الى ضمير**
اي ضمير المعرف بهما كقول الشاعر الود انت المستحقة صفوه انشده سيبويه بالجر والافصح في هذه
المسائل الثلاث النصب ولا يتعين النصب في الاخير خلافا للمبرد والبيت يرد عليه **ولا يغتفر**
كون المفعول به موصوفا بغير ذلك خلافا للفرا فانه اجرى العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف
بال والمعروف ان الفرا يجيز اضافته الى المبرد من غير اشتراط تعريف ولا تنكير وفي شرح ابيات
الكتاب لابن عصفور لما تكلم على ابيات بيت المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
ما نصه والفرا يجيزه اي يجيز الضارب زيد والتارك بشر ويجيز هذا الضارب رجل وزعم ان
تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل وهو ضعيف لانه يلزمه ان يجيز هذا الحسن وجه
وهذا الغلام زيد على تاويل هذا المعنى الذي هو حسن وجه وهذا الذي هو غلام زيد بل قلت ليس

ال في الغلام بمعنى الذي اجماعا ولا في الحسن كذلك لانه صفة مشبهة ولا يكون صلة الالف واللام
على الصحيح **ولا كونه ضميرا خلافا للرماني والمبرد في احد قوليه** نحو المكرمك والضاربك مما ليس
مثنى ولا مجموعا على حده فقال الرماني والمبرد في احد قوليه الضمير في موضع جر نظرا الى ان الاصل
في عمل الاسما الجر بدليل اطراده في مشبه الفعل وغيره بخلاف عمله الرفع والنصب بدليل انه عمل لا يكون
على مشابهة الفعل ولا الحلول محله بخلاف غيره من العمل والضماير ترد الاشيا الى اصولها وقال
سيبويه والاخفش ومن وافقهما الضمير في ذلك في محل نصب نظرا الى ان الظاهر هو الاصل ولو حل
هنا لكان منصوبا فكذا المضمر الحال محله وانما قلنا مما ليس مثنى ولا مجموعا على حده لانه لو
كان كذلك نحو الضارباك والضاربوك كان الوجهان جاريين فيه قال المصنف باجماع وليس
كما قال بل الجرمي والمازني والمبرد يوجبون الجر اذ الاصل في حذف النون كونه للاضافة فلا يعدل
عنه ما امكن **ويجر المعطوف على مجرور ذي الالف واللام ان كان مثله** نحو الضارب الرجل وجاريته او مضافا الى مثله
المراه **او الى ضميره** نحو الضارب الرجل وجاريته لانه بمنزلة وجارية الرجل لان الضمير عايد عليه ومثله
قول الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها
قال المصنف فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف وليس كذلك فيه الثانية والثالثة خلاف حكى ابن
عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة قال والسماع يرد عليه وانشد البيت وحكى عنه التنوين
الجواز فلعل له قولين وحكى ايضا المبرد عن المبرد منع الجر في الثانية **لا ان كان غيره لكن** اي غير
شي من الصور الثلاث اذا لم يعرف بالاداة ولم يضف الى معرف بها مثل هذا الضارب الرجل
وزيد **وفاقا لابي العباس** المبرد وخلافا لسيبويه ويقرب انه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
عليه نحو رب شاه وسخلتها **فصل** في الكلام على عمل اسم المفعول وما يصنع
يعمل اسم المفعول عمل فعله وهو الفعل المبني لما لم يسم فاعله **مشروطا فيه ما شرط في اسم الفاعل**
من كونه مكبرا غير موصوف قبل العمل او غير موصوف مطلقا على الخلاف وكونه معتمدا وبمعنى الحال
او الاستقبال او صلة للالف واللام وحكمه في اتباع مجرورة على اللفظ والمحل وحكم الضمير المتصل
به على ما مر في اسم الفاعل **وبناؤه من الفعل الثلاثي** المجرد كمضروب ومقتول المبني كل منهما لما لم يسم فاعله
على زنة مفعول فتقول فيهما مضروب ومقتول وكذا ما اشبههما **وما عداه** اي من غير الثلاثي
على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل اخره فتقول اكرمته فهو مكرم واستخرجته فهو مستخرج بفتح الرا
فيهما وهذا العذر رفقط هو الذي يميز اسم المفعول في ذلك من اسم الفاعل وكذا في غير المثال مما زاد
على الثلاثة **ما لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل** بفتح العين قال المصنف مثل محزون ومحموم قال
ومنه محبوب على الاكثر قلت وجه المسالة انه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعالها الثلاثة سمعت
ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وزكم واركمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشي
اي قدر واسم المفعول من الثلاثة محزون ومزكوم ومحموم ولم يقولوا محزن ولا مزكم ولا محم فدل على
انهم استغنوا بمفعول عن مفعل واما احببته فقد سمع فيه محب قليلا فلذلك قال ومنه محبوب في الاكثر
وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول فعيل بكسر الفا وسكون العين نحو ذبح وطحن ورعي
وطرح بمعنى مذبوح ومطحون ومرعي ومطروح **فعل** بفتح الفا والعين معا نحو عدد وخبط وقبض ونفض
بمعنى معدود ومخبوط ومقبوض ومنفوض **فعلة** بضم الفا وسكون العين نحو غرفة واكلة ومضغة
بمعنى معروفة وماكولة وممضوغة **وبكثرة فعيل** كجريح وقتيل وصريع **وليس مع كثرته مقيسا**
خلافا لبعضهم فلا يقال ضريب وقتيل وسميع بمعنى مضروب ومقتول ومسموع وهذا كله مما ناب عن مفعول
في الدلالة لا في العمل فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفي شرح ابن عصفور واسم المفعول وما كان
من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول هذا كلامه

فعليه يصح مررت برجل حرج ابوه والمصنف موافق على رفعه الضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق
متحمل للضمير وعلى هذا فنحو جرح كاسم الفاعل يرفع الضمير دون الظاهر كذا الزم عليما فهم ابوحيان
ومثنا بعوه ولقائل ان يقول شروط العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف ان يعمل
في الضمير والظاهر ويحتاج الى تحرير **وقد ينوب فعيل عن مفعل** بفتح العين كما عقدت العسل فهو عقيد
اي معقد واعل المرض فهو عليل اي معلل اللهم انا نسألك العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

والدنيا والاخرة انك على كل شي قدير **باب** ... اولا كما صنع في اسم الفاعل ثم يتكلم على اعمالها لان
اي باب ذكر اعمال الصفة وكان ينبغي ان يتكلم على صيغتها ونتكلم على محلها موازنته وغيرهما ليس بالذي
معرفة المعمول سابقة على معرفة عارضه في التركيب
يعلم منه حقيقتها ووزنها **وهي** الثالثة وهذا هو الجنس الذي يشمل المعرف وغيره لكن حذفه للقرينة **الملاقية**
فعلا يخرج نحو فرس وشاب **لازما** يخرج نحو عارف وجاهل فان قلت يرد نحو رب وملك والرحمان
فان كلا منها صفة مشبهة وفعله متعد تقول ربهم وملكهم ورحمهم قلت قد يمنع كون الرب صفة مشبهة
ويدعى انه اسم فاعل واصله راب وكلامه في التصريف يشير اليه وقد يمنع كون ملك من ملك الشي بل يجعل
من ملك عليهم اي ملكا وهو لازم ويمنع ايضا كون الرحمن صفة بل هو علم مرتجل عند المصنف ولا منافاة
بين الارتجال والاشتقاق وليس صفة غالبة كما قال الزمخشري او هو معرب كما قال ثعلب واصله بالخا
او هو محول عن راحم للمبالغة فهو داخل في باب الصفة المشبهة وليس منها كما في بنية امثلة المبالغة
ثابتا معناها اي مستمر الاحوال متجدد ليخرج نحو قائم وقاعد فانه وان كان صفة ملاقية لفعل
لازم لكنهما ليسا على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث ولذلك اذا قصدوا بالصفة الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن تعني ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت قلت زيد حاسن ح الحدوث
الان او غدا ولذلك قيل في ضيق لما قصد الحدوث ضايق قال الله تعالى وضائق به صدرك
وسياق الكلام على ذلك في اخر الباب قال الرضي والذي ادل ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة
فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك
ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها
كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعا
هذا كلامه وانظر وجه الجمع بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث
وقول علماء البيان ان الاسم دال على الثبوت ولم يفصلوا بين صفة مشبهة وغيرها **تحقيقا والتقديرا**
وصفان يشير اليهما ثبوت المعنى اي ان الصفة المشبهة اما ان يكون معناها ثابتا ثبوتا محققا كما في
حسن وظريف ونحوهما واما ثبوتا مقدرا نحو متقلب تقول زيد متقلب الفكر فالتقلب معنى ثابت
للموصوف بتقدير الثبوت اذ لا يجمع التقلب والثبوت بالتحقيق اذ التقلب عدم الثبوت هذا في
تقرير كلام المصنف وفيه نظر لان المعنى بثبوت المعنى استمراره وعدم تجدده وذلك لازم للموصوف
معنى متقلب في المثال المذكور ولا منافاة فيه نتيبر بانعدام الثبوت لانه متعلق الثبوت المنفي هو
المعنى الذي هو الراي ونحوه والثبوت الذي ادعيناه هو ثبوت هذا المعنى للموصوف وتوضيحه
انه لو قيل ثبت لزيد عدم ثبوت المقام لم يكن متنافيا فكذلك هذا لاختلاف الموضوع **قابلة**
للملابسة والتجرد ولم يفسر المصنف في شرحه الملابسة والتجرد بل قال احترزت به من نحو ابو واخ
ومراده قابلة للملابسة ضمير الموصوف والتجرد منه مع اتحاد المعنى نحو زيد حسن وحسن وجهه واما اب
واخ فلا تقول زيد اب واخ بمعنى ابن غلام واخ فتاه فيحتمل ان يريد انه لا يقال الابنة

لتنزلها

لتنزلها منزلة غير المشتق لو لا فعل لها ويحتمل ان يريد انها بقا لان ولكن ذلك المعنى الذي كان مع
الملابسة الضمير قد نغير الى معنى اخر لا يرجع لذلك المعنى الاول بوجه بخلاف زيد حسن وزيد حسن
وجهه او وجه ابيه او غلامه فان بين المعنيين تناسبا واحدهما راجع الى الاخر مجاز قريب في زيد حسن
وجهه ومجاز بعيد في البواقي فان اراد الاول ففيه نظر لانه يجوز مررت برجل حسن ابوه فنظرت
الى سبح حسن وجهه مع انه لم يلاق فعلا فقط في العرف وان اراد المعنى الثاني فهلا قال للملابسة والتجرد
مع اتحاد المعنى وقال ابو حيان وتبعه الشارح اب واخ خارجان بقوله الملاقية فعلا فلا حاجة لاخراجه
ثانيا قلت ليس كذلك فانهما ملاقيان فعلا سمع ابوت عشرة واخوت حسنة وانما خرجا بقوله
لازما وقد اعترض بعض الشارحين على مسئلة اب واخ بانهما اذا كانا لا يقبلان الملابسة والتجرد فهما
خارجان بقوله ثابتا معناها فان الشي الثابت لا يمكن التجرد منه وهذا الاعتراض لو صح لم يكن
خاصا بمسئلة اخ واب بل يكون واردا على اشتراط قبول الملابسة والتجرد فيقال انه يخرج جميع الصفات
المنافية لقوله ثابتا معناها وانما مراد المصنف تضير الموصوف والتجرد عنه **والتعريف والتنكير**
اي وقابلة للتعريف والتنكير **بلا شرط** ليخرج اسم التفضيل فانه يقبلهما بشرط ان لا يكون
من لفظا او تقديرا لانه معها واجب التنكير واما اذا خلا منها فيجوز استعماله نكرة ومضافة
ومعرفة معنا او بالالف واللام وعبر المصنف انما يخرج اسم التفضيل باشتراط قبول التثنية
والجمع مطلقا وهو اوضح وقال ابوحيان وتبعه تلميذه الشارح اسم التفضيل خرج بالملاقية فعلا
فانه لا يلاقي فعلا بمعناه وقد اسلفنا ما يمكن المنازعة به في ذلك ولو سلم فالمراد بالملاقاة
الاجتماع في مادة واحدة لا التوافق في المعنى وهو ظاهر نعم قد يقال اسم التفضيل لا يقبل
الملابسة والتجرد بالمعنى الاعم الذي تقدم فهو خارج بذلك القيد فلا حاجة الى اخراجه ثانيا
بقيد اخر وجوابه انا لا نسلم عدم قبوله للملابسة والتجرد فان من العرب من يرفع به
الظاهر مطلقا فعلى هذا يجوز نحو مررت برجل احسن منه ابوه ولا ينافي ان يمثل بمسئلة
الكحل فان شرط المرفوع ان يكون اجنبيا وشرطه سالفنا السبب وقد يقال انما ذلك شرط فيما
يصح كونه صفة مشبهة وليس معنى كلام المصنف الا ان اسم التفضيل قابل لرفع ضمير الموصوف
والتجرد منه برفع الظاهر سببه في الجملة وقد يقال ايضا اسم التفضيل تارة يبنى من فعل لازم نحو
اقسط واقوم وادنى واحسن واجمل وتارة يبنى من متعد نحو اعلم واجهل ما معناه ثابت واضرب
واقتل ما معناه غير ثابت فاسم التفضيل المبني من متعد خرج بقوله لازما ومعناه ليس بثابت
خرج بقوله ثابتا معناها وما بني من فعل لازم مرادا به الثبوت خرج بقوله التعريف والتنكير
بلا شرط فهذا التفصيل هو الذي ينبغي اعتماده لا ان اسم التفضيل خارج بالقيد الاخير وجوابه
ان كلا من اسم التفضيل وفعلي التعجب لا يبنيان الا من فعل لازم بالاصالة او صار لازما بالتحويل
او بتقديره وشبهه او كالشبيهة فاذن لم يخرج الا بقوله التعريف والتنكير بلا شرط فتامل **وموازنتها**
اي الصفة المشبهة للفعل **المضارع قليلة الا اذا كانت من ثلاثي** وزعم الزمخشري انها لا تجري
على فعلها وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح العضدي ورد بانهم متفقون على ان اسحاقا قوله
من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا صفة مشبهة وهي جارية للمضارع
طاهر العرض وطاهر العافه وحايل اللون وحامل الذكر وسام الوجه **وموازنتها للمضارع لازمة**
الا اذا كانت من غير ثلاثي نحو معتدل القامة ومطمئن القلب قال
ومن بلت منحل العزائم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد **ومميزها** الذي يميز الصفة المشبهة
من اسم الفاعل المتصل الفعل اللازم المراد اضافتها الى الفاعل معنى نحو حسن الوجه فان الوجه
فاعل معنى وذلك بخلاف اسم الفاعل من الفعل اللازم فانه لا تقصد اضافته الى ما هو فاعل معنى

وذلك بخلاف اسم الفاعل من الفعل اللازم فانه لا يصلح اضافته الى ما هو فاعل معنى نحو اقائم الزيدان قلت
المصنف جعل التمييز لاطراد الاضافة والوجود في الفاعل المذكور وعدم الصلاحية للاضافة كما صرح به
فاذن ليس لخصوصية الاطراد تاثير والتمييز المراد هو حاصل بمجرد جواز الاضافة مع قطع النظر عن
الاطراد وعدمه وايضا فاسم الفاعل المذكور ان لم يكن ثابت المعنى نحو قائم وقاعد فتمييزه ظاهر
بالتخلف الشرط المذكور وان كان ثابت المعنى فهو عين الصفة المشبهة فكيف يميز عنها وهي اي الصفة
المشبهة صالحة اربعة اقسام لانها اما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا اي تكون الصفة مشتركة
المعنى بين المذكر والمؤنث والالفاظ التي وضعت لافادته وضعت كذلك اي صالحة للمذكر والمؤنث
وليست من الاوزان المختصة بالمذكر كافعل او بالمؤنث كفعلاء نحو حسن وظريف وضخم ودخل
في هذا القسم وكذا نحو طاهر وشاحط وستيم او معنى لا لفظا فيكون المعنى مشتركا بينهما
لكن اللفظ مختصا وذلك نحو آدر الالية فانه معنى يصلح للمذكر ويصلح للمؤنث لكن اللفظ الموضوع
دالا على ذلك للمذكر كافعل ووزن افعل وهو وزن مختص بالمذكر واللفظ الموضوع لافادة ذلك في
المؤنث عجزاء وهو من الاوزان المختصة بالمؤنث او لفظا لا معنى نحو اتوم التي اختلط مسلكاها
وخصي وحائض اما الحائض فواضح واما الاحزان فلانها كصبور وجريح ومما مشترك الوزن بين
المذكر والمؤنث او خاص باحدهما لفظا ومعنى وجمعه مورث خاصة بالمذكر نحو امرد
وخاصة بالمؤنث نحو رتقاء وعفلاء من الرتق ضد الانفتاق وهي التي لا يستطاع جماعها والعفل
شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال فالاول وهي الصفة الصالحة للمذكر والمؤنث
لفظا ومعنى كحسن تجري على مثلها او ضدها اي ما يماثلها في التذكير والتانيث وما يخالفها
فيهما فمثال الجارية على المثل مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ومثال الجارية على
الضد مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهه وانما ساغ ذلك لان اللفظ والمعنى مشتركان
فلم يختص اللفظ باحد القبيلين لا من قبل اللفظ والمعنى بخلاف بقية المسائل الاتية فانها
ذات نوع لفظي او معنوي او ذات نوعين والبواقي تجري على مثلها فتقول مررت برجل ادر الابن وبامرأة
رتقاء البنت لا ضدها فلا تقول برجل عفلاء الجارية ولا بامرأة ادر الابن خلافا للكسائي والاخفش
فانهما يجيزان جريان الصفة في هذه الاقسام الثلاثة على ضدها فتقول مررت برجل
عجزاء ابنته وبامرأة آلى ابنها وبرجل حائض بنته وبامرأة خصي ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامرأة
ادر ابنها هكذا نقل المصنف الخلاف في المسألة ولم نقف عليه بل ابن عصفور فقال ما ملخصه ان الاخلاف
ان الصفة الخاصة المعنى لا تنشأ للخصوص ما سواكا سواء كانت خاصة اللفظ مثل الامرد والرتقاء او كان
وزنها مشتركا كخصي وحائض وانما الخلاف في مشترك المعنى خاص اللفظ نحو آلى وعجزاء انتهى واو
يجيبان كلام ابن عصفور هذا كان الاعتراض على المصنف ولا يعترض على امام عدل نقل الخلاف
في مسألة بكلام شخص اخر نفي الخلاف فيها فالمثبت مقدم وقد قال ابو جعفر النحاس اجاز الاخفش
برجل حائض المرأة وبامرأة خصي الزوج ولا يجيزه بصري ولا الكسائي ولا الفراء كلامه موافق
لكلام المصنف في النقل عن الاخفش ومخالف له في النقل عن الكسائي فلعل للكسائي قولين ونقل
بعضهم عن بحرق من سابقته للمصنف ايضا في حكاية الخلاف في الجملة فانه حكى عنه انه قال لعدان اسمع
مررت بامرأة خصي البغل وبرجل حائض البنت وصور اخر ومن الناس من اجاز ذلك كله
اعتمادا على ان المعنى لا يلبس فصل في الكلام على المعمول وهذا البدل معمول
الصفة المشبهة ضمير بارز منفصل اي ليس بمنفصل مستقل بنفسه وذلك اعم من ان يتصل بالصفة نحو
زيد حسن الوجه جميله وكقول الشاعر: حسن الوجه طلقه انت في السلم * وفي الحرب كالح مكفهر
او بمنفصل عنها بضمير آخر نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كان معمول

الصفة

الصفة يكون ضميرا بارزا ويكون ضميرا مستترا كما في زيد حسن في الوجه الذي اي تحسبق الضمير بالبارز
قلت وجهه ان المقصود ذكرنا تعلق فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من
حيث هي صفة لا تفيد كونها مشبهة بخلاف البارز المتصل فانها تعلق فيه من حيث كونها مشبهة لا من
حيث مجرد كونها صفة او سببيا موصولا كقول عمر بن ابي ربيعة: اسيلات ابدان دقاق خصورها * وثيرات ما التفت عليه الملاحف
وفي بعض النسخ المائز ووجه السببية ان الاصل ملاحفها الا عن ضمير راجع الى الموصوف وعائد
الموصول الضمير المجرور بعلى ورابط المعمول بموصوف الصفة النائبة عن الضمير كما قدمنا ولقائل
ان يقول لا يتعين في البيت لان تكون ما موصولة بمعنى الذي لجواز كونها موصوفة بمعنى شيء او
موصوف اي شبيه الموصول في كونه وصف بجملة كما ان الموصول يوصل بجملة كقوله:
ازور امرءا جما نوالا اعده * لمن امه مستكفيا ازمة الدهر * فالمعمول هنا وهو نوالا موصوف
بجملة فاشبه الموصول بجامع وفي الصفة ضمير الموصوف بالجملة وهو المعمول وضمير الموصوف
بالصفة المشبهة وهو الفاعل وبهذا الضمير حصلت السببية فان اراد المصنف هذا فلا يظهر
وجه المنع في الموصوف بالمفرد قال ابو حيان ولم ار من اصحابنا من ذكر هذا القسم غير صاحب
التمهيد او مضافا الى احدهما اي الموصول والموصوف المذكورين فمثال المضاف الى الموصول
قوله: والطيبي كل ما التاثت به الازر * اي ازرهم كذا انشده شاهدا على هذا القسم
وليس متعينا لذلك لان تجعل ما موصولة او موصوفة ومجرورا لها هو رابط الصلة او الصفة بالموصول
او الموصوف والالف واللام نائبة عن الضمير المحصل للسببية ومثال المضاف الى الموصوف
حنا رايت رجلا عبد بستان رحيب يطلع به او مقرونا بال نحو والله رحيب الجناب وكثير بذل
العقاب وجه الاستثناء دخول المعمول مضافا الى مع كونها فاعلا في المعنى فاخبر ذلك في هذا
الباب او مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه او المضاف الى ضمير اي الى ضميره
المضاف الى ضمير الموصوف لفظا او تقديرا فالاول نحو مررت برجل حسن شامة خده فالمعمول
وهو شامة مضاف الى مضاف هو الخد وهذا المضاف الذي هو الخد مضاف الى ضمير الموصوف لفظا
والثاني نحو مررت برجل حسن شامة الخد فالمعمول وهو الشامة مضاف الى الخد وهو ليس مضافا
الى شيء لفظا لكنه بحسب التقدير مضاف الى ضمير الموصوف اذ المعنى شامة خده كما في المثال
الاول او مضاف الى ضمير اسم مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها
انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية والجارية مضاف الى ضمير الموصوف
وربما سبق طالبا لسانه الى تنوين ضمير في قوله او الى ضمير مضاف فيكون قوله مضاف صفة له
ولا يضاف ضمير الى غيره وعملها اي عمل الصفة المشبهة في الضمير جر بالاضافة ان باشرته وخلت
من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله واجاز الفراء تنوين الصفة ونصب الضمير فتقول
جميلا اياه ويلزم الفصل مع التمكن من الوصل فان قلت كيف احترز عن غير المتعدي
باشرته وهو لم يرد الى ان معمولها اذا كان ضميرا يكون منفصلا بل شرط اتصاله قلت المراد بالمنفصل
كما تقدم ان لا يكون ضميرا منفصلا فهو اعم من ان يكون متصلا بالصفة او متصلا بمعمولها الذي لا تعمل
اضافته نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها فانه منصوب على التشبيه بالمفعول ونصب
على التشبيه بالمفعول ان فصلت كما في المثال المذكور اذ لا تكون الا منا فرع الفصل فيتعين النصب
او قرنت الصفة بال كان تقول الوجه زيد الحسنه لامتناع اضافة المقترنة بال الى العاري منها
وياتي هنا خلاف الفراء في اجازة الضارب زيد وجهه ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال
وفاقا للكسائي بمعنى ان الصفة المباشرة للضمير الخالية من ال الذي يظن عملها فيه يجوز ان
تقصد اضافتها اليه فيكون الضمير مجرورا بالاضافة ويجوز ان لا يقصد اضافتها اليه فيكون

في محل نصب على التشبيه بالمفعول به هذا مذهب الكسائي واما غيره فيرى ان الجر بالاضافة متعين وهذان
القصد ان في مثل ذلك اذا كانت الصفة غير منصرفة نحو رأيت غلاما احسن الوجه احمر واختار المص
مذهب الكسائي استشهادا الى انه روي عن بعض العرب لا تمهدي با لام نقا منه واوضعه لفتح العاين
وبمثل هذا ابطل الفرق بين فقد الاضافة وعدم قصدها وعلى هذا اتقول عند فقدها لا اضافة ثم
وقد يشهد بهذا ان قوله وعملها في الضمير جزء ليس المراد منه ثبوت ذلك على سبيل اللزوم بل على
الغالب وتلخص ان هنا ثلاثة اقسام نحو حسن الوجه طلقه واجب الخفض ونحو الحسن الوجه
بجليه واجب النصب ونحو برجل اجود الثوب لا ابيضه او اصفر الوجه لا احمره يجوز فيه الوجهان
وهذه المسئلة لا تمنع القياس لسيبويه لانه يوافق على ان في غير المنصرف تنوينا مقدرا ونقول
ان الضمير يحكم له بحكم الظاهر فكما انك اذا قلت زيد احمر الوجه جاز لك نصب الوجه على ان التنوين
موجود تقديرا فاحمر وجرا لوجه بناء على ان التنوين المقدر في احمر طرح للاضافة كما يجوز التقدير
في هذه حواج البيت الله ... لا اصغره تقدير وجود التنوين في اصغر فيكون
الضمير في محل نصب لان الظاهر لو حل محله كان منصوبا او تقدير حذفه للاضافة فيكون الضمير
في محل جر لان الظاهر لو حل محله كان مجرورا وعلى هذا التقدير هو ظاهر وعملها في الموصول
فالموصوف رفعا ونصبا مطلقا اي سواء كانت الصفة مقترنة بال او مجردة عنها فمثالها مقترنة بال
ومعمولها موصول قول الشاعر ان رمت امنا وعزة وغنى ۞ فاقصد بزيد العزيز من فضله ۞
ومثالها كذلك مجردة من ال قولك مررت برجل عزيز من قصده يلوذ به ذلك احكام على محل من في
الموضعين بالرفع والنصب وتقول في الموصوف رأيت الرجل الطويل رمح يطعن به ورأيت رجلا
طويلا رمح يطعن به فلك رفع رمح ونصبه وجران خلت الصفة من ال وقصدت الاضافة نحو
مررت برجل عزيز من يستنصر به او مررت برجل طويل رمح يطعن به وقيد قصد الاضافة عند
الجر يحتاج اليه فهلا قصره تركه كما تركه بعد مقتضى الرفع والنصب عند وجوده وان وليها
سببي غير ذلك اي غير الموصول والموصوف قال ابو حيان نحو الضمير ونبه على ذلك ال ... وليس
بشي لان الضمير خارج بقوله سببي فهذا الذي قاله عملت فيه مطلقا رفعا نحو زيد حسن وجهه
برفع الوجه فاعلا وقيل او بدلا ويرده ان تكرر الضمير في هذا الباب ضعيف نحو زيد حسن وجهه
بالنصب وحسن وجهه بالخفض فانه حسن وجاء على الظاهر من غير دليل والحمل على الوجه المجازي
مع امكان الحمل على الوجه الحقيقي ونصبا على التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول
ان كان معرفة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وقيل بالتمييز والتشبيه بناء على بناء التعريف المتمهد
والكوفيون يجوزون تعريف الا التشبيه وهو واضح وامتنع التنكير الا التمييز اذا لاجل عدم التشبيه
تحقق امكان التمييز المتفق عليه السالم من التجوز بالعدول عنه وجرا لدى مجرد من ال المقرون بال الحرون
بها ايضا نحو بحسن الوجه حسن الوجه ولا يجوز ان تكون على غير ذلك فلو قلت الحسن وجه فالمسئلة
ممتنعة او مضاف الى المقرون نحو زيد الحسن انف الوجه او مضاف الى ضمير المقرون نحو مررت
بالرجل الحسن وجهه وهذا التركيب مما يتوقف في صحته فان الذي يمنع من جواز زيد الحسن وجهه
ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ
اذا العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابعا اذا ارتفع ويشار نحو حسن وجهه باضافة الصفة
الى معمولها وحسن وجهه بتنوين الصفة ونصب المعمول وحسن وجه بتنوين الصفة ورفع المعمول ووقع
قلم الثلاث ثم اتفق الاولين زيادة ضمير غير محتاج اليه والثالث خلوه عن ضمير محتاج اليه وقع
لابن الحاجب رحمه الله كلام غريب هنا فانه قال لم يمنع حسن وجهه بالاضافة لاصحاب الجمل وظن
وظن ان الناس يمنعونه مطلقا وخالف سيبويه فيها جميع الناس وعلل المنع باضافة الشيء الى نفسه

وبان

وبان الوجه مضاف الى ضمير الموصوف فكان اضافة الصفة الى الوجه اضافة الشيء الى نفسه وبرد الاول
جواز حسن وجهه باتفاق وان الحسن دال على معنى في الوجه لا نفسه فليس بمنزلة حبس ومنع وبرد
الثاني جواز زيد مضارب غلامه باتفاق انتهى وفيه امور منها ان سيبويه منع المسئلة
كما منع الزجاجي ولكنه جوزها في الشعر فقط صرح بذلك في كتابه والمبرد منعها مطلقا في الشعر
والنثر ووافق سيبويه جماعة من البصريين والمتأخرين ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا
في الشعر والنثر قال الزجاجي وتبعه ابن الصائغ وقول الزجاجي ان جميع النحويين خالفوا سيبويه
ليس بصحيح بل خالفه المبرد ومن تبعه ووافقه اكثر النحويين ومنها ان الحسن هو نفس الوجه
بمعنى انهما صادقان على شيء واحد في هذا التركيب وليس منع الاضافة مخصصا بمثل حبس ومنع اعني
باب الترادف ولا لم تمتنع اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس ومنها ان التعليل الصحيح
ليس ما ذكره بل قال ابن الصائغ الاصل الرفع ثم حول الاسناد فانتصب الوجه على التشبيه
ثم اضيف قلت وانما كان كذلك قصدا لدفع الاستنكار في الظاهر لان اضافة الصفة الى
مرفوعها امر مستنكر لجعله في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا
يستنكر ثم قال وقد تبين انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه كما توهم الزجاجي فان زعم
ان الاضافة من رفع فخطأ وهذا انما قال سيبويه وقد يجوز حسنة وجهها في الشعر لعلها انها
اسندت الى ضمير الموصوف وانما وجه الضعف انه لما حصل الربط بضمير الرفع كان حق المعمول
نصبه او خفضه ان تابعه كالاجنبي فيكون معرفا بال وهو الاكثر ومضافا للنكرة فهو
قليل فلما كرر الضمير ضعف وتخصيص سيبويه جوازه بالشعر غير ظاهر فقد وقع
في الحديث صفر وشاحها وسبز اصابعه وفيه ايضا في صفة الرجال اعور عينه اليمنى وحكى قول
المصنف انه يجوز بقلة ۞ فصل في الكلام على الوصف اعم من كونه تابعا
او خبرا او حالا او اعم من كونه صفة مشبهة او غيرها بالنسبة الى مطابقتها لصاحبها وعدم مطابقتها
له وقد جرت العادة بذكر هذا الفصل في باب النعت وهو اولى لانه لا يختص بالصفة المشبهة
بل هو لعموم الصفات والذي لحظه المصنف انه ايضا لا يختص بالصفة التابعة بل الواقعة خبرا او نعتا
كذلك فلا خصوصية واذا حملت ال في قوله الصفة على الجنسية فلا اشكال اذا كان معنى الصفة
وليس المراد بها التابع في الاعراب ولا الصفة المشبهة التي الكلام فيها بخصوصها وانما المراد بها
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فلو كان معنى الصفة لمبتدأ الاعتبار بتابعها لسابقها رافعة
ضميره نحو زيد قائم ومررت برجل قائم وجاء زيد راكبا وزيد حسنا وهند حسنة الى غير ذلك وقد
يقال انما يكون معناها لما هي رفعها ضميره فكيف يجعل الرفع سابقا على ما لو ومراده بما ذكر ان
تكون الصفة ليس لحقيقتها اسم يجمع تسميتها اليه فلو جعل المصنف هنا هو القسم الذي الامر فيه
رفع الضمير وغيره بعد ذلك فلو صرح به لكان حسنا وطابقته في الافراد والتذكير وفروعهما
وهي التثنية والجمع فرعا الافراد والتأنيث فرع التذكير وذلك نحو حسن برجل مررت وبرجلين
حسنين وبامرأة حسنة وبامرأتين حسنتين ونساء حسنات ما لم يمنع من المطابقة مانع ككون
الصفة لا تذكر كربعة او لا تؤنث كجريح ولا تثنى ولا تجمع كافعل من وكالمصدر قال الحفيد بعض
الشارحين في افصح اللغتين قلت ليست المطابقة لغة فصيحة بل هي امر نادر في كلمات مسموعة
وان لم يكن معناها له بان كان معناها لغيره ولم ترفعه نحو مررت برجلين حسني الغلمان او حسنين
غلمانا وبرجال حسني الغلمان او حسنين غلمانا وبامرأة حسنة الغلام او حسنة غلاما فان رفعته
جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند اليه اي الى ذلك الغير بمعنى ان الصفة ... الفعل
المسند الى ذلك المرفوع فتقول مررت برجلين حسين غلاماهما وبرجال حسين غلمانهم كما تقول

حسنا غلاماهما وحسنوا غلمانهم علي راي اهل هذه اللغة وكان حق المصنف ان يقول في المطابقة وعدمها
فان عدم المطابقة لازم في لغة الجمهور بالنسبة الي التثنية وراجح عند الجميع بالنسبة الي التانيث اذا
كان المرفوع مجازي التانيث او حقيقيه وقد فصل ووجب المطابقة في التذكير والتانيث عند الجميع
في غير ما استثني وترجح فيما يمكن جمعه جمع تكسير **وان امكن تكسيرها** كقائم وقاعد **حسنة** ابي حسين
اذ هي رافعة لما بعدها **مسنده الي جمع وهو** اي تكسيرها **وليس افرادها** فتقول مررت برجل قيام غلمانه
وقعود اخوانه اولي من قولك قائم غلمانه وقاعد اخوانه وهذا قول المبرد والجزولي وقال الجمهور والخفاف
الشلوبين والابدي الارجح لا نراده والقول الاول يشهد له كثرة مجي السماع به نحو خشعا ابصارهم
يخرجون وكقوله ⁘ فعود الذيه بالصريم عوادله ⁘ وقال امرؤ القيس ۵ ۵
وقوفا بها صحبي علي مطيهم ⁘ يقولون لا تهلك اسي وتجمل ⁘ والقول الثاني يشهد له القياس
لانها كالفعل ومنها خشعا ابصارهم وقد يقال الاولي الجمع ان تنعت جمعا والافراد ان تنعت فردا ⁘
نحو مررت برجال حسان قومهم حسن قومهم **وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم** ان امكن ذلك **علي لغة**
يتعاقبون فيكم ملائكة فتقول جاءني رجل قاعدون غلمانه ورجلان قاعدان ابواهما علي لغة
من يقول قاما اخوالك وقاموا اخوتك فتجعل الالف والواو علامتين لا ضميرين وتقدير الكلام علي
هذه اللغة قال الرضي لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريده علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلاف
الالف والواو في مثني الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للمثنى والمجموع ولو كانا
فاعلين ولم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل بما في المشتق مثلهما
في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واما فيهما فقوله وتجمع جمع المذكر
السالم ان امكن ذلك احترازا مما نحو مررت بقوم سابقة خيلهم وعالية ابنيتهم اذ لو اردت
هنا ان تجمع جمع سلامة لم يكن **وقد تعامل الصفة غير الرافعة ها هنا له ان قرنت بال معاملتها**
اذا رفعت وشمل قوله غير الرافعة الناصبة والخافضة والظاهر ان محل السماع انما هو في الخافضة
فانه حكي مررت برجل حسنة العين ووجهه تنزيلا منزلة الضمير مثل فان الحسنة هي المراد
وتنزيل المرفوع معني منزلة المرفوع لفظا فكانه قيل حسنة عينه وعلي هذا ينقال
مررت برجل حسان غلمانه وكريمة امه وكرام اباؤها وكريم ابوها ومنه قول الشاعر
⁘ بالبلد خرس الرجال سهرتها بمغلاد ما كانت عن الصبح تنجلي ⁘ وللفارسي فيه توجيهان
احدهما ان الاصل خرسا ثم كسرت الصفة فقيل خرسا رجالها ثم نقل الاسناد ونقل اللفظ
بحاله لان المعني لم ينفصل وهذا التوجيه موافق لما في الاصل والثاني انه انما قال فلك
لانها عنده ليلة واحدة بل ليال متعددة من طولها قال ابن الضايع وهذا التوجيه في هذا
الموضع حسن جدا وقال ابن عصفور وحكي بعض اهل اللغة ليلة خرس اذا لم يسمع فيها صوت
فخرس منه مخفف منه قال ابن الضايع وعلي هذا فخرس صفة الليلة مخففة فكيف اضيف الي
الدجاج واعلم ان قول المصنف اذا رفعت لاحاجة اليه لان معني قوله معاملتها معاملة الرافعة
حالة له **واذا قصد استقبال** الصفة **المصوغة من** فعل **ثلاثي** علي غير صيغة **فاعل ردت اليه**
اي الي فاعل وذلك كخفيف وشريف فيقال خاف وشارف وهو حاسن غدا وفارح بعد غد وهو
سائد قومهم عاقليل وهو مايت ولكن تعرجين قاله ⁘ فقلت لهم شار رغيب وحامل ⁘ وكلهم من ذلك
المال شانع ⁘ وقال الاحوص اي السفر الناس مثل السفر والموت منهل له كل يوم وارد بعد وارد
⁘ اي حسن شيق الله من كان شافيا ونسيمه من في علمه بمو ساعد ⁘ وظاهر كلام المصنف ان
الاصل والشرح ان رد الصفة الي فاعل مخصوص بالاستقبال وكانه وقف عند ظاهرها هو ما نقل عن

الفعل

لله الغلمان وكرم الام وباهم ان كرام الاباء وكريم الاب كانت لحسان صح

الفعل امن انه قال العرب لا تقول لمن نزمات هذا امانت امانقال في الاستقبال والظاهران
ذلك ليس بشرط بل المخلوط الي هذه الصيغة اذا اريد العروض في الحال او العروض في الماضي
وعدم الانفصال بالحال حتي لا تكون وصفا ثابتا بل وصفا حادثا منقطعا كالفعل في الحدوث
والتجدد واما قال من ثلاثي لان الملابسه لغير الثلاثي ان تكون علي صيغة اسم فاعل لمن يطلق الثنا
ويستقيم الذهن ونحوه فلا ترد اصلا الي متعدد فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثي المجرد **مالم يقصد**
الوقوع فلا يرد الي فاعل وذلك مثل قوله تعالي انك ميت وانهم ميتون اي انكم في عدادا الموتي
وان كنتم احيا لان ما هو كائن فقد كان وهذه القراءة وهي قراءة السبعة ابلغ من قراءة بعضهم انك
مائت وانهم مائتون **وان قصد ثبوت معني الفاعل** لاحد وشبه **عومل معاملة الصفة المشبهة**
في اضافته الي مرفوعه في المعني بعد تحويل الاسناد وفي نصبه اياه علي التشبيه بالمفعول ان كان
معرفة وعلي التمييز ان كان نكرة كقول ابنه عمر رضي الله عنه ⁘ تباركت اني من عذابك خائف ⁘
وان اليك تائب النفس باخع ⁘ وكقول الاخر ⁘ ومن بات منحل العزائم تابعا ⁘ هواه فان الرشد منه بعيد ⁘
هذا في اللازم واما في المتعدي فكقوله ⁘ فالدائم القلب ظلاما وان ظلما ⁘ ولا الكريم بمناع وان حرما ⁘
ولو كان اي اسم الفاعل مصوغا **من** فعل **متعد الي واحد** وهذا القيد الذي المحله لا بد منه اذ لا يجوز
ان يقال زيد معطي الاب درهما ومعلم الاخ عمرا قائما بلا خلاف اما اذا كان متعديا الي واحد فكلام
فيه والمصنف لهذا راعي **جوازه ان امن اللبس** كما اذا اتي في مقام عطا بنا زيد بالشفقة والرحمة وذم عبيده
بالظلم فقلت فيه زيد راحم الابنا فظالم العبيد اي انه لم ابنا يرحمون الناس وعبيد يظلمون الخلق
فهذا يجوز لامن اللبس ولو قلته في مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد انه لم ابنا
يرحمهم وعبيد يظلمهم او انه لم ابنا راحمين وعبيد ظالمين فيمتنع هذا الوجود اللباس ويجوز
الاول لفقده **وفاقا للفارسي** وكثير يمنعون ذلك مطلقا كما تقدم وفصل منهم ابن عصفور وابن
ابي الربيع تفصيلا اخر فقال الفارسي فقال يجوز ان يحذف المفعول اقتصارا او يمتنع وعلي هذا
فلا يقال ضارب الاب عمرو ومحض بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول واما اذا لم يذكر فقال لا خلاف في
جواز التشبيه نحو راحم الاب **والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الي واحد** ثلاثيا كان او غيره
نحو مبني ومعطي ومثاله زيد مظفر العدو مروب الخوان ولا فرق **وذكر جميعه في هذا**
الباب اي باب الصفة المشبهة **مطلقا** في رفع السببي ونصبه وجره علي ما تقرر في الصفة نحو
مضروب العبد بالرفع والنصب والجر وظاهر قول المصنف الاصح ان في المسئلة خلافا وقال
ابو حيان ولا اعلم احدا منعها **وقد يفعل ذلك** اي اثبات حكم الصفة المشبهة باعتبار رفع السببي
ونصبه وجره **بجامد لتاوله بمشتق** فيقال وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء ونزلنا بقوم
اسد انصارهم واسد الانصار فصادفنا حيا اقمارا نساؤهم واقمار النساء اي حلو وشجعان
وحسان واكثر ما ورد ذلك في اسماء الاجناس كرجل ما شئت ابو تجمية امه وهاشمي الاب تيمي الام
وفي العين لابن الدهان اسد في قولك مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر فاما قول
⁘ سل المرء عبد الله اذ قر هل اتي ⁘ كتيبتنا في الحرب كيف قراعها ⁘ وكم نام لم يلق الاحبة بعدها ⁘
فقيل هصرها او مصانعها بدل من قراعها وقيل مرفوعان بأسود وفي بعض نسخ التسهيل
هنا **ولا تعمل الصفة المشبهة في اجنبي محض** وهذا مستفاد مما تقدم **ولا تفصل عن معمولها** فيمتنع
ان يقال زيد حسن في الحرب وجهه بالنصب وكذا الوصف فالمنع في الصورتين مذهب
الجمهور وفي البسيط ان معمولها غير المجرور يجوز ان ينفصل منها بدليل منفك هم الابواب وبجي
ⵓ شرف الحصاف لا يجوز كوكريم فيها حسب الاباء الاي الشعر كقول
⁘ سيري اماما فان الاكثرون حصا ⁘ والاكرمون اذا ما ينسبون ابا ⁘ ولما ان كان المعمول

ولاني اسود اهصر ها او مصانعها

ذكروا منع الفصل ظاهر والأولى عن منصوبها فلا يقال زيد وجهه حسن لضعف العمل وإنما
قيد بالمنصوب لأنه الذي فيه تصور تقديمه وأما المرفوع على الفاعلية والمجرور بالإضافة فلا
فامتناع تأخرها عنه معلوم إذ رافع الفاعل لا يتأخر عنه والمضاف لا يتأخر عن المضاف إليه
ولم يجعله المصنف المصدر هنا لتقدم بعض نوعه

باب إعمال المصدر

في باب المفعول المطلق فكان ينبغي تقديمه على الأوصاف فإنه أولى بالعمل لأنه أصلها ولأن عمله في الأزمنة
كلها إعمال المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل ليظهر لا مضمرا لضعفه حينئذ بالإضمار عن الحروف والفعل
فلا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا إعماله مضمرا مستدلين
بوقوعه كقول زهير * وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم *
أي وما الحديث عنها وحكى بعضهم عن الفارسي أنه جوز إعمال المضمر في المجرور وقال به الرماني
وأجازه ابن جني في ذلك مع تصريحه بمنع إعماله في المفعول وقضيته إجازة إعماله في المجرور وجواز
إعماله في الظرف وقد أجازه جماعة ولم أر أحدا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مصغرا كأن يقال حبا
الضاربان زيدا وأكرمتنا عمرا أي وأكرمت الضاربين عمرا مكبرا لا مصغرا فإنه بالتصغير يزول
عن الصيغة التي هي أصل الفعل مع نقص المعنى ولذلك عمل المجموع جمع تكسير لأنه وإن زال عنه
الصيغة الأصلية بالتكسير لكن المعنى معها باق بل متضاعف بالجمعية كذا قال المصنف في
الشرح وهو مخالف لقوله في الكافية * وأعمل المفرد والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد *
ورب محدود ومجموع عمل * وسماع الأنباس تر ننسل * وهذه المسألة وهي إعمال المصدر
المجموع فيها خلاف فذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى الجواز محتجين بقوله تركته بملاحس البقر
أولادها فملاحس جمع ملحس بمعنى لحس وبقول الشاعر * قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة
إلا الحزم والفندا * ومنعه آخرون وذهب آخرون إلى المنع حاملين النصب فيما استدل به
أولئك بفعل مقدر غير محدود والمراد بالمحدود أن يكون على صيغة تدل على المرة فلا يجوز أن
يقال عرفت ضربتك زيدا إلا أن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها ولا منعوت قبل
تمامه بذكر جميع متعلقاته فلا يجوز عرفت سوقك العنيف الإبل وجب زيد بعده كقولك إن حبك
إياي المفرط إياي المفرط لمهلك ولو قال ولا مستتبع قبل تمامه ليدخل فيه المنعوت وغيره لكان
أحسن فقد قال السيرافي إن أنت في قول الشاعر * أزماع مودع أم تكون أنت * فاعل لأن ذلك لضمير
فاعل برواح فرده الفارسي برواح بأن رواح مصدر وصف بمودع وعطف عليه بكون فيمتنع إعماله
بعد ذلك عن فعله برفع الفاعل نحو أعجبني دق الثوب القصار وبابه نحو أعجبني عطاء الدينار الفقير
والمشبه به نحو أعجبني كون عمرو المشهور وبنصب المفعول والمشبه به بتعدد معموله بحسب
تعدد معمول الفعل والعامل على المصدر أن لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل عوضا بالرد والظرف
لغو متعلق بنفس اللفظ المقدر به أي بالفعل فإنه له حالة معلومة لا يقدر المصدر فيها به
واستدل المصنف على ذلك بثلاثة أنواع أحدها ما وقع فيها المصدر مسندا سدت الحال مسد الخبر
كقول بعضهم سمع أذني زيدا يقول كذا وكقول الشاعر * رأي عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا *
وهذه هي مسألة ضربي زيدا قائما والوجه فيها واضح إذ لا يقال أن أضرب زيدا قائما الثاني
ما وقع اسما للا نحو لا رغبة عما رغبت فيه ووجهه أن الحرف المصدري لا يقع هو وصلته بعد لا
غير المكررة الثالث ما وقع اسما لأن كقول أعرابي اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي
للؤم وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعجز ووجهه أن إن لا تدخل على أن إلا مفصولة
بالخبر ونحو أن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وقد يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم
صحة النطق به مكانه بعد أن المخففة من الثقيلة كقوله * لو علمنا إخلافكم عدة السلم عدمتم على النجاة معينا *

فهذا

فهذا الموضع لا يصلح فيه تقدير المصدرية لأنها هي وصلتها لا تسدان مسد المفعولين ولا أن المخففة
المصدرية لأن أن فعل وأن يفعل لا يقعان بعد العلم فتعين تقدير المخففة أو أن المصدرية
كقوله لولا دفع الله الناس وكذلك كل مصدر وقع بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف أو طمع أو شبه
ذلك واستشكل الشارح جعل المصدرية قسيمة للمخففة لأن المخففة مصدرية أيضا وقد يقال
أن المخففة وضعا إنما تسمى مصدرية باعتبار مراتبها التفسيرية والزائدة لا باعتبار هذه فكأنه
قال أو أن القسيمة للتفسيرية والزائدة فلا إشكال أو ما أختها أي المصدرية احترازا من بقية
أقسام ما نحو تخافونهم كخيفتكم أنفسكم أي كما تخافون أنفسكم كذا قدره بناء على أن كاف التشبيه لا تدخل
في الحروف على أن المصدرية بل على ما ولكن لا يمتنع الأخير في الناس وإن تبين أنهم لم يفعلوه فقد
يكون لكراهة اشتباه اللفظ بلفظ كأن المخففة من كأن واعلم أن سيبويه لم يقدر المصدر
العامل بأن المفتوحة المشددة والناصبة لضمير الشأن وهذا اتبعه في جوامع موارده وقال ابن عصفور
قال بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل وإن كثيرا منهم قالوا بأن والفعل أو بما والفعل ويحمل كلامهم
على أن على الخفيفة والمخففة بحسب الحال ولا يعم جميع المواضع والمصنف سلك طريقة أخرى
فذكر أنه أربعة أقسام مقدر بأن فعل وبأن يفعل وبما يفعل وبأن يستفعل وغير مقدر وهذا الأخير
قسم خامس لم ير غيره ذكره وفيه ما علمت على أن كلام الجماعة في هذا الموضع لا يخلو عن الإبهام
أنه لا يجوز تقدير ما مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا وأما أن فهي ممتنعة مع
الحال جائزة مع غيره وهنا تنبيه قال أبو حيان من المنقولات العربية قول ابن الخياط إنها في
في أتيته ركضا إن فرعنا على قول البصريين أن ركضا بمعنى راكضا جاز إعماله فتقول ركضا فرسي
أو على قول الكوفيين وهو قول أبي علي في الإيضاح أن التقدير أركض ركضا لم يجز لأنه بمنزلة ضربت
ضربا قلت هذا الأمر جار على القواعد ولا غرابة فيه وعلى الأول يمكن أن يستأنس به للمصنف
في قوله إن الذي ما المصدر إنما ملاحظ أنه لا يقدر بحرف مصدري وصلته ويقال عليه إن الكلام
في المصدر الباقي على معناه المصدري بل بتأويل وليس ركضا في قولك أتيته ركضا فرسي كذلك لأنه
إنما عمل هنا من حيث كونه في تقدير اسم الفاعل لا من حيث كونه مصدرا ولا يلزم ذكر مرفوعه
لوجهين أحدهما أن المعنى الذي من أجله وجب ذكر الفاعل في الفعل مفقود في المصدر وذلك
لأن الفعل مع فاعله جملة والجملة لا بد لها من مسند إليه فوجب ذكر الفاعل لتصير جملة مستقلة والمصدر
لا يكون مع فاعله جملة أبدا فلا بد من جزء آخر غير معموله يكون معه جملة ألا ترى أنك لو قلت ضرب
زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول أعجبني أو ما أشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فالمعنى الذي استحق
الفعل ذكر الفاعل لأجله مفقود في المصدر فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في موضع يختل
الكلام بتركه لزوم ذكره في موضع لا يختل الكلام بتركه وثانيهما أن التزام ذكر المرفوع كان يؤدي
إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائب تقدم ذكره أو متكلم أو مخاطب ولو أضمر لأدى إلى الحذف وبيانه
أنه لو أضمر فيه لأضمر المثنى ولو أضمر المثنى لوجب أن يكون مستترا إذ ليس في الأسماء مرفوع
بارز وذلك من خواص الفعل ولو أضمر مستترا لوجبت علامة التثنية في المصدر ولأن كل ضمير
مستتر لمثنى لا بد من دال عليه ولو اتصلت بعلامة التثنية لوجب أن يقال ضربان فيؤدي
إلى أحد محذورين لأنه يستحق التثنية باعتبار مدلوله فلو ثني باعتبار مدلوله أيضا لأدى إلى
تثنيتين وهو غير مستقيم ولو لم يثن باعتبار مدلوله أدى إلى إسقاط تثنية الاسم التي استحقها
الاسم لنفسه لأمر عرض لا من ذاته هكذا قرره ابن الحاجب رحمه الله في بعض كتبه وما قرره
في امتناع إضمار المثنى يأتي مثله في إضمار المجموع سواء فإن قيل هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل
مثلا مع أنه أضمر فيه فالجواب أنه يمنع صحة الاطراد وذلك لأن اسم الفاعل ليس كمثل

يغاير مدلول فاعله لان الغرض من اسم الفاعل الدلالة على الفاعل الخبر لان معنى الضارب من قام
به الضرب فهو هو واذا ثني لم يثن الا باعتبار فاعله ووجب فيه الاضمار لذلك وامتنع في المصدر
واما فيذ بالمرفوع لان استغناه عن غيره لا يختص بباب المصدر قلت ويتجه مناقشته بان لنا
صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما الكون وكونه من مصادر الافعال الناقصة
لان عدم ذكره يفضي الى الغا الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كونك قايما بحذف المرفوع ومعموله
اي معمول المصدر غير المستعمل بدلا من الفعل نظرا للفعل سوا كان يتقدر ان الفعل والحرف او لم يكن
بدليل ما سيذكره في اخر الباب وبدليل انه يمتنع التقديم والتفصيل لما قاله في كونك زايدا
زيد اقايما او نحو من غير المقدر عنده لما فسناه من ان المصدرية مؤوله بالموصول والصلة
منع تقدمه عليه و فصله منه ويضمر فيما اوهم خلاف ذلك كما في قول الحماسي وبعض الحلم عند
الجهل للذلة اذعان وهذا يوهم تقديم معمول المصدر عليه فيقدر له عامل متقدم اي اذعان
للذلة اذعان على ابدال المتاخر المذكور من المتقدم المحذوف كما في وكما نواليه من الزاهدين
وعلى رأي وكقوله الله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر وهذا قد يتوهم فيه ان الظرف
متعلق بالمصدر اذ المعنى على رجعه يوم تبلى السرائر وقد وقع الفصل فيقدر له عامل الى رجعه
على ان من النحويين من تسامح في الظرف والجار والمجرور فاجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالموصول
الحرفي وصلته ومنع تقديمها على صريح الحرف المصدري وصلته قال الشارح ونقل عن الاخفش
انه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو يعجبني عمرا ضرب زيد وهو نقل غريب واعماله مضافا
نحو اعجبني ضرب الامير اللص اكثر من اعماله منونا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا برفع زيد وتنوين ضرب
واعماله منونا كما مثلنا اكثر من اعماله معرفا بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا والمدرك
في ذلك هو الاستقرا والا فقد قال ابن جني اعمال المصدر منونا اقوى احوال اعماله لانه نكرة وهو
اشبه بالفعل حينئذ بلى ذلك اعماله مضافا لان المضاف كثيرا ما ينوى فيه الانفصال فيقرب بذلك
على بعيدة لام التعريف وساق المصنف هذه المسئلة مساق المتفق عليه وليس كذلك فاما
المضاف فقد صرح بانه لا خلاف في صحة اعماله قال الشارح وقع في كلام بعضهم ما يشعر بان فيه
خلافا واما المنون فعلى اعماله خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وحملوا ما يقع
بعده من مرفوع او منصوب على اضمار العامل واما ذو الالف واللام ففيه مذاهب اجازة
اعماله وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين كابن السراج وجوزه على قبح وهو مذهب
الفارسي وجماعة من البصريين والتفصيل بين ان تعاقبه للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا
المسي اليه اولا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال
ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير وهذه
اربعة مذاهب فان قلت فما يصنع المانعون بنحو قول الشاعر
ضعيف النكاية اعداءه • يخال الفرار يراخي الاجل • قلت يقدرون للمنصوب عاملا اي ينكي
اعداءه قال الشارح ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في قول الشاعر
عجبت من الرزق المسي الاهه • والترك بعض المحسنين فقيرا • بنصب المسي ورفع الالهه
بالرزق وهو مصدر رزق يرزق وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى
المرزوق كالطحن بمعنى المطحون فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الالهه بفعل مقدر هذا كلامه
ولم يتكلم على عجز البيت مع ان الترك فيه مصدر معرف بال وقع بعده مرفوع يظهر كونه فاعلا ويضاف
الى المرفوع نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه او الى المنصوب نحو لا يسام الانسان من دعا الخير ثم
يستوفي العمل كما كان يستوفيه الفعل فان اضيف الى المرفوع انتصب بعده المفعول نحو ولولا دفع

الله الناس وان اضيف الى المنصوب ارتفع بعده الفاعل وهذا البيت بالكثير قال الشارح ولم يجي
منه في القران الا ما روي عن ابن عامر ذكر انه قرا ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع الدال والهمزة قلت
وقد اجاز ابن السيد البطليوسي ان يكون من ذلك قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا فجعل من في محل رفع على انه فاعل حج المضاف الى المفعول الذي هو البيت قلت يرده ان المعنى
حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج
وهو باطل قلت هذا رده ابن هشام في مغنيه وهو مبني على ان الالف واللام لاستغراق الجنس
وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من يجري ذكره وهم المستطيعون
وذلك لان حج البيت مبتدا والجنس قوله لله على الناس والمبتدا متقدم على الخبر رتبة وان تاخر لفظا
واذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله
على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت
حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين اي عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال وصحة
او هو علامة الاداة التي للعهد الذكري بل جعلها انما لتقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون
بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس والعموم فانها تحمل على العهد نظرا الى القرينة المرشدة
لذلك وجمهور المعربين على ان من استطاع في محل جر على انه بدل بعض من الناس وحذف
الرابط لفهمه اي ممن استطاع منهم ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا ونجا ك
دابه ومن مجي الفاعل المصدر مضافا الى المفعول مع ذكر الفاعل بعد قوله عليه الصلاة والسلام
في حديث اركان الاسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقال الشاعر افنى تلادي وما جمعت
وذهب بعض النحويين الى ان اضافته الى المفعول ورفع الفاعل بعده لا يجوز الا في الشعر قال
المصنف والصحيح جوازها مطلقا لورود السماع بها كذلك في النثر والنظم كما تقدم وهذا معنى
قوله ما لم يكن الباقي فاعلا فيستغني عنه غالبا • فاشار بقوله غالبا الى جواز ذلك بقلة • وقد يضاف
الى الظرف فيعمل بعده عمل المنون • نحو قال سيبويه عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدا عمرا ثم علم بعد
ذلك فقد يكون لفظا كما ذكر وهو الكثير وقد يكون تقديرا كما في قولك اعجبني ضرب زيد اليوم
بنصب زيد وخفض اليوم وهذا مما يعد تقدم المضاف اليه وهو الظرف تقديرا لا لفظا لكن
لا يجوز ذلك في الفاعل لا تقول ضرب زيد اليوم برفع زيد وخفض اليوم • ويتبع مجروره لفظا
ومحلا فتقول باعتبار اتباع اللفظ يعجبني اكل زيد الظريف نفسه بجر زيد وما بعده فيعجبني
شرب اللبن الصرف والعسل بجر اللبن وما بعده وتقول باعتبار الاتباع المحلي الظريف نفسه في
المثال الاول بالرفع لانه تابع لزيد بالنظر الى محله وهو رفع على الفاعلية وبنصب الصرف والعسل
في المثال الثاني لانه تابع للبن بالنسبة الى محله وهو نصب على المفعولية ان جعلت فعل المصدر
مبنيا للفاعل اي اعجبني ان شربت اللبن وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو
مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ومذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة اي انه لا يجوز
الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجازه في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة
مذاهب والظاهر منها هو الاول لورود السماع كقراءة الحسن او لئك عليهم لعنة الله والملائكة
والناس اجمعين وقال الشاعر السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل
برفع الفضل على انه نعت للهلوك على المحل وقال الشاعر ايضا يا لعنة الله والاقوام كلهم
فهذه من شواهد الرفع وجاء في الرفع النصب في قوله • مخافة الافلاس والليانا •
وقول الاخر هويت ثنا مستطابا مجددا • فلم تخل من تمهيد مجد وسودد •
وقول الاخر لا نعلم امرا يقوم بسعي الا عبيدا لحاق المحمدا • وتاويل هذه الشواهد كلها على اضمار

ارتكاب خلاف الظاهر من غير ضرورة فلا يصار اليه هذا الذي ذكرناه من الاتباع لفظا او محلا جايز مالم يمنع
مانع كما في لحجيني اكرامك وزيد هاذا الاتباع هنا يجر يودي الى العطف على الضمير المخفوض بدون
اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه في باب النسق ان شا الله تعالى فان كان اي مجرور المصدر
معمولا ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز في تابعه ثلاثة اوجه
الرفع على ان يكون المصدر مسندا لمفعول اي عجبني ان شرب العسل الصرف في الحديث امر
بقتل الابتر وذو الطفيتين اي امر بان يقتل الابتر وذو الطفيتين وهذا مبني على جواز كونه رافعا
لنائب عن الفاعل وهو مذهب جمهور البصريين فقالوا عجبت من جنون بالعلم زيد وقال ابن
خروف يجوز في نحو ليس ومنعه قوم منهم الاخفش واختار الشلوبين ونسبه ابن ابي الربيع الى اكثر
النحويين قال في الايضاح وهو الصحيح وجاز فيه النصب بنا على ان المصدر بعده دعمل مبني للفاعل
اي عجبت من شرب العسل الحرف وجاز فيه الجر بالاتباع على اللفظ وهو واضح والوجهان الاخيران
باعتبار المحل على التقديرين المتقدمين ويعمل عمله اي عمل المصدر اسمه اي اسم المصدر غير العلم
واما العلم فلا يعمل كثيرة وكجارة انه خالف المصادر الاصلية بكونه لا يقصد به الشياع ولا يضاف ولا يقبل
ال ولا يقع موقع الفعل ولا موقع ما او صلة الفعل ولذلك لم يقع مفعولا مطلقا للتاكيد الفعل وبيان
نوعه او عدده وهو اي اسم المصدر غير العلم ما دل على معناه اي معنى المصدر فخرج بذلك نحو
الدهن والكحل فانه استمل على حروف الفعل ولكنه لم يدل على معنى المصدر الذي هو الحدث بل
دل على جوهر وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله فخرج نحو قتال
فان مدته مقدرة بدليل ثبوتها في بعض اللغات الرجوع اليها مع بقا صيغة الاسم فيقال قيتال
فتكون الباب انما حذفت تخفيفا وخرج بقوله دون عوض نحو عدة واقامة واستقامة وكذا التكليم
وتعليم والعوض التاء اول الثاني ثم اخره فانها كالف انطلاق ثم هذا النعت الذي يخلو
منه النقطة لا يكون بل اسم المصدر الزايد واما في المصدر فيكون اصلا كعدة وغيره ويحاسب
ولحاصل ان اسم الحدث اما ان يكون احرفه احرف الفعل وازيد منها او انقص فالاول نحو التكلم
والتعلم والتوضو والثاني نحو الاكرام والانطلاق والاغتسال والدحرجة والنوعان من باب المصدر
والثالث ان كان ما نقص منه لفظا موجودا تقديرا كحيث يصح النطق به مع بقا البنية غير محيرة
نحو قاتل قتالا لانه يقال قاتل قيتالا وهو الاصل فهو ايضا مصدر وان لم يكن كذلك فان عوض من
محذوفه اما عوض في الاخير كالتي في قولك عد عدة او في غير الاخير كما في قولك علم تعليما وسلم تسليما فهو مصدر
ايضا والعوض في التعليم والتسليم التا التي في اوله لا مزالمدة التي قبل الاخر لانها تثبت في المصادر
لغير تعويض كما في الانطلاق والاكرام وان لم يكن عوض فاسم مصدر كاعطى عطا وتكلم كلاما واعلم
ان حق المصنف ان يقيد البعض بكونه اكثر من حرف واحد فانه ناقص في الشرح محلى ان ومنوا
وعسلا من اسما الحدث المصادر فكذلك الكلام وعرفا وعشرة وعونا وكبرا لتباعد ما بينها
وبين الاعراف والعاشرة والاعانة والتكبير والتكلم قال واما نحو المعطا والتواب في قول
الشاعر لان ثواب الله اهل جزائه وقول الاخر اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا
فمصدر ان حذف زايد بما اذ الاصل اثاب واعطا لحذف الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتدا لكن قرب
ما بينهما حكما بمصدريتهما بخلاف ما تقدم من الامثلة والله تعالى اعلم وصار على نفنا الاسم الدال
على مجرد الحدث ثلاثة اقسام مصدر تام ومصدر محذوف الزوايد واسم مصدر وسبق العوق
بينهن والاولان يعملان بلا اشكال والثالث اما فلا يعمل اتفاقا وغيره فمختلف فيه وفي حديث الموطا
من قبلة الرجل امراته الوضو فاعمل المصدر وكذا اعمله من قال قالوا كلامك هندا وهي مصغية
يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا فان وجد بعده من رفع او نصب بعده بما تضمن حروف الفعل ونسا لم يعمل به

نحو

نحو هندك لجنبك وكحل هند عينها او ما يفعل فيه نحو ام يجعل الارض كفاتا احيا وامواتا اذ
الكفات اسم لما تكفت فيه الاشيا اي تضم وتجمع فهو اي فالعمل كما لو اريد به اي باسم ما يفعل به
او فيه عليه اي على ذلك لما سلا المحذوف فيتعين دهنت محذوفا لمعليه دهنك وفي الثاني
لجنبك بدل عليه مكحل هند وفي الثالث تكفت احيا وامواتا بدل لمعليه كفاتا قال ابوحيان ان يقول
ومن اسم ما يعمل به كالخبز والطحن والرعي قال وكل هذا اقد يطلق عليه اسم المصدر ومعناه انه
اسم اصل ومنعه ان لا يكون مصدرا بل مفعولا به او فيه من حيث الوضع ثم يطلق ويراد به المصدر
مجازا وهذا هو الذي وقع الخلاف في اعماله فصل في الكلام على ما يتعلق بالمصدر
الواقع بدلا من التلفظ بالفعل يجي بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل معمول نحو ضربا زيدا بدل
وذهابا الى السوق عاملا على الاصح المصدر الذي هو البدل عن الفعل الفعل لا المبدل منه
وفاقا لسيبويه والاخفش واختلف ولا في اقتباس ضعه على اقوال لحدها انه لا ينقاس ونسبه
اكثر المتاخرين الى سيبويه الثاني ان ينقاس في الامر كقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب
وفي الدعا نحو يا قابل التوب عفرانا مانحنا والاستفهام نحو اعلاما ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس
والتوبيخ بغير استفهام نحو وفاقا بني الاهوا والنهي والوني والانشا نحو حمدا الله والوعي ونحو
قالت نعم وبلوغا البغية وبني قال المصنف الثالث انه ينقاس في الامر والاستفهام فقط قال
بعض المغاربة ثم اختلف في ناصب المصدر فقال الايضاح انه مفعول به سيبويه اي الزمن
وان عمرو يراه منصوبا بأضرب وما حكاه المصنف عن سيبويه والاخفش قال به الفرا والزجاج
والفارسي وخالف في المبرد لكن المبرد والسيرافي وجماعة ومن ادلة الاولين اضافة المصدر
الى المعمول في نحو فضرب الرقاب وفي بعض نسخ التسهيل بعد ما سبق والاصح ايضا مساواة
هذا المصدر لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به
فاما تحمل الضمير فهو ما تفرد به عن القسم الاول اذ لا يتحمل ضميرا كما اسلفناه واما تقديم معموله
فلانه بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة فيقال ضربا زيدا او زيدا ضربا ومرورا بزيد وبزيد
مرورا قال بعضنا انه حين والخلاف في ذلك مبني على ان العمل للبدل او المبدل منه فعلى الثاني لا ضمير
في المصدر بل هو في ذلك الفعل وعلى الاول يتحمل الضمير واما جواز تقديم المعمول فقد بني الضايع هذا
الخلاف فعلى الثاني يجوز زيدا ضربا وعلى الاول يمتنع هذا كلامه والتحقيق انه ان قيل العمل للفعل
جاز التقديم او للمصدر فان قيل بالمشهور من انه مفعول مطلق نايب مناب فاعله فالعمل ايضا للفعل
لا للفعل ويجوز التقديم وان قلنا التقدير الا ان ضربا كما حكاه صاحب الافصاح عن سيبويه على
ما مر فالعمل للمصدر لا ان ضربا بمعنى ان تضرب وامتنع التقديم والله اعلم
تم الجزء الاول من شرح الدماميني على التسهيل لابن مالك رحمهما الله وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون
وغفل عن ذكره الذاكرون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وكتبه الفقير الى ربه المتعالي احمد ابن عيسى الصاوي
لنفسه ولمن شا الله بعده بتاريخ يوم الاثنين
ثاني عشر شهر ربيع الثاني سنة احدى
وثمانين والفين الحرم النبوية
على صاحبها افضل الصلاة
والسلام والحمد لله
وحده

هذا الجزء الثاني من الدماميني
شرح التسهيل

كتبه الفقير إلى الله تعالى
إبراهيم بن أحمد
عبد الله بن إبراهيم بن
... عفا الله عنه
وعن ... آمين

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على حبيبه وآله وصحبه وسلم وبه نستعين

باب حروف الجر سوى المستثنى بها وهي خلا وعدا وحاشا في أحد الوجهين

وإنما ترك ذكرها في هذا الباب لأن الكلام عليها قد سبق في باب المستثنى وإنما سميت حروف الجر لذلك
أما لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء فيكون المراد من الجر المصدر ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة
لأنها تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها بها وإما لأنها تعمل الجر فسميت إلى الإعراب الذي هو أثرها
كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم واعلم أن حرف الجر لا بد له من متعلق لأنه إنما جيء به موضوع له
لإيصال معنى الفعل إلى الاسم فالذي وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة
فمن أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به وإذا قال النحوي بم يتعلق هذا
الحرف أو ما العامل فيه فإنما يعني ما الذي أوصل هذا الحرف معناه فإن قلت يقع في عبارة بعضهم
الجار يتعلق بكذا وفي عبارة أخرى الجار والمجرور وفي عبارة أخرى المجرور يتعلق بكذا فما هو المحرر من
هذه العبارات قلت التحقيق أن العامل إنما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الحرف الجار وإطلاق من
قال العامل في الجار كذا فيه تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملموح فيه أن الجار يتنزل منزلة
الجزء من المجرور وربما تجعل التعلق لهما معا والحق ما قدمناه ولا فإذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق
بالفعل بمعنى أنه معمول له بحسب المحل إذ هو في محل نصب على معنى أن الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا بنفسه
فيقال أيضا في مررت بزيد جاوزت زيدا إذا لم تجعل الجار والمجرور عوضا من العامل أما إذا صار عوضا
فيحكم على محلهما جميعا بإعراب هو إعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد
من الكرام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا أجراه بعض المتأخرين فإن قلت مقتضى ما قررته من أن حرف
الجر يوصل معنى الفعل إلى الاسم أن لا يكون الأحرف العاملة الجر في المستثنى متعلقة بشيء لأنها لتنحية الفعل
عما دخلت فيه بل مقتضى ذلك أن لا يكون أحرف جر أصلا قلت ليس المراد من إيصال الحرف الجر معنى
الفعل إلى الاسم إيصاله إليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف
وهو في باب الاستثناء تنحية لا إثبات معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه ولو سلم فقولهم لا بد
لحرف الجر من متعلق تستثنى منه أمور كالزائد ولعل في لغة عقيل ولولا على قول سيبويه في لولاي
ولولاك ولولاه أنه حرف وسيمر بك في هذا الباب شيء من ذلك إن شاء الله تعالى فإن سلمنا أن معنى
التعدية هو إثبات معنى الفعل بواسطة الحرف وتعليقه به على جهة الحصول لم نسلم أن الأحرف
الجارة للمستثنى مستثناة مما ذكر وقد قال في المحكم بعض النحاة منها من بكسر الميم وسكون
النون ويقال منا على زنة إلى بل منا هي الأصل عند الكسائي والفراء وخففت لكثرة الاستعمال
واستشهدوا لمنا بقول الشاعر: بذلنا مارن الخطي فيهم ** وكل مهند ذكر حسام
منا أن ذر قرن الشمس حتى ** أغاب شريدهم قتر الظلام قال أبو حيان وخرجه أبو الفتح ابن جني
على أن منا مصدر منى إذا قدر وأنه استعمل ظرفا كخفوق النجم قلت وتخريجه على ذلك غير
جيد إذ حاصل الكلام حينئذ أوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس إلى حين استتار الظلام ولا طائل
تحته وليس مرادا وإنما المراد الإخبار بإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فنوا الظلمة وأخفاهم
لسترهم عن العيون فما حينئذ إلا للابتداء وهي لابتداء الغاية والمراد بالغاية في هذا وفي
قولهم انتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهائها لأنها مطلقا أي سواء كان
المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة أو زمانا نحو خرجت من أول الليل أو غيرهما نحو إنه من سليمان
وقرأت من أول البقرة إلى آخرها وتصدقت من درهم إلى مائة على الأصح وهو مذهب الكوفيين
والأخفش والمبرد وابن درستويه ومنع البصريون كونها لابتداء الغاية في الزمان واختار المصنف
فمن الحديث من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلاة

العصر

العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى غروب الشمس
فاستعملت للابتداء في الزمان أربع مرات واستدل أيضا بقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول
يوم وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة قال الرضي وأنا لا أدري في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود
من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون
المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا
للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا إذ يقال
خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين
للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا المعنى في في الآيتين بعينه قلت والشواهد
على مجيء من للابتداء في الزمان كثيرة جدا وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد وهو تكلف لا داعي إليه فلذلك اختار
المصنف المذهب الكوفي في المسألة وأفاد ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو الموضع الذي
يصلح فيه دخول منذ فمثل قوله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعد لا يكون من محل الخلاف في شيء لأنه
لا يصلح فيه دخول منذ انتهى **وللتبعيض** نحو منهم من كلم الله وعلامتها أن يصلح بعض مكانها
كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه حتى تنفقوا بعض ما تحبون وإثبات هذا المعنى لمن هو مذهب
الجمهور وهو الصحيح خلافا للأخفش الصغير وابن السراج والمبرد والسهيلي زعموا أنها في نحو أكلت من
الرغيف أنها لابتداء الغاية وأن ذلك معنى لا يفارقها أصلا **ولبيان الجنس** وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما
وهما بها أولى لإفراط إبهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية وهي ومخفوضها في موضع
نصب على الحال ومنه فاجتنبوا الرجس من الأوثان وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض
الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض
الصحابة رضي الله تعالى عنهم والحق أن من فيها للتبيين أي الذين هم هؤلاء وإثبات هذا المعنى لمن قال
به المغربيون والعربيون وجماعة متقدمون ومتأخرون منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم
وابن مضاء ونفاه أكثر المغاربة وتعرف من البيانية بأن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور
بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس إنه الأوثان وللعشرين
إنها الدراهم وللضمير من قولك عز من قائل إنه القائل بخلاف التبعيضية فإن المجرور بها لا يطلق
على ما هو مذكور قبلها أو بعدها لأن المجرور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض حقيقة
وإذا قلت عشرون من الدراهم فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن تبعيضية
لأن العشرين بعضها وإن قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة إطلاق اسم المجرور على
العشرين وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء قال الرضي وهو بعيد لأن
الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم فمحال أن يكون الشيء مبدأ لنفسه وكذلك الأوثان نفس
الرجس فلا يكون مبدأ له قلت مقتضى هذا أن يكون القول بأنها للتبيين في ذلك باطلا لا بعيدا
ثم قال وإنما جاز تقدم من المبينة على المبهم في قولك أنا من حظ في روضة ومن رعاية في حرم وعندي
من المال ما يكفي من حيث عشرون وأن المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كأنك قلت أنا
في شيء من حظ في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكما في قولك يحيى من زيد كرم أبيه حصل لزيد
كأنك قلت يحيى شيء من خصال زيد كرم ومثله كسرت من زيد يده وأبي بشار أعطاني زيد له نحو جميع
هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعده عطف بيان له **وللتعليل** نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم
من الصواعق وإن منها لما يهبط من خشية الله مما خطاياهم أغرقوا وقال امرؤ القيس
وذلك من نبإ جاءني ** وخبرته عن أبي الأسود وقال الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته
فما يكلم إلا حين يبتسم **وللبدل** نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون

لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او بدل رحمة الله ويعرف بصحة قيام
لفظ بدل مقامها **والمجاوزة** فتكون بمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة
من هذا وقيل هي في هذه الاية للتبعيض ان ما بعد ذلك من العذاب اشد قال ابن هشام وكان هذا
القائل يعلق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ويمنع كونه تعليقا صناعيا للفصل وقيل
هي فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر قست قلوبهم قال المصنف
في الشرح وعنيت بالمجاوزة نحو عدوت منه وسرت منه وشبعت منه ورويت منه قال ولهذا المعنى صاحب
افعل التفضيل فان القائل زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل وهذا اولى من ان
يقال انها لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه او الانحطاط في نحو شر منه كما زعم سيبويه اذ لو كان الابتداء
مقصودا لجاز ان يقع الي بعدها وقد يعارض بان يقال ولو كانت للمجاوزة لجاز وقوع عن في موضعها **والانتهاء**
وهذا قول الكوفيين واختاره المصنف واستدل له بنحو قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه ومن
ادلتهم رايت الهلال من خلل السحاب وشممت الريحان من داري من الطريق فدل على ان من الثانية
ليست لابتداء الغاية اذ الاولى للابتداء ومعنى مجرور الثانية مغاير لمعنى مجرور الاولى فاستعمال الثانية للابتداء
وخفي ان الثانية للانتهاء وطول ذلك عنهم قال المصنف وقد اشار سيبويه الي انها من معاني من
الانتهاء فقال وتقول رايته من ذلك الموضع فجعله غاية رويتك كما جعلته غاية حيث اردت الابتداء قال
ابن السراج وحقيقة هذه المسالة انك اذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال والهلال غاية
لرويتك فلذلك جعله سيبويه غاية في قولك رايته من ذلك الموضع هذا كلام المصنف وقد نوزع في فهمه عن سيبويه
انما دلالتها بان معنى قولك فجعله غاية لرويتك انك جعلته محلا لابتداء الفعل وانتهائه معا قيل هذا ياتي من
في اكثر المواضع لابتداء الغاية فقط وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها **والاستعلاء** نحو ونصرناه من القوم اي على القوم
كذا قاله الاخفش وقيل هو على التضمين **والفصل** وهي الداخلة على ثاني المتضادين والله يعلم المفسد من المصلح
حتى يميز الخبيث من الطيب وثاني المتباينين بغير تضاد نحو لا تعرف زيدا من عمرو واستشكل ابن هشام بان الفصل
مستفاد من مادة الفعل في الاية الثانية ومن معناه في الاولى لان العلم صفة توجب تمييز الاشياء المتميز وكذا
المثال والحاصل ان المصنف لم يمثل لها الا بما دال بوصفه او بلازمه على الفصل فالاول نحو ليميز الله والثاني
نحو والله يعلم لان العلم صفة توجب تمييزا وكذا المعرفة وحمل ابن هشام من ذلك على لابتداء الغاية لان تمييز الشيء من الشيء
انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الجيد من الردي فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل
من الجيد وان شئت جعلته حاصلا من الردي فقلت ميزت الجيد من الردي فان ابتداء فصل كل منهما حصل من الجيد الذي
انتهى اليه الاخر وهذا يصح لك ان تجعلهما على انهما شيئان مع اتحاد المعنى **وموافقة الباء** قال يونس في قوله تعالى
ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي كما تقول العرب ضربته من السيف اي بالسيف حكاه عنه الاخفش وهو قول كوفي
قال بعض لم يطلق المصنف الباء بل يجب ان يقيدها بالاستعانة **وموافقة في** على راي الكوفيين وتبعهم المصنف مستدلا بقول
الشاعر * عسى سائل ذو حاجة ان منعته * من اليوم سؤلا ان ييسر في غد * اي ان منعته في اليوم سؤلا وليس
بقاطع لاحتمال كونها للتبعيض على حذف مضاف اي سؤلات اليوم **وتنصيص العموم** وهي الداخلة على
نكرة لا تختص بالنفي في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها كانت النكرة للاستغراق ظاهرا لكنها تحتمل احتمالا مرجوحا
ان تكون للوحدة فتكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فلما زيدت حصل التنصيص
على استغراق النفي وانتفى ارادة الوحدة فلا يصح ما جاءني من رجل بل رجلان او اكثر واستشكل المبرد ان يقال ان من في مثل
هذا التركيب زائدة لانها افادت ما ذكر ولا وجه لانكار معنى الزيادة صلاحيتها للاسقاط وانما لم تدخل
لتوصل العامل وامكان المعنى المراد بدونها **ولتوكيد العموم** وغيره تقول لتوكيد العموم ما جاءني من احد وهو
اخص من مطلق التوكيد فانه قد يراد بالتوكيد تقوية الكلام كما قيل في زيادة ما في فبما نقضهم ميثاقهم للتوكيد
وقال ابو الفتح بعض ابنها اعني ما بمنزلة اعادة الكلام ثانيا **بعد نفي** اي اداة كان **او شبهه** والصواب ان يقول او

نهي او استفهام بهل لانه يختص كل استفهام نحو لا يقم من احد وهل من خالق غير الله **جارة نكرة مسندا** نحو ما لكم
من اله غيره **او فاعلا** نحو ما ياتيهم من ذكر من ربهم **او مفعولا به** نحو وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه
وقد اختلف زيادتها في المنصوب والمرفوع من قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله في
تقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدا قال ابو حيان
وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما قعد عليه من يوم قلت ومما داخلان
في المفعول به اذ كل منهما عند ملاحظة الاتساع واعتباره مفعول به فشرح تقييد المصنف المفعول
بقوله به يخرج بقية المفاعيل قال ابن هشام وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله
والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق
وجه وقد خرج ابو البقا عليه ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر
اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا اي ضيرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرطنا انما يتعدى اليه بفي وقد
عدي بها اي الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا
قال ابن هشام وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله
تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه فان قلت
الظاهر انها لا تزاد في مفعولي ظن ولا في ثاني مفاعيل اعلم لانهما مخبران في الاصل وكلام المصنف يفيد
عليهما ان كل منهما مفعول به قلت لا نسلم وانما المفعول على الحقيقة ما ينتصب ثانيهما مضافا الى الاول
اذ المظنون في قولك ظننت زيدا قائما هو قيام زيد كما مر في بابه فليس شيء منهما مفعولا به على الحقيقة
تخرج بقوله او مفعولا به فان قلت فيتنبه هذا ان يخرج ايضا اول مفعولي ظن وثاني مفاعيل
اعلم والفرض ان من تزاد في كل منها فيحصل الخلل قلت ان خرج المذكور بهذا تقدم دخل بقوله مسندا
اذ المراد به المسند اليه لحال او في الاصل فيكون ذلك مسندا لهذا وكانه يقول او مفعولا به اذا لم يكن
ما تقدم فان كان شيئا من المتقدم صحت الزيادة فلا خلل حينئذ واهمل اكثرهم اشتراط كون الاسم الداخلة
عليه من الزائدة مبتدا او فاعلا او مفعولا به فيلزمهم زيادتها في الخبر نحو ما زيد من قائم والتمييز نحو ما طاب
زيد من نفس والحال في نحو ما جاء احد من راكب وهم لا يجيزون ذلك **ولا يمتنع تعريفها وخلوها من نفي وفاقا للاخفش**
فانه اجاز الزيادة مع تعريف المجرور وكونه غير منفي محتجا بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر
لكم من ذنوبكم واجيب عن الاول بان الاسم زيادة من فيه داخلة على الفاعل بل الفاعل ضمير مستتر
في جاءك عائد على النبا ومن نبا المرسلين ظرف مستقر في محل نصب على الحال منه وعن الثاني بمنع الزيادة
لجواز كونها للتبعيض ولا يبعد عن ذلك ما يتوهم من ان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافي
التبعيض لان ذلك انما يلزم ان لو كانت الايتان خطابين لهذه الامة ولو كان قوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطابا عاما لجميع هذه الامة لكن هذا غير لازم لجواز ان يكون قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا بعد في ذلك لجواز ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة
وجميعا لقوم اخرين من هذه الامة ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة
فلا يلزم ايضا تناقض وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه الامة لكن ابي خطابا
لها بل هو خطاب لامة نوح قلت انما يتم هذا اذا لو ثبت ان المستدل به امة نوح ولم يثبت ذلك
ولعل الاخفش انما استدل باية الاحقاف الواردة في الجن وهي قوله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله وامنوا
به يغفر لكم من ذنوبكم فهذه واردة في هذه الامة لا في امة نوح وقد سبق ان الكسائي يخرج على زيادتها
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وتقدم ما عليه واما زيادتها والداخلة على النكرة
في الايجاب فقد استدل عليه بقوله قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة * وينمي لها حبها عندنا *
فما قال من كاشح لم يضر * واجيب بالتقدير قد كان هو اي كائن من جنس المطر وكما قال هو اي

قابل من جنس الكائن قلت وينبغي ان يكون الظرف مستقرا حالا من الضمير المستكن في الفعل فيهما العائد
على الكائن والقائل وكان في المثال تامة لا ناقصة وقد قيل التقدير فيه قد كان شي من مطر ومن للتبعيض
او للتبيين قال ابن الحاجب واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه في مثله للتقليل
لاسيما اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للمعلوم الا اذا كان الجار زائدا
نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل لمعنى الفعل القاصر اي ما كان يقصر عنه لولا هو والفعل لا يفتقر حتى تعلم
اصلا وقيل ان هذا على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت
في الموجبة لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان وربما دخلت على حال قال المصنف
كقراءة من قرا ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اوليا ببنا نتخذ للمفعول قال ابن هشام ويظهر
لي فساده في المغني لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه
ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية فتامله وتنفرد من بجر ظروف
لا تتصرف بل تكون لازمة للظرفية قبل وبعد وهي اذا دخلت عليهما زائدة عند المصنف وجماعة
والجمهور انها لابتدا الغاية واعترض بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانهما غير
متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل مجيئك
فلهذا سهل دخول من فيهما والتحقيق ان القبلية والبعدية لا يختصان بالزمان بل يكونان للمكان ايضا
تقول داري قبل دارك او بعدها وعند نحو من عند الله ولدى ونظيره ما هذه فلم اظفر به ولدن
نحو بلغت من لدني عذرا ولم اجد لدن حكم لبسها مع غيرها هو غلبة دخولها عليها حتى انها لم ترد
في كتاب الله جل ثناؤه مع كثرة ما جا فيه من لدن الا وهي مجرورة بمن ونص ابو الفتح على ان جرها بغير
من شاذ وانشد سيبويه من لدن شولا فالى اتلائها وقال تنتهض الرعدة في ظهيري
من لدن الظهر الى العصير ومن الشاذ قول كثير وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد
وحكى سيبويه ذهبت من معه وقرا بعضهم هذا ذكر من معي وعن وعلى اسمين فالاول كقوله
فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وشمالي والثاني كقوله غدت من عليه بعد ما تم
ظموها تصل وعن قيض ببيدا مجهل وفي كلامه استشعار بان اسميتهما ثابتة قبل دخول من عليهما
وهو الحق لكن الاسمية لما تثبت لكلتيهما [illegible] ويعد نحو من مبخنة وقال جماعة كونهما
منهم الفرا انهما باقيتان مع من على حرفيتهما والتقوا على البصرية لا يحتمل مثل هذا ويختص مكسورة
الميم ومضمومتها في القسم بالرب مضافا الى اليا نحو من ربي لا افعلن بكسر الميم وضمها والنون
ساكنة فيهما والميم من الاسماء المضموحة الميم [illegible] الاية المسند والواقع انهما كذلك ولا ينبغي
من كلامه ان المضمومة [illegible] وذكر المصنف في باب القسم من مضمومة الحرفين ومفتوحتهما ومكسورتهما وهذه
غير بالذن لان نونها ساكنة وفي ميمها وجهان ووجه دلالته على ان النون ساكنة ان كلامه في كلامه
ان تلك تعيين الحركة للميم ولم يذكر للنون حركة غير ما ثبت لها من السكون وظاهر كلامه في التسهيل
في ذلك قولين احدهما انها بقية ايمن كما يقول فيها اسمان تحركت نونها وان سكنت وهذا قول ثالث فان للنحاة
اثنين لانه تدخل على الرب ولبنا مضمومة الميم اسم اذ لم يستقر في الحرفية الا كسر الميم والثالث انها حرف لان
نحو تفتؤ تذكر يوسف وكقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
فكذا التشديد صاحب الصحاح بالتا في مواضع منها وعن غيره بتشديد اللام وفي باب القسم من الارتشاف
قال قطرب التا لا تدخل الا في موضع واحد لمعنى التعجب او القسم فالتعجب نحو تالله ما اكرم زيدا والقسم
نحو تالله ساعلمن هذا انتهى وهذا الذي يبه حيا فان تقتضي ان التا تتمحض للتعجب وتخلو عن القسم
وهذا الذي نعيها دابه للجواب وهو جملة التعجب فانها لا يقسم عليها واما اللام فيجوز لما لو كر

الاجل

الاجل ولله لا يبتغينه وهي مخصوصة باديه معنى التعجب فلا يقال لله لقد قام زيد ولا ليقومن زيد ونص عليه
ابن الحاجب وغيره وعلى هذا اشكال ينبغي ان يتبين مقارنة التعجب وكذا الفا وكلام الزمخشري يجزم بذلك
وسيله من الله اي شذ في القسم دخول من على الله لكن لم احد من نص على كيفية النطق بالنون حينئذ
فان كان هذا اسمع عاضم الميم فقد يقال في تعليله كانهم ضموا النون هنا للاتباع ولم يكسروا لئلا يخرجوا
من ضم الى كسر وان كان سمع بالكسر فلا اشكال وان سمع بهما خرج على الاصل وعلى الاتباع فلينظر في ذلك
وترب اي شذ في القسم دخول التا المثناة على الرب فيقال ترب الكعبة حكاه الاخفش وهو شاذ
ومنها الى للانتها وذكرت بعد من لانها مقابلتها وهي باجماع لانتها الغاية اما في الزمان نحو ثم اتموا الصيام
الى الليل او المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى او غيرهما نحو اعطيتك درهما الى الف
والادوات قرينة على دخول ما بعدها نحو قرات القران من اوله الى اخره او عدمه نحو فنظرة الى ميسرة
وان عدمت مثل ذلك القرينة دخولا وخروجا وان تعذرت القرينة فقيل تدخل ان كان من جنس
وقيل مطلقا وقيل لا تدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه
عند التردد وللمصاحبة قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى من انصاري الى
الله واستحسنه العراقي وقيده بان تضم شيئا الى شي نحو الذود الى الذود ابل ولا يجوز ان يقال الى
زيد مال والتحقيق انها في هذا الوجه بمعنى الانتها اي من يضيف نصرته اياي الى نصرة الله والذود
مضافة الى الذود ابل وكذا في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مضمومة وكذا في قول
الشاعر وانت الذي حببت شعبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا
وللتبيين وترد مبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب نحو ما احب زيدا
الي واسم تفضيل نحو قال رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالي مخصوص بالمصنف وموافقة اللام
نحو والامر اليك وانك لتهدي الى صراط مستقيم بدليل لله الامر من قبل ومن بعد والحمد لله الذي
هدانا لهذا افتوا ردا على التركيب فيهما اتحد الفعلان في معنى وقيل هي في ذلك لانتها الغاية
اذ الامر منته اليها والهداية منتهية الى الصراط المستقيم وموافقة في ذكره جماعة في قوله
فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب وتاوله بعضهم على تعلق الى
بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين
مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجي الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة قال ابن مالك ويمكن ان يكون
من هذا القسم اي مما جاءت فيه الى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه ثم
بذلك الاحتمال تضمين ليجمعنكم معنى ليفضين بكم او تعلق الى بمحذوف اي ليجمعنكم مفضين الى يوم القيامة
اي ليعرضن ذلك اليوم او حسابه ونحو ذلك وموافقة من كقول الشاعر تقول وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي فلا يروى مني وخرج على حذف مضاف اي فلا يروى ظماؤه الي وقد تزاد
الى خلافا للفرا فانه اثبت القول بزيادتها مستدلا بقراءة بعضهم واجعل افئدة من الناس تهوى
اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل والاحسن ان يقال ضمن تهوى معنى تسقط اي
تسقط بسبب جهالة لانه لو بطلت بهوى الحبل الذي يحمل عليه هوى بالكسر والمصدر الاتيان
يعدوا [illegible] بالمعنى الاول وقد يقال الاحسن بحاجات وخرجها المصنف على ان الاصل تهويهم بالكسر
فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما يقال في رضي رضا وفي ناصية ناصاة واعترض بان شرط هذه
اللغة تحرك اليا في الاصل فان قلت اثبت بعضهم مجي الى موافقة لعند كقوله
ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل فلم اسقطه المصنف
قلت لان هذا من قبيل ما جاءت الى فيه للتبيين اذ هي واقعة في البيت بعد اسم تفضيل وهم يحب
تكون الى الموافقة بعد تعجب او تفضيل [illegible] ومنها اللام للملك نحو المال

لزيد وثمة سواد وم لك ما تروم ولا يمثل هذا النحو الجل للفرس لانه سيقول بعد وللاستحقاق ومثل له
بلد لك وكن بحد فرق بينها بان الاولى ذيقال الجل لتستحقه الفرس ولا كذلك في اد وم لكم ما تروم لحمت
وللتمليك مثل له بعض الشارحين بقوله تعالى وهب لي من لدنك وليا ولم يمثل المصنف به لكن بذا مثال
بوهبت لزيد دينارا وهذا هو الصواب فانه مثل لشبه التمليك بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ذكر على المصنف ايضا اشكال فانه مثل في شرح الكافية بلانه للام التعدية فما الفرق بينها وبين المثال
اعني وهبت لزيد دينارا اذ لا كانت اللام فيه للتعدية او للتمليك في المثال ولشبه التمليك في الاية
وهو ند قال في جعل لكم ازواجا انما لشبه التمليك فيلزمه ان يقول في هب لي من لدنك وليا انها لشبه
التمليك اوشبهه قد تقدم ان المصنف مثل له بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وللاستحقاق
عوكل الفرس وقد يتخيل ببادي الراي انه داخل في شبه الملك وقد اسلفت ان بينهما فرقا وللنسب
نحو لزيد اب هو نحو اخ وقد يقال انما افاد النسب مجموع الكلام وانما اللام لشبه الملك نحو لزيد ابن
والظاهر ان اللام في لزيد ابن لشبه الملك كما في جعل لكم من انفسكم ازواجا لشبه الملك وانها
في لزيد اب ولزيد اخ ليست كذلك اذ لا يصح ان يقال الابن شبه المالك لابيه وكذا الاخ وللتعليل
كقوله • واني لتعروني لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر • وقول امرئ القيس
• ويوم عقرت للعذارى مطيتي • فيا عجبا من رحلها المتحمل • ومنها عند المصنف الموافقة في قوله
تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وقال ابن الحاجب هي في الاية
بمعنى عن ولولا ذلك لكانت العبارة لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه يعني ان جعل اللام للتبليغ لكن
يندفع ما قاله بامور احدها ان يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني ان يكون
اسم المفعول لعهد محذوف والمعنى وقال الذين كفروا للذين امنوا عن طائفة اخرى لو كان خيرا ما سبقونا
اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي في القول فكما لك في حكاية من قال انا قائم
ان يقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم رعاية لحال الحكاية
فان زيدا غائب وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل واردت الحكاية فلك ان تقول قلت لعمرو انت بخيل
محافظة على لفظك الذي تحكيه وان تقول قلت لعمرو هو بخيل رعاية لحال الحكاية فان عمرا غائب قال
الرضي وللتبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له ومنه قوله
تعالى ولقد وصلنا لهم القول وللتعجب مع القسم ودونه فالاول نحو لله لا يؤخر الاجل والثاني
بينها في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله • فيا لك من ليل كان نجومه • بكل
مغار الفتل شدت بيذبل • وقولهم يالك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت
وقوله • شباب وشيب وافتقار وثروة • فلله هذا الدهر كيف ترددا • وللتبيين
قال ابن هشام ولم ار من اوضحها في الشرح واحد ببزاج الامر فيها وها نسوق كلاما يوضحه لما اشتمل عليه من
الفوائد فاقول هي ثلاثة اقسام ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع
بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت
فاعل الحب او البغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه
ان يذكر هذا المعنى في معاني الى لانها بينها قلت وهذا سهو منه كما ذكره ابن مالك في الى فقد نص
على ما اشار اليه لما مر في متن التسهيل ثم قال الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية
وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن
استؤنف بيانه للبيان وتاكيده واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا له
ورعيا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرناه المصدر او بالتزام الحذف ان قدرناه الفعل لان لام التقوية

صلحة

صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال رعيت سقيا زيدا ولا رعيا اياه خلافا لابن الحاجب في شرح المفصل
قلت لم يسبقه في رد كلام ابن الحاجب الى نقل يعتمد عليه ولا شاهد ينتهي المصير اليه ثم قال
اعني ابن هشام ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فيتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه
ولا هي مبينة الخبر محذوف او عليه اذ لم يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلوما لكنه
تقدير الفعل اعني كما زعم ابن عصفور بل التقدير ارادتي لزيد قلت ليس المراد ان المحذوف المقدر
الذي يتعلق به اللام هو ارادتي لانه لو كان كذلك لكانت لام للتقوية لا لام التبيين فينبغي ان يكون
مراده بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرف
مستقر هو الخبر فيتعلق بمحذوف على القاعدة في مثله ثم قال ويبنى على ان هذه اللام ليست متعلقة
بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا باضمار فعل على شريطة التفسير ولو قلنا ان
المصدر بدل من فعله دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان الضمير
في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم
كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل
اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام
للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية
تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلها الرفع
ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له وويح له نصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل
والمدلول عليه اذ اللام في الاول تبيين واللام المحذوفة لعين هذا الكلام وللصيرورة وتسمى لام
العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وكقول الشاعر
• فللموت تغذو الوالدات سخالها • كما لخراب الدور تبنى المساكن • وقول الاخر
• فان يكن الموت افناهم • فللموت ما تلد الوالدة • وانكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة
قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه
انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم لهم
شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله واللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه
الاسد قلت لكنها استعارة تبعية كما هو مقرر في علم البيان وللموافقة في نحو ونضع الموازين القسط
ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي اي
في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة وللموافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون وقد
تقدم الكلام عليه في باب العدد وللموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا
لما نهوا عنه وللموافقة بعد كقوله اقم الصلاة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وجعل منه بعضهم
كتبته لخمس خلون ونحوه وجعل منه ابن الشجري قول متمم بن نويرة • فلما تفرقنا كاني ومالكا • لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
وللموافقة على في الاستعلاء نحو ويخرون للاذقان وتله للجبين وان اساتم فلها وقال • فخر صريعا لليدين وللفم •
وفي حديث بريرة خذيها واشترطي لهم الولاء اي عليهم حسب عادة بعضهم وقال النحاس المعنى من اجلهم
قال ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم وللموافقة من كقول جرير • لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم • ونحن لكم يوم القيامة افضل •
اي ونحن منكم ومثل ذلك بعضهم بقوله سمعت له صراخا اي منه ومثله صاحب رصف المباني بقوله
الناس لاحمار والكم لحم ومنع في هذا المثال تبعيضية خلافا لما تقدم وتزاد اللام مع معمول الفعل
ذي الواحد اي المتعدي الى مفعول واحد بينها وبين المعمول به قياسا في نحو للرؤيا تعبرون حيث يضعف
العامل بتاخيره عن محله الاصلي ومنه هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو فعال لما يريد
حيث لضعف العامل بكونه فرعا عن العمل ومنه مصدقا لما معهم نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن

وقد اجتمع التأخير والفرعية وكذا حكم ما شاهدين وانما قلنا بينها المعمول به لانه لا يجوز نحو ضربا ضربت ان تقول
لضرب ضربت وكذا نحوهم الجمعة سرت ومكانا الامير جلست لا يجوز ان تقول فيها اليوم الجمعة سرت ولا
للمكان الامير جلست واما قولك لهذا قمت فانما جاز ذلك لان اللام للعلة لا للتقوية قال المصنف
ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى الى اثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين
بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح قال ابن هشام وهذا الاخير ممنوع لانه اذا
تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك قلت لعل كلام ابن هشام لم يحمل على ما
اذا تأخر العامل عن مفعوليه جميعا فمقتضى ما ذكر من ان زيادتها في احدهما ترجيح بلا مرجح وكلامه
يتضح به عند التأمل **وسماعا في نحو ردف لكم** حيث يكون العامل باقيا على قوته لم يعرض له ضعف بتأخر
ولا فرعية ومنه قول الشاعر ه فجاج لا تعطي العصاة مناهم ه ولله يعطي للعصاة مناها ه
فزاد اللام في احد المفعولين مع تأخرهما وهو شاذ لقوة العامل **وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة**
رجعا بها الى الاصل مع المضمر الذي يرد الاشياء الى اصولها وخزاعة اجروها مجرى الباء كسروها مطلقا
وفي الكاشف لا يجوز كسر اللام مع الظاهر وفتحها مع المضمر خوف اللبس نقول له هذا الزيد يتعلم
انه في تلك زيد وان هذا الزيد يتعلم قبل مجيء الوصل انه زيد نفسه لانه ملك له فاذا جاء الضمير جوز
الى الفتح لزوال اللبس باختلاف الضمير فقال انه هذا لك وان هذا لانت قال بعض الفضلاء والاصل
في البناء لا سيما في الحروف هو السكون لخفته ولكونه عدما والعدم هو الاصل في الحوادث ولما تعذر
ذلك في حروف المعاني المبنية على حرف واحد لرفضهم الابتداء بالساكن كان من حقها ان تبنى على الفتحة
لكونها اخت السكون في الخفة وان كانت الاخف باعتبار المخرج هي الكسرة وانما بنيت لام الجر وباؤه
على الكسر اما اللام فلئلا تلتبس بلام الابتداء في نحو لهو فانبنيت لام الابتداء على الاصل
اعني الفتح وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها واما الباء فانها لازمة للحرفية والجر اي
ملاصقة لها غير منفكة عنها بمعنى انها لا توجد بدونها وكل لازم بين يناسب الكسر اما الحرفية
فلانها تقتضي عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته اذ لا يوجد في الفعل ولا في غير المنصرف من
الاسماء ولا في الحروف الا نادرا واما الجر فقد ابتلى ان تكون حركتها موافقة لاثرها الذي نعم بخلاف كاف
التشبيه فانها لا تلزم الحرفية وان لزمت الجر وبخلاف الواو فانها لا تلزم الحرفية اذ قد تكون عاطفة ه
ومن اعتذر بان الواو والقسم لا يلزم الجر في نفسها لانها انما تجر لنيابتها عن الباء لما فقدا عنه خصوصية
القسم وليس بلازم وحينئذ لا نحتاج الى هذا الاعتذار في تاء القسم لانها بدون الخصوصية لا يلزم الجر
وهو كلام ظاهر والحرفية اذ قد تكون اسما كضمير الخطاب وربما يجيء حينئذ ان الكاف ايضا لا يلزم الجر الا
بمعنى خصوصية التشبيه وكلام الزجاج ان الباء كسرت للفصل بين ما يجر وقد يكون اسما كالكاف وبين
ما يجر ولا يكون الا حرفا كالتاء انتهى **وفتح اللام مع الفعل لغة عكل وبلعنبر** كقراءة من قرأ وما كان ليعذبهم
وكأنهم فعلوا ذلك كراهة لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر فتحتها لمخالفتها به ما يدخل على
الفعل **وتساوي لام التعليل معنى وعملا كي مع ان** مضمرة غالبا كجئت كي يكرمني اذ قدرت النصب بان
مضمرة وبالظاهر في النادر عند الضرورة كقوله ه فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ه لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وما المصدرية كقوله ه اذا انت لم تنفع فضر فانما ه يراد الفتى كيما يضر وينفع ه **وما الاستفهامية**
كقولك سائلا عن العلة كيم فعلت وفي الوقف كيمه كما تقول لم فعلت ولمه وقد عرفت ان المصنف نبه
التنبيه على شذوذ دخول كي على ان المظهرة وانه خاص بالضرورة تعليله بسببية مواخاة ثم
هذا الذي ذكر هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما تقول
لمه وقول حاتم ه واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها ه واخرجت كلبي وهو في البيت داخله ه
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل كذا ويلزمهم كثرة

الحذف

الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الالف في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل
النصب وكل ذلك لم يثبت نحو [illegible] وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه ناضرة فيذهب كيما يعود ظهره
طبقا واحدا اي كيما يعود وهو غريب اه تمر العباس ونقل بعضهم عن الاخفش ان كي حرف جر دائما
ففيها حينئذ ثلاثة اقوال احدها انها حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين الثاني انها حرف جر دائما
وهو قول الاخفش الثالث انها تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين
وهو الصحيح **ومنها الباء للالصاق** وهو اصل معانيها ولم يذكر لها سيبويه غيره قال والاحاطة للالصاق
والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله والالصاق ضربان حقيقي نحو امسكت
بحبل بيدي قال ابن جني اي الصقته به ومجازي نحو مررت بزيد قال الزمخشري اي التصق
مروري بموضع يقرب منه **وللتعدية** والمراد بها هنا هي التعدية التي تذكر لا التي في الكرمت زيدا
وللتضعيف في نحو فرحت عمرا وليس المراد بها مجرد توصيل العامل الى المفعول بواسطة الحرف
اذ التعدية بهذا الاعتبار لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع سائر حروف الجر قال المصنف
فالتعدية هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام الهمزة في ايصاله الى المفعول ورده ابو حيان
بانها وردت مع المتعدي نحو صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض **وللسببية** كقوله تعالى انكم
ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه وقال
هنا الكمال [illegible] واسقط المصنف الاستعانة نحو كتبت بالقلم وادرجها في السببية
ووجه ذلك بان مثل هذه الباء الواقع في القران الكريم ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال
المسندة الى الله تعالى وجعل مناط السببية ان يصح اسناد معناها الى مجرورها مجازا كما يقال
كتب القلم وقطعت السكين واخرج الماء الثمر في واخرجنا به من الثمرات **وللتعليل** قال المصنف
في الشرح وهي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم قال وانما قلت غالبا احترازا من نحو غضبت اذا كان ميتا وانظر هل
يلزمه في التعليل ما لزمه حيث لم يعبر بالاستعانة ثم الضابط الذي ذكره للسببية متات هنا
هنا الا ترى ان الاتخاذ سبب ظلمهم انفسهم والظلم سبب التحريم ويصح اسناد التسبب الفعل الى السبب
وكان حقه ان يسقط التعليل لاندراج المثلث تحت امثلة السببية وبيان الاسناد انه يقال
حرم عليهم الظلم طيبات احلت لهم وظلمهم اتخاذ العجل اي ان الظالمين المذكورين جنسا الفعل بسببها
وكانها اوقعاه في الوجوه **وللمصاحبة** وهي التي يحسن عنها وعن مصحوبها الحال نحو قد جاءكم الرسول بالحق ومحقا
اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما نسبح بحمدك وقد دخلوا بالكفر وكافرين فان قلت لا يظهر في قوله
رجع بخفي حنين الا امتعاضا بهم اذ لا شيء هنا يوجد منه الحال منه قلت بل يصح الاعتبار فيه بالحال
ايضا لانه في معنى قولك رجع خائبا قال ابن هشام وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك
فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له
ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل
تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات **وللظرفية** وعلامتها
ان يحسن في موضعها في نحو ولقد نصركم الله ببدر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة
في الكلام لكن هذا في الظرفية الحقيقية قال الغزي في قوله تعالى ولقد تماروا بالنذر
اي شكوا في الانذار قال ابن عمرو هشام لا اعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غير هذا فان صح قوله في معنى
لتعين المعنى الذي ذكره فيكون سماعيا اذ لا يقال [illegible] ولا بعمرو ادب كما يقال في [illegible] وصلته
في الظرفية فتقبل التجوز قلت في حديث المعترف على نفسه بالزنى ابك جنون والظاهر ان الباء
فيه الظرفية المجازية وقد اخرج في قوله تعالى بايكم المفتون على رأي الاخفش ان تكون الباء ظرفية

[هامش: سرني]

المجازية وقد اجيز في قوله تعالى بايكم المفتون على رأي الاخفش ان تكون الظرفية مع انها مجازية ولِلبدل
كقول الحماسي • فليت لي بهم قوما اذا ركبوا • شنوا الاغارة فرسانا وركبانا • وكقول الاخر
يلقى غريمكم من غير عسرتكم • بالبذل بخلا وبالاحسان حرمانا • اي تفعلون ذلك مع انكم غير
معسرين وفي الحديث ما يسرني بها حمر النعم اي بدلها ولِلمقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف
وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك قال ابن هشام ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
وانما لم تقدرها السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي
بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث
والاية لاختلاف محلي البا جمعا ولا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية
لاختلاف محلي البا جمعا بين الادلة اهـ قلت ان اراد بجميع اهل السنة والمعتزلة فهو ظاهر
لانهم هم ستكل اذ المعتزلة قائلون باستحقاق المطيع الجنة عقلا فيكون العمل الصالح عندهم
موجبا للجنة وسببا في دخولها حتما لا يتخلف فكيف يتأتى على قولهم ان تكون البا سببية في لن يدخل
احدكم الجنة بعمله نعم ان اراد بجميع اهل السنة فقط امكن ولِلموافقة عن قاله بعضهم ويختص هذا المعنى
بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا ونحو سأل سائل بعذاب واقع وبقول علقمة • فان تسألوني بالنساء فانني
خبير بادواء النساء طبيب • وقيل لا يختص به بدليل قوله يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم
ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه البا بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة
على ان الغمام جعل كالالة التي تشق بها قال ونظيره والسماء منفطر به وتاول البصريون
فاسأل به خبيرا على ان البا سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قال ابن هشام
وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه ولِلموافقة على
نحو ومنهم من ان تامنه بقنطار اي على قنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل
وجعل المصنف منه واذا مروا بهم يتغامزون اي عليهم كما قال تعالى وانكم لتمرون عليهم
والاولى ان تحمل البا في الاية للالصاق لا للاستعلاء كما قال الجماعة فان قلت كل منهما مجاز فما وجه الترجيح
قلت ارتكاب الامرين وذلك لان ما ارتكبه المصنف يلزم عليه التجوز من وجهين استعمال البا بمعنى
على وهو مجاز وجعل على للاستعلاء الحقيقي وهو مجاز وما ذكره الجماعة انما يلزم عليه التجوز من وجه
واحد وهو استعمال البا للالصاق المجازي ومن ذلك قول الشاعر • ارب يبول الثعلبان برأسه
لقد ذل من بالت عليه الثعالب • فالبا التي في الصدر بمعنى على بدليل ما وقع في العجز ولِلموافقة من
التبعيضية وفي هذا المعنى خلاف وممن ذكره الاصمعي والفارسي في التذكرة ونقل عن الكوفيين وقال
به القتيبي والمصنف واستدلوا عليه بقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي منها وبقول الاخر
الشاعر • شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج • وبقول الاخر
• فلثمت فاها اخذا بقرونها • شرب النزيف ببرد ماء الحشرج • قيل ومنه وامسحوا برؤوسكم
والظاهر ان البا فيهن للالصاق وقيل هي في الاية الوصول للاستعانة وان في الكلام حذفا
وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالبا فالاصل امسحوا رؤوسكم
ومنه بيت الكتاب • كنواح ريش حمامة نجدية • ومسحت باللثتين عصف الاثمد •
يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة وكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل
في يشربن انه ضمن معنى يروين ونحو ذلك اي يشرب بها ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى
يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل وقد صرح ابن جني بانكار ان تكون البا للتبعيض
واعترض بانها شهادة على نفي فلا تقبل واجيب بان الشهادة على النفي ثلاثة اقسام في امر
علم بالقطع نحو ان العرب لم تنصب الفاعل اليه وفي امر يظنونه نشأ عن استقراء صحيح نحو انه

ليس

ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة وفي امر شأنه غير منحصر نحو لم يطلق زيد امرأته
من غير دليل فالشهادة على النفي في الاولين مقبولة وفي الثالث مردودة وكلام ابن جني من الثاني
المقبول لانه مستند بعد الاطلاع على لسان العرب ولِتزاد البا مع فاعل وزيادتها معه على ثلاثة اضرب
لازمة وغالبة وجائزة في الاختيار والواردة في الاضطرار فاللازمة في المصاحبة لفاعل افعل في التعجب
عند سيبويه وجمهور البصريين نحو احسن بزيد وقد مضى الكلام على ذلك في بابه [illegible]
في الاختيار في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وكفى بها نعمة وكيلا وهي غالبة فيه وقد يتجرد عنها كقول سحيم
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا • وقول الاخر • ويخبرني عن غائب المرء هديه • كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا
فان كان كفى بمعنى اجزأ واغنى او بمعنى وقى لم تزد البا في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير الى انه مع الاستغراب
وفي كلام بعضهم خلاف ذلك ولعل احدا رد ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى والواردة في الاضطرار كقول
الشاعر • الم ياتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد • وكقول الاخر • مهما لي الليلة اودى
بنعلي وسرباليه • وقيل في الاول ان البا متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسئلة من باب التنازع
وقال ابن الحاجب في الثاني البا متعدية كما تقول ذهب بنعلي قال ابن هشام ولم يتعرض لشرح
الفاعل وعلى هذا يكون اذا قدر ضمير في اودى قال ويصح ان يكون التقدير اودى هو اي ذهب
كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا
يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني وتزاد ايضا مع مفعول وزيادتها معه
غير مقيسة على كثرتها نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب
ومن يرد فيه بالحاد قال المصنف وكثرت زيادتها في مفعول عرف وشبهه وقلت زيادتها في مفعول
ذي مفعولين كقول حسان رضي الله عنه • تبلت فؤادك في المنام خريدة • تسقي الضجيع ببارد بسام
ومن زيادتها مع المفعول قول الشاعر • نحن بنو ضبة اصحاب الفلج • نضرب بالسيف ونرجو بالفرج [هامش: شواهد]
اي ونرجو الفرج والتاويل متطرق الى كثير من الشواهد التي اوردها في هذا المقام فقد قيل
ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية الى
واحد نحو الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقال حسان رضي الله عنه • فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا • وقيل انها في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل قلت
يلزم عليه الابدال من ضمير الحاضر مع ان البدل ليس محيطا وهو قليل وتزاد ايضا في غيرهما اي في
غير الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن
الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس
البر بان تولوا بنصب البر وقوله • اليس عجيبا بان الفتى • يصاب ببعض الذي في يديه •
وفي الخبر وزيادتها فيه ضربان منقيسة وغير منقيسة فالاول في خبر ليس وما اختها نحو اليس الله
بكاف عبده وما ربك بظلام للعبيد وفي زيادتها بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي والزمخشري
والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم والثاني في الخبر الموجب كقوله • فلا تطمع ابيت اللعن فيها •
[هامش: ومنعكها بشيء يستطاع]
ظاهر وقد تقدم الكلام في باب لا التي كليس على اشياء محال زيادتها البا فلا حاجة لاعادته
ومرادف للظرفية حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم مشتملة على ذلك اشتمال الظرف
فكانها محيطة بتلك الاشياء من جميع جهاتها وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم ونحو فخرج على قومه
في امم اي مع امم ونحو وزين بينهم في اصحاب الجنة اي مع اصحاب الجنة وللتعليل نحو فذلكن الذي
لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم في الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة
بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل ومنه قول ...

حين قتل الجرين الحارث بن بيشسع بعم كليب وقال ○ كل قتيل في كليب غرة حتي ينال القتيل المرة ○
وقال ايضا ○ كل قتيل في كليب حلام ○ حتي ينال القتل ال همام ○ الحرة الهمر والسرحين ○
وسخ الطائر وفلان عرو ابي قد ودكالام الجدي يوخذ من بطن امه وقال الاصمعي الحلام والحلان
صغار الغنم ولموافقة علي نحو لاصلبنكم في جذوع وقال الشاعر وقال الاصمعي الحلام والحلان
هم صلبوا في جذع نخلة والاولي ان يقال انها بمعناه لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف
وهي من باب الاستعارة التبعية ولموافقة الباء كقول الشاعر ○ ويركب يوم الروع منها فوارس يصيرون
في طعن الاباهر والكلا ○ والاولي ايضا ان تكون بمعناها اي بصيرون بصارة وحذقة هذا الشان
ومنها التي للمجاوزة ولم يذكرها البصريون معني سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا والمراد
بالمجاوزة بعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد المصدر الفعل المتعدي بها فمعني سافرت عن البلد بعدت
عن البلد بسبب السفر وكذا غيره من امثلة المجاوزة ولهذا يعدي بها ما دل علي الطرد حسيا او معنويا
نحو رجل وصل واعرض وسلا وناي وللاستعلا نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع ○
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب ○ عني ولا انت دياني فتخزوني ○ اي لله در ابن عمك لا افضلت
في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه وللاستعانة
نحو رميت عن القوس كذا مثله المصنف لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاه الفرا وفيه رد
علي الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي ايضا رميت علي القوس
وقد يقال ان عن في رميت عن القوس للمجاوزة علي بابها ولا داعي ان تجعل بمعني البا وللتعليل نحو
وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها ونحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك حالا
من ضمير تاركي اي ما تركنا صادرين عن قولك وهو راي الزمخشري وقال في فازلهما الشيطان
عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعني حملهما علي الزلة بسببها وحقيقته لصدور الزلة عنها ومثله
وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعني نحاهما عنها ولموافقة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين
يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي
حالة بعد حالة وقال الشاعر ○ ومنهل وردته عن منهل ولموافقة في كقوله ○ وآس سراة الحي
حيث لقيتهم ○ ولا تك عن حمل الرباعة وانيا ○ الرباعة نجمهما ولها الحمالة نعنيها وايد ذلك بقوله
تعالي ولا تنيا في ذكري بهذا قول الكوفيين وعليه مشي المصنف وقال بعض العلويين تقدير وني
بفي وعن ثابته والعرف بينها انك اذا قلت وني عن ذكر الله فالمعني المجاوزة وانه لم يذكر
فان وني في ذكر الله فقد التبس بالذكر وحقه فيه تنوي قلت وعليه فلا يحمل احدهما علي الاخر
لثبوت الفرق بينهما وتزاد هي اي عن وعلي والبا عوضا عن محذوف بماثلهن اما زيادة عن للتعويض
كقوله ○ اتجزع ان نفس اتاها حمامها ○ فهلا التي عن بين جنبيك تدفع ○ قال ابن جني اراد فهلا
تدفع عن التي بين جنبيك عن من اولها الموصوف وزيدت بعده وظاهر كلام المصنف انها لا تزاد الا
عوضا وانها لا تزيد ووقع في تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في قوله تعالي يسالونك عن الانفال
فقيل عن صلتها ونقل عن الانفال ونقل عن ذلك قرا ابن مسعود واصل الخلاف انه
هل المراد بالسوال سوال الاستخبار او سوال الاستعطا واما زيادة علي عوضا فكقوله ○
ان الكريم وابيك يعتمل ○ ان لم يجد يوما علي من يتكل ○ اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد علي قبل
الموصول تعويضا قاله ابن جني ايضا واما زيادة البا للتعويض فكقوله ○
ولا يواتيك فيما ناب من حدث ○ الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ○ الاصل فانظر من تثق به
فحذف البا ومجرورها وزاد البا عوضا قاله المصنف ويحتمل ان يكون الكلام تم عند قوله
فانظر اي فانظر لنفسك ثم استانف مستفهم علي سبيل الانكار فقال بمن تثق قلت اجراهذا في البيت

الاخر

الاخر ممكن بان يكون مفعول يجد محذوفا والتقدير ان الكريم يعتمل لنفسه ان لم يجد من يعمل له
وتم الكلام هنا ثم استفهم علي سبيل الانكار بقوله علي من يتكل ومنها علي للاستعلا حسا
نحو وعليها وعلي الفلك تحملون او معني نحو ولهم علي ذنب نحو فضلنا بعضهم علي بعض وللمصاحبة
كمع نحو واتي المال علي حبه وان ربك لذو مغفرة للناس علي ظلمهم وللمجاوزة كعن قال الشاعر
○ اذا رضيت علي بنو قشير ○ لعمر الله اعجبني رضاها ○ اي رضيت عني ويحتمل ان يكون قد ضمن
رضيت معني عطفت ومن انكسائي حمل علي نقيضه وهو سخط وقال الاخر ○ في ليلة لا نري بها احد
يحكي علينا الا كواكبها ○ اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معني ينم وللتعليل كاللام نحو قوله ○ علام تقول الرمح يثقل عاتقي ○ اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت
ومنه عند بعضهم قوله تعالي ولتكبروا الله علي ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وجعله الزمخشري في الكشاف
من التضمين وان التقدير ولتكبروا الله عانين علي ما هداكم قال ابن هشام ويبعده قول الداعي علي الصفا
الله اكبر علي ما هدانا والحمد لله علي ما اولانا فيا في بالحمد بعد تعديته التكبير بعلي وايضا فعلي
الثابتة ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها وقد يمنع ظهورها فيها في التعليل وللظرفية كفي نحو ودخل
المدينة علي حين غفلة من اهلها ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين علي ملك سليمان اي في زمن ملكه
ويحتمل ان تتلوا معني تقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا ولموافقة من نحو اذا اكتالوا علي الناس
يستوفون قلت ويحتمل التضمين اذا احتكموا علي الناس في الكيل ولموافقة الباء نحو حقيق علي
ان لا اقول علي الله الا الحق وقد قرا ابي بالبا وقال اركبوا علي اسم الله وقد تزاد علي دون تعويض
كقول حميد بن ثور ○ ابي الله الا ان سرحة مالك ○ علي كل افنان العضاه تروق ○ كذا انشده
المصنف شاهدا علي هذا المعني قال ابن هشام وفيه نظر لان راق بمعني اعجبه ولا معني له
هنا وانما المراد تعلو وترتفع قلت ويمكن ان يقال السرحة كناية عن امراة وافنان العضاه
كناية عن نسوة تجنبية بجامع اسناد الاعجاب اليهن ولكن مع ذلك لا يرتفع احتمال كون تروق
تعلو فتكون علي بابها لا زائدة ومنها حتي لانتها الغاية مجرورها كقوله ○ القي الصحيفة كي يخفف رحله ○ والزاد حتي نعله القاها ○
بجر نعله وعند كوضحنا الايام حتي يوم الفطر وقال الشاعر ○ سقي الحيا الارض حتي امكن عزيت لهم ○ فلا زال عنها الخير مجدودا ○
قال المصنف اذا قلت ضربت حتي زيد فيحتمل كون زيد مضروبا انتهي الضرب به ويحتمل انتها الضرب
عنده فلا يكون مضروبا اشار الي ذلك سيبويه والفرا وثعلب انتهي وقال المغاربة ان لم تذكر
قرينة علي الحكم بالاول وفي الايضاح ان الدخول قول المبرد وابن السراج والفارسي وان الفرا
والزجاج وجماعة يقولون داخل ما لم يكن غير جزء كانه ليبام الليل حتي الصباح والذي في كلام المص
ان اللفظ يحتمل الدخول علي انه في معنا وعدم دخوله وليس فيه بيان الراجح من الاحتمالين بل
ظاهره التساوي فيتوقف عند عدم القرينة وليس ذلك بالمعروف ولا يقال يعلم من تقديره
قول مجرورها انه الراجح لانا نقول لا يمتنع ان يكون الوجهان علي السوا في الاحتمال مع وجود هذه
العبارة والتقدير في الدخول والخروج انه ان قامت قرينة الدخول كو نعله القاها او قرينة
الخروج كوصمت يوم العيد عمل بمقتضاها والا حكم بالدخول حملا علي الغالب ومع اختها العاطفة
لانها انما تذكر غالبا للاعلام بان ما بعدها بالحكم اولي فاطلق لغيره نحو قدم الحاج حتي المشاة او ان
ما بعدها ثبت له الحكم فكيف لا يثبت لغيره نحو مات الناس حتي الانبيا ومجرورها اما بعض خاص لها
من مفهوم جمع انها ما صريحا بان يكون ذلك المفهوم لفظا موضوعا للجمع كرجال وقوم نحو زارني الرجال
او القوم حتي زيد اذا كان زيد غاية لهم قاله المصنف وينبغي ان ينظر في هذا المثال هل الصحيح
حتي بعيد لان تكون جارة فان لا تثلها الجملة او غير صريح نحو ليسجننه حتي حين فالمجرور غاية لاحيان
مفهومة غير مصرح بها واما كالبعض كقوله القي الصحيفة كي يخفف رحله ○ والزاد حتي نعله القاها
لان النعل ليس بعضا لما تقدم لكنه في معنا البعض لان القي الصحيفة والزاد في معني القي ما يثقله

ولا يكون مجرور حتى ضميرا خلافا للكوفيين والمبرد واهمل المصنف ذكر هذا الخلاف على شهرته اللهم الا ان
يكون قوله بعد هذا خلافا لزاعم ذلك راجعا الى التعليق وحجة هولاء قول الشاعر
اتت حتاك تقصد كل فج ۞ ترجي منك انها لا تخيب ۞ وهو ضرورة واختلف في علة المنع فقيل
ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض فلم يكن ضمير البعض على الكل قال ابن هشام ويرده
انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا عائدا على ما تقدم
غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها
لو دخلت عليه لتبين انها العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل بغير
عامله وفي غير العاطفة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا يكون التباس والظاهر انهم يقولون
في تاكيد الضمير اتيتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وعلل ابن الحاجب اختصاصها
بالظاهر بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم يخل ان تبقى الفها او تقلب يا وكلاهما لا يستقيم لتعذر
دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل الف لا اصل لها في
اخر حرف او اسم غير متمكن ان يقلب ياء اذا اتصل بها مضمر كاليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني
وهو قلب الفها ياء لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا
عن حتاي حتى بالى فان قلت انما تم هذا ان لو كانت الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها
اما ان قلنا بان الى مشترك في الدخول وعدمه او قلنا بان الى مخالفة لحتى من حيث ظهور حتى في الدخول
وظهور الى في عدم الدخول فلا يتم هذا التعليل قلت قد اجاب ابن الحاجب عنه بانه لما صح استعمال
الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها على كل تقدير من الانتقادات الثلاثة وهي كونها الى بمعنى حتى وكونها
مشتركة وكونها مخالفة في الظهور استغنى بالى عن حتى ولم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم
الظهور رفنا سلمه ولا يلزم كونه اخر جزء نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقي اخر جزء نحو سلام هي
حتى مطلع الفجر خلافا لزاعم ذلك وممن صرح بذلك باشتراط الزمخشري في مفصله وقال المغاربة
وغيرهم قال ابن هشام وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله
۞ عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يووسا ۞ قال ابن هشام وليس محل الاعتراض
اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح بذلك قلت اذا كان
المعنى عليه فهو مراد قطعا وهو في حكم المنطوق فيصح الاعتراض وهذا احتج على الظاهر ... نعم
المشترط لذلك ان هذا الشرط خاص بالمسبوق بذي اجزاء البيت فيه تصريح بان تكون مسبقه
صريحة بل هو شامل المسبوق بذي اجزاء لفظا او تقديرا ويختص ذلك بالصريح المنتهى به لا المنتهى عنده
اذ لا يصح عطف ولا استيناف بل يجب جره نحو صمت الايام حتى يوم الفطر وانما قال الصريح لان
تالي غير الصريح لا يصح عطفه اذ ليس جزءا مما يعطف عليه ويقصد بها دائما والمراد بها المبالغة فلا تقول
اكلت السمكة حتى راسها الا حيث تقصد مبالغة في اكل الراس غيرتا بنة لبقية السمكة ويجوز عطفه
فتقول السمكة حتى راسها بالنصب على المفعول المتقدم واستينافه فتقول حتى راسها بالرفع
على انه مبتدا والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله
۞ عممتهم بالندى حتى غواتهم ۞ فكنت مالكا ذي غي وذي رشد ۞ وقوله ۞ حتى نعله القاها ۞
قال ابن هشام الا ان بينهما اي بين البيتين فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول
شاذ لكون الخبر غير مذكور وفي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا
قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول قلت ما نسبه ابن هشام الى البصريين نسبه ابن الحاجب
الى بعضهم قالوا لا حجة لذلك واعترضه ابن هشام بان المانع ليس عدم الدلالة عليه وانما المانع
ما يلزم من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك

ومعنى

ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذي كان مسلطا عليه في الصورة الظاهرة والمثل بين قولنا اكلت السمكة
حتى راسها جعل سائغا للعمل في راسها لانه معمول بصحة ان تسلط عليه بالنصب ورفع الراس موجب لقطع
هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان مسلطا عليه لانه مع الرفع على انه مبتدا احد وفي الخبر امتنع عمله فيه
نصبا فاذا صرح بالخبر فقيل حتى راسها ماكول لم يكن فيه تهيئة العامل وذلك لان هذا العامل لا تسلط
له على الجملة المذكورة فليس فيه قطع عما كان تهيئ له من العمل ثم قال ابن هشام والثاني يعني
الوجه الثاني من وجهي الفرق بين البيتين ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف
والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد وابدال حايها
عينا لغة هذيلية قال صاحب العباب وانشدني بعض اهل اليمامة لا اضع الدلو ولا اصلي عتى اري
جليها تولى صوادرا مثل قباب التل ولما قرا ابن مسعود عتى حين ارسل اليه عمر ان القران لم
ينزل بلغة هذيل فاقرئ الناس بلغة قريش قال ابن هشام وكانه انما خص لغة بلاده لانهم نزلوا بلغتهم
الكاملة له على ان قراءته لذلك كذا قال وفيه نظر ومنها الكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وهي كغيرها
من حروف الجر في تعلقها بالفعل او معناه وقال الاخفش والفارسي لا تتعلق بشيء ونبههما ابن عصفور في بعض
تصانيفه واحتجوا بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو
زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار ودخولها على ضمير الغائب
المجرور قليل كقوله وام اوعال كها او اقربا وهو عند المغاربة ضرورة قال ابو حيان خصه
اصحابنا بالضرورة ولم يقيدوه بالغائب قال واذا الحرب شبت لم تكن كي حين تدعو الكماة فيها نزال
والكاف مكسورة قال سيبويه كي خطا قال ابن هشام لم ينقل كذا بل قال ولو اضطر شاعر فاضاف
الى نفسه لقال كي وكي خطا يعني بفتح الكاف لقوله بعد من قال انه ليس في العربية حرف يفتح قبل يا
الاضافة وعليه انت كقوله قلت اي كانت تمس لما سه الحرف حسنها وكعما واياك كقوله
۞ فاحسن واجمل في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر ۞ واخواتها من سائر الضماير المنفصلة مرفوعة
ومنصوبة اقل حكى عن العرب ما انا كانت ولا انت كانا قال ابو حيان ليس ما ذكر من القلة والاقلية
صحيحا بل دخولها على المنفصل المنصوب اقل من دخولها على الغائب المجرور وقد اقل من ان يكون
مساويا وقد توافق علي ذكره الاخفش والكوفيون وخرج عليه قول بعضهم كخير في جواب من قال
له كيف اصبحت وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجي الكاف بمعنى الباء وقيل للتشبيه على حذف مضاف
اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت قال ابن هشام وللنحويين في هذا المثال
اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره والثاني انها موصولة وانت
خبر حذف مبتداه اي كالذي هو انت وقد قيل بهذين في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة اي
كالذي هو لهم الهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله ۞ وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم ۞ وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما
يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كائن
وقد تزاد اي لامن اللبس كما في قول الشاعر لواحق الاقراب فيها كالمقق يريد فيها المقق اي
الطول وكذا الحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شي او دخول مثل عليها كقوله
فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه
وزيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذ كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى
واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله ۞ وصاليات ككما يوثفين ۞ فاما ان يكونا من باب التوكيد اللفظي فهما
اسمان او حرفان كقوله ۞ فلا والله لا يلفى لما بي ۞ ولا للما بهم ابدا دواء ۞ واما ان تكون احداهما

كاف

زائدة كتكون الزائد بعض حروفها اذ زيادة الحرف اولى فيكون اما الاول فهو كقولك ليس كمثله واما الثانية
فهو مثل كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل تكون نفيا للمثل
بطريق الكناية التي هي ابلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له
مثل لكان هو اي الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول ليس لاخي زيد اخ اي ليس لزيد اخ
نفيا للملزوم بنفي لازمه **ويكون اسما** مرادفا لمثل لكنها لا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في
الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي والمستنكر واستعمالها في الاختيار اسما فيجر بحرف كقوله
نحماكن عن كالبرد المنهم وباضافة كقوله تيم القلب حب كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا
ويسند اليها كقوله لا ينتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
وكقول الاخر لو كان في قلبي كقدر قلامة حبا لغيرك ما اتتك رسائلي
زاد ابن ابي الربيع ويقع منصوبا به كقوله لا يبرمون اذا ما الافق جلله برد الشتاء من الامحال كالادم
وقوله الاخر وابك لا لقي بن ذوي الضغن منهم وما اصبحت اشكوا من الوجد ساهره
كما تنتب ذات الصفاصل حليمها وما انفلت الامثال في الناس سائره ومن الناس من جعلها في هذه
المواضع صفات لموصوفات محذوفة اذ كان ذلك لم يقع الا في الشعر فعنده ان الكاف لا تكون الا
حرفا وهذا عكس من قال لا تكون الا اسما واما الجمهور نظروا الى كثرة ما ورد من ذلك **وان وقعت صلة**
فالحرفية راجحة كقوله ما يرجي وما يخاف جمعا فهو الذي كالغيث والليث معا فيجوز عنده
ان تكون الكاف حرف جر وان تكون اسما مضافا والاول ارجح لسلامته من تقدير مبتدأ يكون هذا
خبرا عنه والجماعة يرون ان الحرفية متعينة اذ لو نعت هي ومخفوضها صلة وخالفهم المصنف
كما رأيت فجعل الحرفية راجحة لا متعينة **قلت** وينبغي ان يكون التعيين منقطعا اذا لم يطل الصلة
كما يعجبني الذي كالغير ان هذا التركيب شائع فصيح وانما يكون كذلك اذا كانت الكاف حرفا
اما اذا جعلت اسما فانه لا يكون كذلك ضرورة استلزام اذ ذاك الى حذف صدر الصلة اي يعجبني
الذي هو مثل الغير واحد في مثل ذلك الا مع طول الصلة وهو مستنف في المثال واما البيت
فالصلة فيه طويلة فلا توجب تعين الحرفية فيه كما تقوله الجماعة فان قلت ولا مستنكر لتوجيهها
كما يقوله ابن مالك **قلت** ليس كذلك بل المرجح هو حمل الكاف على الاعم الاغلب فيها وهو كونها حرفا
وتزاد بعدها ما كافة كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
وكقول الاخر لم تزل البغل ينبع الغية كما عامر واللوم بالتفاته وقول الاخر
وان يالو تعلمين لعله ابيك كما يحابيات عقيل وقول الاخر واعلم انني ولما حميد
كما النشوان والرجل الحليم اريد هجاءه واخاف ربي واعلم انه عبد لئيم واذا قلنا بان
ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية كما هو راي المصنف لم يبق في شيء من ذلك دليل **وغير كافة**
كما في البيت الذي تقدم انشاده وتنصرونا لانا وتعاونا كما الناس مجروم عليه وجارم
قال سيبويه وسألت الخليل عن قولهم هذا حق كما انك ههنا فقال ان مجرورة بالكاف وما لغو
غير انها لا تحذف ولا تستغنيه تكان **وكذا تزاد ما بعد رب** كافة نحو ربما يود الذين كفروا وكقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وكقول الاخر ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار
الجامل القطيع من الابل مع رعاتها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا كانت للقنية والعناجيج
جياد الخيل والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وغير كافة كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وكذا تزاد بعد الباء كافة كقوله
فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب وغير كافة نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وحدثت في الباء المكفوفة معنى التقليل كما في البيت المذكور اي انه رؤي خطيبا في قليل فكأنه

قال

قال ربما ترى خطيبا وقال ابو حيان الحق ان الباقي لها سببية وما مصدرية وللمعنى على التكثير ابدا
لا التقليل كما زعم ومعنى السببية في البيت ان موت الانسان ناشئ عن حياته ثم يحرص بالموت ناشئ عن ٣
حياته وخطابته ومتعلق الباء محذوف اي لا تنفنا اجازتك الجواب كان عن هذا السبب **وقد تحدث في الكاف**
معنى التعليل وهذا المعنى نفاه الاكثرون واثبته جماعة منهم المصنف وبعضهم يقيد جوازه بان تكون
الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق انه لا يتقيد بذلك بل يجوز
في المجردة نحو ويك انه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المكفوفة بما الكافة كما في المثال وبما
المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الاية قال الاخفش لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم اذكروني
وبعطفا هو في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع العام اذ
الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك
والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب **وربما نصبت جميعا** اي حين
اذ يراد بها التعليل **مضارعا** كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
لان الاصل كيما وحذفت الياء منه كما ذهب اليه الفارسي قال المصنف وهذا تكلف بل هي كاف التعليل
وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى **قلت** يلزم عليه ان يعمل عامل الفعل الاسم والفعل
وهو بعيد ويرد عليهم فان **قلت** ينتقض بما ذكرته نحو كي فانها تنصب المضارع وتجر الاسم **قلت**
انما تنصب اذا كانت مصدرية كان ولا تعليل فيها وانما تجر اذا كانت حرف علة والمجرور بها هو على حرف
بمعنى واحد في الاسم والفعل فان **قلت** فلا يرد هو اذن ما ذكرته لان الجارة حرف تشبيه والناصبة
تعليلية **قلت** قد مر ان الكاف التعليلية تجر الاسم فالالزام صحيح على ان هذا البيت الذي
استند اليه المصنف في نصب الكاف المكفوفة بما للفعل المضارع زعم ابو محمد الاسود في كتابه
المسمى نزهة الاديب ان ابا علي الفارسي حرفه وان الصواب اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
وان قلت قد سمع النصب في غير هذا البيت وهو قول الشاعر اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ما سائل سالا
فروي بنصب الفعل تحدثه **قلت** ابو البركات ابن الانباري في كتابه لمع الادلة في اصول النحو
الفصل التاسع والعشرون في معارضة النقل بالنقل اذا تعارض نقلان اخذ بارجحهما اسنادا ٢
او نقلا او متنا فالاول كان يكون رواة احدهما اكثر واعلم ومثاله ان يستدل على النصب بقوله
اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ما سائل سالا فيقول المعترض اتفقت الرواة على الرفع في تحدثه
ولم يروه بالنصب الا المفضل الضبي ومن رواه بالرفع اعلم واحفظ فكان الاخذ بروايتهم اولى والثاني
كان يكون نقل احدهما على وفق القياس كان يستدل بنصب الفعل بعد حذف ان بقول طرفة
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى البيت فيقول المعترض رواية بالرفع وهي مقتضى القياس فكان
الاخذ بها اولى **واذا ولي ربما اسم مرفوع** كما في البيت الذي انشدناه قبل ربما الجامل المؤبل فيهم
فهو مبتدأ بعده خبره فالجامل مبتدأ مخبر عنه بفيهم **لا خبر مبتدأ محذوف وما نكرة موصوفة** اي رب
شيء هو الجامل المؤبل **خلافا لابي علي في المسائل** اي في المسألة المتقدمة وهي ان اصل ما الناصبة
كيما وفي هذه المسألة وهي مسألة ربما الجامل المؤبل فيهم قال المصنف والصحيح ان ما فيه زائدة كافة
هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية في قوله ربما يود الذين كفروا
وما اختاره المصنف هو مذهب سيبويه الا ان رب اذا كفت بما لا يليها الا الفعل ولا يدخل على الجملة
الاسمية وخرج ابن عصفور البيت المذكور بتخريج ابي علي ونسبه بعضهم للجمهور قال الدماميني
اذ لو كان ما ذهب اليه المصنف صحيحا لسمع من كلامهم ربما زيد قائم بالمبتدأ والخبر ولم يسمع ذلك فيما
علم فان قلت قد قدمت ان قوله فيهم عن الجامل فيكون البيت مخرجا على الاسمية مسموعا قلت
نعم هذا القائل يجعل فيهم في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في المؤبل لا في محل رفع على انه خبر المبتدأ

مذ منذ
رب

ورُبَ بضمهما معا التخفيف ورَبْ بضم الرا واسكان البا اهـ

وهو محتمل فلم يثبت نقل التصريح بجري الجملة بعد ربما وقد تزاد ما غير كافة بعد من نحو مما خطاياهم اغرقوا
وعن نحو عما قليل ليصبحن نادمين ومنها اذ وسنذكره في باب الظروف ومن الكلام عليه
هنالك مشبعا للبسيط في ذلك المحل ومنها رب براء مضمومة وبا موحدة مشددة مفتوحة ويقال
رُبَ بضم الراء وفتح البا مخففة ورُبَّتَ بضم الرا وتشديد البا مع الفتح وتا تانيث مفتوحة
رُبَتْ بضمهما معا ورُبَ بضم الرا وفتح البا مخففة ورَبَّ بفتحها مع تشديد البا ورَبَ بفتحها مع التخفيف ورُبْ بفتح الرا
ورُبَّتْ كالتي قبلها الا ان البا مخففة ورَبَّ بفتحها مع تشديد البا وستة بتخفيفها وزيد على هذه اللغات اخر ربت
واسكان البا فهذه عشر لغات اربع بتشديد البا وربت كذلك الا ان تا التانيث ساكنة وربت بضم
بفتح الرا وتشديد البا مع الفتح وفتح تا التانيث
الرا وتشديد البا المفتوحة واسكان تا التانيث وغير ذلك وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش
في احد قوليه قال الرضي ويقوى عندي القول باسميتها فرب مضاف الى النكرة لمعنى رب رجل نقيض
اصلا لوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفعا ابدا كما
على انه مبتدا لا خبر له كما اخبرنا في باب الاستثنا في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم
فلتناسبا ن بما في رب من معنى القلة وكان نواسخ الابتدا لا تدخل في نحو غير ما سوف عازمي لتضمنه
معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة تجري عندهم مجرى النفي
كان رب له صدر الكلام فان قيل لو كانت اسما لاعربت لعدم الموجب لبنائها فالجواب انها بنيت
لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك قال
فان قيل انه يجوز في قولك القائل رب من النعمة غبطا صدره ان يقال لم تنضح صدر احد
ان التصديق والتكذيب دليل الاخبار فالجواب ان معنى الانشا فيها الاستقلال او الاستكثار
عند من يقول بمجيها ولا يقصد المتكلم ان للمعنى في الخارج قلة او كثرة هذا هو الوجه لها تعالى قد
يقصد ان في الخارج قلة او كثرة لا استقلالا ولا استكثارا فلا يصح ان يقال كذبت بالذات
ما استقللت او ما استكثرت كما لو قال ما اكثرهم فانه يصح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان
يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد فيه معنا
كما افادت رب رجل لقيته انك تعتقد لقاه قليلا بعد الكلام هذا احسن ما قرره ابن الحاجب وفيه
سلف كلام الرضي عليه فتذكر بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه كقوله وقيل لبعضهم يا ما كتب
الانتصار والتقليل بها نادر كقوله الا رب مولود وليس له اب • وذي ولد لم يلده ابوان •
وذي شامة غرا في حر وجهه • مجللة لا تنقضي لاوان • ويكمل في تسع وخمس شبابه • ويهرم
في سبع معا وثمان • اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر وزعم المغاربة انها للتقليل ونسبه
صاحب البسيط الى البصريين وطائفة من الكوفيين وانه لا يخالف في ذلك الا صاحب العين
وقيل يكون لهما واليه ذهب الفارسي والكوفيون فيما نقله بعض الناس عنهم وقيل لم توضع
لواحد منهما بل هي حرف اثبات وانما يستفاد التقليل او التكثير من السياق واختاره ابو حيان
وقال الزمخشري في المفصل انها للتقليل وجعلها في الكشاف للتكثير قال المصنف والصحيح
ان معنى رب التكثير فلهذا يصلح كم في كل موضع صلحت فيه رب الا في الشاذ ونسبه هو وابن
خروف الى سيبويه واستدلا على ذلك بقول سيبويه في باب كم ومعناها معنى رب وبقوله في باب
واعلم ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم قال المصنف
وهذا النص من سيبويه لا معارض له في كتابه ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه
وهم ابن السراج والفارسي والعبدي والشلوبين واكثر المتاخرين وفي البسيط انه راي البصريين
وذهب الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وابن خروف الى انه لا يلزم وهو ظاهر مذهب سيبويه
واختاره ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد فقد اختلف النقل عنه قال المصنف وهو يعني

عدم

الجعفام معاويه

عدم الوصف ثابت بالنقل الصحيح والكلام الفصيح وانشد على ذلك ابياتا يارب قائلة غدا
والجمهور ان يقول الموصوف محذوف اي يارب امراة قائلة وكذا البواقي في جميع الابيات التي استشهد
بها اذ التقدير قائلة لذلك ولا يمضي ما تتعلق به رب بل يجوز ان يكون ماضيا وان يكون مستقبلا
كقوله • فان اهلك فرب فتى سيبكي • علي مهذب رخص البنان • وحالا كقوله
• الا رب من تغشه لك ناصح • ومؤتمن بالغيب غير امين • والخلاف يقول ذلك ثم اعلم
ان هذا فرع عن كون رب تتعلق بشي وهي مسالة خلاف فمذهب الرماني وابن طاهر انها لا تتعلق
بشي فاذا قلت رب رجل صالح لقيته ولقيت فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول
او مفعول على حد زيدا ضربته وتقدير الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من
بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل وقال
الجمهور وهي حرف جر معد واستشكل بانهم ان قالوا اعدت العامل المذكور فهو متعد بنفسه
وايضا فقد استوفى معموله في المثال الاول وان قالوا اعدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح
به جماعة فتقديره ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت قلت وايضا فلو كانت
كما يقولونه لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الصحيح وقد جاز العطف تقول رب رجل واخاه
يجعلونها في حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدا في المعنى ولا يجوز في الفصيح بزيد واخاه مررت
ودليل الجواز قوله • وسن كسنيق سنا وسنما • ذعرت بمدلاج الهجير نهوض • فيما جعل سنما
اسما للبقرة عطفه على موضع سن لانه مفعول ذعرت اي ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة وعن
الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت وسنيق اسم جبل بعينه وسنام ارتفاعه هذا استبعده بعضهم
على ذلك وهو ظاهر بل يلزم تصديرها لما قدمنا من انها لانشا التقليل او التكثير وبعض
ابو حيان ذلك بوقوعها خبرا لان في قوله اماوي ان رب واحد امه اخذت فلا اسر لدي ولا قتل
وهذا عند النحاة نكرة لا معرفة ويحكى رب رجل واحد امه عجيب منه رحمه الله فان ما في البيت
لا ينافي الصدر به بدليل ان زيدا اما قام وقفنا بعد بعض شراح التسهيل على هذا الوهم ويلزم
ايضا تنكير مجرورها تقول رب رجل صالح لقيت من في قوله الا رب من تغشه نكرة موصوفة
واللام في ربما الجاهل ذاته واختصت رب بالنكرة لاختصاصها بحكم بها وانما وجب دخولها على
النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم تستعمل فيها والمعرفة
اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعروف
ورب وكم علامتان للقلة والكثرة كذا علل بعضهم فتامله قال ابو حيان وشذ جر رب المضاف
الى الضمير نحو اماوي ان رب واحد امه وهذا عند النحاة نكرة لا معرفة وحكى مررت بزيد واحد
امه بالنصب على الحال وقد يعطف على مجرورها اي مجرور رب مضاف الى ضميره ما هو واجب التنكير
مضاف الى ضميرها اي ضمير مجرور رب والمجرور المشاهد له فالاول نحو رب شاة وسخلتها والثاني نحو
كل شاة وسخلتها قال ابن السيد اجاز النحويون رب رجل واخيه ومنعوا ربه رجل واخيه والفرق
ان تقدير الاول او اخ له قلت ولولا ارادة هذا المعنى في كل شاة وسخلتها لم يكن التقدير
وكل جز من اجزا السخلة لان كلا اذا اضيفت الى المفرد المعرف كانت لاستغراق الاجزا والمقصود
انما هو استغراق الجنس شاة اي كل سخلة وقد تجر اي ان رب قليلا تجر ضميرا لازما افراده وتذكيره مستغنى
عنه بالتمييز بطابق المعنى فيقال ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين
وربه نسا واشار بقوله قليلا وصرح غيره في الكتاب بشذوذه قال الشارح والنحويون
او ورد على انه فصيح لا شاذ ولا قليل ولعله اراد قلته بالنسبة الى الظاهر وشذوذه عن القياس
فالمذهب كثير من النحويين منهما لعارض ان الضمير المجرور برب معرفة ولكنه جرى مجرى النكرة

في دخولها بعلى لما استبعد في انه غير معرب وذهب بعض النحويين الى انه نكرة وهو اختيار الزمخشري
وابن عصفور واشار بقوله لأن تفسيره الى انه لا يجدي شيئا مقالات المبرزين في باب نعم وبقوله بما اخبر
الى امتناع تعديته وكونه منصوبا هو المعروف وقد حكي جره في قوله ورب عطب القذ ثم عطب
واجيب بانه على حذف من كان يقال نعم من رجل وهذا وجه جيد ولا يقال انه بدل كذا قال
ابن هشام ولزم افراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتانيثه استغناء عن المطابقة
فالافراد كما تقدم مثله وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهن نساء ومذهب
البصريين وجوب الافراد قال ابن عصفور واجاز اهل الكوفة المطابقة ولم يحكوها قياسا بل حكوها
عن العرب **فصل** وتجر لولا ولعل قد تلحق غير المبرد لولا الامتناعية بالنصب
على انه نفت لولا معمول بلي وفاعله قول المضمر ونعته بقوله الموضوع للنصب والجر قال الشلوبين
اتفق ايمة البصريين والكوفيين على انهم يقولون لولاي ولولاك ولولاه فانكار المبرد هذيان واذا وليها
الضمير فانه يليها المجرور الموضع عند سيبويه والجمهور فيكون حرفا جارا للضمير مختصا بجره دون
الظاهر كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر دون المضمر ولا يتعلق بشيء ثم هذا الضمير المجرور
بلولا موضعه رفع بالابتداء والخبر محذوف مرفوعه عند الاخفش والكوفيين فالضمير مبتدأ ولولا
غير جارة ولكنهم اثابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
ويرد عليه ان النيابة انما وقعت في الضمائر المتصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال
فاذا عطف عليها اسم ظاهر كلولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر وقد تحصل الجر بلعل
وعل في لغة عقيل لغتا لعل مصغرا كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب
وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف
قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغمت الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن
فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل
الايمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم قال ابن هشام واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء
لتنزل لعل منزلة الجار الزائد كبحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب
خبر ذلك المبتدأ قلت اعتبار زيادتها من هذه الجهة اولى من اعتبار عدم زيادتها من جهة
افادتها معنى تاسيسيا وهو الترجي كغيرها من الحروف التي جيء بها غير زائدة ويجر في لغة هذيل بمتى في لغتهم
حرف جر بمعنى من كقوله اخرجها متى كمه اي من كمه وكقول بعض شعرائهم وهو ابو ذؤيب الهذلي يصف
السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج **فصل**
في الجر بحرف محذوف وما هو من ذلك مقيس والكلام على الفصل بين الجار والمجرور يجر برب محذوفة
بعد الفاء كثيرا كقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول وقول
الهذلي فاما تعرضن امامي عني وتنزعك الوشاة اولو النياط فحور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط
وفي الرياط وقول الاخر فان اهلك فذي حنق لظاه يكاد علي يلتهب التهابا
وبعد الواو اكثر كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وقول امرئ القيس
وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي واستشهد عليه ابن هشام بقول ابي طالب
في النبي صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل
والظاهر انه منصوب بالعطف على ما قبله لا مجرور برب لان قبله وما ترك قوم لا ابا لك سيدا
يحوط الذمار غير ذرب مواكل فابيض عطف على سيدا من باب عطف الصفات مع كون
موصوفها واحدا وبعد بل قليلا كقوله بل بلد ذي صعد واكام ومع التجرد اقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله وتلبس الجر بها لغا ويليها ثقاف وحكى ابن عصفور مثل هذا لكن في

الارتشاف

الارتشاف ان بعض النحويين زعم ان الخفض بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه
واستدل المبرد على ذلك بانها تقع في افتتاح القصائد حيث لا شيء يعطف عليه قال المصنف ولا حجة لك
اي كون الواو نفسها هي الجارة لان للواو اسوة بالفاء وبل في اضمار رب بعدها ولانها عاطفة لما بعدها
على ما قبلها والعاطف ليس بعامل ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح الاراجيز بها لامكان اسقاط
من الكلام الراوي شيئا من الارجوزة متقدما ولامكان عطف الراجز ما افتتح به على شيء في نفسه فلا خلاف انها غير
جارة وقد تجر بغير رب ايضا محذوفا وفا في جواب ما تضمن مثله كان يقال لك بخير اصبحت فتقول خير
اي بخير والله محذوف فيه في جواب ما تضمن مثلها او في معطوف على ما تضمنه او منفصل نحو في
خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل الاية اي في اختلاف بغير تقديم لاتصالهم
٢ بالواو وتضمن ما قبله اياها او منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رافة فيجبرا
او منفصل بلو كما حكاه ابو الحسن في المسائل من انه يقال جي بزيد او عمرو ولو كليهما واجاز في كليهما
الجر على تقدير ولو بكليهما والنصب باضمار رايت والرفع باضمار قال المصنف والاجود
من هذا المثال ان يقال جي بزيد او عمرو ولو احدهما لان المعتاد ان يكون ما بعد لو ادنى مما قبلها
في الكثرة وغيرها ويتبين الفصل بلا ولو لانه لو فصل بغيرهما لم يكن الجر بالمحذوف مقيسا كقوله
فقال الى المكى اما لزوجة فسبع واما خلة فثمان اي واما لخلة وكسرة ثمان بمنزلة كسرة قاض
او في مقرون بعدها بالهمزة ما اي بعد الكلمة اللفظ الذي تضمن الحرف الجار بالهمزة متعلق بمقرون
يعني ان الجر بغير رب محذوفا يقع في اللفظ مقرون بالهمزة واقع بعد لفظ تضمن ذلك الجار المعين
كما حكاه الاخفش في المسائل ايضا ان يقول قائل مررت بزيد فيقول ازيد بن عمرو وحكى ابن هشام
عن صاحب البسيط انه اذا قيل مررت بزيد قلت في الاستثبات ازيد ولا يجيز غيره وهو المخالف
لما قاله المصنف مقرون بكلمة الهلا كان يقال جيت بدرهم فتقول هلا دينار او ان او الفا الجزائيتين
كما حكى يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح على ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح ولجار
امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو على معنى ان مررت بزيد او مررت بعمرو قال المصنف وجعله
سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب بعد الواو وفهم منه ان اطراده
ويشبه ما رواه يونس في البخاري من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين فليذهب
بثالث وان اربعة فخامس وسادس ويقاس على جميعها خلافا للفراء في جواب نحو بمن مررت قال المصنف
والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما منك بابا بالجر ولقول العرب خير بخير لمن قال كيف
اصبحت فحذفت الباء وابقي عملها لان معنى كيف باي حال فتضمنت معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت
الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى فهذه المواضع الثمانية المتقدمة يجوز ان يقاس عليها عند المصنف
قال ابو حيان وينبغي ان يتثبت في القياس عليها لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز حذف حرف الجر
وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب القسم كالله لافعلن وفي باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب
خير عافاك الله من الشاذ الذي لا يقاس عليه قلت ويجري ما نص عليه اصحابه المغاربة في هذا
المقام ان الجار لا يحذف مع ابقاء عمله الا بعوض نحو بكم درهم اشتريت وكم وليل كموج البحر وفي القسم
نحو الله لافعلن او في شذوذ نحو خير عافاك الله او في ضرورة كقوله اشارت كليب وقد يجر بغير ما ذكر
محذوفا كقول الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع
ولا يقاس الا على ما ذكر في باب كم من جر تمييزها الاستفهامية بمن مضمرة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم
اشتريت عبدك وفي باب كان ومثل له المصنف بقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
وهذا عند غيره لا ينقاس لانه من باب العطف على التوهم وفي باب لا المشبهة بان مثل المصنف ايضا بنحو الا رجل
جزاه الله خيرا بالجر بمن مقدرة اي الا من رجل والصواب ان ذلك مسموع لا مقيس لان ذلك لم يكثر وما ذكر

في باب القسم من جر لفظ الجلالة دون عوض وسبابة الكلام عليمان تالله تعالى وقد ينفصل في الضرورة
بين حرف الجر ومجروره بظرف نحو لا خير في اليوم عمر قبيد الكهول تعدد اليوم من قالها أو جار ومجرور
كقوله • محلقة لا يستطاع ارتقاؤها • وليس إليها بالنزول سبيل • وقول الآخر
• رب في الناس موسر كعديم • وعديم يخال ذا إيسار • وقد ورد في النثر الفصل بين حرف الجر والمجرور
نحو اشتريته بوالله درهم وأجاز ذلك قياسا على ابن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي وحكى الفراء في منها
مناظرة جرت بينه وبين سيبويه أجاز نحو بوالله رجل عالم لغتين ومنع ابن عصفور ونسب
ذلك إلى المخلف الأحمر وبين المضاف والمضاف إليه نحو هذا غلام والله أخيك وبقي عليه الفصل
بالمفعول وقد ذكره في الكافية الشافية وشرحها كقوله • وانقطع بالحرف الهبوع المراجح •
هذا كقوله • تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها • ومن أقبح الفصل قوله • ٥ ٥ ٥
واسعدت رحبا لا تشققه • وقامت الثار تسقط رقته • أي لا تسقط الثار على رقته ففصل بجملة معترضة
أي ليس فعلها يستغنى عنه نحو اشتريته بوالله درهم باب القسم
هو مصدر ليس بجار على فعله وفيه الأقسام وهو على ما عرفه ابن النحاة جملة إنشائية يؤكد بها
جملة أخرى لا ما جمع الشيخة وبالعقد لا خبر خرجت بجملة الإنشائية الثانية نحو أكرم زيدا إن شاء
بجملة الأخرى التي أكدت بها وإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف نحو أقسم بالله
وإن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف ويقال له أيضا قسم السؤال نحو بالله أخبرني هل
قام زيد كذا وهو صريح وغير صريح يعني أن القسم ينقسم إلى هذين القسمين والصريح هو الموضوع للقسم
وغير الصريح ما وضع لغيره ثم استعمل بمعناه وإن شئت فقل الصريح ما يعلم بمجرد نطق الناطق
به أنه مقسم كأحلف بالله وأنا حالف بالله ولعمر الله وايمن الله وغير الصريح ما ليس كذلك كعلم الله
وعاهدت الله ووالقيت الله وعلي عهد الله وفي ذمتي ميثاق الله فليس بمجرد نطقه بشيء من هذا الكلام
يعلم كونه حالفا وإنما يعلم ذلك بقرينة كذكر الجواب بعده وكلاهما جملة فعلية أو اسمية فالفعلية
من الصريح نحو أقسمت وأقسم وحلفت وأحلف والاسمية منه نحو أنا حالف وأنا مقسم والفعلية
من غير الصريح نحو علمت وعاهدت والاسمية منه نحو علي عهد الله وفي ذمتي فالفعلية غير الصريحة
في المشهور الواقعة في الخبر أي في القسم الذي جوابه جملة خبرية لعلمت والمعنى معناه
وكان حقه أن يقول تضمنت معناه أي القسم معنى والشلوبين ينازع في ذلك ويقول ليس بقسم
ولا أقسم به أصلا ونحوه أخبر بفعل القسم فيما يجاب به إلا أنه على التحقيق ولم يقيد المصنف
العلم بأن يكون مسندا إلى الله تعالى وهو مخالف لقول ابن خروف إن دخول معنى القسم في علم ويعلم لا يكون
إلا مع الله تعالى أبو بريد وقوله • ولقد علمت لتأتين منيتي • ويتخرج على هذا علمت أنهم قام من التعليق
وعلمت ليقومن زيد من باب القسم وعلمت أن زيدا قائم يحتمل بنفسها أن تكون الجملة معلولة بها لا محلها بالخلاف
المذكورين وقد تقدم مثال علم ومنه أيضا قول الشاعر • أي تكت على ما كان من حلف • لقد أرادوا
هوانك اليوم داود • ومثال والقيت قول الآخر • والقيت منتدلا ينعقل ملحمه • قول الوشاه فما القلب
ومثاله في غير هذين اللفظين ما هو من هذا القسم ولقد أخذنا ميثاق الذين أوتوا الكتاب
وقال العزيزي • نفسي فإن عاهدتني لا تخونني • تكن مثل من يا ذئب يصطحبان • لكن يحتمل
أن يكون قوله لا تخونني حالا من الفاعل أو المفعول أو منهما فلها محل ويحتمل أن تكون جوابا فلا محل لها
ثم الجملة المحتملة معنى القسم نحو علمت ليقومن زيد قيل معمول علمت وقيل لا لأن القسم
لا يعمل في جوابه فإن لم يضمن معناه وعلق باللام مثلا فالجملة مفعول لعالم وفي الطلب أي فيما يكون جوابه
طلبيا وهذا الذي يسمونه القسم الاستعطافي لنشدت بتخفيف الشين وهو فعل ماض وعمرتك
مشددا الميم وهذان الفعلان ليسا بمختص في القسم بل للناطق بهما قصد وعزم ويعلم القصد

إلا بهما اسم الله تعالى قال المصنف معنى نشدتك الله سألتك الله ومعنى عمرتك الله سألت الله تعمرك
وتضمنا معنى القسم الطلبي قال أبو حيان إنما هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب فإن انتصاب الجلالة
بها على إسقاط الخافض أي نشدتك بالله وذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب وفي شرح الكافية
للمصنف مما استعملوه في القسم الاستعطافي فعلان أحدهما ثلاثي مجرد وهو نشد يعني الثاني مزيد
فيه تضعيف العين مجرد وهو عمر ومعناهما ما ذكرتك الله مستعطفا كذا قال ويفترقان من وجهين أحدهما
أن نشد يتعدى إلى الثاني بنفسه تارة وبالباء أخرى وعمر لا يتعدى إليهما إلا بنفسه دائما
الثاني أن نشد لا يجوز حذفه وإقامة مصدره مقامه وذلك جائز في عمرتك ولكن يجب حذف
الزوائد الياء والتاء وسائر الكلام عليه واسم الله تعالى مع نشدت وعمرت منصوب على إسقاط الخافض
والأصل نشدتك بالله من نشد الضالة إذا طلبها والمعنى طلبت منك بالله وكذا الأصل عمرتك بالله
أي ذكرتك به تذكيرا يعمر القلب ولا يخلو منه وحقيقته عمرتك بتذكير الله فلما حذف عمرتك الله بحذف
الباء والتذكير فإن حذف مضافان وخافض لا يفهم لا هكذا واعلم أن الحارثي لا يسمى
هذا ونحوه قسما بل استعطافا لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية وهذا يجاب بالطلب
ووجهه أن القسم يتعلق به الحنث والبر ولا يتعلق يتحقق ذلك إلا فيما يحتمل الصدق والكذب
ولهذا لا يقولون أقسمت بالله هل قام زيد وما ذكره المصنف طريقة لبعض النحويين ومعرفة
لست بمنكرة وقد تحامل أبو حيان في الرد على المصنف في ارتكابها ولم ينضبط قوله فتناقض وذلك
أنه قال اعلم أنه أجري المصنف سمى هذا قسما ثم قال عقب هذا وفي بعض شرح الكتاب
أن بعضهم سمى عمرتك وعمرك وقعدك قسما ثم قال والمصنف ممن قال بذلك وأما أصحابنا فلا تكون
الجملة القسمية عندهم طلبا قلت الصواب التعبير المقسم عليها وقد رأيت ما حكاه من أن المصنف سلفا
في ذلك فناقض قوله الأول أنه ابتدعه هذا الغير المصنف وفي كلام أبي حيان أن هذا الشارح للكتاب
نقل ذلك عن النحويين وابدلوا من اللفظ بهما أي من اللفظ بعمرتك الله عمرك الله بفتح العين
من الاسم الشريف وقعدك وقعدا وأما العامل في عمرك فتوجد وذلك لأنه مصدر محذوف الزوائد كما عرفت
فهو منصوب على أنه مفعول مطلق وأما الاسم الشريف فحكى المصنف فيه الوجهين الأول النصب
على إسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك بعد فعله في عمرتك الله والثاني الرفع حكاه المازني
عن بعض العرب ووجهه أن المصدر أضيف إلى مفعوله فارتفع الثاني على فاعليته كقول ابن أبي ربيعة
سمعان في قول عمر بن أبي ربيعة • أيها المنكح الثريا سهيلا • عمرك الله كيف يلتقيان • هي شامية إذا ما استقلت
وسهيل إذا ما استقل يماني • وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا يوثق به
وقعيدك الله ومما أشك عمرك الله إلا أن الاسم الشريف بعدهما واجب النصب إما على المفعولية أو البدلية
وذلك إما لأنهما مصدران مثل الحس والحسيس ومعناهما المراقبة فالتقدير حينئذ أقسم بمراقبتك الله
فالاسم الشريف منصوب على المفعولية وإما لأنهما وصفان كالخل والخليل ومعناهما الرقيب والحفيظ
وهو الله تعالى وعلى هذا أنهما منصوبان على إسقاط الخافض والأصل أقسم بكذا واسم الله تعالى بدل منهما
فإن قلت لم يثبت شرعا أنهما من أسماء الله تعالى فلا وجه لهذا الثاني قلت الكلام إنما هو في اللغة ولا يلزم من
امتناع الشيء شرعا امتناعه لغة كتسمية العنب كرما وعلى ذلك فإن قلوا لكن عن العرب في أنهم
عدوهما اسمين من أسماء الله تعالى ولكن هذا لم يثبت شرعا فمن لفظ كان مستقلا في اللغة وهي شرعا عن
استعماله لا أبدل في الصريحة من فعلها المصدر كقوله فقلنا لا اصطبر لعلها سمي ثالم يسوغ حتى جرى ومصدره
وكقول الآخر إليه لجمعا بالمنتي إذا ما جوسة الناس طرا أسوا ما عملوا فإن اليمين مصدر لا فعل غير
القياس كما أن قسما مصدر أقسم على القياس أو بمعناه أي ما في معنى المصدر كيمين قال الشاعر
يمينا لنعم السيدان وجدتما هذا ليس بمصدر ولكنه في معناه فهو بمنزلة قولك قعضبا لا أفعل كذا ومما

قلت المراد من المصدر المبدل من الفعل
مثل به الشارح في هذا المحل قوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان
ان يكون مؤديا معنى فعل القسم وكذا ما كان في معنى المصدر وكذا يصح في نشدتك وفي يمينا لانه مراد في القسم
وكلاما في معنى قولك اقسم واما الحق فتحتمل نصب لنزع الخافض وليس هذا مثل ما الكلام فيه ويضمر
الفعل كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء لا بغيرها من حروف القسم نحو بالله افعل كذا التقدير
نشدتك بالله ويختص الطلب بها اي بالباء فلا تستعمل الواو ولا غيرها من حروف القسم مع الطلب اصلا
وان جر المقسم به في غيره اي غير الطلب بغيرها اي بغير الباء من حروف القسم حذف الفعل الذي يتعلق
به الجار وجوبا نحو والله ربنا ما كنا مشركين قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وقال الشاعر
لله يبقى على الايام ذو حيد وفي كلام بعضهم من ذلك انك اشتر وخالف ابن كيسان في الواو خاصة
اجاز حلفت والله لافعلن وحكى عن الكسائي ايضا ان نحو هذا التركيب امكن ان يؤول على ان
حلفت كلام تام وان حرف القسم يتعلق بمحذوف هذا في غير الباء كما ذكروا اما الباء فلا يجب حذف الفعل بها
بل قد يذكر وقد يحذف وانما كان كذلك لانها الاصل في هذا الباب فتحصلت ثلاثة امور وجوبها في
القسم طلبيا ولزوما وكون الفعل معها مذكورا او محذوفا وكون المقسم به ظاهرا او مضمرا او انحذف فاما
اي فعل القسم وحرفه نصب المقسم به سواء كان لفظ الجلالة الشريفة او غيرها كقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي فقد روي بالرفع اي فقسمي يمين الله
وبالنصب على ان التقدير اقسم يمين الله ثم توسع قاله الفارسي وجوز ذلك ابن خروف وعصفور
وان يكون الاصل الزم نفسي يمين الله وقال ابو حيان الاحسن عندي ان يقدر فعل يتعدى الى
واحد لا الى اثنين اي الزم يمين الله قلت وقد رد قول ابن خروف بان الزم ليس فعل قسم
والتضمين غير قياس وهذا الزم للشيخ ابي حيان ومنه قول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا
وقول الاخر اذا ما الخبز تادمه بلحم فذاك امانة الله الثريد وان كانت اي وان كان
المقسم به هذه الكلمة الشريفة جاز جرها بتعويض اثبات الالف فتقول الله لا تفعلن بهمزة بعدها
الف وجر العلم الشريف او ها محذوف الالف وثابتها مع وصل الف الله وقطعها واضعف
الاربعة حذف الف ها مع قطع الهمزة من الله على ما حكاه الجرمي قال ابن هشام ثم قال بانه عندي
انه لا يجوز حذف الف ها مع قطع همزة الوصل وكان الذي غلطه كلام ابن الحاجب فانه قال وها الله فتقال
قطع الهمزة ووصلها كذا شرحه وهو الحق قلت بالله العجب فقد نقل عن ابن مي نقلا صريحا في حذف الف ها مع قطع
الهمزة وكذا نقله غيره من شارحي التسهيل فكيف يحمل على المصنف ان مستنده في ذلك وهم توهمه من
كلام ابن الحاجب ليس بصحيح وهذا احيد عن الانصاف وبالله التوفيق وقد تستعمل في التعويض لفظه
اي بقطع همزة الاسم الشريف ولا يأتي بشيء آخر ويجوز جر الله دون عوض من قطع همزة ولا اجتلاب شيء آخر
خلافا لما تقدم وفي شرح السخاوي على المفصل ان المبرد انكر جواز ذلك في اسم الله تعالى وانه رد على سيبويه وانه
مردود عليه لان الاسم الله تعالى خصائص وقد قالوا لاه ابوك تريد لله ابوك وحذف الجار والمراد بالعوض اما
الهمزة وها التي بعدها او همزة الاستفهام نحو آلله اما قطع الوصل واما ها ولا يشارك اسم الله تعالى
في ذلك بحيث يجوز جره حال القسم به بدون عوض خلافا للكوفيين وقد تحصل الى القسم باسم الله تعالى
عبارات الله بوصل الهمزة والجر الثانية الله بوصل الهمزة والنصب الثالثة الله بهمزة بعدها الف
ثابتة مع وصل همزة الله وكسرها الرابعة كذلك مع النصب الخامسة الله بهمزة قطع بالف ثابتة مع قطع
همزة الله وكسرها السادسة كذلك مع النصب السابعة ها الله باثبات الفها ووصل همزة الله وكسر لفظه
الثامنة كذلك مع النصب التاسعة ها الله باثبات الفها وقطع همزة الله وجره العاشرة ها الله بحذف
الفها مع قطع همزة الله ونصبه الحادية عشر الله بقطع الهمزة والجر الثانية عشر بالقطع والنصب
وليس الجر في حالة التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وهم جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك

في الطلب

الربيع وابن عصفور وقالوا ان ذلك شبيه بنحو بعض الواو من الباء والتاء من الواو واخلافرق ان الجر بالواو
والتاء قال المصنف والاصح ان الجر بالمحذوف وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الواو وبعد الف
وكي ولام الجحود بان المحذوفة وان ابتدئ بجملة الاسمية تعين القسم نحو لعمر الله وايمن الله وكذا وكونه بما
يفهم به قرينة تعين ان يكون مقسما به فانه يكون ذلك الاسم المتعين للقسم مبتدأ احذف الخبر معه
وجوبا نحو لعمرك لا افعلن كذا او قولي اسحلف عهد الله لقد كان كذا والذي لا اسم المبتدأ به في الجملة الاسمية
غير متعين للقسم يجوز ازا اي لا تحذف محذوف وجوازا كقولي لم يتعين عليه يمين على عهد الله لا تفعلن كذا يعني
مثل هذا يجوز ان يذكر الخبر كما في المثال وان يحذف فتقول عهد الله لا تفعلن كذا خلافا لابي اسحق
الزجاج من المتأخرين وهو محجوج بحكاية سيبويه علي عهد الله لا تفعلن وهذه المسألة تقدمت في باب
المبتدأ وانما اعيدت هنا بساطا لما بعدها والمحذوف الخبر سواء كان من قبيل ما حذف فيه الخبر جوازا او وجوبا
حذف فيه جواز ان عرب من لام الاستدراك بعده بفعل مقدر بعد اسقاط الباء فتقول يمين الله لا تفعلن
كذا بالرفع على انه مبتدأ وبالنصب على ان الاصل حلفت بيمين الله لحقه في الجار واوصل اليه الفعل فعل بنفسه
نصبا فان قلت اذا انصب خرج الكلام عن الجملة الاسمية الى الجملة الفعلية فكيف ينصب وهذا
في المحذوف الخبر مع انه مبتدأ قطعا والجملة معها اسمية قلت ليس المراد من قوله جاز نصبه جواز
نصب المبتدأ بالفعل مع كونه مبتدأ وانما المراد جاز اخراجه عن كونه مبتدأ الى باب آخر وتخريجه
لعبارة ان تقول يجوز في الاسم الصالح للابتداء به في جملة القسم ان ينصب وهذا الكلام ينبغي ان
تحذف ما غلطا منه بل الصواب ان يقال انه نوع ما لم يتحصل في فيجاز رفعه ونصبه عين
وما اتصل به اوجها كغير يمين هكذا قال بعضهم وفي شرح الدرة لابن الرهان ما يصح هنا التعميم
الذي في كلام المصنف وذلك انه قال لما تصدر ولما ابن هو عند الكوفيين جمع يمين وعند سيبويه اسم
مفرد مشتق من اليمين ولا يضاف الا الى الله والى الكعبة فان قلت لا يمين الله رفعته بالابتداء وحذفت
خبره لما ذكرنا في لعمرو وان سقطت اللام نصبت بالفعل القسم المحذوف فقلت ايما الله لا افعلن بل هذا
بلغ فان ظاهره وجوب النصب لا جوازه وان كان المحذوف اللام عم اجازة ابقاء ضمه عينه وكان الفتح جواز
لك مع اللام لكن العرب التزمت معها الفتح لكثرة استعمالهم اياه في القسم كذلك وهو موضع له
التخفيف المناسب للفتح دون الضم وجاز ايضا دخول الباء عليه كقوله لبني نعيم لا اكبر بنا
قال ابو حيان وليس هذا بقسم قلت انما اراد عند اصحاب الطارقة قسم ولا يضر وان اراد اجاعا
فغير صحيح فقد سبق باعتراف ان من النحويين من يرى ذلك قسما والمصنف ممن يرى ذلك بدليل علته
ويلزم عمرا الاضافة مطلقا اي مع اللام ودونها اما الى الظاهر واما الى المضمر وان كان المبتدأ في
جملة القسمية ايمن الموصول الهمزة نحو قولنا ايمن وترك التنوين على الحكاية وهو في محل نصب على انه خبر
كان ويجوز ان يتبع النون على الاعراب فيقتضي التنوين لكن الشيخ ابن هكذا بدون الف فيجب ان يكون
منصوبا على الحكاية ولا تنوين والموصول بالنصب صفة لايمن باعتبار محله ونقل سرانه يجوز ضم نونه
مع التنوين ايضا على انه اسم كان والخبر محذوف رفعا فيكون الموصول مرفوعا قطعا ويكون لك على هذا
الوجه ان تقرأ على الحكاية فتترك التنوين واتما فيه بالموصول الهمزة احترازا من المقطوع الهمزة جمع يمين
قال الشيخ وحده لزم الاضافة الى الله غالبا فتقول قال فلان ايمن الله لا افعلن بوصل الهمزة وقد
يضاف الى الكعبة فتقول ايمن الكعبة لا فعلن والكاف كقول عروة بن الزبير ايمنك لئن ابتليت لقد
عافيت والذي كقوله عليه الصلاة والسلام وايم الذي نفس محمد بيده قال الشيخ وقد يضاف الى غير
ذلك انشد الكسائي ايم ابيهم لبئس العذر اعتذروا وقد يقال فيه مضاف الى الله تعالى هذه
اللغات التي سنذكرها ان هذه اللغات انما تختص بحالة المضاف الى اسم الله تعالى ولم تختص في المضاف
الى غيره وان كان بعضها سمع فيه ايمن بفتح الهمزة وضم الميم وايمن بكسر الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة والميم

وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وايمن بفتح الهمزة وضم الميم علامة للرفع والنون محذوفة وفتح ايم بكسر الهمزة وحذف النون
وضم الميم كالتي قبلها وليم بكسر الهمزة فيم فتليها مضمومة ولا ياو لا نون فهذه تسعة الفاظ ومن بميم ونون
فقط ولا همزة ولا يا سلث الحروف اي مضمومها ومفتوحها ومكسورها فهذه ثلاثة مضمومة الى التسعة
المتقدمة تصير عشرة وم بميم فقط ولا همزة ولا يا ولا نون مثلثا اي بالضم والفتح والكسر فهذه
ثلاث عشرة لغة وم وهذا عند الاخفش مبني انه على حرف واحد وتقديقال اما يوتنزه هذا التشبه
لو كان اصلها والا فهذا التشبه عارض ولم ار العجيبي الشارح حيث سرد هذه الالفاظ غير مضبوطة
ثم قال والحاصل من كلامه ثلاثة عشر لغة وهي مستخرجة من كلامه وبقي من اللغات ايم الله بهمزة وميم
مكسورتين بينهما يا ثقيل مبني مثل جير وقال الاخفش بجر وربما حذفه وعرض بانه محذوف من ايمن
ولم يتحولوه الا ابتدا وحكى الفارسي ام بكسر الهمزة وتثليث الميم ولا ياو لا نون وعن بعضهم ام الله بفتح
الهمزة وضم الميم ولعن هاهيم الله بابدال الهمزة ها **وليست الميم** في مثل قولهم م الله حيث نطق بها مكررة
بدلا من واو فانها لو كانت كذلك لوجب فتحها كما في الباو لان ابدال الميم من الواو لم يحفظ الا في فم
وفيه خلاف في خلاف ابدال التاء من الواو في تقوى وتجاه وزعم الزمخشري انها من المتصلين من
زايا تحدثت لو لهلوت ده ان الاستهوي تلك ان تختص بها العرب واما رواية الاخفش عن الله فشاذة
والى الخلاف الزمخشري اشار المصنف بقوله **ولا اصلها من** اي بضم الميم **خلافا لمن زعم ذلك** وقد عرفت
وجها لرد عليه **ولا ايمن المذكور جمع يمين خلافا للكوفيين** وحجتهم ان همزة الوصل في الاسماء لا تكون مفتوحة
وان افعل لا يأتي مفردا واحتج بوصل همزته وكسرها وبجواز فتح ميمه ولو كان جمع يمين لما وقع منه شيء من ذلك
وقد يحذف عن الله متعلق به واجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال وبان الاخفش حكى قطعها
بلك على وكلا الظرفين اعني قوله على وقوله بلك لغو لكن الاول متعلق بعمتهما والثاني بيحذف فالاول
كقول الحصر **في** • لك الله لا الفي لعهدك ناسيا • فلا تك الا مثل ما انا كاين • والثاني كقول الحصر
• يهي الشيب قلبي عن صبا وصبا به • ما لا فعلى الله احد صابيا • و وجها لكلام ان لك الله معناه
لك مني عهد الله او يمين الله اذ لا يمكن حمل لك على ظاهره وكذلك علي الله تقديره علي عهد الله او يمين الله
وقد يبتدا بالنذر وليس متما كقوله علي الي البيت المحرم حجة • او في بما نذرت ولم اشتغل بعلة • لقد صحب ليلا
للمودة غيرنا • وان لنا فيها المودة والبدلا • ووجه ذلك انهم نزلوا على حجة منزلة على يمين او قسم او عهد الله
من جهة ان النذر يدل على التوكيد والتثبت فيتلقى بما يتلقى به القسم لشبهه به لا انه قسم ومع
كلام المصنف انه تقدم يمين على الكلام المقصود لذا انحلت النذر ونيتها فيجاب بما يجاب به القسم
وليس المقصود بالابتداء صاحب الخبر لان النذر هو مجموع الجملة والمبتدا جزؤها لا كلها
فصل في الكلام على الجملة التي يجاب بها القسم والكلام على الاحكام المتعلقة بها
المقسم عليه جملة تؤكد بالقسم ولم يقل خبرية كما يقول غيره لانه يجري من جملة ذلك نحو قوله
• بربك هل ضممت اليك ليلى • قبيل الصبح او قبلت فاها • **فتصدر في الاثبات** ان كانت جملة اسمية
وكان المقسم غير طلبي ما يليها سابقا ليعده حيث يقول وتصدر في الغالب بفعله **بلام مفتوحة**
نحو تالله لعلى اعلم بالذين هم اولى بها صليا وتلاحق خير لك من الاولى **او ان مثقلة** نحو ان سعيكم لشتى
يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين حم والكتاب المبين انا انزلناه الاية **او مخففة** نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ **ولا يستغنى عنهما** بضمير الاثنين اي عن اللام وعن ان المثقلة او المخففة وفي لستغنى عنها الضمير
الكثير المونث اي عن الثلاثة اي ولا يستغنى عن ذلك **غالبا دون استطالة** بعني انه لا يخلو اما ان يكون
في المقسم به استطالة فلحذف حسن كقول بعض العرب انشدكم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين
وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين انه سيدهم اجمعين وكقول ابن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله غيره ان هذا لمن
مقامهم الذي انزلت عليه سورة البقرة وقال ابن عمرو ورب السموات العلى وروحها والارض وما فيها انه

قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغنا عن اللام وعن ان في الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على النذر ويقتصر على ما سمع
عليه **وتصدر في** حالة **نفيه** الشرط الامتناعي ولا يجوز ان يتقدم في حين حصول الشرط الامتناعي لئلا يلزم
كون الشرط الامتناعي حاصلا قبل مجي الجواب وذلك محال والامتناع بشرط ما يفيد امتناع الشرط وما يفيد
امتناع الجواب **بلو ولولا** فالاول كقول الشاعر • فوالله لو كنا الشهود وغبتم • اذن لملانا جوف جيرانكم دما •
نجد القاع بعث له الصدر • والثاني كقول الانصار رضي الله عنهم • والله لولا الله ما اهتدينا • وظاهر
كلامه ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الجوانب على ان جواب القسم محذوف اغنى
عنه جواب لو ولولا وكلام المغاربة على ان الجواب للو ولولا والقسم لا للو ولولا **وتصدر** في حالة **النفي بما**
اي بجعل ما صدر الجملة المقسم عليها فاليا متعلقة بتصدر وذلك نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى ومنه قول حاتم الطائي • فوالله ما يغني الثراء عن الفتى • اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر •
او تصدر بكلمة لا نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت وقال الشاعر
• ردوا فوالله لا نذودكم ابدا • ما دام في ورد نا ماء لنزال **او تصدر بكلمة ان** النافية كقوله ولئن زالتا ان امسكهما
من احد من بعده ان كل نفس لما عليها حافظ وذكر المصنف في شرحه اي فتبيان الجملة الاسمية تنفي جوابا
للقسم مصدرة بلا النافية لكن يجب تكرارها اذا تقدم خبرها او كان المبتدا معرفة نحو والله لا في الدار
رجل ولا امراة ووالله لا زيد في الدار ولا عمرو قال ابو حيان وكون الجملة الاسمية تنفي بلا غلط وزعم
يعني ان النحويين لم يذكروا انه لا ينفي بها في باب القسم لجواب اذا كان جملة اسمية وانما يتكلم على الجملة الفعلية
كالامثلة المتقدمة **وتصدر** الفعلية لجواب اليمين **بلن** كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا
او تصدر بكلمة لم ومثله المصنف بما حكاه الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم
بنتيه ونوزع في الاستدلال بذلك لاحتمال ان يكون قوله لم تقم عن مثلهم نعتا للحديث ستانقة عن ذكر الاخبار
عن حال البنين ولا تسلط للقسم عليها البتة وهو احتمال ظاهر قال ابو حيان وليس للمصنف سلف
في اجازة الا ما حكي عن ابن جني انه قد يتلقى القسم بلم ولن في الضرورة **وتصدر** الجملة الجوابية **في الطلب بفعله**
اي بفعل الطلب كما في قول الشاعر • بعينك يا سلمى ارحمي ذا صبابة • ابي غير ما يرضيك في السر والجهر •
او باداته اي باداة الطلب كقوله • بربك هل للصب عندك رافة • فيرجو بعد الياس عيشا مجددا •
او بالا كقوله • بالله ربك الا قلت صادقة • هل في لقائك للمشغوف من طمع •
واعلم ان النذر في هذه المسالة بالله الا قلت والاستثنا مفرغ والمعنى ما اسالك الا قولك فالمستثنى
لفظا مثبت معنى لينا في التفريغ والفعل مؤول بالمصدر لينا في المفعولية فان قلت تاويل
الفعل بالمصدر بدون سابك ليس قياسا فيلزم الشذوذ ومثل تسمع بالمعيدي برفع الفعل اي سماعك
وادعا الشذوذ هنا غير ممكن لاطراد مثل هذا التركيب وفصاحته قلت لا نسلم ان تاويل
الفعل بالمصدر بدون سابك شاذ على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب واستمر فيه
فانه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف اليها اسم الزمان مثلا نحو جئتك حين ركب الامير اي حين
ركوب الامير هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب فتحتم بان مضمرة فيصير اسما معطوفا على الظاهر على فعل وهو
ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نقدر من الفعل مصدرا ليس غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا
لاطراده في بابه وكذا انشدك بالله الا فعلت اي قيامك وقعودك مؤول بالمصدر بدون اداة
سبك لاطراده في باب التشويق **او تصدر بكلمة لما** المشددة الميم **بمعناها** اي بمعنى الا كقوله
• قالت له بالله يا ذا البردين • لما غنثت نفسا او اثنين • وتاويل هذا ايضا كالاول اي ما اسالك
الا عنك وبقي على المصنف او شرط جوابه فعل طلب كقوله • بالله ربك ان دخلت فقل له •
وقد تدخل اللام على ما النافية اضطرارا كقوله • لعمرك يا سلمى لما كنت راجيا حياة ولكن العوايد تخرف

حرف مصدري

مضارعا مثبتا مستقبلا غير مقارن حرف تنفيس ولا متقدم معمول
وان كان اول الجملة الجوابية فعلا يعني انه اذا اجتمع في المضارع الواقع اول جملة الجواب هذه الامور
لم تغنه اللام غالبا عن نون توكيد نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا ينفك عن احدهما
كان الغالب عليه ان يكون مقرونا باللام والنون معا ومثال اقترانه باللام مع كونه غير مؤكد بالنون
الا نادرا فمثال اتيانه مؤكدا بالنون ولا لام معه سيأتي ليزداد على اقوام لعرفهم وبجرؤنه وهذا مذهب الكوفيين ومنهم
قول النبي صلى الله عليه وسلم ليزدادن ولا يجيزون حذف من اللام والنون الا في الضرورة فقد يستغنى باحدهما
الفارسي واما البصريون فلا يجيزون ... الا اذا نفي بلا فقط يؤكد قليلا وسيأتي
واحترز بقوله مثبتا من ان يكون منفيا فلا يؤكد اصلا ... دون النون لانها مخصوصة بالمستقبل
واحترز بقوله مستقبلا من ان يكون حاليا فانه يؤكد باللام ليعلم ربي ان بيتي واسع
ومن شواهد ذلك قول الشاعر . لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم . ليعلم ربي ان بيتي واسع
كذا قال المصنف في الشرح وقيل والصواب انه لا يتقيد بالحال لانا شاهدناه اغتنى عن التسعله
وحكاه الزجاج عن المبرد ورده ابن عصفور بانه قد يعوق عن المشاهد عائق فيحتاج حينئذ الى
القسم عليه قال ولكن انه يجوز ان يقسم عليه الا انه اذا كان منفيا بما خاصة وان كان موجبا ثبت
من الفعل اسم فاعل وتصير اخبرا ... وتقسم على الجملة الاسمية لئلا يؤدي الى الالباس فانك
اذا قلت ان زيدا والله ليذهب لم يعلم خبر ان او جواب للقسم فلما التبس في هذه ترك في الجميع هذا
كلام قلت ولا الباس حاصل مع الجملة الاسمية اذا قيل ان زيدا والله لهو قائم لاحتماله للوجهين
المذكورين واحترز بقوله غير مقارن حرف تنفيس من ان يكون الفعل مقرونا به فانه تدخله
اللام فقط كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وحكم السين في ذلك حكم سوف عند البصريين
نحو والله لسيقوم زيد ومنع الفرا دخولها لئلا تتوالى اربع متحركات واحترز بقوله ولا متقدم
معمولى نحو قوله تعالى لإلى الله تحشرون وقد ذكر المصنف معظم احكام المضارع في باب نون التاكيد
الا انه نبه المعمول هنا على الجار والمجرور ولو قال غير معموله بينه وبين اللام لكان اولى ليدخل
الفصل بقد نحو والله لقد يقوم زيد فان حكمها حكم سوف وقد يستغنى بها اي بنون التاكيد عن اللام
كقول الشاعر . وقتيل مرة اثارن فانه . فرع وان اخاكم لن يثارا وقد يؤكد المنفي بلا
كقوله . تالله لا يحمدن المرء مجتنبا . فعل الكرام وان فاق الورى حسبا . كذا انشد بينا يحمدن
للمفعول وبيا الغيبة ويجوز ان تكون حرف القسم البا الموحدة وان تكون التا المثناة واما حصر
المصنف النفي بلا لانها موضع السماع وان لا اختصاص بها سيبويه وهو شبهها بلا الناهية ولان
التاكيد بعدها قد عهد في غير القسم نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ونحو
لا يحطمنكم سليمان فاذا جاء القسم وجد امرا اخر يسهل التوكيد وكثر حذف نافي المضارع المجرد من
نون التاكيد احترازا من نحو تالله لا يحمدن المرء فان حذف النافي هنا ممتنع لان الالباس بالايجاب
فيمتنع حذفه مع ثبوت القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف واطلق المصنف النافي ومنهم من قال
لا يحذف الا لا وبعضهم اجاز في ما حملا على لا وبعضهم منع لعدم السماع وتقل حذف النافي للمضارع مع
حذف فداء مع حذف القسم كقول الشاعر . فخالف فلا والله تهبط تلعة . من الارض الا انت للذل عارف
وقول الاخر . وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم . تلاقونه حتى يؤوب المنخل . فالتقدير والله لا تنفك والله
لا تلاقونه وبعضهم يرى ان النافي لا يحذف هنا ضرورة ولا يقدر قسما قلت اذا قدر القسم يكون
الحذف قياسا واذا لم يقدر لا يكون كذلك بل لم يثبت لنا بالقاطع انهم حذفوه في غير الجواب وثبت بالقاطع
الحذف في الجواب فالحمل على ما ثبت اولى وان سلم ثبوت غيره في الشعر فالحمل على غيرها لضرورة اوب
وبه نظر وقد يحذف نافي الماضي ان امن اللبس كقول امية بن ابي عائذ الهذلي
فان شئت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود . نسيتك ما دام عقلي معي . امد به امد السرمدي

واما سهل الحذف في هذا لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل فسهل
حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع ويكثر ذلك اي حذف نافي المضارع لتقدم لم على القسم كقوله
المجنون . فلا والله نادى الحي ضيفي . هدوا بالمساءة والعلاط . العلاط بعين وطاء مهملتين الخصومة ومصدر
ملاطه سترا اذا ذكره بسوء قال الشارح اراد لا نادى فحذف النافي لا بخصوصها وكذا ذكر ابن هشام في
مغنيه قلت والفعل في هذا البيت ماض لفظا ومعنى لان لا انما يتمدح بها ووقع لانها تخوف
بتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا لانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير في البيت
فينبغي ان تقدر ما وكلام المصنف لا يأبى ذلك ويعلم من هذا انه ربما كان النافي غير لا فان قلت
هلا جعلت لا المذكورة في صدر البيت هي نافي الجواب قدم اعتنا بالنفي قلت كذا زعم الكوفيون
وهو مستلزم لتقدم نافي جملة على جملة اخرى واللازم باطل سلمنا هو مرد ود بالتصريح بلا بعد ذكر ابو حيان
مع الجواب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الاية وبجيء لا والجواب مثبت وذلك نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه
التي بعد هذا او قد يكون الجواب مع ذلك اي مع تقدم لا على القسم مثبتا نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه
لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس انه لقول رسول كريم لا اقسم بهذا البلد وانت حل بهذا البلد ووالد وما ولد
لقد خلقنا الانسان في كبد قلت وعلى المصنف لقدرين وجهين اما او لا فتقدم صورة النافي
في مثلها ذكرته يتقبل فلا يحسن التعبير في هذا المقام بعد واما ثانيا فلان الحق ان لا هذه اما
زائدة واما رد لما قبلها واما انها نافية للمقسم فلا لان الانشا لا يحتمل النفي وقد صرح بانها للنفي
وقد يقال في دفع هذا الوجه الثاني اطلق النفي على ما صورته صورة النفي تجوزا ولم يرد النفي
حقيقة ولو سلم انه اراد حقيقة النفي فليس في كلامه ما يقتضي ان المنفي هو القسم لصدقه على ما
اذا كان النفي متسلطا على غيره ولكنه متقدم عليه فتامله وقد يحذف لا من اللبس نافي الجملة
الاسمية كقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه . فوالله ما نلتم وما نيل منكم . بمعتدل وفق ولا متقارب .
التقدير ما نلتم فحذف النافية وهي الموصولة فان قلت ما الذي دل على اللبس قلت وجود
البا في الخبر والعطف بالواو المصاحبة للنافي من قوله ولا متقارب وانما لم يقدر لا يجب التكرار
ونه يحتمل انها لا قد كررت حيث لا قال ولا متقارب وليس كذلك لان هذا القسم لو قدر لا النافية للبتدا
الذي قدران لا داخلة عليه ويجوز المستقيم مع هذا الوجه ومن كون المحذوف ما النافية وجها اخر
وهو ان يكون المحذوف ما الموصولة بناء على راي الكوفيين في تجويز حذف الموصول قلت ويظهر
لي وجه ثالث اقرب من هذين الوجهين وهو ان يجعل ما لم يحتمل مفعولا به والبا زائدة وما
المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا في وجدنا المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير
ما محذوفة لا نافية ولا موصولة فالجملة فعلية لا اسمية وليس في هذا الوجه قد تنفيه الا زيادة
البا في المفعول به وهو كثير والحمل عليه عند التردد بينه وبين حرف النفي او الاسم الموصول لا شك
انه حري بان ينبغي ان يكون متعينا وقد يكون الجواب قسما نحو ليحلفن اذا اردنا الا الحسنى اي والله
ليحلفن فالقسم المحذوف جوابه ليحلفن وهذا الجواب في نفسه قسم جوابه ان اردنا الا الحسنى قال الشارح
ومنع بعض المغاربة ان يكون القسم جوابا للقسم قلت وغفل عن منع المصنف في شرحه لهذا الكتاب
في باب ان ان قوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون واستحضار هذا كان الاولى لانه معارض لنص
المصنف في الاصل على الاجازة فان قلت المنع متجه لان جملة القسم انشائية وجملة الجواب خبرية
فانى يجتمعان في جملة قلت الامر كذلك لكن نحن لا ندعي في مثل ليحلفن ان اردنا الا الحسنى ان جملة
ليحلفن انشائية وانما هي خبرية قصد بها حكاية الانشا وحكاية القسم تنزل منزلة انشائه في الاحتياج
لجواب نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت تقاسموا بالله لنبيتنه فلعمرك انهم لفي سكرتهم

يعمهون يتجه ان يقال فيه اللام ليست المتلقى بها جواب القسم لعدم صلاحية مدخولها لان يكون جوابا
لانه انشا فتستحرو مثل ليحلفن لحسن فيه وذلك لانه خبر وجعل منع المصنف على القسم الانشائي ويجوز
على القسم المحكي فلا تنافي حينئذ بين كلامه ولا يخلو ود استطالة واقعة في الكلام في الجملة وليس المراد ان
يكون بين المقسم به والجواب تراخ كما قد يتبادر الى بعض الاوهام لانتقاضه بنحو والسما ذات البروج ونحو والشمس
وضحاها الاية فان الجواب جاء على الصورة التي سيذكرها المصنف بعضه اخر الاقسام من غير فاصل بينهما
الماضي فامر لا يخلو وقوله المثبت المجاب به صفة له من اللام متعلق بيخلو اي الماضي المذكور لا يخلو
من اللام مقرونة بقد او ربما المراد بها التقليل او بما مرادفتها اي مرادفة ربما التي يراد بها التقليل يعني
وقد مر في باب حروف الجر ان كان ذلك الماضي المثبت المجاب به متصرفا لا جامدا وحسن هذا الكلام ان
جواب القسم اذا وقع في كلام غير مستطال ماضيا مثبتا فلا بد ان يكون مقرونا باللام وقد جميعا
مثل تالله لقد اثرك الله علينا او ربما كقوله لئن نزحت دار بليلى لربما غنينا بخير والديار جميع
اوبما كقول عمر بن ابي ربيعة ولئن بان اهله لبما كان يؤهل هذا كما قلنا اذا لم يكن ثمة استطالة
واما مع الاستطالة فيجوز ان يخلو من اللام وقد وان يكون مع احدهما دون الاخر والا يكن الماضي متصرفا
فعلا مقرونة اي بل هو واقع باللام غير مقرونة بقد كقوله لعمري لنعم الحي جر عليهم بما لابوتهم حصين بن ضمضم
وجاء المتصرف ايضا باللام فقط ومنه لظلوا من بعده يكفرون وقالت امرأة من غفار والله لا نزلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى سيبويه والله لكذب زيد ولا يجوز حذف اللام وقد بدون الاستطالة
وقيل لا بد من ذكر اللام من قد ظاهرة او مقدرة وزعم ابن عصفور ان القسم اذا اجيب بماض
منصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد كقولك تالله لقد اثرك الله علينا وان كان
بعيدا جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
قال ابن هشام والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد لقد فضلك الله علينا بالصبر
وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به مع تعقل والمراد في البيت انهم ناموا
قبل مجيئه قلت وقد يمنع ان المراد في الاية ما ذكره لجواز ان يكون مرادهم لقد اثرك الله بالحكم
علينا في ارضنا وذلك قريب من حال تكلمهم واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان
في ذلك تنفير الحاسد فقرب اذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستقل بنوسك ان يذهب
بادني محرك وذلك من موجبات الخوف المانع للحاسن الاقدام على مرامه وانما المراد ان زمن النوم تبعد
بحيث صار متمكنا ثقيلا هو داعية الى الطمأنينة والامن المقتضي لحصول المقصود وقد يلي لقد
ولئما المضارع الماضي معنى فالاول كقوله لئن امست ربوعهم يبابا لقد يدعوا الوفود بها وفودا
والثاني كقوله ولئن صرت لا تحير جوابا لما قد ترى وانت خطيب ويجب الاستغنا عن قد باللام
الداخلة على ما تقدم من معمول الماضي كقول ام حاتم الطائي لعمري لقدما عضني الجوع عضة فاليت
ان لا امنع الدهر جائعا قال ابو حيان وليس هذا المستغنا به هو اللام الداخلة على الفعل فصلت
منه بالمعمول وهذا مبني على ظنه ان المراد بالا ستغنا باللام الداخلة على المعمول من لام الجواب وانما يريد
الاستغنا باللام عن قد كما ذكرناه لا الاستغنا عن لام بلام كما استغنى عن نون التاكيد باللام الداخلة اي
باللام الداخلة على ما تقدم من معمول المضارع نحو لالى الله تحشرون وسنذكر عدم الاستغنا في قول
الشاعر فليصغه لا اخليت ومالم ينل اذا القطع الاخاوذ وفي البيت سؤال اخر وهو دخولها
على جواب منفي قال المصنف فلو كان مثبتا كان دخولها عليها مع تقدم اللام اسهل اي تقدمها داخلة على
المعمول واداة الشرط وادا الشرط على مثال يستغني بجوابها لا داة مطلقا اي سوا تقدم القسم او الشرط
ان سبق نحو والله ان يقم اقم ورايان يقم والله اقم واعلم انه ذكر مسئلة تواني القسم والشرط
في باب عوامل الجزم ولم يذكرنا هنا حكم الاستناعي وقد مر تمثيله بقوله ان

فوالله لو كنا الشهود وغبتم اذن لملانا جوف جيرانكم دما وبقول الانصار رضوان الله عليهم
والله لولا الله ما اهتدينا ومثله قول الاخر فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه
وكلامه هنا غير منافق لكلامه السابق لانه هنا لم يحكم على الامتناعي بحكم ولكن كلامه السابق يخالف كلامه
في باب الجوازم انه في هذا الباب جعل الشرط وجوابه جوابا للقسم وفي ذلك الباب جعل جوابها القسم
محذوفا وتأمل ولا الظاهر بجواب الشرط منع تأخره ولا يخفى ان ما ذكره هنا الفصل في هذه المسئلة وهي
مسئلة الشرط الامتناعي سلك فيه غير الجادة فان النحويين لم يفرقوا بين امتناعي ولا غيره قال ابن هشام
والحجة ولا القياس يقتضي ما قاله لان الامتناعي اضعف طلبا من غيره لان طلبه طلب الجالب لجواب
وغيره طلبه كذلك مع طلب العامل لمعموله واذا لم يتعين اجابة الشرط فيما طلبه اشد فكيف تتعين
فيما طلبه اضعف واما ما استدل به فمحتمل ان يكون الجواب فيه للقسم لا للشرط وقد يقيد الكلام على هذه
المسئلة عند الوصول اليها في باب عوامل الجزم ان شا الله تعالى والا يسبق ذو خبر فبجواب ما سبق منهما
يقع الاستغنا كقولك والله ان قام زيد لا قومن وكقولك ان قام زيد والله اقم فالجواب للاسبق لتاول الحذف
من الثاني لدلالة الاول عليه لا العكس وقد يغني حينئذ اي حين اذ لا يسبق ذو خبر جواب لاداة الشرطية
مسبوقة بالقسم كقول الشاعر لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقول
الاخر لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقول الاعشى
لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دما القوم ننتفل وهذا قول الفرا وتاوله الجمهور
على زيادة اللام فليست اللام الموطئة للقسم وقد يرد القسم بغني جوابه عن جواب الشرط
كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم فهذا قسم مقترن بالفا مؤخر
منها ومن ملفوظها وقد تكون مقدرة على ما اجازه ابن السراج نحو قولك ان تقم يعلم الله لازورنك
اي فيعلم الله كذا حكاه المصنف في الشرح وهذه المسئلة على رغمه عكس التي قبلها فان تلك استغنى
فيها بجواب الشرط المقدم المؤخر عن جواب القسم المقدم وتلك بخلافه كما مر واما هذه فكلام المعنى
فيها مختل قطعا اذ لا حذف فيها بل الفا رابطة بجواب الشرط وما بعدها من جملتي القسم وجوابه هو
جواب الشرط وهذه مسئلة ابن السراج ان صحت لا حذف فيها اصلا وانما الحذف في الفا لا الجواب
وينبغي ان يكون مختلفا فيها اذ في اجازة حذف الفا الجواب في الكلام اجازة هذه ومن منعه منعها ولقرن
اداة الشرط المسبوقة بقسم ملفوظ نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن او مقدر نحو لئن لم
ينتهوا لما يقولون الاية واكثر ما تكون اداة الشرط ان بلام متعلق بتقترن اي تقترن الاداة الشرطية بلام
مفتوحة كما مثلناه تسمى الموطئة لانها وطات الجواب للقسم اي مهدته نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن
قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار واكثر ما تدخل على ان كما مر وقد تدخل على غيرها كقوله
لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا في الاحسن في قوله تعالى لما اتيتكم
من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء او ما موصولة لانه حمل على الاكثر والغالب فيما
دخلت عليه او لشبهها بان كقوله لما غضبت علي لان شربت بجرة فلا اذا غضبت علي لاشربن بخروف
ووجه الشبه ان ترد للتعليل وان للشرط وهما متقاربان في المعنى بل ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك
ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمتك لجيئتك لي واحد قال ابو حيان وتسمى اللام المؤذنة قال ابن هشام
وعلى هذا انما تكون لمجرد التوكيد بعد ذكر القسم ولا حذفه قلت يقال وكذا لام الموطئة
الى التوطية لانه قد لا يقصد الى الحكاية فاذا جاءت اللام وطات واذنت كما تكون لا لك مع حرف واما مع
القسم الانشائي فلا توطئة ولا ايذان بالقسم يؤذن بمعناه ويوطئ لنفسه والحذف اي لا يترك ذكرها
واللام محذوف الا قليلا كقوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة

الاسمية جواب الشرط على حد قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها سي ودو لان ذلك دخله بالشعر
ولقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ولقوله تعالى وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن وانما لا يكون
الجواب بالقسم **وقد** **يغني عن الجواب بتحكم بزيادة اللام** كقول عمر بن ربيعة
المرء يشب ان البين قد افلا التي ان كان الرجيل غدا فاللام من قوله لين زايله وما قيل لين
دليل على جواب الشرط المحذوف ويلزم من قوله يغني عن الجواب كون الجواب متروكا والشرط
حكم بزيادة اللام لانه اسهل من حذف جملتين معا ولا يعلل ذلك بانه يلزم منه حذف الدليل والمدلول
عليها جميعا موجود **فصـــل** في الكلام على تقدم معمول الجواب القسم عليه
والاستغنا عن القسم تارة وعن الجواب اخرى وما يتعلق بذلك **لا يتقدم على جواب قسم معموله**
اي معمول الجواب **الا ان كان المعمول ظرفا** كقوله رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق
او جارا او مجرورا نحو عما قليل ليصبحن نادمين فاما اذا كانا المعمول ليس بظرف ولا جار ومجرور
فلا يجوز تقديمه فلا يجوز ان يقال والله زيدا لاضربن لان لتقدم المعمول في الاول توسعه
في الظرف والجار والمجرور وخلاف غيرهما او اعلم ان القسم اذا تلقى بان او باللام الابتدائية
وما النافية لم يجز تقديم معمول ما بعد هذه الحروف عليها على الصحيح ولم يرد السماع بما يخالف
ذلك اصلا لا بعد ما جاز غير القسم في الضرورة كقوله وكن عن فضالك ما استغنينا
ولا يلزم من جوازه في ذلك جوازه في القسم ولا في السعة والظاهر ان نحو لقد فعل الذي به القسم
يلتحق بما تقدم في منع تقديم المعمول فلا يقال والله في الدار لقد قام زيد فلم يبق معنا الا اللام ولا
اثبت وكان ينبغي للمصنف ان ينبه لحكمهما ولا يخفى ان هذا الاستثنا الواقع في كلام المصنف مفرغ
وان الجملة الواقعة بعد الا حالية مع انها مصدرة باداة استقبال نتامل هذا اذا كانت الرواية
بكسر الهمزة من يجوز ان يكون بفتح الهمزة والتقريع حينيذ في الظرف اي الا وقت كونه ظرفا
وهو واضح **ويستغنى بالدليل كثيرا بالجواب عن القسم** فيترك ولا يتلفظ به كقولك لافعلن كذا
والتقدير والله لافعلن فحذف القسم استغنا بالجواب عنه بوجود الدليل الدال عليه قال المصنف
في الشرح وذلك لوقوع ما بعد لقد او بعد لين او مصاحبا بلام مفتوحة ونون تاكيد ولم
يتعرض للجملة الاسمية المفتتحة باللام نحو لزيد منطلق من غير قسم ملفوظ به والمنقول
عن البصريين ان اللام الواقعة في اولها لام الابتدا لا لام القسم فليست جوابا وليس ثم قسم
مقدر وقال الكوفيون اللام لام قسم وتقدير الجملة القسمية وليس المراد بالجواب ما يصلح لكونه
جوابا في الجملة وانما المراد به ما تعين لكونه جوابا نحو لقد صدق الله رسوله لقد كان لكم في رسول
الله لتبلون في الحطمة ونحو ولسوف اقعد واما نحو ان زيدا قام ولزيد قائم وما زيد قائم ولا رجل
في الدار ولا يقوم زيد وان يقوم زيد فلا خلاف للكوفيين في لام الابتدا كما مر ولبعضهم قال
المستعدة **ويستغنى عن الجواب بمعموله** نحو يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن فحذف جواب
القسم استغنا بمعموله قال ابو حيان لا يتعين الحكم بالحذف يعني ان اعراب هذا ظرف الفعل الجواب غير
متعين فقد قال ابو البقا يوم ترجف معمول لتتبعها ذكر وظرف لما دل عليه راجفة او خاشعة
اي ترجف او تخشع في ذلك اليوم قال ابن هشام وحينئذ هذا ان يكون ظرفا لواجفة على حد
قوله الزم فيلغا قلت الاظهر في واجفة انها صفة لقلوب فيلزم تقدم معمول الصلة
على الموصوف **ويستغنى ايضا عن الجواب بقسم مسبوق ببعض حروف الاجابة** كنعم وبلى قال الواحدي
وربما الحق كذا قال الجوهري انه الحق بعد ويستنبؤونك احق هو قال الشارح وفي النهاية لكن
ذكر التهذيب والله ليس ليؤمن جوابا القسم لانه لا يتقدم بل جواب القسم محذوف وقال
ليس هذا انما نحن نبه اذ ليس في مثال الهاني حرف جواب فان قلت انما اورده مشيرا الى الاعتراض
على

على المصنف حيث شرط في القسم يكون مسبوقا ببعض حروف الاجابة فان هذا مما حذف فيه الجواب والقسم فيه
مجرد عن حرف جواب قلت موضوع مسألة المصنف ان يكون الاستغنا بالقسم المسبوق بحرف جواب
ومثال النهاية ليس كذلك فان الجواب مستغنى عنه بالجملة السابقة الدالة عليه نعم يرد على المصنف
ان الجواب في الصورة التي اقترن بها القسم بحرف الجواب ليس مستغنى عنه بنفس الموصوف وانما استغني
عنه بالكلام الذي بحرف الجواب داخل عليه تقديرا كما ليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا فانه دال عليه
والاول كونه جير منها اي من حروف الاجابة وهذا من الاستطراد فانه لما ذكر حروف الجواب لاجل عرض لم
ما انتهى ذكرها استطرد الى ذكر بعضها ولم يذكر الاجير لكثرة مصاحبتها للقسم وكان يحسن ذكر اي
هنا لانها ملازمة للقسم **لا اسما بمعنى حقا** وينسب هذا الى سيبويه رحمه الله واستدل بعضهم على
اسميتها بتنوينها في قول الشاعر وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه
وخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتاكيد جير بان التي بمعنى نعم بطرحة فتح همزة ان وخففت
الثاني ان يكون شبه اخر المصنف باخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم كالم التثليث ...
ويكون قد وصل بنية الوقف قال ابن هشام قلت فيه مباينة تقتضي انه ان شا الله تعالى في اخر
باب نوني التوكيد وقيل حين ظرف بمعنى ابدا او فعل اسم فعل فهذه اربعة اقوال ذكرها ابن ابي الربيع
في الملخص قال المصنف في شرح الكافية والصحيح انها حرف بمعنى نعم لان كل موضع وقعت فيه جير
يصلح ان يوقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه يصلح ان توقع فيه حقا فالحاق بنا نعم اولى لا
وهذا الدليل على ما فيه انما ينهض على بعض الاقوال كما نراه **وقد تفتح راوها** لطلب التخفيف كاين وكيف
وربما اغنت هي اي جير ولا جرم عن لفظ القسم مراد فالاول كقوله قالوا قهرت لعدا فقلت جير لتعلمن عما قليل انا المغرور
لانها للتصديق والتحقيق والقسم للتوكيد فحسن اغناؤها عنه كما في ولقد علمت لتاتين منيتي
والثاني نحو لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت الي حكاهما قال الشارح وقد صرح بعض المفسرين
الاعراب بالقسم بعد لا جرم فقال لا جرم والله لا فارقتك ونقع في كلام بعض المعربين مرادا بها التعليل
فيما يسبق الى الذهن كقول البيضاوي لا جرم ربيناه على مقدمة وسبعة كتب ويحتاج في استعمالها
كذلك الى ثبت من جهة اللغة وقد وقع لا جرم في القرآن في خمسة مواضع متلوة بان وصلتها ولم يجي
بعدها فعل والذي ذكرها المفسرون والنحويون في معناها اقوال احدها ان لا نافية وجرم فعل
معناه حق وان وصلتها في محل رفع على الفاعلية وهذا مذهب الخليل وسيبويه والثاني ان لا زايدة وجرم
فعل متعد بمعنى كسب فان وصلتها بعدها في محل نصب على المفعولية وفاعل جرم ضمير يعود الى الفعل
المفهوم من السياق الثالث ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناها حقا وكثير اما يقتصر المفسرون
على ذلك الرابع ان لا جرم معناها لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في محل نصب او خفض على القاعدة
في حرف الجر الواقع قبل ان وان اذا حذف هل المحل بعد الحذف محكوم له بالنصب او بالجر قال
الفرا لا جرم كلمة وكانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول
لا جرم لاتينك قال الواحدي ومنع موضع القسم في قولهم لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لافعلن
فان قلت بماذا اراد المصنف بقوله مراد قلت كانه يشير الى ان لفظ القسم مقدر بعد جير لانها
لحقت معناه واجريت مجراه حتى يكون الجواب لها لان الحروف لا يحسن فيه مثل ويبقى المعطوف بعدها
في لا جرم وكلام الواحدي يقتضي انها متضمنة لمعنى القسم وانه لا يحتاج الى تقدير قسم بعدها فتامله
وقد يعاب بجير دون ارادة قسم كما مر من قول الشاعر وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه
فهذا بمنزلة ان تقول نعم ولو كان ثم قسم مقدر لاحتاج الى جواب وان قيل من يقدره لا نا اسي قلنا هذا التقدير
لحرف معنى من غير محوج اليه ذلك وانما يقدر انا اسي اي حزين لحنانه خالق من الحزن يقال لغة كما قال تعالى
خالق الانسان من عجل وقد مضى قوله وربما اغنت هي ولا جرم عن لفظ القسم وهذان الحكمان قليلان لا يخفى

الكثير ان يذكر معهما ويحتاج هذا الى سماع فاش يعضده ويتلخص ان الحروف ثلاثة اقسام ما لا يستعمل الا مع
صريح القسم وهو اي وما يجب استعماله مع القسم صريحا او مقدرا وهو جير وقد لا تكون معه قسم اصلا
وما هو خلاف هذين القسمين وهو الباقي فتستعمل مع القسم وبدونه والغالب استعمالها بدونه والله تعالى
اعلم باب الاضافة وهي في اللغة الامالة يقال اضفت الى الحائط اي
اسندته اليه ونطلق في العرف على هذا الباب وعلى النسب وقد عبر سيبويه في الكتاب عن باب النسب
بباب الاضافة المضاف هو الاسم جنس يشمل المقصود بالتعريف وغيره المجعول كجزء لما يليه مخرج لما لا يكون
كذلك نحو زيد قائم لكنه يشمل الموصول والمركب تركيب مزج والموصوف لصفة لازمة كذا قال الشارح
وعبر المصنف بقوله لما يليه ولم يقل لاسم يليه لان الثاني من جزئي الاضافة قد يكون جملة نحو
لتحين قت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل ان يأتي يوم وقوله حافظا له
مخرج لتلك الثلاثة الموصول والمزجي والموصوف لصفة لازمة وما افهمه كلامه من ان خفض المضاف
اليه بالمضاف هو قول سيبويه وقال الزجاج معنى اللام وقيل المضاف الجار باللام او من المقدرتان
والصحيح الاول بدليل اتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعواملها واتحد المصنف المضاف دون
المضاف اليه لان كلامه في عوامل الجر لا في المجرورات بمعنى في ان حسن تقديرها وحدها قال المصنف
في الشرح وقد اغفل اكثر النحويين التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح
كقوله تعالى وهو الد الخصام وتربص اربعة اشهر ويا صاحبي السجن بل مكر الليل والنهار
وفي الحديث فلا تجدون اعلم من عالم المدينة وقول العرب شهيد الدار وقتيل كربلا
نحو شوا ثم احرو وقال بعد ذلك فلا يخفى ان معنى في في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا يغني
عن اعتباره ومعنى غيره ممتنع او متكلف وقد جعل ابن الحاجب بعض اقسام الاضافة ما هو
على معنى في وضبط ذلك بان يكون المضاف اليه ظرفا والذي عليه الجمهور ان الاضافة بمعنى اللام
او بمعنى من ولا ثالث لهما قال الرضي ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
في مثله فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا كما قال بان في الظاهر ولا تقول اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقولك لاحد
حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء في السهيل وهي التي يقال لها الاضافة لادنى ملابسة
فتقول لكلمة لم تكن رفعته المضاف اليه المضاف من الاضافة المحضة فهي بمعنى اللام وكل اضافة كان
المضاف اليه فيها جنسا للمضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما هذا كلامه وذهب ابو حيان الى ان
الاضافة ليست على معنى حرف اصلا ولا لازم تساوي العبارتين في المعنى وليس كذلك وصفه
اليه ابن درستويه وجوابه انه ليس في فهم معنى غلام زيد غلام لزيد تغيير اصلا بل من كل وجه
اذا كان معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا وانما فهم والا تغيير معنى الاضافة خاصة من
جهة الملك او الاختصاص لا من جهة اخرى وبانه لهم في نحو غلام رجل تغيير المعنى مع اتحاد
المفسر والمفسر اذ كانا نكرتين ولم يثبت في الاول ولا يضر ذلك اذ لم يتعلق غرضهم
بتفسير المعنى التعريفي ولا بتفسير مع تفسير جهة الاضافة وانما تعلق غرضهم بتفسير
جهة الاضافة فقط وبمعنى من ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الاول بالثاني نحو خاتم
فضة وثوب خز فانه يصح ان يقدر فيقول الخاتم من فضة والثوب من خز ويصح الاخبار بالثاني
عن الاول فيقول هذا الخاتم فضة وهذا الثوب خز وانما زاد قوله مع صحة الاخبار عن الاول
بالثاني احترازا من نحو يد زيد فان تقدير من فيه يحسن مع ان الاضافة فيه بمعنى اللام فلما اتى
بهذا القيد خرج مثل ذلك اذ لا يصح الاخبار بزيد عن يده ولم يعتبر قوم منهم ابن كيسان هذا القيد

حملوا

فحملوا الاضافة بمعنى من ان حسن تقديرها وان لم يصح فيه الاخبار المذكور والصحيح خلافه عليه اكثر
المتاخرين بدليل انه لو قالوا اللام وحجة ابن كيسان قولهم ثنا منقد نوع العين من صبابة
وعوهم من يقوله وان حديثا منك لو تبذلينه وقال ابن الصائغ هي على معنى اللام فقط والجمهور على انها
من او اللام قال المصنف في الشرح ومن هذا النوع اي الذي على معنى من اضافة الاعداد الى المعدود
والمقادير الى المقدورات وحكى غيره ان ابن السراج يقول في اضافة العدد الى المعدود انها
بمعنى من والفارسي يقول هي بمعنى اللام وانما اتفقا في اضافة عدد الى عدد انها بمعنى من وبمعنى
اللام غيرهما حيث يمكن النطق بها نحو غلام رجل او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها وذلك لكون
المضاف لا يفارق الاضافة نحو ذو مال وعنده يد واستخان هنا بان ثاني مكان المضاف بما يراد فيه
او يقاربه فانه يتحد في معنى اللام او لفظها ظاهرا فيما سوى ذينك القسمين المتقدمين ومما
ما الاضافة بمعنى في وما الاضافة بمعنى من واعلم ان تقسيم خفض المضاف للمضاف اليه كونه على
معنى او من او اللام لا يتاتى في مثل قولنا زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه
بتقدير حرف جر بل هو هو ويزال ما في المضاف من تنوين ملفوظ به او مقدر فالاول نحو غلام زيد
فان غلاما كان قبل الاضافة منونا ملفوظ به والثاني نحو اساور من فضة ذهب فان اساور
قبل الاضافة منون بتنوين مقدر بمنعه من الصرف ثم لما اضيف حذف ما كان مقدرا او نون تشبهه
اي تشبه التنوين نحو ناسر سلوا الناقة والمقيمي الصلاة ونحو اثنيك وعشريك نحو سنين
اذا اجري مجرى حين وقد يزال منه تاء التانيث ان امن اللبس في المصريات يقال هذه عدن
وهو ابو عذرها اذا اضاف البها حذف التاء وقطيرة تقولهم سعوت به شعره فاذا اضاف فقل
قال والبيت شعري ومنه واقام الصلاة وقول الشاعر واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا
اي عدة الامر واشترط امن اللبس احترازا من نحو ثمرة وتمرة ولعفره فان حذف التاء منهن
يوقع في الالباس فلا يجوز وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قراءة بعضهم فنظرة الى
ميسره بضم السين وكثير النحاة لم يروا الاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير هاء مفقود وان
مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة ويتخصص الاول وهو المضاف بالثاني وهو المضاف اليه
ان كان نكرة نحو غلام رجل والمراد التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام اخص من غلام
ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ويتعرف به ان كان معرفة لان الاضافة المعنوية وهي التي
بها الكلام وضعت لتنبه ان لوحد ما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية بالباقي معه
مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى غلام له بين غلمانه له مزيد
خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك
وبين المخاطب وبالجملة حيث يرجع اطلاق الغلام اليه دون الغلمان وكذا نحو ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية هذا اصل وضعه ثم قد يقال جاءني غلام زيد بعينه اشارة الى واحد
معين كان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كان قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فلا نظر عن اطلاقه في اضافة مثل غلام زيد انه بمعنى
اللام لان معناه معنى غلام لزيد سواء بمعنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له جماعة غلمان او ذلك الغلام المعلوم لزيد اذا لم يكن له
الا واحد هذا كله كلام الرضي وفيه الاشارة الى شيء مما ذكرنا في موضع الرد لكلام ابي حيان
في دعواه ان الاضافة على معنى حرف ثم اشار المصنف الى ان تعريف المضاف بالمضاف اليه اذا كان
معرفة ليس امرا مطلقا بل لا بد ان يستثنى من ذلك اربع صور اشار الى الصورة الاولى منها بقوله
ما لم يوجب تاوله بنكرة دخول رب عليه او نحو رب او لا يكون معه معرفة فتاوله منصوب على انه مفعول يوجب ودخول

مرفوع على انه فاعل هذا العمل ومامن قوله مالم يوجب مصدرية ظرفية يعني ان تعرف المضاف بالمضاف اليه
المعرفة ثابت مدة عدم ايجاب وقوعه موقع مالا يدخل عليه التنكير تاويله بنكرة ووقع ذلك في منصوبات ومجرورات
كقوله انا الموت الذي لا بد اني ملاق لا ابالك تخوفيني وفعل ذلك جهده وطاقته وطاقته
ووحده وكم ناقة وفصيلها ورب رجل واخيه فالمضاف الى المعرفة في الصور كلها وقع موقع ما لا يكون
معه معرفة اما في لا ابالك فظاهر لان اسم لا النافية لا يكون الا نكرة واما في فعل ذلك جهده وطاقته
ووحده فلكونه وقع في موقع الحال وكم الخبرية لا تضاف الى معرفة وكذا رب معرفة فلما وقع المضاف الى المعرفة
في هذه المواقع اوجب له ذلك ان يؤول بنكرة قال ابن هشام وجوز ربه رجل واخيه شبيه بقول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها ووجه الجمع انه اضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك
بذكر شي من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على
ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير واعلم ان المصنف قال في مسئلة لا ابا لي بخلاف
لما ذكره ههنا في موضعين وذلك لانه قال ان ادعى ان الاضافة محضة لزم تعريف اسم لا او غير محضة لزم
مخالفة النظائر لان الاضافة غير المحضة انما تثبت في المضاف صفة عاملة في محل المضاف اليه نصبا
او رفعا او معطوف على ما لا يكون الا نكرة فاملوه والصواب ما هنا وان قولنا رب شاة وسخلتها
الاضافة فيه محضة ولكن منع من افادتها التعريف مانع اخر غير انتفاء المحضية **اوعدم** بالسرع
عطفا على فرعه وهو فاعل يوجب والمعنى او ما لم يوجب تاويله بنكرة عدم **قبول تعريفه لشدة**
ابهامه كغير وحسب ومثل قال بذلك ابن السراج والسيرافي واختاره الشلوبين وهذه هي الصورة
الثانية من الصور المستثناة وبيان الابهام فيها ان اخبرن زيد يشمل كل ما عداه وكذا في مثل زيد
وبه ذيان لكثرة المغايرين والمماثلين لا يوجب تنكير غير ومثل كان كثرة غلمان زيد لا يوجب تنكير
غلام زيد نكرة ولم يتعرف ... رجوع التحقيق ... الابهام في حسب فتامله وسبب سيبويه
والمعود الى ان سبب تنكير هذه الالفاظ وامثالها ان اضافتها للتخفيف لمشابهتها اسم الفاعل الذي بمعنى
الحال الا ترى ان غيرك بمنزلة مغايرك ومثلك بمنزلة مماثلك وحسبك بمنزلة محسبك اي كافيك يقال
احسبني هذا الشيء اي كفاني قال المصنف في الشرح فلا تتزول باضافة هذه وامثالها الى المعارف
من الابهام الا ما لا يعتد بزواله وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب
واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين ضدين
وليس ذلك بلازم هو قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع عدم وقوعه بين متضادين
قلت ولا مانع ان يمنع كون غير الذي كنا نعمل نعتا لجواز كونه بدلا **او لم تكن اضافته غير محضة** وهي
وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المستثناة وهي ان لا تكون الاضافة غير محضة نحو ضارب زيد
الان او غدا فان هذه الاضافة وان كانت مع معرفة لا تفيد تعريفا لانها غير محضة وغير المحضة انما تفيد
التخفيف فقط قلت والظاهر ان الصواب لو اسقط المصنف كلمة غير وذلك لان تكن مجزوم بالعطف
على الفعل المجزوم بلم في قوله فيما تقدم مالم يوجب تاويله بنكرة فاذا انضم مع ذلك لفظ غير لزم الحكم
بعدم التعريف عند كون الاضافة مع تعريف المضاف اليه محضة وهو باطل وذلك لان معنى قوله
اذا لم تكن الاضافة غير محضة نفي كون الاضافة غير محضة فيثبت كونها محضة بالضرورة فكانه
على هذا التقدير قال ويتعرف ان كان معرفة مالم تكن الاضافة محضة **ولا شبيهة بالمحضة** وهذه هي
الصورة الرابعة من الصور المستثناة اي ان المضاف الى المعرفة لا يتعرف عند كون الاضافة ليست
شبيهة بالمحضة **لكونه** لم يتمحض اي لكون المضاف **صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى** لان الصناعة فانه لا يجوز
ان تضاف الى المرفوع حتى تحول ... ناعليه ... المضاف ضمير الموصوف بدليل التانيث في مررت

بامراه

بامراة حسنة الوجه وقد كان النكير فيه واجبا **او منصوب** فالاول نحو مررت برجل حسن الخلق محمود
الفعال والثاني نحو مررت برجل مكرم زيد فاضافته فيهما في نية الانفصال والمضاف في المثالين الاولين
مرفوع في المعنى وفي الثالث منصوب ولم يقل او منصوب في المعنى اشارة الى ان الاول ليس مرفوعا
على الاطلاق بل مقيد كما قدمناه بخلاف الثاني فانه منصوب لفظا ومعنى فلا يتقيد باحدهما وخرج
بالصفة المصدر ربما المرفوع والمنصوب نحو يعجبني قيام زيد واكرام الناس فان قلت اجاز الزمخشري
في زيد العالمين كونها رب مثل يهم وفخم وكونه مثل عدل فعلى الاول هو صفة مشبهة فاضافته غير
محضة فكيف وصفت به المعرفة قلت ليست الصفة مضافة الى معمولها نحو حسن الوجه وانما هي
اضافة الشيء الى ما تعلق به ومثل قولك في اسم المفعول فلان مضروب العبد تريد ان العبد ضارب
له فانه ليس معمولا له لكونه لا يطلب فاعلا وانما يطلب مفعولا لم يسم فاعله وهو الضمير المستكن في
مضروب العائد الى فلان وانما اضيف اليه لاجل الملابسة **وليس في هذا المصدر المضاف الى مرفوعه**
الى فلان او منصوبه خلافا لابن برهان فانه ذهب الى ان اضافة المصدر الى المرفوع او المنصوب
غير محضة قال لان المجرور به مرفوع المحل او منصوبه نحو كحسن الخلق وضارب العبد ووافقه
على ذلك ابن الطراوة وسياتي رد هذا المذهب **ولا افعل التفضيل ولا الاسم المضاف الى الصفة**
خلافا للفارسي في المسئلتين وذلك لانه ذهب الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة وقال
بذلك قبله شيخه ابو بكر بن السراج وهو مذهب الكوفيين وطائفة من المتاخرين كالجزولي وابي عصفور
وابن ابي الربيع واستدل الفارسي بان افعل لا يضاف الى ما هو بعضه فلو لم يقدر فيه الانفصال لزم
اضافة الشيء الى نفسه كما ياتي الكلام عليه واما الاسم المضاف الى الصفة نحو مسجد الجامع وصلاة الاولى وجانب
الغربي ودار الاخرة فذهب الفارسي ايضا الى ان الاضافة فيه غير محضة وذهب جماعة الى انها محضة
وسياتي مختار المصنف **بل اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة** وذلك لان عدم محضية الاضافة انما
يكون بمجموع امرين كون المضاف صفة وكون المضاف اليه مرفوعا في المعنى او منصوبا واسم التفضيل
فاقد الشرط الثاني والمصدر فاقد الاول واستدل على ان الاضافة المصدر محضة من اوجه احدها ان اضافة
الصفة الى مرفوعها او منصوبها مسوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز ان ينوى انفصالها باعتبار
اخر بخلاف المصدر الثاني ان الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل والموصول المشار اليه محكوم
بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك قلت يشير الى ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته
لا شك في ان قولنا اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف فانه بمنزلة صنعك وهذا لا ينكر انه امر معقول للنحاة
لكن لا يظهر اليه الدليل عليه فان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز ان يضاف وان لا يضاف ويذكر المعمول
بعده المصدر مرفوعا كما في قولك اعجبني ضرب زيد عمرا واعجبني ضرب زيد برفعه ومنصوبا كما في اعجبني
ضرب اللص بنصب اللص ونحوه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر المسبوك من الموصول الحرفي والفعل
معه مستكرها على الفعل الذي كان صلة مرفوعا بعد المسبك بالمصدر المسبوك المنكر فتامله الثالث
ورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت فيك عذولا
وبهذا يبطل مذهب ابن برهان قال المصنف والدليل على ان اضافة افعل التفضيل محضة من اوجه احدها
ان الحامل على اعتقاد عدم المحضية في اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها وقوعها موقع الفعل ووقوع
الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل او منصوبه وهذا مفقود في افعل التفضيل قلت وقد بينا في ذلك
الباب علما يكفي المناقشة به في هذه الدعوى فتنبه الثاني ان ما اضيف من افعل التفضيل الى معرفة
لا ينعت الا بمعرفة ولا ينعت به الا معرفة الثالث ان رب لا تدخل عليه ولا يجمع بينه وبين الاضافة قال ولا ينصب
على الحال غالبا ولو كان نكرة لجاز فيه ذلك والاشارة بقولنا غالبا الى قول المراة للنبي صلى الله عليه وسلم
فانا اكثر اهل النار وهو معرفة معمول بنكرة كغيره من المعارف الواقعة احوالا ونحو ... على الاضافة

وهذا التفضيل شبيهة بمحضة لا محضة واضافة الاسم الى الصفة
اسم التفضيل محضة وهو قول الاكثرين من الاتصال من وجه والانفصال من اخر واما اتصاله
هو قول ثالث في المسئلة اختاره المصنف لما في ذلك من الاتصال من وجه والانفصال من اخر اما انفصاله
فمن حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو ضارب زيد واما انفصاله فمن حيث انه ضمير
فاصل بين المضاف والمضاف اليه ان الاصل نزلت الاضافة بان يجعلا ثانيا ومتبوعا كما هو حق كل صفة
وموصوف فكانت اضافته مترددة بين المحضة وغيرها ثم اخذ يذكر الاشيا التي اضافتها غير محضة لكنها
تشبهها نحو شهر رمضان ويوم الاحد وذي صباح وقوله الى ذوي ال النبي نطلقه نواديع من
وكذا اضافة المسمى الى الاسم انا محول باسلمي تحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا
والصفة الى الموصوف كقوله ومن هذا القبيل قولهم سحق عمامة وجرد
الاصل الناس الكرام فقدم الصفة وجعلها نوعا مضافا الى الجنس
قطيفة وسمل سربال والاصل عمامة سحق وقطيفة جرد وسربال سمل ثم فعل بها ما فعل بكرام الناس من
التقديم واعلم ان اضافة الموصول الى الصلة والصفة الى موصوفها لا بنتاس ولبس في كلام المصنف
استعار بذلك والموصوف الى القائم مقام وصفه كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين المضافتين الى ضميري المتكلم والمخاطب وجعل
الموصوف خلفا عن الصفة في الاضافة وكقوله فان قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم
اراد فان قريشا اصحاب الحق ثم فعل به كالاول ومنه قولهم زيد البغلات قلت والحق ان ذلك كله
من اضافة الشي الى ملابسه من غير ان يؤول بما ذكروه لكن العلم في ذلك او لا نراه ضعيف وكذا اضافة
المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسرها قالوا واكثر ما يكون ذلك في اسما الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ فاليوم
مؤكد واذ مؤكدة له وقد اضيف الاول الى الثاني قلت الذي يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص
كشجر اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة محذوفة تقديرا فاذا قلت جا زيد واكرمته حينئذ فالمعنى
حين اذ جا فالثاني مختص بالاضافة الى المجي والاول عار من ذلك فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون
مشاركا له ومبينا كما يبين الاعم بالاخص في الاضافة شبيهة بما ليس منها في شجر اراك اي واكرمته حينا هو حين مجيئه
وقد تقدم ذلك في باب المفعول فيه قالوا وقد تقع هذه الاضافة اعني اضافة المؤكد الى المؤكد في غير اسما
الزمان كقوله يخاطب ضيفين طرقاه فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه
قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشي الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك حق
اليقين ولدار الاخرة كذا في الصحاح ومذهب اكثر البصريين ان مثل هذا في غاية الندور ولا يقاس
عليه ولا يتعد بامر دالسماع فيه وقد وقع للمصنف في الالفية ما يخالف ما ذكره هنا فانه قال فيها ولا يضاف
اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد وكذا اضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد
الى الحول ثم اسم السلام عليكما اي ثم السلام اسم دل ومنه كن مثله في الظلات اي كن نامور الظلمات
مثل لجنة التي وعد المتقون فيها انهار من ما غير اسن اي الجنة التي وعد المتقون ومنه قول العرب هذا
حي زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاسالا اساب قال ابن شاعر يهجو رماحا فقال لهن حي رماح وبعضهم
يقول هذا من اضافة الصفة الى الموصوف اي فلان الحي ويمكن حمل الاضافة في مثل البيان كاسد
واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتبر ولا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد كقوله
لنار تعليها تشل ونقلت ونول بعض الطائيين اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح قال المصنف في الشرح ومن هذا القبيل مررت برجل حسن وجهه
واضرب اليهما سالان ايا الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الموصولات فلو كان مضافا الى معرفة
به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد وقد سبق الكلام على ذلك في باب الموصول فصل
في الكلام على تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وما يكتسبه الاسم بالاضافة من تانيث وتذكير لا يتقدم
على مضاف معمول مضاف اليه فلا يقال جا عمر اخوضارب لان المضاف اليه معرب للمضاف ومتمم له كتمرير

الصلة

الصلة للموصول ومتميما اياه وكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول لا يتقدم معمول المضاف اليه على
المضاف الا على غير مراد به نفي كقوله فتى هو حقا غير ملغ قوله ولا تغذ يوما سواه خليلا وقول
الاخر ان امرا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور قال الشارح واحترز بقوله
مراد به نفي من ان لا يراد بغير النفي فلا يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه عليه كقولك اكرم القوم
غير شاتم عمرا قلت ولم يظهر لي كون غير في هذا المثال ليس مرادا بها النفي فان المعنى اكرم
القوم لا تشتم عمرا اي اكرمهم في حالة كونك لا تشتم عمرا فهذا الذي قاله والذي افهمه ان غير حيث
انتفى قيام مثلها بها ثبت جواز تقديم المعمول فان قلت لا يخفى ان المصنف قائل بصحة التقديم
الواقع في مثل قولك انا زيدا غير ضارب مع انك لو اقمت النافي هنا مقام غير لم يثبت ان لو قلت
انا زيدا لا ضارب لم يكن تركيبا صحيحا لعدم تكريرلا قلت بل يصح عند اقامة المضارع مقام
اسم الفاعل المخفوض بغير فلما كان قولك انا زيدا غير ضارب في معنى قولك انا زيدا لا اضرب
صح والظاهر ان هذا مقصود المصنف بقرينة الاستشهاد بدليل البيتين وانما تجب اقامة النافي
فيها مقام غير بهذه الطريقة اي فتى هو حقا لا يلفى وان امرا خصني لاذكر بعندي يكون
معنى قوله مراد به نفي انه يقصد نفي يصح التركيب مع وجوده وليس الامر على هذه الطريقة وحينئذ
فيشكل عدم المثال الذي اورده الشارح لما لا يكون فيه مرادا بها نفي اذا النفي مراد والتركيب
صحيح على الوجه الذي فان قلت ثم ما ذا احترز المصنف بقوله مراد به نفي قلت
عن مثل قولك جاءت غير ضارب زيد الان حلول النافي هنا داخلا على الفعل المضارع غير مستقيم
اذ لا يصح الجملة فاعلا هكذا افهم ولست على وثوق من حمل كلام المصنف لان كلامه على ذلك في شرحه
غير حاضر عندي الان ولعل الحرر الاحق يمد ذلك ان شا الله تعالى خلافا للكسائي في جواز
انا اخاك ضارب فلم يخص جواز المسئلة بغير على الوجه المذكور واجاز جميعهم تقدم معمول ما اضيف
اليه حتى متمسكا بقول الشاعر فان لا اكن كل الشجاع فانني بضرب الطلا والهام حق عليهم
وهو عندهم نادر وما ذكره المصنف من جواز ذلك مع غير تبع فيه الزمخشري ولم يذكر له دليلا قال
الشارح والذي صححه المغاربة المنع قلت وفي التنزيل وهو في الخصام غير مبين وهو ظاهر لمن اجاز
المسئلة لكن يشترطان يكون المعمول جارا ومجرورا او شبهه وقد يقال الظرف في الاية تبيين ليس
يتعلق بالمضاف اليه فلا يتم الاستدلال ومن العجب ان ابا الفتح ابن جني لما انشد في التنبيه
على المشكل الحماسة قول الاصمعي فان لا اكن كل الشجاع البيت قال اجاز والنت زيدا غير ضارب
وانت زيدا مثل ضارب حملا على النفي لا يضرب ولا تشبه وقال ابو بكر الموضعان على الحمار كعل بعض
الظاهر فقال اجاز وابا الفتح ولم ينقل المنع لا عن ابي بكر قلت وكلامه يدل على صحة ما قدمته
لك من ان الفتحان المراد يكون غير مقصودا به النفي ان يصح حلول حرف النفي والمضارع محل غير مع مخفوضها
ويجوز القاف جواز الا وجوبا بل لا فصح التذكير وهو الاصل لكن يجوز التانيث لتانيث المضاف اليه
وشرط الذكور كونه ظاهرا فيقال وقد تمرفت صدر القناة من الدم لم يقل شرقت صدرها ان صح الاستغنا
فلا يجوز تقطعت راس هند قال الاخفش لانه اذا قيل قطعت هند اردت ولم يذكر المصنف في الالفية
الامرالقيدر من جهة اعتباره وهو صلاحية المضاف للاستغنا عنها بالمضاف اليه توجه له الرد في التوضيح
لقول ابن جني في توجيه قراة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت اصابعه لان
المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا ينفع بتقدير للمفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب
عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم
تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز وكان المضاف بعضا اي بعض المضاف اليه نحو فقطعت بعض اصابعه
وكقول الاعشى ونشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

وقول الاخر لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع او كبعضه كقوله
طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وكقول الاخر مشين كما اهتزت رياح تسفهت
وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وقول الاخر
اعاليها مر الرياح النواسم فان قلت ما الذي يستفيد من قوله وكان بعضه وكبعضه لعدم
اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا مستلزم لكون المضاف بعضا
او كبعضه قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة وان صح الاستغناء
مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان
بهذا القيد الزائد على القيد الاول فان قلت لاي معنى عدلت عن التمثيل بيوم الجمعة الى يوم عروبة
قلت لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فيمتنع ان تقول اعجبني فلوحة في اليوم ونوع اللبس
اذ لا يدري السامع هل المراد اليوم او الاسبوع فيمتنع ان تقول اعجبتني يوم الجمعة كما يمتنع
قطعت راس هند وزاد الفارسي ثالثا اخرجوا به التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كلها كقوله
عشية جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا
وو فيت كل نفس قال الشارح والا فصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق ويرد بمثل ذلك القول
بالشرطين المذكورين فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف اليه بشرط صحة الاستغناء عنه بوجدان البيت
سقط فلا يجوز ان يقال عين زيد نظر لانه لو قيل زيد نظر لم يفهم المراد وبشرط ان يكون بعضه مثلا
وجعل المصنف منه ظلت اعناقهم لها خاضعين او كبعضه كقوله ساعة التوديع يوم لانها بعضه
وكقول الشاعر انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
فلو لم يكن بعضا ولا كبعضه لم يجز التذكير فلا يقال ذات زيد زكي وان جاز زيد زكي استغنى بالمضاف
عن المضاف لان ذات زيد نفسه لا بعضه ولا كبعضه وقد افاد المصنف بارخاء التعليق في قوله
وقد يرد مثل ذلك المذكر بان هذا القسم قليل بالنسبة الى القسم المتقدم وهو ضحى ويضاف
الشيء الى ذي ملابسة يحصل بالاضافة خصوصية ما عن كوكب الخرقاء لانها دبت تغزل كلها العرب
في زمن ملابس الكوكب وعن لا عشية او ضحاها اضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار
كونهما طرفي النهار وعن وان كنتم بنهار دة الله اضيفت الشهادة الى الله تعالى لانه حكم بها او كون التحمل
فيه من روحانيا كنا لا ضاريعها فقال نفخ فيه روحا من ارواحنا يعني ان ارواح البشر كلها تضاف
اليه سبحانه وتعالى اضافة الخلق فروح عيسى من جملة تلك الارواح التي يجعلها الله تعالى للبشر فاضيفت
روح عيسى اليه لانه خلقها فصل في الكلام على الاسماء الملازمة للاضافة وانما احتيج الى افراده
بالذكر لما وجه الحصر فيه ان الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم عن الاضافة لا يلزم الاضافة لفظا
ومعنى اسماء منها ما هو في الظروف كعند ولدى وحيث واذ واذا ومنها المصادر قال المصنف كسبحان الله
ولبيه رتبها العرب واخترز بالمعرب اسم فعل فانه لا يضاف قلت ولم يبين ذلك في التسهيل ذكره واعترض
ابو حيان بانه قد يفرد سبحان علما كقوله اقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر
فان قلت المصنف لا يرى ذلك ويقول ان تركه تنوينه لنية الاضافة قلت اما كلامه في الذي
يلازم الاضافة لفظا ومعنى وسبحان ليس كذلك اما على قوله فلعدم ما حصل في البيت فواضح لانه
قد عرى من الاضافة لفظا ومعنى واما على راي المصنف فلانه قد عري منها لفظا فايراده في قسم
لازمها لفظا ومعنى غير صحيح فاتجه الاعتراض بسبحان حيث يفرد والتسع كمعاد ونحوك ونحيد
وابن الله زاد في الشرح ولا استثناء وكانه سقط من نسخ الاصل لانه ذكره في الشرح بين المعاد والتسع
ولم يوجد منها تكون سبيله سبيل الزيادة ووجه تركه قلته وذلك بيد وسوى ولا سيما ومنها
اي من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى حمادي بالحاء المهملة المضمومة ومعناها الغاية تقول
حاداك

حاداك هذا الامر اي هو غايتك ومبلغ جهدك وقصاراك بالقاف كالاول وزنا ومعنى تقول قصاراك
ان تفعل اي غايتك ان تفعل وقد يقال قصارك بفتح القاف وحذف الالف الاخير وقصرك بفتح القاف
وحذف الالفين قال الشاعر فقصرك حبيب الي بكى العيش في الدنيا انقطاع وعلى لغة قصار
بني الصاحب بن عباد حيث قال لبعض عالم غره مغرك فقصار ذلك فاخش فاخش تعاللا فعلك
هذا بعده او فحسن لم يتفق على ذلك ووحده لازم النصب اما على الظرف او على الحال ولم يبين المصنف
وجه النصب قال ابو حيان وفيه خلاف مذهب يونس انه ظرف ومعنى جاء زيد وحده جاء على انفراده
ليس معه احد وكان الاصل جاء وحده لتوحده فالجار ونصب كما يفعل بالمفعول فيه بعد حذف الجار
كذا قال وانا كان الامر على ما ذكره فانا النصب على المفعول فيه لانك لو قلت جاء على وحده كان الجار
والمجرور في المجرور حالا كما لو قلت جاء على انفراده وجاء على فرسه وتتعلق حينئذ بمحذوف فالمجرور
ذلك الجار الكائن النصب مفعولا به فكيف خلا ظرف هناك لا في الحال ولا في الاصل وابى يتصور ان يكون
ظرفا والجار له على رايه حرف على والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى وان المعنى جاء في وقت
توحده وعلى التي قدرها بمعنى في فيها ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لم تدخل على وحد
كان على ظهورها تلنا وجه الرد عن ابن عصفور لقول يونس هذا بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان
فلا يكون ظرفا وقال سيبويه وحد اسم ثابت مناب ايجاد وايجاد ثابت مناب موجد وموحد حال فاذا
قلت مررت به وحده فالمعنى مررت به في حال كوني موحدا له بروري به ومن قرب لتعظيم المعاقبة
قليلا فقال هو مصدر محذوف الزوائد وقيل هو مصدر وحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد
يعد وعدا وعدة وقيل مصدر لا فعل له كالعمومة والافراد والتذكير عطفا على النصب اي ان
ان وحد لازم النصب ولازم الافراد والتذكير فتقول مررت بها وحدها وبهم وحدهم او نحو
وحده والاضافة بالجر ايضا عطفا على ما تقدم اي ولازم الاضافة كما تقدم من الامثلة وقد يجر تعالى
حكى ابو زيد فقعدت كل برمة على وحده اي بحدته وحكى ابن سيده جلسا على وحدهما وقد انشد ليونس
وقد يجر ايضا باضافة نسيج اليه يقال هو نسيج وحده واصله ان الثوب الرفيع النسج على منواله
غيره وعين الرفيع ينسج على منوال سدى لعدة اثواب فالمعنى لا نظير له في الفضل من علم وغيره وباضافة
جحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار فيقال هو جحيش وحده وعيير
وحده موضعها ذما اللازم اي ان موصوفها يستبد برايه فلا مشارك له في فساد الراي وتجوز التثنية
والجمع في الثلاثة فيقال هما نسيجا وحدهما في المذكرين وهم نسجا وحدهم وهي نسيجة وحدها وهما
نسيجتا وحدهما وهن نسائج وحدهن قاله الخليل وكذا جحيش وعيير وقيل ان نسيجا يترك مفردا
مذكرا دائما وقيل لا يقال نسيج وحده الا لواحد واستدرك ابو حيان على المصنف وحده
واتى عليها كلها في الصحاح لم يذكرها قال الجوهري وانما يقال رجيل وحده وربما ثني حملا على ضميرها
حكى ابن سيده على وحدهما كما تقدم وعلى وحدهما بالتثنية ايضا وهذا الذي اراده المصنف قال
ابو حيان وحكى ابن سيده ايضا جلسوا على وحدهم وهذا ليس في المحكم بل ان كان وحده بكسر الدال
جمعا فالمصنف لم ينص على جواز الجمع وان كان نقيضها مثنى فيمنعه هنا المشتمل ابن سيده فيجدان فيجر
ان وحدهما لا يثنى ولا يجمع قال ما نصه واما ابن الاعرابي فجعل وحده اسما ومكنه فقال جلس وحده وعلى وحده
وجلسا على وحدهما وعلى وحدهما وجلسوا على وحدهم وحكى ابو زيد قلنا هذا الا وحدنا وقالا
وحدهما ولعله حكى ابو زيد ولم يحك الجمع مع التثنية وابن سيده لم يحك منها وابن الاعرابي لم يصرح بحكاية ما ذكر
عنه من احد بل قال انه جعله اسما ومكنه اي جعله اسما غير مصدر ويحتمل انه قاس ومنها اي من اللازمة
للاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ولا بد ان الا الى معرفة
والحاق الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان لتخصص رجلين بالوصف

بالظرف وحكى الكسائي جاءني بنفسي عندك متطوعة بعدها ابي نازكة الغزل • مثناه لفظا ومعنى • نحو كلتا الجنتين
قال وبين حلقه ذلك نحو كلا منهما وكلتا بهما وانما اتوا الضمير فيه ليس بمثنى لكنه دال على اثنين وفرق بين المثنى
والدال على اثنين • او معنى دون لفظ • كقوله • ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل • فان
ذلك حقيقته في الواحد والاثنين الى الاثنين على معنى ما ذكر وكلا منهما ذكر على حدة في قوله تعالى لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك • وقد تفرق بالعطف بالواو نقطا فلا يجوز كلا زيد وعمرو مثلا وانما الفرق بالعطف
المذكور اضطرارا كقوله • كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند الملمات •
ومنها • اي من الاسما اللازمة للاضافة لفظا ومعنى • ذو • الدال على الصحبة لا ذو الموصول • وفرعه
نحو واستشهدوا ذوي عدل منكم فاصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتا اكل خمط • ولا يضاف • اي ذوا
وفروعه • الا الى اسم جنس • نحو ذو علم وذات حسن وكذا بقية الفروع وقد تقدم امثلة بعضها وقال
ابو حيان سينقض هذا القول وقد يضاف الى علم وقد اشار الشارح الى الاعتراض بذلك بقوله
قلت الظاهر في الامر القياسي وذلك لم يقع فيه نقض • ظاهر • اي يشترط في اسم الجنس الذي
يضاف اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف ففي البسيط منع اكثر
النحويين اضافة ذي الى مضمر او علم واجاز ابن بري اضافتها الى ما يضاف اليه صاحب لانها بمعناها
واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وبهذا اصح قوله بعد ذلك ظاهر فلا ابقا لسحو على قيل لان
وضع ذي لان يوصل الى الوصف بما لا يجوز ان يكون صفة فاذا كانت تاليها يجوز كونه صفة لم يكن لدخولها
فائدة وهذه الحكمة هي التي منعت ان تكون ضميرا لان الضمير لا بد له ان يوضع على حقيقة معينة بقصد
الوصف بها وان كان المراد به معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه هو وصيغته
كذا قيل وفيه بحث وقد توهم بعض الاغبيا ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوهم
الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل ذا رحمك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم
ذو العرش المجيد ذي الطول ذي الجلال والاكرام • ولذا اولو واولات • نحو نحن اولو قوة واولو باس
شديد واولات الاحمال اولات حمل • وقد يضاف ذو الى علم وجوبا ان قرنا وضعا • نحو ذو يزن
وذو جدن وذو الكلاع وذو رعين وذو سلم لوضع كذا قالوا قلت اذا كان اللفظان المضافين
مقترنين وضعا فالمجموع هو العلم لا الثاني بمفرده حتى يقال ان ذو مضافة اليه • والا • يقترنا وضعا
• فجوازا • اي فقد يضاف جوازا نحو ذو قطري وذو تبوك وذو عمرو • وكلاهما مسموع • وهذا مثل كلاما العلم
المصدر بذو وضعا فقياس اذا الحجر في الاعلام وفي كلام الفرا ما يدل على ان الاخير مقيس فانه قال وقد يكون
زيد قطنة كانك قلت ذو قطنة وانت لو قلت ثور يد جال وفي كلام النحويين ما يقتضي ذلك ايضا
وذلك انهم قالوا في نحو شاب قرناها اذا ثنيت او جمعت قلت ذوا وذو واشاب قرناها وعلى هذا يتوجه
اعتراض ابي حيان السابق • والغالب في ذي المجوزة • من القسمين المذكورين وهو ما لم تكن فيه ذو جزءا
للعلم وضعا • الالغا • اي الترك وعدم الاعتداد به وهذا اصح اضافة الملغى الى المعتبر على راي
المصنف والذي يلوح لي عليه من المحققين ان الاول اريد به الذات والثاني اريد به اللفظ كما قيل
في البيت ذوي آل النبي تطلعت فاذا قلت جاءني ذو عمرو وكان المعنى صاحب هذا اللفظ فالمسند اليه
ذو باعتبار ما يدل عليه من معنى الصحبة والمضاف اليه مراد به اللفظ والمصنف يقول المراد بالمضاف
اليه ما يدل عليه المسمى فالاسناد اليه في التحقيق وذو وان اسند اليه لفظا الا انه ملغى باعتبار المعنى
لهذا فرق ما بين الرأيين وانظر ما معنى قول ابي حيان فان قلت فعلى راي المصنف ما هو غير الغالب في ذي
المجوزة قلت ما اريد به نحو ذو بكة فان هذا ليس في ملغاه لا بل صورة المعنى وجه كون ذو بكة
من باب الجائز لا الواجب مع ان اسقاط ذو منها ممتنع اذ استعمال بكة في الجاهلية لا يتوقف على ذكر ذو بخلاف
يزن وجدن والكلاع والتحقيق ان ذوا ما جر علم او معناه الى علم فالاولى لازمة واستعمال نظائرها

خبر

خبر موقوف على السماع والثانية اما مقصودة المعنى فاستعمالها اذ ذاك واجب نحو ذو بكة او غير
مقصودة المعنى فاستعمالها جائز لا واجب نحو ذو تبوك وكلاهما مسموع فاعرفه • وربما اضيف جمعه • الى
جمع ذو • الى ضمير غائب • كقول الشاعر صبحنا الخزرجية مرهفات • ابان ذوي ارومتها ذووها •
وقال الاعرابي • انما يصطنع المعروف في الناس ذووه • فاذا اصطنعت اليه ساعة تجلك فنوه •
افضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه • انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه •
او الضمير • مخاطب • كقول الاحوص • ولكن رجونا منك مثل ما • رجونا قديما من ذويك الافاضل •
ومنها • معنى لا لفظا اسما كقبل وبعد • وسيأتي في الفصل الذي يلي ما يختص بهما يندرج في دعوى
ملازمة الاضافة معنى في ذلك • وكآل بمعنى اهل • واحترز بكونه بمعنى اهل من آل بمعنى الشخص ومن الآل
الذي تراه في اول النهار واخره كانه يرفع الشخوص وليس هو السراب قال النابغة الجعدي
حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا • كأننا رعن قف يرفع الآلا • اراد ترفعه الآل فقلب كذا في الصحاح
ونص على المصنف بمعنى الاتباع وفي الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه قال
الاعشى • فكذبوها بما قالت فصبحهم • ذو آل حسان يزجي السم والسلعا • فاذا كان بهذا المعنى
اعني بمعنى الاهل او الاتباع كان مما يلازم الاضافة معنى لا لفظا وفي اهل خلاف فقيل اصله
اهل ابدلت هاؤه همزة ثم ابدلت الهمزة الفا بدليل قولهم في تصغيره اهيل على الاصل واويل على
اللفظ واليه ذهب المصنف قلت سمع اهل وآل وسمع اهيل واويل فجعل هذين تصغيرا لذين
بمفرده لا دليل يقوم عليه ولا تدعوا ضرورة اليه بل الظاهر ان اهيلا تصغير اهل واويلا تصغير
آل وقيل اصله اول فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول وليس هو بعيد
الاصل على هذا القول لان الاهل القرابة والآل من يؤول اليك بقرابة او دين وهذا هو المختار ورجح
بانه لو كان منقلبا لقولهم في تصغيره اويل كما حكاه الكسائي وعليه واهيل لا يتعين ان يكون تصغير
آل لامكان ان يكون تصغيرا لاهل ومنها يخالف فيه صاحب المذكور كما تقدم ويتمهد له الاستعمال
قال تعالى ادخلوا آل فرعون اشد العذاب اي اتباعه اذ ليس المراد قرابته فقط ومنها ان استعمال
آل اخص من استعمال اهل فلا يضاف غالبا الا الى علم من يعقل كما سيأتي ومنها ان القول الاول
ثابت حكاية العرب وهو ان بعد لحذف الهاء وهو الهمز صعب وهو التزام ومنها انه دعوى
مجردة عن الدليل والحجة في سماع اهيل كما سبق هكذا في شرح ابن قاسم • ولا يضاف • آل • غالبا الا الى علم من يعقل •
قال الشارح واحترز بقوله غالبا من اضافته الى الضمير كقول عبد المطلب • وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك •
وزعم الزبيدي صاحب مختصر العين ان اضافته الى المضمر من لحن العامة وليس كذلك لثبوته بالسماع
عن العرب كما تقدم قلت والصواب ان لا يقتصر الاحتراز بالغالب على ما ذكره الشارح لصدق كلام
المصنف على ما هو اعم من ذلك لانه اذا كان الغالب هو كونه لا يضاف الا الى علم من يعقل كان غير الغالب
ان يضاف لا الى علم من يعقل فيصدق بالاضافة الى الضمير وبالاضافة الى علم من لا يعقل كقوله
من الجرد من آل الوجيه ولاحق • تغلها اوتارنا حين نصهل • الوجيه ولاحق فرسان وفي كلتا
المسألتين خلاف فقيل في اضافته لعلم غير العاقل ممتنع وسط الغاو يرده بحسبه كما قدمنا ولكنه قليل
وقال الكسائي ممتنع في اسماء البلدان لا تقول آل حمص ولا آل دمشق وخالفه الاخفش وقال سمعناهم
يقولون آل المدينة واما مسألة الضمير فقد تقدم ومن جوزها ابو علي الدينوري في اصلاح
المنطق والسهيلي في الروض وابن السيد والمصنف واعلموا ان لآل هذه احكاما احدها انها
مضافة غالبا وقد تقطع وقد اجتمعا في قوله • نحن آل الله في بلدته • لم نزل آلا على عهد ارم •
والثاني انها لا يضاف الى ما لا يكون غالبا الا على ما وقد يضاف لعلم ما لا يعقل كما مر في آل الوجيه
وآل لاحق والثالث انه لا تكون الا شريفا نحو آل الله وآل النبي فلا يقال آل الحجام ونحوه ولا يقال

تبين لك ان كلام المصنف منتقد من وجوه اما اولا
التشريف الذي يضاف اليه ال اصلكون علما واذا تأملت ... الا الانصاف الا ال معلوم ويكون نوظهم
فلانه لا يلزم منه انه قد تقطع واما ثانيا فلانه يلزم منه ان الغالب ... وليس كذلك واما ثالثا فلان اطلاقه يوهم انه
ال النبي وال السلطان وال الخليفة من غير الغالب وليس كذلك وال الاسكاف وال الحجام وفي منعهم هذا الهذه
لا فرق بين المنزوق والشريف وقد قدمنا انه لا يقال ال الاسكاف ... يضاف الا الى العلم واما رابعا فلان قوله من
العلة ما يقتضي بطلانه ما اقتضاه هو قوله من انه لا يضاف الا الى العلم ولو قال علم من يعلمكان احسن وتحريرا لعبارته في هذا المحل ان يقال
يضاف الى المظهر من ال العلم او قال علم من يعلمكان احسن وتحريرا او علما لمن عالم قليل وما سواه كثير • وكل
ولا يضاف الا الى ذي شرف معرفة ذكره ناظرا او علما لمن عالم قليل وما سواه كثير • وكل
مثال اخره لازم الاضافة معنى لا لفظا ولكنه ليس مثلا لا لذلك الا في جميع موارد استعماله ولما
يكون كذلك الحالة كونه • غير تابع توكيدا او نعتا فانه وقع تاكيدا او نعتا لزمته الاضافة لفظا
ومعنى وسنتكلم عليه في محله من التوابع ان شاء الله تعالى • وهو اي كل عند التجرد منوي الاضافة
فلا يدخل عليه ال • وكذا بعض لانهما معرفتان بنية الاضافة فلا تدخل ال عليهما لامتناع اجتماع
معرفتين على معرف واحد ونو بيده مجيء الحال منهما موخرة مع تجردهما قالوا مررت بكل قائما
وببعض جالسا هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الشارح وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم
من قال بتعريفهما ان نصفا وثلثا وسدسا معارف لانهن في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورد
بان العرب تحذف المضاف وتريده كقوله • نجلو دضح خطه السيل عن • و وجد شاهد بجيئهم بالحال
من كل وبعض كثيرا وذلك على ان العرب حذفت المضاف اليه المنوي فيهما ولم تلحظه فيهما ذكر
وبحاث ... ابن هشام عن الزام الفارسي بان تكلامي النصف والثلث والسدس ونحوها لم معنى صحيح
في نفسه واما كلمة كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اي انها انما وضعت لتعميم شيء فكان معناها في
غيرها هذا كلامه وفيه نظر • وشذ تنكيره وانتصابه حالا • حكى الاخفش مررت بهم كلا فان قلت
فعلى هذه اللغة يصح دخول ال الدال على انها معرفة لفظا ومعنى قلت قد يمتنع ادخال ال على هذه اللغة
لقلة استعمال اللفظ واستكراها الفاطب ... ابا علي ... ابو البعد والجار كنت قبلا فما ثبت نو البعد ابا على الغالب واستكراها اللفظ
لم يولف بالاداة • ويتعين اعتبار المعنى • اي اعتبار معنى ما اضيف اليه كل فيجعل معناها المضاف اليه
لم من ضمير وغيره ان اضيف الى النكرة • فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر
وكل انسان الزمناه طائره في عنقه وقول لبيد رضي الله عنه الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق • وكل رفيقي كل رحل وان هما
تعاطى القنا قوما هما اخوان • ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد
• وكل اناس سوف تدخل بينهم • دويهية تصفر منها الانامل • ومؤنثا في قول الاخر
• وكل مصيبات تصيب فانها • سوى فرقة الاحباب هينة الخطب • ويروى وكل مصيبات الزمان
وجدتها فلا يكون مما نحن فيه ويشكل هذا امور احدها قوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق
فالمضاف اليه مفرد والضمير العائد اليه ليس كذلك وجوابه ان ضامرا في معنى الجمع كالحاملة او بتقدير
كل نوع ضامر لانه تشعر بقول رجالا الثاني قول عنترة • جادت عليه كل عين ثرة • فتركن كل حديقة كالدرهم
وجوابه ان مراده ان الاعين تركن لان كل واحد تركت فالضمير لم يعد لكل عين بل لما افهمه كل عين
من المجموع اي مجموع الاعين انما ترك كل حديقة كالدرهم منسوب الى مجموع الاعين والجود منسوب الى كل فرد
من افراد الاعين وعلى هذا فيقال لجاد على كل رجل فاعنوه اذا كان الغنى انما حصل من المجموع فان
حصل من كل واحد منهم قلت فاعنا به ولكن هذا التفصيل لم يقل به المصنف واما فصل ابن هشام
وقد يجاب بجواب اخر يشمل الاثنين وهو ان يقال الظاهر ان اعتبار المعنى انما هو بالنسبة الى ما يقع
جملة كل لا في جملة اخرى غير جملتها فيجعل باثنين استينافا الاصفة وتركن ليس من جملة كل فخرج ذلك عن

ان يكون

ان يكون مما الكلام فيه المثال الثالث قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها • اخوتي لا تبعدوا ابدا بلى والله قد بعدوا •
كل ما حي وان امروا وارد الحوض الذي وردوا • فالظاهر ان الحي فيه صفة الميت وليس المراد به
القبيلة فالمضاف اليه مفرد والضمير في قوله امروا واردوا ليس كذلك واما ضمير وردوا فهو الى
الاخوة فليس مما يعترض به وجوابه انا لا نسلم ان المراد بالحي فيه ضد الميت لا القبيلة سلمنا انه
ضد الميت لكن لا نسلم ان اسم الفاعل من قولها وارد الحوض حيا خبر هو مفرد ولا عبرة بوجوده في
بعض الكتب مكتوبا بالواو والالف لان كتابته كذلك مبنية على خطاه وهو ممنوع واما جعله الضمير
من قولها وان امروا وهو من جملة اخرى معترضة • وان اضيف كل الى معرفة فوجهان • رعاية لفظ كل
وهو الافراد والتذكير ورعاية معناها بحسب المراد وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات
والارض الا اتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيامة فردا قال ابن هشام والصواب
ان الضمير يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه الاية وقوله تعالى فيما يحكيه
عنه نبيه عليه الصلاة والسلام يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام
كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وكلنا لك عبد
ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وفي الاية حذف مضاف واضمار
لما دل عليه المعنى لا اللفظ اي ان كل افعال الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه وانما قدرنا المضاف
لان السؤال عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم نقدر ضميرا كان راجعا لكل لئلا يخلو امر الا عن
ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو المعطوف عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى غير كما توهم بعضهم ويرده
ان الفاعل وناسبه لا يتقدما على عاملهما واما لقد احصاهم فجملة اجيب بها القسم وليس خبرا عن
كل وضميرها راجع لمن لا للكل ومن معنا ها الجمع هذا كلامه اذا كان المضاف اليه مذكورا فان قطعت
كل عن الاضافة لفظا قال ابو حيان يجوز مراعاة لفظ نحو قل كل يعمل على شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومراعاة
المعنى نحو وكل كانوا ظالمين قال ابن هشام والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح
به ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل تنبيها على حال المحذوف
فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته كل امن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه اذ التقدير كل احد
والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكلا كانوا ظالمين اي كلهم قلت قوله انه
يجب الافراد ان كان المقدر مفردا نكرة كما لو صرح به مناف لقوله قبل ذلك ان الصواب فيما اضيف
الى مفرد نكرة التفرقة بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي فيفرد الضمير في الاول نحو كل رجل
اشبعه رغيف ويجمع في الثاني نحو كل رجل يحملون الصخرة العظيمة • وافراده ما لكلا وكلتا اجود من تثنيته
وبهذا الاجود ورد القرآن قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وقد اجتمعا في قول الفرزدق
• كلاهما حين جد الجري بينهما • قد اقلعا وكلا انفيهما رابي • وسئل ابو حيان لم لا يقول الاسود
ابن يعفر • ان المنية والحتوف كلاهما • يوفي المنية يرقبان سوادي • قال ابن هشام وليس
ينبغي لجواز كون يوفيان خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اولا او اعتراضا فتحو
الصواب في انشاده يوفي المخارم لا يقال ان المنية توفي نفسها قال وقد سئلت قديما عن قول القائل
زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر
عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما
قيل قائمان او كلاهما فالوجهان • ويتعين الافراد في نحو كلانا كفيل صاحبه • وقول الشاعر
• كلانا غني عن اخيه حياته • ونحن اذا متنا اشد تغانيا • وضابطه ان ينسب الى كل منهما حكم الاخر
بالنسبة اليه لانها بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا كفيل صاحبه وكل واحد منا غني عن اخيه
فلو ثني الخبر لم يرد هذا المعنى سلم بيانا لعينه فصل في الكلام على حكم النوع

اللفظ يكون امر

الذي عقد له الفصل السابق وبيان ما لم اذا افرد لفظا من اعراب وبنا • ما افرد من اللازم معنى الاضافة •
اي ما وضع على لزوم الاضافة معنى • ان نوي تنكيره • اي اخرج عن اصله فاستعمل غير مضاف لفظا ومعنى
كقوله • فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الحميم الفرات • وقول الاخر
ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة • فما شربوا بعدا على لذة خمرا • اي فقبلا كنت معدما ومعنى
شربوا بعدا متاخرا ولا ينوى فيهما تقدم على شي بعينه ولا تاخر عن شي بعينه وانما المراد في هذه الحالة
مطلق التقدم والتاخر من حيث هو واما في حال الاضافة فالمراد بهما التقدم والتاخر على شي بعينه
• او نوي لفظ المضاف اليه كقول الشاعر • ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فما عطفت مولى عليه العواطف •
كذا رواه الثقات بكسر اللام اي ومن قبل ذلك وقرا الجحدري والعقيلي لله الامر من قبل ومن بعد
بالكسر فيهما وحكى الفرا في معاني القران ان من العرب من يقول من قبل ومن بعد بالخفض وحذف التنوين
للاضافة وكذا في النصب كقوله • اكر لها حتى اعدي بجدها • تكون سحيرا او بعيدا فتجمعا • اي بعيد
سحير وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل والتقدير افوق هذا تنام ام اسفل والتقدير في فوق
اذ لم ينون واما اسفل فنصب ممنوع ... ولم يبين معناه لا لفظا ولا تقديرا • او عطف على المضاف اسم عامل
في مثل المحذوف • كقوله • بمثل وبعد كل قول بغيتهم • حمد الاله البر وهاب النعم • فمثل مضاف
الى محذوف تقديره بمثل كل قول وقد عطف على هذا المضاف اسم عامل في مثل المحذوف وهو بعد
قول المذكور وهذا قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاصل قبل كلمة بعد فانها مضافة الى مثل
المحذوف وهو قول وبعده ثم حذف الضمير من الثاني ثم اقحم بين العاطف والمعطوف بين المتضايفين
ويرجح هو اختيار ابن عصفور والاول اختيار المصنف ولهذا لم يورد هذه المسالة فيما فصل به
بين المتضايفين ويرجح قول سيبويه ان الحذف من الثاني لدلالة الاول وفيه السلامة من التكرار
ويرجح قول المبرد قول الشاعر • بنو ابنائنا اكرام فتى لوي • مصابيح قلنا ان لم يكن كفوا •
وقول الاخر • بمثل او انفع من وبل الديم • علقت اما لي نفعت النعم •
اذ لا يفصل بين المتضايفين ... اذا كان الثاني ضميرا ولان مطلوب انفع من ومجرورها واما مثل
فمطلوبها مضاف اليه وانما قال المصنف اسم عامل في مثل المحذوف ولم يقل مضاف الى مثل المحذوف
ليدخل مثل قوله عليه الصلاة والسلام او كما قال انكم لتفتنون في قبوركم مثل او قريبا من فتنة
الدجال ومثل ما انشدناه من قول الشاعر • بمثل او انفع من وبل الديم • لم يغير الحكم • هذا
جواب الشرط السابق وهو مع جوابه في محل رفع على انه خبر للمبتدا من قوله ما افرد من اللازم
الاضافة معنى ومعنى هذا الكلام ان ما ثبت كما هو من الاسما لازم الاضافة معنى في هذه الحالات
المذكورة من اعراب وبنا فانه يبقى على مثل الحالة الثابتة له اعرابا كانت او بنا فما كان معربا فهو
على اعرابه وما كان مبنيا فهو على بنائه كاذ في حينئذ وزعم الاخفش ان الكسرة فيها اعراب لانها انما
بنيت للاضافة فلما زالت اعربت وهو مردود ... هكذا قال الشارح تبعا
كلام المصنف على ما هو عليه ولم يتعرض الى تحقيقه وهو عند التامل مشكل وذلك انه اذا كان
مراده بالحكم ما هو ثابت للكلمة من اعراب وبنا فان اراد مع ذلك انه تثبت الاعراب والتنوين جميعا
انتقض باول ... فان التنوين فيها يرجع ولم يكن ثابتا قبل التنكير وايضا فيصير ذكر
القسم الثالث غير صحيح لانه يصير المعنى ان ما كان ثابتا لهذا القسم من الاعراب وعدم التنوين
يثبت له بعد الاضافة وتنوينه المتنوين من المضاف اليه وفيه ما لا يخفى وان اراد بالحكم
الاعراب فقط فلم يعلم وجوب ترك التنوين في الثالثة وهي ما اذا نوي لفظ المضاف اليه والرابعة
وهي مسالة ما اذا عطف على المضاف اسم عامل في المحذوف والخامسة وهي التي اقتصر اليها
بقوله • وكذا لو عكس هذا الاخير • اي نعطف مضاف الى مضاف اليه محذوف على اسم عامل في مثل

المحذوف

المحذوف ومن شواهده قول ابي برزة الاسلمي رضي الله عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات
او ثمان هكذا ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري ... هكذا باثبات الياء دون تنوين والاصل وثماني غزوات
ومنه قول الشاعر • خمس ذود او ست عوضت منها • مائة غير ابكر وافال • وانما لم ينو التنكير ولا لفظ
المضاف اليه ولم يثبت التنوين لان العطف بنى المضاف على الضم • كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد
بالضم على قراءة الجماعة وتقول ابدا بهذا من اول ومن هذا حسب قال الشاعر • اتيت من تحت عريض من عل
وذكر المصنف في علة البنا انها اشبهت الحروف لفظا لجمودها اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولا تشتق
الى غير ملفوظ في بيان معناها وكان مقتضى هذا السر ان تبنى دايما قطعت عن الاضافة ام لم تقطع لكنها
اشبهت الاسما التامة الدلالة بان اضيفت اضافة صريحة واضافة في حكم الصريحة وبان جردت تجريدا
محكيا عند قصد التنكير فوافقتها في الاعراب فاذا قطعت عن الاضافة ونوي معنى الثاني دون
لفظه اشبهت حروف الجواب في الاستغنا بها عن لفظ ما بعدها فاذا ضم ذلك الى الشبهين المذكورين
بنيت وفي البسيط اذا بنيت في معارف لانك لا تذكرها حتى يتقدم ما كلام او شي واقع فتقول كان
هذا امس او قبل ذلك وقال بعضهم هي نكرات وانما ... من قبل شي وقوله ان لم يشابه ما لا يلزم الاضافة
معنى احترازا من لفظ يلزم الاضافة معنى لدلالته على امر نسبي ولكنه يشابه ما لا يلزم الاضافة من
الاسما التامة الدلالة بقبوله التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعماله غير مضاف كدون
ورب ونصف ومثل وشبه فلا يتاثر بالقطع عن الاضافة نوي او لم ينو وخالف ابو حيان في مثل فقال
لا يقطع اصلا عن الاضافة لفظا ويرده ان في الحديث مثلا بمثل تنبيه انشد الامام ابو محمد عبد
الملك ابن هشام • فارمضتكم بالله والبر والتقى • واعراضكم والبر بالله اول • البحير الذي
ودفعه على تعين فتحة اول بنا لانه ظرف لا وصف ولعل الارفع فضمة اول اعراب اذ لا تخبر بالغايات
واما تجويز الزمخشري وجماعة في ومن قبل ما فرطتم في يوسف كون ما فرطتم مبتدا ومن قبل خبره
فمردود عليهم وجوزوا ايضا كون تفريطكم عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم
الموثق وتفريطكم ويلزم من ذلك الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وابو علي يمنعه في السعة
والاحسن التقدير ما زايدة فان قلت ما السبب في كون الغايات لا تقع اخبارا ... ولا
صفات ولا صلات ولا احوالا كما نص عليه سيبويه وجماعة من المحققين قلت لانها ضعيفة بما فيها من
حيث حذف ما يحتاج اليه معها ولم ينقطع فيه النظر الى المحذوف بالكلية بل هو مقصود ملاحظة لها
وافتقارها اليه ثابت فارادوا ان يكون عاملها لفظا ثابتا ظاهرا يتقوى جانبها ولا يجعل عاملها
محذوفا ... ولا يظهر اصلا لئلا يجمع عليها الاحتياج من الجهتين فلا يحتمل ذلك فصل
في الكلام على ما يضاف الى الجملة من اسما زمان او غيره • يضاف اسما الزمان • ظرفا كانت او غير ظرف
• المبهمة • ... اختصاص ما له التمة كحين ووقت وما يدل على مختص بوجه ما نحو نهار وليلة وعشية
قال الشاعر • عشية ما لي حيلة غير انني • بلقط الحصى والخط في الترب مولع • وقول الاخر
• ليالي اما لهوي ويعتو دي • يحول بنا رحامه وغاوله • وقول الاخر • زمان قومي والجماعة كالذي
• منع الرحالة ان تميل مميلا • غير المحدد • صفة تاكيدية على ما زعم ابو حيان ... لانه لان
نحو شهر مبهم وهو محدود لدلالته على كمية خاصة فتخرج بهذا القيد ما كان محدودا من اسما الزمان
وان كان مبهما غير ان ذلك يشكل بقوله • مدت سنة لعام ولدت فيه • ولكن قد يقال ان ترك التنوين
فيه للضرورة والجملة صفة وبهذا اجاب ... ولكن هذا الجواب انما يمشي على تقدير ان تكون الرواية
فيه بالجر واما ان كانت الرواية بالرفع فمشكل لان الاسم مبني حينئذ فان لم تكن الاضافة موجبة للزوم
للبنا • الى الجمل • الخبرية غير المشتملة على ضمير راجع للمضاف وامثلة المصنف العشرين تبين وجوبا
ان لزمت الاضافة • ظرفا • وجوازا ان لم يلزم • الاضافة • وصدر الجملة • المضاف اليها • فعل مبني كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا • وقلت الما اصح والشيب وازع • والمقتضي لرجحان البنا طلب التشاكل
بين المتجاورين كما في قبيل وسبب بني ما عليه من الاشكال لاجلها • فان صدرت • تلك الجملة المضاف اليها • باسم • كقوله
• تذكر ما تذكر من سليمى • على حين التراجع غير دان • او بفعل معرب • كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم • جاز الاعراب • في الظرف المضاف الى ما بعده كالجملة • باتفاق • وجاز ايضا • البنا خلافا للبصريين •
وفاقا للكوفيين وتمسك البصريون بان سبب البنا الماضي فقصد المشاكلة فلا وجه للبنا مع الاسم
او الفعل المعرب ورده المصنف بانه لو كان سبب البنا قصد المشاكلة لكان مبنيا اضيف الى اسم مبني اولى
لان الاضافة الى المفردة اصل لتحقيقها في اللفظ والمعنى بخلاف الاضافة الى الجملة فانها في التقدير الى مصدر
والصحيح مذهب الكوفيين لورود السماع به قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين بالفتح في قراءة نافع
وهذا يوم لا ينطقون بالفتح في قراءة غير ابن كثير وقال الشاعر • اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني • نسيم الصبا من حيث
قال ابن هشام وقد سألني سائل من ابن تعب الصبا فانشدتهم • الم تعلمي يا عمرك الله انني
• كريم على حين الكرام قليل • واني لا اخزى اذا قيل مملق • سخي واخزى ان يقال بخيل •
ولم يبين وجه استخراج الجواب من هذين البيتين وفيه غموض فنقول قال المصنف واذا ثبت المضاف الى
ما هو معرب بطريق الاصالة وهو الاسم فالبنا قبل الفعل المعرب اولى لان اصله البنا وقد ظهر مما
تقدم ان سبب البنا ليس قصد المشاكلة وانما هو شبه الظرف المضاف الى الجملة بحرف الجزاء في جعل الجملة التي
تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قولك حين قمت لم تتم وان قمت كلاما تاما قبل حين وقبل ان
حين وان عليه وبعد حق لما حدث له افتقارا اليهما والى ما بعد بما فسر حين وانا له بان رجل ذلك سبب
البنا وان صدرت الجملة المضاف اليها • بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه • وقد يجر ويرفع • حكي
الاخفش اتيتك يوم لا حر ولا برد بالاوجه الثلاثة فالفتح على انه اسم لا التبرئة والجر على ان اسم الزمان
يضاف الى المفرد ولا معترضة بين المتضايفين كما اعترضت بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد والرفع
على ان لا التبرئة ملغاة لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرير او على ان لا عاملة عمل ليس فالرفع محتمل
للوجهين في المثال ولكن ما حصل فيه التكرار • فان قلت • كيف يتصور رفع اسم لا التبرئة حتى ساغ
للمصنف ان يقول وقد يجر وكذا قوله وقد يرفع قلت • معنى كلامه ان الجملة المصدرة بلا التبرئة يجوز ان تبقى
جملة كما كانت ويجوز ان تغير الجملة الى المفرد بان يجر ما كان اسما ويبطل اذ ذاك تقدير الخبرية وان تكون
لا للتبرئة وعلى الاول وهو بقا الجملة على جمليتها يجوز الفتح على عملها ويجوز ان يغير ذلك العمل الى عمل اخر فترفع
ما كان اسما على انه مبتدأ ولا ملغاة او على ان اسم لا بمعنى ليس • فان قلت • فان لم تكرر لا نحو جئتك حين
لا حر موجود فما الحكم قلت يجوز الفتح على لا التبرئة ويجوز الرفع على انها عاملة عمل ليس فينتصب حينئذ الخبر
ويجوز الجر ويجوز موجود على انه صفة فان ادخلت الباء عليه فقلت حين لا حر بموجود فلا اقول الا ان يرفع الاسم
ولا يصح ان يفتح لان دخول الباء على خبر لا التبرئة قليل او ممتنع وليس كذلك دخولها على خبر لا العاملة
عمل ليس ويمتنع الجر لان البا الزائدة لا تدخل في الصفة ثم الاسم الذي يجي بعد لا تارة يكون بغير زمان
كما في قوله • تركته حين لا مال اعيش به • وحين جن زمان الناس او كلبا • وتارة يكون اسم زمان كما في
قول جرير • ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • وذلك الحين فيه معنان
الحين وصحح ذلك ان التقدير حين لا حين ذلك لهو وفيه لهو موصوف بقوله محذوف والتقدير وقد علاك
مشيب في حين غير الحين الذي يكون فيه ولا يقال قد تقدم ان الجملة المضاف اليها لا بد ان تكون خالية من الضمير
فكيف ساغ ان يقدر فيه لهو لانا نقول ذلك في الجملة التي يضاف اليها الزمان ويكون الضمير عايدا الى المضاف
والاضافة هنا الى المفرد موصوف بجملة والضمير يعود الى المضاف لان المضاف اليه هو الموصوف • فان
كانت لا المصدرة بها الجملة المضاف اليها بمعنى ليس او لا الجنس لم يختلف حكمها • كما اختلف مع لا التبرئة
على ما مر وفيه نظر لان هذا يقتضي ان لا التبرئة مستمرة لبيت كذلك وقد سبق لنا انك اذا رفعت الاسم

كانت

٢٢٠

كانت محتملة للمهملة وللعاملة عمل ليس وقوله لم يختلف حكمها ان اراد ما دخلت عليه محمولة على ليس فكذلك لا التبرئة المهملة
على ان سوا وان اراد لم يجز الا بفتح الاعمال لم يمتنع واما بيت سواد بن قارب • فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
• بمغن فتيلا عن سواد بن قارب • فالوجه فيه لنفيا ذلك العمل بدخول البا في الخبر لكونه لا المحمولة على ليس له
ودخول البا المجاز يوم لا ذو شفاعة مغن ولا ذي شفاعة مغن ومثل ما قول الشاعر • تبدت لنا على فانتقت
بردها • على حين ما هذا بحين تصاب • ولا يضاف اسم زمان الى جملة اسمية غير ماضية المعنى الا قليلا • كقوله
تعالى لتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون وسيبويه يرى ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في
اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في اضافته الى الجملتين فيقولون اجيئك زمن يقدم الحاج ولا تقول
زمن الحاج قادم ورد عليهم دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بالاية التي تلوناها يوم هم بارزون وبقول سواد بن
قارب ولسيبويه ان يجيب بان يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا • وحمل في الصور
واعلم انه في كلام المصنف مواخذة وذلك ان الجملة الاسمية قد يكون خبرها فعلا ماضيا فيصدق حينئذ
هذه الصورة في كلامه هنا مع انه قد صرح في باب الظروف بفتح ذلك والعلة لاستعمالها الفتح فكان عليه
ان يذكر ذلك هنا اذ لا فرق بين البابين وقد يقال اكتفى بما تقدم هناك عن التصريح به هنا من باب
حمل المطلق على المقيد • وقد تضاف اية بمعنى علامة الى الفعل المتصرف • وفيه تسامح لان الاضافة
الى الجملة لا الى الفعل وحده واحترز بالمتصرف عن غيره كعسى وليس فلا تضاف اليه وانما تضاف الى الفعل
المتصرف مجردا كقوله • باية تقدمون الخيل شعثا • وهذا هو الصحيح وزعم ابو الفتح ان الجملة تضاف اليها
على تقدير ما المصدرية ولا يجيز اضافتها اية الى الفعل اصلا ووجهه • لان الاضافة الى الجملة انما ينبغي
ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه واية بعيدة من الظروف وانما قدر ما المصدرية دون ان
المشهورة التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل والتعجب من سيبويه
رحمه الله حيث قال باضافة اية الى الجمل مع بعدها من مذهب الظروف وقال في لدن انها لا تضاف الى الجمل
وان الجمل بعدها على اضمار ان كما قال ابو الفتح هنا انها على اضمار ما مع ان لدن ظرف وهذا النقل عن
سيبويه ذكره ابن الدهان واحتج لم يتعرض في لدن مثولا من لدن ان كانت نشوا • وقد حكى الفرا اضافة
اية الى الجملة ايضا وانشد بائية الحال منها عند رفعها او مقرونا بما المصدرية • كقوله
الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما • وزعم سيبويه ان ما هنا زايدة ولا حاجة الى ذلك الا على التقدير
لو انها تضاف الى مفرد وليس كذلك قال الله تعالى ان اية ملكه ان ياتيكم التابوت فيكون ذلك هو الاصل
والغالب فاذا امكن لم يجز العدول عنه • او ما النافية • كقوله • الكني الى قومي السلام رسالة • باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا •
وزعم ابن هشام ان هذا البيت قاطع على بطلان انكار ابن جني اضافتها الى الجملة ودعوا انها لا تضاف الا
الى مفرد اذ لا يتاتى كون ما مصدرية في البيت قلت بل هو متات على ان لا النافية محذوفة فهي
ضعافا فادل لا بعدها عليها والمعنى بانه كونوا لا ضعافا ولا عزلا • ويشاركها في الاضافة الى المتصرف
المثبت لدن وريث • فالاول كقوله • لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم • فلا يك منكم للخلاف جنوح •
والثاني كقوله • لاخر • خليلي رفقا ريث اقضي لبانة • من العرصات المذكرات عهودا •
قال المصنف في الشرح وبها حق بذلك عندي اية اما لدن فانها قد لحق مبتدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت
على مبتدا الزمان يجريها مجرى اسما الزمان المبهمة ليس ببدع واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطا فعومل في الاضافة
الى الجمل معاملة اسما الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت قلت • فالاصل في مثل
قولك انتظرني ريث افعل انتظرني مدة ريث ان افعل ثم انيب ريث عن لدن وريث على اضمار ان ووجه
في ربطها بما قررناه ليست باسم زمان ولدن لانها لما كانت لمبدا الغايات مطلقا لم تخلص للزمان ولعل
هذا هو السبب • في ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة كما مر • وقد ينفصل لدن والحين بان
فالاول كقوله • وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا • قرابة ذي قربى ولا حق مسلم •

• علي حين ان نالوا الربيع وامرعوا •
والثاني كقول اوس بن حجر • وحالت علي وحشيها ام عامر • واحنه ربنا بحسني • ه • لها
ودينما كقول ━ • نجياه حين يلغي بيان الصوف ومن معنة الزمن محذوف منكر وهي مضافة الي الجملة
• وربما قالوا اذهب بذي تسلم سلامتك • فالباء ظرفية وذي صفة لزمن محذوف موطنة السلامة وقيل ذو بمعني
التي بعدها والتقدير اذهب في وقت صاحب سلامتك اي في وقت الذي تسلم فيه وضعفه ان
الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه وان الغالب عليهم في لغتهم البنا
استعمالها ذي موصولة تختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليهم في لغتهم البنا
والبيع هنا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعني مشروط باتحاد المتعلق
حتي وتشرب مما تشرب منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت • وربما قالوا ايضا
بذي تسلم ما كان هذا • وهذه الباب التي تخلو منها في المثال السابق وما كان كذا جواب لنفي وللنهي
اي فاوالذي يملك وهو الله تعالي وهذا الكتاب واستعطاف للمخاطب لنحييه الاسرا لحلوف عليه وقد
يقال لم يجز ان تكون الباء في المثال الاول وهو اذهب بذي تسلم للقسم الا استعطافي كما تقول افعل
كذا بالله • ويختلف فاعلا اذ علم وتسلم بحسب المخاطب • فيقال اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان
واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن • يجوز عود ضمير من الجملة الي اسم الزمان المضاف اليها نادرا
كقوله ━ مضت سنة لعام ولدت فيه • وعشر بعد ذاك وحجتان • وذلك لان المضاف الي الجملة انما هو
مضاف في التقدير الي مصدر من معناه فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الي المضاف لا يعود اليه
ضمير من الجملة المذكورة فان سمع ذلك فهو نادر قال المصنف في الشرح وهذا مما خفي على اكثر النحويين لان
الجملة حينئذ صفة ولا تضاف موصوف الي صفته قلت ━ وتضمنه هذا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة
الي المضاف لا نادرا ولا يجي في البيت المذكور لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير حينئذ من جملة
اخري وتكون الجملة المضاف اليها عارية من الضمير وقال الكوفيون اذا جا الضمير فليس من تمام الجملة بل هي نعت
الصفة كقوله يوما ترجعون فيه الي الله اوبعدتها بها فان قدرت ان الجملة فهو صفة والا اضيف اليها
ورده ابن عصفور بالبيت الذي انشدناه فان وقع بعد ذلك اسم الاضافة قلت ولا وجه للرد بذلك
فانهم لا يمنعون الاضافة عند مجي الضمير بعد تمام الجملة مطلقا وانما يمنعونه حيث يقدر الضمير من
تلك الجملة واما ان قدر من كلام اخر جاز كون الجملة نعتا فلا اليها لخلوها من الضمير والبيت من القصد
الاخير علي ما مر بان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف • ويجوز في راي الاكثر بنا ما اضيف الي مبني من اسم ناقص تام
يشبه تام الدلالة • قال الشارح المراد بذلك غير وبين ودون وشبهها من الاسما التي لا تتم دلالتها علي ما يراد
بها الا باضافتها اليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف والتثنية والجمع ولعدم اشتقاقها
والاشتقاق منها فان ما بها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب البنا لكنه الغي في الاضافة الي معرب
واعتبر ذلك في الاضافة الي مبني فقصدا للتشاكل وبعضها احق بالبنا من بعض لكونه ازيد مناسبة
كما تري في غير من ونحوها موقعا الا وموقع لا نحو قاموا غير زيد وزيد غير بخيل ولا جبان وحكي
الفرا ان بعض بني اسد وقضاعة يبنون غيرا علي الفتح اذا وقعت موقع الا تم الكلام قبلها او لم
يتم نحو ما قام احد غيرك وما قام غيرك • الشاني • ام يمنع المترتب منها غير ان نطقت • حمامة في غصن
ذات اوقال • ومن شواهد بنا دون قوله تعالي ومنها دون ذلك بفتح نونه وهو في موضع رفع بالابتدا
ومن بنا بين قوله تعالي لقد تقطع بينكم وبين سائر بنون بفتح النون وهي في موضع رفع لفيه مقام الفاعل
ومثله قول الشاعر ━ ولم يترك النبل المخالف بينها • اخا لاخ يرجي وما تولك المهند •
كذا ضبطه ابن هشام بفتح النون واجمع قوم منهم الزمخشري وابن عصفور مثلا بجي غيرها جوار
البنا عند الاضافة الي مبني واستشهد بقراءة الحرميين والبصريين وحفص انه لحق مثل ما انكم تنطقون
بفتح اللام علي انه نعت لحق ويقراه بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب قوم نوح وبقيه

ناصبوا

٢٢١

ناصبوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • علي ان مثلهم مبتدا قال المصنف ولا ينبغي لمثل
ان يجري بمجري غير لانه وان وافقها في انه دلالته علي معناه لا تتم الا باضافة اليه فقد خالفها بقبوله التام
الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه وكل ما استشهد وا به على البنا مخرج على الاعراب
احسن تخريج اذ يحتمل ان يكون تحق في الاية اسم فاعل من حق يحق ومثل حال من الضمير المستكن فيه واما مثل ما اصاب
فنصوب علي المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد علي الله من قوله وما توفيقي الا بالله واما واذ ما مثلهم
بشر فتقدم الكلام عليه في فصل ما المجازية قال المصنف وانا يحتاج الي هذا اذا اسلم بنا غير وما بعدها
في المواضع المذكورة وهو وان كان اشهر من بنا مثل فهو ضعيف عندي لان الاضافة فيهما فاشبه فلا ينبغي
ان تكون سبب البنا لانها من خصايص الاسما قال فخرج قول بني اسد وقضاعة ما جا احد غيرك بفتح الرا
علي ان يكون المراد ما جا احد غيرك فنصب غيرك علي الحال ولا استثنا وسوغ حذف الفاعل انه بعد نفي العموم
فيه مقصود وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله صلي الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو
مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اي لا يشرب الشارب ومن وقوعها بعد النهي قراءة هشام ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا اي ولا يحسبن حاسب وعلي هذا الحمل قوله ان نطقت واما قوله ومنا دون ذلك
فعلي حذف الموصوف اي صنف دون ذلك وعلي ذلك يحمل وحيل بينهم اي حول بينهم وقوله اخا الحلف
بينها اي خلافا لحذف الموصوف الي هنا انتهي كلام الشارح الذي نقلته اختصارا من شرح المصنف قلت
وفيه الكلام في المتن منهم اي في المسالة خلافا وان ما ذكره هو راي لحل قال ابن هشام ولا ادري في المسالة
خلافا ولكن المصنف نفسه خالف في الذي اشبه تام الدلالة وقد اخرجه هنا ولم يذكر في اخراجه خلافا
فليتامل وفيه ان الفاعل حذف فيما ذكره من القرآن والحديث والنظم وليس كذلك بل الفاعل يحذف في
شي من ذلك وانما اضمر فاعلها علي ما فهم من السياق فان قيل قد نص عليه ما يضاف الي الجملة اما في قول الشاعر
• مالك عندي غير سهم وحجر • وغير كبدا عبر شديدة الوتر • ترمي بكفي كان من ارمي البشر • فالجواب
ان المضاف اليه اسم محذوف اي بكفي رام كان والمسالة من حذف الموصوف مع كون الوصف جملة
فصل في الكلام علي حذف المضاف وما يتعلق بذلك من الاحكام يجوز حذف المضاف للعلم
به بدليل عقلي نحو وجا ربك فان الله بنيانهم اي امره كما سبحانه الحقنين اوبدليل غير عقلي نحو ولو نعلم قتالا لا
اتبعناكم اي مكان قتال اي مكانا صالحا للقتال • ملتفتا اليه كقوله تعالي اوكصيب من السما اي كذوي صيب
فحذف المضاف والتفت اليه بدليل قوله تعالي يجعلون اصابعهم في اذانهم • وبطرحا • كقوله تعالي واسال القرية
بدليل التي كنا فيها فاعيد الضمير الي القرية لا الي المضاف المحذوف وهذا اثر الاطراح وقد اجتمعا في قوله
تعالي وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا او هم قايلون هكذا قيل وفيه بحث اما الاية الاولي فلا دليل فيها
لانه لو صرح بالمضاف المحذوف لم يفتقر الكلام الا ان يقال فيها اما اولا فلان الكون في حقيقته انما يكون في
القرية لا في الاهل واذا كان كذلك تعين عود الضمير علي الوجه الذي يحققه وليس في الاهل صفتها للمحذوف
فتقرعه الي غيره بل هو المذكور وايضا فانه لو تقدر المجاز واعادة الضمير علي الاهل علي حد قوله تعالي ادخلوا
ثم لم يمنع عود الضمير المذكور الان علي الاهل علي حد قوله تعالي واذا الرسل اقتت ونحو لم الرجال واعضادها
ثم اي علم ان الضمير راجع الي المذكور دون المحذوف واما وكم من قرية اهلكناها فلا استدلال به واضح
لان الاهلاك لاهل القرية لا للقرية فالاصل ان يقال اهلكناها ثم تعدل عن ذلك الي اختيار المذكور
واما قول الزمخشري انه لا يمتنع ان تكون نفسها مهلكة بالحقيقة فلا حذف فيه وانما الحذف في او هم قايلون
والاصل واهلها فضمير هنا هو لان المراد تخويف هولا فاذا وقع الاهلاك بالاصالة والحقيقة علي القرية
لم يلزم اهلاك اهل القرية فلا يحصل التخويف المراد علي ان للقايل ان يقول لا نسلم ان الضمير من قوله
اهلكناها وقوله فجاها عايدا الي القرية ولم لا يجوز ان يعود علي المضاف المحذوف كما في قوله الرجال
واعضادها علي ما مر • فلباسا ان امتنع استبداده • اي استقلالا لامع قطع النظر من مثل واسال القرية

وانت خبير بان هذه الشروط المتقدم في اول
لعدم استفادة التعريف بوقوع السؤال عليها حقيقة بان يمكن استقلالهم عدم اعتبار الحذف • فسماعا اي
الفصل من حيث المعنى • والا يمتنع استفادة بان يمكن السماع كقول الشاعر
محذوف المضاف اذ ذاك يكون مقصورا على ما سمع ولا يتعدى به محل السماع لحذف المضاف وابقى المضاف اليه للضرورة
وما في الخبر سليمه • يكاد شعاعه يغشى العيون • اي ابو سليمان لحذف المضاف وقال الاصمعي المادية السهلة اللينة حكاه
والماذية بالذال المعجمة واحدها الماذية وهي من الدروع البيضاء • يا اعين النطاسي حذيما • اي ابن حذيم
الجوهري في الصحاح وقول الاخر • فهل لكم فيها الي فانني طبيب • قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر • اي ابن هوبر
وكقول الاخر • عشية فر الحارثيون بعدما • في باب التوكيد اذا قيل زاد لي زيد
وهنا سوال وجوابه كيف يجتمع قولهم في هذه المسئلة مع قولهم ان المذكور هنا يمكن استفادة الحكم • وقد يحذف في التنكير
المحتمل ان تو يفعل لهم زيد او ابنه وكون ذلك مع • يرد في البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
ان كان المضاف مثلا كقول حسان رضي الله عنه • يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق
بالباء الموحدة من يصفق ثم كان المعنى مثل بردى • وقد يحذف مضاف ومضاف اليه ويقام ما اضيف اليه الثاني
او ما اضيف اليه صفة للثاني محذوفة مقام ما حذف • فهاتان مسئلتان مشتركتان في حصول حذف
المضاف والمضاف اليه فيهما ومختلفتان فيما اقيم مقام المحذوف فالاولى اقيم فيهما ما اضيف اليه الثاني كقوله
تعالى تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه ومنه فقبضت
قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وجعل ابن هشام في المغني من ذلك قوله تعالى
فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب قلت وليس بمتعين
لجواز ان تكون من تعليلية اي ان تعظيمها ناشئ من التقوى وعليها فلا حاجة الى تقدير مضافين
والثانية اقيم فيهما ما اضيف اليه صفة للثاني محذوفة كقوله • ولا الحجاج عيني بنت ما • صاحب عيني مثل عيني
بريد ولا الحجاج صاحب عيني مثل عيني • تنبيت ما تتقلب تنظر بها حذر الصقور • سيف ما فرق المضاف
والمضاف اليه وهما صاحب عيني وحذف صفة الثاني وهو مثل واقيم ما اضيف اليه مثل مقام
المحذوف فمحذوفات ثلاثة متجاورة والتي قبلها محذوف اثنان متجاوران وعبارة المصنف توهم
في هذه المسئلة ان المضاف والمضاف اليه فاما تكذلك عبارته في المسائل بعدها وليس كذلك ما
يحذف مضاف فقط ثم يقام المضاف اليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني ومن هنا اكتفى النحويون عن تعداد
هذه المسائل بقولهم قد يحذف المضاف فيقام المضاف اليه مقامه والذي رام المصنف استقراء التراكيب
الواقعة في كلامهم بالنسبة الى تعدد المحذوف • وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف الى محذوف قائم مقام رابع
كقوله • ايقنت الا اصطياد القلوب • باعين وجرحنا تحيينا • التقدير مثل اعين ظبا ولحم
فهذه اربعة اسماء مضاف اولها الى ثانيها وثانيها الى ثالثها وثالثها الى رابعها • وقد يستغنى بمضاف الى مضاف
الى رابع عن الثاني والثالث • كقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول التقدير كما مر من اثر حافر فرس
الرسول فحذف الثاني والثالث واستغنى عنهما بالاول والرابع وقد يقال المضاف الى المضاف الى الرابع
هو الثالث وذلك محذوف مستغنى عنه لا الثاني مستغنى عنه وقد يكون التركيب هكذا او قد يستغنى
بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث ولكن الثابت فيما رايته الان هو ما كتبته • ويجوز الحذف
بالمضاف محذوفا ان تقدم عاطف متصل او منفصل بلا مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى • مثال
المتصل قولهم ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك • وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
اي ما مثل ابيك ومثل اخيك يقولان وكل نار فحذف بعد العاطف المتصل مثل الثابت
لفظا ومعنى وهو كلمة كل ومثال المنفصل بلا قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
فحذف بعد العاطف المنفصل بلا نظير المضاف السابق لفظا ومعنى وهو كلمة كل ومثله قول الشاعر
ولم ار مثل الخير يتركه الفتى • ولا الشر يابه امرء وهو طائع • قال الشارح والجر في هذا النوع

بالشروط

222

بالشروط المذكورة نفيس وظن بعضهم ان الجر في هذا النوع مشروط بتقدم نفي او استفهام وليس ذلك
شرطا بل يكون مع عدمها • وربما جر المضاف المحذوف دون عطف كقوله • رحم الله اعظما دفنوها • بسجستان طلحة الطلحات
اي اعظم طلحة الطلحات وهو عند البصريين مسموع والكوفيون يقيسونه ومنه قولهم مررت بالتيمي
تيم فلان بخفض تيم قال المصنف بالخفض على تقدير اخي تيم فلان وحكاه الفارسي واجاز غيره ان يكون
بدلا على احد وهو مضاف تقديره تيمي فلان وقال السيرافي الخفض على تقدير من ابي من تيم عدي • ومع
عاطف مفصول بغير لا كقراءة من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة وقدره المصنف عرض الاخرة
فصل في الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف اليه • يجوز في الشعر فصل المضاف
بالظرف والجار والمجرور ونحوه ان تعلقا به • مثال الفصل بالظرف قول الشاعر • لما رات ساتيدما استعبرت
لله در اليوم من لامها • فصل بالظرف المتعلق بالمضاف ومثال الفصل بالجار والمجرور قول الاخر
لانت معتاد في الهيجا مصابرة • يصلى بها كل من عاداك نيرانا • فصل بهما متعلقين بالمضاف قال المصنف
في الشرح لكنه في حق الفصل لانه فصل بمعمول المضاف وصرح بجوازه في الاختيار لقوله عليه الصلاة والسلام
في حق ابي بكر رضي الله عنه هل انتم تاركوا لي صاحبي قلت يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة
تخفيفا نظيره احسن وما هم بضاري به من احد وقول الشاعر • ولسنا اذا تاتون سلما بمدعي • لكم غير ان نسالم
تالد وفي كلام من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها والا فبتعلقان بالمضاف
بضعف • اي فالفصل يقع بهما بضعف كقوله • كما خط الكتاب بكف يوما • يهودي يقارب او يزيل
فهذا في الفصل بالظرف وكقول الاخر • هما اخوا في الحرب من لا اخا له • وهذا في الفصل بالجار
والمجرور قلت الذي يظهر ان التعليق في هذا بالمضاف لان اخوا بمعنى ناصرا فيكون من القوي
لا من الضعيف ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف كقول جرير
تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها • كما تضمن ماء المزنة الرصف • فصل بين ريقتها وصادمهما جملة موصوف بعضها الى بعض فان تلك
اصح لما وارق له والامتياح لا تستفيد ولكن ذاتها يلتج مصدر ما حكاه ولو قال معمول لغير المضاف لكان
حسنا لان التعلق في عرفهم انما يقال في الظرف وشبهه • وكذا الفصل بفاعل مطلقا • سواء كان العامل
المضاف فيه كقوله • انجب ايام والده به اذ نجلاه فنعم ما نجلا • او كان معمولا لغير المضاف كقوله
ترك اسمها للموت نفس وردت لا تنمي لا ترعوي عن نقص اهوائنا العزم • اي ولا ترعوي ان ينقض اهواءنا
العزم وترك في اول البيت بالنون لا بالياء كذا روي ونفس دون نفس منهم او لهما من اسمي واغي تقول
اصبت الصيد اذا قتلته وانت تراه والمنية اذا رميته فغاب وهو غائب عنك والمعنى ان سهام
هذا الشخص تشتمل على القوم فيموت من تصيبه وهو يراه ولا يمهله ان يغيب فيموت بعد الغيبة
عنه او بتلك كقوله • كان برذون ابا عصام • زيد حمار دق باللجام • ونعت كقوله
نجوت وقد بل المرادي سيفه • من ابن ابي شيخ الاباطح طالب • اي من ابن طالب شيخ الاباطح
وذكر في الكافية الفصل بالنداء كقوله • كان برذون ابا عصام • وامام وانت تقبل بالجر احدهما
ونعت ملغى في المعنى لا في العمل كقول الشاعر • باي تراهم الارضين حلوا • اي بابي الارضين تراهم حلوا
فان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف الى فاعله ويفصل بمفعوله • اما في النظم فكقوله
فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده • وكقول الاخر • تنفي يداها الحصى في كل هاجرة • نفي الدراهم تنقاد الصياريف
عيسى مرحولها • فان نكاح المناكح احل شيء • فان نكاحها مطر حرام • بنصب المطر
مطر ولا ضرورة في شيء من ذلك واما في النثر فكقراءة ابن عامر رضي الله عنه وكذلك زين لكثير
من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وهي ثابتة بالتواتر ولا عبرة بانكار
الزمخشري هذا الحارس السفاهة التي لو وقف تسلم عنها واغمض في ذلك بتقريع كثير من
النحاة بان ذلك مختص بالشعر والصحيح جواز ذلك في النثر بهذه القراءة وغيرها

في الشعر والكلام قال المصنف وتوجب هذه القبيلة من
ويحكى في النهاية عن الكوفيين جواز ذلك في … الفاصل فضلة لانه بذلك يصلح لعدم الاعتداد به والثاني
في قياس المعمول وذلك من وجوه احدها … من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم
كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر … المشار اليه لاقتضى القياس استعماله لانهم قد
مقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم يستعمل العرب الفصل … فيحكم بجوازه مطلقا • وربما فصل اسم الفاعل
فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له المزية … اما الفصل بينهما بمفعوله اخر فكقراءة بعض السلف
المضاف الى مفعوله بمفعول اخر وجار ومجرور … ثان لمخالف فصل به بينه وبين مفعوله الاخر
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله على انه مفعول … بالجار والمجرور فكقول النبي صلى الله عليه وسلم هل انتم
المضاف اليه وهو رسله واما الفصل بينهما بالجار والمجرور … قال الشارح وقبحها الفصل بين المضاف
تاركوا لي صاحبي وقد تقدم ما على الاستعمال لذلك … هذا غلام والله زيد قلت وكانه ذكر عدة المسئلة
والمضاف اليه بالقسم في النحو حكى الكسائي … لانه نص على المسئلة في اخر باب حروف الجر
اسند اليه عليه وليس باسند الى حقيقته … وعلى احكام تختص ببعض

فصل في الكلام على اعراب المضاف الى يا المتكلم

الكلمات المضافة الى يا المتكلم • الاصح بقاء اعراب المعرب اذا اضيف الى يا المتكلم ظاهرا حال من
الاعراب • في المثنى مطلقا • اي في الحالات الثلاث رفعا نحو غلاماي ونصبا وجرا نحو رايت غلامي ومررت
بغلامي • وفي المجموع على حده • اي جمع المذكر السالم • غير مرفوع • يشمل حالتي
النصب والجر نحو اكرمت مسلمي واسات الى مسلمي وذلك لان رفع المثنى بالالف ونصبه
وجره بالياء وهما موجودان في الحالات الثلاث ونصب المجموع على حده وجره بالياء وهي موجودة فلكم
على اعراب كل من الصنفين بالظهور في تلك الحالات اعرابا ظاهرا • وفيما سواهما • اي ما سوى المثنى والمجموع
على حده حال من الموصول المجرور بفي … بذلك انه يحكم على المضاف المجرور من نحو مررت
بغلامي ان اعرابه ظاهر فتكون الكسرة التي على الميم في هذه الحالة علامة على الجر وهذا مخالف
لراي ابن الحاجب في المسئلة فانه يقول بان الاعراب فيه تقديري في هذه الحالة كما هو تقديري
عنده فيها جميعا في حالتي الرفع والنصب وقرر ابن الحاجب الدليل على ذلك بما بسطه ما ذكره الرضي
في شرح الحاجبية حيث قال وذلك ان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر
في النحو فلفظ غلام في زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة للكلام
وهو المقتضي لرفع الاسم وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته في نفسه اولا والمسند اليه المجي في مثالنا
ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول
الاضافة ثم كون الاسم عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم
التزموا ان تكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا المحل
الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متماثلتين كانتا او مختلفتين مستحيل
ضرورة هذا الكلام فان قيل لم لا يجوز ان يحكم بكسرة الاعراب وزوال كسرة التناسب فالجواب
ان هذه الكسرة كانت ثابتة للكلمة في حالة الافراد قبل التركيب الموجب للاعراب واذا كانت
سابقة وقد ثبتت اعتبارها فلا ينبغي ان يحكم بزوالها مع بقاء ذلك المقتضي غير موجب فان
الاصل بقاء ما كان والمصنف رضي الله عنه في المسئلة ظاهري • ومقدرا فيما سوى ذلك • فشمل نحو غلامي
وغلامي لفظا ونصبا ونحو مسلمي رفعا فهو موافق لابن الحاجب في هذا الطرف اعني مسئلة مسلمي رفعا
وانما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموي فاجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فوجب
قلب الواو يا وادغامها في يا المتكلم على ما ذكرنا انه عدل بالقلب عن الواو التي كانت علامة
للرفع لاستثقالها مع اليا كما عدل بالحذف عن رفع قاض بالضمة الظاهرة لاجل الاستثقال

ولما

بنصبا وعنه

وقوله بمجروره

ولما عدل بالقلب عن الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب اخرج الحرف
عن حقيقته فان قيل هلا كانت اليا المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع فالجواب
ان الواو علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصية الواو
ثم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود بدل خصوصية الواو فالجواب
عن ذلك اما اولا فلان ذلك من قبيل الجائز والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
وبين الرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي حكمه قطعا واما لان الزائل
بالاعلال في حكم الثابت واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو تقديريا لانا لا نعني بالاعراب
التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان لخصوصية اليا اعرابا لكان للكلمة الواحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المونث
السالم فانها ليست في حكم الموجود كذا في شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد رحمه الله واما قول الشارح
ان ابن الحاجب زعم ان اعراب الجمع المذكور في حال الرفع تقديري وان المصنف تبعه في ذلك وان هذا
لا تحقيق فيه فهو كلام تلقفه من شيخه ابي حيان وكان مراده بالتحقيق ما وقع في كلام ابي حيان من
ان ذات الحرف باقية وانما تغيرت الكيفية عن حالة الواوية الى حالة اليائية فيكون اعرابه
لفظيا لا تقديريا فان كان الموجب لادعاء الشارح على الشيخين ان لا تحقيق في كلامهما هو هذا القدر
فحسبنا الله ونعم الوكيل واعلم ان في كلام المصنف مواخذات احداها انه لا يعلم من كلامه ما يقابل القول
الاصح اعني لا يعلم منه ما المختلف فيه الثانية ان كلامه يوهم دخول مسلمي المثنى والمجموع في المختلف
فيه وليس كذلك الثالثة انه كان ينبغي له اذ زعم ان نحو غلامي وغلاماي ومسلماتي بحاله بحالة
اعرابها ظاهر ان يقول في مسلماتي اي ما جمع بالالف والتاء في حالة كذلك • ويكسر متلوها
اي متلو يا المتكلم وهو ما قبلها • ان لم يكن حرف لين • احترازا من نحو داعي بالادغام ومولاي • بلي حركة
احترازا من نحو ظبي ودلو فانه يكسر كالصحيح • وتفتح اليا او تسكن • بعد الحرف المكسور واختلف ايهما
الاصل فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة
على حرف واحد كواو العطف وفائه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدا بساكن
واصل حركتها الفتح لان الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة
وقال بعضهم اصلها الاسكان قال الرضي وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى
الكلمة حال افرادها ممنوع فظاهر انه نظر في المفردات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب • وان تودي المضاف اليها • اي الى يا المتكلم • اضافة تخفيف
جارحدها • واحترز به عن ان يكون المنادى مضافا اضافة تخفيف نحو يا مكرمي مرادا به الحال او
٣ الاستقبال فان اضافته مقدرة الانفصال فحكمها حكم لا على اذا على حد ونقع في العمور واعلم ان في كلام
المصنف مواخذة وذلك ان الجملة الاسمية قد يكون خبرها فعلا ماضيا فيدخل مثل هذه الصورة
في كلامه مع انه قد صرح في باب الظروف بمنع ذلك والعلة لاشعارها بالفتح فكان عليه ان يذكر
هنا ذلك لانه لا فرق بين البابين وقد يتمحل الكافي بما تقدم هناك عن التصريح به هنا من باب حمل المطلق على المقيد
وقد يضاف الى الفعل المتصرف وفيه مسامحة لان الاضافة الى الجملة لا الى الفعل
وحده واحترز بالمتصرف عن غيره كعسى وليس فلا يضاف اليه وانما يضاف الى الفعل المتصرف
مجردا كقوله بآية يقدمون الخيل شعثا وهذا هو الصحيح وزعم ابن جني ان الجملة بعدها على
تقدير المصدر … ولا يجوز اضافة آية الى الفعل اصلا ووجهه ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان
تكون في الظروف وما اشبهها … من الظروف واما قدرها المصدرية دون ان المعمولة
التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل والعجب من سيبويه رحمه الله

فلم يخرج اليا فيه عما اصلت به فلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون وهذا تقييد
لما اطلقه النحويون واستفيد منه المصنف اي ما وقع في الحواشي لتغلب يا غلامي اقبل سقط اليا منه
وياضاربي ابتل لا تسقط اليا منه وذلك فرق بين الاسم والفعل في النهاية انه لا يجوز حذف اليا
من اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال اما اذا كانت الاضافة للتخصيص نحو غلامي فيجوز عند ذلك
حذف اليا • وقلبها الفا • فتقول يا غلاما • والاستغنا عنها • اي عن الالف بالفتحة • وانما كان كذلك
لان النداء موضع تخفيف بدليل الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيتخلصوا بالسرعة من النداء
ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف نحو يا غلام بحذف اليا لبقاء الكسرة دليلا عليها وقلب
اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وحذف الالف وابقاء الفتحة دليلا عليها
• وربما وردت الثلاثة • وهي حذف اليا وقلبها الفا والاستغنا بالفتحة عن الالف • دون نداء • كقوله
• اطوف ما اطوف ثم اوي • الى اما ويرويني النقيع • بقلب اليا الفا • وقول الاخر
• ولست براجع ما فات مني • بلهف ولا بليت ولا لواني • فاستغنى بفتحة الفا عن الالف
المبدلة من اليا وقد نبه على ان الاصل يا لهفي بحذف حرف النداء وفي النهاية اجاز المازني في
غير النداء ابدال يا المتكلم الفا فاجاز قام غلاما حكاه عنه ابن السراج في الاصول وقال ابن عصفور
هذا في الضرورة • وقد يضم فيه • اي في النداء ما قبل اليا المحذوفة ونية الاضافة • كقراءة بعض
قال رب السجن احب الي بضم الباء على نية الاضافة وانما قيل ان الاضافة منوية لان حرف
النداء محذوف فلو جعل غير مضاف لكان من قبيل اقبل محذوف وهو قليل بخلاف ما اذا جعل مضافا
فان حذف حرف النداء حينئذ حسن وليس بالقليل فحمله عليه اولى وفيه ان العناد بالحكم
يتحقق بضم اليا قال الشلوبين وانما يكون هذا حيث يبتغي الاسم بالمنادى المقبل عليه وزعم
ابن خطاب ان هذه اللغة رديئة لما يترتب عليها من التباس المضاف بغيره وفي النهاية انهم انما يكون
الضم في الاسما التي يغلب عليها الاضافة نحو قولك يا رب ويا قوم فلما كانوا يحذفون كثيرا جعلوه
معرفا بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه وقال ابن هشام
اللخمي يا غلام اقبل لا يجوز على مذهب الجماعة وانما اجاز سيبويه الضم فيما يراد به الاضافة فيما كثر
حتى اذا ضممته علم ان المراد فيه الاضافة وتخصيص المصنف الضم بان يكون في النداء يقتضي انه
لا يضم في غير النداء فلا يجوز جا غلام وانت تريد الاضافة وهذا اجازه ابو عمرو وعيسى عن عاقلة وبرده
ابو زيد الانصاري • وتفتح يا المتكلم في الحالين • حال النداء وحال غيره • بعد حرف اللين التالي لحركته
نحو يا فتاي ويا عصاي وخرج بالتالي لحركة نحو قوله • يا ايها الماتح دلوي دونكا • ويدغم • حرف اللين
• فيها • اي في يا المتكلم • ان كان يا او واوا • بعد قلب الواو يا • فتقول في بنين وبنون بني وفي مصطفين
ومصطفون مصطفي وعشرين عشري واذا كان ما قبل الواو مضموما ابدلت الضمة كسرة
لتصح اليا • وان كان • حرف اللين • الفا غير تثنية جاز في لغة هذيل القلب والادغام • كقوله
• سبقوا هوي واعنقوا لهواهم • وكان الحامل لهذيل على ذلك انهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا
في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن نوناتها عن الحركة في الاعراب
جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبله فغيروها الى اليا لتكون كالكسر قبله واما الف التثنية
فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف فانه لو قلبوها لكان الرفع والنصب والجر
يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا
فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع في حالة مسلموي لئلا يلتبس الرفع بغيره قلنا
فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان اصل الالف عدم القلب فتلي اليا خفتها كما هو اللغة
المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسان لا موجب عنده ثم ادغمنا فالاولى تركه اذا

ادي

ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه امر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا
ساكنة وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لما يعرض في بعض المواضع الانادرا انك تقول
مصطفي في الفاعل والمفعول معا وقد جا في الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير
قال الشاعر • يا ابن الزبير طال ما عصيكا • وطال ما عنيتنا اليكا • لنضربن بسيفنا قفيكا
كذا الاستشهاد حاجبية للرضي ونسبة هذه اللغة الى هذيل ذكره المصنف وصاحب التمهيد ونسب
سيبويه هذه اللغة الى ناس من العرب ولم يعينهم وحكاه عيسى بن عمر عن قريش وقرا الحسن يا بشري هذا
غلام وانكر ما كيوري قلب الف المثنى على لغة من الزمه الالف في جميع الحالات كالمقصور قال ابو حيان في
الارتشاف يحتاج الى سماع ولم ينقل فيه شيا • وربما كسرت • يا المتكلم • مدغما فيها او بعد الف • حكي عن بعض العرب
عصاي بكسر اليا وقراها الحسن وابو عمرو في شاذه واما المدغم فيها فقد قرا الاعمش ويحيى بن وثاب
وحمران بن اعين وجماعة من القراء بمصرخي ما انا بمصرخكم وما انتم بمصرخي وهي قراءة حمزة قال حسين الجعفي
سالت ابا عمرو عن كسر اليا فاجازه وهي لغة لبني يربوع ووجهها امران احدهما ان يكون زاد والعهد
بالاضافة يا ساكنة كما في به ثم حذفوا الزائدة تخفيفا وابقيت الكسرة دليلا عليها الثاني ان يكونوا
ارادوا الجمع في يا الاضافة ساكنة ثم كسروا اليا لالتقا الساكنين وسوغ ذلك مع ثقل الكسرة عليها
ان اليا اذا سكن ما قبلها تنزلت منزلة الحرف الصحيح كظبي وحي ومن ادلة هذه اللغة قول الاغلب
العجلي • اقبل في ثوب معافري • بين اختلاط الليل والعشي • ماض اذا ما هم بالمضي • قال لها هل
لك يا تا في • قالت له ما انت بالمرضي • ويجوز في ابي واخي ابي واخي وفاقا لابي العباس • المبرد لكنه
انما اجاز ذلك في اب بالسماع قد راحلات ذا الجار وقد اريه • وابي مالك ذو المجاز بدار •
والاستدلال به ضعيف لاحتمال ان يكون ابي جمعا لاب مضافا الى اليا اذ يقال في اب ابون
كما سبق اول الكتاب • قال • فلما تبين اصواتنا بكين • وفديننا بالابينا •
ثم لا باس بالاستدلال لقول الاخر • كان ابي كرما وجودا • يلقى على ذي الكبد الجديدا •
لان ابي فيه متعين للافراد بدليل يلقى واما اخي فانه اجاز ذلك فيه بالقياس على اب قال ابن
هشام ولا ادري لم خصه بالقياس قلت في امالي الكافية لابن الحاجب ما معناه ان المبرد وجد السماع
في ابي وقاس عليه اخي لانه مثله في لغاته واصله وكثرة استعماله وحذف ميم الفم معا في اليا
او غيرها اكثر منه فيها وعلى هذا فنقول كلمته من فمي الى فيه وبعضهم حكى اثبات الميم في حال الاضافة
بالضرورة كقوله • يصبح ظمان وفي البحر فمه • وقوله • لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك يرد هذا القول وقد مر في اوايل الكتاب وفي بالتشديد مع حذف الميم واجب فترد الواو التي
هي عين الكلمة وتقلب يا ثم تدغم في يا المتكلم ولا يجوز التخفيف كما في ابي واخي لان هذا لو فعل به ذلك
لزم بقاوه على حرف واحد مع انه اسم متمكن قال الفرزدق • هما نفثا في في من فمويهما • على النابح العاوي اشد رجام

باب التابع وهو ما • اي لفظ وهو بمثابة الجنس يشمل التابع وغيره
يخرج الفصل بتقدمه والنية به التاخير عن قوله • من شارك ما قبله في اعرابه وعامله مطلقا • واصله
التركيب لفظا شارك ما قبله في اعرابه وعامله مطلقا وليس خبرا فخرج بلفظ جنس كاسر وشارك
ما قبله في ما قبله في اعرابه وعامله يخرج ما ليس كذلك لكونه مطلقا يخرج المفعول الثاني والحال
والتمييز في نحو اعطيت زيدا درهما ولقيت زيدا راكبا وفجرنا الارض عيونا فان المشاركة وان كانت
ثابتة في هذه المعمولات لكنها تزول بعد تغيير العامل نحو اعطي زيد درهما ومررت بزيد راكبا وفجرت
الارض عيونا وقوله وليس خبرا يخرج الخبر الثاني نحو قولك الرمان حلو حامض وعلى هذا التعريف
يرد انا ولا فلانه يخرج عنه يا زيد العاقل ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون فينبغي ان يقول في اعرابه

او ما يشبه الاعراب واما ثانيا فلخروج التاكيد اللفظي في مثل نعم نعم وقام زيد قام زيد وعطف النسق
في مثل قولنا جاء زيد ودخل عمرو والبدل في مثل قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية
فان كلا من هذه الصور لا يصدق عليه تعريف التابع ضرورة انه ليس بمشارك لما قبله في اعرابه اذ لا اعراب
له لفظا ولا محلا مع ان هذه الصور من اقسام التوابع واما ثالثا فلان قوله بعامله في اعرابه قيد
مستغنى عنه في التعريف لو اسقط لم يحصل للتعريف باسقاطه خلل لكنه قصد به الاشارة الى الاختلاف ه
في مسئلة الخلاف المشهور وهي ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وفي ذلك تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال الاول ان العامل فيها هو العامل في المتبوع
وهو قول سيبويه والثاني ان العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة في الانسحاب بالنسبة الى المسند
وبالنسبة اليه والى المخبر عنها وهو مذهب الاخفش والثالث ان عامل التابع نظير العامل في المتبوع
لا نفسه وهو قول جماعة وتصحح مذهب سيبويه بان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوبا اليه
مع تابعه فان المجي في قولنا جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه مقيدا بتلك
المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل
المنسوب معا صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه فكان الثاني مع الاول في المعنى
كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب
اليه وان كان الغلام المقيد بكونه منسوبا الى زيد الا ان الثاني ليس منسوبا اليه بل هو مع الاول معنى
فلم يعمل العامل فيهما معا وجعل العامل معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي
في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل كما
ذهب اليه بعضهم خلاف الاصل ايضا فلا يصار اليه لان الحق انه اذا امكن العمل بالظاهر يجب واما
البدل ففي الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه نظير العامل في المبدل منه
استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولهذا لم يشترط
مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم اعني الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور
الاول وهو لمن يكفر والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده
بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل اشتمال لان الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت
مشتمل على الكافر قلنا لما لا يحصل من اللام فائدة الا التوكيد جاز لهم ان ينزلوه منزلة غير المذكور
ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه
كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذن
بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول وانما
يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل
في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق
ففيه ثلاثة مذاهب احدها وهو الصحيح ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة
الحرف وهو قول سيبويه والثاني انه مقدر بعد العاطف وهو قول الفارسي وابن جني والثالث
ان العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل قال
الرضي بيان الكلام السابق وفائدة الخلاف انه في هذا تلزم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند
من قال العامل فيهما هو الاول وهو اي التابع تاكيد او نعت او عطف بيان او بدل وسياتي بحث
في ان بدل الكل من الكل هو عطف البيان على ما اختاره الرضي او عطف نسق وهو فضلة اي التابع
من حيث هو من المتبوع وهو اي ليس للنسخ هنا ما نصه ما لم تتمحض اجنبيته وهو الذي لم تعلق لا من

بجهته

قال الهندي في شرح الكافية عند قول الماتن باعراب سابقه ... وليس بحال فلا يرد نحو جاءني زيد راكبا الرجال او حكما فلا يرد نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون الاعراب ذكر وتقديرا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم

مع ص

جهة الاعراب بل من جهة المعنى كالجمل الاعتراضية وكجواب القسم وكجملة الاسم الواقع بين المعمولين المتعاطفين
في اية الوضوء وهذه الزيادة اجنبية لان الاجنبي من كل وجه لا يجوز الفصل به الا تراهم منعوا مثل مررت
برجل على فرس عاقل ابلق لان عاقلا اجنبي من الفرس وصفته ان لم يكن توكيد قال الشارح احترز به عن
نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فانه لا يجوز الفصل بين كلهم واجمعون وفي اطلاقه على ذلك توكيد تجوز بل
الثاني بل الثاني توكيد لما الاول توكيد له قلت لا يتجه هذا الاعتراض لان معنى عبارته ان لم يكن توكيد
لا انتساب الى توكيد وذلك لا يقتضي ان جهة الانتساب هي كونه توكيدا اذ به ذلك التوكيد بل يجوز ان
تكون جهة الانتساب ذكره في صحبته فان قيل يدل على ان مراده المعنى الاول انه انما يكون الفصل فيه
فصلا بين التابع والمتبوع اذا كان الثاني توكيدا للاول ولا يتوجه على المعنى الثاني فصل بين احد
التابعين والتابع الاخر فالجواب انه اذا كان التابع الاول بعد المتبوع فالفصل بين المتبوع
والتابع الثاني اذ البعضية لا تقتضي التلاصق والتصاقم او نعت مبهم فلا يجوز ان تقول مررت
بهذا اليوم الكريم وقال الزجاج اذا اردت ان تقول تقف على هذا او فهم المخاطب مقصودك جاز لك
الفصل بينه وبين نعته فتقول مررت بهذا اليوم الكريم فاما ان يريد المصنف بالمبهم الاصطلاحي
ويخالف الزجاج معتمدا على ان الاصل في الاشارة الابهام فاعتبر في نعته الوصل وان كان واضحا في بعض
الاوقات طردا للباب او شبهه في عدم الاستغناء عن المبهم فلا يقال الشعرى طلعت العبور
واعترض بان الشعرى قد استغنت عن الوصف قال الله تعالى وانه هو رب الشعرى قلت
في الاعتراض نظر لانه شبهه بنعت المبهم ونعت المبهم غير لازم فكيف يكون نعت ما الحق به لازما
وانما المراد ان المبهم شديد الاتصال لتضمنه الافتقار الى موضح للمراد به وقلما يذكر الا موصوفا فاذا ذكرت
صفته نزلت منزلة الجزء منه لشدة حاجته اليها فلا يجوز ان ينفصلا غالبا ولا يتقدم معمول تابع على
متبوع خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ان يقال هذا طعامك رجلا يأكل وزيدا انت ضارب فذهب وجوز
الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ثلاثة اوجه احدها هو الذي بنى به ان
في انفسهم تتعلق ببليغا والمعنى قل لهم قولا موثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال وكرر ذلك
وهذا انما يتاتى على راي الكوفيين والثاني انه متعلق بقل اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة لان الله
مطلع على ما في انفسهم من النفاق فظهر وها من ذلك والثالث انه متعلق بقل ايضا لكن على معنى قل لهم في انفسهم
خاليا بهم لان النصيحة في السر انجع هذا كلامه وكانه غفل عن التسرى فقسمهم جوز الاوجه الثلاثة
كما تراه في هذه الاية وجزم في قوله تعالى فيه شركاء متشاكسون بان فيه متعلق بشركاء ولم يعلقه
بمتشاكسون وان كان صحيحا في المعنى والله اعلم

باب التوكيد

ويقال التاكيد
وهما لغتان يقال وكدته توكيدا واكدته تاكيدا وهو معنوي ولفظي فالمعنوي التابع وهذا جنس
يشمل جميع التوابع الرافع توهم اضافة الى المتبوع نحو ضرب الامير نفسه اللص فلولا النفس لتوهم ان الضارب
له غلام الامير بامره او ان يراد به الخصوص نحو جاء القوم كلهم فانه لولا التاكيد لتوهم ان العموم في القوم
غير مراد وان المراد به الخصوص الى ان الجائي بعضهم لا كلهم وبهذا الفصل وهو قوله الرافع الخ خرج سائر
التوابع من التوابع قال بعض الشراح وبعضهم يرى ان التوكيد ياتي لدفع توهم السهو والغلط
تكلف الا في رفع توهم النسيان والغلط انما هو التوكيد اللفظي لا المعنوي فلا مدخل لهذا فيما المصنف
بصدده وبيان ذلك ان المتكلم قد يظن بالسامع غفلة او يظن به انه يظن بالمتكلم غلطا فاذا قصد
المتكلم احد هذين الامرين فلابد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به
الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه
ربما ظن بك السامع مع انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو ولكن ان ظننت به
الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك فتبين انه لا استدراك على المصنف بتركه هذه

الجاز وابو نعها البنة ولهذا بينا في الابيات
التوكيد بعد
الفائدة قال ابن هشام والظاهر ان كلاهما لا يتركب الى قولنا لغير زو
بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يوكد كالا يقال اختصم الزيدان كلاهما وما حوله مر بين يجار انعلم ان التوكيد
عبثية سال المزيدان كلاهما وانما هو مر بزيد واحد لكنه جمله وما حوله مر بزيد بن جار انعلم ان التوكيد
لا يمنع ان يكون في الموكد مجازا قلت سيأتي ان مذهب الجمهور جواز مثل اختصم الزيدان كلاهما
وهذا ظرف مستقر عن المفرد **بلفظ النفس** وهو رفع توهم الاضافة الى المتبوع
ويجيء الغرض الاول وهو رفع توهم الاضافة الى المتبوع **بلفظ النفس**
الذي بحثه في رفع توهم الاضافة لا بن بلفظ النفس **والعين مفردين مع المفرد** نحو جاء زيد نفسه
وجاءت هند نفسها وزينب عينها **مجموعين مع غيره** اي مع غير المفرد سواء كان اثنين او جماعة **جمع قلة**
نقول جاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا اعينهما واعينهم واعينهن
واحترز بقوله مجموعين مما استعملها على غير ذلك فلا تقول جاء الزيدان نفساهما ولا عيناهما
قال بعض الشراح واجاز ذلك بدر الدين بن مالك وهو مخالف لما عليه الناس قلت نقل
الرضي عن ابن كيسان جوازه وان بعض العرب نطق به كذلك واحترز بجمع القلة عن جمع الكثرة
فلا يؤكد بنفوس واعيون قال الشارح وينبغي ان يقيد جمع القلة بالقياس بالفعل فان عينا جمع
على اعيان ولا يؤكد به قلت في شرح العمدة للمصنف وفي المفصل وكفاية ابن الخباز جواز اعيان
في هذا الباب وانما يؤكد الاصل في نحو قام الزيدان انفسهما كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى
الجمع لان التثنية جمع في المعنى **مضافين الى ضمير المؤكد مطابقا له في افراده وغيره** لمؤكد يطابق هو له
ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيد منفصل مطابق للمؤكد نحو قولك زيد جاء هو نفسه
والزيدان جاءا هما انفسهما والزيدون جاءوا هم انفسهم وكذا ضمير المتكلم والمخاطب لان المرفوع المتصل
منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكد والجزء بما هو مستقل من الظواهر فقصدوا ان يؤكدوا اولا
بضمير يجيء الاول مستقل بنحو بحر واهذا المستقل الذي هو النفس او العين عليه لفظا وان كان
في المعنى تاكيدا للمرفوع المتصل لانه هو المقصود اما لو كان المؤكد ظاهرا او ضمير رفع منفصل
او ضمير نصب كان او منفصلا فلا يشترط فيه هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له لان الظاهر
مستقل والضمير المنفصل كالمتصل لاستقلاله بنفسه والضمير المنصوب ليس كالمرفوع في شدة
الاتصال وانما اختص هذا الحكم بلفظ النفس والعين لشدة استقلالهما فانهما يستعملان في غير
تاكيد كثيرا نقول زيد قتل نفسه وزيد في نفسه شريف وعرفت ما في نفسه وكذا تقول عين زيد
حسنة اي ذاته ورايت عين زيد اي ذاته بخلاف كل فانه لم يستعمل مثل هذا الاستعمال ولكن
بقية الفاظ المؤكد بها فلم يكن لها من القوة في الاستقلال ما للنفس والعين فلم يستكره التاكيد للمرفوع
المتصل بها نقول القوم جاؤا كلهم وذهبوا اجمعون واحترز المصنف بقوله غالبا من حكاية الاخفش
قوموا انفسكم لكن المطرح بمعنى ونصوص الجماعة ان التاكيد بالضمير واجب وقال الفارسي لا يحسن
الا بعد التاكيد به **ويتفرد ان بجواز جرهما بباء زائدة** نحو جاء زيد بنفسه وجاء عمرو بعينه ولا يجوز ذلك
في غيرهما من الفاظ التوكيد واما جاءوا باجمعهم بفتح الميم فليس من التوكيد لان الباء لا تزاد له ولانه
بالضم ولو كان من التوكيد لكان ورد وهو بدون الباء غالبا ويدون الضمير واجاءوا باجمعهم جمع لجمع
كافلس في جمع فلس وفي شرح الملحة للحريري اجاز بعضهم الباء في النفس والعين فاستعمل بخلاف
ولا يؤكد مثنى بغيرهما الا بكلا وكلتا والصواب ان يقال ما دل على اثنين ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما
وهند وزينب كلتاهما وهذا الذي ذكره المصنف هو قول الجمهور ومنهم من ...لمبرد وذهب الفراء
وهشام والفارسي الى منع فحجة المنع الجمهور ان التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال بدليل
جاء كلهم اجمعون قال المصنف ولانه قد يتوهم ان الاثنين بعضا غلط وان الموضع لاثنين غيرهما او لم
وقد علم ان مثل هذا التوهم لا يرتفع الا باعادة اللفظ سوى ان سلم ما ذكره فهو منتقض لنقض كلامه

في تفسير التوكيد فان قلت هل هلا نافي قول الشاعر فيا اشعرا لو اشوتي بالتربينا وكرّ تلانا للجمع كانهم
وقد يؤكدان ما لا يتبعض **في موضع واحد خلافا للاخفش** فانه منع مثل اختصم الرجلان كلاهما لعدم
الفائدة اذ لا يحتمل الموضع الافراد وكذا قولك المال بين الزيدين كليهما وضربت احد الرجلين كليهما ووافق
الاخفش على المنع الفراء وهشام وابو علي وذهب الجمهور الى الجواز ونقل ابن عصفور عن الاخفش الجواز
فاختلف النقل عنه **ويجب في الغرض الثاني** وهو منع ارادة الخصوص **تابعا** حال من المضاف اليه
المبتدا الذي هو مجيء مثل اليه مرجعكم جميعا اي مجيء التوكيد في الغرض الثاني في حالة كونه تابعا لذي
اجزا بابدانه نحو جاء القوم كلهم او بعامله نحو اشتريت العبد كله او بهما نحو اشتريت العبيد كلهم
واحترز بذلك من نحو جاء زيد كله فانه لا يصح كونه ذا اجزاء بالنسبة الى المجيء بخلاف العبد فانه ذو اجزاء
بالنسبة اي الشراء في صحة ان الغرض منع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ان يكون
تابعا لذي اجزاء **يصح وقوع بعضها موقعه** لتمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتاكيد **مضافا**
حال ثانية من الضمير المضاف اليه من قوله ومجيئه اي ومجيء التاكيد في الحالة المتقدمة وفي حالة
كونه مضافا **الى ضمير** اي الى ضمير المتبوع المؤكد بها نحو جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم
والرجال كلهم او كلها على حد واذا الرسل اقتت او كلهن على حد قوله هو احسن الفتيان واجمل ضيعة
والزينبات والجواري كلهن او كلها على ما تقدم في باب المضمر **بلفظ كل** حال اخرى للمبتدا المتقدم **او جميع**
او عامة يؤكد بها ما يؤكد بكل قال المصنف وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر
المصنفين سهوا وجهلا فيقال جاء القوم جميعهم وعامتهم كما يقال جاءوا كلهم والمعنى واحد وفي الانصاف
ان المبرد فسر علمه بالكثر الجميع وانه خالف سيبويه في ذلك فجعل هذا التكون بمعنى البعض لا توكيدا
ونفيد تخصيصا لا تعميما **وقد يستغني بكليهما عن كلتيهما** كقوله يمت بقرب الزينبين كليهما
اليك وقربي خالد وحبيب وقال ابن عصفور ذكر للضرورة على معنى الشخصين **وبكلهما عنهما**
اي عن كليهما وكلتيهما فيقال جاءني الرجلان كلهما والمراتان كلهما قال الشارح ويحتاج الى سماع قلت
وقد نقل بعضهم ان ابن مسعود قرأ كل الجنة بيمه الى اكلها فيمكن ان يستشهد بها لذلك **وبالاضافة**
الى مثل الظاهر المؤكد عن الاضافة الى ضمير كقول كثير كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
وقول الفرزدق انت الجواد الذي ترجى نوافله وابعد الناس كل الناس من عار واقرب
الناس كل الناس من كرم يعطي الرغائب لم يهمم باقتار وزعم ابو حيان ان كلا المؤكد بها لا تضاف
الا الى مضمر راجع الى المؤكد وزعم ان كلا في هذه الابيات نعت مثلها في اطعمنا شاة ولبيت
توكيدا قال ابن هشام وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد فلت
وجعلها في الابيات دالة على الكمال امدح لان التفضيل على اهل الكمال هو المقصود به واما دخال
ذوي النقص في المفضل عليهم فليس في ذلك مدح كقوله اذا انت فضلت امراذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص
ومن الابيات المستشهد في هذا المعنى الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا السيف خير من العصا
والاستغنا عن الاضافة اي اضافة كل **خلافا للفراء والزمخشري** فانهما جاز ان قطع كل المؤكد بها عن الاضافة
لفظا والاستغناء باضافتها بنية عنكما نبرأة بعضهم انا كلا فيها وخرجها المصنف على ان كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعفان احدهما تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا لتصيير نكرة
فيصح كونه حالا والثاني جود ان تقدير كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه
يفيد الاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم فان قلت يلزم عليه ابدال كل العوامل وهو شاذ قلت انما يكون
كذلك على القول بان عامل البدل مقدر واما على القول بان عامله هو عامل المبدل منه فلا يلزم ذلك
ولو ... نقترنا لا انما يكون ابدالكل للعوامل شاذا اذا كانت على الهيئة التي تكون بها توكيدا وليست هنا كذلك
واتبعا جمع واخواتها خلافا للكوفيين ومن وافقهم كابن خروف فالعباس على تثنية اجمع جمعا قال ومن

منع تثنيتهما فقد تلطف وادعى ما لا دليل عليه قال المصنف والصحيح المنع لا سمعنا العرب يقولا وكلتا عن تثنيتهما **ويتبع كله اجمع** فيقال قبضت المال كله اجمع **وكلها جمعا** فيقال هدمت الدار كلها جمعا **وكلهم اجمعون** نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون **وكلهن جمع** نحو جاءتنا الزينبات كلهن جمع **وقد تتبعن** اي اجمع وفروعه **عن كل** تقول تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين قال فبعزتك لاغوينهم اجمعين **وقد يتبعن** بصيغة المبني للمفعول فيسجد فاعله من الاتباع والضمير النائب عن الفاعل عائد الى اجمع وفروعه **باكتع واخواته كتع وبصع وبتع** فيقال اجمع اكتع ابصع ابتع وجمعا كتعا بصعا بتعا وهكذا البقية والكتع مشتق من قولهم حول كتيع اي كامل وتكتع الجلد اجتمع وتقبض والبصع بالصاد المهملة قال الجوهري وقد يقال بالمعجمة وليس بالغالب قلت والبصع اي بالمهملة سمعته من بعض النحويين ولا ادري صحته وقالوا الى متى تكمع ولا تتبصع اي ولا تروى ففيه معنى الغاية والبتع من قولهم فرس بتع اي طويل العنق مع شدة هكذا قيل ولا يخفى ان [illegible] تكلفا ظاهرا وقد حمل هو ذلك بعضهم على ان ادعى ان هذه الالفاظ لا معنى لها مفردة وانما تفيد تقوية الاول كالتي في قولهم حسن بسن وشيطان ليطان ونظائر ذلك **بهذا الترتيب** اي تولي بكتع ثم ببصع ثم ببتع **اودونه** فتقدم ايها شئت وظاهر هذا الكلام التخيير وقال المصنف في الشرح ان الاحسن الترتيب وفي شرح الكافية انه الجيد الغالب **وقد يغنى ما تبع من كتع عما تبع من جمع** تقول تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر تولوا بالدوابر واتقونا بنعمان بن زرعة اكتعينا وقول الاخر وسائر ما اد ابي الشمس اكتعا وقال ابن عصفور الاولان من باب الضرورة والاول اقبح لان فيه ضرورتين والكتع ليس له ما يتكمل لا توكيد ويرده ان الكتع لم يتعارف لها العوامل [illegible] الفرق بينه وبين الاولين **وربما نصب اجمع وجمعا حالين** حكى الفراء اعجبني القصر اجمع والدار جمعا بالنصب وذلك على انه دليل على تنكيرهن وقد اولت كل [illegible] مع انها تحمل احسنا [illegible] الغالب في قولهم [illegible] نصب على الحال فان يجوز ذلك فيها لا يضاف احق واولى وهو واضح على راي من زعم علمية اجمع وما تصرف منه لان الاعلام تثبت لها جواز التنكير **وجمعا بما كهما على الاصح** وذلك ان العوامل تجري في اجمعين واجمع لا التوكيد واجاز في معنود بها الكمال واجاز ابن درستويه حالية اجمعين ومن صحح النصب [illegible] وقال انه حال وقيل هو توكيد لضمير منصوب محذوف اي اغنيكم اجمعين وهو مبني على جواز حذف المؤكد وسياتي الخلاف فيه واجيز البصريون [illegible] الحالية في شيء من هذه الالفاظ لانها معارف وكلام المصنف يوهم انه لا خلاف في اجمع وجمعا وليس كذلك **وقد تراد ان جمعا مجتمعة فلا تفيد توكيدا** ومنه الحديث كما [illegible] البهيمة بهيمة جمعا قال ابن الاثير اي سليمة من العيوب مجتمعة الاعضاء لا جدع بها ولا كي واجاز الشلوبين مثل ذلك في اجمع وحمل عليه قول الشاعر ارمي عليها وهي فرع اجمع [illegible] من قول الكوفيين انه توكيد لنكرة فهو حسن لان المراد فالله وصف القوس بانها طويلة تامة [illegible] وهي ثلاثة اذرع واصبع فكانه يقول ومن ادلة طولها انها فرع مجتمع لم ينقص منه شيء **ولا يجوز توكيد معطوف ومعطوف عليه الا اذا اتحد معنى عاملهما** نحو ذهب زيد ومضى عمرو كلاهما فقال الاخفش مات زيد وعاش عمرو كلاهما ليس بكلام بخلاف انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال ابو حيان القياس منع هذه ايضا لتوارد العاملين على معمول قلت وقد مر ان الاخفش يرى ان العامل في النعت والبيان والتوكيد هو التبعية لا عامل المتبوع وسينص في باب النعت على جواز مثل ذلك جاء زيد وان عمرو العاقلان وان العامل التبعية ثم نقل المصنف في شرح الكافية عن الاخفش ان العاملين اذا اختلفا [illegible] ينبغي ان يكون الاول ويكون الثاني تاكيدا له ومن هنا صح ان يسمى الاسمين معطوفا ومعطوفا عليه لان الثاني انما ذكر بعد العامل لتوكيد العامل الاول ولولا هذا التاويل لكان ممحضا للعطف الجمل ولم تضع العبارة التي في الكتاب **وان افاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين**

وفي شرح المصنف ان بعض الكوفيين اجازوا ان لم يفد وهذا بعيد جدا وكيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع انه لا يفيد ثم انه هو نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد واعلم ان المنكر تارة يكون معلوم المقدار محدودا كدرهم ودينار ويوم وليلة ونهار وتارة لا يكون كذلك كرجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فهذا الثاني لا خلاف في امتناع تاكيده كما نقل المصنف في شرح العمدة والاول فيه خلاف فذهب اكثر البصريين المنع وذهب الاخفش منهم مع الكوفيين الى الجواز واختاره المصنف وليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود فتحصل فائدة التوكيد واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر يا ليتني كنت صبيا مرضعا • تحملني الذلفاء حولا اكتعا • وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا • وقول الاخر لئن [illegible] حولا كاملا كله • لا تلتقي الا على منهج • فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم **ويجوز حذف الموكد** بفتح الكاف وهو المتبوع **وقيام المؤكد** بكسر الكاف وهو التابع **مقامه** اي مقام المحذوف **على الاصح** وهو قول الاخفش والفارسي وابن جني وثعلب وموافقيهم قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا الشرط اولى ذكره الاخفش منع في الذي رايت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد واجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذف خبر ان مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول وهذا الحذف في نحو الذي عوقا هم زيد فاذا [illegible] الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت **ولا يفصل بينهما باما خلافا للفراء** فانه اجاز مررت بقومك اما اجمعين او بعضهم وهو مشكل فانه ان كان بعضهم عطفا على اجمعين فباطل لانه لا يكون مؤكدا بل مخصصا وان كان عطفا على قومك فلم يبق لاما تقسيم لان اما غير مناسبة واذا تقدر اما بهم اجمعين كما قيل على تقدير سيبويه والخليل في القاسم بين المحذوف وبين بعضهم لكن ينبغي النظر في كون العرب اتفقوا على حذف المؤكد وبقاء التاكيد **واجريا في التاكيد مجرى كل ما افاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل والسيد والرجل** تقول سمع الحصيه ضرعنا وزرعنا ومطرنا سهلنا وجبلنا وضرب زيد يده ورجله وسمع البصاص زيد ظهره وبطنه وهذا في الاصل من بدل الاشتمال وبدل [illegible] ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى كله فاجري مجراه في التوكيد فالمعنى في الاول والثاني [illegible] اصواتنا كلها ومطرت اماكننا كلها على حذف المضاف من المتبوع والمعنى في الثالث والرابع ضرب زيد كله لانه انما يذكر ذلك في مقام ارادة الاحاطة والشمول وان استعمل مثاله في هذا المقام فلا يجري مجرى التاكيد وانما يكون من بدل البعض لكن ينبغي النظر في انه [illegible] وهو انا اذا قلت مطرنا سهلنا وجبلنا شملا وجبلنا تاكيد [illegible] كل فالتاكيد انما هو مستفاد من مجموع الثاني والاول كما مر في نحو كل واحد منهما على انفراده بما ذكرنا **ولا تتابع هذه الفاظ التوكيد وهي باقية على حالها في التوكيد لا جميعا وعامة مطلقا** اي في الامر فلا تقول جميعهم وعامتهم يجيئون ومررت بجميعهم وعامتهم وذلك لقلة استعمالها في التوكيد واحتج بقول

وهو علي حاله في التوكيد مما نحو قولك طابت نفس زيد وفقئت عينه لكنه لو لم يأت هنا بما لم يعتبر
لو لم يأت في التاكيد فان حد لو لم يأت هنا للحالة الروح والعين الباصرة والمراد بهما في التاكيد
الذات **والا كلا وكلتا في الاسناد كثيرة** نحو وكلهم اتيه يوم القيمة فردا قل ان الامر كله لله وعن
بعض العرب كلاهما بالعناب وفي التنزيل كلتا الجنتين اتت اكلها وقال الراجز كلتاهما قد قرنت
ومع عين ابن عصفور الابتدا **بقلة** بان يرد فاعلا او مفعولا كقوله ادعج وقال الشاعر فتصدر عنها كلتاهما ولهو باكر
وقالوا عليهما وتسترا وقدره سيبويه لعطني وقال الشاعر فغدوا مائة واستاخرت مائة
وفتنا وزادوا على كلفتها عدداه ومن ثم غلطا ابن الحاجب من قال في قول الشاعر
ثلاث كلهن قتلت عمدا انه كان يمكنه نصب كل تقتلت فلما لم ينصبه ذلك على انه ليس بضرورة فقال
اذا اضيفت كل الى الضمير فلا تقع كل الا توكيدا او مبتدا قلت واما كان كذلك لان المبتدا عامله
معنوي فليس بجيد اسم التاكيد فانه بمنزلته في انه لم يباشره عامل لفظي وهذا الذي قاله
به يرد ايضا على من قال في قوله كله لم اصنع انه ليس بضرورة لتمكن الشاعر من نصبه **واسم كان في نحو**
قول الامام علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه فلما تبين الهدى **كان كلنا على طاعة الرحمن** والحق والتقى
ضمير الشان لا كلنا خلافا للكوفيين فانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدا مخبرا عنه بقوله
على طاعة الرحمن والجملة خبر كان فلم تخرج كل عما هو الكثير فيها واذا جعل كل اسما لكان ثم كان استعمالها
عاملا فيها بعامل فانها حينئذ ليست بتوكيد ولا مبتدا ففي العدول عن الاول الى الثاني من غير
ضرورة خروج عن نهج الاستقامة **ويلزم تابعيته كل اجمع كاملا ولمضافة الى مثل متبوعه مطلقا**
معرفة كان او نكرة **تمنع التوكيد** نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت
بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد **ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة لا مضافا**
الى معرفة فتقول كل رجل قائم وكل امراة قائمة وكل رجلين متفاوتان وكل غلمان اشتريتهم صالحون
وكلا الخذ منه صوالح لهذا في كل المضاف الى النكرة لتسميته الى الحاجب واما لو كان ما فيه الضمير
من جملة اخرى فانه لا يلزم اعتبار المعنى فتقول له تعالى ورقيب كل نفس ما عملت وهو اعلم بما يفعلون
ومن هنا يظهر بطلان اعتراض ابي حيان على المصنف فيما تقدم بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة
فتركن كل حديقة كالدرهم فان كان ما اضيف اليه كل معرفة لم يجب مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ
واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون وقد ذكرنا الكلام على هذه المسئلة في باب الاضافة وسقنا كلام
ابن هشام في ذلك فتذكره **ولا تعرض في اجمعين الى اتحاد الوقت بل هو ككل في افادة العموم مطلقا خلافا**
للفرا فانه زعم في مثل قام القوم اجمعون انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت واحد وليس كذلك عند
البصريين فانه عندهما انما يفيد التوكيد فقط ولا تعرض فيه الى اتحاد الوقت ولا الى عدمه ويدل لهم
قوله تعالى حكاية لاغوينهم اجمعين اذ من المعلوم ان اغواءهم كلهم لا يكون في وقت واحد **فصل**
في الكلام على التوكيد اللفظي والاحكام المتعلقة به **التوكيد اللفظي اعادة اللفظ** مرة او اكثر كالذي في قوله
عليه الصلاة والسلام فنكاحها باطل باطل وقول الشاعر لا احدا احب منا احدا تحالت فيه الاين دب
قال ابو حيان شيخنا الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله اتفق الادبا ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع
بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك
ليس بتاكيد بل كل اية قبلها ويل يومئذ للمكذبين في هذه فالمراد المكذبين بما تقدم ذكره قبيل هذا الويل
ثم يذكر الله معنا اخر فيقول ويل يومئذ للمكذبين بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك
فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن **او لتقويته بموافقه معنى** كما في قول طفيل الغنوي
نقفل على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وفي كلام المصنف مناقشة
من وجهين احدهما ان قوله بموافقه معنى ظاهر في ارادة المرادف وفي اصول ابن الحاجب ان نطشان

من

من قولك زيد عطشان نطشان ليس بمرادف بل تابع لانه لا يفرد وكل من المترادف يفي بجميع افراده ولا يخفى ان هذا
توكيد لفظي وهو خارج من تعريف المصنف الثاني انه كان حقه ان يقول تقوية اللفظ باعادته
او بذكر موافقه ليلا يوهم ان النكتة اختصاص التقوية بمسئلة المرادف واعلم ان التوكيد اللفظي يجري
في الالفاظ كلها ولذلك قال المصنف اعادة اللفظ يشمل الاسم نحو جاء زيد زيد معرفة كان كهذا او نكرة
نحو فنكاحها باطل باطل والفعل نحو قام قام والحرف نحو نعم نعم والمركب جملة كان كقوله ايا من لست اقلاه
ولا في البعاد اسلاه لك الله على ذاك لك الله لك الله او غير جملة كقول الكميت فتلك ولاة السوء قد
طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وهنا فائدة وهي هنا انه قد علم اشتراط اتفاق معنيي المؤكد
والتاكيد اللفظي واورد بعض الفضلاء على هذه القاعدة اشكالا لانه اذا قال الزوج انت طالق
انت طالق وقصد به التاكيد فانه لا يقع الا واحدة والحالة هذه فقال الجملة الثانية لا جائز
ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية تخبر لا انشائية وشرط التاكيد ان يكون من جنس الاول ولا ان
يكون انشائية والا وقع الطلقتان واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انها انشائية
قال يلزم ما ذكر فانها انشا للتاكيد ولا يقع بانشا التوكيد شي وانما يقع بانشا الايقاع فاشتركت
مع الاول في اصل الانشا وافترقتا فيما انشئتا له وفيه نظر **وان كان المؤكد به ضميرا متصلا او حرفا**
غير جواب لم يعد في غير ضرورة الا متصلا بما اتصل به اولا او معمولا يحتمل قوله المؤكد به ان يكون معناه
الذي يقع التاكيد به اي في التاكيد اللفظي فلا ضمير في المؤكد ويجوز في موضع رفع ويجوز ان يكون في
المؤكد ضمير مستتر ويكون قوله به في موضع نصب والهاء راجعة الى التوكيد اللفظي اي وان كان الذي
اكد به التاكيد اللفظي وهذا اولى لتجنس قوله لم يعد اذ الحسن ان يقول بعد ان ذكر التوكيد لانه
يصير هكذا فان كان التوكيد ضميرا متصلا او حرفا جوابيا فان كان الاخير اي حرفا جوابيا فانه يتكرر
بلا شرط في النثر والشعر في ازيد قائم نعم نعم قال الشاعر لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا
وحكم ما كان مستقلا حكم هذا القسم نحو لك جار زيد وقول الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك
اللاحقون احبس احبس وان كان ما يقصد تاكيده ضميرا متصلا او حرفا غير جوابي فانه لا يعاد
الا متصلا بمثل ما هو متصل به اولا او معمولا وذلك كما اذا اردت توكيد الضمير في قولك قمت
ومثله فلا بد ان توصله بمثل ما هو متصل به اولا فتقول قمت قمت وكذا اذا اردت توكيد الحرف
في قولك الدار زيد فيها فلا بد ان تفصل الحرف بمثل ما هو متصل به فتقول زيد في الدار فيها قالوا
واشار المصنف بقوله في غير ضرورة الى مثل قول الشاعر فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء
وقول الاخر وصاليات ككما يؤثفين قلت وكلام المصنف يوهم ان الضرورة راجعة الى كلتا
المسئلتين اعني مسئلة الضمير ومسئلة الحرف الذي ليس بجواب وليس كذلك في نفس الامر فانه لا يجيز احد
قمت ولا في الضرورة ولا غيرها انما يقولون في مثل قولنا قمت قمت ان التاكيد للضمير المتصل
ولم يجوزوا ان يكون التاكيد لمجموع الجملة وكذلك في مثل زيد في الدار فيها ان يكون المؤكد مجموع الحرف
ومجروره لا الحرف وحده قال الشارح واشار الزمخشري في المفصل الى انه يجوز في تاكيد الحرف غير الجوابي
ان يقال ان ان زيدا قائم قال المصنف وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه ولا حجة له
في قول الشاعر ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورات وقوله او معمولا
انما يعود الى الحرف غير الجوابي ولفظه لا يعطيه ظاهر كقول الشاعر حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددة بقرن
حبلوا المؤكد هو كان فقط وفيه ما قد عرفت وكقول الكميت ليت شعري هل ثم هل اتينهم ام يحولن من
دون ذاك الردى ومن الفصل المسوغ الفصل بالوقف كقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما ما من حمام احد معتصما
وان عماد او لا يعود ظاهرا اختير عدم المؤكد بضمير فتقول مررت بزيد به ويرجح على قولك مررت بزيد بزيد
ومنه قوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون قال الشارح وبعضهم يعرب كفى به وفيها بدلا منه

عن كلا سيعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك **وفصل الجملتين نحو ان امن اللبس اجود من وصلهما** ان بني هشام استاذنوني ان ينكحوا ابنتهم عليا فلا اذن ما يوم الدين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثم لا اذن وثم الداخلة في هذا المحل المندرج في الارتقاء واحترز بقوله ان امن اللبس عن ان يحصل لبس فيترك الحرف الفاصل حينئذ نحو ضربت زيدا زيدا لانك لو اتيت بثم هنا اوهم ان الثاني غير الاول **ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا** اي سواء كان المتصل مرفوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو اكرمتك انت او مجرورا نحو مررت بك انت فاما المرفوع فهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لان الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد فلذلك بضمير المتصل غير متصل واما المجرور فانما اكد بالمنفصل لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل متفقا له نحو رايتك اياك ورايته اياه لكنهم اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو والمرفوع المنفصل يقع تاكيدا للمتصل اي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذلك دون المنصوب المنفصل لقوته واما لانه اذا المرفوع قيد المنصوب والمجرور متصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما تقدم في باب المضمر **وبضمير المنصوب المنفصل نحو رايتك اياك توكيدا لا بدلا وفاقا للكوفيين** قال المصنف يجري مجرى واحدا فان قلت انت توكيد اجماعا فكذا ما اشبهه واعترض بانهم لم يجمعوا على ايجاب التوكيد بل على اجازته واجازة البدل وهذا مذهب البصريين لكن ينبغي ان يقولوا بترجيح التاكيد في نحو انا وقمت انت لان البدل في نية تكرار العامل والمرفوع المنفصل لا يلي عامله بخلاف التوكيد [illegible] تعينه لكان حسنا ويؤيده انك لا تسمع الناس يقولون في مثل اسكن انت وزوجك الا انت عين التوكيد

باب النعت وهو التابع

جنس يشمل جميع التوابع **المقصود بالاشتقاق** فصل يخرج بقية التوابع وانما قال المقصود بالاشتقاق ولم يقل التابع المشتق ليخرج ما كان في الاصل مشتقا ثم غلب كالصديق تابعا لابي بكر فانه عطف بيان لا نعت لان اشتقاقه في حال تابعيته غير مقصود وقوله **وضعا او تاويلا** تعميم للاشتقاق فالاشتقاق وضعا نحو مررت برجل كريم وتاويلا نحو مررت برجل ذي مال اي صاحب مال وهذا تمام الحد وجرى المصنف في ذلك على ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الاشتقاق في النعت وابن الحاجب رحمه الله لم يشترط ذلك فلم يرتكب التاويل في غير المشتق لانه عدول عن الاصل من غير ضرورة تدعو اليه وقال معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه لكن لما كان الاكثر في هذا المقصود المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق واذا وجدت دلالة التابع على معنى في متبوعه صح وقوعه نعتا ولا فرق ان يكون مشتقا وان يكون غير مشتق والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة بهذا الوضع صفة مطلقة مثل المنسوب وذو والمضاف اي المجنس واشباههما كقولك مررت برجل تميمي وذي مال وبرجل ما وسام مروا مراه ذات جمال وبرجال اولي فضل ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل قولك مررت برجل اي رجل ومعناه وصف الرجل بكمال الرجولية فيقول وفيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد انبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى في كماله في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عن خفا سببه وليس المراد بهاء الحالة الوصف بها استفهامية اذ لا استفهام منه لاجتماع الوصفية فالوجه ان يحمل على انها استفهامية في الاصل ومنها اسماء الاجناس اذا جاءت معرفة باللام تابعة لاسماء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل هنا عند المحققين صفة لهذا وان كان وصفه بالذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على

الذات

النعت ص

بالمرفوع ص

الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة باسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتى باسم الجنس لبيان حقيقة الذات المشار اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه بذي اللام قولهم يا ايها الرجل ومنها اسم الاشارة في قولهم مررت بزيد هذا فان هذا فيه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس شرطا في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة هذه طريقة ابن الحاجب وغيره من المحققين واما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه الالفاظ ويقولون تميمي مؤول بمنسوب وذو مال بصاحب مال واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل مؤول بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه ثم شرع المصنف في ذكر معاني النعت فقال **مسوقا لتخصيص** نحو والصلاة الوسطى منه ايات محكمات ولم يفرق المصنف بين التخصيص والتوضيح وفرق بينهما في باب عطف البيان ومعنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك لان رجلا في قولك جاءني رجل صالح مثلا كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل العاقل **او تعميم** نحو ان الله يحشر عباده العاملين والعاصين ويحشر خلقه الاولين والاخرين **او تفصيل** نحو مررت برجل عربي وعجمي وهذا اسم مثال للتخصيص عند الجملة **او مدح** نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او ذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او ترحم** نحو اللهم ارحم البائس الفقير **او ابهام** نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة وينبغي له على هذا ان يقول او شك ويمثل له بهذا المثال اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر في ذلك وكان شاكا **او توكيد** نحو قولك ضربته ضربة واحدة لانه قد علم من ضربته انها واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه نفخة واحدة وقول الشاعر * زعمت امامة انني اغا امت * [illegible] * وقد يقال القصد من النعت التخصيص فيما يفيده من معنى الحصر فيكون النعت حينئذ مخصصا وفي شرح الدرة لابن الخباز ويجيء النعت ايضا لاعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك رايت القاضي الظريف فتقول رايت فلانا الكريم العفيف قلت ولا يكون هذا التوضيح لان مراده بالتوضيح الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في مثال الاعلام بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا يكون لمجرد المدح فان غرض المتكلم الاعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا لمجرد الثناء عليه وقال بعضهم قد يكون النعت لافادة تعظيم معناه كقوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا فاجرى هذا الوصف على النبيين عليهم السلام لينقاد بذلك عظم قدر الاسلام **ويوافق النعت منعوته المتبوع في التعريف والتنكير** فان كان المتبوع معرفة كان هو ايضا معرفة وان كان المتبوع نكرة كان هو نكرة ايضا وذلك لان في التنكير ابهاما وفي المعرفة ايضاحا والنعت هو المنعوت في المعنى فتنافيا وجوز قوم نعت النكرة بالمعرفة فقال قوم من الكوفيين ان كان النعت لمدح او ذم او ترحم وجعلوا منه ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا وقال الاخفش يجوز نعت النكرة بالمعرفة اذا خصصت النكرة بصفة وجعل منه واخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فقال الاوليان صفة اخران لتخصصه بالصفة التي هي يقومان مقامهما وما بعد ذلك ولا ممتنع له فيه لامكان جعل الاوليان بدلا او خبر مبتدا محذوف ومنهم من يجوز وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وقال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كانت الصفة خاصة بذلك الموصوف كقول النابغة * فبت كاني ساورتني ضئيلة * من الرقش في انيابها السم ناقع * وليس بقاطع لاحتمال التخريج على غير ذلك ويوافق اي النعت **في الافراد وضديه** وهما التثنية والجمع **والتذكير والتانيث على ما ذكر في اعمال الصفة** ولا يخفى ان تعرضها لانه احد اوجه الاعراب الثلاث الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

هذه العشرة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف
ولابد لكل منعوت ان يجمع فيه اربعة من هذه وواحد من الافراد والتثنية والجمع فان كان الوصف بحال
والتنكير وواحد من التذكير والتانيث فان قلت يرده مثل قولهم برمة اعشار واكسار وثوب اسمال
الموصوف تبعه في هذه الاشياء الاربعة فان قلت قلت اجيب عنه بان البرمة مجموعة
ونطفة امشاج فالوصف بحال الموصوف مع انه مفرد والوصف جمع قلت اجيب عنه بان البرمة مجموعة
من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة
من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل وحرام على ذلك كون افعال
لنا كل واحد منها مشيج فلما كان المجموع الات ذلك الشي المركب منها جاز وصفه بها
جمع قلة في حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونها والضمير للانعام وبسبب الى سيبويه انه قال
افعال واحد لا جمع على انه قبيحا لمجيء نحو ادم وان كان الوصف لبيان حال الموصوف نحو مررت برجل قائم
ابوه فانه يتبعه لزوما في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من وجهي التعريف
والتنكير ولا يلزم متابعته في الخمسة الباقية وقد تقدم ذلك في باب الصفة المشبهة مستوفى
وكونه اي كون النعت **مفيدا للاختصاص** دون مرتبة المنعوت مثل جاء زيد الفاضل **او مساويا**
للمنعوت في الاختصاص مثل جا الرجل الصالح **اكثر من كونه فائقا** للمنعوت كرجل فصيح وحار وغلام
بالغ وسر امق فاما كون النعت اخص من المنعوت اذا كانا نكرتين فجائز بالاتفاق نحو مثل فان كانا
معرفتين فالجمهور على ان النعت انما يكون مساويا للمنعوت او دونه واما ان يكون فائقا فلا وقد
معني تمييز درجات المعارف في اول الكتاب وقال الفراء والمصنف وبعضهم توصف كل معرفة بكل
معرفة وعليه جرى ابن خروف هكذا في بعض شروح هذا الكتاب فيجب ان يستثنى من ذلك نعت اسم
الاشارة فلا يكون الا بما يحلى بالكلام بالالف واللام **وربما تبع في الجر عن مالموله وقد ابطله لامن**
اللبس كقولهم هذا جحر ضب خرب رواه سيبويه وعلى بالرفع على انه صفة للجحر وهو والاصل وبالجر على انه صفة
لجحر ايضا ولكنه جعل تابعا لضب في الجر وجا ورده اياه مع امن اللبس وقال دون رابطه بربط
بذلك المخفوض احترازا من نحو قولك هذا جحر ضب خرب جحره فان الضمير عائد الى الجحر فخرب حينئذ
صفة له في اللفظ وان لم يكن صفة له حقيقة والجر حينئذ واجب لا قليل فاذا لم يكن ثم رابط يربط
النعت بالمخفوط وهي صورة المسئلة المتكلم بها وقع المعرفة عندهم بالخفض على الجوار ومن مثلها
قراءة الاعمش ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين بخفض المتين وقول امرئ القيس كان ثبيرا عرانين
وبله كبير اناس في بجاد مزمل فان قلت لهج كثير من الطلبة بالسوال عن عامل المخفوض على الجوار
ما هو فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل
غيره لا يقتضي خفضه اذ هو غير مخفوض بالقرض ثم مثل مزمل في بيت امرئ القيس هو الكبير وكبير
مرفوع بعامله انما اقتضى فيه الرفع وكذا في صفته وصفته غير مرفوعة فلا يصح اسناد العمل فيه
الى عامل الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل المجاور لانه انما يعمل فيه وفيما يتعلق به ومزمل غير
متعلق به في المعنى قطعا فالامر مشكل قلت السوال مبني على ان حركة المخفوض على الجوار اعرابية
وهو ممنوع وانما هي حركة تناسب وليس اعرابية فلا يحتاج الى عامل لانها انما اجتلبت لمجرد امر استحساني لفظي
لا تعلق له بالمعنى فمزمل في مثالنا وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما له تسلط
على الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض
لها وانما استدعيها طلب المشاركة اللفظية وهذا كما تقول في الحمد لله بكسر الدال اتباعا للكسرة اللام
هو مرفوع تقديرا المخفوض لفظا والعامل اثره الحركة المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل
ان حركة المخفوض على الجوار من جملة صور الاتباع وذوقه على الجوار ما يشير اليه وحينئذ فلا اشكال
واعلم ان الخفض على الجوار قال به في الكلام جمهور البصريين والكوفيين وانكره السيرافي وابن
جني وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين

حرب

حرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير العائد به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل
خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان
الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل
مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول ثم على القول
بجواز الخفض على الجوار فالذي عليه المحققون انه انما يكون في النعت والتوكيد قليلا وقد اشار الى مسئلة
التوكيد بقوله **وقد يفعل ذلك بالتوكيد** كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب
قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير
من الذي قلته ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض وفي شرح العمدة للمصنف تنفرد الواو
بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو
وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو وقال
ابن هشام وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق
اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات اي كانه قيل المقربون
في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان
مخلدون باكواب ينعمون باكواب **فصل** في انقسام النعت الى مفرد وجملة
وذكر الاحكام المتعلقة بذلك **المنعوت به مفرد** نحو رايت رجلا صالحا **او جملة** فعلية نحو جا ني رجل
قام ابوه او اسمية نحو مررت برجل ابوه فاضل وفي البسيط ان الوصف بالفعلية اكثر منه بالاسمية
وان الفعل الماضي اكثر من الفعل المضارع **كالموصول بها** اي كالجملة الموصول بها في كونها خبرية ذات
ضمير وبينهما بالحالية لانها لا تقترن بالواو وخالفا للزمخشري ولا بالواو فتجرا للمبتدا لان الوصف
لا تقع طلبية وتلك تقع طلبية على الاصح كما مضى ولان الموصول بها موصوف بها في المعنى اذ الغرض
بالموصول التوصل الى وصف المعارف بالجمل وانما وجب في الجملة التي هي صفة ان يكون خبرية لان الغرض
من الاتيان بالصفة ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف من مضمون
الصفة فلا يجوز اذن الا ان تكون جملة الوصف متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وتزوجت وانت حر وشبهها
او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد
ذكرها ولما لم يكن الخبر للمبتدا معرفا له ولا مخصصا جاز كونه انشائية كما مر تحقيقا به وتبين بهذا
وجوب كون الجملة الموصوف بها معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف واعلم ان المصنف
قد نص في الشرح على انه تخلف الضمير العائد من الجملة الى الموصوف كقوله كان حفيف النبل من
فوق عجس عوازب نحل اخطا الغار مطنف حفيف النبل دويها والعجس مقبض القوس وعوازب
جمع عازبة من قولك عزبت عن الشي انصرفت عنه والمطنف هو الذي يعلو الطنف وهو راس
من روس الجبل شبه دوي السهام التي تخرج من فوق مقبض القوس بدوي نحل منصرفات اخطا
غارها مستعل على راس الجبل فقوله اخطا الغار مطنف جملة في محل جر صفة النحل او في محل رفع صفة
لعوازب ولم تشتمل هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اغنى عنه الالف واللام اي غارها
وهذا اذا تامله منصف لا ننقدا دعا المصنف الا فنية قوله كالموصول بها الا ان لا يتخلف الاداة لله
الضمير لانه نص على انه لا يتخلف الضمير في باب الصلة وكلامه في الشرح صريح في ذلك بخلاف **منعوتها**
ها نكرة قال ابن الحاجب لان الجملة لا يكون الا نكرة وكل ما لا يكون الا نكرة لا يوصف به الا النكرة
وبيان الكبرى قد مر عند الكلام على توافق الصفة وموصوفها في التعريف والتنكير واما بيان
الصغرى فلان الوصف بالجملة انما هو في المعنى بالحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي يمسك

منها نكرة قال في شرح المفصل وتقريره انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فيتقدر بقائم
ابوه تاخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قائم لكان تقديره
برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد تكون بعض معارفه كما في قولك
زيد القائم فالجواب ان ليس الاخبار في زيد القائم بالقيام بل الابتداء يكون القيام معلوما نسبته
الى صاحبه عند المخاطب ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه
الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما والذي يعد عليه ذلك يعني ما كون الخبر
في المعنى هو الحكم الذي هو غير معلوم فقولك مررت برجل اخوه القائم وتقديره ان الجملة الواقعة
صفة مقدرة بالمفرد بالاجماع فتكون الجملة التي هي صفة في مثل قولنا مررت برجل اخوه
القائم مقدرة بمفرد ولم يكن ذلك المفرد الحكم الذي هو غير معلوم بل يكون ذلك المفرد الذي هو
معلوم في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم فيلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل قطعا
فان قيل لك اسبكه قلت برجل محكوم عليه ان اخاه القائم فانظر كيف سبكه من قولك محكوم لانه حكم
في الحقيقة كما سبكه من قام اخوه هكذا في شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد وقال الرضي اعلم ان الجملة
ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا
بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف
يعرضان لها فيجعل نوطهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد قلت
وكانه يريد بالذات الاسم ولو عبر بذلك لكان اولى تشرق قال فان قيل فاذا لم تكن الجملة
معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد او كل جملة يصح قيام المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من
الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع المفرد كما يقول
بعضهم تشرق له وقال بعضهم وكانه يشير الى ابن الحاجب الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان
الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا
والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان ولو سلمنا
ايضا ان كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان ولو سلمنا ان كون الشيء نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المجهول انتساب ما تضمنه الخبر او الصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم
وزيد هو المعلوم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرها لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجواره مقطوع
به الى هنا كلامه او معرف بالجنسية نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ونحو كمثل الحمار يحمل اسفارا
وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال المصنف لانه
نكرة في اللفظ نكرة في المعنى وجوز بعضهم كون الجملة حالية اعتبارا بصورة التعريف فانه وقيل
الكلم في الا يبتغي تفسيرية فلا محل لها من الاعراب وقد تقع الجملة الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتا
او شبهه فالاول وهو ما تقع الطلبية فيه محكية بقول محذوف هو نعت قول الشاعر
ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط
بمذق اي بلبن مخلوط بالماء حتى غلبه الماء وصار لونه لون الذئب اي جاؤوا بمذق مقول عنده
هل رايت الذئب قط والثاني وهو وقوع الطلبية محكية بقول محذوف فيما اشبه النعت قول ابي
الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله فهذه الجملة الطلبية محكية بقول واقع اما حالا ان كان
وجد بمعنى اصاب او مفعولا ثانيا ان كان بمعنى علم وحكم عائد الجملة المنعوت بها حكم عائد الجملة الواقعة
صلة او خبرا في الاحكام المذكورة في ذينك البابين والظاهر ان التشبيه عائد الى جواز الحذف

لكن

لكن الحذف من الخبر قليل نحو وكلا وعد الله الحسنى في قراءة ابن عامر ونحو قول الشاعر فاقبلت زحفا على
الركبتين فثوب لبست وثوب اجر ومن الصفة كثير نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا
يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على التقدير فيه اربع مرات وقرأ الاعمش
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون على تقدير فيه مرتين ومن الصلة اكثر نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا وانما كان الحذف منها على هذا الوجه لان اتصال جملة الصلة بالموصول شديد جدا اذ لا غنى للموصول
عنها وهما بمنزلة المفرد فاعان فرط شدة الاتصال على كثرة الحذف واتصال الصفة بالموصوف دون ذلك ودون
اتصال الخبر بالمبتدا اما ان اتصالها دون اتصال الصلة فلان الصفة ليست من ضروريات الموصوف
كما كانت الصلة من لوازم الموصول واما انه فوق اتصال الخبر بالمبتدا فلان الصفة مع الموصوف جزء جملة
على ان الخبر فانه مع المبتدا جملة فلا جرم ان الصفة كانت في اعلا مراتب الاتصال فكان الحذف فيها اكثر
والصفة دونها في ذلك فكان الحذف منها كثيرا والخبر دون ذلك فكان الحذف منها قليلا ويختص
الجملة المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور دون وصف نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا فانه على تقدير فيه اربع مرات ونحو قراءة الاعمش فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
فانه على تقدير فيه مرتين كما مر قريبا فان قلت ماذا اراد المصنف بقوله دون وصف قلت
ابو حيان الكلام عليه وكانه لم يفهمه وتبعه تلميذه شهاب الدين ابن قاسم فانه قال لو احترز
به من ان يكون المجرور بغير وصفا فلا يجوز الحذف نحو لا تكره يوما تشوك فيه رانك فلا يجوز حذف فيه
لانه نعت يوما وهو معترض بانه لا يصح قوله ان المجرور يغني وصف اذ لا يوصف بمجرور بحرف ولا بضمير اصلا
المجرور بحرف ولا غيره ويمكن ان يكون مراد المصنف دون الوصف الذي ذكرناه في باب الموصول من
اشتراط جر الموصول بغير نحو رغبت في الذي رغبت فيه ولكن ينبغي تخليته وصف بالالف واللام التي
للعهد واما تنكيره فغير لائق بالمقام على هذا على ان التعبير عن المعنى بالوصف قلنا والمناسب
له ان يقول دون شرط فتامل تشرق لعل نقول في مسئلتنا وهي نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير فاتصل بالفعل كما قال
ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني
عن الاخفش وفي امالي ابن الشجري لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير
وقال اخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس
مذهب الاول انتهى وهو مخالف لما نقل عنهم وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الاية الاولى
ضمير بل يقدر ان الاصل يوما لا تجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف قال ابن هشام ولا
نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ادعى ان الجملة باقية على حالها من جر بمنادى وانما ابيت عن المضاف
فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع ويجوز ايضا حذف المجرور من عائد على غيره نحو شهر صمت
يوما مباركا اي منه وغيره نحو عندي بر كر بدرهم اي منه ان تعين معناه احترازا من نحو فلك مال انفقت منه
مبارك اذ لا يدري بعد الحذف انفقت منه وكذا رايت رجلا رغبت فيه او عنه اذ لو حذف لم تحصل
الا التباس والثالث المنعوت به مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه الاصلية لفاعل يشمل اسم الفاعل
وامثلة المبالغة والصفة المشبهة وافعل التفضيل المصوغ من فعل مبني للفاعل نحو افضل واحسن
او مفعول يشمل اسم المفعول واسم التفضيل المصوغ من فعل مبني للمفعول كاخص واشهر ونحو ما في
قوله لفاعل او مفعول الاعلام بوقوع النعت في النوعين والاحتراز من اسماء الالات والزمان والمكان
المأخوذة من الفعل فان نعتها لا يقع عليه او لها نحو مختار قلنا المختار للفاعل نحو مختار للمفعول فيها
كلمتان لا كلمة المراد ان المشتق الذي ينعت به لا بعد النوعين لا انه لا يكون مشتركا او مجاز نحو
بعض اوجها رحمه المشتق لفاعل او مفعول كذا ينبغي ان يؤخذ لانه اعم فائدة من ان يقال نحو المشتق

إلى مكة أو منسوب إليها وذو مال

مع أن الواقع بصدده الأمر أن قولنا مكي مثلا بمعنى منتسب إلى مكة والمراد بالجاري مجرى المشتق
بمعنى صاحب مال وهذا بمعنى صاحب المشار إليه أو بما هو قال الشارح النعت بها دونه شرطا أو في ذكر حال وهو
أبدا الأوصاف التي تضمنت معنى الفعل بحروفه واستثنى المذكورة فالجاري أبدا كلودعي بالدال المعجمة فانه
لا يتضمن معنى الفعل بحروفه ووصف دون وقت ... فتشبيهه معنوية نقبق مهملة بمعنى غليظ
جرك جمع كذا في قطن وجرشع بجيم مضمومة ... بينهما حاء مهملة أيضا بمعنى شديد وشردل بشين
وصمحمح بصاد مهملة مفتوحة وميمين مفتوحتين بينهما ... وذي بمعنى صاحب وفرعه ذو وذوو وأولات
معجمة ... ثم دال مهملة مفتوحة فلام بمعنى سريع وأسماء النسب المقصود نحو دمشقي وبصري
وذوات وذوات فأولو بمعنى أصحاب وأولات بمعنى صواحب ... الأسماء التي فيها مثل هذه الياء المشددة وغلب استعماله
نحوي ولغوي واحترز بالمقصود ... والجاري مجرى حال دون حال على قسمين مطرد فيكون قياسيا
دالة على أجناس لا نوعين فيها النسب فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو مررت بزيد
وغير مطرد فيكون سماعيا لا يتعدى إلى محل وروده وذو الموصولة وذو الطائية
هذا أو بالزيدين أولئك ... لا يوصف بها وأخواتها المبدوءة ذو رجل
مثل مررت بالرجل ذو قام وفروعها ... ذات الكرامة أي بها
كالذي فالذان والأولى واحترز بالمبدوءة ... وليس مخصوصا بلفظ رجل بل اسم الجنس
ورجل بمعنى كامل نحو مررت برجل رجل أي كامل في الرجولية ... نحو هذا رجل صدق أو أي سوء نحو هذا
أو مضافا إلى الصدق نحو هذا رجل صدق أو أي
هذا المعنى نحو رأيت أسدا أي كاملا ... الصدق في الحديث وذلك مستحسن
رجل رجل سوء والمراد بالصدق في هذا المقام مطلق الجودة ... ثوب صدق وخل صدق وخل صادق
جيد عندهم حتى صار واستعملوه في مطلق الجودة فيقال ... الأعرابي قال لو كذب عليك كذا قال ع و
لكونه كان الكذب مستحسنا عندهم بحيث إذا ... عليك العسل أي العسل ن يعني عليك به والزم ويجوز
ابن معدي كرب لمن شكا إليه المغص كذب عليك العسل ... ورجل سوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون
أن يريد العسل المعروف والإضافة في نحو رجل صدق ... رجل صدق رجل صادق فكأنك
الموصوف إلى مصدر الصفة نحو جنس السوء أي الجنس السيئ فمعنى ... صفته صفة للأول وأي
قلت عندي رجل صادق فلما كثر المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار مع
مضافا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى سواء كانت مماثلة له لفظا أو لا نحو مررت برجل أي رجل وبرجل
أي إنسان فتكون دالة على معنى الكمال فمعنى قولك أي رجل كامل في صفات الرجال وكل مضافا
مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو أنت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
وكذا أنت رجل كل رجل وجد رجل وحق رجل لا يوصف بها النكرات كما توصف المعرفة ومعنى كل الرجل
أنه اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجال أن ما سواه ليس الرجال
هزل ومعنى حق الرجل أن ما سواه من الرجال باطل ومعنى باب جرد فتطبيقه وغير المطرد الوصف
بالمصدر وهو شايع كثير والأغلب فيه أن يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون
بمعنى نحو رجل رضى أي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف أي ذو صوم وذو رضى والأول أن
يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه والعدد وجعل
الرضى هذا من القياس وهو الظاهر فقال ومنها القياس الوصف بالعدد نحو عندي رجال ثلاثة
قال عليه الصلاة والسلام الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ونقول عندي برثعيران
وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغيره ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك والقائم مسماه معنى لازم فيترلة منزلة المشتق نحو مررت برجل أسد أي جري
وبرجل حاد أي بليد ولبست ثوبا خزا ملمسه أي لينا وشربت ماء عسلا طعمه أي حلوا قال

الشاعر

الشاعر • وليل يقول الناس من ظلماته • سواء صحيحات العيون وعورها • كأن لنا منه بيوتا
حصينة • مسوحا أعاليها وساجا ستورها • أي سود أعاليها وكشفا ستورها والنعت إلى المنعوت
بها المعرفة فقول الشاعر • وما لك أيها الخيتر • فنعما حبتر أيما فتى • وقدر
ذلك في باب الموصول وما نحو رجل ما شئت من رجل طلبة محز وقد الجواب نقد برما شئت من رجل
فهو كالجملة من الشرط وجوابه صفة رجل لا مصدرية متعوت بها خلافا للفارسي فإنه زعم أنها
مصدرية نعت بها وبجعلها كما ينعت بالمصدر الصريح قال المصنف وليس قوله بصحيح لأن الحروف أحرف
المصدرية لا يوكد به فعل ولا يقع نعتا ولا حالا ولو جعل نعتا في المثال المذكور لزم مخالفة النظائر
وقال الرضي ما مجرورة في هذه المثال أما نكرة موصوفة بالجملة بعدها أو موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف
على العالمين والجملة صفة للنكرة أي هو الذي تشتهيه أو شيء تشتهيه وإنما استعمل ما دون من لأن ما للإبهام
اسم وإن كان من ذوي العلم كقوله تعالى إني نذرت لك ما في بطني محررا وما يأتي فيه موضع الإبهام
في الكلام على ما يجوز فيه الإتباع والقطع من المنعوت وأحكام أخر
من أحكام النعت يفرق نعت غير الواحد إذا اختلف والمراد به ما دل على متعدد حقيقيا واسم جمع واسم
جنس أو اسمين أو أسماء متعاطفة فلا ... صح الاستدلال بقول حسان رضي الله عنه • لوامنا ... بجمع
وقول أبي حيان أن الجمع معرد بدليل يوم التقى الجمعان مردود بنحو قوله • بين رماحي مالك ونهشل
وقوله عند التفرق في الهيجا جمالين بالعطف متعلق بقوله يفرق ولا يكون في هذه الصورة إلا بالواو
إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد التنجيب في المرور بل في الوصفين
وليس المراد أنه مر برجلين اتصف أحدهما بالصلاح قبل اتصاف الآخر بالطلاح وما عنو من كلام المصنف
بأن غير الواحد شامل للاسم الاثنا ... فقد نص سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم على أنه يجوز تفريق
نعته المختلف ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير قال الزيادي فقد يجوز ذلك على البدل
أو عطف البيان ويجمع إذا اتفق نحو مررت برجلين كريمين وبالرجلين الفاضلين ويغلب
بالتذكير والعقل عند الشمول وجوبا ولو قال عند الإجمال لكان أنسب لقوله بعد وعند التفصيل
ثم التغليب بالتذكير يتبع في التثنية نحو مررت برجل ... وامرأة صالحين وجمع المذكر السالم نحو مررت
برجل وامرأتين صالحين وبعض أمثلة التكسير نحو مررت برجل وامرأتين صوام ويمتنع صوائم ويجوز
صوم ولا تغليب فيه وأما التغليب بالعقل فخاص بجمع المذكر نقول مررت برجل وأفراس سابقين
ويمتنع سابقات وعند التفصيل اختيارا ولكن إلا لا تغليب لكنه غير المختار فتقول على التغليب
مررت لعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات فإن تعدد العامل واتحد
عمله ومعناه لفظا أو جنسا جاز الإتباع مطلقا نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وأكرمت زيدا وأكرمت
عمرا العاقلين ومررت بزيد ومررت بعمرو الظريفين بهذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد
معناه ولفظه ونحو ضربت زيدا وانطلق عمرو الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الفاضلين وسبق
المال إلى زيد وبلغ إلى عمرو المحسنين بهذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه وجنسه
فالإتباع في ذلك كله جائز ومنع ابن السراج الإتباع في النوع الثاني وفصل في الأول فقال إن
قدرت الثاني عاملا فالقطع أو توكيدا والأول هو الأول جاز الإتباع خلافا لمن منعه في الكل
نحو فاعل فاعلين وخبري مبتدأين فلا يجيز مثل رأيت زيدا ورأيت عمرا العاقلين ولا مثل أتيت
زيدا وأوجعت عمرا اللبيبين على الإتباع فإن تعذر الإتحاد في العمل أو نحو مررت برجل بزيد ولقيت عمرا
أو في المعنى أو الجنس نحو مررت بزيد ولقيت عمرا أو في المعنى أو في الجنس نحو مررت بزيد استقبا
بعمرو وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل لائق فيقدر ما مدح وذم وأعني
بحسب المقام الذي تقتضيه ذلك وقال المصنف في شرح العمدة أن المنعوت إذا كان متعينا لم يقدر

له

٢ لأن جواعل لا يكون جمع جاعل

اعني بل اذكر ممنوع الاظهار راجع الى المبتدا والفعل بحسب الواقع ولكن انما يعطي ظاهر كلامهم رجوعه
الى الفعل تنبيه دخل في غير تخصيص كالمدح والذم والترحم واما اذا كان للتخصيص فلا يمتنع الاظهار
ويجوز القطع بوجهيه وهما الرفع والنصب في نعت غير مؤكد نحو مررت بزيد الخياط بالرفع والنصب
ويلتزم ولا اجار على استتاره فان كان النعت مؤكدا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة او ملتزما نحو
الشعرى العبور ونقض الاعتراض بانه قد يجرد نحو وانه هو رب الشعرى او جاريا على مشار به
نحو مررت بهذا الرجل فلا يجوز القطع فان قلت القطع قد يفيد توجيها اذا تحقق في هذه الصور
لم يلزم امتناعه مطلقا وذلك انك لو قلت اذا وجد واحد من هذه الامور لم يجز القطع بوجهيه
فالنفي انما يتسلط على القيد فيكون الممتنع انما هو ثبوت وجهي القطع لا اصل القطع قلت جواز
الوجهين لازم للقطع لا ينفك عنه في صورة من الصور فنفيه مقتض لنفي القطع لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم وان كان النعت المقطوع نعتا لنكرة فيشترط تاخره عن نعت اخر ليحصل
للنكرة اختصاص ما بالنعت الاول فيجوز قطع الثاني لما جاز قطع نعت المعرفة وايضا فان النعت
الاول فيه كنعت المبهم بل اشد احتياجا اليه فوجب اتباعه كما وجب اتباع المبهم بل اولى ومن امثلة
المسألة ما جاء في ابي داود الذي دانز لنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة وقول الشاعر
ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى فان لم يتقدمه نعت اخر فلا يجوز القطع
في الشعر وان كثرت اي تعددت نعوت معلوم بدونها كالغني الحميد او منزل منزلته كقول الخرنق
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر
ونزل الشاعر هذا المنزل منزلة المعلوم نظرا فان قومها معروفون اتبعت فتقول الحمد لله الغني الحميد
بجرهما وقد روي البيتان بالرفع والنصب او قطعت فتقول الغني الحميد بجر الاول ورفع
الثاني او نصبه ولتقديم المتبع واجب على الصحيح فلا يجوز تقديم المقطوع وتاخير المتبع وجوز
ذلك بعضهم وصححه صاحب البسيط ويروى بيت الخرنق برفعهما ونصبهما ورفع الاول
ونصب الثاني وعكسه ثم تعدد النعت ليس بشرط في مطلق القطع بل الشرط ان يكون
المنعوت معلوما بدونه فيجوز القطع في قولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر
النعت فان قلت وهذا ظاهر كلام المصنف لاشتراطه كثرة النعوت والمراد بها التعدد قلت
انما في كلامه ان التعدد شرط لاتباع النعوت كلها او قطعها كلها او قطع بعض دون بعض ولا يلزم
من ترتيب هذه الامور على التعدد ترتيب مطلق القطع عليه ثم اعلم ان القطع في البعيد من
المنعوت احسن منه في القريب منه وان بعض الكوفيين قال لا تقطع الا بعد تمام الكلام فيمتنع ان زيدا
العالم في الدار ورد بعضهم هذا الاعتراض ومعنى قول المصنف معلوم الى اخره انه ان لم يكن معلوما ولا
منزلا منزلته لم يجز القطع في شيء منها بل اتباع الجميع واجبا وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب
ولكنه قال ان علم انه لم يعلم الا بالجميع وجب اتباع الجميع ويتخلص من هذا اجازتهم في نعت النكرة
ان يتبع الاول ويقطع الثاني ان يقال ان نعوت المعرفة لا يجوز فيها ولا في بعضها القطع حتى يكون
معلوما او منزلا منزلته وسواء كانت معرفته حاصلة بدون النعوت او ببعضها الا انه في القسم الاول
يكون في جميع النعوت ثلاثة اوجه وفي الثاني يكون الاوجه الثلاثة فيما عدا ذلك البعض وان نعوت
النكرة يجوز فيها وفي بعضها القطع ان اتبع الاول منها وكان النكرة لما وضعت على الابهام لم يشترط
في القطع الا حصول اختصاص ما ببعض النعوت واما المعرفة فليست كذلك وقد يلي المعطوف لا
واما فيجب تكريرهما مقرونين بالواو نحو قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ونحو
في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم ونحو قولك لا يناس حسابا اما بصيرا واما عسيرا ويجوز
عطف بعض النعوت على بعض كقوله تعالى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى

الحمد لله

وكذا

وكذا النعوت المقطوعة وليس العطف في ذلك مخصوصا بالواو بل يكون بالفاء ايضا كقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن خروف اذا كانت
النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو وان لم تكن مجتمعة عليه جاز العطف
بجميع حروف العطف الا حتى وام قيل وجواز عطف النعوت مقيد بان يكون مختلفة وكلما تباعدت
في المعنى حسن العطف فان اتفقت المعاني لم يجز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه قال
ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة فانه لا يجوز زيد والعاقل لانك اما ان تعطف العاقل باعتبار
المعنى او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار الذات فسد لعدم التعدد وان عطفته باعتبار المعنى
فسد ايضا لانك انما تعطفه على الذات المنسوب اليها المعنى بخلاف قولك جاء زيد العاقل والكريم
فانك عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة وكذلك المعنى الثاني ثبت
فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك جاء زيد والعاقل لما تقدم قلت والظاهر ان تعطف بعض عطف
النعوت على البعض في مثل قولك مررت برجل شاعر وفقيه وكاتب من قبيل العطف الواجب لا الجائز
كما قالوا في اخبار المبتدا نحو الزيدون شاعر وكاتب وفقيه وكذا في الحال كمررت برجل شاعرا وفقيها
وكاتبا من قبيل العطف يحفظ القران ويعرف الفقه ويتقي الله سبحانه وقد نص الواحدي في قوله
تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم انها
وما بعده من الجمل لا يكون صفات لعدم العاطف لكن ظاهر سكوت الجمهور عدم وجوب العطف بين
جواز تعددها المفردات فان صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقدمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة من جر وقال النابغة والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل فالسند
وقال الجوهري اذا قلت هذا اسود غربيب فمعناه شديد السواد واذا قلت غرابيب سود فالسود
بدل من غرابيب لان توكيد الالوان لا يتقدم عليها وقال ابن برهان سود بدل من غرابيب فتوسع في
العبير واتبعت تمام الاسم ثم ابدل منها الذي كان يوصف بها ومثله ومن يبتغ غير الاسلام دينا
اي دينا غير الاسلام واستشهد الاصمعي وكفى بالمبيت يوصل قوم فهو لحم ومنكره جسوم
وقال ابن هانئ ان انتشم تبق لي لحا عيش به الفيهقتي اعطانا لنزف العتاع
قلت ويجوز كون سود بدلا منه وقال الزمخشري غرابيب سود هي الجبال الطوال السود فاذ قلت
الغرابيب تاكيد للاسود فان الذي ابعد في السواد واعرب فيه ومن حق التاكيد ان يتبع المؤكد
قلت وجهه ان يضمر المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيرا لما اضمر كقوله والمؤمن العائذات
البيت وانما فعل ذلك لزيادة التوكيد حتى يدل على المعنى الواحد من طريقي الاظهار والاضمار جميعا
ولا بد من تقدير مضاف في الاية اي ذو جدد وقال صاحب العجائب تلاغي بعضهم
الغرابيب الذي لونه لون الغراب فصار كانه غراب والغراب قد لا يكون اسود وظاهر قول المصنف
مبدلا منه المنعوت ان البدل يتعين وجوز ابن عصفور بقاءه على النعتية وفيه تقدم التابع على
متبوعه ثم هو ممتنع في نحو صراط العزيز الحميد الله لئلا يلزم الفصل بين النعت المتعلق بعض
بنعت المضاف اليه واوجب بعضهم كالرضي في نعت النكرة وجعله بعضهم اولى ويجب ان يشترط ايضا للنعت
لعامل قبولها لذلك وعدم المانع من تقدم لعامل يخرج بالاول الوصف في جاءني رجل احمر ونحوه من الصفات
الثابتة وبالثاني نحو قولك مررت برجل ضاحك لان الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور عند الجمهور
وقد يقال لا يرد هذا لانا نقول اذا تقدمت وهنا لا تتقدم ويغلب في نعت النكرة ان يصير حالا
نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل ولا يجب ذلك على الاصح بدليل ومن كرم حسوم غرابيب سود
واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرت الجملة غالبا فيقع الظرف متوسطا بين الجملة والمفرد
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه قال ابن هشام واعتذر لبيان عن تقدم الظرف سهو

بنفسه قلت ومعنى هذا الكلام ونقل للشيخ بها الدين السبكي
لانه الاصل وعدمه باطل لان كثيرا يتعدى بنفسه او لان في التاخير اخلالا لا لبيان المعنى نحو وقال رجل
في شرح التلخيص حيث تكلم على قول صاحبه فيه او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم فانه لو اخر من ال فرعون لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه منهم فقال الشيخ بها
الدين هذا التوهم انما كان يصح ان لو كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه
فليس لهذا الوهم مجال وما يقع في كلام الناس في نحوه انه يكتم بمن فالظاهر انه ليس له اصل قلت
اما ان كتم يتعدى بنفسه فحق قال تعالى ولا يكتمون الله حديثا لكن ليس في كلام صاحب التلخيص
ان الفعل المذكور يتعدى بمن الى المفعول الثاني وانما في كلامه انه على تقدير التاخير يتوهم ان من
ال فرعون صلة يكتم وهو صحيح على ان يكون من تعليلية وهذا لا يمكن دفعه وهو محل ساد كونه
هو في نفسه من ال فرعون قال والوصف بالجملة اصله التاخير عن الوصف بالجار والمجرور وهذا
ما ثبت على الاصل فلا حاجة الى التعليل واحترز المصنف بقوله غالبا عن نحو فسوف ياتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين وجعل الفارسي منه وهذا كتاب انزلناه مبارك
قال ابن عصفور والاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا ومن شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه
ان الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول وزعم بعضهم ان تقديم الجملة مخصوص
بالضرورة وليس كذلك بل تقديمها في السعة شايع كثير **فصل**
في تقسيم الاسم اي ما ينعت وينعت به وما لا ينعت ولا ينعت به وما ينعت فقط وما ينعت به فقط
من الاسما ما ينعت به وينعت كاسم الاشارة فالنعت به كقوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا اي ارايد
ان يحكى احد به انتقى هاتين ولغنه هكذوجان هذا الفاضل **ونعته بمصحوب ال خاصة** لان اسم
الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد
تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بغيره اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو
اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه ولا يليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو
متعين في نفسه كذي اللام لا بالذي يكتسب التعيين من غيره ثم بكتسب المبهم تعريف المصنف به
فانت صوعا ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليها لانه مع صلته بمعنى ذي اللام لانه كيضرب
بمعنى الضارب وانما الموصول الذي يقع هنا صفة ذو لام وان كانت زايدة وكلام المصنف شامل لها وقد
اختص نعت اسم الاشارة بامور منها انه لا يكون الا مضحوبا بال ومنها انه لا يكون الا بالموصول ظاهر يكون
مررت بهذا اي الدار العاقل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم قال ابن الحاجب ومنها انه لا يخالف
متبوعه في افراد وغيره فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير او الرجل والمراة **وان كان** مصحوب ال
جامدا محضا نحو بهذا الرجل **فهو عطف بيان على الاصح** قال المصنف واكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا
في انه نعت ودعاهم الى ذلك ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وهو غير صحيح وممن ذهب الى انه
عطف بيان الزجاج وابن جني وابن السيد والسهيلي وقال ابن عصفور من حمله على النعت تخطى به معنى
الاشتقاق فكانه قال مررت بهذا الحاضر قلت وهو مبني على ان النعت لا يكون الا مشتق او مؤول
به وقد عرفت من كلام ابن الحاجب ان التحقيق خلافه قال ومن حمله على البيان لحظ جموده فنقل عن النحويين انهم
اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون
المنعوت او مساو وهو مشتق او في تاويل المشتق فكيف يجتمع في الشي ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا
قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور
فيساوي الاشارة بذلك ويزيد عليها بالدلالة الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه
قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي يقوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه
اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف

يجمل

بعد بعض ما قبله تفسير اله **ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا** اي سوا كان لمتكلم او مخاطب او غايب
خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة وقيده بعضهم عنه بان يكون لمدح او ذم او ترحم كقوله اللهم صل عليه الرؤوف
الرحيم وعمرو غضب عليه الظالم وعلامك اعطف عليه البايس المسكين وعند الكسائي يجعل هذا النوع بدلا
ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم وكاسم الجنس واعلام الوصف بالعلم لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى
في ذات ولذلك اذا نقل للعلمية ذلك المعنى لا للتشبيه نحو حاتم واحمر سمي بهما دال على معنى وقال
الزمخشري في قوله تعالى ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر ويجوز في الشي
الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وهو لا ينعت به كما عرفت وجوز نعت اسم الاشارة بما ليس
معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه قاله ابن هشام **وما ينعت ولا ينعت كالاسم السابق ذكرها**
فصل في الكلام على حذف النعت وحذف المنعوت **يقام النعت مقام المنعوت**
كثيرا ان علم جنسه نحو وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات الطرف والناله الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات وعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو رايت كاتبا وحاسبا ومهندسا
او بتقدم ما يدل عليه نحو والنا له الا انه فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وهذا اولى من قول بعضهم ان
تقدم ذكر الموصوف نحو اعطني ماء ولو باردا وعلى المصنف مناقشتان احداهما ان تعبيره بالجنس هنا
غير مستقيم فان المعلوم هنا هو النوع لا الجنس وجوابه ان كل شي عم اشيا في اللغة جنسا سوا اختلفت
حقايق افراده او اختلفت الثانية ان اشتراط العلم هكذا على الاطلاق غير حسن فانه يراد الابهام
فيكون الجهل بجنسه مقصودا كمررت طويلا لا ترى انه يجوز وان شيا طويلا **ونعت بظرف وجملة**
كاشلنا او ياحدها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او في فمثال المجرور بمن قوله تعالى وان
من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وقول بعض العرب منا ظعن ومنا اقام هذا فيما اذا كانت الصفة جملة
واما ان كانت ظرفا فكقوله تعالى ومنا دون ذلك اي قوم دون ذلك ومثال المجرور بفي والصفة جملة
قول الشاعر لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد
يفضلها في ذلك لم تكن اثما ومثاله والصفة ظرف قولك ما في القوم دون زيد اي ما فيهم احد دون زيد
وان لم يكن كذلك اي بعض ما قبله من مجرور بمن او في **لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر** كقول سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على
انه منقول من قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك زيد لانه لو كان كذلك لاعرب منصرفا وهنا تنبيهات
الاول استشهدهم بقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به مشكل فانه ان كان التقدير وان
من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن فالجملة لا تشبه ان تكون صفة ان جعلت لصفة القسم المحذوف وجوابه
وان جعلت الجواب فقط لزم ان يكون لمحل وان لا يكون لمحل اذ هو نعت وجواب ثم على التقديرين يلزم اعتراض
الا بين الصفة والموصوف وان كان التقدير وان احد من اهل الكتاب فليس لاحد بعض ما قبله الثاني
ان بعضهم اجاز في قولهم ان من افضلهم كان زيد ان يكون زيد اخبر كان على انها ناقصة والجملة خبر لان
ومن افضلهم صفة لاسمها المحذوف والاسم محذوف والاصل ان رجلا من افضلهم كان زيد على حد قولهم منا
ظعن ومنا اقام فيفهم من هذا ان الشرط كون الموصوف بعض مجرور بمن ولا يشترط تقدمه ويوصله
الثالث انه لا يتخرج فيما يظهر الا على ان يكون التقدير وان احد من اهل الكتاب مع ان المجرور بمن غير
متقدم فينبغي ان لا يكون هذا الشرط معتبرا الثالث ان المصنف شرط في شرح العمدة مع من او في تقدم
النفي كمثال وجعله انبه الشرط النفي ولم يشترط من ولا في وحكى ابن عصفور من بالذكر عن في ولم يشترط
النفي ومثل بمنا ظعن ومنا اقام فيه ذلك الرابع ان ظاهر قول المصنف او في تساوي المجرور بمن وفي
وظاهر كلامه في الشرح قلة ذلك في كلمة في **وزعما الصفة قد لزمت موصوفات بعضها نابت عن الجوامد**
الجوامد فلا تقدر بها موصوفا منوعا انها من هذا الباب الذي لا يستغنيه ولا يقدرنها ايضا انه من مستترا

كما يكون في الصفات نحو ادهم وابطح فلا تقول جعلت في رجله القيد الادهم ولا نزلنا المكان الابطح فلهذا
قال لم يوصف به **ويعرض مثل ذلك لقصد العموم** نحو لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ونحو ولا رطب ولا
يابس ونحو لا ساكن ولا متحرك **وقد يكتفي بنية النعت عن لفظه للعلم به** نحو ياخذ كل سفينة غصبا اي
صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ لارادة الاحتراز
بدليل ما تذر من شيء اتت عليه قالوا الان جئت بالحق اي الواضح
اي تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل الامن اية الا هي اكبر من اختها اي السابقة وعلى هذا لكان مشكلا
والاكان سهوا منهم كيف والمستوفي بهم من اية الا هي اكبر ان يكون كل منها زيادة على المفضل عليه ولا يستقيم
وذلك لان افعل التفضيل اذا نسب الى شيء وجب ان يكون الاخر لما يودي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل
ان يقال الزيد ان كل واحد منها افضل من الاخر فيلزم ان يكون كل واحدة اكبر من الاخرى وذلك
واحد منها فقوله تعالى من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحدة اكبر من الاخرى وذلك
يودي الى ان يكون اكبر وعلى ما ذكرنا فاذا قدرت الصفة كما قلناه ارتفع الاشكال فان التفضيل
لا يكون شاملا للجميع وانما يكون للاية على الاية السابقة عليها ولا اشكال فيه واجاب ابن الحاجب
بهذا او بوجه اخر احدهما ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه الشبه ان يكون المراد
الابي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان المشاهدة الاية اتراع النفس عظيما السير للغائب منها
وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهدة عصا تنقلب عقربا اكثر من عظم عليه
بانها تنقلب حية وان كان انقلابها حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في
النفس والله اعلم هكذا وقع له في امالي العزاف ومن حذف النعت ايضا قول الشاعر
لئن كان يرد انيابها العنبي لا افقر مني انني لفقير اي لفقير لا افقر مني **باب**
عطف البيان قال الشارح سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه وقيل لانك
اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فاصله وهو زيد فحذف الحرف والضمير واقيم زيد مقامه
ذلك ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة **وهو التابع** جنس يشمل جميع التوابع **الجاري مجرى النعت**
في ظهور المتبوع فصل اخرج النعت وعطف النسق والبدل **وفي التوضيح والتخصيص** فصل اخر
اخرج به التاكيد **جامدا او بمنزلته** ذكر لتوكيد الا لاخراج النعت كذا قرره الشارح وفيه نظر فتامله
والمراد بالمنزل منزلة الجامد ما كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق وانت خبير بانه لم يرد
في باب النعت بين التوضيح والتخصيص بل ادرج التوضيح تحت التخصيص ورجع هنا الى قول الجماعة
ويوافق المتبوع في الافراد وضديه التثنية والجمع **وفي التذكير والتانيث** ولا خلاف في شيء من ذلك
وفي التعريف والتنكير فيكونان معرفتين كما يكونان منكرين **خلافا لمن التزم تعريفهما** وزعم
الشلوبين ان هذا مذهب البصريين قال المصنف ولم اجد هذا النقل من غير جهته وذهب الفراء
وغيره من الكوفيين والفارسي والزمخشري الجواز تنكيرهما واختاره ابن عصفور فالمذهب الكو
الكوفيين الى امتناعه وفي البسيط ان يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب اليه الكوفيين
لكن البصريين ابو ان يكون الا بالمعارف وخصص ذلك بعضهم بالاعلام والكنى وجعل زيتونة
من قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة عطف بيان وجعل بعض النحويين من ذلك ردا لاجماع المنقول
على الاسماء نحو مررت بنو بنحو باب ساج كذا قال ابن قاسم **وخلافا لمن اجاز تخالفهما** وهو الزمخشري
فانه اعرب مقام ابراهيم من قوله تعالى فيه ايات بينات على انه عطف بيان قال المصنف وهو في ذلك مخالف
للكوفيين فلا يلتفت اليه **ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع على الاصح** منا لفو لمن قال المصنف زعم اكثر
المتاخرين ان تابع متبوع البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز
الاوجه الثلاثة لانه بمنزلة النعت قال وهذا مذهب سيبويه فانه اجاز في ذا الجمة من قولك يا ذا الجمة
ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا واعلم ان الصواب ان يقول ولا يجب كونه اخص

من المتبوع

من المتبوع او لا يجب وقد تقدم **ويجوز جعله** اي جعل عطف البيان **بدلا** ولا ينعكس لان البدل لا يشترط
موافقته لمتبوعه في تعريف ولا تنكير والمراد بهذا البدل بدل الكل والمعنى ان ما كان عطف بيان
جاز ان يجعل بدل كل **الا اذا اقترن بال** اما وصفا كاليسع او اسما لا كحسن وحسين او غلبة كالصعق
فلا يجوز في شيء من ذلك ان يجعل بدل كل **بعد منادى** نحو يا زيد اليسع ويا عمرو الحسن والحسين
وبا خالد الصعق وانما لم يجز البدلية في هذه الصور لان ما فيه ال لا يباشره حرف الندا والبدل
في نية العامل تكريره ويرد على المصنف نحو يا زيد المنطلق ابوه اذا كان ذلك علما له
في هذه الحالة ونحو يا رب الله فكان عليه ان يستثني مثل ذلك
فان حرف الندا يباشره **او تابع مجرور باضافة صفة مقرونة بال وهو** اي والتابع **غير صالح لاضافتها** اي لاضافة تلك
الصفة المقرونة بال **اليه** اي الى ذلك التابع كقوله انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان ومتبوعه البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لان متبوعه تضاف اليه صفة
محلاة بالالف واللام وهو اعني بشرا خال منهما فلا يصلح ان تضاف اليه الصفة المذكورة فلو
جعل بدلا للزم المحذور ربنا على انه في نية احلاله محل الاول والواو من قوله وهو واو الحال **وكذا**
اذا افرد اي لم يكن مضافا ولا شبهه **تابع المنادى فانه ينصب بعد منصوب** كقوله
ابا اخوينا عبد شمس ونوفلا فيتعين هنا البيان ويمتنع البدل لانه لو قيل يا عبد شمس لم
يقل الا ونوفل كما يقال يا نوفل وعلى هذا فاذا قلت يا اخا العمران نصبت بعمر فبيان وان ضممته
فبيان او بدل بناء على ان تركه التنوين هل هو لمنع الصرف او للبنا **وينصب ويرفع بعد مضموم**
نحو يا سعيد كرز وكرزا ويتعين اعرابه حينئذ عطف بيان اذ لو كان بدلا لوجب بناؤه على
7 الضم **وجعل الرابع بيانا عطفا اولى من جعله بدلا** لان الاصل ان يكون المتبوع كالمطرح وان لا
يكون التابع كانه من جملة اخرى ولان كون الغرض من ذكر التابع التبيين اولى من كون الغرض
من ذكره زيادة التقرير فحمله عليه اولى وقد يقال بل جعله بدلا اولى لان تسمية البيان
7 على خلاف القياس لجموده وانما حق الجامد ان يكون او لشيئا ومن ثم لم يذكره الزجاجي
والجمل ولم يعقد سيبويه له بابا في كتابه فان قيل يشترك الالزام فان جعله بدلا ثبت ذلك
٢٤ والجواب ان البدل في نية تكرار العامل فهو كغير التابع لما ذكر المصنف ان البدل لجا بحر
شاهد بما يعرب بيانا الا فيما استثناه اذ يبقى جواز الوجهين فما يجوز فيه هل هو
على السوا او متفاوت الرتبة ولم يتضح لهم من كلامه وهو ان جعل الا يعقص بيانا بدلا اولى
ولا يتضح لهم من كلامه اصلا وهو يتعين البدل في نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز والحاصل
ان الاقسام اربعة متعين للبيان ومتعين للابدال وراجح البيان وراجح الابدال وليس في الفصة
مستويهما ولنا مواضع اخر يتعين فيها البيان غير ما ذكره المصنف منها نحو قولك هند قام عمرو
اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيدا ضربت عمرا اخاه وذلك لان الاكثر تقرير البدل في
التقدير من جملة اخرى فيلزم عدم الارتباط في الكل على تقدير البدلية ومنها نحو يا ايها
الرجل غلام زيد ونحو اي الرجلين زيد وعمرو جاء في كلا اخويك زيد وعمرو ونحو زيد افضل الناس
الرجال والنسا لان البدل في نية احلاله محل الاول وفي كل من الصور لا يمكن احلاله محل الاول
لترتب المحذور عليه فتامله **باب البدل** ويسمى عند الكوفيين تكريرا
قاله ابن كيسان وترجمة وتبيينا في نقل الاخفش **وهو التابع** جنس يشمل جميع التوابع **المستقل بمقتضى**
العامل مخرج لبقية التوابع الا النسق ببل ولكن وانما قال **تقديرا** لان متبوع البدل
هو المستقل لفظا وقوله **دون متبع** مخرج للمعطوف ببل ولكن **ويوافق المتبوع ويخالفه في**
التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

اغنت عليهم والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة واشترط الكوفيون في ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وان
تكون النكرة موصوفة ووافقهم ابن ابي الربيع على الثاني وحكى بعضهم ايضا اشتراط
اتحاد اللفظ في ابدال المعرفة من النكرة والصحيح عدم الاشتراط لسماع خلافه
واما ابدال النكرة من النكرة فلا يشترط فيها اتحاد اللفظ قطعا لكن ان اتحد اللفظ
شرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى
الى كتابها بنصب الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكذا في ابدال الفعل من الفعل
كقول الحماسي لو بيد بني شيبان بعض وعيدكم • تلاقوا غدا خيلي على سفوان • تلاقوا جيادا
لا تحيد عن الوغى • اذا ما غدت في المأزق المتداني • تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم
• على ما جنت فيهم يد الحدثان • وهذا الحديث يعرف به بين البدل وعطف البيان وعطف
البيان على ما ذهب اليه ابن الطراوة والمصنف فانه من ان عطف لا يكون بلفظ الاول
وتحقيقه ان الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر من اوجه احدها انه يقتضي
ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه في المسكين وبك المستكين
دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين
والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول
كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في
نحو قولك يا زيد زيد اليعملات وبانه بنو عدي اذا ضمت المنادى به والثالث ان البيان
يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان
اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود واذا كررته تكرر خطابك احدهما
والتفات اليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة لقائل يا نصر نصر نصرا
ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هو لا على التأكيد بهما او في الاول
فقط والثاني اما سعدا وعامل مثل سقيا لك او مفعول به تقديره عليك على ان المراد
اغرا النضر بن سيار حاجب له اسمه نصر على ما نقله ابو عبيد وقيل لو قدر اخرهما توكيدا لضمير
تعين تنوين كما لو كان لهما كلاهما **ولا يبدل مضمر من مضمر** نحو رايتك اياك على ان يكون الضمير
الثاني بدلا من الضمير الاول **ولا من ظاهر** نحو زيدا اياه وذكر المصنف ان ابدال المضمر من
الظاهر لم يسمع وان مثل النحاة بنحو رايت زيدا اياه من عند انفسهم وفيه من الانزال النوع ما لا
يخفى وقال ابن عصفور قرأ ابن مسعود والظالمين اعد لهم فلا يكون اللام الاولى والثانية
متعلقتين بما عدا المذكور لانه اذا تعدى العامل للضمير بتعدد للظاهر وبالعكس لانه لا يتعدى
عامل واحد بحرفين ولا من باب الاشتغال فاما الاول متعلق بالمذكور والثاني بدل منه
قلت فتضمن هذا الكلام ابدال الضمير من الظاهر مسموعا من كلام العرب وعلى ذلك يتخرج بيت
الصحاح على اهود بني استعلت عليها فايها الالحية ونتيب واما عليها الجوهري فانشد عنيته مكان
عليها وقد يقال ان الجار والمجرور في الموضعين تأكيد لفظي لا بدل **وما اوهم ذلك يحمل توكيدا**
كما ذهب اليه الكوفيون **انه لم يرد اضرابا** نحو اياك اياي فقعد زيد فان دعوى التأكيد في مثل
هذا الاشتباه **فان اتحد احدهما** بحسب الصدق اي ان البدل والمبدل منه يصدقان على ذات
واحدة نحو جاء زيد اخوك والا فانها متغايران بحسب المفهوم **سمي بدل كل من كل** وقد عاب المصنف
في بعض كتبه هذه العبارة على النحويين لان الكلية لا تقع في مثل صراط العزيز الحميد الله فانها

تعالى انما نقاتل فيما بيننا وبينهم وينبغي ان يتعالى الله سبحانه عن ذلك والاولى ان يقال له البدل الموافق والمطابق **وطابق**
في التذكير نحو رايت زيدا اخاك **والتأنيث** نحو رايت سلمى جاريتك **وفي الافراد** كما تقدم **وصدقت** وفي
التثنية والجمع نحو جاء الزيدان اخواك وذهب العمرون اخوانك **ما لم يقصد التفصيل** نحو ان يعطفا
نفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف وقول الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
وقد يقال ان المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من شيئي التفصيل
وانما هو مجموعهما وهو مطابق لا نرى ان قوله نفس في الشتاء ليس على انفراده بدلا من نفسين وانما
البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وبه تطابقان من حيث انهما اثنان والمبدل منه كذلك
وكذا القول في البيت غير ان هنا نعتا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل في كل واحد
منهما مع انه بمجرده غير بدل وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض قال ابو حيان ولا تلزم
المطابقة في المصدر نحو مفازا حدائق واعنابا وفيه نظر لان المراد بالمطابقة في المعنى والمصدر
يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك ابدل الجمعان منه **وقد يتحدان** اي البدل والمبدل **لفظا ان**
كان مع الثاني زيادة بيان نحو وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها في قراءة يعقوب وقد مر
الكلام على ذلك مشبعا **ولا يبدل مضمر حاضر في غير احاطة الا قليلا** كقوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما واما مع الاحاطة فليس بقليل نحو ثم صغيركم وكبيركم
ومن ذلك باعادة العامل قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وهذا الذي حكاه المصنف
مذهب الكوفيين والاخفش واما غيرهم من البصريين فلا يجيزون ذلك اصلا والبيت مخرج على ان حميدا
منصوب على الاختصاص لا البدل والاية التي استدل بها الاخفش وهي قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم
القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم يمكن تخريجها على ان الذين ليس بدلا وانما هو مبتدأ الخبر عنه
بما بعده وصنيع كلامه في بدل الكل كالرحمن وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي بعضهم
زيد وخالد وقال ما هي ان تفتقد بي قوما ولدتهم • او تخلسهم فان الدهر خلاس
عمرو وعبد مناف والذي عهدت • ببطن مر ابي الضيم عباس • قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الثلاثة
منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه ادعاء دعوى خلاف الظاهر
ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما احد ثلاثة اشياء الاستقرار اما كون الاول اسما والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول ليس باسم والثاني متصف بصفة نحو بغلام امرأة رجل
صالح او كون الاول متصفا بصفة والثاني اسما نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني نحو لكن ان الابهام اولا ثم التفسير
ثانيا ونفعا وتأثيرا ليس للاتيان بالمعنى اولا ولذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل
من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام

معه المقتضيين يعني لعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون
لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر ابن
الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذوات وثانيهما جامد وهو يعين احد افراد الاول سواء كان اشهر من الاول
او افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا
قيل جاءني اخوك زيد تعين بزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك ولو ان
عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد والثاني في الصورتين اخص
من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق
على خمسة انتهى كلامه على شك عندي في الوجه الثاني من وجوه الفائدة التي استقراها لسقوط التسمية
لكامرة عندي الان في هذا المحل وسمي بدل بعض ان دل على بعض الاول كمررت بقومك ناس
منهم وشرط الكسائي وهشام في تسميته بدل بعض تقدمه على التصنيف وشرط المغاربة صحة الاستغناء
عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد انفه ويمتنع قطع زيد انفه وهذا يؤخذ من كلام المصنف لانه قال
في حد بدل الاشتمال ومع الاستغناء به عنه ولم يكن بعضا فلو ان بدل البعض مستغن عنه بالاول
عن الثاني لم يحتج الى اخراجه وبدل اشتمال ان لابس الاول فخرج بدل الكل ومع الاستغناء به
اي بالمبدل منه عنه اي عن البدل فخرج بدل الاضراب والغلط ولم يكن بعضه فخرج بدل البعض ومثال
اعجبني زيد حلمه او قرابته ومنه يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل اضراب او بدا ان باين الاول مطلقا
اي لا يكون موافقا ولا جزءا ولا ملابسا له فخرجت الابدال الثلاثة المتقدمة وقصدا جميعا كاعطه
السائل درهما دينارا امر باعطائه الدرهم ثم بدا له ان يضرب عن ذلك وامره باعطائه دينارا
فخرج بدل الغلط ونازع بعضهم في ثبوت هذا القسم وادعى ان ما استدلوا به محتمل من قولهم اكلت
خبزا لحما محمول على اضمار بل ويمكن اجراؤه في الحديث الذي استدل به لهذا القسم وهو قوله صلى الله
عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها الحديث وان كان بعض الشارحين ذكر
التخريج المتقدم في المثال وسكت عنه في الحديث وقال المحقق لا فرق بينهما والا اي وان لا يقصدا معا بل
قصد الثاني وحده فبدل غلط كاذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ان قلت
رايت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط باللسان بالمقصود فتقول رايت حمارا رجلا فيصير التركيب
هكذا رايت حمارا رجلا وهذا انما يطلع عليه من جهة المتكلم اللهم الا ان يحتف بذلك قرينة يعلم بها مراده
فيعلم بها واعلم ان ما حملنا عليه كلامه من قولنا والا يقصدا معا بل قصد الثاني وحده هو المراد ولكن
قاعدة والا ان تكون شبيهة لقول القائل وقيل ذلك اي كان كذا او المتقدم هنا ان باين الاول
فالاولى ان يقال والا باين الاول مطلقا وقصدا بل بابيه ولم يقصدا وانما قصد الثاني فقط والدليل
على هذا من كلامه هنا بل من قوله في الحد ان البدل مستقل بمقتضى العامل وكلام المصنف يقتضي
باطلاقه ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول الاكثرين سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد
في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن
تروٍّ وفكر وهذا نوع غريب ان يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس هذا
وهو انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر وقال الخطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم
وانه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة
لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب
بحمرة وقيل بل اللعس على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس وابده بعضهم
بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا وفيه نظر ورد السهيلي بدل البعض

النهي

مبحث اسم البدل من الجامع الصغير

والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنوي به فاذا
قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض بقولك ثلثه واذا
قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة وتختص
بدل البعض والاشتمال بانه تابعهما ضمير الحاضر كثيرا فالاول كقوله * ومن ضربوك ذات الراس حتى
الهجر * وكقوله * اوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم *
هذا احد الوجوه المقولة في البيت وقيل رجلي منادى اسقط ابو عبيدة وقيل هو من العطف على
معمول عاملين اي واوعد بالاداهم رجلي والثاني كقوله * وما الغبيطة حتى معنا عام *
واما ابدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الابدال الثلاثة المشهورة ويختص ايضا بدل البعض
والاشتمال بتضمن ضمير اما ملفوظ به كضربت زيدا راسه واعجبني زيد حلمه او مقدر نحو ولله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم وقد مر الكلام عليه في باب اعمال المصدر او ما يقوم
مقامه كقوله قتل اصحاب الاخدود النار فالالف واللام قائمة مقام الضمير اي ناره وقيل هو محذوف
والتقدير فيه وقيل هو بدل كل على تقدير اي اخدود النار فصل في الكلام
على احكام متفرقة تتعلق بالبدل المشتمل في بدل الاشتمال هو الاول خلافا لمن جعله الثاني
او العامل والاول مذهب الفارسي والرماني والخطاب والثاني قال به طائفة ووقع لابي علي في
الحجة والثالث مذهب المبرد وقال به ابن جني قال المصنف والاول هو الصحيح لان الثاني والثالث
ابطلوا ان لان من بدل الاشتمال اعجبني زيد فصاحته وكلامه فاكرهت زيدا جمره وسحبان خالد تقوى
وعرجه والثاني في هذه المسائل هو امثالها غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثاني مشتملا واما
عدم اطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس
مشتملا على بدل الاشتمال قال الرضي وانما قيل لهذا البدل اشتمال قال ابن جعفر ليس لاشتمال
المتبوع على التابع كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا
لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقول ان فيقال انما سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل
المسند الى المبدل منه على البدل لمعنى فيه لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد
ولا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه كذا اسلب زيد ثوبه فانه لم يسلب
نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسالونك عن الشهر غير مفيد
الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لعظيم بخلاف
الاخدود ومما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد
غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه تعيينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان
لكن لا لاجل ابهامه وههنا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه
وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا لا لابهام اصلا الى هنا كلامه والاكثر كون البدل لمعتمد اعلى
كقولك زيد اعينهم حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فان الخبر في الاول وذكر الثاني
ولو ان المعتمد عليه هو البدل دون المبدل منه لوجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني
وفي التنزيل هذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب جنات عدن مفتحة لهم الابواب يجوز في جنات
البدل والبيان وعلى البدل يجوز في مفتحة ان يكون حالا من ضمير مستتر في المتقين لانه مبتدأ
بالاخبار وهو البدل ويكون في المتقين ضمير الجنات مستترا ويجوز ان يكون الام كذلك على تقدير
جنات بيانا لان المعتمد الاخبار حسن ماب فلا يكون ضمير الجنات في الخبر وزعم الزمخشري

قال في مقام ابراهيم انه عطف بيان وجزم بان
بان جنات عطف بيان مع قوله ان عدنا معرفة وصاحب الحال جنات ويدعي ان العامل في الحال
للمتبين هو العامل في الحال وهذا ابلغ علما ينقد
في غير العامل في صاحبها والا فلا يستقيم كلامه وقد يكون في حكم المطرح ويكون الاعتماد على المبدل
وهو قليل كقوله • وكانه لهو السراه كانه • ما حاجبيه معين بسواد • ولم يقل معينان وكقول
الاخر • ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب • ولم يقل تركا وقد
يستغني في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه كو ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب اي لما تصفه
السنتكم الكذب فما موصول وعايدها الضمير المحذوف من تصفه والكذب بدل من ذلك الضمير الذي
حذف كذا قال بعضهم في هذه الاية وقيل بمثله ايضا في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان ما
موصوله والاصل كما ارسلناه ورسولا بدل من مفعول ارسلنا المحذوف وهو الضمير العائد الى
الموصول ويرد هذا ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم وهو نادر والظاهر ان ما في الاية
كافة والظاهر منه انها مصدرية لا تقال الكاف حينئذ على عمل الجر واما الاية الاولى فقيل ان
الكذب منصوب بما تقولوا والجملتان بعده وهما هذا حلال وهذا حرام بدل من معناه اي لا تقولوا الكذب
لما تصفه السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب واما التصف على انها
مصدرية والجملتان محكيتا القول اي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا
من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذوب صفة للفاعل ولا يجوز البدل بهمزة الاستفهام
ان لم يقترن متبوعه معناها كو كيف اصبحت اسالم سقيم وفي الدار زيد ام عمرو ومتى تجي اليوم الجمعة
ام يوم السبت قيل وينبغي ان يضاف الى ذلك مسئلة الشرط فانها شبيهة بها وذلك انه اذا ابدل
من اسم شرط قرن البدل بان كو متى تقم ان ليلا او نهارا قف ومن تضرب ان زيدا وان عمرا اضرب وقد يبدل
جملة من مفرد كو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم
وكقوله واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهذا هو مواضع الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو
على ما مر وقال الشاعر • لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة • اتصبر يوم البين ام لست تصبر •
وقال الاخر • الى الله اشكو بالمدينة حاجة • وبالشام اخرى كيف يلتقيان •
اي اشكو حاجتي تعذر التقائهما وزعم ابن هشام في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ان
الجملة التي هي كيف خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها قلت ويلزمه
تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل والذي يظهر انها بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل والمعنى انظر
يتعدى بحرف وبلا حرف تقول نظرت زيدا ونظرت اليه فتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه
الى البدل بلا واسطة حرف جر فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لفظا لاجل
الاستفهام ولم يتعرض المصنف الى بدل الجملة من الجملة وهو ثابت قال تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسالكم اجرا وقال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ومنه قول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا • والا فكن في السر والجهر مسلما • واستشهد الشارح على ذلك
بقول الشاعر • ذكرتك والخطي يخطر بيننا • وقد نهلت منا المثقفة السمر • قال فابدل
وقد نهلت منا من قوله والخطي يخطر قلت وليس بمتعين لاحتمال ان تكون الثانية حالا من فاعل
يخطر فتكون الحالان مترادفتين او حالا من فاعل ذكرتك على الصحيح في جواز ترادف الاحوال من صاحبها
المتحد ويجوز ان يقدر الواو للعطف فيخرج بذلك كله عن البدل كذا في مغني ابن هشام وسيبدل فعل من
فعل يوافقه في المعنى مع زيادة بيان كو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وقول
الاخر الراجز • ان علي الله ان تبايعا • تؤخذ كرها او تجي طايعا • وقيد مع زيادة بيان قدح فيه
بعضهم بانه غير شرط لجواز المسئلة بدليل قوله • متى تاتنا تلمم في ديارنا • وفيه نظر ثم ان كان
مراد

مراد المصنف ان هذا من بدل الجملة من الجملة ولكن تجوز في اطلاق البعض على الكل فهذا التعرض منه لبعض صور ابدال
الجملة من الجملة وان كان مراده ان الفعل وحده بدل من الفعل وحده فلا يكون في كلامه تعرض الى شيء من صور
ابدال الجملة من الجملة وينبغي النظر في كون هذا من ابدال الفعل وكان الحامل عليه انه لما كان ذلك على الفعل في
الابدال المعني والاختلاف انما هو في الفعل فقط جعل البدل مستقلا به دون ما الفاعل اليه وهذا فيه ما فيه
وما فصل به مذكور وكان وافيا فجيء البدل والقطع رفعا ونصبا تقول مررت باخوتك زيد وبكر
وان شئت البدل والقطع بالرفع على اضمار مبتدا والنصب على اضمار فعل اي اعني قال الله تعالى قد
كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة اي منهم فئة تقاتل ومنهم اخرى وللت
اضمار المبتدا اي هما فئة تقاتل واخرى كافرة ومنه قول الشاعر • وكنت كذي رجلين رجل صحيحة • واخرى رمى فيها الزمان فشلت
رفع برفع رجل وجره وان كان غير واف تعين فيه البدل كو من الاعداء تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف
كو مررت برجال برجلان فاضلان اي منهم رجلان فالقطع متعين مع عدم النية لمعطوف محذوف واما
لو نوي معطوف حصل متممنا الى المذكور الوفا بالتفصيل حينئذ فيتعين القطع بل لك الابدال معه
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو
ظاهر وروي بالنصب على البدل وثم معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر واخواتهما وقد ثبت التفصيل بالسبع في حديث اخر لكن اقتصر هاهنا على هاتين التنبيه على
انهما احق بالاجتناب وبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالنسق كو مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل اخر وفي المغرب بل الواد المقدس طوى بدلا
بالنعت ثم يثني بعطف البيان او بالبدل وكذا امن شجرة مباركة زيتونة فاما لا شرقية ولا غربية نعتا
لزيتونة الشجرة فهو تابع التابع لا تابع المتبوع الاول وانما كانت التوابع مترتبة على هذا النمط لان
النعت من حيث فايدته رفع الاحتمال عن الذات وعطف البيان شريكه في ذلك لكن الاول اكثر واعم
فايدة فقدم والتوكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الافراد
المتبوع فتاخر عنهما وقدم على البدل لان مدلول البدل مغاير لمدلول المبدل منه في الحقيقة ومدلول
التاكيد هو مدلول متبوعه فقدم التاكيد عليه لذلك وقدم البدل على المنسوق لان البدل نسبة
معنوية اما بالكلية او الجزئية او الاشتمال وما عدا هما من الابدال قليل بالنسبة اليها بل بهما انما هو غير
معتد به كبدل الغلط على ما مر عن بعضهم والمنسوق اجنبي عن المتبوع غالبا فتاخر عنه وفي كلام المص
مناقشة مع صاحب انه اطلق في التاكيد وهو منقوض بقوله • ابوك ابوك اربد غير شك • احلك في المخازي حيث حلا
فان ابوك الثاني تاكيد واربد عطف بيان على الاول فحقه ان يقول ثم بالتوكيد المعنوي واما اللفظي
فانه تقدم وهذا انما الاخلاف فيه على ان اربد محتمل لان يكون بدلا وابن الشجري لم يذكر البيان ولكن قال
ابوك الثاني بدل من ابوك الاول واربد معطوف على ابوك الثاني فلو قال وجوزوا ان يكون المعنى ابوك
الذي اشتهرت مخازيه وعلى ذلك فالقول في ابوك الثاني ان يكون خبرا على حد قول الاخر
انا ابو النجم وشعري شعري • وغير شك بقوله حقا في زيد اني حقا فان قلت قد علم اجماعهم الى ان
الرحمن علم فيعرب في البسملة بدلا من الاسم المعظم والرحيم نعت لله فلزم تقدم البدل على النعت
قلت اجاب بهذا القول انما يجعلون الرحيم نعتا للرحمن لا لله فلا اشكال يرد عليهم فان قلت
قول المصنف ثم بالنسق مشكل لا يصدق حينئذ ثم معطوف على ما تقدم مما هو متعلق بقوله بدلا والنسق
متاخر عن الكل فلا يتصور فيه البداءة كما يتصور فيما قبله فكيف يتعلق ببيدا قلت لا نسلم ان
العطف هنا من قبيل عطف المفردات حتى يرد هذا بل هو من عطف الجمل اي ثم يوتى بالنسق
فان قلت هذه المسئلة لها تعلق بالتوابع كلها فكان حقها ان تذكر بعدها لتطلع من جميعها فما وجه
ما صنع المصنف من الاتيان بها في هذا المحل قبل ذكر النسق قلت وجهه ان موضوع المسئلة

هو البداة ببعضها دون بعض عندنا الاجتماع والتفرق وخر عن الجميع لاحظ له في البداة فلذلك ذكر بعطف
التوابع التي للبداة تتعلق بها والله تعالى اعلم بالصواب **باب النسق**
وهو المجعول تابعا هذا احسن يشمل جميع التوابع **باحد حروفه** اي باحد حروف العطف وهذا فصل اخرج
بقية التوابع فان قلت يلزم الدور لاخذ العطف في كل من المعرف والتعريف قلت قد مر
في باب الاشارة جواب بانه لا يلزم من توقف الحد على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليه
اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد **وهي الواو والفاء وثم وحتى وام**
واو وبل ولا فهذه ثمانية احرف ومذهب الكوفيين ان حتى ليست بعاطفة فقد روى سيبويه
وابو زيد وغيرهما العطف بها عن العرب وقال الاخفش في الاوسط ليس نعرفه وحكى النحاس فيها
خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة يعني انها تاتي للاستفهام المجرد وجعل من ذلك
قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وسيأتي الكلام على تحقيقه **وليس منها**
لكن وفاقا ليونس بل هي حرف استدراك مختص بالجملة التامة او المحذوف بعضها وهذا الثاني اذا دخل
عليها واو بعد نفي او نهي وهذا الذي قلنا انما هو على راي المصنف لا على راي يونس كما ستعرفه وذلك ان لكن
ان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو وبدونها ولكن
كالنوائم الطالبين وبيد وبها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه على ظاهر قول سيبويه
وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد
لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم
واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي
واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة
اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها فالتقدير
في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك
ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما
في ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الرابع
لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وقد علمت بما اوردناه ان المصنف ليس موافقا ليونس
من كل وجه فان العطف عند يونس من قبيل عطف الجمل لكنهما متوافقان على ان لكن غير عاطفة وهذا
هو الذي اورده في المتن **ولا اما الثانية** في نحو قولك قام اما زيد واما عمرو **وفاقا لابن كيسان وابي علي الفارسي**
للاستغناء عنها بالواو العاطفة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل مجموع قولنا واما حرف عطف ولا يبعد
ان يكون مجموعه اكثر واستقلالا حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا مع ايا ونقل ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم
بعضهم انها عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف
غريب ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو
وبين احد معمولي العامل ومعمول الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه والبدل نحو قوله
تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها **ولا الا خلافا**
للاخفش والفراء وابي عبيدة فانهم جعلوها عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى
وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم
ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاوله الجمهور على الاستثناء المنقطع **ولا ليس**
خلافا للكوفيين والبغداديين خلافا بين لنقله فان الكوفيين والبغداديين جعلوها حرفا عاطفا

لا

نحو واستدلوا على ذلك بنحو قوله ابن اللبون والاثر الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب
فرجحوا ان ليس باق على كونه فعلا ناسخا والغالب اسمه والخبر محذوف وقال المصنف وهو في
محل ضمير مستتر عائد على الاشرم اي ليس هو الغالب كما تقول العبد ضربت كان زيد لم احد فلا تنساله قال
ابن هشام وينقض كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه ومنه نظر **والاي** بفتح الهمزة وزاد بعض
في تسهيل وما بعدها عطف بيان **خلافا لصاحب المستوفي** وفي كتاب الجمل لابن خالويه وزادني ابو عمر
الزاهد عن ثعلب والمبرد اي وسمي كلاما انها ذكرها في احرف النسق فقد استند تامي فالكتاب المعرد
ونحو امام كبير من ائمة البصريين ان العاطف لا يحذف وهذه يصح حذفها الا ترى انك تقول عندي عسجد
اي ذهب ثم تحذف فتقول عندي عسجد ذهب والثاني ان المتعاطفين لا بد ان يتغايرا وهما هنا ابوا
كذلك وكلاهما مردود اما الاول فلا نسلم ان العاطف لا يحذف بل يحذف لنا امكن استقلال الكلام بعود
بان يستقل اعراب للمعطوف الى وجه اخر صحيح كما في الاخبار المتعاطفة وكما في الصفات المتعاطفة
وكما في الفاظ عطف بعضها على بعض والثاني عين الاول وليس بمشتق فانه يصير توكيدا نحو انما اشكوا
بثي وحزني الى الله واولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فان مثل هذا
لو وقع في غير القران لجاز حذف العاطف وصار الثاني مؤكدا للاول ومثله قول الشاعر
وهند اتى من دونها النأي والبعد وقول الاخر وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا
واما الثاني فممنوع لجواز ان يتغاير المتعاطفان فيه الى انه استوى المعطوف تارة يجب كونه غير
الاول كجاء زيد وعمرو وتارة يجب ان يكون عين الاول صدقا وان اختلفا مفهوما وذلك في عطف
الخبر وعطف النعت والاول ثالثة يجب كون المعطوف بها عين الاول **فالستة الاوائل** اي فالاحرف
الستة الاوائل فذكر باعتبار الاحرف في الموضعين فاثبت التاء في العدد وقال الاوائل اذ هو جمع اول
ولو قال فالستة الاول لصح باعتبار الكلمات ولو قال فالست الاول او الست الاوائل لصح ايضا ولا يخفى كل
الوجه والمراد بهذه الستة الواو والفاء وثم وحتى وام واو **تشرك** بين التابع والمتبوع **لفظا ومعنى**
واكثر النحويين يجعل ام واو مشركتين في اللفظ فان ما بعدهما تابع لما قبلهما في اعرابه لا في المعنى فان كلا منهما لاحد
الشيئين او الاشياء والتشريك في المعنى يقتضي ثبوت ذلك لهما جميعا وليس كذلك قال والصحيح انهما
يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد
المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعدها مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار
في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ
وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك وتخيير وغيرهما **وتشرك بل ولكن**
لفظا نحو قام زيد لا عمرو وما قام زيد بل عمرو ولم يبق بكر لكن بشر لا بين عاطفة كما تقدم **وكذا ام واو**
ان اقتضيا اضرابا تشركان لفظا لا معنى وقضية هذا الكلام انهما عاطفتان مع اقتضائهما الاضراب
وسياق الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى **وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان**
اي بالكثرة وهذا لان رجحانا على بقية الاحتمالات نحو فانجيناه واصحاب السفينة **وللتاخر بكثرة** نحو
واوحينا الى ابراهيم واسمعيل الاية **وللتقدم بقلة** نحو نموت ونحيا وهذا التفصيل لابن مالك في تسهيله
والمعروف من الواو من كلامهم ان الواو لجمع المطلق او لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية فاذا قلت
جاء زيد وعمرو احتمل الكلام ان يكون حصل منهما كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان
يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها هذا مذهب جميع
البصريين والكوفيين فيما نقله بعضهم وسواء في الجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كانت او
وامر ليس المراد جمع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان ونقل عن قطرب والربعي والفراء
والمبرد والزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية الاجماع انها للمعية ودليل

الجمهور راستعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو تقاتل زيد وعمرو بينا الثاني فيه وقيل للاول نحو اسجدي
واركعي ونحو نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة
ثم الواو مرة تجمع ويشترك الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعل فيما عدا
في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فيما عدا في الحصول نحو
قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وما يتخيل من انه لا فائدة في الاتيان في الجمل بالواو لانها لو لم يجي
لعلم حصول مضموني الجملتين يندفع بان فائدة الواو في مثل ذلك النص على حصول الامرين معا وبدون
الاتيان بها لم يكن النص على ذلك حاصلا بل كان يحصل لهما ظاهرا مع احتمال كون احد الامرين حاصلا
او الثاني وحده بان يكون الاول غلطا وان كان احتمال كل واحد من هذين الامرين مرجوحا فارتفع
بالواو وصار نصا في المقصود وقد تخرج الواو عن اصلها فترد عاطفة في اللفظ دون المعنى
ومعناها معنى الباء نحو بعت شعوك وشعرع على احد الاحتمالات وبعت الشاة شاة ودرهما وفي كتاب
الكتاب ان سيبويه قال في هذا المثال ان الواو بمعنى الباء قال هذا القايل وخروج الواو هنا عن
اصلها لخروج المعنى وام الى التسوية وايهما واي الى الاختصاص والمسئلة تستثنى من قولنا ان
الواو تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وكذلك اذا قيل بان الواو تاتي بمعنى او وتستثنى ذلك ايضا
وانظرها العامل اذا في درهما النصب من قولنا بعت الشاة شاة ودرهما وتنفرد ايضا الواو عن غيرها
من احرف العطف تقدم الاستغنا عنها في عطف ما لا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر
وخالد وهذان زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب كما مر ومن ذلك جلست بين
زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول في امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الصواب بين الدخول وحومل لتحريم ... والجواب ان التقدير بين اماكن الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين
فالعمرين ورد على دعوى المصنف ان هذا الحكم تنفرد به الواو وام المتصلة نحو سواء علي اقمت ام قعدت
فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه فتشارك الواو في ذلك فلا تنفرد الواو الا ان يدعى بانها للانفراد وهو المطلوب وتجوز ان
يعطف بها البعض على متبوعها تفضيلا وهذا هو المراد بعطف الخاص على العام نحو حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى ونحو من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومثل الشيخ لذلك تبعا لغيره بقوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
وفيه نظر لان المعطوفات اذا اجتمعت فاما ان تقول كلها معطوف على الاول فقوله وجبريل معطوف
على لفظ الجلالة وان كان كل واحد معطوفا على ما قبله فيكون جبريل معطوفا على رسله
والظاهر ان المراد بهم الرسل من بني ادم لعطفهم على الملائكة فليس منه والتحقيق ان يقال ثم هو من
عطف الخاص بعد العام او ذكر الخاص بعد ذكر العام قلت التردد في مسئلة العطف انما هو عند
الاحتمال والاختلاف في اية الم السجدة وهي قوله تعالى الذي احسن كل شي خلقه وبدا خلق الانسان
من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه معطوف على بدا او على جعل واذا كان كذلك قلنا ان
اية سورة البقرة فيها عطف خاص على عام وبالعكس لان بين الملائكة والرسل عموما وخصوصا من وجه
لتصادق الملك والرسول ثم اجتمع فيه الوصفان كجبريل وصدق الملك وحده على من ليس برسول من الملائكة
كرضوان وصدق الرسول وحده على من هو رسول من الانبياء كمحمد صلوات الله وسلامه عليه
ومحل الشاهد على ما يخفى بعده قوله وجبريل وميكال فانهما معطوفان على الملائكة وان كان الابعد لا على
رسله وان كان اقرب لئلا يقتضي ذلك تفضيلهما على الانبياء عليهم الصلاة والسلام ونظيره في العطف
على البعيد اية السجدة كما قررناه فظهر الجواب عن اشكاله وفي الكشاف في سورة يوسف ان ذكر الشمس
والقمر ليعطفهما على الكواكب بيانا لتفضيلهما واظهارا لشرفهما على اخر الطوالع كما اخر ذكر جبريل وميكائيل

بور

وميكائيل بعد ذكر الملائكة لذلك ويجوز ان تكون الواو بمعنى مع يريد الزمخشري فيصير المعنى الى تعظيم
الوفد وجعلهم اصلا وتاخير المقدم وجعله تبعا كما تقول رايت زيدا مع الامير ولا تقول رايت الامير مع زيد
وهذا الفصل من كلامه منتقد اما اولا فلا نعتقده ان الشمس والقمر يدخلان في الكواكب وليس هذا الظاهر
اللغة على ما صرح به بعضهم ومن ثم سيبويه لا ينادي الملائكة وجبريل وميكائيل ثم لو سلم دخول الشمس
والقمر في مسمى الكواكب فلم يدخلا في الآية لان الكواكب فيها غير داخلة وانما ذكر احد عشر كوكبا غير الشمس
والقمر بعدد اخوته فكانوا احد عشر فاين العموم اذن واين الخصوص قال ابن المنير ويجاز لنا ان نتفقد
على انه من هذا المعنى قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان فان الفاكهة هنا نكرة في الاثبات فلا عموم لها
البتة فليست الآية اذن من عطف الخاص على العام حتى ان الزمخشري هذه نظم الوادي على القرى
قلت بعض الاصوليين صرح بان النكرة في سياق الامتنان للعموم وان كانت في الاثبات وعليه تمشى القول
بان اية الرحمن من عطف الخاص على العام واما ثانيا فلان دعوى الزمخشري جواز كون الواو بمعنى مع في اية
اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر مبنية على صحة جعل عمرو في الثانية لمثل قولك ضربت زيدا وعمرا مفعولا معه
وهو محل نزاع كما عرفته في بابه وتنفرد الواو ايضا بجواز ان يعطف بها عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما
معنى واحد كقول الشاعر اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين ولولا هذا القيد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير
فذهب الثمن صاعدا فظاهر كلامه ان العطف فيما ذكر من عطف المفردات وانما هو من عطف الجمل وتنفرد
الواو ايضا باشيا لم يذكرها المصنف منها اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا ومنها اقترانها بلكن نحو
ولكن رسول الله ومنها عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الرابط كمررت برجل قائم
زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه ومنها عطف
العقد على النيف نحو احد وعشرون قاله ابن هشام قلت انما يكون هذا عند ارادة الترتيب والا فلا
مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة ثم عشرين اذا قصد التعقيب او المهلة فتثبت
لا ان الواو تنفرد بعطف العقد على النيف دائما كما هو ظاهر اطلاقه ومنها عطف الصفات المفرقة
مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال ومنها عطف ما حقه
التثنية او الجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
ومنها عطف الشي على مرادفه نحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم ذوو الاحلام
والنهى ولكن ان تقدر الاحلام هنا جمع حلم بضمتين فالمعنى ليليني البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك
لا ياتي في اوقات منه ومن يكسب خطيئة او اثما هكذا في مغني اللبيب لابن هشام رحمه الله وان عطفت
الواو على منفي غير مستثنى احترازا منه نحو ما قام القوم الا زيدا وعمرا فان الواو فيه عاطفة على منفي في المعنى
ولا تدخل لا في هذا الموضع لعدم الداعي اليه كما يظهر لك مما ياتي ولم يقصد المعية احترازا من نحو ما قام زيد
وعمرو مع ارادة المعية في انتفاء قيامهما وليها لا مؤكدة للنفي لما لم يكن وما اموالكم ولا اولادكم
بالتي تقربكم عندنا زلفى ولا هذه مع كونها مؤكدة تستفاد بها النص على نفي الفعل عن المتعاطفين في
حالتي الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفي الفعل في حالة الاجتماع لا في حالة الافتراق فعلم انه اذا نطق القول
الرابع على ما يكون دخولها مؤكدا لمعنى يفوت بعدم دخولها ولم نظائرها وقد تليها لا زائدة غير مفيدة لمعنى
المتقدم ان امن اللبس نحو وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما
يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس وهو ظاهر وقد يقال
ثم فم بابدال الثاء فاء كثوم وفوم وجدث وجدف وثمت بالحاق التاء الساكنة باخرها وثمت بالحاق التاء اخت
عمركن وتشركها الفاء في الترتيب نعم ان كلا منهما يفيد الترتيب وخالف قوم في افادتها اياه وسياتي
الكلام على ذلك وتنفرد ثم عن الفاء المشاركة لها في الترتيب بالمهلة فتكون الفاء للترتيب بلا مهلة

وهو معنى قولهم الفا للتعقيب وهو في كل شي بحسبه الاعرابي انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما
الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين
وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض مستاخر عن نزول
المطر بمدة ... انظر الى انه لا فصل بين تردد المطر وابتدا الاخضرار وتفترق الفا العاطفة
جملة نحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه فوكزه موسى فقضى عليه او صفة نحو لاكلون من شجر من
زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم بالسببية كما مثلنا غالبا وقد يجي في ذلك لمجرد
الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى اهله فجا بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا
عنك غطاك ونحو فاقبلت امراته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا
وقال الزمخشري في تفسير سورة الصافات للفا مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب
معانيها كقوله • يا لهف زيابة للحارث • الصابح فالغانم فالآيب • الذي صبح فغنم فآب والثاني
ان تدل على ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الافضل فالاكمل واعمل الاحسن فالاجمل
والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت
لابن زيابة قاله في لقبية الشعر في جواب للحارث بن همام الشيباني قال • ايا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني
في النعم العازب • اي يا حسرة اي من اجل هذا الرجل فيما يحصل له من المراد والالتفات لهذه الاوصاف
ويجوز ان قصد التهكم يعني انه لم يحصل له تلك الاوصاف والصابح المغير صباحا ونجده والله لو لاقيته
وحده لآب سيفا ناقع الخالب اي مع النعت لا دعا ظهور الغلبة والبيت مع انه في الحماسة ومعناه
عليها ذكره المذكور في الشروح يغلط فيه فيقال زيابة هو الشاعر ويظهر ان لهف ولكن لاجل الحارث
وتحسبه او زيابة اسم ابي الهجو او ... والحارث اسمه كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف وانظر تفاوت
ما بين الافضل والاكمل وقد تكون بمعنى ثم مهملة كما في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاآت في فخلقنا العلقة مضغة وفي فخلقنا المضغة وفي
فكسونا بمعنى ثم لما بين معطوفاتها وما قبلها من المهلة والتراخي وقد تقدم ان التعقيب لا ينافيه كون
الثاني انما تجد الاول بزمن طويل اذا لم يكن ثم فاصل واعتبار ذلك في الاية ممكن فتكون الفا فيه للتعقيب
على الاصل وتفرد الفا ايضا بعطف مفصل على مجمل متحد به معنى فيكون الترتيب ذكريا لا معنويا
نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه وينبغي ان يكون ذلك على احد القولين في معاد الضمير في قوله
عنها وهو القول بانه الجنة واما على القول بانه الشجرة فتكون الفا للترتيب المعنوي ونحو فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو توضا فغسل وجهه
ويديه ومسح راسه وغسل رجليه وانما كان كذلك لان موضع ذلك للتفصيل بعد الاجمال وقد
تكون الفا للترتيب الذكري في غير ذلك فيفيد في عطف مجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على
ما قبله في الذكر لا ان ما دخلت عليه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين
فان ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جريان ذكره وسوغ الاكتفا بضمير واحد فيما تضمن جملتين من
صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب او صفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو او خبر
كقوله • وانسان عيني يحسر الما تارة • فيبدو وتارات يجم فيغرق • ففي هذه المواضع اكتفي من جملتين
بضمير واحد للربط مع ان القياس يقتضي ان يكون في كل جملة ضمير يربطها لكن السببية التي افادتها
الفا نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يكتفى به من الجملة الواحدة وقال ابو
البقا العكبري في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح وهو معطوف على انزل فلا محل له اذن هذا كلامه
قال ابن هشام وبه اشكال لان احدهما انه لا محوج في الظاهر لتقدير مضمر ... والثاني

تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام ... والنحويون
يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا في ولا تشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما
لتصحيح ايضاح الاستيناف واما لانه لا استيناف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو
خلاف الظاهر وجواب الثاني ان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير
واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما
كل واحد منهما في الخبر فلا محل له فانهم فانه بديع وعجيب ان يدعي ان الفا في ذلك وفي نظائره
نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب قد خلصت لمعنى السببية واخرجت من العطف كما ان الفا كذلك
في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر ابي البقا للعطف تجوزا او سهوا
هذا كلام ابن هشام وظاهر كلام المصنف ان العطف الفا فيما ذكره لم يخرج عن العطف وقد تقع الفا
موقع ثم فتكون للترتيب مع المهلة كما لا بيتي الثاني تقدمت تلاوتها الم تر ان الله انزل من السما
ما فتصبح الارض مخضرة ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الى اخرها وقد مر
كلامها على وجه يتفق معه الفا على اصلها كما قيل وقد تخرج الفا عن افادة الترتيب اصلا فتجي بمعنى
الواو كقوله • بسقط اللوى بين الدخول فحومل • وقد سبق انه على معنى بين اماكن الدخول
فاماكن حومل فالفا بمعناها كما في جلست بين العلما فالزهاد وذهب بعضهم الى ان الفا في ذلك
بمعنى الى والمعنى بين اماكن الدخول الى حومل قال ابن هشام وكون الفا بمنزلة الى غريب وقد
يستانس له عندي بمجي عكسه في نحو قوله • وانت التي حببت شغبا الى بدا • الي واوطاني بلاد سواهما
اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان وبين لعل ارادة الترتيب قوله بعده • حللت بهذا حلة ثم حلة
بهذا فطاب الواديان كلاهما • وهذا معنى غريب لا اعلم ان احدا ذكره الى هنا كلامه قلت وقد نقضته
في الحاشية التي كتبتها عليه بانا لا نسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه
للمعية كما يقول الكوفيون او باقية على معناها المشهور متعلقة بمحذوف ان لم تقل بتقويم المعنى
وانت التي حببت شغبا مع بدا او مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول
اذ حلولها احد المكانين بعد حلولها الاخر لا تقتضي ان المكان الاول حبب اليه اولا بسبب حلولها
فيه وان الثاني حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجائز ان يكون حببهما لما تبين حصول الواحد
بعد حلولها فيها على الترتيب ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب لم يدل على عود ان الى في
البيت الاول بمعنى الفا لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفا وبدا ايضا موحدة فدال مهملة
بوزن قفا وعصا موضع بين طريق مكة وشغب مهمل بين طريق مصر والشام كذا قاله ابو عبيد
البكري بالمعجمة في مادة البا مع الدال وقال في مادة الشين والغين المعجمتين شغب بفتح اوله واسكان
ثانيه بعده با معجمة بواحدة موضع تقدم ذكره وتحديده في رسم بدا وهي قرية الزهري الفقيه المحدث
وحدث ابن ابي اويس قال خرج عبد الله بن الحباب المخزومي نحو اليمن ومعه ابنه فنزلا على ... اهلها فقال
عبد الله بن الحباب • فلما علوا شغبا تبينت انه • تقطع من اهل الحجاز علائقي • فقال ابنه
لازال ... اطلع لم رحلتنا الى بلدنا قليل الا صادق فقال ابوه امطالق ان تغدينا وتعشينا
الدعم هذا البيت قال الشارح وذهب الجرمي الى ان الفا لا تكون للترتيب الا في الاماكن والمطر نحو
الدخول فحومل ومطرنا مكان كذا ثم مكان كذا وقد تقع ثم موقعها اي موقع الفا كقوله • كهز الرديني تحت
العجاج • جرى في الانابيب ثم اضطرب • اذ الهز متى جرى اما في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ
عنه وقد حكم على الفا والواو بالزيادة وفاقا للاخفش اما زيادة الفا ففي نحو قوله اخوك فوجد حكاه
الاخفش وكان في قول الاخفش • وقائلة خولان فانكح فتاتهم • واكرومة الحيين خلو كما هيا •
وقوله • ارواح مودع ام بكور • انت فانظر لاي ذاك تصير • وقيد الفرا والاعلم وجماعة

جواز زيادة الزيادة في خبر المبتدا لكونه امرا كان عود بن المبيني او بها عجوز بيد فلا تغتر به وقال
ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا تعني البصريين كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي • والمنقول عن سيبويه انه لا يجيز زيادة الفا اصلا واما زيادة الواو
فكقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها • فاذا وانت تعين من يبغيني • وكقول الاخر
فما بال من اسعى لاجبر عظمه • حفاظا وينوي من سفاهته كسري • حفاظا مصدر حافظ تقول حافظ
عليه محافظة وحفاظا اذا راعيته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه
مقدر وحذف للدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مراقبة لحاله يهمل امري وينوي من سفاهته
كسري تبعا لمن بالضد من معاملتي لم فارقت مصلحته ويهملني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة
حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو وقال لهم خزنتها
وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين
وناديناه الاولى او الثانية زائدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
ومن الثاني عطف المقدم بالزمان اكتفا بترتيب اللفظ كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده وكما في قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب حكاه الفرا
وهذا ايضا لكم الترتيب عليها في الجملة واخراج الفاعل عن اقتضاء المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين على ان
من النحاة من خالف في اقتضائه للترتيب تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه
من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وبيت الشاعر السابق الذي انشدناه
واجيب عن الاية الاولى بخمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها
ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت
ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع
ان خلق حوا من ادم لما لم تجر العادة بمثله جي بثم ايذانا بترتيبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب
الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب قال ابن هشام والاجوبة السابقة تنفع
في الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب
الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت قلت يريد ان اعتبار الترتيب في الاخبار
فيها ممكن ووجهه في البيت ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخبارها بها الابن بسيادة
نفسه اخص من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى الجد ثم قال وقد اجيب عن الاية الاولى
ايضا بان سواه معطوف على الجملة الاولى والثانية واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد اتاه
السود من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي • قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان • وكم اب قد علا بابن ذرى شرف • كما علت برسول الله عدنان •
ولم يتعرض المصنف الى زيادة ثم وقد قال بها الاخفش والكوفيون وحملوا على ذلك قوله تعالى
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم
وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى • فثم اذا امسيت امسيت غاديا •
وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفا فان
قلت اللازم زيادة احد الحرفين فلم تعينت الفا للزيادة قلت لانه مقدر قد عهد زيادتها ولم تعهد
زيادة ثم فصل في الكلام على العطوف الخاصة بحتى وام واو وبل ولا والكلام على
ما ولكن المعطوف بحتى بعض متبوعه نحو قدم الحجاج حتى المشاة فانما التابع فيه جزء من متبوعه الذي هو

كل

فيما التابع فيه بعض من المتبوع الذي هو جمع ونحو اكلت السمكة حتى راسها صح

او كبعضه نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان يقول حتى ولدها وضابطه ان حتى العاطفة تدخل
حيث يصح دخول الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع ولا يرد عليه قول الشاعر القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
بنصب النعل على ان حتى عاطفة مع ان الاستثناء غير متات اذ لا يستثنى النعل من الصحيفة والزاد لان
الصحيفة والزاد في معنى ما يثقله والاستثنا بهذا الاعتبار صحيح وغاية لدى زيادة نحو مات
الناس حتى الانبيا او نقص نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قول الشاعر
قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغر وقوله مفيد ذكرها صفة لغاية واخرج
بذلك نحو صمت الايام حتى يوما واكرمت القوم حتى رجلا وهذا خارج بقوله غاية فلا حاجة الى زيادة
هذا القيد وان عطفت حتى على مجرور لزم اعادة الجار ذكره ابن الخباز واطلقه والمصنف قيد
ذلك بقوله مالم يتعين العطف وانما لزم اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم
حتى بزيد فاذا تعين العطف لم يلزم اعادة الجار لانتفا مقتضيه نحو عجبت من القوم حتى بنيهم
وقول الشاعر جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا كذا قال المصنف وهو
حسن ورده الوجهان وقالهم في المثال جائزة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض
بخلاف العاطفة وهذا امتنعوا اعجبتني الجارية حتى ابنها قال وهي في البيت محتملة قال ابن هشام
واقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكره لك ابن
مالك في باب حروف الجر واقره واوضحان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع
عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها قال ويظهر لي ان
الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يحل فيه يصح ان يحل فيه الى معنى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة
لمعنى الجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره
بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة
شرط الا ان العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويجعلون نحو جا القوم حتى ابوك ورايتهم
حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ولا تقتضي
ترتيبا في الزمن من القولين وفي تصريح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم في مقتضى الترتيب والمهلة قال
لكن المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المقتضية للمهلة
قال الرضي والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجز الفائق اما
في القوة او الضعف على سائر اجزا المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف بعد
ما سبق من تعلقه بالاجزا الاخر كقولك توفى الله كل اب لي حتى ادم وقد يكون في اثنا تعلقه
بتلك الاجزا كقولك مات الناس حتى الانبيا والمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل المعتبر
فيها ترتيب اجزا ما قبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبيا وعكسه
الاقوى كقدم الحاج حتى المشاة وام قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة
يطلب بها وبام التعيين نحو اقام زيد ام عمرو والمعنى اي المذكورين قام فعند ذلك انها لا تقع في موضع النفي
فلا تقع في موضع النفي وام جميعا ففي كلامه منافشة وبدل على ان مع ام تقديرا
الى حيزها والمنفي من اي تقول ايهم ضربت ازيدا ام عمرا وفي كلام المصنف منافشة اخرى وهو ان
تعريفه المتصلة غير جامع لخروج ام الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان ام
فيه متصلة قطعا وليست مسبوقة بهمزة يصلح موضعها اي لان اي لا تخرج عن الاستفهام مع التسوية
بل الكلام معها خبر محض والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين احدهما ان يتقدم عليها همزة التسوية
نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا الثاني ان يتقدم عليها
همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها

طلبها
وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر فالاتصال بين السابق واللاحق فأطلق عليها هذا اللفظ باعتبار معناها
المتصلتين فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صار
ما في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنهما جميعا بمعنى أي وربما يتخيل أن اعتبار هذا المعنى في تسميتها
أولى من الوجه الأول لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا لأمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى في المسبوقة
بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الأول لشموله النوعين وليس المراد من همزة التسوية الهمزة بعد كلمة
سواء خصوصها بل كلما تقع بعدها ما تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن والضابط أنها الداخلة على جملة يصح حلول
المصدر محلها مع الهمزة الداخلة عليها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وما أبالي أقيامك أو قعودك قال المصنف في
الشرح وخرج بالشرط المذكور تعين كون أم مسبوقة بالهمزة الموصوفة بما ذكر أربعة أمور أحدها ما تقدمتها همزة
بمعنى [illegible] نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين الآية والثاني ما سمي من الكلام التي هي
فيه التقرير نحو أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية والثالث أن لا تتقدمها استفهام بغير الهمزة قال
أبو حيان والحاصل أن الصور أربع صورتان منها همزة وصورتان ليس معهما همزة [illegible]
التقرير أن يكون مضمونه محلا ثابتا عكس الجملة التي دخلتها فإن مضمونها منفي فالتقرير هنا التثبيت أي
جعل الشيء ثابتا مستقرا لا التقرير المخاطب قلت وقد وقع النص في التوضيح حيث تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم
لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ما نصه وفيه شاهد على أن أم تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين
فتكون أم بعدها متصلة لا منقطعة لأن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن لأنه جهل تزويجه إنما كان بكرا أو
ثيبا فطلب منه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي فالموضع إذن موضع الهمزة لكن استغنى بهل عنها ويمكن
بذلك أن أم المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة انتهى فيرد ذلك عليه هنا على أن لقائل أن
يقول لا نسلم أنها في الحديث متصلة لجواز أن تكون منقطعة وثيبا مفعول لفعل محذوف فاستفهم
أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل أتزوجت ثيبا (وربما حذفت الهمزة وهي نيته) كقول الشاعر
• فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر • أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر • وقول الآخر • لعمرك ما أدري وإن كنت
• داريا • بسبع رمين الجمر أم بثمان • وقول الأخطل • كذبتك عينك أم رأيت بواسط • غلس الظلام من
• الرباب خيالا • وقول الآخر • لعمرك ما أدري وإن كنت داريا • شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر •
قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا والصواب
العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت أو قعدت ولم يذكر غيره وذلك سهو وفي
كلام الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أو لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى كلام ابن هشام وكتبت
عليه في الحاشية كلاما أورده هنا لما فيه من الفوائد فأقول قال السيرافي في شرح الكتاب ما نصه
وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء علي أقمت أم قعدت وإذا كان بعد سواء فعلان
بغير استفهام كان الكلام عطف أحدهما على الآخر بأو سواء علي قمت أو قعدت انتهى قلت هذا النص صريح في تصحيح قول
الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي فيها تجويز ذلك بوجه لا خطأ فيه
ولا شذوذ بناء على هذا النص فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعدا
وأو لأحد الشيئين أو الأشياء قلت وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال فإذا قلت سواء علي قمت أو
قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك
سواء أو سواء علي قيامك أو قعودك بل هو خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر
صرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت أو قعدت ولا أبالي
قمت أو قعدت وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بعد آل مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت
وحكى الرضي أيضا أن أبا علي الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء علي قمت أو قعدت قال لأنه يكون للمعنى سواء علي أحدهما
ولا يجوز قال الرضي ويرد عليه أن معنى أم أيضا أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء علي

أيهما

أيهما فعلت أي الذي فعلت من الأمرين لتجرد أم من الاستفهام وهذا أيضا ظاهر الفساد وإنما الوجه لذلك أو في
أم أنه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط انتهى قلت
[illegible] أن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء وليس معناها [illegible] أحد الشيئين [illegible] قوله ساد
مسد جواب الشرط [illegible] المحذوف وليس كذلك فإن الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر تقريره

فإنها موضوعة لطلب أحد الشيئين م

ما أراد المصنف أعني ابن هشام قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا بعد همزة التسوية وكذا في الصحاح والعرض أن لا
همزة لأنه لو يوهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في الأولى من الجملتين والواقع [illegible] إذ لم تكن مذكورة
[illegible] في تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا [illegible] بما تقدم وأما قراءة ابن محيصن التي نسبها إلى الكامل
للهذلي سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم بهمزة واحدة وبأو كما دل عليه [illegible] في الألف المفردة
وجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما
[illegible] في أول الكتاب وأما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا وأن الصواب فيه العطف بالواو
[illegible] على أن المعنى هو الأمران جميعا وهو ممنوع بل المعنى أقلهما والأقل هو أحدهما فجاز العطف بأو بل تعين [illegible]
انتهى ما في الحاشية (والمنقطعة ما سواها) أي ما سوى المتصلة فيكون المراد بها التي لم تسبق بهمزة
مع وصفها الأول وذلك صادق بصور أحدها أن لا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر
المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه الثانية أن تسبق بأداة
استفهام غير الهمزة نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور الثالثة أن تسبق
بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة
حرف النفي لكن هذه الصورة تشمل مثل قولك سواء علي أقمت أم قعدت إذ الهمزة فيها لغير الاستفهام مع
أن أم فيه متصلة فيرد ذلك على التعريف للمنقطعة طردا كما يرد على تعريف المتصلة عكسا الرابعة
أن تسبق بهمزة الاستفهام لا يصلح موضعها لأي كما إذا قلت أزيد عندك قاصدا للاستفهام عن كون زيد
عند المخاطب ثم أضربت عن ذلك مستفهما عن كون عمرو عنده فلا تكون أم في هذه الصورة متصلة لأنها
وإن سبقت باستفهام بالهمزة لكنها لو وضع [illegible] ليس بصالح لأن الوصل حسبما [illegible] الشرط في الاتصال (ولا تفارقها)
(الإضراب ثم استفهام) طلبي كقولهم إنها لإبل أم شاء التقدير بل أهي شاء أو إنكاري نحو أم له البنات ولكم البنون
إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال فيتعين الاستفهام الإنكاري لمناسبته للمقام (ودونه) فتكون
للإضراب المجرد ولا استفهام هناك البتة قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم يريدون
بل أنت قال ابن هشام ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين
خالفوهم في ذلك قلت وفي كتاب سيبويه في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل
على الألف ما نصه قلت فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف فقال إن أم إنما تجيء هاهنا بمنزلة لا بل
للتحول من الشيء إلى الشيء والألف لا تجيء أبدا إلا مستقبلة ثم قد استغنوا في الاستفهام عنها واحتاجوا
إليها إذا كانت لتحول من شيء إلى شيء لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى انتهى بحروفه وفيه دليل
واضح على أن أم إذا دخلت على أداة الاستفهام نحو أم ماذا كنتم تعملون تكون لمجرد الإضراب كما تقول الكوفيون
فليس الأمر كما نقله ابن الشجري عن جميع البصريين ثم حكى ابن هشام عنه أنه استظهر مذهب الكوفيين
[illegible] أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام قلت أما الحقيقي فصحيح ولكن لا نسلم أنها لمجرد الإضراب
لجواز أن يقدر [illegible] الإنكار التوبيخي فمقتضاه أن ما بعدها واقع وهو جعلهم لله شركاء وأن الذم متوجه
إليهم بسبب ذلك ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم فيكون هذا أولى من جعلها هنا لمجرد الإضراب
[illegible] لما حكى عنه في استظهار المذهب الكوفي ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم
هل تستوي الظلمات والنور ونحو أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم وقوله • أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم
أم كيف يجزونني السوءى من الحسن • أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به • رئمان أنف إذا ما ضن باللبن •

سمع من كلامهم ان هناك لا يلازم شيئا وغالب احوالها انها تكون عاطفة الجمل
وعطفها اي عطف ام المنقطعة المفرد قليل وابن جني والمغاربة يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف اصلا لا في مفرد ولا في جملة وكان ينبغي للمصنف ان
يبينه هنا على ان القول بانها تاتي لعطف المفرد قليلا من اختياراته فان ذلك لا يوثر عن نحوي غيره فيما نعلمه
وقد قال ابن هشام ان القول بذلك خرق اجماع النحويين فانه لا دليل فيما استشكل اليه من قول بعض العرب
ان هناك لا يلازم شاء لاحتمال تقدير الناصب اي ام ارى شاء فتشنيعهم بخرق الاجماع ليس بحظهم اذ وقفت
على ما نذكره قال الشيخ بها الدين السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب الاصلي نقل بعض العلماء الاجماع
على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو لمطلق الجمع وهذا الاشكال فيه اذ اصدر من المجتهدين
اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد لعدم تحصيلهم بقية ادواته
فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما
يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ان لا يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص فاما اذا لم يعط يده
بذلك فلا يكون اجماعهم حجة وذلك انه لم يرد ممن يطاع امره في قران ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جا
النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتي لا تجتمع على ضلالة وانما هو علم منتزع من استقرا هذه
اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها
قال فما جاز فيه مخالفة الاجماع انه مبتدأ هذا العلم والى الوقت هذا وهم يقولون في هذا جحر ضب
خرب انه من الغلط والشذوذ وكان وانما الحمد لله اذ لك لقران العظيم من هذا ما يزيد على
الف موضع وذلك انه لبس لاعلى حذف المضاف والاصل خرب جحره فوصف النعت بالجار لمستداليه
جحر كقولك مررت برجل قايم ابوه ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه عنه فارتفع واستتر في الصفة
ثم قال الشيخ بها الدين فان قلت عبرة المجتهدين على اهل اللغة فكيف لا نرجع اليهم قلت لا شك
ان طايفة المجتهدين يرجع اليهم وينبني الاحكام الشرعية على قولهم لكنا لا نسميه اجماعا تمنع مخالفته بل نقول
يرجع اليهم اذا كانوا من اهل الرواية كما يرجع الى نقلة الحديث انتهى كلامه وقد مر لنا ان جمال الدين بن
انتهى الى معنى لم يثبته غيره لها وهو معنى في العطف واعترف هو بانه معنى غريب وانه لم ير غيره ذكره
لها فيقال خرق الاجماع النحويين ثم عبر هذا الا انه عن خلق وثاني مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ٣
وتصل ام ما عطفت عليه كثيرا ومن كلامهم نحو اذ لك خير نزلا ام شجرة الزقوم اكثر من وصلها نحو اقريب ام بعيد ما توعدون
ومن ادعى امتناع وصلها فمخطي لان دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ولقول سيبويه والمحققين
من اصحابه كذا قال السبكي ثم المصنف بقي هنا بحث اخر وهو ان ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام قالوا
في المتصلة انه يجب ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويليها الهمزة للمعادل الاخر ليفهم السامع
من اول الامر الشي المطلوب تعيينه اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قايم ام عمرو قايم واذا استفهمت
عن تعيين الخبر اقايم زيد ام قاعد وان شيت اقايم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب
ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد ام عمرو وازيدا لقيت ام عمرا فقال واعلم
انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقي وانما تسال عن احد الاسمين
في هذه الحالة فبدات بالاسم لانك تقصد قصد ان يبين لك اي الاسمين عنده ولو قلت القيت زيدا ام عمرا
لكان جايزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب كما قالوه واو للشك كقولنا لبثنا يوما
او بعض يوم او للتقريب مجرد من شك وابهام وتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تقريبا معنى بالابهام والتنويع
المصنف لذلك بقوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم
لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وكقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
ومن مجيئها بالواو قوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال ابن هشام
ومجي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثباته لا كثرته للواو يقتضي ثبوتها او بقلة وقد صرح
بثبوته

بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احداهما فحذف المضاف كما قيل في نحو
منها الوقوف قلت المصنف لم يقل استعمال الواو في التقسيم اكثر وانما قال اجود ان اثبات الاكثرية
تقتضي الثبوت في الشق الاخر فقوله غير صحيح بل انما تقتضي الثبوت كثرة هنا وانما لم يحقق الاثبات
الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكون به متباينين حتى انا اذا وجدنا تاكيد لو التقسيم
ثابتا لم نحل قلنا بجواز الاتيان بما ثبتت مسا الواو وادركني استعمال الواو اجود نتامل او للابهام على
السامع مع كون المتكلم عالما لو اوقعت الامرين او الامور المحقق لنا او موضوعة لاحد الشيئين
او الاشيا والشك والابهام وغيرهما مما ذكر في هذا المحل صفات للمتكلم باو وليست من اول المتكلم
تشتم تارة يكون عالما الواقع من الامرين ويكون غرضه تشكيك السامع فيكون تكلمه باو ويكون
بهما وتارة يكون غير عالم به فيأتي باو ويكون شاكا ان القايل جاء في احدهما يكون تكلمه لاحد
لا ذكرنا ولا يقوله المحقق ان احدا لقد لا ليكون موضوع لله لا لة على الشك او الابهام وان كان الذي
يستفهما شاكا او مبهما وكذا الكلام في غيرهما مما ذكروا انه من معنى او او اضراب كبل نص سيبويه
اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم
عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا
انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون
وابو علي وابو الفتح وابن برهان وهو ظاهر كلام المصنف يأتي للاضراب مطلقا ولم يشترطوا الى
ذلك الشرطين احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاوك قد قتلت اولادي وقراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا
نبذه فريق منهم واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون وهكذا
جاء في التفسير مع صحته في العربية قال الرضي وانما جاز الاضراب ببل في كلام الله تعالى لانه اخبر عنهم
بانهم مائة الف او يزيدون بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون
ثم اخبر تعالى في التحقيق بما هو الصحيح فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم
الناس مائة الف وهم كانوا زايدين على ذلك ولذا قرا تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقال بعض الكوفيين
او في قوله تعالى او يزيدون بمعنى الواو والبصريون فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا رآهم
غيرهم ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الخباز عن ابن كيسان وفي ثبوته عندي نظر
لامتناع التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي وتخيير وهي الواقعة
بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وتمثيل العلما رضي الله عنهم بآية الكفارة
والفدية للتخيير مع امكان الجمع صحيح من جهة ان الجمع وان امكن فليس متعلقة الاطعام والكسوة والتحرير
اللاتي كل منهن فدية بل ان وقع الجمع وتعينت واحدة منهن كفارة او فدية وكان الباقي قربة
مستقلة خارجة عن ذلك وبمعنى او الواو في الاباحة كثيرا نحو ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن
او ابا بعولتهن او اخوانهن الاية وهذه العبارة توهم انها في غير الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس
كذلك وانما حقه ان يقول وهي معاقبة للواو في الاباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها اما في عطف
مصاحب او مؤكد قال ابن هشام في المغني وزعم ابن مالك ان او التي للاباحة حالة في محل الواو
وهذا مردود لانه لو قيل جالس الحسن او ابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن
العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني
والمعروف هذه المقالة لعجيب هذا كلامه قلت بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح
الكتاب ما نصه وما يقع فيه الواو واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل اسكر
اقول له بمجالسة ذوي التربع والرعب واراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة

او قال جالس الفقها او القرا او اصحاب الحديث فذلك
اهل الريب وجالس القرا والفقها واصحاب الحديث لم يخرج المامور عن العهده بمجالسة احدهما مستقلا فاي مهملة على
كله بمعنى هذه عبارته سحر فقد لم يخرج المامور عن العهده بالترك وانت اذا قلت جالس الحسن
المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وهو اباحة المجالسة كانه قيل ابحتك
وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون
مجالستهما ومن ابيحت له المجالسة لم تلزمه ولا حرج فيه فاذا ابيح شيئان جاز لنا فيه اربعة اوجه وكذلك
الشي مباحا انه يستوي طرفاه فعلا وتركا
المعنى اذا ذكرت او وكلام بنص على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت
من الامر فالواو وضعت بين الشيئين في الاباحة والى هذا رجع ابن هشام في بعض نسخ المغني وتعاقب
الواو في عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاول كقول الشاعر قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم
من بين ملجم مهره اوسافع والثاني نحو ومن يكسب خطيئة او اثما وبعض يجعل الخطيئة على الصغيرة
او الذنب الذي بين العبد وبين الله والاثم على الكبيرة او على مظالم العباد وتوافق او مجموع قولك
ولا بعد النهي ولا تطع منهم اثما او كفورا والنفي نحو ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت
اباءكم الاية وليس في كلام المصنف هنا تحقيق اذ ظاهره ان او في ذلك حين تجتمع اصلها وصارت
بمعنى الواو ولا النافية والصواب خلاف هذا قال ابو البقا في الاية الاولى او هنا عند سيبويه
على بابها وتفيد في النهي المنع من الجميع لانك اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين كان التقدير
جالس احدهما فاذا نهى فقال لا تكلم زيدا او عمرا فالتقدير لا تكلم احدهما فايهما كلمه كان احدهما
فيكون ممنوعا منه فكذلك في الاية ويؤول المعنى الى تقديره ولا تطع اثما ولا كفورا اذ نهيه بمنعه
فاو هنا للتقرير المجرد اذ الطلب السابق ليس لتخيير ولا اباحة بل هو للتحريم واما او في الاية
الاخرى فانها للاباحة لان ليس عليكم جناح بمنزلة ابحت ان تاكلوا او يعني لم تاكلوا الذي يراد به الاباحة
على عمه فكانه قيل من بيوتكم ومن بيوت اباءكم الى اخر الاية والمعنى مع اما بكسر الهمزة شك نحو
جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما او تخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا اما ان
تلقي واما ان نكون اول من القى او ابهام نحو واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم
و تفي عليه او اباحة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين او تفصيل مجرد من المعاني التي ذكرها واستشهد
على ذلك بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا اذ الظاهر ان انتصابهما على الحال
من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق او عرفناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين
له والعمل ليس مقارنا للعامل وكذا الكفر فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري
ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا وهديناه النجدين فوصف
السبيل بالكفر والشكر مجازا وفتح همزتها لغة تميمية قال الشارح وهي لغة قيس واسد
وانشد فقطب ساحل تنسى على حالتي فاما عليها واما لها وقال الشاعر تلحقها اما شمال عرية
واما صبا جنح العشي هبوب الشعر لابن عصفور وعزي بفتح الهمزة من اماني الموضعين والشمال
الريح التي تهب من ناحية القطب ويقال فيها شمل وشمل بسكون الميم وفتحها وشمال باسكان الميم
والهمزة مفتوحة وشمال بالهمز ايضا مقلوب والصبا تقدمت وعرية على زنة فعيلة بالعين المهملة
اي باردة وقرا ابو السمال اما شاكرا واما كفورا بفتح همزة اما قال الزمخشري وهي قراءة حسنة
والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره قلت وهذا يلزم عليه حذف جواب اما
ولم اقف عليه لاحد غيره وقوله فبسوء اختياره اي ليس لا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال
جدي الشيخ ناصر الدين بن المنير رحمه الله واختار هذه القراءة لاجل التنبيه لا ببنيه فيجوز
ان يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فعاقبنا بتحقيق ويشكل ان يخرج قراءة ابي السمال

هذه على ان يكون اما هي التي يراد بها الحمل للشيئين او لا بتحتا كما انها كذلك في القراءة المشهورة لكن فتحت الهمزة
على اللغة المحكية فيها اولا وقد تبدل ميمها الاولى ياء المفتوحة الهمزة لا ميم اما مطلقا بذلك فيه المصنف
في شرحه والمراد ميمها الاولى فاء كقوله لا تفسدوا فايما لكم ايما لكم وقول الاخر
يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار شالت نعامتها كناية عن موتها يقال شالت
نعامته اي هلك فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس راسه
فظهرت نعامة قدمه وقد يستغنى عن اما الاولى بالثانية كقوله تلم بدار قد تقادم عهدها
واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات ... وقد
يستغنى باو عن واما كقوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر
فقلت لهم اسبين اما ثلاثة كما قال او نصف النفوس فتعذرا قال الشارح وهذا في الشعر
كثير وربما استغنى عنها اي عن واما بالا كقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك
غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وربما استغنى عن واو واما
وهذا لم ار لاحد تخفيف ميمها اما بالبدل كما مر في قوله ايما لنا اما لنحن ايما الى جنة ايما الى نار
والاصل ان اما ان اي مركبة من ما وانما ترك الاتيان بها لانه معلوم وليلا ينطق بالنحو بما يبجح قوله
وقد تستعمل اي هذه الاصل ويلزم من هذا ان لا يذكر بعدها ما اذ لا يجوز الا ظهاره وقول
اضطرارا يشير به الى قول الشاعر وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر
وقول الاخر سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما وما ذكر المصنف
من ان اما في الاصل مركبة من ان وما هو مذهب سيبويه واستدل عليه بافرادها كما ذكر وهي قيل هي
بسيطة ولا دليل في البيتين لجواز كون ان فيهما شرطية والجواب محذوف فالتقدير في البيت الاول
وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمل والتقدير في البيت الثاني وان سقته من
خريف فلن يعدم الري والمعطوف ببل مفرد اي ممكن فيها يراد به من ثبوت نحو بل يوثرون
بعد ايجاب او نفي بل لا يكرمون اليتيم او نهي نحو لا تشتم زيدا بل لا تهن عمرا فالعطف ببل معتبر على كل
حال كذا قال المصنف وفيه كلام ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات كما تقدم له في امو والصحيح
ان الداخلة على الجمل حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد بعد تقرير معنى
نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون او نهي صريح راجع الى النهي
والنفي اي نهي صريح كما تقدم او نفي صريح نحو ما قام زيد بل عمرو او مؤول عطف على صريح فيرجع النهي
والنفي ايضا فمثال النهي المؤول اغير الله تدعون الاية ومثال النفي المؤول لو يعلم الذين كفروا الاية
او بعد ايجاب لما ذكر ونحو طالب نحو ان هم الا كالانعام بل هم اضل فانه وطا بالاول لوصفهم بالاضلية وذلك
انهم شبهوا بالانعام في عدم الاهتداء ولكنهم اسوا حالا من الانعام اذ لهم حواس تمكنهم من الاهتداء
فالتشبيه الاول بالنسبة الى اصل الضلال والمذكور بعد بل بالنسبة الى صفة الضلال فان قيل
السابق على بل نفي والكلام في الايجاب فالجواب ان النفي قد انتقض بالا فصار الكلام ايجابا فكانه قيل
هم كالانعام بل هم اضل فان قيل الاول يفيد الحصر فكيف قيل بل هم اضل فالجواب ان الحصر
في التشبيه اي لا يشبهون الا الانعام وهذا التشبيه في اصل الضلال كما بينا فيه زيادة اثبات
الصفة او مردود نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون او مرجوع عنه فقصد الابطال
نحو زيد انا صل بل هو رجل جاهل او للانتقال الى غرض اخر من غير ابطال للاول نحو بل هي عالم
بالحجارة بعدها فيه قال ابن هشام وقد وهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انه بل لا تقع في
التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة
الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة واستشهد له بقوله ... ذلك

الى قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وقوله تعالى ام يقولون به جنة
بل جاءهم بالحق فان قلت الاضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا ابطال حينئذ قلت هذا لا يدفع
احتمال ان الاضراب عن المحكي فيكون للابطال وهذا محصل المعترض من القدح في كلام ابن مالك
لانه ادعى ان الاضراب لم يقع في القرآن الا لغير الابطال فيكفي في نقضه ابدا انه محتمل لغيره او ادعى
ان المعترض هنا في مقام المانع لا في مقام المستدل ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من ان بل تقرير
النفي او النهي على حالة وجعل ضده لما بعدها خالف فيه المبرد وعبد الوارث وعبد القاهر
فلم يوجبوه بل جوزوا ذلك وان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهم لا يمتنع ما زيد
قائما بل قاعد او بل قاعد ويختلف المعنى وقد اهمل المصنف ذكر هذا الخلاف في هذا الكتاب على
شهرته واطلاعه عليه وقد تكون بل رجوعا عن ما والى المتقدم كاية سورة الانبياء بل قالوا
اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر والشاهد في الثانية والثالثة لانهما اللتان تكررتا اي اضطرب
رايهم فيه فمرة قالوا اضغاث احلام اي تخاليط احلام راها في نومه فتوهمها وحيا من الله اليه ثم
رجعوا عنه فقالوا انما اتى به كلام مفترى من عنده وحاشاه مما ذكر ثم رجعوا عن هذا القول
الخبيث الى ان قالوا هو شاعر ولم في كل واحد من هذه الاقوال مطلوب والباطل يتلجلج والمبطل
رجاع يتلون الوانا ولا يثبت على حالة واحدة او بنيتها على رجحانها والى المتاخرة كاية سورة النمل
بل ادرك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون فرجحانها والى المتاخرة بالنسبة الى بل هم منها
في شك منها عمون ظاهر واما بالنسبة الى بل ادرك علمهم في الاخرة فلم يظهر اذا المراد ادرك بمعنى انتهى
وانتها الغاية على سبيل الاستهزاء بهم وقيل بل الاولى اضراب عن قوله وما يشعرون ايان يبعثون
فنفى عنهم الشعور ثم اثبت لهم العلم البالغ ثم اثبت لهم الشك وهو اولى بهم ثم العمه فالعمى وتزاد
لا قبل بل لتاكيد التقرير وغيره فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول
والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل وقال الرضي
اذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى
ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعده ففي قولك قام زيد لا بل عمرو نفيت القيام عن زيد
واثبته بعد لعمرو ولو لم يجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا
بضربهما وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو قلت وهذا على ان لا نافية او ناهية لا زائدة
فلا يرد على كلام المصنف لانه مفروض فيما اذا كانت لا زائدة ثم قال الرضي وكذا لا الداخلة على بل بعد
النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي والنهي مؤكدة لهما وما بعد لا بل باق على الخلاف بين
المبرد والجمهور ولكن مثل المفرد بعد نهي نحو لا تضرب زيدا ولكن عمرا او نفي نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله كبل في المعنى لان العطف بها لبيان ما تقدم في اول الباب وحينئذ فلم قال مثل المفرد
لان المعنى المشار اليه لا يتقيد بذلك والذي يتوقف على الافراد انما هو العطف وهو لا يراها
عاطفة وقد سبق الكلام على ذلك في اوائل الباب ويعطف بلا للمعنى بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او خبر
مثبت نحو جاء زيد لا عمرو واحترز من المنفي فلا يصح ان يقال ما جاء زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي
ومن تبعه نحو ما قام القوم الا زيد لا عمرو ويقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل هذا التركيب
ويظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا على المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا
على مقدر والتقدير قام زيد لا عمرو ويدل على الحذف وقوع الاستثناء من النفي فتامل ذا انت
خبير بان الخبر المثبت اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جاء زيد لا خالد ونحو قام زيد لا عمرو وفيه
خلاف فمنعه الزجاجي هنا على انه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرؤ

القيس

القيس كان دثارا لحظته بلحوبه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل اونداء على ما صرح به سيبويه نحو يا ابن اخي
لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم وابطله بعضهم بان لا انشائية تقبل النفي وليس بشي لجواز كون
المبدا انشاء وهذا الذي ذكره المصنف احد الشروط الثلاثة التي ذكرها غيره للعطف بلا الثاني
الا يقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت
ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تاكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو
تقدم النفي وقد اجتمعا في قوله ولا العنا الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد لانه يصدق على زيد اسم رجل بخلاف جاءني رجل لا امراة وللشيخ الامام تقي الدين السبكي
رحمه الله في هذه المسالة كلام حكاه عنه ولده في شرح التلخيص وانا اورده هنا برمته لما فيه
من الفوائد قال وقع السؤال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ ابا حيان منع
وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة مباينا لما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر
وقال لا شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الكتاب نفي ما بعدها فقال السائل ان في ذلك
نظرا لامور منها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد
فغايته البعد لا تكرار ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشي على نفسه تاكيدا فلا مانع منه
اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشي على غيره ولا مانع منه ويصير
على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما مختلفا بل قد يقال ان
قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل زيدا كان تاكيدا
وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه ليس غيره والتاكيد والالباس منتفيان
في قام رجل لا زيد واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجا رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص
مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جا رجل لا زيد
كما قالوا فهل يا ليت ذلك في العام والعام مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام
الناس وزيد وان كان في اسناد لا لم على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته الاية
نظرا لان جبريل اما معطوف على الجلالة او على رسله على القولين اذ لا قائل ان المعطوف الاخير
معطوف على متوسط يلي ما على الاول واما على ما قبله قو لان سمعتهما من الشيخ ابي حيان في المراد
بالرسل الانبياء لا الملائكة وان جعلوا رسلا فتقريبه عطفهم على الملائكة تعرف من هذا واي
من يمتنع العطف بلا نحو اما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم
بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد تقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والثاني
خاص فالسؤال جائز ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا اجابة السؤال الذي سئل عنه الشيخ
الامام تقي الدين المشار اليه فاجاب بما ذكره السهيلي وابو حيان ذكره ايضا الابدي في شرح الجزولية
قال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول
الثاني نحو جاءني رجل لا امراة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز اذ ليس في مفهوم
الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل لا لتوكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت
بغير فتقول غير جاهل ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت انها
لا تدخل الا لتاكيد النفي امتنع الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المراة فدخلت
لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم
نفي زيد فلم يوجد نفي تؤكده لا وقوله تاكيد النفي لعله يريد النفي المؤكد او لعل مراده انها لا تدخل
في اثناء الكلام الا لنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام فقد يراد بها اصل النفي مثل لا اقسم وقد
خطر لي في ذلك امران غير ما قاله الابدي احدهما ان العطف يقتضي المغايرة والمغايرة اطلاق

اكثر الناس تقتضي المباينة وان كان التحقيق اذ بين الاعم والاخص وبين العام والخاص وبين الجزء
والكل مغايرة تحقيقية تمنع العطف في جاءني رجل لا زيد لعدم المغايرة اعني المباينة فان اردت برجل غير
جاء ليس ما حكي فيه ولو قلت جاءني رجل غير عمرو ورجل اخر لوجوب المغايرة وكذلك جاءني زيد لا رجل
تتقرب بلا رجل اخر لانا نقطع عدم دلول اللفظ فيبقى المعطوف عليه عاما لوله من عموم وخصوص
واطلاق وتقييد الثاني ان معنى الكلام على العادة دقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل
لزيد وغيره لا فائدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لانك ان اردت الاخبار بنفي قيام
زيد والاخبار بقيام المحتمل له ولغيره تناقض وان اردت الاخبار بقيام غير زيد فطريقك ان تقول
غير زيد وبهذا ينبغي ان لا فرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل في الامتناع الا ان يراد بالرجل
غير زيد فيصح فيهما اذ قع ومع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل والفرق بين العطف
ومعنى غير ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض فيه للاول الا تاكيد النفي بالمفهوم
ان سلم وغير تفيد الاول ولا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم وقد ظهر ان هذين الوجهين احسن مما
ذكره السهيلي والابدي لانهما بناه على صحة مفهوم اللقب وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم
وخصوص من وجه كما تبع فيه الشيخ شهاب الدين القرافي وهو غفلة منه او تسمح اطلق لتعليم
بعض الفقهاء من الاحاطة بالعلوم العقلية ولذلك مثلها بالزنا والاحصان وتلك الالفاظ كلها متباينة
المعنى والمتباين اعم من المتنافي وقد اشار اليه البيضاوي في التصبيح والناطق والزنا والاحصان
متباينان وكذلك الحيوانية والبياض وتجمع ايضا ان يصح قام كاتب لا شاعر الا ذكان بيانا لا نعيد في
على شاعر اذ معنى الكتابة لا يلتبس فيه شيء من معنى الشعر والعنية والنحوي الصرف بريدانه ليس
هذه الحقائق واما قام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فان اريد بالناس غير زيد
جاز وان اريد العموم واخراجه بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فكان يخطر لي جوازه لكن لم ار احدا من
النحاة عد لا من حروف الاستثناء واما لو اريد بالناس غير زيد فجائز بقوله العطف ويحتمل
ان يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال
ارادة العموم التقييد في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء في الثاني واظن في كلام بعض النحاة
في قام الناس ليس زيدا انه حملها بمعنى الا واما قام الناس وزيد فجوازه واضح واما جوزت
العطف هنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لان العطف يستدعي مغايرة
تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عمومه يحصل فائدة التقوية فلذلك سلكته
هنا ومنعته في النفي ولما استدل الشيخ جمال الدين بن مالك بعطف جبريل فلعلم بربه لانه مذكور
بعده لان هذا القدر هو المحتاج اليه في انه تقتضي تخصيصه اولا واما قول السائل لا يأتي بمتنع
العطف بلا في نحو قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من ان لا يعطف بها ما اقتضاه مفهوم
الخطاب تنبيه لئبد عليه صريحا تاكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك
لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يأتي عطفها على المنفي وقوله اسوده نجاة ان تكون مثل
ما قام الناس ولا زيد ممنوع لان العطف في ولا زيد بالواو وليس فيه اكثر من خاص والعطف بلا حكم يجمد
لعمرو الواو انه لا كلام وفيه تسليم ان المعطوف الاخير لا يعطف على متوسط بل اما على الاول وقول
او على الاخير في قول وقد علمت ما قررناه اولا **فصل** في انه هل يشترط صلاحية
المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل والكلام على العطف على الضمير المرفوع او المنصوب متصلا
كان او منفصلا والعطف على ضمير الجر وعلى عاملين **لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه**
بدليل قولهم قام زيد وانا ورايت زيدا واياك ورب رجل واخيه والواهب المائة الهجان وعبدها لانه لا يتكلم
لا تصلح ان تقع في محل المعطوف لعدم صلاحيتها لمباشرة العامل **ولا تقدير العامل بعدها لها طف** بدليل

اختصم

اختصم زيد وعمرو ونحو **بل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل** فيتأمل صلاحيته
المعطوف لمباشرة العامل نحو اختصم زيد وعمرو فان عمرا المعطوف يصح ان يباشر العامل فتقول اختصم
عمرو وزيد ومثال الصلاحية ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو قام زيد وانا فان انا وان كان لا يصلح مباشرته فانا
العامل مع كونه على صورة الانفصال لكن ما هو بمعناه من المتصل تمكن مباشرته للعامل فتقول قمت
وكذا نحو رايت زيدا واياك يصح ان تقول رايتك وزيدا فيباشر العامل ما بمعناه وكذا رب رجل واخيه يصح
ان تقول فيه رب اخي رجل ونحو الواهب المائة الهجان وعبدها يصح ان تقول الواهب عبد المائة فيكفي
الجميع يصح لما هو بمعنى المعطوف ان يباشر العامل في الجملة فلذلك جاز العطف قال المصنف فان لم يصلح
هو او ما بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف
على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد وتقوم
انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة فيقدر رفع هذا ولتسكن انت وزوجك ومثل اقوم انا وزيد
اقوم انا ويقوم زيد وكذا الغيبة ومن ذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده لان هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوفات قال المصنف وما
استحقه المعطوف من التقدير استحق في البدل نحو ادخلوا اولكم واخركم اي ليدخل اولكم واخركم
لان ادخل لا يرفع الا ضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى فان جعل بدلا كان من ابدال الجمل
بعضها من بعض كما تقول في العطف هذا الكلام واعترضه ابو حيان بانه مخالف لما نطقوا به وتعليه
نصوص النحويين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن ونص عليه سيبويه واما البدل
فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فليس كالعطف **ويضعف العطف على ضمير الرفع**
المتصل ما لم يفصل اي المتصل بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او بغير الضمير كقول الشاعر
دعوتم اصحوت ومن يليكم برونتنا وكنا الظافرينا **او غيره** اي غير توكيد نحو يدخلونها ومن
صلح من ابائهم فمنفصل بغيره **اولم يفصل العاطف بلا** نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فان لم يكن ثم عاطف البتة
جاز العطف على ضعف كقول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم وقول عمر بن ابي ربيعة
قلت اذ اقبلت وزهر تهادى ونعاج ... مالم يكن واب له ليتنا لا وهذا الفعل مختار المصنف
اذ كان لم ان ينصب زهر لوابا قاله المصنف ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الكلام بلا ضعف
ونص سيبويه والخليل على قبحه وصرح بعضهم بانه لا يجوز الا في الضرورة وانما اشترط التاكيد بالضمير
المنفصل لان المنفصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو
عطف عليه كان العطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به فتاكيده يحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون هذا المعطوف
تاكيدا للمتصل وهو محال وانما جاز العطف مع فقد التاكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لان
طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك القاضي حضر اليوم امراته
والحافظ عون العشيرة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب وذلك ان البصريين يرون ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز
ان يرتكب كما ذكره الرضي فان **قلت** كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءوني كلهم
والابدال منه نحو اعجبتني حسنك من غير هذا الشرط المشترط في العطف **قلت** اجاب عنه الرضي
ايضا بان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان
البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد

واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعه بما عرف كما في عطف النسق فلم يبق كجزء ما هو كالجزء من متبوعه
على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق
فتفصل من متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فاذا كرر
جرى ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع قلت لو كان التاكيد
وبدل الكل بمثابة الجزء من متبوعهما لزم هذا والا فكيف يعترف بان التاكيد عين المؤكد ثم يقول هو كالجزء منه
وكذا بدل الكل من الكل نسيه اورد سؤالا على ما قرره بان قال هل طرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد
فتفصل بمتبوعاتها ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما المرفوع المتصل ولا بالمنفصل قبل التاكيد
بهما واجاب عن ذلك بان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويتعريان عن التاكيد نحو طاب نفس زيد
ولقيت عينه فلو لم يؤكد بهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد
جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي من ضاربوها بارزة نحو هند بنفسها انت نفسك وانا النفس
واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول
جاءني كلكم وان ضربت كلكم وطهرت بكلكم بلى قد استعمل مبتدأ لا غيرا لان العامل معنوي كما هو مذهب
الجمهور او لان مرتبته التاخير اعني خبر المبتدأ كما اخترناه في اول الكتاب قلت يشير الى اختياره
مذهب القائلين بان المبتدأ مرفوع بالخبر هو يؤخر لان مرتبة المعمول التاخر عن عامله هذا نص كلامه
ثم قال وقد علل المصنف يعني ابن الحاجب اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل
بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس عبرة التاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا قال
وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمنا **وضمير المنصوب المتصل في العطف**
عليه كالظاهر فيجوز ان يعطف على الظاهر والضمير بلا شرط نحو رايتك وزيدا وعمرو رايته واياك
ومثلهم في الحالين وما عطف على غيره وعطف غيره عليه **الضمير المنفصل** ومنه ضمير الرفع وضمير النصب 2
والمنفصل مرفوعا كان او منصوبا فيجوز ان زيدا واياك وما ضربت الا اياك وعمرا وقام زيد وانت
وما قام الا انا وزيد وانما كان كذلك لان كلا من المتصل المنصوب والمنفصل مرفوعا كان او منصوبا
ليس كالجزء فاجري مجرى الظاهر على الوجه المذكور **وان عطف على ضمير مجرور اعيد الجار** نحو مررت
بك وبزيد **ولم تلزم** فيجوز ان يقال مررت بك وبزيد بلا اعادة جار **وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين**
عملا بالقياس والسماع اما القياس فكما جاز ان يبدل منه ويؤكد بغير اعادة الجار كذلك يعطف عليه بدونه
وقد تقدم ما يتقدم في هذا القياس واما السماع فقوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل
قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام بالجر عطفا على الضمير المجرور بالباء والزمخشري
جعله معطوفا على سبيل الله المجرور بعن ويلزم عليه العطف على المصدر قبل كمال صلته وهو محذور
قال الشيخ سعد الدين التفتازاني وههنا بحث عن المصنف المحقق بالمتن ان عطف وكفر به على وصد عن
سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لو جعلنا الاول
ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف
الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة الثاني وصد عن سبيل والمسجد الحرام الثاني ان التقدير لعدم
العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه وقيل الجيد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن سبيل الله
وفي نهاية الرداءة انتهى قلت وكلا الوجهين المنقولين اولا يخالف لظاهر كلام النحاة في منع العطف
على المصدر قبل كمال صلته قال المصنف وتاديل الاية على غير العطف على الضمير المجرور مرجوح بل
ينبغي اطراحه لانه عدول عن الظاهر وكذا قال في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام
في قراءة الجر وجوز المدعي قال الرضي ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه قد يكون اذا كان
غير السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وغير السؤال لا تكون الا مع الباء قلت وقد يكون

فتم

فتم سوال كما ذكره بعضهم بل هو قسم اخبار واستيناف كما في وقيل والارحام انه لمطلع على ما تفعلون واستدل
المصنف ايضا بقول الشاعر • فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب •
والشواهد اخر على ذلك ثم لكن قالوا ان ذلك ليس من الضرورات وقيل وينبغي ان يقيد
العطف على الضمير المجرور بان لا يكون الجر غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه
يجوز عطف ظاهر على مجرورها فلا يقال لولاك وزيد بالجر فلو عطفت على انك نطقت بضمير الرفع
في عبارة نظر كذا قال الشارح وذهب الجرمي والزيادي الى ان الضمير المجرور ان اكد بضمير جاز العطف
عليه بدون اعادة الخافض نحو مررت بك انت وزيد والاشبه ومذهب البصريين وعليه المحققون
المنع مطلقا سواء اكد او لم يؤكد وساوره ما يخالف ذلك فهو شاذ او مؤول ووجهه ان اتصال المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله من عامله ولا ينفصل
من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فلم لم
يجز اذا عطفت المضمر على الجر الا باعادة الجار عليه ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بيني وبين زيد
وبينك وليس المجرور ضميرا منفصلا كما هو مقرر في باب المضمر حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما فعل
في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل سواء كان اسما كالمال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت
بك وبزيد كذا في شرح الحاجبية للرضي قال ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لا يجلب الا لهذا
الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا المال بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا كبينان بين الشيء
الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وجعلا نا البينية امر تقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا
بينهما لم يجز الا اذا قامت قرينة دالة على المقصود وتقول اعدت الا فقال في تقول بعد اعادة الخافض
التقول الجار والمجرور عطفا على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطفا على المجرور واجاب بان النظر
المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى
لاضافة الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف لفساد المعنى قلت ولا يمكن ادعاء البينية ضرورة انه
معرب منصوب واقع بعد حرف عاطف فيبطل نصبه بما ذا وقع وعلى اي وجه نعرفنا ملم نحو
قال ذلك نحو مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون الباء الثانية معنى اذ يمكن ان تكون استئناف معنى
الجار والمجرور ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة للغرض الذي
اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور كما في مسالة بين واذا تقرر
هذا فلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به متصلا عنى العامل
الاول لان وجود الثاني كالعدم قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة
قلت يلزم عليه العطف على الجار وانفصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما
محذور قال والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس بافضل من الحروف الزائدة نحو كفى بالله
شهيدا فانها لا تلغى مع زيادتها انتهى كلامه **واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين** لا مطلقا بل **ان كان**
احدهما جارا واتصل المعطوف المجرور بالعاطف نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا **او انفصل بلا** نحو ما في
الدار زيد ولا الحجرة عمرو واستدل على ذلك بقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء
من ماء فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات في قراءة من نصب آيات فتابت الواو من قوله
واختلاف مناب ان وفي لان قبل وان في اختلاف الليل والنهار وما انزل الله الخ ومنه قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا ومثله في الشعر كثير فان فقد الشرط الاول
وهو كون احد العاملين جارا فقد ذكر المصنف الاجماع على منع العطف اذ ذاك فلا يجوز كان زيد ضاربك
زيد وعمرو واي لان كان عمرو على ان تكون الواو نائبة مناب كان وان كلا قال المصنف ونقل ابن الحاجب

جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لم ار لحكاه غيره مع اجتهادي في الكشف عنه وكذلك قال ابن
عمرون شيخ المصنف قلت وهذا الاخير ابن الحاجب فهو عمدة ثقة وقد نقل فيقبل نقله فكيف يسوغ
للمصنف نقل الاجماع بعد اطلاعه على وجود الخلاف بهذا النقل وهل هذا الا العناد لقول ابن الحاجب
مع ثقته وعدالته بلا استناد وليس ذلك بالانصاف وقد قال الشيخ اثير الدين ابو حيان وما قاله المصنف
من الاجماع غير صحيح بل المذهب ذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين وان فقد الشرط الثاني
وهو اتصال المعطوف المجرور بالعاطف لم يجز الاخفش نحو ضربت زيدا السوط ويوما عمرو عمرو ... ويوما
يوما نحو دعا عمرا وكذا الواتصل بالعاطف غير المجرور نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة فانه لا يجوز عنده ايضا
ومن اجاز ذلك مطلقا اجاز مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخفش تقدم المجرور نسوا عنه
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا واشترط قوم منهم الاعلم الشنتمري ان يتقدم المجرور في المعطوفين نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ليستوي اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قال الرضي ولا يرد عليه
تجويز مثل ذلك خرج غلامه وعمرو اخوه والا بل خرج غلامه وبكرا اخوه لا يستوي اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه وابن الحاجب تابعا لمذهب الذي ذكره الاعلم ويجوز ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه
ويتاخر المرفوع او المنصوب وياتي المرفوع على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد لا سيما استقرا
من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس اذا العطف
على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة لم يقس عليها فالزيادة
المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصور التي المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم
للصورة المعينة بالجواز دون غيرها ولنا نقل ان في المسئلة اربعة اقوال احدها قول
الاخفش انه يجوز ان كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا وعزي هذا
القول الى الكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم الثاني المنع مطلقا وهو الذي نسبه ابن
الحاجب الى الفراء الثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب الاعلم وابن الحاجب
وان اختلفا في التعليل كما سبق الرابع ما ذكره المصنف حيث قال **والاصح المنع مطلقا** ووجهه
ان العاطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين **وما اوهم الجواز** كالشواهد التي استشهد
بها المجيزون **فهو محمول على اضمار الجار المدلول عليه بالعاطف** فتقول في الدار زيد والحجرة عمرو تقديره
وفي الحجرة عمرو فالحرف فيه ليس بطريق العطف بل بحرف جر مقدر وكذا سائر ما استدلوا به بالمجموع مثل
ذلك **فصل** في الكلام على ما يحذف من حروف العطف وتقدم المعطوف بالواو
وحكم المتعاطفين فيما يرد بعدهما وتخالفهما بالاسمية والفعلية والفصل بين العاطف والمعطوف
قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه لعز بيته اما الاول وهو حذفها مع المعطوف فكقول اشترك
عمرو في جواب من قال لك من اشترك هو وزيد والتقدير اشترك عمرو وزيد وكما في قوله تعالى
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل دليل التقدير ان الاستوا
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وفيه لا نفرق بين
احد من رسله والذين امنوا بالله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد وصل احد فيهما العموم بين واحد
مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو وقال التقدير وو د
بانه ينتفي حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل واما فرقوا بين محمد صلى الله
عليه وسلم وبين غيره في النبوة قال ابن هشام وفي لزوم هذا نظر قلت وجه النظر ان نفي التفريق
بين كل الرسل نفي تفريق بين لم يفعل ذلك فيصدق بمن فرق بين البعض فلا يلزم ان يكون المعرض بهم
فرقوا بين الكل قال فالذي يظهر لي وجه التقدير وان المعنى بين احد وبين الله تعالى بدليل

ويريدون

ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ومنه قول العرب راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة
طليحان وقول الشاعر فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل اي وبيني وعلى ذلك
خرج قوله يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا
وذلك ان الزمخشري وغيره من المعتزلة تاولوا الاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير
لا ينفع لان الله تعالى سوى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف والاعتراض بان او لاحد الامرين في سياق النفي يفيد
العموم كما اتفق عليه ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفي يكون للنفس التي لم
يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى كسب الخير في الايمان
بالضرورة فيكون لغوا من الكلام فوجب حمله هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو
التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا ولقائل ان يقول
انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر ولم يتسلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او عملت اذا
عطف باو نفي على نفي اخر وهنا قد تعذر الاول للزوم التكرار فتعين الثاني وتلخيصه ان العموم
انما هو في نفي العطف باو لا في عطف النفي باو فتقول او كسبت عطف على امنت اي او لم تكن كسبت
واجيب عن التمسك بان الاية من باب اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في
الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان
ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الاية حيث وردت تخييرا للذين اخلوا
بما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب بحيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم ياتي
بعض الايات لا ينفعهم تلهفهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه ونقرب من ذلك
ما حكى ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا عملها الصالح لم تكن امنت من قبل او لم تعمل الصالح
قبل فاختصر للعلم به الى هنا كلامه واما الثاني وهو حذف الواو دون معطوفها فكقول
الحطيئة ان امرا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا اي ومنزله
برمل يبرين ويحتمل كون الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا
فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة
وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور كذا في مغني ابن هشام قال وقد خرج على ذلك ايات
احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين
عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين
المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدله ان الاولى وصلته
ومن الضبط او معمول للحكيم على ان اصله لحاكم ثم حول للمبالغة ولا الثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه اي وقلت وقيل بل هو الجواب ونولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما
حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استيناقا اي اذا ما اتوك
لتحملهم تولوا وقد رانه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم عليه وسط بين الشرط والجزاء
انتهى ومن مثل هذه المسئلة الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره
وقول عمر رضي الله عنه لابنته حفصة لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب النبي اياها وقول
الشاعر وكيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد اللبيب هذا قول الفارسي
وابن عصفور وذلك كله عند المانعين مؤول ومنع ابن جني في سر الصناعة حذف العاطف ومنعه
السهيلي ايضا قال كما لا يحذف حرف النفي والترجي وانما حذف حرف الاستفهام لان المستفهم هيئة تخالف
هيئة المخبر **ويشاركها في الاول** وهو حذفها مع حذف المعطوف **الفاء وام** اما الفاء فنحو اذ لك

بمكاني الاية اي فذهب فالقاه ونحو فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال كذا ونقل ابو حيان
وقد تضمنت الاية ان حذف المعطوف بالواو والمعطوف بالفا فيهما مثالان لمسيلتنا هذه وللمسلة التي
اعني حذف المعطوف عليه بالفا وظاهر كلام المصنف ان الفا لا تشارك الواو في الامرين وهو حذفها
بدون المعطوف وقد قيل في علت النحو بالهامات انه ستتدبر بلها قبابا وبينهم لذلك قوله لم
ادخلوا الاول فالاول واما ام فكقول الشاعر • دعاني اليها القلب اني لامره • سميع فما ادري ارشد طلابها
تقديره ام غي وهذا انما يلزم على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان الهمزة لا تكون ابدا الا معادلة
بين شيئين اما مصرح بهما نحو اقام زيد ام قعد او باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل لا يسال عنه
وانما يسال عنه هل هو رشد او غي والمعادلة لانه في هذا القسم منداد دايما نحو اقام زيد تقديره
ام لم يقم ورد غيره ان هذا الحكم وهو لزوم المعادلة مختصة بالهمزة دون سائر ادوات الاستفهام
ورد بان المعادلة للمعنى الذي ذكره لازمة للتعيين الذي هو مقصود بكل استفهام ضرورة
ان طلب التعيين انما يكون عند التردد بين شيئين او اشيا الا ترى ان المستفهم اذا قال هل قام
زيد فانما قال ذلك لانه متردد ذهنه بين ثبوت القيام لزيد وانتفائه عنه فطلب تعيين
احدهما الا ان طرفي المعادلة قد يخطران بالبال لا احدهما فيختص به الذكر لانه المقصود بالسوال كقولك
هل قام زيد فالقيام وعدمه طرفان للمعادلة في هذا المثال الا ان السائل انما استحضر عند السوال
احدهما وهو القيام فذكره فاذن لا معنى لتخصيص الحكم المذكور باداة دون اداة مع تساوي الكل
وبيان كونها في الشان وهو حذف ما بعد من المعطوف او كقول عمر رضي الله عنه صلى رجل في ازار ورداء
في ازار وقميص في ازار وقبا وفي ذلك بحث ذكرته في مصابيح الجامع تعليقي على البخاري ويغني عن
المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا اي يحذف المعطوف عليه مستغنى عنه بالمعطوف وذلك مع
الواو كثير نقول بلى وزيدا لمن قال ما ضربت عمرا التقدير بلى ضربته وزيدا ومنه قول بعض
العرب وبك واهلا لمن قال مرحبا بك تقول وبك معطوف على مقدر دل عليه المخاطب كلام لراوه
اي مرحبا بي وبك فحذف المعطوف عليه وبالفا قليلا نحو ان اضرب بعصاك الحجر اي فضرب فانفجرت
قال الشيخ بها الدين السبكي وطوي ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان اثره وهو الانفجار
لم يتاخر عن الامر بل تقدم فقيل فضرب تلك محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفا فانفجرت والفا
الباقية فا فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقا بعضه قال الشيخ بها الدين لكنه اقرب الى
اللطيفة التي ذكرناها فان اعدن وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون هذه الفا فا الجواب والتقدير
فان ضربت فقد انفجرت وفيه نظر اما اولا فلانه حذف اداة الشرط وفعله معا وفي جوازه سقط عليه صرت تقدير
في باب عوامل الجزم ان شا الله تعالى واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون جواب الشرط المستقبل ماضي
المعنى وهو غير متعقل وقد اوردوا على الزمخشري هذا السوال بعينه في قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وقال من حق الجزا ان يعقب الشرط وهذا سابق واجاب بان التقدير
فتاس فوضع فقد كذبت تناس استغنا بالسبب عن المسبب اعني بالتكذيب عن التاسي وهذه العبارة
منه تحتمل ان يريد بها ان الجواب محذوف وفيه نظر لان الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا ويحتمل
ان يريد ان المضارع فقد كذبت ضمن معنى تاس وفيه نظر لان الجواب الفعل الماضي لا يقترن بالفا الا
اذا كان معه قد فيها نظر لكن على كل من التقديرين لا يصح ذلك في فانفجرت لانه ان اراد ان الجواب محذوف
صار التقدير فان ضربت انفجرت فقد انفجرت والطبع السليم ينفر من هذا او يجيء وهو تقدير لا داعي
اليه ولا دليل عليه وفيه حذف جملتي الشرط والجواب وتكلف ما لا احتياج اليه وان اراد انه حذف
الشرط والفا الداخلة عليه وقد تكلف بقي فانفجرت هو الجواب لزم كون الجواب ماضي المعنى مع كون
الشرط مستقبلا كما مر فان ادعي ان فقد انفجرت قام مقام انفجرت وضمن معناه تكلف بجعل انفجرت

في تقدير فقد انفجرت الماضي لفظا ومعنى ثم تضمين قد انفجرت الماضي لفظا المستقبل معنى وتحتاج اذا وجدنا
قد الصارفة للمعنى يحتاج ان تتكلف لها فكيف بتقديرها ثم تحتاج اليها لا عتقاد انها تجعل الكلام يجري هذا
كله معنى كلام الشيخ بها الدين السبكي وغالب لفظه في شرح التلخيص ويذكر ذلك اي حذف المعطوف عليه
مع او كقوله • فهل لك او من والد لك قبلنا • يوشح اولاد العشار ويفضل • اي فهل لك من ولد او من والد
ولم يذكر المصنف ذلك مع ام وقد قيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اذا ام متصلة فالتقدير اعلمتم ان
الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم وقال الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهدا يجوز كون ام متصلة
على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبيا اليهودية ام كنتم شهدا وجوز ذلك
الواحدي ايضا وقد راينكم ما تنسبون الى يعقوب من الحمات بنيه باليهودية ام كنتم شهدا
تتوارد على جواز حذف ما عطفت عليه ام نفي التشبيه هنا على شي هو انه وقع في كلام بعضهم ان لجاز
حذف معطوف ام بدونها مثال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا الوقف هنا وان التقدير
ام تبصرون ثم يبتدي انا خير قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه
وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت
الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى
كلام سيبويه تضمنا ونحوه سوا لا فيقال فانتم تقولون انتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل حتى فقد
حذف المعطوف والعاطف والجاب بانه وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد ام وحرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم مقامها في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها
وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة لكن بثلاثة شروط لم يحك الجماعة فيها خلافا احدها ان لا يودي
ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز نحو وعمرو زيد قايمان الثاني ان لا يودي ذلك الى مباشرة
العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان زيدا عرفت الحسان ولا وما احسن وعمرا زيدا الثالث
ان لا يكون المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد وشرط رابع شرطه البصريون وهشام
وخالفهم ثعلب وهو ان لا يكون العامل ما يكتفي بها على معمود فلا يقال اختصم وعمرو زيد ومثال
ذلك ما استوفى الشروط قول الشاعر • الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام •
وتخصيص المصنف المسلة بالعطف بالواو خالف فيه ابن هشام فقال صرح القاموس باو ولاخيدي تابعهم
له في او قول الشاعر • فلست بنازل الا الممت • برحلي او خيالها الكذوب • اي الا الممت الكذوب
او خيالها كذا قيل قلت ولا دليل فيه لجواز ان يكون فاعل المستضمرا يعود الى هذه المراة اما
لتقدم ذكرها او للعلم بها وخيالها معطوف على ذلك الضمير والكذوب صفة للخيال قيل ويشهد
له في ثم قول كثير • اطلاع دارها بالساع نحن • سالت فلما استعجمت ثم صمت • ولم يبح لي وجه
الشاهد منه وان يعطف المعطوف ومعطوف عليه مذكور بعد ما طابقها احد الواو في خبر او خبر
او حال او غير ذلك نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بها قال ابن عصفور ولا يجوز الافراد الا في السماع
هذا مشكل لانك اذا افردت فقلت زيد وعمرو قايم فغايته انه حذف خبر احد المبتداين لقرينة لا يقوله
احد منهم ويكون من الحذف من الاول لدلالة الثاني نحو والله ورسوله احق ان يرضوه وكقول
الشاعر • ان شرخ الشباب والشعر الاسود • ما لم يعاص كان جنونا • هذا مذهب سيبويه لسلامته
من الفصل ولان فيه اعطا الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني
قال ابن الحاجب انما اعترض المضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ
عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قايم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره
اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قايم وعمرو من غير تغيير في ذلك وذهب جماعة الى ان الحذف من
الثاني بنا على انه اذا دار الحذف بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى على ما تنبه مدنيه

الكثير امتنع مثل هذا الحذف ثم الخلاف للمذكور انما هو عند المبرد واما حيث تقوم قرينة تعين محل
الحذف فيجوز اتفاقا ومنها ايضا قول عني باعد من الوان باعد كرامن والراي يختلف وقول
الاخر خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوي دنفان فلا نزاع في مثل هذا ان الحذف
فيه من الاول ثم قضية كلام المصنف في الجزم بالمطابقة حيث يكون العطف بالواو ان يقال ما جاني
زيد ولا عمرو الا واكرمتهما ومقتضى كلام الزمخشري وجوب التوحيد في مثل ذلك لان المعنى ما جاني
واحد منهما الا واكرمته وذلك لانه قال في سورة الاحزاب في وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله
ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة فقال هلا قيل لان يكون له بالتوحيد واجاب بان الجمع انما جا
لان مومنا ومومنة وقعا في سياق النفي فعما وقال في تفسير سورة النسا في قوله تعالى لن يستنكف
المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون الوجه ان يعطف الملائكة على لفظ المسيح اعلى
ضميره الذي في يكون ليعلى الضمير في عبدا لله لاعراضه عن المعنى ووجه الاعراض ان الغرض ان
المسيح لا يستنكف عن ان يكون عبدا لله ولا الملائكة مع كونهم في زعمهم اعلى طبقة منه لا يستنكفون
ان يكونوا عباد الله فالمسيح فالقول بان المسيح لا يستنكف ان يكون هو ولا من فوقه وهم الملائكة
عباد الله لا يلايم ذلك ولا يدل على نفي الاستنكاف عن الملائكة قال التفتازاني وقد يقال وجه
الاعراض ان عدم استنكاف المسيح من عبودية لا يمنع الملائكة لا يمنع من استنكافهم في عبودية وحده
وليس بشي لان اعادة كلمة لا تمنع ذلك وكذا ما يقال ان وجود الا في المعطوف يمنع العطف على الضمير
في يكون او عبدا لانه منفي وذلك لانه واقع في حيز النفي مع الجملة وهو كاف في العطف مع لا مثل
ما رايت احدا يقول ذلك الا هو ولا علمته انتهى كلام التفتازاني ثم سال الزمخشري على هذا
الوجه الذي ادعى انه الاوجه فقال قد عطف الملائكة وهم جماعة على عبد الله وهو مفرد فما وجهه
واجاب بان الوجه فيه ان يكون المراد بالملائكة كل واحد منهم وقد علمت ان ظاهر كلام ابن
مالك ان هذا التاويل لا يحتاج اليه من الاتيان بضمير الاثنين فيقال لان يكونا عبدين ولكن الزمخشري
ماش على تلك القاعدة التي قدمناها من ان المعنى مع ولا الحكم على كل واحد فكانه قيل في هذا الثاني ولن
لن يستنكف كل واحد من المسيح والملائكة ان يكون عبد الله ثم اجاب بجواب اخر وهو ان يكون على حذف
اي ولا الملائكة ان يكونوا عبيدا لله ثم قال واما اذا عطف على ضمير عبد اي فقد طاح هذا السوال
بعين لان عبد الله يكون حينئذ خبرا الا عن ضمير المسيح وحده فيلزم افراده غايته انه عطف على ما علم
شي فكان مثل زيد راكب هو وعلان وفي مثله يعود الضمير كالفعل وانما جاز العطف على المرفوع
المستتر بدون التاكيد لوجود الفاصل قال ابن هشام والذي يظهر انه اذا قيل ان جاءك واحد
من زيد وعمرو فاكرمه ان الضمير يكون موحدا وان كان العطف بالواو لان الحكم على واحد لا على اثنين
وانك اذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو الا واكرمته فالحكم كذلك لان المعنى ما جاني واحد منهما الا واكرمته
لا ما جاني مجموعهما وطابق احد مما بعد لا واو وبل ولكن اما او فنقل الاخفش عن العرب جواز الاعتبارين
وقال ابن عصفور ان كان العاطف غير الواو والفاء وثم وحتى فالضمير على حسب المتاخر فقط
وهذا مخالف لنقل الاخفش في او ولما يقتضيه النظر في لا وبل ولكن وقال ايضا ان كان او جايز الجمع
الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو جالس الحسن او ابن سيرين جالسه او جالسهما والاثم والكفور
لا تطعه او لا تطعهما بدليل ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما اذ ليس المراد انه اولى باحدهما دون
الاخر وجاز الوجهان بعد الفاء وثم تقول زيد فعمرو قام او قاما وثم خالد انطلق او انطلقا
والغرض في هذه المسائل كلام مشبع فيه شفا الغليل فكيف رده برمته لما اشتمل عليه من الفوايد
قال كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو
جاآني ومات الناس حتى الانبيا وقضوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه وا[illegible] قوله تعالى والذين

يكنزون

يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز
وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما ارضا للاخر ويجوز زيد وعمرو
قام على حذف الخبر عن الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا يجوز تقديمه نحو زيد قايم وعمرو على حذف الخبر الثاني
اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس للمبتدا وحده عطف على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت
قاما واما الفا وثم فان كان في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف
قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو وقام وزيد ثم عمرو قام واما
من الثاني نحو زيد قام فعمرو قام او ثم عمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع
اشتراكهما في الضمير الا مقارنا واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك
في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى ينافي الفا وثم وقد يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار
والاظهار هنا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن
الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم عمرو
وما صدقتهما واما لا وبل واو وام واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان
قصدت احدهما وذلك واجب في الاضمار عن المعطوف بها مع المعطوف مبتدا ان وجب افراد الضمير
نحو زيد لا عمرو جاني ونحو زيد بل عمرو قام وزيد لم عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاني ان المعنى احدهما
جاني فالغلبة للتذكير وتقول في تعين الخبر عن المبتدا اجاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وزيدا
ضربت لا عمرا او جئته وما جاني زيد ولكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة
نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جاني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة
جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا الماجد بعمرو لم يعمر مما اشتهر
تقول وبما يحتمل ان قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم
والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وكما قال تعالى واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول
عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد
احدهما لانه لما استعمل او في الاباحة كثيرا جاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو
ولهذا جاز قوله • وكان سيان ان لا يسرحوا نعما • او يسرحوه بها واغبرت السرح
فقال سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول زيدا ضربت او عمرا وبما استحقان وما جاني زيد
ولكن عمرا وبل عمرو وقد دعوتهما استتمام الكلام بحروفه وعطف الفعل على الاسم قال تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا على قراة عاصم اي فلق الاصباح وقال تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن
والاسم على الفعل كقول الشاعر • بات يعشيها بعضب باتر • يقصد في اسوقها وجاير
اي دكور والماضي على المضارع قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة اي ويقيمون
والمضارع على الماضي نحو ان الذين كفروا ويصدون اي يكفرون وقال تعالى والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا اي فاثارت ان اتحد جنس الاول والثاني على التاويل كما رايته في المثل التي اوردناها
وعلى هذا فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل وقد يفصل
بين العاطف والمعطوف ان لم يكن فعلا بظرف نحو ان الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم
بين الناس ان تحكموا بالعدل او جار ومجرور نحو ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة بقيد
واهمل المصنف الفصل بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واحترز بقوله ان لم يكن فعلا من ان يكون
المعطوف فعلا فانه لا يجوز فيه الفصل بوجه نحو قام زيد ووالله قعد قاله المصنف واطلاق
المغاربة يقتضي جوازه اذا كان حرف العطف على اكثر من حرف واحد ويحذف ذلك بالشرط الاتي

الفارسي في انه خاص بالضرورة وما ذكرناه من الشواهد القرانية يرد عليه وقد فصل بعضهم في هذه المسئلة تفصيلا اخر فقال لا يخلو العاطف ان يكون على حرف واحد او اكثر فان كان على حرف واحد لم يجز الفصل والا جاز انتهى والثلاثة المذكورة دليل ولا حجة للمصنف في قوله تعالى وفي الاخرة لانه من عطف المجرور والمفعول على مثلهما فلا فصل وكذا لا حجة له في قوله تعالى واذا حكمتم لاحتمال تقدير ظرف محذوف والتقدير ان الله يامركم اذا او عند ان تؤدوا [illegible] كالاية قبلها اي لا وقع عطف ظرف ومفعول على ظرف ومفعول فلا فصل فتخرج الاية عن موضوع المسئلة ويجوز ان يقدر بعد الواو فعل يدل عليه الاول اي ويامركم اذا حكمتم ويجري هذا التاويل في نظايرها **وان كان المعطوف مجرورا اعيد الجار** نحو مررت بزيد وامس بعمرو **او نصب بفعل مضمر** نحو وبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب بفتح الباء في قراءة حمزة وابن عامر وحفص فيحتمل الفتحة علامة للنصب لا للجر ويقدر له فعل مضمر ينصبه اي ووهبنا له من وراء اسحاق يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى في معنى الهبة له وقال الزمخشري كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحاق يعقوب على طريقة قوله

مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها

فجعله معطوفا على طريقة التوهم ولا ينبغي تخريج التنزيل عليه وقيل هو مجرور عطفا على اسحق ويرده انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو مررت بزيد واليوم عمرو وقيل هو منصوب عطفا على محل اسحق المجرور بالباء ويرده انه لم يتوفر فيه شرايط العطف على المحل عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم اذن علي حرام

فضرورة ومن هنا استبان لك الرد لقول من زعم ان يعقوب منصوب على محل اسحق من قوله وبشرناها باسحق لان هذا المحل لا يظهر في الفصيح اذ لا يقال بشرت زيدا عمرا اي بعمرو ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه الشرط الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون متمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل

واجيب بانه ان الاصل او طابخ قدير قال ابن هشام ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة من قرا والله يريد الاخرة قلت هذا تخريج على الوجه الشاذ مع امكان الوجه المذكور والمشهور من غير كلفة وهو قصور وذلك ان ابقاء المضاف اليه على جره عند حذف المضاف شاذ كالقراءة المذكورة والبيت يمكن ان يقال فيه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعراب المضاف وهو هنا الجر لانه معطوف على صفيف المجرور بمن وقدير ليس هو الثابت له من حيث كونه مضافا اليه بل من حيث قام مقام المضاف المحذوف فجرى عليه اعرابه وهذا ارتباط لا غبار عليه فكيف يعدل عنه والحالة هذه الى وجه شاذ لا داعي اليه الشرط الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على ذلك امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قايمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان الثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجازه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولا ان لا تؤثر عندهم في الخبر السابق شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط العمل لصحة الرفع قبل مجي الخبر حقا الاعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم

يشترط

ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في ساير مواضع العطف على المحل وقد سبق الكلام على ذلك في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعها الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون منونا او مضافا واجازها قوم منهم المصنف وقد مر الكلام على ذلك واجاز الزمخشري في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر بالنصب كون الشمس معطوفا على محل الليل قال ابن هشام وزعم مع ذلك ان الجاعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قلت حاصله انه تناقض حيث ادعى ان اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولنا اعجبني اكل [illegible] الخبز واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي واعمله حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر الشامل للازمنة الثلاثة واضافاته [illegible] ان هذا انما يمشي اذا لم نقل باشتراط وجود المحرز اما اذا قلنا به كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه من الحذاق لم تثبت العطف على المحل لان الطالب للنصب في الجملة المذكورة مفقود كما ترى والله تعالى اعلم بالصواب

باب النداء

وهو بكسر النون ومدها الدعاء باي لفظ كان هذا معناه في اللغة واما في الاصطلاح فهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا **المنادى المنصوب لفظا** نحو يا عبد الله **او تقديرا** نحو يا زيد ويا فتى ويا رقاش **بانادي** فيكون مفعولا به ناصبه الفعل وقال المبرد هو منصوب بحرف النداء لسده مسد الفعل فلا يكون المنادى حينئذ انتصب على المفعولية بعامل واجب الحذف على المذهبين ويا زيد جملة وليس المراد احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وهما مقدران وعند المبرد سد حرف النداء مسد احد جزئي الجملة وهو الفعل فقط والفاعل مقدر قال الرضي والاصح من دعوى سد مسدهما والمفعول به هنا واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وقال ابو علي الفارسي ان يا واخواتها اسما افعال واعترض بان من جملتها الهمزة ولا يكون اسم فعل اقل من حرفين قال الرضي ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة الاستعمال ثم ان اداء [illegible] في غيرها الا ترى الى الترخيم واعترض ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان الاسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب المنع بل كل اسم فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او ضميرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسماء الفعل شيء من الضماير واذا كانت اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير كاف [illegible] واوه بمعنى اتوجع واعترض ايضا بانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة الشرطية والقسمية والنداء لا بد له من منادى والصحيح عندهم مذهب الجمهور وهو ان المنادى منصوب بانادي **لازم الاضمار** فلا يظهر في وقت من الاوقات **استغناء بظهور معناه** فلا حاجة الى ذكره **مع قصد الانشاء** اذ ليس المراد الاخبار بان المتكلم ينادي وفيه اشارة الى الرد على من زعم انه لا يجوز تقدير الفعل اصلا اذ لو قدر لكانت الجملة خبرية وهو غير لازم لان الفعل يقصد به الانشاء ومن ثم قال الرضي الاولى ان يعبر بلفظ الماضي اي دعوت وناديت لان الاغلب في الانشاء مجيئه بلفظ الماضي **وكثرة الاستعمال** وبها استحق التخفيف المناسب لالتزام الحذف **وجعلهم كعوضه في العرب هزة** قال

ضرب

على

المصنف ولم اجعلها عوضا لانه محذوف قلت لا نسلم ان التاء العوضية تنافي الحذف فقد قيل في اقام الصلاة
واجابا اجابا وذلك لانه لا امتناع في ان التاء للخلية واجابة للعوض من محذوف لكن الجمهور يقولون
بل عوض من عين الكلمة ومع ذلك فقد حذفت في بعض الاحيان فدل على ان الحذف غير مناف
للعوضية كما قلنا وكون الهمزة لنداء القريب هو المعروف من كلام القوم ونقل ابن الخباز عن
شيخه انها للمتوسط وان الذي للقريب يا قال ابن هشام وهذا خرق لاجماعهم قلت يعني في
الطرفين اما كونها للمتوسط فخرقه الاجماع فيه ظاهر واما الطرف الاخر وهو ان الذي
للقريب يا فلانهم اجمعوا على ان الهمزة للقريب ومن دعوى انه ليس للقريب حرف ينادى به
سوى يا على ما يقتضيه الحصر المفهوم من العبارة المذكورة خرق لهذا الاجماع من هذه الحيثية ايضا
وقد اجيز في قراءة الحرميين امن هو قانت اناء الليل بتخفيف الميم كون الهمزة فيه للنداء وهو
قول الفراء ويبعده انه لا نظير له في التنزيل وكونها للاستفهام وهو قول الجمهور اي امن هو بهذه
الصفة وفي البعيد حقيقة او حكما يا فالاول كقولك يا زيد اذا كان بعيدا منك حقيقة والثاني
كقول الداعي يا الله ويا رب مع انه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فان هذه الالفاظ تستعمل
لكن الداعي يفعل ذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا قاله الزمخشري
قال ابن المنير رحمه الله وهو اوفق انتهى فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو
اقرب الينا من حبل الوريد بعيدا بهذا من الانتصاب منصب البعد ويقع في بعض النسخ زيادة
قوله وايا قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا • نسيم الصبا يخلص الي نسيمها •
او هيا كقول الاخر فاصاخ يرجو ان يكون حيا • ويقول من فرح هيا ربا • او آ بالمد
لم يذكره سيبويه وذكره غيره او آي بالمد او اي بالقصر في الحديث اي رب وقال الشاعر
الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى • بكاء حمامات لهن هدير • وكلام المصنف تقتضي انها للنداء
البعيد وهو قول الحكي ونقل في لان اخران قيل هي للقريب وقيل هي للمتوسط قال المصنف وحكاها
ابن عصفور في المقرب المقرب كالهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتاخرين ان اي كالهمزة في الاختصاص
بالقريب ولم يعتمدوا الا على الراي والرواية لا تعارض بالراي فقد احتج سيبويه ودونه عن العرب
ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد قلت لكن الثقات في كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الراي
ولم يستند المصنف في دعواه عليهم ذلك الى شاهد بل الظاهر ان مستندهم في ذلك السماع المعتبر
والانقل عدلا الا بمجرد الراي وقد يحذف الحرف اي يحذف حرف النداء وهو يا بخصوصها من بين حروف
النداء لكثرة استعمالها ودورانها على الالسنة مع اسم الاشارة كقوله • بمثلك هذا لوعة وغرام
وهذا المذهب كوفي وحمل عليه قول المتنبي هذي برزت لنا فهجت رسيسا • ثم انصرفت وما شفيت نسيسا
وخرجه بعضهم على ان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة ورده المصنف بانه لا يشار الى المصدر
الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بيت [illegible] وهو قول المصنف
وهو قول الشاعر يا عمرو انك قد مللت صحابتي • وصحابتك احال ذاك قليل
قلت يحتمل ان ذاك ليس بمفعول الملل بل الامر الذي تضمنته هذه الجملة ومعنى البيت انك قد مللت
صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما الخالة واظنه وذلك الامر قليل في الاصحاب ويقل حذف حرف النداء
ايضا مع اسم الجنس المبني للنداء اي الذي يصلح ان يبنى للنداء المبهم مثل يا رجلا خذ بيدي وقد
سمع من كلامهم اصبح ليل اي ادخل في الصباح قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مبغضا
وذكر انه سالها عن سبب تفريك النساء له فقالت لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة ومن كلامهم ايضا اطرق كرا وهو ترخيم كروان يقولون ذلك في رقية الصيد وانه
بها يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كذا فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى

ان

ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي انت ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له
سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك فنتم استعماله في الامر يتوصل سليك اخرنا ٢
وانت العالي فذهبت كلها امثالا قال ابن الحاجب بناء على راي البصريين وانما امتنع حذف حرف
النداء عن اسم الاشارة من كما هذا لان اصله ان ينادى بما يخالف الوصلة مثل يا ايها ذا والا يلزم اجتماع
التعريفين ولو امتنع بحذف الوصلة اما ان التعريفين يختلفان اولا فهم قد رووا التعريف الاشارة
شبيها كما يقصد بعضهم انتفاء تعريف العلمية فيبقى يا هذا فلو حذف قولا يا لا خلو فائدة وانما امتنع
حذفه عن مثل يا رجل ويا امراة لان اصلهما يا ايها الرجل ويا ايتها المراة فاستغنوا بذلك عن الالف
واللام لدلالته على التعريف المستفاد من الالف واللام ولما حذفت الالف واللام استغني عنها
لانها انما وضعت وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فلو حذف حرف النداء الكثر لحذف
فخل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود نداء المعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين
حرفي تعريف ونحن نعلم ان تعريف الرجل بالالف واللام هو الاصل واذا كان تعريفه بالالف واللام هو
الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الاكثر لذلك وقال الرضي وانما يجيء في
من المعرفة المتصرفة بحرف النداء التي من نحو يا رجل اذ اداة النداء اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف
بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا
تحذف من اي ايضا اذ هي من جنس ما تعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه وهو معرفة
قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها الا مع غير ان تخفف هذا الذي
بالالف واللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها
الرجل ولعل انه مذهب البصريين ان حرف النداء لا يحذف من اسم الاشارة اصلا وان حذفه من اسم
نادر لا يقاس عليه وهو عند الكوفيين قياس مطرد واستدلوا للجواز بقوله صلى الله عليه وسلم اشتدي
ازمة تنفرجي وقوله موسى عليه الصلاة والسلام ثوبي حجر ثوبي حجر قال المصنف وهذا من النحو الكلام
ومنه المثل التي تقدمت وقد يحذف المنادى قبل الامر كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا والدعا اي وقبل
الدعا كقول الشاعر يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان من جار • وقول الاخر
الا يا اسلمي يا دارمي على البلى • ولا زال منهلا بجرعائك القطر • وقول الاخر الا يا اسلمي بامرك انني
كريم على حين الكرام قليل • ويلزم يا من بين حروف النداء ان يكون المنادى محذوفا وبحاله هذه الاوجه
وانما حذف المنادى قبل هذين لان الامر والدعا مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف بحذف
فالاول نحو يا ادم اسكن يا بني ادم خذوا زينتكم يا بني اسرائيل اذكروا يا نوح اهبط يا بني اركب يا يحيى خذ
الكتاب بقوة والثاني نحو يا مالك ليقض يا موسى ادع يا ابانا استغفر لنا كذا مثل المصنف وليس لا خيرات
ونحوهما دعاء بل هما طلب للدعا وكلام المصنف يوهم ان المنادى لا يحذف اذا لم يكن قبل الامر والدعا وانشد
الصغاني في العباب شاهدا على ان المحذوف الهلاك لابي داود حارثة بن الحجاج الايادي • يا كل حصن وان
طالت سلامته • يوما ستدخله النكراء والحوب • وقال العيني يا قوم اوريا موالاها اني من كل حصن تعذر
حذف المنادى مع انه لا امر بعده ولا دعاء وان وليها اي ولي كلمة يا ليت نحو يا ليتني كنت معهم ونحو يا ليتني
كنت نسيا اذ يخرجك قولك او رب كقول الاخر • يا رب سارية بانوسداه لا ذراع العضل وكف الغداة
او حبذا كقوله • يا حبذا جبل الريان من جبل • وحبذا ساكن الريان من كانا • فهو للتنبيه لا للنداء
قال المصنف لان وليها من هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول
مريم عليها السلام يا ليتني مت قبل هذا وفيه نظر وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقول الشاعر

بالهند دعوت صب هائم دنف • منى بلطف والامانات اوكربا • فيكون نحو ذا عامل المصدر واجبا
ولم يتقدم ذكره والظرف كقوله • يا دار بين النقا والحزن ما صنعت • يد النوى بالاولى كانوا اهاليك
والظاهر ان الظرف هنا حال او معمول لكائنا المحذوف لا دعوا والحال من المفعول فرجع ذلك الى المسئلة
المذكورة بعد حيث قال والحال كقوله • يا ايها الربع مبكيا بساحتكم • بذلت لي داك اتراحا •
ومقتضى كلام المصنف جواز مجي الحال من المنادي مطلقا وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى
منع ذلك مطلقا وفصل قوم منهم الاخفش والمازني والفارسي بين ان تكون الحال موكدة فيجوز او نحوها
وان تكون مبينة فيمتنع حرف النداء عن المنادي بامر والاولى ان يجعل اربعة كقول حذام بنت خالد الطهية
فطلب اسما لطعم الا انا دل قصانا لطعما واذن الدمع نسكابا وكسما ارادت الا يا لطيفة فانك
ترحمت ونصلت فصل في الكلام على امور من احكام المنادي المبني يبني المنادى
لفظا على ما كان يرفع به فيبنى على الضم الظاهر نحو يا زيد ويا رجل او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي ويا هولاء
او المقدرة كما مثلنا او بدل لفظ تقدير الضمة بما ذكر من تابعه بقول يا فتى الفاضل ويا هولاء الرجال
ويبنى على الالف في المثنى والملحق به نحو يا زيدان ويا اثنان وعلى الواو في جمع المذكر
السالم وما الحق به نحو يا زيدون ويا عشرون وحكى في البسيط عن بعض الكوفيين انهم يجعلون
المثنى والمجموع علمين بالتباطل على المضاف قال وهو فاسد لانه ليس لانه مركبا وذهب الكسائي الى
ان الضمة في نحو يا زيد ويا رجل غير اعراب ومن المحكي عنه انه قال المنادي المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل
اللفظية قال الرضي لا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال في المبتدا بل المراد انه لم يكن فيه سبب
البنا حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب ثم انا لو جربناه لتشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذفت اليا
ولو نحن انتشابه غير المنصرف ان نوناه ولم ننونه لتكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل
رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادي المطول
لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وانما قال المبني
لم يناد بنيتها على ما يلي كان ونحوه مما استعماله في غير النداء ان كان ذا تعريف مستدام نحو يا زيد
فيبقى على علميته حالة النداء بدليل ندائه ما لا يمكن سلب تعريفه نحو يا الله وممن ذهب اليها ابن السراج
وذهب المبرد والفارسي الى انه سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال عليه في النداء وصحح ابن عصفور
هذا مع ذلك اجرى او ذا تعريف حادث بالقصد اليه والاقبال عليه نحو يا رجل وهذا يدل على
ان التعريف بما ذكر لا بال مقدرة وان الاصل يا ايها الرجل كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقد صرح
واختار المصنف كون التعريف فيه بالقصد بدليل انه اذا قيل يا ايها الرجل كانت اي مبهمة ولا يمكن
ان يقدر لها مثل ما قدر في يا رجل ونحوه اذ لا يقدر را بي لاي ولا يدخل ال على اي ثم التعريف لم يحصل
بالقصد والاقبال بمجردهما بل مع كون الكلمة مادة بدليل انتقائه في نحو انت رجل عالم وكلام المص
يوهم خلاف ذلك ولا سبيل اليه ولو نصب مستداما وحادثا كان احسن ليعلم ان اول الامرين
احترز ذلك مخرج التعميم لا مخرج الشرط فان قيل اعمال الموصوف معنى صاحبها النكرة ضعيفة قلت
ليس النصب على الحالية بل هو خبر لكان معنوما اي مستدام اما كان او حادثا وهذا احد الشروط
الاربعة لبنا المنادي وهو كونه معرفا والثاني ذكره بقوله غير مجرور باللام وهو على وجهين لام
الاستغاثة نحو يا لزيد ولام التعجب نحو يا للماء والثالث ذكره بقوله ولا عامل فيما بعده وهو على
وجهين مضاف وغيره وكل منهما على وجهين فالمضاف اما اضافته معنوية نحو يا ذا الجلال والاكرام
او لفظية نحو يا حسن الوجه وغير المضاف اما رافع او ناصب وكل منهما على وجهين لان الرافع لما
بعده اما رافع له لفظا نحو يا قائما ابوه او محلا نحو يا قائما من عنده وكذا الناصب نحو يا طالعا جبلا
او نحو يا خيرا بزيد والرابع ذكره بقوله ولا يكون بقيد البقا العطف نسق نحو يا زيدا وعمرا في المسمى بهما وهذا

معدود

٥٤

معدود ومن قبيل المطول قال ابو علي في الايضاح لو سميت رجلا بثلاثة وثلاثين لنصبته نصب المطول
ناديت جماعة هذه العدة تعدتهم ولو رخمت فقلت يا ثلاثة والثلاثين كما تقول فيمن قال والحارث ومن
نصب الحارث نصب الثلاثين قال بعض المغاربة والصحيح ما قاله الاخفش من التفصيل بين ان
يراد بها جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين اذ ذاك وقعا على مسمى واحد
وبين ان يكون الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة فيكون لها حكم المعطوف والمعطوف عليه قيل
وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك وبين
ان يقصد به ثلاثة تعينهم في هذه العدة فينتصبان معا وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما احتيج الى هذه الزيادة لما تقرر من ان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما
ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر
منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال • يا ابجر بن ابجر يا انتا • انت الذي طلقت عام جعتا •
وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال والمراد
ان يتكلم كذا قيل قلت وليس ما استند اليه بقاطع لجواز ان يكون المنادي محذوفا اي يا ابجر
وانت مبتدا والثاني توكيد له لفظي وكذا في يا اياك فقد كفيتك اي يا ابت وايا للتحذير اي اياك
ان تتكلم فقد كفيتك ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال كقوله عليه الصلاة
والسلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وقال الشاعر • ادارا عزو يهجني للصبي عهد ما الهوى
برفق او بزفرة • وقال الاخر • اعبدا حل في شعبي غريبا • الوما لا ابا لك واغترابا •
وقال الاخر • الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • والمسئلة منقطعة
لانه قد تنزل الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور والموصوف معرف بالقصد
مثل الوصف ليس مقيدا به لئلا يلزم وصل يا رجلا عاقلا ان يعتقد في رجل انه تعرف بالقصد والاقبال
فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وعلمنا انا ما يتحمله ان هذا المنادي كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه
بجميع ذلك ونقدر انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا
على المنادي فقط ثم وصف بعد ذلك ومعتمد المصنف في هذه المسئلة حكاية الفرا في النكرة المقصودة
المناداة الموصوفة ان العرب يوثرون نصبها على رفعها وانهم اذا افردوا رفعوا اكثر مما ينصبون ولو
يوافقه المصنف عليه ايثار النصب على الرفع والاعلى النصب بدون الصفة وكانهم انما يوثرون
على معنى انهم يقيدونه عليه فيما يجعلونه به دون الرفع لا انهم يرجحونه عليه ويجيزون الرفع ايضا
وهو عمل صحيح وبه يعلى الصحيح لتصريح بالوجهين اذا لم يذكروا الصفة ولا يجوز ضم المضاف المصاحب
للالف واللام خلافا لثعلب فانه اجاز ذلك نحو يا ضارب الرجل بضم الضارب وشبهته ان جواز
دخول اللام عليه دليل على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد
الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب وحكى الرضي عنه انه
اجرى المضاف مع المضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف الصالح لها نحو يا الغم غنمه في نحو يا ضارب
رجلا ولم يذكر ابن مالك عنه هذا الفرع وذكر عنه مسئلة الاصل ثم قال ومذهبه في ذلك ضعيف
لان بنا المنادي ناشئ عن شبهه بالضمير والمضاف عادم الشبه للضمير ويبنى المبني المنادى من نوع
الفتحة على الضم فانه ذهب الى منع تقسيم متمسكا بان المنادي المبني شبيه بالضمير فلا ينعت
كما ان الضمير لا ينعت قال المصنف وهو مردود بالسماع والقياس اما السماع فشهير واما القياس
فلانه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه وحكم الضمير من وجه قلت كلاهما غير سالم من القدح

اما الاستثناء داي السماع نحو يا زيد العاقل ضما ونصبا فلا ينبغي كونه وصفا لجواز ان يكون المرفوع
خبر مبتدا محذوف وحكي انت العاقل والمنصوب على اضمار امدح اي ادعي اولا اعني العاقل واما الاستثناء
ابي العباس فلجيء فيه ما يرد عليه لان هذا المنادي وان كان ظاهرا فانه شبيه بالضمير بلا نزاع
ولذلك بني والاصل ان يرتب على التشبيه مقتضاه مطلقا وتخصيصه بوجه دون اخر تحكم بين
التحكم **ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا ان كان علما او وصف بابن متصل مضاف الى علم**
نحو يا زيد بن عمرو فيجوز في زيد الضم على الاصل ويجوز عليه فيجوز في ابن ان يعرب بدلا او عطف
بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر وجاز الاخبار او ان يجد او اعني نعتا وهو احسنها ويجوز في زيد
ايضا الفتح ولم يذكر في المفصل الا الفتح فقال ابن الحاجب ظاهر كلامه حتمه وهو قول بعض
النحويين والصواب عدم الحتم فيكون ترك الضم لانه جيز لا فصح اولا انه معلوم ووجه الفتح من
جهتين كونهما كالكلمة الواحدة وكثرة استعمالها فلان بن فلان تخفف بالفتح
ووجه التخفيف من وجهين كون الفتحة في نفسها اخف وكونها تحصل للاتباع وهو اخف من تنافر
الحركات قلت وظاهر كلام ابن الحاجب ان الفتح افصح وهو راي ابن كيسان قال وهو اجود وان كان
الضم هو القياس وزعم المبرد ان الضم اجود واحترز المصنف بوصف الضمة بالظاهرة
من نحو يا عيسى بن مريم فانه لا يقدر في مثله اذ لا فائدة في ذلك وقد اجاز الفرا تقدير الضمة
والفتحة واحترز بقوله ان كان علما من ان يكون غير علم نحو يا غلام بن زيد فانه لا يصح وينبغي
ان يكون المراد بهذا العلم غير الكنية لان الكلام في المفرد والكنية مضافة ابدا واحترز
بقوله ووصف بابن من ان يقصد كونه بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا لمقدر فانه
لا يجوز الفتح واحترز بقوله متصل من ان يفصل بينهما نحو يا زيد العاقل بن عمرو فلا يفتح
واحترز بقوله مضافا الى علم من ان يكون الابن مضافا الى غير علم نحو يا زيد بن اخينا فلا يفتح
ايضا والعلم هنا ليس كالاول فانه يصلح لما هو اعم من الكنية وانت خبير بان الكنى
اعلام نحو رجل ثلاثي وقام فعل ماض وسوف حرف تنفيس وان المراد بابن لفظه اي وصف بهذا
اللفظ الذي هو ابن فهو اذن علم فكيف وصفه المصنف بالنكرة حيث قال متصل مضاف وانما كان
حقه ان يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال **لان وصف بغيره وتعيب ذلك الوصف خلافا**
للكوفيين فانهم اجازوا الفتح حيث يوصف بغير ابن المضاف الى علم ويكون ذلك الوصف منصوبا عندهم كما
يقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * في الحكم بن سامة وابن سعدي * يا جود منك يا عمر الجوادا ه
بفتح الراء والخلاف مبني على ان الفتح في نحو يا زيد بن عمرو وهل هو للاتباع او لجعلهما كالمتبوع وتابعه
على الثاني فيكون من باب سلاسلا واغلالا اعني بما غير عن اصله لمناسب وقد اعتذر
عن هذا البيت على راي البصريين بوجهين احدهما ان اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين
على بعدهما من مجيء الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة على حد قوله * فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا * **ويا عاصم الا ابن اتباعا** فتقول يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا لضمة الدال
رواه الاخفش عن بعض العرب وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع
ان الاصل الحاصل على الاتباع قصد التخفيف **ويلحق بالعلم المذكور** وجواز الفتح مع جواز الضم
نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل بضاد معجمة مضمومة يقال هو ضل بن ضل اي لا يعرف
هو ولا يعرف ابوه **ويا سيد بن سيد** واشار بالامثلة الثلاثة الى انه لا فرق بين الاسم وصفة
الذم وصفة المدح وفي قولهم يا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد اشكال من جهة ان ابن ضل نكرة وكذا ابن
سيد فكيف جاز وصف المعرفة به قال الشارح ولو دخلت على الثاني ان جاز لامران نحو يا سيد
ابن سيد فيجوز في ذلك الضم والفتح اتباعا ونقل المصنف ان مذهب البصريين في جميع ذلك بنا المنادي

على الضم

على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز ضمه وفتحه وعليه اعتمد المصنف **ويجوز فتح ذي الضمة في الندا**
وهو ما سبق من كونه علما ووصف بابن متصلا مضافا الى العلم **موجب في غيره** اي غير الندا **حذف تنوينه لفظا**
نحو جاءني زيد بن عمرو فلا يجوز تنوين زيد في هذه الصورة لكونه علما اتصل به لفظ ابن صفة له مضافا
الى علم **و** موجب حذف **الف ابن في الحالين** حال الندا وحال غيره **خطا** لكن حذف الالف خطا من ابن المذكور
انما يكون اذا لم تقع ابتدا سطر قال ابن الحاجب في اماليه وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الخط ان
يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بالتا
الباقي في واثبات الالف في الله وكذلك اذا كتبت من زيد اكتبت قافا وهاء لانك لو وقفت لقلت
قه فدل على ان القياس ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت
الالف اختصارا لكثرتها ولذلك لما حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت
التنوين لاجلها هي التي حذفت الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه
انما يكون اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان له
محل ابتدا استيفا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي يليه
فلو كان يكتبوه على غير ما يوجه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس
انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف
وجه **وان نونت فللضرورة** لا لان التنوين له خلافا لابن جني فانه قال في قول الاغلب العجلي
* جارية من قيس بن ثعلبة * كريمة اخوالها والعصبة * والذي اري انه لم يرد في هذا البيت وما
جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري
ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن
مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر
كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذا تكرير حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى
غير جملة المبدل منه واعترض جماعة بانه لو كان الامر كما قاله لكان مثل كلمت زيد بن بكر
كثيرا في كلامهم لانه وجه مطرد سائغ ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة
كما قاله المصنف **وليس ابنه** الذي هو صفته **مركبا** مع موصوفه **فيكون كمرء في اتباع ما قبل**
الساكن ما بعده خلافا للفارسي فانه قال اذا قلت جاءني زيد بن عمرو ركب زيد وصفته وصار
كلمة واحدة كلا تغير في الموصوف وصفته في لا رجل ظريف وان الدال فتحت للتركيب تقول جاءني زيد
ابن عمرو والصفة في النون كالصفة في الياء من جاءني معدي كرب وفي الدال مع هذه تجعله وفتحة
الدال كفتحة اللام من بعد والمجموع مضاف الى عمرو ثم اتبع الاول الثاني في الضم وترك التنوين بعده
للتركيب لا للساكنين ولا للتخفيف لان امتزاج الصفة بموصوفها اشد قال المصنف وليس ما رواه
ابو علي صحيحا للاجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف وليس ما رواه ابو علي صحيحا كمن صلى الله على
يوسف بن يعقوب **تلحيف** وللفارسي ان يقول انهم اتخذوا التركيب ذريعة الى حذف التنوين
للتخفيف فاذا كان الموصوف لا تنوين فيه فلا حاجة الى ان يتكلفوا التركيب **والوصف بابنة**
كالوصف بابن في الندا وغيره فيجوز الضم والفتح في يا هند ابنة زيد ويحذف التنوين في نحو
جاءتني هند ابنة عمرو في لغة من صرف ومنهم من منع ذلك الان موضع السماع الا ابن حكاه ابن كيسان
ولا الوصف ببنت في غير الندا وجهان روى سيبويه عن العرب انهم يقولون هذه هند وغيره يقولون
هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال وسكت المصنف عن الندا فعلم ان
الوصف ببنت لا يوثر فيه جوازا ولا وجوبا **ويحذف تنوين المنقوص المعين بالندا**
وتثبت ياوه عند الخليل فيقول يا قاضي خالد ويا غازي **لا عند يونس** فيقول يا قاض ه

وياغاز فيهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو في ثبوت اليا وحذفها ووجه الاول انه
لما بني حذفت تنوينه للبنا فثبتت اليا لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على اليا لثقلها
ووجه الثاني ان الندا دخل على اسم منون محذوف اليا فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله ثم قدرت الضمة
على اليا المحذوفة قلت حكاه ابن … بعضهم وليس بعدها في التحقيق توجيها وانما هو تكرير لصورة الذكر
وحكاية للحال عند صاحب هذا القول فقط فتامله هذا اذا كان المنقوص معينا بالندا فاما غيره
فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف الفا **فان كان المنقوص ذا اصل واحد**
لوجود المقتضي لذلك كمري من اري على ان اراي اذا نون فانه يبني على اصل واحد وهو الرا **ثبتت**
اليا باجماع فتقول يا مري هكذا اليا ساكنة على حالها اذا وقفت عليه **ويترك مضموما او منصوبا ما نون**
اضطرارا من منادى مضموم على كلمة او عين فالاول كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام والثاني كقوله ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جملا حييت يا رجلا ويروى
يا رجل وهو اشهر وبقا الضم اختيار الخليل وسيبويه وهو الاكثر والنصب وهو اختيار ابي عمرو
وعيسى والجرمي والمبرد وسلك المصنف اخرى مفصلة فقال ان كان المنادى علما فالراجح بقا
حكمه وان كان غير علم نحو يا رجل فالراجح فيه النصب لان شبهه بالمضمر اضعف قلت وفيه نظر
واورد ابن عصفور في شرح الجمل المذهبين على ان من مذهبه ابقا الضم يمنع النصب ومن مذهبه
النصب يمنع ابقا الضم وحكى الشارح هنا فرعا وهو انه اذا نون نعت المنون في الضرورة وهو منصوب
لم يجز في نعته الا النصب وان كان مضموما جاز الرفع والنصب لان ضمه للبنا واذا نعت نحو يا فتى …
مبني على الخلاف المتقدم **فصل** فيما يباشره حرف الندا مما هو محلى بالالف واللام
وما لا يباشره والكلام على اي وما يوصف به هي واسم الاشارة **لا يباشر حرف الندا في السعة ذا الالف**
واللام وكان فائدة ذكر المباشرة الاستظهار على مسئلة المستغاث الداخلة عليه لام الجر فانه يقال
يا للزيدين ويا للزيدين ونبه بالسعة على مباشرة حرف الالف واللام اضطرارا الى غير ما سبيله كره
كقوله انت اعمرو من احلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني وقول الاخر
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانا شرا والثاني اشد من الاول لان اللام في ذلك
لازمة فكانها من سنخ الكلمة بخلاف الثاني والمصنف لما اورد الثاني منه لا للضرورة قال
وانما هو عندي مختار لتمكنه من ان يقول فيا غلامان واسم الجنس المعين بوصف يا فيه الحوي يا ايها
الخبيث ثم قيد المصنف الالف واللام بقوله **غير الجمل المصدر بها جملة سمي بها** احترازا عن مثل
الرجل قائم اذا سميت به على هذه الصورة فان حرف الندا يباشر اداة التعريف في السعة فتقول
يا الرجل قائم نص عليه سيبويه وقاس عليه ما سمي به من موصول مصدر بهما نحو يا الذي قام
قال المصنف وهو قياس صحيح قال الشارح وقد نص سيبويه على منعه قلت وهو مشكل لان الفعل
احرى وذلك ان الالف واللام في الذي لازمة وفي الرجل غير لازمة فاذا جاز ان يباشر غير اللازمة
فلان يباشر اللازمة احرى لان لزومها ينزلها منزلة غيرها من الحروف التي بنيت الكلمة عليها
وغير المصدر به اسم جنس مشبه به نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا ونحوه مما فيه تشبيه هذا اختيار
ابن سعدان واستحسنه المصنف قال لان التقدير يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة فحذف
الندا انما باشر في التحقيق ما هو مضاف الى ذي الالف واللام والجمهور فيه **خلافا للكوفيين في**
اجازة ذلك مطلقا من غير توقف عن هذا التفصيل واحتجوا بالسماع ولا حجة فيها لما شذوذ
او لان المنادى فيها محذوف والاصل يا ايها الغلامان ويا ايها التي **ويوصف بمصحوبها اي مطلقا**
مرفوعا او بموصول مصدر بها او باسم اشارة اي مضمومة متلوة بها المبهم اي تحول التابع على
الفاعل ورافعه الفعل المبني للمفعول وهو يوصف ومضمومة متلوه بالنصب على الحال من اي

وحاصله

لعله

وحاصله ان يا يوصف باحد ثلاثة اشيا احدها مصحوب الالف واللام الجنسي نحو يا ايها الرجل وليس
المراد بالجنسي ما يقابل الوصفي لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم فلا يجوز يا ايها الصعق
ويا ايها الحسين لانهما علمان وال في الاول للغلبة وفي الثاني للمح الصفة وكذا لا يقال يا ايها الزيدان
ذكره الاعلم في الرسالة الرشيدية لان ال هنا للتعريف العهدي لا التعريف الجنسي والكلام على وجه
الزام لدفع على هذا الوصف سيجي ان شا الله تعالى الثاني الموصول المصدر بالالف واللام نحو
يا ايها الذين امنوا الثالث اسم الاشارة نحو يا ايهذا ونبه المصنف في الشرح بالعادي على كاف
الخطاب فلا يقال يا ايهذاك خلافا لابن كيسان ثم حكى المصنف ان ايا منصوب وذلك لانه
منادى معرفة مبني على الضم وان يولت بها التنبيه تالية لها لتكون عوضا عما تستحقه اليه
لا عوض عنه بانه قوله تعالى ايها الثقلان … لانه موضع تنبيه وبانه ايا ما نعت عوا
لما ابهمه في الاصل فتوقفوا … شرطوا انما توصلوا باي الى ندا ما فيه اللام لان اللام لو دخلت
المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لان اللام معاقبة للتنوين وهي كالتنوين في … [illegible]
سطرنا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع المنادى
موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي
التعريف قال الرضي وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر زيادة
لا يستنكر كما في لقد فالوا … واجتماع التعريفين متغايرين … قولك يا هذا او يا عبد الله
ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغنا باحداهما وقال المبرد في
الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف الندا ولا يبنى ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في
اسم الاشارة ينكر ثم يعرف بحرف الندا للخاصين الاشارة ومن ثم لا يقال لهذا المقبل يا هذا المقبل
ولا حاجة الى ما ارتكبنا اذ لا نمنع من كون الشي المعين مقصودا بندائها يا لبد او يا محمد ورفى اجتماع
مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام … طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شي اخر يقع الندا على هذا الاسم المبهم احتيج
الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون
معلوم الذات ولا يعني للتعبير بانه شي ويا موجود الا ان يكنى بمثلها عن ان المخاطب ما فيه شي ما يكون
في الغفلة الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف
بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة فانه اي تخصيص نحو اي رجل واسم الاشارة فانها
لفظ شي وما معنى شي فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا لان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي
واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين بشرط ازالة ابهامهما … اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او الوصف
واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما بشرط ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده
وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما رايته زيدا فقليل واما الموصول
فانه وان زال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما بشرط ازالة الابهام بما بعده بخلاف اسم الاشارة فانه
قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية ثم قال الرضي واما التوصل باي الى ندا اسم الاشارة لان اسم
الاشارة الاصل فيه ما يشار به للمخاطب الى شي هو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا يوتى فيه بحرف
الخطاب فيتوهم في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله اي حرف الندا فيفصل بينهما باي
لتكون كالواسطة الظاهر كذا قال وليس بذاك **ولزمت لتابعه صفتها** نحو يا ايتها النفس المطمئنة
قال في البديع الاحسن … لاثبات التا ولا يثنى ولا يجمع **وليست** اي في مثل قولك يا ايها الرجل **موصولة**
بالمرفوع الواقع عند غيره صفة لها **خبرا لمبتدا محذوف خلافا للاخفش** فانه قال انها موصولة

وذو اللام الرافع بعدها خبر مبتدإ محذوف والجملة صلة ذو وصلة ذو بمثابة قولك يا من هو الرجل على جعل
من موصولة وعبارة المصنف لا تساعد على مقصوده فان الصلة عند الاخفش هي الجملة الاسمية الحاصلة
من المبتدإ المحذوف والخبر المذكور وليست الصلة هي الاسم المرفوع في حالة كونه خبر مبتدإ وينبغي ان يكون
الاخفش قائلا بان الضمة في ايها كالضمة في يا زيد اي ضمة المنادى كما هو رأي الجماعة ولا يحمل عليه انه يقول
بانها كالضمة في ايهم اشد اي ضمة بناء حاصل لا بسبب النداء وذلك لوجهين احدهما ان ايا غير مضافة
واي الموصولة اذا لم تضف كانت معربة بالاجماع والثاني ان صاحب هذا القول وهو الاخفش لا يرى ان ايا
الموصولة تبنى اصلا ولو اضيفت وحذف صدر صلتها ولهذا قال في الاية ان من زائدة وايهم وكل شيعة معمول
وان ايا استفهامية مبتدأ **ولا جائز النصب صفتها خلافا للمازني** فانه اجاز ان يقول يا ايها الرجل
رفعه ونصبا قال الزجاج ولم يتقدم الى ذلك ولا تابعه عليه احد وهو مخالف لكلام العرب والجماعة
اوجبوا التزام الرفع في الوصف المذكور لامرين الاول ان الوصف هنا هو المقصود بالنداء فجعلوا
اعرابه بالحركة التي كانت تستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى الثاني ان صفة
المبهم لما كانت مع المبهم كالشيء الواحد عدا ان صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع
مررت بهذا في الدار الكريم صار الرجل في قولك يا ايها الرجل كانه مثل العلم الاسم فجعلوا حركته الاعرابية كحركة
التي تكون له لو كان هو الاسم حقيقة ذكر ذلك ابن الحاجب اما الاول ففي متن الكافية واما الثاني
ففي شرح المفصل فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الامر الاول لا يكون صفة لانها لا تكون
مقصودة فالجواب ان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى المتبوع
لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون
يا داخلة عليه مقصود في الاصالة والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغي ان يكون منادى الا انه منع دخول
حرف النداء عليه اللام فتوصل باي وجعل تابعا لها وصار صفة لدلالته على معنى في متبوعه فمن جهة انه
مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة
ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز حذفه فكان رجلا في رب رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز
حذفه لدفع ابهام الداخل فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم لا يجوز في تابعه الوجهان
كما يجوز في تابع يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا
سواء كان مقصودا او صفة فتقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول جاء الرجل ذو المال لانه مستقل في الاعراب
وههنا اشكال وهو ان الرجل من قولك يا ايها الرجل تابع معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا
لا يجوز ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو
وانادي وهو لا يقتضي الرفع وانما يقتضي النصب والسؤال انما يتجه على من ذهب غير الاخفش وهو جار في جميع توابع
المنادى المبني ولم اقف لهذا الاشكال على جواب الى الان وقولهم انما حرك الرجل بالرفع لانه المقصود بالنداء حركة
تابع المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يجدي في دفع السؤال شيئا فتأمله
وانما تستغني اي عن الصفة المذكورة فلا يقال يا ايها دون وصف باحد الامور الثلاثة المتقدمة
ولا يتبعها غيرها اي لا يتبع ايا غير الصفة المذكورة بمعنى انها لا توصف بشيء اخر غير واحد من تلك الامور الثلاثة
ويحتمل ان يكون المراد لا يتبعها غيرها من التوابع اي لا تتبع بتابع غير صفة بخلاف اسم الاشارة فيجوز ان يتبع بغير نعت
الصفة اذا لم يقدر وصلة والحاصل ان ايا واسم الاشارة يتفقان في وجوب رفع الصفة ويفترقان في ان
ايا لا تتبع بتابع غير الصفة وان الصفة لا تفارقها وتلك تفارقها الصفة اذا قدرت
غير وصلة قال الوجهان والظاهر انه لا تستغني اتباع اي بكل تابع بعد ان تستوفي صفتها **واسم الاشارة** اذا جعلته
وصلة لنداء ما فيه الالف واللام **في وصفها لا يستغني عنه كاي** فتقول يا هذا الرجل ولا تفارقه الصفة
عند جعله وصلة **وكغير** اي كغير اي **في غيره** اي في غير جعله وصلة فيستغني عنه من الاوصاف فتصفه بذي

ال

الدو بالمضاف كما يجوز في غير اي قاله ابو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم قالا ويجوز ان يريد المصنف كغيره
من التوابع اي وكغير اي في غير الوصف من التوابع فيجوز ان يتبع اسم الاشارة بغير وصف نعت اذا لم
يكن وصلة لنداء ما فيه ال قلت والتفسير الاول باطل لان اسم الاشارة في هذا الباب وغيره لا ينعت
بالمضاف **وقالوا يا الله ويا الله** بادخال حرف النداء على ما هو محلى بالالف واللام لان الاداة بقية لازمة
ولانها من نفس الكلمة ويجوز في ندائه وجهان احدهما حذف هذه الواصل فيلتقي ساكنان على حدهما ولك حذف
الياء الثاني والثاني قطع الهمزة ابقاء لما كان اول الامر بان الالف واللام خرجا عما كان عليه في الاصل وصارا
جزء الكلمة حتى لا يستنكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج اذ همزة اللام
المعرفة همزة وصل قال الرضي والله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم
اختص بالمعبود بحق قلت وقد يحرر هذا الكلام بغير ما قرره التفتازاني في حاشية الكشاف
وذلك انه قال معنى الغلبة ان يكون للاسم فرد بحسب الاستعمال خصوص اما الى حد التشخص
فيصير علما كالنجم والصعق او لا فيصير اسما غالبا كالاله وصفة غالبة كالرحمن ثم العموم قد
يكون بحسب الاستعمال كالنجم والصعق حيث استعملا في غير الثريا وذلك الشخص وقد يكون بمجرد
القياس كالدبران والعيوق فان قضية القياس ان يطلقا على كل ما يوصف بالدبور والعيوق
لكن لم يرد الاستعمال بذلك والله من هذا القبيل لان الاله بحذف الهمزة والتعويض يقتضي القياس
صحة اطلاقه على المعبود مطلقا الا انه لم يطلق الا على الواحد الواجب تعالى وتقدس ولم يستعمل بمعنى
المفهوم الكلي اصلا فيكون من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال ومن الاعلام الغالبة بالنظر الى القياس
هذا الكلام وبه يتم قول الرضي ان الله من الاعلام الغالبة ثم صار من الاعلام الخاصة لكن في قوله
انه اذا كان الغالب من الغالبة يكون كالصعق نظر تعرفه من هذا **والاولى** الكلام الذي نقلناه **والاكثر**
في نداء هذا الاسم الشريف ان يقال **اللهم** بحذف يا والتعويض الميم المشددة في اخره وذهب الفراء الى
ان الاصل يا الله امنا بخير فخفف بحذف النداء وبعض الجملة التي بعده وبقيت منها الميم المشددة
ونقله الشارح عن الكوفيين وليس بالوجه لانك تقول اللهم لا تؤمنا بخير **وشذ في الاضطرار يا اللهم**
لان فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه كقول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما قال
الشارح ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الكلام لان الميم عندهم ليست بعوض وقد تزاد مع ذلك قال
وما عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم
عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا لكع ويا فل واجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله واستشهد عليه بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء
المستانف **فصل** في الكلام على تابع غير اي واسم الاشارة من المناديات
تابع غير اي واسم الاشارة المستقل استقلالا اي لا يكون وصلة لنداء ما فيه ال **ان يكن مضافا مجردا من ال** نحو يا زيد
ويا رجل يا الذي لبس كرم قوم فيتبع على لفظه نحو يا عبد الله الفاضل ويا كريم العادل بنصب
الفاضل وجر العادل **وان كان التابع غير المضاف الرفع والنصب** فيقول يا زيد الظريف بالرفع
ويا زيد الظريف بالنصب اما وجه النصب فظاهر لانه تابع للمنادى وهو منصوب محلا لكونه
مفعولا لكنه مبني فحق تابعه ان يتبع على المحل كما يقول رايت هؤلاء الكرام بنصب الصفة ولا يجوز فيها
الجر اتباعا لهؤلاء على اللفظ واما وجه الرفع فهو ان ضمة المنادى المبني لما كانت حركة البناء نشأت في المنادى
بحدوث حرف النداء وتزول بزواله فشابهت الرفع من حيث كونها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت
اداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لاجل هذا الشبه ان ترفع التوابع المفردة لانها تابعة
للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع
غير جيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بسبب الرفع اي الضم هذا معنى ما قالوه

المنتزم وان قيل فلم لا يجوز نصب التوابع المفردة ولاسيما
في هذا المقام وهو عند التامل لا يرفع الاشكال من قولك يا زيد الظريف سهي واللام لا تنافي البنا
الوصف سيما لم جاز في لا رجل ظريف تكلت تقول الظريف هو الوصف لا الموصوف فكان لا بايتر
كلام متفرع الحسن عن الجواب انما جاز ذلك لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف
الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها المنفي مضمون الصفة وهي لنفي
الظرف لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادي لفظا ومعنى هو
المتبوع فافترقا هذا كله **ما لم يكن التابع المفرد بدلا او منسوقا عاريا من ال فلهما تابعين**
ما لهما منادي فان كان كل منهما نكرة غير معينة منونة نصب نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وغلاما
وان كان غير ذلك بني على الضم نحو يا سعيد كرز ويا سعيد زيد فيفعل معاملة المنادي المستقل لان
البدل على نية تكرار الاول وحرف العطف نائب عن حرف النداء فان كان المنسوق معرفا بال جاز فيه
الرفع والنصب كما يجي **خلافا للاخفش والكوفيين في نحو يا زيد وعمرو** من المنصب فيما سوى المعرف
بال المقرون بال نحو يا زيد والحارث قال المصنف وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم يكن منويا اعادة حرف
النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على الاسمين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب تشبيها
فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير
حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل هو عامل المبدل
منه **ورفع المنسوق المقرون بال راجح عند الخليل وسيبويه والمازني ومرجوح عند ابي عمرو**
ويونس وعيسى والمبرد في نحو الحارث كالخليل ولا تحو الرجل كابي عمرو فهذه ثلاثة مذاهب
في المنسوق المقرون بال كالحارث والرجل نحو يا زيد والحارث ويا زيد والرجل احدها ان الراجح فيه الرفع
والنصب مرجوح وهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني ووجهه انه منادي ثان في التحقيق لانه ايضا
مطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لان حرف العطف قام مقامه فكانه مذكور فينبغي ان يحرك
بحركة المنادي نفسه تنبيها على انه منادي كما حرك يا ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادي بالحقيقة
لا لعلة البناء مع امكان وقوعه موقع المضمر ما بدل عليه وهو دخول يا لم توجد لان اللام تمنع دخول
يا بخلاف يا زيد وعمرو والمذهب الثاني ان رفعه مرجوح ونصبه راجح عكس الاول وهو مذهب ابي عمرو
ويونس وعيسى بن عمرو ووجهه ان هذا التابع لا يحل في مكان الاسم بنفسه ولا هو يقع موقع المتبوع فاستبعد
ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع
ان تتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء كان الرجل ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين
اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير معلوم المذهب الثالث التفصيل
بين ان تكون الاداة التي قرنت بالمنسوق كالاداة التي في الحارث باعتبار عدم منعها وجواز حذفها فالمختار
فيه الرفع كما يقول الخليل ومن وافقه وان يكون كالاداة التي في الرجل باعتبار عدم جواز حذفها
فالمختار فيه النصب كما يقول ابو عمرو ومن وافقه وهذا مذهب ابي العباس المبرد فادنى المبرد
في كلام المصنف مرفوع على انه مبتدا خبره كالخليل والجار والمجرور متعلق به في نحو الحارث متعلق اما
بالخبر او بمحذوف والتقدير وقول المبرد في كذا كقول الخليل ووجه هذا المذهب انه اذا صح
مرفوع نزع الالف واللام صح تقدير دخول حرف النداء عليه فيكون بمثابة ما باشره حرف النداء
واذا لم يصح نزع الاداة لم يصح تقدير دخول حرف النداء عليه اصلا واذا لم يصح تقدير دخول
حرف النداء عليه كان اولى ان يجعل تابعا واذا كان جعل تابعا فالموضع به اولى وقد سبق في باب حكم العلم
بالنسبة الى اقترانه بالالف واللام لزوما او جوازا فليراجع من هناك قال ابن الحاجب في اماليه
المسائل المتفرقة قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها سواد صعب

وهو ان

ان يقول من حكم المعطوف ان يقع فيه ما امتنع في المعطوف عليه واذا كان كذلك وجب اذا لم يصح ادخال
الالف واللام على المنادي فلا يقال يا الرجل ان لا يقال ذلك في المعطوف عليه وقد جاء باجماع او في
معنى الظرف والجواب ان الذي اوجب ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه ان الذي
منع ان يقول يا الرجل ما ذكر من ان الالف واللام في الاسم للعهد وان تقدير العهد في المخاطب محال من
حيث كان العهد يكون بين ثالث هو غائب يعني ان العهد يكون لغائب تالث غير المتكلم والمخاطب والمعقول
على المنادي لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة يبين ذلك انك اذا قلت اعسك وربما المدخل
زيد في الخطاب وان كان معطوفا على ضمير المخاطب وذلك انه لا يصح ان تقول انت تفعلت كذا وانت تخاطب
زيدا انتم تقول وانت لم تقول تفعل كذا وانت تعني عمرا وتقدر خطابك زيدا فيبقى على حاله في حال
خطابك مرا وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب الاداة لم تعرف يعني اذا كان الخطاب لغير
واحد انما تخاطبهما وما شاكل ذلك واذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف
على المنادي وانه لم يصح دخولها على نفس المنادي فانه هذا هو منع لطيف لم يحصل اصحابنا السنخ
منه واعترض ابن الحاجب على ذلك بان قال المعنى الذي كان الاول به مخاطبا امر موجود في
الثاني ام لا فان كان موجودا وجب ان يكون مخاطبا وبقي الاعتراض قائما وان لم يكن موجودا بطل ان
يكون منادي لانه هو المعنى الذي كان به الاول مخاطبا وسائر من انه لا يكون مخاطبا معطوفا على
مخاطب باطل بقولك يا زيد وعمرو ولان زعم ان هذا مما يقدر فيه حرف الخطاب عدل عن المعنى الذي
كان به مخاطبا الى التقدير الذي يلزمه في المعنى في اصل المسئلة ثم هو باطل وسمعت كلام ابن
الحاجب هذا انا اراد رده او لا في المعنى الذي كان به الاول مخاطبا وقلنا المعنى الذي كان الاول
مخاطبا موجود في الثاني ام لا فان زعم ان يا زيد وعمرو وحرف الخطاب فيه مقدر في مثل قولك
يا زيد والرجل عدلنا عما وقع التردد فيه اولا ورددناه في التقدير فيقول حرف الخطاب اما
ان يكون مقدرا في مثل يا زيد والرجل اولا اي على الثاني ما قلناه اولا واراد باصل المسئلة مثل
يا زيد والرجل وانما قال يلزمه في المعنى لانه وان لم يصرح بتقدير حرف الخطاب في الثاني في مثل
يا زيد والرجل الا انه يلزم عليه باعتبار انه قائل بكونه معطوفا على المنادي الذي هو في حكم المدخول
يا وقلنا ثم هو باطل يعني ان القول بتقدير حرف الخطاب في يا زيد وعمرو وبعدم تقديره في مثل
يا زيد والرجل باطل لعلمنا ان عمرا من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل
بالنسبة الى زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكره من انه لا يكونان مخاطبين
في جملة واحدة فليس بصحيح لا في الظاهر قصدا للاختصار فاما فيما لا يمكن الاختصار فيه الضرورة
تدعو الى العطف وهذا انه ان امتناع قولك جاء زيد وزيد ووجوبه في قولك جاء زيد وعمرو ويوضح
ذلك الاجماع على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به
زيد مخاطبا واجب كونه في الرجل بقي الاعتراض قائما ولذلك اجيب احد قال الاصل ان حكم
المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع من لفظه ولهم رب شاة وسخلتها يدرهم مسلما ذلك الا انه مخصوص
بما كان عاملا في المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا اضربتين وعمرا ما فلا يلزم تشريك
عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضربت واذا ثبت ذلك فليس لنا ها هنا ما يلزم تشريكهما
فيها سلمنا تشريكهما فيها الا ان الشرط في جواز دخول يا على الثاني اذا وليته مفقود فيما وقع وقد
فصل بينه وبين يا بالاول وحصل شرط الجواز واشبه قولك ايها في يا ايها الرجل وهذا ان يا هذا الرجل
فقد صح اجراؤه على باب العطف فيما يمتنع ولكن انتفى ان التالي ها هنا حصل شرط جواز دخول يا عليه
ولم يصح لو وليته وهذا كله على التسليم في ان المعطوف يقدر فيه العامل الاول واما اذا قلنا
بالاستصحاب كالصفة وعطف البيان نحو التاكيد اندفع السؤال من اصله **وان اضيف تابع المنادي**

اي سوا كان تابعه منصوبا او مبنيا قلت يرد عليه نحو يا زيد صاحب
وجب نصبه مطلقا قال في الشرح اي سواكان تابعه كالحسن الوجه ما اضافته غير محضة فلم يا الحسن فيكون
عمرو فانه مخصوص لا منصوب مثلها التابع المضاف الى ذلك في باب النعت نحو يا زيد الحسن الوجه
مع المنصوب واجب النصب ومع المبني جائز الوجهين ويمتنع ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل في قول الشاعر يا صاح يا ذا الضامر
وفي المتن نحو يا زيد والحسن الوجه وذكر سال عن وجه الرفع والقاعدة ان المضافة تنصب واجاب
العيس ان رفع الضامر جائز ثم سال عن وجه الرفع والذي جرت عيسه ولو كان الذي يقبل
بجوابين احدهما ان الضامر العيس موصول وصلة فهما في نحو الذي صفة اسم الاشارة اذ لا يكون
الحركة لم تكن الاضمة والثاني انه صفة لموصوف محذوف ولعموم الحقيقة صفة لمرفوع مخرب فلا يكون
صفتها الا اسم جنس فالاصل يا ذا الرجل الضامر العيس فالضامر صفة لمرفوع مخرب فلا يكون الا
الرفع قال الرضي ونزول علته في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم اشارة
ولا تكون الالف واللام موصولا الا في اسماء الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى
ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب
النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى كذا قال ويحتاج الى وجه الفرق بين الامرين ويجوز رفع
النعت في نحو يا زيد صاحبنا اما ان المضاف فيه عار يا من الالف واللام خلافا لابن الانباري
والكسائي والفراء والطوال من الكوفيين فانهم اجازوا مثل هذا النعت وهو غير جائز لان اضافته
محضة وقال المصنف لا استدلال لهم لتفضيل فرع على اصله وذلك لان هذا المضاف لو وقع منادى
لم يكن بد من النصب وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فان
قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير او نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت وان كان ذلك
تابع المنادى ضميرا يجب بناؤه على الضمة باعتبار الاصل وعلى المحصور باعتبار الحال فتقول يا زيد المحصور
نفسه ويا تميم كلهم ويا تميم كلكم بضمير الخطاب باعتبار الحال الحادثة بالنداء ولو قال باعتبار اللفظ لكان
احسن وعلى هذا ابحث قوله بعضهم انه يجوز في الكلام يا ايها الذين اسمع وكنه قيل اسمع البيله
يختص بالمخاطبين وقد يقال ان مجيء الضمير المخاطب في ذلك نادر وانما يأتي التنزيل على الوجه
وقد توهم الناس انك اذا قلت يا ايها الذي قام وقعدت انه التفات وليس كذلك فان الالتفات
خلاف الظاهر وهنا ظاهر باعتبار الوضع الاول وهو لفظ الظاهر اسم ظاهر باعتبار
الاستعمال وهو تضمن الاسم معنى الخطاب فكل منهما موافق للظاهر وسلم انت الذي قام وقعدت والثاني نحو يا زيد زيد
ليس بالالتفات مضموم او مرفوع او منصوب فالضم على اوجه احدها ان يكون منادى ثانيا ولم يجز
المصنف فيه غير ذلك والثاني ان يكون بدلا نقله المصنف عن اكثر النحويين ورده بانه لا يحل
لفظ بدل ومبدل منه الا مع الثاني زيادة بيان ليست مع الاول كغزاه ونزي كلا متجانسه
كل انه تدعي الى كتابتها تنصب كل الثانية على البدل لما سمعه من زيادة التنبيه على سبب الحكم كامر
والثالث انه توكيد لفظي قال بعض المشارقة بناء على فهم انه اعادة الاول بعينه والرفع
والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل قال المصنف في الشرح وقال في شرح الكافية
الشافية توكيد انه على اللفظ والمحل وليس عطف بيان كما يقول اكثر النحويين لان الشيء صلى الله عليه
وسلم لا يبين نفسه وقد مر في باب البدل الكلام على ذلك في قول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا والاول في نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سواة عمر ومثله قول الاخر
يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والمنايطان يتلفظ بالمنادى على صورة
اللفظ المؤكد من غير تكرار ويتبع بعدهما مضاف اليه واحد فالاول مضموم او منصوب والثاني منصوب
اما على انه منادى مضاف او باضمار اعني او تاكيدا و عطف بيان او بدل هكذا قال المصنف واما
الضم في الاول فظاهر لانه منادى معرد فكان مضموما واما النصب فيه ففيه وجهين احدهما انه يراد

المحصور

والثاني نحو يا زيد زيد

قول الشاعر

بتيم

بتيم الاول اما فتحه الى عدي المذكور اخرا حشو اكد تاكيد العطف باللفظ تيم والتاكيد اللفظي في
والتغيير ما قبله وما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا الثاني ان المراد يا تيم عدي فحذف المضاف
اليه اكتفا بذكره اخرا لانه هو الاشري انهم قالوا ابن ذراعي وجبهة الاسد يحذفوا المضاف من
ذراعي لكونه عنده معنى مضافا فان المضاف اليه الاما اتفقد من الاسد المستغني بذكره اخرا والحذف
في يا تيم تيم عدي اجدر لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم في المضاف فيه مختلف
فاذا جاز فيه ذلك مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه فيجب اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى
وما سوا الحذف وفيه مذهبان احدهما ان المحذوف هو المضاف اليه هو الاول وتيم الثاني
مضاف الى عدي المذكور وهذا هو الظاهر والدليل عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول
لادي الى امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والاخر هو الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي
محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على مقدم والمنقول
ان المتقدم يدل على المتاخر ويجاب عما ذكره اصحاب المذهب الاول ان الفصل والتقديم
والتاخير لا سيقامة الكلام فلا يمتنع بيانه لان حذف المضاف اليه من الثاني وتيم الاول مضاف
الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فيفهم تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه
اللام بالتنوين او الاضافة واخر عدي ليكون عوضا لفظا عن تمام تيم الثاني وتيم الاول بما
بعده وبما الاسمان جميعا الاشري انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما الا انه لم يتم ولم
يعوض عن تمامه وان احرزت وقلت يا تيم تيم عدي بالنسبة الى الاول كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم
والتاخير والفصل عند اجمعها ذكره ابن الحاجب في اماكن متفرقة من كتبه في الكلام على احوال النعت
المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه منادى حال المضاف الى الياء ان اضيف اليه منادى كحال الياء ان
اضيف الى غيره اي الى غير منادى فحكم قولك يا غلام غلامي كحكم قام غلام غلامي في اثبات الياء وحذفها
وغير ذلك وقد سبق الكلام على ذلك في موضعه فلذلك حالها الا الام والعم والمضاف اليهما نحو
يا ابن امي ويا ابن عمي فاستعمالهما اي الام والعم فالهما واما في غير الغالب وكما سبق في محل من اللغات
فتح الميم فتقول يا ابن ام ويا ابن عم وفيه قولان احدهما ان الاصل اما وعما فتح ما قبل الياء فقلبت
الفا ثم حذفت فاستغني عنها بالفتحة الثاني انهما جعلا اسما واحدا ومركبا وبني على الفتح وكسرها
دون ياء والاصل يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات الياء فحذفت استغنا عنها بالكسرة وقرئ في السبعة
بالوجهين والوجهين يا ابن ام باحد الوجهين ... واجودهما الكسر وربما ثبتت الياء متحركة او ساكنة كقول
الشاعر يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر شديد ... تستردت من وراك حتى
او قلبت الفا كقول الشاعر كيف لي لا اعلى يا ابن عما تقشر عزيز بن وتكفى الدما وقيل وقلبها
الفا اجود من اثباتها وقالوا يا ابت عوضا من ياء المتكلم ولهذا لا يجمعان الا لضرورة كقوله
يا ابتا لا تزل عندنا فانا نخاف بان تخترم وكقول الاخر يا ابتي ارقني القذان والنوم لا تالفه العينان
وكقول الاخر يا ابتا لا نزال فينا فانا نرجو الخير فيك ان بقيت لنا ... مثل
قراءة ابي جعفر يا حسرتاي في الجمع بين العوض والمعوض منه وقال فتقول ابتي لا راني فيها كان الماء
فكتبها على الاب على لغة القصر قلت وقد يقال ان الاصل يا ابيا فقلبت الالف الى موضع الياء كما قيل
في انا وكسرها اكثر من فتحها وقد قرئ بالوجهين في السبعة والاكثر على الكسر واجاز الفراء الضم
وحكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا ابت بالضم وجعلها في الحاجبي لا ان كتابتها تا اولي ... وهي في
المصحف وبها قد قرا ابو عمرو ونافع والكوفيون في الوقف كالوصل فصل في الغلط
يقال للمنادي لا يصرح باسمه يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن ولامه المحذوفة

والوقف

وابدلوا فو لم هنوات ويا هنان للاثنين ويا هنون للجماعة وفي المؤنث يا هنت بسكون النون للواحدة ويا هنتان
للاثنين ويا هنات للجماعة وقد يلي اواخرهن اي اواخر الكلمات الست المذكورة
ما يلي اخر المندوب من المد وهاء السكت قال في الشرح ومن العرب من يقول يا هناه يا هنانيه
يا هنوناه يا هنتاه منه يا هنتانوه حكى هذا الفصل كله من كلام ابي حاتم وقد يقال لما عبرنا
حركة جوبه الواحدة التي هي الضمة ولم تغير حركة جمع المؤنث بل التزمت الضمة وجاءت الواو ونحو ذلك
والمنقر نحا ابي العباس في زائد والسؤال انما يرد على جمع المؤنث هلا غير ومنهم يا هناه بالكسر
والضم اي ان الهاء تثبت في الوصل اجراء له مجرى الوقف وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين
وبالضم للتشبيه بها الضمير وليست الهاء بدلا من اللام خلافا لاكثر البصريين بل الهاء للسكت
بدليل كسرها اذ لو كانت بدل اللام لم تجز الكسر اصلا لكنها كسرت كما كسرها السكت التالية الف
سمع يا حسرتاه بالضم والكسر حكاهما الفراء وقال الكسر اكثر واما اكثر البصريين فذهبوا
الى ان الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة لان معنى يا هن ويا هناه واحد فادته هنو ورد بانه
لزم ابدال الهاء من الواو وبانه لو كانت الهاء بدلا من الواو لوجب ضمها واللازم منتف لسماع الكسر
فيما نقل العرب كما مر وقال ابن جني الهاء بدل من همزة والهمزة بدل من واو فالهاء بدل لام الكلمة
وذهب ابو زيد الى ان الهاء اصلية وان مادته هـ ن هـ فهو من باب سلس ورد بان هذه المادة مفقودة
في هذا المعنى وبان باب سلس قليل وذهب بعضهم الى ان الالف والهاء زائدتان في نفس البناء على
حد زيادة حرفي زيد في الاصل فعلاه وهي الكلمة وهما الواو محذوفة وفيه قليل ويلزم من قال
انها اصلية او بدل لاما صل او زائدة في نفس البناء ان تقول في التثنية والجمع يا هناهان ويا هنتاهان
ويا هناهون ويا هناهات ولم يسمع شيء من ذلك واعترض بانه قد يكون مما استغنى فيه عن تثنية
اسماء الالفاظ كابي حيان قال الشارح والصحيح ما اختاره المصنف وابن عصفور انها هاء السكت
والالف زائدة كالف الندبة وهو مذهب الفراء فان قيل لو كانت هاء السكت لم تثبت وصلا
فالجواب ان هاء السكت قد تثبت في القراءات السبع في حال الوصل باب
الاستغاثة والتعجب الشبيه بها تخرج ما احسنه واحسن به ولله دره فارسا ونحو ذلك فانه
هنا وان كان تعجبا لكنه ليس شبيها بالاستغاثة من حيث كونه غير مصاحب لاداة النداء اذا استغيث
المنادي كقول عمر رضي الله عنه وارضاه اذ طعنه فيروز لعنه الله يا لله للمسلمين او تعجب منه نحو يا للعجب
يا للماء ويا للدواهي قال الشارح والتعجب بالنداء وجهين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه
نحو يا للماء ويا للعجب والاخر ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء
جر باللام مفتوحة وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت اللام
من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء ولذا المتعجب منه
مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته وانما فتحت لانه يجوز في المستغاث الاجتماع فيلتبس احدهما
الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي المستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف
نحو يا للمظلوم وللضعيف اي يا قوم والثاني لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه
واختلف في هذه اللام فقيل زائدة فلا تتعلق بشيء وهذا راي ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث
يقال يا زيد لعمرو وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فقال انها تتعلق قال ابن جني هي متعلقة بحرف
النداء لما فيه من معنى الفعل واعترض بان الحرف باعتبار ما فيه من معنى الفعل لا يعمل في المجرور
وهذا ليس بمتجه لان الظرف ليس اصلا لاحن هاك وقد عمل الحرف فيه بسبب ما فيه من معنى
الفعل قال ابي الفتى كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
وقال الاكثرون بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه

واعترض من منعه بنفسه فاجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد ومعنى التعجب
في نحو يا لله والمحي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام قال ابن هشام
وانتصر ابو حيان على ابراد هذا الجواب قلت وكذا الرضي قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية
زائدة وهو لا يقولون بالزيادة قلت قد صرح في الباب الثالث من مغنيه بان التحقيق ان لام
التقوية ليست زائدة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية
محضة لاطراد صحة اسقاطها فلما منزلة بين منزلتين واذا كان كذلك اندفع اعتراضه وزعم
الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو ال والاصل يا ال زيد ثم حذفت همزة ال للتخفيف
واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضي بان ذلك فيما اله نحو يا للدواهي ويا لله ونحو
ذلك وليس بالقوي واستدل الكوفيون بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
فان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار ولا بعد فحذف ما بعد لا النافية
والاصل يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال الا تا بلى فا اي الا تفعلون الا فافعلوا
غير المنقلب اي اما بكسرة ملفوظة او محلا نحو يا للعاصي ويا لهذا او بالرقاش او فتحة مقدرة
نحو يا لموسى واما بحركة ظاهرة كسرة نحو يا لزيد ويا لاحمد ويا للزيدين وكلا الوجهين في الاول
والثاني تنبيه على امر معلوم وكان الاولى تركه لكن الحمل على الاول اقرب من الثاني لسبقه ووضوح
الثاني فان قلت كيف ساغ للمصنف حرفي جر متحدي المعنى بفعل واحد من غير عطف ونحو ذلك
لان كلا من الباءين الاولى والثانية يا الاستغاثة الداخلة على الاله قلت لا نسلم ان محل الباءين
في واحد لجواز حمل الباء الثانية على معنى المصاحبة اي يجر باللام مع مصاحبة يا يجر فيه في يجر
البدل لان ان تعكس فتجعل الثانية للالة والاولى للمصاحبة وتكسر اللام المذكورة مع المستغاث
المعطوف غير المعاد معه يا كقوله يا للكهول وللشبان للعجب لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث واحترز المصنف بقوله غير المعاد معه يا من المستغاث الذي
اعيدت معه يا فان فتح اللام حينئذ واجب كقوله يا لطاقة ويا لرياح وتكسر اللام مع المستغاث
من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير كقوله الا يا لقومي للنوائب والدهر وللمرء يردي نفسه وللابر
وللارض كم من صالح قد تلات عليه فوارته بلماعة قفر وقد يجر المستغاث من اجله بمن كقوله يا للرجال
ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا واعلم ان قولنا المستغاث
من اجله احسن من ان يراد المستغاث له والمستنصر عليه اذ كل منهما وقعت الاستغاثة لاجله بسببه
فاذا كان المستغاث من اجله من النوع الاول لا يجوز جره بمن البتة بل يجر باللام وهل تتعلق بمحذوف
وهو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او بمحذوف هو اسم يجعل حالا من المنادي اي مدعوا لعمرو
قولان واذا كان من النوع الثاني جاز الوجهان فان جر بمن وجب تعلقها بفعل التخلص او الانتصاف
او نحو ذلك وان جر باللام فهي للتعليل وتتعلق والاسم على القول بين المتقدمين وهذا تحقيق الموضع
وكلام المصنف لا يقتضي تقييد جره بمن بحالة دون اخرى ويستغنى عنه اي عن المستغاث من اجله
ان علم بسبب الاستغاثة كقول الشاعر فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس من عار
اي للناس لم تشمت بنا ونظير البيت والمعنى قول القائل فقل للشامتين بنا افيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا
ومن امثلة المسئلة قول مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار فالتقدير في الاول
يا لبكر لانشاد كليب ودل على ذلك بدليل قطعي لفظي وهو قوله بعد النداء انشروا لي كليبا والتقدير
في الثاني يا لبكر لعدم الفرار او للثبوت في الحرب ودل على ذلك بالاستفهام الانكاري بعده وهذا
الكلام وعيد وتهديد لانهم لا يقدرون على انشاده وكانه قال لا نجاة لكم مني الا بذلك وقد يحذف
المستغاث فيلي يا المستغاث من اجله كقول الشاعر يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان

اي يا القومي لان التالي لا يصلح لان يكون هنا مستغاثا وان صح نداء الناس في الجملة لكنهم هنا لم يقصدوا
الاستغاثة بهم لانهم مجيرون بهذا الواصف الذي وصفهم به ولا يجوعا فكل من يستنصر به
وان ولي يا اسم لا ينادي الا مجازا كوبا للعجب وبا للما وبا للدواهي جاز فتح اللام باعتبار استغاثته
وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا فتقول يا للعجب بفتح اللام بناء
على انه مستغاث مجازا تشبيها له بالمستغاث حقيقة وتقول يا للعجب بكسر اللام بناء على انه مستغاث
من اجله والمستغاث محذوف اي يا للقوم للعجب وهذا اوضح وربما كان المستغاث مستغاثا من
اجله تقريعا وتهديدا اما التقريع فكقوله: لخطاب لبلي يا للبرس منكم
اذل واعصى من سليك المقانب ۞ تزورونها ولا ازور نساءكم الهفا لاولاد الاماء الحواطب
وجيء انه كان يتضرب امرأته لبلي فطلبه بنو عمها وهرب فبلغه انهم يتهددونه اليها ولام الخطاب لام الابتدا
وخطاب سهر او ادل جبرا وامض يضطوفا ومن سليك تما زعم اسماء التفضيل وبالبرس منكم صلة
معترضة تقريعا لهم واما التهديد فقد تقدم الكلام عليه في بيت مهلهل وليت لام الاستغاثة
تدخل الى خلاف الكوفيين وقد تقدم الكلام عليه بقوله يا ادا استغاثة لا واعتراضا ولعاقبها اي
يعاقب اللام المذكور الف تلحق اخر المستغاث والمتعجب منه كالف مندوب فتقول يا زيدا لعمرو
او يا لزيد لعمرو ولا يجمع بينهما وحسن يعاقبها يا وبها ما هو دون العصبة وهي الندب فالالف تناوب
اللام ... فلا يجتمعان وما كان المستغاث والمتعجب منه معربين قبل دخول اللام
عليها واذا لانا معربين معرفي ان علة البناء في المنادى ضعيفة لانها لمشابهته للاسم المبني لتشابه
للحرف فغلبت اللام المقتضية للبنا لضعفها في اقتضا الجامع كونها ابعد من مقتضى الجر وربما
استغني عنها اي عن اللام المذكورة في التعجب فتقول يا عجب كصورة النداء المطلق وكذا في الاستغاثة
كو يا زيد لعمرو وليس ذلك خاصا بالتعجب كذا قال الشارح والله الموفق باب
الندبة وهي بضم النون مصدر قولك ندب الميت اذا بكى عليه وذكر خلاله الحميدة في معرض المدح
واظهار الجزع المندوب هو المذكور بعد يا او وا تفجعا لفقده حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن
عبد العزيز: حملت امرا عظيما فاصطبرت له ۞ وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب وا عمراه او توجعا لكونه
محل الالم كقول قيس العامري: فواكبدا من حب من لا يحبني ۞ ومن عبرات ما لهن فناء
او لكونه سببه اي سبب الالم كقول قيس لو فنات وتقول سلمى وا رزيته ولا يكون المندوب
اسم جنس مفردا فلا يقال وارجلاه علانه ما اذا كان غير مفرد نحو واعلام زيداه لكنه يسهل نحو واعلام
ولا يبعد مثله على الصحيح والرماني يجيزه ويندب كل نكرة ولا ضميرا فلا يقال وانتاه ولا اسم اشارة
فلا يقال واهذاه ولا موصولا بجملة لا تعينه فلا يقال وا من ذهباه لان المقصود اقامة عذر النادب
في الندبة ومع الابهام يفوت هذا المقصود ولذلك اذا كان الموصول بجملة تعينه جازت ندبته
كقولهم وا من حفر بئر زمزماه لان هذه الصلة اشتهر بها عبد المطلب فكانه في قوة قولهم واعبد
المطلباه وهذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول فيه وامصيبتاه وان كانت
المصيبة غير معروفة ويساوي المنادي في غير ذلك من الاقسام فيكون علما واسم جنس مضافا
وموصولا بصلة تعينه والاحكام فيبنى على الضم في نحو وا زيد وينصب في نحو وا عبد الله ووا ضاربا
زيدا ووا ثلاثا وثلاثيناه وانه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقول الشاعر
وافقعسا وابن مني فقعس ويتعين ابداله عند خوف اللبس بالمنادى فيجب عند قصد ندبة
زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد انك تقول وا زيدا اذ لو اتيت بيا فقيل يا زيدا لم يدر اهو مندوب
ام غيره ولا يتعين الندبة بالالف نحو يا زيدا لان الالف مشتركة بين المندوب والمنادي المستغاث

ويلحق

ويلحق جواز اخر ما تم المندوب به مفردا كان او مضافا او مطولا او مركبا تركيب مزج او اسناد
الف يليها اي لاجلها متلوها وهو الحرف الملاصق للالف من قبل ان كان متحركا بالضمة نحو وا زيد
فتقول وازيداه او بالكسرة نحو واعبد المطلب فتقول واعبد المطلباه فان كان اخره مفتوحا استغني
فتحه والالف المقلباه ويحذف ان كان الفا نحو وا موساه بحذف الف موسى او تنوينا نحو واغلام زيداه
بحذف التنوين من زيد او يا ساكنة مضافا اليها المندوب نحو واغلام زيد واغلامي في لغة
من اسكن اليا وانما حذف كل من هذه الثلاثة لالتقا الساكنين واحترز بقوله مضافا اليها
المندوب من نحو واغلام ابني فليس لك الا فتح اليا وقد يفتح اي اليا المضاف اليها المندوب نحو واغلاميا
وهذا مذهب سيبويه والاول وهو حذفها مذهب المبرد وقد تلحق الف الندبة نعت المندوب
وازيد الطويلاه واعرابها مثلاه والمجرور باضافة نعته كقوله: كم قائل يا اسعد بن سعداه
كل امرئ بالك عليك اواه ويقاس عليه ظاهر في المسئلتين اما في الثانية فكلامه مختص لذلك
بلا شك واما في الاولى فمن باب الاولى لان الالف اذا جاز لحاقها للمجرور باضافة النعت فلحاقها للنعت
اجدر ووافقنا يونس في المسئلتين والجمهور على المنع فيهما وابن الحاجب وغيره حكوا الخلاف بين يونس
والخليل في جواز لحوق علامة المندوب لنعته فيونس يجيزه والخليل يمنعه واستدل لمذهبه
بالسماع والقياس اما السماع فكقول بعض العرب واجمجمتي الشاميتاه واما القياس فلان
الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف اليه فكما اجازوا يا امير المومنيناه يجوز وازيد الطويلاه
واجيب عن الاول بانه شاذ وعن الثاني بالفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصار
مدلولهما واحدا فصار كل واحد منهما كالجزء من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم
المدلول اصلا وليس كذلك الصفة مع الموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة مع الذهول
عن الصفة اذ لم تات الا بعد تمام الاول وكماله لغرض فقد ظهر الفرق بين الصفة والمضاف
اليه كذا في امالي المسائل المتفرقة لابن الحاجب ووجه قول الخليل ان العلامة انما تلحق المندوب
والمندوب في قولنا وازيد الطويلاه هو الموصوف لا الصفة قال الخليل لو جاز وازيد الطويلاه
لجاز وا زيد الطويلاه يريد ان الاسم الاول هو المندوب وجاءت الصفة بعد تمامه جملة فلو
لحقت علامة المندوب الطويل لحقت ما ليس بمندوب وكل يجب لذلك ان تلحق ما ليس بمندوب
سطلف ولقائل ان يقول لا يلزم من جواز لحوق العلامة لصفة المندوب جواز لحوقها لصفة
ما ليس بمندوب وهو ظاهر وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث خلافا
٢ لسيبويه كقول امراة من العرب ابن ابي ربيعة نظرت الي كذا فرايت مثلا لعيني واشفية المتمني
فصحت واعراه فقال وا لبيكاه ولا تعليل فيه لانها قد تكون نزلته لبعده منزلة المفقود والتالي
حال المناسبة ووليها اي الالف في الغالب احترازا من نحو وازيدا بدونها فانه جائز لكن قليلا
ايها تنبيه على حال الفتنها او منقلب نحو يا او واو واعرابا سابق ها ساكنة تحذف وصلا اي اذا وصل الغالب
المندوب بشي كما اذا قلت وازيداه بلحاق الهاء ثم اردت ان تنعم مثلك في حاله وصلك للاول
بالثاني من غير وقف فتحذف الها فتقول وازيدا ام اخاه المكارم وربما ثبتت تلك الهاء في الوصل
مكسورة ومضمومة اجاز الوجهين الفرا وهو عند الجمهور من اجرا الوصل مجرى الوقف كذا قال الشارح
وقد يقال اما ثبوتها في الوصل فمن باب اجرا الوصل مجرى الوقف واما كسرها او ضمها فليس كذلك وينبغي
عنها وعن الالف فيما اخره الف وها فتقول في ندبة عبد الله واعبد الله هكذا بدون الحاق الف
الندبة والها نقل ابو حيان عن المغاربة انهم يقولون واعبد اللهاه بوصل الف وكما بها اسم الله تعالى
ولا تحذف همزة ذي الف التانيث الممدودة خلافا للكوفيين فاذا ندبت امراة مسماة نظرا قلبت
والياء همزة بين العين والكوفيون يحذفون الهمزة فتحذف الالف ايضا لالتقا الساكنين فتقول يا لميا

فصل في الكلام على ابدال الف الندبة يبدل من الف الندبة مجانس ما وليته
لا ينبغي ان يكون المراد البدل التصريفي وانما ينبغي ان يكون معناه يؤتى بدلا من الالف بحرف يجانس لما
وليته الالف من كسرة اضمار فتقول في ندبة غلام المضاف الى ضمير المخاطبة واغلامكيه او ياء
فتقول في ندبة قومي مسمى به واقوميه فاتي بدلا من الف الندبة بالياء لمجانستها يا الضمير فالتقى ساكنان
بالحذف او لما وهو يا الضمير او ضمة فتقول في ندبة غلامه واغلامهوه او واو فتقول في ندبة
قاموا مسمى به واقاموه وقد عرفت وجه العمل فيه وانما فعل ذلك في هذه الصور الاربع ايثارا
لدفع اللبس اذ لو قلت في الاول واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قيل في الثاني واقوماه لالتبس بالمثنى
ولو قيل في الثالث واغلامها لالتبس بالغائبة ولو قيل في الرابع واقوماه لالتبس بالمثنى ايضا
وربما احترز من اللبس على الاستغنا بالفتحة والالف عن الكسرة واليا كقول عمر بن ابي ربيعة في جواب
تلك المراة والبنتكاه فتل ومثل هذه اللفظة النادرة لا ينبغي عليها قاعدة مع انه يمكن مشاكلته
لقول المراة فتحت وامراه ويحتمل ان يكون ذلك جاء على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكر والمؤنث
وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز خلافا للبصريين فانهم يلتزمون فتح نون المثنى في ندبته فيقولون
وازيداناه والكوفيون جوزوا هذا الوجه ووجها اخر وهو ان يقال وازيدانيه بقلب الالف ياء قال
المصنف وهذا اولى لوجهين احدهما ان الاول يوهم ان اللفظ من الاعلام المختتمة بالف ونون
كسلمان الثاني ان ابا حاتم حكى ان ندبة اهل منى يا هنانيه ولم يحك يا هناناه والقياس انما يكون
على ما سمع قلت اسند لام بهذا الوجه الثاني لا يثبت دعواه فتامله ولا تقلب ياء مد كسرة
فلا يقال في رقاش وارقاشيه بل وارقاشاه اذ لبس هنا ما بليس ولا يحد كسرة اعراب فلا يقال في
ندبة عبد الملك واعبد الملكيه واعبد الملكاه لانه لا يحدث بذلك فيه الباس قلت وقد يحدث
في بعض الصور لبس كما تقول في ندبة غلام لرجل مسمى بسلم واغلام سلماه فهذا ايلبس بغلام سلمى لكن مثل
هذا نادر فلم يلتفتوا ولا يحرك لاجلها تنوين بكسر ولا فتح فلا يقال وازيدنيه ولا واغلام زيدناه بل
يحذف التنوين فيقال واغلام زيداه كما سبق ولا يستغنى عنها بالفتحة فلا يقال وازيد زيداه خلافا
للكوفيين في المسائل الاربع قال المصنف وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وابن عصفور حكى
ان اهل الكوفة يجيزون كون التنوين فيقولون وازيدناه قال وهو غير مسموع من كلام العرب باب
اسما لازمت النداء لم تستعمل الا منادا وهي فل وفلة يقال للرجل يا فل وللمراة يا فلة بمعنى يا فلان ويا فلانة
وهما الاصل ولا يستعملان في غير نداء الا في ضرورة كقوله في لجة امسك فلانا عن فل قال
المصنف وظاهر كلامه ان فل وفلة كنايتان على من يعقل لا يتحملها بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان على العاقل
المذكر والمؤنث وقيل بل فلان وفلانة هما الاصل يقتضي موافقة الكوفيين في المسئلة فانهم يقولون فل وفلة مرخمان
من فلان وفلانة وابن عصفور يقول انهما كنايتان عن علم من يعقل لكنه لا يقول انهما ان اصلهما فلان وفلانة وهذا
مخالف لمذهب سيبويه فانهما كنايتان عنده على اسم جنس من يعقل فل كناية عن رجل مقصود بالنداء في قولك يا رجل
وفلة كناية عن امراة في قولك يا امراة ولام فل محذوفة وسادته فالي وتقول في تصغيره فلي اذا سمي وليس اصله
فلان لانه سادة فلان فلن وليس فل المستعمل في قوله امسك فلانا عن فل هو المختص بالنداء بل هو محذوف من
فلان لانك تقول في تصغيره فلين قال الشارح هذا التخصيص مذهب سيبويه مكرمان بفتح الراء العزيز المكرم كذا
قال الشارح في الصحاح يقال للرجل يا مكرمان بفتح الراء للعزيز المكرم كذا قال الشارح نقيض يا ملامان
من اللوم قال والكرم نقيض اللوم وملامان بفتح الميم وقد عرفت معناه وملام مثله بدون زيادة
الف ونون ولومان بضم اللام وسكون الهمزة مثله ابن عباس اللوم ونومان بفتح النون للكثير النوم قال
المصنف والمشهور ان لا ينقاس من هذه المحسنة في غير ما ذكر وظاهر كلامه انه لا ينقاس على ما سمع من
بنا مفعلان وقال بعض المتاخرين انه ينقاس فيقال يا مكرمان ويا محسنان في المذكر ويا مكرمانه

ويا محسنانه

ويا محسنانه في المؤنث وزعم ابن السيد ان بنا مفعلان مختص بالذم وان ما وقع في النسخ من قولهم يا مكرمان
بالراء تصحيف يا مكذبان بالذال قال الشارح وليس كما زعم ان سيبويه والاخفش وكذا يا مكرمان
واما يا ملام ويا لومان ويا نومان فلا قياس عليها اجماعا والعدول الى فعل بضم الفاء وفتح العين في سب
المذكر نحو يا غدر ويا خبث ويا فسق ويا لكع قال المصنف والمسموع منه هذه الالفاظ الاربعة
ولا قياس عليها وغدر معدول عن غادر وخبث معدول عن خبيث وفسق معدول عن فاسق ولكع
معدول عن الكع بكسر الكاف وهو اللئيم الاصل وفي البسيط ان مذهب سيبويه القياس على فعال
ونقله في باب النداء والعدول الى فعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث نحو يا فساق ويا خباث
ويا لكاع قال الرضي وسبب بنائها على الكسر مشابهتها لفعال الامرية وزنا ومعنى وعدلا وقال
الشارح تبعا للاكثرين لمشابهتها لنزال عدة وصيغة وتانيثا وسياتي الكلام عليه في باب اسماء الافعال
والاصوات ان شاء الله تعالى ولو ابي المعدول الى فعال في سب الانثى المؤنث في النداء وفعال الذي
بمعنى الامر كنزال مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقا لسيبويه واحترز بالمجرد من غير المجرد
فانه لا يقال منه الا سماعا كدراك بمعنى ادرك قال الشارح واهمل المصنف شرطين في جواز بنا
فعال بمعنى الامر احدهما ان يكون الفعل تاما والثاني ان يكون متصرفا وظاهر كلامه ان الخلاف
في النوعين فاما المعدول الى فعال في سب المؤنث فلم يحكوا فيه خلافا فيما رايناه واما فعال بمعنى الامر
فالمبرد يخالف في قياسيته ويقول هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قوموا واقعدوا اذ ليس لاحد ان
يبتدع صيغة لم تتكلم بها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير
وغفير وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول قول سيبويه هو مطرد على انه اراد بالاطراد
تستعمل هذه الالفاظ في غير النداء قليلا ونحو قول النجم في لجة امسك فلانا عن فلان واللجة بفتح
اللام كثرة الاصوات وكقول الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع من
الضرورات وقد عرفت ان سيبويه لا يرى ان فلا المذكور في بيت ابي النجم هو المختص بالنداء فلا يكون
المعدول به من حيث كونه استعمل في غير النداء باب ترخيم المنادى وسيشرع
في هذا الباب الى ترخيم غير المنادى فكان نحته ان يعرف الترخيم بتعريف يشمل جميع اقسامه وقد عرفه
الرضي بقوله هو حذف في اخر الكلمة اعتباطا وجواز الترخيم منه حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد
تمام الكلمة وبمحل بنيته حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة لا ترى ان مورد الاعراب
ما قبله ويخرج منه المحذوف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا لمجرد الاعتباط ويخرج الهاء حذف
يد ودم لانه واجب قلت يرد عليه الدد فانه منقوص وهو اللهو واللعب قال عليه الصلاة والسلام
لست من الدد ولا الدد مني واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت لنا ان بعض الكلمات يحذف
اخرها اعتباطا لا لعلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع ان هذا الحذف ليس بترخيم فصار التعريف غير
مانع قال الشارح وانما قال المصنف ترخيم المنادى احترازا عن ترخيم التصغير وسياتي له باب يجوز ترخيم
المنادى ليخرج ما ليس بمنادى وسياتي الكلام المبني لا المعرب فانه لا يرخم وسياتي الخلاف في المضاف
وخرج بذلك المستغاث فانه معرب لكن شرطنا هو فوق المبني ليشمل نحو رقاش وحذام مما كان مبنيا
قبل النداء ونحو يا مكرمان مما هو مختص بالنداء ونحو يا زيد او وا عرا وكل ذلك ممنوع فما كان ينبغي له
هذا الاطلاق ان كان مؤنثا بالها مطلقا سواء كان علما او لا زائدا على الثلاثة او لا وقد يرد عليه يا فله
فانه لا يرخم لكونه مختصا بالنداء كما مر وهنا منع ابو العباس ترخيم النكرة المقصودة ومنع ابن عصفور
ترخيم ما فيه طلحة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف كقولهم اصطلحة بن طلحة بن فقع لمعدله لا بالله
تزدريني قال الشارح وهو مخالف لاطلاق النحويين لانه علم وان كان كناية عن مجهول واحد اسمع العرب

او علما زائدا على الثلاثة اما اشتراط في الترخيم فلكثرة نقل العلم يناسبه التخفيف والترخيم مع انه لشهرته بما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط فيه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانهم كرهوا ان ينقص الاسم نقصانا قياسيا مطردا عن اقل ابنية الاسم المتمكن اي الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والسنة وذلك مما به ولا يرد ايضا نحو عصا وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة تلجئ الى الحذف وما يتخيل من ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف كمن وما مندفع بان البناء فيه عارض فهو في حكم العدم وصفة مشبهة الرفع كما مر فان قيل قد مضى انا ما كان مؤنثا بالها يجوز ترخيمه وان لم يبق على ثلاثة احرف بعد الترخيم نحو شه وثبه فما بالهم اغتفروا ذلك فيه دون العلم فالجواب ان بقاءه على حرفين بعد ترخيم ليس هو لاجل الترخيم بل مع التا الغا كان ثلاثيا الثلاثة ان التا كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت منقضي الاعراب قال الرضي فالامر فيه كما قيل في المثل قبل الكلام فقيل عابسة وقيل لمفلس كنت صمرة ولو اعتبر باسد التا مسد لام الكلمة بكونه منقضي الاعراب قلنا لما كان بناؤه على غير الاوزوم لم يكن ثبت بما يجبر البه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزوم حذفه في جمع السلامة نحو عرفات **حذف غير او تركيبا** تركيب مزج نحو بعلبك وخمسة عشر وسيبويه او تركيب اسناد نحو تابط شرا منقوله بالعلم وبا خمسة وبا سيبو وبا تابط وانما لم يحذف العجز لتنزله منزلة ها التانيث هذا مذهب البصريين وفي حاشيته يقول العصام مفقود في ترخيم المركب المزجي وانما اجازه من اجازه من النحاة قياسا وقال الفرا لا يجوز ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون من ترخيم ما ختم بويه وذهب الفرا الى انه لا يجوز فيه الا الغا فتسقط تم تنقلب اليا الفا فيقال في عمرويه يا عمرا واختار ابو حيان انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج والمنصوص انك اذا رخمت نحو خمسة عشر علما فقلت يا خمسة وقفت فانك تقف بالها على اللغتين وحكى صاحب البسيط ان بعضهم وقف بالتا لما كانت وسطا تشبيها بتا اخت وبنت وليس بصحيح واذا رخمت نحو بعلبك وقفت فيها لغة من ينوي فلك ان تقول يا بعل بها السكت وان شئت لم تات بها ووقفت باسكان الاخير واما على لغة من لم ينو فتختم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ويحذف العجز مع حذف **الالف ان كان** ان كان المركب **اثنا عشر او اثنتا عشر** اي هذا اللفظ علما لان عشر وعشرة بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنتان ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما مر قال ابن الحاجب فيه نظر من حيث ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاملته النون حذفه الا الف مع حذفها مع النون **وان كان مفردا** اي غير مركب **فيحذف** اي يحذف حرفه **الاخير مصحوبا** ذلك الاخير **ان لم يكن ها تانيث** اي مصحوبا بما قبله اي يحذف ما قبله بلا حرف لين ساكن مسبوق بحركة تجانسها ظاهرة او مقدرة **كيشمل** ذلك نحو عمران وزيدان وزيدون وزيدين وحمدان ويعقوب اعلاما وهذه امثلة لما قبل اخره حرف لين مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة واما ما هو مسبوق بحركة تجانسه مقدرة فنحو مصطفون ومصطفين مسميا بهما فحرف اللين هنا ليست الحركة المجانسة ظاهرة وانما هي مقدرة اذ اصل مصطفون بيا مفتوحة في الاول مكسورة في الثاني واحترز بقوله لم اما لم يكن ها تانيث مما كان اخر الاسم الذي هو ابن ضميره ها تانيث فانه لا يحذف منه غيرها كما سبق **والا** يكن المنادى كذلك بان يفقد منه شيء من تلك القيود **فحرف واحد** اي فيحذف حرف واحد مصحوب بشيء اخر بل يقتصر على حذف الاخير فقط **خلافا للفرا في عماد وسعيد وثمود** فانه اجرى هذا مجرى عمران ومنصور وما دربس الحذف الحرفين جميعا فيقول يا عم ويا سع ويا ثم وبه ذهب الجمهور بين كما عرفت انه لا يجوز حذف ذلك الا الحرف الاخير فقط لئلا يلزم بقا الاسم على حرفين ولم ينقل غير المصنف

الخلاف

الخلاف عن الفرا الا في نحو ثمود فقال لان حذف الحرف الاخير وحده يؤدي الى ان يكون اخر الاسم المتمكن واوا مضموما قبلها **ولم يجز في نحو فردوس** وهو اسم للبستان الذي يجمع ما فيه غيره من البساتين **وغرنيق** بضم العين المعجمة وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق فذهب الفرا والجرمي في مثل هاتين الكلمتين اذا سمي بهما ورخما منادى الى ان يحذف اخرهما مصحوبا بحرف اللين الذي قبل الاخير مع ان حرف اللين فيهما ليس مسبوقا بحركة تجانسه **ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من ها التانيث** كرجل نادى علما على ذلك الا في ... والكسائي بناء على ان حركة الاوسط كالحرف الرابع ولم ينقل الرضي هنا المذهب الا عن الفرا والاخفش قاله ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي مطلقا سكن وسطه او تحرك **ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه** فانه نص في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تابط شرا يا تابط ورتب على ترخيمه المنسبة اليه هكذا قال المصنف ونازعه ابو حيان في صحة النقل عن سيبويه وساق كلام سيبويه برمته في باب الاضافة اي النسب فحكى عنه انه قال فيه فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة امرئ القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها وذلك في قولك تابط شرا تابطي وذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في باب الاضافة قال ابو حيان وليس هذا نصا لما فهم من ان الحكاية لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفرد لا على جهة الترخيم بل بغير ذلك في الندا ولذلك قال ان من العرب من يفرد ولم يقل من يرخم قلت وهذا منك ضعيف لا رد على المصنف فان الظاهر ان سبب الافراد في الندا لعله الترخيم والاقليمي مجرى الندا من غير قصد الى الترخيم مقتضيا لحذف شيء من العلم المركب تركيبا اسناديا او غير اسنادي لكن المعروف من كلام النحاة ان العلم المنادى اذا كان جملة لا يرخم لان الجملة تحكى على اعرابها الاصلي والمنقول من كلمة مع الاخرى من جملة اللفظ وان اتحد جميع اجزائها باعتبار المعنى فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء وانما وجب حكاية الجملة لان المسمى بالجملة المنقول عرضه بقاصورة الجملة فيها لان الغرض الاكبر التسمية فهم الفصاف المسمى مما ينبئ عنه المركب والجملة انما تدل على معناها عند ورودها وعينها المخصوصة فيجب ان تبقى على حالها ولا تعرب اذ لو اعربت لتغيرت لفظا ولو تغيرت لفظا لم يفهم معناها الاصلي منها فيبطل فائدة التسمية **فصل** في الكلام على المرخم باعتبار من نوى المحذوف ومن لم ينوه وما يترتب على ذلك **تقدير ثبوت المحذوف للمرخم اعرف من تقدير التمام بدونه** وذلك لان المحذوف للمرخم في حكم الموجود لانه مراد اذ القائل يا حار معلوم منه انه قاصد يا حارث ولهذا كان في حكم الموجود لفظا اما لفظا فلانه اريد بلفظ حار لفظ حارث غير انه حذف اخره تخفيفا واما معنى فلانه اريد مسمى حارث فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه فلذلك يقال في يا حارث ونحو حارث وثمود وكروان يا حار بكسر الراء ويا ثمو بابقاء الواو والضمة ويا كرو بابقاء الواو مفتوحة فيبقى ما قبل المحذوف على حاله ووجه تقدير التمام بدونه اي جعل الباقي اسما برأسه انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا كان الاسم بني على هذه الاحرف الباقية فلذا لم يعاملوه معاملة الاسم المستقل لان الحرف فيه لا للاعلال الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف فلا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل اعراب يد ودم لما كان حذفه للتخفيف وان كان فيه مشابهة الاعلال ولوجوده للاعلال الحقيقي يبقى الباقي على حاله بدليل عصا وقاض فانه يمتنع الاعراب على الصاد والضاد فعلى هذه اللغة القليلة تقول في يا حارث يا حار بضم الراء لانه يكون كذلك لو كان اسما مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت الدال بالترخيم وقدرت الباقي اسما برأسه وجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم انه اذا وقع اخر الاسم واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو يا فوجب ان يقال يا ثمي وتقول في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون نسيا منسيا بقي في اخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كرا **فلا يجبر على الاعرف ما بقي** بل يبقى على حركته او سكونه كما مر **الاخير بل اخره الا الف او كان**

ان كان اصلي السكون نحو اسحار بتشديد الراء اخره اسم نبت اذا جعل
علما او الحذف ونقل الفتح منطلق بتحريك الراء الساكن لان سكونها اصلي لكونها لا حركة لها
علما فتقول في ترخيمه يا اسحار بحذف الراء الاخيرة وفتح الراء الساكنة على سبيل الاختيار مع تجويز الكسر
قبل الادغام وهذا مذهب سيبويه وحكى السيرافي وغيره عنه انه لكل حرف ساكن يبقى بعد حذف المرخم حتى ينتهي الى الاول
ونقل صاحب رؤس المسائل عن الفراء انه يسقط كل حرف ساكن يبقى بعد حذف المرخم حتى ينتهي الى الاول
فعلى هذا تقول يا اسح نحو حاد ومماد سمي بهما فتقول في ترخيمهما يا حاد ويا مماد
بالاصل الحركة التي كانت له والا فبالحركة التي كانت ثابتة فيها قبل الادغام وتقييد المصنف المسئلة بكون الاخر تلا الفا
بدال المكسورة لان هذه الحركة كانت ثابتة فيها قبل الادغام ثم سميت به ثم رخمته فكذا لعل وكذا الواو من الفعل
ليس عما ينبغي فلو قلت في تصغير خاص خويص ثم سميت به ثم رخمته على اللغة الفصحى الاولى سلم
في كونه نحو ثمود لو سميت به وقد تقرر ان المصنف حكم بان ما بقي بعد الترخيم على اللغة الفصحى الاولى
واحدة وهي التي تقدم ذكرها خلافا للاكثرين في نحو ما حذف منه لاجل واو الجمع فاستثنوا هذه الصورة من
الحكم المتقدم وهي ما اذا سمي بجمع المذكر السالم المحذوف من اخره المفرد لعلة نحو قاصون واعلون فتقول
في ترخيمه عند الاكثرين على لغة من نوى يا قاصي ويا اعلى برد المحذوف لاجل واو الجمع وتقييد المسئلة
بالواو عم جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بجمع ذي اليا نحو قاضين واعلين والمصنف خالفهم في ذلك
فلو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا وهو نظر صحيح لكن ان
سمع من اهل هذه اللغة ما قاله الاكثرون فالوجه ان يقول ذلك اعتمادا على السماع والاقياس لغتهم
هو ما قاله المصنف وابن الحاجب والتزم الترخيم على الاعرف في نحو ثمود خلافا للفراء في التزام حذف واوه
فتقول يا ثم بحذف الواو والدال معا فان قلت قد تقدم ذكر مذهبه في هذه المسئلة وما وجه اعادته
قلت كانه التنبيه على ان الفراء زاد مسئلة ثالثة بحذف واوه خلافا للفراء في التزام حذفها
اوتقول بعد الكلام السابق وخلافا للفراء في التزام حذف الواو من نحو ثمود واما التعبير
بقوله ولا يمتنع الترخيم على الاعرف الخ فغير مناسب للكلام ولا ملايم له ويتعين الاعرف فيتعين
الراجح واجيا لامر حتمي اي امنا مما هو فالاول فيما يوهم تقدير تمام تذكير مونث كوي ا عمر وبا ضخمة
فلا يرخمان الا على لغة من ينوي لانهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل يا عمر ويا ضخم لتبادر الى ذهن السامع
ان المنادي رجل اسمه عمر ورجل موصوف بذلك فيقال لبس هذا او مما لتذكير المونث كما قال المصنف
بل هو موهم ارادة المذكر دون المونث وهذا اسعى غير ذلك وكلامه هنا شامل للعلم والصفة وصرح
في غير التسهيل بما قاله جماعة من ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه
كلام سيبويه ووجهه ان اشتهار المسمى يجعله ما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل
موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيمه جميع ذلك على نية المتحرك او لا وان لا فلا
ويتعين الاعرف ايضا فيما يوهم تقدير ثبوت المحذوف فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير وهذا هو
الامر الثاني الراجع الى اللفظ وذلك كطيلسان بكسر اللام فان ترخيمه على اللغة يؤدي
الى ثبوت فعيل بكسر اللام ولا نظير له وكذا الوصف نحو حبليات وحبلوي وحراوي على هذه اللغة
لادى الى ان يكون الف فعلى منقلبة عن يا او واو ولم يعهد الا الف التانيث غير منقلبة والى ان تكون
همزة حمرا بدلا من واو وهي لا تكون الا بدلا من الف وهذا الذي ذهب اليه المصنف هو مذهب
كثير من النحويين ونقل عن الاخفش والسيرافي وغيرهما انهم اجازوا الترخيم في جميع هذه المثل
على الاستقلال بامتناع مع ان منع ليس من المبهم ولعله اخر العين التمام ما يستحقه من حركة وتقييد
خرف بحرف اخر لو تم المرخم وصححا فيجب ظهور العلة فيه ان كان حرفا صحيحا كونها لعرق الاركو
يا عرق بن فلان فيجوز مع ذلك الفتح اتباعا وتقديرها في نحو يا ساري ترخيم سارية وثبوت الهاء بدلا على تقدير
الضمة فيها وتقول على هذه اللغة في ثمود يا ثمي كما تقدم وفي علاوة وسقاية يا علاو ويا سقا بقلب الواو واليا
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة وان كان اخر العين التام ذا لين ضعف ان لم يعلم ثالث نحو علاوة علما

فانه

لعله المنهية

فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يا لا وجه لها الثالث ان علم فتنا بياشاه برد اليا الاصلية المحذوفة
ولا يعين بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل مراده الثالث المحذف وقياسها كان لاثنا كشاه او عينا لام كما تقول
في ترخيم شيه ودية يا وشي ويا ودي برد الفا المحذوفة ورد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي
بفتح نمط وابقا حركة العين على حالها عند سيبويه فتقلب اليا الفا فصل في الكلام على اليا المتحمة
بها حذف منها التانيث للترخيم والكلام على ردها عند الوقف او نحو بقي الفاسها وترخيم ما ليس بمنادي
والمنادي الذي لم يستوف شروط الترخيم وترخيم المنادى المضاف قد يقدر حذف ها التانيث ترخيما
من منقوص كقول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب وتقول
بالكسر افتلى بفتح التا وهذا الكلام من المصنف يدل على انه لم يقع حذف البنة وقد تقدم في الشرح فانه
قال فيه الفتحة فيه اتباع لما قبل التا كفتحة دال يا زيد بن عمرو فانها اتباع لفتحة النون وهذا الاتباع
اولى من ذلك لانه في كلمة وذلك اتباع متاخر لمتقدم وزعم سيبويه انه لما كان يا طلح بالترخيم وقد رتب
التا حالة ثبوتها محذوفة فحركتها بالفتحة لانها حركة ما وقعت موقعه ومادكرنا اسهل قلت وهذا من قول
سيبويه يقتضي ايضا انه لم يقع حذف وعلى القولين جميعا فلا اقحام فلا يتجه ما ذكره في الاصل على شي من
القولين وبسهم في الكلام تدافع لانه نص على ان الاقحام مرتب على تقدير الحذف وهنا يدل على انه لا حذف لان
ذكر التقدير يدل على عدم وجود المقدر بالتحقيق وذكر الاقحام يقتضي خلاف ذلك وذهب قوم منهم
الفارسي الى ان ها التانيث حذفت للترخيم ثم اقحمت هذه الهاء زائدة بين الحا وحركتها لان الحركة
بعد الحرف تحركت حركة لها وحذفت حركة الحا ثم فتحت لاجل تا التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها
وهو تكلف ظاهر والذي دعاهم الى ارتكاب هذا او غيره مما قالوه في هذا المحل ما يقدر في المنادي
المفرد المعرفة انه مبني على الضم وهذا مفتوح لا مضموم فاحتاجوا الى الاعتذار عنه لانهم من قرب
منهم من البعد وذهب ابو حيان فيه الى امر اخر لم يذكره فادعى ان المفرد المعرفة المنادي اذا كان
مختوما بتا التانيث يجوز بناوه على الضم كما هو مشهور معروف ويجوز اعرابه بالنصب تشبيها له بالمضاف
فتجعل الفتحة في نحو يا طلحة حركة اعرابية وان هذا بخصوصه مبني المنادى بانه يجوز بناوه تارة واعرابه
اخرى ذكر ذلك في الذهب على التقريب وانا بعيد العهد به الان فلا ادري هل جزم به او لا اختاره او
نال فلو قيل هذا لكان حسنا ولا يفعل ذلك بالفه اي الفا المتلبسة الممدودة خلافا للقوم فانهم اجازوا ان
يفعل ذلك لانها منقولون يا عفرا بالفتح قياسا على طلحة وهو فيما هو خارج عن القياس وقياس يقليل
الترخيم على اكثره وللمستغني غالبا في الوقف على المرخم بحذفها اي بحذف ها التانيث عن اعادتها فتقول
يا طلح اذا وقفت يا طلحة باعادة الهاء واشار بقوله غالبا الى ان المرخم بحذفها قد لا يوقف عليه بدون اعادتها
فيقال يا حرمل باسكان اللام حكاه سيبويه وقد يقال لا ينبغي كون هذه الهاء الاتية في الوقف عوضا عن المحذوفة
لجواز كونها هاء السكت قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه اذ قال انها جاءت في الوقف لبيان الحركة ويوجد
الهاء هنا كقول الشاعر قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقد يقال لا اسلم
ان هذه الالف في يا ضباعا عوضا عن الها المحذوفة بل الالف حرف اطلاق وهذه مسئلة لا يستدل عليها بالشعر
فان يقتضي في النثر وشلم لك يعني الدعوى والاملاء وذكر الشارح هنا فرعا فقال اجاز سيبويه ترخيم ما رخم
كذف الهاء اذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة احرف فصاعدا كقول الشاعر احار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذا فيها تخون وتسرق
ترخيم حارثة ويظهر الانفاق على ان ذلك لا يجوز في غير المرخم بحذف التا قال الشيخ اثير الدين ولو حذف ذاهب
الى ان ذلك لما حذف فيه التا والحرف الذي قبلها فنحن لا على التوالي لكان مذهبا لا نظير فيه سوى كل مسئلة اخرى
فقال اجاز الجمهور وصف المرخم وسمعنا الفرا والسيرافي واستقبحه ابن السراج ويرخم في الضرورة ما ليس
بمنادى مرصلح للندا احترازا مما لا يصلح للندا كقوله قواطنا مكة من ورق الحمي فان هذا ان حذف منه
مثل في الاخر لكنه من الحذف الذي يستباح للضرورة لا على طريقة الترخيم كقوله درس المنا بمتالع فابان

بدليل ان المنازل لو سمي به مجردا من الالف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقا **وان خلا من علمية** نحو
انسان وغلام **وهاتا بنت** كقوله لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
على تقدير التمام اي على جعل الباقي كانه اسم تام لم يحذف منه شيء فيبنى بالعوامل كما مثلنا وهذا جائز
باجماع وعلى نية المحذوف خلافا للمبرد ويشهد للجماعة على صحة ما قاله ابو العباس المبرد قول الشاعر
ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا ونقل ديمي الزمه ديار رهينة اذمي
تناعمنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وزعم يونس ان مية وميا اسمان لها قال المصنف وهذا
تكلف لا حاجة اليه قلت الظاهر ان مدرك يونس في ذلك الرواية والا فمثل هذا لا يدرك بالراي
واذا كان كذلك فلا تكلف فيه ومما يشهد للجماعة قول الاخر الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة
قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا البيت واضح فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته لان الرواية لا تدفع برواية اخرى واما قول عمرو
ابن المستوفد اقول وليلي ما تدوم نجومه الا ليت شعري هل شاهدي ويعاونا فيحتمل الوجهين
ولا يرخم في غيرها اي غير الضرورة **منادى عار من الشروط** المسوغة للترخيم الا ما شذ من يا صاح
فانه نكرة مقصودة قال ابن هشام التابع وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي وانه اجيب مجرى
المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم اداركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذف
الياء صاحب قلت ما ادعاه ان وسع دائرة الشذوذ وهو تعسف لا داعي اليه **واطرق كرا على**
الاشهر من القولين وهو ان اصل كرا كروان فرخم شذوذا لكونه نكرة مقصودة خاليا من ها
التانيث وجاء ترخيمه على لغة من لم ينو والقول الاخر للمبرد وهو ان الكرا ذكر الكروان
فلا ترخيم فيه على هذا **وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف اخر المضاف اليه** كقول
الشاعر ابا عرو لا تبعد وكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب
ومذهب البصريين ان ذلك ضرورة قال ابو حيان لو قيل باختصاصه بكون المضاف اليه
ذا ثلاثة ابيات فوق ما يع السماع لكان مذهبا غير بعيد والكوفيون ينسبون ذلك مطلقا
فالا قوال اذن ثلاثة **وندر حذف المضاف اليه باسره** اي بجملته كقول عدي بن زيد
يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب او زائرا للقنيص يخاطب عبد هند التي بمنزلة معدي كرب
بحذف الاسم الثاني بجملته **وندر ايضا حذف اخر المضاف** كقول اوس بن حجر يا علقم الخير قد طالت
اقامتنا هل حان منا الى ذي الغور تسريح اراد يا علقمة الخير فحذفت الها وهي اخر المضاف
باب **الاختصاص اذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه** كوانا واني او ضمير مشارك
فيه نحو نحن وانا **تاكيد الاختصاص** بالحكم المنسوب الى الضمير **او لا يا** في حال كونه **معطيها ما لها**
في النداء من ضمها والمجي بحرف التنبيه وهو ها في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وغير ذلك من
الاحكام **الا حرفه** اي الا حرف النداء فانه لا يدخل عليها في هذا الباب وسيالي واعترض بان الاقتصار على
استثناء حرف النداء يبقي احكام اي فتقتضي جواز وصفها باسم الاشارة ولا يجوز هنا هذا الاختصاص
اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف
او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل انا اختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفترا ايها القوم وكل هذا
في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب
النداء الى باب الاختصاص لمشاركة صورته بين البابين ان المنادي مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز
في باب الاختصاص الاتيان بحرف النداء اي مع كا مر لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد
ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكرهوا استعمال علم النداء في غير معناه بالكلية وحال ظاهر اي

اي

[illegible]

ووصفه

ووصفه من هذا الاول ولزوم رفع التابع كما لها في النداء كما سبقت الاشارة اليه لكن مجموع ايها الرجل في باب
الاختصاص في محل نصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال ومنها كما قيل في سواء علي اقمت ام قعدت
ان قمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة وجملة معطوفا عليها الا انه في الحقيقة بتقدير مستقل معطوف
عليه اسم اخذا اي سواء قيامك وقعودك **ويليوم مقامها** اي مقام اي الواقعة في النداء على ما هو عليه الا ان فعاله
ها التنبيه ووقوع الوصف المذكور باللام بعدها **منصوب اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالالف واللام**
مثل نحن العرب اقرى الناس للضيف **او بالاضافة** مثل نحن معاشر الانبياء لا نورث **وقد يكون** هذا الاسم المعرف
علما كقوله بنا تميما يكشف الضباب قالوا ابو عمرو ونقلت العرب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وال
واهل وبني ولا شك ان هذه الاربعة اكثر استعمالا في باب الاختصاص وليس الاختصاص محصورا فيها بدليل
قولها نحن بنات طارق نمشي على النمارق قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى
لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه
بيا مقدرة كما في ايها الرجل ولن ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل
والاولى ان ينتصب انتصابا بنحو العرب قال الرضي والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصاب
انتصاب المنادى اجرى باب الاختصاص مجرى واحدا قلت هذا الاشبه قبع ما قاله ابن الحاجب وان ما
منه وحده عن الحمل مثل ذلك منقولا على النداء طاعنا في موجود فيه مسوغ النقل قال الرضي
ثم يقول نكتهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولذا لا يلي في باب
الاختصاص حرف النداء المكروه مما معتمة اللام **وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب** كربك الله نرجو
الفضل وسبحانك الله العظيم وبك اهل الرجاء نتوسل فلو كان بعد ضمير غائب نحو مررت به الفاسق
او بعد ظاهر نحو الحمد لله الحميد فليس من هذا الباب بل هو منصوب على الذم كما في المثال الاول او على
المدح كما في المثال الثاني

باب **التحذير والاغراء وما الحق بهما**

في وجوب حذف العامل قال الشارح لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف ولا شرح ثبت
في بعض النسخ التي عليها خطه **ينصب تحذيرا** مفعول لاجله ودلوا به قال ابن مكي يحذر الكان التغليب
انسب **اياي واياك ما معطوفا عليه المحذور** اي الشي الذي يحذر منه نحو اياي والشر واياك والشر وبعضهم
يسمي التحذير باياي ابعدني الشر والشر مني لكن الظاهر من كلام المصنف ان المتكلم ذكر لاجل التحذير
وان التحذير التكلم جملة واحدة والصواب ان الاول ذكر لاجل التحذير والثاني للتحذير وبها اجملتان
لا جملة واحدة ولا اسمان منعطفان وعذر المصنف لم يبين ان التحذير دون التحذير اما ادرجا للتحذير اذ هو
قليل يجب التحذير لانه الكثير كما ادرج الجميع في التبويب واما لانه يتعذر اياي بالتحذير الا باعتبار
فيكون تحذير النفس **وينصب محذرا اياك واخواته** اياكما واياكم واياكن **ونفسك وشبهه**
من المضاف الى المخاطب نحو راسك والحائط فالتقدير احذر او اتق ويكون تحذير اعلاما او قلت
راسه والحائط فالتقدير دع ولا يكون تحذيرا **معطوفا عليهن المحذور** نحو اياك والاسد وكذا البقية
وكونه معطوفا هو مذهب جماعة منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف
الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فيكون من عطف الجمل **باضمار لايظهر** من جانب
وانما هو واحد واقد رنا ذا قلت اياك والشر فالناصب لاياك نحو احذر وتقدير عاملك
كانه لولا تقدمنا لزمنا ان يكون اصله باعدك فبطل تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره
المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها والناصب هنا اتق ونحوه من ذلك **ولا يكون**
المحذور ظاهرا احترازا من ان يكون اذن يفصل فانه لا يوصف بانه ظاهر ولا ضمير غائب بل هو اسم
ولا تاويل الظاهر يوضح لك ذلك ان الظاهر من صفات الاسم وعند الضمير لم يكن في تاويل الاسم
وكلام هنا مستقيم فانه يجوز اياك من الاسد بلا نزاع وهو ظاهر قطعا **ولا ضميرا غائبا الا معطوفا**

التحذير

يحسب ...

ع

وضابط هذا الموضع ان المحذور ثلاثة انواع احدها ان والفعل فيستعمل على ثلاثة اوجه بالعطف اول
ومن مذكورة او مقدرة تقول اياك وان تحذف واياك من ان تحذف واياك ان تحذف والثاني اسم ظاهر فيجب كونه معطوفا
بالعاطف نحو اياك والاسد ولا يجوز من ظاهر نحو اياك من الاسد والثالث ان يكون ضميرا جنسيا
نحو الاسد اياك واياه تدابيل ولا يظهر امتناع بحشم بنحو الاسد اياك منه وشذ اياه وايا الشواب
من وجهين قال الشارح احدهما استعمال اياه دون عطف وهو ضمير غيبة والثاني اضافة ايا الى
الظاهر قلت لا شذوذ في الاول من تلك الجهة لان اشتراط العطف الذي ذكره المصنف انما هو في
اياه المحذور ولا محذور وانما الشذوذ في تحذير الغائب واضافة ايا الى الظاهر فهذان هما الوجهان
ولا يلزم الاضمار لا مع ايا سواء كانت مكررة كقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
او مع مكرر نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين قائم
مقام العوض من العامل وحكى في البسيط عن بعضهم جواز الاظهار مع التكرير وقال الجزولي يمتنع فيه
الاظهار ولا يمتنع او معطوف ومعطوف عليه نحو ناقة الله وسقياها واستغنى عن التكرير والعطف
هنا ذكر المحذر في الا بعد ايا لا والمحذر والمنصوب باضمار ناصب اخر نحو اياك الشر فلا يجوز
ان يكون الشر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل اخر مضمر تقديره دع الشر هذا مذهب سيبويه
والجمهور ومنع ... التقدير فيه ابعد من الحدا او مجرور من نحو اياك
من الاسد واياك من الحذف ولم يتعرض المصنف في الصورة الاولى الى كون هذا الثاني جائز
الاظهار او لا ونقل ابن عصفور رفضه جواز الاظهار قال وادا حذفت الواو لم يلزم اضمار الفعل وانشد
البيت المذكور وقال تقديره دع المراء ولو كان في الكلام جاز اظهار هذا الفعل وقال ابن
يعيش المراء في البيت واجد ... حرف العطف او من المراء محذوف حرف الجر وقال ابو البقا
العكبري في المختار عندي ان يقدر له فعل يتعدى الى مفعولين نحو جنب نفسك المراء وبرد
على المصنف هنا امور احدها ان هذا بعينه المسئلة السابقة التي قال فيها ولا يكون المحذور ظاهرا
الخ وكان حقه ان يقول هناك ذلك وهذا ولا يكون المحذور ... ابا المعطوف او مجرور او من
ظاهر مطلقا او مقدرة ان كان ان بفعل والثاني ان قوله منصوب باضمار ناصب اخر ليس
بمتعين والاجاز ان يقال اياك الاسد ونحوه ويقال في كل ذلك اضمر ناصبا اخر وكان حقه ان يقول
وان جاء الاسم الصريح منصوبا بغير عطف فتقدير عامل اخر والثالث ان ما ذكره لا يختص بايا
فلا يقال راسك والسيف الا مع العاطف وتقديرها اي تقدير من مع ان تفعل
كاف لاطرادها فتحذف الجر مع ان عند امن اللبس فتقول اياك والفعل يجوز فاذا اردت اياك كذا
مخافة ان تفعل او من اجل ان تفعل جاز نظاهر هذا انه ان يفعل على هذا التقدير مفعول لاجله
لا مفعول به وحكم الضمير في هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه حكمه في غيره فاذا قلت اياك فعند
ضميران احدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه مستقل اليه
من الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك وانت بالخيار في تاكيده بانت قبل
النفس وان اكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك انت نفسك ولابد من تاكيده بانت قبل
النفس حينئذ ويحكى عن الخليل انه قال لو قال رجل اياك نفسك لم يلجم اعتبته لان هذه
الكاف مجرورة وعلى هذا فيجوز اياك انت نفسك ونفسك لوجوه الاعراب الثلاثة على اختلاف قولهم
واما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك انت وزيد او الشر
وتقول اذا عطفت على المرفوع اياك انت وزيد ويقبح بدون تاكيد او فاصل على ما تقدم ويروى
قول جرير فاياك انت وعبد المسيح ان تقربا قبلة المسجد بالنصب عطفا على اياك
والتوكيد جائز وبالرفع عطفا على المستكن والتاكيد واجد اما العطف على المجرور فلا يجوز هنا

قال

قال لان الاعادة للخافض يؤدي الى اضافة ايا الى الظاهر وعدم اعادة الخافض بنقض رمها العطف
الشيخ عند الاكثرين لم يشترط اعادة الخافض فينبغي له ان لا يجوز لكنا بينا ان المعطوف ليس ها لحا
حلول المعطوف وينصب المغري به ظاهرا مفردا وارادته فتسم المكرر والمعطوف واحترز بالظاهر
عن المضمر فلا يكون مغرى به ومثال المسئلة قول العهد بمعنى الزم العهد او احفظ العهد او مكررا
نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح او معطوفا عليه نحو طاعة الله وطاعة
الوالد بالرسول نحو الاهل والولد باضمار الزم وشبهم نحو احفظ ولا يمتنع اظهاره دون عطف ولا تكرار فيجوز
ان تقول الزم العهد انها زال ناصب فتقول الزم العهد واحفظ العهد وربما رفع المكرر كقوله
ان قوما منهم عمير واشباه عمير منهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قال احو النجدة السلاح السلاح
قد ترفع المكرر وكون سابقيها مختصرا لصحة جائز فينبغي ان يقال في نحو راسك والسيف ان الحذف
واجب ان دل العطف وجائز ان تدر المفعول ومثله في الاغراء الاهل والولد ونحو
ذلك الفاظ تجري بهذا الباب احق بالحذف ببرد الاغراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبه نحو الكلاب على البقر
وهذا اشنع والاصل ان اسا ناخير بين هذه شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليها وامرك وهذا
شبه المثل الكلاب على البقر وهو مثل معناه اذا امكنتك الفرصة فاغتنمها وقيل معناه خل بين
الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة واسلكها واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة
قال ابو سهل الهروي هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين يعطي حشفا ويسي الكيل
ومن انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضل يسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما
سمي باسمه ذلك الرجل الذي ليس عنانه دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه والتحقير
له وكل شيء ولا هذا والمعنى ائت كل شيء ولا تاتين هذا واقرب كل شيء ولا تقرب هذا ولا شتيمة حر بمعنى انه يقول
ولا شتيمة حر ليوافق ابن تحق يكون معناه وكل شيء ولا شتيمة حر او تقول وكذا ولا تشتيمة حر اي جيء
هذا اللفظ مكان قولك ولا تفعل او لا تكون كل شيء مذكورا ايضاح هذا اللفظ وهذا ولا زعماتك اي هذا
الحق ولا اتوهم زعماتك وقال ابن الحاجب كان المخاطب وعد بشيء فلم يف بها فخرج الي الموعود على حال
ربما قال الموعود هذا الكلام اي ارض هذا ولا اتوهم زعماتك وان تاتني فاهل الليل والنهار
اي فانك تجد من يقوم لك مقام الاهل في الليل والنهار ومرحبا واهلا وسهلا قال ابن الخشاب
ذهب اهل اللغة ان انتصاب اهلا وسهلا ومرحبا على المفعول به لانهم يقولون اتيت رحبا لا ضيقا
واتيت اهلا لا غربا فانس ووطئت سهلا لا حزنا وكذلك على مذهب الرعاة وكذلك في مذهب اهل العربية
على انها امارت نوع المعادة فانتصبن انتصابها ومن المشكلات قول المتنبي اطلابها رسالك
مدرها البريد بان تسمك حرد ها وقال ابن الحاجب في اماليه هذا دعاء للداعي وقد بين احدهما
ان خاطبها كالمخاطب المترحب به كعادتهم في خطاب الديار وذلك لانه شبهها حين فارقها بمحبوب فلما
ثم خاطبها تحية الادميين فيكون اهلا مفعولا اي لقيت بحذف والثاني ان يكون اصله ابانها تحية
لخاطبهم لغرض الدعاء وذلك لانه لما كثر صار معنى الاهل فيه نسبا حسنا وفيهم الدعاء منه لا يخطر له
دلول الاهلية فقال فيكون دعاء اخر على حسبما يليق بالمدعو له كما قال عمرت او سقيت فنصبه
على المصدر وقال اعني هنا استانفه او وصفه على الوجهين جميعا لكن الاقرب الاستيناف على الوجه الاول
والوصف على الثاني ويجوز ان يخاطب نفسه او قد رعيتم مخاطبا وعذيرك قيل هو مصدر كالنكير به
التذبير وضعفه بعضهم بان المصدر لا يجي على فعيل الا في الاصوات كالصهيل والزئير قال ابن يعيش
على انه لو وجب التقلب وصح في المصدر على فعيل في غير الاصوات فجاز ان يكون هنا منه وقيل
هو بمعنى العاذر كشهيد وشاهد وسنذكر في قول عمرو بن معدي كرب اريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد
قلت ذكرت هنا ما حكاه الشيخ صلاح الدين خليل الصفدي في كتابه المسمى على الفوايد على سائر الصحاح من الشواهد

وسادة عندي وذلك انه حكى الحافظ الامام شمس الدين الذهبي رحمه الله قال سمعنا نسيم هذا
البيت • اذا قرأ الحديث على شخص واخلى موضعا لوفاتي • فما جاز للاحسان لاني اريد حياته ويريد قتلي
قال الخليل الصفدي فنظمت انا وانشدته لنفسي • خليلي ما لي في ذا امراد • فدم كالشمس في علياء محلي
وحقي ان نعيش مدى الليالي • وانك الامثل وانت مثلي • قال فاعجبه قولي خليلي ما لي في ذا امراد
[illegible] الى سماع واذا اراد لفظ ديار سمعنا انه اسم لمحبوبة فقلنا [illegible] ديار
ديار بكر اذ هي شاعنا • ولا يبرر مثلها عجم ولا عرب • **يا من اراد اعطني ودع وارسل والتمع ويتذكر
واصنع وكل شي تكب ولا اوهم وتجد واصبت وانبت وطبت واحصوه واذكر** ضاف الافعال الناصبة
للمنصوبات المقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فاعطني ناصب كليهما وتمرا [illegible]
على كليهما [illegible] ودع هو ناصب [illegible]
اما انشد فيحتمل ان يكون معطوفا على الفعل المتقدم ويحتمل ان يكون معمولا وارسل هو ناصب الكلاب
على البقر والتمع هو ناصب حتفا واما موكيله فيحتمل ان يكون [illegible] موكيله وتذكر
هو ناصب زيدا [illegible] انت زيد او اصنع هو ناصب كل شي والفعل [illegible] ولا ترتكب
هو العامل في الاسم الواقع بعد لكن [illegible] ولا شتيمة حر والعامل من فوقهم
ولا اوهم هو ناصب زعماتك من فوقهم هذا او زعماتك واما هذا [illegible] هذا التركيب فقد تقدم ان ابن
الحاجب قال ان ناصبه محذوف اي ارض هذا ولا اوهم زعماتك وتجد هو ناصب اهل [illegible] الليل والنهار
وقد راى ابن الحاجب [illegible] قال [illegible] هذا الكلام [illegible] واصبت هو ناصب
مرحبا وانبت هو ناصب وطئت هو ناصب سهلا فعلى هذا في ثلاث جمل وعبر المصنف [illegible] العامل فيها
كلها واحدا وقد صادفت فعلى هذا في جملة واحدة واحصوه هو ناصب عذرك قال سيبويه احضر
عذرك وقال المفضل بن سلمة الضبي [illegible]
[illegible] الكلام فيه واذكر هو ناصب ديار
الاحباب **ويتصل بهذا الفصل ما استلزم عامله عامل ما قبله** وهذا الكلام [illegible] المحذوف لبيان اذا
حذف العامل اعم من ان يكون الحذف واجبا وجايزا [illegible] تقسيمه بعد الى واجب وجايز وابو
حيان [illegible] ان هذا الكلام راجع الى تلك الاسئلة المعينة السابقة فحصل الخلاف [illegible]
[illegible] ان شاء الله تعالى قال ابن قاسم [illegible] لما استلزم عامله عامل
ما قبله كل شي ولا شتيمة حر [illegible] ولا تات شتيمة حر فالامر باتيان كل شي يستلزم
الامر باتيان شتيمة حر اذا كان مندرجا في عموم كل شي فقد اخرجه عن العموم [illegible] استلزم الامر
النهي عن شتيمته قلت شتيمة حر [illegible]
العاملة كل شي [illegible]
العاملين [illegible]
اي عن التثليث والنهي عن التثليث يستلزم الامر بالتوحيد **او يتضمن معناه** [illegible] بقولهم
امرا [illegible] قلت وهذا [illegible] الظاهر ان
يكون العامل الاول [illegible] ان يقال [illegible]
للشعر الثياب فان نصب الثياب بمحذوف والتقدير كساهم الثياب فاكسهم هو العامل الاول
متضمن لمعنى كسا الذي هو العامل المقدر **وما هو في المعنى مشارك لما قبله** [illegible] بقولهم
الكلاب على البقر [illegible] الكلاب [illegible] قلت وليس [illegible]
مشارك للكلاب [illegible] باعتبار اللفظ ومعناه [illegible] والصواب ان يقال
بقولهم زججن الحواجب والعيونا • وقوله علفتها تبنا وماء باردا فان العيون مشارك للحواجب في معنى

عالم

عامله لا في لفظه وذلك لان عامل الحواجب هو الفعل من زججن وعامل العيون هو الفعل من قوله كحلن وهما لفظان
متباينان لكنهما مشتركان من حيث المعنى في التحسين والتزيين والماء والتبن ايضا مشتركين في العامل من
حيث اللفظ اذ عامل تبنا الفعل من علفتها وعامل ماء الفعل من سقيتها وهما لفظان متباينان لكنهما
يشتركان من حيث المعنى باعتبار الانالة والاعطاء فان كلا من العلف والسقي انالة لما يتعلق به او ما هو في
المعنى مشارك لما قبله **فيما ناب عنه** اي في الشي الذي ناب [illegible]
الاول وهو الضمير المجرور باللام في الويل لك [illegible] وهو الدعاء وذلك [illegible] المعنى دون
اللفظ عن العامل المحذوف وانت خبير بان بعض هذه الامثلة التي ذكرناها الحذف فيها جايز
لا واجب والمصنف [illegible] عليه [illegible] على صحة ما قلناه من انه اراد بهذا الكلام بيان ادلة الحذف
مطلقا سواء كان واجبا او جايزا [illegible] لانه لو كان كلامه راجعا الى تلك الامثلة
السابقة والحذف فيها كلها واجب لانها مثل وشبه مثل لكان مناقضا لقوله هنا **ولا يمتنع الاظهار
الا من [illegible] الاستعمال** فيجوز لك ان تقول مررت بنسوة زججن الحواجب وكحلن العيون وعلفت دابتي تبنا
وسقيتها ماء باردا [illegible] باظهار العوامل [illegible] لكن هذا التركيب لم يكثر فيه حذف العامل فانت
مخير فيه بين الاظهار والحذف اما ان كثر استعمال تركيب في كلامهم بحذف العامل وجب الحذف في مثله
حينئذ ولم يكن لك اظهار العامل لئلا يخرج عن الاستعمال الكثير والحاصل ان المحذوف في الباب عامل
قياسي وهو باب التحذير والاغراء وبعضه يجب فيه الحذف وبعضه يجوز فيه وسماعي يجب فيه الحذف
وهو المثل وشبهه وسماعي يكون الحذف فيه تارة واجبا وتارة جايزا وهو الذي اشار اليه اواخر باب
تعدي الفعل ولزومه فليحفظ [illegible] وفي هذا الموضع **وربما قيل** على سبيل القلة **كلاهما وتمرا** بالنصب
الاسم الاول ونصب الثاني **وكل شي ولا شتيمة حر** برفع كل ونصب شتيمة **ومن انت زيد** [illegible] ثلاثة
امثلة اي كلاهما **وزيد** وهذا راجع الى المثال الاول فيكون كلاهما مبتدأ والخبر محذوف [illegible] وتمرا
تمرا المحذوف المنصوب بمحذوف ايضا وهو الفعل [illegible] زيد [illegible] ما ذكره المصنف [illegible]
لاحتمال ان يكون كلاهما منصوبا لما ذهب اليه الفراء على لغة من يلزمه الالف في الاحوال كلها [illegible]
[illegible] هذا [illegible] على [illegible]
ثبت ان هذا التركيب قاله [illegible] العرب من يعرب كلاهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولا يلزمها الالف في
الحالات كلها فتعين تخريجه على ما قال المصنف **وكل شي اسم ولا ترتكب** وهذا راجع الى المثال الثاني فيكون كل
شي مبتدأ وخبره محذوف وهو ما ذكره المصنف قوله اسم ومعناه [illegible] ابن يعيش بقوله [illegible] يحتمل
وشتيمة حر منصوب [illegible] الاول كما كان قبل هذا منصوبا بالفعل من قوله ولا ترتكب **ومن انت كلامك زيدا
وذكرك زيدا** هذا راجع الى المثال الثالث فيكون زيد مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف اي كلامك زيد وذكرك
زيد فقيل وهذا على تقدير مضاف اي كلامك كلام زيد وذكرك ذكر زيد قلت وانما ارتكب هذا التخريج
الحال ولكن لا يستقيم باعتبار المقام الذي يستعمل فيه هذا التركيب وذلك انه كما ذكر ابن الحاجب في شرح
المفصل يقال لمن ذكر عظيما بسوء ولمن شتم نفسه [illegible] زيد كما قدره
ابن يعيش والاستفهام للتحقير والمعنى انك [illegible] زيدا انك تتعاول الى اسمه
[illegible] اولى من تقدير المصنف لانه غير محتاج اليه [illegible] المفعول اي
[illegible] زيدا او مذكورك زيد [illegible] الشي الذي تتكلم به والله اعلم بالصواب

ابنية الفعل ومعانيها اي معاني الابنية وهي جمع بناء الكلمة لفظها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها
المرتبة باعتبار كونها مادة الكلمة والمعاني جمع معنى والمراد معنى الكلمة ما يراد بها [illegible] **للماضي**
[illegible] من الزيادة **مبنيا للفاعل** لا للمفعول فانه [illegible] عن الصيغة المبنية للفاعل عند جمهور البصريين
[illegible] وان بنيناها على الصيغة المبني للمفعول اصل كما يقول الكوفيون فالابنية ستة [illegible]

نحو بضم الفا كضرب وللرباعي فُعَيْلِل بضمها ايضا كدحرج فَعُلَ بضم العين كظرف وفَعِلَ بكسرها نحو فرح و[illegible]
وفَعَلَ بفتحها كنصر وضرب هذه الثلاث لها ثلاث ابنية بحسب الاصل لان اوله ملتزم فيه الفتح
واخره كذلك اعتدادا به في البنية باعتبار بعينها الثابتة لانه محل التغيير فلم يبق الا الوسط وهو محل الحركات
للزوم التقاء الساكنين عند لحوق الضمير المرفوع المتحرك اخره فبقي اما يكون مفتوحا او مكسورا او مضموما
فثبت ان المستثني ان لا يزيد على ثلاثة ابنية وما خرج عن هذه الاوزان فمخير عنها نحو ردوتم ولب
فهذه صورة في الظاهر انها على زنة فعل بسكون العين وليس كذلك نظرا الى الاصل فان رد اصله ردد
بفتح العين ونعم اصله نعم بكسر العين ولب اصله لبب بضم العين وكذا قال وطاق وطال اصلها قول
بفتح العين وخوف بكسرها وطول بضمها وعلم بسكون اللام مخفف من علم بكسرها وظرف بسكون
الرا مخفف من ظرف بضمها وشهد بسكون الهاء وشهد بسكونها وكسر الشين وشهد بكسرهما اصلها كلها
شهد بفتح الشين وكسر الهاء وفَعْلَلَ للرباعي نحو دحرج ودحرج يقال دحرجت الزجاجة للديك اذا دحرجت
ودحرجت الشئ اذا دورته وانما لم يكن له خماسي لان الفعل اثقل من الاسم ووقع عليه [illegible]
الخماسي استثقالا وحط رتبته عن رتبة الاسم بنية خامسة فلم يكن لها ذلك الابنية رباعية وهي [illegible]
لان الرباعي لما كان اثقل من الثلاثي وجب ان تكون فيه جابر دافع لثقله اذ لو كان على بناء الثلاثي
لزم اربع حركات متوالية وصورها رفض في كلامهم استثقالا فوجب ان يكون فيه سكون ليكون ذلك كالجابر
المستجلب للخفة ولا جائز ان يكون موضعه اول الكلمة ولا ثانيها ولا رابعها اما الاول فلما يلزم عليه
من الابتداء بالساكن وهو متعذر واما الثاني فلانه يستدعي اجتماع الساكنين وذلك عند لحوق الضمير
المرفوع البارز المتحرك به كما في دحرجت واخواته واما الثالث فللازم احدهما انه يجب عدم بنائه على الفتح
اذا اسند المفرد مذكر غائب كدحرج وفي حكم مثناه ومؤنثه ومثناها اذ هو الاصل وذلك ليكون مشاكلا للمضارع
لوجه ما اذ المضارع معرب فارادوا ان يبنى بحركة ليكونا متوافقين في الجملة فاختاروا من الحركات
الفتح لكونه اخفها والثاني انه لو اسكن لكان مؤديا الى التقاء الساكنين وذلك عند اتصال الضمير او واو
او تاء التانيث الساكنة فيما حققنا تعين الا يكون موردا لسكون الا اللام في الكلمة واما اختيار رسم الفتح
في الاول والثالث فلكونه مشتملا على الاستحقاق اذ هو اخفها فان قلت جرت العادة بان يبدا
بالمفتوح العين ويثني بالمكسورها ويثلث بالمضمومها نظرا الى خفة الحركة فيرتب الكلام في الابنية
على حسب هذا والمصنف عكس ذلك فبدا بالاثقل وثنى بالمتوسط وثلث بالخفيف فبين ما وجهه
قلت ارتكب ذلك ايثارا للخفة باعتبار الكلام على الابنية وذلك لان الكلام على البناء المضموم العين
قليل جدا ويليه الكلام على البناء المكسور العين ويليه الكلام على البناء المفتوح العين كما تراه مفصلا
عند ورود كل بما نقف عليه ان شاء الله تعالى فَعُلَ بضم العين لمعنى مطبوع [illegible] نحو جرد
ورد فيا اي مطبوع على الجوده والرداه وبعد وقرب اذا كان البعد والقرب غير مستجدين ولا زائلين كبعد
ما بين المتضادين وقرب ما بين المتماثلين او كمطبوع عليه نحو فقه الرجل وخطب فيقال ذلك للمتعلم الفقه
والخطب وكذا احكم لتعوده الحكم وفقه لمن صار الفقه كالطبع له وشعر كذلك او [illegible] قال الشارح
كو خبث جنابه شبه بالمطبوع الذي لا يعد [illegible] قلت قول المصنف او كمطبوع عليه معناه او
شبه بمطبوع عليه فقوله بعد ذلك او شبه باحدهما عجب وهذا عند الشارح من قبيل الصحيح الواقع
تم عليه ونحوه عند من لا نزاع وكم موضع مثل هذا ولم ياتي بفعل المضموم الثاني يائي العين الا هيو اي
حسنت هيئته استثقالا للضمة على اليا ولا منصرفا الى الكلام الا هيوا اذا كان ملازما للتشبه
وهي الفعل واحترز منتصرفا من نعم وبئس وعسى لما انشاه وما ارساه فانه مطرد في باب التعجب كما سرقان
قلت صحوا وهو لبعض رسمه ولم تجعلوا لهو لنقي سادسة فلم كان ذلك قلت لان الكلام يبرع الهيا اللفظ
لا يبرع اليا العين فالصحيح فيها مستثقل ولانها بعد ذا الوقف عليها ولا تستثقل اليا بعد الضم لاشتراط

النقل

ولا جاء منه الا قليلا نحو لبيت بالرجل اي صرت لبيبا ولم يحك منه سيبويه الا هذه الكلمة وحكى قطرب سررت
بالرجل اي صرت صاحب سر وحكى ابن جني ذممت فانت ذميم وتقدم للمصنف في حب ان اصله حبب اي صار حبيبا
فادغم والزم عند التصريف ولا ادري لم لم يحترز عن هذا وان كان عارضا كما احترز عن نحو نقصوا ورسوا
مشروكا بغيره من الاوزان فكما قالوا لبيت بالضم قالوا بالكسر وكما قالوا مررت بالضم قالوا مررت
بالكسر ايضا وسمع الفتح في غيرهما ولا متعديا الا بتضمين نحو رحبكم الدخول في طاعة الكرماني فان رحب
لازم لكنه ضمن معنى وسع فاستعمل متعديا اي اوسعكم الدخول ومن كلام امير المؤمنين علي كرم الله وجهه
ان البشر ليطلع اليمن ضمنه معنى فعداه او تحويل نحو قلته وطلته الاصل فعل بفتح العين فلما سكن لاجل الضمير
لزم حذف عينه فحول اولا الى فعل لتنقل حركة عينه الى فائه فيعلم ان عينه المحذوفة واو كما حولوا
باع الى فعل ليدل على ان العين ياء وقال صحبوا ان الاول التعدي والثاني له فقيل للتحويل ولابن
الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان ان الواو للمنقل وقد اسلفناه فيما تقدم
فان قلت الباء من قوله بتضمين ما هي قلت هي للمصاحبة اي ولم يرد فعل متعديا الا ملتبسا
بتضمين او تحويل اي مصاحبا لذلك فان قلت يجوز ان تكون للسببية ايضا اي ان التضمين سبب
للتعدي فلم يقل به قلت لانه قد عطف التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا
والعطف على السبب الا سببه لاستحالة ان يجعل الباء الداخلة على المعطوف عليه سببية ولا غير مضموم
عين مضارعه الا بتداخل وهو هنا ان يوجد الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى وذلك كقول
بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فاخذ الماضي من لغة من يجعل كاد على زنة فعل بالضم واخذ المضارع
من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر وهو [illegible] كدت بكسر الكاف تكاد فالتقابل كدت
بضم الكاف تكاد استعمال التداخل بالنسبة الى الكلمتين فاخذ احدهما من لغة واخذ الكلمة الاخرى
من لغة غير تلك اللغة وكثر في اسم فاعله فعيل كظريف وشريف وفَعْل بفتح الفا واسكان العين
كسهل وصعب قال المصنف وفعيل وفَعْل كثير الاستعمال فمن استعمل القياس فيهما عند فقد السماع ونحو
صعب واما البواقي فمقصورة على السماع وفُعُل في اسم فاعله فاعل نحو فره العبد فهو فاره وقد سمع كذلك
عاقر وحامض وورد التمثيل بهما قرينة من باب النسبة بدليل التذكير وورد التمثيل بحامض بانه فعل
جاء على فعل تارة وعلى فعل اخرى فيجوز ان يكون حامض مبنيا على الثاني لا الاول فالاولى التمثيل بفاره كما
مثل فاعل بالشارح باجنب قلت فيجاب فيه وهو حمق بكسر العين وضمها فلم يتعين كونه احمق من المضموم
فالاولى التمثيل باخضر واكدر وفَعَل بفتح العين والفا كحسن وفَعِل بفتح الفا وكسر العين كخشن من الخشونة
وفعال بفتح الفا كجبان وفُعال بضم الفا وتخفيف العين كشجاع وفُعّال بضم الفا وتشديد العين كوضا
اي وضيء وفِعْل بكسر الفا وسكون العين نحو ملح وفُعْل بضم الفا وسكون العين كحلو وفُعُل بضم الفا
والعين جميعا كجنب وفَعُول بفتح الفا كوقور فان قلت اطلق المصنف على كل من هذه الامثلة اسم الفاعل
وليس منها ما هو اسم فاعل حتى مثل فاره لانه ليس يقصد به الحدوث وانما كلها صفات مشبهة قلت
قد اعتذر عنه بانه اطلقه باعتبار العرف اللغوي فانه عند اهل اللغة اعم منه بالعرف النحوي فيطلق
عند اللغويين على اي وزن وان كانت بشرط ان يكون لها فعل وان تكون صالحة للاخبار عن صيغ الفاعل

فصل

في الكلام على فعل المكسور العين ومضارعه وقد تكلم في هذا الفصل على المضارع
قبل الماضي ولو عكس لكان اولى كما فعل في اخويه حق مضارع فَعِلَ المكسور العين الفتح تحقيقا للمقابلة
بينهما وذلك انه لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب ان يكون عيناهما مختلفتين ليطابق
اللفظ المعنى بعد حكم النحاة بان الباب مستحق عيناه فرعا ولا فرق بين اللازم والمتعدي نحو فرح يفرح وعلم
يعلم وكسرت العين فيه اي في مضارع فعل المذكور ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر فيه لان الضمير المستتر
في كسرت عائد الى عين مضارع فعل المتعدي ذلك لكنه اعاده الى مطلق العين فاحتاج الى تعيين محلها

مضارعه

سمعه لدلالته على ذلك وهو في غنية عنه لما قلناه من ومق التي بمعنى احبه فتقول في مضارعه يمق ووثق
بالشي اي قوي لاعتماده عليه فتقول في مضارعه يثق وهكذا في الافعال الاتية ووفق اي الشي اي حسن وولي
زيدا اي اتبعه وولي الامر اي صار حاكما عليه وورث المال اي اخذه بطريق الارث عن الميت وورع الرجل
اي صار ذا ورع وورم العضو اي انتفخ وورى المخ اي اكتنز من السمن وانما قيد هذا الفعل باسناده الى المخ لانه
لو كان مسندا الى الزند لم يكن حكمه كذلك وسياتي الكلام عليه وفي حسب بمعنى ظن ونعم اذا عدم البوس
وبئس اذا اصابه البوس ويبس من اليبس ضد الرطوبة ووغر صدره بالغين المعجمة تلهب غيظا وحزنا
ووحر بالحاء المهملة بمعناه وكم اذا كان بعيد العقل ووهل اذا اشتد فزعه او نسي الشي ووجهات افتهما الفتح
واستغني وضللت تضل من الضلال بكسر العين في الماضي والمضارع وورى الزند يرى انا الحرج
نارا بالكسر فيهما ايضا وفضل الشي يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع قال ابن الحاجب وهذا
من الفضلة اسم من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه
الا الضم لانه من باب المغالبة بمضارع فعل بفتح العين عن مضارع فعل بكسر العين فاخذ الماضي من لغة
والمضارع من لغة اخرى فهو من باب التداخل في كلمتين كما سيأتي بيان ذلك انه سمع في الماضي من الضلال ضللت
بفتح العين وفي المضارع منه تضل بكسرها وسمع في الماضي منه ايضا ضللت بكسر العين وحق مضارعه
تضل بالفتح لكنه اخذ الماضي من لغة والمضارع من اخرى فركب لكن كلامه في هذا مستغني فان هذا الفعل
سمع فيه فعل يفعل على القياس وهي لغة تميم وبهذه اقرأ الحسن قل ان ضللت فانما اضل على نفسي بكسر
اللام من ضللت وفتحها من اضل فكان ينبغي ان يذكره مع يبول واستغني في فعل الضلال من قال فعلت
افعل بالكسر فيهما عن مضارع فعل بمضارع فعل بالفتح لبيان توهم قوله واستغني فيما ذكر انهم لم يقولوا
فيه فعل يفعل فان عبارته توهم ذلك وقال وري الزند بالفتح ووري بالكسر ولكنهم لم يقولوا
في المضارع الا يري بالكسر استغنوا بمضارع المفتوح العين فهو من التداخل واما فضل فقد سمع
فيه الفتح والكسر ومضارع ذي الفتح بالضم ومضارع ذي الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك يفضل
بالكسر يفضل بالضم علم انه من التداخل وفي الصحاح ان الفراء حكى حضرت القاضي امراة بالكسر
والشد ما من حبانا اذا ما جانبنا حضرت لكن لعدنا التكريم واللطف وانكم يقولون
في المضارع يحضر بالضم فهل انظر فضل يفضل وهو من التداخل ايضا ولزموا ضم المكسور العين في
نعدنيه ولا اغلب وضعم للنعوت اللازمة نحو شنب وفلج ولمي وعمم وصلع والاعراض نحو عرض
قال الجوهري هو ما يعرض للانسان من مرض ونحوه قال بعض شارحي المفصل ومن الحكمة في اختصاص
فعل بالكسر بالاعراض ان فيه نحو لا من الاخف الى الاثقل فكان مناسبا لذلك نحو حزن وعطش وفرح
وشبع والالوان نحو سود وشهب وحول ودعج ودكن واكبر الاعضاء نحو جبه واذن وعين ورعب وسوق
وقد يشارك فعل بضم العين نحو ادم وسمر وعجف وخرق وعجم ورعن وبهنم اي في فعل المضموم
العين لزوما في الباقي اللام نحو جبي فهو جبي وعبي فهو عبي وعني فهو عني وسيل كون فعل بهذا فعل
التزام وصعب على فعل وكان حقها ان تكون على فعل لانها بمعنى مطبوع عليه او كمطبوع عليه لكن
ترك فعل المضموم فيها لشدة الثقل واستغني بفعل المكسور عنه وسما على ... وهو شيئان
معتل اللام بالواو وصحيح اللام نحو قري ونقي وسمن وحقها ان تكون على فعل المضموم العين لانها بمعنى
ونظف وسحم والمطاوع فعل المفتوح العين كثيرا نحو خدعه فخدع وصله فصل وثلمه فثلم وثرمه فثرم
وستر الله عليه فستر والمراد بالمطاوع الفعل المشعر بحصول ما تعلق الفعل يكون نتيجة عن فعل
اخر ملاق لهذا الفعل في الاشتقاق وهذا كقولك باعدته فتباعد فان تباعد يشعر بان البعد
حاصل في زيد وهو اثر المباعدة ونتيجتها والفعل الاخر يكون مطاوعا وقال ابن الحاجب معنى كون
الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به نحو كسرته فانكسر وقد يتكلم بالمطاوع

وان لم

وان لم يكن ثم مطاوع له نحو انكسر الاناء فما ذكر منهم منه قلت الى قطعه الملاقاة في الاشتقاق فلزم علي
كون نحو خرج من قولك امرته بالخروج فخرج مطاوعا وليس به في الاصطلاح وتسكين عينه نحو علم بسكون الثاني
منه وعين فعل المضموم نحو ظرف بسكون الرا وتسكين عين سببهما من الاسما كفخذ وكتف وجل وسبع لغة
تميمية وحكاها ابن هشام عن بكر ابن وائل وناس كثير من بني تميم فصل في الكلام على اسم الفاعل
الفاعل المبني للفعول من فعل المكسور العين اسم الفاعل من متعدي فعل على فاعل نحو عالم وعامل ومن لازمه
على فعل بفتح الفا وكسر العين كفرح واشر وبطر وافعل كاحمر واعرج وفعلان بفتح الفا وسكون العين للامتلا
وحرارة كريان وعطشان وقد يجي من اللازم على فاعل كضاحك وسالم وامن وفعيل كريبح ولزوم فعيل
في المضموم من فعل المضموم العين نحو عتق وعبي وحيي وقد يشرك فعالا بفتح العين فعلا بكسرها كطبع وغل
ويقظ مفتوحا بالضم والكسر وفعل بكسر العين افعل كحرب واجرب وسود واسود وخمر واخمر
وعور واعور وفعلان كوصد وصديان وفرح وفرحان وجدل وجدلان وسكر وسكران وربما اشتركت
الثلاثة نحو شعث واشعث وشعثان فصل في الكلام على فعل المفتوح ومضارعه فعل
لتعد ولزوم والاحسن ان يقول لتعد يفعل اكثر من لزوم عكس ما صنع في فعل ومن معانيه غلبة المقابل
تقول كاساني فكسته اي غلبته في الكسي وكاتبني فكتبته اي غلبته في الكتابة وهذا هو الذي
يشيرون اليه بباب المغالبة ومعناه اسناد الغلبة في فعل يكون لاثنين فيه مشاركة الى احدهما بطريق
الفاعلية كما تقول ضاربني زيد فضربته فان معنى ضاربني زيد انه وقع منه ضرب علي ووقع ضرب
مني عليه وان كان اسناد وقوع ضرب عليك بطريق التصريح ووقوع ضربك بطريق الضمن وبيان
الكلام فيه والحاصل ان المشاركة حاصلة بينك وبين زيد فاردت ان تخبر بان الغلبة انما
حصلت لك وانك غلبته في الضرب فقلت ضربته وهذا معنى غلبة المقابل على الضرب بهذا الاعتبار
اخص من معناه مطلقا وقول المصنف ومن معانيه يشير الى انه مع كثرة ما اوردوه من المعاني لم
يثبت بجميعها وفي المفصل ما كان على فعل فهو لمعان لا تنضبط كثرة وسعة قال ابن الحاجب لما كان
اخف اوزان الافعال كثرت معانيه فقل ان يجي فعل لمعنى الا وذلك المعنى ثابت ولم يتعرض لمعانيه
لكثرة انتشارها مع ان ذلك من علم اللغة وذكر باب المغالبة وهذا مناسب لانه باب قياسي والنحوي
يتكلم في الامور القياسية لان وضع العلم لذلك والمبالغة في فعل المضموم العين وفي المضاعف نحو جل
وقل وخف وعز وعف ورق ودق فلا يبنى الوصف منهن على فعيل وكلهن على زنة فعل بدليل
نحو نعل وكف ونبذ ونبعث وبرق ونبه في تكسير العين في الجميع والياي العين نحو طاب يطيب
بدليل انه يكسر وانظر كيف جعل المصنف المبالغة من معاني الفعل واطرد صوغه وهذا يوهم ان ما قبله
ليس بمطرد وليس كذلك بل الذي للغلبة مطرد بلا نزاع من اسما الاعيان لاصابتها نحو شغفته اي اصبت
شغف شغفا ان قلبها اي غلافه وراسه اصاب راسه وجلده اصاب جلده وعينه اصاب عينه ولا نحو
اذا وقع الصيد في الحبالة فقل اصيدي او مرجول اصابت الحبالة رجله ومما جا العين حسونه
اصبت حشاه انتهى وفي كبده نه اكبده واكبده كبدا اصبت كبده ثابت طحلته طحلا اصبت طحاله عليا
وليس في المصادر الموثقة في الجيم محمد مفتوح العين الا هذا وحكى عبوه طحلا ابو عبيده وكليته
كلبا اصبت كليته ابو زيد مانته اصبت مانته والمانة السرة وما حولها وضمها يوفن ابو عبيدة
قلبه قلبا اصبت قلبه وفادته افاده اذا اصبت فؤاده قال ثابت والفواد هو القلب وفي الصحاح
عضدته اعنته وعضدته اصبت عضده والمضارع اعضده بالضم فيهما وعلى هذا ابن الملاحين
ان يقول لمن يلقم ساعدته لعد وساعضدته ونزيل ما اصبت عضده وفي الصحاح انه يقال عضدت
الشجر اعضده بالكسر في مضارع هذا الاعتراد اذا قطعته بالعضد او انالهما اي اعطاهما نحو لحمته اذا اطعمته
اللحم وشحمته وزبدته وعسلته اذا اطعمته ذلك او عملها نحو درعه وسهمه وعمامه اذا عمل بالدرع والسهم

والعصا والاحسن اولصابه بها لان بعض هذه الالفاظ اصابه بكذا من اسما الاعيان التي صنف بها دلو رمي
بسهم اوسق بريح او رمي بعصا فلم تصيبه بما لم يقل سهمه ولا ريحه ولا عصاه **وقد نصاح لعملها** نحو جدار
الجدار وبار البير وعينه العصبيده **او عرها** نحو املته امله وسبعه السبع وكلبه الكلب وذبه
الذباب وبعضه البعوضه **او احدهما** نحو ثلث المال وربعه اذا اخذ ثلثه وربعه وكذا ابي عشرة
ونوهم حصاه اذا سال حضيبه فد يقال انه مبيغ من التي لاحتي وقد يقال انه للسلب كا حانعل
بالتشديد لذلك وفي الصحاح قلبت النخلة اذا احذت قلبها وبنى على المصنف او بلوغها بقول عار
الرجل اذا ابى العود وجلس اذا ابى الجالس وهو كرو من الاعار جلس زيد سعيا فيقال جلس سعيا
اي سر اسر ايها وحله ما ذكرناه بان معناه ابى نجدا سعيا **ومن معاني فعل الجمع** نحو نظم **ودوى والتوبيق**
نحو فصل او قسم **والاعطا** نحو منح ووهب ونحل من النحلة **والمنع** نحو حظر وخطل وحمى **والاطلاع** نحو ادرك
والاتيا نحو بيع ولوغ **والغلبة** نحو قهر وقسر ورفع **والدفع** نحو درا ودع **والتحويل** نحو ذاب وعرق وتبع
والتحول نحو رحل وذهب وسعى **والاستقرار** نحو سكن وقطن وثوى **والسير** نحو رمل ورحل **والسائر**
نحو نجم **والتجريد** نحو كشط وقشط وحلق **والرمي** نحو قذف وحذف **والصلاح** نحو سمج وطحن ورقا **والمطاوعة**
نحو صلح وسهل ورغا ونبح ومن معاني فعل موافقة افتعل فعال بطرح اي انتظر وقال تعالى انظرونا
نقتبس من نوركم وقال تعالى غير ناظرين اناه ومنه قول الشاعر وكم منتظر العادي الذي هو راع
ومن معانيه ايضا السلب قال الجرجاني وقد يجي فعلت وافعلت على السلب نحو مررت باني اسفل
القربة واقررته اذا ازلته اذا ازلت عن مقره قلت وقد تدخل هذا تحت قول المصنف او اخذ منها
وزاد بعضهم موافقة فاعل يقال رعيت البقي بمعنى راعيته قالت الخنسا ترعى النجوم وما كلفت رعيتها
قلت الاولى ان يكون فاعل هنا بمعنى فعل لانه اصل فاعل ان يكون لاثنين فصاعدا وليس ذلك
بموجود هنا **ولا تبع عين مضارع فعل دون شذ ود** احترز من الى يابي وذكر ابن عصفور من الشذوذ
ستة افعال من ثالاثه معتلة سلا وجبا وقلا وابى واثنان صحيحان قنط وركن ولم يتبع سيبويه
الا ابى وقال ان محى ونحلى غير معروفين والشد ابن الاعرابي ايام ام العمر ولا بتقلاها
ولو نشا انبكت عيناها وقال المصنف ما معناه ان جبى يجبي وقلا يقلي لعيا من هذا الاحتمال
ان يكون اصلها جبي يجبى كا لفظ به بم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت اليا الفا وانا المثال
ابى يابى ولم يخرجها على ذلك لانه لم يسمع فيهما الا بالكسر واما ركن وقنط فلا دليل فيهما لانه
في ماضيهما الكسر قلت وكذا سمع في سلا قال روبة العجاج لو اشرب السلوان سليت بالى عنك
وان غنيت وكذا سمع من الحكاه صاحب المحكم على بعض الشاجبين وكان حق المصنف ان يقول دون
شذ وذ او تداخل قلت لو قال ذلك لا تعد لانه لم يقع لها لتداخل ثم التداخل شاذ واللفظ
صادق عليه قطعا وهذا الاعتراض انما نشا عن الاطلاع في نوعهما الى بالكسر وقد حكاهما الاكسر عدم
في المحكم كما مر واوردها المصنف في تعريف الكبير واعلم ان هذا وانبع في المعتل والصحيح اما
المعتل فمن الى وقلا وسلا وحسا وعسا الليل قال السجري قالت العرب سلا يسلي كرضي يرضى
وقال قوم سلا يسلو كعلا يعلو وجات طايفه ثالثه فركبت لغة من اللغتين فقالوا سلا يسلا قال
روبة لو اشرب السلوان ما سليت والسلوان جمع سلوانه خرزه زعموا ان من شرب عليها الما سلا
قال الشوني ما سلوت به موته فلا وجد بن العيش ما بي ما اسلوا وكذا قيل قلي يقلي مثل سقي
يسقي وركبت طايفة ثالثة قلا يقلى وكذا قيل عسا يعسو كدعا يدعوا وقيل عسي يعسى كرضي يرضى
وقيل عسا يعسا واما الصحيح فقنط يقنط كضرب يضرب وقنط يقنط كعلم يعلم وقال اخرون
كنبع ينبع وقالوا ركن يركن وركب يركب قال الخليل وهي لغه سفلى مضر وقال اخرون مثل جمع
يجمع فذهبت طايفة الى انه لغتين نادرتين احدهما كما قالنا اسالوا والاخرى بكسر الماضي وضم المضارع

قال ابن السجري وهذه لو على في الشذود ومثلها قولنا قليل فضل يفضل وقيد المصنف عدم فتح عين
المضارع الواقع في غير شذ ود **انا لم تكن هي** اي العين **او اللام حلقية** اي حرف حلق وعلى هذا
خروج الالف فانها لا تكون عينا ولا لاما الفيد انما تكون منقلبتين عن يا او واو واستثنى ابن الحاجب هاتين
حسن وانا تعلوا لذا طلبا للتشاكل اذ الفتحة من الالف والا الحلقية فالهمزة كسال وداب وبدا والها
كذهب ونهض ووجه ونفه المريض والعين كجعل وبعث وصنع ورح والحا كسحر ونحو ومدح وسبح
والعين كشغل ونحو وتحت ونزع الشيطان ونبغ فلان ابن قال ابن السجري اذا قال الشعر واجاد
وليس ذلك في اصله ومنه النابغة والخا كنخر وسخص وسلخ وشمخ بانفه **بل بكسر او بضم يخير**
ان لم يشتهر احد الامرين نحو عتل يعتل ويعتل فانه لم يشتهر فيه احد الامرين بل كانت تجيز في ضم العين
او كسرها فان اشتهر الكسر كيقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع اشتهارها احد الامرين
نحو ينصرف ويضرب وفي يعتل الكسر وقال ابو حيان انما التخيير هو فيء على انتفا الشهرة على انتفا
الشهرة قلت انتفا النقل لا يمكن ادعاؤه باليقين بخلاف الشهرة والذين قالوا انه لم يسمع انما ارادوا
ذلك والا فتعذر العلم بهذا على الناس فالمصنف صرح بما اراده ولم يعقبوا عمه والتخيير قول الجمهور
وقال ابن جني يتعين الكسرة لان الانفا لهما هاهنا على الاختلاف وكان فعل بالكسر قياس مضارع يفعل
بالفتح كذلك فعل بالفتح قياس مضارعه يفعل بالكسر **لسبب** بالجزم عطفا على الفعل المجزوم بلم من قوله
ان لم يشتهر احد الامرين يعني او ان لم يلتزم احدهما **كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاوه واو** **لم تبع**
الواو بيا وكسرة في نحو يجد ويعد ويزن قال الشارح وظاهر كلام المصنف ان لغة بني عامر في
ذلك ان يفعل بالضم لقول بعضهم لو شيت قد نقع الفواد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا
ثم حكى عن غيره والظنه يعني شيخه ابا حيان ان الامر ليس كذلك لان الضم انما سمع منهم في يجد في هذا
البيت وهو مما تنوب على الكسر في غيره نحو يجد ويزن فلا يجعل ذلك في الوتا قلت قول المصنف
كالتزام الكسر عند غير بني عامر كذا لا يقتضي ان بني عامر يلتزمون فيما عدا الضم فيها التزام
غيرهم فيه الكسر وانما يقتضي ان بني عامر لا يلتزمون كغيرهم وذلك صادق بان يكونوا قد اجازوا
في بعض الفاظ هذا الضم كما هو الواقع فانه قد ثبت بالنقل عنهم انهم يقولون في وجد يجد بضم
الجيم ووافقوا غيرهم في التزام الكسر في غير ذلك فصدق ان بني عامر يلتزمون الكسر في ذلك دايما
كما فعله غيرهم بدليل ثبوت الضم عنهم في هذا البيت فاندفع الاعتراض عن المصنف **وعند جميع**
فيما عينه يا نحو سار يسير وباع يبيع **وعند غير طي فيما لامه يا وعينه غير حلقية** نحو رمى يرمي
وسرى يسري واحترز بقوله وعينه غير حلقية من نحو نهى ينهى ونأى ينأى ورأى يرأى وسعى يسعى
ورعى يرعى وامام طي فانهم لا يلتزمون الكسر فيما التزمه غيرهم فيه فيجوز عندهم ان يقولوا في رمى
وبكى يرمى ويبكى بالالف وهذا مستنبط من كلام المصنف وهنا لم ار احدا نقله غيره ولم اجد ما كلامه
ان بني طي يقولون بقي يبقى ورضي يرضى وفي فعل بالفتح كا هو المنقول عنهم فاما لغتهم في الماضي من فعل ونقل
عنهم غير لغتهم في مضارع فعل فلجمع بينها ابن نجيبات **والتزام الكسر ايضا في المضاعف اللازم غير معدى**
نحو حن يحن وان يئن والمحفوظ منه صادق فيما لو عين ساكنا يسمع فيه الا الضم نحو مر وردوهل المكان
وما سمع فيه الضم والكسر نحو حدت المراة تحد بالضم وتحد بالكسر وشطت نحو نشط ونشط وصد
عن كذا يصد ونصد وحدق كذا يحد وتحد **والضم** بالخفض عطفا على الكسر في قوله او لا كالتزام الكسر
لا على الكسر من قوله اخبرا والتزام الكسر وانما قلنا ذلك لانه فهم ان عين المضارع بكسر وبضم
على التخيير ان لم يلتزم فيها احد الامرين لسبب فتقدم الكلام على التزام الكسر ثم تكلم على التزام الضم
وعطفه على الاخير بثبوت هذا الغرض اي وكا لتزام الضم **فيما عينه او لامه واو** **ولا لامه** او لا ارك
نحو نام ينوم ورام يروم وقال ابن عصفور ولم يشذ من ذلك الا لفظتان وهما تاه يتيه وطاح يطيح

في لغة من قال ما الطيحه وما ابوهه والمثالي نحو غزا يغزو وا وري بر وا واحترز بقوله **والمثني احدهما حلقيا**
عن نحو محاه يمحاه في احدى اللغتين فانه سمع فيه الفتح كما مثلنا والضم قالوا محا يمحو ايضا هذا مما لامه
واو وعينه حلقية وينبغي ان يشترط فيما عينه واو ولامه حلقية هل جا المضارع منه بفتح العين فلم اظفر
له بمثال على ذلك وانما جا المضارع منه بالضم نحو باح يبوح وناح ينوح وراع يروع فانظر **وفي المضاعف**
المتعدي نحو رده يرده وهو بل **غير المضموم كسره** وهذا صادق على ان عينهما لم يسمع فيهما الا الكسر وهو
حبه يحبه بالواو ولا بالياء كما سمع فيه الكسر والضم نحو علمه في التراب يعله ونم الحديث ينمه ويثه
بثه وشده يشده وفي الكشاف ان ابن عباس رضي الله عنهما قرا فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك بضم
الصاد وكسرها وتشديد الرا المفتوحة احتراس صره يصره اذا جمعه **وبما فعلته ففاعله بل** نحو لت
سابقني فسبقته اسبقه اي فاخرني في السبق ففعلته فيه ومثله خالدني فخلدته اخلده وخاصمني
فخصمته اخصمه مثل المصنف في شرح ابنية الافعال وتوليك بجا لذي اعم من ان يكون
اعتال ونه وحيله وفي الخصائص لابن جني انما اجمعوا على مجي نغلبته افعله بالضم اذا اريد معنى الغلبة
نحو عالمني فعلمته اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته
افخره بالفتح وحكاه ابو زيد بالضم على الباب لان هذا موضع معناه الاعتلا والغلبة فدخله بذلك
معنى الطبيعة والغريزة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل فلت
قيل وبلاحقا الماضي على فعل قلنا لا يتعدى والفعل هنا يتعدى قال سيبويه وليس في كل شي يكون
هذا الا تري انك لا تقول نازعني فنزعته استغنا عنه بغلبته قال ابن الحاجب وهذا لا يخرج الثنا
عما كونه قياسا الا تري انهم لا يقولون ما اقتله استغنا عنه بما اكثر قتله مع ان البابين
قياس والذي دل على الاستغنا كثرة استعمالهم هذا الفعل مع عدم سماع انزعه فدل ذلك على
الاستغنا **خاليا من ملزوم الكسر** وذلك في ثلاثة اشيا الاول معتل الفا واويا وياويا نحو وعد
او يا نحو يسر فانه يقال واعدني فوعدته اعده وياسرني فيسرته ايسره بالكسر فيهما ولا
يقال بالضم لانهم احترزوا انه لو ضم للزم الاتيان بما هو مرفوض في كلامهم وهو مجي مضموم العين
من المثال الثاني انه لو نقل الى الضم للزم العدول من الاخف الى الاثقل اذ الكسر احق فان قيل
يلزم التخصيص بلا مخصص نجيب بان هذا غيره والجواب المنع لان المخصص وجود حرف العلة
والثاني من تلك الاشيا الاجوف اليائي نحو بايعني فبعته ابيعه بالكسر ولم يضموا فيه لامرين
احدهما ارتكاب المرفوض اذ الاجوف اليائي لا ياتي منه في كلامهم يفعل بضم العين والثاني ان ابدال
الاخف بالمثلي بالاثقل اذ لو ضم لزم ان يقال ابوعه بقلب اليا واوا لكونها ساكنة مضموما ما قبلها
وقد علم ان الواو اثقل من اليا والثالث من تلك الاشيا الناقص اليائي نحو راماني فرميته
ارميه ولم يضموا فيه لما ذكر من المانعين في الاجوف وعلى هذا اهل الجوهري في نحو بيت
فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي الشمس تغلب النجوم والقمر
في البكا عليك ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة اي ان الشمس لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوها
وخرجه بعضهم على وجه بعيد فادعى ان نجوم الليل مفعول معه حذفت الواو ومنه اي تبكي ونجوم الليل
... اي في ذا العلة خلافا للكسائي فانه لم يات اثرا ولم يثبته لشهرته وحد عبار ان
المضارع من الحلقي نفتح عينه لاقتضا الحرف الحلقي من حيث استثقاله حركة الفتح وهو ضعيف
لامرين احدهما ان ثبت بانه نقل المعتبر الضم قالوا فاخرني ففخرته افخره مضموما وكذا شاعرني فشعرته
اشعره بالضم نقله ابو زيد تناول خلافا قاعدتهم فلا يصار اليه والثاني ان العلة الحاصلة على صيرورة
اليا الفتح غير مطردة وهي اقتضا حرف الحلق الفتح لمجي مثل دخل يدخل وبحث يبحث كثيرا **وقد يجي**
... اي عن ذي العلة **بكسر** مثل بعث يبعث ونزع ينزع ورجع يرجع **او ضم** نحو دخل يدخل

ونقد

ونقد يتبعد **او ضم** ظاهره انه يجي بالكسر والضم ولم يرد ذلك وانما اراد انه ياتي بالفتح اما الكسر والفتح
نحو ينيم وينعم او الضم والفتح نحو يمحوه ويمحاه قال المصنف في شرحه في قوله بها مثال الكسر نحو ينيم
والضم نحو يمحوه ويمحاه وهذا التفسير يقتضي انه اراد بقوله بها انه ياتي بالاصل وهو الفتح مع احد
الامرين الخارجين عن القياس وهما الكسر والضم وليست العبارة مساعدة على ذلك وانما يستقيم كلامه
انه ياتي بالكسر والضم وليست العبارة مساعدة على ذلك وانما تقتضي كلامه انه ياتي بالكسر والضم
دون الفتح لما تقدم وتجعله منبها لقوله **او مثلثا** ومثاله برجح ويتبع ولا نقيس على شي منها الثلاثة
عند اكثر النحويين بل المعتمد في ذلك السماع وقال اكثر اللغويين الفتح واليه المرجع عند فقد السماع
وينبغي للمصنف ان يقول بعد ذلك **فصل** في الكلام على شي من احكام المضارع
مطلقا لا بقيد كونه مضارع ثلاثي **يكسر ما قبل اخر المضارع اي لان ما ضمه غير ثلاثي** سوا كان
رباعيا نحو يدحرج او خماسيا نحو ينطلق او سداسيا نحو يستخرج **ولم يبدا انما المطاوعة** فانه لو بدي
بها نحو تعلم وتدحرج بفتح ما قبل اخره **او شبهها** نحو تجبر وتكبر وتدانى لان الثاني ذلك ليست المطاوعة
لكنها تشبهها وما قبل اخر المضارع منها مفتوح **ويضم اوله ان كان رباعيا فقط** او مجرد الحق دحرج
يدحرج او مزيدا فيه نحو ضارب يضارب واكرم يكرم **والا** يكن رباعيا **فتح اوله** سوا كان ثلاثيا نحو ضرب
يضرب او خماسيا نحو انطلق ينطلق او سداسيا نحو استخرج يستخرج **ويكسر غير الحجازيين ما لم يكن يا**
فاما قراة تسعبة لم من لا يهدي بكسر اليا والها فاما ذلك اتباع ان كسر ثاني **المضارع** المفتح نحو علم
فتقول في مضارعه ونعلم بكسر النون مثلا **او ثاني اوله ...** نحو تكسر تقول في اوله تتكسر
القد بكسر المثناة الفوقية مثلا وفي المحكم كسه وكسه خطه قال ابو النجم اقبلت من عند زياد كالخرف
تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف ورايت في بعض النسخ تكتبان بكسر اليا
ثم اتبع الكاف لكسرة اليا وهو العرب نجد اني بهذه الاكمه رلعب لكنه اراد علت لا الضرب
او همزة وصل نحو انطلق بكسر النون مثلا **ويكسر ... نطلقا** لا كان او غيرها **في مضارع ابي**
فتقول زيد ياي بكسر اليا التحتية **ووجل** ييجل بكسر اليا فتنقلب الواو يا **ونحو** اي نحو وجل وعاجل
انه كسر في فرد ونوع فالفرد مضارع ابى والنوع مضارع وجل **وربما جاز على نظم هما** وجع
مما اشتبه به في فتح عين المضارع وان كان الماضي مختلفا واستدرس هذا قراة زيد بن علي ويحيى بن وثاب
وعبيد بن عمير نعبد بكسر النون وماضيه مفتوح العين ومضارعه مضمومها ورجاجل ايضا **وعلى**
من يخلو كقراة اب وما كانوا يسلون لا يسلون بكسر اليا والتا جميعا قال المصنف وكسر اليا غريبا
واعلم ان المحلين مختلفان فالاول في اصل الكسر في غير اليا وانه كان غير مستحق به ولكنه لما كان على
يفعل وقياس ماضيه فعل لو بهمه فعل كما قال يدالي ان لست مدرك ماضي ولاسابق شيا اذا كان جائيا
او حلوه عليه فالمحققين لما ضيه لتشابه المضارعين في مجي فتح العين مع قطع النظر عن الماضي والمحل
الثاني في كسر اليا خصوصا لان الكسر فيه مستحق بالاصالة لعدم لان الموصل علم **فصل**
في الكلام على الرباعي **المجرد** الماضي **الرباعي المجرد عن الزيادة فعلل** بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه
وقد تقدم الكلام على وجه ذلك **لازما** نحو عربد اي ساء خلقه **لازما ومتعديا** نحو دحرجته اذا دورته
لمعان كثيرة وقد يصاغ من اسم رباعي يفعل بمعناه قالوا مثل فرنس اذا حصل الفرنوس وفي المحكم
الفرنوس والفرماص حفرة يستتر فيها الانسان الصيد ان الذي يسمه البود اذا اخا الشتا ولما التمر
وبعما او كن من حفها الفراميص وفرنص وتفرنص دخل فيها وتفنص وفرنصها عملها قلت ان كانت
الرواية في كلام المصنف ثانيا من قوله عمياها فلما لغير منطبق فان معناه عمل يمي لا عمل بالمسمي ولعل
اللام فيه ثقلت با وحينئذ فينطبق المثال ولهذا قال في الثالث وزر ساع يعني فعل يفعل ما
الاخبار لهما ومثلنا ذكر بجد رالجبار وبار البيع ولا فرق بين يعمل او يعمل لها او يعمل بهما في المقصود

ان قلت ولم ما مثال ينطبق على المسئلة على تقدير ان تكون الرواية بالبا قلت نعم وذلك مثل
قولك فرجن الراية اذا عمرتها بالعرجون وهي الحسنة وعلى هذا التقدير ينبغي ان يزاد اولهما او مثل له
بعترمص او بما كانه نحو عقربت الشي ولوبته كالعقرب او لجعله في شي نحو فلفلت الطعام اي جعل الفلفل
فيه وعصفرت الثوب اي جعلت العصفر فيه او لاصابته نحو قرطسته اذا اصاب القرطاس او لاصابة به نحو
عرجنتها اذا اصابه العرجون او لاظهاره نحو عسلجت اذا اخرجت عسالجها اي ما لان فاخضر من قضبانها
الواحد عسلوج وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته نحو بسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان
الله وحمدل اذا قال الحمد لله ونحو ذلك **فصل** في الكلام على ابنية الثلاثي المشتمل
على الزيادة من امثلة المزيد فيه افعل وهو للتعدية ومعناها ان يجعل فاعل اصل الفعل مفعولا
لفاعل الفعل كما تقول اخرج زيد عمرا فان عمرا هو الذي كان الفاعل لخرج وخرج هو الثلاثي الذي
هو اصل لهذا المزيد فيه فصيرت زيدا فاعلا لفعل الذي هو اخرج وهو الذي صير عمرا مفعولا
قال الجرجاني ومن ذلك عندي اوزعني ان اشكر نعمتك وهذا مثل حفرت البئر واحفرته اياها
اي اجعلني ادع شكر نعمتك ان تفوتني لان الذي يتصور منا انما هو من الذهاب والمفارقة
او للكثرة نحو اظبى المكان اذا كثرت ظباوه واضب ومنه اعال ومن اعال يعيل اذا كثرت عياله واما عال
يعول فمعنى جار قال تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا واما عال يعيل فبمعنى افتقر قال
وما يدري الفقير متى غناه وما يدري الغني متى يعيل او للصيرورة نحو اغد البعير اذا صار ذا
غدة واجرب الرجل صار ذا ابل ذات جرب واخرابي صار ذا ابل [illegible] او الاعانة نحو احلبته
اي اعنته على الحلب واعنته عليه وهو غير معنى التعدية للمتأمل او للتعريض نحو ابعت العبد اذا
جعلته معرضا للبيع واقتلته اذا عرضته للقتل وفي شرح ابن جني قال ابو عثمان اخبرني الاصمعي
قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقول لو ان رجلا قال فلان اوقفني وهو يريد عرضني للوقوف ما رايت
بذلك باسا قال بعض المتاخرين وفيه نوع ايما الى القياس او للسلب اي لازالة المعنى الذي
اشتق الفعل منه وهذا على نوعين احدهما ان يكون السلب عن الفاعل وبهذا الاعتبار يكون الفعل
لازما وهذا كقولك اقسط زيد فان معناه ازال عن نفسه القسوط وهو الجور والثاني ان يكون السلب
عن المفعول وبهذا الاعتبار يكون الفعل متعديا وهذا كقولك اشكيت زيدا واعجمت الكتاب فان
معناهما ازلت الشكاية عن زيد والعجمة عن الكتاب او لالفاء الشي بمعنى ما صيغ منه نحو احمدته اذا وجدته
محمودا وابخلته اذا وجدته بخيلا ومنه قول عمرو بن معدي كرب لبني سليم لقد سالناكم فما ابخلناكم وقاتلناكم
فما اجبناكم وهاجيناكم فما افحمناكم او لبلوغ عدد نحو اعشرت الدراهم اي صارت عشرة واثلثت اي
صارت ثلاثين وكذا الى اتسعت اي بلغت تسعين وامات اي بلغت مائة والفت اي بلغت الفا
او لبلوغ زمان نحو امسى واصبح او مكان نحو انجد اذا بلغ نجدا واتهم اذا بلغ تهامة واشام اذا بلغ الشام
واعرق اذا بلغ العراق وتطلق هذه الافعال لقصد تلك الامكنة وان لم يبلغها كما تقول
انجد اي ذهب وقصد الى نجد وكذا البقية او لموافقة ثلاثي اخر من تلك المادة نحو اقاله وقاله
واشغله وشغله واحبه وحبه وتسمى الموافقة فيهن [illegible] لتمام المعنى نحو ثلثه واثلثه موافقة
وكرته واكرته ونصف النهار وانصف وموافقة في بعض المعنى كصحا السكران واصحت السما فانها
انقشاع حين الانكشاف لان [illegible] والانكشاف الذي في السما اظهر وكان ما لا كثر حروفا اولى او للمطاوعة
[illegible] اي صار [illegible] وحصر اي عدا وافلح اي فاز واتهم اي [illegible]
[illegible] في تفسير سورة الملك انه قيل كببته فاكب وقشع الريح السحاب فاقشع
طاوع فيه افعل فعل وان ذلك لم يثبت في العربية وانما اكب من باب الانفض لازم ومعناه دخل في الكب
او صار ذا كب وكذلك اقشع وانما مطاوع كب وقشع انما هو انكب وانقشع ولا ياتي افعل مطاوعا

ولا يعرف ذلك الا حملة كتاب سيبويه قلت ويرد على المصنف ان يقول او لموافقة استفعل نحو اكتان
الاثر كي هو يطلع ولا يطلع بمعنى يطلع ولا يستطلع وحكى الكسائي اطعم بمعنى استطعم وسلم [illegible] وعناه
يطلب مرعي ولا يطلعه [illegible] ونحو انتهى كلام صاحب الكشاف وعليه قول المعري في السقط
ونيل فاد بالا [illegible] فقلنا هل افادته فوادا . وبما يعني استفاد يرد عليه ايضا ان يقول
او لجعل الشي فيما اشتق منه نحو اودعا المال اي جعله في ودعا ذكره العزيزي في [illegible] قال الشارح
وهذه المعاني المذكورة لهذه الابنية تختلط ولا تنقاس عليها وقد تقدم الخلاف في تعدية الفعل قلت
الحق انه قياسي في اللازم سماعي في المتعدي وقد استوفيناه . ومنها فعل بتشديد العين واختلف في
الزائد منه فتخليل سيبويه على انه الاول لانه في مقابلة الياء من بيطر وقال اخرون الزائد هو
الثاني لانه في مقابلة الواو من جهور وكلا الوجهين حسن قيل وكذا الخلاف في الزائد من كل مكرر وهكذا
ذكر ابن جني في المنصف حتى قال وكلا القولين صواب والاخير هو القياس وهو للتعدية ولو قال التعدية
الفاعل مع ذي الواحد لكان احسن كفرحته وخوفته زيدا واما قول بعضهم في [illegible] وخير وحرث
فيا علل واما قول [illegible] في علم فكذلك وقد تقدم الكلام عليه وللتكثير وهو على ثلاثة انواع احدها
ان يكون راجعا الى نفس الفعل كقولك جول وطوف اي اكثر الجولان والطواف والثاني ان يكون
راجعا الى الفاعل كقولك برك النعم وربض الشا وموت المال والثالث ان يكون راجعا الى المفعول
كقولك غلقت الابواب وقطعت الثياب واشترط النحاة في الاخيرين ان لا يكون الفاعل او المفعول
واحدا فلا يقال برك بعير ولا ربض شاة ولا غلقت بابا ولا قطعت ثوبا اذ التكثير فيها راجع الى غير
الفعل اما الى الفاعل وهو ما اذا كان الفعل لازما واما الى المفعول وهو ما اذا كان متعديا وحاصله
ان يكون الشي الواحد كثيرا علا الى النوع الاول اذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد مرارا كثيرة
وهذا الكلام لا ينبغي ان يوخذ على الاطلاق لان التكثير في المتعدي يجوز ان يكون في نفس الفعل
لا يجوز ان يكون في المتعلق بل الاول هو الاصل قال سيبويه تقول كسرته وقطعته فاذا اردت
بالتخفيف فاذا اردت كثرة العمل قلت كسرته وقطعته [illegible] قطعت الثوب على تكثير
الفعل لا المتعلق وقال ابن الحاجب في شرح الشافية اذا كان متعديا فالتكثير في متعلقه
وارتضاه بعض شارحيها وبالغ فيه فقال لا يستحسن غلقت الا اذا كان المفعول جمعا حتى اذا كان واحدا
وغلقته مرارا كثيرة لم يستعمل الا بالتخفيف ومنع شارح اخر قال بعضهم وهو الحق وحقيقة ذلك ان
الاصل في التكثير الفعل فكلما كان في الفاعل او المفعول يكون في الفعل ولا عكس فقولك غلقت بابا
بالتضعيف صحيح باعتبار تكثير الفعل وغلقت الابواب صحيح باعتبار تكثير المفعول او تكثير الفعل
والمفعول معا هذا في المتعدي واما في اللازم فقد قال ابن الحاجب في شرح الشافية ايضا وان كان
لازما فالتكثير في فاعله وهو غير سديد لان مثل جول زيد وطوف لكثرة [illegible] اما برك الابل
وربض الشا وموت المال فقد قال الزمخشري لا يقال للواحد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وقال قبل هذا القول وقولك موتت الشاة خطا وهذا حق
لا يستقيم فيه تكثير الفعل لا الفاعل ولا المفعول لكن يلزم ان قولك ربضت الشاة صحيحا اذ يستقيم
فيه تكثير الفعل عقلا وقد نقل بعض المتاخرين انهم لا يجوزون مثل هذا وهذا امر لغوي ويستفاد
من كلام ابن الحاجب انه امر عقلي وتابعه بعضهم [illegible] ومن الجائز ان يكون الفرق
بين التكثير في المفعول حيث جوزوا قطعت الثوب وبين التكثير في الفاعل حيث لم يجوزوا
ربضت الشاة [illegible] وكلام الزمخشري دال على عدم جوازه وللسلب نحو قردت البعير اذا ازلت عنه
قراده وقذيت العين اذا ازلت عنها قذاها وسيأتي في بعض كتب التصريف لذلك برصته اي ازلته
[illegible] حتى زال برصه وعيبه نظره لانه يجوز [illegible] وانما نقل [illegible]

منع منه

ولمتوحد نحو سفه والدعزب وتحمل التي يعزبها والاولى ان يقول ولنسبته الشيء الى الصحن ما صنع منه
نحو فسقته وعدلته اذا المعنى نسبته الى الفسق او العدالة وليس المعنى انك جعلته متصفا بالفسق
والعدالة واما قوله لعصمه لديه بكفره فيتوقف فيه من ينظر في الصحاح فان فيها ما نصه واكفرت
الرجل دعوته كافرا يقال لا تكفر احدا من اهل قبلتك اي لا تنسبهم الى الكفر انتهى فلم يذكر التكفير
بهذا المعنى بل بمعنى اخر لتكفير اليمين لكن صرح بهذا التوقف قول صاحب المحكم وكفر الرجل نسبه
الى الكفر ولم يذكر الكفر بهذا المعنى فاختصار وحكايته نحو هللت اذا قال لا اله الا الله واستن اذا قال
استجت ابيه اذا قال ارها الرجل ونحوه وسبه نول بعض الخطبا وابه بالوشيين من خليقته ليتبيل قول
الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وقال الصحاح صيحته قلت لم يرصها ها ولموافقته تفعل نحو
فكر وبين وولي فان قلت ذكر صاحب المحكم انه يقال فكروا فكر وتفكر فلم اقتصر المصنف على تفعل
دون افعل قلت هو لم يذكر هذه المسئلة ولا يلزمه ذكرها وذلك لانه لم يتكلم على فكر وانما تكلم على فعل
من حيث هو فذكر ما اجتمع فيه فكر وبين وولي ونحوها من موافقته تفعل وحكى بعضهم عن نظام الحرب
انه قال لم اقف على افعل وفعل بمعنى الا في وصفين فصل الكافر من اهلهم وقوله ومن لم يكرم نفسه
لا يكرم اي سمة بكريم نفسه وعن الفراء انه يقال قربت الكتاب واقربته ولموافقته فعل بالتخفيف نحو قدر
وقدر ونشر ونشر وميز وماز وزيل وزال والاغنا عنها فالاول وهو الاغنا عن تفعل قولهم عجزت المراة
صارت عجوزا وانما لا يستعمل في تفعل نحو جبن اللبن اي صار جبنا وتقلبي يعصار قلبيا ومثلوا له
ايضا بقولهم من دخل ظفار حمر وفي معناه قولان احدهما ان معناه تكلم بلغة حمير اي صار حميريا لان لغتها
قالوا على هذا القول فهو خبر لفظا طلب معنى اي فليعجم والثاني ان معناه صار كالحميري فهو خبر لفظا ومعنى
وعبارة المصنف لا توافق واحدا منهما وجزم ابن قاسم بالمعنى الثاني وليس بمتعين والثاني وهو الاغنا عن
فعل نحو عرد بمعنى غاب وعول عليه اي اعتمده وعرد بمعنى فر قلت وفي الاخير نظر لانه قد سمع عرد
بالكسر كعلم بمعناه اي فر فاي يكون ما وقع الاعتنا به فان قلت انما الكلام في كونه مغنيا عن فعل بفتح
العين وعرد ذكلمها فليس هذا بما فيه المدعى قلت الظاهر انهم لا يعنون فعل من حيث كونه مخصوص
كونه مفتوح العين وانما يعنونه من حيث كونه ثلاثيا مجردا عن الزيادة فالحروف بين المفتوح العين
وغيره فتامل ومما لتفعل وهو مطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر وعلمته فتعلم فان قلت
لا يصح التمثيل بتعلم لانه لو كان مطاوعا لما صح نفيه مع ثبوت المطاوع واللازم منتف الا ترى انه لا يصح
قولك كسرته فما انكسر وعلمته فما تعلم قلت اجاب عنه الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله بما معناه
ان الفرق بين الصورتين ثابت وذلك ان تعليم العبد لغيره لا يلزم منه حصول العلم للمتعلم ولابد لتوقفه
على امر اخر وهو ايجاد العلم في القلب وذلك غير ممكن من المخلوق فلهذا امكن ان يحصل من العبد تعليم
ويتخلف العلم لتحقق اسلم في قلب المتعلم خلاف الكسر فان الانكسار لا يتخلف عنه اذ لا واسطة
بينهم وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم وامتنع كسرته فما انكسر وللتكلف ومعناه كما قالوا ان الفاعل يتعانى
ذلك الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها ليحصل نحو يريد وتصبر
انها متصفة عنه واراده حصول الاصل لهما وعدمه في تفاعل الفارقة بينهما في كون كل منهما الاظهار
الاصل لا حقيقة وليس هذا المعنى مثل تجاهل لان هذا يطلب ان يصير حليما قلت وفي الكشاف
في تفسير قوله تعالى والعنت ما يتكلف رمن ما في حرونامي الموتى والكمون وحلت غاية التحلو
حتى لم يبق شيء ما ظهرها كانما تكلف اقتحم عقبها في الحلو كما يقال تكرم الكريم وترحم الرحيم اذا بلغا
جهد ببالغ في الكرم والرحمة هذا كما تراه معنى اخر للتكلف غير ما قالوا وللتجنب نحو تاثم اذا تجنب
الاثم وتحوب اذا تجنب الحوب وهو الاثم وتحرج اذا تجنب الحرج وتحنث اذا تجنب الحنث وعليه حمل
بعضهم ما وقع في الحديث كان يخلو بغار حرا فيتحنث فيه وللصيرورة نحو تأيمت المراة اذا صارت ايما وتحجر

الحجر

… اي صار حجرا والحجر ورد في هذا الجارية ولاتخاذ نحو تبنيته اي اتخذته ابنا وقول بعض شيوخ المعجم
… المتنبل لذلك بتبوت المكان وحكى بعض شارحي الامام نحو الشيخ انه قال قلت كتبتني
… لله تبوت المكان انه تنبيلت لا تفعلت فقال لي الامام عبد القاهر رحمه الله اورده في باب
… ما عوالى فقلت في اي كتاب اورده فقال ليس في علي الساعة فقلت هل ضبط عليه فقال نعم
… الى حتى اكتب مكانه فقال الا سر بيدك اكتب مكانه شيئا يوافقه نحو تبنوات الدار اي اتخذتها مباءة
… شعر ابي الطيب المتنبي اسايلها عن المتدبرين بها فلا تدري ولا تدري دموعها قال
… المتدبر وهو المتخذ وهادارا وكان القياس المتدير وهو لان الدار اصلها دور واو ولكن العرب
… الى لفظ الدير واصله ديور ثم دير فخفف كميت وميت فعلى هذا جاز تدبرت دارا والتزمت
… هذا القلب طلبا للخفة ولمواصلة العمل في مهلة وهو اما ان يكون صوريا نحو تجرعت
… فانه يدل على ان التجرع متكرر في مهلة ومواسر محسوسين واما ان يكون معنويا كقولك
… المسئلة وتعقلتها فان كلا من الفهم والعقل امر معنوي لا تعلق له بالحس ولمرادفة استفعل نحو
… الشيء اي طلب عجلته وهو مثل استعجل وتبينوا اي اطلبوا بيانه حاله وظهور امره فهو كاستبينوا
… فتلبثوا معناه اطلبوا الامر الثابت في نفس الامر وهو بمعنى استفعل ومنه عند بعضهم
… عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقرآن اي يستغن به اي يطلب الغنى به وموافقة
المجرد نحو تبجح وتعداه اي جاوزه والتنجيز بالمجرد يتمثل تعل وفعل وتعل فان وجد نوافيه والا فالعبارة
… ولا توجيه والاغنا عنه نحو تصدر ومنه تكلم اذا قلنا انه بمعنى فعل لان هذا من باب اختصار
… وانما المعروف فعل نحو امرئ قال الشاعر ثوب دملاء بعدي وكانت يعني العقل بالقليل
… يقال اختصار الحكاية ليس مختصا بتفعل بل يجيء على فعل ايضا ولموافقته اي لموافقة فعل بالتشديد
… تولى بمعنى ولى قلت وبقي على المصنف ولموافقته افعل قال الجوهري في واذ تاذن ربك اي
… نعر بان يجي تفعل كتوعدته واوعدته وعلى ما قاله فتاذن نحو فاذن نوافق
… يقال انه بمعنى فعل بالتشديد كما قال المصنف انه قال بانه توافقا لتفعل فيكون كتعلم
… فان سوذن تكن الظاهر ان اذنه بمعنى نادى لا لمجرد الاعلام وليس لفظيا هو هنا عمى في واد
… تاذن ليس افاعل بفتح العين لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك نحو ضارب زيد عمرا فيهما معنى
… وعروته اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والاخر مفعول واشتركا
… فيهما في الفاعلية والمفعولية بحسب المعنى فكل واحد منهما باعتبار المعنى فاعل ومفعول اذ كل منهما
… لصاحبه ومضروب له فاما قوله فارقنا قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا فمعناه
… قال المصنف ولاجل الاشتراك المذكور صح اتباع المرفوع بمنصوب وبالعكس ومنه قول
… قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما فنصب الافعوان على انه بدل مما
… وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل حي مما منهما فاعلان ومفعولان وهذا التوجيه
… ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان هذا كلام واعترض
… هذا خلاف مذهب البصريين والفرا نحو الكوفيين واما قال بدر الدين ابن سعدان ولموافقة افعل ذي التعدية
… اعدت الشيء وباعدته وضاعفت الشيء واضعفته وكان ينبغي ان يقول او فعل المتعدي لانه قد يقال
… وضعفته يقال بعدته وضعفته واعترض بعض الشارحين بانه لا ينبغي تقييد افعل بذي
… انه قد جاء وافق على البلاد بمعنى اشرفت فثبت مجيء فاعل بمعنى افعل
… قلت ينبغي للشيخ في قبول قوله قد جاء شارفت على البلاد فان المعروف شارفت البلاد
… لتمثيل به ولموافقة الفعل المجرد نحو سافرت بمعنى ما العين في الثانية وليس من سافرت فعل
… قلت في الصحاح سفرت خرجت الى السفر فانا سافر وسافرت الى بلد كذا فانظر

هذين المضبين تفاوت وانشد في المحكم • تغلو ان كانت الناس اتتى عليك ولم اظلم بذلك عاتب •
وقال كاتم لجنى كتم والاغعام اي من الفعل المركب والفعل المجرد فالاول نحو واريت الشي بمعنى اخفيته كذا
مثل ان ارح وفيه نظر والثاني نحو بارك الله فيك وقاسي زيد مشقة السفر ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية
نحو تضارب زيد وعمرو اذ كل منهما ضارب ومضروب بحسب المعنى وللتخييل فترك الفعل كونه
واصلا في المعنى ومنها وفي المفعولية معنى فان هذا البعيد رمى ليس عنده ذلك جهل ولا عمى وهو يخيل
فاعلا اي متصفا بالفعل نحو تجاهل وتعامي • تزيدني من تل في طرفه بذلك
ان يتصف بها وسيتقول الشاعر • تغافلت كاني جاهل علمته
اي اظهرت بالفعلة مع انتفائها عنك ولمطاوعة فاعل الموافق افعل نحو باعدته فتباعد وضاعفته
فتضاعف وعلى هذا القيد انه لا يانت مطاوعا نحو ضاربته وقاتلته وكامرأة الموافقة المجرد نحو تعالى
الله عما يشركون فتعالى موافق لعلى وسئله تواني بمعنى ونى اي فتر وتدانى اي دنى بمعنى قرب والاغناء
نحو تمادى وان تعدى تفاعل او تفعل دونا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب وجنبته الشر تعدى بها اي بالبا
الى مفعول واحد نحو جاذبته والاتكار المصاحبة اي معنى يدل حال كونه متلبسا بالتاء ومصاحبا لها
الثوب فتجاذبناه وجنبته الشر فتجنبته تنقص الفعل وحالة تلبسه بالتا مفعولا كما كان له حالة تجرده
عنها ولا يكن الا كذلك لزم الفعل نحو ضاعفت الحساب فتضاعف قال ابن عصفور وقد يبقى على تعديه
لواحد تقول امسكت النفس تجاوزت احراسا اليها ومشتاقا الى حرامها لو تسعرون منتلى • فان قلت
ما ذكره المصنف من هذا الحكم لا يختص بهذين الفعلين بل هو شان كل مطاوع مع مطاوعه فاوجب الاختصاص
بالذكر قلت الكلام في اعم من المطاوع بدليل تجاذبنا الثوب ومنها التفعل بما تجد لنا وهو للاتخاذ
نحو اطبع واستوى اي اتخذ لنفسه طبيخا وشوا وللتسبب في العلم والاجتهاد يقال اكتسبت المال
اذا كان تحصوله باما بمجرد لا سعي فيه والتحصيل كالمال الموروث قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت اي للنفس ما حصل من الثواب باي وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة تجربة او بتحصيل
وسعي وعليها ما حصلت وسعت فيه لا تحصل من غير اختيار لها وسعي فيه تعالى على ان الثواب
حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها او لم يكن كذلك واما العقاب فلا يكون عليها الا بقصد ولتحصيلها
وللفعل الفاعل بنفسه نحو انحل واد لمن وانتشط وللتحري نحو اصطفى واتقى لمطاوعة افعل نحو اوقدت
النار فاتقدت واضرمتها فاضطرمت قلت وبان انها لمطاوعة فعل نحو وعدته فاتعد وهو زنته
فاتزن قال الزمخشري وساوسق وما جمع وضم يقال وسقته فاتسق واستوسق ونظيره في وقوع
افتعل واستفعل مطاوعي افعل اتسع واستوسع هذا كلامه فجاء افتعل واستفعل مطاوعي فعل ولم يذكر
ذلك المصنف في افتعل ولا ذكر في استفعل كما ستراه واما ذكر مطاوعتها لافعل وينبغي في كلام بعض الفقها
هذه المسئلة تبتني على كذا اي لا انتفى لمجيئها المطلوب في بعض شروح المفصل ان ابتنى يجي لازمه الى
قال سالت شيخنا جار الله العلامة عن قول الفقها تبتني على كذا على صيغة البنا للفاعل اليجي فقال
افتعل وانفعل قد يشتركان في المطاوعة فعلى هذا المجي يصح وهذا بعد ان علم انه لم يثبت فيه السماع
وللموافقة تفاعل نحو اقتتلوا واختصموا واحتوروا واشتوروا بمعنى تقاتلوا وتخاصموا وتجاوروا وتشاوروا
او لموافقة تفعل نحو ابتسم وتبسم واستفعل نحو ارتاح واستراح واعتصم واستعصم وقد يقال المعنى
في الفعلين اذ ذلك مختلف كان ليكون ارتاح العسال ومعنى استراح سعى لمعنى تعب وللمجرد فالاولى
قرا السورة واقتراها وحمل الشي واحتمله والظاهر لاختلاف المعنى في ذلك وان اقتراها واحتمل الاجتهاد
دون قرا وحمل والاغناء نحو التقى اذا اطلعت جبينه ومنها انفعل الوزن لمطاوعة فعل نحو كسرته فانكسر
وشققته فانشق وكشفته فانكشف ومنها اذا السما انفطرت واذا الكواكب انتثرت فرحها سوعظم من ربه فانتفى على الحالة
اي في حال كونه فعل ذا علاج اي تاثير محسوس متعلق بالظاهر فلهذا لا يقال علمت المسئلة فانعلمت
ولا ظننته ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس تاثيرها محسوسا كما نعرف

لما وضعوا هذا البنا للمطاوعة واوجبوا ان يكون في الامر العام مطاوعا ولا يكون المطاوع الا تاثيرا
فيمدوا ان يكون اثره حسيا ظاهرا ليكون ظهوره مغريا لوجود مطاوعته وتحقق الحصول لما ان المحسوس
منفعل ولا ينعكس فانضام الحسي الى التعقل اقوى حالا من انفراد التعقل الاترى ان انكسار الشي
معقول ومحسوس فاجتمعا فقويا مطاوعته فان قيل قد يقال فلان منقطع الى الله تعالى
وانكشفت حقيقة المسئلة مشار الى المعنى والباطن ومنه الخبر انا عند المنكسرة قلوبهم من اجلي
ولا شك ان مثل ذلك من الامور المعنوية والجواب عن ذلك من وجهين الاول انا لا نسلم ان مثل
ذلك حقيقة بل هو من باب التجوز وليس الكلام فيه انما الكلام فيما وضع له الباب بطريق الحقيقة
والثاني انا لا نسلم كونه حقيقة ولكن نسلم كونه مطاوعا لا تقول انطلق زيد وانحسر وانجرد
وانما قال سيبويه عقيب هذه الالفاظ وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما
طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولكنه بمنزلة ذهب ومضى فلهذا مثل ان مطاوعته ولو
الاثر فهي غير جائزة فلهذا استعملت مثل انعلم وانظن ولكن ورود غير مطاوع لفعل غير
ممتنع فيما اعترضت به يجوز ان يكون منه من هذا القبيل هكذا في بعض شروح الشافية فان قلت
هل يصح ان تقول قلت هذا الكلام فانقال قلت حكم ابن الحاجب بصحته باعتبار وبعدم
صحته باعتبار اخر وذلك انه قال في شرح المفصل لو قلته فانقال لان القول معالج
بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطب والمخاطب فان اطلق
قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط من غير ان يقصد
الى الفاظ تحققه اوجد به كان في الامتناع نظر • وقد يطاوع افعل نحو ازعجته فانزعج
وفي المفصل النقل باصفقت الباب فانصفق قلت والذي في الصحاح صفقته اي رددته
فانصفق ثم قال واصفقوا على شي اي اطبقوا عليه وبعضهم يمثل ايضا بقولهم
اغلقت الباب فانغلق قلت وقد يكون انغلق مبنيا على قولهم غلقت الباب وان كانت
لغة شاذة • وقد يشارك المجرد نحو انطفات النار وطفئت فان قلت يمكن ان يكون
انطفات مطاوعا لاطفاها الله مثل انزعج قلت معنى انطفات خمدت وزال لهيبها ولم
يطفها مطفي ولم يقصد المتكلم معنى قولك اطفاها مطفي ما • وقد يغني عنه نحو انطلق اي ذهب وانزرب
اي دخل الزرب وقول بعضهم ان انطلق مطاوع اطلقته كانزعج فانزعج ليس بشي لانهم يقولون انطلق
في موضع ذهب فيقولون ذلك لمن ذهب بنفسه • وقد يغني افتعل عنه نحو اذا ابن الحجاز
فكان حقه ان يقال فيه انجز كما يقال انجموا انهم واسهم واعرف ولكنهم استغنوا بافتعل عن انفعل
فكان حقه ان يقول وافتعل بمعنى بلغ كذا • وقد يغني عنه اي عن انفعل افتعل غالبا فاوه لام
نحو لويته فالتوى ولففته فالتف اورا نحو رفعته فارتفع وردعته فارتدع • او واو نحو
وصلته فاتصل ووكلته فاتكل ووصفته فاتصف اوميم نحو ملاته فامتلا ومردته فامتد
ومطته فامتط قلت لكن سمع محوته فامحى واصله انمحى انفعل مع ان فاه ميم وكذا سمع مزته
فانماز واصله انماز على زنة انفعل فقلبت النون ميما وادغمت وهذه المسئلة التي استثناها
المتصرفون من قولنا لا يبنى على المتقاربان في كلمة نحو صنوان ودنيا فقالوا الا اذا لم يخش الالتباس
ما لفعل نحو انمحى لانتفا افعل وثبوت انفعل ومع هذا فكان حق المصنف ان يقول ويغني عنه غالبا
ليستقيم على مثل هذا او نون نحو نقلته فانتقل ونبسته فانسنا ونهيته فانتهى ومع هذه الاحرف
لو لم لو ريم وقد يشاركه افتعل فالبس كذلك اي فيما فاؤه ليس فاؤه احدا لاحرف المذكورة
نحو حجبت الشي فاحتجب وانحجب واشويت اللحم فاشتوى وانشوى ونغلبا اوجب انشوى
وقال انما المشتوي الرجل واعترضه ابن هشام الاندلسي بان سيبويه جوز انشوى وقال انما المشتوى

الرجل الهم وهذا البس مما يرد لان تغلب انما منع كونه مطاوعا لا كونه مفعولا لمعنى اخر وبمعنى فعل اي فيما
يبني كذلك نحو استنزر واشتد وفي التنزيل وماكنتم تستترون ان يشهد عليكم سمعكم وفيه كرماد
اشتدت به الريح ومن ذلك قوله بلدته فابتلد وكفيتهم فاكتفى وعززته فاعتز ومنها استفعل
للطلب نحو استغفرت الله اي سالته المغفرة وطلبتها منه ولعده كذلك نحو استسمنت ذا ورم
اي عددته سمينا وتقول استفهم واستعلم اذا طلب حقيقته وعلمه ومن مستحلا اي طالبا ذلك من
نفسه ومنه استخرجت النكتة واستنبطت المسائل فانه بمعنى طلبت خروج النكتة من نفسه وسالتها
سوط المسائل بالتلطف والرفق وللتحول ومعناه ان يصير فاعله متصفا بصفات الاصل الذي
اشتق هو منه كقولك استحجر الطين فانه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر وهو للمشتق منه استحجر
وهو هنا مركب بين التحول الصوري كما رايت والتحول المعنوي اي استتيست الشاة اي توثبت حتى صارت
كانها تيس واستنوق الجمل اي ضعف حتى صار كانه ناقة وفي الصحاح في باب القاف استنوق الجمل
صار ناقة يضرب لمن يكون في شي فيخلط بآخر واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك
والمسيب بن علس ينشده في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة ومنه ان البغاث في ارضنا يستنسر
اي ان البغاث وهو طائر ضعيف الطيران يتصف في ارضنا بصفة النسر فالنسر هو الذي
اشتق منه تستنسر ويحتمل هذا معنيين احدهما ان يصير الضعيف فينا قويا باستعانته
بنا والغاية البينة فيكون مدحا لهم والثاني ان الضعيف يصير قويا لكوننا ضعفا لا قوة لنا فكل ضعيف
وان كان اضعف الناس يتسلط في ارضنا علينا ويصير قويا بالنسبة الينا فيصير ذما لهم
والظاهر ان القائل اراد المعنى الاول وللاتخاذ نحو استابيته فاستعبدته اي اتخذته ابا فاتخذ
عبدا قلت ولا يمتنع في هذا ان يكون للطلب اي طلبت منه ان يكون لي ابا فطلبني ان اكون
له عبدا ومن قال اب بالنقص او انول فقياسه استابيته بموحدة فمثناة تحتية ومن قال
اب بالتشديد فقياسه استاببته بموحدتين وقد سمع كلاهما في اوائل الكتاب ومنه استامي
امة اي اتخذها واستاجر شخصا اي اتخذه اجيرا ولوجدان الشي بمعنى ما صيغ منه نحو استوبات
الارض وجدتها وبئة ومنه قول عبد الملك في ملك الروم لو راي امير المؤمنين لا استصغر مني ما استعظم — الشعير و
واستقل مني ما استكثر وللمطاوعة افعل نحو اراحه فاستراح واحكمه فاستحكم واغناه فاستغنى وقد
ذكرت في فصل افتعل انه ياتي مطاوعا لافعل وفعل وموافقته كاستجابه بمعنى اجاب واستبل
من المرض بمعنى ابل منه واستوقد بمعنى وقد وموافقة تفعل نحو استكبر وتكبر واستمتع
وتمتع واستعاذ وتعوذ وموافقة افتعل نحو استخفى واختفى واستعصم واعتصم واستعذر
واعتذر وموافقة المجرد نحو استغنى الرجل وغني واستبان الشي وبان وللاغنا عنه اي عن المجرد
نحو استعان بمعنى حلق عانته واستاثر واستنكف ومثل المصنف لهذا النوع باستحيى وهو مشتق
فانه لم يسمع حيي بمعناه وهو من قبيل الموافق لا من قبيل المغني وللاغنا عن فعل بتشديد العين نحو
استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون وفي الحديث حمد له واسترجع وكان قياسه رجع لانه
المعهود في اختصار الحكاية كما سبق وكان حقه ان يقول وعن فعل الذي لاختصار الحكاية لانه
هذا هو المحل الذي سمع فيه الاغنا ومنها للالوان افعل بتشديد اللام واصله افعلل بلامين
اسوددت واسوددنا والمراد بقوله افعل ان هذا وزنه الذي يستحقه بعد الادغام وهو
السكون فاذا اردت زنة اللفظ قبل الادغام قلنا افعلل وعلى الاول يحمل كلام الجاربردي وابن
الحاجب وابن عصفور والمصنف وعلى الثاني يحمل كلام بعضهم غير مضاعف والمراد بالمضاعف ما عينه
ولامه من جنس واحد وفي هذه التسمية نظر لان كلا من العين واللام والعين لم يتكرر
من حيث هي عين او لام ولا تكون الا تضعيف وكانه لحظ مطلق حرف الهجا ومع قطع النظر

عن

بخصوصيته كونها عينا او لاما فيكون التضعيف وانما بهذا الاعتبار الذي يلزم عليه ان يكون مثل
كرم ونحوهما من المضاعف لوجود تكرر مطلق حرف الهجائية ولا قائل بانه مضاعف وقد يقال المراد
بالمضاعف ما تكرر فيه حرف اصلي مع اعتبار الاصالة في المتوافقين ولا يلحظ في ذلك خصوصية كونه
فا او عينا او لاما ابيد خرج فيه نحو سلس وطلل ويخرج نحو كرم وسمان ونحو ملي ذلك فلا تقول في رجل احمر
بين الحمرة احمل اي فيه من التقلب الاحمر الاسود ولا معتل اللام مثل المي وهو الاسم الشفتين يقال
رجل المى وامراة لمياء ولم يقولوا منه المي دونه شفة وود اشارة الى ما سمع شاذا من قولهم احوى من الحوة
السا احوى هي حمرة تضرب الى السواد فجاء من معتل اللام واستعمل ارعوى اي عن القبيح اي
انكف لا معتل اللام وانه ليس بلون فلا عيب قال بعض الشارحين والاصل افعل وترك الادغام
فيه بين الفعلين لسكون الاخر قلت ولعله بني لان الماضي مبني على الفتح والواو الثابتة
انقلبت باخر الفا وبعد ذلك تسكن لا اخر فزال اجتماع المثلين وانما يقال مثل هذا الكلام
في اسوددت واحمررت وكونهما مما اتصل بالضمير وسكن اخره لذلك وسكنت لانه من التغيير وقد يلي
بينهما الف نحو احمار وادهام ومعنى كلام المصنف انه يجب ان يلحق الالف الى وزن اخر
فيكون بمعنى اخر على ما هو القياس في اختلاف معاني الابنية وقد يتفقان في المعنى كما يتوقع مما
يعني مع اختلاف البنا وقد يقال بخلافه من الالف وتركها على معنى صحيحي نحو احول واحوال واعور
واعوار وربما طاوع نحو ارعوته فارعوى ففيه شذوذ ثالث غير الشذوذين المتقدمين
وذلك لان حق هذا النوع ان يكون مقتضيا اي لم يوضع لافادة معنى من المعاني التي تفاد بالابنية
والمطاوعة معنى يفاد بالابنية وكان حقه ان لا يدخل في مثل هذا وقد بيان على غير لون وعيب
نحو ازبد اي اسرع وانقض الحائط اي سقط وارعوى اي انكف واقتزل اي حدث لانه من القتر بقاف
مفتوحة فمثناة ساكنة فراء وهو الغبرة وابهار الليل اي انتصف من بهرة الشي وهي وسطه واملاس
الشي من الملاسة ضد الخشونة وكل هذا ليس بلون ولا عيب وابنية الامر وصح الالف كثيرا وربما قليل
نحو احمار واصفار قال المصنف الاكثر ان يقصد عروض المعنى اذا جي بالالف ولزومه
اذا لم يجي بها وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم مع ثبوت الالف قوله تعالى في وصف الجنتين
مدهامتان ومن قصد العروض مع سقوط الالف قولهم احمر وجهه خجلا او اصفر وجلا ومنه قراءة
ابن عامر تزور عن كهفهم ذات اليمين وقال ابن عصفور افعل مقصور من افعال ومعناهما
واحد بدليل انه ما من فعل يقال فيه افعل الا ويقال فيه افعال ولكن قد يكثر احدهما ويقل الاخر
ككثرة احمر واصفر وقلة اشهاب وادهام ولم يسمع في ارعوى واقتزل وارفض افعال ولكنه يجوز
في القياس ومنها افعوعل للمبالغة نحو اخشوشن الشعر عظمت خشونته واعشوشب المكان
كثر عشبه واغدودن الشعر طال وكثر سواده وليس من الباب مثل اذلولى واعروري قال شارح
الهادي بما فعل لان مبناها على الزيادة وقال المحقق اذلولى واعروري قلت وليس مراده
الحاق المتساعي لانهما مستويان في انهما ثلاثيا الاصول وانهما لم يستعملا الا بالزيادة وانما يريد ان اذلولى
يلحق بباب اعروري لان الوزن ملحق بالوزن لانه واحد ولا يجوز ان يكون ملحقين باخر لان
زيادة الاصل الملحق به يجب كونها في الفرع الملحق ولا نون في اذلولى واعروري ولا يقال كيف
يكون ادعاء اللزوم للزيادة لما سمع قولهم دلوت وعري لانا نقول عري صدكي واعروري
الفرس ركبه عريا وهما معنيان متغايران وكذا المولدون دلوت واذلولى وذلك لان معنى
دلوت الناقة سيرتها سيرا رويدا قال لا تعجلا بالسير وادلواها وقال
لا تقلواها وادلواها دلوا ان مع اليوم اخاه غدوا واذلولى معناه اسرع بها مغضبا متغايران
ابدا وللصيرورة نحو احلولى الشي صار حلوا واحقوقف الرمل صار كالحقف في الاعوجاج له ما

واعرورف الفرس صار ذا عرف واحد ودب الظهر صار ذا حدب **وقد يوافق استفعل** نحو احلولبته اي استحليته بمعنى وجدته حلوا قال الشاعر ولو كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل **وافعول بناء مقتضب** اي ليس بتطاوع فعال بالتخفيف نحو شبته فاشنوق وقرئ الا انهم يثنون صدورهم

من الابنية التي وضعت لافادة معنى من المعاني التي تفاد بالابنية فتذكر معانيه كما ذكرت معاني اخواته من الابنية ووجه قوله بعد واما نحو علا الخ الاشارة الى ان تلك الابنية وان كانت بمنزلة افعول واخواته المذكورين في انها ليست من الابنية ذوات المعاني الا انها تخالفه لها في انها غير مقتضبة بل يجيء بها لغرض الحاق فرد لها باحرنجم اذ ابنية المزيد ثلاثة منها ما صيغ على وزنه الخاص ليفاد بذلك معنى ومنها ما صيغ ليفاد بذلك الوزن لموضوع امر لفظي وهو الالحاق وسيعرف معناه في التصريف ومنها ما صيغ لمجرد التوسع في اللغة من غير اراده بلا حظ عند افضا الكلام اليه ان شاء الله تعالى ومن ذلك تخصيص امر معنوي او امر لفظي بل صيغته كصيغة الاسما الجامدة ذوات الزيادة لوزنه ذلك فنقول مثل اعلوط البعير اعلواطا اذ انعلق بعنقه وعلاه النوق اصلا لوضع اذا تعرى ذلك كذا قال الجوهري ومثل اخروط بهم السير اخرواطا اي استد قال العجاج محروطا جاني الاقطار وقال امشي باهله لا باس البازل الكوما ضربته بالمشي في اذا ما اخروط السفر كذا في الصحاح ومثل احلوذ بالذال المعجمة اذا مضى واسرع في المضي السير وقال صاحب البديع واما افعول فهو للتحمم على الشي والدخول فيه نحو اعلوط المهر ركبه عريانا قلت فجعلها بناء غير مقتضب بل بها تفيد معنى من معاني الابنية وفسر اعلوط بغير ما فسره الجوهري ونقل الشارح قولا بان افعول للمبالغة كاعشوشب فلا يكون مقتضبا ايضا **وكذا ما ذكر من افعولل** نحو اعثوجج البعير اذا اسرع وسال بعض الطلبة ايكون اعثوجج ملحقا باغدودن ليلحقك الادغام فاجيب بان لا لان اغدودن فرع فالي ملحق به الا ترى ان اصله عدن والدال الثانية تضعيف للعين كما ان الجيم الثانية هنا تضعيف للام واما اقعنسس فانه ملحق باحرنجم فلا اصيل لا انا الحقنا ثلاثي الاصول برباعي الاصول واما الحاق ثلاثي الاصول بثلاثي الاصول فلا يجاه لم فقال امكون ملحقا باحرنجم فاجيب بان لا لان ذلك يودي الى ان يلحق زيد باحرنجم به ولا يكون هنا الا تجرده من بعض الزوايد هنا وهو الواو فقال فما وجه فك الادغام فيه فتامله **وافيعال** اي بياء مشددة بعد العين نحو اهبيخ ولا ادري الان ما معناه لكن احفظ الهبرقا لو الهبيخ على زنة العليس الاحمق المسترخي ومن لا خير فيه فان كان الفعل الذي هو اهبيخ بهذا المعنى فيمكن قال المصنف وهذان الوزنان من الاوزان التي اغفلها سيبويه وقال بعض المغاربة لم يذكرهما الاصحاب العين فلك يلتفت اليهما **واما فوعل** نحو حوقل الشيخ اي كبر وفتر عن الجماع **وفعول** نحو جهور اي رفع صوته بالقول **وفعلل ذو الزيادة** نحو جلبب فان البا الثانية زايدة للالحاق **وفيعل** نحو سيطر اذا عمل صنعة البيطر وهي معالجة الدواب **وفعيل** بتاخير اليا عن العين نحو عثير بالعين والطا المهملتين والذال المعجمة اي احدث عند الجماع واهمل سيبويه هذا الوزن كذا قال المصنف **وسلقى** نحو سلقى الرجل اذا القاه على ظهره **فالمحقات بفعلل** وبعض المغاربة خالف في فعيل فقال يحتمل كون اليا اصلا في بنات الاربعة فلا الحاق **والحاق ما سواها** اي ما سوى تلك الابنية الستة وهي ذوات الزيادة من قبيل العين وبعد ما وذوات الواو كذلك واثنان زايدهما اخرها مثل ما والف **به** اي بفعلل **نادر** كا لالحاق بنا مقدمة نحو ترمس بمعنى رمس اي دفن وحوقه متوسطة نحو باك القدر اي سلها او نون متاخرة نحو قطرن البعير **وتزاد التا فتكون متعدية بها** اي متعديات الملحقات بفعلل للالحاق بتفعلل فتقول في جلبب وجورب تجلبب وتجورب وهذا انتقض بان التا في قولك تجلببت المراة اذا البست جلبابا بها للالحاق

كالبنا

كالبنا ان بيدن في تدحرج وتحوه لمطاوعة تجرج ونحوه لا الالحاق فلي بعضهم ومثل بعضهم للالحاق بتفعلل تسربل وهو خطأ لان تسربل تفعل ولا الحاق فيه اصلا وهو اي تفعلل **وافعنلل** كاحرنجم **لمطاوعة فعلل** غالبا نحو سربلته فتسربل وحرجمت الابل فاحرنجمت **او تعديا** نحو تبحثر وابرنشق بمعنى انبسط وفرح وبرشق بهلان قلت ولا حاجة بنا الى ادعا ان تبحثر مطاوع بحثر وابرنشق مطاوع برشق حتى يرتكب تلك التقدير بين فهل تكون للمطاوعة له وفي المتصل ما نصه فصل وتفعلل يجي مطاوع فعلل نحو دحرجته تجورب وجلببته فتجلبب ومنها مقتضبا كتسهوك وترهوك قلت ولا ادري كيف يحمل هذين المثالين في باب تفعلل وانما هو تفوعل ولم ينازع ابن الحاجب قبل قال اما ترهوك فعلى ما ذكر واما تسهوك فليس بمقتضبا بل هو مطاوع سهوكته اي اهلكته وفي الصحاح في مادة رهك يقال مر فلان يترهوك كانه يموج في مشيته وقال في مادة سهك وسهوكته فتسهوك اي ادبر وهلك فجعل الواو زائدة فيهما وان العجب خفا مثل هذا على هذين الرجلين الاماميين في هذه الصناعة والله الموفق لا رب غيره **واكتفى بافعنلل** الذي هو مطاوع فعلل وزنان **افعنلى** نحو اسلنقى ومذهب سيبويه عدم تعدية هذا البنا وخالفه ابو عبيدة وابن جني فقالا قد يجي متعديا نحو اغرندب واسرندى قال الراجز قد جعل الناس بحبو نديني اذ قعد عني وتبو نديني قال الزبيدي احسب هذا تصحيفا ومعنى هذين الفعلين معنى واحد اي يغلبني **وافعنلل** الزايد الاخر نحو اقعنسس اي تاخر ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب **والحاق ما سواهما به نادر** نحو احونصل الطائر ثنى ولم يذكره الاصحاب العين واحبنطا الرجل بالحا اي قصر وعظم بطنه قيل ويحتمل ان همزته بدل من الف الالحاق المشهور كونه بالالف **وافعال بنا مقتضب** نحو اقشعر واشمأز **وقد يطاوع فعلل** فلا يكون حينئذ بنا مقتضبا ومثاله طامنته فاطمان وكان اصله فاطامن ولكنه قلب هذا مذهب سيبويه وقال الجرمي القلب انما هو في طامنته والاصل طأمنته فاطأن على الاصل ولا قلب فيه ووجه الاول النظر الى ان المجرد اصل للمزيد فيكون طامن اصلا وحروفه واقعة في مراكزها الاصلية لم يتزحزح منها شي عن محله واطمان فرع منه فيحكم فيه بالقلب وحاصله ان الحكم بالقلب على الفرع اولى من الحكم به على الاصل ووجه الثاني النظر الى الكثرة فاطمان اكثر دورانا في كلامهم من طامن والقلب خلاف الاصل فالحكم على اطمان بانه قلب نكثر خلاف الاصل خلاف الحكم به على طامن **والالحاق به نادر** كتولهم ابيضض

فصل في الكلام على صيغة فعل الامر صيغة فعل الامر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف اوله نحو عد واسال وقر وبع ورد ودحرج وضارب فان لم يكن من افعل وسكن ما بعد حرف المضارعة لفظا نحو يضرب وينطلق ويستخرج اوليت همزة الوصل فتقول اضرب وانطلق واستخرج ودحرج نحو تعهد ونحوه فان التالي لحرف المضارعة فيه لفظا متحرك لا ساكن وان كان من افعل نحو تكرم وتخرج افتتح بهمزة اي بهمزة افعل فتقول اكرم واخرج مطلقا فان الشارح يعني في الصحيح نحو اكرم والمعتل نحو اعط والمدغم نحو اعد قلت والجيد ان يقال سواء سكن ثانيه نحو اكرم واعط او تحرك نحو اجب واقم وانل فانه في هذا النوع خالف الثلاثي فان ذلك يكتفى فيه بالحركة العارضة نحو رد واما ما ذكره الشارح فلا معنى للتنبيه عليه

باب همزة الوصل وسميت بذلك لان الناطق يتصل بها الى النطق بالساكن الذي ليس مسبوقا بشي غيرها وذلك ان الحرف الذي يبتدا به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق به لا بد من ان يعتمد على حركته اما بكرا وعلى حركة مجاورة كميم عمرو واو طا لمن قال يجري الحركة دائما وصادحو بعينه في فقدت هذه الاعتمادات تعذر النطق ولذلك كله البحرية ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكان بعض الخصوص وبعضهم يجوز الابتدا بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحروف وتوقف الشي على الحصل بعده محال وجوابه منع انها بعد ملي مع والا امكننا الابتدا بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالاثر الاخذ في النطق بالحرف وبعيدا للعين لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كالحيلة بعضهم

حتى الزم بعضهم وقوع الابتدا بالساكن كذا في شرح الشافية للجاربردي ووجه اختصاصها بالزيادة في هذا
المحل انها اقرب حرف الى الالف مخرجا ولذلك تقلبت كل منهما الى صاحبتها نحو شابة وراس ولذلك كتبت
الهمزة الا احطها لها من الخط على صورة الالف ودعيت باسمها توسعا فيقال الف الوصل الف القطع الف
الاستفهام وهذه كلها همزات ولما كانت اقرب والالف اصوت الحروف واخفها واشبه بالزيادة لزيادة
سلاستها ومطاوعتها والابتدا بها ممتنع صار والى اختها التي هي شقيقتها فقامت مقامها وثابت منابها
وهي المبدو بها في الافعال الماضية الخماسية نحو انطلق والسداسية نحو استخرج ومصادرها وستاتي امثلتها
في الامر هنا وقد مر تمثيله ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا فخرج نحو قم من يقوم عند حذف
اوله احترازا من نحو تاموني كل فانها انما سكن ثاني حرف المضارعة منها عند ذكر الحرف واما بعد حرف المضارعة
فانه حذف فا الكلمة فلم يسكن ثاني المضارع فان قلت الحرف المبدو به الان من مر وكل ليس ثاني
المضارع قلت بعد حذف الفا صارت العين ثانية حرف المضارعة لفظا ولبست ثانية تقديرا
والمصنف انما قال ثاني مضارعه لفظا فاستقام تنزيل ما قلناه على عبارته فتامله وفي ابن
واصله بنو كجمل كقولهم في تكسيره ابنا افعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول لو ادخلت
عليه الهمزة وابنم واصله ثنيان كجملان بدليل قولهم في النسب ثنوي في تحقيقهم ولو كانت الماضي
او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثني بالاسكان كظبي فحذفت اللام
واسكنت الفا وجي بالهمزة وامري وهذا اسم تام لكن لما كانت لاسم همزة وتاكيدها التخفيف فنقلت حركة حركة
تجري اي ابني وابنته وهي ابنه واصلها بنوه كشجرة فحذفت لامها وسكنت الفا وجي بالهمزة واصل اثنتان
واصلها ثنيان كشجرتان بدليل ما تقدم في مذكره فحذفت اللام واسكنت الفا وادخلت عليه
الهمزة وامراه والكلام فيه كالكلام في مذكره واسم واصله سمو على وزن قنو وحذفت الواو لاستثقالها لم
تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب عليها وابتي بهمزة الوصل
هذا مذهب البصريين قلت كذا قرروه وتعليلهم حذف الواو باستثقال تعاقب حركات
الاعراب عليها غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم اي
علامة لان الاسم علامة المسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيره اسما
وفي تصغيره سمي وعند اسناد الفعل منه الى ضمير المتكلم او المخاطب سميت فلو صح ما قاله الكوفيون
لقيل اوسام ووسيم ووسمت ودعوى القلب في الكل فيه بعد وخروج عن الاصل واست واصله
ستة كجمل لتكسيره على استاه فحذفت اللام وسكنت الفا وجي بالهمزة وابنم عين ابن والميم
زايدة للمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم
الرتبة فلا احتاج الى همزة الوصل وفيه نظر وايمن المخصوص بالقسم وقيل همزته همزة قطع وهو
جمع يمين وقد سبق الكلام عليه في باب القسم والمبدو بها ال معرفة او موصولة او زايدة نحو ربيب الضارب
الرجل الان وينبغي ان تزاد الحرفة اخت ال في لغة حمير فهمزتها ايضا همزة وصل تسقط مع هذين وهما
ايمن وال المذكوران وكذا ام المذكورة وتضم مع غيرهما قبل ضمة موجودة نحو اخرج بصيغة الامر واستخرج
بالبنا للمفعول او مقدرة نحو ادعي يا هند لان اصله ادعوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى العين ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا
اذ اصله امشيوا واقضيوا فاستثقلت الضمة على اليا فنقلت الى الحرف الذي قبلها بعد سلب حركته
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وتشم مثل الضمة المشمة نحو اختير وانقيد فان اخلصت كسرة التا
والقاف كسرت وان اخلصت ضمتها ضمت الهمزة وان اشممتها اشممت الهمزة ايضا وتكسر فيما سوى
ذلك نحو هذه الافعال الخماسية والسداسية اذا بنيت للفاعل والامر منها ومن نحو تجري وبيع
وتلك الاسما المتقدمة وقد تكسر في ايمن المخصوص بالقسم اذا ابتدئ بها وربما كسرت قبل الضمة

الاصلية

الاصلية حكاه ابن جني عن بعض العرب في اقتل واخرج ونحوها والاكثرون على الضم اتباعا كراهية لتتابع
كسر وضم والطايفة الذين كسروها اغتفروا ذلك لاجل الانفصال بالساكن واصلها الكسر على الاصح
وذلك انهم اتفقوا على ان حق همزة الوصل ان تكسر ثم اختلفوا فقيل هي ساكنة وكسرت لالتقا الساكنين
وهو قول الفارسي قال الاستاذ ابو علي لان الاصل السكون وقيل بل اجتلبت متحركة لان في اجتلابها
ساكنة نقضا للغرض وهو قول سيبويه وقال المصنف لما كان سببها الاتيان بهمزة التوصل الى الوصل
الى الابتدا بالساكن لزم كونها متحركة كساير الحروف المبدو بها واحق الحركات بها الكسر لانها رجحت على الضمة
لقلة الثقل وعلى الفتحة فانها لا توهم استفهاما ما كان قلت فكلام المصنف اذن يقول
اصلها الكسر لا السكون اذ هو اعم من الحركة التي ثبتت كسرا او من السكون قلت لو لم يكن في المسألة
في المسألة الا هذان القولان لاتجه السوال ولا قلنا قولا ثالثا نقله المصنف في الشرح عن الكوفيين
وهو ان حركة همزة الوصل اتباعية فكسرت في نحو اضرب اتباعا لكسرة الرا وضمت في نحو اقتل اتباعا
لضمة اليا ولم تتبع في المفتوح نحو اذهب لئلا يلتبس الامر بالخبر في الوقف … السكون لاجتمع كلام
بين تلك الاقوال وانما والحالة هذه قلنا من يقول اصلها السكون ولنا من يقول ليس اصلها الكسر
والسكون بل هي حركة اتباع والاصح غيرها فاطلق ليشمل فتامل وحذف في الكلام على
ثبوت همزة الوصل وسقوطها لا تثبت همزة الوصل غير مبدو بها الا في الضرورة كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه
بنث وتكثير الوشاة قمين والا في بالله فان الهمزة تقطع في ذلك وان كانت تحذف لا ضرورة وكان على
المصنف ان يستثني ذلك فان قلت فتثبت بها في نحو قول الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
ما مر للضرورة قلت لم يوصل وزنه وقد وقع في كلام الشارح وغيره انه قطعها في ذلك لانها اول نصف
البيت فكانها في ابتدا الكلام وهذا يشعر بانه غير ضرورة وليس كذلك قال الزمخشري وابن جني من همز
الهمزات يعني همزات الوصل في الدرج خرج عن كلام العرب ولحن فاحش ووجه ابن الحاجب ذلك بان قال
اذا اتى بالهمزة المذكورة في غير محلها كان خروجا عن كلامهم وما خرج عن كلامهم لحن واما كونه فاحشا فلانه اذا اعتبرت
حركة حكم بانها لحن فاذا زيد حرف وحركة ليس من كلامهم كان فاحشا وبعضهم حمل كلام الزمخشري على انه خرج مخرج التغليط منه
في المحافظة على اللغة العربية والتحذير من افسادها ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل الفا نحو الان تكم
او تسهل بين بين وهذا هو مرادهم حيث اطلقوا وكان حقها ان تحذف كغيرها من همزات الوصل اذا وليت المتحرك لكنهم
حافظوا على رفع الالتباس فانها لو حذفت لم يعلم هل المراد الاستفهام او الخبر ونبقيها قبل النقل بحركة منقولة … فاذا
نقلت حركة الهمزة في نحو الاحمر الى اللام وحذفت الهمزة جاز اثبات همزة الوصل معتدا بالحركة لانها عارض وهو الاجود والاشهر
في القراة وجاز حذفها اعتدادا بالحركة لاستغنائها عن الهمزة وان كانت عارضة قال ابو علي اختلفت العرب فيها فمنهم من جعل
الحرف بمنزلة الساكن تعامله معاملته في كل شي ومنهم اعتد بالحركة في كل شي ايضا وعلى الاول يحرك الساكن في نحو احرث الارض وحذفه
في نحو الارض وعلى الثاني ادغام التنوين في نحو عاد الاولى قلت والصواب ان لو قال المصنف ونبقيها قبل ال ابدلا نحو
الان ونحو لا رون بالمعروف والا قبيحه لا يشملها او بحرها وحكم واحد ويغني اي بحركة العارضة بالنقل عنها اي عن همزة
الوصل في غير اي في غير حرف التعريف فاذا وقع النقل في امال نستغني بالحركة المنقولة وان كانت عارضة عن همزة الوصل
فتحذف ويقال سل قلت لكن نسبت من هذا انه لا يقال في مثل الاسرين اذا جاء اذصاح ومن ارف احر وارق والسول
جرانة كما على قلة فان قلت ليس المراد من قوله ويغني وجوب الاستغنا حتى يرد فلم تحمله على الجواز مع قبول اللفظ قلت
لانه قال بازا هذا الكلام وشذ في سل اسل فلو لم يكن المراد ان الاستغنا المذكور واجب لم يتجه الحكم بالشذوذ في اسل
وان الضد لمضمومه ساكن صحيح نحو لعن اسهدى لا … جار مجراه اي مجرى الصحيح نحو ادع انقص منه جار سرو وصه
وقد تقول بالوجهين مع السبع … لانها الثلاث تحرك الفا الثلاث اي
بالحركات الثلاث الفتح والكسر والضم منفتح العين مجردا عن الزياده فالمفتوح نحو فرح والمكسور الفا نحو فعل العين
نحو علط وكبرا والمضموم الفا مع فتح العين نحو صد اذا الف تحريكا اي بعد الفا تذكر او موثا فاستحالة المذكر سلام

صياح وجناح واسئلة المونث حماة وخطاة ودعاية • او ساكن العين مجردا من الزيادة نحو ضرب
وعلم وترب • او مونثا بالهاء نحو رحمة ونشدة وقدوة • او بالالف المقصورة نحو دعوى وذكرى وبشرى
• او بزيادة الالف والنون • نحو ليان واشان وعتران • ومنها فعلان • بفتحتين نحو نزوان وجولان • وفعل
بفتح الفاء وكسر العين نحو كذب • وفعلة بفا مفتوحة وعين مكسورة وبعدها هاء التانيث نحو سرقة
• وفعيل • بفا مفتوحة فعين مكسورة فلام نحو صهيل بالمهملة لصوت الخيل • وفعيلة • كالاول
الاول بزيادة هاء التانيث نحو نميمة • وفعول • بفتحتين نحو حلول • وفعولة • كالاول وزيادة هاء التانيث
في الاخر نحو سهولة وفعول بفتح الفاء وضم العين نحو قبول • وفعولية • بفا وعين مضمومتين فواو ويا
مشددة بعد اللام وهاء تانيث اخر نحو خصوصية ايضا فانه لحقتين ضم الخاء وفتحها • وفعلية
بفا مضمومة فعين ساكنة فلام مكسورة فيا مشددة فهاء تانيث نحو تجربة وفي الصحاح ان الكبرية
اسم وفعل بضم الفا والعين نحو حلم • وفعالية • بفا مفتوحة والف بعد العين ويا خفيفة بعد اللام
المكسورة فهاء تانيث نحو كراهية • وفعولة • بفا مفتوحة فعين مشددة مضمومة فهاء تانيث ساكنة فعين مضمومة
فواو فلام فهاء تانيث نحو بينونة • وبقي من هكذا نقله المصنف واعترض بانه الصحيح لا نه من ابنيا
سيبويه والصحيح ان وزنه في الاصل فيعولة وانه ما التزم فيه حذف عينه فوزنه الان
فيلولة وقالت الشواذ به تعاولة بضم الفا الخفيفة في ذوات اليا لمضع العام حملوا ذوات الواو على
ذوات اليا فعلوا وابدلوا الواو يا • وفيعولة • كالاول الا ان فيه زيادة يا خفيفة بين اللام والعين
التانيث نحو ليعوعية • وفعلى • بفتحات فالف نحو جمزى • وفعللا • بفا مفتوحة فعين ساكنة
فلام فالف تانيث ممدودة نحو هلكا • وفعلا • بفا مفتوحة فعين مفتوحة فلام فالف ممدودة نحو
علوا وفعلا كالذي قبله الا ان الفا مكسورة نحو حلا • ومفعولا • بالف مهموزة بعد صيغة مفعول
نحو مخلوقا • وفعيلى • بفا مكسورة فعين مشددة فمثناة تحتية فلام فالف مقصورة نحو حجيرى
رطيفى • وفعلا كالذي قبله الا ان اخره الف ممدودة هو هجيرا • وافعيلى بهمزة مكسورة
فعين مشددة فمثناة تحتية فلام فالف مقصورة نحو اهجيرى فهذه ثلاثة الفاظ بمعنى الهجيرى
والهجيرى وهجيرا • وفعلة • بفا وعين فلام مشددة فهاء تانيث نحو علمه قال اخذ والخاص من
التفصيل علمه طلبا ولكن للامر امهلا • وفعلى كالفظ الاول الا ان لا هاء فيه واخره الف
مقصورة نحو غلى مصدر اخر بمعنى الغلبة • وفعلى بفا مكسورة فعين مفتوحة فلام مشددة
فالف مقصورة نحو دفقى • وفعلونة • بفا وعين مفتوحتين فلام مضمومة فواو فيا مثناة فونية
نحو رغبوت ورهبوت • وفعلنية • بفا وعين مكسورتين فلام ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية
خفيفة فهاء تانيث نحو بجفنية بسين وحاء مهملتين وفا واظفنية مصدر سحف راسه اذا احلقه • وفعال
بفتح مفتوح فالف فلام مشددة فهاء تانيث نحو زعارة اي شراسه خلق ورجل زعر وراي سي
الخلق والعامة تقول زعر الخلق وكسوف الزعارة والزعرور الجمالين في خلقه البرقوق لم نجم وفي
نوادر الجمال في حلق فلان زعارة وفي فلان زعارة اي حبث وبذارة اي تبذير • وفعلان • بفا مكسورة
فعين ساكنة فلام فالف فنون نحو عرفان • وتفعلة • بمثناة فوقية • ففا ساكنة فعين مكسورة فلام
فهاء تانيث نحو علمه • وتفعلة كالذي قبله الا ان العين مضمومة نحو تهلكة • ومفعل ثلاثي العين
مجردا من الها التانيث نحو مذهب ومرجع بكسر الجيم ومهلك بضم اللام • وبالتا نحو مجمدة بفتح الجيم
ومعصية بكسر الصاد ومهلكة بضم اللام • ومفعول • نحو مجلود كذا استلوا والمجلود من تجلد لامس
ثلاثي فقد يعترض عليهم في تمثيلهم وفي المحكم ما مقتضى ان لا لا تذكر مصدر المتعة في مصادر الثلاثي
اذ لم يكن المسموع الا عن الثلاث على قول سيبويه فانه قال امن صاحب المحكم بالموضع المسود
ما سيرلك عند اهل اللغة اما سيبويه فقال هو من المصادر الابنية على مفعول ونظير المعسور

دفول

وقوله هو الصحيح لانه افعال الاسربين لم يعقلوا بصيرته بهذا المعنى فبطل قولهم انه مفعول ثم قال والمصادر
الاتية على مفعول انما اتى على الفعل الملغوط واغا تاتي على توهم الفعل الثلاثي من كالمجلود من تجلد والمعسور
المعقول والميسور نحو لان منه فعل ثلاث متوهم وان كان الثلاثي موجودا الا تراه انه قال حسن عليه عقل
... انما يدل على انه جعل معقولا اسم مفعول لا مصدر فاذا قيل لزيد معقول فكانه قيل له شي
حبس عليه وهو العقل فيدل على ان معقولا لا يكون الا من مزيد على الثلاثي على توهم الثلاثي وذلك
انه لم يمكنه حبسه حمله على الظاهر من كونه اسم مفعول فاذا وصف الثلاثي بمفعول للصفة لا المحدث
... هذا انه يجمع عدم مجلوده في مصادر الثلاثي باعتبار المعقد ومن مصادر غيره باعتبار اللفظ به
ولكن سيبويه لم يثبته الا على الثلاثي وعليه مشى المصنف • ومفعولة • نحو ساويه وهي الرحمة من اولى اذا رحم • وفاعل
نحو فالج • وفاعلة • نحو عافية وهنا انتهت امثلة المصنف وزاد غيره عليها امثلة اخرى على ان المصنف نوزع في عد
مفعول كما تقدم وفي عد مفعل مجردا وبالتا لان ذلك من قبيل اسم المصدر وقد عقد المصنف بابا لم فائدة
التعرض للحصر غير المقيس فهذا الباب حتى فاني ساهو مقيس انه لو ادعي مدع ان ما حصر راجعا على خلاف
الابنية التي استقراها النحاة لم يقبل منه الا بسماع من العرب كما زعم بعضهم قلت وفي هذا عبارة مثل
هذا ابنية نظر فان المدعي ان اتى بسماع قبلت دعواه وعمل بمقتضى قوله وان لم يات بسماع بعضد قوله
لم نقتض الية فاين التعرض للحصر الابنية افادنا شيا في رد تلك الدعوى • والغالب ان يجي فعالة
بفتح الفا • وفعولة • بضمها • للمعاني الثابتة • كالفصاحة والبلاغة ونحوها والعذوبة والملوحة • وفعالة
بكسر الفا • للحرف • كالتجارة والخياطة والحياكة • وشبهها • كالامارة والوزارة والعرافة قال ابن عصفور وفعالة
ينقاس في الولايات والصنائع • وفعال • بكسر الفا لما فيه اباء • كالشراد والنفار والقماص وهو ان يرفع الفرس
رجليه ويطرحهما معا ويعجن برجليه كذا في الصحاح وضمه لحران وهو عدم انقياد الدابة وزعم ابن عصفور
انه ينقاس في الهياج وما جرى مجراه كالنكاح وفي الاصوات كالصياح والنداء وفي انتهاء الشيء كالجداد
والصرام وهو الوقت الذي يحان فيه ان يجد فيه النخل • وفعال • بضم الفا للادواء جمع دا وهو المرض والاصوات
فالادواء نحو الزكام والصداع والاصوات نحو الخوار والدعا والنباح والعوا والرغا قال الخليل ما هو البكا
على هذا اي حملوه بضا لانه كونه مشتملا على الصوت قلت وقد جا بالقصر نظرا الى انه قد يخلو عن الصوت
وقد جمع حسان بن ثابت رضي الله عنه بين اللغتين فقال • بكت عيني وحق لها بكاها • وما يغني البكا ولا العويل
كذا انشده ابن الانباري شعر والبه وقال ابن عصفور ينقاس على هذا البنا فيما تفرق اجزاوه كالرفات
والحطام والجذاذ • وفعيل • بفتح الفا وبا زائدة قبل اللام • للاصوات وضرب السير • فالاصوات
كالزئير لصوت الاسد والنئيم لصوت فيه خفا ومنه قول القائل فيسمع منا نئيم الكلام ومن زئير الاسد
والسير نحو الزميل قال في الصحاح الزميل ضرب من سير الابل قال ابو عبيد اذا ارتفع السير عن العنق
قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الزميل ثم الرسيم • وفعلان • بفتح الفا والعين مع زيادة
الالف والنون في اخره • ما فيه تقلب • واضطراب كالنزوان والجولان والخفقان اشار دا الحركة بعينه الى انه
مدلول من الحركة والاضطراب ولذا لم يعملوا نحو الحرمان لبطلا بقوت الاعلال العرض بالاعلال • وفعل • بفتح
الفا والعين • للاعراض • كالشلل والعرج والحول والعمى • وفعلة • بضم الفا وسكون العين • للالوان • نحو دهم
ادمه وسمرة وحمرة وخضرة • والمقيس في المتعدي من فعل • مفتوح العين مطلقا اي عملا بالزيادة كل ادلة نحو ضرب
• ومن فعل بكسر العين الفهم عملا بالعين نحو ترب • فعل • بفتح الفا وسكون العين تقول اكل اكلا وضرب ضربا
وترب تربا بفتح الشين ولغم لغما ولمس لمسا هذا قول سيبويه والاخفش يخالفه وفي المسالة ثلاثة
اقوال فعل المذكور في باب المتعدي من الفعل من المذكورين قياس مع خلافه وهو قول سيبويه والجمهور وهو
الصحيح الثاني ان القياس جائز وان سمع غيره وهو قول الفراء على ظاهر كلامه والثالث لا قياس فيه ... لا
في منه الا بالسماع • والمقيس • في اللازم من فعل • بكسر العين • فعل • بفتح الفا والعين نحو فرح فرحا وجوي جوى

وشللت يا رجل شللا ويستثنى من ذلك ما يدل على لون فقياسه فعلة كسمرة ومن فعل بفتح العين وهو هنا معطوف
على قوله من فعل فيكون لازما ايضا فعول بضم الفا والعين نحو دخل دخولا وخرج خروجا وجلس جلوسا
وقعد قعودا وتخالفه ابواب الثلاثة المتقدم كاكثر ما يغلب فيه فعالة بضم الفا نحو دعابة او فعال بضم الفا ايضا
نحو صراخ او فعال بكسر الفا نحو صياح او فعيل كرحيل او فعلان بفتح الفا والعين نحو جولان فيه تبديد فيه
فعول المذكور وهو المضموم الفا قال ابن الحاجب المعقول في هذه المواضع مرفوض او قليل ويدل على المرة
من الحدث الذي يدل عليه الفعل بفعلة بفتح الفا وسكون العين نحو جلسة وضربة وهو عند النحويين
مقيس في الثلاثي التام المتصرف وفي البسيط ليس قياسا فلا يجوز فيه وعلى الهيئة بفعلة بكسر الفا
وسكون العين نحو جلسة الجلسة والقعدة ومنه مات ميتة سوء ما لم يتبع المصدر عليهما نحو رحمة ونشدة
فتكون الحكم حينئذ القرائن اللفظية نحو رحمة واحدة ونشدة حسنة او المعنوية نحو الحالية ولا يخفى ذلك بديع
من قول المصنف هاهنا بفتح مثناة تحتية فصاد مهملة فعين معجمة مبني للمفعول من المصوغ ويرشد اليه قوله
فيما بعد وذلك ويصاغ المصدر وفي بعض النسخ يضع بمثناة تحتية فصاد معجمة فعين مهملة من الوضع مبني
للفاعل مسند الى ضمير يعود الى العرب وفي نسخة يوضع وكانه اصلاح ونشد نحو اتانه ولعانه والقياس
انه ان هو جاب فيها مصادر غير الثلاثي اي غير الثلاثي المجرد وهذا
ثلاثة انشا الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه وكل ذلك تكلم عليه في الباب
يصاغ المصدر من كل ماض اوله في الاصل همزة وصل كما نطلق واستخرج بكسر ثالثه وزيادة الف قبل اخره
فتقول انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا فان قلت يرد نحو اطير واطاير فان مصدره
ليس كذلك مع انه ماض اوله همزة وصل قلت همزة الوصل في هذين الفعلين عارضة لا اصلية وذلك ان
اصل اطير تطير ثم ادغمت تا التفعل بعد قلبها طا في الطا التي بعدها فلما تعذر الادغام بعد تسكينها
وهو ملزوم للابتدا بهمزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن المبتدا به وكذا القول في اطاير وسراد
المصنف بهمزة الوصل ما كانت ثابتة بحسب الاصل لا المجلوبة لامر عرض فكلامه محتمل بحث ونحوها الاصلي على
تلك الهمزة واطلاق النحو واردة تاكيده اعني عارضة لا نظر وقد افصح عن مراده بما قيدناه ولو ان فيه
لكان اوضح للمقصود ومن كل ماض اوله تا المطاوعة نحو تكسر مطاوع كسر ونابع مطاوع تابع او شبههما
نحو تكبر بمعنى استكبر وتجاهل اي اظهر الجهل وليس به فلا مطاوعة في شي منهما والتا شبيهة بتا المطاوعة
وليست بها بضم ما قبل اخره ان صح ذلك الاخر كما مثلنا به فتقول تكسر تكسرا وتجاهل تجاهلا والاخلف الضم
الكسرة نحو تلقى تلقيا وترامى تراميا ويصاغ المصدر من افعل على افعال نحو اكرم اكراما واعطى اعطا
هذا المطرد لا يتغير قال بعضنا لعمل وقول المصنف الى يقال اكرمته كرامة على حذف الهمزة
من الاول وابدالها تا كما قالوا اقامة خطا لان الحذف والتعويض في الاقامة المقتضي الاعلال
كا مقتضي في الكرامة وايضا لو كان كما زعم لكان القياس ان يقال كرامة بكسر الكاف لاوجهين احدهما
ان الاصل في الساكن اذا حرك ان يحرك بالكسر والثاني انه كان ينبغي ان يكسر ليكون الكسرة دالة على
الهمزة المحذوفة اذا كانت مكسورة فلما لم تكسر الكاف دل على انه ليس مما نقول في شي قال وكذا ما يراد
ايضا نعالا في مصدر افعل وتفعيل وذلك بقولهم انبت نباتا وهم مردود لان النبات ليس مصدر انبت
والحق ان الفعل قد يقرن به غير مصدره مما يلاقيه في الاشتقاق نحو اكرمته كرامة وقوله والله انبتكم من
الارض نباتا وقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا ومما لا يلاقيه فيه بل هو بمعناه كقولك قعدت جلوسا
وحبست منعا فقد ثبت ان المقارنة لا تدل على كون المصدر ذلك الفعل ومنشا غلط المبدل
المقارنة ومن فعل بتشديد العين على تفعيل نحو كرمته تكريما وكلمته تكليما وقد يشركه تفعلة
بكسر العين نحو ذكره تذكرة وحلل اليمين تحلة قال الله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فهذا مصدر ذكر
بدليل انه مفعول لاجله لا انزلنا وقال تعالى وقال الله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقالوا حياه

تحية

بيا وتجربة ويغني بفعله بعد اي عن تفعيل غالبا فيما لامه همزة نحو جزا تجزية قال الشارح وانا ربقوله
الي انه قد يجي على تفعيل حكى سيبويه وحتى غيره تخطيا وتنبيا وعن ابي زيد ان التفعيل في غير
مهموز اكثر قلت فمقتضى قوله غالبا وجدان التفعيل في ذلك مغلوبا وبينهما تناف وهذا من باب
تركيه من باب الاغنا ويغني بفعله عن تفعيل وجوبا في المعتل نحو زكيته تزكية وحياه تحية وزعم
المازني انه يجوز في مثله الادغام وتركه قالت وفي المفصل ان التا في اقامة وتعزية عوض من العين
في اقامة ومن اللام بعني في تعزية فيكون وزن تعزية على قول تفعيه لا تفعله فكانه راى ان حرف
واولى وان كان اصليا من حرف الوسط وان كان زائدا واما اقامة فلانها لا تطرف فيه ثم اجبا
في الزائد لزيادته وقربه من الطرف ولكنه جعل المحذوف العين وهو قول ابي الحسن وليس بلازم
قال ابن الحاجب اي لم يكن حذف التا في باب تعزية جاريا في الاضافة كما جاز في باب اقام وجاب
بانه ان الحذف في باب اقام لموجب اوجبه وهو موجب لاعلال ثم بعد الحذف جا التعويض واما
الحذف في باب تعزية فانه كان الاسم للتخفيف وليس بواجب ان تحذف اليا اذا جاءت متناهيا لانه
اجتماع اليائين لا يوجب حذفا وانما افتقر للعوض كان التعويض مقصود قبل الحذف ثم نزل التا
منزلة المحذوف الذي هو عوض منه بخلاف التا في اقامة فانما جي بها بعد ثبوت الحذف لغيرها فلم تنزل
منزلة المحذوف واجاب بجواب اخر وهو انا لا نسلم ان التا في تعزية تفعلة اولا لاسم تفعل
حذفت اللام وعوضت التا فانه تعسف من غير ضرورة قلت يا للعجب من الشيخ رحمه الله يعترف بان
التعسف لا ضرورة تدعو اليه ثم يرتكبه بعينه في تصريفه قال في العمدة والمزموا الحذف والتعويض
نحو تعزية واجازة واستجارة فتفاعل وبجي التفعيل في قول الشاعر فهي تنزي دلوها تنزيا لما تنزي شهلة صبيا ونزي معناه حركة والشهلة المراة العاقلة ونحو ولا ومكافحة
وسعد يا عامر
بالتا فان قلت هل من ذلك قوله الاخر هلا التقوها بالسلام والتحية نحو خاصم وقاتل فاعل وفعال
خاصمه مخاصمة وخصاما وقاتله مقاتلة وقتالا والمطرد دايما عند سيبويه المفاعلة فقد
تركوا الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس ولم يقولوا جلاسا ويدل الفعال
فيعاد يا نحو ياسر ويا من استثقالا للكثرة على اليا كما ندر في الجمع فعال فيا في وبا نحو بعا ويفاط
ومصدر فعلل نحو دحرج والملحق نحو جلبب وشملل بزيادة ما تثبت في اخره فتقول دحرجة
وجلببة وشمللة او بكسر اوله وزيادة الف قبل اخره نحو سرهفت الصبي سرهافا وسرهفته سرهافا
لاحسا بمعنى احسنت غذاها وظاهر كلام المصنف ان هذا الوزن مقيس في ذلك كالذي قبله
وليس كذلك لم يقولوا دحراجا ولم يسمع في الملحق بفعلل الا مصدر جوقل اذا اسن قالوا فيه جيقالا
وفتح اوله هذا اي فعلال ان كان كالزلزال اي مضاعفا جائز فيقال زلزلته زلزالا وزلزالا بالكسر
اوله وفتحه وصلصل صلصالا كذلك بالكسر والفتح والغالب ان يراد به حينئذ اسم الفاعل نحو
الصلصال بمعنى المصلصل والوسواس بمعنى الموسوس وربما ورد كذلك اي بكسر اوله وزيادة
الف قبل اخره مصدر تفعل مثل حوقل حيقالا وقد يقال فعل فعالا بتشديد العين فيهما وكسر الفا في
الثاني نحو كذبوا باياتنا كذابا وفاعل فيعالا نحو قاتله قيتالا وضاربه ضيرابا كما جا عنهم وقيل
وهو لغة اهل اليمن وقالوا هذا قياس من قال في تفعل فعالا لانه اذا كسر الحرف الاول وقع حرف
الفعل نقلت الالف يا لانكسار ما قبلها فينبغي فيها لا قال سيبويه في فعال كما حذفوا اليا التي جا
بها اولئك في قتيال وقوعها بريد ان فعالا مختصر من فيعال بحذف اليا وتفعلل تفعللا نحو تعلل تعالا
في العباب تقرابا ومثله التكلام والتملاق والتجوال مهمل لما استثنى وافعلل نحو احرنجم وافعالل نحو اقشعر
اقشعرارا واطمان اطمئنانا وظاهر كلام سيبويه ان الطمانينة والقشعريرة اسمان ومعناهما مع
المصدر لانهم ارادوا بها ما كان ساكنا في قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتفعلل تفعللا نحو

مقصودا نحو قهقر بقهقر اي رجع على قفاه وتحلام واحقوقف قرقصا و ندر فعال بكسر الفا
وتشديد العين غير مصدر نحو حنا وقنا تمام بيت اول عيبه نحو دينار وقيراط واصلهما دنار وقراط
بدليل دنانير وقراريط والتحقيق ان يقال ان فعالا مصدر قليل ككذاب وكذا غير مصدر بشرط ان
يبدل العين الاولى فالكه بيار وغيرهما نادر تكفنا وكلام المصنف لا يفهم منه هذا الذي ذكرنا فتامله
والدرمنة فيعال بكسر الفا غير مصدر نحو ناقة ميلاع بعين مهملة من الملع وهو السير السريع
كوتها وقد جيء في التكثير عن التفعيل التفعال بفتح التا وهو اسكان الكاف قالوا الترداد والتجوال
والتقتال والتسيار والتلعاب للمبالغة والتكثير في الرد والجولان والقتل والسير واللعب
ومذهب البصريين انه مصدر فعل المخفف واستعمله للتكثير كما تضعف عين الفعل وقال
الفراء وجماعة من الكوفيين وهو مصدر الفعل المضعف العين وهو ظاهر كلام المصنف في بعض شروح الشافية
الكافية وعند الكوفيين ان التفعال من مصادر فعل بعين المضعف وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة
والباب كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار التحصيل الحركات والسكنات ولكونه نظيرا باعتبار الزوائد
وسواقتها ولولا ورود التفعيل اكثر منه لكان في كونه مصدر الباب اقيس لاشتماله على الف المصدر
كالافعال والفعال والانفعال وغير ذلك وكلام سيبويه يعينا ما ذكرنا ففي الكتاب ما كثرت فيه المصدر
فعلت فتلحقه الزوائد وتبنيه بناء اخر كما انك اذا قلت في فعلت فعلت كثرت الفعل وذلك كقولك
في الهدر التهدار وفي اللعب التلعاب ثم سال هنا الشارح بان قال فالقياس ان يكون اوله مكسورا
كالافعال واجاب بانه طابق التفعيل في كونه مفتوحا لكونه قليلا اذ التفعيل بالنسبة الى الكثير
فرع له نظرا الى القياس [illegible] بان بعضهم نص على انه قياسيته وقد سيل الزمخشري عن ذلك
هذا التفعال كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا قال ولا يبعد ان يقال هو سماعي ولم يلزم من كثرته
قياسيته واني لم اسمع نحو تخراج وتختان وتجاز واعلم ان التفعال بكسر التا ليس بمصدر كالتبيان
والتلقا ولكنه بمنزلة اسم المصدر قال سيبويه وقد ذكر التفعال واما التبيان فليس على شيء من
الفعل لحقته الزياده ولكنه بني هذا البنا فلحقته الزيادة كما لحقت الزمان وهو من الثلاثة وليس
من باب التفعال لو كان اصلها من ذلك فتح التا انما جي من تبيت كالغارة من اغرت والنبات من انبت
ونظيره التلقاء او الفعيلى بكسر الفا وتشديد العين نحو [illegible] مقصورة نحو خصيصى
والدليلى والهزيمى اي الكثير من الخصوصية والدلالة والهزيمة وهذه ابنية فعل المضعف
كالتفعيل ظاهر كلام المصنف انه من فعل المخفف نذكر ذلك في هذا المحل غير سيبويه ويجي الفعيلى
ايضا وهو عين الوزن المذكور بلا [illegible] من التفاعل نحو كان بينهم رميا كثيرا اي تراجم كثير وتراميا تفاعل
الا انهم اعلوه بقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب اليا واوا فصل في الكلام على
حوق تا التانيث لبعض المصادر وصياغة اسم المفعول للمصدر والزمان والمكان تلزم تا
التانيث الافعال والاستفعال معتلي العين عوضا عن المحذوف نحو اقام اقامة واستقام استقامة اصلهما اقواما
واستقواما اعلت الواو بنقل حركتها الى القاف وقلبها الفا اجتمع ساكنان فحذفت احدى الالفين واتى
بالتا عوضا من المحذوف كما قال الشارح وغيره قلت اي داع الى قلب الواو الفا مع فقد شرط القلب
وهو ان لا يكون بعدها الف ولم لا يقال لما نقلت الحركة سكنت الواو فالتقى ساكنان وقد علمت مما تقدم ان
المحذوف الف الافعال والاستفعال وهو مذهب الخليل لانه زايد فان المحذوف عند الاخفش عين
الكلمة لان قياس اجتماع الساكنين ان يسقط الاول وربما حذفوا [illegible] نحو اراه قال تعالى واقام الصلاة
وقالوا استفاه الرجل استفاها اي كثر اكله بعد قلته ومذهب الفرا ان جواز ذلك [illegible] التعويض
مشروط بالاضافة لتكون المضاف اليه سادا مسد التا كما في الاية وعند سيبويه الجواز مطلقا قال
وقول [illegible] استفاه استفاها وراته [illegible] وتلحق التا سائر امثلة الباب وحقه ان يقول

المناسبة

المناسبة اذ لا يجوز في كلمة كلامه بل تغليبه المجردة منها اي من التا لا لازمة على المرة نحو خرج اخرجة وانطلق
انطلاقة واما غير المجردة من التا كاستقالة فتدل على المرة فيه بالقرينة لا بالتا كما تقدم ويجيء من الثلاثي
مفعول كل منها للمصدر على سبيل الحدث او زمانه او مكانه نحو قولنا ما اعجبني مكرم زيد اي اكرامه او زمان اكرامه
او مكان اكرامه ونقول مكة مدخل الحاجين ونقول ادخلك مدخل صدق والحج مدخل الى مكة وفي التنزيل
الى ربك المنتهى اي الانتهاء فهو مصدر كالمصير في والى الله المصير ومزقناهم كل ممزق اي تمزيق وقرب
ومن يهن الله فما له من مكرم بفتح الرا اي اكرام وفي نسخة ابنا العلي وفي اخر اصحاب المصنف وفي النسخة خط
رحمه الله ما سنكتبه بهجرة وهو فصل يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا
كالمرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع والحلوف والمعقول والمكذوب والمعقول بمعنى التجلد والعقل والكذب
والعقل وهذا قول الاخفش والفراء دون سيبويه وفي غيره كثيرا كالمكرم والمدخل والمخرج بمعنى الاكرام
والادخال والاخراج كما تقدم وربما جاء الثلاثي بلفظ اسم الفاعل كقولهم قم قائما اي قياما ومنه قوله
كفى بالنأي من اسماء كاف اي كفاية ومنه ايضا الكاذبة بمعنى الكذب والباقية بمعنى البقا قال تعالى
فهل ترى لهم من باقية اي بقا والدالة بمعنى الدلالة والعافية بمعنى العفو
ما زيد فيه الميم في اوله لغير ما تقدم نحو [illegible] ومضاربة ونحو مرفوع وموضوع مما تعاهد
ونحو معفر [illegible] من الصفات ونحو ممسي ومصبح ومدحرج ومستخرج من الصفات والمصادر
واسما الزمان واسما المكان وفي نسخة لغير ما تقدم مما ليس بصفة لحرج نحو فلان شاهد متشح بفتح الميم
اي يتتبع به ونحو مدعس ومعنقم من الصفات المشبهة كذا قيل وفيه نظر يجيء من الفعل الثلاثي
المنصرف منعل بفتح الميم وفتح عينه مرادا به المصدر او الزمان او المكان ان اعتلت لامه مطلقا
اي سوا صحت فاوه نحو مسعى ومرمى ومغزى او اعتلت نحو [illegible] وولي او صحت ولم تكسر عين مضارعه
نحو مذهب ومقتل وجاء بالها من المعتل مجاه تقول مدعاة اي الطعام ومن المفتوح مفخرة [illegible] مسعاة اي
الخير وفي بعض الشروح المسعاة السعي اي الخير قلت وليس كذلك لما هو عند [illegible] في نسخة
بسعاته هلك العز ونجاته فان كسرت عين المضارع تفعل اي عين الفعل في المراد به المصدر نحو
اين المفر اي الفرار وكسرت في المراد به الزمان نحو اتت الناقة على مضربها اي الزمن الذي فيه الضرب
والمكان نحو هذه الدار مضربه بكسر الرا اي المكان الذي ضرب به وما عينه يا في ذلك كغيره اي كالصحيح فيقال
من باب بيت وقال يقيل مبات ومقال في المصدر ومبيت ومقيل في غيره فان قلت يرد على هذا
وجعلنا النهار معاشا فانه ليس النهار نفس العيش وانما المراد جعلنا زمان عيش فكان ينبغي
ان يكون معيشا كالمقيل اذا اريد به زمن القيلولة قلت هو مصدر وثم مضاف محذوف اي زمان
معاش اي عيش او مخير فيه بين فتح عين الفعل وكسرها قال صاحب الصحاح يقال فيه معابة ومعاب
اي عيب ويقال موضع بحيا قال انا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لعياب معاب لان
المفعل من ذوات الثلاثة نحو مكيل اذا اريد به الاسم مكسور والمصدر مفتوح ولو فتحتهما او كسرتهما
في الاسم والمصدر جميعا لجاز لان العرب تقول المسار والمسير والمعاش والمعيش والمعاب والمعيب
يعرفونه او مقصور على السماع وهو اولى فلا يقال في حاض محيض قياسا على المحيض كما لا يقال في المحيض
محاض قياسا على المعاش قال سيبويه رحمه الله وقد ذكر المحيض ما انفصل حا وابالمصدر [illegible] قال
تعالى الى الله مرجعكم اي رجوعكم وليس هذا بمطرد انما يقتصر من ذلك الى المسموع انتهى فجعل المحيض في الفعل
كالمرجع في الصحيح واجازت المرجع في الصحيح لها قياس يرجع اليه فكذا المحيض وكذا اقتضى كلام صاحب
الصحاح طيبة قال [illegible] ابيعه [illegible] وهو شاذ واما القياس فسماعا والتزم غير وطي من الحرف
الكسر مطلقا في المسموع ما صحت لامه وفاؤه واو نحو وعد ووجد فتقول الموعد والموجد في المصدر
والزمان والمكان ولذلك يقال مطلقا وكان حقه ان تقول ولم تفتح عين مضارعه متحركة الواو نحو يود قال

الفتح واجب عند الجميع فتقول المودة بالفتح اتفاقا فان سلمت الواو نحو موجل فاكثر العرب يكسر نحو موجل
وبعضهم يفتح قال الجوهري وذلك في المصدر واما الزمان والمكان فبالكسر قال بعض الشارحين في
نحو موجل اجمعوا على الفتح في المفعل نحو مال موجل قلت لا وجه لذلك لا ادغام وقد حكوا الموحد والموجب
وقال الله سبحانه الى ربك يومئذ المنتهى ولا فرق في وجوب الادغام بين واوي الفاء وغيره * وشذ من جميع ذلك
بكسر وكان قياس الفتح مشرق ومغرب ومرفق ومنبت ومسجد * وهو البيت المبني للعبادة سجد
فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير * ومجزر ومسقط ومظنة * بالظا
المشالة بخلاف علق مظنته فبالسابقة هذه الالفاظ من مشرق الى مظنة فقياسها الفتح لضم عين المضارع
واجاز الفراء وغيره فيها الفتح على القياس وحكاه على ماسمع وهو مسجد كذا في الشروح وليس كما زعم لو صح
ما قال في المسجد بعد قول المصنف ومسجد ادعمه فيما جاء بالكسر لاعتد به قبل قوله بعد وبعضهم الفتح لكان كذا
* ومرجع ومعرفة ومعذرة ومعذرة ومأوية ومعصية وقياس هذه الالفاظ ونا فعلها الفتح لكسر
عين المضارع مع اعتلال المعتل منها ومثلها محمية حمتها الكسر تكرت * وموزية ومكبر ولام الكلمة الاولى
همزة ومضارعهما جميعا مفتوح العين فقياسها الفتح لاسيما وقد ذكر غير المصنف في المضموم عين المضارع
انه شذ وذا الكسر انما هو في المقصود به الموضع واما المصادر فيهما بالفتح ويقال رزانه اي رزاه رزاو مرزيه
اصبت منه خيرا * ومحمية * وقد سبق ذكرنا اياها مع نظيرها * وبه مع الفتح سعرف بحتص مسلك محل اي حرام
والقياس ولان الحل يراد به وقت حلول الاجل نحو قوله هذا الشهر محل الدين اي زمان حلوله وليس
فيه الا الكسر واما المراد به المنزل فقد سمع فيه الفتح والكسر فوجب التفتيش وهذه الالفاظ
جاء فيها الكسر مع الفتح الذي هو القياس بضم عين المضارع * مجمع * وهذا من المفتوح عين مضارعه
وسيأتي ذكر الباقي من ذلك * مناص * وهذا من المضموم فيها مضارعه يقال ناص عن قرنه ينوص
نوصا ومناصا فر وراغ وفي التنزيل ولات حين مناص اي ليس الوقت وقت تاخر وفرار وفي نسخة سبق
والعواحس لانه المحكي لشذوذه * مزمة من الذمام * اي الحرمة يقال لي من فلان ذمام اي حرمة والمعنى
مزمة بدلك احترازا من المذمة في نوعها البطل مذمة اي ما يلام عليه فهو بالفتح لا غير مذب النمل بالذال
المهملة خلاف التي تليها فانها بالذال المعجمة وفي مضارع دب الكسر على القياس والضم على غير القياس
* ماوي الابل * وهذه الكلمة مع ما بعدها الى قوله مضربة السيف ماخلا معتبة مكسورة عين المضارع
واما معتبة ففي مضارعه الضم والكسر فقال عتب عليه يعتب بالضم والكسر اي وجد عليه عتبا وعتبا
والاسم المعتبة فتفاوتا * محجر * محجرة * مظلة * مضلة * من الضلال فلمأمن الضلال اذا اردت ما يضل
به بها سنن من الشبان او غيرهن مظنة بكسر الميم وفتح الطا مثل مكسبة * من لم تعتنه مضربة السيف موضع
نوحل يوقعه الطاهر محمدة محسبة * من الحسبان لا من الحساب * علق مضنته * اي نفيس يضن بها اي بخل
فان الشي قد يكون نفيسا ولا يبخل به وعين المضارع من هنا الى موضع مفتوحه وجاء في مضارع حسبه
الكسر شذوذا والفتح قياسا وجاء في لغة ضننت بالفتح اضن بالكسر * وبالتثليث * اي الفتح والكسر والضم
مهلك ومهلكة * اي نحاره تقدرة * مقدرة مصدر يقال لي عليه هذا مقدرة اي قدرة واما القدر الذي يذكر
مع القضا فبالفتح لا غير * ماربة * حاجة يقال ارب بالكسر يارب بالفتح اربا بوزن علما واربا بوزن
سدد واربا بوزن طلبا ومأربة مثلثة العين * مقبرة * مشرقة * بالشين المعجمة والقاف موضع القعود
في الشمس ومثلها المشرقة والشراق * مدرجة * ولا ادري لم ساق المصنف هذه الامثلة خالية من واو
العطف مع ان الاسلم مثلا ولم يفعل مثل ما فعل في امثلة الاول حيث عطف بعضها على بعض بالواو ولم
يجمع مفعل بضم العين سوى مهلك الامعون ومكرم ومألك بمعنى الرسالة * قال المغ النعمان عني
مالكا انه نعطا الخبر وانتطار ومبسر وقرب في الشواد فنظر الى مبسر بالاضافة وخرجت على
انها مفعلة وقد سمعت كذا لذ لمح قد نت النا ولم يثبت سيبويه مفعل وانما اثبته بعض الكوفيين

وموضع ذي الميم للالة وغيرها ما لم يتقدم ذكره * بصاغ من الثلاثي اللفظ كالسد وسبع * او الاصل كقنا
واتقى * لسبب كثرته * اي كثرة مسماه * او محالها * اي محل الكثرة * مفعلة * بفتح الميم والعين مع ختم الكلمة بتا
التانيث فيقال لما بسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة ولمحل الكثرة ماسدة ومسبعة ومقثاة ومفعاه
والعامة يقولون المقثاة على مقثا والقثاء وعن كالبطيخ وتجرد من اللفظ الميم وبانون بالف مكان الميم
المفتوحة ولا يراعون معنى الكثرة ومعنى كونه الولد مجبنة انه يحمل على كثرة الجبن عن الدخول في الحرب
قال لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف مخافة ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا بعد صاف
واختلف كيف يبنى مجبنة مفعلة من حيث قال سيبويه مجباة اذ اكثر فيها الحيات لان عينها عنده يا نوع
بعضهم انها واو وقال صاحب العين ارض محواه فيبل والحق قول سيبويه ومصنف كتاب العين مجهولا
وقد يقال في المحل مفعلة ومفعل بفتح الميم فيهما وضم العين في الاول وفتحها في الثاني حكى ابو عبيد
في الغريب المصنف عن خلف الاحمر مزبلة ومسلغة بالضم والفتح معا ومثال مفعل بفتح الميم
والعين مطبخ لمحل الطبخ ومرفق لبيت الخلا ومزبل للمزبلة * وانفعل فهو منفعل * نحو اعشب المكان فهو معشب
وافعل فهو مفعل * ونحو مثعلبة ومعقربة ومعفرة فهو نادر * اما مثعلبة ومعقربة اي ذات ثعالب
وذات عقارب فكلاهما بضم الميم وكسر ما قبل الاخر مثل اي زيد نبهما علي ان اسما الفاعل من
غير الثلاثي وحكاية امام الجماعة اي حبر سيبويه بضم الميم وفتح ما قبل الاخر فينبغي ان تقرا بالفتح
فان سيبويه اثبت من غيره وان كان ابو زيد استاذه الا ان سيبويه احذق واما معفرة بفتح الميم
ولا تا فيه ففي العباب مكان معقرب بكسر الراء وعقارب وكذلك ارض معقربة وبعضهم يقول
معقرة لانه رد العقرب الى ثلاثة احرف ثم بنى عليها وذلك لما سبق من ان البا في عقرب للالحاق
وصدع معقرب اي معطوف وقال قبل ذلك اصل العقرب والباء فيه للالحاق هذا اخر قوله
في الموضعين يحتمل الباء زائدة للالحاقة بجعفر وما كان لكامل له عادلك الا توهم معفرة قلت وهذا
لا ينبغي الا يكون حاملا لانه يتقدير ان يثبت ان العرب اطلقت المعقرة على الارض ذات العقارب
فلا نسلم ان العارف هذا اللفظ ماخوذ من لفظ العقرب ولم لا يجوز ان يكون ماخوذا من لفظ العقر
والمراد به الجرح لانه كثيرا ما يبتلى من لسع العقارب فالمعقرة على هذا هي الارض ذات العقر الذي
يكون من العقارب فتامل فيها ان الحرف الذي يؤتى به للالحاق اذا لم يكن مكررا فلا يكون الا من حروف
الزيادة ليثبت لباسها * ونحو مصاع لانه الفعل الثلاثي مفعل * بكسر الميم وفتح العين نحو مخيط ومنخ وهو عند
الخليل مقصور من مفعال وليس لغير بنا سا * او مفعال * بكسر الميم وزيادة الالف قبل اللام نحو
مفتاح ومخياط ومصباح ومقراض * او مفعلة * بكسر الميم وفتح العين وهذا بتاث اخر الكلمة نحو مكسحة
ومراة ومسلة * او فعال * بكسر الفا وزيادة الف بين العين واللام نحو لحاف ولا نظرد * وشذ بالضم مسعط
بضم الاول والثالث وكان القياس كسر الاول وفتح الثالث * ومنخل ومدهن * كالاول * ومدق * لما يدق
وسمع فيه مدق ومدقة بكسر الميم وفتح الثالث فيهما مع اختصاصهما بالتانيث في اللفظ الثاني ويجرى مجرى
منها في الاول * ومكحلة ومحرضة * وهي انا الاشنان وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء انا المحار يروى
في شرح الشافية وذكر في شرح الهادي انه المشهور * ومنصل * وسمع ايضا بفتح الصاد مع ضم الميم ولم يتحقق
معنه قال الشارح وهذه الكلمات جاءت بضم اولها وثالثها وكان قياسها كسر الاول وفتح الثالث ولكنهم
لم يذهبوا بها مذهب ما صيغ من الفعل ولكنهم جعلوها اسما لهذه كما قال سيبويه يعني ان الجاري على الفعل
ليس مختصا بالة مخصوصة وهذه مخصوصة فلا يقال مدهن الا للالة التي جعلت للدهن ولو سمعت
الدهن في انا غيرها لم يسم مدهنا وكذا المكحلة ونحوها بخلاف ما تقدم نحو المكسحة
* اسما الافعال والاصوات * اسما الافعال الفاظ تقوم مقامها * اي مقام الافعال * غير متصرفة تصرفها
اي تصرف الافعال فلا يتصرف في لفظها ولا في معمولها بل يبقى لفظها ابدا بحاله ولتاثيره معمولا لها ابدا تفصل

ولا تأخر عنه ولا تصرف لأنها أسماء فلا تثنى ولا تجمع ولا تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا نحو ذلك وأما قول زهير
ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر فمن الإسناد اللفظي ولعل غير مطرد لوجود
حروف للمعاني العاملة على الأفعال والمصادر جامعة الجنسين حيث قال ألفاظ لم يرد ذلك واعلم
أن الكوفيين ذهبوا إلى أن هذه الألفاظ المذكورة في هذا الباب أفعال لدلالتها على الحدث والزمان
ومذهب جمهور البصريين أنها أسماء وأن مسماها ألفاظ أفعال لا أحداث وأزمنة لكن ليس المراد مجرد ألفاظ
الأفعال بل المراد ألفاظها من حيث هي دالة على المعاني الموضوعة هي لها فلا يسمى به الفعل الذي هو
استجب لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ بل من حيث كونه لفظاً دالاً على طلب الاستجابة كوضع ساير
الأسماء لمدلولاتها قاله المحقق التفتازاني في حاشية الكشاف وتحقيق ذلك أن كل لفظ وضع بإزاء معنى اسماً
كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول
في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعلها أي الثلاثة محكوماً
عليها لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه غير مسماه وقد اتفق لبعض
الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها يطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها
أسماء الأفعال فآمين اسم موضوع بإزاء استجب أو ما يراد فيه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد
به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة بل يقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين
مع أنه اسم لاستجب كلاماً تاماً بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو أمر ولك ما أسلفناه لك في أوائل
هذا الشرح قلت وفي شرح الحاجبية للرضي وما قال بعضهم من أن صه مثلاً اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه فليس بشيء إذ العربي القح ربما يقول صه مع أنه لا يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً ولو قلت إنه اسم لاصمت أو امتنع أو كف عن الكلام أو غير ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ ثم قال التفتازاني ولما كانت
اسمية أسماء الأفعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء للمصادر السادة مسد
الأفعال ولم يجعلها أسماء للأفعال ومنبه لمعانيها تقصيراً للمسافة ولهذا قال الزجاج إن آمين
حرف موضوع موضع الاستجابة كما أن صه موضوع موضع السكوت إلا أنهم احتاجوا للفرق بينها
وبين المصادر المنصوبة السادة مسد الأفعال سيما التي لا أفعال لها ولا تصرف فيها حيث بنيت هذه
ولعمري تلك هذا الكلام قلت وهذا ما يؤيد قول المصنف أول الكتاب فالاسم كلمة تبيد معناه
بنفسها أو نظيرها ومثل النظير بالسكوت بالنسبة إلى صه فقال إن لفظ صه اسم مع أنه لا يبيد معناه
بنفسه لكن يستدل بنظيره وهو السكوت حيث يقول السكوت حسن وقد أسلفت ما فيه من المناقشة
وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال التي وافقتها معنى نحو دراك وتراك
ورويد فهي مثل أفعالها لا درك واترك وامهل في التعدي ونحو صه وهيهات فإنهما وافقتا لا اسكت وبعد
في اللزوم ولحنه ربما توسعاً لعلى آمين فإنه يحفظ لها معمول وفعلها متعد وحكمها أيضاً في إظهار
فاعلها وإضماره حكم الأفعال الموافقة لها فيجوز الوجهان في نحو هيهات زيد فيكون الفاعل ظاهراً
وزيد هيهات فيكون مضمراً كقولك زيد بعد وزيد بعد ويجب الإضمار في نحو صه كما يجب في نحو اسكت
ويحتمل أن يريد المصنف بقوله والإظهار والإضمار أن أسماء الأفعال تعمل ظاهرة أي ملفوظاً بها ومضمرة
أي محذوفة كما تعمل الأفعال فإن قيل هذا مخالف لما نقل الإجماع عليه من أن أسماء الأفعال لا تعمل محذوفة
قلنا قد نص المصنف في هذا الموضع على جواز إعمال اسم الفعل مضمراً ونسبه لسيبويه فلا نص حل الإجماع
منافع ذلك ولا علامة للمضمر المرتفع بها أي لا يبرز الضمير المرتفع بها بل يستكن مطلقاً خلافاً
للفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويرون مع شبهها في عدم
التصرف دليل فعليته نحو هلم فإن بني تميم يبرزون معها ضمير المخاطب نحو هلمي وهلممن فيحكم بأنها عندهم

فعل

فعل وقد مر التنبيه في أول الكتاب على أن أبا علي الفارسي خالف في أفعال ضمير الرفع البارز بالكلمة دليل على فعليتها
تذكره وأكثرها أو أشد أي أكثر أسماء الأفعال كصه ومه وآمين وويله وهو كثير وقلما تدل على حدث ماض نحو هيهات
أي بعد وشتان أي افترق أو حاضر نحو أف أي أتضجر وأوه أي أتوجع وقد تتضمن معنى نفي نحو أنشده العباب
على الكوف وهو الأبله قوله أولمت بأحوف سلالام في نحو قوله ذي العجاج سطلام ما كان إلا كاسطقان
الأقدام حتى أبيتنا بحمد فقالوا أهلها ما أي ما بقي شيء فإن قلت يجوز أن يكون اسم فعل لتضمنه وفتي فيكون
الفعل مثبتاً قلت لا يخرجه ذلك عن أن يكون متضمناً لمعنى النفي إذ كل مثبت نقر وقيل بمنزلة لم يبق
منه شيء أو نهي نحو وراك بمعنى تأخر وهو متضمن لمعنى النهي أي لا يتقدم قال الشارح وأشار سيبويه
إلى أن أسماء الأفعال تتضمن النهي وناقشه المبرد في ذلك بأنه أمر إلا أنه يستلزم النهي عن ضده
قيل ولا يعني المصنف المناقشة وإنما يريد بالأمر الذي يقصد به التحذير نحو حذار أو استفهام نحو مهيم
عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وقد رأى عليه أثر صفرة مهيم فقال تزوجت
يا رسول الله قال الشارح كأن المعنى والله أعلم أحدث لك شيء قلت أو يكون المعنى ما حدث لك
أو تعجب استحسان كقوله ذات اليمين وقول الأشعب كأنما ذر عليه الزرنب أو تندم كقوله
ساوتي سا أتابي الطلاق أن أتابي قرابتي فجئتا في نكر وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر
أو استعظام كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة بخ بخ ذلك مال رابح قال ابن دريد معناه تعظيم
الأمر وتفخيمه قلت عد الرضي بخ من أسماء الأصوات لا من أسماء الأفعال قال وهي كلمة تقال
عند الإعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فإن وصلته خففته ونونته مكسوراً
أو ربما شدد منوناً مكسوراً قال الشاعر وقد جمعهما روادف أكرم الرفدات بخ لك بخ لبحر خضم وقد
تلحق بعضها الكاف الناصبة قال الشارح هذه زيادة في بعض النسخ التي بخط المصنف ومثال ذلك ها
بمعنى الإقامة فيها لحذوها وهي الكاف وهاك بالمد وده والهمزة الواقعة بعدها مفتوحة مجردة
من كاف الخطاب فتقول هاء وهاؤما للواحد وللاثنين وللجماعة مع التذكير والتأنيث بلفظ واحد نحو
كاف الخطاب حرفية كما في ذلك مصرفة كتصريفها بحسب المعنى فتقول هاك وهاكما وهاكم وهاك
وهاكن وكذا يلحقها مع ذات الهمزة المفتوحة وتلحقها أي تلحق كاف الخطاب همزة هاء مصرفة تصريفه
أي تصريف الكاف نحو هاؤ وهاؤما وهاؤم وهاؤن قلت الأحسن أن يقول وقد تستغني بتصريف الهمزة
تصريف الكاف عنها والذكر يخلفه فتعين أن الهمزة لم تكن مجردة وهذه اللغة أفصح اللغات وبها جاء التنزيل
وقد تحصل بما ذكر المؤلف خمس لغات وفي هذه الكلمة لغات أخر أحدها هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء
وتصرف الكلمة مع تصريف دع فتقول هاء هائي هاؤوا وأقل وهاء الثانية أن تكون كذلك أي بهمزة
ساكنة بعد الهاء وتصريفها تصريف خف فتقول هأ وها أو هاؤوا وهائي وهي الثالثة أن يكون بعد الهاء
ألف بعدها همزة وتصرف الكلمة تصريف نادر فتقول هاء هائيا هاؤوا هائي هائين لكن هذه الثلاثة
الأخيرة أفعال لأنها من هاو لا مضارع وليست بأسماء أفعال قال الجوهري وتكسر الهمزة بعض هاء ويقال
... وإذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما أهاء أي ما أخذ وما أهاء على ما لم يسم فاعله أي ما أعطي فإن قلت
لم أهمل المصنف ذكر هات في أسماء الأفعال مع أن بعضهم نظمها في هذا السلك وعلى بعضهم خط مقابلة لها بهن جد
فكان ذكرها في هذا المحل حسناً قلت كأن المصنف لما رأى أن هات تتصرف تصرف الفعل أفراداً وتثنية
وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً فتقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين حكم بفعليته وإن كان الجوهري يقال
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى بها إلا بعضهم في الفعلية ونقل زعم أن يكون تصرفه ليس تاماً على أنه صحيح
لعدم إذ ليس أسماء الأفعال ... وهات إن كان بك ما باه وما هاتين كما أعطى فإن قلت فلا وجه إذن
الضمائر المرفوعة البارزة ... قلت الذاهب إلى هذا لا يلتزم ... المصنف في الخوخ
... البارزة لا تكون إلا في الأفعال وقد أعلمك أن في المسألة خلافاً فلا يتم له ...

عن لحوق الضماير له لقوة مشابهته للافعال لفظا فعومل معاملتها في ذلك وتقول في نحو هيهاته وهاتنا انه
مشتق من هات كما حاشى من حاشيت وحيهل من بسم الله قال الرضي ومنها احضر بقطع الهمزة وكسر الضاد امرا
من احضر يحضر وانتبل هلم الحجازية فالاول قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا والثاني نحو هلم الينا اي
اقبل ويعدى بعلى او الى قالوا هلم التركيب اي اللهم وانما قيدها بالحجازية لانهم يلتزمون فيها صورة واحدة
ولا يعاملونها معاملة الفعل فلذلك حكم بانها عندهم اسم فعل واما بنو تميم فانهم يصرفونها تصريف
الفعل فيدل ذلك على انها عندهم فعل لا اسم فعل وذلك انهم يقولون هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان
الصواب ان يقال هلممن بالفتح هلم على حالها وزيادة نون تبيل ضمير الفاعل في نحو هلممن ليبقى السكون
الواجب قبل نون الضمير على حاله وقيل النون المزيدة وشبهوا هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون
في مني وعني محافظة على سكون ميم نون من وعن قال وهذا كما يرو بعض العقالانيين زيادة الالف
في رواية وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما يدغم في رد حتى انه اتى بالالف قبل التاء ليسكن
ما قبل التاء كما هو الواجب وذهب بعض النحويين الى ان هلم في اللغة التميمية اسم ايضا لكن لتها علها حال
العقلية قلت وهذا مبني على ان ضماير الرفع البارزة تتصل بالاسماء كما تتصل بالافعال وقدم التنبيه
واستدل الذاهب على ذلك بالتزام التميميين فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى اردد في جواز الضم
والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية قال بعضهم
وهلم مركبة اجماعا وفي البسيط حكاية قول بالبساطة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة
من ها التنبيه وهلم التي هي فعل من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الف ها
تخفيفا او نظرا الى ان اصل لم السكون اذ الاصل قبل الادغام المم فحذفت همزة الوصل للدرج وحذفت
الف ها لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الكوفيون هي مركبة
من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم
قال الشارح وقول البصريين اقرب لا ظهر ويدل عليه انهم نطقوا به فقالوا هالم فالذي في البسيط قلت
وقد حكى الرضي ان ابا علي الفارسي رد في كتاب الشعر قول الكوفيين بان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام
فلا يجوز ان تركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكنة بمعنى اسرع فتضم الى ام عند الكوفيين
وضمن معنى اسرع واقبل فعدي بالى وحكى الاصمعي انه يقال هلم الي كذا فنقول لا اهلم مفتوحة الهمزة
والهاء كذا يقال هاكما فيقول المخاطب لا اهالم بتعدي بنفسه كانك قلت لا اهلم والها المفتوحة زائدة
اولا ادم على المذهب الاحمر ولم تعتبر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب وتقدم او عجل او اقبل حيهل
لكنه غير فيتعدى بها لمعنى الاول بنفسه نحو حيهل الثريد اي قدمه وبعضهم يقول انه هنا بمعنى ائت ويتعدى
بالمعنى الثاني بالباء سمع حيهل بالصورة اي عجل بها ويتعدى بالمعنى الثالث بعلى وبالى احتراز عن
العوض الذي تقتضيه المقام تقول حيهل على زيد اي اقبل عليه وسمع حيهل الى الصلاة اي اقبل
اليها وقد تفرد حي من هل فتستعمل بمعنى اقبل وتعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وتستعمل
بمعنى ائت فتتعدى بنفسه قال انشاء اسال القوم ما رفيقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا
وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي الصلاة وقد يقال حي هلا بالتنوين كقوله
بحيهلا يزجون كل مطية وقول عائشة رضي الله عنها اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر يحتمل لان يكون الاصل
حيهل او حيهلا بالالف وحذفت لالتقاء الساكنين وحيهلا بالالف من غير تنوين وحيهلا وقف
وقال اسم زيد مبناه فوقية مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة تقول تيد زيدا اي امهله ومعنى
التيعاد دون تيدك زيدا قال ابو علي ولم يحك احد حاق الكاف الحرفية جميع اسماء الافعال انما قال
الرضي وفيه نظر قال ابو علي وتيد من التؤدة فقلبت الواو ياء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه
تيد الرجل في ئس ورويد تقول رويد زيدا اي امهله سالم بنصبه حالا نحو ساروا رويدا

قيل هو حال من الفاعل اي مرودين وقيل حال من ضمير المصدر المحذوف الذي دل عليه الفعل والتقدير
ساروا اي السير في حال كونه رويدا او مصدرا ثانيا على ارود مصغرا غير مضاف نحو رويدا زيد اي ارودة
بمعنى امهله وهو حينيذ معرب فلا يكون اسم فعل او مضافا الى المفعول نحو رويد زيد مثل فضرب الرقاب
فلا يكون حينيذ اسم لما تقدم وذكر بعضهم انه يجوز اضافته الى الفاعل نحو رويدك زيدا وهذا لا يتعين لذكر
لجواز ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب فلا اضافة ومنع المبرد النصب برويدا لكان مصدرا
لانه مصغر قلت وهو متجه لما تقدم في اعمال المصدر او نعتا لمصدر محذوف نحو ساروا سيرا رويدا او قدر
نحو ساروا رويدا اي سيرا رويدا ومذهب سيبويه ان نصبه هنا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف
لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يجوز الا على قبح قلت لكن اعترض باشتراط الخصوص بالموصوف
الا يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف
ومنا العلم حاصل بان الموصوف هو السير للمقارنة الدالة عليه فلا ضير في حذفه وقد اشير التنبيه على
ذلك في باب النعت واختلف في رويدا الواقع نعتا فقيل هو لازم اي ينعت مصدرا كما وصف برمني
وقيل هو تصغير الترخيم وذهب الفراء الى انه تصغير بمعنى رودا الرفق قال الشارح والصحيح مذهب
البصريين لانه جار مفعول سا قلت نحو ان يكون تدرضي معنى الامهال تعدى وكاسرع هيت بفتح
الهاء الثانية المشددة الفتحة والياء المختفة الفوقية وهيت بفتح اوله وكسر اخره واسكان وسطه
مختلف ومن اشهر لغاته وهيا بفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية وبعدها الف وهنا في السنة الخامسة
الان وهيا كالتي قبلها الا ان الهاء مكسورة وهيت بهاء مكسورة فهمزة ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة وهيت
بها مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية مضمومة واذا قلت هيت لك فاللام للتبيين والمعنى ارادتي
لك او لك اعني ولا تتعلق بهيت وكدع بله زيدا اي ادعه وبه يجعل مصدرا فيقال بله زيد بالاضافة
الى المفعول كترك زيد وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف ويرفع ما بعده كقول الشاعر
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق يروى بنصب الاكف ورفعه وجره قال الرضي
فاذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة
اي كيف ومن اين قلت ووقع في الحديث المشهور اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه فروي بفتح لامها وكسرها وبرواية الفتح لم يزل الفضلاء
يستشكلونها وهي تتخرج على هذا على ان تجعل بله مصدرية والمعنى من ابن اطلعكم عليه اي كيف تطلعون
عليه تعظيما وتفخيما للامر اي هو اجل من ان تطلعوا عليه استبعادا لان تحيط العقول بعظمته شانه
وجلالة قدره واما رواية كسرها فقد خرجت على ان بله بمعنى غير وكذلك نحو قوله كذاك القول ان عليك
عينا اي دع القول وهو مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة والكاف لا حرف للخطاب وزال بالتركيب معناه
وصار بمعنى دع فالمجموع باعتبار المعنى اسم من الاسماء وان كان مركبا من حرف واسم وكذا القول في نظايرها
ولا تسكتة باسكان الهاء ويقال ايضا بكسرها ولا تعف ابهاوه ويكون الهاء من منونة وغير منونة
ولحذف ابه بالتنوين وتركه وزعم الاصمعي انه لا يستعمل الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله
وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال له الزجاج اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان ولم سالم
تركه للضرورة قلت وفيه نظر لا يخفى ولا عوض لها والعراهو المصوت يقال عر لبعيرك اذا امر به
لتسلط وهو راجع الى معنى الصوت فاذا قلت وقد اقتلعها قلت هاء الصوت وتسلط ولا تستعجل بالمد وقيل
هو سريانية وليست لا تتعلق بالاوزان العجمية كقابيل وهابيل بهمزة دون الف كعو كرم قال الشاعر
تباعد مني فطحل اذ دعوته امين فزاد الله ما بيننا بعدا ولا يمتنع ان يقال بهذه اللغة في الاصل
ثم مد فتكون عربيتها عندي في الاصل كالتذكير والتكثير والحاصل اسم فعل قال الرضي ورقق بعين بفتح الباء
الموحدة وكسر السين المهملة مشددة تقول بس بزيد اي ارفق به وقالوا افرنه اي قال حسب لا بس واهل بيانا

يستعملونها بمعنى اترك النزول والفعل ويسكنون وهذا فاش في لسان اهل مصر ونحو قرقار قرقارة قال
ابو النجم قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالانكار قال الجوهري يريد قالت له قرقر بالرعد
كأنه يأمر السحاب بذلك وقال مثل ذلك يقال قرقر البعير هذا اسم صوته ورجع وبعير قرقار الهدير
اذا كان صافي الصوت في هديره ومثل قرقار نحو عرعار اي العب وهي لعبة الصبيان وحكى
ابن خالويه في كتاب ليس انه لا يقال خرجا رجعني قرقار وذهب المبرد الى ان قرقار وعرعار حكاية الصوت
وزعم ان سيبويه غلط في جعلهما اسمي فعل فقال الشارح والاظهر ما ذهب اليه سيبويه لوجود مثل قرقار
اسم فعل في غير الامر حكى ابن كيسان في تصريفه انه يقال حمام وحماح ويجاح اي لم يبق ولبعد
هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه
اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل اجراء له مجراه في الوقف وقد تحذف التاء فيقال ايها وايها
وقد يلحق هذه الاربع عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون نحو ايها وقد تنون نحو ايها وقد يقال
ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان المفتوح التاء
مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف
عليها اذن بالهاء واما المكسورة التاء فجمع كبيضات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول
قرقيات في جمع قرقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا ويا الذي في المثنى
واما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء وبالتاء الى الرضي وهذا كلامه
وهم وتخبيط بل الاشبه ان يقال التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال
مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتحرك التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
وكسرتها كالكسر في لانه اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على معنى قوة البعد
فيه اذ معناه ما ابعده فكان القياس بناء على هذا الوجه احتراعى ان اصله هيهية في الاحوال
ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء على الاكثر تنبيها على انها بتمام الافعال من حيث
المعنى فكان تاؤها مثل قامت وهذا الوجه اولى من ذا الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء
زائدتين لان باب قلقال من باب سلسل ولسرع سرعان وسرع بمعنى اسرع يقال سرع ذا خروجا
اي اسرع هذا الخروج قال الشاعر ابو زاسرع ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث حذيق
قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت سانقيه
قلت وعلى الثاني يلزم ان يكون ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء فتكون الجملة او الصفة محذوفة والمعنى اسرع
الذي لو تعته او اسرع شيء لو تعته اي ان الفراق الذي كنت الوقعه قد حصل ويدل عليه قوله وحبل
الوصل منتكث حذيق اي مقطوع والمراد الفراق ويظهر لي في تخريجه وجه حسن غير هذين وهو ان يكون
لو اسعد ان سمعوا بفعل محذوف والتقدير افترق لو اي افترقت لفا روسرع فعل ماض سكنت
عينه التي كانت مضمومة وفاعله ضمير مستتر عائد على لو والجملة صفة له اي افترقت نفار اسرعها وقوله
ماذا مبتدأ وخبر على ان يكون ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام للتعجب او الانكاري وسرعان مثلث
الاول مسكن الثاني ومنه قولهم سرعان ذا اهالة اي سرع هذا وذكر في بعض شروح المفصل بانه
نقل في المثل المؤلف ان اعرابيا جا الى راعي ليشتري منه شاة فقال له هل عندك سمينة فاتى بشاة
لم عندي شاة ضعيف ثمن وماء وامتلات ديما وكانا فقال عليها فاتى الراعي بشاة تسيل رغامها وهي الحم
هذا الهوسو وحالها ما وعدتنا بمثل هذه اين الشحم واللحم فقال الم تر ان الشحم يسيل من منخريها فقال الرجل
ذلك ويقال لمن يعلم ان بعض الحمق استرك على فعطوها ما هلها اي انها المخاط فقال له ما هذه اهالة
ما علفتها فقالت ذلك ووشكان بمعنى سرعان ايضا لكن الفا وهذا راجع الى وشكان وسرعان يعني ان في كل
منها وهو ثلاث لغات الفتح والكسر والضم وقد نبهت على تثليث فاء سرعان انفا ولافترق شتان تقول شتان

الزيدان

الزيدان اي افترقا قال الرضي مع تعجب اي ما اشد افتراقهما فيطلب فاعلا دالا على اثنين لان الافتراق لا يكون الا بين اثنين نحو شتان
زيد وعمرو وشتان الزيدان وشتان العمران وقد تزاد ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في الافصح الاكثر
شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم
وانكره الاصمعي وقال لم يكن لذلك بنا على مذهبه وهو ان شتان مثل شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده
وهو خطا من وجهين احدهما الغة في فشتان وكسر النون والثاني انه المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى
المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى متفرق لجاز وقوع الجمع فاعله والاخفش الاصمعي وجهه فتح النون يبطل
مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخره عن المبتدا اذ لا يوجب تقديمه ولم نسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان
ما بينهما على المذهب الصحيح ايضا وقول شتان بمعنى افترق لانه لفظ دال على البعيد ان يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حال لان كل واحد دال على معنى ان احدهما
مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال بيني وبينك بون بالاب يقال في المعاني بينهما شيء وشيئان او اشيا
الا اذا كانت مشتركة بينهما في ذلك الشيء او التشبيه او الاب نحو قولك بيننا قرابة اي نشترك فيها
ولو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود
لكانت واحدة من الخصلتين مشتركة بينهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان
بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين مطلقا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من
المسافة ويجوز ان يكون ما زائدة وبين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استثقال الاضافة عن النصب المستمر له في اغلب استعماله هذا كلام
الرضي بنصه ولا بطان بطان بضم الباء وفتحها وفيه معنى التعجب تقول بطان ذا الامر اي ابطا وبعضهم
يقول هو بمعنى بطؤ وهو انسب بمعنى التعجب ولا تعجب مضارع وليس فعل امر واها كقوله واها
واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلنا فاها وروي بقول الاخر ويكا من يكن له نشب يحبب
ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد تلحق هذا كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرا سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويلك بالكاف واللام وكان الله تعالى ابوا
الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل
وي وحدها وكان للتحقيق لا للتشبيه وقال ابن الحاجب وي للتعجب ويجوز ان يقال انها اسم صوت
لا اسم فعل لان المتعجب عند قوله عند التعجب لا يقصد الاخبار بالتعجب بل كما يقول المتألم اه ولذلك
يقوله المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقله الا مخاطبا لغيره قلت هذا ابن يعيش بان القائل
بانها اسم فعل يقول بانها اعجب امر او المصنف جعلها اسما للفعل المضارع كما تقدم وقال صاحب
وصف المباني وي حرف تنبيه معناه التنبيه على الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحض فيقال
للرجوع عن المكروه والمحذور وذلك اذا وجد رجلا يسب احدا او يوقعه في مكروه او يتلفه او ياخذ
ماله او يخوض لشيء من ذلك فيقال له وي الرجل ومعناه تنبه وازدجر عن فعلك ويجوز ان يوصل به
كاف الخطاب ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى ويك ان الله وقال الصحيح ان يكون ويك وي
حرف تنبيه كذا في الحمى راي لابن قاسم وقد تحصل في وي ثلاث مذاهب الاول انها اسم فعل الثاني
يجوز ان يكون اسم صوت الثالث الجزم بانها حرف تنبيه ولاوجع اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو
مفتوحة وسكون الهاء وفيها لغات هذه واوه بفتح الهمزة وسكون الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء
وجاء آوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوه كآمين ويقال
واوه واوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل
كامر ولاتضجر اف وذكر ابو الفتح في اف ثمان لغات ضم الفا بالاتباع على الفتح من شدد وبتنوينها للتخفيف
وكسرها على الاصل في حركة التقاء الساكنين وبها لغة شد وشد وهذه الثلاثة مع ترك التنوين

ومع وجوده على حده في النصب وصرح والساعة ان حقيقته الغا كما نبه عليه الشارح بالتشديد بديع والثامنة أُفّ
على وزن حبلى والعامة تقوله بالباء وهو خطا قال ابن الشجري يمكن توجيهه بان يكون على لغة من يقول
حبلى وافعى بالياء وقفا فاذا وصلوا اعادوا الى الالف وهم من يجري الوصل مجرى الوقف وهو قليل
قال الشارح ذكر الرضي في المبادي فيها اربعين لغة سالم يونث بالتاء فيقال افة فينتصب مصدرا بفعل مقدر
واجب الاضمار وقد يرفع فيقال افة لك ونحن في الوجهين على الدعاء وتكون التاء يرتفع على انه خبر مبتدا
محذوف ولا تكرره اخ بكسر الهمزة وتشديد الخاء المعجمة مسكون وتكسر الكاف وخاءها الاول وفي الحديث
ان الحسن رضي الله عنه اخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
كخ كخ حتى القاها من فيه وصرح الرضي بان كخ بمعنى اخ وكخ اسم صوت وقد جعله الشاعر في قوله
وصار الغانيات اخا وبروي كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها والمصنف
نفسه صرح في المحققة بان كخ من اسماء الاصوات والحقت هاهنا فهما اسم فعل مضارع ولا كتفي بجل والظاهر
انها بمعنى يكفيني وعدى ابتدا النحويين في الجعل تتعدى الى المفعول وقط وقد في احد الوجهين وهذا التفنيد
راجع الى الكلمات الثلاث وكان ينبغي ان يقول في احد الاوجه فان لكل من هذه الكلمات ثلاثة اوجه
اما بجل فتكون اسم فعل تتلحقها نون الوقاية كامر وتكون بمعنى حسب فلا نون تقول بجلي كما تقول
حسبي وتكون حرف جواب بمعنى نعم واما قط فتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وتكون بمعنى
حسب فتقول قطك وقطي درهم كما تقول يكفيني واما قد فتكون حرفية واسمية والاسمية
بمعنى حسب وتكون اسم فعل بمعنى يكفي فتقول قدني درهم كما تقول يكفيني درهم ومنها اي من اسماء
الافعال طرق وفي بعض النسخ ومنها اي لبعض المجار والمجرور وهو في النسخة الاولى داخل في الظروف لانهم
كثيرا ما يطلقون عليه الظرف وهذا النوع تسميه الكوفيون بالاغراء وهو في اصطلاحهم وضع الظرف
او المجار والمجرور موضع الفعل الطلبي ولم يات من ذلك في المجار الا الى وسائر امثلته مكانك نحو ثبت
فيكون لازما وسمع الكوفيون تعديته قالوا مكانك زيدا اي انتظر قلت ولا ادري الحامل
الى جعل هذا الظرف اسم فعل اما لازما او متعديا وهلا جعلوه ظرفا على بابه ولم يخرجوه عن بابه
الى اثبت مكانك او انتظر مكانك زيدا واما حسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك
الاسم وذلك الفعل نحو عليك والملك واما اذا امكن فلا كما تقول عندك ووراءك وامامك
وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ وكون لديك بمعنى خذ حكاه الجوهري ووراءك بمعنى تأخر
نقله بعضهم منقلبا ولو نسبه لرجع لكان حسنا كقولهم في قول الشاعر اذا تجاءبت نفسي اقول لها ارجعي
وراءك واستحيي بياض اللهازم الوراءك اسم فعل بمعنى ارجعي الظرف وجعلوا عليه ايضا ارجعوا وراءكم
واما مكانك بمعنى تقدم وقبل بمعنى تيمم واليك واليك بمعنى تنح واثبت من باب اللف والنشر المرتب
في الاول هو اليك بمعنى الاول واما تنح الذي هو فعل امر والثاني هو اليك بمعنى انتخ الذي هو فعل مضارع
وانشد ابو عبيد فقلت لها فيئي اليك فانني حرام واني بعد ذلك لبيب وقالوا كانه قال مني
فني وهذا لفظ ابن الشجري فينبغي ان لا يفسر الا بما يرجع نفعه بعرف التفسير الذي قالوه في بيت
الشده لتغلب وهو اذهب اليك فاني من بني اسد اهل القباب واهل الجبنة والنادي
وعليك وعلى وعليه بمعنى الزم واولني وليلزم على طريق اللف والنشر المرتب ايضا فعليك بمعنى
الزم وقد تعديته بالباء نحو عليك بذات الدين فتكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضي بان الباء
في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول اسماء الافعال لضعفها في العمل فتعدى بحرف بعادة ايصال
اللازم الى المفعول وعلى بمعنى اولني وعليه بمعنى ليلزم لكن هذا الاخير من اللغات وهو شاذ
سمع منه عليه رجلا ليسني وما بعده من قبيل الغرائب قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما
ان الكلام تم عند فلا جناح وان ما بعده اغراء اسم انه للغائب وتحيل ابن عصفور في قوله عليه الصلاة

والسلام

٢٨٣

والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقدر الصوم مبتدا او الباء زائدة وعليه الخبر واعترض بانه يقتضيه ايجاب الصوم
لان كلمة على تقتضي ذلك وفيه زيادة الباء في قوله غير حسب وهو الازم لمن قال بالحكم المحتون ان ابكم مبتدا وهو قول
سيبويه وانما تستمر على بمعنى اولني ففيه نظر لانه اول متعد لا شيء وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد نحو على
الخبر تنكيب يكون ومسماه مختلفين لانه قد يقال انه مثل امين واستجب والاولى فيما يظهر ان يقال انه اسم
لقولك لا لزم اي لفعل مضارع مقرون بلام فانه متعد لواحد لانه على عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم وكذا الامر
فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت ولزومه غير ضائر قال الله تعالى وقال
الذين امنوا اتبعوا ولنحمل خطاياكم وقال عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم ويقيس على هذه الظرف
المذكوره الكسائي فيجيز الاغراء في كل ظرف وجار ومجرور قياسا على ما سمع وحكى غير المصنف عن الكسائي
واشترط كونه على اكثر من حرف واحد احترازا من نحو بك ولك وقصر المصنف بهذا ذلك على السماع وهو
الصحيح لان فيه اخراج اللفظ عن اصله والقياس ما هو مخالف للاصل لا يدعي سنن الاستقامة ويقيس
على قرقار الاخفش فيبني من الفعل الرباعي اسم فعل قياسا على ما سمع فيجيز مثل دحراج وقرطاس
ومذهب سيبويه والجمهور على خلافه لقلة المسموع من ذلك على ان المبرد انكر كونه مسموعا في الرباعي
وجعل قرقار من الثلاثي وهو قر واصله قرقار فحففوا الواو وحذفوا الالف فصار قرقار وكذا
قول في عرعار وعنه ايضا ان قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وقال
السيرافي حكاية الاصوات لا تخالف فيها الثاني الاول مثل عاق عاق فلو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار
وعار عار ووافق الاخفش سيبويه في القياس على فعال فيتفقا على انه يبنى من كل فعل ثلاثي متصرف
تام اسم فعل على فعال قياسا على ما سمع من ذلك كنزال فتقول قوام بمعنى قم وضراب بمعنى اضرب كما تقول
نزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال ابن الحاجب لو قيل على مذهبه
انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا الا انه جرى من الفعل على صيغة واحدة بجريان صيغة افعل قال ولكنه لم
يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغة الاسماء قال الرضي وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك
الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعيل وفعل قال ابن الحاجب لما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب
العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه قال الرضي وانا اقول لو كان
فعالا لا فعلا لا يفضل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي سموع فلا
يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يخترع صيغة لم تنقلها العرب وكيف لنا في امثلة
المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وعاقر شكير وعقير وهذا الكلام منه مبني على ان فعال معدول
عن افعل للمبالغة في الامر كمفعال ومفعول في مبالغة فاعل قال الرضي وكذا قالوا نحو شتان ووشكان
وسرعان انها معدولة والمبالغة فيها هي المبالغة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال
انزل انزل ثلاثا او اكثر وهي جمع والجمع مونث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي ضمير المونث دليلا
على التكرار المثلث والمراد بالتكرار المبالغة فزعم لو انزل انزل انزل فنزال اذن مونث كانزلي
يعني انهم جعلوا الالف الزائد وقيل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلاثا قال ودليل
تانيث فعال الامر في قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر
قال الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدول عن الفعلية الى الاسمية واما
المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت
نزال لا يدل على ما ذكره ان الاصل نزال بمعنى امر ولكن بتاويل هذا اللفظ او الكلمة او الدعوة وسمع
الاخفش من العرب الفصحاء على بتشديد الياء على ان على جارة لضمير المتكلم الذي هو الياء عبد الله زيد
بن عبد الله وفي شذوذه عمله اعتبر له ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل وهو ممتنع وجواز ذلك

راي الاخفش والاقرب جعله عطف بيان • ثم وضع الضمير انما يكون المنفصل بها وباخواتها • نحو ايك وايي وابن وربها
ظهر ربحر في التابع قيل ويلزم على عد انه يفعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل في عين باب ظن وبعد نظر
لا مرفوع خلافا للفرا وبرده ان الكاف ليست من ضماير الرفع • ولا منصوب خلافا للكسائي • ويرده نوطهر
عليك زيدا ايمني خذه وخفا انها بعد بي لواحد وذهب ابن باب شاذ الى ان الكاف في هذه الالفاظ حرف خطاب
لا موضع اسنها ح ذلك ونبك وبرده استعمال الجار وحده وقوطهم علي وعليه وحكاية الاخفش على عبد الله
بعد الله بدل كل • ولا يتقدم عند عليه • اي عند الكسائي • معمول شي منها • فلا يجوز زيدا عليك ولا زيدا رويد
لضعفها وعدم تصرفها كذا قال الشارح وفي شرح الحاجبية للرضي ان البصريين منعوا من تقديم معمولها
عليها نظرا الى ان الاصل لان الاغلب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت
جامد في نفسه في مفعل الى المصدرية ثم اسمها الى اسما الفعل واما ظرف او جار ومجرور وبها ضعيفا
فقبل تكون عاملا بتضمنها معنى الفعل واجاز الكسائي ذلك وبعضهم ينقل الجواز عن الكوفيين وشبهتهم
التمسك بقوله تعالى كتاب الله عليكم وبقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا وهو موول عند البصريين
اما الاية فعلى ان كتاب الله مصدر رسمل وعداته والتقدير كتب الله عليكم كتابا او مفعول بامنا
الزموا واما البيت فعلى ان دونك ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي فقد امك او على اضمار فعل
اي تناول واجاز المصنف ان يكون مفعولة بدونك اخرى محذوفة وقال ان مذهب سيبويه جواز اضمار
اسم الفعل مقعدا بالدلالة اسم فعل اخر عليه متاخر • وما نون منها • اي من اسما الافعال نكرة وما لم ينون معرفة
قال ابن الحاجب وينبغي اذ احكم بالتعريف ان تكون اعلام سمياتها الفعل الذي يلبعنا فيكون علم المعولها
كاسامة وعدوة واذ احكم بالتنكير ان تكون لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به واختلف
حبنيد المعنى بالاعتبار من نفسه كاسامة وصدر كاسد قال الرضي واما المتوين اللاحق لبعض هذه
الاسما فعند الجمهور انه لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون نو فا ولا سكر
بل التنكير راجع الى المصدر ذلك الاسم قبل صير ورته اسم فعل بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت
قايم مقام المصدر او لا منتقل عنه الى باب اسما الفعل فعه بمعنى سكوتا فلانه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين ما يلحقه التنوين كالمعرفة تغرضه اسكت السكوت المعهود المعين ونعيين المصدر بتعيين
متعلقه اي السكوت عن هذا الحديث بخاراله لا يسكت المخاطب عن غير الحديث ما لمشار اليه وكذا مه اي كف عن
هذا الشي وانه اي بهات هذا الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع اي التعريف متعلقه واما التنكير فيه
فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله • الا ايها الطير المربه في الضحى • على خالد لعمري وفقت علي خبر • اي خبر
اي فخم فكان معنى صه اسكت سكوتا اي سكوتا بليغا اي عن كل كلام قلت فجعل التعريف فيه من قبيل التعريف
بالالف واللام والتنكير للتفخيم مخالف لابن الحاجب في الوجهين واسما الافعال بالنسبة الى التعريف والتنكير
على ثلاثة اقسام فقسم لزم التنكير كواها وقسم لزم التعريف كبرعان وشكان وقسم جاء معرفة ونكرة نحو
ايه وصه ومه وذهب بعضهم الى ان اسما الافعال كلها معارف والصحيح الاول • وكلها • اي كل اسما الافعال
مبني لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الافعال وعدم مصاحبة عامل • فبني مثل ابن المكسور وكان ولكن
وليت ولعل من حيث هي نائبة عن الافعال ولا يصحبها عامل اصلا لا لفظا ولا تقديرا قلت ولا يظهر
وجه لذكر قيد اللزوم واحترز بعدم مصاحبة العامل نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه نائب عن الفعل
لكنه صحب عاملا مقدرا هو الناصب له بخلاف رويد زيدا ونزال ونحوه فانها لم تصحب عاملا اصلا فلا موضع
لها من الاعراب وهذا مذهب الاخفش ونقله المصنف عن المحققين وابن هشام الخضراوي واختاره عن سيبويه
والمازني وجماعة انها معمولة فتكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع على قولين احدهما
انه النصب على المصدر اي على انه مفعول مطلق كانك قلت في رويدا زيدا اروادا زيدا اي ارواد ارواد
زيدا والثاني انه الرفع على الابتدا وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة وان كانت من مبتدا وفاعل مستغنى

عن الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقايم الزيدان فكذلك
فيها نحن فيه واختار ابن الحاجب هذا القول الثاني قائلا انه اوجه لانه اسم مجرد عن العامل اللفظي فوجب
ان يحكم بالابتدائية والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك اقايم الزيدان قلت هذا موقوف على تعريف المبتدا
بقولهم هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
رافعة لظاهر لان اسم الفعل وان سلم كونه مجردا عن العوامل اللفظية الا انه ليس مسندا اليه ولا صفة فيخرج
من التعريف فلا ينعكس ثم قال والوجه الاول ضعيف لانه لو كان رويد منصوب نصب المصدر ولا فعل له لفظا
لوجب ان يكون فعله مقدرا ويخرج حينئذ عن ان يكون اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وحمده ودعاء ونحوها لما
كانت مصادر وكان الفعل معها مقدرا وجب خروجها عن اسما الافعال وايضا كان يجب ان يكون معرفة
كما في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب حينئذ لبنائها اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر لا فيها وذلك ان يكون
معنى الفعلية المقدر لا يوجب بناها كما ذكرنا سقيا ورعيا فانه ليس مبنيا قطعا لكون معنى الامر والماضي
في الفعل المقدر لا فيه ولذلك اي لاجل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا بين ان لما قصد الى معنى كونه اسم فعل
نقل الى الوافق ولغرب لما قصد الى معنى المصدر فقال الموافقة فيها اي معنى اسم الفعل ومعنى المصدر
معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني هو المستقيم ولذلك اي لكون المستقيم هو المذهب الثاني لما اراد
المصدر في رويد اضافوه فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا رويدا
زيدا بمعنى تنوين رويدا لكان مستقيما وتقديره ان يقال الجميع ما هو مصدر فاما مضاف واما منون وبعكس
هذا الجنس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون مصدرا فرويد زيدا الخالي عن التنوين
والاضافة لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا يكون مبنيا وهو المطلوب قال الشيخ نجم الدين سعيد واعترض
الامام الحديثي قائلا ان منافاة بالتنوين فهو اسم فعل نون للتنكير لا انه مصدر قلت يرد بانه متى امكنت
المصدرية في لفظ فانه لا يعد اسم فعل كما سيأتي وسلك ابن الحاجب في توجيه بناء اسم الفعل طريقا اخر بين
غيرها ارتكبه المصنف احدهما ان من اسما الافعال ما اشبه الحرف وضعا فهو قد في قولك قدك اي اكتف ثم
حملت البواقي عليه لكونها من باب واحد الثاني شبه اسما الافعال فعل الامر والماضي فعلى الثاني لا يستقيم
ان يقال بنصب وتوجيه على الاول لا يمتنع تنسيبها بالضجر والترحم لكن قد يقال انه عرى الاسم
الفعل بقوله ساكان بمعنى الامر والماضي منها فرس من اسم الفعل بمضارع فسد التوقيف • وما اشبه
مصدريته • قال الشارح نحو سقيا لك ورعيا قلت انما ينبغي التمثيل برويد زيدا وبله موسى • او فعليته
كوهات • لم يعد منها • اي من اسما الافعال لان المصادر اكثر وبها الحمل على العرب لا المبني وحمل الاسم على
ان له موضعا من الاعراب وكل هذا مقتضى القياس خلاف الحمل على اسم الفعل ومن ثم جزموا في رويدا
بالمصدرية مع امكان كون التنوين للتنكير وهذا يظهر لك وجه رد حديث على الامام ابن الحاجب كما سر انفا
واما حيث تمكن فعلية الكلمة فلا يعدل عنها الى كونها اسم فعل لانه خروج عن الاصل بلا داع اليه • فصل
في الكلام على اسما الاصوات وانشا دها وحكمها بالنسبة الى البنا والاعراب • وضع الاصوات اما لزجر نحو هلا للخيل
اي توسعي وتنحي قال صاحب الصحاح وهلا ايضا للناقة ايضا قال الراجز حتى حدوناها بهيد وهلا حتى
نرى اسفلها صار علا • وقد تسكن لها الاناث عند دنو الحمل منها قال النابغة الجعدي يخاطب ليلى الاخيلية
• الا حييا ليلى وقولا لها هلا • فقد ركبت امرا اغر محجلا • ذكر ابن عبيه الرجل لو اقبلي • الى ادلي عملا استمر فيتلا
فقالت ليلى تخيبه بابيات منها • اعيرتني داء بامك مثله • واي جواد لا يقال له هلا • وعدس
بفتح العين والدال المهملتين وتسكين السين المهملة على مثال نعم • للبغل اي لاستعماله وزجره مثل لا بعا
قال الشاعر • عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين طليق • وقيل ان عدس للبغل نفسه
وانشد • واذا حملت بزتي على عدس • على التي بين الحمار والفرس • فلا ابالي من غدا ولو جلس • وعسل
بفتح العين واللام بينهما الحركة لساكنين وكانت فتحة للتخفيف كاين وكيف • وهيا • بكسر الهاء وفتح

وهاد بكسر الدال لان الكسر هو الاصل في حركة التقاء الساكنين ولا معارض له • وده وجه • بفتح الدال الاول
وبجيم من الثاني وسكون الها منهما لانه الاصل ولا معارض • وعاه وعيه • بعين مهملة فيهما مكسورة في الثانية
وها مكسورة فيهما لالتقاء الساكنين • وحوب • بفتح الحا المهملة وسكون الواو وتثليث البا الموحدة آخره بتنوين
وبدونه • وحاي وعاي • بحا مهملة في الاول وعين مهملة في الثاني وبا في آخرهما مكسورة بعدها الالف منونة
وغير منونة قال الرضي وعا وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة • وهاب • بموحدة مكسورة بعد
الالف • للابل • يعني ان الالفاظ التي قدمها وهيد وهاهيد وسنتها هاهات كلها تختص بزجر الابل وبقي
عليه حاو عاي الذي مقصور ... يقال اذا ابتغيت الفحل بينهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف يا واصلهما
حاحي وعاعي وفي الروض الانف لما جرى ذكر حيهلا قال بعضهم ان هذه الحير سميت بذلك لزجر الابل
عنها وذلك ان الابل اذا رويت من الما فزجرت عنه قيل لها حاحا وكذا كان الاصل تسمعه بفم الراعي كما حال
وبالقصر يجعلها اسما واحلولوا وحكى عن بعضهم فتح البا مع القصر • وهيج • بكسرها بفتح الها وكسرها مع
كسر الجيم او سكونها • وعاج • بعين مهملة وجيم بعدها لالف مكسورة • وحل • بحا مهملة مفتوحة فلام ساكنة
• للناقة • اي الالفاظ المتقدمة كلها من هيج الى هنا • وحل • بحا مهملة مفتوحة فلام مكسورة مع التنوين
• وحاب • بحا مهملة فالف فبا موحدة مكسورة • وحب • بحا مهملة مفتوحة لموحدة ساكنة • وجاه • بجيم فالف
فها مكسورة مع التنوين • للتعيين • اي من حل الى هنا • واس • بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة
• وهس • مثلها الا ان اولها ها قال الرضي اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الها ساكنة
السين وقيل بضم الها وفتح السين المشددة هذا الكلام • وهج • بها مفتوحة فجيم ساكنة • وقاع • بقاف
فالف فعين مهملة مكسورة • للغنم • اي من اس الى هنا كلها للغنم • وهج • بفتح الها وسكون الجيم او كسرها
مع التنوين • وهجا • بها مفتوحة فجيم فالف مقصورة • للكلب • قال الشاعر في هج سفرت فقلت لها هج فتبرقعت
فذكرت حين تبرقعت ضبارا • ضبار بالضاد المعجمة اسم كلب كذا في المحكم • وسع • بسين مفتوحة وعين ساكنة
مهملتين • وحج • بحا مهملة فجيم ساكنة • للضان • ووح • بواو مفتوحة فحا مهملة ساكنة • للبقر • وعز • بعين
مهملة فزاي ساكنة • وعيز • بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة • وحيز • كضبط الذي قبله
الا انه بحا مهملة اوله ويجوز فتح الزاي في كل منهما • للعنز • وهر • بفتح الها المهملة وكسر الرا المشددة • للحمار • وجاه
بجيم فالف فها مكسورة • للسبع • هذا اللفظ وهو جاه مشترك بين زجر البعير وزجر السبع وهنا انتهى تعداد
الفاظ القسم الاول وهو ما وضع للزجر • ثم شرع في ذكر الالفاظ الموضوعة للقسم الثاني وهو
الدعا فقال • واما للدعا كاو • بفتح الهمزة وسكون الواو كحرف العاطف • وهي • بضم الها وسكون اليا • للفرس
واللفظة الثانية ثابتة في الدرة الكشف ولست على وثوق من ضبطها • ودوه • بدال مهملة فواو ساكنة فها مكسورة
• للربع • بضم الرا وفتح البا الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل • وعوه • بعين مهملة فواو ساكنة
فها مكسورة • للجحش • وبس • بضم البا الموحدة وسكون السين المهملة وقيل بس مفتوح مشددة حكاه
الرضي • للغنم • وجوت • بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة • وجي • بجيم مكسورة فهمزة ساكنة
• للابل الموردة • للشرب • وتوه • بتا مثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة • وتا • بفتح المثناة الفوقية وسكون الواقعي
الهمزة • للتيس المنزي على الاناث • ودج • بفتح الدال وفي بعض شروح المفصل بفتح الدال وبالكسر ضبطه
الشارح مخففا وشددها باعتبار الخا المعجمة بعد الواو • للتصغير المتاح • وهدع • بكسر الها وفتح الدال
المهملة وسكون العين المهملة ايضا قال ابن الاعرابي ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر هو سن
بعد المشتري بوجه بكر انما فبينما هما يتحاوران في سنه اذ نفر البعير فزجره له صاحبه فقال هدع
فقال المشتري صدقني سن بكر لان هدع زجر يسكن به الفصيل اذا نفر ويروى سن بكره بالرفع • لصغار
الابل المسكنة اي لتسكينها • وسا • بفتح السين المهملة وسكون الهمزة • وتشو • بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة
مضمومة فهمزة ساكنة • للحمار الموردة للشرب وفي المحكم سا سا زجر بالحمار ليمضي او يشرب وقد ساسات به

وفي العباب ساسات بالحمار اذا دعوته وقلت له تشو تشو وقال ابن بري الحجاج ... ساسا بفتح السين وفي حكاية
ان رجلا من الانصار اناخ ناضحا فركبه ثم بعثه فتلدن عليه بعض التلدن فقال شأ لعنك الله فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انزل عنه ولا تصحبنا بملعون انتهى • ودج • بدال مهملة مفتوحة فجيم ساكنة • للدجاج
في كتاب الزجر للفراء ويقال للديك والدجاجة دج دج قال شراب الحوض ولما يرج ولم يقل بها الفروج دج
تقول المصنف للدجاج يريد به ما هو اعم من الذكر والانثى والكبير والصغير • وتوس • بمثناة مضمومة فواو
ساكنة فسين مهملة مكسورة • للكلب • هنا تمام النوع الثاني قال الرضي وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب
به هذه الحيوانات العجم فتصوت لها اما بصوت مركب من الحروف كالتصغير للدابة عند ايرادها الماء او
بصوت معين مركب من حروف معينة كعص تحته ثم تحرضه تحاربا ذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه
او تاديبه واما بايناسه واطعامه وكان الحيوان يحتمل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك
البر وكان اذا تكرر مقارنة التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن
الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يتبعه من الضرب او ضده بحصول عقيب الصوت
عادة وكثرته فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانا وضعوا لمثل هذا الغرض
صوتا مركبا من الحروف ولم يقتنعوا بمجرد الصوت لان الصوت من حيث هو مشتبه لا يراد في الاغلب وتمايزها
بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف
العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعليم الحيوان كالدب
والقرد وغير ذلك هذا ولا اري منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل
للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر ونواهي لان الله
تعالى جعل الحمار ان في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلا فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تكلم
به العقلا من انه يجب ان يمتثل ما طلب عليه ونحو ذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك الى هنا كلامه ثم اخذ المصنف
في النوع الثالث فقال • واما للحكاية كغاق • بغين معجمة فالف فقاف مكسورة • للغراب • اي لحكاية
صوت الغراب • وماء • بميم فالف فهمزة مكسورة • للظبية • اي لحكاية صوتها • وشيب • بشين معجمة مكسورة
فمثناة تحتية ساكنة فموحدة مكسورة • لشرب الابل • وجه الكلام ان يقال لصوت شرب الابل عند الشرب
• وعيط • بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطا مهملة مكسورة • للمتراعبين • اي لحكاية اصواتهم
الموجودة عند اللعب ومن هنا اخذ الناس العياط • وطيخ • بطا مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فخا معجمة
مكسورة • للضاحك • اي لصوت الضاحك وافرده لانه يقال من الواحد بخلاف ما قبله وفي بعض
شروح المفصل عند بعض تلامذة الزمخشري انه لما قرا عليه هذه اللفظة من المفصل انشده
الزمخشري بديهة بطيخة ما من اطيب البطيخ يضحك من ياكلها بطيخ • وطاق • بطا مهملة فالف فقاف
مكسورة • للضرب • لصوته • وطق • بطا مهملة مفتوحة فقاف ساكنة • لوقع الحجارة • والناس يقولون لهذا
صوت كل شي صلب • وقب • بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة • لوقع السيف • اي الصوت المسموع من وقع
السيف على المحل الذي يقع عليه • وخاز باز • بكسر الزاي المعجمتين فيه وقد تقدمت لغات فيه مذكورة
في باب العدد • للذباب • اي لصوته ويكون ايضا اسما للذباب كانه سمي باسم صوته ونظيره تسمية القطا
باسم صوتها ولذلك قالوا اصدق من القطا لان اسمه وقع صوتها • وخاق باق • بكسر القاف فيهما واول اللفظ
الاول خا معجمة قبل الف واول الثاني با موحدة قبل الف • للنكاح • اي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام
عند النكاح • وقاش ماش • بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما والاول مبدو بقاف بعدها الف والثاني
مبدو بميم بعدها الف • وحاث باث • بثا مثلثة آخر كل منهما والاول مبدو بحا مهملة بعدها الف والثاني
مفتتح ببا موحدة تليها الف • للقماش • اي لصوت القماش كانه اي كان القماش قاش ماش ولما الصوت
الثاني وهو حاث باث الذي هو اقرب مذكور فلم يجئ منه شي فكان حقه ان يقول لصوت الاول وكانه تركه

لظهور المراد واعلم ان من شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة مركبة
تركيبا صحيحا وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم
لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف
صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل ذلك الاجواس الصادر عما انما يحسن مثل الكلام الصادر
من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغا فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين في فصل الواقع
في كلامهم كالحكاية فان قلت يبقى على المصنف على الاصوات الخارجة من فم الانسان دالة على معنى في النفس
كاح لدفع السعال قلت هذه ليست موضوعة اصلا فلا يكون اسما بل لا يكون كلمة وهي انما تدل بالطبع
لا بالوضع واما اسما الاصوات فموضوعة ولذلك قال المصنف وضع الاصوات اما لكذا واما لكذا على ان
المحدثين نقل ما حكاه نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية ان الاصوات الصادرة من البهائم ليست بموضوعة
الملفوظة والصادرة منا ليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها مؤدية لهذا اللفظ فان
قولك غاق صوت الغراب مؤول بان هذا اللفظ صوته فلا وضع في الحقيقة واذا لم تكن موضوعة لم تكن
كلمة قلت وهذا مبهم مناف لعد النحاة لها من قبيل الاسما وقد صرح ابن الحاجب وغيره بانها موضوعة
وما استند اليه في عدم وضعها ليس بحجة • وحكم جميعها البنا • لشبهها بالحرف من حيث كونها لا عاملة
ولا معمولة وقال ابن الحاجب علة بنا هذا النوع انه لم يوجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب
لانه وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم يحتج الى ما
يتركب معه لان وضعه على ما حكاية وكذلك اذا قلت نخ للبعير وشبهه لغيره مثلا هلا للخيل
عند زجرها لم يقصد الا الى اسماعه هذا الصوت لجري العادة باناخة البعير وانزجار الفرس عند
سماع ذلك الصوت فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء اخر يتركب معه فثبت ان وضعه على
ان ينطق به مفردا واذا كان كذلك لم تكن المقتضي للاعراب وهو التركيب مستقيما فيه لان عدم العلة
لعدم المعلول واذا كان انتفى الاعراب ثبت البنا فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك نخ صوت يقع
للبعير وغاق حكاية صوت الغراب وكقولك قلت غاق وقلت نخ وكقولك تحكي صوت الغراب
بغاق وصاح الغراب نخ فالجواب ان المقصود به اللفظ في العود لمن كولك والعروف حينئذ
ايضا اذ لا يقصد اللفظ ان يحكى على ما هو عليه في الاصل ومنعه لان المقصود منه ذلك اللفظ بعينه
فلو غير باعراب او غيره لفات هذا المقصود واذا كان المقصود اللفظ فلا يعتبر تركيبه كما لا يعتبر
تركيب وضرب ونحوه في الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم حينئذ على محله بالاعراب واما قال
والحروف فلانه قد جا اعرابه منصرفا وغير منصرف في حالة وقوعه في التركيب وتمكنه قليل
وقد يعرب بعضها • بعض اسما الاصوات • لو وقع موقع متمكن • كقوله اذ تمثل جنا جناقا الى جل
جناح الغراب والذي يظهر ان العلة في ذلك انه استعمل مركبا لانه وقع موقع متمكنا الا ترى انك
تقول سمعت جوتا وغاقا وامثال ذلك فالمعنى تحالم على ما كان عليه وقد اعرب قال تداعين باسم
الشيب في سلم جانبه من نصره وسلام وقال الاخر كما رعت بالجوت الظما الصوادبا بفتح الساعلى
الحكاية وكسرها على الاعراب والتركيب ان يقال يجب ان يعرب ان خرجت على معناها وسمي بها ما اصل اسم
صوت لم يكون ان كانت باقية على معناها ووقعت في تركيب وجب البنا في غير ذلك • وربما سمي بعضها
باسم فيبنى لشبهه مسد الحكاية لفقد المتمكن صوت مثل عرفه • نص المذكور وهو صوت مع صد
ينشتين بعني لا لان فيه اطاعا لانه غير ردر صوح قال الراجز سالتها الوصل فقالت مض
وحركت لي راسها بالنغض وفي المثل ان فيل لعطعا وفي الصحاح كل حركة في ارتجاف نغض واعلم
ان هذا الصوت لي شيا من الاصوات التي ذكرها بل ولا هو كلمة لعدم اللفظ وصح هنا اثبات الفوق
دون الكلمة لانه اعم منها اذ ليس شرطه وجود الحروف بل يكون مع الحروف وبدونها كالصوت

السادح

السادج بخلاف الكلمة اذ لا بد في تحققها من الحرف او الحروف تنبيه ذهب بعضهم الى ان التنوين فيما دخله التنوين
من اسما الاصوات كغاق تنوين التنكير وقال الرضي وليس بشي اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه واختار
ان يكون تنوين الالحاق بتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات فهذا فقط واذا شئت ان يتضح لك
وجه المقابلة في اواخر الباب الا في • نوني التوكيد وسما خفيفة • ساكنة
لشبهها بالتنوين وثقيلة اي مشددة ذات نونين الاولى منهما ساكنة والثانية محركة فلا تلتقي ساكنان
بالفتح طلبا للخفة وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع عنها
ورد بان للخفيفة احكاما تخصها لغلبها الفا وغير ذلك مما ستقف عليه وفيه نظر قال الخليل والتوكيد
بالثقيلة ابلغ قلت ووجهه ما اشتهر عند اهل العربية من ان الزيادة في البنا تفيد زيادة
المعنى ونوقش بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثري لا كلي وبان ما ذكر دليل في ان يقع في
ان الانقص زيادة معنى ليس في غيره كالالحاق بالاوزان مثل سرو وفهم وبان ذلك فيما اذا
كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان
لا كحذر وحاذر للاحلاف • يلحقان وجوبا عند البصريين وقال الكوفيون اللام والنون يتعاقبان
يجوز ليقومن ولتقوم ولتقومن فلم يوجبوا لحوقها عنا واما البصريون فاوجبوا الحاقها بالفعل المضارع
في خبر رأس الماضي فلا يؤكد بالنون سطلنا وشذ قوله • دامن سعدك لو رحمت متيما • لولاك لم يك للصبابة جانحا
والذي سهله ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة فعل الامر • الخالي من حرف تنفيس • احترازا من نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى فانه لا تدخله النون لانه تخلص للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي معنى واحد في
كلمة واحدة واجاز البصريون قياسا على لسوفا والله لسيقوم زيد ومنعه الكوفيون وقيل اقوالهم
الى اربع سيرات فما هو ككلمة اذ اللام كالجزء ولهذا قالوا لو شكين الحا فصد ورد بقولهم والله لكذا
زيد كذبا ما احب ان الله يغفوله • المنتسم عليه مستقبلا • احترازا من مثل قولك والله ليقوم زيد
الان فلا يجوزون تؤكد بالنون وهذا مذهب الكوفيين واما البصريون فلا يجيزون هذا التركيب اصلا
لا على الحال ولا على الاستقبال ومذهبهم ان من قصد الحال لا يقسم الا على الجملة الاسمية فان قلت فما
تصنعون في قراءة ابن كثير لا اقسم بيوم القيامة قلت فهو ولو عندهم على حذف المبتدا اي لانا اقسم
والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كونها للحال لا يتأتى في القسم كما اعترف به البصريون في
الجملة الاسمية • مثبتا • فخرج نحو والله لا اقوم تالله تفتؤ • غير متعلق به جار سابق • فخرج نحو ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون ولو قال غير متقدم معموله كما قال في باب التسهيل كان خيرا ليدخل مثل
والله لزيدا اضرب ولعمرا احمي وفي عليه ولا تؤمنون لقد يخو والله لقد يقوم زيد وسيقوم لان الغير
كذلك لقد اصحى على المرء عرسه • ويلحقان جوازا فعل الامر • كقوله فلا نبيرنعلن ها الحوداه دائما
يدخل فيه الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا وافعال النهي كقوله ومستند لمن بعد عيني ضربة
فاحربه تطول فقر واحرنا لكن لحاق النون لهذا اللحن شاذ فقد ينص به عليه اذ ظاهر قوله جوازا
ان ذلك مقيس وانه لا شذوذ فيه وقد يجاب عنه بمنع دخول تحت عبارته بنا على ان المبتدا درفعل الامر ما
كان دالا على الطلب بالصيغة المخصوصة وافعل في التعجب وان كان بالصيغة المخصوصة لكنه لم يرد للاعلى
الطلب كما هو المتبادر على ما سرق بابه ولو سلم دخوله تحت كلامه ظاهرا لاقتضى اخراجه ما تقدم له في باب
التعجب من ان اكيده قليل اذ قلته وندوره ما ينافي كونه جائز قياسا وفصار كيلا هما ان يكون مخصوصا
ولا ينكر مثله • والمضارع التالي اداة طلب سوا كان طلبها لوجود الفعل او عدمه كالامر
والنهي والتحضيض والعرض والتمني وسوا لا عن حصول الفعل كان الاستفهام كقولك هل تفعلن والفعل او بك
لتفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل كقوله
افبعده كندة تمدحن قبيلا وقول الاخر ليت شعري هل ثم هل اتينهم ام يحولن من دون ذلك الردى

ويدل على عدم اختصاص ذلك بالجحد بعد الحرين قول الشاعر الا ليت شعري ما تقولن فوارس اذا جاوب الهام
المصيح هامي وقول الاخر فامتك على رهطي ورهطك سعيا مما عسى حتى تثري كيف تفعلا او المضارع
التالي لما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيرا نحو واما تخافن واما ينزغنك فاما تذهبن عنك ومقتضى
كلام انه لا يكون بعدها الا وكلام سيبويه خلافه وقل بعد قليلا كقوله ومن عضه ما ينبتن شكيرها
وقوله بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك تقال لمن يخفى عنك امرا او حيلة انت تنتظر والظاهر
لزومها وليس بشي لانها جائزة الحذف لانها وليست لعارض المثل كما يقال هي جائزة الحذف في واما تخافن
مع انها لازمة في التنزيل ولا يلزم ان يعد اما الشرطية خلافا لابي اسحق الزجاج وشيخه ابي العباس
فانهما زعما انها لازمة ولا تحذف الا في الضرورة ويرده كثرة السماع بذلك فقد سمع كثيرا مثل قولك
فاما ترين ولي لمه فان الحوادث اودى بها والنفي بلا متصلة كالنهي على الاصح فيجوز ان تقول
زيدا لا تقومن كما تقول زيدا لا تقومن وهو الذي صححه المصنف هو ونقله ابن جني وعليه ظاهر
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والجمهور يخصون ذلك بالضرورة
والضرورة تاولوا الاية فمنهم من منع كون لا نافية فيها وادعى انها ناهية هنا والاصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض
واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وذلك لان المعنى في الاصل
ما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اي ان تعرضتم لها اصابتكم خاصة ثم عدل عن
السبب الى المسبب وعبر عن المتعرضين للفتنة بلفظ الظالم تنبيها على ان الصفة التي يكون عليها عند
التعرض فثبت ان المعنى على خصوص الظالمين وينبغي ان يكون قوله منكم لبيان الجنس لا التبعيض
لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لان التعرض للفتنة والدخول فيها
ظلم لا ينفك عن الظلم وتوكيد الفعل بالنون على هذا التقدير واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا
تحسبن الله غافلا ومن جعل وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها
كما قيل في قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط وزعم الزمخشري ان الفعل في الاية جواب الامر
وعليه فيكون التاكيد خارجا عن القياس قال ابن هشام في مغنيه وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم
ان تتقوها لا تصب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط
انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك ويجوز بعد النفي
بلا منفصلة كقوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ان اقام محول وبعد لم كقول الاخر
كقول الاخر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ويلحق به ايضا المقلل المكفوف بما
قال سيبويه زعم يونس انهم يقولون ربما يقولن ذلك ثم قال سيبويه ان ترك النون اكثر واجود وهذا
يقتضي ان الحاقها كثير جيد والشرط مجردا من ما كقوله من يثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقيل من قتيلة ثائر
وقد يلحق جواب الشرط اختيارا كقوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشا منه فزارة تمنعا
وقول الاخر نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا واسم الفاعل اضطرارا
كقوله اريت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا وقول الاخر
يا ليت شعري منكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وربما لحقت الماضي خاليا مما ذكر كقوله
ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت قال سيبويه ويجوز للمضطر انت تفعلن

فصل

في الكلام على المضارع اذا اكد بالنون هل يبنى مطلقا وفي بعض احواله
والكلام على حكم الاخرين حذف وغيره وحذف ما يتحمل من واو ضمير ويا ... على حكم المثقلة بعد
الف الاثنين والالف الفاصلة اثر نون الاناث ومشاركة الخفيفة لها في الثاني عند من يرى
الفعل المضارع المؤكد بالنون مبني بسبب تركيبه مع النون ما لم يسند الى الالف نحو هل يقومان او اليا

نحو هل تقومن يا هند او الواو نحو هل تقومن يا زيدون فانه في هذه الحالة معرب لانتفاء علة البناء وهي التركيب
لانه حيث اسند الى احد هذه الثلاثة يمنع الفصل بينه وبين النون فيمتنع القول بالتركيب لما علم من
ان العرب لا يركبون ثلاثة اشيا وكان الاولى بالمصنف ان يقول ما لم يتصل به الف او واو او يا ليشمل
الضمير والعلامة قال الشارح وهذا ان الفعل الذي كان معربا قبل التوكيد واما ما كان مبنيا قبل
ذلك فهو على ما كان عليه وذلك واضح قلت يشير الى دفع ما يتوهم من اعتراض المصنف حيث لم يقيد الفعل
بالمضارع فان الامر لا يتاتى فيه التفصيل المذكور اعني قوله ما لم يسند الخ فدفعه الشارح بان المصنف ترك
القيد المذكور لوضوحه اذ من المعلوم ان ما كان ملازما للبناء قبل مجي النون لا يصح ان يقال فيه
انه يبنى الا في حالة كذا لكن قول المصنف بعد ذلك فيمتنع اخره يقوي الاعتراض لانه حكم عام فيهما وما اختاره
المصنف هو الصحيح خلافا لمن حكم ببنائه مطلقا ولو اسند الى احد هذه الثلاثة والقائل بذلك هو الاخفش
والزجاج ومن تبعهما وبقي عليه ان يقول ولمن قال هو معرب مطلقا فذهب الى ذلك جماعة وهو قول في
المسئلة قال الشارح والدليل على صحة ما اختاره المصنف السماع والقياس اما السماع فلان العرب اذا وقفت
على ما اكد بالنون الخفيفة وهو مسند الى احد الثلاثة حذفتها واعادت علامة الرفع في الوقف فعلم ان
حذفها في الوصل انما هو لاجتماعها مع نون التاكيد لا البنا والا فيلزم ان يكون هذا الفعل بين معرب
ومعرب وفيما ولا نظير لذلك واما القياس فانا لم نجد في كلامهم تركيب ثلاثة اشيا كما تقدم ويفتح اخره
اي اخر الفعل المبني لكونه لم يسند الى احد الثلاثة وانما فتح لانه معرب في الاصل فيبنى على حركة خفيفة
غير المنافاة وقال الزجاج والسيرافي بالحركة لالتقاء الساكنين اخر الفعل والنون اما المدغمة في الخفيفة
واما الاولى من المشددة وسواء كان الفعل معربا او مبنيا لانه بلحاق النون بعد عن شبه الاسما فعاد
الى اصله من البنا والاصل في البنا السكون فلزم تحريكه لساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر
الذي يجر بالضرورة كما تقرر في اخر بين ويحذف اي حذفه اخر الفعل المذكور ان كان ما يليه كسرة لغة فزارية
فتقول تراتن يا هند اي بحذف اليا وعليه حمل قوله ولكن عيشا ترك بعد حبيبه طابت اصايله في
ذلك البلد وقول الاخر لا تغاسني بعدك العمر والجماعة وان كان مع الاخر واو الضمير نحو تقومن يا زيدون
او ياوه نحو تقومين يا هند حذفتا بعد الحركة المجانسة فتقول لتقومن يا زيدون ولتقومن يا هند واصلها
حذفت لالتقاء الساكنين وحكم واو علامة الجمع حكم واو الضمير وحركت تلك الواو واليا بها اي بالحركة المجانسة
بعد الفتحة فتحرك الواو بالضمة واليا بالكسرة نحو اخشون واخشين لانه لو حذف ذلك بعد الفتحة لم يبق ما يدل
عليه وحذف يا الضمير بعد الفتحة لغة طائية نقلها عنهم العراقيون ولن تخشن يا هند على عنك اليا كانهم استثقلوا
الكسر على اليا وهم مستنكر ضاغيرهم لانها اتية لغتها لا لكسره وكسر النون الثقيلة بعد الف الاثنين نحو
اضربان يا زيدان ولا تضربان يا عمران وبعد الف فاصل اثر نون الاناث نحو اضربنان يا هندات ولا تضربنان
يا زينبات فكسرها على اصل التقاء الساكنين وزيدت الف الوصل كراهة لاجتماع الامثال وتشاركها الخفيفة
في زيادة الفاصل المذكور وهو الالف اثر نون الاناث عند من يرى لحاقها وما زاد ... المذكور ... وهو يونس
والكوفيون واستدلوا على ذلك بقولهم السعب حلقتا البطان وهذا شاذ لا قياس عليه قال سيبويه وابو علي
وناس من النحويين فيقولون اضربا نعمان اضربنان زيدا وهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها بعد
الالف ساكن الا ان يدغم وقيل فيتبدل الاولى بالمصنف ان يقول عند من يرى لحاقها بعد الف الاثنين
فاما الحاقها بعد الالف الفاصلة فهو الذي الكلام فيه فكانه قال تشارك الشديدة الخفيفة في زيادة
الالف الفاصلة عند من يرى لحاق النون الخفيفة بعد الالف قلت نحو هذا الاعتراض فيه ولا يقتضي ان
التعبير بما في المتن مرجوح بالنسبة الى هذه العبارة بل الاولى فيما يظهر ان يقول عند من يرى لحاقها بعد
الالف الفاصلة لان المشاركة لها في هذا المعنى موقوفة على من يقول به ولا تتوقف المشاركة حينئذ على
النون بالحاقها بعد الف الاثنين لكن هذا لم يكن قائل بالفصل بل من قال بالحاقها بعد الالف الاثنين قال بالفاصلة

ت بنائه مطلقا

ينبغي ان

قال بعضهم انها بعد الف الاثنين لم يتحاش المصنف عن هذا الاطلاق للعلم بالمقصود منه والا فالمشاركة لا تتوقف
عليهما ولا تشمل العبارة المصنف فيما طول وبين منهما قولنا وتشاركهما الخفيفة في زيادة الفاصلة عند يونس
والكوفيين **فصل** في الكلام على احكام تختص بها الخفيفة عن الثقيلة **تحذف الخفيفة**
وصلا لملاقاة ساكن مطلقا والمراد بهذا الاطلاق ضد التقييد الآتي ذكره اي سواء تلت فتحة نحو اضربا
الغلام يا زيد او ضمة نحو اضربُ الغلام يا قوم او كسرة نحو اضربِ الغلام يا هند قال الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه * هكذا انشده هنا ووقفت عليه من كتب العربية
وفيه كلام من جهة العروض وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح وقد دخل الخرم جزءه الاول اذ اصله
مستفعلن الخبن فصار متفعلن ثم خرم بحذف اوله فصار تفعلن فنقل الى فاعلن وهو موازن لا تهن
ومثل هذا المنع تخييل ممتنع لان الخرم لا يكون الا في وتد مجموع واقع في صدر البيت وذلك مفقود هنا
لكن من يجوز الخرم في اجزاء الاضمار اوله يا الزحاف على هيئة وتد مجموع وان لم يكن كذلك بحسب الاصل
وهنا فرع وهو ان يونس لما اجاز اضربان واضربنان قال فان لقيهما ساكن ابدلت النون الفا ثم الالف
همزة ثم فتحها فتقلب اضربا الرجل واضربنا الغلام قال سيبويه وهذا لم تتكلم به العرب قال والقياس
اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف الالف لالتقاء الساكنين **وتختص الخفيفة ايضا بانها لو وقف عليها ابدلت**
الفا بعد فتحة نحو ولنكونا من الصاغرين ونحو لنسفعا ولذلك رسمها بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف **او بعد**
الف نحو اضربان واضربنان عند من يجيزه فتبدل النون عند الوقف الفا فيلتقي ساكنان ولم يذكر المص
ماذا يفعل بعد الابدال فيحتمل انه يحذف لهما لساكنين ويحتمل ان تمد بمقدار الفين والوجهان من حمزة في نحو
السماء ونحوه فاعلية ويحتمل انه يبدلها همزة كما في صحرا وجزم صاحب الوضح الثاني بهذا الوجه **محذوفة بعد كسرة**
او ضمة نحو يا هند اضربن ويا زيدون اضربن تريد اضربي واضربوا فتحذفها وترد ما حذف فيها لاجلها
قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل بعضا للتاكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على المقصود
الذي جاءت له **واجاز يونس لموافق عليها ابدالها واوا ويا في نحو اخشون واخشين** فتقول اخشوا واخشي
والجمهور الى انها تخفيف فتنطق في الوقف بواو ويا او لانهما مضمومة ولم يرد التاكيد لم تنطق الا بواو
واحدة ساكنة وكذا القول في اخشي لانك تنطق بيا ساكن اولانهما مكسورة لكن ظاهر كلام المصنف ان ذلك
مختص بالمعتل بالالف كالمثالين والمنقول عن يونس الاطلاق فيجيز ذلك في نحو اضربن واضربن وتحصل
اللبس حينئذ وعنه انه قال ذلك على لغة اسد السراة في زيدو وزيدي وفيه نظر لانه لا يلزم من جواز
ذلك في الاسم لخفته جوازه في الفعل لثقله مع انه يجتمع هنا واوان ويا ان وهنا كواو واحدة ويا واحدة
وقد يجاب بانهما او يرد ما ه من الالتباس بان اهل هذه اللغة لم يبالوا بالالتباس في زيدي فانه يلتبس بالمضاف الى
الياء مع انه الباس خفي للمعنى بالكلية بخلاف الالتباس لو كرر بغيره فكان اسهل من ذلك فينبغي ان يحمل من باب
الاولى **وتعاد اي الفعل الموقوف عليه عند ما ازيل في الوصل بسببها** فتقول في اضربن بالكسر اضربي
وفي اضربن بالضم اضربوا باعادة واو الضمير وياء المخاطبة وبانه الحذف وبقي وصلا لزوال مقتضى الحذف وهو التقاء
الساكنين فلما حذفت الساكن الثاني وهو النون رجعا وتقول في هل تضربن بالضم وهل تضربن بالكسر
اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين ترد الواو والياء ونون الرفع لزوال موجب حذفها وهو اجتماع
المثلين **وربما نونت امر الواحد فتحذف وصلا** كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
والقونس عظم نابت بين اذني الفرس وقال المصنف في شرحه نون قرأ الم نشرح بفتح الحاء ان اصله نشرحن فاجاز
كون ذلك والتعارف السبعة في غير فعل الامر واصله بعامة وقيل انه من النصب بلم كما جزموا بلن
بين الحرفين **فصل** في الكلام على التنوين وما يتعلق به من اقسام وغيرها **التنوين نون**
وهذا يشمل المعروف وغيره كنون المثنى والمجموع على حده وكنون التوكيد وغير ذلك **ساكنة** فصل مخرج
لنون المثنى والمجموع على حده **تزاد** مخرج لنون عثمان ونحوه فانها اصلية لا تتفق فتعمل في الاسماء بخلاف الصفات

نحو

نحو عطشى من العطوش **آخر الاسم** مخرج لنون منطلق ولنون التوكيد الخفيفة فانها انما تزاد آخر الفعل دون
الاسم **تبيينا لبقاء اصالته** مخرج لنون الوقاية نحو اسلمني الي قوي ترجي ووجه ذلك انها تكون
النون ساكنة ثم طرأت عليها الحركة فلم يعتد بهذا الامر العارض حتى يقال انه يبطل السكون مخرج لها
وخرج ايضا النون المزيدة لنحو الوزن كقول الشاعر * اجيبش موضع الغفن * وموضع الازار والكفن
والمراد ببقاء الاصالة كون الاسم لم يعرض له شبه الحرف فيبنى ولا شبه الفعل فيمنع من الصرف وهذا هو
المعروف عندهم بتنوين التمكين وما ذكره المصنف من ان العلة في زيادته تبيين بقاء اصالته هو
مذهب سيبويه وقيل فارقا بين المنصرف وغيره وقيل فرقا بين المفرد والمضاف
وقيل بين الاسم والفعل **او تبيينا لتنكيره** وهذا هو المعروف عندهم بتنوين التنكير نحو مررت
بسيبويه وسيبويه آخر وسبابه في بيان الحال التي يدخل فيها **او تعويضا** عطف على تبيينا اي يزاد
لاجل التعويض وهذا هو المعروف عندهم بتنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف
اصلي او زائد او مضاف اليه او مفرد او جملة فالاول نحو جوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه
والجمهور العوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ جعله عوضا عن حركات
نحو حبلى وفاء هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق
الجمع باوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل
ان الحرف الذي يليها لم يحرك بحسب العوامل وقد اتفقوا على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا
لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيأل علم الرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف
نحو علم الرجال لان حركتها بالكتف وهمزة جيأل منويتا الثبوت ولهذا لم تقلب يا جيل الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها والثاني اي نحو جندل فان تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك والذي
يظهر خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب
الياء من نحو جوار وغواش والثالث كل وبعض اذا انقطعا عن الاضافة نحو وكلا هديناهم ولا اثبات
فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع
اللاحق لاذ في نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية الاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة
المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وقال الاخفش التنوين
تنوين التمكين والكسر اعراب المضاف اليه هذا كلام ابن هشام في مغني اللبيب **او مقابلة لنون جمع المذكر**
وهذا هو المعروف عندهم بتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين
وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات ولو كان
للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا من شيء ولا هو للترنم فلم يبق الا ان يقال انه في جمع المؤنث في
مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا احسن مناسبا لان يكون جعله نصبه هذا الجمع تابعا لجره كما في جمع
المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو
كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من معاني اقسام التنوين ثم كذلك النون في جمع المؤنث السالم
علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام
ومع الوقف دون النون التي في جمع المذكر لان هذه النون اقوى واجلد بسبب حركتها كذا ذكره الرضي
وقال بعضهم التنوين في نحو مسلمات عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة
قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وحكى الرضي عن بعضهم انه يقول عوض من منع الفتحة وتمحل
بعض الاصحاب ان هذا لا يرد معه ذلك الاعتراض لان هذا القائل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين
عوض عن منعها قلت وهو غير ظاهر لان الفتحة ام هل لازم ولو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض
والمعوض منه وقيل هو تنوين التمكين ويرده كان ذا سمي به تنوينه مع التسمية به كعرفات لا يبقى تنوين

سابقين مسمى به وتنوين التمكين لاجتماع العلتين ولهذا الوصف بسبله وعرفة زال تنوينها وزعم الزمخشري ان عرفات
مصروف لان التاء ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بالمؤنث
بجمع المؤنث يابى ذلك كما لا تقدر التاء في البنات مع ان التاء المذكورة بدل من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث
يابى ذلك وقال المصنف اعتبار نحو عرفات في منع الصرف اولى من اعتبار نحو عرفة ومسلمة لان التاء
معه حقيقة ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف او استعمالا بسبب الترنم في روي مطلق في لغة تميم وهذا هو
المعروف عندهم بتنوين الاطلاق وهو اللاحق للقوافي المطلقة اي المحركة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف او
الواو والياء وذلك في انشاد كثير من بني تميم وفي حكم القافية المطلقة ما يقع في اعاريض المصرعة او القافية
فانها مماثلة لها في التبيين في ذلك وظاهر كلامهم انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش زاعما ان
الترنم يحصل بالنون نفسها لانها اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل
عنده معنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء طلبا للتخفيف والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين
كابن السراج في اصوله انه جيء به لقطع الترنم وتركه كما ذكر المصنف وان الترنم هو التغني يحصل بحرف الاطلاق
لقبوله لمد الصوت فيه فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها ويلحق الاسم المتمكن المجرد من الالف واللام
كقوله * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * وفي غيره اي في الاتيان بالنون
للاشعار بترك الترنم في الروي المطلق عند بني تميم ذا الالف واللام كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
والمبني كقوله * وقولي ان اصبت لقد اصابن * وقول الاخر يا ابتا علك او عساكا * وقول الاخر
ازف الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قدن * والفعل كقوله * داينت اروى والديون تقضى
ومثل له الشارح بما انشده انفا وهو قوله * وقولي ان اصبت لقد اصابن * وليس بجيد لدخول هذا في
المبني وكذا التنوين اللاحق رويا مقيدا اي ساكنا عند من اثبته يشير به الى الاختلاف فيه فان
الاخفش والعروضيين اثبتوه استشهادا الى قول الشاعر * وسهل ورد ... طام حالن * وقول الاخر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * وقول الاخر تروح من الحي ام تبتكرن * وقول الاخر قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وانن * انكره الزجاج والسيرافي وسموا هذا التنوين الغالي لانه يكسر الوزن
وقال لعل الشاعر كان يزيد في اخر كل بيت فضعف صوته بالنون فتوهم السامع ان النون تنوين واختار
المصنف هذا القول ويسمى هذا التنوين اللاحق للروي المقيد التنوين الغالي لانه غلا اي جاوز الحد
وزعم ابو الحجاج ابن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوضت من المدة وليس
بتنوين وزعم المصنف في كتابه المسمى بالتحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المقيدة والقوافي المطلقة
تنوينا مجاز وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قلت
وهذا مخالف لكلامه في التسهيل وفي كلام الزمخشري ما يقتضي خلاف ما ادعاه من ثبوت تنوين
الترنم في الوقف وذلك ان الزمخشري قال في الاحاجيه حيث اتى الى تنوين الترنم هو الذي يقع
في الانشاد بدلا من حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف ولم يختص ذا التنكير تنوين كسيبويه
ونفطويه وعمرويه او شبهه غاق وصه ومه ونحو ذلك من اسماء الافعال وانما لم يطلق المصنف التنبيه على
كون هذا التنوين فيما ذكره قياسيا او سماعيا وحقيقة الامر فيه ان ما يقع في باب اسم الفعل كاسماء
كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه قياس نحو جاء سيبويه وسيبويه اخر وتقتضيه اختصاص
تنوين التنكير بالصوت او شبهه ان التنوين في رجل ونحوه من المعربات المنكرة ليس بتنوين تنكير
قال ابن الحاجب وغيره انما هو تنوين تمكين لا تنوين تنكير كما ادعاه بعضهم ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك
التنوين بعينه مع زوال التنكير ولقائل ان يقول ان يمنع التنوين في رجل حال العلمية هو التنوين
الذي كان فيه ولم لا يجوز ان يكون التنوين في حال العلمية للتمكين وفي حال التنكير للتنكير او تنوين
لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يجعل تنوين رجل للتنكير والتمكين معا لكونه منكرا

منصرفا

منصرفا فاذا سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير المحض كونه تنوين تمكين ويسمى الاسم الاخير النوع الاول من انواع
التنوين وهو الذي يلحق الاسم لغرض التنبيه على بقاء اصالته امكن بالنصب على انه مفعول ثان ومفعوله الاول
هو اللاحق والاول مرفوع نائب فاعل وبه فاعل باسم الفاعل اعني اللاحق قال الشارح شيخنا الشيخ ابي حيان وهو ان
لفظ امكن افعل تفضيل من التمكن وبناؤه منه شاذ قلت وقد سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء منه جار
على القاعدة ولا شذوذ فيه ويسمى ايضا ما فيه هذا النوع من التنوين منصرفا قيل من الصريف وهو الصوت
لان التنوين في اخره صوت وقيل من الصرف وهو الخالص لانه خلص من شبه الفعل والحرف
وقيل من الانصراف لانه انصرف عن شبههما وينبغي ان يكون هذا القول الاخير هو المعول عليه على
استثقال الفعل وهذا الانصراف متحقق فيتعين الجزم به وقد يسمى مطلق غيره منصرفا فيطلق على تنوين
العوض والمقابلة ولا يختص بتنوين التمكين تنبيه زاد بعضهم تنوينا سابعا سماه بتنوين الضرورة
وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وللمنادي المضموم كقوله
* سلام الله يا مطر عليها * وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت
الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم قلت وفي الاول نظر لان تنوين
التمكين هو الذي يؤتى به تنبيها لبقاء الاسم على اصالته اي تمكنه في الاسمية وانتفاء شبه الفعل
والحرف عنه والاسم الموجود فيه علتان مانعتان من الصرف او ما يقوم مقامهما قد ثبت مشابهته
للفعل فلا استصرفه ودخول التنوين فيه عند الاضطرار لا يرفع ما ثبت له وتحقق من شبه
الفعل وغاية ما اثر العلتين تخلف لاجل الضرورة فالتحقيق ان لا يقال الذي فيه ذلك
التنوين منصرف وانما يقال هو منون للضرورة وكان الذي حمله على ذلك توهم تحقق صرف غير
المنصرف للضرورة وهو منتقد وزاد بعضهم تنوينا ثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء
قومك حكاه ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وقال المصنف الصحيح
ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قال نظر لان
الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست
كذلك قلت وعلى تقدير صحة هذا الاعتراض يمكن ان يورد مثله على المصنف في دعواه في الترنم
ان ما يقال له تنوين الترنم ليس بتنوين حقيقة وانما هو نون اخرى زائدة ووجه الايراد ان يقال
تسمية سيبويه ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويخرج بذلك ما حكيناه
عن الزمخشري في احاجيه وزاد بعضهم تنوينا تاسعا سماه بتنوين الحكاية ذكره ابن هشام عن ابن الخباز
مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بانه تنوين
الصرف الذي كان قبل التسمية حكي بعينه قلت ولكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا
وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم براسه وان كان
اصله في المحكي تنوين صرف كالاعراب في حركة الحكاية في مثل قول القائل من زيدا بالنصب حكاية زيدا
في قول القائل رايت زيدا كيف هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية فتامله

باب منع الصرف

اي منع التنوين الدال على الامكنية فان الصرف
عند المحققين هو هذا التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور وادعى بعضهم
ترك الكسر بانه حذف تبعا
تنوين حين يحذف تبعا بعد صيرورة الاسم غير منصرف واحد وذلك بانه لما لم يجتمع مع اللام والاضافة
هو الجر والتنوين معا لاجل منع الصرف فظهر ان سقوطه تبعية التنوين لا بالاصالة وقال بعضهم الصرف
المنصرف لا يدخله التنوين معا لحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان ما منع
منها انما هو التنوين والكسر يحذف تبعا للتنوين ولا يكسر لكن لما منع مما يطرق الاسم من تبعية الكسر للتنوين
المنع رايا كما عرفت ولا يجوز ان اصل الاسم الصرف وانما منع لشبهه

من جهتين احداهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن
بالفعل فيكون فرعا من جهتين كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين فاستغنى الاسم في استقلال الكلام به عن الفعل
لان الاسم وضع لان يحكم عليه ويحكم به والفعل يوضع الا ان يحكم به فاستغنى الاسم ... تقرر في محله والمشتق فرع عن
ولم يستغن الفعل عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم ... انه لا يكون كذلك الا اذا وجدت فيه علتان
المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع من الصرف فرع من جهتين لانه ... لان العدل فرع لانه ... اصل معدول عنه والوصف
او واحدة تقوم مقامهما من علل كلها فرعية وذلك لان العدل فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان الذكورية هي
الاصل ... موصوف فوجود الوصفية مرتب عليه فهو فرع لذلك ... والمفعولين والصفة المشبهة
الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية تجري على المذكر ... العلامة ... قائم يدل على ذات قام بها ذلك الفعل كما في قولك
فاذا قصدت الى التانيث زيدت العلامة ... قائم من قولك قائمة ... والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع
قائم مجرد او زيادة التانيث تدل على ان الذات مونثة فكان فرعا لذلك والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع
الالفاظ القابلة للتعريف للتنكير فاذا قصد الى التعريف يدل عليها بما يجعلها معرفة كرجل والرجل او وضعت
ومنقلة الى المعرفة كجعفر اسما للنهر ... يجعل علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمة فرع العربية لان الاصل
في كلام العرب ان لا يشوبه شيء من غير كلامهم ... والالف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه اذ العقل
زيادة الاحرف على ... فكان فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية الفعل عن الاسم
من حيث الاستغنا ... الاستقلال فوزن الفعل فرع على وزن الاصل اذ القدم ... صفة والعلم
اذا اخرجته فكان فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا
ثبت فروع وحصل في الاسم اثنان منها او ما يقوم مقامهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم
من جهتين فلذلك قطع عما ليس للفعل وهو الجر والتنوين اما بطريق الاصالة بالنسبة اليهما معا او بطريق
الاصالة بالنسبة الى التنوين وتبعا بالنسبة الى الجر على الرايين اللذين اسلفناهما **فما يمنع صرف الاسم الف**
التانيث مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء وسواء كان ما هي فيه مفردا كما مثلناه
او جمعا نحو سكارى واصدقاء اسما او صفة نكرة او معرفة وذكر الشارح هنا فرعين الاول لو سميت بكلمة
المرفوعة منعت الصرف لانها الف التانيث فلو سميت بكلتي بالياء من كليهما او من كلمتي المرائي على لغة
كنانة بقلبت الياء الفا وصرفت لان الف التانيث لا تكون منقلبة الثاني لو سميت حبلويا على لغة الاستقلال
فقلت يا حبلي ... صرفته لان الف التانيث تكونها منقلبة وبهذا الفرع فطرحل لغز كان
بعض الطلبة اشتهار اياه لبعض فضلا المصريين ... يجوز التنوين فيها ثم قالوا لا يجوز
ان ذو ... فتامله **او بوازنة تفاعل** اما في الحال كمساجد ... ما اصله الاصل
عذاري ومداري **او بوازنة مفاعيل** ... بعد العين المكسورة واللام نحو مصابيح وقناديل **في الهيئة** بان
يكون اوله مفتوحا ... كان نحو ... بحرف غير ميم كدراهم وطواويس وان يكون بعد الف الجمع حرفان
اولها ... لفظا كما مثلنا او تقديرا نحو دواب فان اصله دوابب او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كما مر فان كان
الاول ... لو ... بعد الالف ... نحو حمار اسم جمع لحماره فهو معروف وان اريد به جمع الجمع
امتنع صرفه لان اصله حمائر ... بعد الالف متحرك بالكسر في الاصل كدواب ... موازنة مفاعل
او مفاعيل ... من هذا الجمع نحو سراويل فانه ممنوع من الصرف بالاجماع ... فمذهب سيبويه الخليل انه
في تعريف ولا تنكير وحكى الاخفش عن بعضهم **الا بعروض الكسر** كتوان وتلاقي فان كلا من هذه الالفاظ بعد
بفاعل ... في الاصل لكنها حولت الى الكسر ... فظهر ... **او بعروض ياء النسب**
فرج ... رباحي وظفاري ... كراسي ... قلت ... لان الياء فيه غير عارضة
فلزم ... كما في قاري ... ان ما يصرف وما لا يصرف ما هو مشتمل على ياء
النسبة انما ... لم يستعما ... صرف سوا كانا اسهو ...
لها كرباحي وظفاري ... مثلها كجواري قلت وهذا لا يدفع المنتقم ... فرع ... ما ... لو ...

اي

اي الحاق وكراسي صرفا لانك تحذف الياء المشددة منها الحاقيا اي النسبة ثم تصيران حينئذ نحو ظفاري **او عروضه**
الا ان العوضة من احداهما اي احدي يائي النسب **تخفيفا** نحو يمان وشام اذ الاصل فيهما يمني وشامي فحذفت احدي
يائي النسب وعوض عنها الالف **او تقديرا** نحو ساج للطويل ورباع فيقال ان الاصل ساجي ورباعي بيا النسب ثم
حصل التحويل ودليل ذلك الصرف فانهم قالوا رايت ساجيا ورباعيا ولولا انه على هذا التقدير لمنع الصرف
وان كان مفردا كما منع سراويل معرفة كان او نكرة لشبهه بما لا ينصرف كمصابيح **وجمع الجمع منصرف عند ام**
وهذا مذهب سيبويه والخليل فيها وفي اخواتها **لصفة او كعلم** كما يجي في الفصل الثاني من حيث تكلم عليه المصنف **او كونه**
صفة على فعلان ضابطها بالاجماع نحو سكران وريان فان كلا منهما صفة على صيغة فعلان ولم يونث على فعلى فمونث
سكران سكرى وريان ريى ونقل المصنف الاجماع على منع صرفه وقد حكى فيما بعد هذا صرفه عن بني اسد وظاهره
التدافع فيحتمل ان يكون المنع من الصرف في الجملة مجمعا عليه لكن بنو اسد لا يجعلون المنع محلا وفيه نظر فان كلام
المصنف الاتي باباه ... ان نحو سكران امتنع للصفة والزيادة وقد ذكره ابن هشام في الباب
الذي عقده للامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فقال ان هذا انما هو قول الكوفيين
فاما البصريون فقد عهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع
الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه انما يتقوم باحدهما ويلزم الكوفيين ان
تمنع صرف عفريت فان اجابوا بان العلمية مما يزيلان ... بمالنا ... من علم الاختصاص فلا يجدون
مصرفا من التخلص بمشابهة الفا التانيث ثم يرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه ووجه المشابهة
امتناع دخول تا التانيث عليهما ولذلك اتفق تانيثهما عند ثبوت هذه الحكمة كندمان فان مونثه
ندمانة وقال المبرد جهة الشبه ان النون بدل الهمزة بدل التانيث كما علم في صنعاني وبهراني ... نسبة
لامناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون بدل منها وانما صنعاني وبهراني في القياس صنعاوي
وبهراوي كحراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمجانسة بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحرام على
هذا الابدال ... في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون مضمرا ابن ... ان تبدل
من حرف فزيادته تقع ثوبا مبدلة من حرف يناسبها **وكونه صفة لا تم التذكير يخلف** نحو لحيان للكبير اللحية
ففيها فيه خلاف والصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا
... لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمان ولان المقدر في حكم الموجود بدليل
الاجماع على منع صرف اكثر ... سعاة لانه لا مونث له **وصرف سكران وشبهه للاستغناء بفعلانة عن فعلى لغة بني اسد**
نحو لندمان عند غيرهم لانهم يقولون في مونثه سكرانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومونثه فعلانة في لغة
غير بني اسد في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا واستدرك عليه لفظان
وهما خمصان في خمصان واليان في كبش اليان وذيل الشارح هذه الابيات بقوله وزد فيهن خمصانا على
لغة واليان ولا يلتبس ... هذه الالفاظ فحبلانا العظيم والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان
البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى والخمصان الضامر البطن والاليان الكبير
ويمنع صرف الاسم الفعل وفاقا اي بوافق الاسم **الفعل بما** اي في شي **يخصه** اي يختص الفعل دون الاسم **او في بني هو اوليه**
اي بالفعل من الاسم ومن في قوله **كم زكا** ليبان الجنس ... ان المراد بالشي الذي وقعت فيه الموافقة
هو الوزن فالاول هو الوزن الخاص بالفعل كان يسمي بنحو انطلق واستخرج وضرب المبني للمفعول بشرط
الجيم والثاني هو الوزن الاولى بالفعل نحو يزيد ويشكر ووجه الاولوية انه يدل في الفعل على معنى
في الاسم قال الشارح وهذا احسن من قول غيره من النحويين ... عادات لانه يبطل بافعل وافعل في الاسما
المونثة في الافعال ... ومع ذلك معتبر في منع الصرف والدليل على ان افعل في الاسما المزنة ... ما زرعل
... الاول لم افعل اسما اما للتفصيل واما تعجب وقد جا افعل في الاسما غير ... كاحمد لو ...

[illegible]

وايضا فان فاعلا في الاسما لا يكاد يوجد الا خاتم وهو قليل وفاعل في الافعال اكثر من ان يحصى نحو ضارب
وقاتل ولو سميت بخاتم لصرفت فظهر ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم قلت لكن يرد
على هذه العبارة التي اختارها المصنف وعدل اليها انه يلزم ان تمنعها صرف خاتم بفتح التاء مسمى به
لان فاعلا اولى بالفعل من الاسم من حيث كونه يدل في الفعل على معنى وهو المفاعلة كخاصم وسالم وقاتل
ابن الحاجب رحمه الله او يكون لم زيادة كزيادته اي زيادة الفعل لا اخر كلام سالم من هذا النقض ووصف
المصنف الوزن المشار اليه بقوله الا لدليل احترازا من نحو امرئ اذا سمي به على لغة الاتباع فيصرف لان الحاصل
بالاتباع غير مستقر وحينئذ فلم يستقر الاسم على شبه الفعل لان تلك الحركة معرضة للزوال للاتباع
فان سمي به على لغة من يلزم فتح عينه منع الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وتقطع همزته وكذا الكلام في
ابنم على المعتقد هذا احترز الوزن احترز به من نحو رد وقيل وعلى ومن جعل الى شبه الاسم سكون تخفيف
فيصرف فان نحو ردا جا ما عرض للاسم سكون التخفيف الى شبه الاسم فصار رد كمد وصار قيل كفيل واحد
الفتحه وذلك لان اصل ما رد بضم الاول وكسر الثاني المكسور من الاول سكن تخفيفا وادغم ومن نقل بعد نقل
حركتها الى القاف ثم اعل مع وصفية اي يمنع وزن الفعل على الوجه المتقدم مع وصفية اصلية نحو مررت
برجل احمر وغلام اسود واحترز بهذا القيد من نحو اربع في قولهم مررت برجل اربعة مختص دليل واربع في
مررت بنسوة اربع اذ وصفيته كل منهما عارضة لا اصلية ماجية كاسمائنا او مغلوبة نحو مررت بابطح واجرع
فانهما وصفان في الاصل استعملا استعمال الاسما فصارت وصفيتهما مغلوبة فيها لا يخصم ها … نحو
احمر وافضل واكبر واحمى وخرج نحو ادابر وابايتر يقال كل منهما لمن تقطع رحمه وهو معروف لقولهم في مؤنثه
ادابره واباترة وكذا اخرج نحو ارمل لقولهم في مؤنثه ارملة هذا عند الجمهور ومنع الاخفش صرفه كاحمر
او مع العلمية اي يمنع الصرف مع وصفيته كاحمر او مع العلمية كاحمد ويزيد او شبهها كاجمع واخواته
واعلم ان في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله مع وصفية او علمية يوهم ان كلا من هذين النوعين الوزن
الخاص والوزن الذي هو بالفعل اولى يوجد في العلم والصفة وليس كذلك وانما يوجدان في العلم خاصة
واما الصفة فلا يكون وزنها الا ما الفعل به اولى ويزيل هذا الايهام امران احدهما تقديم الصفة في
الذكر على العلم والثاني ان الكلام من اول الباب الى هذا الموضع فيما يمتنع صرفه في التعريف والتنكير
فما جات مسئلة العلمية الا استطرادا وقصد الاختصار لئلا يلزم التكرار اذا افردها بالذكر وسبب
ما ذكرناه من امتناع ذلك في الصفة ان الوزن الخاص لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ولا نقل في
الصفات بخلاف الاعلام قلت وعلى هذا كان حقه ان يقول مع علمية في الخاص او وصفية او علمية
او شبهها في الذي الفعل به اولى وعارض لزوم سكون التخفيف لا لازمه خلافا للقوم مثال ذلك ان تسمي
رجلا بضرب بضم الضاد وكسر الراء ثم تخففه باسكان الراء فسيبويه يصرفه بعد ذلك لايجاب الصرف لما اذا سميت
بضرب المخفف قبل ان تسمي به لان الوزن قد زال لزوال اصل الصرف ولم يصرفه نحو جنبة بعد حذف الالف
وان كان حذفا عارضا مع ان فيه ما يدل على تقديرها وهو قولي اربع جعفر كان وقال المازني والمبرد
والسيرافي لا ينصرف لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيال للرجل واجيب عن هذا بان
الفتحة باقية فهي محرزة للهمزة وفي نحو يعفر معلوم الياء والبا خلاف اما يعفر فيقال بفتح الياء مفتوح البا ولا
خلاف في منع صرفه ويقال بضم الياء على الاتباع لضمة الفا وهذا فيه خلاف فالاخفش يمنع صرفه
لعروض الضمة وغيره يصرفه لذهاب وزن الفعل وهو قضية قول سيبويه في المسئلة المتقدمة
وفي كتاب الصحاح والاسود بن يعفر بضم الياء وهذا لا ينصرف لانه قد زال عنه شبه الفعل هذا كلامه
فان قلت فما بالهم لم يجروا هذا الخلاف في يونس وهو مثل يعفر قلت لان العلتين المانعتين من صرفه
العلمية والعجمة لا العلمية ووزن الفعل ولو كان عربيا لجرى فيه هذا الخلاف نعم
من قال يونس بفتح النون او يونس بكسرها لم يصرف على تقدير كونه عربيا كما هو غير منصرف الان للعجمة والعلمية

فان

فان قلت فهلا فصلوا في مسئلة بعض … بين ان يكون الاتباع قبل التسمية وبين ان يكون بعدها كما فصلوا في تخفيف
ضرب قلت هو قبل العلمية نقل ولا يجوز فيه حينئذ اتباع باتفاق وان اتبع فيه بعد العلمية اذ لا يغير
حرف معتبر عنه من تلاقي في تغير انما الممنوع ولتعلم ان بعض النحاة حكي عن ابي زيد ان من قال اصبع بضم الهمزة والبا
صرفه وحينئذ فلا وجه للخلاف بعد وجود السماع واما اللب فقال الشارح حكي ابو عثمان ان ابا الحسن يرى
صرفه علما لانه ابين الفعل بالفك ومذهب سيبويه انه ممنوع الصرف والصحيح مذهب سيبويه لان الفك
رجوع الى اصل متروك وهو نظير تصحيح اعلاله كاستحوذ ولا خلاف في ان التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك
الفك الى هنا كلامه قلت اللب بفتح الباء الاولى وضمه بالعقل فيكون اسم تفضيل فينبغي ان يكون الخلاف
فيه حين يسمى به او لم يسم به لانه يستحق منع الصرف مطلقا للصفة والوزن ولكنهم خصوه بالعلم كما قال
المصنف فقد يوهم من هذا ان الخلاف في اللب بضم الباء الاولى لانه جمع لب فهو اسم لا صفة فانما يجري الخلاف
فيه في العلمية على اني اقول ان تعدد الخلاف في هذه اللفظة مشكل لان الامر فيها دائر بين ان يكون
بفتح الاولى من الباءين او بضمها وعلى كل منهما فلا سبيل الى الخلاف اما على تقدير فتح الباء فلانه يكون اسم تفضيل
ففيه الصفة ووزن الفعل محققا وما كان كذلك امتنع صرفه اجماعا ولا معنى حينئذ لاشتراط العلمية
في منع صرفه وفاقا ولا خلافا وان كان بضم الباء فلا يخلو ان يكون علما او لا فان لم يكن علما فلا نزاع
في منع صرفه لانتفاء الموجب لمنع الصرف وان كان علما فينبغي امتناع صرفه قطعا لاجتماع العلمية ووزن
الفعل ولا معنى لقول القائل الفك مانع من اعتبار الوزن لان الفك محقق لوجود الصيغة المعتبرة
في الوزن فكيف يجعلها نقضا هذا اما لاسيما اليه وحينئذ فلم يظهر وجه للخلاف في هذه الكلمة يعول وجه سالم
من الاعتراض فتامله واعلم انه سمع من كلام العرب قد علمت ذاك بنات الببه وهو شعر موزون وتكلم
فيه ابو حيان بكلام غريب ويستريح سامعه قال هو بضم الباء جمع لب وهو العقل كما قلبس ابي بنات خواطره وجمع لب
كرغيف ورغف اي قد علمت ذلك بنات الببه اي اصلحهم لبا ومعناه بنات لب ساقيه فالب ما في الانسان قلبه
قلت والتفسير الثاني فاسد لانه اذا كان معناه جمع لبيب لم يكن معناه الب ما في الحي واما هذا التفسير
اللبب بفتح الباء اسم تفضيل لا الب بضمها جمع لبيب ولا جمع لب ايضا لو قال ثم كيف يقول بنات الببه الحي اي اصلحهم
لبا فلم يقول ومعناه الب ما فيه قلبه والب ما في الانسان قلبه وهذا اسم دليل على ان الضمير في الببه للانسان
لانسان معين الحي وثم كيف يقول ان الب ما في قلبه وليس في الانسان حتى لم هذا الوصف غير القلب ثم
ان قوله ان الببا جمع لبيب كرغيف ورغف فيه نظر اي رغيفا جمع على رغفته ولكن يروى الببه
بكسر الباء الاولى وفتح الثانية بعدها التانيث وهذا الذي قيل فيه انه كارغفة وهو صحيح وقد تبين ان
هذا كلام ظاهر الاختلاف والتناقض ولا يوثر وزن مستول فيه بحيث يشترك فيه الاسم والفعل على حد سوا
والنقل ذلك الوزن المستوي فيه المجهول علما من فعل خلافا لعيسى بن عمر الثقفي شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل
فانه ذهب الى ان المسمى بفعل على وزن مشترك فيه مستحق لان يمنع واسمه ذلك من الصرف نحو ان سمي
بضرب واحد الا جماع صرفه وان سمي بحجر سمي منع الصرف ولذا احل ونحو منها التفضيل واستدل بقول الشاعر
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فمنع جلا من الصرف ولذا لم ينونه مع انه علم منقول
من فعل على وزن مشترك فيه وقال سيبويه في نقل عيسى المذكور وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون
رجلا يسمى كعسبا وهو فعل وهو العدو الشديد مع انه الى الخطأ وهذا رد ظاهر واحتجاجه بقول سحيم
ليس بحجة لاحتمال ان يكون سمي بالجملة ومن جلا وفاعله الذي هو ضمير مستتر فيه فحكي فلا يكون مما الكلام
فيه وربما اعتبر تقدير الوصفية في اجدل واخيل وافعى اجدل وهو الصقر واخيل وهو طائر عليه نقط كالخيلان وافعى وهو
نوع من الحيات فمنعها بعضهم الصرف للوزن والوصف المقدر واكثر العرب يصرفونها لانها اسماء كافكل
والغيب اصالتها لا تنع لو ابع فلا يقال صقر اجدل ولا طائر اخيل ولا حية افعى
كاجرع وابرق لتمنعه من الصفات استعملت اسما فتصرف حينئذ لانها ثبتت

فلم يبق الا الوزن فقط ولا ينتهض وحده مانعا والابطح المكان
الوزن والصفة الاصلية والعرض فانتفت العينة الذي بنيه لونان **ويمنع ابعاض العلمية زيادتا**
المسطح من الوادي والاجرع المكان المستوي والابرق المكان الذي فيه لونان المفتوح الفا الساكن العين كحمدان
فعلان بفتح الفا وسكون العين وبعدها الالف والنون فيه اي في فعلان فكل ذلك ممنوع من الصرف وشرط ابن عصفور
وفعلى اي غير فعلان من الاوزان كعمران وعثمان وعطفان فكل ذلك اذا اسمي بسرحان سففنة وهو
في ذلك ان لا يجمع على فعالين والمصغر على فعيلين وقد نص سيبويه على انه اذا سمي **كارطى علما** فيمنع العلمية والف
يجمع على سراحين ويصغر على سريحين فبطل قوله **اوالف الالحاق المقصورة**
الالحاق المشبهة لالف التانيث في انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا تكون في الا في مثال يصلح لالف التانيث
واما الممدودة فكعلبا فلا تشبه الف حمرا لان الهمزة في علبا بدل من حرف لا يمنع وهو اليا بدليل ظهورها
في درحاية ولانها لا تكون الا في مثال لا يصلح لالف التانيث الممدودة وغلط ابن عصفور ان الف الالحاق
المقصورة لتقدر منقلبة عن حرف متحرك مخالف لكلام الناس وقد وافق على ذلك في غير المنتنع هذا كله
كلام بعض الشارحين قلت شبهه ارطى بحو عربي في الوزن والزيادة وعدم لحاق التا لها وكون الالف
غير منقلبة واما اعلى فوق العلمية ولان اشبه حمرا في زيادتها وفي امتناع لحاق التا الا ان الزائدتين
مختلفتان والهمزة منقلبة عن يا وهمزة عن با واختلفوا في الرطي ونحوه **او تركيب بشرط عدم لحاق ها التانيث**
وهو المسمى بتركيب المزاج كبعلبك علما واحترز بذلك عن غيره من التركيبات كتركيب العدد نحو خمسة عشر
وتركيب الاسناد نحو شاب قرناها وتركيب الاضافة كامرئ القيس وحضرموت لعدم المطابقة تركيبا للمزاج
وها التانيث ان يحجز ويحذف في الترخيم كما تحذف ها التانيث وان حذف للمتصغر كالصغير بما قبلها
وان اخر الصدر يفتح كما يفتح ما قبل ها التانيث وان الجزء يحذف كما تحذف الها وزاد شارح في الاسود
التي حصلت بها المشابهة كونه يمنع في المعرفة وليجري في النكرة قلت وهو خطا لانه الذي بري بل
اثباته فكيف يثبت الشي بنفسه **او عدل من مثال الى غيره** كعمر وزفر نقلا عن عامر وزافر منقولين من
الوصفية الى العلمية لغلبة النقل في الاعلام اولز ومه على الخلاف وقد اسلفناه اول الكتاب في باب العلم
وطريق العلم بالعدل هنا سماعه ممنوعا حتما فاذا غير معدول لصرفه لزوما قال سيبويه العرب تصرف ادد وهو اسم
تأ بعد بن عدنان بن ادد ووقع في كلام بعضهم اذ نقل عن سيبويه انه ممنوع وطوى في لغة من منع غير معدول بل منع للعلمية
وتانيث البقعة بدليل صرفه في اللغة الاخرى باعتبار المكان **او عدل من مصاحبة الالف واللام الى التجرد منهما** كاسم
في العلمية منعه الصرف عدول به عن الامس وسحر من يوم بعينه فان حقه السحر فعدل به عنه وصيّر علما كما في
امس وقال الصدر الافاضل سحر مبنى لتضمنه معنى اللام كما بني امس في لغة الحجازيين وللمصنف والحريري في الفرق بعض
في ذلك بحث قرره الشارح ولم اتفق لبعضه النسخة التي بين يدي الان من شرحه فلعل بنشى ذكرو لذلك **او عجمة بحيث**
اي ينقل في اول الاحوال علما على لسان العرب نحو ابراهيم فخرجت العجمة الجنسية كعجمة لسان وديباج ونحوهما مما نقل من
لسان العجم نكرة فانها لا يكترث بها في منع الصرف لانه ما نقل نكرة اشبه كلام العرب فالحقوه بكلامهم فتصرفوه
وحيث قلنا بان العجمة المعتبرة لا بد ان تكون مخصصة بالتشخيص الذي ذكرنا وهل يشترط مع ذلك ان يكون في لسان
العجم علما فيه خلاف فظاهر مذهب سيبويه انه يشترط وصرح بها المصنف في غير هذا الكتاب وهو مقتضى قول ابن الحاجب
شرطها العلمية في العجمية وذهب الشلوبين وابن عصفور الى انه لا يشترط قيل وهو مذهب الجمهور وعليها تخرج ظاهر وما لو
نان قالون فان العجم لم يستعملوه علما وانما هو بمعنى جيد في لغة الروم قال الشارح وما يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
انه سال شريحا عن مسئلة فاجاب عنها بحسن فقال له علي قالون قيل فيه انه لا يثبت ذلك بمثل هذه الحكاية لانها
منقطعة الاسناد وعلى تقدير صحة العجمة فيحتمل ان يكون تكلم بها محاكاة للسان العجم المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير
العرب ولا يختص بلغة الفرس ويعرف الاسم بوجوه منها نقل الائمة وهو واضح ومنها عدم النظير في كلام العرب باعتبار الزنة نحو
ابريسم ومنها اجتماع ما لا يجتمع عند العرب من الحروف كالجيم مع القاف نحو جوالق او الجيم مع الصاد كصولجان ومنها خلوه رباعيا
او خماسيا من حروف الذلاقة وهي مر بنفل الا ان كان بمعنى نحو عسجد وهو قليل جدا **مع الزيادة على ثلاثة احرف**

نحو

نحو اسماعيل واسحق **او حركة الوسط** نحو شتر **على راي** في الاسم الاخير وهو حركة الوسط فان بعضهم جعلها اعتبارا في تحتم
المنع واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فحولها عندهم منصرف حتما كنوح ولوط قال الرضي
وهو اولى وذلك لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة
فلا علامة لها حتى تسد مسدها شي بل الاعجمي يجري كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحرك تشابه كلام العرب وبعيد
كانه خارج عن وضع كلام العرب لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب
فان تجردت العجمة منهما نحو نوح ولوط **تعين الصرف لمن اجاز وجهين** وهو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
قال الشارح وهو مذهب فاسد لانه لا يحفظ منه صرفه ولو كان منصرفا جاز ابو حيان بعض الشواذ كما وجد
غيره من الوجوه العربية قلت والزمخشري ممن جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط قال الرضي والذي
غره تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وتحملان تاثير الشي
على ضربين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في الثلاثي المعنوي واما كونه سبيلا في الثلاثي الساكن
الاوسط فلم يسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز
منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الوسط وذلك ان خفة الاول المختص بالعربي وايضا فالتانيث
له معنى ثبوت في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه
لا معنى لها ثبوت بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث
اقوى منها **ويمنع مع العلمية ايضا تانيث بالها** كفاطمة وطلحة **او بالتانيث بالتعليق على مؤنث** كسعاد وزينب
ولا بد ان يكون معنى هذا الكلام او بالتعليق على مؤنث مع الخلو من ها التانيث ليكون قسيما للاول فلا يدخل
نحو عائشة وان كان معلقا على مؤنث لان ذلك دخل في عموم قوله تانيث بالها **فان سمي مذكر بمؤنث مجرد** من ها
التانيث **فشرطه** من الصرف **شرطه بزيادة على الثلاث لفظا** كسعاد وزينب علمين لرجل فيمتنعان للعلمية
والتانيث لكونهما على مؤنث وفي صهيح مالك بن اسما قال سيبويه في اسما هو من الاسما التي في اخرها زيادتان
زيدتا معا كسكران ورد عليه ابو العباس وقال بل هو جمع اسم فاذا انما منع الصرف لانه غلب عليه لتسمية
المؤنث به فالحق بباب سعاد وزينب وقوى ابو بكر قول سيبويه فقال اصله وسما قلت لكن يرد عليه انه لا موجب
لقلب هذه الواو المفتوحة همزة **او تقديرا كالمعطى** مثل جيل مخففا من جيال سمي به رجل فان الحرف
المقدر بمنزلة الملفوظ به اما اولا فلانه قد ينطق به واما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة بها ولهذا قال
كاللفظ بخلاف نحو كتف فان ها التانيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو معروف وان سمي
به مذكرا اذا بلفظ وليس في اللفظ مشعر بها وقد خرج بما ذكره المصنف من شرط الزيادة على الثلاثة نحو شمس
وقدم علمين لرجلين فلا يمنعان عند البصريين وخالف الفرا وثعلب فمنعا في الاربعاي في الثلاثي الساكن
الوسط والثلاثي المتحرك ومنع ابن خروف في الثاني دون الاول **وبعدم سبق تذكير انفرد به محققا او مقدرا** كالحق
نحو دلال ووصال علمي رجلين فلمن كثرت التسمية بها في النساء لو سميت به مذكرا صرفتهما لانه قد سبق لهما تذكير قبل
التسمية اذ هما في الاصل مصدران والمقدر كحائض وطامث علم مذكر منصرف لسبق التذكير تقديرا بمعنى
شخص حائض او طامث بدليل انهم اذا صغروه لم يلحقوا التا فيهما وذهب الكوفيون الى ان نحو حائض اذا سمي به مذكر
لم يصرف بناء على مذهبهم في ان نحو حائض لم يلحقه التا لاختصاصه بالمؤنث والتا انما تدخل للفرق وهو مذهب
مردود بدليل انهم اذا ارادوا نحو حائض بمعنى الفعل الحقوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف
بتركه انفرد به من نحو ظلوم وفعول فلو سميت بهما لم تصرف اذ لم يسبق لهما تذكير انفرادا به اذ هما قبل
التسمية يطلقان على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وبامراه ظلوم **وبعدم احتياج مؤنثه الى تاويل**
وبخلاف فان اختلج مؤنثه الى تاويل لا يلزم المنع وذلك اسم جنس المؤنث بغير علامة نحو جنوب ودبور
حرمت على الريح والريح مؤنثه نحو ذات دبور فاذا سمي بها مذكر انصرفت وتنزلت منزلة حائض لان تانيثها يحتاج الى تاويل وهو انها اوصاف
للريح والريح مؤنثة لكن تاويلها ليس بلازم الا ترى ان بعض العرب يجعلها اسما مؤنثات ولا يلحظ

وفيه ما مر ولكن مثل ان ما كان

فيه معنى الصفة وحينئذ يكون التاويل لازما وعلى هذا المنع علم مذكر هكذا قرروه وفيه تامل اي تاويل في هذه الكلمات

اسما على لغة وصفة على لغة ففيه الصرف وتركه علم مذكر نحو تاويل اي في قلت اي تاويل في هذه الكلمات

وانما حقيقة الامر انك ان نقلتها من الاسماء ففيه الصرف وليس بعد تاويل لا لازم ولا غير لازم وان نقلتها

من الصفات صرفتها للتاويل بشئ ونحوه كما اولت حائضا بشئ او انسان حتى ذكرت وذلك تاويل لازم لاجل

تصحيح التذكير وانما مراد المصنف فيما يظهر ان سميت به رجال رجلا صرفته لان تاويله بجماعة لا يلزم

لجواز تاويله بالجمع وبعدم علية استعماله في العلمية في المذكر فان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر

وصف المذكرين وصفة المذكر به فالواقب ذراع اي

صرف كذراع علم رجل فهو مونث ولكنه غلب في اعلام المذكرين وربما الغي التانيث فيها قبل استعماله في المذكر

اي فيقال المحضرة اي ولم يحان احد عدم الصرف لقلة استعماله مذكرا ولكن من العرب

وذلك كذراع علم مذكر من الاسماء الغالبة في المونث فالعباس عم منهم وثلاثيا ساكن الحشو وضعا نحو

من لم يعرفه لشبهه بذراع فان كان علم المونث ثلاثيا نحو جيب علم امراة تخفيف المحرك كفتحة مسمى بها محركين ثم سكنان

دعد وهند وجمل واعلالا نحو دار مسمى به قلت وبقي عليه ما ادى تخفيف المحرك كفتحة مسمى بها محركين ثم بسكنان

غير مصغر تمزج نحو هند ففيه وجهان الصرف وتركه اجودهما المنع من الصرف وهذا قول سيبويه والجمهور

وقال الفارسي ونقصه ابن جني منع العرف منع حرجح والافصح الصرف قال الخضراوي ولا اعلم احدا قاله قبل ابي علي

وهو غلط جلي واوجب الزجاج ومن وافقه الصرف وقال الفرا بتحتم المنع ان كان اسم بلد لانهم لا يردون

اسما البلاد تردد غيرها انتهى كلامه هكذا هند فانهم يسمونها بها لكنه قال بعضهم والدليل على صرف

هند قوله اعلنت في حب جمل اي اعلان وقد بدا شانها من بعد كتمان قلت الاشكال على هذا

الحكم بالشعر غير ممكن لان عدم اثر العلمية قد يتخلف فيه للضرورة وفيه نظر الا ان يكون الثلاثي

المذكور اعجميا فيتعين منعه كحمص وماه وجور لان العجمة انضافت الى العلمية ومنها العلمية والتانيث فتعين

المنع وقيل هو مرجح لاسكان الهند ولانه لا اثر للعجمة الساكنة في ثلاثي وكذا ان نقل الى تسميته لفظا كزيد

امراة فيتعين منعه عند الاكثر قال لان الثلاثي كله خفيف فصحه الحسيبي

بحون صرفه ولنخله بعضهم بان العرب لم يفرقوا بينهما في التصغير لعنه الحاق الياء وتركها قلنا اما قوله

الثلاثي كله خفيف فسلم ولكن ساكن الوسط اخف من محركه فيجوز ان يبنى الحكم على الاخف واما مسيله التفخه

فان ثاني المصغر نزول حركته وتجدد لهم حركة اخرى وهي الفتحة بدليل زوال ضمة عضد وكسرة كتف

فالفتحة عارضة فلا اعتبار بها وكذا ان كان مذكر الاصل كان تسمى امراة بزيد فمذهب سيبويه والجمهور انه يتعين

منعه لان النقل الى المونث نقل يعادل الخفة التي بسببها صرف من صرف هندا خلافا لعيسى بن عمرو ابي زيد

والجرمي والمبرد في تجويز صرفه ولا حجة لهم فيما ذهب اليه لك في قوله تعالى اهبطوا مصر فان قوله وقال ادخلوا

مصر لانا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم انه مونث بل يجوز ان يكون فيه لحظ المكان فيكون كالوجه

في طرق والاعتبار في منع الصرف لكون العلم مجهول الاصل وفي كلام بعضهم ما ينتقض خلافه قال ابو عمرو

لم اجد شيئا لا اني لم ادر ما هو قال الفرا ذهب عمرو مذهبا فان العرب اذا سموا باسم مجهول لم يجروه وسمعت

ابا الصفاح السلولي يقول هذا ابو صعرور وقد جا فلم يجره لانه ليس من عادتهم التسمية به فلذلك

تركوا اجراه قلت وقد سمع من كلام العرب هو الضلال بن فهلل وهو الضلال بن بهلل وهو الضلال بن

ثهلل كل ذلك بمنع الصرف وهو فيهن اسم للباطل وكانهم قالوا هو الضلال ابن الباطل والاوجه انهم صرب

الصرف فيه نظرا الى جهالة الاصل واما قولهم ثهلل فهو دك بحث بضم اوله وثالثه وكسرهما لانه سند داود وقع

اخر لانه غير معروف ومعناه ايضا الباطل ذكر الجوهري وغيره وهذا انما هو المنع للعلمية ووزن

الفعل ولهذا ذكره الحكم للاول لا حسب لزيادة علامته والمشهور عن ابي عمرو ان منع الصرف سببا للعلمية

وتانيث القبيلة او معهم ما فيه الف ونون زائدتان نحو سلمان وسكران عطيني وكلمه اختير بتقييد

لا مدللا بالزائدة من كونهما وهان علين طرفا للعلمية والصفة كيسان المجهول بالاعجمي في المسيلة الادلي

وتنزيلا

وتنزيلا لاصلي منزلة الزائد في الثانية وقد عرفت انه قد نقل عن ابي عمرو انه يوافق العراقي الاول وانه خلاف وجب م

والزائد يبدل ما ولاه منع الصرف مثل اراق واصيلات عليلى لو بعيدا فيل من الهمزة هاو من النون لام وفي نسخة

على ما خط المصنف وجب الصرف ومثلوه بحيان واصله حنا فابدلت النون من الهمزة فيصرف لان النون

غير زائدة فيه قلت ولم يبين هذه المسئلة بالنسبة بجنان كما قالوا في مسيلة اصيلا لسوهراق ولا يبني ذلك شر

بالحاجة الى التنبيه على هذه المسئلة والاصل غير منع الصرف والعرع سائغ فيه موجود اذ القول غير زائد

لانها بدل من غير زائد ثم كيف يبنيه المصنف على هذه المسئلة التي لا تعلق وتترك مسئلة هراق واصيلال

فانه لم يجمع المسئلتين بل على ما ذكرهما في موضع مثال والذي يظهر انه سقط من هذه النسخة كلمة منع

اي وجب منع الصرف فتوافق هذه النسخة المعتمد بها فصل في الكلام على اسماء

القبائل والارضين والكلم باعتبار الصرف ومنعه صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنع صرفها

على المعنى فان كان المعنى باسم ما يطلق من ذلك ابا او حيا في اسماء القبائل او مكانا في اسماء الارضين او لفظا

في اسماء الكلم صرف نحو قريش ونحو معد قال الشاعر الم تسبق الحجيج سلو معدا ونحو بدر في اسماء

البقاع قال تعالى ولقد نصركم الله ببدر ونقول قرات هودا وان كان المعنى المراد اما او قبيلة في اسماء

من اسماء القبائل او بقعة في اسماء الامكنة او كلمة او سورة فيما يطلق من اسماء الكلم لم يعرف نظرا الى

تاويلها بالمونث كما انصرف في الوجه الاول نظرا اليها وحملها على ذلك قلت وههنا امور يحسن علينا احدها

ان اطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق ما نقل من الصرف فان تحقق منع العرب كل

حال نحو تغلب وباهلة وحولان ونحو ذلك الثاني ان نحو هذا الامرين يجب التاويلين انما هو موكول الى

استعمال الالفاظ والكلمات تقول كتبتة بدا اجدنه ولبنا زيد فاحفظها واما ما عدا ذلك فموط

باستعمال العرب في ذلك اللفظ الخاص فما اعتبره بمعنى صرف ومنع امتنعناه وليس لنا ان نعترح ذلك

من عند انفسنا الثالث ان المصنف سوى بين الجميع في الذكر فيقتضي ان الحكم في الانواع كلها واحد

وينوي ارادته ذلك قوله بان هذا الكلام وقد يجي اعتبار المعنى نحو لهود ونحو على بين والبقعة

غير مستوفي بمنع الاسم الصرف حتما او الحي نحو كلب والمكان نحو بدر فيصرف الاسم حتما وقد جعل بعضهم واسطا

ما يتعين فيه اعتبار المكان استنادا الى قول ان عدا لا انهما لم يخرج علينا يوم واسط عليك بحاري دمعها لجمود

قلت وليس كذلك لوجهين الاول ان هذا استقرا الجرى الاسمية لا بد به في ذلك فيه الاحتمال ان يكون ممنوعا

حتما ولكن نون للضرورة وفيه نظر الثاني انه قد سمع المنع كقوله ايام واسط فالا ايام من عمرو واما قلنا

فيما تقدم ان قوله وقد يتعين لم يغوي ارادته لان الحكم في الانواع كلها واحد لان هذا الكلام يقتضي ان الغالب ان

يتعين بل يجوز الوجهان ويحتاج الى تامل ونظر وقد يسمى القبيلة باسم الاب وبالحي باسم الام فيصرفان بعث وابعا

مثال تسمية القبيلة باسم الاب تميم فيقال ابن مر لانه اجره وتميم بنت مرحل اسماء القبيلة ومثال تسمية الحي باسم

الام باهلة فتقول باهلة بنت نعجصرو فيقال ايضا اعصر لانه ام وباهلة بن اعصر لانه جعل اسم الحي وقد يكون

اسم الاب على حذف مضاف مونث فلا يمنع من الصرف كقولك جاءت تميم اي قبيلة تميم واما تسليم فيقول

سما دو الملادي فسمي في ادم بلغوا بها بعض الوجوه فحوله ولست في ال ادم اما اعمرا في عربي عاد وزن

الفعل وكلها يتمنع من الصرف وسواء انه اخذ كرا ومونثا فالعرف في البيت للضرورة وايضا فقوله في قبيلة ادم مطلق

فيراد يجوز ان قبيلة تسمى ادم بل قد يكون المقدر في عصبة ادم او في طاعة ادم او في ذرية ادم او المراد

بتسمية ما يكون مصروفا اسمه ادم لولا نية اوذرية وقول المصنف على احدهما معنى مونث لعين لا على جعله

اسما للقبيلة حتى يكون ذكر موجبا للحكم فيه وهو منع الصرف بل يصرف مع كونه مونثا لان تانيثه عارض بحسب

المنوب عنه حقيقي بل التحقيق انه لا تانيث فيه المنة بل المونث المضاف المحذوف واعتبار التانيث

له او تابع وغير ذلك ما صح هو مبني على تقدير ذلك المحذوف وكذا قرات هودا او نوحا ان نويت اضافة

السورة لما هو في النسخة التي عندي الان وعليه شرح ابن قاسم وليس في هذا ما يشبه المسئلة السابقة

وكان الوجه وكذا اقرب هو وبالبنا للمفعول والحاقها التا التانيث الساكنة للفعل يعني اذا جمع بين التانيث
ومعرفة الاسم باعتبارين مختلفين كاسر ومثله هود قرانا واما قرات هود ابنا الفعل للمعلوم واسناده الى
ضمير المتكلم فليس فيه الا مجرد الصرف فلا يلتبس بما تقدم ذكره **فصـــل** في ذكر احكام لما منع
مع العلمية وبدونها **ما منع صرفه دون علمية منع معها** فيمنع صرف احمر للعلمية والوزن وسكران لها وللزيادة
ومثنى العدل منها ومساجد لها ولنسبة الجمع وحبلى وحمرا للتانيث اللازم ووجهه الجمع يدل في قوله من جمع
مع المعرفة والتانيث وانه جوامع للعلمية والتانيث وتجدها ايضا ومثاله ما ذكرناه من الامثلة
السابقة فلا ينصرف احمر للوزن ومشابهته لاصله وشبه العلة علة عند سيبويه ويشهد له السماع قال
ابو زيد قلت للاعرابي كيف تقول للرجل له عشرون عبدا كل اسم منهم احمر فقال لي عشرون احمر قلت
فان كان اسمه احمد فقال لي عشرون احمد ولم يحرجها **فان لم يكن احمر فنصب احمد من**
فانه اذا كان الذكر بعد التسمية به بعد العلمية به بمعرفة اجماعا لانه لم يبق فيه شبهة الوصف اذ لا يستعمل
صيغة الاسمين ظاهرة او مقدرة وان سمي به مصاحبا لمن لم يكن منع من الصرف اتفاقا **خلافا للاخفش**
في مثل حضرموت علما مثل عمر وعلى وعاقبتي كان نعني بعيد مساجد او عبيد دانير
مركبين تركيب حضرموت **او بيدي العالمانيث** مع عدد كاسر وعبد حرا علمين مركبين بعين فاذا
سميتها من ذلك منعته للعلمية فاذا نكرته صرفته ايضا ويقول منعت اختاره المصنف وذهب
الاخفش والجمهور الى الصرف لانه لم يبق فيه الا التركيب خاصة وهو لا يمنع وحده **ولم والمبرد في هوارب**
وسراجيل واحمر فاعتبارها ولذلك قيل بانه يصرف اذا سمي به ثم نكر وفي باب احمر قولان احدهما للفارسي
وهو حوار الوجهين الصرف وتركه والثاني للفرا وابن الانباري ان سمي به من هو ينصرف باصله المشتق
نحو منه كالحمرة في الاعلم ينصرف منكرا والا صرف **وما يمنع الاسم العلمية صرف منكرا باجماع** وذلك في
سبعة انواع التانيث بغير الالف والتركيب والعجمة والف الالحاق والزيادتان في غير فعلان والوزن
في غير الفعل المتقدم فجميع ذلك لا يمنع الاسم العلمية فاذا ركب نصرف نحو رب طلحة ومعديكرب وابراهيم
وارطى وعمران واحمد رايتهم لان ذلك بعد التنكير اما بقي فيه سبب واحد فينبغي الصرف وهذا لا خلاف
فيه عند القوم **فصـــل** فيما يدخله تنوين العوض من غير المنصرف **يجوز في غير**
المنصوب اخره يا قبلها كسرة من الممنوع الصرف سواء كان جمعا كجوار وعواش ومعمزا كاعيم اوهو ادب
للفعل كيرم وبعزاو غير ذلك كقاض علم امراة وسبق الكلام على هذا التنوين هل هو تنوين تمكين او عوض
وعلى تقدير كونه للعوض هل هو عوض من اليا او حركتها **وعلم للعلم هنه** اي من هذا النوع وهو ما كان اخره
يا قبلي كسرة من الممنوع الصرف **عند يونس** وابي زيد وعيسى والكسائي على ما نقله الشارح **حكم الصحيح الى**
ظهور الرفع فلا تنوين في الاحوال الثلاثة ويقدر رفعه فقط ويظهر نصبه وجره فتقول في قاض علم امراة
قاضي بيا ساكنة ولا تنوين وتقول رايت قاضي ومررت بقاضي بفتحة ظاهرة على الحالين ولا يحذف
في شي منها واستدل ليونس بقول الشاعر ۝ قد عجبت مني ومن يعيليا ۝ ويقول الجرمي ولو كان عبد الله مولى
هجوته ۝ ولكن عبد الله مولى مواليا ۝ وهذا عند سيبويه من الضرورات **فان قلت اليا الفا** نحو عذارى
ومحارى منع التنوين باتفاق من النحويين **فصـــل** في ذكر حكم يتعلق بالمركب تركيبا مزجيا
قد يضاف صدر المركب تركيبا مزجيا نحو بعلبك الى عجزه **بالعوامل** فتقول هذه بعلبك
بضم اللام ورايت بعلبك بفتح اللام ومررت ببعلبك بكسر اللام **ما لم يعتل** كمعدي كرب فان تانيه
بالعوامل حسبه اي لا يظهر تاثيره وفي البسيط وشرح لصفار الذي يجيز في حالة النصب فتح اليا واسكانها
قال ابن الحاجب الذين نزلوا الجزء من معدي كرب منزلتها من عبد الله شبهوه بها لان هما اسم يصح له
اسم والاولون يعني الذين لا يضيفون شبهوه بالمفردات كزيد وعمرو اذ معناه مفرد ولما لم يكن لكل
منهما العلمية فنستقوله بعد نعا كان عبد الله وكما في شاب قرناها اعربا اعراب الاتحاد ومنع الصرف

للعلمين

العلمين الرعيتين وظاهر بين للاصعف نلك اللغة لان التثنية فيها مرجحة اللفظ خلاف هذه فان التثنية
فيها في المعنى ونحو نحو تلك اللغة امراخر وهو انهم يقولون اليا من معدي كرب ساكنة نصبا ولولا اعتدادهم
بالتركيب المزجي لم يكن للاسكان وجه وفيها ضعف ثالث على وجه وذلك ان اربابها انقسموا قسمين فمنهم من يمنع التثنية
الصرف وهو ايضا على الاعتداد بالتركيب المزجي كما اعتد به الجميع في اسكان اليا ومنهم من يصرف وهو اقياس اذ
التركيب في المتعمد الذي لا يعتبرونه سالما من الصرف قلت ليس لمانع عنه اوليك تركيب الاضافة حتى يرد عليهم
هذا الاعتراض وانما منعوا الصرف لملاحظة تركيب المزج كما اعترف به **والعجز حينئذ** اي حين يضاف الصدر
من الصرف وعدمه ومن ظهور الاعراب وتقديره فيحرى موت من حضرموت اذ ليس فيه مانع
ما له لو كان مفردا سوى العلمية **وقد يجري كرب مضافا اليه معدي** قال الحبيبي في شرح الحاجبية من قدر كرب اسم الكرية منع
صرفه ومن قدره اسما للجن نحو صرفه ومن قدر بكا وقال في بعلبك وقال لي قل وحكي ذلك ابها للبقعة منعه من الصرف
ومن قدره اسما لموضع او مكان صرفه قلت وحقيقة المسالة ان العلم بالاضافة انما صح على التثنية
بيان غلام زيد ولولا هذا التثنية لم يكن لكل منهما اعراب بل كان الاعراب للمجموع لان المجموع هو الذي له الان صحيح
خلاف كل من جزئيه ولكنه قدر ان لكل من جزئيه معنى مستقلا في الاصل ملاحظا وان الاول اضيف وقد
بني هذا المركب تشبيها بخمسة عشر فتقول هذه بعلبك ورايت بعلبك وسافرت الى بعلبك بفتح اللام والكاف
في الاحوال **فصـــل** في الكلام على احكام متعلقة بالعدل وحقيقته اخراج الكلمة عن صيغتها
الاصلية بغير قلب او تخفيف او الحاق او معنى زائد فخرج نحو اس فانه وان كان فيه اخراج عن صيغته الاصلية
وهي نسر لكن هذا الاخراج بقلب بعض الحروف عن محلها وخرج نحو فخذ باسكان الخاء لانه خرج عن صيغته الاصلية
التي هي فخذ بكسر الخاء لاجل التخفيف وخرج نحو كوثر لانه اخراج عن الصيغة الاصلية بزيادة الواو فيها وتعرض
الالحاق وخرج نحو رجيل فانه خروج عن صيغته الاصلية وهي صيغة التكثير انما حصلت بسبب افادة معنى زائد
عن معناه الاصلي وهو التحقير فتامل **العدل المانع مع الوصفية مقصور على اخر مثال اخرين** بفتح الخا
الاخرين بكسرها فان ذلك مصروف لعدم العدل تقول مررت باولين واخرين وباول واخر وقولنا اخر مقابل
اخرين للمفتوح الخا لانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة نحو اخر واخران واخرون واخر
واخرى واخريان واخريات مثل الافضل والافضلان والافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات
فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر جاءني زيد ورجل اشد تاخرا في معنى من
المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور ولا تقول
جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى وتستعمل اخريات في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة
كما هو ضابطه نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر اذا تقرر ذلك فالمانع لاخر
المذكور من الصرف الوصف والعدل اما الوصف فظاهر واما العدل فقال الشارح التحقيق فيه انه معدول
عن اخرين مرادا به جمع المؤنث وذلك ان اخر من باب افعل التفضيل كابين وكان الاصل ان لا يستعمل الا بمن عن اخر كما استغنى
بالكبرى عن الكبر في نحو رايتها مع نسوة اكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكنهم لو غيروا افعلا عن موضع افعل فكان ذلك عدلا
من مثال الى مثال اخر قلت وهذا الذي ذكره الشارح انه التحقيق هو مذهب ابن الفتح بن جني واما
اكثر النحاة فيرون انه معدول عما فيه الالف واللام وطريق الاستدلال عليه ان يقال لو قد تقرر ان هذا اللفظ
الذي من باب التفضيل فلو كان اسما من المعنى من كان الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر او ان افعل لا ان افعل
التفضيل من ظاهره او مقدره نحو سطانيته لمن يقول بل عجب او اده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة
لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بنا المضاف كما في الغايات او مع سادسه لمضاف اليه وهو التنوين كما في
حينئذ وكلا ثبتا ولا يحذف لا لزمنا اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح
اجرد نهد ... استغنى الكلام فلم يبق الا ان يكون اصله اللام هكذا قرره الرضي ثم قال والمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من
الوجوه بما ذكر الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة كما مر عن بعض ... الاولى ان يقال

لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا ومنع الفارسي
في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز لانه لو وجب ان يكون معرفة لان كل معدول عن معرفة فاما
من كون اخر معدولا ولا عن ذي الالف واللام بانه لو كان كذلك لوجب ان يكون تقصد به قصد تلك المعرفة وجب ان تكون معرفة ولما
يقصد به قصد تلك المعرفة كما في امس وسحر واذا تقصد به الالف واللام واجاب ابن الحاجب عن ذلك بما تقريره انا
نثبت كونه نكرة بالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام قوله لان كل معدول عن معرفة فانما يقصد
لا نسلم ما هو معدول عما فيه الالف واللام يجب ان يكون معرفة فيه ان يكون بمعناه من كل وجه وانما يلزم ان يكون قد
به قصد تلك المعرفة مسلم اذ لا يلزم في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه الصيغة الاخرى لغرض ما بقصد بالمعدول عن المعرفة بل
الخروج عن صيغته كانه نسيها تحريها في قياس يلائم الصيغة الاخرى ولهذا لم بني واما العلمية كما في سحر
فتقصد ارادة معرف بعينه المنقول اما الالف واللام كما في امس ولانه معرب ولا العلمية لانه صفة والعلمية
ولذلك منع من الصرف ولما لم يقصد في اخر ارادة الالف واللام التي هو معدول عنها فلا يلزم ان يكون معرفة
نعم اذا العدل فلا يستقيم ان يقصد به تقصد تلك المعرفة ولمسموع من ذلك بلا خلاف احاد
وعلى موازنة فعال نص الفا ومفعل الى والعين من عشرة وواحد الى خمسة ورويهما عن بعض العرب
وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال المصنف في شرح الكافية
مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وهذا لفظها ان يقاس لم يسمع فظاهر كلامه في المتن انه من المسموع
ولانا في لاخر بالتفصيل بين فعال ومفعل فيقاس على ما سمع **والاصح قصرها على السماع خلاف للكوفيين**
من فعال لكثرته ولا يقاس على ما سمع من مفعل لقلته والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى ذلك
الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ومذهب سيبويه والجمهور
ان المانع لهذه الالفاظ العدل والوصف اما العدل فلقيام الدليل عليه وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة
مثلا بمعنى واحد وكذا البواقي وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم في غير لفظ
العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا
بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقرار والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب
فلما وجدنا ثلاث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة
فقيل انه اصله واما الوصف فظاهر ويؤخذ من قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله تعالى فانكحوا ما
طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فلا تستعمل الا داله على
ذات باعتبار مفهومها وقد استشكل السؤال بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وتلك
لو صح الوصف باربع في قوله مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف ولم يؤثروا ربع واجيب بان هذا التركيب
للعدد ولم يوضع الا للوصف ولا يبعد الاسم اعتبارا معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه لم يوضع
ومشتاق للاصل وانما تحصل الوصفية لم بطريق العروض فافترقا **ولا يجوز صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا**
للفراء فانه زعم ان هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية ال وانه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب
الاسماء المنصرفة وان العرب تقول ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا وثلاثا وان الوجه منعها الصرف وتقديرها
معرفة لانها معروفة بعين معدول فتكون لها العدل وشبه العلمية ولا يعرف البصريون هذا قلت لا يجوز مخالفة
الغزلي ذلك لانه ناقل عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ نعم يرد بقال لم هذا شاذ لا يجوز القياس عليه
لكنه مخالف لظاهر قول العرب تقول ثلاث وثلاث وكان مقتضى تقديرهم المذكور هنا لغوا ان يقال ثلاث
على انها اسما وانها نكرات وانها في حالة المنع معارف وفي تلك الحالة نكرات والا فكلام المصنف يقتضي ان العدل
يرى انها حال المنع العرف صفات وحالة الصرف اسما كما ذكروا وانها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير
ولا يجوز صرفها **منكرا لعدم السنية خلافا لبعضهم** وهو الاخفش وخالف الجمهور وعن ابي علي القولان **والمانع** اي
والعدل المانع **مع شبه العلمية او شبه الوصفية في نحو توكيدا** فقوله المانع مستغن عنه في نحو قوله في فعل بمعنى ان
العدل المانع من الصرف مع احد الامرين اما شبه العلمية واما شبه الوصفية ثابت في نحو المستعمل توكيدا

وهو

وهو جمع كتع وبتع وتحقيق العدل فيه انه جاء جمعا لجمعاء وجمعاء مؤنث اجمع وقياس فعلاء فعلان يجمع على فعل بسكون
العين كحمر في جمع حمراء ولما قيل فيه جمع بفتح العين علم انه معدول عن جمع بسكون العين واعترضه الفارسي بان
هذا انما هو قياس فعلاء افعل الممتنع جمع مذكره بالواو والنون وجمعاء ليس كذلك لان مذكره قد جمع بالواو
والنون فقيل اجمعون فليس من ذلك الباب فيطرد عدم العدل فيه من تلك الجهة واشار الى ان الاولى ان
يقال انه معدول عن جماعى لان فعلاء الذي ليس لصفة قياسه ان يجمع على فعالى وقد قيل فيه فعل وهو عدل محض
محقق واعترضه المصنف بان فعلاء انما يجمع على فعالى اذا كان اسما محضا وجمعاء ليس كذلك لان لمذكرها جمعها بالواو
والنون فقياس مؤنثه الالف والتاء وقد صرح المحديثي في هذا الاعتراض بان ذلك في الصفة فاما الاسم
فلا ربط بين مؤنثه ومذكره فانه لا يجمع مذكرا بالواو والنون وتجمع عيره بالالف والتاء هذا ما يتعلق بالكلام على
عدل جمع واما شبه العلمية او شبه الوصفية فيه فلتعلم ان المصنف لم يات لم القول بالعلمية ولا الوصفية
او من ان احد كل العلمية شبه احدهما فلما انتفا الوصفية فلان هذه الالفاظ من باب التوكيد فلا يصح جعلها
من باب الصفة لانها بابان متغايران يتميز كل واحد منهما بخاصيته فلا يستقيم ان يكون احدهما فرعا للاخر
واما انتفا العلمية فظاهر اذ لا يجمع ان هذه الالفاظ ليست باعلام شخصية ولا جنسية فمن شرح
ادعى شبه احدهما اما شبه العلمية فتقريره ان يقال ان تعريف جمع بالاضافة المنوية فان الاصل
في قولك رايت النساء جمع ان تقول جمعهن كما يقال رايتهن كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الاضافة
وصار جمع لكونه معرفة بغير علامة لفظية كانه علم وليس بعلم في التحقيق واما شبه الوصفية فقال
الشارح هذا في غريب لا يعلم لغير المصنف ولم يزد على ذلك وكتقريره ان يقال ان جمع لمذكر وهو
اجمع ومؤنث وهو جمعاء وجمع المذكر بالواو والنون فقيل اجمعون ومن ثم كان فيه شبه الوصفية **ومع العلمية**
في سحر الملازم للظرفية وهذا اولى من قوله في الخلاصة سحر الذي اريد به التعيين لانه قد يراد التعيين ويكون
محلى بال او بالاضافة وجوبا ان كان غير ظرف وجوازا ان كان ظرفا واما ان لزم الظرفية في حالة استعماله مجردا من
ال والاضافة مقصودا به معين ثم المانع له من الصرف العدل والعلمية اما العدل فلانه معدول عما فيه الالف
واللام وذلك لقيام الدليل على ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد
سواء صار بالغلبة علما كالنجم والصعق اولا كالغلام استغراقا وانما العلمية فلانه جعل علما لهذا الوقت المعين
وقيل المانع له العدل وشبه العلمية من حيث انه تعرف بغير اداة ملفوظ بها بل بنية ال واختاره ابن عصفور
وقد سبق الى قول بانه مبنى قال به صدر الافاضل وحكاه الشلح عن ابن الطراوة ايضا **ومع العلمية في المعدولات**
المذكورة وهي اخر وفعال ومفعل في العدد وفعل في التوكيد وهذا عطف على سحر الملازم بمعنى ان العدل
يمنع مع العلمية فيما سمي به من الافعال المذكورة ايضا بما اخر فاذا سمي به منع من الصرف للعلمية وكونه بلفظ
المعدول نص عليه سيبويه وقد استشكل هذا المثال ان شبه العلة علة وفي البسيط عن الاخفش والكوفيين
انه مصروف لزوال العدل بالعلمية واما فعال ومفعل في العدد فالصحيح انهما يمنعان للعلمية وبقاء لفظه
العدل وذهب الاخفش في جماعة الى الصرف فاقام الحشتون لهم وزنا واما فعل في التوكيد للعلمية وكونه
بلفظ العدل كما يرما مر هذا مذهب سيبويه ايضا اعني عدم انصرافه وحكي عن الاخفش انه ينصرف واما سحر
فاذا سمي به انصرف قولا واحدا لان عدله انما كان بالاشارة الى يوم بعينه وقد زال ذلك بالتسمية به وهذا لا
يخالف كلام المصنف هنا لانه ثم فيما سمي به من المعدولات المذكورة **ومن فعل المخصوص بالنداء** كغدر وفسق وخبث
وغدر يمنع للعدل والعلمية اما علميته فبالعرض ولما عدل فلانه معدول عن صيغة اخرى الى ما هو علم فنسق
معدول عن فاسق وخبث عن خبيث وغدر عن غادر فهذا تحقيق قول المتن واما بعد التسمية فتقول انه عن لفظ
المعدول على ما هو عليه فاعتبر فيكون المانع له العلمية وهو لفظ العدل ونقل ابن بابشاذ عن الاخفش الصرف
وفي فعل المعدول عن فاعل علما هذا معطوف على ما علق لم في فعل توكيدا وامثلة قوله وفيما سمي به وجزم الشارح
بالوجه الثاني ومثال المسالة عمر وزفر فان عمر معدول عن عامر علما وكذا زفر معدول عن زافر علما

ثعل ويخرج نحو اخر فانه معدول عن افعل
وقول المصنف المعدول عن فاعل يخرج نحو ثعل فانه معدول عن ثاعل من حيث انه اي بتقييد يخرجها ايراد دخول
وخروج الثاني مقصود بخلاف الاول فيتوجه على المصنف نقض من حيث ان فاعلا غير مستعمل واثعل مستعمل
فتامل قلت وانما قالوا في ثعل انه معدول عن اثعل لان [illegible] بتركيب بعضها بعضا رجل اثعل وامراه
في الصحاح الثعل بالتحريك زيادة في الاسنان واختلاف منبتها وثعل ابو حي من طي وهو ثعل بن عمرو اخو نبهان
ثعلا ونبها قالوا الثعل القوم علينا اذا خالفوا [illegible] يخرج كفيه من ستره وانما صرفه
قوله رب رام من بني ثعل
وسم الذين عنا بهم امرئ القيس بقوله [illegible] وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف هو [illegible]
للضرورة هكذا ابة لابن هشام وفي المحكم لابن سيده وثعل [illegible] من العرب غير مصروف عارها من سائر الموانع
لما تقدم وطريق العلم به لعدل فعل المسمى به عن فاعل علما سماعه من العرب والا لزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم
من الصرف فاحتيج الى تقدير سبب اخر مع العلمية ليتاتى منع صرفه وانما ندر هذا السبب المخصوص الذي هو العدل
وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يجعلها استقلالها بمنع الصرف [illegible] ونقل المصنف تسامح عن غير مصروف نحو ادد
ولم يقدر سبب اخر غيره لامكان هذا دون غيره وهو ظاهر وخرج بقوله علما باب من سائر الموانع نحو طوى مصروفا بلا تنوين
فان الممنوع [illegible] في كلام العرب الصرف وخرج بقوله [illegible] باعتبار البلغة وفي حكمه اي حكم المعدول
فالحكم [illegible] لا يمكن تقدير سبب غير العدل فيه وهو التانيث باعتبار [illegible] والعدل عن فاعل هنا قول سيبويه
عند تميم نحو فعال معدولا علما لمؤنث كرقاش فيمنع من الصرف عندهم للعلمية والعدل [illegible] قول سيبويه بان الغالب على
وذهب المبرد الى ان المانع له العلمية والتانيث ولا لعدل فيه وايد قول سيبويه [illegible]
الاعلام ان تكون منقولة وفي جعل هذا العلم منقولا عن [illegible] المنقول من الصفة محافظة على هذه
القاعدة ورايها المبرد فيقتضي ان يكون مرتجلا وهو غير الغالب ولحترز المصنف بقوله معدولا عن الباس
كذلك اسماء كان [illegible] او مصدرا كذهاب او صفة [illegible] او اسم جنس كسحاب فلو سميت بشيء منها انصرف قولا واحدا
الا ان [illegible] كعناق ونحوه [illegible] ابدا كسر والعمرا الحجازيين يبنون ما كان من اعلام
المونث على هذه الصيغة اجراء له نزال لشبهه به وزنا وعدلا ونعريفا وتانيثا فيبنونه على الكسر
وبنو تميم اكثرهم لا كلهم فان بعضهم يعربه كحذام فيما لا مرآ كسفار وحضار لكوكب وبما مونثان
كانما للماء والكوكب [illegible] وانفقوا اي الحجازيون وبنو تميم على كسر فعال امرا
نحو نزال وحذار ودراك او مصدرا نحو حماد وفجار وسار السماع وحالا نحو بداد وفي قول الجعدي
وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو في الصعيد بداد قال السيرافي بداد في موضع الحال
او صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية وكراه لخزرة [illegible] بالحال [illegible] باكراه
كريم ان انتل [illegible] وان ادبر نحو [illegible] ولازمة للنداء نحو يا فساق يا خباث وكلها معدولة عن مونث
اما مصدرا كما في الانواع الثلاثة الاول او عن وصف كما في النوعين الاخيرين وهذا يدل على ان نزال معدول
معدول عن انزل كما قال المبرد لا عن انزل كما يقول الجمهور وقد سبق ان عبد القاهر يرى انه معدول عن
انزل وقد يحتمل كلام المصنف فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق فيعرب اعراب ما لا ينصرف كما تقول
بعناق على مذكر ولا تبنيه على الكسر حينئذ لانه مذكر ولا يجي فعال معدولا عن مذكر وجاز ابقاء
بناؤه على الكسر وقد يجعل كصباح فيعرب منصرفا والاول هو المشهور وان سمي به مونث فهو كرقاش
على المذهبين تنبيه على لغة الحجاز وتعريبه على تميم مصروف عند تميم وان كان اخره را نحو بافتراق
ايضا نحو حضار ووبار وفتح فعال اسما لعنة اسدية فيقولون نزال بفتح الاخر ايثارا للتخفيف
فصل في حكم الاسم حالة التصغير بالنسبة الى الصرف وعدمه يصرف مصغرا
ما لا يصرف مكبرا هذا الكلام يتوهم ان القاعدة الاصلية فيما يقررانه في هذا الفصل وانه
يستثنى من ذلك مسائل وليس الامر كذلك وانما القاعدة ان كل مصغر لم يذهب تصغيره احد
سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف والاقسام اربعة منصرف فيهما كزيد وبابه لم كزينب

وبعض منصرف في التكبير دون التصغير كعمر وضرب وعكسه نحو تحاصم علما اذ انتقير ذلك نقول بعرف
مصغرا اما لم يصرف مكبرا وهو ما زال بتصغيره سبب منعه كتصغير عمر وسحر لزوال العدل اذ لم يعدلا
الا مكبرين فان قلت هلا امتنع صرفهما مصغرين لان العدل ثبت لصيغة المكبر نحوه دالتصغير
على الصيغة المعدولة قلت العدل في عمر تقديري فلا عبرة به ونبال بم عند تلقي الاسم ممنوعا
من الصرف وما سمع من افواههم غير الاسم فافا جار ادعاء العدل فيه منا تبعا لكلامهم وانا المكمل اذا
بانه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فيه الجد واما سحر فظاهر كلامهم
ان عدله تحقيقي لانهم قالوا هو اسم جنس فصار به معين فناسب ذلك ان يستعمل بال علما بالاستقلال
فلما استعمل مجردا كان معدولا ولا يحسب ما قررناه فيما سبق وهذا البحث باق في سحر بكونه مع معروفا فعلنا
انهم بعد العدل عن ال لم يقدروه علما كما تقول في عشية وعتمة مرادا بهما معين انهما لم يقدرا علمين وعلى
هذا فالتعريف فيه بالاستصحاب عن اللام بنية ال ولا بدان يتساوى المعدول اليه تعينه قبل فان
قلت فكيف صح في سحران يدعى انه علم مع انه على نية ال قلت ذلك حاد العلمية مع صريح ال
وخرجت ال بذلك عن التعريف فالعمدة اولى ان لم يكن مونثا كسعاد وزينب او اعجميا نحو ابراهيم واسماعيل فمتى
يتغير تصغيرهما كذلك وهذا في غير تصغير الترخيم واما في تصغير الترخيم كبريه وسميع فالصرف او مركبا
نحو معدي كرب وبعلبك او مضارعا للفعل كسكران او مصغرا نحو سكران فان زيادته وهما الالف والنون بحارعتان
لزيادتي حمراء في حالتي التكبير والتصغير لانك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما ولهذا ان
بد لك من نحو سرحان علما فان تصغيره سريحين ذا لمضارعة موجودة في التكبير دون التصغير قلت
فتحول عبارة المصنف من تسامح وذلك لان النحويين لا يقولون ان نحو عثمان مضارع لحمراء ان زيادته
مضارعتان لزيادته وهو اخص ولو انه قال او ما فيه مضارعة زيادته لزيادتي فعلا كان خيرا من قوله
مضارعا لفعلى مكبرا ومصغرا لان المضارعة في التكبير ثابتة ولهذا كان غير منصرف فلا حاجة الى ذكرها
او وزنه بالفعل المضارع للمصغر نحو تغلب ويشكر فيصغران يكيبر ومصغرين ولحترز بالمضارع من
نحو شمر وضرب فينصرفان مصغرين لزوال وزن الفعل او عارض فيه نحو اجادل علما وتصغيره اجيدل
فيمتنع مكبرا للعلمية وشبه العجمة ومصغرا للعلمية ووزن الفعل فانه مضارع نحو ابيطر وتخصيص ان الذي
لا ينصرف مصغرا ومكبرا نوعان متحدا السبب في حالتي التصغير والتكبير وهو الغالب ومختلفه نحو اجادل
واجيدل وقد يكون موجب المنع في التصغير فيمتنع مصغرا ما يصرف مكبرا من ذلك ان تسمي بتحاصم
وتضارب ثم تصغره فانه في حالة التكبير ليس فيه الا العلمية فينصرف واما في التصغير فانك تقول تحيصم
وتضيرب فتحدث وزن الفعل مع العلمية لانه حينئذ مثل تبيطر فيمتنع من الصرف وكذا اذا يمتنع مع هذا
مصغرا وان كان في التكبير يجوز صرفه وعلى هذا ابحل قوله فيمتنع على ما يتجدد له المنع او يحتم المنع ويحمل قوله
ما صرف على ما ثبت له الصرف في الجملة اما واجبا او جائزا فصل في ارتكاب صرف
ما لا ينصرف للمتنقض ومنع صرف ما ينصرف للمقتضي ايضا يصرف ما لا ينصرف للتناسب وهو على شيئين
تناسب كلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف منه قوله سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسلا ضم اليه
الاسماء المنصرفة حسن ان يرد شبهها الى اصلها وهو الصرف وانما صرف غير المنصرف في هذا القسم
مراعاة لتناسب الاسماء المجتمعة قال ابن الحاجب في اماليه التي قد تكون غير فصيح ويلحق اليه امرينصر فيصح
شاذ ذلك ان الله هو الخالق الفصيح بدليل لايكاد يسمع ابدا قال تعالى كما بدا لكم تعودون وقال كيف
يبدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الخلق فجا وبدا فصيحا لا حسن مراعاة التناسب بغيره وهو قوله تعالى
يبيد وكذا ما نحن بصدده من قوله سلاسلا واغلالا وروي لبعض الشعراء قال لكاتبه اكتب يا جاران الركب
يتجاروا بعين يعم الراح باجار فقال باسيدي يا جار بعين كيف الرافع واكتب قال يا جاران الركب قد حاروا
فقال ذا كان كذلك فانظر الى اللغة الفصيحة الغالبة وهذا نظر الى تناسب اللفظ الثاني من التناسب

الوقف بالالف فتناسب
تناسب في روس الاي و الفواصل كقوارير الاول فانه راس اية وروس الاي في احوالها لا يبتدعون في باب نون التاكيد حيث
روس الاي وقد علمت ما استعنناه من الاعتراض على قولهم بجعله الاسما الصرفة واصل الاسما الصرف وذلك كقول
تكلفنا فيه على التنوين فراجعه او للضرورة لانها تجيز رد الشي الى اصله واصل الاسما الصرف وقوله الاخر
امري القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقوله الاخر
فاتاها احيمر كاخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا واسقط بعض الشارحين من هذا البيت قوله
بنوخ فانكر الوزن وقوله كاخي السهم فيه اضافة المثلي الى المعين فان قلت الضرورة مجوزة لا مجوزة
وعدلها على التناسب الذي هو متعلق بالجواز بيانا في ذلك قلت لعلم اراد بالجواز العدد المشترك
بين الواجب وغيره وهو الصحة فكانه قال يجوز الصرف للتناسب او للضرورة فتحمل الصحة على الجواز بالنسبة
الى التناسب وعلى الوجوب بالنسبة الى الضرورة فلا تنافي **وان كان افعل التفضيل خلافا لمن استثنى**
ومنهم الكوفيون فلم يجوزوا صرفه للضرورة بناء على ان منع تنوينه عندهم لاجل من ولا يجمع بينهم وبينها لا اضافة
والبصريون يمنعون الوزن والصفة كاحمر وعليه صرف خير وشر مع ان كلا منهما مع من كلمة
وما يرد قول الكوفيين قول امري القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
ويمنع صرف المنصرف مطلقا خلافا لاكثر البصريين لانهم قالوا منهم الاخفش والفارسي واختاره
المصنف وهو الصحيح بدليل قوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فالسوا
الرواية يفوقان شيخي قلنا الرواية الاولى ثابتة في الصحيح رواها البخاري وغيره فلا يقدح فيها ما ادعوه
من الرواية الاخرى ان ثبتت **لاختيار خلافا لقوم** منهم ابو العباس احمد بن يحيى **وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة**
قال الاخفش من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف وذلك لانهم كانوا يضطرون
كثيرا بسبب اقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار
ايضا **والاعرف فيه ذلك** اي صرف ما لا ينصرف **على سلاسل وقوارير** حكى الاخفش ان بعض العرب
يصرف الجمع المتناهي قال سمعت ذلك منهم وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الاحاد قلت
ولو ان المصنف قال على مثل مساجد ونحوه لكان اظهر لئلا يتوهم ان مراده الاشارة الى ما تقدم
ما تقدم من الصرف للتناسب اي والاعرف قصر صرف ما لا ينصرف في النثر على سلاسل وقوارير
انما وجدت فيه المناسبة للصرف وليس هذا مرادة **باب**__ **التسمية بلفظ كاين ما كان**
قال الشارح اي بلفظ اي لفظ كان وجعل الفارسي ما في ضربته كاينا ما كان مصدرية وكان صلتها وهما
في محل رفع لكاين وكلاهما على التمام اي كاينا كونه وقيل كان من الناقصة وكان ناقصة ايضا وما موصولة
اسمها كاين بعضه كالاسما زيد وكان ضمير هو اسمها وما خبرها وما كان ضمير كان وخبرها محذوف
اي كاينا الشخص الذي كان هو اياه ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة وما خبر كان والتقدير
لا ضربنه كاينا شيئا كان اي شي وجد والمعنى لاضربنه كاينا بصفة الوجود من غير نظر الحال دون
حال ولعل هذا اولى الذي نقله والاقرب كون ما نكرة موصوفة وكان تامة وما خبر كان والتقدير
كاين شيئا كان اي كاينا شيئا وجد اي كاينا بصفة الوجود من غير نظر الحال دون حال مفردا كان او
مركبا كلا او جزءا **اذا سمي بمعرب لفظا يتضمن اسنادا** نحو برق نحره وزيد قائم وقف وقام وسموا المنقول من
جملة الخبر والنداء لك زيد قام وعمرو يقوم **او عملا** هو عام بعد عام اذ كل متضمن اسنادا متضمن علاوة وتشمل
عمل الرفع نحو قائم ابوه لمن زيد قائم ابوه وعملا لنصب نحو ضارب اباه من نحو زيد ضارب اباه عمرو وعمل
الجر نحو غلام زيد فكل هذه يحكي بها الاول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية وينبغي ان ثاني
على ما كان عليه قبل التسمية من رفع او نصب او جر قلت ومقتضى كلامه ان الجار والمجرور كذلك والمنقول
فيه انه ان كان الجار حرفا واحدا نحو بزيد فالحكم كذلك واجاز المبرد والزجاج ان يعرب اعراب
المضاف بعد زيادة حرف يجانس حركته وتضعيف ذلك الحرف وان كان حرفين فان كان ثانيهما لينا

نحو في زيد

نحو في زيد فالحكاية ايضا والمبرد والزجاج على الحكاية او الاعراب بشرط التضعيف فهاتان الصورتان كلام
المصنف فيهما ماش على قول الجمهور ولا اشكال عليه وان كان الثاني صحيحا نحو من زيد فمذهبان لسيبويه
وبعض النحويين لم يجيزوا سوى اعراب المتضايفين والجمهور يجيزونه ويجيزون الحكاية ولا يعرف من قال
بوجوب الحكاية وان كان الجار اكثر من حرفين نحو منذ اليوم فالوجهان والخلاف بحيثه فمن ثم الوجهان
وارد ان على المصنف **او اتباعا** كان يسمى بموصوف وصفة او بمعطوف عليه ومعطوف فيكون الاول بحسب
العوامل والثاني تابع له واذا سميت بزيد الفاضل فانك تقول يا زيد الفاضل بحذف الحكاية او تابعا فعلى ما قدمنا
او تركيب حرفين نحو انما ولعلما **او حرف واسم** نحو يا زيد وانت فانه مركب من ان وهي اسم والتاء وهي حرف خطاب
او حرف وفعل نحو قد قام لغة لكون الجر اعرابه **ما كان له قبل التسمية** هذا مبتدأ واجب التاخير لاشتماله
على ضمير يعود الى متعلق الخبر يعني انه يثبت لما سمي به من الامور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية والمتضمن
للاتباع يحكى وكذا المتضمن لتركيب شابه الحكاية والمتضمن للعامل يعرب وكذا ذو الاتباع فيقول العجمي
ضارب زيد اذ قام زيد المحاط اذا قدرته موصوفا وصفته ضاربا وحده ومجموع زيد المحاط
بحسب العوامل وبنصبه زيد المحاط على كل حال وبقي عليه ما يحكى فمنه ذكره بعد وهو المعطوف
بحرف دون المتبوع نحو وربيعة على حسب الموضع الذي نقلته عنه **ولا اضافي ولا مبتغي** ما سمي به
من الاشياء المتقدمة **والمعطوف بحرف دون متبوع** نحو لزيد ثم زيد كالجملة فان قيل من رفع او نصب
او جر حكي بحاله لان المتبوع له لان فيكون تابعا له لانه ليس على الهيئة التي يكون بها تابعا ولا يمكن ان يكون
للمجموع اعراب لفظي **ويعرب ما سوى ذلك** نحو زيد وان وقام ومجموع ضمير وكذا يقوم وفي مجموع من
الضمير قلت ولا ادري لم لم يجعل نحو زيد ومحل بحث قوله ما كان له قبل التسمية **فان سمي بمجموع**
على حده اي جمع سلامة بالواو والنون او الياء والنون **او جار مجرى احدهما** كالبنين فيما هو جار مجرى المثنى
وعشرون فيما هو جار مجرى المجموع على حده **مطلقا** اي من غير تقييد بحالة دون حالة احترز به عن
كلا وكلتا فانهما الحقا بالمثنى في كل حال انما فيهما الى المضمر فقط **اعرب بما كان قبل التسمية** فيعرب
المثنى وما جرى مجراه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا **او جعل المثنى وشبهه كعمران** فيلزم الالف ويعرب
على النون اعراب ما لا ينصرف قال الشارح الاسلم ذان مسمى به لان الف ذان وان كانت زائدة على بنيت
الف ذا التي هي عين فجعلت محلها الاصل **والمجموع وشبهه كغسلين** فيلزم الياء لانه ليس في العربية اسم
معرب اخره نون زائدة بعد واو واما زيتون فالنون اصلية قلت ويحتمل ان يكون قوله كغسلين
مرادا به الزام الياء معربا بالحركات الثلاث وان اريد به الزام الياء والاعراب كاعراب المفردات وهذا هو
الذي ينبغي ان يعول عليه وهو الذي مشى عليه الشارح كلام المصنف وصحا هذا الاثر وسمينا امراة بزيد ون
واحويتا المجرى غسلين فينبغي ان يقال هذه زيدون ورايت زيدين ومررت بزيدين لان فيها لعلميت
والتانيث وهو من الاسما التي لم تعرب بالحروف وفي كتاب الصحاح ان من اعرب نصيبين اعراب الاسما المفردة
لم يجرها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين **او هرون** فيلزم الواو ويعرب غير
منصرف لمشابهته للاعجمي وذكر السيرافي وجها رابعا قال انه صحيح عن العرب وهو حكاية حال الرفع فيلزم
الواو ويفتح النون دايما فتقول هذا ياسمون البر وبعض المغاربة صرح بان الوجه الثالث وهو جعله
كهرون نادر لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف انه قياس **ان لم يجاوز سبعة احرف** في المثنى والمجموع على حده
فان تجاوز ذلك تعين على ما فيهما بالحروف كما كان قبل التسمية نحو اشهيبابان تثنية اشهيباب واشهيبابون
جمع اشهيباب مسمى به وانما امتنع اعرابهما بالحركات لمخالفتهما للاسما المفردة بزيادة عدة حروفها على سبعة
احرف **ويجوز في حاميم** مثل طاسين وياسين **تجريها بالياء** فيعرب ويمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة قال
الشاعر نكون حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم يعني ح عسق لما فيها من قوله تعالى
قل لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى وقد كان هو المذكر المعنى بقوله يذكرني حاميم من القرابة

امره ابو طلحة يوم الجمل ان يتقدم للقتال فنثر درعه بين رجليه وكان اكثر عليه رجز قال لست بكم حمي
حا عليا لعصبي فقتلته وايضا لقوله ٭ واشعث قوام بايات ربه ٭ قليل الاذى فيما ترى العين مسلم
شككت له بالرمح جيب قميصه ٭ فخر صريعا لليدين وللفم ٭ على غير شي غير ان ليس تابعا
عليا ومن لا يتبع الحق يظلم ٭ يذكرني حاميم والرمح شاجر ٭ فهلا تلا حاميم قبل التقدم ٭ على غير شي متعلق بشككت
لما سمع عليا رضي الله عنه استرجع وقال ان كان لصاحبا صالحا ثم تقدم ... بالنفي وبيله والفتح للبنا والرمح
يعني بلا سبب من الاسباب وعنوان ليس تابعا استثنا من لعوه بالنفي ... الاول معناه لو ذكر حاميم قبل ان طعنته
شاجر اي طاعن من شجرته بالرمح اي طعنته وقيل انه مختلف ... وان كان ما سمي به حرفي هجا ولا ثاني هذه العبارة
بالرمح لسلم ومحالات اي قيل قيام الحرب وتردد الرماح فانا اذا سمينا بهوا وكلم يبيع ان يقال سمي بحرفي
من مناقشة وصوابها ان يقال وان كان ما سمي به على حرفين ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قبل هذا
هجا واما يبيع ذلك اذا سميت بنفس قولنا له وه او بقولنا لام واو كما كلمة نحو عن وهو تقرب اعراب بيد ودم اوكانا
حلي بطوية اي فان كان ثانيهما غير لين لم يغير سواكانا مع ما تقدم في عدم التغيير واما ان كان ثانيهما حرف لين
جزكلمة كوض من ضربت او رب منه وحكمها حكم ما تقدم ... سواكان اسم فان كلمة كو وكي وجز كلمة نحو
وهي مسئلة الاصل المصرح لها فالحكم فيها تضعيف الثاني وان كان ما سمي به حرفا واحد الحق بتضعيف مجانس حركته ان
وظهن لوك ولي من بيع وعام من عافية كما اذا سميت بتا المتكلم من قولك قمت فيقال تو او بالكاف من اكرمتك فيقال
كان متحركا ولم يكن بعض كلمة اي وان يكن بعض كلمة وهو ساكن فيما لحرف الذي كان
كا بالتشديد وده او بالكاف من اكرمتك كي والحركة وهو راي سيبويه فتقول في التسمية بالتا الساكنة
قبله فتقول في التسمية بالتا من قبلت او وهمزة الوصل على رايه وكذلك مع ذلك همزة الوصل لابقاء
من قلت ات واستثنا كان الحرف الاخير متحرك بحركات الاعراب فكيف يبقى مع ذلك همزة الوصل لابقاء
لحركة عارضة كما في الحمر لانا نقول معنى عروضها انها حدثت بعد ان لم تكن وان سبقت لم تات بها والاعراب
لازم لا بد منه فان قلت لكم المتحرك البعض الساكن واهمل الكلام عليه اعني على الساكن اذا لم يكن بعض
نحو تا قامت فما حكمه قلت القياس ان تجتلب لم همزة الوصل لاعتبر وكذا الساكن ونون التوكيد
الخفيفة وكون ذلك وان كان الواحد المسمى به متحركا وجب تكميله ثناقا والكلام فيما اذا كان ذلك الحرف
الواحد المتحرك بعض كلمة فالفا اي يكمل بالفا ان كان فا فانا سميت بها من قلب قلت وبالعين ان كان
فا اي ويكمل بالعين ان كان فاكما اذا سميت بالقاف من قبل فتقول قب ايضا وباللام ان كان لاما فاذا سميت
باللام من قبل تقول قل اوبال الا بالتضعيف المستعمل فيما ليس حرفا خلافا لمن راه وهو قول سيبويه
والخليل فعندهما اذا سميت بالقاف المضمومة من قبل فتقول قو او بالقاف المفتوحة تقول قا او بالقاف
المكسورة من قتال تقول قي وكيف قوفا وذوا خواه اي ذي واد ودي او ذو واعلم ان هذا في نقل الامر
استثنا ما ذكره اولا من انه اذا سمي بثنائي ثانيه لين فانه يضعف وكان القياس ان يرد والى اصله وهو نعه
لقولهم قواه الا ان العرب حكموا له في حال الافراد بغير ذلك وهو ان يبدل من عينه ميم فالغنا هم فيما فعلوا
والبسه العبارتين في ذو وجهين بل هما قولان ان سيبويه يرى ان ذو من باب طويت فاذا سميت به قلت
ذوي مثل فتي والخليل يرى انه من باب قوة فاذا سميت به قلت ذو اتشد بيا لواو ومثل جوا قلت ولوان
المصنف ذكر هذا الجانب قوله ضعف ثانيهما ان كان حرف لين فقال له فان كان له اصل رجع اليه فقيل
ذوي او ذو او ان كان لم يخاله مستقرة في كلامهم فرجع اليه كما في فوه والا ضعف لكان حسنا وتقطع همزة
الوصل ان كان ما هي فيه فعلا فاذا سميت بنحو انطلق قطعت الهمزة واما ما حامن الاسما بهمزة وصل فحفوظ
لا قياس عليه وبدل لعادتكما اصبت بقطع الهمزة وهو مستقل بنقل الاسم فالف الاعلى الثلثي سلو فيه
بانت وبات بها يوحش اصبت في اصل اسما اود واحترز بقوله ان كان ما هي فيه اسما كانطلاق فاذا سميت
لم تقطع الهمزة لانها ثبتت فيه وهو اسم وهو باق على الاسمية فلا تغيير عما ثبت له اذ لا نقتضي لنكه وخالف

ابن

ابن الطراوة فاوجب القطع الهمزة في مثله ويجبر الفعل المحذوف اخره او ما قبل الاخر والمحذوف الفا
واللام والعين والفا واللام برد المحذوف مثال الاول وهو ما اذا كان الفعل المسمى به محذوف الاخر نحو يرم من قولك
لم يرم فرد اليه ما حذف منه ويجعل من المصروف فتقول هذا يرمي ومررت بيرمي والتنوين للعوض نحو هؤلا جوار
ومررت بجوار وتقول رايت يرمي كما تقول رايت جواري ومثله يغزو فتقول هذا يغز ومررت بيغز ورايت
يغزي الا ان هنا انقلب فيه الواو يا لما ثبت ان الاسما المتمكنة ليس فيها ما اخره واو قبلها ضمة فتقلب
هذه الواو الحرف وده يا وبكسر ما قبلها واما يخشى علما فترد اليه الالف المحذوفة فتقول هذه يخشى ورايت
يخشا ورايت يخشي بالالف غير منونة في الاحوال كلها كما انه قال مدارا او عدد الاحداث وبعض كما
يفارس بتقول مدار وعدار ومثال الثاني وهو ان يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل اخره كما اذا سمي
بنون من تعل او بيع او بخف فيكمل لزوال المقتضى للحذف وهو التقا الساكنين وهذا زوال عنها ريخ
بلازم في جميع الحالات فان قلت لم يتعرض المصنف الى ما اذا كان المحذوف هو الاخر وما قبل الاخر
جميعا كما اذا سميت بعك من بك وليحكم في هذه مسا والحكم في تلك المسئلة فيجبر برد الاخر وما قبله
قلت بلى تعرض اليه فان المحذوف من هذه الكلمة هو العين واللام وقد تكلم على ذلك وستمثله ومثال
الثالث وهو ان يكون المحذوف الفا واللام نحو عه اذا سميت به تقول هذا وع ومررت بوع ورايت وعيا
وتقول في لق سمي به من قولك لم نق هذا الق ومررت بلق ورايت لقيا فرد اللام وتعامله معاملة
قاض كما نعلت في ام عه الا انه في نق لم يرد الفا لان الاسم لم يبق على حرف ثانيهما حرف لين بل بقي
على ثلاثة فلا حاجة الى الرد واما على كلام المصنف فانك ترد الفا والاول هو قول صاحب البسيط
وهو ظاهر بما وجهناه به وان كان هو لم يتعرض الى توجيه ومثال الرابع وهو ان يكون المحذوف
والعين واللام الا شي بره فتحذف الها وترد الهمزة والبا ترجع الى السكون لان حركتها انما هي
حركة الهمزة فيجب همزة الوصل يجب قلب البا الفا فتقول اراي فان قلت فهل يجري قلت
صرح بعضهم بالعارفه وفيه نظر لانه لو رد اعلم علما وفي مفهوم كلام المصنف ان الاخر وما قبله يرد ان
مطلقا ولا ترد الفا ولا العين الا اذا كان الاخر محذوفا فجبينئذ يرد الحرفان كما تمثلنا فعلى هذا لا ترد
واو نحو عد ولا نون منه ولا واو يجد ويهب ويحذف ها السكت ما هي فيه فاذا سميت بارمه حذفت
الها وردت اليا وقطعت الهمزة واعلالت اعلال جواز وكذلك اذا سميت باغزه الا انك ترد الواو ولا تحم
بقلبها يا والضمة قبلها كسرة وقد اسلفنا الكلام على مثله ويدغم المتحرك بالجزم والوقف فاذا سميت
بالفعل المجزوم من قولك لم تزدد قلت جا بره ورايت بردو رايت ردا ومررت بيرد غير مصروف وان سميت
بفعل الامر من قولك اردد قلت جا رد ورايت ردا ومررت برد مصروفا وحذفت همزته لعدم الحاجة اليها
فتحرك الاول عند الادغام واعرابها جمع حرف او شبهه كان على اكثر من حرف ان مناسبة لمجرور بعلي
ما لم يستقلا بالتسمية الموجود في حكايتها هذا تتميم لما قدمه من ان المركب من حرف واسم حكمه الحكاية يعني
انك اذا سميت بحرف جر ومجرور والجار كان على اكثر من حرف نحو من وعلى وحتى وكذا ما اشبه الحرف كان يعمي
بعد الاسمية فانها شبيهة بالحرفية فلك فيما سميت من ذلك وجهان احدهما وهو الاجود ان تضيفه الى
مجرور وتعامله معاملة لو كان مستقلا بالتسمية وتعربه كما تعرب المضاف في غلام زيد فتقول
جاني زيد مثلا بعد النون مخففة وتقول جاني زيد بتضعيف اليا لانه على حرفين ثانيهما حرف لين وحكم
مثله التضعيف كما مر وتقول جاني زيد وحتى عمرو بالفا الالف على حالها من غير تغيير وتعربه باعراب
تقديري
ان سيبويه لم يذكر غير الاعراب الذي بدا به المصنف وصرح بعض النحويين بانه لا يجوز غيره قال الوجهان
وبرد عليه نحو في زيد فانه لا يجوز فيه عند الجمهور الا الحكاية واجاز المبرد والزجاج الاعراب اذا اضيف الاول
وليس لهمان ما اجازا الاعراب في نحو من زيد الا تشبيها بالمضاف فدل المصنف على انه خافض ومخفوض وهكون

المضاف على حرفين ثانيهما لين هذا كلامه قلت وليس بنحو لانا لا نسلم ان المضاف لا يكون على حرفين ثانيهما
حرف لين بدليل ذو مال ونحو زيد سلمنا لكنه بالتضعيف اشبه المضاف والاعراب انما وقع بعد التضعيف
وهو ظاهر كلامهم من قول المصنف معطي ما لم يستقل فان قلت يجب ابراز الاعراب في هذه المسئلة
منافٍ لقوله في صدر الباب ان اللفظ الذي لم يعط بعد التسمية ما استحقه قبلها قلت هذا التقييد
لذلك الاطلاق او تخصيص لذلك العام اذ مقتضى ذلك الاطلاق او التعميم وجوب الحكاية في هذه الامثلة
وليس كذلك فتعين المصير الى الجمع بين الكلامين بان يجعل هذا المقيد او الخاص قاضيا بتقييد ذلك الكلام
او تخصيصه واسنافاه جنبية والامر فيه مثله ظاهر **ويحكى نحو اسلمت واسلما وسلمان واسلموا وسلمون**
في لغة متعاقبون بسلمة ومسلمين ومسلمين وسمي بها وهذه ايضا مخرج من قوله في صدر الباب
اوحرف وفعل فان تلك القاعدة تقتضي اي هنا ان اللفظين لا يتغيران عما كانا عليه قبل التسمية والحكم
هنا بعود لك فانك اذا سميت بنحو اسلمت ما لحقته تا التانيث الساكنة ولم يكن فيه ضمير فانك تلحقه
بسلمة سمي بها ويمنع الصرف فتقول قام اسلمت ومررت باسلمت ورايت اسلمت وتبدل تاؤه ها في الوقف واذا
سميت باسلما وبسلمان ما اتصل به علامة الاثنين في لغة بنيها فتقول اي كيجعل تلك الحروف اللاحقة
اخر الفعل علامة تثنية الفاعل او جمعه فهي عنده نحو حروف لا اسم فعلى هذه اللغة تاتي باسميت بنحو اسلما
وسلمان بالمثنى وتعربه اعرابه فتقول جا اسلمان ورايت اسلمين ومسلمين ومررت باسلمين وسلمين
وكذا الحكم عنده هو لا بها اسمي به من نحو اسلموا ويسلمون ومررت باسلمين ومسلمين **ونحو فعلى وتمان العلم**
معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة اذ ليس في الاسما العربية ما اخره نون السوق او للتانيث اللفظي
كفاطمة فان قلت النون لتانيث الجمع فلا ينبغي ان يعتبر في منع الصرف قلت اعتبرت التا في عرفات
في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتانيث الجمع واعلم ان حكم يفعلن في هذه الصفة حكم فعلن وكذا في تثنية
الامثلة السابقة صيغتا المضارع والماضي حكمهما واحد **وان سمي من نحو بنت واخت صرف عند الاكثر** فتقول
هذه بنت واخت بسبب لان ما قبل التا ساكن صحيح ولان التا التي في اخرهم لو وقفت عليها بالتا فلهذا قال
سيبويه والاكثرون بالصرف وهذا بنا منهم على ان التا فيهما للالحاق كما عزيت لا للتانيث فيكون ما قبلها
لفظا وتقديرا وخالف الفرا وبعض البصريين فقالوا التا فيهما للتانيث ولا ينصرفان علمين واستدل
الفرا بسقوطها في بنات وبنيه واجيب بانهما جمعا بنة وتصغيرها لا جمع بنت وتصغيرها كما جمعوا ابناء على
غير القياس انتا والبنون قلت فاذا امتنع باخت اذ قالوا اخوات واخية واسقطوا التا منها وليس
الا خه دليل فيحمل عليه وهذا الجواب الذي ذكرناه الفلحكاه ابو حيان عن صاحب البسيط ويشكل عليه ما ذكرنا
من اخوات واخيه **ويرد منت الى منه لفظا** بان يحذف وسطه وتنقلب تاؤها في الوقف **وحكما** فيمتنع من الصرف
وذلك لان العرب ردوه الى منه في الوقف بخلاف بنت واخت فيرجع منت في التسمية الى ما ثبت له في حالة
الوقف لانها القياس اذ من قولهم في قياس المونث ان يكون بزيادة المونث هذا ما جزم به المصنف
ووهم ما ذكر كلام البسيط ذكر احتمالا اخر وهو انك اذا سميت به في حالة الوصل وهو كبنت واخت او من
حالة الوقف فهو كسه **وتنزع من الولي الالف واللام** فتقول اذا سميت بها جا قابل ورايت ال ومررت بال
تعرب به اعراب المقصور وهو حينئذ لوزن تعدى وعلى لكن يحمل بمنع من الصرف لانه الغالب في نقل ال
لبعض لانه الاصل في الاسما ولا نسلم انه تعارض الاصل والغالب ايهما يقدم اعتباره وهذا الخلاف ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل في نقل عما اي جعلنا اولم نعلم كيف نطقوا به وهو متاخر هنا قلت تلك الطاهر
الحرف ولعل الذي جزم به الشيخ لان العدل التقديري طريقه العلم به سماع الكلمة غير منصرفة مع عدم مانع
غير العلمية وتدبيا له ما ذكره المصنف هنا مخالف لقوله في باب العلم مثله ما قارنت الاداة نقله او ارتجاله
فان تنزيلهما الباب ما يستحق اخراجه من عموم تلك القاعدة فيكون هذا تخصيصا لذلك العموم ولا بعيد
تناقضا **وكذا تنزع الالف واللام من الذي وما للتي واللاتي واللاتي ونحوها ايهن حرف اعراب ان تمت بنا**

التثنية

التثنية فحول الذي منزلة شيخ وقاض ان كانت مخففة اذ حكمه حينئذ حكم المنقوص وان كانت مشددة فيتنزل
منزلة صبي وبجري بحري الصحيح **ولا** بعد الياقبل التثنية **فانتفيه** بجعل حرف اعراب ويكون من باب يد ودم
وما ذكر من اسم حرف تهو نوف يعني ان لم يكن صالحا للعامل بدليل قوله بعده فان صلحا له فتقول الف باتا ثا
حر ص في بالوقف كما توقف عليه من نحو قولك زيد عمرو بكر لان الاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب
ومثال كهيعص ونحو ذلك من قولك اذا قلت انها اسما سردت للتحدي ووقوع العصا لمن لم يومن به وقد
احسن المصنف في التعبير بقوله اسم حرف واسما في اسم حروف الهجا او الحروف المتقطعة في اوائل السور وفي
ذلك تجوز في العبارة او على استعمال الحرف بمعناه اللغوي قلت وما ذكره المصنف من ذلك له
وليس بها الكلام فيه والباب معقود له لان الكلام فيما لم يكن اسما علما بعيد كونه لا مركبا مع غير كيف ينطق به
واللام الان فيما وضع اسما غير علم فا ستغل على ذلك غير مركب او مركبا كيف ينطق به وفيما سبق في ذلك
ان يكون كفيهم من اسما الاجناس وكانه ذكر المسئلة توطئة لقوله وقد يحكى المركب والمستخرج **وان صحب**
عاملا فتحرك بحر ي موازنه مسمى به فتقول كتبت با وتا بالمد كقوله كما تقول هذا اما فيمن سميته با
الموصول مثلا وتقول في ربي على راي من سمي بحرف بذلك هذه ربي بالتشديد وفي راي بعده بالمد
كما تقول في كي على كي بالتشديد ولا على لا بالمد وهذه المسئلة هي التي تقدمت في ذكر هذه الاسما
في باب التثنية كانه قال كما وجب في نحو كي التضعيف وفي نحو لا المد حالة التثنية بها وجب في نحو ربي ولا
حالة دخول العامل التضعيف والمد وقال ابو حيان من قال في اسم الحرف راي يقول هذه راي بالمد قلت
وهذا اخلاف القياس وفهم من قول المصنف اختر كذا جواز وصل اخر غير مختار وهو الذي ذكره فيقول
وقد يقال غيرها فلا يمد بل يعرب مقصورا وهو شاذ لانها صارت اسما فينبغي ان يجري بحري موازنها كما
سبق **وقد يحكي المركب المبني مسمى به** هذا اتنبيه لقوله في صدر الباب ويعرب ما سواه ذلك فان من جملة ما شمله
ذلك المركب المبني والفعل غير المسند وهكذا انه قد يحكيا من حيث لم يات الاعراب فيهما امثال المفرد المبني صاد
قاف اذا جعلت اسما للسور فان التقدير هذه صاد هذه قاف فيحكى اللفظ انه سمي به وقد صحب عاملا
قال بعض الشارحين لذا اتى في تفسير مراده بتقدير استشكاله لان هذه الاسما بنيت مجمعا على بنائها قبل التركيب
فكيف يحكى ولم يعربوا لانهم نصوا على ان ما كان من اسما السور ثلاثيا ففيه الاعراب والحكاية وقد ذكر ذلك في اول الكتاب
قلت اذا كانوا قد ذكروا فيه الوجهين فهو نظير ما ذكره المصنف فيما بين الوجهين في وجه الشيء غاية ما في
كلام المصنف ان الحكاية قليلة **وكذا الفعل غير المسند على راي** مثل قول سحيم الشاعر ابن وثيل
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فان جلا فيه جعل اسما ولم يعرب وانما قال على راي
لانه قد قيل انه باق على فعليته وان فاعله ضمير مستتر فيه فهو محكي وقال عيسى هو فعل ليزد كما قدمنا
ولكنه ممنوع الصرف **باب اعراب الفعل وعوامله** بجر المعطوف على
انه معطوف على اعراب اي هذا باب ذكر اعراب الفعل وذكر عوامله والضمير يجوز ان يكون عائدا الى الاعراب
او الى الفعل **يرفع الفعل المضارع** على راي الفرا وحذاق الكوفيين كما صرح به المصنف في شرح الكافية
لتجرده من الناصب والجازم لا لوقوعه موقع الاسم خلافا للبصريين وكان ينبغي ان يقول وفاقا للفرا
وحذاق الكوفيين ليدل على ان ذلك قول جميع الكوفيين وليس كذلك فان الكسائي امام الكوفيين ومذهبه
ان عامل الرفع في الفعل المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بعد دخولها اذ
اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث بحدوث الحروف فينبغي ان يحال عليها
وانما عمل فيها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة واختار المصنف مذهب الفرا ويعرف الرفع المعرى
عن الجازم والناصب لان الرفع دار مع ما ذكر وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية وايضا فهو سالم من النقض
الوارد على البصريين فان ما ادعوا اسبق ان الرفع لوقوعه موقع الاسم ينتقض بنحو الاسم في مواضع يقع
فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يقوم وكما في قولك يقوم الزيدان وهلا يقوم وكاد زيد يقوم فالمضارع

بعد النقد

في هذه المواضع كلها فقد رفع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لم يرفع في هذه المواضع فقال الرضي ما محصله انا لا نسلم انه لم يقع
الا الرافع وقد اجيب عن ذلك اما عن نحو الذي يضرب فبان يضرب هو على ان ضارب بمعنى مبتدا مقدم ويكفينا وقوع
موقع الاسم من حيث هو واقع موقعه بل تقول الذي ضارب هو على انه مع تقدير به فصلا قلت يلزم عليه كون
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسما غير الاعراب مع تقدير به واما عن نحو يقوم الزيدان فقال الزمخشري هو في
الصلة ذات محل من الاعراب وهو باطل بالاجماع واما عن نحو يقوم الزيدان فانه لم يلزم انه يكون اول كلامه
نظار حيث وقوع الاسما لان من ابتدا كلاما منفصل الحق المنطق عن الصفة ولا يجاب ما يرد عليه اصلا فانه
كلمة يبعد انها اسما او فعلا بل بعد الكلام موضع خبره في اي نبيل شا ولا يقال عن ابي الفعل
واما عن نحو كاد يقوم زيد فانه واقع موقع الاسم في الاصل لانه عب اصله خبر المبتدا واما عن الفعل
لعروض صيرورته مشتغلا بكاد الذي هو من افعال المقاربة المقتضية للاستقبال او الحال كالامر
والعارض لا اعتبار له وفيها نقض على الاصل كقوله وانت الهم وما كدت ايبا واما عن نحو هلا تفعل
فبانه انما امتنع وقوعه موقع الاسم بعد هلا لعين يعودته بواسطة هلا التحضيضية منضما للامر
وما عارض بسبب عارض لا يعتبر ولا تخلو هذه الاجوبة من تكلف ولا تسلم من نقد اذا تاملت وقد اعترض
مذهب الفرا الذي اختاره المصنف بان النفي عدمي فلا يكون عاملا واجاب ابن المصنف بانا لا نسلم
ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ
يقتضي تغييره واستعمال الشي والمجي به على صفة ما ليس بعدمي وينصب بان ما لم تسبق بعلم او ظن في احد
الوجهين في نحو الوجه الذي يمتنع فيه الظن منزلة العلم الاتي معنى كونه حسبوا ان لا تكون فتنة او فيما
باي ذون الحال فتكون حين جعلها تالية لعلم او ظن نزل منزلة العلم مخففة من ان المستدة اليون
ناصبة الاسم محذوفا لا يبرز الا اضطرارا قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
فان قلت لم عدلت الى الاستشهاد بهذا البيت ولم تستشهد على ذلك بما استشهد به الشارح
وغيره وهو قوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق وصف نفسه بالسخا
والجود حتى لو سالته الحبيب الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك وانه كان يأتي يوم الرخاء والراحة كراهة رد
السائل وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة قلت لان المستشهد عليه
وقوع ان المصدر اوما هو بمثابته وان في البيت الذي استشهدت به كذلك لان قبله لقد علم الضيف والمرملون
البيت واما ما استشهد به الشارح وغيره فليس من غرض المسئلة في شي لان المخففة فيه ليست بعد علم واظن
ويخبر بجملة ابتدائية كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
او شرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها وهو صحيح من جهة الشرطية ولكن لم يتقدم علم ولا ظن
او مصدرة برب كقوله فعلمت ان رب امرى حسن حانا امين وخوان يخال امينا او فعل جامد كقوله عسى ان يكون
واحترز بهذا القيد عن نحو قوله علموا ان يومنون فجادوا قبل ان يسألوا بعظم سوال او فعل متصرف دعا نحو والخامسة ان غضب الله عليها
ونعلم ان قد صدقتنا او قد كقوله او بدعاء كقوله او بلو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او نفي نحو علم ان لن تحصوه واعلم ان اجرا الامثلة كلها على ان
تكون مسبوقة بمعنى او ظن غير سالم بعضها فلذلك امثلة غير مسبوقة بذلك مما هنا في بعض الشفكل
تمثيلهم بقوله وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا في لفظ التقدم وتقدم هذا الفصل يا بسط من هذا في الباب الاخر
الناصبة الاسم الرافع الخبر وقد ذكره المصنف في ذلك هنا فقوله انه بعد حرف تعاونا دهنا الجملة
الاسمية المصدرة بلا كقوله تعالى ان لا اله الا هو وتدخلوا الحلم والظن قبلها جملة ابتدائية كقول
الشاعر وانك احببت البلاد الى عواتب نعاش اللذ من بعدان الوحاسل قلت وهذا الكلام
صادق على نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وهو كثير لا قليل ولا يختلفون في انها مخففة من
الثقيلة واسمها محذوف فتحتاج الى ذكر قيد به يفصل بين القليل والكثير او مضارع مرفوع لكونها المخففة
من

السلام وان لا تشعر الحد ..

كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقول الشاعر ان تقران على اسما ويحكما مني من عند الكوفيين
لكونها المخففة من ان عند الكوفيين وشذ انضمامها الى الفعل وشبههم بما اختها وهي المصدرية عند البصريين
نا هملت حملا على ما وكثيرا ما يعطى الشي حكم المشبه به في لفظه دون معناه وهو سبيع سلوك عند العرب وظاهر
كلام المصنف ان ذلك منقاس ولا يتقدم معمول معمولها عليها فلا يجوز ان تقول يعجبني زيد ان
يضرب خلافا للفرا فانه اجاز ذلك ولا حجة له فيما استشهد به علما ادعاه من جواز التقدم كقوله
ربيته حتى اذا تمعددا كان جزاي بالعصا ان اجلدا وامن تمهدا كما كان جزاي بالعصا ان اجلده فتقدم بالعصا على ان
وهو معمول لاجلد الذي هو معمول لها لندوره فلا يصح ان يثبت به قاعدة من قواعدهم او امكان تقديره عامل
مضمر اي كان جزاي ان احلد بالعصا ان اجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور والمنهاز زائدة
خلافا للاخفش فانه اجاز عملها زائدة استنادا الى القياس والسماع اما القياس فلانه قد ثبت ان الزيادة
لا تمنع من العمل في حروف الجر واما السماع فقوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وقوله تعالى وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله اذ المعنى اي شي ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل وفي حالة كوننا لا نقاتل والمصدر
لا يدخل على فعل الحال فلم يبق الا ان تكون زائدة وقد عملت وهو المطلوب واجيب عن شق دليله اما
القياس فبالفرق فان حروف الجر لا يفارقها الاختصاص بها في حال زيادتها فالفعل فقد تدخل على
الاسم كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم فمن ثم امتنع عملها
زائدة واما السماع فقد قيل ان في نبيك الايتين زائدة بل هي مصدرية تعدد ربه حرف قبل ان في ما الناصبة
سيما قال ابن هشام وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول به والاصل ان لا تكون زائدة
والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا ولا يجعلها عين موزن خلافا للفرا وابن
الانباري فتقول على رايهما ان تقول علمت ان يخرج زيد بنصب المضارع مع ان العلم على حقيقته
ويجوز ان تكون من ذلك عندهما قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بنصب يرجع والجمهور على
خلافه وهو الصواب ووجهه ان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها لا تدخل
للاستقبال بلا ولا تقع الا بعد افعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي تاكيد الشي وثبوته
واستقراره ولا يمنع ان يجري بعد العلم مجرى ما بعد الظن لتاوله فقد اجاز سيبويه ان تقول
ما علمت الا ان تقوم قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فكانك قلت اشير عليك ان تفعل ولو اردت
العلم القاطع لوجب ان تقول ما علمت الا انك تقوم ومما يدل على ان العلم قد يستعمل للظن قول طرفة
والعلم على الياس بالظن انه اذا ذال مولى المرء فهو ذليل ولا بعد خوف مجراها بعد العلم لتيقن
الخوف كقول ابي محجن الثقفي اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها خلافا للمبرد في المسئلتين وثبت هذا
في بعض النسخ باثر قوله خلافا للمبرد ما نصه واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف
وشبهه اختيارا فيجوز عند هذا القائل ان تقول في سعة الكلام يعجبني ان اليوم تقوم وان في الدار
تجلس اي ان تقوم اليوم وان تجلس في الدار وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا وهذا اخر الزيادة
الثابتة في تلك النسخة واشار بهذا الكلام الى ان الفصل بالظرف وشبهه بين ناصب الفعل ومنصوبه
قد يرد في ضرورة الشعر في غير ان كقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا
قال ابن هشام في مغني اللبيب وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل
لما رايت ادع ثم حذفت النون في المبهم للتقارب ووصلا خطا للالغاز واما حقها ان تكتب منفصلة ونظيره
في الالغاز قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا برديه تصادفيه سخينا فيقال كيف يكون البرد
سببا لمصادفته سخينا وجوابه ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز والجواب عن الثاني ان
الاصل لن ما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيما حينئذ كيف يجمع قوله

لن ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجا فيجاب بان اشهد معطوفا على ادع بل بنصبه بان مضمرة وان والفعل
عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني
وقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض بني صباح من ضبة قلت وعلى هذا
ولا يجزم بها خلافا للكوفيين اذا ما غزونا قال ولدان
ولا يجزم بها خلافا لمن اجاز ذلك وانشدوا على ذلك قوله ولا احاذران تخلو
اهله تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب وانشدوا ارضا على ذلك قوله فان احاذران تخلو
بها فترد ها ومنيركها تعلا على كما هيا قال ابن هشام وفي هذا نظر لا لاعطفه المنصوب عليها
ويتسع على المضارع ايضا بلن مستقلا وهذا مستفاد من قوله
بعد لعل انه سكن للضرورة والجزم ونصب على المضارع ايضا بلن مستقبل فلا ينصبه كما ان اذن تتعين بزل
في اول الكتاب وبمصاحبه ناصب ولو بينهما لانه تدخل عليه غير مستقبل فلا ينصبه كما ان اذن تتعين بزل
قوله مستقبلا من وجهين وكان الذي حمله على ذلك ذكره ان من عليه قوله لحدوه غير محدود ومثال المحدود
لن ابرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومثال غير المحدود ولن يجعلوا ذيا بها خلافا لمن خصها بالتاكيد
صرح به الزمخشري في الانموذج وقال في الكشاف انها تفيد توكيد النفي قال ابن عصفور ما ذهب اليه
دعوى لا دليل عليها قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولم يجامع له
اللفظ الدال على التابيد لانها تكون حينئذ لتاكيد والاصل عدمه مثاله ولن يتمنوه ابدا ولكن
تغلظوا اذا ابدا ومنه قول الشاعر ولن يراجع قلبي ودهم ابدا ولا يكون الفعل معها دعاء واختصر
من هذا واوضح ولا تكون دعائية خلافا لبعضهم ومنهم جماعة منهم ابن عصفور واختاره ابن هشام في المغني
احتجوا بقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا لا دعاء ولا تقعه كون نهم دعا قال ابن هشام واما قوله تعالى
قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب
او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا قال ويرده قوله لا زلت لكم خالدا لا خلود الجبال
وتقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب دليل على عدم تركيبها من لا ان خلافا للخليل فانه يقول
انها مركبة من لا وان والاصل لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين ووجه الاستدلال
ما ذكره المصنف على بطلان هذا الدليل ان يقال قد ثبت جواز زيدا لن اضرب مع امتناع تقدم معمول
ان المصدرية فلا تمتنع تقدم زيد في المثال المذكور والدليل باطل فالملزوم مثله وقد يقال لا يبقى
هذا دليلا اذ لا مانع من ان تعمل الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا علو
عبارة المصنف من مناقشة وذلك ان المطلوب الاعلام بان الخليل يرى ان لن مركبة من لا ان والصحيح
خلاف قوله وان تقدم معمول معمولها دليل على عدم تركيبها من ذلك وعبارته ظاهرة في ان
الخليل يجوز تقدم المذكور على عدم التركيب المثال وليس هذا هو المقصود وقال
ابو حيان وكان حق المصنف ان يقول وتقدم معمول معمولها الا ان يكون تمييزا كولن يتصبب زيد عرقا
فانه لا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قلت لا يسلم المصنف ذلك بل يجوز عنده فقليلا وقد نص في
باب التمييز وان سلم فذلك ممتنع قبل مجي لن فلا يقال عرقا تصبب زيد عند الجمهور قول المصنف
معمول معمولها الفاعل ولا يتقدم ولا يذهب الوهم الى ارادته ويلزم ابا حيان ان يورده وينصب ايضا بكي ناصبها
ان كانت الموصولة وهي التي بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا لو بدت محنة حلوله ان
محلها وانها لو كانت حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون دولة اذا قدرت
اللام قبلها فان قلت ما فائدة قوله نفسها قلت جرت عادتهم ان يقولوا ناصب بنفسه وناصب بان مضمرة
بعده وهذا الكلام وان كان غير محقق فان الذي اضمرت ان بعده ليس الناصب الا ان اصطلحهم جرى
على هذا فلما قال وينصب بكي صرح بقوله نفسها رفعا لهذا فان قلت وهلا قال مثال ذلك في نقيه اخواتها
قلت يحسن ذكره لذلك لانها قد ينتصب الفعل بان مضمرة اخواتها السابقة وبان بعدها
مضمرة غالبا ان كانت الجارة وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا مثل جئت كي تكرمني اذا قدرت كي هي التعليلية

والجارة فيكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة اخواتها السابقة وبان بعدها مضمرة غالبا ان كانت
السابقة الجارة وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا مثل جئت كي تكرمني اذا قدرت كي هي التعليلية والجارة
فيكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة ولا يظهر الا قليلا كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وهذا عندهم معدود في الضرورات وعنه احترز بقوله غالبا وتتعين الاولى وهي المصدرية بعد اللام على
راي وهو راي سيبويه والجمهور ومطلقا على راي وهو راي الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها
اللام اولم تتقدمها وتتعين الثانية وهي الجارة مطلقا على راي وهو راي قوم من النحويين يرون انها الجارة على كل
حال تقدمت اللام اولم تتقدم ويترجح منع اظهارها بان مرادفة اللام على مرادفة ان كقولك جئت لكي ان تكرمني
ولقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فيترجح كي حرف جر موكد للام ويحتمل
ان تكون مصدرية موكدة لان فتكون موكدة لها وانما ترجح الاول لوجوه اما اولا فلان ان ام الباب فالاولى
الاعتناء بها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان هي الناصبة نفسه وفيما تخفف من الاعتناء بها
حيث لم تعزل عن عملها وانها ثانيا فلان ما كان اصلا لا يجعل توكيدا لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل
فكانت تليه ما وعماد فكانت احق بالاعمال من البعيد ولا يتقدم معمول معمولها ولا يبطل عملها الفصل خلافا
للكسائي في المسئلتين فانه اجاز تقديم معمول معمولها نحو جئت النحو كي اتعلم ومنعه الجمهور لان الفاصل موصول
حرفي اما كي ان جعلت ناصبة بنفسها واما ان المضمرة لو جعلت هي الناصبة دون كي ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول واما مسئلة الفصل فقال الشارح فقد يفصل بين كي والفعل بالمعمول او بجملة
شرطية فيبطل النصب كلامهم جئت كي فيك ارغب وجئت كي ان تحسن ازورك بنصب ارغب وازورك
والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما قال المصنف قلت وهذه المسئلة الثانية تفيد
لاطلاقه في باب الموصولات ان الموصول الحرفي لا يليه معمول صلته او سهو عما ذكره هناك وعلى الاول ب
يترجح سؤال وهو ما خصوصية كي بجواز ذلك فيها دون اخواتها وتنصب غالبا باذن واما في غير الغالب
فقد تلغى ولو اجتمعت الشروط وهي لغة نادرة حكاها عيسى بن عمر وسيبويه فلا التفات الى قول
من انكرها بان اذن لا تنصب مطلقا وانما ينصب بها الفعل في حال كونها مصدرة فان تاخرت الغيت حتما
نحو اكرمك اذن وكذا ان توسطت ان افتقر ما قبلها لما بعدها كالشرط والجزاء والقسم والجواب والخبر عنه
والمخبر وان لم يفتقر وتقدمها حرف عطف فيسابق تحكم ان وليها الفعل ولم ينفصل بينهما بشيء نحو اذن اكرمك
او وليها قسم وليها كقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
ولم تكن حالا كما لو قال لك تحض احبك فتقول اذن اظنك صادقا وليست ان مضمرة بعدها خلافا للخليل
في احد قوليه حكاه عنه ابو عبيدة وبه قال الزجاج والفارسي واعترض بانها يليها ما لا يجوز عليها ان لفظا
ولا تقديرا نحو اذا ابدا والشعر المعنون بالايام نحو اذا لذهب وقيل لك قال نحو اذن انصرف قلت وفيه
نظر لان الخليل انما يقول باضمار ان اذا نصبت المضارع وانما الذي يرده ان لا يضمر الا بعد عاطف او
جار وبقي عليه ولا هي اسم بسيط اصلها اذا والمعنى اذا جئتني اكرمك فحذف ما يضاف اليه وعوض منه
التنوين خلافا لبعض الكوفيين ولا حرف مركب من اذ وان خلافا لقوم واجاز بعضهم فصل معمولها
بظرف اختيارا فتقول على هذا اذن غدا اكرمك وممن اجازه ابن عصفور قال الشارح والصحيح
المنع وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء
ومعناها الجواب والجزاء وتنصب بها بعد عطف او ذي خبر اي تارة كذا وتارة كذا قال الفارسي في تفسير
قول سيبويه الاولى ان يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يتصور هنا معنى الجزاء والثاني
ان يقال ازورك غدا فتقول اذن اكرمك المعنى ان اتيتني اكرمك قلت الصواب انه يقال كونها
جوابا لا تنفك عنها واما استعمالها للجزاء فتارة تكون وتارة لا تكون وذلك ان معنى كونها جوابا انها
لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم بكلام اخر اما تحقيقا واما تقديرا فتعلم انها لا تقع في كل كلام مقتضب

ويتخلف كما في اذن اظنك صادقا على ما مر وقال ابن هشام اعلم
انهما من حيث ان يكون هناك ما تقتضي الجزا انفد وفي تسميته جزا الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزا مثاله
ان معنى الجواب هنا مشكل لانه ان اريد به ما يراد في قولهم ... ذلك استعمالها في نحو اذن اظنك صادقا لمن قال
وقولهم لابد فيها من شرط ملفوظ به او مقدر يبطل ذلك لانه لا يريد لنا في نحو واخواتها انها احرف جواب فمراد
انا احبك وهذا الايجاز انه وان اريد به ما اريد نفي لنا ان ينتصر عليها وتترك الجملة بعدها كما يكون
هذا انهم اذا عد واحرف الجواب بعد وهاسنها وانها لا يجوز ان ينتصر عليها كما ذكرنا او لا والى التفسير الثاني ذهب ابو
ذلك في احرف الجواب والى التفسير الاول ذهب الفارسي كما ذكرنا ولكنه من مارين لم تنشبع الى بنو الفسطاطي ذكره في بيانا
زكريا التبريزي اذ قال في شرح الحماسة في قوله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
اذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا قال سيبويه اذن حرف جواب
وجزا فيجوز ان يكون هذا القائل قدر ان سائلا سأله فقال لي ما كنت تفعل ماذا كانوا يفعلون فقال اذن
لقام بنصري البيت فهذا البيت جواب لهذا السائل وجزا لتسبيح على ما تقدم قال ويجوز ان يكون اجاب
بجواب مثل لو كنت حرا لاستنقذت ما تفعله العبيد اذ الاستغاثة ما يفعله الاحرار وابن جني يجعل ذلك
بدلا من الجواب قال ابن هشام وصرح بان اللام في لقام على الوجه الاول جواب قسم وفي كلامه نظر
في مواضع منها اجازته ان تكون لاذن جوابا والصواب في البيت وفي امثاله الذي ذكره انه بدل الا ان يقدر
في البيت جوابا للقسم محذوف الثاني حمله الجزا على المجازاة الشرطية اللغوية لاجزاء الشرط والثالث
حمل الجواب على جواب الشرط وكلاهم لحقا خلاف ذلك فيهما وان المراد الاصطلاحيات اليها كلام ابن هشام
قلت وقد اطال ولم يات بطائل وذلك لانه رد ما استشكل لم يبين امرين لم يرد القوم واحد منهما وذلك
انهم لم يريدوا بالجواب ما يراد بجزا الشرط ولا ما يراد في قولهم ان مثل نعم واحرف جواب وانما ارادوا
ان اذن لا تستعمل في كلام يقتضي ابتداء جبت لا تكون هناك كلام مقدم تقتضي ان تكون الجملة التي فيها
اذن جوابا له وانما استعرابها يكون لم سوال او كلام ملفوظا او مقدرا وتكون الحالة التي وقعت اذن في
صحبتها جوابا لذلك الكلام الملفوظ او المقدر في الجواب في الحقيقة انما هو تلك الجملة لا ذلك وحدها
وتسميتها حرفا معناه الجواب انما يراد به ما ذكرنا وقوله ان ذكر الجواب فقرينا المجزاء قولهم حساه
الجواب والجزا يوجب ان يكون المراد بالجواب ما يراد بجزا الشرط غير صحيح بل هذا بان تكون سائغا
اولى من ان تكون مقتضيا اذ لو اريد بالجواب ما يراد بالجزا لكان عطف الجزا على الجواب عطف الشي
على مرادفه وهو على خلاف الاصل ولا داعي الى ارتكاب فتعين ان يكون المراد بالجواب غير المراد
بالجزا عملا بما تقرر من ان الاصل في المتعاطفين التغاير وقوله ان اذن لكان جوابا للزم صحة الانتصار
عليها كغيرها من احرف الجواب لانه بعيد لتغيرنا لمرادهم وقوله والى التفسير الاول يشير قول الفارسي
اي الى ان المراد بالجواب جواب الشرط باطل لانه لو اراد ذلك لم يقل تارة وتارة كذا وقوله فنظر من كلامهم

فصل

حمل الجواب على الجزا على الاصطلاحيين غير صحيح لما قررناه فتامله **وينصب الفعل بان لازمة الاضمار بعد اللام المؤكدة**
في النصب بان مضمرة بعد اللام وحتى وفا السبب او او **لنفي خبر كان ماضية لفظا او معنى** وهذه اللام يسميها اكثر النحويين لام الجحود حملا لاثباتها الجحد اي النفي قال
النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكارما تعرفه لا مطلق الانكار وشان النفي فخبر
كان ماضية قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب وشاهد ذلك في الماضية معنى قوله تعالى لم يكن
الله ليغفر لهم ووجه التاكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام
لتقوية النفي كما ادخلت البا في ما زيد بقايم لذلك فعندهم انها زايدة مؤكدة غير جارة ولكنها ناصبة
وهذا المذهب الكوفي ليس مرادا للمصنف ولا تنطبق عليه عبارته فان قلت ويلزم عليه عمل عاملين
الاسم في الفعل فان اللام الزايدة تعمل في اسما الخبر وقد عملت في الفعل النصب وعمل هاتين الصورتين
واحد وهو التاكيد فيتنقض بهذا قوله ان عوامل الاسما في الافعال قلت لعل الكوفيين

لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم ووجه التاكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا الفعل
وبقي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاني لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير
ابلغ من لا تلمني لانه نهى عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر بعد متعلق بخبر كان المحذوف
والنصب بان مضمرة وجوبا قلت هكذا قالوه وفي فيه اشكال من وجهين الاول ان التوكيد على
هذا التقدير لم يستفد من اللام انما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب الثاني لانه
يكن حرف الجر عند البصريين متعلقا كما زعمه مولانا المعز رون الكلام وهم يقدرون ما كان زيد قاصدا
للفعل او مريدا للفعل وقضيته هذا ان تكون اللام زايدة للتقوية مثل فعال لما يريد وظاهر
كلام المصنف انه لا يشترط في النافي ان يكون كلمة ما او لم وانه لا يشترط في كان ان يسند الى ما اسند
اليه الفعل المقرون باللام وكلاهما قد وقع اشتراطه في كلام بعضهم فقد زعم كثير من الناس
في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاول وفتح الثانية
انها لام الجحود وذلك انما يتاتى على عدم اعتبار هذين الشرطين كما هو ظاهر كلام المصنف **وبعد
حتى المرادفة لالى** كقوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فهي هنا حرف غاية **او كي التي**
عطف على الى اي المرادفة لالى او لكي الجارة وفي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ونحو اسلم حتى تدخل الجنة
وهي في هذا المثال لا تحتمل غير التعليلية واما الايتان الاوليان فتحتمل التعليل والغاية
او الا ان والصواب اسقاط قوله لا لعطف على كي او الى ان وبعد حتى المرادفة الا في الاستثناء هذا المعنى
ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله افعل الا ان يفعل المعنى حتى ان يفعل وصرح ابن
هشام وجعل المصنف من شواهد هذا القسم قول الشاعر • ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما لديك قليل
وقول الاخر • والله لا يذهب شيخي باطلا • حتى ابير مالكا وكاهلا • لان ما بعدهما ليس
غاية لما قبلها فلا تكون حتى فيهما بمعنى الى ولا سببا عنه فلا تكون حتى بمعنى كي وجعل ابن هشام من
ذلك قول التعريف كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه او ينصرانه
اذ زمن فتكون حتى فيه للغاية ولا لكونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية
فيكون فيه للتعليل فتعين ان تكون لمعنى الا المستعملة في الاستثنا المنقطع كانه قيل الا ان
يكون ابواه يهودانه او ينصرانه والمعنى لكن ابواه يفعلان ذلك قال ابن هشام في المغني ولك
ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون قلت ولا منع من
التخريج من غير ان يرتكب هذا الحذف وذلك بان يجعل يولد صفة لمولود ويقصد توكيد العموم
كما في قوله تعالى ولا طاير يطير بجناحيه ويجعل على الفطرة ظرفا مستقرا على انه خبر لمبتدا اي كل
مولود يولد ثابت على الفطرة مستقر عليها حتى تكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه ولا
غبار على هذا الوجه **وقد يظهران مع المعطوف على منصوبهما** كما اذا قلت جئت كي تكرمني وان تعلمني
العلم ومنه قول الشاعر حين برامن نفوسهم او يبين جميعا وهو مختار وهو حجة البصريين على اصحاب
الكوفيين قلت وفي عبارة المصنف مناقشة اذ هي ظاهرة في ان المنصوب بان مضمرة معطوفة على المنصوب
بان المضمرة وليس كذلك انما المعطوف هو ان وصلتها المذكور على ان المضمرة وصلتها اي المجموع
على المجموع وهو من عطف المفردات فتامله **وتضمر ايضا ان لزوما بعد او الواقع موقع الى ان**
والصواب ان يقال موقع الى او الا ويعجبني فان او لم يقع موقع المجموع وانما وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها
وكذا الذي ذكره من ان النصب بعد او بان مضمرة بعدها لزوما مذهب البصريين لانها من حروف
العطف فلا تكون عاملة ومثال الواقعة موقع الى قولك لالزمنك او تقضيني حقي ولا نتظرنه الا
ان يقوم وقول الشاعر لاستسهلن الصعب او ادرك المنى قلت وجوز ابن جباد ان تكون في

ولست اذا اغرت فتاة قوم ... وقول الشاعر ... ولم اوبيلم فتلفيه الا
البيت بمنزلة الاولبس بمني ومثال الواقعة موقع الا ... فتلت لا تبكي عينك انها ... نحول او نموت فنعذرا ...
كسرت كعوبها او تستقيما ... ومثل وبعثها قول امرى القيس ... او لا بعد حتى المرادفة لا لحلى او الا لو
ولم يتبل سيبويه الا بهذا البيت فان قلت ... احترز بقوله ... فلحترز به من حتى الابتدائية نحو حتى
ويقول تابعا الواقعة موقع الي او الا قلت اما الاول ... احترز به من او التي لا تقع موقع الي ولا الا
نحو قوله لرسوله فان سمعتها معنى الفا واما الثاني فاحترز به ... الاضمار لها واجبة كما في قول الشاعر
فانها انا اورد الفعل المنصوب بعدها كان نصبه بان جائزة ... لكن لتنبيه او مما ذكره المصنف وان كان
فلولا رجال من رزام اعزة ... والى سبيع او اسوءك علقما ... وهذه لا تصلح لواحد من هذين المعنيين بل هي بمعنى
مخرجا المثل هذا الكنه مخرج لحق لا طيعن الله او يغفر لي ... ولا يتصل الفعل بحتى ولا او باذن ... فلا يقال اصحبك
كي التعليلية ففيه اعتراض من هذه الحيثية ... ولا يشترط في اللفظ ... فلا يقال اصحبك او ان
حتى اذا النعم ولا يقال الا لزمك او اذن تقضيني حقي ... خلافا للاخفش ... فانه اجاز ذلك
شا الله تعالى استغفر ولا يقال ايضا اصحبك حتى ان شا الله انعلم ... الشرط ساحرا الشرط ... ابو اسحاق و
كله قال الشارح وينبغي ان ... في ذلك وانما اشترط كون فعل الشرط ... والمراد بتعليق
ومع حذفه يلزم تعميم كما ستعرفه ... وقد تعلق قبل الشرط المذكور حقه حتى وفا قالم ...
حتى ابطال ... لم تنصب الفعل المضارع على الوجه المتقدم وذلك مثل ... حتى ان ... الي
ان احسن اليك ... وما قال الاخفش قلت ... ينبغي لكل احد ان يجيز هذه الصورة
فان بعض هذه الواقعة فيها ... حتى الابتدائية ومن مثلها حتى اذا اجاوها ... عليهم ... وليس
هذا في الحنفية ... اذا عمل للابتدا سه على الصحيح ... وكذا فا فا الجعفرا ... ان وقد تعلق كي فيبطل
عملها بعد الشرط الا حرحقه وهو الذي استوفى ... من الجواب نحو جئتك كي ان كا فانتي
الحانك ... عند الفرا ووافقه المصنف ... ولنقدان ايضا لزوما بعد فا السبب ... فالمذهب
عن اذا المعتزلة وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انه منصوب بالمخالفة وبعضهم الي انه
منصوب بالفا نفسها واحترز بفا السبب من الفا التي لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى
فا تحدثنا ... جواب امر كقوله ... يا ناق سيري عنقا فسيحا ... الي سليمان فنستريحا ... او نهي نحو لا تفتروا
على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ... او دعا ... او تمني ... ذلك ... نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا
واحترز بقوله ... المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحمه الله ... وشبه ... لامر ماهو ... باللام
نحو ليت لي ... ثلث فالنصب جائز وكذلك ... والاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل نحو هل لنا من
شفعا فيشفعوا لنا واحترز بقوله لا يتضمن وقوع الفعل ... من نحو لم ضربته زيد فيجازيك ... الان
الضرب قد وقع ... مثل الاستفهام الذي لا يتضمن وقوع الفعل
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ... فاستجيب له ... فان كان
السوال فيه عن ... الفاعل كما في قولك من جا اليوم اذا علمت ... والسوال
عن ... الكلام على هذا الوجه ... حتى كان الفعل لكثرة دواعيه
قد وقع ... او لنفي محض نحو ما تاتينا فتحدثنا ... بالحب
اي ما يكون منك اتيان فتحدث ... فيمتنع ان يمتنع ... الا ... قال بعض الشارحين
فيموتوا فكيف ... او مؤول ... وصار ... ما دخلت
النفي المؤول ... النصب بعده كقوله ... فتخبرك الرسوم ... واداه الاستفهام
عليه ... الاستفهام للتقرير قلت ... على صورة اللفظ لكن هذه المعتبر اداه الاستفهام ...
... اداه النفي ... نظر وكلام هذا الشارح جازم بان المراعى الثاني وكانه ... يا لنفي
... والذي يظهر ان مراد المصنف ... لا على محض ويكون المعنى ... مؤول

المحض

محض اي الصريح وهو كلمة غير مثلا وذلك لانا ان عطفناه على محض كان صفة للنفي ... انه معطوف
على صفته فكانه قيل لنفي صفته انه اما محض اي صريح واما مؤول وحينئذ تقول هذا النفي المؤول
ان يريد به انه مؤول بالنفي الصريح او يريد انه مؤول بغير النفي الصريح لا سبيل الي ان يريد
الاول اعني المؤول بالنفي الصريح اذ الشي الذي وضع نفيا هو ابدا نفي صريح ولا ينصور ان يكون مؤولا بالنفي
الصريح لهذا ... لا وجود له ولا سبيل الي الثاني لان المؤول بغير النفي ما زال وما برح ... وانفك
... التقرير ... السوال عن النفي فلا يجوز النصب بعد شي من ذلك واذا بطل الوجهان المذكوران
... او عرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا او تحضيض نحو هلا اتيتنا فتحدثنا او تمن
نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما او رجا كقراة حفص نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع وقوله تعالى او يذكر فتنفعه الذكرى بنصب اطلع وتنفع وهذا هو مذهب الفرا قال المصنف
ويتوله ... ذلك سماعا ولا يتقدم ذا الجواب على سببه خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك
... نحو ما زيد فيكرمه ياتينا ... ان الفا ليست للعطف وانما هو جواب
تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط على الشرط ومنع ذلك
البصريون لان الفا عندهم للعطف على مصدر ... من الفعل الاول فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا
فالمعنى ما يكون منك اتيان فحديث واختار الرضي في هذه الفا ان تكون متمحضة للسببية ولا تكون
للعطف ... وانما صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الي النصب لانهم قصدوا التنصيص على
كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ... في معنى الحال ... وبقي
مرتفعا سبق الي الذهن ان الفا لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الي النصب
... الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد ... المذكورة جملة
... المضارع للاستقبال ... فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفا للعطف ... كونه للجزا
اذن ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وانما احترز بهذا على ... ما بعد الفا ... مصدر معطوف
على مصدر الفعل المتقدم تقديرا ... لكن زيارة منك فاكرام مني لان فا
السببية ... عطفت ... الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا ...
... بعد الاستفهام لو صح المعنى ... هنا الجواب ... لانه في اللفظ كالجزا
... نحو متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شي من ذلك في صريح اللفظ
... ولو واحد ... اللفظ ... ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو قولك كان
... ما اتيتنا ... فتحدثنا ... النفي ... تاتينا
فتحدثنا هذا اظهر الي الان ... وربما نفي بعد فنصب الجواب بعدها
ذكره ... صاحب المحكم وحكى عن بعض العرب الفصحا قد كنت في خير فتعرفه ... ما كنت في
خير فتعرفه ... في نصب المضارع بعد واو الجمع ... ايضا من نصب
المضارع بعد الفا واو ... ونضمر ان الناصبة ايضا لزوما بعد واو الجمع ومن ثم امتنع النصب في قولك
... ولا اعود لان ... لا يجتمع تركك ... علم ان طلبه ... اما هو في الحال
... شتمته ... بعد ... من ... ما ...
ولا ... في هذا المثال ... فان قيل ... بالجزم ...
... كقوله ... اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... لها ابدا ما دام فيها الجراضم ...
قلنا ... انه لا يعود ...
... ان يقال انا انتهي ...
... وفي قوله ... فقلت ادعي وادعو ان اندى ... لصوت ان ينادي داعيان ...

لان الجزم لا طالب له والرفع يجعل للاستيناف باباه قوله ان الذي لصوت البيت والنهي كقوله ولا تلبسوا
الحق بالباطل وتكتموا الحق ويحتمل العطف ومثل له ابن درستويه بقوله • لا تنه عن خلق وتأتي مثله •
عار عليك اذا فعلت عظيم • والدعا كقوله رب اغفر لي وتوسع لي في الرزق والاستفهام كقوله
ابيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع • قال ابن هشام في مغني اللبيب وذكر
لي رجل عن كبير ممن يتزيا بعلم العربية انه استشكل قوله لتعريف المرتضى وانشد هذا البيت
وقال كيف نعم الناس بنبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فنسي المحال
ان الفعلين مضارعان وان التا فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تا المضارعة والكلام
في الثاني مستفاد من العزم وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد
واو المصاحبة والنفي المحض كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
كقول الحطيئة • الم اك جاركم ويكون بيني • وبينكم المودة والاخاء كما قال الشارح وقد علمت ما فيه
والعرض الا تنزل وتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا تاتينا وتكرمنا والتمني كقوله تعالى يا ليتنا
نرد ولا نكذب في قراءة من نصب نكذب قلت ويرد على المصنف الترجي وقد التي يراد بها النفي
والتنبيه الذي يراد به النفي فان هذه كلها مواضع من مواضع الفا ولم يسمع في الواو نصب الفعل بعدها
وكلام المصنف يشمله فتامله فان عطف او باو على فعل فعل وقصد الاستيناف بطل اضمار ان
الضمير في قوله بها عايد على الفا والواو والجمع واحترز بقوله على فعل من ان يكون العطف على اسم وبان
ومثال العطف ما تاتينا فتحدثنا بالرفع عطفا للفعل على الفعل فيكون المعنى شيئا واحدا وانف
على المعطوف عليه معا فيكون الاتيان المفيد بنفيه تعقبه الحديث اياه منتفيا والمركب من جزين
ينتفي بانتفا جزئه معا وبانتفا كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان
ولا حديث يعقبه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك
الجز الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ولا يجوز ان يكون منفيا الاول فقط
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان اللهم اذا جعلته ما بعد الفا على القطع
والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا اذا
قصد العطف على الفعل او قصد الاستيناف امتنع النصب وبطل اضمار ان وقد عرفت حقيقة
الامر فيه بعد الفا ولا يخفى حكمه ايضا مع الواو اذا قصد الاستيناف او دخلها معنى الاضراب
نحو الذم زيد او تغضبان خطا للمعنى بل هو بتغضيب حقك لزمته اولم تلزمه وقوله بطل اضمار
ان حسن ولا يبعد مسرها بان يقال ارتفع الفعل لان المعطوف عليه قد يكون منصوبا وقد يكون
مجزوما قال عنترة ان لم تاتنا ينهي ضوحي وتكن لنا مثلا و واو الجمع تقدر من رفع موضعها كقولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب على اضمار ان فكانك قلت لا يكن منك ان تاكل السمك وان
تشرب اللبن فلو اتيت مع في موضع الفا فقلت لا يكن منك اكل سمك مع ان تشرب اللبن اي مع شرب
اللبن كان صحيحا ووفيا بالغرض والرضي في ذلك كلام تخالف لهم المنقول عنهم وذلك انهم يقولون
ان هذه الواو للعطف كما عرفت والرضي قال لما قصدوا في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف من سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهو اذن اما واو العطف او الحال
واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم وقيامي
ثابت اي في حال ثبوت قيامي وان بمعنى مع فقد واهنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها
لتعين فهو واقوم مع قيامي كما قصدوا في المفعول مصاحبة الاسم للاسم نصبوا ما بعد الواو
لو جعلنا الواو عاطفة للعدول على مصدر من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني
لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجمع لا يفيد

نحو كل منبعثه والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصدت
النصوصية عليه الى هنا كلامه وتجزم الجواب بتقدير شرط فيهما وذلك اذا وقفت على سبب انتفى
سببه كونه ما تاتينا فتحدثنا اذا قصد نفي الحديث لانتفا الاتيان فيصح ان يقال ما تاتينا او تاتينا
فتحدثنا ثابت او حال مكانهما اي ما تاتينا محدثا فيكون الاتيان وانتفا والحديث منتفيا فهذان
معنيان وقد تقدم الكلام عليهما ويتفرد الفا بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو ائتني
اكرمك ولا تعص الله يدخلك الجنة ويا رب وفقني اطعك وهل تزورنا ازرك والا تنزل تصب
خيرا وليت لي مالا انفقه قال الشارح والجزم بعد الرجا غريب والتماس بمثله وانما قال في النفي
لما سنذكره وذلك لان غير النفي مما ينصب الفعل المقترن بالفا بعده الطلب والطلب المحض في تضمن
الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزا من الجزم وذلك ان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم به عليه وحامل
على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب
ضرب زيدا وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته
او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط
اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب
كون ذلك المطلوب مقصودا لذاته او لغيره لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع
ذكر ذلك الشي ظاهرا واما الخبر فانه لا يدل على ان تكلم المتكلم به لافادة المخاطب مضمونه
الا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ لا يخبر بشي بحال ذلك الشي غير مقصود للمخبر كقولك
ضرب زيد امس كذا فقيل ضربه فلو جيت بعد الخبر ايضا بما يصلح ان يكون جزا المضمون لم يتبادر فهم
المخاطب الى انه جزاه اذ ذاك في الطلب انما كان يتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع
ذلك الغير فالاولى ان يكون لم اذ انتفى ذلك ولجزم ما بعد الفا في غير النفي فانه عند المصنف
يجزم عند سقوطها بان قبلها المتاثية من معنى الشرط وهو قول سيبويه والخليل واختاره ابن خروف
لا بان مضمرة خلافا لمن زعم ذلك ونسبه المصنف الى اكثر المتاخرين واستدل بقوله تعالى قل
لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة ووجهه انه لو كان الجزم في جواب شرط مقدر لزم ان يكون تخلف
اقيموا الصلاة يقيموها لاستلزام ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع
وهذا مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما تقتضي الغلبة
كما صرح به ابن الحاجب وذلك حاصل فان امر الشارع صلوات الله وسلامه عليه للمؤمنين باقامة الصلاة
تقتضي اقامتها غالبا وذلك كاف وقال بعض المتاخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزا عليه
وان كان توقفا على اشيا اخر كقوله ان توضات صحت صلاتك وهو نحو ما اشار اليه ابن الحاجب واجاب ابن
المصنف عن اعتراض والده المذكور بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيلزمه ان يكون الاصل
يقيم اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتماله انه ليس المراد
بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل مخلص مؤمن قال له الرسول اقم الصلاة اقامها
وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل قال ابن هشام في المغني
ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ايتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل
الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وترفع مقصود الصفة الوصف المعنوي لا الصناعي
ليشمل الحال مثال النعت فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع ومثال الحال ولا تمنن تستكثر
ذرهم في خوضهم يلعبون ولاستيناف كقوله • وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار •
والضمير من قوله نزاولها اما الحرب قال ابن الحاجب وهو الصحيح اي ارسوا السفينة نزاول الحرب واما السفينة
على انه مستانف وعلى كل منهما فلا يحسن جزمه ولا يحسن نصبه لفوات معنى التعليل حسبما ينبغي

الرفع على القطع هكذا ابتل ذ بنيه نظرا لان تزاولها لا يمنع جزمه ولا ينعكس المعنى لان المزاولة قد
تترتب على الارسال لاسيما اذا الضير الى الخير ويكون المراد من اولهم نعم اهل السفينة واما قوله
تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فيحتمل الحال والاستيناف وقوله تعالى
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنفي ايضا تقلت ونفي عليه ان يقول او
العطف فان تقدمه فعل يعطف عليه وذلك نحو ما تاتينا فتحدثنا هذا معطوف فان قلت ما تقرا
فما يحفظ هو مستانف ومن العطف ولا يوذن لهم فيعتذرون اذ المعنى من نفي الاذن في الاعتذار
فلا يبيح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على الاذن معناه نفي للاذن في الاعتذار
قوله تعالى لا تعتذروا اليوم والامر المدلول عليه بخبر اسما كان او فعلا فالاول كحسبانهم الناس
اي حسبك الحديث ينم الخبر وقال قوم منهم انه ظاهر لاحتماله في معنى ما لا يحتاج الى الخبر وهو مستثنى
اتق والثاني نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وهو في المعنى اتق او اسم فعل كقوله مكانك تحمدي
او تستريحي فالمدلول عليه بفعله اي كالامر المدلول عليه بفعل الامر فجزم الجواب كما يجزم الجواب بعد الامر
الصريح كذلك يجزم بعد الامر المدلول عليه بخبر او اسم فعل على ان بعضهم صرح بانه لم يسمع من نحو اتقى الله
غيره فلا يقاس لا ينصب خلافا للكسائي فيه اي في نصبه وانه لجاز النصب في صحيح ذلك واجراه مجرى
الامر الصريح المدلول عليه بالفعل وخلافا له ايضا في نصب جوابه الدعاء المدلول عليه بخبر نحو غفر الله
لزيد فيدخله الجنة وبعض اصحابنا ان اراد البصريين فهو ابن جني وان اراد الخارجة فهو ابن عصفور في نصب
جواب نزال وشبهه نحو نزال ما نالك ونزال زيدا فاكرمك وحكي ذلك من اسماء الفعل المشتق وصه انه
لما كان مجرد الفعل ومعناه اعطي حكمه ولنا ان الفعل الاسم مع ... صلة لان حسن التاويل ... وبليه
بالمصدر المنسبك منه مع انو واما اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك سواء كان مشتقا او غيره فان لم يحسن لقيامه
ان مقام لا النافية لم يجز جوابه خلافا للكسائي فانه اجاز نحو احسن الي زيد ولدي لا احسن اليك
الجزم في الصورتين بكلمة الشرطية المنوية على القرينة الف ظنه فلم يلتفت الى هذا الشرط فيجوز
عنده لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويكون عنده ابعثا اسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم
تدخل النار واستدل له بالسماع والقياس اما السماع فكقول النبي صلى الله عليه وسلم فلا تقرب مساجدنا
يوذنا بريح الثوم وكقوله عليه الصلاة والسلام لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
واما القياس فان المنصوب بعد الفاء جاز نصبه لذلك فكذلك اذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تفتروا
على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى ان تفتروا واعترض بان ما استند اليه من السماع ليس بقاطع
في مطلوبه بل ظاهر فيه لاحتمال كون ذلك من ابدال الفعل اي فلا تقرب مساجدنا لا يوذينا ولا ترجعوا
بعدي كفارا لا يضرب مع ان الرواية المشهورة يوذينا ويضرب بالرفع فيهما والثاني يحتمل انه على رواية
تسكين الباء او يكون من الادغام كقوله يجعل لكم فلا يكون الاسكان للجزم واما القياس على المنصوب بعد
الفاء فلا يحسن لان الفاء تكون في النفي والجزم وقد تظهر ان الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين جوابي لو وادا
شرط فمثال ذلك بعد الواو وان تاتني وتحسن الي كافئك ومثاله بعد الفاء ان تاتني احسن اليك وزاد الكوفيون
ثم واستشهد بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
وزاد بعضهم او كقوله ان تزرني او تحسن الي احسن اليك او بعدهما اي بعد المجزومين فالاول كقوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما
ومن يقترب من قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسيء
يكن ما اساء النار في راس كبكبا بنصب تدفن والثاني وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به
الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب او بعد حصر بانما اختيارا نحو انما امرت ان ينصب لا اسد فينعطف
بعضهم عن الكوفيين قال المصنف وعليه قراءة ابن عامر فانما يقول له كن فيكون ولا حجة في ذلك
لانه من باب وتنازعتني الى انه من باب اضمار ان لجواز العطف على مصدر صريح وكذا لا حجة لهم في الاية

لانه

لانه قد تقدمت صورة الامر او بعد الحصر بالا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا ولعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا
كقوله سانزل منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا وبحتمل انه نوكه بالنون فانه يجوز للمضطر
ان يفعل وقال بعضهم انما جاز النصب لان سانزل منزلي معناه لا انهم بمنزلي وفيه نظر لان جواب النفي
منفي ثابت والمراد اثبات الاستراحة لا نفيها وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوط الجزم
كقراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن وخرج بذكر اللزوم نحو ايتني بما ابتغ فاركم معلما
ان سقوط الفاء لا يوجب الجزم قال ابو حيان وخرج نحو ان تاتني فتمشي الي وتحسن الي اجاز الحسن اليك
لا يجوز في تحسن الجزم لان الفاء لو سقطت مما رجزم بنى على البدل من فعل الشرط ورفع على الحال
والمنفي بلا الصالح قبلها كي جاز الرفع والجزم سماعا عن العرب قال المصنف عن الفراء عن العرب انهم يقولون
ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه وكذا يقولون اونقت العبد لا يفر لا يفر رفعا وجزما
لا يخفى ان الفعل المنفي بلا في المثالين يصلح كي قبله اذ يصح ان تقول ربطت الفرس كيلا ينفلت واوثقت
العبد كي لا يفر والجزم في ذلك لا يجوز عند البصريين قال ابن عصفور وهذا عندنا يجب رفعه ولا
يجزم الا ضرورة واحترز المصنف بقوله قبلها كي من نحو قولك لا يقوم زيد ما لا يتقدم شيء ومن نحو لا يقوم عمرو
لا يقوم زيد مالم يتقدمه ما يصلح للسببية قلت وذكر هذه المسالة في الجانب التي قبلها مما سا
ان الجزم فيها على النهي والتقدير اما الاول فانها على تقدير سقوط الفاء واما الثانية فانها على تقدير
جملة شرطية اذ المعنى ربطت الفرس لاني ان لم اربطه ينفلت وكان ينبغي للمصنف ان يقول من نوع
الكوفيين اذ في المسالة خلاف وان الراجح الجزم فصل في الكلام
على ما يظهر فيه ان الناصبة جوازا او وجوبا وتظهر ان وتضمر اي تظهر تارة وتضمر اخرى على سبيل
الجواز بعد عاطف الفعل بشرط ان يكون الفاء او الواو او ثم او ولا يجوز ذلك في غيرهن فلم يكن للمصنف هذا
الاطلاق مع ان الاية تقدم من جهة ان المعطوف ليس الفعل بل المعطوف المصدر على اسم صريح لا توهم فيجب
فيه الاضمار كما تقدم ومثال المسالة قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا ومن مثلها ايضا قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف وبعد
لام جر غير الجحودية وهذه هي المعروفة عندهم بلام كي وهي اللام الجارة للاسم والناصبة ان مضمرة بعدها
جوازا ويجوز اظهارها فتقول جئت لاكرمك وجئت لان اكرمك واجاز السيرافي وابن كيسان ان يكون
النصب بعدها باضمار كي لانه لا يصح المتعلق بها بعدها نحو جئت لكي اكرمك والصحيح المنع اذ لم يثبت لنا
في موضع اضمار كي بيقين وثبت اضمار ان محققا في كثير من المواضع والحمل على المتيقن متقدم على الحمل على المشكوك
فيه وقد سبق ان الكوفيين يرون ان اللام هي الناصبة بنفسها فاذا ظهرت ان بعدها نحو جئت لان اكرمك
حملوا ان على توكيد اللام وهو ضعيف وذهب ثعلب الى ان النصب لقيامها مقام ان فان ظهرتا اذا اجتمعا فاذا
قيل واحترز المصنف بقوله غير الجحودية من لام الجحود فان اضمار ان بعدها واجب كما سبق مالم يقترن
الفعل بلا بعد اللام فيتعين الاظهار نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا تنصب ان المحذوفة في غير المواضع
المذكورة الا نادرا ومن النادر قراءة من قرا افغير الله تامروني اعبد بنصب على ان الناصبة محذوفة
وانتصاب غير في هذه القراءة بلغ في قراءة من رفع اعبد لا يكون باعبد لان الحرف للموصول المصدري محذوف
اما مع بقائه من قراءة النصب او مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني
وان اعبد بدل منه اشتمال اي تامروني بعبادة غير الله ومن النادر ايضا قول طرفة
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي على رواية من رواه بنصب احضر
وفي القياس عليه خلاف ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى انه يقاس عليه والصحيح قصره على السماع
لقلته غير انه اذا وقع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر في ذلك فلا باس ومنه افغير الله تامروني اعبد
على القراءة المشهورة برفع اعبد ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقولهم لا تاكل

فصل في الكلام على ان غير الناصبة واي التفسيرية **تزاد ان**
وبين القسم ولو وتارة يكون فعل القسم مذكورا كقوله
وكما تقول ... ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم في رواية بنت طرفة
وبعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت ... لكان ثم يوم من الشر مظلم وتارة تكون ... ووقع لابن عصفور في
فاقسم ان لو التقينا وانتم ... هذا قول سيبويه وغيره وهو خلاف سنة الاحرف
اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وبعيد ان الاكثر تركها وهو ... كالتعليلية نقلوا ابدال واسم
المقرب انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ... ومنها لو افقها بوجه منقسم
الرابطة **و** تزاد ان **بعد اذا** كقوله ... ومنها ... فامهله حتى اذا ان كانه معاطي
في رواية من جر الظبية وتزاد ايضا شذوذا بعد ... ولم يذكره المصنف تحوز انطلق الملأ منهم ان امشوا اذ انه ليس المراد
بيدوه الماء غامرة **وتفيد** ان **تفسير الجمل بعد ... القول** بل الاستمرار على المشي
بالانطلاق المشي بل انطلاق المتسم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف الاستمرار ... قد تكون مفسرة في
اي لا لفظ القول فلا يقال انه قلت ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور ... قوله تعالى ما قلت لهم
بعد صريح القول فان قلت وقد وقع في الكشاف انها تجوز ان تكون مفسرة ... لفظ القول قلت انما جوزه على ان ... القول
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ... قال ابن هشام في المغني وهو حسن ... على هذا ... الا
سوى الاسرار ... ان اعبدوا الله ... هذا كلامه قلت ... وهذا
في هذا الضابط ان لا يكون بعد حروف القول الا او القول ... يقول ... اما وضع موضع الامر ... لفظ
ذلك لا يتقيد بموضع دون موضع وليس كذلك فاما القول في الاية ... ان الحكم ان المفسر ... هكذا نقل بعضهم عن
حسن الادب لئلا يجعل نفسه ... وقد دل على الاصل ... يمكن ذلك ان يجعل ... القول
الزمخشري واذا كان جعل القول بمعنى الامر ... العربية ... مثلا ... نظرا ... الشرح
في حق فعل بمعنى القول ... ان ... من شروط ان المفسرة
الفتاس ... عن الاخفش ... فلانه ... الحمد لله رب العالمين ... يتأخر
ولم يذكر المصنف ان ... فلذلك غلط من جعل ... واخر دعواهم ان الحمد لله ... حرف التفسير **وبعده** اي وبعد
عنها جملة ... لا يبان بأي او برك ... حرف التفسير ... المتقدم وهو ... معنى القول لا لفظه ... هذا
التفسير **اي غالبا بما سوى ذلك** اي غير الجمل المتقدم ... وليس كذلك بل ... مثال ... التركيب
كلامه وهو مقتضى ... امتناع ان يقال كتب الله ان قم قال الشارح ... **شغيرها في الاعراب**
وفي مغني ابن هشام ان الطبع لا يقبل الا بيان اي في ذلك وهو كلام عجيب **ويقع** اي يقع ... بعطف النسق
نحو هذا ... اي ... **بعد ما ... على ... اي** وقد مضى الكلام على تلك ... في باب
وان ولي ان الصالحة للتفسير مضارع جزم لا ... رفع على النفي ان يجعل لا نافية **وجزم**
على النهي بان يجعل لا ناهية وان تفسيرية على الوجهين ... فقوله الصالحة للتفسير مع قوله
في وجه النصب ... ان ... مصدرية ... غير مصدرية في الوجهين
الاولين **ونصب على جعل ان مصدرية** والحصيف ... قال ... هذا الكتاب
... في البناس ... لا نافية وان ... لا ... في الالتباس ... النهي
قلت وهذا خطأ فاحش لا ... الوصل ... ان ... على الفعل ... حازم ... لاسبيل الى هذا
لوجه وقال ... ان تكون مخففة من الثقيلة وهذا اخطأ ايضا ... **ولا يعيها ان** المفتوح
الهمزة **مجازا خلافا للكوفيين** فانهم ... قال ابن هشام ... عندي امور
احدها ... المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق ... الوجهين في قوله
أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ... قلت ... لا نسلم ان الاصل التوافق
ولان الكلمة اذا وقعت في تركيبين ... التركيبين ... اختلف معاني بعض
مفرداته وهذا ظاهر ... **قوله** ... قلنا ... الكلام

قلت

قلت وهذا الوجه ايضا مخدوش فان مجرد ... لا تقتضي كونها شرطية وانما ذلك لمناسب
الرابطة للجواب والنزاع فيه فاما لا نسلم ان ... المذكور جوابية ولم يجوز ان تكون عاطفة
او سببية والمعنى ... لاجل ان كنت ذا نفر ... فاما ... ان ... ما ... لم تذهب
الجماعات قال ... ان المكسورة كقولي اما انت واما انت منطلقا ... يكلموا ... وما ... ر
الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة قلت
الملازمة ممنوعة وسند المنع ان المصدر يجوز ان يكون فاعلا لفعل مضمر ... وحصل ان ...
... وهذه الجملة الفعلية ... معطوفة على التعليلية الاولى ...
... المفتوحة عطفت على المكسورة فيه تسامح اذ الحرف لا يعطف على الحرف **ولا تعتد** ان ايضا **لنفيا خلافا**
لبعضهم فقد قيل في قوله ان يوتى احد مثل ما اوتيتم وقيل ان المعنى ولا تؤمنوا ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
الا لمن تبع دينكم وجملة اعتراض **فصل** في الكلام على المضارع الواقع
بعد حتى منصوبا ام مرفوعا **المنصوب بعد حتى مستقبل** كقولك سرت حتى ادخل المدينة **او ماض في**
حكمه كسرت حتى ادخلها فانه مستقبل بالنسبة الى ما قبله واما بالنظر في نفسه فماض **وعلامة ذلك**
كون ما بعدها غاية لما قبلها وهو الغالب وهذا اقسام كقولك سرت حتى ادخلها اي الى ان ادخلها **او سببا**
عنه كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها واعلم ان كون الفعل بعدها مستقبلا في نفسه وبالنظر الى ما قبله
او ... بيانه مستغن عن علامة يدل عليه وانما كان حقها ان يقول ... حيث ... او السببية
وان كان الفعل حالا كمرض فلان حتى لا يرجونه وسرت حتى ادخلها بقوله حين الدخول **اي او لا يرفع** وتحته
صورتان اجازتهما كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول فانه ماض اول بالحال وان يكون سرت
حتى ادخلها ... فانا الان متمكن من الدخول وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قدر انه موجود في الحال
وعلامة ذلك اي كونه حالا او مؤولا بالحال **صلاحية جعل الفاء مكان حتى** اذ يصح مرض فلان فلا يرجونه وزلزلوا
فقال الرسول **وكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها فلا يصح** ... نحو سيري حتى ادخلها
فالنصب واجب وكذا كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة لان ما بعد حتى جملة مستانفة فيبقى الذي
قبلها بلا خبر قال ابن الحاجب من رفع يقول في تلك الاية فعلى الاخبار بوقوع شيئين احدهما الزلزال والثاني
القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد ... ذلك ... ومن نصب
القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان ... مترتبا
وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع الحال فيكون كان قراءة الرفع
كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل اخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع
... كالايتين وانما قدر القول ... قراءة النصب ليكون مستقبلا او لا وقد ... وانما الكلام
... على وجه الحكاية **فلذلك لو حرف غير واجب لعين النصب خلافا للاخفش** وذلك كقولك ما سرت
حتى ادخلها وكقولك هل سرت حتى تدخلها فيتعين النصب في ذلك عند الرفع لان الرفع يستدعي ان يكون
ما بعد حتى مسببا عما قبلها فامتنع الرفع في المثالين اما الاول فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما
الثاني فلان السير لم يتحقق وجوده فهو غير معلوم ثبوته فكيف يكون الحكم بحصول مسببه واجاز الاخفش
الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة
قال ابن هشام ولو عرضت هذه المسالة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة قلت والتخصيص مسلم ... طريق ان يقال ان يصلح المضارع بعدها
لوقوع الماضي فيه جاز فيه الرفع والنصب نحو يقول الرسول والا فان كان حاضرا قال الرفع او مستقبلا فالنصب
فتامله فهو حسن ان شاء الله **حرف الجزم** في نقل المضارع
منها لام الطلب سواء كان الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن

مكسورة واللام الطلب للاصالة في السكون من وجهين
تتادى به ليفعل يافلان اذ لم يرد الاستعلا عليه بزيادة والاصل عدمها والثاني تخفيف
احدهما مشترك قال المصنف وهو كون السكون متعذرا على الحركة اذ هي زيادة تلت ويمكن ان يوجه كسرها
وهو ان يكون لعطا استكلا لعملها كالباء الجر لكن منع من سكونها الابتدا فكسرت في ذلك الفتيل اختصت به فان
يا بها حلت على لام الجر لانها اخته في الاختصاص بقبيل من الكلام وعملها في ذلك الفتيل ان يبني على الفتح خفته
قلت لام الجر تفتح مع المضمر وذلك هو الاصل فيها بناءا على الحق ساكن على حرف واحد ان يبني على الفتح
وبلاحظات لام الامر على لام الجر في هذه الحالة الاصلية ففتحت قلت لا نعم دخول لام الامر على الحرف هذا الكلام
الاصلية هو المضارع وهو شبيه بالاسم المظهر الاترى مشابهة الاسم الفاعل في حركاته وسكناته ثم تقول
لام الامر معاملة لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر الذي لمشابهته به فتأمله وفتحها لغة لبني سليم حكاها
عنهم الفرا وحفها بعضهم بما بعدها فتحا مفتوحا واطلاق المصنف لا يقتضيه وقد تسكن بعد الفا والواو
كثر فليستجيبوا لي وليومنوا بي نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من
قال انه خاص بالشعر لكن اسكان اللام المذكورة بعد الفا والواو اكثر من تحريكها واسكانها بعد ثم قليل
قال المصنف وليس التسكين بعد ثم خاصا بالشعر خلافا للتسكين عين فعل كما زعم الاكثرون لان ذلك اجرا للمنفصل مجرى
المتصل وشاه لا يكاد يوجد مع تلك الاخ الاضطرار قال الشارح والتسكين بعده رجوع الى الاصل وهذا يشمل
فان اصل هذه اللام كما بين عنه وتلزم لام الطلب المذكورة في المنفي نحو فعل غير الفاعل المخاطب واما انتفى جميعا نحو ليقم
ما اذا انتفيا الغائب كقولك ليقم زيد او الغائب كقولك لتعن بحاجتي وما اذا انتفى الخطاب نحو ليقم وانما يهد خلافا لمن اجاز حذفها في نحو قوله لتفعل
زيد بحاجتي مطلقا اي يلزم في ذلك من غير تقييد بما دون محل في سفر تقييد كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
والمخاطب في ذلك هو الكسائي اجاز حذفها بعد امر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة
والصحيح ان حذفها خاص بالشعر وقد سبق الكلام على تخريج الاية المذكورة على ما سبق من مثل المخاطب
علي هذا المطلوب والغالب في امر الفاعل المخاطب خلوه منها واقترانها بها قليل ولكنه ثابت في الكلام
الفصيح ولا يمتنع استعمال مثله وكلام المصنف ساكت عن ذلك وقد سمع اقترانها بها في قراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ومن حروف المضارع نحو فعل وهو موقوف عند البصريين ومعرب
عند الكوفيين وهو معرب على مذهبهم وهو عندهم منقطع
في رايهم من جملة المبنيات لا يجزم بلام محذوفة خلافا للكوفيين
من الفعل المضارع قال ابن هشام في مغني اللبيب وبقولهم اقول لان الامر انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
المحصل وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش
وبقراءة جماعة فبذلك فليفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضرب
واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة
عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عن نقلها عن الخبر
ولا يمكنهم ادعا ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم
كان الدال على الانشا اللام لا الفعل انتهى كلامه وقد اوردت ما عليه من المناقشة في الحاشية التي كتبتها
على المغني ولا يبني الامر خلافا للاخفش في احد قوليه فيكون العامل فيه على هذا القول معنى بالاقتضاب
وله قول اخر موافق للكوفيين في المسئلة ويلزم اخره ما يلزم المجزوم من سكون نحو اضرب كما في قولك
لم تضرب وحذف حرف علة نحو اغز واخش وارم كما في قولك لم تغز ولم ترم ولم تخش او صحيح نحو اضربا واضربوا
واضربي كما في لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ومنها لا الطلبية وهي الناهية نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض وقد يليها معمول مجزومها هذا استطيق على مثل قولك لا اليك تغترب محمنا اليك ولم اظفر
الان له بشاهد على ما فيه فينبغي ان يتطلب وجزم فعل المتكلم بها نحو لا اريك ههنا وكقوله
لا اعرفن ربربا حورا مدامعها هذا ما افهم فيه المصنف بمقام السبب والاصل لا تكن ههنا فان ارك
اقل من جزمه باللام سوا كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه الصلاة والسلام قوموا فلاصل لكم اوجمع نحو

كقوله

كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم ومنها لم نحو فان لم تفعلوا ومنها لما
وهي النافية احترز بذلك عن الوجودية والتي بمعنى الا واستغنى بان هذا لا يحفظ دخولها على المضارع فهو في
غنية عن الاحتراز عنها بانكم مثل الذين خلوا من قبلكم وكقول الشاعر فان كنت ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق
فتفرد لم عن اختها بمصاحبة ادوات الشرط نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ويجوز انقطاع نفي لم قال الرضي
وكان ذلك لكونه فاصلة قوية بين العامل الحرفي ومعموله وجواز انفصال نفيها عن الحال تقول
لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وفي التنزيل يحتمل الاتصال والانفصال كما رايت ولما توجب اتصال نفيها
بالحال ولهذا لم يجز لما يكن ثم كان لان استمداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يهما نص الاخبار بان ذلك
المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي بعد الاخبار بانه سيكون في المستقبل صحيح ولانها في استمرار النفي فتقول
لما يكن هذا الامر وقد يكون لم يذكر المصنف انها للاستغراق اي لاستغراق الماضي كما قال ابو
موسى الجزولي وقد رده الشلوبين عليه فقال الذي عندي قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون
ربه ولم يندم ولا يقولون لما فيتوهم من ذلك ما توهم ولو صح ذلك لكان معنى قولهم انه لما نفي لعد
فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما اشعر بالمثال الاول اي قولهم
ابليس في زمن ماض قريب من الحال ولا يلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل هذا لانه اذا لم يندم في هذا
الزمان مع طول الزمان في المعصيات فان لا يندم قبل ذلك احرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من
جهة اللفظ فتوهم ابو موسى انه جا من جهة لما وجواز الاستغنا بها في الاختيار عن المنفي ان دل عليه
دليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن بدءا قبل ذلك وتقول
قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وقد خرج ابن الحاجب
اذ لك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما
فقال ان لما في هذه الاية هي الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا لانه لما تقدم من قوله
فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس
تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق انه لا يستبعد لذلك قال ابن هشام وفي تقديره نظر
والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما
ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت
كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت انتهى قلت ولمانع ان يمنع انه يلزم في منفي لما ان يكون متوقع
الثبوت تقدم بما قال بانه لا يلزم فيه توقع ذلك سلمناه لكن لا نسلم ان تقدير ابن الحاجب تقدير لما ليس
متوقع الثبوت فان الاهمال متوقع الثبوت للكفار ولذلك كانوا يسلون على الافعال القبيحة ولا يبالون
بارتكاب المناهي ظنا منهم ان يتركوا سدى وان الاهمال المامون منها غير متوقع والمنهي عنها غير مانة ويقولون
ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون للاهمال والترك برايهم الفاسد
ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على ان غيره يتوقع ثبوته
وان كان قد يلزم في افادتها التوقع كونه من المتكلم بل يفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع كما
في قول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم يتوقعون قيامها وقد يلي لم معمول مجزومها اضطرارا كقوله
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل وقد يجزم بها حملا على لا فيقع
سارعا بيدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار ومنها اي من عوامل الجزم
ادوات الشرط وهي ان نحو ان يشا يذهبكم ومن كقوله من يجا زيدا اكرمته وقد يرى بها نافية وبعطاهن
وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وكقوله فانك يا ابن عبد الله فينا ذلا ظلما تخاف ولا افتقارا
ومهما كقوله زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وينبغي لمن قال الباطل

حلي
عوا فله الاسما الحسنى اعمالا
مهما ان بكيتها بالجبلي ولحرف فالـ اصلها ما ان بكيتها بالالف واي نحو ايا ما تدعوا فاصبحت اي نا بتها تلتمس بها كلامركيبها تحت رجليك شاجر ومتى
وصفت لا عيون وان علي وان كنوا لسم طرحت عن المسجور وهو الخشبة التي يلقى عليها الثياب وهما اي الكلمتان
شاجر يعني مسجور من قولك سجرت تعرفوني وايان بفتح الهمزة وقد قرئ بها في الشواذ
كقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وكسر همزة ايان لغة سليم لنا فضل
الاخيرتان متى وايان ظرفا زمان على حسب التعميم في الازمنة لانه لو كان كذلك لما
اي بايان وليس المراد نقل النفي كما في قولك ما كريم الا محال ولعل ذلك لم يحفظ سيبويه
وقل ما يجاد تبريها اثبات المجازاة بها على سبيل القلة قال الشارح وايان ما ينزل به الرجز ينزل
اخر الكلام اوله وانما المراد اذ النعجة الاهما كانت بفترة
وهم فوله امية بن ابي عائذ وان لم ندركه الامن منا لم تزل حذرا قال
وقال اخر ايان نؤمنك تأمن غيرنا وتختص في الاستفهام بالمستقبل كقوله تعالى ايان يبعثون
ولعذين البيتين يرد على من قال لم يسمع التلخيص على اهله ونكته في الايضاح اطلق
وعلى هذا فلا يقال ايان خرجت واقتصر القزويني في التلخيص على انها تستعمل للماضي وهذا
ايها للزمان وكذلك اطلقه السكاكي وقد مثله بايان جئت وهو صريح في انها تستعمل فيجعل
مخالفا لما ذكره المصنف والشيخ ابو حيان ولم يحكيا فيه خلافا وصل ذلك على ما اذا ولما فيجعل
دون ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايان مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل
فكذلك ما اشبهه خلاف متى فانها لا تختص في الاستفهام بالمستقبل بل تدخل عليهم حوسي تخرج
وتدخل على الماضي نحو متى خرجت وربما استفهم بمهما كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه
هذا البيت استدل المصنف وجماعة على ورودها للاستفهام وزعموا انها مبتدأ ولي الخبر واعيدت الكلمة
توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلي فاعل والياء زايدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال
ان تكون التقدير مه اسم فاعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما بما وحدها قال ابن الحاجب في الامالي وجوزوا
بكيف ومتى بمعنى اذا المجازاة بها على معنى الاعلا اي لا يجزم كقوله كيف تصنع اصنع برفع الفعلين فالمجازاة بها معنى وعملا قال الشارح وما ادعوه من الجزم
خلافا للكوفيين فانهم يجزمون بها فتكون المجازاة بها معنى وعملا قال الشارح كيف بيتا كما قال الشارح
غير مسموع وانما اجازوه بالقياس وقد ثبت الرفع بها في قوله تعالى ينفق كيف يشاء قلت فوله رح نمنا الرفع
ومثله يصوركم في الارحام كيف يشاء وبسط في البسيط كيف بيتا فان قلت ليت البا في قوله بها
بها مشكل لانه ظاهر في ان كلمة كيف عاملة للرفع في الفعل وفاعل به قلت وقد ثبت الرفع معها في الاشكال
للاستعانة وهي لداخله على الالة حتى يلزم هذا بل هي للمصاحبة اي وقد ثبت ذلك كله محذوفه لا لانه
بني ما سنى وهو انهم قالوا ان كيف في هذه الايات وجوابها في ذلك كله محذوفة لا لاتفاق
ما قبله قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها ونقل الاتفاق
على منع مثل قولك كيف تجلس اذهب فينبغي ان يتامل ومن ادوات الشرط اذما ومن الجزم بها قول
الشاعر وانك اذ ما تات ما انت امر به لا تلف من انت تامر فاعلا وحيثما ومن الجزم بها
قول الشاعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان واينما من الجزم بها انها تكونوا
يدرككم الموت وهما اي حيثما واينما ظرفا مكان على حسب التعميم في الامكنة ولا يخرجان عن الظرفية
وباقي كلمة ان من ادوات الشرط اسما متضمنة معناها اي لمعنى ان الشرطية فلذلك اي فلا بد ان
تضمنها معنى الحرف بنيت وان كان في بعضها سبب اخر وهو الشبه الوضعي الا ايا فانها اعربت حتى بين الادوات
الشرطية لملازمتها الاضافة لفظا او معنى فعارض ذلك شبه الحرف فلم يقولا يوثر النا
بنا اصله الاعراب مع وجود هذا المعارض ولم يستثن المصنف من كلمات الشرط باعتبار الحرفية الا ان
خاصة وزعم جمهم ان مهما قد تاتي حرفا بمعنى ان قال الشارح وليس بصحيح يعود الضمير عليها
قلت يشير الى ان الضمير قد عاد عليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها قال الزمخشري

الغرض التمثيل ونزلهم على الغير في معناها كيف

وغيره عاد اليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى قال ابن هشام والاولى ان يعود ضمير بها
للاية لكن الزاعم ان مهما قد تكون حرفا لم يدع ذلك لاجل ان يعود ضمير بها بل لان منها الحرفية ادعاها في
لا يرد عليه عود الضمير عليها في بعض الصور وانا ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع حرفا والذاهب الى
ذلك هو السهيلي واستدل على ما ادعاه بقول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم
قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها ولم يعد عليها في البيت ضمير وتبعه ابن يعيش
واستدل بقوله قد اوتيت كل المنى صاو مهما تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا يكون مبتدا
لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرها فتعين انها لا موضع لها قال ابن هشام
والجواب انها في الاول اما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدا
واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر واتت ضميرها لانه الخليقة في المعني ومثله ما جاءت حاجتك بنصب
حاجتك ومن خليقة تفسير الضمير كقولهم لله درهما من جنوب وشمال وفي الثاني مفعوله تصب افقا من
من بارق تفسير لها او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء تصب في افق من البوارق تشم
واي بحسب ما يضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان كانت ظرف زمان او الى ظرف مكان كانت ظرف مكان
او الى مصدر كانت مصدرا وكلها اي وكل ادوات الشرط تقتضي جملتين شرطا وجوابا ولا بد ان تكون جملة شرطها
مصدرة بفعل ظاهر نحو ان قام زيد وان لم يقم او مضمر مفسر بعد معموله بفعل نحو وان احد من المشركين
استجارك بشرط كونه اي كون الفعل المفسر او لو انتم تملكون مضارعا مجزوما بلم كقوله يثني عليك وانت اهل
ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد فان كان ماضيا فهو كقول الحماسي وان هو لم يحمل على النفس ضيمها
فليس الى حسن الثناء سبيل ولا يتقدم فيها الاسم مع غير ان الا اضطرارا كقوله صعدة نابتة في حائر
اينما الريح تميلها تمل وقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ولما مع ان فقد تقدم في الاختيار
كما سبق وكذلك بعد استفهام غير الهمزة فلا يجوز تقديم الاسم على الفعل مع ادوات الاستفهام غير
الهمزة الا في ضرورة الشعر نص عليه ابن عصفور في المقرب وقال سيبويه في باب ما يختار فيه النصب
من الاشتغال ولو قلت هل زيدا ذهب لم يجز وقال ابو حيان لو قلت هل زيدا ضربت لم يجز الا في الشعر
فاذا جاء في الكلام هل زيد ضربته كان ذلك على الاشتغال هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي
وجوز ان يليها الاسم وان جاء بعده فعل وظاهر كلام الزمخشري في المفصل مخالف لكلام المصنف
فانه قال فصل وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر الى ان قال والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل
مضمر يفسره الظاهر فلم يقيده بالضرورة لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما وليها الفعل لانا نقول
مرادهم ان يليها الفعل لفظا ولتسم الجملة الثانية جزاء وجوابا فيما عبر به لفظان مترادفان وتلزم
اي يلزم الجزاء الفا واصلها العطف لانها خلعت للربط واخرجت عن العطف وانما تلزم في غير الضرورة
واما في الضرورة فقد تسقط من الجواب كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر
وقد اسلفنا في باب المبتدا الكلام على ان الفا تسقط في غير الضرورة قليلا كما في قوله عليه الصلاة
والسلام اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وغيره ذلك من الشواهد التي تقدمت
تذكرها ان لم يصح تقديره شرطا يعني ان لزوم الفا للجواب مشروط بان لا يصلح تقديره ذلك الجواب شرطا
وذلك في مسائل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ان تعذبهم
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان تكون طلبية كالاسمية ومن التي فعلها
جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني من الله وفي الثالثة ان يكون فعلها
انشا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو ان تنتهوا فلا تتهموه الرابعة ان يكون فعلها ماضيا
لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وقد ها هنا مقدرة واما مجازا

وتوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان تقترن
نحو ومن جا بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل لتحقق [illegible] وما يفعلوا من خير فلن تكفروه
بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ونحو [illegible] على فكا دليله نتب القنابا
السادسة ان تقترن بحرف له الصدر كقوله فان وصلك [illegible] فان قلت هذا الضابط الذي ذكره
المصنف [illegible] مغني ابن هشام [illegible] الفاعل الجواب مصححة جعله شرطا وبالمضارع
[illegible] ومن عاد فينتقم الله منه [illegible] كقوله تعالى انه من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا [illegible]
المصنف ينتقض بنحو ومن عاد [illegible] لا يجعل شرطا ومع ذلك
المقرون بلن [illegible] فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى انه من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا لانا نقول انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية
قلت ذلك جائز من الوجهين [illegible] احد الوجهين والجواب عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي
[illegible] بالفاعل احد الوجهين فالجواب جملة اسمية فلا اشكال والجواب عن الثاني [illegible] فتح الفاء وعلى الثاني
خبر المبتدا محذوف وحينئذ فالجواب جملة اسمية [illegible] التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتح الفاء وعلى الثاني
المستقبل وتارة للحال [illegible] جزم كو ان يقم
وان صدر الجواب بمضارع صالح للشرطية جزم
يمكن مجامعتها لحرف الشرط ومنع الفاء [illegible] تنفيس فانه تلزمه الفاء ويرفع كما سبق
زيد يقم عمرو واحترز [illegible] يصلح للشرطية كالمقترن بحرف تنفيس [illegible] ابن عباس [illegible] انك ان يصرع اخوك تصرع
واحتج [illegible] وفي غير الضرورة [illegible] ان عربا [illegible] بين ان يكون قبله ما يطلبه
واختلف النحويون [illegible] على حذف الفاء وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه ان لا يكون
كهذا البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير اي انك تصرع ان يصرع اخوك وبين ان لا يكون
قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس في الصورتين وقيل بل كانت الاداة
اسم شرط تعين اضمار الفاء والا تعين التقديم والتاخير وجوبا ان كان الشرط مضارعا كما مثلنا وجوازا
ان كان ماضيا فالجزم مع الماضي كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه واما الرفع مع الماضي
فكقوله زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم قال ابن [illegible] ونص الائمة
على جوازه في الكلام وقال بعض المتاخرين موضوعة واختلف في تخريجه فذهب سيبويه الى انه على
نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف وذهب المبرد والكوفيون الى انه على حذف الفاء
لانه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب الى هنا
كلامه فان قلت هل يظهر لهذا الاختلاف اثر قلت نعم وذلك انا اذا جعلناه على نية التقديم
والتاخير كما ذهب اليه سيبويه يكون المضارع المرفوع دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف
عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه وان قلنا ان الفاء مقدرة كما يراه
المبرد فالفعل المرفوع عين الجواب ولا تقدير فينعكس حكم المسئلتين فيجوز جزم المعطوف ويمتنع التفسير
في تلك المسئلة ضرورة ان الجواب وما بعد الفاء لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة ولا يفسر عاملا فيه
وان تلا المضارع الواقع في حيز الجواب الفا رفع مطلقا اي سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم
الله منه او مضارعا كقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت
الفاء وتقديم الكلام فهو واذا قلنا بتقدير المبتدا وكان ثم مرجع للضمير فذاك فهو راجع اليه
اي ومن عاد فهو ينتقم الله منه وان لم يتقدم ما يعود عليه قدر ضمير الشان على ما قد يظهر في القول بجواز
كقوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى على قراءة من قرا بكسر ان ورفع فتذكر وجزم
الجواب بفعل الشرط لا بالاداة وحدها ولا بهما ولا بفعل الجواب خلافا لزاعمي ذلك فهذه اربعة مذاهب
في جازم الجواب الاول انه فعل الشرط وهو قول الاخفش واختاره المصنف لانه مستدع له بما احدث فيه
الاداة من المعنى والاستلزام وقدح فيه بانه يستلزم عمل الفعل الجزم والثاني ان الاداة عملت في الجواب
بل وفي الشرط ايضا وهو مذهب المحققين من البصريين واختاره ابن عصفور وعزاه فيه السيرافي
الى سيبويه ووجهه ان كلمة الشرط عاملة فيهما لا فتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها احدى الجملتين

بالاخرى

بالاخرى حتى صارتا كالواحدة والثالث ان الاداة وفعل الشرط يعملان معا في الجواب لارتباطهما وحرف الشرط
ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتدا والمبتدا يعملان في الخبر واجيب بان ضعف الحرف
عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا والرابع قول الكوفيين وهو انه بالجوار مجزوم
على الجوار كما وقع الجر على الجوار في قوله كان ثبيرا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل
والجزم اخو الجر قال الرضي وليس بشي لان الجار بالجوار قليل وايضا ذلك عند التلاصق ولا يمتنع
جزمه تقدم معمول عليه نحو ان تستطع خيرا تفعل ولا يمتنع تقدم معمولهما قبل الاداة لانه غير مجزوم نحو خيرا ان
انطلقت تصب خلافا للكوفيين في المسئلتين وهذا استدرك على المصنف من حيث نسبة المنع في المسئلة
الاولى للكوفيين عموما والذي المنع فيها للفرا وحده والمنقول عن الكسائي اجازتها مطلقا وهو الذي عند الكوفيين
ولا تنوب اذا المفاجاة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون فصل في الكلام على صدرية اداة الشرط وتوالي شرطين او
شرط وقسم واحكام اخر لاداة الشرط صدر الكلام عند الجمهور وكان يحسن ان يذكر هنا مسئلة
تقدم معمول الجواب على الاداة وان الكسائي والفرا اجازتها فان تقدم عليها شبيه بالجواب معنى نحو انت
ظالم ان فعلت فهو اي التشبيه المقدم دليل عليه اي على الجواب وفي الارتشاف لابي حيان اجاز الكوفيون
سوى الفراء تقديم جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل نحو انت ظالم ان تفعل قال ابن هشام وفي هذا
الكلام نظر لانهم يرون ان المتقدم نفس الجواب لا دليل فلا حذف عندهم والى هذا اشار المصنف بقوله
وليس اياه خلافا للكوفيين والمبرد وابي زيد قال ابن هشام واجازتهم المسئلة عندي مبنية
على هذا فلا وجه لان يستشكل لمن توهم من المعصرين ان الكوفيين لا يشترطون لتحقق الجواب مضي
فعل الشرط والنحاس من عبارة ابي حيان لكن في اصول ابن السراج ويجوز ان تقول اتيتك ان
تاتني تستغني عن جواب الشرط بما تقدم قال ابن هشام وهذا وهم ابي بكر تبعه عليه الصكاكي
في مفتاحه والوهم جار الى ابن سراج من قبل الكوفيين فانه نظر في كتبهم ودسها فروعا لبست
في كتب البصريين ارادة لتنفيق كتابه ان يودعه اكثر ما في كتاب سيبويه ليصرف الناس عنه
الى كتابه من بعد حكى انه لو علمت ان الناس يشتغلون بكتاب سيبويه بعد ان قرا كتابي لما صنفته
والكوفيون انما جوزوا هذا الفرع على معتقدهم في المتقدم على الاداة انه جواب لا على الحذف وقال سيبويه
ما نصه الا ترى انك تقول اتيتك ان تاتني ولا تقول اتيتك ان تاتني الا في الشعر والمسئلة مصرح
بها المصنف بعد ايضا قال وكان يحطوني اولا ان اذكر هذه المسئلة هنا فيه تنبيه على بطلان قول بعض
النحاة المتقدمين بان المتقدم على الشرط هو الجواب لا دليل الجواب اذ لو كان هو الجواب لم يكن لاشتراط مضي
الشرط وجه المتقدم وكان ينبغي لهولا ان يشترطوا مضيه ولم يقولوا ذلك ثم وقفت عن النقل بما صرح
انهم يجيزون انت ظالم ان تفعل وذلك دليل على انها قالته البصريون واما اجازة الكوفيين فعلى انه انك
لا معول عليها لانهم اجازوها بالقياس لا بالسماع وبنوها على معتقدهم ان المتقدم عين الجواب ولا يكون
الشرط حينئذ اي حين اذ يتقدم عليه شبه الجواب فيكون الجواب محذوفا ولا عليه بالمتقدم فلا يكون
الشرط اذ ذاك غير ماض الا في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقول
الاخر ولد بك ان لم ترض نكر بنبزه واذا قلت اصنع ما تصنع تعين تقديرها موصولة لعدم مضي
ما بعدها وان كان غير ماض مع من او ما او اي وجب لها ان الصلة حكم الذي نحو اتي من ياتي زيدا
او اصحبه واكرم ايهم يحبك فيجب رفع الفعل فيهن والجزم ليعاند وكون الجملة لا محل لها عند ابي النحاة
فاما في ضرورة الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف اليهن حين الى اسم زمان مثل انت حين
اذ من ياتيك لانها اسما لزوما تلا تضاف الى جملة تصدر بها وكان ما صدرا بشفض منها مثل من
كذلك وهذا مذهب سيبويه والجمهور والمبرد وجوز الزيادي الجزم ونسب ذلك ايضا الى المبرد

ايضا وبعد ذلك اي الحكم الذي هو اي بزيدا واي مطلقا اي في السعة والضرورة قال الشارح قلت ويمكن ان يكون
المراد سواء كانا من ماض او مضارع اي الشرط ان هذا لانه دخل على انه لا تقول ان قام زيد قت ويجوز في النحو نحو ان
قت قت وامن يا بك تاته بالجزم او اثر سما الشرطية متقول ما من ياتينا نضيعه بالرفع وما بهما اعطيك
لان ما لا سعي الشرطية فلا ان يقبل وقد يكف العز دلا تسبقعها بعار ولا من ياتنا بعد سعه
او اثر بكان او احدى اخواتها فتقول ان من باتناه عسب برفع الفعل وبه سجاع تكن من ينزل به الضيفم
وشل ذلك كان من ينزل بنا الايصام واصبح من يا تنا لاهان ويجوز في ان واخواتها الجزم في الشعر كقول الاعجم
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا وهو على حذف ضمير الشان وعليه قول المتنبي
وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق واذا اضمرته في كان واخواتها ضمير
اث نجاز الجزم وانما تعين كون الكلمة موصولة بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل
متقدم الا اذا كان جارا واثر لكن يعني الخفيفة واما المشددة فقد تقدم انه يجب في اخوات ان او اذا
الفجائية مبتدا لخفيفة تكون للكلمات المذكورة اي بعد لكن الخفيفة واذا الفجائية مبتدا فالجزم جائز تقول مررت بزيد فاذا من يا نه تكرمه
غير مقترن بعدها واما اذا اضمر بعدها مبتدا ولكن تابع
بعينه حكم الذي ولكن من يزره يكرمه اي لكن هو وحذف المبتدا بعدها
تنعقد بره لا امو وتقول ما جميل الاخلاق لكن من يزره يكرمه اي ولكن هو فلعد فاذا هو اكرم الناس
كونها بعد تابع ولكن قاعد ومررت بزيد فاذا اكرم الناس يكرمه او اسرتم وفي لم فان استطعت ان
وبعين في جواب الشرط المنفي بلا نافية ان كذا قال ابن عصفور كقوله تعالى الا تنصروه اي تنطيعكم
تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء اي فافعل وبغير ذلك مقصود بعد الحذف بلا نفسه فلا يرده وان احد
والايدي وسلاه يقول اضربه ان اساء والا فلا تضربه وكذا قال بعض الشارحين وليس الكلام بين لان الكلام
من المشركين استجارك لكن مثل قولهم انخيل مجعوا رد كما قال بعض الشارحين وقالت بنات العم
في حذف الشرط لا حذف جزيه وحذفهما بعد ان في الضرورة كقول الشاعر وقالت بنات العم
يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف جواب الشرط بعد ما قبل الشرط كقوله تعالى وانا ان شاء
الله لمهتدون وان توالى شرطان كان قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم
وكما في مثال الفقهاء ان اكلت ان شربت فانت طالق او شرط وقسم نحو وان تنتهوا عما يقولون ليمسن فانه
استغني بجواب سابقهما فجعل الجواب المذكور للاول من الشرطين المتواليين لا للثاني وهو وجوابه
دليل جواب الثاني وكذا الكلام في الشرط والقسم المتواليين قال ابن هشام ولكنهم جعلوا من توالي الشرطين
قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال في الاية
شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول ينبغي ان يقدر
الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وان كان الله يريد ان يغويكم وان يقدر
الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وصل لهذا الكلام واذا تقدم فعل
ما تقدم اتضح لك ان قول الشافعية انها لا تطلق وتسئل ان اكلت ان شربت فانت طالق حتى تقدم فعل
ما هو مؤخر لفظا ويتحرز نحو ما هو مقدم لفظا فانما يتم الطلاق في هذه الصورة اذا شربت اولا ثم
اكلت ثانيا مبني على هذه القاعدة واذكر الفا ابن خلكان يحكي في تاريخه في ترجمة ابن الحاجب رحمه الله ان
ادخل عليه لاداء شهادة قال ابن خلكان فسالته عن وجه قول الفقهاء بما اذا قال ان اكلت ان شربت فانت
طالق انها لا تطلق حتى تشرب ثم تاكل فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الجواب حسن كتبته تلك
وبذ وقفت على هذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه الا انه قد وجد في هذه الصورة شرطان
وليس معهما ما يصلح للجواب الا شي واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه
من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من
الاتيان بالاول دون الاول ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول
وهذا

وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم ان يكون الثالث وجوابه جوابا للاول وحينئذ يلزم الاتيان بالفاء الرابطة
ولا فانتفى القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني
والاصل ان شربت فان اكلت فانت طالق وهو لو قال بهذا الكلام لم تطلق الا ان تشرب ثم تاكل فكذا ما هو
في معناه هذا اما انجيل الان الي وقفت عليه من الجواب المشار اليه واما تصديه توجيه مذهب الشافعي في
المسالة والاخلا يخفى عليه ان مذهبه هو وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما وقع في
اللفظ او عكسنا الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر
كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكئيب قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهب
فعلهما لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا لولا عليه بجواب الثاني
اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة والمحذور فيه بل هو
اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتامله الا الشرطين
لما لفظا ولما معنى في نحو ان تذنب ان ترحم هذا الكلام ثابت في نسخة على خط المصنف وهو مستغنى
عنه بل فيه فساد ان احدهما ايهام ان الحكم مختلف بالنسبة الى الامثلة وليس كذلك بل تمثيله بما رعى
مع حذف الجواب وذلك مختص بضرورة الشعر وربما استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق كقوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقول الاخر لئن كانت الدنيا علي كما ارى
وهذا مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين و ذلك البصريون على حمل اللام زائدة وتعين ذلك ان
تقدمهما ذو خبر فيكون لا تستغني عن الجواب حينئذ واجبا نحو زيد والله قام فجواب القسم مما تستغني عنه وجوبا
وكذلك اذا قلت زيد ان سال الملك طالم فجواب الشرط مما تستغني عنه وجوبا او كان حرف الشرط لو او لولا
نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو والله لولا زيد لم يقم فجواب القسم مما تستغني عنه بجواب الشرط وجوبا واحق
ان لو وجوابها جواب القسم وكذا لولا وجوابها ولم يتعرض من شرط عما قسم اصلا وقد سلف ذلك في باب القسم
وان توسط بين الشرط والجزاء المضارع جاز ان يحذف عن صفة ابدله من الشرط ان وافقه معنى كقوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا وكذا ان تاتني تمش الي احسن اليك قال الشارح
فان دل فيه لم تو بدل كل من كل كالمثال الاول وان كان نوعا منه فهو بدل اشتمال كالمثال الثاني واحترز المصنف
بقوله جاز الجزم في نحو حبر كان وشاق مفعول ظننت كقوله زهير ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها
واحترز بقوله غير صفة من نحو ان تاتني رجل يامرنا بالمعروف اكرمه قلت والحكم في الحال كذلك فلا يجاب العقاب
من النعت واعلم ان الجزم لا يتعين في الموافق بل يجوز الرفع على الحال ولكن الجزم اولى لا الحال حينئذ مولدة
وانما فرض المصنف المسالة في المضارع لانه الذي يظهر اثر التقدير فيه والافالماضي كالمضارع لكن
لا يظهر اثر التقدير فيه وكلا يوافقه معنى رفع وكان في موضع الحال كقوله متى تاته تعشوا الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد فان قلت جعلوا هذا من قبيل غير الموافق وجعلوا متى تاتنا تلمم بنا من الموافق
مع ان الاتيان والعشو يعني واحد كان الاتيان والالمام كذلك فلما كان كذلك قلت لان القيد الزائد
في الصورتين جعله غير موافق ولا كذلك الاتيان والالمام به والضمائر الزائدة للتوكيد ان وايا
ومن وكيف وحيثما وقال ابو موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي عوض من المضاف اليه قلت ويرده قوله
تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وخالف بعض المغاربة في ايان فمنع الحاق ما لها ويرده قوله
فايان ما تعدل بها الريح تنزل فان قلت فلم نعتت زيادة ما في اذ وحيثما زيادة لها جاز لهما قلت لكفهما
عن الاضافة فتبا لها الجزم بهما وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل التنوين فهو واجب الترك
فكيف يجزم وكون فعلي الشرط ماضيين وضعا نحو ان قام زيد قام عمرو او مضارعين نحو ان يقم زيد
يقم عمرو او مختلفين ماض ومضارع نحو ان قام زيد لم يقم عمرو او بالعكس نحو ان لم يقم زيد قام عمرو
او ماضيين معنى نحو ان لم يقم زيد لم يقم عمرو واما ان يقم زيد قام عمرو وان لم يقم زيد يقم عمرو ليس سوى ذلك

لم يعمر وفيه العموم كما يجري في الكلام والاولى منها هو ماذكره المصنف **ويختص بجواب ان لم يعمل فعلت**
بالشعر كقوله من يكد لك تنسى كنت منه ۞ كما تسعى بين حلقه والوريد ۞ وقول الاخر ان يسيموا سيمطا روايه
ان تعترموا وصلنا كم وان تصلوا ۞ ملأتم انفس الاعداء ارهابا ۞ حقه ان يقول لاكثرهم وكان الاولى ان يزيد واوفاقا
فرجا ۞ عن ما يسمعوا من صالح دفنوا ۞ **خلافا للبعض** فخلت اعناقهم للخاصعين وقد اختار المصنف
للشعراء بحيله انشاء ترك علوم من السماية وقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا
في هذه المسئلة خلاف مذهب الجمهور مستندا الى قوله عليه الصلاة والسلام وبعض الابيات المتقدمة فادعى
واحتسابا مستويه بما تقدم من ذنبه وهو واقع في الاحتياط قطعا واما بعض الابيات المتقدمة
المصنف ان الواقع فيها ليس الا ضرورة ليمكن الثاني من ان يقولوا ان تعترموا تواصلكم وان
تصلوا علو ويمكن الثالث بان يقول ان يسمعوا سيه وما سمعوا من صالح فاذا لم يعق لواذ ادعى امكان
دل على انهم ليسوا بمضطرين وهذا مبني على ان الضرورة هي الاستعاضة عنها وقد علمت
بما تقدم ان المختار عند النحويين بينهما انها ما اختص وفرعه في الشعر ولم يقع في النثر وقد اسلفنا
الكلام على ذلك في اوائل الكتاب فراجعه **وان جئت بجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم الا قليلا**
وهذه المسئلة تقدمت اول الفصل عند قوله ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا في الشعر
واحترز بقوله غير منفي بلم من نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فانه كثير لا قليل وكان حقه
ان يقول الا ضرورة والا فظاهر قوله الا قليلا وقوعه في سعة الكلام على قلة انه مناف لقوله في اول
الفصل الا في الشعر **ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان او غيرها الا وهو ولما** اشار بقوله
بلفظ كان الى خلاف المبرد فانه قال ان ادوات الشرط المخلصة للاستقبال كان واخواتها لا تنقل
كان بعد ان كانت لها من الدلالة على المضي وما ذاك الا لقوة دلالة الزمن الماضي حيث جردت للدلالة عليه
فتقول على مذهبه ان كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو قال تعالى ان كنت قلته فقد
علمته ومعناه ان كنت قلته فيما تقدم فقد علمته والصحيح انها بمنزلة غيرها من الافعال الماضية
وهو مذهب الجمهور وعليه مشى المصنف وهو ظاهر كلام الجزولي لانه قال لو الماضي بالوضع لم قرائن
نص ومعناه الى الاستقبال دون لفظه وليس من ادوات الشرط كلها الا لو ولما ولو كانت ان لا تنقلب
معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على المضي لما جاز بعد ان الا والمراد بها الاستقبال في موضع من
المواضع وليس المراد كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله وان كنتم جنبا فاطهروا واما الاية
المتقدمة فحكى الرضي عن ابن السراج انه قال انا لا اوافق هذا المعنى سافي قاله المبرد ولكن اقول
ان المعنى ان اكن قلته قال الرضي وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما هي يوم القيامة
وكون عيسى عليه الصلاة والسلام قال ذلك او غيره قائل ذلك انما هو في الدنيا وذهب بعضهم
الى الاية الى ان كان ليس فعل الشرط وانما الشرط محذوف تقديره وان اقل كنت قلته وحذف
القول عنهم عزيز في كلامهم وفيه نظر **وقد يكون بجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا باللفا**
مع قد ظاهرة نحو ان كنت قلته فقد علمته **او مقدرة** نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهذا
لا يتمشى على المصنف مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل الزمن والجزاء محقق
بالمعنى فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه
القاعدة بان الجزاء على ضربين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني
اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط والثاني ان لا يكون مضمون الجزاء
مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان يكرمني فقد اكرمتك امس اي ان الاكرام
لي سبب لان اخبرك باني قد اكرمتك امس والمعنى ان اعتددت على اكرامك اياي فانا ايضا اعتد
بذا كرمتك اي فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك والا بان المثلوتان من هذا القبيل فلا اشكال
وقال

وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه كان الشرط
سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت
او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقد تقدم
الكلام على ذلك في باب المبتدا والخبر **ولا ترد ان بمعنى اذ خلافا للكوفيين** فانهم اثبتوا لها هذا المعنى وجعلوا
من ذلك واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين وقوله عليه الصلاة والسلام
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع وقول الشاعر ۞ اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ۞ جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
قالوا وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت واجاب الجمهور عن قوله
تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا
وعن المشيئة بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل وبان اصل ذلك الشرط ثم صار
يذكر للتبرك ونحو ذلك مما هو مسطور مشهور وعن البيت بوجهين احدهما الحديث ان يكون على اقامة
السبب مقام المسبب والاصل اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار
بالحز يكون سبب الغضب مسببا عن الحز والثاني ان يكون على معنى التبيين اي اتغضب ان تبين
في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال ۞ اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ۞ ولم تجدي من ان تقري به بدا
فصل في الكلام على لو واحكامها لو حرف شرط تقتضي امتناع ما يليه
واستلزامه لتاليه اعلم ان للنحاة في لو الشرطية عبارات منها عبارة سيبويه للامام الجماعة انها
حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق ان لو لما لم يقع في الماضي وكان
كائنا في الماضي متوقعا لو وقع غيره قال بعض المتاخرين وانما ذكر سيبويه هذه العبارة لانه
ادوات الربط لكل منها مدلول فلها اذا وان مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي وبما انتفيا فلولا للامتناع
ولما للوجوب فاذا قلت كان زيد لو قام قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وبما واجبان فلما حرف
لما وقع لوقوع غيره وان واذا لما يقع لوقوع شيء كان الاول وكذلك الثانية ولو تخلفها لما لم يقع في الماضي
ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع وان سيبويه يكان احترازا عن ان واذا
بالفعل المستقبل احترازا عن لما واتى بالسين لانه لو اتى بالمضارع مجردا عنها احتمل ان يكون واقعا
في الماضي وليس مضمونها كذلك واتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقبال ما
بانه لما لم يكن وقع وهو واقع ذلك الوقت لانه لو وقع لما صح ان يصدق عليه انه كان قد وقع لانه كان
سيقع لا ظاهر قوله انه كان سيقع انه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع غيره فحسن وقوع
في هذه المواضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما لم يزد ذلك فان تحكم بان لام
نفي المستقبل او المنزل منزلة المستقبل فهذا مما يبرهن عمارة سيبويه واما المعرب بمعناه فالذي يهتدى
اليه الذهن ان معنى كلامه ان لو تدل بالمطابقة على ان وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول
ويدل بالالتزام على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لانه اذا كان وقوع الثاني لازما لو وقع
الاول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم وههنا العبارة المشهورة وهي التي عبر بها الاكثرون انها
حرف امتناع لامتناع والمشهور ان المراد بها انها لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
يعنون ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء
المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس قال
التفتازاني واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان

قال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يوجب
انتفا المسبب او اللازم وانما معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفا الاول
فمعنى لو شا الله لهداكم اجمعين اي انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة
على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفا
الجزا ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك
لكنك لم تجي اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجي قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام الى هنا كلام التفتازاني ومنها قول بعضهم انها ان كان بعدها
موجبان فهي حرف امتناع لامتناع او منفيان فهي حرف وجود لوجود او الاول منفي والثاني مثبت
او العكس فحرف امتناع لوجود او بالعكس وهذا القائل يوهم ان قولنا لو لم يجئني لم نعم عمرو
تقتضي وجود الامتناع فليس امتناعا وهو وهم لان المراد امتناع ما يليها من نفي او اثبات ومنها
انها حرف تقتضي ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا على غيره واليه ذهب الشلوبين وابن عصفور
واختاره الخضراوي وشاهد من متاخري الاولين وذلك ان جماعة من العلما اوردوا على قول الجمهور
انها حرف امتناع لامتناع مواضع يستبعد فيها ان الجواب لو فيها غير ممتنع واشكلت هذه المواضع على
هولا نصارا والى انها تقتضي ان تجرد الربط بل ادى اشكال تلك المواضع الى ان قال العراقي ان لو
تاتي للربط تارة وتارة لقطع الربط اخرى فيكون جوابا لسوال محقق او متوهم وقع فيه الربط
فتقطعه انت لاعتقاده بطلان ذلك الربط كما لو قال القائل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول
لو لم يكن زوجا لم يحرم الارث اي لكونه ابن عم وهذا شي لم يقله احد غيره ومنها عبارة المصنف
انها تقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكافيه
انه تقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالحصر في قوله واستلزامه بعود
على المضاف اليه وهو فعله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح المصنف بانه ليس عنده فيها
تعرض لوقوع الجواب او عدمه الا ان الاكثر عدمه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيبويه تقتضي ان
ثبوت لثبوت وعبارة الاكثرين انه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي ان الشرط ممتنع وان كان
ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوت المذكوران في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان المذكوران
في عبارة الجمهور منتفيان والثبوت المذكور في عبارة المصنف فرض والامتناع المذكور فيها حقيقي وشرح
الوجهان كلام المصنف على معنى واستلزام لامتناع ما يليه لامتناع تاليه قال ابن هشام وعليه يتوجه ان
احدهما انه ذكر ان المصنف فرض من قول من يقول انها حرف امتناع لامتناع لمضاد ولم تهره نفسه الا
تقتضي انها حرف امتناع لامتناع وصحيح ان المصنف فرض ذلك لكنه لم يتضح الفوايد اذ نقلها ابو حيان
فشرح هذا التشبيه ووضح ذلك فقال فاذا قيل لو المنى لشبعت اقتضى امتناع الاكل واقتضى امتناعه
تقتضي امتناع الشبع والواحد الثانية انه ان كان له عذر ملفي اعادة الضمير من قوله واستلزامه
الى الامتناع لكون الامتناع قد تقدم ذكره في قوله امتناع ما يليه فلا عذر له في قوله ان المعنى واستلزامه
لامتناع تاليه فان الامتناع التالي لم يوحده ولا نظيره فمن اين جانا هذا الامتناع الثاني والصواب ان
الضمير من قوله واستلزامه عايد الى ما يليه الذي هو احد المذكورين وتنقيصا استلزام لهذا التالي وان المعنى
قوله لتاليه على ظاهره من غير حذف مضاف والضمير راجعا لما يليه ايضا والله اعلم واستعمالها في الحصر
غالبا فلهذا لم يجزم بها ولو اريد بها معنى ان الشرطية لا اضطرارا كقوله لو يشا طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو

نصف فرساسا لها والمبعة النشاط واول جري الفرس ولاحق الاطال اي ضامرها والاطال جمع
اطل بكسر الهمزة وسكون الطا وهي الخاصرة ويقال إطِل ايضا بكسرتين كابل ويقال لها ايضا ايطل والجمع اياطل
والنهد المشرف المرتفع والخصل جمع خصلة بضم الخا وهي القطعة من شعر وكقول ابي [illegible] لو يحرك
ما سمعت احدي نسا بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ائمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو
ينصركم ويشعركم وما يامركم والاول على لغة من يقول شيا بشا بالفتح ثم ابدلت همزة ساكنة كالف العالم والخاتم
فيمن سكنها بجازم وزعم اطراد ذلك مع لغته بنا على قولان المتقدم منها انها تجزم في الشعر دون
النثر وهذا الذي يزعم بعضهم انه لغة فيجزم بها ولنا قول ثالث وهو انها لا تجزم في شعر ولا نثر ويوجد
في بعض النسخ التسهيل وان وليها اسم فهو معمول فعل مضمر يفسره ظاهر بعد الاسم وهذا الاسم الذي
يليها تارة يكون مرفوعا معمولا لفعل او يفسره ما بعده وتارة يكون منصوبا كذلك فالاول كقولهم
لو ذات سوار لطمتني وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقول الشاعر لو غيركم علق الزبير بحبله
اذا الجوار الى بني العوام وقول الاخر اخلا لو غير الحمام اصابكم والثاني لو زيدا رايته اكرمته
قلت وظاهر كلام المصنف وكلام بعضهم ان الفعل يليها ظاهرا او مضمرا على ما يليها الى ان قال ابن الصائغ نحو
زيد قام شاذ عند البصريين واما لو انتم تملكون فقد احتج على ان الاصل لو كنتم وكانه يحذف
كثيرا لكثرة الاستعمال فلا يقاس عليه ذلك تخولون بمقام لانه ليس مثله وقالت الكرب ابتني [illegible]
ولو طار ولو باد ولو باورد باحمار كان وذلك العنبسي ورد ما وليها اسمان مرفوعان كقوله
لو بغير الما حلقي شرق كنت كالغصان بالما اعتصاري لكن بعض الناس يجعله ذلك على ان الاسم من ان
الاسمين مبتدا وخبره ويجعل ذلك خاصا بالضرورة وكلام المصنف كنحو ذلك وذهب الفارسي الى انه
من النوع الاول وان الاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وان وليها انّ نحو ولو انهم
امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به لم يلزم كون خبرها فعلا كما في هذه
الايات خلافا لزاعم ذلك وهو الزمخشري فانه قال يجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا من الفعل
الذي اصل عنده ولو ثبت انهم امنوا فان وصلتها في محل رفع على الفاعلية بالفعل المقدر وسبق الزمخشري
لهذا الراي السيرافي ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما
ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
وفي قول الاخر ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما ورده ابن مالك بقوله [illegible]
قد جا اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في مغني
اللبيب ولقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان
ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم
بادون في الاعراب قلت ولقد تبجح بالتنبيه لما لم يتنبه له هولا الائمة الاجلا [illegible]
وذلك ان لو في هذه الاية التي اورد كغالب ما الكلام فيه فانها مصدرية والكلام في الشرطية فكذا
طهر من تقدم ثم رايت في شرح الحاجبية للرضي ما قلته وذلك انه قال اما قوله تعالى يود لو انهم بادون
في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية ولست شرطية فبحثه فعل دال على التمني وحينئذ بعد ذلك
المسالة في كلام ابن الحاجب تعقيبه وذلك انه قال لو في منفية لو انهم بادون في الاعراب والتمني ليس في الباب
وجوابها اي جواب لو الشرطية في الغالب فعل مجزوم بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه قال الشارح وانما قال
بقوله في الغالب من جواب جا على غير ذلك كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة قلت لكن في بعض النسخ
جملة اسمية بالفا كقوله فتقدير فتسم تكون الجملة الاسمية جوابا لم يكون احترازا بالغالب من وجود الجواب
عكذا مثل قوله لو كان قتل يا سلم فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا اي فلا راحة
ويمكن ان يكون راحة عطفا على قتل والجواب محذوف اي لو كان قتل نفسه راحة

من عموم الدنيا لم افرد وبين عليه قوله لكن قررت ما ظن ان المصنف حمل البيت على ذلك او ماض منفي
بما والغالب عليه حينئذ تجرده من اللام ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قول الشاعر
ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقول الآخر كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا
لما سبقتني بالبكاء الحمائم او مضارع منفي بلم فتقلب اللام مفتوحة نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون ونحو لو نشاء لجعلناه حطاما ويتعين نسخة بأثر هذا الكلام ما نصه لا يجزى
غالبا الا في صلة نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وهذه النسخة تقتضي بعد
يتوجه على المصنف اما اولا فلانه لا فائدة حينئذ لقوله غالبا فيه فهو مضروب واما ثانيا فلان التقييد
بالصلة امر لا يعرف لغير المصنف واما ثالثا فلان مقتضاها ان حذف اللام من غير الصلة قليل ويرد
ما تلوناه انفا لو نشاء جعلناه اجاجا وقوله تعالى لو نشاء اصبناهم لو شئت اهلكتهم وقد تغني النافية
كان اليمني الذي انشدناه انفا وفي بعض النسخ هنا ما نصه وان ولي الفعل الذي يلي لو جملة اسمية
فهي جواب قسم مقدر مغن عن جوابها ولما نسبته ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهذا مخالف لقوله
ان لو لو لا يجب ان يستغني بجوابهما عن جواب القسم كان ينبغي له ان لا يقيده بذلك فتأمل الفعل الذي
يليها ليلا يخرج ظاهرا نحو الآية المذكورة لان التاليها لفظا ان وصلتها لا فعل ذهب قوم الى ان
الجملة الاسمية نفسها جواب لو وقال الزمخشري وانما اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو
في الآية لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في قوله
سلام عليكم لذلك قال ويجوز ان يكون قوله ولو انهم آمنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم
واختيارهم كانه قيل ليتهم آمنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير قلت بناه على معتقد
اهل الاعتزال في جواز ارادة الله تعالى ما لا يقع واما عند اهل الحق اهل السنة القائلين باستحالة ذلك على
الله فلا يجوز حملها على التمني الا حكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم وايقانهم تلهفا عليهم
فصل في الكلام على لما غير الجازمة وغير التي بمعنى الا اذا وليها ماض لفظا
ومعنى نحو لما جاءني زيد امس اكرمته وصرح بقوله ماض لفظا ومعنى لا يلي المضارع وقوله ابي ويقوله معنى نحو انشدك
الله لما فعلت قلت وكان ينبغي ان يذكر ما يحترز به نحو ذكر في الظالمين لما راوا العذاب يقولون
فهي ظرف بمعنى حين جزم ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة بانها ظرف بمعنى حين واحسن المصنف في قوله
بمعنى اذ لانها بمعنى الحين مختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة وقوى القول بالظرفية في شرح الكافية
بقول الشاعر ابى الارحوا محرزا ان ينفعا ابالي لما صرت شيخا قلعا فهذا بمعنى حين قلت
ويمكن ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب اي لما صرت شيخا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مدعي
الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في
اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا
ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك قال ابن
هشام وقول المصنف فيه معنى الشرط منظور فيه اذ ليس في لما معنى الشرط وانما هي دالة على تعيين
الوقت عند القائل باسميتها وعلى ارتباط احدى جملتين بالاخرى عند القائل بحرفيتها وانها حرف
انا اذا قلنا لما جاءني زيد جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد
عند وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ له لكن او حرف فيه
فيها معنى وجوب لوجوب وبعضهم يقول وجود لوجود والقول بالحرفية مذهب سيبويه ولم يجزم المصنف
بمذهب معين في المسألة كانه لتعارض الادلة عنده وقد صرح بعضهم بان مذهب سيبويه هو الصحيح وقرر
بما هو مبين ها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما احسوا باسنا اذا هم
منها يركضون وما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيها قبلها وسببنا اجماعهم على زيادة ان بعدها

ولو كانت

ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان وجواب
لما ماض لفظا ومعنى فلما نجاكم الى البر اعرضتم وانما جاز ذلك جوابا لها لانها عنده متضمنة لمعنى الشرط
او جملة اسمية مع اذا الفجائية فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون او جملة اسمية مع الفاء نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد وربما كان ماضيا بالفاء كقوله فلما اتى عمرا بها الوضع ليس فيكم رشيد ولا منهاه ينكم عن الغدر
غضب عليكم تغلب ابنة وائل وكانوا عليكم مثل راغية البكر وقد يكون مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقد تنازع المصنف في هذه الامور الثلاثة الاخيرة اما الاسمية المقرونة بالفاء
فقد قيل في الآية المستدل بها عليها ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد واما الماضي المقرون
بالفاء فقد قيل في شاهده ان الفاء زائدة ووقع للزمخشري في تفسير سورة غافر ان قال جعل الزجاج شديد
العقاب وحده بدلا من الصفات منوطا هو والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه
النكرة وحدها فقد آذنت بان كلها ابدال غير اوصاف فقال الشيخ ابو حيان فقد آذنت بان كلها
تركيب غريب لانه جعل فقد آذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قام عمرو قلت وجواب
هذا الاعتراض من ثلاثة اوجه الاول انا لا نسلم امتناع دخول الفاء على جواب لما استنادا لما ذهب
اليه بعضهم ودعوى زيادة الفاء في شاهده ضعيف لانها على خلاف الاصل الثاني سلمنا الامتناع المذكور
لكن لا نسلم ان جواب لما في كلام الزمخشري مذكور وانما هو محذوف والتقدير لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها ساهذا المقول على الصواب فقد آذنت هذه المصادفة بان جميع تلك التوابع
ابدال غير اوصاف ويدل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق فيه منوطا هو الثالث سلمنا ان جواب
لما يقترن بالفاء وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان مجموع قوله فقد آذنت جواب وانما
الجواب هو قوله آذنت واما قد فهي هنا اسم بمعنى حسب والفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في
قولك فعلت هذا فقط اي لما صودف بين هذه المعارف عن النكرة وحدها فحسب آذنت هذه المصادفة
بما قلناه من دعوى البدلية في جميع التوابع قال ابن هشام الكلام على هذه المسألة في شرحي على خصوصية
الخزرجية في العروض المسمى بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة تعليق ... واما كون الجواب ... عا
تعقبه في ابيته ان الجواب جاء ... محذوف ... قلت ... كان نحو المصنف
ان يقول وقد يكون مضارعا ماضي المعنى قلت اغناه عن التصريح بهذا القيد قوله
ان لما بمعنى اذ واذ لما مضى والمستقبل الذي وقع عن الماضي يكون ماضيا ضرورة انه مسبب وجود السبب
وجود المسبب باب في الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك لكن ثم
بورابها وتتبع احكامها وعدم تعلقها بتمام معناها واستقلالها بباب من الابواب السابقة فافردت
بالذكر وانما قال تتمة لانه سبق في الابواب السالفة ذكر شيء من احكامها نحو كون الاستفهام له صدر الكلام
المفرد وكل ما سبق مستعملة كيف من اعمال تامة الى ما يستغنى به نحو كيف جاء زيد لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم
ادخلت كيف استفهاما عن هيئة مجيئه اي على اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تأتي في هذا
النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان تكون حالا من الفاعل ومع
ما لا يستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثاني
مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل ومعناها على اي حال فهي اسم ظرف ساما هاكي لك
سيبويه وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف ويتفرع على هذا الخلاف امور احدها ان موضعها عند
سيبويه في الكل نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه
في ايها اول على اي حال وعندهما في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء ونحوه والثالث
ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف
اصبحت خير عافاك الله اي على خير يحذف الجار وابقى عمله فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل

صحيح او سقيم وعنده على العكس واعلم انه في كيف ثلاث عبارات احدها انها ظرف يستفهم به عن
الاحوال الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال الثالثة انها سؤال عن وصف منكور لموصوف مذكور
وهي عبارة ابن الحسن وعلى الاول تفسيرها في اي حال وعليها ان الظرفية مجازية كما تقول زيد في حالة
حسنة وعلى الثاني معناها على اي حال زيد وعلى الثالث تفسيره ما صفة زيد وما نعت زيد ويرد
على الاول ان الظرف بمعنى في واسم الاستفهام متضمن معنى الهمزة فيكثر التضمين فلهذا الازم في
متى واين قلنا وان لزم فيتقابل الخارج عن الاصل بحسب الامكان اولى وان الظرف المكاني لا يكون
يرد لم الاعتراض وما بقي بخلاف الزماني ووجهه ان بدل المتصل مختص والمكاني لا يكون مختصا
والمكاني هنا معنوي كما قدمناه ولو ابدل منها بدل اسم معنى فكان يقال كيف انت اي في الصحة
ام في السقم الاصح ام سقيم اذ لا يقال هو في صحيح ولا في سقيم ويقال هو في الصحة وهو في السقم
فلما جا البدل مجردا من في وجاز لوصف لا بالمصدر بطلت الظرفية واما قوله الثاني فان اريد
بالحال الصناعية فباطل لصحة قولك كيف زيد ولا يجوز قائما ان بدل وان اريد المعنوية رجع الى القول
بالظرفية بالنسبة الى ان المراد الحالة التي يكون الشخص متلبسا بها فالملحظ مختلف ويلزم
هذا القائل ان يجاب بالحدث دون الوصف وان يعلمهما الحدث دون الوصف ولا يلزمه في كيف
ولا كثرة التضمين فالايراد عليه اقل منه على الاول واما القائل الثالث فلانه كان عليه
البتة وقد رد المصنف القول الاول الى القول الثاني فزعم ان قائله لم يرد ظاهره وانه انما اراد
ظرفا لانه يفسر بحرف الجر كما ان الظرف كذلك لا انه يقصد الظرفية الحقيقية وهذا الجمع من مخترعات
المصنف واما اخذه من ابن الشجري فانه قال والظروف المستفهم بها اين وكيف ومتى وايان واني
واما عدوا كيف في الظروف التي يستفهم بها لانها يستفهم بها عن الحال والحال تشبه الظرف لانها عبارة
عن الهيئة التي تقع فيها الفعل ولذلك تقول كيف زيد جالسا اي على اي هيئة جلوسه واعلم ان مراد
القائل الثالث بالوصف المعنى اللغوي لا الحكايات باعتبار معنى هو المقصود وليس المراد به الصفة
لكيفية التي هي الحدث والا لاتحد هذا القول مع الثاني القول فان قلت تكرر في كلام المصنف لفظ
الحال حيث قال يستفهم بكيف عن الحال ثم قال وعندنا انها على اي حال فهل المراد بها واحد قلت لا
واما المراد بالحال الاولى الصناعية والمراد بالثانية المعنوية فلا تتوهمن ان هذا امثال ذلك
وربما جرتها على كقول بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين وقد حكى ايضا بعض مصاحبنا الى نحو انظر
الى كيف يصنع زيد وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومخلصة لمعنى الحال اي انظر الى الحال التي
يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها وتستعمل على نحوين القسم الاول وهو الذي فيه كيف قبل ما يستغني
به وانما كان كذلك لانها في هذا التصحيح محل نصب لما هو مبتدا لكنها تقول كيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا
في الرفع القسم الثاني وهو ما يكون فيه كيف واقع قبل ما لا يستغنى به ان عدمت نواسخ الابتدا نحو كيف زيد
اصحيح ام سقيم والا تعدم النواسخ فالنصب لان الناسخ ينصب الخبر وهي انما تكون مع الناسخ خبرا فان قيل
من النواسخ ما يرفع الخبر فيرد عليه قلنا متى كان الناسخ من هذا القبيل امتنع دخوله كيف عليه لانه
الخبر الموضوع خاص بباب ان ولا النافية وكلاهما لا تخبر به وكيف لا تنا خبر وساد نصب الحال مع
الناسخ كيف كان زيد اصحيحا ام سقيما وكيف ظننت زيدا اعالما ام جاهلا ولا يجازى بها اي بكيف من
حيث العمل واما من حيث المعنى فيجازى بها قياسا كما مر فظهر ان مراده بهذا الكلام ولا يجزم بكيف كما تجزم ادوات
الشرط قياسا فلا يقال كيف تقم اقم خلافا للكوفيين ومن وافقهم من البصريين وهو قطرب وان يراد فيه
اي لكيفية كونها تواحد شكلكم اي كيف شئتم او لا ين نحو يا مريم اني لك هذا وقال ان المعنى
وفي المرسن مزيد عليه ابن فاني لك هذا يتصور على معنى اني لك هذا الاية المعنى من اين لك هذا في
بعناه مع حرف الجر لانريد بانها لو اجابت بان تقول هو من عند الله لم يفد ذلك المعنى وجواب الى

لك

لك هذا اعم جواب اين مالك هذا اومن وقد قال به الضحاك في فاتوا حرثكم انى شئتم فقال معناه متى شئتم
فصل في الكلام على قد وبعض ادوات الاستفهام تكون قد اسما ككط فتستعمل
استعمال اسما الافعال فتبنى على السكون وتلزمها نون الوقاية مع يا المتكلم تقول قد زيد ادرهم قدبي
درهم كما تقول كفي زيد درهم وكفاني درهم وظاهر كلامه انها ليست باسم فعل فتامل وقد صرح غيره بانها اسم
فعل ويرادف حسبا فتوافقها في الاضافة الى غير يا المتكلم قد زيد درهم كما تقول حسب زيد درهم وكلامه
يوهم انها لا تضاف الى يا المتكلم وليس كذلك بل توافقها في المعنى وفي الاستعمال مبتدا وفي الاضافة الى الضمير
والظاهر وتخالفها في انها مبنية وفي ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا
ذكر ذلك وفي ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها حينئذ ليست اسم فعل لشبهها فعلا في البقا
البنا على اصله الذي هو السكون خشية ان تزول عنه الى الحركة واما انها تقطع عن الاضافة فقال
ابن هشام فيه عندي ووقع لي في شرح اللبيب في قول حميد بن الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي ان
قال يحتمل في الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البنا وان تكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل
الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي
وبحثا ابن العصم فعلم لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة لالتقاء الساكنين انتهى كلامه قلت كون الكسر
في مثله لالتقاء الساكنين امر قاله غيره ايضا وهو مشكل اذ لا ساكنين اصلا والقول في ذلك ما قاله سيبويه
قال في باب وجوه القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع منها في القافية
حرك وليس يلحقهم اباه الحركة باشد من الحاق حرف المد ما ليس فيه ولا يلفظ في الكلام ولو لم يفعلوا الا
بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم ولكن اتسعوا فاذا حركوا احدهما صار بمنزلة ما ترك فيه الحركة فاذا كان
كذلك الحقوا حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها
كما انهم اذا اضطروا الى التحريك في التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها المجرورة حيث احتاجوا اليها
كما ان اصلها في التقاء الساكنين قال امرؤ القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل
وقال طرفة متى تاتني اصبحك كاسا روية وان كنت عنها غانيا فاغن وازدد ولو كانت
في قواف منصوبة او مرفوعة كان ذا في انشد فانت تراه لم يجعله لكسر لالتقاء الساكنين كيف وقد عدما وانما
جعل الكسر لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال مثل ذلك في القوافي المتحركة تحريك هذا الساكن فالكسر حال
على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا والجامع وجود الضرورة في الموضعين فتسمية ذلك على هذه الفائدة
بالصنفين فقال ما غفل عنها كثير من الفضلاء والله الموفق وتكون حرفا فتدخل على فعل ماض متوقع
اي كان في الزمن الماضي منتظر الوقوع لا يشبه الحرف فخرج غير المتصرف نحو نعم وبيس وليس وعسى وحبذا
او فعل في التعجب فكل ذلك لا يدخل عليه قد واما اذا كان الماضي المتوقع خاليا من هذا الشبه فيدخل عليه
لتقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة فان قيام الصلاة كان منتظرا قبل هذا الخبر حتى تقاصر حصوله
قال ابن هشام ولا انهم هنا معنى التقريب قلت بل هو متحقق فيهم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان
الصلاة قد قامت انما معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من الحال الذي يتكلم
بكلمات ما صيغة ضرورة انه لا يقال الا بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول فيها فهذا معنى ظاهر
مكشوف لا وجه للتوقف فيه كما الذي اوقعه هنا بعض المحققين حاكما بانه قد قيل قد تحقق فعل الصلاة
ووقع ما شرعوا فيها تنزيلا لما احتجت اسبابه منزلة ما قد حصل انتهى قلت وهذا المعنى يمكن اعتباره
الا ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل والاول على ما قررناه سالم عن ذلك ثم قال ومن الحنفية انهم يقولون
عند الحيعلة يكبر الامام مع قد قامت الصلاة لئلا يكون على غير ما اخبر به عليه قال وفيه نظر لسر
وجهين احدهما ان الامام قد يكون هو الذي اكره هذا اللفظ بما يجيبهم من المحذور الدكوران كان بحدوره
والثاني ان قلت ما من فاذا وقع التكبير معهم فهو حال فكيف قبل قامت وهل لا قيل فقام

او فعل مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس فهي ثلاثة شروط وان شئت فشرطان الرفع والتجرد
او التقليل معناه نحو ان البخيل قد يجود قال ابن هشام وهو ضربان تقليل وجود الفعل
من حرف التنفيس ونحو قد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه اقل معلوماته
نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل
تعالى وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل كان فاسدا اذ اخر الكلام بما فضل
من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه لم يحمل على صدوره لكنه قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام كان الواجب
اوله قال سيبويه وتكون قد بمنزلة ربما واستشهد على ذلك قول الهذلي فقد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه
مجت بفرصاد قال المصنف فاطلاق سيبويه القول بانها بمنزلة ربما يوجب التسوية بينهما في التقليل
والصرف الى المعنى واعترضه ابو حيان بان سيبويه لم يبين الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل
ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما ادعاه ابن مالك وهو ان قد تكون
بمنزلة ربما في التكثير ويدل لها انشاده البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندور وانما
يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير وراج هذا الاعتقاد على ابن هشام مع كثرة
انتقاده على ابي حيان لظنه صحيحا وحمله على ان جوّز بعد التكثير في معاني قد وانشد عليه البيت
بل ونسب القول بكونها للتكثير الى سيبويه من غير تعقيب هذا واعتراض ابي حيان على المصنف
وكلامه معه لا يخفى في هذا الموضع لمن رجح التزييف والرد فنقول اما قوله لم يبين سيبويه الجهة الخ له
فاطلاق سيبويه في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه واما قوله ان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة
الخ فجوابه ان ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفخر منه الا بالكثير اما ما لا يقع الا نادرا فانه
يقع الافتخار منه بالقليل لاستطالة الكثرة فيه وترك المرء قرنه مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد
مستقبل وقوعه كثيرا وانما يقع نادرا فلذلك يفخر به لان القرن هو المقاوم للشخص الكفو له في شجاعته
لو فرض معلوبا لعم في الكثير من الاوقات لم يكن قرنا لم فلا يكون المرء قرنا لاخر الا عند المكافاة
غالبا ثم يفخر بانه غلب منه آونة اذا تفكر هذا فنقول لما كان قوله القرن يقتضي انه لا يغلب قرينه
لان القرن بين غالب لمن بما التعارض ثم لما اخبر بانه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام
عن التدافع وقلنا المراد انه يترك كذلك نادرا لا يخرج عما كونه قرنا وذلك هو اللائق بالنادر لئلا يكذب
اخر الكلام اوله هذا ما فتح به بعض الفضلا وعليهما للتحقيق اي وتدخل قد على الماضي والمضارع للتحقيق
نحو قد افلح من زكاها ونحو قد يعلم ما انتم عليه على ما اختاره بعضهم من انها في هذه للتحقيق لا للتقليل
كما مر ولا يفصل من احدهما اي من الماضي او المضارع بغير قسم اما القسم فانه يفصل به بينهما كقوله
اخالد قد والله اوطات عشوة وما قايل المعروف فينا بعنيف وقوله الاخر
فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد بصيح وسمع من كلامهم قد لعمري بت ساهدا وقد يحذف
عنه اي من بعدهما المراد به الماضي او الماضي دليل فيوقف عليها اي على قد كقول النابغة
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وبوضع اقترانها بالمضارع
ما ول بالماضي كثيرا وهذه المسئلة مذكورة في اول الكتاب وذلك لازم عند المصنف اذا كانت للتقليل
نحو قد انزل القرآن البيت وواقع بغير لزوم في التي للتحقيق نحو قد نرى تقلب وجهك وترادفها هل اي
ان هل ترادف قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان حين جماعة منهم ابن عباس رضي
الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال ابن هشام ونافع والزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى
قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه
ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله
سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم قال ابن هشام ولو كان كما ذكر
لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون الكلام عليها

وهل

٣١٥

وهل وهي للاستفهام لم تزد على ذلك قلت ولا يستقيم لها اشار اليه من تخطئة الزمخشري في النقل عن سيبويه
بمجرد عدم عثوره على ذلك في الكتاب وقد رايت فيه ما يشهد بصحة هذا النقل قال سيبويه في باب بيان ام
لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه تقول ام من يقول ام هل يقول ولا تقول ام اتقول
وذلك ان ام بمنزلة الالف وليست اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هي اسما بمنزلة هذا وذلك الا انهم تركوا الف
الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف
وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام ووقع هذا ايضا في
اوائل الكتاب في بعض ابواب الاشتغال قال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب مبني
على الفعل ونحو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هل لانها
حرف استفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في متى ومن وهل ونحوها
حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل افمن يلقى في النار
خير امن يأتي آمنا يوم القيامة وتقول ام هل فانما هي بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغنا اذا كان الكلام
لا يقع الا في الاستفهام انتهى فهذان موضعان شاهدان بصدق بصحة نقل الزمخشري عنه وتساوي همزة الاستفهام
هل في طلب التصديق الموجب لا غير هل قام زيد واقام زيد وهل نبيا لبعض ما فيها ولم يطلب به تعيين فتساويها في
زيد قايم وازيد قايم فان كان منفيا لم يدخل هل نحو الم يقم زيد ولا تقول هل لم يقم زيد قال الله تعالى
الم نشرح وقال تعالى اليس الله بكاف عبده الن يكفيكم ان يمدكم ربكم وسمى ابن هشام قاورد مثل هذا
لنفسه اولما اصابتكم قد اصبتم ان لمانا بيه ويكثر تاليها من مقرونة بالواو ويقام النافي نبيها غالبا بالافعد
للايجاب كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه قال
الشارح ولا اثر للواو في ارادة هذا المعنى بل لو قيل من يغلب الرجال الا زيد جاز قلت ليس في كلام
المصنف ما يقتضي منع هذه الصورة اذ تقييده من تكونها مقرونة بالواو بكثرة قيامها مقام النافي
لا الجواز واستنقده ابو حيان بانه لا خصوصية لكلمة الهمزة لان قصد الايجاب بغيرها لان اذ لا مانع من
القاس فيقال ومن يضرب زيدا الا عمرو ويقرع على الابد الا على العصا ذلك ان ينصب على الاستثناء
وعلى المصنف نقد احرز بتنبيه لم الوجيا ن ونحوه عند قصد الايجاب ليس ثم غالب ولا مغلوب الرجال المهين
بل الايجاب بحسب المراد وقد يقصد باي نفي كقول السابق ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث اي
فهنا لما قصد فيه باي نفي في المعنى ليس احد من الرجال مهذبا لا ذنب له يعطف عليها اي جزها لولا
كقول الشاعر فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من في حتفه ظلم دعج ولا جبل اي لا فتى
احرزه واصالة الهمزة في الاستفهام اثبتت بتمام التصدير وتقدمت على الواو نحو اولم ينظروا
والفا نحو افلم يسيروا وثم نحو اثم اذا ما وقع آمنتم به ولم يدخل عليها بل نبهها على رسوخ قدمها في التصدير هذا
مذهب سيبويه والجمهور واجاز الزمخشري هذا الوجه وهما اخر وهو ان تقدر الهمزة في مركزها الاصلي ويجعل
العطف متعلقا بجملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقول التقدير في افلم يسيروا افتضرب عنكم
الذكر صفحا افان مات او قتل انقلبتم امكثوا افلم يسيروا امهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحا
انو نحن نحو به في خلوته فان مات او قتل انقلبتم اونحن مخلدون فما نحن بميتين قال ابن هشام ويضعف هذا
القول ما فيه من التكلف وانه غير مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان قوبل بتقدير بعض
المعطوف فتقديرها له انه اسهل منه لان التجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان هذا في التجوز بتبيها على
اصالته شي في شي اي اصالة الهمزة في التصدير واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما
كسبت قلت وقد قررنا حاشية المغني ما في ذلك من الوهنات وبعد هل ام فلا يقال ام زيد
قايم ام عمرو بخلاف هل فانما تقع بعد العاطف نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك
لنا عقيل من رباع وقال الشاعر ليت شعري هل ثم هل آتينهم وتقاد بعدام نحو قام زيد لم هل قعد

وسائر اخواتها فيفتح ايضا بعد العاطف كقوله بانكم بما يعصي
وان شئت ام فقعقاعاد تاعلى سبيل الجواز ... فاين تو تكون اي العزيفيني احق بالامن وتعادم
فاين تذهبون تكيف كان عن ابي وبد ... مسلة هل جائزة كما مر وفي لحوانها الاسمية
نحو من اكرمت ام من اهنت وعمومات كلام ماشرب والاعادة في ... فلعمليت حكمها باعتبار مطلق الاعادة
واجبة وهنا اليوم من قوله وكون ان الاعادة هل الشبه بها بالهمزة في حرفية لاجل ما يناط به من التعليل الذي
وهنا ... بقوله فيما سبق بخلاف هل وانما اعاده لاجل ... الاصل ... الهمزة ولما حاصله ان بين
وان تعاد اشبهها باخواتها في عدم الاصالة في باب الاستفهام اذ الاصل فيه الهمزة ... فجاز ان ... في
ذكره بقوله ... الاستفهام تاخيا في الفرعية عن الهمزة
هل والهمزة تاخيا في ... بين هل واسما الاستفهام ... عدم الاعادة فانها جات على وفق
هذا اشارة وهذ الاخير وقد استشكل ابن المصنف ... لتعليل ... وقد لا يقال لا يدين التعرض
الدليل فلاوجه لجعل ذلك بالحمل على الهمزة بل هو مقتضى على الاصل قلت ... وقد تقطع عليها الهمزة كما في البيت
الى ذلك ليعلم جامع ... هل والهمزة ولسمع مع الهمزة وجاء الوجهان مع هل ... اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم
الذي انشدناه قبل ... سائل فوارس يربوع بشدتنا ... قد تكون لا تتعين له ... الهمزة هذه المسألة قال ابن
هشام ... معنى قد وهو قول الكسائي والفراء من الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين ... ومعنى مراد فيه قد
قلت بل هو مذهب رئيس البصريين وامام الجماعة سيبويه وقد ... التصريح عليه من ... فصد
في الكتاب ... وهو قول جماعة من اهل التفسير ومستندهم كلهم في ذلك ... هل راونا وقال بل الوجهين
رضي الله عنهما في هل اتى ان المعنى قد اتى ... الهمزة في قوله هل راونا ... معنى قد
نظر اما الاول فلانه ليس غرضه تبيين اللغة فانها معروفة ... من باب
وانما يريد تفسير المراد بالاستفهام وانه للتقرير لا للطلب واما الثاني فلجواز كونه من ... اختلاف اللفظين وكون احدهما على
فلا والله يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء بل قوله اهلا سهلا ... قلت لم يتمحض المستدرك فيه قال الجوازان يكون
حرف بمعنى كقوله فاصبح لا يسأله عن ... قلت ... هذا الفن الذين شافهوا العرب وفهموا مقاصدهم فتوهموا ذلك
الفئة المتصدرين ... وقد صرح سيبويه والكسائي والفراء وابن مالك وحسبك
عمن شافهوه من العرب المحتج بكلامهم ... وسمع كلامهم وفهم اغراضهم
بهم في العلم والمعرفة بهذا الفن ... العرب الفصحا وسمع كلامهم وفهم اغراضهم
ومقاصدهم فلما لا يجوز ان يكون مستندهم في ذلك ما قلناه ... قال وربما ابدلت هاؤها همزة
تقول الافعلت وان تريد هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب وزعم ابن ان التخفيف نقيلا
نقلا لا يعرف ... في الكسائي ... قال على قول سيبويه ان اصلها هل وقال السكاكي ان الا
التحضيضية مركبة من هل ولا وان الهمزة بدل من الهاء ... ان التخفيف لا ... الا
فصل في الكلام على احرف التحضيض وخروج بعضها عن معنى التحضيض الى غيره
حروف التحضيض ولو قال احرف لكان احسن لان الجميع اربعة ... سيذكرها والتحضيض مصدر
حضض مبالغة في حض والحض على الشي طلبه والحث عليه هلا والا ولولا ولوما فهذه اربعة ومعها الثاني
احرف التحضيض ... والا بالتخفيف لان لها خصوصية بانها لطلب ... وهذه الاربعة
قد تكون ... توبيخ وقد تخلو منه ولا يليهن غالبا الا فعل ظاهر نحو هلا اكرمت اياك والا عفوت عن
عن زيد ولولا احسنت الى زيد ولوما تفضلت على عمرو او معمول فعل مضمر يدل عليه بلفظ نحو هلا
زيدا ضربته ومنه قول الشاعر تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
اي هلا تعدون الكمي اي تعدون قتله وعقره او بمعنى نحو هلا زيدا غضبت عليه اي هلا اهنت زيدا
او نزلت زيدا ونحو ذلك ما يدل عليه معنى الغضب والدال قد يتقدم وقد يتاخر كالبيت والمثال
وقول الشاعر انبئت بعبد الله في القد موثقا فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر

ابي

اي فهلا اسرت ودل عليه انبئت بعبد الله في القد موثقا وهو لفظ لكنه ليس لفظ العامل المقدر فصار اللفظ
الدال نوعين المذكور وغيره وقد يكون الدال قرينة حالية كان يجد شخصا يضرب زيدا فتقول هلا عمرا
وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ كهولا جاوا عليه باربعة شهدا لكن التوبيخ انما هو اذا وليها الفعل الماضي لا مطلق
الفعل فانها مع المستقبل لا توبيخ فيها وانما هي معه لمجرد الدلالة على طلب الفعل والحض عليه تقول هلا تفعل
والمعنى صل واما اذا كان الفعل ماضيا فدخول هذه الاداة عليه على معنى اللوم على تركه تقول هلا صليت
على المعنى انك تلوم على ترك الصلاة وتوبخه عليه فمن ثم لزمت هذه الكلمات الفعل لانها للطلب اما اذا كانت
في المضارع فواضح واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها فيه للوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب
فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان
قلت طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذه الاحرف اذا وقع بعدها الماضي دلالة
على الطلب فكيف تعدى هذه الحالة من احرف التحضيض والطلب منتف قلت اجاب ابن الحاجب عن
ذلك في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما اوقع بعدها
الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك توبيخ حين انتفى ذلك فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب
وان اخلا المصحوب منه اي من التوبيخ فقد اخيف معنى اي من تلك الاحرف الاربعة لولا والا بالتخفيف نحو
لولا تنتي فتحدثني ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا ونبالغ في كل منها حيث يحرف عرض اي حرف يفيد
الطلب بلين ورفق ولهذا احترز من الغاه ... ذكر ان لو تكون للعرض عند المصنف وقد ذكر في اول الكتاب
ان الفعل الماضي بعد حروف التحضيض يحتمل المضي والاستقبال وهو مبني على ما تقدم انفا وذلك انه
ان اريد به الحض مستقبلا او التوبيخ فاصرفان قلت عما ذا احترز المصنف بقوله اولا ولا يليهن غالبا
قلت عن نحو قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فقد وليحرف التحضيض
جملة اسمية وظاهر كلام صاحب البيت على الظاهر من جعل الكلي نفس ليلى شفيعها مبتدا وخبرا وليس بما هي
متعذر وهو قول نقله الابدي وحاول بعضهم تخريجه على وجه تبقى معه اداة التحضيض على ما هي
عليه من الدخول على الفعل فقيل التقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس
ليلى لان الاضمار حينئذ المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هو شفيعها ويدل العالولا ولوما
على امتناع لوجوب قال ابن حيان بعبارة اصحابنا لوجود قلت مراد الاخرين بالواجب الثابت ولهذا يعبرون
عن الاثبات بالايجاب ومعناها ان شرطها لا يكون الا موجبا بخلاف بقية الشروط ... الا ان يعقلوا ... ان
تنتج فامتنع ما سببت له لما يجي زيد جا عمرو واما الجواب فقد يكون منفيا كلولا زيد لم اتعد ولوما عمرو لم اضم
وفي التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا فتختصان بالاسما الاولى ان يقول بالجمل
الاسمية لبيان تبوتهم انها تختصان بالمعرفة كحروف الجر وما ذكر المصنف من اختصاصها بالاسما هو الفصيح فاذا
قيل لولا زيد لاكرمتك فزيد مبتدا وخبره محذوف اي لولا زيد موجود وقيل الاسم معمول المحذوف اي لولا
وجد زيد وقد مر الكلام على ذلك في باب المبتدا وتقتضيان جوابا كجواب لو وقد تقدم الكلام عليه فيجي
منفيا بلم كقوله فلولاك لم يعرض لاحسابنا حسن ويجي ماضيا مقرونا باللام نحو ولولا فضل الله عليكم
ورحمته لهلكت ويجي ماضيا مجردا عنها كقول الشاعر ولولا الحيا وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري
وانشد صاحب الكشاف هذا البيت في تفسير سورة الحجر على صورة اخرى فقال وقال ابن مقبل
لولا الحيا ولوما الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري وذكر الحماسية ان الشاعر كان اعور قال ابن
هشام لكن قد تقترن جواب لولا بقد كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل
قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد تقترن بقد كقوله لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا
وهو شاذ كما ان اقترانه بلولا بها شاذ ايضا اللهم الا ان يريد ان جواب لولا سمع مقرونا بقد مع اللام كان البيت
المتقدم وبدونها كما في قول جرير كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي

وان شيت ام فعد فاعاد تعاطي سبيل الجواز **وسائر اخواتها** فيفتح ايضا بعد العاطف كوقف بانكم يا معي
فاين تذهبون فكيف كان عذابي ونذر فماذا تامرون فاني تؤفكون اي الفريقين احق بالامن وتعاد ام
من اكرمت ام من اهنت وعمومات كلام ما نشرب والاعادة في مسئلة هل جائزة كما مر وفي اخواتها الاسمية
واجبة وهنا يوهم من قوله **وكون ان تعاد هل الشبيهة بالهمزة في الحرفية** فاعطيت حكمها باعتبار مطلق الاعادة
وان تعاد وهذا ان تعق عنه بقوله فيما سبق بخلاف هل وانما اعاده لاجل ما يناط به من التعليل الذي
ذكره بقوله **لشبهها باخواتها في عدم الاصالة** في باب الاستفهام اذ الاصل فيه الهمزة والحاصل ان بين
هل والهمزة تناجيا في حرفيته وبين هل واسما الاستفهام تناجيا في الفرعية عن الهمزة فجاز ان جا لغي
ذكره بقوله وقد استشكل اما المصنف يكلفه لتعليل عدم الاعادة فيها بانها جاءت علي وفق
هذه اشارة وهذا الحرب [illegible] علي الاصل قلت وقد لا تعاد لا يدري التعرض
الدليل فلا وجه لجعل ذلك بالحمل علي الهمزة بل هو جار فيه علي الاصل **وقد تحذف قبلها الهمزة** كما في البيت
الى ذلك ليعلم جامع غير هل والهمزة وامتنع مع الهمزة وجاز الوجهان مع هل ، سائل فوارس يربوع بشدتنا ، اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم
التي انشدناه قبل [illegible] ان تعين لعلا البحث هذه المسالة قال ابن
هشام **وتاتي بمعني قد** وهو قول الكسائي والفراء من الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين
وصرح بهذا الكلام [illegible] وقد ارتكب الشيخ عليه من جهته
قلت بل هو مذهب رئيس البصريين وامام الجماعة سيبويه ومستندهم كلهم في ذلك امران احدهما قول ابن عباس
في الكتاب تفسير قاله وهو قول جماعة من اهل التفسير في قوله هل راونا وفي كل من الوجهين
رضي الله عنهما في هل اتي ان المعنى قد اتي والثاني اجتماعها مع الهمزة فانها معروفة بتقرير ثبوتها بمعني قد فيه نظر
نظر اما الاول فلانه ليس غرضه تبيين اللغة واما الثاني فلا يجوز كونه من باب قولهم
وانما ساء بعد تفسير المراد بالاستفهام وانه للتقرير لا الطلب لاختلاف اللفظين وكون احدهما علي
فلا والله لا يلفي لما بي ولا للما بهم ابدا دواء ، بل نقول اهلا سهلا قلت لم يحصر المستند فيهما فالم الجواز ان يكون
حرف قيل ثم كقوله فاصبح لانهما [illegible] الذين شافهوا العرب وفهموا مقاصدهم فقد فهموا ذلك
الائمة المتقدمين [illegible] وقد صرح سيبويه والكسائي والفراء قالوا بذلك وحسبك
عمن شافهوه من العرب المحتج بكلامهم فخالط العرب الفصحاء وسمع كلامهم وفهم اغراضهم
بهم في الماضي المعرفة بهذا الشان وكل منهم فلما لا يجوز ان يكون مستندهم في ذلك ما قلناه الا ما قال **وربما ابدلت هاؤها همزة**
ومقاصدهم [illegible] فتقول الا فعلت وان تريد هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب ومن ابدال الخفيف تثقيلا
فتقول الا فعلت وان تريد هل فعلت [illegible] وقال السكاكي ان الا
تلك نعف وبلغ الغاية في الدور ولا يحتجون بال علي قول سيبويه ان اصلها هل ان التخفيف لا يبدل تثقيلا
التحضيضية مركبة من هل ولا وان الهمزة بدل من الهاء ويرده ما قدمنا ان التخفيف

فصل في الكلام علي احرف التحضيض وخروج بعضها عن معني التحضيض الي غيره
حروف التحضيض ولو قال احرف لكان احسن لان الجميع اربعة هنا وانما سيذكر ان التحضيض مصدر
حضض مبالغة في حض والحض علي الشيء طلبه والحث عليه **هلا والا ولولا ولوما** فهذه اربعة ومعها الثاني
احرف الهمزة لحذفها وهي الا ولا بالتخفيف لان لها خصوصية بانها لطلب لا توبيخ فيه ابدا وهذه الاربعة
قد تكون مع التوبيخ وقد تخلو منه **ولا يليهن غالبا الا فعل ظاهر** كهلا اكرمت اباك والا عفوت عن
عن زيد ولولا احسنت الي زيد ولوما تفضلت علي عمرو **او معمول لفعل مضمر يدل عليه لفظ** كهلا
زيدا ضربته ومنه قول الشاعر ، تعدون عقر النيب افضل مجدكم ، بني ضوطري لولا الكمي المقنعا
اي هلا تعدون الكمي اي تعدون قتله وعقره **او معني** كهلا زيدا اي هلا غضبت عليه اي هلا اهنت زيدا
او تركت زيدا وكون ذلك ما يدل عليه معني الغضب والدال قد يتقدم وقد يتاخر كالبيت والمثال
وقول الشاعر ، اتيت بعبد الله في القد موثقا ، فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر

اي

اي فهلا اسرت ودل عليه ائت بعبد الله في القد موثقا وهو لفظ لكنه ليس لفظ العامل المقدر فصار اللفظ
الدال يوعين المذكور وغيره وقد يكون الدال قرينة حالية كان يجد شخصا يضرب زيدا فتقول هلا عمرا
وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ كلولا جاءوا عليه باربعة شهداء لكن التوبيخ انما هو اذا وليها الفعل الماضي لا تطلق
الفعل فان ما يلي المستقبل لا توبيخ فيها وانما هي معه لمجرد الدلالة علي طلب الفعل والحض عليه تقول هلا تفعلن
والمعني صل واما اذا كان الفعل ماضيا فدخول هذه الادوات عليه علي معني اللوم علي تركه تقول هلا صليت
علي المعني انك تلومه علي ترك الصلاة وتوبخه عليه فمن ثم لزمت هذه الكلمات الفعل لانها للطلب اما اذا كانت
في المضارع فواضح واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها فيه للوم علي تركه ولا يلام علي تركه الا وهو مطلوب
فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان
فان قلت طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذه الاحرف اذا وقع بعدها الماضي دلالة
علي الطلب فكيف تعدها في هذه الحالة من احرف التحضيض والطلب منتف قلت اجاب ابن الحاجب عن
ذلك في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معني الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما اوقع بعدها
الماضي تنبيها علي ان المطلوب منه ذلك ومن ثم حسن التمني ذلك فصار كالتوبيخ واللوم علي ترك المطلوب
واذا خلا المصحوب **منه** اي من التوبيخ **فقد يخلو منهن** اي من تلك الاحرف الاربعة **لو ولولا** بالتخفيف نحو
لولا تنزل فتحدثنا ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا ويقال في كل منها حينئذ حرف عرض اي حرف يفيد
الطلب بلين ورفق ولم احرر من الخلاف ذكران لو تكون للعرض غير المصنف وقد ذكر في اول الكتاب
ان الفعل الماضي بعد حرف التحضيض يحتمل المضي والاستقبال وهو مبني علي ما تقدم انفا وذلك انه
ان اريد به الحض مستقبلا او التوبيخ فاضيفان قلت عما ذا احترز المصنف بقوله اولا ولا يليها غالبا
قلت عن نحو قوله ، ونبئت ليلي ارسلت بشفاعة ، الي فهلا نفس ليلي شفيعها ، فتقدر لحرف التحضيض
صلة اسمية وظاهر كلام صاحب البيت علي الظاهر من جعل ليلي نفس ليلي شفيعها ستر او ضمير وليس ثم ما يقتضي
متقدر وهو قول تقتلم لا بدي وحاول بعضهم تخريجه علي وجه تبقي معه اداة التحضيض علي ما عهد
فيها من الدخول علي الفعل فقيل التقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس
ليلي لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها علي هذا خبر لمحذوف اي هو شفيعها **ويدل ابطال لولا ولوما**
علي امتناع لوجوب قال ابو حيان عبارة اصحابنا لوجود قلت مراد الاخرين بالواجب الثابت ولهذا يعبرون
عن الاثبات بالايجاب وبعضا هما نشرط ان لا يكون الا موجبا بخلاف نفيه الشرط وطرحوا لا يتعلق بلم اذا لم
تنتج فامتنع ما شئت لما لم يجي زيد لجاء عمرو واما الجواب فقد يكون منفيا كلولا زيد لم اقعد ولوما عمرو لم اقم
وفي التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابدا **فيختصان بالاسماء** الاولى ان يقول بالجمل
الاسمية لئلا يتوهم انهما يختصان بالمفرد كحروف الجر وما ذكره المصنف من اختصاصهما بالاسماء هو الصحيح فاذا
قيل لولا زيد لاكرمتك فزيد مبتدا او مرفوع بمحذوف اي لولا زيد موجود وقيل بالاسم بعد لولا المحذوف اي لولا
وجد زيد وقد مر الكلام علي ذلك في باب المبتدا **وتقتضيان جوابا كجواب لو** وقد تقدم الكلام عليه فيجي
منفيا بلم كقوله ، فلولاك لم يعرض لاحسابنا حسن ، ويجي ماضيا مقرونا باللام نحو ولولا فضل الله عليكم
ورحمته لمسكم ، ويجي ماضيا مجردا عنها كقول الشاعر ، ولولا الحيا وباقي الذين عبتكما ، ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري
وانشد صاحب الكشاف هذا البيت في تفسير سورة النجم علي صورة اخرى فقال وقال ابن مقبل
لولا الحيا ولوما الدين عبتكما ، ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري ، وذكر في الحاشية ان الشاعر كان اعور قال ابن
هشام لكن قد تقترن جواب لولا بقد كقوله ، لولا الامير ولولا حق طاعته ، لقد شربت دما احلي من العسل
قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد يقترن بقد كقوله ، لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ، تدع الحوائم لا يجدن غليلا
وهو سنا ذكر ان اقترانه لولا بها شاذ اللهم الا ان يريد ان جواب لولا لا يسمع مقرونا بقد مع اللام كما في البيت
المتقدم ويدوي ما كان في قول جرير ، كانوا ثمانين او زادوا ثمانية ، لولا رجاوك قد قتلت اولادي

وسائر اخواتها فيفتح الجواب بعد العاطف كقوله بانكم بماهي
وان شئت ام فعدها عاد بها على سبيل الجواز فاني تؤفكون اي الفريقين احق بالامن وتعاد ام
فاين تذهبون فكيف كان عذابي ونذر فماذا تامرون والاعادة في مسئلة هل جائزة كما مر في اخواتها الاسمية
نحو من اكرمت ام من اهنت ونحو ما تكلم ما تشرب فاعطيت حكمها باعتبار مطلق الاعادة لانها اشبه بالهمزة في كونها
واجيب وهذا يلزم من قوله ويجوز ان لا تعاد بخلاف هل وانما اعاده لاجل ما يناط به من التعليل الذي
وان تعاد وهذا المستغنى عنه بقوله فيما سبق في باب الاستفهام ان الاصل فيه الهمزة والحاصل ان ابن
ذكره بقوله تشبيها باخواتها في عدم الاصالة في باب الاستفهام تاخيا في الفرعية عن الهمزة فجاز ان يجري
هل والهمزة تاخيا في كل شيء وبين هل واسماء الاستفهام تاخيا في تكلفه لتعليل عدم الاعادة فانها جاءت على وفق
هذه اشارة وهذا الحرف وقد استشكل اي المصنف على الاصل قلت وقد يقال لا بد من التعرض
الدليل فلا وجه لجعل ذلك بالحمل على الهمزة بل هو مع هل وقد تدخل عليها الهمزة كما في البيت
الى ذلك التعليل جامع غير هل والهمزة واستنع مع الهمزة وجاء الوجهان مع هل * اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم
الذي انشده قبله * سائل فوارس يربوع بشدتنا * لا تتعين لعل الاصح هذه المسألة قال ابن
هشام وبمعنى هل بمعنى قد هو قول الكسائي والفراء من الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين تتعين مرادفة قد
قلت بل هو مذهب رئيس البصريين وامام الجماعة سيبويه وقد اربى السعد عليه من جهة
في الكتاب ثم قال وهو قول جماعة من اهل التفسير ومستندهم في ذلك ان احدهما قول ابن عباس
رضي الله عنهما في هل اتى ان المعنى قد اتى والثاني اجتماعها مع الهمزة في قوله اهل راونا وفي كل من الوجهين
نظر اما الاول فلانه ليس غرضه تبيين اللغة فانها معروفة بتقرير ثبوتها نحبها بمعنى قد فهذا
وانما اريد تفسير المراد بالاستفهام وانه للتقرير لا للطلب واما الثاني فلجواز كونه من باب قولهم
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء * بل نقول اهلا سهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على
حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسألنه عن بما به قلت لم يتمحض المستند فيما قاله لجواز ان تكون
الائمة المتصدرون لتقرير هذا الفن الذين شافهوا العرب وفهموا مقاصدهم قد فهموا ذلك
عمن شافهوه من العرب الخلص بكلامهم وقد صرح سيبويه والكسائي والفراء والمبرد
بهم في الاصول المعرفة فهذا الثالث وكل منهم قد خالط العرب الفصحاء وسمع كلامهم وفهم اغراضهم
ومقاصدهم فلما لا يجوز ان تكون مستندهم في ذلك ما قلناه لا ما قاله وربما ابدلت هاؤها همزة
فتقول الفعلت وان تريد هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب وهو من ابدال الخفيف بالثقيل
فلذلك ضعف وبلغ الغاية في الندور ولا يعترض بالعكس على قول سيبويه ان اصلها هل وقال السكاكي انه الا
التحضيضية مركبة من هل ولا وان الهمزة بدل من الهاء ويرده ما قدمنا ان الخفيف لا يبدل بالثقيل

فصل في الكلام على احرف التحضيض وخروج بعضها عن معنى التحضيض الى غيره

حروف التحضيض ولو قال احرف لكان احسن لان الجميع اربعة هنا واثنان سيذكران والتحضيض مصدر
حضض مبالغة في حض والحض على الشيء طلبه والحث عليه هلا والا ولولا ولوما فهذه اربعة ومعها الثنان
اخراهما الخرماوها ولو والا بالتخفيف لان لها خصوصية بانها لطلب لا توبيخ فيه ابدا وهذه الاربعة
قد يكون معها توبيخ وقد تخلو منه وتليهن غالبا الافعال ظاهرة نحو هلا اكرمت اباك والا عققت عقوق
عمرا بزيد ولولا احسنت الى زيد ولوما تفضلت على عمرو او معمول فعل مضمر يدل عليه بلفظ نحو هلا
زيدا ضربته ومنه قول الشاعر * تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا *
اي هلا تعدون الكمي اي تعقرون قتله وعقره او معنى نحو هلا زيدا غضبت عليه اي هلا اهنت زيدا
او تركت زيدا ونحو ذلك مما يدل عليه معنى الغضب والدال قد يتقدم وقد يتاخر كالبيت والمثال
وقول الشاعر * اتيت بعبد الله في القد موثقا * فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر *

اي

اي فهلا اسرت ودل عليه اتيت بعبد الله في القد موثقا وهو لفظ لكنه ليس لفظ العامل المقدر فصار اللفظ
الدال نوعين المذكور وغيره وقد يكون الدال قرينة حالية كان يجد شخصا يضرب زيدا فتقول هلا عمرا
وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ كقوله لولا جاءوا عليه باربعة شهداء لكن التوبيخ انما هو اذا وليها الفعل الماضي لا يطلق
الفعل فانها مع المستقبل لا توبيخ فيها وانما هي معه لمجرد الدلالة على طلب الفعل والحض عليه تقول هلا تصلي
والمعنى صل واما اذا كان الفعل ماضيا فقد حول معنى الاداة فيه على معنى اللوم على تركه تقول هلا صليت
على معنى انك تلام على ترك الصلاة وتوبخ عليه فان قلت لزمت هذه الكلمات الفعل لانها للطلب اما اذا كانت
في المضارع فواضح واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها فيه للوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب
فيكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان
فان قلت طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذه الاحرف اذا وقع بعدها الماضي دلالة
على الطلب فكيف تعد في هذه الحالة من احرف التحضيض والطلب منتف قلت اجاب ابن الحاجب عن
ذلك في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا لم وانما اوقع بعدها
الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى ذلك تضاركا لتوبيخ واللوم على ترك المطلوب
واذا خلا المصحوب منه اي من التوبيخ فقد يخرجهن اي من تلك الاحرف الاربعة لو ولولا بالتخفيف نحو
لولا تأتي فتحدثني وكحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا وفيها لغة في كلها حينئذ حرف عرض اي حرف يفيد
الطلب بلين ورفق ولم احد من النحاة ذكر ان لو تكون للعرض غير المصنف وقد ذكر في اول الكتاب
ان الفعل الماضي بعد حرف التحضيض يحتمل المضي والاستقبال وهو مبني على ما تقدم انفا وذلك انه
ان اريد به الحض فمستقبل او التوبيخ فماض فان قلت عما ذا احترز المصنف بقوله اولا ولا يليهن غالبا
قلت عن نحو قوله * ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة * الي فهلا نفس ليلى شفيعها * فقد ولي حرف التحضيض
جملة اسمية وظاهر كلام صاحب البيت على الظاهر من جعل الذي نفس ليلى شفيعها مبتدأ وخبرا وليس ثم ما هو
مقدر وهو قول نقله الابدي وحاول بعضهم تخريجه على وجه تبقى معه اداة التحضيض على ما عهد
فيها من الدخول على الفعل فقبل التقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس
ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها وبدل العالو لاولوما
على امتناع الوجوب قال ابو حيان عبارة اصحابنا لوجود قلت مراد الاخير بالواجب الثابت ولهذا يعبرون
عن الاثبات بالايجاب ومعناه انه لا يشترط ان يكون الا موجبا بخلاف نفيه الشرط وعلى هذا فلا تعقلوا لكن اذا لم
تنتج فامتنع ما ثبت لما لم يجئ زيد لجاء عمرو واما الجواب فقد يكون منفيا نحو لولا زيد لم اقعد ولوما عمرو لم اقم
وفي التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا ويختصان بالاسماء الاولى ان يقول الجمل
الاسمية لئلا يتوهم انهما يختصان بالمفرد كحروف الجر وما ذكر المصنف من اختصاصهما بالاسماء هو الصحيح فاذا
قيل لولا زيد لاكرمتك فزيد مبتدأ وخبره محذوف اي لولا زيد موجود وقيل الاسم معمول لمحذوف اي لولا
وجد زيد وقد مر الكلام على ذلك في باب المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه فيغني ويقتضيان جوابا كجواب لو
مثبتا باللام كقوله فلولاك لم يعرض لاحسابنا حسن * ويجيء ماضيا مقرونا باللام نحو ولولا فضل الله عليكم
ورحمته ويجيء ماضيا مجردا عنها كقول الشاعر * ولولا الحياء وباقي الدين عبتكما * ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري *
وانشد صاحب الكشاف هذا البيت في تفسير سورة النجم على صورة اخرى فقال وقال ابن مقبل
لولا الحياء ولولا الدين عبتكما * ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري * وذكر في الحاشية ان الشاعر كان اعور وقال ابن
هشام لكن قد تقترن جواب لولا بقد كقوله * لولا الامير ولولا حق طاعته * لقد شربت دما احلى من العسل *
قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو وقد يقترن بقد كقوله * لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا *
وهو ساذكا ان اقتلك لولا يهاشا دايف اللهم الان يريد ان جواب لو لا يسمع مقرونا بقد مع اللام كما في البيت
المتقدم وبدونهما كما في قول جرير * كانوا ثمانين او زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت اولادي *

واما جواب لو فانما سمع مقرونا بحو بقد بدون اللام واما سمعها فلا ونداله وجه والتحضيض وتدخل لولا ولوما على الفعل المضارع نحو لولا تستغفرون الله ولوما تأتينا بالملائكة وعلى الماضي تنديما كقوله لا تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
واما جواب لو فانما سمع مقرونا بنحو تقد بدون اللام واما سمعها فلا لاوجه له كقوله لا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي
فيول بلولم او بجعل الجواب مختصا بالاسماء والفعل مسلط على مقدر فيؤول بلولم ينازعني اي لولم ينازعني شغلي لزرتك
فلولا في هذا البيت لولا التحضيضية وانما هذه كلمتان بمنزلة قولك لولم والجواب محذوف اي لولم ينازعني شغلي لزرتك
ولذلك نجعلها لولا الامتناعية وهي مختصة بالاسماء على ان يكون الفعل الواقع بعدها على اضمار ان المصدرية على حد
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **فصل في احرف التنبيه** **ها وياحرفا تنبيه** وظاهر اقتصاره
على تخصيصهما وغيره يقول حروف النداء كلها حروف تنبيه كما ان ها كذلك الان لما لتنبيه غير المنادى لها
والبواقي لتنبيه المنادى وقيل ليس للتنبيه الاها واما البواقي فلتنبيه الاعم وان غير المنادى بعدها على
اضمار منادى بعدها لانها للتنبيه خاصة **واكثر استعمالها مع ضمير منفصل** بشرط ان يكون مرفوعا بالابتدا
اخباره عن اسم اشارة نحو ها انت تقوم فالجوز دخولها على الضمير من قولك ما قام الا انا وبشرط ثان وهو كون خبره اسم اشارة
نحو ها انتم اولا وشذ قوله **او مع اسم الاشارة** ابا حكم ها انت نجم مجالد وهذان شرطان اهملهما المصنف
نحو يا هذا الرجل وكانه استغنى عن ذكر ذلك هنا بذكره في باب النداء وفهم من كلامه انها لا تدخل على غير ذلك وقد تجيء مع اسم الاشارة نحو ها هنالك
بشرط ان لا يكون للبعيد نحو ثم وهنالك وقد تدخل قليلا على غير ذلك كقوله
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك ومنهم من لا يستعمل ها التنبيه داخلة
على غير ضمير الرفع واسم الاشارة قليلا بهذا البيت غير مثبت فالظاهر انها داخلة فيه على اسم
الاشارة والشذوذ انما هو في الفصل لا في الحاقها **واكثر ما يلي يا نداء** نحو يا يحيى خذ الكتاب بقوة يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا قلت وفي كلام المصنف تجوز اذ اطلق النداء على المنادى واذ جعل المنادى يليها وانما التالي
حقيقة لها هو المحذوف **او امر** كما في قراءة الكسائي الا يا اسجدوا بتخفيف اللام من الا وجعل يا كلمة برأسها
واسجدوا فعل امر وفاعله ولما في قول الشاعر الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر **اوتمن** نحو يا ليتني كنت
معهم يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وكان حق المصنف ان يقول او تمن بليت نحو لو ودوا **او تقليل** كقوله
يا رب ساريات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا وقد تدخل على الدعا كقوله
يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وعلى حبذا كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا **وقد يجري ابي بمعنى التنبيه الى الا** بفتح الهمزة والتخفيف فتدخل على الجملتين
نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتدل على تحقق ما بعدها قال الزمخشري وهي المركبة من الهمزة
ولا بريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب
صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا تقول الا ان زيدا قائم والاكثرون على انه حرف موضوع للتنبيه
لا تركيب فيه وانكر افادتها التحقيق الاثبات من ابن جني ويمكن ان يقال ان الهمزة اذا اريد بها النفي جاء الاثبات
بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة اي التحقيق من هذه
الجهة **واما للاستفتاح مطلقا** هكذا وقع في بعض النسخ وهو ظاهر في انها تستعمل للاستفتاح غير منبهة
ذلك بان الا ليست للاستفتاح وليس الامر كذلك ووقع في بعض النسخ وقد يجري للتنبيه الى الا واما
وهما للاستفتاح وليس الامر كذلك ووقع مطلقا وهذا هو الصواب قال ابو حيان ومعنى الاستفتاح سواكان
مع ذلك تنبيه او لم يكن قلت التنبيه معناها والاستفتاح محلها فلا تقابل بينهما بل هما مجتمعان ابدا
فهي حرف يستفتح به الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم والكلام في اما
وتركيبها وافادتها لتحقيق الاثبات كالكلام في الا على الاصح **وكثر الا قبل النداء** الهمزة نحو الا يا اسجدوا والا يا اسلمي يا دار
الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام **واما قبل القسم** كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره
ويحيي العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا محاذرة من ان يقال لئيم
وقول الحماسي الاخر اما والذي ابكي واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان جواب القسم قوله لقد تركتني احسد الوحش ان ارى اليفين منها لا يروعهما الذعر

الا يوم و

الاطلاق انها

وفي بعض نسخ تصانيف ابن هشام انشد هذا الشعر هكذا اما والذي ابكي واضحك والذي اما واحيي والذي امره الامر
لقد كنت انها وفي النفس هجرها بتاتا لاخرى الدهر ما طلع الفجر فما هو الا ان اراها فجاءة فابهت لا عرف لدي ولا نكر
وتبدل همزتها اي همزة اما **ها او عينا** وقد سمع في الا هلا وقرئ هلا با اسعد وذكره الزمخشري ولم يذكره المصنف
وفي مغني ابن هشام بقيت هذا الابدال بوقوعها قبل القسم **وقد تحذف الفها في الاحوال الثلاث** وهي حالة اقرار
الهمزة وحالة ابدالها هاء وحالة ابدالها عينا **فصل في احرف الجواب من حروف الجواب نعم** بفتح النون
والعين وسكون الميم والاولى به ان يقول احرف الجواب لانها عدد قليل وينبغي ان ينظر في تسمية كلمات هذا الفصل
احرف جواب ما وجهها فان المتبادر الى الذهن ان الجواب انما يقال للكلام الذي يصرح به بعد المستفهم نحو
ان تذهب اذا قيل اجاريتي وقلنا له نعم فقد اكون نصدق قطعا كما قالوا ولكنهم سموه لذلك حرف جواب
نا وجه **وكسر عينها** والمراد العين التي لا التصريفية وان كان صحيحا في الظاهر لان ذالك انما يقال فيما
يدخله التصريف **لغة كنانة** وكان كنانة ارادوا ان يفرقوا بين نعم اسما وبين نعم حرفا فيفرقوا بينهما في اللفظ
وغيرهم وابي ان موقع كل تنبيه قال ابن هشام في المغني ولقد حكى لي ان بعض مشايخ الاقرا اعرب لتلميذه
بيت المنفصل لا يبعد الله التلبيب والغارات اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد
في البيت فلم يجداه فظهر لي حسن لغة كنانة في نعم لكن ابينه وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام
وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد انتهى وقد جمع اللغتين من قاله دعاني عبد الله نفسي فداؤه فيا لك من داع دعاني نعم
نعم قال بعضهم وسمع الكسر من النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قرا
الكسائي وقال انها لغة ابياخ قريش فعلم انها لا تختص بكنانة وقول ابي عمرو بن العلاء كنانة يكسرون
لا ينفي ان غيرهم يكسرون والحجة لابي علي الفارسي ويجوز على من قال نعم بكسر العين اتباعا ان يكسر النون
من نعم على لغة من يكسر العين فان قلت نعم حرف قلت تماما تواخي اختها اجراها مجرى الاسما فلذلك
نعم يجري مجراها في هذا الحكم انتهى قلت وقد جزم ابو حيان بحكاية الاتباع عن بعضهم فقالوا نعم بكسر بعضهم
النون اتباعا **وقد تبدل حا** لان الحاء تالي العين في المخرج وهي اخت العين اي ما هو اقرب اليها وحكى اللغة
النضر بن شميل **وحاء حتى عينا** وهي لغة هذيل وبها قرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين فان قلت لم ذكر
المصنف هذه المسالة في باب حروف الجر فما وجه اعادتها هنا قلت ليبين حصول التقارض بين الحاء والعين
حيث ابدل منها الاخرى **وهي لتصديق مخبر** كان تخبر اثباتا او نفيا فتقول نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد
او اعلام مستخبر نحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم ان لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين قال نعم **او وعد
طالب** فيقع بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل فان قلت فكيف الزم القائل
نعم لمن قال له اليس لي عليك الف درهم بلزوم الالف مع ان نعم جواب في جواب المستفهم معتبرة لما يستعمله من كلام من
او مثبت والقائل اليس لي عليك الف انما وقع عبارته الاستفهام عن النفي فالمجيب له بنعم كانه قال ليس لي
على الف فكيف الزم بها وليس في لفظها نفت هي الاقرار بها قلت اجاب عنه ابن الحاجب بان العرف
غير كلمة نعم في الجواب لنفي بعد استفهام فلذلك الزمناه بالالف الصورة المذكورة تغليبا للعرف اذ المراد
به عرفا لكل علي الف والعرف مقدم على اللغة باعتبار احكام الشرع ويستثنى اخراج العرف ايضا عن وضعه
الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى **واي** بكسر الهمزة وسكون
الياء **بمعناها** اي بمعنى نعم في الاوجه الثلاثة فيكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب
وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحو ذلك كما تقع نعم بعدهن **ومختصة بالقسم** ولم يستعمل اي الا مع القسم
وبعد ذلك وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبؤنك احق هو قل اي وربي انه لحق
فاذا قلت اي والله حذفت ياؤها فقالت الله عدل في الياء لالتقاء الساكنين لاعتلالها **او فتحت** فقيل اي الله كالمتحف
نوع لام التعريف والنحو هنا الا من حفظ يفخم اسم الله كما ذكروا في ال الله ونقل اجماع الكسرة فكما ذكروا
ذو من اللاس والنقل هنا اسهل لان اولى الكسرتين على همزة والاخرى على يا **او سكنت** فقيل اي الله والمراد

اسند غير سكونها ولو قال او ثبتت ساكنة لكان احسن لئلا يتوهم ان مراده انها لا تحرك فيلتقي ساكنان
فيجري عليها قياس التقاء الساكنين او لما آخر كلمة وهو معتل وانما قدم الحذف لانه القياس وبني بالفتح
لانه غير بعيد منه كما فتحت ميم الم الله فان الميم مكسورة والياء عن ترك الكسر تنبي فان انتزاد كسرة لتحرك
وثلث بالاسكان لانه مثل الكسرة حلقت البطان فيلتقي ساكنان على حد ما اذا التاءين ليس اصلها الحركة
عدلان بحو والعنابين **واجل** بسكون اللام **لتصديق مخبر** خامسة تنقطع بعدكم قام زيد وما قام زيد
وقال جماعة انها عامة نعم فيكون لتصديق المخبر واعلاما للمستخبر ووعد الطالب وقيد المالقي الخبر
بالمثبت والطلب بغيره لانها لا تجي بعد الاستفهام وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم
بعد الاستفهام احسن منها **وبلى لاثبات نفي مجرد** نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى ولو قال الاثبات
منفي او لابطال نفي لكان احسن فان قلت فاين المجرد في اية الزمر المقول فيها بلى قد جاءتك آياتي فجاءت
تكذبت بها قلت في قوله لو ان الله هداني اذ المعنى ان الله ما هداه اي لم يبين لي طريق النجاة
بلى لابطال هذا النفي هذا النفي المدلول ان الله ما هداه ابهم بيبت لم المتقي الحمد لو لعطي بحسب الغرابي
بلى قد بين الله لك طرق الهداية بالايات التي جاءتك من قبله **او مقرون باستفهام** حقيقيا كان نحو ليس
زيد بقائم فتقول بلى اولئ بيجيا كقوله ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى يحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى او تقريرا بجوابها انكه تقريرا او انكاري اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد
في رده ببلى **وقد توافقهما بعد النفي المقرون** بالاستفهام كقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو
وايانا فذاك لنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني فقد وافقت
نعم بلى في افادة اثبات النفي المقرون بالاستفهام وينبغي ان يفيد ذلك بامن اللبس كما في البيتين اذ من
المعلوم لكل احد ان الليل يعم ويجمع عمرو ولا كذا ذلك ان النت وهذا من المستحلا للبيتين على الظاهر
حتى جعل الجواب راجعا الى قوله اليس الليل والاولى الجائز ان يكون جوابا لقوله واري الهلال ومدم
ان لقوله فذاك بنا تدان **فصل** في الكلام على كلا واما **كلا فحرف ردع وزجر** قال
سيبويه والخليل والاخفش والمبرد وعامة البصريين لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف
عليها والابتداء بما بعدها وهل هي بسيطة ام مركبة قولان فعند جماعة انها بسيطة وقال ثعلب مركبة من
كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين **وتكون**
بمعنى حقا قاله الكسائي ومتابعوه وظاهر كلام المصنف انها حينئذ حرف وقال مكي في كتابه انها على هذا
القول اسم كما ان حقا اسم قال ابن هشام وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا
انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان لا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها قلت انما يمتنع كسرها بعد
حقا اذا كانت واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدأ مخبرا عنه بها على ان
تكون منصوبة على تقدير اسقاط الخافض اي في حق واما اذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها فلا مانع
من ان تكسر ان بعدها لان ان حينئذ واقعة في ابتداء الكلام كما اذا قلت زيد اكرم حقا انه فاضل
فيجعل حقا متعلقا بما قبلها اي احق اكرامه حقا ولا يجعل صدرا لما بعدها فيظهر الكسر حينئذ قال
الله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدأ ويعلق تم لعسه فلم لا تكون كلا على رأي الكسائي راجعة لما قبلها
من الكلام ويكون ما بعدها جملة فتكسر حينئذ ولا اشكال **والصواب** الجوابية **معنى** فيكون لتصديق المخبر
واعلام المستخبر ووعد الطالب **واستفتاحا لا** فتكون نعم السيف عن كلا والعمر ولولا هذا لكان تسميتها حرف
لانها لجواب اولى ولكنها تلازم القسم فكانت باب اشبه فكان التعبير بها اولى وهذا وجه مناسبة ذكر فصل كلا
بعد احرف الجواب لانها منها **ولا تكون بمعنى الاستفتاح خلافا لبعضهم** وهذا البعض هو ابو حاتم
زعم في كلا ان الانسان ليطغى مستدلا بان صدرا لسورة انزل اول شيء ثم انزل بعده ذلك كلا ان الانسان
ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام **واما حرف تفصيل** وليس باسم على ما يتوهم من قوله اما زيد فمنطلق معناه

مهما يكن من شيء مع شيوع العبارات عنه بالكلمة **مؤول بها يكن من شيء** وكان تامة وفاعلها اسم شيء على ان من زائدة نحو
قول ابي علي ولما مؤول مستتر راجع لاسم الشرط ومن شيء بيان الجنس ويشكل عليه انه لم يجر جنس تقتضيه وهذا
التاويل الذي ذكره المصنف قاله سيبويه وفي الكشاف ان سيبويه فسر اما زيد فذاهب بمهما يكن من شيء فزيد
ذاهب قال الزمخشري وهذا التفسير مدل لفائدتين كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى فاما كونه
في معنى الشرط فظاهر واما كونه يفيد التوكيد فوجهه انه بمنزلة التعليق لوجود شيء ما لان معنى
مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا يقع فيها شيء فيكون المعنى ان ذهاب زيد
ثابت البتة وعلى كل حال **ولذا تلزم الفاء بعدها بليها** نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما
الذين كفروا فيقولون واما الاستغناء عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم فحمل على الضرورة كما في
قلت ولزوم الفاء بعد ما يليها لا يصلح ان يكون مسببا عن قوله مؤول بمهما يكن من شيء لان الشرط لا يجب
ان يكون جوابه ان يكون بالفاء مطلقا بل في بعض الاحيان مثل ان جاء زيد فاكرمه وفي مثل ان جاءني اكرمته
لا يكون بالفاء ولكن الفاء واجبة مع اما في الجميع ومقتضى كلام المصنف وغيره ان التفصيل يلازمها ولكن
التكرار لفظا غير لازم وذكر ابن الحاجب في كافيته معنا كما روجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاما حسنا
لا بأس بايراده قال هي للتفصيل اي تفصيل ما في نفس المتكلم في اقسام متعددة فقد تذكر الاقسام وقد يذكر
قسم ويترك الباقي كقوله واما الذين في قلوبهم زيغ والتزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة
واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثل زيد في الدار لان المعنى مهما يكن من شيء او يذكر
من شيء والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلفوا فيما يتعلق
به ذلك الواقع والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوض منه وذلك
لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة
الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه
ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم حالوا الابتداء فيما كان من اول
الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا او ظرفا او مصدرا
او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين قولك يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت وبين الجمعة من قولك
ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مصدر وبانيه الا انه ذكر في الاول ليدل عليه انه حكم عليه ولما
كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب
فيه من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له ويبطل القول
بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا وشرط ان لا يكون هناك مانع وبين وجها قيل ان لها خاصة في تصحيح
التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص
من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء **ولا يليها فعل** فلا يقال اما ضربت فزيدا بل اما زيدا فضربت **بل معموله**
سواء كان الفعل مذكورا نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر او محذوفا مفسرا نحو واما ثمود
فهديناهم في قراءة بعضهم بنصب ثمود قال ابن هشام ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه
لان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل قلت انما هي نائبة عن جملة شرطية لا فعلية تقع
فالحاق الفعل بتقدير كونها نائبة عن فعل او لانها عوض **او معمول ما اشبهه** اي ما اشبه الفعل نحو
اما العسل فانا شراب **او خبر** نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل وليس بشيء ان الفصل
بالخبر والفصل بالمبتدأ مختلف فليس هذا بقليل ولا كثير بل بحسب المعنى **او خبر غيره** نحو فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه **او اداة شرط يغني عن جوابها جواب اما** نحو فاما ان كان من المقربين فالجواب لاما
دون الشرط الآخر وانما ارتكب ذلك لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان كان الجواب للاسبق
والثاني ان الشرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف وما ذكره المصنف هو قول سيبويه

وفي المسألة قولان اخران احدهما ان الجواب المذكور لهما جميعا وان الكلام غني عن الحذف البتة وان الفا المذكورة
كانت داخلة على ان الشرطية فان وجوابها مجموعهما جواب اما الاصل ولما اخرت التفاتا كان لحرف احدهما
وهذا قول الاخفش والقول الاخر للفارسي ان الجواب المذكور لان وحذف جواب اما واحتج بانه لا يفصل بين
اما والفا بمفرد وظاهر كلام المصنف انه لا يلي اما غير ما ذكر وليس كذلك بل يليها الجار والمجرور والظرف
والمفعول له والحال ويكون هذه الاشيا معمولة لما بعد الفا نحو فهمته من معنى الشرط ويتعلق حرف الجر في هذا وهذا مذهب
سيبويه والجمهور كذا قال الشارح وفيه نظر قلت وقد ذكر بعضهم ما تضمنه انه انما فصل بين اما
والفا بشي من اجزا الجواب فلا يكون اكثر من جز واحد فلا تقول اما زيدا في الدار فضربت على ان يكون كلامين
المفعول به والجار والمجرور معمولا للفعل لو وقع بعدها لغا واذا كان كذلك استشكل قول بعضهم في اية الفجر
فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه
الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل ثم قال والمفصل الفاصلة تامة فمن جنة حلم الشرط دون جوابها
ويرد عليه جملة الدعا فانها تفصل بشرطه ثم معمول الجواب عليها نحو اما زيدا فرحمك الله فاضرب قال ابو
حيان ويحتاج الى شاهد بمعرفة او نص امام يوثق به ولا يمتنع ان يلي اما معمول خبر ان خلافا للمازني
فانه منع من ذلك نحو اما زيدا فاني ضارب وذهب المبرد وابن درستويه وجماعة الى اجازة ذلك واختاره
المصنف وقد استغنينا من كلام ابن الحاجب ما يوجهه منه دخل وجه ذلك وما جاعلي هذا ابو
اليك اتوب يا رحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب * واما من هوى ليلى وتركي * زيارتها فاني لا اتوب
وقد سئل ابن بري عن هذا البيت بالنسبة الى المعنى فقيل فالم يتب من ترك الزيارة فهو تارك للزيارة
الا ترى انه لو قال وزيارتها واسقط الترك او قال اتوب من ترك الزيارة واسقط لا كان كلامهما مستقيما
فاجاب بان الرواية وحبي لا وتركي قال ابن الحاجب ويروى ايضا وفقد وكلا كان عليهما ولكن
المشهور وتركي ووجهه انه ذكر الترك لبيان ما يطلب منه التوبة منه ثم قال فاني لا اتوب مما يطلب
مني تركه الا ترى انه لو قال واما من هوى ليلى وتوبتي من زيارتها فاني لا اتوب لكان مستقيما على
معنى فاني لا اتوب مما يطلب مني التوبة منه لا على معنى فاني لا اتوب من توبتي فكذلك هذا الا ان فرق بين ان
تقول وترك زيارتها وتوبتي عن زيارتها ومن زعم انها لا زائدة فقد افسد لاجل قوله من هوى ليلى
فتكون زائدة باعتبار احدى الكلمتين وغير زائدة باعتبار الاخرى وذلك فاسد ثم اعلم ان الصواب
نسبة ما نسبه المصنف الى الجمهور ومنهم سيبويه فانهم لا يقدرون الا ما تقدم يدرون اما نحو
اما زيدا فاضرب لجواز زيدا اضرب بخلاف اما زيدا فاني ضارب انه لا يجوز زيدا اني ضارب ويحكى ان المصنف
رجع عن الاجازة قال ابن ولاد رجوعه مكتوب عنده بخطه وقد ينصب بمصدر مشتغل عنه بمثله نحو اما علما
فعالم او شتوتهم نحو اما علما فعالم ومنهم نصبه على الحال كونه مطلقا اي سواء كان معرفة نحو اما العلم فزيد عالم
او نكرة نحو اما علما فزيد عالم وهذا انما لعلنا ذكره في باب الحال فانه ذكر ان الحجازيين يجيزون الوجهين
في المعرف وكذا قال في الشرح ويرفعه التميميون معرفة نحو اما العلم فعالم وينصبونه نكرة نحو اما علما فعالم
وقد يرفعونه اي المنكر والنصب على تقدير وذكرت والرفع على التقدير الذي ذكرنا للمفعول فان قلنا
لم قدروا اذا في الوجهين قلت كانهم فعلوا ذلك لئلا يفصلوا بين اما والفا بجملة واستعمال العلم بالوجهين بعد
هذا المصدر جائز على راي وقول راي الكوفيين حكوا عن العرب اما البصرة فلا بصرة لكم بالوجهين الرفع
والنصب واجازوا ذلك ايضا مع غير العلم نحو اما اباك فلا اب لك واما العبيد فلا عبيد لك وقد تقدم الكلام
على هذه المسألة في باب الحال فصل في الكلام على اقل المراد به النفي وعلى مسائل
اخر تتعلق به وقد يقوم مقام ما يعمل الجحد اقل ملازما للابتدا والاضافة الى النكرة موصوفة بصفة
مغنية عن الخبر لدلالة كونها فعلا او ظرفا اعلم ان اقل يستعمل على وجهين احدهما ان يكون مقابلا للاكثر
فحينئذ لا يلزم الرفع على الابتدا ويكون الجملة بعده لا صفة نحو اقل يوم لا اصوم ويكون اقل بالنصب لانه من

باب

باب الاشتغال ذكر ذلك سيبويه والثاني ان يقصد بها النفي لان القليل اقرب شي الى النفي فيقوم مقامه
وحينئذ يضاف اقل الى نكرة لان النكرة في سياق النفي تعم والمقصود العموم ولا فرق بين ان تكون النكرة قابلة
للكثرة نحو اقل رجل يقول ذلك او غير قابلة نحو اقل من يقول ذلك اذ افردت من نكرة قال سيبويه حدثنا يونس
بذلك عن العرب ويلزم اقل في هذه الحالة الابتدا ولا ينفع الاسم لانه نائب عن نفي فقولك رجل يقول
ذلك لم يجز الا على اضمار الشان وانما جعلت الجملة بعد اقل صفة للنكرة المضاف اليها لمطابقتها اياها
تقول اقل امراة تقول ذلك بتانيث الفعل واقل رجلين يقولان واقل رجال يقولون واقل نسا يقلن
ولو كان خبرا عن اقل لطابقته قاله قوم وذكر بعضهم وظاهر قول ان الخبر لا يقدر
اصلا كما لا يقدر في نحو اقائم الزيدان وقال ابو حيان وبعض تلامذته من شارحي هذا الكتاب
الخبر محذوف وتقديره موجود ونحوه وهو خطا ظاهر وقوله لازم كونها فعلا هو مثل مثاله
من المثل ومثال كونها ظرفا اقل رجل عندك او في الدار وقد تجعل تلك الصفة خبرا فتخرج عن الوصفية
وتكون في محل رفع على انها خبر اقل لان المبتدا لا بد له من خبر وليس في الكلام ما يجعل خبرا غيرها وهو مذهب
الاخفش وقد حكي عنه الرايين الاول قولان فان قلت هذا يصح اذا جعلت الجملة خبرا تكون مطابقة للمضاف
اليه المبتدا لا للمبتدا قلت فقد اجيب عن ذلك بان المطابقة قلت فقد اجيب عن ذلك بان المطابقة
جات بحسب المعنى لان اقل رجلين يقولان ذلك في معنى ما رجلان يقولانه ونظيره غير قائم الزيدان حيث
حكم للمضاف اليه مع انه مرفوع به ملحق به للمبتدا مع مرفوعه لانه وغير اعتبارا بالسابق والمبتدا والمرفوع ولا بد
من مطابقته فاعلها اي فاعل الجملة المذكورة للنكرة المضاف اليها وهذا ما رجح به للمذهب الاول كما مر وقد عرفنا
جوابه ويساوي اقل المذكور في استعماله بمعنى النفي قل لانها فعل الجحود نحو قل رجل يقول ذلك قلت ويكون
استعماله على اصله من التقليل يجوز في اقل ويستعمل بقل كافة احترازا من المصدرية نحو قل ما اضرب زيدا
فلا وصلها وقد علا اي قل صرعي كما قلت ربما الا ان رب لا يعمل وقل لما
بان نص عليه ابن العلج في غير ضرورة مباشرتها الافعال كقولهم مررت بارض قلما ينبت الا الكراث
والاخر يقولون غير ضرورة من كقول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
هكذا ينشدونه وقلما وصال وقال ابن هشام والصواب في انشاده وقلما ودادا خلافا للنحويين اولهم سيبويه
وقد خرج البيت على وجهين احدهما ان وصال فاعل بيدوم تقدم ضرورة وهو ظاهر قول سيبويه
والثاني انه فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر اي قلما يدوم وصال وهو اقرب وقد يراد بها اي بقل حينئذ النفي
القليل لما الكافة بها التقليل حقيقة فتدل على وجود الشي نزرا على نقيضه وهذا هو الاصل فيها وقد يدل
على النفي قليل وقليلة قال الشاعر انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها
وكذا تقول مررت بقوم قليلة خيامهم الا الثاني فصل في ذكر افعال ممنوعة من التصرف
منع التصرف افعال منها المسمع في نواسخ الابتدا وهي ليس ودام واكثر افعال المقاربة والمسمع في باب
الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا ولا يكون والمسمع في باب التعجب وما يليه وهو باب نعم وبئس وباب حبذا والجميع
الاربع ما افعله وافعل به ونعم وحبذا كلها ممنوعة من التصرف والمراد بالتصرف في الاسما الاستقلال
بوجوه الاعراب ومقابله ان يلزم بعض الاوجه كايمن الله وسبحان الله وبالتصرف في الافعال اختلاف ابنيتها لاختلاف
ازمنتها ومقابله ان لا يختلف ووجه المناسبة لذكر هذا الفصل في هذا المحل ان المصنف لما ذكر قل التي
يراد بها النفي وهي غير متصرفة ناسب ان يذكر هذا الفصل عقيب ذلك ومنها قل النافية احترز عن قل
في كقولك قل وكثر فلان وتبارك وهو مشتق من البركة لكنه لا يتصرف واما بارك فيتصرف قال تعالى وبارك
فيها وقال بعض الصحابة وذلك في ذات الاله وان يشا يبارك على اوصال شلو ممزع وفي الحديث اللهم بارك
في صاعها وتعدى بفي وعلى واللام وفي الحديث وبارك على محمد وسقط في يده هذا المعروف وفي الصحاح يقال
سقط في يديه واسقط ابن نذر لاية وقال ابو قلت ولم يذكر في يديه بالافراد البتة

قالوا مررت برجل هدك من رجل اي اثقلك وصف محاسنه ويستعمل اسما بمعنى
وانا دمجيه رهاعيا **وهدك من رجل** ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال برجال هدك من رجال وزعم بعضهم انه لم يستعمل
حسب فيوصف به النكرة قال سيبويه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول مررت برجل هدك من رجل وبامراه
الا الاسم وليس كذلك ومعنى عرتك اردت تعجيبك اوطلبته اذ لعجبي فقد رسته الى العجره
فجعله فعلا بمعنى كفاك وكفتك **وعرتك الله** والتدبير سالكم بالله ثم حذف
الفعل ثم بفعل محذوف يدل عليه المعنى والتدبير العرض عليكم الجهاد
حقيقة وليس اسم الله منصوبا بهذا ... كذب قيل عليكم الحج والعمرة عليكم الجهاد
استعمل عمر رضي الله عنه كذب قيل عليكم الحج ... فالذي يعدعليكم فاعمل قال الاعلم كذب
الفعل ولكن **وكذب في الاغراء** يعني وجب فالذي يعدعليكم فاعزي به لان من لعرتك تتخصا
ثم قال ثلاثة اسفار كذبن عليكم تقيل كذب بمعنى وجب فالذي اتبع فيه فاعزي به
يعني امكن تقول للرجل كذبت اي امكنتني فتشكل فلذا الشيء فيه فقال الاخفش لهذا امر يليح كما يقال
فقد حمل المغري به سكنا مستطاعا ان رام المغري ويوصله قال الاخفش
امكنك الصيد فارمه واجاز قوم ان ينصبا لاسم الذي بعده لحكاية ابي عبيده ان اعرابيا نظر الى ناقة
يضوا لرجل فقال كذب عليك البزر والنوى ولكن عبيده قال لم يسمع النصب كذب في الاغرا الا في هذا
لكون انه وحكى الاعلم ان بعضهم نصب وان اليمن ترتفع وروي بيت عنترة كذب العتيق وماء شن بارد
ان كنت سائلتي عبوقا فاذهبي بالرفع والنصب وتخريجه ان تكون كذب بمعنى الوجر ويجوز ان كذب
عليكم الحج النصب على التنازع والرفع على ذلك وعلى حذف المفعول اختصارا **وينبغي** فلا يتصرف الا يقال
في ما ينبغيه انبغى على ما قاله جماعة ولم يجز ابن فارس وما ينبغي لك ان تفعل كذا وهذا من افعال المطاوعة
قال ابن طريف لا ماضي له والهياط الصياح **واهلم**
تقول بغيته فانبغى كما تقول كسرته فانكسر **ووسط**
بفتح الهمزة والهاء وضم اللام فعل مضارع لم يستعمل له ماض يقال للرجل هلم اي تعال فيقول اهلم **واعا** بفتح
الهمزة الاولى وهو فعل مضارع لا يتصرف **واها** بضم الالف الهمزة الاولى **بمعنى خذ** مضارع اخذت **واعطي** مضارع
مبنى للمفعول على طريق اللف والنشر المرتب فاها بضم الهمزة بمعنى اخذ بضم الهمزة بمعنى اعطى وكلا مما سمع
غير متصرف فان قيل قد سمع من كلامهم ها بمعنى خذ وها وهاوا وهاى وهين كما تقول في خف
وما هذا الا تصرف قلنا المراد بعدم التصرف عدم التصرف التام وهو ثباتا ذا الماضي من هذا الغير
مستعمل **وعلم النفي** وقد تقدم الكلام عليها في اسماء الافعال ولم يستعمل بنى هيتم منها ماضيا ولا مضارعا سوى
ما تقدم ذكره **وها** بهمزة ساكنة **وها** بهمزة مكسورة فالاول كخف من خاف والثاني كاشين ما تقدم في
على تعليمها ذكره في ... **وهلم صباحا** بمعنى اكاد وهو هم نعل امر لا يتصرف ويقال عمي
وعما وعموا وعمن قال الاعلم وعم يعم ونعم ينعم بمعنى فكأنه بذلك تصرفه **ونعم بمعنى اعلم** فعل لازم للامر به
ولا يتصرف **وفي زجر الخيل** اي سوقها ولكن ازجر غيرها يقال زجره بمعنى ساقه **اقدم** من الاقدام وهو الشجاعة
واقدم بضم الدال وبهزه وصل امرا بالتقدم من قدمهم يقدمهم قال تعالى يقدم قومه يوم القيامة ومصدره
تقدم على زنة تفعل والمضبوط في المغارب اقدم حيزوم بضم الدال وحيزوم اسم العرض من خيل الملائكة
قالوا وهو موثث لا ينصرف للعلمية والتانيث يعنون اذا استعمل غير منادى فلكسه اذا كان كذلك
قيل اقدمى ياب **وهب** وهو فعل بمعنى الزجر **وارحب** بفتح الهمزة وكسر الحاء من ارحب الشي اذا وسعته قال
المجاج حتى قيل ابن العربي ارحب باعلام حرجه وهذا فعل لا يتصرف ويقال في زجر الخيل ارحب وارحبي
اي توسعي وتباعدي قال قطرب اذا برك البعير وقيل له ارحبي ليتقدم ومعنى كون هذه لا تتصرف
انها كلها لا تستعمل للزجر الا بصيغة الامر **محمد** بكسر الهاء وسكون هكذا اضبطوه قال قطرب يقال في
زجر الفرس احداحد وهجد واجدم بزيادة الميم الزائدة ومثله احمل وهما اجدم وقد نطقوا الميم لام
ثم حد ثت سند وذا ثم نقلت حركة الدال ولم يعتد واسكانه الحركة لدوضها فابقوا الحركة الهمزة كما قالوا
اسل ثم ابدلوا الهمزة هاء **ولست** هذه الالفاظ المذكوره للزجر **اصواتا ولا اسماء افعال لرفعها الضمائر**
البارزة وذلك انه كونها افعالا اذ لو كانت اصواتا او اسماء افعال لم ترفع الضمائر المذكوره وقد اسلفنا ما يكفي
ثم

به المنازعة في ان اسم الفعل لا يرفع الضمير البارز فليكن على ذكر منك **واستغنى غالبا عن تترك عن ذر** واحترز
بقوله غالبا عما وقع في الحديث ذروا الحبشة ما وذرتكم **وعن ودع** وفي الحديث انتهين اقوام عن تركهم الجمعات او
ليختمن الله على قلوبهم ودعها الناس اتقاشيه ويقال انه عليه الصلاة والسلام قرا ما ودعك ربك بتخفيف الدال وقال
الشاعر ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وبالترك عن الودد والودع
وفي الحديث لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات **باب الحكاية**
وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده في كلامه والمحكي قسمان مفرد وجمل فالجمل تقدم الكلام عليها في اخر
باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وتقدم فيه حكم المفرد الواقع بعد القول وهذا القول للحكاية
باي ومن كذا قال الشارح **وان سيل باي** الاستفهامية ولم يقيد عابد لك لان قوله سيل يغني عن هذا
القيد **عن مذكور** في كلام غيرك احترز به لذلك عن السوال ابتدا فليس حين سبق فتحكي وانما يجي يحيثيد على
حسب ما يقتضيه العامل **منكر** لا معرف فان المعرفة لا يحكى باي **عاقلا او غيره** نعتم للمنكر واعلام
بانه لا فرق بينهما في الحكم الاتي **حكى فيها** اي في اي **مطلقا** اي وصلا ووقفا ولكن لا يتاتي في اي حالة الوقف
حكاية حال المفرد المنكر من اعرابه ولم يبينه للعلم بانا لوقفت على الحركات سقط زاذا قال قام رجل
قلت اي واذا قالت جاءت امراة قلت اية بالرفع والتانيث اي وكذا النصب والجر على حسب ما يكون الاسم
مع التانيث وحكم التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا ظاهر وقد اشار المصنف الى ذلك كله بقوله **ما استحقه**
من اعراب وتانيث وتثنية او جمع تصحيح موجود فيه كما تقول قام مسلمات فتقول ايات **او صالح للصفة**
كان تقول قام نسا فتقول ايات لان نسا صالح للوصف بانيه الالف والتا وكذا لو قيل قام رجال فتقول
اليون لانه يصح ان يقال رجال صالحون فتصف رجالا بما فيه الواو والنون واختلفوا في الحركات اللاحقة
لاي فقيل هي حركات اعراب فهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اي قام
وانما لم يقدم الفعل لكن يحتمل فلعله لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون في باب الحكاية
رفعها بفعل مضمر قبلها فيكون طبق المحكي ولو اظهر الجار وشرح اظهاره عكس ثم اشتريت اي ايا بالحكاية
لمن قال اشتريت رجل فرسا ليتبين ان الاحسن محو لان على فعل اي واحد واما في النصب والجر فهي
معمولة على فعل مقدر اي ايا ضربت وباي مررت وقيل هي حركات حكاية لان من حكمه الجر وتقول بعد
كونها اعرابا اضمار حرف الجر وقد التزم بعضهم اظهاره فتقول باي واذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من
في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف قال الشارح ولا يبعد ان يكون مفعولا محلا والاول اعني كونها اعرابا
هو الاظهر هذا كله كلامه **وان سيل عنه بالوقف بمن** فلا يخلو اما ان تقدم في اطلاق العاقل
وغيره وانما يكون من العاقل فينبغي ان يكون الضمير من قوله عنه عائدا الى المذكور المنكر اي وان سيل
عن مذكور منكر ولا ينافي ان العبارة كون المسئول عنه باي عاقلا وغيره ومن عاقلا كما هو مبينه وقوله
في الوقف قيد اي به وهو صح في هذا القسم وهو قسيم قوله قبل ذلك مطلقا **فكذلك** اي يحكى ما يستحقه من
اعراب وغيره وليس هذا على اطلاقه لان الموقف لا حركة فيه وانما يحكى التانيث فقط واذا انتفت الحركات
انتفى الاشباع ولان جمع لو شاء بما حكاه عنه ايضا الجمع لا الاعراب فلا اشباع ايضا لا يتغير الحركات
ولكن تشبع الحركات التي هي حال الافراد فيقال لمنو حالة الرفع ومنا حالة النصب ومني حالة الجر
وتسكن قبل تاء التانيث حال التثنية فيقال منتان ومنتين **وربما سكنت في الافراد** فتبدلت باسكان
النون منه لنا وهذا يدل على ان الاسم حال الافراد وهو تحريك النون بالفتح فتنقلب اليا ها فاستعدنا العباية
من كلامه **وحركتها في التثنية** فيقال منتان ومنتين بفتح النون وهو القياس لان الاجود في المفرد تحريكها النون
واما عدل عن ذلك في التثنية وذلك لان الثاني حالة الافراد ساكنة لا في ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا
يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان **وقد يستعمل** بعنايا ومن **مع غير المفرد المذكر** وهي المثنى والجمع والمونث
استعمال الماحد اي مع المفرد المذكر فتقول من لمن قال قام رجلان او رجال وتقول كذلك لمن قال

قلت امراة وامراتان ولسنا وتقول منو في الرفع ومنا في النصب ومني في الجر سواء في ذلك حكاية المعرفة والمنكر
وغيره وكان هو الاراد واحكاية الاعراب فقط واختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فذهب المبرد وابو علي
الفارسي الى انها اراده للحكاية وحركة النون اتباعا لها وذهب السيرافي الى ان الحركات وقعت بها الحكاية
ثم اشبعت فنشأت الحروف ليوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك والاول اولى لانه من مبنيه ولان شان الحركات
انما يكون غالبا بها السكت ومن مبنيا على كل حال والحكم محمول وف والتقدير من العامي تكلمت به وذهب بعضهم
الى ان هذه الحركات المشبعة نواقصه للعامل والتقدير في ضربت رجلا من ضربت وفي مررت برجل بمن
مررت ولا يخفى ضعفه **ولا يحكى غالبا معرفة الا العلم غير المتيقن نفي الاشتراك فيه** احترز بقوله غالبا
من قوله مع مسمى اسنسا بالمن قال ذهبت معهم فهذا من حكاية المعرفة وهي غير علم اذ المحكي هنا ضمير
وبقولنا ذهبوا بقوله غير المتيقن من العلم الذي يتيقن فيه نفي الاشتراك كاسم الله تعالى فلا يحكى لمن قال
قلت كلام المص هذا فيه نظر لانه يقول بصحة الفصل الاتي ان الاسماء المحكي فيها الانكار ولا فرق بينها
ان يكون معرفة او نكرة ونحو الصرف وعلى العلما وارجله قلت مراده هنا حكاية تخالف حال اللفظ
بحكمه اجاز يونس مقدرا العوامل بعد من المذكور في الكلام للحاكي وهذه الحكاية ليست كذلك بل هي نوع اخر
فاذا قال القائل قام زيد قلت من زيد وان قال رايت زيدا قلت من زيدا واذا قال مررت بزيد قلت
من زيد من مبتدا في الاحوال كلها وزيد خبره واعرابه مقدر لاشتغال حرف الاعراب بحركة الحكاية
هذا مذهب جمهور البصريين وقيل ان حركته حال الرفع اعراب بخلاف النصب والجر للاضطرار الى ذلك
وبها وذهب كثير من الكوفيين الى من محمول على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع
بعد من بدل منه والصحيح الاول واحترز بقوله **غير مقرون بعاطف** من ان يدخل العاطف على من
فانه يبطل الحكاية حينئذ ووجب الرفع مطلقا وفي البسيط انك اذا اردت ان تحكي اكثر من واحد وكان كل
ما يحكي على حدته وكان عليهن وفصلت بين وكررتها دخلت حرف العطف على ومن وحكيت كقولك
لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا ومن عمرا وما ذكره المصنف من الحكاية هو مذهب اهل الحجاز وابو حيويها
بل يجوزون الاعراب ايضا واما بنو تميم فانهم يعربونه ولا يحكون وهو اقيس ولم يبينه المصنف على ما ذكرناه
عن الحجازيين من جواز الاعراب بل ظاهر كلامه ان الحكاية عندهم واجبة **ولا نقاس عليه سائر المعارف ولا يحكى في الوصل عن خلاف اليونس في المستثنى** فاجاز يونس ان يحكي غير العلم من بقية المعارف قياسا على
العلم فتقول لمن اخوك ومن اخاك ومن اخيك على وفق اعراب الواقع في الكلام والجمهور لا يجوز الحكاية
في ذلك واجاز يونس ايضا الحكاية بمن في حالة الوصل فتثبت الزوائد فيها فيقول منو يا هذا ومني ويشير الى
الحركة في منت ولا يتون ولا يلون نون المثنى وتفتح نون الجمع ويلون منات منا وكسر وهذا مذهب
بعض العرب حكاه يونس عنهم ومنه قوله **اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما**
وذلك شاذ عند سيبويه والجمهور وفي البيت شذوذ من وجه اخر وهو انه حكى بعد غير مذكور
وفي حكاية العلم معطوفا او معطوفا عليه ظاهر انه اذا عطف العلم وعطف عليه اعم من ان يكون
الاسم الاخر فيهما علما او غير علم فاختلف هل يحكى العلم بخصوصيته اولا واما غير العلم فلا يحكى البتة وكذا
مقتضى سياق شرح الكافية فانه جعل الخلاف في نفس العلم لا في غيره وذكر المسالة ان الحكاية هل
يبطلها العطف او لا واذا قلنا انه غير مانع لها فالمحكي هو العلم لا غيره وفيه الخلاف في شرح الكافية لوجود
غير العلم معطوفا او معطوفا عليه ولم الظاهر قال يونس ووجماعة ان العطف يبطل الحكاية كغيره من
التوابع وقال غيرهم لا يبطلها فيحكيها في من زيدا او عمرا فان كان احدهما غير علم فالحكم للاول لان الثاني
تابع له في الحكاية او يبطلها فتقول من زيدا وصاحب عمرو ومن صاحب عمرو وزيد بالرفع فيهما
وتقول في زيد ورجل من زيدا او رجلا ومن رجلا وزيد وقيل تقول من زيدا ومنا فان قدمتها
قلت من ومن زيدا وقيل ان كان احدهما لا يحكى فان اعرف من حكيت العلم خاصة والا لم تحك وقال
سيبويه

سيبويه واما ناس فقاسوا فقالوا تقول لمن اخو زيد وعمرو ومن عمرا واخا زيد فيتبع الكلام بعضه بعضا
وهذا احسن بيني البناء على السابق **ولا يحكى مو صوف بمعرب من صفات العلم** فاذا قال القائل رايت
زيد بن عمرو وقالت من زيد بن عمرو لا يحاصر كالشي الواحد **وربما حكى الاسم دون سؤال** كقولك دعنا من
تمرتان وقولك ليس بقرشيا لمن قال اليس قرشيا وحكى ابو بكر الشارحي في اخبار النحويين ان رجلا قال
لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك سمعت سيبويه يقول ثمنها
درهمان **وربما حكى العلم والمضمر من حكاية المنكر** فيقال على هذا منه ومنا ومن بالتنوين لمن قال قام زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد وبقال منين لمن قال مررت بهم قلت ولا خصوصية لمن بذلك بل اي مثلها
في هذا المعنى **وربما قيل ضرب من منه** باعراب والحكاية بها وصلا بها وفي اشباع الحركات **ومنونا**
باثبات الزيادة وصلا **لمن قال ضرب رجل امراة وضرب رجل رجلا** على طريق اللف والنشر المرتب فضرب
رجل امراة راجع الى قوله ضرب من منه وضرب رجل رجلا راجع الى قوله منو منا قال يونس والكسائي
بعض العرب يعربهن ويحكي بها النكرات كما يحكي باي ومن كلامهم ضرب من منا وحكى الكسائي ضرب
غلام من منا باعراب الاولى بالخفض **وربما قيل في حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون عشرون ماذا انهم وعشرون ابا عن اي** وليس حكاية شيء اصلا وانما هذا كلام مستانف اورده مورد الاستئناف كما حكى
انا تقول ضربت زيدا المكي على معنى الاستثبات كانك قلت القرشي ام التميمي وكذا هنا اذا اردت
الاستثبات عن حقيقة العشرين فقلت عشرون ماذا بتقديم العامل عليه وهو راي الكوفيين وابن
عصفور وحكي نفعل ماذا تصنع ماذا ولا يعرف البصريون ذلك وانما قال عندي عشرون بدون
ذكر التمييز ليكون الابهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال والاستفسار ولو ذكر التمييز لم يكن ثم ابهام
قلت اذا عشرون ماذا لم يتاتى ان يكون لماذا اعراب سوى النصب على التمييز والتمييز يلزم لذكر
ما يفيد البيان وهو مفقود قلت المراد هنا السؤال عن التمييز لا ذكر التمييز الذي هو التبيين وعلى
فانتصاب ماذا وايا على التمييز مشكل لان المتكلم معترف بجهله بجنس المميز فكيف يقال انه كلامه
مميز او اما هذه اداة سؤال استفهم بها عن التمييز في النصب على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي
ويحكى المفرد المنسوب اليه حكم هو للفظه نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر وزيد من ضربت زيدا مفعول به
او يحكى بوجوه الاعراب فتقول ضرب فعل ماض ومن حرف جر بالرفع والتنوين فيهما وزيد من قولك
ضربت زيدا مفعول به فتنصبه **اسما للكلمة او للفظ** فتقول زيد مفعول بها وضرب ثلاثية بناء على الكلمة
وزيد مفعول به وضرب ثلاثي بناء على انه بناء على اللفظ وزعم بعضهم ان الوجه الثاني وهو اجراء
المفرد بوجوه الاعراب انما هو اذا كان قابلا للاعراب فان كان مبنيا فانه يحكي مثل من موصول ومن حرف
وكلام المصنف يدل على الاطلاق وقال في شرح الكافية اذا نسب الى الحرف او غيره حكم هو للفظه دون
معناه جاز ان يحكى وجاز ان يعرب بما تقتضيه العامل في قول النبي صلى الله عليه وسلم اياكم ولو
فان لو يفتح عمل الشيطان ومن الاعراب قول الشاعر **ان لوا وان ليتا عناء** ومن الحديث وانهاكم
عن قيل وقال على الحكاية وعن قيل وقال على الاعراب واذا كانت الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين
وجعلت اسما ضعفت ثانيها فقيل في لو لو وفي في في هذا الاسم رحمه الله **فصل**
في ذكر حروف الانكار ولما كان هذا الفصل يلحق اخر الاسم فيه مدة مختصة بالوقف وحكى فيه الاسم بعد
ذكر اشبه الحكاية من وجهين فذكر بعدها واما اللتذكر فشبيه بالحكاية من الاول الوجهين فاخر ذكره عن
هذا الفصل **ان سال بالهمزة عن مذكور منكرا اعتقاده كونه على ما ذكر او خلافه حكاية**
على ما اتى الهمزة بيان للواقع اذ الانكار لا يكون الا بها ويجوز في لغة كلاب ان تحذف الهمزة لدلالة مدة الانكار
عليها حكاه ابو زيد ولم يذكر المصنف احترازا من منكر بغير الهمزة وان الحكم يختلف حينئذ وقوله عن مذكور
يشمل المعرفة والمنكر ولا فرق بينهما في المعرفة بين العلم وغيره كما سبق قلت وكان حقه ان يقول مذكور

في اخر الكلام فانه الذي يدخل عليه الحرف ويوصل به المدة نحو الانكار تارة يكون منصبا لانه يكون للامر
كما ذكره المخاطب فتقول ازيد لمن قال قام زيد تقصد به الانكار ان يكون زيد قائما كما قال المخاطب
وتارة يكون منصبا لان يكون الامر على خلاف ما ذكر كقول بعض العرب وقد قيل له اتخرج ان اخصبت
البادية انا انيه منكرا لان يكون رايه على خلاف الخروج كانه قال كيف لا اخرج فانكر استفهاما عن شيء
لا ينبغي ان يستفهم عن مثله لكونه لا بد منه وقوله حكاه غالبا يعني ان الحكاية ليست بملازمة للانكار
وانما هي غالبة فيجوز اذا قال القائل قام زيد وانكرت ذلك ان تقول اقام زيدنيه وان تقول اقام زيدا
واقام زيد ونحوه مما يؤدي بدون حكاية **او وصل بمسماه ولو كان صفة** كما يقال قام زيد الفاضل
فتقول في انكاره ازيد الفاضلوه **ومعطوفه** كما يقال قام زيد وعمرو فتقول في انكاره ازيد وعمرونيه
وهذا الخلاف علامتنا المدية عند الجمهور **في الوقف** متعلق بقوله وصل ذلك كانه لا تختص بالوقف بخلاف
المدات ولولا المدات لكان يتوهم ان سواله حقيقي لا انكاري فاذا وصل سقطت المدة وحصل حينئذ التوهم
وانظر وجه اختصاص المدات بالوقف وهلا جاءت في الوصل كمدة الندبة والاستغاثة **جوازا** لا لزوما
فيجوز لك مع الانكار في حالة الوقف ان تاتي بالمدة وان تتركها **بمدة** متعلق بقوله وصل ايضا اي ووصل
منتهاه بمدة **تجانس حركته ان كان متحركا** فيقال قام الرجل ورايت الرجل ومررت بالرجل الرجلوه
الرجلاه الرجليه وياتي هنا الوجهان في همزة لام التعريف فلك ان تبدلها الفا وان تسهلها بين بين
او ياء ساكنة بعد كسرة ان كان منتهى ذلك الاسم **تنوينا** تقول ازيدنيه فالتنوين فيهن ساكن وبالياء
واذا قلت اهذه عصاه قلت اعصابيه واما رجعت الالف لزوال الموجب حذفها وهو التقاء
الساكنين وقيل لا تقال لا ترجع الالف لتكون تقوية الحكاية فيقال اعصاه لا تحركه لالتقاء الساكنين
عارضة فكما تقول هذه عصا اليوم ولا ترد المحذوف تقول اعصيه ولا ترد المحذوف **او نون ان** هذا
مقطوع مما قبله تنوينا **تلي** حله حالية اي في حالة كون هذه الكلمة وهي ان تلي **المحكي يؤكد للبيان**
فاذا قيل جاء موسى او يغزو او يرمي علي فقد تجعل مدة الانكار مجانسة لذلك الحرف ثم تحذف الحرف لالتقاء
الساكنين وقيل يجب ان ياتي بعدها لكن لسلم الحرف فتبقى الحكاية فالحاق ان بعدها سقفين لالتحرك
بناء على هذا القول واذا الحقت ان بعد تنوين جاز فيه ثلاثة اوجه ملاحقة المدة فتقول ازيدا بنيه وتنقل
حركتها الى التنوين فتقول ازيدنيه وادغام التنوين في النون فتقول ازيدنه وزعم ابن هشام
وابن ابي الربيع انه يجب اذا ادغمت ان يكون الحذف للهمزة عن جهة النقل بدليل اني فاصلهما حرفتي
زال المعهال الاعراب بخلافه تايد ودم قال ابو حيان والاول اسهل وقد قيل لكنا انما هو الله ربي والذي
حملها على ما قاله ان الادغام بعد النقل لا يتجانس الا انه لا يجوز في ان انا وانا اذا احي اذا نعلب انا
واذا حي **وربما ولي المدة دون حكاية ما بعدها** في محل نصب على انه مفعول ولبثت اي وربما وليت المدة مع عدم
الحكاية الشيء الذي يصح او شيئا يصح فيه المعنى وهذا اقسم قوله غالبا وحيث قال حكاه غالبا في صدر الفصل
حكاه غالبا **كقول من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية انا انيه** لانه لا يمكن هنا ادخال الهمزة والحاق العلامة لانا لانه منفصل
وقد يقال اذ ميمون او نال ونحت وكلاهما فيما نظيره كقولهم في النسب كسي ووجه الشذوذ ان الذي
دخلت عليه الهمزة ليس الذي ختم بالمدة ووجه صحته ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد **ولا انا انيه لمن قال**
انا فاعل وهذا من حكاية اللفظ والقياس التثنية **فان فصل بين الهمزة والمذكور بقوله او كقوم**
عيال ان يضبط فعل الشرط من قول المصنف فان فصل بضم الفاء وكسر الصاد على البناء للمفعول فيكون قوله
بقول جار ومجرور متعلقا بفعل الفصل ويكون نحو مجرورا بالعطف على قوله ويحتمل ان يضبط فعل الشرط
المذكور اولا بفتح الفاء والصاد معا على البناء للفاعل ويكون فاعله ضميرا يعود على انه فعل مضارع مسند الى
المخاطب ونحوه مرفوع عطفا على الفاعل الذي هو تقول وبيان المسالة ان تقول القائل قام احمد
فتقول منكرا عليه اتقول احمد **او قلنا انه زيد احمد** كما اذا قلت في الصورة المتقدمة ما احد كما هنا

او غير

او غير منكر كما قام اخوك زيد بالاستحسان **ولا متعجب** والعجب من الشيء ليس فيه انكار حقيقة وهذا معنى قال
ابن ابي الربيع وهو ان يكون الامر بعيدا في نفسك فتنكر الاخبار ويحتمل ان يريد به المعنى الثاني الذي
قدمه وهو انه اذا قيل له اتخرج ان اخصبت البادية وهو قد علم انه لا يتخلف عنها يتعجب ممن ظن انه يبعد عنها
مع انه لا ينبغي ان يظن به ذلك **لم تخرج همزة المزايدة** في شيء من هذه الصور **فصل**
في الكلام مع همزة التذكر وقد استعملها وجه ذكر هذا الفصل في باب الحكاية **اذا انطق بكلمة** على اكثر من
حرف واحد ولا يدري هنا العند التخرج واو العطف ولام الجر ونحوها ومن ثم استدل سيبويه على ان
حرف التعريف هو ال لا اللام بقول المتذكر ال كما تقول قدي نحو ولو كان حرفا واحدا لم يجز ذلك **متذكر**
فاعل بقوله نطق والمراد به من قطع اللفظ فنيل تمامه لتصور لعدم ذكر تمامه في الحال **غير قاصد للوقف**
واما لو قصد الوقف فانه لا يلحق علامة التذكر **وصل اخرها** اي اخر تلك الكلمة التي نطق بها **بمدة تجانس**
حركة اي حركة الاخر **ان كان متحركا** … لا وبيتولو وكما مه **ويا ساكنة بعد كسرة ان كان صحيحا** كرحلكي
ومني والي وان كان ساكنا هو المعتل بها ومكنها كالقاضي ويدعو ويخشى وقال في البسيط تلحق
المدة ويحذف الساكنة …لالتقاء الساكنين لان الثابتة دخلت لمعنى فكانت احق بالبقاء **ولا يلحق همزة الزيادة**
ها السكت خلافا لمعنى زيادة الانكار وانما كان كذلك لان المنكر قاصد للوقف فلحقت هاء السكت
والمتذكر غير قاصد للوقف فلا تلحقه الها المذكورة لانها انما يوتى بها في الوقف والغرض عدمه

باب الاخبار بالذي وبالالف واللام شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب

بد اي الشرط تمثيل بيان كيفية الاخبار والعكس اولى والمراد بالمخبر عنه مثل زيد في قولنا الذي اكرمته
زيد حيث يقال اخبر عن زيد من قولنا اكرمت زيدا وقد جرى المصنف على سنن القوم في التعبير
عن مثل هذا الاسم بالمخبر عنه وهو تسامح كما ان قولهم اخبر بالذي عن زيد فيه تسامح باعتبار جعل
الذي خبرا وانما هو مخبر عنه كما ان زيدا في مثل قولك مخبر به لا مخبر عنه قال ابن الحاجب قولهم اخبر عن
زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذي بل باعتبار قولهم زيد
عن ولا باعتبار قولهم عن
فلانه لو كان زيد مخبرا عنه كان معلوما ولو كان معلوما لم يخبر عنه باعتبار كونه مجهولا واما باعتبار الذي فلا
يستقيم ان يكون على ظاهره لان الاخبار بالذي عن زيد لان زيدا مخبر به فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه
واما باعتبار قولهم بالذي فلان معناه تقتضي ان الذي جعل خبرا وليس كذلك وانما اراد وانما قولهم
اخبر عن زيد اخبر عن مسمى هو ذات زيد في المعنى فتجوزوا في ذلك ولما كان المخبر عنه في الحقيقة
هو مسمى زيد اجازوا ان يقال كيف يخبر عن زيد وقولهم بالذي الباء فيها بمعنى الاستعانة كقولهم كتبت بالقلم
اي اخبر متوصلا الى صحة الاخبار المقصود بالموصول وقال تلميذ ابن الحاجب معنى قولهم كيف يخبر عن
زيد اي عن مسماه وقولهم بالذي اي اذا عبرت عن ذلك المسمى بالذي ما الذي في موضع الحال اي معبرا
عن ذلك المسمى بالذي ولم يذكروا المخبر به فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذي ولو صح من معنى قولهم
كيف يخبر عن زيد في قام زيد لقيل من كيف يخبر عن مسمى زيد مخبرا بما عبر عن ذلك المسمى بالذي
لكن اختصر لفهم المقصود واذا تقرر هذا فنقول شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب امكان الاستغناء
ظاهر عن اسم ليس تحته معنى اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء وذلك كالمضاف اليه من النسبة مثلا كمكر
من ابي بكر وكذا ثواني المركبات تركيبا مزجيا اذا اعربت اعراب المتضايفين كما قال الشارح **وامكان**
الاستغناء عنه باجنبي فخرج نحو الهاء من زيد ضربته فانها لا يخبر عنها اذ لا يصح الاستغناء عنها باجنبي الا ترى
انك لو قلت زيد اضربت عمرا لم يصح وقد جاء الوجهان على ما ياتي من الضمير فانه اذ الاسم لنا انه
زيد له في قولنا قام زيد مستغنى عنه باجنبي **وجواز استعماله مرفوعا** فخرج بذلك الاسماء التي لزمت حالا
واحدا كسبحان الله ونحو ما لا يتصرف من الظروف فلا يخبر عن شيء من ذلك **موخرا او** فلا يصح الاخبار عن
اسم الاستفهام لانه لا يجوز ان يستعمل موخرا التنوين لصدريته على تقديرنا واحترز بقوله **وحده المنصر**

من الضمير المتصل في قولك ضربت زيدا فانه يجوز الاخبار عنه مع انه بعيد وقع عليه انه لا يجوز استقلاله
موخرا اذ لا يقال ضربت زيدت هكذا لكن يجوز ان تخلفه المنفصل بشرطه نحو ما ضرب زيدا الا انا منعت
ولا يخبر عن اسم مختص بالنفي كاحد وديار وعريب مخبرا عنه بمضمر ولا يخبر عن مجرور رب والكاف ومذ ومنذ
اذ لا يجوز الاستغناء عنه بمضمر وقد بينا دراي الذي من جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر المضمر ونكس
التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده
وذلك يحصل له به ابهام يقوم به من التنكير فان قيل اذا قلت رب رجل قام ثم قلت الذي ربه قام
رجل فانا نجعل الهاء ضمير قام لا ضمير ربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان الضمير الها يخلف الظاهر
الموخر لا ضميرا اخر سواه ضمير رب لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما الفائدة في هذا الخبر فتعلم ان
الذي انما يكون رجلا وفي هذا الاخير نظر وان لا يكون الاسم المخبر عنه بعض ما يوصف بها من جملة اي يكون
ذلك الاسم جزءا من جملة يقع الوصف بها يشير الى ان تلك الجملة لا بد ان تكون خبرية اذ الجملة الموصوف بها
يشترط كونها خبرية ولو قال توصل به كان انسب للباب هكذا قيل والظاهر لي ان كلامه ليتم لها هو اعم من
ذلك اذ يدخل تحته ان لا تكون انشائية ولا استدعائية كلاما فعليا ولا مبهمة المعنى فانه لا يوصف بشي من
ذلك ومن حيثية اشتراطهم في هذه الجملة ان تكون خبرية قالوا لا يخبر عن اسم ان وكان دون ليت ولعل
وقال ابن الصايغ زعم ابن عصفور انه لا يخبر عن خبر ليت ولعل ويمكن الاخبار عنها عندي على
ان تكون ليت ولعل بمعنى جملة خبرية فتقول في قال زيد لعلي فاضل الذي قال زيد لعلي هو فاضل
وكذا في ليت قلت ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية والصورة
التي جوز ابن الصايغ فيها الاخبار عن خبري لعل وليت يجوز فيها الاخبار عن اسميهما او جملتين في حكم جملة واحدة
نحو يطير الذباب فيغضب زيد فلك ان تخبر عن كل من الاسمين ولا يضر في الوصل بالجملتين كون احديهما
حينئذ ليس فيها عائد على الموصول لان فا السببية صيرت الجملتين في جملة واحدة فتقول في الاخبار
عن الذباب وعن زيد الذي يطير فيغضب زيد الذباب وعن زيد الذي يطير الذباب فيغضب
زيد الذباب وعن زيد الذي يطير الذباب فيغضبه زيد ففي يغضبه في الصورة الثانية ضمير يعود على
الذي وزيد خبر وان كان الاسم المخبر عنه محذوفا او معمولا فعليه فليشترط صح الشروط التي تشترط
خاص اتحاد العامل حقيقة كما اذا قيل قام الزيدان والعمران فان اخبرت عن الاول قلت اللذان قاما
هما والعمران الزيدان وان اخبرت عن الثاني قلت اللذان قام الزيدان وهما العمران وكلاهما جيد
او حكما كما اذا قيل ليس زيد بقائم ولا قاعدا فان اخبرت عن قائم قلت الذي ليس زيد به
ولا قاعدا قائم ولو اخبرت عن قاعد قلت الذي ليس زيد بقائم ولا اياه قاعد ومثال الاختلاف
حقيقة وحكما قام زيد وقعد عمرو وان قلت انما هذا من عطف الجمل لا المفرد انما هو في الثاني دون
الاول لما ذا هذا قلت هو نحوه منه كما فصل في باب التوكيد وقال لا بد ان يتحد معطوف ومعطوف
عليه ان صح ان يتحد بمعنى العاطف فان استوفى الشروط اخبر عنه مطلقا اي سوا كان من جملة اسمية او فعلية
بالذي وفروعه من الذي وفروعه وهي التي واللذان واللتان والذين واللاتي ونحو ذلك واعترض ابن حيان
بنحو قامت جاريتا زيد لا قعدتا فانك اذا اخبرت عن زيد قلت القايمة جاريتاه لا القاعدتان زيد
وذلك جايز ويمتنع الذي قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لان ذلك انما صح في الصفة لا في الفعل والمسالة
وماذا ان تبعتهم اجازها في الفعل قبلنا قاسا على محل السماع وما هو الوصف فلعل المصنف يرى ذلك وهو قياس
ترتيب مقوله متعلقا على حقيقته وبالالف واللام ان صدرت الجملة التي يوصف بها بفعل يوجب تحرت الجملة
الاسمية نحو زيد قائم فلا يجوز الاخبار بالالف واللام عن شي منها وخرجت الفعلية المصدرة بفعل غير موجب
نحو ما قام زيد وما قام زيد لكن يرد عليه نحو الا قام زيد ويمكن ان يخرج بقوله بصايغ منه صلة لها
اذ الفعل لا يمكن ان يكون منها عليه لا يمكن صوغ الصلة منه للالف واللام ولذا اخرج نحو يدع زيد ويذر

ويذر زيد فلا يخبر عن شي منهما وان كانت الجملة مصدرة بفعل موجب اذ لا ينصاغ الصلة منه لا لضرورة ان
الصلة لها اما اسم فاعل او اسم مفعول ولا يبنى من واحد من هذين الفعلين شي من ذلك لعدم تصرفهما وذلك
تقدم الموصول مبتدا وتاخير الاسم او خلفه خبرا وجعل ما بينهما صلة عايدا منها الى الموصول ضمير يخلف الاسم
في اعرابه الذي كان له هذه كيفية الاخبار وهي واضحة ولننزل كلام المصنف على مثال من امثلة هذا الباب
ليتقرر في النفس فنقول اذا قيل لك اخبر عن زيد من قولك اكرمت زيدا بالذي فانك تعمد الى الموصول
وهو في صورتنا الذي فتقدمه على انه مبتدا وتوخر الاسم الذي اريد الاخبار عنه وهو زيد وتجعل ما بين
الموصول وهذا الاسم وهو اكرمت صلة وتجعل فيها ضميرا عايدا وفق الاسم في اعرابه الذي كان عليه قبل ان
تخبر عنه وهو في مثالنا ضمير نصب اذ الاسم الذي قيل لك اخبر عنه كان منصوبا فتقول الذي اكرمته
زيد وهذا ظاهر لا خفا فيه ومثال تاخير خلف الاسم ما اذا قيل لك في المثال المتقدم اخبر عن التا
في اكرمت زيدا فان هذه التا لا يمكن تاخيرها عن محلها ضرورة انها ضمير متصل بالعامل فحينئذ لم يمكن
تاخيره نوخر ما هو خلف عنه وهو الضمير المرفوع المنفصل فتقول الذي اكرم زيدا انا فان كان الاسم
ظرفا متصرفا ولا حاجة الى ذكر المتصرف لان غيره لا يدخل في هذا الباب جررت الضمير بفي ان لم يتوسع
فيه كان يخبر عن اليوم من قولك قمت اليوم فتقول الذي قمت فيه اليوم وانما اشترط نفي التوسع فيه قبل
لانه اذا ابطل كان متوسعا فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه فتقول الذي قمته اليوم وذكر ابن المصنف
ان المفعول لاجله ايضا يقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيدا له التاديب وقال ابن الصايغ لا يخبر
عنه لانه لا يرفع اذ الاصل فيه حرف الجر فمتى رفع لم يعط هذا المعنى فان قلت لا حاجة الى ذكر هذا هنا
لخروجه باشتراط صحة الاضمار كما تقدم قلت وهذا ايضا اضماره بشرط وجود اللام كالظرف
مع في وانما جاز الاخبار في الظرف دون اقتران الضمير بحرف الجر لان الظرف لم يرفع حتى نضيع المفعول
به توسعا ولا يجوز التوسع في المفعول له كما جاز في الظرف ولذلك لا يصح اقامته مقام الفاعل بخلاف
الظرف هذا قول ابن عصفور قال ابن عصفور وعندي انه يخبر عن المفعول له لانه يصح جره في الجر
نحو الذي قمت له اجلال زيد اذ لا مانع من ذلك وليس المفعول له ويعود مرفوعا وانما هو اسم ينتصب كما تقول
اجلال زيد حملني على القيام فان كان الموصول الالف واللام ومرفوع الصلة ضميرا لغيرها وجب ابرازه
كما اذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا فقلت الضاربه انا زيد فيجب ابراز الضمير المرفوع بالصلة
لانه ليس للالف واللام ضرورة انهما مبتدا مخبر عنه بزيد لما التزيد للمتكلم وحرف المسالة ان المبتدا عين الخبر
وان الصفة عين مرفوعها فعلى هذين انعكس المسايل وهذا الاشتراط جاز في خبر كان على خلاف وحكاه
الناظم عن ابن السراج وذلك انه قال ابن السراج لا خلاف في الاخبار عن اسم كان فاما خبرها ففيه خلاف
فتقول كان زيد اخاك الكاينه زيد اخوك وان شيت جعلته منفصلا فقلت الكاين زيد اياه اخوك
وسيان ذكره في كلام المصنف لا في البدل المفرد من متبوعه فاذا قيل اصبت رجلي فلو اخبرت عن الرجل
وحدها بالذي فقيل التي اصبت في رجلي لم يجز ولم يصح لان البدل في التقدير كانه من جملة اخرى وكذا
لو اريد فقيل المصاب انا في رجلي والمنع لا يختص بمسالة ال وانما ذكرت المصاب وخبره مع شمولها له
مسند الى الضمير وتبعه في التذكير فاما مسالة خبر كان فانك لو قلت في كنت اخاك مخبرا عن الخبر
الذي كنته اخوك والذي كنت اياه اخوك والكاينه انا والكاين اياه انا اخوك لم يكن له مانع وهذا حكي
ابن عصفور الاجماع على جوازه لكونه الخبر جامدا وان الخلاف في الخبر المشتق ففي كلام المصنف اطلاق حق
قال خلفا لقوم لكن لعل المصنف اعتمد حكاية الخلاف على الاطلاق على قول ابن السراج الذي حكيناه انفا
وان كانت الجملة ذات تنازع في العمل فحد بغير الترتيب فتقول في الاخبار عن التا من ضربت وضربني
زيد الذي ضرب وضربه زيدا انا عبرت عن التا فضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول وكذا لو عبرت
عن يا ضربني بالهاء الذي لك لان الجملة الثانية صلة لانها معطوفة على الصلة فلا بد لها من ضمير يرجع الى

الى الموصول ولابد ان يكون عائدا قال ابن الصايغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت في الاخبار بالذي عن زيد الذي
قام وقعد زيد وفي الاخبار بالالف واللام القائم والقاعد زيد والعطف على حاله في وافق صوابه وان شئت
كررت فقلت القائم والقاعد وكذلك الذي قام والذي قعد زيد ولا يجوز في قولك الذي يطير فيغضب
زيد الذباب ان تكون للموصول فتقول فالذي يغضب زيد لانك ان جعلت زيدا فاعلا بيغضب
خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذي الثانية كنت قد فصلت بين الذي الاولى وخبرها
والجمع ارتباطها بالصلة لان الفا انما تصير الجملتين كالجملة في الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية
مع الفعل وشبه الجملتين اذ ذاك بجملتي الشرط والجزا ما لم يكن الموصول الالف واللام والخبر عنه غير
المتنازع فان كان ذلك اي فان وجد ذلك الامران وهما كون الموصول الالف واللام وكون المخبر عنه
غير المتنازع فيه قدم المتنازع فيه معمولا للاول المتنازعين وان كان نعتا معمولا للثاني فتقول في الاخبار
عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيد والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه
كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن ضمير المتكلم ليصح
ان يعود على الموصول واستترنا في الوصف بحيث انه عائد على ال لان ال نفس انا اذ الذي فعل الضرب هو
انا في المعنى ثم جيء بموصول ثان لان ال لا تنفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف
موصلة لال واسند المتكلم بها الغائب لتعود على ال وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لان الصفة جرت
على غير من هي له لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل المضروب اولا هو المتكلم
ولو صح ان الهاء في المعنى للمتكلم وهو ضمير المضروب فيجب كون الضارب غيره وهذا اولى من مراعات
الترتيب بجعل خبر اول الموصولين غير خبر الثاني فتقول على هذا في المثال السابق اذا اخبرت عن
ضمير المتكلم الضاربه انا هو والضاربه زيدا انا فتاتي للوصف الاول بمعمول مضمر يعود على زيد وهو
الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعل خبر ال ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتاتي للوصف الثاني
بالهاء كما يا المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وانا الخبر فهذا شرح ذلك وهو اي
المانع قلت وقد يستشكل هذا القول من حيث ان الضمير الغايب مع الموصول الاول لا مرجع
له متقدم لا لفظا ولا رتبة فان قلت هو عائد على الخبر المتاخر لان المسئلة من باب التنازع وهو باب
اغتفر فيه عود الضمير المرفوع على ما تاخر وهذا ضمير منصوب قلت التنازع لا يغتفر عود
ضمير الفضلة من المتقدم على المتاخر لفظا ورتبة وانما يغتفر ذلك في ضمير العمدة على ان الكوفيين
يمنعون ذلك وهذا ضمير فضلة والمثال الاول الذي هو اصل المسئلة وكان فيه التنازع كان المعمول
فيه من الاول محذوفا فالصواب ان يقال بذلك في المثال الاول قال بعض الشارحين ووجه كون ما ذهب
اليه المصنف اولى ما ذهب اليه المازني ان الجملتين فيه كجملة واحدة بدليل ضربني وضربته زيد يعني
فينبغي ان يبقيا على ما كانا عليه من كونهما كجملة واحدة قلت انما صار اعلى راي المصنف جملة واحدة
لا كجملة واحدة وما عند المازني جملتان كما كانا جملتين والجملتان تخفيفا اقرب الى الجملتين اللتين كانتا
كجملة واحدة من الجملة الواحدة تخفيفا فتامله

باب التذكير والتانيث

اصل الاسم التذكير فاستغنى عن علامة بخلاف التانيث قال الشارح لانا نقول التذكير يدل ان احدهما ان
ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا
بزيادة ولا يختص التذكير والتانيث الا في الاسما اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره
باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجا يجوز فيها الوجهان باعتبارين
وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجا لا يجوز الا في الشعر لطف الكلام وعلامته في الاسم المتمكن احترازا من
المبني لطرف الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تانيثه ما يذكر بل ما دل لو اعلى تانيثه بغير ذلك كالكسر
في انت والنون في هن ونحو ذلك تا ظاهرة كعايشة وفاطمة او مقدرة كهند بدليل جمعها في التصغير

حيث

حيث تقول هنيدة والتصغير كتعريفها يرد الاشيا الى اصولها ثم هذه التا تقلب في الوقف هاء هو مذهب البصريين
ان التا اصل بالنسبة الى الهاء نظرا الى ان التا في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وعكس
الكوفيون فقالوا الهاء اصل والتا فرع نظرا الى ان الهاء تشبه الالف والوجه الاول اظهر او الف مقصورة
كحبلى وسكارى او الف ممدودة كحمراء وليا ظاهر كلامه ان الالف في نحو حمراء هي العلامة اعني
التي بعدها الهمزة لانها الالف التي تمد في اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قيل ان الالف والهمزة جميعا للتانيث
وقال الزجاج والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زايده وقال البصريون ليس شيء منهما للتانيث
بل الالف زايدة للمد والهمزة منقلبة عن الف التانيث هي الحقيقية في الاصل مقصورة زيدت قبلها الفا
لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه المصنف فجاز زيادة الف المد قبلها كما في حمار وكتاب
فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع الغرض فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل
الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما قلبها ورد السكون ما قبلها الفا فيها فان زادت
الالف قلبت الف التانيث يا كما في قوله لقد غدوا على اشقر يغتال الصحاريا مبدلة همزة ما يدفع ما قدماه
من كون ظاهره يقتضي ان الالف التي بعدها الهمزة اذ هي التي تمد وبيان الدفع ان وصفا للالف بكونها مبدلة
همزة يقتضي بانها غير الاولى قطعا وحينئذ فيكون الوصف بالمد راجعا الى الاولى والابدال راجعا الى
الثانية والمعنى او الف مبدلة همزة ممدوده ما قبلها ونزل هذا القيد لظهوره فتامله ويعلم تانيث ما لم تظهر
العلامة فيه بتصغيره وهذه العلامة تختص بالثلاثي نحو قديرة تصغير قدر ودويرة تصغير دار
او وصفه نحو نعجة اذن عين واعينه فيها عين جاريه بكاس من معين بيضا قلت وينبغي ان المراد
بالوصف المصغر لا الصناعي ليدخل النعت كما تقدم والخبر نحو دار لك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة
او ضميره نحو والشمس وضحاها وكقول الشاعر اذا ردعا في القدر من يستعيرها والاشارة اليه نحو
هذه جهنم هذه النار او عدده من حيث كونه يتجرد من التا من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وست
ارجل او جمع مثاله بجمع المؤنث كصوالق وحوايض او تقليبه وذلك في مثل ما جمع على افعل نحو عناق وذراع
وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث غالبا وتجيئا في المذكر على افعلة لكونه كان نحو امكن وطحال واطحل
وجنين واجن ومثل بعضهم بزمان وازمن قال هل الازمن اللاتي مضين رواجع قلت وليس ينبغي
لذلك لجواز ان تكون ازمن جمع زمن بدون الف كجبل واجبل وقد اهمل المصنف علامة يستدل بها على التانيث
واصحه وهي تانيث الفعل المسند الى الكلمة نحو طلعت الشمس والتفت الساق والتا في اوصاف
المؤنث من اوصاف المذكر كقايم وقايمة وضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وحسن وحسنة
ولفصل الاحاد المخلوقة من اجناسها نحو تمر وتمرة ونبق ونبقة ونخل ونخلة وبط وبطة ونمل ونملة
في قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتا للوحدة فتكون التا قالت لتا الوحدة في نملة لا لكونها
مؤنثا حقيقيا والمراد بجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ولا فرق في الاحاد المخلوقة بين
ان تكون حيوانا كالبقرة وبطة او غيره من الناس كنملة على ما مثلنا او على ذلك كحاجة وحاج قال
تمنى حاجة وثنوف حاج وكراحة وراح قال لطيف سحابة دان مسف فوق الارض هيدبه يكاد يمسكه من قام بالراح
وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباته رحمه الله نفضنا ليعجز هذا الميت واحسن في التقريب ماشاء
والعنم دان لكاس الراح يمزجها يكاد يمسكه من قام بالراح وربما فصلت الاسما الجامدة نحو امراة
وامرء وانسان وانسانة وخال وخالة وعم وعمة قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل ومنه شيخ وشيخة
ولقد كانت فيما يتلى فزان الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وقال
الشاعر وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ولابن خالويه كتاب في النحو
ضمنه مسائل كالالغاز منها عندي رجلان احدهما حامل وغلامان احدهما حايض ووجهه ان يقال سمع

ولو قيل في اللغز
من كلامهم رجل ورجله وغلام وغلامه واذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر قلت
الاول احد بما جا مثل بجنبي في حرفه لتم المقصود من التعمية والاحجد ذلك اللفظ الايتم به المقصود من الالغاز
وربما فصلت ايضا الاحاد المصنوعة نحو سفينه وسفين ولبنه ولبن وجره وجرو وقلنسوه وقلنس
وربما خالفت الجنس وفارقت الواحد نحو كما وتنتغة للجنس وكمرة تقع للواحد وقال بعضهم اذ التا
منها ايضا للوحدة والجرد منها للجنس والاكثرون على الاول وربما لازمت صفات مشتركة نحو ربعة للذي
في التي بين الطول والقصر وملولة ودرقة فهذان نوعان بها تاوه لغير المبالغة وماتاوه للمبالغة
او خاصة بالمذكر لتانيث ما وصف بها في الاصل نحو بهمة للشجاع واختصاصه بالمذكر يعني انه لم يستعمل
المذكر ودخلت التا في هذه الصفة الخاصة بالمذكر لتانيث الموصوف في الاصل بعد اذا صلح نفس بهمة
اي ذات شجاعة قال سيبويه فكان من المونث وصفا للمذكر فكانه في الاصل صفة لعين او نفس كما كان الحايض
في الاصل صفة لشي وان لم يستعملوه قلت ويمكن ان يكون من هذا ايضا خليفة اسما للسلطان الاعظم
ونحو على خلاف لان فعايل لا تكون جمعا للمذكر ولكنه في الاصل المونث ايضا نحو خليفة وبه قال خلفا
اي انه للمذكر فالتا فيه لما لم يكن لتانيث لم يكن بها عبرة فكانه جمع خليف كظريف وظرفا او تغير باعلى
ان المونث بها اولى من المذكر وسلوا لذلك بباه قال الشارح وفي ذلك نظر ظاهر لان الكلام
في الصفات وشاة ليست بصفة وترك المسلة بغير مثال قلت ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم
هلباجة فانه خاص بالمذكر ولحقته التا تنبيها على ان المونث اولى بهذه الصفة من المذكر في تحل ابن فارس
الهلباجة الاحمق وفي القاموس للعيروزبادي المتاخر الهلباجة الاحمق الضخم الفدم الاكول الذي جمع كل
شر وتجي التا ايضا لتاكيد التانيث كما في ناقة ونعجة وهي في مثل هذين لازمة وقد جات لتاكيد التانيث
في العملة فيعجوزة وعجوزة فان عجوزا موضوع للمونث والتا فيه غير لازمة او الجمع قال ابن الشجري ويكون لتاكيدها
لافادة الجمع نحو جمالة وحمارة وبغالة وسيارة ولتوكيد تانيثه لتغليب الحمل على معنى الجماعة وذلك لازم في زنة
افعلة كاغفة ونعلة كغلمة وصبية وجاء في زنتين فعالة وفعولة كحجارة وحمالة وصقورة وفعولة
ومثل لفعولة ايضا بعمومة وخؤولة وتبعه الرضي على ذلك قلت واما هذان مصدران لا جمعان او الواحد
نحو طلحة وعروة وعلامة وملحمة وقال غير المصنف لتانيث اللفظ اذ لا مونث معنوي يخص هذا او لبيان
النسب كالمهالبة والازارقة والاشاعثة والمبادرة في المنسوب الى المهلب بن ابي صفرة ونافع الازرق
ومحمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس والمنذر بن الجارود فالتا في مثل هذا ذلك لالة على ان واحد
هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف يا النسب لان يا
النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي كما يجي قريبا ان شا الله تعالى فحذف يا النسب
ثم جمع بالتا تصار تكالعوض الياء فالتا بدل منها لتشابههما لان التا والياء في كونهما للوحدة كتمرة وروي
للمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زايدين المعنى كظلمة وكرسي او للتعريب نحو ازجة جمع موزج وهو الخف وطيالسة
جمع طيلسان وصوالجة جمع صولجان وفي المقامات الحريرية النعيم بالجهابذة النقدة وموايدة الحراء والفقد
والموايدة الفضا وكلمة فارسية الواحد موبذ قال المطرزي والتا زايدة الدلالة على التعريب لكن
وبقي على المصنف ان يقول بعد ذكر النسب والتعريب اوليما قال ابن الشجري وقال سايحكم وبرابرة لجمع
سبحي وبربري فاجتمع فيهما ما افترق في المهالبة والموازجة والسبابحة قوم من السند يستاجرون ليكونوا
في السفينة كالبدرقة او عوضا من محذوف لازم او معاقب فالاول وهو ما تكون التا فيه عوضا من محذوف
لازم الحذف فيقع في اربعة ابواب باب عدة وزنة وباب اقامة واجارة وباب استقامة واستعانة وباب
تزكية وتنمية والثاني وهو ما تكون التا فيه عوضا من محذوف ليس بلازم الحذف ولكنه يعاقب اي يكون
ان يوتى به محذوف الها فتقول جحاجحة وفرازنة وزنادقة وتنابذة بخلاف القسم الاول وتعليقه التا
التانيث منفصلة لسقوطها في النسب وانها لا تغير بنية الاسم كتا ابن جني في المركب وانها لا تلحق ثنات

الثلاثة

الثلاثة ببنات الاربعة ولا بنات الاربعة ببنات الخمسة وانا نعقد انفصالها ما لم يلتبس بتقدير وحدتها ثم
النظا كما في شاة فانها لو قدر انفصالها لزم وجود اسم معرب على حرفين احدهما لين وذلك معدوم ولا نظير
له ولا يرد نحو ذو وملا زمته الاضافة بخلاف شاه ويعني المميز واحده بها او بونثة المجاز بها باعتبار الجماعة
وهو القياس ويذكر النخلون والمجاز بونثه ثم جا على لغة الحجاز ومن النخل من طلعها قنوان والنخل باسقات
اعجاز نخل خاوية وما جا على اللغة الحجاز نخل منقعر وعلى هذا يترتب حكم العدد الواقع عليها فمن يونث يقول
ثلاث من النخل ومن يذكر يقول ثلاثة وقد اجتمعت اللغتان في قوله تعالى لاكلون من شجر من زقوم فمالئون
منها البطون فشاربون عليه من الحميم وانظر كيف جمع كلام المصنف في هذا المحل مع قوله في باب جمع التكسير
ان علة التانيث تقتضي ان الكلمة جمع وفي ستجر ولبنة الواحد من الجمع بالتا ثلاثة اقسام احدها
ان يراد به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا فقط كالرطب والتمر والقمح فالها للدلالة على الوحدة لانك
تقول الرطب الكلنة والقمح بعته الثاني ان يراد به الجمع للامران كما نقل تحتمل ان يكون جمعا وان يكون جنسا
تقول نحن يجرون الكلم عن مواضعه والكلم الطيب جنس ونظير الاستدلال بها ما قاله سيبويه في
الانعام حيث جعله جنسا مستدلا بقوله تعالى في سورة النحل وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في
بطونه وجمعا بدليل قوله تعالى في سورة المومنين وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها
والاستدلال لمعنى تانيث الفلك بقوله تعالى وجرين بهم والفلك التي تجري وعلى الافراد بقوله تعالى في الفلك
المشحون فعلى هذا النخل في نخل منقعر جنس وفي والنخل باسقات جمع وكذا يكون الغنم جنسا او جمعا
والتا في المفرد للفرق بين الواحد والجمع او الجنس او لتاكيد التانيث كما في نعجة انتهى واعترض بانه
يشكل عليه ان الكلام انه قد يا في التذكير والتانيث للكلمة الواحدة في التركيب الواحد كما في قوله
تعالى لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه ولا يكون الشي الواحد جنسا وجمعا
واما قول النابغة واحكم كحكم فتاة اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد فجمع الصفة وجرد او لا
وافردها ثانيا فليس فيه تذكير ولا تانيث بل جمع وافراد على اللفظ والمعنى كذا قيل وفيه نظر
فصل في ذكر المواضع الذي لا تلحق فيه التا صفات المونث الغالب في الصفات
المختصة بالاناث ان لم يقصد بها معنى الفعل وهو الحدوث نحو حايض وطالق وشاة لبون وداجن
وناقة ضامر وريح عاصف اذا لم يقصد في شي من ذلك معنى الحدوث وان لا تلحقها التا التادرعيا معه
النسب او لتذكير ما وصف بها في الاصل او امن اللبس وذكر المصنف في تعليل هذا الحكم وهو عدم
لحوق التا للصفات المذكورة عند عدم قصد الحدوث بها امورا ثلاثة الاول ان هذه الصفات مودية
لمعنى النسب فطالق بمعنى ذات طلاق وحايض بمعنى ذات حيض وكذا سايرها والتعليل بذلك راي
الخليل الثاني انها في الاصل صفات لمذكر اي انسان طالق وشخص حايض ونحو ذلك كما ان ربعة مونث
لنفس ربعة وهذا راي سيبويه قال الرضي والتا فيه على انه تلحقه التا مع قصد الحدوث دليل على
ان العلة غير هذا الثالث ان هذه الصفات لما كانت مختصة بالمونث وامن اللبس فيها جردت
عن التا وهذا راي الكسايي والفرا وغيرهما من الكوفيين وقال ابن الحاجب ما معناه ان اصل التا في
الاسما ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها
فالصفات في لحاق التا لها فرع الافعال فتلحقها اذا الحقتها الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة
فلذا اقصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينيذ كالفعل في معنى الحدوث
واذا قصد الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر
وكما ان معنا هما ذو لبن وذو تمر مطلقا بلا معنى الحدوث اي لتمر ولبن كذلك معنى حايض وطالق ذات
حيض او طلاق كانه قيل حيضية وطلاقية وهذا كما تراه هو التعليل الاول الذي ذكره المصنف
وهو المنقول عن الخليل كما اسلفناه قلت وقد اعترضه الرضي بان قال عادتهم في كلامهم انه اسم

الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تأنيث الفعل
لعدم مشابهته له معنى لا لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه
الفعل لفظا فكانت تجري في التجريد عن التا ولا تجري ايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض
وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس فعل الامر حيث للمعنى
والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل
لبس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المؤنث لا يدخله التا فلا يقال امراة لابنة وتامرة وكيف صار
حكم بابل الذي هو من جملة الاسما المنسوب بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من التا
التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التا وجعله الجيا التا
كما في علامة خلاف الظاهر وهب ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو تابل وناسب منها
اتفاقا لان معناها ذات حيض ولا فعل لها حتى يقال انها اسما فاعل منه وكيف يجوز ان يقال
منفطر ومرضع في قوله تعالى السما منفطر به وفي قولك فلانة مرضع من ابنيته ولم يثبت
من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حائض على تابل والاقرب
في مثله ان يقال ان الاغلب الفرق بين المذكر والمؤنث بالتا هو الفعل بالاستقرا اي في الاسما
الفاعل والمفعول عليه لمشابهتها له لفظا ومعنى كما تقرر في بابها فالحق التا للتانيث كما تكون
الفعل بمرجاما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا
الفرق بين المعنيين فانثوا التانيث ما قصدوا به الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث
الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين حتى
واما الصفة المشبهة والمنسوب بالياء فلم يقصدوا في شي منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى
يفرق بين المعنيين بالحاق التا في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالفرق
اذن يحصل بين المعنيين بالحاق التا باحدهما دون الاخر قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق
التا بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق التا لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا الفعل وذلك
لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول به ولهذا لا يصح جمع سلامة المذكر كما في اسم
الفاعل والمفعول هذا كلام الرضي في شرح الحاجبية **وربما جاءت للمؤنث كذلك** اي مثل ما تقدم في
التجرد عن التا التانيث صفات مشتركة نحو امراة جنب وامراة عزب قال الرياشي يقال عزب على عزبت
وعاقر قال تعالى وكانت امراتي عاقرا **فصل** في الكلام على صيغ مخصوصة
باعتبار الحاق التا لها وعدم لحاقها وعلى صوغ فعيل بمعنى مفعول وغيره وعلى تذكير المؤنث وعكسه
لا تلحق التا غالبا صفة على مفعال كقولهم ولد محلال قال الشاعر اشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا في راس
غمدان دارا منك محلالا اي من دون نهي حذف المضاف ودارا حال من راس او غمدان وهي حال موطية
لا مقصودة ومحلال من الحلول وقالوا امراة مذكار امراة معطار قال فظل معاليت السابطات
تقلى الابلى على المر مبزل **ومفعل** بكسر الميم وفتح العين كمدعس وشرح ابن قاسم بما يقتضي انه بضم
الميم وكسر العين ومثل له بمولد بقولهم محمو ومحنف ومعزل ومطفل قلنا لا يصح ايراد مفعل على هذا
هذه الصفات لانه لا سبيل الى دخول مسلم ومومن ومكرم ومخرج وغير ذلك من الالفاظ التي هي على هذا
الوزن وانه صريح تناول اللفظ لها قلنا ملم **او فعول بمعنى فاعل** نحو صبور وشكور للمؤنث ونحو
بقوله بمعنى فاعل نحو فعول في قول الشاعر وانت الذي حببت كل قصورة في روايته القواف انها فعولة
بمعنى مفعوله اي مقصورة فلذا الحقها التا **او فعيل بمعنى مفعول** نحو جريح وقتيل للمؤنث الا ان
عذر موصوفه فيلحق التاجينئذ والمراد الا ان ينزل منزلة الاسما الجامدة في استعماله غير جار
على موصوف كما قالوا في النطيحة والحمشة لكن مثلوا بقولهم مررت بقتيلة بني فلان وعللوا هذا الحمو

الالباس فحينئذ لزم نقض المسئلة قلت وانما ينبغي ان يكون الضابط على ما ينتهي اليه كلامه
ان يقال الا ان يتضح المراد ويتعين ذكر موصوف ولا اشارة اليه والضمير يعود اليه فانحو ذلك فالتا استغنى ايضا ح
المراد لقيد فراسد وجب التانيث واما التخصيص بصورة تقدير واضح **وشبهه** اي شبه فعيل بمعنى
مفعول **فعيل بمعنى فاعل** قد يحمل احدهما على الاخر في الالحاق وعدمه فمن حمل فعيل بمعنى مفعول على
فعيل بمعنى فاعل في الحاق التا قولهم ملحفة جديدة وشاة نطيحة وكان القياس ان لا تلحقها التا لانها بمعنى
منطوحة وكذلك قولهم خصلة حميدة بمعنى محمودة والذي سهل ذلك استعمالهم لنطيحة ونحوها استعمال
الاسما ومن حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول في عدم لحاق التا نحو قال كن يحيي العظام وهي
رميم وكقوله لعل الساعة قريب من المحسنين وقال الشاعر فلو انك في يوم الرخا سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
وجمع بين الامرين من قال عشية لا عفراء منك قريبة ولا عفراء منك بعيد فاعتبر بهذا على القياس
وبعيد على غير القياس **وربما حمل على فعيل** الذي بمعنى مفعول في عدم الالحاق **فعال** بفتح الفا كقول لم
عرنه هدام بالدال المعجمة اي قاطعة ومدى جراز بالرا المهملة والزاي بينهما الف قاطعة ايضا حكاهما
سيبويه وقالوا اجعلوها لا بمنزلة اختها فعيل وظاهر كلام المصنف ان ذلك محمول على فعيل
بمعنى فاعل المشبه بمفعول فانه قال الا ترى انك تقول طويل وطوال وعجيب وعجاب وشجاع وخفيف
وخفاف **وفعيل** بياء مثناة تحتية ساكنة بين فا مفتوحة وعين ساكنة نحو ناقة رهيش اي ذلول
غير صعبة ومنه فاحيينا به بلدة ميتا لو خفف قلت ولو قال المصنف وربما وقع اسم المذكر
والمؤنث في غير ما ذكر كهدام ورهيش لكان حسنا واما ان يدعى ان فعالا لا يحمل على فعيل مع عدم
الاشتراك في الوزن وهو فعيل والمعنى وهو معنى مفعول غيره فلبس بجيد **وصوغ فعيل بمعنى
مفعول مع كثرته غير منقيس** كما قيل في مجي المصدر حالا وفي الوصف بالمصدر وهذه المسئلة
قد سبق ذكرها في باب اسم الفاعل وحكى المصنف هناك خلافا في القياس عليه ويشترط ذكره في الشرح
والقائسون لم يشترط ان يكون من فعل ثلاثي مجرد تام **ويجي فعيل بمعنى مفعل** بضم الميم وسكون
الفا وكسر العين كقوله امن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي هجوع السميع بمعنى المسمع ومنه
عذاب اليم بمعنى مولم وقد تقدم هذا في باب اسم الفاعل **ومفعل** بضم الميم وسكون الفا وفتح العين كالضهير
بمعنى المضمر والطليق بمعنى المطلق والبديل بمعنى المبدل **وفعيلا** اي مجيئا قليلا في فعيل الحبيس
بمعنى مفاعل كثيرا كالحسيب بمعنى المحاسب وعليه حمل بعضهم وكفى بالله حسيبا وكالنديم بمعنى المنادم
والجليس بمعنى المجالس والرفيق بمعنى المرافق لتخصيص من العلما يسمى بالمعاني كتاب سماه كتاب الجليس
والانيس الاول بمعنى والثاني بمعنى مفعل لا مفاعل لانه لا انفعال من العادي **وقد يذكر المؤنث**
كقول الاعشى فيما انشده المبرد في الكامل ارى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا
ويونث المذكر كقول بعضهم اتته كتابي فاحتقرها **حملا على المعنى** فالاول ذكر حملا على معنى العضو
والثاني انث حملا على معنى الصحيفة **ومنه تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر** كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم
الا ان قالوا والله ربنا في قراءة من قرا تكن بالتا الفوقية فانث المصدر المنسبك بان والفعل وهو المخبر
عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم ولذلك قوله تعالى الا ان تكون ميتة في قراءة من نصب ميتة فانث اسم تكن وهو
ضمير يعود على محرما لتانيث خبرها **باب** **الف التانيث** المقصورة والممدودة
تعرف المقصورة بوزن فعلى اي فعلى بضم الفا وسكون العين اسما كانت كحمى ورؤيا وبهمى او صفة كحبلى وانثى
واما قولهم بهماة فقيل جعلتا الالف للتكثير والالحاق عند من اثبت فعللا وهم الكوفيون
والاخفش قال ابن تمام وقول عوام المصريين دنيا ملحق حيث قلت قد يمكن ان يكون لزوم ذلك
ان ابن الاعرابي صرف دنيا على وجه الشذوذ ولا يمكن ان تكون الالف للتانيث مع الصرف فجعل الذاك
للالحاق كما تقدم فلا يمتنع مجامعتها للتا حينئذ ويجوز ان تقصد بهذا التوجيه جواز استعمال مثل ذلك

ولكن نقصد انه له وجها في الجملة ماشيا على استعمال بعض العرب وان كان شاذا او ينبغي ان يزاد مع فعيلى
نفيلى ياء التصغير نحو اشيا اسم موضع قاله وحبنا جين لحق الوجه باردة وادي باشا وقنبا لابن هضم
والهجيلي مشية سريعة والحذري الحمدي ابي الغدب والدعا الى الشي والهجيا اللغز والحيا الحجر
والقصرى والربا قال وردت اعما والثريا كانها على قمة الراس ابن ماء محلق
وتبيتى اسم امراة وفي المخصص لابن السيد انه اسم بنت ابليس وانه يكنى بها وان بني لبيني بطن من العرب
وحبارى بحاء مهملة فباء موحدة فالف فراء فالف اسم طائر ومثله حبارى وشبابي وسماني وفي المحكم سكارى
وقرادى وشقارى بشين معجمة مضمومة فقاف مشددة فالف فراء فالف اسم نبت احمر وقيل جمع شقرة
على وزن تمرة واحدة شقائق النعمان وسمهى بسين مهملة مضمومة فميم مشددة مفتوحة فهاء فالف اسم
للباطل يقال ذهب في السمهى الهوا كانهم يشبهوا من ارتكب الباطل بمن ذهب في الريح وفيضوضى بقاف
مفتوحة فياء مثناة تحتية فضاد معجمة مضمومة فواو فضاد اخرى فالف قال الشارح وهي المفاوضة
وفي المخصص لم يات فيعولى الا فيضوضى ولا فوعولى الا فوضوضى وقد ثبت في بعض نسخ التسهيل زيادة
فوضوضى وبرحايا بباء موحدة مضمومة فراء مفتوحة فحاء مهملة فالف فياء مثناة تحتية فالف وهي كلمة التعجب
وارنعاوى بهمزة مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فعين مهملة فالف فواو فالف قال الشارح
يقال قعد ارنعاوى اي متربعا ومربوعى بميم مفتوحة فراء ساكنة فباء موحدة مضمومة فواو فالف
فعلى تعفتري والواو اصل في بنات الاربعة وهو اولى من جعلها زائدة فيكون فعلوى لان ذلك
ليس بثابت في كلامهم واصالة الواو في بنات الاربعة قد وجدت في المصنف باطراد ولم يعثر المصنف
تليلا انتهى وقال ابو حيان الهرنوى نبت وفي المخصص لا اعرف هذه الكلمة ولم ارها في النبات وقد
انكرها جماعة من اهل اللغة وكنولى بقاف مفتوحة فعين ساكنة فواو مفتوحة فلام فالف
قال ابن السيد ضرب من مشي الشيخ وقال ابن القطاع هو اكباب احدى القدمين على الاخرى في المشي
وقال الجوهري تقول اي مشية من تحت التراب باحدى قدميه على الاخرى فان قلت الذي
يظهر ان وزنه ووزن ما قبله واحد فاوجه ذكرهما معا قلت ليس الوزن واحدا فان الواو
في الثاني زائدة فوزنه فعولى ووزن ما قبله فعللى فهما مختلفان وبادولى بباء موحدة فالف
فدال مهملة مفتوحة فواو ساكنة فلام فالف اسم موضع قال الشاعر حدا اهلي ما بين درنا فبادولى
وحلت علوية بالسخال وبادولى كضبطها فيلم الا ان داله مضمومة وهو حينئذ من الاوزان
المشتركة بين ذوات الالفين بدليل عاشورا وشبالي وانجالى بهمزة مكسورة فباء مثناة تحتية
فجيم مكسورة فلام فالف اسم موضع وقال الاصمعي اسم رجل وسطرى بسين مهملة مكسورة فباء موحدة
فطاء مهملة ساكنة فراء فالف مشبهة بخنثرى ومثله الزبعرى الضخم واسم رجل ودفقى بدال مهملة
مكسورة ايضا فقاف مشددة فالف يقال هو يمشي الدفقى اذا كان يمشي بسرعة على هذا الجنب وقال
الفالي هي مشية فيها تدفق واسراع وخذرى بخاء مهملة مضمومة فذال معجمة مضمومة ايضا فراء مهملة مثل
فالف من الخذر ومثله الكفرى لوعاء الطلع ويقال بفتح الفاء ايضا قال الفارسي كل فعلى فعلى
فيه مفتوله وعرضى بعين مهملة مضمومة فراء مفتوحة فضاد معجمة مشددة فالف من الاعتراض ومثله
الكفرى في لغة من فتح الفاء كما مر قال الشارح ونقل ابن السيد السلحفا والسلحفاء فعلى هذا تكون الف
لغير التانيث او يكون نادرا مثل بهاه وقد مر وعرضنى بعين مهملة مكسورة فراء مهملة مفتوحة
فضاد معجمة ساكنة فنون فالف وعرضنى كضبط الكلمة التي قبلها الا ان العين في هذا مفتوحة
وكلا اللفظين من الاعتراض في المشي يقال له يمشي العرضنى بضم العين وكسرها والعرضنة ايضا
ورهبوتى براء مفتوحة فهاء مفتوحة ايضا فباء موحدة مضمومة فواو ساكنة فتاء مثناة فوقية فالف
فعلوتى من الرهب وهو الخوف وحكى الفارسي ان ابا الحسن طرده في كل فعلوت واما الفارسي فنفسه

توفقه

توفقه على السماع قال من الرغبة والرهبة رغبوتى ورهبوتى ومن الرحمة رحموتى وفي المثل رهبوت خير من
رحموت اي ان ترهب خير من ان ترحم وحندقوى بحاء مهملة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فقاف مضمومة
فواو ساكنة فقاف فالف وهل نونه زائدة او اصلية قولان وفيه لغات واهل التصريف يقولون حندقوق
بغير الف وذكره ابن القطاع بالف كما ذكره المصنف واختلف في تفسيره فذكر سيبويه انه صفة وذكر غيره
انه اسم نبت ودودرى بدال مهملة مفتوحة فواو ساكنة فدال اخرى مفتوحة فراء مشددة فالف قالوا وهو العظيم
الخصيتين وهبيخى بهاء مفتوحة فباء موحدة ايضا فياء مثناة تحتية مشددة مفتوحة فخاء معجمة فالف
قال المصنف في شرح الكافية هي مشية تبختر وذكر سيبويه وغيره هذا اللفظ بغير الف بلغة اهل اليمن
الغلام والهبيخة الجارية وهبيرا بياء مفتوحة مثناة تحتية مفتوحة فهاء ساكنة فيا كالاولى فراء مشددة فالف
على زنة تفعلى فالياء الاولى زائدة والثانية اصلية في الاولى لو كانت كما قال لوجب كسرها كما في عثير وحذيم
ومكورى بميم مفتوحة فكاف ساكنة فواو مفتوحة فراء مشددة فالف على وزن متفعلى ونقل فيه ضم الميم وكسرها
وهو العظيم قاله ابن القطاع وقال المصنف في شرح الاربعة وهو العظيم الارنبة ومرقدى بميم مكسورة فراء ساكنة
فقاف مكسورة فدال مهملة مشددة فالف على زنة مفعلى يقال رجل مرقدى يرقد في اموره قلت
وهذه الكلمة مما انا شده فتحرر اذ اختلف مد وشفصلى بشين معجمة مكسورة ففاء ساكنة فصاد مهملة
مكسورة فلام مشددة فالف حمل بعض الشجر يتعلق مثل القطن وله حب كالسمسم ولم يذكر سيبويه هذا البنا
وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح ومرحيا بميم وراء وحاء مهملة مفتوحات فياء مثناة تحتية مشددة
فالف على زنة فعليا من المرح قال الشارح ولم يجي هذا الوزن الا اسما وقيل المرحيا اسم موضع وبرديا
بباء موحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فالف فمثناة تحتية فالف على زنة فعللايا اسم موضع
وقال ابن القطاع وزنه فعلعايا وحولايا بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة فلام فالف فمثناة تحتية فالف
اسم موضع على زنة فعلايا ثم تعرف الالف المقصورة ايضا وبفعلى بفتح الفاء وسكون العين انثى فعلان
كسكرى وعقبى مونث سكران وغضبان او مصدرا مثل دعوى او جمعا مثل جرحى ومرضى وبفعلى
بكسر الفاء وسكون العين مصدرا كذكرى او جمعا ومثاله ظربى جمع ظربان بفتح الظاء وكسر العين
دويبة وحجلى جمع حجل وهو طائر قال الشارح ولا ثالث لهما فان ذكر ما سوى ذلك من فعلى وغيره
نوجب بد لعلهم كانوا رعوه اشارة اليه او هو مصغر عليه او وصفة الثلاثي كارطى وعلقى فانهم قالوا ارطاه
وعلقاه واحترز بقوله دون تنور من فوقه لم يجاه حكاه سيبويه والهمي سفوكى وهو لا يعرف الا بالف
للتانيث والحاق الثالث نادر او حرف مثل كمثرى بكسر الكاف وبالضاد المهملة وهو الرجل المولع بالاكل
وحده فالف للالحاق لانها لو كانت للتانيث لم تنكر النكرة ولم تلحقها التاء ولم تعرف فان كان في صرفه تعنات
مثل معزى وارطي وعلقى وذفرى فكذلك سمع فيه الصرف والمنع من الصرف فالف وجهان في صرف
جعل الف للالحاق ومن لم يصرف جعلها للتانيث وتعرف الالف الممدودة بوزن حمرا مونث احمر هذا في الصفة
ومثاله في الاسم حلفا وطرفا وصحرا لا تكون الالف في ذلك الا للتانيث فاما الف فعلا بكسر الفا كعلبا
والف فعلا كقوبا فلا تكون شيئا منها للتانيث بل للالحاق كما سياتي اخر الفصل ولم يمثل بهما جاء للصفة
ووقع في بعض حواشي هذا الكتاب قوله تعرف بوزن حمرا لا يعرف به مقصور من ممدود لانا نجد فعلا هكذا
فلا ندري ما هو الا ترى ان سكرى ودعوى مقصور وحمرا ممدود بعد ان عرفنا انها فعلا عرفنا امرها
فالجواب ان معناه بوزن فعلا في غير مصدر ولا صفة ولا جمع وترك ذلك لعلمه بما تقدم قلت وهذا
كلام عجيب لان فعلا الممدوده وردت مصدرا كما رغبا ورهبا وصفة كما حمرا وهطلا وجمعا كطرفا وحلفا
والالف في كل هذه المواضع للتانيث وهي ممدوده فالاشكال لازم ويرد عليه ايضا ارطى وعلقا من نوعه
وبراكا بباء موحدة فراء فالف فكاف فالف التانيث الممدوده وهي ثبرك الابل ليبترك عنها للقتال على
الارجل وهذه الحالة يتداعون فيها نزال وسيرا بسين مهملة مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فراء فالف

بقاف مكسورة وقصاصا الحرير يخالطها برود هي ابو زيد وقال القز من يعمل مخطط ثوب وهي الممدودة
الممدودة وهي ثوب مخطط يعمل من القز وقال ابو زيد هي برود يخالطها الحرير وهو القصاص قال الشارح حكاه ابن دريد لا يوجد
فصاد مهملة فالف فصاد اخرى مهملة فالف التانيث وهو القصاص ايضا فالف التانيث وهو اهدر بالي
شيء وقاصوا بقاف فالف فصاد مهملة فوهي مكسورة فعين مهملة ايضا فالف التانيث وعشورا بعين مهملة مضمومة فشين
حجر اليربوع والنافقا على هذه الزنة بابه الاحوذ لا يعلم انه جاء صفة وعشورا لغة في عاشوراء قال بعض
معجمة مضمومة ايضا فواو فراء فالف التانيث وهي العاشر من المحرم لغة في عاشوراء قال بعض
الشارحين كذا ثبت في هذا الموضع عشورا بخط المصنف بدون الالف وهو الصواب لان فعولا لا
من الاوزان المشتركة قلت وقد ذكر الشارح ان بعض البصريين حكى عشورا بالقصر فعلى هذا
يكون من الاوزان المشتركة فلا اشكال ثابت وحرورا بحاء مهملة مفتوحة فراء مضمومة فواو ساكنة فراء
فالف التانيث الممدودة اسم موضع والى اختصاصه بالمونث ذهب المصنف وصرح ابن عصفور
ايضا قال ولما تنوى في قول الشاعر ٭ كان دنانيرا حلقت حرورا ٭ عقاب تنوفي لا عقاب القواعد ٭
فالموضوع فيه تنوفي بغير الف فيمكن ان تكون الالف اشباعا وهو اولى من جعلها من نفس الكلمة
لانه لم يثبت من كلامهم تفعول وذهب ابن العربي وابن القطاع الى اثبات تفعول واورد من ذلك كلمات
مثل دلول ودقوقي وقطوني وحمًا ذهبا اليه من ذلك هو الصحيح ودبيلا بدال مهملة مكسورة فمثناة
تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة فالف التانيث الممدودة والبا فيه زائدة لوزنه فيعلاء وهو
من مستدركات الزبيدي على سيبويه وقيل اليا اصلية فوزنه فعللاء وقوله بعضهم بان اليا اصل زنة
بنات الاربعة قيل وهو اولى من اثبات بناء لم يوجد في كلامهم والدبكيا هي القطعة من الغنم وبيابا
بيامثناة تحتية مفتوحة فنون فالف فبا موحدة مكسورة فعين مهملة فالالف الممدودة موضع رواه
ابن القطاع وتركضا بمثناة فوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف فضاد معجمة فالالف الممدودة وزنها
تفعلاء بها من الركض ويقال فيه ايضا تركضا بكسر التاء والكاف وتفرجا بمثناة فوقية مكسورة ففا
ساكنة فراء فجيم فالف التانيث الممدودة وزنها تفعلاء لانه من الفرج اذ هو الذي ينكشف فرجه وقيل
الكسر فتنكشف وقيل وزنها فعلاء فالواو هو اولى من اثبات بنا لم يثبت في كلامهم قلت وكان هو لم يطلع
على اشتقاقه وكبريا بكاف مكسورة فمثناة تحتية فالالف الممدودة وزنها العلياء ومثله سيماء وكلاهما اسم ٣
وبرنسا بيا موحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فسين مهملة فالف التانيث الممدودة يقال
ما ادري اي البرنسا هو اي برنسا اي الناس وكذا اي برنسا ووزنه فعللا وقد عده الزبيدي
وابن القطاع وصاحب المحكم على فعللا نحو عفرنا واستدل المصنف بزيادة النون فيها
في الكلمة التي بعدها بسقوطها في البرنسا وهو بمعناها وبرناسا مثل الكلمة الاولى معنى وضبطا الا
ان في هذه الالف بعد النون وقرفصا وقرفصا بقاف مضمومة في الكلمتين فراء ساكنة فيهما ففا مضمومة
في الثانية فصاد مهملة فيهما فالالف الممدودة فيهما وهو نوع من القعود وعنصلا وعنصلا بعين مهملة
مضمومة فنون ساكنة فصاد مهملة مضمومة في الاول مفتوحة في الثاني فلام فالف التانيث الممدودة
فيها وهو نبات البر وسنبوخا على زنة مفعولا جماعة السبوخا وسنجا على مفعلا بكسر العين وهو قليل وخاؤه
معجمة وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله يقال العوم في سبخا بحاء مهملة اي في حيد وعوم وقد سرح الكاتبة
للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى نطفة امشاج ووزنه على هذا افعلا ومرعزا بفتح الميم
فراء ساكنة فعين مهملة مكسورة فزاي مخففة فالالف الممدودة وهو الزغب الذي تحت شعر العنز فان
الميم فلتم عربي بتشديد الزاي وكان حقه من اوزان المقصور كالمرعزى واربعا وهو احد ايام الاسبوع
والهمزة مفتوحة في اوله والبا مكسورة وسمع فيها الفتح والضم فان قلت لم لم يذكر اللغة التي اشتهر فيها
فتح الهمزة وفتح البا وهي لغة صحيحة قلت لانه الان بصدد الاوزان المختصة بالف التانيث الممدودة
وكيف افعلا منها وسيذكرها في المشترك بين الف التانيث المقصورة واربعا بفتح الهمزة وضم البا احد

اعمة الجبهة كذا ذكره الزبيدي وابن القطاع واربعا بضم الهمزة والبا ايضا احد ايام الاسبوع ومرقبيا بميم
مضمومة فراء مفتوحة فقاف مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فقاف مكسورة فمثناة تحتية مخففة فالالف الممدودة لقب عمرو بن
عامر ملك اليمن وقد ضرح في قول الشاعر ٭ انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ٭ ابوه منذر ماء السماء ٭ من قبيل العدوان
قال الشارح ونبه المصنف في ذكره هذا البناء ابن القطاع ولم يذكره التصريفيون كانهم راوا ان هذه اليا
تصغير فكان في الاصل علي تعلبيا ولم ينطق به ويكون كما لو صغر تكبريا وسحلفا ولم يذكره غير المصنف
وابن القطاع فيما وقفت عليه وسلحفا بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحا مهملة ساكنة ففا فالالف التانيث
الممدودة دويبة معروفة واشتركان اي الالف المقصورة والالف الممدودة في فعلى بفتح الفا والعين نحو
الجفلى للدعوة العامة يقال بالقصر والمد وفعلى بضم الفا وفتح العين نحو شعبي اسم موضع قال الشاعر
اعبد احل في شعبي غريبا ٭ الوما لا ابا لك واغترابا ٭ نحو ناقة عشرا وامراة نفسا وهو كثير في الجمع وفي
شرح ابيات الايضاح لابن عصفور عند سيبويه ان الصفة المختومة بالف التانيث لا يلحق بها المذكر الا
ترى انه استدل على ان حبنطى للالحاق لا للتانيث بوصفهم المذكر به حكى الكوفيون جمل حبنطى اي
منتفخ من ظله لنشاطه قال ولم يجي فعلا صفة لمذكر والف للتانيث غير فعلا فلعل سيبويه لم يبلغه اليه
لندوره وفعلى بفتح الفا والعين واللام نحو قهقرى بالقصر وعقربا وكربلاء بالمد اسمين لموضعين وفعلى
بكسر الفا واللام نحو الهندبا اسم البقلة المعروفة يقال بالقصر والمد وفعلى فالمقصورة كخوزلي
اسم لضرب من المشي والممدود كالكوملا قال الشارح ولم يجي الا اسما وهو قليل قلت فكيف صرح بان
الخوزلى من امثلة هذا الوزن مع انه صفة يقال مشية خوزلي اي مشية فيها تبختر وفيعلى كالخيزلى
لغة في الخوزلى وكانهم ابدلوا الواو يا تخفيفا هذا المقصور اما الممدود فنحو ديكسا بفتح الدال والكاف
لغة في الديكسا بكسرهما او فدمر وفعلى بفتح الفا وكسر العين مخففة فالمقصورة نحو كثيرا والممدودة نحو
قرنبا نوع من البر وفعيلى بكسر الفا والعين المشددة فالمقصورة نحو هجيرا وحثيثى ودليلى
والممدودة كالخصيصا وقد سمع فيها القصر ايضا وفاعولى بضم العين فالمقصورة نحو باذولى بضم
الدال اسم موضع والممدودة نحو عاشورا وصارورا وهي الضمير وسارورا وهي السرور داثورا وهي الدالية
وحابورا الموضع قلت والعجب انه لم يذكر تاسوعا والعيار بهمزة مكسورة فمثناة ساكنة فعين مكسورة
فيا نحو الهجيرى والهجيرا بالمد والقصر وفعلى بكسر الفا والعين المشددة بعد اللام نحو الجربى وهي الشمس
هذا في المقصور واما في الممدود نحو الزمكا والزمجا كلاهما اصل ذنب الطاير وقد يقصران وفعلولى بفتح
اللام وسكون العين وضم اللام ويليها واو ساكنة فلام مخففة فالف في المقصورة نحو فيضوضى يقال
امرهم بينهم فيضوضى اي لفيفا وضوضى فيه والممدودة مثل البعلوكا وهو الشر وفعليا بفتح الفا والعين
وكسر اللام وبعدها مثناة تحتية مشددة فالف نحو زكريا قصرا ومدا وفعيلى بضم الفا وتشديد العين
مع الفتح ويليها مثناة تحتية ساكنة بعدها اللام بعد الالف فالمقصورة نحو العزيكى وهي الاجينة والمغزلة
والممدودة قال الشارح لا يحفظ منها الا قولهم هو عالم بدخيلاك اي بباطن امرك وفعيلى بضم الفا وفتح
العين يليها نون ساكنة فالف فالمقصورة نحو الخلندى اسم سمك والممدودة خلندا ايضا قال بعضهم
تا ما جلنداس قول الشاعر وجلنداء في عمان مقيما فلا يثبت فيه لمعتقد احد مد الاانه قد سمع في هذه الكلمة
القصر فيمكن ان يكون الشاعر مدها ضرورة قلت انما يمشي على راي غير الاكوفيين من اهاه البصرة
والعلا بهمزة مفتوحة ففا ساكنة فعين مفتوحة فلام فالف فالمقصورة نحو الاجفلى وهو الدعوة العامة
لغة غير الجفلى والممدودة نحو الاجفلا لغة ثالثة في ذلك والاربعا لايام الاسبوع وفعاعلى بضم
اليا المثناة التحتية وكسر العين نحو يناجي وينابعا بالقصر والمد اسم بلد وفعالى بضم الفا وكسر
اللام الاولى نحو جماولى وجماديا قصرا ومدا الضخم الغليظ ولما فعلا بكسر الفا نحو علما وفعلا بضم الفا
نحو لوبا فالحقا بقرطاس وقرناس وهي لغة وتشومرتب والقرناس شبه الانف يتقدم من الجبل فالكوفيون

الواو فهي بمنزلة الحا من رحما
فان قلت لم لم يجعل قرنا نوعا الاصل طوما رقلت لا يسمع منهم فيه قو بالفتح هذا وانصف الحاق المقصور قلت
ولانه من التنقيب وهو التنقش فان قلت لم لم يذكر المصنف نظير هذا الا عند ما بالغت من الصرف
ليدل على ان اوزانه كلها جايزة في اوزان الف التانيث المقصورة ولعله اعتد بما ذكر في الباب
مع العلمية عند الجميع باب المقصور والممدود اي غيرهما ذكر في الباب
الذي قبله كل اسم معرب معتل الاخر وانا قدرنا هذا صفة للاسم المعرب اذ القصر والمد خاصان به
لما علمت في اول الكتاب من تعريفهما فتح ما قبل اخره نظيره من الصحيح لزوما او غلبة وسيأتي بيان محلهما
في شرح ما ذكره من الانواع فمقصور مقيس هذا اجمع كلا المتقدم بعني اذا وجد الضابط المذكور في كلمة مما
فانها لا تحتاج في اسمها لما مقصورة الى سماع خاص في عينها بل نقدم على النطق بها مقصورة من غير
افتقار الى السماع ولكن الكلام على الموت بتابها كاسم مفعول غير الثلاثي وهذا امثال لقوله لزوما وذلك ان
اسم المفعول من غير الثلاثي يلزم فتح ما قبل اخره في الصحيح على جهة اللزوم دائما نحو مكرم ومستخرج
فلا يكون المفعول منه الا مقصورا كمعطى ومستدعى ومعنه نعل اللازم وهذا امثال لقوله علمه وذلك ان
مصدر فعل اللازم المكسور العين مفتوح ما قبل الاخر في الصحيح على جهة الغلبة نحو فرح فرحا واشر اشرا
وبطر بطرا وقد يأتي على غير ذلك نحو شكس شكاسة فالمعتل من هذا القبيل يكون مقصورا
قياسا نحو هوي هوى وجوي جوى والمفعل بفتح الميم والعين سواء اريد به المصدر او الزمان او المكان
نحو مرمى ومعرى والمفعل بكسر الميم وفتح العين مرادا به الالة نحو مهدى نوعا الهدية فان قلت
اسما الالات يأتي على مفعال كثيرا ولو الاصل ومفعل مقصور منه نحو مخيط ومخياط قلت اجابوا
عن ذلك بانه لم يجئ في المعتل الا على مفعل دون مفعال وفيه نظر لان الدليل ضعيف سماعي
انما هي بان القياس ان يجاري المعتل بحكم الذي يجي للصحيح وخرج بقوله مرادا به الالة الصفة نحو معطا
ومهدا فانه من باب الممدود كما سيأتي كذا في الحصار رحبي قلت ولبس بشي فان معطا ومهدا لم يدخل
تحت المفعل حتى يخرج بهذا القيد وجمع فعلة بضم الفا كمدية جمع مدية فان نظيره من الصحيح عرفة عرف
وجمع فعلة بكسر الفا كفرية وفرى والفعلى انثى الافعل نحو القصى
والدنيا ونظيره من الصحيح الكبرى والكبر والصغرى والصغر واحترز بقوله انثى الافعل نحو حبلى
وحبلى في الوصف فانه ماخذ قصرهما وقصر شبههما السماع لا القياس فان لزم فتح اخر نظيره الصحيح الف
او غلب فمد مقيس نعم الغير من قوله نظيره ومن قوله فمد عائد الى المعتل ويجوز ان يعود الضمير الثاني على الالف
والاول على المعتل كمصدر ما اوله همزة وصل نحو ارعوي ارعوا واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق
انطلاقا واستخرج استخراجا وموازن فعال نحو بنا وسقا فنظيرهما اعواض ورباب وموازن تفعال
بفتح التاء وسكون الفا نحو تعدا وترما فنظيرهما تجوال وتطواف وتزداد وتسكاب وهذه الامور الثلاثة
في مصدر ما اوله همزة وصل وموازن تفعال وموازن تفعال امثلة لما لزم فيه فتح اخر نظير المعتل مدا
الصحيح الف ومفعال صفة نحو صفة معطا للكثير العطا ومهدا للكثير الهدية واحترز بقوله
صفة من مفعال المراد به الالة فان الكثير يجي على مفعل قليل وواحد افعله نحو كسا واكسية وقبا
واقبية فنظيرهما من الصحيح حمار واحمرة وقذال واقذلة وشذ من ذلك قفا واقفية ورحى وارحية وندي
واندية قلت وقد ذكرت هنا كلاما وقع لصلاح الصفدي في كتابه المسمى حلي الشواهد على ما في التوضيح
من الشواهد وذكر ان الجوهري قال جمع الندى وقد جمع على انداء قال ابن محكان في ليلة من جمادى
ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا وهو شاذ فقال الصفدي على اثر هذا ابن محكان
اسمه مرة وهو من شعراء الحماسة الطائية قال ثعلب حدثنا احمد بن سعيد بن مسلم الباهلي قال دخل
يوما على الرشيد فقال انشدني بيتا في شدة البرد فانشدته قول ابن محكان
في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا لا ينبح الكلب فيها غير واحدة حتى يلف على خيشومه الذنبا
فقال

فقال هات غير هذا فانشدته وليلة قر يصطلي القوس ربها واقدحها اللاتي بها يتنبل
فقال ما بعد هذا شي قال الصلاح الصفدي وكان ابن المعتز لجهد ان زاد الزيادة عليه فقال
وليل يود المصطلون بنارهم لو انهم حتى الصباح وقودها ثم قال الصفدي ولما عدت انا صحبة الحاج
في سنة ضن وحسبي وسبعمائة استقبلنا يوم دخولنا الى تبوك هوا عاصف شديد البرد فقلت
فقد قت هذا المعنى فعضد به واوهي الجلد من اذوبه حليدي فلو ان الوري حيا بابعهم على الخلافة لم احد دلدا كبدي
وحدثني شيخنا العلامة فتح الدين ابو الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري فان كان اجتمع ليلة على تل العجول القاضي
تاج الدين الاثير والقاضي فخر الدين بن لقمان في بعض الغزوات وكانت ليلة شديدة البرد وكان فخر
الدين لقمان يدعو مملوكا اسمه الطنبا وهو حبيبه ولا يبراه فقال ويلك اين انت ما اراك فقال تاج الدين بن
الاثير في ليلة من جمادى ذات اندية فانه جمع ندى على غير قياس وقد قيل انه جمع الجمع كانه قيل جمع ندى على
نداء مثل جمل وجمال ثم جمع جمع الجمع على افعلة وهو بعيد فان هذا جمع كثير فلا يجمع مثل هذا الجمع وقد قيل
فيه هو جمع ندي والندي المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت ولكنه جمع جاء على مثال افعلة لانه في معنى الاهوية
والاشتية ونحو ذلك قال السهيلي واقرب من هذا للتانيث في معنى الرداد والرشاش وهما يجمعان على افعلة
انتهى كلامه واثرنا ذكره هنا لما فيه من الفايدة التي تتعلق بالنحو فيه والنكتة الادبية التي ترتاح لمثلها
النفس اللطيفة ولنعد الى ما نحن بصدده من شرح كلام المصنف فنقول المثالان الاخيران وهما
مفعال الصفة وواحد افعلة نبه بهما على ما تغلب فيه الالف قبل الاخر ولا يلزم فاما مفعال فورد منه
مثل معطا ومهدا كما تقدم ولم يلزم وروده في الصحيح بالف قبل الاخر بل نحو مدعس ومطعن واما
واحد افعلة فلم يلزم الالف قبل الاخر بل نحو نجد وانجدة وقدح واقدحة رغيف وارغفة وقيد بمفعال
بكونه صفة احترازا من اسم الالة فقد مضى في المقصور قياسا وما لم يكن كذلك فاخذ قصره ومده السماع
قال الشارح وقد صنف الناس في المسموع منهما كتبا واحسنها مختصر المودود في المقصور والممدود
للمصنف وهو مستقل فلذلك احتسبته العرب باب التقا الساكنين
الا في مواضع عقد هذا الباب لذكرها لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض الا وأولهما حرف لين اعم من ان
يكون مدا نحو ولا الضالين وتمودا الثوب او لا نحو خويصة وثانيهما مدغم متصل لفظا كما مثلنا وحكما نحو ملتقا ان
فانه لا منزلة المتصل لئلا يحصل لبس بالحذف واحترز المصنف بقوله في الوصل المحض من الوصل غير المحض
وهو الذي في نية الوقف نحو قاف نون في فواتح السور فان وصلها بنية الوقف واعلم ان ثلاثة احوال
وصل محض ووقف محض ووصل غير محض والاول الاصل انه لا يلتقي فيه ساكنان لخلاف الاخيرين واحترز
المصنف بقوله متصل من نحو قالوا اللهم فان المدغم فيه منفصل فلا يلتقيان ونادر من ذلك اي من التقا
الساكنين والعادين ذلك عكل وتميم والهمزة مفتوحة بعد الالف نحو قول هولا العارين دابة وشابة وقرئ
في الشواذ ولا الضالين قال ابن كثير وعلى هذه اللغة قول كثير اذا ما العوالي بالعبيط احمارت
وقول الاخر وللارض اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فادهامت قال الشارح ونص جماهير
النحاة على انه لا يقاس عليه وعلى قول ابن جني انه لغة ينبغي ان يقاس قلت وفي كلام المصنف مناقشة
من وجهين الاول ان التخفيف ان الالف ابدلت همزة ساكنة على قياس على حال المبدل والمبدل منه ثم حركت
للساكنين والحركة ثانية لا مفارقة الثاني ادعا ان الهمزة مفتوحة هكذا على الاطلاق منظور فيه بل اذا
وقفت في موضع يستوجب الكسر كسرت وفي السيرة لابن هشام ان حسان بن ثابت رضي الله عنه قال
يا البحر حين تهب الرياح شامة فيغطئل ويرمي العبر بالزبد يوما بأغلب منى يعني تعترك في المغطئل
قال السهيلي مغطئل يجيج وبظلم من الغيطلة وهي الظلمة واصلها مغطال مثل اسواد ولذلك همز لانه
لا يلتقي ساكنان الا في المتقارب على ان ايوب بن ابي تميمة السختياني قرأ ولا الضالين قلت والغيطلة
بالغين المعجمة والطا المهملة قال الجوهري غيطلة الليل التجاج سواده انتهى ولكن هذا واجب

ومنها شطط ومغلغط اي من الغمط

لانه فعل اخر المضارع ما تجاوز الثلاثة وعشر الهمز وغيره وبكسر العين اذا كان الاول واوا او ياء ام
يخفف بحذف النون واقربه اي اقطع ولو ترك المصنف بدل الالف لشمل انهم لا يفرون اذا كان الاول واوا
كذلك لانها لا تفارقان مدها لانهما بخلاف الالف **فان لم يكن الثاني مدغما متصلا** وهذا القيد في ثلاثة امور
مستعمل نحو قالوا اللهم وقالا الله على ما نقول وكيل اي الله سنك ويستعمل لا يدغم نحو خف وقل وبع ولا يدغم
وا منفصل نحو وقالا الحمد لله **حذف الاول ان كان ممدودا** كما رأيت في هذه المثل واما قاله هنا ممدودا او لم يقل
حرف لين كما قال فيما مضى لان اللين يحرك نحو اخشوا الله واخشى الله قلت وهذا انتقض من العذوف في نحو تقول
ويبيع وهو العين وهو قول الاخفش ولا يراه سيبويه والخليل وكذا يلزمه في اقامة واستقامة ونحو ذلك
وهذا القيد ليس للاحتراز بل لبيان الواقع لانه لا يلتقي ساكنان او لعا ولعله نون توكيد
او نون توكيد خفيفة وهذا القيد ليس للاحتراز بل لبيان الواقع لانه لا يلتقي به نحو هل تضربان لان الخفيفة
الا وهو خفيفة واذا كان الساكن الثاني نون توكيد فلا يكون الا الشديد به نحو اضرب الرجل بفتح الباء يريد اضربن الرجل
لا تقع بعد ساكن على الاصح ومثال حذف النون الخفيفة قوله اضرب الرجل وفيه اشار بقوله غالبا احترازا من اثباتها
او نون لدن كقولك ما رأيته من لد الصباح هذا هو الاكثر فيها والى ذلك اشار بقوله غالبا احترازا من اثباتها
كقول الشاعر تنتهض الرعدة من ظهيري من لدن الظهر الى العصر **فان كان الاول**
مكسوره فخير الاشياء الثلاثة المتقدمة وهي حرف المد ونون التوكيد الخفيفة ونون لدن حرك نحو
اي غير هذه **عبرن ان يكون الثاني اخر كلمة متحرك هو** اي الحرف الثاني لا الاول نحو اضربن
اضرب الرجل وسنذكر ما ذا يحرك **ما لم يكن** ذلك الثاني الذي فرض كونه اخر كلمة **تنوينا** وفيه تجوز لان الكلمة العقبى كلمة
واسس وجب **ما لم يكن** ذلك الثاني الذي فرض كونه اخر كلمة **تنوينا** وفيه تجوز **ربما حذف الاول ان كان تنوينا** كقراءة
مستقلة بالاخر كلمة **متحرك الاول** نحو زيد العاقل وجنيد وهم **وربما حذف الاول ان كان تنوينا** كقراءة
بعضهم ويروى عن ابي عمرو قل هو الله احد الله الصمد باسقاط التنوين من احد وقراءة ابي السمال ولا الليل
سابق النهار بحذف تنوين سابق ونصب النهار وقد كثر استعمال ذلك في الشعر كقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف تنوين ذاكر ونصب الله قال الشارح ولمسئلة
يجب حذف الساكن الاول اذا كان تنوينا وذلك اذا كان الثاني الف الندبة كقولك في ندبة فتى وافتاه
وفي غلام زيد واغلام زيداه وقد تقدم بيان ذلك في باب الندبة واثبتها كان الفا كما في قولهم التقت حلقتا
البطان يقولون ذلك في الامر اذا اشتد وبلغ الغاية في الضيق باثبات الالف من حلقتا وكان حقها ان تحذف
لما عرفت قال الشارح وتسوية المصنف بين المسئلتين في القلة ليس بجيد لان حذف التنوين اكثر من اثبات
الالف على ان حذف الالف قد اطرد في الندبة كما تقدم **ويتعين الاثبات ان او تر الابدال على التسهيل نحو الغلام**
خير اي فما كان الساكن الثاني فيه لام ال وتقريره ان يقال اذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه لام الالف واللام
ففيه وجهان احدهما تسهيل الهمزة بين بين والاخر ابدالها الفا وقد قرأ السبعة بالوجهين في الذكرين فاذا
او تر الابدال على التسهيل لم يحذف الالف حينئذ لان حذفها يؤدي الى التباس الاستفهام بالخبر والمختار من
الوجهين الابدال وكان حق الهمزة الوصل ان تحذف وتكرر حذفها في هذا الموضع موقع في اللبس فلذلك ثبتت
الالف لا نام تحقق اذ لا اصل لها في التحريك بل سهلت او ابدلت وزعم بعض الناس انها حذفت وثبتت الالف لدفع
اللبس ويبطله وجه التسهيل كذا قرره الشارح واما ان او تر التسهيل فلا ساكنين وان المسهلة محركة ولكنها قريبة
من الساكن **وربما ثبت الممدود مثل المدغم المنفصل** كقراءة البزي وما لكم لا تناصرون باثبات المد ومن لا يشدد
التاء تناصرون وهذا اذا كان الادغام عارضا كما مثلنا بخلاف نحو واذ قالوا اللهم فلا يجوز ان يثبت به
حرف المد بحال **وقبل الساكن العارض تحريكه** كقوله الاحاوير بدعوهم وجاحدوهم ومبنى على ان الاعتداد بالعارض
قلت وبقي على المصنف ان يقول وربما جمع بين ساكنين اولهما صحيح وثانيهما مدغم وذلك في المتصل كقراءة
حمزة فما اسطاعوا بتشديد الطاء سكون السين وفي المنفصل هل تربصون في قراءة البزي اجيبا الى الادغام
وقراءة ابي عمرو ومن بعده ذلك في الخلد جزاؤ الادغام ونظائرهما كثيرة والاغتفار في الادغام لعارض لا الاصلي
واصل ما حرك منهما اي من الساكنين **الكسر** وذلك لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا تكون الكسرة اعرابا الا مع التنوين

اوما عانيه وقيل اصله عند سيبويه الفتح وفي البسيط ذكر ذلك احتمالا وليس فيه نقل بذلك لسيبويه
قال في البسيط ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لانه اخف او يقال لا اصل في التقائهما بحركة بل بمقتضى وجود التحريك
خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه مخصص **ويعدل عنه** اي عن الكسر **تخفيفا** نحو الم الله ومن الغلام وايي وكيف
او تبعا لحركة قبل وبعد فانها قطعتا عن الاضافة فجيرنا بمنع بعض افتح الحركات لا تشبه لذلك بالاول وان كانت
سببها انهم على الضم وذلك لانه من ليس من باب التقاء الساكنين **او تبعا على اسم متقدم** نحو منذ وشد او لشبه
مناخرة ولعله استهزى قال الشارح نحو فيس ضم وقولك عض اسرس الحصف ولم يجمعن بالفتح بانها تجعل للاتباع
واصل التقاء الساكنين **او ردا للاصل** نحو منذ اليوم وهم القوم وا غلاماه **او تحيينا للبس** مثل حيث
فبني بناؤها على الضم لكونها حركة لا توهم اعرابا وبناؤها على كل من الفتح والكسر يلبس اذ لو بنيت على الفتح
التبس في نحو قولك اجلس حيث جلس عمرو ولو بنيت على الكسر التبس في نحو قولك اخرج من حيث خرج زيد
والشارحون مثلوا المسئلة بكاف ذلك فبنيت على الاصل في حركة التقاء الساكنين فلا نسلم هذا انه ضيعها
ما ذكروا ولذا امثلوا بالناس انت لمحمد فان حركتها لالتقاء الساكنين ولم يكسروا لئلا يلتبس بالمؤنث قلت
والذي يظهر ان هذا مشكل ولا ينبغي ان نعيد مثل ذلك من التقاء الساكنين لان المبني اذا كان على حرف
واحد لان المبني اذا كان على حرف واحد يحق الحركة كواو العطف ولام الابتداء وكاف الضمير الى غير ذلك فكانا
ضربك وذلك وبا انت وانت سوا وقد مثلنا المسئلة بالاعتبار عليه **او حملا على النظير** مثل نحو جلست
منه على او وصلوا وعلمنا فت لمشبه في الجمع والتكلم **او ايثارا للمجانس** نحو يا سمار اذا سميت به ورحمه
قال المصنف في الاول الاجيج فتنبغي اخر الكلمة ساكنا وقبلها الالف فتحت لمناسبتها للالف قلت واي فرق بين
هذه المسئلة ومسئلة الاتباع وهل هما الا مسئلة واحدة **فصل** في الكلام على نون
من وعن ولكن وعلى الواو **تفتح نون من مع حرف التعريف** نحو من القوم **وشبهه** نحو من المزيد ومن
الان ومن الذي اذهم اليه في الكل على القول بانها ليست معرفة للموصول **وربما حذفت** اي النون المذكورة مع
لام التعريف وشبهه في الالف كقوله غير الذي قد يقال كذب والثاني كقول الاخر كانهما ملان لم يتغير
وقد مر للدارين من بعدنا عصر قال الشارح وثم شرط اهمله المصنف وهو ان تكون اللام مظهرة فلا يجوز
في من الليل ما الليل قال وشيوع ذلك في الشعر كثير يدل على جوازه جوازا حسنا ولا يختص بالضرورة خلافا لابن
عصفور **ويكسر مع غيره** اي مع غير حرف التعريف وشبهه نحو من ابنك ومن ابطل اكل وقوله **غالبا** يعني عنه
ما ذكره بانه هنا من قوله **والكسر معها** اي مع غير حرف التعريف وشبهه **اقل من الفتح مع غيره** ولكاملها انها تفتح
وتكسر في الموضعين ولكن الاكثر مع حرف التعريف الفتح ومع غيره العكس قال الشارح لكن ليس الاقل
الموضعين على حد السوا بل الفتح مع غير حرف التعريف وان كان قليلا اكثر من الكسر **وتكسر نون عن مطلقا**
اي مع حرف التعريف نحو عن القوم ومع غيره نحو عن ابنك **وربما ضمت مع حرف التعريف** سلوه بقول بعضهم
عن الغلام قلت وهذا قد يكون للاتباع نحو انقص فان لم يجمع عن الرجل فالامر كما ذكرت ويجب
تقييد المسئلة **وتضم الواو المفتوح ما قبلها ان كانت للجمع** مثل اخشوا الناس واحترز من المضموم ما قبلها
فانها تحذف نحو اقتلوا المشركين **ولا** يكسر الواو المفتوح ما قبلها **للجمع** **كسرت** نحو جالس الحسن او ابن سيرين
ولو انطلقت لانطلقت **وقد ترد بالعكس** اي تكسر واو الجمع نحو فتمنوا الموت في قراءة ابن ابي اسحق بكسر الواو
وتضم الواو التي ليست للجمع ولا استخصه الان **وربما فتحت** كقراءة ابي السمال فيما حكاه ابن عطية اشتروا
الضلالة بفتح الواو **وتحذف نون لكن للضرورة** هذا اثبتني بعض النسخ التي عليها خط المصنف ومثاله
قول الشاعر ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل **فصل** في الكلام على الفعل المدغم
في هذا الباب **استصحب بنو تميم ادغام الفعل المضعف اللام الساكنها جزما** مثل لم يرد ولم يفر ووقفا نحو
رد وفر والمراد بالوقف هنا سكون البناء لا الوقف ضد الوصل فان هذا يجمع على استصحاب الادغام فيه ولو قال
جزما او شبهه كما قال في الخلاصة في جزم وشبه الجزم لكان اعم من الالتباس قال الشارح وليس الادغام له

مخصصا بتميم بل الذين لا يضمون هم الحجازيون واما غيرهم من العرب بنو تميم وبعض بني تميم فانهم يضمون في غير الفعل
نحيا واما في الفعل التميمي نحو اشدد بزيد كان لسان العرب في الفك لا يختلف والكل مجمعون عليه والتزموا
فتح المدغم فيه نحو هلم مطلقا اي سوا اتصل بها الهاء الغائبة نحو هلمها او غيرها نحو هلمه قال الشارح لكن قوله
مطلقا يوهم انه تفتح دايما وليس كذلك لانها تكسر بيا المونثة نحو هلمي وتضم اذا اتصل بها واو الجمع نحو هلموا
قلت يندفع هذا الايراد من وجهين الاول ان الاطلاق ها هو بالنسبة الى التقييدات الاتي ذكرها لا باعتبار كل قيد فلا يرد هذا الثاني ان حكم
من الاتصال بضميري الغائبة والغائب وبساكن منفصل وحركة ما قبل الواو واليا لمجانسة فاكتفى
بما اورده من صورتي النقض قد بين في باب الضمير بقوله وغيرها اي في غير هلم قبل ها غائبة نحو ردها
بذكر ذلك هناك عن اعادته هنا والتزموا ايضا فتح المدغم فيه وضمه في المضموم الفا قبل ها غائب نحو رده ولم يرده وعلل
ولم يردها وبرها ولم يبرها وفرها ولم يفرها وكذلك تضم مع ها الغائب بخفا الهاو فهو حرس
بان الهاء خفية فكانك قلت ردا وكما تضم مع الواو في المضموم الفا قلت والحكم الذي ذكره
ذلك علة الفتح مع ها الغائبة وحكى الكوفيون الاوجه الثلاثة لانه لا يلزم عند الاكثرين بل يجوز الوجهان الضم
المصنف مسندا الى بني تميم كما عرفت وفيه بحث من ذلك قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في التميم الا المطهرون
وغيره وينبغي ان يكون الفتح حينئذ بلا خلاف لو كانت ناهية لوجب فتح السين يعني كما وجب في عض وان لم يجي في شد
الا انه فيه والفعل مرفوع لهما وربما كسر يعني في المضموم الفا قبل ها التانيث فقال رده
لان في شد ضمة الفا فيمكن اتباعها بخلاف عض وهو راي الكوفيين فيقال رده بفتح الدال قلت وهذا الذي قاله اشار الى الخلاف في جواز
وقد غلط ثعلب في ... ولا يكادون يلفظون بغيره استخفافا وجهلا بكلام العرب وفي منهاج
هو الذي احدث به اكثر المحدثين وذكر ستر العورة فليزره او يشده وسطه وقال في كتاب الدقائق
النووي رحمه الله في باب شروط الصلاة اما يزره فبضم الدال وحكى فيه لغة ضعيفة كسرها وغلطوا ثعلبا في تجويزه الفتح واما قوله او يشد وسطه
فيجوز فيه ضم الدال وفتحها وكسرها وهذا موافق لكلام المصنف رحمه الله ومنه كان يستفيد هذه الامور
وفي شافية ابن الحاجب وغلط ثعلب في اجازة الفتح لكونه ضعيفا يعني وكتابه موضوع للفصيح ولم يجعل تغليطه
لكون الفتح غير جايز البتة وتلخص من ذلك ان في وجه غلط ثعلب وكلام ابن الحاجب اشكالا لان الكسر ضعيف ايضا
ولم يغلطه ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح نحو شد القوس ورد ابنك بالكسر والفتح ونص سيبويه على ان
الكسر اكثر وافصح قال ابن كيسان لغة قيس وبني تميم رد القوم بالكسر ومن انشادات الخليل رحمه الله فغض
الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالكسر قال الفارسي ومنهم من يفتح مع الالف واللام فيقولون
فغض الطرف واما الضم فقد صرح سيبويه بانه ليس من كلامهم ولكن ابن جني حكاه وان لم يتصل بشي مما ذكر فتح او
كسر او اتبع حركة الفا يعني ان المدغم فيه اذا لم يتصل بشي مما تقدم ذكره من ها الغائبة وها الغائب والساكن
فانه يجوز فيه الاوجه الثلاثة الفتح نحو شد وفر وعض والكسر في الكل فينطق بالدال والرا والضاد مع
هذه الكلمات مكسورة والاتباع فيضم الدال في نحو شد وتكسر الرا في نحو فر وتفتح الضاد الكاين في نحو عض
وقدم الفتح على الكسر والكسر على الاتباع والمتحصل ان هذا عكس الاولى فانه في نحو شده الارجح فيه
الضم ثم الكسر ثم الفتح ونحو شد الارجح فيه الفتح ثم الكسر ثم الضم واما شد الحبل ففيه كسر ففتح فضم
ومنع المصنف الضم وحكاه ابن جني كما مر قلت وينبغي ان يكون الكسر في لم يدع الرجل والضم في شد الرجل
ولم يشدها للاتباع لما تقدم وتاخر في الاول دون الاخيرات فتامله وفك الحجازيون عطف على قوله
في اول الفصل استصحب بنو تميم اي وفك الحجازيون كلام الله فيقولون اردد ولم يردد واردد واردد وها واردد وا

الكثر

واردد الرجل وبلغتهم نزل القران نحو ولا تمنن تستكثر ولا تشطط واغضض من صوتك وحقه ان يقول
الا قبل الف الاثنين وواو الجماعة ويا المخاطبة فان الادغام فيهن اجماع كان المضارع المنصوب والمرفوع
بجامع ما بينهن من كون الاخر ساكنا بل هنا اولى لان الحركة التي تقتضيها الفاعل المضمر بمنزلة الحركة

الاصلية

الاصلية ولهذا اوجب ردا المحذوف في نحو قولا وبيعا وجا فا مع امتناعه في نحو حق الله الا هلم فان الحجازيين
التزموا ادغامها كغيرهم وليست هلم عند الحجازيين فعلا بل هي عندهم اسم فعل فلذلك قبل كان ينبغي
للمصنف ان لا يستثنيها كذا اورده الشارح قلت قوله كل ذلك راجع لما تقدم ذكره ومن جملته هلم وان كانت
اسما عند الحجازيين لكن قوله كل ذلك شامل لها فلا بد من هذا الاستثنا والتزم بنو بكر والصواب غير ناس
من بكر فان الحكم المذكور ليس عند جميعهم بل بعضهم فالتزم غير هولا الادغام قبل تاء الضمير ونونه
نحو رددت وردت وفروعها نحو رددنا ورددتم ورددتن واحترز بقوله المرفوعين
من نحو ردنا زيد وهو الضمير المنصوب فهذا اجمع بكر وغيرهم على ادغامه وليس هذا القيد نافع بالنسبة
الى نون الاناث فانها لا تكون الا مرفوعة واما ناس من بكر فانهم يدغمون قبل تا الضمير واخويه فيقولون
ردت وردنا زيد قال الخليل وقد ذكرت هذه اللغة عن ناس من بكر بن وايل وهذا لا ينبغي ان يوخذ به
وحكى الفرا ان من اهل اللغة من يزيد قبل التا الفا فيقول ردات ومرات وردت ومررت ووجه
هذه اللغة انهم قدروا الادغام قبل ضمير الرفع قال الشارح وهذا انما لم تلتزم العرب فكه واما التزمت
فيه الفك فلا يعمه اذا اتصلت به التا نحو لا غيرهم نحو لحجت العين وصككت الفرس وفخاط الشم
واللا السقا وضبب المكان ودبب الى غير ذلك من الفاظ محفوظة خرجت عن القياس بالتزام الفك
فيها وحذف اول المثلين عند ذلك اي عند فك الادغام لاجل الضمير لغة سليم نحو احست واصله
احسست وظلت فاصله ظللت ومست واصله مسست ولم يحفظ سيبويه هذا الحذف الا في
هذه الالفاظ الثلاثة وحكى ذلك على انه من الشذوذ لا على انه لغة وكذلك حكى غيره من النحويين وزاد ابن
الانباري كلمة رابعة وهي همت في هممت وحكى المصنف اطراد ذلك في لغة سليم قال ابو حيان ولا نعرف هذه
اللغة الا من طريقه وهو ثقة فيما ينقله قلت فتلخص ان العرب ثلاث فالجمهور يفكون ولا يحذفون
وبكر او ناس من بكر بن عمون ... وسليم يحذفون بالحذف ومنه فظلتم تفكهون والله الموفق للصواب

باب النسب

وهذه الترجمة هي المشهورة وترجمه سيبويه بباب الاضافة
وهي تقتضي لذاتها منسوبا لتوقف وجودها على الامرين اللذين احدهما المعزو اليه والثاني المعزو ويجب
تقدمها على العزو عقلا لاستحالة نسبة الشي الى الشي الاحد بين يديها لا لاضافة حالة تعرض للمعزو وطارية
بعد العلم ولهذا وجب كون المنسوب وصفا فقولك زيد بصري في قوة قولك منسوب الى البصرة وكذلك تميمي
اي معزو الى تميم والمنسوب اليه اما ان يكون علما واما ان يكون غيره فالاول قد يكون اسما لمعين كحنيفي
او قبيلة كثقفي او مكانا كمكي او غير ذلك كاعوجي واعوج علم فرس والثاني قد يكون صنفا كرومي
وتركي فان رومي وتركي لحقته يا الاضافة فدل على الواحد ودونها على الصنف وقد يكون سببا لم
كسي وعاجي وقد يكون سببا بين بينه وبين المعزو ارتباط وملابسة كابوي واخوي وبلغمي وصفراوي
ولم يتعرض المصنف الى تعريف المنسوب وعرف في الشافية بالتعريف المشهور وعليه اسئلة واجوبة
في استيفايها طول فلنقتصر على ما نحن بصدده من شرح كلام المصنف يجعل حرف اعراب المنسوب اليه
يا مشددة تلي كسرة وكونها مشددة هو الاصل فيها وعبرها حدودها عنها قال سيبويه ومما جا محذوفا عن
بانه محذوف منه احدى اليايين من باب الاضافة قولك في الشام شام واليمن يمان وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالف
عوضا من ذهاب احدى اليايين فدل ذلك على ان الاصل في يا النسب المشددة وحذف لها اي لهذه
اليا المذكورة عجز المركب غير المضاف وهذا يشمل المركب تركيبا اسناديا نحو تابط شرا وشاب قرناها فتقول
في النسبة الى بعلبك بعلي وبكي وخمسة عشر بعلي وخمسي ويشمل غيره نحو لولا وحينما فتقول في النسبة
اليها لوي وحيني لاجريانها مجرى الجملة وعلى المصنف هنا تنبيه وذلك ان ظاهر قوله يحذف لها عجز المركب
يقتضي انك اذا نسبت نحو خرج اليوم زيد ونسبت اليه فانما تحذف العجز فقط وهو زيد وليس كذلك بل
تحذف ما زاد على الصدر فتقول في النسبة اليه خرجي نحو عبي تقتضي ذلك لكان خيرا فان قلت

وعليه ما تقدم لغيري وذلك انه سمع من كلامهم في النسبة الى كنت كنتي فلم يحذف العجز من المركب غير المضاف قلت هو شاذ ولا يرد نقضا عليه والنسبة القياسية اليه كوني **وحذفوا صدر المضاف ان تعرف بالثاني محققا** كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمري **او تقديرا** كابي بكر وابي حفص حيث لا بكر ولا حفص والاعلام تستعمل **مجردا** اي فيحذف عجزه وينسب الى الاول فتقول بكري وحفصي **والا** يتعرف بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا فيحذف عجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعمال صدره وذلك مسلم امرئ القيس فتقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف علما ولم يجد في صدره خوف اللبس اي لاجل خوف اللبس هاهنا لكان علما او غالبا لا سيما علاما زيد جالبي فانهم قالوا في النسبة الى عبد القيس قيسي واستهلوا مناف ومراد المصنف بالمضاف ها هنا المضاف الى العود لا الى المضاف اذ ليس لمجموع معنى علما فانه ينسب فيه الى العلام والمجرد فيكون من جنس النسبة الى العود **وقد يفعل ذلك** اي يحذف الصدر والنسبة الى معود ينسب اليه خلافا لابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح فتقول بعلي في النسبة الى بعلبك ومولى في النسبة **بعلبك ونحوه** العجز ولا يؤخذ في هذا فيه خوف اللبس لانه لم ينقل نحو بعلي بل بعلبكي ونحوه والاقدام على ذلك محل نظر الى حضرموت ومقتضى كلامه ان هذا مسموع فانه وهو مما لغا الكلام المص بلا زيد منه وفي الصحاح رام هرمز بلد والنسبة الى رامي وان شئت هرمزي فانه يدل ان الوجهين سماعا فخرنا في المسموع في هذه الالفاظ الكائنة فانه حيلك فيه بالخيار ولم يذكر سيبويه وقد يكون مراده ان في المسموع في هذه الالفاظ **ولا تقاس عليهما الجملة خلافا للجرمي** فانه اجاز في نحو تأبط شرا ذلك فيهما لان القياس يقتضي صحة كل منهما وذلك غير مسموع وقياس الجمل على نحو تأبطا المزج غير سديد تابطي وشري فياسا على البعلي والبكي قال الشارح وكان الثانية كافي ضاربة او لم تكن كما في حمزة وطلحة **ويحذفان اخرا كان ثاني ثاني** سواء كانت دالة على التانيث كما في ضاربة او لم تكن ضاربي وحمزي وطلحي وهذا هو القياس لانهم احدهما انه لو لم يحذف التا لزم اما كونها وسط الكلمة او ثانيا المذكر وعدم النسبة اصلا لان التا اما ان تقع قبلها النسب او بعدها ولا بعدها لا قبلها ولا بعدها وكل ذلك فاسد فيكون المفضي اليه كذلك اما الاول فلانه وجب ان يقال في النسبة الى حمزة حمزي وتا التانيث واجب كونها متطرفة واما الثاني فلانه يؤدي الى ان يقول في النسبة الى ضاربة ضاربية ومن يجاب ان يكون المنسوب مذكرا فيلزم ان يقول ضاربية وهو باطل لاستحالة كون صحيح وتا المذكر موثا كما زعم بعضهم ان هذه الى المنسوب اليه لاتخرجت عليها هذه الصفة عليه فلا يلزم تانيث المذكر لانا نقول المراد موقع الساقي وصف المذكر فانه لم يقولوا علامة للمذكر قلنا نادر فلا يحمل عليه او على غير القياس فلا يقاس عليه لا سيما اصل من الاصول واما الثالث فلانه اذا لم يحذف كون احدهما سابقا على الاخر لا استلزام كل واحد منهما للتقدير فاسد يقتضي انتفا النسبة اذا لا تقدير انتفا اليها لاستحالة الجمع منها فتعين حذف تا التانيث لئلا في النسبة الاخر الثاني انه لو لم يحذف لزم ان يكون لها مرتبة على المضاف اليه لانك تقول في عبد مناف عبدي فلا يتساويان فكيف يكون للمرجح مرتبة هكذا في بعض شروح الشافية والذي عليه كثيرون وتحقيق تا التانيث انها لو ابقيت للزم اجتماع تائي التانيث في نحو امراه فاطمة وقيل لشبه يا النسبة بتا التانيث كرهوا الجمع بينهما وغلط الناس في زعم خليفتي في قاتت وقد رأيتهم في بلاد الهند يقولون حدمتي لما يختص به السلطان او غيره نسبة الى الخدمة لكن مثل هذا لا يستنكر من غير العرب **او كان زيادتي تصحيح** لانا لو لم نحذف ذلك لزم في نحو زيدون اجتماع اعرابين داخلا وفي نحو هندات اجتماع تائي التانيث اذا كان المنسوب مؤنثا وتصحيح قوله تصحيح انك لو سميت زيدون واعربته بالحركات لم تحذف الزيادتان وذلك نحو قنسرين وفلسطين ونصيبين هكذا افرده قلت والذي يظهر ان مراده بزيادتي التصحيح الزيادتان في نحو هندات واما الزيادتان في نحو مسلمين فمستغنى عن ذكرهما هاهنا لذكر بعد رفعا للتكرار **او شبههما** نحو عشرين وثلاثين فان قلت لا يتسلسل بهذا الكلام ان يكون المراد بزيادتي التصحيح ما في نحو مسلمين وانت لم تعمره فاستبهما بما على ما اختيرته انتهى من ان المراد ما في نحو هندات قلت يمكن ان يتمثل لكن بمجموع ثابت وادرعات فان ذلك علم وبا في جمع المذكر

السالم **او يا منقوص فوق ثلاثي** نحو قاضي ومشتري ومستدعي في النسبة الى قاض ومشتر ومستدع بحذف يا المنقوص واحترز بالثلاثي نحو عم وشج لان حكمه سيذكر **او يا مشددة بعد اكثر من حرفين** نحو كرسي وبختي وشافعي فاذا نسب الى شيء من ذلك حذفت الياء المشددة كراهة اجتماع اربع يا آت ولا فرق بين ما بنيت الكلمة عليه وما لم تبن عليه كشافعي واحترز بقوله بعد اكثر من حرفين عن نحو حي وولي وعدي وولي فسيأتي الكلام على ذلك **او الف التانيث الرابعة** نحو حبلى وجمزى وخرج بكونها للتانيث نحو ارطى وتحو مرمى وستنبه على ماهو **او الف اوبها** اي في الرابعة بحذف الموصوف **مطلقا** اي سواء كانت للتانيث نحو قصوى او للتكثير نحو قبعثرى او بدلا من اصل نحو مشترى فان قلت ما السبب في ادعائك ان قوله مطلقا صفة المحذوف الذي قدرته وهلا قدرته معطوفا على الصفة السابقة قلت لو لم اقدر ذلك لزم ان يخالف قوله مطلقا مع قوله الف التانيث وفي الاربعة فان التي للتانيث لا تنقسم الى ما هو للتانيث وغيره فلا معنى للاطلاق بعد هذا التقييد ثم هذا الكلام يقتضي ان الرابعة الا كانت لغير التانيث لا تحذف وليس الامر كذلك بل تحذف والف ملهى ونحوه ارطى ونحوها بحذف الف حبلى ونحو جمزى ونحوه وهذا اما كنا وعدنا بالتنبيه عليه **او واو بالمضموم ما قبلها** نحو عرقوة وترقوة **فصاعدا** نحو قمحدوة فاذا نسبت قلت عرقي وترقي وقمحدي وعلة حذف هذه الواو انها لما حذفت تا التانيث صار الاسم في اخره واو قبلها ضمة وقياس مثل ذلك قلب الواو يا والضمة كسرة فتصير من باب قاض ومشتر فيحذف الياء كما حذف فيهما واحترز بقوله مضموما ما قبلها عن نحو ان تكون اولا كالنسبة الى قوس في قوله اوتا بياس نحو ابو زيد ونحو زيد علمين **او حرف لين مع نون تسقط للاضافة** نحو عبدان وزيدان وصح المثنى وما الحق به كاثنان فتقول عبدي وزيدي واثني واحترز بقوله تسقط للاضافة عما ان سمي به وجعل الاعراب على النون فانك تقول عبداني كما تقول عمراني لانها اذ ذاك لا تسقط للاضافة **وتنقلب واوا ما شابه يا النسب من الف ثالثة** نحو عصا ورحى فتقول عصوي ورحوي وسوا الالف كانت الالف عن يا او واو اصلا او مجهولة ولا يمكن ان تكون زائدة للتانيث ولا غيره **او رابعة لغير التانيث** سواء كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او للالحاق نحو علقى فتقول ملهوي وعلقوي بحذف الالف منها تشبيها لها بالف التانيث وقلبت اي وربما قلبت كالتي لا للتانيث **رابعة ثانية** نحو حبلى فتقول فيه حبلوي **وقد تزاد الف قبل بدلها** اي بدل الرابعة الكائنة للتانيث نحو دنياوي **وقيل بدل الرابعة التي للالحاق** نحو ارطاوي بحكايتها ابو زيد **ولا تقلب الف المعتل ونحوه من المضاعف العين** الذي وقعت الالف فيها خامسة **خلافا ليونس** فانها تقلب عنده ولم يصرح المصنف هل قلبها عنده واجب او جائز وصرح غيره بان يونس يجعلها كالف معطى فتكون الغلبة عنده من قبيل الجائز وشبهة يونس ان وقوعها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام والمضعف بادغام في حكم حرف واحد فكان الف معلى وشبهه رابعة وهي شبهة ضعيفة ومذهب سيبويه والجمهور حذف كالها وليس لفظ المشدد كمشتري **والنسب الى شج وحي وطي ونحوهن كالنسب الى فتى** اما شج ونحوه فعل بكسر العين فاذا نسبت اليه فانفتح عينه فيصير كعمى واما المشدد الثلاثي الياء فانه يجب فك ادغامه ففتح عينه فيصير مقصورا ثلاثيا كفتى لكن ذلك يتحقق بالكسرة نحو وهذا يتبدل السكون فتقول في حيوي واما تحية وشبهها فتفعله واصله تحيية فالياء الاولى عين الكلمة والثانية لامها فحذفوا الياء التي هي عين الكلمة وفتحوا الثاني وقلبوا الياء الاخيرة واوا كما فعلوا في النسب الى نحو غني فقالوا غنوي ولكن الياء المحذوفة في غني وعمو بيا زائدة والباقي تحية اصل ولكنهم حملوا الاصل على الزائد فان الذي فيه واسمه في غني موجود في تحية وهو ثقل اجتماع اربع يا آت وكسرتين وتوسيم ومعنى اي ان ماذكر من الحكم في هذا لا الالفاظ المذكورة فاما نحو شج وحي فكثير واما نحو تحية فلا تحفظه نظيرا غير ثنية في قوله اقبل به ركب اثوده سنة ولحو الاتاوة في استعمالها اللهم الا ان يريد نحو تحية في الصورة في الوزن وذلك كثير نحو جنية ورمية ونحوها الى غير ذلك **وابن شج ونحو ثاني نحو حي** وهو الياء المدغمة فتقول حيوي فكذا المصنف قلب الثالثة واوا

وانفتح ما قبله وسدوي وحوحي اهـ حيث نسبوا
واما الثاني فنحو عليها لان ومعنى الصحيح انه لا يقلب الفا لتحركه ايضا فاجتمعت اليات الاربع وقياسها موي ٢
اليه على لفظه فاجتمع اربع يا آت واحي حيث نسبوا اليه على لفظه ونسب اليا بوي بفتح العين وهو شاذ من جهة فتحها ونخ
لانه على تصغير جهينة وقد نسب اليه على العباس ونسب اليا التي فيه مدغمة قبل النسب هي يا التصغير والمدغم
الارتشاف فاما كسي المصغر من باب عليه واسه واليا التي بزيادتها وسدعي حذف اللام بتطرفها
فيها لام الكلمة او المنقلبة عن الف كسا احيح مدعي حذف الاولي بزيادتها وللكل من القولين وجه فاذا نسبنا وقلنا
والمشهور في باب التصغير انما تحذف الاخيرة نساعا الاطلاق ولان الاسهل حذف الساكنة فان قيل ينبغي ان تجمع
بلحذف فقد يقال ان المحذوف الاولي لزيادتها ولان الاسهل حذف الساكنة الاولي ولا تحرك ولا تصير اجيرا فان قيل
حذف الثانية اذ لا يحذف في التصغير قلنا ولا تقلب واوا ايضا ولا تحرك وان الخلاف الذي في الارتشاف ليس في النسب كما
انما الاخير في النسب قلنا في التقدير الانفصال ولعلم ان الخلاف الذي في معناه في حالة التصغير وقبل يا النسب يا التصغير
اوهمه كلام وانما ينبغي ان يكون في التصغير اذ الذي اختلفا فيها هي الزايدة ام اللام فاذا قلنا بالحذف فلا تردد في المحذوف
وذلك يقتضي ان يا الحري اختلفا فيها هي الزايدة ام اللام فاذا قلنا بالحذف فلا تسلم صحة المسلة اما انه لم
يذهبوا الاولي اولى التاسعكاسة ما كانت على الخلاف السابق في التصغير فلا نسلم هذه المسلة لتستثني من مسلم
خلاف في المحذوف مختصا بالنسب لم يكن موجودا في التصغير ولانه هذه المسلة لتستثني من مسلم
على وجه واحد وعوض واطلاق كثير لتقتضي حذف اليائين وقلب الاخيرة والذي يقتضيه النظر
الصحيح ان لا يحذف شي من اليائين والنقل كذلك والذي خالف شذ ودمن النحويين فاستثنان لكل
ان كلام المصنف مدخول لاطلاقه القول فتامله **وقد يعامل نحو قاص ومرمي معاملة شج وعلي**
مثاله في قاص قاصوي كما يقال في شج شجوي وذلك بان يفتح ما قبل اليا وتقلبها واوا وقال الشاعر
وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد
اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتينا الصيد نحطب
ونسب اليه فقال السيرافي والمعروف في الوضع النقل عنه الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية
تباع فيه الخمر حانة وفي مرمي مرموي كما يقال في علي علوي بحذف يا مرمي الثانية الزايدة المنقلبة عن
واو ويقدر ان قبلها اخره يا مستقرة بعد اكثر من حرفين ان يحذف فقياس مرموي في النسب اليه
ان يقال مرمي وهو المختار **ويحذف ايضا اليا النسب ما يليه المكسور لاجل يا من يا مكسورة مدغم**
فيها ما يليه في حال مع تحذف على انه النائب عن الفاعل والمفعول فاعل يا المفصل من يليه ولاجلها متعلق
بالمكسور والضمير عائد الى يا النسب ومن لبيان لما يليه وهو المحذوف فاذا نسبت الى سيد واسيد
تصغير اسود وعلم وصغر غلام سيدي واسيدي وغليمي بحذف اليا الثانية المكسورة المدغم فيها
واحترز بقوله مكسورة من نحو هبيخ فان اليا لا تحذف منه لكونها مفتوحة واحترز بقوله مدغم فيها من
نحو مهيم اسم فاعل من ايهم المراة فتقول في النسبة اليه مهيمي وان كانت مكسورة لعدم الادغام
واحترز بقوله ما يليه المكسورة من ان تكون اليا المذكورة منفصلة كمن بهيم تصغير بهام منفعال
من هام فتقول بنيه بهيمي من غير حذف لفصل اليا المنقلبة عن الالف بين اليا المدغم فيها والمكسورة
لاجلها يا النسب قلت ولو عبر المصنف بما يليه الاخر عوض قوله ما يليه المكسور لاجلها لكان اخصر
وقد يبني من جزئي المركب الاضافي والمزجي لا المركب الاسنادي فانه لا يعرض له في هذا النوع لانه مقصور
على السماع ولم يسمع في مركب اسنادي وانما سمع في الاضافي والمزجي **فعلل** على زنة جعفر **فناطق**
ايس كل واحد من جزئي المركب ومما الصدر والعجز **منسوبا** كقولهم عبشمي في عبد شمس فنحت من كل من الصدر
والعجز فاوه وعينه فاخذ من عبد العين والبا ومما فاوه وعينه ومن شمس الشين والميم ومما فاوه وعينه
وانما نزل الطرف فيها لان الاطراف اولى بالحذف ولانه جزء من عبد حذف في ترخيم وعبره في الجمل وصح الاستغنا
لان الجمل يغني عن الكل **فان اعتلت عين الثاني كمل الثاني باللام** كقولهم عبقسي في عبد القيس ومرقسي
في امري القيس **او بلام الاول** كقولهم عبلي في تيم اللات ونسب البيابي الى البا المذكور ولم يتكلم على اعتلال

عين الاول

عين الاول وقد وقع ذلك قالت العرب الى دار النطليج درنجي بحذف العين من الاول على قياس نلك المسلة
وبحذفها من الثاني ايضا وهو خلاف قياس نلك وكانهم اجروا على الثاني لحكم الثاني للاول فانتبعوه له في
حكم وقالوا في سوق مازن سفرني فحذفوا عين الاول وكملوا بعين الثاني ونزكوا فاه فان قلت نزك
المصنف ذلك لانه غير قياس قلت الجميع غير قياسي وانما الغرض الاعلام بما وقع في كلامهم على اختلاف انواع
ذلك الشي **وربما نسب اليهما جميعا بلا تركيبها** كقول الشاعر تزوجتها رامية هرمزية بفضل
الذي اعطي الاسير من الرزق **او صيغ على زنة واحد ونسبها به نحو سلاهماسلانه** اي معاملة ذلك
الواحد فالاول نحو البعلبكي والرامهرمزي والثاني كقولهم في النسب الى كنت كنتي وهو شاذ كما
تقدم قال الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن
والضمير من قوله اليهما وتركيبها وصيغا وسبها وعوملا عايد الى جزئي المركب **فصل**
في النسب الى فعيلة وفعيلة بضم الفا وفعيلة وفعيل بفتحها وفعولة وما يعرض لعين الثلاثي وغيره
من تغيير بحركة ومسائل اخر **يقال في فعيلة** بضم الفا وبالياء بعدها العين **فعلي** بحذف اليا الزايدة
وتا التانيث فيقال في النسب الى جهينة جهني وشذ قولهم ردني في النسبة الى ردينة
وفي فعيلة بفتح الفا وزيادة يا بعد العين المكسورة **وفعولة** بفتح الفا وبعين مضمومة تليها
واو **فعلي** بفتح الفا والعين فيقال في النسبة الى حنيفة وربيعة حنفي وربعي بحذف تا التانيث
واليا الزايدة وتفتح عينه كما تفتح عين نمر ونحوه وشذ قولهم عميري في عميرة وسليقي في النسبة
الى السليقة وهو الرجل الذي يتكلم باصل لغته طبعه وسليمي في سليمة قال الحازم في المنهاج البلغا
وسراج الاد بالابنا حيث قال الماس رأبي وحنفي وحلبي لمن قوا بين ربيعة وربيع وحنيفة وحنيف
وجديلة وجديل فان لم يكن بازا فعيلة فعيل لم يحذ قوالهذا قالوا سليقي وعميري وعبيدي
اذ لا وجود لسليق وعمير وعبيد وهذا هو التعليل الصحيح لا قولهم ان التغيير باس بالتغيير
لان ذلك يودي الى كثرة التغيير وهم يعترفون بانه ما استطاعوا قلت ينتقض بانهم قالوا
من قولهم سليمي في سليمة مع تحقق وجود سليم ويقال في النسبة الى حلوله وركوبه حلي وركبي
بحذف الواو وبفتح عين الكلمة هذا مذهب سيبويه لقولهم شنئي في شنوءة وقال الاخفش
والمبرد والجرمي يقال فيه فعولي بالنسبة الى لفظه ولا يغيرا لا بحذف تا التانيث وقال
ابن الطراوة فعلي بحذف الواو وابقا الضمة **ما لم يضاعف** اي الامثلة الثلاثة نحو هريرة وشديدة
وضرورة فلا يحذف حبيبة بها ولا واو بل تبقيها وتقول هريري وشديدي وضروري **او تعتم**
التثنية قال الشارح ولم يتعرض غير المصنف لهذا الشرط بل اطلقوا ذلك في المشهور وعين **وفعل**
عين فعيلة لطويلة **او فعيلة** كنويرة **صحيحة اللام** كما مثلنا تقلب اليه على لفظه فتقول
طويلي ونويري واحترز بصحة اللام من اعتلالها كما في طوية وحبيبه فانك تقول طووي وحبوي
بالحذف **وقد يقال فعلي وفعيلي في فعيل وفعيل صحيح اللام** وفيه لف ونشر مرتب فيقال في فعيل
الصحيح اللام كثقيف ثقفي وفي فعيل الصحيح اللام كقريش قرشي **ولا يقاس عليه** بل يحفظ ما ورد من ذلك
ولا يتعدى **وفعولة المعتل اللام** كعدوة **كالصحيحة** وفي حذف اللام فتقول عدوي كما تقول
في سوسي **لا كفعول** الذي ينسب اليه على لفظه بغير حذف **خلافا للمبرد في المسالتين** وهما كون
فعيل وفعيل الصحيح اللام كثقيف وهذيل ينسب اليهما كذلك يطرد ولا يقتصر على السماع والمسلة
الثانية كون فعولة المعتل اللام بمنزلة فعول الصحيح اللام والمبرد قائل في هذا بان الواو اكثر
فتقول في النسبة الى عدوه عدوي بتشديد الواو فلا تحذف كما تقول في النسبة الى صبور صبوري
من غير حذف **ويفتح غالبا عين الثلاثي المكسورة** كنمر ودئل وابل فتقول في النسبة اليها
نمري ودؤلي وابلي بفتح العين في الجميع فرارا من النقل واحترز بقوله غالبا بقول اشرقه من التلافي

بالكسر انه وهو متعين ذكره المصنف في شرح الكافية وقد يجعل ذلك نحو تغلب قال في الصحاح
والنسبة الى تغلب تغلبي بفتح اللام استيحاشا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب وربما قالوا بالكسر لان فيه
حرفين غير مكسورين وفارق النسبة الى نمر انتهى وفي القياس عليه خلاف فالفتح عند المبرد مطرد
وعند الخليل وسيبويه مقصور على السماع وحكى الشارح ان ابا القاسم المطلبوسي قال في شرح كتاب
سيبويه ما حاصله ان جملة النحويين على اجازة الوجهين في نحو تغلب وزعم ابو عمرو ان الفتح شاذ ومما
هذا ان الخليل وسيبويه يجيزانه وهو خلاف المنقول عنهما والمنسوب الى ارمينية بهمزة مكسورة
فراء ساكنة فميم مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث
وهي كورة بناحية بلاد الروم ارمني قال الشارح بحذف الياء الثانية وفتح الميم طلبا للخفة قلت
استحذف الياء الثانية فقياس كما في مسكي وحذف الياء الاخيرة قياس كما في مشتري وحذف الياء الاولى
لعدم الميم على حمله الاستثقال والاستيناس لان حذف تاء فعيلة وفعيلة اذا لم يستثنى حذف الياء
فانه يستتبع حذف الياء والتاء جميعا حذف الياء الاولى احق واولى ثم قلبت كسرة الميم فتحة كما في
في كسرة نون حنيفة وضمة نون شنوءة مبالغة في التخفيف واستيناسا بالتغيير وفي معاملة
دهلبز وكرمعاملة اي معاملة المنسوب الى نظر قال الشارح اي فيحتمل ان يجري دهلبز بارمينية
فتحذف الياء وتفتح ما قبل الاخير فيقال دهلزي فرارا من الثقل ويحتمل انه لا يلحق بارمينية لقلته
وكونه غير خال من الثقل وهو ارجح الوجهين هذا الكلام قلت وليس فيه كثير لوجه النظر وان
اقول يوجب التردد والاحتمال انا ان نظرنا الى ارمينية بعد حذف الياء والتاء منه صار ارمين لوزان
دهلبز وقد حذفت الياء منه فمقتضى ذلك حذف الياء من دهلبز وان نظرنا الى ان الياء انما حذفت
من ارمينية بعد ان سبق حذف التاء فالياء انس التغيير بالتغيير وذلك مفقود من دهلبز فلا يحذف
المحذوف منه هكذا ينبغي ان يقرر ولا يغير نحو جندل بفتح الجيم والنون واكسر الدال وهو الموضع
الذي فيه حجارة والمراد نحو جندل ما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه فاذا نسب اليه نحو كسرته
الى الفتحة بل ينسب اليه على لفظه فتقول جندلي لا عبرة كذا ما كان مثله نحو علبط وهدبد
فصل في العلم على ما يجبر في النسب وما لا يجبر لا يجبر في النسب المحذوف
الا المعتل اللام مثال ما حذفت فاؤه ولامه معتلة شية ودية
الفاء نحو شية ودية او العين نحو شه وقلة وقد ذكر الشارح وغيره له
كم مثلنا ومثال ما حذفت عينه ولامه معتلة المري اسم فاعل من اري يري وقد نقل الشارح عن اوجه لرد
هذا المحل وذكروا انه يجبر برد المحذوف في هذه الصور ولم يتعقبوه قلت والذي يظهر ان اوجه لرد
عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شية ودية فباطل لان ذلك بقيا على حرفين
ثانيهما لين فوجب رد المحذوف واما هذا فثلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد العين بل يجب
قلب كسرة الراء فتحة كما صح من الياء المتكلم الالف واوا وعلى قوله انه يجبر برد المحذوف يكون الياء الوجهان
المحكيان في قاض ولا يخفى ان احدا وجه رد العين المحذوفة محال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل الميم
لزيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب
ها السكت واما قوله في نوق الموقف انه يمتنع حذف الياء خشية الاجحاف بالاسم ان يحذف لامه بعد ما
حذفت عينه وكذلك هنا لانه يا المنقوص اذا كان ثلاثيا لا يحذف فواما المحذوفها اي المحذوف اللام
فيجب ردها ان كان معتل العين نحو ذو وشاة فان كلا منهما محذوف اللام معتل العين فتقول في
النسبة الى ذو ذووي لانك لما رددت اللام وفتحت العين لانها في الاصل مفتوحة انقلبت الياء الفا
فتنسب اليه كما ينسب الى فتى وتقول في شاه شاهي وعلى اصل الاخفش شوهي وكذا الصحيحها اي الصحيح العين
ان جبر ردها في التثنية نحو ابوان فان كلا منهما محذوف اللام صحيح العين وقد جبر برد اللام في
التثنية حيث قيل ابوان واخوان فتقول في النسبة اليها ابوي واخوي على خلاف يد ودم والجمع بالالف

والتا

والتا نحو سنة وعضة فان كلا منهما محذوف اللام صحيح وقد جبرت برد لامه في الجمع بالالف والتاء حيث
قالوا سنوات وعضوات وسنهات وعضهات فتقول سنوي وعضوي وسنهي وعضهي وهذا
خلاف ثبة لانهم قالوا في جمعها ثبات ولم يردوا المحذوف والا يجبر برد لامه في التثنية ولا في الجمع بالالف
والتاء فوجهان احدهما انه يجبر برد ما في النسب والاخر انه لا يجبر بذلك كما لا يجبر في التثنية والجمع لعله الواو
نحو غد وحر وبنت والمحذوف من غد الواو ومن حر الحاء ومن بنت التاء لانه لم تثبت اي جمعت
كما ذهب اليه سيبويه فانه مستقيم فقلت في النسب اليها غدوي وحرحي وبنوي برد المحذوف وان
شئت قلت غدي وحري وبني بدون رد وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان اصلها السكون
او الحركة هذا مذهب سيبويه واكثر النحويين خلافا للاخفش فانه يسكن ما اصله السكون فتقول
في النسب الى غد وبنت وحر ودم غدوي وبنوي وحرحي ودموي بفتح العين في الجميع على مذهب
الجمهور واما على مذهب الاخفش فتسكن العين فيما اصله فيه ساكنا وما بين الامثلة المذكورة له
والسماع يشهد لسيبويه فقد سمع من كلامهم غدوي بفتح الدال في النسبة الى غد وهو ما عينه ساكنة
في الاصل بالاتفاق وقد حكى سيبويه ابن لبنعد واعلى الاصل وقال الشاعر الا مع اليوم اخاه غدوا
قال الشارح وقد رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب وقد اتفق سيبويه
والاخفش الى انك ان نسبت الى رب خفيفة الباء رددت المحذوف ولم تحرك بل ترددها الى اصلها من
السكون فتقول ربي لكان التضعيف فينبغي للمصنف ان يقيد فيقول ما لم يكن مضاعفا وحيث
لسنة من نسخ التسهيل وتفتح عين المجبور غير المضاعف الى هنا كلامه وان جبرت بهمزة الوصل لم يرد
منه العين وذلك مثل ابن واسم فان جبرت قلت بنوي وسنهي وسموي بكسر السين وضمها على
الخلاف في اصله وبفتح الميم على راي سيبويه وتسكن على مذهب الاخفش في تسكين ما اصله السكون
وان لم تجبر قلت ابني واسمي واستي وان كان حرف لين اخر الساقط الذي لم يعلم له ثالث ضعف
مثل كي ولو فيضعف كي بيا ثالثة وتبدل في النسبة اليه كيوي لانه لما ضعف صار مثل حي و
لو بزيادة واو اخرى ويقال في النسبة اليه لوي كما يقال في النسبة الى جو جوي وان كان اخر الثاني الجمع
الاصل الفا جعل ضعفها همزة مثل لا قرئ عليه بعد الالف همزة وتقول لائي اولاوي فصل
في مسايل متفرقة من النسبة تبدل همزة باسقاية وحولايا لان تا التانيث من سقاية والف التانيث
من حولايا بالحذف للنسب فتقع الياء طرفا بعد الف زايدة فتقلب لاجل ذلك همزة فتقول سقائي وحولائي
وقد تقلب الهمزة واوا فتقول سقاوي وحولاوي وذلك على من قال كساوي ورداوي وظاهر سلوكه
عن الياء انما هي حايزة وقد قرب هذا الظاهر قوله بعدان عاية ثلاثة اوجه والظاهر ان الوجه الذي
اخل به هنا في نحو سقاية هو اجود الاوجه وفي نحو عاية ثلاثة اوجه الاول ان ينسب اليها على لفظها فتقول اجودها الهمزة
عايي بيا بعد الالف الثاني ان تبدل الياء همزة فتقول عائي بهمزة بعد الالف الثالث لان فيه ابدالا
بعد ابداله قلت الذي ينبغي ان يكون اضعفها الواو فان اعزاها الهمزة واضح لان فيه توالي اعلال العين
واللام واما الواو فلا هاهنا ناشئة عن الثقل الذي فيه توالي اعلالين وان يكون ارجحها الياء وان كان الثقل
لانه ما تبين على القياس ولا تغيير لامه بالواو وواو من الثلاثي الصحيح العين الساكنها
فالمعتل العين فان كانت ساكنها نحو حي ولي فقد مضى حكمه وان كان محركها بالفتح نحو حوي ويالكسر نحو جو
فقد مضى ايضا وان تحرك بالكسر نحو شح وتم فقد مضى ايضا بالمعتل ان كان مجردا من التاء ثبت وقدم تمثيله
بظبي وغزو فتقول ظبيي وغزوي لسكون العين والى شرط التجريد احترز اي في نسبة الذي فيه وعدوهم
بتا كره حيث قال وان اثنت بالتاء فكذلك لا يغير عن حاله نحو ظبية ونميه ونيه وغدوة ورشوة
لا فرق في ذلك بين ذوات الياء وذوات الواو عند الخليل خلافا ليونس في نحو غيثة وقلب يائه فينسب
اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي في الوجهين واختار الزجاج مذهب يونس هذا وان مذهب ثالث

معاملة المنقوص الثلاثي فتقول
اختا واخت عصوي وهو المنقرض فان كان من ذوات اليا نحو مل معاملة ... وان كان من ذوات الواو فتقول
طنوي وعموي ودنوي كما تقول في سنخ سنخوي بفتح الوسط وقلب اليا واوا ورشوي **والنسب الى اخت**
العين على حالها من السكون وتنسب على لفظه فتقول عدوي وعدوي ... وفيه نظر لانهم قالوا في
ونظايرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت وعد بعضهم من النظاير هنا قلت فتقول في اخت اخوي دون ...
الوقف هنه بالها واخت ليس كذلك **كالنسب الى المسد كرابها** حلافا ليونس في ابلا النسب
كما تقول ذلك في المنسبة الى اخ وابن وكذا الباقي والنزان تبع اللبس والزم الخليل ان ينسب الى هنت بانبات
التا فتقول اختي وبنتي وكلتي وكيتي وذيتي قال الشارح والزم بان التا فيها لا تلزم كلا في بنت واخت
التا وهو لا يقول به بل اتفقوا على حذف التا وقد ... وهذا ابو يزيد سارد ثم به فنل
الا ... انما تثبت في هنت في الوصل دون الوقف ذلك فقال تحذف التا وتعيد ما قبلها
قول من اعد هنا نظاير اخت وذهب الاخفش الى راي ثالث في ذلك فقال تحذف التا وتعيد ما قبلها **فتقول**
على سكونه وما قبل سكونه على الساكن على حركته وترد المحذوف فتقول اخوي وبنوي
في فو ومن اسمه فو زيد فمي وفموي اما فمي في النسبة الى فم فعلى قول من قال في التثنية فمان واما فموي
النسبة اليه فعلى قول من قال في التثنية فموان او فميان اما كعصوي او كرحوي واما من اسمه فو زيد فانك
تحذف زيدا وترد فو الى فم فيصير اسما صحيحا وياتي فيه تلك اللغتان واستشكل صاحب الافصاح
لا ... لم فوي قال والقياس فمي في النسبة الى الفم لان الميم بدل العين واللام محذوفة وانما يرد
ان قلنا بان مادته فوه واما على القول بان مادته فمو فلا اشكال وقد تقدم الكلام عليه اول
الكتاب قال الشارح وهنا اشكال اخر وهو ان من قال فان ينبغي ان يكون لم في النسب وجهان
فمي على اللفظ وفموي على الاصل لانك لما رددت اللام لم تحتج الى الميم ورجعت العين الى اصلها من السكون
قلت لكنها تفتح في النسب عند غير الاخفش كاسر **وتقول في ابنم وابنمي على لفظ وابني وابنوي**
تحذف الميم وتعامله معاملة ابن في الوجهين وعلى الاول ان نون تابعة للميم في الكسر كما كانت تابعة
لها في الاعراب ومن قال تقلبه بالفتح فتقول ابنمي بالفتح ومن التزم فتح نون ابنم فعلى السيد استغنى
وتنسب الى الجمع بلفظ واحده ان استعمل ذلك الواحد كما اذا اردت ان تنسب
بعينه فتقول وهذا ظاهر الى الفرائض والكتب ... لا ينك تاخذ لفظ الواحد المستعمل وهو فريضة وكتاب فتقول فرضي وكتابي
وقول بعض الناس فرائضي وكتبي خطا **والا** يستعمل الواحد **فبلفظه** اي لفظ الجمع كما يدل شماطط
فتقول عباديدي وشماطيطي قال ابن الصائغ لان كان الجمع الذي له واحد غير مناسب له في القياس كمحاسن
ومشابه وملامح فان مفرده احسن وشبه وذكر ولمح فينسب الى لفظ الجمع ويروى سيبويه
ذلك عن ابي زيد والفرق بين النسب والتصغير حيث رد الجمع في التصغير الى واحده والمهملو المنفعل
والنسب كان قياسا اذ الملجي لذلك في التصغير دفع التناقض مع ان التناقض التصغير بغير لفظ الجمع ولا بد
كذلك النسب فلم يحتملوا فيه ان ينطقوا بما يتكلم به العرب **وربما نسب الى ذي الواحد بلفظ لشبهه بواحد**
في الوزن وصلاحيته للجمع كو كلابي منسوب الى الجمع ذي الواحد المستعمل وهو كلب لموازنة كلاب لنحو كتاب
وصلاحيته للجمع فقد قالوا في كلاب كلابات **وحكم اسم الجمع** كقوم ورهط وركب على حده نسيبويه **والجمع الغالب**
على اناس مخصوصين كالانصار وكالابناء وهم اناس من فارس ومن الذين ارسلهم كسرى مع سيف ابن ذي يزن لما استنجد
على الحبشة فنصروه وملكوا اليمن وتدبروها وسروحها في العرب فقالت العرب لاولادهم الابنا وغلب
عليهم هذا الاسم لان امهاتهم من جنس ابائهم فان قلت لم يذكر اسم الجنس قلت لانه لا يعلم منه ما المنسوب
اليه منه اهو المفرد ام الجمع الا الله تعالى لان التاء التانيث لا بد من سقوطها في النسبة فان فقد ذلك فحكم اسم الجمع
والجمع الغالب **حكم الواحد** فتقول قومي وركبي ورهطي وركبي والانصاري والابناوي **وذو الواحد الشاذ**
كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافا لابي زيد فتقول في النسبة الى محاسن على راي الجماعة

ذكري

ذكري بالنسبة الى المفرد وان كان خارجا عن القياس وتقول في النسبة اليه على راي ابي زيد محاسني
كما تقول عباديدي في اهل واحده نظرا الى ان هذا الواحد الذي يظفر به على غير القياس في حكم المعدوم
فيلتحق بما اهمل واحده فان قلت كيف يضبط الشاذ من قول المصنف وذو الواحد الشاذ بالخفض
على انه صفة للواحد ام بالرفع على انه صفة لذو قلت ظاهر كلام الشارح على انه نعت لذو ولا يخفض
على النعت للواحد الا ترى ان لوائح وطوائح جمعان لملمحة ومطيحة وهما شاذان لا يهما في اللغة فهو ملمحة
واطلحت فهي مطيحة فهما اسما فاعلين جاريان على القياس وانما جا الشذوذ في جمعها **ويلتزم فتح عيني**
عمرات وارضين ونحوهما كسجرات ودعوات ولا انكر الا كما ارضين **وكسر فا سنين ونحو** كثبين وعضين
ان كن اعلاما وانما التزم فتح عين عمرات وارضين فرقا بين النسبة اليهما علمين والنسبة اليهما جمعين
كذا قال الشارح واحترز المصنف بقوله ان كن اعلاما اذا نسب الى شيء من تلك الالفاظ وهو باق على
جمعيته فيتغير الحكم لما عرفته قبل قلت وبقي على المصنف ان يقول وضم عين حملات ونا ... ...
ولا يجوز ان يقول وكسر عين سدرات لان فعلا يرد الى فعل **وقد يعبر بجمع المسمى الى الواحد ان امن**
اللبس كالمهالبة علم على بطن في الازد والمراد ينسب لخليل بن احمد فقالوا المهلبي على اللفظ
وقالوا الفراهيدي فنسبوا الى الواحد لما امنوا اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى الفراهيد هكذا قال الشـ
وعنبر ولم يتعقبوه قلت وقد نقل غير واحد من اهل اللغة ان الفراهيد ولد الاسد وولد الوعل
فقولهم انما جاز فراهيدي لامن اللبس اذ ليس في العرب قبيلة يقال لها فراهيد فاللبس حينئذ مردود لان
اللبس يحصل اذا كانت كلمة فراهيد مستعملة لشيء اخر وان لم يكن قبيلة اذ ليس دليل على ان الفراهيدي قد
نسب الى القبيلة لجواز ان يكون قد نسب الى غيرها وحينئذ فاللبس باق **وما غير في النسب تغييرا**
لم يذكر قبل كقولهم في المنسوب الى الدهر دهري بضم الدال وعد منه بعضهم قولهم في البصرة بصري بكسر
البا والغرض بانه قال البصرة بكسر الصاد فيجوز ان يكون ونقل كسرته الى البا قلت وقد نقل
النووي في شرح مسلم ثلاث لغات في با البصرة الفتح والكسر والضم وحكى ثم قالوا في النسبة اليها بصري
بفتح البا وكسرها وانما لغتان مستعملتان **او سمع ما ذكر اطراده فيما سبق او نقص عليه** لندوره وقلة وقوعه
في كلامهم **فصل** في دخول يا النسب على اسما ابعاض الجسد وفرقا فارقة بين الواحد
والجنس وللمبالغة وزائدة والنسب بغير يا وتعويض الالف على احدى يائي النسب **وقد يلحق**
يا النسب اسما الابعاض لجسد مبنية على فعال لقصد الغا حكى صاحب المخصص ان الفارسي قال رجل
اناف عظيم الانف قال ابو علي هو النسب على غير قياس وكذا يفعلون في هذا النوع من النسب وفي المخصص
ايضا يقال رجل اشفه وشفاهي للعظيم الشفه قال الشارح ومن المبنى على فعال قولهم راسي للعظيم
الراس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي للعظيم الفخذ **او مزيدا في اخرها الف ونون** نحو رقباني
للعظيم الرقبة قال الشارح للعظيم اللحية اذ اللحية والشعر انيا جز ... **للدلالة على عظمها** اي
عظم تلك الابعاض وهو متعلق بقوله يلحق ويرجع الى النوعين ما بنى على فعال وما زيد في اخره الف
ونون قلت وقد استبان للناظر هذا الكلام انه اذا ربى المعنى المذكور بعد الى اسم العضو فيصاغ
على فعلان او يبني على وزنه ويزاد في اخره الف ونون ثم بعد كل من الامرين تلحق يا النسب وتصير الكلمة
بعد ذلك دالة على الذات العظيمة باعتبار العضو فلو ان المصنف قال للدلالة على عظمها لكان اولى
لانه تنسب للكلمة كلها ولكنه فسر المعنى الذي استفيد بالمجموع والزيادة والنسبة **وتلحق ايضا فارقة بين**
الواحد وجنسه كزنجي وزنج ورومي وروم ومجوسي ومجوس ويهودي ويهود قلت وهذا انما يحمل نظر
والذي يظهر ان اليا انما لحقت لافادة نسبة الموصوف الى الجنس عنها كما في غير هذا النوع لتمنى رومي يعني انه
منسوب الى جنس الروم كما ان معنى دمشقي انه منسوب الى دمشق وكونه واحدا انما استفيد مما كونه يعينه
الوصف لم يلحقها ما يدل على الجمع بل لو صبغة الاحاد ولا يقدح في الوحدة كون المنسوب اليه اسم جمع كان

دمشقيا العاقل وغيره او معناه انما هو ذات منسوبة الى دمشق بل هي منسوب اعم من ان يكون ذاتا
او غيرها وعلامة للمبالغة كقولهم احمري واشقري واحوذي وذلك كثير في الصفات ووجه ذلك ابو الفتح
ابن جني توجيها بديعا فقال لان حاق النسبة ان يجعل الاسد ومعنا الانسب انك تقول حجري ودمشقي وعربي
وهو يعني منسوب الى كذا فاذا الحقت اليا المشددة ملصقة لها وصيغتها كما ان الاضافة لغير
معنى اللام فلما قلت لا اباله ولا غلامي لم تكن مثبتة لمعنى الاضافة ومؤكدة لها وزايدة لها لازمة
ككرسي وحواري وغير لازمة قال الشارح واستشهد به هو بالانسان دواري ولا يقال انها المبالغة لان اليا لغة
فقد استفيد من بنا فعاله قلت الاولى ان يكون في دواري لتاكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال
لتاكيد الزائد وغير اللازمة قول الصلتاني العبدي انا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحكم
مادع فقوله الصلتاني انما يريد به نفسه وهو الصلتان فالياء لمجرد الزيادة وهي غير لازمة لتطع
وكذا قول الاعشى مثل الغزاي اذا ما طاف يقتدي بالعواصي والمناهر ويستغنى عنها غالبا في
تعالى من لفظ المنسوب اليه ان تقصد الاحتراف والملازمة نحو جمّاز وحزاز وزجاج وبزاز والخزاز
بقوله غالبا من قولهم عطري لبايع البتوت ومنه عثمان البتي احد الفقها وقالوا ايضا عطار ورساب
فان قلت ما مراده بالاحتراف والملازمة قلت كانه اراد بالاحتراف البيع والشرا والملازمة ملازمة بائع
وفي المحكم السراج وبايع السروج وصانعها وحرفته السراجة ويجوع فاعل ان تقصد صاحب الشي
مثل لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر ودارع ونابل ونابل اي صاحب درع وترس ونبل قال
الشاعر وغررتني وزعمت انك لابن في الصيف تامر ومثل ذلك كثير وقد يقام احدهما مقام الاخر
فلما وضعت فيه اقامة فعال مقام فاعل وقال امرئ القيس وليس بذي رمح فيطعنني وليس بذي سيف
وليس بنابل قال الشارح وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ومما وقعت
فيه اقامة فعال مقام فاعل قولهم صائغ وحاكة وقياسه صواغ وحواك لان ذلك من قبيل الحرف والصنائع
كذا قيل قلت ليت شعري اي ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من
صاغ وحاك الى النسب وقد يقام غيرهما اي غير فعال وفاعل مقامهما تسلوا ذلك بقولهم امراة معطار
اي ذات عطر وفرس محضير اي كثير حضر وهو الجري قلت في التمثيل بذلك نظر وذلك لان في الصحاح
رجل معطير وامراة معطير لمن يكثر التعطر وكذلك معطار وهكذا بيس عبير قالا وعلى هذا فلا يكون
للنسب لان معنى النسب ذو عطر وذلك اعم من ان يكون كثيرا ينبغي ان يمثل به ايضا لما ذكرناه
فان قلت فهل من مثال صحيح يمثل به للمسألة قلت يمثل بمعطير او رجل معطير يعني كثير
التعطر كما قالوا لبن من معنى امر فان صاحب الصحاح قال فاما قول العجاج يحيف الحاروا لان ينبغي
حالمدق للمعطير بانه يريد العطار انتهى فهذا ما يجدق عليه انه غير فعال وفاعل ولو قيل العطر
وقد قام مقام فعال المراد به النسب وهو عطار وقد يعوض من احدى يائي النسب الف قبل اللام
اي لام الكلمة كقولهم يمان في يمني وشآم في شامي فيصير منقوصا وتعوض الالف من احدى يائي النسب
وذلك شاذ وشذ اجتماعهما في قولهم يماني وشآمي بالجمع بين المعوض والمعوض منه قال الشارح
ولا يجي ذلك الا في الشعر ومنهم من يقول تهام بحذف العوض بخلاف يمان وشآم فان العوض فيهما طاهر
فانهم سووا على ان تهامي عوض من احدى يائي النسب كشآم تقديرا لسيبويه فعقدوا انهم قالوا تهمي او تهمي ثم
النسب الفا فقال تهام بتبع التا لحقها العوض وعدم ظهوره كذا افردوه واظهر من هذا ان يقال تهام
في يمني وشامي الف في حالة النسبة ثم حذف فواحدي يائي النسب الفا بالالف عوضا والعوضية بها
ظاهر من حيث كونها حادث تجدده لم يكن في الاصل الذي فيه بالنسب واما تهامي فهو منسوب
الى تهامة بكسر التا ثم لما اراد واحدى فواحدى اليائين وتعويض الالف عنها لم يمكن ان يقال ان هذه
الالف الظاهر في تهام عوض لانها ليست بحادثة بل كانت موجودة في الاصل فقد عوضوا الفا اي نعم

التا الحادثة دليلا على تقدير العوض فان الفتحة دالة على الالف وكانها هي العوض فالتزموها دليلا على ان
الاسم عوض لفظا وان لم يكن منه تقديرا باب
اسئلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره المراد بالجمع جمع التكسير واسئلته اي اوزانه وما يتعلق به من زيادة ونقصان وغير
ذلك من الاحكام وقال مما لم يسبق ذكره لانه قد سبقت احكام تتعلق بالجمع في اول الكتاب وفي باب العدد
وغيره كل اسم دل على اكثر من اثنين وله واحد من لفظه فهو جمع واحد معتدلا ان كان على وزن خاص بالجمع
او غالب فيه والا فهو اسم جمع فمثال ما جاء من ذلك على وزن خاص بالجمع عبابيد قالوا الوجهان فان هذا الوزن
لا يوجد الا في جمع الاسامي بالجمع كمعافر وحضاجر فاما حضاجر للضبع فمنقول عن جمع حضجر واما
سراويل فقيل اعجمي وقيل جمع سروالة قلت ليس معافر وحضاجر من باب عباديد فالاولى لاعراضه
بسراويل ومثال ما جاء على وزن غالب في الجمع اعراب ولبس بجمع عرب على الصحيح وانما هو جمع واحد مقدر
وانما ادعي كونه جمعا لمقدر لا اسم جمع لانه على زنة افعال وافعال غالب في الجمع ونحو في المفرد نادر كقولهم
برمة اعشار اي مكسرة قطعا على ان من النحاة من لا يثبت لمفرد زنة افعال ويجعل قولهم برمة اعشار
من وصف المفرد بالجمع تنزيلا لاجزا المفرد منزلة احاد الجمع فان لم يكن الاسم الدال على اكثر من اثنين
على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه فهو اسم جمع نحو قوم ورهط وابل فان كان له واحد موافقة في
اصل اللفظ اي في حروفه الاصول والاخرج نحو كتب فانه لم يوافق كتابا في جميع حروفه وخرج بهذا القيد نحو
قوم فان لم يفرد او هو رجل لكنهما لا يتوافقان في الحروف دون الهيئة فقيد خرج به نحو فلك وبيان الكلام
عليه وفي الدلالة عند عطف امثاله عليه والاولى عندي عطف مثليه او امثاله لان اقل الجمع ثلاثة
لا اكثر وخرج بهذا القيد نحو قريش فان مفرده قرشي ولو عطف على هذا المفرد امثاله فقيل قرشي
وقرشي وقرشي مثلا لكان دالا على جماعة منسوبين الى قريش فلا يكون جمعا لقرشي بخلاف رجال مثلا فان دلالته
على مسماه كدلالة مفرداته المتعاطفة فان قلت كيف يجمع في ايات متشابهات كونه مساويا للمعنى
المتعاطفات مع ان متشابهة معناها ان بعضها الا يشبه بعضا وليس هذا بمراد وانما المراد ان الايات
تشبه بعضها بعضا قلت اورده ابو البقاء العكبري ولم ينفصل عنه وجوابه ان الاصل متشابهة
هي وغيرها لا متشابهة هي في نفسها فمتشابهة صحيحة الاستعمال بالمعنى المراد بشرط ان يطلع على فاعلها
اسم اخر وكذا القول في مختصمون اصله مختصم هو وغيره ومختصم هو وغيره فهو جمع مالم يخالف الاوزان
الاتية ذكرها وهي اوزان جمع التكسير فان خالفها فليس بجمع نحو ركب وصحب او تساوى الواحد دون
جمع وجمعه فان ساواه في ذلك على الوجه المذكور فليس جمعا كما في ركب فانك تقول الركب سائر كما تقول
الراكب سائر قال ابو حيان وكلام سيبويه وكلام الفارسي يقتضي انه خلاف ذلك قال الفارسي يجوز
توسل ذهب ولا ضحك خرج الا في شعر او نادر من الكلام لانه يؤدي عن الجمع فصار بمنزلته واما السحاب
المسخر فان السحاب يؤدي عن معقول فصار كالعلم والجهل والضرب وهذا يعود عليها ضمير الواحد
فان اربعتها لا يخصص وقال سيبويه القوم مفرد وصفته لا يخفى الا على المعين ولا تقول يوم ذاهبا
قال المحشي وفي هذا نظر لان الاصل قال الله تعالى سيهزم الجمع ويولون الدبر وقال تعالى جميع لدينا
محضرون قلت وقال سبحانه وتعالى جند ما هنالك مهزوم من الاحزاب ووصفه نحو هذا ركب
سائر قال الشاعر اخشى ركيبا ورجيلا عاديا فوصف الرحل بالمفرد قلت وتصغيره ايضا تصغير
راكب وراجل على الترخيم والنسب اليه كذلك قولهم ركبي فنسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد او
تميز من واحده بتاء نحو تمر وتمرة وسفين وسفينة او بياء النسب نحو روم ورومي وترك وتركي او نوع تاء التانيث
مع جملتها التذكير ومن ثم حكم سيبويه بالجمع على النم والنعم لانك تقول هذه النعم ولغة النعم قال كان كذلك
ابي بخالفا للكلم الاوزان اوضحا وما للواحد فيما ذكرنا او انشار واحده بما ذكر فهو اسم جمع لا جمع فما يدرج
في اسم الجمع نحو تمر وروم وعبر المصنف بهما وقع فيه الاختيار لتا اسم جنس وكذا ما وقع استثناؤه في الواحد

فالاخفش يري ان ذلك جمع لراكب وطاير وصاحب
بيا النسب خلافا للاخفش في ركب ونحوه كطير وصحب واعا يرد مذهب الاخفش بان هذه
ويرد الزجاج بان الجمع لا يكون اخف من المفرد ويرده حمر في احمر وحمر وكلاهما باطل اما الاول فلان اوزان الجموع القلة محصورة
لو كانت جموعا لم تكن الا من قبيل جمع القلة والكثرة وكلاهما باطل اما الاول فلان ... واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير
ولبس هذا اسمها واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر ... والمفرد في كل ما له واحد موافق في اصل الوضع نحو تمر وغمام وجرده
ركب على ركيب وصحب على صحيب وبوصف بالمفرد ومن وصفه بالمفرد البيت والسحاب المسخر
اليه يصعد الكلم الطيب كانهم اعجاز نخل منقعر وقد يوصف لفظا او معنى بالجمع رعيا للمعنى نحو وينشئ السحاب
كانهم جراد منتشر من الشجر الاخضر وقد يوصف ... واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
الثقال والنخل باسقات وقد اجتمعا في قول النابغة واحكم وفي سورة البقرة مثل فلك وهجان وكامر وشمال
ومن الواقع على جميع ما بني على الواحد في البسيط الواحدي في قوله تعالى ان النعلين الملازم نعتها قليلا وما وفي حلي من شمالها
للخليقة والطبع قلت ومن وقع الكلمة الاحقى على الجمع قوله ان الشمال التي في البدجمعت على اسمك كقول
فهذه للجمع بدليل من وفي المخصص في باب خلق الانسان ان الشمال ... الزيادة كرسالة ورسائل لانها مونثة مثلها
بها ابي النجم باتي ليالي ابن واشمل وعلى شمايل فيها الزيادة كرسالة ورسائل في تكسير شمال الجمع بلفظ
وشمل كجدر وشمالات ثم قال قال سيبويه وزعم ابو الخطاب انهم يقولون شمال في تكسير شمال الجمع ولبس على جنب
الواحد الا ان الكسرة فيه لا تعتبر في الجمع غير معنى الواحد كقول الخليل في هجان ودلاص ولبس على جنب
لتوهمهم شمالات فان لم يكن يلبس جمع كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو الزيدان عدل او وصفه نحو
مررت برجلين عدل او حالا نحو جا الزيدان عدلا ومثلوا بهذه المسئلة جنب قلت وفيه نظر فقد نص
جماعة من اهل اللغة على انه يثنى فيقال جنبان ويجمع كذلك في كلام الفقهاء الشافعية بل قد نصوا ايضا
على انه يجمع قال ابن فارس في المجمل والجنابة مخالطة الرجل المراة ورجل جنب والجمع الاجناب لكن صرح
بعض اللغويين بان جنبا يستعمل للواحد وغيره بهذا اللفظ ولا يثنى ولا يجمع وعلى هذا لك اعتمد
المتلون بهذه الكلمة لما نحن فيه وان ثنى او جمع متعذر تغييره على راي وذلك مثل فلك وهجان
ودلاص فانها تقع على المفرد والجمع بلفظ اثنين حكم بانها جمع وقدر كونها مغايرة للمفرد بتقدير فلك
في الافراد كقفل وفي الجمع كاسد وهجان ودلاص في حالة الافراد كلحاف وكتاب وفي الجمع كرجال وجمال
من جموع تكسير معتدة التغيير هذا راي سيبويه والخليل واكثر النحاة قلت وما يشكل عليه
ان في المحكم انهم قالوا هذه لغة واحده وكذلك الجمع وقالوا هجان كفرسان فهذا نظير فلك في
الواحد وفلك في الجمع والفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال فيه بمثل ما قيل في فلك لان فعالا ليس
من اوزان الجمع فثبت عدم استلزام هذه الطريقة للجمع والاصح كونه عند اطلاقه على الجماعة اسم جمع
مستغنيا عن تقدير التغيير فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع ونظير هذا
الاشتراك على القولين الانسان وضع للشخص وللجزء وهو انسان العين قلت واحسن المصنف في وصفه
مستغنيا عن تقدير التغيير فانه اشار بذلك الى علة ما اختاره من كونه اسم جمع وذلك انه على هذا الوجه
لا يحتاج الى تقدير التغيير واما كونه على تقدير كونه جمعا فيحتاج الى تقدير التغيير كما سبق وما طرق الاصل
فيكون ما اختاره راجحا على ما اختاروه فصل في تكسير المفرد المجموع بالتاء والكلام
على جمع القلة وما يليه اخر تكسير الواحد المعتاد بالتاء محفوظا استغنا بتجريده في الكثرة وبتصحيحه
في القلة وذلك نحو تمرة فاذا اريد استعماله في مقام الكثرة جرد عن التاء فقيل تمر واذا اريد استعماله في القلة
جمع تصحيح فقيل تمرات فاستغنى بذلك عن تكسيره غالبا ومن المحفوظ قولهم في جمع طلحة طلاح وطلوح
قال ان يقطعون بلادهم تر تقولها من الطلاح وقال اخر من كان الحمام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الحمام
ومن المحفوظ ايضا رطبة وارطاب قلت ومن المحفوظ ان يقول تكسير الواحد كتمار بالتاء في المحلوف محفوظ
كالنحل والنمر والصدر فاما في المصنوعات فلا خلاف في القياس نحو عمامه وعمائم وجره وجرار قال الشارح

انا استغنى بتصحيحه في القلة لان جمعي التصحيح موضوعان للقلة ما لم تدخل عليهما ال التي تدل على العموم
او بيانا الى ما يهول على الكثرة وكذا صيغ القلة من جموع التكسير قال الله تعالى لنا قد افلح المومنون وقال
حسان رضي الله عنه لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما
قال في الجفنات ولا ضافة الى ما يدل في اسيافنا قرينة صرفت الجمعين الى الكثرة قلت كانه يريد ان كلا منه
على الجمع سلبت وصار بهذه القرينة شاملا لكل واحد من الافراد وهذه الحالة لم تكن ثابتة له عند تجرده من
اداة الاستغراق والاضافة وهو كلام مشكل فانه لا يعلم ان احدا قال بان جمع القلة يصير جمع كثرة بدخول
لام اداة الاستغراق عليه فتامله وهي اي القلة من ثلاثة الى العشرة وامثلتها اي امثلة القلة افعل كافلس
افعال كاجمال افعلة كارغفة ومنها فعلة كصبية وغلمة لانه من اسما الجموع خلافا لابن السراج وتسمية
امثلة نظير في شرح الاوزان علان افعل واخوته وقد جمعها بعض العرب في قوله بافعل وافعال وافعلة
قلت وقد انشد لي شيخنا الدين العمادي اجازة قال انشدني شيخنا البرجان قال انشدني
شيخنا الاستاذ ابو علي بن ابي الاحوص فيما قراته عليه بيتا اسمه ذكر بيت فيه جمع السلام وهو
وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد قال القاضي تاج الدين السبكي رحمه
في شرحه على المنهاج البيضاوي في اصول الفقه لتفق النحاة على ان اربع صيغ من جموع التكسير وان جمعي
السلامة مذكرا ومونثا للقلة واتفق الاصوليون القائلون بالعموم وهم اكثر حملة الشريعة على ان صيغة المشركين
وما شابهها للعموم وكذلك الاجمال والارغفة فقد يقال هاتان فرقتان عظيمتان ينقلان عن العرب وكل واحدة
نقلت عكس ما نقلته الاخرى فان العموم الذي هو غير متناهي الافراد من العشرة فما دونها ولا سبيل
الى تكذيب كل واحدة من هاتين الفرقتين العظيمتين فما وجه الجمع بين كلاميهما والجواب ما ذكره امام الحرمين
وقال انه الذي استقر عليه نظره في محاولة الجمع بين مسالك الائمة في ذلك وهو ان قول النحاة انها للعشرة
فما دونها انما هو حال التعريف بما اذا فيما اذا كان الجمع منكرا نحو مشركين واجمال ونقل الاصوليين انما هو حال
التعريف بالالف واللام فانه يعم كل جمع وذلك نظير رجال المنكر فانه للواحد من بني ادم وبالتعريف يعم كل فرد
واما الجمع حالة التنكير فلا يقولون فيه بالتعميم الا من شذ كالجبائي ومن حمل المشترك على معنييه وجعل ذلك
من باب العموم فالسوال عليه مندفع ولقائل ان يقول اتفقت الفقهاء على ان من اقر بدراهم تقبل منه
تفسيرها بثلاثة وهو جمع كثرة واقله باتفاق النحاة احد عشر فالجمع بين الكلامين اللهم الا ان يدعي
الفقيه ان العرف شاع في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة عرفية وهي مقدمة على اللغوية
ولا يعكر عليه ان يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة يقع مجازا والاصل براءة الذمة مما زاد فقبلنا التفسير
بثلاثة لذلك لانا نقول لا يقبل من اللافظ حقايق الالفاظ في الاقارير التفسير بما هو المجاز الا ترى
ان من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا انتهى كلامه
قلت وربما علله من وقوع الخلاف في صيغة فعلة وان من النحاة من ذهب الى انها ليست جمع تكسير
بل جمع كذا قدح في نقل السبكي في صدر كلامه اتفاق النحاة على ان الابنية الاربعة التي منها فعلة كلها جموع
تكسير واما ما اورده من الاشكال الذي يقول تفسيره المقر بدراهم انها ثلاثة فقد استشكله اول باب الاقرار
الناصبة الاسم الرافعة الخبر تحقيق الكلام في ذلك فيما اذا تاملته ظهر لك ما في كلامه هذا من المناقشة وراجع
والمبسوطات من امثلة القلة فعل بضم الفا وفتح العين كظلم وغرف وفعل بكسر الفا وفتح العين كنعم جمع
نعمة وسدر جمع سدرة وفعلة بكسر الفا وفتح العين ايضا الا ان هذا مختص بالتانيث مثل قردة جمع قرد
خلافا للفراء في جعله اياها من جموع القلة وجزم ابو حيان بان مراد المصنف وليس من اسما الجموع تعليل القصر
من قوله وليس منها راجعا الى اسما الجموع لا الى القلة قال وكان حجة الفرا عرفات وسدرات وجمع الجمع ليس
بقياس وجمع اسم الجمع اقرب منه ولا حجة فيما احتج به لان عندنا ان ذلك جمع عرفة وسدرة لم فتح كما اتبع قلت
مراده ما قدمناه وليس من جموع القلة ولا يكون ان يكون الحجة ما ذكران نحو قردة لا اشكال فيه الا احتجاج

في قلة ... بعض الاوزان

الكوفيون الي ان فعلا وفعلا من جموع القلة
بذلك وقد قال المصنف في كتاب التوضيح ما ملخصه ذهب الكوفيون الى ... وثماني حجج وما يدل على بطلانه قول
بن لبيد بثلاث عشرة في حديث الوضوء ونحوكم نقابلي قالوا اعنه تعود ومثلم واحد هو اكثر في اصل اللفظ انه جمع
ابي حيان ومتابعيه ان المصنف قال في تسهيله ان النوادر لكل بني له واحد هو ... لك قليل عن القواعد ليكا لعن ذلك تركيب
تركيب بابه بكلمة كل هناك ولا يستثني شيئا وايا الي هذا الموضع فينقل عن الغوايل المراد بهما وعا استغناء عن التعسار انه
اي فعل وفعل وفعلة **وسائر الامثلة الاف ذكر ما جموع الكثرة وربما استغني بما لاحدهما** اي احدى صيغتي
في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر فعليك بمراجعة **ربما** حل بكسر الدال فلم يوضع لها جمع كثرة
القلة والكثرة **وعن الاخرى** من الصيغتين **وضعا** كا رجل ... رجل بكسر الراء ... تقريب لجرا
وكرجال في جمع رجل بفتح الراء وضم الجيم ولم يوضع قلة **واستعمالا** نحو ثلاثة قرود ويستغني بقريب لجرا
عند الاستعمال لا بحسب الوضع فان اقل موضوع ولكن ترك هنا لسد وذه استعمالا وقياسا
وهذا الاستغنا ليس حاصلا في اصل الوضع عندما وضعت قرود والا لم يقولوا اقرا بل هو استغنا
عوض في حالة الاستعمال في التركيب **انكا لا على غربه** وهي ما فيه الثلاثة اليه في الابنية **وما حذف**
في الافراد من الاصول ردا في التكسير نحو جرح وجراح وسهوا وستاه وبيد وايد وشفه وشفاه وشاه
وشياه واخ واخوة وقالوا الشفة التكسير انما قال ابن اخي المهلب فلما استد الزيادي
وحده ثم ... دونا اذ تشبيهم ... راي بني الاخاسوه ما اسم ... صفوة العيش دونا وتدعي انا ماهاب
بالموت هابيه **ما لم يبق علي ثلاثة فيحكم على لفظه** مثلة الشارح بكلم لم احد رضطها الا انت
وكذا قال المصنف هو نفثت في قولهم التصغير في نحو ميت وميبت ولكنهم قالوا في التكسير اموات
ولم يقولوا ابيات وهذا ورد على المصنف قالوا في جمع القليل وهو الملك من ملوك حمير اذا كان دون
الملك الاعظم اقيال واقوال حكاهما يعقوب ابن السكيت فاقيال على اللفظ واقوال على الاصل اذ اصله
قيل فخفف قال ابن الشجري والي قوم نعالة يعقوب وقالوا ان له اشتقاقين فمن قال اقوال فعلى
انه من القول واصله قيول ... خفف ومن قال اقيال فمن توطهم تقبيل اباه اذا تبعه
الشبه كانه يتبع فعالانه يتبع من كان قبله في الملك قال وليس يقول يعقوب بعيدا عندي ويكون
اعتبر اللفظ والاصل تارة وتارة وقال الاولون لو كان من القول لم يجز في جمع الاقوال كالا بقاله
في بيت الاموات قال ابن الشجري ولا يلزم ذلك لانهم قالوا من حموت ومن السوب سوب ومجموع على
الاصل وجفي ومشيب على اللفظ جفي وشيب ولم يطرد ذلك فيقولون مغري ومدعي فكذلك قالوا
قيال على اللفظ القليل وان لم يقولوا اسات **ويغني غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول** فتقول
بحيي الغر دقون في جمع فرزدق ويقولون على استكراه فرازدق لما يلزم من حذف بعض الاصول على التقريب
التكسير واما التصحيح فخال من ذلك فلهذا اثروه وقلت وهذا حيث امكن التصحيح كفرزدق ...
لامكان فرزدقون وسفرجلات واما نحو سفرجل فما لا يمكن فيه ذلك فيه تغني عنه بغير التصحيح وهو
ان يقال عندي عدة كذا من السفرجل **ومواز يا مفعول** اي ومونثه مفعوله فيقال في معروب
ومضروبة مضروبون ومضروبات وكذا ينبغي ان يقول والصفات الابنية على وزن مفعول او
مفعوله ثم يذكر البواقي ولكنه اهمل اشتراط الوصفية **والمنشد العين من الصفات** نحو شرابون
وشريبون وقد قالوا احارج وحسابره ودجال ودجاجلة فكسروه قال الشارح وشبهان نحو معروج
على المصنف وعليها خطم **غير ثلاثي** واحترز بها مرو امرا ... ولا يحتاج اليه لان نحو مرد لا يقال فيه مشدد
العين فاستثناؤه غير صحيح الا ان يكون منقطعا **والمزيد اوله ميم تضم** نحو مكرم ومنطلق
ومستخرج فانما يجمع فلك كله جمع تصحيح مذكرا كان او مونثا ولا يكسر **الا مفعلا** بضم الميم وفتح الفاء وكسر
العين مشدده نحو مكعب في المحكم يقال جارية كعاب وكاعب ومكعب وانشد شاهدا على كعاب
قول عمر بن ابي ربيعة • عمسه نطاك لدن ثبتي هم • كعاب الكلاب والمدام المشعشع • وقال انا
ذكر

ذكر المدام بين صفة المدام لانه قلب به الي الشراب فقال كعبت الجارية وكعبت لقد ثدبها ولم يذكر شاهدا
على مكعب وقد تحرر ان ... سبيله مكعب لسببين حمل او ليس الصفات بهم معنوي منه ومن الصفات المضعف
العين فقد جمعت على مكاعب **ومفعلا** بضم الميم واسكان الفاء وكسر العين نحو مطفل تجمع على مطافل ومطافيل
في المونث فيد برجع الي الوزنين المتقدمين وهما مفعل المشدد ومفعل المخفف فكان ينبغي ان يقول بجمعان
المونث والمراد ان هذين الوزنين اذا كانا من الصفات الخاصة بالمونث كسرا ولم يجمعا جمع تصحيح **واستغني**
بتكسير التصحيح في بعض الثلاثيات صفة لمذكر عاقل نحو حلو وحذر ... قالوا حلوون وحذرون
... سون بالتصحيح ولم يكسروها قلت وفي عبارة المصنف قلب والصواب بتصحيح المذكر وكذا قوله بعد
وبتنبه فيما لم يكسر من اسم ما لا يعقل مذكرا يعني انه استغني بمونث التصحيح والصواب بتصحيح المونث كما
فلتاح اسم غير العا قلت في حالة كونه مذكرا اذا لم يكسر نحو حمام ... حمام وسرادقات ولا يريد بالاسم
الصفة بدليل بجل ... **وضا بفعل به ذلك ثانيا تكسيره** نحو ... وسوالات مع قولهم ...
... بل **وبكثرة صفاته** اي صفات ما لا يعقل **مطلقا** كسرا ولم يكسر نحو جبال راسيات مع ثبوت رواسي
في التنزيل ونحو نجوم طالعات مع ثبوت طوالع في كلامهم قال الفرزدق • احفنا ثابت ... لنا ... عليكم لنا ... اها
... ما لم يكسر واذكروا ... ايام معدودات اخح اشهر معلومات فان الغرض بها معدود ومعلوم كقم ما بكسر
... **وليس التصحيح بالالف والتا مطرد في اسمه** اي اسم ما لا يعقل **الخماسي** نحو سرادق **فصاعدا** فلا يقال
على سرادق في جمعه بالالف والتا ما كان نظيره من الخماسي ولا ما زاد عليه **ما لم يكن مصدرا اوله همزة وصل**
فيد بطرد نحو انطلاقات واستخراجات فاعترضه ابو حيان بجواز ان يكون جمع المحمود ... فيكون
مونث والكلام انما هو في جمع المذكر **خلافا للفرا** في قوله انه مطرد في اسم ما لا يعقل خماسيا فصاعدا
... كان او غيره بهمزة او غيرها نحو اصطبلات وحمامات وسرادقات ووافقه بعض المغاربة واما
قيد المصنف المصدر بكونه ذا همزة وصل احترازا من ان لا يكون كذلك نحو مدحرج ومقاتل فلا يجي ... بعد
... تلات **فصـل** في الكلام على البنا الاول من ابنية جمع القلة وهو افعل فان قلت
هذا الترتيب المصنف اشتمل هذا الجمع على التركيب الذي ذكره وجه مناسبة فان ذكر افعلا اولا ثم ذكر
... افعلة ثم فعلة قلت يمكن ان يقال لما كان فعلة لا يتقاس وانما هو محفوظ في اوزان مخصوصة
... اخره عنها ... عليه بالاطراد في محل مخصوص منه ثم لما كان افعلا اقل الامثلة الثلاثة زيادة
... وبقي افعال وافعلة وفي كل منهما زيادتان لكن زيادة افعال اقرب مخرجا الي الزيادة الاولى من زيادة
افعلة لنطقه ... فيما تقدم عليها افعلا لامكان هذه المناسبة **افعل لاسم** يخرج نحو كهل وضخم لانه صفة **على فعل**
بفتح الفاء وسكون العين **صحيح العين** نحو كلب واكلب وفلس وافلس وكاس واكوس ودلو وادلي وظبي
... وحرج نحو سوط لانه ليس بصحيح العين **او مونث** بالخفض عطف على الظرف وهو قوله على فعل ... صفة
... فالاسمية شرط في النوع الثاني كما في شرطه النوع الاول فيجمع هذا الجمع كل اسم مونث بلا علامة
للتانيث فيه رباعي بمدة ثالثة نحو عناق واعنق وذراع واذرع وكراع واكرع ويمين وايمن واحترز
... من المذكر نحو طحال وبعدم العلامة من نحو صحيفة ورسالة وبرباعي من نحو دعد ... وبالخنصر
... مدة من خنصر ومنتزع فكل هذا لا يطرد فيه افعل **ويحفظ** اي هذا الجمع بهذه الزنة وهو افعل
في فعل بكسر الفا وسكون العين مطلقا اي سواء كان اسما نحو ذيب او صفة نحو جلف فتقول ... لو اذوب
واجلف واعص ... ودار وادور **وفعل** بضم الفا وسكون العين نحو قفل وركن واركن **وفعل** بفتح الفا وضم
العين نحو ضبع واضبع **وفعلة** بكسر الفا وفتح العين نحو ضلع واضلع **وفعل** بكسر الفا واسكان العين
مع ها التانيث نحو نعمة وانعم **وفعلة** بفتح الفا والعين معا وبها تانيث نحو اكمة واكم **اسما** بتلك الامثلة
السبعة الاخيرة **وفي عبد** فقد جمع منه اعبد مع كونه صفة وذكر المصنف في بعض كتبه ان الصفة لا تجمع
على افعل الا اذا استعملت استعمال الاسماء نحو عبد فانه يدل ان جمع عبد ونحوهما استعمل استعمال الاسما ...

وصد الجا الفا كلام في التسهيل وسيف مما هو على فعل وعينه معتلة بالياء سمع فيه السيف وثوب مما هو على
فعل وعينه واو نحو حفظ فيه الثواب قال الشاعر لكل دهر فتى لبست اثوابا وجماب
الوزن المتقدم وعينه واو وكذا اسمع سهام سواهب وعنان ما هو كالاول وهو سير اللجام
ماهو رباعي بهمزة ثالثة لكنه مذكر سمع فيه الحلو ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر هذا المثال لانه لم يرد استقصا
الذي يمسك به الدابة قال وانه اعني قلت وانما يريد استقرا ما هو فيه ذلك من الاوزان وكانه اراد
الواو دون الالفاظ اذ قد يقع غير ذلك وجنين فقد سمع فيه اجنن واجن بالفك والادغام
ان تبين انه واقع في المضعف كما هو واقع في غيره اسناده هكذا ابو نين في كتاب التمام لابي الفتح بن جني
والمشهور في قول رؤبة اذا رى مجهولة بالاجن بعد ذكر الجبينين لرؤبة وقد رهت جبينه
بالاجن بيانون وانشد ثابت بن ابي ثابت في خلق الانسان بجمع الجبين على اجبنه واجبن في القلة وجبين
بالاجن وقال غير ثابت من مصنوع خلق الانسان لان الميم زايده وانه مفعل من
وجبان في الكثرة **ومكان** قال وانه اكثر وانما ذكره بنا على النقل ونظيره قولهم تمسكن وتمسل كقنبب
اللون فما لقياسه كان لكن لما لزمته الميم شبه بما هو اصل والريح كعهاجمع على اب ولبس التانيث مصححا الاطراده
وقنب وفي بعض النسخ **واسوب** وهو من العصب فانه قال كلما كان على هذه الصيغة ولم يوصف فانه يجمع على
في فعل بفتح الفا والعين مما **خالف ابو نصر** والصحيح ان ذلك مخصوص بما جي
افعل قياسا كقدم واقدم وقنا واقنا وساق واسوق ودار وادور **وما بينهما** وهي
السماع لا يتعدى نحو جمل **وفي فعل** بكسر الفا وسكون العين **وافعل** بكسر الفا وفتح العين **خلافا للفرا**
فعل المفتوح الفا والعين وفعل المضموم الفا الساكن العين وفعل المفتوح المضموم العين والجمهور
فانه زعم ان التصحيح التانيث يصحح اطراد افعل في هذه الاوزان نحو سير وضلع وذال وعوله وضبع
على ان ذلك سماعي لا قياسي **فصل** في الكلام على البنا الثاني من جموع القلة **افعال لاسم**
نحو قهل **ثلاثي** نحو ما زاد عليه وسيأتي **لم يطرد فيه افعل** وهو ما عدا فعل المفتوح العين الفا الساكن
العين الصحيح فلذلك خرج ذلك ما كان على فعل من المعتل العين نحو بيت وابيات وحوض واحواض
وما كان على غير فعل من الثلاثي نحو حرب واحراب وصلب واصلاب وجمل واجمال ووعل واوعال وعضد
واعضاد وعنق واعناق وضلع واضلاع ورطب وارطاب وابل وآبال **وقل في فعل** بفتح الفا والعين
معتل العين نحو مال واموال وحال واحوال وخال واخوال **ونذر في فعل** بضم الفا وفتح العين كربع وارباع
ولزم في فعل بكسر الفا والعين جميعا كابل **وغلب في نحو دئب** ونظيره طلى وهو ولد ذوات الحافر والسباع
كالفرع بغيرها فتقول اطلا واذيا **ولب** وهو ما استدق من صدر الدابة ليبنع استيجار الرجل ونظيره
ظلل وهو ما شخص من اثار الدار فتقول الباب واظلال **ونمر** وهو من السباع ونظيره نجد فتقول
انمار وانجاد **وعضد** ونظيره عجز فتقول اعضاد واعجاز **وعنب** ونظيره قمع فتقول اعناب واقماع
وطنب ومحجل طويل يشد به الخبا ونظيره عنق فتقول اطناب واعناق **وملو** وهو المهد
وعدو وتقول املا واعدا **ويحفظ في فعل صحيح العين** نحو فرخ وزند وبرد والف وجد فتقول افراخ
وازناد وابراد والاف واجداد وقال بعضهم ان ابن جني الاقيس ان يقاس فيه افعال لكثرة وروده فانه
يزيد على المائة **وليس مقيسا فيما فاؤه همزة** وانف والف **او واو** نحو وسم ووعد ووقت خلافا
للفرا فانه زعم ان افعالا لا يقتصر في ذلك قال بعض الشارحين وهو كثير في الوصف نحو العزل بل هو القياس
في فعل مطلقا كما مر **ويحفظ ايضا في فعيل بمعنى فاعل** كشريف واشراف وشهيد واشهاد ويتيم وايتام
ونصير وانصار **وفعال** بفتح الفا كجبان واجبان وقيل البسيط للواحد كقول الشاعر
لبس الرجال وان سووا باسوا بجبن كونه جمع شي كمثل واشكال ونقض وانقاض وكونه جمع سو اقوالهم
في الوصف جواد واجواد وفي الاسم حيا الناقة واحيا وامتنع جمع سوا وان كان امتنعت تثنيته
كما قالوا جميع سوا سه قلت في الصحاح الحيا بالمد الاستحيا وحيا الناقة الفنا وجمع احييه **افعلة**

بفتح

بفتح الفا وسكون العين مع ها التانيث نحو هضبة واهضاب وشطبة واشطاب **وفعل** بضم الفا وفتح العين
نحو رطبة وارطاب **ونحو شفعة** وهي راس الجبل سمع جمعها على اشعاف **وفيقة** بفاف وقاف بينهما مثناة تحتية
سمع جمعها على افواق والفيقة ما بين الحلبتين **ونمرة** قالوا في جمعها انمار **وجلف** بجيم والفاصلة اي غليظ
الطبع سمع في جمعه اجلاف وقياسه ان كان للعقلا ان يجمع بالواو والنون **ونضو** بكسر النون وهو البعير
المهزول جمعوه على انضا **وجز** سمع فيه اجزار وقياسه التصحيح **وجنب** فقد سمع فيه اجناب كما حكيناه من
نقل عن ابن فارس في المجمل **على لغة من جمعه** مصدر حسب سر الى اللغة الاخرى وهي الافراد على كل قال الشاعر
وابي للفصحى **ويقظ** بفتح المثناة التحتية وضم القاف وهو الرجل لكنه جمع على ايقاظ **ونكد** وهو العسير
قالوا فيه انكاد **وكود** صفة لعقبة يقال عقبة كود اي شاقة المصعد وعقاب اكاد **وقماط** وهو ما يشد
به الطفل في المهد سمع في جمعه اقماط **وعتاد** وهو اليابس الحشيم وبالجانة السبيل من ورق الشجر ونحو قالوا فيه
اعتا **وحريده** وهي المراة الكثيرة الحيا الجميلة جمعوها على احراد **وميت وميتة** قالوا في جمع كل منهما
اموات **وجاهل** سمع في جمعها اجهال **وداد** قالوا سالت الوادي تجمعوه **وذوطه** بذال معجمة مضمومة تواوي
ساكنة فطامهملة فهانا تانيث عنكبوت بعض الطهر جمعت على اذواط **واعزل** وهو الناعم البين النعومة
سمع جمعه اعياد ومثله اعزل وهو الذي بلا سلاح لم يسمع جمع اعزال **ومحطال** وهو المنسوب الى محطان
سمع في جمعه انحاط **فصل** في الكلام على المثال الثالث والرابع من امثلة جمع القلة
افعلة لاسم فخرج نحو جواد وشجاع ودلاص **مذكر** فخرج نحو عناق وعقاب ونحوهما فقياسهما افعل كما سبق **رباعي**
بمدة ثالثة نحو طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وخرج بقوله
ثالث نحو صاحب وسد واد واودية اذ المد فيه ثانية لا ثالثة قال المهاباذي وربما شذ شي من
هذا اعني المذكر الرباعي المدة الثالث فلم يستعملوا افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة استغنا
بكتب عنه **فان كانت** تلك المدة الثالثة **الفا شذ عدم** اي عدم افعلة **فيه** اي في البنا الذي هو من الثالث
معتل اللام نحو كسا ورداء فقياس ذلك كله في الجمع افعلة وشذ سما المطر وسمي والقياس اسمية وقد
سمع **او مضاعفا** نحو عنان وسنان وشذ عنن في عنان والقياس اعنة وقد سمع **على افعال** بفتح الفا **وفعال**
بكسرها **ويحفظ افعلة في نحو شحيح** وهو البخيل جمعوه على اشحة **ونجي** وهو من يحدث مسارة نحوه
الى اذا ما القوم كانوا انجية وقد يكون النجي جمعا كالصديق نحو خلصوا نجيا فلا يحتاج الى جمع **ونجد**
وهو ما ارتفع من الارض وجمع على انجاد جمع الجمع فلا يكون هذه الصفة خارجة عن القياس **وردي** وهو حرف
في السقا سمع قبا وهبة **وسد وسد** بفتح السين في الاول وضمها في الثاني وتشديد الدال فيهما قال
الجوهري اسد قبالفتح واحدة الاسدة وهي العيوب مثل العمى والصم والبكم جمع على غير قياس وكان
قياسه سد ودا ومنه قولهم لا تجعلني بجنبك الاسدة اي لا تضيقن صدرك فتسكت كمن به صمم او بكم
قال الكميت ما ان يجنبني من منح وعاسرة عند الاسدة ان العي كالعضب وتقول لبست
٢ لي عمي ولا بكم عن جواب الكاسع ان العي عن الجواب كالعضب وهو قطع يد او ذهاب عضو والعاليه العطف
وقدح سمع فيه اقدح **وقن** وهو العبد اذا ملك هو وابوه يستوي فيه الواحد وغيره وربما قالوا اقنان
واقنة قال جرير اولاد قوم خلقوا اقنة وقيل جمع قن فيكون قياسا لانه كعنان واعنة لاجل
التضعيف **وخال** لخالة الجمعة قالوا فيه جمع اخولة **وقفا** سمع فيه اقفية لكن حكى ابن جني في كتابه المعرب
قفا بالمد فيجوز ان تكون اقفية جمعا له لا للقفا المقصور والمشهور في جمع قفا اقفا واقفا وقفي على
فعول كعصى وعصي واما افف فكحبل واحبل واما اقفا فكرحى وارحا واما اقفية فالظاهر انه للممدود
كسما واسمية ورداء واردية **وجائز** وهي الخشبة المعترضة في السقف سمع في جمعها اجوزة **وطفح** قالوا في جمعها
اطغنة وهي بحيرة يقال ناقة ناجية اي سريعة تنجو بمن يركبها قال ناجية وناجيا ايديها **ونجيجة**
وهو المطر القليل سمع في جمعها انجية وجمعت على نقضا بعض بقيا **وعيي** وهو الحصر الذي لا يبين الكلام

وهي هسه الجرو وما ينبض به البعير فيا كله باس حمت على اجرم وعيل
الكلام فالواو جمع ابعينة وحج وجياد وجياد وقال صاحب المحكم
في الصحاح العيل بكسر اليا واحد العيال والجمع عيايل مثل جيد وجياد و لاوان ازري بعيله الفقر
عيل الرجل وعيالة الذي يتكفل بهم قال سلام على نعى ولا برح عنه هو خطا وصوابه عولة بالواو
وقد يكون العيل واحدا قال الشارح وعيي من السراج جمع على العيلة قلت طائر معروف وهو مونث ومع ذلك
لان عمل انفعل وواوي العين من عال يعول واصله عيول وعقاب
جمع على اعقبة وقد سمع ايضا فيه عقبان وادحي بهمزة مضمومة فدال مهملة ساكنة فحا مهملة مكسورة مثناه
مشددة وهو الموضع الذي تدحوه النعامة برجلها ثم تبيض فيه وليس للنعامة عش وانما هو الادحي
وورنه افعول سمع في جمع ادحية وبيضان للطير المعروف قالوا الرعنة في جمع وخوان جمع على اخونة
وليس بعنى خان فان جمع ذلك اخوانه ونحط بكسر الفا وسكون العين مع هاالتانيث وهذا هو
المثال الرابع من ابنية جمع القلة في نفيل كصبي وصبيه وخصي وخصيه قال المتنبي لحركا فورا
وهو ما اشد من هجى به خصي اسود وذال ان الفحول السمن عاجرة عن الجميل فكيف الخصية السود
ونعل بفتح الفا والعين جميعا مثل فتى وفتية واخ واخوة وولد وولدة وجار وجيرة وفعل بفتح
الفا وسكون العين مثل شيخ وشيخة وفعال بضم الفا نحو غلام وغلمة وشجاع وشجعة وفعل بفتح الفا
نحو غزال وغزلة وفعال بضم الفا واسكان العين كثني وثنية والثني الذي يكون دون السديس
المدينة وحكى الجوهري في سانه بعني الثني وجمعين الضم والكسر قلت ويجوز على هذا ان يضبط
العامي تركه المصنف وفعل بالضم والكسر فصل في الكلام على فعل المضموم الفا
الساكن العين الذي هو احد ابنية جمع الكثرة وفعل بضمتين وفعل بضمة ففتحة وفعل بكسرة ففتحة كالنوع
ان شا الله تعالى من امثلة جمع الكثرة فعل وقد ضبطناه بضم الفا وسكون العين كما نقل وهو افعل فعلا
نحو احمر وحمر وسود ربما الاجمع الدني للخصام حمالات صفر وغرابيب سود وحيد بيض وحمر وصفر
نحو صفرا ووعلة فانهما افعل وفعلا وصفتين وكلي متقابلين احدهما للمذكر والاخر للمونث فخرج دعمة هطلا ونحو انضل فانه
لا تقابل بينهما او سمع من مانع في الخلقة نحو الكمر والقلف ورتقا وقرنا فيجمع كل من ذلك على ذلك فان كان
المانع الاستعمال فيعل فيه فقط نحو الى وامراة نحي على انه فيحكي اليا وانحي قليلا وفي المخصص
عن ثابت انه يقال رجل اصلع وانزع ولا يقال امراة صلعا ولا نزعا قلت جعل المصنف فعلا في هذا النوع
منقيا في الكافية وجعله هنا محفوظا فاختلف كلامه وفي الارتشاف ان في اقتياسه خلافا وفيه ذكر نسو
ثالث مالم يستعمل له مقابل لامن لفظه ولا من معناه نحو ديمة هطلا وفرس اسفي للمذكر لخفيف الناصية ولم
يقولوا اسطر اهطل ولا فرس سفوا قال والقياس هطل وسفو ولم يحك فيه خلافا وانما جعل الخلاف فيما لم يذكر
من جهة لفظه او مونث كذلك او اولي ويجوز في الشعراء ضمت لامه ان تضم عينه كقول طرفة
ايها الفتيان في مجلسنا جردوا منها وردا وشقر وكقول الاخر طوى الجديد ان ما كنت النشر وانكر بنيذ دواب الاعين البجل
وشقر جمع شقراء وبجل جمع بجلا ما لم تعتل العين فخرج نحو سود وبيض او تضاعف فخرج نحو احم واغر وحمم
باشد لا ضاعفة اللام نحو عمي وعشو وبحفظ فعل ايضا لفعيل نحو ثني فقد سمع جمع ثني وفعول نحو عمو
معتل اللام صحيح العين كما مثلنا وفي نحو سقف فقد قالوا في جمعه سقف باسكان القاف اي فبحث
والمشهور من كلام النحويين ان اصله سقف بضم القاف وبعضهم قال ان سقفا جمع سقيف فهو على
القياس وقال بعض شيوخنا ان جمع فعل وفعل موجب الحمل على ما ثبت ويرده انهم قالوا انبث سحل
وشاب سحل قلت وليس هذا الرد بشي فان سحلا محتمل للتخفيف من سحل بضمتين ووزنه بفتح الواو على
وزن بضم ونوار صفة المراة النفور بجمع على نور قلت العصاح امراة نوار اي نفور والجمع نور وقال
وقد ل فاستثقلنا الضمة على الواو فسكنت فصار نور وحوار توصف بها الارض والناقة ايضا
ولم يبين الجوهري معنى وصف الارض بها وقال ناقة خوارة اي غزيرة وكانه يريد كثرة لبنها والجمع خور

وعميمة اي طويلة يقال نخلة عميمة اي طويلة ونخل عم وبازل من صفات الابل والبزول هو انشقاق
الناب يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابها وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في السنة
الثامنة والجمع بزل بسكون الزاي قلت وفي القاموس ان بازلا يجمع على بزل ككتب يعني بضمتين فعلى
هذا فلا يصلح بزل الساكن الزاي متمسكا للمصنف في اثبات هذا البنية حملا لهذه الكلمة لجواز ان تكون
الاصل فيها الضم وسكنت تخفيفا وعائد بالدال المهملة صفة للانثى الحديثة العهد بالنتاج من خيل ومن
ظبا ومن ابل والجمع عود وحاج مثل بازل الا انه مضعف والجمع حج وللراوية التاسع الراجع وأسد جمع على أسد
وانطم قال في شرح الكافية الاطل بالطا المهملة والصحاح الاطل ما تحت منتهم البعير قال
سكوا الوجى من اطلل واطللاسه وقال في جمع ظل وبدن سمع في جمعها بدن قال النقابي والبدن جعلناها
لكم من شعائر الله وكتب بما فعل هذا افعل وحجارة والحال المحل الذي يجمع البنا والعرصة والقارة
الجبل الصغير المنقطع عن الجبال او الصخرة العظيمة او الارض ذات الحجارة السود او الصخرة السودا
كذا في القاموس فجمعوا كلا من هذين اللفظين هذا الجمع فقالوا دور وقور وقدر فيه رعوث الرعبوب
بالزاي المعجمة والباء الموحدة من الفصيح من الرجال نص عليه صاحب المحكم قال صاحب الصحاح في الرا الرعبوب
الفصيح قلت وفي القاموس في فصل الرا من حرف البا والرعبوب الضعيف الجبان وفي فصل الزاي من حرف
البا والزعبوب اللئيم القصير كالازعب والجمع زعب شاذ فليحرر ومنها اي ومن اصلع جمع الكثرة فعل
بضم الفا والعين معا ولا يكون لمعتل اللام وسببه انك لو جمعت سنلعنا على هذا الوزن لادى الى قلب
الواو يا لانضمام ما قبلها فيصير سميوا ونحو ادى الاعلال الى هذا فلبثا الواو ولصغير ما قبلها ثم تقلب
الضمة كسرة فيصير الى فعل مضموم الفا مكسور العين وهو بهام الى من عند العرب وهو مقيس في
فعول العين مفعول سواكانت صفة بمعنى فاعل نحو صبور وشكور فتقول في جمعها صبر وشكر او كان
اسما نحو عمود وقلوص فتقول فيهما عمد وقلص واما اذا كان بمعنى مفعول نحو ركوب وحلوب فلا يجمع هذا الجمع
وفي فعيل اسما نحو قضيب وكثيب فتقول فيهما كتب وقضب واما اذا كان فعيل وصفا نحو نذير وعليم
فانه لا ينقاس فيه فعل وفعال بفتح الفا وفعال بكسر الفا اسمين غير مضاعفين فالاول كقذال
واتان والثاني كحمار وذراع واما اذا كان الاول وصفا كجبان او الثاني نحو ضناك وهي الناقة العظيمة
العجز والمراة الضخمة الثقيلة او كان احدهما اسما كجنان وعيدا فلا يجمع شي منهما هذا الجمع وقد جاء
نحو نين جمع عنان بالكسر وقد نشيرة والقياس عننه وطم جمع وطواط بفتح الواو وبحفظ هذا الجمع
في فعل نحو صحيفة وفعل راجع الى الاوزان الثلاثة المتقدمة اي مما كن اسما كامثل او صفات نحو خشن
وخشن ونجل وسجاد وجنب وجنبيه وجنب وبحفظ في فعيل نحو جديد وجدد وبر وفاعل نحو نازل بالنون قال
او نزل لون فانا معشر نزل وفعل بفتح الفا والعين نحو نصف ونصف وفعال بفتح الفا نحو صناع وصنع
وفعال بفتح الفا نقال مثلثة ففتح وفا يقال جمل ثقال اي بطي وفعلة بفتح الفا وكسر العين مع
ها التانيث نحو فرحة وفرح اوصافا فيه راجع الى جميع الاوزان المتقدمة التي هي محل حفظ الجمع المذكور
وفي فعال بضم الفا نحو كراع وقراد وفعلة بفتح العين والفا جميعا مع ها التانيث نحو نمرة وخشبة وفعل
بكسر الفا وسكون العين نحو ستر قال والمسجران وبيت نحو عارم لناور نزم والاحواض والستر
اسما فيه في الاوزان الثلاثة ويجب في الضرورة تسكين عينه ان كانت واوا كقولهم في جمع سواد سود
وفي جمع عوان عون وفي جمع نوار نور وقال العراوير باق الواعول كرسل فرقا بين العوان والعانة
ايهم بين جمعها وانما قال في بعضها لضرورة لانه سمع في العروة تثقيل العين قال اغر الثنايا احم اللثاث
تحيها سول الاسحل ويجوز ان لم يكنها اي ان لم يكن العين نحو الرسل والكتب وسول الرسل والكتب
قلت واذا جاز في عين مع افراده فهنا اولى لان الجمع حض تخفيفات ليست لعينه كقلب الواوين يا بين

عاجزم

في باب بيص دون باب طوي ولم يضاعف عينه
في باب عصي دون باب عتي وفي باب صيم دون باب حول وفي باب بيص دون باب مع المضعف نحو ذئب وذئاب قال كا عينه
ع باب عصي دون باب عتي وفي ذلك وسرر ونحو جدد ودعا سكت مع المضعف فيقال في جمع سيل بضم السين لان
فيمتنع التسكين نحو جدد وسرر وذلل وهو ضرب من الشجر شوك فيقال في جمع بالياء كما فعل في بيض ومن ما
بالكسر الفا على التسكين مثل سيال بالفتح وهو ضرب من الشجر ذو شوك فيقال سيل بكسر الفاء ويصح الياء كما فعل في بيض
الضمة على الياء اخف منها على الواو ويجوز التسكين فيقال سيل بكسر الفاء وسكون العين مع تاء التأنيث
اي ومن امثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين وهو فعل بضم الفاء والعين جميعا مثل شرفه وشرف ويقال ايضا شرفات
نحو غرفة وفعله مؤنث ايضا بالتاء بضم الفاء والعين جميعا ... ذكره ابن بري في اغلاطه وفي الصحاح
كالنا العرفات واما قول الفقهاء شرافة المسجد ... وان جمع الاول نطاف والثاني نطع
ما سمعه ان مشتركة بين والمصافي قال وكمرو بين ما الرجل ... وخرج بذلك نحو حبلى ورحمى ودهمى ويحفظ
نحو الكبرى والصغرى ... كما مثلنا ... اي الحلمة وما يرى في المنام والنوبة
والفعلى نحو الكبرى والصغرى والرؤيا ... فقد سمع فيها رؤى ونوب ... فقال جاءتك نوبتك ونوبا نيك وهم ينتابون
في الرؤيا ونوبه
اسم لما ينوب الانسان اي ما يصيبه والنوبة ايضا واحدة النوب ولا يقاس عليه خلافا للفراء فانه اجاز ان يجمع على فعل
النوبة فيما بينهم في الماء وغيره كذا في الصحاح ... ان يجمع على فعل جمل جوزة ودولة ... رجع وجوز
كرجعى وما كان على وزن فعله واوي العين ان يجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين وصفا
ودول قياسا والصحيح قصر ذلك على السماع ويحفظ ايضا فعل بضم الفاء وسكون العين ونحو نجمة ولبيس مثل
كربهة بالها الموحدة هو الفارس الذي لا يدري من اين يؤتى من شدة باسه ... واما الوطب فقد جا
رطب ورطب لا من شاعهم ... ان يقول هذا التمر بل انثوا فقالوا هذه التمر ... تصغيرا ... بضمتين
فيه التذكير نحو رطب ... ونفسا وهي المراة اذا ولدت سمع امراة نفسا ... قال الراجز ... صلبا العجين
وطبا وهو حد السيف ومجابه وهي كل عصب يتمسا ... ونوصولة بالعصب ... تحمل
قال الاصمعي ... وبها فيه ... مضغة من لحم تكون موصولة بالعصب
من ركبة البعير ... المتلاصق من الحجر ... الاملس المدور كذا في الصحاح ومغرب ولحال لحلية
وكذ الحجة سمع جمعها على حلي وحلي وسمع جمعها ايضا فعل بكسر الفاء وفتح العين على القياس وعدو
سمع حجم على عدى والمشهور عدا بالتاء واطرد عند بعضهم بني تميم وبعض كلب هذا الجمع في المضاعف
المجموع على فعل بضم الفاء والعين نحو سرير وسرر وجديد وجدد فيجوز عند اهل اللغة فتح العين
في مثل ذلك على سبيل الاطراد فيقال سرر بفتح الراء وهذا شي لم يحكه سيبويه وحكاه ابو عبيدة
وغيره وقال الطلوبي هو جائز في الاسم ... جنب واطلاق المصنف يقتضيه وحصه
ابن قتيبة وجماعة بالاسم فلم يجوزوا ان يقال ثياب جدد بالفتح ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعل
بكسر الفاء وفتح العين وهو لفعلة ذي التا المكسورة الفا الساكن العين نحو كسرة وكسر ونعمه ونعم امرى
ايما لتخرج نحو كبرة من الصفات ولم يثبت بعضهم فعلة في الصفات واثبتها صاحب المخصص وغدن
ذلك الغلظ تاما اي مشتملا على جميع اصوله لتخرج نحو لبة ورقه ويحفظ في فعلى المؤنث بالالف المقصورة
المكسورة الفا الساكن العين نحو ذكرى ونحو ضيعه ... بالحبنة ولا يقاس عليها خلافا للفراء وهذا
نحو سدرة وسدر ونحو ... ويحفظ بالفاق في فعلة ذي الباء المكسورة الفا الساكن العين واحو فعل نحو
فقد سمع فيه ... ولا يقاس عليه ... وهذا تقييد لاطلاقه فعلة في اول الفصل
ولو ترك لاغناه عنه قوله في صدر الباب ان يكسر ... والمسموع وفي الموضى
لامه باللام قالوا ... فتح ... والعرب الفرقة من الناس وفتح ... مفتوح ... ساكنة
بعين مهملة وهو الجلد البالي ومضبة وهي الاكمة ... سمع فيها هضب وقصع وقامه
ومثله تارة قالوا فيه ... بكسرها وهو الثوب البالي قالوا فيه هدم واهدام ايضا
وصورة فقال الجوهري الصور جمع صورة وينشد على هذه اللغة يصف الجواري اشبهن من بقر ... اعينها

وهن

وهن احسن من صيرانها صورا والصيران جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وذربة بكسر الذال
المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة مثل ذربة لغة في الذربة وهي الحديد اللسان قال
البد اشكو اذربة من الذرب وفي الطارقيات لابن خالويه ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ايك اشكو ذربة من الذرب يا مالك الملك وديان العرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم وعدوى
جمع على عدى قال الجوهري وهو جمع لا نظير له قال ابن السكيت لم يات فعل في النعوت الا حرف واحد قال الحارث
عدى ابي عمرو يا ديم عدى ابي اعدا وحداة وهي الطائر المعروف قال واهل الابل يسنلمون على الا لي
ترامن يوم الروع كالحد القبل ونظيره حجر وحجر قال المصنف الشارح جعل المصنف حدا جمعا وفيه
نظر لاحتمال ان يكون اسم جنس ولا دلالة في الوصف بالقبل على انه جمع لحي السحاب الثقال ولخص الحيرة
فعلة بضم الفا وفعلة بكسرها فعلا بضم الفا كحبل وفعلة بكسرها الهند وشهى فتقول في جمع جمل جمل
بفتح العين كما تقول في جمع عرفة عرف وتقول في جمع هند هند بفتح العين كما تقول في جمع كسرة كسر
ولا يكون فعل ولا فعال بكسر الفا فيهما لما فاه وثالا ستثقال الكسرة على اليا قلت وفي المحكم
من بيتان احدهما انه قال اليسار واليسار نقيض اليمين والفتح افصح عند ابن السكيت والكسر افصح عند
ابن دريد وهذا القول موضع الاستغراب الثاني انه ليس في كلامهم اسم اوله يا مكسورة الا يسار
وهذا الحرف سالته في غريب العربية وعمل من ابن سيدة كثرة اطلاعه الامام ذكر فعال جمع فعل
نحو كلب وكلاب ونعرة كنصعة وقصاع وهما الجيب يربط في الربيبة للاسد وحكى الشيباني نقاط
جمع نقط وقال الفارسي جمع يقطان ورجح ابن الصائغ بكثرة فعال في جمع فعلان قلت وتخصيص
لفظه بعارنا للتنبيه بيد انه لم يسمع في فعل فصل في الكلام على ابنية فعال
بكسر الفاء من امثلة جمع الكثرة وما يشارك فعالا من امثلة الكثرة فعال وقد عرفت ضبطه قال ثلاث
اسنا نفا المصنف لهذا المثال فصلا وقال من امثلة الكثرة ولم يقل فيهما كما فعل في اخوته قلت فعل
ذلك تنبيها على كثرة تشعبه وانه كمثال مستقل عن ابنية الجموع وانه كثير في جموع الكثرة اكثر مما سبقه
كما انه لا يكثر في جموع القلة اكثر مما في افعال وهو لفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو كعب وكعاب وكلب
وكلاب وصعب وصعاب وضخم وضخام غير اليائي العين احترازا من نحو شيخ وبيت وهذا استغنى عنه
بقوله فيما بعد وندر في اليائي العين ولفعلة بفتح الفاء وسكون العين اجتماع تا التانيث نحو جفنة وجفان
وقصعة وقصاع وصعبة وصعاب وضخمة وضخام مطلقا راجع الى فعل وفعلة والمقصود به العموم
في الاسم والصفة كما مثلنا لكن قد يقال ما وجه ادخال اللام اذ ان على فعله ولفعل المفتوح الفاء والعين
اسما نحو جبل وجبال وجمل وجمال وخرج باشتراط الاسمية ما كان من فعل وصفا وعلى هذا فلا يقال حسن
وحسان بل حسنون وسيأتي انه يقال حسنة وحسان فيشكل قوله حسان الوجوه ... نجد
عيون بالريحان يوم السباسب فاما ان يكون على غير القياس او يكون مفرده جماعة حسنة غير مضاعف
احترازا من نحو طلل ولا معتل اللام احترازا من فتى وعصى ولفعلة ذات التا والفتحات مطلقا اي سواء كان
اسما كرقبة ورقاب او صفة نحو حسنة وحسان ولاسم على فعل بكسر الفا وسكون العين كذئب وذئاب
او فعل بضم الفاء وسكون العين نحو رمح ورماح ما لم يكن كمدي من يائي اللام فقياسه امدا والمدي هو
الشفرة كما مر وهو غير المد كذا في الصحاح وقد مر او جوت من الواو العين فقياسه حسان وقد
القول المصنف الاسم خروج نحو جلد وحلو فانهما وصفان فلا يجمعان على فعال ولو صفا صحيح اللام على
فعال كظريف وكريم او فعيلة كظريفة وكريمة بمعنى فاعل وفاعلة على طريق اللف والنشر المرتب فمعنى فاعل
راجع الى فعيل لا الى فعيلة فان قلت الذي بمعنى مفعول لا تلحقه التا ولو فعيلا لا فعيلة قلت
الذي بمعنى مفعول قد تلحقه التا لخوذ بحه ونطيحة لسبب مذكور في موضعه او فعلى فعلان
بفتح الفاء وسكون العين كعطشان وفي كتاب ليس لابن خالويه ليس في كلامهم عيام جمع عيمان وعيمى

انترك معشر اتتلوا هذ بلاه وتوعدني بعتابي من جذام
العطشان للبن وامراة عطشى الى بنت واحدة وهو قياس لعطشان وعطاش قلت
كذلك يشرب البوز العني. لتشرب وارد البقر الهيام. وهو العطش وحد الخوف يقال منه ايضا
قلت انما الهيام في الحب بالضم لحمة لا المهملة من الغيم وهو العطش بضم الفا وسكون العين نحو خمصان او فعلى
عام يعيم وهو عيمان وهو عيمى كما تسمعون ذعام وفعلان وفعلانة بفتح الفا وسكون العين
ذيه الالف المقصورة بفتح الفا ساكن العين نحو عضبى وفعلانة ومعنى بين فعل وعيمه واو نحو طويل
مع تا التانيث نحو خمصانه ولم يجاوز نحو فعيل وفعيلة وفي جمع طويل لما لا يعقل وقد
وطويلم الا التصحيح فيقال طويلون في طويل وطويلات في طويلة ان يجمعا جمع ذلك جمعا اجرا ولا يبين
تقدم ان فعلا وفعيلة يجمعان هذا الجمع وذلك اعم من ذلك نحو طويل وطويلة كخلاف سريف
هنا ان سهلتو عا الا يجمع الا هذا الجمع جمع التكسير ولا صفة فعول بفتح الفا نحو حروف
وسريفة ونحوهما وفعل في ضعفة او زانه لا بتقييد باسم ولا صفة وفعل بفتح الفا وكسر العين نحو عثر وفعل بنا التانيث مع فتح
وخلوص وفعلة بكسر الفا نحو لقحة وفعل بفتح الفا وكسر العين نحو وفي وصعصع فاعل نحو ان عادي بنزلة هو
الفا وكسر العين نحو عمرة وفعالة بالف وبا مع فتح الفا نحو رببا نا قال وتكسو المقواطع هام الرجال
جمع عائد وسنه فان ختم رجالا هو جمع رجل ولهذا فسره ربنا قال وفاعلة نحو قائمة وصاحبة او فعال بكسر
ونحو الفوارس هنا الرجال لا الاول جمع رجل والثاني جمع راجل نحو ان نحو فعلل ومجال ودلاص اسم جمع
القاف نحو ناقة هجان ودرع دلاص ثلث فهذا المخالف لما قدمه من ان نحو او فعيل بيا بين فا مفتوحة وعين
منقلبة عن تقدير التغيير او فعال بفتح الفا نحو جواد وجياد او فعيل بيا بين فا مفتوحة وعين
مكسورة نحو جيد وخيار وجيد وجياد او افعال نحو جرب وجراب فالجراب مشترك بين جمع جرب
ومفرد الاجربة او فعلا بالف التانيث الممدودة مع فتح اليا وسكون العين نحو بطحا وبطاح
او فعيل بمعنى مفعول ربيط وحبل رباط وانما قال بمعنى مفعول لانه لو كان بمعنى فاعل لكان هذا الجمع
فيه منيا لا محفوظا او اسم على فعلة بالتاء مع الفا وسكون العين نحو برقة وبراق او فعل بضم
الفا وفتح العين نحو رطب ورطاب وربع ورباع والربع الفصيل ينتج في اول الربيع وهو اول النتاج
بتال سالم هبع ولا ربع والهبع ما ينتج في اخر النتاج والانثى ربعة وهبعة او فعل نحو جمد نحو رهم ورهام
مهملة وهو ما ارتفع من الارض يجمع على جماد ومثل لذلك في بعض النسخ من الشروح نحو وطار بالجيم
والرا قلت وهذا عكس ما حكي فيه فان فعلا ونار في فعل هو العود ونعال هو الجمع ولكن
نحف جمد نحو فعلا وهو فعيل جمع حار او فعلان بكسر الفا وسكون العين نحو ضبع وضبعان وهو الذكر
من الضباع وقول الجوهري ان الانثى ضبعانه مردود ولا يكون الا له والعلم اللون الاسم المذكر حكى
بعضهم ان الذيب يقع على الضبع فتاتي بالولد فيسمى ضبعانا على وزن اسم ابيه وهو السرحان او فعيل
نحو فصيل وفصال وافيل وافال فلو كان فعيل وصفا فاما ان يكون بمعنى مفعول فجمعه على فعال
نسبيس لا محفوظ وتقدم الكلام على النوعين او فعل بفتح الفا وضم العين نحو رجل وسبع فيقال رجال وسباع ولذا
فعال في ساكن العين نحو ضيف وضياف فان قلت يجب ان يقيد هذا بان لا يكون على زنة فعل لعطف
ورعله فانه لو كان كذلك انتفى المذكور والمصنف اهمله فهو تعليه قلت استغنى عنه بانه من اول الفصل
من ان فعلا لا فعله مطلقا او الفا يعني ان هذا الجمع نذر في ساكن العين بعد ويعا رفان قلت قد مضى
اخر الفصل السابق فلماذا اعاده هنا قلت لم ذكر مسئلة العين اتبعها مسئلة الفا استطرادا والجمع
للناظر في محل واحد وزانه بهمزة مفتوحة فنا مثناة تحتية ساكنة فضاد مهملة مفتوحة فرا وهو محسنين
نتال بحر ولا يحضره وصحف بعضهم هذه الكلمة باصراعين المذكور في قوله تعالى
عنهم اصرهم ويرد عليه ان فعلا قد تقدم في المنقاس نحو بحر وبحار وانما الكلمة اصار كما قدمناه وهي
نصر ونه قطعا فافهم وسمع جمعها على اصار وهذا وحد وقيته دنا في مكسورة فنون مسددة فمثناه

كثيرة

لثناه تحتية ساكنة فنون فها تانيث وهذا الثمر من زجاج للشراب سمع في جمعها فتان وجمعت ايضا على القناني
وبشارك اي يشارك فعلا المتقدم فعول اي يشاركه في الوزن من حيث هو لا في كل مفرد يكون هو جمعا له
اي لا يجب في كل مفرد ما ذكر انه يجمع على مثاله ان يجمع بدلك على ذلك انه ذكر ان الاشتراك هنا قياسي وبحث
على هذين مع انه لا يجوز في فلس وفلاس متر بس ضراس وكذا الباقي فان قلت فاذا كانت الامر على ما ذكرت
ما معنى القياس هنا قلت معناه كمعناه في قولنا يجمع فعل على افعل قياسا والمراد بالقياس في الباب
وفي باب الصفة المشبهة وفي ابنية مصادر الثلاثي انا لم نجد اذا لم نجد السماع في ذلك استعملنا ما ذكرنا
لنا انه قياس لا انا نستعمله مع وجود السماع بخلافه فاسم على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو فلس
وبحر وبيت ولم يبح منقول فيها فاوس وبحور وبيوت وبه شيوخ ليس عينه واوا احترازا من نحو حوض وثوب
فلا يجمع مثله على فعول استثقالا لذلك لالتقاء الواو في العين لثقل الضمة مع الواوين في جمع وهذا بخلاف
ما اذا كانت العين يا نحو بيوت وعيون لخفة احد يا لواوين على ان منهم من يستثقل هذا فيكسر
اوله فتقول بيوت وشيوخ وعيون او على فعل بكسر الفا وسكون العين نحو جذع وجذوع وحمل
وحمول وضرس وضروس وجسم وجسوم او فعل بضم الفا وسكون العين نحو برج وبروج وبرد وبرود
غير مضاعف فخرج نحو خف او فعل بفتح الفا والعين نحو اسد واسود وذكر وذكور او سماعا في فاعل
وضعا نحو شاهد وشهود وساجد وسجود غير مضاعف فخرج نحو واد وفي التنزيل انا اذ رده الملك
فخرج جمع السلامة ولا معتل العين فخرج نحو قايم وبايع ونحو فعل ما هو صفة على زنة فعل المفتوح الفا
الساكن العين جمع نسل على فسول وفسال قال وانا عد اربعة فسول فرجل خامس وحول ساد
والفسل الرجل الرذل والخسيس وفوج ما هو معتل العين بالواو وهو الجماعة من الناس سمع جمعهم على فووج
وساق ما هو على فعل محرك العين معتلها بالواو وقد جمع على سووق وبدرة ما هو مونث بالها على فعلة مفتوح
الفا ساكن العين صحيحها قال الغير زدق فصوه الامير بها بدورا والبدرة عشرة الاف درهم وقال
المرار الاسدي علاة بصرية بعثت بالسل كواحة وارمضت البضوعا وارجعت على الطير اكل البحم
البضوع جمع بضعة وشعبة وشعوب وللشعبة معان منها غصن الشجرة ومنها الطائفة من الشي
ومثال ما سمع على فعال برمة وبرام وقنه فقال مضمومة ونون مشددة وهي اعلى الجبل فسمع بيلا القصا
العين جمع على قنون ومثاله من فعال قنة وقناب وجبة وجباب وشدود في نحو طريف قالوا ايضا ظروف
على جهة الشذوذ وادنة قاله فيا رب يوم قد لهوت وليلة كانما خط بمثال وجمع في جمع
اسوس شذوذا وحص بحا مهملة وصاد مهملة قال منعشة كل الحص فيها اذا ما حاطها متحا ما
والحص الورس والزعفران وانفرد فعول عن فعال بمثنيا بثاء مثناة اخرى فانفرد مثنيا نحو كبد
ما هو على صيغة فعل بفتح الفا وكسر العين وهو اسم فيجمع على فعول فتقول ساكنو كبود في كبد وكروش في
كرش وبيت ما هو اسم معتل العين باليا على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو بيوت في بيت وشيوخ في شيخ
وسيوف في سيف ولا قياس في شي من ذلك فعال وانفرد فعال بحو نوي بنون مضمومة فهمزة ساكنة
فمثناه تحتية وهي حفيرة تحفر حول الخبا لئلا يدخلها ما المطر وسمع جمعها نوي قال الا عن
خلت الا اباء ومرا ونويا وطلا ما كان من الاسما على فعل بفتح فتحتين مضاعفا فتقول في جمعه طلول وعتاق
وهو الانثى من ولد المعز وتطلق على غيره كما ايضا كالداهية سمع فيها نحو فوق وسما قال والدهية كمى وحرامه
وهو العصا الصخمة فالكواسع فيه هذين ولم يسمع في شي من هذه الامثلة فعال فثبتت انفراد فعول عنه
بذلك لكن على جهة السماع لا على جهة القياس واعلم انا لا اشتراك نوعان اشتراك مع التساوي واشتراك
مع غلبة احدهما وقد صرح المصنف ببيان هذا النوع فقال وفاق فعول فعالا في فعل المفتوح الفا
الساكن العين نحو فلس وفلوس وفهذا اكثر من كلب وكلاب وفعل المضموم الفا الساكن العين الحالف
مدينا باعتبار ان لا انه ليست بالحق برج وبروج فهذا اكثر من دهن ودهان غير مضاعف نحو اسد

عف

وشارك اي شارك نحو لا فعال شذ وذلك نحو صنف ما عينه يا فسمع صياف
واسود وفيه اكثر من جمل وجمال وقد يجيئهما اي يجي نحو لا وفعالا الا التا نحو فحالة
عاجفة المثل وقد كما سمع ضيوف وهو القياس فيه وقد يجيئهما اي يجي نحو فعال وفعول بفعيل كما سمع سهم في ضان منها ابن
وفحولة وهو غير مطرد وقد يستغنى عنهما اي عن فعال وفعول وسمع في ضرس ضروس ولم يقولوا اضراس
ولم يقولوا اضبان واصون وسمع في كلب كليب ولم يقولوا كلوب وسمع في جمع عرق وعراق
وفعال بضم الفا قالوا عراق في جمع عرق بفتح الفا وهو عظم اخذ عنه اللحم في بيسع في جمع عرق وعراق
والاصح انها اسما لا جموع بدليل لزوم التانيث في نحو هي الصفة والكليب
والعبيد والعموان بضم الصاد والعراق بضم العين ولنا قول ثالث لم يذكره المصنف وهو
التفصيل فيتناله الممنوع لفا كفعال المكسو والقاسم واما فعيل فانه جمع فان ذكر فعيل نحو كي
والمراد مع القوم الذين يغزون العدو فانهم يقولون هو الغزى كما يقولون هو الرهط فهو اسم جمع
اذ لو كان جمعا لانث تقول هي الغزى ولا تقوله هو الغازي فصل في الكلام
على اوزان متعددة من امثلة جمع الكثرة غير ما تقدم من امثلة الكثرة فعل بضم الفا وتشديد العين
مفتوحة وهو لفاعل وفاعلة نحو راكع وركع وراكعة وركع وصفين كما مثلنا وخرج بذلك نحو حاجب
العين وحائط المسقف بالف بعد العين المشدده فيناسا في المذكر نحو صايم وصوص
وقايم وقوم ويقول العاصوام وقيام وشاعة في المونث نحو صد ارجع صاره واستشهد على ذلك
بعضهم بقول الشاعر ابصارهن الي الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد والجالبة
على ان يكون الضمير من قوله وقد اراهن عايدا على النسوة العاد لهن ضيرا بعبارهن وليس بذلك
متعين لجواز ان يعود على الابصار فيكون جمع صاد اذ معروف الابصار وهو مذكر وفعال اي
فعل وفعال في المعتل اللام نحو غاز وغزى وجان وجناة وفعال نحل وهو الرجل الضعيف فعيل
في منعقه سخل وسخال وكلاهما نادر وفعالا فتقبل في جمعها نفس ونفاس على صيغة الندرة وفعل
المشدد العين والالف فيه نحو غزال وهو الرجل الذي لا سلاح معه فتقبل في جمعه عزل وفعول
بسين مهملة مفتوحة فرا ساكنة فهن وهو البسيط ضمن الزجاج فتقبل في الجمع سر وحزبه بالحا
المعجمة وهي الحصى الجيد وقد فسر تفسيرها سمع في جمعها خرد وفعال المشدد العين دوا لالف
في حكم وحفيظ جمع تالوا حكام وحفاظ قلت والاولى ان يمثل بغير ذلك نحو العباب عرب واعراب
كسيب واسباب وجميع الطاير اعراب لهذا امثال لحفظ بحفظ واما حكام وحفاظ فهما فالطابل جمع
حاكم وحافظ فيحتمل انه استغنى بجمعها عن جمع حكيم وحفيظ ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة
فعلة بتفات بعدها تانيث لفاعل وصفا لمذكر صحيح اللام نحو ساحر وسحرة وكاتب وكتبة
وفاسق وفسقة وكافر وكفرة واحترز من المونث كطايف ومن المعتل اللام كغاز ورام وفعلة
لا فعل نحو غراب ناعق وغربان تعقه وبدر نحو خبيث وخبثه وسيد وسادة واصله سودة
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبر وبررة فان قلت يحتمل ان يكون هذا مما استغنى
فيه بجمع بار قلت قد توهم ذلك بعض الشارحين وليس كذلك انه يقال للفاجر العاق وحاير
وحار على وزن فعله الا ان العين المعتلة تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فانقلبت وزن
كل من سيد وخير وقيل قد ذكرها نحن عن ذكر الاخيرة وقد ذكرها معا قلت التنبيه على ان الجمع
كما وقع في فعيل الواوي العين كسيد وقع في فيعل اليائي العين كخير واحوف هو لما ليس الشيء
المحكم الاجوف الغليظ العنق لم يرد على ذلك وقال مثله الجوخة الجماعة من الناس واحسم دجلة
تلك قد صرحوا بان الجيم والقاف لا يجتمعان في عربية الا ادا كانت اسم صوت وذكروا ان العرب
الحروف والجيم سوف فلاوجه لكن ذكره ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعلة بها التانيث مع ضم
الفا وفتح العين لفاعل وصفا لمذكر معتل اللام نحو غاز وغزاة وقاض وقضاة ورام ورماة
فخرج

فخرج بالوصف نحو واد وبمذكر نحو طالق وبما قبل الوصف من نحو كلب ضار او عاو وبمعتل اللام نحو ضارب
وندر في نحو عدو كما سمع وعواة وقد يكون استغنوا بجمع غاو وعريان قالوا فيه عراة وعدوى قالوا في جمع عداة
وجعلة ممن تكلم على ابيات الجمل اما لو اني سم العداه انه جمع عاد وهادر بالدال المهملة وهو الذي لا يعتد به فالذي برام
تقلب فيقال هدرة وهدرة بفتح مثلث الفا فالهدرة اجود لانه جمع هادر وردي قيل ان معجمه فتناه
خبية مشددة على زنة فعيل وهو البعير المنقطع من الاعيا واياك ان يتوهم ان داله مهملة وانه مخفف
الراء وانه مشتق من الرداه فهذا غلط وقد سمع في جمع هذا رداة وباز وهو الطاير الكاسر العروف
قال في جمعه بزاة وهمنا اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بها التانيث مع كسر الفا وفتح العين لاسم
صحيح اللام على فعل بضم الفا واسكان العين كفرط كقرط وقرطة وكوز وكوزة ودرج ودرجة فخرج بالاسم
نحو حلو وبصحيح اللام نحو مدي وعلى فعل بفتح الفا وسكون العين وعلى فعل بفتح الفا وسكون العين نحو
عرد وعردة وخرج باشتراط الاسمية وصحة اللام بالنسبة الى هذا الوزن نحو صعب لانه صفة
ونحو ظبي لانه معتل اللام وفعل بكسر الفا واسكان العين نحو قرد وقردة وخرج نحو علج لانه صفة ومثل نحو
لانه معتل اللام قبلا وندر نحو عجب مما نحو هو صفة على زنة فعل المكسور الفا ونحو فقه ماهو
بنا التانيث وهادر وقد صححت حكاية جمعه على فعلة المكسور الفا تغلب ونحو ذلك فيه من
جهة صفة وعلى غير تلك الاوزان ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلى بفا مفتوحة وعين ساكنة
ولام بعدها الف تانيث مقصورة لفعيل بمعنى ممات اي بمعنى اهان لعسل وصريع وفي بعض
النسخ بمعنى مصاب والمراد بها اصابة الموت او وجع كجريح واسير وحمل عليه ما دل على الفعل بفتح اللام العلم الفاعل
وكسر العين ولا بانيه نحو زمن وزمني وفعلان نحو سكران وسكرى وفيعل نحو ميت وموتى وافعل
نحو احمق وحمقى وفاعل نحو هالك وهلكى وندر في كيس وهو الظريف قالوا رجال كيسى ووجه
الندور فيه انه ليس فيه شي من المعاني المتقدمة وذرب بالذال المعجمة اي حاد قالوا لسان ذرب واسنة
ذربى قال الشاعر اني امرؤ من عصبة سعدية ذربى الاسنة كل يوم تلاق وانا الذي رحلوم من
المعاني اولا وجليد وهو الصلب القوي قالوا رجل جليد ورجال جلدى يجمعوا جلدا على الله معهم لبس
على شي من الاوزان السابقة وليس فيه دلالة على افة ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعالى كالوزن
الذي قبله بليه الا ان هذا مكسور الفا لحجل وظربان قالوا فيهما حجلى وظربى وكلام المصنف على راي
الجمهور في ان فعلى جمع تكسير وقال ابن السراج اسم جمع والحجل طاير قال الشاعر
ارحم اصيبى الذين كانهم حجلى تدرج في الشربة وقع والظربان بالظا المعجمة المفتوحة فرا مهملة مكسو
فبا موحدة فالف فنون دابة منتنة الريح تنشه الهر او الكلب الغرد زعموا انها تفسو في ثوب من
يصيدها فلا تذهب رايحته حتى يبلي الثوب ويسمون الظربان مفرق النعم زعموا انه اذا فسا بين الابل
تفرقت وتقابله ان فساه سلاحه وذلك انه يدخل على الضب جحره فيفر الضب من خبث رايحته فياكله
قلت وانظر لاي شي لم يجعل المصنف في معرك انه جمع ماعز ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلا
بفا مضمومة فعين مفتوحة فالف تانيث ممدوده بعدها اللام لفعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل
نحو كريم وظريف ونص سيبويه على انهم لا يقولون صغرا ولا سمنا استغنا فيهما وفي صحيح بفعال او بفعل بكسر
العين نحو سميع بمعنى مسمع قال ابن ريحانة الداعي السميع تورتني واصحابي هجوع او بفاعل كنديم
بمعنى منادم وخليط بمعنى مخالط قال تعالى وان كثيرا من الخلطا وحمل عليه خليفة هو بمعنى فاعل الا ان
فيه التا وسمع ذلك فيه قالوا خلفا وقال الفارسي خلفا جمع خليف واما خليفة فجمعه خلايف ولم
يسمع سيبويه خلفا قال الفارسي ولو سمعه لم ينقل ما قالوه وجمعهم بان سيبويه سمع خلفا من يقول
خليفة ومادل على سجية محمد او ذم من فعال بضم الفا كشجاع وفعال بفتحها كجبان او فاعل نحو عاقل
وجاهل فان نحو عن فعيل المذكر لشدة او عنت لاجله نحو كي وعني لزمه افعلا نحو اشدا الكفار

الان ادلها الله يحسبهم الجاهل اغنيا من التعفف الانادب قالوا سري وسروا ولم يقولوا اسريا وعطا
هذا انبي دانبيا فقياس عنى اذا جعل بني معتل اللام واما من المهموز اللام فلا يكون ابنيا دينه فبنا سا
ونذر نعلاو رسول وودود وحدث حيث قالوا رسلا وودا وحدثا وفي نحو سفيه واسفه
وسيم وخايا بخا معجمة مكسورة فلام ساكنة فيم وهو الصديق فقالوا ان ذلك سفها واسرا وسما وخلما وكثيه
افعلان نحو نصيب وصديق وعنين بمعنى منهم فهو فعيل بمعنى مفعول وجريح وقتيل فقالوا في النصيب
انصبا وقياسه النصبه كارغفة وقالوا في الصديق اصدقا وقياسه صدقا مثل كرما وقالوا في الظنين
اظنا ولم يكن قياسه لانه بمعنى مفعول كامر وقالوا في الهين اهونا والعتباك هون كوني وفي القرافرا
وقياسه في القلة افعل وفي الكثرة فعال وفعول نحو صك واصك وصكاك وصكوك والقر هو
المتباعد من الدنس وندر في صديقة جمع فيه اصدقا وقد روي في الحديث ارسلوا الي اصدقا خديجة
اي وهو مما يستوي فيه المذكر والمونث ومنها
نيل ولا فائدة فيه لجواز ان يكون جمعا لصديق بفا مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون لاسم على فعل بفتح
ما ثلثة جمع الكثرة فعلان نحو دار ودوران وحالة وناررواح وفي كل ذلك جمع على
الفا والعين نحو جرب بالخا المعجمة لذكر الحبارى ونحو دار وحالة وناررواح وفي كل ذلك جمع على
فعلان اوفعال بزيادة الف قبل اللام مع ضمة الفا نحو
غلام وغراب وعقاب سقف اي سوا كان صحيح العين او معتلها وكذا اللام او فعل بضم الفا
وسكون العين واوية العين نحو حوت وعود وكوز ونون او فعل بكسر الفا وسكون العين نحو قنو
وصنو اوفعال بفتح الفا نحو غزال اوفعول بفتح الفا نحو خروف اوفعيل نحو ظليم وهو الذكر من
النعام اوفاعل نحو حايط اوفعلة بكسر الفا وسكون العين مع التا نحو نسوة اوفعل بفتح الفا وسكون
العين نحو عبد اوفعلة بفتحات وهاتا نبت كذ قصفه نقاف فضاد معجمة فعا يجني لكمه ونحو امه واموان
قال الشاعر اما والله لا انا الابدعوني ولداه ام الحصين زندلها داره ياقاتل الله صبيانا بهم تحي
انا ترا ما بنو الاموان بالعار وفي وصف على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو ضيف وضيفان اوفعل
بفتح الفا نحو شجاع وشجعان بكسر الشين الجمع ونحو كروان بفتحات وهو طاير قالوا في جمعه كروان بكسر
الكاف وسكون الراء وفلتان بفا ولام وتا فوقية مفتوحة وهو النشيط الحديد الفواد وصعف بصاد
مهملة مكسورة فعين مفتوحة فنون مشددة وهو الاحمق العظيم الخلق سمع جمعه على صعفان وسهب
ابن انبيه جمع الكثرة فعلان بفا مضمومة وعين ساكنة ولام فالف فنون لاسم على فعيل نحو رغيف
وقضيب اوفعل بفتح الفا والعين نحو ذكر وحمل بالحا المهملة صحيح العين كما مثلنا وخرج نحو داد
اوفعل بفتح الفا واسكان العين نحو ظهر وبطن اوفعل بكسر الفا وسكون العين نحو ذئب وكعظ
او فاعل نحو راكب وفارس وواحد قال قوم اذا الشر ابدى ناجذيه لهم طاروا اليه زرافا ووحدانا
وافعل فعلا نحو اعمى واسود وقال الفرا هو جمع الجمع فهو جمع فعل ونحو حوار وهو ولد الناقة وزقاق
وهو السكة قالوا فيه حوران وزقاق وجمع زقاق في القلة على ازقة ونحو وهو الذي يلقى بنيه
ويكون ذلك لذيا الظلف والحافر في السنة الثالثة ولذي الخف في السنة السادسة قالوا فيه
ثنيان وجنيه وجدان يقال فلان من قريان الاخروس ثعلان وجذع بجيم وذال معجمة مفتوحتين
ونحوها كان الثني لسنة بنقال لولد الشاة في الثانية ولولد البقرة والحافر في السنة الثالثة وللابل
في السنة الخامسة كذا في الصحاح وزعل بفتح الواو وكسر الحا المعجمة وهو الانثى من ولد الضان ومنها
اي من ابنية جمع الكثرة فواعل بفا مفتوحة وواو فالف فعين مكسورة فلام لفعل على الموصوف
به مذكر عاقل ندخل فاعل اسما كحاجب العين وحائط وحاجز وفاعل بفتح العين كطابع وفاعلا
كناصعا ودخل انثا نحو طالق وضارب ونحو نجم طالع نقد نعرب على المراد واخطا من نص على
شذوذ ونحو طوالع مما فيه الف زايدة كما مثلنا وخرج بالزايد نحو الف ادم فلا يجمع على فواعل انه بني

بدل

بدل لبني الهمزة الساكنة التي هي فا الكلمة اووا وغير ملحقة بخماسي نحو جوهر وجواهر وصومعة وصوامع والاحتراز
من الملحقة بالخماسي كواو كوثر ونون فانها لالحاق الكلمة بنحو سفرجل فسقط في الجمع فيقول كوثر والحاق وفاعل علم
من لا مان الفعلا في الافراد نحو ساباط وجاسوس وطومار وعاشورا وشد نحو دواخن بالخا المعجمة جمع دخان
وقياسه في القلة ادخنة كاغربة وفي الكثرة دخان كغربان وحوايج في جمع حاجة لكن سمع في هذا الجمع
حاجة فيجوز ان يكون حوايج جمعا لها واستغني عن جمع حاجة وفوارس جمع فارس وهو صفة مذكر عاقل فحقه
ان لا يجمع هذا الجمع لكن سهل ذلك ان فارسا غلبت عليه الاسمية وانه لا يكون للمونث فلا يقع فيه لبس ونواكس جمع
ناكس ووجه شذوذه ما تقدم في فوارس قال الفرزدق ولذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار
ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فعالي بفتح الاصول الثلاثة وتكسير الاصل الثالث الغان لاسم
على فعلا بفا مفتوحة وعين ساكنة والف ممدودة تلي اللام نحو صحرا او فعلي بالف مقصورة بكسر الفا
ساكن العين نحو ذفري وفعلي مقصور مفتوح ساكن العين نحو علقي وفعلا لوصف على انثى مضموم
الفا لا انثى افعل نحو حبلي او على فعلان بفتح الفا نحو سكران وربما نوا طلق لتبينا ما لمونث
على فعالي وما لبس كذلك كالمثالين او فعلى بفتح مفتوح الفا نحو سكرى وعضبي وحبط نحو
حبنطى بحا مهملة مفتوحة فبا موحدة مكسورة فطا مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجمع على
حباطي ويتيم ان الذي لا كان ذا نوال اليتامى وايم بهمزة مفتوحة لمشاة تحتية مشددة هو من
الايامى والمولود بالايم من لا زوج لها وطاهر قال سابق بني عوف طاهر نعم واوجه بيض [margin: من فقد من المسافرين]
وعذرا وهي البكر جمع على عذاري لكن جعل المصنف هذا الجمع في الخلاصة مقيسا في عذرا كاف صحرا ولم
يذكره لغيرها فكلامه هنا مخالف لكلامه هنا وفي مهري وهو البعير المنسوب الي مهرة بن حيدان ابي
قبيلة تنسب اليها الابل المهرية بفتح الميم واسكان الهاء يحمع مهاري وشاة واحدة الشياه فيقال
جمعها شواهي وهو الذكر من الظبا والحمر والوعول وان لا بائت عليه فيقال في جمعه شاهي بالف بعد
الشين هذا منتهي كلام المصنف فاما الشاني فلم افق عليه اما رات ان الساكم سواه وهي
هنتضي ان الصيغة هي الفعالى بكسر اللام عن الفعالى بفتحها جاز او فعالي بضم الفا وبلام بين الفتح
وصف على فعلان كسكران او فعلى كسكرى براج خبر عن قوله فعالي وفي غير تيم من نحو ندمى
واسير مستغني بمعني فعالي المفتوح الفا نقول فيه ابي واسارى بضم الفا ولم نفتحها واسايتم فيقال
فيه يتامي وايامى وما سبق ذكره بعدها وبجمع الفعالي بفتح الفا وكسر اللام كالمهاري في الفعالى
بفتح الفا واللام جوازا في فعل كحبلي وما بعدها اي الاسم الذي على فعلى كعلقى وفعلى كذفرى وفعلا
كصحرا فيجوز في جمع هذه كلها الفعالي بكسر اللام والفعالى بفتحها وبعض هذا مخالف لما ذكر معين
حيث منعوا مثل حبلي وذفري ان يقال حبالي وذفاري بالفا وفي نحو عذرا ومهري فيقول العذاري
والمهاري بالالف ويغني الفعالي عن الفعالى لزوما في حذرية بحا مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فرا مكسورة
فمثناة تحتية وهي القطعة من الارض وسعلاة بكسر السين واسكان العين المهملة وهي احنث
الغيلان قال ويأتي الي سوم عطل وشفت مراضيع مثل السعالي وعرقوة بعين مهملة مفتوحة
فرا ساكنة فقاف مضمومة فواو فهاتانيث واحدة العرقوتين وهما الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو
كالصليب والجمع العراقي والمأق بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها يا وهو طرف العين مما
يلي الانف والاذن والجمع المآقي على صيغة الفعالي وبما حذف اول زايديه نحو حبنطي بحا مهملة فبا موحدة
وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطا مهملة فالف وهو القصير البطين واول زايديه النون فاذا حذفت
قيل في جمعه حباطي وعفرني بعين مهملة وفا مفتوحتين فرا ساكنة فنون فالف وهو الاسد واول زايديه
النون فاذا حذفت قيل في جمعه العفاري وعدوبى بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام
فالف مقصورة فرينة بالبحرين واول زايديه الواو فيقتضي حذفها بجمع على العدالي ونحو ما نقاف وهما مفتوحتين

وان ابدلت الواو فيجمع عند حذفها
مثناة تحتية مكسورة فنون ساكنة ثم صغير مقرطس واولا ابدلت
فيا موحدة فمثناة تحتية وهو نصل له شعب ثلاث اوسهم صغير مقرطس
على العنابي **وبلهنية** بباء موحدة مفتوحة فلام ساكنة مفتوحة فها ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية
فمثناة تحتية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش اي في سعة واول زائد بعد النون فيقال في
جمعه حذف الف الملاهي **وقلنسوة** بقاف ولام مفتوحتين فنون ساكنة فسين مهملة مفتوحة فواو
فمثناة تحتية وهي شيء يلبس في الراس يجمع على القلانس عند حذف اوله ابدلته وهو الواو **وحبارى** بحاء
مهملة مضمومة فموحدة فالف فراء وهو طائر يقال اذا حذف اول زائد ومنها الالف الاولى وجمع الحبارى
العنابي باليا في اهل وعشرين **وكيكة** وهي البيضة وقالوا الاهالي والعشاري والكيكاكي
وندر اي من امثلة جمع الكثرة **فعالي** بفتح الفا وتشديد اليا اخره **فعلا لي** سابقا لمن زاد
وسما قوله لا لتحديد النسب احترز به عن نحو تركي وكرسي وقمري واحترز بقوله **لا لتحديد النسب** من نحو تركي
اخره يا مشددة فلا تقول فيه تراكي لان ياء المشددة زيدت للنسب وعلامة هذه الياء ان يدل الاسم بعد اسقاطها
على معنى حاصل قبلها نحو تركي بخلاف كرسي ونحوه ولا جاء ذلك فيما اصله بالنسب ثم صار نسيا
منسيا نحو مهري فانه منسوب الى بني مهرة وهي قبيلة ثم صار يطلق على كل نجيب من الابل وكنحو
وحوايا وهو اسم لما هو عصب العنق وهو ما يخرج على الكتف من حرب ونحوه **ونوبا** بضم القاف
وعفقا **وتحد** مقتع متر ذكره في باب الفي التانيث فيقال في ذلك العلالي والقوالي والكوالي
وعدوان **وطربان** فيقال فيها الصحاري والعذاري والاناسي والظرابي بيا مشددة
ثم **تفاعل** بفتح الفا وكسر الميم التي بين الالف **وعدوان وطربان** اي من امثلة جمع الكثرة
في اواخر الجميع **وسما** **لا بمعنى مفعول** نحو لسلطته فلا يجمع
واللام **لفعيلة** اسما كعصيفة او وصفا نحو اياك وكرائم اموالهم
هذا الجمع فان قلت **تنوك** فلعنة تكون لحاد مولد
قلت تقدم سمع جمع ذبيحة على ذبائح **ولفوعال** بميم ساكنة نحو فاعول ونحو وهي
الريح التي تهب من ناحية القطب هذا من ينبلى المسموع لان المسموع لا يرد عليه
البطن **خرنبا** بقاف مفتوحة فرا مكسورة فثناة تحتية **وجرائض** بجيم مضمومة فالف فنون مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم
وبسر قرنبا وهو الجو بالتمر بواد ويقال ايضا قرنبا ذكره في القاموس **وحولايا** وقد سبق ضبطها
ومعناها في باب الفي التانيث **وجلولا** بفتح الجيم ومد الالف قرية بارض فارس **وحبارى** وقد مر
وحزابية بحا مهملة مفتوحة فزاي فالف فبا موحدة فمثناة تحتية فها تانيث وهو الغليظ الى القصير **ان حذف
زايدها** **بعد لمديه** اي لان حبارى وحزابية فيقال فيهما حبابر وحزابيب وان حذف الزايد الاول
فيل حباري وحزابي **ولفعولة** نحو حلوبة **وفعالة** نحو حمامة **وفعالة** نحو رسالة **وفعالة** نحو ذوابة اسما
نحو الصفات **وان خلوت من التاء** **بفعا التذكير** نحو عجوز وقلوص وشمال وهجان ولم اتفق على
مثال جمع فعال المضمومة الفا هذا الجمع **حمقطين** ولم نبش على المحفوظ **واعطين** اي احق الامثلة
الخالية من التا التي كانت في الاوزان المتقدمة **فعولة** نحو حجور وقلوص **وقد يجيء** اي هذا الجمع الذي
على صيغة **فعالل** **لم** اي لفعولة **ولفعالة** المفتوح الفا **ونحيل مذكرات** نحو جزور وجزائر وسماء
في جمعه رايت سماوى اي سموات وطنا ما في القاموس انه تجيء هذا الجمع على تعقدير تذكير السماء وتانيثه
نعلا للتذكير بكون مثالا للمانعين فيه ومثال الفعيل المذكر وصيد صابد واحترز بمذكرات من الونث
فانه تقدم ذكره **وقد يجيء** هذا الجمع **لفعال** **وفعيل** **بمعنى مفعول** **وفعال** نحو جمع رهين ورهينة
رهائن وقالوا الطيمنة لطام وذبيحة وذبائح **وكموضر** وهي احدى روحتي الرجل ونهوضاته قالوا
فيه ضرائر **وظلمة** بفتح الطا وتشديد النون وهي رطبة حرا شديدة الحلاوة قالوا فيها طنائن
وكرم بضم الكاف المهملة سمع فيه حراسر **فقال** اي الكلام على ما ساوى فواعل
وفعائل في البنية **فعن فواعل وفعائل من الجمع المساوي لهما في البنية** يعني في الحركات والسكنات
وعدد

وعدد الحروف نحو فعالل والافاعل وما اشبه ذلك **لكل ما زاد على ثلاثة احرف لا بعد ثانية** احترازا من نحو
كاهل وضارب **ولا بعد زائدة فعل وعلاس تعلا** احترازا من نحو احمر او معه رق احترازا من نحو الى فاك
هذا الفعل لكن فعلاه غير مستعملة اذا لم يقولوا البا ولكنها مفقودة الاستعمال **ولا علامة تانيث رابعة**
احترازا من نحو حبلى وذكرى ودعوى **ولا با لف ونون مضارعان الفي فعلا** احترازا من نحو سكران
وحمراء المضارعة مفقود في باب تاء الحرف واشار بقوله **بتمام بينه** الى كم عرشاه فانهم جمعوا على عرائس
وقياس عراس وسكارى ولقد استثنى هذه الاشياء الاربعة لانه قد تقدم حكمها وانما جمع جمعا لا يساوي
فواعل وفعائل في البنية وهي مندرجة تحت قوله لكل ما زاد على ثلاثة احرف فلذلك اخرجها **ولا بك**
مستحق الكلام في هذا الجمع انه لم يلف في الافراد نحو طمر وسعد تقول في جمعها طمار وسعاد لان المضعف
لم يلف في الافراد تستصعب الادغام في الجمع فلو فك في الافراد نحو قردد ومهدد فلا جمع ايضا
تقول مهادد وقرادد **وما زاد على حرف لين زائد نحو مدغم فيه ادغاما اصليا فصل في هذا الجمع**
الثالث من اخره يا ساكنة نحو مصباح وعصفور وقنديل وفردوس وعرنيق فيقال في الجمع
مصابيح وعصافير وقناديل وفراديس وعرانيق وخرج بقوله زائد نحو مختار ومنقاد فان حرف
اللين فيهما ليس بزائد وانما هو بدل من اصل فتقول فيهما مخاير ومقاود وخرج بقوله غير مدغم
فيه ادغاما اصليا ما هو غير مدغم النية وما ادغامه عارض كجديل تصغير جدول ومثال المدغم
الاصلي عطرد وهبيخ فيقال فيهما معاطرد وهبالخ بغير فصل بل بحذف الواو والياء **وقد تقع** اي
تقاع تلك اليا الساكنة **ها التانيث** نحو جحاجلة في جمع جحال وجيابرة في جمع جبار **وحذف من**
ذوات الزوايد ما بعد رتبة لم يحد الميثلين نحو عطموس بالعين المهملة والطا المهملة وهي التامة
الخلق من النساء ومن الابل ايضا ففي هذه الكلمة زيادتان الياء والواو فان حذفت الها قلت عطاميس
وان حذفت الواو قلت عطامس فهو في ايدي عدم شبه فعالل وفعاليل فلذلك تعين حذف
الياء دون الواو **فان تأتى** **حذف بعض ابقى ما لم يوجب** **المعنى او اللفظ** نحو منطلق
ومستعلم فاحد المثالين لا يتأتى ابقا كل الزوايد وانما يتأتى بحذف بعضها وابقاء البعض الاخر وجدنا
للميم مزية في المعنى على الزايد الاخر وهو النون والتاء فان الميم تزيد لمعنى يختص الاسماء كالاف
النون والياء فانهما تزادان في الاسماء والافعال فاستحقت الميم الابقاء بالها من المزية المعنوية
واستحقت النون والتاء الحذف فيقال في الجمع مطالق ومعالم واما المزية في اللفظ فنحو استخراج
فيقال فيه تخاريج بحذف السين او هو ميم اسل ولا يقال سخاريج بحذف التاء لان مستفعيل معدوم **وما**
بغني حذفه ممن حذف غيره هو معطوف على قوله ما له مزية اي ابقي ما له مزية كما سبق وابقي
ايضا ما لا يغني حذفه عن حذف غيره نحو مغترب فهنا احد المضاعفين زائد والالف ايضا زائد
فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغني عن حذف الالف فلو حذفت الالف وبقيت العين وقلت
في جمعه لغا عز ودنس على ذلك نظايره **فان بعث الذي كالونكا في محبنطي** نحو جنطل انشيت حذفت
النون فقلت حباطل وان شيت حذفت الالف فقلت حبابط لانه لا مزية لاحد هذين الزايدين على
الاخر وكذا قلنسوة فيقال قلانس بحذف النون وقلاس بحذف الواو والمعرب يوجب الثاني لان النون
بازائها ٢ فلا يحذف **وسم مقعنسس ونحوه اولى بالبقاء من غيره** تقول مقاعس بحذف سين
الالحاق هذا مذهب سيبويه لان الميم مصدرة وتدل على معنى يختص الاسم فكانت اولى بالبقاء **خلافا للمبرد**
فانه يحذف الميم ويبقي حرف الالحاق فيقول قعاسس ووجهه ان السين تضاهي الاصلي فتبقى كما يبقى
الاصل الاترى انك لو كبرت مع حرجما لقلت دحارج بحذف الميم لكن لكن هذا **ولا يعامل الفعال والتفعال**
معاملة فعلال في تكسير ولا تصغير فلا يقال في جمع الطلاق واصقار طلاليق وقنا بير ولا في تصغيرهما
طليليق وقنيقير وانما يقال في التكسير تطاليق وقتاقير وفي التصغير تطيليق وقتيقير لما ه

عتبني

هذا مذهب سيبويه **خلافا للمازني** فان خالفهما بذلك اجاز ما منعه سيبويه **وان تعذر احد الثالثة** او لا فيقال في سفرجل وخزرنق
بعض الاصول حذف خامسها مطلقا اي سواء وافق الرابع بعض الزوايد **او وافق بعض الزوايد لفظا** نحو جحمرش
وفرزدق سفارج وجحامر وفرازد **وحذف رابعها ان وافق** الزايد لفظا فيجوز جحارش وفرازق
فان الحرف من حروف الزيادة وهي هنا اصل لكن وافقت الزايد لفظا من حيث المخرج والباء من حروف
كما سد **او مخرجا** نحو فرزدق فحرفه كلها اصول لكن الدال تشبه التاء من حيث المخرج **ما فتل**
الزيادة فيجوز فرازد وفرازق **ولا يجوز ذلك** اي حذف الموافق للزايد لفظا او مخرجا لا الدال
الرابع نحو جحمرش وحرجل وحرنق فلا تحذف الميم من جحمرش لموافقتها الزايد لفظا فلا عبرة بموافقته
من جره لوجه ان حرنق لموافقتها الزايد مخرجا لان هذا الحرف الموافق وقع قبل الرابع كما اعتبروها
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جعلوا عنبوا هنا الموافقة في لكرف الرابع قبل الرابع نحو مدحرج وعنكبوت
الجميع في الرابع والسابق دون ثلثة زد في هذا الجمع مع ادخة الاصول زايد الا ان يكون
فلا يبقى مع الاصول الاربعة زايد فتقول في جمع مدحرج دحارج وفي جمع عنكبوت عناكب
حرف لين رابعا فانه يبقيها نحو عصفور وقنديل وسربال فتقول عصافير وقناديل وسرابيل
وتقلب الواو والالف يا **وجاز ان يعوض مما حذف بياء قبل الاخر ما لم يستحقها لعلة**
تعويض نحو في سفرجل سفاريج بيا وفي قبل الاخر بها للتعويض مما حذف والحذف نحو ما لم يستحقها
لغير تعويض بين نحو لغا عيز جمع لغيزى فانه حذف الغين ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التكاثر
والمعدي **وقد تعوض ها التانيث من ياء النسبة** نحو حبط وعقارنه جمع حبنطي وعمرولي
وبين اي وها التانيث **احق بالحذف من يا النسب** فحذفت الياء لخاسة وعوض منها ها التانيث
نحو اشاعثة في جمع اشعثي واشاعير في جمع اشعري ومهالبة في جمع مهلبي **وتلحق** ها التانيث
الجمع تعويض العجمة كثيرا نحو كيالجة جمع كيلجه وهو مقدار من الكيل معروف وموازجة في جمع
موزج وهو الخف **وتلحق لغيره** اي لغير العجمة لغير تعويض **قليلا** نحو صياقلة وقد سبق ذلك
في باب التانيث **فصـــل** في الكلام على امثال مفاعل ومفاعيل
وسابل الاخر **يجوز تماثلها ماثل مفاعيل لمفاعل** بان تحذف الياء مما ماثل مفاعيل فيصير مماثلا
لمفاعل وذلك مثل عصافير وسرابيل فتحذف الياء منها فتقول عصافر وسرابل فيها تلان خبيد
مفاعل قال بعض المتاخرين وينبغي ان تقييد ذلك بان لا يؤدي الى التقاء ساكنين كما في قول
المتنبي اللاثاث من الحرير جلابيا فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغي بحرمه
الا المضطر ومثل **وكذلك العكس** اي مماثلة مفاعل لمفاعيل بزيادة يا قبل الاخر نحو دراهم
وصيارف في دراهم وصيارف فانهما جمع درهم وصيرف وقيد المصنف ذلك بقوله **في غير فواعل**
فنيل وان عني الوصف فهو كما قال اذ لا يقال في ضوارب ضواريب وان عني فواعل مطلقا يجب ان يمثل
الوصف والاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم على ان
المصنف اراد الوصف قوله **ما لم يشذ كسوابيغ** في جمع سابغة وهي الدرع الواسعة ويحتمل
ان يكون سوابغ بغير يا شاذا كقول الشاعر سوابيغ بيض لا تخرقها النبل قال الشارح وما ذكره
المصنف من حذف هذه من موضعها وزيادتها في غير موضعها هو مذهب الكوفيين وعلى هذا جا
عندهم قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب جمع مفتاح وقوله تعالى ولو القى معاذيره جمع معذرة
ومذهب البصريين ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة والمفاتح في تلك الاية عندهم جمع مفتح والمعاذير
في الاية الاخرى جمع معذار **وقد جاء في فواعل ما ماثل مفاعل المعتل الاخر الى مماثلة فعالى**
بفتح اللام **جاز** نحو حدب جمع على حدابي وكذا عذاري كما جمع عذرى
يجوز فيه عذاري فان قلت هذا استفعل مثل هذه مثل هذا مرار نحو رينه وسعلاة وعرقوة

والماني

والماني وما حذف اوله زايد به من حبنطى واخواته الست يجمع على الفعالى بالكسر ويجوز فيها الفعالى
بالفتح قلت يمكن ان يكون هذا الكلام مخصصا لما ذكره هناك وخرج بقوله عن فواعل نحو الجوارى
والغواشى فلا يجوز الجوارا والغواشا **ولا يتبع هو** اي مفاعل **ولا ما شابهه مفاعيل بما لم يتبع واحده** فاي حرف
كان اول هذا الجمعين فلت وفي المحكم والمخصص ان ابا زيد انكر مشاحيح وكان انكاره مستندا الى هذه القاعدة
ولا يجتمع حرف لين ليس في الواحد هو ولا ما ابدل منه فلا كان هو اي حرف اللين في الواحد نحو جدر به
ضبه الجمع نحو جداريب او ما كان ابدل منه حرف اللين في الواحد فكذا نحو عرقوة فيجتمع الجمع بالياء التي
هي كمبدلة من الواو فان لم يكن حرف اللين ولا ما ابدل منه في الواحد لم يجتمع به الجمع **وشاورد خلاف**
ذلك فموقوف او صار الواحد قياسي مهمل اسم الاشارة راجع الى قوله ولا يتبع هو ولا ماثل مفاعيل بالسم
يتبع واحده يعني انه اذا ورد ما يخالف ذلك بان اتبع اول مفاعل او مفاعيل بغير ما اتبع به
واحده كالاحاديث بالنسبة الى الحديث والاباطيل بالنسبة الى الباطل والمذاكير بالنسبة الى الذكر
فهذه في الظاهر مخالفة لهذه القاعدة والجمهور على ان هذه الجموع ليس مفرد انها ما يخالفه
ما فرض في ذلك بل المفرد في الاصل ما يقتضي القياس انه واحد لهذا الجمع وان كان العرب قد اهملوا
وضعه فكان الاباطيل جمع ابطيل مثلا والمذاكير جمع مذكار مثلا والاحاديث جمع احديث فان قلت
لا يكون كذلك من قبيل المستعمل قليلا وهو القسم الثاني اذ قد سمع كلام الاحدوثة وهو مفرد
مناسب للاحاديث قلت نجد غالب الاحاديث على ما هو شريف المنزلة عالي الرتبة كاحاديث النبي
صلى الله عليه وسلم والاحدوثة مستعملة للحديث الضعيف الرذل فلا يتصور ان يكون مفردا لتلك
الاحاديث الشريفة اصلا **او مستعملا قليلا** كاظافير فانه يحتمل انه جمع ظفر وقد امتنع نحو ما
اتبع به الواحد لكنهم قالوا الاظفور بمعنى الظفر واستعمل قليلا فيحتمل الاظافير جمعا له لا الظفر
وقد يكون لاسمين ان يجمع احدهما على ما يستحقه الاخر نحو صوار لقطيع بقر الوحش يقال
بضم الصاد وكسرها وقال في الجمع صيران من قال صوار بالضم وصوار بالكسر فانه يقول في الجمع
فاما من ضم الصاد فصيران مقيس فيه كغراب وغربان ومن كسر صاد المفرد فليس هذا الجمع قياسا
فيه لكن جمع المكسور على ما يستحقه المضموم **ولا يقتصر في ذلك على السماع وفاقا للفرا** وقد تقدم
الكلام على مثله في جمع جلبة وربعة بالالف والتا في اول الكتاب **وربما قد يجي في المزيد فيه ما هو**
مماثلة المفرد نحو عنبوت والباقية للالحاق بعصفور وقال في جمعه رغبوت كان المفرد منه ثلاثي
مجرد من الزيادة **فصـــل** في الكلام على شيء من اسما الجمع **من اسما الجمع ما لا واحد له**
من لفظه نحو قوم ورهط ونفر **وما له واحد** وسيأتي امثلة هذا القسم **فمن ذلك** اي ماله
واحد من لفظه **فعل** بفتح الفاء وسكون العين **لنحو راكب** فيقال في اسم جمعه ركب **وعائد** يقال فيه عود
وناجر فيقال في اسم جمعه تجر **ومنه والحو زبخ** بفتح الزاي يقال فيها زوال وزيخ **وفعله** بفتح الفاء
وسكون العين مع هاء التانيث **لنحو راجل وكمر** فيقال في اسم الجمع منها رجلة وكمأة وبعض العرب
يعكس في الثاني فيجعله كما هو المفرد **وفعل** بفتح الفاء والعين نحو **لنحو خادم وراع وغائب** فيقال
في اسم جمعها خدم وروح وغيب وزاد المصنف مثلا اخر على وزن هذه الكلمات فيما نظر من كتاب المتدارك
فيقال ويقال الفاعل فيجعلا جمعا بالنقل نحو مثلا سعا حرسا حفد احلا احذ نار صدار وما حولا
ستعمل طلبا طعنا عسسا غيبا فرطا فعلا اهلا **قلت** ومن القسم الاول والثالث جمع مناب وما غز
فله يقال مناب ومعز بالفتح وبالسكون وقد قالوا لواعب وعزب **وناشئة** وهي الجارية التي
جاوزت حد الصغر فيقال فيه نشا **وابنم** وهو الحلل فالوا ابنه ادم **وبعيد وعمود واهاب**
وهو الجلد سالم بديغ **وحلقه** بالتحريك انا اللام **ونجم وفاقة** وهي الفقير وعاجم **وحبشي** فقالوا في
اسما الجمع من ذلك بعد وعد واهب وحلق ونجم وفاق وحبش **وسهد** اي من اسما الجمع **لما له**

بضم الفاء وسكون العين مع هاء التانيث نحو صاحب وفاره وهو الحاذق واخ فيقال فيهن صحبة وفرهة
واخوة بضم الاولى او الكل وضم الهمزة في اخوة حكاه الفراء ومنها فعلة بفتح الفاء وكسر العين نحو صنين
نبقة ولبنة وظربان فيقال فيهن نبق ولبن وظرب قال سريت بهم حتى تكل غزيهم
وبدن فيقال فيه بدن ومعز قالوا فيه معيز وغاز قالوا فيه غزى وسفينة قالوا فيها جريد وسفين
وجريد وهو واحدة جوانب النخل اذا نزع خوصها وجرف وحلقة وقصعة نقضات
وقيل بفتح الفاء واسكان العين والعا تانيث نحو قصعة سمع في اسم جمعها قصيا وحلقة وطرفة نقضات تخرج
كالقضبة نبت معروف وقال الاصمعي حلقة بكسر اللام واسم الجمع حلقا وعلج واحد العلوج وهو الكافر
وبهاسمي طرفة بن العبد ومنها مفعولا بالمد نحو بغل بالعين المعجمة وشيخ والجمع منها مفعولا ومشيوخا وعلوجا ومكبورا
من العجم وكمرواتان وهي الحمارة ولا يقال اتانة فيهما اسم الجمع منها سرو وعبد
وما توفا ومنها فعل بضم الفاء وضم العين نحو سرم لضرب من الشجر وعبيد واسم الجمع منها سرو وعبد
الطاغوت بضم الباء ومنها مفعلة بفتح الميم والعين مختتما بها التانيث نحو عبد وعبيد وشيخ
واسد واسم الجمع مسيدة ومسيفة ومشيخة وماسدة ومنها ما وجد بالياء فعال بفتح الفاء نحو
سحاب وسحابة وفعال بكسر الفاء نحو عمام وعمامة وفعال بضم الفاء نحو حمان وحمانة وفعال بجرد الالف
المفتوح نحو رطي وارطاة وفعلى بالالف وضم الفاء نحو سمرة وسماه
وفعلى بالالف وكسر الفاء نحو دفلى ودفلات وفعلى بكسر الفاء نحو سكاعى وسكاعاة وهو نبت وغير ذلك نحو رطب ورطب
وفعالي بلام بين الالفين مع ضم الفاء نحو حبارى سمع فيه حبالى وفعلا
وكمثرى وكمثراة ومنها فعال بالالف بعد العين وهاء التانيث وكسر الفاء نحو حجار
ذو الالف والنون مع فتح الفاء نحو مرجان وصنو واسم الجمع مرجان وصنوان بفتح الصاد والعين
واحده شجرة او شجرات من اصل واحد واقربها من العصي الوحد بالياء لماءها ومنها النعل
وفعالي المنحوي الفا وشبهها نحو جوزة وجوز وكرزة وكرز وسعفة وسعف وبرة وبر كلها
مباين للاوزان التي اشار اليها واعني بالرؤية وهو اسم جمع واحدة اروية بضم الهمزة وتشديد الياء
على وزن افعولة وهي الانثى من الوعل وهيئة اسم الجمع وهي اروى والبعوص بالياء موحدة ولام مفتوحة
وصاد بين مهملتين اوله بها مضمومة بينهما واو ساكنة وهو ضرب من الطير والواحد تلميحي البند
الفارسي كالباعوص بفتح المهملتين وعراعر بعينين وراين مهملات والعين الاول مفتوحة
والواحد عراعر بضم العين الاولى وهو السيد **فصل** في الكلام على جمع العلم
جمع العلم المرتجل نحو سعاد وداود **والمنقول من غير اسم جامد مستقر له جمع** معروف لم يضطرب
ويحتمل هذا امورا احدها المنقول من الفعل نحو ضرب والثاني المنقول من وصف نحو حامد والثالث
المنقول من اسم جامد لم يستقر له جمع وهذا النوع سالم بجمع اصلا كضرب وماله جموع كلها شاذ كعزال
قالوا فيه غزلان وغزلة وماله قياسي وسماعي نحو عزل قالوا فيه عزل وهو القياسي وقالوا فيه عزلة
وغزال والغزل وهي سماعية **جمع موازنه** بالنصب على انه مصدر نوعي والعامل فيه جمع المذكور
اولا اي يجمع العلم المذكور جمعا مثل جمع موازنه **او مقاربه** بالتاء الوحدة من التقريب ايا واصل جمع قريب
من جوامد اسما الاجناس الموافقة له في تذكير وتانيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع مذكر
وان كان مونثا جمع جمع مونث فنحو داود يجمع جمع صرد فيقال فيه اداود كما يقال صردان ونحو سعاد
يجمع مثل كراع فيقال فيه اسعد كما يقال اكرع ونقال في المنقول من الفعل نحو ضرب اضراب كما يقال
في فرس افراس وفي نحو حامد وحامد كما يقال في حابط حوابط وفي ضرب اضرب وضروب كما يقال
في فلس في القلة افلس وفي الكثرة فلوس ونجمع على اعزل على ما استقر له من الجمع القياسي
فيقال فيه عزل بضم العين واسكان الزاي ونحو غزال اسما مخبرا فيه بين غزلان وغزلة والانسب جمع
كذا فالوا قلت ينبغي ان يتعين غزلان للكثرة وغزلة للقلة وانما جمع المختار ان فالمراد

ان ذلك

ان ذلك فيما لا نظير له مثل زينب فيجمع جمع ارنب وان تخالفا في الوزن فتقول رباب كارانب لانه نظيره
ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع كغراب فانه قد استقر جمعه في القلة على اغربة وفي الكثرة
على غربان **ما كان له** اي لا يتجاوز به ما استقر له قبل النقل كما مثلنا واذا كانوا يجمعون العلم المرتجل
والمنقول ما ذكر جمع نظيره من اسما الاجناس فلان يبقوا اسم الجنس على ما استقر له احق واولى قال الطرمة
رايت سعودا من شعوب كثيرة فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك **فان لم يستقر له جمع** وهذا يصدق
بامرين احدهما ان لا يكون له جمع البتة كضرب وقتل والثاني ان يكون له جمع قد اضطرب ولم يستقر على اسلوب
كاعزل **عومل معاملة ما استقر له جمع من اشبه الاسما** فيجمع نحو ضرب في القلة على اضرب وفي الكثرة
على ضروب فعومل معاملة فلس لانه اشبه الاسماء ويجمع نحو اعزل على عزل كما يجمع نحو احمر على حمر والجلوا هذا
الثاني من نظر **ويستغنى عن التثنية والجمع على خلاف في نحو سيبويه وحلبلة وبانتات في العلم وشبهها**
بان يضاف اليه ذو وذات مثنى ومجموعا اذا كان العلم مركبا تركيبا مزجيا سوا ختم بويه
كسيبويه ولا كبعلبك واربد تثنيته او جمعه ففيه قولان احدهما ان توقع التثنية على لفظه
كغيره من الاسما فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون والقول الثاني ان يضاف
الى المذكر في التثنية ذوا وفي الجمع ذوو والى المونث في التثنية ذواتا وفي الجمع ذوات فتقول
جاني ذوا سيبويه وذوو سيبويه اي صاحب هذا الاسم او اصحاب ومثله المونث واما العلم
الذي هو جملة نحو تابط شرا او شبهها نحو انما فالاتفاق ثابت على ان يقال فيه كما يقال على اصحاب
القول الثاني فتقول جاني ذو تابط شرا وذوا وكذا الجمع والمونث كذلك **وكذلك المعرب اعراب**
المثنى مثل زيدان مسمى به رجل **والمجموع على حده** كزيدون اسم رجل فتقول في تثنيته مثل ذلك
فتقول جاني ذوا زيدين الاما ندر كاثنين واثنين مجموع وهو معرب اعراب المثنى ولم يتوصلوا للجمع
بذو بخصافة وهو نادر ويتحيل من الحيلة لما او هم جمعه بجذور الى وجه يلحقه بنظير وذلك مثل
العنقكرين بتثليث العين وفتح التا الداهية او الامر العجيب العظيم فمن رواه بضم العين والتا
والنون فهذا ان توهمت فيه الجمعية افضى هذا التوهم الى محذور وذلك لان العنز حينئذ يكون تنكر
على زنة فعلل بضم الفا وفتح العين وهو بنا مفقود في كلامهم فيحتاج الى حيلة بل تتخلص بها من هذا المحذور
فندعي ان النون اصلية ويكون وزنه حينئذ فعلليل وهو بنا موجود كعندليل وخزعبيل فان
قلت ما وجه الحيلة فيمن قدر ان تكون الفا مفتوحة فانه لا يمكن ان يكون جمعا كعنكر لان بنا
فعلل ايضا مفقود وفعليل بالفتح كذلك فالحيلة ثابتة بتقدير ان تكون النون اصلية او غير
اصلية قلت الوجه ان يكون كالاول ان يجعل النون اصلية وهو مفرد لكن فتح اتباعا واصله
الضم كذا اجاب بعضهم قال الشارح ويروي بكسر الفا وبالواو فيقال فيه العنقكرون حكاه بعض
الكوفيين فيجتمل ان يكون جمع عنكر تقديرا وان لم ينطق به لان بنا فعلل موجود كقمطر قلت الاولى
ان يقال فيه على رواية الكوفيين انه مفرد ايضا لما ثبت في هاتين اللغتين ولان البنا على مفرد
نقدير فليل **ويستغنى** في الاعلام ذوات الاضافة من الاسما والكنى والالقاب كعبد الله وابي بكر
وعائذ الكلب **بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه** فتقول جاني عبد الله والوا
بكر وعائذ الكلب ورايت عبدي الله وابوي بكر وعائذي الكلب وكذا في الجمع في ذلك كالتثنية
فتقول جاني آبا بكر وكذا ما اشبهه من الاسماء والالقاب **وكذا ما ليس فيه التثنية من اسماء الاجناس**
علما كان او نكرة فالاول نحو ابن عرس وبنات عرس والثاني ابن لبون وبنات لبون وابناء وبنات عم
قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وخرج باشتراط استقلاله الناس هذان
ابنا الناس ابن صعصع وهو لا ابنا سوءها الجبن اذ لو افردت المضاف اليه وهما هم اذا لم لا يبقى واحد فيحصل
الا للناس **ولا يقال في ابن كذا واخي كذا وذي كذا مما لا يعقل الا بنات كذا واخوات كذا وذوات كذا**

وهذه مسئلة تتعلق بالجمع دون التثنية فنقول اذا كان المضاف اليه لا يعقل لم يجمع المضاف جمع المذكر
السالم ولكن يعامل معاملة المؤنث فنقول في جمع ابن لبون مما هو اسم جنس نكرة بنات لبون وفي جمع ابن اوى مما هو علم
بنات اوى ولم يشرحوا مسئلة اخي كذا وكانه لم يقع في اللغة ولكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس
باخي كذا لقيل في جمع ما لا يعقل اخوات قياسا على بنات وقد يجمع المضاف والمضاف اليه من الكنى فنقول
جاءني اباء البكرين وعلى المصنف امران احدهما ان هذا قول الكوفيين والثاني ان يبحث ان التثنية عندهم
كذلك كما يقال ابوا البكرين وان كان المضاف اليه اي مسمى المضاف اليه ابوا او اما كابنا المهلب وابنا
الاشعث وابنا باهلة وابنا حنيفة وابن زيد وان كان المضاف اليه لفظ اب ولفظ ام لان الذي يكون
كذلك انما هو المضاف لا المضاف اليه وانما يريد ان المسمى اب للمضاف او ام له كما ذكرنا فاذا كان كذلك
استغنى بجمعه غالبا على مثال مفاعلة كالمهالبة والاشاعثة او فعاعل كالبواهل والحنائف او جمع
بالواو والنون نحو الاشعرون في بني الاشعر قلت ولك ان تقول انما هو جمع لاسم لم يحذف منه
يا النسب ثم جمع هذا الجمع كالاعجمين في الاعجم واشار المصنف بقوله غالبا الى انه يجوز ان نقرر المضاف على
حاله فنقول ابنا المهلب وابنا الاشعث على القياس وقد يجمع بالالف كالعبلات في اولاد امية الاصغر ابن وابنا
عبد شمس لان اسم امه عبلة والحبطات في اولاد الحبط واسمه الحارث بن عمرو بن تميم فصل
في الكلام على جمع اسم الجمع وجمع التكسير يكسر اسم الجمع نحو قوم واقوام ورهط وارهاط وظاهر كلام
سيبويه انه ينقاس وجموع التكسير غير الموازن مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح
وفعلة بضم الفاء وفتح العين نحو قضاة وفعلة نقيضات نحو بررة وكتبة فان ما كان كذلك موازنا لشيء
من هذه الامثلة الاربعة لا يجمع وان كان على خلاف ذلك جمع ما هو واسم الجمع جمع شبههما من امثال الاحاد
فيقال قوم واقوام كما يقال ثوب واثواب وعثمان وعثامين كما يقال سرحان وسراحين وظاهر كلام
المصنف ان جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال الشيخ ابو حيان لا خلاف ان جمع الكثرة لا يجمع قياسا
واختلف في جمع القلة فالاكثرون انه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه وربما جمع جمع تصحيح
موازن مفاعل او افعل بالالف والتاء او الواو والنون فالاول كقولهم صواحبات في جمع صواحب
وفي الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف وكقولهم ايامنون في جمع ايامن والثاني كقولهم
اعينات في جمع اعين قال بالاعينات لا يخالطها قذى وكقولهم اعمون في اعم بالادغام جمع عم ولكنهم
في التصحيح فكوا الادغام وقد اجتمع في هذه الكلمة وهي اعمون جمع قلة وما هو غريب قال
تزوح ما لعصي بكل حرف كريم الاعمين وكل خال وقد جمع الفعل والفعلة بالالف والتاء كقولهم
في جمع اسما اسماوات وفي ابنا ابناوات وكقولهم في جمع الاشربة اشربات قال حسان
اذا ما الاشربات ذكرن يوما فهن لطيب الراح الفداء وفعل يقتصر بالواو والنون كقولهم صبرون
في جمع صبر جمع صبور ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع مع الالف واللام نحو ان الانسان لفي خسر
والنفي نحو ما قام رجل وشبهه اي شبه النفي وهو النهي والاستفهام نحو لا تضرب رجلا او هل
قام رجل ابدا كثيرا اي يقع الاستغناء كثيرا في الصور المذكورة قال الشيخ ابو حيان وما ذكره الناس
من النحويين والاصوليين ان النكرة في سياق النفي تعم ليس عندي بجيد بل ما ذهبوا اليه وفرق
بين ما قام كل رجل وما قام رجل والنفي عندي على نقيض الاثبات فاذا كان الاثبات عاما كان النفي
عاما واذا كان الاثبات لمطلق فان النفي لذلك المطلق لكن يلزم من انتفاء الحكم عن المطلق انتفاؤه
عن كل فرد من افراد المطلق فاذا قلت قام كل رجل فهذا اثبات عام لكل رجل فاذا نفيته فقلت
ما قام كل رجل انتفى القيام عن كل فرد من افراد الرجال واذا قلت قام رجل ففيه اثبات القيام
لمطلق رجل فاذا قلت ما قام رجل نفيت القيام عن مطلق رجل فهذه دلالة هذا اللفظ لكنه
يلزم من حيث المعنى من نفي القيام عن مطلق رجل انه لا يوجد في صورة ما من الصور المطلق

فمعنى

فمعنى العموم لازم له كذا نقل الشارح عنه قلت ولا يخلو من المناقشة والكلام في ذلك يطول والحمل
الان بعيد منه من العجلة في الفراغ من هذا الشرح ودون ذلك قليل اي يستغنى بلفظ الواحد عن
الجمع دون ما ذكر من ال والنفي وشبهه قليلا نحو تمرة خير من جرادة ونحو علمت نفس ما احضرت علمت
نفس ما قدمت واخرت المراد النفوس وقد جاءت نظائر ذلك في التنزيل بصيغة العموم يوم تجد
كل نفس ثم توفى كل نفس كذا قال ابو حيان قلت اما تمرة خير من جرادة فالحكم فيه على الماهية
من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد واما اية علمت نفس فانما ثابت فيها نفس عن صيغ العموم
كما في الايتين الاخيرتين لا عن الجمع بخصوصه والا فلو قيل علمت نفوس من غير ارادة عموم لم تكن في المعنى
المراد بل نقول النكرة في الاثبات تعم بالقرينة ولا يجب ان تخص فان اضيف اليه اي الى الجمع
العدد القليل نحو ثلاثة رجال وانما قيدناه بالقيد الذي اهمله المصنف وهو القليل ليخرج المائة
والالف او قصد معنى التثنية بان يكون المراد الاخبار عن اثنين يطابق اللفظ والمعنى غالبا
فنقول ثلاثة رجال واربعة غلمان ولا تقول ثلاثة رجل ولا اربعة غلام وتقول جاءني رجلان
ولا تقول مع قصد الاخبار عن الاثنين جاءني رجل وكذا تقول ما جاءني رجلان اذا قصدت الاخبار
بنفي القيام عنهما ولا تقول مع هذا القصد ما جاءني رجل على انك استغنيت بالواحد عن الاثنين
كما استغنيت عن الجمع في النفي واحترز بقوله غالبا من نحو فقد صغت قلوبكما فان قلت
فكيف يجعل هذا غير غالب قلت لبيني على معنى انه شاذ خارج عن استعمال نظائره بل هو كقولنا
في ثلاث مائة وتسع مائة باب التصغير ويقال له ايضا التحقير
يصغر الاسم تحرز من الفعل والحرف فانهما لا يصغران لان التصغير وصف في المعنى وقد سمع تصغير
فعل التعجب كقوله يا ما املح غزلانا شدن لنا وفي اقتياسه خلاف وقد مر [illegible]
الحرف نحو من وكم وكيف واين ونحوها ويستثنى من ذلك ما سيذكر بعد هذا والخالي من صيغ التصغير
نحو كميت وكعيت وشبهها نحو قليل وصغير ومنافي معناه نحو كبير وكثير لانه لو صغر مثل ذلك لحصل
التناقض قلت مراتب القلة والكثرة تتفاوت اي تتفاوت وفي الاعلام كثير وهو مستقل من تصغير كثير
وقالوا ان ترسا قليلا كذلك من المحمين دون صحاح والذي سوغ ان يقال قليل واقل وكثير
واكثر واقل من القليل يسوغ التصغير بضم اوله وقد يقال يجب ان يقول المصنف لم يكن مضموما
كضموم لاستحالة جعل المضموم مضموما والجواب ان ضم التصغير غير الضم الذي كان قبله بدليل ارتفاع
الفتح والكسر فيه الا ترى انك تقول جبيل وجبير ولا يبقى فتح والكسر فان قيل ارتفاع الفتح والكسر
لازم لاستحالة كون احدهما مثلا خلاف الضم والمراد حصوله وهو حاصل قلت اقتضى المصغر
مقتضيا للتصغير فيجب ان يكون من خواص المقتضي لاستحالة تقدم المعلول على العلة ولا يكون
الذي قبل ذلك فيكون طاريا وفتح ثانيه والكلام في فتح ما كان ثانيه مفتوحا كالكلام السابق في الضم
وزيادة ياء ساكنة بعده اي بعد الثاني نحو فليس ورجيل وحذف لها اي لاجل تلك الياء الساكنة
اول يائين وليها نحو على [illegible] في تصغيره علي بحذف اول اليائين المتعين وليتها قالت
مدخول نحو اخوي فان الياء التي تعد ياء التصغير عين ولام ولا وجه لترجيح حذف الاولى مع توسطها
على الثانية مع تطرفها فاما الامالة فيها سوا وتقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت نحو عجيز
في تصغير عجوز وسواء كانت الواو حرف مد او حرف لين او اعتلت نحو مقام فتقول فيه مقيم او كانت لاما
نحو غزو ودلو فتقول فيهما غزي ودلي واختيارا لا ان تحركت لعظام الافراد والتكسير ولم تكن لاما نحو
اسود وجدول فان واو متحرك لعظام الافراد كما ترى وفي التكسير كقولك اساود وجداول
فلك ان تبقيها على حالها في التصغير فتقول اسيود وجديول حملا على التكسير ولك ان تقلبها
ياء وتدغم فيها ياء التصغير فتقول اسيد وجديل وهو الاختيار وهذا ان لم تكن لاما كما مثلنا

وفي التكسير حيث قالوا كراوين ولكن عند
واما ان كانت لاما نحو كروان فلم يتحرك في الافراد كما رايت وفي التكسير ويرد على قول المصنف واختار
التصغير تقلب ياء فتقول كريين بالقلب والادغام قال الشارح ويرد عليه انهما صح تحركها لفظا في الافراد
الخ مسلمتان مسلم عطود على مذهب سيبويه فانها تقلب ياء في التصغير يجب ان يقال عند سيبويه
والتكسير ومسلم عثول فانه كسر على عثاول وعثاويل في التصغير والواو بالياء ان كان منقلبا عينا
والخليل عثيل بالقلب والادغام وعيل المفتوح المستصغر واوا ويا نحو ضويرب في تصغير
حولوب ودويبة في تصغير باب ودابة وسكن في عيد عييد او الفا بدله او بدل الهمزة تلي همزة نحو آدم
ضارب او مجهولة الاصل نحو ضويرب وعويج في تصغير صاب وعاج وتنح والراجح بييت وشييخ
في تصغير آدم وجاز ارجح ان كان نحو بويت وشويخ في تصغير بيت وشيخ والراجح بييب
او منقلبا عنها اي عن الياء نحو نييب في تصغير ناب واحد الانياب والجمع على مثال
فاعل او فواعيل من هذا المحل الواجب ما المصغر نحو ضوارب واوادم ونحو اثيم وجواميس
وكبيرة وباب التصغير عوارض نحو جعيفر ودريهم نحو فليس لان الاخر مشغول بحركة الاعراب
ولا نسلمها بعد التانيث نحو طلحة وعنبه وسحيرة بخلاف نحو دحيرجة لانه غير منفصل بها او اسم
مركب بعد التانيث او الف التانيث والمراد به عجز المركب فيقال بعليك بفتح ما بعد ياء التصغير
نحو سكيرى فلا يكسر ما بعد ياء التصغير على ما اذا كانت الالف للالحاق نحو ارطى فانه يكسر فيقال
اريطى او الالف قبلها نحو حميرا بخلاف غلباء فيقال عليبى او الف افعال نحو اجمال او الف
وانون بعدهما نحو اجمال جمع ماله على فعالين دون سكران وما لا يجعل التصغير فيه مثال ذلك
سكيران فيفتح ما بعد ياء التصغير لانه الفصل بالف ونون بعد ما لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين
اذ لا يقال سكارين قطعا وخرج بقوله مزيدتين نحو حسان اذا اخذته من الحسن فتقول حسين
عنان واحدى السبعة بالادغام الياء في الياء وخرج بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين نحو سرحان
وسلطان فانه قد علم جمعهما على سراحين وسلاطين واحترز بقوله دون سنة ودنى نحو انسان فانه
جمع على اناسين لكن ذلك فيه شاذ واحترز بقوله الا في حالة لا يجعل فيها من نحو عثمان فانه جمع
على عثامين قياسا للتصغير على فعيلين لكن جمع على فعالين وفي حال لا يجعل فيها وهو كونه علما
كثرة فلم يلتفت الى ذلك ونوصل الى مثال فعيل في الثلاثي بنوه ما حذف منه ان كان منقوصا
برد فاؤه كما تقول في تصغير عدة وعبده وعبيد كما تقول في تصغير سه سبيهة ولامه كما تقول في
تصغير شفة شفيهة ومراده بالمنقوص ما حذف بعض اصوله لا ما هو مصطلح عليه في المنقوص
المقابل للمقصور ولا يكن منقوصا من الحروف الاصول فالحاقه بجم اي جعل الاسم حرف علة او في
احاته باب اي جعله من قبيل المضاعف فاذا سمي بعن اومل مثلا فالاولى ان يقال في تصغيره
عنى وهلي ويجوز ان يقال فيهما عنين وهليل وظاهر كلام المصنف انا اذا جعلناه من قبيل المعتل
حكم بان اللام المحذوفة باو ونص على ذلك الاردي وخير بعضهم فقال ان شئت جعلت اللام المحذوفة
ياء او واوا ولا اعتداد بالف ايه في هذا الثلاثي المنقوص من هاء التانيث نحو شفة فلا يقال انه
ثلاثي باعتبار وجود هذه الهاء بل هو ثنائي ولا اعتداد او تاء نحو بنت واخت وتنزل الف الوصل منه
لاستغنائها بتحرك ما بعدها لان ابنا واسم وانطلاق واستخراج فيقال بني وسمي وتطليق وتخريج
وان تا في نحو ما بقي من منقوص يرد الى اصله نحو هار وميت وناس فيقال فيها هوير ومييت
ونويس وما شذ نحو هوير لم تنقص عليه تشذوذه خلافا لابي عمرو فانه اجاز ميبيت وانيس بنا على
ان حق التصغير ان يرد الشيء الى اصله ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل فيما يكسر على مثال
مفاعيل وما توصل اليه في باب اي في التكسير فتقول في حرنفش حرنيفش وفي مدحرج دحيرج وجريج
وفي فرزدق فريزيق وفريزد كما تقول في الجمع على ذلك المثالين ويحذف من الزيج والتخيير

حالم

سالم في التكسير فيرجح ان سطايف سطيليف لان الميم اولى بالبقاء كما مر في التكسير وليس المراد بالترجيح هنا
الاولوية بل المراد تعين الحذف بالراجح والقاعدة وبتحقير المصغر في نحو حبنطى فله ان يحذف النون فتقول
حبيط وان تحذف الالف فتقول حبينط كما جاز الامران في التكسير اي ان هاء التانيث نحو دحرجة والف
الممدودة نحو قاصعاء ويا النسب نحو لوذعي والالف والنون المزيدتين بعد اربعة فصاعدا نحو زعفران
لا تعتد في التصغير فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعي وزعيفران بخلاف الجمع فانك تقول
دحارج وقواصع ولواذع وزعافر ولا يحذف منهن بل يتركن على حالهن ويصغر ما قبلهن كما تصغر كان غير
متيمهن ويحذف واو جلولاء وهو قرية بارض فارس وجلولا والياء من نحو قريثا والالف من نحو براكا
فتقول جليلاء وبريكاء وقريثا خلافا للمبرد فانه لا يحذف بل يقلب الواو والالف ياء ويدغم
فصل في الكلام على رد المصغر الى اصله وما يلائمه يرد الى اصله في التصغير
والتكسير على مثال مفاعل او مفاعيل او افعال او افعلة ذوالبدل الكائن اخرا مطلقا اي سواء
كان حرف لين كملهى لان الفه عن الف لكونه من اللهو او كان غير حرف لين نحو ساقن فان همزته بدل من هاء
فاذا صغر مثل ذلك رد الى اصله فيقال في ماه مويه وفي ملهى مليهى فان قيل يلزم من هذا
الاطلاق انا اذا صغرنا ما غيرنا الاخر في التقدير الرد لما قلنا انه من الالف الممدودة في تاويل
الانفعال فليس البدل في اخر الاسم المصغر ومثال التكسير على مثال مفاعل قولك ملهى
ملاه وعلى مثال مفاعيل قولك علالي في جمع علياء وعلى مثال افعال امواه في جمع ماء وعلى افعلة
اسقية في جمع سقا فان لم يكن اخرا فيشترط كونه حرف لين نحو موقن وقيراط فيقال فيهما مييقن
وقريريط وحاجج نحو تخمة فلا يرد الى اصله اذا البدل ليس بحرف لين وكذا ايماب في عياب بدل غير
همزة كما مثلنا وخرج بذلك نحو ايمة وان كانت بدلا لانهم استثقلوا ان يرجعوا الى الهمزة كراهية توالي الهمزتين
لا تلي همزة فلو كان بدلا همزة لا تلي همزة وجب الرد فيقال في بير بالابدال بويير بالهمزة ووصفه رد الى
ممنوع البدل والسكون الهمزة وما ورد خلاف ذلك في مادة اخرى نحو نسينيط وساطيط على
التابدل الطا في نسطاط بل هما مادتان قالوا انساط وفسطاط بمعنى قلت انما يحسن ذكر هذه
المسئلة اذا سمع التصغير بالتاء من لغة الطاء وشاذ نحو عبيد واعياد وكانهم قصدوا التمييز بين عود
وعيد في التصغير والتكسير ولا تعتبر تا متعد ومتسر ونحوهما فيقال متيعد ومتيسر كما يقال
تخيمة وهذا مذهب سيبويه خلافا للقوم منهم الزجاج فانهم قالوا ترد التا الى اصلها فيقال مويعد وميسر
قلت قد وجهه قوي لان موجب اليا فيها والواو تا الافتعال فانها قد حذفت كما صرفت باكتسب
في التصغير ولا ينبغي الحكم مع زوال سببه وان صغرتها القلب اوكسرتها على اعظم فيقال في ابنق
انيق وانابق ووجهه جواز بلا وجيه فصل في لحاق تا التانيث للمصغر
تلحق تا التانيث في تصغير سالم بيتدين مونث بلا علامة ثلاثي نحو دار وسن وبد فيقال دويرة
وسنينة ويدية واشار بقوله سالم بيتدا الى ان ثم الفاظا ما تنطبق عليه هذه القاعدة كنوعهم
حريب في تصغير حرب وهي مونثة وقويس في تصغير قوس وهي ايضا مونثة وكلمات اخر من هذا النمط
او بما يحي نيدة قبل لام معتلة نحو سما فيقال في تصغيرها التانيث قلت وقد يقال ان اعتبر
المصنف عدد الاسم بعد التصغير فلا تعد هذه المسئلة فانها ثلاثية وان اعتبرها قبل التصغير
فلا ينحصر على هذه الصورة بل سعاد وزينب اذا صغرت نقصير الترخيم كذلك ان لم يكن مصدرا في الاصل والاسم
جنس مذكر الاصل كالحرب قال صاحب الصحاح الحرب تونث يقال وقعت بينهم حرب وتصغيرها
حديث رواه الخليل عن العرب قال المازني لانها في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر وانشد
وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقي حرابه فكان المصنف اشار بذلك الى قول المازني
ولا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتانيث فلو سميت امراة بزيح وصغرت قلت زميح

اعتبارا بتانيث المسمى ولو سمي رجل باذن
بالتذكير نظرا الى تذكير المنقول منه وهو رمح بل تقول رميح اعتبارا بما في المنقول منه مونث وهو اذن
وصغرت فلا تقول فيه اذينه نظرا الى علامة التانيث بها على المنقول منه لمعنى وتانيثه فتقول
بل تقول اذين اعتبارا بتذكيره خلافا لابن الانباري فانه اعتبر تذكير المنقول منه
في الاول رميح وفي الثاني اذينه ومتمسك بقولهم عروة بن اذينه وعيينة بن حصن ومالك بن نويرة
ولا ينبغي بذلك لاحتمال ان يكون التصغير وانقل بعد التسمية وسمي به مصغرا ولا يجري دونه
نحو حبيرة في تصغير حبارى او سادسة
شذوذا وغير ما ذكر [illegible] خامسة نحو دوين وورا وامام وقدام
نحو لغيغز في تصغير لغيزى واحترز بقوله دون ستة وذي قولهم في تصغير وراء
فانه يقول والمحذوف منها خلافا لابن الانباري
ورسه وابيه وبد يديه ولا يعوض منها خلافا لابن الانباري فانه يقول
يجوز ان يعوض من هذا التانيث فتقول عندهم ابيل ويديه وفي ابن ابنيم والجمهور على
انها لا تحذف وعليه ما سمي به مذكرا من بنت ونحوه بلا عوض فاذا سمي رجل ببنت او اخت صغر
حذفت التا ورددت لام الكلمة فتقول بني واخي واما قبل التسمية به او بعدها والمسمى به مونث
فتقول بنيه واخيه برد المحذوف واثبات التا فصل في الكلام على
تصغير اسم الجمع وجمع القلة والكثرة تصغير اسما الجموع وجموع القلة فالاول نحو قويم ورهيط
وركيب في تصغير قوم ورهط وركب والثاني نحو احمال وارغفة واكيلب وغليمة في تصغير احمال
وارغفة واكلب وغلمة ولا يصغر جمع كثرة لتصغيره كلمة من الاحاد خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا ذلك فيجوز عندهم في رغفان جمع رغيف ان تصغره على رغيفان كان مشاكلة من الاحاد
وهو عثمان على عثيمان ومنع ذلك البصريون للتنافي بين الكثرة والتصغير وقد عرفت ما عليه
بل يصغر جمع الكثرة مع الرد الى تكسير قلة ان كان له جمع قلة فاذا اريد تصغير مثل فلوس رد
الى افلس وصغر فقيل افيلس او تجمع الذكور ان كان لمذكر عاقل فتقول في نبهان وعلما
نبيون وعليمون وكذا تقول في زيود زيدون او لقمان لقيمان والا يكن لمذكر عاقل فتجمع بالالف والتا
نحو جوار وسكارى فتقول في التصغير جويريات وسكيريات مطلقا اي سوا جاز ذلك في مكبر اولا وان
كان جمعا لمذكر عاقل واحده نحو سلامح فان مستحق العنابس ان تكون مفرده سامحة وهو سهل
وكذا اسقف ويغتتص العنابس ان تكون مفرده مذكرا وهو جمل وليس له واحد مستعمل كعبابيد وسماطيط
ردا الى المهمل العنابس ويعامل معاملة المستعمل فيقال في هذين الجمعين المتمثل بهما عبيد بد وسميطبط
فان كان لمذكر عاقل جمع بالواو والنون فتقول تفرق الغلمان سميطبطون وان كانت لغير عاقل جمع بالالف
والتا فتقول تفرقت النسا سميطبطات وتفرقت الدواب سميطبطات وسريحيل في سراويل
من سرحيل قال الاصح انه الاصح في سراويل بلا ريب مفرد قلت وظاهر عبارة المصنف ان الوجهين
عنده جائزان ولا يعلم من قال بذلك قبله بل منهم من يقول سراويل مفرد ومنهم من يقول جمع سراولة
وقد يكون اراد بقوله الاجود ان القول بانه يصغر على سريبيل اولى من القول بانه يصغر على سريبلات
ويزيده بعدا ذكره للخلاف صريحا في النهيف ونحو ذلك في ركب وسفر وركيب وسفير وسفيرون وركيبون
وسفيرون خلافا للاخفش قلت والصواب سويفرون لان الاخفش
يقول ان ما كان اسما فاعلا جمع سفيرا على سافر والذي اوقع المصنف في ذلك انه اطلع على سافر دون
سفر وقال الجوهري سفرا اذا خرج الى السفر فصل في الكلام على الاستغنا
بمصغر عن مكبر وبتصغير شاذ قد يستغنى بمصغر عن مكبر نحو كميت للفرس الاحمر وهو تصغير
اكميت اذا افعل لالوان وجميع على كمت كحمر ونحو لغب للبلبل او الطائر يشبه البلبل في قوله المبرد
واصله لعب على زنه صرد كمثل وجمع كعبان كصردان ونحو الثريا للنجم والقصير للضلع وبتصغير
مهاني عن تصغير سعار كقولهم في تصغير مغرب مغيربان وفي عشي عشيشية فكانهم تصغير مغربان

وعشاه وبتصغير لجمع المترادف غني عن تصغير الاخر نحو قصر مترادف عشي انهم يقولون اتانا قصيرا اي
عشيا ولم يتبض وانصرا استغنا بتصغير عشي وليطرد ذلك فيما جوازا انه جعلها في الاشتقاق كجلبس
ومجالس فيقول على هذا في تصغير جليس جليليس وفي تصغير مجالس جليليس قال الشارح ولم ير هذا
لغيره وفيه نظر وقد تكون للاسم تصغيرات قياسي وشاذ نحو صبية سمع في تصغير صبيه وفي
قياسي اصبية وهو شاذ ومثله قولهم في تصغير غلمة غليمة واغيلمة فصل
منها انه يصغر من الاسما غير المتمكنة لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الاتي ذكرها رهذا
الحصر مستعتب فان لنا من غير المتمكن ما يصغر وليس شيا مما ذكر نحو بعلبك ومعدي كرب وسيبويه
وعمرويه في لغة من بنى ذلك ذيا وذيا بفتح اولها وتشديد اليا اللذيا واللتيا بفتحها ولها ايضا وفتح نبقال
ما قبل اليا المشدده وذيان وتيان واللذيان واللتيان في النصب والجر وجمع في اللذيين
بالتي بانت ياالمفرد وياالتصغير واليا التي هي علامة الاعراب واليا بالقصر مع ضم وفتح
وتشديد اليا واليا بالمد مع الضم والتشديد المذكور اي قبل والنون بتشديد اللام واليا
وفتحها اللذين واللوتيا بفتح اللام المشدده والواو وياساكنة بعدها تا والف في اللاي في اللايم
واللويا بفتح اللام والواو ايضا وبالتشديد اللويون بفتح اللام والواو واليا المشددة واللاي على طريق اللف
والنشر المرتب فاللويا في اللاتي واللويون في اللائي وافقت الاخفش بزيادة اليا الثالثة
نحو وهذا في الذي والتي وفروعهما ظاهر واما ذوات فسيات الكلام عليها وخالفت بترك
الاول على حاله ستتجاوز تبعا للتصغير وزيادة الف وبهما ما بعد اولها مشدده فنحو ذيا ثنيا
ثلاث يا ات فخففا بحذف اليا الاولى وهي عين الكلمة لان ياالتصغير لجنس وحذف الثانية
بوجب اما فتح ياالتصغير وهذا انما يبني على قول البصريين ان ذا اسم ثلاثي وان العين يا
وعينه محذوفة اما بالواو واما الكوفيون ان الف ذا زائدة وانه ما وضع فيه على حرف واحد
فلا يستقيم هذا التقدير على رايهم ولهما اي لذيا وتيا ولاولها في التثنية والخطاب ما لهما
في التكسير فتقول هاذيا وهاتيا وهاولبا وكذا الخطاب نحو ذياك وتياك واوليائك واوليائك
قال ومن هاولبا نكن الصالة والسم وضم لام اللذيا واللتيا لغية خارج عن قياس تصغير
المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير المتمكن وقال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا
الا الاخفش فانه اجاز اللتيا بالضم في الكلام على تصغير الترخيم وحكاه
فصل تصغير الترخيم حذف المزيد فيه بحيث يصغر على ما يليق به من فعيل او فعيعل فتقول في نحو ازهر
زهير وفي منطلق مطيلق ومستخرج خريج وفي زعفران زعيفر ولا يختص بالاعلام بل يكون بها وفي
غيرها من اسما الاجناس خلافا للفرا وثعلب ايضا فانهما قالا هذا النوع من التصغير خاص بالاعلام
وشهادة السماع قائمة على خلاف ما ادعياه ولا يستغنى فعيل من ها التانيث ان كان لمونث فتقول
في تصغير سعاد وزينب وحبلى سعيده وزبينه وحبيله وهذا الاطلاق من المصنف غير جيد
فان مقتضاه ان يقال في تصغير نحو طالق طليقه بها التانيث وليس كذلك اذ نصوا على ان ما كان
خاصا بالمونث ولا علامة فيه يستغني لم يترك العلامة عند تصغيره تصغير الترخيم واحترز بقوله
ان كان لمونث مما سمي مذكرا نحو سعاد مما صغر تصغير ترخيم فانه يقال فيه سعيد بغير ها ولا
يمتنع تنوينها من الصرف ان كان لمذكر كقولك حمير بالصرف في تصغير احمر الممنوع من الصرف
وقد جعل لهذا التصغير ما يشبه الزايد وذلك كما حكاه سيبويه انهم قالوا في تصغير ابراهيم بريه
بحذف الهمزة والميم وهما اصلان يشبهان الزايد وكذا حكى سيبويه انه قيل في تصغير اسمعيل سميع بحذف
الهمزة والميم وهما اصلان لما اشبها الزايد والمتفق على اصالته في هذين الاسمين هو الميم من الاول
واللام من الثاني واما الهمزة منهما فمذهب سيبويه انها زايدة ومذهب المبرد انها اصلية وبظهر

تقول برهيم وسمعيل والمبرد يقول
اثر اختلافهما في تصغير هذين الاسمين تبعا للترخيم فسيبويه وهو في اللغة التقليب من حال
ابيريه واسيميع باب التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة اي بصيغتها
الى حال وفي الاصطلاح عند المصنف ما ذكره بقوله كالعدل والنقل والقلب قال الشارح
وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك قلت يرد عليه انه يخرج اضرب بكسرها للادغام واخرج
وخرج بقوله يتعلق ببنية الكلمة ما يرد للعلوم وهو من التصريف فالاولى ما ذكره ابن الحاجب وعكس ان
الوصل بالكسر والوقف وبالسكون والروم وهو من التصريف وافرده المصنف بباب اخر الكتاب كما فعل في الامالة
يجاب بان الوقف ليس من التصريف ولهذا افرده فقد توسع باعتبار ان معظم احواله تتعلق
والادغام والتقاء الساكنين ومن ذكرها في التصريف العربي فلا يرد العجمي كابراهيم فيقال
بالافراد فاشبهت ما يتعلق بالبنية ومتعلقه من الكلم الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة لان ما عداهما يلزم
هو من الاسما المتمكنة ولا يدخلها التصريف الا الافعال المتصرفة الامالة فيه اي نوع
حالة واحدة ولا ينقلب بلينته من حال الى حال وليه وما ليس يعنيهما من حروف والمناسبة
التصريف لان وضعها على ان تتغير ابنيتها لحب تغير معناها ضمنه احرف ان كان اسما
ظاهر لتجريدهم اياه عن الحروف الزائدة ولا يتجاوز المجرد عن الزيادة
فرارا من ان يتوهم انه كلمتان اذ الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف
يوقف عليه وحرف يفصل بين البداية والنهاية لتنافيهما في الصفة فكره تجاورهما فجي بالفاصل ومن لم
ينقص الاسم المتمكن والفعل عن ثلاثة احرف ولا اربعة ان كان فعلا لانه لو وصل الى الخامس لكان
مساويا بالاسم في الرتبة وهو احط درجة من الاسم ميل احتياجا ليه واشتقاقه منه فوجب
ان لا يتجاوز الاربعة ليلا يلزم المساواة ولا ستة ان كان اسما عن الاسم لما قدمناه والمزيد
ان كان اسما لا يتجاوز سبعة الاحرف الثابتة نحو قرعبلانة وهي دويبة عظيمة عريضة البطن
او بادل التثنية والتصحيح كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان او اشهيبابون عند
التسمية به او النسب نحو اشهيبابي وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الاحرف التصغير نحو سيستخرج
او تا التانيث نحو احرنجمت واستخرجت او نون التوكيد نحو لاستخرجن قال الشارح ولو استغنى عن
هذا الاستثنا لكان اجود قلت وهو ظاهر لان هذه الكلمات ليست داخلة في بنية الفعل ومنها لا
يصدق ان الفعل زاد على ستة فصل في الكلام في ابنية الاسم الاصول الاسم الثلاثي المجرد
مفتوح الاول ساكن الثاني نحو فلس وضخم او مفتوحه نحو فرس وبطل او مكسوره نحو كبد ووجع او مضمومه
نحو عضد ويقظ ومكسور الاول ساكن الثاني نحو جذع وصفر او مفتوحه نحو ضلع وقوم عدى
اي عدوا او اعداء قال سيبويه لا نعلم جا صفة الا في حرف معتل يوصف به وهو قوم عدى واعترض
بمكانا سوى ودينا قيما وما روى ومنزل زيم اي متفرق العانة او مكسوره ولم يحفظ سيبويه
غير ابل وزاد بعضهم الفاظا ونذر لغة في وند ووسط لغة في وسط ومضموم الاول ساكن الثاني
نحو قفل وجد ولم يذكر ابن برد وحلو او مفتوحه نحو صرد ولبد او مضمومه نحو عنق وندر او مكسوره نحو دئل اسم دويبة
وبها سميت القبيلة وجا ايضا وعل لغة في الوعل ورئم سكوته استغنا فعل بضم العين الفاوض العين
وخرج ابن جني الحبك على تركيب اللغات وقيل في قوله تعالي الحبك ان تكسر الحا للاتباع ولا
عبرة بالساكن حاجزا والرباعي المجرد مفتوح الاول والثالث نحو جعفر وسلهب للطويل او مكسورهما
نحو زبرج للذهب وللسحاب او مضمومهما نحو برثن المخلب لاسد ومكسور الاول مفتوح الثالث
نحو قمطر او الثالث نحو درهم وتفريع فعلل بضم الفا وفتح اللام الاولي على فعلل بضمها اظهر
اصالته والقول باصالته وهو مذهب الكوفيين والاخفش والقول بانه فرع عن فعلل المضموم
اللام هو مذهب من عدا الاخفش البصريين وراه اظهر عند المصنف عنه لان جميع ما سمع فيه

كوابلام

الفتح

الفتح من هذا الباب سمع فيه الضم نحو جودر وجؤذر وجحدب وجحدب قال بعضهم واثبات فعلل المفتوح
اللام اصلا اولي بدليل قولهم ما لي عنك عندد اي بد لعدم الالحاق بفعلل فدل على اصالته فرع فعلل
بفتح الفا والعين وضم اللام الاولي نحو عرتن نبت يصبغ به على فعلل بضم فقد سمع في عرتن عرتن فعلم
انه اصل وان ذا فرع عنه وفعلل بضم الفا وفتح العين وكسر اللام الاولي على فعالل بزيادة الف
على العين نحو علبط وعلابط كلاهما مسموع بفصل الاول فرعا عن الثاني بحذف الالف تخفيفا
وفعلل بفتح الفا والعين وكسر اللام الاولي على فعليل بزيادة يا بين اللامين لا على فعالل بزيادة
الف تلي العين وفاقا للفرا وابي علي الفارسي فجندل بما ان جندل فرع عن جنديل لا عن جنادل
واختاره المصنف لان جندل بالامفرد وجنادل جمع فتفريع جندل الذي هو مفرد على اللفظ المشارك
له في الافراد وهو جنديل اولي من تفريعه عن اللفظ المخالف في الافراد وهو جنادل وانما سمي المجرد مفتوح
الاول والثاني والرابع سفرجل وشمردل او مفتوح الاول والثالث مكسور الرابع نحو جحمرش
للعظيمة وقال السيرافي هي العجوز المسنة او مكسور الاول مفتوح الثالث نحو قرطعب وجردحل
او مضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستظرفة
وقد عمل للضخم من الابل وما خرج عن هذه المثل العد وقد انعا فشاد كالزبير والعسل بضم بها
وكلاهما بمعنى العوك الداهية قال ثعلب لا اعلم في الكلام فعلل فان كان نحو هذا الحرفان سمع عن
ثم العابهما من التراكيب النوادر ومزيد فيه نحو عبيل بزيادة مثناه تحتية بين اللامين الاخيرتين
وكذا جميع ابنية المزيد وهي كثيرة ارجحه وفصله اما الفا نحو عدو والعين نحو شفه او اللام
كوم او شبه الحرف نحو من وكم او مركب نحو حضرموت او اعجمي نحو سرحبين بفتح السين فصل
استثقل تماثل اصلين في كلمة سوا كانا فا ولاما نحو سلس او عينا ولاما نحو طلل او فا وعينا نحو ببر
وهو السبع وسهلهم اي سهل تماثل اصلين كونهما عينا ولاما نحو طلل وسرر ودرر وانما سهل ذلك
لان لام الكلمة معرضة لاعتوار حركات الاعراب المعتورة عليها وسكونها في الوقف فيسهل النطق بالكلمة
كذا قيل وفيه نظر وقل ذلك فيهما حرفي لين نحو حوحي او حلقيين نحو بدع اليتيم ومهه وفخ واهر
كونهما همزتين والعبد للخليل رحمه الله في نحو جانا رعى فيه القلب وعز كونهما هائين نحو كل شي مهه ماله
وذكر ابن ونحو ولي ماداوه ولامه متماثلان وسماعيه حلقيين قليل في الكلام وقل كون الفا واللام
حلقيين نحو حرج واجا وااء واقل منه نحو كوكب ما تماثلت فيه الفا واللام في الرباعي وسلم وقرقف
واقل منه نحو ببر ما تماثلت فيه الفا والعين وهو الغراتق الذي يصادر الاسد كذا في الصحاح واقل
منه نحو ييب وهو ما تماثلت فاوه وعينه ولامه ويطلق على الغلام السمين كما في القاموس ومن مثل
ذلك ددد وهو اللعب وقولهم زره اذا صفعه ويتطوق بها المغاربة والاظهر كون اليا والواو في تخريج
اي نظيرك بب في التاليف من الثلاثة امثال نعين الواو واو وعين ياو ياو نقل في المصنف الاجماع
على ان الف الياعي ياو قول ابيه والاظهر يدل لعلى الخلاف قلت لا يتحتم ان يريد والاظهر من
القولين بل يجوز ان يكون مراده والاحتمال الاظهر في الارتشاف ان صح سمع الياء في ياء
والا فالاظهر انا لهمزة اصل وان العين عن يا او واو وان تخففا كلمة بالواو واصليين بتقدم
اليا مثل تقدم الواو وبنا خر اليا الا في يوح وهو من اسما الشمس بالياء المثناه التحتية نقله المبرد عن
العرب ويوم ونحو ايام ويوم ابوم وباوم حيا ومنه ويواسا وواو حيوان ونحوه ونحو حيوة
وما يرجع الى الاكثر فاصل حيوان عندهم حييان بيائين وكذا حيوه اصله حيه ثم ابدلت
اليا واوا لان ذلك اسهل من اثبات ما لا نظير له اذ ليس من كلامهم ما عينه يا ولامه واو وقل يا بمع
ولم يات على هذا النمط الا هو وبلو ولس وبيو ونعل لهن واما قول القائل فاوال ولاواح
ولاواس اخو هند وبقال في هذا ابو هند فمسموع لا يلتفت وكثر باب طويت وهو ما علم وراه

ولامه يا فانعادانت دو وهو ماعينه ولامه كذلك في القاموس دحل نحو محلف القوي **فاحلوا علي عهد**
حفا الاصل اولي وهذا ثبت في بعض النسخ دون بعض ومعناه طاهر **واستعملوه باب قو** وهو ما
عينه ولامه واوان **نفعل** المكسور العين **عن فعل** للمفتوحها **وفعل** المضموميها ما يلزم من نقل اجتماع
واوين في نحو يووت وتووب وفي مضارع المضموم يقوو **فان اقتضى ذلك فياس رضي** كما ان نبني
من قوي حتل السمان فتقول منه قويان بكسر الواو وقلب الثانية يا **ويماثل كثيرا ثالث**
الرباعي اوله وثانيه رابعه نحو ربرب وسمسم من الاسما وزلزل وصلصل من الافعال **وقل مع اليا**
واهل ذلك مع الهمزة فا نحو لالا ها عينا نحو يا بالحبنا ظهر الطائفة ورابعه حرك الحدقة لافا نحو وسوس ووعوع **وان كانت** ايه
متلاصقا اي فا نحو يويو وعينا نحو صيصية **ومع الواو عينا** فلا يقال الغا نوي وصوصي فافا وصاصا
الواو الكائنة عينا مكررة **في فعل لم تنقلب** تلك الواو **الفا** خلافا فانها نحي ولم يجي
وما اوهم ذلك فاصله اليا نحو حاجيب اي قلت حاجي وموصوف بز جريه الابل وهاهيت وحاجيت وانما قلبوا في اليا في
من الواوي الاصوصيب و قوقيت ولم يجي من اليا الاعاعيت وهاهيت لان الواوي فان الواو الثانية انقلبت يا فلا تماثل
خاصة لعلا يجتمع بان مع قرب اليا من الالف واما الواوي **وحروف الاصول فاو وثانيها عينا وثالثها وربعها وخامسها لاما ت لقابلها**
والواو بعيده من الالف فذهبوا الي انها غاية اصول الكلمة
في الوزن بعيد الاحرف وهذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فذهبوا الي ان ما زاد علي الثلاثة نحو جعفر وسفرجل ثم
ثلاثة فيزنون الثلاثي بلفظ الفعل ويحكمون بزيادة ما زاد علي الثلاثة نحو جعفر وسفرجل ومنهم من يزن نحو هو لامهم من
اختلفوا في قايل لا يزن شيا واذا سيل عن الوزن قال لا ادري ومنهم من يزن سفرجل نفعلجل ومنهم من يجعل
ينطق بلفظ ما زاد علي الثالث فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل نفعلجل ومنهم من يجعل **مسموي بينها في الحال**
الزايد ما قبل الاخر فيجعل وزن جعفر فعفل الي افعال اخر لا طايل تحتها فتقول في وزن تعلم نفعل
داعما على حسب ما هو عليه من تقديم وتاخير **ومصاحبه زايد سابق** وما لم يثبت زيادته بدليل **فهو اصل** ومعرفة
ولاحق لبعض الاصول فتقول في وزن ضارب فاعل والزايد بعض ما لحق بها وهذه العبارة
الدليل التي تدل علي ذلك نبين نهايتها ان شاالله تعالي **والزايد بعض ما لحق بها** فقال لو انعم فقال اجتنكم
ونفت لبعض النحاه وقد سال اصحابه عن حروف الزيادة فقال سالتمونيها فقال لو انعم فقال اجتنكم
والمراد بهذه الاحرف انه لا تزاد لغير تضعيف الا بعضها ولبيل المراد انها لا تكون الا زوايد

بكونه

لانها قد تكون اصولا **وتكرير عين** نحو علم وبجلم **او لام** نحو مهدد وجلبب **او عين ولام مع مباينة الفا** نحو
صمحمح وزنه عندنا البصريين فعلعل **او فا وعين مع مباينة اللام** نحو المرمريس وهو الداهية والمرمريت
ونحو العفرفر وزنه فعنعيل فتيل ولا يحفظ من هذا النوع غيرهما **واذا كان الزايد من حالفويها فان بل**
في الوزن فتقول في وزن سطلق مفعل ووزن مستخرج مستفعل قال الشارح ويستثني من ذلك
المبدل من تا الافتعال فانه يقابل بالتا لا باللفظ فوزن اصطبل افتعل لا افطعل قلت لا وجه لهذا
الاستثنا المستدرك لان المبدل من تا الافتعال لم يدخل في قول المصنف واذا كان الزايد من حالفويها
حتي يحتاج الي اخراجه فتامل **والا بما يقابل الاصل من فا وعين ولام** اي وان لم يكن الزايد من احرف
ما لفويها فيقابل بما يقابل به الاصل ولو كان الاحرف العشرة وقد تقدمت الامثلة خلافا لمن يقابل
بالمثل الزايد مطلقا اي ما كان مكررا ام لا فتقول في وزن الجلبب فعلب **فصل**
في الكلام علي الزيادة في الاسم والفعل **لا صالة الفعل والمضارع زيد فيه قبل فايه** من حرف **الي ثلاثة**
نحو اكرم وانطلق واستخرج **ولا تقل ما بعدها من واحد الا اثنين** نحو تدحرج وتبيطر ومتدحرج **ومنع الاسم**
من ذلك اي من الزيادة قبل فايه **ما لم يشاركه** اي ما لم يشارك الفعل **لمناسبة** والمراد بها رجوعها
في الاشتقاق الي اصل واحد وحينيذ فيشارك الاسم الفعل في الزيادة قبل فايه نحو مكرم ومطلق
ومستخرج ومدحرج ومتدحرج **او لم يكن الاسم ثلاثيا والمزيد واحد** نحو برنغ وافكل **وشذ في الحالة**

بكسر

بكسر الهمزة المسن حمها **وانزهو** بكسر الهمزة ايضا وهو المتكبر **وسحلب** وهي خرزة للتاخيذ او للرجوع بعد
الفراركذا في القاموس **واستبرق** وهو الديباج الثخين فوجه شذوذ الثلاثة الاول زيادة حرفين
قبل فايها فانها من النحل والزهو والجلب ووجه شذوذ استبرق انه زيد قبل فايه ثلاثة احرف لانه
من البرق وقد نوزع المصنف في بعض هذه الامثلة **وشذت الزيادة في الثلاثي من الافعال ثلاثة**
نحو استخرج **ومن الاسما اربعة** نحو استخراج **وفي الرباعي من الافعال اثنان** نحو احرنجم **ومن الاسما ثلاثة**
نحو احرنجام **ولا يجتمع في آخر الاسم الثلاثي** من الاحرف المزيدة **ثلاثة** نحو عنفوان **واربعة** نحو سلمانان
اسم موضع وقال الشارح وغيره نحو سلمانين وهو تحريف لفظ وخبط لما تقدمت **وفي آخر الرباعي**
ثلاثة نحو قردمانين لدوا معروف **ولم يرد في الخماسي غير حرف مد قبل الاخر** نحو عضرفوط اودعه نحو
قبعثري قلت وينبغي ان يقرا قول المصنف غير حرف مد بتنوين حرف ويوصف بالمصدر علي التقدير
ذي مد لئلا يتوهم اذا اضيف ان المراد جنس لا الوحده ولا يتوهم ذلك مع التنوين لان جنس عمرو الحرف
يتوهم حتي يدفع بين كل جنس كلا فجنس حرف المد فيتوهم معه جنس حرف اخر **مجرد** نحو قبعثري
او مسوعا بهما تا نيث نحو قبعثراه **وندر قرعبلانة** من حيث انه زيد فيه حرفان احدهما نونه والقرعبلانة
دويبة عظيمة عريضة البطن **واصطفلينة** وهي الجزر الذي يوكل ووجه ندورها زيادة حرفين
قبل الاخر فوزنها فعللينة والهمزة اصل فتكون من مزيد الخماسي هذا ظاهر كلام المصنف وذكر
غيره انها من مزيد الرباعي وان الهمزة زايده **واصطفعل** بزيادة واحدة قبل اخر ومن اللون ومعناها
لحمر فوزنه ووجه ندوره **فصل** في الكلام علي ابنية مهملة وتعقب ابو حيان ذكر
هذا الفصل بان قال لا حاجة الي ذكر المهملات لانحصارها وانما ينضبط المستعملات قلت لم يرد
الاضبط مهملات وردت اللغة ما يوهم انها مستعملات او مهملات منها لفظا او لفظان او مهملات لعلل
في باب دون باب كثير مما في الاهم دون الوصف او بالعكس او في العلل دون الصحيح او بالعكس او في
المصدر دون غيره او بالعكس او مهملات استقرا بشبهها كما ستراه **اهمل من المزيد فيه فعوعل** بكسر
الفا والعين وزيادة واو ساكنة بين العين واللام والف بعد اللام **وفعولى** بفتح الفا والعين وزيادة
واو ساكنة بين العين واللام والف بعد اللام **الا عدولى** وهو اسم مكان بالبحرين ننتسب اليه السفن
وفعوعال ومن نصرانية عرض ومضردة قال ابو عبيدة وهو ثقة **وفعلال** بفتح الفا وسكون العين **غير صعفوق**
الا بجرعال ناقة بها حرجال اي ظلع واما المحاعف فهذا الوزن فليه كثير كالزلزال والصلصال **وفعلال**
بكسر الفا وزيادة يا بعدها **غير مصدر الا ناقة سلطعا** وهي المرتفعة واحترز بالمصدر نحو قتال
وفعلال بكسر الفا **ضعف الاول والثاني غير مصدر الا القيد** الاحرانسهر فان قلت لعل الهمزة الثانية
بدل الا با او واو كردا وكسا قلت يدفعه قولهم في الجمع الداديد وفي شرح ابن قاسم الجيد ان تكون
الديد افعلا والهما للالحاق كعلبا لعقران تفعلال في غير المضعف قلت هذا من العجب ما يحدث
به فيهم المحقق علبا وما يمنع نحو قرطاس وسرداح وما الابجعر **ونحو عال والعلمه وفعلى ومفعا الا علند** ى
كضهيرب ابي جايرة **ودعزبل** اي شخص لا يضطرب باللهو واما قوموجوده نحو توراب والجه ودكرب
ودرفلى ودفرل وينبغي ان يتبع صرف صنبرك وان يضبط بالعين فان الذي ثابته باقدا دعمي فيه
الله فعلى بالضم ثم حقف وان نصرف عرفي لقولهم في التانيث عزها فدل ذلك على ان الف
ضربره للالحاق بدرهم والعزمي الذي لا يطرب للهو **ونحو فيعل** بفتح العين **في المعتل** نحو قيل ان
من القول ومن البيع مثل صيغم قلت قيل وبيع بالكسر فانه صار بالادغام كالصحيح وليس فيه
الا الكسر **دون الالف والنون** واما وجودها فليس بمهمل ميتة قالوا بحان للكثير الكلام العجول
وهيبان للجبان ومع ايضا بالكسر للساعي فناس المعتل **ونحو فيعل** بكسر العين **في الصحيح مطلقا**
سواء وجدت الالف والنون ام لا الا ما ندر كعين بفتح اليا المشدده وهذا امثال لما ندر من فيعل المفتوح

وعمس بكسر الهمزة وقرابذ للعيسى بن
العين ولا بالى لم واما دخلت كاف التشبيه باعتبار ما عطف عليه انكرها الاصمعي ولكن المازني والاخفش
عن الثقفي والحمش وطلساء بكسر اللام وفي لغة ضعيفة انكرها الاصمعي وبكسر ... من فيعل المكسور
بناء عليها السابق وهذا المثال وهو طيلسان وما فيه وهو سمى مثلا لان المائد من ... وجدت الها ونون اولا
العين الصحيح وبابراد مما علم انه مراده بالاطلاق مما انسرتاه بمعنى ... العين واللام نحو صهيد وعثير
وسدر وغيل بفتح الفاء وسكون العين ومثاله خفية ستوح بين العين واللام كالاول الان فاه مضموم نحو عليب وبلو
وقال ابن جني مما صوعان فلا يرد ان على سيبويه ونحو ... ولكن فاوه مكسور نحو عثر
اسوداد قال الجوهري ولو ... بنحو وكذا فصل كما تقدم ... لابلها بحكم بزيادة ماضمه
وحبر وجذيم فصل في الكلام على الزيادة ... صفة للواو نحو صيقها
اكثر من اصليين من الف نحو كتاب او يا نحو قطب او واو نحو عجوز وقوله غير مصدرة
ببحرج نحو رسل فان هاه ... اكثر من اصليين ومع ذلك فليست بزايدة على المختار واحترز بقوله
او الاكثر من اصليين من ان تصحب شئ من هذه الاحرف اصليين فانه لا يكون اذ ذاك زائدا نحو بابة نحو له
وشيب لان اقل اصول الكلمة ثلاثة او همزة مصدرة او موخرة على الاستقاق وحمل ما ... افكل
واربع كهمزة احمر وافضل يحكم بزيادتها اما في نحو احمر فلظهور الاشتقاق واما في افكل واربع مما لم
يظهر اشتقاق فحملا على الاكثر ومثال الهمزة الموخرة همزة نحو حمراء وعلباء او نون جعلت زائدة
نحو سكران وعثمان او مصدرة باسم نحو مسجد وما بفتح السين اسم موضع ولا يتمثل بنحو مضرب
وسمى لظهور زيادته من جهة الاشتقاق او اسم جار مجرى دليل الاصل لم يكلازمه مصدرة
الاشتقاق حيث يخزد قال زيبته حتى اذا المعدد فان قلت لم يعد من يفعل كتمدرع وتمندل
قلت لندوره والاكثر تدرع وتدل وكالتقدم على اربعة اصول في غير فعل او اسم يشبهه
نحو يعبور وموسى بتثليث يعيدانه فالياء فيه اصل لتقدمها على الاربعة في غير فعل او اسم يشبهه
واحترز من الفعل نحو يدحرج ومن اسم يشبهه نحو مدحرج فان الزيادة ظهرت فيهما بالاشتقاق
وفيه تبويهم وقوع ذلك فيهما في الجميع والتاء الهمزة والنون والياء للفعل والميم للاسم فانه لم تثبت زيادة
الالف ولا يدل عن يا نحو رمى او واو كعصى لا اصلا لانه حرف نحو علي وما النافية او شبهه نحو اذا
وما الموصولة وزيدت النون ايضا باطراد في الانفعال كالانطلاق والانكسار والافعلال
كالاحرنجام وفروعها من افعال كانطلق واحرنجم واسم الفاعل كمنطلق ومحرنجم واسم المفعول
نحو هذا الطريق منطلق فيها ومحرنجم عندها وفي التثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون
وغيرها ما سبق ذكره نحو فعلان وفعلان الامثلة الخمسة وساكنة متوسطة بين حرفين قبلها
وحرفين بعدها نحو عضنفر وعقنقل وشرنبث فيحكم بزيادتها ما علم ظهور الاشتقاق
نوافق واما عند جهله فيحكم بالزيادة حملا على ما عرف فيه اشتقاق او تصريف في ذلك واحترز
بقوله ساكنة من المدغمة نحو عجنس وهو الجمل الضخم الشديد فلها حكم بزيادة النون
وزيادة التضعيف فغلب الثاني لانه الاكثر فحمل اسم عجنس نون فعلل لا فعنلل وقال ابو
حيان النونان في عجنس ونحو عندي زائد ... لثبوت زيادتها في ضغنط ونحو لانه من الضغط
والزوك وزيدت التاء في التفعل كالتكسر والتفاعل كالتخاصم والافتعال كالتدحرج والافتعال كالاكتساب
وفروعه من الافعال واسماء الفاعلين والمفعولين ومثلها والتفعيل كالتقطيع والتفعال
كالتطواف والترداد ولم يقل وفروعهما لان لا تاتي فيهما نحو قطع وطوف ورد ومع السين في الاستفعال
كالاستخراج وفروعه نحو استخرج يستخرج ومستخرج وزيدت الهاء ووقفا في مواضع ياتي ذكرها
في باب الوقف وزيدت الكاف في الكلم ... نحو ذلك وتلك كما سبق في باب اسماء الاشارة واعترض بانه انما
بذكر هنا من حروف الزيادة ما جعل في الكلمة جزءا من بنيتها واللام في الاشارة ليست كذلك ونقل بهاده

ما تبد لهتى ما سبق ان خلاص العبد المذكور على التفصيل المتقدم وانقيل بزيادة الاالا لنبلحلي كلزوم كون
الثاني من نحو كسا وسا مثلثة للتعظيم الاحبة من كان لحبيبه اى نبتت احد حروف سا للتعويض وهو النون
والواو والمسموع من هذا النوع سبعة الفاظ كلها ثانيه نون واخره واو وقبلها همزة نحو حنطا واى قصير
وفندا واى سى الخلق يقال رجل فندلو اذا كان كذلك ويقال ابحا جل فندلو اى سريع فلما لزم كون الثاني
من هذا النوع نونا وهي من حروف الزيادة حكم بزيادتها واما الواو فحكم بزيادتها لهذا المعنى المذكور في
النون ولانها لا تكون اصلا في رباعي غير مضعف فان قيل فالهمزة ايضا لزمت هذا البناء اجيب
بان زيادة النون اكثر ولسقوط همزة تحتال واحتنطاء السقول واحبط قال الاخطل
فان يحل سدوس بدا ... فان الريح طيبة شمول واحبنطا اذا انتفخ بطنه من الاكل واحبنطى هو
الانتفاخ البطن من ذلك فلما سقطت الهمزة في احبطا حكم بزيادتها في احبنطا وكسقوط ميم دلامص
وهو البراق ونون زرقم وهو الازرق في الدلاص والزرقة ولذلك لم يقل احد باصالتها في زرقم لظهور
الاشتقاق والميم للالحاق بزبرج وكسقوط نون رعشن وهو المرتعش وبلغن التام في الرعش والبلوغ
والنون في رعشن للالحاق بعمر وفي بلغن للالحاق بقمطر وكسقوط هاء امهات وصلع وهراف
في الامومة وفي الصلع والارافة وبدليل اسقاط في الامهات وقد اجتمعا في بيت قال
اذا الامهات فبحن الوجوه فرجت الظلام باماتكا والزيادة في الواحد حيث قيل امهة ثم استعمل
في الجمع والها ... للالحاق والها في هبلع للالحاق بدرهم قال ابن جني لا باس بما قال لانه الاكول
وكسقوط لام هجال وهو المتباعد الساقين واللام للالحاق وعبدل وهو المتقرب الخلق ولامه
للالحاق بدرج في الهج والهدم وكسقوط سين قدموس تقلة في وهو الشديد تقلة في المحصل
عن ابن دريد واسطاع واصله عند سيبويه والبصريين يدل لبلى فقطع الهمزة وضم احرف المضارعة
في القدم والطاعة وفي هذا الموضع وسا برساتقدم من اشالة وتكثر مرتين وكلزوم عدم
النظير بتقدير اصالة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم فلو قدرت اصالة النون لزم ارتكاب
ما لا نظير له لان فعلا بفتح الفا وكسر اللام مفقود في الابنية فان قيل فقدير زيادة النون
يلزم الخروج عن النظير لعدم نفعل في الاسماء اجيب بان ابنية المزيد اكثر من ابنية المجرد والدخول
في اوسع البابين اولى وغرند نفتين وهو الغليظ من الاوتار فيحكم بزيادة نونه لا باصالتها لان فعلل
بخلاف ترنج وكنهبل بفتح الكاف والنون وضم الباء الموحدة وهو من شجر العضاه فيحكم بزيادة نونه لان
بنا فعلل مفقود واصفعند وقد تقدم انه اسم للخمر ولا نظير له على تقدير اصالة النون ولا زيادتها
لكن حكم بالزيادة للدخول في اوسع البابين وخنفقة وهي العظم الشديد قال الشارح يحتمل زيادة
نونه ... سعف ... قلت ليس هذا الوجه الكلام لمصنف فانه يعلم الاستدلال على زيادة
النون بلزوم عدم النظير بتقدير الاصالة والقول باصالة النون في هذه الكلمة لا يوقع في الخروج عن
النظير لثبوت مثل قذعل ... وهندلع وهو اسم بقلة حكاه ابن السراج ولم يثبته سيبويه نحو بقبل
نون اصلية فوزنه فعلل وقيل زائدة وهو اولى وان كانا مفقودين حملا على اوسع البابين كلزوم عدم
النظير بتقدير اصالة لام ورنتل وهو الداهية والامر العظيم وهذا انما يتمشى على القول باصالة
زيادة الواو اما على القول باصالتها فله نظائر وعفرطل ونحو الغيل لانه لو قيل باصالة
لا بها لكان وزنها فعللا وهو بنا مفقود وبا اصحب وهو بحر بتجر منه السهام بفتح اوله وضم ثالثه
فلو قدرت اصالته لكان وزنه فعلل بفتح الفا وضم اللام وهو مفقود وتدرا بضم اوله وفتح ثالثه
من الدرء وهو الدفع وفي الصحاح وفي لهم السلطان ذو تدرا بضم التاء اي ذو عدة وقوة على دفع اعدائه
عن نفسه وهو اسم موضع للدفع والتاء زائدة الى هنا كلامه فلو قدرت اصالة التاء لزم ارتكاب فعلل
بضم الفاء وفتح اللام وهو بنا مفقود عند سيبويه وجحدب بالفتح فرع عن جحدب بالضم كما مر فلا

واعلم ان التاء زائدة ولولا تكسيرها فعللا الفرعي وذلك للاشتقاق والوضع اذ هو من الدرك كما تقدم ونحو
قال الجوهري في مادة علس قال ابو زيد يقال وقع فلان في تعلس غير مصروف ومثال عسا وهي الداهية
والباطل انتهى فالتاء زائدة اذ لو قدرت اصالتها لزم ان يكون وزنه تفعللا وهو بنا معدوم وعرويت
والعوايم موضع وليس فعليلا لان الواو لا تكون اصلا في رباعي ولا فعويلا لانه بنا مفقود فتعين ان يكون
فعلنيا وما ثبتت زيادته بعدم النظير فهو زائد وان وجد النظير على لغة مثال ذلك تنفل لولد
الثعلب يقال بفتح التاء وضم الفاء والزيادة التاء على هذه اللغة محققة اذ يلزم عدم النظير بتقدير
كان تفعللا بفتح الاول وضم الثالث مفقود ويقال بضم التاء والفاء وارتكاب اصالة التاء على هذه
اللغة لا يلزم منه عدم النظير لوجود فعلل كبرثن لكن نحيد فحكم على هذا بثبوت زيادتها في اللغة
الاولى والاصل اتحاد المادة والزيادة اولى ان عدم النظير مع تقديرها وتقديرها الاصالة
كنهبل فان القول باصالة النون وزيادتها توقع في عدم النظير فيرتكب الزيادة لانها اوسع
البابين وقد تقدم من ذلك امثلة فصل آخر في الكلام على الزيادة ان تضمنت
كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة احد المتباينين نحو قردد وجلبب
فكل من المثالين قد تضمن حرفين متباينين وهما القاف والراء في الاول والجيم واللام في الثاني وحرفين
متماثلين وهما الدالان في الاول والباءان في الثاني ولم تثبت زيادة احد المتباينين فاحد المتماثلين
وتضعيفه نحو الاول والثاني سيذكر المصنف واحترز بقوله ولم تثبت زيادة احد المتباينين
من نحو مهدد ومحبب فان احد المتباينين وهو الميم قد ثبتت زيادته فلا يكون احد المتماثلين اذ ذاك
زائدا بل اصلا واحترز بقوله ان يماثل الفا من نحو كوكب اذ قد تضمن متباينين وهما الواو والباء ومتماثلين
وهما الكافان لكن احدهما من المتماثلين ماثل الفا فلا يكون زائدا بل يكون المتماثلان اصليين
ولا العين المفصول باصل كحدرد استدرك بعضهم انه كما يشترط في الحكم بزيادة احد المتماثلين ان لا
يماثل الفا يشترط ايضا ان لا يماثل العين المفصول باصل كحدرد فلا يحكم بزيادة احد المتماثلين
وهما الدالان لانه قد فصل بين مماثله باصل وهو الراء واحترز بكون الفاصل اصليا من نحو اغدودن
وعقنقل فان ثلثت اربعة والاصل لكلمة غيرها عمتها الاصالة مطلقا اي سواء افهم المعنى سقوط
ثالثها ام لا فالاول نحو كبكب بمعنى كب فانه لما سقطت ثالثه وهو الكاف الثانية فهم منه المعنى الكب
والثاني نحو سمسم خلافا للكوفيين والزجاج في نحو كبكبه مما يسقط ثالثه ويفهم المعنى بعد سقوط ثالثه
والبا للصاحبة اي مع سقوط ثالثه وليست للسببية فالكوفيون والزجاج قالوا اصل كبكب كبب
ثم ضعفوا العين ثم استثقلوا الامثال كما استثقل في تظنيت ودساها ولكن ابدل هنا حرف
مماثل للفا فان كان لكلمة اصل غير الاربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلين وثالثها في نحو صمحمح وهو
الرجل الشديد فيحكم بزيادة ثاني المتماثلات وهو الحاء الاولى وثالثها وهو الميم الثانية لتوسطهما
في الجمع صحيح بخلاف الحاء الاولى وثالثها ورابعها في مرمريس وهو الاملس فيحكم بزيادة ثالث المتماثلات
وهو الميم الثانية ورابعها وهو الراء الثانية لتوسطهما في تصغيره مريريس وثاني المثلين اولى بالزيادة
في اقعنسس اي ما خرج بصدره ورجع الخلف لوقوعه موقع الف احرنبى في قولك احرنبى الديك اذا اقعنسس
واقعنسس واحرنبى ملحقان باحرنجم والذي حصل به الالحاق في اقعنسس هو السين الاولى لانه
المقابل للام احرنجم واولهما اولى في نحو علم لوقوعه موقع الف فاعل وياء فيعل وواو فوعل
وهو الموضع الذي تكثر فيه امهات الزوائد وهي الالف نحو ضارب والياء نحو بيطر والواو نحو حوقل
فيكون اللام من نحو علم هو المحكوم بزيادتها على جهة الاولوية وهذا مذهب الخليل ومذهب سيبويه الى
ان الزائد هو الثاني وقال سيبويه كلا الوجهين صواب وان امكن جعل الزائد نكرة او من سابق ثم لمجيء
ما عنده بعدم النظير هذا الكلام يحتمل ان يكون معناه انه اذا كان في الكلمة حرف تضعيف

بزيادته

بزيادته ولكن يحتمل كونه من مزيد التكرار ومنه مزيد غير كشملل فاللام الاخيرة يحتمل ان تكون تكرارا
ويحتمل ان تكون من سألتمونيها فيترجح الاول لان زيادة اللام في ذلك على ان يكون من قبيل احدى العشر
قليل جدا اذ تكرير احد الحرف فيها مثل ذلك كثير نحو قردد ويحتمل ان يريد بزيادة الكلمة من حيث هو
وصورة هذا ان يكون في الكلمة حرف فان ترددنا ايها الزائد نحو مهدد علم امرأة يحتمل ان يكون مفعلا
من الهدد وفعللا من المهد فعلى الاول تكون الميم زائدة من قبيل سألتمونيها وعلى الثاني تكون الدال
زائدة من قبيل التكرير لكن يترجح الثاني لان فعللا يجيء كثيرا كقردد ومفعلا لا يجيء مفكوكا الا قليلا
شاذا هذا كله ان لم يلزم اشتقاق نحو ايبق فانه مشتق من الابق تدل الاشتقاق على انه افعل وان
كان فعللا بالفك اكثر او ما جرى مجراه نحو محبب فانه علم جاء مفعل يقتضي الشذوذ وكذلك نحو
لكن منع منه فك محبب فصل آخر في الكلام في الزيادة ما آخره همزة او نون بعد
الف بينها وبين الفا حرف مشدد او حرفان احدهما لين يحتمل اصالة الآخر وزيادة احد المثلين او اللين
والعكس قال الشارح مثال ما آخره همزة من هذا النوع بينها وبين الفا حرف مشدد وسلا ونثا
ومثال ذلك في النون رمان ومثال ما آخره همزة وبينها والفا حرفان احدهما لين نحو نزاو نوبا
ومثال ذلك من النون عقيان وشيطان ففي المثل يحتمل اصالة الاخير وهو الهمزة في سلا ونحوه ويحتمل
زيادة احد المثلين وهو احد اللامين نحو سلا واحد الميمين في نحو رمان او زيادة اللين في نحو عقيان
وشيطان فان حكمنا بزيادة الهمزة والنون كان وزن سلا فعلاء ووزن رمان فعلان ووزن عقيان
وشيطان فعلان وفعلان وان حكمنا بزيادة احد المثلين او اللين كان وزن سلا فعالا ووزن رمان فعال
ووزن عقيان فعيال ووزن شيطان فيعال وكل هذه اوزان موجودة الى هنا كلامه قلت
لا يصح التمثيل بسلا لزوال الاحتمال عنده كانه ابي زيد سلا في النخل سلا اذا نزعت سلاه اي شوكه
ولا نقتنا لغوهما ارض متشاه ولا برمان لقولهم ارض رمنة اي كثيرة الرمان ولا بعقيان لعدم مادة
ع ق ن بخلاف ع ق ي ما لم يهمل احد المثالين يعني ان ما تقدم من جواز الامرين مشروط بان لا يؤدي
احدهما الى مادة مهملة والمراد بالمادة الكلمة واحترز بقوله من قولهم في المرن فيحكم بزيادة
النون لان الحكم بزيادتها يؤدي الى ... بخلاف مادة م ر ر فانها موجودة نحو لكن ... ومثال
ذلك في النون قولهم لومان بفتح اللام وسكون الواو اسم رجل فحكم بزيادة نونه وان كان فعلان وفوعال
موجودين نحو بلهان وتوراب لغة في التراب لكن منع من حمله على فوعال ان مادة ل و م موجودة وهي مهملة
بخلاف سلو وبدليل نحو لم لوانا او يجعل نظيرا احد المثلين هذا معطوف على قوله ما لم يهمل والواو بمعنى
او ما لم يهمل احد الوزنين نحو جرالذي يجاب الحيات فيحكم على احد المثلين بالزيادة وعلى الهمزة
بالاصالة لان كان البنا يحتمل الوجهين جميعا ولكن اذا جعلناه على زيادة الهمزة كان وزنه فعلاء وهو
مصروف وبناء فعلا مصروفا مهمل او يجعل نظيرا احد المثلين هذا معطوف على قوله ما لم يهمل يعني ولا يكمل
النظير لم يلحق به والحق بما كثر نظيره نحو رمان نونه زائدة عند سيبويه وهو فعلان لان الاكثر فعال
وقال الاخفش فعال للكثرة في النبات فالنون فيه اصل واليه ذهب الكاتب بل لحمل الطل
وتعين اعتبار فقد النظير ان سلم من ترتيب حكم على غير سبب نحو عزا موضع الصرف عن ابن زيد عند
سيبويه فانه الحق الى باب فنق ولو كان فوعالا لكان من باب ددن ولذا لم يوضع الصرف لغير سبب
فتعين اعتبار فقد النظير لهذا المعنى ويترجح زيادة ما تقدم او سبق او عم على زيادة ما بعده
من حرف لين او تضعيف مثال اليا المصدر ومتعه حرف لين نحو ... على ... عليه اولى
بالزيادة عند سيبويه للكثرة ومثالها وبعدها التضعيف بلندد ويلنجج ومثال المصدر
وبعدها حرف لين نحو ... قلت وفي التمثيل به نظر لان منع بعض صرفه دل على زيادة همزته والتمثيل
بلندد ويلنجج نظر انه فاسد وانه مثل به الشارح وغيره لا شقاقه مصل وان ... حينئذ شاذه

المصدرة وبعدها تضعيف اجاص فيترجح ان
عكلاف ضللا فانه ملحق بسفرجل لكنه واجب ومثال الهمزة المصدرة والمبني على موسى لحد بيد نصب
يكون افعالا والهمزة زائدة ومثال الميم وبعضها حرف ابن موسى على ام المبني المصدر وبعض
سيبويه على انه مفعل واحتج بان زيادة الميم ادلى واكثر من زيادة الالف ومثال الميم المصدر **فان ادى ذلك** الى ترجيح زيادة
تضعيف يجي يرجح كونه مفعلا من جز اذا اسر لا فعلالا يجيء الشيء اذا اصلب **الى شذوذ فك** نحو مهدد علم امراة ملحق بجعفر **او اعلال**
المصدر من الحروف الثلاثة المذكورة ان يعلل فيقال مدان فلذلك حكم
قال ابو حيان حمل معد من اذ لو كانت الميم زائدة كان مفعلا ووجب ان يعلل او مهمل على الخلاف
باصالة زيادة الميم قلت فيكون وزنه على زايد وعيلا فيودي الى وزن نادر او مهمل على الخلاف
في نحو صفصوسيته ود التصحيح في الاعلام ثابت كو حيوة ومكوزة وقد مر ذلك في باب الاعلال
فاما عليه اولي **او عدم النظير** نحو اسعد اذ لو جعلت همزته زايدة كان وزنه افعلل وهو وزن لا نظير
له في الصفات **فلذلك حكم باصالة الهمزة** وزيادة احد المثلين **حكم باصالة الصدر** كما في زيادة
في المثل **ما لم يود كذلك الى استحالة الحرف ت النعالا** **او وزن عبيد ويانج** وفيه لغى ونشر
مرتب فمثال ما يودي الحكم باصالة المصدر الى استعمال تاليف مهمل اذ بتقدير اصالة الميم
يكون تمادتم الاصلية سوالف من لبج وحاويا وهو تاليف مهمل عند العرب واما يانج بكسر الجيم وهو اسم
لو ميع على غاية امثال من سنة كان عبد الله بن الزبير بسكنه ويقال بفتح الجيم وكسرها فعلى
تقدير الكسر والقول بان ما صدر من انها اصلي يلزم وزنه فعلل بفتح الفا وكسر اللام وهو
وزن مهمل عندهم **فصل** في الكلام على زايد الالحاق **الزايد اما للالحاق او لغيره**
والذي للالحاق ما قصد به جعل ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه
والذي لغير الالحاق تقدم الكلام عليه فالاول كوثر وعثير الحقا بالخماسي بالنسبة الى الرباعي
وهو الرباعي والخماسي بالنسبة الى الثلاثي والخماسي بالنسبة الى الرباعي من الاول كوثر وعثير الحقا
بجعفر ومعزى الحق بدرهم ومن الثاني عفنجج من عفجه بالعصا اذا ضربه بها وبيت الحوق والحرف
الحقيق بهما للالحاق بسفرجل والعفنجج معناه الحمقى ومن الثالث فردوس الحق بجردحل والمراد بموازنة
الكلمة لما فوقها الموازنة بحسب الصورة والا فالوزن يختلف بحسب الحقيقة الا ترى ان وزن جعفر
مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل **محكوما له بحكمه غالبا** وهذا مستغنى عنه بقوله بعد وحكم
الالف ونوله غالبا فائدته ومن غير الغالب كو حبنطى فان الحرف الذي زيد للالحاق الياء على الصحيح
ثم انه لم يصح بل قلبت الفا فلم يحكم لها بحكم مقابلها وهو اللام في سفرجل **ومساويا له** اي لمقابله **مطلقا**
اي سوا كان اسما او فعلا **في تجرده من غير ما يعمل به الالحاق** فلا يكون في الفرع الا ما هو مزيد في الاصل
لكن لا بد من زيادة في الفرع يحصل بها الالحاق المقصود وان كان الاصل خاليا عنه قلت فيرد
على هذا نحو اعثوجج انه ملحق باحرنجم والمراد بيعم ينبغي ان يقول غالبا **وفي نقص زيادته**
ان كان مزيدا فيه يعني انه اذا الحق بمزيد فيه فلا بد ان يكون تلك الزيادة في الملحق وليس له
ان ياتي بزيادة غيرها في مقابلها كما قابلت الحرف الاصلي بحرف غيره زايد بل لابد من ذلك الزايد
بعينه وايضاح هذا انا لما الحقنا نحو اقعنسس باحرنجم جئنا بالنون في مقابلة النون نفسها بل اتينا بتكرار اللام نفسه
ثم وجب ان ناتي بزايد يلحق بعد الحرف الذي يناظر زايد في مقابلتهما وان كانت الموازنة تحصل بذلك
لو فعل كما حصلت موازنة الحيم بالسين قلت ويرد عليه ايضا اعثوجج كما مر **وفي حكمه** من صحة واعلال
وبحو ذلك فلو نبيت من القول مثل صنبون قلت فيوول ولو نبيت منه مثل هيام لقلت فيال
ووزن مصدر الثلاثي اذا كان فعلا نحو بيطر وصهور فانهما ملحقان بدحرج ومصدر الثلاثي الفعللة
فتقول في مصدرهما بيطرة وصهورة ولا تقول بيطارا وصهوارا كما تقول دحراجا لان الفعلال ليس
بشايع في مصدر فعلل **ولا يلحق بالالف الا في حال كونها اخرا** كذفري علم من يونه فانه ملحق بدرهم وحبنطى
فانه ملحق بسفرجل واسلنقى فانه ملحق باحرنجم وذهب الزمخشري الى ان الالف يقع للالحاق حشوا فقال
ابن الحاجب

ابن الحاجب لا تكون الالف للالحاق في الاسما الا طرفا وقال في كتوله الزمخشري **مهد لما بين بالا من واو كان**
الواو منون وقعت رابعة فصاعدا قلبت يا ولم تجعل الالف نفسها للالحاق من غير ان يكون بدلا من شي لان
الالف لا تكون اصلا الا في حرف وشبهه وخالفه ابن هشام الخضراوي في ذلك فقال لم يقل احد ان الف الالحاق
منقلبة وقد نص المصنف في شرح الكافية في باب ما لا ينصرف على ان الف الالحاق المقصورة زيدت دون
ابدال من غيرها فاضطرب كلامه **ولا الهمزة اولا الا مع ساعد كونه المدد** وهو مشتق من اللدد ملحق
بسفرجل **وواو ود درون** بهمزة قد دال مهملة قد افواو نطلق على معان منها الدرب ومنها الوسخ ومنها المعلف
وهو الحل الذي يوضع فيه علف الدابة وهو ملحق بجردحل واطلق المصنف هنا المساعد وقيده
في شرح كافيته بان يكون فاوا او نونا **ولا الحاق في غير تدرب واسحان الاسماع من العرب** واما اذا قصد
ان يتدرب الطالب بالمثال فكمن في احواما يرد على النص بعد المستقرا من كلام العرب او قصد
امتحان الطالب ليعلم ما عنده فلا باس ان يتبع الالحاق في هاتين الصورتين وما خرج عنهما لم يسمع فلا يقاس
عليه وصرح بذلك ابو علي الفارسي مطلقا وفصل المازني فيما يكثر في كلامهم فيجوز لنا احداث نظيره بالالحاق
وما يقل فلا يحدث نظيره **ويقارب الاطراد الالحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله** وذلك
لان الالحاق بالتضعيف يشترط لكثرته في كلامهم ممن اثر قارب الاطراد فيلحق ضرب بجعفر بان يقال ضربب
ولو قلت ضربا بالالف للالحاق لم يجز وقد كان المصنف يذهب الى قول المازني بالتفصيل بما قاله
في هذا المحل **فلا يلحق بتضعيف الهمزة ولا بتضعيفين متصلين لا همال العرب لذلك** قال الشارح لا يلحق
بتضعيف الهمزة لثقلها فلو قيل ابن من قرا مثل جعفر لم يجز ان يقال قرا بهمزتين لان العرب اهملت
ذلك بابدال الاخيرة بابدال الاخيرة يا وقيلها الف بعد الابدال قلت ولو كان مراد المصنف انه
لا يلحق بتضعيف الهمزة الا مع تسهيلها بالابدال لزمه ان لا يلحق بتضعيفها لانه يجوز على مثل ناوى
لانك ذهلت بالتسهيل ولا خلاف بين المحققين في تسهيل الهمزتين في كل النعمي واعتبار المصنف بهذا
الكلام ان العرب لم يجئ في كلامهم الحاق بتضعيف همزة واما قوله لم ان يبنى من قرا مثل
دحرج او جعفر فهذا جايز في سايل التمرين كما قال المصنف انه لا باس بذلك واما انه مطرد او قريب
من الاطراد وينبغي كلمة عربية فلا وكذا لم يقع في كلام العرب الحاق بتضعيف متصلين قال الشارح
فلو قيل ابن من كرم مثل جردحل لم يجز ان يقول كرمم لما يلزم من اجتماع تضعيفين متصلين وهو مهمل
فان قصدت التدرب او اجابة ممتحن فلا باس به كيف ما كان لانه ليس فيه ارتكاب لغة **ولو كان الحاقا**
باعجمي بان يقال لنبني من ضرب مثل صيفجي فانك تقول ضربب كما تقول اذا بنيت مثل درهم لان
هذا وزان عرف وحمل اياه في مقابلته ووزن عجمي لا يغيره اذ لا نكار فيه نفسه من جهة ماضيه ومطوي
او كان مثل لفظ منقوص بشرط كون المبني منه منقوصا والا كان ذلك هذا ما لا ينبغي وذلك كان
يبنى من ابن مثل **ومما قال الي الحسن** الاخفش في المسايل من الالحاق بالاعجمي والمنقوص واقتضى كلام ابن الحاجب
المصنف في نقله عن ابي الحسن المذكور انهم اختلفوا في جواز الالحاق بالمثال المنقوص واقتضى كلام ابن الحاجب
انهم اتفقوا على ذلك ولكنهم اختلفوا فقال الاكثرون لا يحذف من المثال المبني من سلقى وقال قوم يحذف
مطلقا وقال سيبويه ان كان الحذف فيما سامثله عنده لا اعتبا طيا مثل يد ودم واسم **بشرط اجتناب ما**
اختنب العرب من تاليف قالوا فلو قيل لك ابن من جلس مثل حلف وهو السحور لم يجز ان تقول
حلنس لان النون واللام لا يجتمعان قلت لعله ان كان اللفظ اطلعوا على زيادة النون حتى اجتنبوها
في المثال الملحق وانما الثبات ان يقال ابن من جلس بتضعيف اللام ثم ان قيل كيف الحقته بالنون بعد
فانه فيها الحور **او همه** فلو قيل ابن من ضرب مثل برجح بفتح الدال واسكان الواو ثم الا فالم يجز ان تقول
ضرب لوشاد الوزن **وسلوك سبيل صحيح** وهي ان يكون الالحاق بعد كمال اصول الكلمة فيكرر العين
واللام لان وزنه على الاصح فعلعل والصحيح الشديد قال الجرمي الغليظ القصير **وسبيل حبنطى**

احدهما ماثل الاصل في الكلمة والحبنطى
ومن ان يكون للالحاق نحو حبنطى زايدين مختلفين منفصلين ليس احدهما في الحاق ثلاثي بخماسي اولى من سلوك سبيل عدودن اي سريع
القصير البطن فيكون سبيل هذين البنائين في الحاق ثلاثي بخماسي الواو والنون تاخرت عن حرف الالحاق وهما الواو والدال
لان الالحاق وقع فيه قبل استيفا الاصول لان النون اصل وقد تاخرت عن حرف الالحاق وعصبج اي ضخم احمق لان الالحاق حصل فيه
واحد لا يماثل اصول الكلمة ولم يفصل فيه بين حرف الالحاق واحدهما ماثل للاصل وعقنقل اي كثيب عظيم
بزايدين متصلين عند من يرى ان الالحاق حصل بالاول واحد وهو العين والاخر حرف نظير زيادته وهو النون لكون ثالثه
ان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما مماثل العين والاخر حرف يماثل اللام وهو الاخر حرف حرف
ساكنة بسكونه وحفندد اي سريع لان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما يماثل العين والثاني لا يطرد
لا يطرد فيه زيادته وهو اليا وحمد لان الالحاق حصل فيه بزايدين احدهما ولعفنجج اي اسرع قال
زيادته فيه وهو اليا البعاد كان الحمصد يعني الحمصد ولكن لم اقف عليه ولعفنجج اي اسرع قال
ابو حيان لان وزنه افعوعل وهو بنا غريب وقد نقله بعضهم وزعم انه لا يوجد نفل على وزن افعوعل
هذا مع انضمام الزيادتين وهبيخ وهو الاحمق المسترخي ومن لا خير فيه والوادي العظيم والنهر الكبير
والغلام التاعم كذا في القاموس ودلنظى وهو الضخم الراس لان الالحاق فيهما بزيادة حرف في حروف
العلة ادغم احدهما في الاخر وذلك مستقل فانا نقيل لك ابن من ضرب مثل جعفر وسفرجل قال الاول انه
سلك فيه سبيل جحنبل فتقول ضربب بتكرير العين او اللام او سبيل جحنبل فتقول ضربب بتكرير
العين او اللام نحو لا تقول ضرورب على طريق عدودن ولا ضربيب على سبيل عفنجج او عقنقل وكذا
الولع وهكذا البدل بان اخر نحو ضربب من الرد وهي ما عينه ولامه من جنس واحد لئلا يجتمع اربعة
امثال ولا نظير له لك قلت لك اعلوا ونقيته ذلك وجوبا لا ابدال لا اختار ههنا ذا ابدل
لك ابن من الرد مثل ضربب قلت رددد او الاصل رددد باربع دالات فابدلت الدال الاخيرة يا
فصار رددي ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وصار رددا كما سبق وحلة بالتي يزيد به
الزايد منه في التشاد لانه على معنى كحروف المضارعة وميم اسم الفاعل والمفعول والف فاعل
ونا الضمير ويا التصغير ونحو ذلك وكل هذا يستدل على زيادته بكونه دالا على معنى لا يتقوم الا
منه وهذا هو الشي الاول من الاشياء الثمانية وسقوط من غير علة كاصل كمنزي احمر واصعر اصله
الحمرة والصغر بخلاف واو وعد فان سقوطها من العدة لعلة كما سيعرف وهذا هو الشي الثاني
او فرع نحو وسقوط لعين علة من فرع كالوكتاب وفي الحب سقط من اصلها فرعها وهو الجمع نقول
كتب وفي زل بخلاف واو وعد فان سقوطها من نحو يعد ولفد لعلة وهو هذا الشي الثالث او نظير
نحو وسقوط لغير علة من نظير كيا ايطل وهو الخاصرة سقطت من نظيره وهو الايطل لا لعلة بخلاف
واو وعد فان سقوطها من نظيره وهو العدة لعلة وهذا هو الشي الرابع وكونه مع عدم الاشتقاق في
موضع يلزم فيه زيادته نحو عقنقل وغضنفر فان النون في هذا النحو لا تقع الا زيادة مع الاشتقاق نحو جحنفل
وحنظل من الحجفلة والحنظ وهذا هو الشي الخامس او يكثر مع وجود الاشتقاق نحو وجود الاخر افكل
واربع فان هذه الهمزة قد كثرت زيادتها في نحو احمر وافضل وفوقه مع وجود الاشتقاق راجع الى اللزوم
والكثرة وهذا هو الشي السادس واختصاص اي اختصاص الحرف الزايد بلحمة لا يقع موقعه اي موقع ذلك الحرف
منها اي من تلك البنية ما لا يصلح للزيادة لكونه ليس من احرف سألتمونيها نحو كسا وسدلو فون نونهما فتعلو
والنون فيها زايدة لانها اختصت بموضع لا يقع فيه حرف اصلي فدل ذلك على زيادته وهذا هو الشي السابع
ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه نحو ملواط بكسر الميم وتشديد الطاء المهملة قال في شرح
الكافية هو ما يضرب به من عصا وغيرها فوزنه فوعل كعثول لا نفعلا لا نتفاوته وهذا هو الشي الثامن من
او في نظيرها هو منه اي لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في نظيره مما هو منه وذلك نحو نرجس بكسر النون
والجيم فانه لو لم نزل النون مع انه لا يلزم تقدير اصالتها عدم النظير في لغة من قال نرجس بفتح النون
الجيم

الجيم لان وزنه على تقدير الاصالة نعلل بفتح الفا وكسر اللام وهو بنا مفقود وهذا هو الشي التاسع
فصل في ذكر حروف البدل وعلامة صحة البدلية غير حروف البدل وهي الحروف
التي تبدل من غيرها واحترز بقوله الشايع مما وقع الابدال فيه على جهة الشذوذ فلا حاجة الى ذكره
كقراءة الاعمش فشرد بهم بالذال المعجمة واحترز بقوله في غير ادغام من البدل لاجل الادغام فانه يجري في جميع
الحروف الا الالف كما علمت واما الابدال الشايع في غير ادغام فيجمع حروفه قولك انجدته يوم طال شكس اس
طويت عزمه وهي ثمانية وعشرون حرفا والصحو ذكر من هذه الحروف في التصريف ثمانية احرف يجمعها
هجاؤك لتطوينه اما وقد جمعت في تراكيب اخر والامر سهل وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض
التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول كحذف الفا في جدث فانه بدل لرجوعهم في بعض التصاريف
الى الفا لزوما فقالوا في الجمع اجداث بالثا ولم يأتوا بالفا وقالوا في التصغير جديث بالمثلثة دون الفا
والثاني كقولهم افلط في افلت واحد في وحد فالطا بدل من التا والهمزة بدل من الواو لرجوعهم الى
التا والواو في غالب تصاريف الكلمتين هكذا قرر قلت والصواب التمثيل بلص ولصت فانهم
قالوا في الجمع لصوص ولم يقولوا لصوت الا شاذا واما افلط واحد فما رجع في تصاريفهما الى الاصل
لزوما لا غلبة فان الطا لا توجد في شي من تصاريف هذه الكلمة تقول ايام الدهر تقول افلت افلاتا
وانا مفلت لم وهو مفلت وهكذا في العلية في ذلك فتامله فان لم يثبت ذلك في ذي اسم لين
وهو ما اصليين نحو اراج وورح لا يقال الهمزة بدل من الواو لان تصاريف الكلمة جاءت بالهمزة والواو
معا فقال ارج تورح تاريحا وورح تورح تو ريحا وكذا الكدو وكده فهما اصلان فصل
في الكلام على ابدال الهمزة من حروف اللين تبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين ولي الف زايدة متطرفا
تشمل قوله كل حرف لين الالف نحو صحرا فان الصحيح ان همزته بدل الف التانيث وانه طرفا بعد الف
الزايدة وفيه خلاف معروف وشمل اليا والواو ونحو رداء وكساء واحترز بقوله ولي الف زايدة مما ولي الف
اصلية نحو راي جمع راية واعترض كلام المصنف بانه ينتقض بنحو ماوي في النسب فانه اذا سمي به
ورخم على لغة من لا ينتظر قال يا ماو مع انه يصدق عليه انه حرف لين ولي الف زايدة ومع ذلك لا تبدل
همزة وقد اجيب بانا لا نسلم ان الواو متطرفة بل هي حشو اذ الحذف عارض او منفصلا بها تا تانيث
عارضة كتوكيد عباءة في العباءة فان التاء عارضة لتمييز الواحد من الجنس فاستصحب الهمز ولم يعبا
بالتا وخرج بهذا القيد نحو حماية وسعاية ونحو علاوة وداوة وحراوة وربما صح مع العارضة فالواو واحد
العطا بالعين المهملة المفتوحة والظا المعجمة عظاءة على القياس وعظاية بالتصحيح خارجا عن القياس
وهي دويبة غبرا تكون شبرا ونحوه وعامة اسمه ولنلاعم اللازمة في المثل سواء رفاش فانها عباية بالتصحيح
لان المثل لا يغير فامن سقوطها فاشبه ما وضع على الهاء كهداية وحماية ومنهم من يقول سقاه بالابدال
فيجري مجرى العارضة هاوة على ما كان للكلمة قبل ان يقع مثلا وهذه اللغة التي انتهى محل تمثيل المصنف
وتبدل الهمزة ايضا وجوبا من كل يا او واو وقعت عينا لما وازن فاعلا نحو بايع وقايل اصلهما بايع
وقاوم بالواو فابدل كل من اليا والواو همزة او فاعلة نحو بايعة وقايمة من اسم من نعم اي منتسب الى فعل
معتل العين باليا او بالواو كما مثلنا واحترز بقوله فقيد عين من ان تقع فاء او لاما فلهما حكم اخر ونقول
لما وازن فاعلا او فاعلة مما لا يوازنهما كغيم ومقيم او لاسم فعل له كالحاء نحو لمحنتع لما قال صحة ثالثة في جاء كر
ابن الزبير بليلها على وكلجايزة للمخنثة في السقف والحايط في البستان وتبدل الهمزة ايضا وجوبا
من اول واوين صدر شاو ثبتت الثانية بعد لحرة غير اصلية فلا تبدل من هون وذلك مثل نو لهم
في جمع واصلة اواصل وفي تصغير واصل او يصلح في الاصل واصل وو يصل حاستثقل اجتماع
الواوين فابدل من اولاهما همزة واحترز بقوله وليست الثانية مدة غير اصلية من نحو وورى فان الثانية
غير اصلية لانها بدل ان اوصله واري على وزن فاعل ولذلك لم يجب ابدال الواو همزة واحترز بقوله

وقلبتها الثانية همزة ولاستهدلتين همزة من نحو الوولي اي الاوابين وابي اذ الجادة الاصل الوولي بالهمزة
فابدلتنعه الهمزة وواو الانضمام ما قبلها فاجتمع الواوان ثم يجب ابدال الاولى همزة لكون الثانية مدة
من همزة فكانه لا يتبقى مثلث فان عرض اتصالهما بحذف في همزة باصل نحو صان اتزرا الواو وابدالها
همزة مثال ذلك ان تبني وابت من ورك انعوعل ابا قلي اي تقلب الواو الاولى بالوقوع ساكنة بعد
كسرة همزة الوصل قلبت اليا الاحتوة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباواي كما ذكرنا فاذا
نقلت حركة الهمزة الاولى اي اليا الساكنة قبلها تحركت فتحذف همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها
فيعود اليا الى اصلها وهو الواو ولذا قال الموجب لعلتهما فتصير الكلمة هكذا اوواي فقد عرض
على هذا الوصل اتصالهما بالواوين بحذف الهمزة الفاصلة بينهما فلك فيها الوجهان الاقرار والابدال
وكذلك كل واو مضمومة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق فالاول نحو وجوه
ووسن ووعد فيجوز ابدال الواو في كل هذه الالفاظ بالهمزة فتقول اجوه واسن واعد وسمل قوله
كل واو المصدر نحو اغور وعنوا المصدر نحو ادور واسوق جمع دار وساق وضح تقوله لازمة نحو اخشون
ولتبلون لان ضمة الواو فيها عارضة وكذا اي نحو هذا عدو ولو بالتخفيف لانها ضمة اعراب ونحو لواستحج
لانها لنقل الساكنين ونحوله غير مشددة نحو التعوذ والتقول لانه مصدر … فصح
وانا الثاني وهو ان لا تكون الواو موصوفة بموجب الابدال السابق فاحترز به عن نحو اني اوى
وقال الشارح احترز به عن نحو اول جمع واصله فان الابدال واجب قلت هو سهو لان الكلام
في الواو المضمومة لا المفتوحة وكذا ما مكسورة بين الف وياء مشددة كان نسبت الى الواو
فتقول رابيوي اي ما بدالها همزة في الواو المكسورة المصدرة مطرد في لغة نحو اشاح واعاده
واسافه واجمة في وشاح ووعاء وسادة ووصمة وهذا اطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل
ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده قال المصنف الشارح ولم ينسب المصنف هذه اللغة الى احد [illegible]
ورايت في بعض الكتب تنسبها الى هذيل وربما همزت الواو لضمة عارضة ومنه قراه من قرا يلوون
ولا يلوون على احد وهذه لغة انه القلة قلت ادلة مجاورة نحو بوقيول ومؤسي ومومن اعطا
السي حكم مجاور … كما حكي عن ابي حية انه قرا بين المرء وقلبه وبين المرء وزوجه بترقيق الراء سكونها
مجاورتها الكسرة الهمزة تقدير كما علمه بالنقل **فصل** في الكلام على ابدال الهمزة
من ثانيه حرف لين بينهما الف اذا اكتنف طرفا اسم حرف لين بينهما الف سواء كان حرفا اللين واوين
كما والي اصله واول لان فاه وعينه واوان على الصحيح او كانا يائين نحو عيل وعيائل والعيل الفقير
او كانا مختلفين نحو سيد وسائد اصله سيا ودلا انه جمع سيد واصله سيود وستبدل بينهما الف الجمع
كامروا المعرد كما اذا اشبت من القول مثل عوارض اسما تقول قوائل وجب في غير ندور ابدال الهمزة
من ثانيهما كما مثلنا واحترز بقوله في غير ندور من ضوائم ضياون فانهم شذوا وانه كما شذوا في مفرده
اذ قالوا ضيون فلم يدغموا ولكن لا يجعل شذوذ المفرد سببا لشذوذ الجمع و برتكب داء فلو بنيت مثل
العول مثل صنيعم قلت قبول وقواعد قلت قيائل بالهمز وليسك ان تقيسه على ضياون فتصحح
هذا الابدال الواجب نفع ان لم يكن ثاني حرفي اللين بدلا من همزة فلا يبدل اذ ذاك لانه تستلزم
العود الى ما فروا عنه نحو اجوايا والذوايا فان اليا في ذلك بدل من الهمزة كما ستعرف فقد تبيا ولا نعو
من الطرف لفظا كما في الطواويس والعواوير جمع عوار وهو الرجل الذي لا سيد له او ما هو في ذلك لبعده
من الطرف او تقديرا كما في قوله وكحل العينين بالعواور يريد بالعواوير بحذف اليا ضرورة فلم
تعتد بهذا لحذف عارض فلم يعتد به واختص هذا الاعلال بواوين في جمع نحو اوائل جمع اول ومانعه
خلافا للاخفش بانه حمله لاختصاصها بكل فلم يهمز نحو عيائل ولا سيا ود اصوائد جمع صائد وبائع
مردود بالسماع **فصل** في الكلام على ابدال الهمزة من مدة في جمع على مثال الفاعل

وما

٣٥٧

وما يتعلق بذلك يجب ايضا ابدال الهمزة مما يلي الف جمع اشبا كل مفاعل من مدة زيدت في الواحد
سواء كانت المدة الفا نحو رسالة ورسائل او واوا نحو حلوبة وحلائب او يا نحو صحيفة وصحائف وخرج بالمدة
مثمور ومثابير فلا يبدل في الجمع فلا تقول مشائر وحداء يم وبقوله زيدت في الواحد نحو عوز ومعيشة
فان المدة ليست بزائدة بل هي عين الكلمة والى ذلك اشار بقوله فان كانت المدة عينا لم تبدل الا سماعا
كالقراءة الشاذة بهمزة معائش وتفتح في غير سبقه ورد الهمزة العارضة في الجمع لشبه كل اشبا على مفاعل ولو
لام اسم واو ان سلمت في الواحد بعد ومحمولة يا في غيره لك ما اسم حرف علة او همزة احترز بقوله
في غير سبقه ونحو نحو قولهم اللهم اغفر لي خطاياه بهمزتين مكسورتين ثم يا المتكلم مفتوحة ها السكت
واما في الشايع الكثير فان الهمزة العارضة في الجمع المذكور تفتح وتجعل واوا ويا يا في اللام كقولهم في جمع
هراوة وادواه وعلاوة هراوي واداوي وعلاوي وكان القياس ان تقلب المدة همزة ونكمل اسائل
لكنهم فتحوا الهمزة تخفيفا لاستثقالها في المعتل فصار هراوي وتقلب الواو المتطرفة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة وهي كالالف فصار كالثلاث
الفات اجتمعت فابدلوا من الهمزة واوا فقالوا هراوي وانما ابدلت واوا لمكان المناسبة بين الجمع والواحد
ويخرج بقوله ان سلمت في الواحد ما اذا لم تسلم فيه وسيأتي حكمه وهو الذي اشار اليه بقوله
ومحمولة يا في غيره لك اي في غير سلامة واو في الواحد الاسم حرف علة او همزة ومثل قوله
لام اسم حرف علة في ضمن شيئين احدهما لا همزة واو اعتلت في الواحد نحو مطية ولا همزة لام اسم
يا نحو هدية فيقال في جمعها مطايا وهدايا والاصل مطايو وهدايي على حد صحيفة وصحائف
ثم فتحت الهمزة المكسورة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصار مطاءا وهداءا
ثم قلبت الهمزة يا فقيل مطايا وهدايا اما قلبها يا في هدايا فلمكان المناسبة بين الجمع والواحد
واما في مطايا فلان الواو في المفرد اعلت فاعلت في الجمع ايضا للمناسبة واما اذا كانت اللام همزة
مثل خطيئة والخطايا والعمل فيه واضح مما سبق وربما عوملت الهمزة الاصلية معاملة العارضة
في الجمع وذلك كقولهم مرايا في جمع مرآة فالهمزة في الواحد اصلية لانه من الروية وكان قياسه ان يقال
مراء على وزن مفاعل لكنهم عاملوه معاملة ما عرضت فيه الهمزة عند الجمع فقيل مرايا
كهدايا ونحو هدي وهداوي شاذ ووجه شذوذه ظاهر مما سبق ولا يقاس عليه اذ لم يسمع الا في
الكلمة خلافا للاخفش فانه اجاز القياس على ذلك ولم يظهر له وجه وشذ ابدال الهمزة من الهاء كقولهم
ما اصله ماه بدليل امواه ومويه وانما جعلت الها اصلا لان اكثر تصرف هذه الكلمة بالها ومن العين
كقولهم في عباب الجباب اباب وشذ ايضا ابدالها اي ابدال الها والعين ابدالا لا منهما اي من العين نحو عباب بفتح
الها وكسرها في ايال بفتح الهمزة وكسرها ونحو هرقت في ارقت ونحو هن زيد منطلقا اي ازيد فابدلت
الها من همزة الاستفهام واستشذ الفراء هذا على ذلك • ان صواها فقال الداي منح الجودة غير باوضاءه •
وتقول لي ول هن قام زيد فقت فبيد لو ها من همزة ان الشرط فاما ابدال العين منها فلقولهم
ان عن سمع يعجبني عن زيدا قائم وقال ذو الرمة • اعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
قال ابن ناس همزة ان ولم يذكر سيبويه ابدال العين من الهمزة لانه قليل وانما اطلق المصنف عليه الكثير
باعتبار عكسه كذا قاله الشارح وفيه نظر **فصل** في الكلام على ابدال الحرف
العلة من الهمزة تبدل الهمزة الساكنة … المتحركة تستذكر بعد همزة متحركة متصلة بمده تجانس الحركة
نحو ادم اصله اادم على زنة افعل من الادمة فتقلب الثانية الساكنة الفا لانها تجانس حركة الهمزة
السابقة وهي الفتحة ونحو ايمن اي ايتمن ابتنا تقلب الثانية الساكنة يا لمجانستها كسرة الهمزة
الاولى ونحو اوتمن ما من مجهول من الايتمان تقلب الثانية الساكنة واوا لانها تجانس ضمة الهمزة
السابقة واحترز بالمتصلة من المنفصلة نحو الى المد لا يجب فيه لا ابدال لان الاول للاستفهام

وليستا في كلمة واحدة فان تحركتا والاولى لغير المضارعة ابدلت الثانية يا ان كسرت مطلقا اي سوا
الثانية وادغمت الميم الاولى في الثانية
كانت الهمزة مفتوحة كما في ايمة اصلها اممة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة مكسورة كما اذا بنيت من ام مثال اصبع
فتقول ائم ثم قلبت الثانية المكسورة يا فتقول ايمة او كانت الاولى مكسورة اي جعلته مثل اصله ائمم فدخله النقل
فتقول ايم او كانت الاولى مضمومة قال الشارح مثال مضارع اممته اي جعلته مثل اصله او فتحت بعد كسرة نحو ايم وهو مثال اصبع
والادغام كما تقدم قالت كانه مبني فرق المصنف والاولى لغير المضارعة فصار ائم فابدلت الهمزة الثانية يا لانكسار ما قبلها
من ام واصله ائمم نقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام اي سوا كانت الهمزة التي قبلها مفتوحة او مكسورة
مفتوحة بعد كسرة او كانت موضع اللام مطلقا فتقول اذا بنيت من قرا مثل جعفر قراى واصله قراا فابدلت الثانية يا لما تقدم
او مضمومة في اسم او فعل فتقول اذا بنيت منه مثل زبرج قلت قراى واصله قرءء قلبت الثانية يا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا بنيت مثل برثن قلت قرء واصله قرؤؤ قلبت الثانية يا فقيل قرئي
واعل اعلال قاض واذا بنيت من الانضمام ما قبلها فصارت اخر الاسم واوا ساكنة
فاستثقلت الضمة على اليا فسكنت فانقلبت اليا واوا وان فتحت بعد مفتوحة نحو اوادم
ما قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو يا فاعل اعلال قاض وابدلت واوا او ضمة مطلقا سوا
جمع ادم او بعد مضمومة نحو اويدم تصغير ادم واصل الاول اادم والثاني اايدم فتقول اوادم واصبع
كان قبلها ضمة او فتحة او كسرة كما اذا بنيت من ام ابلم واصبع فتقول اوم واوم واصلها
واصلها ائمم واممم نقلوا لاجل الادغام نقلت حركة الميم الى الهمزة فقلبت واوا في حيث حركتها
خلافا للاخفش في ابدال الواو من المكسورة بعد المضمومة واليا من المضمومة بعد المكسورة فتقول في
مثال اصبع ادم في مثال اصبع ام على قاعدة مذهبه في تخفيف الهمزة وسيأتي ولا ازني في استحسان الفا
المبدلة ثم تكرر الثانية في التصغير والتكسير بما فتقول في تصغير ابيمة وفي تكسير ادم على مثال اصبع
بفتح اليا في لازمة ابادم باليا والمختار في ذلك اوديه واوادم وخلافا للمازني ايضا في ابدال اليا منها
فان سكنت الاولى ابدلت الثانية يا
لا انعل فتقول على الهمزة من هذا اذا بنيت من ام مثل انعل
يا ان كانت موضع اللام كان تبني من قرا مثل قمطر فتقول قراى واصله قرا اهر بني وانما ابدلت لان
اقرارها مع كلاهما يخالف القياس ومع الادغام احاطهم على ترك ادغام الهمزتين في كلمة ما لم يكونا
عينا في موضع اللام من الفعل وان لم تكن الثانية موضع اللام صحت ولزم الادغام لقولهم سال ورواس
وال وان نبرا اجتماع همزتين في كلمة يفصل نحو اداه لبعده من الشبح بهذا التحقيق فيه الهمزة لوقوع
الفصل ولا يقاس على ذوابة جمع ذوابة وهي الناصية او منبتها من الراس وشعر في اعلا ناصية الفرس
كذا في القاموس لا منبت جمعا وافرادا في الاخفش قال سيبويه في ذوابة الجمع ذوايب ابدلوا الواو من الهمزة
الثانية واثروا الواو لانها قد انقلبت عنها في ذوابة فمن حقق قلت ويتضح بهذا صحة استدلاله
الجمع والافراد بالقياس على ذوايب واما الاخفش فانه قاس على ذوايب ما ليس مثله في الجمعية ولا في الافراد
مثل ان تبني من السواد مثل فاعل فتقول على مذهبه سوايد بالواو وقياسا على ذوايب وان كان سوده مخالفا
لموضع الورك ويحقق نحو الساكن في الانفعال لغة نحو ايمة وقد قرى بذلك في المتواتر وبهذا رد بعض الحاجب
قول النحاة انه يجب قلب الثانية يا في مثل ذلك واجاب الجاربردي بانه يمكن ان مراد النحاة من قولهم
قلب هذه الهمزة يا ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما جاء لغة بيان بتحقيق ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجي
خلافه في القراات السبع يجوز ان يكون مخالفا للقياس والكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول وامثاق العصيح وقال
النحاة قالوا الشاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاول مقبول والثاني والثالث مردود ومثال
الاول المستحوذ فان القياس فيه الاعلال كاستقام والاستعمال الاعلال ومثال الثاني ودع وام وعال كما ذكرنا والاستعمال
مثلها ومثال الثالث قول الشاعر وسبحح البربوع من نافقاه ومن حجره بالسيحة المنقصع
ولو قال انك الموقن المزيني حقق الاولى والثانية والخامسة وابدل الثالثة والرابعة فاذا بنيت من الهمزة

مبنا

مثال

٣٥٨

مثل اوجه قلت اواوه بتحقيق الاولى والثانية والخامسة وابدال الثالثة والرابعة فصل
في الكلام على تخفيف الهمزة اذا كانت في الكلمة همزة غير متصلة باخرى من كلمتها جاز تخفيف متحركة سوى ما قبلها
بابدالها مفتوحة بواو بعد ضمة نحو جونة وجون وبيا بعد كسرة نحو ميرة ومير والميرة بالهمزة العداوة وانما
قال جاز لان هذا التخفيف ليس بواجب فكما يصح ان يقول وجون ومير بالابدال يصح ان يقول جون ومير
بالتحقيق واحترز بقوله غير متصلة من ان تتصل وقد سبق الكلام عليه وان تخفف مفتوحة بعد
فتحة نحو سال ومكسورة او مضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة تجعلها كما بين حركتها فتقول في سال سال
بالالف وفي المكسورة بعد الحركات الثلاث نحو لئم وسئم وسئل بيا وفي المضمومة بعد الحركات نحو رؤف
ويستهزؤن ورؤوس بواو خلافا للاخفش في ابدال المضمومة بعد كسرة يا والمكسورة بعد ضمة واوا فتقول
سول بواو ويستهزيون بيا فتبدلهما من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها نفسها وجاز تخفيف
ساكنة بعد حركة بابدالها مدة تجانسه فتقول في كاس كاس بالف وفي بئر بير بيا وفي بؤس بوس بواو
والابدال لغة الحجازيين والهمزة لغة التميميين وان تحركت بعد ساكن فتخفيفها وتنقل حركتها اليه نحو جال
فتقال فيه جيل ونحو خبا فتقول فيه خب ما لم يكن ذلك الساكن الذي قبل الهمزة الفا فلا تنقل دون الالف
لا تقبل الحركة او واوا او مزيدة للمد نحو مقروه او يا مثلها نحو خطيه او للتصغير نحو حطيه بالحا المهملة
او نونا للانفعال عند الاكثر كما اذا بنيت من اكل مثل انطلاق فتقول انكل ولا يجوز النقل في شي من
ذلك بالاتفاق فيما عدا نون الانفعال وعند الاكثر فيها ايضا وسهلها الالف اي اثر التخفيف
بجعلها بين الهمزة والالف في نحو سال على صيغة فاعل نحو خاصم وبما مثل ما قبلها من الواو واليا الذكور رتبي
وبما المزيدتان للمد نحو مقروه وخطيه حينئذ فتقول مقروه وربما اوقع ذلك
الاصلي على الزائد كقولهم وضريا الادغام حكاه ابن جني وعليه وهو قليل والمنفصل على المتصل
فتقول في ابو ايوب ابو يوب وفي ابو اسحق ابو سحق بالنقل فتفتح الاول وتكسر الثاني ونحو قوله كما
كاه بنقل حركة الهمزة الى الميم وقلبها بعد سلب حركتها الفا لا يقاس عليه نحو عمرو عا لقرب مثال ذلك
من نقل الحركة وحذف الهمزة خلافا للكوفيين فانهم اجازوا القياس على ذلك على ما عهد منهم في بنا القواعد
على ما قل وندر وان كان المنقول اليه حرف الحرف لزيت الحكم على سكونه الاصلي كما لان تبقى همزة
الوصل لان الساكن كانه موجود وهذا القول الاكثر بنا على عدم الاعتداد بالعارض او على حركته العارضة
كلان بالادغام لانه قد اعتد بهذه الحركة العارضة فلم يحرك الساكن الواقع قبلها وقد وقع قبله
لام متحرك فيه عدم ذلك الساكن وهو النون في اللام كما وقع في بعوث ونقول على هذا في البدائة
لان وعلى الاول الان وربما استغنى بحذف الهمزة عن النقل الى الها او الواو والمتحرك ما قبلها
فتقول في برمى احوه وبه عواخونه ببجونه وبيد مخونه حذفت الهمزة للتخفيف وحذف الواو واليا
لالتقا الساكنين ما لم تكن الحركة فتحة فلا تقول في برمى اخاه وبل عوا اخاه برمخاه وبد عخاه لخفة
الفتحة وقد استغنى الفتحة عند بعضهم فقال برمخاه وبدعخاه مبالغة في الفرار من الهمزة والتزم
غالبا النقل فيما ساغ من نزوع الروية وهي مصدر راى البصرية والرايا والرويا وهي مصدر
المنامية والمراد بنوع ذلك كلمات المضارع نحو ارى وبرى ونرى والامر نحو ره واحترز بقوله
غالبا الى فتح اللام فانهم ينقلون برى كما تقول جميع العرب شاب قال الشاعر
ارى عيني ما لم ترياه كلانا عالم بالترهات الامراة ومرعما ومراه والراء منه ومالا بوا فيه
فلا يقع شي من ذلك نقل على صيغة الالتزام هذا اقتضى الاستثنا ولكن الشارح حمله على ان المراد
ولا يبطل ذلك حتى قال وقد جا تحقيقه في قول الشاعر عجمع غيث العسلع عينونهم لمرى هنالك من الحياة وسمع
فصل في ابدال اليا من الواو وتبدل اليا بعد كسرة من واو عين مصدر فعل
معتل العين نحو قام قياما وصام صياما وعاذ عياذا واحترز بقوله بعد كسرة عما اذا وقعت الواو

بعد فتحة نحو رواح او ضمة نحو عوار فانه يجب التصحيح ونقول لم عين مصدره بشرط ان تكون عين الفعل المصدر كسوال
اسم للعود الذي يبيتنا كن به وبقوله تعتل العين سالم تعتل عينه نحو لاود لواذا **او عين جمع** بالرفع عطف
على حيز وهو قوله عين مصدر اي هي عين مصدر او عين جمع **لواحد معتل العين معلقا** اي سوا كان بعدها
الف الجمع كما في ديار جمع دار ورياح جمع ريح اولم يكن بعدها الف الجمع نحو تارة وتير وقيمة وقيم الاصل نور وقوم
او ساكنها يعني او ساكن العين **ان لم يليها في الجمع الف وصحت اللام** نحو ثوب وثياب وحوض وحياض
واحترز بقوله ان يليها في الجمع الف نحو زوج وزوجة وعود وعودة ونحو ولد ودولة وبقوله وصحت اللام من نحو لد رواء
جمع ريان واصله رويان من روي يروي فاعل الماسبايي واما قيل في جمع رواء بالتصحيح لئلا يجتمع على الكلمة اعلالان
ابدال الواو والياء المتطرفة همزة **وقد يصح ما حقه الاعلال من فعال مصدرا** نحو حال حوالا **او جمعا** نحو
جوج جمع حاجة **وفعل مصدرا** كقولهم تارت تورا اي نغرت وقياس ذلك كله الاعلال كما تقدم قال الشاعر
وقد صح ما حقه التصحيح من فعال جمعا كقولهم طيال في جمع طويل وجياد في جمع جواد **او معه غير**
تبين ان الفتاة ذلة وان اعزا الرجال طيالها بالياء والمشهور في رواية طوالها بالواو ومن فعلة جمعا نحو ثيرة وسابق
مصدر كنحو لم في الصوان والصوار صيان وصيار بقلب الواو ياء فانه ذهب الى ان اصله نيابع نحو حجارة فقلبت
والقياس ثورة **والبين بخصوص اسم فعال خلافا للمبرد** فاما فعمروه بقيت الياء مبينة على ان اصله فعال **فصار**
الواو ياء جاريا على القياس **تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة** نحو سرير ومسيع **او**
في الكلام نحو ابدال الالف ياء والضمة كسرة والعكس واكثر همزة متطرفة
اثر ياء التصغير نحو قنيبع وغزيل في تصغير قناع وغزال وكذلك الواو الواقعة
نحو الدلي والعاري لانهما من الدلو والعزو **او قبل علامة التانيث** نحو الداعية والدعيان والادعيا
او زيادتي فعلان نحو شجيان من الشجو **او ساكنة مفرده نقطا** نحو عيد وسرح **او تقديرا** نحو حامد عمن
من احيا على لغة من قال قيال في قبال فان الواو والياء كتب معرفة في التقدير ادا الاصل عدم الادغام ولكنها
عين مفرده الشطايبك مقترنة بواو واخرى نحو لطي نهما بالادغام فيهما مبني على اصلين وجوديا وهو سكونهما
وتقدير سكونها وادها وهذا اقرب بين اقوالهم في انهم تحركت الواو في الاصل وسكنت بعد كسرة الان تعليلنا
باو قد طهر الرق بين هذا وبين احلواد فان الواو هنا متعينة بواو اخرى في لفظا وتقديرا في المصدر
وفي الفعل ايضا قلت والتغيير على ترك الادغام بالانفراد عنه مناسب في الظاهر لان الواو بين المتحاورين
ليس واحدة منهما مفرده عن الاخرى والادغام ونزل بعز لعن ذلك **وكذلك الواقعة اثر تحرك العين** في الاسم نحو
منتهى اوفي الفعل نحو عادنيت **فصاعدا** نحو مصطلح واصطفيت **طرفا** كاسلنا **او قبلها التانيث** نحو
مدعاة ومصطفاة **نحو معانوة** جمع منتو اسم فاعل من اقنون بمعنى جدم **وسواسوة** وهم الجماعة المستوون
في السن **واقروة** وهو جمع قرو وسلعة الكلب **ودلوان** وهو معروف وهو مولون بين ليل في لم في الجمع
دواوين **واحلواذا** وهو مصدر احلوذ اذا اسرع في السير **شاذ اتيان مهملة** والقياس في كل من
الاول ان يقال معانية وسواسية واقرية بقلب الواو فيهن ياء لوقوع الواو الرابعة فصاعدا اثر
فتحة وقبلها التانيث وقياس دلوان ان يقال فيه دوان اذ فيه واو معروفة تقديرا كما تقدم وقياس
احلواذا ان يقال فيه احلواذا لانبدال الواو ياء لانها وضعت مدغمة **وتقلب الالف والواو لوقوعها**
اثر ضمة في الاسم كضارب اذا صغر تقلبه الضويرب او في فعل كضارب اذا بني للمجهول فيقال ضورب
وكذلك الساكنة المفردة في غير جمع ايضا واو الياء نحو موقن اصله ميقن لانه من اليقين ونحو يوسر مضارع
يسر مبني للمفعول وكذلك ما لم يمن المتحرك نحو هيام والمفرده من الجمع نحو بياع جمع بايع
وبتول في غير جمع من ميبض فان اصله بيبض بضم الباء كما في تنقلب ياء وواوا تما قلب الضمة كسرة
محافظة على الياء **والواقعة اخر فعل** وذلك مسموع في نحو نهوا الرجل كاسم الهيئة اي العقل وطرد
بالتحويل الى لغة والتعجب نحو قضو ورمو **وقبل زيادتي فعلان** كان بنى من الرمي مثل سبعان
فتقول

فتقول رموان قال بعض الشارحين لان الالف والنون لا يحصن من الطرف **او قبل علامة التانيث بنيت**
الكلمة عليها كان تبني من الرمي مثل ابلم فتقول ارموه ولذلك لو بنيت مثل سمرة قلت رموة ان
قدرت بنا الكلمة على التا فلو قدر بنا وها على التذكير وان لحاق التا عارض وجب ابدال الضمة كسرة
وتصحيح الياء كما تقول توانية من توالى واصل تقانسه بالضم فابدلت الضمة كسرة **وتبدل الضمة في الجمع**
كسرة فتبقى التصحيح نحو ابيض وبيض واعين وعين اصلها بيض وعين فدار الامر بين ان يبقى
الضمة فيلزم قلب الياء واوا وبين ان يبقوا الياء فيلزم قلب الضمة كسرة فاثروا الثاني لان
تغيير حركة اسهل من تغيير حرف وما قيده به المصنف الابدال من كونه في الجمع هو قول الاخفش واما
الخليل وسيبويه فيقولان بذلك في المفرد ايضا **ويفعل ذلك بالفعلى** بضم الفاء حالة كونها **صفة** نحو **فعلا**
كثيرا او نادرا كثيرا فتبدل الضمة كسرة ولتصح الياء كما امراة حيكى ولم يثبت سيبويه فعلى بكسر الفا صفة
وقال في حيكى وضيزى انها فعلى بالضم فبقى كل فيهما ما تقدم واضطرب راي المصنف **وبعزمها غيرها فيلا**
كقولهم في طوبى مصدر طاب طيبى قال ابن جني قال ابو عمرو بن العلاء قرأ اعرابي بالحرم طيبى لهم فقلت طوبى
لهم فقال طيبى فاعدت فعاد فلما طال علي قلت له طوطو فقال طي طي **وربما قررت الضمة في جمع فتبقى**
الابدال حكى ابو عبيدة ان عائطا جمع على عوط باقرار الضمة وانقلاب الياء وسمع ايضا عيط على القياس
كذا قيل وفيه نظر فقالوا عاطت تعوط وقالوا ايضا تعوطت وتعيطت وإذا لم تحمل الناقة اول سنة
فهي عائط وحائل والجمع عيط وعوط وحول واما يقولون تعيطت وتعوطت اذا لم تحمل سنوات وربما
كان ذلك من كثرة شحمها وتبدل كسرة ايضا كل كلمة تليها واو او ياء او واو ساكنتان **[illegible]** اسم متمكن لا يقيد بالا
مثال ذلك الظبي جمع ظبي واجر جمع جرو واصلها الظبي واجرو قلبت الضمة الواقعة قبل يا الظبي كسرة
ثم اعل اعلال قاض واما اجرو ونحوه فقيل قلبت الواو ياء ثم الضمة كسرة للمجانسة وقيل قلبت
الضمة الى الكسرة فانقلبت الواو ياء واحترز بقوله اخرا من نحو سهو وعهو وبقوله لا تتقيد بالا
من نحو وبعض صاحب وكم قلت اولى ان يقول لا يتقيد كونه بالواو المذكورة ما لم تدخل في
الطائية بنحو اعنيها **او مدغمة في ياء في اخر اسم** معرب نحو مرمي ومطوي او جمع نحو عصي وقيل نفعال
او تقديرا نحو رمية ومرضية ويبدل كسرة ايضا **كل ضمة قبل واو متحركة او ياء المها** اي تلي الواو والياء
زيادتا فعلان كان تبني من القوة مثل سبعان فتقول قويان بكسر الواو واصله قووان فاجتمع
واوان احدهما مضمومة والثانية مفتوحة تليها الزيادتان فوجب قلب الضمة كسرة والواو ياء
هذا مذهب الاخفش والاكثرين وذهب سيبويه في ذلك الى تصحيح الواوين فتقول قووان والثاني ان تكون
الضمة قبل ياء متحركة تليها الزيادتان المذكورتان مثل ان تبني من طويت مثل فعلان فتقول طويان
فتقلب ضمة الواو كسرة **او علامة تانيث** فاذا بنيت من القوة مثل فعلة فتقول قيوة بقلب الضمة كسرة
فتنقلب الواو ياء واذا بنيت منها طويت قلت طوية **فان كانت الضمة في حرف غير واو قبلها التانيث**
لم تبدل الا ان قدر طريان التانيث كان تبني مثل سمرة من الرمي وقد تقدم التمثيل به قريبا والكلام
عليه **وفي ضمة مصدرة قبل ياء مشددة** نحو لب جمع الوي **او متلوة بالحرب** بعين بضمة اخرى معها
عن حالها من الضم **ليا مشددة** نحو عصي فان الضمة المصدرة وهي ضمة العين متلوة بضمة اخرى اذ اصله
عصي وهي الضمة الثانية مغيرة عن حالها الى الكسر لاجل اليا المشددة الواقعة بعدها **وتقول**
الى واو من همزة قبل واو كان تبني من سؤر مثل عصفور فتقول سووره ثم تنقل ضمة الهمزة التي قبل
الواو الثانية الى الواو الاولى فتقول سووه فهذه الصور الثلاث فيها **وجهان** وفروا الضمة على حالها
وتحريكها كسرة فتنقلب الواو ياء في سووه فتقول سويه وذلك لانه صار مثل عربه فقالوا فيها كما قالوا فيها
لكن ذلك في قوته على ضمة المدغوم لان الضمة فيه لازمة وفي سويه على ضمة الجوار لان الضمة فيه عارضة
وقد يكتفى في الكسرة والضمة المؤثرتين اعلال اللام فيبقى اثرها وهو الاعلال الاول لقولك

رضي باسكان الضاد وقد كانت ذات كسرة موجبة لاعلال اللام وهو قلبها من الواو الى اليا اذ هو من
الرضوان وبعد اسكان الضاد زال موجب الاعلال ومع فقده بقي الاعلال بحاله والثاني نحو بهو من
البنية وهي العقل فالضمة موجبة لقلب اليا واوا ثم ازيلت هذه الضمة بالاسكان فقيل بهو اقضى
الاثر وهو الاعلال نفيا للتسكين **وقد توثران** اي الكسرة والضمة **اعلالها** اي اعلال اللام المحجوزة بساكن
وذلك في الكسرة كقولهم هو ابن عمي دنيا وهو من الدنو فاثرت الكسرة اعلال اللام فحولت من الواو الى اليا
مع وجود الساكن حاجز واما في الضمة فكقولهم في العربان عدوا كون الضمة المحجوز بالساكن قلب اليا
واوا كقولهم رضي رضيان وهو من ذوات الواو لانه من الرضوان **وانما اثرت الكسرة المحجوزة عنها** كقولهم اعباد في جمع عبد
وربما جعلوا اليا واوا والالف المحقة كقولهم في ابيع الغلام والوا وبالرفع لتبس كقولهم **او تقليل ثقل** نحو صيم في صوم
ويبدلوا ابلا لئلا يلتبس بارواح جمع روح كقولهم في جمع ريح لئلا يلتبس باعواد جمع عود كقولهم للهاس حرف او ابدال **حرف**
صوم ولنظائره **فصل** في الكلام على ما يعرض لليا من حذف نحو على فان ياه الاولى مدغمة في مثلها وهي ثالثة
اليا المدغم في مثلها ان كانت ثالثة زايدة لغير معنى فاذا نسب اليه على حاله لزم اجتماع اربع يا ات باالمد ولام الكلمة ويا النسب فتحذف الثالثة
لغير معنى فاذا نسب اليه على حاله لزم اجتماع اربع يا ات الاربع ازالة للثقل وصح بقوله ثالثة الثانية نحو حي وسيال
من الكلمة وهي اليا الاولى من اليا ات الاربع ازالة للثقل وصرح بقوله زايدة حرجت
كلها والرابعة فانها تحذف مع المدغم فيها نحو كرسي وقد سبق ذلك في النسب وبقوله لغير معنى يتوليد
الاصلية نحو تحية وسياني واحترز بقوله لغير معنى عن ان تكون اليا الثالثة زائدة لمعنى متحدد
في مقصوري اذا صغرته فقلت مقيصير فانه بالتصغير في لام الكلمة ولا تحذف لانها جاءت لمعنى
وهو التصغير **او ثالثة عينا** نحو تحية فان اصلها تحيية على وزن تفعلة والعين الاولى عين الكلمة
والثانية لانها فاذا نسبت اليه حذفت اليا فتبقى في اللفظ على صورة فعل المتحرك الوسط
فتفتح نحو تحوي **وتقلب ما بعدها مكسورة** كما مثلنا من نحو تحوي **وان كانت ثانية فتحت وردت واوا ان كانت**
بيدا **وتشدد الثانية بواو نحو طي وحي** فتقول في النسب اليهما طووي وحيوي وانما ردت واوا لان
اصلها الواو فانهما مصدر الوي وطوي وانما ابدلت الثالثة واوا لانها لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا فصارت كالمقصور الثلاثي نحو رحى وعصا وقد مر ذلك في باب النسب واحترز بقوله ان كانت بدلا
منها عما اذا لم تكن اليا الاولى بدلا من الواو نحو حي فانها تقر على حالها من غير قلب فتقول في النسب اليها
حيوي **ولا يتغير ما ان كانت الثالثة والرابعة في النسب خلافا للمازني** كما تقول في حي
مثل جر دحل فتقول حيي باربع يا ات مقابل الراو كعا والدال واللام فيحوز المازني حذف هذه اليا الثالثة
سلامتها من بقرها على حالها فتقول حيي وبلن الثقل لقلبها واوا كالنسب فتقول حيوي والمازني
لا يجوز سلامة هذه اليا الثالثة بل يوجب اعلالها لتشبيهها بلام المنسوب **وشددوا واو اليضا فيحيا**
وليته ان كان مكسورا لها بالرفع على انه نائب عن الفاعل ورافع الفعل المبني للمجهول المذكور اولا
ايضو يتبدل اليا **الرابعة بعد متحرك ونقلبها ادغمت في اخرى** وذلك نحو عمري وشجي فتقول عموي وشجوي
فتبدل الياء بها واوا بعد فتح ما قبلها لو قربها قبل يا ادغمت في اخرى **ويحذف رابعة نحو قاض** ومعطي فتقول
في النسب اليها قاضي ومعطي بحذف اليا الرابعة التي هي لام الكلمة **فصاعدا** نحو مشتر فتقول في النسب
مشتري بحذف اليا الخامسة التي هي لام الكلمة غيران حذف الرابعة ليس بواجب بدليل صحة قولك في النسب
الى قاض وحذف الخامسة فما فوقها واجبوا المصنف ساتها في هذه النسخة مساقا واحدا وقع في نسخة وحوز لنفو
جواز رابعة وحمها وخامسة فصاعدا او نحوص **وكذا ان وقع هنا المرتفع من الف** نحو حبلى ومعز لنفو
في النسب اليها حابي وحبلي **او واوا للمضمة** نحو عرقوه فتقول في النسب اليه عرقي **فان كان الف الغير**
التانيث انتير قلبها واوا نحو طهوري ومعروي في طهي وحري **وقد تقلب رابعة لغا النسب**
فيما سكن ثانيه نحو حبلوي وسكروي في حبلي وسكري واحترز عما تحرك ثانيه نحو جري فليس فيه الا الحذف

ونز

وقد يحذف ايضا كل يا تطرفت لفظا او تقديرا بعد يا مكسورة مدغم فيها اخرى فالاول وهو ما تطرفت
وهو ما تطرفت فيه اليا لفظا بعد اليا المذكورة نحو تصغير عطا فانك تقول فيه الاصل عطي بثلاث يا ات
اولاهن يا التصغير والثانية المنقلبة عن الالف والثالثة المنقلبة عن لام الكلمة فتحذف الثالثة
لتطرفها لفظا وتقول عطي والثاني وهو ما تطرفت الياء فيه تقديرا بعد اليا المذكورة نحو تصغير سقاية
والعطاوة لا سبق **ما لم يكن ذلك في فعل او جار عليه** نحو الحيي اسم فاعل من فاعل قال المتنبي
لو تعلم الشجر التي قابلتها مدت محيية اليك الاغصنا **وامتنع هنا الحذف لعدم زيادة المكسور خلافا**
لابي عمرو وذلك مثل حوي تصغيره عند سيبويه احي ولا يعرف وذلك ان اصله احيو لانه من الحوة فقلبت
الواو الاخيرة يا لانكسار ما قبلها وادغمت يا التصغير في الواو التي عين بعد قلبها يا فاجتمع فيه ثلاث
يا ات فعل فيه ما عمل بعطا عند تصغيره من الحذف اذ لا فرق عند سيبويه بين ان يكون الحرف المدغم فيه
يا التصغير زائد الا ان اليا المنقلبة عن الف عطا او اصلية كاليا المنقلبة عن واو احوي وفرق
ابو عمرو فحذف في مثل عطا لانه زائد ولم يحذف في مثل احوي لانه اصل وقد تقدم ذلك **فادغم كت الاولى**
والثانية حذفت الثالثة او قلبت الوسطى واوا او الفا وسلمت الثالثة وذلك كما تبني من
الرمي مثل محرنجم فتقول رمي فتجد فيها ثلاث يا ات قد اجتمعت واولاهن والثانية متحركات فلك فيه ثلاثة
اوجه احدها حذف اليا الثالثة بعد ان تنقل حركة اليا الاولى الى الساكن قبلها وتدغمها في اليا الثانية
فتقول رمي فان قلت اخل المصنف من عمل هذا الوجه بالنقل والادغام المذكور قلت انما لم يذكر ذلك
لانه معلوم من باب الادغام انه اذا اجتمع مثلان متحركان في كلمة والذي قبل اولاهما ساكن عمل فيه ذلك
اي النقل والادغام الثاني ان تقلب اليا الوسطى واوا كراهية لاجتماع اليا ات فتقول ربيو ويصير
حينئذ منقوصا الثالث ان اليا المتوسطة الفا وتسلم الثانية كما سلمت في الوجه الاول الى ان تقول
ربيا بي والذي يظهر ان هذا الوجه احسن من الذي قبله لان سبب اعمال اليا قايم وهو تحركها وانفتاح
ما قبلها **فصل** في الكلام على اجتماع الواوات وما يمتنع على عرو ومنه
والكلام على اجتماع اليا ات ايضا **اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو** وذلك كاسم المفعول من
جاده تقول فيه مجود والاصل فيه مجوود فالضمة على الواو الاولى ليست بعارضة فاجتنبوها ونقلوا
الضمة الى الحرف الساكن قبلها وحذفوا الواو وسياتي ذكر الخلاف في المحذوف من الواوين ما هو واما الضمة
العارضة في واو قبل واو فلم يجتنبوها نحو سووي مضارع اهوي اصله سوويي فالضمة على الواو عارضة
لان اصلها الكسر **لان الضمة كالواو** تعليل للاجتناب المذكور **ولا في اجتناب ثلاث واوات اولى** من
اجتناب واوين وضمة لزيادة الثقل في الواوات الثلاث **فان عرض اجتماعها** اي اجتماع ثلاث واوات **قلبت**
الثالثة او الثانية والرابعة يا وانما قلبت لزم قلب الاخرى يا وادغام اليا في اليا وذلك كما اذا بنيت من
القول مثال اغدودن تقول اقوود فتجتمع الواوات الثلاث فان شئت قلبت الثالثة يا فقلت
اقوويل او الثانية فقلت اقيول وانما خيرنا بين قلب الثالثة او الثانية دفعا للثقل **وقد يعرض من**
اجتماع اربع من الواوات فتقلب الثالثة والرابعة نحو قوي تشديد اليا الواو وتشديد اليا مثل
حرنش وهي العجوز الكبيرة منها **من القوة** وذلك لان اصله قوو وو باربع واوات الاولى ساكنة والثانية
مفتوحة والثالثة ساكنة فتدغم الاولى في الثانية ونحو الثالثة قبلها يا لثقل اجتماع الواوات
وتقلب الرابعة يا لكسر ما قبلها **وقد تقلب منها الثانية نحو اقويا** ليتنبه الواو وتشديد اليا ويليها
الف **مثل اغدودن** مبنيا **منها** اي من القوة واصله اقوووو فاعلت الاخيرة بقلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها واعلت الثالثة كراهية اجتماع ثلاث واوات واعلت الثانية لاجتماع يا وواو
وسبق احداهما بالسكون فقلبت الواو وادغمت فصار اقويا فتقديره قول المصنف ان الثالثة
اعلت منها اي مع الثالثة والرابعة مثال اغدودن الشي اي اخضر حتى يضرب الى السواد من شدة رايه

وذا الاعلال المذكور اولى من قوو بتصحيح الواوين في بناء مثل جرشى من القوة وافق في تصحيح الواوين وبنا
وقال ابو الحسن الاخفش في الاعلال لثقل اجتماع الواوات واما اعلال الرابع
مثل اغزودن من القوة وهذا مشروح في ذكر اجتماع الياات ولولا انه قال اولا هنا اجتنبوا اجتماع
في الصورة الاخيرة متفق عليه وحيو وهذا مشروح في ذكر اجتماع الياات ولولا انه قال لكان احسن
ياان في حيوان فالثلاثة اولى فلذلك حذفت الاخيرة من نحو عطي فان اتفق اجتماع اربع ياات اوليس حيابي اما حيوا
ما ابدا الكلام السابق اذا اتفق ذلك لحجوا او حيا ومثل حيبيت ميليا من حييت والحذف الاخيرة وبنيت
فاصله حيييي باربع ياات فادغمت الاولى في الثانية لسكونها وابدلت الثالثة والحذف الاخيرة وبنيت
الثالثة متحركة فقلبت واما حيايي فقلبت الثالثة الفا للعلة السابقة وبنيت
الرابعة لعدم مجامعتها حيييف ليا اخرى قلت ولا ادري لم ضعف المصنف هذا الوجه الاخير مع ظهور وجهه
فصل في الكلام على ابدال الواو يا تبدل يا الواو والملاقية يا في كلمة ان سكن سابقها
سكونا اصليا لم يكن بدلا عن لازم وبتغيير ادغام وذلك مثل طي اصله طوي فلانت الواو يا في كلمة
وسكن السابق وجب قلب الواو يا وادغامها في اليا ولا فرق بين ان يكون السابق الساكن واوا كما في
طي او يا كما في سيد ويكون الساكن ليس بدلا جايزا نحو الروا تخفيف الرويا فانه لا يجب ذلك فيه
ونحو عوي وصيون وعوة ورية شاذ اما شذوذ عوي وصيون من جهة ترك الاعلال مع استيفا
الشروط فقياس عوي عيي وقياس صيون صين لانهما قد بيان للشروط السابقة ومع ذلك فلم
يعل اوالعوي مصدر عوي الكلب اذا صاح والصيون السنور واما شذوذ وروذ عيي من جهة انه لم يكن
عكس القاعدة فان المستعمل عند نوقد كمل الشروط ان تقلب الواو يا واما شذوذ رية من جهة
انه اعتبر فيه البدل غير اللازم فان ابدال الهمزة الساكنة بعد الحرف الصحيح المضموم غير لازم بل هو
جايز وسع ذلك اعتبر فقلبت الواو يا وادغمت وبعضهم يعكس على ريه فيقول روي قوله يخفف
ريا ويحتمل ان يكون رية شاذ فينبغي انه لا يقاس عليه لكن زعم بعضهم اطراد ذلك على لغة
من يقول ريا وتبدل ايضا الواو المتطرفة لفظا او تقديرا بعد واوين سكنت ثانيتهما كان تبنى من القوة مثال
عصفور فتقول قوووو باربع واوات الثالثة منها بعد واوين اولاهما متحركة والثانية ساكنة وهي اي
الواو الزايدة التي في عصفور ثم تقلب الاخيرة يا للتخفيف تقلب التي قبلها يا على حد التخفيف في
سيد ثم تدغم اليا في اليا والواو في الواو فتقول قوي هذا مثال ما تطرفت لفظا واما تقديرا فكما اذا بنيت
من القوة مثل عصفورة والمتطرفة كالعلة بما سبق والكائنة لام فعول جمعا نحو عصي ودلي اصله عصوو
ودلوو فابدلتا الواو الاخيرة وبعض مثلوها وبعض الواو الزايدة المنسا فتقول دعوا من ايلات
وادغام وقد تقرر انه اذا اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون وجب قلب الواو يا وادغامها في
اليا فيجيا دلي وعصي ودلي بان تقلبها يا وقد شذ من ذلك الفاظ
الفاظ نحو ابو جميع ابو واحو جميع اخ فان كانت لام مفعول الذي ليست عينه واوا ولا من فعل بكسر العين
ولا افعول بضم الهمزة او افعول بضم الثالث او مفعول بضم الفا او واو عين فعل بضم الفا وتشديد
العين جماعو وجهان التصحيح والاعلال فقد علم ان الابدال للمجاهة اجيال تابت في صحه مسايل احدها
اسم المفعول الذي ليست عينه واوا ولا هو من فعل كرض نحو مدعو ومغزو فلك ان تقول هكذا بالواو
ولك ان تبدل فتقول مدعي ومغزي والثانية افعول مثل ادحو وادجي والثالثة افعول نحو
ادحية وادحو والرابعة مفعول مصدرا نحو عتوق والخامسة عين فعل جمع نحو صوم فان قلت
عماذا احترز بقوله وليست عينه واوا قلت زعم الشارحون انه احترز به عن نحو مخزي وفيه نظر
لان الكلام في مفعول الذي لامه واو ومتى كانت العين واللام واوين لزم بالضرورة بجيئه من فعل بكسر
العين فينقلب لامه يا قبل بجعل نقل باجتماع واوين اذا اسند اليه فهو مرضع متحرك وعلى هذا
فكان حقه ان يقتصر على ذكر مسله فعل لانه اعم من مثل رضي وقد كيا والتصحيح اكثر يعني ان

مدعوا اكثر من مدعي وهذا ظاهر في ان الابدال انه جايز وانه كثير وعلى ذلك سيعلمه الحيث قال فيما
لك ان تقول هكذا ولك ان تبدل قلت والصواب ان تقول عوض قوله فوجهان فالتصحيح وبنبغ
الاعلال نشئ وذ وان كان مفعول من فعل المكسور العين ترجح الاعلال وذلك نحو رضي فهو راجح بالنسبة
الى مرضو وهذا مما يوكد الاعتراض المتقدم وقد يجلبهة الاعلال واو مهمة نحو سمه فهو سني قلت
وصم انهم ابدلوا الهمزة واوا للتخفيف كما في مقروء ثم نزلوا مسنو منزلة مدعوا جرا الهمز من مجرى اللازم
وقد يجيء الواو وهي لام فعول جمعا لقولهم في جمع فتى وهو من الفتوة وجا لعجها والكرم فتوو والصحاح
والنحو اعراب الكلام العربي وحكي عن اعرابي انه قال انكم لتنظرون كثيرا تشبهه بعنوو وهو قليل
ولا يقاس عليه خلافا للفرا وفيه ساده غير القياس والكوفيون لا يتخلصون عن مثل ذلك كما سبق
وربما اعلت وهي عين فعال جمعا سمع نيام في نوام فصل اخر في ابدال الواو يا تبدل
اليا من الواو وعنه عين فعلى لاما للفعلي بضم الفا صفة محضة او جارية مجرى الاسما الا ما شذ كالحلوى
وكان قياسه حليا والصفة المحضة كالعليا تانيث الاعلى والدنيا تانيث الادنى والجارية مجرى
الاسما الدنيا اذا اريد بها هذه الدار وهذه الكلمة ظاهر لاحتياج الجم كلام وشذ ابدال الواو من اليا لاما
لفعلى بفتح الفا اسما نحو سعيا اسم بلد فقال الفارسي هو شاذ وقال ابن جني شذوذه لمخالفته نظاير
وقياسه سعوى لان فعلى اسما لامه يا تقلب لامه واوا للفرق بين الاسم والصفة على انه يجوز كون
سعيا فعلا من سعيت واتام لجعبرنه لانه علم مونث ولا يكون فعيلا لانه بيانه مقصود فاما صيد فشاذ
ولم يحكه صاحب الكتاب ويجوز ان يكون فعالي ويكنه في الاصل صفة كصديا وخزيا ثم غلبت فبقيت
على ما كانت عليه كما انك اذا سميت بصديا وخزيا بقيتها فصل في الكلام على ابدال الواو واليا
الفا تبدل الالف بعد فتحة متصلة نحو حج نحو ايي وواو فان الالف حاجزة انفصالا اصليا نحو حج العارض
كان تبني مثل علبط من الغزو والرضي فانك تقول غزوو ورضي من غير اعلال لان الانفصال عارض
اذ الاصل غزاوو ورضايي كان علبطا اصله علابط من كل واو او يا تحرك تحركا في الاصل نحو حج نحو غزو
ورمي على مثال قمطر من الغزو والرمي وهي لام مثل رمي وعدا ورمى وعصا اصلها رمي وغزو ورمي
وعصو او بان لام كان تبنى من الغزو والرمي مثل درهم فتقول غزوو ورميي فتبدل من الواو واليا
الفا لانهما لام الكلمة وان كان زايدين للالحاق فتقول غزوا ورميا غير متلوة بالف نحو عروا
ورميا وعصوان ورميان ولا بياء مدغمة في مثلها نحو عصوي فان كانت الواو واليا مفتوحة او مكسورة
تليهما مدة مجانسة لحركتها قلبت الواو او اليا الفا ثم حذفت لالتقا الساكنين كما اذا سميت بغني
وعصي ثم جمعتها جمع السلامة فتقول جا فتون وعصون ورايت فتين وعصين ومررت بفتين وعصين
قال تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ولا الضم يكون ما بعد فيه وجه خلافا لبعضهم كما اذا
بنيت من غزي ورمي مثل عنكبوت فتقول غزووت ورميوت والاصل غزووت ورمييت فقلبت
الواو واليا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا الالف لملاقاته الساكن وبعضهم يصحح الواو في مثل
ذلك وسهل ذلك امن اللبس اذ ليس في كلامهم فعلوت ونقل العين بعد الفتحة بالاعلال المذكور وهو
قلب الواو واليا الفا بشرط كان حركة العين متحركة بها بعد الفتحة الموصوفة نحو باب وناب وقال وباع
وان لم يكن مسكن ما بعدها احتراز من نحو هوت وبيت او يعل نحو هوي وريا او تكن هي بدل من حرف
لا يعل نحو شجرات في شجرات فان اذا لم يكن قبلك طل واحي فاعيدكن الله من شجرات فلم تعل اليا لانها
بدل لحرف لا يعل وهو ملحم او يكن مما هي فعلا او ما على اصل تفاعل نحو اجتوروا وابعين تجاوروا واعتوروا
بمعنى تجاوروا وازدجوا بمعنى تجاوزوا فلو كانا لفعل بابنا وجب الاعلال نحو استاروا بمعنى تزودوا استا
بمعنى تباينوا اي تفارقوا بالبيوت قال الشارح لان الباشنة بالالف من الواو ورجحت في الاعلال
او فعلا على فعل بكسر العين بمعنا فعل مطلقا اي سوا كان واويا او يائيا فالواو نحو حولا وعور

وسود فصحت الواو لصحتها في احول واعور واسود والياء نحو بيض فلم تعل ياؤه لكونه بمعنى ابيض او حمرا
سهما اي من انتعل الذي بمعنى تفاعل وفعل الذي بمعنى افعل في حالها المتقدمة تقول اجتوروا واجتوروا
وتباعوا وكذلك ما تفرق منهما **او اسما متحركا بزيادة تخرجه عن صورة الفعل خال من علامة تثنية او موصلا بها**
نحو الجولان والسيلان لانهما قد خصا بزيادة في الالف والنون تخرجا بسبب ذلك عن صورة الفعل فصحت الواو والياء
فيهما لذلك وقد شذ من هذا النوع الداران في الدوران هذا مذهب سيبويه وقال المبرد الاعلال على
القياس وعليه جاز داران والصحيح الاول لان الاكثر في لسان العرب عدم الاعلال قال الشارح واحترز بقوله
تخرج عن صورة الفعل من زيادة لا تخرجه عن صورته وهي تاء التانيث في نحو قالة وباعة لان تاء التانيث
تلحق الفعل الماضي فلا يثبت لها تخالف مباينة **قلت** فيه نظر واما الحولة ونحوه فتصحيح شاذ بالاتفاق
واحترز بقوله او موصولا بها من زيادة لا تخرجه عن صورة الفعل او موصول بعلامة تثنية كما لو بنيت من القول
اسما على وزن صورى شاذ من حيث ان الموضع اللفظ كالف فعلا اذا جعل تثنية وهذا الذي اختاره المصنف
وقد يعل الفعل المذكور كقوله تسائل بابن احمر من تراه اعارت عينه ام لم تعارا
هنا هو مذهب الاخفش الاخفش لما قدمناه من ان الالف فيهما للاطلاق
وتصحيح نحو صورى شاذ بالقياس عليه وفاقا لابي الحسن متصل بما يشبهها **وشذ نحو روح وعيبة وحوروجهر**
كالف فعلا فلبثت هذه الزيادة مخرجة عن صورة الفعل الفتحة للاعلال وانتفاء المانع
وعيبة وهو بحث **داود** وذلك لوجود التصحيح في كل كلمة منها مع قيام **وهو ان اصل ايه** اية على زنة فعلة
كاستفعلان ما ول فتحة ما حط له في حركة كاية في اسهل الوجوه وهو من كلام سيبويه ان هذا افوله وثم وجه اخر
باسكان العين كما يدلت الياء الف كراهة التضعيف ويظهر ان يقال اياه باعلال اللام دون العين
ذهب اليه الخليل وهو انها فعلة بتحريك العين فقياس اعلالها ان يقال اياه باعلال اللام دون العين
لكنهم عكسوا شذوذا وثم وجه ثالث ذهب اليه الكسائي وهو انها فاعلة واصلها ايية تحذف عين الكلمة
استثقالا للياءين والكسرة وثم وجه اخر نطيل بذكرها واسهلها ما اختاره فيها المصنف **واطرد**
ذلك في نحو لو تغدو وبينو عند بعض الحجازيين اسم اشارة من قرب ذلك يعود الى ابدال الواو
والياء الساكنين اي اطرد هذا الابدال في مضارع الفعل مما فاؤه واو وكيو تغدو وبا كيبتس فتنقلب كل
من الواو والياء الفا فيقال ياتعد وياتسر عند بعض الحجازيين ونسبه ابن الخشاب الى الحجازيين لا الى
بعضهم ونسبها ابن عصفور لبعض العرب ولم يعينه **وفي نحو اوادي جمع اوه** واوكا وفات واو تان **عند**
تميم فيقولون الاوداقات واثان في الالفاظ المذكورة **وقع ما قبل الياء الكائنة لاما مكسورة قبلها**
مكسورة قبلها وجعلها الفاء لغة طائية فيقولون رضى رضى وفي نقي نقى وفي راضية راضاه وفي ناصية
ناصاه قال الشاعر يستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا **نقل حركتها الى ما قبلها في ساكنة ا حد**
فصل في الكلام على نقل حركة الياء والواو الى ما قبلها والكلام على واو مفعول والافعال
الافعال والاستفعال وغير ذلك **ان كانتا الياء او الواو في فعل لا للتعجب** احترازا من نحو ما اطوله ما بداوما
اسيره **وما هو اتي بغالب الذي بمعنى الفعل** احترازا من نحو اعور اليه واصيده لانهما يوافقان الفعل الذي بمعنى
افعل لم يعدلانه يعني لا يصح نحو اعور واصيد **ولا من عرضه منها** قال ابو حيان وتبعه تلميذه الشارح اي من فعل
وفعل التعجب نحو اطول زيد واطيب به قلت لم يقل احد ان افعل به مصرف من ما افعله وانما الضمير عائد
الى الفعل والفعل انما يقل بعد ولم يعتل اللام ولم يتضاعف لانا نقول ذاك عام نعيه خاص وهو
استعمل الصحيح **او كانت الياء او الواو عين اسم يوافق الفعل المضارع في وزنه** بان تكون عدة الحروف
والحركات والسكنات في الاسم كعددها في المضارع قال الشارح واحترز بقوله **الشايع** من نحو تجهل
فانه ليس يوافق المضارع في وزنه الشايع قلت لا ادري ما هذا فان نحو نهمه شايع باجماع وانما
فان قلت بما اذا احترز بالشايع قلت من نحو مغفل بكسر الميم منهما من الاسم والفعل لغلبه احد
ان يعله مستندا الى انه وافق يعلم بكسر الاول في وزنه لان نعلا ولا ياتي زنة نحو شايع وبذلك علم هذا الصحيح

نحو مخيط

نحو مخيط **دون زيادته** احترازا من نحو ما يوافقه في الوزن والزيادة معا فانه لا يعل حذرا من الالتباس بالفعل كما اذا
بنيت من القول والبيع مثل يفعل ولضرب تقول يقول ويبيع بالتصحيح **غير جار على فعل معتل** احترازا من
نحو معون ومحول فانه جار على يعون ويحول وهو مصحح **او يوافقه في زيادته وعدد حركاته دون وزنه** كما لو بنيت من
القول والبيع والقول مثل بحارى مخالف لوزن الفعل بسبب انه او يسكون **وغير مصدر بها افعال واستفعال**
حال تخرج نحو اعيال مصدر اعيلت المرأة ونحو استحواذ مصدر استحوذ فان كلا من هذين المصدرين
لم ينقل عنه لان عينه نقلها عن معلة **نقلت حركته** هذا جواب الشرط المتقدم به هذا الفصل والضمير في قوله
حركته الى العين المتقدم ذكرها اي تنقل حركة العين عند توفر الشروط المتقدمة **الى الساكن قبلها** نحو يقوم
ويبيع واقام واستقام ومقيم ومبين الى غير ذلك مما ينطبق عليه الكلام المتقدم **ان لم يكن** ذلك الساكن الواقع
قبل العين **حرف لين** نحو قاول وبايع **ولا مدغم** نحو يبين مضارع **ولم تعتل اللام** نحو اغووا واستقوى واستحيى **ولم يضاعف**
نحو ابيض فلا ينقل في شيء من ذلك هذه الصور اما في مثل قاول وبايع فواضح لان الالف لا تقبل الحركة واما في صورة
الهمزة فانها معرضة للابدال واما في صورة المضاعف فلاجتناب اللبس وبيانه انه لو نقلت العين في ابيض ثم
لزم طرح همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك الساكن وحينئذ تنقلب الياء الفا فيقال باض فيلتبس بفاعل **وابدل**
من العين مجانس حركته ان لم يجانسها نحو اقام اصله اقوم نقل العين الى الساكن قبلها بانفتح العين التي سلبت الحركة
فيها تنقلب الفا لانها ليست مجانسة لحركتها وهي الفتحة لان العين واو والحركة فتحة وهما غير متجانسين واما اذا كانت
العين مجانسة لحركتها نحو يقوم ويبيع فهو واضح **وحذف واو مفعول مما اعلت عينه وينفعل عينه ما ذكر** من نقل
حركتها الى الساكن قبلها وتبقى هي ساكنة وذلك نحو مقول ومبيع اصلهما مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء
الى الفاء فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف احدهما ومذهب سيبويه
والخليل ان المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وهي قريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
هو عين الكلمة لان واو مفعول معنى ولان الساكن اذا التقى في كلمة حذف الاول وثمرة الخلاف تظهر في مسود
اذا خفف على مذهب الاخفش تنسبه الى الواو كمقر وتخفيف مقر **وان كانت تلك العين ياء وثبت الابدال**
بجعل الضمة المنقولة كسرة فتقول في اسم المفعول من البيع مبيع واصله مبيوع نقلت الحركة الى الياء ثم حذفت
الواو وبقي مبيع بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة كسرة لتصح الياء **وتصحيحها لغة تميمية** فتقول مخيوط ومبيوع
وربما صحح الواو كمصوون وحكي من ذلك جمل معوود وقول مقوول **ولا قياس على ما سمع منه خلافا للمبرد** فانه جوز
القياس على ذلك على ما نقله ابن جني وهذا احد قوليه وله قول اخر بان ذلك انما يجوز في الضرورة **وحذف الف افعال**
والاستفعال ويعوض عنها في غير ندورها التاء نحو اقامة واستقامة والاصل فيهما اقوام واستقوام فنقلت حركة العين
وهي الواو الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
ثم عوض من الالف المحذوفة التاء واشار بقوله في غير ندور الى ان عدم تعويض التاء من الالف قد وقع قليلا
نحو واقام الصلاة **وانما صح الافعال والاستفعال وفروعهما** نحو اعول اعوالا واغيمت السماء اغياما واستغيل الصبي
استغيالا واستحوذ استحواذا **او انباس على ذلك المعتل خلافا لابي زيد** فانه عمم في صحة القياس ذلك سواء كانت
الثلاثي مهملا او لا وحكى الجوهري ان تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة والصحيح المنع مطلقا والمصنف لكن لتفصيلا
في ذلك فقال بل يصح القياس على ذلك **اذا اهمل الثلاثي كاستنوق** الجمل اي صار مثل الناقة وهو قول ثالث في
المسألة **وربما اعل ما وافق المضارع في الزيادة والوزن** كاعوذه جمع قول قال المصنف اللائق به اي قياسه ان يصح كما صح
نظائره كاحوبه واسوده لانه يوافق الفعل في وزنه وزيادته لكنها السماع لا يردو الابنات الحاقها الثانث التانيث
ولا يشترط في اعلال نحو مقام مناسبة الفعل في المعنى فيكون تصحيح مدين ومريم ونحوهما كمكوزة **مثيابا خلافا للمبرد**
والمبرد زعم ان اعلال ما ذكر انما هو لكونه مناسبا للفعل في المعنى من حيث هو مصدر او اسم مكان او اسم زمان ثم
هذا يكون تصحيح مدين ومريم ونحو ما جار على القياس من حيث هي اعلام ليس لها فعل يناسبه فتحصل عليه
الاعلال عنده مشروطا بكونه على وزن الفعل **فصل** في الكلام على ابدال فاء افتعال

الافعال واسم الفاعل واسم المفعول

تبدل في اللغة الفصحى التاء من فاء الافتعال وفروعه ابدال فاء الافتعال وفي نحو اتعد ومتعد من الايعاد ومن الوعد نحو اتسر وانتسر والتي
ان كانتا يا او واوا غير مبدل من همزة نحو اتصل ويتصل وما تعد ومتعد من الايعاد ذلك بابهما لو ابقيا لتلاعبت بهما حركات ما قبلهما
وتسر ومتسر من اليسار ومن اليسر وعلة ابدالهما الواو والياء على حسب ما يقتضيه ما قبلها وتنقل هذه اللغة
واشار بقوله في اللغة الفصحى الى ان لغة اخرى باقرار الواو والياء وتنقل هذه اللغة عن بعض الحجازيين واحترز بقوله
اتصل بالفصل من متصل ويبتعد ليوجد القاف حيث حركة ما قبلها فلا بد بها ان يغيرها على حسب ما يقتضيه
غير مبدل من همزة من الاقتعال من اكل فتقول ايتكل بالياء لا بالتاء وهو شاذ كقولهم اتزر الا ان اللغة المشهورة
التصريف وقد تبدل التاء من فاء الافتعال ومن يد لهما اي من الهمزة وهو شاذ ساكنة فاجري هذه الياء العارضة بالابدال
ايتزر وهو متزر وحكى في ذلك ابدال الهمزة ايتزر لوقوعها بعد كسرة وهي ساكنة وتبدل الدال من فاء الافتعال وفروعه ثاء مثلثة بعد الثاء
مجرى الياء الاصلية في اتسر فابدلها تاء وادغم في المعارض بالاصلي وتدغم المثلثة وتدغم التاء في التاء الى الافتعال وتدغم للتماثل
المثلثة او تدغم فيها نحو اثغر واثرد من الثغر والثرد وبعضهم يقلب الفاء تاء وهذا لم يذكره المصنف وتبدل الدال
تقول اثغر واثرد بالمثناة قال سيبويه وشذ ل الثاء في اثغر اعور وهذا لم يذكره المصنف وتبدل الطاء بعد الطاء المهملة في اطلع او الظاء المعجمة نحو اظلم
مهملة بعد الدال المهملة نحو ادان والذال والزاي نحو ازدجر وازدهر ادكر والدال المهملة مدغمة في مثلها والذال المعجمة
او الضاد المعجمة نحو اضطرب او الصاد المهملة نحو اصطبر وتدغم في بدلها الطاء او الظاء المعجمة نحو اظلم بطاء مهملة مدغمة في مثلها
فيقال ادكر بدال مهملة مدغمة في مثلها او الظاء المعجمة تقول اضطلع وادكر وقد تجعل تاء الافتعال مثل ما قبلها
من فاء معجمة نحو اظلم بظاء معجمة مشددة او ذال معجمة نحو اذكر بذال معجمة مشددة او حرف صفير نحو اصبر بصاد
مهملة مشددة في اصطبر واسمع بسين مهملة مشددة في استمع وقد تبدل تاء الافتعال دالا بعد الجيم
كقولهم اجدمعوا في اجتمعوا وهذا قليل لا يقاس عليه ووقع للمصنف في بعض كتبه ما ظاهره انه لغة ويقاس
عليه قال بعض العرب من يستثقل التاء فيجعلها دالا كاجدمعوا في الكلام على
فصل
الاعلال بالحذف من وجوه الاعلال بالحذف وهو ما سيذكره في اخر الفصل الذي يلي هذا ومقيس وغيره
في هذا الفصل والذي يليه ويطرد في غير لام كما سيأتي فهو ما حذفت فيه الفاء نحو احد وجهه وجواب واح واوا
ما حذفت فيه العين وغير حرف لين ولو كان الا ما الحرف صحيح اما فاء او حرف متصل بمثله وسيأتي الكلام على ذلك
من المطرد اي مطرد الحذف حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة
وكسرة فالمراد كيعد او مقدرة كيقع ويسع واحترز بقوله بين ياء ... من الرباعي نحو اوعد يوعد فلا تحذف فيه
الواو اما لانها لم تقع بين ياء وكسرة في التحقيق اذ اصله يا وعد ويقول نحو قوله فاؤه واو
ما كان كذلك وهو على زنة فعل بفتح العين نحو وعد يعد او على زنة فعل بكسر العين نحو ورث يرث وفعل احترز
به من الاسم فانها لا تحذف فيه كالياء وانما احترز بقوله بفتح الحرف للفعل وانما احترز بقوله بين ياء مفتوحة من
يوعد كما قلناه بقوله وكسرة من يوضو فلا تحذف فيه وكذا الكسائي ومثل المصنف للكسرة المقدرة بيسع
ويسع اما يقع فلانه مضارع وقع بالفتح فقياس مضارعه ان يكون على زنة يفعل بكسر العين لكن عدل به عن ذلك
لاجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرا وفيه نوع من التسامح واما يسع فاصله وسع بالكسر وقياس مضارعه
الفتح فجعل فيه توسع لكن الحذف فيه لوروده دليل على انه كان مما جيء على يفعل بكسر العين ومن الفاظ قليلة نحو
ومق يمق وورث يرث ووثق يثق وحمل عليه اي الياء اخواته نحو اعد ونعد وتعد ولمشابهته بحرف المضارعة الياء
واحد والامر نحو عد والمصدر ان كان على فعلة بكسر الفاء وسكون العين محركة العين بحركة الفاء وبني الكسر
عوضا منها هاء التانيث كزعة وزنة وسمة ورما فتحت عينه لفتحها في المضارع نحو سعة وضعة وربما فعل هذا
بمصدر فعل المضموم العين فالواوضع الرجل يوضع او ضعة ووقح يوقح قحة وقيحة وشذ في العلة صلة
بضم الصاد وربما اعل بهذا الاعلال اسما كرقة وهي الدراهم المضروبة وفي الحديث في الرقة ربع العشر وصفة
كلدة يقال هذه المراة لدة هذه اي مساويتها في السن قال الشارح وتنبيه لمصنفات لعصمة
وجود قليل الجمع على انه في لدة احتمالا وهو ان يكون مصدرا نعت به للمبالغة فلا يكون حذف الواو من

شاذا

شاذ او لاحظ الياء في هذا الاعلال ويوجد فيها لوقوعها بين ياء وكسرة الا ما شذ من قول بعضهم يسر مضارع
يبس تحذف الياء منه لوقوعها بين ياء وكسرة ولا يبتغي بضم العين نحو لو صوفا ابن عصفور لانه اخف من الواو في
ياء وكسرة الا ما شذ من يجد بضم الجيم مضارع وجد وتقول بعضهم انها لغة عامرية قال الشاعر
لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا الرواية فيه بضم الجيم ولا يبتغي بمعنى
المضارع المبني للمجهول الا ما شذ من يجد في لغته والقياس عدم حذف الواو فيقال يوجد ويوعد لانتفاء
مقتضى الحذف وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لكن هذه اللغة الشاذة حمل فيها المبني للمفعول
على المبني للفاعل ولا الاسم نحو فيه الياء ونحو فيها من يعد فلهذا يمتنع يقال له مثلا بعض من وعد وعد واما
حذف الواو في نحو هذا وان كانت واقعة بين ياء مفتوحة وكسرة لان الحذف انما كان لاستثقال ذلك في
شيء ثقيل وهو الفعل وهذا استثقل في الاسم فلم يحصل مقتضى الحذف فثبتت الواو على القياس
آخر فيه ايضا من الاعلال بالحذف وما اطرد حذف همزة افعل من مضارع واسمي
فاعله ومفعوله تقول اكرمت زيدا فانا اكرمه فحذفت الثانية وهي همزة افعل استثقالا لاجتماع
همزتين ثم حمل على اكرم اخواته وهي يكرم ونكرم وتكرم واسم الفاعل وهو مكرم بكسر الراء واسم المفعول
وهو مكرم بفتح الراء وان تثبت هذه الهمزة الا في ضرورة كقول الشاعر فانه اهل لان يؤكرما او كلمة
مستغربة كما وقع في شعر لبابي كيما يعترب ابي منضدا من لوباء الارانب ومن الاعلال اللام خذ وكل ومر
والاصل اؤخذ واؤكل واؤمر بهمزتين اولاهما همزة وصل والثانية فاء الكلمة فحذفت الثانية وهي الفاء
تخفيفا ثم حذفت الاولى وهي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها فهذا الحذف وان كان على خلاف القياس لكنه لازم
بحسب الاستعمال في هذه الكلمات لكثرة دورانها على الالسنة واما غير هذه فالاثبات واجب لقلة الاستعمال
واو اولى من واو او فا الاثبات اجود كما تقول انه عن المنكر وامر بالمعروف وهذا الفعل معروف فامر به
فاثبات الهمزة في هاتين الصورتين اجود من حذفها كما لو قلت ومر بالمعروف فمر به والقياس على هذه الكلمة
غيرها الا في الضرورة فيجوز ذلك ان تقول لا حلها اذا امرت من الامر الكاسر حذف العين من الاعلال
اللازم ايضا حذف عين فيعولة كبينونة في الياء العين وكينونة في الواوية فاصلها بينونة وكيونونة
بياء مشددة لا لان كينونة كان في الاصل كينونة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء فصار في اللفظ كينونة ووزن كل منهما فيعولة فخففت العين لزوما فصار على
زنة فيلولة وليس اصله فيعولة فتحت فاؤه لتسلم الياء خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ذلك والعرب
ان تقول تكسرت الفاء لتسلم الياء ثم فتحت تخفيفا وذلك لاستثقالهم يا بعد كسرة بعدها ضمة وواو في كلمة
بونونة وان لا بد بعد ذلك ثم حار على ذي الياء والواو نحو كينونة لان ذا الياء اكثر وهذا التقرير
في شرح كافيته ويحفظ هذا الحذف في فيعلان نحو ريحان اصله ريوحان لانه من الروح فاجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فيها الساكنة ثم خفف وفيعل نحو سيد واصله سيود
فقلبت وادغم وخفف قال الشارح وجعل المصنف تخفيف هذا محفوظا وهو مخالف لكلام الناس لان مذهب
الجمهور ان ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو ولا في ذوات الياء فلا يقال بين بين فالمصنف موافق لهم في ذوات
الواو لا ذوات الياء مخالف لهم ولغيرهم في ذوات الواو وقال الشيخ اثير الدين وابعل خلافا في اقتياسه قلت
وزلحن العوام للجوابعني انهم يقولون ماية وتيف وانا هو مائة وتيف والجوز تخفيفه كلام المبرد هين
انه كثير استعماله ولان هذا الحذف ليس بمقيس وهذا ظاهر في موافقة المصنف وفيعلم كسيده والكلام
فيه كما في الاول نحو هار وشاك ولين او يقع الاعراب الظاهر في الراء والكاف واصلها هاير وشايك
تحذف العين ويبقى الاعراب على اللام وفيه لغة اخرى بقلب العين الى موضع اللام فيصير منقوصا
والكلام في هذا الحذف الواقع بعد القلب فانه يتاتى واما الكلام في حذفه لا بمعنى فالمثل لها هو
على الاول وقوله تعالى على شفا جرف هار يحتمل للعلمين بابع المجرور وربما حذف الف فاعل ضاعفا

الصفة المشبهة من المتعدي فيكون اصله رابا
تحو بن في بار قلت ويجب ان يدعي في رب قال الشارح مثال ذلك قول العرب
والمراد بالاصلي نحو فرس ارعاشنه ومن حذف اوابدال سبطر وسبطر ستنودا بل هما اصلان
دمث ودمثر وسبط وسبطر فلا تقول حذفت الرا من دمثر وسبطر ولا تقول انه عاشنه ودحدر في
بمعنى واحد فهما مترادفان ودعوى الترادف وان كانت على خلاف الاصل اولى من انه عاشنه ودحدر
ومثال ما يكون فيه دعوى شذوذ الابدال قول لهم مدح ومده وهو جمع مادة بمعنى مادح فالاولى ان يقال
انهما اصلان ولا يقال الها بدل من الحا على جهة الشذوذ وذلك ان يثبت ابدال الها من الحا وان كان قد ذهب
الى ذلك ابن خالويه ويجب حذف عين الفعل الماضي المضاعف نحو ظل المتصل
بتا الضمير نحو ظلت فانها او نون نسوة نحو النسا ظللن منتزحات وجواز الحركة
بنقل حركتها على الفاء وجيء بالياء
فيقولون في احسست احست بالقا حركة السين على الحا ليلا يلتقي ساكنان
كقوله فيقولون في احسست احست ... وكذا
لم تكن نحو ظللت ومسست بكسر اللام والسين فتقول ظلت بفتح الطا وظلت بكسرها وكذا
مست ومست واما قال ولم تكن فتحترز لانها اذا كانت كذلك لا تلقى على ما قبلها ولا يكون الا منقول حا
تحو همت في همت وربما الحق به الامر نحو قرن في بيوتكن بفتح القاف وهو من قررت
بكسر الراوي بلغة فصيحة ثابتة فلا الغات لمن انكرها والمضارع كمثل لعضهم يحطن في يحططن
ويعض العرب يحذف همزة يجي ويسو فيقول يجي بيا ساكنة لاستثقالها وبسو بواو ساكنة ليس بعدها
همزة واحد يا يا يستحيي تنقول يستحي بيا واحدة وهي لغة تميم وبها قرا ابن محيصن ورويت عن ابن كثير
ويستحيي بيا لغة اهل الحجاز ويجيي بحذف يبغي مضارع نفي ويستحيي بمضارع استحيا الاعراب والافراد
فتقول لن يجي ولن يستحيي وليسو بفتح اليا والواو ولم يجي ولم يسيء ولم يستحي بحذف اليا والواو
حيث لا يتصل به ضمير اثنين او ضمير جماعة ويعين حيث يتصل به فتقول يجيان ويستوان ويستحيان
باثبات اليا والواو وتقول جئني ويجون ويسون بحذف اليا والواو كما تقول يستحون والتزم في نحو
تدور واضطرارا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم يتساءلون فيم انت من ذكراها او يغيره نحو مجيء جئت
وخرج بالاستفهامية غيرها الموصولة والموصوفة والشرطية فلا يحذف الفها وبالمجرورة والمركبة نحو ماذا
بلوسي وبالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الفها واحترز بقوله في غير تدور من قرا ممكرسر وعجيب
عما يتساءلون واضطرارا من قول حسان رضي الله عنه على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماده
وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام والخبر وخصت الاستفهامية بالحذف لا ستقلالها ووقوع الفها
طرفا بخلاف الموصولة وقد تسكن ميمها اضطرارا او حيث بحرف كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم
طارقات وفكر وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة ثبت لغة ونقل لا حقيق ذلك عن ابي زيد
فقال وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب تقول سل عم شئت وسدد ان لا ماحذف اللام لفظا وتبعه
كثرة ان كانت واوا كاب واخ وحم وفم وذو عند الخليل واسم عند البصريين تخلله ان كانت يا نحو يد
وسنة او ها نحو شفه وسنة في احد الوجهين او همزة حكى ابو زيد الوسومة والاصل سواسة نحو طوا
فحذفت الهمزة وهو ام او نونا نحو دد والاصل ددن او حا نحو حر بدليل احراح وحريح او مثل العين يعني
او كانت اللام مثل العين ولكن ان تعطف على الاسم الاخير وهو حا من قوله احا ومثاله رب بالاسكان
والتخفيف في رب بالتشديد وقط مخففا في قط مشددا او ربما حذفت العين وهي نون نحو منذ قال
الشارح وبنية نون مذ عينا مجازا لانها حرف او اسم متوغل في البنا ولا يدخلها تصريف فلت قد يدخل
التصريف في الاسم الذي هو كذلك على سبيل الغلبة النزري الى تصغيرها ذا وتا والذي والتي ونحوها فلا يكون
هذا منه او واو قال الشارح نحو فم اصله فوه حذفت الها ثم الواو وعوض عنها الميم قلت المشهور
ان الواو ابدلت ميما لا انها حذفت ثم جي بالواو عوض عن المحذوف ورد نحو سه اصله سته بدليل
استاه او همزة قال الشارح نحو مر كرغ لغة تيم قلت ليس الحذف في مثل ذلك قطعا رحا عن القياس

وانما

وانما الحا الشارح التزام الحذف فالصواب التمثيل نحو لهم في رأيت تحذف الهمزة قال الشاعر
صاح هل ريت او سمعت براع ردد في الضرع ما قرى في الحلاب وربما حذف الفا وهي همزة نحو ناس في اناس
وفي بعض السنخ وهي واو او همزة فالهمزة كما مثلنا والواو كرقه ولده وكثر ان بعد الفا كقولهم لا ابا لك حكاه
ومنه كقول ابي الاسود الدؤلي يا ابا المغيرة رب امر معضل فرجته بالمكر مني والدها وبعد
عينها كقول الشاعر فقلت يا حام التزام وسودة الوابي ولست بكاسي فحذف همزا ابا وافعا بعد
عينها ويا وشذ في الفعل الادر ولا اباك فحذف الياء منه لعنوجا زم فان لا ادبه ورم صباحا على ان اصله
انعم فحذفت فا الكلمة همزة الوصل تخفيفا وقد تقدم للمصنف في الافعال ما جا بعده انه جعل
عم فعلا لا ينصرف وتقدم انه قال وعم نعم فهو مثل عد فلا شذ وذ فيه من جهة الحرف وعوجا ولو وربما
الصبيان فاصله ولو تركيب ب الا لف فحذفت شذوذا لانه غير جازم وما زايدة قلت ويمكن ان يكون قد جزم
بلو حملا على ان فصل في الكلام على القلب وهو يطلق على قلب المعنى نحو عرضت الناقة على
الحوض وقلب حرف مكان حرف اخر كقول وقال وقلب حرف من مكانه الى مكان اخر وهذا الاخير هو المراد هنا
من وجوه الاعلال القلب واكثر ما يكون في المعتل والمهموز وتقسيم هذا ان يكون في عينه كثيرا وليس
كذلك بل هو قليل في العين للصحاك قال الثعلبي في قوله ابن عتاب واوراق نصيبه على قضبه مخضرة من ذروج
ب ب بيا الزبرجد تعلب وهو لو اوكني بهم من ذاك اليا وقيل ذلك لا ستقذرا وهو تقديم الاخير على
مثلوه حونا وورد فرادي وراي ونزاق في نزاق جمع نزقه اكثر منه تقديمه على متلوه العين ولم يمثل
الشارح بل قال يطلب له التمثيل فكانه لم يظفر له بمثال قلت في مخصص بحيث الحجر القصير
ابن دريد حتر وحتا ولا انما حترة والحتر القصير واحسبه مقلوبا انتهى كلام ابن دريد فكانت حروف
ثلاثة الاخير وتقدم على العين وفي الكلمة ايضا تقديم اللام التي هي الراء على العين التي هي اليا في الكلمة تعدد ما ن
الاخير منها هو مثال مسلتنا او تقديم العين على الفا نحو ايس مقلوب يئس وربما قدم اللام
على الفا نحو اشيا على مذهب سيبويه فان عنده افعا وتاخير الفا عن العين واللام كالحادي في الواحد
فالحرف الواو التي هي الفاء عن الدال التي هي العين واللام وقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فوزن
عالف وكثر نحو راء بهمزة بعد الالف في راي وابا وبهمزة بعد الالف هي بدل همزة ساكنة في ابار جمع بئر
والنظر ما فايدة هذا البعد ما قدمه من انه في المهموز كثير بل اكثر فان قلت هل استعمل مضارع راى المقلوب
قلت نعم ففيه ابن الصايغ فقال قال ابن السكيت في قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا انه على لغة
راي فاصله تراي ثم سهل وهذا اقرب من ان كان ثراه مسموعا كما سمع را وعلامة صحة القلب كون احد
التاليفين فايقا للاخر ببعض وجوه التصريف كثبات الوصف من احدهما نحو قولهم ايس يوس ولم يقولوا
من ايس ايوس وبجي المصدر لا ضمحل وهو الاضمحلال ولم يقولوا الا اضمحلالا مضمحلا وبجي الفعل من ايس
دون تزيه فقال نعما ولا ثنايا نزوا بالالقاب ولم يستعملوا زبوا كذا قال ابن هشام قلت وفي قاموس الغيروزابادي
انه يقال نغار زبوا تحريه وبجي الثلاثة من مقلوب الحاء اذ قالوا وجه وجاهه ولم يبنوا شيا من
ذلك من وجه فان لم يثبت ذلك اي كون احدهما فايقا ببعض وجوه التصريف فهما اصلان نحو جذب
وجبذ فهما لغتان وليس احدهما مقلوبا من الاخر لتساويهما في التصريف وليس قا وحطا مقلوبين
خلافا للخليل فانه ذهب فيها الى القلب فهو اسم فاعل من جا فقياسه قلب عينه همزة ثم عند بنا اسم الفاعل
منه كما يعمل بايع لكن اللام همزة فلو قلبت العين همزة على ذلك القياس لاجتمع همزتان فاخر
فذا القلب يتقديم اللام على العين فيقال جاي ثم اعل كراض ومذهب سيبويه وهو مختار المصنف لا قلب بهم
وانا المتربي اجتمعنا فقلبت الثانية لان الثانية لام الكلمة يا لانكسار ما قبلها ثم اعل كقاض واما خطايا
فهو جمع خطية فاصله خطايي كصحايف ثم قلبوا الهمزة فانقلبت اليا الفا فصار خطاا ثم ابدلوا الهمزة
يا راجعة للاصل فقيل خطايا فهذا عمل تقتضيه القياس ولا قلب فيه وهو مذهب سيبويه وغيره من البصريين

لا كابل فانه ارتكب فيه القلب لتقدم الهمزة على اليا فرارا من اجتماع همزتين وعلى بنيه ما تقدم

فصل في الكلام على اشيا من الابدال ابدلت اليا سماعا من ثالث تنضب ومن تنفلت
كراهة لاجتماع الامثال ومن ثانيهما كا يتسنت
بما النقي ثلاث نونات ثم ابدلت اليا من النون الثالثة كراهة اذا اسم عارضنا تبغنج
واصله ايهمت فابدلت الميم المثنية يا واولها كاعما في اما قال رايت رجلا اما اذا اسبح في جمع انسان واصله
واما العسني فيحضر ومن ها الهرهس في دهرت الحجر اذا دحرجته ومن نون كاناسي لا ازم ولبس كذلك
اناسي فابدلوا النون يا وادعوا قال الشارح وزعم ابن عصفور ان الابدل في اناسي لازم ولبس كذلك
لان العرب قالت اناسين على الاصل قال · اهلا باهل وبيتا مثل بيتكم · وبالاناسين ابدال الاناسين
ولو ذهب ذاهب الى اناسي جمع انسي واناسين جمع انسان ومن سادس كقوله
اذا ما عد اربعة فسال · فزوجك خامس وابوك سادي · ومن ثالث كما انشده ابو الفتح من قوله
قد مر يومان وهذا الثالث وانت بالهجران لا تبالي ومن حرف اللين تضعيف فانتله
كقولهم اخ بالتضعيف في اخ واب بالتضعيف في اب وقد مر ذلك في اول الكتاب وقد ابدلت من الهمز
نحو عدي عدي ومن الدال في ودا الاصل
ومن الصاد نحو قصيت اظفاري في قصصت وبعد الظا كقولهم حيط في حبطت نحو خطي في لحص
ومن الزا كقولهم حيط في حبطت ومن ثم قالوا في وردان والمبروك لانه من الوراثة وكذا
وبعد الزاي نحو فزد في فزت وتسدا بدلت الها من ها وكثرات واصله استجدب واصله استنوا لان
ومن الباء كا سبحوا اذا دخلوا في سنجدت واصله استنوا لان
تجانس هذا الوجه وتحت من الوخامة ثم ابدلت الواو يا لوقوعها رابعة ثم ابدلت اليا تا
لام السنة واو في احد الوجهين بدليل سنوات ثم ابدلت الواو يا لوقوعها رابعة ثم ابدلت اليا تا
ومن سين كسدس واصله سدس ومن صاد كقصلت في لص وقالوا في الجمع لصوت على لفظ البدل
ولصوص على الاصل وهو الاكثر في الاستعمال وربما ابدلت اي التاس ها وعليه خرج بعضهم قوله
العاطفون تحين ما من عاطف اراد العاطفونه بها السكت ثم ابدلها تا وحركها للضرورة وقد ابدلت الها
منها نحو طلحه وقائمه ونحوه ابدلت الميم من النون الساكنة قبل البا نحو عمبر في عنبر ومنبر وقد
تبدل منها ساكنة ومتحركة دون باء الاول كحنظا في حنظل والثاني كالبنام في البنان وقد تبدل هي
الي النون من الميم كما نقل الاصمعي اسحمال للحية اي وايم والاصلام بيا مستدحة ثم خفف كغمر وحكى
الشيباني اسود قاتم اي قاتم فابدل النون من الميم وجوز ابن جني ان تكون النون اصلية والمراد به الكمر
الصئبل ومبدل من العاد والصين جوازا في لغة ان وقع بعدها غين معجمة كابنل الصعب في السغب
او خا معجمة نحو صلخ في سلخ او قاف نحو صقر في سقر او طا مهملة نحو مطع في سطع قال سيبويه وهذا لغة بني
العنبر وان تفصل حرف نحو اصبغ في اسبغ او حرفان كالصراط في السراط او حرف وكذا لو انفق
الفصل باكثر نحو صالق وصاليخ في سالق ومسالخ وان تحركت السين قبل دال جاز ابدالها زا
نحو يزدل في يسدل وان سكنت وكذلك فات فيل قات نحو رقر في سقر وربما
ابدلت بعد جيم اي ابدلت السين زا بعد جيم نحو جزت خلال الديار في جست خلال الديار او بعده
نحو زربي في رست وبعد اخت جارية الزاي فابدل فاسكن قبل دا من صاد نحو فصد في مصدر ووجيم نحو اجدر
او غين نحو اشدق وانبع الاخلاص في العاد المذكورة كقول حاتم الطاي وقد ابن تا فته هنا فزد لي انه
قال ان تحركت قبل دال نحو صدف او قبل طا نحو صراط جازت المضارعة اي جاز ان يجعل الصاد مشابهة للزاي
وبها قرا حمزة في الصراط وشذ الابدال ان تحكي زراط ولا تقاس عليه

فصل اخر في الابدال وهو مخصوص بحرف الذي ابدل من حرف زايد منه ذلك في وقع التناكرف الابدال بين
الطا والدال والتا فابدلت الطا من الدال نحو الحبطان في الحيدان وابدلت الدال من الطا نحو المرددي
في المرطي وابدلت الطا من التا سطرد في الانتعال بعد حروف الاطباق نحو اصطبر واصتبر وابدلت
التا من الدال في قولهم نافة تربوت اي دربوب من الدربة ومن الميم والبا فابدلت الميم من الباكقولهم ابنه
من كثب اي من كثب وهو القرب وابدلت البا من الميم نحو قولهم بااسمك يريدون ما اسمك وهي لغة مازنية

وبين الفا والثا نحو قولهم في ثم العاطفة فم وفي جدث جدف وابدلت الثا من الفا كقولهم للمعفور الذي يخبئ
من الشجر معثور وحكى الكسائي مغفر في مغثر وبين الكاف والقاف فابدلت الكاف من القاف
نحو عربي كح اي قح وهو الخالص من اللوم وقال في الفصير كصير ابدلت القاف من الكاف في قولهم كثة
في قثة وهي ما اوي الطاير من الجبل حكاه الخليل وهي اقل من العكس وبين اللام والرا فابدلت اللام من
الراكقول السلخ في السرح وابدلت الرا من اللام نحو قولهم في المثلة ونعى الدرع نثرة والاصل اللام مثلها
نثرها ومنه قولهم رعلي في لعلي وبين النون واللام كقولهم لعن في لعل وقولهم اصيلان لؤي اصيلال
وبين العين والحا المهملتين كقولهم مسع في صبيح وقولهم رنح في رنع وربما وقع بين الغين والخا المعجمة
كقولهم في يخطر يغطر وقولهم اخن في اغن المعجمة واللام كما حكاه المعجمه وقولهم الحوم من
الناربد ولن المجد وه وبين البا والفا الموحدة مثل الشارح بقولهم حده بالقابه ونقولهم المسكل
في الفسكل والاثاثا بالكسر مصدر اي اذا امتنع ممن خنه بابائه خله مع امتناعه وكراهته لكن
لم اقف على الابدال في هذه الكلمة واما المسكل فهو في القاموس في فصل الفا من حرف اللام الفسكل
كقنفذ وبرج الفرس الذي في الحلبة اخر الخيل وفي فصل البا من الحرف السكل بالضم من الخيل وبين
الجيم واليا كقولهم في يمني يمجي وقولهم في شجرة شيرة والشجر بكسر الشين لغة حكاها صاحب المحكم
والاكثر كون اليا المبدلة منها الجيم مشددة موقوفا عليها كما حكى سيبويه ان ناسا من بني سعد
يبدلون الجيم مكان اليا في الوقف خاصة وقال ابن السكيت بعض العرب اذا شدد الجيم صيرها جيما وتحصل
وقفا من غيره او مسبوقة بعين وهي عجعجة قضاعة فيقولون العلج والعشج وقال الجوهري العجعجة
في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج يريدون راعي خرج معي وربما ابدلت
الجيم من الواو كما في الوافر بابدال الميم من فوه بعد حذف لامه وقد تبدل من الها والحا عجما وعين
ان او نتر الادغام نحو امدح حلا او اذهب معهم اي امدح هلالا واذهب معهم وابدلا لادغام شرط فان تقدم الابدال
وربما ابدلت السين من الجيم كقولهم مدحش في مدمج وكحولهم حبل الوصال مدمش اي مدمج واذا سكنت
الجيم قبل دال جاز جعلها كشين نحو اجدر واجدل فيجوز ان ينطق بالجيم في مثل ذلك كالشين وابدلت الها
وقفا من الف انا وما وهنا وحيهلا فقيل انه ومه وهنه وحيهله ومن باهذا وهمه فقالوا اهده
هنه وعوضت هي اي الها والسين من سلامة العين في اهراق واسطاع وذلك ان اراق واطاع اصلهما
اروق واطوع نقلت الحركة فيهما الى ما قبلهما لاجل ان يحذف عينهما عند اسنادهما الى ما ذكر نحو ارقت واطعت
فزيدت الها في اهراق عوضا عن سلامة عينه وزيدت السين في اسطاع عوضا عن عينه اقتصارا واسطاع
بفتح الهمزة وقطعها واما استطاع بكسرها ووصلها فاصله استطاع فخفف بحذف التا ومضارع هذا بفتح
حرف المضارعة ومضارع الاول بضمه لانه رباعي في التقدير

مخارج الحروف والمراد بها حروف الهجا وهي اب ت ث الخ ويسميها سيبويه والخليل حروف العربية وتسمى ايضا
حروف المعجم قال صاحب الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل التا عليه نقطتان تقال عجمت الحروف والعجم
مثله ولا تقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من ساير حروف الامم
ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل
المخرج والمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم هذا كلامه قلت وصرح بعضهم بان الميم فيه للسلب تعني
ازالت عجمته اما بنقطه او بشكله والمخارج جمع مخرج وهو للموضع الذي ينشا منه الحروف ويقولون
تعرفه بان تسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل لتتوصل الى الابتدا او ينتفر اللسان في موضع تبين
بذلك مخرج الحرف اقصى الحلق للهمزة والها والالف واهل الادب يقولون لم بدا الخليل كتابه بحرف العين
وكذلك من اتبعه كالازهري وابن سيده وغيرهما ولم يبدوا بالهمزة التي هي اول المخارج وجوابه ذلك ان
الهمزة اثقل الحروف بخلاف العين فانها انصع مخرجا ولهذا لا تدخلها لغة الاحسنة ولهذا كثرت في

في كلامهم الا ترى ان باب العين اكثر من غيره وان الهمزة كثيرا ما يطرا عليها التغيير فترجح واوا والفا ه فيبدا بحرف الصحيح دون
وسقل حركتها وتسهيل لفظها بازالة شدتها ولهذا اعرت في حروف العلة في اقصى الحلق وقد عدل عن الهمزة فعدل
المعتل والها تشاركها في خفائها وقد تحذف لاما وتشارك الهمزة في اقصى الحلق كلام سيبويه ان الحا بعد العين في الرتبة
عما يبادر كها في مخرجها **ووسطه العين والحا** المهملتين ويظهر من كلام سيبويه ان الحا بعد العين في الرتبة الجمهتين والعين قبل
وهو نص مكي ويظهر من كلام المهدوي ان العين بعد الحا **وادناه الغين والخا** لان الاول اظهر **وما يليه للقاف**
الحارثية مما يظهر من كلام سيبويه ونص مكي على تقديم الخا على الغين والاول اظهر والخليل القاف والكاف لهويان
نسبة الى اللهاة **وما يليه** اي ما يلي مخرج القاف **للكاف** وقال الخليل القاف والكاف لهويان
يعني وما يلي ادنى الحلق **وما يليه** الجيم والشين والياء المثناة التحتية وجعل المبرد السين
لانها يخرجان من اللهاة مما بين الغضروف والحلق **وما يليه الجيم والياء** **للضاد** الجمعة واكثر ما
تلي الكاف والجيم والياء يليها **ولحافة اللسان** **وما يليه من الاضراس للضاد** الجمة واكثر ما
ينطق بها من الجهة اليسرى وبعضهم من اليمنى وبعضهم ينطق بها من الجانبين معا في آن واحد وكان عمر
رضي الله عنه ينطق بها كذلك **وما د ولحافته المنتهى طرفه ومحاذي ذلك من الحنك الاعلى للام**
قال ابو علي الاهوازي باخراجها من كلتا حافتي اللسان لان اخراجها من اليمين امكن بخلاف الضاد
ومابين طرفه وفوق الثنايا للنون والياء وعا محاذي طرف اللسان قليلا وانما عبر بالثنايا
بالثنايا لانها اخفى من اللسان وفي كلام المصنف دليل على ان مخرج النون والرا اضيق من مخرج اللام لان
مخرج كل منها من الاسنان العليا الناب والضاحك والرباعية والثنية ولهن اللسان ما دون حافته
من جهة العليا من طرف اللسان ولذا النون والرا على ما قال المصنف فلها ما بين الطرفين وفويق
الثنايا فقط ولبيظر في قوله بين طرفيه فانه اضاف بين الى الواحد لان قوله فويق با لنصب لا بالخفض
وهو معطوف على ما بين ثناياها وقد يمنع ذلك ويحفظ ويجعل مشتركا لكل فعل قوله بعد **ومابين طرفه واصوله**
الثنايا للطا والدال المهملتين والتا المثناة من فوق **وما بينه وبين الثنايا للظاء والذال** المعجمتين **والثا** المثلثة
والصاد ومن حروف الصفير وما بينه وبين اطراف الثنايا العليا للفا وما بين
ونبهها الخليل لتوبة لانها في اللثة **وباطن الشفة السفلى وعا اطراف الثنايا العليا للفا وما بين**
الشفتين للبا الموحدة والواو والميم وهذا الكلام فيه ضرب من التسامح حيث يسند التقارب بين الحرفين
او الحروف في المخرج يجعلون المخرج واحدا على سبيل التقريب والتساهل والا فالحق ان لكل من الحروف التسعة
والعشرين مخرجا يخصه لا يشاركه فيه غيره ولولا ذلك لم يتميز بعضها من بعض **فصل**
في الكلام على الحروف الزائدة **هذه الحروف** الاصول المتقدم ذكرها وهي تسعة وعشرون حرفا **وفروع ومنها الميم المهملة**
بين بين وهي عند سيبويه حرف واحد وعند المبرد ثلاثة احرف كالالف والياء والواو وكلام وحه واختلف في
الهمزة المسهلة امتحركة هي ام ساكنة والاول راي البصريين وهو الصحيح **والغنة ومخرجها الخيشوم** وهو
حرف الانف المنجذب الى داخل الفم قلت والصواب ان نقول والاعن كما قال الهمزة المسهلة لان الكلام في الحروف
التي هي فروع لاصوات الحروف وكانه علي صفات ومعاني اي وليست الغنة ثم في كون الحرف الاخفى من الفروع نظر لان
حقيقة الفرع امتزاج مخرجين ولكنها خالص والاعني لبس كذلك **والف الامالة والتفخيم** والف الامالة الصغرى
قريبة من الالف الاصلية والف الامالة الكبرى وهي اشد حرف قريب من الياء والف التفخيم هي التي بين
الواو والالف قال سيبويه كقول اهل الحجاز الصلاة بتفخيم اللام **والشين كالجيم** كقولهم في اشدق اجدق
كحرف يشابه الجيم ولكنه يكتب جيما **والصاد كالزاي** كقراءة حمزة في الصراط وهي التي **وفروع تستقبح وهي كاف كجيم**
كقولهم في كل جمل كحرف يشابه الجيم قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في اهل بغداد **وبالعكس** وهي جيم كالكاف
مثل قولهم في رجل ركل بحرف يشابه الكاف وجعل سيبويه الكاف كالجيم والجيم كالكاف حرفا واحدا وعدهما ابن الحن
وتبعه ابن عصفور والمصنف حرفين **وجيم كشين** نحو الاشدق في الاجدر فينطق به عوضا عن الجيم
بحرف شبه ما لسين وذكر الشارح السؤال المشهور وهو انه لم عدت الشين كالجيم في الفروع المستحسنة

وجيم

والجيم كالشين في الفروع المستقبحة وجوابه ان الجيم حرف قوي والشين حرف ضعيف وتقريب الضعيف
من القوي مستحسن بخلاف العكس **وصاد كسين** نحو صابر في صابر وسمعت شمسا به خطيبا لا يزال يقول في اخر
الدعا اخر الخطبة الثانية واجعل لنا من لدنك سلطانا نصيرا الا بكاد يخل بالنطق بالسين في خطبة من الخطب
فيما سمعته منه **وطاء كتا** نحو تال في طال قال الشارح وهي تسمع من عجم اهل المشرق لفقد الطاء في كلامهم وطاكتا
نحو تالم في ظالم **وبا كفا** قال الشارح هي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتلاوته تكون لفظ الباء الخلب نحو بلخ واصبهان
وضاد ضعيفة فرعها الوجهان بان تعرب الثاء المثلثة من الصاد كان يقال جا فلان في اثر فلان في اثر
قال الشارح وفيه نظر فانه لم يبين وجهه والصواب الفطع بانه خطا محض لان الكلام في ان
الضاد لا تعطى حقها لا في ان الباء لا تعطى حقها قال ابو علي الضاد الضعيفة هي التي لا تحقق حركتها ولا يعتمد
عليها كما اذا اقات ضرب مخفف الحركة العناد محلا لها فيه ضعف اطباقها **فصل**
في الكلام على صفات الحروف **من الحروف فمهموسها فحثه شخص سكت** اخذ ذلك من الهمس وهو الخفا
وذلك لان النفس لما جرى معها لم يقو التصويت بها نوع لا تقسيم النفس عند النطق بها **وما عداها**
من الحروف التسعة عشر الباقية **مجهورة** من قولك جهرت بالشي اذا اعلنته اي اظهرته لان التصويت بها
حيث امتنع النفس ان يجري معها فقوي التصويت بها لذلك **ومنها شديدة يجمعها اجد قط بكت** ومعنى
الشدة على ما ذكره سيبويه امتناع الصوت ان يجري في الحرف ويعتبر ذلك بالنطق فيقول الحق والحج مثلا
فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما من حروف الشدة لامتنع **والمتوسطة** بين الرخوة والشدة
يجمعها قولك لن عمر وانما كانت متوسطة لان الصوت لا يمتنع من الجري معها ولا يجري كل **وما عداها**
رخوة وهي ثلاثة عشر حرفا والرخاوة جري الصوت في الحرف **والصاد والضاد والطا والظا مطبقة**
لانطباق اللسان فيها على الحنك عند النطق بها والطا المهملة اقواها لانها مجهورة وشديدة والظا اضعفها
والصاد والضاد متوسطتان والمناسبة واضحة لان الانفتاح ضد الانطباق **وما عداها منفتحة**
والمستعلية مع الغين والخا المعجمتين **والقاف مستعلية** لان اللسان يستعلي عند النطق بها الى الحنك
وما عداها منخفضة لانخفاض اللسان وعدم الاستعلاء به وبعضهم يجعلها المستفلة وهي بمعنى المنخفضة
واحرف القلقلة قطب جد قال ابن الحاجب في شرح المفصل سميت حروف القلقلة اما لان صوتها اشد اصوات
الحروف لخروجها من القلقلة التي هي صوت الاشيا اليابسة واما لان اصواتها لا تكاد تتبين به سكونها ما لم
يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل ذلك لاتفاق كونها شديدة
مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع صوتها ان يجري فلما اجتمع لها هذان الامران احتاج
الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج الى شبه
تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين **واللينة واي** وسمي مع ذلك حروف مد ان سكنت وقبلها حركة
مجانسة وهذا الوصف ملازم للالف لانها حرف لين ومد فمد دائما واما الواو والياء فقد يكونان كذلك
نحو نقول ونبيع فيسميان اذ ذاك حرفي لين ومد وقد يسكنان ولا يكون قبلهما مجانسة بل تكون الحركة
السابقة عليها الفتح نحو قول وبيع فلا يسميان اذ ذاك حرف مد بل يسميان حرفي لين **والمعتلة هي** اي الواو
والالف والياء **والهمزة** وهذا مذهب الفارسي وقال به مكي والداني ومنعها الشاطبي اعني في كون الهمزة
من الحروف المعتلة والذي صحح كثيرون انها حرف صحيح لقبولها الحركات الثلاث قلت وليس الاعتلال
صفة لطبيعة اي ليس صفة باعتبار التصويت بل هو صفة الحرف بمعنى كثرة التغيير وعدم البقاء على حالة
السلامة والمصنف انما هو بصدد ذكر صفات الحروف باعتبار النطق بها والتصويت فكانه انما ذكر
هذا استطرادا **والمنحرف اللام** لانحرافها عن مخرجها الى المخرج غيرها قال ابن الخباز سميت بذلك لانها انحرفت الى مخرج
الضاد في اللفظ **والمكرر الرا** لانها تكرر على اللسان عند النطق بها فانه يرتعد واظهر ما يكون التكرير
اذا اشددت او وقف عليها **والهاوي الالف** قال ابن الخباز في شرح الفية ابن معطي الهاوي هي الهوي

وقال الشارح وصفت بذلك لان النفس
نعم الها وهو الصعود ولغتها هو النزول هذا نصه ولم يرد عليه وقال ابن الحاجب على شيء منها **والمهموسة**
تخرج بها هذا الصوت اشد من اتساع غيره وقيل لانها تهوي في الفم فلا يعترضها اللسان وهو الحط والكسر لانها تعرض
الهمع اخذ من الهت وهو العصر الصوت لانها منحصرة كالمتوجع او من الهت وهو الحط والكسر لانها تعرض
لها الابدال كثيرا فتحط وتنكسر **وحروف الذلاقة مو سعل** وفي الصحاح في باب القاف حروف الذلق
هو مروف طرف اللسان والشفة الواحد ذلق وهي ستة ثلاثة منها ذو لقية وهي الراء واللام والنون
وثلاثة شفهية وهي الفاء والباء والميم وانما سميت هذه الحروف ذلقا لان الذلاقة في اللسان انما هي بطرف
اسلة اللسان والشفتين وهما مدرجا هذه الحروف الستة انتهى والذلاقة السرعة في المنطق
والمصمتة ما عداها كانهم لم يجعلوها منطوقا بها على ذلك الوجه اصمتوها اي جعلوها صامتة او اصمت المتكلمون
ان يجعلوا اجمعها خماسيا او رباعيا **وما سوى هذه من القاب الحروف واضح نسب الى مخارجها** كقولهم في الصاد
حرف مستطيل يريدون بذلك انه طال فادرك بمخرج اللام **او نسب الى ما جاورها** كقولهم ذلقية لانهم
والفاء لانها تجاور ذلق اللسان اي حدته وقيل في نطق **فصل**
قال الادغام وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعها
وضعا واحدا **في الادغام الادغام ويدغم اوليا المثلين في ثانيهما وجوبا ان سكن الاول** نحو وقد دخلوا اذ ذهب بمخاصب
قال المشرق والمغرب وقالوا الدخول **ولم يكن هاء السكت** احترازا من نحو ماليه هلك فلا يدغم لان الوقف عليها
والهمز منفصلة عن الفاء فلا يدغم نحو اقرأ آية وكان ابو زيد يجيز ادغام
ها السكت سوى ولو تصلنا بعض الحروف قال ابن يعيش اذا قلت اقرأ آية فلك ابدال الاولى
الاولى في الثانية ويجعل الهمز كغيرها من الحروف قال ابن يعيش في الفصل لك جعلها بين بين وهو
الفاء ولك نقل حركة الثانية الى الاولى ولك تخفيفهما معا ولو قال في الفصل لك جعلها بين بين وهو
سهو فان الاولى لا حركة لها واحترز بالمنفصلة من المتصلة نحو سال لكثير السؤال ولال لبايع اللؤلؤ
ولا في مدة في آخر فلا ادغام في نحو اخشى واسرا واحمرا الانتفاء المدة بخلاف
نحو سروة لا كن بغزو وبخلاف نحو بالعطا نحو باسروة **او مبدلة من غيرها دون لزوم** فلا ادغام في نحو طووعت
نحو سرمي ومعزو وانتفاء كون المدة في الاخر والابدال انما عرض بسبب البناء للمفعول
وددوست لان هذه المدة تبدلت من الف طاوعت وداوبت والابدال لا يعارض اللازم اما لو كان لازما
الا ترى انه حالة البناء للفاعل تبقى ثم ابدال فمن هذه الجهة قيل ان الابدال لا يعارض اللازم اما لو كان لازما
كانه قيل نبا مثل اسمعنا لا او فان الادغام يجب **وكذلك اذا كان كلمة** فتقول اوب فعلا كانت نحو
دووسم او اسما كوطب وصب على زنة فعل في الاصل **ولم يبق** نحو لححت عينه اذا لزق جفنها هلت الرس
ومكل الفرس وقطط الشعر والل السقاء اذا تغيرت رائحته **ولم يتصل الى فلها** كنحو
الى اجودة فوام وان ظنوا وقوت الحجاج الحمد لله العلي الاجلال **ولم يعد ولم يستثم الى** نحو ددون
الحاق نحو الشدد والنجح فان هذا ملحق بسفرجل فلا يدغم لئلا يزول الالحاق **والمد في اولها** ردد
بردد وهو مردد فلا يجوز ادغامه لان فيه ابطالا للادغام الذي قبله **ولم يكن احدهما ملحقا** نحو قردد
فلا يجوز بدغم لان فيه تفويتا للغرض من الالحاق **ولا عارضا تحريك ثانيهما** نحو لن يحيى ونحسه واردد
اليوم واوازنا ما فيه بحملته او خذه فعلا بفتح الفاء والعين **او فعلا** بكسر الفاء وفتح العين او فعلا
بضم الفاء والعين فاوان بحملته نحو بررجع باروحببه بكسر الحاجم جب بضمها وهو الخابية فارسي
معرب كذا في الصحاح وسرورات حبب بفتح من سر على مثال الغرفات بضم اوله وثانيه **وتنقل الحركة المدغم**
الى ما قبله ان كان حرف مد او يا للتصغير نحو رد ويفتر ولسر اصله بردد بضم العين ويفتر بكسرها
ويسم بفتحها فنقلت الحركة فيه الى الفاء حذرا من التقاء الساكنين على غير حده اما مع حرف المد
فيتعذر لان الفاء لا تنقل التحريك والواو والياء المدد وذي يشبهها وكذا مع ياء التصغير
لان وضعها على السكون وتحريكها مخرج لها عن هذا الوضع فاجتنب **وتحرك كسرة**
الا ان كان المدغم نحو انتقل فاذا ادغمت سكنت الباء ونقلت حركتها الى الساكن قبلها وهو القاف

د

و همزة الوصل استغنا عنها فتقول تبل ولك ان تكسر القاف ولبست هذه الكسرة منقولة وانما هي لاجل
التقاء الساكنين وذلك لما انهم لما سكنوا الباء للادغام والقاف ساكنة قبل ذلك كسروها لالتقائهما **فان تحرك**
ثانيهما لا لاتصاله بضمير مرفوع كنحو رددت ورددت ورددنا ورددن **نحو** اذ في حالة كونه كذا النجي نحو
احبب بزيد **نحو الفك في المسلمين** وحكي عن الكسائي ان افعل في التعجب يدغم فيقال احب بزيد
والاضمار مثل الضمير لعيه ضعيفة انهم قدروا الادغام قبل دخول الباء مثلا فابقوا اللفظ على
حاله بعد دخولها فقالوا رددت وبعضهم بزيد الفاء فيقول ردات وهي في غاية الشذوذ فان سكن
الثاني بجزم نحو لم يرد او بناء عبر الفعل المذكور وهو التعجب كو اردد او كان بالاعراب تحريكها
كو حي وعي وخرج بلزوم التحرك لن تحي ورايت محييا **او وليه الثالث في الانفعال** كو اقتتال
او افعلال كو احوواء اصله احوو من الحوة مثل الحمرة **او كان اولهما بدل غير مدة دون لزوم** نحو
اتات وربما وخرج ببدل عير المدة كو بويل وببدون لزوم نحو اوب منها من الاب على مثال
ابلم **جاز الفك والادغام** في الصور المتقدمة كلها فتقول لم يرد ولم يردد واردد ورد وحي وحيي
وحيي وعيي واقتتال وقتال واحووا وحوا وحما على مذهب الاخفش وغيره واتات وريا
وقد يرد الادغام في باب عن لا يلزم تحريك ثانيه فلا يقاس عليه وكقول الشاعر
عشي مسدد بيها فتهي اصلم فتعيي حقنا رمع اعيت فادغم وليس بلازم تحريك ثانيهما **ونقل**
باب اللامين في افعل وافعال من ذوات الياء والواو فاذا بنيت من الرمي مثل اصم قلت
ارما والاصل ارمي بتضعيف اللام كما في احمر فقلبت الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
واذا بنيت منه مثل احمار قلت ارماي والاصل ارميي بتضعيف اللام كما في احمر فقلت ارماي
بالتضعيف بعدها فقلبت الياء الاخيرة الفا لما سبق واذا بنيت من الغزو مثل احمر قلت اغزوا
ومثل احمار قلت اغزاو وقد فهمت وجه الاعلال وان الياء الاخيرة والواو الاخيرة تحرك
وينفتح ما قبلها فتقلب الفا **فلا يبنى مثلهما اي ادغام خلافا للكوفيين في اصطلحين** تقول
على رايهم في مسألة افعل من الرمي والغزو ارمى واغزو بالادغام وفي مسألة افعال
من ذلك ارماي واغزاو بالادغام ايضا قلت وكان الخلاف مبني على انه هل الاولى النظر في الادغام
او الاعلال **وفي مثل حيعان منها من القوة ثلاثة اوجه اقيسها ابدال الضمة كسرة والياء بالياء**
فتقول قويان بياء مكسورة وياء مبدلة من واو وجه كونه اقيس انه بالاجماع يجب الاعلال في مثال
عضد من القوة والالف والنون زائدان في تقدير الانفصال فللواو من هنا حكم المتطرف
في التقدير فاذا لم يجب الاعلال المذكور فلا اقل من رجحانه **والادغام** في ذلك بان يقول قوان
اسهل من الفك في ذلك بان يقول قووان والادغام هو اختيار ابن جني قال لان الطرف مستثقل
ولا نظير له وان اعل التبس بفعلان ورديا بعضهم الالباس لا يراعى بدليل مختار والصحيح مذهب
سيبويه **ولا يجوز الادغام في مثله حمرت من الرمي لعدم وزن الفعل خلافا لابن جني** فاذا
بنيت مثل حمرت من الرمي قلت رميي هذا هو الاصل فلا ادغام هنا لانه ليس عنده شيء من الافعال
وقد تقدمت هذه المسألة في الفصل التاسع من فصول الابدال **فصل**
في الكلام على ادغام المثلين من كلمتين وعلى ادغام المتقاربين **اذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا**
مدغمين نحو فاذا جاء اجلهم **جاز الادغام** عند غير الحجازيين نحو الذين قال لهم الناس **ما لم يليهما** والاولى
ان تقول ما لم يلي اولهما **ساكنا غير لين** فلا يجوز الادغام نحو شهر رمضان قال ابن الحاجب في شرح
المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام
والمعربون على انه يصح فيعسر الفرق بينهما ثم قال وقد جمع الشاطبي رحمه الله تعالى بين نقل القراء
النوليين ارادا القراء الاخفاء وسموه ادغاما فالقريب منه واراد النحويون الادغام المحض قال ابي

ابن الحاجب وهذا الجواب وان كان جيدا على طالماهم الا انه لا يثبت ان القرا المنتفعوا من الادغام الصريح وقد كان
هذا الجيب بعين الشاطبي بقرايه في نحو الخلد جزا ... قال والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس
قولهم حجة الا عند الاجماع ومن القرا جماعة من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القرا لهم ثم لو
قدران القرا ليس فيهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون
اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبتت كان المصير الي قول القرا اولى لانهم ناقلون عمن تثبت عصمته عن
الغلط في مثله لان القرا ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم لو سلم انه ليس ثم تواتر عليا
فالقرا اعدل واكثر وكان الرجوع اليهم اولى **ويبدل الحرف الثاني متحركا او ساكنا اليا متقاربه**
الذي يليه ويدغم جوازا وذلك نحو يعذب من يشا ... لبا ولبثتم ... متحركا وهو الدال فابدلت ميما ... الثالث ان
وهو مثال ... الذي يليها وهو ميم من ... على صفة الجواز لا على صفة الوجوب ومثال الثاني تلبس
لبثا نحو باب نصر وهذا النوع من المصنف في ادغام المتقاربين وكلامه في صدر الفصل اعم كان في المتماثلين
واحترز بقوله لساكن نحو ضرب مالك فانه لابي عمرو فقد ادغم القرا شيئا من ذلك قال ابو حيان على
وهم المصنف في ان ادخل الباء على مثل المتقارب ووقع الحرف الذي يلي المتحرك والساكن الذي على
انه منقول مالم يسمع فلعله وليس في كل لسان انما كان ينبغي ان تعقله وتبدل بالحرف التالي متحركا
اوساكنا ليا مثل متقاربه اي يجعل بدله الحرف التالي كذا احرف مماثل الحرف الذي قاربه وهذا الحرف
الذي غلط فيه كثير من المصنفين في العلوم ... والشعرا فيه يخلون الباء على مالا يصح دخولها عليه
في لسان العرب ويضعون ما يحط عليه واطال الكلام وللبحث معهم في ذلك مجال وعسى انكلم ان شا الله
تعالى بابه سفا الشفي في الشرح المطول الذي انا عازم على كتابته بعد هذا عند الراحة من تعب
العزوب بعين الله على ذلك بمنه وكرمه **مالم يكن** ذلك الحرف الثاني متحركا او ساكنا نحو قصر باسم
وحمى وافد وهذا ادلوا باسه ظهر وافد **او ميما** نحو قرا هارون **او صادا او شينا او ميما او صغيرا**
او ما ادغم فيه اما الميم فلانها لا تدغم في مقاربها وكذا البقية اما الصاد فلان فيه استطالة
واطباقا واستعلا وليس في مقاربه شركة في ذلك فادغامها مخل واما الشين فلما فيها من التفشي
ولذا الفا فلو ادغما لذهبا واما الميم فلغنتها لكن يشكل انهما تدغم واما الصغير فلان ادغامه في مقاربه
ما ليس بصغير مخل بالصفير فامتنع ادغامه لذلك **او التقى الحرفان في كلمة يوهم الادغام فيه**
التضعيف فلا يجوز الادغام حينئذ نحو صنوان وقنوان اذ لو ادغم لتوهم انه من المضاعف فلو اتبع
هذا الابهام جاز نحو امحى ليظهر على الاصل وبعضه لا انه يمكن ان يكون من قبيل ادغام المثلين ايلم
من كون وزن الكلمة حينئذ افعل بتشديد الفا وهو مفقود فلا يتوهم انه من كلامهم **وادغام الرا**
في اللام جائز نحو قرا ابو عمرو ليغفر لك الله وكذا قرابه يعقوب واجازه الكسائي والفرا وحكاه سماعا
خلافا للخرمي ومن هوا المخالفين سيبويه واصحابه وسبقهم الخليل وقد عرفت ان السماع به ثابت
فلا اكثرات حينئذ بقولهم ان ادغام الرا في اللام يذهب ما فيها من التكرار **وربما ادغم الفا في البا**
كقراءة الكسائي ان نشا نخسف بهم **والضاد في الطا** نحو مطجع **والسين في الصين** كقراة ابي عمرو له
واشتعل الراس شيبا على اختلاف عنه **ويدغم الفا والميم البا** نحو اذهب فمن تبعك منهم ونحو يعذب من يشا
وفي الحا الها نحو اجبهاما **وفي الشين والتا الجيم** نحو اخرج شطاه ذي المعارج تعرج **وفي هما** اي في الجيم
وفي الشين والصاد والطا والظا والتا وثلاثتها هما المخرج وهي الدال المهملة والتا المثناة ستة تجمعنا الطا
المهمله والذال المعجمة والثا المثلثة تركيتا الظا المعجمة فكل من هذه الستة يدغم في الاحرف الثلاثة
الاول فالطا في الثلاثة اصبحت جعفرا ضبطا سالما اصبط صهرا والطا نحو احفظ والدال المهملة
اسعد جعفرا والتا المثناة اكبت والذال المعجمة خذ ... حدث وركب هذه كلا من هذه الكلمات
الثلاث التي اولها الجيم والسين والصاد نظير الامثلة **واولي اليا الطاق المطبق** من تلك الاحرف

الستة ولا مطبق فيها الا الطا والظا فبعض العرب يبقي الاطباق كما يبقي الغنة في النون ونحوهم
وبعضهم يذهبه كما يذهب الغنة وقال سيبويه كل عربي وليس في كلامه نحو من هذه الاولوية
ذكرها المصنف **فصل** في الكلام على وقوع الكلام بين حروف مخصوصة في الادغام
وعلى ادغام الطا والدال والتا والظا والذال في الصفيرية وعلى ما تدغم فيه لام التعريف **وقع**
الكلام في الادغام بين الحا والعين المهملتين نحو فمن زحزح عن النار بادغام في قراءة ابي عمرو ونحو
اقطع حلقه قال سيبويه في المثال الثاني والادغام وسبالي **وبين الحا والعين** المعجمتين نحو اسلخ
غنمك وادمغ خلقا **وبين القاف والكاف** نحو الحق كلدة وامسك قطنه **وبين الصفيرية** وهي
الصاد والسين والزاي نحو ارحص سوملك ولا تنجس صاحبك واحلس زايرك واحرز سالما واحرز
صهرك **وبين الطا والدال** المهملتين **والتا** المثناة **والظا والذال** المعجمتين **والثا** المثلثة فكل
واحد من هذه الاحرف الستة يجوز ادغامه في الخمسة الباقية فمثال الطا المهملة ارهط ... دارم
وظالم وذهب وثابت ومثال الدال المهملة قد صلت وطوبى وثوبي وظلم وذكر وبرك ومثال
المثناة دارت مثل طايفة ودوارم وظلوم وذباب وثياب ومثال الظا المعجمة احفظ طاهر
ودارم وثمم وظالم وثابت ومثال الثا المثلثة ملت قبل طلحة وظالم ودا ودويم وذيب
وتدغم الستة المذكورة في الصفيرية وهي الصاد والسين والصاد والزاي لا الحي على ... فقد
تقدم مايرشد اليها والامر سهل **وتدغم في الشجرة** وهي الطا والدال والثا والظا والدال
والثا والصاد والسين والزاي **وفي السين والصاد النون والرا** وهذه ثلاثة عشر حرفا
تدغم فيها **اللام وجوبا ان كانت للتعريف وشبهها** وهي الزايدة التي تلحق الصفة نحو الزايد والصفق
واستثنى مع لام التعريف الطالب والدارس والتايب والظالم والذاكر والثابت والصادق
والسالم والزاهد والشاكر والصابر والنافع والراحم **والا** تكن اللام للتعريف ولا شبيهة بها
فجوازا اي فتدغم جوازا **بقوة في الرا** نحو كلا بل ران **وبتوسط وضعف في النون** نحو هل نديكم ومن
ثم كان الاكثرون من القرا على الاظهار مع النون **وبتوسط فيما بقي** من حروف ومواضع عشر حرفا
نحو هل تعلم هل دنا هل تعلمون هل ظلم هل ذهب هل ثوب هل صبر هل سمع هل زين هل ... هل ...
فصل في ادغام النون الساكنة بغنة وبدونها واظهارها وقلبها واخفائها
ومايشاركها في الاخير **تدغم النون الساكنة دون غنة في الرا واللام** وهذا هو الاشهر وقد نص سيبويه
على جواز ابقا الغنة فيها وذكره الفارسي وروي عن الحجازيين وابن عامر وعاصم من القرا **وبها** اي
وبالغنة **في شبهها** من ناصرين **والميم** في امم ممن معك **والواو** نحو من واق **والياء** نحو الذي من ربه
وتظهر عند الاحرف الحلقية وقد عرفت عددها فيما سبق **وتقلب ميما عند البا** نحو ومن بعد
وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل التاسع عشر من فصول الابدال **وتخفى مع الحواس** والاخفا
حالة بين الاظهار والادغام **وكذلك تفعل** الاداء عندما كالصمت ونحن هلكنا فان الاخفا الثاني الاكراع
للحركة والاول اخفا صوت الحرف باظهار غنته وتمكينها بعينه ومثل هذا الاخفا باعتبار اخفا الصوت
وانما هو باعتبار الاسراع بالحركة واختلاسها لنعل **قاصدا التخفيف لكل حرف امتنع ادغامه في ...**
فيه او لتقدم ساكن صحيح فينطق بالحرف مختلس الحركة بسرعة ولا يشبعها بحيث لايكون بالتشبيع ولا
تسكين وذلك في كل حرف امتنع ادغامه اما لوصف فيه مانع له من الادغام كادغام الضاد في الشين
فانه لايجوز وان كان قد روي عن بعض القرا الجلوه على انه احتمالحركته الضاد لا الادغام واما لتقدم ساكن
صحيح عليه حرف دارحا فلا يجوز الادغام لما نشا عنه من الجمع بين ساكنين على غير حده هذه طريقة
البصريين وتقدم مانشا عن القرا في ذلك وان المصنف كلف لم يتقدم على المصير الى قوله نحو عبد شمس اصله عبد شمس
الغاه **ونقول به المنفصل يجري به المتصلة** ... **تنقل حركة المدغم الى الساكن**

ذلك مثل المصنف لهذه
الساكنين يتمهل ذلك مثل المصنف بقوله الدال
فادغمت الدال في الشين ونقلت حركتها الى ما قبلها فرارا من الجمع بين ساكنين فيحمل ذلك على الادغام في عبد شمس على وجهين
المسالة في بعض النسخ المعتمدة قال الشارح وهذا مذهب العراقيين والوجهين لا يجوز عند البصريين فتصير
احدهما النقل كما سبق والاخر على الجمع بين ساكنين وكلا الوجهين يحو تتابع وشبهها نحو تتابع في مثالها كما سلفنا
في الكلام على ادغام فا تفعل وما يشبههم بدغم فا تفعل نحو يتبع والسين والجيم والشين والظا والضاد
ومثالها وهو الدال والطا والثا والذال والصاد والزاي والسين اسست بصحبة ثالثة
ونحو ادارئتم فيها اصله تدارأتم ونحو فاطهروا اصله فتطهروا اثاقلتم اصله تحذف المتعذر ادغامها لكون التالي
وهمزة الوصل في الماضي والامر كما مثلنا وقد يحذف تخفيفا هو استفعل من تحذ او افتعل
كاستفعل في الاظهر اي في القول الاظهر والحاصل انهم اختلفوا فيه هو استفعل لم يتعذر المدغم او استثقال
منه على قولين فعلى الاول هو من الحذف وعلى الثاني هو من الابدال ولم يكن الادغام لما يلزم
كتنزل وتنزل الملائكة واصل تنزل تتنزل فاستثقلوا اجتماع المثلين فخففوا بالحذف ولو فصيح وقد ورد القران
من سكون الاول والمضارع لا يدخله همزة وصل فخفف بالحذف والمحذوف هو الثانية لا الاولى
به واصل تنزل تتنزل بنونين فكره اجتماع المثلين فخفف بالحذف قلت وخرج المصنف
خلافا لهشام فان الثانية عنده بها حصل الثقل فهي في الحقيقة تحذف وقد من الناس هي الثانية
ان تقول وذلك كثير جدا في التا وقليل في النون نحو نقول والحجة وقد من الناس هي الثانية
فان مسالة النون في مثل ما ذكر غير قابلة للخلاف لاختلاف حركتي النون حتى انه يخرج المسالة
السابقة على انه يحذف المتعذر ادغامه وذلك هو الاول وعطف هذه المسالة عليها حتى نقض ذلك ببعضه
على ان المحذوف هو الثانية وهو نقله او لاستثقاله بتقدير المدغم طالعوا في ان المحذوف والثانية
باب الامالة ولهو ان يجي جوازا
فهو يوافق اخر كلامه ويخالف لاوله
لا وجوبا فان الباعث عليها امر استحساني وهو التناسب في فعل او اسم نحو الحرف فانه لا يمال
الا ما سمعت امالته ولهذا ايضا وصف الاسم بقوله متمكن فان غير المتمكن وان اشبه الحرف لا يمال
ثم شرع في ذكر اسباب الامالة فقال لمتطرفة اي تطرف الالف
علم بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو اليا
والقلب لها عن اليا اي عن اليا في اسم نحو مرمى او فعل نحو رمى وسواء كان اصل اليا واوا نحو ملهى او لا كما
اوها الهاب تقال دون مجاوزة نحو الف التانيث المقصورة مثل حبلى فانها تنقلب اليا
في التثنية والجمع فاميلت تنبيها على الالف المنقلبة عن اليا واحترز بقوله بانف في حال يكون
مال الف الى اليا انما نسب عن بعض اللغات نحو عصى وقنا فان الفهما تنقلب يا في لغة هذيل
دون غيرهم واحترز بقوله دون زائد كيا التصغير او تكونها مبدلة من عين ما تقال فيه
قلت تكسر الفاء سواء كانت عينه واوا نحو خاف او يا نحو طاب فان كلا منهما يقال فيه عند الاسناد
الى المتكلم مثلا ملحقا بالكسر فتقول خفت وطبت واحترز عما يقال فيه قلت للعم فانه
لا يمال او بعد منه على ما لها نحو بايع او متاخرة عنها منفصلة كالسال لسنح له قول نحو ساع وكمال
او منفصلة بحرف نحو شيبان وحيوان او حرفين تانيهما ها نحو بيها وبدها خفافا لك ومن شرط ذلك
ان لا يكون بينهما ضمة نحو هذا بيها لتقوي الضمة او لكونها تقدم منها على كسرة ملها نحو مساجد او متاخرة
عنها منفصلة بحرف نحو عماد او حرفين او لما ساكن نحو شملال فان تاخر عن الالف منفصل منفصل
نحو باحل وعالم او منفصلة بحرف نحو ناصر وناجح او حرفين نحو بساسط ومواشق عليه في غير سر وده
اليا والكسرة الموجودين حالا قاله على المنفصلة لا المنقلبتين المراد غلبته ذلك صنعه من الاما لم
فلم يغير السبب لعادتهم قال الشارح اما غلبته للكسرة تراها كما سلف واما غلبته لله فلا نه جد
ذلك نذكرها لما هما غلط وصولهم عليه في شئ وذا الكسرة الموجودة لا المنقلبتين بعد الف نحو
هذا قاض فطا لوقفت وهو رب نقاص في خفض وادغم واشار بقوله دون كسر ودالي

الى ما نقله سيبويه عن قوم من امالة نحو مناسط مما فصله حرفان وكذلك يغلب حرف الاستعلا ان تقدم
عليها اي على الالف الحرف المستعلي لا مكسورا نحو غلاب ولا ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فالامالة جايزة
فيه وربما منع اي المستعلي قبلها اي قبل الالف سلفا اي سواء كان مكسورا او ساكنا قبله مكسورا وغير
ذلك وان تتجد الراء المتصلة نحو اجل او ضمت تحكما حكم المستعلي اي يغلب سبب الامالة واشار
بقوله غالبا اي ان نحو يميل ولا يعتد بذلك مانعا وان كسر شكف المانع فلم ينهض المنع مع
وجود الكسرة لقوتها وانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل نحو قارب وعادم وربما اثرت
الكسرة منفصلة تاثيرها متصلة نحو نعادر الاكثر عدم الامالة والى بوثر سبب الامالة وهو بعض
ما الالف بعضه فلا بد ان يكون السبب الداعي المؤثر من الكلمة التي منها الالف فلو كان من كلمة
لم ينهض مؤثرا نحو هذا فاضي سابور فلا تؤثر هذه اليا المتقدمة لانها من كلمة والالف التي يراد
امالتها بعدها من كلمة اخرى وكذا الوقف هالان زيدا قائم لم تمل الف ها لان الكسرة من كلمة اخرى
ويستثنى من ذلك مسلم لم نعدها وربما اثرت الكسرة منونة في مدغم نحو هذا حاد وهولا حواج
اصلها حادد وحوائج والاكثر في كلام العرب ان لا اعتداد بالكسرة الذاهبة بسبب الادغام كما مثلنا
او موقوف عليهم نحو هذا ماش وسرت بدار او تبدا اما عرها ما لما غفاها نحو يريد ان ينزعا
فلا يمنع امالته لخفة الكا كما سبق وقد يمال خار من سبب الامالة لمجاورة الممال كامالة تالي الالفين
من قولك رايت عمادا فاما لتاء الالف الاولى لثبوت السبب المقتضي لها وهو الكسرة المتقدمة
وهو ظ صرو لا الف الثانية المبدلة من التنوين لاجل الوقف فلا سبب يقتضي امالتها في نفسها
لكنها اميلت لمجاورة الممال طلبا للتشاكل او لكونه اخرها اميل احرم طلبا للتناسب مثل والضحى
والليل اذا سجى اميل لكون التلفظ بهما مناسبا للتلفظ بما بعدها مما سبب الامالة قايم فيه هكذا مثل الشيخ
واميل من غير المتمكن ذا ومتى والى قال المصنف ولم نظر الامالة فيها لا تمكن لها من الاسما الا في التي بارها
وهو هذا وبطرا لها ومرسا ان لنص عليها فكان ينبغي للمصنف ان ينبه على ذلك هنا وقرينه عليها
في غير هذا الكتاب فقيل فانما اما لوا ذا الاشارية لانها على ما وانما الف الى ومتى فلا سبب لامالتها
الا تشبيهها بالالف المنقلبة ومن الحروف بلى لانها اشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب
واغنت عن الجملة المذكورة في السوال في قول انا ما اتيت دعوة وقالوا في قولهم امالا نقول مثل
المخاطب اخرج فاذا امتنع قلت امالا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم فاغنت لا عن الجملة
الفعلية فاميلت واهمل المصنف التنبيه على حتى وقيل امالة الفها خلاف ومذهب سيبويه المنع
واما لوا من الفتحات ما يليه را مكسورة نحو ترمي شرر وغيرا ولي الضرر قال الشارح وثبت
في بعض النسخ بعد قوله مكسورة ما نصه من لام متصلة او منفصلة بساكن لم يكن المفتوح يا وقيل
يا شرط ان يكون لاما وليس بصحيح بل قد نص سيبويه على جواز الامالة وان كانت منفصلة من كلمة اخرى شرط
ايضا ان لا يكون الفتحة على ما نحو تعنى وان لا يكون الفاصل بين الفتحة والرا يا نحو لا نصير وهو صحيح
وشرط ايضا شرط اخر اهمله وهو ان لا يكون بعد الرا حرف استعلا نحو السرق نص عليه سيبويه
او ها التانيث نحو ففتحة فاعلها برفع الها على انه معطوف على فاعل تليه وهو را مكسورة اي تمال
الفتحة التي تليها را مكسورة او ها تانيث في حال كونها موقوفا عليها لشبههما بالالف لفظا لخفائها وحكما
لكونها للتانيث ومن الضمات ضمة مدعو ونحوها اي كل ضمة بعدها را مكسورة اما متصلة
بها كما في سمر او منفصلة عنها كما في مدعو روعلى هذا فكان ينبغي تقديم ما ومثال سمر وسبب الامالة
في غير ما ذكر الفعل بها كان كالحجاج في حالة الرفع والنصب وذلك لكثرة الاستعمال ولهذا لم يمل اذا كان
صفة للمبالغة لانه لم يكثر استعماله ونظيره في الامالة على غير قياس من الاعلام الحجاج الرابع عشر عليه
صاحب البديع والمهابا ذي او مبني علم كالناس وما اشبهها من فواتح السور مما اخره الف

المفرقة بين الاسم والحرف في عتريس فقد راجع العامل لمن الحجاج والناس او سببه الامالة في حالة
لكن وجود وهو الكسرة في الامالة حيضير بتناسبه باب الوقف
قال ابو حيان وهو قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة قلت وهو احسن من قول ابن الحاجب
قطع الكلمة عما بعدها ان كان اخر الموقوف عليه ساكنا كم ولم بقي بحاله الا ان يكون همزة في الخط
فقيل نحو هذا اصلنا الضمير كررت به وقلت لو وصلنا الميم كرامهم وعليهم وصلنا الاشارة في ذه
وته وتنوينا المرفوع والمجرور نحو هذا زيد ومررت بزيد محذوف وقفا لا تنوين مفتوح سواء كان
معربا نحو رأيت او مبنيا نحو ايها فكلاهما ينبدل نونه في الوقف الفا بعد تنوين بدلا احترازا من نحو
رأيت قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وانما قال بالها الحجاج مناخت وايهن نقف يا لنا في
يبدل التنوين النافع النصب فيقول رأيت قائما فقيل في لغة غير ربيعة فتقول رأيت زيدا
بالالف في الوقف واما ربيعة فيقولون رأيت زيد بحذف التنوين قال ان عز حبل العين وعلى الدوار
وهذه اللغة حكاها ابو عبيد عن الاخفش والكوفيون وقطرب ولم ينسبوها لمعينين ولضعفها المص
ربيعة وهو والله اعلم ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان والجمهور يخصون بالمحذوف ذلك ويجوز تنوينا
المضموم والمكسور بابداله لغة عن الازد نحو هذا زيدو ومررت بزيدي باسكان الدال واما الازد
فانهم يبدلون مطلقا املغ المنصوب فتقدم من قوله اي ان الابدال لغة غير ربيعة اذ هو شامل
للازد وبطانق العموم واما في المضموم والمكسور فمن هذا المحل فيقولون هذا زيدو ومررت بزيدي
والمعجبا ذلك اي في ابدال التنوين الفا في النصب وحده في الرفع والجر المقصور المنون
فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا فالالف الثابتة بدل من التنوين والاصلية محذوفة لا لتقاء
الساكنين هذا مذهب سيبويه والجمهور اعتبارا بالصحيح خلافا لما زعمه في ابدال الالف عن
تنوينه مطلقا نظرا الى انه تنوين بعد فتحة فاشبه رأيت زيدا ولان التنوين ثبت وصلا وحذفت
له الالف فيستصحب ذلك وقفا ولابي عمرو والكسائي عدم ابدالها منها وهو اختيار
المصنف في كافيته وشرحها وقواه في الشرح بثبوت الرواية باماله الالف وقفا والاعتداد بها روما يدل
التنوين غير صالح لذلك ومثال وقوع غيرها روما قول الشاعر ونا طيف الحسن ... بعمل الف بي
روما وهو في موضع نصب قلت الجماعة ان يجيبوا عنه بانه جاء على لغة رأيت زيد بحذف الوقف وارتكاب
مسئلة في الشعر سائغ وتبدل الف نون اذن وهذا قول ابي علي والجمهور والمازني والمبرد يقفان
بالنون وكتبنا هاكذلك قياسا على لن وربما قلبت الالف في الوقف واوا او همزة فيقال
افعي وحبلى تقال هذه لغة فزارة وناس من قيس وهي قليلة ويقال هذه افعو وعصو بالواو وهذه
لغة لبعض الطائيين ويقال هذه افعا وعصا بهمزة وهي لغة من لا يخفف من طي ان الالف المنقلبة
في هذه اللغات يحتمل ان تكون الاصلية والمبدلة من التنوين على الخلاف السابق على ان الخليل
سمع اتت رجلا بالهمز وربما وصلت بها الساكنة الالف هنا وهؤلا فقيل هناه وهؤلاه وكذا كل اسم مبني
اخره الف يجوز فيه ذلك فتخصيص هنا وهؤلا لا انه كثر مستدرك وقد تحذف الف المقصور اضطرارا
كقوله رهط مرحوم ورهط ابن المعلى ... والف ضمير الغائبة مستقرا فتحها اختيارا كقول
بعض الطائيين بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها فحذف الالف ونقل
فتحة الهاء الى الباء والمنقوص غير المنصرف ان كان منونا نحو هذا قاض ومررت بقاض فاسكان
حذفها ثم اجود من اثباتها في الوقف فتقول هذا القاض ومررت بقاض بحذف الياء واسكان العين
اجود من قولك هذا قاضي ومررت بقاضي وقفا ووقفوا على الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير
في مواضع من القرآن وانما استثنى المنقوص المنصوب لانه يبدل من تنوينه الف ويثبت
ياؤه الا ان تحذف فاؤه وهو عدم منقوص الاثبات مثال ما حذفت فاؤه من المنقوص نحو على اسم

يوفي

يوفي من الوقف ما حذفت فاؤه واعل لما سمي به اعلالا قلت كذا مثل الشيخ وفيه نظر لان الكلام في المنقوص
المنون ومثل يعني ان سمي به ممنوع من الصرف لوزن الفعل والعلمية فلا تنوين فيه ومثال
ما حذفت فاؤه وعينه يحضر فاعل من ارى فاصله مري نقلت حركة عينه الى الراء ثم حذفت العين واعل
كقاض فاذا وقف على هذا من لزم رده اليها لما يلزم من حذف فهو من اخلال الاسم على حرف واحد فان لم
يكن منونا نحو القاضي والرامي فالاثبات اجود من حذف قال سيبويه وكذا في عربي كثير فتقول
جاء القاضي باثبات الياء وهو الاجود وجاء القاضي بحذفها وهو جيد وهو الفصيح لحذف بالضرورة
خلافا لبعضهم وداخل في قوله وان لم يكن منونا المنادى نحو يا قاض والخليل يختار فيه الاثبات
ويونس يختار الحذف قلت ودخل في كلام المصنف ايضا ما سقط تنوينه لمنع الصرف فاقتضى
ذلك جواز الوجهين فيه فتقول رأيت جواري وجوار وليس كذلك فقال الشيخ ابو حيان على وجوب
الوقف بالياء في ذلك فتامله الا ان حكم ياء المتكلم الساكنة وصلا وحكم الياء والواو المتحركتين
حكم الصحيح يوقف على ياء المتكلم ساكنة وعلى الياء والواو نحو غلامي ولن يرمي ولن يدعو بالسكون لها
وهذا الاستثناء منقطع ولا حذف في نحو لم يقض ولم تقض بالياء فيه ساكنة ولم يدعو ولم تدعو بالواو وفيه
ساكنة غالبا استثناء الى ما شذ من نحو قولهم ما ادر ولا ادر بحذف الياء والوقف على الدال الكثرة الاستعمال
الا في قافية او فاصلة فان الحذف فيها فاش كثير وهي ذلك والليل اذا يسر فصل
في الكلام على الوقف اذا كان الحرف متحركا الموقوف عليه متحركا غير هاء التانيث وهو الاصل ابا لان الحرف
الموقوف عليه غير المبدوء به فينبغي ان يكون صفته كصفته واما لان المقصود من الوقف الاستراحة
وسلب الحركة ابلغ في تحصيل هذا الغرض رمت حركته مطلقة سواء كان مفتوحا او مضموما او مكسورا
والروم صويت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل والاكثر
منعه في المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل قال
الجاربردي ولانه يشبه اللوبا فيفضي الى تشويه صورة الفم قلت فيه نظر فانهم جوزوا النقل
بجميع الحركة مع انه يشبه اللوبا فكيف يمنع بعضها او اشير اليها دون صوت ان كانت ضمة وهو الاشمام
قلت اهمل المصنف تفسير الروم ولم يتعرض تفسير الاشمام اذ لم يبين ما تكون الاشارة الى
الضمة والقول الكاشف عن حقيقته هو ان يقال الاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان
وتدع بينهما بعض الانفراج فيخرج من النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الحركة فهو مختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك العضو فلا
يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد يكون حرفا يكون به
متحركا او ضعف الحرف نحو هذا فرج ان لم يكن همزة كما مثلنا فان كانا اياها امتنع التضعيف
لان ادغام الهمزة مجتنب ما لم يكن عينا ولا حرف لين كما مثلنا فان كانه اياه نحو هو ولي فلا يضعف
ولا تاليا ساكنا كما مثلنا ايضا فان تلا ساكنا نحو بكر لم يضعف او نقلت الحركة الى الساكن قبله
نحو هذا بكر نقل حركة الراء وهي الضمة الى الكاف ما لم يمنع من تحريكه بان يكون حرف مد فليس اما الالف
فلعدم قبولها للتحريك واما اختاها الواو والياء فلمشابهتها اياها او وجب نقل الحركة الى الساكن
الذي قبله عدم النظير نحو مررت بسر اذ لو نقلت فقلت بسر بضم الباء وكسر السين لزم بناء
فعل وهو مفقود ولكن الكسرة نحو قرأت العلم ولا يجوز النقل بان تقول بفتح اللام الا همزة
نحو زيد يحسن الكم فيجوز ان يقول الكم بفتح الميم خلافا للكوفيين في اجازتهم نقل الفتحة من غير همزة
فيقولون رأيت البكر وعدم النظير ثبت في المفتوح مغتفر فيجوز ان يقال في هذا ردء
ردء فتحصر الدال المضمومة بعد كسرة فيخرج الى بناء مفقود لكنهم لا يقولوا ذلك الا في الهمزة
فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الاتباع فيقولون هذا الردي ورأيت الردا وهذا البطو

ومررت بالبطو وهذا الكاو ورأيت الحبا ومررت بالحبا وسوا بين الحالات الثلاث وإذا نقلت
حركة الهمزة وحدها ما المجانسون والقياس على ما جاز حركتها كما يوقف عليه مسندا بها فيقولون هذا الحب
باسكان الباء والروم والاشمام وذلك ضعيف كما يوقف هذا الحرف لعامل هذه الحركة لو كان مبتدا
بها واتبعها غيرهم ما لينه فيقولون هذا الحب بضم الباء واسكان الهمزة او مبدله المجانس حركة ما قبلها
ناقلا حيث انعدم النظير نحو هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي او متبعا حيث يجيء النظير
نحو هذا الردي وربما ابدلت بمجانس حركتها بعد سكون باق اي ربما ابدلت من غير نقل ولا اتباع بل
يبقى ما قبلها على حاله من سكون نحو هذا البطو ومررت بالبطي وهذا الخبو ومررت بالخبي وهذا
الردو ومررت بالردي فيكون بالياء في الجر والواو في الرفع واما النصب فانها تكون الفا فيلزم ان يتحرك
الساكن بالفتح نحو رأيت البطا والردا والخبا او حركة غير منقولة نحو هذا الكلو ورأيت
وذلك لانها تسكن في الوقف والهمزة الساكنة عندهم
ولا يبدلها المجانس بعد حركة الا المجانسها والوقف بالنقل الى المتحرك لغة لخمية
تقلب الحركة بانها نحو هذا الكلا وهذا الكلو ... من يابهم للكرم فيما نقصده محمد مساعيه ويعلم رشده
قال المصرح في بعض كتبه كقول الشاعر ... واعترض على المصنف بانه ان كان مستنده في ذلك ثقة
ينقل حركة الهاء من قصده الى الدال وهي متحركة وحملا على معنى من ثم حذف الواو والنقل
اللغة هذا البيت فالحجة فيه لاحتمال ان يكون اصله قصد
فصل في الوقف على تا التانيث وتا جمع
بالتمهيد كقوله فلولا ان الاطبا كان حولي ... ابدال الهاء من تا التانيث المتحرك ما قبلها لفظا نحو قايمة وقاعدة او تقديرا
السلامة وهيهات ... اعرف من سلامتها فما طلحة
نحو فتاة وقناة كما مثلنا وخرج بذلك نحو قايمان وقنتان ... وما جمع بالف وتا نحو الهندات
لهذا الا ها اعرف من خلافه بعدم الابدال قال والله يخال بكفي مسلمات
فالسلامة في ذلك اعرف من الابدال هذا ومن كلامهم بالعكس
الحمد عليه كالبنات والاخوات واولات وفي هيهات وشبهه
وقف البنات من المكرمات وحكى قطرب لسن الاخوة والاخوات والبنون والبنات فهي كطلحة على لغة من بدل
اقرار الياء على حالها وابدالها هاء وقد قرئ بهما في السبعة واتبع بها اي بهيهات
ينبغي من الصرف للعلمية والتانيث ولم ياتي الحذف ... فيجري فيها جميع وجوه المؤنث السالم اذا سمي
وقد تقدمت في اول الكتاب في باب التثنية
فصل في الكلام على الوقف بها السكت
ووقف بها السكت على الفعل المعتل الآخر جزما نحو لم تغزه ولم ترمه او وقفا نحو اغزه وارمه وعلى
ما الاستفهامية المجرورة نحو مجيء مه وجوبا فيها اي في الفعل المذكور وما المذكورة محذوف الفا والعين
ومجرورة باسم هذا ان المنصوب المتقاطعان حالا ان من ضمير فيه كما تقول الهمزات لعينه ما شيبه
وراكبه يعني ان الوقف بها السكت في الصورة الاولى على جهة الوجوب محله ما اذا كان الفعل الاخر محذوف
العين والفا كالامر من راى المضارع المجزوم منه فتقول ره ولم يره وجوبا الوقف بها السكت في الصورة
الثانية محله ان تكون ما الاستفهامية مجرورة باسم نحو مجيء مه كما مثلنا والا يكن كما تقدم من حذف الفا والعين
والجر بالاسم فاختيار اي يوقف بها السكت اختيارا فتقول ارمه ولم يرمه وعمه وعلى المختار ولك ان تقول
ارم ولم يرم وعم بالاسكان ولا ها وانما وقفنا ... على المرسيم ويكون للعمال اي الفعل
ها السكت بكل مبني على حركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بالاسم
المبني على الفتح مثلا لان حركته وان لم تكن اعرابية فهي شبيهة بالاعرابية من حيث العروض كما تقدم في باب
والمنادي المضموم نحو يا حطو يا زيد والمبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد لان هذه الحركات شبيهة
بحركات الاعراب والافعال الماضي وهو وان كان مبني الاصل لكنه شبيه بالمضارع فلا تقول لا رجله ولا من قبله
ولا قامه ولا نحو ذلك وشذ اتصالها بالفعل كقول الراجز يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علة
هكذا قاله وللمتعليين تقاطع لاحتمال ان يكون مضافا الى الضمير وبني لاضافته الى المبني فلا يتعين

حينئذ كون الها للسكت وقد يوقف على حرف واحد فيوصل بهمزة تليها الف كقول الشاعر
بالخير خيرات وان شرا فا ولا اريد الشر الا ان تا يريد وان شرا فشر ولا اريد الشر الا ان تشا
فوقف على الفا وحذف ما بعدها وعلى تا المضارعة وحذف ما بعدها وزاد بعد كل من الفا والتا
همزة تليها الف وربما اقتصر على الالف نحو ما انشده قطرب جارية وعدتني ان تا تدهن رأسي وتفلي او تا
يريد ان تجي او تمتع فاقتصر على الوصل بالالف ولم يات بهمزة ويجرى الوصل مجرى الوقف اضطرارا
كقول الشاعر تبارك وحيا او عيهل فشدد اللام مع وصلها بحرف الاطلاق وربما اجري مجراه اختيارا
كقراءة من قرأ فبهداهم اقتده ومنه ابدال بعض الطائيين في الوصل الف المقصور واوا سمع من كلامهم
هذه حبلو يا فتى وابدال هذه الالف واوا انما يكون في الوقف
فصل في الوقف على الروي
وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة فيقولون في قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل ومنزل حومل باسكان اللام وحذف مدة الاطلاق قال الشارح
والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة قلت كما قاله كثيرون وهو توقيف دوري لان معرفة
الروي متوقفة على معرفة ما تعزى اليه القصيدة ومعرفة ما تعزى اليه القصيدة متوقفة على معرفة الروي
اذ لا ينسب القصيدة الى الحرف حتى يعلم انه رويها واتبعها المجازون اي يثبتون المد لتاتي بزيادة الصوت
والاعوضوا منها اي من المدة التنوين مطلقا اي في حال الرفع والنصب والجر هذا التنوين يسمى تنوين الترنم
الترنم لا التحصيل وقد تقدم الكلام في اعراب نون التوكيد وظاهر كلام المصنف ان بني تميم قاطبة
على التعويض الذي حكاه وليس كذلك بل منهم من يعوض عند ترك الترنم ومنهم من يسكن كما سبق والله
تعالى الموفق
باب الهجا
قال الشارح الهجا لفظ مشترك بين
الروم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة الالفاظ التي تركبت من تلك الحروف قلت ومما
ثانت التورية لبعض الشعرا قال الشيخ ابو اسحاق بن الحاج الاندلسي وكان من كتاب الانشا
في بلاده في المدح شعر نرى منذ لنت كانها تصورت مدحا للورى ونثا وما لي هجاء محبي لشاعر
وكان الاولى بالمصنف ان لو قال باب الخط واستراح من هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود وان كانت
القرينة قاطعة على انه انما اراد المعنى الثالث وهو كتابة الحروف ولم ير غير العروض اصلان وانما قال
ذلك لان الكتابة عند اهل العروض تابعة للفظ فما ظهر فيه وسمع كتب بصورته وما سقط منه سقط
من الخط وهذا ليس مما يلتزم في اصطلاح الكتاب فلذلك قال ولم ير العروض اصلان احدهما الا
انتقاد السبب الخفي سيذكر محل التفصيل او اقترانا بالرسم المصحف وهذا اما اصطلح عليه السلف الصالح
في كتابة المصحف الشريف فاذ ينحصر الاصطلاح في الكتابة بثلاثة رسم المصحف ومصطلح الكتاب في غير
هذين الاصل الاول فصل الكلمة من الكلمة بحيث تكون كل واحدة منها على صورة لا تختلط بها واحدة باخرى
لا تتابعها في الخط مستقلين في مكتوبين متمايزين كما تمايز العينان فينبغي ان يعطى ما يعطيه ان لم يكونا كشي واحد
ما تركيب كبعلبك فيوصل الكلمتان للتنبيه على امتزاجهما وشدة اتصالهما وهذا خاص بما ركب تركيب
مزج كما مثل المصنف فلا يثبت هذا الحكم لغيره من المركبات كالاسنادي والتقييدي وغيرهما
واما لكون احدهما لا يبتدأ بها كالضماير المتصلة ونون التوكيد وعلامة التانيث او لا يوقف عليها كبا
الجر ولام الابتدا وفا العطف واما لكونهما مع الاخر كشي واحد فاستعمالا مثلا عطا كبعلبك
في اعرب المضاف والمضاف اليه فانهما لا ينفصلان في هذه الحالة استعمالا مما ثبت لهما لا انفصال في
حالة التركيب المزجي كما كثر واحد واشار بقوله غالبا الى انه يجوز في بعض الاحيان ان يكتب في حالة
الاضافة منفصلين لان الاعراب فصلها ووصلتان وهي الحارة بين مطلقا اي سوا كانت موصولة او موصوفة
او استفهامية او شرطية وفصل ابن عصفور بين الاستفهامية وغيرها فوصل فيه وبين غيرها ففصل
وبالموصول غالبا نحو عجبت مما عجبت منه وخرجت الشرطية والموصوفة فان العكس فيهما الفصل

بقوله غالبا الجواز فصلها مع الموصول وبالفصل جزم ابن عصفور وجرى بعدم الاشتباه وعن بمن والمراد
بها الموصولة واما الشرطية والاستفهامية فالقياس الفصل لذلك اي موصولها غالبا فتقول
رويته ويجوز الفصل وفي بما الاستفهامية نحو فيمن تفكر مطلقا اي دايما ولو حن في هذا وقال
دايما لكان حسنا في الموصولة نحو نظرت فيما نظرت فيه والفصل جايز والثلاثة وهي عن وعن وفي عما
الاستفهامية المجرورة الا انه نحو مم عجبت وعم عجبت وعم سالت وفيم فكيف وحذف الالف لبس
خاصا لهذه الثلاثة كما يوهمه كلام بل هو ثابت مع كل جار اسما كان او حرفا وشذ وصل بيس بما نحو بيسما
اشتروا به والقياس الفصل لكن وقع في رسم المصحف الكريم موصولا في قوله تعالى بيسما اشتروا به انفسهم
في سورة البقرة وقوله تعالى بيسما خلفتموني من بعدي في سورة الاعراف فوجب اتباعهم وهذا ماخوذ
من اصل اقتفاوا الرسم السلفي ووصل ان بلم في فالم يستجيبوا لكم في سورة هود وما التي في القصص
فهي مفصولة في القياس ووصل ان بلن في الكهف والقيمة في قوله تعالى الن نجعل لكم موعدا وقوله
تعالى ايحسب الانسان الن نجمع عظامه وبلا في موضع الواضع الواقعة في رسم المصحف قال
رفع وكل ما في كتاب الله من ان لا فهو موصول الا عشرة مواضع بالاتفاق فهي فيها المقطوعة ان لا
اقول على الله الا الحق وان لا تقولوا في الاعراف وان لا ملجا في التوبة وان لا اله الا هو وان لا تعبدوا
الا الله اني اخاف في هود وان لا تشركوا بي شيا في الحج وان لا يشركن في الممتحنة وان لا يدخلنها في نون
واحد فيهم خلاف وهو ان لا اله الا انت في الانبياء اشهد في الواقعة فقيل لا تلاثة مواضعها
اخرها ان تكتب مفصولة الثاني ان كانت غير ناصبة فموصولة نحو علمت ان لا تقوم وقد وان كانت
ناصبة فموصولة نحو علمت ان لا تقوم الثالث اذا دخلت نعم وصلت ام نحو امن هو وصلت ان لا
وكي بلا نحو لكيلا تحزنوا على ما فاتكم وحذف نون من وعن
وكذا مثلا ووصل ام بمن نحو امن هو قانت خطا لما تقدم وعلة الحذف انهم لما قصدوا الوصل حذفوها خطا لموافقة الخط
وان وان ومن وام وعن وما خطا كما تقدم وعلة الحذف انهم لما قصدوا الوصل حذفوها خطا ليوافق الخط
اللفظ الاصل الثاني مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعددها وكون هذا هو الاصل
امر ظاهر وهنا فايدة وهي ان قول الفرزدق ولكن طفت علماء عزلة خالد يكتبونه هكذا اعتبارا بلفظه
لام وحدت هذه الكلمة بخط الزمخشري هكذا علما وقال السخاوي وهو القياس لان الالف على ولام
في نحو فانتقلت العين بالملف فتكتب بالالف بعد العين كما يكتب بالماء قلت وهكذا رايتهم يكتبون
بلعنبر تخفيف بني العنبر بلام تلي الباء وعلى ما تقدم ينبغي ان يكتب بالعنبر بالالف بعد الباء
فتامل ما يجب الاقتصار على اول الكلمة لكونها اسم حرف وارادة ورود الاصوات نحو ص ق ن فان
قياس ان تكتب هكذا صاد قاف نون ولكن يخبر بذلك تنبيها على ان المراد من هذه الاسما حروف حطيه
مشابهة الاصوات من جهة انها وردت منفصلة من التركيب والعوامل وهذا انما يتمشى على احد الاقوال
فيها او حذف الحرف لادغامه في مثله من كلمة نحو قر واستقر ونحو وشذ باسم المعوق حيث رسم
فصل
بيان وقياسه ان يرسم بالف واحد من جهة انه يدغم فيما هو من كلمة وهذا من الرسم السلفي
في اعتبار المطابقة بالاصل والمال تعتبر المطابقة بما اصل اي باصل لفظ الحرف سواء بقي لفظه او تغير
ان كان الحرف مدغما فيما ليس من كلمة فتكتب نحو من وال ومن مال بنون مستقلة قلت ومن هنا وخذ
لكل مسالة اختلف فيها جماعة من المتاخرين وهي نحو وصيهم وصهم كيف يكتب بهاين ام هاء واحدة
والذي يطلع عليه يكتبا بتهم بحرفين لانه ادغام من كلمتين او باعتبار الحذف برسم نونا سوا كان الحرف
اختيا في حلها في كلمتها نحو عنترا او من كلمة اخرى نحو من نتم او مسيدي تيمي مجاورة نحو من بعد فلينت العها
نونا على الاصل قلت يخرج عن هذا نحو ضطر في ضطل بمقتضى كلامه انه لا يكتب نونا بل ميما او حرف
مدغم اله لساكن يليه في الوصل فانه يكتب على اصله نحو اضرب القوم واضرب العبد واضربا الغلام
واحترز مما كان يحذف لغير ساكن فانه يحذف خطا كالمحذوف للجازم نحو اغزوا وارم قلت لا جازم العلة

يليه

يليه ويحتاج الى ان يقول في غير كلمة ليخرج نحو حف وقل وبع فمع كلامه حشو ونقص ورب واحد فخطا ان
امن اللبس نحو يوم يدع الداعي ويمح الله الباطل يرسم بغير واو لامن اللبس ويجب ذلك اي الحذف
خطا كما وجب لفظا فلا ينظر الى الاصل مع نون التوكيد نحو يا زيدون لتضربن اصله لتضربون
حذفت نون الرفع لاجتماع المثلين في الخفيفة والامثال في الثقيلة وواو الجماعة لالتقا الساكنين
وحدها فتحذف خطا كما حذفت لفظا والتنوين نحو قاض وجوار اصلهما قاضي وجواري فحذف اليا
وحرفت لالتقا الساكنين هي والتنوين فحذفوها خطا ولم ينظروا الى المطابقة بالاصل ولم يلتفتوا
الى لغة من اثبت اليا في الوقف لان الافصح خلافه ونقضا المطابقة بالمال اي بما يرجع اليه
اللفظ اما في الوقف لا مانع له من اعتبار ما يعرض من الحذف ان المجرور بالام وفي راجحا الا الوقف
واحترز له بذلك من وقف ما نع يمنع من اعتبار ما يعرض فيه وذلك كالوقف على ما اتصلت به نون
التوكيد الخفيفة من نحو اضربوا واضربي فانك تقول عند الوقف التاكيد بها اضربن واضربن
تحذف الواو واليا اذا وقفنا على هذا الفعل عند حذفها رددت اليه ما حذف بسببها فتقول
اضربوا واضربي وهذا وقف عرض فيه رد المحذوف لكن منع مانع منع من اعتبار ذلك وهو الاتصال
بالنون فلم يلتفت الى ذلك العارض الذي يحدث في المال بسبب نقض المال فلم يكتب الواو واليا
لاجل ذلك وكذا اي ولا اعتبار لمطابقته بالمال لمطابقته بالمال حذف تنوين غير المفتوح نحو هذا
زيد ومررت بزيد لانه محذوف في الوقف ومن ضمير الغايب نحو له وبه والغايبين نحو ضربتهم عند
من يصل ميم الجمع لان ذلك يحذف فيه عند الوقف وكتب بالف انا والنون المفتوح نحو رايت زيدا الا الف
يثبت فيهما وقفا واذا دات النون لان الوقف عليها بالالف وهذا مذهب المازني ثم من نقف عليها
بالنون فيثبتها خطا وفي شرح الحماسة للتبريزي وقال اذا اهملت اذ اكتبت بالنون لئلا تلتبس
بالشرطية واذا اعملت تكتب بالالف لانها لا تلتبس وكون تنصبها ان امن اللبس لان الوقف عليها
بالالف وهذا انما يكون معتبرا بنفي اللبس كالمثال المذكور اما لو كانت الكتابة بالالف تؤدي
الى اللبس لم ترسم الالف بل ترسم النون وذلك نحو اضربن زيدا ولا تقتربن زيدا لخاطب الواحد
فلو كتب هذا بالالف كما يوقف عليه لالتبس بالامر للاثنين ونهيهما وبها نحو رحمة لان تا التانيث
تبدل في الوقف ها ورد ذلك ومحى من حيث لان ما سكنت تلحقه في الوقف كما مر وشدد كما بنا
من جهة اثبات تنوينه خطا وقد سبق الكلام عليها وكون تبعت الله حيث لم يراع فيه حال الوقف
فرسم بالتا كما ينطق به وقفا واملا غير وقف هذا معطوف على قوله ا ولا في وقت اي تعتبر المطابقة
اما في وقت واما في غير وقف ولذا اي ولاجل اعتبار المطابقة بالمال في غير وقف ثابت اليا في كل الف
مختوم بها فعل او اسم تخرج للحرف وساني ما تكتب منه بتا وصف الاسم بقوله متمكن احترازا من غير
المتمكن وستنبه على ما تكتب منه بتا ثالثة حال من الضمير المجرور بالتا من قوله مختوم بها اي
ختم بها الفعل او الاسم في حال كونها ثالثة فخرجت الثانية كالف باع سيد له من بيا نحو دعا
من الافعال ورحى من الاسما واحترز عن ان تكون سيدلة من واو نحو غزا وعصا او مجهولة
نحو حتا فانه يكتب بالالف او رابعة نحو اعطى ومعطى فصاعدا نحو استدعى ومستدعى
مطلقا اي سوا كانت عن يا او واو او زايدة للالحاق او للتكثير ما لم تل الف يا نحو احيا واستحيا
قلبت الفا لا يا لكراهة لاجتماع اليا ين في غير يحيى علما واما اذا كان غير علم فيكتب بالالف
ولا لقياس عليهم علم مثله في كونه محكوما بالف قبلها يا سوا كان منقولا من فعل نحو يعيا ويحيا ام
من اسم ومن اسم نحو ريا مسمى به فلا يكتب شي من ذلك بالياء قياسا على يحيى علما خلافا
للمبرد فانه قاس عليه وفي التزام هذه الياء بخلاف فمن الناس من نقل بنيابة الياء في الخط
عن الالف فيما تقدم على الوجه الذي ذكرناه مطلقا امر لازم ومنهم من ذهب الى ان ذلك لا يلزم بل يكتب

هو المختار ، وكذا امتناعها
بالياء وكون الكتابة بالالف وان كان الرسم بالالف قبيلا قال الشارح وهذا فيه منفصل ، مثاله في الفعل رماه
الى امتناع نيابة الياء في الخط عن الالف خطأ عنه مباشرة فالخلاف المذكور في التزام النيابة ثابت
واعطاه واصطفاه وفي الاسم فتاه وحبلاه ومثناه وفي متى وفي ما ركب منهم
في استعمالها لحالة المذكورة ، واستعملت نيابة الياء في الخط عن الالف في اللفظ وفي لدى وانى فعلى
من احد ابدا شذوذا ، ووجهه في حتى انها حرف لحق الف ان تكتب مع ان العباس كتابتها لان
ثلاثي واسم واوجبه ان يكتب بالالف كعلا وفي متى وبلى انها تكتب على اللفظ لكن ادعيت
متى اسم غير متمكن وبلى حرف وكلا النوعين مستحق الفتح ان يكتب قلت الاشذ وذيها لانه
الامالة فيها فرسمها بالياء فان قيل هذا ذكر الشارح الى وعلى تحوكان ينبغي لم ان يجعل
لما كانت الفها تؤول الى الياء مع المضمر صار كان الفها عن ياء كهدى ان وفي الضحى
الضابط فيما تقدم رجوع الالف الى الياء في عير انها للفعل ليدخل هذان وقلى يكتب بالياء لان
وكنوه لمشاكلة المجاور وذلك ان الضحى اسم سجا وسجى وسجى مجاور وقلى وكتب الضحى بالياء
الف عن واو لكنها كتبت بالياء لمجاورته والالف عن واو وسجوت وكتب في الضحى بالياء
لمجاورته سجى والالف عن واو النحو قلت وهذا فيه نظر البصريين واما الكوفيون
فانهم يتساهلون في مضموم الفاء ومكسورها يكتبان بالياء وان ولنت الاستفهامية حتى اوالي اوعلى
كتبتها بالالف هذا كالاستثناء من ان حتى يكتب بالياء وان ذلك غير شاذ لانه لم يذكرهما اولا لانه ما شئ
كمتى ، وشذ الالف في كلتا وتترا وتحت ان تضيفهما اما شذوذ الالف في كلتا فلان الفها عند
البصريين للتانيث وان الانثى فلا الحاق وعلى كل تقدير مثلها الياء واما تحتها فهو منفصل والعمله
رابعة لحقها ان تكتب بالياء قلت وانظر ما مراد المصنف لشذوذ ذلك هل المراد في رسم
المصحف بدليل سوق انه تحت ان نضيفها او المراد كلتا مطلقا وهذا لم يعنيه هاهو منع
في القران كالفعل في تحتي وكذا في تترا وقد يكون عدم التقييد لانه لاثاني لها في التنزيل وقد
نقل مسلم كلتا بانها عوملت معاملة الف الزيدان وتلك لا تقع في الخط عن الالف وتتفق هذا
بان الى في التنزيل مضافة للظاهر وهي حينئذ ليست علامة للرفع ، والواو في الصلوة والزكوة
والحيوة والنجوة والمشكوة ومنوة وفي الربوا تكتب الواو نيابة عن الالف في هذه الالفاظ اتباعا
لخط المصحف ولا يكتب شئ من نظائرها الا بالالف ومن الناس من كتب هذه الكلمات في غير المصحف
بالالف اعتمادا على الناس ويقول رسم المصحف متبع في القران خاصة فان اضيفت هذه الكلمات
الى ، فانما تكتب بالالف كحولته وكمشكاتي ونحو ذلك الى اخرها **فصل**
في الكلام على كيفية كتابة الهمزة من اعتبار المطابقة بالمال تصويرا الهمزة الكائنة اولا سواء كانت
في فعل او كانت متطرفة بالحرف الذي تؤول اليه في التخفيف ابدالا ، فان ابدلت واوا كتبت واوا
كمؤمن ويوصي وان ابدلت ياء كتبت ياء كذئب وبير ونحو ذلك وان ابدلت الفا كتبت الفا نحو كاس
وبترا وشهيلا ، فان سهلت كالالف كتبت ياء او كالواو كتبت واوا فيكتب سايل وسول ونحو هكذا قلت
لكن تصويرها بالحرف الذي تؤول اليه انها تصدق على المسهلة بالبدل لان المسهلة بين بين لانها لم تؤول الى حرف
من احرف اللين بل هي حرف في حرفي لين ومنزج وفي عبارته مناقشة فان كان تخفيفا للهمزة تخفيفا بالنقل وفي
بعض النسخ وان كان تخفيف بالنقل باضافة التخفيف الى ضمير الهمزة حذفت فيكتب حيل وجب هكذا وقد تصور
المسهلة الصالحة للنقل لمجانس حركتها نحو يساول والمسلة فتصور الفا ونحو يلوم فتصور واوا وسهم
تصور ياء قلت وعمل الناس اليوم على هذا القليل لان في المسلة فالمسلة فالغالب كتابتهم حذفها وحرج
بالمتوسطة الهمزة المتطرفة نحو جزء ودفء وملء فليس فيها الا الحذف قال ابن هشام وضبطه ومهما المجلس
يسلت كيف تكتب الجزء الاول ابالواو ام الالف فمن كان حاضرا نقل الياء الواو لا غير نقلت ما سمعته في

هذا

هذا فقال الدليل هكذا عادتنا تكتبها فقلت الدليل اعز من الحكم والجواب عكس ما قلت يكتب بغير واو
في الاخرة كتبها الف لعين فتحة ، نحو يقرأ ولنا وسما وقد كتب بعض الاخوان بمجانس حركتها مثل كتابتها بالواو
في او من يبشو قل ما يجيا ومن ثم قال المصنف وغلب استعمالها على ذلك وحذفها بعد الف نحو هذا رد وجب ردا
واستهزاء ردا قلت وتضعيف حذف عطفها على قوله كتبها ان يكون الحذف غالبا الا زماد ابدا وانه يجوز ان تصور
في ذلك بالواو والياء وما حال احد الكتبا هذا فان قلت المنقول عن البصريين انهم يكتبون المتوسطة المنفصلة
من ذلك بالعين فتكتب الف كمسائل كما هكذا قلت الاولى هي التي قبل الهمزة والثانية الف التي واما التي
تكتبها ذلك صورة باتفاق اهل النظر مالم يلها اي مالم يل الهمزة الاخيرة ضمير متصل فتعطى بالوسط
من تصويرها بالحرف الذي تؤول اليه ابدالا وتسهيلا فيكتب هذا ابوك وجزوك بالواو وعرتك ساك وجزاك بالالف
وتنظر في بنيك وجزيك بالياء وانما استحقت حكم المتوسطة لشدة اتصاله بما قبله **وتصور الهمزة الكائنة اولا مطلقا**
بأي حركة تحركت احد واخذه وابلم فكتبت على صورتها الاصلية التي وضعت لها ولم يعتبر حركتها لان الكائنة اولا تحقق
فان قلت يرد نحو حينئذ وليلاقون صورت بغير الف قلت اورده ابو حيان وليس يوارد فان شدة اتصالها
بكلمتها صيرها في حكم المتوسط وصورت بالحرف الذي تؤول اليه ابدالا او تسهيلا وسببه المحتج فذلك في امر
الفصل فلا وصل لا سيما ركم عليه الا انها ان كانت همزة وصل حذفت ، وهنا جواب الشرط اضيفه لهمزة وصل
يعني ان الهمزة اذا كانت همزة وصل تحذف بين الفاء والواو وبين همزة هي فاء نحو فان وات وامر اهلك وخرج
بذكر الهمزة التي هي فاء نحو فاضرب واضرب والالف المكتوبة في فان وكنوه في فاء الفعل واما همزة الوصل فانها
حذفت لان الواو والفاء لا يوقف دونهما فلا ترجع الا العين في اللفظ ، وبعد همزة الاستفهام مطلقا اي سواء كانت
داخلة على اسم اسمه زيد او على فعل نحو اصطفى البنات وسواء كانت همزة الوصل مكسورة ام مفتوحة كالسلام وضم
نحو اخشنى زيد ونحو جا فلان ابن فلان وفلانة بنت فلان مما وقع فيه ابن وابنة صفة بين علمين غير مفصول
وذكر الحريري في درة الغواص انه اذا اضيف ابن الى الاب الاعلى تثبت الالف في ابن والتنوين فيما قبله نحو
قوله حالو لكن بن المهتدي بالله قلت والصحيح ان يحذف وان كانت الاضافة الى الاعلى وانشد سيبويه
جنتني على بني بدر لقومهم او مثل اسرة منظور بن سيار ، وانما هو منظور بن زياد بن سيار **ونحو للدار والعدار**
حيث تكلام الابتدا ولام الجر على همزة ال ووجه كراهة الالتباس بصورة لا النافية ، ونحو بسم الله الرحمن الرحيم
قال ابو حيان كما لبعض اصحابنا فان قلت باسم زيد وتركت لسم الله اثبت الالف الاول لم تحذف الا الله
والثاني ذكر فيه متعلق الباء قال تغلب اذا كان فيه كلام اثبت الالف نحو بسم الله تعالى وقال الفرا
في بسم الله مجريها ومرسيها حجة الاثبات ولحذف قلت حاصله انه لابد من امرين عدم ذكر المتعلق وكون
الاسم مضافا الى لام الجلالة وهل يشترط امر ثالث وهو كمال لفظ البسملة محل نظر ظاهر كلام المصنف اشتراط
وتثبت الفا فيما سوى ذلك قلت وهذا امر لا حاجة اليه لانه قد مر ان الكائنة اولا تصور الفا الا في
مسائل تحذف فيبقى ما عدا تلك المسائل على القاعدة الاصلية ، ويكتب ما ولي الثانية بحسب حالها
اي حال الثانية اذا ابتديء بها فيكتب اوتمن فلان الموقع ابتدا كذلك بالواو وقلت لك اوتمن فلان فيكتب
بالواو وان تقول ائذن لي وان كانت تبدل في الوصل واوا وانما يكتب في حال الابتداء الا ما ان افعل
نحو يوجل فانه يكتب واوا بعد الواو والفاء خاصة فيكتب فاوجل بواوين كذا فاوجل واما نحو اجل وتم اجل
وقلت لكم اجلوا فيكتب وامام الاما صح للمصنف ان يذكر مسئلة اوجل لانه قال اولا الثانية ولم يبينه ذكر
التابل بكونه همزة ولا غيرها فصح لحينئذ ان يذكر هذه المسئلة ولو لم يذكره لتاه لكما تكتب الواو
بالا انها واو وسكنت بعد همزة مكسورة فتنقلب ياء كما في ميراث وذلك في الابتدا الا ان الهمزة هنا
لا يبتدأ بها ، وتصور بعد همزة الاستفهام همزة القطع بمجانس حركتها لانها اذا حققت بالمد ابدلت واوا
ان انضمت وياء ان انكسرت كل ما هذه الهمزات بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وقد يحذف المفتوحة
كما كتبت في المصحف اانذرتهم بالف واحدة وهل الساقط الاولى او الثانية قولان ، وقد يكتب غيرها الف

نحو انزل لانك ووصان كتابتها بالالف هي الاصل والهمزة حرف زايد على الكلمة التي تعد جزءا لمعنى كالواو
والفاظ العقد به ولحقت بالمتوسط هوة والنوم ولئلا دولس ونحو صمد وحينئذ صح وكان القياس
كتابة ذلك كله بالالف لان الهمزة اول الكلمة لكن السطر الى امتزاج الكلمتين وشدة اتصالهما في الكلمة بكلا
اقتضى تنزيل الهمزة في ذلك منزلة المتوسط في اجتماع لينين او ثلاثة في كلمة اوما
هو كالكلمة باعتبارها بمنع في الكتابة حينئذ ان ادى القياس في المهموز وعند الاجتماع لينين
متماثلين او ثلاثة في كلمة المهموز نحو سى مجموع جمع تصحيح في غير الرفع نحو رات سسى ومررت سسى
وهو عين نحو استووا واحتووا او في كلمتين ككلمة نحو ليسوءوا وسوءون ويا ادم ويحيى حتف واصر هذا
صاحب الشرط ان لم عرف الاول كقراءة لئلا يلتبس بفعل فعل الاثنين بفعل الواحد او فارس لئلا يلتبس
الناس بالجمع وفي الله بخصوص هذا الاسم الشريف وجهان اثبات همزة الوصل وحذفها وهذان الوجهان
اجري فيها الحذف واما غير هذا الاسم الشريف فليس الا الحذف وجها واحدا كما تقدم وما سوى ما ذكر مما
لا قياس عليه كتابة ما انشا هكذا لشوا وفيا سيما ان يكتب كالسما وكذا الاصفيا لاذنجم لنتنو بها بالف بعد
اللام والالف اوتحالف للرسم ولا يلتفت اليه ككتابة بعضهم الرحمن بالف وكتابتهم الصلاة والزكاة بالف
وكذلك مخالف للرسم الذي المطر وفلا يلتفت اليه قلت وينبغي ان يكون انكار كتابته كذلك على هذا الوجه
اما هو اذا كتب القران اما اذا كتب غيره فالمخالفة للرسم اما مستح فيما يجب فيه الموافقة له وذلك عند كتابة
القران العظيم فقد سئل الامام مالك رضي الله عنه ايجوز كتابة المصحف على ما احدثه الناس فقال لا الا على الكتبة الاولى
في الكلام على ما ينقص من الحروف الثابتة في
واعلم ان انحراف الخط عن ذلك لكثرة الاستعمال واعا
اللفظ عنها الكتابة حذفت الالف من الله ومن الرحمن ومن لحدث علما لكثرة الاستعمال وعين المص
اقتضت كثرة الاستعمال الحذف لانهم يريدون تخفيف الخط كالتصلون في اللفظ وربما وعين المص
في الاعلام المحذوف منها الالف خطا ملكا وخلدا ومثنى وصلحا لكثرة الاستعمال فان لم يخل من الالف
والكلام فنحو في الثلاثة احترازا من قولهم لاه ابوك ورحمان الدنيا والاخرة وحادث فيثبت الالف في الجميع
وحذفت الالف ايضا من السلام عليكم وذلك واولئك ومسه ويحيى ثانت اليا فان حذفت اليا
منه نحو ثمان عشرة وعندي من النساء ثمان فلا يجوز الالف لئلا يجتمع على الكلمة حرفان وفي ثمانين
وجهان اثبات الالف وحذفها وكذا ثمانون في حالة الرفع فيه الوجهان ومن يا التي للنداء متصلة
بهمزة ليست كهمزة ادم نحو يا احد يا اسمعيل فان همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم من حيث ان الهمزة فيها
مصورة بصورة في الخط وهمزة ادم محذوفة خطا فاذا اتصلت به ابقيت فكتبت هكذا يا ادم ومن
ها التي للتنبيه متصلة باسم الاشارة خالية من كاف نحو هذا فان اتصلت بها الكاف تثبت في
الخط الفها فتكتب هكذا هاذاك وبجميع فروعها نحو هذي وهذه وهذان وهؤلاء الا تاوي
فان الالف لا تحذف نحو هاتوها وهاناه وكذا في حالة الجمع نحو هاتان وكلهم لا يتماثل
وحذفت ايضا لكثرة استعمالها من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف كاسمعيل وابراهيم ما لم يحذف منها
شي كاسرائيل فانه حذفت منه صورة الهمزة وداود فانهم حذفوا منه الواو فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذفين
وما لم يخف التباسه كعامر فانه لو حذفت الف لالتبس بعمر وحذفت من الخط الالف ايضا من نحو عقيل
لخوتم ودوانق ومفاعيل كمحاريب وتماثيل غير ملتبس لو حذف لكونه على غير صورته كما مثلنا فان
من تلك الجموع لا يلتبس بها في الصورة اصلا ان العرب دافع ودوانق ومحاريب وتماثيل واما صوامع
الخط من الجمع سواء كتب الجمع بالف او بدونها لان هذا الموضع لا يقع فيه المفرد وكذا في مثل عدد
دراهم فان الجمع مصلح لها جميعها وحذفت الالف ايضا من ملائكة وسموات وصلحت وصلحين ونحوها
غير ملتبس احترازا من نحو مثل طالحات اذ لو حذف الف لالتبس بجمع طلحة ولا مضعف لان الضالين
لان الادغام ينقص فلا ينقص الغا ولا معتل اللام كالراميات والرامين فلا تحذف الالف في شيء منه

ويكتب

ويكتب بلام واحدة الذي وجمعه الذين لانه لم يشبه المفرد باعتبار بقا لفظه فيه وكتب المثنى بلامين فرقا بينه
وبين الجمع والتي وفرعه المثنى والمجموع على اختلاف صيغه في الليله والليل في الاجود ويجوز كتابته
بلامين وهو القياس ويمكن غير القياس نحو اللات وقع في رسم المصحف فمن ثم كان اجود وربما بعضهم
فيما كتب بلام واحدة فقال وكتب اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام جاز وبلامين الله وكون مادية
وحذف لاوات لفظا وكان القياس ان يكتب بلامات كذلك لان لام التعريف لها صورة في الخط قبل دخول لام
الجر فانقيا لاستصحاب هذا الحكم الثابت لها لكن لما كان اثباتها بعد دخول لام الجر يقتضيا الى اجتماع ثلاث
استكرهوا ذلك فحذفت صورة لام التعريف
في الكلام على ما ليس ثابتا في اللفظ زيد الف
في مائة فرقا بينه وبين منه وخصت الزيادة بالاسم لانه اقوى عليها من الحرف وما مئتين فاستصحب فيه
ذلك الحكم مع انتفا تلك العلة وهذا اختيار المتقدم والمتقدم بعضهم على حذفها وهو القياس والتقوا على الحذف في
في مسان ومئتين وبعد واو الجمع المتطرفة احترازا من المتصلة بضمير نحو ضربوهم واضربوهم المتصلة
بفعل ماض نحو قاموا او امر نحو قوموا وانما فعلوا ذلك فرقا بين واو الجمع وواو العطف في حار وواو سار وا
لانه لو لا الالتباس لو لم تكن الالف لم يحمل عليه ما لا التباس فيه كلوا واشربوا لان واو العطف لا تكون متصلة اجرا
للباب كله على سنن واحد وزادها بعضهم في نحو بدعو وهم ضاربوا زيد وهذا مذهب الكوفيين في الاخير
ومذهب البصريين انها لا تزاد في ذلك لعدم لزوم الواو وشذت زيادتها في الربوا وقياسه ان يكتب بالالف
لانه من ذوات الواو يكتبونه بالواو وزادوا الفا بعده تحرجوا عن القياس من وجهين وان امرؤ وفيه شذوذ
من وجه زيادة الالف خاصة وزيدت واو في اولئك فرقا بينها وبين اليك واولوا فرقا بينها وبين الي
في حالتي النصب والجر وحملت حالة الرفع عليها واولات حملا للتانيث على التذكير وبا اوخي بضعة المصغر
فرقا بينه وبين المكبر ولم يلتفت اكثر اهل الخط الى ذلك لان التصغير فرع عن التكبير وليس بينا اصلي وعمرو
غير منصوب فرقا بينه وبين عمر قال بعضهم وهو مقيد بان يكونا علمين صالحين للتصغير والتصغير فخرج الا ول
نحو عمر الله وبالثاني نحو هذا عمرك قلت الشرط الاول لمعنى عن الثاني لان العلمان غير علم واللفظ المكبر
مغني عن الثالث وقال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن يدعي سليما سفها لست منا ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو
ويحكى ان بعضهم راى في منامه انه قد كتب على ظفره وانقص خطا العابر رؤياه فاخبرانه دعي في نسبه واستشهد
بهذين البيتين ويتعلق بالشرط الاول وهو العلمية انك تكتب قول العرب لعمر ابي عمرو لعمر سائه انما الحدث
الاولى بغير واو والثانية بواو وانما قال غير منصوب لانه لو كان منصوبا لم تزد فيه الواو لامن
التباسه بعمر فان عمر يكتب في حالة النصب بالف اذ هو منصرف بخلاف عمر قال الجاربردي ولا تزاد الواو في عمرو
العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس
ليس هذا بجيد فان في دعوى لا نزاع عند العروضيين ان الكامل له عروض حذا على زنة فعلن ولها ضرب
مثلها واخر احذ مضمر على زنة فعلن فلو ان قائلا قال فقعة منا زلهم على النهرو واسال فيدك النفس من عمر
لكن ان يكون العروض حذا وضربها مثلها فتكون الهاء من النهر كالميم من عمر فيقع حينئذ وان يكون الضرب احذ
مضمرا والعروض مثله لاجل التصريع ويكون الميم والهاء ساكنين فقد تصورنا وقوع عمر في القافية التي يقع فيها
عمرو وبالعكس فسقط ما قاله وزيدت يا في بايد ومن سا في وملائه وهذا ما سعاد اليه ولا قياس عليه
لان رسم المصحف سنة متبعة توجب الانقياد اليه وليس مجهول العقل لناولا نقيس فيكتب في غير المصحف بايد كما
يكتب بزيد يا واحدة ومن سا زيد ومن ملاه وملائهم كما يكتب من رشا زيد ومن خطاهم كما يكتب ذلك اذا لم
يضف للضمير وقيل يكتب يا على حركتها مناسبة حركتها اصفقت نحو من خطئه اولم تضف وقيل يكتب با على ما تستحقه
اصفقت نحو من خطئه اولم تضف نحو من الكلا وهنا تم الكلام في تعليق الفرايد على تسهيل الفوايد وما جوا لا طاقة
عاجز مزجي البضاعة معدود في اصل التقصير والاضاعة صيرفة ادعا المباحث لكنه تلم بالسمع والطاعة
... من العمل الذي اقتضاها الحال لا سيما في هذه العجالة التي اوردتها ...
... وتدرج الكتاب بكل من يدي قبل ان اراجع النظر فيه ولم اتمكن فيه من اصلاح
معضلة راظهار خافية فليحسن المتامل المتامل من اصلاح ما يخيل من هفوة طغا بها القلم او عثرة زلت بها

لو كان بالروض [illegible] الالمعي ما كان في الجنة الا الذباب
او كان من يجهل [illegible] ارسل [illegible] باب